



૮٠٠٥٠৫٠٠٥٠٤٠٠٤٠٠٤٠٠٤٠٠٤٠٠ www.moswarat.com ,600,600;C 4

🕏 مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

فتاوى سؤال على الهاتف. / محمد بن صالح العثيمين _ ط ١ _ القصيم، ١٤٣٨

١٠٥٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٧٢)

ردمك: ۱ ـ ۲۲ ـ ۸۲۰۰ ـ ۲۰۳ ـ ۹۷۸

ديوي: ۲۵۸،٤

١- الفتاوي الشرعية ٢- الفقه الحنبلي أ- العنوان

1274/9.4.

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩٠٢٠ ردمك: ١ ـ ٢٢ ـ ٨٢٠٠ ـ ٨٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُوسَّسِ عَلَيْ الشَّعْ عُجُمَّدِ بَنِ صَالِح الْعُثِيمِ الْحَيْرِيةِ الْمُسَسِّدَةِ الشَّعْ عُجُمَّدِ بَنِ صَالِح الْعُثْمِينَ الْحَيْدِ الْمُوسِدة المؤسسة الالمن أداد طبع الكتاب التوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ

يُطلب الكتاب من ،

مُؤَسَّسَةِ ٱلشَّيْعَ مُحَمّدِ بن صَالِح الْعُثَمَرُ الْحَيْرَيةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم_عنيزة_١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩ هاتف: ٧١٦/٣٦٤٢١٠٧ _ ناسوخ: ٣٦٤٢١٠٧٠٠

جَوَال: ٥٥٠٠٧٣٣٦٦ - جوَال المبيعات: ٢٦٧٦٦ ٥٠٠٠

www.binothaimeen.net info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية دار الدُّرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس ـ مدينة نصر ـ الحي الثامن بجوار مدارس المنهل الخاصة.

هاتف وفاكس: ۲۲۷۲۰۵۵۲ _ محمول: ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶



عِين الْأَرْجِيُّ الْمُؤْثَّرِيُّ الْسِلَّةِ الْاِنْزِيْ الْفِرُودُ كَرِي www.moswarat.com

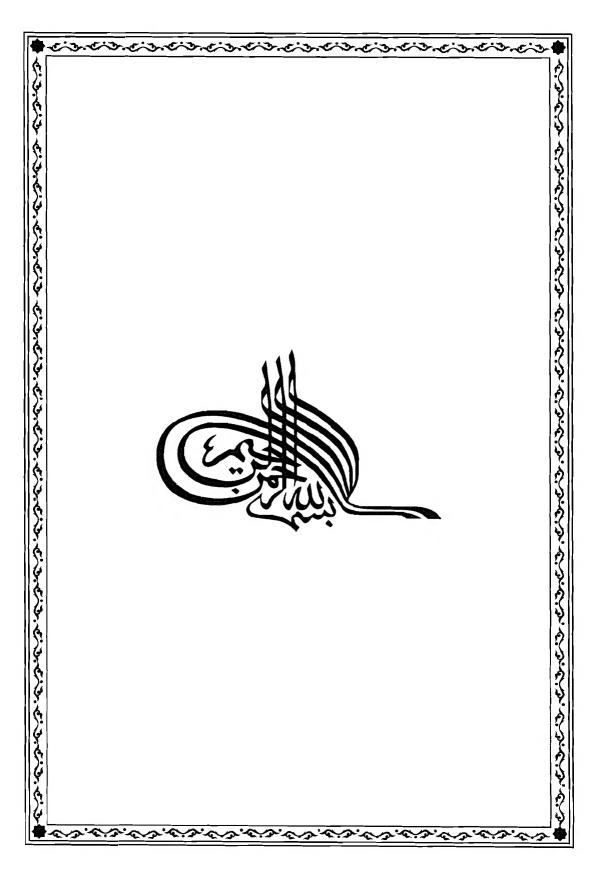
سِلْسَلَة مُولِّفات نَضيلَة الِيَيْخِ (١٧٢)

فتاوى مراد المناوي المادي المناوي المن

لفَضَيْلَة الشَيِّخ العَلَمَة مِحَدَّر بَن صَالِح العثيمين عُمَّر بَن صَالِح العثيمين عفرالله لَهُ ولوالدَيْه وَللمُسُلِمين

الجُحُلَّدُ الأُوَّلُ

مِن إصْكارات مُحْسَسة الثّبْخ محمّدتْن صَالح العثيميِّن الخبرتةِ









ىبىشەلىرىمىلاتىم قىسىدىسە

->\$\$\\\ ->\$\$\\\

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنفُسنا ومِن سيِّئات أعالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أَنْ مَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أَنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ أَنْ لا إِلَهَ إلا الله وحدَه لا شَريكَ لَه، وأَشْهَد أَنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه الله باللهدي ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ باللهدي وحبي أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلى آلِه وأصحابِه، ومَن بَعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ لَصَاحَبِ الفَضِيلةِ العَلَّامَة شيخِنا الـوالِدِ محمَّدِ بنِ صالحِ العُثَيْمِين -رحَمُهُ اللهُ تَعالَى- أعمالًا علميةً جليلةً في تَحريرِ الفتاوَى وتَدْوينِها، والإجابةِ على الأسئلةِ الكَثِيرةِ المُتنوِّعةِ؛ مُشافهةً أو مُهاتفةً أو عَبْر البَرَامِج الإذاعِيَّة.

وكان مِن سَعْيِه الموفَّقِ لنَشْر العِلْم الشَّرعيِّ، مشاركتُه الفعَّالةُ خلالَ السَّنواتِ الأخيرةِ مِن حَياتِه -رحمهُ اللهُ تعالَى - في البَرْنامج الإذاعيِّ (سؤالٌ علَى الهاتف) الَّذِي يَنْطلق مِن إِذاعة القُرآن الكريم بالمَمْلكة العربيَّة السُّعوديَّة؛ في إطار رسالتِها الهادفة لبَثُ الوَعْي العامِّ، والتَّبْصيرِ بمَحاسنِ الإِسْلام، وبيانِ أَحْكام الشَّريعة الغرَّاء، وقَد بَلَغَ مَجموعُ تِلكَ الأسئلةِ (٢١١) سُؤالًا.

وَسَعْيًا لِتَعْميمِ النَّفْع بَهَذِه الفَتاوَى، وإنفاذًا للقَواعد والضَّوابط والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لإخراج تُراثِه العِلْميِّ؛ باشَر القِسمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَهْيئةَ

هذه الفتاوَى وتَصْنِيفَها موضوعيًّا، وتَجْهيزَها للطِّباعةِ وتَقْدِيمَها للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أَنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المُتُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وصيِّدِ الأُوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابِعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْم الدِّينِ.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ ١١ ذو القَعْدة ١٤٣٨ه

->>>}\







نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين

A 1871 - 1781 €

->>>||

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرع الزَّاهد، مُحمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْهَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيم.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابِعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العلْميَّة :

أَلْحَقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحْن بن سُلَيْهان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابة، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوصِ الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ الحِسابِ، والنُّصُوصِ الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ وليَّا يتجاوز الرَّابعة عَشْرَةً مِن عُمُره بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السَّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ^(۱) مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتِدئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ - حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم - فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو - ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السَّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التَّفسِير، والحديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِض، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أَخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأْثَر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قــاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الــرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

وليَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه (٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحْمِنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَىْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنِ اللَّتَيْنِ انتظَم فِيها فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بِالعُلْمَةِ اللَّيْنَ انتظَم فِيها فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ بِالعُلْمَةِ اللَّفَسِّرُ الشَّيْخُ العُلْمَةِ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ مَعَدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

⁽١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

⁽٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتَصلَ بسَهاحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازِ الله بنِ بَازِ الله عَدْ أَللهُ أَللهُ وَمِن رَسائِل شَيخِ البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به في عِلم الحَدِيث، والنَّظر في آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِبِ والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سهاحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ - هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّاثُرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحْنِ بنِ ناصرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حَتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْريسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

وليًّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحنِ بنُ ناصرِ السَّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فَتَوَلِّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ - عامَ (١٣٥٩هـ).

وَليَّا كَثُرَ الطَّلبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ-يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغُونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلٍ جادًّ، لَا لِمُجرَّدِ الاستِهاعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عَندَما انتقَلَ إِلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبُويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عام (٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيُّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فَهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أَسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْم وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثَارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأْصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كمَا صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ عُاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّة؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسِّيرَةِ النَّويَّةِ، والمُتُونِ والمَنظُوماتِ فِي العُلُوم الشَّرُعةِ والنَّحُويَةِ.

وَإِنفَاذًا لِلقَـواعِدِ والضَّـوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُـوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَـوْفِيقِه- بَوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كَافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌ علَى شَبَكةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ (١)، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيع آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلكَ الجُهُودِ الْمُثْمِرَةِ فِي مَجَالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتَاءِ والدَّعْوةِ إِلَى الله -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعَمَالُ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧ه)
 حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨ ١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحُمَّدِ بنِ
 سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لِحْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ
 لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

www.binothaimeen.net())

- عُضوًا فِي لَجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكام الشَّرعيَّة.
- تَرأَسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكريمِ الخيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ على فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ
 مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلقَى مُحَاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ على تَجَمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالمَ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ على أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
 - ا نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
 - رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدُولَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
 - شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَرَاتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأنَّه يَهتمُّ بِالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إلى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ على استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ على تَعْلِيمِهِمْ وتَحَمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتَعدِّدةِ، والاهتهامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعَمَالُ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجَالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصِ.

مَكَانَتُهُ العلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِهَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَهاءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْمِمْ، واطْمَأْنُوا لِإخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مُعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتُها لِجُنَةُ الاخْتِيارِ لَمُنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أوَّلًا: تَحَلِّيهِ بأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرِزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ،
 وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمُسلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهم.
 - ثانيًا: انتفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
 - ثالِثًا: إلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُحْتلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
 - رابعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى الله بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسنةِ،
 وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

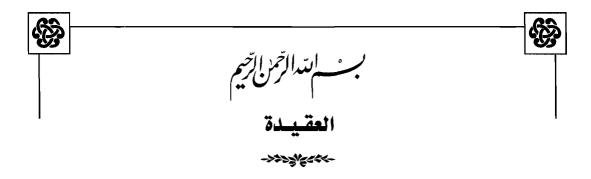
وَفَاتُهُ:

تُوُفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَوْيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤثَّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْـرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمِغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

> القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ عصي المَسْدِ



وحيد الألوهية

(١) السُّؤالُ: لماذا سُمِّيَ الدِّينُ الإسلاميُّ بالإسلامِ؟ وما معنى العِبادةِ؟ وما حقيقةُ الإسلام؟

الجَوابُ: سُمِّي دينُ الإسلامِ بالإسلامِ لأنَّه استسلامٌ للهِ تَبَارَكَوَقَعَالَى وإسلامٌ له، وينقادُ له بالطَّاعةِ والتَّوحيدِ والإخلاصِ، وينقادُ له بالطَّاعةِ والتَّوحيدِ والإخلاصِ، والمُتابعةِ لرسولِه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، وضِدُّ الإسلامِ الاستكبارُ والمُعاندةُ؛ ولهذا كان الإسلامُ يُطْلَقُ على كلِّ مَن آمَنَ بالرَّسولِ الَّذي أُرْسِلَ إليه، فقومُ موسى ولهذا كان الإسلامُ يُطْلَقُ على كلِّ مَن آمَنَ بالرَّسولِ الَّذي أُرْسِلَ إليه، فقومُ موسى حين كان موسى نبيًا لهم مُسلمونَ إذا اتَّبعوه، وقومُ عيسى مُسلمونَ إذا اتَّبعوه، وقومُ عي منهم مَن آمَنَ، وما آمَنَ معه إلَّا قليل، لكنْ بعدَ بعثةِ محمَّد عليه صار الإسلامُ خاصًّا بها جاء به الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلامُ وبقيَّةُ الأديانِ السَّماويةِ السَّابقةِ كلُّها منسوخةٌ، وكلُّها غيرُ مقبولةٍ عند الله؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبَتِغ غَيْرَ ٱلإِسْلَمُ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْ الْمَنْ مَعْ مَن آمَنَ مَعْ مَن آلَخْسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥]؛ ولقولِه تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ الْمُعْمَى وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَمُ دِينَا ﴾ [المائدة: ٣].

فاليهودُ ليسوا على شيءٍ، والنَّصارى ليسوا على شيءٍ، ولا يُقْبَلُ منهم أيُّ عمَلٍ مهما عَمِلوا؛ لأنَّ الله تعالى بيَّنَ بيانًا شافيًا كافيًا واضحًا: أنَّ مَن يبْتَغي غيرَ الإسلامِ دينًا فإنَّه لا يُقْبَلُ منه، فهم غيرُ مُسلمينَ، وغيرُ مُؤمنينَ أيضًا؛ لأنَّهم لو كانوا صادقين

في إيهانِهم -أعني: اليهودَ والنَّصارى الَّذين يزعمونَ أنَّهم على مِلَّةٍ قائمةٍ - لَآمَنُوا بمحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ؛ لأنَّ محمَّدًا -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ خاتمُ الرُّسلِ، بل خاتمُ الأنبياء؛ ولأنَّ عيسى ابنَ مريمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد بَشَّرَ به: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِسَى أَبْنُ مَرْيَمَ يَنَهُ مَ النَّوْرَئِةِ وَمُبَشِّرُ اللهِ إِلَيْكُم مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ النَّوْرَئِةِ وَمُبَشِّرُ السَّهِ إِلَيْكُم مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ النَّوْرَئِةِ وَمُبَشِّرُ السَّهِ إِلَيْكُم مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ النَّوْرَئِةِ وَمُبَشِّرُ اللهِ إِلَيْ رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ النَّوْرَئِةِ وَمُبَشِّرُ اللهِ إِلَيْ مَنْ بَعْدِى اللهُ أَمْدُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

ولم يكُنْ رسولٌ سِوى محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ ولهذا قال: ﴿ فَلَمَا جَاءَهُم بِأَلْمَيْنَتِ قَالُواْ هَذَا سِحْرُ مَّبِينُ ﴾ [الصف:٦]، فتبيَّنَ أنَّ محمَّدًا –صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ – هو الرَّسولُ الَّذي بشَّرَ به عيسى، فمَن كفَرَ به فقد كفَرَ بعيسى ورَدَّ بِشارتَه، وصار غيرَ مُسلِم للهِ عَزَّفَجَلَّ.

أمَّا الفقرةُ الثَّانيةُ في السؤالِ: ما هو الإسلامُ؟ فالإسلامُ بيَّنَه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - لجبريلَ حين سأَلَه عنه، فقال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل



(٢) السُّؤالُ: حدِّثونا عن كلمةِ التَّوحيدِ وهل لها فضائلُ؟

الجَوابُ: كلمةُ التَّوحيدِ هي: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وهي بلا شكَّ أساسُ الإسلامِ، ولها فضائلُ عظيمةٌ، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في وصفِ أهلِ التُّقَى والصَّلاحِ: ﴿وَٱلذَّكِرِينَ اللهُ اللهُ كَثِيرًا وَٱلذَّكِرَتِ ﴾ [الأحزاب:٣٥]، وهذه مذكورةٌ مع أوصافٍ أخرى، قال اللهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

تعالى: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

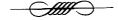
وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ إِنَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَفِ ٱلْيَٰلِ وَٱلنَّهَادِ لَآيَنتِ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَنبِ ۚ ۚ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمٌ ﴾ [آل عمران:١٩١].

(٣) السُّؤَالُ: ما هي العُبوديَّةُ الحقيقيَّةُ للهِ عَرَّفَجَلَّ؟

الجَوابُ: العُبوديَّةُ الحقيقيَّةُ للهِ تعالى: أَنْ تقومَ بطاعةِ اللهِ بقدْرِ ما تستطيعُ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، وأنْ تجتنِبَ ما حرَّمَ اللهُ عليك؛ مِن الشِّركِ، وعُقوقِ الوالدَيْنِ، وقطيعةِ الأرحامِ، والإساءةِ إلى الحَلْقِ، والكذِبِ، والغشّ، وغيرِ ذلك ممَّا حرَّمَ اللهُ عليك، فحقيقةُ العِبادةِ: فعْلٌ وترْكُ؛ فعْلُ للمأمورِ وترْكُ للمحظورِ، أي: للمَنْهِيِّ عنه، مع الإخلاصِ للهِ، والمُتابعةِ لرسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَا لِيَعْبُدُوا اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَنَ كَانَ يَرْجُوا اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَنَ لَكُ يَعِبَادَةِ رَبِّهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلًا عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يَشْرِكُ بِعِبَادَةٍ رَبِّهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَمَلًا عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةً رَبِّهِ أَكَدًا ﴾ [الكهف:١١٠].

(٤) السُّؤَالُ: ما هي رَكائِزُ العبودِيَّةِ الصَّحيحةِ؟

الجَوَابُ: أَنْ يعبُدَ الإنسانُ ربَّه مُخْلِصًا له الدِّينَ، لا يقصِدُ رياءً ولا سُمْعةً ولا مَدْحًا عِنْدَ النَّاسِ وإنَّمَا يَقْصِدُ بذلِكَ وجهَ اللهِ عَنَّقِجَلَّ، ويتَّبعُ الرَّسولَ صلَّى اللهُ علَيْه وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، ولا يَبْتَدِعُ في دينِ اللهِ ما ليْسَ مِنْهُ.



(٥) السُّؤَالُ: هَلِ الأفضلُ أَنْ يعبُدَ الإِنسانُ ربَّهُ مِن أَجْلِ دُخولِ الجِنَّةِ أَو لرِضا اللهِ؟

الجَوَابُ: رِضا اللهِ ودُخولُ الجنّةِ مُتلازِمانِ، فإذا حصَلَ دُخولُ الجنّةِ حصَلَ اللهِ عَلَىهِ وعلى آلِه وسلّمَ وأصحابَه في قولِه: الرِّضا، واللهُ عَنَّهَجَلَّ وصَفَ نبيّهُ صلّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ وأصحابَه في قولِه: ﴿ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللهِ وَ وَاللهُ عَنَّهُ مَ اللهُ عَنَّهُ مَ اللهُ عَنَّهُمَ مُ اللهُ عَنَّهُمَ مُ اللهُ عَنَّهُمَ مُ اللهُ عَنَّهُمَ أَن ينالوا هذه الدَّرجة: وَنَ اللهُ عَنَّهِ عَلَى اللهُ عَنَّهِ عَلَى اللهُ عَنَّهُ مَ اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنَّهُ مَ اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنْ اللهُ عَنَّهُ مَا اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَلْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَلِهُ عَلَى اللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَنْ أَللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ أَللهُ عَلَى اللهُ عَنْ أَلْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَ

(٦) السُّؤالُ: سائلةٌ تَقُولُ: زَوْجُ أَخْتِي يُنْكِرُ البَعْثَ، ويلعبُ القِمارَ، ولا يُصَلِّ ويَكْذِبُ، هل نَدْخُلُ بَيْتَه ونَأْكُلُ عِنْدَهُ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: بلِّغي أُخْتَكِ أَنَّه لا يَحِلُّ لَها أَنْ تَبْقَى مَعَه ولو طَرْفَةَ عينٍ، وقُولِي لها: إذا كان يُجامِعُها فجِهاعُه إيَّاها حَرامٌ، وأقولُ: إذا كانَ الأمرُ كها ذَكَرْتِ؛ يُنْكِرُ البَعثَ، ولا يُحلِّي فإنَّ زوْجَها كافِرٌ مُرْتَدُّ عن الإسلامِ، ولا يجِلُّ لها أَنْ تبقَى مَعَهُ طَرْفَةَ عَيْنِ.

فإنْ تابَ وأنابَ إلى اللهِ وأقرَّ بالبَعْثِ وصلَّى فهذا المَطْلوبُ -ونسألُ اللهَ له الهدايَةَ - وإنْ لم يفْعَلْ فبلِّغيها أنَّه حرامٌ علَيْه بنَصِّ الكتابِ العزيزِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ زَعَمَ اللَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَن يُبَعَثُوا ﴾ [التغابن: ٧] فسيَّاهُمْ كُفَّارًا؛ لأنَّهُمْ أنْكروا البَّعْث، وقالَ تَعالى: ﴿ فَإِن عَلَيْهُ مُو لَا هُمْ يَعِلُونَ لَهُنَّ ﴾ [المتحنة: ١٠]، فه و عَلِمتُنُوهُنَّ مُؤْمِنَتِ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَارِ لَا هُنَّ حِلُّ لَمَّمْ وَلا هُمْ يَعِلُونَ لَهُنَّ ﴾ [المتحنة: ١٠]، فه و لا يَحِلُّ لها وهي لا تَحِلُّ له، بلِّغيها بذلِكِ، البلاغُ في ذِمَّتِكِ أنتِ الآنَ؛ إذا كلَّمْتِها عني أنا قُولي لَها: اتَّقِي الله، لا تَبْقَيْ معه ولا طَرْفَةَ عَيْنٍ، إذا كان يُنْكِرُ البَعْثَ ولا يُصلِّى

فهو كافِرٌ بإجماع المُسلمينَ مُرْتَدُّ، لا يَجِلُّ أَنْ تَبْقَى معه أبدًا.

أمَّا مسألَةُ الأولادِ فإذا ثَبَتَ ما قالَتْ فَلَيْسَ له حَضانَةٌ عَلَيْهِم، ولا يُمْكِنُ أن يَبْقوا عِنْدَه أيضًا؛ لأنَّه لا وِلايَةَ للكافِرِ على المُسْلِمِ. وإذا لَمْ يُوجَدْ شُهودٌ إلَّا نَفْسُها هي، فسيعاقِبُها اللهُ على ما تَشْهَدُ هي. فتُحاوِلُ أنْ تَفِرَّ مِنه فِرارَها مِن الأسدِ، وتذْهَبَ إلى أهلِها بأوْلادِها.

(٧) السُّؤالُ: كيف تكونُ حقيقةُ التَّوكُّلِ على اللهِ عَزَّفَجَلَّ؟

الجَوابُ: حقيقةُ التَّوكُّلِ على اللهِ عَنَّهَجَلَّ أَنْ يصدُقَ اعتهادَه على اللهِ، بمعنى أَنْ يعتمِدَ اعتهادًا صادقًا على اللهِ عَنَّهَجَلَّ في كلِّ الأُمورِ؛ في العباداتِ، في المُعاملاتِ، في العاداتِ، في الحركاتِ، في السَّكناتِ، كلُّ أمورِه يجعَلُها مُعلَّقةً باللهِ عَنَّهَجَلَّ، وأَنَّه لولا تيسرُ اللهِ له ما تيسَّرَ له شيءٌ.

وأَنْ يصدُقَ الاعتهادَ على اللهِ بحيث يُحْسِنُ الظَّنَّ باللهِ عَنَّوَجَلَّ أَنْ يُيَسِّرَ له الأمورَ ويُسهِّلَها، ولا يكُون مُعْجَبًا بنفْسِه، بحيث يعتقِدُ أَنَّ الفعْلَ فعْلُه، وأَنَّه هو الَّذي استبَدَّ بالأَمْرِ، فإنَّ هذا على خطرٍ عظيم.

ولهذا عرَّفَ العُلماءُ التَّوكُّلَ بأنَّه صِدْقُ الاعتمادِ على اللهِ تعالى في جلْبِ المنافعِ ودفْع المَضارِّ، مع الثِّقةِ به، وفعْلِ الأسبابِ المشروعةِ.

(٨) السُّؤالُ: هل الأخذُ بالأسبابِ يُنافي التَّوكُّلَ؟

الجَوابُ: الأخذُ بالأسبابِ الشَّرعيَّةِ الحقيقيَّةِ المُؤثِّرةِ ليس مُنافيًا للتَّوكُّلِ؛ ولذلك فعَلَه سيِّدُ المُتوكِّلينَ محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، فكان ﷺ يتوقَّى مِن الأذى،

وكان عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فِي القِتالِ يلبَسُ الدُّروعَ، حتَّى إنَّه فِي أُحُدٍ ظاهرَ بين دِرعينِ^(۱)، ولا يمكِنُ تحقيقُ التَّوكُّلِ إلَّا بفعْلِ الأسبابِ الَّتي جعَلَها اللهُ تعالى أسبابًا.

وأمَّا الأسبابُ الموهومةُ الشِّركيَّةُ فإنَّه لا يجوزُ الاعتمادُ عليها، ولا تنفَعُ أحدًا شيئًا، كما يُوجَدُ في بعضِ التَّمائمِ الَّتي يُعلِّقُها بعضُ النَّاسِ بأعناقِهم أو يُطَوِّقوا بها أذرعتَهم، وما أشبَهَ ذلك؛ فإنَّ هذا نوعٌ مِن الشِّركِ، ولا يجِلُّ للإنسانِ أنْ يفعَلَه، ولا يزيده ذلك إلَّا وهنًا في الحقيقةِ.

فالأخذُ بالأسبابِ والاعتقادُ بأنَّها تفيدُ لكنْ بإذنِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ هو ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو المُطابِقُ للعقل والحسِّ.

ولكنْ لِيُعْلَمْ أَنَّ الأسبابَ قد تتخلَّفُ مُسبَّباتُها بإذنِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ، فانْظُرْ إلى النَّارِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ، فانْظُرْ إلى النَّارِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ لقد الَّتِي أَضرَمَها أعداءُ إبراهيمَ الخليلِ ليحرِقُوه بها، ماذا كانت عليه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ لقد كانت بَرْدًا وسلامًا على إبراهيمَ، مع أنَّ النَّارَ طبيعتُها الإحراقُ، لكنَّ هذه الطَّبيعةَ الَّتي في النَّارِ إنَّها حَلَقَها اللهُ عَرَّفِجَلَ، وإذا شاء اللهُ تعالى رفَعَ هذه الطَّبيعةَ.

وكما أنّه حاصِلٌ في الأمورِ القَدَريَّةِ فهو أيضًا حاصِلٌ في الأُمورِ الشَّرعيَّةِ؛ فالحَميرُ الأَهلِيَّةُ قبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ كانت طيِّبةً حلالًا؛ فليَّا حُرِّمَت صارتْ خبيثةً حرامًا، فهي بالأمس طيِّبةٌ حلالًا، وهي اليومَ بعدَ التَّحريمِ خبيثةٌ حرامٌ، واللهُ عَزَّقَ عَلَ هو الَّذي بيدِه الأُمورُ، وهو الَّذي يخلُقُ في مُلْكِه ما يشاءُ.



⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٩)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (٢٥٩٠)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب السلاح، رقم (٢٨٠٦)، من حديث السائب بن يزيد رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهُ، وعند أبي داود عن السائب عن رجل قد سهاه مرفوعا.

(٩) السُّؤالُ: هلِ الاستغاثةُ بالغائبِ أو بالميِّتِ كُفْرٌ؟

الجَوابُ: الاستغاثةُ بالغائبِ الَّذي لا يسمَعُ استغاثتَك كُفْرٌ، وكذلك الاستغاثةُ بالأمواتِ كُفْرٌ وشِركٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا الغائبُ الَّذي يمكِنُه أَنْ يسمَعَ استغائتَك بواسطةِ الهاتفِ، فهذا لا بأْسَ به؛ لأَنَّه كالحاضرِ؛ إذ إنَّه يسمَعُ كلامَك، ورُبَّما يكونُ قادرًا على إنقاذِك؛ كأنْ يَتَّصِلَ بمَن السَّغَثْتَ به منه حتَّى يَفُكَّ عنك ما نزَلَ بك مِن الشِّدَّةِ.

(١٠) السُّوَالُ: كيف نُفَرِّقُ بين الرِّياءِ والتَّحدُّثِ بنِعمَةِ اللهِ؟

الجَوابُ: هذا سُؤالٌ مُهمُّ، تَلْتَبِسُ فيه النَّيَّاتُ، ولعلَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يفتَحَ علينا ببيانِه.

الرِّياءُ أَنْ يَعْمَلَ الإنسانُ الطَّاعةَ مِن أَجِلِ أَنْ يَمْدَحُهُ النَّاسُ عليها، بِقَطِعِ النَّطَرِ عِن كُونِهَا مُقَرِّبةً إلى اللهِ أو غيرَ مُقرِّبةٍ، فهو لا يقصِدُ إلَّا أَنْ يَمْدَحُهُ النَّاسُ بِأَنَّهُ مِن العُبَّادِ، وهذا عَمَلُهُ حَابِطٌ والعياذُ بِالله؛ وذلك لأَنَّ الرِّياءَ مِن الشِّرْكِ الأصغرِ، وأَنَّهُ أَراد بعِبادتِه غيرَ اللهِ، وقد يكونُ مِن الشِّرْكِ الأكبرِ -نسألُ اللهَ العافية - لكنَّ الغالِبَ أَراد بعِبادتِه غيرَ اللهِ، وقد يكونُ مِن الشِّرْكِ الأكبرِ -نسألُ اللهَ العافية - لكنَّ الغالِبَ أَنَّهُ مِن الشِّرْكِ الأصغرِ، وعمَلُ المُرائي حابِطٌ، ولا بُدَّ أَنْ يكشِفَ اللهُ أَمْرَه؛ كما جاء في الحديثِ: «مَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ، وَمَنْ سَمَّعَ اللهُ بِهِ» (١).

القِسمُ الثَّاني: مَن يعمَل العِبادةَ للهِ، ولا يُبالِي أطَّلَعَ النَّاسُ عليها أَمْ لَم يطَّلِعُوا، لكنَّه يتحدَّثُ بها مِن أجلِ أَنْ يتأسَّى به النَّاسُ، أو يُظْهِرُها مِن أجلِ أَنْ يتأسَّى به

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم (٦٤٩٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٧)، من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَلِيَثُهُعَنْهُ.

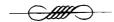
النَّاسُ، فهذا مُثابٌ مأجورٌ؛ لأنَّه قصد بذلك دعوة الخَلْقِ إلى الحقِّ، وأظهَرَه من أجلِ أَنْ يتأسَّوْا به، فهذا مُثابٌ مأجورٌ على إظهارِ العِبادةِ، سواءٌ كان ذلك في إظهارِها حتَّى يَراها النَّاسُ أو في الإخبارِ عنها.

مثالُ ذلك: أَنْ يَدْعُوَه شَخصٌ إلى الغداءِ في يومِ الخميسِ، فيقولُ: أنا صائمٌ. قصْدُه بذلك أَنْ يُبيِّنَ مَشروعيَّةَ صَومِ يومِ الخميسِ، أو أَنْ يُبيِّنَ مَشروعيَّةَ صَومِ يومِ الخميسِ، أو أَنْ يُبيِّنَ مَشروعيَّةَ صَومِ يومِ الخميسِ، فهذا حَسَنٌ مُثابٌ عليه.

القِسمُ الثَّالثُ: أَنْ يُظهِرَ العِبادةَ بعدَ فِعلِها، أي: أَنْ يُخبِرَ النَّاسَ بها تَحدُّثًا بنِعمَةِ اللهِ، فيقولُ مثلًا: كنْتُ مُنحَرِفًا عن الطَّريقِ، كنْتُ على جانبٍ مِن الإهمالِ، فمَنَّ اللهُ على واستقمتُ والتزمْتُ. فهذا مِن بابِ التَّحدُّثِ بنِعمَةِ اللهِ عَنَّهَجَلَ.

وقد جَرَى ذلك مِن الصَّحَابةِ رَضَالِللهُ عَنْهُ كَمَا فِي حديثِ عمرِو بنِ العاصِ رَضَالِللهُ عَنْهُ أَنَّه كان يُبغِضُ النَّبيَّ عَلَيْهُ بُغضًا شديدًا، حتَّى إنَّه لَيَتمنَّى أَنَّه كان يُبغِضُ النَّبيَّ عَلَيْهِ بُغضًا شديدًا، حتَّى إنَّه لَيَتمنَّى أَنْ يتمكَّنَ منه فيقتُله، وليَّا مَنَّ اللهُ عليه بالإسلامِ قال: كنْتُ أَغُضُّ بَصَري؛ هَيْبَةً منه وتَعظيًا له، أنْ ينظُر إليه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ (۱).

فهذه ثلاثةُ أقسامِ: الرِّياءُ، وإظهارُ العِبادةِ ليَتأسَّى به النَّاسُ، والتحدُّثُ بنِعمةِ اللهِ.



(١١) السُّؤَالُ: كيف يَتَخَلَّصُ المرءُ مِنَ الرِّيَاءِ في أعمالِه الصَّالحةِ؟

الجَوَابُ: يتخلَّص من ذلك بأن يستعيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، ويَستمِرَّ في عبادتِه لِيُهِينَ بذلكَ عدوَّه الشَّيطانَ؛ فإنَّ الشَّيطانَ حريصٌ على إبطالِ أعمالِ بني آدمَ، فيُثَبِّطُه أوَّلًا عنِ الخيرِ، فإذا عَزَمَ على فعلِ الخيرِ دخل عليه من جهةِ الرِّياءِ وقال: أنتَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، رقم (١٢١).

مُرَاءٍ. فإذا عجَز عن ذلك دخل عليه بالإعجابِ بعملِه ومِنتَتِه بذلك على ربِّه، معَ أنَّ المِنَّةَ للهِ عَنَّوَجَلَّ عليه، فلْيَسْتَعِذْ باللهِ ولْيَسْتَمِرَّ في عبادتِه، وَإِذَا طَرَأ على قلبِه شيءٌ منَ الرِّياءِ ودافَعَه فإنَّه لا يَضُرُّه.

(١٢) السُّؤالُ: امرأةٌ لها وَلَدٌ خاتِمٌ للقرآنِ الكريمِ، ويريدُ أَنْ يُسَجِّلَ هذا القرآنَ على أشرطةٍ ويوزِّعَهَ على النَّاسِ، هل يدخلُ هذا في بابِ الرِّياءِ؟ وهَلْ يجوزُ له ذلك؟

الجَوابُ: لا يفعلُ هذا؛ لأنَّ هذا مِنَ الإعجابِ بالنَّفْسِ، وأظنُّ أَنَّه يوجد قُرَّاءٌ قِراءتُهم جَيِّدَةٌ، فإذا كان يرغَبُ أن يستَمِعَ النَّاسِ إلى كلامِ الله فلْيُسَجِّلْ لهؤلاءِ ولْيُوَزِّعْه، وأمَّا أنْ يُسَجِّلَ لنفسِهِ ويوزِّعَه فأخشى أنْ يدخُلَ ذلك في الإعجابِ بالنَّفْس.

(١٣) السُّوَّالُ: هل يُعتبَرُ الدُّعاءُ بنزْعِ الرِّياءِ مِن القلبِ مِن الاعتداءِ في الدَّعاءِ؟ الجَوابُ: الدُّعاءُ بنزعِ الرِّياءِ مِن القلبِ مِن أفضلِ الدُّعاءِ؛ لأنَّك إذا سألتَ الله أن يَنزِعَ مِن قَلبِك الرِّياءَ، فكأنَّك سَأَلتَ الله عَنَّهَجَلَّ أن يُعيذَك من الشِّركِ؛ فالرِّياءُ نَوعٌ مِن الشِّركِ، وقد جاءَ في الحَديثِ: «اللَّهُمَّ إني أعوذُ أنْ أُشرِكَ بِك وأنا أعلَمُ، وأستَغفِرُك لها لا أعلَمُ»(١).

فَسُوَّالُ الله عَرَّهَ عَلَى اللهِ عَرَّهَ الرِّياءَ مِن القَلبِ ليسَ مِن الاعتِداءِ في الدُّعاءِ، بل هو مِن الدُّعاءِ المطلوبِ.

وأمَّا الاعتِداءُ في الدُّعاءِ فأن يَسألَ الإِنسانُ ربَّه ما لا يُمكِنُه، مثل أنْ يَقولَ:

⁽١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٥٠، رقم ٧١٦)، من حديث معقل بن يسار رَضِحَالِللهُ عَنْهُ.

اللَّهُمَّ اجَعَلَني نَبِيًّا. فهذا مُحُرَّمٌ؛ لأَنَّه غَيرُ ممكِنٍ بعدَ بَعثةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّ الله قالَ: ﴿وَلَكِكِن رَّسُولَ ٱللهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّ نَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أو يَدعوَ بإثم، كأن يَسأَلَ الله تَعَالَى ما لا يَجِلُّ له، مثلَ أن يَسأَلَ أن يُيسِّرَ الله بالسَّرقةِ أو الزِّنا -والعِياذُ بالله - وشُربِ الحَمرِ.

(١٤) السُّؤالُ: إذا كان الإِنسانُ يَعمَلُ أعمالًا صالحِةً لوَجهِ الله، ولكنَّه يَرتاحُ لَمدحِ النَّاسِ، فهل يُخِلُّ هذا بالعَملِ، وهل يُعدُّ رِياءً؟

الجَوابُ: إذا عَمِلَ العَملَ لله عَنَّهَ عَلَّ خالصًا، ثُمَّ سَمعَ الناسَ يُثنونَ عليه فَفَرِحَ بَهٰذا فلا حَرَجَ؛ لأنَّه أدَّى العِبادةَ مُخلِصًا لله عَنَّهَ عَلَى، وكونُ الناسِ يُثنونَ عليه بذلك، فهذا مِن عاجِلِ بُشرى المؤمِنِ.

(١٥) السُّؤالُ: هل يُعتَبَرُ من التطَيُّرِ أن يَرى الإنسانُ شَخصًا فيتَشاءَمَ منه؟ الجَوابُ: التَّشاؤمُ والتطيُّرُ بمعنَى واحِدٍ.

والتطيُّرُ مُحُرَّمٌ، بل مِن كبائِرِ الذُّنوبِ؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «ليسَ منَّا مَن تَطيَّر، أو تُطيِّرَ له»(١).

وكان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَكرَهُ التطيُّرَ ويُعجِبُه الفَألُ^(٢)؛ لأنَّ التطيُّرَ سوءُ ظنِّ بالله عَزَّقَجَلَّ، ويوجِبُ ضيقَ الدُّنيا على الإِنسانِ، ويَفتَحُ له بابَ الوَساوِسِ

⁽۱) أخرجه البزار في «مسنده» (۹/ ٥٢ رقم ٣٥٧٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٢/١٨ رقم ٣٥٥)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الفأل، رقم (٥٧٥٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، رقم (٢٢٢٤)، من حديث أنس رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

حتى يتطَيَّر بكلِّ شيءٍ، حتَّى إذا جاءَ إلى البيتِ ووجَدَ البابَ مُغلَقًا تطيَّرَ، فتَتَنَغَّصُ عليه الدنيا.

فإذا وَقَعَ فِي قلبِ الإِنسانِ شيءٌ ليس باختِيارِه فليَقُل: «اللَّهُمَّ لا طَيرَ إلَّا طَيرُك، ولا خَيرُك، ولا خَيرُك، ولا خَيرُك، ولا خَيرُك،

وأُحذِّرُ إخواني من التطيرِ مهم كان؛ لئَلَّا يَقَعوا في الإِثمِ والحَرجِ والضيقِ، ولتَكُن الدنيا أمامَهُم كلُّها خيرٌ.

(١٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ قِراءةِ الأبراجِ التي توجَدُ في بعضِ المجلاتِ؟

الجَوابُ: حُكمُها مُحَرَّمُ، ولا يَحِلُّ لأحدٍ أن يَعتَقِدَها، ولا أن يُصَدِّق بها، وعلى من رآها أن يُمَزِّقَها، وليت هذه السائِلةَ تَكتُب إلينا في البَريدِ عن الجَرائِدِ التي تُكتَبُ فيها هذه الأَشياءُ الفُلانيةُ، وأنَّها تَخرُجُ كلَّ أسبوعٍ أو كُلَّ يومٍ، وفيها التَّشاؤمُ أو التَّفاؤلُ بالأَبراج.

(١٧) السُّؤَالُ: ما رأيكُم فِي الأَبْراج الَّتِي تُكْتَب فِي الجَرَائد؟

الجَوَابُ: هذا محرَّم، وهُو نَوعٌ مِن الشِّرك -والعِياذُ بالله- ولَا يَجُوز للجَرائِد أَنْ تَكتُبَ هَذَا، ويجِبُ على وَزارةِ الإعلامِ أَنْ تَمْنَع هذِه الصُّحف إذا كانَتْ سُعُودية، وإنْ لم تَكُن سُعُودية أَنْ تَمْنَع دُخُوها إلى المملكةِ؛ لأنَّ هذَا مِنَ الشِّرك، فالواجبُ مَنْعُها، والصَّحِيفة الَّتي فِيها هَذَا لا يجُوزُ شِراؤُها، بل يَجبُ مُقاطعَتُها.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو رَضَالِلُهُ عَنْهُا.

(۱۸) السُّؤَالُ: مكتوبٌ على كفِّ اليدِ اليمنى (۱۸)، وعلى كفِّ اليدِ اليُسرى (۱۸)، فإذا جَمَعْنا هذه صارتْ تِسعًا وتسعينَ، وهي الأسماءُ الحُسنى، وإذا طَرَحْنَاها صارتْ (٦٣)، وهي عُمُر الرَّسولِ، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: هذا غير صحيح، وهذا من خُزَعْبلاتِ المُشعوِذينَ والجاهلينَ. وهذه الخطوطُ خِلقةٌ من خَلقِ اللهِ عَنَجَجَلً.

(١٩) السُّؤَالُ: إِذَا ذَبَحَ الإنسانُ في دعوةٍ لأجلِ شيءٍ قَدْ تَحَقَّقَ لهُ، هل هذا مُنْكَرٌ وغيرُ مباحِ في الشريعةِ، وهل يعتبر ذبحه لغير الله؟

الجَوَابُ: الذَّبْحُ لغَيْرِ اللهِ: أَنْ يذبحَ الإنسانُ الذبيحةَ تقرُّبًا للمذبوحِ لَهُ لا إطعامًا له؛ مثلُ أَنْ يذبحَ لَمِلِكٍ أو رئيسٍ أو وَزيرٍ أَوْ أَبٍ يُعَظِّمُه بذلكَ لا بِقَصْدِ أَنْ يُكْرِمَهُ بإطعامِهِ إِيَّاهُ، وَلكِنْ تعظيمًا لَهُ كَمَا يَذْبَحَ تَعْظيمًا للهِ عَنَّقَجَلَّ، هذا النوعُ مِنَ الذَّبْحِ للغيْرِ لا شكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ مُحْرِجٌ عَنِ المِلَّةِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُسُكِى وَمَعْيَاكَ لا شكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ مُحْرِجٌ عَنِ المِلَّةِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُسُكِى وَمَعْيَاكَ وَمَمَاقِ لِللهِ لَهُ أَنْهُ كُفْرٌ مُحْرِجٌ عَنِ المِلَّةِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُسُكِى وَمُعْيَاكَ وَمَمَاقِ لِللهِ لِمَا اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ قُلْ السَّيْمِينَ ﴾ [الأنعام:١٦١-١٦٢]، وقولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَصَلِ لِرَبِكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢].

وَأَمَّا الذبحُ إلى غيرِ اللهِ إكرامًا وإطعامًا هذا لا بأسَ بِهِ، وقد ذبحَ الرجلُ الأَنْصاريُّ الذي جاءه الرسولُ ﷺ وَمَعَهُ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ ذَبَحَ لَهُمَا إكْرامًا؛ ولهذا قالَ لَهُ النَّبيُّ الذي الله الله الله الله الله عَلَيْهِ الله عَني: حَذَّرَهُ مِنْ أَنْ يذبحَ لهم شاةً حَلُوبًا، فهذا الرجلُ الذي ذَبَحَ لقومِهِ فَرَحًا بِنِعْمَةِ اللهِ عَلَيْهِ لا يُعَدُّ ذابحًا لغيرِ اللهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، رقم (٢٠٣٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِللهُ عَنْهُ.

(٢٠) السُّؤَالُ: كنتُ أَتكلَّمُ مع أَحدِ النَّاسِ عَنِ الصَّلاةِ في المساجدِ الَّتي فيها قُبورٌ، فقال: إنَّ قبرَ النَّبيِّ عَلِيْهِ في المسجِدِ. فكيفَ ردُّ هذِه الشُّبْهة؟

الجَوابُ: قبرُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ليس في المسجِدِ؛ فإنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عَليهِ وعلَى آلِهِ وسَلَّم دُفِنَ في بيتِه حيثُ مات عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ (١)، وبَقِيَ كذلك إلى قريبِ سنةِ مِئةٍ مِنَ الهجرةِ، ثُمَّ احتاج النَّاسُ إلى توسِعةِ المسجِدِ، ولم يتيسَّرْ لهم إلَّا أنْ يوسِّعوه مِن هذه النَّاحيةِ -مِنَ النَّاحيةِ الشَّرقيَّةِ -؛ فوسَّعوه مِنها، وحينئذٍ دخلَتِ الحجرةُ برُمَّتِها في المسجِدِ.

ونقول: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ لم يُدفَنْ في المسجِدِ، بل في بيتِه، وإنَّ مسجِدَ النَّبِيِّ في لم يُبْنَ على قبرِه، بل بناه هو ﷺ في حياتِه؛ فلا حُجَّة للقُبوريِّينَ في ذلك إطلاقًا، ولكنَّ هذا مِن وساوِسِ الشَّيطانِ، كما زَيَّنَ لأهلِ الجاهليَّةِ أَنْ يَستحلُّوا المَيْتَة، فقالوا: إذا كان ما نَحَرْناهُ بأيدينا يجِلُّ لنا ونحن الَّذينَ قتلناه، فكيف لا تجِلُّ المَيْتَةُ والَّذي قتلناه، فكيف لا تجِلُّ المَيْتَةُ والَّذي قتلناه، فكيف اللهُ واللهُ والله

إِنَّ الشَّيطانَ لِمَّا قال اللهُ له: اسْجُدْ لآدمَ. أَبِي أَنْ يسجدَ، وقال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ عَنْصُرًا؟! خَلَقْنَنِي مِن نَارٍ وَخَلَقْتَهُ، مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف:١٢]، فكيْف أسجُدُ وأنا خيرٌ مِنه عُنْصُرًا؟! فهذه الأقْيِسَةُ الفاسدةُ إِنَّما هي مِن وحْيِ الشَّيطانِ يُريدُ أَنْ يُضِلَّ بني آدمَ؛ لِأَنّه قد تعهَّدَ للهِ عَرَّفَجَلَّ بذلك، فقال للهِ عَرَّفَجَلَّ: ﴿فَيِمَا آغُويْتَنِي لَأَقْعُدُنَ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿أَنَّ مُمْ عَرَفِهُمْ مَنَوْمِينَ فَلَمْ مِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿ اللهُ عَرَقِبَلُهُمْ مَنْ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلَ اللهِ عَرَقِبَلُهُمْ مَنْ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَلُ اللهِ عَرَقِبَا اللهُ عَرَقِبَا اللهُ عَرَقِبَا اللهِ عَرَقِبَا اللهِ عَرَقِبَا اللهِ عَرَقِبَا اللهِ عَرَقِبَا اللهِ عَرَقِبَا اللهُ عَرَفَهُمْ مَنْ اللهِ عَرَقِبَا اللهُ عَرَفَعَلَ اللهِ عَرَقِبَا اللهُ عَلَيْهِمْ وَعَنْ أَيْمِيمِمْ وَعَنْ أَيْكِيمِمْ وَعَنْ أَيْكِيمِمْ وَعَنْ شَمَايِلِهِمْ أُ وَلَا يَجِدُ أَكْثَوَهُمْ شَكِرِينَهُ وَعَنْ أَيْكِيمِمْ وَعَنْ أَيْكِيمِمْ وَعَنْ أَيْكِيمِهُمْ وَعَنْ أَيْكُومُ مِنْ اللهِ عَلَيْمَ اللهِ عَلَيْكِهُمْ مَنْ اللهُ عَلَيْكِيمُ اللهِ عَيْكِمِهُمْ وَعَنْ أَيْكُومُ اللهِ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَاللهُ اللهُ عَلَيْكُومُ اللهُ اللهِ عَرَا اللهُ اللهُ عَلَيْكُومُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُومُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُومُ اللهُ اللهُومُ اللهُ ا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا، رقم (١٣٨٩)، من حديث عائشة رَضَاللَهُ عَنْهَا.

فالحاصل: أن قبرَ النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ليس في المسجِد، بل هو في حُجرةٍ مُستقِلَّةٍ. وقبرُ النّبيّ على لم يُبن عليه المسجِدُ، بَلِ المسجِدُ بناه الرَّسولُ عَلَيْ في حياتِه؛ فلا حُجَّة لهؤلاء القُبوريّن، وإنَّ نصيحتي لهم أنْ يتقوا الله عَنْهَبَلَ، وأنْ يبيده النّفْعُ والضَّرَرُ هو الله عَنْهَبَلَ، وأنْ يعلموا أنَّ الّذي بيده النّفْعُ والضَّرَرُ هو الله عَنْهَبَلَ، يُضِلُّ مَن يَشاءُ و مَه ي مَن يَشاءُ ﴿ وَمَا يِكُم مِن نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ثُمَ إِذَا مَسَكُمُ الضَّرُ الفَيْرُ فَي اللهِ بَعْتَرُونِ ﴾ [النحل: ٥٦]، فعليهم أنْ يتوبوا إلى الله، وأنْ يُقلِعوا عَنِ الصّلاةُ فيه؛ لِأَنه المساجدِ الّتي فيها القُبورُ؛ فإنَّ المسجِد اللّذي بُنِي على القبر لا تصِحُ الصَّلاةُ فيه؛ لِأَنه لم يؤسَّسُ على القبور، وقد قال الله تعالى لنبيه مُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّمَ : هم مسجِدِ الضّرارِ الَّذي لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ الَّذي بُنِي على قبرٍ لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ الَّذي بُنِي على قبرٍ لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ الَّذي بُنِي على قبرٍ لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ اللّذي بُنِي على قبرٍ لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ اللّذي بُنِي على قبرٍ لم يؤسَّسْ على تقوى، والمسجِدُ الله يُعَلَمُ الله عَنَهَ عَنْ الله عَنْهَ عَلَهُ والله وسلّم على القبورِ مساجِدَ النّذي بُنِي على القبورِ مساجِدَ النّه وبي أنْ يُبنَى على القبورِ مساجِدَ النّه وبي أنْ يُبنَى على القبورِ مساجِدَ النّه وبه أنْ يُبنَى على القبورِ مساجِدَ الله وبيَسَ أنْ يُبنَى على القُبورِ ").

إِنَّ على إخوانِنا المسلمينَ أَنْ يَتَقوا اللهَ، وإِنَّ على علماءِ المسلمينَ عَهْدًا بينهم وبَيْنَ اللهِ الَّذي مَنَّ عليهم بالعِلمِ أَنْ يُبيِنوا للنَّاسِ، وألَّا يكتموا ما أنزل اللهُ عَرَقِجَلَّ وعلَّمَهم إِيَّاه، فعليهم أَنْ يُبيِنوا لهؤلاءِ العوامِّ الجُهَّالِ أَنَّ التَّرَدُّدَ إلى المساجِدِ الَّتي فيها القُبورُ مُحُرَّمٌ، وأنَّه مِن وسائلِ الشِّرِك، ورُبَّها يَقعونَ في الشِّركِ فعلًا؛ فرُبَّها يَدعونَ صاحبَ القبرِ: يا سيَّدي يا فلانُ، إنَّ امرأي لا تَحْمِلُ، فارزُقْني ولدًا. وما أَشْبَهَ ذلك مِنَ الشِّركِ المُخرِجِ عَنِ المِلَّةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله رَضِّ اللهِ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (٩٧٠)، من حديث جابر رَضَىًاللَّهُ عَنْهُ.

إنِّي أُناشِدُ علماءَ المسلمينَ في جميعِ أقطارِ الدُّنيا أنْ يتَّقوا اللهَ، وألَّا تأخُذَهم في اللهِ لَوْمَةُ لائم، وأنْ يكونوا أئمَّةً يَهدونَ بأمرِ اللهِ.

أسأل اللهَ لي ولإخواني المسلمينَ الهدايةَ والتَّوفيقَ لِمَا يُحِبُّه ويَرضاه.

(٢١) السُّؤَالُ: عِندَنا في قريتِنا امتدَّ العُمرانُ حتَّى شمِلَ مِنطقةً يُقالُ: إنَّ فيها قُبُورًا. وفي هذه المِنطقةِ اشترى شخصٌ قِطعةَ أرضٍ، وأراد أنْ يُقيمَ عليها مسجدًا، وليَّا حفَرَ في بعضِ أجزائِها وجَد آثارَ قبورٍ مختلِطةً بالتُّرابِ، فتنحَّى عن هذا الموضِعِ، وحفَر بجانبِه، فلَمْ يجِدْ آثارَ قبورٍ، فهل يجوزُ إقامةُ المسجدِ على هذا الموضعِ الثَّاني والصَّلاةُ فيه؟

وإذا كان بعضُ النَّاسِ عِندَنا يقولونَ: إنَّ هُناكَ أُناسًا مِن غيرِ أهلِ القريةِ دخلوا هذا المِنطقةَ قديمًا، وسكَنوها، ودفنوا فيها موتاهم، وصاحبُ الأرضِ يقولُ: هذه مِلْكي ومِلْكُ أبي، ولا أعرِفُ أنَّ أبي وَقَفَها، ومَن عِندَه ما يُشْبِتُ أنَّ أبي وَقَفَها فَلْيَأْتِني به. فما الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: الموضِعُ الَّذي وجدْتُمْ فيه قبرًا اترُكُوه، ولا تُدِخلوهُ في المسجدِ، وأمَّا البقيَّةُ فلا إشكالَ فيها.

وإذا لم يَثْبُتْ أَنَّ صاحبَ الأرضِ وَقَفَها، أو أَنَّ أَباه وَقَفَها، فالأَصْلُ بَقاءُ مِلْكِهِ.

(٢٢) السُّؤالُ: تُوفِيَ خالي في الحَبشةِ، وكان ثَرِيًّا ويتَصَدَّقُ ويَبني مَساجِدَ، وكان عَندَهُ شَجرةٌ في الفيلَّا، فأُخبَرهُ بَعضُ الضُّلالِ أنَّ عِندَ هذه الشَّجرةِ وليَّا فلا بُدَّ

من ذَبِحِ خَروفٍ كلَّ يومِ سَبتٍ، فكان يَجمَعُ الناسَ للأَكلِ والشُّربِ عند تلك الشَّجرةِ حتى الآن بَعدَ وَفاتِه، فهاذا يَلزَمُنا؟

الجَوابُ: أَبلِغهُم الآنَ فَورًا أَن يَقطَعوا الشَّجرةَ، ويُخفوا مَكانَها، ويَستَغفروا الله لأَنفُسِهم وللمَيِّت، ويَقطَعوا إِطعامَ الناسِ أيضًا، وإذا جاؤوا لا يُطعِمونهُم.

(٢٣) السُّؤالُ: أدرَكَتني الصَّلاةُ وأنا خارِج بَلَدي وبَعدَ الصلاةِ وأنا خارِجٌ من المسجِدِ رَأيتُ في الجهةِ المقابِلةِ للقِبلةِ قَبرًا مُلحقًا بالمسجِدِ، فهل أُعيدُ الصلاةَ؟

الجَوابُ: لا تُعدها؛ فربها يكون هذا القَبرُ لم يُبنَ عليه المسجِدُ، بل دُفِنَ بعدَ ذلك، والقَبرُ إذا أُنشِئَ بَعدَ بِناءِ المسجدِ وكان عَكسَ القِبلةِ فلا يُؤثِّرُ في صَلاةِ المصلين، لكن الواجِبَ أن يُنبَشَ هذا القَبرُ، وأن يُدفَنَ رُفاتُ الميتِ في المقابِرِ.

(٢٤) السُّؤالُ: ما رَأي فَضيلَتِكم في قولِ: الأرضُ تَدورُ والشَّمسُ مُستقرةٌ؟

الجَوابُ: ما دامَ الله تَعَالَى قد أَخبَر بأنَّه جَعلَ الأَرضَ مُستقرةً، وجَعلَها قَرارًا، وجَعلَها قرارًا، وجَعلَ فيها رواسِيَ من فَوقِها، وأخبَرَ أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَرسى الجِبالَ؛ فلا عَلينا إن كانت تَدورُ أو لَا تَدورُ.

لكنَّ المهمَّ أَن نَعتَقِدَ بأَنَّ الشَّمسَ تَدورُ حَولَ الأَرضِ، وبِدَورانِها يَكون اختِلافُ الليلِ والنَّهارِ، فهذا هو المهمُّ؛ لأنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في القرآنِ الكَريمِ أَضافَ الأَفعالَ إلى الشَّمسِ نفسِها، وكذلك في السُّنةِ، فقالَ الله تَعَالَى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَزَورُ عَن كَمْفِهِمْ ذَاتَ ٱلشِّمالِ ﴾ [الكهف:١٧] فهنِهِ أربعةُ عَن كَمْفِهِمْ ذَاتَ ٱلشِّمالِ ﴾ [الكهف:١٧] فهنِهِ أربعةُ

أَفعالٍ أَضافَها الله تَعَالَى كلُّها إلى الشَّمسِ:

الأوَّلُ: ﴿إِذَا طَلَعَتَ ﴾: ولو كان طُلوعُ الشَّمسِ يَعني: دَورانَ الأَرضِ لَقالَ: وتَرى الشَّمسَ إذا طَلَعْتُم عليها، ولكنَّه قالَ: ﴿إِذَا طَلَعَتَ ﴾ أي: هي.

الثَّاني: وقولُه: ﴿ تَرَوَرُ ﴾ هذا فِعلٌ آخرُ، أي: تَميلُ عن كَهفِهِم ﴿ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ ﴾. الثَّالِث: وقولُه: ﴿ وَإِذَا غَرَبَتَ ﴾ هذا فِعلٌ ثالِثٌ.

الرابعُ: وقولُه: ﴿ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ هذا فِعلٌ رابعٌ.

وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى عن سُليهانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ إِنِّ آَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّ حَقَّى تَوَارَتِ الشَّمسُ، أي: تَغَطَّت وَارَتِ الشَّمسُ، أي: تَغَطَّت وغابَت.

وقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لأبي ذر رَضِّ اللهُ عين غابَتِ الشَّمسُ: «أَتَدري أَينَ تَذَهَبُ؟» قالَ أبو ذرِّ رَضَّ اللهُ عَنهُ: الله ورَسولُه أعلَمُ؟ قالَ: «فإنَّما تَذَهَبُ فتَسجُدُ تَحتَ العَرشِ وتَستَأذِنُ ربَّها، فإن أَذِنَ لها، وإلَّا رَجَعَت من حيثُ جاءَت» (١) يعني: وطَلَعَت من المغرِبِ.

فَلَيسَ لنا أَن نَعدِلَ عن هذه الظَّواهِرِ الواضِحةِ في القُرآنِ الكَريمِ لِأقوالِ أناسٍ مَهما كان، إلَّا إذا لمَسنَا ذلك بأيدِينا وعَلِمناهُ يَقينًا مثلَ الشَّمسِ، فحِينَئِذٍ يُمكِنُنا أَن نُؤَوِّل الآياتِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم (٣١٩٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان (٢٥٠/١٥٩).

س البدع

(٢٥) السُّؤالُ: شَخصٌ يُنْكِرُ بعضَ الأشرطةِ العِلميَّةِ والاستهاعَ إلى الإذاعةِ المُباركةِ مِثْلِ إذاعةِ القرآنِ، أو الأشرطةِ الَّتي فيها مُحاضراتٌ مع أنَّه مُلتزِمٌ؛ فهل لكم تَوجيهٌ في هذا؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ بعضَ الإخوةِ تَشتبِهُ عليهم مثلُ هذه الأمورِ، فيُنكِرونَها بحُجَّةِ أنَّ هذه الأشياءَ لم تُوجَدْ في عهدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، وإذا لم تُوجَدْ فهي مُحدَثةٌ، وكلُّ بِدْعَةٍ ضَلالةٌ، ولكنَّ هذا ليس بصَحيح، تُوجَدْ فهي مُحدَثةٍ بِدعةً، ولا كلُّ بِدعةٍ ضلالةً، فالمُرادُ بالمُحدَثةِ الَّتي هي بِدْعَةٌ وضَلالةٌ المُحدثاتُ في أُمورِ الدِّينِ والعِبادةِ.

أمَّا المُحدثاتُ في أُمورٍ أُخرى فإنَّ ذلك لا يُعَدُّ مُحدَثةً في الدِّينِ، بل هو مِن الوسائلِ الَّتي تكونُ بحسَبِ ما هي وَسيلةٌ له. فمثلًا نقولُ: المطابعُ ليست مَوجودةً في عَهدِ الرَّسولِ ﷺ؛ فهلْ يَحرُمُ علينا أَنْ نطبَعَ الكُتبَ بها؟! النَّظارةُ الَّتي تُقوِّي النَّظرَ، ليست مَوجودةً في عَهدِ النَّبيِّ ﷺ؛ فهل نقولُ: إنها حَرامٌ وبِدْعَةٌ؟! أشياءُ كثيرةٌ حَدَثَتْ بعدَ سَلفِ هذه الأُمَّةِ لكنَّها ليست مِن أُمورِ الدِّينِ، وإنَّما هي مِن أمورِ كثيرةٌ حَدَثَتْ بعدَ سَلفِ هذه الأُمَّةِ لكنَّها ليست مِن أُمورِ الدِّينِ، وإنَّما هي مِن أمورِ الدُّنيا الَّتي تكونُ وسيلةً إلى غيرِها.

فالمُسجِّلُ الآن -والحمدُ للهِ- نفَعَ اللهُ به؛ بدلًا مِن أَنْ يَبْقَى الإنسانُ يكتُبُ الكلمةَ مُدَّةً طويلةً يستَمِعُ إليها مُسجَّلةً بصوتِ المُتكلِّمِ، وبَدلًا مِن أَنْ يذهَبَ مَسافاتٍ طويلةً إلى العالمِ ليستَمِعُ إليه مِن الإذاعةِ؛ مِن الرَّاديو.

في المَسجِدِ -مثلًا- مُكبِّرُ الصَّوتِ، كان الأئمةُ يُعانونَ مِن التَّكلُّفِ في رَفْعِ الصَّوتِ، ومع ذلك لا يُسمِعون أهلَ المَسجِدَ كلَّهم، أمَّا الآنَ -وللهِ الحمدُ- فجاء اللهُ

تعالى بمُكبِّرَاتِ الصَّوتِ، وصار مَن في أقَصْى المَسجِدِ -وحولَه سَرَّاعةٌ- يَسمَعُ كالَّذي إلى جَنبِ الإمام أو أشَدَّ.

فهذه مِن النِّعمِ الَّتي مَنَّ اللهُ بها على عِبادِه، فنَصيحَتي لهذا المُلتزِمِ: ألَّا يُنْكِرَ مثلَ هذه الأمورِ؛ لأنَّها لا دَخْلَ لها في الدِّينِ؛ بمعنى أنَّ النَّاسَ لا يتَّخِذونها عِبادةً، لكنْ يتَّخِذونها وَسيلةً لِمَا فيه المَنفعةُ والعِلْمُ.

(٢٦) السُّؤَالُ: في بعضِ المساجدِ، وبعد صلاةِ العصرِ خاصَّةً، يقرَأُ أحدُ الإخوانِ من كتابِ (رِيَاضُ الصالحينَ) حديثًا أو ثلاثةَ أحاديثَ، فهل يُعَدُّ هذا العملُ منَ البِدَعِ؟

الجَوابُ: ليس هذا العملُ مِنَ البِدَعِ، ولكنّه من تعليمِ النّاسِ، وما زال المُسلمونَ يفعلونَ هذا من غير نكيرٍ، والعلمُ ليسَ له وقتٌ محدَّدٌ، ففي أيِّ وقتٍ يراه الإنسانُ مناسبًا أن يُعلِّمَ النّاسَ فليفعل، والنّاسُ لمَّا اعتادوا الحديثَ بعد صلاةِ العصرِ صاروا مُتَهَيّئينَ له مُتأهّبينَ، يَنتظِرون قراءةَ الإمام، حتَّى إنه إذا لم يقرأ ذلك اليومَ لسببِ ما قاموا وكأنبهم قد خَسِروا شيئًا، وليس القارئ بعد صلاةِ العصرِ يَتعبَّد بكونِ هذا الحديثِ بعد هذه الصَّلاةِ قُربةً، لكنّه يتعبَّدُ بتعليمِ النَّاسِ، ويرى أن هذا الوقتَ أنسبُ ما يكونُ، فالفرقُ بين هذا وهذا ظاهرٌ.

(٢٧) السُّوَالُ: سمِعْتُ أَنَّ «مَن قرأً نِهايةَ سورةِ الكهفِ استيقظَ مِنَ النَّومِ لصلاةِ الفجرِ» (١)، فما صِحَّةُ ذلك؟

⁽١) أخرج الدارمي في السنن رقم (٣٤٤٩)، عن زر بن حبيش رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ موقوفا: «من قرأ آخر سورة الكهف لساعة يريد يقوم من الليل، قامها».

الجَوَابُ: هذا ليس له أصْلُ.

(٢٨) السُّؤَالُ: اعتادَ بعضُ النَّاسِ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ في آخِرِ جُمُعةٍ مِن شهرِ رمضانَ بعدَ صلاةِ الجُمُعةِ أَنْ يؤذِّنَ المؤذِّنُ، ثُمَّ يَصلُّونَ خمسةَ فُروضٍ بنيَّةِ القضاءِ، وبعضُ العامَّةِ يَرَوْنَ ذلك مِنَ الأمورِ الواجبةِ، فما حُكمُ هذه العبادةِ؟

الجَوَابُ: هذه بدعةٌ مُحَرَّمَةٌ يجِبُ إنكارُها، ولا تجوُز الموافَقةُ عليها، ويجِبُ على المصلِّينَ أَنْ ينصر فِوا حتَّى لو قال الإمامُ: سأفعَلُ. لا يُتابِعونَه، والعامَّةُ جُهَّالُ؛ فيبيَّنُ لهم أَنْ هذا مُحَرَّمٌ، وبدعةٌ منكرةٌ.

(٢٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ الاحتِفالِ بمَولِدِ النَّبِيِّ عَيَّكُمْ؟

الجَوابُ: أولًا: هذه بِدعةٌ في دينِ الله عَزَقِجَلَ، وقَد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّم: «كُلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ، وكُلُّ ضَلالةٍ في النارِ»(١).

ثانيًا: هذه البِدعةُ يُحدِثونَها في لَيلةِ الثاني عَشرَ مِن شَهرِ رَبيعِ الأولِ، ولم يَثبُت أَن النَّبِيَّ ﷺ وُلِدَ في تِلكَ اللَّيلةِ ولا في ذلك اليَومِ، بل حَقَّقَ بَعضُ المَتَأخِّرينَ الفَلكيينَ أَنَّ وِلاَدَتَهُ كَانت في التاسِعِ مِن شَهرِ رَبيعِ الأولِ لا في الثاني عَشَرَ (٢).

إذن هذه البِدعةُ ليس لها أصلٌ في دينِ الله، ولا أصلٌ في التاريخِ، ولكن دَرَجَ الناسُ عليها مِن أزمانٍ بَعيدةٍ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِّمَالِلَهُعَنْهُمَا.

⁽٢) انظر: نور اليقين في سيرة سيد المرسلين (ص:٩).

ثالثًا: يُقالُ: بالله عَليكُم، هل أنتُم أَشَدُّ تَعظيًا للرَّسولِ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ وأقوى مَحبةً وأفرَحُ بولادَتِه مِن الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ، فلا يُمكِنُ أن يقولوا: نَعَم نَحنُ أَشَدُّ. وإذا كانت الإِجابةُ بالنَّفي فنقولُ: لماذا لم يَفعَلهُ الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُمُ؟! هل هُم جاهِلونَ به، أو تارِكون له عِنادًا، وكِلا الأَمْرينِ مُرُّ.

وهذه البِدعةُ أتَدري متَى حَدَثَت؟ حَدَثَت في القَرنِ الرابعِ أي: بَعدَ مُضيِّ ثَلاثِ مِئةِ سَنةٍ على هِجرةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، وكُلُّ هؤلاء القُرونِ -عَلى حَدِّ فِعلِ هؤلاءِ- إمَّا جاهِلون، وإمَّا مُعانِدون.

وأيضًا: إذا كانوا يَقولون: إنّنا نُحيي ذِكرى رَسولِ الله صلّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلّمَ فَنَقولُ: أنتُم لا تَذكُرونَه إلّا في هذه اللَّيلةِ، ألستُم تَقولون في التَّشهُّدِ في الصَّلاةِ: أشهَدُ أن لا إلَه إلّا الله، وأشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسولُه، اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحمَّدٍ وعلى آلِ مُحمَّدٍ كما صَلَّيتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ إنَّك حَميدٌ بَجيدٌ، اللهمَّ بارِك على مُحمَّدٍ وعلى آلِ إبراهيمَ إنَّك حَميدٌ بَجيدٌ، اللهمَّ بارِك على مُحمَّدٍ وعلى آلِ إبراهيمَ إنَّك حَميدٌ بَجيدٌ.

أفلا تَكفيكُم هذه الذِّكرى الشَّرعيةُ التي تَمَّرُّ بِكم خَمسَ مَراتٍ، بل أكثَرَ مِن خَمسِ مَراتٍ في اليَومِ واللَّيلةِ؟ فتَمُرُّ عَليكُم مَرَّتين في الصَّلاةِ التي فيها تَشَهَّدان -أعني: أشهَدُ أَن لَا إِلَه إِلَّا الله، وأشهَدُ أَنَّ مُحمدًا عَبدُه ورَسولُه- ومَرةً في الصَّلاةِ التي فيها تَشهُّدُ واحِدٌ، وفي النَّوافِل.

أليسَ المَرْءُ إذا فَرغَ مِن الوُضوءِ يَقولُ: أشهَدُ أن لَا إِلَه إِلَّا الله، وأشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسولُه، اللَّهُمَّ اجعَلني مِن التَّوابينَ واجعَلني مِن المتَطَهِّرين.

بل إنَّنا نَقُولُ: كُلُّ عبادةٍ يَتَعَبَّدُ بها الإِنسانُ لله عَنَّفَجَلَّ فإنَّما ذِكرى لرَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لأنَّ العِبادةَ لا تَتِمُّ إلا بِأَمرَينِ: الإِخلاصِ لله عَزَّهَجَلَّ، والمتابَعةِ لرَسولِه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، ومِن المَعلومِ أنَّ الإِنسانَ إذا قَصَدَ المتابَعةَ فلا بُدَّ أن يَذكُرَ المتبوعَ.

وأيضًا: هذه الموالِدُ يَحصُلُ فيها من الشَّرِّ والفَسادِ ما الله به عَليمٌ، ففي بعضِ البِلادِ الإِسلاميةِ يَحصُل اختِلاطٌ بين الرِّجالِ والنِّساءِ، ويَحصُلُ فَرَحُ بَطَرٍ في إحضارِ الجَلوى والمَأْكولاتِ وأنواعٍ مِن الأَلبِسةِ -إن كانوا يُحضِرون ألبِسةً -، بل إنَّه في بَعضِ البِلادِ الإِسلاميةِ يَحصُلُ من الغُلُوِّ برَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ وإيصالِه إلى دَرجةِ الرُّبوبيةِ، فتُنشَدُ فيها الأشعارُ التي كُلُّها غُلوُّ، وكُلُّنا نَعلَمُ أن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لا يَرضاها، فتُرَدَّدُ فيها أبياتُ الشِّعرِ الغالِيةِ التي يَقولُ فيها المنشِدُ مُحاطِبًا النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ:

يا أكرَمَ الخَلقِ ما لي مَن ألوذُ بِه سِواكَ عِندَ حُلولِ الحادِثِ العَمَمِ (١)

يَعني: أنه لا يَلوذُ بأَحَدٍ، ولا يَجِدُ أحدًا يَلوذُ به إذا حَدَثَ الحادِثُ العَظيمُ العامُّ، فأَينَ الله؟! أليسَ الله تَعَالَى هو الذي يُلاذُ به ويُعاذُ به؟! على حَدِّ قَولِ هذا المنشِدِ: لَا.

فإنَّ مِن جودِكَ اللَّهُ نيا وضَرَّ تَها ومِن عُلومِكَ عِلمَ اللَّوحِ والقَلمِ (٢) ومِن عُلومِكَ عِلمَ اللَّوحِ والقَلمِ والقَلمِ ويُرَدِّدُ قَولَه:

الدُّنيا مَعروفةٌ، وضَرَّتُها: الآخِرةُ، وهاتان الدارانِ هُما دارُ الحَلقِ ابتداءً وانتِهاءً، فيقولُ هذا المُنشِدُ إِنَّهُمَا مِن جودِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، فأينَ الله؟! ليسَ له مُلكٌ، ولا تَدبيرٌ، ولا مَعروفٌ، ولا مِنةٌ في هاتين الدارَينِ، وليسَ للخَلقِ دارٌ سِوى

⁽١) «البردة» للبوصيري (ص:١٣١).

⁽٢) «البردة» للبوصيري (ص:١٣٢).

هَاتَينِ الدَّارَينِ، فَإِذَا كَانَتَا مِن جُودِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَهَاذَا أَبْقَى للهُ؟!

ويَقُولُ المنشِدُ:

إِنْ لَم تَكُن آخِذًا يَومَ الْمَعَادِيَدي عَفُوًا، وإلَّا فَقُل يَا زَلَةَ القَدمِ(١)

فكَيفَ يُمكِنُ للمُؤمِنِ أن يُقِرَّ مِثلَ هذه الموالِدِ التي تَشتَمِلُ على هذا المنكرِ العَظيم؟!

وإنَّني مِن هذا المنبَرِ أدعو إخوانَنا المؤمِنينَ في جَميعِ أقطارِ الدُّنيا أن يَتَّقوا الله عَنَّفَكَ، وأن يَنهَجوا مَنهَجَ الصَّحابةِ رَضَيَّلَتُهُ عَنْهُم، والتابِعين لهم بإحسانٍ إلى يَومِ الدينِ، والأَمرُ كما قالَ الإِمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لن يُصلِحَ آخرَ هذه الأمةِ إلَّا ما أَصلَحَ أولها.

كيفَ يَعدِلُونَ عَن مَنهَجِ السَّلْفِ الصَالِحِ، عَن مَنهَجِ الصَّحَابَةِ رَضَالِللَّهُ عَنْهُم، والتابِعينَ لهم بإحسانٍ؟! وكيفَ يَخرُجُ مَنهَجُهُم عَن مَسيرِهِم؟!

إِنَّ الإِنسانَ الذي يَخْرُجُ عن مَنهَجِهِم ومَسيرِهِم على خَطرٍ عَظيمٍ؛ لِقُولِ اللهُ تَبَارُكَوَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّنبِقُونَ مَنَ ٱلْمُهَجِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾ تَبَارُكَوَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّنبِقُونَ مَنَ ٱلْمُهَجِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾ [التوبة:١٠٠] فأينَ حَقيقةُ الاتِّباعِ وكَمَالُه مِن قَومٍ يَخْرُجون عن مَسيرَتِهم؟!

ولنُتِمَّ الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِى ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [التوبة:١٠٠]، إنَّ الأَمرَ خَطيرٌ، وإنَّ تَأْثيرَ البِدعَ على القُلوبِ أشدُّ من تَأْثيرِ السَّرطانِ على الأَبدانِ، وإنَّ أنصَحُ إِخواني المُؤمِنينَ في كُلِّ مَكانٍ أن يَتَقوا الله عَنَّ وَجَلَّ وأن يَدَعوا البِدَع، وأن يَكون إِمامُهُم سَيِّدَ الأَنبِياءِ والمرسَلين، مُحمدًا صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّم، ومَن يَكون إِمامُهُم سَيِّدَ الأَنبِياءِ والمرسَلين، مُحمدًا صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّم، ومَن أَمرَنا باتِّباعِهِم وهمُ: الخُلفاءُ الراشِدونَ المَهديونَ مِن بَعدِه.

⁽۱) «البردة» للبوصيري (ص:١٢٧).

ثُمَّ أَقُولُ لأخي السائِلِ: لا تَحضُر هذه الموالِدَ، وحَذِّر عنها من تَستَطيعُ أن تُحَذِّرَه، وقُل لمن أقامَها: هاتـوا بُرهانَكُم إن كُنتُم صادِقين، أينَ سَلَفُ الأُمةِ عَن هذا؟ أجاهِلون أو غافِلون، أو عادِلونَ عن الخَيرِ؟!

نَسأَلُ الله السَّلامةَ، وأن يُوَفِّقَ أمةَ الإِسلامِ للإِخلاصِ لله، والمتابَعةِ التامةِ لرَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ.

(٣٠) السُّؤالُ: سُئِلَ أحدُ المفتينَ في بَلدٍ عَربيٍّ عنِ الاحتفالِ بالمَولِدِ النَّبُوِيِّ فَأَجابَ بقَولِه: إذا كانَ هذا الاحتِفالُ لإِظهارِ عَظمةِ هذا الدِّينِ ومَحَاسِنِه فلا بَأْسَ بإِقامَتِه، فها جَوابُكُم على ذلك؟

الجَوابُ: لا شَكَّ أَنَّ تَعظيمَ الدِّينِ الإِسلامِيِّ وإِظهارَ محبةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ أَمرُ يُحمَدُ الإِنسانُ عليه، بل قَد يَجِبُ، لكِنَّ إِحداثَ عِبادةٍ لَيسَت مَأْثُورةً عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ولا عن خُلفائِه الرَّاشِدين بِدعةٌ، وكُلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ، وكُلُّ ضَلالةٍ في النارِ.

فَنَقُولُ: أَينَ الصَّحَابَةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ؟! أَينَ التَّابِعُونَ رَحَهُمُاللَّهُ؟! أَينَ الأَئِمةُ رَحَهُمُاللَّهُ من بَعدِهِم عن هذه البِدعةِ، بِدعةِ المولِدِ؟!

فهذه البِدعةُ لم تَحدُث إلَّا في القَرنِ الرَّابِعِ، ولم تَحدُث في عَهدِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، ولا في عَهدِ الخُلفاءِ الرَّاشِدين رَخِوَلِيَّهُ عَنْهُمُ، ولا في عَهدِ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمُ، ولا في عَهدِ التَّابِعين رَحَهُمُ اللَّهُ، ولا في عَهدِ تابِعِي التَّابِعين رَحِمَهُ مَاللَّهُ.

ثَلاثةُ قُرونٍ كاملةٌ قَد مَضَت في هذه الأمةِ وهي لا تُقيمُ هذا الاحتِفال، أهي جاهلةٌ به؟! إذا كان الجَوابُ: نَعَم؛ فها أَفدَحَ الأَمرَ وأَعظَمَ المصيبةَ.

أم هي عالِمةٌ ولكِنَّها مُتهاونةٌ، مُفرِّطةٌ، مُخطِئةٌ للحَقِّ؟! وهذه أَشَدُّ وأَطَمُّ وأعظَمُ. وإني لأَعجَبُ من قَومٍ يُتعِبون أَنفُسَهم ويُتلِفون أَموالهم في هذه الاحتِفالاتِ مع أنَّك تَجِدُ كَثيرًا مِنهُم مُقَصِّرين في الأُمورِ الواجِبةِ.

فنَصيحَتي لإخواني المسلِمين أن يَعلَموا أنَّ ذِكرى النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ مَوجودةٌ في كُلِّ وَقتٍ، فالمؤذنون يَقولون عَلى أَعلى الأَمكِنةِ: أَشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ الله. والمُصَلُّونَ جَماعةً يَقولون عندَ إِقامةِ الصَّلاةِ: أَشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ الله. وكُلُّ مُصَلِّ يَقولُ في التشهُّدِ: وأشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورَسولُه. وكُلُّ متعَبِّدٍ يتعَبَّدُ لله بالإِخلاصِ له، والمتابعةِ لرَسولِه، وهذه ذِكرى للرَّسولِ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ.

ونَحنُ في غِنَى عن هذا الاحتِفالِ الذي يَدَّعونَ أَنَّه ذِكرى له، ونَحنُ لَدينا -والحمد لله - مِنَ الأَشياءِ المشروعةِ ما فيه ذِكرى له صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بها يَكفي ويَشفي، فأَنصَحُ إِخواني المسلمين أن يَدَعوا هذه البِدعة، وأن يَسأَلوا الله أن يَهدِيَهم صِراطَهُ المستقيمَ، صِراطَ الذينَ أنعَمَ الله عليهم من النَّبينَ والصِّديقينَ والشُّهداءِ والصَّالِحِين، ولو أنَّ المقامَ يتَّسِعُ لأكثرَ من ذلك لذَكرتُه.

(٣١) السُّوَّالُ: ما حُكمُ الاحتفالِ بالمَوْلِدِ النَّبويِّ؟

الجَوَابُ: الاحتفالُ بالمَوْلِدِ النَّبويِّ بدعةٌ لا تجوزُ، ولو كان خيرًا لفعَلَهُ الصَّحابةُ رَضَالَتَهُ عَنْهُمْ.

(٣٢) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ الشَّرعِ - في نظرِكم - فيما يُسمَّى هذه الأيَّامَ بِفَكِّ الوَحْدَة للميِّتِ، والأُسبوع، والأربعينَ؟

الجَوَابُ: أنا لا أعرِفُ ما معنى فَكَ الوَحْدَةِ، إلَّا إذا كان قصْدُه أَنَّه يُصْنَعُ الطَّعامُ فِي أُوَّلِ ليلةٍ مِن موتِه، ثُمَّ في كلِّ شهرٍ، فإنْ كان هذا مُرادَه فإنَّه بدعةٌ؛ في أوَّلِ ليلةٍ مِن موتِه، ثُمَّ في كلِّ شهرٍ، فإنْ كان هذا مُرادَه فإنَّه بدعةٌ؛ فقدْ قال جريرُ بنُ عبدِ اللهِ البَجَلِيُّ: «كُنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إلى أهلِ الميِّتِ وصُنْعَ الطَّعامِ مِنَ النِّياحةِ» (۱).

(٣٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ تخرُجُ مِنَ البيتِ وتترُّكُ المِذياعَ مفتوحًا على إذاعةِ القرآنِ الكريم بحُجَّةِ طرْدِ الشَّياطينِ، فهل هذا واردٌ؟

الجَوَابُ: هذا لم يَرِدْ؛ لأنَّ الراديو والمُسجِّلاتِ لم تظهر إلا أخيرًا، وهذا لا ينفَعُ في طرْدِ الشَّياطينِ؛ لأنَّ الشَّياطينَ إنَّما تُطْرَدُ بالعبادةِ، وهذا ليس بعبادةٍ، وإنَّما غايةُ ما فيه أنَّ الإنسانَ إذا استمَعَ إليه يتَّعِظُ بها في القرآنِ فقطْ.

(٣٤) السُّؤالُ: انتَشَرَتْ في الآوِنَةِ الأخيرَةِ ما يُسَمَّى بأعيادِ الميلادِ، ما أدلَّةُ تحريمِ ذلك مِن الكتاب والسُّنَّةِ؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ هذه الأعيادَ بدعةٌ لم يَفْعَلْها الصَّحابَةُ رَضِاً لِللَّعَاهُ ولا التَّابِعونَ لهم بإحسانٍ، ويكْفي هذا دَليلًا لمنْ أرادَ الحَقَّ.

ثانيًا: أَنْ يُقالَ: الأعيادُ الشَّرْعِيَّةُ محدودةٌ معيَّنَةٌ مِن قِبَلِ الشَّرْعِ؛ وهي عيدُ الفِطْرِ، وعيدُ الأُسبوعِ؛ ولهذا لها قَدِمَ النَّبيُّ ﷺ المدينة في الهجرةِ وَجَد عندَ الأُنصارِ عيدًا أو عيدَيْنِ فقال: «إنَّ الله تَعَالَى أَبْدَلَكُمْ بِخَيْرٍ مِنْهُمَا: عيدِ الأَضْحَى،

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت، رقم (١٦١٢).

وَعيدِ الفِطْرِ»^(۱).

فهذا يَدُلُّ على أنَّه لا عِيدَ إلَّا ما جعَلَهُ الشَّرْعُ عيدًا، ثمَّ إنَّ الظَّاهِرَ لي أنَّ هذه الأعيادَ متلقَّاةٌ مِنْ غيرِ المُسلمينَ، فهل الصَّحابَةُ والتَّابعونَ لهم بإحسانٍ مِنْ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ، هلْ كانوا يَجْعَلون عيدًا لميلادِهم؟

(٣٥) السُّؤَالُ: عندنا عادةٌ وهي إذا حَضَرَ الطَّعامُ -خُصوصًا في رمضان- يقولون: هذا عن نِيَّتِنا ونِيَّةِ مَوتانا. ويُسَمُّونَه سَبِيلًا، فهل هذا العملُ جائزٌ؟

الجَوَابُ: هذا لا أصلَ له، إنها الجائزُ الصَّدَقَةُ، وأحسنُ شيءٍ يُتَصَدَّقُ به الدَّراهمُ؛ ومثالُ ذلك: إذا قُدِّمَ الطَّعامُ قال: هذا ثوابُه لأبي، أو ثوابُه لأُمِّي، أو ثوابُه لخالتي... فهذا ليس له أصلٌ إطلاقًا.

واعلمْ أَيُّهَا الأَخُ أَنَّ الدعاءَ للأمواتِ أفضلُ منَ الصَّدَقَةِ عنهم، فأنتَ احرِصْ على الدُّعاءِ للأمواتِ، واجعلِ الصَّدَقَاتِ لك، فأنتَ ستحتاجُ إلى الصَّدَقَةِ، وإذا متَّ فإنَّكَ لا تَدرِي هل يُتَصدَّقُ عنك أو لا، فاجعلِ الأعمالَ الصالحةَ لنفسِكَ، وادعُ لإخوانِكَ الميِّتينَ من آباءٍ وأُمَّهاتٍ وأقاربَ.

(٣٦) السُّؤالُ: سمِعتُ في إِحدى الإِذاعاتِ العَربيةِ أَحَدَ المشايخِ يَقولُ: إنَّه يَجوزُ الاحتفالُ بالإِسراءِ والمِعراجِ؛ لأَنَّنا وَجَدنَا إِخوانَنا يَفعَلون ذلك. فما حُكمُ ذلك؟ ونَرجو توجيهَ نَصيحةٍ لكُلِّ مَن يُفتي خارِجَ هذه البِلادِ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۰۳/۳)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، رقم (۱۱۳٤)، والنسائي: كتاب صلاة العيدين، رقم (۱۰۵٦)، من حديث أنس رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: مَن إِخوانُهُم الذين وَجَدَهم يَحتَفِلون بهذه الليلةِ؟! أَهُم الخُلفاءُ الرَّاشِدون رَضَّوَلِللهُ عَنْهُمُ؟! أَم التَّابِعون لهم بإحسانٍ رَحَهُمُ اللَّهُ؟! الرَّاشِدون رَضَّوَلِللهُ عَنْهُمُ؟! أَم التَّابِعون لهم بإحسانٍ رَحَهُمُ اللَّهُ؟! أَم الصَّحلةُ يُن أَمْ أَئِمةُ المسلمين كأبِي حَنيفة ومالكٍ والشَّافِعيِّ وأحمد رَحَهُمُ اللَّهُ؟! أَم إِمامُ المُحَدِّثين البُخاريُّ؟! فمَن إِخوانُهم؟!

نحن نُجيبُ: إِخوائُهم مِن أهلِ البِدَعِ، الذين يَبتَدِعون في دينِ الله ما لَيسَ منه، ونَحنُ نَقولُ لهؤلاءِ: عليكم بالسُّنَّةِ، اجتَهِدوا فيها، وكَفى بها طَريقًا إلى الله عَنَّفَجَلَّ، ولَا تَتَّبعوا الأَهواءَ في إِدخالِ شيءٍ تتعَبَّدون به لله، وهو لَيسَ من شَريعةِ الله.

لقد كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يُحذِّر مِنَ البِدعِ على رأسِ المنبَرِ يومَ الجمعةِ، فيقولُ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: "إنَّ خَيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهَديِ هَديُ محمدٍ عَلَى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، وكلَّ بدعةٍ ضَلالة» (۱)، ويقولُ صلَّى الله الهَدي هَديُ محمدٍ عَلَيْهِ، وشَرَّ الأُمورِ محدثاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضَلالة» (۱)، ويقولُ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ في مَوضعٍ آخرَ: "إيَّاكُم ومُحدَثاتِ الأُمورِ؛ فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعة، وكُلَّ بدعةٍ ضَلالةً (۲).

فكلُّ إنسانٍ يتعَبَّد لله عَرَّهَجَلَّ في عقيدتِهِ، أو مَقالِه، أو فِعالِه، بشيءٍ لم يَشرَعهُ الله تَعَالَى فه و مُبتَدِعٌ، وعليه أن يَتوبَ إلى الله تَعَالَى من بِدعتِه، وأن يَرجِعَ إلى حَظيرةِ السَّلفِ الصالِحِ، الذين لهم الأَدبُ الكامِلُ بين يَديِ الله ورَسولِه، فلا يتَقَدَّمون على شريعةِ الله، ولا يتَأَخَّرون عنها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٢٦٧)، وابن ماجه: والترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيهان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَحِمَالِيَلُهُ عَنْهُ.

وإن ليلة المِعراجِ لم تَثبُت في ليلةِ السابعِ والعشرينَ مِن رجب، بل أَقرَبُ الأَقوالِ إلى الصَّوابِ في ذلك أنَّها في ربيعِ الأول، وحتَّى لو ثَبتَ وُقوعُها ثُبوتًا قَطعِيًّا في ليلةٍ من الليالي، فإنَّه لا يَجوزُ الاحتِفالُ بها؛ لأنَّ دينَ الإِسلامِ -والحمدُ لله - كامِل، وليس فيه الاحتفالُ بليلةِ المِعراجِ، وإنَّني أقولُ بهذه المناسبةِ مُحذِّرًا كلَّ مبتدِع في دين الله ما ليس منه: إن بدعتك خَطيرةٌ، إنَّها خَطيرةٌ، إنَّها خَطيرةٌ؛ لأنَّ الله تَعَالَى يقولُ: ﴿ اللهُ مَا ليس منه: إن بدعتك خَطيرةٌ، إنَّها خَطيرةٌ، إنَّها خَطيرةٌ الإسلامَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣].

فأيُّ مُبتدِع يأتي ببدعةٍ خارجةٍ عن نِطاقِ الشريعةِ، فإن مَضمونَ فِعلِه أن هذه الجملة الصادقة ﴿ ٱلْمَوْمَ أَكُمَلْتُ لَكُمُ دِينَكُمُ ﴾ لم تُطابِق الواقِع، فإذا أتى الإنسانُ ببدعةٍ يتقرَّب بها إلى الله وليست من شريعةِ الله فلم يَكُن الدين كامِلًا حين نُزولِ هذه الآيةِ.

ألا فَلْيَتُب إلى الله كلُّ مبتدع في عقيدتِه أو مقالِه أو فعالِه، وليَرجِع إلى حَظيرةِ السلفِ الصالِحِ، وليتذكَّر قولَ الله تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَأَتَبِعُونِي يُحَبِبُكُمُ ٱللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران:٣١].

والاتّباعُ هو موافقةُ المتبوعِ إِقدامًا وإِحجامًا، ولم يَرِد عن رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ -وهو صاحِبُ المنقبةِ في المِعراجِ- أنه يَخُصُّ ليلةَ المِعراجِ بشيءٍ من الذّكرِ أو الاحتفالِ.

إذن، كيف يُحدِث في دينِ الله ما ليس منه، ولقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى اللهِ عليهِ وعَلى اللهِ عليهِ وعَلى اللهِ وسلَّمَ: «مَن أَحدَثَ فِي أَمرِنا هذا ما لَيسَ مِنهُ فهو رَدُّ»(١) أي: مَردودٌ على صاحِبِه،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضَوَاللَّهُعَنْهَا.

وصاحِبُ البدعةِ قد جَعلَ نفسَه مُشرِّعًا مع الله ورسولِه، فليَتَّقِ الله ربَّه، وليَعرِف عظمةَ الله عَزَقِجَلَ، ليَعرِف عَظمةَ الله عَزَقِجَلَ، ليَعرِف قَدرَ نفسِه وأنه ليس أَهلًا لِأَن يَشرَع في دين الله ما ليس منه.

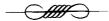
أدعو أصحابَ كلِّ بدعةٍ أن يتَّقوا الله عَرَّهَ عَلَى، وأن يَعلَموا أن الأَمرَ كما قالَ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لن يُصلِحَ آخرَ هذه الأمةِ إلا ما أَصلَحَ أوَّلَها.

أَسَأَلُ الله تَعَالَى أَن يَرزُقَنا الاستقامةَ على دينِه، وسُلوك منهجِ السَّلفِ الصالِحِ فيها نَفعَلُ وما نَذرُ إنه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ.

وعلى كلِّ حالٍ، لا يُمكِننا أن نُكمِّمَ أفواهَ الناسِ، ولكن ليَعلَم كلُّ قائِلٍ أن لديه رَقيبًا عَتيدًا، وأنه ما يَلفِظُ من قولٍ إلا سُجِّلَ عليه، وأنه إذا تَكلَّم في شريعةِ الله بها ليس له الكلامُ فيه؛ فإنَّ الله عَنَّهَ عَلَّ سيُحاسِبُه يومَ القيامةِ، وكَفى بدينِ الله الثابِتِ عن رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ مَنْجاةً، وكفى به سَببًا للفَوزِ، بدُخولِ الجنةِ والنجاةِ من النارِ.

إن بعضَ المبتدعةِ لا يَعلَمُ أن بدعتَهُ عَناءٌ وتَعبٌ وإضاعةُ وَقتٍ، وربَّما إضاعةُ مالٍ أيضًا، ولكنه يُعانِدُ ويُصرُّ على أن يَبقَى على بدعتِه، مع أنَّ أبوابَ السُّنَنِ تُفتَحُ له وتُبَيَّنُ له والطَّريقُ سهلٌ وظاهِرٌ، ولكنَّه يأبى إلا أن يَنتَصِر لبدعتِه، ولكنَّه لن يَنتَصِر يومَ القيامةِ بها.

أَسَأَلُ الله أَن يَهِدِيَ إِخُوانَنَا لاتِّبَاعِ السُّننِ واجْتِنَابِ البِدْعِ، وأَن يَهْدِيَ جَمْيعَ المسلمين: حُكَّامًا ومَحكومين لتَحكيمِ كتابِ الله، وسُنةِ رَسُولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، واتباع الحُلفاءِ الراشدينَ، إنه على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ.



(٣٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ المشاركةِ فيها يُسمَّى (عيدُ الحُبِّ)؟ وحُكمُ رَفعِ أسعارِ السِّلَع بسبَبِه؟

الجَوابُ: أقولُ: إن عيدَ الحبِّ مُنكرٌ، وبدعةٌ، ومُحرَّمٌ؛ لأنَّه مع كونِه بدعةً ومُنكَرًا يَنِمُّ عن العِشقِ والغَرامِ، وأن يقولَ كلُّ إنسانٍ لعشيقتِهِ أو كلُّ امرأةٍ لعشيقِها: هذا يَومُنا. ثُمَّ لا نَدري ماذا يَحدُث؛ ولهذا أقولُ: إن إقامتَهُ مُحرَّمةٌ، والمشاركة فيه بأيِّ شيءٍ يَنِمُّ عن الفَرحِ به محرمٌ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يشاركَ فيه، ولا أن يُقيمَه، ولا أن يُرفَع الأسعارَ من أجلِه، ولا أن يُحفَضها من أجلِه، ولا أن يجعَلَ صورة القلبِ على دُكانِه أو الأَزهارَ، أو ما أشبه ذلكَ، فكلُّ هذا مُحرمٌ.

ولا أظنُّ أن أصلَ هذا العيدِ -إن كان مَوجودًا في بلادِنا- إلا من أجلِ القَضاءِ على الحياءِ والإِيغالِ في العِشقِ والغَرامِ.

أَسَأَلُ الله تَعَالَى أَن يَهدِيَنا جَميعًا، وأَن يَعصِمَنا من المعاصي وأسبابِها إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

(٣٨) السُّوَّالُ: عندنا مسجِدٌ فيه قُبَّةٌ، والقُبَّةُ فيها نقوشٌ مِن الزُّجاجِ على شكْلِ نُجوم سُدَاسيَّةٍ، وقال بعضُ الإخوانِ: إنَّ هذه فيها كراهةٌ. فها رأيكم؟

الجَوابُ: رَأْيِي فِي ذلك أَنَّ الحُكومة - وفَّقَها اللهُ- لم تُقَصِّر، فقد جعَلَت وزارةَ الشُّؤونِ الإسلاميَّةِ، ويدخُلُ تحتها الإشرافُ على المساجِدِ، فلَدَيْكم إدارةٌ لهذا، فاتَّصِلوا بها حتَّى يَنْظُروا فِي الموضوع.



🥌 | توحيد الأسماء والصفات

(٣٩) السُّؤالُ: هل الهادي والمقصودُ مِن أسماءِ اللهِ تعالى؟

الجَوابُ: أمَّا الهادي فلا أَعْلَمُها مِن أسهاءِ اللهِ، وكذلك المقصودُ، لكن المعبودُ مِن أوصافِ اللهِ الَّتِي لا تَصِحُّ إلَّا له، والمقصودُ لا يَختصُّ باللهِ، فكلُّ شيءٍ يُقصَدُ، والمهادي أيضًا لا يَخْتَصُ باللهِ، قال اللهُ تعالى للرَّسولِ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ والمهادي أيضًا لا يَخْتَصُ باللهِ، قال اللهُ تعالى للرَّسولِ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٢٥]، لكنَّ النَّاسَ الآنَ اتَّخذوا هذا؛ فهناك مَن يُسمَّى عبدَ الهادي وهناك مَن يُسمَّى عبدَ المقصودِ.

(٤٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ تَصغيرُ الأَسهاءِ المعبَّدةِ كأن يَقولَ مثلًا في عبدِ الرَّحمن: الدَّحْي، وفي عبدِ العَزِيزِ: العزِّي؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ فيها؛ لأنَّهم يَقصِدون تَصغيرَ المسمَّى، لا المعَبَّد له، كما يُقالُ في امرئِ القيسيُّ فيُنسَبُ على الجزءِ الثاني.

(٤١) السُّؤَالُ: بعضُ الأكياسِ الَّتي تُستخدَمُ لبعضِ الأغراضِ التَّموينيَّةِ يُكْتَبُ عليها –مثلًا– سنابلُ السَّلامِ، أو ما شَابَهَ، فهل هذه مِن أسهاءِ اللهِ؟ وهل يُحْتَفَظُ بها؟

الجَوَابُ: سنابلُ السَّلامِ ليس فيها شيءٌ مِن أسهاءِ اللهِ؛ لأنَّ السَّلامَ الَّذي فيها لا يُرادُ به اسمُ اللهِ عَزَّقِجَلَ، وإنَّما سنابلُ السَّلامِ تَعني السَّنابلَ الَّتي فيها سلامةٌ، لكنْ مِثلُ كلمةِ عبدِ اللهِ، أو عبدِ العزيزِ، أو عبدِ الرَّحنِ، وما أَشْبَهَ ذلك، هي الَّتي يَنبغي

للتُّجَّارِ أَنْ يُزيلوها مِنَ الأكياسِ الَّتي تُحْفَظُ بها الأشياءُ؛ لأنَّ المعروفَ عِندَ كثيرِ مِنَ النَّاسِ أَنَّه إذا فرَّغَ هذا الكيسَ رمى به في الزُّبالةِ أو غيرِها؛ ولذلك ننصَحُ إخواننا التُّجَّارَ إذا كان لهم أسهاءٌ مُضافَةٌ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَ ألَّا يكتبوا أسهاءَهم في هذه الأكياسِ، ولا في الفناجيلِ، ولا في عُلَبِ المُرطِّباتِ، وما أَشْبَهَهَا.

(٤٢) السُّؤَالُ: ظهرَتْ بعضُ النَّشراتِ الَّتي تحمِلُ تفسيرًا لبعضِ أسهاءِ اللهِ الحُسنَى، توضِّحُ هذه النَّشراتُ قدرةَ بعضِ أسهاءِ اللهِ الحُسنَى على معالجةِ أمراضِ وأوجاعِ الإنسانِ؛ كتخصيصِ الجبَّارِ –مثلًا– لألمِ الظَّهرِ، واسمٍ مُعيَّنٍ لوجَعِ الرُّكبتَيْنِ، فا حُكْمُها؟

الجَوَابُ: هذه بدعةٌ، ولا يجوز نشرُها، ولا العملُ بها.

(٤٣) السُّؤالُ: هل القُرآنُ مَوجودٌ مِن الأَزلِ، أو وُجِدَ عندَما تَلَفَّظ به رَبُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

الجَوابُ: قالَ الله عَزَّقِعَلَ: ﴿ بَلْ هُو قُرُءَانُ مَجِيدٌ ﴿ فَ فَرَءَانُ مَجِيدٌ ﴿ فَ فَوَابُ وَ البروج: ٢١-٢٦] وأكثرُ العُلماءِ على أن الله كَتبَهُ في اللوحِ المحفوظِ قَبلَ أن يَخلُق السمواتِ والأَرضَ بخَمسينَ ألفَ سنةٍ، ثُمَّ إنَّه عِندَ إِنزالِه صارَ تَبارَكَوَتَعَالَ يتكلَّم به فيسمَعُه جِبريلُ، ثُمَّ يُلقيهِ جِبريلُ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ.



(٤٤) السُّوَالُ: سمِعْنا في شرْحِكم على النُّونيَّةِ بالنِّسبةِ لكلامِ الأشاعرةِ: أَنَّه إذا كان كلامُ اللهِ بغيرِ حرفٍ ولا صوتٍ، أنَّه يلزَمُ مِن هذا الشَّيءِ أَنْ يكونَ الأمْرُ هو عيْنَ النَّهي، وهكذا (١). فكيف يكون هذا؟

الجَوابُ: هم يقولونَ: إنَّ الأمْرَ هو النَّهيُّ، والاستفهامُ هو الإخبارُ.

(٥٤) السُّوالُ: ما حُكمُ مَن اعتَقدَ أن الله في كُلِّ مَكانٍ؟

الجَوابُ: هل شَخصٌ يَعتَقِدُ هذا؟! هذا غَلطٌ وضَلالٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ سَأَلَ الجَارِيةَ: «أَينَ الله؟» فقالَت: في السَّماءِ. فقالَ لسَيِّدها: «أعتِقها؛ فإنَّما مُؤمِنةٌ» (٢)، ولم تَقُل: في كلِّ مَكانٍ. وهل يُعقَلُ أن أحدًا يَعتَقِدُ أن ربَّه في الحَمَّاماتِ والمراحيض؟! فلا أظُنُّ مُؤمِنًا يَعتَقِدُ هذا الاعتِقادَ أبدًا.

(٤٦) السُّؤالُ: ما الحُكمُ في قولِهم: إنَّ الله يُرى ليسَ في جِهةٍ؟

الجَوابُ: هذا مِن أكبَرِ الغَلطِ، وأبعَدِ المَعقولِ، فلا يُمكِنُ أن يُرى مَرئِيٌّ بِدونِ أيِّ جهةٍ، فمَعنى كَلامِهِم: تَعطيلُ الرُّؤيةِ، ونَفيُ الرُّؤيةِ ونَفيُ العُلوِّ لكن بطريقةٍ ذكيةٍ، وأهلُ السُّنةِ يَقولون: إنَّ الله في جِهةٍ هي جهةُ العُلوِّ، لكنَّها جِهةٌ لا تُحيطُ به؛ لأنَّها عَدمِيةٌ، فهَا فَوقَ المخلوقاتِ عَدمِيٌّ ليس شَيءٌ يُحيطُ بالله عَرَّفَجَلَ، وإنْ أرَدتَ جِهةً تُحاذِيةً تُحيطُ بالله فهذا مَنوعٌ، وإنْ أرَدتَ جِهةً شُفلى فهذا مَنوعٌ، وإنْ أرَدتَ جِهةً مُحاذِيةً

⁽١) انظر: شرح الكافية الشافية لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٢٤٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

للمَخلوقِ فهذا مَمنوعٌ، فهذه ثَلاثةٌ، وإنْ قَصَدِتَ جِهةً عُليا فَوقَ كلِّ شَيءٍ لا تُحيطُ بالله فهذا حَقُّ.

(٤٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ قولِ بعضِ النَّاسِ: إنَّ اللهَ حاضِرٌ معنا في هذا المجلِسِ ويسمَعُ كلامَنا، وشاهِدٌ على ما نقولُ؟ علمًا بأنَّ الَّذي قال هذا الكلامَ رجُلٌ صالحٌ.

الجَوابُ: أمَّا إذا قال: "إنَّ اللهَ معنا وهو في السَّماءِ" فهذا صَحيحٌ؛ فإنَّ اللهَ تَعالى مع خَلْقِه وهو في السَّماءِ، وأمَّا إذا أراد أنَّه في نفْسِ المكانِ فهذا مُحَرَّمٌ، بلْ هو كُفْرٌ إذا اعتقدَه الإنسانُ؛ لأنَّ كونَ اللهِ معنا في الأرضِ يُنافي ما ثبَتَ في الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلَفِ والعَقلِ والفِطْرَةِ مِن كونِ اللهِ تَعالى فوقَ كلِّ شَيءٍ، ثمَّ إنَّه يَستلزِمُ لوازِمَ السَّلَفِ والعَقلِ والفِطْرةِ مِن كونِ اللهِ تَعالى فوقَ كلِّ شَيءٍ، ثمَّ إنَّه يَستلزِمُ لوازِمَ باطِلةً. فعلى كلِّ حالٍ يجِبُ على الإنسانِ أنْ يقولَ: إنَّ اللهَ تعالى معنا؛ بمَعْنى أنَّه مُحيطٌ بنا؛ بعِلْمِه، وسَمعِه، وبَصرِه، وقُدْرَتِه، وسُلْطانِه، وغيرِ ذلك مِن معاني رُبوبيَّتِه، أمَّا أنَّه حالٌ في الأَمكنةِ فكلَّ واللهِ.

وأمَّا كونُ الَّذي قال هذا الكلامَ رجُلًا صالحًا، فلا يلزَمُ مِن كونِ الرَّجُلِ صالحًا أنْ يكونَ عالمًا؛ فكم مِن صالحٍ جاهل، وكَمْ مِن عالِمٍ غير صالِحٍ، فعليك أنْ ثَخبِرَ هذا الأَخَ وتقولَ له: لا تُطْلِقْ مثل هذا القولِ.

فالعبارَةُ غيرُ صَحيحةٍ، والصَّحيحُ أَنْ يقولَ: إِنَّ اللهَ تعالى معنا وهو على عَرشِه. وإلَّا فمِن المَعلومِ أَنَّ اللهَ تعالى قال في القُرآنِ الكريمِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن جَّغُوى ثَلَاتَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُم وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ مَعَهُم أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ هُو رَابِعُهُم وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُو مَعَهُم أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧]، لكنْ ليس المَعنى: أنَّه في نفْسِ المكانِ، كَلَّا واللهِ، هو على عَرشِه، فوقَ جَميعِ خَلْقِه، فيقولُ الإنسانُ: (الله معنا) فقط دون كلمةِ (حاضِرٌ).

(٤٨) السُّؤَالُ: ما حكمُ التَّمثيلِ باليدِ لصفاتِ اللهِ عَزَّهَجَلَّ الفعليَّةِ؟

الجَوابُ: هذا مِن المُحرَّمِ، ومِن الافتراءِ على اللهِ كَذِبًا إلَّا ما جاءَ به النَّسُ، فمثلًا بعضُ النَّاسِ إذا مرَّ علَيه الحديثُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» (١)؛ جعَلَ يمثِّلُ كأنَّما قبَضَ على شيْءٍ، فيضُمُّ إبهامَهُ إلى سبَّابَتِهِ، أو إلى وُسْطاهُ، أو ما أشبَهَ ذلك؛ هذا مُحرَّمٌ، من قال له: إنَّ كيفيَّة كونِ القلوبِ بيْنَ أصابع اللهِ على هذا الوجهِ؟! وكذلِكَ مَن مثَّلَ أنَّ اللهَ ينزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا حينَ يبْقى ثلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ بِدَرَجِ ينزِلُ مِنْه، فهذا حرامٌ أيضًا، ولا يجِلُ.

أمَّا مَا جاء به النَّصُّ؛ كقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨] أشارَ إلى عَيْنِه وأُذُنِه (٢)، فهذا لا بأسَ به، إلَّا أنَّ المقصودَ به تحقيقُ السَّمعِ والبصَر.

(٤٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ لُمعلِّمِ العقيدةِ عند ذكرِ الصِّفاتِ، أو عندَ الشَّرحِ أَنْ يشيرَ بالقبضِ وبالبسطِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ هذا؛ لا يجوزُ للإنسانِ إذا شرَحَ شيئًا مِن صفاتِ اللهِ أَنْ يُشيرَ؛ لأنَّ هذا يُفهِمُ السَّامعَ طريقَ أهلِ التَّمثيلِ، اللَّهمَّ إلَّا ما ورَدَ به النَّصُّ؛ فها ورَدَ به النَّصُّ فالنَّصُّ حاكمٌ لا محكومٌ عليه، وما لم يرِدْ فيه النَّصُّ فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يشيرَ.

أرأيتَ: هل يسوغُ للإنسانِ إذا قال: إنَّ اللهَ ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حين يبقى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخرُ. أنْ يُشيرَ بيدِه، وهي تنزِلُ مِن أعلى إلى أسفل؟ لا يمكِنُ؛ لذلك

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضِّالِيَّهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٨)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

نُحذِّرُ مِن هذه الطَّريقِ، ونقولُ: ما جاءتْ به السُّنَّةُ مِن الإشارةِ فلْيُفعَلْ، وما لم تأتِ السُّنَّةُ به فلْيُمسَكْ عنه.

(٠٠) السُّؤالُ: قولُهم في العَقائِدِ: اللَّفظُ المجمَلُ يُستَفصَلُ عن مَعناهُ، فإِذا أُريدَ به صَريحًا أُثبِتَ، فهل يُثبَتُ لفظُهُ أو يُثبَتُ مَعناهُ كالجِسمِ والحَيِّزِ والجِهةِ؟

الجَوابُ: الأَلفاظُ التي لم تَرِد في القُرآنِ والسُّنةِ بنَفيٍ أو إِثباتٍ، إذا كانَت توهِمُ معنًى مَعنًى فاسِدًا؛ فإنَّه لا يَجوزُ إِطلاقُها على الله لا هي ولا مَعناها، وإنْ كانَت لا توهِمُ معنًى فاسِدًا وإنَّما يُستَفصَلُ: فلَفظُها يُتَوقَّفُ فيه مِن بابِ التَّورُّعِ، ومعناها يُستَفصَلُ عنه، فإن كان حَقًّا قَبِلناه، وإن كان باطِلًا رَدَدناهُ.



ح |الإيمان

الجَوابُ: الإيهانُ والإسلامُ يُذْكَرَانِ جميعًا، ويُذْكَرُ أحدُهما دونَ الآخرِ، فإنْ ذُكِرَا جميعًا صار الإيهانُ ما في القلْبِ، والإسلامُ ما في الجوارِج.

ومثالُ ذلك: قولُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ حين سأَلَه جبريلُ عنِ الإسلامِ، قال: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُوْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ الحَرَامَ»، فقال: أخبرني عن الإيهان. فقال:

﴿ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَاليَوْمِ الآخِرِ ، وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » أَن فَفرَّقَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم بينَ الإسلامِ والإيبانِ ؛ لأنَّها ذُكِرَا جميعًا ، ومِن ذلك الآيةُ الَّتِي ذكرَها السَّائِلُ: ﴿ فَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۖ قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَئِكِن قُولُوا أَسَلَمْنا ﴾ الآيةُ الَّتِي ذكرَها السَّائِلُ: ﴿ فَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۖ قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَئِكِن قُولُوا أَسَلَمْنا ﴾ [الحُجُرات:١٤] ، ففرَّقَ الله تُبَارِكَ وَتَعَالَ بين الإسلامِ والإيبانِ ، وقال: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِ قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحُجُرات:١٤] ، ففرَّق الله مُ تَبَارِكَ وَتَعَالَ بين الإسلامِ والإيبانِ ، وقال: ﴿ وَلَمَا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي القَلْبِ ، والإسلامَ : ما كان في القلْبِ ، والإسلامَ : ما كان في الجوارِحِ .

وأمَّا قولُ السَّائلِ: أيُّهما أعلى؟

فنقول: الإيهانُ أعلى؛ لأنَّ كلَّ مُؤمنٍ مُسلمٌ، وليس كلُّ مُسلمٍ مُؤمنًا، فالإسلامُ علانيةٌ، وقد يكونُ القلْبُ ضعيفَ الإيهانِ، وإنْ كانت أعهالُ الجوارِحِ مُعتدلةً وقويَّةً؛ ولهذا قال في هذه الآيةِ: ﴿لَمَ نُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُوۤاْ أَسَلَمْنَا﴾ [الحُجُرات:١٤].

ومِن ذلك قولُه تعالى في قِصَّةِ لوطٍ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ ۚ فَا وَمِن ذلك قولُه تعالى في قِصَّةِ لوطٍ: ﴿ فَأَخْرَجُنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُوْمِنِينَ اللهُ فِي الآيةِ: أَنَّ اللَّذين أُخْرِجُوا وَسَلِمُوا مِن العُقوبةِ هم المُؤمنونَ، وأنَّ القرية ليس فيها إلَّا بيتُ واحدٌ مِن المُسلمينَ؛ وذلك لأنَّ مِن جُملةِ أصحابِ البيتِ امرأة لوطٍ، وقد كانت خانته في دِينِها لا في عِرْضِها، فكتَمَت كُفْرَها، لكنْ فيها يظهَرُ هي تعمَلُ عمَلَ أَهْلِ البيتِ المُؤمنينَ، فالبيتُ مُسلمٌ، فكتَمَت كُفْرَها، لكنْ فيها يظهَرُ هي تعمَلُ عمَلَ أَهْلِ البيتِ المُؤمنينَ، فالبيتُ مُسلمٌ، لكنَّ الَّذين نَجُوا هم المُؤمنونَ مِن أَهْلِ هذا البيتِ.

وخُلاصةُ الجوابِ أَنْ نقولَ: إذا ذُكِرَ الإيهانُ وحدَه دخَلَ فيه الإسلامُ، وإذا ذُكِرَ الإيهانُ وحدَه دخَلَ فيه الإسلامُ، وإذا ذُكِرَ الجيعًا صار الإيهانُ ما في القُلوبِ، والإسلامُ ما في الجوارِح.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

(٥٢) السُّؤَالُ: ما الإيمانُ المطلَقُ؟

الجَوَابُ: الإيمانُ المطلَقُ: هو الإيمانُ الكاملُ الَّذي لم يدخُلْ ما يَنقُصُه، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ, وَاللهِ تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ اللَّهِ الْذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُمْ وَادَتُهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ اللَّهِ اللَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقَنَهُمْ يُنفِقُونَ وَاللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾ [الأنفال:٢-٤]. فهذا الإيمانُ المطلَقُ.

وأمَّا مُطلَقُ الإيمانِ فهو أن يكونَ معَ الإنسانِ إيمانٌ وإنْ لم يكنْ كاملًا، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢].

فالمقصودُ بالإيمانِ هنا مطلَقُ الإيمانِ وإنْ لم يكنْ كاملًا؛ ولذلك يصعُّ إعتاقُ مَن كان فاسقًا من الأرقَّاءِ.

(٥٣) السُّؤَالُ: كم مراتبُ المؤمنينَ؟ وما هي؟

الجَوَابُ: المراتبُ حَسَبَ الأعمالِ، ولا يمكِنُ حصرُها؛ لأنَّ الأعمالَ تَتفاوتُ، وهي كثيرة جِدًّا، لكنِ المُسلِمونَ مَراتبُهم ثلاثُ مراتب، ذَكَرها اللهُ تعالى في قولهِ: ﴿ ثُمُّ أَوْرَفَنَا ٱلْكِنْبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمُ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُّقْتَصِدُ وَمِنْهُم سَابِقُ بِالْخَيْرَتِ ﴾ [فاطر:٣٢].

فقسَّمهم اللهُ إلى ثلاثةِ أقسام، مع أنَّه ورَّثهم الكتابَ واصطفاهم:

- ١ الظَّالمُ لنفسِه: وهو مرتكِبُ المعاصي.
- ٢ والمقتصِدُ: القائمُ بالواجبِ التارِكُ للمُحرَّمِ.
- ٣- والسَّابقُ للخيراتِ: القائمُ بالواجبِ والتطوُّع، والتَّارِكُ للمُحَرَّمِ والمكروهِ.

(٤٥) السُّؤالُ: كيف يَستَشعِرُ الإنسانُ حلاوةَ الإيمانِ؟

الجَوابُ: إذا أحضَرَ قلبَه عند العبادةِ، وأدامَ ذكرَ الله، وجَعلَ محبةَ الله تعالى ورسولِه فوقَ كلِّ محبةٍ، وأَحَبَّ الإنسانَ لا يُحبُّه إلا لله، وكَرِهَ أن يرجعَ إلى الكفرِ بعد إذ أنقذَه الله منه كما يَكرَه أن يُقذَف في النارِ، وكذلك أيضًا إذا رضِيَ بالله ربَّا وبالإسلامِ دينًا وبمحمدٍ رسولًا، فقد ذاقَ طعمَ الإيهانِ.

(٥٥) السُّؤَالُ: كَيْفَ يَستطيعُ الإنسانُ جَعْلَ تعظيمِ اللهِ وإجلالِه صِفةً مُلازمةً له فِي كُلِّ أعمالِه وحركاتِه وسَكَناتِه؟

الجَوَابُ: يكون ذلك بكثرةِ الطَّاعاتِ، كُلَّما أكثَرَ الإنسانُ مِن طاعةِ اللهِ ازْدادَ إِيهانًا باللهِ وتعظيمًا له ومحَبَّةً له؛ لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ الأعمالَ الصَّالِحةَ بمَنزِلةِ الماءِ للشَّجرةِ، كُلَّما رَوِيَتِ الشَّجرةُ مِن هذا الماءِ ازْدادَ نُموُّها وازدادَتْ قوَّتُها.

فعلى مَن شَعَرَ مِن نفسِه أَنَّه ناقصُ المحبَّةِ للهِ أَو التَّعظيمِ له جَلَّوَعَلاَ أَنْ يُكثِرَ مِن طاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ إِنَّ عليه -أيضًا- عِندَ فِعْلِ الطَّاعاتِ أَنْ يكونَ مُستحضِرًا بقلبِه لا غافلًا؛ لأَنَّ الإنسانَ رُبَّما يفعل الطَّاعة وقلبُه لاهٍ، وهذا لا شكَّ أَنَّه يَنْقُصُ مِن أَجْرِ الطَّاعةِ وثوابِها وآثارِها.

فالَّذي أُوصِي به إخواني الَّذين عِندَهم نَقْصٌ في مَحبَّةِ اللهِ تعالى وتعظيمِه أَنْ يُكثِروا مِن طاعةِ اللهِ، وأَنْ تكونَ طاعاتُهم بحُضورِ قلْبٍ؛ حتَّى تَجتمِعَ طاعةُ القلبِ والجوارحِ، نسألُ اللهَ للجميع التَّوفيقَ والهدايةَ.



(٥٦) السُّؤالُ: امرأة عندَها تفكيراتٌ كثيرةٌ في ذاتِ اللهِ، والآنَ تعاظَمَ عليها هذا الأمرُ، على الرُّغمِ مِن أنَّها لجَأَتْ للقرآنِ الكريمِ، فهل تأثَمُ في ذلك؟

الجَوابُ: عليها أَنْ تستعيذَ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وأَلَّا تعودَ إلى هذا التَّفكيرِ، وأَنْ تتفكَّر في آياتِ اللهِ، وفي مخلوقاتِه، وفي أسمائِه، وفي صفاتِه، وكلَّما أحسَّت بهواجِسَ سَابقةٍ فلتقُلْ: أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ. ولتُعرِضْ عن هذا نِهائيًّا.

(٥٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تَشعُرُ بنَقصٍ في الإيهانِ، وتُفَسِّرُ بعضَ الآياتِ على غيرِ مُرادِها، فها تَوجيهُكُم لهذه؟

الجَوابُ: تَوجيهُنا لها أَنَّ الشَّيطانَ عَدُوُّ لنا، أعاذَنا الله وإِياكُم منه، ويُحاوِلُ أن يُفسِدَ إِيهانَ العَبدِ، ويورِدُ عليه الشُّبهاتِ في القُرآنِ وأَحاديثِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِهِ وسلَّم، فإذا أحَسَّ الإِنسانُ بهذا فليَقُل: آمَنَا به كلُّ مِن عِندِ رَبِّنا، وليَستَعِذ بالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيم، وليُعرِض عن هذه الوَساوِسِ، وليَعلَم أن خَيرَ الحديثِ كِتابُ الله، وخَيرَ الهَديِ هَديُ مُحمَّدٍ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّم، ولا يَستَرسِل وَراءَ هذه الوساوِسِ فتُصبِحَ عَقيدةً، وليَدَعها نِهائِيًّا، وليَدحَضِ الشَّيطانَ، والشَّيطانُ لا يَغيظُه أَكثَرَ من الاستِعاذةِ بالله منه.

(٥٨) السُّوَالُ: تَأْتِينِي أُوهامٌ فِي الصَّلاةِ كَأْنِي أَرَى أَشياءَ أَتَخَيَّلُها الله؟

الجَوابُ: رَبُّك أعظمُ من كُلِّ ما تَتَخَيَّل، فتَعَوَّذ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيمِ بقَلبٍ مُخْلِصٍ مُفتَقِرٍ إلى الله؛ فيُزيلُ الله عنك ما تَجِدُه إن شاءَ الله.



(٩٥) السُّؤَالُ: أشكو منَ الوسواسِ، الذي يدورُ بِصَدْرِي وخاطِري، ويكونُ أحيانًا في أمورِ تتعلَّق باليقينِ وأحيانًا تتَعَلَّقُ بذاتِ اللهِ العظيم، وأحيانًا أدفعُها، وأحيانًا لا أستطيعُ أنْ أدفعَ هذه الوساوسَ، حتَّى أصبحتُ أكرَهُ نفسِي ولا أستطيعُ النَّومَ، وأشعُر بأنِّ لا أستحِقُ أيَّ نعمةٍ من ربِّي، وبأنَّ الموتَ أهونُ عليَّ ممَّا أنا فيه، وهذه الأوهامُ تأتيني في صلاتِي، وفي دُعائي، فتُلبِّسُ عليَّ قراءتي، وخاصَّةً الفاتحة.

تقولُ: وأنا في هذه الحالِ أشعُر بِضِيقٍ في نفسي، وأصبحتُ عصبيَّة، وكثيرةَ البكاءِ، فكلُّ مصيبةٍ أهونُ عليَّ من مصيبةِ الدِّينِ، وأنا أعلَمُ أنَّ الذِّكر يَدفَعُ الشَّيطانَ، ولكن أخاف عندما أقرأُ القُرآنَ أن أكونَ من الَّذين يَنطبِق عليهم: "رُبَّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ وَالقُرآنُ يَلْعَنُهُ». أو أكون مَن ذَكرَهُمُ اللهُ في آياتِ الكفرِ والنِّفاقِ.

أرجو منكم الدُّعاءَ لي وعدمَ إهمالِ سؤالي، وأنْ ثُخبروني ماذا أفعلُ؟ وهل لا زلتُ على الإيهانِ؟ وهل أَحِلُّ لِزَوْجِي؟ إنَّني أكرَهُ الكُفرَ، ولا أريدُ سِوَى أنْ يَتَقَبَّلَنِي اللهُ عَرَّفَجَلَّ في عبادِه المَّقينَ، وجِّهوني فضيلةَ الشَّيخ!.

الجَوابُ: أسألُ الله تعالى لهذه السَّائلةِ أَنْ يُعافِيَها مَّا حلَّ بها من هذا الوسواسِ العظيم، وأُبشِّرها بأنَّ هذا الوسواسَ لا يؤثِّر فيها؛ لا في دِينها ولا في عقيدتها، ولا في أعالِها، ولكن عليها أنْ تفعَلَ ما أرشدَ إليه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّم؛ وذلك بأنْ تستعيذَ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجِيم، وتنتهي عن هذا الوسواسِ (۱)، بمعنى أنْ تُعْرِضَ عنه، وألَّا تَهْتَمَّ به؛ فإنَّ ذلك لا يَضُرُّها؛ لأنَّ هذا الوسواسَ من الشَّيطانِ بلا شكِّ، ولو أنَّ أحدًا سألَها: هل كانتْ تَعتقِدُ ذلك لأنكرتْ هذا أشدَّ الإنكار، ولكن الشَّيطان يُلقِي ذلك في قَلبِها؛ فيُلقِي الشكَّ والرَّيْبَ ووصْفَ اللهِ عَنَّهَ بَالنَّقُصِ ولكن الشَّيطان يُلقِي ذلك في قَلبِها؛ فيُلقِي الشكَّ والرَّيْبَ ووصْفَ اللهِ عَنَّهَ عَلَ بالنَّقْصِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الوسوسة في الإيهان، رقم (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

والعَيْبِ، ويُلقِي في قلبِها أنَّ وُضُوءَها لم يَتِمَّ، وأنَّ صلاتَها لم تتمَّ، ويُلقِي في قلبِها أنَّها لم تُكَبِّرْ تكبيرةَ الإحرامِ، ويُلقِي في قلبِها أنَّها لم تقرأِ الفاتحةَ، إلى غيرِ ذلكَ منَ الأمورِ الكبيرةِ.

ولكنَّ دواءَ ذلك هو ما ذكرناه ممَّا أرشدَ إليه النَّبيُّ ﷺ؛ أن تقولَ حينَ تُحِسُّ بذلك: أعوذُ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ، وأنْ تُعْرِضَ عن هذا وتَقْطَعَه بَتاتًا، وبذلكَ يَزولُ عنها إنْ شاءَ اللهُ تعالى، ولا دواءَ لذلك سِوى هذا.

ولقد شَكَا الصَّحَابَةُ مثلَ ذلكَ لرسولِ اللهِ ﷺ حتَّى قالوا: إنَّ أَحَدَنَا لَيَجِدُ في نفسِه ما يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مُمَمَةً -يَعْنِي فَحْمَةً مُحْتَرِقَةً- في نفسِه ما يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مُمَمَةً -يَعْنِي فَحْمَةً مُحْتَرِقَةً- ولا يَتَكَلَّم به، فبَيَّن النَّبِيُ ﷺ أَنَّ ذلك صريحُ الإيهانِ (١)، وأنَّه لا يَضُرُّهم شيئًا.

فلتُبشِر هذه المرأةُ بأنَّ ذلك لا يَضُرُّها، ولكن تَسْتَعْمِلُ الدَّواءَ الَّذي وَصَفَه النَّبيُّ وهـو أن تستعيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيم، وأنْ تُعْرِضَ عن هـذا وتَتَلَهَّـى عنه، وبذلكَ يَزولُ هذا الوسواسُ إن شاء اللهُ.

(٦٠) السُّؤَالُ: أَشَعُرُ بتقصيرِ بالعبادةِ والأعمالِ الصالحاتِ، فما هي في نَظَرِكُم الأُمورُ الَّتي تُساعدُ على مواصلةِ العملِ الصَّالِحِ؟

الجَوَابُ: الأمورُ الَّتي تُساعدُ على مواصلةِ العملِ الصالحِ أعلاها محبَّة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وتعظيمُه، فإذا امتلاً محبَّةً للهِ وتعظيمًا؛ فإنَّه سوف يَرغَب في طاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وسوف يَرغَب في طاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وسوف يهرُبُ من معصيةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى، فبالحبِّ تكونُ الطَّاعةُ وامتثالُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الوسوسة في الإيهان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَلَيْكُ عَنْهُ. وقوله: «أن يكون حممة» أخرجه أحمد (١/ ٣٤٠)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، رقم (٥١١٢)، من حديث ابن عباس رَضِّ لَلْفُهُ عَنْهُا.

الأمرِ، وبالتَّعظيم يكونُ اجتنابُ المعصيةِ والفرارُ منَ الذُّنوبِ.

وكذلك أيضًا إذا أكثر الإنسانُ من طاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَقَعَالَى بخشوعِ وحضورِ قلبٍ، فإنه يَزدادُ بذلك إيهانُه ورغبتُه في الخيرِ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱلْهَتَدَوَأَ زَادَهُمْ مَا فَانَهُمْ مَقْوَعُهُمْ ﴾ [محمد:١٧].

(٦١) السُّؤالُ: كيف تكونُ الاستقامةُ على الأَعمالِ الصالحةِ؟

الجَوابُ: تكونُ الاستقامةُ على الأعمالِ الصالحةِ باتِّباعِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ مع الإخلاصِ لله تَعَالَى، فإذا أَخلَصَ الإنسانُ النيةَ لله، وَجَدَّ في طلبِ الوصولِ إلى الله، وجَعلَ إِمامَهُ في ذلك رَسولَ الله صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ حِينَئِدٍ يُثَبِّتُهُ الله عَنَّقِطَ، كما قال تَعَالَى: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللهِ عَنَّقَطُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنِيَ وَاللهُ عَنَّقِطَ اللهِ عَنَّقَالِ اللهُ عَنَّوَا بِالْقَوْلِ الثَّابِ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنِيلَ وَفِي اللهُ عَنَّقِطَ اللهُ عَنَّوَا بِالْقَوْلِ الشَّابِ فِي الْحَيوةِ الدُّنِيلَ وَفِي اللهُ عَنَّ وَعَلَى اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ وَعَلَى اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهِ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ الل

(٦٢) السُّؤالُ: ما هي أسبابُ فُقدانِ لَذَّةِ الطَّاعةِ؟ أرجو منكم النُّصحَ والتَّوجيهَ.

الجَوابُ: قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَانِ: مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبَّا وبالإسلامِ وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا» (١). فكلَّما كان الإنسانُ أرضى باللهِ رَبَّا وبالإسلامِ دِينًا وبمحمَّدٍ رسولًا، كانت لَذَّةُ الطَّاعةِ في قلْبِه أقوى، فيَنْبغي للإنسانِ أنْ يُحاوِلَ دِينًا وبمحمَّدٍ رسولًا، كانت لَذَّةُ الطَّاعةِ في قلْبِه أقوى، فيَنْبغي للإنسانِ أنْ يُحاوِلَ دائمًا أنْ يكونَ مع اللهِ عَنَّوَجَلَّ، ذاكرًا للهِ بقلْبِه ولِسانِه وجَوارِحه ما استطاع، وأنْ يكونَ في ذلك حاضِرَ القلْبِ، غيرَ لاهِ بشيءٍ، وهذا كلَّه ممَّا يجعَلُ الطَّاعةَ لذيذةً في قلْبِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا، رقم (٣٤)، من حديث العباس ابن عبد المطلب رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُ.

الإنسانِ، ويجعَلُ الإنسانَ راضيًا مُطمئِنًا بها شرَحَ اللهُ له صدْرَه وهو دِينُ الإسلامِ. نسأَلُ اللهَ أنْ يشرَحَ صُدورَنا للإسلام.

(٦٣) السُّوالُ: يَمُرُّ الإِنسانُ بحالِ فُتورٍ، فهاذا يَصنَعُ حتَّى يَتَخَلَّصَ مِن ذلك؟

الجَوابُ: تَستَعيذُ بالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيم، وتَقولُ: اللَّهُمَّ إِنِي أَعوذُ بك من العَجزِ والكَسلِ، وأَعوذُ بك من الجُبنِ والبُخلِ، وأَعوذُ بك من الهَمِّ والجزنُ، وتَستَعين بالله عَرَّوَجَلَ، وتَسألُه أَن يُعينَها على ذِكرِه وشُكرِه وحُسنِ عِبادتِه، والله تَبَارَكَوَتَعَالَى يَقولُ: ﴿ وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِي عَنِي فَإِنِي قَريبُ أَجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانَ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَهُمْ يَرُشُدُونَ ﴾ [البقرة:١٨٦].

(٦٤) السُّؤالُ: كيف يتخلَّصُ الإنسانُ من الفُتورِ الَّذي يأتي للإنسانِ بينَ الفَيْنَةِ والأُخرى؟

الجَوابُ: يتعوَّذُ باللهِ من العجزِ والكَسلِ.

(٦٥) السُّؤالُ: كانت تُصِيبُني آلامٌ كثيرةٌ واكتِئابٌ وضَجَرٌ وخَفقانٌ في القَلبِ وبُكاءٌ وغَيرُها، وكنت أحتَسِبُ الأجرَ والثَّوابَ مِن الله، ولكن قالَ لي شَخصٌ: هذا دَليلٌ على ضَعفِ الإيهانِ. فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: هذا ليسَ مِن ضَعفِ الإيهانِ، بل هذا مِن البَلاءِ الذي يَبتَلي به الرَّبُّ عَرَّفَ عَلَى هذه الأمراضِ واحتَسبَ عَرَّفَ عَلَى هذه الأمراضِ واحتَسبَ أَجرَها على الله؛ صارَت مُكفِّرةً لسيِّئاتِه ورِفعةً لدَرجاتِه؛ وعليه أن يَسأَل الله دائِمًا العافِية،

فها أُعطِيَ الإِنسانُ شَيئًا أعظَمَ من العافِيةِ، نَسألُ الله أن يَشفِيَ صاحِبَنا مِن مَرضِه وأن يُعافِيَه ويَرزُقَه الصَّبرَ والاحتِسابَ.

(٦٦) السُّؤالُ: أنا رَجلٌ مُؤمِنٌ بالله واليومِ الآخرِ ومُلتَزِمٌ، وكَثيرًا ما أسمَعُ الآياتِ القُرآنية، والأحاديثَ النَّبوية، والمحاضَراتِ، لكنني أُحِسُّ أن الإيهانَ ضَعيفٌ، فهاذا أصنَعُ؟

الجَوابُ: أقولُ: أولًا: أنت تقولُ إنك مُؤمِنٌ ومُلتَزِمٌ. والصَّوابُ أن تَقولَ: إني مُؤمِنٌ ومُستَقيمٌ؛ لأنَّ هذا هو التَّعبيرُ القُرآنيُّ والنَّبويُّ، قال الله عَزَقِجَلَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ مُؤْمِنٌ ومُستَقيمٌ؛ لأنَّ هذا هو التَّعبيرُ القُرآنيُّ والنَّبويُّ، قال الله عَزَقِجَلَ: ﴿إِنَّ ٱللّهِ وسلَّمَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللهُ ثُمَّ ٱستَقِم الله عَليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ في جَوابٍ لرَجلٍ مِن الصَّحابةِ رَحَوَلِللهُ عَنْهُ: ﴿قُل: آمنتُ بالله، ثُمَّ استَقِم الله عليهِ وعلى آلِهِ القرآنِ: إن الذين قالوا رَبُّنا الله ثُمَّ التَزَموا. ولا قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ: قُل: آمنتُ بالله، ثُمَّ التَزِم.

والاستِقامةُ لها مَعنًى شَرعيٌّ، والالتِزامُ له مَعنًى شَرعيٌّ اصطلاحيٌّ يَعرِفُه مَن قَرأ الفِقه؛ لذا آمُلُ منك ومِن غَيرِك إذا أرادَ أن يَتَحَدَّث عن شَخصٍ مُستَقيمٍ في دينِه، أن يَقولَ: مُستَقيمٌ. بَدلَ أن يَقولَ: مُلتَزِمٌ. هذه واحدةٌ.

الثانية: أما ما تَجِدُه من الشُّكوكِ في قَلبِك فأُبشِّرُك بأن هذا دَليلٌ على أن إيهانَك خالِصٌ لا يَشوبُه شَيءٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ جَعَلَ هذه الشُّكوكَ مِن صَريحِ الإيهانِ، وصَريحُ الإيهان يَعني: خالِصَ الإيهان، فأبشِر بالخَيرِ.

وهذه الشُّكوكُ إذا أصابَتك فَقُل: أعوذُ بالله مِن الشيطان الرَّجيم. وتَلَهَّ عنها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (٣٨)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

(٦٧) السُّوَّالُ: هل يجوزُ تسميةُ الواقعِ المخالفِ لشرعِ اللهِ- بسببِ تقصيرِ النَّاسِ في دِينها- بقولِنا: «وكأننا نعيشُ في عصرِ الجاهليَّة»؟ وما الدليلُ على ذلك؟ مأجورينَ.

الجَوَابُ: المرادُ بالجاهليَّةِ هنا في هذا الكلامِ ونحوِه ليستِ الجاهليَّةَ الَّتي كانت قبلَ بَعثةِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، إنَّما المرادُ بالجاهليَّةِ الجهلُ، ولا شكَّ أنَّ المخالفاتِ العامَّةَ في المجتمعِ تدلُّ على جهلٍ؛ سواءٌ كان جهلًا بالحكمِ الشَّرعيِّ، أو جهلًا بعظمةِ مَن يُخالِفُ أمرَه، أو يقعون في نهيِه.

وتشبيهُ العصرِ لمخالفةٍ واحدةٍ بعصرِ الجاهليَّةِ الَّتي قبلَ عهدِ الرَّسولِ ﷺ غلطٌ؛ لأنَّ المخالفةَ الواحدةَ في شيءٍ لا تُخرِجُ المجتمعَ المسلمَ من كونِه مجتمعًا مسلمًا، ولكِنِ الواجبُ على المُسلمينَ عمومًا، وعلى طَلَبَةِ العلمِ خصوصًا، أن يحاولوا تغييرَ المنكرِ بقدْر المستطاع، وأن يأمروا بالمعروفِ ويَنهَوْا عنِ المنكرِ.

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدَّعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْعُرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴿ ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَتُ ۚ وَأُولَتِهِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران:١٠٤-١٠٥].

وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ» (١).



(٦٨) السُّؤَالُ: ما معنى الغُلُوِّ في الدِّينِ؟ وما حُكمُه؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّيَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: الغُلُوُّ في الدِّينِ هو مجُاوَزةُ الحدِّ المشروع؛ مِثلُ أَنْ يُنزَّلَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّمَ فوْقَ منزلتِه، ومِن ذلك غُلُوُّ النَّصارى في المسيح ابنِ مريم؛ حيثُ جعلوه ابنَ اللهِ، أو جعلوه إلها مع اللهِ، وكذلك مِنَ الغُلُوِّ في الدِّينِ ما أراده بعضُ الصَّحابةِ رَضَالِللهُ عَنْهُ؛ حيثُ قال بعضُهم: أنا أصومُ ولا أُفْطِرُ. وقال الثَّاني: أنا أقومُ ولا أنامُ. وقال الثَّالثُ: أنا لا أتزوَّجُ النِّساءَ (١)؛ فإنَّ هذا مِنَ الغُلُوِّ في الدِّينِ، ومِنَ الغُلُوِّ في الدِّينِ، ومِنَ الغُلُوِّ في الدِّينِ التَّبَيُّلُ، وهو: تَرْكُ النِّكاحِ، والانقطاعُ للتَّعبُّدِ لللهِ عَرَّفِكِلً؛ فإنَّ هذا منهيُّ عنه؛ فإنَّ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم نَهى عَنِ التَّبتُّلِ (١).

وأمَّا حُكمُ الغُلُوِّ في الدِّينِ فهو على حَسَبِ ما يكونُ ذلك الغُلُوُّ، فقدْ يكونُ كُفرًا؛ كغُلُوِّ النَّصاري في عيسى ابنِ مريمَ، وقد يكونُ دونَ ذلك.

(٦٩) السُّوَّالُ: هَلِ الإنسانُ مُحْيَّرٌ أَو مُسَيَّرٌ؟ وهل يَصِحُّ الاستدلالُ بالآيةِ الكريمةِ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ وَلِكِنَّ أَللَهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [القصص:٥٦] على أنَّ الإنسانَ مُسَيَّرٌ؟

الجَوَابُ: أنتَ حينَا أرسلْتَ إلينا هذا السُّؤالَ هل أجبرَكَ أحدٌ أو فعلْتَ ذلك باختيارِكَ؟ فإذا كان هذا باختيارِكَ فكذلك كلُّ أفعالِكَ باختيارِكَ، فإنْ قُمْتَ تُصلِّي فهو باختيارِكَ، وإنْ صُمْتَ فهو باختيارِكَ، وإنْ حَجَجْتَ فهو باختيارِكَ، وإنْ مُحتيارِكَ، وإنْ عَلَى المحصيةَ فهو باختيارِه، فالإنسانُ يفعَلُ باختيارِه،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضَاَلِيَّةُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٧)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في النهي عن التبتل، رقم (١٠٨٢)، والنسائي: كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، رقم (٣٢١٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، رقم (٣٢١٤). من حديث سمرة بن جندب رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

إِلَّا إِذَا كَانَ مِجْنُونًا لَا يَعْقِلُ، فَهَذَا شِيءٌ آخَرُ.

ولكنّي أقول: إذا اختارَ الإنسانُ شيئًا وفَعَلَهُ عَلِمْنَا أَنَّ اللهَ تعالى قد شاءَهُ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ شيءٌ لم يشأَهُ اللهُ؛ فيجِبُ أَنْ نعلَمَ أَنَّ كلَّ ما وقَعَ في الكونِ مِن أفعالِنا وغيرِ أفعالِنا فإنّه بمشيئةِ اللهِ تعالى، فقدْ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَآ أَن يَشَآءَ اللهُ رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩].

وأمَّا قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنَ أَخْبَبْتَ وَلِكِنَّ اللهَ يَهْدِى مَن يَشَآهُ ﴾ [القصص:٥٦]، فليس فيه إشكالُ؛ لأنَّ هذه الآية نزلَتْ في أبي طالبٍ، وأبو طالبٍ كان يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْتَارَ الإسلامَ ويُسلِمَ، فيكونَ مسلمًا، وأنْ يَخْتَارَ الكُفْرَ فيكفُر؛ ولهذا لَمَّا حضرَتُهُ الوفاةُ كان عِندَه النّبيُّ عَيْقَ ورجُلانِ مِن قريشٍ، وكان النّبيُّ عَيْقَ يقولُ له: «يا عَمِّ، قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ. كلمةً أُحَاجُّ لكَ بها عِندَ اللهِ» (١)، وكان الرَّجُلانِ يقولانِ له: أترغَبُ عن مِلَّةِ عبدِ المطلّبِ؟! فقال: إنّه على مِلَّةِ عبدِ المطلّبِ. وقد قال ذلك باختيارِه بلا شكّ، وإلَّا فقدْ كان عِندَه ابنُ أخيهِ يقولُ له: «قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ»، ولكنّه اختارَ أنْ يقولُ: الإيانَ على مِلَّةِ عبدِ المطلّبِ.

(٧٠) السُّوَالُ: هل صَحيحٌ أنَّ مَن يَدخُلُ الإِسلامَ يَكونُ أكثَرَ إِيهانًا مِن المَولودِ على الإِسلام؟

الجَوابُ: ليسَ بصَحيحٍ فَقَد يَكونُ وقَد لا يَكونُ، والإِنسانُ يَجِدُ في نَفسِه أحيانًا قُوةً في إيهانِه، وأحيانًا يَكونُ كَسلانَ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

فهذا الشيءُ يَرجِعُ للإِنسانِ نَفسِه، أمَّا كَونُه مُسلِمًا أَصْلِيًّا أَو مُسلِمًا بَعدَ كُفرٍ فهذا لا يَدُلُّ على زِيادةِ الإِيهانِ ولا نَقصِه.

(٧١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ الفاسقِ المِلِّيِّ؟

الجَوَابُ: المِلِّيُّ يعني الَّذي يَنتسِبُ إلى ملَّةِ الإسلامِ، وحكمُهُ أن نقولَ: إنَّه مؤمنٌ ناقصُ الإيهانِ؛ من أجلِ فُسُوقِهِ. أو نقولَ: هو مؤمنٌ بإيهانِه فاسقٌ بكبيرتِهِ.

يعني نقولُ أحدَ أمرينِ؛ إمَّا هذا وإما هذا، فلا نُعطيهِ الإيهانَ المطلَقَ، ولا نَنفِي عنه مُطلَقَ الإيهانِ.

ا مرتكب الكبيرة

(٧٢) السُّؤالُ: كيف يكونُ قولُ أهلِ السُّنَّةِ في الإيمانِ يخالفُ قولَ الخوارجِ؟

الجَوابُ: الخوارجُ يرَونَ أنَّ فاعلَ الكبيرةِ كافرٌ مرتدُّ عن الإسلامِ، فلو زنى الرَّجلُ صار كافرًا عِندَهم مُباحَ الدَّمِ والمالِ، وأهلُ السُّنَّةِ لا يرَوْنَ أنَّه كافرٌ، يرَوْن أنَّه مؤمنٌ ناقصُ الإيهانِ، أو هو مؤمنٌ بإيهانِه فاسقٌ بكبيرتِه.

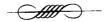
(٧٣) السُّؤَالُ: هل يُوجَدُ خلافٌ في تعريفِ الإيمانِ بين الخوارجِ وأهلِ السُّنَّةِ؟ الجَوابُ: نعم، بينهم خلافٌ؛ لأنَّ هؤلاء الخوارجَ يرَونَ أنَّ العملَ شرطٌ في صحَّةِ الإيمانِ، وأهلُ السُّنَّةِ يقولون: لا. بعضُه شرطٌ لصحَّةِ الإيمانِ وبعضُه شرطٌ لكمالِه.



(٧٤) السُّؤَالُ: هل مَن قتَل المؤمنَ متعمِّدًا يُخَلَّدُ في النَّارِ؟

الجَوَابُ: اسمَعْ كلامَ ربِّكَ ولا تسألْ عنه أحدًا غيرَه: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ، عَذَابًا مُثَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ، جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ، عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]. فإذا تاب تاب الله عليه.

واقرَأْ آية الفرقانِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَا إِلَا إِلْحَقِ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿ يُضَاعَفُ لَهُ ٱلْعَكَذَابُ يَوْمَ اللّهُ إِلّا مِن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿ يُفَا يَضُلُ صَلِحًا فَأُولَتَهِكَ يُبَدِّلُ الْقِيرَمَةِ وَيَخَلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَكَمًا صَلِحًا فَأُولَتَهِكَ يُبَدِّلُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ الله



(٧٥) السُّؤَالُ: ما الَّذي يُكَفِّرُ الكبيرةَ منَ الأعمالِ؟

الجَوَابُ: الذُّنوبُ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأُوَّلُ: الشركُ باللهِ عَنَّهَجَلَ، فهذا لا يُغفَر، ولا يكفِّرُه إلَّا التوبةُ.

الثَّاني: كبائرُ النُّنوبِ، ولا يُكَفِّرُها إلَّا التَّوبةُ، ولكنَّها تحتَ مَشيئةِ اللهِ؛ إنْ شاءَ اللهُ عَرَّوَجَلَّ غَفَرَها.

الثَّالثُ: الصَّغائرُ، فهذه تُكَفِّرها الصَّلاةُ والصِّيامُ والعُمْرَةُ، وما أشبهَ ذلك.

فَمَن فَعَلَ كَبِيرةً فَعَلَيه أَن يُبادرَ إِلَى التَّوبة إِلَى اللهِ عَزَّقِجَلَ قَبَل أَن يَفْجَأَهُ المُوتُ، والإنسانُ لا يدري متى يَفجَؤُه المُوتُ؛ ولهذا كانتِ المبادرةُ بالتَّوبةِ أَمرًا واجبًا.

نسألُ اللهَ أنْ يتوبَ علينا وعليكم وعلى إخوانِنا المُسلمينَ.



(٧٦) السُّوَّالُ: امرأة تقول: يقولُ أهلُ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ بأنَّ مُرْتَكِبَ الكَبيرَةِ تحتَ رحمةِ اللهِ، كيف ذلك؟

الجَوابُ: هي تريدُ أَنْ تقولَ: كَيْفَ نَجمَعُ بينَ كونِ فاعلِ الكبيرةِ تحتَ رحمةِ اللهِ -كما زَعَمَتْ- وبينَ الطَّرْدِ والإبعادِ عنْ رحمةِ اللهِ في مُرتَكِبِ بعضِ الكبائِرِ؟ هذا مرادُها.

ولكنِّي أقولُ: أولًا: نقلُها عَن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أَنَّ مرتَكِبَ الكبيرَةِ تحتَ رحمةِ اللهِ نَقْلُ غَلَطٍ، أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولُون: فاعِلُ الكَبيرَةِ تحتَ مَشيئةِ اللهِ؛ إنْ شاءَ عَلَى شاءَ عَلَّهُ، وإنْ شاءَ غَفَرَ له، والفرْقُ بيْنَ تحت مَشيئةِ الله، وتحت رحمةِ اللهِ، عَظيمٌ، هذه واحِدَةٌ.

أمَّا كَيفَ نَجْمَعُ بَينَ القَوْلِ بأنَّ فاعِلَ الكبيرةِ تحتَ مشيئةِ اللهِ؛ إنْ شاءَ عَذَّبَهُ، وإنْ شاءَ عَذَّبَهُ، وإنْ شاءَ غَفَرَ له، والأصْلُ أنَّه مُستَحِقُّ للعَذابِ، هذا هو الأصْلُ؛ لأنَّ المشيئةَ لا ندري عَنها هَل تَثْبُتُ لهذا أو لا تَثْبُتُ، والجمعُ بين هذا وبينَ الطَّردِ من بابِ رحمةِ اللهِ؛ أنَّ الطَّرْدَ والإبعادَ عنْ رحمةِ اللهِ نَوْعانِ:

طردٌ وإبعادٌ مُطْلَقٌ لا رحمةَ بعدَه، وهذا هو لَعْنُ الكافِرِينَ كَمَا قَالَ عَنَوَجَلَّ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَفِرِينَ وَإِيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ فَ خَلِدِينَ فِيهَا أَبْدَأَ لَا يَجِدُونَ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ فَ يَوْمَ اللَّهَ لَعَنَ ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولًا ﴿ فَ وَقَالُواْ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولًا ﴿ فَ وَقَالُواْ رَبَّنَا إِنَا أَطَعْنَا اللَّهُ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولًا ﴿ فَ وَقَالُواْ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا اللَّهُ وَأَطَعْنَا الرَّسُولُا ﴿ فَ وَقَالُواْ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا اللَّهُ وَأَطَعْنَا الرَّسُولُا ﴿ فَا فَا أَنْ اللَّهُ إِلَا اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَيْهِ مِن الْعَنْهُمْ لَعْنَا كَبِيرًا ﴾ سَادَتَنَا وَكُبُرَاءَنَا فَأَضَلُونَا ٱلسَّبِيلًا ﴿ فَ رَبَّنَا عَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِن ٱلْعَنَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنَا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٤ - ٢٨].

الثَّاني: لَعْنٌ مُقَيَّدُ؛ بِمَعْنى أَنَّه يُطْرَدُ ويُبْعَدُ عن رحمةِ اللهِ بقدْرِ ما يستَحِقُّ على معصيتِه، ثمَّ تَنْتَهي عقوبتُه، ويكونُ في رحمةِ اللهِ عَزَّيَجَلَّ.

(٧٧) السُّؤالُ: هل يُحاسَبُ الطِّفلُ المُرْتَكِبُ للذَّنْبِ جهلًا منه؟

الجَوابُ: المرتكِبُ للذَّنبِ جهلًا منه لا حِسابَ عليه، سواءٌ كان طفلًا أو كبيرًا؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخُطَأُناً ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ مَ جُنَاحٌ فِيمَاۤ أَخُطَأْتُم بِهِ ، وَلَاكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الأحزاب:٥].

(٧٨) السُّوَّالُ: إذا كان الإنسانُ يَرتكِبُ بعضَ المحرَّماتِ والمعاصي، والشَّيطانُ يَغلِبُه في ذلكَ، فهل يَجُوزُ له أَنْ يُنكِرَ على غيرِه إذا فعلَها، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ فَي ذلكَ، فهل يَجُوزُ له أَنْ يُنكِرَ على غيرِه إذا فعلَها، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللللَّةُ الللللللِّلْمُ الللللللللِّلْمُ اللللللَّةُ اللللللللللللِلْمُ الللللِّلْمُ اللللللْمُ الللللللللِّلُولُولُولُولُولُولُولُول

الجَوَابُ: يجبُ أَنْ يُنكِرَ المنكَرَ ولو كان هو يَفعَلُه؛ لأَنَّنا لو قُلنا: إنَّه لا يجبُ إنكارُ المنكَرِ إلَّا على الَّذي لا يَفعَلُ المُنكَر؛ ما بقِيَ أحدٌ يُنكِرُ المنكَر، فمَنِ الَّذي يَسلَمُ منَ المُنكَرِ؟!

وقوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفُعَلُونَ ﴾ هذا توبيخٌ لهم، وليس نهيًا لهم أنْ يُنكِرُوا المنكَرَ، لماذا تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم!

وكذلك حديثُ الرَّجُلِ الَّذي تَندلِقُ أقتابُه في النَّارِ؛ ازداد إثمُه لأَنَّه كالمستهزِئِ؛ حيث يُنكِر ما يَفعَلُه، ويأمُر بها لا يفعَلُه.



(٧٩) السُّؤالُ: نَسمَعُ عنِ الكبائرِ، فها هي الصَّغائرُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، رقم (٢٩٨٩)، من حديث أسامة بن زيد رَضَاً لِللَّهُ عَنْهًا.

الجوابُ: الصَّغائرُ: ما لا يَصِلُ إلى حدِّ الكبيرةِ، والكبيرةُ: ما جعَل اللهُ عليها عقوبةً خاصَّةً؛ إمَّا حدًّا في الدُّنيا، أو وعيدًا في الآخِرةِ، أو لعنةً، أو نفيَ إيهانٍ، أو تَبَرُّؤًا منه، وما أشبهَ ذلك، وهذا معروفٌ في كتبِ أهلِ العلم رَحْهَهُ اللَّهُ.

ولكِن لِيُعْلَمْ أَنَّ كثيرًا مِن أهلِ العلمِ يقولون: إنَّ الإصرارَ على الصَّغيرةِ يَجعَلُها كبيرةً.

(٨٠) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يَرْتَكِبُ معاصيَ وكبائرَ ويقولُ: أصومُ يومَ عَرَفَةَ ويَغفِرُ سنتينِ ماضيةً ومستقبَلةً. فهل يومُ عرفة يُكفِّرُ جميعَ الذُّنُوبِ؟

الجَوَابُ: لا، إنَّما تُكَفَّرُ الصَّغائرُ فقطْ عند جمهورِ العلماءِ، أمَّا الكبائرُ فلا بدَّ لها من توبةٍ، وإذا كانتِ الصَّلواتُ الخمسُ، والجُمُّعةُ إلى الجُمُّعةِ، ورمضانُ إلى رمضانَ؛ لا تُكَفِّرُ إلَّا الصَّغائرَ، وهي أركانٌ من أركانِ الإسلامِ، فكيف بصومِ يومِ عرفةَ، فهو لا يُكَفِّرُ إلَّا الصَّغائرَ فقطْ.

ثمَّ على فرضِ أنَّه يعُمُّ الصَّغائرَ والكبائرَ، فهل يَلزَمُ لكلِّ إنسانٍ صام يومَ عرفةَ أن يُكَفَّرَ عنه، فقد تكونُ هناك موانعُ تَمَنَعُ منَ التَّكفيرِ.

(٨١) السُّؤَالُ: بعضُ الأبناءِ يَعُقُّونَ والدَّيْمِمْ، فما نَصيحتُكَ لهم؟

الجَوَابُ: إِنَّا عُقوقَ الآباءِ والأُمَّهاتِ مِن كبائرِ الذُّنوبِ، قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وعلى آلِه وسلَّمَ: «أَلَا أُنبَّنُكُمْ بأكبَرِ الكبائرِ؟ الإشراكُ باللهِ، وعُقوقُ الوالدَيْنِ»(١)،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (۲٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (۸۷)، من حديث أبي بكرة رَضِّاً لللَّهُ عَنْهُ.

وكان اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى إذا ذَكَرَ حَقَّه ذَكَرَ حَقَّ الوالدَيْنِ، في كثيرٍ مِنَ الآياتِ؛ كقولِه جَلَّوَعَلاَ: ﴿ ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُواْ إِلَا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿ وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكُواْ بِهِ عَشَيْعًا أَ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ أَنِ الشَّكُرُ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمُصِيرُ ﴾ [لقهان: ١٤].

والواجبُ على الأبناءِ والبناتِ أَنْ يقوموا بحَقِّ الوالدَيْنِ بالبِرِّ والإحسانِ؛ لينالوا ثوابَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولأنَّ البِرَّ -كما يقول النَّاسُ- أَسْلَافٌ، فمَن بَرَّ بوالدَيْهِ بَرَّ به أبناؤُهُ وبناتُه، ومَن عَقَّ والدَيْهِ عَقَّهُ أبناؤُهُ وبناتُه.

ولكنِّي مع ذلك -أيضًا- أُوجِّهُ النَّصيحةَ إلى الوالدَيْنِ؛ فإنَّ بعضَ الوالدَيْنِ -نسألُ اللهَ لنا ولَهُمُ الهداية - لا يُعينونَ على بِرِّهم؛ إذْ تَجِدُ الواحدُ منهُم غليظَ القلبِ، سَيِّعَ النَّطقِ مع أبنائِه وبناتِه؛ فيكرهونه ويكرههم، ويَشُقُّ عليهم أنْ يقوموا بحقِّه؛ فعلى الآباءِ والأُمَّهاتِ أنْ يلينوا مع أبنائِهم وبناتِهم؛ لأنَّ ذلك خيْرٌ للجميع، ومَعُونَةٌ على البِرِّ والتَّقوى.

(٨٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ اغتابَتْ كثيرًا مِنَ النَّاسِ، فكيف تتحلَّلهم؟

الجَوَابُ: أَوَّلَا: يَجِبُ أَنْ نعرِفَ أَنَّ الغِيبةَ مِن كبائرِ النَّنوبِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى شبَهها بأبشَع صورةٍ، فقال جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَلْبَشِع صورةٍ، فقال جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحُجُرات:١٢]، وقد سُئِلَ النَّبيُّ عَنها، فقال: هي «ذِكْرُكَ أَخاكَ بها يَكرَهُ»، قيل: يا رسولَ اللهِ، أرأيْتَ إنْ كان في أخي ما أقولُ؟ قال: ﴿ إنْ كان فيه ما تقول فَقَدْ بَهَتَهُ اللهِ الْغِيبةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الغيبة، رقم (٢٥٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضَحَالِلَهُ عَنْهُ.

ويجِبُ على مَنِ اغْتابَ أَحدًا أَنْ يَستجِلَّهُ إذا كان قَدْ عَلِمَ بذلك، أمَّا إذا كان لم يعلَمْ بذلك فإنَّه يَستغفِرُ له، ويَذكُرُه بمحاسنِ أعمالِه وأخلاقِه في المواضِعِ الَّتي كان يعلَمْ بذلك فإنَّه يَستغفِرُ له، ويَذكُرُه بمحاسنِ أعمالِه وأخلاقِه في المواضِعِ الَّتي كان يعتابُه فيها، والحسناتُ تُذْهِبُ السَّيِّئاتِ. فَلَوْ خاف إذا أَعْلَمَهُ أَنْ يكونَ في ذلك فتنةٌ ويَزدادَ الشَّرُّ، فهنا لا يُعلِمُه؛ لأنَّه ينبغي للإنسانِ أَنْ يَدرَأَ المفاسِدَ أعلاها بأدناها، ولكنْ يَستغفِرُ له ويذكُرُه بمحاسنِ أخلاقِه وأعمالِه في الأماكِنِ الَّتي كان يَعتابُه فيها.

(٨٣) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ الغِيبةِ؟

الجَوَابُ: الغِيبةُ مِن كبائرِ الذُّنوبِ، وهي مِنَ المُحرَّماتِ العظيمةِ، وهي أنْ يذكُرَ الإنسانُ أخاه المسلمَ بها يكره، وقد مثلَّ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ ذلك بأبشعِ صورةٍ، فقال: فَرَلا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُ حُثِم أَن يَأْحُلَ لَحْم أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ اللهُ بَوْلا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُ حُثِم أَن يَأْحُل لَحْم أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ اللهُ عُرات: ١٢]، ويتضاعَفُ إثمُ الغِيبةِ بحسبِ ما تؤدِّي إليه مِن المفاسدِ، فغِيبةُ العلماءِ أعظمُ مِن غيبةِ العوامِّ، وغيبةُ ولاةِ الأمورِ مِنَ الأمراءِ والحكَّامِ أعظمُ مِن غِيبةِ غيرِهم؛ لأنَّ غِيبةَ العلماءِ تؤدِّي إلى رفْضِ ما يُخبِرونَ به مِن أحكامِ اللهِ عَنَّقِبَلَ وأحكامِ رسولِه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وغيبةُ الأمراءِ والحكَّامِ تؤدِّي إلى انتقاصِهم واحتقارِهم وعدمِ الانصياعِ لأوامرِهم، وفي هذا مِنَ الفوضى والفسادِ ما لا يعلَمه واحتقارِهم وعدمِ الانصياعِ لأوامرِهم، وفي هذا مِنَ الفوضى والفسادِ ما لا يعلَمه إلَّا ربُّ العبادِ.

(٨٤) السُّؤَالُ: هل تَنْقُصُ الغِيبةُ مِن حسناتِ المسلمِ؟

الجَوَابُ: نعَم، تَنْقُصُ مِن أَجْرِ الإنسانِ؛ لأنَّ هذا الَّذي اغتاب أخاه، إذا كان يوْمُ القيامةِ فإنَّه يؤخَذُ مِن حسناتِه؛ أي: مِن حسناتِ الرَّجُلِ الَّذي اعتدى على أخيه

فاغتابه، وقد جاء في الحديثِ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَنَّه سأل أصحابه فقال: «مَنْ تَعُدُّونَ المُفلِسَ فيكم؟» قالوا: مَنْ لا درهمَ عِندَه ولا متاع -أو قالوا: ولا دينارَ -، فقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «المُفلِسُ مَن يأتي يوْمَ القيامةِ بحسناتٍ مثالِ الجبالِ، فيأتي وقد ضرَبَ هذا، وأخذ مالَ هذا، وظلم هذا، فيأخُذُ هذا مِن حسناتِه، وهذا مِن حسناتِه، فإنْ بَقِيَ مِن حسناتِه شيءٌ وإلَّا أُخِذَ مِن سيئاتِهم فطرُحَ عليه، ثُمَّ طُرِحَ في النَّارِ»(۱).

فالواجبُ على المسلمِ أَنْ يَكُفَّ لَسَانَه عَنِ الغِيبةِ وَالنَّميمةِ وَكُلِّ قُولٍ مُحَرَّم، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ لمعاذِ بنِ جبلٍ: «أَلَا أُخبِرُك بمِلاكِ ذلك كُلِّه؟» قال: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: فأخذ النَّبيُّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلسانِ نفسِه، وقال: «كُفَّ عليك هذا»، قال: «تَكِلَتْكَ أُمُّكَ عليك هذا»، قال: «تَكِلَتْكَ أُمُّكَ عليك هذا»، قال: «تَكِلَتْكَ أُمُّكَ يا معاذُ، وهل يكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وجوهِهم -أو قال: على مناخِرِهم - إلا حصائلُ السنتِهم» (٢).



(٨٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ الغِيبةِ، سواءٌ بعدَ الإِفطارِ في الصِّيامِ، أو في المساجدِ؟

الجَوابُ: الغِيبةُ مُحَرَّمةٌ، سواءٌ في المساجدِ، أو في الصِّيامِ، في اللَّيلِ أو في النَّهارِ، فهي من كبائرِ النُّنوبِ الَّتي لا ينجو الإنسانُ منها إلَّا بتوبةٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُمُ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحُجُرات:١٢].

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨١)، من حديث أبي هريرة رَضَاًلِيَّكُعُنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣١)، والترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، من حديث معاذ بن جبل رَضَوَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٨٦) السُّؤَالُ: امرأة عندَها ولد في المرحلةِ الثانويَّة له زملاء يتَّصلون به ويخرُج معهم في سَفَراتِه وفي سَهَراتِه، وهي تتابعُ هذا الولدَ خَوفًا عليه، فتأخذُ هذه الأخبارَ وتُخبِر بها الوالدَ، فهل هذا يُعتبَر منَ الغِيبةِ لهذا الولدِ؟

الجَوَابُ: هذا ليسَ مِنَ الغِيبةِ، فكونُها تُخبِرُ والدَ الشابِّ بها يَجري منه وما يَجري عليه، هذا منَ النَّصيحةِ لوالدِه وله أيضًا.

وعليها إذا رأتْ منَ الولدِ انحرافًا أنْ تُبادرَ بإخبارِ أبيهِ حتَّى يَحُلَّ المشكِلَةَ قبلَ أنْ تَستفحِلَ فيَعجِزَ، ولْتنصحْ وَلَدَها دائمًا بمصاحبةِ الأخيارِ؛ فإنَّ المرءَ على دِينِ صاحبه.

وقد ثبَت عنِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- أنَّه شبَّه الجَليسَ الصَّالَحَ بحاملِ المسكِ- يعني الطِّيبَ- إما أن يُحْذِيكَ- يعني: يعطيك مجَّانًا- وإما أن يَبيعَك، وإما أنْ تَجِدَ منه رائحةً طيِّبةً، وشبَّه الجَليسَ السُّوءَ بنافخِ الكِيرِ الَّذي ينفُخ النارَ بكيرِه؛ إما أن يُحرِق ثِيابَك وإما أن تجدَ منه رائحةً كريهةً (۱).

(٨٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ امرأةً أُخرى شَتَمَتْها وسبَّتها واغتابتها، فما حُكْمُ الشَّرعِ في نَظَرِكم في مثلِ هذا الشَّتم؟

الجَوابُ: أرى أن تصبرَ وتحتسب، وتسألَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يَنصُرَها على مَن ظَلَمَها، وإذا صبرتْ فالعاقبةُ للمتَّقين.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى الأشعري.

ولها أن تردَّ عليها بمثلِ ما فعلتْ بها؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَجَزَّرُوا سَيَئَةٍ سَيَغَةُ مَنَعُهُ مَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ﴾ [الشورى: ٤٠].

(٨٨) السُّؤَالُ: أسألُ عَنِ الشَّخصِ الَّذي يتوضَّأُ، ويدخُلُ المسجِدَ، ويُصلِّي الرَّاتِبةَ، ويُصلِّي الفريضةَ، وهو يعلَمُ قبلَ أنْ يتوضَّأَ أنَّه جُنُبٌ، والذي دفَعَهُ إلى ذلك هو ضيقُ الوقتِ، والخوفُ مِنَ النَّاسِ إذا رَأَوْا أنَّه تَرَكَ الصَّلاةَ المكتوبةَ، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: عملُه هذا حرامٌ، ومِن كبائرِ الذُّنوبِ أَنْ يُصلِّيَ وهو جُنُبٌ مَخَافةَ النَّاسِ، بل إنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: إنَّ الإنسانَ إذا صلَّى مُحْدِثًا وهو عالمٌ بحَدَثِهِ صار كافرًا والعياذُ باللهِ.

فعلى هذا الرَّجُلِ أَنْ يتوبَ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ مَّا صنَعَ، وأَنْ يخشى اللهَ وَحْدَهُ، واللهُ أحتُّ أَنْ يخشاهُ، وأَنْ يُصْلِحَ ما بينه وبين ربِّه، فإذا أصلَحَ الإنسانُ ما بينه وبين ربِّه أصلَحَ الله ما بينه وبين النَّاسِ.

وعليه أيضًا أنْ يُعيدَ هذه الصَّلواتِ الَّتي صلَّاها بغيرِ غُسْلٍ؛ لأنَّهَا ثابتةٌ في ذِمَّتِهِ.

وإنَّ نصيحتي لهذا وأمثالِه أنْ يتَّقوا اللهَ عَرَّفَكِلَ فِي أَنفُسِهم، وألَّا يخشَوُا النَّاسَ أَكثرَ مَمَّا يخشَوْنَ اللهَ عَرَّفِكِلَ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قال لنبيِّهِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: ﴿ وَتَخْشَىٰ النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنْهُ ﴾ [الأحزاب:٣٧].



(٨٩) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ –هدانا اللهُ وإيَّاهم – يَرتكِبُ المحرَّماتِ، وإذا قلتَ له: اتَّقِ اللهُ واستقِمْ على طاعةِ اللهِ، قال: إنَّ الهدايةَ بيدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقد يُجادِلُ ويقول: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَن أَخْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِى مَن يَشَاّءُ ﴾ [القصص:٥٦] ويَستمِرُّ وكأنَّ التكاليف ليسَت عليه، فها توجيهُكُم في هذا المَوضِع؟ وكيف نردُّ عليه؟

الجَوَابُ: نقولُ: هذا من عملِ الشَّيطانِ، والهدايةُ بيدِ اللهِ لا شكَّ، لكِنَّ اللهَ تعالى أعلمُ حيثُ يجعَلُ هدايتَه، فلو صدَق هذا الرَّجُلُ في طَلَبِ الهدايةِ لَهداهُ اللهُ عَزَقِجَلَ، ولكنَّه لم يَصْدُقْ في طَلَبِ الهدايةِ. وقد قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَا زَاغُوا أَزَاعَ ٱللهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف:٥].

وهذا الرَّجلُ لو قيل له: تزوَّجْ يحصُلْ لك الأولادُ. لم يقلْ: إنَّ الأولادَ بيدِ اللهِ، بلهِ اللهِ، بلهِ اللهِ، قُلنا: وأنتَ أيضًا تستطيعُ أنْ تهتديَ، فمَنِ الَّذي يَمنَعُكَ منَ الهدايةِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ فَسَنُيْسَرُهُۥ لِلْمُسَرَىٰ ﴾، رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَالِيَّفُهَنهُ.

(٩٠) السُّوَّالُ: ظهرَ في الآوِنَةِ الأخيرةِ في بعضِ المدارسِ الاستهزاءُ بالطَّالباتِ والمُعلِّماتِ، وذِكْرُ الألقابِ، فما توجيهُكم؟

الجَوَابُ: توجيهُنا للشُخريةِ والاستهزاءِ بالأفعالِ أو بالأقوالِ، والنَّبْزِ بالألقابِ: أَنْ يمتنِعَ الإنسانُ منه، وأنْ يتجنَّبه؛ لأنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَى قال: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسَخَرُ وَنَ يَمْنُ مِن فَنِ مَن فَلْ فَلَا فَلَا فَلَا أَنْ يَكُونُواْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا فِسَاءٌ مِن فِسَآهٍ عَسَى أَن يَكُنَ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا نَلْمِزُواْ أَنْفُسَكُمْ وَلَا فَسَاءٌ مِن فِسَآهٍ عَسَى أَن يَكُونُواْ بِاللَّالَةُ مِن فِسَاءً مِن فِسَآهُ مِن فِسَآهُ عَسَى أَن يَكُنَ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا فَلْمِرُواْ اللهُ الل

فقال: ﴿وَلَا نَلْمِزُوَا أَنفُسَكُو ﴾ ؛ ومِنَ المعلومِ أنَّ الإنسانَ لنْ يلمِزَ نفسَه الَّتي هي نفسُه، ولكنَّ لُزَهُ لأخيه كلَمْزِهِ لنفسِه. ﴿وَلَا نَنابَرُواْ بِٱلْأَلْقَابِ ﴾؛ أي: لا تَعايَروا بها.

فالواجبُ على كلِّ مؤمنٍ أنْ يَمتثِلَ ويُسلِّمَ لأَمْرِ اللهِ عَنَفَجَلَّ: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاَّةٌ مِّن نِسَآءٍ عَسَىٰۤ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا نَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا نَنَابُزُواْ بِٱلْأَلْقَابِ ۚ بِثْسَ ٱلِاَسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَمْ يَتُبُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَالِمُونَ ﴾.

والواجبُ على مَن رأى أحدًا على هذا أنْ يبذُلَ له النَّصيحةَ، ويقولَ: اتَّقِ اللهَ، واسمَعْ قولَ ربِّك. ويتلوَ عليه الآيةَ، ويقولَ له: ربَّما يكونُ هذا الرَّجُلُ الَّذي تسخَرُ منه، أو هذه المرأةُ الَّتي تسخَرُ منها، خيرًا مِنَ السَّاخِرِ.

وَلْيَعْلَمْ أَنَّه مَا مِن أَحَدٍ يُصِيبُ أَحَدًا بِأَذًى بِغِيرِ حَقِّ إِلَّا عُوقِبَ بِه يَوْمَ القيامةِ، بل إِنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ وَاللَّذِينَ يُؤَذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِثْمَا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨].

(٩١) السُّؤالُ: إذا فَعلَ الإِنسانُ فِعلَّا كُفرِيًّا كالاستِهزاءِ بالله ورَسولِه، فهل يَجوزُ أن يُطلَقَ عليه: كافِرٌ؟ الجَوابُ: نَعَم، يُقالُ: إنَّه كافِرٌ. ويُدعى إلى التوبةِ، فإن تابَ وإلَّا قُتِلَ مُرتَدَّا، وذلك إذا فَعلَ شَيئًا لا يوجِبُ الردةَ فلا يَجوزُ أن نَقولَ: إنَّه كافِرٌ.

(٩٢) السُّؤالُ: هل فِعلَّا حُبُّ اليهودِ كفرٌ بواحٌ، وأنَّ المسلمَ إذا أحبَّ اليهودَ خرَج منَ الإسلامِ كما تخرُجُ الشَّعرةُ منَ العجينِ؟ وقدِ اشتهرَ في النَّاسِ حبُّ اليهودِ هذه الأيَّامَ.

الجَوَابُ: هل يُمكِنُ أَن تحبَّ اليهودَ وهُم أَشدُّ النَّاسِ عداوةً للَّذينَ آمَنوا؟! قال اللهُ عَرَّفَجَلَّ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَوةً لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ ٱشْرَكُواْ ﴾ [المائدة: ٨٦]، فلا يمكِن لرجلٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِر أن يحبَّ اليهودَ، وإذا كان لا يُمكِنُ فلا داعيَ للسُّؤالِ!.

(٩٣) السُّوَّالُ: الَّذي يُذنِبُ ذنبًا ويَستغفِرُ، ويُذنِبُ ويَستغفِرُ، هل صحيحٌ أنَّ ربَّنا لا يَقبَلُ تَوبتَه؟ مع العلم أنَّه نفسُ الذَّنْبِ يَتوبُ منه ويَرجِعُ إليه؟

الجَوَابُ: تُقبَلُ تَوبتُه، ما دام تاب توبةً نَصوحًا، وعَزَمَ بقلبِه عزمًا أكيدًا أنَّه لن يَرجِعَ، ثمَّ سَوَّلَتْ له نفسُه فرجَع، ثمَّ استغفرَ الله وجد الله غفورًا رحيمًا.

(٩٤) السُّؤالُ: ما هي عَلاماتُ محبةِ العَبدِ لله، ومَحبةِ الله للعَبدِ؟

الجَوابُ: محبَّةُ الله للعَبدِ أَن يَتَّبِعَ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَاتَّيِعُونِي يُتَحِبِبُكُمُ ٱللهُ ﴾ [آل عمران:٣١]. وعَلامةُ محبةِ الإِنسانِ لربِّهِ أن يُؤثِرَ ما أمَرَ الله به على هَوى نَفسِه، وأن يَقولَ: سَمِعنا وأَطَعنا وآمَنَّا وصَدَّقنا، وأن يَعتَمِدَ على الله تَعَالَى في سَرائِه وضَرائِه.

(٩٥) السُّؤَالُ: ما معنى الحبِّ في اللهِ؟ وهل لا بـدَّ أن تكـونَ العلاقـةُ بين الشَّخصينِ دائمةً ومتواصلةً؟

الجَوَابُ: معنى الحبِّ في اللهِ أنَّ الإنسانَ يحبُّ الشَّخصَ لا يحبُّه إلَّا للهِ، ليسَ لقصدِ المالِ ولا لقصدِ الدُّنيا، بل إنَّ أَحبَّه لأنَّه قائمٌ بطاعةِ اللهِ، مُتَعَبِّدٌ للهِ عَرَّفِجَلَّ مُحْسِنٌ إلى عبادِ اللهِ، وما أشبهَ هذا، بمعنى أنه لو سئل: لماذا أحببتَ هذا الشَّخصَ؟ قال: لأنَّه صاحبُ دينٍ وإحسانٍ. هذا هو الحبُّ في اللهِ، وتكون هكذا دائمًا ما دام الإنسان المحبوبُ مستقيمًا، فأمَّا إذا انحرف والعياذُ باللهِ – فلا بأسَ أن تختلَ المحبَّةُ، وأنْ تَقِلَّ المحبوبُ مستقيمًا، فأمَّا إذا انحرف – والعياذُ باللهِ – فلا بأسَ أن تختلَ المحبَّةُ، وأنْ تَقِلَّ المحبَّةُ، عَسَبَ ما فرَّط فيه من واجبٍ أو فعَلَه من محرَّم.

(٩٦) السُّؤَالُ: ما معنى الحُبِّ في اللهِ والبُغضِ في اللهِ؟ الجَوابُ: المحبَّةُ لها أسبابٌ كثيرةٌ:

منها: القرابةُ؛ كمحبَّةِ الرَّجلِ لأولادِه، ومنها: الاستمتاعُ والعِشْرةُ؛ كمحبَّةِ النَّوجينِ بعضِهما لبعضٍ، ومنها: الأخلاقُ الحَسَنةُ؛ كأنْ يُحِبَّ الشَّخصَ لحُسْنِ أخلاقِه ومُلاطفَتِه، ومنها: رجاءُ المنفعةِ بهالٍ أو جاهٍ؛ كمحبَّةِ الفقيرِ للغنيِّ.

ومنها: الإيهانُ؛ كمحبَّةِ المُؤمنينَ بعضِهم لبعضٍ، وهذه أفضَلُ الأنواعِ وأتمُّها وأحسَنُها، وهي الَّتي ثُمُّتُلُ قولَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّر: «مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاجُمِهِمْ

وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ الوَاحِدِ؛ إِذَا اشْتَكَى منه عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَر»(۱).

فهذه هي المحبَّةُ في اللهِ عَنَّجَكًا؛ وذلك بألَّا يكونَ بين الإنسانِ وبين مَن أحبَّه صِلةٌ سِوى صِلَةِ الدِّينِ، فهو ليس قريبًا له، وليس يرجو مَنفعتَه بهالٍ أو جاهٍ أو غيرِهما، وإنَّها أحبَّه للهِ عَنَّهَ عَلَى المُونِه مُؤمنًا باللهِ تعالى، مُقيعًا لأوامِرِه، مُستقيعًا على شرْعِه.

هذه هي المحبَّةُ الَّتي تكونُ نافعةً في الدُّنيا والآخرةِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿ ٱلْأَخِـلَآءُ يَوْمَيِذِ بَعْضُهُمۡ لِبَعْضِ عَدُقُ لِلَّا ٱلْمُتَقِينَ ﴾ [الزُّخرُف:٦٧].

وأمَّا البُغضُ؛ فإنَّ له أسبابًا مُتعدِّدةً أيضًا، منها -وهو أعظَمُها- أنْ تُبْغِضَ الرَّجلَ؛ لكونِه مُفرِّطًا في دِينِ اللهِ تعالى، مُتهاوِنًا بأوامِرِه، مُتَجاسِرًا على نواهيه، فتُبْغِضُه مِن أجل ذلك.

ولكنْ لِيُعْلَمْ أَنَّ هذا إذا وقَعَ مِن مُسلِمٍ فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يُبْغِضَه بغضًا مطلقًا، وإنَّمَا يُبْغِضُه على حسَبِ ما معه مِن المعاصي، وحينئذٍ يجتمِعُ في قُلوبِنا مَحَبَّةٌ له وبُغضٌ له؛ نُحِبُّه على ما معه مِن الإيهانِ، وبذلك نُفَرِّقُ بينه وبين الكافِرِ، ولكنَّنَا نكْرَهُه على ما معه مِن الإيهانِ، وبذلك نُفَرِّقُ بينه وبين المؤمنِ كاملِ الإيهانِ.

وقد جَفَا قومٌ في هذا، فصاروا يُبْغِضونَ الرَّجلَ بُغضًا مُطلقًا حين يرَوْنَه على معصيةٍ مِن المعاصي الَّتي لا تُخْرِجُه عنِ الإيهانِ، وهذا خِلافُ مَذْهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجهاعةِ مَبْنِيٌّ على العدْلِ والإنصافِ، فيُحَبُّ الرَّجلُ على ما معه مِن الإيهانِ والخيرِ، ويُكْرَهُ على ما معه مِن الكُفْرِ والشَّرِّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٦٠١١)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم (٢٥٨٦)، من حديث النعمان بن بشير رَضَّالِلَّهُ عَنْهُاً.

وتساهَلَ آخرونَ فأحبُّوا الإنسانَ حُبَّا مُطلقًا مع إقامتِه على المعاصي، وصاروا لا يُفرِّقونَ بين البَرِّ كثيرِ الخيراتِ، وبين الرَّجلِ اللَّفرِّطِ المُتهاوِنِ بأمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَ وانتهاكِ محارمِه، وهذا أيضًا خِلافُ مذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وخِلافُ العدْلِ.

إذن فالبُغضُ في اللهِ يتبعَّضُ؛ فقد يكون بُغضًا مُطلقًا؛ كبُغضِنا للكافِرِ والمُنافِقِ الخالِصِ، وقد يكونُ بُغضًا مُقيَّدًا مَصحوبًا بمحبَّةٍ؛ وذلك كبُغضِنا لصاحِبِ المعاصي إذا كان مِن المُسلمينَ.

(٩٧) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: يكثُرُ بينَ الطَّالباتِ ما يُسَمَّى بالإعجابِ بينهنَّ، فقد تَبكِي الطَّالبةُ لِبُكاءِ زميلتِها، وقد تَفرَحُ لِفَرَحِها، وتقولُ: هذا من الحبِّ في اللهِ. في اللهِ. في اللهِ توجيهُ فضيلتِكم؟

الجَوَابُ: هذا لا بأسَ به إذا كان صحيحًا أنَّه حبُّ في اللهِ وللهِ، بمعنى أنَّ المرأةَ لم تحبَّ المرأةَ الأخرى إلَّا لقيامِها بطاعةِ اللهِ عَنَّفِجَلَّ، فهذا طيِّبُ. ولا حرجَ أنْ تحزَنَ لحزنِ صاحِبِهِ، ويُسَرُّ لحُزنِها وتُسَرَّ لِسُرُورِها، بل هذا طبيعيُّ أنَّ الإنسانَ يَحزَنُ لحزنِ صاحِبِهِ، ويُسَرُّ لسروره.

أمَّا إذا كانتِ المحبَّةُ عِشقًا لمجرَّدِ جمالِها، أو لمجرَّدِ أناقتِها، وما أشبه ذلك؛ فلا، فهذا حبُّ غيرُ محمودٍ.

ثمَّ إِنَّ الحَبَّ أَيضًا حتَّى وإِنْ كَانَ للهِ فلا يجوزُ أَنْ يُفْرِطَ فيه الإنسانُ ويغلوَ فيه؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يحبُّ لللهِ وباللهِ، ولكن تزدادُ محبَّتُهُ لهذا الشَّخصِ على محبَّةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، حتَّى يُصبِحَ لا يفكِّرُ إلَّا به، فينامُ على ذِكرهِ، وإنِ استيقظَ استيقظَ على ذِكرِهِ، فهذا ليس محبَّةً في اللهِ، وإنَّمَا هذا محبَّةٌ معَ اللهِ، وهو نوعٌ منَ الشِّركِ والعياذُ باللهِ.

(٩٨) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ الكُرْهِ فِي اللهِ إذا كانَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ؟

الجَوابُ: هي لَنْ تَكْرَهَ زَوْجَها للهِ إِلَّا لتَفْرِيطِهِ فِي الواجِبِ أَو لفِعْلِه مُحُرَّمًا، والواجِبُ عَلَيْها نصيحَتُهُ وأَنْ تُخَوِّفَه بِاللهِ عَرَّيَجَلَّ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلْكُ لتَرْكِ الصَّلاةِ مُطْلَقًا، يعني: أنه لا يُصلِّي، فهذا لا يجوزُ البقاءُ مَعَه، بلِ الواجِبُ أَنْ تفارِقَه؛ وذلِكَ لأَنَّ الَّذي لا يُصلِّي كَافرٌ مرتَدٌّ عِنْ دينِ اللهِ فإنَّ الله تعالى قال لا يُصلِّي كَافرٌ مرتَدٌّ عِنْ دينِ اللهِ، وإذا كَانَ كَافرًا مرتدًّا عنْ دينِ اللهِ فإنَّ الله تعالى قال في القرآنِ الكريم: ﴿ فَلَا تَجْعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۗ لا هُنَّ حِلُّ لَمَّمْ وَلا هُمْ يَجِلُونَ لَمُنَ ﴾ [المتحنة:١٠]، في القرآنِ الكريم: ﴿ فَلَا تَجْعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَارِ ۗ لا هُنَّ حِلُّ للكافِر، وأنَّه إذا كَفَر يُؤَجَّلُ حتَّى العلماءُ رَحَهُمُ اللهُ على أنَّ المرأة المسلِمَة لا تَجِلُّ للكافِر، وأنَّه إذا كَفَر يُؤَجَّلُ حتَّى العِدَّةُ، فإنْ عاد إلى تنقَضِيَ العِدَّةُ، فإنْ عاد إلى الإسلامِ فهي زوجتُهُ، وإن بَقِيَ على ارتدادِهِ تبيَّنَ انفساخُ النَّكاحِ مُنْذُ ارتَدَ، هذا الإسلامِ فهي زوجتُهُ، وإن بَقِيَ على ارتدادِهِ تبيَّنَ انفساخُ النَّكاحِ مُنْذُ ارتَدَ، هذا مذهبُ الحنابِلَةِ (١) في مسألة التأجِيلِ.

أمَّا مسألَةُ أنَّ المُسلِمَةَ لا تحلُّ للكافِرِ فهي مسألَةٌ إجماعيَّةٌ ولا إشكالَ فيها، وأمَّا مسألَةُ تَرْكِ الصَّلاةِ هل يكونُ كفرًا أو لا؟ ففيه خِلافٌ بيْنَ العُلماءِ، ولكنَّ المُرْجِعَ عِنْدَ التَّنازُع إلى كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم.

وبالرُّجوع إلى الكتابِ والسُّنَّةِ يتبيَّنُ أنَّ تاركَ الصَّلاةِ كافرٌ كفرًا أكبرَ مُحُرِجًا عَنِ اللَّهِ، كما ذكر ذلك المحقِّقونَ مِنْ أهلِ العِلْمِ، ولَنا في ذلِكَ رِسالَةٌ صَغيرَةٌ، لكنَّها صغيرةُ الحَجْمِ كبيرةُ المعنى، متى طالعَ الإنسانُ بعِلْمٍ وعَدْلٍ تبيَّن له الأمرُ.

(٩٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: ما هي ضوابطُ تحريمِ الحُكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ؟ ومتى يَكفُرُ إذا حكَم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ؟ ومتى لا يَكفُرُ ؟

⁽١) انظر: الهداية (ص: ٤٠٠)، والمغنى (١٠/ ٣٩)، والإنصاف (٨/ ٢١٦).

الجَوَابُ: أقولُ: لا ينبغي للمرأة ولا للرَّجُلِ البحثُ في هذا الأمرِ؛ لأنَّ هذا الأمرَ ظاهرُه خيرٌ، لكنَّه مُبطَّنُ بسوءٍ في الغالبِ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يتَّخذونَ من هذا الشُّوالِ ذريعةً إلى أنْ يقوموا بتكفيرِ بعضِ الحُكَّامِ الَّذين لا يَحكُمون بها أنزلَ اللهُ، ثمَّ يُشيرون الشُّعوبَ عليهم، ثمَّ تحصُل الفتنةُ والضَّررُ وإراقةُ الدِّماءِ واستباحةُ المحارِمِ من غيرِ أن يتغيَّرَ شيءٌ بالنِّسبةِ للدُّستور أو النَّظام.

لهذا أنصَحُ إخواني طُلَّابَ العلمِ وأَخَوَاتي كذلك، بأنْ يَدَعُوا البحثَ في هذا الأمرِ، وإلَّا فمِنَ المعلومِ أنَّ كلَّ إنسانٍ يعلَمُ حُكمَ اللهِ تعالى في مسألةٍ فإنَّه لا يجوزُ أن يحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، قال اللهُ عَنَهَجَلَّ: ﴿ أَلَيْسَ ٱللهُ بِأَخَكِمِ الْمَهُ وَالتِينَ. ٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكَّمًا لِّقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:٥٠].

فتوجيهي ونصيحتي ومشورتي لإخواني وأخواتي ألَّا يهتمُّوا بهذا الأمرِ؛ لأنَّهم حتَّى لو قدَّرْنا أنَّ هذا الحاكِمَ الَّذي حكَّم القوانينَ وعَدَلَ عن حُكمِ اللهِ كافرُّ؛ فلن نستطيعَ أنْ نُغَيِّرَه إلَّا بإراقةِ الدِّماءِ، ثمَّ إذا أُريقَتِ الدِّماءُ واستُحِلَّتِ المحارمُ فلا نستطيعُ أنْ نُغيِّرَه إلَّا بإراقةِ الدِّماءِ، ثمَّ إذا أُريقَتِ الدِّماءُ واستُحِلَّتِ المحارمُ فلا نستطيعُ أن نغيِّرَ الدُّستورَ؛ لأنَّه سيبقى في حُكمهِ، أو يَنتقِلُ الحكمُ منه إلى مثلِه.

فالمسألةُ خطيرةُ جدًّا جدًّا، وربَّما يكونُ من هؤلاءِ الَّذين يتساءلون مثلَ هذا التساؤلِ، وهم يُظهِرون للنَّاسِ أنَّهم يريدون حُكمًا بها أنزلَ اللهُ؛ ربَّما لو تربَّعوا على كُرسيِّ الحُكْمِ ما حَكَموا هم أيضًا بها أنزلَ اللهُ، ودَاهَنوا الشُّعوبَ، فيبُقُونَ الدُّستورَ على ما هو عليه.

فالآنَ هذه نصيحتي بالنّسبةِ لإخواني؛ فكلَّ إنسانٍ يَمشي على عباداتِه ومعاملاتِه وأخلاقِه على ما جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ، ويَدَعُ البحثَ في هذه الأمورِ؛ لأنَّما لا تُنتِجُ فائدةً، بل تُنتِجُ شرَّا كثيرًا.

(١٠٠) السُّؤَالُ: قرأْتُ في إحدى المجلاتِ والَّتي تتَّجِهُ اتجاهًا إسلاميًّا أنَّ الجنَّة غيرُ موجودةٍ إلَّا بعدَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، فها رَأْيُ فَضِيلتِكُمْ؟

الجَوَابُ: رَأْيِي: أَنَّ هذا جهلٌ مِنْهُم؛ فإنَّ الجنَّة موجودةُ الآنَ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ أَعِدَتَ لِلمُتَقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وأخبرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلهِ وسلَّمَ أَنَّهُ رأى الجنَّة وذلِكَ في صلاةِ الكُسوفِ (١)، وهذا القائلُ إنَّما قالَ جَهْلًا، وعلَيْهِ أَنْ يتوبَ إلى اللهِ، وأَنْ يعيدَ الكلامَ ويبيِّنَ للنَّاسِ أَنَّ هذا جهلٌ منه أو سبقُ لسانٍ أو سبقُ قلم، وعليهِ أَنْ يبيِّنَ الحَقَّ؛ كَيْ لا يُضِلَّ النَّاسَ بغيرِ عِلْم.

(١٠١) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ الدُّعاءُ مِن العصمةِ مِن الذُّنوبَ؟

الجَوابُ: الدعاءُ بالإطلاقِ لا يجوزُ، أمَّا إذا قَصَد ذنوبًا مُعَيَّنةً فلا بأسَ، وكذلك إذا أرادَ بالعصمةِ مِن الذُّنوبِ؛ أيْ أنَّ اللهَ يعصِمُهُ مِن عقوباتِها؛ فهذا لا بأسَ؛ لأنَّه إذا سأَلَ اللهَ أنْ يعصِمَه مِن عقوباتِها فهو يسألُ اللهَ أنَّه إذا أذْنَب ذنبًا يتوبُ مِن هذا الذَّنْ.

(١٠٢) السُّؤالُ: ما هو العلاجُ الناجعُ مِن النِّفاقِ؟

الجَوابُ: العلاجُ النَّاجِعُ مِن النِّفاقِ أَنْ يُقبِلَ الإنسانُ على ربِّه عَنَّفِجَلَّ مُحْلِصًا له، وأَلَّا يُهِمَّه أحدٌ مِن المخلوقين فيها يتعلَّق بعبادةِ اللهِ عَنَّفِجَلَّ، وأَنْ يتجنَّبَ أوصافَ النِّفاقِ كالكذِب، وإخلافِ الموعدِ، والفجورِ في الخُصومَةِ، وما أشبهَ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب صلاة الكسوف جماعة، رقم (١٠٥٢)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف، رقم (٩٠٧)، من حديث ابن عباس رَضَالِتَهُ عَنْهُا.

(١٠٣) السُّؤالُ: هل الفِسْقُ يُخْرِجُ مِن المِلَّةِ؟

الجَوابُ: الفِسْقُ نوعانِ: فسقٌ أكبَرُ مُخْرِجٌ مِن المِلَّةِ، وفسقٌ دونَ ذلك لا يُخْرِجُ مِن المِلَّةِ. ففي قولِه تَبَارِكَوَتَعَالَ: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَا يَسْتَوُونَ ۚ اللهِ مَن المِلَّةِ. ففي قولِه تَبَارِكَوَتَعَالَ: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَا يَسْتَوُونَ اللهُ اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَامَلُونَ اللهُ وَكَرَه اللّهَ وَاللّهَ وَاللّهُ اللّهُ اللّهَ وَكَرَه فَسَقُواْ فَمَأْوَنِهُمُ النّارُ ﴾ [السجدة:١٨-٢٠]، فالفِسْقُ هنا فِسْقٌ مُخْرِجٌ عن المِلَّةِ؛ لأنَّ الله ذكره قسيمَ الإيهانِ، وبيَّنَ أنَّ صاحبَه في النَّارِ ﴿ كُلِّمَا أَرَادُواْ أَن يَغْرُجُواْ مِنْهَا أَعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ النَّارِ اللهَ كَنتُم بِهِ عَلَيْهُ أَلَا اللهُ عَلَيْهُ ﴿ السجدة:٢٠].

أمَّا الفسقُ الَّذي دونَ ذلك -كالفِسْقِ بالكبائرِ- فإنَّه لا يُخْرِجُ مِن المِلَّةِ. والغالبُ في اصطلاح الفُقهاءِ: أنَّ الفاسِقَ هو الذي لا يُخْرِجُه فسقُه مِن المِلَّةِ.

(١٠٤) السُّؤالُ: ما هي علاماتُ الفرقةِ النَّاجيةِ؟

الجَوابُ: علامةُ الفرقةِ النَّاجيةِ أَنْ يكونوا على مثلِ ما كانَ عليه النَّبيُّ عَلِيهُ وأصحابُه في العقيدةِ، وفي القولِ، وفي العملِ، فإذا كانَ الإنسانُ على ما كان عليه النَّبيُّ وأصحابُه في العقيدةِ، أو القولِ أو العملِ ممَّا يتعبَّدُ به اللهَ عَرَّيَجَلَّ فإنَّه ليس منهم.

(١٠٥) السُّؤالُ: ما العقيدة وما المنهج؟ وما الفرقُ بينَهما؟

الجَوابُ: العقيدةُ في القَلبِ والمَنهجُ في العملِ؛ فالعقيدةُ ما يعتقِدُه الإنسانُ في قَلبِه، وهي: الإيهانُ باللهِ، وملائكتِه، وكتبِه، ورُسلِه، واليومِ الآخرِ، والقَدَرِ خيرِه وشَرِّه، والمنهج هو: العملُ والاتِّجاهُ الَّذي يتَّجِهُ إليه الإنسانُ.

(١٠٦) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ لَمصادرِ تَلقِّي السَّلفِ في العقيدةِ؛ هل يمكِنُ أَنْ نقولَ: الكتابُ والشُّنَةُ والإجماعُ والقياسُ؟

الجَوَابُ: لا، القياسُ إنَّما يكونُ في الأُمورُ الحُكميَّةِ، أمَّا الأُمورُ الخَبريَّةُ فلا قِياسَ فيها.

س | الإيمان بالأنبياء

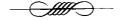
(١٠٧) السُّؤالُ: كيف تكونُ رؤيةُ الرَّسولِ عَلَيْهُ؟

الجَوَابُ: رؤية الرسول -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- تكونُ لَمَن رآهُ منَ الصَّحابةِ رَضَّالِلَهُ عَلَىٰ اللهُ وإيَّاكم مَّن يَرَوْنَه فِي الجنَّةِ، جعَلنا اللهُ وإيَّاكم مَّن يَرَوْنَه فِي الجنَّةِ.

(١٠٨) السُّؤَالُ: هل قبرُ عائشةَ رَضَالِلَهُعَنْهَا موجودٌ مع قبرِ النَّبيِّ ﷺ وأبي بكْرٍ وعُمرَ رَضَالِلَهُعَنْهُمَا؟

الجَوَابُ: لا، ليس معهم.

(١٠٩) السُّؤَالُ: هل زوجاتُ الرَّسولِ يكنَّ معه في الجنَّةِ في نفسِ الدَّرجةِ؟ الجَوَابُ: زوجاتُ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- يكنَّ معَه في الجنَّةِ في الدَّرَجَةِ الَّتي هو فيها.



(١١٠) السُّؤَالُ: هل ماريَّةُ القِبْطِيَّةُ مِن زَوْجاتِ النَّبِيِّ ﷺ؟

الجَوَابُ: ليستْ مِن زَوْجاتِه، ولكنَّها سُرِّيَّةٌ له، مملوكةٌ، وكان له منها ابنٌ، وهو إبراهيمُ، وبَقِيَّةُ أولادِهِ مِن خديجةَ، رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ.

(١١١) السُّؤَالُ: نحنُ نعلَمُ أنَّه يجِبُ على المسلمِ أنْ يُجِبَّ الرَّسولَ ﷺ أكثرَ مِن أُمِّهِ وأبيه، وحتَّى مِن نفسِه، فهل ينطبِقُ ذلك على باقي الرُّسُلِ بالنِّسبةِ للمسلمِ؟

الجَوَابُ: ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَنَّه قال: «لا يؤمِنُ أحدُكم حتَّى أكونَ أحبَّ إليه مِن ولدِه ووالدِه والنَّاسِ أجمعينَ»^(۱)؛ فيجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ محبَّةُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ على الوالدِ والولدِ وجميعِ النَّاسِ، ولكنْ بقيَّةُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ على الوالدِ والولدِ وجميعِ النَّاسِ، ولكنْ بقيَّةُ الرُّسلِ لا شكَّ أَنَّه يجِبُ علينا أَنْ نؤمِنَ بهم، وأَنْ نُصدِّقَهم، وأَنْ نؤمِنَ بأخَم رُسلُ مِن عِندِ اللهِ عَنَهَجَلَ، ولكنْ تقديمُ محبَّتِهم على محبَّةِ النَّفسِ والولدِ والوالدِ مَحَلُّ شكً عِندي، والعِلمُ عِندَ اللهِ عَنَهَجَلَ.

(١١٢) السُّؤالُ: ما حكمُ مَن يقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أحيا أبوي الرَّسولِ عَلَى السُّؤالُ: ما حكمُ مَن يقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أحيا أبوي الرَّسولِ عَلَى يَدَيْهُ، ثمَّ عادا إلى موتِهما وهما ينْعَمانِ الآن في الجنَّةِ؟ وهل ورَدَ في هذا حديثٌ يتعارضُ مع هذه المقولةِ؟ حديثٌ يتعارضُ مع هذه المقولةِ؟

الجَوابُ: هذه مقولةٌ كاذبةٌ خاطئةٌ، ولا يمكِنُ أن يُحيا أحدٌ بعدَ موتِه إلَّا يومَ القيامةِ، ثـمَّ قال عَرَقَجَلَ: ﴿ ثُمَّ إِنَّاكُمُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ۚ ۖ ثُمَّ إِنَّاكُمُ يَوْمَ ٱلْقِيَــمَةِ

تُبْعَنُونَ ﴾ [المؤمنون:١٥-١٦]، إلّا ما وقَعَ آيةً من آياتِ اللهِ كإحياءِ الموتى على يدِ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأمَّا والِدا رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم- أعني: أباه وأمَّه فقد ماتا على الكُفرِ، فقد سأل رجلُ النَّبيَّ عَلَيْهِ: أين أبي؟ قال: «أبوكَ في النَّارِ». فلما رآه مُتأثِّرًا، قال: «أبي وأبوكَ في النَّارِ»(۱)، ولما سألَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم- ربَّه عَنَوْجَلَّ أنْ يستغفِرَ لأمِّه منعَه اللهُ عَرَقِجَلَّ من ذلك، ولما استأذنَ أنْ يزورَ قبرَها أذِنَ له (۲).

وكفرُ أبي النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم وكفرُ أُمَّه لا يضُرُّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم وكفرُ أُمِّه لا يضُرُّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم - شيئًا، بل هو دليلُ على كمالِ قدرةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، ولقد كانَ أبو إبراهيمَ آزرُ كافرًا أيضًا، كما قال عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَخِذُ أَصَنامًا عَلَيهُ أَلِهُ أَلَى اللهُ اللهُ

وهذا لا يضُرُّ إبراهيمَ أيضًا، بل هو دليلٌ على كمالِ قدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن أخرجَ هؤلاء الأنبياءَ الأصفياءَ مِن أصلابِ هؤلاء المُخالِفين لهم.

(١١٣) السُّؤَالُ: كَيْفَ تكون طريقةُ السَّلامِ على الرَّسولِ ﷺ إذا ذهبْنا للصَّلاةِ في المسجدِ النَّبويِّ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: تُصلِّي تحيَّةَ المسجدِ -وهذا معروفٌ-، ثُمَّ تأتي إلى القبرِ الشَّريفِ وتقِفُ أمامَه ووجْهُك إلى القبرِ وظهرُك إلى القِبلةِ، وتُسلِّمُ على النَّبيِّ عَيَالَةٍ، وأحسنُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، رقم (٢٠٣)، من حديث أنس رَضِّاً لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَقَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

ما يكون ما علَّمَه أُمَّته عَلَيهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ عليك أيُّها النّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه ((۱) «اللّهمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كها صلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ إنّك حميدٌ بحيدٌ، اللّهمَّ بارِكْ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كها بارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ إنّك حميدٌ بحيدٌ ، اللّهمَّ بارِكْ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كها بارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ إنّك حميدٌ بحيدٌ الله مَّ باركُ على أَمّ تخطو خُطوةً واحدةً عن يمينِك؛ لتكونَ أمامَ وجهِ أبي بكر رَضِوَليَّكُ عَنهُ وتقولَ: السَّلامُ عليك يا خليفة رسولِ اللهِ في أُمَّتِه ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، رَضِيَ اللهُ عنك، وجزاكَ عن أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خيرًا. ثُمَّ تخطو خُطوةً واحدةً عن يمينِك؛ لتكونَ أمامَ أميرِ المؤمنينَ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، رَضِيَ اللهُ عنك، وجزاكَ عن أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خيرًا. ثُمَّ تنصرِ فُ.

(١١٤) السُّؤالُ: هل الكذِبُ على النَّبِيِّ ﷺ يُعَدُّ كُفْرًا؟

الجَوابُ: الكذِبُ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- إذا كان عَمْدًا بيَّنَه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- في قولِه: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٢).

(١١٥) السُّوَّالُ: هلْ لفظُ «صلَّى اللهُ عَلَيْه وسلَّم» مِن خصائصِ الرَّسولِ ﷺ وصحابَتِه؟ وهلْ يجوزُ إطلاقُه على التَّابِعينَ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على النبي على النبي على النبي التشهد، رقم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَضِاً لللهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١١٠)، ومسلم: في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّاً لِللهُ عَلَيْهُ.

الجَوابُ: المعروفُ عِنْدَ العلماءِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ يقال عند ذكره: «صلَّى اللهُ عَلَيْه وسلَّم» أو «صلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم».

والصَّحابةُ يُقالُ عِنْد ذِكْرهِمْ: «رَضِي اللهُ عَنهُم»، ومَنْ بعدهم يُقالُ عِنْد ذِكْرِه: «رَضِي اللهُ عَنهُم»، ومَنْ بعدهم يُقالُ عِنْد ذِكْرِه: «رَحمهُ اللهُ»، هذا المعروف، لكنْ لو قالَ أحيانًا: صلَّى اللهُ على فلانٍ -يعني: غيرَ الرَّسولِ عَلَيْهِ - فلا بأْسَ بِشَرْطِ ألا يَتَّخِذَ ذلك شِعارًا لهذا الرَّجُلِ المُعَيَّنِ؛ مثل أن يقول كُلَّما ذكرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالِبٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ يقول: «عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلامُ»، أو «عَلِيٌّ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ»؛ لأنَّه إذا اتَّخَذَ هذا شعارًا لهذا الرَّجلِ المُعَيَّنِ ظَنَّ الظَّانُ أَنَّهُ رسولُ.

ولهذا نقول: الصَّلاةُ على غَيْرِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم إمَّا أَنْ تكونَ تبعًا، فَهذه لا بَأْسَ بِها، وقد علَّمَها النَّبِيُّ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ فَعْذَا إِذَا التَّخِذَ شِعارًا لشَخْصٍ معيَّنٍ فإنَّه ممنوعُ لئلًا يظنَّ الظانُّ أَنَّ هذا نبيٌّ أو رسولُ، وإنْ لَمْ يُتَّخَذْ شِعارًا لشخصٍ معيَّنٍ فلا بأسَ به عَلَيْ اللهُ عَلَيْه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: ﴿خُذَ مِنْ أَمَوْلِهِمَ صَدَقَةً أَحِيانًا، وقدْ قالَ اللهُ تعالى لِنبِيِّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: ﴿خُذَ مِنْ أَمَوْلِهِمَ صَدَقَةً أَحِيانًا، وقدْ قالَ اللهُ تعالى لِنبِيِّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: ﴿خُذَ مِنْ أَمَوْلِهِمَ صَدَقَةً بَعْمَ مُؤْرَكِهِم عَهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمَ أَإِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنُّ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وكانَ إذا أتاه قومٌ بصدقتِهِمْ قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ» (١).



(١١٦) السُّوَّالُ: لماذا سُمِّيَ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بِالمَسيح؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦)، من حديث كعب بن عجرة رَضَوَلِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، رقم (١٤٩٧)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته، رقم (١٠٧٨)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَضَيَّاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لُقِّبَ عيسى ابنُ مريمَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ بالمسيحِ لأَنَّه كان لا يَمسَحُ ذا عاهةٍ إلَّا بَرَأَ بإذنِ اللهِ، فإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ كان مِن آياتِه أَنَّه يُبْرِئُ الأكمَه والأبرصَ بإذنِ اللهِ، ويُحْيِي الموتى بإذنِ اللهِ، ويُحْرِجُهم من قُبورهم بإذنِ اللهِ. هذا هو سببُ تلقيبِه بهذا اللَّقبِ؛ المسيحِ، وأمَّا الدجَّالُ فلُقِّبَ بالمسيحِ لأَنَّه كان تَمسوحَ العينِ، فإنَّه تعورُ العينِ النَّمنى، كأنَّ عَينَه عِنبَة طافيةٌ، كها جاء في الحديث عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم (۱).

(١١٧) السُّؤَالُ: سمِعتُ برنامجًا يُشرَحُ فيه قَصَصُ الأنبياءِ، ويقول: إنَّ الرَّسولَ عَلَيْهُ وُلِدَ نَحْتونًا ومَسْرُورًا؛ أي: مَقطوعَ السُّرَّةِ؛ فها صِحَّةُ هذا؟

الجَوَابُ: ولادةُ الرَّسولِ ﷺ مَختونًا رُوِيَتْ في التَّاريخِ، ولكِنَّ الصَّحيحَ أَنَّه لم يُولَدْ مَختونًا، بل خُتِنَ كغيرِه من البشرِ، وكذلك قطعُ السُّرَّةِ.

(١١٨) السُّؤالُ: ما رأيُّكُم فيمَن ينشُر ما جرَى بينَ الصَّحابة، وبهاذا تَنصحُ في قِراءة قَصص الأنبياءِ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ لأحدٍ أن يَنشُر ما جَرى بين الصحابةِ من الفِتنِ؛ لأنَّ هذا يُؤدِّي إلى كراهةِ الصَّحابةِ أو التحرُّبِ لطائفةٍ منهم، أو التهاوُنِ في القِتالِ، فيقولُ: إذا كان القِتالُ جَرى بين الصحابةِ، فما بالنا نحن؟! ولهذا كان من عَقيدةِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ أن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذَكُرْ فِي ٱلْكِنْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩)، من حديث ابن عمر رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

يَسكُتوا عما جرى بين الصحابةِ، وأن يَعتَقِدوا أنه جَرى عن اجتهادٍ منهم، وأن مَن أصابَ فله أجران، ومَن أخطأ فله أجرٌ واحدٌ.

أما قَصصُ الأَنبياءِ، فعليك بكِتابِ (البِدايةِ والنِّهايةِ) لابن كَثيرٍ رَحَمَهُ اللَّهُ، ففيها كتبَهُ كفايةٌ.

(١١٩) السُّؤَالُ: ما رأيُّكم في كُتبِ قَصَص الأنبياءِ؟

الجواب: الكتُبُ المؤلَّفةُ في قَصَصِ الأنبياءِ متعدِّدة، فبعض العلماءِ ألَّف في قَصَص الأنبياءِ وأدخلَ الإسرائيليَّ مع الصَّحيحِ، وأدخلَ الإسرائيليَّ مع الصَّحيحِ، فلا أستطيعُ أن أحكمَ على ذلك حتَّى أعرِفَ الكتابَ.

(١٢٠) السُّؤَالُ: هل يجوز للمُعلِّمةِ أَنْ تشرحَ للطَّالباتِ قصَّةَ موسى عَلَيْهِ السَّلامُ بأَنْ تأخُذَ معها عصا تشبيهًا لها بعصا موسى عَلَيْهِ السَّلامُ، وتُحرِّكَ العصا كأنَّها تحوَّلَتْ إلى حيَّةٍ؟

الجَوَابُ: لا يجوز للإنسانِ أَنْ يُمثّل قصصَ الأنبياءِ السَّابقينَ ولا الأُمَمِ الماضينَ؛ لا يُمكِن أَنْ يُدرِكَ الكيفيَّة الَّتي وقعَتْ عليها هذه الحادثة، ولا يمكن أَنْ يُدرِكَ كيفيَّة شخصيَّاتِهم؛ ولذلك مِنَ الخطأِ مَا انتشر بين النَّاسِ مِن قصَّةِ أصحابِ الأخدودِ محثَّلةً برجالٍ، فإنَّه لا يجوز هذا؛ لأنَّنا لا نعلَمُ عن كيفيَّةِ قامةِ أصحابِ الأخدودِ؛ هل هُمْ طوالٌ أو قِصارٌ، وهل هُمْ سِمانٌ أو ضِعافٌ، وهل هُمْ سُمْرٌ أو حُمْرٌ، فتمثيلُهم على وجهٍ معيَّنٍ ونحن لا نعلَمُ يُعتبَرُ كذِبًا، وقولًا بلا عِلم، وقد قال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ مَعيَّنٍ ونحن لا نعلَمُ يُعتبَرُ كذِبًا، وقولًا بلا عِلم، وقد قال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ مَعَيْنٍ ونحن لا نعلَمُ يُعتبَرُ كذِبًا، وقولًا بلا عِلم، وقد قال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ مَعَيْنٍ ونحن لا نعلَمُ يُعتبَرُ كذِبًا، وقولًا بلا عِلمٍ، وقد قال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقَفُ مَا لَيْسَ

للمرأةِ أَنْ تَمثُّلَ عصا موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولا كيف حرَّكَها، ولا كيف ألقاها، ويكفي أنْ تشرَحَ لهم معنى الإلقاءِ، والعصا لا تحتاج إلى شرْحٍ؛ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يعرِفها.

(۱۲۱) السُّؤالُ: سائِلةٌ تقول: هناك أَسهاءٌ مُتَقَدِّمةٌ مثلُ أَسهاءِ الملائِكةِ، ومنها: جِبريلُ وميكائيلُ، وأَسهاءٌ للرُّسُلِ مثل آدَم ونوح وإبراهيم وغيرها، فهل هناك أَسهاءٌ مُتقدِّمة أخرى للصَّالِحِين غيرَ الأَنبياءِ والرُّسل والملائكةِ؟

الجَوابُ: أولًا يَجِبُ أن نَعلَمَ أنَّ آدَمَ ليس برَسولٍ، وأنَّ أولَ رَسولٍ هو نوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ، وآخِرُ الرسلِ هو مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ، وأمَّا أسماءُ الملائِكةِ فهي قَديمةٌ، ولا نَعلَمُ هل تَسَمَّوا بها قَبلَ وُجودِ آدمَ بزَمنٍ كَثيرٍ أو بعدَهُ، فالله أعلَمُ.

ثُمَّ إِنِي أَقُولُ لهذه السائِلةِ: دَعي مثلَ هذه الأُمورِ، فليس فيها فائِدةٌ، ولو كان لنا فيها فائِدةٌ لبَيَّنها الله عَزَقِجَلَ في القُرآنِ أو بَيَّنها النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّم في السُّنةِ، فالبَحثُ في مثل هذه الأُمورِ مَضيعةُ وَقتٍ، وتُؤدي إلى أن يَتَجَرَّأَ بَعضُ المسؤولين فيقولُ بلا عِلم، وأخشى أن يكون هذا السُّؤالُ وَردَ في مُسابقةٍ من المسابقاتِ، فالله أعلَم، لكن نُشيرُ على السائِلةِ ألَّا تَلتَفِت لمثل هذه الأُمورِ التي لا فائدةَ منها إلَّا تضييعَ الوَقتِ.

(١٢٢) السُّؤالُ: من استَهزَأ بالنَّبِيِّ ﷺ أو بسُنَّتِه فارتَدَّ، ثُمَّ تابَ وعادَ للإِسلامِ، فَمَا يَلزَمُه، أو يَلزَمُ أقارِبَه القَريبين منه؟

الجَوابُ: أولًا: اعلَم أن بعضَ أهلِ العِلمِ -وهو مَذهَبُ الحنابِلةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ- أنَّ مَن استَهزَأ بالرَّسولِ، أو سَبَّ الرَّسول صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فإنه يُقتَل وجوبًا حتَّى

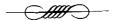
لو تابَ وأَنابَ إلى الله؛ لِحَقِّ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ وإن كانت تَوبتُه صَحيحةً.

لكن بالنِّسبةِ لنا لا يُمكِنُ أن يَعيشَ بَيننا مَن يسُبُّ مُحَمَّدًا صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ، فيُقتَلُ بكُلِّ حالٍ، وإن تابَ وأنابَ وصارَ في أول الصَّفِّ، وصارَ يتهجَّدُ في الليل ويَبكي في القُرآنِ فإنه –على مَذهَبِ الحنابلةِ– لا تُقبَل تَوبتُه، نحن نَقتُله وفي الآخرةِ أَمرُه إلى ربي عَزَّفَجَلَّ.

وقالَ بَعضُ العُلماءِ رَحِمَهُماللَهُ: إذا عَلِمنا أنه صادِقٌ في توبَتِه، لا من أجلِ أن يَدفَع القَتلَ عن نفسِه، وذلك باستِقامةِ حالِه وثنائِه على الرَّسول ﷺ؛ فإننا نَقبَلُ توبَتَهُ.

ومَن سَبَّ الله فهو أَشَدُّ مِن وَجهٍ، وأَهونُ مِن وَجهٍ، إذ لو تابَ توبةً صَحيحةً صادقةً فقد عَصَمَ دَمَه ومالَه؛ لأنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أَخبَرَ أَنه يَقبَلُ التوبةَ عن عبادِه ويعفو عن السيِّئاتِ، وقال: ﴿قُلْ يَعِبَادِى ٱلَّذِينَ ٱلسَّرَفُوا عَلَى ٱنفُسِهِم لا نَقَنطُوا مِن رَّحْمَةِ ٱللهَ إِنَّ اللهَ يَعْفِرُ ٱلنَّهِ يَغْفِرُ ٱلنَّهَ يَغْفِرُ ٱلنَّهَ يَغْفِرُ ٱلنَّهَ يَعْفِر الله عَرَّوَجَلَ أَنه يَعْفِ عَمَّن سَبَّه أَو كَفَر بغيرِ السبِّ؛ فلذلك يُرفَع عنه القَتلُ، ولكن يَجبُ أن يُقتَل على مَذهَب الحنابِلة.

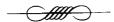
ويَلزمُ أقارِبَه أن يُبلِغوا عنه ولِيَّ الأَمرِ.



(١٢٣) السُّؤالُ: يُسَمِّي بعضُ الفقهاء، وكذلك الأكثرُ من عامَّة الناسِ، الجريمةَ الشَّنيعةَ الخبيثةَ على اسمِ نبيِّ منَ الأنبياءِ الذين أرسلَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلى النَّاسِ، هذا النبيُّ الطَّاهِرُ هو لوطٌ عَلَيْهِ السَّرَمُ، حيثُ اعتاد عامَّةُ النَّاسِ وبعضُ الفقهاءِ أن يُسمُّوا مَن يفعَل هذه الجريمةَ لُوطِيًّا.

والمعروفُ أنَّ هذه اللَّفظةَ لم تَرِدْ في كتابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والرَّسولُ ﷺ يقولُ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْم لُوطٍ فَاقْتُلُوا الفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ بِهِ»(١). فما رأيُكم؟

الجَوَابُ: رأينا أنَّ هذه عُبارةٌ مشَى عليها العلماءُ رَحِمَهُ واللهُ ولا حرجَ فيها، فالنَّاسُ حينما يقولونَ: لُوطِيُّ لا يَعنُونَ أنَّه نسبةٌ إلى لُوطٍ، بل يَعنون أنَّه نسبةٌ إلى قومِ لوطٍ، والنِّسبةُ إلى المرئِ القَيْسِ: قَيْسِيُّ، ويُقال: امرئيُّ.



الشفاعة ا

(١٢٤) السُّؤالُ: حَدِّثُونا عن شفاعةِ الرَّسولِ ﷺ للمؤمنين، وما حُكمُ من أَنكَرَ هذه الشفاعة؟

الجَوابُ: الشفاعةُ: مَأْخوذةٌ من: شَفَعَ الشيءَ إذا جعلَهُ شفعًا، وهو ضِدُّ الوِترِ، وهي التَّوسُّطُ للغير في جَلبِ مَنفعةٍ أو دَفع مضرةٍ.

وشفاعةُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ على نوعين:

الشفاعةُ العُظمى: وهي خاصةٌ به، وداخلةٌ في قولِ الله تَعَالَى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ [الإسراء:٧٩]؛ وذلك أن النَّاسَ يومَ القيامةِ يَلحَقُهم مِنَ الغمِّ والكَربِ ما لا يُطيقون؛ لأنَّ اليومَ مِقدارُه خمسونَ ألفَ سنةٍ، فيطلُبون الشفاعة؛ فيُلهِمُهم الله عَنْ وَجَلَّ أَن يَذَهبوا إلى آدَمَ، فينذهبون له ويقولون: أنتَ أبو البَشرِ خَلقَك الله بيدِه، وأسجَدَ لك ملائِكته، وعَلَّمَك أسهاءَ كلِّ شيءٍ؛ فاشفَع لنا إلى ربِّك، ألا تَرى إلى ما نَحنُ فيه؟! فيعتَذِرُ؛ لأنَّ الله نهاهُ عن أكلِه من الشجرةِ فأكل منها.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۳۰۰)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط، رقم (٤٤٦٢)، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي، رقم (١٤٥٦)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط، رقم (٢٥٦١)، من حديث ابن عباس رَضَيَّ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ يَذهبون إلى نوحٍ فيَقولون له: أنت أوَّلُ رَسولٍ بعثَهُ الله إلى أهلِ الأرضِ؛ فاشفَع لنا إلى ربِّك، ألا تَرى إلى ما نحن فيه؟! فيَعتَذِرُ؛ لأنَّه سألَ ما ليس له به عِلمٌ.

ثُمَّ يَذَهبون إلى إِبراهيمَ الخَليلِ، فيَطلبون منه الشفاعة، فيَعتَذِرُ، ثُمَّ إلى موسى، فيَعتَذِرُ، ثُمَّ إلى عيسى فيَقولُ: اذهبوا إلى محمدٍ، عبدٍ غَفَرَ الله له ما تَقَدَّم من ذَنْبِه وما تَأَخَّرَ؛ فيَأتون إلى رَسولِ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيَشْفَعُ لهم عند الله، فيقضي الله تَعَالَى بينهم (۱)، وهذه خاصةٌ به، لا تكونُ لأحدٍ سواه.

وهناك شَفاعةٌ خاصةٌ أيضًا: وهي الشفاعةُ في دُخولِ أهل الجنةِ، فإنَّه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وعَلى آلِهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَشفَعُ في فتح أبوابِ الجنةِ لدُخولها.

وثَمَّةَ شفاعةٌ ثالثةٌ خاصةٌ به: وهي شفاعتُه لعَمِّه أبي طالبٍ، فإن أبا طالِبٍ كان يَحوطُ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ويَنصُرُه؛ ولكن لأنَّه سَبَقَ له الشقاءُ والعِياذُ بالله، وكان آخِرَ ما قالَ في الدُّنيا أنه على مِلةِ عبدِ المطلبِ، وهي الشِّركُ.

ونَظرًا لها حَصَلَ منه في نُصرةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ والذَّبِّ عنه؛ أَذِنَ الله لنبِيِّه صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أَن يَشْفَع له، فصارَ في ضَحضاحٍ من النارِ وعليه نَعلانِ يَغلِي منهُ المِ دِماغُه -والعِياذُ بالله- وقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «لَولَا أَنَا لَكَانَ في الدَّركِ الأَسفَلِ من النَّارِ»(")، وهذه خاصةٌ بالنَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى الله وسلَّمَ، فلن يُؤذَن لأَحدٍ أَن يَشْفَعَ لكافِرٍ أَبدًا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ ذُرِيَـٰهَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٌ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء:٣]، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالَيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضَالِتَهُ عَنْهُ.

ثُمَّ إِذَنُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لنَبِيِّه أَن يَشْفَع لأبي طالبٍ كانت كالمُكافأةِ له لتَخفيفِ الأَمرِ على رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ في دَعوتِه إلى الله تَعَالَى حين كان في مكة قَبلَ أَن يَموتَ أبو طالبٍ، جَزاءً وِفاقًا.

وهناك شفاعةٌ عامةٌ للنَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ولِغيرِه من النَّبِين والصَّدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالِجين، وهي الشفاعةُ فيمَن دَخلَ النَّارَ من المؤمنينَ أن يُخرَجَ منها، وأحاديثُ الشَّفاعةِ من الأحاديثِ المتواتِرةِ كما يُفيدُه قَولُ النَّاظِمِ^(۱):

عِمَّا تَواتَر: حَديثُ مَن كَذَبْ ومَن بَنى لله بَيْتًا واحتَسَبْ ورَفية، شَفاعة، والحَوضُ ومَسحُ خُفَّينِ، وهَذي بَعضُ

فأمَّا قولُه: «حَديثُ مَن كَذَبَ» فالمُرادُ به: قولُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأَ مَقعَدهُ مِن النَّارِ»(٢).

وأمَّا قولُه: «ومَن بَنى بَيتًا لله واحتَسَب» فالمُرادُ به ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَنى لله مَسجِدًا بَنى الله له بَيتًا في الجنةِ»(٢).

وأمَّا قَولُه: «ورُؤيةٌ» فهي: رُؤيةُ المؤمِنين رَبَّهم يومَ القِيامةِ عيانًا بأبصارِهِم، فقد تَبَتَ ذلك عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ ثُبوتًا مُتواتِرًا لا مِرْيةَ فيه، بالإِضافةِ إلى أدلةِ القرآنِ الكريم.

⁽١) هو التاودي، والبيتان في حاشيته على صحيح البخاري، كما في نظم المتناثر للكتاني (ص ١٨ - ١٩).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (۱۱۰)، ومسلم: المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله تَعَالَى عليه وسلم، رقم (٣)، من حديث أبي هريرة رَصِّكَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب من بني مسجدا، رقم (٤٥٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل بناء المساجد والحث عليه، رقم (٥٣٣)، من حديث عثمان بن عفان رَيَخَالِّكُ عَنْهُ.

وأمَّا قَولُه: «شَفاعةٌ» فهي مَسأَلتُنا هذه.

وأمَّا قُولُه: «والحَوضُ» فالمُرادُ به حَوضُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ الذي طولُه شَهرٌ وعَرضُه شَهرٌ، وآنيتُه كنُجومِ السَّماءِ حُسنًا وكثرةً، وماؤهُ أشَدُّ بَياضًا من اللَّبنِ، وأحلى من العَسلِ، وأطيبُ من رائحةِ المسكِ، يَصُبُّ عليه ميزابانِ مِن نَهرِ الكَوثَرِ الذي خَصَّ الله تَعَالَى به نَبِيَّه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، ومَن يَشرَبُ منه شَربةً لا يَظمَأُ بعدها أبدًا، أَسأَلُ الله أن يَجعَلَنا جَميعًا ممن يَردُه ويَشرَبُ منه.

وأمَّا قَولُه: «ومَسحُ خُفَّينِ» فالمُرادُ به: مَسحُ الخُفَّين في الوُضوءِ؛ فإنَّ هذا قد تَواتَر عنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بِشروطٍ مَعروفةٍ في كُتبِ الفقهِ.

وهنا مسألةٌ تُشبِهُ مسألةَ الشفاعةِ، وهي التَّوسُّلُ بالنَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، فالتوسُّلُ بالنَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ جائِزٌ وممنوعٌ، يَعني: بَعضُه جائِزٌ، وبَعضُه ممنوعٌ:

فالتوسُّلُ بالإِيهانِ به ومَحَبَّتِه جائِزٌ بلا شَكً، بأن تَقولَ: اللَّهُمَّ إِني أَسأَلُك بإِيهاني بنَبِيِّك مُحُمَّدٍ ﷺ أَن تَغفِرَ لِي، وأَن تُعيذَني من النارِ، وأَن تُبدِلَني الجنةَ.

وكذلك محَبَّتُه، فمحبةُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ فَرضٌ، بل تَقديمُ محبتِه على محبةِ نَفسِه والناسِ أَجمعين فَرضٌ، فتقولُ: اللَّهُمَّ إني أَسأَلُك بِمَحَبَّتي لرَسولِك صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ أن تَغفِر لي. وما أشبَه ذلك.

وأمَّا التَّوسُّلُ بذاتِه فهذا ممنوعٌ: فلا يَصلُح أن تَقولَ: اللَّهُمَّ إني أسألُك بنَبِيِّك أن تَغفِر لي؛ لأنَّ ذات النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لا يُتَبَرَّك بها ولا يُتَوسَّل بها إلَّا في حياتِه، ففي حياتِه يَجوزُ التبرُّك بآثارِه وثِيابِه وبفَضلِ وَضوئِه أو بريقِهِ أو بعَرقِه وما أشبَه ذلك، أمَّا بعد موتِه فلا.

وأما حديثُ الأَعمى المشهورِ (١) ففيه مَقالُ: هل صَحَّ أو لم يَصِحَّ، وعلى تقديرِ صحَّتِه يجبُ أن يُنزَّل على المعنى المطابِقِ للأدلةِ، وهو أن قولَه: «أسألُك بنبيِّك نَبِيِّ الرحمةِ» أي: بالإِيمانِ بنبيِّك نَبِيِّ الرحمةِ، أو بدُعاءِ نبيِّك نبيِّ الرحمةِ؛ لأنَّ ذلك في حياةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، فيُمكِن أن يتوسَّل بدُعائِه.

أمَّا بعدَ موتِه فلا يَحِلَّ أبدًا أن يَأتِي أحدٌ إلى قَبرِه ويَقولُ: يا رَسولَ الله، اشفَع لي، أو يا رَسولَ الله، استَغفِر لي؛ لأنَّ الاستِغفارَ عملٌ صالِحٌ؛ وقد ثَبَتَ عن النّبِيِّ عَلَيْهِ أنه قال: «إذا ماتَ الإِنْسانُ انقَطَعَ عَملُه»(٢)؛ فلا يُمكِن للنّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّمَ وهو في قبرِه أن يَستَغفِرَ لأَحدٍ، ولا أن يَدعُو لأَحدٍ؛ ولِذلك كان الصّحابةُ رَضَالِلهَ عَنهُم وعلى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم في حياتِه، فيقولون: يتوسَّلون إلى الله تَعَالَى بدُعاءِ النّبِيِّ صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ في حياتِه، فيقولون: يا رَسولَ الله، ادعُ الله أن يُغيثنا؛ فيدعو الله (٣).

وبعدَ مماتِه لا يُمكِن أن يتوسَّلوا بذلك؛ ولهذا ليَّا أَجدَبَت الأَرضُ وقَحطَ الناسُ -أي: قَحطَ المطرُ عنهم- استَسقَوا في عَهدِ عُمرَ رَضَالِيَّهُ عَنهُ، فقالَ: اللَّهُمَّ إنا كُنا نتوَسَّل إليك بِنَبِيِّنا فتَسقِينا، وإنا نتوَسَّل إليك بعَـمِّ نَبِيِّنا فاسقِنا. فيَقـومُ العَباسُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، من حديث عثمان بن حنيف رَيَخُولَيْكُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِحُلِيَّةُعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: أبواب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم (١٠١٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

ويَدعو(١)، ولم يتوسَّل بالنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أنه قَريبٌ منه، وإنَّما توسَّل بدُعاءِ العباسِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

ولو كان التوسُّلُ بدُعاءِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بعدَ موتِه جائِزًا لكان أولى بالصَّحابةِ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُمُ أَن يتوسَّلوا به دونَ العَبَّاسِ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، وهذا أمرٌ مَعلومٌ.

فإن قال قائِلٌ: أليسَ الله عَزَقَ عَلَ يَقُولُ: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ إِذَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَأَسَتَغَفَرُوا اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]؟

فالجَوابُ: أن هذه في قَضيةٍ معينةٍ، ثُمَّ هي مُصدَّرةٌ بـ(إذ) الدالةِ على المُضِيِّ إذا دَخَلت على الماضي، ولَيسَت شَرطيةً.

وفَرقٌ بين (إذ) الدالةِ على الماضِي، وبين (إذا) الدالةِ على الشَّرطيةِ، والله عَرَّفَجَلَّ لم يَقُل: ولو أنهم (إذا) ظَلَموا أنفُسَهم جاؤوك فاستَغفروا الله واستَغفَر لهم الرَّسولُ. حتى يتعَلَّق بها من يتعَلَّق.

فأدعو إِخواني المسلمينَ إذا أرادوا أنْ يَتُوسَّلُوا إلى الله تَبَارَكَوَتَعَالَ في دُعائِهم أن يتوسَّلُوا بالوَسائِلِ التي ما أَنزَلَ الله بها من سُلطانٍ.



الجن الجن

(١٢٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لَعْنِ إِبليسَ؟

الْجَوَابُ: بعضُ العلماءِ يقول: لا تَقُلْ مِثْلَ ذلك؛ لأنَّه إذا قيل لـه: أُخْزَى اللهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي عَيَّاقَةٍ، باب ذكر العباس بن عبد المطلب رَضَوَالِتَهُ عَنْهُ، رقم (٣٧١٠)، من حديث أنس رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

شيطانَكَ. يَتعاظَمُ الشَّيطانُ في نفسِه؛ فقال بعضُ أهلِ العِلم: وفي معنى ذلك أنْ تقول: اللهُ يلعَنُ الشَّيطانَ. فقل كما أمر الله: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطانِ نَزَغُ فَٱسْتَعِذَ بِٱللّهِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

(١٢٦) السُّوَّالُ: ما الحُّكُمُ إذا قلت لأخي: الله يلعَن إبليسَكَ؛ بدلًا مِن أنْ أقولَ: الله يَلْعنكَ؟

الجَوَابُ: بدلًا مِن أَنْ تقولَ لصاحبِكَ: اللهُ يلعَنُ إبليسَكَ. تقولُ: اللهُ يُعيذُكَ مِنَ الشَّيطانِ.

(١٢٧) السُّؤالُ: شَخصُ أَفادَ القُرَّاءُ أَنَّ به مَسَّا، ومِن أَعراضِ هذا أَنَّه لا يُسمِّي في الأَكلِ، ويَرفُضُ الماءَ المَقروءَ فيه، ويَرفُضُ العِباداتِ، ويَشتَري أشياءَ كَثيرةً ليسَت مُهمةً، ويَرفُضُ الزَّواجَ، ولا يَلبَسُ مَلابِسَ داخليةً، فهل يُخبَر بذلك؟ وما حُكمُ التَّعامُلِ مع مثل هذا؟

الجَوابُ: أَرَى أَن لَا يُحْبَر بذلِك؛ فإنَّه إذا أُخبِر به ازدادَ المَرضُ عليه، لكن يُقرَأُ عليه، أو يُقرَأُ له في ماءٍ ويَشرَبُه، ويَحرِصونَ على أَن يُدخِلوا السُّرورَ عليه وعلى أَن يُدخِلوا السُّرورَ عليه وعلى أَن يُصلِّي، وأَن يُسمِّيَ على الأَكلِ، وأَسأَلُ الله تَعَالَى له الشِّفاءَ العاجِلَ.

(١٢٨) السُّوَّالُ: امرأةٌ أُصيبَت بمَسِّ شَيطانِيٍّ ثُمَّ عافاها الله مِن ذلك، فهَل إذا أَخبَرَت النَّاسَ بهذا يَلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: الذي أَرَى أَن لا داعِيَ لإِخبارِ النَّاسِ، وأَن الإِنسانَ يَظهَرُ للنَّاسِ

بِمَظهرِ المَتَعافي، اللَّهُمَّ إلَّا إذا ذَكرَ ذلك لمن يُريدُ دواءَهُ؛ فَليُبَيِّن الواقِعَ والحَقيقةَ حتَّى ي يَكونَ المداوي على بَصيرةٍ.

(١٢٩) السُّؤالُ: إذا أُصيبَ الشَّخصُ بمَسِّ فلا يَستَطيعُ أن يُصَلِّيَ أو يَقرَأَ القُرآنَ فهل عليه إِثمٌ في ذلك؟

الجَوابُ: نَعَم، وعليه أن يُكرِهَ نَفسَه على ذلك.

(۱۳۰) السُّؤال: رَجلٌ مَسحورٌ، وكُلَّما قُرئَ عليه القُرآنُ ازدادَ أَلَمه، فهَل يَجوزُ استِخدامُ سِحرِ مِثلِه لحَلِّه؟

الجَوابُ: لا أُفتي بحَلِّ السِّحرِ بسِحرٍ مِثْلِهِ.

(١٣١) السُّوَّالُ: هُناك مُدَرِّسَةٌ تقول: إنَّ البُراقَ الَّذي ركِبَ عليه الرَّسولُ ﷺ هو مَلَكٌ بهيئةِ حِصانٍ، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: إِنَّ هذا البُراقَ دابَّةٌ بين الفرَسِ والحِمارِ، وليس مَلَكًا، بل هو مِنَ الدَّوابِّ الَّتي خلَقَها اللهُ عَزَوَجَلَ، لكنَّه بعيدُ الخُطوةِ، فخُطوتُه عِندَ مُنتهى بَصَرِهِ.

(١٣٢) السُّؤالُ: ماذا بقِيَ من علاماتِ السَّاعةِ؟

الجَوابُ: علاماتُ السَّاعةِ كثيرةٌ، وبقي منها كثيرٌ، ولكن أقولُ لك أيُّها السَّائلُ: استعدَّ للسَّاعةِ أنتَ، وساعةُ الإنسانِ موتُه، فمَن مات فقد قامتْ قيامتُه، فأنتَ استعدَّ

لها، فاعمل عملًا صالحًا قبلَ أنْ تأتيكَ السَّاعةُ.

س التوسل

(١٣٣) السُّوَالُ: هل يجوزُ لي أن أتوسَّلَ بالنبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الدُّعاءِ؟

الجَوَابُ: تَوَسَّلُ فِي دُعائِك بالإيهانِ بالرَّسولِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم-و عَبَّتِهِ، فتقولُ: اللَّهُمَّ بإيهاني برسولِكَ أسألُكَ الجَنَّةَ، اللَّهُمَّ بمَحَبَّتِي لرسولِكَ أسألُكَ الجَنَّةَ، اللَّهُمَّ بمَحَبَّتِي لرسولِكَ أسألُكَ الجُنَّةَ، اللَّهُمَّ بمَحَبَّتِي لرسولِكَ أسألُكَ الجُنَّةَ، اللَّهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- نفسِه فلا.

(١٣٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ طلَبُ الدُّعاءِ مِنَ الغَيْرِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ، لكنِ الأحسنُ أَنْ تدعوَ أنتَ؛ فالدُّعاءُ عِبادةٌ، وقدْ قال اللهُ تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِ ٓ أَسۡتَجِبُ لَكُمُ ﴾ [غافر:٦٠]؛ فادعُ اللهَ أنت.

لكنْ تطلُبُ الدُّعاءَ مِنَ الغَيْرِ لمصلحةِ النَّاسِ؛ فمثلًا: تقولُ لرجُلِ صالحِ تظُنُّه أهلًا للإجابةِ: النَّاسُ في حرْبٍ مع الأعداءِ؛ فادعُ اللهَ أنْ يُغيثَهم، أو: النَّاسُ في حرْبٍ مع الأعداءِ؛ فادعُ اللهَ أنْ ينصُرَهم؛ يَعني: تطلُبُ الدُّعاءَ مِن غَيْرِكَ لغَيْرِكَ.

أمَّا أَنْ تَطلُبَ الدُّعاءَ مِن غيرِكَ لنفسِكَ فلا بأسَ بذلك، ولم نَقُلْ: حرامٌ. لكنِ المُضطَّرُ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل:٦٢].

(١٣٥) السُّوَالُ: لديَّ صديقٌ عندما يسألُ اللهَ يقولُ: اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ بنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ؛ فهل هذا يجوزُ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ، ولكن يجوزُ أنْ يقولَ: اللَّهمَّ إنِّي أَسألُكَ بإيهاني بمُحمَّدٍ عَلَيْكَةٍ.

(١٣٦) السُّؤالُ: جَدَّتي أمُّ أُمِّي منَ اليمنِ، وعندها نوعٌ منَ الشِّركيَّاتِ، فتقولُ مثلًا: يا الله يا ابن علوي. وغيرَ ذلك، وهو توسُّل، فها حكمُ هذا؟ وهي أيضًا لا تجيدُ قراءةَ الفاتحةِ.

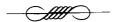
الجَوَابُ: إِن كَانَتْ تَحَلِفُ بِهِ فَهُو شَرِكٌ أَصِغَرُ، وإِن كَانَتْ تَدْعُوهُ فَهُو شَرِكٌ أَكْبِرُ. وإِن كَانَتْ تَدْعُوهُ فَهُو شَرِكٌ أَكْبِرُ. وإِن كَانَت جَاهِلةً فَتُعَلَّمُ، فَعَلِّمُهَا جِزاكُ اللهُ خيرًا؛ لأنَّ لَهَا حقًّا عليك.

(۱۳۷) السُّؤالُ: في قصةِ اليَرموكِ يُقالُ: خَرجَ بين الصَّفَّينِ عِلجٌ من الرومِ، وعليه دِرعٌ سابغٌ، فسأَلَ القِتالَ فخَرجَ إليه غلامٌ، فقُتِل الغُلامُ على يدِ العِلجِ، ثُمَّ رأى العِلجُ مُعاذَ بنَ جبلِ فأعجَبهُ منظرهُ فطلَبَه للقِتالِ، فقالَ أبو عُبيدةَ: يا مُعاذُ، سألتُكَ بحقّ رَسولِ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا ما ثَبَتَ مكانك ولَزِمتَ رايتك. فهل هذه العبارةُ تَجوزُ؟

الجَوابُ: هذه كَـذِبٌ، وتَدخُل تحت التَّوسُّلِ الممنوعِ، ولا يُمكِـن أن يَقـولَها الصحابيُّ، والظاهِرُ أن هذه القصةَ كلَّها مَكذوبةٌ.

(١٣٨) السُّوَالُ: كيفَ يعرِفُ الإنسانُ أنَّ الَّذي نَزَل بِه هُوَ حُبُّ منَ اللهِ، ولَمْ يكُنْ ذُنـوبًا بِنَصِّ قَـولِه تعَالَى: ﴿ وَمَا أَصَلَبَكُم مِن مُّصِيبَةٍ فَبِـمَا كَسَبَتَ أَيّدِيكُو ﴾ [الشورى:٣٠]؟

الجَوابُ: لا نَدْري، لكنِ الواجبُ علينا الصَّبرُ.



و الرقى والتمائم

(١٣٩) السُّوَّالُ: ما حكمُ الشَّرعِ في نَظرِكم في بيعِ الرُّقَى والعزائمِ؟ الجَوابُ: الرُّقى المشروعةُ أنْ يرقِيَ القارئُ المريضَ بنفْسِه.

فقد بعَثَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ سَرِيَّةً، فنزلوا قومًا واستضافوهم، ولكنَّ القومَ لم يُضِيفوهم، فتنحَّوا ناحيةً، ثمَّ إنَّ اللهَ عَرَّفِجَلَّ سلَّطَ على سيِّدِهم عقربًا فلدغَتْه، فقالوا: هل منكم مِن راقٍ؟ فقال بعضُهم لبعضٍ: لعلَّ هؤلاء القومَ الَّذين نزلوا بكم عندهم راقٍ -أي: قارئُ يقرَأُ - فأتوا إلى الصَّحابةِ رَضِيَلَيْهُ عَنْهُ، وطلبوا منهم الرُّقية، ولكنَّ الصَّحابة أَبُوا إلَّا أَنْ يُجْعَلوا لهم جُعْلًا، فجعلوا لهم قطيعًا مِن الغنَم، فذهبَ القارئُ يقرَأُ على هذا اللَّديغ، فقراً سورةَ الفاتحةِ، حتَّى قامَ اللَّديغُ كأنَّا نُشِطَ فذهبَ القارئُ يقرَأُ على هذا اللَّديغ، فقراً سورةَ الفاتحةِ، حتَّى قامَ اللَّديغُ كأنَّا نُشِطَ مِن عِقالٍ، ثمَّ أَخْبَرُوا النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ بذلك، فقال للقارئِ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَمَّهَا رُقْيَةٌ؟» (١).

فهذا هو المشهورُ في الرُّقي؛ أنْ يرقِيَ الإنسانُ المصابَ بنفْسِه.

وأمَّا كتابةُ الآياتِ في أوراقٍ، أو في أوانٍ، ثمَّ مزْجُها بالماءِ، وسقْيُ المريضِ إيَّاها، فهذا ورَدَ عن بعْضِ السَّلفِ -رَحَهُم اللهُ تعالى- ، ولكنَّني لا أعلَمُ في ذلك سُنَّةً عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ، والمُجرِّبونَ لهذا انْتَفَعوا به، لكنْ قد يكونُ الانتفاعُ بهذا مِن أَجْلِ أَنَّ النَّفْسَ مُطمئنةٌ إلى ذلك، فترتاحُ إليه، ويخِفُّ المرضُ عنها، فمَن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ.

فعَلَ ذلك- أي: كتَبَ آياتٍ مِن القُرآنِ في إناءِ، أو في أوراقٍ، ثمَّ مزَجَ بها الماءَ، وشرِبَها المريضُ، وانتفَعَ بها- فأرجو ألَّا يكونَ في ذلك بأسٌ.

وأمَّا جعْلُ هذا كالسِّلعِ يُبَاع ويُشْتَرى، حتَّى سمِعْنا أنَّ بعضَهم جعَلَه أصنافًا؛ فرُقْيةٌ مكتوبةٌ لا بُدَّ فيها مِن سبْعِ مئةٍ إلى ألْفِ ريالٍ، ورُقيةٌ مكتوبةٌ يكفي فيه خمْسُ مئةٍ، وأُخرى يكفي فيها عشرةٌ، وما أشبَهَ ذلك، حتَّى صنَّفُوها كأنَّها أموالُ تجارةٍ، فإنَّ هذا عندي فيه نظرٌ، والغالِبُ أنَّ الله لا يجعَلُ في هذا بركةً؛ لأنَّ القُرَّاءَ لا يريدونَ بذلك إلَّا التِّجارة في الغالِب.

ونصيحتي لك: ألَّا تذهَبَ إليهم لتشتَرِيَ هذه الرُّقيةَ مِن هذا المحلِّ، وأمَّا إذا ذهَبْتَ إليهم لتنْشَرِيَ هذه الرُّقيةَ مِن هذا المحلِّ، وأمَّا إذا ذهَبْتَ إليهم لتنْصَحَهم وتقولَ: اقْرَؤوا على المرضى بأنفُسِكم، واحتَسِبوا الأَجْرَ مِن اللهِ، وما أوتيتم فخُذوه، وما لم تُؤْتَوه فاتْرُكوه. أو يُقال: لا بأسَ أنْ تأخُذوا أُجْرةً على القِراءةِ على المرضى لكنْ بأنفُسِكم؛ لأنَّ أحقَّ ما أخَذْنا عليه أجرًا كتابُ اللهِ عَنَهَجَلَّ.

(١٤٠) السُّؤالُ: في (كتابِ التَّوحيدِ) (١): من الشِّركِ لُبسُ الخَيطِ والحَلقةِ، وبعضُ النِّساءِ تَلبَسُ هذه الأَشياءَ ليس للاعتِقادِ، بل للزِّينةِ، وهذا كَثيرٌ في الأَسواقِ، فما حُكمُ ذلك؟ وهل نُنكِرُ على من لَبِسَت هذه الأَشياءَ ونَسألُ عن اعتِقادِها؟

الجَوابُ: الذي في (التَّوحيدِ): بابُّ: مِن الشِّركِ لُبسُ الحَلقةِ أو الخَيطِ ونَحوهِما لرَفعِ البَلاءِ أو دَفعِه، يَعني: أِن اللَّابِسَ يَعتَقِدُ أَنها تَرفَعُ البَلاءَ بعد نُزولِه، أو تَدفَعُه فلا يَنزِلُ، وأمَّا لِغَيرِ ذلك مِثلِ الزينةِ فلا بَأسَ، ولكنِّي أظُنُّ أنَّ الخَيطَ لا يُلبَسُ للزينةِ إذ لا فائِدةَ منه ولا زينةَ فيه.

⁽١) لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

أمَّا الحَلقةُ فيُغني عنها السِّوارُ والحَمدُ لله، فالأَسورةُ المعتادةُ كافِيةٌ، ولا يَنبَغي لنا أَن نتَلَقَّفَ كلَّ ما وَرَدَ في السوقِ من حَسنٍ وسَيِّعٍ، وألَّا ننتقِل عن عاداتِنا التي كنَّا عَليها إلَّا لها هو أفضَلُ منها؛ لأنَّ تَنَقُّلنا إلى كلِّ عادةٍ تَرِدُ إلينا دون أَن يَكونَ لَدينا مصلحةٌ يَعني: ذَوبان الشَّخصيةِ، وعَدمَ اعتِدادِ الإِنسانِ بنفسِه وبعاداتِه، وهذا نَقصٌ بلا شَكِّ، فالذي يَنبَغي لنا أَن نَبقَى على عاداتِنا وإلَّا إذا جاءَت عاداتٌ خَيرٌ منها وليسَ فيها مَحَدورٌ شَرعيُّ، فالإِسلامُ لا يُحارِبُ ما هو أحسَنُ.

ونَسأَلُ عن اعتِقادِ مَن لبِسَت هذه الأشياء، فنقولُ: لماذا لَبِسَت هذا؟ فإن قالَت: لِدَفعِ العَينِ أو لدَفعِ البَلاءِ أو لرَفعِ البَلاءِ، يَعني: مَريضةٌ تُريدُ أن تَشفى بذلِك نَهيناها وقُلنا: هذا نَوعٌ مِن الشِّركِ. وإن قالَت: للزينةِ. قُلنا: السِّوارُ المعروفُ أحسنُ منها وأجمَلُ ولا يَنبغي لكِ أن تتلَقَّفي كلَّ ما جاءَ في السوقِ من حَسنٍ وسَيِّعٍ.



(١٤١) السُّؤالُ: ما هو علاجُ الحاسدِ والمحسودِ؟

الجَوابُ: علاجُ الحسدِ أَنْ يعلمَ أَنَّ الفضلَ بيدِ اللهِ يُؤتيه مَن يشاءُ، وأن يسألَ الله مِن فضلِه الَّذي أَعطَى غيرَه، كما قال تعالى: ﴿ وَلا تَنَمَنَّواْ مَا فَضَلَ اللهُ بِهِ ، بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضِ وَ لِلرِّسَاءِ نَصِيبُ مِّمَا اكْسَبُوا أَنْ وَلَيْسَاءِ نَصِيبُ مِّمَا اكْسَبُنَ وَشَعَلُوا اللهَ مِن فَضَالِه عَلَى السَّاء : ٢٣]، وأن يعلمَ الحاسدُ أنَّ الحسدَ لا يَزيده إلّا همًّا وغمًّا ونكدًا، وليعلم الحاسدُ أنَّ حسدَه يعني اعتراضه على قضاءِ اللهِ وقدرِه، وليعلم الحاسدُ أنَّه بحسدِه صار مشابهًا لليهودِ الَّذين قال الله عنهم: ﴿ وَدَّ كَثِيرُ مِنَ اَهْ لِ الْكِنْكِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مَشَابِهًا لليهودِ الَّذين قال الله عنهم: ﴿ وَدَّ كَثِيرُ مِنَ اَهْ لِ الْكِنْكِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَالًا حَسَدًا فِي عِنهِ المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدِ اللهِ اللهُ علم الحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدِ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بحسدِه لن يَمنَعَ قضاءَ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدَ يأكُلُ الحسناتِ كما بيدِهُ المُعْرَافِهُ اللهِ على المحسودِ، وليعلم الحاسدُ أنَّ الحسدِه اللهُ اللهُ اللهِ على المحسودِ اللهُ عنهم المحسودِ المُعْرَافِهُ اللهُ عنهما المُعْرَافِهُ اللهُ اللهُ اللهِ على المحسودِ اللهِ على المحسودِ المُعْرَافِهُ المُعْرَافِهُ اللهِ اللهِ على المُعْرَافِهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

تأكلُ النَّارُ الحَطَبَ، فلْيَتَجِهِ الحاسدُ إلى طلبِ الخيرِ منَ اللهِ، ويَسأَلِ اللهَ من فضلِه، ويَسْعَ في مصالِحه، ويَدَع النَّاسَ بها فضَّل اللهُ بهم بعضَهم على بعضٍ.

والمحسودُ إن كان يعلمُ بالحسدِ فلْيَنْصَحِ الحاسدَ ولْيُذَكِّرْه باللهِ عَنَّهَجَلَّ.

وإن كان المرادُ بالحسدِ في السُّؤالِ العينَ؛ فالعينُ لها دواءٌ؛ أنَّه يُؤتَى بالعائنِ ويَتَوَضَّأُ، وتُتَلَقَّى القطراتُ الَّتي تخرُّجُ من أعضائِه ويُصَبُّ على المريضِ المصابِ، وبإذنِ اللهِ تعالى يَشفَى.

(١٤٢) السُّؤالُ: ما الطَّريقةُ الصحيحةُ لتَحصينِ الأَولادِ من العَينِ وغيرِ ذلك؟ وهل يَكفي أن أقرَأ فَقَط بلِساني أو يُشتَرَط المَسحُ والنَّفثُ؟

الجَوابُ: يتمُّ ذلك بتَعويذِهم بـ ﴿قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَكَقِ ﴾ و ﴿قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَكَةِ ﴾ و أَنْ يَقِيَهم شرَّ خلقِه، وما أشبَه ذلك، هذه طريقٌ شرعيةٌ.

وهناك طريقٌ أُخرى نَفسِية: وهي أن الإِنسانَ لا يُفكِّر في أن أولادَه تُصيبُهم العينُ؛ لأنَّه إذا فَكَّر في ذلك وأَصابَ الوَلدَ زُكامٌ قالوا: هذه عينٌ. ولو وَقعَ وسَقطَ قالوا: هذه عَينٌ. ولو يَأرَقُ عن النومِ قالوا: هذه عينٌ. ولو تَقَيَّأ الطَّعامَ؛ لأنَّ المعدةَ لم تَقبَلهُ قالوا: هذه عينٌ. فالذي يُريدُ السلامةَ يَترُك هذه الهواجِسَ والتَّفكيرَ؛ ولهذا قيلَ: إن العَينَ لَا تُصيبُ إلَّا من يَخافُ منها.

والظاهِرُ أن المسحَ والنَّفتَ ليس بشَرطٍ، فإذا دَعَت الله أن يَحفَظهُم وقالَت: اللَّهُمَّ إِني أُعيذُ أولادي بك مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. فلا حَرَجَ وتكفي، كما قال الله تَعَالَى: ﴿وَإِنِي أُعيذُ أَولادي بك مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. فلا حَرَجَ وتكفي، كما قال الله تَعَالَى: ﴿وَإِنِي السَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران:٣٦].

(١٤٣) السُّؤَالُ: عندنا يعالجون من أصابته العينُ بأن يأخذوا شعرًا منَ العائنِ، ويَضَعوه على نارٍ، ويَشَمَّه مَن أصابته العينُ، والاعتقادُ في اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى، فما حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: هذا ليس بصحيح، فهذا ليس بدواءِ العينِ، ولم تَردْ به السُّنَّةُ.

(١٤٤) السُّوَّالُ: علِمنا أنَّ قراءةَ سورةِ البقرةِ في البيتِ وَرَدَ فيها أنَّها تطرُدُ الشَّيطانَ منَ البيتِ (١)، فهل تكونُ القراءةُ جهريَّةً أو سِرِّيَّةً؟ وهل أقرأ بعضَها في البيتِ وبعضَها في المسجدِ؟

الجَوَابُ: تكونُ القراءةُ جَهْرِيَّةً، ولا يَنفَعُ بعضُها في البيتِ وبعضُها في المسجدِ.

(١٤٥) السُّؤَالُ: ما توجيهُكم لَِنْ أُصِيبَ بمرضٍ؟ هل يَقرأُ على نَفْسِهِ؟ الجَوَابُ: توجيهُنا أَنْ يَقرأُ على نَفْسِه، وإذا قرأ عليه مَنْ تُرْجَى شَفاعتُه فحَسَنٌ.

(١٤٦) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الذَّهابِ للسَّاحِرِ لِحَلِّ السِّحرِ؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَذَهَبَ إلى السَّحرةِ لِحِلِّ السِّحرِ، لكن الحمدُ للهِ الجَوابُ: لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَذَهَبَ إلى السَّحرةِ لِحِلِّ السِّحرِ، لكن المعروفينَ هناك بابٌ آخرُ مَفتوحٌ وهو القِراءةُ على المريضِ، فلْتَبْحَثْ عن أَهلِ الخيرِ المُعروفينَ بالقِراءةِ ولتطلُبْ منهم أَنْ يَقرؤُوا على مَريضِك. نسألُ الله له الشِّفاءَ، وأَنْ يَقِيَ المُسلمينَ شَرَّ هؤلاء السَّحرةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ: «إن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة».

ولْيُعْلَمْ أَنَّ السِّحرَ مِن أعظَمِ الذُّنوبِ- والعياذُ باللهِ- ويَصِلُ إِلَى حَدِّ الكُفْرِ إِذَا استعانَ عليه السَّاحرُ بِالشَّياطينِ، فعلى كلِّ مَن يُهارِسُ هذا أَنْ يَتوبَ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَ، وأَنْ يَخافَ يومَ الحسابِ، وأن يعلَمَ أنَّه ما أُصيبَ أحدٌ بسِحرِه إلَّا كان عليه منه ذَنبٌ عظيمٌ، فليتَّقِ اللهَ في نفْسِه، وليتَّقِ اللهَ في عِبادِ اللهِ.

(١٤٧) السُّؤالُ: ما حكمُ الذَّهابِ إلى السَّحرِة لفكِّ السِّحرِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ هذا؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ سُئلَ عَن النَّشْرَةِ فقال: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»^(۱)، وعليه أنْ يصبِرَ ويحتسبَ؛ فكلُّ شيءٍ له مُنتهى.

(**١٤٨) السُّؤالُ**: ما حكمُ الشَّرعِ في نظرِكم في السَّاحرِ؟ هل هو كافرٌ كفرًا يخرِجُ مِن المَّلَةِ؟ أو هو كفرٌ دونَ كفرٍ؟

الجَوابُ: السَّاحرُ إذا لم يتُبْ فإنَّه يجبُ قتلُه، سواءٌ سحَرَ بها يكفِّرُ أو بها لا يكفِّرُ.

وأمَّا السِّحرُ المكفِّرُ وغيرُ المكفِّرِ: فإنَّ السِّحرَ الَّذي يكونُ سببُه الاستعانةَ بالشَّياطينِ: كفرٌ مخرِجٌ عن الملَّةِ، فيُقتَلُ صاحبُه، لا يُغسَّلُ ولا يُكفَّنُ ولا يُصلَّى عليه ولا يُدفَنُ مع المسلمينَ؛ لأنَّه كافرٌ.

وأمَّا السِّحرُ بالأدويةِ والأعشابِ، وما أشبه ذلك ممَّا قد يقَعُ مِن بعضِ السَّحرةِ فإنَّه لا يكفِّرُ، ولكنْ كما قلتُ أوَّلًا: يجِبُ أَنْ يُقتَلَ فاعلُه دفعًا لضررِه على المُسلمينَ إلَّا إذا تابَ وصلَحَتْ حالُه، وعلِمْنا أنَّه تابَ توبةً نَصوحًا حقيقةً؛ فإنَّ التوبةَ تهدِمُ ما قبلَها.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٩٤)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في النشرة، رقم (٣٨٦٨)، من حديث جابر رَضَحُاللَّهُ عَنْهُ.

(١٤٩) السُّؤالُ: رجُلٌ يريدُ أَنْ يتعلَّمَ السِّحرَ ويقرَأَ في كُتُبِه بنِيَّةِ أَنْ يَرُدَّ على السَّحرةِ والمُشعوذينَ، ويحِبُّ أَنْ تظهَرَ عليه الجِنُّ على صفةِ خلْقِها بنِيَّةٍ حَسَنةٍ؛ لرَدِّ باطلِ السَّحرةِ والكُهَّانِ، هل فعْلُه هذا جائزٌ له أو حرامٌ؟

الجَوابُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ الشّيَطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرُ الشّيكِمِينَ وَلَكِنَ الشّيكِمِينَ وَلَكِنَ الشّيكِمِينَ وَلَكِنَ الشّيكِمِينَ وَلَكَ الْمَلَكَيْنِ سِلَيْمَنُ وَلَكِنَ الشّيكِمِينَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَى يَقُولاً إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكَفَرُ لَي بِبَالِلَ هَنرُوتَ وَمَا وُمَنُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَى يَقُولاً إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكَفُرُ لَا يَنْعَلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِقُونَ بِهِ عِبَيْنَ الْمَرْ وَرَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِينَ بِهِ مِن أَحَدٍ فَيَتَعَلّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِقُونَ بِهِ عَيْنَ الْمَرْ وَرَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِينَ بِهِ مِن أَحَدٍ إِلّا بِإِذِنِ اللّهِ وَيَنَعَلَمُونَ مَا يَضُرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَعْلَمُونَ لَكُونَ اللّهُ مَا لَهُ وَلَا يَعْلَمُونَ عَنْ اللّهِ عَلَيْ وَاللّهُ وَلَا يَعْلَمُونَ اللّهُ مَا لَكُونُ لَكُونُ لَكُونَ اللّهُ مَا لَكُونُ لَكُونُ لَلْإِنسَانِ أَنْ يَعْلَمُونَ اللّهُ عَنْ عِندِ اللّهِ حَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٣-١٠٣]، فلا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتعلّمُ السَّحرَ.

(١٥٠) السُّوَالُ: نحنُ عائلةٌ ابْتُلِينَا بالسِّحْرِ، وقدِ اكْتشفْنا ذلك بالعلاجِ بالقرآنِ الكريمِ، واتَّجَهْنا الكريمِ، ونُريدُ أَنْ يُعافِيَنا اللهُ عَنَّوَجَلَّ مِن هذا البلاءِ؛ فبدأْنَا نُعالَجُ بالقرآنِ الكريمِ، واتَّجَهْنا إلى اللهِ تعالى بالدُّعاءِ، فأحيانًا نجتمِعُ مع بعضٍ وندعو دعاءً جماعيًّا؛ حيثُ إنَّ فينا الكبيرَ والصغيرَ، والمُتعلِّمَ والجاهلَ، فيبدأ أحدُنا بالدُّعاءِ، والباقونَ يُردِّدونَ ويؤمِّنُونَ، فها الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: الأَوْلَى أَنْ يدعُو كلُّ واحدٍ منكم لنفسِه وَحْدَهُ، فإذا اجتمعتُم أحيانًا على الدُّعاءِ فلا بأسَ، لكنْ لا تجعلوا ذلك سُنَّةً راتبةً؛ لأنَّ جعْلَ الشَّيءِ سُنَّةً راتبةً يحتاجُ إلى دليلٍ، وأمَّا ما يفعلُه الإنسانُ أحيانًا في مِثلِ هذه الأمورِ فإنَّه لا بأسَ به.

(١٥١) السُّؤالُ: نحن أخواتُ تخرَّجْنا مِن الجامعاتِ، ونُحافِظُ على الصَّلواتِ والصِّيامِ في أوقاتِها، ومُتمسِّكاتُ بشرْعِ اللهِ وبأحكامِ الإسلامِ، ولكنَّ المشكلةَ أنَّه وُضِعَ لنا سِحْرٌ وحُجبٌ، وهذا السِّحرُ بشكلٍ مُستمرِّ، حتَّى منعنا مِن الزَّواجِ والتَّوفيقِ في العملِ، وكلَّها تقدَّمَ إلى خِطْبِتِنا شخصٌ لا يتِمُّ الزَّواجُ، ولقد رأينا هذه الحُجُبَ بأعينِنا وما كُتِبَ فيها مِن كلامٍ ورموزٍ، منها واضحٌ، ومنها غيرُ واضح، ونحن في حَيرةٍ مِن أمْرِنا، ونُريدُ مِن فضيلتِكم إجابةً عن هذا الأمرِ، وهناك أشخاصٌ اقترحوا علينا دفْنَ قطعِ ذهبيَّةٍ لمنْعِ تأثيرِ السِّحرِ؛ فها رأيُكم؟

الجَوابُ: ما ذكرَتِ السَّائلةِ مِن أَنَّهَا تَخَرَّ جَتْ مع أَخواتٍ لها مِن الجامعةِ، وأَنَّهَنُ كُنَّ على جانبٍ كبيرٍ مِن الاستقامةِ، ثمَّ حدَثَ لهنَّ هذا الحديثُ، وتُقَدِّرُ أَنَّه سِحْرٌ، قد يكونُ هذا مِن الأوهامِ الَّتي تعتري بعضَ النَّاسِ، وقد يكونُ هذا مِن الأوهامِ الَّتي تعتري بعضَ النَّاسِ، وقد يكونُ ذلك حقيقةً.

ولكنِّي أُشيرُ عليها وعلى أخواتِها بكثرةِ القِراءةِ؛ إمَّا أنْ يقرَأْنَ بأنفُسِهن، أو يذهَبْنَ إلى مَن يُوثَقُ بدِينِه وعلْمِه ليقرَأَ عليهنَّ؛ حتَّى يزولَ هذا السِّحرُ بإذنِ اللهِ.

وإنْ كُنَّ قد عثرْنَ على ما حصَلَ به السِّحرُ، فإنَّهنَّ يحرِقْنَه حتَّى يتلَفَ ويضيعَ، وبذلك ينفَكُّ السِّحرُ إنْ شاء اللهُ تعالى.

وأمَّا ما ذكَرَتْ مِن دفْنِ قطَعِ الذَّهبِ، وأنَّ ذلك يمنَعُ مِن السِّحرِ؛ فهذا لا أَصْلَ له ولا حقيقة له، وعلى هذا فلا يفعلْنَ ذلك؛ لأنَّ الشَّيءَ الَّذي لم تَثْبُتْ فائدتُه لا شرعًا ولا حسَّا ولا تجرِبةً، لا يجوزُ الاعتهادُ عليه. (١٥٢) السُّؤالُ: ما حكمُ الشَّرعِ في نظركم فيمَن يُؤَجِّرُ سيَّارتَه لأناسٍ، ويطلبونَ منه أنْ يذهَبَ بهم إلى السَّحرةِ والمُشعوذينَ، وإلى القُبورِ الَّتي يُتَبَّرُك عندها ويُذْبَحُ عندها، وتُدْعى مِن دونِ اللهِ، ويحصُلُ عندَها اختلاطُ الرِّجالِ والنِّساءِ وتبرُّجُ وسُفورٌ، وغيرُ ذلك مِن المُنكراتِ؟

الجَوابُ: حكمُ تأجيرِه سيَّارتَه لهذا الغرضِ حرامٌ، ولا يجِلُّ له أَنْ يُؤجِّرَها، وما الخَوابُ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقَوَىٰ ۖ اكتسَبَه مِن الأُجرةِ فهو خبيثٌ مُحُرَّمٌ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقَوَىٰ ۖ وَهَذَا تَعَاوِنٌ عَلَى الإِثْمَ وَالْعُدُوانِ. وَهَذَا تَعَاوِنٌ عَلَى الإِثْمَ وَالْعُدُوانِ.

ولكنِّي أنصَحُ الآخرينَ الَّذين يعملونَ هذه الأعهالَ المُحرَّمةَ، أقولُ لهم: اتَّقوا اللهَ وَدَعُوا هذه الأعهالَ، وأقْبِلوا على اللهِ تعالى بقُلوبِكم وأخْلِصوا له العملَ، واللهُ تعالى هو الَّذي بيدِه ملكوتُ السَّمواتِ والأرضِ، فالذَّبْحُ لا يكونُ إلَّا للهِ، والدُّعاءُ لا يكونُ إلَّا للهِ، والدُّعاءُ لا يكونُ إلَّا للهِ تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُ مُ أَدْعُونِي آسَتَجِبَ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠]، وقال اللهُ تعالى: ﴿ قُلُ إِنَّ صَلَاقِ وَثَمُكِي وَعَيْاى وَمَمَاقِ لِلهِ رَبِ ٱلْعَلْمِينَ اللهُ لَا شَرِيكَ لَهُ أَو وَلَا للهُ عَالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِكَ وَأَخْعَرُ ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِكَ وَأَخْعَرُ ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِكَ وَأَخْعَرُ ﴾ [الكوثر: ٢]، فعلى هؤ لاء أنْ يتوبوا إلى اللهِ، وأنْ يتعلَّقوا باللهِ وحدَه، وألَّا يلتَفِتوا إلى مَن سِواهُ، فهو مُقلِّ بُ القُلوبِ وعالمُ الغُيوبِ.

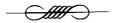
(١٥٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: عندهم بنتٌ أُصيبتْ بمسِّ، وهذا الشَّيطانُ الَّذي فيها يقولُ: إنَّه رحمةٌ. وقد عالجُوا بالقُرآنِ الكريم، فها تَوجيهُكُم لهم؟

الجَوَابُ: توجيهُنا أَنْ يَستمِرُّوا في العلاجِ بالقُرآنِ الكريمِ حتَّى يَطرُدوا هذا الجِنِّيَّ الخبيثَ المعتدِيَ الظالمَ.

(١٥٤) السُّوَالُ: بالنِّسبةِ لحديثِ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» (١)؛ فهل الكفرُ هنا مخرجٌ مِن الملَّةِ؟

الجَوابُ: نعم؛ لأنَّه إذا أخبرَ عن شيءٍ مستقبلٍ، وصدَّقه الإنسانُ بذلكَ فقد كفَرَ بقولِهِ تعالى: ﴿قُل لَا يَعَلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النمل:٦٥].

كيفَ تصدِّقُه واللهُ يقولُ: ﴿ لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾؟!



(١٥٥) السُّؤَالُ: امرأة متزوِّجةٌ منذ ثلاثَ عَشْرَةَ سنةً، ولها ولدٌ واحدٌ، وأسقطتْ ثهانيَ مرَّاتٍ، فذهبتْ إلى بعضِ القُرَّاءِ وقالوا لها: لا بدَّ أن نكتبَ لكِ بعضَ الآياتِ تَضَعِينها في أحدِ الأمكنةِ. فهل يجوزُ هذا ؟ علما بأنَّما ترى في مَنامِها رُؤًى عن تلك السَّقَطَاتِ للأولادِ، فَفُسِّرَ لها بأنَّ ذلك عَينٌ.

الجَوَابُ: لا يجوزُ؛ لأنَّه ليسَ بنافع، فالقُرآنُ غيرُ متَّصِلِ بها، ومسألةُ الإسقاطِ هذه حلُّها أنَّها تسألُ الطَّبيبَ؛ لعلَّ هناك نَقصًا في شيءٍ من الأشياءِ الَّتي تَحفَظُ الوَلَدَ إلى حُلُولِ خُروجِه العاديِّ.

فإذا ذَهَبت إلى بعضِ الأطبَّاءِ وقالوا: ليس فيها شيءٌ، فتسألُ اللهَ عَزَّقِجَلَّ أَنْ يُمسِكَ حَملَها حتَّى يأتيَ وقتُ وَضعِه.

وأرجو منَ الأُختِ السائلةِ ومن غيرِها ألَّا يَعبؤوا بالأحلامِ، وكلَّما رَأَوْا مَكروهًا فلْيَسْتَعِيذوا باللهِ من شرِّه ومنَ الشَّيطانِ، ولا يُخبروا أحدًا بذلكَ؛ فإنَّه لا يَضُرُّهم، وإذا

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٢٩)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في الكاهن، رقم (٣٩٠٤)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب النهي عن الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، رقم (١٣٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، رقم (٦٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

استدرجَ الإنسانُ بالأحلامِ لعِب به الشَّيطانُ، وصار كلَّ ليلةٍ أو بعضَ الليالي يأتيه بما يَكرَهُ، فدَعُوا الأحلامَ!

(١٥٦) السُّؤالُ: ما هي كفَّارةُ مَنِ استعانَ بأحدِ العرَّافينَ لمعرِفَةِ مَن سرَقَ مثلًا؟ الجَوابُ: عَلَيه أنْ يَسْتغفِر اللهَ، ويتُوبَ إلَيْهِ وألَّا يَعُودَ.

(١٥٧) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الشَّرعِ في نَظرِكم فيمَن يقرَأ القُرآنَ على ماءٍ ثمَّ يَشرَبُه بنيَّة الشِّفاءِ؟ وما هي كيفيَّةُ العلاج بالقُرآنِ؟

الجَوَابُ: إِنَّ كُونَ الإنسانِ ينفُثُ في ماءٍ ويَقرَأ فيه ثمَّ يَشرَبُه هو أو يشربه المريضُ؛ لا بأسَ به؛ لأنَّه يمكِن أن يكون داخلًا في قولِه تعالى: ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ اللهُ عَالَى اللهُ تعالى اللهُ يُنزِل مِنَ القُرآنِ ما هو مُو شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٦]. فبيَّن اللهُ تعالى أنَّه يُنزِل من القُرآنِ ما هو شفاءٌ، ولم يبيِّن جَلَّوَعَلا كيف يُستشفى به. على أنَّه قد وَرَدَ عنِ السَّلَفِ مثلُ هذا الفعلِ، أعني النَّفْثَ في ماءٍ ثمَّ شُربَه، ولا حرجَ في ذلك إن شاء الله.

لكن ما يفعَلُه بعضُ النَّاسِ من كونِهم يقرؤونَ في الزَّعْفَرَانِ، ثمَّ يغمسون عُودًا أو قلمًا مَبريًّا في هذا الماءِ، ويكتبون كلاما غير مفهوم، فهذا لا أثرَ له، وهو يُشبِه الطلاسِمَ الَّتي من أنواع السِّحر.

(١٥٨) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ القراءةِ والنَّفْثِ في الماءِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بذلك؛ لأنَّ السَّلَفَ الصَّالحَ فَعَلوه، ولأنَّ علماءَنا يَفعلونه.

(١٥٩) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ إذا مَرِضَ أَحدٌ عِندَهم في البيْتِ فإنَّهم يأخُذونَ ماءً ويجلِسونَ عِندَ أبوابِ المساجِدِ للنَّفْثِ عليه مِن قِبَلِ المصلِّينَ، فهل هذا وارِدٌ؟

الجَوَابُ: هذا ليس بوارِدٍ، ولا ينبغي أنْ يُفعَلَ؛ لأنَّه قدْ يَنْفُثُ فيه مَنْ فَمُهُ كُلُّه مرضٌ؛ فيُصابُ المريضُ بهذه الأمراضِ الَّتي تحصُلُ مِنَ النَّفْثِ.

(١٦٠) السُّؤالُ: هل مِن المشروعِ أن يَقرَأَ الإِنسانُ في ماءٍ فيَشرَبُه أو يَدهِنُ به جِسمَه؟

الجَوابُ: هذا ليسَ مِن المشروعِ، لكنَّه من الأَمرِ الجائِزِ، وقد وَردَ عن بَعضِ السَّلفِ، ولا نَقولُ للناسِ: افعَلوه. ولكن لو فَعَلوه لا نَقولُ: هذا حَرامٌ.

(١٦١) السُّوَالُ: امرأةٌ بعدَ زواجِها بسنتَيْنِ بدَأَ زَوجُها يضرِ بُها ويرفَعُ صوتَهُ عليها، وتقولُ: كانت حياتي صَعبةً مع هذا الزَّوجِ. فقال لها بعضُ النَّاسِ: اذْهَبي إلى إنسانٍ يقرَأُ. فذهَبْتُ، وبعدَ القِراءةِ أحسَسْتُ أنَّ زَوجِي تعِبَ أكثرَ مِن الأوَّلِ؛ فهلْ على هذه الزَّوجةِ شَيْءٌ؟

الجَوابُ: نسأَلُ: هل هي انتفَعَتْ بهذه القِراءةِ أو لا؟ إذا كانت لم تَنتفِعْ، وكان الزَّوجُ تَضرَّرَ بها، فلا تقرَأ، يعني: لا تجعَلْ أحدًا يقرَأُ عليها، وإنْ كانت انتفَعَتْ، فلا حرَجَ أَنْ تستمِرَّ في قِراءةِ القارئِ عليها، وإذا كان الزَّوجُ يتعَبُ، فلْيقْرَأِ القارئُ عليه أيضًا؛ وإذا كان القارئُ ليس بِكُفْء، وليس بأهل لأنْ يقرَأَ، فلهاذا يَذْهبونَ إليه؟! وإذا كان الأمْرُ قد مَضى وانْقضى، فها بَقِيَ الآن إلَّا أَنْ يَتُوبوا إلى اللهِ ويستَغْفِروه، وإذا تابوا إلى اللهِ واستغْفِروه، وإذا تابوا إلى اللهِ واستغْفِرُوه تاب اللهُ عليهم، ولم يَبْقَ للذَّنْبِ أثرٌ إطْلاقًا.

(١٦٢) السُّؤَالُ: عندما كان ولدي صغيرًا علَّقوا فيه تَميمةً في الصَّدرِ، وكان أحدُ الَّذين يَقرؤون قال: اجعلوا هذا في صَدْرِه. وهو مكتوب منَ القُرآنِ الكريمِ، والآن أنا مُحتفظة بهذه التَّميمَةِ مُنذُ اثنتينِ وعشرينَ سنةً. فها حُكْمُ الاحتفاظِ بها؟ وما حكمُ تعليقِ مثلِ هذه التَّاعم؟

الجَوَابُ: تعليقُ التَّائِمِ من غير القُرآن والسُّنَّةِ لا يَجُوزُ، وهي نوعٌ منَ الشِّركِ.

وأمَّا إذا كانت من الكتابِ والسُّنَّةِ، بأن كَتبَها إنسانٌ موثوقٌ، فهي مَحَلُّ خلافٍ بينَ العلماءِ، لا سيَّما إذا كانت منَ القُرآن؛ فإنَّ العلماءَ اختلفوا في جوازِ تَعليقِها؛ فمِنهم من أجاز ذلك، ومنهم مَن منَع ذلك.

والاحتياطُ تركُها، حتَّى وإن كانتْ منَ القُرآنِ الكريمِ؛ لأنَّ بعضَ السَّلَفِ، ومنهم عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ رَضَيَلِتَهُ عَنْهُ كرِهها مُطلَقًا (١).

ولكن لا بدَّ من شرطٍ، وهو أن يكونَ الَّذي كتَبها منَ القُرآنِ رجُلًا مَوثوقًا به مَن أهلِ الخيرِ، ولا نصدِّقُ كلَّ مَن قال: إنَّها منَ القُرآنِ. مُمَّن كتَبوها؛ لأنَّ بعضهم يَتهاونُ في هذا ويقولُ: إنَّه كتَب من أجلِ مصلحةِ المريضِ، ولكن كما قلتُ: لا بدَّ من كون الإنسانِ مَوثوقًا، أعني: الَّذي كتَبها.

أمًّا هذه الأورادُ الَّتي احتفظت بها منذُ الصِّغَرِ؛ فإنِّي أرَى أن تُحرِقَها.

وإن فتحَتْها ونظرَتْ ما فيها حتَّى تعرفَ أمانةَ هذا الرَّجُلِ من عدمِ أمانتِه فهذا طيِّب، ثمَّ تُحُرِقُها.



⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨١)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التهائم، رقم (٣٥٣٠).

(١٦٣) السُّوَّالُ: هُناكَ فئةٌ مِنَ النَّاسِ يُعالِجُونَ بالطِّبِّ الشَّعْبِيِّ -على حَسَبِ كلامِهم-، وحَينَها أتيْتُ إلى أُحدِهم قال: اكْتُبِ الاسْمَ واسْمَ الوالدةِ، ثُمَّ راجِعْنا غدًا. وحَينَها راجعْتُه قال: إنَّكَ مُصابٌ بكذا وكذا. وهذا المعالِجُ يقول: إنَّنا نستعمِلُ كلامَ اللهِ في العلاجِ. في حُكْمُ الشَّرعِ -في نظرِكم- في مِثْلِ هؤلاءِ؟ وما حُكْمُ الذَّهابِ اليهم؟

الجَوَابُ: سُؤالُهم عَنِ اسْمِ الأُمِّ يُوجِبُ الرِّيبةَ والشَّكَ في طريقتِهم في العلاجِ؛ ولهذا فنحن لا بُدَّ أَنْ نُناقِشَ هؤلاءِ ونسألَهم: لماذا يَسألونَ عَنِ اسْمِ الأُمِّ؟! ولماذا لا يَسألونَ عَنِ اسْمِ الأَبِ؟! فإنَّ الإنسانَ يُدْعى لأبيه، كما قال اللهُ تَبَارَكَوَقِعَاكَ: لا يَسألونَ عَنِ اسْمِ الأَبِ؟! فإنَّ الإنسانَ يُدْعى لأبيه، كما قال اللهُ تَبَارَكَوَقِعَاكَ: في اَدْعُوهُمْ لِآبَابِهِمْ هُو أَقْسَطُ عِندَ اللهِ الإنسانِ أَنْ يَرَيَّتُ فهذا السُّؤالُ عِندي مُوجِبُ للرِّيبةِ -في الواقِع -؛ ولذلك يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَرَيَّتُ في أَمْرِهم، وأَنْ يبحثَ عن للرِّيبةِ -في الواقِع -؛ ولذلك يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَرَيَّتُ في أَمْرِهم، وأَنْ يبحثَ عن مدى استقامةِ هؤلاءِ القُرَّاءِ، وأَنْ يُناقشَهم: لماذا فعلْتُم هذا -أي: ما يَدَّعونَه مِن هذه الخُرافاتِ -؟! واللهُ أعلَمُ.

(١٦٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تَذَهَبُ لشيخٍ ليَقرَأَ عَليها ويَأْخُذ عشرةَ رِيالاتٍ في الجلسةِ، ثُمَّ يَبيعُ لها الماءَ والزَّيتَ المقروءَ عليه بثمنٍ آخرَ، فما حُكمُ مثلِ هذا؟

الجَوابُ: لا تَذهَبُ إليه، وليَتَصلَ بنا لننصحَهُ في هذا؛ فكيفَ يَقولُ: في كلِّ قِراءةٍ عشرةُ ريالاتٍ؟! لكنْ لو فُرِضَ أن إِنسانًا يَحتاجُ للقراءةِ وجاءَهُ شخصٌ فقالَ: لا أَقرأُ عَليك إلا بِكَذا وكَذا؛ فلا بَأسَ.

كما فَعَلَ الصحابةُ حين نَزَلوا ضُيوفًا على قوم، ولكن القومَ لم يُضَيِّفوهم، فَسَلَّط الله على سيِّدِهم عَقرَبًا فلدغتهُ شَديدًا، فجاؤوا إلى الصحابةِ وقالوا: هل فيكُم

أحدٌ يَقرَأُ؟ قالوا: نَعَم، لكنْ لا نَقرأُ عليكُم إلّا بكذا وكذا من الغَنم. فقالوا: وليَكُن. فذَهَبَ رجلٌ من الصحابة وجَعَلَ يَقرأُ على هذا الرَّجلِ سورةَ الفاتحةِ فقط، فقام كأنَّما نُشِطَ من عِقالٍ -أي: قامَ سَليمًا ليس فيه شيءٌ - ثُمَّ أعطوهم الغَنمَ التي اتَّفقوا عليها، وأَتوا إلى رَسولِ الله صلَّى الله عليه وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَسألونَه: هل تَحِلُّ لهم أو لَا؟ فقالَ: «خُذوا واضرِبوا لي مَعَكُم بسَهم»(١).

فإذا اضطُرَّ الإِنسانُ لشخصٍ يَقرأُ عليه فقالَ: لا أَقرَأُ عليك إلا بِكَذا وكَذا؛ فَلا حَرَجَ أن يُعطيَهُ.

(١٦٥) السُّؤالُ: امرأةٌ ذَهَبَت لأُخرى لتَقرَأ عَليها، فلاحَظَت أنَّ قِراءَتَها ليست مِنَ القُرآنِ، وأَعطَتها زَيتًا تَدهِنُ به لمدةِ ثلاثةِ أيام، وأخبَرَتها أنَّ الأَمر سَيزولُ بعدَ ثلاثةِ أيام فاغتَسِلي، فها حُكمُ الذَّهابِ لمثل هذه المرأةِ؟

الجَوابُ: لا تَذهَبُ لهذه المرأةِ ولا تَستَعمِلُ ما أَعطَتها أبدًا؛ لأنَّها تَقـرَأُ شَيئًا لا يُعرَف معناه.

(١٦٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ العَزائِمِ التي تكون في بعضِ الظُّروفِ ومَكتوبٌ عليها القُرآنُ ويُصَبُّ عليها الماءُ وتُشرَبُ؟

الجَوابُ: قال بعضُ العُلماءِ رَحِمَهُ واللَّهُ: لا بَأْسَ بها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ لِيَشَعَنْهُ.

وبَعضُهم قال: لا تَجوزُ. والأَولى أن لا يَشرَبها الإِنسانُ، أعني: التي فيها القُرآنُ، أَمَّا التي لا يُعلَم ما المكتوبُ فيها، فلا تَجوزُ على كلِّ حالٍ.

(١٦٧) السُّوَّالُ: هناك امرأةٌ عندنا في البلدِ، إذا أُصِيبَ شخصٌ بحساسيَّةٍ في جسْمِه تتفُلُ عليه، أو يأتي إليها كلَّ صباحٍ ثلاثةَ أيَّامٍ، يقولون: ريقُها فيه بركةٌ. فهل هذا صوابٌ؟

الجَوابُ: هذا غلَطٌ، لا يجوزُ التَّبرُّكُ بريقِها إلَّا مع قراءةِ القُرآنِ.

(١٦٨) السُّؤَالُ: سمِعْت فتوَى لفَضيلتِكم: أنَّ مَن تبرَّكَ بريقِ شخصٍ غيرِ النَّبيِّ عِيلِيَّةٍ فيها مضى فهو نوعٌ مِن الشِّركِ؟

الجَوابُ: نعم هو نوعٌ مِن الشِّركِ ، وليس شركًا أكبرَ؛ لأنَّ التَّبرُّكَ بالذَّاتِ في عهْدِ النَّبيِّ فهو خاصُّ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ.

(١٦٩) السُّؤالُ: مِن عادةِ أبي أنَّه إذا مرِضَ أحدُ الإخوة ذهَبَ إلى المكانِ الَّذي سَقَطَ فيه ورَشَّهُ بالماء؛ فهل لهذا أصلُّ؟

الجَوابُ: ليس لهذا أصلٌ، ورَشُّ المكانِ لا عِبرةَ به، ولا يجوزُ هذا العمَلُ؛ لأنَّه ليس له أساسٌ مِن الصِّحَّةِ؛ لا في الشَّريعةِ ولا في المَحسوسِ، وعلى الأبِ أنْ يتوبَ عمَّا صنَعَ، وألَّا يعودَ إلى ذلك، فأيُّ علاقةٍ بينَ رَشِّ المكانِ الَّذي سقَطَ فيه المريضُ وشِفاءِ المريضِ؟! أيُّ علاقةٍ بين هذا وهذا حتَّى يُقال: إنَّ ذلك ينفَعُ؟! لكنَّ هذه أوهامٌ عندَ بعضِ النَّاسِ، والوهمُ قد يكونُ في نظرِ المريضِ حقيقةً، ولكنْ لا أصْلَ له.

ك | الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(۱۷۰) السُّؤالُ: ما رأيُ فضيلتِكم فيمن يرى مُنكَرًا يستطيعُ أَنْ يُغيِّرَه بيدِه فيعدلُ إلى غيرِه؟

الجَوابُ: الواجبُ على مَن رأى مُنكَرًا أَنْ يغيِّرَه بيدِه إذا كان له السُّلطَةُ؛ كالجهاتِ المَسؤولَةِ، وأمَّا إذا لم يكنْ له السُّلطةُ فلا يغيِّرْ بيدِه؛ لأنَّه ربها يعتَقِدُ أَنَّ هذا الشيءَ مُنكَرٌ، وهو ليسَ بمُنكَرٍ، وربها يحصُلُ مُشادَّةٌ بينه وبين الآخرِ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يرى لهذا فضلًا عليه، أمَّا بالنِّسبةِ للِّسانِ فيجِبُ أَنْ يغيِّر باللسانِ؛ لأنَّه لا ضررَ عليه.

(١٧١) السُّؤَالُ: هل تَأْثَمُ المرأةُ بتركِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ إذا كانتْ مدرِّسةً للموادِّ الشَّرعيَّةِ؟ وهل تدريسُ الموادِّ الشَّرعيَّةِ يقومُ مَقامَ الأمرِ بالمعروفِ؟

الجَوَابُ: الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ من فُرُوضِ الكفاياتِ، إذا قام به مَن يكفي سَقَطَ عنِ الباقينَ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَالَمُونَ بِاللّهِ مَن يكفي سَقَطَ عنِ الباقينَ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَنْهُونَ عَنِ اللّهُ نَكُرُ وَأُولَئَيِكَ هُمُ اللّهُ فَلِحُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٤].

ويَجِبُ على الإنسانِ أن يأمرَ بالمعروفِ وينهَى عنِ المنكرِ بقدْرِ المستطاعِ، بشرط ألَّا يَشْغَلَه عمَّا هو أهمُّ من تعليمِ العلمِ الشَّرعيِّ؛ فإنَّ تعليمَ العلمِ الشَّرعيِّ من فروضِ الكفاياتِ، وقد يكونُ من فُرُوضِ الأعيانِ، كذلك الأمرُ بالمعروفُ والنَّهيُ عن المنكرِ، وفي ظنِّي أنَّ التَّدريسَ لا يَمنَعُ منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، فهو مثلًا إذا كانت المرأةُ تدرِّس ورأت منكرًا في طريقها أو في مدرستها فيمكِنُها أن تقولَ لمنَ رأتْه على منكرٍ: يا أخي، اتَّقِ الله ، ابتعِدْ عن هذا المنكرِ. وتَعِظُه بها يَفْتَحُ الله عليها به، وليس المعنى أن تذهبَ إلى النَّاسِ في أسواقِهم وبيوتِهم لتأمرَهم بالمعروفِ وتنهاهم عن المنكرِ، فهذا ليسَ بواجب.

(۱۷۲) السُّؤالُ: امرَأَةٌ دُعِيَت إلى زَواجِ إحدى قَريباتِها، وتَعلَمُ أَنَّه يوجَدُ بَعضُ المنكراتِ، فهل يَجوزُ أن تَذهَب؟

الجَوابُ: إذا كانَت إذا ذَهَبَت تَمَكَّنَت من مَنعِ المنكرِ وَجبَ عَليها أن تَذهَبَ وتَمَنعَ المنكرِ وَجبَ عَليها أن تَذهَبَ وتَمَنعَ المنكرَ، وإذا ذَهَبَت لن يَتَغَيَّرَ شَيءٌ وسَيبَقُونَ على مُنكَرِهِم فإنَّه لا يَجِلُّ لها أن تَذهَبَ، ولو كان الزَّواجُ لأقرَبِ قَريبٍ لها؛ لأنَّ طاعةَ الله أحَقُّ.

وقد تَقولُ: إنني إن لم أحضُر قَد يَستاؤون مِنِّي. فنَقولُ: ليَستاؤوا؛ لأنَّ طاعةَ الله تَعَالَى أَهَمُّ، ومِن الحَسنِ أن تَقولَ لهم عِندَ الدَّعوةِ: إن كُنتُم سَتَفعَلون كذا وكذا فَلَن أَحضُرَ.

ولو ذَهَبَت ولم تَحضُر المنكرَ، بمَعنى أنها ذَهَبَت، وجَلَسَت قَليلًا، ولما أَحَسَّت بأنَّهم يَتَهَيَّؤون لفِعلِ مُنكَرٍ خَرَجَت، فهذا جائِزٌ؛ لأنَّها لم تَحضُر المنكَرَ.

(۱۷۳) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: هل أذهَبُ إلى حَفَلاتِ الزَّواجِ إذا كان فيها مُنكَراتٌ، ولا أستطيع أن أنصح؟

الجَوَابُ: إذا كان في الحَفَلاتِ منكَرٌ، ولا يستطيعُ الإنسانُ أن يغيِّرَهُ ويَمنَعَه، فإنَّه يَحرُمُ عليه الحضورُ، حتَّى لو كانتِ الحفلةُ حفلةَ أختهِ، أو حفلةَ عمَّتِه، أو قريبتِه، طاعة الله أحق.

(١٧٤) السُّوَالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حكمُ حضورِ الحفلاتِ إذا كان فيها بعضُ المنكراتِ كالموسيقى والغناءِ وغيرِ ذلك؟ وكيف تُلبَّى الدَّعوةُ؟

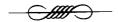
الجَوَابُ: إذا دُعِيَ الإنسانُ إلى حفلةٍ فيها منكرٌ، فإنْ كان يستطيعُ أَنْ يَمْنَعَهُ وَجَب عليه الحضورُ عليه الحضورُ عليه الحضورُ عليه الحضورُ مها كان الدَّاعي، ولو كان أقربَ قريبٍ إليه، ولا يخشى أحدًا في هذا أبدًا، فلا يخشى إلَّا الله وحدَه.

بعضُ النَّاسِ يقولُ: هذا قريبٌ، أو هذا صديتٌ، فنقولُ: لو أكرمَ نفسَهُ بطاعةِ اللهِ لَأَكْرَمَهُ النَّاسُ، أمَّا أن يُمينَ نفسَه بمعصيةِ اللهِ ويريدَ أنْ يُكرِمَه النَّاسُ؛ فهذا لا يمكِنُ.

فحاصلُ الجوابِ الآنَ: إن كان الإنسانُ يستطيعُ أنْ يغيِّرَ هذا المنكرَ ويَمْنَعَهُ فإنَّه يحضُر وجوبًا، وإن كان لا يستطيعُ فإنَّه يحرُمُ عليه الحضورُ مهما كان الدَّاعي، سواءٌ كان قريبًا أو غيرَ قريبٍ.

(١٧٥) السُّوَالُ: ما حُكْمُ الجلوسِ مع بعضِ الصَّديقاتِ اللَّاتي يرتكِبْنَ بعضَ المُنكَراتِ وبعضَ المخالَفاتِ، هل آثَمُ إذا جلسْتُ معهُنَّ؟

الجَوَابُ: إذا كنَّ يفعلْنَ المنكراتِ في محلِّ آخَرَ، لا في محلِّ الجلوسِ هذا، فلا بأسَ أنْ تجلِسَ معهنَّ وتنصحَهنَّ، أمَّا إذا كنَّ يفعَلْنَ المنكرَ في نفسِ المجلسِ فيجب النَّصيحةُ أوَّلًا، فإنِ انْتهَيْنَ وإلَّا فارقَتِ المجلِسَ.



ح | القَدَر

(۱۷٦) السُّؤالُ: تُشكِلُ مسألةُ القَدَرِ على بعض الناسِ، فأحيانًا قد تَحَدُث للإنسانِ مصيبةٌ فيندَمُ على ذلك ويَسخَطُ على نفسِه وإن قال: قدَّرَ الله وما شاءَ فعلَ. إلا أنه يكون غيرَ راضٍ بهذا القَدَرِ، وبعضُهم يقولُ: قدَّرَ الله وما شاء فعلَ ويَرضى، ويعتقِدُ أنه ما من عملٍ يَستطيعُ دفعَ هذه المصيبةِ، مع أن ذلك قد يُؤدِّي به إلى التواكُلِ إذا كانت المصيبةُ مثلًا ارتكابَ معصيةٍ أو الرسوبَ في امتحانٍ.

الجَوابُ: الرِّضَا بالقدرِ واجبٌ، فيرضى ويُسلِّم، لكن إذا كان مَعصيةً فيجبُ أن يَتوبَ إلى الله، وإذا كان بَلاءً يَصبرُ، وينتظرُ الفَرجَ من الله عَرَّوَجَلَّ.

(١٧٧) السُّؤالُ: هل صحيحٌ أنَّ كلَّ بلاءٍ يصيبُ الإنسانَ يكونُ تكفيرًا لذنوبِه؟

الجواب: ليسَ بصحيحٍ؛ أليس النبيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ابْتُلِي، وأُوذِي في سبيل اللهِ، ومرِضَ، وجاعَ؟!

فالمصائبُ الَّتي ليست تكفيرًا للسيئاتِ تكونُ رِفعةً للدَّرجاتِ.

(١٧٨) السُّؤَالُ: واجَهَتْني عدَّةُ مشاكلَ في حياتي، ممَّا جعَلَني أكْرَهُ الحياةَ، فأنا أدعو على نفْسِي في كلِّ وقتٍ بالموتِ؛ لأنَّني لم أَرَ حلَّا لِمَشاكلي، فهل عليَّ إثمٌ في ذلك؟ وبهاذا تنصَحونَني؟

الجَوابُ: عليك إثمٌ في ذلك لا شكَّ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ قال: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي

مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا عَلِمْتَ الوَفَاةَ خَيْرًا لِي» (۱)؛ و لأنَّ دُعاءَه على نفْسِه بالموتِ يعني عدَمَ الصَّبرِ على قضاءِ اللهِ وقدَرِه، والصَّبرُ على قضاءِ اللهِ وقدَرِه واجِبٌ، وهو إذا مات هل سَيَسْلَمُ؟ لا نَدْري، قد ينتَقِلُ إلى عذابِ، والعياذُ باللهِ.

ثمَّ إِنَّ الواجِبَ عليه أَنْ يصبِرَ ويحتسِب، وينتظِرَ الفرَجَ مِن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؟ لِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ قال: «وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا» (٢).

(١٧٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للإنسانِ أنْ يَشتِمَ الحياةَ إذا غضِبَ أو ضاقَ منها؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ للإنسانِ إذا ضاقَ مِنَ الحياةِ أَنْ يَشْتِمَها؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فيها يَرويهِ عن ربِّه أَنَّه قال تعالى: «يُؤْذيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ، بيدي الأَمْرُ، أُقلِّ أَنَّه قال: «لا تَسُبُّوا الدَّهرَ؛ فإنَّ اللهَ هو الدَّهرُ»(؛)؛ أُقلِّبُ اللَّهرِ فأنَّ اللهَ هو الدَّهرُ»(؛)؛ أي: هو المُصرِّفُ للدَّهرِ.

وعلى الإنسانِ إذا ابْتِلِيَ بِبَلِيَّةٍ أَنْ يَصبِرَ ويحتسِبَ؛ فإنَّ اللهَ تعالى أَمَرَ بالصَّبرِ، وقال لنبيِّهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوْحِيهَاۤ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء بالموت والحياة، رقم (٦٣٥١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمني الموت لضر نزل به، رقم (٢٦٨٠)، من حديث أنس بن مالك رَجَّوَاليَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٧)، من حديث ابن عباس رَضِّالِلَهُ عَنْهَا. (٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا يُمْلِكُمَّ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢/٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦/ ٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّةُعَنْهُ.

أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَنذَا ۚ فَأَصْبِرُ ۚ إِنَّ ٱلْعَنقِبَةَ لِلْمُنَّقِينَ ﴾ [هود:٤٩]، وَلْيَعْلَمِ الإنسانُ أَنَّه ما مِن مصيبةٍ إلَّا وفي الدُّنيا ما هو أعظمُ منها، وإذا عَلِمَ ذلك هانَتْ عليه المصيبةُ.

(١٨٠) السُّوَّالُ: الابتلاءاتُ في حياةِ المُسلِمِ كثيرةٌ، ولكنْ أحيانًا نرى إنسانًا غيرَ مُلتزِمٍ، ومع ذلك لا يُصيبُه شَيءٌ، وآخَرَ يكونُ مُجتهدًا في المُحافظةِ على أوامِرِ اللهِ، ومع ذلك نَرى أنَّه كثيرًا ما يتعرَّضُ لهذه الابتِلاءاتِ؛ فها تَوجيهكم؟

الجَوابُ: أمَّا الأوَّلُ الَّذي أنعَمَ اللهُ عليه وقابَلَ النَّعمة بالمعاصي، فهذا خاسرٌ غيرُ رابِحٍ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْلَى له واستدْرَجَه، وأمَّا الثَّاني المُسْتَقِيمُ الَّذي يُصابُ بمَصائبَ فهذا مِن حَظِّه؛ لأنَّ هذه المصائبَ ترفَعُه إلى دَرجةِ الصَّابرينَ الَّذين يُوفَّونَ أَجْرَهم بغيرِ حسابٍ، ثمَّ إنَّ الإنسانَ لا يَخْلو مِن تَقصيرٍ مهما كان، وهذه المصائبُ تُكفِّرُ الخَطايا، ومع احتسابِ الأَجْرِ تكونُ أَجرًا لصاحبِها.

(١٨١) السُّؤَالُ: كيف يكونُ الصَّبرُ عِنْدَ المَصَائِبِ؟

الجَوابُ: الصَّبرُ عندَ المَصائبِ معناه: أنْ يجبِسَ الإنسانُ نفْسَه عن قَولٍ مُحَرَّمٍ أو غَمَلٍ قَلبِي مُحَرَّمٍ، هذا هو الصَّبرُ، فلا يتسخَّطُ بقَلبِه على قَضاءِ اللهِ، ولا يقولُ بلِسانِه قولًا ينِمُّ عنِ التَّسخُّطِ؛ مثلُ: يا وَيْلاه، يا ثُبُوراه، يا حَسْرَتاه، وما أشبَهَ ذلك، ولا يفعلُ بجَوارِجِه فِعْلًا يدُلُّ على التَّسخُّطِ؛ كلَطْمِ الحُدودِ وشَقِّ الجُيوبِ ونَتْفِ الشَّعورِ، وما أشبَهَ ذلك، هذا هو الصَّبرُ.



(١٨٢) السُّؤَالُ: هل البُّكاءُ بصَوتٍ مُنخفِضٍ مع التَّذمُّرِ وعدَمِ القُدرةِ على القيامِ بالأعمالِ المُعتادةِ يُعتَبَرُ جَزَعًا، علمًا بأنَّ هذه الأفعالَ خارِجةٌ عن إرادةِ الإنسانِ؟

الجَوابُ: البُكاءُ الَّذي يكونُ مِن الإنسانِ مِن غيرِ قَصدٍ له، فإنَّه لا يضُرُّ؛ وقد قال النَّبيُّ عَلَيْهُ البُكاءُ الَّذي مات ابنُه إبراهيمُ: «القَلْبُ يَحْزَنُ، وَالعَيْنُ تَدْمَعُ، وَلَا قُلُ النَّبيُّ عَلَيْهُ اللَّبَّ، وَإِنَّا عَلَى فِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَحْزُونُونَ»(۱).

وكذلك كان السَّلفُ الصَّالحُ يَبْكونَ على مَوتاهم البُكاءَ الطَّبيعيَّ الَّذي تَقْتضيه الفِطرةُ.

وأمَّا النِّياحةُ ورَفْعُ الصَّوتِ بالبُّكاءِ وتَكلُّفُ البُّكاءِ، فإنَّ هذا خِلافُ ما جاءت به السُّنَّةُ؛ فقد ثبَتَ عن النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ – أَنَّه لعَنَ النَّائحةَ والمُسْتَمِعةَ لها (٢)، وقال: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالُ مِنْ قَطِرَانِ وَوَرْعٌ مِنْ جَرَبِ» (٣).



(١٨٣) السُّؤَالُ: الذي يَتَسَخَّطُ عِنْدَ نزولِ المُصيبةِ بِهِ هل يُعْتَبَرُ كافرًا؟

الجَوَابُ: الْتَسَخِّطُ عِنْدَ نزولِ المُصيبةِ ليسَ بِكافِرٍ، لكنَّه فَعَلَ كَبِيرةً؛ لقولِ النَّبيّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قوله ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، رقم (١٣٠٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان، رقم (٢٣١٥)، من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٦٥)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في النوح، رقم (٣١٢٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

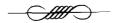
⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤)، من حديث أبي مالك الأشعري رَضِحُالِّلُهُ عَنْهُ.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وسلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ وَشَقَّ الجُيُوبَ وَدَعا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ» (١) والإنسانُ يجبُ عليْهِ الرِّضا بقضاءِ اللهِ، أي: يجبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى ما قَضاه اللهُ عَلَيْه، وَقَدْ دَعَتْ إحدى بناتِ النَّبِيِّ أباها مُحَمَّدًا ﷺ في ابنٍ لها حَضَرَه الموتُ فقال النَّبِيُّ فَيْهِ للرسولِ: «مُرْهَا فلتصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَبْقَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى (١).

فالواجبُ على الإنسانِ عندَ المصيبةِ أَنْ يَصْبِرَ ويَخْتَسِبَ، وما أَحْسَنَ أَن يقولَ عندها ما أَرْشَدَ إليه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حين قال: «ما مِنْ مسلم يُصابُ بمصيبةٍ فيقول: اللهمَّ أُؤْجُرْنِي في مُصيبَتِي وأَخْلِفْ لي خيرًا مِنْها إِلَّا آجَرَهُ اللهُ في مُصِيبَتِهِ وَأَخْلِفْ لي خيرًا مِنْها إِلَّا آجَرَهُ اللهُ في مُصِيبَتِهِ وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْها» (٢).

وَقَدْ وَصَفَ اللهُ الصَّابِرينَ بأنَّهُمْ إذا أصابَتْهُم مُصيبةٌ قالوا: «إنَّا للهِ وإنَّا إليْهِ راجِعُونَ»، فسَلَّموا الأمرَ إلى اللهِ عَنَّيَجَلَّ.

ثُمَّ لْيَعْلَمْ أَنَّ تسخُّطَه مِنَ المصيبةِ لا يرُدُّ شيئًا ولا يرفعُ المصيبةَ وإنها يزدادُ به إثمًا وكَدَرًا وحَزْنًا، ورُبَّها يَستمرُّ مَعَهُ ذَلِكَ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من ضرب الخدود، رقم (۱۲۹۷)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب، رقم (۱۰۳)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِحَالَتُهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣)، من حديث أسامة بن زيد رَضَّاللَّهُ عَنْهُما.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨)، من حديث أم سلمة رَضَّالِيَّكُ عَنْهَا.

(١٨٤) السُّوَالُ: امرأةٌ تقولُ: وَصَلَتها برقيةٌ من الشيشانِ يقولون فيها: لماذا لم يَصِل الدعمُ؟ فأَلَّفتُ قصيدةً عنوانها: أين من يُبادِرُ القَدَرَ يا أمتي؟ فهل هذا العنوانُ صحيحٌ؟

(١٨٥) السُّؤالُ: هناك امرأةٌ تَخجَلُ وتَرتَبِك عندما تتَحَدَّث مع الناسِ، فهل هذا يُعتَبَرُ من قَضاءِ الله وقدرِه، وما نَصيحَتُكم لها؟

الجَوابُ: نعم، هذا من قَضاءِ الله وقَدَرِه، فكلُّ ما يَحدُث للإنسانِ فإنه مِن قَضاءِ الله وقَدَرِه بلا شَكِّ، ولكن يَنبَغي للإنسانِ أن يَخلَع عنه جِلبابَ الحَياءِ المذموم، وأن يُوطِّن نفسَه على مخاطبةِ الناسِ والجُلوسِ إليهم والتحدُّثِ معهم؛ لأنَّه لا بد له من الناسِ، فالإنسانُ مدني بالطَّبع، فليُمَرِّن الإنسانُ نفسَه على مخاطبةِ الناسِ.



⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٤٣٨)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب العين، رقم (٣٥١٠)، والترمذي: أبواب الطب، باب ما جاء في الرقية من العين، رقم (٢٠٥٩)، من حديث أسهاء بنت عميس رَضِحَالِتَهُ عَنْهَا.

(١٨٦) السُّؤالُ: امرأةٌ دائِمةُ التَّشاؤمِ، ودائِمًا تُقَدِّرُ الأَشياءَ السيئةَ نَتيجةَ الخَوفِ، فهل لها ذلك؟ وما حُكمُه؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ للإِنسانِ أن يتَشاءَم، لا بالأيامِ ولا بالشُّهورِ، ولا بالأَماكِن، ولا بالأَماكِن، ولا بالأَشخاصِ، والذي يَنبَغي للمُؤمِنِ أن يَكونَ مُتفائِلًا دائِمًا حتى يَبقى مَسرورًا مُنشَرِحَ الصَّدرِ، وقَد كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ يُعجِبُه الفَأْلُ، ويَنهى عن التَّطيُّرُ (۱).

(١٨٧) السُّؤالُ: ما أَسبابُ الجُبنِ وعِلاجُه؟

الجَوابُ: أن يكون الإنسانُ جَبانًا فهذه طبيعةٌ، فالله عَنَّهَ عَلَّ فَرَقَ بين الناسِ في الطبائِعِ الباطنةِ كما فَرَّقَ بينَهم في الأخلاقِ الظاهرةِ، فتجِدُ هذا طَويلًا وهذا قصيرًا، وتجدُ هذا أُسودَ وهذا أبيض، وهذا جميلًا وهذا غيرَ جميلٍ، كذلك الأخلاقُ الباطنةُ، فهذا شُجاعٌ وهذا جبانٌ، هذا كريمٌ وهذا بخيلٌ، هذا بَليدٌ وهذا ذكيٌّ، هذا عالِمٌ وهذا جاهِلٌ، فهذه من الله عَنَّقَ كَل لا شكَ أن ممارسةَ الشجاعةِ تَزيدُ الإنسانَ في الشجاعةِ.

(١٨٨) السُّؤالُ: مَن يُخافُ أن يَنصَحَ أحدًا فهل يُعتبَرُ جبانًا؟

الجَوابُ: لا، هذا مَرضٌ، وعلاجُه أن يُكثِرَ من قراءةِ الأورادِ الشرعيةِ، كآيةِ الكُرسيِّ والآيتين الأَخيرتين من البَقرةِ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الفأل، رقم (٥٧٥٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، رقم (٢٢٢٤)، من حديث أنس رَضِّاًلِلَّهُ عَنْهُ.

ٱلْفَلَقِ ﴾، و﴿قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾، وكلما أحسَّ برُعبٍ أو خوفٍ قال: أعوذُ بالله من الشيطانِ الرَّجيم، اللَّهمَّ آمِن رَوعاتِي، واستُر عَوراتي.

المناهي اللفظية

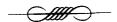
(١٨٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قولِ العامَّةِ: ما صدَّقتُ على اللهِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ به؛ لأنَّ هذا القولَ معناه: ما ظننتُ أنَّ اللهَ تعالى يقدِّره؛ وذلك لاستبعادِه لهذا الشَّيءِ، يقولُ الإنسانُ: ما صدَّقتُ على اللهِ أنْ يقعَ هذا، يعني: ما ظننتُ أنَّ اللهَ تعالى يقدِّرُه، وليس المعنى أبدًا (ما صدَّقتُ على اللهِ) أنِّي كَذَبْتُ على اللهِ، ولا يَعرِفُ النَّاسُ هذا المعنى إطلاقًا.

(۱۹۰) السُّؤالُ: ما مَدى صحَّةِ عبارةِ: «ما صدَّقتُ على اللهِ أَنْ يعمَلَ كذا أو كذا»؟

الجَوابُ: ليس فيها شَيءٌ؛ والمعني: ما ظنَنتُ أنَّ هذا يقعُ، والناس يريدون أن هذا حصل بعد مشقة.

(۱۹۱) السُّؤَالُ: قولُنا: «جَلَّتْ قُدْرَتُه» هل هي واردةٌ؟ وهل يجوزُ أَنْ نقولَها؟ الجَوَابُ: لم تَرِدْ، لكنَّها صحيحةٌ، ولا بأسَ إذا قلتَها، ومثلُها: عَظُمَتْ قُدرتُه، أو ما أشبه ذلك.



(١٩٢) السُّوَّالُ: هَلِ الأفضلُ أَنْ يقولَ الإنسانُ: الأرزاقُ بيدِ اللهِ، أو يقولَ: الأرزاقُ مِن عِندِ اللهِ؟

الجَوَابُ: بيدِ اللهِ أو مِن عِندِ اللهِ، ولا فرْقَ بينهما، قال اللهُ تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ بِيدِهِ عَلَى مَنْ بِيدِهِ مَلَكُونَ كُونَ شَيْءٍ ﴾ [المؤمنون:٨٨].

(١٩٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ قولِ القائِلِ: يا مُسَهِّلُ سَهِّل أُموري؟ وهَلِ المَسَهِّلُ من أَسماءِ الله؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بِها، والْمُسَهِّل من صِفاتِ الله كما قال تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَنَقِ اللّهَ يَجَعَل لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يَمُثُلُ الطلاق:٤]، فيَجوزُ الدُّعاءُ بالصِّفةِ مِثلُ أَن تَقولَ: اللَّهُمَّ يَجْعَل لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يَسِّر أَمري، كما قالَ موسى عَلَيْهِ الصَّلَامُ: ﴿ رَبِّ اَشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَشِر لِيَ أَمْرِي ﴾ [طه:٢٦-٢٦] فإذا كان هو مُيسِّرًا فيَجوزُ أَن تَقولَ: يا مُيسِّر الأُمورِ يَسِّر أَمْرِي ﴾ [طه:٢٥-٢٦] فإذا كان هو مُيسِّرًا فيَجوزُ أَن تَقولَ: يا مُيسِّر الأُمورِ يَسِّر أَمْرَنا، يا مُسهِّلَ الأُمورِ سَهِّل أُمورَنا. فلا بَأْسَ.

(١٩٤) السُّوَالُ: قولُ: «صَدَقَ اللهُ العَظيمُ» هَلْ هُو واردٌ بعدَ تلاوَةِ القُرآنِ الكَريم؟

الجَوابُ: خَتْمُ تلاوَةِ القرآنِ بقولِ: صَدَقَ اللهُ. غيرُ واردٍ؛ ولهذا لا ينْبَغِي للإنسانِ أن يَختِمَ قراءتَهُ بـ (صَدَقَ اللهُ العَظيمُ)، فقد استَمَعَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّم - إلى قراءةِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضَالِللهُ عَنْهُ مِن سورةِ النِّساءِ حتَّى إذا بَلَغَ قولَهُ تعالى: ﴿ فَكَيْفُ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَتِم بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَنَوُلَا مِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٤]،

قال: «حَسْبُكَ»، فوقَفَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ (١)، ولم يختِمْ قراءتَهُ بقولِه: صَدَقَ اللهُ العظيمُ. ولا أَرشَدَهُ النّبيُ عَلَيْهُ وعلى آلِه وسلّم – حالًى اللهُ عليْه وعلى آلِه وسلّم – كان يقولُ ذلك عِنْدَ انتهاءِ قراءَتِه، ولا شكّ أنّ خيرَ الهدْيِ هديُ مُحمَّدٍ عَلَيْهِ، وأنّ شَرَّ الأمورِ مُحْدَثاتُها كها ذلك في الحديثِ عنْ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِه وسلّم (١).

(١٩٥) السُّؤَالُ: ما حكم قولِ القارئِ بعدَ الفراغِ مِن قِراءةِ القُرآنِ: صدَقَ اللهُ اللهُ العظيمُ؟

الجَوابُ: إذا انتهى الإنسانُ مِن القِراءةِ فإنَّه لم يَرد أَنْ يقولَ: صدَقَ اللهُ العظيمُ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يقرَأُ القُرآنَ والصَّحابةُ كانوا يقْرَؤونَ القُرآنَ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم أنَّه كان يقولُ عندِ انتهاءِ قِراءتِه: صدَقَ اللهُ العظيمُ.

وهاهو النَّبِيُّ عَلِيهِ أَمَرَ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ أَنْ يقرَأُ عليه القُرآنَ، فقرَأَ عليه مِن سُورةِ النَّساءِ، حتَّى إذا بلَغَ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّتِم بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَنَوُلاَءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٤]، قال: «حَسْبُكَ»، قال: فنظرْتُ إلى النَّبيِّ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَنَوُلاَءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٤]، قال: «حَسْبُكَ»، قال: فنظرْتُ إلى النَّبيِّ وَإِذَا عيناه تَذْرِفانِ (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرئ للقارئ: حسبك، رقم (۵۰۵۰)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل استهاع القرآن، رقم (۸۰۰)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر التخريج قبل السابق.

ولم يقُلْ ابنُ مسعودٍ: صدَقَ اللهُ العظيمُ. ولا أَمَرَهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ بها، وعلى هذا فيكونُ مِن غيرِ الوارِدِ: أنْ يختِمَ الإنسانُ قِراءتَه إذا انتهى بقولِ: صدَقَ اللهُ العظيمُ.

(١٩٦) السُّؤالُ: ما حُكْمُ قولِ القائلِ: لولا أَنا لَمْ يحصُلْ كَذا وكَذا؟ وهل قولُ النَّبِّ ﷺ فِي حَقِّ عَمِّه أَبِي طالبٍ: «وَلُولَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»(١)، يفيدُ جوازَ هذا القَوْلِ؟

الجَوابُ: إذا كان كلامُ القائلِ صحيحًا، يعني: لَـوْلاه لَغَـرِقَ الرَّجُلُ في الماءِ، فلا بَأْسَ، أمَّا إذا كانَ لَيْسَ بصحيحٍ فإنَّ ذلِكَ حَرامٌ لا يجوزُ.

(١٩٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّعْقيبِ بـ(ثُمَّ)، حَيْثُ يقولُ: لَوْلا اللهُ ثُمَّ أَنا لَحَصَل كذا وكذا؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ في هذا إذا كانَ صَحيحًا أَنَّ لَهُ أَثَرًا فِي حُصولِ هذا الشَّيْءِ، بدليل قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ: «قُلْ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ»، لمَّا قال له الرَّجُلُ: ما شاء اللهُ وشِئْتَ (٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضَوَالِلَهُ عَنَهُ.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٧)، من حديث ابن عباس رَضَيَلِيَّهُ عَنْهَا. وأخرجه أحمد (١/ ٢١٤) بلفظ: «أجعلتني لله عدلا، بل ما شاء الله وحده».

(١٩٨) السُّوَّالُ: مَا رَأْيِكُمْ في عبارةِ بعضِ النَّاسِ: «سوَّيتُ الَّذي عليَّ والباقِي عَلَى اللهِ»؟

الجَوَابُ: هذه ترجِعُ إلى النَّيَّةِ؛ إنْ أرادَ بقولِهِ: "والباقِي على الله" تركَ واجبِ ما أوجبَ اللهُ عليْهِ فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الإنسانَ يجبُ أنْ يقومَ بالواجبِ تامَّا، أمَّا إذا كانَ تَطَوُّعًا أوْ كانَ فريضةً لكنْ عجزَ عنْ باقِيها فالظَّاهرُ أنَّ معنى قولِ النَّاسِ: "والباقِي على اللهِ"، أيْ: أنَّ اللهَ يعفو عنِّي، وأنَّهُ يثيبُني حيثُ تركتُ العملَ عجزًا عنْهُ، هذا هُوَ الظَّاهرُ مِنْ معنى هذه الكلمةِ عندَ النَّاسِ.

ولوْ قالَ: «عمِلْتُ الذي عليَّ وأسألُ اللهَ التَّوفيقَ والقبولَ» لكانَ هَذَا طَيِّبًا.

(۱۹۹) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يُسْأَلُ: (إيش سَوَّيت؟) فيقولُ: (سُواة الله) فهلْ هذا جائزٌ؟

الجَوَابُ: إذا قصدَ القائلُ حينَ سُئِلَ: (إيش سَوَّيتَ؟) قالَ: (سُواة الله) يعني: سَوَّيتُ ما قدَّر اللهُ لَهُ، وأمَّا إنْ أرادَ أنَّ سَوَّيتُ ما قدَّر اللهُ لَهُ، وأمَّا إنْ أرادَ أنَّ اللهَ نفسَهُ فعَلَ ذلِكَ ولا أظنُّ هذا يقعُ مِنْ مسلمٍ فهذا لا يجوزُ، كذلِكَ لوْ أرادَ بقولِهِ: «سُواة اللهَ» دفعَ اللَّوْمِ عنْ نفسِهِ بتركِ الواجبِ أوْ فعلِ المحرَّمِ فهذا لا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ هذا منْ بابِ الاحتجاج بالقدرِ عَلَى المعصيةِ.

(٢٠٠) السُّوَالُ: ما حُكْمِ قولِ بعضِ النَّاسِ: «كانَ مِنْ حُسْنِ طالِعِ فُلانٍ أَنْ حَصَلَ له كَذا وكَذا»؟

الجَوابُ: هذا لا يجوزُ، نعم لَه أَنْ يقولَ: مِن حُسْنِ الحَظِّ، فلا بَأْسَ بِذلِكَ، أَمَّا الطَّالِعُ وهو طالِعُ النَّجْمِ فلا أَثَرَ للنُّجومِ في السَّعادَةِ أو الشَّقاءِ؛ فلا يجوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ الإنسانُ ذلك؛ ولهذا لمَّا كان أهلُ الجاهِلِيَّةِ يعتَقِدون أَنَّ المَطَرَ ينزِلُ بسببِ النَّجْمِ، قالَ النَّبيُ عَلَيْ وقد صلَّى بأصْحابِهِ صلاةَ الفَجْرِ بالحُدَيْبِيَةِ على إثْرِ مَطَرٍ، قال بعد ذلك، النَّبيُ عَلَيْ وقد صلَّى بأصْحابِهِ صلاةَ الفَجْرِ بالحُدَيْبِيَةِ على إثْرِ مَطَرٍ، قال بعد ذلك، أي: بَعْدَ الصَّلاةِ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: الله ورَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: الله ورَحْمَتِه. «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنُ بِي وَكَافِرٌ؛ فأمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِه. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي فَغْرُ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْء كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي فَوْمِنٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْء كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي

فالطَّالِعُ لا أثرَ له في شقاءِ الإنسانِ وسعادَتِه، فقد يكونُ الإنسانُ لَهُ حَظُّ، وقد يكونُ الإنسانُ لَهُ حَظُّ، وقد يكونُ مَحَرومًا مِن الحَظِّ؛ كَمَا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا يُلَقَّ هُمَاۤ إِلَّا اللهُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا يُلَقَّ هُمَاۤ إِلَّا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَظِيمٍ ﴾ [فُصِّلَت: ٣٥]؛ فهذا لا يَجوزُ حتى وإنْ حُمِلَ على التَّفاؤُلِ أو التَّشاؤُم.

(٢٠١) السُّؤالُ: هلْ يجوزُ التَّهْنِئَةُ بالعامِ الجَديدِ بِأَنْ تقولَ: «كُلُّ عامٍ وأنتُمْ بخيرٍ»، «تقبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكُم» في العامِ الجَديدِ؟

الجَوابُ: التَّهنئةُ بالعامِ الجديدِ ليْسَ لها أَصلٌ فيها أَعْلَمُ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ولكنْ مَنْ هَنَّاكَ فأَجِبْهُ؛ بِأَنْ تقولَ: نسألُ اللهَ أَنْ يجعلَه عامًا سعيدًا مُبارَكًا. لَكِنْ أَنْتَ لا تَبْتَدِئُ بالتَّهْنِئَةِ به.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِّكَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٢٠٢) السُّؤَالُ: هل ورَدَ عَنِ السَّلَفِ التَّهنئةُ ببدايةِ كلِّ عامٍ؟ الجَوَابُ: لم يرد؛ فلا تَبتدِئُ بالتهنئةِ، ولكن إذا هنَّأَكَ أحدٌ فرُدَّ عليه.

(٢٠٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ قَولِ: اللَّهُمَّ إني لا أسألُكَ رَدَّ القَضاءِ، ولكني أسألُك اللَّطفَ فيه؟

الجَوابُ: هذا قَولٌ مُحَرَّمٌ، وهو مِثلُ: اللَّهُمَّ اغفِر لي إن شِئتَ. أو أَشَدُّ، وكأنَّ القائِلَ يَقُـولُ: أنا لا أُبالِي، افْعَل ما تَشاءُ، ولكِن الطُف. وهذا خِلافُ السُّنةِ، وقد جاءَ في الحَديثِ: «لا يَرُدُّ القَضاءَ إلَّا الدُّعاءُ»(١) فها دامَ الدُّعاءَ يَرُدُّ القَضاءَ؛ فادعُ الله تَعَالَى دونَ أن يَكونَ عِندَك ما يَدُلُّ على عَدم الرَّغبةِ في الدُّعاءِ.

فاترُك هذه الأدعِيةَ واسأل أهلَ العِلمِ؛ لأنَّ بَعضَ الصُّوفيةِ وأشباهَهُم يَصوغونَ أدعيةً لَذيذةً على السَّمعِ ولكن في طَيَّاتِها البَلاءُ، وما أكثَرَ الدُّعاءَ المسجوعَ المصنوعَ الذي يَتَرَتَّبُ عليه طَوامُّ عَظيمةٌ ولا يُدرِكُها العاميُّ!.

وإذا أرَدتَ أفضَلَ الأدعيةِ وأنفَعَ الأدعيةِ وأجمَعَ الأدعيةِ فعَلَيكَ بالأدعيةِ الوارِدةِ عَن رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ، ولا دُعاءَ -فيها أعلَمُ- أنفَعُ وأجمَعُ الوارِدةِ عَن رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ، ولا دُعاءَ -فيها أعلَمُ- أنفَعُ وأجمَعُ من قَولِ: رَبَّنا آتِنا في الدُّنيا حَسنةً، وفي الآخِرةِ حَسنةً، وقِنا عَذابَ النَّارِ. فهذا جامِعٌ شامِلٌ، ومَع هذا لا تَقتَصِر عليه، وادعُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ دُعاءً جازِمًا بها شِئتَ ما لم يَكُن فيه اعتِداءٌ.



⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، رقم (٢١٣٩)، من حديث سلمان الفارسي رَضِّاً لِللَّهُ عَنهُ.

(٢٠٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ العِبارةِ التي تَقولُ: حَسبِيَ الله على اليَومِ الذي حَدَثَ فيه كذا وكذا؟

الجَوابُ: هذا لا يَحِلُّ؛ لأنَّ هذه الجُملةَ تتضَمَّنُ سَبَّ الدَّهرِ، وقَد قالَ الله تَعَالَى في الحَديثِ القُدسيِّ: «يُؤذيني ابنُ آدَمَ: يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ، بِيدي الأَمرُ أُقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ» (١) والدَّهرُ ليسَ هو الذي جَنى على الإنسانِ حتى يتَحَسَّبَ عليه، فالمدَبِّرُ للأُمورِ هو الله عَرَقَجَلَّ.

والواجِبُ على المؤمنِ إذا حَصلَ له ما يُحِبُّ أن يَشكُرَ الله على ذلك، وإذا حَصلَ له ما يَكرَه أن يَصبِرَ على قضاءِ الله وقَدَرِه، فإنَّما يُوَفى الصابِرون أجرَهُم بغَيرِ حِسابٍ.

(٢٠٥) السُّؤَالُ: قولُنا: «افعلْ كذا لِأَجْلِ خاطِري» هل هذا يُنافي الآيةَ الكريمةَ: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشُكِي وَمَعْيَاى وَمَمَاتِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام:١٦٢]؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا الشَّيءُ ليس عبادةً فإنَّه لا يُنافي الآية؛ لأنَّ الآية إنها في العباداتِ؛ الصَّلاةِ والنُّسُكِ، أمَّا إذا كان في العبادةِ، مثل أن يقولَ: صلِّ من أجلِ خاطري. وما أشبه ذلك، فإنَّه لا يَجُوزُ؛ لأن هذا يَحمِلُ المُخاطَبَ على الرِّياءِ، وأنْ يُصَلِّي لأَجْلِ النَّاسِ، ومعلومٌ أنَّ الرِّياءَ نوعٌ منَ الشِّرْكِ، وأنَّه يجبُ في العباداتِ أنْ تكونَ خالصةً للهِ وحدَه.

فيكون في هذا تفصيلٌ؛ إذا كان هذا الأمرُ منَ العباداتِ فإنَّ هذه العبارةَ لا تجوزُ، وإذا كان من غيرِ العباداتِ فإنَّ هذه العبارةَ جائزةٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير القرآن، باب ﴿وَمَا يُهْلِكُمَآ إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] الآية، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

(٢٠٦) السُّؤالُ: كانَ عِندِي زملاءُ وأَمْزح معَهُم وقلتُ: انطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثلاثِ شُعَب. ثُمَّ استغْفَرتُ ربِّي، فهَل عليَّ شيء؟

الجَوابُ: عَليكَ أَنْ تَتُوبَ إِلَى اللهِ ولا تَعُودَ.

(۲۰۷) السُّوَّالُ: انتشر بين النَّاسِ الاستشهادُ بالآياتِ في أمورِ حياتِهم، مثالُ ذلك: يَتجادلُ اثنانِ في أَنَّ فلانًا جاء أو لم يجئ، فيجيءُ ابنُه ويقول: قد جاء. فيقول أحدُهما: وشهِد شاهدٌ من أهلِها. وهناك مثالُ آخرُ: يذهب اثنانِ للمستشفَى يسألانِ عن مريضٍ، فيردون عليها: قُضِيَ الأمرُ الَّذي فيه تَستفتيانِ. فها حُكْمُ هذا؟

الجَوَابُ: هذا لا بأسَ به أحيانًا، لكن كونُه يقول هذا دائيًا فهذا لا يَجُوزُ، أمَّا أحيانًا فلا بأسَ.

(۲۰۸) السُّوَالُ: مَن يتكلم بالقرآن، أو يكتُبُ بأسلوبٍ يحاكي القرآن، فمثلًا قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَإِذِ نَاضِرَةٌ ﴿ اللهِ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٦- ٣٣] وهو يكتُبُ: إلى فلانٍ ناظرةٌ. فهل هذا جائزٌ، وهل نُنكِر عليه؟

الجَوَابُ: هذا محرَّمٌ ولا يجوزُ، وخاصَّةً أنَّ هذه يُنْبِئُ عن عِشقٍ، والقرآن نزل ليتعبد به ولا يجوز أن يتلى بدلًا عن الكلام، فأنكِرْ عليه.

(٢٠٩) السُّوَّالُ: وَضَعَ أحدُ الطلبةِ على بابِ الفصلِ: «ادخُلُوها بسلامٍ آمنينَ» - يقصِدُ بذلِكَ الفصلَ - هلْ يجوزُ هَذا؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا إنَّمَا هو الجنَّةُ، جَعَلنا اللهُ وإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِها، أَمَّا هذِه فيجبُ مسحُها وتنبيهُ الطَّلَبَةِ عمومًا عَلى أنَّ الأحوالَ التي لا تكونُ إلَّا في الجنَّةِ لا يجوزُ أن تُنزَّلَ إلى أحوالِ الدُّنْيَا.

(٢١٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ سَبِّ الصحابةِ رَضَالِتَّهُ عَنْهُمْ؟

الجَوابُ: أولًا: سَبُّ الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ على سَبيلِ العُمومِ كُفرٌ مُحْرِجٌ من المِلةِ والعياذُ بالله و ذلك لأنَّ سَبَّ الصحابةِ طَعنُ فيهم رَضَالِلَهُ عَنْهُ وهو مُناقِضٌ تَمَامًا لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين يَلونَهُم، أَلَّ الذين الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين اللهُ عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمُّ الذين اللهُ عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الله عليه وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ اللهِ وسلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

ثانيًا: سَبُّ الصَّحابةِ قَدحٌ في الشَّريعةِ الإِسلاميةِ، وهَزُّ لثَبَاتِها؛ لأَنَنا لو سُئِلنا: مَن الذي نَقَلَ الشَّريعةَ الإِسلاميةَ إلينا؟ لقالَ الناسُ في صوتِ واحِدٍ: هم الصُّحابةُ رَضَّاللَهُ عَنْهُمْ.

فإذا سُبوا على وَجهٍ يَطعَنُ في دينِهم، لم يَكُن نَقلُهم مَقبولًا، ولا قَوهُم مَوثوقًا، ولا يَخفى ما في الطَّعنِ في الشَّريعةِ مِن الإثمِ العَظيمِ وهَدمِ الإِسلامِ.

ثالثًا: سَبُّ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ طَعنٌ في رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لأنَّهم أصحابُه، فكيفَ يَليقُ أن يَكونَ أصحابُ رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فَجَرةً كَفرةً فَسقةً.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم، باب فضل الصحابة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَكِكَالِلَّهُ عَنْهُ.

إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ قالَ: «المَرءُ على دينِ خَليلِه»(١)، وقيلَ في الحِكمةِ المأثورةِ المنظومةِ:

عَن المَرْءِ لا تَسَأَل وسَل عَنْ قَرِيْنِه فك لُّ قَرِيْنِ بالمقارَن يقْتَدِي (٢)

ولهذا إذا أرادَ النَّاسُ أن يَبحَثوا عن عدالةِ شَخصٍ سَألوا: مَن أصحابُه؟ فاستَدَلوا بِأصحابِه على حالِه.

وهل يَليقُ بمُسلِمٍ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أَن يَتَفَوَّهَ بقولٍ يَتَضَمَّنُ القَدحَ في رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ؟! والله لا يُمكِنُ أَن يَقعَ ذلك إلَّا مِمَّن فَسخَ الله الإيمانَ مِن قَلبِه نِهائيًّا.

رابعًا: سَبُّ الصَّحابةِ رَضِّيَالِيُّهُ عَنْهُمَ طَعنٌ في حِكمةِ الرَّبِّ عَزَّقِيَمَلَ، إذ مَعناه أن يختارَ لأَشرَفِ بَني آدمَ وسَيدِ بَني آدَمَ أوضَعَ بني آدَمَ وأخسَّ بَني آدَمَ.

فسَبُّ الصحابةِ رَضَوَ لِنَفُ عَنْهُمْ يتَضَمَّنُ هذه المفاسِدَ العَظيمةَ الأربعَ.

(۲۱۱) السُّؤَالُ: ما حُكمُ التَّسمِّي بالأسهاءِ الَّتي فيها تزكيةٌ، مثلَ: هُدَى، وإيهان؟ الجَوابُ: التَّسميةُ بـ(هُدى) ليس فيها بأسٌ إن شاء اللهُ، أمَّا التَّسميةُ بـ(إيهان) فلا، فالتَّسميةُ بـ: إيهان، وأبرار، ومَلاك، أولًا: لا يُسَمَّى بها، وثانيًا: إذا سُمِّي بها فإنَّها تُغَيَّرُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٣٠٣/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٣)، والترمذي: أبواب الزهد، رقم (٢٣٧٨)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) البيت لطرفة بن العبد في «ديوانه» (ص٣٢).

(٢١٢) السُّؤالُ: ما حكمُ تسميةِ الأشخاصِ بهذه الأسهاءِ: (مَلاك) للمرأةِ، (إيهان)، (مُلهَم)، (مؤمن)، (عبد المَقصودِ)؟ وهل تُسمَّى المرأةُ بـ(دِيانة) آخرها هاءٌ، وليس أَلِفًا؟

الجَوابُ: (مَلاكٌ) لا تُسمَّى به المرأةُ، وكذلك إيهانٌ لا تُسمَّى به، أما (مُلْهَمٌ) إذا كان لرجلٍ فليس فيه شيءٌ إلَّا أن يُخشى أنْ يزكِّيَ كان لرجلٍ فليس فيه شيءٌ إلَّا أن يُخشى أنْ يزكِّي نفسَه؛ بأنَّه إذا قيلَ له: مُؤمِن. انتفخَ، وقال: أنا المؤمنُ، فإذا كان يُخشى هذا فلا يُسمَّى به، وأما (عبدُ المقصودِ) فلا أعلمُ أنَّ مِن أسهاءِ اللهِ المقصودَ.

وبالنِّسبةِ لـ(دِيانة) فهي مِن أسماءِ الكَفرةِ، فلا تُسمَّى به المرأةُ؛ لأَنَّه سيأتي مَن يقولُ: دِيانا.

(٢١٣) السُّوَالُ: وإذا كان لا تجوزُ التَّسميةُ بهذه الأسهاءِ السَّابقَة أو ببعضِها، فكيف يُنادَى أصحابُ هذه الأسهاءِ؟

الجَوابُ: بالنّسبةِ لمناداةِ أصحابِ هذه الأسماءِ فيُناديهم الإنسانُ بهذه الأسماءِ، ويشيرُ عليهم بتغييرِ الاسم.

(٢١٤) السُّؤالُ: ما حكمُ اسمِ «كوثرَ»؟ الجُوابُ: لا بأسَ بذلك.

(٢١٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ التَّسمِيَةُ باسمِ «غَيْداء»؟ الجَوابُ: لا بأسَ به.

(٢١٦) السُّوَّالُ: هل في التَّسميةِ باسم «أنفال» حرَجٌ أو بأسٌ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ به؛ لأنَّ الأنفالَ تَعني العطايا، فلا بأسَ أنْ تُسمَّى المرأةُ (أنفالَ)، ولكنِّي أقولُ لإخوانِنا: هُناكَ أسهاءٌ كثيرةٌ غيرُ هذه الأسهاءِ المُشتبَهِ فيها، ومَن أرادَ أنْ يتعرَّفَ إلى هذه الأسهاءِ الكثيرةِ فَلْيَرْجِعْ إلى أسهاءِ الصَّحابةِ في كتابِ: (الإصابة في معرفةِ الصَّحابةِ) لابنِ حَجَرٍ، أو غيرِ ذلك مِنَ الكتبِ الَّتي تنقُلُ أسهاءَ الصَّحابةِ مِن ذُكورٍ وإناثٍ.

والخُلاصةُ أنَّ التَّسميَةَ بأنفالَ لا بأسَ بها، لكنَّنا نَحُثُّ إخوانَنا على أنْ يختاروا الأسهاءَ المألوفةَ المعروفةَ، ولا سِيَّما أسهاءُ الصَّحابةِ رَضَالِللَّهُ عَنْهُمْ، وهي موجودةٌ -وللهِ الحُمْدُ- في كتبِ التَّراجم.

(٢١٧) السُّؤَالُ: قرأْتُ في بعضِ الكتبِ أنَّ هُناك كراهيةً لبعضِ الأسهاءِ؛ مِثْلِ: «شيرين»، و «نيفين»، فهل مَنْ تسمَّوْا بهذه الأسهاءِ يجب عليهم تغييرُها؟

الجَوَابُ: الأسماءُ الَّتِي يُسمَّى بها الإنسانُ منها شيءٌ مُحَرَّمٌ، ومنها شيءٌ مكروهٌ، ومنها شيءٌ مكروهٌ، ومنها شيءٌ مستحَّبٌ، فعبدُ اللهِ وعبدُ الرَّحنِ يُستحبُّ التَّسميةُ بها؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ قال: «أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ اللهِ وعبدُ الرَّحنِ»(۱)، ولم يقُل: «خيرُ النَّبيَ ﷺ قال: «أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ اللهِ عَبدُ اللهِ عَبدُ اللهِ عَبدُ اللهِ عبدُ اللهِ عبدُ الرَّحنِ، لا يصِحُّ، لكنَّ الحديثَ الصحيحَ: «أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ اللهِ وعبدُ الرَّحنِ، لا يصِحُّ، لكنَّ الحديثَ الصحيحَ: «أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ اللهِ وعبدُ الرَّحنِ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم، رقم (٢١٣٢)، من حديث ابن عمر رَضِّخَالَلُهُ عَنْهُا.

⁽٢) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» رقم (٦٥)، والعجلوني في «كشف الخفاء» رقم (١١٨).

وأصدقُها حارثٌ وهمَّامٌ»(١)، ومنها شيءٌ مكروهٌ كالتَّسمِّي بأسهاءِ الملائكةِ ونحْوِ ذلك، ومنها شيءٌ مُحَرَّمٌ؛ كالتَّعبيدِ لغيرِ اللهِ؛ مِثْلُ: عبدِ الكعبةِ، وعبدِ الرَّسولِ، وما أشبه ذلك، ومنها شيءٌ مباحٌ، وهو ما سوى هذا.

ولا أعرِفُ «شيرين» و«نيفين» ولعلّها أسهاءٌ للكفّار، والتّسمّي بالأسهاءِ الخاصّةِ بالكفّارِ لا يجوز؛ لأنَّ مَن تشبَّه بقوم فهو منهم، فلا يجوز التَّسمِّي بالأسهاءِ الَّتي لا يُعلَمُ ما هي؛ مِثْلَ: أسهاءِ الشَّياطينِ، وأسهاءِ الكافرينَ الخاصَّةِ بهم، ومَن سُمِّيَ بشيءٍ منها وجَبَ عليه تغييرُه.

(٢١٨) السُّؤَالُ: ترَكَ النَّاسُ أسماءَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ والرَّعيلِ الأُوَّلِ، وتوجَّهوا إلى أسماءِ غريبةٍ، فهل مِن توجيهٍ؛ للعودةِ إلى تلك الأسماءِ الطَّيِّبةِ؟

الجَوَابُ: لا شكَّ أَنَّ الرُّجوعَ إلى الأسماءِ الطَّيِّبةِ خيرٌ مِنَ التَّادي في هذه الأسماءِ التَّي أَحْدَثَها بعضُ النَّاسِ اليوْمَ، وصار الشَّيطانُ يأمُرُهم بها، ويُزيِّنُها في نُفوسِهم، فتجِدُ الواحدَ منهم يُسمِّي بأسماءٍ ليس لها معنى في الواقع؛ مِثْلِ: «أفنان»، أفنانٌ جمْعُ فنَنٍ، وهي الأغصانُ، فها معنى هذا في الواقع؟! لماذا لم يُسمِّ –مثلًا – «سامية»، «بدريَّة»، «مشاعِل»، وأمثالَ هذه الأسهاءِ الَّتي لها معنى ولها رُوحٌ؟! ثُمِّ إنَّ بعضَ النَّاسِ –أيضًا – يُسمِّي بأسهاءِ القرآنِ؛ مِثْل: «بيان»، و«بيان» لا يُسمَّى به؛ لأنَّ البيانَ وصْفُ للقرآنِ الكريم، كذلك –أيضًا – بعضُ النَّاس يُسمِّي ابنتَه «أبرار» جمْع بَرِّ، وقد غيَّر النَّبُ عَيْقُ اسْمَ «بَرَّة» (٢)، فكيف بـ «أبرار»؟!

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسهاء، رقم (٤٩٥٠)، من حديث أبي وهب الجشمي.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه، رقم (٦١٩٢)، ومسلم: كتاب

فأنا أرجو مِن إخواني المسلمينَ ألّا يتعَشَّقوا ما ليس فيه خيرٌ، وأنْ يَرجِعوا إلى الأسهاءِ الَّتي عليها آباؤُهم وأجدادُهم، ولا سيَّما أسهاءُ الصَّحابةِ رَضَيُلِلَهُ عَنْهُمُ فَإنَّهَا مِن خير الأسهاءِ.

(٢١٩) السُّؤَالُ: ما رَأْيُكَ فِي اسم «أَفْنانَ»؟

الجَوَابُ: ليس فيها شيءٌ؛ لأنَّ الأفنانَ يعني الأغصانَ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ ذَوَاتَا ۗ أَفَانِ ﴾ [الرحن:٤٨] أي: ذواتِا أغصانٍ.

(٢٢٠) السُّوَّالُ: امرأةٌ عِندَها بناتٌ باسمِ «براءة»، و«آية»، فهل يجوز لها أنْ تُسمِّى بهذه الأسهاءِ؟ وما السَّببُ؟

الجَوَابُ: أمَّا (آيةُ) فلا تُسَمِّ بها، وأمَّا (براءةُ) فلا بأسَ.

ولكنِّي أُشير عليها أنْ تُسمِّيَ ابنتَها بالأسهاءِ المعروفةِ المشهورةِ بين النَّاسِ، وألَّا تُسمِّيَ بهذه الأسهاءِ الَّتي ليستْ بمألوفةٍ.

(٢٢١) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ(أَبْرارَ)؟

الجوابُ: (أبرارُ) لا يُسمَّى بها؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ غيَّر اسمَ بَرَّةَ (١).



الآداب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن، رقم (٢١٤١)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.
 (١) انظر: التخريج السابق.

(۲۲۲) السُّوَّالُ: هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ (خُلودَ)؟ الجُوابُ: (خُلودُ) ليْسَ فيها بأسٌ.

(٢٢٣) السُّوَّالُ: هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ (مَلاكَ) ؟ الجَوَابُ: (مَلاكُ) لا يُسَمَّى بها.

(٢٢٤) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ(أَفْنانَ)؟ الجَوَابُ: (أَفْنانَ) لا بأسَ بها.

(٢٢٥) السُّؤالُ: ذَكَرتُم مَرةً أنه يَجِبُ التَّسميةُ بـ(مُستَقيم) بَدلًا من (مُلتَزِم) اليسَ في هذا تَزكيةٌ للنَّفسِ؟

الجَوابُ: لم أَقُل يَجِب، بل قُلتُ: التَّسميةُ بـ (مُستَقيم) أولى من كَلِمة (مُلتَزِم)؛ لأنَّ هذا هو الذي جاء به القُرآنُ والسُّنةُ، قال الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللهُ ثُمَّ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللهُ ثُمَّ اللهُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعَنْزُنُونِ ﴾ [الأحقاف: ١٣]، ولم يَقُل: ثُمَّ التَزَموا. أمَّا السُّنةُ فقد سَأَلَ رجلُ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ أن يقولَ له في الإسلامِ قولًا لا يَسأَلُ بَعدَهُ أحدًا غَيرَه فقالَ له: ﴿ قُل: آمنَتُ بالله، ثُمَّ استَقِم ﴾ (١).

وإن كَلِمةَ (مُلتَزِم) عند الفُقهاءِ لا يُرادُ بها المعنى المرادُ عندَ النَّاسِ اليومَ، فلَهُم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (٣٨)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

معنًى آخرُ يَدخُل فيه حتَّى غَيرُ المسلِمِ؛ لذلك أقولُ: عَبِّر بكَلمةِ (استَقامَ) بَدلَ (التَزَمَ). وإذا كانت كَلِمةُ (مُستقيم) فيها تَزكيةٌ، فكَلمةُ (مُلتَزم) فيها تَزكِيةٌ.

(٢٢٦) السُّوَّالُ: ورَدَ في حديثِ الرَّسولِ ﷺ: «أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ هَمَّامٌ وَحَارِثٌ»^(۱)؛ فما معنى هذينِ الاسمينِ؟

الجَوابُ: «همَّام» يعني أنَّ له هِمَّةً وإرادةً، و «حارث» يعني له عمَلٌ وكسْبٌ.

(۲۲۷) السُّؤالُ: امرأةٌ زَوجُها اسمُه عبدُ الرَّحيمِ، وتُناديه وتقولُ له: عَبْدُه؛ فهلْ يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: تقولُ له: يا عبدَ الرَّحيمِ تَعالَ. أو تقولُ: (يا عَبْدُ) بدونِ ضَميرٍ، أو تقولُ: يا أبا فُلانٍ تَعالَ؛ لأنَّ كلمةَ (عَبْدُه) بِالضَّميرِ فقطْ تصلُحُ لكلِّ شَيءٍ، يعني: رُبَّما يقولُها مَن كان مُشركًا، ويريدُ بـ (عَبدُه): عَبْدَ الصَّنَم الَّذي يعبُدُه.

وأيضًا مِن الخطأِ قولُ بَعضِهم: (باسْمِه)، إذا أراد أنْ يقولَ: (باسمِ اللهِ)، والصَّوابُ أنْ يقولَ: (باسمِ اللهِ)، والصَّوابُ أنْ يقولَ: باسمِ اللهِ؛ لأنَّ هذا القائلَ: (باسْمِه) لا نَدْري ماذا يُريدُ بمَرجِعِ الضَّميرِ؛ فقد يكونُ مُمَّن يُقَدِّسُ الأولياءَ ويقولُ: باسْمِه، أي: باسْمِ ذلك الوَلِيِّ.

فعلى المَرءِ أَنْ يتأَدَّبَ بها جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ، والَّذي جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ، عَنَّى الأنبِياءُ والسَّابقونَ يكتُبونَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (۶/ ٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسهاء، رقم (٤٩٥٠)، من حديث أبي وهب الجشمي.

كما في قِصَّةِ مَلِكةِ سَبَأٍ؛ أنَّه أتاها كتابٌ مِن سُليمانَ، وأنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(٢٢٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ زيادةِ لفظ: «تعالى» في قولِنا في ردِّ السَّلامِ: عليكَ السلامُ ورحمةُ اللهِ تعالى وبركاتُه؟

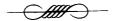
الجَوَابُ: ليس فيها شيءٌ، فهذا ثَنَاءٌ على اللهِ عَنَّقِجَلَّ بتعاليهِ عن كلِّ نقصٍ وعلوِّه عَنَّقِجَلَّ.

(۲۲۹) السُّؤَالُ: امرأةٌ دَعَت على ابنَتِها بقَولِها: (الله يهينك)، ثُمَّ ذَكَرَت قولَه تَعَالَى: ﴿وَمَن يُمِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ, مِن مُّكْرِمٍ ﴾ [الحج:١٨] فنَدِمَت واستَغفَرَت وتابَت، فها الحُكمُ في هذا؟

الجَوابُ: الدُّعاءُ على الأولادِ غَلطٌ، والذي يَجِبُ على المرءِ إذا فَعلَ أولادُهُ ما لا يَنبَغي أن يَدعُو الله لهم بالهِدايةِ، كأَنْ يَقولَ: أصلَحَكَ الله يا وَلَدي، لماذا تَفعَلُ كذا وكذا، هَداكَ الله يا وَلدي، لماذا تَفعَلُ كذا وكذا. ولا يَقولُ: أَخَذَك الله، أو قَصَمَ ظَهرَك. أو ما أَشبَه ذلك.

(٢٣٠) السُّوَّالُ: بعضُ النَّاسِ إذا خدَمه شخصٌ قال له: اللهُ لا يُهينُكَ. فهل في هذه القوْلةِ بأسٌ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بها، والمعنى: لا يُسلِّطُ اللهُ عليك أحدًا يُهينُكَ.



(٢٣١) السُّؤالُ: ما حكمُ بعضِ العباراتِ الَّتي تتردَّدُ على الألسنةِ؛ مثل: يا وَيْلك. أو: الله لا يهينك. وغيرِها؟

الجَوابُ: هذه كلماتٌ لا بأسَ بها؛ أمَّا قولُه: اللهُ لا يُهينُكِ. فهذه دعوةٌ طيِّبةٌ، ومعناها أنَّه لا يُهينُك بعذابٍ في الآخرةِ، ولا ذلِّ في الدُّنيا، وأمَّا قولُ: يا وَيْلي. وما أشبهها، فهذه كلماتُ استعمَلَها العربُ للدَّلالةِ على التَّوجُّع، فلا بأسَ بها، لكنَّه لا ينبغي للإنسانِ أنْ ينطِقَ بها عندَ حلولِ المصائبِ؛ لأنَّها تُشبهُ قولَ الجاهليِّينَ: يا وَيلاهُ، يا تُبوراه. وما أشبه ذلك.

(٢٣٢) السُّؤَالُ: هل عِبارةُ: (الله لا يهينكَ)، فيها بأسُّ؟

الجَوَابُ: لا حرجَ فيها.

(٢٣٣) السُّؤالُ: ما مَدى صحَّةِ عبارةِ: بذلتُ قُصارى جُهدي، والباقي على اللهِ؟

الجَوابُ: هذا القولُ لا يصحُّ؛ لأنَّه يعني أنَّ الفاعلَ اعتمَدَ على نفسِه أوَّلًا، ولكنْ يقولُ: «بذَلتُ جُهدي، وأسألُ اللهَ المَعونة»، هذا الصَّوابُ. وهذه الكلمةُ: «بذَلتُ جُهدي، والباقي على اللهِ» ربَّما يريدُ بها الإنسانُ هذا المعنى الَّذي ذكَرتُ، أي: أنَّ ما أستطيعُه فعَلتُه، وما لا أستطيعُه فهو على اللهِ، لكنْ أصلُ العبارةِ غلطٌ، بل يقولُ: بذَلتُ جُهدي، وأسألُ اللهَ المعونة.



(٢٣٤) السُّؤَالُ: ما رأينك في قولِ النَّاسِ: (سُنَّةُ الحياةِ)؟

الجَوَابُ: لا يقولُها، بل يقولُ: سُنَّةُ اللهِ.

(٢٣٥) السُّؤال: هناك عبارةٌ ما رأيُكم فيها، يقولُها البعضُ: «البناتُ ما يعرِفُ لهنَّ إلَّا الجاهليَّةُ»؟

الجَوابُ: هذا غلطٌ عظيمٌ؛ الجاهليَّةُ لم تعرِفْ حقَّ البناتِ، بل أهانتِ البناتِ، وقتَلَتِ البناتِ، وآذَتِ البناتِ، وحرَمَتِ الجاهليَّةُ حقَّ البناتِ من الميراثِ، لا يعرِفُ حقَّ البناتِ إلَّا الإسلامُ، أعطاهُنَّ الحقَّ اللَّائقَ بهنَّ، ومنَعَهنَّ مِن الحقِّ الَّذي لا يليقُ بهنَّ، فكان حكمُ الإسلامُ حكمًا عدلًا ليس جائرًا، كما كان في الجاهليَّةِ، وليس متحرِّرًا كما هو عادةُ الغربِ الآن ومَن قلَّدَهم، الإسلامُ أعطى المرأةَ الحقَّ اللائقَ بها وصانها مِن كلِّ ما يُخشَى عليها منه.

(٢٣٦) السُّؤالُ: هل تَجوزُ عبارةُ: كلُّ الشكرِ لفُلان؟

الجَوابُ: حَسبَ نَيَّتِه، فإن كان أَدَّى له شخصٌ مَعروفًا، وقَصْدُه كُلُّ الشَّكرِ على هذا المعروفِ؛ فلا بَأْسَ به، وأما إن أرادَ الشُّكرَ العامَّ فهذا لا يَجوزُ؛ لأنَّ الشُّكرَ المطلَقَ لله ربِّ العالمين.

(۲۳۷) السُّؤالُ: هل يَجوزُ استِخدامُ خِطابِ الجَميعِ في كَلامِ الواحِدِ، كأن يَقولَ: نحن نَرى كذا، سنَفعَلُ كذا؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ به إذا كان لا يتَعَلَّق بشيءٍ في قَلبِه، بمعنى أنه لم يَقُل ذلك تَكَبُّرًا ولا استِعظامًا لنَفسِه.

(٢٣٨) السُّؤالُ: عندَ ذكرِ عِلِيٍّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ لو قُلْنَا: «كَرَّمَ اللهُ وجْهَه»، هَل في ذلك شَيْءٌ؟

الجَوابُ: لا نقولُ هذا، نقولُ كما نقولُ لإخوانه: رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والرِّضا أَشْرَفُ مِن التَّكريم.

(٢٣٩) السُّوَّالُ: امرأة والدُّها مُتَوَفَّى وعند ذِكرِه تقولُ: يَرحَمُهُ اللهُ. فقال لها أحدُ النَّاس: لا يجوزُ لكِ ذَلِكِ؟

الجَوَابُ: القائلُ بأنه لا يجوزُ خاطئ؛ لأن قولَها: يَرحمهُ اللهُ، أو رحمهُ اللهُ. دعاءٌ، وكلُّ النَّاسِ يقولون هذا، فلانٌ رحمهُ اللهُ، فلان رضي اللهُ عنهُ، لا يُريدونَ بذلك الخبرَ، وإنها يريدون الدُّعاءَ، ولا فرقَ بين أن تقولَ: فلانٌ يَرحمهُ اللهُ، وفلان رحمهُ اللهُ؛ لأن الكلَّ يُراد به الدُّعاءُ ولا يُراد به الخبرُ، فلا يُرادُ بقولِه: رحمهُ اللهُ، أو يَرحمهُ اللهُ أنْ يُخِرِ بأن اللهَ رحمه؛ لأنَّه لا يَدري، وإنها هو يسألُ اللهَ أن يرحمه، فلا حرجَ أن يقول: فلانٌ عفر الله له، فلا رحمهُ اللهُ مِنَ النَّارِ. فكلُّ فلانٌ عفر الله له، فلانٌ رحمهُ اللهُ من النَّارِ. فكلُّ هذا جائزٌ ولا بأس به.

(٧٤٠) السُّؤالُ: إذا كُنَّا في مجلس، ونقرَأُ في أَحَدِ الكُتُبِ، فهل نقولُ: قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ. أو نقول: قال المؤلف رَحِمَنا اللهُ وإيَّاه؟

الجَوابُ: نقول: رَحِمَهُ اللهُ.





التفسير وعلوم القرآن

->\$>\$\\\<u>\</u>

(٢٤١) السُّؤَالُ: ما هو الْمُحكَمُ والْمُتشابِهُ في القرآنِ الكريمِ؟

الجَوَابُ: المُحكمُ والمُتشابِهُ ذكرَهما اللهُ تَبَارِكَ وَتَعَاكَ مُقترِنَيْنِ في سورةِ آلِ عِمرانَ، فقال جَلَوْعَلا: ﴿ هُوَ الَذِينَ فِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِئْبَ مِنْهُ عَايَتُكُ مُحَكَمَتُ هُنَ أُمُ الْكِئْبِ وَأُخُر مُتَسَيْبِهَ عَنَّ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشْبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْفِيلِهِ ۚ وَمَا يَمْكُمُ تَأْفِيلَهُ وَإِلَّا اللّهِ وَالْوَيلَةُ وَالْآسِخُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عُلُّ مِنْ عِندِ رَبِنا وَمَا يَذَكُو إِلّا أَوْلُوا يَمْلُم تَأْفِيلَهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عُلُّ مِنْ عِندِ رَبِنا وَمَا يَذَكُو إِلّا أَوْلُوا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَمرانَ اللّهُ عَمرانَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَم اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلِيلًا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الل

وهُناك آياتٌ مُتشابِهاتٌ؛ أي: خَفِيَّةُ المعنى، لا يفهمُها كثيرٌ مِنَ النَّاسِ، فيأتي الزَّائِغُونَ الَّذينَ في قلوبِهم زَيْغٌ، فيأخذونَ هذا المُتشابِة ويضربونَ بعضه ببعضٍ، ويقولون: هذا القرآنُ مُتناقِضٌ، هذا القرآنُ يُكذِّبُ بعضُه بعضًا. ويُشكِّكُونَ به النَّاسَ؛ لأَجْلِ استغلالِهم؛ ومِثالُ ذلك قولُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى عَنِ المُجرمينَ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلْيَننَا نُرَدُ وَلَا نُكَذِبَ بِعَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام:٢٧]، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتَنَهُمُ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٢٣]، فهنا تكلَّموا ونَفَوْا أنْ يكونوا مُشركينَ ، وفي آيةٍ أخرى يقولُ عَرَّفِجَلَّ: ﴿ يَوْمَ إِذِ يَوَدُ الّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَى بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكُنْمُونَ اللّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٢٢]، فهذه الآيةُ تدُلُّ على أنَّهم الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَى بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكُنْمُونَ اللّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٢٢]، فهذه الآيةُ تدُلُّ على أنتَهم

لا يكتمونَ الله حديثًا، فيأتي بعضُ النَّاسِ ويقولُ: هذا القرآنُ مُتناقِضُ، لأنَّ قلبَه فيه زَيْغٌ، وأمَّا الرَّاسخونَ في العِلمِ فيقولونَ: لا تناقُضَ في كتابِ اللهِ، والآيتانِ ليس بينهما تعارُضٌ لا يُمْكِنُ تدارُكُه؛ وذلك لأنَّ يوْمَ القيامةِ يوْمٌ طويلٌ مِقدارُه خمسونَ ألفَ سَنةٍ؛ ففي وقتٍ منه يقولونَ: ﴿وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنًا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فيكتمونَ اللهَ، وفي وقتٍ آخَرَ: ﴿وَلَا يَكُنُمُونَ اللهَ عَدِيثًا ﴾ [النساء: ٢٤]، وحينئذٍ لا تعارضَ بين الآيتَيْنِ.

فالمُحكَمُ -إِذَنْ- هو الواضحُ المعنى الَّذي يَفهمُ معناه كلُّ أحدٍ، ولا يَخفى على الَّناسِ، وأمَّا المُتشابِهُ فهو الَّذي يَخفى على كثيرٍ مِنَ النَّاسِ، ويعرِفُه الرَّاسخونَ في العِلم.

(٢٤٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ إطلاقُ كلمة (مجاز) على الآية القرآنية؟

الجَوَابُ: في هذا خلافٌ بين أهلِ العلمِ رَحَهُمُّ اللَّهُ؛ فمِنهم مَن قال: إنَّ المجازَ واقعٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ غيرُ واقعٍ في واقعٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ غيرُ واقعٍ في القُرآنِ واللَّغةِ العربيَّةِ غيرُ واقعٍ في القُرآنِ. ومنهم مَن قال: إنَّه ليسَ بواقعٍ لا في القُرآنِ ولا في اللَّغةِ العربيَّةِ. وعلى هذا فلا يَجُوزُ أن نقولَ في القُرآنِ: إنَّ هذه الجملةَ مجازُ أو إنَّ هذه الكلِمة مجاز حتَّى نُبيِّنَ فلا يَجُوزُ أن نقولَ في القُرآنِ: إنَّ هذه الجملةَ مجازٌ أو إنَّ هذه الكلِمة مجاز حتَّى نُبيِّنَ فلك.

وأيضًا لا نَحمِلُها على المجازِ إلَّا بدليلٍ يدلُّ على أنَّ المرادَ خلافُ الظَّاهرِ، وإلَّا فالواجبُ أن يُحمَلَ القُرآنُ على المعنى الظَّاهرِ المتبادَرِ منه.

والقولُ الرَّاجِحُ أنَّه لا مجازَ في القُرآنِ، ولا في اللَّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ المعنى المتبادَرَ إلى الذِّهنِ بمُقتضَى السِّياقِ والحال هو المعنى الحقيقيُّ، سواءٌ كانتِ اللَّفظةُ مستعمَلةً فيه أوَّلاً أو لا؛ لأنَّ المقصودَ من الألفاظِ معانيها، فمتى دلَّ السِّياقُ على معنًى منَ المعاني كان الكلامُ حقيقةً فيه وليس بمجازٍ، وهذا هو اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ

رَحْمَهُ ٱللَّهُ (١) وتلميذِه ابنِ القَيِّمِ (٢)، وهو الحقُّ؛ أنَّه لا مَجازَ في القُرآنِ، وأنَّ المعنى المتبادَرَ إلى الذِّهنِ هو الحقيقةُ، سواءٌ استُعملتِ الألفاظُ في أصلِ معناها أو لا.

(٢٤٣) السُّوَّالُ: امرأة قُرِّرَ عليها في الكُلِّيَّةِ إعدادُ بحثٍ واستخراجُ المجازِ من الآياتِ القُرآنيَّةِ، فهل تقومُ بهذا البحثِ؟

الجَوَابُ: نعم، تقومُ بهذا البحثِ، لكن لِتَعْلَمْ أنَّ منَ العلماءِ الَّذين يحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِهِ مَن يرى أن الآيةَ مجازُّ حَسَبَ اصطلاحِه؛ وليستْ مجازًا.

مثالُ ذلك: قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] فإنَّ منَ النَّاسِ المحرِّ فينَ للكَلِمِ عن مواضعِه مَن يقولُ: (استوَى) مَجَاز عنِ استولَى، ويفسِّرُ قولَه تعالى: ﴿ الرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ بأنه استولَى على العرشِ. وهذا مُنكَرُّ باطِلُّ.

كذلك مَن يُفَسِّر يَدَي اللهِ عَنَّفَجَلَّ بنعمتِه، أو بقوَّتِه، أو ما أشبهَ ذلك، فهذا أيضًا غيرُ مقبولٍ؛ لأنه تحريفٌ للكلِم عن مواضعِه، غيرُ مرادٍ للهِ تَبَارَكَوَتَعَالَك.

والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ، ومنها قولُهُ تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر:٢٢] قال أصحابُ المجَازِ: (جاء ربُّك) مجازٌ عن مجَيء أمرِ اللهِ تعالى، وليس المرادُ مجيءَ اللهِ نفسِه.

نعم، لوِ استُخْرِجَ ما ادُّعِيَ أنه مجازٌ في القُرآنِ للردِّ عليه وإبطالِه- أي: إبطال المعنى الَّذي حملَه عليه مَن يقولون بالمجازِ- لكان هذا حسنًا، أما أن تَذكُرَ الأمثلةَ الَّتَى يَدَّعُونَ أنها مجازٌ لإقرارِها وإثباتِها، فلا.

⁽١) انظر: كتاب الإيهان (ص: ٧٣).

⁽٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٢٨٧).

(٢٤٤) السُّؤالُ: هل يجوزُ قِراءةُ القرآنِ على غَيْرِ وضوءٍ؟

الجَوَابُ: إذا كانَ مِنَ المصْحَفِ فلا تَمَسَّهُ إلَّا بوُضوءٍ، أَمَّا إذا كانَ عنْ ظَهْرِ قلبٍ فلا بأسَ به، وكذلك مِن المصُحَفِ إذا كُنتَ لا تمشُّهُ، ولكنَّكَ تُقلِّبَ الصَّفحاتِ بِمِسْواكٍ أَوْ بِمِنْديلِ أو ما أشْبَهَ ذَلِكَ.

(٧٤٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لُسِ المصحفِ بغيرِ وضوءٍ لمراجعةِ الحفظِ؟

الجَوَابُ: يجوز إذا كان بينك وبين المصحفِ حائلٌ؛ مِثْلُ: مِنديلٍ، أو قُفَّازٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، أمَّا مباشَرةً فلا تَمَسَّهُ إلَّا وأنت طاهرٌ مِنَ الحدَثِ الأصغرِ، وأمَّا الحدَثُ الأكبرُ فلا تقرأ القرآنَ، لا عن ظَهْرِ قلْبٍ ولا عن طريقِ المصحفِ، حتَّى تغتسِلَ.

(٢٤٦) السُّؤَالُ: ما حكمُ مَسِّ المُصحفِ على غيرِ طَهارةٍ بالنِّسبةِ للمرأةِ؟ الجَوابُ: لا يجوزُ؛ لا للمرأةِ ولا لغيرِها.

(٢٤٧) السُّوَالُ: إذا أَرَدتُ القِراءةَ في المصحَفِ المكتوبِ بطَريقةِ بِرايِل، هل يَلزَمُني الوُضوءُ؟ وهل يَرِدُ عليه آيةُ: ﴿ فِي كِنَبٍ مَكْنُونٍ ﴿ اللهِ لَا يَمَسُّمُ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٨-٧٩]؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُك الوُضوءُ.

والآيةُ التي ذَكَرتَها لا تَعني المصحَف، بل تَعني: اللَّوحَ المحفوظ، والمطَهَّرونَ هُم الملائِكةُ، ولا يَصلُحُ أن يَكونَ المقصودُ القُرآنَ؛ لأنَّه قال في الآيةِ: ﴿إِلَّا ٱلمُطَهَّرُونَ ﴾

ولم يَقُل: إلا المطَّهِّرون، والقُرآنُ ليس في كتابٍ مَكنونٍ، بل في كِتابٍ مَفتوحٍ كلُّ يَأْخُذُ منه.

وأمَّا الاستِدلالُ فيكونُ بِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «لا يَمَسُّ القُرآنَ إلَّا طاهِرٌ» (١)، وهذا لا يُستَدَلُّ به أيضًا؛ لأنَّ حُروفَ بِرايِل ليسَت عَربيةً، ولا يَفهَمُها إلَّا مَن تَعَلَّم هذه الطريقةَ.

(٢٤٨) السُّؤالُ: هل تَجوزُ كتابةُ الآياتِ بطَريقةِ بِرايل؟

الجَوابُ: إذا كانت الكتابةُ تُغَيِّر المعنى ولا تُؤدي إلى المقصودِ؛ فلا يَجوزُ، ولكن أخشى أن يَأْتِيَ شخصٌ لا يَعرِفُ هذه الكتابة فيَقرأُ القرآن فيُحَرِّفه.

(٢٤٩) السُّؤَالُ: أنا أعملُ في مَحَلِّ وأُتابِعُ إذاعةَ القُرآنِ الكريمِ وتلاوةَ القُرآنِ، وأُحِبُّ أَنْ أُتابِعَها من المصحَفِ، فهل يجوزُ ذلك بدونِ وضوءٍ؟

الجَوَابُ: المصحَفُ لا تَمَسَّهُ إلَّا بوُضوءٍ، إلَّا أَنْ يكونَ ذلك من وراءِ حائلٍ؛ كما لو جعلتَ مِنديلًا بينك وبين المصحَف، فلا بأسَ بهذا.

(٢٥٠) السُّؤَالُ: هل يَلْزَمُ الطَّهارةُ مِنَ الحدثَيْنِ عِندَ لَمْسِ كتبِ التَّفسيرِ وغيرِها؟ الجَوَابُ: الَّذي لا يُمسُّ إلَّا بطهارةٍ هو القرآنُ الكريمُ، وأمَّا كتبُ التَّفسيرِ فقال العلماءُ رَحِمَهُ واللهُ عَان القرآنُ أكثرَ مِنَ التَّفسيرِ فالحُكْمُ للقرآنِ، فلا تَمَسُّهُ إلا بطهارةٍ،

⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ (۱/ ۱۹۹)، وأبو داود في «المراسيل» رقم (۹٤)، والدارمي في سننه (۲۳۱۲)، والدارقطني (۱/ ۱۲۲).

وإنْ كان التَّفسيرُ أكثرَ مِنَ القرآنِ فالحُكْمُ للتَّفسيرِ، فيجوز أنْ تَمَسَّهُ بلا طهارةٍ.

(٢٥١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ مَسِّ المصحفِ الَّذي فيه التَّفسيرُ المُيسَّرُ؟ الجَوَابُ: لا حرجَ فيه.

(٢٥٢) السُّؤَالُ: هل يجوز للرَّجُل الأيسرِ الَّذي يَكتُب بشمالِه كتابةُ القُرآنِ الكريمِ للعلاجِ والعلمِ؟

الجَوَابُ: ليس فيه إشكالُ، فالإنسانُ الَّذي لا يَعمَل إلَّا بيسارِه يجوزُ أن يكتبَ القُرآنَ والحديثَ وكلَّ شيءٍ يُريدُه.

(٢٥٣) السُّؤَالُ: ما حُكمُ كتابةِ اسمِ صاحبِ المصحَفِ على المصحفِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بهذا، فلا بأسَ أنْ يكتبَ الإنسانُ اسمَه على مصحفِه، أو على كتابِه؛ لأن هذا بمنزلةِ الوسمِ للبهائمِ، فيحتفِظُ الإنسانُ بحقِّه في هذا المصحفِ، أو في هذا الكتاب.

(٢٥٤) السُّؤَالُ: تكرارُ القِراءةِ للحفظِ، هل يُعْتَبَرُ في كلِّ حرْفٍ حَسَنةٌ؟

الجَوابُ: ظاهِرُ الحديثِ (١) أنَّه يُعْتَبَرُ، وأنَّ مَن قرَأَ القُرآنَ فلَهُ بكلِّ حرفٍ حَسَنةٌ، سواءٌ قرَأَه للحفْظِ أو التَّعبُّدِ، أو للتَّعليم أو التَّعلُّم.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ماله من الأجر، رقم (٢٩١٠)، من حديث ابن مسعود رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

(٥٥٥) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ حِفظِ الآياتِ القرآنيَّةِ ثُمَّ نِسيانِها؟

الجَوَابُ: حِفظُ القرآنِ عن ظهرِ قلبٍ نعمةٌ كبيرةٌ ينبغي للإنسانِ -بل يجِبُ عليه-أَنْ يُقدِّمَ لها الشُّكرَ للهِ ربِّ العالمينَ؛ حيْثُ منَّ عليه بهذه النِّعمةِ الَّتي حَجَبَ عنها كثيرًا مِنَ النَّاسِ، وإذا كان مِن نعمةِ اللهِ عَنَّهَ عَلَّه فإنَّه لا ينبغي للإنسانِ إضاعتُها.

ولقد حثَّ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ على تعاهُدِ القرآنِ الكريمِ، وقال: «إنَّه أشدُّ تفلُّتًا مِنَ الإبلِ في عُقُلِها»(١)؛ فالواجبُ على الإنسان أنْ يتعاهَدَ ما حَفِظ، وهـو أعْلمُ بنفسِه؛ إنْ كان سريعَ النِّسيانِ فلْيتعاهَدْهُ بكثرةٍ، وإنْ كان قليلَ النِّسيانِ فبحَسَبِه.

وقد ورَدَ الوعيدُ على مَن حفِظَ آيةً مِن كتابِ اللهِ ثُمَّ نَسِيَها، لكنْ إذا كان النِّسيانُ ليس عن عمْدٍ ولا عن تكاسُلٍ وعدمِ اهتمامٍ بالقرآنِ الكريمِ فإنَّه لا إثمَ على الإنسانِ فيه.

(٢٥٦) السُّؤالُ: هل يجوزُ لي وأنا أقرأُ القُرآنَ أنْ أجهَرَ بقِراءتي وأنا وحدي، أو يكونُ ذلك سِرَّا؟

الجَوابُ: يجوز لقارئِ القُرآنِ أَنْ يقرَأَه سِرًّا وأَنْ يقرَأَه جهرًا، ويفعَلُ ما يرى أَنَّه أخشَعُ له وأقرَبُ إلى تدبُّرِ القُرآنِ، وأمَّا إذا كان في صلاةٍ فإنَّه كذلك يُخَيَّرُ بينَ أَنْ يقرَأَ جهرًا أو سِرًّا إذا كان في صلاةِ اللَّيلِ، ويفعَلُ ما هو أخشَعُ لقلْبِه وأبلَغُ في التَّدبُّرِ، لكنْ إذا كان حولَه مَن يُشَوِّشُ عليه لو جهرَ بالقِراءةِ، سواءٌ كان في صلاةٍ أو في غيرِ صلاةٍ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (٥٠٣٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن، رقم (٧٩٠)، من حديث ابن مسعود رَضِحَالِتَهُ عَنْهُ.

فلا يجهَرْ؛ لأنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ-خرَجَ ذاتَ ليلةٍ وأصحابُه يُصلُّونَ ولا يجهَرونَ بالقِراءةِ، فنهاهم عن ذلك؛ لئلا يُؤْذِيَ بعضُهم بعضًا(١).

(٢٥٧) السُّوَالُ: إذا كان القرآنُ يُقْرَأُ مِن شريطٍ أو مِن قاريٍ والسَّامعُ لم يُنْصِتُ أو يتحدَّثُ إلى غيرِه، فهل يجوز ذلك؟

الجَوَابُ: أمَّا إذا جهرَ بالحديثِ فإنَّ هذا لا ينبغي؛ لأنَّه يُشبِه قولَ الَّذينَ يقولونَ: ﴿لَا شَمْعُواْ لِهَلَا الْقُرْءَانِ وَالْغَوَاْ فِيهِ لَعَلَّكُو تَغَلِبُونَ ﴾ [فُصِّلَت:٢٦]، وأمَّا إذا كان سِرَّا بينه وبين صاحبِه فلا بأسَ، لكنَّ الأفضلَ الاستماعُ، هذا بالنِّسبةِ للمُستمِعِ.

أمَّا بالنِّسبةِ للمُشغِّلِ للقرآنِ فنقول له: ما دام الحاضرونَ لم يتَّفقوا على تشغيلِه فلا تُشغِّلُه، وإذا كنتَ أنت تُحِبُّ ذلك فاجعَلْ لك سماعةً في أُذُنِكَ؛ لأنِّي لا أَودُّ أَنْ يُقْرَأَ القرآنُ بين قومٍ يَستثقِلونَه، أو قومٍ لهم أشغالُ وأحاديثُ مع إخوانِهم فيمتنعون مِنَ التَّحدُّثِ؛ فالقرآنُ يجب أنْ يُقْرَأَ والإنسانُ في أشدِّ ما يكون شوْقًا إليه.

بعضُ النَّاسِ يكون مُحِبًّا للخيرِ، وعِندَه أشرطةُ قرآنٍ، ويكون هو سائقَ السَّيَّارةِ، فيُشغِّلُها، والرُّكَّابُ لا يريدونَ هذا، أو يريدونه على مَضَضٍ واستثقالٍ، فلماذا نُلْجِئُ النَّاسَ إلى استهاعِ القرآنِ وهُمْ يحبُّونَ أنْ يناموا، أو يُحبُّونَ أنْ يتحدَّثوا فيها بينهم، أو نُفوسُهم في هذه الحالِ مُتَعَقِّدَةٌ، وليستْ على استعدادٍ لاستهاعِ القرآنِ؟! فإذا استأذَنَ منهم وقال: يا إخوانَنا، نريد أنْ نستمِعَ إلى الشَّريطِ. وقالوا: نعم، فحينئذٍ يكون له مَحَلُّ.

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٠ رقم ٢٩)، وأحمد (٤/ ٣٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (٣٣٤٧)، من حديث البياضي رَضِّاًلِللَّهُ عَنْهُ.

(٢٥٨) السُّؤالُ: سماعُ القُرآنِ كاملًا مِن الأشرطةِ والختمةِ، هل ينوبُ السَّماعُ عن خَتْمِه بالقِراءةِ على الرُّغم مِن أَنَّني أستطيعُ القِراءةَ في القُرآنِ؟ وإذا كنت لا أستطيعُ القراءةَ؛ فهل ينوبُ السَّماعُ عنِ الخَتمةِ وعنِ القِراءةِ؟

الجَوابُ: الاستماعُ لا يُغْني عنِ القِراءةِ، وقِراءةُ الإنسانِ بنفْسِه أفضَلُ مِن استماعِ القراءةِ مِن غيرِه، اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يكونَ هناك سبَبُ؛ مثلُ أَنْ يكونَ الإنسانُ لا يستطيعُ أَنْ يقرَأَ، أو يشُقُّ عليه، أو كان عندَه شيءٌ مِن الكسَلِ أو الخُمولِ في تلك السَّاعةِ، فيطلُبُ مِن إنسانٍ أَنْ يقرَأَ عليه، فلا بأْسَ؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- طلَبَ مِن إنسانٍ أَنْ يقرَأَ عليه، فلا بأْسَ؛ فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- طلَبَ مِن ابنِ مسعودٍ أَنْ يقرَأَ عليه القُرآنَ، فقال: يا رسولَ اللهِ، كيف أقرَقُه وعليك أُنْزِلَ؟ فقال: «إِنِّ أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»(۱).

وعلى هذا فنقول: الأفضَلُ لَمن استطاعَ القِراءةَ أَنْ يقرَأَ بنفْسِه، فإنْ لم يستطِعْ أو كان هناك سبَبٌ أو جَبَ أَنْ يكونُ فيه كسَلٌ أو ما أشبَهَ ذلك، واستمَعَها مِن غيرِه؛ فحَسنٌ، أو أَنْ يستمِعَها مِن الأشرطةِ، فإنَّ الأشرطةَ ليست تلاوةً للغيرِ، ولكنَّها حكايةٌ لصوتِ الغيرِ الَّذي كان قارئًا بالأمس مثلًا.

فالمراتبُ إذَنْ ثلاثُ:

المرتبةُ الأُولى: أنْ يقرَأَ الإنسانُ بنفْسِه، وهذه أعلاها.

المرتبةُ الثَّانيةُ: أنْ يستمِعَ إلى القِراءةِ مِن غيرِه مُباشرةً.

المرتبةُ الثَّالثةُ: أنْ يسمَعَها مِن الأشرطةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرئ للقارئ: حسبك، رقم (۵۰۰۰)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استهاع القرآن، رقم (۸۰۰)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

وإنَّني بهذه المُناسبةِ أوَدُّ أَنْ أُنَبِّهَ إلى شيءٍ يفعَلُه بعضُ النَّاسِ، وهو أنَّه إذا حان وقتُ الأذانِ، وكان عنده شريطٌ قد سُجِّل فيه الأذانُ، جعَلَ الشَّريطَ عندَ لاقطةِ الصَّوتِ، ثمَّ يُسْمَعُ هذا الشَّريطُ مِن مُكبِّراتِ الصَّوتِ في المنارةِ، أو في جوانبِ المسجِدِ، الصَّوتِ، ثمَّ يُسْمَعُ هذا الشَّريطُ مِن مُكبِّراتِ الصَّوتِ في المنارةِ، أو في جوانبِ المسجِدِ، يزعُمُ أنَّ هذا يُغني عن الأذانِ، وهذا لا يُغني عن الأذانِ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ الأذانُ مِن مؤذِّنٍ مُباشرةً؛ وذلك لأنَّ الأذانَ عبادةٌ يُتَقرَّبُ بها إلى اللهِ عَرَقِجَلَّ، وليست مُجَرَّدَ أصواتٍ يسمَعُها الإنسانُ.

ثمَّ إنَّ ما في شريطِ التَّسجيلِ حكايةٌ عن مُؤذِّنٍ أذَّنَ منذُ زمنٍ مثلًا؛ لذلك ينبغي أنْ ننتَبهَ لهذا، وألَّا يكونَ الأذانُ إلَّا مُباشرةً مِن المُؤذِّنِ.

(٢٥٩) السُّؤَالُ: مَنْ يستَمِعُ إلى القرآنِ الكريمِ عَبْرَ الأَشْرِطَةِ والإِذَاعَةِ هَلْ يُؤْجَرُ على ذلك؟

الجَوابُ: نَعَمْ، لا شكَّ أَنَّه يُؤْجَرُ على استاعِ القرآنِ الكريمِ؛ لأنَّه سوف يُحْدِثُ للإنسانِ الَّذي له قَلْبٌ أو يستَمِعُ وهو حاضرُ القلبِ، لا بُدَّ أن يُؤَثِّر عَلَيْه قوةً في إيانِه، وفي إنابَتِه إلى الله عَنَّهَ عَلَى، وفي خَشْيَتِه مِنَ اللهِ، فيُؤْجَر لأجلِ هذه الثَّمَراتِ الجَليلَةِ.

(٢٦٠) السُّوَّالُ: هَلْ فَضْلُ الاستهاعِ إلى القُرْآنِ مِثْلُ أَجْرِ التِّلاوَةِ؟ الجَوابُ: لا، أَجْرُ التِّلاوَةِ أَفْضَلُ.



(٢٦١) السُّؤالُ: امرأةٌ اعتادَتْ على سَماعِ إذاعة القُرآن الكريمِ وتَشغيلها دائِمًا وهي تَعمَل في المَطبَخ، فما الحُكُم؟

الجوابُ: منَ المَعلوم أن إذاعة القُرآن الكريم تُذيع القُرآن الكريم وتُذيع أحاديث وغيرَ ذلك عِمَّا هو مَعْروفٌ في هذه الإذاعة، فإذا كانت تُذيعُ القُرآن فإمَّا أن يكون الإنسانُ مُتفرِّعًا لسَماعِ القُرآن الكريم، وإمَّا أن يُغلِق الراديو؛ لأن كونَ القارئِ يقرأُ والإنسان مُنشغِلٌ بأشغالِه، فهذا فيه شيءٌ من عدَم تَعْظيمِ القُرآن الكريم، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِكَ ٱلْقُرَهَانُ فَالسَّتَعِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُوا ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، فأَمَرنا جَلَوَعَلا أن نَستَمِع له ونُنصِت، والمُتشاغِلُ بأشغالِه ليس مُستَمِعًا ولا مُنصِتًا، أمَّا إذا كانت إذاعة القُرآن الكريم تُذيع أحاديث وما أشبَة ذلك؛ فلا بأسَ أن يَفتَح الإنسانُ الراديو وهو يَشتَغِل بالمَطبَخ أو بالمَقهَى وغير ذلك.

(٢٦٢) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن أترُكَ الإِذاعةَ تَعمَلُ على القُرآنِ الكَريمِ وليسَ في البيتِ أحَدٌ؟

الجَوابُ: القُرآنُ كَلامُ الله عَنَّقِجَلَ، فهل يَليقُ بالإِنسانِ أن يَجعَلَ كَلامَ الله عَنَّقِجَلَّ مُجَرَّدَ أصواتٍ؟!

فإذا كُنتَ لا تُريدُ الاستِهاعَ إليه فأغلِق الراديو أو المسجِّل، قال الله عَزَّقِجَلَ: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱللهُ عَرَّمَهُونَ ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، فأمَرَ الاستِهاعِ والإنصاتِ؛ ولهذا نَرى أن مِن الاجتِهادِ غيرِ الصَّوابِ الذي تَفعلُه بَعضُ النِّساءِ، بأن تَجعَل الراديو أو المسجِّل في مكانِ العَملِ في المطبَخِ أو مَكانِ غسلِ الأواني يَقرأُ ثُمَّ تَخرُجُ وتَترُكُه، فهذا لا يَستَقيمُ.

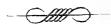
فالقُرآنُ كَلامُ رَبِّ العالمين، مَلِك المُلوكِ، لا بُدَّ أن يَكونَ له هَيبةٌ في النَّفوسِ واحتِرامٌ وتَعظيمٌ.

(٢٦٣) السُّؤالُ: ما النَّصيحةُ التي توَجِّهونَها لامرأةٍ تَحفَظُ القُرآنَ؟

الجَوابُ: نَنصَحُها بأن تَشكُر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَ على هذه النَّعمةِ، فكم مِن إِنسانٍ حاوَلَ أن يَحفَظَ القُرآنَ ولم يَستَطِع، ثُمَّ تتعاهَد القُرآنَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أمرَ بتَعاهُدِ القُرآنِ وقال: «تَعاهَدوا القُرآنَ؛ فوالذي نَفسي بِيَدِهِ هُوَ أَشَدُّ اللهِ وسلَّمَ أمرَ بتَعاهُدِ القُرآنِ وقال: «تَعاهَدوا القُرآنَ؛ فوالذي نَفسي بِيدِهِ هُوَ أَشَدُّ تَفَالَّا مِن الإبلِ في عُقُلِها»(۱)، فلتتَعاهَد القرآنَ ولتَجعَل لها شَيئًا مُعيَّنًا تَقرؤُه كل يوم حتى لا يَضيعَ عليها الوقتُ، فتَجعلُ مثلًا ثَلاثةَ أجزاءٍ أو أربعةَ أجزاءٍ أو خَمسةَ أجزاءٍ حَسبَ قُدرَتِها وفَراغِها.

(٢٦٤) السُّوالُ: امرأةٌ تُريدُ أن تَحفَظَ القُرآنَ، فمِن أينَ تَبدَأُ؟

الجَوابُ: تَبدَأُ مِن الأَيسَرِ لها، فإن تَساوى أَوَّلُ القُرآنِ وآخِرُه، فأولُ القرآنِ أَوَّلُ القرآنِ أُولِ القرآنِ أُولُ النِّساءِ، وهَلُمَّ أُولًى، وأُولُ القُرآن من سورةِ الفاتِحةِ، ثُمَّ البقرةِ، ثُمَّ آلِ عِمران، ثُمَّ النِّساءِ، وهَلُمَّ جَرًّا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (۵۰۳۳)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها، رقم (۷۹۱)، من حديث أبي موسى رَضَيَّلْيَّهُ عَنْهُ.

(٢٦٥) السُّوَّالُ: هل يَجوزُ قراءةُ القُرآنِ بدونِ إعطاء الغُنَّة أو المُدُود حقَّهما بنيةِ تكثيرِ القراءةِ في الصَّلاةِ؟

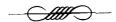
الجَوَابُ: لا بأسَ، يجوزُ أن يُقرأَ القُرآنُ بدونِ مراعاةِ قواعدِ التَّجويدِ المعروفةِ بشرطِ أنْ يُقيمَ الحروف والحركاتِ.

(٢٦٦) السُّؤالُ: هل لا بدَّ أَنْ أَقرَأَ القرآنَ على شيخٍ، أَو يَكفي أَنْ أَقرأَ بنفسي وحدِي بدونِ تجويدٍ؟

الجَوَابُ: إذا كنتَ تعرِف العربيَّةَ وتستطيعُ أَنْ تقرأَ المصحَفَ فإنَّ هذا يكفي، وليسَ التجويدُ بلازم، ولا يمكنُ أَنْ يكونَ هناك غلطٌ في القراءة؛ لأنَّ المصحفَ –والحمدُ للهِ – قد شُكلَ بالحركاتِ؛ الفتحةِ والضمَّةِ والكسرةِ، والسكون، فإذا أقمتَ هذا فلا حاجةَ للتَّجويدِ.

(٢٦٧) السُّؤَالُ: عِنْدَما تُقامُ مُحَاضَرَةٌ يقومُ المحاضِرُ بتَرْتيلِ آياتٍ أَثناءَ المحاضَرَةِ هَلْ في ذَلِكَ شَيْءٌ؟

الجَوابُ: لَيْسَ في هذا شيءٌ، سواءٌ رتَّلَها في محاضَرَةٍ أو رتَّلها في خُطْبَةِ الجُمُعَةِ؛ لأنَّ هذا هـو الأصل، بمعنى أنَّ الأصْلَ أنَّ القرْآنَ يُرَتَّلُ ولا سيَّما أنَّه إذا رُتِّل القرآنُ ربا يَنْتَبِهُ النَّاسُ أكثرَ، ويعرِفُ النَّاسُ أنَّ هـذا قـرآنٌ ولَيْسَ مِنْ كـلامِ الخطيبِ أو المحاضِرِ.



(٢٦٨) السُّوَّالُ: هناك نساءٌ أُمِّياتٌ في مدارسِ تحفيظِ القُرآنِ، لا يعرِفْنَ بعضَ الكلاب، ونكرِّرُ عليهنَّ فلا يعرِفْنَها، فهل عليهنَّ إثمٌ في ذلك؟

الجَوابُ: ليس عليهنَّ إثمُّ.

(٢٦٩) السُّوَّالُ: هل يجوز أنْ أُعطيَ غيرَ المسلِمِ تفسيرَ القرآنِ الكريمِ بِلُغَتِه؛ طمَعًا في إسلامِه؟

الجَوَابُ: إذا كان يُرْجى إسلامُه فلا بأسَ، ولكنْ تقول له: احْضُرْ إليَّ -مثلًا-بعدَ الظُّهرِ أو بعدَ العصرِ. وتُسلِّمُه له يُطالِعُه في بيتِكَ؛ لأنَّنا لا نَأْمَنُ أنَّ هذا الكافرَ يأخُذُه على أنَّه سيُسلِم فيمتهِنه.

لكنْ إذا أتى إلى بيتِ الإنسانِ، وأعطاه المصحف، فقدْ أَمِنَّا مِن أَنْ يمتهنَه هذا الكافرُ.

وأمَّا الكتبُ الإسلاميَّةُ والشَّرعيَّةُ فهي أَهْوَنُ في ذلك مِنَ القرآنِ، والحديثُ أشدُّ مِن كُتبِ الفِقهِ.

(٢٧٠) السُّوَّالُ: هل يُعتبَرُ كتابُ ترجمةِ معاني القرآنِ الكريمِ باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ مُصحَفًا أو لا؟ مع العِلمِ أنَّه يوجَدُ فيه آياتٌ وسورٌ باللُّغةِ العربيَّةِ. وهل يجوزُ للمرأةِ الحائض أو النُّفَساءِ تَصَفُّحُهُ والقراءةُ فيه للإفادةِ؟

الجَوَابُ: لا، ليس مُصحَفًا؛ لأنَّ التَّرجمةَ فيه أكثرُ مِنَ القرآنِ، وإذا كانَتِ التَّرجمةُ فيه أكثرُ مِنَ القرآنِ فالحُكمُ للأكثرِ.

ولا بأسَ أَنْ تَتَصَفَّحَهُ وتقرأ فيه الحائض، حتَّى القرآنُ الَّذي بدونِ ترجمةٍ مُجُرَّدُ تَصَفُّحِهِ لا يَضُرُّ إذا حال بينها وبين المصحفِ شيءٌ؛ مِثْلُ أَنْ تتصفَّحَهُ بعُودٍ، أو بمِنديلٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

(٢٧١) السُّؤَالُ: امرأةٌ أُهْدِيَ إليها لوحةٌ كُتِبَ عليها آيةُ الكُرسيِّ وهي غاليةٌ؛ فهاذا تعمَلُ بها؟

الجَوابُ: هذه تحتفِظُ بها إنْ شاءت، وإنْ كانت مِن ذَهَبٍ أَو فِضَّةٍ تَذَهَبُ بها إلى الصَّائع ليَشترِيَها.

(٢٧٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ تعليقُ آيةٍ قُرآنيَّةٍ؟

الجَوابُ: هذا ليس مِن هَدْيِ السَّلفِ الصَّالحِ، وفيه شَيءٌ مِن امتهانِ القُرآنِ الكَريم، حيث يُجْعَلُ زِينةً على الجُدرانِ.

(٢٧٣) السُّؤالُ: هل يَحرُم كِتابةُ آياتٍ قُرآنيةٍ كآيةِ الكُرسِيِّ والمعوذاتِ على اللَّوحاتِ الإِعلانيةِ الكَهرَبائيةِ في الشَّوارع؟

الجَوابُ: إذا جُعِلَت هذه الآياتُ مع الدِّعايةِ في لوحةٍ واحِدةٍ، فهذا لا نُوافِقُ عليه، أمَّا إذا كانت تَذهَبُ الآيةُ وتَأْتِي الدِّعايةُ فلَعَلَّهم وَضَعوها ليَتَذَكَّرَ بها النَّاسُ الأَورادَ.



(٢٧٤) السُّؤالُ: وَعَدتُ أَبنائِي أَنَّ مَن يَحَفَظُ جُزءًا مِن القُرآنِ له مَبلَغٌ مِن المالِ، فهل يَدخُل هذا في قولِه تَعَالَى: ﴿وَلَا ثُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمُولَكُمْ ﴾ [النساء:٥]؟

الجَوابُ: لا يَدخُل تَحتَ الآيةِ، لكنْ إذا استَحقَّ أحدُهُم الجائِزةَ وكان سَفيهًا فإنَّه لا يُعطى المالَ لكن يُحفَظ له حتَّى يَبلُغَ ويَرشُدَ، إلَّا إذا كانت الجائِزةُ ممَّا جَرَت العادةُ بإعطائِها الوَلدَ؛ فلا بَأْسَ بأن تُعطِيَه إيَّاها.

(٢٧٥) السُّؤَالُ: كتبُ تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ في المكتباتِ كثيرةٌ جدًّا، فبأيِّ كتابٍ تنْصَحونَني؟ وأيضًا بأيِّ كتابِ في الفقهِ؟

الجَوابُ: تفسيرُ ابنِ كثيرٍ، وتفسيرُ شَيْخنا عبدِ الرحمن بن سعْدي رَحِمَهُٱللَّهُ. وفي الفقهِ كتابُ: زادُ المُستقنَع في اختصارِ المُقنِع.



🥌 مورة الفاتحة

(۲۷٦) السُّؤالُ: هل البسملةُ آيةٌ مِن آياتِ سُورةِ الفاتحةِ؟ وإن كانت آيةً فها الحُّكمُ فيمن لم يقرَأُها جَهْرًا أو سِرَّا؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ أنَّ البسملةَ ليست آيةً مِن سُورةِ الفاتحةِ ولا مِن غيرِها، بل هي آيةٌ مُستقِلَّةٌ يُفْتَتَحُ بها السُّورُ إلَّا سُورةَ براءةَ، وعلى هذا: فإذا ترَكَ البسملةَ فصلاتُه صحيحةٌ.

وقال بعضُ العُلماءِ: إنَّ البسملةَ آيةٌ مِن الفاتحةِ، وعلى هذا: فإذا ترَكَها الإنسانُ بطَلَت صلاتُه؛ لأنَّه ترَكَ آيةً مِن الفاتحةِ.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ أَصَحُّ وأرجَحُ؛ لحديثِ أبي هُريرةَ رَضَالِيَهُ عَنهُ عن النَّبِيِّ عَلَيْ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ الْحَسَمُ لِلَّهِ مَبْدِي الْعَيْمِ فَإِذَا قَالَ: ﴿ الْحَسَمُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ الْحَسَمُ اللَّهُ عَلَيْ عَبْدِي . وَإِذَا قَالَ: ﴿ الْمَحْمَدُ وَابَاكَ نَعْبُ وَإِيَاكَ نَعْبُ وَالْمَا اللهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا الللهُ اللّهُ وَلَا اللهُ اللّهُ وَلَا الللهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللهُ اللّهُ وَلَا اللهُ اللّهُ وَلَا الللهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا الللهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللهُ الللللهُ الللّهُ الللللهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الل

وأمَّا ما هو مُرَقَّمٌ في المُصحفِ بالطَّبعةِ الَّتي بأيدِينا، حيثُ جُعِلَتِ البسملةُ في الفاتحةِ آيةً وهي الآيةُ الأُولى، فإنَّ هذا بناءً على القولِ الثَّاني المرجوح.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

ورة البقرة البقرة

(۲۷۷) السُّوَّالُ: يقول الرَّسولُ ﷺ: «البيتُ الَّذي يُقرَأُ فيه سورةُ البقرةِ لا يدخُلُه الشَّيطانُ»(۱)، فما كيفيَّةُ القراءةِ؟ هل هي يوميَّةٌ أو أُسبوعيَّةٌ؟

الجَوَابُ: الحديثُ عامٌ، وليس فيه هذا ولا ذاك، فمتى قُرِئَتْ فيه ولو مرَّةً واحدةً لا يَقرَبُه الشَّيطانُ.

(٢٧٨) السُّؤَالُ: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَلْسِءِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، فهل هُمُ القردةُ الحاليُّونَ؟

الجَوَابُ: هذه القردةُ والخنازيرُ الموجودةُ الآنَ ليسَتْ مِن نسْلِ القردةِ والخنازيرِ اللّهَ عَرَقِبَلَ مسَخَهم اللّذينَ كانوا مَسْخًا؛ فإنَّ أولئك الَّذينَ مُسِخُوا تَلِفوا وهَلكوا، لكنَّ الله عَرَقِبَلَ مسَخَهم قردةً؛ مِن أَجْلِ الاعتبارِ؛ ولهذا قال: ﴿ فَعَلْنَهَا نَكَدَلًا لِمَابَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِمَا عَينَ ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ لأنَّ هؤلاءِ اليهودَ تحيَّلوا على محارِمِ اللهِ عَرَقِبَلَ، والحيلةُ أنْ يأتي الإنسانُ بشيء ظاهرُه الإباحةُ وباطنُه الحرامُ؛ وذلك أنَّ هذه القريةَ حرَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليهم أنْ يصطادوا السَّمكُ في يوْمِ السَّبتِ، فاحتالوا على ذلك بأنْ وضعوا شِباكًا في يوْمِ السَّبتِ، فاحتالوا على ذلك بأنْ وضعوا شِباكًا في يوْمِ السَّبتِ، فاحتالوا على ذلك بأنْ وضعوا شِباكًا في وقمِ الجُمُعةِ، يدخُلُ فيها السَّمكُ ولا يخرُجُ منها، فإذا كان يوْمُ الأحدِ أَتُوا فأخذوها، وقالوا: إنَّنا لم نصطَدْ يوْمَ السَّبتِ، فلمَّ تحيَّلوا هذه الحيلةَ قَلَبَهُمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إلى حيوانٍ خبيثٍ، هو أقربُ ما يكون لبني آدَمَ، وهو القردةُ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (۷۸۰)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، رقم (۲۸۷۷)، من حديث أبي هريرة رَضِّىَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للترمذي.

وإنَّنا ينبغي لنا أنْ نأخذَ العِبرةَ في أولئك اليهودِ؛ فإنَّهم كانوا أهلَ غدْرٍ وخيانةٍ وحِيانةٍ وحِيلٍ مُنْذُ القِدَمِ، وقد نهانا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أنْ نفعَلَ كَفِعْلِهم، فقال: «لا ترتكبوا ما ارتكبَتِ اليهودُ فتستحِلُّوا محارِمَ اللهِ بأدنى الجِيَلِ»(١).

أَسَأَلُ اللهَ لِي وَلَإِخُوانِي الهَدَايَةَ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا يُحِبُّ وَيَرضي.

(٢٧٩) السُّؤَالُ: قال اللهُ عَنَّقِجَلَّ ردَّا على إبراهيمَ: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ [البقرة:٢٦٠] ما الغايةُ مِنْ سؤالِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ لإبراهيمَ معَ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِهِ؟

الجَوَابُ: قَالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِنْرَهِهُ رَبِ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَى قَالُ وَلَكِن لِيَظْمَعِنَ قَلْمِى ﴾ [البقرة:٢٦٠] مِنَ المعلومِ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَدْ عَلِمَ ما فِي قلبِ إبراهيم وأَنَّهُ عَلَيْءَالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ مؤمنٌ، ولكنَّ هذا السؤال: ﴿ رَبِ أَرِنِي حَلِمَ ما فِي قلبِ إبراهيم وأَنَّهُ عَلَيْءَالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ مؤمنٌ، ولكنَّ هذا السؤال: ﴿ وَلِمِذَا قَالَ اللهُ صَلَيْفَ تُحْيِي ٱلْمَوْتَى ﴾ [البقرة:٢٦٠] سؤالُ قدْ يقعُ مِنْ شخصٍ غيرِ مُؤْمِنٍ و فِلْذَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَاللهُ تعالى أَوْلَمُ تُؤْمِن ﴾ [البقرة:٢٦٠] وأرادَ اللهُ تعالى بِهَذَا الاستفهامِ أَنْ يُحقِّقَ إبراهيمُ إيهانَهُ ولهذا قالَ: ﴿ بَنِي وَلَكِنَ لِيطَمَعِنَ قَلْمِي ﴾ [البقرة:٢٦٠]، فَأَمَرَهُ اللهُ تعالى أَنْ يأخذَ أربعةً مِنَ الطير ويضمَّهنَ إليهِ، ثمَّ يجعلَ على كلِّ جبلٍ منهنَّ جزءًا، ثمَّ يَدْعُوهُنَّ، وحيئذٍ يَأْتِين سَعْيًا بعدَ أَنْ جعلَ على كلِّ جبلٍ مِنْهُنَ جزءًا فذبحهنَّ وقطَّعَهُنَّ وفرَّقَهُنَّ على الجبالِ، ثمَّ دعاهُنَّ فَأَقْبَلْنَ يَسْعَيْنَ إليه سعيًا، وهذا دليلٌ على قدرةِ اللهِ وفرَّقَهُنَّ على الجبالِ، ثمَّ دعاهُنَّ فَأَفْبَلْنَ يَسْعَيْنَ إليه سعيًا، وهذا دليلٌ على قدرةِ اللهِ عَنَّهُ وَأَنَّهُ إِذَا أَرادَ شيئًا قَالَ له: كُنْ فيكُونُ.

ولقدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا كُوْشَرُونَ ﴾ [يس:٥٣] أيْ: أنَّ اللهَ تعالى صاحَ بهمْ صيحةً واحدةً، فحضروا جميعًا فَوْرًا؛

⁽١) أخرجه ابن بطة في إبطال الحيل (ص: ٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضَاًلِيَّكُ عَنْهُ.

قال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِمَ زَجْرَةٌ وَحِدَةٌ ﴿ اللهُ عَالَمَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴾ [النازعات:١٣-١٤]، أَيْ: على وجهِ الأرضِ، وقدْ قالَ اللهُ تعالى في كتابِهِ في آيةٍ عامَّةٍ: ﴿ إِنَّمَاۤ أَمْرُهُۥ إِذَاۤ أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيكُونُ ﴾ [يس:٨٢].

(٢٨٠) السُّؤَالُ: كثيرٌ منَ النَّاسِ يَجهَل مضمونَ الآيةِ: ﴿وَإِن تُبَدُوا مَا فِيَ الْفُسِكُمْ اللَّهِ اللَّهُ أَنْ فَيَغَفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوهُ يُحَاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ أَن فَيَغَفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة:٢٨٤] فها سببُ نزولِ هذه الآيةِ؟ وما المقصودُ بها؟ وهل الإنسانُ محاسَبٌ على ما يُخفيه في صَدرِه من ذنوبِ؟

الجَوَابُ: هذه الآيةُ الكريمةُ لَمَّا نزَلتْ أَتَى الصَّحابةُ إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهُ وجلَسوا بين يديه جِثِيًّا على الرُّكَبِ، وقالوا: يا رسولَ اللهِ، لا نُطيقُ هذا. فقال النَّبي عَلَيْهُ: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»، فلمَّا قالوا: سمِعنا وأَطَعنا. واستقرَّتْ بها نفوسُهم وطابتْ بها؛ أنزلَ اللهُ الآيةَ بعدَها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦] إلى آخِرِ السُّورةِ (١).

فكان هذا الَّذي كُلِّف به المُسلمونَ أَوَّلًا - وهو مُحَاسَبةُ الإنسانِ على ما نفسِه سواءٌ أبداهُ أم أخفاه - مَنسوخًا بالآيةِ الَّتي بعدَها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]؛ ولهذا مَن وقَع في قلبِه شيءٌ من هذه الوساوسِ فإنَّه لا يُحاسَب عليها، إذا دافعَه ولم يَرْكَنْ إليه؛ لأنَّ الله تعالى لا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسعَها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبَدُواْ مَا فِي ٓ اَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، رقم (١٢٥)، من حديث أبي هريرة رَضَيَاللَّهُ عَنهُ.

🥌 | سورة آل عمران

(٢٨١) السُّوَّالُ: ما معنى قولِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئْبَ مِنْهُ ءَايَثُ تُحَكَمَنتُ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِئْكِ وَأُخَرُ مُتَشَائِهِكَ ﴾ [آل عمران:٧]؟

الجَوَابُ: معنى ذلك أن القُرآن بحكمةِ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ له معنيانِ: معنى ظاهرٌ يعرِفه كُلُّ النَّاسِ، ومعنَى لا يَعرِفُه إلَّا الرَّاسخونَ في العلم، وهو الآياتُ المُجْمَلَةُ الَّتي لم تُبَيَّنْ، أو الآياتُ الَّهِ ظاهرُها التعارُضُ و ليستْ متعارضةً، أو ما أشبهَ ذلك.

ومثالُ ذلكَ الصِّيامُ والصَّلاةُ والسَّماءُ والأرضُ، فهذا واضحٌ، لكن هناك آياتٌ لا يَعرِفها إلَّا أهلُ العلم؛ مثلُ قولِه تعالى: ﴿فَأَنفِرُوا ثَبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا جَمِيعًا ﴾ [النِّساء:٧١]، لو سألتَ كثيرًا منَ النَّاسِ: ما معنى ﴿ثُبَاتٍ ﴾ لأَشْكَلَتْ عليه، لكنَّ أهلَ العلمِ يَعرِفون معنى الثُّبات؛ وهي الفُرَادَى؛ لأن اللهَ قابَلَها بقولِه: ﴿أَوِ ٱنفِرُوا جَمِيعًا ﴾.

(٢٨٢) السُّوَالُ: يقولُ الله تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغَفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران:١٧] فأيُّها أفضَلُ في وَقتِ السَّحرِ: الصَّلاةُ أو الاستغفارُ؟ وما وَقتُ الاستغفارِ؟

الجَوابُ: هذه الآيةُ نزلت في قوم يَتَهَجَّدون ويُصلونَ، فإذا كان في آخِرِ الوَقتِ وَقَفُوا واستَغَفُروا الله تَعَالَى: ﴿ كَانُوا وَقَفُوا واستَغَفُروا الله تَعَالَى: ﴿ كَانُوا قَلَولَ الله تَعَالَى: ﴿ كَانُوا قَلَولَ مَا يَهْجَعُونَ ﴿ وَلِيَقَرَأُ وَلِي اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

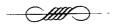


(٢٨٣) السُّؤالُ: قولُه تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران:١٧] هل يَلزَمُ أن يَكونَ الاستِغفارُ في صَلاةٍ أو لا يَلزَمُ؟

الجَوابُ: بل خارجَ الصلاةِ، يَعني: أنَّهُم إذا انتَهَوا من صلاتِهم خافوا أن يَكون فيها نَقصٌ وقُصورٌ؛ فجَعلوا يَستَغفِرون.

(٢٨٤) السُّوَّالُ: مَا المَرادُ بِقُـولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا غَوْثُنَّ إِلَا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢]؟

الجَوابُ: هذه وصيَّةٌ من إبراهيمَ ويعقوبَ، كما قال تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَاۤ إِبْرَاهِـّهُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَنبَنِىٓ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصَطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَٱنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٢]، ومعناها أنْ أَسْلِمُوا واستمِرُّوا على إسلامِكم إلى الموتِ.



🥌 | سورة النساء

(٢٨٥) السُّؤالُ: ما معنى قولِه تعالى عن المُنافِقين: ﴿وَلَا يَذَكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء:١٤٢]؟ وهل الذِّكرُ يجبُ على المُسلم في كُلِّ الأوقاتِ؟

الجَوابُ: وصَفَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى المُنافِقينَ بأنَّهم يخادِعونَ اللهَ وهو خادِعُهم، وأنَّهم إذا قاموا إلى الصَّلاةِ قاموا كُسالى، وأنَّهم يُراؤون النَّاسَ ولا يذكُرون الله إلَّا قليلًا؛ وهذه أوصافُ المنافقين، يعني: أنَّهم حتَّى إذا قاموا إلى الصَّلاةِ لا يذكُرونَ اللهَ إلَّا قليلًا، والمُؤمِنُ كلَّها كان أقوى إيهانًا كان أكثرَ ذكرًا الله؛ إمَّا بلسانِه، أو بجوارِجِه، أو بقلبِه.

ولا يلزَمُ الإنسانَ أنْ يذكُرَ الله تعالى دائمًا، ولكنَّ هذا هو الأفضلُ والأكملُ؛

لقوله تعالى: ﴿إِنَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَافِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآينَتِ لِأُولِي اللَّهَ اللَّهَانِ اللَّهَادِ اللَّهَادِ اللَّهَادِ اللَّهَادِ اللَّهَادِ اللَّهَانِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران:١٩٠-١٩١]؛ ولقولِ عائشة رَضِوَاللَّهُ عَنْهَا: كان النَّبِيُّ عَلَيْلَةٌ يذكُرُ الله على كُلِّ أحيانِه (١).

(٢٨٦) السُّوَّالُ: يقولُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينَا ﴿ ثَنَ الرَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٧-١٥٨]، ويقولُ في آيةٍ أخرى: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة:١١٧]، فكيْفَ نجمَعُ بين الآيتيْنِ؟

الجَوَابُ: لا فرْقَ بينهما، فـ ﴿ قَوَفَيَّتَنِي ﴾ [المائدة:١١٧] بمعنى: قبضْتَني إليك؛ أي: رفعْتَني.



ورة المائدة

(٢٨٧) السُّؤالُ: الآيةُ الكريمةُ التي تقولُ: ﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ الْكَيْفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٤]، هل أدخُلُ في عمومِ الآيةِ؟ فأنا مِن الدُّولِ الَّتي لا تحكُمُ بما أنزَلَ اللهُ بالشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، علمًا بأنَّني شابٌ مستقيمٌ إن شاء اللهُ ربُّ العالمِينَ، وأَتمنَّى مِن اللهِ ذلك.

الجَوابُ: هذا يحتاجُ إلى تفصيلٍ؛ لأنَّ هؤلاء قد يكونُ لهم شُبهةٌ، فهناك أشياءُ تُلبَّسُ على وُلاةِ الأمورِ، يقال: إنها حقُّ. وهي ليست بحقًّ، فلا يمكِنُ أنْ نكفِّرَ على الإطلاقِ حتَّى تتبيَّنَ الحُجَّةُ، وهذا ليس مَحَلَّا لبحثِها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣). وذكره البخاري معلقًا: كتاب الأذان، باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان، (١/ ١٢٩).

اسأَلْ عَمَّا يهمُّكَ في صلاتِكَ، وفي صِيامِكَ، وفي حَجِّكَ، وفي طعامِكَ، وفي شرابِكَ، وذي شرابِكِ، وذي شرابِكَ، وذي شراب

والذي تقدِرُ عليه مِن إنكارِ المنكرِ افعلْه، والَّذي لا تقدِرُ عليه أنكِرْه بقلبِكَ، ولا يُعَدُّ هذا تقصيرًا؛ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].



سورة التوبة

(٢٨٨) السُّؤَالُ: ما هي الجِكْمَةُ مِن عَدَمِ البَسْمَلَةِ في سورةِ التَّوبةِ؟

الجَوابُ: الحكمةُ في ذلك: أنَّ الصَّحابَةَ لَمَّا جَمَعوا القرآنَ شَكَّ بعضُهم؛ هلْ هذه السُّورةُ – أعني بَراءَة – بَقيَّةُ سورةِ الأنفالِ، أو هي سورةٌ مُستقلَّةٌ؛ فلذلك وضعوا فاصِلًا بينها دونَ أنْ يَضَعوا بَسْمَلةً (١)، ثمَّ إنَّنا نعلَمُ أنَّها لو كانت البَسْمَلةُ قد نَزلت بينَ السُّورَتَيْنِ لكانَتْ مَحَفوظةً ولكانَتْ باقيةً؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَلْنَا الذِّكْرَ بِينَ السُّورَتَيْنِ لكانَتْ مَحَفوظةً ولكانَتْ باقيةً؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ مُ يُنْزَلْ بَنَ اللهُ عَلَا الواقِعَ، أي أنَّه لمْ يُنْزَلْ بَينَ سورةِ براءةَ وسورةِ الأنفالِ فاصِلٌ.



⁽۱) أخرج أحمد (۱/٥٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من جهر بها [يعني: البسملة]، رقم (٧٨٦)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٨٦)، عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى براءة وهي من المئين، وإلى الأنفال وهي من المثاني فجعلتموهما في السبع الطوال ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم...، وفيه: قول عثمان: وكانت الأنفال من أول ما أنزل عليه بالمدينة وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها فمن هناك وضعتها في السبع الطوال ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم.

سورة يونس

(٢٨٩) السُّوَّالُ: ما معنى الآية الكريمة: ﴿أَلَآ إِنَ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ﴾ [يونس:٦٢]؟

الجَوَابُ: هذه الآيةُ خبرٌ منَ اللهِ عَزَقِبَلَ مؤكَّدٌ بـ(أَلا) و(إنَّ)، ومعناها: أنَّ أُولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم فيما يُستقبَل، ولا هم يَحزنون على ما مَضَى، وأولياءُ اللهِ بيَّنهمُ اللهُ عَزَقِبَلَ في قولِه: ﴿ ٱلَذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ﴾ [يونس:٦٣].

وليس مَنِ ادَّعَى أَنَّه وليُّ يكون وليًّا، بل هناك مَن يَدَّعي أَنَّه مِن أُولياءِ اللهِ؛ وهو مِن أعداءِ اللهِ، فالميزانُ ما ذَكَرَهُ اللهُ عَنَّوَجَلً: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ﴾.



🥌 | سورة هود

(٢٩٠) السُّوَّالُ: ما تفسيرُ قولِه تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوَّا إِلَيْهِ يُرْسِلِ
ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُمُ مِّذْرَارًا وَيَزِدِ كُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود:٥٦]؟ وَهَلْ الآيةُ خاصَّةٌ
بقوم هودٍ أو هي خاصَّةٌ بالمسلمينَ اليوم؟

الجَوَابُ: تفسيرُ الآيةِ واضحُ؛ أَمَرَهُمْ نبيُّهم هودٌ عَلَيْهِ الشَّلامُ أَنْ يستغْفِرُوا ربَّهم مِنْ ذنوبِهم ويتُوبُوا إلَيْهِ ويرجِعُوا إلَيْه، كَيْ يُنْعِمَ عليهِمْ بإرسالِ السِّماءِ مِدْرارًا ويزيدَهم قُوَّةً إِلَى قُوَّةِ المالِ والبدنِ.

وعادٌ مَعْرُفُون بقوَّةِ الأبدانِ، كما قالَ اللهُ عَنْهُم: ﴿ فَأَمَّا عَادُ فَٱسۡتَكَبُرُواْ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُ مِنَّا قُوَّةً ﴾ [فُصِّلَت:١٥]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوُا أَنَ اللهَ الذَّرَضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُ مِنَّا قُوَّةً ﴾ [فُصِّلَت:١٥]، فالمرادُ بالقوَّةِ هُنا: القوةُ مِنْ كُلِّ وجهٍ: قَوَّةِ البَنِين.

وهذه الآيةُ خاصَّةٌ بقـومِ هودٍ، ولكـنْ مَنْ كان مثلَهُم فلَـهُ مثلُهم؛ قــالَ اللهُ عَنَّكِجَلَّ: ﴿وَلَوَ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُكُرَىٰ ءَامَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَنتِ مِّنَ ٱلسَّكَمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف:٩٦].

(٢٩١) السُّؤالُ: قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ﴾ [هود:١١٤] فهل السَّيئاتِ تُذهِبُ الحَسناتِ؟

و الإسراء الإسراء

(٢٩٢) السُّؤالُ: ما مَعنَى قولِ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِمَّا تُعَرِضَنَّ عَنَهُمُ ٱلْتِعَآءَ رَحْمَةِ مِّن زَيِكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٨]؟

الجَوابُ: يَعني: أَنَّ الأَرحامَ إذا أعرَضتَ عنهم لاشتغالٍ بطاعةٍ ﴿فَقُل لَهُمْ قَوْلَا مَيْسُورًا ﴾ يَعني: قولًا يُطَيِّب قُلوبَهم ويُثلِجُ صُدورَهم، ولا تَقُل لهم بعُنفٍ: أنا أذهَبُ لأُصلِّي، أو أذهَبُ لأَتَصَدَّق، أو أذهَبُ لطَلبِ العِلمِ، ولكن قلْ قَولًا مَيسورًا.

(۲۹۳) السُّوَّالُ: ما معنى قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِكَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء:٧٨]؟

الجَوابُ: أَوَّلُ الآيةِ قالَ اللهُ عَنَّهَ عَلَ: ﴿ أَقِهِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلتَّلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وهذه أوقاتُ الصَّلواتِ الأربع: الظُّهرِ، والعصرِ، والمغربِ، والعشاءِ، ثمَّ فَصَلَ وقال: ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ يعني: صلاةَ الفجرِ، ﴿ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ يعني: صلاةِ الفجرِ، وبهذا نعرفُ أَنَّ وقتَ العِشاءِ إلى نِصْفِ اللَّيلِ، وأَنَّ ما بعدَ نِصْفِ يعني: صلاةِ الفجرِ، وبهذا نعرفُ أَنَّ وقتَ العِشاءِ إلى نِصْفِ اللَّيلِ، وأَنَّ ما بعدَ نِصْفِ اللَّيلِ ليس وقتًا للعشاء؛ لأنَّ اللهَ تعالى جمع الأوقاتِ الَّتِي ليس بينها فاصلٌ في جُملةٍ واحدةٍ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلْتِلِ ﴾ أي: مِن زَوالِ الشَّمسِ، ﴿ إِلَى غَسَقِ ٱلْتِلِ ﴾ أي: مِن زَوالِ الشَّمسِ، ﴿ إِلَى غَسَقِ ٱلْتِلِ ﴾ وهو مُنتصَفُ اللَّيلِ، ثمَّ فصَلَ وقال: ﴿ وَقَرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ .

وعلى هذا جاءتِ الأحاديثُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ ففي حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «وَقْتُ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»(۱)، فدَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على أنَّ وقتَ العِشاءِ يَنْتهي بنِصفِ اللَّيلِ.

وبناءً على ذلك: إذا طهُرَت المرأةُ في آخرِ اللَّيلِ فإنَّه لا يلزَمُها أَنْ تُصَلِّيَ العشاءَ؛ لأنَّها طهُرَت في غيرِ وَقتِ صَلاةٍ، كها أنَّها لو طهُرَت الضُّحى لم يلزَمْها أَنْ تُصَلِّيَ الفجرَ؛ لأنَّها طهُرَت في غيرِ وقتِ صَلاةٍ.

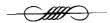
المُهِمُّ أَنَّ قُولَه تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ يعني: صلاة الفجر، وأطلَقَ اللهُ عليها القُرآنَ؛ لأنَّ القُرآنَ يُطَوَّلُ فيها؛ ولذلك كانت ركعتينِ فقطْ؛ لأنَّهَا تُطَوَّلُ فيها القِراءةُ.



(٢٩٤) السُّؤَالُ: ما المرادُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجَهُرَ بِصَلَائِكَ وَلَا تُخَافِتَ بِهَا ﴾ [الإسراء:١١٠]؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

الجَوَابُ: المرادُ أَنَّ اللهَ تعالى أرشَدَ نبيَّه ﷺ إلى أَنْ تكونَ صلاتُه في مكَّةَ بَيْنَ بَيْنَ؟ أي: لا يجهَرُ جهْرًا فاحشًا، ولا يُخافِتُ بها، بل تكون كالكلامِ العاديِّ؛ لئلَّا يتأَذى مِنَ المشركينَ؛ ولهذا قال عَنَّوَجَلَّ: ﴿وَٱبْتَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:١١٠].



ورة الكهف

(٢٩٥) السُّوَّالُ: قال تعالى: ﴿ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ [الكهف:١٨]، فلم إذا؟

الجَوَابُ: هذه مَهابَةٌ يُلقيها اللهُ تَبَارَكَوَقَاكَ فِي قلوبِ مَنِ اطَّلَعَ عليهم، وإلَّا فهُمْ على حالهم الَّتي دخلوا الكهف عليها، لم يتغيَّروا، لكنْ أنت تعلَمُ أنَّ الله تعالى قد يُلقي المهابة في قلوبِ النَّاسِ مِن شيء ليس هو بالحقيقة محلَّا للمَهابة، لكنْ ما يُلقي اللهُ تعالى في القلوبِ يكفي أنْ يكونَ هذا الشيءُ مرعوبًا، ويدُلُّ على أنَّهم كانوا على ما كانوا عليه مِن قبْلُ أنَّهم لَمَّا بعَثَهم اللهُ تعالى بعْدَ ﴿ تَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَأَزْدَادُواْ يَسِّعَا ﴾ كانوا عليه مِن قبْلُ أنَّهم لَمَّا بعَثَهم اللهُ تعالى بعْدَ ﴿ تَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَأَزْدَادُواْ يَسِّعَا ﴾ [الكهف: ٢٥]، ﴿ وَالنَّهُ مَا لَكُهُ فَ لَم يقولُوا : ﴿ لِمَثْنَ يَوْمِ ﴾ [الكهف: ٢٥]، فلو كانوا مُتغيِّرينَ عمَّا كانوا عليه حين دخولهم الكهف لم يقولُوا: ﴿ لَلِمُنْ اللهُ عَمْ مَنْ وَمِ ﴾ [الكهف: ٢٥].

وأنت تعلَمُ أنَّ النَّاسَ في صفوفِ القتالِ إذا ألقى اللهُ الرُّعبَ في قلوبِ أعدائِهم هرَبوا مُوَلِّينَ الأدبارَ؛ كما قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «أُعطيتُ خُسًا لم يُعطَهُنَّ أحدٌ مِنَ الأنبياءِ قَبْلي: نُصِرْتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهرِ» (١)؛ يَعني أنَّ عدُوَّه مرعوبُ منه ولو كان بينه وبينه مسافةُ شهرٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، رقم (٤٣٨)، من حديث (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١)، من حديث جابر رَضَاللَّهُ عَنْهُ.

(٢٩٦) السُّوَّالُ: أليس في الآيةِ الكريمةِ في سورةِ الكهفِ: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّى أَن يُؤْتِيَنِ خَنْزًا مِّن جَنَّاكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَآءِ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف: ٤٠] نوعٌ مِنَ الحسَدِ؟

الجَوَابُ: هذا ليس فيه نوعٌ مِنَ الحسدِ، بل فيه مُقابَلةُ المُعتدي بمِثْلِ عُدوانِه؛ لأنَّ هذا الرَّجُلَ افتخر على الرَّجُلِ الآخرِ، فقال: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُ نَفَرَا ﴾ [الكهف:٣٤]، وهو أيضًا مع افتخارِه عليه، واستعلائِه عليه، كَفَر، وادَّعى أَنَّه صاحبُ الدُّنيا والآخِرةِ، فقال: ﴿وَلَين زُدِدتُ إِلَى رَبِي لَأَجِدَنَ خَيْرًا مِنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف:٣٦]، والآخِرةِ، فقال: ﴿وَلَين زُدِدتُ إِلَى رَبِي لَأَجِدَنَ خَيْرًا مِنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف:٣٦]، وتردَّدَ في كوْنِه يُبعَثُ ويُردُّ إلى اللهِ عَرَّقَجَلَ، ولهذا قال له صاحبُه: ﴿أَكَفَرَتَ بِاللّذِي وَرَدَّ أَشُرِكُ بِرَقِ أَحَدًا خَلَقَكَ مِن ثُولِي وَلَا أَشُرِكُ بِرَقِ أَحَدًا هُو اللّهُ رَبِي وَلاَ أَشْرِكُ بِرَقِ أَحَدًا هُو اللّهُ وَلَوْلاً إِذْ دَخَلْتَ جَنَّنَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ اللّهُ لَا قُونَ إِلّا بِاللّهِ عَنْجِيلًا مُن السَّمَآءِ وَوَلِدًا اللهِ عَسَى رَقِ أَن يُونِينِ خَيْرًا مِن جَنْنِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِن السَّمَآءِ وَلَوْلَدًا اللهُ مِن بابِ مُقابَلةِ العُدوانِ بمِثْلِه، كما أنَّ هذا الرَّجُلَ اللّذي افتخرَ على أخيه كَفَر فللسَالةُ مِن بابِ مُقابَلةِ العُدوانِ بمِثْلِه، كما أنَّ هذا الرَّجُلَ اللّذي افتخرَ على أخيه كَفَر بالله عَرَقَجَلَّ بتردُّدِه وشَكِّه في رجوعِه إلى الله تعالى.

سورة مريم

(۲۹۷) السُّؤالُ: يقول اللهُ جَلَّوَعَلاَ: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِكَ حَتْمًا مَّقَضِيًا ﴾ [مريم: ۷۱]؛ فهل معنى ذلك أنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ والشُّهداءَ والصَّالحينَ سوف يَرِدونَ على النَّارِ؟

الجَوابُ: العلماءُ اختلفوا في معنى الآيةِ؛ فبعضُهم قال: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا ﴾، أي: داخِلٌ

فيها. وبعضُهم قال: المُرادُ بالوُرودِ: المُرورُ على الصِّراطِ، كلُّ يَعْبُرُ عليه؛ الأنبياءُ وغيرُ الأنبياء، وإذا شئْتَ مَزيدًا فراجعْ تفسيرَ ابنِ كثيرٍ في هذا^(١).

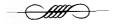
ورة الأنبياء

(٢٩٨) السُّؤَالُ: ما تفسيرُ قولِه تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلِ ۚ سَأُوْرِيكُمُ ءَايَتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ ﴾ [الأنبياء:٣٧]؟

الجَوابُ: معناها: أنَّ طبيعةَ الإنسانِ العجَلَةُ واستعجالُ الأمورِ، واللهُ عَرَّوَجَلَّ يُنَزِّلُ الآياتِ حسَبَ حِكْمتِه؛ ولهذا قال: ﴿سَأُورِيكُمْ عَلَيْ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء:٣٧]

(٢٩٩) السُّؤالُ: ذَكرَ الله تَعَالَى أنه استَجابَ دُعاءَ الأَنبياءِ وقالَ: ﴿إِنَّهُمْ صَانُواْ يُسَرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَتِ وَيَدْعُونَكَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَهَبًا وَكَانُواْ لَنَا خَسْعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩٠] فكيفَ تتحَقَّقُ منَّا الرَّغبةُ والرَّهبةُ لله تَبَارَكَوَتَعَالَى؛ حتَّى يَستجيبَ لنا الدُّعاءَ؟

الجَوابُ: هذا ليسَ بِشرطٍ، لكنَّ الإِنسانَ لن يَدعُوَ الله إلَّا راغِبًا فيها عندَهُ منَ الأَجرِ والثَّوابِ، راهِبًا مما يَحصُلُ منَ العِقابِ على الذُّنوبِ.



⁽۱) تفسیر ابن کثیر (٥/ ۲۲۳).

🥌 مورة النور

(٣٠٠) السُّؤالُ: ما تفسيرُ هذه الآيةِ: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَتُهُ, مَا زَكَى مِنكُر مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِكِنَّ ٱللَّهَ يُعَزِّكِي مَن يَشَآءُ ﴾ [النور:٢١]؟

الجَوابُ: المعنى: لولا أنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ تفضَّلَ على عبادِه ما زَكَى أحدٌ منهم، ولكانَ كُلُهم ضُلَّالًا وعلى الباطلِ، ولكنَّه برحمتِه وفضلِه جعَلَ مِنَ النَّاسِ مَن يُزكِّيه اللهُ عَنَّجَلَّ، كُلُّهم ضُلَّالًا وعلى الباطلِ، ولكنَّه برحمتِه وفضلِه جعَلَ مِنَ النَّاسِ مَن يُزكِّيه اللهُ عَنَّجَجَلَّ، أي: يُطهِّرُه مِن الرَّذائلِ، ويُنمِّي لهم الفضائلَ.

(٣٠١) السُّوَّالُ: ما تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغَضُّضُنَ مِنَ أَبْصَارِهِنَ ﴾ [النور:٣١]

الجَوَابُ: أمر اللهُ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- أن يقولَ للمؤمناتِ: ﴿ يَغَضُّضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَ ﴾ أي: يَحبِسنَ النَّظرَ إلى ما لا يجوزُ النَّظرُ إليه؛ ولهذا قال: ﴿ مِنْ أَبْصَارِهِنَ ﴾ ولم يقل: يَغضضنَ أبصارَهُن.

سورة النمل

(٣٠٢) السُّوَالُ: قول الله تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى ٱلِجْبَالَ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِى تَمُرُّ مَرَ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللّهِ ٱلَّذِى ٓ أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءً إِنَّهُ, خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَـكُونَ ﴾ [النمل:٨٨] في المَقصودُ بقوله تَعَالَى: ﴿ تَمُرُّ مَرَ ٱلسَّحَابِ ﴾ ؟

الجَوابُ: هذا في الآخِرةِ، فيقول الله تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرْعَ مَن فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَآءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَخِرِينَ ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصَّورِ فَفَرْعَ مَن فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَآءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَخِرِينَ ﴿ وَيَرَى الْجِبَالَ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِي تَمُرُّ مَنَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّ

بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ, خَيْرٌ مِنْهَا وَهُم مِن فَنَع يَوْمَبِذٍ ءَامِنُونَ ﴿ وَمَن جَآءَ بِالسَّيِئَةِ فَكُبَّتُ وُجُوهُهُمْ فِ النَّارِ هَلْ تَجُزَوْرِكَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٧- ٩٠]، وهذا واضِحٌ أنَّه يَومَ القِيامةِ، فَتَكُونُ الجِبالُ هَباءً طائِرًا، وليسَ كها زَعمَ بعضُ الناسِ أنَّ هذا في الدُّنيا، فإنَّ الجِبالَ في الدُّنيا، فإنَّ الجِبالَ في الدُّنيا فإنَّ الجِبالَ في الدُّنيا ثابِتةٌ في أماكِنها، حتى لو قُلنا: إن الأَرضَ تَدورُ فالجِبالُ ثابِتةٌ في أماكِنِها؛ لأنَّ الله سَهَاها ﴿ أَوْنَادًا ﴾ [النبأ: ٧].

🥌 | سورة العنكبوت

(٣٠٣) السُّؤالُ: عِندَ قِراءَتِي مع زَميلي مِن كِتابِ «التَّفسيرِ» لابنِ كثيرٍ رَحَمَهُ اللهُ استَشكلَ عليَّ أنا وزَميلي الآيةُ الكريمةُ التي في سورةِ العنكبوتِ: ﴿ وَلَيَحْمِلُكَ أَنْقَالُهُمْ وَاثْقَالُا مَّعَ أَنْقَالِمِمْ ﴾ الآية [العنكبوت: ١٦]، فقالَ: لو أنَّ زَيدًا مِنَ الناسِ مُسلِمًا أَضَلَّ عَمرًا مِن النَّاسِ، صَغيرًا كان أو كَبيرًا -وكان صالحًا- بأنواعٍ من المعاصي كشُربِ الحَمرِ وغيرِها حتى تَركَ عَمرٌو الصَّلاةَ، ويَعلَمُ بذلك زَيدٌ، ولكن لَم يَنصَحهُ في تَركِ الصَّلاةِ، وماتَ عَمرُو وهو تارِكُ للصَّلاةِ، ويسألُ زَيدٌ عن شُروطِ توبَتِه -وهو نادِمٌ- الصَّلاةِ، وماتَ عَمرُو وهو تارِكُ للصَّلاةِ، ويسألُ زَيدٌ عن شُروطِ صحَّةِ توبةِ زَيدٍ مِن إضلالِه عَمرًا؟ وهل مِن شُروطِ صحَّةِ توبةِ زَيدٍ مِن إضلالِه عَمرًا؟ وهل مِن شُروطِ صحَّة توبةِ زَيدٍ مِن إضلالِه لابنِهِم، أو أنَّ الإِضلالَ حقُّ لله فلا يتَحَلَّلُ زَيدٌ مِن أهل عَمرو؟

الجَوابُ: الرَّجُلُ في الواقِعِ لم يَقرَأ الآية من أولِها، قالَ الله عَرَّقِبَلَ: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَرَقَبَلَ: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَرَقَبَلَ: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَرَوْهِ لِللّهِ عَرَقَبَلُ فَعَلَيْكُمْ مِن خَطَيْكُمْ مِن خَطَيْكُمْ مِن خَطَيْكُمْ مِن خَطَيْكُمْ مِن مَن خَطَيْكُمْ مِن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٢]، يعني لو قالوا: نحن نَحمِلُ خَطاياكُم فاعْصوا الله واكفُروا وافْسُقوا. فإنَّهم غيرُ صادِقين، ولن يَقبَلوا أن يتَحَمَّلوا آثامَهَم، لكنَّ الله قالَ في

حُكمِه عليهم: ﴿ وَلَيَحْمِلُنَ ۚ أَنْقَالُا مَعَ أَنْقَالِهِ مَ اللَّهِ [العنكبوت:١٣]، أي: وليَحمِلُن أَثقالَمُ أي: أَثقالَ الذين طَلبوا مِنهُم أن يَتَبِعوا سَبيلَهم.

فهذا الرَّجلُ إذا كان قَد أَمرَ الآخَرَ أن يَدعَ الصَّلاةَ فتَركَها استِجابةً لقولِه؛ فإنه يَكونُ عليه مِن وِزرِه إِثمٌ، فإذا تابَ بعدَ مَوتِ الذي أَمرَهُ بتَركِ الصَّلاةِ، فإنَّ الله يَتوبُ عليه مَها عَظُمَ الذَّنبُ، ولا حاجة أن يَستَحِلَّ أولياءَ الميِّت؛ لأنَّ أولياءَ الميِّتِ لا حَقَّ لهم في أعالِه، ولكن عَليهِ أن يَتوبَ إلى الله عَنَّوَجَلَّ، وأن يُصلِحَ العَملَ ونَرجو الله له التوبةَ.

ورة الأحزاب المراب

(٣٠٤) السُّوَّالُ: قوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَعْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب:٧٧]، ما المقصودُ بالظُّلم؟ هل هو ظُلمُ الإِنسانِ لنَفسِه أو ظُلمُه للآخَرين؟

الجَوابُ: ظُلمُه لنَفسِه، وظُلمُه لنَفسِه يَشمَلُ ظُلمَه للآخرين؛ لأنّه إذا ظَلمَ الآخرين فَقَد ظَلمَ نَفسَه، قال الله تَعَالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظَلِمُونَ ﴾ الآخرين فَقَد ظَلمَ للنّفسِ؛ لأنّك البقرة:٧٥]، يَعني: كانوا يَظلِمون أَنفُسَهم، وكلُّ ظُلمٍ للغَيرِ فإنه ظُلمٌ للنّفسِ؛ لأنّك مَأمورٌ أَن تُعامِلَ غيرَك بالعَدلِ والإحسانِ؛ لأنّك إن عامَلتَهم بالجورِ والإساءةِ فقد ظَلَمتَهم وظَلَمتَ نَفسَك حيثُ لم تَمتَثِل أمرَ الله عَنَّقِبَلَ، فالإنسانُ ظَلومٌ جَهولٌ، فقد عَمَلَ الأمانة، نَسألُ الله أَن يُعينَنا وإخواننا المسلمين على أدائِها على الوجهِ الذي يُرضيه.



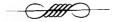
سورة فاطر

(٣٠٥) السُّؤالُ: ما هُوَ تَفْسيرُ قَوْلِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـُؤُا ﴾ [فاطر: ٢٨] الآية؟

الجَوابُ: العُلَماءُ باللهِ وَبِدينِ اللهِ وَبِشَريعَةِ اللهِ هُمُ الَّذينَ يَخْشَوْنَ اللهَ، الَّذينَ يَخْشَوْنَ اللهَ، الَّذينَ يَخْشَوْنَ اللهَ اللهِ عَجْشَوْنَ اللهَ حَقًّا هم العارِفون باللهِ، أمَّا العارفونَ بصَنائِعِ الدُّنْيا فَلَيْسَ هذا هو المرادَ مِنَ الآيةِ.

🥌 | سورة يس

(٣٠٦) السُّؤالُ: قراءةُ سورةِ يس بعددٍ مُعينٍ من المراتِ بِنِيةِ قَضاءِ الحاجةِ؟ الجَوابُ: هذا حرامٌ لا يجوزُ.



سورة الزمر

(٣٠٧) السُّوَّالُ: ما هُوَ تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَ الْ اللَّهُ يَتَوَفَى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَ الْ اللَّهُ وَتَهَا ﴾ [الزُّمَر:٤٢] الآيةَ.

الجَوَابُ: يخبِرُ اللهُ عَنَّيَجَلَّ أَنَّهُ يتوفَّى الأنفُسَ حينَ موتِها؛ يَعْنِي: عندَ موتِ الإنسانِ يتوفَّى اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى نَفْسَه ، فيأمرُ مَلَكَ الموتِ أَنْ يقْبِضَها.

وصفةُ ذلكَ مذكورةٌ في الأحاديثِ، ﴿وَالَّتِى لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزُّمَر:٤١]، يَعْني: ويتوفَّى الَّتي لم تَمُتْ في منامِها؛ لأنَّ النَّومَ وفاةٌ، لكنَّهُ وفاةٌ صُغْرى، كما قالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَهُو ٱلَذِى يَتَوَفَّنَكُم بِٱلْتِلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ٦٠]، فالَّذِي قَضَى عَلَيْها الموتَ يُمْسِكُها عَنَّوَجَلَّ لا تَعودُ إلى بدنِها، والتي لم يَقضِ عَلَيْها بالموتِ وإنَّما أَخَرَها إلى أجلٍ مُسمَّى يُرْسِلُها إلى أجلٍ مُسَمَّى، هذا هو معنى الآية الكريمة.

(٣٠٨) السُّؤَالُ: ما معنى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ اللهُ يَتُوَفَى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَ ۖ اللهُ وَاللهُ يَتُوفَى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَ ۖ اللهُ وَاللهُ مَر: ٤٤]؛ إذْ إنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يقول: إنَّ أحدَ الموتى يوصيه في المَنامِ بوصيَّةٍ مِنَ الوصايا، فهل يُعْمَلُ بها أو لا؟

الجَوَابُ: هذا غلَطٌّ، ولا يُعْمَلُ بها.

(٣٠٩) السُّوَالُ: ما تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحُونُواْ يَعَتَسِبُونَ ﴾ [الزمر:٤٧]؟

الجَوابُ: ﴿وَبَدَا لَهُم ﴾، أي: ظهَرَ لهم، ﴿قِنِ اللّهِ ﴾، أي: ممَّا حصَلَ من عذابِه عَنَى عَلَى ﴿مَا لَمُ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ ﴾، أي: ما لم يكُنْ في حسابِهم وظنّهم، وذلك يعني به الكفَّارَ، كما قال تَعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّفَاتُ مَا كَسَبُواْ ﴾ [الزمر: ٤٨]، فهم -أي: الكفَّارُ ما كانوا يظنُّون أنْ يقَعَ بهم هذا؛ لأنَّ منهم مَن يُنكِرُ البعثَ أصلًا، ومنهم مَن يظنُّ أنَّ ما ورَدَ من الوعيدِ على الكُفرِ والظُّلمِ إنَّما هو للتَّهديدِ فقطْ وليس له حقيقةٌ. فإذا رأوُا العذابَ يومَ القيامةِ ظهَرَ لهم مِن اللهِ ما لم يكونوا يحتسِبونَ.



ورة فصلت ا

(٣١٠) السُّؤالُ: قولُ الحقِّ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا اللَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٥]، فما مَعنَى الحَظِّ في هذه الآيةِ؟ وهل للحَظِّ دورٌ في دُخولِ الجنةِ؟

الجَوابُ: أولًا: إذا أَرَدْتَ أن تَسأَل فقُل: ما مَعنَى قولِ الله تَعَالَى؟ لأنَّ أشرَفَ أسرَفَ أسراءِ اللهِ (اللهُ).

ثُمَّ اسمَع الآية التي قبلَها، قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا شَتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّعَةُ آدَفَعً يَالَتِي هِى آحَسَنُ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ, عَدَوَةٌ كَأَنَّهُ, وَلِيُّ حَمِيمُ ﴿ فَمَا يُلَقَّ لَهَا ﴾ يعني: لا يُوفَّقُ لهذه الخصلة، وهي: أن يَدفَع السيئة بالتي هي أحسنُ ﴿ إِلَّا اللَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ لا يُوفَّقُ لهذه الخصلة، وهي: أن يَدفع السيئة الصَّبر، ﴿ وَمَا يُلَقَّنَهَا إِلَّا ذُو حَظِ عَظِيمٍ ﴾ وحَمَلوا أنفُسَهم على الصبر، وتحمَّلوا مشقة الصَّبر، ﴿ وَمَا يُلَقَّنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ ﴾ أي: ذو نصيبٍ عَظيمٍ من الأخلاقِ الفاضلةِ، ولا يَلزَمُ أن يكونَ المُرادُ: الجنة، فالمرادُ النَّصيبُ العَظيمُ من حُسنِ الأَخلاقِ والمعاملةِ، والثَّوابِ.



🥌 | سورة الأحقاف

ذَكرَ ابنُ كَثيرِ (۱) رَحِمَهُ اللّهُ في تفسيرِ هاتين الآيتين: قالَ مُحمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ عُثمانَ: عن عُثمانَ رَضَالِيَهُ عَنهُ ، عن النّبِيِّ عَلَيْ قال: «العَبدُ المسلِمُ إذا بَلغَ أربَعينَ سنةً خَفَّفَ الله حسابَه، وإذا بَلغَ سِبّين سَنةً أحبَّهُ أَهلُ السماء، وإذا بَلغَ شبعين سَنةً أحبَّهُ أَهلُ السماء، وإذا بَلغَ ثمانين سَنةً ثَبَّت الله تَعَالَى حسناتِه و محا سيّئاتِه، وإذا بَلغَ تِسعين سنةً غَفَرَ الله له وإذا بَلغَ ثمانين سَنةً ثَبَّت الله تَعَالَى حسناتِه و محا سيّئاتِه، وإذا بَلغَ تِسعين سنةً غَفَرَ الله له ما تَقَدَّم من ذنبِه وما تَأخَر، وشَفَّعَهُ الله في أهلِ بيتِه، و كُتِبَ في السماء: أسيرُ الله في أرضِه»، وقد رُويَ هذا من غيرِ هذا الوجهِ، وهو في (مُسنَدِ الإِمام أحمدَ) (۱).

وفي سورةِ الحجّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِّن ثُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ مِن عُلقةٍ ثُمَّ مِن مُّضَعَةٍ ثُحَلَقةٍ وَغَيْرِ مُحَلَقةٍ لِنُبيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُ مُو الْمَرَّ مِن نُطَفَةٍ ثُمَّ مِن نُطَفَةٍ ثُمَّ مِن نُطَفَةٍ ثُمَّ مِن نُكُمْ وَنُقِرُ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَى أَجَلِ شُسَمًى ثُمَّ نَحْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبَلغُوا أَشُدَكُمُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَى أَجَلِ شُسَمًى ثُمَّ نَحْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِيَتَلفَقوا أَشُدَكُمُ وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَ يَلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَ يَلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَن يُنوفُل وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَ يَلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَن يُنوفُل وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَ يَلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَن يُنوفُل وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَ يَلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَن يُنوفُل وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ ٱلْمُثَونَ وَرَبَتُ وَأَنْبَتَتَ مِن كُلِّ شَيْئًا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَتَ وَرَبَتُ وَأَنْبَتَتَ مِن كُلِ الْمُونُ وَلِي الْمُؤْمِ بَهِيجٍ ﴾ [الحج:٥].

زادَ ابنُ كثيرٍ^(۱) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما ذَكَرَهُ في تَفسيرِ الآيتينِ الخامسةَ عَشرَ والسادسةَ عَشرَ من سورةِ الأَحقافِ، قالَ: «فإِذا بَلَغَ أَربَعين سَنةً في الإِسلامِ أُمَّنَهُ الله من البَلايا الثلاثِ: الجُنونِ، والجُذامِ، والبَرصِ...».

لكنه استَدرَك -أي: ابنُ كَثيرٍ - وقالَ: هذا حَديثٌ غَريبٌ جِدًّا، وفيه نكارةٌ شديدةٌ، ومع هذا قد رَواهُ الإِمامُ أَحَمَدُ بنُ حنبلٍ في (مُسندِه) مَرفوعًا^(١) ومَوقوفًا^(٥)،

⁽١) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٨١).

⁽٢) مسند أحمد (٣/ ٢١٧) من حديث أنس رَضَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

⁽٣) تفسير ابن كثير (٥/ ٣٩٧).

⁽٤) مسند أحمد (٢/ ٨٩) من حديث عبد الله بن عمر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُا.

⁽٥) مسند أحمد (٢/ ٨٩) أنس بن مالك رَضَالِيَّلَهُ عَنْهُ.

فهل تتَناقَضُ الآيةُ الخامِسةُ من سورةِ الحَجِّ مع آيَتَيْ سورةِ الأَحقافِ؟

الجَوابُ: لا تَناقُضَ؛ لأنَّ الإِنسانَ من حيثُ هو إِنسانٌ يَبلُغُ الأَشُدَّ، ثُمَّ منهم من يَستَقيمُ، ومنهم من لا يَستَقيمُ، ولكن الأَثرَ المروِيَّ عن عُثانَ لا يَصِحُّ، وكذلك الأَثرُ الثاني ضَعيفٌ، لكن لا شَكَّ أن خيرَ الناسِ مَن طالَ عُمرُه وحَسُنَ عَملُه، لكنَّ هذا الثوابَ المُعيَّن فضَعيفٌ.

سورة الذاريات

(٣١٢) السُّؤالُ: هل الاستغفارُ في قـولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَيَالْأَسْعَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الذاريات:١٨] يكونُ في الصَّلاةِ أو خارجَ الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: هذا خارِجَ الصَّلاةِ؛ يعني أنَّهم إذا انْتَهَوا مِن صلاتِهم خافوا أنْ يكونَ فيها نَقْصٌ وقُصورٌ، فجَعَلوا يَسْتَغْفِرون.



🥌 | سورة النجم

(٣١٣) السُّوَالُ: ما مَعنَى قولِ الله تَعَالَى: ﴿ أَفِنَ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ۞ وَتَضْحَكُونَ وَلَا نَبْكُونَ ۞ وَأَنتُمُ سَكِيدُونَ ﴾ [النجم:٥٩-٣٦]؟

الجَوابُ: المرادُ بالحَديثِ: القرآنُ، والله تَعَالَى يُنكِر على هؤلاءِ الذين يَعجَبون مِن القُرآنِ ويَضحَكون منه، ولا يَتَّعِظون به، وقولُه: ﴿وَأَنتُمْ سَهِدُونَ﴾ [النجم:٦١]: أي: لاهون.



و اسورة الرحمن

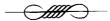
(٣١٤) السُّوَّالُ: ما مَعنَى قول الله تَعَالَى: ﴿يَسَّتَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُو فِ شَأْنِ﴾ [الرحمن:٢٩]؟

الجَوابُ: يَعني أن مَن في السمواتِ والأرضِ كلُّهُم مُحتاجون إلى الله يَسألونَهُ، إما بلِسانِ المقالِ أو بلِسانِ الحالِ.

وقولُه: ﴿ كُلَّ يَوْمِ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾ يَعني: أَنَّ الله عَنَّوَجَلَّ كَلَّ يومٍ له تَدبيرٌ في الخلائِقِ: فيُغني فَقيرًا ويُفقِرُ غَنيًّا، ويُعزُّ ذَليلًا ويُذِلُّ عَزيزًا، ويَخلُتُ أَقُوامًا ويُفني أقوامًا، وهكذا.

(٣١٥) السُّؤالُ: هل صَحيحٌ أنَّه في كلِّ يومٍ يَقعُ مَوتٌ ووِلادةٌ ومَطَرٌ؟

الجَوابُ: نَعم، كلَّ يَومٍ يَقعُ مَوتٌ، وحياةٌ، ومَطرٌ، وصَواعقُ، وحَرائِقُ، وزَلازِلُ؛ قال الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَسْتُلُهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ كُلِّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحن: ٢٩]، لكن في بَلدٍ واحِدٍ لا، فرُبَّما يَمضي في البَلدِ الواحِدِ يومٌ أو يومان ولم يَمُت أحدٌ، ولم يَنزِل المطرُ، ولم يولَدْ أحدٌ، لكن في عُموم الأرضِ لا بُدَّ من هذا.



🥌 | سورة الواقعة

(٣١٦) السُّؤالُ: ما مَعنَى قوله تَعَالَى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُ وَ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٩]؟

الجَوابُ: يقولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَ لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنَّجُومِ ﴿ وَإِنَّهُ ﴾ أي: هذا القَسمُ ﴿ لَقَسَمُ لَوْ تَعُلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ فَعَظَمَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى هذا القَسمَ؛ لأنَّ المقسَمَ عليه

عَظيمٌ، وهو: ﴿إِنَّهُ, لَقُرْءَانٌ كَرِمٌ ﴾، يَعني به: القُرآنَ الذي نَقرَؤُهُ مِن الصدورِ والمَصاحِفِ ﴿ فَ كِنَبِ مَكْنُونِ ﴾ يَعني: به اللوحَ المحفوظَ ﴿ لَا يَمَسُّهُۥ ﴾ أي: لا يَمَسُّ اللَّوحَ المحفوظَ ﴿ لَا يَمَسُّهُۥ ﴾ أي: لا يَمَسُّ اللَّوحَ المحفوظَ ﴿ إِلَّا ٱلمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٩] الذين طَهَّرَهُم الله عَرَقِجَلَ، وهم الملائكةُ الكرامُ، فهذا معنى الآيةِ.

وأما كونُ المصحَفِ لا يمَسُّه أحدٌ إلَّا وهو طاهِرٌ، فهذا مما جاءَت به السُّنةُ، ففي كتابِ عَمرو بن حَزمِ الذي كَتبَهُ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «لا يَمَسُّ القُر آنَ إلَّا طاهرٌ» (١) ، أي: إلَّا متوضِّئ؛ لأنَّ الوُضوءَ طهارةٌ كها قال الله تَعَالَى في آيةِ الوُضوءِ: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمُ وَلِيمُتِمَّ الوُضوءِ: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمُ وَلِيمُتِمَّ الوُضوءِ: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيمَعْكُم عَلَيْكُمُ مَنْ المصحَفِ اللهِ هذا؛ فلا يَجوزُ مَسُّ المصحَفِ نِعُم في مَتَكُمُ مَن احتاجَ إلى القراءةِ من المصحَفِ وهو غيرُ متوضِّئ، فيُمكِنُه أن يَقرأ في المصحَفِ، ولكن يَضعُ على يَدَيه ساتِرًا حائِلًا بينه وبين مَسِّ المصحَفِ، من قُفَّازَين أو مِنديلِ ونَحوها.

سورة الحديد

(٣١٧) السُّؤالُ: كيف يمكِنُ الجمعُ بينَ الآيتينِ الكريمتينِ: الآيةِ الأُولى: ﴿مَا السَّوْالُ: كيف يمكِنُ الجمعُ بينَ الآيتينِ الكريمتينِ: الآيةِ الأُولى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمُ إِلَّا فِي كِتَبِ مِّن قَبِّلِ أَن نَبَراً هَا أَن أَبراً هَا إِلَّا فِي كَتَبِ مِن مُصِيبَةٍ فَبِمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرُ ﴾ [الحديد: ٢٢]، الآية الثَّانية: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمُ مِن مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]؟ وهل الذُّنوبُ تدخُلُ في المصيبةِ؟

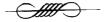
⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٩٩)، وأبو داود في «المراسيل» رقم (٩٤)، والدارمي في سننه (٢٣١٢)، والدارقطني (١/ ١٢٢).

الجَوابُ: الجمعُ بينَها أنَّ الأمرَ كلَّه مكتوبٌ؛ الَّذي كسَبَ الإنسانُ، والمصيبةُ الَّتي أصابتْه. أمَّا بالنِّسبَةِ للذُّنوبِ فليسَتْ مِن المصائبِ.

🥌 | سورة الحشر

(٣١٨) السُّؤَالُ: هل ورَدَ نُصوصٌ في قِراءةِ أواخرِ سُورةِ الحشرِ؟

الجَوابُ: نعم، ورَدَ ما يدُلُّ على فضيلةِ قِراءتِها مِن قولِه تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ ٱلَّذِى لَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ﴾ [الحشر:٢٢] إلى آخرِ السُّورةِ (١).



سورة القلم

(٣١٩) السُّؤالُ: أصحابُ الجنَّةِ المذكورونَ في القُرآنِ في قولِه تَعَالَى: ﴿إِذْ أَفْسَهُواْ لِيَصْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ ﴿ اللَّهُ وَلَا يَسْتَثُنُونَ ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآبِكُ مِّن زَيِكَ وَهُمْ نَآبِمُونَ ﴿ فَأَصَبَحَتْ كَالْصَرِيمِ لَيْسَ مُصْبِحِينَ ﴿ فَأَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِسْرِمِينَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِسْرِمِينَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ ﴾ [القلم: ١٧- ٢٤] هل آخذَهُم الله بالهمم مع أنَّهُم لم يَرُدُّوا أحدًا مِن الفُقراءِ حتَّى الآن؟

الجَوابُ: لَا، بل بالفِعلِ، ﴿ فَأَنطَلَقُواْ وَهُرْ يَنَخَفَنُونَ ۞ أَن لَا يَدْخُلَنَهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِسْكِينٌ ﴾ [القلم: ٢٣ - ٢٤]، فعَزموا على هذا وقالُوهُ بألسِنَتِهم.

⁽۱) أخرجه أحمد (٢٦/٥)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، باب ٢٢، رقم (٢٩٢٢)، من حديث معقل ابن يسار رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، قال: «من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيدا، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة».

🥌 | سورة نوح

(٣٢٠) السُّؤَالُ: هَلِ الوَقارُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿مَا لَكُو لَا نَرْجُونَ لِلَهِ وَقَارَا﴾ [نوح:١٣] هو الإجلالُ والتَّعظيمُ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ.



سورة المزمل

(٣٢١) السُّوَّالُ: ما معنى الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَرَتِلِ ٱلْقُرْءَانَ نَرْتِيلًا ﴾ [الزَّمل:٤]؟ هل هو تحسينُ الصَّوتِ عِندَ القراءةِ؟ أو ترتيلُ آيةٍ بعدَ آيةٍ؟

الجَوَابُ: معنى قولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ وَرَقِلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْقِيلًا ﴾ [النَّمل:٤] أي: تمهَّلُ في قراءتِه، واقرأُهُ مُبَيِّنًا حروفَه، ومُرتِّبًا كلماتِه، ومُرتِّبًا آياتِه؛ لأنَّ هذه الآية الكريمة -بل لأنَّ هذه السُّورة الكريمة - فيها ما يُشعِرُ بأنَّ المرادَ بالتَّرتيل التَّمهُّلُ في القراءة، ولكنَّه لا شَكَّ أنَّ تحسينَ الصَّوتِ بالقرآنِ أفضلُ وأحسنُ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ رغَّبَ فيه، واستَمَعَ مَرَّةً إلى قراءة أبي موسى وهو يقرأ، فقال: «لقدْ أوتيتَ مِزمارًا مِن مزاميرِ آلِ داودَ»، فقال له أبو موسى: لو علِمْتُ أنَّكَ تسمعه لحبَّرْتُه لك تحبيرًا (١).



⁽١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (٤٠٠٤)، وأبو يعلى في مسنده رقم (٧٢٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢).

وأخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة، رقم (٥٠٤٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم (٧٩٣) مختصرا، ولم يذكرا قول أبى موسى.

ورة القيامة

(٣٢٢) السُّؤالُ: هُناك مَقولةٌ تَقولُ: جِلدُ البَنانِ، أَعظَمُ إِبداعٍ في خَلقِ الإِنسانِ، وقد ثَبَتَ عِلمِيًّا أَن لكلِّ امرئٍ رُسومٌ وخُطوطٌ في بَنانِه يَختَلِف به عن الآخرينَ، أَشارَ القُرآنُ لدقَّةِ الصُّنع في هذا، فها هي الآيةُ الدالةُ عليه؟

الجَوَابُ: أولًا: قَولُ القائِلِ: إن جِلدَ البَنانِ -وهو: أَطرافُ الأَصابِعِ-أَعظَمُ إِبداعٍ في خَلقِ الإِنسانِ، دَعوى بِلا بُرهانٍ، فلهاذا لم يَعدِل هذا القائِلُ إلى المُخِ وأَسلاكِهُ الدَّقيقةِ الخَفيَّةِ العَجيبةِ؟! ولماذا لم يَعدِل إلى القَلبِ؟! ولماذا لم يَعدِل إلى الأَمعاءِ؟! ولماذا لم يَعدِل إلى الشَّعيراتِ العَظيمةِ المتفرِّقةِ في الجِلدِ؟!

مثلُ هذه الدَّعاوَى لا تُقبَل، فيُقالُ: إن الله تَعَالَى قال: ﴿لَقَدْ خَلَقَنَا ٱلْإِنسَانَ فِيَ أَحْسَنِ تَقَوِيهِ﴾ [التين:٤].

لكن نَعَم، يُقالُ: إن البَنانَ أَشَدُّ شيءٍ في إِثباتِ الشخصيةِ، وإنَّه لا يُمكِن أن يَتَّفِقَ اثنان فيها؛ ولهذا عَدَلَ الغَربُ -وهم المتَقَدِّمون في الدُّنيا- إِلى استِعمالِ هذه البَصَماتِ، ورَأُوها أَدَقَّ وأنفَعَ وأسرَعَ.

أما الآيةُ التي فيها الإِشارةُ إلى ذلك فهي ما ذكرَهُ بعضُ المُعاصِرين مِن قَولِ الله تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَلَن بَخْمَعَ عِظَامَهُ، ﴿ ﴿ لَى اللَّهِ قَدِرِينَ عَلَىٓ أَن نَّمُوَّى بَنَانَهُ, ﴿ [القيامة:٣-٤] أي: أن نرُدَّهُ سوِيًّا على ما كان عليه في الحياةِ الدُّنيا، وللمُفسِّرين في هذه الآيةِ أقوالُ، وكلامُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أوسَعُ من أن تُحيط به الأَفهامُ، فكُلُّ ما يَحتَمِلُه اللفظُ في كلامِ الله عَنْهَالَ مَا لا يُخالِفُ قواعِدَ الشريعةِ فإن الآيةَ تدلُّ عليه.





الحديث وعلومه

->>>\\

مصطلح الحديث

(٣٢٣) السُّؤالُ: ما الفائِدةُ المترتبةُ من تَفريقِ العُلماءِ رَجَهُمُ اللَّهُ بين أَنَّ أَخبارَ الآحادِ قد تُفيدُ العِلمَ.

الجَوابُ: الفائدةُ المترتبةُ أن ما يُفيدُ الظنَّ لا يَجِبُ اعتِقادُه ولا العَملُ به، وأمَّا ما يُفيدُ العِلمَ فيَجِبُ اعتِقادُه والعَملُ به.

والراجِحُ: أن أُخبارَ الآحادِ تُفيدُ العِلمَ بالقَرائِن، كأن تَكونَ في الصَّحيحين مثلًا، أو في غيرِ الصَّحيحين والأُمةُ تَلَقَّتها بالقَبولِ، فهذه تُفيدُ العِلمَ اليقيني، ولا أَحدَ من الناسِ الآن يَشُكُّ في أن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ قال: "إِنَّمَا الأَعمالُ بالنِّياتِ، وإِنَّمَا لكُلِّ امرِئٍ ما نَوى "(۱)، مع أن هذا الحديث ليس من المتواتِر، ولا من المشهورِ، ولا من العَزيزِ، بل هو في طبَقَتينِ أو ثلاثٍ من أُخبارِ الآحادِ، فقد رَواهُ واحدٌ، ولكن الأمةَ تَلقَّتهُ بالقَبولِ.

ولا فَرقَ في هذا بين أحاديثِ العَقائِدِ وهي ما يتعَلَّقُ بأسهاءِ الله وصفاتِه وأَفعالِه وأَحكامِه، واليوم الآخِرِ والجنةِ والنارِ.

أو يتعَلَّق بالأُمورِ العِمليةِ كالوُّضوءِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ وبِرِّ الوالِدينِ وغيرِ ذلك، فكلُّها على حدِّ سواءٍ، ومن فَرَّق فقد جادَل بها لا حُجةَ له فيه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على وقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله على «إنها الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ.

والذين يَقولون: إنَّهَا لا تُفيدُ إلا الظنَّ. قَصدُهم عَدَمَ العَملِ بها في العقائِد؛ ليُشِتوا مِن صِفات الله ما شاؤوا ويَنفوا ما شاؤوا، وقد أُخطَؤوا وضلُّوا عن سواءِ السَّبيلِ، والأُمورُ الخَبيرةُ المحضةُ لا يَدخُلُها العَقلُ إِطلاقًا، وفَرضُ المسلم فيها التَّسليمُ.

والخُلاصةُ: أن أَخبارَ الآحادِ تُفيدُ العِلمَ اليقينيَّ بالقَرائِنِ كَمْ قال ذلك ابنُ حَجَرٍ وَحَمَّ اللَّهُ في (نخبة الفِكرِ) () وغيرُه، والقرائِن كثيرةٌ، فإذا تَلَقَّتها الأمةُ بالقبولِ فمعنى هذا أنها تُفيدُ العِلمَ، والذي يُفرِّق بين الأَحكامِ العَمليةِ والعِلميةِ في هذا البابِ إنَّما أرادَ أن ينصر هواهُ في إِثباتِ ما يُريدُ ونَفي ما يُريدُ من أسهاءِ الله وصفاتِه، نَسأَلُ الله لنا ولهم الحِداية، وأن يَدُلنا على الحقّ، وأن يُرينا الحقَّ حقًّا ويَرزُقنا اتباعَه، وأن يُرينا الباطِلَ باطِلًا ويَرزُقنا اجتِنابَه.

(٣٢٤) السُّؤَالُ: كيف يعرِفُ طالِبُ العلْمِ الأحاديثَ الصَّحيحةَ والأحاديثَ الضَّعيفةَ؟ وهل يُسْتَشْهَدُ بالأحاديثِ الضَّعيفةِ؟

الجَوابُ: الأحاديثُ الصَّحيحةُ تُعْرَفُ مِن المُصنَّفاتِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ؛ مثلَ صحيحِ البُخاريِّ، وصحيحِ مُسلِم، حيث التزَمَ البُخاريُّ ومُسلِمٌ رَحَهُ مَالَسَّهُ بألَّا مثلَ صحيحًا بالسَّندِ الَّذي ارْتضياه، وقد تلَقَّتِ الأُمَّةُ هذينِ الكِتابينِ بالقَبولِ.

أمَّا ما سِواهما فإنَّه لا بُدَّ أن يتكلَّمَ عليه أهلُ العلْمِ مِن حيثُ الصِّحَّةُ في السَّندِ والصِّحَّةُ في السَّندِ

وليُعْلَمْ أَنَّ الحديثَ الصَّحيحَ ضابِطُه: كلُّ ما رواه عدْلٌ تامُّ الضَّبطِ، بسنَدٍ مُتَّصِلٍ،

⁽١) نخبة الفكر (ص٨١) طبعة دار ابن حزم.

وسَلِمَ مِن الشُّذوذِ، ومِن العِلَّةِ القادِحةِ، فهذه خمسةٌ شُروطٍ في الصَّحيحِ؛ العدالةُ، وتمامُ الضَّبطِ، واتِّصالُ السَّندِ، والسَّلامةُ مِن الشُّذوذِ، والسَّلامةُ مِن العِلَّةِ القادحةِ.

فإنِ اتَّفَقَتْ هذه الشُّروطُ إلَّا تمامَ الضَّبطِ في حديثٍ مِن الأحاديثِ؛ بأنْ كان الرَّاوي خَفِيفَ الضَّبطِ صار الحديثُ حَسَنًا لِذاتِه، وقد تكلَّمَ العُلماءُ رَحِمَهُمِاللَّهُ والأئمَّةُ الرَّاوي خَفِيفَ الضَّبطِ صار الحديثُ حَسَنًا لِذاتِه، وقد تكلَّمَ العُلماءُ رَحِمَهُمِاللَّهُ والأئمَّةُ الرَّاوي خَفِيفَ الطَّعيفِ مِن الطَّعيفِ عَلَى الأحاديثِ كلامًا لا يدَعُ مَجَالًا للشَّكِ لِبَيانِ الحديثِ الصَّحيحِ مِن الضَّعيفِ.

ويُعْرَفُ الحديثُ الضَّعيفُ بأُمورِ؛ منها: الشُّذوذُ، ومُخالفةُ الأحاديثِ الصَّحيحةِ مُخالفةً لا يمكِنُ الجمْعُ بينه وبين الأحاديثِ الصَّحيحةِ فيها، ومنها: أنْ يكونَ مُخالفًا للمعلومِ بالضَّرورةِ للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، ومنها: أنْ يكونَ مُخالفًا للمعلومِ لضَرورةِ العقلِ، لكنِ العقل الصَّريح الخالي مِن الشُّبُهات والشَّهواتِ، ومنها: أنْ يكونَ مُخالفًا للحسِّ الَّذي يُدْرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمْسِ.

على كل حال: للضَّعيفِ علاماتٌ، قد تصِلُ في بعضِ الأحيانِ إلى أنْ يكونَ الحديثُ موضوعًا، أي: مكذوبًا على رسولِ اللهِ ﷺ.

وأمَّا الاستشهادُ بالأحاديثِ الضَّعيفةِ، فإنَّ العُلماءَ رَحِمَهُ وَاللهُ قالوا: إذا لم يكُنِ الضَّعفُ شديدًا وتعدَّدَتِ الطُّرقُ، فإنَّه يكونُ الحديثُ حينئذٍ حَسَنًا لغيرِه، ويُسْتَشْهَدُ به، وتثْبُتُ به الأحكامُ الشَّرعيَّةُ.

وأمَّا إذا كان الحديثُ الضَّعيفُ لم تتعدَّدْ طُرُقُه، فهذا يجوزُ ذكْرُه في الفضائلِ، لكن بشروطٍ ثلاثةٍ:

الأول: أَنْ يكونَ هذا العمَلُ الَّذي رُتِّبَ عليه الفضْلُ ثابتًا بدليلٍ صحيحٍ. والثَّاني: ألَّا يكونَ الضَّعفُ شديدًا.

والثَّالثُ: ألَّا يعتقِدَ صِحَّتَه إلى النَّبِيِّ ﷺ، بل ينقُلُه بصيغةِ التَّمريضِ؛ مِثْل: رُوِيَ عن النَّبِيِّ عَلِيْهِ كذا، أو ذُكِرَ عنه كذا.

وكذلك الأحاديثُ الواردةُ في التَّرهيبِ مِن بعضِ الأعمالِ بذِكْرِ الوعيدِ الشَّديدِ عليها، هذه يُقال فيها ما يُقال في الأحاديثِ الواردةِ في التَّرغيبِ وفضائلِ الأعمالِ: لا بُدَّ أَنْ يكونَ أَصْلُ العمَلِ قد ثبَتَ التَّحذيرُ منه. والثَّاني: ألَّا يكونَ الضَّعفُ شديدًا. والثَّالثُ: ألَّا يعتقِدَ صِحَّتَه إلى النَّيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

وأجاز بعضُ العُلماءِ ذِكْرَ الحديثِ الضَّعيفِ بهذه الشُّروطِ، ومع ذلك فإنَّنا لا نُحَبِّذُ أَنْ يُذْكَرَ الحديثُ الضَّعيفُ مُطلقًا، حتَّى لو تمَّت فيه هذه الشُّروطُ، ولا سيَّما بين العامَّةِ؛ لأنَّ العامَّةَ إذا سَمِعوا الحديث سوف يتلقَّفُونَه بقطْعِ النَّظَرِ عن كونِه صحيحًا أو ضعيفًا، وسوف يرسَخُ في أذهائهم، وسوف يتحدَّثونَ به جازمينَ نِسبتَه إلى رسولِ اللهِ صَلَّاتِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ.

لذلك أرى ألَّا تُذْكَرَ الأحاديثُ الضَّعيفةُ؛ لا في فضائلِ الأعمالِ، ولا في التَّرهيبِ مِن مَساوئِ الأعمالِ بين العامَّةِ، اللَّهُمَّ إلَّا إذا كان الحديثُ مَشهورًا بين العامَّةِ، ثمَّ تحدَّثَ به أحدُّ مِن أَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ للعامَّةِ أَنَّه حديثٌ ضعيفٌ، فهذا أمْرٌ جائزٌ بل هو أمْرٌ واجِبٌ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يَبَيِّنَ الحديثُ الصَّحيحُ مِن الحديثِ الضَّعيفِ، حتَّى لا يغترَّ النَّاسُ جذه الأحاديثِ الضَّعيفِ، حتَّى لا يغترَّ النَّاسُ جذه الأحاديثِ الضَّعيفِ،

وإنّني بهذه المُناسبةِ أُحَذِّرُ ممّا يُنْشَرُ بين الحينِ والحينِ مِن نشراتٍ فيها أحاديثُ موضوعةٌ مكذوبةٌ على النّبيِّ عَلَيْهِ، أو عن أحدٍ مِن الصَّحابةِ رَضَيَالِلهُ عَنْهُو، ويُذْكَرُ فيها أشياءُ غريبةٌ مُنْكَرَةٌ، ومع ذلك تنتشِرُ كثيرًا، حتَّى إنَّ بعضَ النَّاسِ تجِدُه واقفًا في الطُّرقاتِ يُوزِّعُها على عامَّةِ النَّاسِ، وهذا أمْرٌ مُحَرَّمٌ، فقد قال النّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ حَدَّثَ

عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكاذِبَيْنِ»(١)، وقد ثبت عنه ﷺ أَنَّه قال: «مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٢).

فأُحَذِّرُ مِن هذه المَنشوراتِ ثلاثَ طوائفَ:

الطَّائفةُ الأُولى: مَن كتبَت هذه المنشوراتِ وأعانَتْ عليها لتَجْنِيَ الأموالَ في تصويرِها وطِباعَتِها.

الطَّائفةُ الثَّانيةُ: مَن قامت بنشْرِها وبثها بين النَّاسِ.

الطَّائفةُ الثَّالثةُ: مَن وقَعَت في أيديهم مثْلُ هذه المنشوراتِ، فلْيَحْذَرُوا منها، ولْيُتْلِفُوها، ولا يُبَالوا بها فيها مِن الكذِبِ والوعيدِ على مَن لم ينشُرها، كما يوجَدُ في بعضِ المنشوراتِ.

فأُحَذِّرُ هؤلاءِ الأصنافَ الثَّلاثةَ: الطَّابِعَ أو المُصوِّرَ، والنَّاشِرَ، والقارِئ، مِن أَنْ يغتَرُّوا بمثْلِ هذه المنشوراتِ، وأسألُ اللهَ للجميعِ السَّلامةَ مِن كلِّ إثْمٍ، والغنيمةَ مِن كلِّ إثْمٍ، والغنيمةَ مِن كلِّ بِرِّ.

(٣٢٥) السُّؤالُ: هل يُسَتَدَلُّ بالأحاديثِ الضَّعيفةِ إذا كان الإنسانُ يقدِّمُ كلمةً لإخوانِه في مسجِدٍ أو في غيرِه؟

الجَوابُ: الأحاديثُ الضَّعيفةُ لا يجوزُ ذِكْرُها إلَّا لبيانِ أنَّها ضعيفةٌ فقطْ؛ لأنَّك

⁽١) أخرجه مسلم: في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات، (٨/١)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١١٠)، ومسلم: في مقدمة صحيحه، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (٣)، من حديث أبي هريرة رَضِحَ اللهُ عَنْدُ.

إذا نسَبْتَ الحديثَ إلى النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- وأنت تعتقِدُ أَنَّه ضعيفٌ لا يصِحُّ؛ فقد كذَبْتَ على النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١).

(٣٢٦) السُّؤالُ: ما الكُتبُ التي تَنصَحون بقِراءَتِها مما فيها الأَحاديثُ الضَّعيفةُ حتَّى يَحذَرَها الإِنسانُ؟

الجَوابُ: الكُتبُ كَثيرةٌ مما أُلِّف لهذا الغَرضِ، فمنها كتابُ الشَّوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (الفَوائِدُ المجموعةُ في الأحاديثِ المَوضوعةِ) وغَيرُه.

🥌 | معاني الأحاديث

(٣٢٧) السُّؤالُ: كيف نُجيبُ على إِشكالِ سُؤالِ الصَّحابةِ عن معنى الغِيبةِ، وهم عَربٌ؟

الجَوابُ: إمَّا أَنَّهُم سَأَلُوا استِرشادًا؛ لأنَّ الشريعةَ نَقَلَت معانيَ بعضِ الأَلفاظِ من الحقيقةِ اللَّعويةِ إلى الحقيقةِ الشَّرعيةِ، فالصَّلاةُ -مَثلًا - في اللغةِ: الدُّعاءُ، لكنَّها في الشَّرع: هي العبادةُ المَعروفةُ، هذه واحدةٌ.

ثانيًا: ربَّما يَكون بَعضُهم قد سَألَ مِن أجلِ أن يَتَبَيَّن للآخرين؛ لأنَّ الإِنسانَ قد يَسأَلُ عن شيءٍ يَعرِفُه من أجلِ أن يُعَرِّف الآخرين.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ رقم (١١٠)، ومسلم: في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ رقم (٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ إِنَّ الغِيبة فِعْلَة من الغَيبِ، والنَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ لَمَا ذَكَر الغِيبةَ لا يَعلَمُ الصحابةُ أَيُّ غِيبةٍ هي؟ هل هي أن تَتكلَّم في أخيكَ في غَيبَتِه ولو بما يَسُرُّه، أو تَذكُرُ أخاك في غَيبتِه بما يَكرَهُ أو ما أشبَهَ ذلك؟.

(٣٢٨) السُّؤَالُ: ما معنى حديثِ الرَّسولِ ﷺ: «بَلِّغوا عنِّي ولو آيةً»(١)؟

الجَوَابُ: معناه أَنَّ النَّبِيَ عَنِي أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ يُبلِّغوا عنه ولو آيةً واحدةً؛ يَعني: ولو آيةً مِنَ القرآنِ، أو حُكمًا مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ، لكنْ بشرْطِ أَنْ يعلَمَ أَنَّ الرسولَ عَنِي قَالَهُ، وأَمَّا الأحاديثُ الضَّعيفةُ فلا يجوزُ للإنسانِ أَنْ ينسُبَها إلى رسولِ اللهِ عَنْ النَّبيَّ واللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١)، وأخبَرَ أَنَّ مَن حدَّثَ عنه بحديثٍ يرى أَنَّه كَذِبٌ فإنَّه أحدُ الكذَّابَيْنِ.

(٣٢٩) السُّوَّالُ: ورَدَ حديثٌ عَنِ الرَّسولِ ﷺ: «ما تركْتُ بَعْدي فتنةً أَضَرَّ على الرِّجالِ مِنَ النِّساءِ» (٢) ، وقد سمِعْتُ بعضهم يحتجُّ بهذا الحديثِ على جوازِ كشْفِ المرأةِ وجهَها، فيزعُمُ أَنَّ الفتنةَ المرادةَ في الحديثِ هي الابتلاءُ والاختبارُ، بحيثُ إنْ صبَرَ عَنِ النَّظرِ إلى وجهِ المرأةِ يُؤْجَرُ، وإنْ نظرَ إلى وجهِها وقعَ في الإثم؟ فها هو ردُّكم على ذلك؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦١)، من حديث ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (۱۱۰)، ومسلم: في مقدمة صحيحه، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (۳)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَلَيْكُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضَّوَلِيَّكَعَنْهُمَّ.

الجَوَابُ: مَنِ اسْتدلَّ بهذا الحديثِ على جوازِ كشفِ المرأةِ وجهها فقدِ انْقلَبَ عقلُه، وأَبْعَدَ النَّجْعَة، وخالَفَ الصَّوابَ، بل إنَّ هذا الحديث يدُلُّ على وجوبِ تغطيةِ المرأةِ وجهها؛ لأنَّ الفتنة في النَّظرِ إلى وجهها بلا شكِّ، والنَّبيُّ عَلَيْ يقول: «ما تركثُ بعدي فتنة أضرَّ على الرِّجالِ مِنَ النِّساءِ»، والاختبارُ قد يكون خيرًا وقد يكون شرًا؛ فقدْ قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَبُلُوكُم بِالشَّرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَالْيَنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٥]، والمرادُ فقدْ قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَبُلُوكُم بِالشَّرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَالْيَنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٥]، والمرادُ بالفتنةِ ما يحصُلُ مِنَ النَّظرِ إلى المرأةِ، وإلى مُعازَحتِها، وإلى مُهاتَفتِها، وإلى مُغازَلتِها، وما أَشْبَهَ ذلك، فهذه هي الفتنةُ؛ أي: ما يحصُلُ مِنَ المرأةِ في هذه الأمورِ وغيرِها، والإنسانُ بلا شكِّ بَشَرٌ، ولا سيَّا الشَّبابُ ربَّا يَفتتِنُ بالمرأةِ لنظرةٍ رآها، أو لكلمةِ سمِعَها، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وهذا الحديثُ -بلا شكِّ - يدُلُّ على أنَّه يجِبُ على المرأةِ أنْ تبتعِدَ عن كلِّ ما فيه فتنةٌ للرِّجالِ بها، وأنَّه يجِبُ على الرَّجُلِ أيضًا أنْ يبتعِدَ عَنِ المرأةِ حيثُ كان في قُرْبِهِ منها فتنةٌ، وكُلُّ ذلك مِن أَجْلِ حمايةِ الأعراضِ والأنسابِ مِنَ الوقوعِ في المَهالكِ؛ لأنَّ الزِّنا - والعياذُ باللهِ - تَضيعُ به الأنسابُ، وتفسُدُ به المجتمعاتُ، وكها قال اللهُ تعالى فيه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَ الزِّنَ الزِّنَا وَتَفَسُدُ به المجتمعاتُ، وظُهورُ المرأةِ بمَظهرِ ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَ الزِّنَا ولهذا عبَّرَ اللهُ عَرَقِبَلَ بقولِه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَ ﴾ الفتنةِ لا شكَّ أنَّه مِن أسبابِ الزِّنا؛ ولهذا عبَّرَ اللهُ عَرَقِبَلَ بقولِه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَا ولهذا عبَّرَ اللهُ عَرَقِبَلَ بقولِه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَا ولهذا عبَرَ اللهُ عَرَقِبَلَ بقولِه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَا .

(٣٣٠) السُّؤالُ: ما معنى قولِ الرَّسولِ ﷺ عندما تحدَّثَ عنِ النِّساءِ: «رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ»؟

الجَوابُ: يقولُ الرَّسولُ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ

كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» (١) مذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ مِن أهْلِ النَّارِ نساءً كاسياتٍ عارياتٍ، أي: عليهنَّ ثيابٌ لكنَّها لا تستُّرُ، قال العُلهاءُ: إمَّا لقِصَرِها، وإمَّا لضِيقِها، وإمَّا لكونها عليهنَّ ثيابٌ لكنَّها لا تستُّرُ، قال العُلهاءُ: إمَّا لقِصَرِها، وإمَّا لضيقِها، وإمَّا لكونها رهيفة، فهنَّ كاسياتٌ عارياتٌ، «رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ»، أي: أنَّهنَّ يرفعْنَ الشَّعرَ على الرَّأسِ حتَّى تكونَ كسَنامِ البعيرِ المائلِ، «مُيلَاتُ مَائِلاتٌ»، أي: يُمِلْنَ غيرَهن عنِ الصِّراطِ المُستقيم؛ لِهَا يفعلْنَه مِن أسبابِ الفتنةِ، مائلاتٌ هنَّ بأنفُسِهنَّ.

(٣٣١) السُّؤالُ: ما معنى حديثِ: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»؟ حيث إنَّ بعضَ النِّساءِ يقلْنَ: إنَّ عورةَ المرأةِ مِن السُّرَّةِ إلى الرُّكبةِ؛ فهل لكم توجيةٌ في ذلك؟

الجَوابُ: معنى قولِه ﷺ: «كَاسِيَاتُ عَارِيَاتٌ»: أنَّ عليها ثيابًا، ولكنَّها كالعارية؛ قال أهلُ العلم رَحَهُ مُ اللَّهُ: كالعارية؛ لكونِ الثيّابِ قصيرةً. كالعارية؛ لكونِ الثيّابِ خفيفةً يُرى مِن ورائها الجِلْدُ. عاريةٌ؛ لأنَّ ثيابَها ضيّقةٌ تصِفُ مقاطعَ جسمِها، والنّساءُ اليومَ -معَ الأسفِ الشَّديدِ - قد ابتُلينَ بهذه الألبِسةِ أو بعضِها، وتساهلْنَ بهذا، والواجبُ على المرأةِ أنْ تذكُر أنَّ أمامَها النَّار؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم - قال: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: رِجالُ مَعَهُمْ سِياطٌ كَأَذْنَابِ البَقرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مُمِيلَاتٌ مَائِلاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّة، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَها، وَإِنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» (١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحُاللَهُ عَنْهُ.

فعلى النِّساءِ أَنْ يتَّقينَ اللهَ فإنَّهنَّ أكثرُ حطبِ جهنَّمَ، كما ثَبَتَ ذلك عنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم (١) الصادقِ المُصدوقِ الَّذي يقولُ الحقَّ.

على المرأةِ أَنْ تذكُرَ يومَ تكونُ ممدَّدةً على نعشِها يذهَبُ بها النَّاسُ إلى دارِ الجزاءِ. على المرأةِ أَنْ تذكُرَ نفسَها حينها تكونُ وحيدةً في قبرِها.

على المرأةِ أَنْ تذكُّرَ نفسَها حينَ تُبعَثُ يومَ القيامةِ عاريةَ الجسمِ حافيةَ القَدمِ.

أَلَا فلتتقِ الله نساءُ المؤمنين قبلَ أَنْ يَحِلَّ بهم البلاءُ، ومِن البلاءِ الَّذي يَحِلُّ بالمرأةِ إذا عصَتِ الله ورسولَه أَنْ تستسهِلَّ المعاصيَ؛ قال الله عَزَّفَجَلَّ: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّماً يُرِيدُ اللهُ وَيَوْجَلَّ: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّماً يُرِيدُ اللهُ أَنَّ يَوْبِيمُ مِبَعْضِ ذُنُوْبِهِمْ ﴾ [المائدة: ٤٩].

وعلى الرِّجالِ الَّذين جعَلَهم اللهُ قوَّامينَ على النِّساءِ أَنْ يتَّقوا اللهَ في نسائِهم، وأَنْ يوجِهوهُنَّ لها فيه الخيرُ، ويمنعوهنَّ ممَّا فيه الشَّرُّ، والِفتنةُ، والفسادُ.

علينا جميعًا ألَّا نغترَّ بعاداتِ المُجرمينَ المُكذِّبينَ للهِ ورسولِه مِن الكفَرَةِ فإنَّهم قد عَموا عنِ الحقِّ فأضلَّهم اللهُ.

إنَّنا -معشرَ المُسلمينَ- أمَّةُ الإيهانِ، أمَّةُ الحياءِ، والحياءُ شعبةٌ مِن الإيهانِ، أسألُ اللهَ أ أنْ يهدِيَنا جميعًا رجالًا ونساءً؛ إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

(٣٣٢) السُّؤَالُ: ما معنى قولِه: «كَاسَيَاتٌ عَارِيَاتٌ»، الواردِ في الحديثِ؟ الجَوابُ: هذا الحديثُ قال النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُّخْتِ المَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ مَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رَحِهَا لَيُوجَهُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»(١).

قال العلماءُ رَحَهُ مُّلِلَهُ: الكاسياتُ العارياتُ هنَّ اللَّاتِ عليهنَّ كِسوةٌ لا تَسْتُرُ؛ إمَّا لكونها رهيفةً تصِفُ ما وراءها مِن البشَرَةِ، وإمَّا لكونها قصيرةً، وإمَّا لكونها ضيِّقةً، هذا هو معنى الحديثِ، وإلَّا فلا يمكِنُ أنْ تكونَ المرأةُ كاسيةً عاريةً؛ لأنَّ الكِسوة ضدُّ العُرْيِ، والعُرْيَ ضدُّ الكِسوةِ، لكنْ يُجْمَعُ بينهما بأنهنَّ كاسِياتٌ كِسوةً لا تَسْتُرُ، فهنَّ كالعارياتِ.

والواجِبُ على المرأةِ أَنْ تلبَسَ ثوبًا يَسْتُرُ جميعَ بدنِها، لكنْ لا بأْسَ أَنْ تُبْرِزَ رأْسَها ورقَبَتَها ويدَيْها ورِجْلَيها للنِّساءِ وذَوي المَحارِمِ.

(٣٣٣) السُّؤالُ: هل وَرَدَ أنَّ النِّساءَ ناقِصاتُ عَقلٍ ودينٍ، وما مَعنَى هذه العِبارةِ؟

الجَوابُ: ثَبتَ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أَنَّه قالَ -وهو يُخاطِبُ النِّساءَ-: «ما رَأَيتُ مِن ناقِصاتِ عَقلٍ ودينٍ أَذهَبَ للنِّ الرَّجُلِ الحازِمِ مِن إِحداكُنَّ ('')، يعني: مَعناهُ أَنَّ الرَّجُلَ قَد يَفتَتِنُ بالمرأةِ ومِن ذلك ما يَدعو إليهِ بَعضُ الرِّجالِ الآنَ عِنَّ يُسمُّونَهُ تَحَرُّرَ المرأةِ، وهو في الحقيقةِ تَدَهوُرُ المرأةِ حيثُ يُريدونَ أَن تَبرُزَ إلى النَّاسِ كها يَبرُزُ الرَّجُلُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

فهذا بلا شَكَّ مِن إِذهابِ لُبِّ الرَّجُلِ الحازِمِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ العاقِلَ يَعرِفُ أنَّ الله عَزَيَجَلَ الله تَعَالَى للمَرأةِ خَصائصَ خِلقيةً، وخَصائِصَ خُلقيةً، وخَصائِصَ شَرعيةً، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْحَسَنُ الخالِقينَ وأحكَمُ الحاكِمين.

فَمَن أَرَادَ أَن يُسَوِّيَ المرأةَ بِالرَّجُلِ فَهُو دَاخِلٌ فِي قُولِهِ صَلَّى الله عليهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا رَأَيتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقَلٍ وَدِينِ أَذَهَبَ للنِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِن إِحداكُنَّ »(۱)، فَقُلنَ: يَا رَسُولَ الله، مَا نُقصَانُ عَقَلِها؟ فَأَخبَرَ صَلَّى الله عليهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مِن نُقصَانِ دينِها نُقصانِ عَقلِها أَنَّ شَهادةَ الرَّجُلِ الواحِدِ عن شَهادةِ امرَأتَينِ، وأخبَرَ عن نُقصانِ دينِها بأنَّها إذا حاضَت لم تُصَلِّ ولم تَصُم، فالنَّاسُ يُصَلُون وهي لا تُصَلِّى، والنَّاسُ يَصومون وهي لا تُصَلِّى، والنَّاسُ يَصومون وهي لا تَصومُ.

لكنَّ هذا النَّقصَ -والحمدُ لله - لَا لَومَ عليها فيه؛ وذلك لأنَّها امتَثَلَت أمرَ رَبِّها فَتَرَكَت الصِّيامَ والصَّلاةَ حالَ الحَيضِ، لكنَّه في الحقيقةِ نَقصٌ كها أنَّ الرَّجُلَ يَترُكُ الصَّلاةَ المسنونةَ فيَنقُصُ دينُهُ عن الرَّجُلِ الذي يُصَلِّيها، مع أنَّه لَا لَومَ عليه في هذا النَّقصِ، ولكنْ كم مِن امرأةٍ خيرٌ مِن رِجالِ كثيرين، والعِبرةُ بالجِنسِ، يَعني: أنَّ جِنسَ الرِّجالِ أفضَلُ مِن جِنسِ النِّساءِ، لكنْ كونُ الرَّجُلِ مِن الرِّجالِ ينخَذِلُ حتَّى تكونَ المرأةُ الرِّجالِ الفَضِلُ مِن جِنسِ النِّساءِ، لكنْ كونُ الرَّجُلِ مِن الرِّجالِ ينخَذِلُ حتَّى تكونَ المرأةُ خيرًا منه لا يُبطِلُ القاعِدةَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

(٣٣٤) السُّوَّالُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَكَلَ طعامًا فقال: الحمْدُ للهِ الَّذي أَطْعَمَني إِيَّاهُ، ورَزَقَني إِيَّاهُ، مِن غيرِ حوْلٍ منِّي ولا قوَّةٍ، غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذُنْبِهِ»(١)، فما صِحَّةُ هذا الحديثِ؟

وَهَلِ المَقْصُودُ مِن قُولِه: «غُفِرَ له مَا تَقَدَّمَ مِن ذُنْبِهِ» أَنْ يَغْفِرَ اللهُ عَرَّجَلَ له الذُّنوبَ في ذلك اليوْم، أو الذُّنوبَ في كلِّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الحياةِ؟

الجَوَابُ: ثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه قال: «إِنَّ اللهَ لَيَرضى عَنِ العبْدِ يأكُلُ الأَكْلةَ فيحمَدُهُ عليها» (٢)، ورِضا اللهِ يحصُلُ به كلُّ مقصودٍ، فيحمَدُهُ عليها، ويشرَبُ الشَّرْبةَ فيحمَدُهُ عليها» (٢)، ورِضا اللهِ يحصُلُ به كلُّ مقصودٍ، فيحصُلُ به مغفرةُ الذُّنوبِ، وتكفيرُ السَّيِّئاتِ، ورِفعةُ الدَّرجاتِ؛ ولهذا ينبغي للإنسانِ كلَّما أكلَ أو شرِبَ أَنْ يحمَدَ اللهَ على ذلك؛ حتَّى يحصُلَ له هذا الخيرُ الكثيرُ، وهو أَنْ يَرضَى اللهُ عنه.

(٣٣٥) السُّوَالُ: ورَد في الحَديث عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا» (٢)، ونحن نُقدِّم الأكْل للعُمَّال، ونقوم على خِدْمتهم، ولكِنَّنَا نُفطِر معهم؛ لنَرفَع مَعنَوياتهم، فهل يَنقُص هذا من أَجْرِنا أو لنا مِثْل أَجْر المُتبرِّعين بهذا الإفطار؟

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٩)، وأبو داود: كتاب اللباس، رقم (٤٠٢٣)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام، رقم (٣٤٥٨)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام، رقم (٣٢٨٥)، من حديث معاذبن أنس الجهني رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، رقم (٢٧٣٤)، من حديث أنس رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في فضل من فطر صائها، رقم (٨٠٧)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب في ثواب من فطر صائها، رقم (١٧٤٦)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الجوابُ: لا، إن شاء الله أَجرُكم تامٌّ؛ لأن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أَخبَر أن الخازِن الأَمين له مِثْل أَجْر المُتصدِّق (۱).

(٣٣٦) السُّؤَالُ: ورَدَ فِي الحديثِ: «للصَّائِم فرحتانِ؛ فرحةٌ عِندَما يُفطِر، وفرحةٌ عندما يَلقى الله عَنَّقَجَلَّ (٢)، فها هي الفَرحةُ الَّتي تكون عِندَ الفِطرِ؟ وهل هي إحساسُه بالفرحةِ الإيهانيَّةِ عندما يتناوَلُ طعامَ الإفطارِ كلَّ يوْمٍ، أو هي فرحةُ يوْمِ عيدِ الفِطرِ؟

الجَوَابُ: قولُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «للصَّائِم فرحتانِ» يشمَلُ الصَّائِم فرحتانِ» يشمَلُ الصَّائِمَ في علرِه، وعلى هذا تكون الفرحةُ بكلِّ يوْمٍ في يوْمِه، وفرحتُه عِند فِطرِه أنَّه يفرح بأمرَيْنِ:

الأمرُ الأوَّلُ: الفرحُ بها منَّ اللهُ عليه به مِنَ التَّعبُّدِ للهِ تعالى بصيامِ ذلك اليوْمِ اللَّمرُ الأوَّلُ: الفرخ بها منَّ الله تعالى منَّ عليه بأداءِ يوْمٍ فرَضَه الَّذي هو إمَّا أنْ يكونَ مِن رمضانَ؛ فيفرحُ بأنَّ الله تعالى منَّ عليه بأداءِ يوْمٍ فرَضَه عليه، وكم مِن أُناسِ استنكفوا واستكبَروا فلَمْ يصوموه! وإمَّا أنْ يكونَ تطوُّعًا؛ فيفرحُ بأنَّ الله تعالى منَّ عليه بهذا الصَّومِ الَّذي يُكْمِلُ اللهُ له به ما نَقَصَ مِن صيامِ الفريضةِ.

أمَّا الفرحةُ الثَّانيةُ: فهي فَرَحُه بها أُبيحَ له مِن لذَّاتِ الأكْلِ والشُّربِ والنَّكاحِ بعدَ أَنْ كان ممنوعًا منه في الصِّيامِ الواجبِ؛ فيكون بذلك فَرِحًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه، رقم (١٤٣٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين، رقم (١٠٢٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِحَالِلَهُ عَنّهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب هل يقول إني صائم إذا شتم، رقم (١٩٠٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام، رقم (١١٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّكُءَنْهُ.

هذا هو معنى قولِه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «للصَّائِم فرحتانِ»، ففرحُه عِند فِطرِه هو في الحقيقةِ فرحتانِ: فرحٌ بها منَّ اللهُ به عليه مِن أداءِ هذه العبادةِ، وفرحٌ بها أباح اللهُ له مِن تناوُلِ لذَّاتِه مِن مأكولٍ ومشروبٍ ومنكوحٍ.

أَمَّا الفَرَحُ الثَّانِ: فهو فرحُه عِند لقاءِ ربِّه؛ حيث يجِدُ ثوابَ هذا الصَّومِ عِند اللهِ تعالى، وقد ثبَتَ في الحديثِ الصَّحيحِ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَنَّ الصَّائمَ يَجزيه اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِن عِندِه، فقال اللهُ تعالى في الحديثِ القُدسِيِّ: «كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له الحسنةُ بعشرِ أمثالِها إلَّا الصَّومَ؛ فإنَّه لي، وأنا أَجْزي به»(۱).

(٣٣٧) السُّؤالُ: ما مَعنَى حديثِ: «القُرآنُ حُجةٌ لك أو عَلَيك» (٢)؟

الجَوابُ: المعنى أنك إذا عَمِلتَ به صارَ لك ومِن نَصيبِك، كما لو كانَ عِندَ الإِنسانِ دَراهِمُ واشتَرى بها ثِيابًا له، وإن لم تَعمَل به صارَ حُجةً عليك؛ لأنَّك قد عَلِمتَ ما جاءَ في القرآنِ ولم تَعمَل به؛ فيكون حُجةً عليك.

(٣٣٨) السُّؤالُ: ورَدَ حَديثٌ في (سُننِ ابنِ ماجَه) عن أبي مُوسى: حَدَّثنا رَسولُ الله عَلَيْ قَالَ: الله عَلَيْ قَالَ: «إِنَّ بِينَ يَدَي الساعةِ لَهَرْجًا»، قالَ: قُلتُ: يا رَسولَ الله، ما الهَرْجُ؟ قال: «القَتلُ»، فقالَ بَعضُ المسلمينَ: يا رَسولَ الله، إنَّا نَقتُلُ الآن في العامِ الواحِدِ من المشركين كَذَا وكَذا. فقالَ رَسولُ الله عَلَيْ : «لَيسَ بِقَتلِ المشركين، ولكِنْ يَقتُلُ بَعضُكُم المشركين كَذَا وكَذا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب هل يقول إني صائم إذا شتم، رقم (١٩٠٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام، رقم (١١٥١)، من حديث أبي هريرة رَضَّالَيَّكُءَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري

بَعضًا، حتَّى يَقتُلَ الرَّجُلُ جارَهُ وابنَ عمِّهِ وذا قَرابَتِه»، فقالَ بعضُ القَومِ: يا رَسولَ الله، ومَعَنَا عُقولُنا ذلك اليومَ؟ فقالَ رَسولُ الله ﷺ: «لا، تُنزَعُ عُقولُ أَكثَرِ ذلك الزَّمانِ، ويُخَلَّفُ له هَباءٌ مِنَ النَّاسِ لا عُقولَ لهم»(١).

فهَل مَعنى الحديثِ أَنْ يَصيرَ النَّاسُ عَجانين، أو ماذا؟ ومَاذا يَصنَعُ الإِنسانُ إذا وَقَعَ هذا؟ هل يَختَبِئ في المَغاراتِ والكُهوفِ؟

الجَوابُ: أولًا: هذا الحَديثُ لا أَدرِي عن سنَدِه، وقَد نَقَلَ ابنُ القَيِّم رَحَمَهُ ٱللَّهُ عن شيخِه شيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ رَحَمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ أَفرادَ ابنِ ماجَه رَحَمَهُ ٱللَّهُ غالِبُها ضِعافٌ (٢).

لكنَّ كثرةَ الهَرْجِ ثابِتُ، فإنه لا تَقومُ الساعةُ حتَّى يَكثُرَ الهَرْجُ، قالوا: وما الهَرْجُ يا رَسولَ الله؟ قال: «الهَرْجُ القَتلُ، لا يَدري القَاتِلُ فيها قَتَل، ولا المقتولُ فيها قُتِل»(٣).

وإذا طَبَّقتَ هذا الحديثَ على ما يَحصُلُ في أَزمانِنا المتأخرةِ وَجَدتَ أَنَّ بعضَه قدْ كان، فتَسمَعُ أحيانًا قتالًا أَعمَى، عِمِّيَّةً جاهليَّةً، ولا يَدري الإِنسانُ فيها قُتل، ولا القاتِلُ فيها قَتلَ، نَسأَلُ الله السلامةَ والعافيةَ.

وأما على فَرضِ صحةِ الحَديثِ فالمُرادُ بالعُقولِ هنا عُقولُ الرُّشدِ، لا عُقولُ الرُّشدِ، لا عُقولُ الإِدراكِ، فاعلَم أن هنا عَقلَيْن:

عَقلَ الإِدراكِ: وهو الذي يَمُرُّ عليك في قُولِ الفُقهاءِ رَجَهُمْ اللَّهُ: إنَّ مِن شُروطِ العبادةِ العَقلَ.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفتن، باب التثبت في الفتنة، رقم (٣٩٥٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِحَالَيَّهُ عَنَهُ.

⁽٢) زاد المعاد (١/ ٤٢٠).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، رقم (٢٩٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

وعَقلَ الرُّشدِ: الذي يُحسِن به الإنسانُ التصرُّف، فيَعقِلُه عَقلُه عما لا يَنفَع.

فانظُر إلى صَناديدِ الكُفرِ السابقين واللاحِقين، هل لهم عُقولٌ أو لَا؟ لهم عُقولٌ، لكن ليس لهم عُقولُ، لكنّها عُقولُ إدراكٍ، يُدرِكون الشيءَ ويتَصَرَّ فون بذكاءٍ ودَهاءٍ، لكن ليس لهم عُقولُ رُشدٍ؛ ولهذا يَصِفُ الله تَعَالَى الكُفَّارَ بأنهم لا يَعقِلون، أي: ليس لهم عُقولُ رُشدٍ تَهديهم إلى الصَّوابِ.

وإذا وَقَعَ هذا وليسَ للنَّاسِ إِمامٌ وصارَتِ المسألةُ فَوضَى؛ فليَنجُ الإِنسانُ بنفْسِه، ولا يَقتُل أحدًا ولا يَدخُل في المعامِع، ولكن له الحَقُّ أن يُدافِعَ عن نفسِه إذا اعتُدِيَ عليه أو على مَحارِمِه. نَسأَلُ الله أن يُعيذُنا وإياكُم مِنَ الفِتنِ ما ظَهرَ منها وما بَطَن.

(٣٣٩) السُّؤَالُ: ما المقصودُ بركعتي الفجرِ في الحديثِ؟

الجَوَابُ: المقصودُ بقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (١) سُنَّةُ الفجرِ، وسنَّةُ الفجرِ ركعتانِ خفيفتانِ تُصلَّيانِ في السَّفَرِ وفي الحضرِ، يقرأُ في الرَّكعةِ الأُولَى: ﴿قُلْ يَنَأَيُّهَا ٱلصَّفِرُونَ ﴾ بعد الفاتحةِ، وفي الثَّانيةِ يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ﴾ بعد الفاتحةِ.

وأقولُ -واللهُ أعلمُ-: إذا كان هذا فضلَ راتبةِ الفجرِ، فالفجرُ نفسُها أعظمُ؛ لأنَّها فريضةٌ، وقد قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى في الحديثِ القُدسِيِّ: «مَا تَقَرَّبَ إِلِيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِا نُقَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»(٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٥)، من حديث عائشة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع (٢٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنهُ.

لَكِنِ المرادُ بركعتيِ الفجرِ في الحديثِ: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» سُنَّةُ الفجرِ.

(٣٤٠) السُّؤالُ: هل ورَدَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- حديثُ: «تَعَرَّضُوا لِنَفَحَاتِ رَبِّكُمْ، فَإِنَّ للهِ نَفَحَاتٍ»^(١)؟ وما شرْحُه؟

الجَوابُ: أمَّا شرْحُه فالمعنى: أنَّ الإنسانَ ينبغي له أنْ يتعرَّضَ للدُّعاءِ في أوقاتِ الإجابةِ ويتحيَّنَ أوقاتَ الإجابةِ.

(٣٤١) السُّؤالُ: ما معنى هذا الحديثِ: «أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ نهى أنْ يبيعَ الحاضِرُ للبادي»(٢)؟

الجَوابُ: معنى هذا الحديثِ: «أنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم نهى أنْ يبيعَ الحاضِرُ»، أي: المقيمُ في البلدِ، «للبادي» أي: للواردِ إلى البلدِ مِن البادية؛ وذلك أنَّ الباديَ إذا حضَرَ فإنَّه يبيعُ سِلْعَتَه بها يُناسِبُه، ولا ينتظِرُ فيها ثمنًا عاليًا يربَحُ فيه؛ لأنَّه يريدُ أنْ يرجِعَ إلى أهْلِه، فتنشَطُ الأسواقُ، وينشَطُ الأَخْذُ والبيعُ والشِّراءُ، أمَّا إذا باع الحاضِرُ للبادي، فإنَّه يحتكِرُ السِّلعة، وينتظِرُ بها الرِّبحَ الأكثر، فلا تنشَطُ الأسواقُ، ولا يرتزِقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ النَّاسُ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بعضٍ؛ ولهذا جاء في الحديثِ: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، لَا يَبعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» وهذا هو الحكمةُ في أنَّه لا يبيعُ الحاضِرُ للبادي.

⁽١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٥٠ رقم ٧٢٠)، من حديث أنس رَضَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي، رقم (١٥٢٢)، من حديث جابر رَضَاللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا إذا جاء البادي إلى الحاضِرِ، وكان مِن عادتِه أنَّه يقدَمُ مِن باديتِه، ثمَّ يضَعُ سِلْعتَه عندَ رجُلٍ مِن النَّاسِ ليبيعَها له، فالظَّاهرُ أنَّه لا يدخُلُ في هذا الحديثِ؛ وذلك لأنَّ البادي أراد الانتظارَ والتَّربُّصَ بالسِّلعةِ، وإذا كان هذا مُرادَه فإنَّه لا فرْقَ بين أنْ يبيعَها بنفْسِه، أو أنْ يبيعَها عندَ الحاضِرِ.

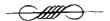
(٣٤٢) السُّوَالُ: قولُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غزوةِ أَحُدٍ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^(١)، كيف يستغفِرُ النَّبيُّ للمُشركينَ؟

الجَوابُ: سُؤالُ المغفرةِ للحيِّ يعني: أَنْ يُوَفَّقَ للتَّوبةِ حتَّى يُغْفَرَ له، والممنوعُ أَنْ يستغفِرَ للمُشركينَ بعدَ موتِهم.



(٣٤٣) السُّؤَالُ: ما معنى حديثِ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (٢)؟

الجَوابُ: معناه: أنَّ الإنسانَ له أنْ يأخُذَ مِن مالِ ولَدِه ما شاء ما لم يضُرَّه أو تتعلَّقْ به حاجَتُه.



⁽١) أخرجه أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٧)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد، رقم (١٧٩٢)، من حديث ابن مسعود رَضَحَالِنَهُعَنهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضَوْلَيْتُهُ عَنْهُما.

(٣٤٤) السُّوَّالُ: ما معنى الحديثِ الَّذي ورَدَ عنِ الرَّسولِ ﷺ: «لِيَفْعَلِ العَاقُّ مَا يَفْعَلُ فَلَنْ يَدْخُلَ النَّارَ»^(١)؟

الجَوابُ: هذا الحديثُ لا أعرِفُه عنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ ومعناه بحسَبِ ظاهِرِه مَعنَى لا يصِحُ الْأَنَّنا لو أَخَذْنا بظاهِرِه لقُلْنَا: إنَّ العاقَ لا يدخُلُ الجَنَّة ولو عمِلَ مِن الصَّالحَاتِ ما عمِلَ، وإنَّ البارَّ لا يدخُلُ النَّارَ ولو عمِلَ مِن السَّيِّئاتِ ما عمِلَ، وإنَّ البارَّ لا يدخُلُ النَّارَ ولو عمِلَ مِن السَّيِّئاتِ ما عمِلَ، وهذا يُنافي ما تدُلُّ عليه النُّصوصُ، بل العُقوقُ مِن جُملةِ الذُّنوبِ الَّتي تدخُلُ عمَلَ، وهذا يُنافي ما تدُلُّ عليه النُّصوصُ، بل العُقوقُ مِن جُملةِ الذُّنوبِ الَّتي تدخُلُ عَتَى مَشيئةِ اللهِ عَرَقِهَلَ عليه قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، وعلى هذا فلا يُعْمَلُ بهذا الحديثِ ولا يُعْتَبُرُ.

(٣٤٥) السُّوَّالُ: ما مَعْنى هذا الحديثِ: «وَمَنْ مَسَّ الحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَكَ لَغَا وَمَنْ لَغَا فَكَا بُحُعَةَ لَه» (٢٠)؟

الجَوابُ: مَعْنى هذا الحديثِ أَنَّ الإنسانَ إذا كانَ يَوْمَ الجُمُّعَةِ والإمامُ يُحطُّبُ فإنَّه لا يَعْبَثُ، ولا يَتَلَهَّى عَنِ الخُطْبَةِ بِشَيْءٍ، ومِن العَبَثِ والتَّلهِّي عَنِ الخُطْبَةِ أَنْ يَمْسَحَ الحَصى، والمرادُ بالحَصَى الحَصْباءُ الَّتِي فُرِشَتْ على مَسْجِدِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ؛ لأنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ فَي عَهْدِه كان مَفْروشًا بالحَصباءِ -أي: بالأحجارِ الصَّغيرَةِ وسلَّمَ؛ لأنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ فِي عَهْدِه كان مَفْروشًا بالحَصباءِ -أي: بالأحجارِ الصَّغيرَةِ التَّتِي تُشْبِهُ الحَصواتِ الَّتِي تُرْمَى بِها الجِارُ - والَّذي يَمَسُّ هذا الحَصَى للعَبَثِ به يكونُ مُتَلَهِّيًا عَنِ الخُطْبَةِ، وإذا تلهَّى عَنِ الخُطْبَةِ فلا جُمُعَةَ له.

⁽١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢١٥)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنها قالت: قال رسول الله عَلَيْجَ: «يقال للعاق: اعمل ما شئت فإني أغفر لك». وفيه عائذ بن نسير: ضعفه ابن معين وغيره، انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة، رقم (٨٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُءَنْهُ.

ومعنى: «لا جُمُعَةَ له» أيْ: أنَّه يُحْرَمُ أجرَ الجُمُعَةِ، ولَيْسَ المعنى أنَّ صلاتَه لا تَصِحُّ، بلْ صلاتُه صَحيحةٌ.

وهذا الحديثُ وحديث: "إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ: أنصت. وَالإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ" (ا) يدلُّ على أهميَّةِ الاستماع إلى خُطْبَةِ الحَطيبِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وأَنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتلهَّى عنها بِشَيْءٍ حتَّى إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ للَّذِي دَخَلَ والإمامُ يخطُبُ: للإنسانِ أَنْ يتلهَّى عنها بِشَيْءٍ حتَّى إِنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ للَّذِي دَخَلَ والإمامُ يخطُبُ (صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِما) (۱) ، أي: خَفِّفُهُما؛ وذلك مِن أجلِ أَنْ يستَمِعَ إلى خُطْبَةِ الجُمُعَةِ؛ ولهذا كان الرَّجُلُ إذا دَخَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ والمؤذِّنُ يؤذِّنُ الأذانَ الثَّانِيَ فإنَّه لا يَشْرَعُ في تَحِيَّةِ المَسْجِدِ؛ لأَجْلِ أَنْ يتفرَّغَ لاستماعِ الخُطْبَةِ، ولا ينتَظِرُ حتَّى إذا فَرَغَ المؤذِّنُ أَتَى بالتَّحِيَّةِ؛ لأَنَّه إذا شَرَعَ في التَّحِيَّةِ مِنْ حينِ أَنْ يدْخُلَ ولا ينتَظِرُ حتَّى إذا فَرَغَ المؤذِّنُ أتى بالتَّحِيَّةِ؛ لأَنَّه إذا شَرَعَ في التَّحِيَّةِ مِنْ حينِ أَنْ يدْخُلَ ولا ينتَظِرُ حتَّى إذا شَرَعَ أَلْ المعلومِ أَنَّ استماعَ الخُطبَةِ واجِبٌ، وتحيَّةَ المَسْجِدِ سُنَّةٌ، ولا يَعْرَخُ لاستماعِ الجُطبَةِ واجِبٌ، وتحيَّة المَسْجِدِ سُنَّةٌ، ولا يَعْرَخُ لا يَعْرَضَ واجِبٌ بِسُنَةٍ، على أَنَّه لا مُعارَضَةَ فيما إذا شَرَعَ في التَّحِيَّةِ مِن حينِ أَنْ يَدْخُلَ.

وخُلاصَةُ هذا أَنَّكَ إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ يومَ الجُمُعَةِ، والمُؤذِّنُ يُؤذِّنُ فابْدأْ بِتَحِيَّةِ المَسْجِدِ فَوْرَ دخولِكَ لأَجْلِ أَنْ تتفرَّغَ لاستهاعِ الخُطْبَةِ، أَمَّا إذا دَخَلْتَ والمُؤذِّنُ يُؤذِّنُ يُؤذِّنُ فِي غَيْرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ فالأَصْلُ أَنْ تَقِفَ وتتابعَ المُؤذِّنَ وتَدْعُوَ الدُّعاءَ المَشْهورَ المعروفَ بعدَ الأذانِ، ثُمَّ تَشْرَعُ فِي تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، فيُفَرَّقُ بَيْنَ أذانِ الجُمُعَةِ وأذانِ غَيْرِها.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، رقم (٩٣٤)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، رقم (٨٥١)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥)، من حديث جابر رَضِحَالِنَّهُ عَنْهُ.

(٣٤٦) الشُّؤالُ: ما مَعْنى حديثِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ الواردِ في يومِ الجُّمُعَة: «وَمَنْ مَسَّ الحَصَى فَقَدْ لَغَا» (١)؟

الجَوابُ: يَعْني تَعْبَثُ فِيهِ.

(٣٤٧) السُّؤالُ: ما مَعنَى هذا الحديثِ: نَهى النَّبِيُّ ﷺ أَن يَنتَعِلَ الرجلُ قائمًا (٢٠).

الجَوابُ: يَعني: أن الرَّجُل لا يَنتَعِلُ قائمًا، فإذا أرادَ أن يَنتَعِل فليَجلِس، وهذا في النِّعالِ التي تَحتاجُ إلى شدِّ ورَبطٍ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا أرادَ أن يَنتَعِل قائمًا والنعلُ يَحتاجُ إلى شدِّ ورَبطٍ ربَّما يَسقُط على الأرضِ، فيتَضَرَّر بهذا، أما نِعالُنا الموجودةُ الآن والتي لا تَحتاجُ إلى شدِّ ورَبطٍ، وغايةُ ما هنالك أن يُدخِلَ الرَّجُلُ رِجلَه في النَّعلِ، فلا يَشمَلُها النهيُ، والله أعلم.

(٣٤٨) السُّؤالُ: ما مَعنَى: لا تُصلَّى النافلةُ بعد الفَريضةِ حتى يُفصَلَ بينَهما بكَلامٍ أو بتَغييرِ مَكانٍ؟ وهل الأذكارُ تَفصِلُ بينَهما؟

الجَوابُ: هذا الحَديثُ صَحيحٌ، أخرجَهُ مسلمٌ في (صحيحه) عن مُعاويةَ رَضَالِلَهُ عَنهُ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمَرَنا أَن لا نَصِلَ صلاةً بِصلاةٍ حتَّى نَخرُج أو نتكلَّم (أ)، ومِن ثَمَّ قالَ العُلماءُ رَحَهُ مُلِللَهُ: يُسَنُّ الفَصلُ بين الفريضةِ والنافلةِ إمَّا بكلامٍ أو انتِقالٍ مِن المكانِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة، رقم (٨٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب اللباس، باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم، رقم (١٧٧٥)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب الانتعال قائها، رقم (٣٦١٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣)، من حديث معاوية رَضَالِتُهُ عَنهُ.

وقد نَصَّ الحديثُ على الكَلام، فلا تَدخُل الأَذكارُ فيه.

(٣٤٩) السُّوَّالُ: ما المقصودُ بقولِهِ: «فِي سَبِيلِ اللهِ» في حديث: «مَنْ صامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَحَعَلَ اللهُ لَهُ خَنْدَقًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ» (١٠)؟

الجَوابُ: الذِي في الصَّحيحَيْن بلَفْظ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَاعَدَ اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»(٢).

(٣٥٠) السُّوَالُ: ما مَعْنى حديثِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلَامُ: "إِذَا أَحَبَّ اللهُ قَوْمًا ابْتَلاهُمْ، فَمَنْ صَبَر فَلَهُ الصَّبْرُ، وَمَنْ جَزِعَ فَلَهُ الجَزَعُ» (٣).

الجَوابُ: مَنْ صَبَر فله الرِّضا، وَمَنْ سَخِطَ فَعَلَيْه السَّخَطُ.

(٣٥١) السُّوَّالُ: في حديثِ الرَّسولِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِسَلَامٍ» (١) ما المقصود بـ «وَالنَّاسُ نِيَامٌ»، وكذلك «تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِسَلَام»؟

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله، رقم (١٦٢٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي رَضِّاَللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل الصوم في سبيل الله، رقم (٢٨٤٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه، رقم (١١٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَخِوَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٥/٤٢٧)، من حديث محمود بن لبيد رَضَوَ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه أحمد (٥/ ٤٥١)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، باب ٤٢، رقم (٢٤٨٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، رقم (١٣٣٤)، من حديث عبد الله بن سلام رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: تشمَل صلاة العشاءِ وصلاة الفجرِ وتهجُّدَ اللَّيلِ، فمِنَ النَّاسِ مَن ينامُ عن صلاةِ الفجرِ، ومنهم مَن ينامُ عن التَّهجُّدِ، فإذا صلَّى العشاءَ وتهجَّدَ وصلَّى الصَّبحَ فقد صلَّى باللَّيلِ والناسُ نِيَامٌ، وأكثرُ ما يغلِب على الظنِّ في مثلِ هذه العبارةِ أنَّ المرادَبه التهجُّدُ في جوفِ اللَّيلِ.

ومعنى «تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِسَلَامٍ» أي: بسلامٍ منَ العذابِ والعقوبةِ، وسلامٍ من الآفاتِ في المستقبَل، فلا مرضَ ولا شيخوخةَ ولا موتَ ولا بُؤْسَ، نسألُ اللهَ تعالى أن يَجعَلَنا من أهلِها.

(٣٥٢) السُّوَّالُ: يُوجَدُ حديثٌ عنِ النَّبِيِّ ﷺ يأمُرنا فيه بعدمِ قتلِ النَّملِ والنَّحلِ والهُّدُهُدِ والصُّرَدِ؟ فما مَعنى الصُّرَدِ؟

الجَوَابُ: نَهَى النَّبِيُّ عَيْكُ عن قتلِ أربع منَ الدَّوابِّ: النَّملةِ والنَّحلةِ والهُدْهُدِ والصُّرَدِ (۱). والصُّرَدُ نوعٌ منَ الطُّيُورِ أكبرُ منَ العُصْفُورِ قليلًا، وهو معروفٌ عندَ عُلماء الطُّيور.

(٣٥٣) السُّوَّالُ: الرَّسول ﷺ في حديث قال: «مَنْ تُوُفِّي لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوِ اثْنَانِ وَلَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ» (٢)، ما هو الحِنثُ؟

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٣٣٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في قتل الذر، رقم (٥٢٦٧)، وابن ماجه: كتاب الصيد، باب ما ينهى، عن قتله، رقم (٣٢٢٤)، من حديث ابن عباس رَضِّ لَيْتُهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم؟، رقم (١٠٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، رقم (٢٦٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضَّالَلَهُعَنْهُ.

الجَوَابُ: لم يبلغوا الحنث يعني: لم يبلغوا أن يُكَلَّفُوا فيَأْتَموا بالمَعصِيَة، فالحِنثُ معناه التَّكليفُ.

(٣٥٤) السُّؤالُ: حديثُ: «لَا تَدْخُلُ المَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ»(١)، ما المُرادُ بالحرَسِ؟ الجَوابُ: جرَسُ اللَّهُوِ، أمَّا جرَسُ السَّاعاتِ الَّذي يُنبِّهُ فهذا لا شيءَ فيه.

(٣٥٥) السُّوَالُ: في حديثِ: «كَمْ مِنْ قارِئٍ للقُرْآنِ، والقُرآنُ يَلْعَنُهُ» (٢)، مَن الَّذي يَدْخُلُ ضِمنَ هذا الحديثِ؟

الجَوابُ: أوَّلًا: هذا الحديثُ لا أعْلَمُ عن صِحَّتِه.

وثانيًا: هل الَّذين يَقْرؤونَ القُرآنَ يقرؤونَه ليُخالِفوه، أو ليَمْتَثِلوا أمرَه؟! الواقِعُ أَنَّ الَّذي يَقْرأُ القرآنَ يتعبَّدُ به للهِ، فينظُرُ ماذا أَمَر اللهُ به فيقومُ به، وينظُر ماذا نهى اللهُ عنه فيَتْرُكُه، هذا غرضُ قارئِ القرآنِ، ليسَ غَرَضُ قارئِ القرآنِ أَنْ يقرَأَهُ ويخالِفَه، ومَن يقولُ هذا؟! ولو فُرِضَ هذا فإنَّه مِن النَّاسِ مَنْ يقرأُ القرآنَ ولكنَّه لا يَعْمَلُ به، فيكونُ آثمًا، وهو أشدُّ إثمًا مِن الَّذي لم يُعانِد استكبارًا؛ المُنافقونَ يقرؤون القُرآنَ ويذكُرونَ اللهُ، ومع ذلك لا إيهانَ عِنْدَهم، والعياذُ باللهِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٢)، وأبو داود: كتاب الخاتم، باب ما جاء في الجلاجل، رقم (٤٢٣١)، من حديث عائشة رَضِحَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين (٢/ ٢٧٤) موقوفا عن أنس بن مالك قال: «رب تالٍ للقرآن والقرآن بلعنه».

(٣٥٦) السُّؤَالُ: ما معنى: «مَن صلَّى الصُّبحَ في جماعةٍ فهو في ذِمَّةِ اللهِ حتَّى يُمسيَ» (١٠)؟

الجَوَابُ: المعنى أنَّه في ضَمانِ اللهِ وكَفالتِه.

(٣٥٧) السُّوَّالُ: ما معنى حديثِ: «مَنِ احْتكرَ طعامًا أربعينَ يوْمًا فقدْ بَرِئَ اللهُ مِنه»(٢)؟

الجَوَابُ: المعنى أنَّ بعضَ التُّجَّارِ يشتري جميعَ ما في البلدِ مِنَ الطَّعامِ، ثُمَّ يبيعُه بالسِّعرِ الَّذي يُريدُ، وهذا مُحُرَّمٌ، ومِن كبائرِ الذُّنوبِ.

(٣٥٨) السُّؤَالُ: ما معنى الحديثِ الشريفِ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْحُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»^(٢)؟

الجَوَابُ: معنى قوله صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ» أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تبرَّأ من فاعلِ هذه الأشياءِ: شَقِّ الجيوبِ، ولطم الخدودِ، والدُّعاءِ بدعوى الجاهليَّة؛ وذلك أنَّ أهلَ الجاهليَّةِ كانوا يَفعلون هذا عند المصائب، يَعْجِزُونَ عن تحمُّلِ المصيبةِ، فإذا عَجَزوا عنها صاروا يَعمَلون هذا العمل؛ فمِنهم مَن يضرِب حدَّه ويَلطِمه، ومنهم مَن يشقُ جيبَه حتَّى يبدوَ يَعمَلون هذا العمل؛ فمِنهم مَن يضرِب حدَّه ويَلطِمه، ومنهم مَن يشقُ جيبَه حتَّى يبدوَ

⁽١) أخرجه مسلم بمعناه: كتاب المساجد، باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة، رقم (٦٥٧)، من حديث جندب بن عبد الله رَضَحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣)، من حديث ابن عمر رَضِوَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الخدود، رقم (١٠٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَّوَاللَّهُ عَنْهُ.

عاريًا للنَّاس، ومنهم مَن يدعو بدعاءِ الجاهليَّةِ، وهو دُعاءُ الوَيل والثُّبُورِ، فيقول: يا وَيْلَاهْ، يا ثُبُورَاهْ. وما أشبهَ ذلك.

والواجبُ على الإنسانِ عندَ المصائبِ أن يصبرَ على ما أصابَه، ويعلَمَ أنَّ هذه المصيبةَ إنَّما كانتْ لأعمالِ سيِّنةٍ يريدُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذه المصيبةِ أن يكفِّر عنه، وفي الحديث أنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا(۱). وعلى هذا فليصبِرْ عند المصيبةِ، ولْيقلْ: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ، اللَّهُمَّ أَجِرنِي في مُصِيبَتي، وأُخلِفْ لي خيرًا المصيبةِ، ولْيقلْ: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ، اللَّهُمَّ أَجِرنِي في مُصِيبَتي، وأُخلِفْ لي خيرًا منها. فمَن قال ذلك صابرًا راجيًا ثوابَ اللهِ، مؤمنًا بها دلَّ عليه هذا الكلامُ، فإنَّ الله تعلى يأجُره على مُصيبتِه، ويُخلِفُ له خيرًا منها.

وكانت أمُّ سَلَمَة رَضَيَالِتُهُ عَنها حين تُوفِي عنها زوجُها أبو سَلَمَة ، وهو ابنُ عمِّها ، ومِن أحبِّ النَّاسِ إليها ، كانت تقول حين مات: مَن خيرٌ مِن أبي سَلَمَة ؟! لأنَّها قد سَمِعتِ النَّبيّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم - يقول هذا ، فقالته وأضمرتْ في نفسها: مَن خير من أبي سلمة ، لا تقول ذلك شكًا فيها أخبرَ به النَّبي -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم ولكن تقول ذلك لتنظر مَنِ الَّذي يكون خيرًا من أبي سَلَمَة ، فلمَّا انقضتْ عِدَّتُها خَطَبَها النَّبي صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم ؛ فكان خيرًا لها من أبي سلمة (٢).

ويُؤخَذُ من هذا الحديثِ الَّذي ذكره السَّائلُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ» (٢) أنَّ هذه الأفعالَ عند المصيبةِ من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبي ﷺ لا يتبرَّأ من أحدٍ إلَّا وقد فعَل كبيرةً من كبائرِ الذُّنوبِ.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، من حديث أنس

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨)، من حديث أم سلمة رَيَخَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الخدود، رقم (١٠٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

ولْيُعْلَمْ أنَّ النَّاسَ عند حدوثِ المصائبِ يَنقسمونَ إلى أربعةِ أقسامٍ: ساخطونَ وصابرونَ وراضونَ وشاكرونَ:

فأمّا السَّاخطون فهمُ الَّذي يقولونَ بألسنتِهم، أو يفعلون بجوارحِهم، أو يُضمِرون في قُلُوبِهم ما يدلُّ على التَّسخُّطِ والجَزَعِ من قضاءِ اللهِ وقدَرِه، وهذا يُنافي كهالَ الإيهانِ في الرُّبوبيَّة؛ لأنَّ مِن كهالِ الإيهانِ بالرُّبوبيَّة أنْ تَرضَى باللهِ تعالى مدبِّرًا في الخيرِ وفي الشرِّ، وهؤلاءِ آثِمونَ، بل قد يَصِل أمرُهم إلى الكفرِ بحسَبِ ما قام في قلوبِهم من الجَزَع في تلك المصيبةِ.

الثَّاني: الصابرونَ الَّذي يَتَجَرَّعون مرارةَ الصبرِ على المصيبةِ ويَكرَهونها، ولا يَوَدُّونَ أَنها وَقَعَتْ، لكن لا يَفعَلون ما يدلُّ على الجُزَعِ والتَّسخُّطِ، وهؤلاءِ قد قاموا بالواجبِ عليهم منَ الصَّبرِ على المصائبِ.

والثّالث: الرَّاضونَ الَّذين يَستوي عندهم الإصابةُ بهذه المصيبةِ وعَدَمُها؛ لِتهامِ رضاهم باللهِ عَنَّوَجَلَ، فهم كما يَرضَون بما يَسُرُّهم يَرضَون ما يَسُوؤُهم فيما جرَى من قضاءِ الله وقَدَرِه، وهؤلاءِ أكملُ حالًا من الأوَّلينَ -أعني أكمل حالًا من الصابرينَ-لأن رضاهم تَضَمَّنَ الصَّبرَ وزيادةً.

وأمَّا الرَّابِعُ، وهم الشاكرونَ، فهم الَّذين يَشكرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على هذه المصائبِ مع تمامِ الصَّبرِ والرِّضا، يشكرون الله على ذلك حيثُ عجَّل لهم العقوبة في الدُّنيا، ومنَ المعلومِ أنَّ عقوبة الدُّنيا لا تَدوم، بل تَزول، ويشكرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على المصيبة الَّتي أصابتهم وهي بلا شكِّ دونَ ما هي أكبرُ منها، فيشكرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على هذه النِّعمة. فهذه أحوالُ مَن أُصيب بمصيبةٍ.



(٣٥٩) السُّؤَالُ: ما معنى حديث: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاةَ»(١)؟

الجَوَابُ: هذا في رَجُلٍ خاصًّ؛ رجل توضَّأ في بيتِه فأسبغَ الوضوءَ ثمَّ خرج إلى الصَّلاةِ في المسجدِ لا يُخرِجُه إلَّا الصَّلاة، ثمَّ دخل المسجدَ وصلَّى ما كُتب له، ثمَّ جَلَس ينتظرُ الصَّلاة، قال النَّبي صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاةَ»، وهذا لا يَتعدَّى إلى غيرِه، فمَن فعل هذه الأفعالَ فإنَّه لا يَزال في صلاةٍ ما انتظرَ الصَّلاةَ»، وهذا لو كان جالسًا في بيتِه يَنتظِرُ متى يُؤذَّنُ، فهذا ليس في صلاةٍ، لكنَّه مأجورٌ بلا شكِّ.

(٣٦٠) السُّوَّالُ: الحديثُ الَّذي صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ»، قال: «وَرَجُلُ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ»(١)، فهل هذه الدَّعوةُ تكونُ للزِّنا فقط؟ وإذا كانتِ الدَّعوةُ لُجرَّدِ الجلوسِ للحديثِ وقد أبى المدْعُوُّ، فهل يدخلُ في الحديثِ؟

الجَوابُ: المقصودُ بالحديثِ الزِّنا. وأمَّا مَن أَبَى الدَّعوةَ فهذا -إنْ شاء اللهُ- له أَجْرٌ كبيرٌ؛ لأنَّه يخشى أنْ يقَعَ في الفتنةِ.

(٣٦١) السُّوَالُ: قَرَأْتُ فِي كِتابِ (صَحيحُ الجامِعِ الصَّغيرِ وزِيادتُه)(٢) للشَّيخِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (٦٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجهاعة وانتظار الصلاة، رقم (٦٤٩/ ٢٧٤)، من حديث أبي هريرة رَيَخُوَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) صحيح الجامع الصغير رقم (١٢٢).

الألبانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قُولَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ العَتيرةُ حَقُّ »(١)، فما العَتيرةُ؟

الجَوابُ: العَتيرةُ هي الذَّبيحةُ في أوَّلِ ليلةٍ مِن رَجب، لكن هذا نُسِخَ بِقولِ النَّبِيِّ عَلِيْ (لَا عَتيرةَ ولا فَرَعَ)(٢).

(٣٦٢) السُّوَالُ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ «صَحيحُ الجَامِعِ الصَّغيرِ وزِيادتُه» (٣) للشَّيخِ الْأَلبانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِهُ قَالَ: «فِي لَيلةِ النِّصفِ مِن شَعبانَ يَعْفِرُ الله لأَهلِ الأَرضِ الأَلبانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِهُ قَالَ: «فِي لَيلةِ النِّصفِ مِن شَعبانَ يَعْفِرُ الله لأَهلِ الأَرضِ إلَّا لمُشرِكٍ أَو مُشاحِنٍ» وقالَ المؤلِّفُ: حَديثُ صَحيحٌ. فكيفَ نُوفِّقُ بين هذا الحَديثِ وبَينَ مَن يَقولُ: إنَّ شَهرَ شَعبانَ كغيرِه، وإنَّ صِيامَ النِّصفِ منه ليسَ له أصلٌ ؟ وما حُكمُ كثرةِ الصِّيام في شَعبانَ؟

الجَوابُ: أمَّا كَثرةُ الصِّيامِ في شَعبانَ فإنَّها سُنةٌ، فقَد كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَصومُ شَعبانَ أكثَرَ ممَّا يَصومُ في غيرِه إلَّا رَمضان^(١).

وأمَّا كونُ الله تَعَالَى يَعْفِرُ فِي ليلةِ النِّصفِ إلَّا لَمُشرِكٍ أَو مُشاحِنٍ فهذا إِنْ ثَبَتَ لا يَدُلُّ على أَن لليلةِ النِّصفِ فَضلَ عَملٍ؛ لأَنَّ النَّبِيَ ﷺ ذَكَرَ أَنَّ هذه المغفرةَ تَفَضُّلُ مِن الله تَبَارِكَوَتَعَالَى، فلم يَذكُر أَنَّه يَعْفِرُ لمن عَمِلَ كذا أو لمن قامَها أو ما أشبَه ذلك، هذا إِنْ صَحَّ الحَديثُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٢)، والنسائي: كتاب الفرع والعتيرة، رقم (٤٢٢٥)، من حديث عبد الله بن عمرو رَعَوَاللَّهُ عَنْهُمُا.

⁽٢) أخرَّجه البخاري: كتاب العقيقة، باب الفرع، رقم (٥٤٧٣)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب الفرع والعتيرة، رقم (١٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) «صحيح الجامع الصغير وزيادته» رقم (١٨١٩)، (٢٦٦٨).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي عليه في غير رمضان، رقم (١١٥٦).

وأمَّا تَخصيصُ ليلةِ النِّصفِ مِن شَعبانَ بقِيامٍ أو يَومِها بصِيامٍ فهذا لا أَصلَ له في السُّنةِ.

(٣٦٣) السُّؤالُ: ما مَعنَى قول النَّبِيِّ ﷺ: «وَثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»(١٠)؟

الجَوابُ: هذا من باب الرَّجاء، فيُخبِر خبَرًا يَرجو الله به، وليسَ دُعاءً، كأنه يَقولُ: نَرجو أن يَكون الأَجْرُ قد ثبَتَ، ومِثْله قولُه للمَريض: «طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» (٢).

(٣٦٤) السُّوَّالُ: هل وردَ أنَّ المُتثائِبَ يَضَعُ ظاهرَ يدِه اليُسرَى على فَمِه، أوْ هذه بِدعةٌ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: إذا أصابه التثاؤبُ فالأفضلُ أن يُمسِكَ ما استطاع، ويكظِمَ التَّاقُب، فإنْ عجَز فلْيضعْ يدَه على فمِه؛ اليدَ اليمنى أو اليدَ اليسرى، ويَضَع باطنَ اليُسرَى أو باطنَ اليُمنَى، فالأمرُ واسعٌ.

(٣٦٥) السُّوَالُ: إذا هَمَّ المسلِمُ بالمعصيةِ، ثُمَّ عَزَمَ على مُقارَفَتِها، ثُمَّ لم يَفعَلها ليس خَوفًا من الله؛ بل لأنَّها لم تَتيسَّر له هذه المعصيةُ، فهل يَأْثَمُ على هذا العَزمِ؛ لأن الوارِدَ في الحديثِ: "فإنْ عَمِلَها فاكتُبوها له سيئةً» (٢٠)؟

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، رقم (٢٣٥٧)، من حديث ابن عمر رَضَّالِلَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦١٦)، من حديث ابن عباس رَضَوَ اللهُ عَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو سيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، رقم (١٣١)، من حديث ابن عباس رَضَّالِلَّهُ عَنْهًا.

الجَوابُ: إذا كان قَد حاوَلَ أن يَفعَلها ولم يَتَحَقَّق له ذلك، فعليه إثمُ مَن فَعَلَها، كمن قامَ بنَصبِ السُّلَمِ للسرقةِ ولم يَستَطِع الصعودَ، أو حاوَلَ فتحَ البابِ ولم يتَمكَّن؛ لقولِه ﷺ: «إذا التقى اللسلمانِ بِسَيفَيهِما فالقاتِلُ والمقتولُ في النَّارِ»، قالوا: يا رَسولَ الله، هذا القاتِلُ، فما بالُ المَقتولِ؟ قال: «لأنَّه كان حَريصًا على قَتلِ صاحِبِه»(۱).

أمَّا إذا كان قد عَزَمَ ولم يَفعَل السبب، ولكنه يتَحَيَّنُ الفرصة، فهذا عليه إِثمُ النيةِ فَقَط، مثل من تَمَنَّى أن يَكونَ له مثل مالِ فلانِ الذي كان يَعمَلُ فيه بغيرِ مَرضاةِ الله، فقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «فهو بنيَّتِه، فهما في الوِزرِ سَواءً»(٢)، أي: إثم النيةِ فَقَط ما لم يَكُن سَعى في أسبابِها ولم يَتَمَكَّن.



الجمع بين الأحاديث

(٣٦٦) السُّؤالُ: وَرَدَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ أنه ما من أحدٍ إلا وسَوفَ يُكلِّمه الله ليسَ بينَه وبينَه تَرجُمان (٢)، وقد وَرَدَت أَحاديثُ أُخر أن ناسًا لن يُكلِّمَهم الله، فكيفَ نَجمَعُ بين هذا وهذا؟

الجَوابُ: المَقصودُ: لا يُكلِّمُهم تَكليمَ رِضًا، ولا يَنظُر إليهم نَظَرَ رضًا، وأمَّا تَكليمُ التَّوبيخ وما أشبَه ذلك فهو واقِعٌ لأهلِ النارِ، والعِياذُ بالله.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَإِن طَآبِهُنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱفْنَنَكُواْ فَأَصَلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهها، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٣٠)، والترمذي: أبواب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، رقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم (٤٢٢٨)، من حديث أبي كبشة الأنهاري رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب عَزَقِجَلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار، رقم (١٠١٦)، من حديث عدي بن حاتم رَضَالِتَهُعَنهُ.

(٣٦٧) السُّوَّالُ: كيف نوفِّق بينَ قولِه ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ»، قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ»(١)، وبين الآيةِ الكريمةِ: ﴿آدَخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٣٢]؟

الجُوَابُ: الجمعُ بينهما أنَّ الباءَ في قولِه: «لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ أَحَدُّ بِعَمَلِهِ» للعِوَضِ، يعني: لو أراد اللهُ عَنَّهَ بَلَ أن يُعاوضَ العاملَ ما دخلَ الجنَّة بالعملِ؛ لأنَّ نِعمَ اللهِ على العبدِ تُقابِلُ أضعافَ أضعافِ أعمالِه، فلا يَبقَى له شيءٌ، وأمَّا الباءُ في قولِه تعالى: ﴿أَدْخُلُوا العبدِ تُقابِلُ أضعافَ أضعافِ أعمالِه، فلا يَبقَى له شيءٌ، وأمَّا الباءُ في قولِه تعالى: ﴿أَدْخُلُوا العبدَ تُقابِلُ أَضعافَ أَضعافِ أعمالِه، فلا يَبقى للسببيَّة، يعني أنَّ العملَ سببٌ لدخولِ الجنَّة وليسَ بعوضِ.

(٣٦٨) السُّؤالُ: وَردَ فِي الصَّحيحين مِن حَديثِ أَبِي هُرَيرةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَال: «ولَقَد هَمَمتُ أَن آمُرَ بالصَّلاةِ فتُقامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فيُصلي بالناسِ، ثُمَّ أَنطَلِقُ معي برجالٍ معهم حُزمٌ من حَطبٍ إلى قَوم لا يَشهَدون الصَّلاةَ فأُحَرِّقُ عليهم بيوتَهم بالنارِ» (٣)، وهذا الحَديثُ فيه إِشكالاتُ: الأوَّلُ: وهو قولُه: «ثُمَّ أنطَلِقُ» فكيفَ لا يُصلي بالنارِ» والثاني: «أُحَرِّقُ عليهم بيوتَهم» كيفَ ولَا يُعذَّبُ بالنارِ إلَّا خالِقُها؟ (٣).

الجَوابُ: إِجابةُ الإِشكالِ الأوَّلِ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُريدُ أن يُزيلَ المنكَرَ، ولو صَلَّى مع القَوم ما تمكَّن من مَعرفةِ مَن يتخلَّفُ، ثُمَّ يُصلي بَعدَ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٦٧٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّؤَلِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم (٦٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُـعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُ عَنْهُمَا.

وإجابةُ الإِشكالِ الثاني: أنَّه سيُحَرِّقُ البيتَ وليسَ فيه أَحدُّ، وقولُه: «عَلَيهِم» أي: تَذهَبَ بُيوتُهم خَسارةً عَليهِم، مثلُ ما يَقولُ الإِنسانُ: أفسَدتُ على هذا زَوجَتَه.

(٣٦٩) السُّؤالُ: وَرَدَ عن ابنِ عُمرَ رَضَاًلِلَهُ عَنْهَا أَنه قالَ: صَلَّيتُ مَع رَسولِ الله ﷺ رَحَعَتینِ قَبلَ الظُّهرِ ورَکعَتینِ بَعدَها (۱)، وعن عائِشةَ رَضَالِللُهُ عَنْهَا، أَن النَّبِيَّ صلَّى الله علیهِ وعَلی آلِهِ وسلَّمَ کان لا یَدَعُ أَربَعًا قَبلَ الظُّهرِ (۲)، فکیفَ نَجمَعُ بین الحَدیثینِ؟

الجَوابُ: ابنُ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا تَحَدَّثَ عَمَّا رَأَى، وعائِشةُ رَضَالِلَهُ عَنْهَا تَحَدَّثَت عَمَّا رَأَت، فنَأْخُذُ بالزائِدِ؛ لأَنَّك إذا أَخَذتَ بالزائِدِ فقَد أَخَذتَ بالزائِدِ والناقِصِ.

(٣٧٠) السُّؤالُ: كيف نَجمَعُ بين حَديثين: الأوَّلُ: نهى النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ عن الصيامِ بعد منتَصفِ شعبان (٢)، وحديثِ: «لا تَقَدَّموا رَمضانَ بِصومِ يومٍ أو يَومين »(١)؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها، رقم (٩٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن، رقم (٧٢٩)، من حديث ابن عمر رَحِوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الركعتين قبل الظهر، رقم (١١٨٢)، من حديث عائشة رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب في كراهية ذلك، رقم (٢٣٣٧)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان، رقم (٧٣٨)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم، إلا من صام صوما فوافقه، رقم (١٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَ لَيَتُهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٩١٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٠٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَاللّهُ عَنهُ.

الجَوابُ: جَمعَ بينَهُما بعضُ العُلماءِ رَحِمَهُ وَاللّهُ بأنَّ النهيَ عن الصومِ بعد منتصَفِ شعبانَ للكراهةِ، لا للتَّحريمِ، وأما «لا تَقَدَّموا رَمضانَ بِصومِ يومٍ أو يَومين »(١) فإنه للتَّحريم.

وقال بَعضُ أهل العلم رَحَهُمُ اللهُ: إن النَّهيَ عن الصيامِ بعد منتصفِ شعبان شاذٌ؛ لمخالفتِه الأحاديث الصحيحة؛ فلا يُعمَل به، ولكن هذا النَّهيُ إنها هو لمن ابتداً الصومَ بعد نصفِ شعبان، أما من كان يَصومُه دائِمًا فليَستَمِر حتى يكونَ بينهُ وبين رَمضان يومان ثم يَتَوقَف.

(٣٧١) السُّوَالُ: ما مَعنَى قولِ النَّبِيِّ عَلَيْكِ: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» في الحَديث الَّذي فيه: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢)، وفي الحَديث الآخر: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢)، وفي حَديث: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١)؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٩١٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم (١٠٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالنَّهُعَنهُ.

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٥٩)، من حديث أبي هريرة رَجُوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب صوم رمضان احتسابا من الإيهان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالَيَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب قيام ليلة القدر من الإيهان، رقم (٣٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الإيهان بها وعَدَ الله عَنَّهَ عَنَّ مَنَ الثَّوابِ على الصِّيام والقِيام، بمَعنَى أنه لا يَحدُث عِنده شكُّ في هذا، والاحتِسابُ مَعناه أنه يَترقَّبُ أو يَتوقَّعُ الأَجْر منَ الله عَنَّهَ عَلَى الله مُؤمِن به، وهذا يَعنِي: أن لا يَصوم الإنسان غافِلًا، أو يَقومَ غافِلًا، أو يَقوم ليلة القَدْر غافِلًا، لكِنْ تكون هذه النَّيَّةُ حاضِرة في قَلْبه، ومِثْلُ ذلك أو قَريبٌ منه أَكُل ليلة القَدْر غافِلًا، لكِنْ تكون هذه النَّيَّةُ حاضِرة في قَلْبه، ومِثْلُ ذلك أو قَريبٌ منه أَكُل السحور، فإن أَكثر الناس يَأكُلون على العادةِ كها يَأكُلون الغَداءَ والعَشاءَ، والَّذي يَنبَغي للإنسانِ أن يَنويَ بأَكْلِ السَّحورِ ثَلاثة أَشياءَ:

الأوَّلُ: امتِثالُ أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ فإنه قال: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً» (١). الثاني: التَّأْسِي برَسول الله عَلَيْقٍ؛ لأنَّه كانَ إذا صامَ يَتسحَّر.

الثالِث: مُخَالَفةُ أَهْلِ الكِتابِ -اليَهودِ والنَّصارى- فإن النبيَّ ﷺ قال: «فَصْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَام أَهْلِ الكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحَرِ»، أو قال: «أَكْلَةُ السَّحُورِ»^(٢).

فهذه ثلاثةُ أَشياءَ يَنبَغي للإنسانِ أن يَجعَلها في باله إذا قُدِّم إليه السَّحور.

وهُناك شيءٌ رابع يَترقَّبه، وهو بركة هذا السُّحورُ، فإن مِن بركته ما يَحصُل منِ امتِثال أَمْر الرسول ﷺ والتَّاسِّي به، ومُخالَفة أهل الكِتاب، وهذه بركة دينيَّة مَعنَوية، ومِن بركته أنه يُعين الإنسان على الصِّيام، لا سِيَّا معَ شِدةِ الحاجةِ إليه في الصِّيامِ في أيَّامِ الصَّيفِ الطويلة الحارَّة، فإن بركة السُّحور ظاهِرةٌ، فالإنسان في مِثل تِلكَ الأيَّامِ يَشرَب كَثيرًا ويَأْكُل كَثيرًا، وإذا صام تَجِده لا يَهتَمُّ، أو لا يُصيبه العطش والجوعُ كما لو كان مُفطِرًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من صام رمضان إيهانا واحتسابا، رقم (١٩٠١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالَيُهُءَنَهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه، واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر، رقم (١٠٩٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٣٧٢) السُّوَالُ: وَرَدَ أَنِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ يَقُومُ الليلَ حَتَّى تَتَفَطَّر قدماه، فتَقُولُ له عائشة رَضَيَّلَيُّهَ عَنْهَا: أَلَيسَ قد غَفَرَ الله لك ما تَقَدَّم من ذنبِك وما تأخَّر ... الحديث (١)، ووَرَدَ أَنِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ يَستَغفِرُ الله ويَتُوبُ إليه (٢)، فكيف يَستَغفِر وقد غُفِرَ له، وكيف نَجمَعُ بين الحَديثينِ؟

الجَوابُ: أليسَ الله قد قالَ: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ وَمَلَيْهِكَتُهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيّ ﴾ [الأحزاب:٥٦]، ونحن مَأْمُورُونَ أَن نُصلِّيَ عليه ونحن مَأْمُورُون أَن نُصلِّيَ عليه فهل لِقائِلٍ أَن يقولَ: ليسَ مِن حاجةٍ أَن نصلِّيَ عليه فقد صلَّى الله عليه؟! لا نَقولُ هذا، وكذلك الاستِغفارُ، فقد غَفَرَ الله له ما تَقَدَّم من ذنبِه وما تَأَخَّر، ومع ذلك يَستَغفِر الله.

(٣٧٣) السُّؤالُ: ما صحَّةُ حديثِ: لا يَجِلُّ لِلمرأةِ أن تسافرَ ثلاثةَ أَيَّامٍ بدونِ مَحْرَمٍ (١٠). وحديثِ أَلَّا تُسافِرَ مسيرةَ يومٍ وليلةٍ بدونِ مَحْرَمٍ (١٠). وحديثِ: أَلَّا تُسافِرَ من غيرِ مَحَرَمٍ (٥)؟

الجَوابُ: العبرةُ بالحديثِ الثَّالثِ: ألَّا تُسافِرَ المرأةُ مطلَقًا بدونِ مَحَرَمٍ، وأمَّا ما قُيِّد

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماه، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَحِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة، رقم (٦٣٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، رقم (١٠٨٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم، رقم (١٣٣٨)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّكَعَنْهُمَا.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، رقم (١٠٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم، رقم (٤٢١/١٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَلِّلَـُهُـعَنَهُ.

⁽٥) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُعَنْهُا.

بثلاثةِ أَيَّامٍ أو يومٍ وليلةٍ فهذا بناءً على سؤالِ السَّائلِ الَّذي قال: يا رسولَ اللهِ، هل تُسافِرُ المرأةُ اللهِ أَوَّ فوقَ ثلاثةِ أَيَّامٍ؟ فأجابه بها سألَ. والواجبُ الأخذُ بالعمومِ؛ ألَّا تسافرَ المرأةُ إلَّا معَ ذي مَحَرَمٍ؛ لا في الطَّائرة ولا في السَّيَّارةِ.

(٣٧٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: أنا مُعلِّمةُ قرآنٍ، وفي الحديثِ أنَّه خيرُ الأجرِ ما أُخذ على تعليم القُرآنِ (١). وفي حديثٍ آخرَ عنِ الرَّسولِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ قَوْسًا عَلَى تَعْلِيمِ القُرآنِ قَلَّدَهُ اللهُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ »(٢)، فما الجمعُ بينهما؟ وبهاذا تنصحونني؛ هل آخُذُ أُجرًا أو لا؟ علمًا بأنَّني أُنفِقُ الأجرَ على المساكينِ.

الجَوَابُ: الجمعُ بينهما أنَّه إذا تَعَيَّنَ تعليمُ القُرآنِ حَرُمَ أَخذُ الأُجرةِ عليه، وإذا لم يَتَعَيَّنْ جاز أخذُ الأجرةِ عليه؛ قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ».

فإذا كان اللهُ قد أَغناها فأجرُ الآخرةِ خيرٌ، وإن كانَتْ محتاجةً فلا حَرَجَ أَنْ تأخذَ الأجرَ.

وردًّا على قولِها: إنَّها تُنفِقُ الأجرَ على المساكينِ نقولُ: الأفضلُ لها أنْ تُعلِّمَ بدونِ أَجرٍ مادام اللهُ قد أغناها بنفسِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بفاتحة الكتاب، رقم (٥٧٣٧)، من حديث ابن عباس رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُمَا: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله».

⁽٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٤٤)، والطبراني في مسند الشاميين رقم (٢٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَالِيَّهُ عَنْدُ

س مراتب الأحاديث

(٣٧٥) السُّؤَالُ: كثيرٌ مِن النَّاس يَعتبِرون عبارةَ «الدالُّ علَى الخَيْر كفاعله» حديثًا صحيحًا، فهَل هِي حَديث أَوْ أَثَر أَوْ مَقُولة تَرِد على أَلْسِنة النَّاس؟

الجَوَابُ: قد صحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هذا المعنى؛ أنَّ مَنْ دَلَّ على خيرٍ فكفاعِلِه، ومَن سَنَّ سُنَّةً حسنةً فله أجرُها وأجرُ مَن عَمِلَ بها إلى يوْم القيامةِ(١).

(٣٧٦) السُّوَّالُ: أُريدُ الاستفسارَ عن حديثِ الرَّجُلِ الَّذي كان يُصلِّي، فنادَتْه أُمُّه، فقال: رَبِّ، أُمِّي وصلاتي (٢). إلى آخِرِ الحديثِ.

الجَوَابُ: هذا الحديثُ صحيحٌ، وقَدِ اسْتدلَّ به العلماءُ رَحَهُمْ اللَّهُ على أنَّ الرَّجُلَ إذا كان يُصلِّي نافلةً ونادَتْه أُمُّه وَجَبَ عليه أنْ يُجيبَها ويقطعَ صلاتَه، وأمَّا إذا كان الإنسانُ يُصلِّي فريضةً فإنَّه لا يُجيبُ أُمَّه ولا غيرَها؛ لأنَّ مَن دخل في فريضة حرُمَ الإنسانُ يُصلِّي فريضةً اللَّهمَّ إلَّا عِندَ الضَّرورةِ؛ كما لو نادَتْه لإنقاذِها مِن حريقِ أو مِن عدُوِّ عليه قطعُها، اللَّهمَّ إلَّا عِندَ الضَّرورةِ؛ كما لو نادَتْه لإنقاذِها مِن حريقِ أو مِن عدُوِّ هجَمَ عليها، أو ما أشبَه ذلك، فهنا يقطعُ الصَّلاةَ، ففي النَّافلةِ لا بأسَ أنْ يُجيبَ أُمَّه، بل يجِبُ عليه، إلَّا إذا كانَتِ الأُمُّ تعذِرُه إذا كان يُصلِّي، ففي هذه الحالِ يُنبِّهها أنَّه يُصلِّي، فيقول حمثلًا -: سبحانَ اللهِ! أو يَتنحنَحُ، أو يرفع صوْتَه بالقراءةِ؛ لتشعر أُمُّه أنَّه في صلاةٍ فتعذِرَه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، رقم (١٠١٧)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِّوَاللَّهُ عَنَهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة، رقم (١٢٠٦) معلقا بصيغة الجزم، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها، رقم (٢٥٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لَيَّلَهُ عَنَهُ.

(٣٧٧) السُّؤالُ: ما صِحَّةُ هذا الحديثِ: «لَوْلَا أَنْ أَشُـقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَّـرْتُ العِشَاءَ»(١)؟

الجَوابُ: هذا الحديثُ صحيحٌ عنَّ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، فإنَّه عليه واللهِ على اللهِ اللهُ اللهُ

لكنْ لو فرَضْنا أنَّهَا إذا صَلَّتِ العشاءَ في أوَّلِ وقتِها كان ذلك أخشَعَ لقلْبِها وأقومَ لصلاتِها، كان تقديمُ الصَّلاةِ أفضَلَ؛ لأنَّ المُحافظةَ على ما يتعلَّقُ بذاتِ العِبادةِ أَوْلى مِن المُحافظةِ على ما يتعلَّقُ بوقتِها؛ ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ إذا اشتدَّ الحرُّ أخَّرَ الصَّلاةَ وأبرَدَ بها (٢)؛ حتَّى يبرُدَ الجوُّ، وحتَّى تتفيَّأ الأفياءُ، كلُّ ذلك مُحافظةً على الخُشوع في الصَّلاةِ، وإنْ كانت صلاةُ الظُّهرِ الأصْلُ فيها أنْ تُقَدَّمَ في أوَّلِ الوقْتِ.

ولهذا أيضًا قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ»(١)، يعني: لو حضَرَ الطَّعامُ للإنسانِ وهو يشتَهِيه، فإنَّه يأكُلُ قبْلَ

⁽١) أخرجه أحمد (١٤/٤)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك، رقم (٢٣)، من حديث زيد بن خالد رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٣٨) من حديث عائشة رَضَّالِيَّكُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة، رقم (٩٠٦)، من حديث أنس رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام (٥٦٠) من حديث عائشة رَضَالِتَكُعَنْهَا.

أَنْ يُصَلِّي ، حتَّى لو فاتَتْه صلاةُ الجهاعةِ فإنَّه لا حرَجَ عليه في ذلك؛ وذلك لأنَّه لو ذهَبَ يُصَلِّي وقلْبُه مُتعلِّقُ بالطَّعامِ لانشَغَلَ قلْبُه بذلك، فإذا أكلَ طابت نفْسُه، ثمَّ أقبلَ على عِبادتِه بقلْبِ حاضرٍ، ولكنْ لا يجعَلْ وقْتَ عَشائِه أو غَدائِه عند حُضورِ الصَّلاةِ، فيعتادَ عِبادتِه بقلْبِ حاضرٍ، ولكنْ لا يجعَلْ وقْتَ عَشائِه أو غَدائِه عند حُضورِ الصَّلاةِ مع الجهاعةِ كلَّ يوم، لكنْ إذا صادَفَ أنْ تأخَّرَ غَداؤُه أو عَشاؤُه حتَّى جاء وقتُ الصَّلاةِ، وهو مُشتاقٌ إلى هذا الطَّعامِ، فإنَّه في هذه الحالِ يُقدِّمُ الأكلَ على حُضورِ الجهاعةِ؛ لهذا الحديثِ الَّذي أشَرْنا إليه، وهو قولُه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَام، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ».

(٣٧٨) السُّؤالُ: هل ورَدَ حديثُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيكِ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَصْلِهِ»(١)؟

الجَوابُ: نعم؛ إذا سَمِعَ صياحَ الدِّيكِ يقولُ هذا الدُّعاءَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نسأَلُكَ مِنْ فَضْلكَ.

(٣٧٩) السُّؤَالُ: هَلْ وَرَدَتْ أحاديثُ صحيحةٌ بالنِّسبَةِ لقراءَةِ سورةِ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمْعَةِ؟

الجَوابُ: نعم، وَرَدَ فيها أحاديثُ (٢) تُعْتَبَر حُجَّةً مَقْبولَةً.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع لها شعف الجبال، رقم (٣٣٠٣)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك، رقم (٢٧٢٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) من ذلك ما أخرجه الحاكم (٣٦٨/٢)، والبيهقي (٣/ ٢٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين».

(٣٨٠) السُّؤالُ: أَوَدُّ من فضيلتِكم أَنْ تُبيِّنوا لي صِحَّةَ هذا الحديثِ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ لَمْ يَضُرَّه ذَلِكَ اليَوْمَ سَمُّ وَلَا سِحْرٌ».

الجَوابُ: هذا الحديثُ صحيحٌ، ولكنَّ التمراتِ في بعضِ ألفاظِ هذا الحديثِ قُيِّدتْ بالعجوةِ (١)، وفي لفظٍ آخرَ: «مِنْ تَمْرِ العَالِيَةِ» (١)، فأخَذَ بعضُ العلماءِ بهذا القيدِ، وقالوا: إنَّ ذلك لا ينفَعُ إلَّا إذا كان مِن تمرِ العاليةِ، ومِن العجوةِ، وبعضُهم لم يأخُذْ بذلك القيدِ، واعتبَرَ السَّبعَ تمراتٍ مطلقًا.

ونحن نقولُ: إذا تصبَّحتَ بسبع تمراتٍ، فإنْ كان الحديثُ على إطلاقِه فقد أَصَبْتَ، وإنْ لم يكنْ على إطلاقِه، فإنَّ ذلك لا يضرُّكَ؛ لأنَّكَ أكلْتَ ما فيه الغِذاءُ والشِّبعُ، فإنَّ التَّمرَ يمتازُ بأنَّه غذاءٌ وفاكهةٌ وحلوى، وكلُّها نافعةٌ للبدنِ.

(٣٨١) السُّؤَالُ: هل ورَدَ حديثُ: «الجنَّةُ تحتَ أقدامِ الأُمُّهاتِ»(٢)؟ وما صحَّتُه؟

الجَوابُ: هو واردٌ، لكنْ لا يحضُرُني الآنَ منزلتُه هل هو صحيحٌ أو ضعيفٌ أو حَسنٌ، ولا شكَّ أنَّ طاعةَ الوالدينِ مِن أفضلِ الأعمالِ؛ لأنَّه مِن بِرِِّهما، وبِرُّ الوالدينِ مِن أوجبِ الواجباتِ، حتَّى إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جعَلَه بعدَ حقِّه وحقِّ رسولِه؛ قال

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب العجوة، رقم (٥٤٤٥)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، رقم (٢٠٤٧/ ١٥٥)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَيَخَالِيَّةُعَنْهُ.

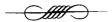
⁽٢) أخرجه أبو يعلى في المسند رقم (٧١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٣٥)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير رقم (٣١)، من حديث عائشة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا. (٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٨/ ٦٤).

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة رقم (٥٩٣): موضوع...، ويغني عن هذا: حديث معاوية بن جاهمة أنه جاء النبي على السلسلة الضعيفة رقم (٥٩٣) قال: نعم. على النبي على الله أردت أن أغزو، وقد جئت أستشيرك؟ فقال: «هل لك أم؟» قال: نعم. قال: «فالزمها، فإن الجنة تحت رجليها». رواه النسائي (٢/ ٥٤)، وغيره...، وسنده حسن إن شاء الله.

تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعَبُدُوٓا إِلَآ إِيَّاهُ وَبِالُوٰلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِــ ﴿ أَنِ الشَّهِ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِــ شَيْعًا ۖ وَبِاللَّهِ مِلْكَ أَنْ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِــ شَيْعًا ۖ وَبِاللَّهِ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِــ شَيْعًا ۗ وَبِاللَّهِ اللَّهَ عَلَا الله اء:٣٦].

وحرَّمَ تَبَارَكَوَتَعَالَى عُقوقَ الأُمَّهاتِ، بل إنَّ الله عَنَّقِجَلَّ أَمَرَ الولدَ أَنْ يُصاحبَ والدَيْه بالمعروفِ ولو كانا كافرينِ، ولو كانا يأمُرَانه بالكُفرِ؛ فقال جَلَّوَعَلاَ: ﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمُ فَلَا تُطِعْهُمَا وصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا وَاتَبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى ﴾ [لقهان: ١٥].

فعلينا جميعًا: أَنْ نَبَرَّ آباءنا وأمَّهاتِنا، سواءٌ كانوا أحياءً أمْ أمواتًا. وبِرُّ الوالدينِ بعدَ الموتِ يكونُ بالاستغفارِ لها، والدُّعاءِ لها، وإكرامِ صديقِها، وصلةِ الرَّحِم الَّتي لا صِلةَ لك إلَّا بها. ومِن جزاءِ البارِّ بوالدَيْه: أَنَّ اللهَ تَعالى يُوفِّقُ أولادَه مِن بنينَ وبناتٍ أَنْ يبرُّوه.



(٣٨٢) السُّؤَالُ: هل ورَدَ أَنَّ الشَّهيدَ يجِدُ الموتَ مِثْلَ الشَّوكةِ التي يُشاكُها (١٠)؟ الجُوَابُ: ورَدَ أَنَّ الشَّهيدَ يُخَفَّفُ عليه الموتُ، لكنْ لا أَدْري عن هذا اللَّفظِ الَّذي ذُكِرَ في السُّؤالِ.



⁽۱) أخرج أحمد (۲/ ۲۹۷)، والترمذي: كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط، رقم (١٦٦٨)، والنسائي: كتاب الجهاد، باب ما يجد الشهيد من الألم، رقم (٣١٦١)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب فضل الشهادة في سبيل الله، رقم (٢٠٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَحُلِلَهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما يجد الشهيد مس القتل، إلا كما يجد أحدكم من القرصة».

(٣٨٣) السُّؤَالُ: سمعت بعضَ النَّاس يقولونُ عن الرسول ﷺ: مَن كذَبَ كذبةً يتبوَّأُ مقعدَه مِن النَّارِ. فهل هذا صحيح؟

الجَوابُ: هذا صحيحٌ لكنِ بالنِّسبةِ لَمَن كذَبَ على الرَّسولِ، فمَن كذَبَ على النَّبيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَى النَّبيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتعمِّدًا فليتبوَّأُ مَقعَدَه مِن النَّارِ (١)، فالَّذي يكذِبُ على الرَّسولِ يدخُلُ النَّارَ –والعياذُ باللهِ –.

(٣٨٤) السُّؤالُ: هل وَرَدَ حَديثٌ فيه: «أَستَغفِرُ الله الَّذي لَا إِلَه إلَّا هو الحَيُّ اللهَيَّومُ وأتوبُ إليه»(٢)؟

الجَوابُ: الاستِغفارُ وارِدٌ، والقُرآنُ مَملوءٌ بالأَمرِ بالاستِغفارِ، وسيدُ الاستِغفارِ أن يَقولَ الإِنسانُ: «اللَّهُمَّ أنت رَبِّي لَا إِلَه إِلَّا أنتَ، خَلَقتني وأنا عَبدُك، وأنا على عَهدِك ووَعدِك ما استَطَعتُ، أعوذُ بكَ مِن شَرِّ ما صَنَعتُ، أبوءُ لك بنِعمَتِك عليَّ، وأبوءُ بذَنبي، فاغفِر لي؛ إنَّه لَا يَغفِرُ الذُّنوبَ إِلَّا أنتَ»(١).

(٣٨٥) السُّؤالُ: ما صحةُ حَديث: «رِفقًا بالقَواريرِ»(٤)؟

- (١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم (١٢٩١)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (٤)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.
- (٢) أخرجه أبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب في الاستغفار، رقم (١٥١٧)، والترمذي: أبواب الدعوات، باب في دعاء الضيف، رقم (٣٥٧٧)، من حديث أبي يسار رَضَحَلَيْتُهُ عَنْهُ.
- (٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، بأب أفضل الاستغفار، رقم (٦٣٠٦)، من حديث شداد بن أوس رَصَاللَهُ عَنْهُ.
- (٤) أخرَجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في رحمة النبي على للنساء وأمر السواق مطاياهن بالرفق بهن، رقم (٢٣٢٣)، من حديث أنس رَضَاللَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: هذا صَحيحٌ، لكن مَتى قالَه النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؟ قاله حينَ جَعَلَ الحادي يَحدوا بالإبِل، والإبلُ إذا أعجَبَها صوتُ الحادي هَملَجَت وأُسرَعَت، وكان عليها النِّساءُ، فقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «رِفقًا بالقواريرِ» يَعني: النِّساءَ؛ لأن القواريرَ تَتَكَسَّرُ بسرعةٍ.

(٣٨٦) السُّؤالُ: ما صِحة حَديثِ الذُّبابةِ؟ وهل تُقلَبُ على الجَناحِ الآخَرِ إذا وَقَعَت في الإِناءِ؟

الجَوابُ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ إذا وَقَعَ الذُّبابُ في شَرابِ أحدِنا أن نَعْمِسَهُ -وليسَ أن نَعْلِبَهُ للجانِبِ الآخَرِ- في الشَّرابِ، ثُمَّ نُخرِجُه، ثُمَّ نَشرَبُ الشَّرابَ(١).

(٣٨٧) السُّوَّالُ: ما صِحَّةُ حديثِ: «إِنَّ للصَّائمِ عِندَ فِطْرِهِ دَعْوَةً لا تُرَدُّ»(٢)؟

الجَوَابُ: هذا الحديثُ حَسَنٌ؛ وذلك أنَّ الصائمَ عندَ فِطرِهِ يكونُ في خِتامِ العملِ الصَّالحِ، فيكونُ مُسْتَعِدًّا للدُّعاءِ مُظْهِرًا للصَّالحِ، فيكونُ مُسْتَعِدًّا للدُّعاءِ مُظْهِرًا للصَّالحِ، فيكونُ مُسْتَعِدًّا للدُّعاءِ مُظْهِرًا للفَاقَةِ والحاجةِ إلى ربِّه عَنَّكِكَلَّ كانَ أقربَ إلى الإجابةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، رقم (٥٧٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضَّالَلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الصيام، باب في الصائم لا ترد دعوته، رقم (١٧٥٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

ويشهد له ما أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٥)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٩٨)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب في الصائم لا ترد دعوته، رقم (١٧٥٢)، من حديث أبي هريرة رَسِحَالِلَهُ عَنْهُ بلفظ: «ثلاثة لا ترد دعوتهم» فذكر منهم: «الصائم حتى يفطر»، وفي رواية: «حين يفطر».

(٣٨٨) السُّؤالُ: هل ما وَرَدَ مِن أحاديثَ في كِتابِ (الرُّوح) لابنِ قَيِّمِ الجَوزيةِ صَحيحةٌ؟

الجَوابُ: أكثرُ ما وَرَدَ فيه صَحيحٌ، لكنَّ بعضَهُ ضَعيفٌ.

(٣٨٩) السُّؤالُ: ما صِحَّةُ حديثِ مَن قرَأ سورةَ الإخلاصِ عشْرَ مرَّاتٍ بنى اللهُ له بيتًا في الجنَّةِ (١)؟

الجَوَابُ: هذا ليسَ بصحيحٍ، لكنَّ قراءةَ سورةِ الإخلاصِ فيها فضلٌ؛ فإنَّ سورةَ الإخلاصِ تعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ؛ كما تُبَتَ عنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ (٢).

(٣٩٠) السُّوَّالُ: ما صِحَّةُ حديثِ: «الدِّينُ المُعَامَلَةُ»؟

الجَوابُ: هذا الحديثُ لا يصِحُّ بهذا اللَّفظِ، لكن هناك حديث أَصَحُّ منه، وهو ما رواه تَميمٌ الدَّارِيُّ، عن النَّبيِّ عَيَّ أَنَّه قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قَالُوا: لَمِنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهمْ»(⁷⁾.

ولا شكَّ أنَّ المُعاملةَ الطَّيِّبةَ المُبْنيَّةَ على الصِّدْقِ والبيانِ مِن النَّصيحةِ للمُؤمنينَ،

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٧)، من حديث معاذبن أنس رَضِيَالِللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (٥٠١٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ. ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (٨١١)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرَجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥)، من حديث تميم الداري رَضِحُاللَّهُ عَنْهُ.

وأنَّ الغِشَّ والخيانةَ والكذِبَ خِلافُ النَّصيحةِ للمُؤمنينَ؛ ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»(١).

فالواجِبُ على المُؤمنِ أنْ يكونَ حَسَنَ المُعاملةِ، صادقًا، بارَّا، مُبَيِّنًا للأمْرِ على حقيقتِه؛ حتَّى يكونَ مِن المُؤمنينَ الصُّرحاءِ الَّذين لا يَشُوبُ إيهانَهم شيءٌ مِن النِّفاقِ.

(٣٩١) السُّوَّالُ: ما صِحَّةُ الحديثِ المَرْويِّ عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ رَجُلٍ أُوتِي سُورَةً مِنَ القُرْآنِ فَنَسِيهَا» (٢)، وبعضُ النَّاسِ يجعَلُ الخوف مِن نِسيانِ ما حَفِظَ مِن القُرآنِ مانعًا مِن استمراريَّةِ الحفظِ؛ فا توجيهُ كم؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: هذا الحديثُ في صِحَّتِه نظرٌ.

ثانيًا: أنَّ النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ-كان يَنسَى الآيةَ أحيانًا.

ثالثًا: أنَّه لا يَنبغي للإنسانِ أن يُسيءَ الظنَّ بربِّه ويقولَ: لا أحفَظُ القُرآنَ؛ لأنِّي أخشى أن أنساهُ. فلْيَحْفَظِ القُرآنَ، وإذا نسِي شيئًا منه فلا شيءَ عليه.

رابعًا: على تقديرِ أن هذا الحديثَ صحيحٌ، فالمرادُ بقولِه: «نَسِيَها» إذا كان ذلكَ عن تهاونٍ وعدمِ مبالاةٍ.



⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب من غشنا فليس منا، رقم (۱۰۱، ۱۰۲)، من حديث أبي هريرة رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب في كنس المساجد، رقم (٢٦١)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩١٦)، من حديث أنس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٣٩٢) السُّوَالُ: هل يَصِحُّ حَديثُ: «طَلَبُ العِلمِ فَريضةٌ على كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلمةٍ»(١).

الجَوابُ: الحَديثُ ضَعيفٌ، لكنَّهُ مَشهورٌ، وطَلَبُ العِلمِ فَريضةٌ لها تتوَقَّفُ العبادةُ عليه، فمَثلًا إذا أرادَ الإِنسانُ أن يُصَلِّي فلا بُدَّ أن يَعلَمَ كيفَ يُصلي، ولو كان عِندَ الإِنسانِ مالٌ فلا بُدَّ أن يَعلَمَ ما المالُ الذي تَجِبُ فيه الزَّكاةُ؟ وما الذي لا تَجِبُ؟ وإلى من تُدفَع؟ وما أشبَه ذلك، فالمُهِمُّ، متى احتاجَ الإِنسانُ إلى العِلمِ في أيِّ عِبادةٍ من العِباداتِ الواجِبةِ كان طَلبُ العِلمِ عليه واجِبًا، وما ليس كذلك فطلبُ العِلمِ فَرضُ كِفايةٍ وليسَ بواجِبٍ على كُلِّ أحدٍ.

(٣٩٣) السُّؤالُ: حَديثُ السُّوقِ الذي فيه: «مَن دَخَلَ السُّوقَ فقالَ: لَا إِلَه إلَّا الله وحدَهُ لا شَريكَ له، له المُلكُ، وله الحَمدُ، يُحيي ويُميتُ، وهوَ حيُّ لَا يَموتُ، بيدِه الخَيرُ وهو على كلِّ شيءٍ قَديرٌ: كتبَ الله له أَلفَ أَلفِ حسنةٍ، ومَحاعنه أَلفَ أَلفِ سيئةٍ، وبَنَى له بيتًا في الجنةِ»(٢)، هل يَصِحُّ؟

الجَوابُ: لا يصِحُّ، ولا يُعمَلُ به.

(٣٩٤) السُّؤالُ: هل صَحَّ أن من قَتلَ الوَزَغَ بيَدِه أن الرَّسول صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يُصافِحُه؟

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الإيهان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٤)، من حديث أنس رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق، رقم (٣٤٢٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الأسواق ودخولها، رقم (٢٢٣٥)، من حديث ابن عمر رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

الجَوابُ: هذا ليسَ بِصَحيح، ولكنَّ قَتلَ الوَزغِ مما أَمَرَ به النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّم، فَقَد أَمَر بقَتلِ الأُوزاغِ وأنَّ مَن قَتلَهُ مِن أُوَّلِ مَرةٍ فله كذا وكذا من الأَجرِ، وفي الثانيةِ دون ذلك (۱)؛ فينبَغي للإِنسانِ أن يَحرِصَ على قَتلِ الأَوزاغِ سَواءٌ في البيتِ أو في السوقِ؛ لأنَّه فُويسِتٌ.

(٣٩٥) السُّؤالُ: قرأْتُ: أنَّ اللهَ إذا أبغَضَ عبدًا أعطاه ثلاثًا: يُحبِّبُ إليه الصَّالحينَ ويمنَعُه الاقتداءَ بهم، ويُحبِّبُ إليه الأعمالَ ويمنَعُه الإخلاصَ فيها، ويُجْرِي الحكمةَ على لسانِه ويمنَعُه العمَلَ بها؛ فكيف يكونُ هذا ونحن نعلَمُ أنَّ المرءَ يُحْشَرُ مع مَن أحَبَّ؟!

الجَوابُ: هذا الكلامُ ليس بصحيحٍ.

(٣٩٦) السُّؤَالُ: ورَدَ حديثٌ في تحريمِ أنْ تضَعَ المرأةُ ثيابَها في غيرِ بيتِها، فها صِحَّتُه؟ وما معناه؟

الجَوَابُ: «مَنْ خلَعَتْ ثوْبَها في غير بيتِها هَتكَتِ السِّتْرَ بينها وبين اللهِ» (١)، وهذا حديثٌ ضعيفٌ، لكنِ المرأةُ لا يجوزُ لها أنْ تخلَعَ ثيابَها في بيتٍ أمامَ النَّاسِ، وهذا شيءٌ معلومٌ أنَّه حرامٌ، وأمَّا إذا دخلَتِ الحَمَّامَ –مثلًا – في بيتٍ غيرِ بيتِها، وخلعَتْ ثيابَها؟ مِن أَجْلِ أَنْ تتسبَّحَ، فلا حرَجَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب قتل الوزغ، رقم (٢٢٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤١)، وأبو داود: كتاب الحيام، رقم (٤٠١٠)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في دخول الحيام، رقم (٢٨٠٣)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب دخول الحيام، رقم (٣٧٥٠)، من حديث عائشة رَخِوَاللَّهُ عَنْهَا.

(٣٩٧) السُّؤالُ: هل ورَد في الحديثِ أنَّه يُعرَضُ على الموتى أعمالُ الأحياءِ؟

الجَوابُ: هذا لم يثبُتْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم، لكنَّ صلاتَنا على النَّبِيِّ عَلِيه النَّبِيِّ عَلَيه، أمَّا على أقاربِنا أو أصحابِنا فإنَّ أعمالَنا لم يَثبُتْ عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- أنَّها تُعرَضُ على أقاربِنا أو أصحابِنا، لكن هناك آثارٌ ومَناماتٌ تدلُّ على هذا، إلَّا أنَّ هذه الآثارَ والمناماتِ لا يمكِن أن يَجزِمَ بها العبدُ؛ لأنَّها أمورٌ غيبيَّةٌ تحتاجُ إلى دليلٍ منَ الشَّرعِ.

(٣٩٨) السُّؤَالُ: ما صِحَّةُ حديثِ «مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»(١)، وهل يَجوزُ لغيرِ المؤذِّنِ أَنْ يقيمَ حتَّى لو كان المؤذِّنُ حاضرًا؟

الجواب: أمَّا الحديثُ ففيهِ مقالٌ، وأمَّا جوازُ الإقامةِ معَ وجودِ المؤذِّن بإذنِ المؤذِّنِ فلا بأسَ، كذلك لو أذَّن غيرُ المؤذِّن، وحضَر المؤذِّنُ، فالمؤذِّنُ هو الَّذي يُقيمُ؛ لأنَّ الأذانَ الأوَّلَ بالوكالةِ عنِ المؤذِّنِ الأصليِّ.

(٣٩٩) السُّؤالُ: هل وَرَدَ حَديثٌ في الحثِّ على تعلُّمِ اللغةِ الأجنبية كالإنجليزيةِ مثلًا، فهناك حَديثٌ يُردِّده بعض الناسِ: «مَن تَعَلَّمَ لُغةَ قومٍ كُفيَ شرَّهم»، فهل يصحُّ؟

الجَوابُ: هذا الحديثُ باطِلٌ كَذِبٌ، وليس بِصحيحٍ؛ وهل يَأْمَنُ العَربِيُّ شَرَّ العَربِيُّ شَرَّ العَربِيُّ العَربِيِّ العَربِيِّ العَربِيِّ! الجواب: لا.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱٦٩/٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر، رقم (٥١٤)، والترمذي: كتاب المبادة والترمذي: كتاب المبادة في الأذان، رقم (١٩٩)، وابن ماجه: كتاب الأذان، باب السنة في الأذان، رقم (٧١٧)، من حديث زياد بن الحارث الصدائي رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وتَعلُّم اللغة الإنجليزية لِغيرِ غَرضٍ صَحيحٍ مَكروهٌ، أما إذا كانت لغَرضٍ فلا بَأْسَ، مثل إِنسانٍ تاجرٍ، وتعَلَّم اللغة الإِنجليزية لأجلِ تجارتِه، أو إنسانٍ داعيةٍ إلى الله عَرَّفَكَلَ، فيتعَلَّم اللغة الإنجليزية للدعوة إلى الله، وما أشبَه ذلك، أما أن يَتَعَلَّمها ليتَخاطَب بها ويَترُك لُغتَه العربية، فهذا مَكروهٌ.

(٤٠٠) السُّؤالُ: ما صِحةُ حَديثِ: «نِيةُ العَبدِ خَيرٌ من عَمَلِه»(١)؟

الجَوابُ: لا يَصِحُّ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، لكن له وِجهةُ نَظرٍ في بعضِ الأُمورِ، لا في كُلِّ الأُمورِ.

(٤٠١) السُّؤالُ: هل صَحَّ حَديثُ: «اللَّهُمَّ إني أَشهَدُ بها شَهِدَ به الله وأولو العِلمِ شَهادةً خالِصةً لوَجهِك الكَريم»؟

الجَوابُ: هذا ليسَ بحديثٍ، ولكن لو قالَهُ الإِنسانُ فلا حَرَجَ؛ لأنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَابِمًا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَابِمًا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَابِمًا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ اللهِ عَمِران ١٨٠].

(٤٠٢) السُّؤالُ: هل يَصِحُّ حَديثُ: «تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم، فإن العِرقَ دَساسُ »(١)؟

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١/ ١١، رقم ١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيهان» (٥/ ٣٤٣)، من حديث أنس رَضَاًللَّهُ عَنْهُ.

⁽١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ١٨٥، رقم ٥٩٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٢٣٧، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِحَ لِتَثَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: هذا ليسَ بصَحيحٍ، وخَيرٌ منه قَولُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «تُنكَحُ المرأةُ لأَربَع: لمالِها وحَسَبِها وجَمالِها ودينِها، فاظفَر بذاتِ الدِّينِ تَرِبَت يَداك »(٢)، وأمَّا الواقِعُ فلا شَكَّ أن الوِراثةَ ثابتةٌ، فإن الإِنسانَ يَتَأَثَّرُ بآبائِه وأَجدادِه.

والدَّليلُ على هذا أنَّ رَجُلًا أتى إلى النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فقال: يا رَسُولَ الله، إن امرَأْتِي وَلَدَت غُلامًا أَسودَ -وكان الرَّجلُ وزَوجتُه غيرَ أسودَين فقالَ له النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «هَل لك مِن إِبلٍ؟» قال: نَعَم. قال: «ما أَلوانُها؟» قال: حُمرُ. قال: «هَل فيها مِن أورَقَ؟» قال: نَعَم. قال: «مِن أَينَ أتاها ذلك؟» قال: لعَلَّهُ نَزعَهُ عِرقٌ. فقالَ له النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «وابنُكَ ذلك؟» قالَ: لعَلَّهُ نَزعَهُ عِرقٌ. فقالَ له النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «وابنُكَ هذا لَعَلَّهُ نَزعَهُ عِرقُ» (٣)، يَعني: لعَلَّ أحدًا من أَجدادِه ولو البَعيدينَ كانَ أَسودَ، فجاءَ هذا الغُلامُ أَسودَ.

(٤٠٣) السُّؤالُ: هل يَصِحُّ حَديثُ: «لا تُجالِس إلَّا مُؤمِنًا، ولا يَأْكُل طَعامَك إلَّا تَقِيُّ»(٤٠)؟

⁽١) رواه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب الأكفاء، رقم (١٩٦٨)، والدارقطني في العلل (٦١/١٥)، من حديث عائشة رَضِيَالِيَهُ عَنْهَا، دون قوله: «فإن العرق دساس»، ورواه الديلمي في (الفردوس) رقم (٢٢٩١) بلفظ: «تزوجوا في الحجر الصالح فإن العرق دساس»، من حديث أنس رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ، وابن الجوزي في (العلل المتناهية) بلفظ: «وانظر في أي نصاب تضع ولدك فإن العرق دساس»، من حديث ابن عمر رَضَالَكُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَثُهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) رواه أبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٢)، والترمذي: أبواب الزهد، باب ما جاء في صحبة المؤمن، رقم (٢٣٩٥)، من حديث أبي سعيد رَضَيَليَّةُ عَنْهُ، ولفظه: «لا تصاحب...».

الجَوابُ: هذا ضَعيفٌ، وليسَ بِصَحيحٍ، لكن لا شَكَ أن الإِنسانَ لا يَنبَغي له أن يُجالِسَ إلا أهلَ الحَيرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ضَربَ لنا مَثلًا يَنبَغي أن يَكونَ نِبراسًا لنا، فقالَ: «مَثلُ الجَليسِ الصَّالِحِ كحامِلِ المسكِ، إمَّا أن يُجذيكَ -أي: يُعطِيك بَجانًا- وإمَّا أن يَبيعَك، وإمَّا أن تَجِدَ منه رائحةً طيبةً، ومَثلُ الجَليسِ السُّوءِ كمَثلِ نافِخِ الكيرِ، إمَّا أن يُجرِقَ ثِيابَك، وإمَّا أن تَجِدَ منه رائحةً لجيثةً» (۱)، وفي الحَديثِ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «المَرءُ على دينِ خَليلِه؛ فليَنظُرُ أَحدُكُم مَن يُخالِل» (۱)، وفي المَثلِ السائِرِ والحِكمةِ:

عَن المَرْءِ لا تَسَل وسَل عَنْ قَرِيْنِه فك لُّ قَرِيْنِ بالمقارَن يقْتَدِي (٢)



(٤٠٤) السُّوالُ: عن قِصةِ الشُّجاعِ الأَقرَعِ هل هي صَحيحةٌ؟

الجَوابُ: لا، هذه قِصةٌ باطِلةٌ، باطِلةٌ، باطِلةٌ، بحِهولٌ صاحِبُها، وإِنَّني أُحَذِّرُ إخوانيَ المسلِمين مِن تَصديقِ ما يُنشَرُ من هذا وأمثالِه، مثلِ قِصةِ ما قيلَ عن رَجلٍ يَخدمُ المسجِدَ النَّبُويَّ أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ وحَدَّثهُ بأحاديث، وقِصةِ الفتاةِ التي مَرِضَت ستةَ عَشرَ عامًا، وقِصةِ تارِكِ الصَّلاةِ أَنَّ له خَمسَ عَشرَة خصلةً، وقِصصٌ كثيرةٌ تُنشَرُ لا أصلَ لها، فالواجِبُ على المسلِمينَ أن يَحذروا مِن هذا؛ لأنَّه لا يَنشُرُها إلَّا جاهِلٌ أو صاحِبُ بدعةٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى الأشعرى رَجُوَاللَهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣٠٣/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٣)، والترمذي: أبواب الزهد، رقم (٢٣٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في «ديوانه» (ص٣٢).

(٤٠٥) السُّوَّالُ: يوجَدُ في بعضِ المساجِدِ مَنشوراتٌ ومعناها: من أَرادَ أن يَقرأَ القرآنَ كلَّه في أقلَّ من دَقيقةٍ فليَقرَأ: ﴿قُلُ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـكُ ﴾ ثلاثَ مراتٍ، فهل هذا الفِعلُ صَحيحٌ؟ وما تَوجيهُكُم لأئمةِ المساجِدِ؟

الجَوابُ: هذه المنشوراتُ غَلطٌ، ولا يَنبَغي أن تُنشَر، وكذلك فاحْذَر جَميعَ المنشوراتِ إلَّا التي تَعلمُ أنها صَحيحةٌ.

وأنا أُوَجِّه كلامي للأئِمةِ وغيرِ الأئِمةِ أن يَحذَروا هذه المنشوراتِ إلَّا ما عَلِموا أَنَّه صَوابٌ، وإذا أَشكَلَ عليهم فليَعرِضوا هذه المنشوراتِ على أهلِ العِلم.

(٤٠٦) السُّوَّالُ: هُناكَ مطبوعاتٌ مع الشَّبابِ تذكُرُ دعاءً عن أَنَسٍ رَضَالَكُ عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «بسْمِ اللهِ خيْرِ الأسماءِ، وبسْمِ اللهِ الَّذي لا يَضُرُّ مع اسْمِه شيءٌ، بسْمِ اللهِ الكافي، بسْمِ اللهِ المُعافي» (١).

الجَوَابُ: هذا كَذِبٌ، وأنا أُحذِّرُ إخواني المسلِمينَ مِن هذه المنشوراتِ المكذوبةِ اللَّهُ مع التَّحذيرِ اللَّهُ مع التَّحذيرِ مَنها؛ حتَّى ينفَعَ اللهُ مع التَّحذيرِ مَنها:

- فتاةٌ تَبلُغُ مِنَ العُمُرِ سِتَّةَ عَشَرَ عامًا، عجزَ الأطبَّاءُ عن عِلاجِها، ورأَتْ في مَنامِها
 مَن تَدَّعي أَنَّهَا السَّيِّدةُ زَيْنَبُ... إلى آخِرِه، هذا كَذِبٌ.
- عن عِلِيِّ بْنِ أبي طالبٍ رَضَالِتَهُ عَنْهُ قال: دخلْتُ أنا وفاطمةُ على رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ فوجدْتُه يبكي بكاءً شديدًا، فقلْتُ: فِداكَ أبي وأُمِّي

⁽١) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم (٣٤٦)، من حديث أنس بن مالك رَضَالِلَهُ عَنْهُ، بنحوه. وفي إسناده أبان بن أبي عياش وهو متروك كما في التقريب رقم (١٤٢).

يا رسولَ اللهِ، ما الَّذي أبكاكَ؟ فقال: «يا عليُّ، رأيْتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي إلى السَّماءِ نِساءً مِن أُمَّتي في عذابٍ شديدٍ...» إلى آخِرِه، هذا -أيضًا- مكذوبٌ على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

- عُقوبةُ تارِكِ الصَّلاةِ: «مَن تَرَكَ صلاةَ الصُّبْحِ فليس في وجْهِه نورٌ، ومَن ترَكَ صلاةَ الظُّهرِ فليس في رِزقِه برَكةٌ»، هذا -أيضًا- مكذوبٌ على النَّبيِّ ﷺ.
- أيضًا عُقوبةُ تارِكِ الصَّلاةِ: «مَن تهاوَنَ بالصَّلاةِ يُعاقِبْهُ اللهُ بِخَمْسَ عَشْرَةَ عُقوبةً؛
 سِتِّ في الدُّنيا، وثلاثٍ عِندَ الموْتِ» (١)، هذا -أيضًا كَذِبٌ.
- قال رسولُ اللهِ ﷺ: «يا عليُّ، لا تَنَمْ قبْلَ أَنْ تأتيَ بخمسةٍ: أَنْ تكونَ قد قرأتَ القرآنَ كُلَّه...» هذا –أيضًا كَذِبٌ، لا يجوز نَشْرُهُ.
- هذا الحديث الَّذي نُشِرَ في ورقة: «الفاتحةُ سَنامُ القرآنِ، أعْظَمُ سورةٍ فيه، هي السَّبْعُ المَثاني والقرآنُ العظيمُ...»، وذكرَ أشياءَ طويلةً، وهذه الورقةُ فيها أحاديثُ صحيحةٌ وأحاديثُ ضعيفةٌ؛ فلا تُنْشَرْ.
- كذلك أيضا (اللَّهمَّ صَلِّ وسَلِّمْ على سيِّدِنا مُحَمِّدٍ وعلى آلِ سيِّدِنا مُحَمَّدٍ صلاةً
 تكون لنا شِفاءً مِن كُلِّ داءٍ)، هذه الصِّفةُ صِفةٌ بِدْعِيَّةٌ مُحَالِفةٌ لِهَا علَّمَه النَّبِيُّ عَيَّالِيَّ
 أُتَّهَهُ
- مَنْ يَدَّعي أَنَّه خادِمُ الحُجرةِ النَّبويَّةِ، وأَنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ في المَنامِ، وأوْصاهُ بأشياءَ، هذا –أيضًا– كَذِبٌ.

وأمثالُ ذلك أشياءُ كثيرةُ تُنْشَرُ، وإنِّي بهذه المُناسَبةِ أُحذِّرُ إخواني المسلمينَ مِن

⁽١) ذكره ابن حجر في لسان الميزان (٧/ ٣٦٦) في ترجمة: محمد بن علي بن العباس البغدادي العطار، من حديث أبي هريرة رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهُ، وقال: وهو ظاهر البطلان من أحاديث الطرقية.

ذلك، وأقول: لا تَنشُروا مِثْلَ هذه المنشوراتِ إلَّا بعدَ مُراجَعةِ أَهْلِ العِلْمِ الموثوقينَ؛ حتَّى لا تَبوؤوا بالإثْم والخَسارةِ والعِياذُ باللهِ.

(٤٠٧) السُّؤَالُ: هناك قُصاصةٌ مِنَ الوَرَقِ كُتِبَ عليها بعضُ أحاديثِ الرَّسولِ وَلكن لا أعرِفُ مَدَى صِحَّتِها. من هذه الأحاديثِ: مَن تركَ صلاةَ الفجرِ فليسَ بوجهِه نُورٌ، مَن تركَ صلاةَ المغربِ فليس في وَلَدِه ثَمَرَة، مَن تركَ صلاةَ العشاءِ فليس في نومِه راحةٌ... وشيء من هذا القبيل. وهذه القُصاصةُ منَ الورقِ مُنتشرةٌ عند بعضِ النَّاس.

الجَوَابُ: هذه كلُّها أحاديثُ باطلةٌ.

وبعضُ النَّاسِ جَهَلَة لا يَدرون، ولكن هذه أحاديثُ باطلةٌ لا صحَّةَ لها، وعليك يا أخي أن تبلِّغَ مَنِ اقتناها أنَّها كذِب على الرَّسولِ ﷺ. فأحرقوها الآن.

(٤٠٨) السُّؤَالُ: هُناكَ مَنشوراتٌ كثيرةٌ فِيها أحاديثُ لا أصلَ لها، مثل حديثِ زينبَ الَّتي رأتْ في المنامِ، ومثل حديثِ مَن ترَك الصَّلاةَ أُصيب بخمسَ عشْرةَ خصلةً، وما أشبه ذلك؛ فهَا حُكم نَشْرها؟

الجَوَابُ: أُحذِّركم منَ المنشوراتِ الكثيرةِ الَّتي لا أصلَ لها، مثل حديثِ زينبَ الَّتي رأتْ في المنامِ، ومثل حديثِ مَن ترَك الصَّلاةَ أُصيب بخمسَ عشْرةَ خصلةً، وما أشبهَ ذلك، هذه المنشورات احذروها؛ لأنها إما أن تكونَ من شخصٍ يريد أن يُضِلَّ عن سبيلِ اللهِ، وإما أن تكونَ من شخصٍ جاهلٍ مع حُسن نِيَّتِه.

(٤٠٩) السُّوَالُ: هناك حَديثٌ عن النَّبِيِّ عَلَيْ يَقُولُ: «يا عَلَيُّ، لا تَنَم حتَّى تَأْتِي بِخمسةِ أَشياءَ، منها: تَزورُ الكعبة، وتُرضي الحُصوم، وتَقرأُ القُرآنَ كلَّه»، فقالَ: لا أَستَطيعُ يا رَسولَ الله؟ فقالَ: ﴿قُلْتَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـدُ ﴾ ثَلاثَ مرَّاتٍ فكأَنَّك قَرَأتَ القُرآنَ كُلَّه، وإذا قُلتَ: لا حَولَ ولا قوةَ إلا بالله. عَشرَ مراتٍ فكأنَّك أرضيتَ الخُصوم، وإذا قُلتَ: لا إله إلّا الله وَحدَهُ لا شَريكَ له. عَشرَ مراتٍ فكأنَّك قَد زُرتَ الكعبةَ»، فهل هذا الحديثُ وارِدٌ؟

الجَوابُ: هذا حَديثٌ كَذِبٌ، وأنا الآن بَينَ يَدَيَّ عدةُ نَشَراتٍ شائعةٍ بين النَّاسِ كُلُها كَذِبٌ:

أُولًا: هذا الحَديثُ الذي ذُكر: «يا عِلِيُّ لا تَنَم حتَّى تَأْتِيَ بخمسةِ أَشياءَ، وهي: قِراءةُ القُرآنِ كلِّه...» إلى آخِرِه. فهذا حَديثٌ كَذِبٌ؛ لا يَجوزُ لأحدٍ أن يَنشُرَه، ولا أن يتحدَّث به، ولا أن يُصَدِّقه.

ثانيًا: حَديثٌ عن عليٍّ أيضًا قالَ: دَخَلتُ أنا وفاطمةُ عَلى رَسولِ الله صلَّى الله عليه عليه وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فوَجَدناهُ يَبكِي بُكاءً شَديدًا... وذَكَرَ أَشياءَ. وهذا أَيضًا حديثٌ كَذِبٌ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لا يَجوزُ نشرُه ولا التَّصديقُ به.

ثالثًا: حَديثٌ قُدسيٌّ يَقولُ: «لا تَخافَنَّ مِن ذي سُلطانٍ ما دامَ سُلطاني باقِيًا، وسُلطانِي لَا يَنفَد أَبَدًا...». وهذا أيضًا كَذِبٌ على النَّبِيِّ صَلَّاتَنَّءُكَلِيْهِوَسَلَّمَ.

رابعًا: ورقةٌ بعُنوان: كَنزٌ لا يَفنى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -كَمَا قالَت هذه النشرةُ-: «عَشرةٌ مَنَعُ عَشرةً...». فهذا أَيضًا كَذِب على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ.

خامسًا: فَتَاةٌ تَبلُغُ مِن العُمرِ سَتَةَ عَشَرَ عَامًا، وهي مَريضةٌ جدًّا، وقد عَجَزَ الأَطباءُ عَن عِلاجِها، وفي ليلةِ القَدرِ بَكَت الفتاةُ بكاءً شَديدًا ثُمَّ نامَت، وفي نَومِها

رَأَت السيدةَ زَينبَ... إلى آخِرِ النشرةِ. فهذه أيضًا روايةٌ مَكذوبةٌ لا يَجِلُّ لأحدٍ نَشرُها ولا اعتقادُها.

سَادسًا: مَن تَركَ صلاةَ الصُّبِحِ فليسَ بوجهِه نورٌ، ثُمَّ ذكرَ عُقوبةَ تارِكِ الصلاةِ، ومن تَهاوَن فيها عاقبَه الله بخَمسَ عَشرةَ عُقوبةً. وهذا أَيضًا كَذِبٌ لا يَصِحُّ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ.

سابِعًا: رَجلٌ يُقالُ له: أَحَدُ. كان يَقرَأُ القرآن في ليلةٍ في حَرمِ رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ وقال: إنه قد ماتَ هذا الأُسبوعَ أَربعون مِن النَّاسِ... إلى آخِرِه. هذه النشرةُ المتضمِّنةُ لرؤيا من سَمَّى نفسَه الشيخَ أَحمدَ لا صِحةَ لها، بلْ هي كَذِبُّ.

ثامنًا: عُقوبةُ تارِكِ الصلاةِ، وصَوَّروا ثُعبانًا عَظيًا مُلتَوِيًا على جِنازةٍ.

فهذه أيضًا كَذِبٌ لا صحة لها، وتارِكُ الصلاةِ عُقوبتُه أَعظمُ من هذا؛ لأنَّه كافِرٌ -والعياذُ بالله - والشُّجاعُ الأَقرَعُ لم يَرِد في تارِك الصلاةِ، وإِنَّما وَرَدَ في مانِعِ الزَّكاةِ.

تاسعًا: تَخطيطٌ لمستَقبَلِ من نَوعِ آخَرَ يُمثِّل به الدُّنيا، والقَبرُ، والنَّفخُ في الصورِ.. وغيرُها على شَكلِ مربَّعاتٍ. وهذا أيضًا لا صحةَ له؛ لأنَّ هذا التَّرتيبَ لا يُعلَم، ثُمَّ لا يصحُّ أن تُعرَض هذه الأُمورُ العظيمةُ بالمربعاتِ الهندسيةِ.

هذا ما وَصَلَنا منَ الناسِ، وربَّما كان هناك أَشياءُ أُخرى لا نَعلمُها، ونُحبُّ أَن يَحَذَر إِخُوانُنا المسلمون من هذه المنشوراتِ، وألَّا يُوزِّعُوها إلَّا بَعدَ مراجعةِ أهلِ العِلمِ الذين هم أَهلُ العِلمِ حقيقةً، والذين عِندَهم علمٌ ونُورٌ وبُرهانٌ؛ حتى لا يُتعِبوا أَنفُسَهم ويُفنوا أَموالهم وأوقاتَهم في أُمورٍ تَضرُّهم ولا تَنفَعُهم، أَسأَلُ الله لي ولإخواني المسلمين البَصيرة في دينِ الله، والورَعَ والخوفَ منه.

(٤١٠) السُّوَالُ: رأيتُ في تاكسِي حَديثًا يقول: «عَشرَةٌ تَمَنَعُ عَشرةً: الفاتحِة تَمَنعُ عَشرةً الدُّخانِ تَمَنعُ أهوالَ يومِ تَمَنعُ غَضبَ الربِّ، وسورةُ يس تَمَنعُ عَطَشَ يومِ القِيامةِ، وسورةُ الدُّخانِ تَمَنعُ أهوالَ يومِ القيامةِ، وسورةُ الواقعةِ تَمَنعُ الفَقرَ، وسورةُ اللَّكِ تَمَنعُ عَذابَ القَبرِ، وسورةُ الكوثِر تَمَنعُ لقيامةِ، وسورةُ الوحلاصِ تَمَنعُ الكُفرَ عندَ المَوتِ، وسورةُ الإخلاصِ تَمَنعُ النَّفاقَ، وسورةُ الفَلقِ تَمَنعُ الحَسَدَ، وسورةُ النَّاسِ تَمَنعُ الوسواسَ» فهل يَصِحُّ؟

الجَوابُ: هذا كَذِبٌ، وقل لصاحِب التاكسي أن يُمَزِّقَها، ولا يُعَلِّقَها ولا يُوزِّعَها، ولكن بقراءتِك لسورةِ الفَلقِ فأنتَ تَستَعيذُ بالله من شَرِّ حاسِدٍ إذا حَسَدَ، وسورةُ: ﴿قُلُ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلنَّاسِ ﴾ تَمَنَعُ الوسواسَ، فهي دُعاءٌ بالتَّعوُّذِ من الوسواسِ، وأمَّا كونُ سورةِ المُلكِ تَمَنَعُ عذابَ القَبرِ فيُحتَمَل.

(٤١١) السُّوَّالُ: ما صحة حديث: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ شَرَّا، خَضِرَ لَهُ فِي اللَّبِنِ وَالطِّينِ حَتَّى يَبْنِيَ» (١) ؟

الجَوابُ: ليس صحيحًا.

السُّؤالُ: ما صحَّةُ حديثِ أنَّ عمرَ ليَّا أسلَمَ قاتَلَ قريشًا مِن الصُّبحِ إلى اللَّيلِ (٢)؟

الجَوابُ: غيرُ صحيحٍ.

⁽١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٨٥، رقم ١٧٥٥)، من حديث جابر رَضَحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٦٨٧٩) عن ابن عمر، قال: لما أسلم عمر بن الخطاب رَضَّوَلِلَّهُ عَنهُ، لم تعلم قريش بإسلامه، وفيه: فثاوروه، فقاتلهم حتى ركدت الشمس على رؤوسهم.

(٤١٣) السُّؤَالُ: ما صِحَّةُ الحديثِ المنسوبِ للرَّسولِ ﷺ: «خَيْرُكُنَّ مَنْ بَكَّرَتْ

الجَوابُ: ليس بصحيحٍ.

(٤١٤) السُّؤالُ: حَديثُ: «سَلَهَانُ مِنَّا آلَ البَيتِ»(٢) هل هو صَحيحٌ؟ الجَوابُ: لا، الحَديثُ ضَعيفٌ.

(٤١٥) السُّؤالُ: حَديثُ: «لَعنَ الله مَن ضَلَّلَ أَعمَى» هل هو صَحيحٌ؟ الجَوابُ: لا، غيرُ صَحيحٍ.

(٤١٦) السُّؤال: حَديثُ: «لَعَنَ الله مَن أتى بَهيمةً» هل هو صَحيحٌ؟ الجَوابُ: لا، ليسَ بِصحيحٍ.

(٤١٧) السُّؤالُ: هل صَحيحٌ أن من نَزلَ مَنزِلًا جَديدًا يَقرأُ في كلِّ زاويةٍ آيةً الكرسيِّ؟ وهل هذا وارِدٌ؟

الجَوابُ: هذا لم يَرِد.

⁽١) أخرج الخرائطي في مكارم الأخلاق رقم (٦٤٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله على: «من بركة المرأة تبكيرها بالأنثى...». وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة رقم (٤٨): في إسناده: العلاء بن كثير الدمشقى يروي الموضوعات، وآخَرُ متروك.

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢١٢ رقم ٢٠٤٠)، والحاكم (٩٨/٣) من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِّوَٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤١٨) السُّؤَالُ: عَن صحَّة هذَيْن الحديثَيْن: «لو عصَا مُكُوسي غُمِست في بحرٍ لمَزَجته»، «إنَّ لِعَمل المكوسي أو صاحِب المَكْس لأشدُّ زنًا في المَحارم»؟ ومَا لدَيْكم مِن أَمْرٍ عَن المَكْس أَوْ أَهْلِ المَكْس؟

الجَوَابُ: لا أدري عنهما، ولكن الحديث الثاني لا أظنه يصح، وعن المكس ارجع إلى كلام شُراح الحديث وأئمة اللغة كالقاموس، والمصباح المنير، ولسان العرب وغير ذلك من كتب اللغة وإلى كلام شُراح الحديث كفتح الباري، ونيل الأوطار، وغيرهما.

(٤١٩) السُّؤَالُ: ما صِحَّةُ حديثِ: «كلُّ مجلِسِ لا يُذكَرُ فيه اسْمُ اللهِ فهو أَبْتَرُ» (١)؟

الجَوَابُ: هذا اللفظ لا أَدْري عنه، لكنْ معناه صحيحٌ؛ فإنَّه لا يجلِسُ قومٌ مجلِسًا لم يذكروا اللهَ فيه، ولم يُصلُّوا على نبيِّهم مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، إلَّا كان عليهم يوْمَ القيامةِ تِرَةً؛ يَعني: حسرةً.

(٤٢٠) السُّؤَالُ: ما صحَّةُ الحديثِ عن عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ: أنَّه كان رجلٌ يأتي إلى ثغرةٍ في قبرِ النَّبيِّ ﷺ... الحديث، رواه في المُختارةِ، وما معنى: رواه في المُختارةِ؟

الجَوابُ: هذا كتبَه الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابِ التَّوحيدِ^(٢)، فارجِعْ إليه. والمُختارةُ كتابُ اسْمُه المُختارةُ.

⁽۱) أخرج أحمد (۲/ ۳۵۹)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، رقم (٤٨٤٠)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (١٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله على الله

⁽٢) أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة رقم (٤٢٨)، وانظر: كتاب التوحيد (ص: ٦٦).





أصول الفقه

->>>|\\

(٤٢١) السُّؤالُ: ما ضابِطُ العُذْرِ بالجهلِ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ؟

الجَوابُ: لا يمكِنُ أَنْ نُعْطِيَ ضابطًا لهذا، بل إنَّما نحكُمُ لكلِّ قَضيَّةٍ بعينِها؛ وذلك لأنَّ الجهْلَ لا يَنضبِطُ؛ فكم مِن إنسانٍ يكون جاهلًا لكنَّه مُفرِّطُ؛ قد ترَكَ التَّعلُّمَ مع القُدرةِ عليه، مُتهاونٌ لا يُبالي كيف يُؤدِّي العِبادة! وعلى هذا: فلا يمكِنُ أَنْ نقولَ بضابطٍ شاملٍ حتَّى نسألَ كلَّ إنسانٍ عمَّا حدَثَ له، وحينئذٍ نُفْتِيه بها نرى أَنَّ الأدلَّة بضابطٍ شاملٍ حتَّى نسألَ كلَّ إنسانٍ عمَّا حدَثَ له، وحينئذٍ نُفْتِيه بها نرى أَنَّ الأدلَّة بَضْبيهِ.

(٤٢٢) السُّؤالُ: ما هو الحكمُ الشَّرعيُّ الَّذي يجِبُ على المرأةِ أَنْ تَعرِفَه ولا تُعذَرُ تَرْكِه؟

الجَوابُ: كلَّ ما يجبُ عليها منَ الطَّاعاتِ وما يحرُم عليها منَ المعاصي يجب عليها أن تعرفه، وكذلكَ الرَّجلُ؛ لأن ما لا يتمُّ الواجبُ إلَّا به فهو واجِبُ، فعلى المرءِ أن يتعلَّمَ من أحكام دينِه ما يجبُ عليه فعلُه وما يحرُم عليه فعلُه.

(٤٢٣) السُّوَّالُ: أرجو من فَضيلتِكُمُ الإفادةَ عن المذاهبِ الأربعةِ، وعن أحكامِها، وهل يوجدُ مذاهبُ أُخرَى؟ ولو أخذَ الإنسانُ بواحدٍ منها، فهل يكفي؟ نرجو منكم التَّوجية.

الْجَوَابُ: المذاهبُ الأربعةُ المشهورةُ هي مذهبُ الإمامِ مالكِ، ومذهبُ الإمامِ

أبي حَنيفة، ومذهبُ الإمامِ الشَّافعيِّ، ومذهبُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلِ رَجَهُمُاللَّهُ. وهناكُ مذاهبُ أيستْ مذاهبُ أخرى كَمَذْهَبِ الطَّاهِرِيَّةِ، والمذهَبِ السُّفيانيِّ، وغيرهما، لكنَّها مذاهبُ ليستْ هي المذاهبَ المشهورةَ عندَ المُسلمينَ اليومَ.

وأمَّا الأخذُ بواحدٍ منها فهو جائزٌ، ولكن يجبُ على الإنسانِ أن يأخذَ بمذهبِ مَن يَرَى أَنَّه أَقربُ إلى الحقِّ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿ فَٱنْقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦].

وإذا كان الإنسانُ المريضُ يختارُ منَ الأطبَّاءِ مَن يَرَى أَنَّه أقربُ إلى الصَّوابِ في علاجِه، فكذلك أيضًا في الدِّينُ، يجبُ على الإنسانِ أن يأخذَ مَن يَرَى أَنَّه أقربُ إلى الحقّ، ومعَ ذلك فإنَّه لا يَجُوزُ أن يجعلَ هذا الإمامَ المتبوع بمنزلةِ الرَّسولِ عَلَيْ يأخُذ بأقوالِه وأفعالِه على كلِّ حالٍ، ولا يرى جوازَ العُدُولِ عنها إذا تبيَّن الدَّليلُ على خلافِها، بل التزامُ هذه المذاهبِ من بابِ التَّقريبِ؛ أي: تقريبِ الفقهِ والعلم للإنسانِ، وإلَّا فإنَّ الواجبَ الأوَّلُ والآخِرَ هو أن يكونَ محمدٌ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِه وسَلَّمَ - هو إمامَكَ؛ لأنَّكَ مسؤولٌ عنه يومَ القيامةِ؛ كما قال اللهُ تَبَارِكَوَتَعَالَ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِ مِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبَتُمُ المُرْسَلِينَ ﴾ [القصص:٦٥].

ومَن تَمَذْهَبَ بمذهبٍ مِن هذه المذاهبِ الأربعةِ أو غيرِها، وتَبَيَّنَ له بالدَّليلِ خلافُها؛ فإنَّ الواجبَ أن يَعدِلَ عنها إلى الدَّليلِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي خلافُها؛ فإنَّ الواجبَ أن يَعدِلَ عنها إلى الدَّليلِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمُ فَوْ مِنُونَ بِأُللَهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَٱحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُومِنُونَ بِأُللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَٱحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

(٤٢٤) السُّوّالُ: سَمِعتُ مَن يَقولُ: إنَّ أحاديثَ صَحِيحَي البُخاريِّ ومُسلمٍ ظَنِّيةُ الثُّبوتِ والدَّلالةِ. فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: أما قولُهُم: ظَنِّيُّ الدلالةِ. فإن الكِتابَ والسُّنةَ كلَّها: المتواتِرةَ والآحادَ قد تَكونُ ظَنِّيةَ الدَّلالةِ وقد تَكون قَطعيةَ الدَّلالةِ؛ لأنَّ الناس يَختَلِفون في فَهمِ النُّصوصِ فمِنهُم من يَفهَمُها فهمًا ليسَ عنده فيهِ إِشكالُ أبدًا، بل هي عندهُ قَطعيةٌ، ومِنهُم من يَفهَمُها دونَ ذلك، فهذا بالنِّسبةِ للدَّلالةِ، فكون الدَّلالةِ قَطعيةً أو ظَنِّيةً فهو على حَسبِ أفهامِ الناسِ وعُلومِهم، فهي أمرٌ نِسبيُّ.

وأمَّا الثَّبوتُ فالقُرآنُ مَعلومٌ أنَّه مُتواترٌ وثابِتٌ ثُبوتًا لا شَكَّ فيه، وأمَّا السُّنةُ فَتَنقَسِم إلى مُتواتِرٍ وهو قَطعيُّ الثُّبوتِ، وإلى آحادٍ وهذا منه قَطعيُّ الثُّبوتِ ومنه مَظنونُ الثُّبوتِ، والأَصلُ أنَّ ما اتَّفَقَ عليهِ البُخاريُّ ومُسلمٌ يُفيدُ اليَقينَ بإجماعِ الأُمةِ على تَلقِيهِ النُخاريُّ ومُسلمٌ يُفيدُ اليَقينَ بإجماعِ الأُمةِ على تَلقِيهِ اللَّموتِ، وما اختلفا فيه فَقَد على تَلقِيهِ النُّموتِ وقد يُكونُ ظنيَّ الثبوتِ.

(٤٢٥) السُّوَالُ: هناكَ مَن يَقولُ: اختِلافُ الأئِمةِ رَحمة. فها صِحةُ هذا القولِ؟ وهل يَجوزُ للإِنسانِ إذا اختَلفَ العُلماءُ في مَسألةٍ مِن المسائِلِ أن يَأْخُذَ بالأَيسَرِ والأَخَفِّ من أقوالهِم أو يَلزَمُه أن يَتبَعَ مَذهبًا مُعَينًا، خُصوصًا أنَّ بَعضَ الناسِ قد لا يَستَطيعُ النَّظرَ في دَليلِ العُلماءِ؟ فها توجيهُكُم؟

الجَوابُ: أمَّا قولُ: اختِلافُ العُلماءِ رَحمةٌ. فليس بِصَحيح إلَّا على وَجهٍ غَيرِ ما يُريدُه القائِلُ، فإنَّ اختِلافَ العُلماءِ رَحمة أنَّهم إذا اختَلَفوا وأخطاً أَحَدُهُم فإنَّه مَرحومٌ ما دامَ قد اجتَهَدَ، فإنَّ المجتَهِدَ إن أصابَ فله أجران: أجرُ الإصابةِ وأجرُ الاجتِهادِ، وأمَّا إن أخطاً فلهُ أجرٌ واحِدٌ: أجرُ الاجتِهادِ، وخَطؤُه مَغفورٌ له، فهذا الوَجهُ صَحيحٌ، أنَّ العُلماءَ إذا اختَلَفوا فَكُلُّ مِنهُم مَرحومٌ ما دامَ اختِلافُهم صادِرًا عن اجتِهادٍ.

أُمَّا أَن يَكُونَ الاختِلافُ نَفْسُه رَحْمَةً فلا؛ لأَنَّ الله تَعَالَى يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُغَنَلِفِينَ اللهُ تَعَالَى يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُغَنَلِفِينَ اللهُ لَا شَكَّ أَنه رَحْمَةٌ.

وأمَّا إذا اختَلفَ العُلماءُ في جَوابِ سُؤالٍ سَأَلهُ أحدُ الناسِ، فإنَّ الواجِبَ أن يَتَّبِعَ الإِنسانُ مَن يراهُ أقربَ إلى الصَّوابِ في غَزارةِ عِلمِه وفي ثِقَتِه وأَمانَتِه؛ لأنَّ مِن الناسِ من هو أمينٌ لكن لا أمانةَ عنده، ومِن الناسِ مَن هو عالمٌ لكن لا أمانةَ عندَهُ.

فالعُلماءُ ثَلاثةُ أَقسامٍ: عالمُ مِلةٍ، وعالم دَولةٍ، وعالم أُمةٍ.

أمَّا عالم المِلةِ: فهو الذي يَنشُرُ الملةَ ويُفتي بها ويَحكُمُ بها بين الناسِ.

وأما عالمُ الدَّولةِ: فهو الذي يَنظُرُ ماذا تُريدُ الدولةُ فيُفتي به، ويُحاوِلُ لَيَّ أعناقِ الأدلةِ؛ لتُوافِقَ ما أفتى به، فيُحَرِّفُ الكَلِمَ عن مَواضِعِه إرضاءً للدَّولةِ.

وأمَّا عالمُ الأُمةِ: فهو الذي يَنظُرُ ما يُريدُ الناسُ فيُفتيهِم به ولا يَخرُجُ عمَّا يَهواهُ لناسُ.

ولا يَخفى على أحدٍ أن المتَّبَعَ هو عالمُ الملةِ، فإذا اختَلفَ عند العاميِّ عالمان، فليَتَّبع من تَكونُ ثِقتُه به أكبَرَ لغَزارةِ عِلمِه وقُوةِ أمانَتِه، فإن تَساوى عنده العُلماءُ الذين اختَلَفَت فتاويهم فقيلَ: يَأْخُذُ بالأشَدِّ احتِياطًا.

وقيلَ: يَأْخُذُ بِالأَيسِرِ؛ لأَنَّه مُوافِقٌ لروحِ الشَّريعةِ الإسلاميةِ، فإنَّ الشَّريعةَ الإِسلامية -والحمدُ لله- مَبنيةٌ على اليُسرِ والتَّسهيلِ.

ومنهم مَن قال: يُخَيَّرُ، إن شاءَ أخذَ بالأشَدِّ وإن شاءَ أَخذَ بالأيسرِ؛ وذلك لتَعادُلِ الأُدلةِ عِندهُ.

وإذا أخذَ بمَذهَب مُعيَّنٍ -وهو عامِّيٌ - ويَعتَقِدُ أن هذا المذهَبَ أقرَبُ إلى الصَّوابِ من غَيرِه فلا بَأْسَ؛ لأنَّ العاميَّ لا يُمكِنُه أن يَجتَهِدَ.

وخُد فائِدةً: لا يُمكِنُ أَن تَأْخُذَ بِمَدْهَبٍ مُعينٍ مُخَالِفٍ لَمَا عَلَيه عُلماءُ بَلَدِك وعُلماءُ أُمَّتِك؛ لأَنَّنا لو أَبَحنا هذا لأَصبَحَ الدِّينُ أُلعوبةً، وكما قالَ بَعضُ العُلماءِ المحَقِّقين: دينُ العَوامِّ دين عُلمائِهم.

(٤٢٦) السُّؤَالُ: هل لكم أنْ تتحدَّثوا عن خطرِ الفتوى بغَيْرِ عِلمٍ؟

الجَوَابُ: الفتوى بغيرِ عِلمٍ تتضمَّنُ مفاسِدَ كثيرةً؛ منها: القولُ على اللهِ بغيرِ عِلمٍ، وهذا مِن أعظمِ الذُّنوبِ، حتَّى قال بعضُ العلماءِ: إنَّه أعظمُ مِنَ الشِّركِ؛ لِأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ قُلَ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوْنَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَٱن تُشُرِكُواْ بِاللهِ مَا لَمَ يُنَزِّلُ بِهِ عُسُلَطَنَا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، قال: وهذه الآيةُ فيها التَّرقِّي مِنَ الأدنى إلى الأعلى؛ فيكون القولُ على اللهِ بلا عِلمٍ أعظمَ مِنَ اللهِ والعِيَاذُ باللهِ.

ثانيًا: أنَّ فيه إضلالَ عبادِ اللهِ؛ لِأنَّ النَّاسَ إذا أخذوا بهذه الفتوى وهي خاطئةٌ ضلُّوا؛ فيكون في هذا سببًا لإضلالِ عبادِ اللهِ.

ثالثًا: أنَّ في هذا تغييرًا لشريعةِ اللهِ؛ لِأنَّ النَّاسَ سيتَّخذونَ هذه الفتوى شريعةً يسيرونَ عليها اليوْمَ، ويسيرونَ عليها غدًا، ورُبَّما تنتشر في النَّاسِ انتِشارَ النَّارِ في الهَشيمِ؛ فيكون في ذلك تغييرًا لشريعةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

رابعًا: أنَّ في ذلك ظلمًا للنَّفسِ؛ لأنَّ الإنسانَ جعل نفسَه مُشَرِّعًا؛ فيكون مِن أَئمَّةِ الضَّلالةِ والعِيَاذُ باللهِ.

وعلى الإنسانِ أَنْ يتوبَ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ، فلْينتظِرْ وَلْيَتَأَنَّ فِي فتواه، وأَنْ يعلَمَ أَنَّه ما يلفِظُ مِن قولٍ إِلَّا لدَيْهِ رقيبٌ عَتيدٌ، وأَنَّه سيُسألُ عن كلِّ كلمةٍ قالها؛ فلْيتَّقِ اللهَ في نفسِه، ولْيتَّقِ اللهَ في اللهِ ما لا يعلَمُ.

(٤٢٧) السُّؤالُ: إذا اختَلَفَ العُلماءُ في الفَتوى فأجازَ أَحَدُ العُلماءِ المسألةَ ومَنَعَها آخَرُ، فبِأَيِّ واحِدٍ يَأْخُذُ الإِنسانُ؟

الجَوابُ: نَسَأَلُ سُؤَالًا: إذا مَرِضَ الإِنسَانُ وذَهبَ إلى طَبِيبَين ووَصَفَ كلُّ واحِدٍ منها عِلاجًا مُحْتَلفًا عن الآخرِ وليس هناك طَبيبٌ ثالِثٌ، فبأيِّها يَأْخُذُ؟ الواقِعُ أَنَّه يَأْخُذُ بوصفِ الطَّبيبِ الذي يَرى أنه أعلَمُ بالطِّبِ وأحذَقُ وأنصَحُ، هكذا الفَتوى، فإذا وَرَدَت فَتوى من عالمِين لكن تَرى أن أحدَهما أعلَمُ وأديَنُ وأوثَقُ خُذ بفَتواهُ.

(٤٢٨) السُّؤالُ: نَسمَعُ في القَنواتِ الفضائيةِ مَن يُجيبُ على مَسألةٍ بإِجابةٍ مُعَيَّنةٍ، ثُمَّ نَسمَعُ آخَرَ يُجيبُ بعَكسِ إِجابةِ المفتى الأوَّلِ، فها تَوجيهُكُم؟ وكيفَ نَعرِفُ مَن تُوخَذُ منه الفَتوى ممن لَا تُؤخَذُ؟ وهل صَحيحٌ أنَّ المقلِّد له أن يَختارَ بين أحدِ القولَينِ للعُلهاءِ والذَّنبُ يكون على المُفتى إن كانت الفتوى خاطِئةً؟

الجَوابُ: الجِلافُ بين العُلماءِ رَحَهُمُ اللَّهُ قَديمٌ، ولا يُستَغرَبُ أَن يَكون في المسألةِ قَولان للعُلماءِ رَحَمَهُمُ اللَّهُ أَو أَكثرُ، لكن على المرءِ أَن لا يَستَفتيَ إلَّا من يَثِق بعِلمِه وأمانَتِه، وأن لا يَأخُذَ بفَتوى أحدٍ إلَّا مَن يَعرِفه ويَثقُ بعِلمِه وأمانتِه؛ لأنَّه مِن المؤسِفِ الآن أنَّ بعض الناسِ يُفتي بلا عِلمٍ، بل بمُجَرَّدِ رأيِه، ومِن الناس مَن لا يوثقُ به حتَّى وإن كان عالمًا.

وهذه المسألةُ مسألةُ دينٍ وعبادةٍ، ولا يُمكِن للإِنسانِ أن يُقلِّد دينَه وعبادَته إلَّا مَن يرى أنه أهلٌ لذلك، وما أكثرَ ما نَسمَعُ من الفتاوى غيرِ الصائبةِ؛ فلذلك نُحَذِّر من تتَبُّعِ الناس لكلِّ فَتوى وهم لا يَعرِفون المفتي بعِلمِه وأمانتِه، ويُعرَفُ العالِم الثقةُ بسؤالِ باقي العُلماءِ عنه.

وإذا كان المُفتي مَعروفًا عند السامِع بعِلمِه فأفتى بقولٍ، وأفتى إنسانٌ آخرُ مَعروفٌ أيضًا عند السامِع بعِلمه، فحِينَئِذٍ تَتعارَضُ الفتوَيان، فيَأْخُذُ بها يَرى أنه أرجَحُ، فإن تَساوى عنده الأمرانِ، فيَأْخُذُ بالأسهَلِ على قولٍ، أو بالأشدِّ على قولٍ آخَرَ، أو يُحَيَّرُ على قولٍ ثالثٍ.

لكن لو سَمِعَ الإنسانُ شَخصًا يُفتي في إذاعةٍ لا يَدري ما هي ولا يَعرِفُ عن الرجُلِ شيئًا، فلا يَأْخُذُ منه، أرأيتَ لو كان الإِنسانُ في البَرِّيَّةِ يُريدُ بلدًا مُعيَّنًا ورأى شخصًا في البرِّ لا يَعرفُ أنه يدلُّه على الطريقِ، فهل يُمكنُ أن يَسألَهُ عن الطريقِ؟! وإذا سألَهُ فهل يُمكِن أن يَاخُذَ بقولِه وهو لا يَدري أيعرِفُ الطريقَ أو لا؟!

(٤٢٩) السُّؤالُ: ما مَوقِفُ المسلِمِ من اختِلافِ الفَتوى بين العُلماءِ، وهل إذا أَخَذَ الإِنسانُ بفَتوى عالمِ يَجِبُ أن يَمشيَ عليها؟

الجَوابُ: مَوقِف الإِنسانِ من اختِلافِ العُلماءِ في الفَتوى أن يَتبَعَ من يَرى أنه أقرَبُ للصوابِ، بأن يَكونَ أوسَعَ عِلمًا، وأقوى أمانةً، وأصفى تَفكيرًا؛ لأنَّ الفَتوى ليسَت بالأَمرِ الهيِّنِ، فالفَتوى دينُ ؛ فلينظُرِ الإِنسانُ ممَّن يَأخُذ دينَه، ولا يتَلاعَبُ بآراءِ العُلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ يَأخُذ بها هو أَنسَبُ لهواه، فإنَّ العُلماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقولون: مَن تَتبَع الرُّخصَ فَسقَ، أي: صارَ فاسِقًا.

والإنسانُ إذا استَفتَى عالمًا راضِيًا به، فلا يَستَفتي غيرَه؛ لأنَّه يَعتَقِد حين الاستِفتاءِ أن الذي يُفتي به هذا العالِم هو شَريعةُ الله، وإذا كان هكذا فلا يَعدِل عن ما يَعتَقِد أنه شَريعةُ الله.

ولو فُرِضَ أن الإِنسانَ أَخَذَ بفَتوى عالم، ثُمَّ سَمِعَ عالمًا آخَرَ في دَرسٍ من

الدُّروسِ يتكلَّم ويُرَجِّحُ خِلافَ ما أفتى به العالِمُ الأولُ، ويَذكُّرُ الأدلةَ ويُجيبُ عن القولِ الأولِ مُبيِّنًا أنه ضَعيفٌ؛ فحِينَئِذٍ للإِنسانِ أن يَنتَقِل للقولِ الثاني، أمَّا مُجُردُّ اللعِبِ فهذا لا يَجوزُ.

(٤٣٠) السُّؤالُ: إذا سَأَلتُ أحدَ المشايخِ عن حُكمِ مسألةٍ ثُمَّ أَخبَرتُ به غَيري فقالَ لي: ﴿لَا تَسْتَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبَدّ لَكُمُّ تَسُؤَكُمُ ﴾ [المائدة: ١٠١]، فهَل هو عَلى حَقِّ؟

الجَوابُ: إذا سَأَلَ الإِنسانُ عالمًا من العُلماءِ المعتبَرين المَعروفينَ بصِحةِ الفَتوى لغَزارةِ عِلمِهم وقُوةِ أمانَتِهم؛ فليَعمَل السائِلُ به، وليَتَفَضَّل على غَيرِه بإخبارِه به؛ لأنَّ هذا مِن نَشرِ العِلم، وقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلِّغوا عَني ولو آيةً»(١) آيةً واحدةً.

وأما قولُ مَن يَقولُ: ﴿لَا تَسْتَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبَدَ لَكُمْ تَسُوَّكُمْ ﴾ [المائدة:١٠]، فهذا غَلطٌ، والآيةُ لا يُرادُ بها هذا، كيف وقد قال الله تَعَالَى: ﴿فَسَالُواْ أَهْلَ ٱلذِّكِرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعَامُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، والآيةُ نَزَلَت في وقتِ نُزولِ الوَحيِ، فيكثِرُ بَعضُ الناسِ سؤالَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ عن أشياءَ، ورُبَّمَا سَألوا عن أشياءَ كانت حَلاً، ثُمَّ حُرِّمَت من أجلِ مَسألتِهم فكانوا سَببًا في التَّضييقِ على الأُمةِ؛ لهذا كانَ من سَألَ عن شَيءٍ فحُرِّمَ من أجلِ مَسألتِه؛ كانَ مِن أشَدِّ الناسِ جُرمًا.

فالآيةُ إِنَّمَا هِي فِي حُكمِ السؤالِ فِي حَياةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ، أمَّا بعدَ ذلك فليَسأَل الإِنسانُ عن كُلِّ ما أشكَل عليه؛ امتِثالًا لقولِ الله تَعَالَى: ﴿فَسَعَلُوا أَهْلَ الذِّكِرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعَالَى: ﴿فَسَعَلُوا أَهْلَ الذِّكِرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعَامُونَ ﴾ [النحل:٤٣].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦١)، من حديث عبد الله ابن عمرو رَضَاَلِلَهُعَنْهُمَا.

(٤٣١) السُّؤَالُ: إذا اختلفَ العلماءُ في مسألةٍ، فبأيِّ قولٍ يأخُذُ الإنسانُ؟

الجَوَابُ: يَأْخُذُ بِقُولِ مَن يَرَى أَنَّهُ أَقُربُ إِلَى الحَقِّ؛ لغزارةِ علمهِ ولدينِه وأمانتِه، أمَّا إِن تساوى عنده الرَّجلانِ، فقال بعضُ العلماءِ: إنه يُحَيَّرُ بين الأخذِ بهذا أو هذا. وقال بعضُهم: يأخُذ بالأيسرِ.

والعلماءُ ثلاثةُ أقسامٍ: عالمُ مِلَّةٍ، وعالمُ دولةٍ، وعالمُ أُمَّةٍ.

أمَّا عالمُ اللِلَّةِ فهو الَّذي يقولُ بها دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، ولا يَخشَى في اللهِ لومةَ لائم، ولا يُمِثُه أن حَمِدَه النَّاسُ على ذلك أم لا.

وأمَّا عالمُ الدَّولةِ فهو الَّذي يَنظُر ماذا تريدُ الدَّولةُ، وماذا تَهوَاه، فيُفتِي بها تريدُ الدَّولةُ بقطع النَّظَرِ عن كونِه صوابًا أو غيرَ صوابٍ.

وأمَّا عالمُ الأُمَّةِ فهو الَّذي يَنظُر ماذا يريدُ العوامُّ فيُفتي به ولا يُبالي.

(٤٣٢) السُّؤالُ: يقولُ بعضُ النَّاسِ: للمُسْتَفْتي أَنْ يَأْخُذَ بَأَحِدِ الرَّأَيينِ في المسألةِ مِن أَحِدِ العُلمَاءِ، والذَّنْبُ يكونُ على هذا المُفتي؛ فما مدى صِحَّةِ هذا الكلام؟

الجَوابُ: هذا إذا كان المُفْتي معروفًا عندَ السَّامعِ أَنَّه أَهْلُ للفتوى، وأفتى إنسانٌ آخرُ معروفٌ عندَ السَّامعِ بأَنَّه أَهْلُ للفَتْوى، فحينئذٍ تتعارَضُ الفتويانِ، ويأخُذُ بها يرى أنه أرجَحُ، فإنْ تساوَى عندَه الأمرانِ، فيأخُذُ بالأسهلِ، على قولٍ، أو بالأشدِّ، على قولٍ أو بالأشدِّ، على قولٍ ثالثٍ.

لكنْ إنسانٌ سمِعَ إنسانًا في إذاعةٍ لا يدري مَا هي، يتكلَّمُ ولا يعرِفُ عنِ الرَّجلِ شيئًا؟! أرأيت لو كان الإنسانُ في البرِّيَّةِ يريدُ بلدًا مُعيَّنًا، ورأى شخصًا في البرِّ لا يعرِفُ

أنَّه يدُلُّ الطَّريقَ، هل يمكِنُ أنْ يسأَلَه عنِ الطَّريقِ؟ وإذا سأَلَه فهل يمكِنُ أنْ يأخُذَ بقولِه وهو لا يدري أيعرِفُ الطَّريقَ أو لا؟!

(٤٣٣) السُّؤَالُ: عندما أقولُ لشخصٍ بأَنَّ هذا حرامٌ بالرغْمِ مِنْ أَنَّنِي أَجهلُ الحَكمَ، ولكنْ مِن أَجلِ إبعادِه عَنْ هذا الأمرِ رَيْثَهَا أَتَأَكَّدُ مِنْ صحَّتِه، فهَلْ يجوزُ لي هَذَا؟

الجَوابُ: لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يقولَ عنْ شَيْءٍ: إِنَّهُ حَرامٌ. إلَّا بِعِلْم؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ قُلَ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيِّرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَا يُعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]؛ ولقول الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُوَادَ كُلُّ أُولَكَيْكَ كَانَ عَنْهُ مَسْعُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

ولكِنْ إذا رأيتَ أخاكَ على أمرٍ تظنَّهُ حَرامًا فتحقَّقْ أَوَّلًا أَنَّهُ حرامٌ ثُمَّ انْهَهُ عنْهُ، أو قُلْ لَهُ: يا أخي، أظنُّ أنَّ فعلَك هذا حرامٌ، فلو سألْتَ أهلَ العِلْمِ عَن ذلك. أمَّا أنْ تقولَ: إنَّه حرامٌ. فهذا حرامٌ عليْكَ، إذا كُنْتَ قلْتَ هذا عَن غيرِ علمٍ.

(٤٣٤) السُّؤَالُ: ينقُلُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ أشياءَ وفتاوَى عن عالمٍ لم يَقُلْ شيئًا منها، فيقولُ: قال فلانٌ، أو: سمِعْنا مِنَ النَّاسَ أنَّ الشَّيخَ الفُلانيَّ قال كذاً. مع أنَّ الشَّيخَ لم يَقُلْ هذا، فها توجيهُكم لطُلَّابِ العِلمِ حول هذا؟

الجَوَابُ: هذا الَّذي ذكَرْتَهُ صحيحٌ؛ أنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ ينقُلونَ عن بعضِ العلهاءِ أشياءَ لم يقولوها، وسببُ ذلك أُمورٌ:

أَوَّلًا: أَنَّ السَّائلَ قد يَعرِضُ على العالِمِ السُّؤالَ على وجْهٍ ليس هو الَّذي في ذِهْنِه، فيُجيبُ العالِمُ العالِمُ العالِمُ العالِمُ العالِمُ على ما في ذِهْنِه؛ فيَظُنُّ أَنَّ العالِمَ أَجَابَ عَمَّا في ذِهْنِه، فهذا سَبَبٌ.

السَّبِ الثَّاني: أنَّ العالمَ قد يفهَمُ السُّؤالَ، ويكونُ هو الَّذي في قلبِ السَّائلِ، ويُجيبُ بالصَّوابِ، لكنْ يفهَمُ السَّائلُ الجوابَ على غيرِ وجْهِهِ، فينقُلُه.

السَّببُ الثَّالثُ: الهوى؛ وهو أنَّ بعضَ النَّاسِ يُلْصِقُ ببعضِ العلماءِ كلامًا لم يقولوه أصلًا، لكنْ يُريدُ أنْ يُشوِّهَ شُمْعةَ هذا العالمِ، وتشويهُ سُمْعةِ العالمِ عِندَ هذا الرَّجُلِ أحلى مِنَ العسلِ، لكنَّها يوْمَ القيامةِ أمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ، فَلْيَسْتَعِدَّ هذا الَّذي يُروِّجُ عَنِ العلماءِ أشياءَ؛ ليُشَوِّهَ بها سُمْعتَهم – لِيَسْتَعِدَّ للجوابِ أو للعقابِ.

السَّبِ الرَّابِعُ: الهوى مِن جنسٍ آخَر؛ حيثُ يكونُ الإنسانُ قد أَحَبَّ أَنْ يُقالُ: هذا حرامٌ. ولو نسَبَ القولَ بالتَّحريمِ إلى نفسِه ما قَبِلَهُ النَّاسُ منه، لكنَّه ينسُبُه إلى عالِم مرموقٍ مقبولٍ عِندَ النَّاسِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يُقْبَلَ.

ولهذا أقول: مَن سمِعَ عن عالِم مِنَ العلماءِ قولًا استغرَبَهُ واستنكَرَهُ، فَلْيَتَّصِلْ بِالعالمِ، وَلْيَسْأَلْهُ قبلَ أَنْ ينقُلَه عن هذا العالِمِ؛ لِمَا ذكرْنا مِن هذه الاحتمالاتِ الَّتي تَرِدُ عِندَ النَّاسِ.

(٤٣٥) السُّؤَالُ: إذا سألتُ شيخًا في فتوى ولم يَرتَحْ له قلبي، فهل أسألُ آخرَ للفتوى؟

الجَوَابُ: إذا كانتِ استفتتِ الشيخَ لأنَّه ليس عندها أحدٌ أعلمُ منه، وفي نيَّتِها أنها لو وجدتْ أعلمَ منه سألتْه فلا بأسَ أنْ تسألَ آخرَ، أما إذا سألتِ الشَّخصَ على

أن ما يقوله هو الحقُّ فليس لها أن تسألَ غيره، لكن لو سمِعتْ من شيخٍ آخرَ أعلمَ منه حكمًا يخالفُ ما أفتاها به الأوَّل مُستدِلَّا عليه من القُرآنِ أو السُّنَّةِ وجبَ عليها أن تتركَ الفتوى الأُولَى وتعمَل بها سمِعتْ.

(٤٣٦) السُّؤالُ: إذا كان الشَّخصُ اعتادَ استِفتاءَ أحدِ العُلماءِ باعتِبارِهِ ثقةً عِندَهُ، والخَّذَهُ قُدوةً، ويُقَلِّدُه في الحَلالِ والحَرامِ باعتِبارِه عاميًّا، فإذا لم يَستَطِع الاتِّصالَ به والوُّصولَ إليه، ثُمَّ وَجَدَ فتوى مَكتوبةً لِعالِم آخرَ هو ثقةٌ عِندَ النَّاسِ، فهل يَاخُذُ بها؟ الجَوابُ: لا بَأْسَ بذلك.

(٤٣٧) السُّؤَالُ: إذا كان هناك أكثرُ من فتوَى لعلماء مَوثوقينَ، فبأيِّ فتوَى يأخُذ المسلِمُ؟

الجَوَابُ: يأخُذ بها يَرَى أنَّه أقربُ إلى الصَّوابِ؛ لكثرةِ عِلمِه وقوَّةِ أمانتِه، فإنْ تَساوَى عنده العالمانِ، أو جهل حالهما فلْيأخذْ بالأيسرِ من أقوالهما إذا لم يُعرَفْ صاحبُه بالتساهُل.

(٤٣٨) السُّوَّالُ: ما رأيكُم في كتابِ (المُغْنِي) لابنِ قُدامةَ رَحِمَهُٱللَّهُ؟ وهل نَكْتفي بالرُّجوع إليه في المَسائل الفِقهيَّةِ؟

الجَوابُ: رأْيُنا في كِتابِ (المُغْني) أنَّه مِن خيرِ ما أُلِّفَ في بابِه، أي: في بابِ الفِقْهِ، الَّذي يَستعرِضُ فيه المُؤلِّفُ أقـوالَ أهْلِ العلمِ، ويذكُرُ الرَّاجِحَ بالدَّليلِ عنده، لكنَّه

كغيرِه مِن الكُتُبِ الَّتي يُؤلِّفُها البشَرُ، والبشَرُ يُخْطِئُ ويُصيبُ، فقد يكونُ فيه بعضُ الأشياءِ الضَّعيفةِ المَبْنِيَّةِ المَبْنِيَّةِ على أخبارٍ ضَعيفةٍ، وقد يكونُ فيه بعضُ الأشياءِ الضَّعيفةِ المَبْنِيَّةِ على أخبارٍ ضَعيفةٍ، وقد يكونُ فيه بعضُ الأشياءِ الضَّعيفةِ المَبْنِيَّةِ على أَخْدِ مُونُ فيه مَعْ مُرادٍ في النُّصوصِ، لكنَّه على كل حالٍ هو و(المَجْموع شَرحُ المُهذَّبِ) مِن خيرِ ما كُتِبَ في هذا البابِ.

(٤٣٩) السُّؤالُ: ما رأيُكم في كتابِ (الفقهُ على المذاهبِ الأربعةِ)؟ وهل يوجَدُ أفضَلُ مِن الكتابِ هذا في تَبسيطِ الفقهِ؟

الجَوابُ: أنا لم أطَّلِعْ على جميع ما كُتِبَ في الفقهِ، لكنْ طالبُ العلمِ يعرِفُ ماذا يختار، والعامِيُّ ينظُرُ إلى فَتاوى العُلماءِ الكثيرةِ مِن العُلماءِ الموثوقِ بهم دِيانةً وعلمًا، ويأخُذُ منها، وهذه مُتوفِّرةٌ -والحمدُ للهِ-الآن بكثرةِ.

->>>}\}\&\







كتاب الطهارة

->>>||

🥌 | باب الاستنجاء وقضاء الحاجة

(٤٤٠) السُّؤَالُ: هل يجبُ أنْ أستنجيَ قبلَ الوضوءِ؟

الجَوَابُ: إذا استنجيتَ بعدَ تبوُّلٍ أو تغوُّطٍ فلا تُعِدْه، إلَّا إنْ حَصَلَ بعد ذلِكَ بولٌ أو غائطٌ.

(٤٤١) السُّؤَالُ: هل غسلُ الكفَّينِ واجِبٌ بعدَ الاستنجاءِ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا استَنْجِ، ثمَّ إذا أردْتَ أنْ تتوضَّأَ اغْسِلْ كَفَّيْكَ أَوَّلًا، وهذا سُنَّةٌ وليس بواجبٍ.

(٤٤٢) السُّؤالُ: ما حكمُ دوراتِ المياهِ المُستقبِلةِ للقِبْلةِ؟

الجَوابُ: دوراتُ المياهِ المُستقبلةُ للقِبلةِ لا تجوزُ، ويجِبُ أَنْ يُصرفَ المَقعدُ الَّذي يقعُدُ عليه قاضي الحاجةِ إلى جهةٍ أُخرى بحيث تكونُ القِبلةُ عن يمينِه أو عن شهالِه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»(١)، وقولُه: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» يُخاطِبُ به أهلَ المدينةِ ومَن كان مثْلَهم ممَّن إذا شرَّقَ أو غرَّبَ لم يستقبِلِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة، رقم (٣٩٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٤)، من حديث أبي أيوب رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

القِبلةَ ولم يستدبِرْها، وهذا العمومُ يُسْتَثْنَى منه: ما إذا كَان الإنسانُ مُستَدْبِرًا للقِبلةِ في البُنيانِ، فإنَّ ذلك لا بأسَ به؛ لقولِ ابنِ عمرَ رَضَيَّلَتُهُ عَنْهَا: رَقِيتُ يومًا على بيتِ حفصة، فرأيتُ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- يقضي حاجتَه مُستقبِلَ الشَّامِ، مُستدبرَ الكعبةِ (۱).

(٤٤٣) السُّوَالُ: ما حكم استدبارِ القِبْلَةِ أو استقبالِها في الصَّحَراءِ للتَّغوُّطِ أو قضاءِ الحاجَةِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ استقبالُ القِبْلَةِ عندَ قَضاءِ الحاجَةِ: البَوْلِ، أو الغائط، سواءٌ في الفَضاءِ أو في البُنيانِ؛ لحديثِ أبي أَيُّوبَ الأنصارِيِّ رَضَالِكُهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّمَ-قال: «لَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، ولكنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»؛ لأنَّ أهلَ المدينةِ يستقبِلونَ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»؛ لأنَّ أهلَ المدينةِ يستقبِلونَ الجَنوبَ، فإذا شَرَّقوا أو غَرَّبُوا صارت القِبْلَةُ على أيانِهم أو شَمائِلِهم.

لكنْ إذا كانَ في البُينانِ جاز استدبارُ القِبلَةِ لا استقبالُها؛ لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا قال: رَقِيتُ يَوْمًا على بيتِ حَفْصَةَ فرأَيْتُ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّمَ- يقْضي حاجَتَه مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الكَعْبَةِ (٣).

على أنَّ بعضَ العلماءِ قالَ: إنَّ هذا فِعلٌ مِن النَّبيِّ صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّمَ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، رقم (١٤٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، رقم (٢٦٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة، رقم (٣٩٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٤).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، رقم (١٤٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، رقم (٢٦٦).

والفعلُ لا يُعارَضُ به القولُ؛ لأنَّ القولَ عامٌّ له وللأُمَّةِ. وحرَّم استقبالَ القبلةِ واستدبارَها في الصحراءِ والبُنيانِ، قال: وعلى هذا يُنَزَّلُ قولُ أبي أيُّوبَ رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ قال: فقَدِمْنا الشامَ فوجَدْنا مراحيضَ قد بُنِيَتْ نحوَ الكَعْبَةِ، فننْحَرِفُ عنْها ونَسْتَغْفِرُ اللهُ (۱).

والحقيقةُ أنَّه لَيْسَ هناك دليلٌ في حديثِ أبي أيُّوبَ رَضَّالِلَهُ عَنهُ؛ لأنَّ قوله: قد بُنِيَتْ نحوَ الكَعْبَةِ يعني أنَّ الجالِسَ علَيْها يستقْبِلُ الكعبة، وهذا لا يجوزُ لا في البنيانِ ولا في الصَّحراءِ.

(٤٤٤) السُّوَالُ: يوجَدُ على أبوابِ بعضِ دَوراتِ المياهِ عبارةُ: أشهَدُ ألَّا إلَه إلا أنتَ أستَغفِرُك وأتوبُ إليك. فهل يَجوزُ كتابةُ مثل ذلك؟

الجَوابُ: هذا لا يَجوزُ، أولًا: لأنَّه ذِكرٌ غيرُ مَشروع، وثانيًا: لا يَنبَغي أن تُكتَب الأَذكارُ في المراحيض، فالمشروعُ أن يَقولَ الإِنسانُ بعد الخُرُوجِ من البَولِ أو الغائِطِ: «غُفرانَك، الحمدُ لله الذي أَذهَبَ عنِّي الأَذى وعافاني».



سنن الفطرة

(٤٤٥) السُّؤالُ: إذا كان إعفاءُ اللِّحيةِ يترتَّبُ عليه أنِّي أكونُ مضْطَهدًا، أو تحصُل لي مشاكلُ مِن الحُّكومةِ، وكذلك بعضُ النَّاسِ يقولون: متطرِّفٌ؛ فها الحكمُ؟

الجَوابُ: نسألُ: إعفاءُ اللِّحيةِ طاعةٌ لله أو معصيةٌ؟ فإذا كانت طاعةً للهِ، فلا يُهُمَّنَّكَ، ولو أوذيتَ بذلك فلكَ زيادةُ أجرِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة، رقم (٣٩٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٤).

(٤٤٦) السُّؤالُ: ما المطلوبُ للمرأةِ: حَلقُ أَمْ نَتفُ الإِبطِ والعانةِ؟ وهل يَجوزُ استِعمالُ العَسلِ في نَتفِ العانةِ؟

الجَوابُ: الإِبطُ يُنتَفُ للرجالِ والنِّساءِ، والعانةَ تُحلَقُ للرِّجالِ والنِّساءِ، والحَلقُ أفضَلُ وأَنفَعُ.

(٤٤٧) السُّوَالُ: إذا ذَهبَ الرَّجلُ بأولادِه للحَلَّاقِ وأَعطاهُ أكثَرَ مِن أُجرَتِه ليُتقِنَ حِلاقةَ أولادِه، فهل هذه رِشوةٌ؟

الجَوابُ: إذا كان الحَلَّاقُ يَعمَلُ لنَفسِه وليسَ مُوظَّفًا لَدى الدولةِ؛ فلَيسَت برشوةٍ.

(٤٤٨) السُّؤالُ: أَعمَلُ في وظيفةٍ تَمَنَعُني من إِعفاءِ اللِّحيةِ، ولا يوجَدُ أَيُّ سَبيلٍ لأَنْ أُعفيَ لِحِيتي إلَّا تَقديمَ الاستقالةِ من هذه الوَظيفةِ، علما بأنه بَقِيَ لي في هذه الوَظيفةِ سِنتُ سَنواتٍ على التقاعُدِ، فما الموقِفُ؟

الجَوابُ: يُعفي لحيَتَه ويُبقيها؛ فإذا أَصَروا على إِقالَتِه فالرِّزقُ من عندِ الله عَزَوَجَلَ، وقد قالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَقِ ٱللهَ يَجْعَل لَهُ مَخْرَجًا ﴿ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ قَهُو حَسَبُهُ وَا الله بَلِغُ أَمْرِهِ قَدَّ جَعَلَ ٱللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق:٢-٣]، وليمش في الخير، فإذا أطاعَ الله تَعَالَى فإنَّ الله سوفَ يُيسِّرُ له أمرَه، إما عندَ هؤلاء فيسكُتون ويَترُكونه، أو عِندَ غيرِهم فيُهيئُ الله له رِزقًا خَيرًا مما كان.



(٤٤٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ حَلقِ اللحيةِ؟

الجَوابُ: حُكمُ حَلقِ اللحيةِ التَّحريمُ، فلا يَحِلُّ للإِنسانِ أَن يَحلِق لحيَتهُ، ومَن حَلقَ لحيتَه فهو آثِمٌ؛ لأَنَّه عاصٍ لله ولرَسولِه؛ أما مَعصيتُه للرَّسولِ فِلأَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ قالَ: «وَفِروا اللِّحَى»(۱)، و«أَرخوا اللِّحى»(۱)، وأمَّا مَعصيتُهُ لله فإنَّ مَن عَصى الله؛ لأنَّ الله أَمَرنا بطاعةِ رَسولِه.

(٠٥٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ الأخذِ من اللحيةِ بها زادَ على قبضةِ اليَدِ؟ الجَوابُ: بعضُ العُلهاءِ يُجُوِّز هذا، وظاهِرُ السُّنةِ أَلَّا يَأْخُذَ منها شيئًا.

(201) السُّوَالُ: كثُرُ في هذا الزَّمانِ عندَ كثيرٍ مِن النَّاسِ وخاصَّةً الشَّبابَ، كثيرٌ مِن النَّسوِ المُشاهَدةِ وهي: إسبالُ الثِّيابِ، وجعلُها أسفلَ الكعبَينِ، وقصُّ اللِّحيةِ على شكلِ موديلاتٍ وأسهاءٍ مُعيَّنةٍ، أو حلقِها كُليَّةً، وإطالةُ الشَّواربِ، وكذلك شربُ الدُّخانِ والشِّهرُ كذلك حتَّى أوقاتٍ متأخرةٍ مِن اللَّيل، فهل مِن تذكيرٍ ونصيحةٍ لهؤلاء مع أدلَّةٍ من القرآنِ والسُّنَّةِ؟

الجَوابُ: قولُ السَّائلِ: إنَّه كثُرَ في هذا الزَّمانِ ما ذكَرَه. غيرُ مُسَلَّم؛ لأَنَّنا لم نشاهِدْ ما ذكرَ إلَّا قليلاً، فاللَّهمَّ إلَّا أن يكونَ هذا في حيِّه أو بلدِه فلا ندري، لكنَّه رُبَّها يُوجَدُ مَن يُسبِلُ الثِّيابَ مِن الشَّبابِ والكبارِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم (٥٨٩٢)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضَحُاللَّهُ عَنهُ.

وإسبالُ الثِّيابِ مُحُرَّمٌ، بل مِن كبائرِ الذُّنوبِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَسْفَلَ من الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ»(۱)، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ ذلك عن خُيلاء، أو عن غيرِ خُيلاء؛ فإنْ كانَ عن خُيلاء وجَرَّ ثَوبَه فوعيدُه أَشدُّ وأعظَمُ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى فإنْ كانَ عن خُيلاء وجَرَّ ثَوْبَه فوعيدُه أَشدُّ وأعظَمُ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلاء لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إلَيْهِ»(١)؛ ولقولِه صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إلَيْهِمْ، وَلَا يُزكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابُ وسلَّمَ: المُسْبِلُ، والمَنَانُ، والمُنفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الكَاذِبِ»(١).

وأمَّا إطالَةُ الشَّوارِبِ فهو قَليلٌ جدًّا، ولكنْ مع ذلك فهو خلافٌ للسُّنَّةِ، فإنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أمَرَ بإحفاءِ الشَّوارِبِ، وقال: إنَّ ذلك مِن الفِطرةِ ('). وهو أمرٌ معلومٌ؛ لأنَّ الشاربَ إذا طالَ لَزِمَ من ذلك أنْ تنغَمِسَ شعورُ الشَّارِبِ في شرابِه الَّذي يشرَبُ فيه؛ مِن لبنٍ أو ماءٍ، ولا يخْفَى أنَّ الجانبَ الَّذي يلي الأنفَ يكونُ به أذًى مِن المُخاطِ.

أمَّا تقصيرُ اللِّحيةِ فهو خلافُ أمرِ النَّبِيِّ ﷺ، فإنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمَرَ بإعفاءِ اللِّحي وإرْخائِها قال: «خَالِفُوا المُشْرِكِينَ؛ وَفِّرُوا اللِّحي، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»(٥).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم (٣٦٦٥)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم جر الثوب خيلاء، رقم (٢٠٨٥)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضَّاللَّهُعَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب قص الشارب، رقم (٥٨٨٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضَيَليَّهُءَنْهُ.

⁽٥) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم (٥٨٩٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب: خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رَضَوَالِيَّهُ عَنْكًا.

فنصيحَتي لإخواني أنْ يدَعوا مثلَ هذه الأمورِ الَّتي لا تزيدُهم إلَّا نقصًا في الإيمانِ، وبُعدًا عن رِضوانِ الرَّبِّ الرَّحنِ.

وأمَّا شُربُ الدُّخانِ فهو مُحُرَّمٌ لما يترتَّبُ عليه مِن إضاعةِ المالِ، وحدوثِ الأمراضِ المستعصيةِ، وإفسادِ الجوِّ، وغيرِ ذلك مَّا ذكرَه الأطبَّاءُ.

(٤٥٢) السُّؤالُ: ما حكمُ ختانِ البناتِ؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أنَّه ليْسَ بواجبٍ، لكنَّه سُنَّةٌ، إن فعَلَه الإنسانُ فهو أفضل، وإنْ تركه فلا شَيْءَ عليه.

س | باب الوضوء

(٤٥٣) السُّوَّالُ: إذا كانتِ المرأةُ تُعاني منَ الوَساوسِ في الوضوءِ فبهاذا تَنصَحُونها؟ الجَوَابُ: أنصَحُها أن تستعيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وأنْ تَتعافلَ عن هذا، ولا تَلْتَفِتَ إليه، سواءٌ في الوضوءِ أو في الصَّلاةِ أو غيرِ ذلك، ولْتَحْرِصْ على قراءةِ المُعَوِّذَيْنِ، وأنْ تَصْدُقَ الافتقارَ إلى اللهِ عَرَّيَجَلَّ أنْ يُزيلَ عنها ما تجدُ منَ الوساوسِ. وأسألُ اللهَ لي ولها العافية من كلِّ بلاءٍ وسوءٍ.

(٤٥٤) السُّؤالُ: بَعضُ الناسِ بَعدَ الوضوءِ يَمسحُ الماءَ عن يَدَيهِ ووَجهِهِ، ويَنَشَّفُ، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: إِن تَنَشَّفَ فلا بَأْسَ، وإِن تَركَ فلا بَأْسَ.

(٥٥٤) السُّؤالُ: كثيرٌ منَ النَّاسِ بعدَ الوضوءِ يَتَمَسَّحُ منَ الماءِ، فهل هذا جائزٌ؟ الجَوابُ: ليسَ فيه شيءٌ؛ إنْ تنشَّفَ فلا بأسَ، وإنْ ترَكه فلا بأسَ.

(٤٥٦) السُّؤالُ: جماعةٌ يَذهَبون إلى مَزرَعَتِهم خارِجَ المدينةِ، والماءُ فيها باردٌ جدًّا، لا يَستَطيعونَ الوُضوءَ، فهل هناك حَرجٌ أن يُصلُّوا إذا رَجَعوا إلى بيوتِهم؟

الجَوابُ: اصبِر على الماءِ البارِدِ؛ لأنَّ إِسباغَ الوُضوءِ على السَّبَراتِ مما يَرفَعُ الله به الدرجاتِ ويُكَفِّر به الخطيئاتِ(١).

(٤٥٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ غَسلِ أعضاءِ الوُضوءِ أكثرَ من ثلاثِ مراتٍ؟ وهل يَبطُلُ الوُضوءُ؟

الجَوابُ: توضَّأَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ مَرةً مَرةً، ومَرَّتين مَرَّتين، وثَلاثًا ثَلاثًا، وقالَ: «مَن زادَ على ذلك فَقَد أَساءَ وتَعَدَّى وظَلَمَ» (٢)، وظاهِرُ هذا الحديثِ أن الزيادةَ حَرامٌ، والمَعروفُ عندَ الفُقهاءِ أنها مَكروهةٌ، فالزائِدُ دائِرٌ بين الإِثمِ ومُخالفةِ السنةِ، ولكنَّه لا يُبطِلُ الوُضوءَ.

⁽١) أخرجه بلفظ: «السبرات» البزار في «مسنده» (٧/ ١١٠ رقم ٢٦٦٨)، والطبراني في «الدعاء» (ص:٤١٨ رقم ١٤١٤)، من حديث معاذ بن جبل رَضَاًلِتُهُ عَنْهُ.

وهو في «صحيح مسلم»: كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره، رقم (٢٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَلْيَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «المكاره».

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، رقم (١٣٥)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الاعتداء في الوضوء، رقم (١٤٠)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم (٤٢٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

(٤٥٨) السُّوَّالُ: ما حُكمُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الوُّضوءِ؟

الجَوابُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الوُضوءِ سُنَّةٌ لا يَنْبَغي الإخلالُ بها؛ لأَنَّه يُرُوى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ اللهِ قال: «لا وُضوءَ لَمِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ (۱)، وهذا الحديثُ فيه ما فيه؛ فقد قالَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّه لا يَثْبُتُ في هذا البابِ شَيْءٌ (۲). ثمَّ إنَّ أكثرَ الواصِفِين لوضوءِ النَّبيِّ –صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّم – لا يَذْكُرون التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الوُضوءِ، وهذا يدلُّ على أنَّ التَّسْمِيَةِ عندَ الوُضوءِ مُسْتَحَبَّةُ، ولَيْست بواجِبَةٍ، وهذا القولُ هو القولُ القولُ اللهُ العِلْم.

(٢٥٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّسميةِ في الخَلاءِ عندَ الوُّضوءِ؟

الجَوابُ: التَّسميةُ عندَ الوُّضوءِ ليسَت واجِبةً، لا في الخَلاءِ ولا خارِجَ الخَلاءِ، لا في الخَلاءِ، لكِنَّها أفضَلُ، فإن سَمَّيْت فلا حَرَجَ، وإن تَرَكتَ فلا حَرَجَ.

(٤٦٠) السُّؤَالُ: هَلْ تلزمُ النِّيَّةُ عندَ كلِّ وُضوءٍ للصلاةِ؟

الجَوَابُ: لا حاجة لهذا السُّؤالِ، ولعلَّكَ تريدُ: هل يلزمُ الوضوءُ لكلِّ صلاةٍ؟ فإنْ كانَ هذا ما تريدُهُ فالوضوءُ لكلِّ صلاةٍ ليسَ بواجبٍ، ما دامَ الإنسانُ على وضوئِهِ فلَهُ أَنْ يصلِّيَ ما يشاءُ، حتى لو توضَّأَ لصلاةِ الفجرِ ولمْ ينتقضْ وضوؤُهُ إلَّا بعدَ صلاةِ العشاءِ، فصلاتُهُ التي صلَّها بينَ الوضوءِ والحدثِ كلُّها صحيحةٌ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٤١٨)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في التسمية على الوضوء، رقم (١٠١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية في الوضوء، رقم (٣٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَّهُ عَنْهُ. (٢) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص١١)، ورواية ابنه صالح (١/ ٣٨٠-٣٨١).

أمَّا مسألةُ النِّيَّةِ، فالنِّيَّةُ ليستْ شيئًا متكلَّفًا، وليستْ شيئًا صعبًا، كلُّ إنسانٍ يقومُ ويتوضَّأُ فقدْ نوى الوضوء، لا يمكنُ إلَّا هَذا؛ لأنَّ أيَّ عملٍ يقعُ منْ عاقلٍ مختارٍ للعملِ سيكونُ بنيَّةٍ بلا شكًّ؛ ولهذا نقولُ لإخوانِنَا: لا تَتْعَبُوا في تحصيلِ النَّيَّةِ، فالنَّيَّةُ عاصلَةٌ منْ حينَ أنْ تقومَ وتفتحَ أُنبوبَ الماءِ وتتوضَّأَ كما جاءَ في الكتابِ والسُّنَةِ فأنْتَ ناوِ.

(٤٦١) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ صلاةِ الظُّهرِ بوضوءِ صلاةِ الضُّحَى؟

الجَوابُ: الوضوءُ للنَّافلةِ فرضٌ كالوضوءِ للفريضةِ، وإذا توضأتْ للنافلةِ فلا بأسَ أنْ تصلِّيَ به فريضةً، فلو توضأتْ لصلاةِ الضُّحَى وبقِيتْ على طهارتِها حتَّى دخَل وقتُ الظُّهرِ وصلَّتِ الظُّهرَ فلا حرجَ.

(٤٦٢) السُّوَّالُ: سمِعْتُ أَنَّ غَسْلَ الوَجْهِ يكونُ قَبْلَ المَضْمَضةِ والاستنشاقِ، وهذا مُخَالِفٌ لِهَا أَفْعَلُه مِن تَقديمِ المَضْمضةِ والاستنشاقِ على غَسْلِ الوَجْهِ، وعندما بحثْتُ في المَسْألةِ وجدْتُ أَنَّ الأَمْرَ واسِعٌ، وأَنَّه ليس هناك شَرطُ التَّرتيبِ بين المَضْمضةِ والاستنشاقِ وغَسْلِ الوَجْهِ، ولكنَّ الغالِبَ مِن فِعْلِ النَّبِيِّ عَيَا لِهُ تَقديمُ المَضْمضةِ والاستنشاقِ على غَسْلِ الوَجْهِ، ولكنَّ الغالِبَ مِن فِعْلِ النَّبِيِّ عَيَا لَهُ تَقديمُ المَضْمضةِ والاستنشاقِ على غَسْلِ الوَجْهِ؛ فهل ما توصَّلْتُ إليه صَحيحٌ؟

الجَوابُ: نعم، ما توصَّلْتَ إليه صَحيحٌ؛ وذلك لأنَّ المَضْمضةَ والاستنشاقَ مِن غَسْلِ الوَجْهِ، فهما عُضوانِ في الوَجْهِ، ولكنَّ السُّنَّةَ البَداءةُ بالمَضْمضةِ ثمَّ الاستنشاقِ، وإنْ عكسَ فلا حرَجَ، أي: إنْ بدأً بغَسْلِ الوَجْهِ قبْلَ المَضْمضةِ والاستنشاقِ فلا حرَجَ.

(٤٦٣) السُّؤالُ: والِدي عِنْده المسالِكُ البَوْلِيَّةُ، البُروسْتاتُ مُلْتَهِبَةٌ، وضعنا قَسطَرَةً له ومُعَلَّقُ مع القَسْطَرَةِ قِرْبَةُ، فهاذا يفعل في حالِ وضوئه للصَّلاةِ ؟

الجَوابُ: يَتَوَضَّأُ ويُصَلِّى، وهذه القِرْبَةُ إذا أَمْكَنَ يُفْرَّغُ ما فيها أو تُفْصَل، وقَد قالَ اللهُ عَزَّيَجَلَّ: ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اَسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦]، وإذا أرادَ أَنْ يقرَأَ القرآنَ فبِنَفْسِ الطَّريقَةِ.

(٤٦٤) السُّوَّالُ: إذا كانت المرأةُ جامعةً شعرها في آخر الرأسِ، فكيف يكونُ المسحُ عليه في الوُضوءِ؟

الجَوَابُ: يُمسَحُ عليه ولو كان مُجَمَّعًا.

(٤٦٥) السُّوَّالُ: كيف تمسَحُ المرأةُ على الرَّأسِ؟ وهل لا بدَّ من مسحِ النَّاصيةِ؟ وهل لا بدَّ مِن إعادةِ اليدِ مرَّةً ثانيةً؟

الجَوَابُ: إذا استوعبَ الإنسانُ رأسَه بالمسح؛ رجلًا كان أوِ امرأةً؛ كَفَى، وإذا أراد أن يفعلَ الأفضلَ فلْيُمِرَّ يديْه على ناصيتِه حتَّى يصلَ إلى قفاهُ، ثمَّ يُعيدُهما إلى المكانِ الَّذي بدأً منه.

(٤٦٦) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لمسحِ الرَّأسِ للمرأةِ؛ هل هو إلى نهايةِ الرَّأسِ، أو إلى نهايةِ الرَّأسِ، أو إلى نهايةِ الشَّعرِ؟

الجَوابُ: إلى منابتِ الشَّعرِ. الرَّقبةُ لا تُمسَحُ، والَّذي يُحاذيها مِن الشَّعرِ لا يُمسَحُ؛ يعني: على حدِّ منابتِ الشَّعرِ من الرَّقبةِ.

(٤٦٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ مَسحِ المرأةِ لرَأسِها في الوُّضوءِ؟ وما كَيفيتُهُ؟

الجَوابُ: مَسحُ المرأةِ لرَأسِها في الوُضوءِ واجِبٌ، وصِفتُه أن تُمِرَّ يَدها من مُقَدَّمِ الرأسِ إلى مُؤخَّرِه ثُمَّ تُعيدَهما كالرَّجُل تَمَامًا.

(٤٦٨) السُّؤَالُ: النِّساءُ اللَّاتي على رؤوسِهِنَّ أقنِعةٌ أو عمائم، هل يجوز لهُنَّ المسْحُ عليها؛ لأنَّ في نزْعِ هذه العمائمِ مشقَّةً عليهِنَّ؟

الجَوَابُ: لا يجوز للمرأةِ أَنْ تمسحَ على العِمامةِ، ولا يجوز -أيضًا - أَنْ تَلْبَسَ عِمامةً كَعِمامةِ الرَّجُلِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ لعن المتشبّهاتِ مِنَ النِّساءِ بالرِّجالِ(۱)، فنقول: أوَّلًا: لا يجوز أَنْ تَلْبَسَ عِمامةً كعِمامةِ الرَّجُلِ، وثانيًا: إذا لَبِسَتْها فإنَّما لا تمسح عليها؛ لأَنَّ المسحَ على العِمامةِ مِن خصائصِ الرِّجالِ، نعَمْ ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى جوازِ المسحِ على الخِمارِ إذا كان مُدارًا تحتَ الحَلْقِ لمشقَّةِ نزْعِه، ولكنْ لا شكَّ العلماءِ إلى جوازِ المسحِ على الخِمارِ إذا كان مُدارًا تحتَ الحَلْقِ لمشقَّةِ نزْعِه، ولكنْ لا شكَّ أنَّ الأحوطَ أَنْ ترفعَه عن رأسِها وتمسحَ.

(٤٦٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَمسَحَ على الجِناءِ وهي على رَأْسِها لم تَغسِلها بَعدُ؟

الجَوابُ: لها أن تَمسَحَ على رَأسِها ولو كان عَليها الجِناءُ، ولا شيءَ في ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَضَوَالِلَهُ عَنْهُمَا.

(٤٧٠) السُّوَّالُ: إذا وضعَتِ المرأةُ الحِنَّاءَ على رأسِها، فهل يجوزُ لها المسحُ على عَجِينِ الحِنَّاءِ فوقَ الشَّعرِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بذلك، تمسحُ على الرَّأسِ ولو كان عليه العَجينُ.

(٤٧١) السُّؤالُ: هل الحناءُ تَمَنَعُ وُصولَ الماءِ إلى البشرةِ أو الرأسِ؟ وكيف يُمكِن المسحُ على الرَّأس إذا كان عليه حناءٌ؟

الجَوابُ: لا، ليس بصَحيحٍ، فإذا غُسِلَت الحناءُ ولم يَبقَ إلَّا اللونُ فلا تَمنَعُ، وكذلك على الرأسِ، ولا بَأسَ أن تَمسَح على الحناءِ التي على الرأسِ.

(٤٧٢) السُّوَّالُ: امرأَةٌ وَضَعَتْ على شَعْرِها حِنَّاء وجَعَلَتْ شعرها على شَكْلِ ضَفائِرَ، وأثناءَ الوُّضوءِ تَمْسَحُ على هَذِه الضَّفائِرِ، فَهَلْ يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: نعم، يَجوزُ أَنْ تَمْسَحَ عَلى الضَّفائِرِ إلى حَدِّ مَنابِتِ الشَّعْرِ، أَمَّا ما نَزَل عَنْ حَدِّ مَنابِتِ الشَّعْرِ فلا يَلْزَمُ مَسْحُهُ.

(٤٧٣) السُّؤَالُ: إذا مسحَتِ المرأةُ رأسَها وعليه حِنَّاءٌ، فهل يمنَعُ وُصولَ الماءِ إلى الشَّعرِ؟

الجَوَابُ: معلومٌ أنَّه يمنَعُ، لكنْ لا بأسَ به، فإذا كان على رأسِ المرأةِ حِنَّاءٌ وتوضَّأَتْ تمسَحُ على الرَّأسِ ولو كان فيه الجِنَّاءُ.



(٤٧٤) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ لوضعِ الجِناءِ على الرَّأسِ؛ كيف تتعامَلُ المرأةُ مع الوضوءِ وهل تمسَحُ عليها؟

الجَوابُ: لا بأسَ به.

(٤٧٥) السُّؤَالُ: إذا وُضِعَ الحِنَّاءُ على الشَّعرِ فهل يمنَعُ وُصولَ الماءِ إليه؟

الجَوَابُ: نعم، الجِنَّاءُ إذا وُضِعَ على الشَّعرِ مُلَبَّدًا فإنَّه يمنَعُ وصولَ الماءِ، لكنْ في الوضوءِ لا بأسَ أنْ تمسحَ المرأةُ عليه، أمَّا في الغُسْلِ مِنَ الجنابةِ أو الحيْضِ فلا بدَّ أَنْ يُزالَ هذا الجِنَّاءُ الَّذي على الرَّأسِ؛ مِن أَجْلِ أنْ يصِلَ المَاءُ إلى أصولِ الشَّعرِ؛ لأنَّ غُسْلَ الجنابةِ ليس فيه شيءٌ يُمْسَحُ إلَّا الجنيرةَ -وهي اللاصقة الَّتي توضَعُ على الجرحِ أو على الأعصابِ للحاجةِ- فهذه يُمسَحُ عليها في الجنابةِ والحدثِ الأصغرِ.

والخلاصةُ أنَّ الحِنَّاءَ وإنْ كان يمنَعُ وصولَ الماءِ فإنَّه لا بأسَ به في الحدثِ الأصغرِ؛ أي: في الوُضوءِ، فتمسحُ المرأةُ على رأسِها ولو كان عليه الحِنَّاءُ، أمَّا إذا كان هُناك غُسْلٌ مِن جنابةٍ أو حيْضٍ أو نِفاسٍ، فإنَّه يجِبُ عليها أنْ تُزيلَه؛ ليصِلَ الماءُ إلى أصولِ الشَّعرِ.

(٤٧٦) السُّؤالُ: هل يَمنَعُ الزَّيتُ والحناءُ الوُّضوءَ؟

الجَوابُ: الحناءُ تَمَنَعُ وُصولَ الماءِ(١)، والزيتُ لا يَمنَعُ وُصولَ الماءِ، إلَّا إذا كان جامِدًا فإنه يَصنَعُ طَبقةً.

⁽١) وانظر إجابة السؤال السابق.

(٤٧٧) السُّؤالُ: هل يَمنَعُ (الفازلين) الوُّضوءَ؟

الجَوابُ: إذا كان جامِدًا له طَبقةٌ فإنه يَمنَعُ وُصولَ الماءِ، فلا بُدَّ أن يُمسَحَ ويُزالَ عند الوُضوءِ، وأمَّا إذا لم يَكُن له طَبقةٌ فإنَّه لا يَمنَعُ وُصولَ الماءِ.

(٤٧٨) السُّوَالُ: هل يجِبُ في الوُضوءِ غَسْلُ اللَّحيةِ ولو كانت قليلةً؟

الجَوابُ: نعم، يجِبُ على الإنسانِ عندَ الوُضوءِ أَنْ يغسِلَ ظاهِرَ اللَّحيةِ إِنْ كانت كَثيفة، بمعنى أَنَّهَا تُغَطِّي الجِلْدَ، أَمَّا إِذَا كَانَ الجِلْدُ يُرَى مِن ورائها، فإنَّه يجِبُ عليه غَسْلُها؛ ظاهِرُها وباطِنُها، أمَّا في الغُسْلِ فيجِبُ عليه غَسْلُها مُطلقًا، سواءٌ كانت كثيفةً أو خفيفةً.

(٤٧٩) السُّؤالُ: كُسِرَتْ يَدِي وجُبِرَتْ على غيرِ طهارةٍ، فهل يجوزُ أَنْ أَمسحَ عليها؟

الجَوابُ: أقول: لا بأسَ، امسحْ عليها ولا حرجَ؛ لأنَّ القولَ الرَّاجِحَ أَنَّه لا يُشترَطُ وضعُ الجَبيرة على طهارةٍ.

(٤٨٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقول: والِدي كُسِرَت يَدُه وجُبرت حتَّى الأَصابع، فكيف يَمسَحُ على الأصابع؟ وكيف يَمسَح على الجَبيرة؟

الجَوابُ: أمَّا الجَبيرةُ فيَمسَح على جَميعها الَّذي في مَحلِّ الفَرْض، فإذا قُدِّر أن الجَبيرة امتَدَّت إلى العَضُد في زاد عن المِرفَقَيْن فلا يَجِب مَسْحه، وما دون المِرفَقين فيجِب مَسْحه.

وأمَّا ما ظهَر منَ الأَصابِع فإنه يُغسَل؛ لأنه ليس مَستورًا بالجَبيرة، وما كان غيرَ مَستورٍ بالجَبيرة وجَبَ غَسلُه؛ لقولِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا قُمۡتُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة:٦].

(٤٨١) السُّؤَالُ: مَا الواردُ في غَسْلِ الأعضاءِ عنْدَ الوُضوءِ، وهلْ يكفي في غَسْلِ العُضْوِ مرَّةً أو مَرَّتَيْنِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ ثلاثًا إلَّا الرَّأسَ فمرَّةً واحِدَةً، والثِّنْتَانِ أفضلُ مِنَ الواحِدَةِ، والواحدةُ تَكْفِي سَواءٌ كانَ المتوضِّئُ ناسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا ولا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(٤٨٢) السُّؤَالُ: عِندَنا رجُلٌ يتكلَّفُ في الوضوءِ، ويُكرِّرُ غَسْلَ أعضائِه أكثَرَ مِن عشْرِ مرَّاتٍ، ويُطيلُ وقتَ وُضوئِه، بحيْثُ يَستغرِقُ في الوُضوءِ العادِيِّ ثُلُثَ ساعةٍ تقريبًا، فها الحلُّ؟

الجَوَابُ: هذا معه وَسواسٌ عافانا اللهُ وإِيَّاه، فإذا كانتْ لك صلةٌ به فتابِعْه، وإذا أراد أنْ يَزيدَ في غَسْلِ أعضائِه على العددِ المشروعِ فأَوْقِفْه، وقلْ له: لا تتجاوَزِ الحَدَّ المسموحَ به شرْعًا في عددِ مرَّاتِ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ، حتَّى لو كان في ذِهنِكَ أَنَّكَ لم تُتِمَّ الوُضوءَ فصلٍ ولا تُبالِ.

(٤٨٣) السُّؤالُ: هل إذا تَجاوَزَ الإِنسانُ المُدَّ في الوُضوءِ والصاعَ في الغُسلِ يكونُ مُسرِفًا؟

الجَوابُ: هذا في وَقتِنا الحاضِرِ لا يُمكِنُ أن يَتَقَيَّد الإِنسانُ به أبدًا؛ لأنَّ الناسَ

الآن يَتَوَضَّؤون من ماءٍ يَجري مِن الصَّنبور فلا يُمكِنُ تَقديرُه بصاعٍ ولا بمُدِّ، لكن الذي يَجري على اليَدِ حينَ غَسلِها تَحتَ الصُّنبور لا يتَجاوَزُ المُدَّ، وكذلك على الوَجهِ، وكذلك على الرِّجلين، وكانوا فيها سَبقَ يتوَضَّؤون من الأواني، ويغتَسِلون مِن الأواني، ولا يَستَوعِبُ الإنسانُ من الماءِ إلَّا مِقدارَ ما يَمُرُّ على جسدِه، أمَّا الآن فلا يُمكِنُ تَقديرُه بمُدِّ ولا بصاع.

(٤٨٤) السُّؤالُ: هناك بَعضُ الأَشخاصِ في الوضوءِ يَضعُ رِجلَه تحت الماءِ، ولا يَمَسَّها بيَدِه، فما الحُكمُ في هذا؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا، إذا كان يتَأَكَّدُ أن الماءَ دَخلَ فيها بين الأَصابِعِ، وكذلك فيها بين الأَصابِعِ، وكذلك فيها بينَ العَقِب والكَعبِ؛ لأنَّ التدَلُّكَ ليسَ بواجِبٍ.

(٤٨٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ الوُضوءِ للنافِلةِ ثُمَّ يُصلي الضُّحى مثلًا ثُمَّ يُصلي به الظُّهرَ؟

الجَوابُ: الوضوءُ للنافِلةِ فَرضٌ كالوُضوءِ للفَريضةِ، وإذا تَوضَّأ الإِنسانُ للنافِلةِ فلا بَأْسَ أن يُصلِّيَ به فَريضةً، فلو تَوَضَّأَ الإِنسانُ لصَلاةِ الضُّحى وبَقِيَ على طَهارَته إلى أن دَخلَ وَقتُ الظُّهرِ وصَلى الظُّهرَ فلا حَرَجَ، ولا يُشتَرطُ في الوضوءِ نيةُ صَلاةٍ مُعينةٍ.

(٤٨٦) السُّوَالُ: امرأةٌ إذا أَرادَت أن تُصلِّيَ تَتكلَّفُ للوُضوءِ، ثُمَّ تَذهَبُ مرَّةً ثانيةً لتَتَطهَّر، وكذلك عند تَطهيرِ المَلابِسِ، فهل من تَوْجيهٍ لها؟

الجوابُ: التَّوْجيهُ لهذه المرأةِ وأمثالِها أن تَستَعيذَ بالله منَ الشَّيْطانِ الرجيم، وأن يَكونَ عِندها عَزيمةٌ قوِيَّةٌ في مُدافَعةِ هذا الوَسْواسِ، وأن تَعلَم أن الأصلَ الطَّهارةُ، فلا تَغسِل الثِّيابَ، ولا المُصلَّى، ولا البدَنَ إلَّا إذا تَيقَّنَتِ النَّجاسة، وأمَّا مُجُرَّدُ الوَهْمِ فهذا لا عِبرةَ به.

ولْتَعَلَمِ السائِلةُ وغيرُها، أن الإنسانَ إذا استَطْرَدَ معَ الوَسْواسِ، فإن ذلك يُؤدِّي إلى خطَرٍ عَظيمٍ، فرُبَّما يَلحَقها الوَسْواسُ في صَلاتها حتَّى تَبقَى لا تَستَطيعُ أن تُكبِّر تكبيرةَ الإحرام، ولا أن تُصلِّي.

فعلى هذه المرأة أن تَستَعيذَ بالله من الشَّيْطانِ الرجيم، وأن يَكونَ لدَيْها عزيمةٌ قوِيَّةٌ تُدافِعُ بها هذا الوَسواسَ، كما أني أَنصَحُها وغيرَها بأن تَحرِصَ على قِراءة الأوْرادِ الشَّرْعيَّةِ، مِثْل آيةِ الكُرسيِّ، والآيَتَيْن في آخِرِ سُورةِ البقرةِ، وقل هُوَ الله أحَدُّ، والمُعوِّذَيْن، فإن مَن قرأ الأوْرادَ الشرعِيَّةَ الَّتي أَخبَر عنها رَسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كانت حِفظًا له منَ الشَّيْطانِ.

لكِنْ ليًّا أَعرَضَ كثيرٌ منَ الناسِ اليومَ عن قِراءةِ هذه الأورادِ، أو صاروا يَقرَؤُون أوْرادًا بِدْعيَّةً ما أَنزَل الله بها مِن سُلْطانٍ، تَسلَّطَت عليهمُ الشياطينُ في الوساوِسِ والأَوْهامِ والتَّخيُّلاتِ، حتَّى صارَ الواحِدُ مِنهم إذا أُصيبَ بالزُّكامِ قال: إن فيه مسَّا منَ الجِنِّ، أو شيئًا من العَيْنِ، أو شيئًا منَ السِّحْر؛ وذلك بسبب إعْراضِهم عنِ الأَوْرادِ الشَّرْعيةِ حتَّى استَوْلَت عليهمُ الشياطينُ، فحصَلَت لهم هذه المَضارُّ العَظيمةُ حتَّى الشَّرْعيةِ عند كثيرٍ منَ الناسِ وكأنَّها حَقائِقُ، وهي في الحقيقةِ خيالاتٌ لا أصلَ لها.

(٤٨٧) السُّؤالُ: والِدي عِنْدَهُ تركيبةُ أسنانٍ، فَهَلْ عِند الوضوءِ يُحَرِّكُها؟

الجوابُ: إذا كانَتْ مُتَحَرِّكَةً فالأفضلُ أن يحرِّكَها.

(٤٨٨) السُّؤالُ: هل ورَد حديثٌ عَنِ الرَّسول ﷺ فِي الأَذْكار عندَ الوُضُوء، حيثُ إنِّي أَرَى بعضَ الناسِ عندَما يغسِلُ يدَيْه في الوُضوءِ: اللَّهُمَّ سلِّمْني كِتابي بيميني، ولا تُسلِّمْني كِتابي بيساري؟

الجَوابُ: الوُضوءُ له أذكارٌ قبلَه وأذكارٌ بعده، وليس له أذكارٌ معه؛ أمَّا قبْلَه فإنَّه يُشْرَعُ للمُتوضِّئِ للمُتوضِّئِ أَنْ يُسَمِّي اللهَ تعالى في ابتداءِ الوُضوءِ، وأمَّا بعدَه فيُشْرَعُ للمُتوضِّئِ إذا فرَغَ أَنْ يقولَ: أشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له، له المُلكُ وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللَّهُمَّ اجعَلْني مِن التَّوابينِ، واجْعَلْني مِن المُتطهِّرينَ.

وأمَّا مع الوُّضوءِ -أي: في أثنائِه- فلم يَرِدْ عن النَّبِيِّ عَيْكِيٌّ في ذلك ذِكْرٌ.

وعلى هذا: فمَن خصَّصَ الأعضاءَ -أعني: أعضاءَ الوُّضوءِ- بذِكْرٍ، فقدِ ابتدَعَ في دِينِ اللهِ ما ليس منه، وعليه أنْ يدَعَ ذلك، وأنْ يقتصِرَ على الواردِ؛ ففيه كفايةٌ.



و باب مسح الخفين

(٤٨٩) السُّؤالُ: بالنِّسبة للمسحِ على الخفَّينِ؛ أنا ألبَسُ الخُفَّينِ على طهارةٍ وقتَ صلاةِ الظُّهرِ مثلًا، ويستمِرُّ لُبسُهما إلى يوم الظُّهرِ في اليوم الثَّاني؛ فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوابُ: العبرةُ بالمسح، لا باللُّبْسِ؛ إذا مسَحْتَ أَوَّلَ مرَّةٍ بعدَ الحدثِ، فمِنْ هنا تبتدئُ اللَّذَّةُ؛ فلو فرَضْنا أَنَّكَ لَبِستَ الخُفَّ أو الجَوربَ لصلاةِ الفجرِ، ولم تمسَحْ إلَّا لصلاةِ الظُّهرِ صار ابتداءُ المُدَّةِ مِن الظُّهْرِ؛ يعني: ما قبلَ المسحِ أوَّلَ مرَّةٍ لا تحسِبْهُ مِن المُدَّةِ، وسوفَ تنتهي مُدَّةُ المسحِ بعدَ أربعِ وعشرينَ ساعةً.

(٤٩٠) السُّوَّالُ: إذا كنْتُ لابسًا الخُفَّ وعليه جوربٌ، وأمسَحُ مِن فوق؛ فهل أُحِلُّ رباطَ الحذاءِ وأمسَحُ عليه أو أمسحُ مِن فوق؟

الجَوابُ: امسحْ مِن فوق، وإنْ شئتَ فاخلَعْها وامسحَ على الجوربِ.

(٤٩١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المسْحِ على الجواربِ الشَّفَّافةِ والخفيفةِ؟ الجَوَابُ: الجوارِبُ يُمْسَحُ عليها، سواءٌ كانَتْ خفيفةً أو ثقيلةً.

(٤٩٢) السُّؤالُ: رَجلٌ تَوضَّأ لصَلاةِ الفَجرِ ثُمَّ لبِسَ الجَورَب، وما زالَ على طَهارَتهُ؟ طَهارَتِه إلى حين دُخولِ صَلاةِ الظُّهرِ، ثُمَّ خَلعَ الجَورَب، فهل الخَلعُ هذا يُبطِلُ طَهارَتهُ؟ الجَوابُ: لا، لا تَبطُلُ؛ لأنَّ الرَّجُلَ لم يَمسَح حتَّى الآن.

(٤٩٣) السُّوَالُ: امرأةٌ صلَّتْ في الشُّرَّابِ والمدَّةُ قدِ انْتهَتْ، فهل تُعيد الصَّلاة؟ الجُوَابُ: هذا لا بدَّ فيه مِن تفصيلٍ، فإنْ كانتْ قد مسحَتْ على هذا الشُّرَّابِ قبلَ أنْ تنتهي المدَّةُ، وبَقِيَتْ على طهارتِها وانتهَتِ المدَّةُ، فإنها لا يَلْزَمُها خلعُه؛ لأنَّ انتهاءَ المدَّةِ لا يَنْقُضُ الوضوء، فتُصلِّي ما شاءَتْ حتَّى يَنْتَقِضَ وضوؤها، ثُمَّ تتوضَّأُ وضوءًا كاملًا، وإنْ كانتْ مسحَتْ عليه بعدَ انتهاءِ المدَّةِ وصلَّتْ، فيَلْزَمها إعادةُ الصَّلاةِ؛ لأنَّ مسحَها بعدَ انتهاءِ مدَّةِ المسحِ غيرُ صحيح؛ حيث إنَّ النَّبيَ عَيْكُ وقَتَ في المسحِ يوْمًا وليلةً للمُقيمِ، وثلاثة أيَّامِ بلياليها للمُسافرِ (١)، والمدَّةُ تَبتدِئُ مِن أوَّلِ مرَّةِ المسحِ يوْمًا وليلةً للمُقيمِ، وثلاثة أيَّامِ بلياليها للمُسافرِ (١)، والمدَّةُ تَبتدِئُ مِن أوَّلِ مرَّةٍ المسحِ يوْمًا وليلةً للمُقيمِ، وثلاثة أيَّامِ بلياليها للمُسافرِ (١)، والمدَّةُ تَبتدِئُ مِن أوَّلِ مرَّةٍ

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين (٢٧٦)، من حديث علي رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

مسَحَ بعدَ الحَدَثِ، وما قبلَ المسْحِ لا يُحْسَبُ مِنَ المدَّةِ.

(٤٩٤) السُّوَّالُ: لَبِستُ الشَّرابَ على غيرِ طَهارةٍ ناسِيًا، ثُمَّ لها حان وَقتُ الظُّهرِ تَوَضَّأتُ ومَسَحتُ عليه وصَلَّيتُ، ثُمَّ تَذَكَّرتُ بَعدَ ذلك، فهاذا عَليَّ؟

الجَوابُ: عَليك أن تُعيدَ هذه الصَّلاةَ التي صَلَّيتَها.



و إباب نواقض الوضوء

(٤٩٥) السُّؤَالُ: بالنِّسبَةِ للرطوباتِ الَّتي مَعَ المرأَةِ باستِمْرارٍ، هل هي نَجِسَةٌ؟ وهل تتوضَّأُ المرأةُ عِنْدَ كُلِّ صلاةٍ؟

الجَوابُ: لَيْسَتْ نَجِسَةً ولا يلزمُها أَنْ تتوضَّأ لكُلِّ صلاةٍ، هذا هو القولُ الرَّاجِحُ مِنْ أقوالِ العُلماءِ، وفيها خِلافٌ، لكن هذا ما ظَهَر لنا أخيرًا؛ لأَنَّ هذا الأَمْرَ يعتري كُلَّ امرأةٍ غالبًا، ولَوْ كانَ يَلْزَمُها الوُضوءُ لتبَيَّن في السُّنَّةِ، ولو كان نَجِسًا كذلك لتبَيَّن في السُّنَّةِ، ومِنَ المعلومِ أَنَّ في إلزامِنا المرأة بالوضوءِ مَشَقَّةً كَبيرَةً، وكذلك إلزامُنا إيَّاها بغَسْلِ ما أصابَ هذا البَلَل مِن الشِّيابِ والبَدَنِ.

والمشقَّةُ الكبيرَةُ لا يجوزُ إلزامُ النَّاسِ بها إلَّا بدليلٍ واضحٍ يكونُ حُجَّةً للإنسانِ عِنْدَ اللهِ عَرَّيَجَلَّ إذا قِيلَ له: لِمَ أَلْزَمْتَ العِبادَ بها لم يُلْزِمْهُمُ اللهُ بِهِ؟



(٤٩٦) السُّؤَالُ: بالنِّسْبَةِ للإفرازات التي تَنْزِلُ على المرأةِ، هلْ هي طاهرةٌ؟ وهل تصلِّي المرأةُ إذا رأتْ مثلَ هذه الإفرازاتِ؟

الجَوَابُ: الرُّطوبةُ العاديَّةُ التي تخرجُ مِنَ النِّساءِ المستمرَّةُ ليسَ فيها وضوءٌ، وليستْ نَجِسَةً؛ لأن هذا مما تعمُّ به البَلْوى وتتوافرُ الدَّواعي على نَقْلِه، ولم يُنْقَل عنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلَى آلِهِ وسلَّمَ – فيما أعلمُ – أَنَّه كانَ يأمرُ النِّساءَ بِغَسْلِه، ولا أنْ يأمرَ هُنَّ بالوضوء، فالأصلُ بقاءُ الطَّهارةِ، وكذلكَ فَالأصلُ في الأشياءِ الطَّهارةُ حتى يقومَ دليلٌ على زوالِ هذا الأصل.

(٤٩٧) السُّؤَالُ: الإفرازاتُ الَّتي تخرُجُ مِن المرأةِ، هل تنقُضُ الوُّضوءَ؟

الجَوابُ: الَّذي توصَّلَ إليه علْمُنا أنَّها تنقُضُ الوُضوءَ (١)، ولكنَّها ليست نجسةً، بل طاهرةٌ، إلا إذا كان هذا مستمرَّا فإنَّه لا ينقُضُ الوُضوءَ، لكنْ عليها أنْ تتوضَّأً لكلِّ صلاةٍ إذا دخَلَ وقْتُها.

(٤٩٨) السُّؤالُ: هل يَلزَمُ المرأةَ أن تتوَضَّأ لكلِّ صلاةٍ مِن الإِفرازاتِ والرُّطوباتِ التي تَنزِلُ منها؟ وما حُكمُ الملابِس التي تُصيبُها؟

الجَوابُ: هذه الإِفرازاتُ طاهرةٌ؛ لأنَّها ليسَت بَولًا، وإذا تَوَضَّأت المرأةُ قبلَ دُخولِ وَقتِ الصلاةِ وبَقيتَ على وُضوئِها، ولم يَنتَقِض وُضوؤُها بناقِضِ آخرَ كالبَولِ والغائِطِ والرِّيحِ ثُمَّ نزلَت هذه الإِفرازاتُ فهي باقيةٌ على طهارَتِها، ولا تَحتاجُ أن تُعيدَ الوُضوءَ إذا دخلَ الوقتُ.

وعلى هذا -والحمدُ لله- يَنتَفي الحَرجُ عن المرأةِ فيها إذا ذَهَبَت إلى المسجِدِ الحَرامِ

⁽١) هذا ما كان يراه شيخنا رحمه الله تعالى، ثم إن فضيلته رجع عن ذلك. انظر الجواب رقم (٤٩٥)، (ص:٢٨٧)، وأيضًا: الشرح الممتع (١/ ٥٠٣).

قَبلَ دُخولِ وقتِ المغرِب وقد تَوَضَّأت، فنقولُ: تَبقَى إلى أن تُصلِّيَ العِشاءَ ولا حَرَجَ عليها ما دام لم ينتَقِض الوضوءُ بشيءٍ آخرَ.

(٤٩٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: الإفرازاتُ الَّتي تَستمرُّ مع المرأةِ هل تُوجِبُ الوضوءَ عند كلِّ صلاةٍ؟

الجَوَابُ: الإفرازاتُ المعتادةُ الَّتي تخرُج باستمرارٍ ليستْ نجِسةً ولا مُوجِبةً للوضوءِ، فإذا تَوضَّأتِ المرأةُ وبقِيتْ على وُضوئِها فلم يَنتقِضْ ببولٍ ولا غائطٍ ولا غيرِهما من نواقضِ الوضوء؛ فإنَّها لا تزالُ على وُضوئِها، سواءٌ توضَّأتْ قبل دخولِ الوقتِ أو بعدَ دخولِ الوقتِ.

(٠٠٠) السُّوَالُ: ما حُكْمُ السَّوائلِ والإفرازاتِ الَّتي تخرُجُ مِنَ المرأةِ؟ وهل يصِحُّ أَنْ أُصَلِّى بها وقتَيْنِ؟

الجَوَابُ: هذه الإفرازاتُ الطَّبيعيَّةُ المستمِرَّةُ لا تَضُرُّ أبدًا؛ لأنَّهَا مِثْلُ الرِّيقِ، فلا تَنْقُضُ الوُضوءَ، ولا تُنَجِّسُ البدَنَ ولا الثِّيابَ، ولا إشكالَ في أنْ تُصلِّيَ بها وقتَيْنِ أو ثلاثةً أو خمسةً، وكأنَّها غيرُ موجودةٍ.

(٥٠١) السُّوَّالُ: إذا توضَّأَتِ المرأةُ لصَلاةِ العصرِ، واستمرَّت على ذلك حتَّى صلاةِ العشاءِ، مع أنَّه يخرُجُ منها رُطوبةٌ، فها حكم ذلك؟

الجَوابُ: إذا كانت هذه الرُّطوبةُ مُستمرَّةً دائمةً فإنَّها لا تضُرُّ، وإن حدَثَت فإنَّها

تنقُضُ الوُضوءُ، وعليها أنْ تتوضَّأُ (١).

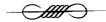
(٢٠٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: إذا دخل وقتُ الصَّلاةِ وأرادتِ المرأةُ أَنْ تَتَوَضَّأَ، وقد نزَل مِنها سوائلُ، فهاذا تفعَلُ؟ وهل تَستنجي من هذه السَّوائلِ؟ وإذا توضَّأتِ المرأةُ قبلَ العُمْرَةِ، وبعدَ العُمْرَةِ نزَل منها مثلُ هذا بالطَّوافِ، فهل طَوافُها صحيحٌ؟

الجَوَابُ: السَّوائلُ المستمرَّةُ لا تنقُضُ الوضوءَ، بمعنى أنَّما إذا توضَّاتْ قبلَ دخولِ الوقتِ، ودخل الوقتُ، فإنَّما تبقى على طهارتِها، أمَّا السَّوائلُ المتقطِّعةُ فهذه تنقُضُ الوضوءَ (١)، إلَّا إذا كانتْ تَتَقَطَّعُ في غيرِ وقتٍ معلومٍ، ولا يُمكِنُها مَنعُها، فهذه أيضًا لا تنقُض الوضوءَ.

فالسُّوائلُ إذنْ ثلاثةُ أقسامٍ:

- قسمٌ مستمرٌ ، فهذا لا ينقُضُ الوضوءَ.
- قسمٌ متقطِّعٌ لكن ليسَ له وقتٌ معلومٌ، فهذا لا ينقُضُ الوضوءَ.
- قسمٌ متقطعٌ له وقتٌ معلومٌ، فهذه تنتظِرُ حتَّى يقفَ ثمَّ تتوضَّأُ (٣) وتُصلِّي.
 ولا يجبُ الاستنجاءُ من هذه السَّوائلِ، إلَّا البولَ، فهذه السَّوائلُ طاهرةٌ.

وأمَّا طوافُها فصحيحٌ على كلِّ حالٍ.



⁽١) ثم إن فضيلته -رحمه الله تعالى- رجع عن ذلك، وانظر الجواب رقم (٤٩٥)، (ص:٢٨٧).

⁽٢) انظر الحاشية السابقة.

⁽٣) انظر الحاشية قبل السابقة.

(٥٠٣) السُّوَّالُ: ذهبتُ للعُمْرَةِ، وأثناءَ الطَّوافِ خرَج من أنفي دمٌ، فاستمررتُ في الطَّوافِ حتَّى أكملتُه مع نزولِ هذا الدم بغزارةٍ، فهاذا يَلزَمُني؟

الجَوَابُ: لا يَلزَمُه شيءٌ؛ لأنَّ الدَّمَ الَّذي يخرُجُ من غير القُبُلِ والدُّبُرِ لا يَنقُضُ الوضوءَ، سواء كان كثيرًا أم قليلًا، حتَّى لو كان ذلك في الصَّلاةِ وأمكنَه أن يتمِّمَ الصَّلاةَ فإنَّه يُتِمُّها ولا شيءَ عليه.

(٤٠٥) السُّوَّالُ: رجُلُ بعدَ أَنْ أَكمَلَ الوُضوءَ تأكَّدَ مِن أَنَّه أَحْدَثَ بنُزولِ قطرتَيْنِ مِن البَّوْلِ منه؛ فأعادَ الوُضوءَ، لكنَّه لم يخلَعْ ملابسَه الدَّاخليَّة، وصلَّى بها، فهاذا عليه؟ الجَوَابُ: هذا يُعَدُّ جاهلًا؛ فصلاتُه صحيحةٌ، ولا إعادةَ عليه، ولكنْ يجِبُ عليه في المستقبَلِ أَنْ يغسِلَ ما أصابَهُ البَوْلُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُعيدَ الوُضوءَ.

(٥٠٥) السُّؤالُ: إذا تَوضَّأَ الإِنسانُ وخَرجَ منه نُقطةُ بَولٍ واحدةٌ بعد الوُضوءِ، هل تَضُرُّه؟

الجَوابُ: إذا كان حَقيقةً انتَقضَ وُضوؤه، ووَجَب عليه غَسلُها وغَسلُ ما أصابَت من الثَّوبِ، وإعادةُ الوُضوءِ، وأمَّا إذا كانت وَهمًا ولو غَلبَ على الظَّنِّ بنِسبةِ تِسعةٍ وتِسعين بالمئةِ أنه خَرجَ شَيءٌ فلا يَلتَفِتُ لهذا، ويُعرِضُ عنه تَمَامًا، ولا تَطلُبُ التَّأكُّد، ولا تُفتِّش، ولكن إذا أحسَستَ برُطوبةٍ مَثلًا فلا بُدَّ أن تَغسِلَه وتتَوَضَّا.

(٥٠٦) السُّؤالُ: أُعاني سَلَسَ البَولِ، فأحيانًا بعدَ الانتِهاءِ مِنَ البَولِ والوُضوءِ أَشعُرُ أَثناءَ الصَّلاةِ بخُروجِ بعضِ قطراتِ البَولِ مِنِّي، فما الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: إذا تيقَّنَ المَرْءُ أنَّ ما خَرجَ مِنه حقيقةٌ وليس بِوَهْمٍ انْتَقَضَ الوُضوءُ، ويجِبُ عليه أنْ يَغسِلَ الذَّكَرَ وما أصابَه البَولُ، ويتوضَّأ.

(٠٠٧) السُّؤالُ: من يُعاني من سَلسِ البَولِ، هل يُجزِئُ وُضوؤه قبل الصَّلاةِ بعَشرِ دقائِقَ مثلًا؛ لأنَّه يَخشَى أن يَنتَظِر حتى يَدخُل الوَقتُ فيتوضَّأُ، فقد تَفوتُه صَلاةُ الجهاعةِ التي هو حَريصٌ على أدائِها في المسجِدِ؟

الجَوابُ: إذا لم يَنزِل شيءٌ في خِلالِ العَشرِ دَقائقَ فلا حَرَجَ.

(٥٠٨) السُّؤالُ: رَجلٌ به سَلسُ ريحٍ وتَخرُجُ حتَّى وهو يتَوَضَّأُ، فهاذا يَفعَلُ؟ الجَوابُ: إذا كان لا يَستطيعُ السَّيطرةَ عَليها، وليسَ لها وَقتٌ مَعلومٌ تتوقَّفُ فيه، فلا تَضُرُّه، ولا تَنقُضُ الوُضوءَ.

(٩٠٩) السُّؤَالُ: إذا كان الإنسانُ يُعاني دائمًا خروجَ الرِّيحِ عِندَ الوُّضوءِ، فهاذا يَفعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ مستمِرَّةً لا تتوقَّفُ، أو ليس لها وقتُ معلومٌ تتوقَّفُ فيه، أو كان لا يستطيع السَّيطرة عليها، فإنَّها لا تَنْقُضُ الوُضوء، ولا يَلْزَمُه أنْ يتوضَّأَ لكلِّ صلاةٍ إلَّا إذا كانَتْ تتوقَّفُ أحيانًا.



بدليلِ شرعيٍّ.

(١٠٠) السُّؤَالُ: أُجريتْ لي عمليَّة لِوَرَمٍ في القولونِ، وهذا الورمُ في أسفلِ المستقيمِ، وأنا الآن إذا توضَّأتُ للصَّلاة فإنِّي أثناءً الصَّلاةِ ليسَ عندي تحكُّمُ في إمساكِ الرِّيحِ، فيخرجُ بغير إرادتي، فهل أقطعُ الصَّلاة وأرجِع لأتوضَّأَ وأصلِّيَ مرةً ثانيةً؟

الجَوَابُ: ما دام هذا مستمرًّا معك، ولا يمكِن أن تتحكَّمَ فيه، فلا تُعِدِ الصَّلاةَ، لكن لا تتوضَّأ للصَّلاةِ إلَّا إذا دخلَ وقتُها.

وإذا خرجَ الرِّيحُ أثناءَ ذهابِكَ إلى المسجدِ فلا بأسَ كذلكَ، وصلِّ ولا عليكَ، ولكَ أن تُصلِّي في البيتِ ما دام يَشُقُّ عليك الصَّلاةُ مع الجهاعةِ، وأنت -والحمدُ للهِ- مَعذورٌ.

(١١٥) السُّوَّالُ: إذا كنْتُ مُتوضِّئةً، وحَصَلَتْ نِيَّةٌ لقَطْعِ الوُضوءِ، ثُمَّ أَرَدْتُ أَنْ أَقرأَ القرآنَ، فهَل النِّيَّةُ تقطَعُ الوُضوءَ؟

الجَوَابُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الوُضوءُ بَطَلَ وُضوؤها، وإِنْ كَانَ بِعْدَ أَنْ تمَّ الوُضوءُ فالنِّيَّةُ لا تُؤثِّرُ.

(١٢٥) السُّؤَالُ: هل مسُّ الفَخِذِ يُبطِلُ الوُضوءَ؟

الجَوَابُ: لَمْسُ الفَخِذِ لا يُبطِلُ الوضوءَ، ولَمْسُ الذَّكَرِ بدونِ شهوةٍ لا يُبطِلُ الوُضوءَ، ولَمْسُ الذَّكَرِ بدونِ شهوةٍ لا يُبطِلُ الوُضوءَ، وذلك لأنَّه لا دليلَ على إبطالِ الوُضوء مونَّ وذلك لأنَّه لا دليلَ على إبطالِ الوُضوءِ جتَّى يَثبُتَ بالدَّليلِ الشَّرعيِّ أنَّه انتقَضَ. الوُضوءِ جتَّى يَثبُتَ بالدَّليلِ الشَّرعيِّ أنَّه انتقَضَ. وهنا نُعطيكَ قاعدةً، وهي أنَّ ما ثبَت بدليلِ شرعيٍّ لا يُمكِنُ نقْضُه أو رفْعُه إلَّا

(١٣٥) السُّوَّالُ: ذكَرْتَ في كتابِ (الشَّرِحِ الْمُمْتِعِ) في مَسِّ الذَّكَرِ أَنَّه إذا كان بغيرِ شهوةٍ فإنه لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، وإذا كان بشهوةٍ فالقولُ القويُّ أَنَّه يوجِبُ الوُضوءَ (١)، فهل يكون هذا الكلامُ إذا كان المسُّ بحائلٍ أو بدونِ حائلٍ؟

الجَوَابُ: هذا إذا كان المسُّ مباشَرةً بـدونِ حائلٍ؛ لأنَّـه إذا كان المسُّ بحـائلٍ فلا يكون للذَّكَرِ، وإنَّما يكون مسَّا للحائلِ.

فَمَسُّ الذَّكَرِ مباشَرةً بدونِ حائلٍ إذا كان بدونِ شهوةٍ لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، وإذا كان بشهوةٍ يَنْقُضُ الوُضوءَ.

(١٤٥) السُّؤالُ: مَسُّ الذَّكرِ هل يُبطِلُ الوُضوءَ؟

الجَوابُ: إذا مَسَّ الإِنسانُ ذَكرهُ لشَهوةٍ نَقضَ وُضوءَه، وإذا مَسَّه لغَيرِ شَهوةٍ لمَ يَنقُض الوُضوءَ، ولكن الأفضَلُ أن يتوَضَّأ.

(١٥) السُّؤَالُ: مسُّ الإنسانِ لِذَكَرِهِ بشهوةٍ ولكن من وراءِ ثوبٍ هل ينقُضُ لوُضُوءَ؟

الجَوَابُ: وَضْعُ يدِه على ذَكَرِه مِن وراءِ الثِّيابِ لا ينقُضُ الوضوءَ ولو بشهوةٍ، إلَّا إذا خرَجَ شيءٌ.

فإذا مسَّه مباشرةً لشهوةٍ انتقَضَ وضوؤُه، وبغيرِ شهوةٍ لا يَنتقِضُ.

⁽۱) الشرح الممتع (١/ ٢٧٩-٢٨٤)، وانظر: بلوغ المرام (١/ ٤٤١) -وهو الذي استقر عليه رأي شيخنا رحمه الله- وفيه: إن مسه بشهوة وجب الوضوء، وإن مسه بغير شهوة لم يجب عليه الوضوء لكن يستحب احتياطًا.

والدُّبُرُ كالقُبُلِ، لكن ليسَ أحدٌ منَ النَّاسِ يَمَسُّ دُبُرَهُ لِشهوةٍ!. فحتَّى لو مسَّ حَلْقَةَ الدُّبُرِ لا يَضُرُّ؛ لأنِّي ذكرتُ لك أنَّه إذا لم يكنْ لشهوةٍ فلا يضرُّ.

(١٦٥) السُّؤَالُ: هَلْ لُسُ عَوْرَة الأطفالِ الرُّضِّعِ يَنْقُضُ الوضوء؟

الجَوابُ: لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، فالمرأةُ إذا غَسَلَتْ فرجَ طفلِها وهي على وُضوءِ فإنَّ وضوءَها باقٍ لا يَنْتَقِضُ.

(١٧٥) السُّؤَالُ: هل لمس عورةِ الطِّفلِ ينقُضُ الوُّضوءَ؟

الجَوابُ: لْسُ عورةِ الطِّفلِ لا ينقُضُ الوُضوءَ؛ لأنَّه لا ينقُضُ الوُضوءَ إلَّا مَسُّ الذَّكَرِ بشهوةٍ، وأمَّا لغيرِ شهوةٍ فلا ينقُضُ الوُضوءَ.

(١٨٥) السُّوَالُ: هل غَسْلُ عورةِ الطِّفل يَنقُضُ الوضوءَ بالنسبةِ للمرأةِ؟

الجَوَابُ: لا ينقضُ الوضوء، أي أنه إذا طهَّرتِ المرأة طِفلَها ومسَّتْ عورتَه فإن وُضُوءَها لا يَنتقِضُ؛ لأن مسَّ الفرجِ إنها يَنقُضُ إذا كان المسُّ بشهوةٍ، فأما إذا كان المسُّ بغيرِ شهوةٍ فإنَّه لا يجبُ الوضوءُ منه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ سُئلَ عن الرَّجلِ يَمسُّ ذَكَرَهُ أَعَلَيْهِ الوُضُوءُ؟ قال: «لَا، إِنَّها هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»(١)، وفي حديثٍ آخرَ: «مَنْ مَسَّ

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك [مس الذكر]، رقم (١٨٢)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الذكر، رقم (٨٥)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك، رقم (١٦٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، رقم (٤٨٣)، من حديث طلق بن علي رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ»^(۱)، فالجمعُ بينهما أنَّ مَن مَسَّ ذَكَرَه على أنه بَضْعَةٌ منه -أي: عُضوٌ من أعضائِه - لا تتحرَّكُ شهوتُه بمسِّه؛ فلا وضوءَ عليه، وأما إذا مسَّه لشهوةٍ فقدِ انفردَ هذا العضوُ بتعلُّقِ الشَّهوةِ به، فيَنتقِضُ الوضوءُ. وهذا هو أرجحُ الأقوالِ في هذه المسألةِ.

(١٩٥) السُّؤالُ: هل المَنِيُّ طاهِرٌ، وما حُكمُ ما أَصابَ الثَّوبَ منه؟ الجَوابُ: المنِيُّ طاهِرٌ، فإذا كانَ رَطبًا فاغسِلهُ، وإذا كان يابِسًا فافرُكهُ.

(٧٢٠) السُّؤالُ: يَقُـولُ أَهلُ العِلمِ رَحَهُواللَّهُ: قَليلُ المَذيِ لا يَضُرُّ، فهـل هـذا صَحيحٌ؟ وهل كَثيرُه يوجِبُ الغُسلَ؟

الجَوابُ: لم يَقولوا هذا، بل قالوا: إن المَذي يَنقُضُ الوُضوءَ قَليلًا كان أو كَثيرًا؛ لأنّه نَجِسُ، لكن يُعفَى عن يَسيرِه إذا كان الإنسانُ لا يُمكِنُه التَّخلُّصُ منه، ولا يوجِبُ الغُسلَ إلّا أحدُ أمرَينِ: إمّا الجِماعُ، أو إنزالُ المَنيِّ، فالجِماعُ موجِبٌ للغُسلِ سَواءٌ حَصلَ عن جِماعٍ سَواءٌ حَصلَ إنزالُ أو لا، ونُزولُ المنيِّ بِشَهوةٍ موجِبٌ للغُسلِ سَواءٌ حَصلَ عن جِماعٍ أو غيره.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۰۶)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، رقم (۱۸۱)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، رقم (۸۲)، والنسائي: كتاب الغسل، باب الوضوء من مس الذكر، رقم (۱۲۳)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، رقم (٤٧٩)، من حديث بسرة بنت صفوان رَحَوَاللَّهُ عَنها.

(٧٢١) السُّوَّالُ: أنا أعملُ في محلِّ ملابسَ نِسائِيٍّ ورجِاليٍّ، وتأتي النِّساءُ كاشفاتٍ لوُجوهِهِنَّ وأيديهِنَّ وبَعْضِ شُعورِهَنَّ، فيقَعُ النَّظُرُ مِنِّي على وَجْهِها ويَدَيْها عِنْد الأَخْذِ والرَّدِّ في البَيْع، فهل هذا يَنْقُضُ الوُضوءَ؟

الجَوابُ: لا يَنْقُضُ الوُضوءَ إلّا إذا خَرَجَ مِنَ الإنسانِ شَيْءٌ؛ مَذْيٌ مثلًا فينتَقِضُ وضوؤهُ، ولكنِ الواجِبُ عليكم إذا رأيْتُمُ المرأة كاشِفَةً وجْهَها أَنْ تَنْصَحوها، وأَنْ تقولوا لها: استُري وَجْهَكِ. والمرأةُ إذا أحسَّت بأنَّ هناكَ مَن ينهاها عَنِ المُنْكرِ انتَهَتْ عَنْهُ، ولا يُهِمَّنَكُم أَنْ تقولوا: إنَّنا إذا فعَلْنا ذلك أعْرَضَ النِّساءُ عَنِ المَحلِّ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ إذا كان للهِ عَنَّهَ عَلَى فإنَّ الله يُعوِّضُ خيرًا مِنْهُ.

(٢٢٥) السُّوَّالُ: أرجو أَنْ تُفسِّرَ لنا قولَ المولى تَبَارَكَوَتَعَالَنَ: ﴿ أَوُ لَكَمَسُهُمُ ٱلنِسَاءَ ﴾ [النساء: ٤٣] الآية؛ إذْ إنَّ كبارَ السِّنِّ عِندَنا إذا توضَّأَ أحدهم، ثُمَّ حدَثَ أَنْ لَمَسَ يَدَ امرأَةٍ ولو حتى أنامِلها فقطْ دونَ قصْدٍ أو تعمُّدٍ -سواءٌ كانتْ زَوْجَتَه أو إحدى محارِمِه، أو امرأةً أُخرى أجنبيَّةً - يعتقد أنَّ وُضوءَه قَدِ انْتَقَضَ، ويرجِعُ ليتوضَّأَ مرَّةً أخرى، ويحتجُ بالآيةِ الجَماعُ، أو مجرَّدُ مَسِّ المرأةِ ويحتجُّ بالآيةِ الجَماعُ، أو مجرَّدُ مَسِّ المرأةِ الأجنبيَّةِ غيرِ ذاتِ المَحْرَم؟

الجَوَابُ: قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَوْ لَكَمَسُنُمُ ٱلنِسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣]؛ أي: جامَعْتُمُوهُنَّ، وقد صحَّ ذلك عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضَوَلِيَّهُ عَنْهُمَا (١)، فالمرادُ بالمُلامَسةِ في الكتابِ العزيزِ هو الجِماعُ، وأمَّا لمُسُ المرأةِ بدونِ جِماع فإنَّه لا يَنْقُضُ الوُضوءَ إلَّا إذا خرَجَ منه شيءٌ.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٩)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٠٥)، والطبري (٨/ ٣٨٩)، وابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ٩٦١)، وانظر الدر المنثور (٢/ ٥٥٠).

لكنْ ورَدَ في سؤالِكَ: لَمَسَ زوجتَه أو غيرَها. فاعلَمْ أنَّ لُسَ غيرِ الزَّوجةِ وذاتِ المَّرَمِ مُحَرَّمٌ، وقَدِ اعْتادَ بعضُ النَّاسِ أنْ يُصافِحَ بنتَ عمِّه أو زوجةِ أخيه، وهذا حرامٌ لا يَجِلُّ.

(٧٢٣) السُّؤَالُ: هل ملامسةُ الزَّوْجِ تَنقُض الوضوءَ؟

الجَوَابُ: ملامسةُ الزَّوْجِ لا تنقُض الوضوء، فالزَّوْجُ إذا مسَّ زوجته لشهوةٍ لم يَنتقِضْ وضوؤه، إلَّا إنْ خرجَ منه شيءٌ؛ مَذْيٌ أو مَنِيٌّ، فإنْ خرجَ منه منيٌّ وجَب عليه الغُسلُ، وإنْ خرَج منه مَذْيٌ وجَب عليه غسلُ الذَّكِرِ والأُنْتَيْنِ والوُضُوءُ، وأمَّا إذا لم يخرجْ شيءٌ فإنَّه لا يَنتقِضُ وضوؤه، ولو مَسَّها لشهوةٍ شديدةٍ، وكذلك بالنسبةِ للمرأةِ، إذا مسَّتْ زوجَها لشهوةٍ فإنَّ وضوءَها لا يَنتقِضُ، ولو مَسَّها هو وحصلَ منها شهوةٌ، وهي في هذه الحالِ ملموسةٌ لا لامسةٌ، فإنَّه لا يَنتقِضُ وضوؤها ما لم يخرجْ منها شيءٌ، فإن خرَج منها شيءٌ، فإن كان منيًّا وجَب عليها أنْ تغتسلَ، وإن كان غير منيًّ لم يجبْ عليها الاغتسالُ، وإنها تغسِل ما تلوَّثَ بالخارِج.

(٢٤) السُّؤالُ: تقول: إذَا توضَّأْتِ المرأةُ داخلَ الحَمَّامِ، وقضَتْ حاجَتَها، ثمَّ توضَّأَتْ مرَّةً ثانيةً ودخَلَ الوقتُ، هَلْ تتوضَّأُ مرَّةً ثانيةً ؟

الجَوابُ: لا تتوضَّأُ ما دامَت على طهارتِها فإنَّها لا تتوضَّأُ، إنَّما يعيدُ الوُضوءَ مَن كانَ حدثُهُ دائِمًا؛ يعني مَن كان به سَلَسُ البَوْلِ، أو المُسْتَحاضَةُ مثلًا، هذا هو الَّذي يُعيدُ الوُضوءَ إذا دخَلَ الوَقْتُ.



(٥٢٥) السُّؤالُ: إذا دخَلَ الإنسانُ دورةَ المياهِ واستنجى، وخرَجَ ولم يكمِلُ الوضوءَ، ودخَلَ وقتُ الصَّلاةِ؛ هل يجدِّدُ الوضوءَ مرَّةً ثانيةً؟

الجَوابُ: لا، إذا دَخَلَ الإنسانُ المرحاضَ لقضاءِ حاجتِه واستنجَى، ثمَّ أتى وقتُ الصَّلاةِ فإنَّه يتوضَّأُ بدونِ استنجاءٍ؛ لأنَّ الاستنجاءَ لا دخْلَ له بالوُضوءِ، وليس من أركانِ الوضوءِ، ولا من فروضِه، وإنَّها هو إزالةُ النَّجاسةِ، فإذا أُزيلَتْ فإنَّه لا يُعادُ غسلُها مرَّةً أخرى، وقد يفهَمُ بعضُ العوامِّ أنَّه كلَّها أرادَ أنْ يتوضَّأَ ذهبَ يستنجي وإنْ لم يتبوَّلْ أو يتغوَّطْ، وهذا غلطٌ؛ الاستنجاءُ لتطهيرِ محلِّ البولِ أو الغائطِ، وإذا طهر أوَّلَ مرَّةً فلا يعادُ مرَّةً أخرى، فلو أنَّ الإنسانُ قضى حاجتَه السَّاعة العاشرة في الضَّحى واستنجى، ثمَّ جاء وقتُ صلاةِ الظُّهرِ، فإنَّه يتوضَّأُ فقط، ولا حاجة لإعادةِ الاستنجاء.

(٥٢٦) السُّؤالُ: كنت قد قلعت أحد أضراسي، فحصَلَ لي نَزيفٌ وَأَنا في صلَاةِ الفَجْرِ، وأَكَمَلْتُ الصَّلاةُ صحيحةٌ أو غيرُ صحيحةٍ؟

الجَوابُ: صحيحة؛ لأنَّ كُلَّ ما يخرُجُ مِن البدنِ مِنْ قَيْحٍ أو دمٍ أو غيرِه لا ينقُضُ الوضوءَ إلَّا ما خرج مِن السَّبِيلَيْنِ؛ القُبُلِ، أو الدُّبُرِ، أمَّا ما عداً ذلك فلا ينقُضُ الوضوءَ سواءٌ كان قليلًا أم كثيرًا، وعلى هذا فالقَيْءُ لا ينقُضُ الوضوءَ، والدَّمُ لا ينقُضُ الوُضوءَ، وماءُ الجُرْحِ لا ينقُضُ الوُضوءَ، والصَّديدُ لا ينقُضُ الوضوءَ، لا ينقُضُ الوضوءَ، لا ينقُضُ الوضوءَ، لا ينقُضُ الوضوءَ إلَّا ما خَرَجَ مِن السَّبِيلَيْنِ مِنْ بَوْلٍ أو غائطٍ أو ريحِ مِنَ الدُّبُرِ.



(٧٧٥) السُّؤَالُ: هل أَكْلُ الكَبِدِ والقلبِ والكُلْي مِنَ الإبِل يَنْقُضُ الوُضوءَ؟

الجَوَابُ: إذا أَكَلَ الإنسانُ لَخْمَ الإبِلِ وَجَبَ عليه الوُضوءُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أَمَرَ بذلك، وسُئِلَ: أنتوضَّأُ مِن لُحومِ الغَنَمِ؟ قال: «إنْ شِئْتَ»، قال: أنتوضَّأُ مِن لُحومِ الإبِلِ؟ قال: «نَعَمْ» (١١)، فالأمْرُ للوُجوبِ.

ولحُمُ الإبلِ يشمَلُ كُلَّ ما في جِلْدِها، أي أنَّ جميعَ أجزائِها ناقضةٌ للوُضوءِ الشَّحْمُ والكَبِدُ والأمعاءُ والكُل والقلبُ والرَّأسُ والكَرِشُ، كُلُّ ما في البَعيرِ فإنَّه ناقِضُ للوُضوءِ، ويدُلُّ لهذا أنَّ النَّبيَ ﷺ كان يَعْلَمُ أنَّ النَّاسَ يأكلونَ كُلَّ ذلك ولم يَستثنِ للوُضوءِ، ويدُلُّ لهذا أنَّ النَّبيَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَمَّمُ ٱلْجِنرِيرِ ﴾ [المائدة:٣] صار شيئًا، وليًا قال اللهُ تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَمَّمُ الْجِنرِيرِ ﴾ [المائدة:٣] صار لحميع أجزائِه، فكذلك لحمُ الإبلِ ناقضٌ للوُضوءِ بجميعِ أجزائِه، ولا يُستثنى مِن ذلك شيءٌ.

ولكنْ بالنِّسبةِ للمَرَقِ لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، وبالنِّسبةِ لِلَّبَنِ لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، لكن إذا توضَّأَ الإنسانُ مِن ذلك فهو أَحْسَنُ.

(٢٨٥) السُّؤَالُ: لحمُ الإبل هل ينقُضُ الوُضوءَ؟

الجَوابُ: لحمُ الإبلِ ينقُضُ الوُضوءَ، سواءٌ كان جَمَلًا أَمْ ناقةً، وسواءٌ كان نِيئًا أَوْ مطبوخًا، وسواءٌ كان مِن الأمعاءِ والكبدِ والقلْبِ والشَّحمِ، أَمِ مِن الهَبْر، كلُّ ذلك ناقضٌ للوُضوءِ، مَن أَكَلَه وأراد الصَّلاةَ فلْيتوضَّأُ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَ بالوُضوءِ مِن لحُومِ الإبلِ، وسُئِلَ أنتوضَّأُ مِن لحُومِ الإبلِ؟ قال: «نعم»، قال: أنتوضَّأُ مِن لحُومِ الغنَمِ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

قال: «إِنْ شِئْتَ»(١)، فتقْيِيدُ الوُضوءِ مِن لَحْمِ الغَنَمِ بالمشيئةِ يدلُّ على أنَّ الوُضوءَ مِن لَحْمِ الإبلِ ليس داخلًا في مشيئةِ الإنسانِ، وأنَّه يجِبُ عليه أنْ يتوضَّأ.

(٧٢٩) السُّؤَالُ: المكياجُ وكريهاتُ الوجهِ هل تُفْسِدُ الوضوءَ؟

الجَوَابُ: إذا كان لها طبقةٌ تمنع وصولَ الماءِ إلى البَشَرَةِ فإنَّه لا يجوز وضعها حالَ الوضوء؛ لأنَّ ذلك يمنع وصولَ الماء، ومِن شُروطِ صِحَّةِ الوضوءِ إزالةُ ما يمنع وصولَ الماء إلى البَشَرَةِ، وأمَّا إذا كانَتْ مُجُرَّدَ دُهونٍ يَزِلُّ عنها الماءُ، وليس لها يمنع وصولَ الماء إلى البَشَرَةِ، وأمَّا إذا كانَتْ مُجُرَّدَ دُهونٍ يَزِلُّ عنها الماءُ، وليس لها جرمٌ يمنعُ وصولَ الماء، فلا بأسَ بها، ولكنْ يجب على النِّساءِ جميعًا أنْ يُراجِعْنَ الأطبَّاءَ حوْلَ: هل مِنَ المصلحةِ استعمالُ هذه الأشياء؟ لأنَّ الَّذي يظهر أنَّ هذه الأشياء وإنْ جمَّلَتِ الوجة في حينٍ مِنَ الوقتِ فإنَّها تؤثِّرُ -بلا شكً- على البَشَرَةِ في المستقبَل؛ لذلك لا بدَّ مِن مراجَعةِ الأطبَّاءِ قبلَ استعمالِ هذه الأشياء.

(٣٠٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تَسأَلُ عن وَضعِ (الرُّوجِ) على الشَّفاهِ هل يَمنَعُ من الوُضوءِ؟

الجَوابُ: إذا كانَ له طَبقةٌ فإنه مانِعٌ من وُصولِ الماءِ، وإذا كان مُجردَ لونٍ فليسَ مانِعًا من وُصولِ الماءِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضَى اللهُ عَنْهُ.

(٥٣١) السُّوَالُ: الماءُ المتساقِطُ من الوُضوءِ قالَ بعضُ أهلِ العِلمِ رَحَهُمُ اللَّهُ: إنَّه لا يَصلُحُ الطَّهارةُ به. فالذين قالوا: إنَّه نَجِسٌ. فهل إذا سَقَطَت قَطراتٌ على الملابِسِ فإنَّها تَنجُسُ؟

الجَوابُ: الذين قالوا: إنَّه لا يَصِتُّ الوُضوءُ به. لا يَقولونَ: إنَّه نَجِسٌ. بل يَقولون: إنَّه ضَمِّرٍ، فإذا أصابَ الثِّيابَ فلا يُنَجِّسُها.

ولكن القولَ الراجِحَ: لا يوجَدُ ما يُسَمى طاهِرٌ غيرُ مُطَهِّرٍ، فالماءُ إمَّا طَهورٌ وإمَّا نَجِسٌ، وما تَقاطَر من الأعضاءِ من ماءِ الوُضوءِ فإنَّه طَهورٌ يُطَهِّرُ.

(٥٣٢) السُّؤَالُ: إذا اغتسَلَتِ المرأةُ مِن الجَنابةِ، وأثناءَ صلاتِها نزَلَ عليها شيءٌ، فها الواجِبُ عليها؟

الجَوابُ: يجِبُ عليها أَنْ تنصَرِفَ مِن صلاتِها، وأَنْ تغسِلَ ما خرَجَ، وأَنْ تتوضَّأَ؛ لأَنَّ وضوءها انتقَضَ؛ لِهَا خرَجَ منها (١).

(٣٣٥) السُّؤالُ: إذا اغتَسَلَت المرأةُ وخَرجَ منها سائِلٌ، فهل يَنقُضُ الوُضوءَ أو لا؟

الجَوابُ: السائِلُ المستَمِرُّ لا يَنقُضُ الوُضوءَ، وأما السائِلُ العارِضُ الذي يأتي أحيانًا ويَنقَطِعُ أحيانًا فهذا يَنقُضُ الوُضوءَ (٢).

⁽١) ثم إن فضيلته -رحمه الله تعالى- رجع عن ذلك، وانظر الجواب رقم (٤٩٥)، (ص:٢٨٧).

⁽٢) انظر الحاشية السابقة.

ا باب الغسل

(٣٤) السُّؤَالُ: ما كيفيَّةُ الغُسل؟

الجَوَابُ: كيفيَّةُ الغُسلِ مِنَ الجنابةِ: أَنْ يُنظِّفَ الإنسان فرْجَه، ثُمَّ يتوضَّأَ كما يتوضَّأُ للصَّلاةِ، ثُمَّ يغسِلَ سائرَ جسدِه؛ يتوضَّأُ للصَّلاةِ، ثُمَّ يغسِلَ سائرَ جسدِه؛ فيبتدأَ بالأيمنِ منه، ثُمَّ الأيسرِ، وجهذا يتِمُّ الغُسلُ.

(٥٣٥) السُّؤَالُ: ما كيفيَّةُ الغُسْلِ الواجبِ شرْعًا؟ وهل يكونُ بالصَّابونِ؟

الجَوَابُ: كيفيَّتُه أَنْ يتوضَّأَ الإنسانُ أَوَّلًا وُضوءًا كاملًا، ثُمَّ يُفيضَ الماءَ على رأسِه ثلاثَ مرَّاتٍ، ثُمَّ يَغْسِلَ بقيَّةَ الجسدِ، وهذا هو الغُسْلُ الكاملُ، وإلَّا فإذا عمَّمَ الماءَ على بدنِه مع المضمضةِ والاستنشاقِ كَفَاهُ ذلك.

وأمَّا الصَّابونُ فليس بلازِم في الغُسلِ.

(٣٦٥) السُّؤَالُ: هَلِ الغُسلُ يُجِزِئُ عَنِ الوُّضوءِ؟

الجَوَابُ: إذا كان الغُسلُ مِنَ الجنابةِ فإنَّه يُجزِئُ عَنِ الوُضوءِ، وأمَّا غُسلُ الجُمُعةِ فلا يُجزِئُ عَنِ الوُضوءِ، ولا بُدَّ للإنسانِ أنْ يتوضَّأ.

(٣٧٥) السُّوَّالُ: إذا أَحدَثَ المرْءُ حَدَثًا أصغرَ أثناءَ الاغتسالِ، فهل يجِبُ عليه أَنْ يُعيدَ الاغتسالَ؟

الجَوَابُ: إذا انتهى مِنَ الغُسْل يتوضَّأُ.

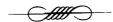
(٣٨٥) السُّؤالُ: إذا اغتسَلَ الرَّجلُ غُسْلَ الجَنابةِ، وعمَّمَ جسْمَه بالماءِ؛ فهل يجِبُ عليه وُضوءٌ؟

الجَوابُ: لا يجِبُ عليه، ما دام أنه تمضْمَضَ واستنشَقَ، وإنْ لم يتوضَّأ مِنْ قَبْلُ، فالغُسْلُ مِن الجَنابةِ كافٍ عن الوُضوءِ، والدَّليلُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ وَإِن كُنْتُمَ جُنُبًا فَاطَهَ رُوا ﴾ [المائدة:٦].

(٣٩٥) السُّوَّالُ: إذا اغتسلتُ ليلةَ الجُمُعةِ لأيِّ سببٍ كان، فهل يُجزِئُ هذا الغُسلُ عن غُسلِ الجُمعةِ؟

الجَوَابُ: الغُسلُ للجُمعةِ لا يَنفَعُ إلَّا بعدَ طلوعِ الشَّمسِ، وفيها بينَ طلوعِ الفجرِ وطلوعِ النَّمسِ فيه تردُّدُ وإشكالُ، والاحتياطُ ألَّا تغتسلَ للجمعةِ إلَّا بعدَ طلوعِ الشَّمس.

(٠٤٠) السُّوَّالُ: هل ورد في الاغْتِسالِ ليالِيَ العَشْرِ مِن رمضانَ نصُّ صحيحٌ؟ الجَوابُ: رُوِي عَنِ الرَّسولِ ﷺ أنه كان يغتسلُ بَيْنَ المَغْرِبِ والعشاءِ(١)، فإنَّ صحَّ هذا الحديثُ فهو مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْشَطَ على قيامِ اللَّيْلِ.



⁽١) عزاه الضياء المقدسي في السنن والأحكام (٣/ ٥٢٨، رقم ٣٨٤٣) لابن أبي عاصم في كتاب الصوم من حديث عائشة رَجَوَلِلَهُ عَنَهَا: «كان رسول الله ﷺ إذا كان مريضًا قام ونام، فإذا دخل العشر شمر المئزر واجتنب النساء، واغتسل بين الأذانين».

وانظر: لطائف المعارف لابن رجب (ص: ١٨٩).

(٤١) السُّؤالُ: إذا اغتسَلَ الإنسانُ، ونوى بهذا الاغتسالِ أنْ يتوضَّأَ للصَّلاةِ، وهذا الغُسلُ ليس عن جَنابةٍ؛ فهل مِن اللَّازم تَرتيبُ الأعضاءِ؟

الجَوابُ: لا بدَّ أنْ يتوضَّأَ، ويُرتِّبَ الأعضاءَ.

(٤٢٥) السُّؤالُ: هل يَلزَمُ التَّرتيبُ والموالاةُ في غُسلِ الجَنابةِ؟ وهل غَسلُ النَّكرِ والأُنثَيَينِ يَنقُضُ الوُضوءَ؟

الجَوابُ: التَّرتيبُ ليسَ بشَرطٍ، فلو بَدأَ مِن أسفَلِ جِسمِه إلى أعلاه، أو مِن رَأْسِه فلا بَأْسَ، لكنَّ الأَفضَلَ أن يتوَضَّأَ أولًا، ثُمَّ يَعُمَّ بدنَه بالغَسلِ ثانِيًا، وغَسلُ الذَّكرِ والأُنثيَينِ لا يَنقُضُ الوُضوءَ.

(٤٣٥) السُّؤالُ: هل يَجِبُ الوُضوءُ في غُسلِ الجنابةِ مع تَعميمِ الجِسمِ بالماءِ؟

الجَوابُ: لا يَجِبُ عليه، ولا بُدَّ أن يتَمَضمَضَ ويَستَنشِقَ، وإن لم يتوضَّأ، فالغُسلُ من الجنابةِ كافٍ عن الوُضوءِ، والدليلُ قولُ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمُ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُوا ﴾ [المائدة:٦].

(٤٤) السُّؤالُ: هل على الحائضِ غُسلٌ أثناءَ المداعَبةِ؟

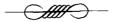
الجَوابُ: ليس عليها غُسلٌ في المداعبةِ سَواءٌ كانت حائِضًا أو غيرَ حائِضٍ، إلا إذا أنزَلَت المنيَّ، فإذا أنزَلَت المنيَّ وَجَبَ عليها الغُسلُ، لكن إن كانت حائِضًا لم يَلزَمها الاغتِسالُ حتى تَطهُرَ، ولكن الأفضَلَ أن تَغتَسِلَ من الجنابةِ ولو كانت حائِضًا؛ ليَتَسَنَّى

لها قِراءةُ القرآنِ عِندَ الحاجةِ، ففائدةُ اغتِسالِ المرأةِ من الجنابةِ إذا كانت حائِضًا أنها تَستَبيحُ قِراءةَ القُرآنِ عند الحاجةِ كالأورادِ والتَّعليمِ والتَّعليمِ وترديدِ القُرآنِ خَوفَ النِّسيانِ، بخلافِ الجُنبِ فإنه لا يَجوزُ أن يَقرَأ شَيئًا من القُرآنِ حتَّى يَغتَسِلَ.

(٥٤٥) السُّوَّالُ: هل يَجوزُ للجُنْبِ أَنْ يَقرَأَ القُرآنَ؟ وهل يجوزُ له أَنْ يذكرَ اللهَ؟ الحَمَالُ: لا يحدُ للهُذُ الدُّنُ مِنَ أَلاقُ آنَ حَتَّ مَعْتِساً ؟ سماءٌ عن ظهر قلب أه منَ

الجَوَابُ: لا يجوزُ للجُنُبِ أَنْ يَقرَأَ القُرآنَ حتَّى يَغتسِلَ؛ سواءٌ عن ظهرِ قلبٍ أو منَ المُصحَفِ.

ولا بأسَ بالذِّكرِ، قالتْ عائشةُ: كان الرَّسولُ ﷺ يَذكُرُ اللهَ على كلِّ أحيانِه (١).



ا باب التيمم

(٢٤٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ عمِلَتْ عمليةَ تجميلٍ للأنفِ، وحذَّرَها الطَّبيبُ مِن أَنْ يقرَبَ المَّاءُ، ولا تغسِلُ بقيَّةَ الأعضاءِ، وتُصلِّى، فهل هذا التَّيمُّمُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: أرى أنَّ الأفضلَ أنْ تُعيدَ الصَّلاةَ؛ لأنَّها صلَّتْ بغيرِ وُضوءٍ.

(٧٤٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ تأتيها الدَّورةُ الشَّهريَّةُ، وعِندَها مرضُ (العَنْقَزِ)، والطَّبيبةُ أخبرَتْها أنَّ استعمالَ الماءِ يُؤَثِّرُ عليها، فهاذا تفعَلُ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣). وذكره البخاري معلقًا: كتاب الأذان، باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان، (١/ ١٢٩).

الجَوَابُ: إذا كان يضُرُّها استعمالُ الماءِ فإنَّها تتيمَّمُ القولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرَضَىٰ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُّ مِنكُم مِّنَ ٱلْغَابِطِ أَوْ لَنَمَسْتُمُ ٱلنِسَاءَ فَلَمْ يَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيدِيكُم مِّنَهُ ﴾ [المائدة:٦]؛ فعليها بالتَّيمُّم، بأنْ تضرِبَ الأرض، وتمسحَ وجهها، وتمسحَ كَفَيْها، ثُمَّ تُصلِّي ما شاءَتْ، بالتَّيمُّم، بأنْ تضرِبَ الأرض، وتمسحَ وجهها، وتمسحَ كَفَيْها، ثُمَّ تُصلِّي ما شاءَتْ، وما دامَ وُضوؤها لم يَنتَقِضْ فإنَّها تستمِرُّ ولو خرَجَ الوقتُ؛ لأنَّ التَّيمُّمَ ينوبُ مَنابَ الوُضوءِ؛ فلا يَنتَقِضُ إلا بواحدٍ مِن نواقضِ الوُضوءِ.

(٤٨) السُّؤَالُ: كنت في الصَّحراءِ، ثمَّ حضَرَتِ الصَّلاةُ، فقُمْتُ بالاستجمارِ وتيمَّمْ لَ لَصَلاةِ الظُّهرِ، ثمَّ دخَلْتُ المدينةَ وقتَ صَلاةِ العصرِ وأنا على طَهارتي بالتَّيمُّمِ؛ فهل لا بُدَّ مِن الوُضوءِ أو تَكْفي هذه الطَّهارةُ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ تتوضَّأَ؛ لأنك قدرتَ على الماءَ.

ا باب إزالة النجاسة

(٤٩ه) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للإفرازاتِ الَّتي تخرجُ مِن المرأةِ، هلْ تَغْسِلُ الملابسَ الَّتي تلْبَسُها أو تُصَلِّي بها؟

الجَوابُ: الإفرازاتُ المعتادَةُ عِندَ النِّساءِ لَيْسَتْ بنَجِسَةٍ، فلا يجبُ غَسْلُ الثيابِ مِنها ولا غسلُ البَدنِ أيضًا.

(٥٥٠) السُّؤالُ: امرأةٌ في تُوبِها نَجاسةٌ وعَزَمَت على غَسلِها إذا قامَت إلى الصَّلاةِ، ولم تَتَذَكَّر ذلك إلَّا بَعدَ الصَّلاةِ، ومرةً أُخرى تَذكَّرت أَثناءَ الصَّلاةِ، فهاذا عَليها؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها شَيءٌ، لكن يَنبَغي للإِنسانِ إذا أصابَ ثَوبَه النَّجاسةُ أو بَدنَه أن يُبادِرَ إلى غَسلِهِ؛ لأنَّ هذا هو هَديُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، فالذي يَنبَغي أن يُبادِرَ إلى غَسلِه لِئَلَّا يَنسى ويُصَلِّي فيه.

أمَّا إذا تَذَكَّرَت في الصَّلاةِ فتَخلَعُ الثَّوبَ النَّجِسَ وتَبقى فيها بَقِيَ من ثِيابِها إذا كانَت تَستُرُها، أمَّا إذا كان الباقي لا يَستُرُه؛ وَجَبَ عليها أن تَقطَعَ صَلاتَها وتَلبَسَ ثَوبًا نَظيفًا.

(١٥٥) السُّؤَالُ: أحيانًا يكونُ على ثَوْبِي -وأَنا أُصَلِّي- نجاسةٌ، فإذا ذَكَرْتُها أثناءَ الصَّلاةِ في الحُكمُ أيضًا؟ الصَّلاةِ في الحُكمُ أيضًا؟

الجَوَابُ: إذا ذَكَرَتُها بعدَ الصَّلاةِ فلا شيءَ علَيْها، وإن ذكرَتْها في أثناءِ الصَّلاةِ فإنْ كانَ يمكِنُ خَلْعُ الثَّوبِ أوِ السِّرُوالِ مَعَ بقاءِ سَتْرِ العوْرةِ، فإنها تخلعُهُ وتَمضي في صلاتِها، وإن لم يمكنْ فإنَّها تَنْصَرفُ مِنَ الصَّلاةِ وتخلعُ الثَّوبَ النَّجِسَ أوِ السِّروالَ النَّجِسَ وتبتدِئُ الصَّلاةَ مِنْ جديدٍ.

والدليلُ على هذا: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلهِ وسلَّمَ كان يُصلِّي بأصحابِهِ ذاتَ يوم، وكانوا يُصلُّونَ بِنِعالهِم، وكان عَلَيْهِ نعلانِ فخَلَعَهُما فخَلَعَ النَّاسُ نعالَهم، فلَمَّا انصرفَ مِنَ الصَّلاةِ سَأَلَهُم: لماذا خَلعُوا النِّعَالَ؟ قالوا: رَأَيْناكَ خَلَعْتَ نعلَيْكَ فخَلَعْنَا نعالَنَا. فقالَ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ -: "إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا فَخَلَعْنَا نعالَنَا. فقالَ صلَّى اللهُ علَيْهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ -: "إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا فخلعْتُهُمَا".(۱).

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٢٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ.

(٢٥٥) السُّؤَالُ: إذا كان الثَّوبُ فيه نجاسةٌ، وصلَّتْ فيه المرأةُ، ولم تذكُرْ إلَّا بعدَ الصَّلاةِ، فهل تُعيدُ الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: لا تُعيدُها؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوُ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقال اللهُ تعالى: «قد فعَلْتُ»(١)؛ ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم صلَّى بأصحابِه ذاتَ يوْمٍ وعليه نعلانِ فخلَعَها؛ فخلَعَ الصَّحابةُ نِعالَهم، فلمَّا سلَّمَ سألهم: ما بالُهم خَلعوا نِعالَهم؟ قالوا: رأيناك خلعْتَ نعلَيْكَ فخلَعْنا. فقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «إنَّ جبريلَ أتاني، فأخبرني أنَّ فيهما قَذَرًا؛ فخلَعْتُهما»(٢).

أمَّا إذا نَسِيَ الإنسانُ فصلَّى بغيرِ وضوءٍ فعليه أنْ يتوضَّأُ ويُعيدَ الصَّلاةَ.

(٥٥٣) السُّوَالُ: تَوضَّاتُ، وفي أثناءِ الوضوءِ بَدَا لي أنَّ في الثَّوبِ نقطةَ دم، فحكَكْتُها ونَظَّفْتُ الثَّوبَ، وعندما انتهيتُ أكملتُ وضوئي، ولم أتأخَّر كثيرًا في غسلِ الثوبِ، فهل يجوزُ هذا أو آتي بوضوءِ جديدٍ؟

الجَوابُ: لا بأسَ، لكن بعدَ اليومِ إذا رأيتَ النَّجاسةَ فكمِّلِ الوضوءَ ثمَّ اغْسِلْها.

(١٥٥) السُّؤالُ: كنتُ أَتَوَضَّأُ وفي أَثناءِ الوُضوءِ رَأَيْتُ قَطرةَ دَمٍ على ثِيابِي فَنَظَّفتُها، فهل أُكمِلُ الوضوءَ أو أَبدَأُ مِن جَديدٍ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبَدُّواْ مَا فِيَ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضِاًللَّهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّىَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: إن كُنتَ فَعَلتَ ذلك فيها مَضى ولم تَطُل مُدةُ الفَصلِ فلا شيءَ عَليكَ، أمَّا في المستَقبَلِ فعَلَيك أن تُكمِلَ الوضوءَ ثُمَّ تَزيل النَّجاسةَ التي على الثِّيابِ.

(٥٥٥) السُّؤَالُ: هَلْ إِذَا وَقَعَ الدَّمُ على الثَّوْبِ يُنَجِّسُهُ ولو كان قَلِيلًا؟

الجَوابُ: إذا كانَ مِن الدُّبُرِ أو مِنَ القُبُلِ فإنَّهُ نَجِسٌ ولا يُعْفَى عَنْ يسيرِه، وإذا كانَ مِنْ غَيْرِهِما فهو نَجِسٌ عِنْد أكثَرِ أهلِ العِلْمِ ويُعْفى عَنْ يسيرِه، وقيل: إِنَّه لَيْسَ بِنَجِسٍ، وهذا باعتبارِ دم الآدَمِيِّ، أمَّا الدماءُ الأخرى فلها حُكمٌ آخرُ.

(٥٥٦) السُّؤالُ: إذا وقَع على ثوبِ الإحرامِ دمٌّ قليلٌ أو كثيرٌ، فهل يُصلِّي فيه؟ مع العلم أنَّه دمٌّ طاهرٌ.

الجَوابُ: لا يضرُّ، كالدَّمِ الَّذي يكونُ من اللَّحمِ بعد ذبحِه؛ لأنَّه لا يُنجِّسُ الثَّوبَ، لكن إنْ غَسَلَه الإنسانُ إذهابًا لصورتِه فهو خيرٌ؛ لئلَّا يظنَّ النَّاسُ أنَّه دمُّ نجِسٌ.

أمَّا إذا كان الدَّمُ نجِسًا فإنَّ عليه أنْ يَغسِلَه؛ لأنَّ مِن شرطِ صِحَّةِ الصَّلاةِ أنْ يَغسِلَه؛ لأنَّ مِن شرطِ صِحَّةِ الصَّلاةِ أنْ يصلِّي اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم بنعليْه أتاه جبريلُ في أثناءِ الصَّلاةِ وأخبرَه أنَّ فيهما قذرًا، فخَلَعَهُما عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في أثناءِ صلاتِه، وقال: «إنَّ جِبْريلَ أَتَانِي وَأَخبَرَنِي أَنَّ فِيهَمَا قَذَرًا» (١).

وهذا يدلُّ على أنَّه لا تصحُّ الصَّلاةُ في لباسٍ يكون قَذِرًا، أي: نجِسًا.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَيَاللَّهُ عَنْهُ.

وقدِ اشتهرَ عند بعضِ النَّاسِ أنَّ ثِيَابَ الإحرامِ لا تُغَيَّرُ، أي أنَّ المُحرِمَ إذا أحرمَ في ثوبٍ فإنَّه لا يغيِّره، ولكن هذا غيرُ صحيحٍ، فلِلْمُحْرِمِ أن يغيِّرَ ما شاء في ثيابِه بشرطِ ألَّا يلبسَ ثوبًا ممنوعًا من لُبْسِه.

(٧٥٥) السُّؤالُ: أنا قرأتُ لكم أنَّ المَذْيَ إذا أصاب الثَّوبَ يَكفِي فيه النَّضْحُ، وأمَّا اللَّزِجُ فيَحتاج إلى فركٍ، فها قولُك؟

الجَوَابُ: ثبَت عنِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- أَنَّه يَكَفي فيه النَّضْحُ (١)، والحَكمةُ ظاهرةٌ؛ لأنَّ الخارجَ منَ الذَّكرِ إمَّا بولٌ، وهذا لا بدَّ فيه منَ الغَسْلِ، وإمَّا مَنِيُّ وهذا طاهرٌ لا يُنضَحُ ولا يُغسَلُ، وإمَّا مَذْيٌ، وهذا يُنضَحُ ولا يُغسَلُ، فالمذيُ الآنَ في مَنزِلةٍ بينَ مَنزِلتينِ، فسببُه الشَّهوةُ ولكنَّه دونَ المَنِيِّ.

(٥٥٨) السُّؤَالُ: نُصَلِّي في بعضِ الحدائقِ العامَّةِ، وهذه الحدائقُ تُسْقَى بمياهٍ تَنْبَعِثُ منها رائحةٌ كَريَهَةٌ، وهذه المياهُ عَلِمْتُ أَنَّهَا مُصَفَّاةٌ مِن مِياهِ المَجاري؛ فها الحُكْمُ؟

الجَوابُ: إذا كانِتِ المزارِعُ الَّتي تُصلُّونَ عَلَيها، والَّتي تُسْقَى بالماءِ المُنْبَعِثِ مِن المجاري، وتَجِدون رائحة النَّجاسَةِ - فإنَّه لا يجوزُ لَكُمْ أَنْ تُصَلُّوا عليها؛ لأنَّها نَجِسَةٌ، ولا أَنْ تَجُلِسوا علَيْها وهي نَدِيَّةٌ أو ثيابُكُم نَدِيَّةٌ؛ لأنَّ النَّجاسَةَ في هذه الحالِ تَنْتَقِلُ مِن الأَرْضِ إلى ثِيابِكُمْ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ٤٨٥)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم (۲۱۰)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب في المذي يصيب الثوب، رقم (۱۱۵)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذي، رقم (٥٠٦)، من حديث سهل بن حنيف رَضَالِيَّكَ عَنْهُ.

أما إذا كانت الرَّائحةُ لَيْسَت رائحَةَ نجاسَةٍ وخَبَثٍ، وإنَّما هي رائِحَةُ تَعَفُّنِ الماءِ أو الطينِ، فإنَّ هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ تَعَفُّنَ الماءِ أو الطِّينِ لا يَنْقُلُ الماءَ عن طَهُورِيَّتِه إلى النَّجاسَةِ.

(٥٥٩) السُّوَّالُ: إذا أُصيبتِ السَّجَّادةُ بشيءٍ منَ النجاسةِ، فها حُكمُ الصلواتِ النَّتي صُلِّيتُ على هذه السَّجَّادةِ؟

الجَوَابُ: الصَّلواتُ الَّتي صُلِّيتْ على هذه السَّجَّادةِ النَّجِسةِ صحيحةٌ إذا كان المُصلِّي لا يَدري أنَّها كانتْ نَجِسةً؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوَ الْمَصلِّي لا يَدري أنَّها كانتْ نَجِسةً؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوَ الْمَصلَّانَا ۚ ﴾[البقرة:٢٨٦] فقال اللهُ تعالى: ﴿قَدْ فَعَلْتُ ﴾[البقرة:٢٨٦]

ولأنّ النّبيّ - صلّى الله عليه وعلى آله وسَلّم - صلّى ذات يَوْمٍ في نَعْلَيهِ، وفي أثناءِ الصّلاةِ خَلَعَ نَعْلَيهِ، فخلَعُ الصّحابةُ نِعالَهُم، فليّا سَلّمَ النّبيّ ﷺ سَأَلَهُمْ: «لمَ خَلَعْتُمْ النّبيّ عَالَكُمْ؟»، قالوا: يا رسولَ الله، رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نِعَالَنَا. فقال لهمُ النّبيّ نِعَالَكُمْ؟» قالوا: يا رسولَ الله، رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نِعَالَنَا. فقال لهمُ النّبيّ عَلَى أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا، فَخَلَعْتُهُمَا» (١)، ولم يستأنِفِ الصّلاة من أوّلِها، بل بَنَى على ما مَضَى منها؛ لأنه عَلَيْهِالصّلاةُ وَالسّلامُ كان لا يعلمُ أنَّ فيها قذرًا، فدلَّ هذا على أنَّ مَن صلّى في ثيابٍ نَجِسَةٍ وهو لا يَدري، أو على مكانٍ نَجِسٍ وهو لا يَدْرِي، فإنَّ صلاتَه صحيحةٌ.

وإذا كان يَعْلَمُ أَنَّ فيها نجاسةً لكنَّه لا يُباشرُ النَّجاسةَ عند سُجُودِه؛ لا بأعضائِهِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُنبَدُواْ مَا فِيَ اَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّيَلِيَّهُ عَنْهُ.

ولا بِثِيَابِه، فلا بأسَ، مثلُ أن يكونَ طرَفُ السَّجَّادةِ الأعلى فيه نجاسةٌ لكنَّه لا يَمَسُّها، ولا تَمَسُّها ثيابُه، فلا حرجَ.

(٥٦٠) السُّؤَالُ: لو صلَّتِ المرأةُ على سَجادةٍ طاهرَةٍ، وهذه السَّجَّادةُ مفروشةٌ على زُولِيَّةٍ نجسةٍ في بعضِ أجزائِها، لو لامسَتِ السَّجادةُ هذه الزُّوليَّة، هل الصَّلاةُ صحيحةٌ؟

الجَوابُ: إذا كانت نجسةً في جزءٍ منها فلا يضُرُّ، لأن الأصْلَ الطَّهارةُ.

(٥٦١) السُّؤالُ: كيف يُمكِنُ تَطهيرُ نَجاسةِ الأَطفالِ مِن على السِّجادِ؟

الجَوابُ: إذا بالَ أحدٌ -سَواءٌ كان كَبيرًا أو صَغيرًا على الفِراشِ الذي لا يُمكِنُ أن يُحمَلَ ويُعسَل كـ(الموكيت) فيُصَبُّ ماءٌ على محلِّ النَّجاسةِ ويُترَك بعض الوقتِ، ثُمَّ يُشفُطُ بإسفِنجةٍ وتُعصَرُ في إناءٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عليه مرةً ثانيةً ويُشفَطُ في إسفِنجةٍ ويُعصَر في إناءٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عليه وبَولُ الأُنثى -ولو كانَت صَغيرةً - كبولِ الكَبيرةِ، وبَولُ الأُنثى -ولو كانَت صَغيرةً - كبولِ الكَبيرةِ، وبَولُ الأُنثى فيكفي فيه أن يُصَبَّ عليه الماءُ فقَط.

(٢٢٥) السُّؤالُ: هل قَيءُ الطفلِ الصَّغيرِ يُنَجِّس الملابس؟

الجَوابُ: القيءُ ليس بنجِسٍ لا مِن الطفلِ ولا من غَيرِه؛ لأنَّه لا دَليلَ على نَجاستِه، والأَصلُ في الأشياءِ الطهارةُ، كما أن الأَصلَ في الأَشياءِ الحِلُّ، فلا يُحَرَّم شيءٌ مما أباحَهُ الله عَزَّقِجَلَّ إلا بدليلٍ شَرعيِّ، ولا يُنَجَّسُ شيءٌ مما الأصلُ فيه الطهارةُ إلا بدليلٍ

شرعِيِّ، ولا دَليلَ -فيما أعلَمُ- على نجاسةِ القيءِ، مع أن القيءَ يَكثُرُ من البالِغين والأَطفالِ، وتتَوافَرُ الدواعي على نَقلِ حُكمِه، ولم يُنقَل عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى اللهِ وسلَّمَ أنه أمرَ بالتَّطَهُّرِ من القيء؛ لذلك أقولُ: القَيءُ طاهِرٌ من الكِبارِ والصِّغارِ، ولكن إذا غَسَلَه الإِنسانُ من أَجلِ إِذهابِ صورَتِه وتَلويثِه للمَلابِسِ فهذا خيرٌ.

(٣٦٣) السُّوَالُ: ما حُكمُ نجاسةِ الطفلِ الصَّغيرِ إذا لم يكُن أكلَ الطَّعامَ بعدُ، أو إذا كان يَأْكُل بعضَ الطَّعام؟ وهل ينقُضُ الوُضوءَ؟

الجَوابُ: إذا كان لا يَأْكُل الطَّعامَ، وإنها يتغَذَّى باللبن فإنَّ بولَه يَكفي أن تَصُبَّ عليه الماءَ حتى يَشملَه، ولا يَحتاجُ إلى عَصرٍ ولا إلى فَركٍ، أما إذا كان يَأْكُل الطَّعامَ ويتغَذَّى باللَّبنِ أيضًا، فالاحتياطُ أن يَغسِلَه، ولا يَنقُضُ وضوءَ مَن أصابَه، وإن مَسَّت أُمُّه عورَتَهُ لا يَنتَقِضُ وُضوؤها.

(376) السُّؤالُ: إذا غَسلَ مُسلمٌ سِروالَهُ مِن نَجاسةٍ فيه وهو عَليهِ، فهَل الرُّطوبةُ تَضُرُّ؟

الجَوابُ: لا يَنبَغي أن يَفعَل هذا؛ لأنَّه إذا غَسَلهُ وهو عليه تَلَوَّثَ بَدنُه بالماءِ الذي غُسِلَت به النَّجاسةُ، ولكنْ يَخلَعهُ ويَغسِلهُ ثُمَّ يَلبَسهُ، إلَّا أن تَكونَ النَّجاسةُ أصابَت مثلًا كُمَّه فيَنزِعُه ويَغسِلُه ثُمَّ يَلبَسُهُ، والرُّطوبةُ بَعدَ الغَسلِ طاهرةٌ.

(٥٦٥) السُّؤَالُ: هل يُعتبَرُ الطِّيبُ والعطورُ مِنَ النَّجاساتِ؟ الجَوَابُ: ليس الطِّيبُ ولا العطورُ مِنَ النَّجاساتِ.

(٥٦٦) السُّوَالُ: هل يَجوزُ استِعمالُ العُطورِ التي تُرَشُّ، وقد قالَ بَعضُ العُلماءِ إِنَّ المحَرَّمَ شُربُها فَقَط؟

الجَوابُ: استعمالُ العُطورِ لا بَأْسَ به؛ لأنَّها أطيابٌ ذاتُ رائِحةٍ طيبةٍ، وإذا قُدِّرَ أن فيها ما يُسكِرُ، فإن كانت النِّسبةُ قليلةً فلا إِشكالَ في جوازِها، وإذا كانت النِّسبةُ كثيرةً فلا نَقولُ: إن استِعمالَها في التَّطيُّبِ حَرامٌ، لكن من تَركَها تَورُّعًا فهو طَيِّبٌ، ومن استَعملَها فلا حَرَجَ عليه، وهي طاهِرةٌ مهما كان الكُحول فيها؛ فليس في الكِتابِ والسُّنةِ ما يَدُلُّ على أنَّ الخَمرَ نَجسٌ نَجاسةً عَينيةً، بل نَجاستُه مَعنويةٌ بلا شَكَّ، أما أن تكون عَينيةً حِسيةً فلا، بل السُّنةُ تَدلُّ على طَهارتِه، فإنَّ الصحابة رَضَيَليَّهُ عَنْهُمُ لها حُرِّمَت الحَميرُ القوها في الأسواقِ(۱)، ولم يُؤمَروا بغَسلِ الأَواني منها، ولما حُرِّمَت الحَميرُ أُمِرو بغَسلِ الأَواني منها، اللَّواني منها.

وقَد ثَبتَ في صَحيحِ مُسلمٍ أن رَجلًا أتى براوِيةٍ -مثلِ القِربةِ الكَبيرةِ - مِن خَمِرٍ أَهداهَا إلى النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ فقالَ له النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ الخَمرَ حُرِّمَت» فتكلَّم معه -أي: مَع صاحِبِ الراويةِ - رَجلُّ وسلَّمَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ الخَمرَ حُرِّمَت» فتكلَّم معه -أي: مَع صاحِبِ الراويةِ - رَجلُّ سِرًّا فقالَ: بِعها. فقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «إِنَّ الله إذا حَرَّمَ شَيئًا حَرَّمَ قُلتُ: بِعها. فقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «إِنَّ الله إذا حَرَّمَ شَيئًا حَرَّمَ ثَمنَهُ» فأخذَ الرَّجلُ بفَم الراويةِ فأراقَ الخَمرَ بمُشاهدةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بغسلِها بعدَهُ، وهذا يَدُلُّ وسلَّمَ ")، ولم يَأْمُرهُ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بغسلِها بعدَهُ، وهذا يَدُلُّ على طَهارَتِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب صب الخمر في الطريق، رقم (٢٤٦٤)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب، ومن التمر والبسر والزبيب، وغيرها مما يسكر، رقم (١٩٨٠)، من حديث أنس رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِلتُهَعَنْهُا.

وعلى فَرضِ أنه لم يَرِد هذا الدَّليلُ الدالُّ على الجَوازِ فالأَصلُ الطَّهارةُ، ولا يَلزَمُ من التَّحريمِ أن يَكونَ الشَّيءُ نَجسًا، فقد يكون الشَّيءُ حَرامًا لمضرَّتِه وهو طاهِرٌ كالسَّمِّ، فالخَمرُ حَرامٌ لمضرَّتِها لكنَّها طاهِرةٌ.

(٦٧٥) السُّؤالُ: يَقُولُ بعضُ الناسِ: إن الأَطيابَ التي تَحتَوي على كُحول (البخاخ) نجِسة، فما قولُكم؟

الجَوابُ: ليسَت بنَجِسة؛ والكُحول لو كان مئةً في المئةِ فليس بنَجسٍ، والخَمرُ الذي يُشرَبُ ليس بنَجسٍ؛ لأنَّه لا دَليلَ على نجاسَتِه، ولا يَلزَمُ من تَحريمِ الشيءِ أن يكون نَجِسًا، بل الدَّليلُ قائِمٌ على عَدم نجاستِه؛ وذلك أنه لها حُرِّم أراقَ الصحابةُ الخَمرَ من الأواني ولم يُؤمَروا بغَسلِها(۱).

وفي يومٍ من الأيام بعد تَحريم الخمرِ أتى رَجلٌ براوِيةٍ -قِربةٍ كبيرةٍ - من خَمرٍ إلى النّبِيِّ عَيْقٍ فأهداها له، فرَدّها عليه وقالَ: «أَمَا عَلِمتَ أنّها حُرِّمَت» -وكأن هذا الرجلَ لم يعلَم أنها حُرِّمت - فتكلّم معه أحدُ الصحابةِ الحاضِرين بكلام سِرِّ وقالَ له: بِعها. فقالَ النّبِيُّ صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ للرجلِ: «بِمَ سارَرتَه؟»، قال: قُلتُ يا رَسولَ الله: بِعها. فقالَ الرّسول صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ: «إنَّ الله إذا حَرَّم شيئًا حَرَّم ثَمنَه»، فقتَ الرجلُ فَمَ الراويةِ فأراقَ الحَمرَ في حضرةِ النّبِيِّ صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ (")، ففتَ عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ الرّاويةِ فأراقَ الحَمرَ في حضرةِ النّبيِّ صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ (")، ولم يَأمُرهُ النّبيُّ عليهِ الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ (الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلّمَ الرّاويةِ بغسلِ الرّاوِيةِ، ولو كان الخَمرُ نَجسًا لأمرَهُ بغسلِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب صب الخمر في الطريق، رقم (٢٤٦٤)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب، ومن التمر والبسر والزبيب، وغيرها مما يسكر، رقم (١٩٨٠)، من حديث أنس رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩)، من حديث ابن عباس رَيُخَالِّكُ عَنْهُا.

وأما قولُ الله عَزَّهَ جَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلْخَمُّرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ فَأَجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩٠]، فالمرادُ بالرِّجسِ هنا الرِّجسُ العمليُّ، وليس الرجسَ الحسيَّ، بدليلِ أن الأَنصابَ والأزلامَ والميسِرَ ليسَت نجسةً نجاسةً حسِّيةً، بل هي نجاسةٌ عَمليةٌ ؛ ولهذا قَيَّدَ الله تَعَالَى الرِّجسَ هنا بقولِه: ﴿ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ ﴾ فليسَ في الآيةِ دليلٌ على نجاسةِ الخمرِ نجاسةً عينيةً.

(٥٦٨) السُّوَّالُ: هل يجوزُ أَنْ يُرَشَّ مَحَلُّ سُجودِ المصلِّينَ بالأطياب الخفيفة؟ الجَوَابُ: الأحسنُ ألَّا يفعلَ إذا كان فيها نسبةٌ كبيرةٌ منَ الكُحُول؛ لأنَّ العلماءَ مُحتلِفونَ في ذلك، أما إذا كانتِ النِّسبةُ قليلةً فلا بأسَ.

(٣٦٥) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للمرأةِ أَنْ تَستخدِمَ العطور الَّتي تشتمِلُ على كُحول؟ الجَوَابُ: إذا كانَتِ النِّسبةُ قليلةً فلا بأسَ، وإذا كانَتِ النِّسبةُ كثيرةً فالأحسنُ تَرْكُ ذلك.

(٧٧٠) السُّؤَالُ: ما حكم وضع البَخورِ للمُصلِّياتِ في المسجدِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بوضْعِ البَخورِ في المكانِ المُعَدِّ للنِّساءِ، لكن لا تتبخَّرُ به المرأةُ؛ لأنَّها إذا تبخَّرَتْ به عَلِقَ البَخورُ في ثيابِها، وقد قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «أَيُّها امرأةٍ أصابَتْ بَخورًا فلا تشهَدْ معنا صلاةَ العِشاءِ»(١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

(٥٧١) السُّؤالُ: امرأةٌ تَسألُ عن زَيتِ الحَشيشِ الذي يَمنَعُ سُقوطَ الشَّعرِ، فهل يَجوزُ استِعمالُه؟

الجَوابُ: أمَّا من ناحيةِ استِخدامِه فلا حَرَجَ، ولكني لا أَرَى ذلك؛ لأنَّه يُؤدي إلى كَثرةِ زِراعةِ الحَشيشِ، إذ إن هذا الزَّيتَ سَيرَفَعُ أرباحَ مُزارِعي الحَشيشِ، فيَحصُلُ بذلك كَثرةُ زَرعِ الحَشيشِ، وهذا أمرٌ غيرُ مَرغوبٍ فيه، فمِن هذه الناحيةِ أَرَى أن يُقاطَعَ هذا الزَّيتُ، وفيها سِواهُ -والحمدُ لله- كَثيرٌ.

(٧٧٥) السُّؤالُ: هل تَكفي مَغاسِلُ البُخارِ لإِزالةِ النَّجاسةِ مِن الشِّابِ؟

الجَوابُ: إذا كانت النَّجاسةُ تَزولُ فتكفي؛ لأنَّ المقصودَ هو إزالةُ عَينِ النَّجاسةِ، فإن زالَت بأيِّ مُزيلِ؛ طَهُرَ المحلُّ.

(٥٧٣) السُّؤالُ: هل جَسدُ الكَلبِ نجسٌ؟ وهل تَبطُلُ صلاةُ المصلي بمَسِّ الكَلب؟

الجَوابُ: الكَلبُ كلَّه نجسٌ، ونجاستُه مُغلَّظةٌ، فإذا وَلَغَ في إناءٍ وَجَبَ غسلُه سبعَ غَسلاتٍ إحداها بالتُّرابِ.

ولا تَبطُل الصلاةُ بمسِّهِ ما دام يابِسًا، وما يُلاقيه يابِسٌ، فإنه لا يُؤتِّر.

(٥٧٤) السُّؤَالُ: ما حكم ما يخرُجُ من جِسمِ الكافرِ - مثل الهندوس وغيرِهم - مِن عَرَقٍ، هل هو نَجِسٌ أو طاهرٌ؟

الجَوَابُ: البولُ والغائطُ مثلُ غيرِه نَجِسٌ، والعرقُ طاهرٌ مثلُ غيرِه.

🥌 | باب الحيض والنفاس

(٥٧٥) السُّؤَالُ: ما هو اليَأْسُ من الحيض؟ وهل هو مُرْتَبِطٌ بسِنِّ مُعَيَّنَةٍ أو بانقطاعِ الحَيْضِ عن المرْأَةِ؟

الجَوابُ: هو مَذَكُورٌ في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّتِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآيِكُرُ إِنِ ٱرْبَبْتُمُ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشَهُرٍ ﴾ [الطلاق:٤]، ولَمْ يُقَيِّدِ اللهُ تعالى الياْسَ بسِنٍّ مُعَيَّنٍ؛ لا خُسين سَنةً ولا سِتِّينَ سَنةَ، ولا أقل مِن ذلك، ولا أكثر، بلْ مَتى أيسَتِ المُرْأَةُ، أي: لَمْ تَرْجُو رُجوعَ الحَيْضِ عَلَيْها فيها آيسَةُ، فتَعْتَدُّ بثلاثَةِ أَشْهُر، وأحيانًا تقْطَعُ المرأةُ بأنّه لا يمكِنُ أنْ تحيض، وذلك فيها لو أُجْرِي لها عمليةٌ في رَحِها فقُطِعَ، فهذه نعلَمُ عِلْمَ اليقينِ أنّها لن تَحيض بعد هذا، وما خَرَجَ مِنها مِنْ دَمِ بعدَ العملِيَّةِ فإنّه يُعتَبَرُ دَمَ عِرْقِ لا دَمَ حَيْضٍ.

فاليَأْسُ إذن يتعَلَّقُ بالحالِ، لا بالسِنِّ، فمتى وصَلَتْ إلى حالٍ تَيْأَسُ فيها مِنْ رُجوع الحَيْضِ فَهي آيِسَةٌ.

(٧٦) السُّؤَالُ: ما هي الاستِحاضةُ؟ وكيف تكون الطَّهارةُ منها؟

الجَوَابُ: الاستِحاضةُ أَنْ يستمِرَّ الدَّمُ على المرأةِ -كُلُّه أو أكثرُه-، ولها ثلاثُ حالاتِ:

الحالُ الأُولى: أنْ تكونَ المرأةُ مُعتادَةً؛ أيْ: لها عادةُ حَيْضٍ مُطَّرِدَةٌ قَبْلَ أَنْ تُصابَ بهذا المرضِ -أَعْني: الاستحاضة -، فهذه ترجِعُ إلى عادتِها؛ بمعنى: أنَّها تجلِسُ وقتَ عادتِها وعددَ عادتِها، ثُمَّ تغتسِلُ وتُصلِّي.

مِثالُ ذلك: امرأةٌ عادتُها أنْ يأتيَها الحيْضُ في أوَّلِ يوْمِ مِنَ الشَّهرِ، ويستمِرُّ معها

سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتُحِيضَتْ بعْدَ ذلك، فنقول: تجلِسُ مِن أَوَّلِ كُلِّ شهرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ ت تغتسِلُ وتُصلِّي.

والمُستحاضةُ عُمومًا إذا أرادَتِ الصَّلاةَ فإنَّها تغسِلُ فرْجَها، وتتحفَّظ بحَفَّاظةٍ، وتتوضَّأ وتُصلِّي ما شاءت فروضًا ونوافلَ، وتقرأ القرآنَ، ويجوز لزَوْجِها أَنْ يُجامِعَها، إلَّا أَنَّ الأَوْلَى أَلَّا يفعَلَ، إلَّا إذا خاف المشقَّةَ بتَرْكِ الجِماعِ.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ تَكُونَ المرأةُ ليس لها عادةٌ، بأَنْ تأتيَها الاستِحاضةُ مِن أُوَّلِ ما أَتاها الحَيْضُ، فهذه ترجِعُ إلى التَّمييزِ؛ أَيْ: تنظُرُ إلى الدَّمِ، فإذا كان مختلِفًا -بعْضُه يدُلُّ على الخيْضِ، على أَنَّه حيْضٌ وبعْضُه ليس كذلك - فإنَّها تجلِسُ إلى انتِهاءِ الدَّمِ الَّذي يدُلَّ على الحيْضِ، ثُمَّ تغتسِلُ وتُصلِّي كما سَبَقَ.

قال أهلُ العِلمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: والتَّمييزُ يكون باللَّونِ والرِّيحِ والرِّقَّةِ، فلَوْنُ الحَيْضِ الطَّبيعيِّ أسوَدُ، ورِيحُه مُنتِنٌ، وهو ثَخينٌ وليس برَقيقٍ، هكذا قال الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فالدَّمُ الدَّمُ الدَّمِ العاديِّ: فالدَّمُ الدَّمِ العاديِّ: السَّحاضةُ.

الحالُ الثَّالثةُ: ألَّا يكونَ للمرأةِ عادةٌ، وليس لها تمييزٌ في الدَّمِ، فهذه تجلِسُ مِن أُوَّلِ مُدَّةٍ أَتاها الحيْضُ فيها سِتَّةَ أيَّامِ أو سَبْعَةً، ثُمَّ تغتسِلُ وتُصلِّي.

مِثالُ ذلك: امرأةٌ اسْتُحِيضَتْ مِن أوَّلِ ما أتاها الحيْضُ، فليس لها عادةٌ، ودَمُها على وَتيرةٍ واحدةٍ لا يتميَّزُ، فنقول: تَجلِسُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أو سَبْعةً مِن أوَّلِ مُدَّةٍ أتاها الحيْضُ فيها، ثُمَّ تغتسِلُ وتُصلِّي، فإذا كان أوَّلُ مُدَّةٍ أتاها الحيْضُ في نِصفِ الشَّهرِ -أيْ: في اليومِ الخامِسَ عَشَرَ تجلِسُ سِتَّةَ أيَّامٍ أو سَبْعةً، ثُمَّ تغتسِلُ وتُصلِّي.

ويَحْسُنُ للمرأةِ إذا أُصيبَتْ بدَمٍ مُستمِرٍّ أَنْ تَعرِضَ نفسَها على طبيبةٍ مُحَتَصَّةٍ في هذا الأمرِ؛ لعلَها تجِدُ لها دواءً.

(٥٧٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ حَمَلَتْ بتوأَمٍ، واستمرَّ الحَمْلُ ثمانينَ يوْمًا، وبعدَ ثمانينَ يوْمًا أسقطَتْ أحدَهما، فهل تُصلِّي؟

الجَوَابُ: إذا ظهَرَ دمُ النِّفاسِ فلا تُصَلِّي.

(٥٧٨) السُّؤَالُ: زَوْجَتي كانتْ حامِلًا في شهرَيْنِ ونِصفِ أو ثلاثةِ أَشْهُرٍ تقريبًا، ثُمَّ رأَتْ دمًا، وبَعدَ حواليٌ ثلاثةِ أَيَّامٍ دخلَتِ المستشفى وأَسْقَطَتْ، وبَعدَ هذا الإسقاطِ الَّذي حَصَلَ مُنذُ حواليٌ أُسبوعِ ظلَّتْ ترى دمًا إلى الآن، فتركَتِ الصَّلاةَ مُنذُ رؤيةِ الدَّمِ أَوَّلَ مرَّةٍ قَبْلَ الإسقاطِ بثلاثةِ أَيَّامٍ، وبَعدَه بسَبْعةِ أَيَّامٍ، فها حُكْمُ الشَّرعِ - في نَظرِكم - في ذلك قبْلَ الإسقاطِ وبَعدَه؟ هل تجِبُ عليها الصَّلاةُ أو لا تجِبُ؟

الجَوَابُ: إذا كان السِّقْطُ الَّذي نزل قد تبيَّنَ فيه خَلْقُ إنسانٍ -يعني: بانَتْ فيه يداه ورِجلاه ورأسُه- فإنَّ هذا الدَّمَ الَّذي أصابَها دمُ نِفاسٍ؛ فلا تُصلِّي حتَّى تَطْهُرَ.

وكذلك الدَّمُ الَّذي أصابَها قبْلَ الإسقاطِ، إذا كان معه طَلْقُ قبْلَ الوِلادةِ بيومَيْنِ أَو ثلاثةٍ فإنَّه يُعتبَر مِنَ النِّفاسِ.

(٧٩٥) السُّؤَالُ: حامِلٌ في تِسعَة أسابيعَ وأَسْقَطَتْ بَعدَ ذلك، هَلْ تصلِّي وتَصومُ؟ الجَوابُ: إذا أَسْقَطَتِ الحامِلُ جنينَها، فإن كان قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ فيه الرُّوحُ فإنَّ الدَّمَ

دَمُ فَسَادٍ ولَيْسَ دَمَ نفاسٍ، فتلزَمُها الصَّلاةُ ويباحُ لها أن يأتِيَها زوجُها وهي كالطاهراتِ سواءً، إلَّا أَنَّها ما دامَ الدَّمُ عَلَيْها فلا تَتَوَضَّأُ للصَّلاةِ إلَّا بعْدَ دُخولِ وَقْتِها، فإذا دَخَلَ وقتُ الصَّلاةِ عَسَلَتْ المحلَّ عنِ الدَّمِ ثمَّ تَحَفَّظَتْ بِحفاظَةٍ، ثمَّ توضَّأَتْ، يَعْني: تَجَدَّدتْ، وصلَّتْ.

أمَّا إذا كان قد تبيَّنَ فيه خَلْقُ الإنسانِ ولا يمكنُ أَنْ يتبيَّن قَبْلَ تمام ثمانينِ يومًا، فإنّه إذا كان قد تَبَيَّن فيه خَلْقُ الإنسانِ ثمَّ سَقَطَ فالدَّمُ الَّذي يصيبُها دمُ نِفاسٍ، تَتْرُكُ مِنْ أَجْلِهِ الصَّلاةَ والصَّوْمَ ولا تُعاشِرُ الزَّوْجَ بالجِماع؛ لأنَّها نُفَساءُ حتَّى تَطْهُرَ.

(٥٨٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقول: في وقْتِ الدَّورةِ نزَلَ معها دمٌ، حيث سقَطَ الحمْلُ في الشَّهرِ الثَّاني. وتسأَلُ عن حُكْمِ الصَّلاةِ بعدَ الإجهاضِ؟ وفي الفترةِ الَّتي كنت أظُنُّ أنَّها دورةٌ هل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: في الشَّهرِ الثَّاني الدَّمُ دَمُ فسادٍ، تُصَلِّي وتصومُ، وصومُها صحيحٌ، وصلاتُها صحيحٌ، وصلاتُها صحيحةٌ، وبالنِّسبةِ للفترةِ الَّتي كانت تظُنُّها دورةً؛ إنْ قضَتِ الصَّلاةَ فهو خيرٌ، وإن لم تقْضِها فلا حرَجَ.

(٥٨١) السُّوَّالُ: إذا استمَرَّ الدَّمُ بعدَ الولادةِ بعدَ أربعين يوما ؛ فهل للمرأةِ أنْ تَصومَ وتُصَلِّيَ؟ وإذا كانت الكميَّةُ بَسيطةً؛ فهل لها تأثيرٌ؟ وهل تصومُ التَّطوُّعَ مثلَ صِيامِ الاثنينِ والخميسِ؟

الجَوَابُ: إذا كان الدَّمُ هو هو تَبْقَى إلى سِتِّينَ يومًا، ثُمَّ إذا أَمَّتُ سِتِّينَ يومًا فإنْ وافَقَ العادةَ جلسَتْ مِقدارَ العادةِ، ثُمَّ اغتسلَتْ وصلَّتْ، وإنْ لم يوافِقْ عادةً فإنَّها إذا

أَمَّتِ السِّتِّينَ تغتسِلُ وتُصلِّي، وأمَّا إذا انقطَعَ ثُمَّ عاد بالكَمِّيَّةِ اليسيرةِ فإنَّه لا يُؤَثِّرُ، لكنْ ما دام مُستمِرًّا فهذا يَعني أنَّ هذا اليسيرَ بقيَّةُ السَّابقِ.

فإذَا امتَنعَتِ الصلاةُ امتَنَع كلُّ شيءٍ، وإذا جازَتِ الصلاةُ جازَ كُلُّ شيءٍ.

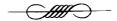
وعلى العكسِ مِن ذلك لو أنَّ امرأةً طهُرَتْ مِنَ النِّفاسَ لمَّةِ عشرينَ يومًا -مثلًا-فإنَّهَا تُصلِّي وتصوم وتتنفَّلُ وتحِلُّ لزَوْجِها -ولو كانتْ في الأربعينَ- ما دامَتْ طهُرَتْ.

(٨٢) السُّوَّالُ: زَوجتي بعدَ الولادةِ ظلَّتْ ثلاثةً وأربعينَ يومًا يَنزِل منها دمُ النِّفاسِ، ثم تَوَقَّفَ، ثمَّ طهُرتْ يومينِ، ثم أتاها الدمُ ثانيةً لمدَّةِ ثمانيةِ أيَّامٍ. فما حُكمُ هذا الدَّم؟ معَ العلم أنَّها في تلك الفترةِ لم تصلِّ.

الجَوَابُ: إِنْ كَانَ الدَّمُ دَمَ حَيْضٍ فَهُو مَعْرُوف، أَسُودُ لَهُ رَائِحَةٌ مُنْتِنَةٌ، ولَهُ أُوجاعٌ قبل أَنْ يَنزِلَ، فَهُو مَعْلُومٌ عَنْدَ النِّسَاءِ، فاسأَلُها: هل هذا الدَّمُ كالعادةِ أو لا؟ فإذا كان ليسَ دَمَ حيضٍ فهو دمُ فسادٍ، فتصليِّ ولو كان عليها دمٌ، وإِنْ قَضَتِ الصَّلاةَ فخيرٌ، وإِنْ لم تقضِ الصَّلاةَ فلا حرجَ.

(٥٨٣) السُّوَالُ: امرأةٌ رزقَها اللهُ بمولودٍ في أوَّلِ الشَّهرِ، وتُريدُ أَنْ تصومَ إذا أصبحَتْ طاهرةً مِنَ السُّحورِ إلى الفُطورِ.

الجَوَابُ: هذا جفافٌ وليس بطهارةٍ، فلا يَلْزَمُها صلاةٌ ولا صيامٌ حتَّى تَطْهُرَ الطَّهارةَ المعروفة، وتعرف المرأة طهارتها على حسب عادتها.



(٨٤) السُّؤالُ: أريدُ أنْ آخُذَ عمرةً، ومعي زَوْجَتي، والزَّوجةُ طهُرتْ قبلَ تمام الأربعينَ؛ فهل يصِحُّ؟

الجَوابُ: إذا طهُرتِ المرأةُ قبلَ تمامِ الأربعينَ مِن النِّفاسِ فإنَّها تصلِّي وتصومُ وتعتمرَ ويأتيها زوجُها وتفعَلُ كلَّ ما تفعَلُه الطَّاهراتُ.

(٥٨٥) السُّؤَالُ: المرأةُ إذا وَصَلَتْ سِنَّ الخمسينَ وجاءَتُها الدَّورةُ فهل تُصلِّي ؟ الجَوَابُ: ما دامَتِ الدَّورةُ الَّتي جاءَتُها هي الدَّورةُ المُعتادَةُ فإنَّها لا تُصلِّي ولو بَلَغَتِ السَّتِّينَ أَوِ السَّبعينَ أَوِ الثَّهانِينَ أَوِ المِئةَ. أمَّا إذا انقطَعَتِ الدَّوْرَةُ عنها ثُمَّ صارَتْ لا تَرى إلَّا نُقطًا فهذه ليسَتْ بشيءٍ.

(٨٦٥) السُّوَّالُ: هل تترُكِ المرأةُ الصَّلاةَ والصَّومَ لرؤيةِ الكُدْرَةِ والصُّفْرَةِ الَّتي تَسبِقُ الدَّورةَ، أو لا بُدَّ مِن نُزولِ الدَّم؟

الْجَوَابُ: لا بُدَّ مِن نُزولِ الدَّم؛ فالصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ ليستْ شيئًا.

(٥٨٧) السُّوَّالُ: هل تصومُ المرأةُ وتُصلِّي إذا نزَلَ عليها صُفْرَةٌ أو كُدْرَةٌ؟ الجَوَابُ: نعم؛ لأنَّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ ليستْ بشيءٍ.

(٨٨٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: قبلَ الدَّورةِ الشَّهريَّةِ تَرَى المرأةُ علامةً، فهل تُفطِرُ في رمضانَ إذا رأتْ هذه العلامة؟

الجَوابُ: لا تُفطِرُ حتَّى تَرَى الدَّمَ.

(٨٩٥) السُّؤَالُ: امرأة تأتيها الدَّوْرَةُ الشَّهْرِيَّةُ غيرَ مُنتَظِمَةٍ، وَقَدْ أَتَتْها في رَمضانَ، فكيْفَ تتعامَلُ مَعَ الصِّيام في مثلِ هذه الحالِ؟

الجَوابُ: الكُدْرَةُ قَبْلَ أَن يأتِيَها الدَّمُ لَيْسَتْ بشَيْءٍ، فيجِبُ على المَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ وأَنْ تصومَ في رمضانَ، وصيامُها صحيحٌ وصلاتُها صحيحةٌ؛ لقولِ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضَايِّلَهُ عَنْهَا: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ شَيْئًا» (١).

(٩٠٠) السُّوَّالُ: الكُدْرَةُ والصُّفْرَةُ قبلَ أذانِ المغربِ إذا كانَتِ المرأةُ صائمةً، ثُمَّ نزل عليها دَمٌ بعدَ صلاةِ العِشاءِ.

الجَوَابُ: العِبرةُ بنُزولِ الدَّمِ، وما قبلَه ليس بشيءٍ، فإذا كانَتِ الشَّمسُ قد غابَتْ قبلَ أنْ ينزِلَ الدَّمُ فصيامُها صحيحٌ.

(٩١٥) السُّؤَالُ: هل تصلِّي المرأةُ إذا رأتِ الكُدْرَةَ والصُّفْرَةَ؟

الجَوَابُ: الصُّفرةُ والكُدرةُ في غيرِ أيَّامِ العادةِ ليستْ بشيءٍ، فإذا رأتِ الصُّفرةَ أوِ الكُدرةُ أوِ الكُدرةُ أوِ الكُدرةُ أوِ الكُدرةُ أوِ الكُدرةُ أوِ الصُّفرةُ قبلَ أنْ يَنزلَ الدَّمُ فإنَّها تُصلِّي.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، رقم (٣٢٦).

(٩٢٥) السُّؤالُ: الصُّفرةُ إذا كانتْ في آخِر الدَّورَةِ الشَّهريَّةِ هل يُعْتَدُّ بها؟

الجَوابُ: لا يُعتَدُّ بها، فالحيضُ هو الدَّمُ المعروفُ، وأمَّا ما يَصحَبُه مِن صُفرةٍ أو ما يَتَقَدَّمُ عليه من صُفرةٍ فقد قالت أمُّ عَطِيَّةَ: كنَّا لا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالكُدْرَةَ شَيْئًا (١).

(٩٣٥) السُّؤالُ: امرأةٌ جاءَتها عَلاماتُ الحَيضِ ساعةً مِن النَّهارِ، ثُمَّ انقَطَعَت فهَل انقِطاعُها هذا يُعَدُّ طُهرًا؟

الجَوابُ: هذا ليسَ بشيءٍ؛ فالعَلاماتُ لا بُدَّ أن يَصحَبَها دَمٌ، أما مُجُرَّدُ وَجعِ البَطنِ أو نُقطةٍ أو نُقطتين، فهذا ليسَ بشيءٍ.

(٩٤٥) السُّؤالُ: تَأْتيني الدَّورةُ أَربعةَ أَيامٍ ثُمَّ تَنقَطِعُ لمدةِ اثنَتي عَشرةَ ساعةً تَقريبًا وتَأْتيني كُدرةٌ، ثُمَّ يَأْتيني دَمُّ خَفيفٌ، ثُمَّ تَنقَطِعُ، فهل هذه كُلُّها دَورةٌ؟

الجَوابُ: نَعَم؛ لأنَّ الكُدرةَ إذا كانت بين الدَّمَين فهي كُدرةٌ في أيامِ الحَيضِ؛ فتُعتَبَرُ من الحيضِ، أمَّا لو طَهُرَت المرأةُ وانقَطَعَ الدَّمُ عنها ثُمَّ جاءَتها كُدرةٌ مُستَمِرةٌ أو بَعدَها وليس هناك دَمُ؛ فالكُدرةُ هذه ليسَت من الحَيضِ.

والقاعِدةُ: إذا كانت الكُدرةُ في أثناءِ الحَيضِ فهي تَبعٌ له، وإن كانت قَبلَ الحَيضِ أو بَعدَهُ فليسَت بِشيءٍ.

(٩٥٥) السُّوَالُ: إذا كان للمَرأةِ أيامٌ مَحدودةٌ في الدَّورةِ وصامَت، ثُمَّ في اللَّيلِ نَزلَ سائِلٌ، فهل تَقضي ذلك اليومَ، وهل تُعيدُ الاغتِسالَ من هذا السائِلِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، رقم (٣٢٦).

الجَوابُ: إذا انقَطَعَ الدَّمُ وصامَت بعدَ انقِطاعِ الدَّمِ فصَومُها صَحيحٌ؛ لأنَّ الطَّهارةَ تَحصُلُ بعدَ انقِطاع الدَّم.

ولا تُعيدُ الاغتِسالَ ما دامَت طَهْرَت، فالنَّقَطُ أو الصُّفرةُ أو الكُدرةُ ليست بشيءٍ.

(٩٦٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: هل صحيحٌ أنَّ المرأةَ إذا طَهُرَتْ وقتَ العصرِ يجبُ عليها أن تُصَلِّيَ الظُّهرَ والعصرَ، وكذلك في المغربِ والعشاءِ؟ معَ العلمِ أنَّنا كنَّا لا نُصلِّيها فيها سَبَقَ؟

الجَوابُ: في هذه المسألةِ قولانِ للعلماءِ؛ فمِنَ العلماءِ مَن يقولُ: إذا طهُرتِ الحائضُ في وقتِ العصرِ لَزِمَها أَنْ تقضيَ صلاةَ الظُّهرِ والعصرِ، وإذا طهُرتْ في وقتِ العشاءِ لَزِمَها أَنْ تقضيَ صلاةَ المغربِ والعشاءِ.

والقولُ الرَّاجِعُ: إنَّهَا ليس عليها القضاءُ إلَّا الصَّلاةَ الَّتِي طَهُرَتْ وقتَها، فإذا طهرتْ في وقتِ العصرِ لم يَلْزَمْها إلَّا صلاةُ العصرِ، وإذا طهرتْ في وقتِ العشاءِ لم يَلزَمْها إلَّا صلاةُ العصابِ، في هذه المسألةِ، كما أنَّ المرأة لو حاضت في وقتِ الظُّهر لم يَلزَمْها إذا طهرتْ إلَّا قضاء صلاة الظُّهر، ولا يَلزَمُها قضاءُ العصرِ، في وقتِ الظُّهر لم يَلزَمْها إذا طهرتْ إلَّا قضاء صلاة الظُّهر، ولا يَلزَمُها قضاءُ العصرِ مع أنَّ العصرَ حائضًا لم تَلْزَمْها صلاةُ العصرِ، ولو أنَّها حاضتْ بعد دخولِ وقتِ المغربِ لم تَلْزَمْها صلاةُ العشاءِ، فلا يَلزَمُها إلَّا المغربُ، ولو أنَّها حاضتْ بعد دخولِ وقتِ المغربِ لم تَلْزَمْها صلاةُ العشاءِ، فلا يَلزَمُها إلَّا المغربُ.

والخُلاصةُ أنَّ القولَ الرَّاجحَ: إنَّ المرأةَ إذا طهُرتْ في وقتِ العصرِ لم تَلزَمْها صلاةُ الظُّهرِ، وإذا طهُرتْ في وقتِ العشاءِ لم تَلزَمْها صلاةُ المغربِ. هذا هو القولُ الراجِحُ،

وعلى هذا ففِعْلُ هذه السائلةِ فيها سبَق أنَّها لا تَقضِي صلاةَ الظُّهرِ ولا صلاةَ المغربِ فعلٌ صحيحٌ.

(٩٧٥) السُّؤَالُ: إذا طَهُرَتِ المرأةُ قَبْلَ صلاةِ الفَجرِ، فهل تُصلِّي المغربَ والعِشاءَ؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا بعْدَ مُنتصَفِ اللَّيلِ فليس عليها صلاةٌ -لا مغرِبٌ ولا عِشاءٌ-، وإنْ كان قبْلَ مُنتصَفِ اللَّيلِ وبعْدَ خُروجِ وقتِ المغربِ لَزِمَتْها العِشاءُ فقطْ دونَ المغربِ.

(٩٨٥) السُّؤَالُ: إذا طَهُرَتِ المرأةُ بعْدَ العصرِ فهل تُصلِّي الظُّهرَ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمُها صلاةُ الظُّهرِ؛ فلا يَلْزَمُها إلَّا الصَّلاةُ الَّتي طَهُرَتْ في وقتِها لطُ.

(٩٩٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ لم تعرف أنَّها إذا طهُرتْ قبل المغربِ فإنَّه يجب عليها أن تُصلِّيَ الظُّهْرَ والعصرَ، إلَّا بعد أن بلغتِ الخمسيَن، فها الحُكمُ؟

الجَوَابُ: الحُكْمُ أنَّهَا لا شيءَ عليها، والمرأةُ إذا طهرتْ قبل المغربِ فإنها تُصلِّي العصرَ فقطْ، ولا يجبُ عليها أنْ تصلِّيَ الظُّهْرَ؛ لأنَّه ليس هناك دليلٌ.

وإذا طهرتْ قبلَ الفجرِ فليسَ عليها شيءٌ، ولا تصلّي العشاءَ؛ لأن العشاء يَنتهي وقتُها بنصفِ اللّيل.

وهذه المرأةُ الَّتي ذكرتَ أن لها خمسينَ سنةً ليس عليها شيءٌ لأنَّها جاهلةٌ.

(٦٠٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمَرأةِ الحائِضِ أن تَجلِسَ في المسجِدِ الحَرامِ لسَهاعِ الدُّروسِ فَقَط؟

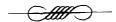
الجَوابُ: لا يَجوزُ للمَرأةِ الحائِضِ أن تَجلِسَ في المسجِدِ الحَرامِ ولا في غيرِه مِن المساجِدِ وهي حائِضٌ، لكن الحمدُ لله الآن مُكَبِّراتُ الصَّوتِ تُسمَعُ من بَعيدٍ، فتَجلِسُ خارجَ المسجِدِ وتَستَمِعُ للدُّروسِ.

(٦٠١) السُّوَّالُ: بعضُ الأخواتِ يَدْخُلْنَ الحَرَمَ وهُنَّ حُيَّضٌ، ويتعلَّلْنَ بأَنَّهُنَّ يَسْتَحْيِينَ أَنْ يُخْبِرْنَ أَهْلَهُنَّ، فما هو توجيهُكم لمثْلِ هؤلاءِ الأخواتِ؟

الجَوابُ: التَّوجيهُ أَنَّ اللهَ تعالى أحقُّ أَنْ يُسْتَحْيى منه، ولا يجِلُّ لإنسانٍ أَنْ يمنَعَه الحياءُ مِن اجتنابِ المُحَرَّمِ، ومِن المعلومِ أَنَّ بقاءَ المرأةِ في المسجِدِ الحرامِ أو غيرِه مِن المساجِدِ وهي حائضٌ حرامٌ عليها؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ أَمَرَ النِّساءَ بالحُرُوجِ إلى مُصَلَّى العيدِ، وأَمَرَ الخُيَّضَ أَنْ يعتزِلْنَ المُصَلَّى، وهذا دليلُ واضحٌ على أنَّ الحائضَ لا يجِلُّ لها أنْ تمكث في المسجِدِ، وأمَّا مُرورُها بالمسجِدِ عابرةَ سبيلٍ أو لتأخُذَ حاجةً منه، فهذا لا بأسَ به، بشرْ طِ أَنْ تأمَنَ نُزُولَ الدَّم على أرضِ المسجِدِ.

السُّؤالُ: هل يحِلُّ للمرأةِ الحائضِ المكثُ في المسجدِ لحضورِ الدُّروسِ العلميَّة؟

الجَوابُ: لا يجِلُّ للمرأةِ أنْ تبقى في المسجدِ؛ لا للدُّروسِ، ولا لانتظارِ مَحْرمِها إذا كانت حائضًا، ولو أمِنَتْ عدمَ تلويثِ المسجِدِ، لكنْ تبْقَى عندَ البابِ.



(٦٠٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ دخولِ الحائضِ المسجدَ للاستماعِ للخُطبِ والمحاضَراتِ وطلَبِ العِلم؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ للمرأةِ الحائضِ أو النُّفَساءِ أنْ تبقى في المسجدِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ حين أَمَرَ أَنْ تُخْرَجَ النِّساءُ في صلاةِ العيدِ -العواتِقُ وذواتُ الخُدورِ - أَمَرَ أَنْ تعتزِلَ الحُيَّضُ المُصلَّى - أي: مُصلَّى العيدِ - (۱)، وهذا يدُلُّ على أنَّ المرأةَ الحائض لا يجِلُّ لها المُكثُ في المسجدِ، وأمَّا مرورُها في المسجدِ فلا بأسَ به، بشرْ طِ أَنْ تأمَنَ مِن نُزولِ الدَّم على المسجدِ.

(٢٠٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ دُخولِ المرأةِ الحائِضِ المسجِدَ؛ لاستِماع مُحاضرةٍ؟

الجَوابُ: لا يحِلُّ للمرأةِ الحائِضِ أن تَمكُثَ في المسجِدِ لا لمحاضَرةٍ، ولا لاستِماعٍ قُرآنٍ ولا لغَيرِ ذلك، أمَّا بالنِّسبةِ للمُحاضرةِ في الوَقتِ الحاضِرِ فيُغني عن ذلك أن تَجلِس خارِجَ المسجِد وتَستَمِع من مُكبِّراتِ الصَّوتِ، والحمدُ لله، وإذا كانت تَستَحيي فتَشتَري أشرِطةَ المحاضراتِ وتَستَمِعُها، وإن كانت التي تُلقي المحاضرةَ امرأةً فتوصي إحدى صاحِباتِها بتَسجيلِ المحاضرةِ، ويَحصُلُ المقصودُ.

(٦٠٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تَعلَمُ تَحريمَ جُلوسِ الحائِضِ في المسجِدِ، وتُصِرُّ على الجُلوسِ لاستهاعِ الدُّروسِ، فهل عَليها شيءٌ؟

الجَوابُ: عَليها الإِثمُ والعُقوبةُ والعِياذُ بالله.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِوَاللَّهُ عَنْهَا.

(٦٠٦) السُّؤالُ: هل يجوزُ جُلوسُ المرأةِ الحائضِ في الدورِ الثَّاني مِن المسجِدِ الحرام؟ وإذا حدَثَ فهل عليها إثمٌ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ للمرأةِ الحائضِ أنْ تدخُلَ المسجِدَ سواءٌ الحرَمَ أو غيرَ الحرَمِ، إلَّا إذا كانت مارَّةً بدونِ جلوسٍ، فلا بأسَ.

لكنْ يجوزُ للمرأةِ الحائضِ أنْ تجلِسَ في المَسْعى؛ لأنَّ المَسْعى ليس مِن الحرَمِ؛ ولذلك لو خرَجَ المُعتكِفُ في المسجِدِ الحرامِ وجلَسَ في المَسْعى؛ بطَلَ اعتكافُه؛ لأنَّ المَسْعى خارِجَ المسجِدِ.

وهذه المرأةُ إنْ كانت جاهلةً فليس عليها إثمٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا َ اللهِ مَدًا إِن نَسِينَا آَوَ أَخَطَاأُنا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وإنْ كانت تدري أنَّه حرامٌ وارتكبَتِ الحرامَ عمْدًا –ولا أظنُّ ذلك يقَعُ، إن شاء اللهُ – فعليها أنْ تتوبَ إلى اللهِ ممَّا صنَعَت.

(٦٠٧) السُّؤَالُ: هل للمرأةِ الَّتي تريدُ أن تعتمرَ أنْ تأخذَ حبوبَ منعِ الدَّورةِ الشَّهريَّةِ؟

الجَوَابُ: لا حرجَ عليها في هذا، لكن لا بدَّ أَنْ تُراجعَ الطَّبيبَ لِيَفْحَصَ الحبوبَ ويفحصَ حالَ المرأةِ؛ هل أخذُ هذه الحبوبِ يضرُّها أو لا؟ فإنْ قال: إنَّها تضرُّها. فلا تَسْتَعْمِلْها، وإنْ قال لها: لا تضرُّ إذا كانتْ مرَّةً واحدةً في العُمُرِ. فلا حرجَ أن تستعمِلَها.

(٦٠٨) السُّؤالُ: امرأةٌ تَستخدِمُ وسيلةً لتَنظيمِ الحَملِ، وتُسبِّب هذه الوسيلةُ دمًا خفيفًا لمدةِ يَومين قبلَ بَدْءِ دورَتِها، فهل تترُك الصلاةَ في هذين اليومَين؟

الجَوابُ: إذا كان الذي يَأتيها قَبلَ عادَتِها دَمَ حيضٍ تَعرِفُه بريجِه وأوجاعِه؛ فهو دَمُ حَيضٍ، وأمَّا إذا كان ليسَ كذلك، بل هو دَمٌ أصفَرُ وليسَ فيه أوجاعُ الحيضِ فليس بشيءٍ.

(٦٠٩) السُّؤَالُ: زَوْجَتي كان عِندَها مرضٌ في الرَّحِم، فأُجْرِيَتْ لها عمليَّةُ كَيٍّ في الرَّحِم، وبعدَها بأيَّامٍ نزَلَ منها دمٌ في وقتٍ ليس وقتَ دَوْرتِها الشَّهريَّةِ، فهل هذا هو دمُ الحيضِ أو لا؟

الجَوَابُ: إذا قال الأطِبَّاءُ: إنَّ هذا مِن أَثَرِ الكَيِّ، فهو دمٌ فاسدٌ؛ فتصومُ وتُصلِّي، وإذا قال الأطبَّاءُ: إنَّ الكَيَّ لا يُنزِلُ الدَّمَ، فهو حَيْضٌ.

(٦١٠) السُّوَّالُ: امرأة بعْدَ الدَّوْرَةِ بعَشَرَةِ أَيَّامٍ يأتيها دَمُّ أَسْوَدُ؛ فها حُكْمُ هذا الدَّمِ؟

الجَوابُ: إذا كان هذا الدَّمُ الأسوَدُ لَيْسَ دَمَ الحَيْضِ، لا في رائِحَتِه ولا في سُخونَتِه ولا في سُخونَتِه ولا في سُخونَتِه ولا في المُخونَتِه ولا في أعْراضِهِ فإنه لَيْسَ بشَيْءٍ، تُصَلِّي، وَلَيْسَ عَلَيْها شَيْءٌ.

(٦١١) السُّؤالُ: امرأةٌ تبلُغُ مِن العُمرِ ثلاثةً وخمسينَ انقطَعَ حيضُها، وتنزِلُ عليها بعضُ الإفرازاتِ؛ فهل تُصَلِّي وتقومُ بقِراءةِ القُرآنِ وغيرِ ذلك مِن العِباداتِ؟

الجَوابُ: إذا كانت قد انقطَعَ حيضُها، فما خرَجَ منها فإنَّه لا يمنَعُ مِن الصَّلاةِ ولا مِن قِراءةِ القُرآنِ، ولكنْ عليها أنْ تتوضَّأَ إذا أرادت أنْ تُصَلِّيَ.

(٦١٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ عُمُرُها سبعةٌ وأربعونَ عامًا، تأتيها الدَّورةُ كلَّ خمسةَ عَشَرَ يومًا، وتستمرُّ عندها الدَّورةُ من سبعةِ أيامٍ إلى اثني عشَرَ يومًا، فهل تصلِّي وتصوم في مثل هذه الأوقاتِ؟

الجَوَابُ: لا تصلي ولا تصومُ؛ لأن هذا حيضٌ، فعليها أن تبقَى حتَّى تطهرَ، إلَّا إذا زاد على خمسةَ عَشَرَ يَومًا فإنَّها تغتسلُ وتصلي ويأتيها زوجُها إن كان لها زوجٌ.

(٦١٣) السُّؤَالُ: امرأة تأتيها عادتها كلَّ عشرينَ يومًا، وفي شعبان لم تَأْتِها الدَّورةُ، وفي الرَّابِعِ من رمضانَ نزل عليها قَطَراتٌ بُنِّيَّة بعد العصرِ، وبعد خمسةَ عشرَ يومًا من رمضانَ نزل عليها دمٌ، فهاذا تعمَلُ؟

الجَوَابُ: إنَّما الحيضُ هو الَّذي يَسِيلُ، وعلى هذا فالنُّقَط الَّتي أَتَتْها في أوَّل رمضان ليستْ بشيءٍ، وصيامُها صحيحٌ.

(٦١٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ عادتُها الشَّهرية ثمانيةُ أيامٍ، وفي اليومِ الخامِسِ يَنْزل معَها دمُ الحيضِ، فهَل تُصلِّي في تِلك الأيام؟

الجواب: إذا لم يَنْزل دمٌ فلا حيضَ؛ لأنَّ الحيضَ هُوَ الدَّمُ.

(٦١٥) السُّوَّالُ: إذا انقَطَعَ الدَّمُ عَنِ المرأةِ لمدَّةِ يومَيْنِ وهي لا تَرى شيئًا، فهل تَكُثُ حتَّى تَرى القَصَّةَ البَيضاءَ أو تُصلِّي في هذا الوقتِ؟

الجَوَابُ: إذا عَرَفَتِ المرأةُ أنَّه بانقِطاعِ دَمِها قَدِ انْتهى الحيضُ فإنَّها تُصلِّي، تَغتسِلُ وتُصلِّى وُجوبًا. وعلى هذا فالمَدَارُ كُلُّه على انقِطاعِ الدَّمِ، فإذا انقَطَعَ الدَّمُ وعَرَفَتْ أَنَّه ليس جَفافًا يَرجِعُ الدَّمُ بعدَهُ بِساعةٍ أو ساعتَيْنِ أو نِصفِ يومٍ فإنَّما تكون بذلك طَهُرَتْ، ويجِبُ عليها أَنْ تَغتسِلَ وتُصلِّيَ.

ودليلُ ذلك قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۚ قُلُ هُوَ أَذَى فَأَعَتَزِلُواْ ٱلنِسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ﴾ [البقرة:٢٢٢].

(٦١٦) السُّؤالُ: أنا الآنَ في فترةِ نفاسٍ، ويُحتَمَلُ أنْ أذهَبَ إلى مكَّةَ خلالَ فترةِ النِّفاسِ؛ فهلْ يجِلُّ لي أن أؤدِّي عمرةً؟ وهل إذا ذهَبتُ يكونُ عليَّ ذنبٌ؟

الجَوابُ: لا يُمكِنُ أَنْ تعتمِري وأنتِ لم تَطْهُرِي من النِّفاسِ؛ فيجِبُ أَنْ تطهُري مِن النِّفاسِ؛ وأمَّا بالنِّسبةِ للذَّهابِ إلى مكَّةَ؛ فليس عليكِ شيءٌ.

(٦١٧) السُّؤالُ: الحائضُ الَّتي تَخْشى أَنْ تَنْسَى القرآنَ ، هَـلْ يجوزُ لها قِراءَتُهُ خَشْيةَ نِسْيانِهِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ، إذا كان لأَجْلِ ألَّا تَنساه.

(٦١٨) السُّوَّالُ: هل يجوزُ للحائضِ أنْ تقرأَ آيةَ الكُرْسِيِّ والمُعَوِّذَتَيْنِ؟

الجَوابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ للحائضِ أَنْ تقرأَ الأَوْرادَ مِنَ القرآنِ، ويجوزُ للحائضِ أَنْ تقرأَ القرآنَ لِتَعْليمِ البناتِ، ويجوزُ للحائضِ أَنْ تقرأَ القرآنَ لِتَعْليمِ البناتِ، ويجوزُ للحائضِ أَنْ تقرأَ القرآنَ لِتعْليمِ البناتِ، ويجوزُ للحائضِ أَنْ تقرأَ القرآنَ لتسميع المُعَلِّمَةِ.

(٦١٩) السُّؤالُ: المرأةُ الحائِضُ هل لها أن تَقرَأ آيةَ الكُرسيِّ وسورةَ الإِخلاصِ والمُعوذاتِ قَبلَ النَّوم؟

الجَوابُ: نَعَم، يَجُوزُ للمَرأةِ الحائِضِ والنَّفُساءِ أَن تَقرَأَ القُرآنَ عِندَ الحاجةِ، ومِن الحاجةِ أن تَقرَأ آيةَ الكُرسيِّ و ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَكُ ﴾، و ﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و ﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و ﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ عندَ النَّومِ.

(٦٢٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمرأةِ الحائضِ أن تقرأَ القُرآنَ؟

الجَوابُ: نعم، إذا كان هذا لحاجةٍ، مثلُ أن تخافَ نسيانَه، أو كانت معلِّمةً تُعلِّمُ الطَّالباتِ، أو متعلِّمةً تُسمِّعُ المعلِّمةَ، أو أرادتْ أن تقرأً آياتِ الوِرْدِ؛ كآيةِ الكُرسيِّ والمُعَوِّذَتَيْنِ و ﴿ قُلُ هُو اللَّهُ أَحَـكُ ﴾، فهذا لا بأسَ به، أمَّا إذا قَصَـدَتِ التعبُّدَ بذلك فلا تَقرأ.

(٦٢١) السُّؤَالُ: هل تستطيعُ المرأةُ أثناءَ العادةِ الشَّهريَّةِ أَنْ تقرأَ القُرآنَ وتراجعَ ما حفِظتُه؟

الجَوَابُ: قراءةُ المرأةِ الحائضِ للقرآنِ فيهِ خلافٌ بين أهلِ العلمِ؛ فمِنهم مَن يقولُ: إنه لا بأسَ أن تقرأَ القُرآنَ؛ لأنه ليس هناك حديثٌ صحيحٌ صريحٌ يمنعُ الحائضَ من قراءةِ القُرآنِ، فالقُرآنُ ذِكرٌ منَ الأذكارِ، فلا يَمْنَعُه الحيضُ. والقولُ الثاني: إنَّ قراءةَ الحائضِ للقرآنِ محرَّمةٌ على كلِّ حالٍ؛ لأن الأحاديثَ الواردةَ في ذلكُ() وإنْ لم تكنْ

⁽١) من ذلك ما أخرجه الترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن، رقم (١٣١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، رقم (٥٩٥)، من حديث ابن عمر رَضَيَاللَّهُ عَنْهُمًا.

على درجةٍ كبيرةٍ منَ الصِّحَّةِ تُوجِبُ احتمالًا واشتباهًا، ومَنِ اتَّقَى الشُّبُهاتِ فقدِ استبرأً لدينِه وعِرضِه.

والقولُ الوسطُ في هذه المسألةِ: إنَّ المرأةَ الحائضَ إذا احتاجتْ إلى قراءةِ القُرآنِ؛ كقراءةِ الأورادِ، وقراءةِ القُرآنِ الَّذي تَخشَى إنْ لم تقرأُه أنْ تنساهُ، فلا حرجَ عليها في ذلك. ومن هذا المعلِّمةُ، فلا بأسَ أن تعلِّمَ القُرآنَ وهي حائضٌ، والطَّالبةُ لا بأسَ أن تقرأً القُرآنَ وهي حائضٌ إذا كان ذلك في اختبارِ أو شِبْهِهِ.

وأمَّا قراءةُ الحائضِ للقرآنِ لمجرَّدِ التعبُّدِ بالتلاوةِ، فلا تفعلْ، ولا تَقْرَءْه، لا في رمضان ولا في غيرِه، والمدة في الغالب قصيرة لا تستوعب ثلث الوقت.

(٦٢٢) السُّؤَالُ: المرأةُ إذا جاءتها العادةُ الشَّهريَّةُ، هل يجوزُ لها أنْ تقرَأَ القُر آنَ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ إلَّا لحاجةٍ، فمثلا إذا كانت هناك مسابقةٌ في القُرآنِ، أو امرأةٌ مدرِّسةٌ فلا بأسَ أن تقرأ القرآن وهي حائض.

(٦٢٣) السُّوَّالُ: امرَأَة تَحْفَظُ القُرآنَ الكريمَ، فهل تستطيعُ أَنْ تُراجعَ القُرآنَ الكريمَ وهي حائضٌ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ لا تَمَسُّ المُصحَف، وإنَّما تُراجِعُه مِن وراءِ حائلٍ، فلا بأسَ بذلكَ، وأمَّا قراءةُ القُرآنِ فإنْ كان لذلكَ حاجةٌ كأنْ تخشَى من نِسيانِه لو لم تَقْرَأْهُ، فلا بأسَ أن تقرَأَهُ، وكذلك لو كانتْ مُعَلِّمَةً تحتاجُ إلى قراءتِ ه لتعليمِ البناتِ؛ فإنَّه لا بأسَ بذلك أيضًا.

أمَّا إذا كانت تريدُ أن تَقرَأَهُ تَعَبُّدًا، فالأفضلُ ألَّا تقرأَه؛ لأنَّ العلماءَ مُحتلِفون في جوازِ قراءةِ الحائضِ للقرآنِ.

(٦٢٤) السُّوالُ: هل الحائضُ تذكُّرُ اللهُ؟

الجَوابُ: نعم، الحائضُ تذكُرُ اللهَ؛ تُسبِّحُ، وتُهلِّلُ، تقرَأُ الأحاديثَ، تقرَأُ الأورادَ القُرآنَيَّةَ، تقرَأُ القُرآنَ إذا كانت حافظةً وتخشى أنْ تَنْساه، تقرَأُ القُرآنَ إذا كانت تَرُدُّ على ابنتِها، فهي تقول ما شاءت مِن الأذكارِ، وتقرَأُ القُرآنَ إذا احتاجت إلى ذلك، وإنْ لم تحتَجْ فلا تقرَأُ.

(٦٢٥) السُّؤَالُ: هل يجوز الذِّكْرُ والاستغفارُ والتَّهليلُ أثناءَ الحَيْضِ؟

الجَوَابُ: الذِّكْرُ والاستغفارُ والتَّهليلُ وقراءةُ القرآنِ إذا كان لحاجةٍ؛ مِثْلُ أَنْ تكونَ مُدرِّسةً، أو مُتعلِّمةً، أو تخشى أنْ تنساه، كلُّ هذا جائزٌ في الحيْضِ والنِّفاسِ.

(٦٢٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قراءةِ القرآنِ ومَسِّه، ومس كتبِ التَّفسيرِ بدونِ حائلٍ للحائض؟

الجَوَابُ: أمَّا كتبُ التَّفسيرِ فلا بأسَ أنْ تَمَسَّها بدونِ حائلٍ، وأمَّا القرآنُ فإنَّها لا تَمَسُّهُ إلا بحائلٍ، وأمَّا قراءةُ القرآنِ فإذا كانتْ لحاجةٍ فلا بأسَ أنْ تقرأَه، كما لو كانتْ تريد أنْ تحفظ أو أنْ تتعاهَدَ ما حفِظتْ أو تقرأَ الأورادَ اللَّيليَّةَ والنَّهاريَّةَ، فكُلُّ هذا لا بأسَ به، وأمَّا قراءتُه للتَّعبُّدِ فالأحسنُ ألَّا تقرأً؛ لأنَّ كثيرًا مِن أهلِ العِلمِ يقولون: إنَّ الحائضَ لا يجلُّ لها أنْ تقرأَ القرآنَ. وما دامتْ غيرَ مُحتاجةٍ لقراءتِه فقدْ قال النَّبيُّ

صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «دَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ»(١).

(٦٢٧) السُّوَّالُ: امرأة تَعمَلُ مدرِّسةً في حلْقةِ تحفيظِ قرآنٍ، فإذا جاءها الحيضُ هل تَنقطِعُ عنِ المَسْجِدِ مُدَّةَ الحيضِ؟

الجَوَابُ: تعلم القرآن خارج المسجد أما في المسجد فلا لأن الحائض لا يجوز لها أنْ تمكُثَ في المُسْجِدِ.

(٦٢٨) السُّؤالُ: أَذْهَبُ إلى دارٍ مِن دورِ التَّحفيظِ فإذا طَلَبَت مِنِّي المعلِّمةُ أَن أَوَا وأَخفَظَ وأنا حائِضٌ، فها الحُكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: إذا كانَ لحاجةٍ فلا بَأْسَ، بمَعنى أنَّه إذا كانَ لا بُدَّ مِن تَسميعِها وأن تَتلُو ما حَفِظَتهُ فلا بَأْسَ؛ لأنَّ القُولَ الراجِحَ عندي أن الحائِضَ تَقرَأُ القُرآنَ إذا احتَاجَت إلى قِراءَتِه، إمَّا لكونِه مِن أورادِها، أو لئلَّا تَنسى ما حَفِظَت، أو تَتلوه لتَعلُّمِ الطالِبات، أو تَتلوه لتَتَعلَّم.

(٦٢٩) السُّؤالُ: ما حُكْمُ قِراءةِ المرأةِ الحائِضِ للقُرآن في رمَضانَ؟ وما هي الأعمالُ الَّتي تَعمَلها المرأةُ إذا كانت حائِضًا؟

الجوابُ: المَرأةُ إذا كانت حائِضًا لا تُصلِّي ولا تَصومُ، وهذا أَمْرٌ مَعلوم، ولكِنَّها تَذكُر الله: تَسبِّحُ، وتُهلِّلُ، وتَحمَد، وتُكبِّر، تَقرَأُ الأحاديثَ، أمَّا القُرآن فلا تَقرَأ منه

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۰۰۱)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (۲۰۱۸)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب الحث على رَضِوَلَيْثَهُعَنْكُمَا.

إِلَّا الأَوْراد مِثْل: آية الكُرسيِّ، والآيَتَيْن مِن آخِرِ سورةِ البقَرةِ، و ﴿قُلُ هُوَ اللَّهُ أَحَــُدُ ﴾، والمُعوِّذَتَيْن، أو إذا كانت تَخشَى أن تَنساهُ إذا كانت حافِظةً له فتُردِّده؛ لئَلَّا تَنساهُ، فهذا لا بأسَ به.

وأمَّا قِراءة الحائِض القُرآن تَعبُّدًا، يَعنِي: لِمُجرَّد طلَب الأَجْرِ، فقال بعضُ العُلَماء: إنها تَقرَأ. وقال بعضُهم: لا تَقرَأ. والاحتِياط: لا تَقرَأ.

(٦٣٠) السُّؤالُ: امرأةٌ عادَتُها خمسةٌ أيامٍ فاستَخدَمَت دَواءً لمنعِ الدورةِ في أوَّلِ رَمضان، فنزَلت الدورةُ في اليومِ الثاني، فصامَت وَصَلَّت، ثُمَّ استَخدَمَت دواءً أقوى من الأوَّلِ واعتَمَرت، فهل عليها شيءٌ.

الجَوابُ: إذا كانت أَدَّت عُمرَتَها وهي طاهرةٌ؛ فلا شيءَ عليها، أمَّا الصيامُ الذي صامَتهُ فتَقضيهِ، وأمَّا الصلاةُ فلا تُعيدُها.

(٦٣١) السُّؤالُ: امرأةٌ وَضَعَت مَولودًا فِي أُوَّلِ شَعبانَ وانقَطَعَ دَمُ النِّفاسِ بعدَ عَشرةِ أيام، ثُمَّ جاءَها الدَّمُ مُتَقَطِّعًا، فهل تُصَلِّي وتَصومُ؟

الجَوابُ: لا تُصلِّي ولا تَصومُ حتى تَطهُر؛ لأنَّ هذا قد يَقعُ من بعضِ النِّساءِ، فترى دَمَ النِّفاسِ يَومًا ويَنقَطِعُ يَومًا، فإذا كان كذلك تَستَمِرُّ على عَدمِ الصَّلاةِ والصيامِ حتى تَطهُر.

(٦٣٢) السُّؤالُ: الحائِض والنُّفَساء هل يُكتَب لها أَجْرُ الأعمالِ الَّتي كانت تَقوم بها ومُنِعت منها بسبَب الحَيْض أوِ النِّفاس؟ الجَوابُ: لا؛ لقَوْل النَّبِيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، فسُئِل صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن نُقصانِ دِينها فقال: «أليْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟!»(١)، وإذا كان يُكتب لها أَجْرُ الفِعْلِ لَمَا نقصَ دِينُها بذلك، ولكِنَّها تُثاب من وَجْهٍ آخَرَ وهو: امتِثالُ أَمْرِ الله عَرَّوَجَلَّ بتَرْك الصِّيام والصلاةِ.

لكِنَّ هذا النقصَ لا تُلامُ عليه، ولكِنَّها فاتها خَيرٌ، ونَظيرُ ذلك أن فُقراءَ الصَّحابةِ أَتُوا إلى رَسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقولون: إن أَهْل الدُّثورِ -يَعنِي: الأَموالَ- سبقونا بالعِتْق والصدَقة، ونحن لا نَملِك ذلكَ؛ فأرشَدَهمُ النبيُّ صلى الله على موالَ عليه وعلى آله وسلم إلى أن يُسبِّحوا الله عَزَّوَجَلَّ، ويَحمَدوه، ويُكبِّروه دُبرَ كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، ثُمَّ إن الأغنياءَ عَلِموا بذلك ففعَلوا، فرجَع الفُقراءُ إلى رَسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقالوا: يا رَسولَ الله، إن إخوانَنا أَهْلَ الأَمْوالِ سمِعوا بها فعَلنا ففعَلوا مِثلَه، فقال: «ذَلِكَ فَصْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» (٢).

(٦٣٣) السُّؤالُ: إذا أَتَمَّتِ المرأةُ الأربَعين يومًا بعد نِفاسها ولم تَطهُر، فهل تَصومُ؟

الجَوابُ: إذا أَكَتَ أربَعين والدمُ على حالِه لم يَتغيَّر فإنها تَبقَى في النَّفاسِ سِتِّين يومًا، فإذا أَكَتَ السِّتِّين عادتَها فهو

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، رقم (٨٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ آلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٣)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، (٩٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّةُعَنْهُ.

حَيْض، وإن لم تُوافِق عادتَها فهو دَمُ فَسادٍ، فتَغتَسِل عِند تَمَامِ السِّتِّين وتُصلِّي وتَصومُ، ولا يَضُرُّها الدمُ.

(٦٣٤) السُّوَالُ: إذا طهُرَتِ المرأةُ منَ النِّفاسِ فصامَت، ثُم عادَ إليها الدمُ، فهلِ الصِّيام صَحيحٌ؟

الجَوابُ: نعَمْ، صِيامُها صَحيحٌ؛ لأنَّها صامَت في طُهْرٍ.

لكِن لو أن الإنسان أتَمَّ القُرآن مرَّةً أو مرَّتَيْن، ثُم صار يَحفَظ كان هذا خيرًا وأطيبَ.

(٦٣٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ للحائضِ أَنْ تُغَسِّلَ المِّتَ؟

الجَوابُ: قال العُلماءُ رَحَهَهُ اللّهُ: إنّه يُكْرَهُ للجُنُبِ والحائضِ أَنْ يُغَسِّلا الميِّتَ، لكنْ إذا كان هناك حاجةٌ؛ بأنْ كانت الحائضُ هي العارفة بتغسيلِ الميِّتَةِ، فلْتُغَسِّلْها، ولاحرَجَ.

(٦٣٦) السُّؤَالُ: هَلْ آلامُ العادَةِ الشَّهْرِيَّةِ بالنِّسبةِ للنساءِ تكفِّرُ الذنوبَ؟

الجَوَابُ: كلُّ ما يؤلمُ الإنسانَ، وكلُّ ما يوجبُ له الهمَّ، وكلُّ ما يوجبُ له الغَمَّ حتى الشوكةُ إذا أصابتُهُ فإنها كفَّارَةٌ لذنوبِهِ يكفِّرُ اللهُ بها شيئًا مِنْ ذنوبِهِ، على قدْرِ عِظَم المصيبةِ، ثمَّ إنْ صَبَرَ على ذلكَ مُحتسِبًا ثوابَ اللهِ أثابَهُ اللهُ عَرَّفِجَلَّ.



(٦٣٧) السُّؤَالُ: هل آلامُ الوِلادةِ تُكَفِّرُ الذُّنوبَ؟

الجَوَابُ: آلامُ الولادةِ تكفِّرُ الذُّنوبَ كغيرِها منَ الآلامِ، فكلُّ ما يُصيبُ العبدَ من همٍّ وغَمٍّ وأذًى، حتَّى الشَّوكةُ إذا أصابتُه، فإنها كَفَّارةٌ للذُّنوبِ. ومعَ احتسابِ الأجرِ وانتظارِ الثَّوابِ منَ اللهِ عَنَائِجَلَ يكون الإنسانُ مُثابًا على ذلك أيضًا.

(٦٣٨) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: كانتْ في صلاةِ الجُمُعةِ مع الإمامِ، وأثناءَ الرَّكعةِ شَعَرَتْ بنزولِ الدَّورةِ، وبعد ذلك أكملتِ الصَّلاةَ معَ الإمامِ، وبعدَ الطُّهرِ صَلَّتُها أربعَ ركعاتٍ، فهل عَمَلُها صحيحٌ؟

الجَوَابُ: بالنِّسبةِ لاستمرارها في الصَّلاةِ بعدَ أَنْ تَيَقَّنَتْ نزولَ الحيضِ نقولُ: لا يجوزُ أَنْ تستمرَّ في الصَّلاةِ وقد تيقَّنتْ نزولَ الحيضِ، وكذلك الإنسانُ لو أحدثَ في صلاتِه لا يَحِلُّ له أَنْ يستمرَّ فيها، وكان الواجبُ عليها حينَ تيقَّنتْ خروجَ الحيضِ وهي تصليِّ أَن تنصرفَ من الصَّلاةِ.

وأما مجرَّد شكً فإنَّها تَمضي في صلاتِها ولا تلتفِتُ إلى هذا الشكِّ، حتَّى لو أحسَّتِ المرأةُ بالحيضِ لكن لم يَخرُجْ، بل تُكمِلُ صلاتَها وصلاتُها صحيحةٌ.

وأمَّا العملُ الثَّاني وهو قضاءُ هذه الصَّلاةِ بعد الطُّهرِ أربعَ ركعاتٍ فهذا عَمَلٌ صحيحٌ لا حرِجَ فيه.

->\$>\$|\&<<







كتاب الصلاة

(٦٣٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ مَن يترُك فرضًا أو فرضينِ من فروضِ الصَّلاةِ مُتَعَمِّدًا؟ هل حُكْمُه حكمُ تاركِ الصَّلاةِ بالكُلِّيَّةِ؟

الجَوَابُ: في هذا خلافٌ بينَ العلماءِ رَحَهُواللَّهُ قديمًا وحديثًا؛ فمِنهم مَن يرى أنّ مَن ترَك صلاةً واحدةً حتى خرَج وقتُها عمدًا بلا عذرِ فإنَّه كافرٌ. ومِنهم مَن يَرَى أنَّه لا يكفُر إلَّا إذا ترَك الصلاة نهائيًّا، وهذا القولُ هو الصَّحيحُ؛ فلا يكفُرُ إلَّا إذا ترَك الصَّلاةَ نهائيًّا، لكن لو كان تَركَها عمدًا يَعتقِدُ أنَّها ليستْ فرضًا صار كافرًا بهذا الاعتقادِ، لا بالتَّركِ.



(٦٤٠) السُّؤَالُ: سمِعت فتوَى بأنَّ مَن ترك صلاةَ الفجرِ عامدًا مُتَعَمِّدًا حتَّى خرجَ وقتُها فقد كفَر بهذا الفعلِ؛ فما الحُكمُ في مسلم يترُكُ صلاةَ الفجرِ عامدًا متعمِّدًا يوميًّا حتَّى يخرُجَ الوقتُ؟ وهل يَلزَمُه الغُسلُ والنُّطقُ بالشهادتينِ؛ كالكافرِ الَّذي يريدُ الدُّخولَ في الإسلام؟

الْجَوَابُ: إذا ترَك صلاةَ الفجرِ حتَّى خرَج وقتُها فإنَّها لا تُقبَلُ ولو صلَّاها؛ لأنَّه تعمَّدَ تأخيرَها عن وقتِها، وقد ثبَت عنِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم-أَنَّه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» (١)، أي: مَردودٌ، ولكنَّه لا يَكفُر بذلك على القولِ الرَّاجح عندي، بل هو آثِمٌ عاصٍ، وعليه أن يتوبَ إلى اللهِ تعالى من

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهَا.

هذا الفعلِ، وأنْ يُصَلِّيَ الصَّلَواتِ كلَّها في وقتِها، وإذا قلنا: إنه لا يَكفُر. فإنَّه لا يَلزَمُه غُسلُ ولا إعادةُ الشَّهادتينِ.

(٦٤١) السُّوَّالُ: زَوْجٌ لا يحافِظُ على الصَّلاةِ، وخُصوصًا صلاةَ الفَجرِ وصلاةَ العصرِ، وحاولَتْ معه الزَّوجةُ، ولكنَّه لم يستجِبْ، فهل تأثَمُ الزَّوجةُ؟ وما نصيحتُكم لِثْلِ هؤلاء؟

الجَوَابُ: الزَّوجةُ لا تأمَّمُ إذا أدَّتْ ما يجب عليها مِنَ النَّصيحةِ، ونصيحتي لهؤلاءِ أَنْ يتَقوا اللهَ، وأَنْ يعلَموا أَنَّ الفجرَ والعصرَ لهما مَزِيَّةٌ على غيرِهما مِنَ الصَّلاةِ، فقدْ قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «إنَّكم ستَرَوْنَ ربَّكم -يعني: في الجنَّةِ - كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدْرِ، لا تُضامُونَ في رؤيتِه، فإنِ اسْتطعْتمُ ألَّا تُغْلَبُوا على صلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وصلاةٍ قبلَ غُروبِها فافعلوا»(١)، وقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وسلاةٍ قبلَ غُروبِها فافعلوا»(١)، والمرادُ بالصَّلاةِ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ صلاةُ الغصرِ، والمرادُ بالبَرْدَيْنِ الفَجرُ والعصرُ؛ والموادُ بالبَرْدَيْنِ الفَجرُ والعصرُ؛ فالفجرُ في بَرْدِ اللَّيلِ، والعصرُ في بَرْدِ النَّهارِ.

ونصيحتي لإخواني المسلمينَ عمومًا أنْ يتَقوا اللهَ، وأنْ يحافظِوا على الصَّلواتِ، وأنْ يُؤدُّوها مع الجماعةِ إذا كانوا ممَّنْ تجب عليهم الجماعةُ، وأنْ يُحضِروا قلوبَهم في حالِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، رقم (٥٧٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، رقم (٦٣٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الصَّلاةِ، فلا تتجوَّلُ يمينًا ولا شِمالًا، وأنْ يأمروا أولادَهم بالصَّلاةِ لسَبْعٍ، ويضربوهم عليها لعَشْرِ.

وإنَّني أشكُرُ لهذه الزَّوجةِ المبارَكةِ الَّتي تأمُّرُ زَوْجَها بالمعروفِ وتنهاه عَنِ المنكَرِ، وأقولُ: إنَّ هذا مِن توفيقِ اللهِ للعبْدِ أنْ يُهَيِّئَ له زوجةً بهذه الحالِ، تأمره بالمعروفِ وتنهاه عَنِ المنكرِ، وتُعينه على نوائبِ الحقِّ.

(٦٤٢) السُّؤَالُ: أنا عُمُري أربعةٌ وعِشرونَ عامًا، ولم أكُنْ أُحافِظُ على الصَّلاةِ جيِّدًا، ولكنْ مُنْذُ أربعِ سنينَ أُحافِظُ على الصَّلاةِ، وأُصلِّي الصَّلاةَ على وقتِها، وأُصلِّي الرَّواتِب، وحَجَجْتُ، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليس عليكَ شيءٌ، لكنِ اسْأَلِ اللهَ الثَّباتَ، واستمِرَّ على ما أنتَ عليه مِنَ الطَّاعةِ.

(٦٤٣) السُّؤَالُ: شَخصٌ تَرَكَ فَرضًا مِن فُروضِ الصَّلاةِ واستمَرَّ على تَركِه بغيرِ عُذْرٍ؛ فهل يُعَدُّ كافِرًا؟

الجَوابُ: إذا ترَكَ فَرضًا مِن الفُروضِ مِن الصَّلواتِ الحَمْسِ وهو لا يعتقِدُ وُجوبِه، فهو كافِرٌ حتَّى لو اعتقَدَ عدَمَ وُجوبِه وهو يُصَلِّي، فإنَّه يكونُ كافرًا؛ لأنَّه جَحَدَ أمرًا مُجْمَعًا عليه بين المُسلمينَ، ثابتًا في كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

أمَّا لو ترَكَ فَرضًا واحدًا تَهاونًا؛ كما لو كان يَتهاوَنُ في صَلاةِ العصرِ أو في صَلاةِ الفَجرِ، فإنَّى لا أرى كُفْرَه، ولكنَّ بَعضَ العُلماءِ يرى أنَّه إذا ترَكَ صَلاةً واحدةً مُتهاونًا

كان كافرًا، فالأمْرُ خطيرٌ، وعلى هذا الَّذي يترُكُ الفَرضَ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ عَنَّوَجَلَ في نفْسِه، وأَنْ يقومَ بأداءِ الفُروضِ، والصَّلواتُ الخَمْسُ –وللهِ الحمدُ– قليلةٌ، وفي أزمانٍ مُتفرِّقةٍ، فليس فيها إلَّا التَّبيطُ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ. نسأَلُ اللهَ لنا ولإخوانِنا المُسلمينَ الثَّباتَ على الأَمْرِ والعَزيمةَ على الرُّشْدِ.

(٦٤٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إن لهَا والدةَ تتكاسَلُ في أداءِ الصَّلاة، فأحيانًا تُصلِّي وأحيانًا لا تُصلِّي، فهَل يَكْفِي أَنْ أَذكِّرها في ذَلِك؟ وهَل عليَّ إثم في تَرْكها؟

الجَوابُ: الظَّاهر -والله أعلم - أنَّ هذِه الوالدة ليسَتْ كاملة العَقْل؛ لأنَّها لو كانَتْ كاملة العقلِ مَا تركَتِ الصَّلاة وهِي أُنثى كبيرةٌ في السِّنِّ، فإذَا أحسَّت البِنْت بأنَّ والدتَها ليسَتْ عاقلةً تمامًا؛ فَلْتَأْخذ مِنها مَا حصَل وَلْتَسْكت على ما لم يَحْصُل، أمَّا إذا كانت -والعياذُ بالله - مُتمرِّدةً وهذَا نادرٌ جدًّا جدًّا فإنَّها تُلزِمها بالصَّلاة وبالوُضُوء وغيرِ ذلك مِن مُتَطلَّبات الصَّلاة.

(٦٤٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ لديها ولدٌ عُمُرُه تسعَ عشْرةَ سنةً، وكثيرًا ما تأمرُه بالصَّلاةِ، ولكن يفوته كثير منَ الأوقاتِ، ويَتَبَاطَأُ، فهل عليها إثمٌ في ذلك؟ وماذا يجبُ عليها في مثلِ هذه الحالِ؟

الجَوَابُ: ليس عليها في ذلكَ إثمٌ ما دامتْ قد قامتْ بالواجبِ عليها من إيقاظِ الرجُلِ وإرشادِه ونُصحِه؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال لنبيّه محمَّدٍ عَلَيْهَ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنَهُمْ الرجُلِ وإرشادِه ونُصحِه؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال لنبيّه محمَّدٍ عَلَيْهَ: ﴿ فَإِنَّسَ عَلَيْكَ هُدَنَهُمْ وَلَكِنَ اللهَ عَلَيْكَ الْبَلَغُ وَاللهُ وَلَكِنَ اللهَ وَاللهُ وَلَكِنَ اللهَ عَلَيْكَ الْبَلَغُ وَالله عَمِلُ اللهَ عَمِلُ اللهَ عَمْدِى مَنْ أَحْبَبُتَ وَلَكِنَ اللهَ يَهْدِى مَن اللهَ عَمِلَ اللهَ عَمْدِى مَن المَبْتَ وَلَكِنَ اللهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ وَهُو أَعَلَمُ بِالْمُهُتَدِينَ ﴾ [القصص:٥٦].

فإذا كانتْ هذه المرأةُ تنصَحُ الولدَ وتُرشِدُه وتُوقِظه للصَّلاةِ، وتَحُثُّه عليها، فليس عليها أكثرُ من ذلك، نعم لو فرَضنا أنَّه لا يُصلِّي إطلاقًا فهنا يجبُ أن تتَّصلَ بوُلاةِ الأمورِ لِيُقَوِّمُوهُ.

أما إذا كان هناك أَبُّ فالأَبُ هو الأصلُ، وهو المسؤولُ عن عائلتِه، ويجبُ على الأَبِ أن يقومَ بها أمرَ به النَّبيُّ عَلَيْهِ؟ بأنْ يأمرَ أبناءَه بالصَّلاةِ لسبع، ويَضرِبَهم عليها لعشرِ (۱).

(٦٤٦) السُّؤالُ: امرأةٌ توقِظُ زَوجَها وأَولادَها لصَلاةِ الفَجرِ، لكنَّهم لا يُصَلِّونَها، فهَل تَأْثَمُ في ذلك؟

الجَوابُ: لا تَأْثُمُ بهذا؛ لأنَّها أدَّت الواجِبَ عَليها، ولكنَّ الواجِبَ على الزَّوجِ وعلى الأَولادِ البالِغينَ أن يقوموا للصَّلاةِ، ويُصَلوا مع الجَهاعةِ خَوفًا مِن الله ورَجاءً لثَوابِ الله، وإذا كان يَشُقُّ علَيهِم القِيامُ فليَناموا مُبَكِّرين؛ فإنَّ مَن نامَ مُبكِّرًا استَيقَظَ مُبكِّرًا، أمَّا أن يَناموا قَبلَ الفَجرِ بزَمنٍ لا يُمكِنْهُم -مع الاستِغراقِ في النَّومِ- أن يقوموا لصلاةِ الفَجرِ فهذا أمرٌ لا يُحمَدون عَليهِ، ولا يَليقُ بهم، وقَد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «أَثقَلُ الصَّلواتِ على المنافِقينَ صَلاةُ العِشاءِ وصَلاةُ الفَجرِ، ولو يَعلَمون ما فيهِما لأَتَوهُما ولَو حَبوًا» (٢)، وقالَ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن صَلَّى الله عليه يَعلَمون ما فيهِما لأَتَوهُما ولَو حَبوًا» (٢)، وقالَ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن صَلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن صَلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلى آلِهُ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ اللهُ عليهُ وعَلَى الْهُ وسلَّهِ اللهُ عليهُ وعَلَى آلِهُ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلَى اللهُ عليهِ وعَلَى آلِهُ وسلَّمَ اللهُ عليهِ وعَلَى النَّهُ عليهُ وعَلَى المَوْسَلَةُ الْهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ الْهِ الْهُ عَلَيْهُ وَلَهُ الْهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وعَلَى الْهُ عَلَيْهِ وَالْهُ عَلَيْهُ وَالْهُ عَلَيْهُ وَالْهُ وَاللَّهُ الْهُ عَلَيْهُ وَالْهُ عَلَيْهُ وَالْهَا عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَالْهُ عَلَيْهُ وَالْهُ عَلَيْهُ الْهَالْهِ عَلَيْهُ وَالْهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَى الْهُ عَلَي

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رَضَالِيَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجهاعة، رقم (٦٥٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجهاعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

البَردَينِ دَخَلَ الجنةَ»^(۱)، وصَلاةُ البَردَينِ: هما صَلاتَا الفَجرِ والعَصرِ.

(٦٤٧) السُّؤالُ: والِدي كَبيرٌ في السِّنِّ، وقد تَجَاوَزَ التِّسعينَ، ومُنذُ سَنتينِ تَقريبًا تَهُ ويبًا تَهُ وي الصَّلاةِ والصِّيامِ، وحتى نَحنُ أبناؤه لا يَعرِفُنا، فهاذا عَلينا؟

الجَوابُ: هذا ليسَ عَليهِ شَيءٌ، لا صِيامٌ، ولا صَلاةٌ، ولا وُضوءٌ، ولا تَيَمَّمُ، فهذا مِثْلُ الصَّبِيِّ الذي لا يُمَيِّزُ.

(٦٤٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ الزَّوجِ الذي يَستَهتِرُ بالصَّلاةِ ويتهاوَنُ بها؟

الجَوابُ: كَلَمةُ (يَستَهترُ) غيرُ كَلَمةِ (يَتهاوَن)، فـ(يَستَهتِرُ) يَعني: يَسخَرُ بها ولا يَراها شَيئًا، و(يَتهاوَنُ) يَعني: يُعظِّمُها ويُجِلُّها لكنه كَسلان، فبَينَهُما فَرقٌ عَظيمٌ.

والخُلاصةُ: إن كان يَستَهتِرُ بالصلاةِ؛ فإنه كافِرٌ مُرتَدُّ عن الإِسلامِ، وإن كان يُعظِّمُ الصَّلاةَ ويَرى أنها فَريضةٌ، ولكن يَتهاوَنُ فيُصلِّي أحيانًا ويَترُكُ أحيانًا؛ فإنه ليس بكافِرٍ.

وإن وَصلَ إلى حَدِّ الكُفرِ فلا تَبقى الزَّوجةُ معه، أمَّا إذا لم يَكفُر فتَبقى معه، وبخاصةٍ إذا كان بَينَهُما أو لادٌ، وتُناصِحُه؛ لعلَّ الله يَهديه.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، رقم (٥٧٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٥)، من حديث أبي موسى الأشعرى رَضِحَالَيَّهُ عَنْهُ.

(٦٤٩) السُّؤالُ: مَجموعةٌ من الطَّالِباتِ في مدرسةٍ يَخرُجن الساعة الواحدة والرُّبع، ويُؤخِّرن الصَّلاة حتى يذهَبنَ إلى المنزِلِ، مع العِلمِ أن المدرسة فيها مَسجِدٌ، في الأفضلُ لهن؟

الجَوابُ: الأفضلُ في ذلك تقديمُ الصلاةِ إذا كان يُمكِنهم أن يُصَلُّوا في أوَّلِ الوقتِ، وإذا لم يكن من الممكِن بحيثُ تَفوتُهم السيارةُ، فليُؤخِّروا الصلاةَ حتى يَصِلوا إلى بيوتِهم.

(٦٥٠) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ لُضاعَفةِ أَجْرِ الصَّلاةِ في الحَرَمِ، هل يُضاعَفُ أَجْرُها إِذَا صلَّى اللِّسانُ خارِجَ الحَرَمِ نفسِه، فصلَّى –مثلًا– في المدَّعى ومِثْلِها مِنَ المناطقِ؟ وهلِ المَسْعَى مِنَ الحَرَم؟

الجَوَابُ: ثبَتَ عَنِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ في صحيحِ مسلمِ أنَّه قال: «صلاةٌ في مسجِدي هذا أفضَلُ مِن ألفِ صلاةٍ فيها سِواهُ إلَّا مسجِدَ الكعبةِ »(۱)، ومسجِدُ الكعبةِ هو نفسُ المسجِدِ الَّذي فيه الكعبةُ، وأمَّا المساجِدُ الَّتي في الشَّعْبِ، والَّتي في الشَّعْبِ، والَّتي في الشَّعْبِ، والَّتي في العزيزيَّةِ، فهذه لا تدخُلُ في مسجِدِ الكعبةِ.

وخُذْ دليلًا آخَرَ أيضًا: قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثلاثةِ مساجِدَ؛ المسجدِ الحرامِ، ومسجِدي هذا، والمسجِدِ الأقصى»(٢)، فلا أَحَدَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٦)، من حديث ميمونة رَضِّاً لِللهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١٣٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (١٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

يقولُ: إنَّه سيَشُدُّ الرِّحالَ إلى مسجِدِ الجادريَّةِ، أو مسجِدِ العزيزيَّةِ، وإنَّما يَقولونَ: إلى المسجِدِ الَّذي فيه الكعبةُ.

وبعضُ العلماءِ يقولُ: إنّه يشمَلُ جميعَ الحرَمِ، فكُلُّ الَّذي بداخِلِ حُدودِ الحَرَمِ تُضاعَفُ فيه الصَّلاةُ، ولكنّنا نقولُ: لا نتعدَّى قولَ الرَّسولِ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ لأنّه أعلَمُ بها يقولُ، وهو أنصَحُ الخَلْقِ وأفصَحُهم، ولكنّنا لا نشُكُّ أنَّ الصَّلاةَ في الحَرَمِ أفضلُ مِنَ الصَّلاةِ في الجِلِّ؛ ولهذا ليَّا كان النّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ نازِلًا في الحُديبيةِ -وبعضُها حِلُّ، وبعضُها حَرَمٌ - كان نازِلًا في الجِلِّ، لكنّه إذا أرادَ الصَّلاةَ في الحَرَم؛ أي: دخلَ حُدودَ الحَرَم؛ فالصَّلاةُ في الحَرَمِ أفضلُ مِنَ الصَّلاةِ في الجِلِّ بلا شَكُّ، لكنِ المُضاعَفةُ بمِئةِ ألفِ صلاةٍ لا تكونُ إلَّا للمسجِدِ الَّذي فيه الكعبةُ فقطْ، الَّذي يُسمِّيهِ النَّاسُ الحَرَمَ.

أَخبَرْتُكَ بِمَا نَرَاهُ، وأَخبَرْتُكَ بِالقولِ الثَّانِي، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿فَإِن نَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنْنُمُ تُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَٱحَسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

والمَسْعَى ليس مِنَ المسجِدِ؛ ولهذا يجوزُ للحائضِ أَنْ تَمَكُثَ فِي المَسْعَى؛ لتنتظِرَ أَهلَها، ولا يجوزُ للمُعتكِفِ أَنْ يَخرُجَ إلى المَسْعَى، ويجوزُ للمرأةِ إذا طافَتْ، ثُمَّ حاضَتْ بعدَ الطَّوافِ وقبلَ السَّعْي، أَنْ تَسعى ولو كان عليها الحَيْضُ.



(٦٥١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: عندَها ابنٌ عمُرُه عشْرُ سنواتٍ، وهي تَمنَعُه من صلاةِ المغربِ والعشاءِ في المسجدِ خوفًا عليه، وتَسمَحُ له بصلاةِ الظُّهرِ والعصرِ في المسجدِ، فهل لها أنْ تمنَعَه؟

الجَوَابُ: لا حرجَ عليها أن تَكُفَّهُ في البيتِ عن صلاةِ المغربِ وصلاةِ العشاءِ إذا كانتْ تخافُ عليه؛ أوَّلا أنه لم يَصِلْ إلى حدِّ الوجوبِ، أعني: وجوبَ الصَّلاةِ عليه مع الجماعةِ، وثانيًا: أنَّه ربَّما يكونُ خطرًا عليه؛ من سيَّاراتٍ أو رجالٍ عابثينَ أو غيرِ ذلك.

لهذا لا أرَى مانعًا أن تقولَ له: يا بنيّ، صلِّ المغربَ والعشاءَ في البيتِ.



إ باب الأذان والإقامة

(٦٥٢) السُّؤالُ: هل يَجوزُ الأَذانُ بِدونِ وُضوءٍ؟

الجَوابُ: نَعَم، يَجوزُ الأَذانُ بِدونِ وُضوءٍ، ويَجوزُ مع الجَنابةِ، فإن كان يُؤذِّنُ وَلَيُؤذِّن ثُمَّ يَغتَسِل بعد والمنارةُ في داخِلِ المسجِدِ فليَتَوَضَّأُ مِن أجلِ مُكثِه في المسجِدِ، وليُؤذِّن ثُمَّ يَغتَسِل بعد ذلك.

(٦٥٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَرديدِ الأَذانِ وراءَ المؤذِّن إذا كانت المَرأةُ جُنْبًا؟

الجَوابُ: الذِّكرُ بجَميعِ أَنواعِه لا يَحرُم على المرأةِ الحائِضِ، ولا على الجُنُب من الرِّجالِ والنِّساءِ، قالت أمُّ المؤمنين عائِشةُ رَضَالِلَهُ عَنْهَا: كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَذكُر الله تَعَالَى على كُلِّ أحيانِه (۱).



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تَعَالَى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣)، وعلقه البخاري جزما: كتاب الأذان، باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان، قبل حديث رقم (٦٣٤)، من حديث عائشة رَضَّاللَّهُ عَنْهَا.

(٢٥٤) السُّوَالُ: ما حُكمُ مدِّ التَّكبيرِ في الأذانِ في: اللهُ أكبرُ؟

الجَوَابُ: إذا مدَّ الباءَ وقال: (الله أكبار) فإنَّه لا يَصِحُّ الأذانُ، أو مدَّ الهمزةَ: (آلله أكبرُ) فلا يَصِحُّ أذانُه أيضًا ، أما إذا مدَّ لفظَ الجلالةِ فهذا لا يُبطِلُ الأذانَ؛ لأنَّ أصلَ المدِّ في (الله) جائزٌ، فإذا زاد فإنَّه لا يَبطُل أذانُه.

(٦٥٥) السُّؤالُ: نحن مجموعةٌ في قريةٍ وقد أقام المؤذِّنُ الصَّلاةَ بدونِ أذانٍ، فها حُكْمُ هذه الصَّلاةِ؟ وهل علينا الإعادةُ أو لا؟

الجَوابُ: الصَّلاةُ صحيحةٌ، لكنَّكم آثمونَ بتركِ الأذانِ، إلَّا إذا كان في القريةِ مَن يُؤذِّنُ؛ لأنَّ الأذانَ فرضُ كفايةٍ.

وإذا كان هناك مساجدُ بعيدةٌ يُسمَع أذائها بمكبِّرِ الصُّوتِ فيكفي هذا والحمدُ للهِ.

(٦٥٦) السُّؤَالُ: عِندَنا مُصلَّى، لا نسمَعُ الأذانَ ونحن فيه، ولكنْ نُقيمُ الصَّلاةَ ونُصلِّي، فهل هذا جائزٌ؟

الجَوَابُ: إذا كنتُم في البلدِ فأنتم لستُمْ في حاجةٍ إلى الأذانِ؛ لأنَّ الأذانَ حصَلَ بأذانِ المؤذِّنينَ وإنْ لم تسمعوه، فما دُمْتُمْ في البلدِ الَّذي يؤذَّنُ فيه فأذانُ المؤذِّنِ كافٍ، وأنتم عليكُمُ الإقامةُ.

(٦٥٧) السُّؤَالُ: هَلِ الشَّخصُ الَّذي يُؤذِّن هو الَّذي له أَنْ يُقيمَ الصَّلاةَ، أو يجوز لأيِّ شخصٍ مِنَ الحاضِرينَ أَنْ يُقيمَها؟

الجَوَابُ: أَمَّا مِن حَيْثُ الجوازُ والإجزاءُ فإنَّه يجوز أَنْ يُقيمَ أَيُّ واحدٍ مِنَ النَّاسِ، وأَمَّا مِن حَيْثُ الأفضلِيَّةُ فالأفضلُ أَلَّا يُقيمَ إِلَّا الْمؤذِّنُ؛ وذلك لِأَنَّ هذا هو هدْيُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

ولكنْ هُنا مَسألةٌ ينبغي أنْ نتفطَّنَ لها، وهي أنَّ المسؤولَ عَنِ الإقامةِ -أَيْ: عن تَوْقيتِها- هو الإمامُ، وعَنِ الأذانِ هو المؤذِّنُ؛ بمعنى أنَّ المؤذِّنَ مسؤولٌ عن مُراقَبةِ الوقتِ وتحرِّي دُخولِه؛ حتَّى يُؤذِّنَ، والإمامُ مسؤولٌ عَنِ الإقامةِ، وهو الَّذي يُحدِّدها إذا لم تكُنْ مُحدَّدةً مِن قِبَلِ وُلاةِ الأُمورِ.

وعلى هذا فلا يحِقُّ لأيِّ إنسانٍ أنْ يُقيمَ مع غَيْبَةِ الإمامِ، حتَّى وإنْ كان الإمامُ قد قَرُبَ مجيئهُ؛ فإنَّ المؤذِّنَ لا يُقيمُ حتَّى يرى الإمامَ، وإذا كان مِن عادتِه أنْ يقولَ له: أقِمْ، يَنتظِرُ حتَّى يقولَ: أقِمْ؛ لأنَّ الإمامَ رُبَّما يدخل المسجِدَ ويُريدُ أنْ يُصلِّيَ راتِبَةَ الصَّلاةِ التَّى قَبْلَها.

فبعضُ المؤذّنينَ إذا رأى الإمامَ قد دخلَ مِن بابِ المسجِدِ أقام فَوْرًا، ثُمَّ تجِدُ الإمامَ يُعرِّجُ إلى جهةٍ ما في المسجِدِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يُصلِّي الرَّاتِبَةَ؛ فنقول للمُؤذِّنِ: لا تُقِم الصَّلاةَ حتَّى يَأْذَنَ لك الإمامُ، وإذا قُدِّرَ أَنَّ الإمامَ تأخَّرَ عن عادتِه، فإنْ كان قد أَذِنَ لهم إذا تأخَّرَ أَنْ يُقيموا إذا تأخَّرَ، حَسَبَ الوقتِ الَّذي حدَّد لَهِم إذا تأخَّرَ انْ يُقيموا فلا بأسَ أَنْ يُقيموا إذا تأخَّرَ، حَسَبَ الوقتِ الَّذي حدَّد لهم حشَّسَ دقائقَ، عَشْرَ دقائقَ-، وإذا لم يأذَنْ لهم في ذلك فإنهم يُراسِلونه؛ بمعنى أَنْ يُرسِلوا إلى بيتِه إذا كان قريبًا، كما كان الصَّحابةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ إذا تأخَّرَ النَّبيُ عَلَيْهِ أَتُوا إلى بيتِه إذا كان قريبًا، كما كان الصَّحابةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمْ إذا تأخَّرَ النَّبيُ عَلَيْهِ أَتُوا إلى بيتِه يقولونَ: الصَّلاةَ الصَّلاةَ يا رسولَ اللهِ (۱). فإنْ كان البيتُ بعيدًا وشَقَ عليهم أَنْ يُقيموا الصَّلاةَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو، رقم (٧٢٣٩)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٤٢)، من حديث ابن عباس رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُا.

(٦٥٨) السُّؤالُ: هل للمرأةِ أنْ تقيمَ الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أن تقيمَ الصَّلاةَ.

(٢٥٩) السُّؤالُ: رجُلٌ صلَّى ولم يُقِمْ للصَّلاةِ، فها حكمُ صلاتِه؟

الجَوابُ: إذا صلَّى ولم يُقِمْ للصَّلاةِ فصلاتُه صحيحةٌ، لكنْ إن كانوا جماعةً أَيْمُوا بترْكِ الإقامةِ؛ لأنَّ الإقامةَ في حقِّهم فرضُ كِفايةٍ، وإنْ كان واحدًا فقد ذكرَ أهْلُ العلمِ أنَّ إقامةَ الصَّلاةُ الصَّلاةُ العَلمِ أنَّ إقامةَ الصَّلاةُ الصَّلاةُ فإنَّما صحيحةٌ بكلِّ حالٍ.

(٦٦٠) السُّؤالُ: بعضُ المساجِدِ فيها عشرةُ ميكروفوناتٍ، وهذا يُؤْذِي كثيرًا مِن المُجاورينَ للمسجِدِ؛ فها تَوجيهُكم؟

الجَوابُ: هذه نُقطةٌ مُهمَّةٌ، ونحن دائمًا نتكلَّمُ مع النَّاسِ، ونقول: إنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ خرَجَ ليلةً مِن اللَّيالِي على أصحابِه وهم يَقْرؤون ويَجْهرون، وقال: «لَا يَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ»(١)، وفي حديثٍ آخرَ: «لَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»(١)، فجعَلَ النَّبيُّ وَيَلِيهِ هذا مِن الإيذاءِ، ولا شكَّ أنَّه مِن الإيذاءِ، وأنَّ المُصلِّين في المساجِدِ الَّتي حولَ هذه المساجِدِ يَتْعبونَ في مُتابعةِ إمامِهم، حتَّى إنَّ بعضَهم يُتابعُ الصَّوتَ الَّذي

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٠ رقم ٢٩)، وأحمد (٤/ ٣٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (٣٣٤٧)، من حديث البياضي رَضِيَالِيَّهُعَنْهُ.

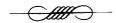
⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٩٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في الليل، رقم (١٣٣٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

يسمَعُه مِن الخارجِ، ويغفُلُ عن مُتابعةِ إمامِه، حتَّى قيل لنا: إنَّ بعضَهم أمَّنَ على تأمينِ الصَّوت الَّذي يسمَعُه مِن المساجِدِ الأُخرى.

وهم كما يُؤْذُون المُصلِّين في المساجِدِ الأخُرى يُؤْذُون أهلَ البيوتِ أيضًا؛ ففي البيوتِ نِساءٌ يُصلِّين، وفي البيوتِ نِيامٌ سَهِروا اللَّيلَ كلَّه ولم يتيسَّرْ لهم النَّومُ إلَّا في هذا الوقتِ، ويُوجَدُ مَرْضى أيضًا، ولا شكَّ أنَّ هذه أذيَّةٌ، وأنَّ الَّذي يمكِّنُ منها مع تَحقُّقِ هذه الأذيَّةِ سوف يُحاسَبُ على ذلك، ولا فائدةَ مِن هذا إطلاقًا، بل فيه مَضرَّةٌ، فكثيرٌ مِنَ النَّاسِ يقول: لا أذهبُ حتَّى يُبدأ في الرَّكعة الأولى، وكثيرٌ مِن النَّاسِ إذا أقبلَ على المسجِدِ، ويُحِسُّ أنَّ الإمامَ سوف يَنتهي مِن القِراءةِ، صار يركُضُ ويَسْعى شديدًا، مع أنَّ هذا مَنهيُّ عنه.

فَالْهِمُّ أَنَّ هذه أَذَيَّةٌ وتتضمَّنُ مَفاسدَ مُتعدِّدةً، وليس فيها مَصلحةٌ إطلاقًا.

أمَّا الإقامةُ في هذه الميكروفوناتِ فأرجو ألَّا يكونَ بها بأسٌ، على أنَّ بعضَ النَّاسِ أيضًا طلَبَ منِّي أنْ أتكلَّمَ حولَ هذا الموضوعِ، وأنْ تُمْنَعَ حتَّى الإقامةُ؛ لأنَّ بعضَ النَّاس يَبْقى في بيتِه ويقول: لا أقومُ حتَّى أسمَعَ الإقامةَ. ولكنِّي لم أر أنْ أتكلَّمَ فيها؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْ قال: "إذا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالوَقَارُ» (١)، فهو يخاطِبُ أناسًا ليسوا في المسجِدِ، فالإقامةُ أمْرُها سَهلٌ، لكنْ كونُ الصَّلاةِ تُنْقَلُ عبْرَ هذه الميكروفوناتِ هي أذيَّةُ بلا شكِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهُ.

ا باب شروط الصلاة

(٦٦١) السُّؤَالُ: متى تكونُ النَّيَّةُ للصَّلاةِ؟ هل تكونُ عِندَ دُخولِ المسجدِ، أو عِندَ إِقَامَةِ الصَّلاةِ، أو عِندَ دخولِ الإنسانِ في الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: على كلِّ حالٍ النِّيَّةُ لا تحتاجُ إلى كبيرِ عملٍ، فمُجَرَّدُ ما يأتي الإنسانُ ويقِفُ في الصَّفِّ بها، ولا تقولُ: نَوَيْتُ أَنْ ويقِفُ في الصَّفِّ بها، ولا تقولُ: نَوَيْتُ أَنْ أُصلِّيَ الظُّهْرَ –مثلًا–؛ فاللهُ الَّذي شَرَعَها وفَرَضَها يعرِفُ مُسَيَّاها وعددَ ركَعاتِها.

(٦٦٢) السُّوَّالُ: إذا بلَغَ الصَّبيُّ أربعَ عشْرةَ سَنةً فهل يجِبُ أَنْ نوقِظَه لصلاةِ الفَجرِ؟ وإذا لم توقِظُهُ الأُمُّ فهل عليها إثْمُّ؟

الجَوَابُ: الواجبُ على الأبِ هو الَّذي يُربِّي أولادَه إلَّا إذا كان معدومًا بغَيْبَةٍ أو موْتٍ فعلى الأُمِّ، ومَن له أربعَ عشْرةَ سَنةً إنْ كان بالغًا -بأنْ يكونَ نَبَتَ له عانَةٌ، أو احْتَلَمَ وأنزَلَ - وَجَبَ إيقاظُه.

(٦٦٣) السُّؤالُ: امرأةٌ عندها بنتٌ عُمرُها أحدَ عشرَ سنةً، ووالدُها حَريصٌ على إيقاظِها لصلاةِ الفَجرِ، والأُمُّ تتساهَلُ، فها توجيهُكُم في ذلك حَفِظكم الله؟

الجَوابُ: الصوابُ مع الأبِ، فتوقَظُ لصلاةِ الفجرِ وتؤمَّرُ بالصلاةِ، بل وتُضرَب عليها؛ لأن النبيَّ عَلِيَةٍ قال: «اضرِبوهُم عليها لِعَشرِ»(١).

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُما.

(٦٦٤) السُّؤالُ: ما هو الضَّابطُ الدَّقيقُ لوقتِ الصَّلاةِ؛ لأَنَّه قد لا يضبِطُ المُسلِمُ الوقتَ ضبطًا دقيقًا، وقد سمِعْنا أنَّ الصَّلاةَ لا تجوزُ قبْلَ وقْتِها ولو بلحظةٍ؛ فمتى يعرِفُ الشَّخصُ إذا كان في الصَّحراءِ وقْتَ الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: بيَّنَ رسولُ الله -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم - أوقاتَ الصَّلواتِ ابتداءً وانتهاءً، فصلاةُ الفجْرِ مِن طُلوعِ الفجْرِ الثَّاني -وهو البياضُ المُعترِضُ في الأُفُقِ النَّدي لا ظُلمةَ بعدَه - إلى أنْ تطلُع الشَّمسُ، ووقتُ الظُّهرِ مِن زوالِ الشَّمسِ -أي: مِن انصرافِها مِن كَبِدِ السَّماءِ - إلى أنْ يصيرَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثلَه، ووقْتُ العصرِ مِن ذلك الوقتِ -أي: مِن أنْ يكونَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثلَه - إلى أنْ تصفرَ الشَّمسُ، ويمتَدُّ الوقْتُ عندَ الضَّرورةِ إلى غُروبِ الشَّمسِ، ووقْتُ المغربِ مِن غُروبِ الشَّمسِ إلى مَغيبِ الشَّفقِ الأحمرِ إلى مُنتصفِ اللَّيلِ، هكذا بيَنها النَّهْقِ الأحمرِ، ووقْتُ العشاءِ مِن مَغيبِ الشَّفقِ الأحمرِ إلى مُنتصفِ اللَّيلِ، هكذا بيَنها النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ (۱).

ومِن المعلومِ أنَّ هذه العلاماتِ تخفى على كثيرٍ مِن النَّاسِ لا سيَّما في وقْتِنا هذا، حين اعتمَدَ النَّاسُ على السَّاعاتِ وعلى التَّوقيتِ اللَّدوَّنِ، لكنْ مَن كان في الصحراءِ ولاحَظَ هذا تبيَّنَ له بسهولةٍ.

(٦٦٥) السُّؤالُ: متى يَنتَهي وقتُ صلاةِ المغرِبِ وصلاةُ العِشاءِ؟

الجَوابُ: صلاةُ المغرِبِ يَنتَهي وَقتُها إذا غابَ الشفقُ الأَحمرُ، يعني: في حُدودِ ساعةٍ ونِصفٍ بَعدَ غُروبِ الشمسِ، ويَنتَهي وَقتُ العِشاءِ إذا انتَصَفَ الليلُ، بمعنى: أن تَقسِم ما بين غُروبِ الشَّمسِ إلى طُلوعِ الفَجرِ نِصفَين، فإذا كان النَّصفُ؛ انتَهى

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب آخر وقت العصر، رقم (٥١٣).

وَقَتُ العِشَاءِ، وهذا مِن الحِكمةِ العَظيمةِ، أن الله جَعلَ نِصفَ الليلِ الأَخيرَ وَقتًا للتَّهجُّدِ والتطوع لِصلاةِ الليلِ والوِترِ، ونِصفَ النهارِ الأولَ وَقتًا لِصلاةِ الضُّحى، ولانشِغالِ الناسِ بأُمورِهم الدنيويةِ.

ر ٦٦٦) السُّؤالُ: هل الاعتهادُ على التَّقويمِ في صلاةِ الفجْرِ صوابٌ، بحيث يُوقِّتُ الإنسانُ السَّاعةَ قبْلَ شُروقِ الشَّمسِ في التَّقويِم بعشْرِ دقائقَ، ثمَّ يُصَلِّي قبْلَ أَنْ تُشْرِقَ بخمْسِ دقائقَ؟

الجَوابُ: المرجِعُ في هذا إلى وزارةِ الشُّؤونِ الإسلاميَّةِ والأوقافِ والدَّعوةِ والإرشادِ.

لكنْ إذا طلَعَتِ الشَّمسُ وارتفَعَتْ قيدَ رُمْحٍ، أي: بعدَ طُلوعِها بنحوِ عشْرِ دقائقَ إلى رُبعِ ساعةٍ، فإنَّها تحِلُّ صلاةُ الضُّحى.

أَمَّا صلاةُ الفَجْرِ فيمَن كان نائمًا ثمَّ استيقَظَ، فإنَّه يجِبُ عليه أَنْ يُصَلِّيها متى استيقَظَ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»(١).

ولكنْ يجِبُ على الإنسانِ أنْ يحتاطَ لصلاةِ الفجْرِ، وأنْ يجعَلَ عنده مُنبِّهًا، فالمُنبِّهاتُ –والحمدُ للهِ – كثيرةٌ، فإنْ لم يُمْكِنْ فلْيُوصِ مَن يثِقُ به أنْ يوقِظَه إذا طلَعَ الفجْرُ؛ حتَّى يُدْرِكَ الصَّلاةَ مع الجهاعةِ في وقتِها إنْ كان رجُلًا، أو في وقتِها بدونِ جماعةٍ إذا كانت امرأةً.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَاًلِيَّةُعَنْهُ.

(٦٦٧) السُّؤالُ: ما قولُكم في قولِ النَّاظِم(١):

كَرَجُلٍ صَلَّى قُبَيْلَ الوَقْتِ فَلْيُعِدِ الصَّلاةَ بَعْدَ الوَقْتِ

أليس مِنَ الأفضلِ أن يقولَ: عليه أنْ يُعيدَها في الوقتِ؟ فهي بهذا المعنى تكونُ بعدَ خروج الوقتِ.

الجَوَابُ: لا، نقولُ: الصَّلاةُ قبلَ الوقتِ لا تَصِحُّ، فيَجِبُ عليه أن يُصلِّيها بعدَ الوقتِ.

وذلك أنَّنا لـو قُلْنا: عليه أن يعيدَها في الوقتِ، ثم لم يَتَمَكَّـنْ إمَّا جهـلًا منه، أو لِغَلَبَةِ نومٍ، أو ما أشبهَ ذلك؛ ظنَّ أنَّه إذا لم يَعلَمْ إلَّا بعدَ الوقتِ لا يُعيدُها.

(٦٦٨) السُّؤَالُ: بعضُ النِّساءِ يُؤَخِّرْنَ صلاةَ العِشاءِ بنيَّةِ أَنَّ تأخيرَها أفضلُ، ولكن بعضُ النِّساءِ ربما تَحيضُ بعد دخولِ وقتِ صلاةِ العشاء ولم تكنْ صلَّتِ العشاء، فما نصيحتُكم لمثل هؤلاءِ؟

الجَوَابُ: نصيحتي للنِّساءِ إذا كان لا يشقُّ عليهنَّ أَنْ يُؤَخِّرْنَ صلاةَ العشاءِ، لكن لا يُؤَخِّرْنَها إلى بعدِ نصفِ اللَّيلِ، بل إلى ثُلُثِ اللَّيلِ، أو ما بين الثُّلثِ والنِّصفِ، وأمَّا بالنِّسبةِ لَمَن يُقَدِّمْنَ صلاةَ العشاءِ فلا حرجَ عليهنَّ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- في صلاةِ العشاءِ يُراعي حالَ الصَّحابةِ، فإذا رآهمُ اجتَمَعُوا عجَّل، وإذا رآهم أبطَؤُوا أخَّر (٢).

⁽١) البيت لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: شرح منظومة أصول الفقه وقواعده (ص: ١٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٦)، من حديث جابر رَضِّالِللَّهُ عَنْهُ.

(٦٦٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ إذا أُخَّرَتِ المرأةُ صلاةَ العشاءِ إلى آخرِ الوقْتِ؟ الجَوابُ: آخِرُ الوقتِ نصْفُ اللَّيلِ، أما بعدَ نصْفِ اللَّيلِ فلا يجوزُ تأخيرُها، وما قبْلَ نصْفِ اللَّيلِ فتأخيرُها أفضَلُ.

(٦٧٠) السُّوَّالُ: أحيانًا أؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها ليس مِن تهاوُنِ، ولكنْ لكثرةِ أعهالي المنزليَّةِ، فهل عليَّ ذنْبٌ؟

الجَوَابُ: نعم، عليكِ ذنْبٌ، ولا يجوزُ أَنْ تؤخّري الصَّلاةَ عن وقتِها أبدًا؛ فالصَّلاةُ ركْنٌ مِن أركانِ الإسلام، واللهُ تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كَانَتُ مَوْقُوتَا ﴾ [النساء:١٠٣]؛ فلا بُدَّ أَنْ تؤدِّيها في وقتِها.

وأقولُ لكِ: إذا أدَّيْتِ الصَّلاةَ كان ذلك معونةً لكِ على أعمالِكِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة:٤٥].

(٦٧١) السُّؤَالُ: أحيانًا أؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها نسيانًا منِّي، فهل عليَّ ذنْبٌ؟ الجَوَابُ: إذا كان التَّأخيرُ من نسيانٍ فمتى ذَكَرْتَ فصلِّ.

(٦٧٢) السُّؤالُ: شخصٌ يأتي منَ العملِ ثمَّ ينامُ العصرَ حتَّى بعدَ صلاةِ المغربِ، في حُكْمُ تركِه لهذه الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: يجبُ أن يصلِّيَ العصرَ في وقتِها، ولا يجِلُّ له تأخيرُها، لكن إذا قدَّرنا أنَّه جاء مُتْعَبًا جدًّا، ويَشُقُّ عليه أنْ ينتظرَ إلى العصرِ، ويعرِف من حالِه أنَّه إذا نام

في حالِ التَّعبِ الشَّديدِ لا يَستيقظُ ولو أُوقِظَ، فهنا نقولُ له: اجمَعِ العصرَ معَ الظُّهرِ جمعَ تقديمٍ، ونَمْ إلى المغربِ.

(٦٧٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ النَّومِ بعدَ صَلاةِ المغرِبِ إذا كان للضَّرورةِ؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ في هذا، وكانَ الصَّحابةُ يَنتَظِرون صَلاةَ العِشاءِ حتَّى تَخفِقَ رُؤوسُهِم (۱)، وتَأخَّرَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ ذاتَ لَيلةٍ في صَلاةِ العِشاءِ، فقامَ عُمرُ رَضَالِنَّهُ عَنهُ يَستَعجِلُه يَقولُ: يا رسولَ الله، رَقدَ النِّساءُ والصِّبيانُ. لكن كان النَّبِيُّ عَلَيْ يَكرَهُ النَّومَ قَبلَ صَلاةِ العِشاءِ (۱)؛ لأنَّه إذا نامَ لم يتَمَكَّن من نَومٍ عَميقٍ النَّبِيُ عَلَيْ يَكرَهُ النَّومَ قَبلَ صَلاةِ العِشاءِ (۱)؛ لأنَّه إذا نامَ لم يتَمَكَّن من نَومٍ عَميقٍ تَطيبُ به نَفسُه، بل يُؤدي نَومُه هذا إلى الكَسلِ والقِيامِ إلى الصَّلاةِ غيرَ نَشيطٍ.

(٦٧٤) السُّؤالُ: هل الأفضل لمجموعة مِن الطَّالباتِ أن يُصَلِّينَ في المدرسةِ الظُّهرَ ولكنْ بدونِ السُّنَنِ ووجودِ ضَوْضاء مِن الطَّالباتِ، أو ينتظِرْنَ حتَّى يخرُجْنَ إلى البيتِ ويُصَلِّينَ السُّننَ وفي هُدوءٍ؟

الجَوابُ: الأفضَلُ أَنْ تُؤَخِّرَ الصَّلاةَ حتَّى تصِلَ إلى البيتِ إذا كانت تصِلُ إلى بيتِها قَبْلَ خُروجِ الوقتِ؛ لأنَّها إذا صلَّتْ في البيتِ صار أخشَعَ لها وأحضَرَ لقلبِها وأتمَّ لصلاتِها، وإذا صلَّت في المدرسةِ فهناك فوضى وضجَّةٌ ولنْ تتمكَّنَ مِن حُضورِ القلْبِ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، رقم (٢٠٠)، من حديث أنس رَضَحَلِيَّلَةُعَنَهُ. وأصله أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، رقم (٣٧٦)، من حديث أنس رَضِّالَلَهُعَنَهُ.

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء، رقم (٥٦٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٣٨)، من حديث عائشة رَضِيَالِلَّهُ عَنْهَا.

(٦٧٥) السُّؤَالُ: ما الحُكمُ فيمَن يُؤَخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها، ويُصَلِّبها مع الفرضِ الآخرِ قضاءً مِن غيرِ عُذرٍ؟

الجَوابُ: الحُكمُ بُطلانُ صَلاتِه وعدَمُ صِحَّتِها، ولا تُقْبَلُ منه؛ لِقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: الجَوابُ: الحُكمُ بُطلانُ صَلاِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿ [الكهف:١١٠]، وهذا اللّذي يُؤخُّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها بلا عُذْرٍ لم يعمَلْ عمَلًا صالحًا؛ ولقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ (١)، والَّذي يُصَلِّى الفريضة بعد خُروجِ وقتِها بلا عُذرٍ قد عمِلَ عملًا ليس عليه أمْرُ اللهِ ورسولِه، فيكونُ مردودًا.

وإنِّي أقولُ لهذا الرَّجلِ: اتَّقِ اللهَ في نفْسِك، لا تُلْحِقْ نفْسَك الإثمَ. وربَّما يُطْبَعُ على القلْبِ -والعياذُ باللهِ- بتراكُمِ النُّنوبِ عليه، حتَّى لا يعرِفَ حقًّا ولا يعرِفَ باطلًا، نسأَلُ اللهَ السَّلامةَ والعافيةَ.

(٦٧٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَأخيرِ صَلاةِ العِشاءِ إلى بَعدَ الساعةِ الحاديةَ عَشرةَ لنِّساءِ؟

الجَوابُ: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ حَدَّد ذلك بنِصفِ الليلِ، فلا يَجوزُ للمَرأةِ أو لغَيرِ المرأةِ أن تُؤخِّرَ صَلاةَ العِشاءِ إلى ما بَعدَ نِصفِ الليلِ، فتَقسِمَ ما بين غُروبِ الشَّمسِ إلى طُلوعِ الشَّمسِ نصفين، فالنِّصفُ الأولُ وَقتُ لصَلاةِ العِشاءِ، والنِّصفُ الثاني ليس وَقتًا لصلاةِ العِشاءِ.

⁽١) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَالِلَهُ عَنْهَا.

(٦٧٧) السُّوَالُ: قرأْتُ في كتابٍ أنَّه يُفَضَّلُ أنْ تُوَّخِّرَ المرأةُ صَلاةَ العِشاءِ؛ فهل هذا صَحيحٌ؟ وإلى متى تُوَخَّرُ؟

الجَوابُ: السُّنَّةُ فِي صَلاةِ العشاءِ أَنْ تُؤَخَّرَ للرِّجالِ والنِّساءِ، لكنْ إِذَا كَانَ يشُقُّ على الجَاعةِ التَّأْخيرُ فَالتَّقديمُ أَفْضَلُ؛ لأنَّ مِن هَدْيِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أَنَّه كَانَ يَستَجِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ مِن العشاءِ(١) ولكنَّه -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- إذَا رآهم اجتَمَعوا عجَّلَ، وإذا رآهم أَبْطَؤُوا أَخَّرَ (٢)، فالسُّنَّةُ التَّأْخيرُ ما لم يشُقَّ.

وعلى هذا: فلو كان الإنسانُ مَعذورًا في تَرْكِ الجماعةِ، وكان يُصَلِّي في بيتِه، فالأفضَلُ له أَنْ يُؤخِّرَ صَلاةَ العشاءِ ما لم يشُقَّ عليه، وكذلك المرأةُ؛ حيث إنَّما لا تُصَلِّي مع الجماعةِ، فالأفضَلُ أَنْ تُؤخِّرَ صَلاةَ العشاءِ ما لم يشُقَّ عليها.

(٦٧٨) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حكمُ مَنِ اعتادَ ألَّا يصلِّيَ صلاةَ الفجرِ إلَّا بعدَ الشُّر وقِ؟

الجَوَابُ: يَرَى بعضُ أهلِ العلمِ أنَّ مَن تعمَّدَ تأخيرَ الصَّلاةِ عن وقتِها، سواءٌ الفجرُ أو غيرُ الفجرِ، فإنَّه يكونُ كافرًا مرتدًّا عنِ الإسلامِ، ويَرَى آخرونَ أنَّه لا يكفُر إلَّا إذا ترَك الصَّلاةَ نهائيًّا.

وعلى كلِّ حالٍ فهذا الرَّجلُ أمرُهُ خطيرٌ، وإنَّني أوجِّه إليه النَّصيحةَ أنْ يتَّقيَ اللهَ عَرَّهَجَلَّ في نفسِهِ، وفي أهلِهِ، وأنْ يَدَعَ الشَّيطانَ وتثبيطَه عن عبادةِ اللهِ عَرَّهَجَلَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب وقت العصر، رقم (٥٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (٦٤٧)، من حديث أبي برزة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٦)، من حديث جابر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

وإنَّني أسألُهم: لـو كان عندَهم شغـلٌ من أمورِ الدُّنيا عندَ طُلوعِ الفجرِ، أكانَ يتأخَّرُ عنه؟ إنَّني أجزِمُ أنَّه لن يتأخَّرَ، فكيف بشغلٍ أهم منَ الدُّنيا وما فيها، وهي صلاةٌ مكتوبةٌ فَرَضَها اللهُ على عبادِه.

فأنصَحُ هذا الرَّجلَ أَنْ يتوبَ إلى اللهِ، وأَنْ يجعَلَ عندَ رأسِه منبِّهًا يُنَبِّهُه إذا دخَل وقتُ الصَّلاةِ، ويُصلِّي معَ المسلمين، ومَن صلَّى الفجرَ في جماعةٍ فهو في ذِمَّةِ اللهِ؛ يَحْفَظُه اللهُ ويَحُرُسُه ويَحُوطُه ويَنصُره.

(٦٧٩) السُّوَّالُ: امرأة تقولُ: إذا وَضَعنا المُنبَّة لصلاةِ الفجرِ، ثمَّ أَفَقْنَا قليلًا وأغلقنا المنبَّة ونمنا، فهل يُعتبرُ هذا منَ التَّفريطِ؟

الجَوَابُ: إذا استيقظوا ثمَّ عادوا فأغلقوا المنبِّهَ وناموا؛ فهذا لاشكَّ أنَّه تفريطُ، وأنَّهم آثمون.

وبهذه المناسبةِ أُشيرُ على إخواني المسلمينَ من رجالٍ ونساءٍ وشبابٍ وشيوخٍ؛ أن يَناموا مبكِّرينَ؛ لأنَّ النَّومَ المبكِّرَ أتبعُ للسُّنَّةِ، وأنفعُ للبدنِ، وأقوى على العبادةِ، ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يَكرَهُ النَّومَ قبلَ صلاةِ العشاءِ والحديثَ بعدَها(١).

أمَّا ما يَفعَلُه كثيرٌ منَ النَّاسِ اليومَ بأن يَبقى ساهرًا إلى نصفِ اللَّيلِ، أو إلى ما بعد نصفِ اللَّيلِ، أو إلى ما بعد نصفِ اللَّيلِ، ثمَّ يَنامَ، فهذا يصعُبُ عليه أن يقومَ لصلاةِ الفجرِ، فإذا أردتَ أن تحتاطَ لنفسِكَ وتقومَ لصلاةِ الفجرِ؛ فنَمْ مبكِّرًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، رقم (٥٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٧)، من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦٨٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تأخيرِ صلاةِ الفَجرِ حتَّى طلوع الشَّمسِ؟

الجَوَابُ: تأخيرُ صلاةِ الفَجرِ حتَّى تطلُعَ الشَّمسُ حرامٌ، والواجبُ على الإنسانِ أَنْ يستيقظَ إذا أذَّنَ المؤذِّنُ لصلاةِ الفَجرِ، ويُصلِّيَ مع الجهاعةِ، ومَن أخَّرَ الصَّلاةَ حتَّى خرج وقتُها بلا عُذْرٍ فلا صلاةَ له، حتَّى لو صلَّى ألفَ مرَّةٍ لم يقبَلْها اللهُ عَزَقِجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتاً ﴾ [النساء:١٠٣]؛ يعني: في وقتٍ مُحَدَّدٍ، ويقولُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مِن عمِلَ عملًا ليس عليه أمْرُنا فهو رَدُّ»(١)؛ أي: مردودٌ عليه.

فالواجبُ الحذرُ مِنَ الكسَلِ عَنِ الصَّلاةِ، وأنْ يقومَ الإنسانُ إليها نشيطًا فَرِحًا، كما جاء في الحديثِ عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أنَّه يقول: «يا بِلالُ، أَرِحْنا بِالصَّلاةِ» (٢)، يَعني أنَّ الصَّلاةَ راحةٌ له صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، ولم يقُلْ: أرِحْنا مِنَ الصَّلاةِ. والَّذينَ يقومونَ إلى الصَّلاةِ وهُمْ كُسالى مُشابِهونَ للمنافقينَ، الَّذينَ قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلمُنَفِقِينَ يُحَدِّعُونَ ٱللهَ وَهُو خَدِعُهُمُ وَإِذَا قَامُواْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ قَامُواْ كُسَالَى مُرْاءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذَكُرُونَ ٱللهَ إِلَا قَلِيلًا ﴾ [النساء:١٤٢].

(٦٨١) السُّؤالُ: هَلْ مِنْ كلمةٍ لأولئِكَ الَّذينَ يتأخَّـرونَ عنْ صـلاةِ الفجْـرِ، ولا يُصلُّونَ في المسْجِدِ، ويؤخِّرونَها حتَّى يكادَ أَنْ يخرُجَ وقتُها؟

⁽١) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَيَخَالِلَهُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٤)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، رقم (٤٩٨٥)، من طريق سالم ابن أبي الجعد، عن رجل من أسلم. وأخرجه أحمد (٥/ ٣٧١)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، رقم (٤٩٨٦)، من طريق سالم، عن عبد الله بن محمد ابن الحنفية، عن صهر له من الأنصار.

الجَوابُ: أمَّا مَنْ يُؤَخِّرُها حتَّى يَخْرُجَ وقتُها فإنَّها مردودَةٌ عَلَيْهِ ولو صلَّى ألْفَ مَرَّةٍ، إذا لَمْ يَكُنْ له عُذْرٌ شَرْعِيُّ، وأمَّا الَّذين يتأخَّرونَ عن الجَهاعَةِ فإنِّي أُذَكِّرُهم بقولِ النَّبِيِّ عَلَى الْمَنَافِقِينَ صَلَاةُ العِشَاءِ وصَلَاةُ الفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِما لَأَتُوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا»(۱).

وإني أنصَحُ إخواني المُسلمينَ أنْ يحرِصوا غاية الحِرْصِ على فِعْلِ الصَّلُواتِ على الوجْهِ المطلوبِ مِنْهُمْ، فإنَّ الصَّلاة عمودُ الدِّينِ، ومَنْ حافظَ عَلَيْها كانَ على ما سِواها أَشَدَّ محافظةً، ومن ضيَّعَها فهو لها سِواها أَضْيَعُ، وأخبِرُهم بأنَّ الصَّلاة مَّا تُعينُ على قضاءِ الحوائِحِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَالسَيَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوةِ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وأنَّ الصَّلاة تَضاءِ الحوائِحِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَالسَيَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلُوةِ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وأنَّ الصَّلاة تَنْهى عَن الفحشاءِ والمُنْكرِ، فتُنوِّرُ القلبَ فيميِّزُ بَيْنَ المُنْكرِ والمعروفِ، وتنوِّرُ القلبَ حتَّى يختارَ المعروف على المُنْكرِ؛ ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿ اتَلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ الْكِنْبِ حَتَّى يَختارَ المعروف على المُنْكرِ؛ ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿ اتَمُلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ الْكِنْبِ وَأَقِمِ السَّكَاوَةَ الصَّكَاوَةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْسَاءِ وَالْمُنكرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]

(٦٨٢) السُّؤالُ: جماعةٌ على سفرٍ في الحافلة واستيقظوا بعدَ طلوعِ الشَّمسِ، فهل يوقِفون الحافلة عندَما يستيقِظون، ويصلُّون، أو يَنْتَظرون حتَّى يَصِلُوا، مع العلمِ بأنَّه قد فات وقتُ صلاةِ الفجرِ، وليْسَ معهم ماءٌ؟

الجَوابُ: يجبُ عليهم المبادرةُ، فيجبُ عليهم إذا استيقَظوا أَنْ يرتَحِلوا عنْ مكانِهم هذا قليلًا ثمَّ يُصَلُّون، وإذا لم يكُنْ معهم ماءٌ فعلَيهم أَنْ يتيمَّموا ويُصَلُّوا مُباشرةً؛ لأَنَّه لا بُدَّ مِن المبادَرةِ؛ قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجهاعة، رقم (٦٥٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَيَحُوَّلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء

(٦٨٣) السُّؤالُ: امرأة عِنْدَها ولدٌ والده متوفَّى منذ زمن، يتأخَّرُ كثيرًا عَنِ الصَّلاةِ، ويفوتُهُ كثيرٌ مِن الأوقاتِ وتقولُ: أنا دائمًا أوقظُه للصَّلاةِ وآمُرُه بذلك، لكنَّه لا يُلَبِّي، فهل آثمُ بذلك؟

الجَوابُ: لَيْسَ عليها إِثْمٌ في هذا ما دامَتْ قد بذَلَتْ ما يجبُ عَلَيْها مِن أمرِه بالصَّلاةِ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يوجِبْ عَلَيْنا ما لا نستطيعُ، ولأنَّ الإنسانَ لا يحملُ إثمَ غيرِه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام:١٦٤].

لكنِّي أُوجِّهُ النصيحة لهذا الابنِ فأقولُ لَهُ: يا بُنَيَّ، عَلَيْكَ بالمُحافَظةِ عِلى الصَّلاةِ إِنْ كُنْتَ تريدُ سعادة الدُّنيا والآخرةِ فأتَّقِ اللهَ، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿ وَمَن يَنَقِ اللهَ يَجْعَل لَهُ مِنْ أَمْرِهِ عِيمُولُ وَ الطلاق:٤]، ويقولُ جَلَّ وَعَن بَتَقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ مَغْرَجًا ﴿ وَمَن يَتَقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ مَغْرَجًا ﴿ وَمَن يَتَقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ مَغْرَجًا ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللّهِ فَهُو حَسَّبُهُ وَ إِنَّ اللّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ وَ قَدَّ جَعَلَ اللّهُ لِكُلّ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللّهِ فَهُو حَسَّبُهُ وَ إِنَّ اللّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ وَ قَدَّ جَعَلَ اللّهُ لِكُلّ مِنْ عَيْثُ أَمَّهُ أَنْ يصلي يقول: لا أصلي شَيْءٍ قَدْرًا ﴿ [الطلاق: ٣]، وإنِي أقولُ لهذا الابنِ اللّذي أمرَتُهُ أُمَّهُ أَنْ يصلي يقول: لا أصلي مِنْ أَجْلِكُم . نقولُ: صلّ لللهِ، لَيْس لكلامي، وكان الواجبُ عَلَيْكُ أَيُّهَا الابنُ أَنْ تصلي بدونِ أَنْ يَأْمُروك ؛ لأنَّ هذا واجبٌ عَلَيْك، وَعَلَيْك أَيُّها الابنُ بالمحافظةِ على الصَّلاةِ، وعَلَيْك بِرِّ أُمِّكَ، فإنَّ بِرَّ الوالدين مِن أَفضلِ الأعالِ المقرِّبةِ إلى اللهِ تَبَالَكَوَتَعَالَى، أَسالُ وعَلَيْك ببِرٍ أُمِّك، فإن الهدايَة والتوفيق وأسألُ الله أَنْ يُعَظِّم أَجرَ أُمِّك، وأَنْ يثيبَها على هذه المعاناةِ، الله لكَ الهدايَة والتوفيق وأسألُ الله أَنْ يُعَظِّم أَجرَ أُمِّك، وأَنْ يثيبَها على هذه المعاناةِ، إنَّهُ على كُلِّ شيْءٍ قديرٌ.

(٦٨٤) السُّؤالُ: ما صحةُ القَولِ بأنَّ الحائِضَ إذا طَهُرَت قَبلَ غُروبِ الشَّمسِ تَلزَمُها الظُّهرُ والعَصرُ، وإذا طَهُرَت قَبلَ طُلوع الفَجرِ تَلزَمُها العِشاءُ والمغربُ؟

الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: إذا طَهُرت الحائِضُ قبل غُروبِ الشمسِ بمِقدارِ ركعةٍ فأكثر لَزِمَتها صلاةُ العَصرِ فَقَط، ولا تَلزَمُها صَلاةُ الظهرِ، هذا هو القَولُ الراجِحُ، وكذلك إذا طَهُرت قَبلَ خُروجٍ وَقتِ العِشاءِ لا يَلزَمُها إلَّا صلاةُ العِشاءِ فَقَط، ولا دَليلَ على وُجوبِ المغرِب عليها.

ثُمَّ ليُعلَم أَنَّ وَقتَ العِشاءِ الآخرةِ يَنتَهي بنِصفِ الليلِ لا بِطُلوعِ الفَجرِ، كما ثَبتَ ذلك في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ، وفي ظاهِرِ القرآنِ الكَريمِ، فأمَّا القُرآنُ الكريمُ فقد قالَ الله تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱليَّلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ولم يَقُل: إلى طُلوعِ الفَجرِ. بل قال: ﴿إِلَى غَسَقِ ٱليَّلِ ﴾.

والأحاديثُ بهذا صَريحةٌ، فقد قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «ووَقتُ العِشاءِ إلى نِصفِ اللَّيلِ»(۱)، ولم يَرِد عنه حَرفٌ صَحيحٌ يدُلُّ على أنَّ وَقتَ العِشاءِ يمتَدُّ إلى طُلوعِ الفَجرِ، وعلى هذا فإذا طَهُرَت المرأةُ الحائِضُ بعد مُنتَصَفِ الليلِ فليس عليها شيءٌ من الصلواتِ الماضيةِ، ولكن تَستَقبِلُ الصلواتِ بصلاةِ الفَجرِ، وإذا طَهُرَت قبلَ منتَصَفِ الليلِ؛ لَزِمَها المغرِبُ وإذا طَهُرَت قبلَ منتَصَفِ الليلِ؛ لَزِمَها المغرِبُ والخِشاءُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

(٦٨٥) السُّؤَالُ: الَّذي يُصَلِّي الفجْرَ في وقتِه، ولكنَّه يستعجِلُ الصَّلاةَ؛ لِغلبةِ النَّومِ عليه، ما حُكمُ الشَّرعِ في ذلك؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: لا تَقُلْ: ما حُكمُ الشَّرعِ؟ وأنا أنصَحُ إخواني السَّائلينَ ألَّا يوجِّهوا السُّؤالَ إلى العُلماءِ بلفْظِ: (ما حُكمُ الشَّرعِ) إلَّا مُقَيَّدًا؛ بأنْ يقولوا: ما حُكمُ الشَّرعِ في نظرِكم؟ لأنَّ الإنسانَ ليس معصومًا مِن الخطَأ، فقد يُقال: ما حُكمُ الشَّرع؟ ثمَّ يجيبُ بخطاً، ويُنسَبُ هذا الخطأُ للشَّرع، فالصَّوابُ أنْ يُقالَ: ما رأيُّكم؟ أو أنْ يُقالَ: ما حُكمُ الشَّرع في نظرِكم؟

أمَّا بالنَّسبةِ لِتعجُّلِ الإنسانِ في الصَّلاةِ خوفًا مِن غَلَبةِ النَّومِ، فهذا لا حرَجَ فيه، ولا إثْمَ فيه.

(٦٨٦) السُّؤالُ: رجُلُ مسافِرٌ في الطَّائرةِ ولا يعرِفُ اتِّجاهَ القِبلةِ، علمًا بأنَّ الجميعَ لم يعرِفوا الاتِّجاهَ، فصلَّى ولم يعلَمْ هل هو في اتِّجاهِ القِبلةِ أو لا؛ فهل الصَّلاةُ في مِثْلِ هذه الحالِ صحيحةٌ؟

الجَوابُ: الرَّاكبُ في الطَّائرةِ إنْ كان يريدُ أنْ يُصَلِّيَ صلاةَ نفْلٍ فإنَّه يُصَلِّي حيث كان وجْهُه، ولا يلزَمُه أنْ يستقبِلَ القِبلةَ؛ لأنَّه ثبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أنَّه كان يُصَلِّي على راحلتِه حيثها توجَّهَت به إذا كان في سفَرٍ (١).

وأمَّا الفريضةُ فلا بُدَّ مِن استقبالِ القِبلةِ، ولا بُدَّ مِن القيامِ، ولا بُدَّ مِن الرُّكوعِ والسُّجودِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٧٠٠)، من حديث ابن عمر رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى هذا: فإنْ تمكَّنَ مِن ذلك في الطَّائرةِ فليُصلِّ في الطَّائرةِ، وإذا كانتِ الصَّلاةُ التَّهِ حضَرَت صلاةُ الظُّهرِ، فإنَّه التَّه حضَرَت صلاةُ الظُّهرِ، فإنَّه يُؤَخِّرُها حتَّى يجمَعَها مع صلاةِ العصرِ، أو حضَرَت صلاةُ المغربِ وهو على الطَّائرةِ، فإنَّه يُؤَخِّرُها حتَّى يجمَعَها مع صلاةِ العشاءِ.

(٦٨٧) السُّؤالُ: امرأةٌ ترى رؤيا أنَّها تصلِّي إلى غَيْرِ القبلةِ، وأنَّها على غيرِ وضوءٍ، ما توجيهُكم لها؟

الجَوابُ: توجيهي لها أنْ تحرِصَ على كمالِ صلاتِها في اليَقْظَةِ، فتأتي بالشُّروطِ والأَرْكانِ والواجبات والمستحبَّاتِ؛ وهَذَا هُو المُهِم.

(٦٨٨) السُّوَالُ: أعمَلُ في شرِكةٍ في مُجمَّعٍ تِجاريٍّ مكوَّنٍ من عدَّةِ مكاتب، وإدارةُ المجمَّعِ -جزاهمُ اللهُ خيرًا- خصَّصوا مُصَلَّى للمجمَّعِ التِّجاريِّ، إلَّا أنَّ قِبلةَ هذا المصلَّى مائلةٌ قليلًا جهةَ اليمينِ عنِ المساجدِ المجاورةِ للمُجمَّع، فما حُكْمُ الصَّلاةِ فيه؟ وهل يَلزَمُ تغييرُ الاتِّجاهِ بالدقة، أو يكتفى بهذا؟

الجَوَابُ: إذا كانَ الانحرافُ يسيرًا لا يُغيِّر الجهةَ فلا حرجَ فيه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم لأهلِ المدينةِ: «مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»(١).

ومعَ ذلك فإنّي أُشيرُ عليكم أنْ تتَّصِلُوا بإدارةِ المساجدِ والأوقافِ عندكم فيأتُوا ويحدّدوه؛ لنستفيدَ من ذلك فائدتينِ:

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب القبلة، رقم (١٠١١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُعَنْهُ.

الفائدةُ الأُولى: إقرارُ الجهةِ المسؤولةِ لهذا المُصلَّى.

والثَّانيةُ: براءةُ الذِّمَّةِ وتحميلُ المسؤوليَّةِ لَمن لهم حتُّ الاختصاصِ في هذا الأمرِ.

(٦٨٩) السُّؤَالُ: رجلٌ مُسافِرٌ صلَّى في غير المسجد وهو متأكدٌ أنَّه تُجاهَ القبلةِ، فلَّمَا انتهى مِن صلاتِه رأى أنَّه صلَّى لغيرِ القبلةِ، فهل يُعيدُ؟

الجَوابُ: المسافِرُ يلزَمُه أَنْ يُصَلِّيَ مع الجماعةِ إذا لم يشُقَّ عليه، وهذا الشَّخصُ عليه أَنْ يُعيدَ هذه الصَّلاةَ.

(٦٩٠) السُّؤالُ: امرأة صَلَّتْ إلى غَيْرِ القِبْلَةِ، فهل تُعيدُ الصَّلاةَ في مِثْلِ هذه الحال؟

الجَوابُ: نَعَمْ، إذا كانَتْ فرَّطتْ وجَبَت علَيها الإعادَةُ، والغالِبُ أنَّها تكونُ مُفَرِّطة إذا كانت في البَلَدِ؛ لأنَّ في إمكانها أنْ تسألَ وتبْحَثَ عن القِبْلَةِ، فتجبُ علَيْها إعادَةُ جميعِ الصَّلواتِ الَّتي صَلَّتْهَا.

(٦٩١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الصَّلاةِ في الرَّوْضَةِ في المُسْجِدِ النَّبُوِيِّ؟

الجَوابُ: صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قال: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبِرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الجَنَّةِ» (١)، والمَعْنَى أَنَّ هذا المكانَ مَحَلُّ للأعمالِ الصَّالِحةِ؛ مِن صلاةٍ، وذِكْرٍ وقراءةِ القُرآنِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، رقم (۱۸۸۸)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (۱۳۹۱)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

وغيرِ ذلك، لكنْ لا يَنْبَغِي للمَرْأَةِ أَنْ تُزاحِمَ الرِّجالَ في هذا المكانِ؛ لأنَّ مزاحمةَ المرأةِ للرجالِ فيه فِتْنَةٌ لها وَلِغَيْرِها مِمَّنْ تُزاحِمُهُ مِن الرِّجالِ، والمرْأَةُ مأمورةٌ بالبُعدِ عن مواضعِ الفِتَنِ؛ لهذا حذَّرَ النَّبيُّ عَلَيْ أُمَّتَهُ مِن ذلك حَيْثُ قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجالِ مِنَ النِّساءِ»(١)، «وإنَّما كَانَتْ فِتْنَةُ بَنِي إسْرَائِيلَ فِي النِّسَاءِ»(٢).

وعلَيْه، فنُحَـنِّدُ أَخَواتِنَا مِنْ مُزاحَمَةِ الرِّجالِ، ونُرَغِّبُهُـنَّ فِي البُعدِ عنْ مُزاحَمَةِ الرِّجالِ؛ لأنَّ ذلك أَسْلَمُ لدينِهِنَّ وعِرْضِهِنَّ، وأَبْعَدُ عَن مواطِنِ الفِتَنِ، نسألُ اللهَ الهِدايَةَ لنا ولَهُنَّ.

(٦٩٢) السُّوَّالُ: امرأةٌ صلَّتْ صلاةَ العِشاءِ في ساحةِ الحَرَمِ، مع أنَّه لم يكنْ هُناك زِحامٌ ولم تكُنِ الصُّفوفُ مُتراصَّةً، فهَلِ الصَّلاةُ صحيحةٌ؟

الجَوَابُ: يرى بعضُ أهلِ العِلمِ أنَّ الصَّلاةَ صحيحةٌ ما دام يُمكِنُه الاقتداءُ بسماعِ التَّكبيرِ، ويرى بعضُ العلماءِ أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه لا يرى الإمامَ ولا المأمومينَ الَّذينَ في المسجِدِ.

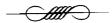
وأقولُ لهذه المرأة: لا تُعِد ما صلَّتْ ولا تَعُد لِمَا فعلَتْ، وفي المستقبَلِ تدخُلُ المسجِد الحرامَ ما دامَ فيه سَعةٌ، ولا تُصلِّي خارَج أبوابِ المسجِدِ، وإنَّما تُصلِّي في المسجِدِ، إلَّا إذا كان المسجِدُ مملوءًا، فتُصلِّي حيثُ تيسَّرَ لها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِوَالِيَّهُعَنهُ.

(٦٩٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ تصلِّي جَميعَ الصَّلواتِ في أوقاتِها، ولكنَّها لا تَخْشَعُ أو يَقِلُّ الخُشوعُ عِنْدَها، هَلْ يَلْحَقُها شَيْءٌ في ذلك؟

الجَوابُ: إذا كان بغيرِ اختيارِها فلا شَيْءَ عَلَيْها.



(**٦٩٤) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للصَّلاةِ في الطَّائرةِ على الكُرسيِّ؛ هل لا بُدَّ أنْ يكونَ** الإِنسانُ واقفًا أو يُصلِّيَ على حسبِ حالِه؟

الجَوابُ: إذا كانت الصَّلاةُ نفلًا، فليُصلِّ على ما هو عليه، على كرسيِّه. والفريضةُ إذا كان يتمكَّنُ من فعلِ أركانِها وواجباتِها فلا بأسَ؛ مثلُ أنْ تكونَ الطَّائرةُ فيها مكانٌ مُتَّسعٌ يتمكَّنُ الإنسانُ أنْ يقومَ قائمًا، ويركَعُ، ويسجُدُ، ويتَّجِهُ للقبلةِ فلْيُصَلِّ.

أمَّا إذا لم يتمكَّنْ مِن القيامِ بأركانِها فلا يُصَلِّ إلَّا إذا ضاقَ الوقتُ؛ إذا ضاقَ الوقتُ؛ إذا ضاقَ الوقتُ فصلِّ على حسبِ حالِك؛ يجبُ أنْ تقومَ قائمًا، وتقرأً وتركَعَ إن استطعت، وإذا أردتَ السُّجودَ فاجلِسْ على الكُرسيِّ وأومِئْ بالسُّجودِ.



(٦٩٥) السُّؤالُ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ أَصلِّيَ فِي الطَّائرَةِ وأَنا جالِسٌ؟

الجَوابُ: نعم، الصَّلاةُ في الطَّائِرَة والإنسانُ جالسٌ، إذا كانَت نَفْلًا كالوتر مثلًا فلا بَأْسَ بها.

أمَّا الفريضَةُ فَلا يَجوزُ، وَيجِبُ أَنْ تُصَلِّيَ قائهًا، ولكِنْ إذا كان يُمْكِنُ أَنْ تَصِلَ إلى المطارِ قَبْلَ خروجِ وَقْتِ الصَّلاةِ فلا تُصَلِّ في الطَّائِرَةِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ في الطَّائِرَةِ لا يَتَأَتَّى فيها القيامُ بالأركانِ والشُّروطِ على الوَجْهِ المطلوبِ، أمَّا إذا كانَتِ الرِّحْلَةُ طويلةً ولا

يُمْكِنُ أَنْ تَصِلَ إِلَى المطارِ إِلَّا بَعْدَ خُروجِ وَقْتِ الصَّلاةِ فَحينَئِذٍ صَلِّ وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تقِفَ في حالِ القيام، وأَنْ تَتَّجِهَ إِلى القِبْلَةِ وأَنْ تَرْكَعَ وأَنْ تَسْجُدَ بِقَدْرِ ما تستطيعُ.

(٦٩٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ تصلِّي النَّوافِلَ وهي جالسةٌ؛ لأنَّها تُعاني مِن رِجْلَيها، فما الحُّكم؟

الجَوابُ: لا حرَجَ عليها؛ لأنَّ القيامَ فريضةٌ في الفرائضِ فقط، وإذا كانت تَدَعُ القيامَ لعُذرٍ شرعيٍّ فإنَّه يُكْتَبُ لها أَجْرُ صلاةِ القائم.

(٦٩٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صلاةِ المرأةِ وهي تَلْبَسُ الذَّهبَ؟

الجَوَابُ: لُبْسُ الذَّهبِ حلالٌ للنِّساءِ، ولا حرجَ فيه، إلَّا أَنْ يكونَ مُحُرَّمًا لسببٍ؟ مِثْلِ أَنْ يكونَ إسرافًا تتجاوَزُ به المرأةُ ما يَليقُ بها مِنَ الذَّهبِ، أو يكونَ ذهبًا على صورةِ حيوانٍ؛ كالفراشةِ والحيَّةِ وما أشبه ذلك، فإذا لَبِسَتِ الذَّهبَ وصلَّتْ فيه فإنَّ صلاتَها صحيحةٌ حتَّى ولو كان الذَّهبُ حرامًا، لكنَّها تأثَمُ بلباسِ الذَّهبِ الحرامِ، وأمَّا الصَّلاةُ فلا عَلاقة لها بهذا، بل هي صحيحةٌ في كلِّ حالٍ.

(٦٩٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ صلاةِ المرأةِ في المنزِلِ وهي متعطِّرةٌ بعِطرٍ فيه كُحول؟ الجَوابُ: لا حَرَجَ؛ لأنَّه طاهرٌ لا يُنَجِّس.

(٦٩٩) السُّوَّالُ: إذا صلت المرأة في بيتها أمام محارمها، فما الذي يجب عليها تغطبته؟

الجَوابُ: تغطي كلَّ شَيءٍ إلَّا وجهَها، والثَّوبُ الَّذي تلْبَسُه يكون نازلًا، وهذا يَكْفيها عن الجوربِ، وهذا هو الأحسَنُ.

(٧٠٠) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لصلاةِ المرأةِ في ثيابٍ شبهِ عاريةٍ؛ بالجلبابِ فقط، هل يجوزُ؟

الجوابُ: لا يكفي هذا؛ لأنَّ الجلبابَ ينفتحُ، لا بُدَّ أَنْ تلبَسَ قميصًا.

(٧٠١) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أن تصلِّي وعليها قُفَّازٌ لليدينِ؟

الجَوَابُ: نعم، يجوزُ للمرأةِ أنْ تصلِّيَ وعليها قفازُ اليدينِ، فإن لم يكنْ عليها قفازُ يدينِ فالمشروعُ أن تَستُرَ اليدينِ بطرَفِ الثَّوبِ؛ لأن كثيرًا من أهل العلمِ يقولون: إن كَفَّي المرأةِ في الصَّلاةِ عَورَةٌ.

(٧٠٢) السُّؤالُ: هل إذا ظَهَرَ قَدمُ المرأةِ في الصَّلاةِ فصَلاتُها صَحيحةٌ؟ الجَوابُ: إذا كان القَدمُ فَقَط؛ فصَلاتُها صَحيحةٌ.

(٧٠٣) السُّؤالُ: هل يَجِبُ سَترُ يَدِ المرأةِ في الصَّلاةِ مِثلَ الرِّجْلِ؟

الجَوابُ: في هذا خِلافٌ بينَ العُلماءِ رَحِمَهُمْ اللّهُم مَن رَخَّصَ في كَشْفِ الكَفَّينِ وكَشْفِ الكَفَّينِ وكَشْفِ العَلماءِ وَحَمَهُمْ اللّهُ عَتَاطَ وأن تَستُرُ كَفَيْها وكذلكَ قَدَمَيْها، وإن لم تَفعَل فصَلاتُها صَحيحةٌ.

(٧٠٤) السُّوَالُ: هل يَجوزُ أن يَظهَر كَفَّا المرأةِ أَثناءَ الصلاةِ سواءٌ كانت تُصلِّي في بيتِها أو التَّراويحَ في المسجدِ؟

الجَوابُ: اختَلفَ في هذا أهلُ العِلمِ رَحْهُمُّاللَّهُ، فمنهم من يَرى أنه لا يَجوزُ كشفُ الكَفَّين ولا القَدَمين في الصلاةِ، لا في الفَريضةِ ولا في النافِلةِ.

ومنهم من يَرى أن ذلك جائِزٌ، والاحتِياطُ أن المرأةَ تَستُر كَفَّيها وقَدَمَيها، ولكِنَّنا لا نَأْمُرُها بإعادةِ الصلاةِ إن كَشَفَت كَفَّيها وقَدَميها.

(٥٠٥) السُّؤالُ: هل يجِبُ على المرأةِ في الصَّلاةِ سَتْرُ القَدَمَيْنِ والكَّفَّيْنِ؟

الجَوابُ: الاحتياطُ أَنْ تستُّرَ القَدَمَيْنِ والكفَّيْنِ، هذا هو الأحوطُ، والمسألَةُ فيها خِلافٌ بَيْنَ العلماءِ، لكن سلوكُ الاحتياطِ أَوْلَى.

(٧٠٦) السُّؤَالُ: هل يدُ المرأةِ -أي: كَفُّها- في الصَّلاةِ عورةٌ؟

الجَوَابُ: بعضُ العلماءِ يقول: إنَّها عَورةٌ. وبعضهم يقول: ليستْ بعورةٍ. فالاحتياطُ أنْ تَسترَها المرأةُ؛ وإذا أرادت المرأة أن تمسِكَ المصحفَ وتقرأ منه وظهرَ الكفُّ فلا حرجَ.

(٧٠٧) السُّوَالُ: هل السَّراويلُ القَصيرةُ التي تَصِلُ إلى مُنتَصَفِ الفَخِذِ، ويُرى منها لَونُ البَشرةِ، هل يَجوزُ الصَّلاةُ بها؟

الجَوابُ: هذه لا تَستُّرُ العَورةَ، ولا بُدَّ أن تَكونَ هذه السَّراويلُ مِن السُّرةِ إلى الرُّكبةِ وإلَّا فَلَم يَستُّر الإنسانُ عَورَتَه في الصَّلاةِ.

(٧٠٨) السُّؤالُ: هـل ورَدَ بـأنَّ الشَّـخصَ إذا أضـحَكَ المُصَـلِّيَ كأنَّـه يُبْكِي الرَّسولَ؟

الجَوابُ: لم يردْ ذلك.



🥌 | قضاء الفوائت

(٧٠٩) السُّؤَالُ: هل يجِبُ أَنْ تُقضَى الصَّلواتُ الفائتةُ أو تكفي التَّوبةُ؟

الجَوَابُ: الصَّلواتُ الفائتةُ إذا كانت فائتةً لعُذْرٍ فلا بُدَّ مِن قضائِها؛ مِثْلُ أَنْ ينامَ الإنسانُ عَنِ الصَّلاةِ وليس عِندَه مَن يوقِظُه، فهنا يجبُ عليه أَنْ يقضيَ، وكذلك لو نَسِيَ ثُمَّ ذَكَرَ وجَبَ عليه أَنْ يقضيَ الصَّلاةَ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَن نام عن صلاةٍ أو نَسِيَها فَلْيُصَلِّها إذا ذَكرَها، لا كفَّارةَ لها إلا ذلك»(۱).

وأمَّا إذا أخَّرَ الصَّلاةَ عن وقتِها بلا عذْرٍ فإنَّه لا يصِحُّ منه القضاءُ، ولو قضى لم تُقْبَلْ منه.

وعلى هذا فيكُزُمُه أَنْ يتوبَ إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ فِي اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ مِن تَرْكِ الصَّلَاةِ، ويُكثِرَ مِنَ العملِ الصَّالِح؛ فقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَ : ﴿ وَالّذِينَ لَا يَدَعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَنهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقَتُلُونَ النَّفْسَ الصَّالِح؛ فقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَ : ﴿ وَالّذِينَ لَا يَدَعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَنهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقَتُلُونَ النَّفْسَ اللّهِ عَرَمَ اللّهُ إِلّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿ اللّهِ يَضَاعَفُ لَهُ الْعَكَذَابُ يَوْمَ الْقَيْمَ حَرَمَ اللّهُ إِلّا مِاللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَنْولًا تَحِيمًا اللهُ وَمَانَ تَابَ وَعَمِلَ عَكَمَلًا صَلِحًا فَأَوْلَتَهِكَ يَبُدِّلُ اللّهُ مَن تَابَ وَعَمِلَ عَكَمَلًا صَلِحًا فَأَوْلَتَهِكَ يَبُدِّلُ اللّهُ مَن تَابَ وَعَمِلَ عَلَى اللّهُ عَنْولًا تَحِيمًا اللهُ مَن تَابَ وَعَمِلَ عَلَيْكَ مَلِكًا فَإِنّهُ وَيَعْلَى اللّهُ عَنْولًا تَحِيمًا اللهُ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَلِحًا فَإِنّهُ وَيُعْلِلُ إِلَى اللهُ عَنْولًا تَحِيمًا الللهِ مَنَابًا ﴾ [الفرقان: ١٨- ٢١].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

فإذا كانتِ الصَّلواتُ التي تركَها، تَركَها عمْدًا فلا يَقضي؛ لأنَّه لو قضَى لم يُقْبَلْ منه، ولكنْ عليه أنْ يتوبَ ويُكْثِرَ مِنَ العملِ الصَّالحِ.

(٧١٠) السُّؤَالُ: مَن كان عليه قَضاءُ فوائتَ، هل يجِبُ فيها التَّرتيبُ؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ مِن أقوالِ أهْلِ العلْمِ: أَنَّ مَن عليه فوائتُ وجَبَ عليه أَنْ يُصَلِّيها مُرَتَّبةً؛ لأنَّها فُرِضَت هكذا في الأداءِ، والقضاءُ يحكي الأداء؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّة أَوْ نَسِيَها، فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا»(١)، صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا» (١)، فقولُه: «فَلْيُصَلِّها» يقْتَضِي أَنْ تكونَ المَقضيَّةُ كالمُؤدَّاةِ حتَّى في التَّرتيبِ، وعلى هذا: فالتَّرتيبُ واجِبٌ.

لكنْ ذكر العُلماءُ أنَّه يسقُطُ بالنِّسيانِ وبالجهْلِ؛ يعني: لو نسِيَ الإنسانُ، فقدَّمَ صلاةً مَقْضيةً على صلاةً مَقْضيةً على أُخرى، فلا إعادةَ عليه، وكذلك لو جهِلَ التَّرتيب، فقدَّمَ مَقْضيةً على أُخرى، فلا إعادةَ عليه؛ لأنَّ هذا إخلالُ بالوصفِ، وليس إخلالًا في ذاتِ العِبادةِ، فيدخُلُ في عُمومِ قولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأُناً ﴾ [البقرة:٢٨٦].

(٧١١) السُّؤالُ: كيف يتِمُّ قضاءُ الصَّلواتِ الفائتةِ إذا كانت أكثرَ مِن صلاةٍ؟ الجَوابُ: يتِمُّ قضاؤها بالتَّرتيبِ؛ يعني تُصلِّي مثلًا الظُّهرَ، ثمَّ العصرَ، ثمَّ المغرب، ثمَّ العصرَ، ثمَّ المغربَ... وهكذا، تُصلِّيها في وقتٍ واحدٍ بقدرِ ما تستطيعُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

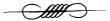
وأمَّا ظَنُّ بعضِ العوامِّ أنَّه يُصَلِّي كلَّ صلاةٍ مع نظيرتِها، فهذا ليس بصحيحٍ، فبعضُ النَّاسِ مثلًا يقولُ: إذا كان عليه قضاءُ عشَرةِ أيَّامٍ: صلَّى الظُّهرَ مع الظُّهرِ لُدَّةِ عشَرةِ أيَّامٍ، المغربَ مع المغربِ لُدَّةِ عشَرةِ أيَّامٍ، المغربَ مع المغربِ لُدَّةِ عشَرةِ أيَّامٍ، العشاءَ مع العشاءِ لُدَّةِ عشَرةِ أيَّامٍ، الفجرَ مع الفجرِ لُدَّةِ عشَرةِ أيَّامٍ، هذا خطأ، بل يُصَلِّي الخمسينَ صلاةً الَّتي للعشَرةِ أيَّامٍ جميعًا، ولكنْ إذا تعبَ يستريحُ، ثمَّ يستأنِفُ القضاءَ.

(٧١٢) السُّؤالُ: كيفَ تُقضى الصلاةُ الفائتةُ مثلُ صلاةِ الفجرِ مثلًا؟

الجَوابُ: متى ذَكَرَها صلَّاها، في ليلٍ أو نهارٍ، فصلاةُ الفَجرِ تُقضى حتى ظهرًا؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَن نامَ عن صلاةٍ أو نَسِيَها فليُصَلِّها إذا ذَكَرَها»(۱).

(٧١٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها أوَّلَ ما بَلَغَتْ كانتْ لا تصومُ، وكانتْ تصلِّي فترةً وتترُّكُ فترةً، فهل تقضي ما عليها، وكان هذا منذُ أربعينَ عامًا؟

الجَوابُ: إذا كانتْ منَ النِّساءِ الجاهلاتِ، مثلُ نساءِ عاشتْ في باديةٍ بعيدةً عن العلمِ، فلا شيءَ عليها. وأمَّا إذا كانتْ في البلدانِ وتعرِفُ ما يعرِفُه النَّاسُ فعليها القضاءُ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

(٧١٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ عندما كانَتْ في بدايةِ البلوغِ كانَتْ إذا طَهُرَتْ لا تُصلِّي الظُّهرَ ولا العصرَ، وكان ذلك جهْلًا منها، فهل يَلْزَمُها أَنْ تُعيدَ الصَّلواتِ؟

الجَوَابُ: ليس عليها شيءٌ.

(٧١٥) السُّوَالُ: المُسلِمُ إذا فرَّط في صَلاتِه وصِيامِه، فهو يُصَلِّي يومًا ولا يُصلِّي آخرَ، وكذا الصِّيامُ؛ فهل عليه قضاءٌ؟

الجَوابُ: القاعدةُ: أنَّ كلَّ مَن ترَكَ عِبادةً مُؤقَّتةً حتَّى خرَجَ وقتُها بلا عُذْرٍ، فإنَّ القضاءَ لا ينفَعُه، وعليه أنْ يتوبَ ويُكْثِرَ مِن النَّوافِل.

(٧١٦) السُّؤالُ: المُسلِمُ بعدَ بُلوغِه وقد مضى عليه سنواتٌ لم يصُمْ ولم يُصَلِّ، هل عليه قضاءٌ؟ وماذا يلزَمُه في هذه الحالِ؟

الجَوابُ: إذا كان تركَ هذا عمدًا فإنّه لا يقضي؛ وذلك لأنَّ قضاءَه لا يُفيده، فإنّه لا يُقْبَلُ منه، وإذا كان لا يُقْبَلُ منه فلا فائدةَ مِن إلزامِه بالقضاءِ، إنّها قُلْنا: لا يُقْبَلُ منه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ»(۱)، أي: مردودٌ عليه، ومَن أخّر الصَّلاة عن وقتِه عمدًا بلا عُذرٍ، فو الصِّيامَ عن وقتِه عمدًا بلا عُذرٍ، فقد عملًا ليس عليه أمْرُ اللهِ ورسولِه، فيكونُ مردودًا.

ولكنَّنا ننصَحُ هذا بأنْ يُكْثِرَ مِن الأعمالِ الصَّالحَةِ؛ مِن النَّوافلِ، والصَّدقةِ، وقِراءةِ القُرآنِ، وذكْرِ اللهِ عَزَقِجَلَ، وما أشبَهَ ذلك؛ فإنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِّاللَّهُ عَنْهَا.

(٧١٧) السُّوَّالُ: رجُلٌ صلَّى في مَسجِدٍ بِهِ مَجموعَةٌ مِن الأَضْرِحَةِ، ولمْ يَعْلَمْ بذلك إلَّا بَعْدَ سَنَةٍ، هل يُعيدُ الصَّلواتِ الَّتي صلَّاها في ذلك المَسْجِدِ أو لا؟

الجَوابُ: لا يجبُ علَيه إعادتُها؛ لأنَّه صلَّى وهو لا يَعلَمُ بأنَّ هذا المكانَ لا تَصِحُّ الصَّلاةُ فيه، على أنَّه يَجِبُ أنْ نَعلَمَ أنَّ المَسْجِدَ إذا كان فيه قُبورٌ، فإنْ كانت القُبورُ حادثةً، أي: أنَّ بِناءَ المَسْجِدِ كان قَبْلَ أنْ يُدْفَنَ فيه فإنَّ الصَّلاةَ في هذا المسجِدِ صحيحةٌ ما لم تكنِ القُبورُ بينَ يَدَي المُصلِّينَ، وأمَّا إذا كان المسجدُ هو الَّذي بُنِيَ على القُبورِ فإنَّ الصَّلاةَ فيه لا تَصِحُّ؛ لأنَّ هذا المَسْجِدَ مُحَرَّمٌ بِناؤُه.

(٧١٨) السُّؤالُ: إذا حَصَل للشَّخْصِ غَيبوبَةٌ لعدَّةِ أَيَّامٍ وتَرَكَ الصَّلاةَ خلالَها، فَهَل يُعيد ما تَرَكه مِن صلاةٍ أثناءَ غَيْبُوبَتِه؟

الجَوابُ: لا يعيدُ الصَّلاة؛ فمن حصَلَ عنده غَيْبوبَةٌ لمرَضٍ أو حادِثٍ أو غيرِ ذلك فإنَّه لَيْسَ علَيْه قضاءُ الصَّلاةِ إلَّا إذا كان ذلك بسبَبِه؛ مثلُ البنج فإنَّه إذا بُنِّج وغابَ عقلُهُ وجبَ علَيْه قضاءُ الصَّلاةِ إذا صَحا، أمَّا ما لَيْس مِن فعْلِه فإنَّه لا صلاةَ عَلَيْه سواء طالَتْ المُدَّةُ أمْ قَصُرَت.

(٧١٩) السُّؤالُ: إذا أُقيمَتْ صلاةُ العشاءِ وأنا لَمْ أصلِّ المغربَ بَعْدُ، فهلْ أدخلُ معَ الإمامِ وأنتظرُ حتَّى يُتِمَّ وأُسَلِّمَ مَعَه أَوْ أُسَلِّمَ قَبْلَه، أو لا أدخلَ مَعَه بَلْ أصلِّي وَحْدِي ثُمَّ أدخلُ مَعَه فيها بَقِيَ؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ في هذه المسألةِ أنْ تدخلَ معه بِنِيَّةِ المغربِ ثُمَّ إِنْ دخلتَ مَعَه مِن أَوَّلِ الصَّلاة فإذا قام إلى الرَّابِعَةِ فانْوِ الانفرادَ واقرَأِ التَّشَهُّدَ وسَلِّمْ ثُمَّ قُمْ

فَادْخُلْ مَعُهُ فِيهَا بَقِيَ مِن صلاةِ العشاءِ، وأمَّا إنْ أدركْتَ مَعُهُ مِنَ الثَّانِيةِ فَهَا بَعْدُ فَالأَمْرُ وَاضْحُ، فَإِنْ دَخَلْتَ مَعَهُ فِي الثَّالِثَةِ فَائْتِ بَعْدَهُ وَإِنْ دَخَلْتَ مَعَهُ فِي الثَّالِثَةِ فَائْتِ بَعْدَهُ بِرَكْعَةٍ، وَهَكَذَا.

(٧٢٠) السُّؤَالُ: شخصٌ كان يَتكاسَلُ عن صلاةِ العشاءِ فيُصَلِّيها تارَةً ويترُكها تارَةً، فهل تُقضَى هذه الصَّلاةُ؟ وبهاذا تنصَحُ هذا الأخَ؟

الجَوَابُ: ننصَحُ الأَخَ بأَنْ يتَقِيَ اللهَ عَنَّهَجَلَّ، ويتوبَ إليه، ويحافظَ على الصلواتِ، فاللهُ عَنَّهَجَلَّ يقولُ: ﴿ حَنْفِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَوَتِ وَٱلصَّكَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِللّهِ قَنْنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وقال عَنَّ عَلَى الْمُضَيِّعِينَ لها: ﴿ فَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُواْ الصَّلَوَةَ وَاتَّبَعُواْ الشَّهَوَتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَيَّا ﴿ فَ اللَّهُ مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا فَأُولَنِهِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْمُنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٥٩ - ٦٠].

وإذا كان يؤخّر صلاةَ العشاءِ حتَّى مُنتصَفِ اللَّيلِ عمدًا بدونِ عُذْرٍ فإنَّه لا يَقضِيها؛ لأَنَّه لـو قَضاها لم تُقبَلُ منه؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَئَمِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢٩].

وهذا تعدِّ لحدودِ اللهِ، فهو ظالمٌ، والظالمُ لا يُقبَلُ منه؛ كما قالَ عَزَقِجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُقْلِحُ ٱلظَّلِلمُونَ﴾ [الأنعام:٢١].

وقال النَّبِي ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ".

⁽١) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِحَالِلَهُعَنْهَا.

فلْيَعْلَمْ هذا الرَّجُلُ وغيرُه أيضًا أنَّ مَن أخَّر الصَّلاةَ عن وقتِها بلا عذرٍ متعمِّدًا فإنَّها لا تُقبَل منه، ولو صلَّاها ألفَ مرَّةٍ.

(٧٢١) السُّؤالُ: المرأةُ إذا فاتتْها صلاةٌ أثناءَ نومِها فمتى تقْضي هذه الصَّلاة؟

الجَوابُ: تُقضَى الصَّلاةُ إذا فاتتْ بنومٍ مِن حينِ أَنْ يستيقظَ النائمُ؛ لقولِ النَّبِيِّ –صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّمَ –: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَها فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لا كفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»، ثمَّ تلا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ لِذِكْرِيَ ﴾ [طه: ١٤](١)، ولكنْ عليها إذا استيقَظتْ بعدَ خُروجِ الوقتِ أَنْ تُبادِرَ لقضاءِ الصَّلاةِ.

(٧٢٢) السُّؤالُ: امرأةٌ أسقَطَت جَنينًا عُمرُهُ شَهرٌ ونِصفٌ، ولم تَقضِ الصلواتِ إِلَّا بَعدَ فَترةٍ، وكانت تَقضيها كلَّ صلاةٍ مع مَثيلَتِها، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: إذا كانت تَعلَمُ أَنَّ قَضاءَ الفَوائِت واجِبٌ على الفَورِ فهي آثِمةٌ وعليها أن تَتوب، وإذا كانت لا تَعلَمُ، وتظُنُّ أَنَّ الأَمرَ واسِعٌ فلا إِثمَ عليها، وقد بَرِئَت ذِمَّتُها والحمدُ لله، وهناك بَعضُ الناسِ يتوَهَّمُ أن الصلواتِ الفائِتةَ تُقضى كُلُّ واحدةٍ مع نظيرَتها، يعني: الظُّهرَ مع الظُّهرِ، والعَصرَ مع العَصرِ، وهكذا، وهذا غَلطٌ؛ فالفَوائِتُ تُقضى جَميعًا سَردًا، ولو في يَومٍ واحِدٍ، فيصلي الظُّهرَ ثُمَّ العَصرَ ثُمَّ المعرِبَ ثُمَّ المعرِبَ ثُمَّ المعجر، ثُمَّ المغرِبَ ثُمَّ المُعرِبَ ثُمَّ المُعرَا، وهكذا. الظُّهرَ إن كان عليه يومُ ثانٍ ثُمَّ المَعرَ ثُمَّ المعرِبَ ثُمَّ المُعرِبَ ثُمَّ المُعرَا، وهكذا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضَاًلِيَّةُعَنْهُ.

وما صَلَّتهُ في الماضي مِن قَضاءِ الصَّلاةِ مع مَثيلَتِها فهو صَحيحٌ إن شاءَ الله وقد بَرِئَت ذِمَّتُها، ولكن لو حَصلَ لها في المستقبَلِ، فإن الصَّلواتِ تُقضى جَميعًا، لا مع المثيلاتِ، فلتَعلَم ذلك ولتُخبر أخواتِها.

(٧٢٣) السُّؤالُ: مَن تأخَّرَ رَكعةً عن صَلاةِ الفَجرِ، فهل يتِمَّ الرَّكعةَ الثانيةَ جَهرًا أو سِرًّا؟

الجَوابُ: إذا كان لا يُشَوِّشُ على الناسِ فلا بَأْسَ أن يَجهَرَ، وإن كان يُشَوِّشُ فلتَكُن سِرًّا، وإن قَضاها سِرًّا على كُلِّ حالٍ فلا بَأْسَ.

(٧٢٤) السُّؤالُ: إذا فاتَتنِي صَلاةُ العِشاءِ بِسببِ نَومٍ مَثلًا، فهل أُصَلِّيها مَع العِشاءِ القادمةِ؟

الجَوابُ: لا، تُصلِّها حِينَها تَصحو مُباشرةً؛ لِقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَن نَامَ عَن صَلاةٍ أَو نَسِيَها فليُصَلِّها إذا ذَكرَها، لا كَفَّارةَ لها إلَّا ذلك»(١).

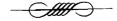
(٧٢٥) السُّؤَالُ: رجُلٌ عُمُرُه تقريبًا خمسٌ وعشرونَ سنةً، ولم يَلْتَزِمْ بالصَّلاةِ ولا غيرِها من العباداتِ إلَّا بعدَ الخمسِ والعشرينَ، فهاذا عنِ العُمُر الَّذي مَضى هل عليه غَيرُ التَّوبةِ من قضاءٍ أو غَيرِه؟

الْجَوَابُ: ليس عليه قضاءُ ما فات، وعليه أن يتوبَ إلى اللهِ ويُكثِرَ منَ العملِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس بن مالك رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

الصَّالِحِ، وقد قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [هود:١١٤].

(٧٢٦) السُّؤَالُ: ما هي الأعمالُ والعِباداتُ الَّتي يجوز للمسلمِ التَّلفُّظُ بالنَّيَّةِ فيها؟



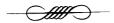
و إباب صفة الصلاة

(٧٢٧) السُّؤَالُ: ما هي الأدعيةُ المُسْتَحَبَّةُ في بدايةِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: إذا كبَّر المصلِّي تكبيرةَ الإحرامِ فإنَّه يَسْتَفْتِحُ؛ إمَّا أَن يقولَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (١)، أو يقولَ: «اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا بُاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك، رقم (۷۷٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (۲٤٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة، رقم (۸۰٦)، من حديث عائشة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهَا. وأخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، رقم (۳۹۹)، موقوفا على عمر بن الخطاب رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وَالبَرَدِ»(١)، ثمَّ يَستعِيذُ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، ثمَّ يَقرَأُ البسملة، ثمَّ الفاتحة.



(٧٢٨) السُّؤالُ: ما الحِكمةُ مِن التَّنويعِ في الأَذكارِ وخُصوصًا في الاستِفتاحِ والرُّكوع والسُّجودِ؟

الجَوابُ: الحِكمةُ والفائدةُ من ذلك أشياءُ:

الأُوَّلُ: أَلَّا يَمَلَّ الإِنسانُ مِن الذِّكرِ الواحدِ المستمِرِّ فيتنَوَّعُ.

الثاني: ألَّا يكونَ الذاكِرُ كالآلةِ يَذكُرُ من غيرِ أن يَحضُرَ ذِهنُه؛ لأَنَّه إذا استَمَرَّ على شيءٍ واحِدٍ صارَ ذلك عادةً؛ ولذلك إذا غَفلَ الإِنسانُ أحيانًا لا يَشعُرُ إلَّا وهو في نِصفِ الذِّكرِ؛ لأنَّه اعتادَهُ، أمَّا إذا تَنَوَّعَ صارَ قَلبُه حاضِرًا، وذِهنُه ذاكِرًا.

الثالثُ: تَنوُّعُ هذه الأذكارِ من أجلِ اختِلافِها في مَعانيها وطُولِها وقِصَرِها؛ فيَحصُلُ في هذا فائدةٌ ليست في الآخرِ، وفي هذا فائدةٌ ليست في الآخرِ.

الرابعُ: تَمَامُ الاقتِداءِ فيه بالنَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ حيثُ تَأَسَّينا به في هذا وهذا.

الخامِسُ: إحياءُ السُّنةِ بجَميعِ أنواعِها؛ لأنَّ الإنسانَ إذا اقتصرَ على نَوعِ واحدٍ لنَسِيَ الباقي وأهمَلَه، فمَثلًا من دُعاءِ الاستِفتاحِ: «سُبحانَك اللَّهُمَّ وبِحَمدِك، وتبارَك السَّهُك، وتَعَالَى جَدُّك، ولا إلَه غَيرُك»(٢)، ومنه: «اللَّهُمَّ باعِد بَيني وبَينَ خَطايايَ كما

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَّهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، رقم (٧٧٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (٧٧٦)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة، رقم (٨٠٦)، من حديث عائشة رَيَخُالِلَهُ عَنْهَا.

باعَدتَ بينَ المشرِقِ والمغرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّني من خَطايايَ كما يُنَقَّى الثَّوبُ الأبيضُ مِن الدَّنسِ، اللَّهُمَّ اغسِلني مِن خَطايايَ بالماءِ والنَّلجِ والبَردِ»(١)، فالأَفضَلُ أن يَقولَ الإِنسانُ هذا مَرةً وهذا مَرةً.

ومِن ذلك قَولُ المصلي بَعدَ الرَّفعِ من الرُّكوعِ، وفيه أربعةُ أَنواعِ: «رَبَّنا لك الحَمدُ» (٢)، «اللَّهُمَّ رَبَّنا لك الحَمدُ» (٢)، «اللَّهُمَّ رَبَّنا لك الحَمدُ» (٥)، «اللَّهُمَّ رَبَّنا لك الحَمدُ» (٥)، فيقولُ هذا تارةً وهذا تارةً.

(٧٢٩) السُّوَّالُ: بالنِّسبةِ للاستفتاحِ: «وجَّهْتُ وجهي للذَّي فَطَرَ السَّمواتِ والأرضَ حنيفًا مسلمًا وما أنا مِنَ المشركينَ...» إلى آخِرِهِ^(١)، هل يُقالُ في الصَّلواتِ المفروضةِ فقطْ، أو يُقالُ في الفرائضِ والنَّوافلِ على حدٍّ سواءٍ؟

الجَوَابُ: هذا في صلاةِ اللَّيلِ فقطْ، ولا أعلَمُ أنَّه مشروعٌ في الفريضةِ، ولكنْ في

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨)، من حديث أبي هريرة ويخَالَنَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، رقم (٧٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١١)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع، رقم (٧٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٥) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث على رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٦) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رَضِحَالَتَهُ عَنْهُ.

الفريضةِ استفتِحْ بأحدِ أمرَيْنِ: إمَّا أَنْ تقولَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهمَّ وبحمدِكَ، وتبارَكَ اسمُكَ، وتعالى جَدُّكَ، ولا إلهَ غيرُكَ» (١)، أو تقولَ: «اللَّهمَّ باعِدْ بيني وبين خطاياي كما باعَدْتَ بين المشرقِ والمغربِ، اللَّهمَّ نقِّني مِن خطاياي كما يُنقَّى الثَّوبُ الأبيضُ مِنَ اللَّهمَّ اللَّهمَّ اغسِلْني مِن خطاياي بالثَّلْجِ والماءِ والمبَرَدِ» (١)، فاستفتِحْ بهذا أو ذاك، وأمَّا الاستفتاحاتُ المطوَّلةُ فهذه تكونُ في صلاةِ اللَّيلِ.

(٧٣٠) السُّؤَالُ: هناك عِدَّةُ أدعيةٍ للاستفتاحِ في الصَّلاةِ، فهل يجوزُ أَنْ أدعوَ بهذه الأدعيةِ مجتمعةً في بدايةِ الصَّلاةِ، أو أختارُ واحدًا منها؟

الجَوَابُ: لا تَستفتِح إلَّا بواحدٍ فقطْ.

(٧٣١) السُّؤالُ: من يُصلِّي الصلواتِ الجَهريةَ مُنفرِدًا، هل يُسِرُّ بالقراءةِ أو يَجهَرُ بها؟ وإن كان مَسبوقًا في صلاةِ المغرِبِ في المسجِدِ، فهل يُتِمُّ صلاتَه جَهرًا أو سِرَّا؟

الجَوابُ: هو بالخِيارِ: إن شاءَ جَهَرَ وإن شاءَ أَسَرَّ، وأما المسبوقُ فيُتِمُّ سرَّا؛ لئلا يُشوِّشَ على الناسِ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك، رقم (٧٧٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (٢٤٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة، رقم (٨٠٦)، من حديث عائشة رَئِحَالِلَهُ عَنْهَا. وأخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، رقم (٣٩٩)، موقوفا على عمر بن الخطاب رَئِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنَّهُ.

(٧٣٢) السُّوَّالُ: بعضُ النَّاسِ يقولونَ: إنَّه لا يجوزُ للمرأةِ أنْ تَصِلَ رِجْلَها بالرِّجْلِ الأَخرى أثناءَ الجلوسِ في الصَّلاةِ، وهذا خاصٌّ بالرِّجالِ. فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: الصَّحيحُ أنَّ المرأةَ كالرَّجُلِ في الجلوسِ، فتجلِسُ مُفترِشةً ومُتورِّكةً، ولا فرْقَ بين الرِّجالِ والنِّساءِ إلَّا إذا دلَّ الدَّليلُ على أنَّ هناك فَرْقًا.

(٧٣٣) السُّؤَالُ: والدتي كبيرةٌ في السِّنِّ، ولديها أخطاءٌ في الصلاةِ، فكثيرًا ما تُكبِّرُ أكثرَ مِن مرَّةٍ، وتقرأ سورةً ولا تُكْمِلُها، فهاذا يجب علينا؟ وهل صلاتُها صحيحةٌ؟

الجَوَابُ: هذا مِنَ الوَسواسِ، والواجبُ عليها أَنْ تدَعَ ذلك، وألَّا تلتفتَ إليه، وألَّا تلتفتَ إليه، وألَّا تُعيدَ شيئًا، لا مِنَ التَّكبيرِ ولا مِنَ القراءةِ ولا غيرِها، بل تستمِرُّ ولا تَلتفِتُ لهذا أبدًا؛ لأنَّها إنِ التفتَتْ إليه لَعِبَ عليها الشَّيطانُ.

(٧٣٤) السُّؤالُ: صلاةُ المغربِ والعشاءِ عندما يضطَّرُّ الإنسانُ ويصلِّبهما في بيتِه؛ هل يصلِّبهما جَهرًا أو سِرَّا؟

الجَوابُ: يُخيَّرُ بينَ الجهرِ والسِّرِّ.

(٧٣٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: هناك مريضٌ في العنايةِ المركَّزةِ مدَّةَ خمسةَ عَشَرَ يومًا، فما كيفيَّةُ صلاتِه؟

الجَوَابُ: ما دامَ مغمًى عليه فليسَ عليه صلاةٌ؛ فهو فاقدٌ للذَّاكرةِ لا يَدري ما يقول، ولا يَدري هل هو في نهارٍ أو ليلِ، فليسَ عليه صلاةٌ.

(٧٣٦) السُّوَّالُ: بالنِّسبةِ للمرأةِ، هل تصتُّ الصَّلاةُ في العباءةِ المقلوبةِ، أو الثَّوبِ المقلوبِ، وذلك بجعلِ ظاهِرِه باطنَهُ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ به، وكذلك الرَّجلُ أيضًا.

و التكبير

(٧٣٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّكبيراتِ في الصلاةِ غيرِ تَكبيرةِ الإِحرامِ؟ وهل الواجِبُ رَفعُ اليَدَينِ أو اللَّفظُ؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أن التَّكبيراتِ غيرَ تَكبيرةِ الإِحرامِ واجِبةٌ ولَيسَت أركانًا، والحِبُ ولَيسَت أركانًا، والواجِبُ التلفُّظُ، أمَّا رَفعُ اليَدين فهو سُنةٌ في أربعةِ مَواضِعَ: عند تَكبيرةِ الإِحرامِ، وعند الرَّفعِ منه، وعند القِيامِ من التَّشهُّدِ الأوَّلِ.

(٧٣٨) السُّؤالُ: إذا صَليتُ معَ الجَهاعِةِ أُكَبِّرُ التَّكبيرةَ، ثُمَّ تَأْتيني وَساوِسُ فَأُعيدُ التَّكبيرَ ثانيًا وأنا في الجَهاعَةِ، فهاذا أَفْعَلُ؟

الجَوابُ: إذا كَبَّرْتَ وأَتَتْكَ الوساوِسُ فاهْجُرْها ولا تَلْتَفِتْ لها، واستمِرَّ في صلاتِكَ فإنَّ صحيحةٌ، والحمد لله.

القراءة في الصلاة

(٧٣٩) السُّؤالُ: أحيانًا لا يخشِعُ الإنسانُ في قـراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ السِّرِّيَّةِ، ولا يتفكَّرُ فيها، ولا يكُونُ قلبُه حاضرًا، فهل يعيدُها إذا ذكَرَ، وقدِ انتهى مِنْها؟

الجَوابُ: لا يعيدُها؛ لأنّه لو فعَلَ لفتحَ الشَّيطانُ علَيه بابَ الوَسواسِ، وصار لو غفلَ عن آيةٍ منها في صلاتِه؛ قال: أعيدُها. لكنْ في المستقبَلِ علَيه أنْ يحرِصَ على حضورِ القلبِ، في الفاتحةِ، وفي الرُّكوعِ، وفي السُّجودِ، وفي القعودِ، لأنَّ الشَّيطانَ عاجِمُ بني آدمَ -أعاذنا اللهُ منه- في كلِّ حالٍ؛ فإذا قرَأَها وإنْ لم يستحضِرْ كَفاه.

(٧٤٠) السُّؤَالُ: هل تُقْرَأُ البَسمَلةُ في الصَّلواتِ الجهريَّةِ جَهْرًا أو سِرَّا أو لا تُقْرَأُ؟ إذْ إنَّ بعضَ الأئمةِ يقوم مِنَ الشُّجودِ أو مِنَ التَّشهُّدِ الأوسطِ، ولا يترُكُ وقتًا لقراءةِ البَسمَلةِ، ويقرأُ: ﴿الْمَحَمْدُ يَلَهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] مباشَرةً.

الجَوَابُ: البَسمَلةُ قَبْلَ الفاتحةِ في الصَّلاةِ الأفضلُ أَنْ تُقْرَأُ ولا يُجْهَرُ بها.

(٧٤١) السُّؤالُ: هل نَقرَأُ الفاتحة خلفَ الإمامِ في الصَّلاةِ الجهريَّةِ والإمام يقرأ أو ننصت؟ وهل صحيحٌ قولُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠): إن قولَه تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِيَ ٱلْقُـرَهَانُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف:٢٠٤] نزَل في الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: الفاتحةُ لا بدَّ من قراءتها في الصَّلاةِ السِّرِيَّةِ والجَهريَّةِ؛ لعمومِ قولِ النَّبِيِّ وَلاَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ انصرفَ ذاتَ يومٍ من عَلَا النَّبِيَ عَلَيْ انصرفَ ذاتَ يومٍ من صلاةِ الفجرِ فقال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ صلاةِ الفجرِ فقال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلاةَ لَمِنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا» (٣).

⁽١) انظر: المغنى (٢/ ٢٦١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد (٣١٦/٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب،

وقولُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ صحيحٌ أنَّه قاله، لكن هذا في غيرِ الفاتحةِ، فالفاتحةُ لا بدَّ منها، والإمامُ أحمدُ رَحِمَدُاللَّهُ قال ذلك لئلَّا يقولَ قائلٌ: إذا سمِعتَ شخصًا يقرَأ في المسجدِ ليسَ عليَّ أنْ في المسجدِ ليسَ عليَّ أنْ أنصِتَ؛ لأنَّ الآيةَ إنَّما هي في الصَّلاةِ، وقد دلَّتِ السُّنَّةُ على أنَّ قراءةَ الفاتحة في الصلاةِ واجبةٌ ولو معَ جهرِ الإمام.

(٧٤٢) السُّوَّالُ: قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لا صلاةً لَمِنْ لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ»(١)، وقد ورَدَ في قولِ المولى تَبَارَكَوَتَعَالَ في سورةِ الفاتحةِ: ﴿ بنب مِ اللهِ الرَّمْنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١]، وبالتَّرقيم تُعتبَرُ البسملةُ الآيةَ الأُولى في فاتحةِ الكتابِ، فهل البسملةُ مِن فاتحةِ الكتابِ، فتكونُ الفاتحةُ سبْعَ آياتٍ نقرؤها في الصَّلاةِ، أو أنَّ فاتحةَ الكتابِ تبدأ مِن ﴿ الْفَاتِحَةُ سَبْعَ آياتٍ نقرؤها في الصَّلاةِ، أو أنَّ فاتحةَ الكتابِ تبدأ مِن ﴿ الْفَاتِحَةُ لَمْ الْبَسملةِ؟

الجَوَابُ: الصَّوابُ أَنَّ البَسملةَ ليستْ مِنَ الفاتحةِ؛ ولهذا كان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ إذا قرأ الفاتحةَ في صلاةِ اللَّيلِ يَجهر بالحمدِ فقطْ ولا يَجهر بالبَسمَلةِ (١٠)؛ فهي سبْعُ آياتٍ بدونِ البَسمَلةِ:

رقم (٨٢٣)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، رقم (٣١١)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيها جهر به الإمام، رقم (٩٢٠)، من حديث عبادة بن الصامت رَحَالَتُهُ عَنْهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَيَخَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرج أحمد (٤/ ٥٧)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب٢٧، رقم (٣٤١٦)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر ما يستفتح به القيام، رقم (١٦١٨)، من حديث ربيعة بن كعب الأسلمي رَصَيَلِيَّهُ عَنْهُ، قال: كنت أنام في حجرة النبي عَنَيْ فكنت أسمعه إذا قام من الليل يصلي يقول: الحمد لله رب العالمين، الهوى، واللفظ لأحمد.

أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ: ﴿الْعَكَمْدُ لِلَّهِ رَبِ الْعَكَمِينَ ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِ السَّرَطَ الْمُسْتَقِيمَ الرَّحِمِ ۞ مَلِكِ بَوْمِ الدِينِ ۞ إِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۞ اَهْدِنَا الصِّرَطَ الْمُسْتَقِيمَ لَلَّ مَلِكِ بَوْمِ الدِينِ آلْعَظْمُ عَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الطَّكَ آلِينَ ۞ [الفاتحة:٢-٧]، فهذه سبْعُ آياتٍ بدونِ البسملة.

وأمَّا هذا التَّرقيمُ فمبنيٌّ على مذهبٍ مِنَ المذاهبِ ليس على القول الرَّاجحِ، وإذا نظرْتَ في كلِّ القرآنِ فستجِدُ أنَّ البَسملةَ ليستْ مُرقَّمةً إلَّا في سورةِ الفاتحةِ، والقولُ الرَّاجحُ أنَّها لا تُرَقَّمُ لا في الفاتحةِ ولا غيرِها؛ لأنَّها ليستْ مِنَ السُّورةِ.

(٧٤٣) السُّؤَالُ: امرأة أمُّها بَلَغَتْ ثلاثًا وستِّينَ سنةً، لكنَّها لا تعرِف قراءةَ الفاتحةِ، ولا تعرِف الآياتِ، ولا تعرف كيف تُصلِّي، فهل تأثم البنتُ؟ وماذا يجب عليها؟

الجوابُ: لا بدَّ أَنْ تَتَعَلَّمَ الأُمُّ قراءةَ الفاتحةِ؛ لأَنَّه لا صلاةَ لَمَن لم يَقرَأُ بفاتحةِ الكتابِ، وهذا سهلٌ، وما زاد عن الفاتحةِ فليس بواجبٍ، فإذا كانت لا تستطيعُ أن تقومَ به إلَّا بمشقَّةٍ كبيرةٍ، فليس بواجبِ.

(٧٤٤) السُّؤالُ: هل وَرَدَ عنِ الرَّسولِ ﷺ في سُنَّةِ المَغْرِبِ البَعْدِيَّةِ أَنَّه يَقْرَأُ: ﴿ وَهُلَ هُوَ اللَّهُ أَحَـدُ ﴾ (١)؟

الجَوابُ: نَعَمْ، وَرَدَ فِيها حَدِيثٌ، لَكِنْ لا أَعْلَمُ عَنْ صِحَّتِه.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٥)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب القراءة في الركعتين بعد المغرب، رقم (٩٩٢)، من حديث ابن عمر رَضَّالِيَّهُ عَنْهُا.

(٧٤٥) السُّؤَالُ: هل يجوز رفْعُ الصَّوتِ بالقراءةِ في الصَّلواتِ المكتوبةِ السِّرِّيَّةِ؟ الجَوَابُ: لا بأسَ به أحيانًا، فلا بأسَ أنْ يُسْمِعَ مَنْ وراءَهُ قراءَتَهُ أحيانًا.

(٧٤٦) السُّوَّالُ: إذا سَهَوتُ في قراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ الجهريَّةِ وأنا مأمومٌ، فهل أُعِيدُ الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: لا تُعِدُها، ولكنْ تأتي بركعةٍ بدَلَ الرَّكعةِ الَّتي سهوْتَ فيها عن قراءةِ الفاتحةِ.

(٧٤٧) السُّؤالُ: المَّامُومُ إذا نسِيَ سورةَ الفاتحةِ سواءً في السِّرِّيَّةِ أو الجهريَّةِ؛ ماذا عليه؟

الجَوابُ: الَّذي نرى أنَّه كما لو نسِيَها الإمامُ أو المنفردُ؛ بمعنى أنَّ الرَّكعةَ أُلغِيَتْ، هذا هو الَّذي نراهُ في هذه المسألةِ؛ لعمومِ الأدلَّةِ الدَّالَّةِ على وجوبِ قراءةِ الفاتحةِ بدونِ تفصيل.

(٧٤٨) السُّوَّالُ: ما حُكمُ قراءةِ الفاتحةِ مرَّتَيْنِ في الرَّكعةِ الواحدةِ؛ فإنِّي في بعضِ الأوقاتِ أشعُرُ أنِّي نسيتُ أنْ أقرأَها؛ فأقرؤُها؟

الجَوَابُ: لعلَّكَ كثيرُ الشُّكوكِ، فاترُكِ الشَّكَ، وإذا شكَكْتَ أَنَّكَ لم تقرأها فقدِّرْ أَنَّكَ قرأتَها.



(٧٤٩) السُّؤَالُ: إمامٌ نَسِيَ أَنْ يجهَرَ بالقراءةِ في صلاةِ المغربِ، والمأمومونَ اعتقدوا أنَّه طوَّلَ في دعاءِ الاستفتاحِ؛ فلمْ يقرؤوا الفاتحةَ حتَّى ركَعَ، ثُمَّ ذكرَ بعدَ الصَّلاةِ، فهل يُعيدُ الرَّكعة؟

الجَوَابُ: إذا لم يجهَرِ الإنسانُ في صلاةِ المغربِ أو غيرِها مِنَ الصَّلواتِ الجهريَّةِ فصلاتُه صحيحةٌ، ولا شيءَ عليه؛ لأنَّ الجهرَ سُنَّةٌ وليس بواجب، لكنْ لا ينبغي للإنسانِ أنْ يدَعَ الجهر؛ لأنَّه لا ينبغي له أنْ يدَعَ السُّنَّة، ولأنَّ الَّذي ينبغي للمُصلِّي أنْ يُكمِلَ صلاتَه بقدْرِ ما يستطيع.

وكذلك المأمومونَ الَّذينَ لم يقرؤوا الفاتحةَ ليس عليهم شيءٌ، لكنْ على المأمومِ أنْ يقرأَ الفاتحة، سواءٌ كان إمامُه يجهر أو يُسِرُّ؛ لعُمومِ قولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «لا صلاةَ لَنْ لم يقرأُ بفاتحةِ الكتابِ»(١).

(٧٥٠) السُّؤالُ: إذا صلَّيْتُ خلفَ الإمامِ في صلاةٍ سِرِّيَةٍ وانتهيتُ من السُّورَةِ والإمامُ لم يَنْتَهِ، فهاذا أفعَلُ؟

الجَوابُ: تقرأُ سورةً أخرى حتَّى يرْكَعَ الإمامُ.



(٧٥١) السُّوَّالُ: بالنِّسبةِ لإمامِ مَسجدٍ في صَلاةِ الفَجْر، هل تَرى مِنَ المشروعِ لَهُ أَنْ يَقْرأ في الركعةِ الأُولى الذَّارِيَات وفي الركعةِ الثَّانية الطُّور، أو هَذا مِن التَّطْويل؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِحَالِتَكُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: الظَّاهِر أَنَّه فيهِ تَطْويلٌ علَى النَّاسِ الآنَ، ولا حَرَجَ أَنْ يُقَسِّمَ الذَّارِيَاتِ مَثلًا بَيْنَ الرَّكْعتين.

(٧٥٢) السُّؤالُ: هل هناك سُوَرٌ مُعَيَّنَةٌ تُقْرَأُ فِي الرَّكعتَينِ قبل صَلاةِ الفَجْرِ؟

الجَوابُ: سُنَّةُ الفَحْرِ يُسَنُّ أَنْ يُقْرَأً فِي الرَّحْعَةِ الأولى بعد الفاتحةِ: ﴿ قُلْ يَكَأَيُهَا الْكَ عَلَمُ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ (١) ، أو يُقْرَأً فِي الرَّحْعَةِ الأُولى: ﴿ قُلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ (١) ، أو يُقْرَأً فِي الرَّحْعَةِ الأُولى: ﴿ قُلُولُواْ ءَامَنَكَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِنْرَهِعَمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُولِيَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُولِيَ النَّيِيُونَ مِن ذَيِهِمْ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدِ مِنْهُمْ وَخَعْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وهذه الآيةُ فِي سُورةِ البقرةِ، و ﴿ قُلْ يَتَاهَلَ ٱلْكِئْبِ تَعَالَوْا إِلَى مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وهذه الآيةُ فِي سُورةِ البقرةِ، و ﴿ قُلْ يَتَاهِلَ اللَّهِ عَمَالَوْا إِلَى اللَّهُ وَلَا يُشْرِكَ بِهِ عَلَيْهُ وَكُنْ يَتَعْضُنَا بَعْضًا المُعْتَى وَيَمْنَكُوا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا يُشْرِكَ بِهِ عَلَيْهُ وَلَوْا الشَّهُ كُوا بِأَنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [البعرة: ١٣٦] في الرَّكعةِ النَّانِيةِ بعد الفاتحةِ (١)، مَرَّةً يَقَرَأً هذا، ومَرَّةً يقرأً هذا.

(٧٥٣) السُّؤالُ: بعضُ أئمةِ المساجِدِ يَقْرؤونَ في الجَهريَّةِ مِن وسَطِ السُّورةِ وأحيانًا مِن آخرِ السُّورةِ؛ فهل كان الرَّسولُ ﷺ يفعَلُ هذا؟

الجَوابُ: يقولُ ابنُ القيِّمِ رَحْمَهُ أللَّهُ في (زادِ المعادِ)(٢): ليس مِن هَدْيِ الرَّسولِ ﷺ

⁽۱) كما أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧)، من حديث ابن عباس رَضَيَالَيُهَعَنْهُا.

⁽٣) زاد المعاد (١/ ٢٠٨).

أنَّه يقرَأُ مِن أواخِرِ السُّورِ أو أواسطِها. ولكنْ إذا فعَلَه الإنسانُ أحيانًا لبَيانِ الجوازِ، فلا بأسَ.

وبعضُ الأئمةِ دائمًا يقرَأُ مِن أواسطِ السُّورِ أو أواخرِها، ولا تكادُ تسمَعُه يقرَأُ سُورةً كاملةً، وهذا لا يَنْبغي، لكنَّه ليس بحَرامٌ. ويجِبُ على الإمامِ أنْ يُطبِّقَ مِن السُّنَّةِ ما أمكنَه؛ لأنَّه مَسؤولٌ أمامَ اللهِ.

ويوجَدُ شَيءٌ أهمُّ مِن هذا؛ وهو أنَّ بعضَ الأئمةِ يُسرِعُ جِدًّا، حتَّى إنَّ الَّذين خلفَه لا يتمكَّنونَ مِن الطُّمأنينةِ ولا الأذكارِ الواجبةِ كالتَّسبيح، وهذا حرامٌ عليهم، فالواجِبُ عليهم أنَّ يتَّقوا الله عَنَّوَجَلَّ، وأنْ يُؤدُّوا الأمانةَ كها مُمِّلوها، فاللهُ تَعالى ما جعَلَهم في هذا المَوضعِ إلَّا وقد حمَّلَهم أمانتَه، فالواجِبُ أنْ يُطبِّقوا مِن سُنَّةِ الرَّسولِ جعَلَهم في هذا المَوضعِ إلَّا وقد حمَّلَهم أمانتَه، فالواجِبُ أنْ يُطبِّقوا مِن سُنَّةِ الرَّسولِ عَلَى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (۱).

(٧٥٤) السُّؤالُ: نسِيَ الإمامُ في صلاةِ المغربِ أنْ يجهَرَ بالقراءةِ، والمأمومونَ اعتقدوا أنَّه طوَّلَ في الاستفتاحِ فلمْ يقرَؤوا الفاتحةَ وركَعَ الإمامُ دونَ أنْ يقرَأَ الفاتحةَ جهرًا، ثُمَّ ذكرَ بعدَ الصَّلاةِ؛ فهلْ يُعيدُ الرَّكْعَةَ؟

الجَوابُ: إذا لم يجهرِ الإنسانُ في صلاةِ المغربِ أو غيرِها مِن الصَّلواتِ الجهريَّةِ فصلاتُه صحيحةٌ؛ لأنَّ الجهرَ سنَّةٌ وليس بواجبٍ، وليس بركنٍ، لكنْ لا ينبغي للإنسانِ أنْ يدَعَ السُّنَّة؛ لأن الذي ينبغي للمصلي أن يكمل صلاته بقدر ما يستطيع.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، رقم (٦٣١)، من حديث مالك ابن الحويرث رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

والمأمومُ ليس عليه شيءٌ، لكنْ عليه أنْ يقرأَ الفاتحةَ سواءٌ كان إمامُه يجهَرُ أو يُسِرُّ؛ لعمومِ قولِ النَّبيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لَمِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفاتِحَةِ الكِتابِ»(١).

(٥٥٥) السُّوَالُ: سمِعْنا مِن فَضيلَتِكم أنَّه يجوزُ للإمامِ في الفَريضةِ أنْ يقرَأَ مِن المُصحفِ. فإذا قلتُ هذا الكلامَ للنَّاسِ قالـوا: ما هو الدَّليلُ؟ فها هو الدَّليلُ لأقـولَه لهم؟

الجَوابُ: أليس اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا تَيَسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [الزّمل: ٢٦؟ بلى! أليس النّبيُّ عَلَيْ يقولُ: ﴿ لَا صَلَاةَ لَمِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ﴾ (٢)؟ أليس الرَّسولُ قد قال للرَّجُلِ: ﴿ اقْرَأْهُ فِي غيرِ المُصحفِ؟ إذن للرَّجُلِ: ﴿ اقْرَأْهُ فِي غيرِ المُصحفِ؟ إذن يشمَلُ قِراءتَه مِن المُصحفِ أو مِن القَلْبِ، لكنْ إذا كان الإنسانُ يُدرِكُ القِراءةَ بالقلْبِ فإنَّه لا يقرَأُ من المُصحفِ؛ لأنَّ قِراءتَه مِن المُصحفِ تَستلزِمُ حَركاتٍ لا داعِيَ لها حينئذٍ، فإنَّه لا يقرَأُ من المُصحفِ؛ لأنَّ قِراءتَه مِن المُصحفِ تَستلزِمُ حَركاتٍ لا داعِيَ لها حينئذٍ، أمَّا إذا احتاج إلى ذلك؛ كأنْ يكونَ الإمامُ لا يحفَظُ سُورةَ ﴿ الّمَ آلَهُ مُعَةِ؛ لأنَّ قِراءةَ هاتَينِ أو هُمَلُ أَنَّ عَلَى ٱلإِنسَنِ ﴾ وهو يُحِبُّ أنْ يقرَأُها في فَجْرِ يومِ الجُمُعةِ؛ لأنَّ قِراءةَ هاتَينِ السُّورتَينِ فِي فَجرِ يومِ الجُمُعةِ مِن السُّنَةِ (٤)، ويقولُ: أنا لم أحفَظُهما؛ فهل لي أنْ أقرَأُهما السُّورتَينِ في فَجرِ يومِ الجُمُعةِ مِن السُّنَةِ (٤)، ويقولُ: أنا لم أحفَظُهما؛ فهل لي أنْ أقرأهما مِن المُصحفِ؟ نقولُ: نعم لك ذلك، ولا حرَجَ عليك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِحَالِيَّةُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّكُعَنْهُ.

⁽٤) كما أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، رقم (٨٩١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، رقم (٨٨٠)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُعَنْهُ.

(٧٥٦) السُّوَّالُ: إمامٌ يقولُ: إنِّي أقرأُ في الثَّالثةِ بـ ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ حتَّى لا أسهوَ في صلاتي، فما حُكْمُ فعلِه؟

الجَوَابُ: إذا كان كثيرَ السَّهوِ فلا يَنفَعُه هذا؛ لأنَّه سَيَنْسَى ما قرأَ به، فالأفضلُ أن يَتَّبعَ السُّنَّةَ في ذلك، وأن يَقتصِرَ فيما بعد التشهُّدِ الأوَّلِ على الفاتحةِ فقطُ^(۱)، ولا بأسَ أنْ يقرأَ معها سورةً أخرى أحيانًا في صلاةِ الظُّهْرِ والعصرِ.

(٧٥٧) السُّؤَالُ: تقول امرأة تُصلِّي الظُّهْرَ وتقرأُ في الركعتينِ الأُوليينِ الفاتحةَ وسورةً بعدها، فهل تقرأُ في الرَّكعتينِ الأخيرتينِ بعدَ الفاتحةِ سورةً، أو تَكتفي بالفاتحةِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ في الرَّكعتينِ الأخيرتينِ في الظُّهْرِ والعصرِ والعشاءِ الاقتصارُ على الفاتحةِ، ولا بأسَ أحيانًا أن يقرأَ الإنسانُ زيادةً على الفاتحةِ.

(٧٥٨) السُّؤالُ: هل قِراءةُ السجدةِ في فَجرِ الجُّمعةِ واجِبٌ؟ ومَن قَسَمَ سورةَ السِّمدةِ على الرَّكعتين هل يَصِحُّ؟

الجَوابُ: السُّنةُ قِراءةُ السجدةِ في الرَّكعةِ الأولى، والإنسانِ في الركعةِ الثانيةِ كَامَا، كَامِلَتَينِ، ولَيسَتا بِواجِبَتَين، أمَّا قِسمةُ السَّجدةِ على الرَّكعَتَينِ فهذا مُخالفةٌ للسُّنةِ تَمَامًا، وهو جاهِلٌ، ولو لا أنِّي أعتقِدُ أنَّه حَسَنُ النيةِ لقُلتُ: إنَّهُ مُحَّنْ حادَّ رَسولَ الله؛ لأنَّ هذا يَعني كَأَنَّه يَقولُ: كأنَّك يا رَسولَ الله حين قَرأتَها كامِلةً فَقَد أخطأتَ، والصَّوابُ أن

⁽١) كما أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب، رقم (٧٧٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، رقم (٤٥١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ.

تُقسَمَ. وهذا أَمرٌ خَطيرٌ خَطيرٌ خَطيرٌ، يَفعَلُه بَعضُ الأئِمةِ الجُهالُ، فيقسِمون السَّجدةَ على الرَّكعَتينِ، أو يَقرَؤون نِصفَ السجدةِ في الأُولى ونِصفَ الإِنسانِ في الثانيةِ، وكُلُّ هذا باطِلٌ، ولولَا حُسنُ النِّيةِ لقُلنا: إنَّهُ من المحادِّينَ لرَسولِ الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٧٥٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ قراءة ﴿ قُلُ هُو اللَّهُ أَحَـدُ ﴾ في نهايةِ كلِّ ركعةٍ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بذلك، لكنَّه ليس من السُّنةِ، فإذا كان الحامِلُ لقِراءَتِها محبةَ الله عَرَقِجَلَّ فلا بَأْسَ أَن تَقرَأُها في آخِرِ القِراءةِ في الصلاةِ، لكن مع ذلك ليسَت بسُنةٍ، فلا نَقولُ للناسِ: افعَلوا هذا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لم يكن يَفعَلُ فلا نَقولُ للناسِ: افعَلوا هذا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لم يكن يَفعَلُ ذلك، ولم يَأْمُر به أحدًا من الأمةِ، وإنَّما كان بعضُ أصحابِه في سَريةٍ فيَختِم به قُلُ ذلك، ولم يَأْمُر به أحدًا من الأمةِ، وإنَّما كان بعضُ أصحابِه في سَريةٍ فيَختِم به قُلُ هُو اللهُ أَحَدُدُ ﴾ فقال: «اسألُوهُ لِمَ صَنعَ ذلك» قال: لأنَّما صفةُ الرحمن، وأنا أُحِبُّ أنَّ الله يُحِبُّه» (١).

فَالْخُلاصةُ أَن نَقُولَ: لا تَختِم قِراءةَ الصلاةِ بِهِ قُلَ هُوَ اللَّهُ أَحَـدُ ﴾ في كلِّ ركعةٍ، وإن فَعَلْتَ فلا بَأْسَ.

(٧٦٠) السُّؤالُ: هل تَجهَرُ المرأةُ في الصَّلاةِ الجَهريةِ مثلَ الرَّجلِ؟

الجَوابُ: الصَّلاةُ الجَهريةُ هي صَلاةُ اللَّيلِ، وللمرأةِ أن تُسِرَّ بقِراءتِها، ولها أن تَجهَر إلَّا إذا كان حَولَها رِجالٌ مِن غيرِ مَحارِمِها فلا تَجهَر.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، رقم (۷۳۷٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾، رقم (۸۱۳)، من حديث عائشة رَضَالَلَهُ عَنْهَا.

س الركوع

(٧٦١) السُّؤالُ: سَمِعتُ حَديثًا يَقُولُ: «...إلَّا أَنَّني نُهيتُ أَنْ أَقَرَأَ القُرآنَ راكِعًا أَو ساجِدًا»(١)، فكيف يَحمَدُ الإِنسانُ الله ويُثني عليه في الرُّكوعِ والسُّجودِ؟ وهل هناك صيغةٌ لحَمدِ الله والثَّنَاءِ عليه في الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: المنهيُّ عنه قِراءةُ القُرآنِ فَقَط راكِعًا أو ساجِدًا، وأمَّا الدُّعاءُ فقد أرشَدَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بقولِه: «فَأَمَّا الرُّكوعُ فعَظِّموا فيه الرَّبَ، وأمَّا السُّجودُ فاجتَهِدوا فيه في الدُّعاءِ فقَمِنٌ أن يُستَجابَ لكُم» (٢)، فادعُ الله بها شِئت، حتَّى السُّجودُ فاجتَهِدوا فيه في الدُّعاءِ فقَمِنٌ أن يُستَجابَ لكُم» (٢)، فادعُ الله بها شِئت، حتَّى لو دَعَوتَ بها في القُرآنِ فلا بَأْسَ فإنَّك ما قصدت القِراءة، فمَثلًا إذا قُلت: ﴿ رَبَّنَا لا تُزِغَ قُلُوبَنَا بَعَدَ إِذَ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَدُنك رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَابُ ﴾ [آل عمران:٨]، وتَقصِدُ بذلك الدُّعاءَ لا التِّلاوةَ فلا بَأْسَ.

والصَّلاةُ كُلُّها ثَناءٌ على الله من أوَّلِها، وفي السُّجودِ تَقولُ: «سُبحانَ رَبِّي الأَعلى» (٢) كما وَرَدَ ثُمَّ تَدعو الله مُباشرةً.



(٧٦٢) السُّؤَالُ: طفلةٌ عُمْرُها اثنتا عشْرةَ سَنَةً لا تُتِمُّ الرُّكوعَ، وتقولُ: هذا حُدودُ استطاعتي. فها الواجبُ على والدتِها؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِللَهُعَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: تنظُرُ هل هذا صحيحٌ أو لا؛ إذا كان صحيحًا فلا يُكَلِّفُ اللهُ نفسًا إلَّا وُسْعَها، وإذا لم يكُنْ صحيحًا تُبَيِّنُ لها أنَّ هذا غلطٌ، وأنَّه لا بدَّ مِن إتمامِ الرُّكوعِ.

(٧٦٣) السُّوَّالُ: بعضُ المُصلِّينَ يقولُ بعدَ الرَّفعِ مِنَ الرُّكوعِ: ربَّنا ولكَ الحمْدُ والشُّكْرُ. فهل زيادةُ: «والشُّكْرُ» لها أصْلُ؟

الجَوَابُ: قُولُ الْمُصلِّي إذا رفَعَ مِنَ الرُّكوعِ: ربَّنا ولكَ الحَمْدُ والشُّكْرُ. لَم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسُّنَّةُ فقطْ، والسُّنَّةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسُّنَّةُ فقطْ، والسُّنَّةُ جاءَتْ في هذا الموضع على أربعةِ وُجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: ربَّنا ولكَ الحمْدُ(١).

والوجهُ الثَّاني: ربَّنا لكَ الحمْدُ(٢). بإسقاطِ الواوِ.

والوجهُ الثَّالثُ: اللَّهمَّ ربَّنا ولكَ الحمْدُ(٣). بزيادةِ اللَّهمَّ.

والوجهُ الرَّابعُ: اللَّهمَّ ربَّنا لكَ الحمدُ (١). بإسقاطِ الواوِ، وزيادةِ اللَّهمَّ.

وهذه الوُجوهُ الأربعةُ ينبغي للإنسانِ أنْ يقولهَا مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا؛ حتَّى يأتي بالسُّنَّةِ على وجْهِها، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يكونَ إمامًا، فقدْ يُقالُ: إنَّ الأفضلَ أنْ يقتصِرَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١١)، من حديث أنس رَضِّوَاليَّثُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، رقم (٧٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه، رقم (٧٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رَضَالِيَّةُعَنْهُ.

على ما هو معروفٌ عِندَ النَّاسِ؛ لئلَّا يَرْتَبِكَ النَّاسُ في هذا، ويكونَ الصِّغارُ أَوِ العَوامُّ لا يَدرونَ ما قيمةُ ذلك.

(٧٦٤) السُّوَّالُ: هل هذه الصِّيغةُ لحمدِ اللهِ تعالى صحيحةٌ: «اللَّهُمَّ لكَ الحمدُ حَدًا يُوافي نِعَمَكَ، ويُكافِئُ مَزِيدَكَ»؟

الجَوَابُ: هذه العبارةُ فيها نَظَرٌ. والأفضلُ أن تقولَ: «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مُبارَكًا فيهِ».

(٧٦٥) السُّؤالُ: أقولُ بعد الرفعِ من الركوعِ: سمعَ الله لمن حمِدَه، ربَّنا ولك الحمدُ، حمَّا كثيرًا طيِّبًا مُباركًا فيه، كما يُحبُّ ربُّنا ويَرضى. وبعدَ الفراغِ من النافلةِ أَقرَأُ آيَةَ الكرسيِّ.

الجَوابُ: الصوابُ أن تقولَ: «حمدًا كَثيرًا طيبًا مُباركًا فيه، ملءَ السمواتِ والأرضِ وما بينهما، وملءَ ما شئتَ من شيءٍ بعدُ»(١)، أما «كما يُحبُّ ربُّنا ويرضى» فهذه في مكان آخرَ.

وأما قراءةُ آية الكرسيِّ بعد النافلةِ فليست بسنةٍ، فلا تَقرَأها، إنها وَرَدَت قراءتُها بعد الفريضةِ.

(٧٦٦) السُّؤالُ: هل يَجوزُ قولُ: «سبحانَ ربِّيَ العَظيم وبِحمدِه» في الرُّكوع؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم (٤٧٦)، من حديث عبد الله ابن أبي أوفى رَضَالِلَهُ عَنْظُا.

الجَوابُ: يقولُ: «سُبحانَ ربِّيَ العَظيمِ»، ولا يُضيفُ (وبِحمدِه) إلَّا إذا ثَبَتَ ذلك عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، وإلَّا فالمَعروفُ أن يَقولَ: «سُبحانَ ربِّيَ العَظيمِ» (۱) وأن يقول: «سُبحانَك اللَّهُمَّ وبحَمدِك، اللَّهُمَّ اغفِر لي» (۲)، وأن يَقولُ: «سُبُوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائِكةِ والرُّوحِ» (۳).

(٧٦٧) السُّوَّالُ: ما معنى كلمةِ: «وبحَمْدِه» في قولِنا: «سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه»؟

الجَوَابُ: معنى «سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه»: أُنَّزِّهُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن كُلِّ ما لا يَليقُ به، وأَجْمَعُ بين التَّسبيحِ والتَّحميدِ.

(٧٦٨) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: والدي في الصَّلاةِ تقرَأُ سورةَ الإخلاصِ بعدَ الرَّفع منَ الرُّكوع، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: لا، ليسَ هناك قراءةٌ بعدَ الرُّكوعِ، فالقراءةُ قبلَ الرُّكوعِ، أمَّا بعدَ الرُّكوعِ فَتقولُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، مِلْءَ السَّمَوَاتِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنِهِمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِحَالِتَهُءَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء في الركوع، رقم (٧٩٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٧)، من حديث عائشة رَضِوَاللَّهُ عَنْهَا.

(٧٦٩) السُّؤالُ: ما القَولُ الصَّحيحُ في وَضعِ اليدين على الصَّدرِ بَعدَ الرَّفعِ من الرُّكوعِ، حيثُ إن بَعضَهم يَقولُ: هي سنةٌ. وبَعضَهم يقولُ: هي بِدعةٌ؟

الجَوابُ: القَولُ الصَّحيحُ: إنه سُنةٌ؛ لحديثِ سَهلِ بنِ سعدٍ الساعديِّ رَضَالِلَهُ عَنهُ الذي رَواهُ البُخاريُّ - قال: كان الناسُ يُؤمَرون أن يَضَعَ الرَّجُلَ يَدهُ اليُمنى على ذراعِه اليُسرَى في الصَّلاةِ السَّكرةِ في الصَلاةِ: الرُّكوعُ؛ لأنَّ اليَد تَكونُ على على الركبةِ، والسجودُ؛ لأنَّ اليَد تَكونُ على الأَرضِ، والجُلوسُ؛ لأنَّ اليَد تكونُ على الفَخِذِ، ويبقى القيامُ ما قَبلَ الرُّكوعِ وبعدَ الرُّكوعِ، فكلُّه تكون اليَدُ اليُمنى على اليَدِ اليُسرى على الصَّدرِ.

(٧٧٠) السُّؤالُ: ما مَوضِعُ النَّظرِ أثناءَ السُّجودِ والرُّكوعِ؟

الجَوابُ: أمَّا السُّجودُ فالوَجهُ إلى الأَرضِ ولا يُمكِنُ أَن يَنظُرَ الإِنسانُ إلى شيءٍ آخَرَ، وأمَّا الرُّكوعُ فيَنظُرُ إلى مَوضِعِ السُّجودِ أو ما يُقابِلُ عَينَيهِ مِن الأرضِ، والأمرُ في هذا واسِعٌ والحمدُ لله، لكن لا يَلتَفِت الإِنسانُ يَمينًا وشِمالًا، ولا يَطرُدُ نَظرَه أمامَ الرائِح والجائي.

وقد ذَكرَ بَعضُ الناسِ أنه إذا أَغمَضَ عَينَيه كان أَخشَعَ له، فنَقولُ: لا تُغمِضُ عَينَيك؛ لأنَّ تَغميضَ العَينِ في الصَّلاةِ من الشَّيطانِ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يَحدُثَ شيءٌ أثناءَ الصَّلاةِ يوجِبُ أن تُغمِضَ عينيك فحِينَئِذٍ أغمِض عَينيك، وأمَّا مِن أولِ الصَّلاةِ فلا.



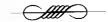
⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وضع اليمني على اليسرى في الصلاة، رقم (٧٤٠).

سي السجود

(٧٧١) السُّؤَالُ: كيف يكونُ النُّزولُ إلى السُّجودِ؟ هل يُبدَأُ باليدينِ؟

الجَوَابُ: النَّزولُ إلى السُّجودِ يَبدأُ بالرُّكبتينِ، ثمَّ باليدينِ، ثمَّ بالجبهةِ والأنفِ؛ لأن النَّبيَّ عَلَيْهُ نهى أن يَبرُكَ السَّاجدُ كها يَبرُكُ البَعيرُ (١)، والبعيرُ إذا بَرَكَ فإنَّه يُقدِّم يَديْه، وقد توهَّم بعضُ النَّاس فقال: إنَّ البعيرَ يبرُك على رُكبتيْه، فينهى أنْ يَبرُكَ الإنسانُ على رُكبتيْه، بل يُقدِّم يديْه، وهذا وهمُّ؛ لأن النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ لم رُكبتيْه، بل يُقدِّم يديْه، وهذا وهمُّ؛ لأن النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ لم يقُلُ: فلا يبرُكُ عليه البعيرُ. بل قال: «كَمَا يَبرُكُ البَعِيرُ»، فالنَّهيُ عن الصِّفةِ وليس عن العضوِ الَّذي يسجُد عليه.

وأمَّا «وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» فقد قال العلّامةُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللّهُ (٢)، وهو أحدُ حفَّاظ الحديثِ، وأحدُ الفُقهاءِ، بل مِن كِبارهم؛ قال: إنَّ هذا مُنقلِبٌ على الرَّاوي، وإنَّ صوابَ الحديثِ: ولْيَضَعْ رُكبتيْه قبلَ يَدَيْهِ. و ما قاله رَحِمَهُ اللّهُ فهو صوابٌ؛ لأنَّه لو كان لفظُ الحديثِ: وليَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ لَكَانَ آخِرُه مُناقِضًا لأوَّلِه، فالصَّوابُ الَّذي لفظُ الحديثِ: وليَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ لَكَانَ آخِرُه مُناقِضًا لأوَّلِه، فالصَّوابُ الَّذي لا مِرْيَةَ فيه عندي أنَّه يضَعُ ركبتيه أوَّلا، ثمَّ يديه، ثمَّ جبهته وأنفَه، اللَّهمَّ إلّا أنْ يكونَ عاجزًا لمرضٍ في ركبتيه أو في غيرِهما، فإنَّه يَتَقِي اللهَ ما استطاع، ويسجُد على الوجهِ الّذي يكونُ أيسرَ له وأهونَ عليه.



⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۳۸۱)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، رقم (۸٤٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده، رقم (۱۰۹۱)، من حديث أبي هريرة رَضَاًيلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) زاد المعاد (١/ ٢١٦ – ٢١٧).

(٧٧٢) السُّؤَالُ: هل تُجافي المرأةُ يدَيْها في السُّجودِ كما يفعل الرَّجُلُ؟

الجَوَابُ: نعَمْ، المرأةُ كالرَّجُلِ في جميعِ العباداتِ إلَّا ما دَّل الدليلُ على التَّفريقِ بينهما فيه، فهذا هو الأصْلُ؛ ولهذا نقول في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَتِ ثُمُ لَمْ يَأْتُواْ فِأَتُواْ فِلْمَ شَهَدَةً أَبَداً وَأُولَتَبِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ اللهِ لَمْ يَأْتُواْ فِلْمُ شَهَدَةً أَبَداً وَأُولَتَبِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ اللهِ لَمْ يَأْتُواْ فِلْمَ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله وَاصَلَحُواْ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٤-٥] - فحتَّى الَّذينَ يرمونَ المحصنينَ بالزِّنا يجب إجراءُ هذا الحُحْمِ عليهم وإنْ كانَتِ الآيةُ في النساءِ، وكذلك الآياتُ الكثيرةُ الَّتي فيها ذِكْرُ الرِّجالِ تشمَلُ النساءَ إلَّا بدليلِ.

وعلى هذا فصِفةُ الصَّلاةِ مشروعةٌ للرِّجالِ ومشروعةٌ للنِّساءِ على حدِّ سواءٍ، إلَّا ما ورَدَ الدَّليلُ فيه بالتَّفريقِ بين الرِّجالِ والنِّساءِ، فإذا سجدَتِ المرأةُ فإنَّها تُجافي يدَيْها عن جَنْبَيْها كها يفعل الرَّجُلُ، وإذا جلسَتْ في الصَّلاةِ تجلِس كها يجلِس الرُّجُلُ افتِراشًا وتورُّكًا، كلُّ شيءٍ في موضعِه، وإذا صلَّتْ مع الرِّجالِ فإنها كالرَّجُلِ تُتابع الإَمامَ كها يُتابعه الرَّجُلُ، وإذا كان نساءٌ يُصلِّينَ جماعةً وجَبَ عليهِنَّ أنْ يَصُفَّ بعضُهُنَّ إلى بعضٍ كها هو الشَّأنُ في الرِّجالِ، فلا تُصلِّي المرأةُ وحدَها مُنفرِدةً عَنِ النِّساءِ، وأمَّا إذا كانتِ امرأةٌ واحدةٌ مع رجُلٍ أو أكثرَ فإنَّها تُصلِّي وحدَها، حتَّى لو صلَّى بها زَوْجُها فإنَّه يتقدَّمُها، وتكون وراءَه وحدَها.



(٧٧٣) السُّوَّالُ: كيف يكون وَضْعُ الرِّجلينِ في السُّجودِ؟ وهل يختلفُ في الفريضةِ والنافلةِ؟

الجَوَابُ: أما بالنِّسبةِ للرُّكَبِ فإنَّها طبيعيَّةٌ؛ لا ترُصَّ بعضَها إلى بعضٍ، ولا تَفْتَحْها، وأمَّا بالنِّسبةِ للقدمينِ فالأفضلُ ضمُّ بعضِهما إلى بعضٍ، هذا في النَّافلةِ والفريضةِ.

واعلمْ أنَّ الأصلَ أنَّ الفريضةَ والنَّافلةَ في الأحكامِ سواءٌ؛ إلَّا أنْ يقومَ دليلٌ على تخصيصِ النافلةِ بشيءٍ.

(٧٧٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تغطيةِ الجبهةِ بطاقيةٍ أو شماغ أو عمَّةٍ أثناءَ الصَّلاةِ؟ الحَوابُ: العلماءُ يقولونَ: يُكرَهُ، وإذا أراد أن يسجدَ فإنَّه يَرفَع الطاقيةَ أو العِمامةَ.

(٧٧٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ السجودُ على الغُترةِ أو الطاقيةِ أو طرفِ العمامةِ؟ الجَوابُ: يجوزُ عند الحاجةِ، وإذا لم يكن حاجةٌ فإنه مَكروةٌ.

(٧٧٦) السُّؤَالُ: بعضُ النِّساءِ في حَرَمِ المدينةِ أو مكَّةَ عِندَ السُّجودِ تضع مِنديلًا أو شيئًا مِنَ القُماشِ؛ لتسجدَ عليه، فهل يجوز لها هذا؟

الجَوَابُ: نعَمْ، يجوز هذا؛ لأنَّ المِنديلَ منفصلٌ عن لِباسِ المُصلِّي، فلا حرجَ فيه، لكنَّ الأفضلَ أنْ تسجدَ على ما يسجُدُ النَّاسُ عليه؛ لئلَّا تَلفِتَ النَّظرَ بعملِها هذا.

(٧٧٧) السُّؤالُ: إذا نَزَلَ خِمارُ المرأةِ من على جَبينِها وسجَدَت على بَعضِه، أو بالقُفَّازين، فهل يَجوزُ ذلك أو لا؟

الجَوابُ: لُبسُ القفازَينِ في الصَّلاةِ لا بَأسَ به، وأمَّا الخِهارُ فتَحرِصُ على ألَّا يَنزِل على الجبهةِ، وإن نَزلَ فلا بَأسَ.



(٧٧٨) السُّؤَالُ: هل يَقتصِرُ الإنسانُ في دُعاءِ السُّجودِ على «سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَى»؟ وإذا قال: «سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ» في السُّجودِ، هل يجوزُ ذلك؟

الجَوَابُ: يجوزُ أن يقولَ الإنسانُ: سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ. في السُّجودِ، ولكنِ الأفضلُ في السُّجودِ أن يقولَ: سبحانَ ربِّيَ الأعلى. ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ يقولَ: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. ثمَّ يَدعُو.

وأمَّا الثَّناءُ على اللهِ تعالى بالذِّكْرِ والتَّعظيم، فهذا في الرُّكُوع؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ القُرآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَأَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ »(١).

(٧٧٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ صَلاةِ مَن إذا سَجدَ لا يُمَكِّنُ يَدَه كامِلةً من الأَرضِ، بل يَضعُ أَصابِعَه فَقَط دون باطِنِ الكَفِّ؟

الجَوابُ: صَلاتُه ناقِصةٌ، لكنَّها صَحيحةٌ؛ لأَنَّه يُجزِئُ من كُلِّ عُضوٍ بعضُه، لكن كُلَّما كان أَكمَلَ فهو أحسَنُ.

(٧٨٠) السُّوَالُ: ما حُكمُ من قالَ بَعدَ الرَّفعِ من السُّجودِ: سَمعَ الله لمن حِدَه. بدَلَ: الله أكبَرُ؟ وما يَلزَمُ الشَّخصَ إذا كان كَثيرَ الشَّكِّ في أركانِ الصلاةِ؟

الجَوابُ: يكون تَرَكَ واجِبًا من الواجباتِ، وهو التَّكبيرُ، فيَلزَمُه السُّجودُ للسَّهوِ قَبلَ السَّلام.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضِؤَلِيَّلَةُعَنَّهُمَا.

أَمَّا كَثْرَةُ الشَّكِّ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ فَغَيْرُ مُعتبرٍ، وَيَجَبُ عَلَى الْإِنسَانِ أَلَّا يَلْتَفِت إليه، حتَّى لو أَن نَفْسَه قالَت له: إنَّه لم يَفْعَلهُ. فلا يُهِمُّه، ويَستَمِر.

(٧٨١) السُّؤالُ: عندما أَدعو في السُّجودِ هل أَبدَأُ بالثَّناءِ على الله ثُمَّ بالصلاةِ على الله ثُمَّ بالصلاةِ على النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أدعو؟

الجَوابُ: لا تَبدَأ؛ لأنَّ ذلك لم يَرِد عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ، وإنها تَقولُ: «سُبحانَ ربِّيَ الأَعلى»^(۱) ثلاثًا أو أكثَرَ، و«سُبحانَك اللهمَّ وبِحَمدِك اللَّهُمَّ اغفِر لي»^(۱)، ثُمَّ تَدعو بها شئتَ بدون أن تَذكُرَ الثَّناءَ والصَّلاةَ.

(٧٨٢) السُّؤالُ: إذا قامَ الإنسانُ من السُّجودِ فمَتى يَكونُ موضِعُ التَّكبيرِ؟ الجَوابُ: التَكبيرُ؟ الجَوابُ: التكبيرُ من حين النُّهوضِ.

(٧٨٣) السُّؤالُ: امرأةٌ أثناءَ الدُّعاءِ في السجودِ تُؤَمِّن على دُعائِها، فهل هذا بدعةٌ؟ الجَوابُ: لا حاجةَ لذلِك، فالدَّاعي لا يُؤَمِّن على دعائِه إلا في آخرِه، ولكن لَيسَ في الصَّلاةِ، فلا نَعلمُ أنَّ الرَّسولَ كان يَختِمُ دعاءَهُ بآمين، إلا في الفاتحةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء في الركوع، رقم (٧٩٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَخِوَالِلَّهُ عَنْهَا.

(٧٨٤) السُّؤالُ: مِن المعلومِ أنَّ مِن أُسبابِ قَبولِ الدُّعاءِ الثَّناءُ على الله عَنَّفَجَلَّ، والصلاةُ على النَّبِيِّ ﷺ فهل أفعَلُ ذلك في السُّجودِ؟

الجَوابُ: الصلاةُ كلُّها ثَناءٌ على الله، وفي آخِرِها صلاةٌ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ في ذلك، وعَلى آلِهِ وسلَّمَ في ذلك، وعَلى آلِهِ وسلَّمَ في ذلك، والمرأةُ أو الرَّجُلُ إذا سَجَدَ سيُقَدِّمُ أولًا: «سُبحانَ ربيَ الأَعلى» (۱) و «سُبحانَك اللَّهُمَّ ربَّنا وبِحَمدِك اللَّهُمَّ اغفِر لي» (۲) وهذا ثَناءٌ.

أما الصلاةُ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فستَكون في آخِرِ الصلاةِ، وكَفي.

(٧٨٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن أدعُوَ بأَدعيةِ القُرآنِ أَثناءَ السُّجودِ في الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: نَعَم، يَجوزُ أَن يَدعُو المصلي بأَدعيةِ القُرآنِ وإِن كَان سَاجِدًا، وإنَّمَا الْمُحرَّمُ أَن يَقرَأَ القُرآنِ تِلاوةً وهو راكِعٌ أَو سَاجِدٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا وإِنِي نُهيتُ أَن أقرَأ القُرآنَ راكِعًا أو سَاجِدًا، أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فيه الرَّبَ، وأَمَّا السُّجودُ فاجتَهِدوا في الدُّعاءِ؛ فإنَّه قَمِنٌ أَن يُستَجابَ لَكُم »(٢)، و(قَمِنُ) يعني: حَرِيٌّ أَن يُستَجابَ لَكُم ،(٢)، و(قَمِنُ) يعني: حَرِيٌّ أَن يُستَجابَ لَكُم .



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء في الركوع، رقم (٧٩٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضَاً لِنَهُعَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

(٧٨٦) السُّؤالُ: والِدي يُعانِي مِن أَلَمٍ في السُّجود بسبَب كَسْر في يَدِه، فهاذا يَعمَل؟

الجوابُ: إذا كان يَشُقُّ عليه السُّجود فإنه يُومِئ ويَدنو من الأرض بقَدْر ما يُمكِنه، فإن دَنا إلى الأرض كثيرًا فيَلزَمه أن يَضَع يدَيه على الأرضِ ويَرفَع رَأْسه قَليلًا بحيثُ لا يَشُقُّ عليه.

أمَّا إذا كان لا يُمكِنه أن يَنحنِيَ أبَدًا ولا يُمكِنه أن يَقرُب منَ الأرض؛ فإنه يُومِئ برَأْسه ولا يَحتاج أن يَضَع يدَيْه على الأرضِ.

(٧٨٧) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للمسلمِ أنْ يستخيرَ اللهَ وهو ساجدٌ؛ بحُكْمِ أنَّه أقربُ ما يكونُ العبدُ إلى اللهِ جَلَّوَعَلَا وهو ساجدٌ؟

الجَوَابُ: إنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- بيَّنَ أنَّ دُعاءَ الاستخارةِ يَكُونُ بعدَ السَّلامِ؛ لقولِه ﷺ: «فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ لْيُقُلِ: اللَّهُمَّ...» (١)، فافعَلْ ما أرشدَ إليه الرَّسولُ ولا تلتفِتْ إلى غيرِه.



🥌 | التشهد والسلام

(٧٨٨) السُّؤالُ: قَولُنا في التَّحياتِ: «السَّلامُ عليك أَيُّها النَّبِيُّ»(٢)، هل يُؤخَذُ من هذا الدُّعاءُ للنَّبِيِّ بالمغفرةِ والسَّلامةِ؟ وهل يَجوزُ أن أَقولَ: اللَّهُمَّ ارزُقِ النَّبِيَّ من هذا الدُّعاءُ للنَّبِيِّ بالمغفرةِ والسَّلامةِ؟ وهل يَجوزُ أن أَقولَ: اللَّهُمَّ ارزُقِ النَّبِيَّ الوسيلةَ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢)، من حديث جابر رَضَّالِلَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِّاليَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: قَولُنا: «السَّلامُ عليكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ» (١) معناه أَنَّك تَدعو الله أن يَسْلَم النَّبِيُّ من كلِّ آفةٍ، ومِن كُلِّ عدوِّ، ورُبَّما يكون لها معنًى زائدٌ عن ذلك وهو: السَّلامُ على مِلَّتِه وشِرعَتِه أن يَنالَها أحدٌ بِسوءٍ، فتُحمَل على هذا وهذا: على سَلامَتِه هـو، وعلى سلامةِ شَريعَتِه.

أما الوَّسيلةُ، أَلَستَ تَدعو بها بَعدَ الأَذان! فإذا أَجَبتَ المؤذِّن وانتَهى الأَذانُ تُصَلِّي على مُحَمَّدٍ ثُمَّ تَقولُ: «اللَّهُمَّ ربَّ هذه الدعوةِ التَّامةِ، والصَّلاةِ القائِمةِ، آتِ مُحمَّدًا الوسيلةَ والفَضيلةَ وابعَثهُ مَقامًا مَحمودًا الذي وعَدتَهُ إنَّك لا تُخلِفُ الميعادَ»(١)، فالأَوْلى أن تَذكُرَ نصَّ ما عَلَّمنا النَّبِيُّ صَلَّلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٧٨٩) السُّؤالُ: ما هي صفةُ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؟ وهل يصِحُّ أَنْ نُطلِقَ لفظ (سيِّد) على النَّبِيِّ كما رُوِيَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنه قالَ للحَسَنِ بنِ عليِّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وسَوَفَ يُصْلِحُ اللهُ به بَيْنَ فِئتَيْنِ متقاتِلَتَيْنِ» (٢)، وكما رُوِيَ عنْ عُمْرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَالِسُّعَنهُ أَنَّه كان يقولُ: سيِّدُنا أبو بَكْرٍ أَعتَقَ سيِّدَنا بِلالاً (٤)؟

الجَوابُ: الصَّلاةُ على النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ- مِن أفضلِ القُرباتِ، وأجلِّ الطَّاعاتِ، فإذا كانت عبادةً فلا أحدَ يدُلُّ على عبادةٍ أفضلُ مِن دَلالةِ النَّبِيِّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِّهَ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَوَاللَّهُ عَنْهُما.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رَضَالِلَهُ عَنْهَا: «ابني هذا سيد»، رقم (٢٧٠٤)، من حديث أبي بكرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب بلال بن رباح رَضَالِللهُ عَنْهُ، رقم (٣٧٥٤).

صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ، ولمَّا قالوا: يا رسولَ اللهِ، كيف نصلِّي عليك؟ قال: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ علي عليك؟ قال: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَبَادِ مُعَلَدٌ مَجِيدٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الل

ولم يذكر «على سيِّدنا»، وهل أحدٌ أحسنُ تعليهًا مِن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ؟! وهل أحدٌ أنصحُ منه للأُمَّةِ؟!

ولو كان هناك صيغة أفضلُ مِن هذه الصِّيغةِ ما كتَمها النَّبيُّ عَلَيْهُ عنِ الأُمَّةِ؛ لأَنَّه لا يدُلُّها إلَّا على ما فيه الخيرُ؛ فهو قد قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»، ولا يعْني هذا أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ - ليس سيِّدًا، بل هو سيِّدُ ولدِ آدَمَ، ونحن نؤمِنُ أنَّ له السِّيادة المطلقة على بني آدَمَ، لكنَّها دونَ سيادةِ اللهِ عَرَقِجَلَ فإنَّ الله هو السَّيدُ المطلقُ الكاملُ. لو قلْنا: اللَّهمَّ صلِّ عَلى سيِّدِنا مُحمَّد، فإنَّ السِّيادة لا تكونُ للنَّبيِّ وحدَه، بل تكونُ للنَّبيِّ ولحدَه، بل تكونُ للنَّبيِّ ولعيرِ النَّبيِّ، وُلُ مَن كان شريفًا ووجيهًا في قومِه سُمِّي سيِّدًا، كما جاء في الحديثِ الَّذي ذكرْتَ؛ يقولُ النَّبيُّ عَلَيْهُ للحَسَنِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَحَالِيَهُ عَنْهُا: «إنَّ الحَبنِ النَّبيُ هَذَا سَيِّدًا، فلماذا نعدِلُ عن المُنتِي هَذَا سَيِّدٌ»، وليس بنبيًّ، إذن فالسِّيادةُ دونَ مرتبةِ النُبوَّةِ بلا شكً، فلماذا نعدِلُ عن المرتبةِ الأفضلِ إلى مرتبةٍ دونَهَا؟! إلى مرتبةٍ يشاركُه فيها كثيرٌ مِن النَّاسِ.

وعلى هذا: فقولُ القائلِ: اللَّهمَّ صَلِّ على نَبيِّنا محمَّدٍ. أحسنُ من قولِه: اللَّهُمَّ صَلِّ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ.

إذا كان كذلك، وعلِمْنا أنَّ الأفضلَ الاقتصارُ على ما علَّمهُ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ- أصحابَه؛ بقِيَ شيءٌ آخر: وهو أنَّ كلنا نعتقِدُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ سيِّدٌ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦)، من حديث كعب بن عجرة رَضَوَالِلَّهُ عَنَهُ.

والسَّيِّدُ هو المطاعُ، فإذا عدَلْنا عن شيءٍ علَّمنا إيَّاه، فإنَّ هذا انتقاصٌ في سيادتِه؛ لأَنَّه لو كان سيِّدًا حقيقةً عندك لم تتجاوزْ ما دلَّكَ عليه؛ ولهذا خيرُ الهَديِ هَديُ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ.

ونحنُ نقرِّرُ ونؤكِّدُ ونؤمِنُ بأنَّ محمَّدًا سيدُ البشر - صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه-لكنَّنا نقرِّرُ ونؤكِّدُ أنَّ النُّبوَّةَ أفضلُ من السِّيادَةِ؛ لأنَّ النُّبوَّةَ خاصَّةٌ بالأنبياءِ، والسِّيادَةُ عامَّةٌ لكلِّ ذي شَرَفٍ وجاهٍ في قَوْمِه.

(٧٩٠) السُّؤَالُ: هل تُقالُ الصَّلاةُ الإبراهيميَّةُ في التَّشهُّدِ الأوَّلِ؟

الجَوَابُ: الصَّحيحُ أنَّ التَّشهُّدَ الأوَّلَ ينتهي عِندَ قولِ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه. وأنَّ الصَّلاةَ على النَّبيِّ ﷺ إنَّما هي في التَّشهُّدِ الأخيرِ فقطْ.

(٧٩١) السُّؤالُ: ما هي صيغُ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ الَّتِي يُسْتَحَبُّ أَنْ تُقالَ؟

الجَوابُ: أفضَلُ صيغةِ تُقالُ في الصَّلاةِ على النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أُمَّتَه، حين قالوا: يا رسولَ اللهِ، وسلَّمَ- ما علَّمَه النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أُمَّتَه، حين قالوا: يا رسولَ اللهِ، كيف نُصَلِّي عليك؟ قال: «قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى بُرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ بَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى اللهُ عَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ بَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ بَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ بَجِيدٌ» (١٠).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على النبي على النبي على النبي التشهد، رقم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَالِتُهُعَنهُ.

وإنْ صلَّى عليه بغير هذه الصِّيغةِ بها ورَدَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- فهو خيرٌ، وإنْ صَلَّى عليه صلاةً بغيرِ هذه الصِّيغةِ لكنَّها لا تخرُجُ عنِ الصَّلاةِ المشروعةِ، فإنَّ هذا لا بأسَ به.

(٧٩٢) السُّوَّالُ: كيفَ يكونُ وَضْع اليدَيْن عندَ التشهُّد؟ وكيف يكون تحريكُ السَّبَّابةِ فِي التَّشهُّدِ الأوَّلِ والأخيرِ؟ ومتى يكونُ تحريكُها؟

الجَوَابُ: وَضْعُ اليدِ فِي التَّشَهُّدَيْنِ الأُوَّلِ والثَّانِي: أَمَّا اليُسرى فإنَّهَا تُوضَعُ مبسوطةً على الفَخِذِ، مضمومةَ الأصابعِ، مُوَجَّهةً إلى القِبلةِ، أو تكون مُلْقَمَةً الرُّكْبة؛ يَعني: يضَعُها على الرُّكْبةِ ويَعْكِفُ أصابِعَهُ على الرُّكْبةِ.

وأمَّا اليُمْنى فَتَضَعُها على الفَخِذِ، وتَضُمُّ منها الخِنْصَرَ والبِنْصَرَ، والوُسْطَى إنْ شِئْتَ فضُمَّها معها، ثُمَّ ضُمَّ إلَيْهِنَّ الإبهام؛ أيْ: تَضُمُّ الثَّلاثَةَ: الخِنْصَرَ والبِنْصَرَ والبِنْصَرَ والوُسْطَى، وتجعَلُ السَّبَّابَةَ قائمةً مفتوحةً غَيْرَ والوُسْطَى، وتجعَلُ السَّبَّابَةَ قائمةً مفتوحةً غَيْرَ مضمومةٍ، وإنْ شِئْتَ تَضُمَّ الخِنْصَرَ والبِنْصَرَ، وتُحَلِّقَ الوُسْطَى مع الإبهامِ، يعني: تَضُمُّ طَرَفِ الإبهامِ؛ لِتَكُونَ كالحَلْقَةِ، وتُبْقِي السَّبَّابةَ مُنْفَتِحَةً.

تحريكُ السَّبَّابةِ: تحريكُها يكون مِنَ الأسفلِ إلى الأعلى؛ أيْ: ترفُعها إلى الأعلى، أَنُمَّ تَرجِعُها إلى عَكَلُها، ويكون ذلك كُلَّها مَرَرْتَ بجُملةٍ دُعائيَّةٍ، فمثلًا: إذا قُلْتَ: اللَّهمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ. وإذا قُلْتَ: السَّلامُ عليكَ أَيُّها الَّنبيُّ. وإذا قُلْتَ: السَّلامُ علينا وعلى عِبادِ اللهِ الصَّالحينَ. وإذا قُلْتَ: اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بكَ مِن عذابِ جَهَنَّمَ. فإنَّك تُحرِّكُ إللَّهمَّ إنِّي أعوذ بكَ مِن عذابِ جَهَنَّمَ. فإنَّك تُحرِّكُ السَّبَابةَ، ولا تُحرِّكُها فقطْ عِندَ كُلِّ جُملةٍ دُعائيَّةٍ.

(٧٩٣) السُّؤالُ: هل التَّورُّكُ في الصَّلاةِ الرُّباعيةِ فَقَط، أو في الجُلوسِ الأَخيرِ حتَّى لو كانت الصَّلاةُ ثُلاثيةً؟

الجَوابُ: التَّورُّكُ في التَّشهُّدِ الأَخيرِ من الرباعيةِ والثُّلاثيةِ، أمَّا الثنائيةُ فلَيسَ فيها تَوَرُّكٌ.

(٧٩٤) السُّؤالُ: هل يَصِحُّ التَّورُّكُ للنِّساءِ في الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: التَّورُّكُ سُنةٌ في التَّشهُّدِ الأخيرِ في المغرِبِ والعِشاءِ والظُّهرِ والعَصرِ، وفي كلِّ صَلاةٍ فيها تَشهُّدان، فيَتَورَّك المصلي في التَّشهُّدِ الأَخيرِ، أمَّا الصَّلاةُ التي ليسَ فيها إلَّا تَشَهُّدٌ واحِدٌ فلا يَتَورَّكُ فيها، ولا فَرقَ في هذا بينَ الرِّجالِ والنِّساءِ.

(٧٩٥) السُّؤالُ: ما الحكمُ فيمن يرفَعُ أطرافَ الأصابعِ عندما ينتهي مِن التَّشَهُّدِ في الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: الإنسانُ إذا كان في التَّشهُّدِ فإنَّه يبسُطُ يدَهُ اليُسرى على فخِذِه اليُسرى على منها الجِنْصَرَ مَمْدودةَ الأصابعِ، أمَّا اليُمنى فإنَّه يضَعُها على فخِذِه الأيمنِ ويقبِضُ منها الجِنْصَرَ والوُسطى والإبهام، ويُبْقِي السَّبَّابةَ -وهي الَّتي بين الوُسطى والإبهام - فقتوحةً مرفوعةً نوعًا ما، وكلَّما مَرَّ بجُملةٍ دُعائيَّةٍ فإنَّه يرفَعُ السَّبَّابة، فمثلًا إذا قال: السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ. فهذه جُملةٌ دُعائيَّةٌ يرفَعُ أصبعَه السَّبَّابةَ عندَ ذِكْرِها، وكذلك إذا قال: اللَّهُمَّ بارِكْ على محمَّدٍ. وهلُمَّ جَرَّا.

وله أَنْ يقبِضَ الجِنْصَرَ والبِنْصَرَ، ويُحَلِّقَ الإبهامَ مع الوُسطى، ويرفَعَ السَّبَّابةَ نوعًا ما. فهاتانِ صفتانِ.

(٧٩٦) السُّؤالُ: رَفعُ السبابةِ أثناءَ المرورِ بذِكرِ الله هل هو خاصٌّ في التَّشَهُّدِ فَقَط، أو عامٌّ في الصلاةِ أو يَجوزُ في الأَذكارِ بعدَ الصلاةِ، أو هو عامٌّ عند كلِّ ذِكرٍ لله؟

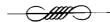
الجَوابُ: الذي تَبَيَّن لي أن رَفعَ السبابةِ يكونُ في الصلاةِ كلَّما دَعا، سواءٌ أكانَ في التشهُّدِ أمْ في الجَلسةِ بين السَّجدَتَينِ.

أمَّا في التشهُّدِ فالأَحاديثُ فيه واضحةٌ بيِّنةٌ، وأمَّا في الجلسةِ بين السَّجدتين فقد جاء ذلك في حديثِ وائِلِ بنِ حُجرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ الذي أخرَجهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في (مُسندِه) (١) بسندٍ جيِّدٍ، وهو ظاهِرُ سياقِ ابنِ القيِّمِ رَحَمَهُ اللهُ لصفةِ صلاةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ في (زادِ المَعادِ) (٢) أنَّ وَضعَ اليَدِ اليمنى والإِشارةَ بأصبعِها في الجلسةِ بين السجدَتين كما في التشهُّدِ الأولِ والثاني.

ودَعوى من قال: إنَّ ذلك شاذٌّ دَعوى غيرُ صحيحةٍ، بل هي زِيادةٌ من ثِقةٍ لا تُنافي ما وَرَدَ من أحاديثَ أُخرى، والشُّذوذُ إنَّما يُحكَمُ به إذا كان منافيًا كما هو مَعروفٌ في مصطلَح الحَديثِ.

ثُمَّ إنه لَا يُمكِن لأي إنسانٍ أن يُثبِت أن النَّبِيَّ ﷺ كان يَبسُط يدَه اليُمنى بين السجدَتَين كما يَبسُط اليُسرى، وإنَّما الذي ورَدَ أنه يَبسُطُ اليُسرى فقط.

أمًّا في الذِّكرِ بعد الصلاةِ فلا تُرفَع الأصبعُ، وأما في عُمومِ الذِّكرِ فلا أدري.



(٧٩٧) السُّؤالُ: إذا قام الإمامُ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ ونسِيَ التشهُّدَ الأُوَّلَ وسبَّح به ثِقَتانِ، فهل يَرجِعُ؟ معَ العلم أنَّه لم يَقرَأِ الفاتحة بعدُ؟

⁽١) مسند الإمام أحمد (٢١٦/٤).

⁽٢) زاد المعاد (١/ ٢٣١).

الجَوابُ: إذا استتمَّ قائمًا فلا يَرجِعُ ولو لم يقرَأ الفاتحة.

(٧٩٨) السُّؤالُ: شخصٌ يصلِّي، ولكنَّه عندما يأتي إلى التَّشهدِ الأخيرِ لا يقرَأُ التَّشهَدِ الأخيرِ لا يقرَأُ التَّشهُّدَ كاملًا؛ يقرأُ مِن: اللَّهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ. ولم يكنْ يعرفُ أنَّ المقصودَ بالتَّشهُّدِ الأخيرِ هو التَّشهُّدُ كاملًا؛ فهل صلاتُه صحيحةٌ، أو ماذا يفعَلُ؟

الجَوابُ: صلاتُه صحيحةٌ، ولكنْ بلِّغوه أنَّ النَّبي -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم- قال: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمُ التَّشَهُّدَ الأَخِيرَ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالْمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسيحِ الدَّجَّالِ»(١)، فاجعَلوه يقرأُ هذا.

(٧٩٩) السُّؤَالُ: إذا سلَّم الإمامُ فمتَى يَلْتَفِتُ بِوَجْهِه إِلَى المأمُومِين؟

الجَوَابُ: إذا سلَّم فإنَّه يقولُ: أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، اللهُمَّ أنْتَ السلامُ ومِنكَ السلامُ، تَباركْتَ يَا ذَا الجَلالِ والإكرامِ. ثمَّ يَلْتَفِت. فهذِه هِي السُّنة (٢).

(٨٠٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ صلَّتْ أحدَ الفروضِ ولم تجلِسْ للتَّشهُّدِ الأوَّلِ، فهاذا يَلْزَمها؟ هل تُعيدُ الصَّلاةَ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) كما أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩١)، من حديث ثوبان رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: إذا نَسِيَ المصلِّي التَّشهُّدَ الأوَّلَ فإنَّه يجب عليه أَنْ يسجُدَ سجدتَيْنِ قبلَ السَّلامِ، وإذا نَسِيَ أَنْ يسجُدَ أو لم يعلمْ بأنَّ عليها السُّجودَ، ومضَتْ مدَّةٌ طويلةٌ، فإنَّه لا شيءَ عليها.

(٨٠١) السُّؤالُ: أثناءَ الجُلُوسِ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ لقِراءةِ التَّشهُّدِ الأوَّلِ؛ هل يُقرَأُ معه التَّشهُّدُ الأخير؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أنَّه لا يُقْرَأُ كاملًا، وأنَّه إذا انتهى إلى قولِه: وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه. قام إلى الثَّالثةِ، ويرى بَعضُ العُلماءِ أنَّه يُسَنُّ أنْ يُتْبعَ ذلك بالصَّلاةِ على النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - فيقولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ وعلى آل محمَّدٍ، النَّهُمَّ بارِكْ على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ كما صَلَّيتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ بَحيدٌ، اللَّهُمَّ بارِكْ على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ، كما بارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ بَحيدٌ. ولكنَّ الَّذي يظهرُ لي عمَّدٍ، كما بارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ بَحيدٌ. ولكنَّ الَّذي يظهرُ لي القولُ الأوَّلُ، وهو أنْ يقتصِرَ على قولِه: وأشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه.

(٨٠٢) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يَرَونَ فرْضَ السَّلامِ على النَّبيِّ ﷺ في التَّشهُّدِ مرَّةً واحدةً، وفيها بعد يبْقى مُستحَبًّا، فأرجو منكم التَّوجية في ذلك.

الجَوابُ: السَّلامُ على النَّبِيِّ عَلَيْكُ فَرْضٌ في التَّشهُّدينِ: الأُوَّلِ والثَّانِ، لكنَّه في التَّشهُّدِ الأُوَّلِ فرضيَّتُه فرضيَّتُه وُجوبٍ لا فرضيَّتُه رُكْنٍ، فإذا ترَكَه الإنسانُ فإنَّه يسجُدُ للسَّهوِ سَجْدَتينِ قبلَ السَّلامِ، وأمَّا فرضيَّتُه في التَّشهُّدِ الثَّاني فهي فرضيَّةُ رُكْنٍ؛ بمعنى أنَّ الإنسانَ إذا ترَكَه سهوًا فإنَّه يعودُ إلى صلاتِه، فيتشهَّدُ، ويُسَلِّمُ على النَّبيِّ عَيَكِيْهُ، ويُكْمِلُ التَّشهُّدَ، ثمَّ يُسجُدُ للسَّهو سَجْدَتينِ بعدَ أنْ يُسَلِّمَ.

(٨٠٣) السُّؤالُ: هل التَّعوُّذُ من أربع: من عَذابِ القَبرِ، ومن عَذابِ جَهَنَّمَ، وفِتنةِ المحيا والمهاتِ، وفِتنةِ المسيحِ الدَّجالِ، في التَّشهُّدِ هل هي واجبةٌ أو سُنةٌ؟

الجَوابُ: أَكْثُرُ العُلمَاءِ على أنه سُنةٌ، ويَرى بعضُ أهلِ العِلمِ أنَّهَا واجِبةٌ، ولكن أليسَ الإِنسانُ مُؤمِنًا بالله ورَسولِه؟ الجَوابُ: بَلى، فإذا كان مُؤمِنًا بالله ورَسولِه فَقَد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: "إذا تَشَهَدَ أحدُكُم التَّشَهُدَ الأَخيرَ فليَقُل: أعوذُ بالله من عَذابِ جَهنَّم، ومِن عَذابِ القَبرِ، ومن فِتنةِ المحيا والمَهاتِ، ومِن فِتنةِ المسيحِ الدَّجالِ»(۱).

وما دامَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أمرَ بهذا فلماذا لا نَمتَثِلُ؟! ولا نَسأَلُ هل هو واجِبٌ أو غيرُ واجِبٍ، فليس هذا من هَدي الصَّحابةِ، فهل الصَّحابةُ إذا أَمَرَهم النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ بأمرٍ قالوا: يا رَسولَ الله، أواجِبٌ هو أو سُنةٌ؟ بل يقولون: سَمِعنا وأَطَعنا. فلا يَنبَغي لك إذا سَمِعتَ أَمرَ الله تَعَالَى والرَّسولِ أن تَقولَ: أواجِبٌ هو أم لا؟ قل: سَمِعنا وأَطَعنا. وافعَل.

نَعم، لو تَورَّطَ الإِنسانُ في المخالفةِ ولم يَفعَل؛ فحِينَئِذٍ يَسأَلُ ويقول: هل الأَمرُ للوُجوبِ، فتَحتاجُ المخالفةُ إلى تَوبةٍ، أو للاستِحبابِ فالأمرُ في ذلك هَيِّنٌ.

فعلى المؤمِن أن يَنقادَ لأَمرِ الله ورَسولِه ولا يَسأَل، ويَقولَ: سَمِعنا وأطَعنا والحَمدُ لله، فإن كانَ واجِبًا أُثيبَ ثَوابَ الواجِبِ وبَرِئَت ذِمتُهُ، وإن كان مُستَحَبًّا حَصلَ على ثَوابِ النافلةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم (١٣٧٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضَاَلِلَهُءَنْهُ.

(٨٠٤) السُّؤالُ: هل الدُّعاءُ بَعدَ السَّلام وارِدٌ؟

الجَوابُ: نعَم، فبَعدَ السَّلامِ يَقولُ المصلي: أستَغفِرُ الله. ثَلاثَ مراتٍ، ويَقولُ: «اللَّهُمَّ أنت السَّلامُ ومِنكَ السَّلامُ تَبارَكتَ يا ذا الجَلالِ والإِكرامِ»(١)، ثُمَّ يَذكُرُ الله عَنَّقِجَلَّ.

وقولُ المَسَلِّمِ: أَستَغفِرُ الله. فهذا دُعاءُ؛ لأنَّ مَعناه: أَسأَلُ الله المغفِرةَ، ولكن يُبادِر الإِنسانُ بذلك؛ لأنَّ صَلاتَه لا تَخلو مِن نَقصٍ، فيَستَغفِرُ الله عن ما حَصلَ في صَلاتِه من نقص.

(٨٠٥) السُّؤالُ: بعضُ الإخوان يَستَعمِلون السُّبحةَ في المسجِدِ، فأقولُ لهم: إن النَّبِيَّ عَلَيْهِ يُسبِّحُ بأصابِعِه، فيقولُ: إنَّني أصلِّي على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ وأعُدُّ، فها الحُّكمُ في استِخدامِها؟

الجَوابُ: مَرَّ ابنُ مَسعودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ بِقومٍ يَعدونَ بالحَصى، فقالَ لهم: لا تُحصوا أعمالَكُم الصالحةَ؛ أعمالُكُم الصالحةُ مَكتوبةٌ ومُحصاةٌ لا يُنقَصُ منها شيءٌ، ولكن أحصوا أعمالَكُم السيئةَ حتى تَتوبوا منها (٢). هذا كَلامُه أو مَعناهُ.

فلهاذا تُحصي على رَبِّك؟! صَلِّ على نَبِيِّك دائِمًا وأبدًا، واذكُر ربَّك كثيرًا ولا تُحصِ.

نَعم، الشيءُ الذي وَرَدَ إحصاؤه فأُحصِه مثل التَّسبيحِ خَلفَ الصَّلواتِ، أو قَولِ: سُبحانَ الله وبِحمدِه. مئةَ مَرةٍ، أو أن يَستَغفِرَ الإِنسانُ ربَّه ويَتوبَ إليه مئةَ مرةٍ فَهَذا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩١)، من حديث ثوبان رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٢٧ رقم ٨٦٣٦).

أحصِه وعُدَّهُ، وإذا أرَدتَ أن تُحصِيه فلا تُحصِه بالسُّبحةِ، ولكن أحصِه بالأصابع كها جاءِ الحَديثُ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أنه قالَ لنِساءٍ كُنَّ يَعدُدنَ بالحَصى: «اعقِدنَ بِالأنامِلِ -يَعني: بالأصابع- فإنَّهُنَّ مُستَنطَقاتٌ»(١).

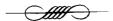


🧫 | مبطلات الصلاة

(٨٠٦) السُّؤالُ: إذا كثُرَ الرِّيقُ وبلعَتْه المرأةُ وهي في الصَّلاةِ؛ فهل في ذلك حرَجٌ؟ الجَوابُ: ليس فيه حرجٌ؛ لا في الصَّلاةِ ولا في الصِّيام.

(٨٠٧) السُّؤالُ: أحيانًا بعد انقِضاءِ الصلاةِ أتبيَّنُ وُجودَ نجاسةٍ في ثِيابي، لا أَعلَمُ متى حَدَثَت؛ فهل أُعيدُ الصلاة؟

الجَوابُ: لَا شيءَ عليك إذا كُنتَ لا تَدري عنها قَبلَ الصلاةِ.



(٨٠٨) السُّؤَالُ: كنتُ في الماضي أُحِسُّ بأنه يَخرُجُ منِّي بولٌ، وكنتُ أنسُبُ هذا للوَسواسِ، وما كنتُ أُفتِّشُ، والآنَ ثبَت لي أنَّ هذا صحيح؛ وقد رأيتُ هذا بعيني، وأجريتُ تحاليلَ بالمستشفى. وكنتُ قد حججتُ قبل ذلك على هذه الحالِ؛ فهل عليَّ شيءٌ؟ وهل أُعيد الصَّلواتِ؟

الجَوَابُ: لا تُعِدِ الصَّلاةَ؛ لأنَّك لم تتأكَّدْ، وأمَّا مسألةُ الحجِّ فلا شيءَ عليك.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٧٠)، وأبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب التسبيح بالحصى، رقم (١٥٠١)، والترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٨٣)، من حديث يسيرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهَا.

(٨٠٩) السُّوَّالُ: كثيرًا ما أشرُدُ وأفكِّر في الدُّنيا أثناءَ الصَّلاةِ، فهل هذا يَنقُصُ من أَجْرِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: هذا يَنقُصُ من أجرِ الصَّلاةِ بلا شكِّ، وعلى الإنسانِ إذا أحسَّ بهذا الشُّرُودِ أن يَتفُلَ عن يسارِه ثلاثَ مرَّاتٍ، ويَستعِيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، فإن كان معَ جماعةٍ فإنَّه لا يَتفُلُ عن يسارِه، ولكن يَكفِيهِ أنْ يَستعيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ ثلاثَ مرَّاتٍ.

(٨١٠) السُّؤالُ: إذا لبَّسَ الشَّيطانُ على الإنسانِ في الصَّلاةِ، ومعلومٌ أنَّه ينفُثُ عن يسارِه؛ فهل يلتفِتُ وهو في الصَّلاةِ لينفُثَ؟

الجَوابُ: نعم، إذا لبَّسَ الشَّيطانُ صلاةَ الإنسانِ عليه بالهواجسِ فإنَّه يلتفِتُ ويتفُلُ عنْ يسارِه ثلاثَ مرَّاتٍ، ويستعيذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ ثلاثَ مرَّاتٍ، وفي هذا العملِ تخِفُّ عليه الوساوسُ أو تزولُ بالكُلِّيَّةِ، ولا تبطُلُ الصَّلاةُ؛ لأنَّ الالتفاتَ لحاجةٍ، والالتفاتُ يكونُ عن يسارِه كها جاءَ في الحديثِ (۱)، ويكونُ بالرَّأسِ فقط، لا بالبدنِ.

(٨١١) السُّؤَالُ: مجموعةٌ منَ الناسِ كانوا مُسافرينَ، وعندما حانَتِ الصَّلاةُ صلَّى أحدُهم بهم إمامًا، وعندما فرغ من الصلاة قال: صلَّيتُ بكم غيرَ مُتَوَضِّئٍ ناسيًا. فأعاد الصَّلاةَ، ولم يُعِيدُوا هم، فما حُكْمُ ذلك؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة، رقم (٢٢٠٣)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: ليس عليهم شيءٌ، وكونُ الإمامِ أعادَ الصَّلاةَ صوابٌ، ويَنبغِي عَليهم أن يُؤذِّنُوا قبلَ الصَّلاةِ.

(٨١٢) السُّؤَالُ: هل صلاةُ الإمامِ حاسِرَ الرَّأسِ يَنْقُصُ مِن أَجْرِ صلاتِه شيئًا؟

الجَوَابُ: ليس في هذا محظورٌ، ولا يؤثّرُ في الصَّلاةِ، لكنَّ الأفضلَ لَمِنْ كانوا يعتادون الغترَ والشِّماغ أنْ يُصلُّوا غيرَ مكشوفي الرَّأسِ، وأمَّا مَن جرَتْ عادتُهم بكشْفِ الرَّأسِ فكُلُّه سواءٌ، الكشف أو الستر.

(٨١٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ نزَلَ على خِمارِها مِن أَنْفِها دمٌ كثيرٌ، وصلَّتْ بهذا الخِمارِ خسةَ فُروضِ، فهل تُعيدُ هذه الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: ليس عليها إعادةٌ وإنْ كان الدَّمُ كثيرًا، ولكنْ تَغسِلُهُ لئلَّا يتقزَّزَ النَّاسُ مِن مشاهَدتِه.

(٨١٤) السُّؤَالُ: بعضُ السَّيِّداتِ يَطُفْنَ فِي الحرمِ ويَمْرُرْنَ أمامَ المصلِّينَ، وأحيانًا لا يستطيع المصلِّي أنْ يَرُدَّهُنَّ لأنَّهُنَّ يَمْرُرْنَ أمامَه بسرعةٍ، فهاذا عليه؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: المصلِّي ليس له حَقُّ أَنْ يُصلِّي في المَطافِ، أَمَّا إِنْ كَان في غَيْرِ المَطافِ فإنَّه يمنَعُ المرائة أَنْ تتجاوَزَ، وظاهِرُ الحديثِ العُمومُ، سواءٌ في مكَّة أو غَيْرِها؛ وعلى هذا فإذا مرَّتْ بين يدَيْهِ قريبًا منه ولم يستطِعْ أَنْ يمنَعَها يَستَأْنِفُ الصَّلاةَ، ويذهَبُ إلى مكانٍ بعيدٍ عَنِ المارَّةِ.

(٨١٥) السُّؤالُ: هل المرأةُ تقطعُ صلاةَ المرأةِ إذا مَرَّت أمامَها؟

الجَوابُ: نعم، المرأةُ تقطعُ صلاةَ المرأةِ إذا مَرَّت بينها وبين سُثْرَتِها، أو مَرَّت بينها وبين سُثُرَتِها، أو مَرَّت بينها وبين طرَفِ سَجَّادتُها، وإذا لم يكُنْ لها سُترةٌ ولا سَجَّادةٌ ومَرَّت فيها بين سُجودِها وقدَمَيْها؛ قطَعَت صلاتَها، وإنْ مَرَّتْ مِن وراءِ ذلك لم تقطع الصَّلاة.

(٨١٦) السُّؤَالُ: هَلِ الأطفالُ يَقطعونَ الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: لا يَقطعونَ الصَّلاةَ؛ لأنَّ الَّذي يقطعُ الصَّلاةَ الأوَّلُ: المرأةُ البالغةُ، والثَّاني: الكلبُ الأسودُ، والثَّالثُ: الجِهارُ، وأمَّا الصِّغارُ فلا يقطعونَ الصَّلاةَ، البالغةُ، والثَّاني: الكلبُ الأسودُ، والثَّالثُ: الجِهارُ، وأمَّا الصِّغارُ فلا يقطعونَ الصَّلاةَ، لكنْ تَرُدُّهم عن أنْ يَمُرُّوا بين يدَيْكَ، وإنْ عجَزْتَ عنهم فلا بأسَ أنْ يَمُرُّوا بين يدَيْكَ، ولا يقطعونَ الصَّلاةَ.

(٨١٧) السُّؤَالُ: هل يَقطَعُ الصَّفَّ الطِّفلُ الصَّغيرُ غيرُ المميِّزِ؟

الجَوَابُ: لا يقطَعُه؛ لأنَّ مصافَّةَ الصَّبِيِّ صحيحةٌ، وكونُه غيرَ مميِّزٍ فلا يَقطَعُه؛ لأنَّ الفاصلَ يسيرٌ.

(٨١٨) السُّوَّالُ: أحيانًا يكونُ هناك كثيرٌ مِنَ الحركةِ للمرأةِ وهي تُصلِّي والأطفالُ حوْلَها، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا يَضُرُّ هذا، فالحركةُ لتَهْدِئتِهم أو مُلاحَظَتِهم لا بأسَ بها.



(٨١٩) السُّوَّالُ: بعضُ النِّساءِ تُجْلِسُ بعضَ أطفالِها بجانبِها في مُصلَّى النِّساءِ، فهل في ذلك شيءٌ؟

الجَوَابُ: لا، ليس فيه شيءٌ.

(٨٢٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ الصَّلاةِ أمامَ المرآةِ أو ما شابَهَها؟

الجَوابُ: الَّذِي يظهَرُ لِي أَنَّ الإنسانَ إذا صَلَّى أمامَ المِرآةِ فإنَّه سوف يَنشغِلُ فِكْرُه؛ لأَنَّه يشاهِدُ نفْسَه قائمًا راكعًا ساجدًا قاعدًا، وهذا يُشَوِّشُ الفِكْر، ويُوجِبُ انشغالَ النَّفْسِ، وقد ثبَتَ عن النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم - أنَّه صلَّى وعليه خَمِيصةٌ -أي: كِساءٌ مُعلَّمٌ -، فنظرَ إلى أعلامِها نظرةً، فلمَّا انصرَفَ مِن صلاتِه قال عَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْم، وَأْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْم، فَإِنَّهُ اللَّهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ عَنْ صَلاتِه قال اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ عَنْ صَلاتِه، فأمَّا إذا كانتِ المِرآةُ رَفيعةً بحيث لا يُصحَبُ معه ولا حولَه ما يَشْغَلُه عن صلاتِه، فأمَّا إذا كانتِ المِرآةُ رَفيعةً بحيث لا يُشاهِدُ نفْسَه وهو يُصَلِّى، فإنَّه لا بأسَ بها.

(٨٢١) السُّؤالُ: لدينا شابٌ يبلُغُ من العُمرِ الخامسةَ والثَّلاثينَ وعنده نَقصٌ في عقلِه، وهو يُصَلِّي باستمرارِ الصَّلواتِ المكتوبةَ والنَّفلَ، ولكنْ لا يُميِّزُ؛ يُصَلِّي -مثلًا الصُّبحَ أربعًا أو ثلاثًا أو خسًا، وكذلك في سائرِ الأوقاتِ الأُخرى، ولا يعرِفُ الوضوءَ؛ يغسِلُ اليدينِ قبلَ الوجهِ مثلًا، ويحفَظُ سُورةَ الفاتحةِ ويترُكُ الآياتِ، ويقرأ في

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها، رقم (٣٧٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام، رقم (٥٥٦)، من حديث عائشة رَضَّالَيَّهُ عَنْهَا.

الركعة الواحدة ثلاث سور وكلها سرية أو جهرية، واجتمَعْنا معه ولكنْ لم يُفِدْ ذلك، وهو على هذه الحالِ يُحافِظُ باستمرارٍ على الصَّلواتِ في المسجِدِ، وهو أوَّلُ مَن يذهَبُ إلى المسجِدِ يومَ الجُمُعةِ. والسُّؤالُ: هل تُعْتَبَرُ صَلاةُ هذا الرَّجلِ صحيحةً على حسَبِ عقلِه أو لا؟ وهل يجوزُ لنا أنْ نقومَ بتَشجيعِه عليها بهذه الحالِ أو نَحْرِمَه منها؟

الجَوابُ: هذا في الحقيقةِ كالصَّبِيِّ المُميِّزِ أو دُونَ الصَّبِيِّ المُميِّزِ، فيُؤْخَذُ منه ما يُحْسِنُ بمعنى أَنَّنا نُمكِّنُه مِن الصَّلاةِ على حسَبِ حالِه، أو نُمكِّنُه مِن النَّلاةِ على حسَبِ حالِه، أو نُمكِّنُه مِن النَّهابِ إلى المسجِدِ على حسَبِ حالِه إذا لم يكُنْ منه أذيَّةٌ على المسجِدِ أو على المُصلِّنَ، لكنَّنا لا نُطالِبُه بالواجبِ؛ لأنَّ هذا مَسلوبُ العقلِ في الواقِعِ، عقلُه كعقل المُميِّزِ أو أقلَ.

(٨٢٢) السُّؤالُ: بعضُ النَّاسِ يصلِّي وفي فمِه عَلكٌ؛ هلْ يجوزُ له هذا؟

الجَوابُ: كيف يُمكِنُ أَنْ يتكلَّم وفي فمِه علكٌ؟! وإذا تكلَّم مثلًا فإنَّ العلكَ سوفَ يتجَوَّلُ في الفمِ، فيحتاجُ إلى تصريفِه باللسانِ؛ لهذا نقولُ: لا يصليِّ الإنسانُ وفي فمِه شيءٌ؛ لا علكُ ولا غيرُ علكٍ، فعليه أَن يُخرِجَه ويصليِّ؛ لأَنَّه سوفَ يقِفُ بين يديِ اللهِ عَزَقِجَلَّ ويُناجي اللهُ تعالى بكلامِه؛ فإنَّه ثبَتَ عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى يدي اللهِ عَزَقِجَلَّ ويُناجي اللهُ تعالى: قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمَدِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ الرَّحْمَنِ اللهُ تَعالَى: هَمِدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ الرَّحْمَنِ اللهُ لَعَالَى: خَمِدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ الرَّحْمَنِ اللهُ لَعَالَى: خَمِدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمَدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنِي عَبْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنِي عَبْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنِي عَبْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ اللهُ تَعالَى: هُمَالًى اللهُ تَعالَى: هَمْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ اللهُ تَعالَى: هَمْدِي وَاللَّهُ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنِي عَبْدِي. وإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنَا اللهُ اللهُ اللهُ تَعالَى: هَمْدَنَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

أَنْهَنَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾، قالَ اللهُ تَعَالَى: هَذِهِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ »(۱)، فإذا كانَ يُناجي ربَّه فلا يجعلْ في فمِه شيئًا: لا علكًا ولا غيرَه.

(٨٢٣) السُّؤَالُ: أُصيبَتِ امرَأَةٌ في حادِثٍ، وأثناءَ صَّلاتِها تَسْهُو مِنَ التَّعَبِ، فَهَلْ تَبْطُلُ صَلاتُها؟

الجَوابُ: إذا كان يَزولُ عَقْلُها، يعني أَنَّها مُغْمًى عَلَيْها فلا قضاءَ عَلَيْها، وإذا كان عَقْلُها مَعَها لكِنَّها تَشْكو الغفلَ فعَلَيْها القَضاءُ.

(٨٢٤) السُّؤَالُ: هل تَبْطُلُ صلاةُ الَّذي يُسابِقُ الإمامَ في الصَّلاة؟

الجَوابُ: إذا سابَقَ المأمومُ إمامَه فركَعَ قَبْلَه أو سَجَد قبلَه أو قام قبلَه أو قَعَدَ قبلَه فإنَّ صلاتَه تبْطُلُ إذا كان عالمًا بالتَّحريم؛ لأنَّ مُسابَقَة الإمامِ حَرامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَيْ ذلا تُكبِّروا حتَّى يَسْجُدُوا حتَّى يَسْجُدُوا حتَّى يَسْجُدُوا حتَّى يَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدُوا حَتَى اللهُ مُ اللهُ عُلْلُ الإمامِ أَنْ يُحَوِّلُ اللهُ رأسَهُ رأسَ خِمارٍ ، أو يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةُ مُالِهُ اللهُ عَلَيْهُ وَعَلَى اللهُ عُرأسَ اللهُ عَلَيْهُ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣٤١/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، رقم (٦٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضَى اللهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام، رقم (٦٩١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن سبق الإمام، رقم (٤٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

وإذا ثبَتَ أنَّه حرامٌ فإنَّ القاعدةَ الشَّرْعِيَّة: «أنَّ كُلَّ فعلٍ مُحَرَّمٍ في عبادَةٍ يكونُ مُفْسِدًا لها»؛ فالأكلُ والشُّرْبُ في الصِّيامِ مُحُرَّمٌ فيُفْسِدُ الصِّيامَ، والكلامُ في الصَّلاةِ مُحُرَّمٌ فيُفْسِدُ الطَّيامَ، والكلامُ في الطَّلاةَ. مُحَرَّمٌ فيُفْسِدُ الجماعَةَ والصَّلاةَ.

أما إذا كان جاهِلًا بالحكمِ الشَّرْعِيِّ بحيثُ لا يَعْلَمُ أَنَّ ذلك مُحَرَّمًا فإنَّه لا تَبْطُل صلاتُه؛ لعُمومِ قولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقالَ اللهُ تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ » (١).

وكذلك لو جَهِلَ الحالَ بحيثُ ظَنَّ أن إمامَهُ راكِعٌ فَرَكَعَ، ثمَّ تبيَّنَ له أَنَّه لَمْ يَرْكَعْ؛ فإنَّ صلاتَهُ لا تبطُلُ، ولكن يَجِبُ علَيْه أنْ يرْجِعَ إلى القيامِ ليَأْتِيَ بالرُّكوعِ بعدَ ركوعِ إمامِه، فإنْ لَجِقَهُ الإمامُ فَلْيَستَمِرَّ على ما هو عَلَيْهِ.

(٨٢٥) السُّؤالُ: نَرى كَثيرًا من المصلينَ يَشتَغِلون بإصلاحِ بَعضِ الثِّيابِ -مثلَ الغُترةِ والشِّماغِ- أثناءَ الصَّلاةِ مع كُلِّ رُكوعٍ وسُجودٍ، فهل يُعَدُّ هذا من الحركاتِ المبطِلةِ للصَّلاةِ؟ وما حَدُّ الحَركاتِ التي تُبطِلُ الصلاة؟

الجَوابُ: هي لا تُبطِلُ الصَّلاةَ؛ لأَنَّها ليست كَثيرةً، لكنَّها مَكروهةٌ إلَّا لحاجةٍ، فرُبَّها تكونُ الغُترةُ مَثلًا مَلساءَ فتَزَحزَحَت عن مَكانِها، فتَحتاجُ إلى تَعديلٍ، فهذا لا بَأسَ به، أمَّا إذا كان مُجَرَّدَ عَبثٍ فهو مَكروةٌ.

والحركاتُ المبطلةُ هي التي إذا رآها الرَّائي قالَ: إن هذا ليسَ في صَلاةٍ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضَاللَهُ عَنْهَا.

(٨٢٦) السُّؤَالُ: أرى كثيرًا منَ النَّاسِ يجلِسُ ساكنًا قبلَ الصَّلاةِ، فإذا شرَع في تكبيرةِ الإحرامِ بعدَ الإمامِ إذا به يَبدَأُ بحركاتٍ مختلفةٍ كثيرةٍ ليستْ منَ الصَّلاةِ، فهذا يهتمُّ بملابسِه، وهذا ينظُر إلى أظافرِه ويديْه، وآخرُ ينظُرُ إلى السَّاعةِ والبيجر، وما إلى ذلك، وصارتْ هذه العادةُ في جيلِ الأبناءِ الَّذين يُقلِّدون آباءَهم، أفيدونا جزاكم اللهُ خيرًا.

الجَوَابُ: هذا منَ العَبَثِ المكروهِ في الصَّلاةِ، وإذا كان كثيرًا مُتواليًا أبطلَ الصَّلاةِ، ولهذا أُحذِّرُ إخواني المصلِّينَ منَ العَبَثِ في قلوبِهم، والعبثِ في جوارحِهم أثناءَ الصَّلاةِ، أمَّا العبثُ في القلوبِ فبأنْ يتجوَّلَ الإنسانُ بفكرِه يمينًا وشهالًا، فإذا دخل في الصَّلاةِ ذَهَب يفكِّر في بيتهِ، وذهب يفكِّر في أصدقائهِ، وذهب يفكِّرُ في دكَّانهِ، اللَّهُمَّ اعْصِمْنا من هذا، فهذا قلبٌ لاهٍ غافلٌ.

وأمَّا في الجوارحِ فكما ذكر السَّائلُ؛ ينظُر للسَّاعةِ وللقلمِ وللهاتف، ويُصلِحُ غُتْرَتَه، ويصلح غُتْرَتَه، ويصلح مشلحه بدونِ داعٍ، وهذا مكروهٌ، وقد نصَّ على هذا أهلُ العلمِ رَحِمَهُمَّاللَّهُ، فلْيُعَوِّدِ الإنسانُ نفسَه خشوعَ قلبِهِ وخشوعَ جوارحِه.

(٨٢٧) السُّؤالُ: امرأةٌ عِندَها أَطفالُ صِغارٌ وأَثناءَ صَلاتِها يتَشاجَرون أو يَصعَدون على أماكِنَ عاليةٍ، فتَقومُ بتَنبيهِهِم برَفعِ صَوتِها بالتَّكبيرِ أو بالتَّسبيحِ إِنذارًا لهم ولتَهدِئتِهم، وهُم بِدَورِهم يَستَجيبونَ لذلك، فهَل في هذا ضَررٌ على الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: لا، ليسَ فيه ضَررٌ، فيَجوزُ للمُصلِّي أَن يُنَبِّه من حَولَه، إمَّا بالنَّحنَحةِ، وإن كانت امرأةً فبِالتَّصفيقِ، أو بِرَفعِ الصوتِ بالقراءةِ أو بالتَّسبيحِ إذا لم يَكُن حولهَا رِجالٌ غيرُ مَحارم.

(٨٢٨) السُّؤَالُ: إذا صلَّتِ المرأةُ وهي منتقِبةٌ هل يجوز لها ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ ليس حوْلهَا رجالٌ فلا داعيَ لذلك؛ لأنَّ هذا يُشبِهُ التَّلثُّمَ، والتَّلثُّمُ منهيُّ عنه في الصَّلاةِ، وأمَّا إذا كان حوْلهَا رجالٌ فلا بأسَ، ولكنْ إذا سجدَتْ فينبغي أنْ تكشِفَ جبهتَها وأنْفَها؛ حتَّى تُباشِرَ المُصَلَّى.

(٨٢٩) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الصَّلاةِ عَلَى شيءٍ مرتفِعٍ مثْلِ سريرٍ أو فِراشٍ؟

الجَوَابُ: الصَّلاةُ على شيءٍ مرتفِعٍ لا بأسَ بها، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ الفِراشُ صُلْبًا، فإنْ لم يكنْ صُلْبًا فلا بدَّ أنْ تتَّكِئَ عليه بقوَّةٍ حتَّى يَنكبِسَ.

(٨٣٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الصَّلاةِ في مكانٍ فيه كتبٌ مَدْرَسِيَّةٌ وبَعْضُ الصُّورِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلكَ إذا كانَتِ الصُّورِ لَيْسَتْ مُعَلَّقَةً وَلَيْسَتْ أمامَ المُصلِّ، والأَحْسَنُ أنْ يكونَ مَحَلُّ الصَّلاةِ ليْسَ فيه صُورٌ، لِكِنِ الكُتُبُ المدرسِيَّةُ والصُّحُفُ الَّتِي فيها صُورٌ وهي لَيْسَتْ مِنْ مجلَّاتِ التَّصْويرِ، أو ما أشبَهَ ذلكَ لا بَأْسَ بِهِ؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ يصعُبُ التَّحَوُّزُ مِنْهُ.

(٨٣١) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الشَّرْع في نَظَركم في الصَّلاةِ على السَّجَّادَةِ الَّتي فيها صُوَرٌ للمساجِدِ، والمَناراتِ، والقِبابِ على القُبورِ، وغَيْرِ ذلك؟

الجَوابُ: الصَّلاةُ على السَّجَّادَةِ لا بأسَ بها في الأصْلِ، لكنْ يَنْبَغِي أَنْ تكونَ السَّجَّادَةُ الَّتي يُصَلَّى عَلَيْها لَيْسَ فيها شَيْءٌ مِن التَّطريزِ أو الوَشْيِ -يعني: النقوشَ-

وذلك لأنَّ هذا يَشْغَلُ المُصَلِّيَ عَنْ صلاتِه، وقد ثبَتَ عن النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم- أنَّه صَلَّى في خَمِيصَةٍ لها أعْلامٌ -أي: بثوبٍ مُعَلَّم- فنَظَر إلى أعلامِها نَظْرةً، فلما انْصَرَفَ مِنْ صلاتِهِ قال: «اذْهَبُوا بخَمِيصتي هذه إلى أبي جَهْمٍ، وأتوني بأنبِجانِيَّةِ أبي جَهْمٍ، فإنَّها أهُتْنِي آنفًا عن صلاتي »(۱).

ويزدادُ الأمرُ شِدَّةً إذا كان في هذا السِّجَّادِ تصاويرُ الحيواناتِ؛ كإنسانٍ، وأسَدٍ، وقَرْدٍ، وما أشْبَهَ ذلك، أو كان فيها صُوَرُ قِبابٍ على القُبورِ؛ لأنَّ الشَّيطانَ قد يدخُلُ على الإنسانِ فيتصورُ أنَّهُ يصلِّي إلى صاحِبِ هذه القُبَّةِ.

(٨٣٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَشبيكِ الأَصابِعِ سواءٌ في الصلاةِ أو في غيرِ الصلاةِ؟ الجَوابُ: تَشبيكُ الأَصابِع في الصلاةِ مَكروهٌ، وفي غيرِ الصَّلاةِ لا بَأْسَ به ولو في المسجِدِ، إلا إذا كان يَنتَظِرُ الصلاةَ فلا يُشَبِّك.

(٨٣٣) السُّؤالُ: هل يَجوزُ قَطعُ صلاةِ الفَريضةِ أو النافلةِ، لأيِّ سببٍ، سواءٌ كان للرَّدِّ على الهاتِفِ أو فتحِ البابِ أو لفَكِّ مُشاجرةٍ بين الأطفالِ وغير ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تُقطَعَ الفريضةُ أبدًا إلَّا لضَرورةٍ، كما لو شَبَّت النارُ في طَرفِ الحجرةِ مثلًا أو ما أشبَه ذلك، فنَعم، وأمَّا النافلةُ فإذا كان لسَببٍ فلا بَأسَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها، رقم (٣٧٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام، رقم (٥٥٦)، من حديث عائشة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

(٨٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ يُراوِدُها الوَسواسُ أثناءَ الصَّلاةِ، فهل هناك أدعيةٌ وأذكارٌ تَطرُدُ هذا الوسواسَ؟

الجَوابُ: تَستعيذُ بالله منَ الشيطانِ الرَّجيمِ، وتَبتَعِد عن الوساوِسِ نِهائيًّا، ولا تُفكِّر فيها إطلاقًا، ولا تُرَدِّد التَّكبيرَ، ولا قِراءةَ الفاتحةِ، ولا الوُّضوءَ.

(٨٣٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ يكثُرُ عندها الوسواسُ أثناءَ الصَّلاةِ، فتسجُدُ سَجدتينِ أو أكثرَ، ثمَّ تسجُدُ للسهوِ؛ فما نصيحتُكم لهذه المرأةِ؟

الجَوابُ: نصيحتي: أنْ تدَعَ الوساوسَ، وأنْ تَبنِيَ على ما في قلْبِها بدُونِ تردُّدٍ، وتَستعيذَ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيم.

(٨٣٦) السُّؤالُ: امرأة أُصيبَتْ بوِسواسٍ في الوُضوءِ والصَّلاةِ حتَّى في الحَلِفِ فلا تَدْري هل حَلَفَتْ أو لا، فبِهاذا تَنْصَحون مَن أُصيبَ بهذا المَرَضِ؟

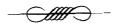
الجَوابُ: أَنْصَحُ الأخواتِ والإخوانَ الَّذين أُصِيبوا بالوِسواسِ أَنْ يَستَعيذوا باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وألا يلتَفِتوا إلى هذه الوَساوِسِ إطلاقًا، فإذا فَعَلوا ذلك رَفَعَه اللهُ عَنْهم؛ لأنَّ النَّبيَّ –صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّم – أَرشَدَ إلى هذا؛ حيثُ ذكر الوَسْوَسَة في الصَّدْرِ أو ذُكِرَت له فقال: «مَنْ وَجَدَ ذلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ، وَلْيَشِهِ» (۱)، فهذان دَواءانِ: الاستعاذَةُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، والانتهاءُ؛ يعني: الإعراضَ عن هذا كُلِّه، وعدمَ الالتفاتِ إلى شيءٍ منه؛ لأنَّ الإنسانَ إذا استرسَلَ مع هذه الوَساوِسِ أَدَّت به إلى المهالكِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الوسوسة في الإيهان، رقم (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

فرُبَّما يقعُ في قلبِه أشياءُ عظيمةٌ جدًّا جدًّا.

(٨٣٧) السُّؤالُ: عندها وسوسةٌ في الصَّلاةِ والطَّهارةِ، بهاذا تنصَحُها؟

الجَوابُ: أنصحُها بأنْ تتعوَّذَ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ؛ لأنَّ الوساوسَ مِن الشَّيطانِ، وألَّا تلتَفِتَ لهذه الوساوسِ إطلاقًا، تعرِضُ عنها وكأنَّها لم تكُنْ، وبذلكَ يزولُ عنها هذا إن شاءَ اللهُ تعالى.



🥌 | باب سجود السهو

(٨٣٨) السُّؤالُ: ما هي صفةُ سجودِ السَّهوِ؟

الجَوابُ: سجودُ السَّهوِ يكونُ قبلَ السَّلامِ وبعدَ السَّلامِ، فإنْ كان قبلَ السَّلامِ فإنَّ كان قبلَ السَّلامِ فإنَّ المصليَ إذا انتهى مِن التَّشهُّدِ كبَّر وسجَد سجدتَينِ، ثمَّ يسلِّمُ، وإن كان بعدَ السَّلامِ فإن المصلِّيَ يكْمِلُ التَّشهُّدَ ويسلِّمُ، ثمَّ يكبِّرُ، ثمَّ يسجُدُ حتَّى يأتِيَ بسجدتَينِ، ثمَّ يسجُدُ حتَّى يأتِيَ بسجدتَينِ، ثمَّ يسلِّمُ. هذه صفتُها، سجودٌ كسجودِ الصَّلاةِ.

(٨٣٩) السُّؤَالُ: كَيْفَ يكون سجودُ السَّهوِ حالَ الزِّيادةِ في الصَّلاةِ؟ وإذا شككْتُ في الصَّلاةِ؟ على ظَنِّي شككْتُ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ –مثلًا– هل صلَّيْتُ أربعًا أو ثلاثًا، ثُمَّ غلَبَ على ظَنِّي أَنَّنى صلَّيْتُ ثلاثًا؛ فأتَيْتُ بالرَّابعةِ؟

الجَوَابُ: سجودُ السَّهوِ حالَ الزِّيادةِ في الصَّلاةِ يكون بعدَ السَّلامِ؛ فمثلًا: إذا صلَّيْتَ الصَّلاةَ الرُّباعيَّةَ خَمسَ ركَعاتٍ، فسلِّمْ أَوَّلًا، ثُمَّ اسجُدْ سجودَ السَّهوِ ثانيًا.

وفي حالِ الشَّكِّ إذا غلَبَ على ظنِّك أَنَّك صلَّيْتَ ثلاثًا فأكمِلْ صلاتَك، واسجُدْ بعدَ السَّلام.

(٨٤٠) السُّؤَالُ: متى يكونُ سجودُ السَّهوِ قبلَ السَّلامِ؟ ومتى يكونُ بعدَ السَّلامِ؟

الجَوابُ: سجودُ السَّهوِ باختصارٍ يكونَ قبلَ السَّلامِ إذا ترَكَ واجِبًا مِن واجباتِ الصَّلاةِ؛ كما لو نَسِيَ التَّشهُّدَ الأوَّلَ، أو نسِيَ أَنْ يقولَ: ربِّ اغفِرْ لي. بينَ السَّجدتَيْنِ، أو نَسِيَ أَنْ يقولَ: سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى . في السُّجودِ، أو نَسِيَ أَنْ يقولَ: سُبْحانَ رَبِّيَ العَظِيمِ. في السُّجودِ، أو نَسِيَ أَنْ يقولَ: سُبْحانَ رَبِّيَ العَظِيمِ. في الرُّكوعِ، المهمُّ إذا ترَكَ واجِبًا فهذا نقصٌ فيكونُ محلُّ سجودِه قبلَ السَّلامِ.

ويكونُ بعدَ السَّلامِ إذا زادَ؛ مثلُ أنْ يركعَ مرَّتَيْنِ، أو يسجُدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ، أو يُصلِّي مَرَّاتٍ، أو يُصلِّي خَمْسًا في الرُّباعِيَّةِ أو أَرْبعًا في الثُّلاثِيَّةِ أو ثَلاثًا في الثُّنائِيَّةِ، فإنَّ السُّجودَ يكونُ بعدَ السَّلام.

كذلك يكونُ السُّجودُ قبلَ السَّلامِ إذا شكَّ الإنسانُ في عددِ الرَّكعاتِ، ولم يظْهَرْ له ترجيحُ أحدِ الاحتمالَيْنِ، فإنَّه يبني على اليقينِ وهو الأقلُّ ويُتمُّ عليه، ثمَّ يسجُدُ قبلَ السَّلامِ، وإنْ ترجَّحَ عندَه أحدُ الاحتمالَيْنِ، فإنَّه يبني على ما ترجَّح عِندَه، ويُتمُّ عليه السَّلامِ، وإنْ ترجَّحَ عندَه أحدُ الاحتمالَيْنِ، فإنَّه يبني على ما ترجَّح عِندَه، ويُتمُّ عليه ويسجُدُ بعدَ السَّلامِ، فصار السُّجودُ بعدَ السَّلامِ إما في الزِّيادَةِ وإمَّا في الشَّكِّ إذا ترجَّحَ عندَه عندَه أحدُ الأمْرَيْنِ. والسُّجودُ قبلَ السَّلامِ في النَّقصِ وفي الشَّكِّ إذا لمْ يترجَّحْ عندَه أحدُ الاحتمالَيْنِ.

(٨٤١) السُّؤالُ: ماذا يُقالُ في سُجودِ السَّهوِ؟

الجَوابُ: يُقالُ في سُجودِ السَّهوِ ما يُقالُ في سُجودِ الصَّلاةِ: «سُبحانَ رَبِّي الأعلى»

ثَلاثَ مَراتٍ^(۱)، «سُبحانَك اللَّهُمَّ رَبَّنا وبِحَمدِك، اللَّهُمَّ اغفِر لي»^(۲).

صلاة العصرِ المُثَوَّالُ: أحيانًا أسهو في الصَّلاةِ، فعِندَما أُصلِّي صلاةَ العصرِ المثلا السُّوَّالُ: أحيانًا أسهو في الصَّلاةِ، فعِندَما أُصلِّي صلَّنْتُ أربعَ ركَعاتٍ أو ثلاثَ يَلْتَبِسُ عليَّ الأَمْرُ في بعضِ الأحيانِ، ولا أدري إنْ كنتُ صلَّيْتُ أربعَ ركَعاتٍ أو ثلاثَ ركَعاتٍ، فهاذا أفعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا شَكَكْتَ هل صلَّيْتَ أربعًا أو ثلاثًا، وليس عِندَكَ ترجيحٌ، فاجعَلْها ثلاثًا، وأْتِ بركعةٍ رابعةٍ، ثُمَّ اسجُدْ للسَّهوِ قبلَ أنْ تُسلِّمَ.

(٨٤٣) السُّؤَالُ: هُناكَ امرأةٌ إذا أطالَتِ السُّجودَ في الصَّلاةِ فلا تدري هل سجدَتِ السَّجدةَ الأُولَى أو الثَّانيةَ، فتسجُدُ للسَّهوِ، فلعلَّ لكم توجيهٌ في ذلك.

الجَوَابُ: توجيهُنا في ذلك أنَّه ينبغي للإنسانِ أنْ يدَعَ هذه الوساوسَ والشُّكوكَ، وقد ذَكَرَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّ الإنسانَ إذا كَثُرَتْ شُكوكُه فلا يلتفِتْ إليها، ولا يهتمَّ بها، بل يُلغيها؛ لأنَّ كَثرةَ الشُّكوكِ توجِبُ للإنسانِ ألَّا يكوَن له عبادةٌ إلَّا وهو شاكُّ فيها، وهذا ضررٌ على العبدِ؛ فَلْتَطْرَحِ الشَّكَ، ولا تهتمَّ به، وَلْتَمْشِ على أوَّلِ شيءٍ يَرِدُ على خاطرِها، وتَدَع الشُّكوكَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء في الركوع، رقم (٧٩٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

(٨٤٤) السُّوَّالُ: إذا نَسِيَ المُصلِّي في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ التَّشهُّدَ الأَوَّلَ، وقام إلى الرَّكعةِ الثَّالثةِ، فهاذا عليه؟ ومتى يكون سجودُ السَّهوِ قبلَ السَّلامِ؟ ومتى يكون بعدَ السَّلام؟ السَّلام؟

الجَوَابُ: إذا قام المصلِّي عَنِ التَّشهُّدِ الأوَّلِ حتَّى استتمَّ قائمًا فإنَّه لا يرجِعُ، ويجِبُ عليه سجودُ السَّهوِ، ويكون ذلك قبلَ السَّلامِ، والضَّابطُ في كوْنِ سجودِ السَّهوِ قبلَ السَّلامِ أو بعدَه أنَّ ما كان عن نقْصٍ فهو قبلَ السَّلامِ، وما كان عن زيادةٍ فهو بعدَ السَّلامِ، فمثلًا: إذا قام عَنِ التَّشهُّدِ الأوَّل فهذا نقْصُّ؛ فيسجُدُ قبلَ السَّلامِ، وإذا جلس السَّلامِ، فمثلًا: إذا قام عَنِ التَّشهُّدِ الأوَّل فهذا نقْصُّ؛ فيسجُدُ قبلَ السَّلامِ، وإذا جلس للتَّشهُّدِ الأوَّلِ في الرَّكعةِ الثَّاليةِ ناسيًا، ثُمَّ ذكرَ وقام إلى الرَّابعةِ، فهنا يسجُدُ بعدَ السَّلامِ؛ لأنَّه عن زيادةٍ.

(٨٤٥) السُّؤالُ: حدَثَ لِي سَهْوٌ فِي صلاةِ العصرِ، ولا أدري أصلَّيْتُ أربعَ ركعاتٍ أو ثلاثَ ركعاتٍ، فهاذا أفعَلُ؟

الجَوابُ: العصرُ أربعُ ركعاتٍ، وإذا شكَكْتَ أصلَّيْتَ أربعًا أو ثلاثًا وليس عندك ترجيحٌ، فاجعَلْها ثلاثًا، وتأتي بركعةٍ رابعةٍ، ثمَّ تسجُدُ للسَّهْوِ قبلَ أَنْ تُسَلِّمَ.

(٨٤٦) السُّوَالُ: في صلاةِ الظُّهْرِ في الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ رَكَعَ الإمامُ دونَ أَنْ يجهَرَ بالتَّكْبيرِ، فلَمْ يرْكَعْ أحدٌ مِنَ المأمومينَ، ثُمَّ رَفَع الإمامُ فركَعَ بعضُ المصلِّينَ وظلَّ البَعْضُ الآخرُ واقِفًا، فعِنْدَها كَبَّر الإِمامُ وظلَّ واقفًا بُرْهةً ثُمَّ رَكَع مَرَّةً أخرى، فَرَكَعَ المصلُّون ثمَّ سَجَدَ للسَّهْوِ قَبْلَ السَّلامِ سَجْدَتَيْنِ، فهل في صلاتِنا شَيْءٌ؟

الجَوابُ: هذا غلطٌ مِنَ الإمامِ أنْ يركَعَ مرَّتَيْن، لكنْ نظرًا لأنَّه جاهلٌ نَرجو ألَّا

يكونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وبالنِّسْبَةِ للآخرينَ الَّذين لم يَرْكَعوا أَوَّلًا ورَكَعُوا مَعه فهؤلاءِ جاهِلُون، فَأَرْجو أَلَّا يكونَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ لا يَدْرُونَ عَنِ الحُكْمِ.

والواجِبُ أنَّ الإمامَ عِنْدَما رَفَعَ كانَ على المأمومِينَ الَّذين عَلِموا أنَّه رَكَعَ أنْ يركَعُوا، ثمَّ يَرْفَعوا مِنَ الرُّكوعِ ويُتابِعوا بَعْدَ ذلك الإمامَ، وهَذا حَصَلَ مِنْ بَعْضِهِم، وأمَّا رُكوعُ الإمامِ مَرَّةً أُخْرى فَهُو غَلَطٌ، وهذا يدلُّ على أنَّه جاهلٌ، وكانَ الواجِبُ على الإمامِ أَنْ يَسْتَمِرَّ في صَلاتِه، والوَاجِبُ على الآخرين الَّذين وَقَفُوا أَنْ يَفْعلوا كما فَعَل إخْوانُهُم؛ يَرْكَعون ثُمَّ يُتابِعونَ الإمامَ.

(٨٤٧) السُّؤالُ: إذا صلَّى الإنسانُ ونسِيَ السُّجودَ الثَّانيَ في الرَّكعةِ الأخيرةِ؛ هلْ يُعيدُ؟

الجَوابُ: إذا نسِي السُّجودَ الثَّاني وسلَّم، ثمَّ ذكرَ بعدَ السَّلامِ فإنَّه يعودُ إلى صَلاتِهِ ويجلِسُ جُلوسَه بين السَّجدتينِ ويقولُ: ربِّ اغفرْ لي. ثمَّ يسجُدُ السَّجدةَ الثَّانيةَ، ثمَّ يقومُ ويتشهَّدُ التَّشهُّدَ الأخيرَ، ويُسلِّمُ، ثمَّ يسجدُ سجدتينِ بعدَ السَّلامِ؛ فلا يعيدُ إلَّا السُّجودَ، وأمَّا قولُ بعضِ العلماءِ: إنَّه إذا ذكرَ بعدَ السَّلامِ فإنَّه يعيدُ الرَّكعةَ كلَّها. فقولُ ضعيفٌ لا وجهَ له.

(٨٤٨) السُّوَّالُ: امرأةٌ شكَّتْ في عدَدِ الرَّكعاتِ وهي في التَّشهُّدِ الأخيرِ؛ فهاذا بلزَمُها؟

الجَوابُ: أَوَّلًا أَقُولُ: إذا كانتِ الشُّكوكُ كثيرةً مع الإنسانِ، ولا يكادُ يُصلِّي إلَّا وقد شكَّ، فهذه لا عِبرةَ بها، ولا يلتفِتُ إليها، ولا يعمِلُ لها أيَّ عملٍ.

ثانيًا: إذا كان الشَّكُّ بعدَ السَّلامِ، فلا يلتفِتْ إليه، ولا يُحدِّثْ نفسَه به، ولْيُعرِضْ عنه.

ثالثًا: إذا كان الشَّكُّ حقيقيًّا وكان قبلَ السَّلامِ، فشَكَّ هل صَلَّى ثلاثًا أو أربعًا، فليأتِ برَكعةٍ، ثمَّ ليسجُدُ للسَّهوِ بعدَ السَّلامِ إنْ كان عمِلَ بغالبِ ظنِّه، وقبلَه إنْ لم يكُنْ عندَه غلبة طنِّ.

(٨٤٩) السُّؤالُ: إذا شَكَّ المصلِّي في عدَدِ الرَّكَعَاتِ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ، فهاذا يَفْعَلُ؟ الجوابُ: لا شَيْءَ عَلَيْه.

(٠٥٠) السُّؤالُ: إذا سَجَدَ الإِمامُ للسَّهوِ بَعدَ السَّلامِ، فإن المسبوقينَ يَرفَعون مُباشرةً بَعدَ السَّلامِ؛ لِقضاءِ ما فاتَهُم قَبلَ السُّجودِ للسَّهوِ الذي بَعدَ السَّلامِ، فمَتى يَسجُدون للسَّهوِ؟

الجَوابُ: هذا العَملُ صَحيحٌ، يَعني: لا يَنتَظِرون الإِمامَ بَعدَ التَّسليمِ، بل يَقومون لقَضاءِ ما فاتَهُم، ثُمَّ إن كانوا قَد أدركوا الإِمامَ في سَهوِه بأن يَكونَ سَهوُ الإِمامِ بَعدَ أن دَخلوا مَعه؛ فإنَّم يَسجُدون للسَّهوِ بَعدَ السَّلامِ، وإن كان سَهوُ الإِمامِ قَبلَ أن يَدخُلوا معه؛ فلا سُجودَ عَليهِم.

(٨٥١) السُّؤَالُ: سها المأمومُ وحدَه ولم يركعْ مع الإمامِ، فهل يسجدُ سجودَ السَّهوِ وحدَه؟

الجَوَابُ: الَّذي لم يركع يجبُ عليه إذا سلَّمَ الإمامُ أن يأتي بركعةٍ بدلَ الرَّكعةِ النَّي تركَ رُكوعَها؛ لأن الرُّكُوعَ رُكنٌ، وإذا أتَى بهذه الرَّكعةِ تشهَّد وسلَّم ثمَّ سجَد سجدتينِ للسَّهوِ، أمَّا إذا كان ترَك تكبيرةَ الإحرامِ أو التَّسبيحَ في الرُّكُوعِ أو السُّجودِ، فهذا إن كان لم يَفُتْه شيءٌ منَ الصَّلاةِ فليس عليه سجودُ السَّهوِ؛ لأنَّ الإمامَ يتحمَّل عنه، وإنْ كان قد فاتَه شيءٌ فإنَّه إذا أتمَّ صلاتَه سجدَ سجدتينِ قبل أنْ يُسَلِّمَ.

(٨٥٢) السُّوَّالُ: امرأة جَلَسَتْ للتَّشَهُّدِ الأوَّلِ ثُمَّ نَسِيَتْ وسلَّمَتْ، هل يجبُرُها سُجودُ السَّهْوِ؟

الجُوابُ: لا بُدَّ أَنْ تُكْمِل الصَّلاةَ أولًا، ثمَّ تَسْجُدَ للسَّهْوِ بَعْدَ السَّلام.

(٨٥٣) السُّؤَالُ: في السُّجودِ قدْ أنسى قولَ: «سُبْحانَ ربِّيَ الأَعْلى» فهاذا يَلْزَمُنِي؟ الجَوَابُ: يَلْزَمُها سجودُ السَّهْوِ قبلَ السَّلامِ.

(٨٥٤) السُّؤَالُ: لو قامتِ المرأةُ للصَّلاةِ، وصلَّتْ ركعةً واحدةً وجلَسَتْ للتَّشهُّدِ، ثمَّ ذكَرَت أنَّها لم تُصَلِّ إلَّا ركعةً، فهاذا عليها؟

الجَوابُ: تقومُ وتأتي بركعةٍ، وتسجُدُ للسَّهوِ بعدَ السَّلامِ.

(٨٥٥) السُّوَّالُ: شَخصٌ سلَّمَ قَبلَ الإمامِ ناسيًا، ثمَّ انتبَهَ فأكْمَلَ مع الإمامِ وسلَّم، ماذا يلزَمُه في هذه الحال؟

الجَوابُ: لا يَلْزَمُه شيءٌ؛ وذلك لأنَّ المأمومَ إذا سها في صَلاتِهِ وكان لا يفوتُه شَيْءٌ مع الإمام فإنَّه لا سُجودَ علَيه؛ لأنَّ الإمامَ يتحمَّلُ عنه سُجودَ السَّهْوِ.

(٨٥٦) السُّؤالُ: امرأة صلَّت صلاةً رباعيَّةً ونَسِيَتْ أَنْ تقرَأَ آيةً مِن الفاتحةِ في إحدى الرَّكعاتِ؛ فجاءتْ بخامِسَةٍ وسجَدَتْ للسَّهْوِ.

الجَوابُ: لا بأسَ، هذا هو الصَّوابُ.

(٨٥٧) السُّؤَالُ: هَلْ نسيانُ سجودِ السَّهوِ يُبْطِلُ الصَّلاةَ؟

الجَوَابُ: إذا نَسِيَ الإنسانُ سجودَ السَّهْوِ فإنْ ذَكَرَ بعدَ السَّلامِ في وقتٍ قصيرِ سَجَد، وإنْ لمْ يذكرْ إلَّا بعدَ فواتِ الزَّمنِ فَلا شيءَ علَيْهِ. حتَّى وإنْ كانَ سجودُ السَّهْوِ قد نَسِيَه عنْ ترْكِ واجب.

(٨٥٨) السُّؤَالُ: تقولُ السَّائلةُ: إنَّها تُعاني من وسواسٍ في الصَّلاةِ، فهل تَسجُدُ للسَّهو بعدَ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: لا تَسْجُدُ، فهذا الشَّكُّ لا يَضُرُّها، ولا يَنقُصُ صلاتَها، لكن عليها أَنْ تستعيذَ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وأَنْ تُعرِضَ عن هذا الوسواسِ، وإذا أَعْرَضَتْ عنه وتلَهَّتْ عنه فإنه يزولُ معَ طولِ الزَّمَنِ.

(٨٥٩) السُّؤالُ: إذا أخطأ الإِنسانُ في الفَريضةِ وقَرأَ سورةً قَبلَ الفاتحةِ، فهاذا يَلزَ مُه؟ الجَوابُ: الظاهِرُ أنه لا يَقرؤها إلا سَهوًا، فلا يَلزَمُه شيءٌ، إلَّا أن الفُقهاءَ رَحَهُماللَهُ قالوا: إنَّه لو أتَى بقولٍ مَشروعٍ في غيرِ موضِعِه فاستُحِبَّ له سجودُ السهو، والقراءةُ قَبلَ الفاتحةِ قولٌ مَشروعٌ في غيرِ موضِعِه، فعلى ما قاله الفُقهاءُ رَحَهُماللَهُ: يُسَنُّ له أن يَسجُد للسهو، ولا يَجِبُ عليه.

(٨٦٠) السُّؤالُ: صَلَّينا الظُّهرَ مع الإِمامِ ونَسِيَ الجُلوسَ في الثانيةِ للتَّشهُّدِ، ثُمَّ في الثانيةِ للتَّشهُّدِ، ثُمَّ قامَ وأتى برَكعةٍ رابِعةٍ وخامِسةٍ، فلمَّا قامَ للخامِسةِ في الثالِثةِ جَلسَ للتَّشهُّدِ في الخامسةِ فقَرَأتُ التشهُّدَ وسَلَّمتُ معه، وقَبلَ أن يُسَلِّمَ سَجدَ سَجدَتينِ للسَّهوِ، ومَن دَخَلَ معه في الرَّكعةِ الثانيةِ صَلوا مَعهُ أربَعَ رَكَعاتٍ فهَل يَلزَمُهُم الإِتيانُ بخامِسةٍ؟

الجَوابُ: الصَّوابُ أَن يَسجُدَ للسَّهوِ بَعدَ السَّلامِ، ولا يَجوزُ أَن يَأْتُوا بِخامِسةٍ ويُسلِّمون مَعهُ، وكان مِنَ الأَولى أَنَّه لها جَلَس في الثالِثةِ أَن تُنبِّههُ.

(٨٦١) السُّؤالُ: إذا سَها الإِمامُ في الصَّلاةِ فصَلَّى الرُّباعِيةَ خَمسَ رَكعاتٍ مَثلًا، فها حُكمُ المسبوقِ برَكعةٍ أو عِدةِ رَكعاتٍ؟ هل يَعتَدُّ بالرَّكعةِ الخامِسةِ ويُسلِّمُ مع الإِمامِ إذا كانت رَكعةً؟

الجَوابُ: نَعَم، يَعتَدُّ بالرَّكعةِ الزائِدةِ؛ لأنَّها في حَقِّه غَيرُ زائِدةٍ، فلو أتى بالرَّكعةِ بَعدَ سَلامِ الإِمامِ لكانَ قَد تَعَمَّدَ أن يُصلِّيَ الرُّباعيةَ خَسًا، وهذا لا يَجوزُ.



ا باب صلاة التطوع

(٨٦٢) السُّؤَالُ: ما هي السُّننُ الرَّواتبُ الواردةُ في الكتابِ والسُّنَّةِ؟

الجَوَابُ: ليس في الكتابِ سُننٌ راتبةٌ، لكنْ في السُّنَةِ السُّنَنُ الرَّاتبةُ اثنتا عشْرةَ ركعةً: أربعُ ركعاتٍ قبلَ الظُّهرِ بسلامَيْنِ، وركعتانِ بعدِها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ العربِ، وركعتانِ قبلَ صلاةِ الفَجرِ، والعصرُ ليس لها راتبةٌ.

و آكَدُ هذه الرَّواتبِ سُنَّةُ الفَجرِ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُداوِمُ عليها حَضَرًا وسَفَرًا، ويقول عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «رَكْعَبَا الفَجرِ خيرٌ مِنَ الدُّنيا وما فيها»(١).

ويُسَنُّ أَنْ يقرأَ فِي سُنَّةِ الفَجرِ فِي الرَّكعةِ الأولى: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَ فِرُونَ ﴾ ، وفي الرَّكعةِ الثَّانيةِ: ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ (٢) ، أو يقرأَ فِي الأولى: ﴿ قُولُواْ ءَامَنَا بِاللَّهِ وَمَا أَنزِلَ إِلَىٰ إِلَىٰ إِبَرَهِ عَمَ ﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى آخِرِ الآيةِ فِي سورةِ البقرةِ، و ﴿ قُلْ يَتَأَهْلَ الْحَالَا إِلَىٰ وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِلَىٰ إِبَرَهِ عَمَ اللَّهِ اللهِ اللهِ وَمَا أَنزِلَ إِلَىٰ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٥)، من حديث عائشة رَضِحُالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) كما أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) كما أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

(٨٦٣) السُّؤَالُ: ما هي السُّنَنُ الرَّواتِبُ الواجبةُ على المسلِمِ والمسلمةِ؟

الجَوَابُ: ليس هناك سُنَنُ رواتبُ واجبةٌ، فلا يجِبُ منَ الصَّلواتِ إلَّا الجُمُعَةُ والصَّلواتُ الحُمسُ، وصلاةُ العيدينِ على القولِ الرَّاجِحِ، وصلاةُ الكُسُوفِ فرضُ كفايةٍ، والسُّنَنُ الرَّواتبُ سُنَنُ، إنْ أتى بها الإنسانُ فهو أكملُ وأفضلُ، وإن لم يأتِ بها فلا حرجَ عليه، وهي كما يلي:

أربعُ رَكَعَاتٍ قبلَ الظُّهرِ بسلامينِ، وركعتانِ بعد الظُّهر، وركعتانِ بعد المغربِ، وركعتانِ بعــد العشاءِ، وركعتانِ قبلَ الفجرِ، وركعتَا الفجرِ تمتاز على غيرِها بأمــورٍ، منها:

- انَّ السُّنَّةَ تَخفيفُها (١).
- ألّا يُطيلَ الرُّكوعَ ولا السُّجودَ.
- أنَّ لهما قراءةً خاصَّةً؛ فيقرَأُ في الأُولى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾، وفي الثَّانيةِ:
 ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ﴾ (٢).

أو يقرأ في الأُولى بآية: ﴿ اَمَنَ الْاِللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦] في سورة البقرة، وفي الثانية آية: ﴿ قُلْ يَتَاهَلُ ٱلْكِئَبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَلَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو ﴾ [آل عمران: ٢٤] في سورة آلِ عِمرانَ (٣)، وإنْ قرأ غيرَ ذلك فلا بأسَ، ولكن هذا هو الأفضلُ.

⁽١) كما أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر، رقم (١١٧١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٤)، من حديث عائشة رَضِحَالِّلَهُعَنَهَا.

⁽٢) كما أخرجه مسلم: كتاب صلاة السافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) كما أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

- ركعتا الفجر تكونانِ في الحَضرِ والسَّفَرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ
 وسلَّم- كان لا يَدَعُهما حَضَرًا ولا سَفَرًا(۱).
- ومنها أيضًا الثوابُ فيهما؛ لقولِ النّبيِّ صلّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «رَكْعَتَا الفَجْر خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (٢).

ولْيُعلَمْ أَنَّ الرَّواتبَ في حالِ السَّفَرِ لا تُصلَّى إِلَّا رَكعتَيِ الفجرِ، فراتبةُ الظُّهرِ وراتبةُ الغُهرِ وراتبةُ الغُهرِ وراتبةُ الغشاءِ لا تُصلَّى في السَّفَرِ، وما عدا ذلكَ فإنَّه يُصلَّى؛ كراتبةِ الفجرِ وسُنَّةِ الضَّحَى والتَّهجُّدِ والوترِ وتحيَّةِ المسجدِ.

وأمَّا قولُ بعضِ العوامِّ: السُّنَّةُ في السَّفَرِ تركُ السُّنَّةِ. فلا أصلَ لهُ، فالإنسانُ يَتنفَّل في السَّفَرِ بها شاء إلَّا هذه الرَّواتبَ؛ راتبةَ الظُّهرِ، وراتبةَ المغربِ، وراتبةَ العشاءِ.



(٨٦٤) السُّؤالُ: سمِعْتُ أنَّ للصَّلاةِ سُننًا مُؤكَّدَةً وأُخرى غيرَ مُؤكَّدَةٍ؛ فما الفرقُ بينهما؟ وهل مَن ترَكَ هذه السُّننَ يُحاسَبُ على ترْكِها؟

الجَوابُ: الفرْقُ بين السُّنَّةِ المُؤكَّدةِ والسُّنَّةِ المُطلَقَةِ: أَنَّ السُّنَّةَ المُؤكَّدةَ تكونُ قريبةً مِن الواجِبِ؛ بمعنى أنَّه يتأكَّدُ على الإنسانِ أَنْ يفعَلَها ولكنَّها دونَ الواجِبِ، والسُّنَّةُ المُطلَقَةُ ما دونَ ذلك، ولا يأثمُ الإنسانُ بترْكِ السُّننِ سواءٌ كانت مُؤكَّدةً أو غيرَ مُؤكَّدةٍ، لكنَّ المُؤكَّدةَ أهونُ مِن ذلك.

⁽۱) كما أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (۱۰۰۰)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (۷۰۰)، من حديث ابن عمر رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٥)، من حديث عائشة رَضِحُالِيَّهُ عَنْهَا.

ثمَّ إِنَّ السُّننَ قد تكونُ في نفْسِ العِبادةِ واجبةً، وقد تكونُ مِن توابعِها؛ فمثلًا زيادةُ الإنسانِ على قراءةِ الفاتحةِ، هذا سُنَّةٌ في نفْسِ الصَّلاةِ، زيادتُه على مرَّةٍ في التَّسبيحِ، هذا سُنَّةٌ أيضًا، لكنَّ الرَّاتبةَ الظُّهرِ، والرَّاتبةَ الصَّلاةِ؛ كراتبةِ الفجْرِ، وراتبةِ الظُّهرِ، والرَّاتبةَ التَّي تُفْعَلُ قبلَ الصَّلاةِ؛ سُنَّةٌ خارجَ الصَّلاةِ.

والَّذي ينْبَغي للإنسانِ أَنْ يحرِصَ على فعْلِ السُّننِ والواجباتِ؛ لأنَّ السُّننَ السُّننَ والواجباتِ؛ لأنَّ السُّننَ تُكمَّلُ بها الفرائضُ يومَ القيامةِ؛ ولأنَّ الإنسانَ مُحتاجٌ إلى العِبادةِ، فإنَّه سوفَ يأتيه اليومُ الَّذي تنقطعُ فيه أعمالُه، كما قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمِ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(١).

فلينتهِزِ الإنسانُ الفُرصةَ في هذه الدُّنيا؛ ليقومَ بالعملِ الصَّالحِ، فتُكَمَّلَ به فرائضُه، وترتفِعَ به درجاتُه في جنَّاتِ النَّعيم.

(٨٦٥) السُّؤالُ: هَلْ يَجِبُ استحضارُ نِيَّةِ الصَّلاةِ في القَلْبِ عِنْدَ كُلِّ صلاةٍ في السُّنَنِ والرَّواتِب؟

الجَوابُ: نِيَّةُ الصَّلاةِ لا يُتَكَلَّمُ بها، وِإذا نَوى الإنسانُ عِنْدَ تكبيرَةِ الإحرامِ كَفى.

ُ (٨٦٦) السُّؤَالُ: هل يَكْفي أداءُ الفَرائضِ وحدَها؟ وإذا ترَكَ الإنسانُ النَّوافِلَ؛ هل يأتَمُ بذلك؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِللَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: لا يأثَمُ الإنسانُ إذا ترَكَ النَّوافلَ، ولكنْ لا يَنْبغي له أنْ يترُكَها؛ لأنَّ الفرائضَ لا تَخْلو مِن نَقصِ وتَقصيرِ، والنَّوافلُ تَجْبُرُ ذلك النَّقصَ والتَّقصيرَ.

(٨٦٧) السُّؤَالُ: لو كان الإنسانُ يُصَلِّي السُّنَّةَ الرَّاتبةَ ونوى بها أيضًا صَلاةَ الاستخارةِ؛ فهل هذا صحيحٌ أو أنَّ الاستخارةَ لها صَلاةٌ مُعيَّنةٌ؟ الجَوابُ: الاستخارةُ لها صَلاةٌ مُعيَّنةٌ.

(٨٦٨) السُّؤَالُ: إذا دخَلَ الرَّجُلُ المسجدَ ولم يُصلِّ تحيةَ المسجدِ فهل يُنْكَرُ عليه؟ الجَوَابُ: نعَمْ، يُنْكَرُ عليه، إلَّا إذا كان على غيرِ وُضوءٍ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يخطُبُ النَّاسَ يوْمَ الجُمُعةِ، فدخل رجُلٌ فجلَسَ، فقال: «أَصَلَّيْتَ؟» قال: لا. قال: (قُمْ فصَلِّ ركعتَيْنِ)(١).

(٨٦٩) السُّؤالُ: هل تُصلَّى النافلةُ أو تحيَّةُ المسجدِ في وقتِ النَّهيِ؟

الجَوابُ: نعم، تحيَّةُ المسجدِ ليس عنها نهيٌ؛ أيُّ وقتٍ يدخُلُ فيه الإنسانُ المسجدَ، فلا يجلِسْ حتَّى يصلِّي ركْعتينِ، وكذلك جميعُ النَّوافلِ الَّتي لها سببٌ ليس عنها نهيٌ.

والنَّهِيُ إِنَّها هو عنِ النَّفلِ الَّذي لا سببَ له، وأمَّا ما له سببٌ فمتى وُجِدَ سببُه فإنَّه يُصلَّى في أيِّ وقتٍ كان، فمثالُ الَّذي له سببٌ: تحيَّةُ المسجدِ، سببُها دخولُ المسجدِ، وسُنَّةُ الوُضوءِ سببُها الوضوءُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥)، من حديث جابر رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

والَّذي ليس له سببٌ فإنسانٌ جالسٌ طرَأَ عليه أنْ يقومَ ويصلِّيَ فهذا لا يجوزُ في وقتِ النَّهيِ.

(٨٧٠) السُّؤَالُ: ما حكم تحيَّةِ المسجدِ في أوقاتِ النَّهيِ؟

الجَوَابُ: تحيَّةُ المسجدِ - يعني: الصَّلاةَ ركعتينِ إذا دخل المسجدَ قبلَ أن يجلسَ - سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ، يدلُّ على تأكُّدِها أن رجلًا دخل يومَ الجُمُعةِ والنبيُّ - صلَّى اللهُ عليه وعلى اللهِ وسلَّم - يخطُب فجلس، فقال له النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى الهِ وسلَّم: «أَصَلَّيْتَ؟»، قال: لا. قال: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»(۱)، وهذا يدلُّ على تأكُّدِهما؛ لأنَّ اشتغالَه بصلاةِ الرَّكعتينِ يستلزم عدمَ إنصاتِه للخُطبةِ، والإنصاتُ للخطبةِ واجبٌ، فتكون هاتانِ الرَّكعتانِ واجبينِ، وإلى هذا ذهب بعضُ أهلِ العلم.

ولكن الَّذي أَميلُ إليه أنَّ تحيَّةَ المسجدِ ليستْ بواجبةٍ، لكنَّها سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ.

وهل تُفعَلُ في أوقاتِ النَّهيِ، كها لو دخل المسجدَ بعد صلاةِ العصرِ أو بعدَ صلاةِ الصُّبح؟

في هذا قولانِ لأهلِ العلمِ رَحَهُ مُاللَّهُ عنهم مَن قال: لا تصلَّيانِ في أوقاتِ النَّهيِ. ومنهم مَن قال: إنَّهما تُصَلَّيانِ.

والصوابُ أنَّهَا تُصلَّيانِ إذا دخل المسجدَ في أوقاتِ النَّهيِ، وأنَّ جميعَ الصَّلواتِ النَّوافلِ إذا كان لها سببٌ فإنَّها تجوزُ في وقتِ النَّهيِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥)، من حديث جابر رَضِحَالِلَهُعَنْهُ.

(٨٧١) السُّؤالُ: هل يَنوي الشَّخصُ نِيةَ رَكعتين للراتِبةِ، وتَّحيةِ المسجِدِ معًا؟

الجَوابُ: يَكفي إذا دَخلَ الشَّخصُ المسجِدَ أن يَنوِيَ الراتِبةَ، وتُجزِئُ عن تَحيةِ المسجِدِ، وإن نَوى تَحيةَ المسجِدِ فقط لم المسجِدِ، وإن نَوى معها تَحيةَ المسجِدِ فلا بَأْسَ، ولكن إن نَوى تَحيةَ المسجِدِ فقط لم تُغنِ عن الراتِبةِ.

(٨٧٢) السُّؤَالُ: توجد عادةً في المُجَمَّعاتِ التِّجاريَّةِ مُصَلَّيَاتُ للنِّساءِ، فهل يجبُ على المرأةِ أن تؤدِّيَ تحيَّةَ المَسْجِدِ إذ دخلتْ هذا المصلَّى؟ وهل عليها أن تَنتظِرَ حتَّى تُقامَ الصَّلاةُ؟

الجَوَابُ: هذه ليست مساجد، بل هذه مُصلَّيات كمُصلَّى الإنسانِ في بيتِه، فليس لها حُكْمُ المَسْجِدِ.

(٨٧٣) السُّؤالُ: إذا دَخَلتُ المسجِدَ قَبلَ أذانِ الظُّهرِ أو قَبلَ أذانِ المغرِبِ بدَقائِقَ، فهل يَجوزُ أن أُصلِّي رَكعَتينِ؟

الجَوابُ: نَعَم، لا يَجلِسْ حتَّى يُصلِّى رَكعَتَين؛ لأنَّ تَحيةَ المسجِدِ لا نَهيَ عنها، وكذلك جَميعُ النَّوافِلِ التي لها سَببٌ فلا نَهيَ عنها، وكذلك سُجودُ التِّلاوةِ؛ لأنَّ سَببَهُ التِّلاوةُ، فكلُّ صَلاةٍ لها سَببٌ فلا نَهيَ عنها.

(٨٧٤) السُّؤَالُ: مَتَى يَبْدَأُ وقْتُ صلاةِ الضُّحَى؟

الجَوابُ: يَبْتَدِئُ وقتُ صلاةِ الضَّحى بَعْدَ طلوعِ الشَّمْسِ بنحو ثُلُثِ ساعَةٍ، ويَنْتَهِي قَبْل الزَّوالِ بِعَشْرِ دَقائِقَ.

(٨٧٥) السُّؤَالُ: ما وَقْتُ صَلاةِ الضُّحي؟

الجَوابُ: مِن بعدِ طُلوعِ الشَّمسِ بثُلثِ ساعةٍ، إلى قبْلِ الزَّوالِ بعشْرِ دقائقَ، والزَّوالُ يعني: دُخول وَقْتِ الظُّهرِ.

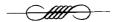
(٨٧٦) السُّؤَالُ: ما هو وَقْتُ صَلاةِ الضُّحي؟ وكم عدَدُ رَكعاتِها؟

الجَوابُ: وَقْتُها مِن ارتفاعِ الشَّمسِ قِيدَ رُمْحٍ، أي: مِن ثُلثِ ساعةٍ مِن طُلوعِها، إلى قَبْلِ الزَّوالِ بعشْرِ دَقائقَ.

وليس لها عدَدٌ مُعيَّنٌ، فأقلُها رَكعتانِ، وأكثرُها ما شاء اللهُ، يعني: لو صَلَّى عِشرينَ رَكعةً، أو ثلاثينَ، فليس هناك مانعٌ، لكنْ أهمُّ شَيءٍ أنْ يكونَ الإنسانُ في صَلاتِه خاشِعًا، حاضِرَ القلْبِ، مُطْمَئنًا، لا يلتفِتُ عن صَلاتِه يمينًا ولا شِمالًا.

(٨٧٧) السُّؤَالُ: مَتَى آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الضُّحَى ؟

الجَوَابُ: آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الضُّحي قبلَ الزَّوالِ بعشْرِ دقائقَ.



(٨٧٨) السُّؤالُ: ما أهميةُ وأفضليةُ صلاةِ الضُّحي؟

الجَوابُ: هي سنةٌ، وفَضيلَتُها أنها تُجزِئُ عن الصدقاتِ التي تَجِبُ على كلِّ واحدٍ، فكل واحدٍ، فكل واحدٍ يُصبِح على كلِّ عضوٍ منه -في كلِّ يومٍ تَطلُع فيه الشمسُ- صدقةٌ، وأعضاءُ الإنسانِ (المفاصِلُ) ثلاثُ مئةٍ وسِتون مَفْصِلًا، فعليه كلَّ يومٍ أن يتصَدَّق بثلاثِ مئةٍ وستين صدقةً، فالتَّسبيحةُ صدقةٌ، والتَّهليلُ صدقةٌ، والتَّحميدُ صدقةٌ، وأمرٌ بالمعروفِ

صدقةٌ، ونَهِيٌ عن المنكرِ صدقةٌ، ومساعدةُ إِخوانِه المسلمين صدقةٌ.

وقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «ويُجزِئُ عن ذلك رَكعتانِ يَركَعهُما مِن الضُّحَى»(۱).

(٨٧٩) السُّؤالُ: هل لا بُدَّ أن يَثبُت المسلِمُ في صلاةِ الضُّحى على عَددٍ مُعيَّنٍ، ففي بعضِ المراتِ أُصلِّي رَكعتَين أو أربَعًا أو سِتَّا؟

الجَوابُ: تُصلِّي ما يتيَسَّرُ، سواءٌ رَكعتين، أو أربَعَ رَكعاتِ بتَسليمَتين، أو غَيرَها، ولكن كلَّما استكثر الإِنسانُ من الصلاةِ فهو خَيرٌ.

(٨٨٠) السُّؤالُ: هل صَحيحٌ عَدمُ الْمُداومةِ على صَلاةِ الضُّحى؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أنه يُداوِمُ عليها؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «يُصبِحُ على كُلِّ سُلامى مِن الناسِ صَدقةٌ في كُلِّ يَومٍ تَطلُعُ فيه الشَّمسُ»، يَعني: كلَّ يوم تَطلُعُ فيه الشَّمسُ على كُلِّ عُضوٍ من أَعضاءِ الإِنسانِ صَدقةٌ.

وفي الإنسانِ ثَلاثُ مِئةٍ وستونَ مَفصِلًا؛ فَعَليهِ ثَلاثُ مِئةٍ وسِتونَ صَدقةً، لكن كُلُّ تَسبيحةٍ صَدقةٌ، وكلُّ تَحميدةٍ صَدقةٌ، وكلُّ تَحميدةٍ صَدقةٌ، وكلُّ تَحميدةٍ صَدقةٌ، وكلُّ تَحميدةٍ صَدقةٌ، وكلُّ قولٍ أو فِعلٍ يُقرِّبُ إلى الله فهو داخِلٌ في الصدقةِ في هذا الحَديثِ.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست والحث على المحافظة عليها، رقم (٧٢٠)، من حديث أبي ذر رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

وفي آخِرِه: «ويُجنِزِئُ عَن ذلك -أو قـالَ: مِن ذلك- رَكعتانِ يَركَعهُ مِن الشَّمسِ بنَحوِ عِشرينَ دَقيقةً إلى الضُّحى» (١)، ووَقتُ صَلاةِ الضُّحى من بَعدِ طُلوعِ الشَّمسِ بنَحوِ عِشرينَ دَقيقةً إلى أَن يَقرُبَ وَقتُ الظُّهرِ بنَحو عَشرِ دَقائقَ.

(٨٨١) السُّؤَالُ: إذا ترَكَ الإنسانُ صلاةَ الضُّحى بعضَ الأَيَّامِ؛ لظُروفِ العمَلِ، أو كان مُسافرًا على الطَّريقِ، هل عليه ذَنْبٌ؟

الجَوابُ: صلاةُ الضُّحي سُنَّةُ؛ إن فعَلَها فله أَجْرٌ، وإنْ ترَكَها فليس عليه إثِمٌ.

(٨٨٢) السُّؤالُ: في صلاةِ الضُّحى هلْ لا بُدَّ للمُسلِمِ أَنْ يثْبُتَ على عددٍ مُعيَّنٍ، فبَعْضُ المَّاتِ أصلِّي تَسليمةً أو تَسليمَتَيْنِ أو ثلاثًا؟

الجَوابُ: تصلِّي ما تيسَّر، رَكْعَتَيْنِ أو أربعَ ركعاتٍ بتَسْلِيمَتَيْنِ، لكِنْ كُلَّما استَكْثَرْتَ مِن الصَّلاةِ فهو خيرٌ.

(٨٨٣) السُّؤَالُ: هل يجوزُ الزِّيادةُ على ثماني رَكَعاتٍ في سُنَّةِ الضُّحَى؟ الجَوَابُ: سُنَّةُ الضُّحَى ليسَ لها حدُّ، فأقلُّها ركعتانِ، وأكثرُها ما شاءَ الإنسانُ، حتى لو صلَّتْ عشرينَ ركعةً، فذلك حسَب طاقتِها.



⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست والحث على المحافظة عليها، رقم (٧٢٠)، من حديث أبي ذر رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

(٨٨٤) السُّوَّالُ: هل يجوزُ للرِّجالِ أو للنِّساءِ أنْ يُصلُّوا صلاةَ الضُّحي جماعة؟

الجَوَابُ: هذا جائزٌ أحيانًا؛ يَعني: يجوزُ أحيانًا أَنْ يُصلِّيَ المُجتمِعونَ جماعةً في سُنَّةِ الضُّحى، أوِ الرَّاتبةِ، أوِ التَّهجُّدِ في اللَّيلِ، ولكنْ ليس دائبًا، وإنَّما أحيانًا؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يُصلِّي النَّهْلَ جماعةً ببعضِ أصحابِه أحيانًا (١١)، وأمَّا اتِّخاذُ ذلك دائبًا فلا يجوزُ، ويكونُ بِدعةً، وكلُّ بِدعةٍ ضلالةٌ.

(٨٨٥) السُّوَالُ: صلاةُ الضُّحي إذا فاتَتْ هل لها قضاءٌ؟

الجَوَابُ: ليس لها قضاءٌ؛ لأنَّها مُقيَّدةٌ بوقتٍ، وإذا فاتَ فاتَ.

(٨٨٦) السُّؤَالُ: هل ورَدَتْ صفةٌ في راتبةِ الظُّهْرِ أنه يصَلِّي ركعتينِ قبلَ الظُّهرِ وأربعًا بعدَها؟

الجَوَابُ: الواردُ بالعكسِ؛ أنْ يصلِّيَ أربعًا قبلَ صلاةِ الظُّهرِ بسلامينِ، وركعتينِ معدها.

(٨٨٧) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ لسُنَّةِ الظُّهرِ، إذا كان الإنسانُ يأتي إلى المسجدِ مبكِّرًا، ويكون في المسجدِ قبلَ الصَّلاةِ، فهل إذا أذَّنَ المؤذِّنُ يقوم الإنسان ليُصلِّيَ أو لا؟

⁽١) من ذلك ما أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب طول القيام في صلاة الليل، رقم (١١٣٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَالِيَّكُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: الشَّنَةُ القبليَّةُ للظُّهرِ لا تكون إلَّا بعدَ دُخولِ وقتِ الظُّهرِ؛ أي: بعدَ الأذانِ، وغيرُ الظُّهرِ ليس له سُنَّةُ قبليَّةُ إلَّا الفَجرَ، وأمَّا العصرُ والمغربُ والعِشاءُ فالسُّنَةُ قبليَّةُ إلَّا الفَجرَ، وأمَّا العصرُ والمغربُ والعِشاءُ فالسُّنَةُ قبليَّةُ إلَّا الفَجرَ، وأمَّا العصرُ والمغربُ والعِشاءُ فالسُّنَةُ بين الأذانِ والإقامةِ، كما جاء عَنِ قبْلَها ليستْ راتبةً، لكنَّ الإنسانَ مأمورٌ أنْ يجعَلَ سُنَّةً بين الأذانِ والإقامةِ، كما جاء عَنِ النَّبِي عَلَيْهِ: «بين كلِّ أذانيْنِ صلاةً» (١).

(٨٨٨) السُّوَّالُ: هل راتبةُ صَلاةِ الظُّهرِ القَبْلِيَّةُ والبَعديَّةُ تكونُ أربعَ رَكعاتٍ مُتَّصلةً؟

الجَوَابُ: الظُّهرُ لها راتبةٌ، أربعُ ركَعاتٍ قبْلَها وبعدَ الأذانِ، كُلُّ ركعتَيْنِ بتشهُّدٍ وسلام، وبعدَها ركعتانِ، فهذه هي الرَّواتِبُ لصلاةِ الظُّهرِ.

(٨٨٩) السُّؤَالُ: سَمِعْتُ أَنَّ هناكَ حديثًا في أَنَّ راتبةَ الظُّهرِ الَّتي قَبْلَها أربعُ ركَعاتِ بسلامٍ واحدٍ، فها صِحَّتُهُ؟

الجَوَابُ: راتبةُ الظُّهرِ الَّتي قَبْلَها أربعُ ركَعاتٍ بسلامَيْنِ، وحديثُ أنَّها بسلامٍ واحدٍ ضعيفٌ (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨)، من حديث عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَّاللَّهُ عَنَهُ.

⁽٢) أخرَجه أحمد (٥/ ٤١٦ - ٤١٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الأربع قبل الظهر وبعدها، رقم (١٢٧٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الأربع ركعات قبل الظهر، رقم (١١٥٧)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

(٨٩٠) السُّؤَالُ: إذا فاتَتِ الإنسانَ راتبةُ الظُّهرِ إلى أنْ خرَجَ وقتُ الظُّهرِ، ودخَلَ وقتُ الظُّهرِ، ودخَلَ وقتُ العصر، فكيْفَ يَقضيها؟

الجَوَابُ: يَقضيها وقتَ العصرِ إذا كان ناسيًا، وإنْ قضاها فأرجو ألَّا يكونَ به بأسٌ، ما دامَ لم يذكُرْها إلَّا عَقِبَ العصرِ.

(٨٩١) السُّؤالُ: السُّنَّةُ القَبْلِيَّةُ الَّتي هي قَبْلَ صلاةِ الظُّهرِ الأَرْبَعُ رَكْعاتٍ، هل تُؤَدَّى قبلَ صلاةِ الجُمُعَةِ أو لا؟

الجَوابُ: لا، الجُمُعَةُ لَيْسَ لها راتِبَةٌ قبلَها؛ لأنَّ الإنسانَ يأتي إلى المَسْجِدِ مُبَكِّرًا فيُصلِّي ما شاءَ إلى أنْ يدْخُلَ وقتُ النَّهْي.

(٨٩٢) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للسُّننِ الرَّواتبِ هل يُصَلَّى قبلَ الظُّهرِ أربعُ رَكَعاتٍ أو ركعتانِ فقطْ؟

الجَوَابُ: يُصلَّى قبلَ الظُّهرِ أربعُ ركعاتٍ بتسليمتَيْنِ.

(٨٩٣) السُّوَّالُ: راتبةُ الظُّهرِ هل هي بعدَ الأذانِ أو قبْلَ الأذانِ؟

الجَوابُ: راتبةُ الظُّهرِ بعدَ الأذانِ، أمَّا قبْلَ الأذانِ بعشْرِ دقائقَ فلا تجوزُ الصَّلاةُ؛ لأَنَّه وقْتُ نَهْيٍ.

(٨٩٤) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لسُنَّةِ الظُّهرِ، الإنسانُ يأتي إلى المسجدِ مبكِّرًا ويكونُ في المسجدِ قبلَ الصَّلاةِ، فهل إذا أُذِّن يقومُ ويصلِّي أو لا؟ الجَوابُ: سُنَّةُ الظُّهرِ لا تكونُ سُنَّةَ الظُّهرِ إلَّا إذا أُذِّن، أي: إذا دخَل وقتُ الظُّهرِ. وليس هناك سُنَّةٌ قبليَّة إلَّا للفجرِ والظُّهرِ، وأمَّا العصرُ والمغربُ والعشاءُ فالسُّنَّة وليس هناك سُنَّةٌ بين الأذانِ والإقامةِ، كما جاء قبلها ليستْ راتبةً؛ لكنَّ الإنسانَ مأمورٌ أن يجعلَ سُنَّةً بين الأذانِ والإقامةِ، كما جاء عنِ النَّبيِّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً اللهُ ا

(٨٩٥) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يصلِّي سُنَّةَ الظُّهْرِ أربعَ ركعاتٍ بتشهُّدَيْنِ وسلامٍ واحدٍ، فهَلْ هذا جائزٌ؟

الجَوَابُ: هذا لَيْسَ بِمَشْهُورٍ، عَلَيْه أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتينِ، وعَليكَ أَنْ تُنْكِرَ عَلَيْه وتُبيِّنَ له.

(٨٩٦) السُّوَّالُ: ما حكمُ الصَّلاةِ أربعًا بعدَ الظُّهرِ؟

الجَوَابُ: راتبةُ الظُّهرِ أربعُ رَكَعَاتٍ قبلَها بسلامينِ، وركعتانِ بعدها.

(٨٩٧) السُّؤَالُ: هل يجوزُ قضاءُ سُنَّةِ صلاةِ الظُّهْرِ بعدَ الفريضةِ؟

الجَوَابُ: إذا فاتتِ الإنسانَ السُّنَّةُ القَبليَّةُ صلَّاها بعد الصَّلاةِ، وذلك في سُنَّةِ الظُّهْرِ وسُنَّةِ الفجرِ؛ لأنَّ الفجرَ سُنَتُه قبل الصَّلاة، والظُّهْرَ سُنَّتُها قبل الصَّلاةِ وبعد الصَّلاةِ، فإذا فاتتِ الإنسانَ السُّنَّةُ قبلَ الصَّلاةِ قضاها بعد الصَّلاةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة، رقم (٦٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨)، من حديث عبد الله بن مغفل المزني رَضَحَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

(٨٩٨) السُّوَالُ: داخِلَ المدرسةِ لا نَتَمَكَّنُ مِن أداءِ السُّنةِ القَبليةِ للظُّهرِ، فهاذا نَفعَلُ؟

الجَوابُ: إذا لم تَستَطِع في المدرسةِ فاقضِها بَعدَ الصَّلاةِ، والسُّنةُ أن تُصليَ قَبلَ الظُّهرِ بين الأذانِ والإِقامةِ أربَعًا بسَلامَين، وتُصليَ رَكعَتين بَعدَها، فإذا لم يُمكِنْك أن تُصليَ الراتِبةَ القَبليةَ؛ فصَلِّها بَعدَ الراتِبةِ البَعديةِ، فإذا صَلَّيتَ الظُّهرَ فَصَلِّ رَكعَتينِ بَعدَها، ثُمَّ اقضِ الراتِبةَ التي قَبلَها.

(٨٩٩) السُّؤالُ: متى تُؤدَّى سُنَّةُ العَصِرِ؟

الجَوابُ: العَصرُ ليس له سُنَّةُ، لا قبلَها ولا بعدَها، وقد ورَدَ فيها حديثُ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأَ صلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»(١)، لكن مِن العلماءِ مَن تكلَّم فيه.

(٩٠٠) السُّوَّالُ: هل لصَلاةِ العصرِ سُنَّةٌ قَبْلِيَّةٌ؟

الجَوابُ: ليس لها سُنَّةٌ قَبْلِيَّةٌ، يعني: رَاتبة، لكنَّ الأفضَلَ أَنْ يُصَلِّي الإنسانُ بينَ الأذانِ والإقامةِ ما تيسَّرَ له، وقد جاء في حديثٍ عن النَّبِيِّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأَ صَلَّى قَبْلَ الخذانِ والإقامةِ ما تيسَّرَ له، وقد جاء في حديثٍ عن النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّه قال: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» (٢)، وصَحَ عنه ﷺ أَنَّه قال: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» (٢)، والمُرادُ بالأذانينِ الأذانُ والإقامةُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١١٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) التخريج السابق.

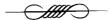
⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨)، من حديث عبد الله بن مغفل المزني رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٩٠١) السُّوَّالُ: هل ورَدَ عَنِ الرَّسولِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صلَّى بعدَ صلاةِ العصرِ سُنَّةً؟

الجَوَابُ: شَغَلَه وفْدٌ عن سُنَّةِ الظُّهرِ الَّتي بعدَها، فقضاها بعدَ العصرِ، ثُمَّ أَثْبَتَها فصارَ يُصلِّي ركعتَيْنِ بعدَ العصرِ (١)، ولكنَّها بالنِّسبةِ لنا ليستْ بسُنَّةٍ.

(٩٠٢) السُّؤَالُ: هل صحيحٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُصلِّي قبلَ صلاةِ اللَّيلِ ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ؟ وهل تُعدَّانِ مِنَ الإحدى عشْرةَ ركعةً أو لا؟

الجَوَابُ: نعم، وهما خارِجتانِ عَنِ الإحدى عشْرةَ ركعةً، فهو ﷺ صلَّى ركعتين خفيفتَيْنِ (٢)، وأمَرَ بذلك أيضًا (٣).



(٩٠٣) السُّوَالُ: ما حكمُ صلاةِ السُّنَّةِ قَبْلَ صلاةِ العصرِ؟ الجَوابُ: لا بأسَ بِهَا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب السهو، باب إذا كُلِّم وهو يصلي فأشار بيده، رقم (۱۲۳۳)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليها، رقم (۸۳٤)، من حديث أم سلمة رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهَا. وكونه أثبتها أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليها، رقم (۸۳۵)، من حديث عائشة رَضَوَّلَهُ عَنْهَا.

 ⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٧)، من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

(٩٠٤) السُّؤَالُ: حديثُ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»^(١)؛ متى تُؤَدَّى الأَربعُ رَكعاتٍ؟

الجَوابُ: تؤدى بين الأذانِ والإقامةِ.

(٩٠٥) السُّؤَالُ: هل ورَد صلاةُ أربع رَكَعَاتٍ قبلَ العصرِ؟ وهل تُصلَّى؟ الجَوَابُ: ورَد فيها حديثٌ (٢)، ولكنَّه مُضَعَّفٌ عند كثيرٍ منَ العلماءِ.

وتُصَلَّى لا على أنَّها ثابتةٌ عن الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لكنِ الصَّلاةُ لا شكَّ أنَّها مطلوبةٌ في كلِّ وقتٍ، إلَّا في أوقاتِ النَّهي، إذا لم يكنْ لها سببٌ.

(٩٠٦) السُّؤَالُ: هل تُصلَّى الرَّكَعاتُ الأربعُ اللَّآي قبلَ العصرِ بتسليمةٍ واحدةٍ أو بتسليمتَيْنِ؟

الجَوَابُ: بتسليمتَيْنِ، ولكنَّها ليستْ راتبةً.

(٩٠٧) السُّؤَالُ: سُنَّةُ صلاةِ العصرِ هل هي قبلَها أو بعدَها؟ وهل هُناك سُوَرٌ معيَّنةٌ تُقْرَأُ فيها؟

⁽١) أخرجه أحمد (٢/١١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضِّوَ لِيَثَّعَنَّكُمَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (١١٧/١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضَوَلَيْلَهُ عَنْهُمَا: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعا».

الجَوَابُ: يجب أَنْ نعلَمَ أَنَّ صلاةَ العصرِ ليس لها سُنَّةُ راتبةٌ، ولكنْ ورَدَ حديثُ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صلَّى قبلَ العصرِ أربعًا» (١)، والمرادُ قبلَ صلاةِ العصرِ وبعدَ الأذانِ، ولكنَّها ليستْ سُنَّةً راتبةً كراتبةِ الظُّهرِ مَثَلًا.

وليس لها سُوَرٌ معيَّنةٌ إلَّا الفاتحة، فلا بدَّ مِن قراءتِها.

(٩٠٨) السُّؤَالُ: هل تكون سُنَّةُ العصرِ بعدَ الأذانِ أو قبلَ الأذانِ؟

الجَوَابُ: أولًا: ليُعلَم أنَّ العَصْرَ ليسَ لهَا سُنَّة، لا قَبلَها ولَا بَعدَها، لكِن ورَد حديثٌ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا» (١)، والمرادُ صَلاتها بينَ الأذانِ والصَّلاة، وليسَ قبلَ الأذانِ.

(٩٠٩) السُّؤالُ: سُنَّةُ العَصْرِ، هل وقتُها بينَ الأذانِ والإقامَةِ، وإذا فات وقتُها هل تُصَلَّى أو لا؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّه لَيْسَ للعَصْرِ سُنَّةٌ، فالرَّواتِبُ اثنتَا عشْرةَ رَكْعَةً: أربعٌ قبلَ الظُّهْرِ بسَلامَيْنِ، وركْعَتانِ بعدَها، وركْعَتان بَعْدَ المَغْرِبِ، وركَعتانِ بَعْدَ العِشاءِ، وركَعتانِ قبْلَ صلاةِ الصَّبْحِ بعدَ الأذانِ، وهاتان الرَّكْعَتانِ أوكَدُ الرَّواتِبِ، فلا ينْبَغِي للإنسانِ أنْ يَدَعَ راتِبَةَ الفَجْرِ لا حَضَرًا ولا سَفَرًا، وليُخَفِّفْهُما، ولْيَقْرَأْ في الأُولى: ﴿ قُلُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

⁽١) أخرجه أحمد (١١٧/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضِّالِلَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (١١٧/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُمَا.

بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة:١٣٦] الآية في سورة البقرة، ﴿ قُلْ يَتَاهْلَ ٱلْكِئْبِ تَعَالَوْا إِلَى صَالِمَةِ مِسَورَةِ آلِ عِمْرانَ، أَمَّا الْعَصْرُ فَلَيْسَ كَلِمَةِ سَوَاَمْ بَيْنَكُو ﴾ [آل عمران:٢٤] الآية في سورَةِ آلِ عِمْرانَ، أَمَّا الْعَصْرُ فَلَيْسَ لَهَا سُنَّةٌ، لَكَنْ قد رُوِيَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ أنه قالَ: ﴿ رَحِمَ اللهُ امْرَأً صلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ لَهَا سُنَّةٌ، لَكَنْ قد رُوِيَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ أنه قالَ: ﴿ رَحِمَ اللهُ امْرَأً صلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبِعًا ﴾ (١)، وهذا الحديثُ إنَّ صَحَّ يدُلُّ على التَّرْغيبِ في هذه الأَرْبَعِ رَكعاتٍ، ولكنَّها لَيْسَتْ راتِبَةً.

(٩١٠) السُّؤَالُ: الأربعُ رَكَعَاتٍ قبلَ العصرِ هل هي منَ السُّنَنِ الرَّواتبِ؟

الجَوَابُ: ليستْ منَ الرَّواتبِ، بل هي سُنَّةٌ مُطلَقةٌ، وإذا كانت كذلك فهي ليستْ مؤكَّدةً كتأكُّدِ الرَّواتبِ؛ ولذلك نقولُ: الصَّلوات الَّتي لها رواتبُ: هي الظُّهرُ والمغربُ والعشاءُ والفجرُ.

فالظُّهرُ رواتبها أربعُ رَكَعاتٍ قبل الصَّلاةِ بسلامينِ، وركعتانِ بعدها، وأما المغربُ فركعتانِ بعدها، وكذلك العشاءُ، وأمَّا الصُّبحُ فركعتانِ قبلَها، وتَختصُّ هاتانِ الرَّكعتانِ -أعني: ركعتي الفجرِ - بأنها أفضلُ الرَّواتبِ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (٢).

وبأنَّها تُصلَّى في الحَضَرِ والسَّفَرِ، والرَّواتبُ الَّتي سِوَاها لا تُصَلَّى في السَّفَرِ.

وبأنَّها لها قراءةٌ خاصَّةٌ، فيَقرأ في الرَّكعةِ الأُولى بعدَ الفاتحةِ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَوْرِينَ ﴾، وفي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بعد الفاتحةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَـدُ ﴾، وإنْ شاء قرأ

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، رقم (١٢٧١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم (٤٣٠)، من حديث ابن عمر رَضَوَ لِيَنْهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٥)، من حديث عائشة رَضِحُاللَهُ عَنْهَا.

في الرَّكعةِ الأُولَى بَدَلًا عن سورةِ الكافرونَ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ قُولُواْ ءَامَنَا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبَرَهِءَ ﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى آخِره، وهذه في سورةِ البقرةِ، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأَهَّلَ اللّهِ عَمَالَوَا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَآعٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤] في الرَّكعةِ الثَّانيةِ، وهذه في آلِ عِمرانَ.

(٩١١) السُّؤَالُ: هل أفضَلُ الرواتِبِ هي سُنَّةُ المغرِبِ وسُنَّةُ الفَجرِ لمن حافَظَ عليها؟

الجَوابُ: أمَّا سُنَّةُ الفَجرِ فنَعَم، هي أفضلُ الرَّواتِبِ، وقد قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فيها: «رَكعَتَا الفَجرِ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها»(١)، وقد كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يُحافِظُ عليها حَضرًا وسَفرًا.

وأما سُنةُ المغرِبِ فهي كغيرِها من السُّنَنِ، ينبغي المحافظةُ عليها، ولكنَّها لا تُفعَل في السَّفرِ، وليُعلَمْ أن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ قال: «مَن صَلَّى ثِنتَي عشرةَ ركعةً -يَعني: في اليومِ والليلةِ- بُنِيَ له بَيتٌ في الجنةِ»(٢)، أربعٌ قَبلَ الظُّهرِ بسَلامَين، ورَكعتان بَعدَها، ورَكعتانِ بَعدَ العِشاءِ، ورَكعتانِ قَبلَ الفَجرِ.

فيا من يُريدُ قُصورَ الجنةِ وأن يُبنَى له كلَّ يوم بيتٌ؛ فليُحافِظ على هذه الرَّواتِبِ الثِّنتَي عشرةَ ركعةً، وما أَيسَرَها وأسهَلَها والحمدُّ لله! والإِنسانُ يَتعَبُ مالِيًّا وبَدنِيًّا وفِكرِيًّا ووَقْتِيًّا؛ ليَبنِيَ له بيتًا في هذه الدنيا، ولا يَدري أيسكُنُه أو لا يَسكُنُه؟! فكيف

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما، رقم (٧٢٥)، من حديث عائشة رَيَخُولَيْكُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، ربيان عددهن، رقم (٧٢٨)، من حديث أم حبيبة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهَا.

لا يُحافِظُ على هذه الرَّواتِب مع سُهولتِها؟!

ثُمَّ لَيَعلَم الإخوةُ أَن الطاعةَ لها تَأْثيرٌ بالغٌ على القَلبِ وانشراحِ الصَّدرِ والسُّرورِ واللُّرورِ والأُنسِ والحياةِ الطيِّبةِ، أسألُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أَن يُعينَنا جميعًا على ذِكرِه وشُكرِه وحُسنِ عِبادتِه.

(٩١٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تُصلِّي بَعدَ راتِبةِ المغرِبِ أربَعَ رَكعاتٍ: رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ، فهل يَجوزُ؟

الجَوابُ: تُصَلِّي ما شاءَت إلى العِشاءِ.

(٩١٣) السُّؤالُ: أصابَنا العجزُ والكسلُ، فلا نخرُجُ لصلاةِ الفجرِ إلَّا وقد شرَعَ الإمامُ في الصَّلاةِ، فأحيانًا نُدْرِكُ تكبيرةَ الإحرامِ، وأحيانًا تفوتُ؛ فهل نُصلِّي الرَّاتبةَ بعدَ الصَّلاةِ، أو لا؟

الجَوابُ: صَلِّها بعدَ السَّلامِ ولو كان بشكلٍ دائمٍ، لكنِ احرِصْ على أَنْ تُبَكِّرَ.

(٩١٤) السُّؤالُ: مَن فاتَتْهُ السُّنَّةُ الرَّاتِبةُ في صلاةِ الفجرِ، هـلِ الأفضـلُ له أَنْ يُصلِّيها بعدَ الفريضةِ، أو بعدَ شُروقِ الشَّمسِ؟ وما الحُكمُ إِنْ كان هناك حَلْقةُ علمٍ بعد صلاةِ الفجرِ؟

الجَوابُ: هو بالخيارِ؛ إنْ شاء قضَاها بعدَ أنْ يُصَلِّيَ ويَذكُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالأَذكارِ الواردةِ، وإنْ شاء أخَّرها حتَّى تَظهَرَ الشَّمسُ، أمَّا الأفضليَّةُ فإنَّه يَفعَلُ ما هو

أحوطُ له، وغالبُ النَّاسِ إذا صلَّاها بعد الصَّلاةِ صارَ أحوطَ له؛ لأَنَّه ربَّما يَنسَى أو يَشْتَغِلُ بأعمالِه.

أمَّا إنْ كان هناك حَلْقةُ علم بعد صلاةِ الفجرِ فاجلِسْ لاستماعِ العلمِ، فاستماعُ العلمِ، السيماعُ العلمِ أفضلُ منَ السُّنَّةِ الرَّاتبةِ، والسُّنَّةُ الرَّاتبةُ يَقضِيها ضُحَى.

(٩١٥) السُّؤَالُ: أنا ممَّن يقـومُ في أكثرِ الأحيانِ عَقِبَ أذانِ الفجـرِ، وأحيانًا لا أضمن سُنَّةَ الفجرِ قبلَ الإقامةِ فأصلِّيها في البيتِ، فهل في هذا حرجٌ؟

الجَوَابُ: سُنَّةُ الفجرِ تُصلَّى قبل صلاة الفجرِ؛ كما هو معروفٌ، لكن إذا أُقيمتِ الصَّلاةُ فلا تُصَلِّها؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» (١)، وإذا أتيتَ إلى المَسْجِدِ والنَّاسُ يُصلُّونَ فادخُلْ معهم في صلاةِ الفجرِ، ثمَّ إذا انتهتْ صلاةُ الفجرِ وما يَتبَعُها منَ الذِّكْرِ فأتِ بسُنَّةِ الفجرِ ولو قبلَ طُلوع الشَّمسِ.

(٩١٦) السُّؤالُ: بعضُ الناسِ يُصلِّي بين أذانِ الفَجرِ والإِقامةِ أكثرَ من رَكعَتين، فهل يَجوزُ ذلك؟

الجَوابُ: السُّنةُ ألَّا يَزيدَ على الراتِبةِ، ويُخَفِّفَها أيضًا.



(٩١٧) السُّؤالُ: سَمِعنا أن سُنةَ الفَجرِ لا يُبادَرُ بها بعد الأذانِ مُباشرةً؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم (٧١٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّىَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: لا سُنةُ الفَجرِ ولا الفَريضةُ؛ لأنَّ المؤذنين الآن يُؤذِّنون على الجِسابِ، ولا يُؤذِّنون على الجُسابِ، ولا يُؤذِّنون على الرُّؤيةِ، فلا يتَمَكَّنون من رُؤيةِ الفَجرِ، ويَجعلُ خَسَ دَقائقَ أو عَشرَ دَقائِقَ أو عَشرَ دَقائِقَ أو شبهَ ذلك (۱).

(٩١٨) السُّوَّالُ: امرَأَةٌ لا تصلِّي جميعَ الرَّواتِبِ، هَلْ يَلْزَمُها شَيْءٌ فِي ذَلِكَ؟ الجَوابُ: لا يلزَمُها شَيْءٌ؛ لأنَّ الرَّواتِبَ كُلَّها نَوافِلُ، إذا أتى بها الإنسانُ فَلَهُ أَجْرٌ، وإِنْ لم يَأْتِ بها فَلَيْسَ عَلَيْه وِزْرٌ.

(٩١٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: السُّنن الَّتي تُصَلَّى قبلَ الفرائضِ هل تُصلِّيها المرأةُ حتى بعدَ إقامةِ الصلاةِ؛ حيثُ إنَّها تصلِّي في بيتِها؟

الجَوَابُ: نعم، إذا أُقيمتِ الصَّلاةُ والمرأةُ في بيتِها فتُصلِّي الرَّواتبَ الَّتي قبلَ الصَّلاةِ؛ لأنَّ العبرةَ بصلاتِها هي، لا بصلاةِ المساجدِ.

(٩٢٠) السُّؤَالُ: ما حكمُ صلاةِ الْمُتَنَفِّل وهو جالِسٌ؟

الجَوابُ: صلاةُ النَّفْلِ جالسًا جائزةٌ ومَقْبولَةٌ إِنْ شاءَ اللهُ، لكن إِذا كانَ الجُلُوسُ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَلَيْسَ للمُصَلِّي إِلَّا نصفُ الأَجْرِ؛ لقوْلِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم: «صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ»(٢)، أمَّا إذا كانَ لِعُذْرٍ وكان مِنْ عادَتِهِ أَنْ

⁽١) تنبيهٌ مُهمٌّ للغايةِ: هذَا خاصُّ بتِلكَ الفترةِ الزَّمَنيةِ قَبْل أن تقومَ الجِهةُ المُختصَّةُ المسؤولةُ عَن تَقويمِ أمِّ القُرَى بالنَّظر مرَّة أُخرى في تَحديدِ وَقْت دُخول الفَجْر.

⁽٢) أُخْرِجه البخاري: كتاب الجمعة، باب صلاة القاعد، رقم (١١١٥)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ: «من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم».

يصلِّيَ قائمًا، فإنَّ الله تعالى يَكْتُبُ له الأجرَ تامًّا.

(٩٢١) السُّوَّالُ: هل يَجوزُ صلاةُ الحاجةِ أو صلاةُ الاستخارةِ بعدَ صلاةِ العصرِ يومَ الجُمُعةِ؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ؛ أوَّلًا صلاةُ الحاجةِ ضعيفةٌ (١)، وليستْ مشروعةً؛ لا بعدَ العصرِ ولا في غيرِ ذلكَ منَ الأوقاتِ، وأمَّا صلاةُ الاستخارةِ فلا تجوزُ في أوقاتِ النَّهيِ إلَّا في شيءٍ يَفوتُ قبلَ انقضاءِ وقتِ النَّهي فحينئذٍ يُصلِّي الاستخارةَ.

(٩٢٢) السُّؤَالُ: كيْفَ يكونُ شُعورُ الإنسانِ بعدَ الاستخارةِ؟

الجَوَابُ: الاستخارةُ لا تحتاجُ إلى شُعورٍ، لكنْ إذا استخارَ الإنسانُ ربَّهُ فها قُدِّرَ بعدَ ذلك فهو -إنْ شاءَ اللهُ- الخِيرَةُ.

(٩٢٣) السُّؤَالُ: هَلْ دعاءُ الاستخارَةِ يُقالُ عندما يَحْتارُ الإِنْسانُ أو عندَمَا يَهِمُّ بعملِ شيءٍ؟

الجَوَابُ: إنَّمَا تكونُ الاستخارةُ إذا تردَّدَ الإنسانُ وتحيَّر فيما يختار، فحينئذِ يستخيرُ اللهَ عَرَّفِجَلَ، أمَّا الشَّيءُ الذي جَزَمَ بِهِ فلا حاجَةَ للاستِخارَةِ فِيهِ.



⁽١) حديث صلاة الحاجة؛ أخرجه الترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (٤٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٤)، من حديث عبد الله بن أبي أو في رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

(٩٢٤) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للاستخارةِ هل العِبرةُ بالرَّاحةِ النَّفسيَّةِ الَّتي يُحِسُّها الإنسانُ، أو بالَّذي يُقَدِّرُهُ اللهُ عَنَّهَ جَلَّ؟

الجَوَابُ: ما قدَّرَهُ اللهُ بعدَ صلاةِ الاستخارةِ فهو الخيرُ، لكنْ إنْ بَقِيَ المُستخيرُ في تردُّدٍ أعادَ صلاةَ الاستخارةِ.

(٩٢٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ سُنَّةِ الطَّوافِ؟ وأين تُصَلَّى؟

الجَوابُ: إذا فرعَ الإنسانُ مِن الطَّوافِ سَبعة أشواطٍ، فإنَّه يتقدَّمُ إلى مقامِ إبراهيم، وهو مَعروفٌ، فيقرَأُ: ﴿وَالَّغِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرَهِعَمَ مُصَلًى ﴾ [البقرة:١٢٥]، ويُصلِّي رَكعتينِ خلفَ المقامِ؛ يقرَأُ في الأُولى: ﴿قُلْ يَتَأَيّهُا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ بعدَ الفاتحةِ، وفي الثَّانيةِ: ﴿قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾ بعدَ الفاتحةِ، ويُحَفِّفُها، ولا يجلِسُ بعدَهما؛ لأنَّ النَّاسَ مُتاجونَ إلى هذا المكانِ؛ ليُصلُّوا فيه رَكعتيِ الطَّوافِ، فإنْ كان الطَّوافُ مُزْدهِا، ووصلَ الطَّائفونَ إلى المقامِ فلا يُصلِّي خلفَه، بل يبعدُ عن مَكانِ الطَّوافِ؛ لأنَّ الطَّائفينَ أحتُ بالمكانِ منه

ولهذا نقول: يجوزُ للطَّائفينَ أَنْ يَمرُّوا بِينَ يدَيِ المُصلِّي خلْفَ مَقامِ إبراهيمَ، أو في أيِّ مَكانٍ مِن المَطافِ؛ لأَنَّ مكانَ الطَّوافِ ليس مكانًا للصَّلاةِ، ولا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصلِّي مَكانِ الطَّائفينَ؛ لأَنَّه يُؤْذِيهم ويضُرُّهم، ثمَّ هو أيضًا سوف يُشوِّشُ النَّاسُ عليه صَلاتَه، وقد قال النَّبيُّ عَيْفٍ: «لَا صَلاَة بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَتَانِ» (١)؛ قال ذلك لئلا يُصلِّي الإنسانُ وهو مُتشوَّشُ؛ فكيف إذا صَلَّى الإنسانُ في مكانٍ يختَصُّ به قال ذلك لئلا يُصلِّي الإنسانُ وهو مُتشوَّشُ؛ فكيف إذا صَلَّى الإنسانُ في مكانٍ يختَصُّ به

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضَى اللهُ عَنْهَا.

غيرُه مِن إخوانِه المُسلمينَ، فيُؤْذِيهم ويمنَعُهم حَقَّهم، ولا يطمَئِنُّ في صَلاتِه أبدًا؟! لذلك نَنْهي إخوانَنا المُسلمينَ أَنْ يُصَلُّوا في مكانِ الطَّائفينَ، بل مَكانُ الطَّائفينَ لهم، ومكانُ المُصلِّينَ واسعٌ –وللهِ الحمدُ– في كل أرجاءِ المسجِدِ الحرام.

(٩٢٦) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للرَّواتبِ؛ أناسٌ يسافِرونَ مِن الرِّياضِ إلى حائلِ، ويلتزِمونَ بهذه السُّننِ الرَّواتبِ؛ فها حكمُ تركِ هذه السُّننِ الرَّواتبِ؟ وما حكمُ الإتيانِ بها؟

الجَوابُ: سننُ الرَّواتبِ الأفضلُ تركُها إذا كانَ الإنسانُ مُسافِرًا، ولكنْ ليس كلَّ السُّننِ، فسنَّةُ الظُّهرِ، وسنَّةُ المَعْرِبِ، وسنَّةُ العشاءِ، هذه الثَّلاثُ لا يُصلِّيها المُسافِر، وما عدا ذلك مِن السُّننِ فإنَّه يصلِّيها: كالتَّهجُّدِ باللَّيلِ، والوترِ، وسنَّةِ الفجرِ، وركعتَيِ الضُّحى، وسنَّةِ دخولِ المسجِدِ، وغيرِ ذلك مِن النَّوافلِ؛ فالسُّنَّةُ للمُسافِرِ ألَّا يُصلِّي الضُّحى، وسنَّةِ دخولِ المسجِدِ، وغيرِ ذلك مِن النَّوافلِ؛ فالسُّنَّةُ للمُسافِرِ ألَّا يُصلِّي الضَّهرِ، والمغربِ، والعشاءِ، وما عدا ذلك مِن النَّوافلِ فإنَّه يقومُ بها، كذلك أيضًا لو فُرِضَ أنَّه صلَّى الظُّهرَ، ولكنْ لمْ ينوِهَا راتبةً فلا بأسَ، وهذا يقَعُ أحيانًا؛ يتقدَّمُ المُسافِرُ إلى المسجِدِ، وينتظِرُ الإمامَ، فنقولُ: صلِّ ما شئتَ، لكنْ لا تنوِها راتبةً؛ لأنَّ المُسافِرُ إلى المسجِدِ، وينتظِرُ الإمامَ، فنقولُ: صلِّ ما شئتَ، لكنْ لا تنوِها راتبةً؛ لأنَّ السُّنَةَ (۱) تركُ الرَّاتبةِ في الظُّهرِ، والمغربِ، والعشاءِ.

(٩٢٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها محافظةٌ على صلاةِ الوترِ، ولكنَّها تترُكُ السُّننَ الرَّواتبَ. فما حُكمُها؟

⁽١) كما أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب من لم يتطوع في السفر، رقم (١١٠٣)، من حديث ابن عمر رَضِاً لِللهُ عَنْهُمَا: «صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر».

الجَوابُ: لا حرجَ عليها في ذلك؛ لأنَّ السُّننَ الرَّواتبَ نَوافلُ؛ إنْ فعَلها الإنسانُ فإنَّه يُثابُ، وإنْ تركَها لا يُعاقَبُ.

ولكنّي أقولُ لهذه المرأةِ: احرِصي على الرَّواتب؛ لأنَّ الرَّواتبَ ترقَّعُ الحَلَلَ الَّذي في الفرائضِ وتكمِّلها، والرَّواتبُ ليستْ كثيرةً والحمدُ للهِ؛ اثنتا عشْرة ركعةً مَنْ صَلَّاهُنَّ في يَوْمٍ ولَيْلَةٍ بَنَى اللهُ له بيتًا في الجُنَّةِ؛ أربعٌ قبلَ الظُّهرِ بسلامينِ –قبل الظُّهرِ يعني: قبلَ صلاةِ الظُّهرِ وبعدَ الأذانِ – وركعتانِ بعدَها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، يعني: قبلَ صلاةِ الظُّهرِ وبعدَ الأذانِ – وركعتانِ بعدَها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ المغرب، وركعتانِ بعدَ العشاءِ، وركعتانِ قبلَ صلاةِ الفجرِ، فهذه اثنتا عشْرة ركعةً، فلتحافظ عليها؛ فإنَّ المَّيطانَ عليها؛ فإنَّ المَّا في يومٍ بَنَى اللهُ لها بيتًا في الجنَّةِ، ولْتَدَعِ الكسلَ؛ فإنَّ الشَّيطانَ هو الَّذي يُثبِّطُ عن فعلِ الخيراتِ وينشِّط لفعلِ المنكراتِ وتركِ النَّوافلِ والطَّاعاتِ.

(٩٢٨) السُّوَّالُ: لو أن رجلًا دخَل المَسْجِدَ لِيُصلِّيَ صلاةَ المغربِ بعد أنِ انتهى النَّاسُ منَ الصَّلاةِ، ثمَّ أراد رجلٌ أنْ يَتَصَدَّقَ عليه، فهل يَلزَمُه بعد أن يُسَلِّمَ المصلِّي الفريضةَ منَ الثَّالثةِ أن يقومَ المتصدِّق للرَّابعةِ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمُه، فهذا ليس بِوتر مستقِلً، بل هذا إعادةُ صلاةٍ، ومثلُ ذلكَ لو أنَّ الإنسانَ صلَّى صلاةَ المغربِ في المُسْجِدِ، ثمَّ ذهَب إلى مَسْجِدٍ آخرَ وأُقيمتِ الصَّلاةُ لصلاةِ المغربِ، فإنَّه يُصلِّي معهم ثلاثًا ولا يأتي بعد ذلكَ بركعةٍ؛ لأن هذه صلاةُ مغربِ مُعَادَةٌ، وليستِ استقلاليَّةً.

(٩٢٩) السُّوَّالُ: هناك مَن يقولُ: إنَّ ليلةَ النِّصفِ مِن شعبانَ تُفْرَدُ بعِبادةٍ. فهل ورَدَ في ذلك شيءٌ؟

الجَوابُ: ورَدَتْ في هذا أحاديثُ ضعيفةٌ لا أَصْلَ لها^(۱)، والصَّوابُ أَنَّ ليلةَ النِّصفِ مِن شعبانَ كغيرِها مِن اللَّيالي، لا تُخَصُّ بقيامٍ، وليست كليلةِ القَدْرِ، بل ليلةُ القَدْرِ في رمضانَ بلا شكِّ.

(٩٣٠) السُّؤَالُ: هل يجبُ المحافظةُ على ركعتي الوضوء؟ وهل تُصلَّى قبلَ الفريضةِ أو بعد الفريضةِ؟

الجَوَابُ: سُنَّةُ الوضوءِ ليستْ واجبةً، مَن فعَلها فعلى خيرٍ وله أجرٌ، ومَن لم يفعلْها فليس عليه إثمٌ، ومَن فعَلها أحيانًا وترَكها أحيانًا فلا حرَجَ عليه، ومَن صلَّى الفريضةَ بعدَ الوضوءِ كفَتْه عن ركعتي الوضوءِ.

(٩٣١) السُّوَّالُ: إذا أردْتُ أنْ أُصَلِّيَ سُنَّةَ الوُّضوءِ، فلم يَسَعْني الوقتُ لخشيةِ فواتِ الصَّلاةِ المكتوبةِ، فمتى أُصَلِّيها؟

الجَوابُ: إذا أدَّيْتَ الصَّلاةَ المكتوبةَ بعدَ الوُضوءِ بزمنٍ قريبٍ فإنَّ ذلك يُغْني عن سُنَّةِ الوُضوءِ، الرُنسانُ صلاةً بعدَ الوُضوءِ، وصلاةُ الفريضةِ تُغْني عن هذه السُّنَّةِ.



⁽۱) من ذلك ما أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان، رقم (١٣٨٨)، من حديث علي رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها وصوموا نهارها». وانظر: مصباح الزجاجة (٢/ ١٠)، والفوائد المجموعة (ص: ٥٠ - ٥١).

(٩٣٢) السُّوَّالُ: في صلاةِ الشَّفعِ والـوترِ ، هل لا بـدَّ من قـراءةِ: ﴿قُلْ يَــَأَيُّهَا ٱلۡكَـــَـٰفِرُونَ ﴾، أو ﴿قُلُ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــَدُ ﴾؟

الجَوَابُ: اقـرأْ ما تيسَّرَ، لكنِ الأفضلُ أن تقرأً في الرَّكعةِ الأُولى: ﴿سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى﴾، وفي الثَّانيةِ: ﴿قُلْ يَــَأَيُّهَا ٱلْكَــْفِرُونَ ﴾، وفي الثَّالثةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــَدُ ﴾.

(٩٣٣) السُّؤال: هل صَلاةُ التَّسابيحِ بِدعةٌ أو هي جائِزةٌ؟

الجَوابُ: هي غَيرُ مَشروعةٍ؛ لأنَّها لم تَرِد عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى ٓ الْهَوَسَلَّمَ.

(٩٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حامِلٌ وتُحِسُّ أثناءَ الصَّلاةِ بأَعراضِ القَيءِ وغيرِه من التَّعبِ، فهل يَجوزُ أن تُصلِّيَ النَّوافِلَ وهي جالسةٌ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ في ذلك، وإنْ كانَ يَشُقُّ عليها القِيامُ فلَها الأَجرُ كامِلًا، وإن كان لا يَشُقُّ عليها فلَها نِصفُ الأَجرِ.

س | الوتر

(٩٣٥) السُّؤَالُ: ما الفرقُ بَيْنَ صلاةِ اللَّيْلِ وصلاةِ الوِتْرِ؟

الجَوابُ: الفرقُ بَيْنَهما أنَّ صلاةَ اللَّيْلِ نَفْلُ مُطْلَقٌ، وأمَّا الوِتْرُ فهو نَفْلُ معيَّنُ، وصلاةُ اللَّيْلِ مَثْنى مَثْنى مَثْنى، والوِتْرُ واحدِةٌ، وثلاثٌ، وخمسٌ، وسبعٌ، وتسعٌ، وإحدى عَشْرَةَ.

إِنْ أَوْتَر بواحِدَةٍ سَلَّم منها، وإِنْ أَوْتَرَ بثلاثٍ فله الخِيارُ، إِنْ شَاءَ سَلَّمَ مِن رَكَعَتَيْنِ وإن شَاء قَرَنَ الثَّلاثَ بتشَهُّدٍ واحِدٍ، وإِذَا أَوْتَرَ بِخَمْسٍ جَمَع الجَميعَ بِتَشَهُّدٍ واحِدٍ، وإِنْ

أَوْتَرَ بِسَبْعِ فَكَذَلَك؛ يَقْرِنُها جَمِيعًا بِتَشِهُّدٍ واحِدٍ، وإنْ أَوْتَر بِتِسْعِ كَذَلَك يَقْرِنُها جَمِيعًا، لَكُنْ يَتَشَهَّدُ فِي الثَّامِنَةِ ولا يُسلِّم ثمَّ يقومُ ويصلِّي التَّاسَعَةَ، وإنْ أوترَ بإحدى عَشْرَةَ رَكْعَةً سَلَّم مِنْ رَكْعَتَيْنِ وأَوْتَر بواحِدَةٍ.

(٩٣٦) السُّؤالُ: كم عددُ رَكعاتِ الوترِ؟ الجَوابُ: أقلُّها ركعةٌ، ثم ثلاثٌ أدنى الكمالِ.

(٩٣٧) السُّؤَالُ: هل يُعدُّ الوترُ من قيامِ الليلِ؟ الجَوابُ: نَعم، هو من قيام الليلِ بلا شكِّ، لكن له نيتُه الخاصةُ.

(٩٣٨) السُّؤالُ: من تركَ الوترَ بسبب التَّعبِ فهل يُشرَع له قضاءُ هذا الوترِ؟ الجُوابُ: لا، فإذا فاتَ فاتَ وقتُه، أما إذا نامَ عنه أو مَرِض وعجزَ عنه؛ فإنه يُصَلِّيه ولو فاتَ وقتُه، أما بدون عذرٍ فلا، والوترُ ركعةٌ واحدةٌ فقط قَلَّ مَن يَعجِزُ عنه.

(٩٣٩) السُّوَّالُ: هل يجوزُ أنْ أُصَلِّيَ وِتْرَينِ في ليلةٍ؟

الجَوابُ: جاء في الحديثِ عنِ النَّبِيِّ عَيْكِيةً أنَّه قال: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»(١)، ويشهَدُ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۳/٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في نقض الوتر، رقم (۱٤٣٩)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء لا وتران في ليلة، رقم (٤٧٠)، والنسائي: كتاب قيام الليل، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين، رقم (١٦٧٩)، من حديث طلق بن علي رَضِحَالِيَّةُ عَنْهُ.

لهذا الحديثِ قولُ النَّبِيِّ عَيِّهِ في حديثِ ابنِ عمَرَ الثَّابِ في الصَّحيحينِ وغيرِهما: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(١)، فدلَّ ذلك على أنَّه لا وِتْرَانِ في ليلةٍ، وأنَّ الوتْرَ تُخْتَمُ به صلاةُ اللَّيلِ، وهو ركعةٌ واحدةٌ.

(٩٤٠) السُّوَّالُ: إذا صلَّتِ المرأةُ الوتْرَ في أوَّلِ اللَّيلِ، وأرادَتْ أَنْ تُصلِّيَ آخِرَ اللَّيلِ ركعتَيْنِ، فهل يَجوزُ لها ذلك؟

الجَوَابُ: نعم، لا بأسَ أَنْ تُصلِّيَ، لكنْ إذا كانَتْ تعلَمُ أنَّها ستقومُ في آخِرِ اللَّيلِ فَلْتُؤَخِّرِ الوَتْرَ إلى آخِرِ اللَّيلِ.

(٩٤١) السُّؤَالُ: أُوتِرُ بعد صلاةِ العشاءِ، وقبلَ صلاةِ الفجرِ أقومُ فأُصلِّي ما يتيسَّر لي، ولكن بدون وِترٍ، فهل يجوزُ هذا؟

الجَوَابُ: ما دمتَ واثقًا من نفسِكَ أنك تقومُ في آخِرِ اللَّيلِ، فاجعلِ الوترَ في آخِرِ اللَّيلِ، فاجعلِ الوترَ في آخِرِ اللَّيْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ »(٢).

أمَّا إذا كنتَ تَخشى ألَّا تقومَ فأوتِرْ قبلَ أنْ تنامَ، ثمَّ إنْ حصَل لك قيامٌ في آخِرِ اللَّيلِ فإنَّك تُصلِّي ركعتينِ ركعتين ولا تُعيدُ الوترَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (٩٩٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثني، رقم (٧٤٩).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، رقم (٧٥٥)، من حديث جابر رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

وخُلاصةُ القولِ أن نقولَ: إذا كنتَ ترجو أن تستيقظَ من آخِرِ اللَّيلِ فلا تُوتِرْ في أُوَّلِه، بلِ اجعَلِ الوترَ في آخِرِه؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(۱)، أمَّا إذا كنتَ تخشى ألَّا تقومَ فأوتِرْ قبلَ أنْ تنامَ.

(٩٤٢) السُّؤَالُ: هل سُنَّةُ الوترِ محدَّدةٌ بإحدَى عشرة ركعةً؟

الجَوَابُ: ليستْ محدَّدةً بإحدَى عشْرةَ، بل الوترُ أقلُّهُ ركعةٌ واحدةٌ، وأكثرُه إحدى عشْرةَ، وإنْ شاء صلَّى ثلاثَ عشْرةَ، لكِن أقلُّه واحدةٌ.

ولكَ أن تَزيدَ على ذلك، فليس هناك حدُّ محدودٌ، فيصلِّي الإنسانُ ما شاء، فإذا خاف طلوعَ الفجرِ صلَّى واحدةً فأوترتْ ما صلَّى.

(٩٤٣) السُّؤَالُ: إذا نام الشَّخصُ عن الوتْرِ، هل يصحُّ أن يقضِيَه قبلَ أَنْ يُصَلِّيَ الفَجْرَ؟

الجَوَابُ: لا، يَقضيه في النَّهارِ وَيَشْفَعُه؛ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُوتِرَ بِثلاثٍ صَلَّى أَرْبِعًا.

(٩٤٤) السُّوَّالُ: هل الأفضلُ في رمضان صلاةُ الوترِ في أوَّلِ اللَّيلِ معَ المداومةِ عليه، أو تأخيرُ ذلك؟

الجَوَابُ: هذا في رمضان وفي غير رمضان، بيَّنَ هذا النَّبيُّ عَلَيْهُ فقال: «مَنْ خَافَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة اليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُا.

أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِن أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ أَفْضَلُ» (١).

(٩٤٥) السُّؤالُ: عندَ قضاءِ الوتْرِ في النَّهارِ، هل يقرَأُ فيه بـ(سبِّحْ)، و(الغاشية)؟ الجَوابُ: نعم، يقرَأُ (سبِّحْ)، و(الغاشية) لكنْ لا يجعَلْه وِتْرًا، وإذا كان يوتر بثلاثٍ في العادةِ فليصل أربعًا.

(٩٤٦) السُّؤالُ: هل من السُّنةِ المداومةُ على صلاةِ الضُّحي والوِترِ؟

الجَوابُ: نَعَم، من السُّنةِ المداومةُ عليهما؛ فقد كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لا يَدَعُ الوِترَ حضرًا ولا سَفرًا، بل أَمَرَ به وقالَ: «اجعَلوا آخِرَ صلاتِكُم بالليلِ وِترًا» (٢)، وأمَّا سُنةُ الضحى فقد أشارَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ إلى المداومةِ عليها في قولِه: «يُصبِحُ على كُلِّ سُلامَى منَ النَّاسِ صدقةٌ»، أي: في كلِّ يومٍ تَطلُعُ فيه الشَّمسُ، وذَكَرَ أنواعًا من الصدقاتِ، وأخبرَ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: أنه «يُجزِئُ عن كلِّ هذا رَكعَتان يَركعهُما مِن الضَّحى »(٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، رقم (٧٥٥)، من حديث جابر رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة اليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١)، من حديث ابن عمر رَجَوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست والحث على المحافظة عليها، رقم (٧٢٠)، من حديث أبي ذر رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

وهذا يَدُلُّ على استِحبابِ المداومةِ على صلاةِ الضَّحى، وقولُه: «على كُلِّ سُلامَى منَ النَّاسِ صدقةٌ»، أي: على كلِّ مَفْصِلٍ، والإِنسانُ فيه ثلاثُ مئةٍ وستونَ مَفْصِلًا كها جاءَ ذلك في الحَديثِ الذي رواهُ مُسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (صحيحه)(۱)، وأقلُّها رَكعتان، ولا حَدَّ لأَكثَرِها.

ے | قيام الليل

(٩٤٧) السُّؤَالُ: هَلِ الأفضلُ في صلاةِ اللَّيلِ قراءةُ القرآنِ أو إطالةُ السُّجودِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ أنْ تكونَ الصَّلاةُ مُتشابِهةً؛ يَعني: إذا أطالَ الإنسانُ القراءةَ فَلْيُطِلِ الرُّكوعَ والسُّجودَ. فَلْيُطِلِ الرُّكوعَ والسُّجودَ.

أمَّا بالنِّسبةِ للرُّكوعِ والسُّجودِ فإنَّها يكونانِ سواءً، كما في حديثِ البراءِ بنِ عازِبِ رَضَّالِلَّهُ عَنَهُ (٢)؛ فلا ينبغي للإنسانِ أنْ يُطيلَ السُّجودَ طولًا كثيرًا، ويُقَصِّرَ الرُّكوعَ؛ لأنَّ الصَّلاةَ عبادةٌ واحدةٌ، فالأفضلُ أنْ تكونَ أجزاؤُها مُتقارِبةً أو مُتساويةً.

(٩٤٨) السُّؤَالُ: سائلةُ تقولُ: ما هي الطَّريقةُ المُثلَى لِقِيامِ اللَّيلِ؟ حيثُ إنها تقومُ قبلَ ساعةٍ من صلاةِ الفجرِ فتصلي ركعتينِ ركعتينِ ثمَّ تُوتِرُ قبلَ أذانِ الفجرِ، هل أُعتبَرُ منَ المتهجِّدينَ إذا قمتُ في مثلِ هذا الوقتِ وقامتْ بعد صلاةِ الفجرِ، فهل يُعتبَر هذا تقصيرًا منها إذا لم تداومْ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم (١٠٠٧)، من حديث عائشة رَضَيَّلَيَّهُءَتَهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة، رقم (٧٩٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة، رقم (٤٧١).

الجَوَابُ: هذا طيِّبٌ، وهذه طريقةٌ مُثلَى، ولكن تُحافظ على هذا؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عَلَيْهُ النَّبيَّ ﷺ عَلَيْ اللهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ (())، وقال لِرَجُلٍ: ﴿لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ (()).

وإذا قامت في مثلِ هذا الوقتِ فإنها تُعتبرُ من قائمي اللَّيلِ، أما إذا لم تقمْ في مثلِ هذا الوقتِ وقامتْ بعد صلاةِ الفجرِ فلا أدري عنه، هل هي مقصِّرةٌ بحيثُ إنَّها ما فعلتْ الإحتياطاتِ الَّتي تَستيقظُ بها، وإنْ كانتِ اتَّخذت الإحتياطَ لكن غَلبَها النَّومُ فه ليْسَ في النَّومِ تَفْرِيطٌ » كما قال النَّبيُ ﷺ ""، «إِنَّهَا التَّفْرِيطُ في اليَقَطَةِ»، إذا فاتها القيامُ فإنَّها تُصلِّ الضَّحى عدد ما تُصلِّيه في اللَّيلِ، ولكن لا تُوتِرُ، بل تَجْعَلُ الوترَ القيامُ فإنَّها تُولِرُ بركعةٍ صَلَّتْ في النَّهارِ شفعًا، فإذا كان من عادتها أن تقومَ بستِّ رَكَعَاتٍ ثمَّ تُوتِرُ بركعةٍ صَلَّتْ في النَّهارِ ثمان رَكَعَاتٍ .

(٩٤٩) السُّؤَالُ: أريدُ قيامَ اللَّيلِ؛ فها هي السُّنَّةُ في ذلكَ، وماذا ورَد عنِ الرَّسولِ

الجَوَابُ: السُّنَّةُ لَمَن قام منَ النَّومِ أَنْ يَفتتحَ يومَه بالأذكارِ الواردةِ عندَ الانتباهِ، ثمَّ يتوضَّأ، ثمَّ يصلِّيَ ركعتينِ خفيفتينِ، ثمَّ يقومَ بها شاء، وكانَ النَّبيُّ -يقوم بإحدى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب الجلوس على الحصير ونحوه، رقم (٥٨٦١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلة العمل الدائم، رقم (٧٨٣)، من حديث عائشة رَضَيَّكَ عَنْهَا.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا...، رقم (١١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُما.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائنة، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قتادة رَضِحُاللَّهُ عَنْهُ.

عشْرة ركعة (١) أو ثلاثَ عشْرة ركعة (٢)، لكنّه ﷺ كان يُطيل القراءة، وإذا اقتصرَ الإنسانُ على أقلَ من ذلك فلا حرجَ، وإنْ زاد فلا حرجَ، والبابُ وللهِ الحمدُ واسعٌ.

(٩٥٠) السُّؤَالُ: ما هي الأسبابُ المُعِينَةُ على قِيامِ اللَّيلِ لأداءِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: الأسبابُ المُعينةُ على قيامِ اللَّيلِ هي الهِمَّةُ الأكيدةُ، والعزيمةُ الصَّادقةُ على أن يقومَ الإنسانُ مُبَكِّرًا لِيقومَ نَشيطًا؛ على أن يقومَ الإنسانُ مُبَكِّرًا لِيقومَ نَشيطًا؛ ولهذا كان النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- يَكرَهُ الحديثَ بعد صلاةِ العشاءِ(٢) من أجلِ أن ينامَ الإنسانُ مُبكِّرًا، فيَسْهُلَ عليه أن يقومَ في اللَّيلِ.

ومنها أن يتذكَّر الإنسانُ فضيلة قيامِ اللَّيلِ، وأنَّها من أسبابِ دخولِ الجنَّة؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَـهُمْ يُنفِقُونَ اللَّ فَلَا تَعْلَمُ نَفْشُ مَّا أُخْفِى لَهُمْ مِن قُرَّةِ أَعَيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ رَزَقْنَـهُمْ يُنفِقُونَ اللَّ فَلَا تَعْلَمُ نَفْشُ مَّا أُخْفِى لَهُمْ مِن قُرَّةِ أَعَيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٦-١٧]؛ وقال النَّبيُّ ﷺ: «الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطيئة كَمَا يُطفِئُ المَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ »(٤)، يعني: تُطفِئ الخطيئة كما يُطفِئُ المَاءُ النَارَ.

نسألُ اللهَ أن يعيننا على ذِكرِه وشكرِه وحُسنِ العبادةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨)، من حديث عائشة رَضِّكَالِثَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، رقم (٥٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٧)، من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣١)، والترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، من حديث معاذ بن جبل رَضِّؤَلِيَّهُ عَنْهُ.

(٩٥١) السُّؤَالُ: هناك أُمورٌ تُساعِدُ على قيامِ اللَّيلِ، وشهرُ رمضانَ فرصةٌ للتَّزوُّدِ مِنَ الأعمالِ الصَّالِحةِ، فما هي الأُمورُ الَّتي تُساعِدُ المسلمَ على قيامِ اللَّيلِ؟

الجَوَابُ: قال النَّبيُّ ﷺ: «إذا قامَ الإنسانُ مع الإمامِ حتَّى يَنصرِفَ كتَبَ اللهُ له قيامَ ليلةٍ» (١)، ولو كان نائمًا على فِراشِهِ.

(٩٥٢) السُّوَّالُ: هَلِ الأفضلُ أَنْ تُقامَ صلاةُ التَّهجُّدِ مِنَ السَّاعةِ الواحدةِ إلى السَّاعةِ الثَّالثةِ النَّالثةِ إلى السَّاعةِ الخَامسةِ؛ يَعني: قبْلَ السُّحورِ بنِصفِ ساعةٍ؟

الجَوَابُ: هذا يرجِعُ إلى اختيارِ المساجِدِ، فكلَّ مسجِدٍ له إمامُه، والأمْرُ في ذلك واسعٌ، والحمْدُ للهِ.

(٩٥٣) السُّؤالُ: في قيامِ العشرِ الأواخرِ من رمضان الإمامُ لا يُعطِينا راحةً بحيثُ أدعو، فأُفضِّلُ أنْ أُصَلِّيَ في البيتِ لأنِّي آخُذُ راحتي أكثرَ، فهل يجوزُ هذا؟

الجَوابُ: على كلِّ حالٍ صلاةُ القيامِ في المسجدِ أفضلُ معَ الإمامِ، وإذا صلَّيتَ في بيتِكَ فهي سُنَّة.

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٢٠٨)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِحَاليَّكُ عَنْهُ.

(٩٥٤) السُّؤالُ: دعاءُ النَّبِيِّ عَيَالَةٍ في صلاةِ آخِرِ اللَّيلِ كلَّما مرَّ بآيةِ سؤال سألَ (١١)؛ هل هو خاصُّ بالإمام أو بالمُنفرِدِ، أو بالجميع؟

الجَوابُ: المنفرِدُ والإمامُ، وأمَّا المأمومُ فإنَّه سوفَ يكونُ مُنصِتًا لقراءةِ إمامِه، لكِنَّ الشَّيءَ الخفيفَ مثلَ أنْ يقولَ: سبحانَه. أو ما أشبهَ ذلكَ ممَّا لا يَصُدُّه عنْ الإستماعِ لقراءةِ إمامه لا بأسَ به.

(٩٥٥) السُّؤَالُ: كان النَّبيُّ ﷺ في صلاةِ اللَّيلِ كلَّما مرَّ بآيةِ سؤالٍ سأل (٢)، فهل هذا خاصٌّ بالإمامِ أو المنفرِدِ، أو هو عامٌّ للجميع؟

الجَوَابُ: هذا خاصُّ بالمنفرِدِ والإمامِ، وأمَّا المأمومُ فإنَّه سوف يكون مُنصِتًا لقراءةِ إمامِه، لكنِ الشيءُ الخفيفُ -مِثْلَ أنْ يقولَ: سبحانه! أو ما أشبه ذلك ممَّا لا يَصُدُّه عَنِ استماع قراءةِ إمامِه لا بأسَ به.

(٩٥٦) السُّوَّالُ: مَن أراد أنْ يُصلِّيَ صلاةَ اللَّيلِ وداوَمَ عليها بسُورٍ معيَّنةٍ؛ مِثْلِ: «تبارَكَ»، و «آخِرِ سورةِ البقرةِ»، يقرؤُها باستمرارٍ، فهل في ذلك شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليس في هذا شيءٌ، فليس على الإنسانِ شيءٌ إذا داوَمَ على سورةٍ معيَّنةٍ أو آيةٍ معيَّنةٍ ما لم يعتقِدُ أنَّ ذلك سُنَّةُ، فإنِ اعْتقَدَ أنَّ ذلك سُنَّةٌ نَظَرْنَا: إنْ كانَتِ السُّنَةُ قد جاءَتْ بذلك فهو حتُّ، وإلَّا فهو بدعةٌ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَّاللَّهُ عَنْهُ.

مِثالُ ذلك: لو أنَّ إنسانًا داوَمَ على قراءةِ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾، و﴿قُلْ مِثَالُهُ أَحَدُ ﴾ في ركعتَيِ الفَجرِ لَقُلْنا: هذا سُنَّةُ؛ لأنَّ السُّنَّةَ قد جاءَتْ بذلك، ولو داوَمَ على قراءةِ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ و «سورةِ العصر » معتقِدًا أنَّ ذلك سُنَّةٌ لَقُلْنا: هذا بدعةٌ؛ لأنَّ السُنَّة لم ترِدْ بذلك، أمَّا إذا لم يعتقِدْ أنَّ ذلك سُنَّةٌ، وإنَّما يقرأ هذه السُّورة أو هذه الآياتِ لأنَّما أحفظُ مِن غيرِها عِندَه، فهذا لا بأسَ به.

(٩٥٧) السُّؤالُ: نُريدُ منكم الحديثَ عن صلاةِ التَّهجُّدِ وقيامِ اللَّيلِ؛ عن عددِ الرَّكعاتِ، وعن وقتِها بالسَّاعاتِ، وعنِ المقدارِ الواجِبِ أَنْ يقرَأَه المُسلِمُ فيها، مأجُورينَ.

الجَوابُ: صلاةُ التَّهجُّدِ مِن أَفضَلِ الطَّاعاتِ، قال اللهُ تعالى لنَبِيِّه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: ﴿ وَمِنَ ٱليَّلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ عَنَافِلَةً لَكَ عَسَىٰۤ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَعْمُودًا ﴾ [الإسراء:٧٩]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ »(١).

ووقْتُها: مِن صلاةِ العشاءِ إلى طُلوعِ الفجْرِ. وأفضَلُها: ثُلُثُ اللَّيلِ بعدَ النِّصفِ، وذلك قيامُ داودَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، قال النَّبيُّ عَلَيْهِ: «أَفْضَلُ القِيَامِ قِيَامُ دَاوُدَ؛ كَانَ يَنَامُ وذلك قيامُ داودَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ (٢).

والأمْرُ في هذا واسعٌ، فقد قالت عائشةُ رَضَّالِيَّهُ عَنْهَا: مِن كلِّ اللَّيلِ أُوتَـرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ؛ مِن أوَّلِ اللَّيلِ، وأوسَطِه، وآخِرِه (٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم (١١٦٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، رقم (١٣١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر (١١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَوَلَيَّكُءَنَّهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ساعات الوتر، رقم (٩٩٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين

والأفضَلُ ألَّا تتعدَّى إحدى عشْرةَ ركعةً أو ثلاثَ عشْرةَ ركعةً؛ فقد سُئِلَت عشْرةَ ركعةً؛ فقد سُئِلَت عائشةُ رَضِؤَلِلَهُ عَنْهَ: كان لا يَزيدُ في رمضانَ؟ فقالت: كان لا يَزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه عن إحدى عشْرةَ ركعةً. وبيَّنَت ذلك (۱)، وثبَتَ عنه -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أنَّه صلَّى ثلاثَ عشْرةَ ركعةً (۲).

ويُطيلُ الإنسانُ القِراءةَ والرُّكوعَ والسُّجودَ كما كان النَّبيُّ - صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - يفعَلُ ذلك (٢) ، لكنْ بشرْطِ ألَّا يشُقَّ على نفْسِه، فإنْ شَقَّ على نفْسِه فليستَرِحْ؛ لأنَّ النَّبيَّ - صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - أمَرَ مَن نعَسَ في صلاتِه أنْ يرقُدَ؛ لئلا يسُبَّ نفْسَه وهو يظُنُّ أنَّه يدعو لها(٤).

(٩٥٨) السُّوَّالُ: إذا أدَّيتُ صلاةً قَبْلَ صلاةِ الفجرِ بنصفِ ساعةٍ أو ثُلُثِ ساعةٍ هلْ تُعْتَبرُ مِنْ صلاةِ التَّهَجُّدِ؟

الجَوَابُ: نعم، صَلاةُ التهجُّدِ مِنْ بعدِ صلاةِ العشاءِ، وسنَّتُها إلى طلوعِ الفجْرِ.

⁼ وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي على في الليل، رقم (٧٤٥/ ١٣٧)، واللفظ لمسلم.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي عَلَيْ، رقم (٧٣٧)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضَالِتَهُ عَنْهُ قال: صليت مع النبي عَلَيْهُ ذات ليلة، فافتتح البقرة...، ثم افتتح النساء...، ثم افتتح آل عمران...، وفيه: ثم ركع...، فكان ركوعه نحوا من قيامه..، ثم قام طويلا قريبا مما ركع، ثم سجد...، فكان سجوده قريبا من قيامه.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم...، رقم (٢١٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، أو استعجم عليه القرآن، أو الذكر بأن يرقد...، رقم (٧٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَّاللَّهُ عَنْهَا.

(٩٥٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: ما هو وقتُ الثُّلُثِ الأخيرِ منَ اللَّيلِ؟ وهلِ الثُّلُثُ الأخيرُ منَ اللَّيلِ هو الَّذي يَنزِلُ فيه الرَّبُّ عَنَّهَجَلَّ؟

الجَوَابُ: اللَّيلُ من غروبِ الشَّمسِ إلى طلوعِ الفجرِ، فُتقسِّمه أثلاثًا ويَتبَيَّنُ لها متى يكونُ ثُلُثُ الليلِ الآخِرُ، فلا يُمكِنُ تحديدُه؛ لأنَّه يَختلِفُ؛ فلَيْلُ الشِّتاءِ طويلٌ، وليلُ الصَّيفِ قصيرٌ، لكن كها قلتُ: القاعدةُ أن يُقسَّمَ ما بين غروبِ الشَّمسِ إلى طلوعِ الفجرِ، فمثلًا إذا قدَّرنا أنَّ بين غروبِ الشَّمسِ وطلوعِ الفجرِ تسعَ ساعاتٍ؛ صار ثُلُثُ اللَّيلِ قبلَ الفجرِ بثلاثِ ساعاتٍ، وإذا قدَّرنا أنَّ بين غروبِ الشَّمسِ وطلوعِ الشَّمسِ وطلوعِ الفَجرِ مثلاثِ ساعاتٍ، وإذا قدَّرنا أنَّ بين غروبِ الشَّمسِ وطلوعِ الفجرِ الثَّمسِ واللهِ على الفجرِ الثَّمسِ واللهِ على الفجرِ الثَّمسِ واللهِ على الفجرِ الثَّمسِ واللهِ على الفجرِ الثَّم ساعاتٍ.

وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- أنه قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْظِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؛ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ»(۱).

(٩٦٠) السُّؤالُ: امرأةٌ كانت تقومُ في آخرِ الليلِ، ولكنها تَرَكت قيامَ الليلِ من الخوفِ؛ لأنها تَستَوحِشُ، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها شيءٌ؛ لأن قيامَ الليلِ سنةٌ وليس بواجبٍ، لكن تُوتِرُ قبل أن تَنامَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَصِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

(٩٦١) السُّؤالُ: إذا صَلَّت المرأةُ صلاةَ التَّهجُّدِ وهو يُؤذِّن لصَلاةِ الفَجرِ، فهل الصَّلاةُ صَحيحةٌ؟

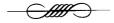
الجَوابُ: الواجِبُ إذا طَلعَ الفَجرُ أن تتوقَّف، لكن إذا كانت في أثناءِ التَّسليمةِ فلتُتِمَّها ولا حَرَجَ.

(٩٦٢) السُّؤالُ: متى يُقالُ هذا الدعاءُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، فاطِرَ السَّمواتِ والأَرضِ، عالِمَ الغَيبِ والشهادةِ، أنت تَحكُمُ بين عِبادِك فيها كانوا فيه يَختَلِفون، اهدِني لها اختُلِفَ فيه من الحَقِّ بإِذنِك، إنَّك تَهدي مَن تَشاءُ إلى صِراطٍ مُستَقيم»(۱)؟

الجَوابُ: هذا يقالُ في استِفتاحِ صَلاةِ الليلِ، بَدلَ قَولِ: «سُبحانَك اللَّهُمَّ وبحَمدِك، وتَبارَك اسمُك، وتَعَالَى جَدُّكَ، ولَا إِلَه غيرُك» (٢).

(٩٦٣) السُّؤالُ: هل تَقرَأُ المرأةُ مِنَ المصحَفِ في قِيام اللَّيلِ؟

الجَوابُ: نَعَم، لا بَأْسَ إذا كانَت لا تَحفظُ شَيئًا كَثيرًا فتَقرَأُ مِنَ المصحَفِ؛ لأنَّ هذا حاجةٌ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧٠)، من حديث عائشة رَضَيَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، رقم (٧٧٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (٢٤٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة، رقم (٨٠٦)، من حديث عائشة رَحَوَالِلَهُ عَنْهَا.

(٩٦٤) السُّؤالُ: فتاةٌ تُحافِظُ على الصِّيامِ وقِيامِ الليلِ، ولكنَّها أثناءَ الاختِباراتِ لا تَفعَلُ، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمها شيءٌ.

🥌 | سجود التلاوة

(٩٦٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ وضعُ المصحفِ على الأرضِ أثناءَ سجدةِ التِّلاوةِ؟ الجَوابُ: ليس فيه بأسٌ، فيجوزُ للإنسانِ أن يضعَ المصحفَ على الأرضِ إذا

كانتْ طاهرةً، سواءٌ وضَعه عن يمينِه أو عن يسارِه، ولكن عن يمينِه أفضلُ، أو جعله على حِذاءِ صَدرِه وهو ساجِدٌ.

(٩٦٦) السُّؤَالُ: هل سُجودُ التِّلاوةِ يُوجِبُ على المرأةِ أَنْ تُغطِّيَ وجْهَها؟ الجَوَابُ: لا تُغطِّي وجْهَها، لا في سُجودِ التِّلاوةِ ولا في الصَّلاةِ، إلَّا إذا كان حوْلَها رجالٌ مِن غيرِ محارِمِها، فلا بُدَّ أَنْ تستُرَ وجْهَها.

(٩٦٧) السُّؤَالُ: ما حُكمُ تغطيَةِ المرأةِ رأسَها أثناءَ سُجودِ التِّلاوةِ؟ الجَوَابُ: الأمْرُ في هذا واسعٌ.

(٩٦٨) السُّوَالُ: إذا قرَأَ الإنسانُ القُرآنَ بعدَ صلاةِ العصرِ، ومرَّ بآيةِ سجدةٍ؛ فهل يجوزُ له السُّجودُ، علما بأنه في وقت نهي؟

الجَوابُ: إذا قرَأَ القارئُ القُرآنَ بعدَ صلاةِ العصرِ، ومرَّ بآيةِ سجدةٍ فإنَّه يسجُدُ؛ لأنَّ هذه السَّجدة وُجِدَ لها سببُ وهو القِراءةُ، وكلُّ صلاةٍ ذاتِ سببِ فإنَّه يجوزُ فعْلُها حين وُجودِ سبَبِها ولو كان ذلك في وقتِ النَّهيِ؛ لأنَّ القولَ الرَّاجحَ في الصَّلاةِ في وقتِ النَّهيِ: لأنَّ القولَ الرَّاجحَ في الصَّلاةِ في وقتِ النَّهيِ: إذا كانت الصَّلاةُ ذاتَ سببِ أنْ يُصلِّي، ومثْلُ ذلك: لو دخلَ المسجِدَ بعدَ صلاةِ العصرِ، فإنَّه يُصلِّي ركعتينِ، ومثلُّ ذلك: لو توضَّأ بعدَ العصرِ، فإنَّه يُصلِّي بعدَ صلاةِ العصرِ، فإنَّه يُصلِّي ما الستخارةِ في وقتِ النَّهيِ لأمْرٍ يفوتُ قبلَ ركعتينِ للوُضوءِ، ومثْلُ ذلك: لو احتاج إلى الاستخارةِ في وقتِ النَّهيِ لأمْرٍ يفوتُ قبلَ انتهاءِ وقتِ النَّهي، فإنَّه يُصلِّي صلاةَ الاستخارةِ .

والقاعدةُ: أنَّ كلَّ نفْلِ له سببٌ فإنَّه لا نهيَ عنه، بل يجوزُ بعدَ العصرِ.

(٩٦٩) السُّؤالُ: إذا كنتُ مُسافِرًا في سيَّارةٍ، وأقرَأُ القرآنَ، ومرَرْتُ بآيةِ سجدةٍ؛ هل أُتَّجهُ للقبلةِ أو عَلى حسبِ اتِّجاهي؟

الجَوابُ: إِنْ كَنْتَ رَاكِبًا فَاسَجَدْ لَلتِّلَاوَةِ، وَأُومِئْ بِرَأْسِكَ حَيْثُ كَانَ وَجَهُكَ، سُواءٌ لَلقبلةِ أَو غيرِ القبلةِ، وإِنْ كَنْتَ أَنْتَ الَّذي تقودُ السَّيَّارةَ فلا تسجد؛ لأَنَّ هذا يشغَلُكَ، إِلَّا إِذَا وقَفْتَ، فهذا لا بأسَ به.

(٩٧٠) السُّؤَالُ: إمامٌ مرَّ بآيةٍ فيها سجدةٌ في صلاةِ الفجرِ، ثمَّ ركعَ ولم يسجدُ سجودَ التِّلاوةِ، فظنَّ المأمومونَ أنه سجدَ للتِّلاوة وسجدوا، ولكنَّهم أدركوا أنَّه ركع عندما قال: سَمِعَ اللهُ لمن حمِدهُ. فها حُكمُ مَن لم يركعْ منهم معَ الإمامِ؟

الجَوَابُ: إن هذا الَّذي حصلَ من الإمامِ حيثُ إنَّه مرَّ بآيةِ سجدةٍ فركَع، فظنَّ المَّامومونَ أنَّه ساجدٌ للتِّلاوةِ، فسجدوا، وليَّا قال: سمِع اللهُ لَمَن حجده. عرَفوا أنَّه راكعٌ،

فكان على هؤلاءِ المأمومينَ أن يقوموا منَ السُّجودِ ويركعوا، ثمَّ يُتابعوا إمامَهم، ولا شيءَ عليهم بعد ذلك، لكن إذا كانوا لم يَركَعوا وقاموا ثمَّ سجدوا مع الإمام بدونِ ركوعٍ؛ فإنَّ الواجبَ عليهم الآنَ أنْ يُعِيدُوا الصَّلاةَ من أوَّ لها؛ لأنَّهم تركوا ركنًا من أركانها وهو الرُّكُوع.

وإنَّني بهذه المناسبةِ أودُّ أنْ أنصحَ إخواننا المُسلمينَ بأنْ يَعرِفوا أحكامَ صلاتِهم، وما يجرِي فيها من سهوٍ ومتابعةٍ للإمام؛ حتَّى يعبدوا اللهَ على بصيرةٍ، وأحُثُّ بالأخصِّ الأئمَّة؛ فإنَّ عليهم واجبًا أن يَتعلَّموا أحكامَ الصَّلاةِ وأحكامَ السَّهوِ؛ حتَّى يَسترشِدوا بأنفسِهم ويُرشِدوا غيرَهم، وحتى لا يَقَعُوا في حَيرةٍ أمامَ ما يحدُثُ في الصَّلاةِ منهم أو منَ المأمومينَ.

(٩٧١) السُّؤالُ: إذا كنتُ أقرَأُ في المصحَفِ وأنا جالِسٌ في عَمِلِي أو مُسافِرٌ في القِطارِ أو في الطائرةِ، ووصَلتُ إلى موضِع سُجودِ تلاوةٍ، فهاذا أفعَلُ؟

الجَوابُ: إذا كان يُمكِنُه أن يَسجُد فليَسجُد، وإذا لم يُمكِنه فليومِئ إيهاءً، وإذا لم يَسجُد فلا حَرَجَ عليه؛ لأنَّ السجودَ ليس بواجِبِ.

(٩٧٢) السُّوَالُ: مُعلِّمة يَمُرُّ عليها آياتٌ في الفَصلِ فيها سَجدةٌ، فلا تَسجُدُ، ولا تَأمُرُ الطالِباتِ بالسُّجودِ، فهل عليها شَيءٌ؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ في هذا، ولكن تُنبَّه الطالِباتِ على أن هذا محَلُّ سَجدةٍ والذي يَمنَعُنا مِن السُّجودِ عَدمُ تَهيُّؤِ الأماكِن لذلك؛ لأنَّ الطالِباتِ على الكَراسي، ورُبَّما يكون اتجاهُ الفَصلِ إلى غَيرِ القِبلةِ، ويكونُ في هذا إِرباكٌ للطالِباتِ.

ح | القنوت

(٩٧٣) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الدُّعاءِ أثناءَ الصَّلاةِ بصوتٍ مسموعٍ؟

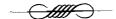
الجَوَابُ: الصَّلاةُ لا يُجهَرُ فيها بشيءٍ إلَّا قراءةَ القُرآنِ في الصَّلاةِ الجهريَّةِ، والباقي لا يُجهَر به، أمَّا خارجَ الصَّلاةِ فالإنسانُ إذا شاء دَعا سِرَّا، وإذا شاء دعا جهرًا.

قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ آدَعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥].

(٩٧٤) السُّوَّالُ: هل يُشْتَرَطُ في دعاءِ النوازلِ في الفُروضِ- القُنُوتِ- إذنُ وليٍّ الأمرِ؟

الجَوَابُ: لا بدَّ من أَنْ يَأْذَنَ وليُّ الأمرِ بهذا؛ لأَنَّ المسألةَ موكولةٌ إليه؛ ولهذا لم يَقنُتْ أحدٌ سِوَى رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- حين نَزَلَتِ النَّازلةُ، فلم يَردْ أَنَّ المساجدَ الأُخرى قَنتُوا.

ولهذا قال الفُقَهَاءُ الحنابلةُ رَحَهُمُ اللّهُ: إِنَّ الَّذِي يَقننتُ فِي النَّوازلِ هو الإمامُ الأعظمُ. وعلَّلوا هذا بأنَّ النَّبيَ عَلَيْ لم يأمُرْ أحدًا بالقُنُوتِ، ولم يَقننتْ سِوَاهُ، وبأنَّ المسؤولَ عن الأمَّةِ الإسلاميَّةِ هو الإمامُ لا كلُّ واحدٍ؛ ولهذا نَرَى أنَّه لا يَنفرِدُ أحدٌ بالقُنُوتِ في مَسجدِه إلَّا بموافقةِ وُلاةِ الأمورِ، حتَّى لا تحصلَ الفوضَى وتَذَبْذُبُ العوامِّ، وأنْ يقولوا: فلانٌ عنده غَيرةٌ على الإسلامِ والمسلمينَ -يعنون الَّذي قَنتَ- وفلانٌ لا غيرة عنده. فيحصُل بذلك ذمٌّ في غيرِ محلِّه، أو ثَنَاءٌ في غيرِ محلِّه.



(٩٧٥) السُّؤَالُ: هل يجوزُ قراءةُ الإمامِ دعاءَ القُنُوت من وَرَقَةٍ؟ الجَوَابُ: لا حَرَجَ.

(٩٧٦) السُّوَّالُ: أَمَرَنا اللهُ عَنَّهَجَلَّ فِي الدُّعاء بالثَّناء عليه في أوَّلِ الدُّعاءِ، فكيف تكونُ الصِّيغةُ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: لا أعلمُ أَنَّ اللهَ أَمَرنا بهذا، أين هو في الكتابِ العزيزِ، وأين هو في سُنَّةِ الرَّسولِ عَينهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنَّ اللهَ أَمر؟! نعم، النَّبيُّ عَينهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَمَر الدَّاعيَ أَنْ يبدأ بالحمدِ والثَّناءِ على اللهِ، ثمَّ بالصَّلاةِ على رسولِه -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ-(1)، وهذا ليسَ على سبيلِ الوُجُوبِ، بل على سبيلِ الاستحبابِ، وقد وردتْ أحاديثُ كثيرةٌ دعا فيها النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- دعاءً دون أَنْ يَتَقَدَّمَه مَدُّ أو صلاةٌ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- دعاءً دون أَنْ يَتَقَدَّمَه مَدُّ أو صلاةٌ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- دعاءً دون أَنْ يَتَقَدَّمَه مَدُّ أو صلاةٌ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ-(٢).

وقد يقولُ قائلٌ: إِنَّ الَّذِي يُبِدَأُ فيه بالحمدِ والصَّلاةِ على النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- هو دعاءُ الابتهالِ الَّذي يُطَوِّلُ فيه الإنسانُ الدُّعاءَ، وأمَّا مجرَّد أنْ يقولَ الإنسانُ: ربِّ اغفِرْ لي. فلا نُلْزِمُه أن يقولَ: احمدِ اللهَ أَوَّلًا، ثمَّ صلِّ على النَّبِيِّ، ثمَّ قل: اللهمَّ اغفرْ لي.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۸/٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (۱٤۸۱)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (۳٤۷۷)، والنسائي: كتاب السهو، باب التمجيد والصلاة على النبي ﷺ، رقم (۱۲۸٤)، من حديث فضالة بن عبيد رَخِوَلِيَلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) من ذلك ما أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٢)، من حديث ابن عمر رَعَوَاللَّهُ عَنْهُا: «قلما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه: «اللهم اقسم لنا من خشيتك...».

(٩٧٧) السُّؤَالُ: هَلِ القُنوتُ في صلاةِ الفَجرِ سُنَّةٌ أَو بِدعةٌ؟ فإنَّ الإمامَ الَّذي عِندَنا يواظِبُ عليه كلَّ يوْمِ باستمرارٍ كأنَّه فرْضٌ.

الجَوَابُ: القُنوتُ في صلاةِ الفَجرِ الصَّحيحُ أنَّه غيرُ مشروع، لكنْ إنْ صلَّيْتَ خلْفَ إمامٍ يَقْنُتُ فتابِعْهُ، وأَمِّنْ على دعائِه، وإذا كان يتحمَّلُ أنْ تُناقِشَه فناقِشْهُ، لكنْ ناقِشْه وَحْدَكَ أنتَ وهوَ، وليس أمامَ الجماعةِ.

(٩٧٨) السُّؤالُ: هل دُعاءُ القُنوتِ في الفَجرِ واجِبٌ؟

الجَوابُ: ليسَ بِواجِبٍ ولا سُنةٍ، ولكنَّكَ إذا صَلَّيتَ خَلفَ إِمامٍ وقَنَتَ فتابِعهُ وأَمِّن على دُعائِه تَبعًا له.

(٩٧٩) السُّوَّالُ: أنا مؤذِّنٌ في مسجدٍ، والإمامُ يقنُتُ في الفجرِ، فها حكمُ ذلك؟ وهل أعترِضُ على الإمام؟

الجَوَابُ: القُنُوتُ في الفجرِ ليس بسُنَّةٍ، ولكن إذا صلَّيتَ خلفَ إمامٍ يقنُتُ فاتَّبِعْه لا تَختَلف.

وعليك وأنتَ المؤذِّنُ ألَّا تتكلَّمَ أمامَ النَّاسِ بكلمةٍ، ولكِنِ اذْهَبْ لبيتِه وناقِشْه بهدوءٍ واحترامٍ، وإذا كان في بلدٍ لا يرى أهلُها القُنُوتَ فارفَعْ أمرَه إلى الجهاتِ المسؤولةِ.

(٩٨٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ رفعُ اليَدَينِ في الصلاةِ للدُّعاءِ بعدَ التشهُّدِ وقَبلَ السَّلام؟ الجَوابُ: الصلاةُ ليس فيها رَفعُ اليَدين إلا في القُنوتِ فَقَط.

(٩٨١) السُّؤالُ: ما الأفضَلُ في دُعاء القُنوت: رَفْع اليَدَيْن مع الدُّعاء أو عدَم الرَّفْع؟

الجوابُ: الأَفضَلُ الرَّفْع؛ لأنه جاء عن بعض الصَّحابة، والصَّحابة ثِقاتٌ عُدول مَحَلُّ تَأسِّ.

(٩٨٢) السُّؤالُ: هلِ السُّنَّة في دُعاءِ القُنوتِ رفعُ اليَدَيْن؟ وهل يَجوزُ الدُّعاءُ بغَيرِ رَفعِ اليَدينِ؟

الجواب: نعَم، السُّنَّة في دُعاءِ القُنوتِ رفعُ اليَدَيْن، ولو دَعَوتَ بدونِ رَفعِ اليَدين فَلا بَأْسَ، كما لـو دَعوتَ بدونِ رَفعِ اليَدينِ في غَيرِ الصَّلاةِ، والأفضلُ أن لا تَرفَع يَديكَ.

(٩٨٣) السُّؤالُ: هل يَمسَح الرجُل وجهَه بعد الدُّعاء في الصلاة أو خارِجَها؟

الجَوابُ: الصَّحيح أنه لا يَمسَح لا في الصلاة ولا في غيرِها، ولكِنْ لو مسَحَ إنسانٌ فإنه لا يُنكِر عليه، ولكِنَّه يُرشَدُ للأَفضَل؛ لقَوْلِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُجِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (۱۳)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وهُناكَ أَحاديثُ مُتعدِّدة أَخَذَ بها بعضُ العُلماء وقال: إن مَجموعها يَقضِي بأن الحديث حسَنٌ لغَيْره. ومِنهم مَن قال: إنها أَحاديثُ ضَعيفة لا يَجبُرُ بعضُها بعضًا، وهذا هو الصحيحُ فلا يَمَسُّ وجهَه بيكِه بعد الدُّعاء.

(٩٨٤) السُّؤَالُ: تقول: هل يجوزُ أَنْ تُرتَّلَ أَدعيةُ القُنوتِ؟

الجَوابُ: لا، لأن أدعيةَ القُنوتِ كلامٌ عاديٌّ، لا يُجْعَلُ كقِراءةِ القُرآنِ.

(٩٨٥) السُّوَّالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُوَمِّنَ على دُعاءِ قُنوتِ الإمامِ في رمضانَ أو إمام الحرمينِ الشَّريفينِ؟

الجَوابُ: كلُّ مَن صلَّى خلْفَ إمامٍ يقنُتُ فإنَّه يُؤَمِّنُ على دُعائِه، أمَّا إذا كانتِ المرأةُ في بيتِها فلا حاجةَ لذلك.

(٩٨٦) السُّوَّالُ: هل لكلِّ صلاةٍ دعاءٌ خاصٌّ؟

الجَوَابُ: الصَّلاةُ واحدةٌ، وما شُرِعَ في صلاةٍ شُرِعَ في الصَّلاةِ الأخرى، كلُّها مثلًا يجبُ فيها تكبيرةُ الإحرامِ، وقراءةُ الفاتحةِ، والرُّكُوعُ، والرَّفعُ منه، والسُّجودُ سجدتينِ، والجلوسُ بين السَّجدتينِ، والطُّمأنينةُ في الأفعالِ، لكن منها ما يكونُ له دعاءٌ خاصُّ كالوترِ مثلًا، فإنَّ القُنُوتَ مخصوصٌ بالوترِ، ولا يُقنَتُ في غيرِ الوترِ إلَّا إذا نزلتُ بالمُسلمينَ نازلةٌ؛ فإنَّه يُقنَتُ في الفرائضِ، وكذلك صلاةُ الاستخارةِ يُدعَى بعدَ السَّلام منها بدعاءِ الاستخارةِ المعروفِ.

وبهذا نعرِف أنَّ صلاةَ التَّسبيحِ الَّتي رُوِيَتْ عنِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آله وسَلَّمَ وسَلَّمَ اللهُ عليهِ وعلى آله وسَلَّمَ كما ذكر وسَلَّمَ اللهُ عليهِ وعلى آله وسَلَّمَ كما ذكر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢).

(٩٨٧) السُّؤَالُ: هل صحيحٌ أنَّ المُضطرَّ يُستجابُ دُعاؤُه ولو كان عاصيًا؟

الجَوابُ: لا يستجاب له للمعصية، لكن يستجاب له وإن كان عاصيا بمعصية أخرى، فمثلًا إنسان يَدْعو اللهَ وهو على معصية أنْ يَشفِيَه أو يَتوبَ عليه مِن هذه المعصية، فلا بأسَ، فإنَّه يُستجابُ دُعاؤُه إنْ شاء اللهُ.



ك | التراويح

(٩٨٨) السُّؤَالُ: متى يبدَأُ أُوَّلُ وقْتٍ للتَّراويحِ؟ ومتى ينْتَهي؟ وهل تُسَمَّى صلاةَ تهجُّدٍ إذا كانت آخرَ اللَّيلِ؟

الجَوابُ: يبدَأُ وقتُها بعدَ صلاةِ العشاءِ وسُنَّتِها، وينتهي بطُلوعِ الفجْرِ. وتسمِيَتُها صلاةَ تهجُّدٍ أو تراويحَ لا يضُرُّ.

(٩٨٩) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ صلاةِ التَّراويحِ؟ وما فضْلُ قيامِ اللَّيلِ؟ الجَوَابُ: صلاةُ التَّراويح سُنَّةٌ ثبتَتْ بفعلِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ؛

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (١٢٩٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (١٣٨٧)، من حديث ابن عباس رَيَخَالِيَّهُ عَنْكُمَا.

⁽۲) انظر: مجموع الفتاوي (۱۱/ ٥٧٩).

حيثُ صلَّى بأصحابِه ثلاث ليالٍ في رمضانَ، ثُمَّ تأخَّر، وأخبر ﷺ أَنَّه إِنَّما تأخَّر خشية أَنْ تُفْرَضَ علينا فنعجِزَ عنها (١)، ثُمَّ تُرِكَتْ إقامتُها جماعةً، وصار النَّاسُ يُصلُّونَ أوزاعًا، فيُصلِّي الرَّجُلُ الواحدُ، والرَّجُلُ ومعه الرَّجُلُ، والرَّجُلُ ومعه الرَّجُلُ ومعه الرَّجُلانِ، وبَقُوا على ذلك طِيلةَ خلافةِ أَبِي بكْرٍ رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ وأَوَّلَ خلافةٍ عُمرَ رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمرَ رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ أَمَرَ أُبِيَّ بنَ كعبٍ وتميها الدَّارِيَّ أَنْ يقوما بالنَّاسِ بإحدى عشْرة ركعةً (٢)، فخرج رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ ذات ليلةٍ ووجد النَّاسَ يُصلُّونَ بالنَّاسَ بإحدى عشْرة ركعةً (١)، فخرج رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ ذات ليلةٍ ووجد النَّاسَ يُصلُّونَ بإمامِهم، فقال رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ: نِعْمَتِ البدعةُ هذه، والَّتي ينامونَ عنها أفضلُ مِنَ الَّتي يقومونَ (٢)؛ أي: في الزَّمنِ، يعني أنَّ آخِرَ اللَّيلِ أطولُ مِن أوَّلِه، وبَقِيَ المسلمونَ على هذا، فأَحْيَوْ اسُنَّة تُرِكَتْ في عهْدِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ خوْفَ أَنْ تُفرَضَ، فلاً تُوفِي رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ زالتْ هذه الخشيةُ؛ لأَنَّه لا حُكْمَ بعدَ فاقا الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ زالتْ هذه الخشيةُ؛ لأَنَّه لا حُكْمَ بعدَ وفاةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ ذات هذه الخشية؛ لأَنَّه لا حُكْمَ بعدَ وفاةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

وعلى هذا فينبغي للإنسانِ أنْ يُحافِظَ عليها، وألَّا يبقى يتردَّدُ بين المساجدِ، يُصلِّي في هذا ركعتَيْنِ، وفي الثَّالثِ ركعتَيْنِ؛ فيَفُوتُه الأَجْرُ، بل إذا صلَّى في مسجدٍ صلاة العِشاءِ فَلْيَبْقَ معهم حتَّى ينصرِفَ من صلاةِ التَّراويحِ مع الوترِ؛ لقولِ النَّبِّ عَيْلَةٍ: «مَنْ قام مع الإمام حتَّى ينصرِفَ كُتِبَ له قيامُ ليلةٍ»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل، رقم (١١٢٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦١)، من حديث عائشة رَيَخُوالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١١٥ رقم٤).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، رقم (٢٠١٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والنسائي: كتاب قيام الليل، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب قيام الليل، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٣٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، من حديث أبي ذر رَضَيَالِتُنْهَءَنهُ.

واستحبابُ هذا في حقِّ الرِّجالِ، وأمَّا النِّساءُ فالأفضلُ أَنْ يُصلِّينَ في بيوتِهِنَّ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «لا تمنعوا إماءَ اللهِ مساجدَ اللهِ، وبيوتُهُنَّ خيرٌ لهُنَّ »^(۱)، وإذا اختارَتِ المرأةُ أَنْ تخرُجَ فتُصلِّيَ مع النَّاسِ في المسجدِ فإنَّه لا يَجِلُّ لها أَنْ تخرُجَ مُتطيِّبةً، ولا متبرِّجةً بزينةٍ، ولا ماشيةً مِشيةَ الرَّجُلِ الجَلْدِ القويِّ، بل تخرج بسكينةٍ، ساترةً جميعَ ما يَحْرُمُ عليها كشْفُه، غيرَ مُتطيِّبةٍ ولا مُتجمِّلةٍ.

(٩٩٠) السُّؤَالُ: ما الأفضلُ في صلاةِ التَّراويحِ؛ زيادةُ الرَّكَعاتِ وتقليلُ القراءةِ، أو العكْسُ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ التَّأنِّي فيها، في القراءةِ، وفي الرُّكوعِ، وفي السُّجودِ، وفي القيامِ، وفي القيامِ، وفي القيامِ، وفي القيامِ، وفي القيامِ، وفي القيامِ، وأمَّا السلمونَ بخُشوعٍ وحُضورِ قلبٍ ودعاءٍ وتسبيحٍ في محلِّه، وأمَّا العَجَلةُ مع كثرةِ العددِ فلا تنبغي؛ لأنَّ النَّاسَ يكون همُّهم أنْ يسرُدوا هذا العددَ دونَ أنْ يمتُّوا بالحُشوع وحُضورِ القلبِ وكثرةِ الدُّعاءِ والتَّسبيح في محلِّه، وهذا خللُ عظيمٌ.

وقد حدَّثني بعضُ النَّاسِ أنَّهم إذا صلَّوْا مع إمامٍ صلاةَ التَّراويحِ لا يستطيعونَ أَنْ يأتوا بالواجبِ -أي: بواجبِ الطُّمأنينةِ - في رُكوعِهم وسُجودِهم، ومِثْلُ هذا الإمامِ الَّذي لا يتمكَّنُ النَّاسُ معه مِنَ الإتيانِ بواجبِ الطُّمأنينةِ لا يَحِلُّ لهم أنْ يُصلُّوا خلفَه؛ لأنَّهم إذا صَلَّوْا خلفَه فهُمْ بين محظورَيْنِ؛ إمَّا أنْ يُتابِعوه مع ترْكِ الطُّمأنينةِ، وإمَّا أنْ يَدَعُوا متابَعتَه فيتخلَّفوا عنه، بل عليهم في هذه الحالِ أنْ يذهبوا إلى مسجدٍ آخرَ، ثُمَّ على الإمامِ أنْ يتَّقيَ الله عَنَّهَجَلَّ في إخوانِه المسلمين، وأنْ يتأتى بهم؛ حتَّى يتمكَّنوا مِن أداءِ الصَّلاةِ بخُشوع وحُضورِ قلبٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضِحَالِلَهُ عَنْهُمَا.

(٩٩١) السُّؤَالُ: ما الأفضلُ في صلاةِ التَّراويحِ؛ زيادةُ الرَّكَعاتِ وتقليلُ القراءةِ، أو العكْسُ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ المحافظةُ على العددِ الَّذي كان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم يقوم به، وهو ألَّا يتجاوزَ ثلاثَ عشْرة ركعةً (١)، أو إحدى عشْرة ركعةً (١)، ولا يَنْقُصَ عنها، ولكنْ إذا دار الأمرُ بين أنْ يَقتصِرَ على هذا العددِ مع طولِ القيامِ والرُّكوعِ والسُّجودِ، أو يَزيدَ عليه مع تخفيفِ ذلك، فلا شكَّ أنَّ هذا أفضلُ؛ أي: الاقتصارَ على إحدى عشْرة ركعة أو ثلاثَ عشرة ركعة مع طولِ القيامِ في القراءةِ، وطولِ الرُّكوعِ والسُّجودِ، وأمَّا إذا دار الأمرُ بين أنْ يقومَ بهذا العددِ على وجهٍ ليس فيه تطويلُ، أو بأقلَ مِن هذا العددِ على وجهٍ فيه تطويلُ، فإنَّنا نقول: انظُرْ ما هو أصلَحُ لقلبِكَ، ولكنْ لا شكَّ أنَّ المحافظةَ على العددِ الَّذي كان الرَّسولُ عَينهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يَبْلُغُ به أفضلُ مما نَقَصَ أو زادَ.

(٩٩٢) السُّؤَالُ: بعضُ أئمَّةِ المساجدِ إذا انتهى مِنَ الرَّكعتَيْنِ الأوليَيْنِ مِنَ التَّراويحِ وقام لكي يُصلِّي ما بعدَها كبَّرَ للإحرامِ، وقرأ الفاتحةَ مباشَرةً دونَ أنْ يدعوَ بدعاءِ الاستفتاحِ، لا هو ولا المأمومونَ، فها رأيكم بذلك؟

الجَوَابُ: نرى أنَّ هذا قد ترَكَ سُنَّةً مِن سُننِ الصَّلاةِ، وأنَّه ينبغي للإمامِ إذا كبَّرَ للإحرام أنْ يستفتِحَ، سواءٌ كان ذلك في أوَّلِ تسليمةٍ أو في الَّذي بعدَها؛ لأنَّ التَّسليمةَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٧)، من حديث عائشة رَضَوَٰلِيَّلَهُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨)، من حديث عائشة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

الثَّانية منفصِلةٌ عَنِ التَّسليمةِ الأولى انفصالًا تامًّا؛ ولذلك لو أحدَثَ في أثنائِها لم تبطُّلِ التَّسليمةُ الأَنيةُ الَّتي حصَلَ فيها الحدَث، ولو تكلَّمَ فيها لم تبطُّلِ الصَّلاةُ الأولى - إنَّما تبطُّلِ الصَّلاةُ الأولى - أي: التَّسليمةُ الأولى - وإنَّما تبطُّلُ التَّسليمةُ الأولى عصَلَ فيها الكلامُ، فدلَّ هذا على أنَّ التَّسليمةَ الثَّانيةَ صلاةٌ مستقِلَّةٌ عَنِ التَّسليمةِ الأولى، وإذا كان الأَمرُ كذلك فإنَّه يُسَنُّ فيها دعاءُ الاستفتاحِ كما يُسَنُّ في التَّسليمةِ الأولى.

(٩٩٣) السُّؤَالُ: ما حُكمُ حُلِ الإمامِ المُصحَفَ في تراويحِ رمضان؟

الجَوابُ: لا حرَجَ في هـذا، أمَّا المَأْمُومُونَ الَّذين يُصَلَّونَ خلْفَه فـلا يحمِلونَ اللهِ اللهُ المُعارِفَ المصاحِفَ.

(٩٩٤) السُّؤالُ: رأيت بعضًا مِن النَّاسِ في صلاةِ التَّراويحِ بعدَ الانتهاءِ مِن كُلِّ أُربِعِ ركعاتٍ، يبدَأُ غالبيَّةُ المُصلِّينِ بقِراءةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـكُ ﴾ ثلاثَ مرَّاتٍ بصوتٍ جَهوريٍّ، وذاتَ مرَّةٍ اختلَفْتُ مع شخصٍ على هذا الأمرِ، وقلْتُ له: هذا مِن البِدَع؛ فهل أخطَأْتُ في هذا؟

الجَوابُ: قولُك لهذا الإمامِ: إنَّ فصْلَك بين التَّراويحِ بقِراءةِ: ﴿ قُلُ هُو اللهُ الْحَدُ ﴾ أو غيرِها مِن السُّورِ بصوتٍ جَهُورِيٍّ: (إنَّ هذا بدعةٌ) هو قولُ صحيحٌ؛ فإنَّ ذلك لم يَرِدْ عن السَّلفِ رَحَهُمُ اللهُ بأنَّهم كانوا يفصِلونَ بين كلِّ أربعِ ركعاتٍ بمثْلِ هذا الفاصِلِ.

ومِن المعلومِ: أنَّ التَّراويحَ في عهْدِ النَّبيِّ ﷺ لم تكُنْ على هيئتِها الموجودةِ الآن؛ فإنَّ النَّبيُّ ﷺ صلَّى بأصحابِه في رمضانَ في اللَّيلِ صلَّى بهم ثلاثَ ليالٍ، ثمَّ ترَكَ

ذلك وقال: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ» (١)، ثمَّ أُنْشِئَت في زمَنِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِّ اللهُ عَلَيْكُمْ التَّرَاويحِ، ولم يَرِدْ عن أحدٍ أنَّهم كانوا يفضِلونَ بين كلِّ أربع ركعاتٍ بفاصِلٍ مِن القُرآنِ أو غيرِ القُرآنِ.

(٩٩٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن يصلِّي التَّراويحَ معَ الإمامِ أربعَ أو ستَّ رَكَعاتٍ أو أكثرَ من ذلك ولا يُكمِل معَ الإمامِ؛ هل يُكتَبُ له أجرُ القائمِ معَ الإمامِ، وهل يُكتَبُ له قيامُ ليلةٍ؟ وما حُكْمُ مَن صَلَّى الوِترَ فقطْ؟

الجَوَابُ: مَن قام معَ الإمامِ في رمضانَ بعدَ القيامِ ولم يبقَ معَ الإمامِ حتَّى ينصرِ فَ فإنَّه لا يكتب له أجرُ قيامِ ليلةٍ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَيَالَةٍ قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنصرِ فَ فإنَّه لا يُكتِب لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، فقيَّد ذلكَ ببقائِه معه حتَّى يَنصرِ فَ.

وهنا مسألةٌ أُحبُّ أَنْ أُنبِّهَ عليها، وهي أنَّ بعضَ الإخوةِ يَنصرِ فُ عن الإمامِ إذا صلَّى عشْرَ رَكَعاتٍ؛ بحُجَّةِ أَنَّ النَّبيَ ﷺ كان لا يَزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه على إحدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ""، ويَظُنُّ أَنَّ زيادةَ الإمامِ على إحدَى عَشْرَةَ ركعةً بدعةٌ، وأنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وأنَّه لا يَجُوزُ متابعةُ أهلِ البدعِ فيها ابتدعوهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل، رقم (١١٢٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦١)، من حديث عائشة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، رقم (٢٠١٠) عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الناس عبد القاري، أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رَضِحَالِقَهُعَنهُ، ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: «إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد، لكان أمثل»...

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨)، من حديث عائشة رَضَالِلَّهُ عَنْهَا.

وهذا لا شكَّ مِن قِلَّةِ الفِقهِ في دِينِ اللهِ عَرَّهَ عَلَّ من وجهٍ، ومن قلَّةِ فهمِ ما كان عليه السلَفُ الصالِحُ منَ الإعتدالِ وعدم الشُّذوذِ من وجهٍ آخرَ.

أمَّا كونُه من الجهل في دِينِ الله؛ فلأنَّه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَن رجلًا سأله عن صلاةِ اللَّيلِ، فقال له النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً؛ فَأُوْتَرَتْ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى»(۱)، ولم يقيِّدِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ عددًا مِنَ الرَّكَعَاتِ، معَ صَلَّى وَاحِدَةً؛ فَأُوْتَرَتْ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى»(۱)، ولم يقيِّدِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ عددًا مِنَ الرَّكَعَاتِ، معَ أَنَّ السَّائلَ لا شكَّ يَجهل هذا، ولو كان لا يَجُوزُ أَنْ يَزيدَ على إحدى عشرةَ ركعةً لَبيَّنَ ذلك النَّبيُّ عَلَيْهِ لهذا السَّائلِ؛ ولأنَّ النَّبيُّ عَلَيْهِ قال: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ»(۱)، ولم يقيِّدُ ذلك بعددٍ.

وعلى هذا فالزِّيادةُ على إحدَى عشْرةَ ركعةً منَ الزِّيادةِ المباحةِ الجائزةِ، وليستْ مِنَ البِدعةِ في شيءٍ.

وأمَّا كونُ هذا الّذي قاطعَ متابعة الإمامِ مخالفًا لمنهجِ السَّلفِ الصالح؛ فلأنَّ السلَفَ الصالحَ يَسْتَسِيغُونَ المتابعة في مثلِ هذه الحالِ، بل فيها هو أعظمُ؛ فلقد ثَبَتَ عنِ الصّحابةِ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أُنَّهم كانوا يُتابعونَ أميرَ المُؤمنينَ عثهانَ بنَ عَفَّانَ رَضَالِيّهُ عَنْهُ في إتمامِ الصَّلاةِ في مِنّى في الحجّ، مع أنّهم يُخالفونه في ذلك، فقد كان النّبيُّ عَيْكِ في إتمامِ الصَّلاةِ في مِنّى، لكن في أثناءِ خلافةِ وأبو بكرٍ وعمرُ وعثهانُ أوّلَ خلافتِه يَقْصُرُونَ الصَّلاةَ في مِنّى، لكن في أثناءِ خلافةِ أميرِ المُؤمنينَ عثمانَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ صار يُتِمُّ الصَّلاةَ، وأنكرَ ذلك مَن أنكرَه من الصّحابةِ، حَتَى إنَّ ابنَ مسعودٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ استرجَعَ –قال: إنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ – لمَّا أتمَّ عثمانُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (٩٩٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى، رقم (٧٤٩)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة، رقم (١١٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد، رقم (٧٨٤)، من حديث أنس رَضِيَالِلَهُ عَنهُ.

رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ^(۱)، وجعل ذلك من المصائبِ الَّتي تَستحِقُّ الاسترجاع، وكان رَضَّالِلَهُ عَنْهُ يصلِّي خلف عثمان أربع رَكَعاتٍ، فقيل له في ذلك -أي: كيف تُصلِّي أربعًا وأنتَ تَعلَم أنَّ هذا خلافُ فِعلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ - فقال رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: إنَّ الخِلَافَ شَرُّ (۲). وصدَق رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

فأنت ترى أنَّ الصحابة رَضَّالِلُهُ عَنْهُ تابعوا إمامَهم في الزِّيادة في عَددِ الرَّكعاتِ، ومع هذا مع أنَّ الزِّيادة في عددِ الرَّكعاتِ أشدُّ مخالفة من الزِّيادة في عَددِ التَّسليهاتِ، ومع هذا تابع الصَّحابة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ إمامَهم خوفًا منْ الإختلافِ والتنازُع؛ ولأنهم يَعتقدونَ، بل يَجزمونَ جزمًا أنَّ أميرَ المُؤمنينَ عثمانَ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ لم يُتمَّ مخالفة للسُّنَّة، ولكنَّه رَضَالِلَهُ عَنْهُ لم يُتمَّ مخالفة للسُّنَّة، ولكنَّه رَضَالِلَهُ عَنْهُ لم تَاويل، لا عن تأويل، وقد يكونُ فيه مُصِيبًا وقد لا يكون مصيبًا، وما فعله عن تأويل، لا عن مخالفة، فإنَّه معذورٌ؛ لأنَّ المجتهد من هذه الأمَّة إمَّا مشكورٌ وإمَّا معذورٌ؛ فإنْ كان مصيبًا للحقّ فله أجرُ واحدٍ لاجتهادِه.

فنقولُ لهؤلاءِ الإخوةِ: اتَّبِعُوا السَّلَفَ الصَّالَحَ في هَديهِم، ولا تُضَيِّقُوا على أنفسِكم ولا على عبادِ اللهِ، ولا تَحرِموا أنفسَكُمُ الخيرَ، وكونوا معَ إمامِكم كما كان الصَّحابةُ ومَن بعدَهم من الأئمَّةِ، لا يَخرِجون عَمَّا يفعله الأئمَّة مَّا كان مَحَلَّا للاجتهادِ.

ولقد كان الإمامُ أحمدُ رَحِمَدُ اللّهُ لا يَرَى القُنُوتَ في صلاةِ الفجرِ، ومع ذلك قال: إذا صلّى خلف إمامٍ يقنُت في صلاةِ الفجرِ؛ فإنّه يتابعُه، ويؤمِّنُ على دعائِه (٢). كلُّ هذا من أجلِ ألّا يكونَ هناك خلافٌ.

وإنِّي لَأَعْجَبُ من قومٍ في المُسْجِدِ الحرامِ، وربها يكونُ أيضًا في المُسْجِدِ النَّبُوِيِّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، رقم (۱۰۸٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب قصر الصلاة بمنى، رقم (٦٩٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

⁽٣) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص: ٩٥)، والإنصاف (٢/ ١٧٤).

يُصَلُّونَ معَ الإمامِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، ثمَّ يَجلِسونَ ويَخُوضونَ في الحديثِ، ويَحْرِمُونَ أنفسَهمُ الخيرِ، ويشرِّمُونَ أنفسَهمُ الخيرِ، وربما كان معَهم الشايُ والقهوةُ، وربما يَحْدُثُ لفناجينهم أصواتٌ تشوِّش على النَّاسِ.

وكلُّ هذا سببُه الجهلُ بها تَقتضيه الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ وبحالِ السَّلفِ الصَّالحِ رَضَيَليَّهُ عَنْهُمْ.

(٩٩٦) السُّؤَالُ: هل يَقرأُ المَأمومُ الفاتحةَ بعدَ الإمامِ في صلاةِ التَّراويحِ، أو يستمِعُ لقراءةِ القرآنِ؟

الجَوَابُ: يَقرأُ الفاتحةَ بعدما يَنتهي الإمامُ مِن قراءتِها، ثُمَّ يستمِعُ، ولا بُدَّ منها.

(٩٩٧) السُّوَّالُ: هل يجوزُ للمأمومِ في صلاةِ التَّراويحِ أَنْ يقرأَ في المصحفِ؟ الجَوَابُ: لا، فالمأمومُ يجِبُ عليه أَنْ يُنْصِتَ لقراءةِ إمامِه إلَّا الفاتحة، فلا بُدَّ مِن قراءتِها.

(٩٩٨) السُّوَّالُ: هل يجوز مُتابَعةُ الإمامِ مِنَ المصحفِ في صلاةِ التَّراويحِ؟

الجَوَابُ: أمَّا الإمامُ فإنَّه إذا لم يكنْ حافظًا للقرآنِ فإنَّه لا حرجَ عليه أنْ يقرأً في المصحف؛ لحاجتِه إلى ذلك، وأمَّا المأمومونَ الَّذينَ خلفَه فلا ينبغي لهم أنْ يحملوا المصحف ليُتابِعوا الإمامَ؛ وذلك لأنَّ المأموم إذا حمَل المصحف وشغَل عينيه بها يُشاهِدُ مِن حروفٍ وكلهاتٍ شغَلَه ذلك عَنِ استحضارِ أنَّه في صلاةٍ، وذهب به الخيالُ وكأنَّه في حلقةٍ مِن حلقاتِ تحفيظِ القرآنِ، وهذا يُحِلُّ بالصَّلاةِ، ولأنَّ حاملَ المصحفِ بلا حاجةٍ حلقةٍ مِن حلقاتِ تحفيظِ القرآنِ، وهذا يُحِلُّ بالصَّلاةِ، ولأنَّ حاملَ المصحفِ بلا حاجةٍ

سوف يحصُلُ منه عِندَ حُمْلِ المصحفِ وتنزيلِه وتقليبِ الأوراقِ حركاتٌ لا حاجة إليها، وقد ذكر العلماءُ رَحَهُ مُراللَهُ أَنَّ الحركة الَّتي لا حاجة إليها مكروهةٌ؛ ولأنَّ حاملَ المصحفِ مِنَ المأمومينَ يمنعه حَمْلُه إيَّاهُ مِن سُنَّةِ وضْعِ اليدَيْنِ على الصَّدرِ، فإنَّ مِنَ السُّنَّةِ في قيامِ الصَّلاةِ أَنْ يضعَ الرَّجُلُ يدَه اليُمنى على ذِراعِه اليُسرى، كما قال سهْلُ بنُ سعدِ رَضَاللَّهُ أَنْ يضعَ الرَّجُلُ يدَه اليُمنى على ذِراعِه الرَّجُلُ يدَه اليُمنى على ذِراعِه السَّرى، كما قال سهْلُ بنُ سعدٍ رَضَاللَّهُ عَنهُ: «كان النَّاسُ يؤمرونَ في الصَّلاةِ أَنْ يضعَ الرَّجُلُ يدَه اليُمنى على ذِراعِه اليُسرى» (۱).

ولذلك لا ينبغي للمأمومينَ أنْ يحملوا المصاحفَ ليُتابِعوا الإمامَ، ولكنْ يُتابِعونَ الإمامَ، ولكنْ يُتابِعونَ الإمامَ بقلوبِهم، ولو فُرِضَ أنَّ الإمامَ يقرأ عن ظهْرِ قلبٍ، وليس حفْظُه بذاك، وطلَبَ مِن أحدِ المأمومينَ أنْ يكونَ خلفَه حاملًا للمصحفِ؛ ليفتحَ عليه، فإنَّ هذا لا بأسَ به؛ لأنَّه حاجةٌ.

(٩٩٩) السُّؤَالُ: هل يَلْزَمُ مِنَ الإمامِ أَنْ يُتِمَّ القرآنَ الكريمَ خلالَ التَّراويحِ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمُ أَنْ يُتِمَّ الإمامُ قراءةَ القرآنِ كلِّه في التَّراويح ولا في القيام، بل إنْ أتمَّ فهو أحسنُ؛ ليستمعَ النَّاسُ إلى جميعِ القرآنِ، وإنْ لم يُتِمَّ، وصاريقرأ ليلةً مِنَ البقرةِ، وليلةً مِنَ النِّساءِ، وليلةً مِنَ الأنعامِ، وما أشبه ذلك، فلا حرجَ؛ لأنَّ الكلَّ قرآنُ، وقد قال اللهُ تعالى في قيامِ اللَّيلِ: ﴿فَأَقْرَءُواْ مَا تَيْسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [المَرَّمل: ٢٠].

وإذا كان لا يَلْزَمُ فإنَّه لا ينبغي للإنسانِ أنْ يشُقَّ على نفسِه بمحاوَلةِ أنْ يختمَ القرآنَ بالنَّاسِ في قيام رمضانَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وضع اليمني على اليسري، رقم (٧٤٠).

(١٠٠٠) السُّؤالُ: في صلاةِ التَّراويحِ أَغَلَبُ المصلِّينَ يريدونَ التَّخفيفَ، ومَعَ التَّخفِيفِ لَنْ يَتِمَّ خَتْمُ القرآنِ، وَعلى هذا الإمامُ مُخْيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَخْتِمَ القرآنَ في صلاةِ التَّراويحِ وبالتالي يقِلُّ عددُ المصلِّينَ، أو أَنَّهُ يُخَفِّفُ مِن أَجلِ كثرةِ المصلِّين، فها العملُ؟

الجَوابُ: أَرى أَنْ يُخَفِّفَ القراءَةَ لكنْ يَطْمَئِنُّ كثيرًا في الرُّكوعِ والسُّجودِ.

ثُمَّ إِنَّ مُحَاوَلَةَ خَتْمِ القرآنِ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، هَلْ هُوَ سُنَّةٌ أَوْ لَيْسَ بسُنَّةٍ.

وَعَلَى الإمامِ أَنْ يقرأَ سواءٌ خَتَم القرآنَ أَمْ لَمْ يَخْتِمْهُ، المِهِمُّ أَنْ يقيمَ الصَّلاةَ، ويُراعِيَ مَصْلَحَةَ المُصلِّينَ.

(١٠٠١) السُّؤَالُ: إذا دخَلَ الإِنسانُ المسجدَ وقد أَنْهَوُا الفريضةَ، فهل يُصلِّي الفريضةَ أَوْلى، أو يُصلِّي مَعَهُمُ التَّراويحَ؟

الجَوَابُ: إذا دَخَلَ المسجدَ والإمامُ يُصلِّي التَّرَاويَح وهو لم يُصلِّ العِشاءَ فإنَّه يدخُلُ مع الإمام، فتكون الصَّلاةُ فريضةً له، ونافلةً للإمامِ ومَن معه، وهذا لا بأسَ به؛ أي: لا بأسَ أَنْ يكونَ المأمومُ يُصلِّي الفرْضَ خلفَ مَن يُصلِّي النَّفْل، ودليلُ ذلك أنَّ معاذَ بنَ جبلٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ كان يُصلِّي مع النَّبيِّ عَلَيْهُ العِشاءَ -أي: صلاةَ العشاءِ- ثُمَّ يَدهب إلى قومِه فيُصلِّي جهم نفسَ الصَّلاةِ، ولم يُنكرُ عليه (۱).

فإنْ قال قائلٌ: لعلَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ لم يعلَمْ به.

قُلْنا: لو فَرَضْنا ذلك فإنَّ اللهَ تعالى عالِمٌ به، ولو كان باطلًا لبيَّنَه اللهُ عَنَّوَجَلَّ في كتابِه كيا بيَّنَ شأنَ المنافقينَ الَّذينَ كانـوا يُبَيِّتُونَ ما لا يرضي مِنَ القـوْلِ، فقـال:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧٠١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥)، من حديث جابر رَضَوَّلِيَّلُهُعَنْهُ.

﴿ يَسۡـتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكُانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ [النساء:١٠٨].

وقد نصَّ الإمامُ أحمدُ رَحَهُ اللَّهُ على ذلك؛ أي: على أنَّ الرَّجُلَ إذا دخل المسجدَ وهُمْ يُصلُّونَ التَّرَاويحَ وهو لم يُصلِّ العِشاءَ دخلَ معهم (١)، وفي هذه الحالِ إنْ دخل في الرَّكعةِ الأُولى فإنَّه إذا سلَّمَ الإمامُ أتى بركعتَيْن، وإنْ دخل في الرَّكعةِ الثَّانيةِ فإنَّه إذا سلَّمَ الإمامُ أتى بركعتَيْن، وإنْ دخل في الرَّكعةِ الثَّانيةِ فإنَّه إذا سلَّمَ الإمامُ أتى بثلاثِ ركعاتٍ، يأتي بالرَّكعةِ الأُولى، ثُمَّ يجلِس في التَّشهُّدِ الأوَّل، ثُمَّ يجلِس في التَّشهُّدِ الأوَّل، ثُمَّ يعلِم مي التَّشهُّدِ الأوَّل، ثُمَّ يعلِم ويأتي بعدَ ذلك بركعتَيْن، ولا فرْقَ بين أنْ يكونَ معه أحدٌ أو لم يكنْ؛ أي: حتَّى لو كانوا جماعةً، ودخلوا المسجدَ والنَّاسُ يُصلُّونَ التَّراويحَ، وهُمْ لم يُصلُّوا العِشاءَ، فليُدُخُلُوا مع الإمام.

(١٠٠٢) السُّؤالُ: بعضُ الأئمَّةِ في التَّراويحِ يَجمَعُ بينَ الشَّفعِ والوترِ بسلامٍ واحدٍ، مع العلمِ أنَّ المأمومَ لا يَنوي إلَّا شفعًا دونَ الوترِ، فهل يَصِتُّ منه وترًا؟

الجَوابُ: أَوَّلاً يجبُ أَنْ نعلَمَ أَنَّ مَن أُوترَ بثلاثٍ فله أَن يصليَ ركعتينِ أَوَّلاً ويُسلِّمَ ثُمَّ يأتيَ بالثَّالثةِ، وله أَن يجمَعَ الثلاثَ بتشهُّدٍ واحدٍ وتسليمٍ واحدٍ، وأمَّا بالنِّسبةِ للمأمومينَ فالإمامُ إذا انتهى منَ التَّراويحِ وكبَّر للشَّفعِ -الَّذي يُسمَّى عندَ النَّاسِ شفعًا- فإنَّ المأمومَ ينوي أنه داخلُ في الوترِ، وبذلك لا تَلتبِسُ عليه الأمورُ؛ لأنَّ الشَّفعَ منَ الوترِ، وبذلك لا تَلتبِسُ عليه الأمورُ؛ لأنَّ الشَّفعَ منَ الوترِ، وبذلك لا تَلتبِسُ عليه الأمورُ؛ لأنَّ الشَّفعَ من الوترِ، وبذلك لا تَلتبِسُ عليه الأمورُ؛ لأنَّ الشَّفعَ من الوترِ، لكنَّه صفةٌ ثانيةٌ.

والذي أَرَى أنَّه يَنبغي للإمامِ أن يكونَ على وتيرةٍ واحدةٍ، بمعنى أنْ يُوتِرَ بثلاثٍ سَردًا بتشهُّدٍ واحدٍ وتسليمٍ واحدٍ من أوَّلِ الشَّهرِ إلى آخرِه، أو أن يُوتِرَ بالصِّفةِ الثَّانيةِ؛

⁽١) انظر: الإنصاف للمرداوي (٢/ ٢٧٩).

أَنْ يَصِلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَسَلِّمُ ثُمَّ يَأْتِي بِالثَّالَثَةِ؛ حَتَّى لا يَضطربَ النَّاسُ، مَع أَنِّي كما قلتُ للسَّائلِ: ليس هناك اضطرابٌ؛ لأنَّ الرَّكَعتينِ المنفردتينِ هما من الوترِ، فالمأمومُ ينوي من الأصلِ أنه دخَل في الوترِ.

(١٠٠٣) السُّؤالُ: بعضُ الأئمَّة يصلِّي أحيانًا في صلاةِ التراويحِ ثمانيَ رَكَعاتٍ ثمَّ يَشفَعُ، وأحيانًا يصلِّي عشْرَ رَكَعَاتٍ ثمَّ يَشفَعُ، فلا يَعلَمُ المأمومُ هل هو يريدُ أنْ يَشفَعُ بعدَ ثماني رَكَعَاتٍ أو يَشْفَعَ بعد عشْرِ ركَعاتٍ، من أجلِ أنْ ينويَ الوِترَ؟

الجَوابُ: الَّذي ينبغي للإمامِ أَنْ يستمرَّ إمَّا على إحدَى عشْرةَ وإما على ثلاثَ عشْرةَ، حتَّى لا يضطربَ النَّاسُ، أمَّا كونُه يصلِّي ليلةً إحدى عشْرةَ وليلةً ثلاثَ عشْرةَ، فهذا لا شكَّ سيُشَوِّشُ على النَّاسِ.

لكنَّ بعضَ الإخوةِ يقولُ: إنِّي أفعلُ ذلك لِيَتَبَيَّنَ للنَّاسِ أنَّ الأمرينِ جائزانِ، وهذا لا شكَّ أنَّه قَصْدُ طيِّبُ، لكن يَحصُلُ به التَّشويشُ، ويَكفِي أن يُبَيِّنَ للنَّاسِ أنَّ الأمرينِ جائزانِ بالكلامِ؛ فإذا سلَّمَ منَ الصَّلاةِ قال: إنَّه يجوزُ أنْ نُصلِّيَ ثلاثَ عشْرةَ ركعةً وأنْ نُصلِّيَ اللاثَ عشْرةَ ركعةً وأنْ نُصلِّيَ إحدَى عَشْرةَ ركعةً.

وإنِّي بهذه المناسبةِ أودُّ أَنْ أقولَ: إنَّ ما يفعَلُه بعضُ الأئمَّةِ من كونِه يصلِّي تسعَ رَكَعاتٍ بتسليمٍ واحدٍ، يجلِسُ بعدَ الثَّامنةِ ولا يُسلِّمُ، ثمَّ يُصلِّي التَّاسعة، بناءً على أنَّ الرَّسولَ ﷺ أو ترَ على هذا الوجهِ (۱)، أقولُ: إنَّ هذا خَطأٌ من هؤلاءِ الإخوانِ، وذلك لوجهين:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ هذه الصِّفَةَ بالوترِ إنَّما كانتْ منَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ إذا صلَّى في بيتِه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦)، من حديث عائشة رَضَاً لِتُفْعَنْهَا.

وحدَه، ولم يَثْبُتْ أنَّه صلَّى بهذه الصِّفةِ بالنَّاسِ أبدًا.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ هذا يَشُقُّ على النَّاسِ؛ أنْ يُصلِّيَ بهم تسعَ رَكَعَاتٍ بتسليم واحدٍ؛ فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يكونُ له حاجةٌ، ومَن يحتاجُ إلى إراقةِ البَولِ، وما أشبهَ ذلك. ثم على فرضِ أنَّه لا حاجةَ ففيه مَشَقَّةٌ أنْ يَسرِ دَ بهم تسعَ رَكَعاتٍ.

فَمِثْلُ هذا يمكِن أَنْ يُخبِرَ النَّاسَ به بدونِ أَنْ يفعلَه فيهم، والنبيُّ ﷺ لم يفعلُه حين صلَّى بأصحابِه في قيام رمضانَ.

وإنَّني بهذه المناسبةِ أيضًا أودُّ من إخواني الحريصينَ على بيانِ السُّنَّةِ بالقولِ والفعلِ أَنْ يَنظُروا نَظرةً فاحصةً، كيف كان النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ يفعَلُ، وهل كان يفعَلُه على هذا الوجهِ، مثلًا إذا صلَّى وحده، والإنسانُ إذا صلَّى وحدَه فإنَّه يُطوِّلُ ما شاء، أو إذا صلَّى بالناسِ أو ما أشبهَ ذلك. وهذه مسألةٌ ينبغي لطالبِ الحديثِ أن يجعلها له على بالٍ.

(١٠٠٤) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يُبدِّعُ مَن يُصلِّي عِشرينَ ركعةً، فما الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: الحُكْمُ في ذلك أنْ يُقالَ: إنَّه ليس بصوابٍ؛ لأنَّه رُوِيَ عَنِ الصَّحابةِ رَضِي اللهُ تَعالَى عَنْهم إذا رَضَيَاللهُ عَنْهُمُ اللهُ عَنْهُمُ اللهُ عَنْهُمُ اللهُ عَنْهُمُ اللهُ عَلْه لا يُعَدُّ بِدعةً، وقد ثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَثْرَ عنهُمُ القوْلُ فإنَّه لا يُعَدُّ بِدعةً، وقد ثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَنَّه كان لا يَزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه على إحدى عشْرة ركعة (١)، وربَّما صلَّى ثلاثَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨)، من حديث عائشة رَضِّيَلَيَّهُ عَنْهَا.

عشْرة ركعة (۱)، ولكنّه صلّى الله عليه وعلى آلِه وسلّم لم يمنع الزّيادة، ولم يقُلْ للنّاسِ: لا تَزيدوا على ذلك، بل ظاهر قولِه للسّائلِ الَّذي سأله عن صلاة اللّيلِ: إنّها «مَثْنَى مَثْنَى» (۱) أنّه ليس هُناك عدد محدود عدود ولكن قد ثبتَتِ السُّنَة بأنّه لا يُزادُ على ركعتيْن ركعتيْن، وأمّا ما ثبت عن عائشة رَضَيْكَهَا أنّها سُئِلَتْ عن صلاة النّبيِّ عَلَى الله في رمضان، فقالتْ: «ما كان يَزيدُ في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يُصلّى أربعًا فلا تسألُ عن حُسْنِهِنَ وطولِهِنَّ، ثُمَّ يُصلّي أربعًا فلا تسألُ عن حُسْنِهِنَ وطولِهِنَّ، ثُمَّ يُصلّي أربع بتسليمة واحدة، فقد ثبت مِن حديثِ عائشة رَضَيْكَهَا أنّه لم يردْ في الصّحيحِ أنّه يُسلّم مِن كلّ ركعتيْنِ ركعتيْنِ أنْ مُثمَّ إنْ هذا الظَّهرَ الورضي بتسليم واحد، أو أنّه يفصِلُ بينها بتسليم، فيصلّي ركعتيْنِ ركعتيْن، وإذا كان هذا احتمالًا بتسليم واحد، أو أنّه يفصِلُ بينها بتسليم، فيُصلّي ركعتيْنِ ركعتين، وإذا كان هذا احتمالًا وهو قولُه بتسليم واحد، أو أنّه يفصِلُ بينها بتسليم، فيُصلّي ركعتَيْنِ ركعتين، وإذا كان هذا احتمالًا حأي: أنّه يُحتمِلُ هذا وهذا - فإنّنا نرجع إلى النّصّ المُحْكمِ الّذي لا يَحتمِلُ، وهو قولُه إلى: "صلاةُ اللّيل مَثنَى مَثنَى مَثنَى " (٥).



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٧)، من حديث عائشة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٤٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٦/ ١٢٢).

⁽٥) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٤٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

(١٠٠٥) السُّؤالُ: في صلاةِ التَّراويحِ في رَمضان قَنَتَ الإِمامُ قَبلَ أن يَركَعَ، وأطالَ القُنوتَ بحَيثُ إن المصلين لم يَنتَبِهوا أهو بَعدَ الرُّكوعِ أو قَبلَه، فلمَّا رَكعَ سَجدَ أكثرُ المصلين، فلمَّا قالَ: سَمِعَ الله لمن حَمِدَه. حاولَ بعضُ المصلين أن يَلحَقوا الرُّكوعَ فلم يتَمكَّنوا، فسَجدَ بَعضُهم للسَّهوِ، فما العَملُ الصَّحيحُ؟

الجَوابُ: نَقولُ: إن الإِمامَ يَنبَغي له أن يَبقى على ما كان الناسُ عليه، فيَقنُتُ بَعدَ الرُّكوعِ كما هي عادةُ الناسِ، والقُنوتُ قَبلَ الرُّكوعِ جائِزٌ، لكن كونُه يَجعَل الناسَ مُترَدِّدين مُتذَبذِبين، فهذا لا يَنبَغي، ويُفرَّق بين كونِ الإِنسانِ يَفعَلُ الشيءَ بنفسِه أو يَفعَلُ مع غيرِه.

ثُمَّ الإطالةُ أيضًا لا تَنبَغي، فالأفضَلُ أن يَقتَصِرَ على الواجِبِ أو يُطيلَ شَيئًا يَسيرًا، أما إطالةُ القُنوتِ فإنَّه يَلحَقُ بذلك تَعبُّ على المأمومين، ورُبَّا يَلحَقُ بذلك مَللُّ وكَراهيةٌ، لها يَدعو به الإمامُ، إلا إذا كان المأمومون محصورين بعَددٍ مُعيَّنٍ ويَرغَبون أن يُطيلَ فهذا شيءٌ آخرُ.

أما بالنّسبة لما فَعلَه المأمومون، فالذين سَجدوا بِناءً على أن العادة أن القُنوت بَعدَ الرُّكوع، فهؤلاء لما قال الإمامُ: سَمِعَ الله لمن حَمِدَه. عَرفوا أنَّهم أخطؤوا فكان عليهِم أن يقوموا ويَركَعوا ثُمَّ يَلحَقوا الإِمامَ، فمن فَعلَ هذا فقد أصابَ ووِترُه صَحيحٌ، ومن سَجدَ مع الإِمامِ وتَرَكَ الرُّكوعَ فصَلاتُه باطِلةٌ، ولا يُغني سُجودُ السَّهوِ عن الرُّكوعِ؛ لأنَّ الرُّكوعَ رُكنٌ والرُّكنُ لا يُغني عنه سُجودُ السَّهو، إنَّما يُغني سُجودُ السَّهو عن الواجبِ فَقَط، وأمَّا الأركانُ فلا بُدَّ مِن فِعلِها.

والمأمومُ إذا كان لم يَفُتهُ شيءٌ من الصَّلاةِ فلا يَسجُدُ للسَّهو؛ لأنَّ الإِمامَ يتَحَمَّل عنه، وإذا كان قد فاتَهُ شَيءٌ من الصَّلاةِ وَجبَ عليه أن يَسجُدَ للسَّهوِ، ويَكونَ السُّجودُ هنا قَبلَ السَّلام؛ لأنَّه تَركَ واجِبًا.

(١٠٠٦) السُّوَالُ: إذا صَلَّى الشَّخصُ بَعضَ صَلاةِ التَّراويحِ بعدَ العِشاءِ مُباشرةً، ثُمَّ بعضَها قَبلَ الفَجرِ، فهل يَصِحُّ ذلك؟

الجَوابُ: الأَفضَلُ للإِنسانِ إذا حَضرَ إلى المسجِدِ ألَّا يَنصَرِفَ حتى يَنتَهِيَ الإِمامُ خِهائِيًّا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ قالَ: «مَن قامَ مَع الإِمامِ حتَّى يَنصَرِفَ خُهائِيًّا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ قالَ: «مَن قامَ مَع الإِمامِ حتَّى يَنصَرِفَ كُتِبَ له قِيامُ لَيلةٍ»^(۱)، فلا يَجرِمُ الإِنسانُ نَفسَه من الخيرِ مع قُدرَتِه عليه، أما صَنيعُها فلا بَأسَ به، فكونُها تُصلِّى نصفَ التَّراويحِ مع الإِمامِ والباقي في آخِرِ الليلِ فلا بَأسَ به.

والمرأةُ بَيتُها خَيرٌ لها، فلو صَلَّت التَّراويحَ في البَيتِ فعلى راحَتِها، فهو أفضَلُ لها مِن الحُضورِ إلى المسجِدِ.

(١٠٠٧) السُّؤالُ: أقبَلَ شَهرُ رَمضان وهو شَهرُ الصَّدقاتِ وشَهرُ التَّراويحِ والعِبادةِ، فكَيفَ يُوَفِّقُ الإِنسانُ بين أعمالِ المنزِلِ والطاعاتِ والمذاكرةِ؟

الجَوابُ: قال الله عَنَّهَ جَلَّ: ﴿ فَٱنْقُوا الله مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن: ١٦] فها تَقدِرُ عَليهِ تَفعَلُه، وأعمالُ المنزِلِ لها فيها أجرٌ، والمذاكرةُ مِن طَلبِ العِلمِ فلها فيه أجرٌ، لكن لا أظُنُّها تَعجِزُ عن التَّراويحِ مَثلًا، فهي عَشرُ رَكعاتٍ بخَمسِ تَسليهاتٍ وبَعدَها الوِترُ، فهذا سَهلٌ، والقرآنُ يُمكِنُ أن تتفرَّغَ له بعد الفَجرِ أو بَعدَ العَصرِ، والذِّكرُ والتَّسبيحُ يكونُ بِلسانِها مَتى تَشاءُ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩)، وأبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، وابن ماجه: كتاب السهو، باب الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، من حديث أبي ذر رَضِحَالِيَّكُ عَنْهُ.

(١٠٠٨) السُّؤالُ: هل مِن كَلمةٍ للأئِمةِ الذين لا يَطمَئِنون في صَلاةِ التَّراويحِ ويُسرِعون في القِراءةِ مِن أجلِ الحَتمةِ؟

الجَوابُ: يَجِبُ أَن يَعلَمَ الإِمامُ أَنه مَسؤولٌ أَمامَ الله عَزَّوَجَلَّ عمَّن وَراءَه، فيَجِبُ عليه أَن يُصلِّي بهم الصلاةَ الأَفضَلَ بقَدرِ ما يَستَطيعُ، وليسَ البِرُّ بالإيضاعِ كَما قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ (۱)، أي: ليسَ بالإِسراعِ، فعلى الإِمامِ أَن يَطمَئِنَّ، وأدنى ما يكونُ أَن يتَمكَّن المأمومُ مِن قَولِ: سُبحانَ رَبِّيَ الأَعلى، وسُبحان ربِّيَ العَظيمِ.

وأمَّا مَسألةُ الحَتمةِ هذه فلا أصلَ لها، ولا أعلمُ أن النّبِيّ صلّى الله عليهِ وعَلى الله عليهِ وعَلى الله وسلّمَ حتَّ على أن يُكمِلَ الناسُ القُرآنَ في قِيامِ رَمضان، فإن تَيسَّرَ أن يُكمِلَها ولو بقراءةِ التَّراويحِ والقِيامِ جَميعًا فهذا طَيِّبٌ، وإن لم يتَمكَّن فالقرآنُ كُلُّه حتُّ، وقد قالَ الله تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَءُواْ مَا تَيسَرَ مِنَ ٱلْقُرَءَانِ ﴾ [المزمل:٢٠]، فلماذا لا يَجعَلُ كلَّ ليلةٍ نِصفَ جُزء، فتكون خَسة عَشرَ جُزءًا في التَّراويحِ، وخَسة عَشرَ جُزءًا في القِيامِ، فهذا أريَحُ له وأريَحُ للمُصلين.

(١٠٠٩) السُّؤالُ: أرجو نَصيحةً للآباءِ الذين يَذهبونَ لصَلاةِ التَّراويحِ ويَترُكون أبناءَهُم على المُلهِياتِ، فليَتَّقوا ﴿يَوْمَ يَفِرُ ٱلْمَرَهُ مِنْ أَخِهِ ﴿ ثَلَّ وَأُمِنِهِ وَأَمِيهِ ﴿ وَصَحِبَهِ، وَبَلِيهِ ﴾ [عبس:٣٤-٣٣].

الجَوابُ: إِنَّ هذا العَملَ لا يَنبَغي من المؤُمِن، فلا يَذهَب إلى المسجِدِ وأولادُه الذين تَلزَمُهم الصَّلاةُ باقون في البَيتِ على الملاهي والمنكراتِ، أمَّا أهلُه الذين لا تَلزَمُهم الصَّلاةُ في الجَاعةِ فينصَحُهُم ويُرشِدُهُم ويَخرُجُ يُصلِّي، ولا يَبقى في البَيتِ لأَجلِهم.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة، وإشارته إليهم بالسوط، رقم (١٦٧١)، من حديث ابن عباس رَضِرَاللهُ عَنْهًا.

(١٠١٠) السُّؤالُ: إذا دَخَلَت مَكةَ بِنيةِ العُمرةِ وكان الإِمامُ يُصلِّي التَّراويحَ فِباليِّها تَبدَأُ؟

الجَوابُ: تُصلي التَّراويحَ أولًا؛ لأنَّها لو تَركَت التَّراويحَ فاتَتها، ثُمَّ تَعتَمِر، فالعُمرةُ لا تَفوتُ.

(۱۰۱۱) السُّؤَالُ: مَا حُكَم خروجِ المرأةِ لصلاةِ التَّراويحِ مع السَّائقِ بدونِ مَحْرُمٍ؟ الجَوَابُ: لا يَجُلُّ للمرأةِ أَنْ تركبَ مع السَّائقِ وحدَها بلا مَحُرُمٍ ولو إلى صلاةِ التَّراويحِ، أو إلى الدِّراسةِ، أو إلى التَّدريسِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «لا يَخْلُونَ رجُلٌ بامرأةٍ إلا كان ثالِثُهما الشَّيطانَ»(۱)، وقال: «لا يَخْلُونَ رجُلٌ بامرأةٍ إلاّ ومعها ذو مَحْرَمٍ»(۲)، فلا يَجِلُّ لها أَنْ تركبَ مع السَّائقِ وحدَها، لكن لو كان هناك نساءٌ رَكِبْنَ مع السَّائقِ، وليس معهنَّ مَحْرُمٌ، وفي داخلِ البلدِ، فإنَّ ذلك لا بأسَ به، بشرْطِ أَنْ يكونَ السَّائقُ أمينًا.

(١٠١٢) السُّوَّالُ: مَا رَأَيُكُم فِي المرأة الَّتِي تَخَرُّج لَصلاة التَّرَاويح مُتحشِّمة ومُتستِّرة، وتَترُّك أبناءَها في مَكان آمِنِ؟

الجَوابُ: خُروجُها لصلاة التراويح لا بأسَ به إذا خرَجَت مُتحجّبةً غيرَ مُتبرِّجةٍ

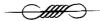
⁽۱) أخرجه أحمد (۱۸/۱)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم (۲۱٦٥)، من حديث عمر رَضِحَالِلَهُءَنَهُ.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٣٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَصَالِيَتُهُ عَنْهُماً.

بزِينة، ولا مُتعطِّرة، ولكِنْ بَقاؤُها في بيتها لحفظِ أَوْلادِها ولا سِيَّا إذا كانوا صِغارًا، وصلاتها ما تَيسَّر لها في بيتها أفضَلُ لها؛ لأن النبيَّ ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ (١)، والمَرأةُ قد تَظُنُّ أن أولادَها في أَمْن، ولكِنِ الصِّغارُ مَسَاجِدَ اللهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ اللهَ وَرُبَّما يُوقِدون الكبريت، ورُبَّما يُفسِدون أشياء، ورُبَّما يعبَثون، فرُبَّما يَفتَحون الغاز، ورُبَّما يُوقِدون الكبريت، ورُبَّما يُفسِدون أشياء، ورُبَّما يأكُلون أدوية وتَضُرُّهم، ثُم إن وُجودَها بين أولادِها آنسُ لهم وأحفظُ.

(١٠١٣) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أنْ تجتمِعَ النِّساءُ في مكانٍ مُعيَّنٍ لأداءِ صلاةِ التَّراويحِ جماعةً؟

الجَوابُ: لا حرَجَ.



(١٠١٤) السُّؤالُ: مَن حافَظ على الصلَوات الخمسِ في رمَضانَ في أَوْقاتها، ولكِنَّه لم يُصلِّ التَّراويحَ ولا التهجُّد، فهل عليه شيءٌ في ذلك؟

الجَوابُ: إذا قام بالواجِب فليس عليه شيءٌ، ولكِنّه قد حرَم نَفْسَه خيرًا كثيرًا؟ لأن هذا الشهرَ شهرُ عمَل صالِح، ومَوسِمٌ رابِحٌ، فلا يَنبَغي للإنسانِ أن يَدَعَ الاتّجارَ به، أرَأَيْت لو أن شخصًا جلَبَ بِضاعةً إلى بلَدٍ وباعَها برأسِ مالِها، فهذا لا شَكَّ أنه سلِم منَ الخسارةِ، وآخَرُ جلَبَ سِلعةً إلى البلَدِ ولكنّه باعَها بربح، فالثاني لا شَكَّ أنه رابِحٌ، وكلُّ إنسان يُريدُ هذا، فالَّذي أنصَحُ به إخواننا المُسلِمين أن يَعتنِموا هذا المُوسمَ بالأعمالِ الصالحِة، وأسأل الله أن يُعيننا وإيَّاهم على ذلك.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٧٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِوَلَللَهُ عَنْهُمَا.

(١٠١٥) السُّؤالُ: إذا كان الدعاءُ الجماعيُّ غيرَ مَشروعٍ، فهلِ الدُّعاءُ الجَماعيُّ في صَلاةِ التَّراويحِ شَرعيُّ أو لا؟

الجَوابُ: في قُنوتِ الوِتْر يَدعو الإمامُ ويُؤمِّن مَن خَلفَه.

(١٠١٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقول: أُريد أن أُصلِّيَ التَّراويح في المَسجِد مع الجَهاعة، وأَرجِع إلى البيت وأُصلِّي مرَّةً ثانِيةً فهل لي أن أُوتِر؟

الجَوابُ: إذا أُوتَرَت مع الإمام وهي تَرغَب أن تَتَهجَّد في آخِر اللَّيْل فإن الإمام إذا سلَّمَ من رَكعةِ الوِثْرِ قامَت هي بدونِ سَلامٍ وأَتَتْ برَكْعةٍ حتَّى لا تُوتِر مرَّتَيْن، وإن أُوتَرت مع الإمامِ وسلَّمت فقَدْ ثبَتَ عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن مَن قامَ مع الإمام حتَّى يَنصَرِفَ كَتَبَ اللهُ له قِيام ليلة (۱)، فيكفيها عنِ التَّهجُّد.

(۱۰۱۷) السُّؤالُ: هل يَكفِي في القِيام أن يُوتِر برَكْعة أو ثلاث رَكَعات، أو أنه يَقوم قِيامًا طَويلًا؟ وهل يَكفِي قِراءة القُرآن دونَ الصلاة؟

الجوابُ: الظاهِرُ أنه لا بُدَّ أن يَكون هُناك قِيام خاصُّ برمَضانَ؛ ويَـدُلُّ لهذا أن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لَمَّا قام بأصحابه لَيْلَتَيْن فقالوا: يا رسول الله، لو نقَّلْتَنا بَقيَّةَ لَيْلَتِنا! فقال: «إِنَّـهُ مَـنْ قَـامَ مَعَ الإِمَـام حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَـهُ قِـيَامُ

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩)، وأبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، من حديث أبي ذر رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

لَيْلَةٍ»(١)، ولا بُدَّ أن يَكون قِيامًا خاصًّا للصَّلاةِ في رمضانَ.

(١٠١٨) السُّوَالُ: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢)، فإذا كان المُسافِر في إِحْدى اللَّيالي في الطريق ولم يَقُمِ اللَّيْل، فهل يَدخُل في الحَديث؟

الجوابُ: إذا كان مِن عادَتِه أن يَقومَ رمَضانَ في الإقامةِ، ولكِنَّه ترَك القِيامَ من أَجْل السفَرِ، فقَدْ صَحَّ عنِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيمًا» (١)، فيُكتَبُ له الأَجْرُ إذا منعَه السَّفَرُ أوِ المَرض عن فِعْله.

(١٠١٩) السُّؤالُ: امرأةُ تقولُ: أريدُ أَنْ أصلِّيَ التَّراويحَ والتَّهجُّدَ معَ الإمامِ في المسجدِ، لكنَّها لا تستطيعُ السُّجودَ طويلًا؛ لأنَّها مريضةٌ، فهل إذا سجَد الإمامُ تنتظِرُ قليلًا ثمَّ تسجُدُ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩)، وأبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، من حديث أبي ذر رَضَاً اللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، رقم (٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: لا بأسَ بهذا، لكن في صلاةِ التَّرَاويحِ الأئمَّةُ لا يُطيلونَ السُّجودَ إطالةً طويلةً، صحيحٌ في التَّهجُّدِ يطوِّلون، ولها أنْ تُومئَ إيهاءً من حينِ ما يَسجُد الإمامُ، ثمَّ تُكمِلُ بالسُّجودِ لأجلِ أن يحصلَ لها متابعةُ الإمامِ والسُّجود، والإيهاءُ لِعَجْزِها عن السُّجودِ على الأرضِ إلَّا مدةً يسيرةً.

(١٠٢٠) السُّؤَالُ: أنا مؤذِّنُ مَسْجِدٍ صغيرٍ، وهذا المَسْجِدُ لا تُقام فيه الجُمُعةُ ولا التراويح، فهل أذهبُ مع الجماعة إلى المسجدِ الكبيرِ للتَّراويحِ أو أَلْزَمُ هذا المسجد؟ الجَوَابُ: إذا كان وُجُودُكَ في المَسْجِدِ الصَّغيرِ يُؤَدِّي إلى أن تُقامَ فيه الجماعةُ في صلاةِ العشاءِ والتَّراويحِ؛ فهو أفضلُ منَ المَسْجِد الكبيرِ.

(١٠٢١) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للوُقوفِ في صَلاةِ التَّراويحِ، فيه حديثُ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «القَدَمُ بِالقَدَم وَالكَتِفُ بِالكَتِفِ»(١)؟

الجَوابُ: هذا في التَّراويحِ وغيرِ التَّراويحِ، الأفضَلُ لَمَنْ خَلْفَ الإمامِ أَنْ يتراصُّوا، وألَّا يَدَعُوا خَلَلًا في الصَّفِّ، فليكونوا مُتَراصِّينَ المَنْكِبُ مَع المَنْكِبِ، والكَعْبُ مع الكَعْبِ، ولكن يجبُ أَنْ تعلَمَ أَنَّ بعضَ النَّاسِ فَهِمَ مِن كونِ الصَّحابَةِ يُلْزِقونَ أقدامَهم الكَعْبِ، ولكن يجبُ أَنْ تعلَمَ أَنَّ بعضَ النَّاسِ فَهِمَ مِن كونِ الصَّحابَةِ يُلْزِقونَ أقدامَهم بأقدامِهم أَنَّ المعْنَى أَنَّ الإنسانَ يُفَرِّجُ بينَ رِجلَيْه حتَّى يَمسَّ كعبُه كعبَ صاحبِه، وهذا غَلَطُ، لو كان المرادُ هذا لكان الصحابَةُ يقولون: حتَّى إِنَّ أحدَنا ليُفرِّجُ بينَ رِجْلَيْهِ حتَّى يَمسَّ كعبُ اخيه؛ لذلِكَ نقولُ: إنَّ هذا العملَ الَّذي يفعَلُه بعضُ النَّاسِ ليْسَ له حتَّى يَمَسَّ كعبَ أخيه؛ لذلِكَ نقولُ: إنَّ هذا العملَ الَّذي يفعَلُه بعضُ النَّاسِ ليْسَ له

⁽۱) أخرج البخاري: كتاب الأذان، باب إلزاق المنكب بالمنكب، رقم (۷۲۵)، من حديث أنس رَضَحَالِلَهُ عَنْهُ، قال: قال النبي ﷺ: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكم من وراء ظهري» وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه.

أصلٌ مِنَ السُّنَّةِ، ولا مِنْ عملِ الصَّحابَةِ.

ولقد شاهدْنا في بعضِ المساجِدِ أنَّ الصَّفَّ يفعَلون هذا فتَجِدَ الواحدَ كالهَرَمِ، أسفلُ بَدَنِه مُنْفَرِجٌ، وأعلى أبدانهم بينها فُرْجَةٌ، وهذا مِنَ الفَهْمِ الخطأِ، بلْ مِنَ الفَهْمِ الخاطئِ في مُرادِ النَّبِيِّ بالتَّراصِّ ومرادِ الصَّحابَةِ رَضَالِّكُ عَنْهُمْ.

(١٠٢٢) السُّوَّالُ: بعضُ النَّاسِ يعتادونَ أَنْ يشْرَبوا الشَّايَ والقهوةَ في المساجِدِ، بعد التَّسليم مِن صلاةِ القيام، ما حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: هذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا يُلَوِّثُ المسجِدَ، ويُشَوِّشُ على المُصَلِّينَ الَّذين يُصَلُّونَ، ويجعَلُ المسجِدَ كأنَّه بَجْلِسُ قهوةٍ، فلا أرى أنْ يفْعَلوا ذلك، فإنْ فعَلوا فهُمْ إلى الإثْمِ أقرَبُ منهم إلى السَّلامةِ.



ا باب صلاة الجماعة

(١٠٢٣) السُّؤالُ: نرجو مِن فضيلتِكم توجيهَ كلمةٍ لبعضٍ مِن الإخوَةِ- هداهم اللهُ- الَّذينَ يُقصِّرون في أداءِ الصَّلواتِ جماعةً في المسجدِ، وخاصَّةً صلاةَ الفجرِ، وفَقَكم اللهُ لكلِّ خيرِ.

الجَوابُ: هذا السَّائلُ يطلُبُ حَثَّ النَّاسِ على صلاةِ الجماعةِ، ونحنُ نحُثُّ إخوانَنا على صلاةِ الجماعةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الفَذِّ بِسَبْعِ على صلاةِ الجماعةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يرَونَّ وَعَلَيْكَ عَنْهُ أَنهم كانوا مع النَّبيِّ عَلَيْ لا يرَونَ

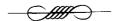
⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (٦٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٢٥٠)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُعَـُهُا.

أحدًا يتخلُّفُ عن صلاةِ الجماعةِ إلَّا أنْ يكونَ مريضًا أو مُنافقًا معلومَ النِّفاقِ (١).

ولقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عِيَّا اللَّهِ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حِزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلاةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ »(٢).

والعجبُ مِن الإنسانِ المسكينِ الَّذي يحرِمُ نفسه خيرًا عظيًا كثيرًا، تكاسُلًا بدونِ عذرٍ، ولو أنَّه دُعِيَ إلى شيءٍ مِن الدُّنيا يسيرٍ لأجاب؛ ولهذا قالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ: «أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى المُنَافِقِينَ صَلَاةُ العِشَاءِ وَصَلَاةُ الفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّه يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنتَيْنِ لَشَهِدَ العِشَاءَ ""، فلا يليقُ بالمُسلمِ أَنْ يكونَ مثلَ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنتَيْنِ لَشَهِدَ العِشَاءَ ""، فلا يليقُ بالمُسلمِ أَنْ يكونَ مثلَ المُنافِقينَ في ثِقَلِ الصَّلاةِ عليه.

وليعلَمْ كلُّ واحدٍ مِنَّا أنَّه سيأتي اليومُ الَّذي يتمنَّى أنْ يكونَ في كتابِه زيادةُ حسنةٍ أو نقصُ سيِّئةٍ، وما ذلك اليومُ ببعيدٍ، الإنسانُ يمْشي فيسقُطُ ميِّتًا، ينامُ على فراشهِ فلا يقيمُه إلَّا الغاسلُ، بل هو على طعامِه لا يبلَعُ اللَّقمةَ حتَّى يموتَ، فلْيتَّقِ اللهَ امرؤُ وليُنجِ نفسَه.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة من سنن الهدي، رقم (٦٥٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجهاعة، رقم (٦٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَّكُعَنْهُ

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم (٦٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَةَعَنْهُ

(١٠٢٤) السُّؤَالُ: ما حدُّ الإطالةِ في الصَّلاةِ؟ وما معنى الحديث الَّذي رُوِيَ عنِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ اللَّهِ عَلِيهُ وَعَلَى اللهُ عَلَيهُ وَعَلَى اللهِ عَلَيْ فَإِنَّ فِيهِمُ اللَّهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْكُونَ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُونُ عَلَيْ عَلَيْكُونُ عَل

الجَوَابُ: الإطالةُ الَّتِي يُنهَى عنها الإمامُ هي الإطالةُ الَّتِي تَخرُجُ عن حدِّ المشروعِ؛ أي: عن حدِّ السُّنَّةِ الَّتِي جاءتْ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم، وأمَّا الإطالةُ الموافقةُ للسُّنَّةِ على حَسَبِ ما جاء عن رسولِ اللهِ ﷺ فإنَّما إطالةُ محمودةُ، قال أَنسُ بنُ مالِكٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ: «مَا صَلَّيْتُ وراء إِمَامٍ قَطُّ أَتَمَّ صَلَاةً وَلَا أَخَفَ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم»(١).

(١٠٢٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ إطالةُ القراءةِ في المغربِ حتى دُخولِ وَقتِ العِشاءِ، أو في الفجرِ حتى شروقِ الشَّمسِ؟

الجَوابُ: لا شيءَ فيها، إذا كانوا مُتَّفقين على هذا فلا حَرَجَ، لكن لا يُؤخِّرون الصلاةَ عن وقتِها.

(١٠٢٦) السُّؤالُ: المُصُلِّي المَسْبُوقُ إذا أَدْرَكَ الإمامَ قَبْلَ أَنْ يركَعَ، ثُمَّ شَرَعَ في قراءةِ الفاتِحةِ، ورَأَى أنه سَيُكْمِلُها قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الإمامُ مِنَ الرُّكوعِ، هَلْ يُكْمِلُ الفاتِحةَ أو يتابعُ الإمامَ في الرُّكوع؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم (٧٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٦٩).

الجَوابُ: يَقْرَأُ الفاتِحَةَ ثُمَّ يتابعُ، أمَّا إذا كان لا يَدْرِي عَنِ الإِمامِ أو خافَ أَنْ يَرْفَعَ فَلْيَرْكَعْ مَعَهُ، وإنْ لَمْ يُكْمِلِ الفاتِحَةَ.

(١٠٢٧) السُّؤال: بهاذا تُدرَك الركعة مع الإمام؟

الجَوابُ: تُدرَك بأن يَصِل إلى الرُّكوعِ قَبلَ أن يَرفَعَ الإِمامُ منه، فإن رَفعَ الإِمامُ مِنه، فإن رَفعَ الإِمامُ مِن الرُّكوعِ قَبلَ أن يَصلَ إليه الداخِلُ فاتَتهُ الركعةُ.

(١٠٢٨) السُّوَّالُ: إذا أدركَتِ المرأةُ صلاةَ المغربِ مع الجماعةِ وهُمْ في التَّشهُّدِ الأَوَّلِ، فهاذا يَلْزَمُها؟

الجَوَابُ: أَوَّلا أقول: الأفضلُ لها أَنْ تُصلِّيَ في بيتِها؛ فهو آجَرُ لها، وأكثَرُ ثوابًا، اللَّهمَّ إِلَّا أَنْ يكونَ في صلاتِها في المسجِدِ مصلحةٌ؛ كسماعِ درسٍ، أو تنشيطِ على العبادةِ كالتَّراويحِ في رمضانَ مثلًا، فهُنا قد تكون صلاتُها في المسجِدِ أفضلَ، أمَّا بدونِ أَنْ يكونَ هُناك مَزِيَّةٌ للصَّلاةِ في المسجِدِ على الصَّلاةِ في البيتِ فإنَّ الصَّلاةَ في البيتِ أفضلُ. أفضلُ.

ولكنْ نقول: إذا دخَلَ الإنسانُ المسجِدَ وهُمْ في التَّشهُّدِ الأوَّلِ -مثلًا- فَلْيُكَبِّرْ تَكبيرةَ الإحرامِ وهو واقفٌ، ثُمَّ يجلِسْ ويتشهَّدْ -يقرأِ التَّشهُّدَ- معهم، ويستمِرَّ معهم في الصَّلاةِ، ويَقْضِ ما فاتِه، ومَن لم يُدرِكِ الرُّكوعَ مع الإمامِ فاتَتْه الرَّكعةُ.

(١٠٢٩) السُّؤَالُ: إذا دخلْتُ المسجدَ، ووجدْتُ في الصَّفِّ الأوَّلِ فُرْجةً واحدةً، ودخَلَ معي شخصٌ آخَرُ وأشار إليَّ لأَصُفَّ معه، فهل أَسُدُّ الفُرْجةَ أو أَصُفُّ معه؟

الجَوَابُ: تَصُفُّ مع الشَّخصِ الآخرِ، والفُرْجةُ يأتي لها مَن يَسُدُّها.

(١٠٣٠) السُّؤَالُ: إذا جِئْتُ إلى المسجِدِ متأخِّرًا، وقد فاتَتْني الفريضةُ مع الجماعةِ، فتنفَّلْتُ بركعتَيْنِ مُنتظِرًا أَنْ يأتيَ أحدٌ؛ لنُقيمَ جماعةً، وأثناءَ التَّنفُّلِ جاء شخصٌ إلى المسجِدِ، وصلَّى الفريضةَ مُقتديًا بي، فسلَّمْتُ بعدَ انتهائي مِن ركعتَيِ النَّافلةِ، وهو أكمَلَ صلاتَه، فهل يجوزُ لي أَنْ أُصلِّي الفريضةَ مُقتديًا به، أو ماذا أفعَلُ؟

الْجَوَابُ: يجوزُ أَنْ تُصلِّيَ الفرْضَ مُقتديًا به، ولكنِ الأحسنُ أَنْ تُصلِّيَهُ وَحْدَكَ.

(١٠٣١) السُّؤَالُ: أدركْتُ صلاةَ العِشاءِ مع الإمامِ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ، والإمامُ سها في الصَّلاةِ، وسجَدَ سُجودَ السَّهوِ بعدَ التَّسليم، فهاذا أَفعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا سلَّم مِنَ الصَّلاةِ فقُمْ أنت لقضاءِ ما فاتَكَ، ولا تسجُدْ معه، ثُمَّ إذا فرَغْتَ مِن صلاتِك فإنْ كنتَ قد أدركْتَ السَّهوَ مع الإمامِ فاسجُدْ بعدَ السَّلامِ، وإنْ كان الإمامُ سها قبلَ أنْ تدخُلَ معه فليس عليك سهوٌ.

(١٠٣٢) السُّوَّالُ: دخلْتُ المسجدَ لأداءِ الصَّلاةِ، وكان الإمامُ قائمًا، وعِندَ دُخولي في الصَّلاةِ وقَع في نفسي أنْ ركعتي غيرُ في الصَّلاةِ وقَع في نفسي أنْ ركعتي غيرُ صحيحةٍ؛ لأنَّني لم أقرأ بالفاتحةِ؛ فقُمْتُ وصلَّيْتُ ركعةً بالفاتحةِ، فهل عليَّ شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: أمَّا ما مضى فليس عليك فيه شيءٌ، وأمَّا فيها يُستقبَلُ فاعلَمْ أنَّك إذا أدركْتَ الإمامَ راكعًا وركعْتَ معه فقدْ أدركْتَ الرَّكعةَ.

(١٠٣٣) السُّؤالُ: رجلٌ دخَلَ المسجِدَ والإمامُ في الرَّكعةِ الأخيرةِ مِن صلاةِ المغرب، فهاذا يفعَلُ في بقيَّةِ صلاتِه؟

الجَوابُ: الَّذي يظهَرُ لِي أَنَّ هذا الدَّاخِلَ قد أَدرَكَ الرَّكَعةَ الأخيرةَ، فنقولُ: إذا سلَّمَ الإمامُ، قام فأتى بركعةٍ، ثمَّ جلَسَ للتَّشهُّدِ الأوَّلِ، ثمَّ قام وأتى بالرَّكعةِ الثَّالثةِ، وجلَسَ للتَّشهُّدِ الأَسْرِ، وتشهَّدَ وسلَّمَ.

(١٠٣٤) السُّؤالُ: دخلتُ المسجد، وسجدْتُ مع الإمامِ دونَ أَنْ أَتكلَّمَ؛ هل تُحسَبُ لي ركعةٌ، أو لا تُحسَبُ؟

الجَوابُ: الركعةُ لا تُحسَبُ إلَّا بإدراكِ الرُّكوعِ، سواء قلتَ: سبحانَ ربِّي العظيمِ. أو رفَعَ الإمامُ قبلَ أنْ تقولَها.

(١٠٣٥) السُّؤالُ: إذا دخَلَ الشَّخصُ في صَلاةِ الجماعةِ، ووجَدَهم قد رَفَعوا مِن الرَّكعةِ الأخيرةِ؛ فهل الأفضلُ أنْ يَنضَمَّ إليهم، أو يَنتظِرَ إلى حينِ فَراغِهم مِن الصَّلاةِ ويُصَلِّيَ جماعةً ثانيةً؟

الجَوابُ: إذا كان معه جماعةٌ فلْيَنتَظِروا حتَّى يُصَلُّوا الجماعةَ تامَّةً، وإذا لم يكُنْ معه أحدٌ يدخُلُ مع الإمام ولو في التَّشهُّدِ.

(١٠٣٦) السُّؤالُ: رجُلُ دخَلَ المسجِدَ ووجَدَ الإمامَ قد رفَعَ مِن الرُّكوعِ الرَّفعةَ الأخيرةَ مِن الصَّلاةِ؛ فهل يدخُلُ مع الإمامِ فيها بقِيَ أو يُصَلِّي مِن جديدٍ، سواءٌ كان معه آخرونَ أو كان بمُفْردِه؟

الجَوابُ: أمَّا إذا لم يكُنْ معه أحدٌ فليدخُلْ مع الإمامِ ولو في التَّشهُّدِ الأخيرِ، وأمَّا إذا كان معه أحدٌ فالأفضَلُ أنْ يُصَلُّوا جماعةً وحدَهم مِن أوَّلِ الصَّلاةِ.

ولكنْ إن كان المسجِدُ واسعًا حيث يُصَلُّونَ في جانبٍ منه ولا يُشوِّشونَ على المُصَلِّين؛ فلا بأْسَ أَنْ يُصَلُّوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الإمامُ، وإلَّا فلينتَظِروا حتَّى يُسَلِّمَ الإمامُ.

(١٠٣٧) السُّؤالُ: إذا كان شخصٌ يُصَلِّي وراءَ إمامٍ، والإمامُ يركَعُ قبْلَ أَنْ ينتَهِيَ المَّامُومُ مِن قِراءةِ الفاتحةِ؛ فهل يركَعُ معه أو يُنْهِي الفاتحةً؛ علما بأنَّه إن أتمَّ الفاتحة قام الإمامُ مِن الرُّكوع؟

الجَوابُ: إذا كان الإمامُ يعجَلُ عجلةً فلا يُصَلِّي معه؛ لأنَّ هذا إمَّا أنْ يترُكَ الفاتحة، وإمَّا أنْ يترُك مُتابعة الإمامِ، وكلاهما محذورٌ شرعيٌّ، وعلى هذا: فليصلِّ في بيتِه أو في مسجِدٍ آخر.

(١٠٣٨) السُّؤَالُ: في صلاةِ الجماعةِ في الصلواتِ الرُّبَاعِيَّةِ والثلاثيَّةِ، إذا دخل المُّمومُ بعدَ ركعةٍ أو اثنتينِ، فهل عندما يؤدِّي ما فاته يقرأُ الفاتحةَ وسورةً، أو يَقرَأُ الفاتحةَ فقطْ؟

الجَوَابُ: يقرَأُ الفاتحةَ فقطْ، فها دام قد أدرَكَ معَ الإمامِ ركعتينِ فإن الَّذي يَقضيهِ آخِرُ صلاتِه، وآخِرُ الصَّلاةِ ليس فيهِ إلَّا الفاتحةُ.

(١٠٣٩) السُّؤالُ: لو فات المَامومَ سَجدةٌ، كأنْ يَكون الإمامُ سجَد ورفَع سَريعًا، ولم يُدرِكْه المَامومُ فهاذا عليه؟

الجَوابُ:

أُوَّلًا: نَنصَح الأَئِمَّة أَن لا يَتعجَّلوا في الرُّكوع والسُّجود والقِيامِ والقُعودِ؛ لأنَّهم لا يُصلُّون لأَنفُسهم ولغَيْرهم؛ فعلَيْهم مُراعاة المَاْمومين.

ثانيًا: إذا قُدِّر أن الإنسانَ أَهوَى إلى السُّجود ورفَع الإمام قبلَ أن يَبلُغَ السُّجودَ؛ فلْيَسجُد، ثُمَّ لْيُتابِع الإمامَ.

(١٠٤٠) السُّؤالُ: دخلَ رجلٌ بعد انتِهاءِ صلاةِ المغرِب فصلى مع الجماعةِ الثانيةِ، فلم انتَهى دَخَلَ رجلٌ آخرُ المسجِدَ فقامَ وصلَّى معه، وأصبَحَ المتأخِّرُ الأوَّلُ إمامًا للداخِلِ الأَخيرِ، وأنا إِمامُ المسجِدِ فأنكرتُ عليه هذا الفِعلَ فقال: هذه عادَتي إذا حَضَرَ أحدٌ إلى الصلاةِ أن أُحسِن إليه وأُصلِّي معه وأكونَ إمامًا له، فهل هذا الفِعلُ مَشروعٌ؟

الجَوابُ: نعم مَشروعٌ؛ لأنَّه دَخَلَ رجلٌ والنَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ جالسٌ في أصحابِه فقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن يَتَصَدَّقُ على هذا فيُصلِّي معه»، فقامَ رجلٌ من القَوم فصلى معه(۱).

ولا بَأْسَ أَن يَكُون إِمامًا على القولِ الراجِحِ؛ لأنَّ القولَ الراجِحَ أَنه لا بَأْسَ أَن يَأْتَمَّ المفتَرِضُ بالمتنفِّلِ، فقد كان مُعاذُ بنُ جبلٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ يُصلِّي مع النَّبِيِّ عَلَيْهِ صلاةَ العِشاءِ، ثُمَّ يَخرجُ إلى قومِه فيُصلي بهم إمامًا نفسَ الصلاةِ، فهي له نافلةٌ ولهم فَريضةٌ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ٤٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الجمع في المسجد مرتين، رقم (٥٧٤)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في الجهاعة في مسجد قد صلي فيه مرة، رقم (٢٢٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَّ لَلَّهُ عَنْدُ.

(١٠٤١) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ لشخصٍ أَنْ يُصلِّيَ صلاةَ العِشاءِ خَلْفَ آخَرَ يُصلِّي صلاةَ المغرِبِ رَغْمَ اختلافِ النَّيَّةِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ أَنْ يُصلِّي صلاةَ العِشاءِ خلْفَ شخصٍ يُصلِّي صلاةَ المغربِ، فإذا سلَّمَ الإمامُ قام وأتى بها بَقِيَ عليه مِن صلاةِ العِشاءِ، واختلافُ النَّيَّةِ لا يُؤَثِّرُ.

(١٠٤٢) السُّؤالُ: توجَدُ استراحاتٌ في أطرافِ الأحياءِ، وصار النَّاس يُصَلُّون داخِلَ هذه الاسْتِراحَاتِ مَعَ أَنَّهُمْ يَسْمَعون النِّداءَ مِنْ خلالِ مُكبِّراتِ الصَّوْتِ. فَهْل يَلْزَمُهُم الذَّهابُ إلى المَسْجِدِ؟

الجَوابُ: لا يَلْزَمُهُم الذَّهاب إلى المَسْجِدِ ما دامَ بَعيدًا ولَوْ سَمِعوا الصِّوْتَ؛ لأَنَّ هذا الصَّوْتَ لولا مُكَبِّرُ الصَّوْتِ ما سَمِعُوهُ.

(١٠٤٣) السُّؤَالُ: رَجُلٌ يترُّكُ الرَّكعةَ والرَّكعتَيْنِ مع الجماعةِ، ويستدِلُّ بحديثِ: «مَن أدرَكَ ركعةً مع الإمام فقدْ أدرَكَ الجماعةَ»، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: هو صحيحٌ مِن ناحيةِ أَنَّه أدَّى الواجبَ عليه، لكن هذا حِرمانٌ عظيمٌ، ولا ينسَ هذا القائلُ قولَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إذا سمِعْتُمُ الإقامةَ فامْشُوا إلى الصَّلاةِ»(١)، فأمَر بالمشي إلى الصَّلاةِ بمجرَّدِ سماعِ الإقامةِ، ولم يَقُلْ: لكم أنْ تنتظِروا حتَّى تَبقَى ركعةٌ. وهذا الَّذي ينتظِرُ حتَّى تَبقَى ركعةٌ لا شكَّ أنَّ الحامِلَ له على هذا هو الكسلُ، والقيامُ إلى الصَّلاةِ في كسلِ مِن صفاتِ المنافقينَ، كما قال اللهُ تعالى عنهم: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء:١٤٢].

فعلى هذا الرَّجُلِ أَنْ يكونَ نشيطًا لأداءِ الصَّلاةِ، وَلْيَقُمْ مِن حينِ أَنْ يسمَعَ الإقامةَ، وإنْ تقدَّمَ قبلَ ذلك فهو أكمَلُ.

(١٠٤٤) السُّؤالُ: متى يقومُ المأموم للصَّلاةِ، هل إذا رأَى الإمامَ، أو إذا شرَعَ المُؤذِّنُ فِي الإقامةِ؟

الجَوابُ: الأَمْرُ في هذا واسعٌ، إنْ قام مع أَوَّلِ التَّكبيرِ فلا بأْسَ، أو مع (حيَّ على الصَّلاةِ) فلا بأْسَ، اللهمُّ أَنْ يحرِصَ على ألَّا تفوتَه تكبيرةُ الإحرام.

(٥٤٠) السُّوَّالُ: هلِ السُّنَّة أَنَّه يَتَّجِهَ الإمامُ بعدَ الصَّلاةِ إلى الصَّفِّ الأيمنِ؟

الجَوَابُ: السُّنَّةُ أَن يستقبلَ المصلِّينَ بوجهِه (۱). وله أَنْ ينصرِفَ على اليسارِ أو على اليمينِ، بمعنى أنَّه إذا أرادَ أن يدورَ فله أن يدورَ من يسارِه، وإنْ شاء دارَ من يمينِه. والاتِّجاهُ يكونُ إلى الجماعةِ، فلا يُولِّيهم جنبَه، بل يُولِّيهِم وَجْهَه.

أمَّا الشَّبابُ الَّذينَ يتَّجهونَ إلى الصَّفِّ الأيمنِ ويُديرون ظهورَهم للصفِّ الأيسرِ فهذا غلطٌ منهم، فقد فهِموا فهمًا خاطئًا.

وإِنَّني بهذه المناسبةِ أحدِّرُ هؤلاءِ الشَّبابَ وغيرَهم مِن أَنْ يَتَسَرَّعوا في تفسيرِ الأَخير ونَ أَنْ يَرجِعوا إلى مَن هو أعلمُ منهم؛ لأنَّهم إذا فَعَلوا ذلك ضلُّوا وأضلُّوا.

⁽١) لم أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٥)، من حديث سمرة ابن جندب رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ: «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه».

والمسألةُ ليستْ بالهيِّنةِ، وصِغارُ العلومِ غالبًا ما يكونونَ صغارَ العقولِ أيضًا من الشَّبابِ الصِّغارِ؛ فلذلك أُحذِّرُ هؤلاءِ منَ التَّسرُّعِ، وآمرُهم بأنْ يَسألوا أهلَ العلمِ الرَّاسخينَ في العلمِ، العالمِينَ بها لم يَعْلَمْ به هؤلاءِ؛ حتَّى يتَّقوا اللهَ في أنفسِهم وفي غيرهم، فإذا رَأَى أحدٌ ما يُنكِرُه من فعلِ هؤلاءِ أو قولِ هؤلاءِ فليتَّصِلْ بالعلهاءِ حتَّى يَتبيَّنَ الحقُّ له، وبالتالي يُبيِّنُ الحقَّ لهؤلاءِ.

وإنّي لا أتَّهُمُ هؤلاءِ بِسُوءٍ، وظنّي بهم خيرٌ؛ أنَّهم يريدون تطبيقَ السُّنَّةَ، لكنَّ الأمرَ يحتاجُ إلى تأنِّ ونظرٍ ورجوع إلى من هو أعلم.

وقد فهِموا حديثَ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- كان يَنحرِفُ عن يسارِه وعن يمينِه خطأً، وهو حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضَيَلَتُهُ عَنْهُ (١)، ففَهِموا يَنحرِفُ يعني يَتَّجِهُ، وهو ليسَ كذلك، بل ابتداءُ الدَّورانِ تارَةً يكونُ على اليمينِ، وتارةً يكونُ على اليمينِ، وتارةً يكونُ على اليسارِ، أمَّا الاستقرارُ فيُقابلُ المأمومينَ بوجهه.

(١٠٤٦) السُّوَّالُ: إمامٌ لأَحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟

الجَوابُ: لَيْسَ عليه إِثْمٌ إذا وافقت الجهاتُ المسؤولَةُ على هذا ورَضِيَ أهلُ المسجِدِ بِمَنْ جعلَهُ نائبًا عنه، ولكنَّه أخطاً في هذا التَّصرُّ فِ؛ لأن بقاءَه في مَسْجِدِه وأداءَهُ الواجب خيرٌ له من أن يَذْهَبَ إلى مَكَّةَ لأداءِ عُمْرةٍ لَيْسَت واجبةً عَلَيْه؛ ولهذا نَقولُ لإخوانِنا الأئمَّةِ: إنَّ بقاءَكُم أَئِمَّةُ في مساجِدِكُمْ أفضلُ مِنَ الذَّهابِ إلى مَكَّةَ، فإنْ أَبَيْتُمْ إلَّا أَنْ تَأْتوا بالعُمْرةِ، فاذهبوا إلى العُمرةِ يومًا وليلةً وكفى بذلك أَجْرًا إِنْ شاء اللهِ تَعالى.

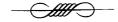
⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال، رقم (٨٥٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال، رقم (٧٠٧).

ومِثْلُ ذلك أيضًا مَنْ يَدَعُ مسجِدَه لِيَعْتَكِفَ في مسجدِ آخر، فإنَّه على خَطَأٍ؛ لأنَّ الاعتكافَ سُنَّةٌ، والقيامَ بواجبِ الوظيفةِ واجبٌ، فلا ينبغي للمَرْءِ أَنْ يَدَعَ واجِبًا لِفِعْلِ سُنَّةٍ، وما أكثرَ الَّذينَ يفعلُون هذا! أي: يَفْعَلُون السُّنَّةَ معَ إضاعَةِ الواجِبِ حتَّى إنَّ بعضَ النَّاسِ لَيَسْأَلُ يقول: أُريدُ أَنْ أستَقْرِضَ قَرْضًا في رَمَضان لِأَتَصَدَّقَ به، فيُقالُ: هذا مِنَ السَّفَهِ أَنْ تَشْعَلَ ذِمَّتَكَ بهذا الدَّيْنِ؛ لأجل أن تتصدق تطوُّعًا ليس مَشْر وعًا لَكَ؛ لأَنْ قيامَكَ بواجب نفقَتِكَ وأهلِكَ أفضلُ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلى الأَباعِدِ.

(١٠٤٧) السُّؤَالُ: بعضُ الأئمَّةِ يَعمَلُ في مسجدٍ ويريدُ أن ينتقلَ لمسجدٍ آخرَ، وذلك أن يكونَ في مسجدٍ بعيدٍ عن مَسكنِه، فيَرغَبُ في الانتقالِ إلى مسجدٍ قريبٍ، معَ أنَّه في المسجدِ الجديدِ لا يكونُ له وظيفةٌ، فيَنتقِلُ عن طريقِ الواسطةِ، فهل يَأثَمُ بهذا؟

الجَوَابُ: هذا محرَّمُ، ولا يَحِلُّ، حتَّى لو فُرِضَ أَنَّ المسجدَ الثَّانيَ فيه وظيفةٌ، فإنَّ النَّبيَ ﷺ قال لبني سَلِمَةَ: «دِيَارَكُمْ تُكْتَبُ آثَارُكُمْ»(١).

أقول: لا يَجِلُّ أَنْ ينقُلَ وظيفةَ مسجدٍ ثابتةً إلى مسجدٍ آخرَ لا وظيفةَ له فيه، والمسؤولون عن المساجدِ لا يُمكِنُ أَنْ يوافقوا على هذا أبدًا، وإذا حصَل فيجِبُ ردُّ الأمرِ إلى أوَّلِه، وهذا الرَّجُلُ الَّذي فعَل هذا الشَّيءَ في رأيي أَنَّه لا يَصْلُحُ أَن يكونَ إمامًا؛ لأَنَّه مُصِرُّ على معصيةٍ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، رقم (٦٦٥)، من حديث جابر رَضَى اللهُ عَنْهُ.

(١٠٤٨) السُّؤَالُ: مؤذِّنُ أحدِ المساجدِ عزَم على السَّفرِ لمَّةِ شهرٍ، وأوْكَلَ إلى الإمامِ أَنْ يتولَّى الأذانَ، أو يُوكِّلَ شخصًا آخَرَ، وقال له: لك راتبُ هذا الشَّهرِ. فاتَّفَقَ الإمامُ مع شخصٍ آخَرَ على أربعِ مِئةِ ريالٍ، ولَيَّا رجَعَ المؤذِّنُ أخبره الإمامُ بهذا الاتِّفاقِ، فا كان مِنَ المؤذِّنِ إلَّا أَنْ قال: هذا هو الرَّاتبُ كاملًا، فأعطِ الشَّخصَ الَّذي اتَّفقْتَ معه أربعَ مِئةٍ، وخُذِ الباقيَ. فهل يَحِقُّ للإمامِ أَنْ يأخُذَ ذلك؟

الجَوَابُ: هذا الإمامُ لم يؤذّن، ولم يصنعْ شيئًا حتّى يأخُذَ عليه مكافَأةً، وكونُ الإنسانِ يتولَّى منصِبًا، ثُمَّ يُولِّي غيرَه بأقلَّ مِنَ المكافَأةِ فإنَّه أكْلُ للمالِ بالباطلِ، فلا يجوز.

(١٠٤٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ ما يفعَلُه البعضُ مِن الأئمَّةِ والْمُؤَذِّنينَ مِن حيث اقتسامُ الوقتِ بينهم بالتَّناوُبِ؛ بحيث يُصَلِّي - مثلًا - الإمامُ الظُّهرَ والعصرَ، والآخَرُ يصلي المغرِبَ والعشاءَ والفجْرَ؟

الجَوابُ: يجِبُ أَنْ نعلَمَ أَنَّ الإنسانَ إذا التزَمَ أمامَ مَسْؤُوليه في عمَلٍ مُعَيَّنٍ بمُقابلِ مُكافأةٍ يأخُذُها مِن بيتِ المالِ، فإنَّه يلزَمُه أَنْ يقومَ بهذا العملِ على الوجْهِ الَّذي التزَمَه، ولا يجِلُّ له الإخلالُ بشيءٍ من ذلك؛ وذلك لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿يَا أَيُهُ اللَّايِينَ ءَامَنُوا اللهُ تَعَلَى قال: ﴿ يَا أَيُهُ اللَّهِ عَلَى اللهُ مَعْوَلًا اللهُ المُعَالَدُ اللهُ ال

ولا يحِلُّ للإمامِ الَّذي التزَمَ أَنْ يكونَ إمامًا أَنْ يُنيبَ غيرَه في الإمامةِ، إلَّا إذا كان هناك عُذرٌ شرعيُّ، فإنَّه في هذه الحالِ يُبَلِّغُ المسؤولينَ بعُذرِه ويُقِيمُ غيرَه مقامَه إذا شاء.

وأمَّا التَّناوبُ الَّذي ذكرَه السَّائلُ بين الإمامِ والمُؤذِّنِ؛ بحيث ينوبُ الإمامُ عنِ المُؤذِّنِ ثلاثةَ أوقاتٍ، وينوبُ المُؤذِّنُ عنِ الإمامِ وقتينِ، فإنَّ ذلك لا يجوزُ إلَّا بشَرْطينِ: الشَّرطُ الأوَّلُ: أَنْ يأذَنَ بذلك المسؤولونَ في شؤونِ المساجِدِ، والشَّرطُ الثَّاني: أَنْ يَرْضى بذلك أهلُ الحيِّ الَّذين هم أهلُ المسجِد، وأمَّا بدون ذلك فلا يجوزُ.

وإنِّي أنصَحُ إخواني الأئمَّةَ والمُؤذِّنينَ: أَنْ يتَّقوا اللهَ عَرَّفِكَ، وأَنْ يكونوا قُدوةً صالحةً في الوفاء بالعُقودِ والشُّروطِ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى جعَلَهم أئمَّةً يُقْتَدى بهم؛ ولهذا تجِدُ بعضَ العامَّةِ إذا أمَرْتَه بالوفاء بواجِبِ الوظيفةِ، قال لك: هذا فلانٌ الإمامُ يذهَبُ ولا يُصَلِّي إلَّا وقتينِ أو ثلاثةً، أو هذا المُؤذِّنُ يذهَبُ ولا يُؤذِّنُ إلَّا وقتينِ أو ثلاثةً. وهذه مُشكلةٌ يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يتحاشاها.

(١٠٥٠) السُّؤالُ: ما حكمُ صلاةِ المرأةِ في بَيْتِها، وهَلْ هي نَفْسُ صَلاةِ الرَّجلِ في الأَجْرِ؟

الجَوابُ: صلاةُ المُرْأَةِ في بَيْتِها أَفْضَلُ مِنْ صلاتِها في المسجدِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قَال: «بُيُويُّ نَحُيْرٌ لَهُنَّ»(١).

ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تكونَ المرأَةُ في مَكَّةَ أو المدينةِ أو غيرِهما مِنْ بلادِ اللهِ، فالأفضلُ لها أنْ تصلّيَ في بَيْتِها حتّى في مَكَّة، نقول: صلاتُها في بيتِها أفضلُ مِنْ أن تصلّيَ في المسجِدِ الحرام، وإِنْ كانَتِ الصَّلاةُ في المسجِدِ الحرام بمئةِ ألفِ صلاةٍ، لكنْ أجرُها في بيتِها أعظمُ مِن مئة ألفِ صلاةٍ.

⁽١) أخرجه أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

(١٠٥١) السُّوَالُ: إذا صَلَّت المرأةُ في جماعةٍ فهل تَأْخُذُ نَفْسَ فَضلِ صَلاةِ الرَّجلِ؟ الجَوابُ: لَا، ليسَ لها سَبعٌ وعِشرونَ دَرجةً.

(١٠٥٢) السُّؤالُ: رفْعُ الصَّوتِ بالقِراءةِ أحيانًا في الصَّلواتِ السِّرِّيَّةِ، هل هذا صحيحٌ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ أنْ يُسْمِعَ الإمامُ مَن وراءه قِراءتَه أحيانًا.

(١٠٥٣) السُّؤالُ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ يَذْكُرُ اللهَ تَعَالَى حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ تَامَّتَيْنِ تَامَّتَيْنِ (١٠)؛ ما مدى صِحَّةِ هذا الحديثِ؟ وما معناه؟

الجَوابُ: أمَّا معناه فظاهِرٌ؛ وهو أنَّ الإنسانَ إذا صلَّى الفجْرَ جلَسَ في مُصَلَّاه، أي: في مكانِ صلاتِه، ويذكُرُ اللهَ تعالى حتَّى طُلوعِ الشَّمسِ، ثمَّ إذا ارتفَعَتِ الشَّمسُ قيدَ رُمْح صلَّى ما كُتِبَ له.

وأمَّا صِحَّتُه ففيه خلافٌ بينَ العُلماء؛ منهم مَن صحَّحَه، ومنهم مَن ضعَّفه، لكنَّ المُسلِمَ يرجو الله سُبْحَانهُوتَعَالَى إذا فعَلَ مثْلَ هذا الفعْلِ أَنْ ينالَ هذا الأَجْر، إنْ حصَلَ له هذا الأَجْرُ فقدْ تَمَّ مطلوبُه، وإنْ لم يحصُلْ -بأنْ كان الحديثُ ضعيفًا - فإنَّ بقاءَه في المسجِد، وذِكْرَه للهِ حتَّى تطلُعَ الشَّمسُ، وصلاتَه ما كُتِبَ له بعدَ ارتفاعِها قيدَ رُمْحِ، هذا مِن نعمةِ اللهِ عَنَّهَ عَلَى وقد ثبَتَ في (صحيح مُسلِمٍ): أنَّ النَّبيَّ عَيْقَ كان

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح، رقم (٥٨٦)، من حديث أنس رَضِّاللَّهُ عَنْهُ، وقال: هذا حديث حسن.

يقعُدُ في مُصَلَّاه إذا صلَّى الفجْرَ حتَّى تطلُّعَ الشَّمسُ. حَسَنًا، أي: حتَّى ترتفِعَ ويزولَ اصْفرارُها (١).

(١٠٥٤) السُّؤالُ: رجُلٌ في حيِّهم الَّذي يسكُنُ فيه ثلاثةُ مساجِدَ: قريبٌ جدَّا، ومسجِدٌ أبعَدُ بقليلٍ، والآخَرُ أبعدُ مِن الثَّاني؛ فهل يُصَلِّي في الثَّالثِ؛ لكثرةِ الخُطي إلى المسجِدِ البعيدِ؟ وهل يُؤْجَرُ؟ وبهاذا تنصحونَه؟

الجَوابُ: يُصَلِّي في المسجِدِ الَّذي يَلِيه؛ لأنَّه مسجِدُه إلَّا أَنْ يكونَ في المسجِدِ الثَّاني أو الثَّالثِ مَزِيَّةٌ؛ مثلُ أَنْ يكونَ أكثَرَ جَماعةً مِن مسجِدِه، فإنَّه كلَّما كانت الجماعةُ أكثَرَ كانت الصَّلاةُ معهم أفضَلَ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «صَلاَةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَنْ كَى مِنْ صَلاَتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلاَتُهُ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَنْ كَى مِنْ صَلاَتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلاَتُهُ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَنْ كَى مِنْ صَلاَتِهِ اللهِ "(٢).

وأمَّا تقصُّدُ المسجِدِ البعيدِ لكثرةِ الخُطى؛ فإنَّ النَّبيَّ عَلَيْ قال: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى» (")، ولا يعني بذلك أنَّ الإنسانَ يتقصَّدُ المسجِدَ البعيدَ، وإنَّمَا يعني أنَّه إذا بعُدَ مكانُ الإنسانِ عن المسجِدِ كان أفضَلَ ممَّن قرُبَ منه، يعني: إذا كان بيتُك بعيدًا عن المسجِدِ وذهَبْتَ إلى المسجِدِ مع بُعْدِه، كان ذلك أفضَلَ ممَّن يذهَبُ إلى المسجِدِ عن تُرْبٍ، ولا يعني النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّمَ

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، رقم (٦٧٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٤٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (٥٤٤)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب الجماعة إذا كانوا اثنين، رقم (٨٤٣)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر، رقم (٦٥١)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، رقم (٦٦٢)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

-واللهُ أعلَمُ- أَنْ يتقصَّدَ الإنسانُ المسجِدَ البعيدَ، ولو كان كذلك لقُلْنا لَمَن في شرْقِ البلدِ: اذْهَبوا إلى المساجِدِ الشَّرقيَّةِ، البلدِ: اذْهَبوا إلى المساجِدِ الشَّرقيَّةِ، ولَمَن في عَرْبِ البلدِ: اذْهَبوا إلى المساجِدِ الشَّماليَّةِ، ولَمَن في شمالِه: اذْهَبوا إلى المساجِدِ الشَّماليَّةِ، ولمَن في شمالِه: اذْهَبوا إلى المساجِدِ الجنوبيَّةِ، ولا أحدَ يقولُ بذلك فيها أعلَمُ.

(١٠٥٥) السُّؤَالُ: هناك بَعضُ المأمومينَ مِن المُصلِّينَ لا يَلْحقونَ الصَّلاةَ كاملةً، وبعدَما يُسلِّمُ الإمامُ يتقدَّمونَ عِدَّةَ خُطواتٍ إلى الأمامِ مِن أَجْلِ السُّترةِ؛ فهل هذا جائزٌ؟

الجَوابُ: نعم جائزٌ.

(١٠٥٦) السُّؤالُ: إذا كبَّرَ الإمامُ وأردْتُ أنْ ألحَقَ تكبيرةَ الإحرامِ، وأنا أُصلِّي النَّافِلَةِ، كيف أقطعُ صلاةَ النَّافِلَةِ؛ هل أُسَلِّمُ عن يَميني فَقَطْ؟

الجَوابُ: إذا كَبَّر الإمامُ وأنتَ في النَّافِلَةِ، فإنْ كُنْتَ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فأَيَّهَا خَفيفَةً، وإنْ كُنتَ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فأَيَّهَا خَفيفَةً، وإنْ كُنتَ في الرَّكَعَةِ الأُولى فاقْطَعْها بِدونِ سَلامٍ.

(١٠٥٧) السُّوَّالُ: ما هو الدَّوْرُ الحقيقيُّ لإمامِ المسجِدِ؛ هل هو الصَّلاةُ فقط؟

الجَوابُ: الإمامُ علَيْه مسؤولِيَّةٌ عظيمةٌ؛ لأنَّه لا يُصلِّي لِنفْسِه، وإنَّما يُصلِّي لِنَفْسِه ولِغَيْرِه، فيجبُ علَيْه أوَّلًا أنْ يتعلَّم أحكامَ الصَّلاةِ، وأحكامَ الإمامَةِ، وماذا يجبُ على الإمامِ في مراعاةِ المأمومِينَ، فالإمامُ مَسؤولٌ؛ لأنَّه راعٍ، ومَسؤولٌ عَن رعيَّتِه؛ فمِنْ

ذلك أنْ يحرِصَ على اتّباعِ السُّنَةِ في الصَّلاةِ بحيثُ لا يُطيلُها على النَّاسِ إطالةً خارجِةً عَنِ السُّنَّةِ، ولا يُقَصِّرُها تَقْصيرًا يُخِلُّ ببعضِ الواجباتِ ممن وراءَهُ؛ ولهذا قالَ العلماءُ -رَحمهُم اللهُ تَعالَى-: يَحُرُمُ على الإمامِ أنْ يُسْرِعَ سُرْعةً تمنَعُ المَامومينَ أو بَعْضَهُمْ مِنْ فعلِ الواجِبِ.

والذي نرى أيضًا أنَّه لا يجوزُ أنْ يُسْرِعَ سُرْعَةً تَمْنَعُه مِن فعلِ مُسْتَحَبِّ أيضًا؛ لأَنَّه أمينٌ، كذلك لا يُطيلُ بهم إطالةً أكْثَرَ ممَّا جاءتْ به السُّنَّةُ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْ غَضِبَ غَضَبًا شَديدًا حين جاءَهُ رَجُلٌ، وقالَ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي لأتأخَّرُ عن صلاةِ الصُّبحِ مِن أجلِ فلانٍ ممَّا يطيلُ بنا. فغضب النَّبيُ عَلَيْ وقالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ فَلْيُخَفِّفْ» (۱).

وقالَ لمُعاذِ بنِ جَبَلِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ وقد أطالَ بقومِه صلاةَ العشاءِ قالَ: «أَثَرِيدُ يَا مُعَاذُ أَنْ تَكُونَ فَتَّانًا» (٢)؛ أي: صَادًّا للنَّاسِ عن طاعةِ اللهِ؛ لأنَّ هذا يوجِبُ أنْ يتخلَّفَ النَّاسُ عن الصَّلاةِ مع الإمامِ إذا أطالَ بهم إطالةً خارجةً عن السُّنَّةِ.

فأمَّا ما وافَقَ السُّنَّةَ فليسَ بتطويلٍ؛ لقولِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِّيَلِيُّهَ عَنْهُ: ما صلَّيتُ وراءَ إمامٍ قطُّ أخفَّ صلاةً، ولا أتمَّ صلاةً مِن النَّبيِّ ﷺ (٣).

وأمَّا ما يحتجُّ به البطَّالونَ مِن قولِ الرسولِ ﷺ: «أَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ»،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، رقم (٢٦٤)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاعة والإمامة، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥/ ١٧٩)، من حديث جابر رَمِخَوَلِيَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم (٧٠٨)، ومسلم: كتاب
 الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٦٩).

فيُخَفِّفُونَ تخفيفًا أكثرَ ممَّا جاءتْ به السُّنَّةُ، فإنَّه لا حجَّةَ لهم في ذلك، وسوفَ يسأَلُهم اللهُ تعالى ويُحاسِبُهم.

وعلى الإمام أيضًا أنْ يحرِصَ على تسويةِ الصُّفوفِ وإقامتِها، فقد كانَ النَّبيُّ اسلَّهُ علَيه وعلى آلِه وسلَّمَ - يحرِصُ على ذلك كثيرًا حتَّى إنَّه كانَ يسوِّي الصُّفوفَ كأنَّما يسوِّي اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - يحرِصُ على ذلك كثيرًا حتَّى إنَّه كانَ يسوِّي الصَّفوفَ يمسَحُ مناكِبَهم وصدورَهم، كأنَّما يسوِّي بها القِداح (١)، وحتَّى كان يتخلَّلُ الصفوفَ يمسَحُ مناكِبَهم وصدورَهم، ويأمرُهم بالتَّساوي (١)، ولقد كانَ كثيرٌ مِن الأئمَّةِ يلتفِتُ يَمينًا وشِمالًا: اسْتَوُوا، اسْتَوُوا، اسْتَوُوا، اعْتَدِلوا. ولكنَّه لا ينظُرُ إلى الصَّفِّ، ما هي إلَّا كلمةٌ تُقالُ فقط، ليسَ لها مَعْنى، ولكنَّ اللّه يلزَمُ الإمامَ إذا قالَ: استَوُوا. أنْ يقولَها عَن جِدِّ، فإذا رأى أحَدًا مُتقدِّمًا أو مُتأخِّرًا أمَرَه بالتَّسُويَةِ، ولو بعَيْنِه وشخصِه.

ولقدْ كانَ مِن فضلِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ أَن عمَّتِ الفُّرُشُ في كثيرٍ من المساجِدِ الَّتي فيها خُطوطٌ للموازَنَةِ والمساواةِ وسقطَ بذلك عِبءٌ كبيرٌ عن الإمامِ، ليس عليه إلَّا أَن يقولَ: أَقيموا الصُّفوفَ على هذه الخطوطِ.

كذلك على الإمامِ أَنْ يُعَلِّمَ المَأْمُومِينَ أَحكامَ سجودِ السَّهوِ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ السَّهوُ، كَمَا فَعَلَ النَّبيُّ عَلِيْهِ حَيْنَ صلَّى ذَاتَ يومٍ خُسًا، فقيلَ له: أزيدَتِ الصَّلاةُ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا :صلَّيتَ خَسًا. فقالَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ وَالسَّلامُ: «إنَّه لو حدَثَ شيءٌ في الصَّلاةِ لأنبأتُكمْ»، ثمَّ أَمَرَهم إذا شكَّ أحدُهم أَنْ يتحرَّى الصَّوابَ ويبْنيَ عليه ويسْجُدَ للسَّهوِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (١٢٨/٤٣٦)، من حديث النعمان بن بشير رَضَاًلَيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٦٦٤)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب كيف يقوم الإمام الصفوف، رقم (٨١١)، من حديث البراء بن عازب رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٢)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ مُختصر ال

بعدَ أَنْ يُسلِّمَ (١)، فإذا وقَعَ منه سهْوٌ فإنَّ مِن السُّنَّةِ أَنْ يتكلَّمَ بعدَ السَّلامِ والسُّجودِ ويُبَيِّنَ للنَّاسِ ما يعلَمُه مِن أحكام سجودِ السَّهوِ، ليكونَ إمامًا مُعلِّمًا مربِّيًا.

وينبُغي له أنْ يتعاهَدَهم بالموعظة في المناسباتِ كمناسبة شهرِ رمضانَ، شهرِ ذي الحجَّة، مناسبة الحجِّ، أيَّ مناسبة تكونُ، وإذا رأى مِنهم محبة أنْ تكونَ الموعظةُ كلَّ أسبوع، أو في الأسبوع مرَّتين، أو في الأسبوع ثلاث مرَّاتٍ، أو كلَّ يوم، فهذا حسنٌ مفيدٌ، ولكنْ لا شكَّ أنَّه إذا كانَ كلَّ يومٍ أو في الأسبوع مرتَيْنِ أو ثلاثًا، أنه لو جعَل ذلك موعظةً لَلُّوا، لكنْ يجعلُ ذلك كلامًا فيما يتعلَّقُ بالفقهِ، أو بالتَّوحيدِ أو بالأشياءِ النَّافعةِ، يعلِّمُهم الصَّلاةَ، أو يعلِّمُهم ما يحتاجونَ إليه في بَيْعِهم وشِرائِهم حتَّى يكونَ إمامًا مُعلِّمًا مربيًا.

أمَّا ما يفعلُه بعضُ الأئمةِ مِن كونِه ليسَ له هَمُّ إِلَّا أَنْ يأْتِيَ ويصلِّيَ بدونِ أَنْ يكونَ هناكَ شخصيَّةٌ قويَّةٌ له؛ يأمرُ مَن خالَفَ أَنْ يستقيمَ، ومَن استقامَ يشجِّعُه، فهذا لا ينْبَغي، بل الَّذي ينْبَغي للإمام أَنْ يهتمَّ بشؤونِ المأمومينَ.

كذلِكَ أيضًا ممَّا يُمِمُّ في هذا الموضوعِ أنَّ بعضَ الأئمَّةِ قد لا يرتِّبُ إقامَةَ الصَّلاةِ، مرَّةً يتقدَّمُ ومرَّةً يتأخَّرُ، وهذا غلَطٌ؛ لأنَّه بهذا يضُرُّ النَّاسَ فيبقى النَّاسُ حيارى لا يدْرونَ أقامَ أم لم يُقِمْ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ له وقتٌ معيَّنٌ.

كذلك مِن المُهمِّ الواجِبِ على الإمامِ أنْ يقومَ بالإمامةِ لا يتخلَّفُ عنها أبدًا إلَّا لعُذْرٍ شرْعِيٍّ باستئذانٍ مِن الجهاتِ المَسؤولَةِ، فكثيرٌ مِن الأئمةِ، وليسَ أكثرَ الأئمةِ لا يُبالي بهذا الأمرِ، فيخرُجُ يتمشَّى ولا يُبالي، يخرُجُ للنُّزْهَةِ، ولا يُبالي يُسافِر ولا يُبالي، وهذا لا شكَّ أنَّه تفريطٌ، وأنَّه إضاعةٌ للأمانَةِ، فلا يذهَبُ الإمامُ إلى شيءٍ إلَّا لعُذْرٍ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، رقم (٢٠١)، ومسلم: كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، رقم (٥٧٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَحُالِلَّهُ عَنْهُ.

والعذْرُ إذا كَانَ أيامًا كثيرةً- أعني: تخلُّفَه- فلا بدَّ أنْ يستأذِنَ مِن الجهاتِ المسؤُولَةِ حتَّى يُبرِئَ ذمَّتَه، ويقومَ بأمانِتِه.

(١٠٥٨) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يضعُ قلمًا مثلًا يحجِزُ بِهِ مكانَهُ في المَسْجِدِ ويذهبُ ويتوضَّأُ أو يلبَسُ لِباسَهُ ثمَّ يرجِعُ، ويأتي إنسانٌ متوضئٌ فيجِدُ الأمكِنَةَ محجوزةً، هلْ يجوزُ أَنْ يُبْعِدَ هذا القلم ويجلِسَ؟

الجَوَابُ: الذي أرى أنَّ مَنْ حَجَزَ مكانَهُ في الصَّفِّ الأوَّلِ أوْ في الثاني وذَهَبَ عنْ هذا إلى جانبِ المسجدِ لينفردَ وحدَهُ بالقراءةِ أو المراجعةِ ثمَّ يعودُ إليهِ عِنْدَ إقامةِ الصَّلاةِ أو خرجَ مِنَ المسجدِ يتوضأُ أوْ ما أشبهَ ذلكَ مِنَ الأعذارِ القريبةِ التي يَرْجِعُ إلى مكانِه قريبًا، فهذا لا بأسَ بِهِ ولا حرجَ فيهِ، ومَنْ زحزحَ القلمَ الذي تَحَجَّز به عنْ مكانِه فإنه ليسَ بصوابِ.

أمَّا ما يفعلُهُ بعضُ النَّاسِ يتحجَّزُ بالصَّفِّ الأوَّلِ أو فيها سِواهُ ويذهبُ إلى بيتِهِ ينامُ، وإذا كانَ لَهُ أهلٌ تمَتَّعَ بِهِمْ، ومتى طَرَأَ على فِكْرِه الرُّجوعُ إلى المسجدِ رَجَعَ، فهذا لا يجوزُ عَلَى القولِ الرَّاجِحِ وأنَّهُ يَحُرُمُ عليْهِ، والمسجدُ لَمَنْ سَبَقَ.

لكنْ هنا تنبيهُ: إذا حجزتَ وأنتْ في المسجدِ وذهبتَ إلى ناحيةٍ من المسجدِ لتَنْفَرِ دَ وحدَكَ بالمراجعةِ والقراءةِ والصَّلاةِ، فإذا بَلَغَتِ الصَّفوفُ مكانَكَ فتقدَّمْ إلَيْهِ؛ لأنكَ لَوْ تَأَخَّرْتَ لَزِمَ مِنْ تأخُّرِكَ تَخَطِّي رقابِ النَّاسِ، وتَخَطِّي رقابِ النَّاسِ إيذاءٌ لهمْ، وقدْ رأى النَّبيُ عَلَيْهِ رَجُلًا يتخطَّى رقابَ النَّاسِ فقالَ لَهُ: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» (۱).

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٨)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، رقم (١١١٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام على المنبر يوم الجمعة، رقم (١٣٩٩)، من حديث عبد الله بن بسر رَضِّيَالِلَهُ عَنْهُ.

(١٠٥٩) السُّؤَالُ: امْرَأَةُ أَمَّتْ بعضَ النِّساءِ، فكان صوتُ تكبيرِها لا يصلُ إلى بعضِ المأموماتِ فانفرَدْن عَنْها، فكانَتْ كُلُّ واحدَةٍ تصلِّي وحْدَها، فهاذا يَلْزَمُهُنَّ؟

الجَوابُ: لا يَلْزَمُهُنَّ شيءٌ، وهكذا كلُّ أَحَدٍ ينقطِعُ عنه صوتُ الإمامِ فلْيَنْوِ الانْفِرادَ وليُكْمِلْ لِنَفْسِهِ ولا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١٠٦٠) السُّؤَالُ: رَجُلٌ يصومُ الاثْنَيْن والخَميسَ، ولا يَستطيعُ أَنْ يُفطِرَ مَعَ أَوَّلِ الأَذانِ أَوْ بَعْدَ الأَذانِ، فيترُكُ صلاةَ الجهاعَةِ الأُولَى الَّتي هِي المَغْرِبُ ويصلِّيها مُتَأَخِّرًا، فهل يجوزُ له ذلك؟

الجَوابُ: كَيْفَ يصومُ نفلًا ويَدَعُ واجبًا؟! فصَلاةُ الجماعةِ واجبةٌ، والإفطارُ يحصُلُ بثلاثِ رُطَبٍ وكَأْسِ ماءٍ إذا كان الجَوُّ حارًّا أو فِنْجانِ قَهْوَةٍ، وهذا لا يَسْتَغْرِقُ إِلَّا خُسَ دقائِقَ أو أقلَ ثمَّ يَخرُجُ ويصليِّ مَعَ المُسلمينَ، ولا يَجِلُّ له أَنْ يتأبَّحَرَ عَنْ صلاةِ المَغْرب.

(١٠٦١) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حكمُ صلاةِ الجماعةِ معَ النساءِ في دارِ القرآنِ؟ الجَوَابُ: لا حرجَ في هذا، بل هذا طيِّبٌ أنْ يُصَلِّينَ الفرائضَ جماعةً إذا كنَّ في دارِ منفرداتٍ عن الرِّجالِ.

(١٠٦٢) السُّؤالُ: دخلتُ مع إمامٍ ورأيتُ أنَّ هذا الإمامَ مُسرِعٌ في صلاتِه، فهل أَنويها سُنَّةً وآتِي بالفريضةِ بعدُ؟ علمًا بأنه في المساجدِ التي على الطُّرُقِ لا يوجدُ فيها إمامٌ راتبٌ، وأضمَنُ أنَّه سيأتي جماعةٌ بعدُ، فها رأيُك؟

الجَوَابُ: لا، إذا صار يُسرِعُ فانوِ الإنفرادَ وانفصِلْ عنه وصلِّ وَحدَك. وانصَحْ هذا الإمامَ.

المهمُّ إذا أدركتَ الجماعةَ فصلِّ معَهم، سواءٌ في الطُّرُقِ أو غيرِها. لكن إذا كان الإمامُ يُسرِعُ إسراعًا لا تتمكَّنُ معَه منَ القيامِ بواجبِ الطُّمأنينةِ فانوِ الانفرادَ وأكمِلْ بنفسِك، ويُنصَح الإمامُ إذا أمكَنَ؛ وانفرادُك لهذا السَّببِ جائزٌ، بل واجبٌ.

(١٠٦٣) السُّؤالُ: شخصٌ دخَلَ في الصَّلاةِ والإمامُ جالسٌ؛ ولم يكنْ يعرِفُ أنَّه في الرَّكعةِ الأخيرةِ، فكبَّرَ ودخَلَ في الصَّلاةِ، ثمَّ سلَّمَ الإمامُ، ثمَّ قامَ هذا الشَّخصُ ليكْمِلَ الصَّلاةَ؛ فهل أدرَكَ فضلَ الجهاعةِ أو لا؟

الجَوابُ: هو لم يدرِكُ الجهاعة؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم-قال: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاقِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاقَ» (١)، وهذا أدرَكَ أقلَّ مِن الرَّكعةِ، ولكنَّ الثَّوابَ قد يُثابُ على ذلك إذا كان حريصًا على الجهاعةِ.

(١٠٦٤) السُّؤَالُ: رجُلٌ صلَّى بجماعةٍ أَحَدَ الفُروضِ، وعِندَ فراغِهم مِنَ الصَّلاةِ وتفرُّقِهم تذكَّرَ أنَّه على غَيْرِ وُضوءٍ، فهاذا يَلْزَمُهُ؟ وهل يُعيدُ الجماعةُ الصَّلاةَ مرَّةً أُخرى؟

الجَوَابُ: هذا الإمامُ الَّذي صلَّى بالجماعةِ بغَيْرِ وُضوءِ ناسيًّا، ثُمَّ ذكرَ بعدَ فراغِه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، رقم (٥٨٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم (٦٠٧)، من حديث أبي هريرة وَيَخَالَنَهُ عَنْهُ.

مِنَ الصَّلاةِ، ليس عليه إثْمُّ؛ لأَنَّه ناسٍ، فيدخُلُ في قولِه تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن فَيْرُ صحيحةٍ ؛ فَيْرَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلْتُ اللهُ صلاتَه غيْرُ صحيحةٍ ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْتٍ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صلاةَ أَحَدِكم إذا أَحْدَثَ حتَّى يتوضَّأَ اللهُ عليه أَنْ يُعيدَ الصَّلاةَ.

أمَّا المأمومونَ الَّذين صلَّوْا خَلْفَه وهُمْ لا يعلمون أنَّه محدِثٌ فصلاتُهم صحيحةٌ؛ لأنَّه صلَّوْا على الوجهِ الَّذي أُمِرُوا به، فلَمْ تَلْزَمْهُمُ الإعادةُ.

(١٠٦٥) السُّؤَالُ: رَجُلُ أَدْرَكَ رَكعةً مَعَ الإمامِ فَسَها الإمامُ وأتى بِرَكْعَةٍ زائِدَةٍ، فَمَ الخِكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: الحُكْمُ في ذلك: أنْ يتابِعَ الإمامَ وإذا تَمَّت صلاةُ المسبوق يُسَلِّم مع الإمامِ وصحَّتْ مع الإمامِ وصحَّتْ صلاتُهُ.

(١٠٦٦) السُّوَالُ: رجلٌ يُصَلِّي المغربَ معَ الإمامِ، وقام الإمامُ عن التَّشهُّد الأوَّلِ إلى الرَّكعةِ الثَّالثةِ، والمأمومُ في طَرَفِ الصَّفِّ وما علِمَ بذلك، فعندما كبَّر الإمامُ للرُّكُوعِ قام هو لقراءةِ الفاتحةِ، فلمَّا رفع الإمامُ منَ الرُّكوعِ رَكَعَ هو، ثم بعد ذلك رفع وأدركَ الإمامَ، فما حُكْمُ صلاتِه؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم (١٣٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: إذا أتَى بها سَبَقَه الإمامُ فيه فلا حَرَجَ عليه ما دام جاهلًا ما عليه، فيصلِّي ما فاتَه ويستمرُّ معَ الإمام.

(١٠٦٧) السُّوَّالُ: أُصلِّى في مسجدٍ يَوُّمُّنا فيه شيخٌ محبوبٌ منَ الجميع، وذو خُلُقٍ رفيع، ولكن أصواتُه عاليةٌ جِدًّا ومُزعِجَة، فلا أخشع في صلاتي، وقد نصحتُه ونصحَه غيري، لكن لا يُنفِّذ ما نقولُ، فهل نُصلِّي معه بالرَّغمِ من أصواتِه المزعِجةِ أو نَترُكه ونصلِّي في مساجدَ أخرَى لكي نخشع في الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: لا تُصلِّ مع إنسانٍ لا تَخشَع معه في صلاتِك، واطلُبْ مسجدًا آخر، وإذا كان الأمرُ كما قلتَ وأنَّه يُصلِّي بمكبِّر الصَّوت المزعِج فإن نَصيحتي له أنْ يَعدِل عن هذا، وأنْ يكتفي بصوتِه العاديِّ إذا لم يحتج إلى مكبِّر الصَّوتِ، فإنِ احتاجَ إليه فليكنْ بصوتٍ لا يُزعِجُ النَّاسَ؛ لأنَّ الإمامَ مسؤولٌ عمَّن وراءَه.

(١٠٦٨) السُّوَالُ: عندما أكونُ مُؤْتَمَّا بإمامٍ يُسرِعُ في الصَّلاةِ لا يَطمئِنُّ في الرُّكوعِ أو في السُّجودِ، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كان لا يُمكِنك أن تأتي بالواجبِ فعليك أن تُفارِقَه، وإذا كان هذا الإمامُ إمامًا رسميًّا فانصحْه، وخوِّفْه باللهِ عَرَّفَ كَلَ وقلْ له: إخوانُكَ المأمومونَ أمانةٌ عندَك فاتَّقِ الله فيهم، فإنِ اهتدَى أتى بالصَّلاةِ على الوجهِ المطلوبِ، وإنْ لم يهتدِ وجَب عليك أن ترفَع أمرَه إلى الجهاتِ المسؤولةِ لِيُبدِّلوه أو لِيُعدِّلوه؛ لأنَّ مثلَ هذا لا يصلحُ أن يكونَ إمامًا للمسلمينَ في صلاتِهم.

وإنِّي لَأَعْجَبُ من بعضِ الأئمَّةِ - نسألُ اللهَ لنا ولهم الهداية - الَّذين يُراؤون ما

يشتهيه البطَّالون النَّقَّارون لصلاتِهم، وذلك بالتَّخفيفِ المُخِلِّ بالطُّمأنينةِ، مِن أجلِ أن يكثُرُ سوادُ النَّاسِ وراءَهم، ولْيَعلَموا، بل ولْيتذكَّروا قولَ اللهِ عَنَّقِجَلَّ: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخَشَنهُ ﴾ [الأحزاب:٣٧].

إنَّني أنصَحُ كلَّ إمامٍ جعَله اللهُ إمامًا للمصلِّينَ أنْ يتَّقيَ اللهَ في نفسِه وفيمَن وراءَه، وأنْ ينظرَ كيف كان النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- يُصلِّي بأصحابِه، فلْيجعَلْه أُسوةً له؛ لأنَّ النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّى»(۱).

وخُلاصةُ الجواب:

أَوَّلًا: إذا كنتَ لا يُمكِنُكَ أَنْ تأتيَ بالطُّمأنينةِ خلفَ هذا الإمامِ وَجَبَ عليك مفارقتُه وأن تصلِّي وحدَك أو في مسجدٍ آخرَ.

ثانيًا: انصَحْ هذا الإمامَ وخوِّفْه باللهِ عَنَّقِجَلَّ وقُلِ: النَّاسُ وراءَكَ أمانةٌ، فإنِ اهتدى واستقامَ على ما ينبغي فهذا هو المطلوبُ.

ثالثًا: إذا لم يهتدِ وَجَبَ عليك إبلاغُ الجهاتِ المسؤولةِ عنه حتَّى تقومَ بها يجبُ عليها من تبديلِه أو تعديلِه.

السَّائلُ: فإذا لم يَتيسَّرْ لي أن أُفارِقَه فهل لي أن أُعيدَها احتياطًا، وذلك إذا كان هناك صفوفٌ؟

الجَوابُ: وكيف لا يتيسر ولو كان هناك صفوفٌ! ضَعْ يَدَكَ على أَنْفِكَ كَأَنَّكُ رَاعِفٌ والنَّاسُ يعذرونك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، رقم (٦٣١)، من حديث مالك ابن الحويرث رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

(١٠٦٩) السُّوَّالُ: كيف تَتَنَزَّلُ السَّكِينَةُ على المؤمنينَ؟ وما معنى السَّكِينَةِ؟ وهل هي على كلِّ المؤمنينَ أم على فئةٍ خاصَّةٍ؟

الجَوَابُ: السَّكينةُ مأخوذةٌ منَ السُّكُونِ، وهو اطمئنانُ القلبِ وراحتُه وسعادتُه، يُنزِلُها الله عَرَّفَ عَلَى المُعَلِين المؤمنِ حتَّى يكونَ مطمئنًا راضيًا مُنشَرِحَ الصَّدرِ دائمًا، قال تعالى: ﴿ هُوَ الَذِى آنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ اَلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوۤا إِيمَنا مَعَ إِيمَنهِمْ ﴾ [الفتح: ٤].

(١٠٧٠) السُّؤالُ: هناك مجموعةٌ منَ المعلِّماتِ تصلِّين الظُّهرَ معًا جماعةً في المدرسةِ، فقالتْ إحدى الأَخَوَاتِ: المفروضُ أنَّ كلَّ واحدةٍ تُصلِّي في بيتِها. فأيُّما أفضلُ: يُصلِّينَ جماعةً في المدرسةِ أو كلُّ واحدةٍ تصلِّي وحدَها؟

الجَوابُ: الأمرُ في هذا واسِعٌ؛ لأنَّ المرأة ليستْ من أهلِ الجماعةِ، إنْ صلَّينَ جماعةً في المدرسةِ قبلَ التَّفرُّقِ صلاةً مطمئنَّةً فهذا حَسَنٌ، فإنْ أخَّرنَ الصَّلاةَ إلى أن يصلنَ إلى البيوتِ قبلَ فواتِ الوقتِ فحَسَنٌ، لكن ربَّما نقول: إن صلاتَهنَّ قبل أنْ يرجعنَ أفضلُ من جهةِ أنها تكونُ في أوَّلِ الوقتِ، وإذا كان يحصُلُ بعضُ التَّشويشِ منَ الطَّالباتِ فيُصلِّينَ في بيوتهنَّ.

السُّوَّالُ: مجموعةٌ مِن الشَّبابِ خرجوا إلى الصَّحراء، فلم حضرت المغرب صلى بهم إمام صوتُه ضعيف، فسجَدَ سجدتينِ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ، والمَاْمومونَ الَّذين خلْفَه سجَدوا سجْدَةً واحدةً، فهاذا عليهم؟

الجَوابُ: عليهم أنْ يُعِيدوا صلاتَهم الآنَ، أمَّا الإمامُ فقد صلَّى صلاةً تامَّةً، فلا حاجة للإعادةِ.

(١٠٧٢) السُّؤَالُ: صلاة الرجل النافلة مع الجماعة، هل يكتب له أجر الجماعة؟ كإنسان دخل المَسْجِد ليصلِّيَ على الجنازةِ، ووجد النَّاسَ يصلُّون الظُّهْرَ، فصلَّى معهم نافلةً بعد أن صلَّى الفريضةَ في منزلِه.

الجَوَابُ: قال النَّبي صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُهَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ»^(۱).

(١٠٧٣) السُّوَّالُ: إذا كان الإنسانُ في سفرٍ فله أنْ يَقصُرَ الصَّلاةَ، ولكن إذا سَمِع النداءَ هل يتوجَّب عليه حضورُ جماعةِ المَسْجِدِ؟

الجَوَابُ: نعم، إذا كان في البلدِ وسمِع النِّداء فيجبُ أَنْ يُجِيبَ، سواء كان مسافرًا أو غيرَ مسافرٍ، لكن لو فُرض أن فاتته الصَّلاةُ فله أَنْ يصلِّي ركعتينِ قصرًا.

(١٠٧٤) السُّؤَالُ: أتيتُ المَسجِدَ والإمامُ قد سلَّمَ، فصلَّيتُ خلفَ مَسبوقٍ، فهل هذا يجوزُ؟

الجَوَابُ: يجوزُ هذا، ولكنِ الأفضلُ تَرْكُه.

(١٠٧٥) السُّؤَالُ: الأطفالُ الَّذين هم دونَ العشْرِ سنواتٍ، إذا جاؤوا وراءَ الإمامِ مُباشرةً، فهل يدفَعُهم الإمامُ إلى الوراءِ ويقدِّمُ كبارَ سِّنِّ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٠ – ١٦١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب فيمن صلى في منزله ثُمَّ أدرك الجماعة، رقم (٥٧٥)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يُصلِّي وحده ثُمَّ يدرك الجماعة، رقم (٢١٩)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، رقم (٨٥٨)، من حديث يزيد بن الأسود رَضَيَالِلَهُ عَنَهُ.

الجَوابُ: ما دام لا يحصُلُ منهم أذيَّةُ، وقد بَلغوا سبْعَ سنينَ فأكثر، فإنَّ النَّبيَّ قال: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْع»(۱)، فهؤلاء الصِّبيانُ قد أُمِرُوا بالصَّلاةِ مِن آبائِهم، فإذا حَضَروا إلى المسجِدِ فإنَّهم أحقُّ بمكانِهم مِن غيرِهم، ولا يجلُّ لأحدٍ أنْ يُقِيمَهم؛ حتَّى إنَّ النَّبيَ عَلَيْ نهى أنْ يُقِيمَ الرَّجلُ أخاه ويجلِسَ مكانَه(١)، وفي إقامتِهم تنفيرٌ لهم عنِ المساجِدِ وبُغضُ لها، وفي إقامتِهم كراهةٌ للَّذي يُقِيمُهم وبُغضُ له، والصَّبيُّ لا ينسى أبدًا ما جرى عليه، فتَبْقى في نُفوسِهم كراهيةٌ لهذا الرَّجلِ الَّذي أخرَجُهم، وإذا أخرَجْنا الصِّبيانَ إلى الصَّفِّ الثَّاني، اجتَمعوا جميعًا في الصَّفِّ الثَّاني، فحصَلَ منهم مِن اللَّعِبِ والأذى أكثرُ ممَّا إذا كانوا مُتفرِّقينَ في الصَّفِّ الأَوْلِ.

وإنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَمِ وَالنَّهَى» (٢)، فأمَرَ أصحابَ الأحلامِ - وهم البالِغونَ - والنَّهَى - وهم العاقِلونَ - أنْ يتقدَّمُوا، أمَرَهم أنْ يأتوا مُبَكِّرًا حتَّى يكونوا وراءَ الإمامِ، وهو لم يقُلْ: لا يَلِنِي إلَّا أُولُو يتقدَّمُوا، أمَرَهم أنْ يلنِي إلَّا أُولُو الأحلامِ. لقُلْنا: إذا كان الَّذي يَلِي الإمامَ مِن غيرِ البالغينَ فإنَّه يُقامُ، لكنَّه قال: «لِيَلِنِي»، يعني: لِيَلِهِ أُولُو الأحلامِ والنَّهى، بمعنى أنْ يتقدَّمُوا حتَّى يكونوا وراءَه.

فلا ينْبَغي أَنْ يُقامَ الصِّبيانُ، يَبْقُونَ إلَّا إذا حصَلَ منهم أذَيَّةٌ، فهذا شيءٌ آخَرُ، إذا حصَلَ منهم أذيَّةٌ يُمْنَعُونَ مِن دُخولِ المسجِدِ أصلًا.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه، رقم (٩١١)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه، رقم (٢١٧٧)، من حديث ابن عمر رصَّالَتُهُمَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٢)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِّاَلِيَّهُ عَنْهُ.

(١٠٧٦) السُّوَّالُ: ما حُكمُ إمامةِ المُتنفِّلِ للمُفْتَرِضِ؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ جوازُ إمامةِ المُتنفِّلِ للمُفْتَرِضِ، ودليلُ ذلك فعْلُ مُعاذِ بنِ جبَلٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ؛ فإنَّه كان يُصَلِّي مع النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ العشاءَ الآخرة، ثمَّ يرجِعُ إلى قومِه، فيُصَلِّي بهم تلك الصَّلاةُ (١)، فهي له نافلةُ، ولهم فريضةُ، كان ذلك في عهدِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، ولم يُنْكِرْ عليه النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، ولم يُنْكِرْ عليه النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ،

فإن قال قائلٌ: لعلَّ النَّبيَّ عَيَّكَ لله يعلَمْ بذلك.

قُلْنا: وإنْ لم يعلَمْ بذلك فقد عَلِمَ به اللهُ عَنَّهَجَلَّ، ولو كان ممَّا لا يرضاه اللهُ، لَبَيَّنَ ذلك لرسولِه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، فالصحيحُ أنَّه يجوزُ للمُتَنفِّلِ أنْ يكونَ إمامًا للمُفْترِضِ.

(١٠٧٧) السُّؤَالُ: مُعظَمُ الأئمَّةِ لا يَنتظرونَ قليلًا لقراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ الجهريَّة، فهاذا يفعلُ المأمومُ؟

الجَوَابُ: يَستمِرُّ في قراءةِ الفاتحةِ ولو كان الإمامُ يَقرَأُ؛ لأنَّه لا صلاةَ لَمن لم يقرَأْ بالفاتحةِ.

(١٠٧٨) السُّوَّالُ: ما حُكمُ مُصافَّةِ الصَّبِيِّ الَّذي لم يبْلُغْ؟

الجَوابُ: مُصافَّةُ الصَّبيِّ الَّذي لم يبلُغْ صحيحةٌ في الفريضةِ والنَّافلةِ؛ لأنَّه ثبَتَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة، رقم (٧٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥)، من حديث جابر رَضِحَالِتَهُ عَنْهُ.

أَنَّ أَنسَ بِنَ مَالَكٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ صَفَّ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ومعه يتيمٌ لا أَحدَ غيرُه (١)، وأقَرَّه النَّبيُّ ﷺ على ذلك.

وهذا وإنْ كان في قِراءةِ النَّفلِ، لكنَّ الأصْلَ أنَّ ما ثَبَتَ في صلاةِ النَّفلِ ثَبَتَ في صلاةِ النَّفلِ ثَبَتَ في صلاةِ الفرْضِ إلَّا بدليلٍ؛ ولهذا لمَّا ذكرَ الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يُصَلِّي على راحلتِه في السَّفرِ حيثُما توجَّهَت به، قالوا: غيرَ أنَّه لا يُصَلِّي عليها المكتوبةَ (١٠)؛ وذلك لئلا يُلْحِقَ أحدٌ المكتوبةَ بالنَّافلةِ في هذه الحالِ، أي: في الصَّلاةِ على الرَّاحلةِ، فدلَّ ذلك على أنَّ الصَّحابةَ رَضَالِللهُ عَنْهُ فَهِموا: أنَّ ما ثبَتَ في النَّافلةِ ثبَتَ في الفريضةِ، وهو كذلك.

وعلى هذا: فيصِتُّ أَنْ يقومَ الرَّجلُ ومعه الصَّبيُّ خلْفَ الإمامِ وليس معها أحدُّ. وكذلك يصِتُّ أَنْ يقُومَا خلْفَ الصَّفِّ وليس معها أحدُّ، إذا كان الصَّفُّ قد تَمَّ. وكذلك يضِتُّ أَنْ يمُنْ تَمَّ على القولِ الَّذي اختَرْناه، وهو صِحَّةُ مُصافَّةِ الصَّبيِّ.

(١٠٧٩) السُّؤالُ: مجموعةٌ من الإخوةِ في مسجِدٍ معينٍ يُصلونَ جماعةً من المغرِبِ إلى دخولِ وقتِ العشاءِ، ثم الفجرُ كذلك إلى شروقِ الشمسِ، وأهلُ الحَيِّ يَعلمون جَميعًا ولا يُوجدُ منهم أحدٌ يتضَرَّرُ بهذا، ولكن هل نفسُ العَملِ فيه طاعةٌ أو معصيةٌ؟

الجَوابُ: أما بين المغربِ والعِشاءِ فلهم أن يُصَلُّوا كلَّ الوقتِ، لكن فُرادى لا جماعةً، وأما بعدَ صلاةِ الفَجرِ فالصلاةُ حرامٌ عليهم، وباطلةٌ، وهم لا يَزدادونَ بها

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم (٣٨٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة، رقم (٢٥٨)، من حديث أنس رَضِوَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٧٠٠)، من حديث ابن عمر رَضَّالِيَّكُ عَنْهُا.

إلا بُعدًا من الله عَزَقَجَلَ، وإِثمَا على أنفُسِهم؛ لأن النَّبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نَهى عن الصلاة بعد صلاة الفَجرِ حتى ترتفِعَ الشمسُ قِيدَ رمحِ(١).

(١٠٨٠) السُّؤالُ: إذا دَخَلتُ المسجدَ فوجَدتُ عِدةَ مُخالفاتٍ، مثلَ إسبالِ الثَّوبِ فكيف أُصلِحُها؟

الجَوابُ: إسبالُ الثوبِ لا علاقة له بالمسجدِ، فإذا رأيتَ إنسانًا أسبَل ثوبَهُ سواءٌ في المسجِدِ أو في الشارعِ أو في البيتِ فعليك بنصيحتِه، وحَذِّرهُ من ذلك، وبَلِّغهُ أن النبيَّ قال: «ما أسفَلَ من الكعبينِ ففي النارِ»(٢).

(١٠٨١) السُّؤالُ: إذا قَرأَ الإمامُ مثلًا من سورةِ الضُّحى ثمَّ قَرَأَ من سورةٍ قَرَأُ من سورةٍ قَبَلَها، فهل يَجوزُ أو السُّنةُ أن يَقرَأ سورةً بعدَها كأنْ يقرأَ الضُّحى وبعد ذلك يقرأُ مثلًا التين.

الجَوابُ: القرآنُ رَتَّبهُ الصحابةُ؛ فلا يَنبغي العُدولُ عن تَرتِيبِهم، فإذا قَرَأتَ الضَّحى فاقرَأ ما بَعدَها ولا تَقرَأ ما قَبلَها، وهكذا بقيةُ السُّورِ، أما تَرتيبُ الآيات فإنه واجبٌ، ويَحرُم على الإنسانِ أن يَقرَأ الآية في غيرِ موضِعِها من القرآنِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، رقم (٥٨٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّاً لِللَّهُ عَنْهُ.

(١٠٨٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ بأنَّ زَوجَها قَليلُ الصَّلاةِ، فَمَثلًا يَأْتِي مِن العَملِ فَيَتَغَدَّى وْيَنامُ، أو لها يَكون في السيارةِ ويُؤَذَّنُ المغرِبُ يَقولُ: سَأْصَليها في البيتِ. ويُصلِّي هذه الفُروضَ في البَيتِ، فهل على المرأةِ إِثمٌ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها إِثمٌ، لكن نَصيحتي لهذا الرَّجُلِ أَن يَتَّقِيَ الله عَزَّقَ فَي نفسِهِ، وأن يُحْسِنَ إلى نفسِه؛ لأنَّه إذا أدَّى الصَّلاةَ جَماعةً فقد أَحسَن إلى نفسِه؛ فصَلاةُ الجهاعةِ أفضَلُ مِن صَلاةِ الفَرضِ بسَبع وعِشرينَ دَرجةً، وهو يَحتاجُ إلى هذا الثَّوابِ إذا لقِيَ ربَّه غدًا، وهو لا يَدري مَتى يَلقى ربَّه، فرُبَّها يَخرُجُ من بَيتِه ولا يَرجِعُ إليه، ورُبَّها يَنامُ على فِراشِه ولا يَوجِعُ إليه، ورُبَّها يَنامُ على فِراشِه ولا يَقومُ منه، ورُبَّها يكونُ على مَكتَبِه وتَيبَس يدُه على قَلمِه.

فليَتَّقِ الله في نَفسِه وليَحرِص على أداءِ الصَّلاةِ مع الجماعةِ؛ فإنَّه بذلك يَكونُ أحسَنَ إلى نَفسِه أيَّما إِحسانٍ، وأَسأَلُ الله له الهِدايةَ.

أما زوجَتُه فعَليها أن تُناصِحَه، ولكن لا تُضجِرُه؛ لأنَّ بَعضَ الناسِ تَأخُذُه العِزةُ بالإِثم، فإذا أضجَرهُ أحدٌ بالنَّصيحةِ ازدادَ استِكبارًا والعِياذُ بالله.

(١٠٨٣) السُّؤالُ: إذا كان مَنزِلي مُتَوَسِّطًا بين مَسجِدَين، فهل الأَفضَلُ أن أَثبُتَ على مَسجِدٍ واحدٍ أو أُصلِّي في المسجِدَين؟

الجَوابُ: اذهَب إلى الذي تَميلُ إليه، فلا إِشكالَ فيه وتَبقى فيه؛ لأنَّك إذا بَقيتَ فيه عَلِمَ الناسُ أَنَّك تُصلِّي مع الجماعةِ، وإذا صِرتَ تُصلِّي مرةً هنا ومرةً هنا فقد يَتَّهمونَك بتَضييع الجَماعةِ.



(١٠٨٤) السُّوَالُ: مَجموعةٌ مِن الشَّبابِ مُسافِرون ونَزلوا في فُندُقٍ ويَسمَعون صَلاةَ الجَماعةِ في مَسجِدٍ مُجاوِرٍ، فهل يَصِحُّ أن يُصَلُّوا جَماعةً في الغُرفةِ، أو يَجِبُ أن يَصَلُّوا جَماعةً في الغُرفةِ، أو يَجِبُ أن يَصَلُّوا الجَماعةِ في المُحدِدِ؟

الجَوابُ: بل يَح مُ عليهم أن يُصَلُّوا في المسجِدِ.

(١٠٨٥) السُّوَّالُ: إذا كانَ الإِنسانُ في سَفرٍ وأُذِّنَ للصَّلاةِ؛ فهل يُجيبُ النِّداءَ؟

الجَوابُ: النَّبِيُّ عَلَيْ قَالَ: «إذا سَمِعتُم المؤذِّنَ فقولوا مِثلَ ما يَقولُ»(١)، ولم يَستَثنِ شَيئًا، فمتى سَمِعَ الإِنسانُ النِّداءَ فليُجِب، -يَعني: يُتابع المؤذِّن- ثُمَّ إن كان قَريبًا من المسجِدِ وَجبَ أن يُصلِّيَ مع الجَهَاعة، وإن كان بَعيدًا تَسقُطُ عنه الجَهَاعةُ.

(١٠٨٦) السُّؤالُ: مُعلماتٌ في مَدرسةٍ نُصلِّي الظُّهرَ جَماعةً، فقالَت إحداهُنَّ: الأَفضَلُ أَن نُصليَها في البَيتِ فُرادى. فما قَولُكُم، مع العِلمِ أنه قد يَحصُلُ بَعضُ التَّشويشِ مِن الطالِباتِ؟

الجَوابُ: الأَمرُ في هذا واسِعٌ؛ لأنَّ المرأة لَيسَت مِن أهلِ الجَهاعةِ، فإن صَلَّين جَماعةً في المسجِدِ قَبلَ التَّفرُّقِ صَلاةً مُطمئِنةً فهذا حَسنٌ، وإن أخَرنَ الصلاة حتَّى يَصِلن إلى النيوتِ، وكنَّ يَصِلن قَبلَ خُروجِ الوَقتِ فحَسنٌ، لكن ربَّها نقولُ: إنَّ صَلاتَهُنَّ قَبلَ أن يَرجِعنَ أفضَلُ؛ لأنَّها تكونُ في أوَّلِ الوَقتِ، أمَّا لو حَصَل تَشويشٌ من بَعضِ الطالباتِ فيُصلين في بُيوتِهنَّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، رقم (٦١١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ آلِيَّةُ عَنْدُ

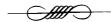
(١٠٨٧) السُّؤالُ: رجلٌ من جماعةِ المسجِدِ بمن يُحافِظ على الصلاةِ في الجماعةِ يَحمِلُ عليَّ ضَغينةً بغَيرِ وَجهِ حقِّ، وبدون سَببٍ شرعِيٍّ، ولو كان هُناكَ سببٌ شرعيُّ لذَكرناهُ وإنَّها هي أمورٌ تافِهةٌ لا تَستَحِقُّ الذِّكرَ، وقد قُمتُ بالسَّلامِ عليه ومُصافَحتِه مَرَّتين، وذَكَّرتُه بالله أن هذه الشَّحناءَ هي من عَملِ الشيطانِ بين المسلمين حتَّى تُحبَسَ أعهاهُم عن القَبولِ. فقال لي: ماذا تُريدُ مِنِّي؟ قلتُ: أُريدُ فَقَط أن تَرُدَّ عليَّ السلامَ، وتُزيلَ ما في قَلبِك من الضَّغينةِ. فقال لي: لا تُسَلِّم عليَّ، ولن أَرْدَّ عليك السَّلامَ. هكذا.

فلَقيتُه بعد ذلك أكثرَ من مرةٍ فأُسَلِّم عليه ولا يَرُدُّ السلامَ، فإن استَمرَرتُ في السَّلامِ عليه وهو لا يرُدُّ، فسوفَ يتَحَمَّلُ إِثَّا، وإن تَرَكتُ السَّلامَ أخشى ألَّا ينطَبِقَ علينا الحَديثُ: «وخَيرُهُم الذي يَبدَأُ بالسَّلامِ»(١)، وقد تَأكَّدتُ أنه لن يَقومَ برَدِّ السلام، فهل أَستَمِرُّ في السلام، أو أتوقَّفُ عن السلام إذا لَقيتُه؟

الجَوابُ: استَمِرَّ في السلام، ولك الأجرُ وعليه الوِزرُ، وأنتَ لم تُحمِّلهُ الإثمَ، بل فَتَحت له بابًا يُسَدُّ به الإِثمَ، ولكنه أصَرَّ، ومع كثرةِ السَّلامِ ربَّما يَلينُ، فالحديدُ البارِدُ الذي لا يَلين إذا استَمَرَّ الضربُ عليه فلا بُدَّ أن يَتأثَّر.

(١٠٨٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ تَأخيرُ السُّنةِ الراتبةِ، فمَثلًا صلَّيتُ الظُّهرَ في المسجِدِ مع الجهاعةِ، وأُريدُ أن أصلِّيَ السُّنةَ بعدَ حَوالي ساعةٍ عِندما أرجِعُ إلى البيتِ؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ، لك إلى أذان العَصرِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

(١٠٨٩) السُّؤالُ: زَوجي لا يُصلِّي في المسجِدِ، وإذا طَلَبتُ منه ذلك يتَعَلَّلُ بأن رَجلًا في المسجِدِ له عندهُ أموالُ ويَخافُ أن يُطالِبه بها، وإذا طَلَبْتُ منه أن يُصلِّي في البَيتِ فيقولُ: أنا أُصلِّي في العَملِ. ونادِرًا ما أَراهُ يُصلِّي، فها تَوجيهُ كُم؟

الجَوابُ: أُجيبُ لا على أساسِ أن ما قالَتهُ هذه المرأةُ حَقَّ؛ لأنَّ هذه مُجَرَّدُ دَعوى، ولكني أُجيبُ على أساسِ أن الإِنسانَ لا يَحَلُّ له أن يتَخَلَّفَ عن صَلاةِ الجَهاعةِ لُجرَّدِ أَنه مَطلوبٌ، والواجِبُ عليه إن كان غَنِيًّا يَستَطيعُ أن يُوفِي الدَّينَ الحالَّ عليه أن يُبادِرَ بالوَفاءِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ»(۱).

وإن كان الدَّينُ مُؤجَّلًا فلا أَحَدَ يُطالِبُه به قَبلَ حُلولِ أَجلِه، وأَمَّا إن كان حالًّا والمطلوبُ مُعسِرٌ؛ فلا يَجِلُّ لطالِبِه أن يَطلُب منه الوَفاءَ، ولا أن يُطالِبَه عند الحاكِم؛ لِقَولِ الله تَبَارَكَوَقَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُشَرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة:٢٨٠].

وإذا قُدِّرَ أن طالِبَه لا يَخافُ الله، وأنه سَيُلِحُّ عليه وإن كان فَقيرًا لا يَستَطيعُ الوَفاء؛ فلا حَرَجَ أن يَدعَ المسجِدَ الذي يُصلِّي فيه طالِبُه، ولكن يَجبُ أن يُصلِّي في مسجِدٍ آخرَ، ولو بَعُدَ عنه، وهو إذا بَعُدَ عنه صارَ أكثرَ لأجرِه؛ لأنَّ الإِنسانَ إذا تَطَهَّر في بيتِه ثمَّ خَرجَ لا يُخرِجُه إلا الصَّلاةُ؛ لم يَخطُ خُطوةً واحِدةً إلا رَفعَ الله له بها دَرجةً، وحَطَّ عنه بها خَطيئةً.

أما كُونُ الرجلِ يُصلي تارةً ويَدعُ تارةً حتَّى في البيتِ، فهذا على خَطرٍ عَظيمٍ، فَهَذَا على خَطرٍ عَظيمٍ، فَقَد قال بَعضُ أهلِ العِلمِ رَحِمَهُ وَاللَّهُ: إن الرَّجُلَ إذا أَخَّرَ صَلاةً واحِدةً عن وَقتِها بلا عُذرٍ كان كافِرًا مُرتدًّا -أي: مُرتدًّا عن الإِسلامِ- نَسألُ الله العافيةَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

ألا فَليَتَّقِ الله امرُؤٌ، وليُنقِذ نَفسَه قَبلَ أن يَجِلَّ أجلُه، ألا فليُحافِظ على الصَّلواتِ الحَمسِ، وليُجِبِ المؤذِّنينَ، وليُصلِّ مع الجَهاعةِ، إذا سَرَّهُ أن يَلقى الله غَدًا مُسلمًا.

(١٠٩٠) السُّؤالُ: إذا كان الإنسانُ ليس عِنده مَلابِسُ طاهِرةٌ وخشِيَ خُروجَ وقت الصلاة إذا غسَلَها، فهاذا عليه؟

الجَوابُ: إذا كان المَقصودُ فوتَ الجَهاعة فلا بأسَ، فلْيَغسِلْها ولْيُصلِّ فيها ولو فاتَتْه الجَهاعة، وأمَّا إذا خافَ فَوْت الوَقْت فإنه يُصلِّي بها ولو كانت نَجِسة، ولا حرَجَ عليه.

ولكِن في ظَنِّي أن ذلك نادِرٌ جِدًّا أن لا يَكُون عِند الإنسان ثَوْب آخَرُ طاهِر يُصلِّي فيه، ولكِن مثَلًا لو قام إنسانٌ منَ اللَّيْل مُتأخِّرًا جِدًّا، ووجَد ثِيابه نجِسة وليس عِنده غيرها، وخاف أن يَخرُج الوقتُ إذا غسَلَها، فهذا قد يُقال: يُصلِّي بها وهي نجِسة للضَّرورةِ. وقد يُقالُ: يَغسِلها ويَنتظِر حتَّى تَجِفَّ.

(١٠٩١) السُّؤالُ: امرأةٌ جِدار بَيْتها مُشتَرك مع جِدارِ المَسجِدِ وتُصلِّي مع الإمامِ على صَوْتِه، فهل يَجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوز لها ذلك؛ لأنها يُمكِنها أن تَذهَبَ للمَسجِد وتُصلِّي هُناك، واللَّفصود والَّذي خارِج المَسجِد ليس مع الجَهاعة حَقيقةً؛ لأنه في مَكان وهُمْ في مَكان، والمَقصود من صلاةِ الجَهاعة أن يَجتَمِع المُسلِمون في مَكان واحِد، وعلى إمام واحِد، وفي مَكان واحِد، وعلى إمام واحِد، وفي مَكان واحِد، وعلى صَلاةٍ واحدةٍ، وعلى هذا نَقول: إذا كان يُمكِنها أن تَخرُج من بَيْتها إلى المَسجِد فلْتَفعَل، وبيتها خيرٌ لها، وإن كان لا يُمكِنها ذلك فتُصلِّي وحدَها في بيتها.

وما مضى من صَلاتها مع الإمام وهي في بَيْتها، فأَرجو الله تعالى أن يَكون مَقبولًا وأن تُثابَ عليه.

(١٠٩٢) السُّؤالُ: امرأة تَقول: نُفطِر في البيت جميعًا الرجالُ والنِّساء وكلُّهم مَحَارِمُ، وبعد أن يُصلُّوا يَقولُ العَمُّ بصوتٍ مُرتَفِعٍ: نَوَيْتُ صِيامَ يوم غَدٍ لوَجْه الله احتِسابًا لله عَنَّوَجَلَّ. وتَسأَل عنِ الصلاة جماعةً في البيت هل هي صَحيحة؟ وهل تَكفِي النِّيةُ مرَّةً واحِدة عِند بِداية الشهر، أو كلَّ يوم؟

الجَوابُ: أمَّا عنِ الفِقْرة الأُولى منَ السُّؤال فإنه لا يَجوز لصاحِب البيت أن يُصلِّي في البيت أن يُصلِّي في البيت جماعة بأَهْله إلَّا إذا كان مَعذورًا عن حُضورِ الجَماعة في المسجِدِ فلا بأسَ أن يُصلِّي بأهلِه جماعة ؛ لأن صلاة الجَماعة في المساجِد واجِبة.

وقد قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةً لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ»(١)، وقالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا لِيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمِ لَا يَشْهَدُونَ الجَهَاعَةَ فَأَحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»(١)، أو قال: «لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَّاةَ»(١)، فلا يَجُلُّ لَمِن قدَر على أن يُصلِّي مع بِالنَّارِ»(١)، أو قال: «لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَّاةَ»(١)، فلا يَجِلُّ لَمِن قدر على أن يُصلِّي مع الجَهاعة في المسجِد وهو من الرِّجال أن يَتَخلَّف عنها.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب المساجد والجماعات، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، رقم (٧٩٣) من حديث ابن عباس رَضِوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم (٦٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، رقم (٢٤٢٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (٢٥١)، من حديث أبي هريرة رَضَوَلَيْلَةُعَنْهُ.

وصلاةُ النّساء خلفَه صَحيحةٌ مع إِثْمِه هو، وإِثْمُه على نَفْسِه، ولكِنْ لو قُلْن له: لن نُصلّيَ معك وأنتَ مُتخلِّف عنِ الجَهاعة مع وُجوبِها عليكَ. لكان هذا حسنًا؛ لأنه رُبّها إذا قُلْن له ذلك يَعزِم على الصلاةِ مع الجَهاعةِ.

وأمَّا بالنّسبة للنّيّة فإن النّيّة لا يُنطَق بها، فلا يقول من أرادَ الصيام: اللهُمَّ إني نويْت الصيام إلى نويْت أن أصومَ غدًا. أو يقول إذا انتهى من السُّحور: اللهُمّ إني نويْت الصيام إلى اللّيْل. وما أَشبَه ذلك، فإن النُّطْق بالنّيّة من البِدَع، فلم يَكُنِ النّبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يَتكلّم بنِيّته إذا أراد العمل، ولقدْ قالَ الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أَسُوةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللّه وَالْيُومَ الْلَاحِن الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسانِ عَمَا فِي قَلْهُ رَبّهُ عَرَقِهَلًا لا حاجة له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانِ وَنَعْلَمُ مَا يُومِولُ اللّهِ عَاللهُ عَلَى اللهُ تعالى يقول: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانِ وَعَنِ النّهِ اللهُ عَلَمُ مَا يُومِولُ هِ وَنَعْلَمُ مَا يُومِولُ إِلّا لَذَيْهِ رَفِيبٌ عَتِدُ ﴾ [ق:١٦ - ١١].

وأمَّا النّيَّة لصَوْم كلِّ يَوْم، فهذه قدِ اختَلَف فيها العُلَماء، فمِنْهم مَن قال: إنه يَجِب أن يَنوِيَ الصائِمُ في رمَضانَ لكل يَوْم نِيَّةً مُستَقِلّة. ومِنهم مَن قال: النّيّة في أوّل رمَضانَ كافيةٌ، وتَنسَجِب النيّّة على بَقيّة الأيّام، إلّا إذا أفطر الإنسان في أثناء الشّهر لسبب يُبيح الفِطْر، ثُم زالَ السبب فأراد استِئناف الصوم في آخِر الشهر فإنه يُجدِّد النيّّة، وهذا القولُ هو الراجِحُ؛ لأنه ما مِن مُسلِم يَدخُل عليه شهرُ رمَضانَ إلّا وهو ناوِ أن يَصومَه من أوّله إلى آخِره.

ويَنبَني على الجِلاف لو أن أحَدًا غلَبه النَّوْمُ في عَصْر يومِ السبتِ مثَلًا، ونامَ كلَّ الليلِ ولم يَستَيْقِظ إلَّا بعد طُلوعِ الفَجْرِ من يَوْمِ الأَحَد، فمَن قال: إن النَّيَّة شَرْطٌ لكلِّ يومٍ. قال: صوم يَوْم الأحَد لا يَصِحُّ، ويَلزَمه الإمساكُ والقَضاءُ. ومَن قال: إن النَّيَّة تَكفِي في أوَّل يومٍ من رَمَضانَ. قال: إن صوم هذا صَحيحٌ. وهذا القولُ هو الراجِحُ.

(١٠٩٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: إخَوتُها من الأُمِّ يَبيتونَ عِندَها أحيانًا ولا يَقومون لصَلاةِ الفَجرِ وهي حَريصةٌ على أن يُصَلُّوا الفَجرَ في جماعةٍ، ولكنَّ أُمَّها تَغضَبُ منها، وتقولُ لها: إن شاءَ الله سَيستَقيمونَ. فهاذا تَفعَلُ، وبِهاذا تُوجِّهونها وأُمَّها؟ وهل لي مَنعُهم من المبيتِ في بَيتي مع أنَّهم يَسأَلون عن حاجاتِنا ليقضوها؟

الجَوابُ: أولًا: أمَّا الوالدةُ فأُوجِّهُها إلى أن تُشجِّع ابنتَها على إيقاظِ هؤلاء النُّوامِ؛ لأنَّها إنَّها تَفعَلُ بِرَّا وخيرًا وقد قال الله تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْهِرِ وَٱلنَّقُوى ﴾ النُّوامِ؛ لأنَّها إنَّها تَفعَلُ بِرَّا وخيرًا وقد قال الله تَعالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْهِرِ وَٱلنَّقُوى ﴾ [المائدة: ٢]، فلم إذا تَغضَبُ هذه الأمُّ من بنتٍ صالحةٍ إن شاءَ الله عَرَّوَجَلَّ، وتُشجِّع ابنتَها على على البِرِّ؛ فلذلك يَجبُ على هذه الأُمِّ أن تَتوبَ إلى الله عَرَّوَجَلَّ، وتُشجِّع ابنتَها على إيقاظِ أولادِها، وأن تَعلَمَ أن الله قال: ﴿ إِنَّمَا آمَوَلُكُمُ وَأَوْلَنَدُكُمُ فِتَنَدُّ ﴾ [التغابن: ١٥] يُحتبَرُ بها المرءُ، وهل يَقومُ بالواجِبِ نحو هذه الأَموالِ والأَولادِ أو لا؟

ثانيًا: بالنّسبةِ للبِنتِ التي توقِظُ إِخوانَها لصلاةِ الفَجرِ فَأَشْكُرُها على هذا وأَسأَلُ الله لها المعونة، وأقولُ: لا يُهمُّك غَضبُ الأُمِّ؛ فإنَّ غَضبَ الأمِّ في غيرِ مَحلِّه، ولا حَرَجَ عليك أن تُغضِبيها في طاعةِ الله.

ولو كنَّا نَقولُ لكلِّ شَخصٍ يترُكُ الواجِبَ عليه: اترُك لعَلَّ الله أن يَهدِيَك. لسَقطَ الأَمرُ بالمعروفِ والنهيُّ عن المنكرِ، وهما واجبان.

وإن كانت هذه المرأةُ هي صاحبةَ البَيتِ وصاحبةَ القَولِ فيه فلَها أن تَمنَعَهُم من المبيتِ في هذا البَيتِ إذا كانوا لا يقومون لصَلاةِ الفَجرِ.

(١٠٩٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ الكَلامِ في أمرِ الدنيا بَعدَ الصلاةِ مُباشرةً كالكَلامِ في غَلاءِ الأسعارِ مثلًا؟

الجَوابُ: الكَلامُ بَعدَ الصلاةِ لا بَأْسَ به، ولو مُباشرةً؛ لأنَّ الكَلامَ مُحَرَّمٌ حالَ الصلاةِ، فإذا انتَهتِ الصَّلاةُ انتَهى تَحريمُ الكَلامِ، لكنَّ الأفضَلَ أن يَبدَأَ بالاستِغفارِ ثَلاثًا، ثُمَّ يقولُ: «اللَّهُمَّ أنتَ السَّلامُ، ومِنك السَّلامُ، تَبارَكتَ يا ذا الجَلالِ والإكرامِ»(۱) ثُمَّ بالأَذكارِ المشروعةِ المعروفةِ، لكنْ إذا كان في المسجِدِ فلا يَحِلُّ البيعُ ولا الشِّراءُ، سواءٌ كان بَعدَ الصَّلاةِ مباشرةً، أو بَعدَها مع فاصِلِ الذِّكرِ، فإنَّه لا يَجوزُ البيعُ والشِّراءُ في المسجِدِ، أمَّا الكَلامُ على غَلاءِ الأَسعارِ فلا حَرَجَ، ولا يَرفَعونَ الأَصواتَ حتَّى لا يُشَوِّشُوا على غيرهِم.

(١٠٩٥) السُّؤالُ: جَرَت العادةُ بَعدَ الصَّلاةِ أَن يُشيرَ المَامومون للإِمامِ بالسَّلامِ عليه، ويَـرُدُّ عليهمُ السَّلامَ، فهـل يَكتَفي بالـرَّدِّ فقط أو يُشيرُ إليهم بيدِه؟ وأكثرُ ما يَصنَعون ذلك في صلاةِ الجمعةِ، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: يَكتَفي بالرَّدِّ فقط، وأيضًا لا داعيَ للسَّلامِ، إلَّا إذا أرادَ الإِنسانُ المفارقةَ والانصِرافَ فإنَّه إن سَلَّم فلا بَأْسَ؛ لأنَّ السَّلامَ من الصلاةِ سَلامٌ على الناسِ، فالإِمامُ يقولُ: السَّلامُ عليكُم. ويَلتَفِت إلى المأمومين يَمينًا وشِمالًا، فهذا هو السَّلامُ، فلا داعيَ أن يُسلِّموا بَعدَ الصلاةِ.

(١٠٩٦) السُّؤالُ: أدرَكتُ من العِشاءِ رَكعةً واحِدةً، فليَّا قُمتُ لإِكمالِ الرَّكعاتِ الثلاثِ الباقِيةِ، ائتَمَّ بي شَخصٌ، فهل يَجوزُ أن أُصلِّيَ به إِمامًا؟ وهل أجهَرُ فيها؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩١)، من حديث ثوبان رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: نَعَم يَجوزُ، وتُصلِّي ركعةً واحدةً جَهريةً إلَّا إذا خَشِيت أن تُشَوِّشَ على من حَولَك فتَجعَلُها سِريةً.

(١٠٩٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ صَلاةِ المأمومِ الذي يُسَبِّحُ الله أو يَسألُ الله مِن فَضلِه أو يَسألُ الله مِن فَضلِه أو يَستَعيذُ مِن عَذابِه، إذا قَرأَ الإِمامُ في الفَريضةِ آيةً تتعَلَّقُ بشيءٍ مما سَبقَ؟

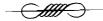
الجَوابُ: الأولى ألَّا يَفعلَ إلا إذا كانت الآيةُ آخرَ قِراءةِ الإِمامِ فلا بَأْسَ أَن يَسأَلَ قبلَ أن يَسأَلَ قبلَ أمَّا قَبلَه فهذا يُلهيهِ عن استِهاعِ الإِمامِ، فإذا مَرَّ الإِمامُ بآيةِ تَسبيحٍ فقالَ: سُبحانَ الله، أو سُبحانَه. فإن هذا لا يُلهيهِ عن قِراءةِ الإِمامِ، ولا تَبطُلُ الصلاةُ بهذا.

(١٠٩٨) السُّؤالُ: إذا دخلَ الإِنسانُ المسجدَ وهو عند بابِ المسجِدِ والإِمامُ راكِعٌ فهل يَركَعُ ثُمَّ يَسجُدُ مع الإِمامِ؟

الجَوابُ: لا يَركَعُ حتى يَصِلَ إلى الصَّفِّ فيُكَبِّر تَكبيرةَ الإِحرام واقِفًا، ثُمَّ يَركَع.

(١٠٩٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ أُمِّيةٌ لا تَقرَأُ، فهل يَجوزُ أن تُرَدِّد مع المسَجِّل؟ وهل يَجِوزُ أن تُرَدِّد مع المسَجِّل؟ وهل يَصِحُّ ذلك في الصلاةِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ أَن تُتابِعَ معه القِراءةَ؛ لأنَّها تُريدُ أَن تتعَلَّم القراءةَ السَّليمةَ، أمَّا في الصلاةِ فلا تُتابِعُ المسجِّل؛ لأنَّ المسجِّل ليس إِمامًا لها، وإذا اشتَغَلَ قَلبُها بالمسجِّل غَفَلَ عن الصلاةِ، وإذا كانت لا تَعرِفُ سُورًا طويلةً، فلتَقرَأ ما تَيسَّر.



(١١٠٠) السُّؤالُ: أصابَني العَجزُ والكَسلُ فدائِمًا أَتأخَّرُ عن صلاةِ الفَجرِ، فأذهَبُ وقد شَرعَ الإِمامُ في الصلاةِ، فأحيانًا أُدرِكُ تَكبيرةَ الإِحرامِ، وأحيانًا تَفوتُ، فهل أُصلِّي الراتبةَ بعد الفَريضةِ، ولو دائِمًا؟

الجَوابُ: نَعَم، صَلِّها بعدَ الصلاةِ، ولو بشَكلٍ دائِمٍ، ولكن احرِص على أن تُبكِّر.

(١١٠١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن تَجلِس الحائِضُ خارِجَ الحرَم وتُؤمِّن مع دُعاء الإِمامِ؟

الجَوابُ: الإمامُ إنها يَدْعو لنَفْسه وللمُصلِّين معه، لكِنْ لا بأسَ أن تَبقَى خارِج الحَرَمِ؛ إمَّا في المَسعَى، أو في أيِّ مَكان خارِجَ الحرَمِ، وبَقاؤُها في بيتِها إذا أَمِنَت على نَفْسِها أفضَلُ.

(١١٠٢) السُّؤالُ: يَتقدَّمُ أحيانًا أحَدُ المُصلِّين للإمامةِ، ويُخطِئُ في قِراءةِ الفاتِحةِ في قِراءةِ الفاتِحةِ في قِراءةِ الفاتِحةِ في قَولَ: «إيَّاكُ نعبِدُ» فهل الصلاةُ صَحيحةٌ ؟

الجَوابُ: هذا لا يُغيِّر المَعنَى، ولكِنْ لا يَنبَغي أن يَكونَ الإمامُ دونَهم في القِراءةِ؛ لقَوْلِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «يَوُّمُّ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ»(۱)، والواجِبُ على الله عليه والله والله وسلم: «يَوُّمُّ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ»(۱)، والواجِبُ على المَامُ من الله الإمامَ أن يُقوِّموه ويُدرِّسوه الفاتِحةَ على وجهٍ صحيحٍ فهذا هو المَطلوبُ، وإن لم يَتَمكَّن فالواجِبُ أن يُرفَعَ الأمرُ إلى المَسؤُولين.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

(١١٠٣) السُّؤالُ: أيُّهما أَفضَلُ للمَرأةِ الصَّلاةُ في بيتِها أو في المَسجِدِ؟ وإن كانَ الأَطفالُ في البيتِ يَشغَلونها عنِ الخُشوعِ في الصَّلاةِ فهل تُصلِّي في المَسجِدِ؟

الجوابُ: الأفضلُ للمَرأة أن تُصلِّي في بيتها. وأقولُ لها: هلِ البيتُ حُجْرةٌ واحِدة اللهِ -؟! فإذا كان حُجْرةً واحِدة فلا بأسَ، فيُمكِن أن يُشوِّشوا عليها في الحُجْرة، ولكِنْ بيُوتُ الناسِ الآنَ -والحَمدُ لله - حُجَر مُتعدِّدةٌ، فيُمكِنها أن تُصلِّي في الحُجْرة وحدَها، وتَترُّك الأولادَ مع الشَّغَّالة، وإذا لم يُمكِن فتُصلِّي في المسجِد إذا كان أخشَع لها؛ لأن الفضلَ هُنا يَتعلَّق بنَفْسِ العِبادةِ، والفضلُ المُتعلِّق بنَفْسِ العِبادةِ مُقدَّم على الفضلِ المُتعلِّق بنَفْسِ العِبادةِ مُقدَّم على الفضلِ المُتعلِّق بمَكانها.

(١١٠٤) السُّؤالُ: أرجو أن تُوجِّه كلمةً لمن يَحمِلون الجَوَّالَ والبيجَرَ -وهي مَصحوبةٌ بموسيقي- في المساجِدِ.

الجَوابُ: أَرَى أَن الذي يَنبَغي للإِنسانِ إذا دَخَلَ المسجِدَ أَن يُغلِقَها؛ لأَنَّ من الناسِ من يَكثُر الاتصالُ عليه؛ فيُزعِجُ المصلين ويَشغَلُهم، والأَمرُ سهلٌ، فها هي إلَّا دَقائقُ ثُمَّ تَنتَهى الصلاةُ.

(١١٠٥) السُّؤالُ: إذا جاءَ رجلٌ متأخِّرًا عن صلاةِ الفَجرِ أو صَلاةِ العَصرِ، وأرادَ أن يُصَلِّيَ معه شَخصٌ آخرُ، فهل يَجوزُ أن يتَطَوَّعَ معه؟

الجَوابُ: يَجوزُ؛ لأنَّ هذا التطوع له سبب، وما كان له سَببٌ فلا نهي عنه.



(١١٠٦) السُّؤالُ: دُعاء دُخول المَسجِد هل يُقال عِند دُخول حوش المَسجِد أو في داخِل المَسجِد؟

الجَوابُ: ما دام الحوش مَحوطًا بسُور، والسورُ له بابٌ فمِن أوَّل ما تَدخُله تَقول الدُّعاء.

(١١٠٧) السُّؤَالُ: هل تجوزُ الصَّلاةُ خلفَ صاحبِ عقيدةٍ مخالفةٍ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؟

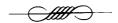
الجَوَابُ: هذه العبارةُ عبارةٌ واسعةٌ، فالعقيدةُ المخالفةُ لأهلِ السُّنَةِ والجهاعةِ إنْ كانت عقيدةً يكفُر بها صاحبُها فمنَ المعلومِ أنه لا تَحِلُّ الصَّلاةُ وراءَه؛ لأَنَّه كافِرٌ، وإنْ كانتِ العقيدةُ لا يكفُر بها المخالِفُ لأهلِ السُّنَّة فإنَّ الصَّلاةَ خلفَه صحيحةٌ، إلَّا أنْ يحصُلَ بذلكَ مفسدةٌ، مثل أن يغترَّ بنفسِه ويَمضِيَ في بدعتِه؛ لأنَّه يرى النَّاسَ يصلُّون خلفَه من أهل السنَّةِ، أو يحصُلَ بذلك اغترارٌ من الآخرينَ، فيَغترُّون به حيثُ يرون أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يصلُّون خلفَه، ففي هذه الحالِ لا يُصلَّى ولو كانتْ بدعتُه غيرَ مكفِّرةٍ، هذا هو الضابطُ في الصَّلاة خلفَ المبتدع، وربها يُقال: إنَّه يُفرَّقُ بينَ المبتدعِ الدَّاعيةِ اللَّذي يدعو إلى بدعتِه، وبين المبتدعِ المقلِّدِ الَّذي ارتكبَ البدعةَ عن جهالةٍ وتقليدٍ، فلا تصِحُّ الصَّلاةُ خلفَ الأوَّلِ وتصحُّ خلفَ الثَّاني.

(١١٠٨) السُّؤالُ: هل حَديثُ: «مَن أمَّ قَومًا وهَم له كارِهون...»(١) ينطَبِقُ على الإِمامِ الراتِب، أو على الجَماعاتِ الأُخرى؟

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أم قوما وهم له كارهون، رقم (٩٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٥٣، رقم ١٧٥٧)، من حديث ابن عباس رَضِّالِيَّهُعَـُهُمَا.

الجَوابُ: على كُلِّ أحدٍ، لكن بِشَرطِ أن لا تكون كَراهَتُهُم له من أَجلِ اتِّباعِه السُّنةَ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ قد يَكرهون الإِمامَ إذا طَبَّق السنةَ، فهؤلاء لا عِبرةَ بكراهَتِهِم.

ونقولُ للإِمام: ما داموا يَكرهونَك فاترُكهُم.



و إباب صلاة أهل الأعذار

(١١٠٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ جَمعُ الصَّلاةِ بدونِ عُذرٍ، حيثُ وَرَدَ أَن النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ جَمعَ بدونِ عُذرٍ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ جَمعُ الصَّلاةِ بِدونِ عُدْرٍ، فَقَدَ قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء:١٠٣]، وبَيَّن النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وسلَّمَ هذه الأوقات: الظُّهرُ مِن زَوالِ الشَّمسِ إلى أن يَصيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيءٍ مِثلَه، والعَصرُ مِن هذا الوقتِ إلى اصفِرارِ الشَّمسِ، والضَّرورةُ إلى غُروبِها، والمَغرِبُ مِن غُروبِ الشَّمسِ إلى مَغيبِ الشَّفقِ، والعِشاءُ مِن مَغيبِ الشَّفقِ إلى نِصفِ اللَّيلِ، والفَجرُ مِن طُلوع الفَجرِ إلى طُلوع الشَّمسِ، فهذه الأوقاتُ خَسةٌ.

فإذا كانَ الرَّسولُ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ وَقَّتَهَا وَبَيَّنَهَا وحَدَّدَهَا، والله عَرَّوَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزيزِ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مَّوْقُوتَا ﴾ [النساء:١٠٣] تَبَيَّنَ أَنه لا يَجُوزُ أَن تُقَدَّمَ الصَّلاةُ على وَقتِها ولا أَن تُؤخَّرَ عن وَقتِها؛ لأَنَّ ذلك مِن تَعدي حُدودِ الله، ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ. ﴾ [الطلاق:١]، ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ. ﴾ [الطلاق:١]، ﴿وَمَن يَتَعَدُ حُدُودَ ٱللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ. ﴾ [الطلاق:١]،

أمَّا إذا كانَ عُـذرٌ فلا بَأْسَ أن تُجمَعَ الظُّهرُ إلى العَصرِ، أو العَصرُ إلى الظُّهرِ، أو العَصرُ إلى الظُّهرِ، أو العِشاء، أو العِشاءُ إلى المغرِبِ، ودَليلُ ذلك: ما رَواهُ مُسلِمٌ في (صَحيحِه)

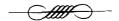
عن عبدِ الله بْنِ عباسٍ رَضَّوَلِيَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ في المَدينةِ من غَيرِ خَوفٍ ولا مَطرٍ، قالوا: لِمَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ (١). أي: لا يَلحَقُها حَرجٌ ومَشقةٌ.

وهذا يَدُنُّ على أن الجَمعَ لا يَجوزُ إلَّا إذا كان في تَركِه حَرجٌ ومَشقةٌ، وإذا لم يوجَد حَرجٌ ولا مَشقةٌ فلا يَجوزُ، وأيضًا يَدُلُّ على أن المطرَ يَجوزُ فيه الجَمعُ إذا كان فيه مَشقةٌ.

ومِن ذلك في الوَقتِ الحاضِرِ مَثلًا: حَظرُ التَّجوُّلِ، فَلَنا أَن نَجمَعَ الصَّلاةَ التي تَكونُ في وَقتِ حَظرِ التَّجوُّلِ إلى التي قَبلَها إذا كانَت مِما تُجمَعُ إليه.

واعلَم أنَّ الأمرَ كما قالَ شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تَيميةَ رَحَمُ اللَّهُ: ما أفسدَ الدُّنيا إلَّا أربعةٌ: نصفُ مُتكلِّم، ونصفُ فقيه، ونصفُ طَبيب، ونصفُ نَحْوِيِّ (١)، فنصفُ المتكلِّم أفسدَ الأديانَ؛ لأنَّه المتكلِّم في العقيدة ويُفسِدُ فيها، ونصفُ الفقيهِ أفسدَ البُلدانَ؛ لأنَّه يَحِمُ لفُلان على فُلان بِدونِ عِلم، ونصفُ الطَّبيبِ أفسدَ الأَبدانَ؛ لأنَّه يَصِفُ الدَّواءَ وهو مُهلِكُ، ونصفُ النَّحْوِيِّ أفسدَ اللِّسانَ؛ فيَظُنُ أنَّه يُصيبُ العَربية بِنُطقِهِ وهو لا يُصيبُها.

فمَسألةُ الفَتوى لَيسَت هَيِّنةً؛ فلا تَعتَمِدْ إلَّا على عالِم مَعروفٍ مَوثوقٍ.



(١١١٠) السُّؤَالُ: ما الضَّابطُ في جمع الصَّلاةِ في المطرِ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥)، من حديث ابن عباس رَضَوَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص:٥٥٤).

الجَوَابُ: الضابطُ المشقَّةُ، فإذا كان يَلْحَقُ بالنَّاسِ مَشقَّةٌ من المطرِ؛ لكونِ السَّماءِ تُعطِرُ، أو لكونِ الأرضِ زَلْقَةً دَحْضَةً، أو لكثرةِ المياهِ، فإنَّه يجوز الجمعُ في هذهِ الحالِ، أما إذا لم يكنْ مشقَّةٌ فلا تجمَعْ.

(١١١١) السُّؤَالُ: جَمَعْنَا الصلاةَ، وكان المطرُ خَفيفًا جدًّا، فهل نُعيدُ الصَّلاةَ؟ الجَوَابُ: لا تُعِيدوها ولا تَعُودوا. ولا تجمعوا إلَّا إذا كان هناك مَشَقَّةٌ.

(١١١٢) السُّؤَالُ: متى تبدَأُ مُدَّةُ القصْرِ والجمْع، ومتى تنْتَهي؟

الجَوابُ: تَبْدَأُ مُدَّةُ القصرِ والجمْعِ مِن حين أَنْ يُغادِرَ الإنسانُ بلَدَه ولو بذِراعٍ واحدٍ، ما دام خرَجَ عن نِطاقِ البلدِ فإنَّه يبدَأُ القصْرَ والجمْعَ.

وينتَهي القصْرُ والجمْعُ بدُخولِ البلدِ راجعًا مِن سفرِه، فها دام لم يدخُلِ البلَدَ فله أَنْ يترخَّصَ بالقصْرِ والجمْع. إذن المُبْتَدأ مُغادرةُ بلَدِه، والمُنْتَهي دُخولُ بلَدِه.

(١١١٣) السُّؤالُ: متى تبدَأُ أحكامُ المسافِر؟

الجَوابُ: تبدَأُ مِن حين أنْ يخرُجَ مِن حُدودِ بلَدِه؛ مِن البنيانِ.

(١١١٤) السُّؤالُ: مَا حُكْمُ قَصِرِ الصَّلاةِ فِي الحَجِّ خلالَ إِقَامَةِ أَكثَرَ مِن أَربِعَةِ أَيَّامٍ؟ الجَوابُ: السُّنَّةُ للحاجِّ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ مِن حِينِ أَنْ يَخْرِجَ مِن بلدِه إلى أَنْ يرجعَ الجَوابُ: السُّنَّةُ للحاجِّ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ مِن حِينِ أَنْ يَخْرِجَ مِن بلدِه إلى أَنْ يرجعَ إليها، كَمَا ثَبَتَ ذلك عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- أَنَّه في حَجَّةِ الوادعِ كَان

يُصلِّي ركعتينِ من حينِ خُروجِه من المدينةِ إلى رجوعِه منها (١)، وقد قدِم النَّبيُّ عَلَيْهُ مَكَّةَ صَبيحة يومِ الأحدِ، الرَّابعِ من ذي الحجَّةِ، وأقام أربعة أيَّامٍ قبلَ أنْ يخرجَ إلى منى، وما زال يصلِّي ركعتينِ ركعتينِ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّة، وهكذا جميعُ الحجَّاجِ الَّذين كانوا معه، كانوا يصلُّون كما كان يصلِّي صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم، ولم يقلِ النَّبيُّ وصَلَّى اللهُ عليه وعلى اللهِ وسَلَّم، ولم يقلِ النَّبيُّ اللهُ عليه وعلى اللهِ م الرَّابعِ فليصلِّ أربعًا. وإنَّما ترك النَّاسَ ومجيئهم، فمنهم مَن يَقدَمُ قبلَ اليومِ الرَّابعِ، ومنهم مَن يَقدَم بعد ذلك، ولم يَذْكُرِ النَّبيُّ عَلَيْهِ حدًّا فاصلًا يَنقطِعُ به حُكْمُ القصرِ.

لكِن منَ المعلومِ أَنَّ الحُجَّاجَ غالبُهم يكونُ في مكَّة، ويكونونَ قريبينَ من المساجدِ، فإذا كانوا قريبينَ منَ المساجدِ وجَب عليهم أن يصلُّوا فيها مع الجهاعةِ؛ لأن النَّبيَّ عَلَيْ الوجبَ على مَن سمِع النِّداءَ أَنْ يجيبَ (١)، ولم يُفرِّقْ بين مقيمٍ ومسافرٍ، وعلى هذا فيجبُ على الحجَّاجِ إذا كانوا قريبينَ منَ المساجدِ أن يُجيبوا النِّداءَ، وأن يُصلُّوا مع المسلمين، ولكن لو فاتَتْهُمُ الصَّلاةُ أو كانوا في مكانٍ بعيدٍ عن المساجدِ، فإنَّهم يصلُّون ركعتينِ ركعتينِ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّة حتَّى يَرجِعوا إلى بلادِهم، ولكنَّهم يصلُّون قصرًا بلا جمع إلَّا في عرفةَ ومُزْ دَلِفَةَ، أمَّا في عَرفةَ فيَجمَعون جمعَ تقديم، يُقدِّمون العصرَ مع الظُّهرِ، وأما في المزدلِفة فإنَّهم يُصلُّون المغربَ والعشاءَ إذا وصلوا إلى مزدلفة متأخرينَ جمع تأخيرٍ، كما فعل النَّبيُّ عَيْقَةً، فإنَّه جمّع بين المغربِ والعشاءِ في المزدلفةِ جمعَ تأخيرٍ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب ما جاء في التقصير، رقم (١٠٨١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، رقم (٦٥٣)، من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من جمع بينهما ولم يتطوع، رقم (١٦٧٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، رقم (١٢٨٧)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِحَالِتَهُعَتْهُ.

(١١١٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ أنْ يجمَعَ المسافِرُ بعد أنْ يُصَلِّيَ الجُمُعةَ، يجمَعُ إليها صلاةَ العصرِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أَنْ تُجْمَعَ صَلاةُ العَصِرِ إلى صَلاةِ الجُمُعةِ؛ لأَنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الجَمْعِ بِين صَلاتَينِ مُتجانستَينِ، وهما الظُّهرُ والعصرُ، وصَلاةُ الجُمُعةِ صَلاةٌ مُستقلَّةٌ، مُنفرِدةٌ بشُروطِها، وأركانها، ووقتِها، وعددِ الجماعةِ فيها، ومكانِ إقامتِها؛ ولهذا تُصَلَّى صَلاةُ الظُّهرِ جماعةً في السَّفرِ والإقامةِ، وفي الاستيطانِ وعدم الاستيطانِ، وأمَّا الجُمُعةُ فلا تُصَلَّى إلَّا في القُرى والمُدنِ في حالِ الاستيطانِ.

والفُروقُ بينها وبين الظُّهرِ أكثَّرُ مِن عِشرينَ فرْقًا، وعلى هذا: فلا يمكِنُ أَنْ تُلْحَقَ بالظُّهرِ في جَوازِ جمْعِ العصرِ إليها. وخُلاصةُ الكلامِ: أَنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يجمَعَ العصرَ إلى صَلاةِ الجُمُعةِ.

(١١١٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ مَن جَمَعَ الصَّلاةَ بنِيَّةِ السَّفرِ قبْلَ أَنْ يَشرَعَ في السَّفرِ؟

الجَوابُ: إذا كان في بلَدِه فإنَّه لا يحِلُّ له أنْ يجمَعَ حتَّى يخرُجَ مِن البَلدِ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يخافَ ألَّا يتمكَّنَ مِن الصَّلاةِ الثَّانيةِ أثناءَ السَّيرِ، ففي هذه الحالِ له أنْ يجمَع؛ لأنَّه مُحتاجٌ إلى الجمْعِ، وأمَّا إذا كان في بَلدٍ آخرَ؛ مثلُ أنْ يُسافِرَ مِن المدينةِ إلى مكَّة، وهو مِن أهلِ المدينةِ، ثمَّ يُريدُ أنْ يُسافِرَ مِن مكَّةَ بعدَ صَلاةِ الظُّهرِ، فحينئذٍ له أنْ يجمَعَ في مكَّةَ العصرَ إلى الظُّهرِ؛ لأنَّه مُسافرٌ.

(١١١٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما هي المَدَّةُ الَّتي يجوزُ للمسافرِ في رمضانَ القصرُ والجَمْعُ فيها؟ وأيضًا هل يُفطِرُ في سَفَرِه أو لا؟

الجَوابُ: ليس هناك مُدَّةُ معيَّنةٌ، ما دام مُفارِقًا لوطنِه بنيَّةِ العودةِ إليه فإنَّه مسافرٌ، طالتِ المدَّةُ أمْ قَصُرَتْ، فيقصُرُ الصَّلاة، ويجمَعُ بين الصَّلاتينِ إذا كان أيسرَ له، ويصومُ أو يُفطِرُ كما يُحِبُ، لكِن الرِّجالُ يجبُ عليهم أنْ يُصلُّوا معَ الجماعةِ، فإنْ فاتَتْهُمُ الجماعةُ قَصُروا.

(١١١٨) السُّؤَالُ: أنا أُسافِرُ مسافةَ مِئةٍ وخمسينَ كيلو تقريبًا، وأَغْدُو وأَرُوحُ في اليوْم نفسِه، فهل يجوزُ لِيَ القَصْرُ والجَمْعُ أو لا؟

الجَوَابُ: الَّذي أرى أَنَّه لا يجوزُ لك هذا؛ لأنَّ النَّاسَ لا يَعُدُّونَ هذا سفَرًا، ومَن يرى أنَّ السَّفرَ محدودٌ بالمسافةِ المُقدَّرةِ بثلاثةٍ وثهانينَ كيلو أو نَحْوِها يرى أنَّك مُسافِرٌ، لكنَّني أرى أنَّه ليس بسَفرِ؛ فلا يَجِلُّ لك القَصْرُ.

(١١١٩) السُّؤَالُ: إذا أردْتُ أنْ أَجَمَعَ بين المغربِ والعِشاءِ في السَّفرِ، وأُذِّنَ للمغربِ قبلَ أنْ أخرُجَ مِنَ البلدِ، فهل يجوز أنْ أَجَعَ بين المغربِ والعِشاءِ عِندَ الوُصولِ إلى البلدِ الثَّاني؟

الجَوَابُ: نعَمْ، لا بأسَ.

(١١٢٠) السُّوَّالُ: إذا كنتُ في مِنْطَقَةٍ أُخرى غَيْرِ المِنْطَقَةِ الَّتي أعيشُ فيها، فها أقصى حَدٍّ للمُدَّةِ الَّتي يُسمَح لي فيها بجَمْع الصَّلواتِ وقَصْرِها؟

الجَوَابُ: ليس لها حَدُّ، في ذُمْتَ في بلدٍ تَقضي غَرَضًا وترجِعُ فأنتَ مُسافِرٌ

حتَّى ترجِعَ إلى أهلِكَ، وإذا كنتَ في بلدٍ تُقام فيه الصَّلاةُ فلا بُدَّ أَنْ تُصلِّيَ مع الجماعةِ، لكنْ لو فاتَتْك الصَّلاةُ فَلَكَ أَنْ تَقْصُرَ.

(١١٢١) السُّؤالُ: إذا نوى شخصٌ السَّفرَ، وكان وقْتُ المغربِ، ثمَّ صلَّى المغربَ والعشاءَ قصرًا وجمعًا وهو في بلدِه، فهل هذا جائزٌ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أنْ يجمَعَ بينهما ما دام في بلدِه، فإذا دخَلَ وقتُ العشاءِ يُصلِّي. أمَّا بالنِّسبةِ لِلَا فعلَه فيجِبُ عليه أنْ يُعيدَ العشاءَ أربعًا.

- *- -*

(١١٢٢) السُّؤَالُ: إذا كنتُ مِن الرِّياضِ وذَهَبْتُ للقصيمِ مثلًا، ثمَّ بعدَما وصَلْتُ القصيمَ جلسْتُ ثلاثةَ أيَّامٍ، ثمَّ نَوَيْت الرُّجوعَ إلى الرِّياضِ مع صَلاةِ الظُّهرِ؛ فهل أُصَلِّي الظُّهرَ والعصرَ في القصيمِ، ثمَّ أذهَبُ إلى الرِّياضِ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ؛ لأنَّك مُسافِرٌ، وإذا وصَلْتَ إلى الرِّياضِ وَقْتَ صَلاةِ العصرِ فلا تُصلِّ اللهِ الرَّياضِ وَقْتَ صَلاةِ العصرِ فلا تُصَلِّ النَّك صَلَّيتَ مِن قَبْلُ.

(١١٢٣) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للمسافِرِ أَنْ يَقَصُرَ الصَّلاةَ ويتخلَّفَ عنْ صلاةِ الجماعِةِ؟

الجَوَابُ: أمَّا إنْ كانَ امرأةً فلا بأسَ، لَكِنَّ الرَّجلَ لا بدَّ أن يحضُرَ الجماعَةَ، فإذَا كانَ المسافِرونَ جماعةً يَجِبُ علَيْهم أَنْ يُؤَدُّوها في المساجِدِ، وَلَوْ كَانوا خُمْسَةَ عَشَرَ أَلفًا فَلا بُدَّ أَنْ يَحْضُروا.

(١١٢٤) السُّوَّالُ: امرأة سافَرَتْ في شهْرِ رمضانَ ثلاثَةَ عَشَرَ يومًا وكانَتُ تَقْصُر وتَجْمَعُ الصَّلَواتِ، فهل عَمَلُها صَحيحٌ؟

الجَوابُ: نَعَمْ، عَمَلُها صحيحٌ، ما دام الإنسانُ مسافرًا فَلَهُ الجَمْعُ والقَصْرُ إلى أَنْ يَرْجِعَ إلى بَلَدِه، ولو طالَتِ المُدَّةُ.

(١١٢٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ قَصْرِ المُكْرَهِ على السَّفَرِ؛ وذلك مثلُ رجلٍ سافرَ معَ أُناسٍ وهو ما أرادَ السَّفَرَ؟

الجَوَابُ: إذا كان مسافرًا جازَ له أن يفعَلَ الرُّخَصَ التي للمسافرِ؛ كالقصرِ والفطرِ في رَمَضَانَ وغير ذلك.

(١١٢٦) السُّؤالُ: لو سافرتُ مِن مكانِ إقامَتِي إلى بلدٍ آخرَ، فهلْ يِصِحُّ أَنْ أصلِّيَ الصَّلاة الرُّباعِيَّةَ ركعَتَيْنِ، كُلَّ صلاةٍ في وقتِها في البَلَدِ الآخَرِ؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلاةَ الرُّباعِيَّةَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ حِينِ أَنْ تغادِرَ بَلَدَكَ إِلَى أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْه، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ فِي بلدٍ تُقام فيه الجهاعةُ وأنتَ تَسْمَعُ النِّداءَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَحْضَرَ إِلَى المسجِدِ وتُصلِّي مَعَ النَّاسِ، بِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، بِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، بِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، بِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، فِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، فِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المَدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، فِقَطْعِ النَّظْرِ عَنِ المَدَّةِ؛ لأَنَّه لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّاسِ، فِقَالَ عَنْ المَّذَةِ عَنِ المَّذَةِ الإَنْهُ لَمْ يَوْدُ عَنِ المَّةَ عَلَيْهِ الإِنْمُ عَنَّالًا بحيثُ يُقال: مَنْ تَجَاوَزَ هذَا الحَدَّ فَعَلَيْهِ الإِثْمَامُ.

(١١٢٧) السُّؤالُ: عِنْدَ الجَمْعِ أو القَصْرِ، هَل يَلْزَمُ أَنْ نَاتِيَ بِالسُّنَنِ؟ الجَمْعِ أو القَصْرِ، هَل يَلْزَمُ أَنْ نَاتِيَ بِالسُّنَنِ؟ الجَوابُ: المُسافِرُ تسقُطُ عنه، وما عدا ذلك فَإِنَّهَا بِاقِيَةٌ، فيُسَنُّ لَهُ أَنْ يُصلِّيَ سُنَّةَ

الفَجْرِ^(۱) والوِتْرَ^(۱) ورَكْعَتَيِ الضُّحَى^(٣) وغيرَ ذلك مِنَ النَّوافِلِ، فلا يسقُطُ عَنِ المسافِر مِنَ النَّوافِلِ إلَّا سُنَّةُ الظُّهْرِ وسُنَّةُ المغرِبِ وسُنَّةُ العِشاءِ.

(١١٢٨) السُّؤالُ: أُريدُ السَّفَر بَعْدَ صَلاةِ الظُّهرِ مباشَرةً، فهل يصِحُّ أَنْ أَجْمَعَ العَصْرِ؟ العَصْرِ مع الظُّهْرِ قَبْلَ السَّفَرِ، علمًا بأني سأصِلُ البَلَدَ الثَّانيَ في وَقْتِ صَلاةِ العَصْرِ؟

الجَوابُ: إذا كُنْتَ في بَلَدِكَ فلا تَجْمَعْ، أمَّا إذا كُنتَ في البَلَدِ الَّتي سافرْتَ إِلَيْها وتريدُ مُغادَرَتَها فلا بأسَ أن تجمعَ العصرَ إلى الظُّهرِ ما دُمْتَ تريدُ أنْ تسافِرَ قبلَ العَصْرِ العَصْرِ

(١١٢٩) السُّؤالُ: مُسافرٌ أدركَتْه صَلاةُ المغربِ، فنواها جَمْعَ تأخيرٍ، وعندَما دخَلَ المدينةَ رآهم يُصَلُّونَ العشاءَ، فدخَلَ معهم بنِيَّةِ المغربِ؛ فهل يجوزُ له ذلك؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ له ذلك على القولِ الرَّاجِحِ، يدخُلُ معهم بنِيَّةِ المغربِ، ثمَّ إِنْ كَانَ قد دَخَلَ معهم مِن أُوَّلِ الصَّلاةِ، فإنَّه إذا قام الإمامُ إلى الرَّابعةِ، يَجلِسُ ويقرأُ التَّشهُّدَ ويُسلِّمُ، ثمَّ يدخُلُ مع الإمامِ فيها بقِيَ مِن صَلاةِ العشاءِ، وإنْ كان قد دخَلَ معهم في التَّالثةِ معهم في الثَّالثةِ معهم في الثَّالثةِ التَّم تُلاثُ رَكعاتٍ، وإنْ دخَلَ معهم في الثَّالثةِ أتى بعدَ تَسليم الإمام برَكعةٍ؛ ليتِمَّ له ثلاثُ رَكعاتٍ.

⁽١) كما أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قتادة رَضَحُ اللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) كما أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠)، من حديث ابن عمر رَضِحَالِتَهُ عَنْهُا.

⁽٣) كما أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب من تطوع في السفر، رقم (١١٠٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى، رقم (٣٣٦/ ٨٠)، من حديث أم هانئ رَضَالِيَّلَةُعَنْهَا.

(١١٣٠) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للَّذي يَجمَعُ صلاةَ الظُّهرِ معَ العصرِ، متى يؤدِّي سُنَّةَ الظُّهرِ البَعْدِيَّة؟ ولو كان الوقتُ وقتَ نهي؟

الجَوابُ: بعدَ الصَّلاة. وهذا له سببٌ، وكلُّ صلاةٍ لها سببٌ فإنَّه لا نهيَ عنها.

(١١٣١) السُّؤَالُ: هل هناك مُدَّةٌ معينة في قَصْرِ الصَّلاةِ في السَّفَرِ؟

الجَوَابُ: ليس هناك مُدَّةٌ معيَّنةٌ، بل ما دام الإنسانُ مُفارِقًا لبلدِه فهو مسافرٌ إلى أن يعودَ إلى بلدِه، سواءٌ طالتِ المَدَّةُ أَوْ قَصُرَتْ.

(١١٣٢) السُّوَالُ: امرأةُ تسكُنُ في مكَّة، ووالدُها يسكُنُ في الطَّائفِ، وأثناءَ ذَهابِها إليه في الطَّائفِ تَقْصُرُ وتجمَعُ، فهل يجوز لها ذلك، علما بأنها تمكُثُ عِندَه بِضعةَ أيَّامٍ؟ الجَوابُ: لا بأسَ أنْ تَقْصُرَ، وأما الجَمْعُ فلا تجمَعْ إلَّا إذا صارَتْ مُحتاجةً إلى الجمْع، والمدَّةُ لا بأسَ بها طالَتْ أو قَصُرَتْ.

(١١٣٣) السُّؤَالُ: مِنَ المعروفِ أَنَّ الأحكامَ الفقهيَّةِ بعضُها فيه اختلافٌ، فمثلًا الجمعُ بينَ الظهرِ والعصرِ فيه خلافٌ، فهل الأفضلُ الجمعُ أو تركُه أفضلُ؟ الجَوَابُ: إذا وُجِدَ سببُ الجمع وهو المشقَّةُ فالجمعُ أفضلُ؛ لأنَّ هذه هي السُّنَّةُ (١)، سَواءٌ كانَ الجمعُ بينَ الظُّهرِ والعصرِ أَو بينَ المغربِ والعِشاءِ.

⁽١) لما أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، رقم (١١٠٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، رقم (٧٠٣)، من حديث ابن عمر رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهُمَا: «كان النبي عَلَيْهُ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير».

(١٦٣٤) السُّؤَالُ: لدينا بيتٌ يبعُدُ عن الرِّياضِ مِئتينِ وثمانينَ كيلو، ونحنُ نذهبُ إليه عادةً يومَي الخميسِ والجُمُعةِ، وفي بعضِ الأحيانِ كلَّ شهرٍ، فهل تُقصَرُ الصَّلاةُ في مثل هذه الحال؟

الجَوَابُ: ما داموا يَبقَوْنَ يومينِ أو ثلاثةً فإنهم مُسافرونَ، فيَقصُرون الصَّلاة، وكذلك إذا كان الجمعُ أسهلَ عليهم فإنهم يَجمَعُون أيضًا.

(١١٣٥) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للذين يَسكنون في الخُبر، ويذهبونَ إلى البحرينِ، هل هناك قَصرٌ وجمعٌ للصَّلاةِ لمثلِ هؤلاءِ في مثلِ هذه الأيَّامِ، سواء باتوا هناك أم لم يَبيتوا؟

الجَوَابُ: لهم أن يَقصُروا الصَّلاة، وأن يَجمَعُوا، لكن بالنِّسبةِ للرِّجالِ يجب عليهم أن يصلُّوا مع الجهاعة؛ لأن المسافرَ لا تسقُط عنه صلاةُ الجهاعةِ ولا الجُمُعة إذا كانوا في بلدٍ تُقام فيها الجهاعةُ والجمعةُ، فيجبُ عليهم أن يذهبوا إلى الجمعةِ، وأن يذهبوا إلى الجهاعةِ، أمَّا النِّساءُ فمعلومٌ أنَّهنَّ لسنَ من أهلِ الجهاعةِ، فلهنَّ الجمعُ ولهنَّ القصرُ، لكن تركُ الجمع أحسنُ.

(١١٣٦) السُّؤَالُ: قَصْرُ الصَّلاةِ والجَمْعُ بينها بالنِّسبةِ للمُسافِرِ، هل له مُدَّةُ مُحدَّدةٌ؟

الجَوابُ: ليس لقصْرِ الصَّلاةِ مُدَّةٌ مُحدَّدةٌ في السَّفرِ، بل متى كان الإنسانُ مُسافرًا مُعادرًا بلَدَه بِنِيَّةِ الرُّجوعِ إليها، فإنَّه يقصُرُ ولو طالت مُدَّتُه، فمثلًا: إذا ذهبَتِ المرأةُ إلى مكَّةَ للعُمرةِ مِن أوَّلِ شهرِ رمضانَ، وبقِيَت إلى آخرِ شهرِ رمضانَ، فلها أنْ تقصُرَ الصَّلاةَ.

أمَّا الجمْعُ، فلا ينبَغي أنْ تجمَعَ ما دامت مُقيمَةً، إلَّا إذا كان هناك حاجةٌ، ولكنْ لو جَعَت فليس عليها بأسٌ؛ لأنَّ السَّفرَ مِن أسبابِ الجمْع.

وهذا الحُكمُ ليس خاصًا بالنِّساء بل هو أيضًا ثابِتُ للرِّجالِ، إلَّا أنَّ الرَّجلَ إذا كان في بلَدٍ، فإنَّه يلزَمُه أنْ يحضُرَ صلاةَ الجماعةِ، وإذا حضَرَ صلاةَ الجماعةِ لم يكُنْ له أنْ يقصُرَ إذا صلَّى مع الإمامِ، أو أدرَكَ معه شيئًا مِن الصَّلاةِ؛ لأنَّ المُسافرَ إذا صلَّى خلْفَ مَن يُتِمُّ لزِمَه الإتمامُ، سواءٌ أدرَكَ الصَّلاةَ مِن أوَّ لِها، أمْ أدرَكَ منها ركعةً، أمْ أقلَّ مِن ركعةٍ؛ لعُمومِ قولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوا» (ا)؛ ولأنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ رَضَالِيَهُ عَنْهًا سُئِلَ عنِ الرَّجلِ يُصَلِّى ركعتينِ، ومع الإمام يُصَلِّى أربعًا؟ فقال: تلك هي السُّنَةُ (۱).

(١١٣٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تَسكُنُ بَعيدًا عن الرِّياضِ بحَوالي مِئةٍ وخَمسينَ كيلو مِتر، وتَأتي للعَملِ لمدةِ ثَلاثةِ أو أربعةِ أيامٍ في الرِّياضِ ثُمَّ تَرجِعُ، فهل تَقصُر الصَّلاةَ؟

الجَوابُ: المسافِرُ يَقصُر الصَّلاةَ من حين أن يَخرُجَ من بَلدِه حتَّى يَرجِعَ إليه، سَواءٌ طالَت المدةُ أمْ قَصُرَت، لكنَّ الرِّجالَ عليهم إذا كانوا في البَلدِ أن يُصلوا مع الجَهاعةِ؛ لأنَّ صَلاةَ الجهاعةِ لا تَسقُطُ عن المسافِرِ، ولو فاتَتهُ الصَّلاةُ مع الجهاعةِ صلى رَكعَتين.

ومَعلومٌ أنَّ الجَماعةَ ليسَت واجِبةً على المرأةِ فتُصلي في بَيتِها رَكعتَين حتى تَرجِعَ إلى بَلَدِها وإن بَقِيَت عَشرةَ أيامٍ أو عِشرين يَومًا أو أكثَرَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢١٦/١).

(١١٣٨) السُّؤالُ: سافَرتُ مِن إِحدى المدنِ إلى القَريةِ لأَداءِ واجِبِ العَزاءِ وكنت نَوَيتُ قَصرَ الصَّلاةِ، فلمَّا وصَلْت كانوا يُصَلون العِشاءَ، فأتمَمتُ مَع الإِمامِ، ثُمَّ صَلَّيتُ بَعدَها المغرِبَ، فهل فِعلي صَحيحٌ؟

الجَوابُ: نَرجو الله أن يَكون ما مَضى مَقبولًا، أمَّا في المستَقبَلِ إذا كان عليك صَلاةُ المغرِبِ ووَجَدتَهم يُصلون صَلاةَ العِشاءِ، فادخُل معهم بِنِيةِ المغرِبِ ولو كانوا يُصلون العِشاء؛ فإنَّ اختِلافَ نيةِ الإِمامِ والمأمومِ لا يَضُرُّ، وإذا قامَ الإِمامُ إلى الرابِعةِ فاجلِس وتَشَهَّد التشهُّدَ الأَخيرَ وسَلِّم، ثُمَّ ادخُل معهم فيها بَقِيَ من صَلاةِ العِشاءِ، فإنْ دَخَلتَ مَعهُم في الركعةِ الثانيةِ فسَلِّم مع الإِمامِ؛ لأنَّك صَلَّيتَ ثَلاثًا، وإن دَخلتَ في الركعةِ الثانيةِ فسَلِّم مع الإِمامِ؛ لأنَّك صَلَّيتَ ثَلاثًا، وإن دَخلتَ في الركعةِ الثالثةِ فإنْ سلَّمَ الإِمامُ فَأْتِ بركعةٍ.

(١١٣٩) السُّؤالُ: كنت في سَفرٍ وتَأخَّرتُ في الصلاةِ حتى دَخَلتُ بَلدَ الإِقامةِ، فهل أُتِمُّ أو أقصُرُ؟

الجَوابُ: أَتِمَّها؛ لأن العِبرةَ بفِعلِ الصَّلاةِ، فإذا دَخلَ الوَقتُ وأنت في السَّفرِ ووَصَلت بَلدَك فصَلِّ أربَعًا، وإذا أَذَّن وأنت في البَلدِ وسافَرت وخَرَجت من البَلدِ فصَلِّ رَكعتين.

(١١٤٠) السُّؤالُ: دَخلَ وقتُ الصَّلاةِ وأنا في السَّفرِ ولم أُصَلِّها إلا بعدَ الرُّجوعِ فَكنت أقصُرُها، فهل عَليَّ شيءٌ؟ وإن كنت لا أَذكُرُ عَددَها فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: أعِدها، وحاوِل أن تَتَحَرَّى عَدَدَها.



(١١٤١) السُّؤالُ: رجلٌ دائِمُ السفَرِ في أعمالِه، فكَيفَ يُصلِّي؟

الجَوابُ: إذا كان في بَلدٍ وَجبَ عليه أن يُصَلِّي مع الناسِ، ومَعلومٌ أنه إذا صَلَّى مَع الناسِ، ومَعلومٌ أنه إذا صَلَّى مَع النَّاسِ يُتِمُّ ويُصلِّي أَربَعًا، أمَّا إذا لم يَكُن في بلدٍ فلهُ أن يَقصُرَ حتَّى يَعودَ إلى بلدِه وإن طالَت المدةُ، فمتى غادَرَ بلدَه فهو مسافِرٌ، ولا بَأسَ أن يَجمَعَ إذا كان أيسَرَ له.

السُّؤالُ: هل تَحديدُ السَّفرِ الذي تُقصَر فيه الصلاةُ بأربعةِ أيامٍ عليه اليلُّ؟

الجَوابُ: ليسَ عليه دَليلٌ، والدَّليلُ على خِلافِ قَولِهم؛ لأنَّ الرَّسول صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ واختَلَفَت عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لم يُحدِّد، وقد سافَر صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ واختَلَفَت أسفارُهُ، ففي تَبوكَ أقامَ عِشرين يَومًا يَقصُر الصلاةَ، وفي مكةَ أقامَ عَشرةَ أيامٍ يَقصُر الصلاةَ: أربعةَ أيامٍ قَبلَ الخُروجِ إلى منَّى، والباقي في المشاعِر كما قالَ أنسُ حين سُئِلَ: كم أقمتُم بمكةَ عامَ حجَّةِ الوَداعِ؟ قال: أقمنا بها عَشرًا(١)؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَشَرَ. اليومِ الرابعِ من ذي الحجةِ، وخَرجَ من مكةَ في صباحِ اليومِ الرابع عَشَرَ.

(١١٤٣) السُّؤالُ: نَوَينا السَّفَر وحين أَرَدنا الخُروجَ أَذَّنَ المغرِبُ فَمَا أَخَّرَنَا غَيرُ الصَّلَةِ، فَصَلَّينا المغرِبَ ثُمَّ قُلتُ لصاحِبي: نُصَلِّي العِشاءَ قَصرًا فَفَعَلنا، فهل هذا الفِعلُ صَحيحٌ؟

الجَوابُ: فِعلُك غيرُ صَحيحٍ، وعليك أن تُعيدَ صَلاةَ العِشاءِ رُباعيةً؛ لأنَّه لا يَجوزُ للإِنسانِ أن يَقصُرَ حتَّى يُغادِرَ بَلدَهُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٨٢).

(١١٤٤) السُّؤالُ: الذي يَجمَعُ صَلاةَ الظُّهرِ مع العَصرِ، متى يُؤدي سُنةَ الظُّهرِ اللَّهرِ اللَّه الطُّهرِ النَّهيِ؟

الجَوابُ: يُؤديها بَعدَ الصَّلاةِ، فهي ذاتُ سَببٍ، وكُلُّ صَلاةٍ لها سَببٌ فلا نَهيَ عنها.

(١١٤٥) السُّؤالُ: نَوَيتُ جَمعَ المغرِبِ والعِشاءِ في السَّفرِ، وأذَّنَ المغرِبُ قَبلَ أن أَخرُجَ، فهل يَجوزُ أن أَجمَعَ عِندَ الوُصولِ إلى البَلدِ الآخرِ؟

الجواب: نَعَم، لا بَأْسَ.

(١١٤٦) السُّؤالُ: صَلَّيْتُ الجُمُعةَ في جَماعةٍ في مَدينتي، ثمَّ بعدَ الظُّهرِ سافَرْتُ، وأدرَكْتُ العَصرَ في الطَّريقِ؛ فهلْ أُصَلِّيه رَكعتَيْنِ أو أرَبْعًا؟

الجَوابُ: تُصَلِّيه رَكعتَيْنِ، فمتى أدرَكَتْكَ الصَّلاةُ وأنت في السَّفرِ، فصَلِّ رَكعتَيْنِ.

(١١٤٧) السُّوَالُ: طالبٌ يُسافِرُ مِن الرِّياضِ إلى الخرجِ؛ لأنَّه يدرُسُ في الجامعةِ؛ فهل له أنْ يقصُرَ الصَّلاةَ؟

الجَوابُ: ما دام يرجِعُ في يومِه فلا يقصُرُ.

(١١٤٨) السُّؤَالُ: هل يجوز أن يدخلَ المسافرُ معَ المقيمِ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ في الرَّباعيَّةِ اللَّباعيَّةِ اللَّباعيَّةِ اللَّباعيَّةِ اللَّباعيَّةِ اللَّباعيَّةِ اللَّباعيِّةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ الللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ الللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ الللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللَّباعِيْةِ اللْمُلْماعِيْةِ اللْمَائِلْمِيْةِ اللْمُلْمِيْةِ اللْمُلْماعِ الللَّلْمِيْةِ اللْمَائِقِيْةِ اللْمَائِلْمِيْةِ اللْمَائِلْمِيْةُ اللْمَائِلْمِيْةُ اللْمَائِلْمِيْةُ اللْمَائِلْمِيْةُ اللْمَائِلْمِيْةُ اللْمَائِلْمِيْقِيْمِ اللْمَائِلْمِيْقِيْمِ اللْمَائِلْمِيْقِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ الللَّمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلُولِمِيْمِ اللْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللَّمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمِيْمِ اللْمَائِلْمِيْمِ اللْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلْمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِيْمِ الْمَائِلُولِمِيْمِ الْمَائِلِمِيْمِ الْمَائِلِمِيْمِ الْمَائِ

الجَوَابُ: إذا دخل مع الإمامِ الَّذي يُتِمُّ وجبَ عليه أَنْ يصلِّيَ أَربعًا، سواء أدركَ الصَّلاةَ كلَّها أو بعضَها، فلا بدَّ أَن يُتِمَّ؛ لأَن النَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعِثُوا» (١).

(١١٤٩) السُّؤَالُ: رجلٌ مُصابٌ بالشَّلَلِ لا يستطيعُ الحركة، فَهَلْ أَثناءَ الصَّلاةِ يُوضَّأُ مِنْ قِبَل أولادِهِ أو يُيَمَّمُ؟ وَهَلْ يُوَجَّهُ للقِبْلَةِ أَثناءَ تأدِيتِه الصَّلاةَ؟

الجَوابُ: أولًا: لا بُدَّ أَنْ نسألَ هَلْ هذا المشلولُ عاقلٌ كاملُ العَقْلِ، إِنْ كانَ لَيْسَ عاقلًا كامِلَ العقلِ لكنَّه لا يستطيعُ أن ليْسَ عاقلًا كامِلَ العقلِ لكنَّه لا يستطيعُ أن يتحرَّكَ فهنا نقول: يجب أن يُوضَّأ بالماءِ، وأمَّا الصَّلاةُ فيَنْويها بِقَلْبِهِ.

(١١٥٠) السُّؤالُ: فتاةٌ مُصابةٌ بمرضٍ في أقدامها منذُ سنواتٍ، ويَشُقُّ عليها أن تصلِّيَ واقفةً، فتصلِّي وهي جالسةٌ، فهل يَجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: يجوزُ أن تصلِّي جالسةً إذا كان القيامُ يَشُقُّ عليها؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ فَٱنَّقُواْ ٱللهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمُ ﴾ [التغابن:١٦]؛ ولقولِ النَّبيِّ –صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم – لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضَّ اللهُ عَنْهُ: ﴿ صَلِّ قَاتُهَا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضَّ اللهُ عَنْهُ: ﴿ صَلِّ قَاتُهَا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْب ﴾ (٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَاَلِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، بأب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧)، من حديث عمران بن حصين رَضِيًاللهُ عَنْهُ.

(١١٥١) السُّؤالُ: إذا أراد شخصٌ أنْ يُصَلِّيَ وهو جالسٌ لكبَرِ سنِّ أو لمرَضٍ، فكيف تكونُ الجلسةُ؛ هل هي كما في التَّشهُّدِ الأوَّلِ أو التَّشهُّدِ الأخيرِ؟

الجَوابُ: إذا صلَّى الإنسانُ جالسًا، إمَّا في النَّافلةِ أو في الفريضةِ لعُذْرٍ، فإنَّه يكونُ مُتربِّعًا في حالِ الجُلوسِ بين السَّجدتَيْنِ، مُتربِّعًا في حالِ الجُلوسِ بين السَّجدتَيْنِ، وكذلك في التَّشهُّدِ الأوَّلِ، أو الأخيرِ إذا لم يكُنْ في الصَّلاةِ إلَّا تشهُّدٌ واحدٌ، أمَّا في التَّشهُّدِ الأخيرِ في الصَّلاةِ ذاتِ التَّشهُّدينِ فإنَّه يتورَّكُ.

(١١٥٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ تريدُ أنْ تدخُلَ غرفَةَ العمليَّاتِ، حيثُ إنَّها مريضَةٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَقَدْ تستمِرَّ العمليَّةُ وقتًا طويلًا، كيف تُصلِّي الظُّهرَ والعصْرَ؟

الجَوابُ: إذا كانَتْ هذه المرأةُ الَّتي تريدُ أَنْ تدخُلَ العَمَلِيَّةَ تعلَمُ أَنَّهَا لَنْ تُفِيقَ إذا دخلَتْ قَبْلَ وقتِ الظُّهرِ إلَّا بعدَ غروبِ الشَّمسِ فإنَّ الواجبَ علَيْها أَنْ تطلُبَ مِنَ الأطبَّاءِ أَنْ يُؤخِّروا العَمَلِيَّةَ حتَّى تزولَ الشَّمْسُ، أي: حتَّى يدخلَ وقتُ الظُّهرِ ثمَّ تصلِّي الظُّهرَ والعصرَ جَمْعًا ثمَّ تُجْرَى العمليَّةُ؛ لأنَّه لا يجوزُ تأخيرُ الصَّلاةِ عَنْ وقتِها، وفي ظنِّي أَنَّ الأطباءَ سوْفَ يوافقونَ على هذا.

أمَّا لَو كَانَ يَعْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهَا سُوفَ تَفْيَقُ قَبَلَ خروجِ وقَتِ صلاةِ العصرِ فلا بأسَ أَنْ تَدْخُلَ العمليَّةَ، ثُمَّ إِنْ قُدِّرَ أَنَّهَا لَمْ تُفِقْ إِلَّا بعدَ غروبِ الشَّمسِ فلا إثْمَ عليها، ولكنَّها تقضى الظُّهرَ والعصرَ.

(١١٥٣) السُّؤَالُ: أُمِّي مريضةٌ مرضًا مُزْمِنًا، وفي بعضِ الأحيانِ تَشعر بألم شديدٍ في عظام السَّاقِ والفَخِذِ، يمتدُّ أُسبوعًا، ولا تستطيعُ هذا الأُسبوعَ تمشي أو تتحرَّكُ

إِلَّا بصعوبةٍ بالغةٍ، فه لْ يجوزُ لها أنْ تجمعَ الصَّلواتِ؟ وهلْ الأفضلُ لها: التَّقديمُ أوِ التَّأْخِيرُ؟

الجَوَابُ: نعم، يجوزُ لها أَنْ تجمعَ الصَّلواتِ، وتفعل الأيسرَ لها من جمع التقديم أو التأخير، كلُّه جائزٌ، وفي ظنِّي أنها لوْ جَمَعَتْ الظُّهرَ إِلَى العصرِ جمعَ تأخيرٍ وتوضَّأَتْ وبَقِيَتْ على وُضوئِها حتى تغرُبَ الشَّمسُ ثم صلَّتْ المغرِبَ وجمعتْ إليها العشاءَ جمعَ تقديمٍ حتى يكفِيَها وضوءٌ واحدٌ، إنْ قَدَرَت على هذا فَهُوَ أَيْسَرُ لَها.

(١١٥٤) السُّؤالُ: امرأةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ عندها ضُمورٌ في المُخِّ، عندَ الصَّلاةِ تتلفَّتُ يمينًا، ولا تستَقْبِلُ القِبلةَ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟

الجَوابُ: ما دامت هذه المرأةُ لا تعقِلُ، وعندما تفعَلُ شيئًا تنْسى حالَها وما هي فيه، فلا شيءَ عليها.

(١١٥٥) السُّؤالُ: لو أحسَّت الحامِلُ أثناءَ الصَّلاةِ بالتَّعبِ وجَلَسَتْ وأَكْمَلَتِ الصَّلاةَ وهي جالِسَةٌ، هل في ذلك شَيْءٌ؟

الجَوابُ: إذا كان يشُقُّ علَيْها القيامُ فلْتُصلِّ جالِسَةً؛ ومَتى لا تُطيقُ القِيامَ مِن أَوَّلِ الصَّلاةِ أو في أثناءِ الصَّلاةِ فلْتُصلِّ جالِسَةً ولا حَرَجَ علَيْها.

(١١٥٦) السُّؤالُ: هل يجوزُ للحاملِ أَنْ تُصَلِّيَ جالسةً إذا كانتْ لا تستطيعُ القيامَ؟

الجَوَابُ: نعم، يجوزُ للحاملِ أَنْ تصلِّي قاعدةً إذا كانتْ لا تستطيعُ القيامَ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وهذه من نعمةِ ربِّنا علينا؛ ولقولِه تعالى: ﴿ فَٱنَقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦].

ولقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْ تُكُمْ بِأَمْرِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(١).

ولقولِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- لِعِمْرَانَ بنِ حُصَينٍ: «صَلِّ قَائِبًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (٢).

والدِّينُ -والحمدُ للهِ- دينُ اليُسرِ والسُّهُولةِ، فها جَعَلَ اللهُ علينا في الدِّينِ من حرجِ.

(١١٥٧) السُّؤَالُ: أبي رجُلٌ كبيرٌ في السِّنِّ، ومنزلُنا بجوارِ المسجِدِ، وهو يحرِصُ على الصَّلاةِ في المسجِدِ سابقًا، أمَّا الآن فقد أُصِيبَ بمرضٍ في رِجْلَيه لا يستطيعُ القيامَ إلَّا بكُرسيٍّ مُتحرِّكٍ، وقد اتَّخذَ غُرفةً في بيتِنا خلْفَ المسجِدِ، ويسمَعُ الصَّلاةَ مِن ميكروفونِ المسجِدِ، ويُصَلِّي جالسًا في غُرفتِه مُتابعًا إمامَ المسجِدِ عبْرَ الميكروفونِ، هل يصِحُّ له هذا أو يُصَلِّي وحدَه؟

الجَوابُ: لا يصِحُّ له هذا، بل يُصَلِّي وحدَه؛ وذلك لأنَّ بينه وبين الإمامِ حاجزًا لا يُمْكِنُ معه رُؤيةُ الإمامِ ولا أحدًا عَنَ خلْفَه، ثمَّ هو معذورٌ بترْكِ صلاةِ الجماعةِ؛ لأَنَّه لا يستطيعُ الذَّهابَ إليها إلَّا محمولًا أو على عربةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ.

كتاب الصلاة

وليُبْشِرْ هذا الرَّجلُ إذا كان حريصًا في حالِ صِحَّتِه على صلاةِ الجهاعةِ بأنَّ اللهَ تعالى يكتُبُ له أَجْرَها كاملًا؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيبًا» (١)، ولا يحزَنْ على ما يفوتُه مِن الصَّلواتِ في هذه الحالِ؛ لأنَّ أَجْرَه مكتوبٌ له كاملًا.

(١١٥٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقول: والدي يَمنعني مِن صلاةِ الجُمعةِ في المسجِدِ ومِن صلاةِ الجُمعةِ في المسجِدِ ومِن صلاةِ التَّراويحِ، وكذلك مِن صَلاةِ العيدَينِ، فهل أطيعُه في ذلك؟ وهل يجوزُ ذلك شرعًا؟ علمًا بأنَّ الحُجَّةَ لدى والدِي هي أوَّلاً: الاختلاطُ ، وثانيًا: لأنَّ صلاةَ المرأةِ في بيتِها أحسَنُ وأحصَنُ لها مِن صلاتِها في المسجِدِ، فأرجو منكم الإفادةَ.

الجَوابُ: الإفادةُ الَّتي ترجوها منِّي أَنْ أَنصَحَها بأَنْ تبقى في بيتِها؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ قال: «بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لهُنَّ» (٢)، ولأبيها أَنْ يمنعَها مِن الخُروجِ إلى المسجِدِ إذا كان في ذلك فتنةٌ؛ لأنَّ هذا مِن مصلحَتِها، ونَهْيُ النَّبيِّ ﷺ الْأُولياءَ عن منْعِ النِّساءِ إنَّما هو في حالِ الأَمْنِ وعدَمِ الفتنةِ، وأمَّا في حالِ الفتنةِ والخوفِ على المرأةِ فَلوَلِيَّها مِن أَبٍ أَو غيرِه أَنْ يمنعَها؛ لِمَا في خُروجِها مِن الشَّرِ والفسادِ عليها وعلى غيرها.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضَوَاللَّهُءَنَّهُمّا.

ا باب صلاة الجمعة

(١١٥٩) السُّؤالُ: ما رَأْيُكم في إمامٍ وخطيبٍ لا يَذْكُرِ الصَّلاةَ على النَّبيِّ أثناءَ الخُطْبَةِ الأُولَى والثَّانِيَةِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ في هذا، ولا حَرَج عَلَيْهِ.

(١١٦٠) السُّوَالُ: أَذْهَبُ يَوْمَ الجُّمُعَةِ إلى المَسْجِدِ قَبْلَ الصَّلاةِ بساعَةٍ وأُمْسِكُ المُصْحَفَ وأقرَأُ سورةَ يس، هَلْ فيها شَيْءٌ؟

الجَوابُ: لا تقرَأُ سورةَ يس، اقرأُ بدلها سورةَ الكَهْفِ.

(١١٦١) السُّؤالُ: ما حكمُ الاتِّكاءِ على العصافي خُطبةِ الجُمُعةِ بالنِّسبةِ للخطيبِ؟

الجَوابُ: يرى بعضُ العلماءِ أنَّه يُسَنُّ للخطيبِ أنْ يعتمِدَ على عصًا في خطبتِه. ويرى آخرونَ أنَّه ليس مِن السُّنَّةِ إلَّا عندَ الحاجةِ إليه. وهذا القولُ الثَّاني أصحُّ؛ فالخطيبُ إن احتاجَ إلى الاعتهادِ على العصا لكونِه لا يقْوَى على الخطبةِ بالاعتهادِ أو لكونِه ضعيفَ البدنِ لا يتحمَّلُ القيامَ أو ما أشبة ذلك؛ فإنَّ الاعتهادَ عليه مطلوبٌ؛ لأنَّه وسيلةٌ مِن وسائلِ الخيرِ، ووسائلُ الخيرِ كلُّها خيرٌ، وأمَّا إذا كانَ لا يحتاجُ إلى ذلك، فالصَّحيحُ أنَّه لا يُشرَعُ أن يعتمدَ عليها.

(١١٦٢) السُّؤَالُ: هَلِ الأفضلُ الجلوسُ في طَرَفِ الصَّفِّ الأوَّلِ أثناءَ خُطبةِ الجُمُعةِ، أو الجلوسُ في الصَّفِّ الثَّاني مُقابِلَ الإمام وهو يخطُبُ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ الصَّفُ الأوَّلُ، إلَّا إذا كان لا يُمكِنُه سماعُ الخُطبةِ، فهُنا يَنْظُرُ إلى المحلِّ الأقربِ.

(١١٦٣) السُّوَّالُ: إذا شرَعَ الخطيبُ في الدُّعاءِ في خُطبةُ الجُمعةِ؛ هل للمأمومينَ أَنْ يَرْفعوا أيديَهم في الدُّعاء؟ وإذا رفَعَ أحدُ النَّاسِ يديَه؛ فهل يُنْكَرُ عليه؟

الجَوابُ: لا يَرْفعونَ أيديَهم إلَّا في الاستسقاءِ، يعني: إذا سأَلَ السُّقيا، قال: اللَّهُمَّ أغِثْنا. فإنَّهم يَرْفعونَ أيديَهم إذا رفَعَ الإمامُ يدَه.

أمَّا مَن يَرْفعها في خُطبةِ الجُمعةِ فيُنْكَرُ عليه بعدَ الخُطبةِ، ويُقال له: ليس هذا مِن السُّنَّةِ.

(١١٦٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ المصافحةِ في أثناءِ خطبةِ الجمعةِ؟ وكيف نتصَرَّ فُ مع من يُصافِحُ؟

الجَوابُ: لا تُصافِح، وكُفَّ يَدَهُ، وإذا انتَهَت الخطبةُ علِّمه أنَّه لا عَبثَ أثناءَ الخطبةِ، لا بالقولِ ولا بالفِعل.

(١١٦٥) السُّؤالُ: صلاةُ الجُمُعةِ اشترطَ بعضُ الفقهاءِ أن يكونَ العددُ فيها أربعينَ، فها رأيُ فضيلتِكم في هذه المسألةِ؟

الجَوَابُ: نَرَى أَنَّ الثَّلاثةَ يَكْفونَ.



(١١٦٦) السُّؤالُ: هل المسافِرُ إذا كان في الباخرةِ عليه الجمعةُ؟ الجَوابُ: لا، ليس عليه جُمعةٌ.

(١١٦٧) السُّؤالُ: رَجلٌ في طَريقِ سَفرٍ يومَ الجمعةِ، وسَمعَ الخُطبةَ فهل يَجِبُ عليه أن يُصَلِّيَ الجمعةَ؟ وإذا كان سَيَجلِسُ في هذا المكانِ لصَلاةِ العَصرِ فهل تَجِبُ عليه الجُمعةُ؟

الجَوابُ: إذا كان في طَريقِهِ ماشِيًا، فلا يَجِبُ عليه أن يتَوَقَّفَ، أمَّا إذا كان سينزِلُ حتَّى صَلاةِ العَصرِ فتَجبُ عليه الجُمعةُ.

(١١٦٨) السُّؤالُ: ما حكمُ الصَّلاةِ بعدَ الأذانِ الأوَّلِ يومَ الجُمُعةِ؟

الجَوابُ: الأذانُ الأوَّلُ يومَ الجُمُعةِ يختلفُ النَّاسُ فيه؛ فبعضُهم يؤذِّنُ قبلَ الزَّوالِ بساعَةٍ أو خمسٍ وأربعينَ دقيقة، فهذا لا بأسَ أنَّ الإنسانَ يُصلِّي إلى قُربِ الزَّوالِ.

الثَّاني من النَّاسِ: منْ يؤذِّنُ للجمعةِ الأذانَ الأوَّلَ في وقتِ أذانِ الظُّهْرِ؛ يعني: بعدَ الزَّوالِ، ولا يكونُ بينَه وبينَ مجيءِ الخطيبِ إلَّا خمسُ دقائقَ أو أربعُ دقائقَ، وهذا لا يُصَلَّى بعدَه.

(١١٦٩) السُّؤالُ: لو صلَّتِ المرأةُ يومَ الجُّمُعةِ، والإمامُ ما زال يُصلِّي في الجامعِ الإدراكِ ساعةِ الإجابةِ؛ هل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ للمرأةِ أنْ تصلِّي ولو كان الإمامُ يصلِّي صلاةَ الجُمُعةِ، يعني: أنْ تصلِّيَ الظُّهرَ، ولو كان الإمامُ يصلِّي صلاةَ الجُمُعةِ بشرطِ أنْ يكونَ قد دخلَ وقتُ صلاةِ الظُّهرِ، فإنْ كان الإمامُ قد صلَّى الجُمُعةَ قبلَ أنْ تزولَ الشَّمسُ فإنَّا لا تصلِّي الظُّهرِ هي؛ لأنَّ وقتَ الظُّهرِ لم يدخُلْ.

(١١٧٠) السُّؤالُ: النافلةُ قَبلَ الصلاةِ يومَ الجمعةِ هل لها وَقتٌ معيَّنٌ؟

الجَوابُ: النافلةُ يومَ الجمعةِ إن كانت تحيةَ المسجِدِ فصَلِّها متى شِئتَ، وإن كان تطوعًا ليس له سببٌ، فالقولُ الراجِحُ أنه إذا قرُبَ الزوالُ -يَعني: قبلَه بعَشرِ دَقائقَ - أن يُمسِك عن الصلاةِ؛ لأنَّ هذا وَقتُ نَهي، ويَرى بعضُ العلماءِ رَحَهُ مُراللَّهُ أنه لا نَهيَ في يوم الجمعةِ عند الزوالِ، وأن الإنسانَ يُصلِّي حتى يَدخُلَ الإمامُ.

ولكنَّ القولَ الأوَّلَ أرجحُ: أنه إذا قرُبَ الزَّوالُ فإنه لا يُصلي إلَّا إذا كان لذلك سببٌ كتحيةِ المسجِدِ.

(١١٧١) السُّؤالُ: سُنةُ الظُّهرِ القبليةِ التي هي أُربَعُ رَكعاتٍ، هل تُؤدَّى قَبلَ صلاةِ الجمعةِ أو لَا؟

الجَوابُ: لَا، فالجمعةُ ليس لها راتبةٌ قَبلَها، فإذا جاءَ الإِنسانُ إلى المسجِدِ مُبكِّرًا فليُصلِّ ما شاءَ إلى أن يَدخُل وَقتُ النَّهي.

(١١٧٢) السُّؤَالُ: هل مِن السُّنَّةِ قِراءةُ: ﴿الْمَرَ ﴾ السَّجدةَ، وسُورةَ ﴿هَلَ أَنَى عَلَى ٱلْإِنسَانِ﴾، كلَّ فجْرِ جُمعةٍ ؟

الجَوابُ: كان النَّبيُّ ﷺ يقرَؤُهما في فجْرِ يومِ الجُمعةِ (١)، وكان يُدِيمُ ذلك، لكنَّ الدَّوامُ قد يُرادُ به الدَّوامُ في أغْلَبِ الأحيانِ، وإنْ كان الأصلُ هو الأوَّل؛ أنَّ الإدامةَ مُستمِرَّةُ.

لكنْ قال العُلماءُ: ينبغي أنْ يفصِلَ أحيانًا بغيرِ ذلك؛ لئلا يظُنَّ العامَّةُ أنَّ قراءتَهما في فجْرِ يومِ الجُمعةِ مِن الأمورِ الواجبةِ، وهذا قولٌ حسَنٌ.

(١١٧٣) السُّؤالُ: معروفٌ أنَّه ورَد فضلُ يـومِ الجُمُعةِ، ولكـنْ بعضُ النَّاسِ يقولون: إنَّ الحيواناتِ عندَ صَباحِ الجُمُعةِ تَدمَعُ وتَخشَعُ أَنْ تقومَ السَّاعةُ في هذا اليومِ، فهل هذا صحيح؟

الجَوابُ: صحيح (٢).

(١١٧٤) السُّؤالُ: فضلُ يومِ الجُمُعةِ بالنِّسبةِ للصَّلاةِ على النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ هل هو منَ اللَّيلةِ السَّابقةِ أو مِنَ الفجرِ؟

الجَوابُ: يومُ الجُمُعةِ من طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشَّمسِ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، رقم (۸۹۱)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، رقم (۸۸۰)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٨٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، رقم (١٠٤٦)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة، رقم (١٤٣٠)، من حديث أبي هريرة رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ: «ما من دابة إلا وهي مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس، شفقا من الساعة، إلا الجن والإنس».

(١١٧٥) السُّوَّالُ: ما هو تحديدُ السَّاعةِ الَّتي تُجابُ فيها الدَّعوةُ يَومَ الجُمُعةِ؟

الجَوَابُ: أَقْرَبُ شيءٍ أَنَّهَا مَا بَيْنَ مجيءِ الإمامِ لصلاةِ الجُمُعةِ إلى أَنْ تُقضَى الصَّلاةُ.

(١١٧٦) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للسَّاعةِ الَّتي فيها إجابةٌ يومَ الجُمُعةِ، هل هي السَّاعةُ المعروفةُ؟

الجَوَابُ: المرادُ بالسَّاعةِ الوقتُ، وليستِ السَّاعةَ المعروفةَ الَّتي هي سِتُّونَ دقيقةً؛ لأن هذه الساعة حَدَثَتْ بعدَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آله وسَلَّمَ.

(١١٧٧) السُّؤَالُ: هل نَهى النَّبيُّ ﷺ عَنِ التَّحلُّقِ في حلَقاتِ العِلمِ قبلَ صلاةِ الجُمُعةِ؟

الجَوَابُ: نَهِى عَنِ التَّحلُّقِ يوْمَ الجُمُعةِ^(۱)؛ وذلك لأنَّهم إذا تحلَّقوا ضيَّقوا على المُصلِّينَ، وأمَّا إذا كان التَّحلُّقُ في غيرِ المسجدِ الَّذي تُقامُ فيه صلاةُ الجُمُعةِ فلا بأسَ به.

(١١٧٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الخروجِ للنُّزهةِ يوْمَ الجُمُعةِ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، رقم (١٠٧٩)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء، رقم (٣٢٢)، والنسائي: كتاب المساجد، باب النهي عن البيع والشراء في المسجد، رقم (٧١٤)، وابن ماجه: إقامة الصلاة، باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة، رقم (١١٣٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَجَوَاللَّهُ عَنْهُمَا.

الجَوَابُ: الحَروجُ للنُّزهةِ يوْمَ الجُمُعةِ إذا كان بعدَ الصَّلاةِ فلا بأسَ به، وإنْ كان قبلَ الصَّلاةِ وهو يَخشى أَنْ تَفوتَه الصَّلاةُ فإنَّه مكروهٌ عِندَ بعضِ أهلِ العِلمِ، ومُحَرَّمٌ قبلَ الصَّلاةِ وهو يَخشى أَنْ تَفوتَه الصَّلاةُ فإنَّه مكروهٌ عِندَ بعضِ أهلِ العِلمِ، ومُحَرَّمُ عِندَ آخرينَ، أَمَّا إذا كان خروجُه بعدَ نِداءِ الجُمُعةِ الثَّاني فإنَّ خروجَه يكون حرامًا؛ لأنَّ اللهَ تعالى أوجَبَ السَّعْيَ إلى ذِكْرِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ بعدَ نِداءِ الجُمُعةِ الثَّاني؛ حيثُ قال: ﴿ لَا اللهِ عَنَّوَمِ اللهِ عَنَّوَمِ الجُمُعةِ فَأَسْعَوَا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا ٱلبَيْعَ فَالَذَينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعةِ فَأَسْعَوَا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا ٱلبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الجمعة: ٩].

و إباب صلاة العيدين

(١١٧٩) السُّؤَالُ: ما الحِكمةُ من مشروعيَّةِ العِيدِ؟

الجَوَابُ: الحكمةُ من مشروعيَّتِه إظهارُ نعمةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ بها يَسَّرَهُ منَ العباداتِ الَّتي كان خِتامُها العيدَ.

ومن حِكمتِه أيضًا الفرحُ بنعمةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ في إتمامِ الصِّيامِ إن كان العيدُ عيدَ الفِطرِ، وفي إتمام الحجِّ إن كان العيد عيد الأضحى؛ ولِيجتمِعَ النَّاسُ على عبادةِ النَّسُكِ في الأضحى على يومِ واحدٍ فيُضحُّون ويأكلونَ.

(١١٨٠) السُّؤَالُ: ما الحِكمةُ من مشروعيَّةِ العيدِ؟

الجَوَابُ: الحكمةُ منَ العيدِ أنه اليومُ الَّذي يُتَوَّجُ به شهرُ الصِّيامِ، والمُسلِمونَ يؤدُّون فيه فريضةً من فرائضِ الإسلامِ ورُكنًا من أركانِه، وشُرِعَ لهم بعد ذلك أن يُكبِّروا اللهَ تعالى على ما هداهم، وأن يَخرُجوا إلى اللهِ عَرَّفَ َ لَى المصلَّى ويُؤدُّوا صلاةَ العيدِ.

وأباح في هذا اليوم ما يَتَمَتَّعُونَ به منَ التَّرفيهِ الَّذي لا يَشتمِلُ على شيءٍ محرَّم؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ قال لأبي بكر رَضَالِكُ عَنْهُ في الجاريتينِ اللَّتينِ تُغنِّيانِ في أيَّامِ العيدِ؛ قال: «دَعْهُمَا؛ إِنَّمَا أَيَّامُ عِيدٍ» (١) ، فهذا يدلُّ على أنَّ الفَرَحَ والسُّرورَ وإظهارَ آثارِ ذلكَ في يومِ العيدِ لا بأسَ به، والجاريتانِ هما جاريتانِ صغيرتانِ. فرُخصَ في أيَّامِ الأعيادِ في إظهارِ الفَرَحِ والسُّرُورِ والتَّرفية، لكن بشرطِ ألَّا يَتَضَمَّنَ شيئًا محرَّمًا منِ اختلاطٍ أو غناءٍ ساقطٍ أو ما أشبهَ ذلك، وأعني بالاختلاطِ الاختلاطَ بينَ الرجال والنِّساءِ.

(١١٨١) السُّؤَالُ: ما حُكمُ صلاةِ العيدِ، وما الحِكمةُ مِن مَشروعيَّتِها؟

الجَوابُ: صلاةُ العيدِ واجبةٌ على الرِّجالِ وُجوبَ عينٍ، فمَن تركَها وهو قادِرٌ عليها فهو آثِمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَمَرَ حتَّى النِّساءَ أَنْ يَخرُجْنَ، حتَّى العواتِقَ وذواتِ الحُدورِ اللَّاتِي ليس مِن عادتِهنَّ الحروجُ أَمَرَهنَّ أَنْ يَحرُجْنَ، حتَّى الحُيَّضَ أَمَرَهنَّ أَنْ يَحَرُجْنَ لكنْ يعتزِلْنَ المُصَلَّى (٢)، فهي فرضُ عينٍ على الرِّجالِ، لا يجوزُ لأحدٍ مِن الرِّجالِ أَنْ يدَعَها، فإنْ تركها فهو آثِمٌ.

أمَّا الحِكمةُ منها فهي إظهارُ الشُّكرِ للهِ عَرَّبَكَلَ بها أنعَمَ به على العِبادِ؛ مِن إتمامِ فريضةِ الصَّومِ، وإتمامِ سُنَّةِ القيامِ، وهي مَظْهَرٌ مَحبوبٌ للنُّفوسِ؛ لأنَّ أهْلَ البلدِ يخرُجونَ إلى مكانٍ واحدٍ برِجالِهم ونِسائِهم وصِغارِهم وكِبارِهم، فيكونُ مَنْظرًا حَسَنًا يشرُّ النَّاظرينَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد، رقم (٩٤٩)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب، رقم (٨٩٢)، من حديث عائشة رَضَالِيَّةُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

(١١٨٢) السُّؤَالُ: متى يبدَأُ وقْتُ صلاةِ العيدِ؟

الجَوابُ: يبدَأُ إذا زال وقْتُ النَّهي بعدَ طُلوعِ الشَّمسِ، يعني إذا مضى ثُلثُ ساعةٍ يُكبِّرُ للصَّلاةِ، لكنَّ الأفضَلَ في عيدِ الفِطْرِ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلاةَ؛ حتَّى يتمكَّنَ النَّاسُ مِن إعطاءِ زكاةِ الفِطْرِ صباحِ العيدِ، أمَّا في الأضحى فالأفضَلُ أَنْ يقدِّمَ الصَّلاةَ مِن حين يزولُ وقْتُ النَّهي؛ ليتَّسِعَ وقْتُ ذبْح الأضاحي.

(١١٨٣) السُّؤالُ: ما القولُ الصَّحيحُ في خُطبةِ العيدِ، هل هي خُطبةٌ واحدةٌ أو خُطبتانِ؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أنَّهَا خُطبةٌ واحدةٌ، لكنْ إذا كان الإمامُ يرى أنَّهَا خُطبتانِ فإنَّه يجلِسُ للأُولى والثَّانيةِ.

(١١٨٤) السُّؤالُ: عيدُ الفِطرِ العامَ الماضي كان يومَ جُمعةٍ، فصَلَّينا العيدَ في أَحَدِ مساجِدِ مَكةَ، ثُمَّ قالَ الإِمامُ: مَن صلى العيدَ فليسَ عليه جُمعةٌ ولا ظُهرٌ. وأكَّدَ ذلك حين ناقَشهُ بَعضُ الإخوانِ، وقالَ: لا تُصلوا إلَّا العَصرَ، فمَن أرادَ أن يُصلِّي الجُمعةَ أو الظُّهرَ اليومَ فليَبحَث له عن مَسجِدٍ غيرِ مَسجِدِنا هذا. فها رأيْكُم في هذا القولِ؟

الجَوابُ: هذا القَولُ ليسَ بصَوابٍ، ومَن حَضرَ صَلاةَ العيدِ مع الإِمامِ فهو بالخيارِ إن شاءَ حَضرَ الجُمعةَ وإن شاءَ لم يَحضُر، وأمَّا الإِمامُ فيَجِبُ عليه أن يُقيمَ صَلاةَ الجُمعةِ.

ومَن لم يُصَلِّ الجُمعةَ وَجبَ عليه أن يُصَلِيَ الظُّهرَ وجوبًا؛ لأنَّ الظُّهرَ فَرضُ الوَقتِ، وصَلاةُ العيدِ قبلَ دُخولِ وَقتِ الظُّهرِ، وإنني أنصَحُ إخواني المسلِمين عُمومًا،

والذين يتَصَدَّرون للفَتوى خُصوصًا، أن يَتَّقوا الله في أنفُسِهِم، وأن يَعلَموا أنَّ شَريعةَ الله لا تُؤخَذُ إلَّا مِن مَصدَرَين: الكتابِ والسُّنةِ، ثُمَّ إجماع الصَّحابةِ.

وهذه الأُمورُ العامةُ التي تتَعَلَّقُ بالأمةِ لا يَنبَغي للإنسانِ الفَردِ أن يُفتِيَ فيها برَأيِه، بل هذه مَوكولةٌ إلى جِهاتٍ مَسؤولةٍ؛ لأنَّنا لو قُلنا: إنَّ كُلَّ واحِدٍ من الناسِ يُفتي برَأيهِ، فها أكثرَ القاصِرين والمقَصِّرين في العِلم!.

ولو شِئنا أن نَعُدَّ أشياءَ مِن الغَرائِبِ التي يُفتى بها؛ لتَعَجَّب الإِنسانُ: كيف يَجرُو المرءُ على الفُتيا بلا عِلم من أكبَرِ الذُّنوبِ -والعِياذُ بالله- قال الله عَرَّوَجَلَّ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا عَلَى اللهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وما أعظمَ الإِثمَ مِن تَجَرَّأُ على الله عَنَهَجَلًا!

وإذا كان مَن طَلبَ العِلمَ لمثلِ هذا الغَرضِ قد تُوعِّدَ بدُخولِ النارِ، فكيفَ بمَن أَقدَمَ على أَن يُفتيَ بغيرِ عِلمِ؟!

فالمهمُّ: المسائِلُ العامةُ لا يُفتي بها إلَّا الجِهاتُ المسؤولةُ، والحَمدُ لله فَقَد اتَّخَذَت الدولةُ لجنةً مِن أَكابِرِ العُلماءِ وأفاضِلِ العُلماءِ للنَّظرِ في هذه الأمورِ سَواءٌ في وَزارةِ الشُّؤونِ الإسلاميةِ أو في دارِ الإفتاءِ، وهذا بالنِّسبةِ للأُمورِ العامةِ، أمَّا الفَتوى الخاصةِ الشُّؤونِ الإسلاميةِ أو في دارِ الإفتاءِ، وهذا بالنِّسبةِ للأُمورِ العامةِ، أمَّا الفَتوى الخاصةِ التي يَستَفتيك بها واحِدٌ مِن الناسِ، فهذه للإِنسانِ أن يَقولَ رأيه فيها ولكن بِشَرطِ: أن يَكونَ مِن أهلِ الاجتِهادِ الذين يُمكِنُهم أن يَجتَهدوا ويُرجِّحوا بالدَّليلِ ما هو راجِحٌ.

أمَّا مَن ليسَ عِندهُ إلَّا قَليلٌ مِن العِلمِ ويتَصَدَّى للفَتوى، فهذا كما قالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في (الفَتوى الحَمويةِ) (١): إنه يُقالُ: ما أفسدَ الدُّنيا والآخِرَة

⁽١) الحموية (ص:٥٥٤).

إِلَّا الْأَنصافُ: نِصفُ مُتكلِّمٍ، ونِصفُ فَقيهٍ، ونِصفُ طَبيبٍ، ونِصفُ نَحويٍّ: فنِصفُ المَّيبِ، ونِصفُ الطَّبيبِ أَفسَدَ الأَبدانَ، المُكدانَ، ونِصفُ الطَّبيبِ أَفسَدَ الأَبدانَ، ونِصفُ الطَّبيبِ أَفسَدَ الأَبدانَ، ونِصفُ النَّحويِّ أَفسَدَ اللِّسانَ.

ألا فليَتَّقِ الله امرُؤُ، وليَخَف يَومَ العَرضِ على الله عَرَّفِجَلَ؛ فإنه سَيُسأَلُ عن توحيدِه وعن تَصديقِه بالرِّسالةِ والاستِجابةِ لها، قال الله عَرَفِجَلَ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرِكآءِى اللّهِ عَرَفِجَلَ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكآءِى اللّهِ عَرَفِجَلَ ثُورَ عَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبَتُهُ اللّهِ عَرَفَتُمُ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبَتُهُ اللّهِ عَلَى اللهِ عَرَقُومُ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبَتُهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ واللّهُ اللهُ له السّيادةَ فَسوفَ تَأْتِيه لا يُتَوَلِّنُ له فيه، وليَعلَم أَنَّ مَن أرادَ الله له السّيادةَ فَسوفَ تَأْتِيه مَها كان، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْكِ اللهُ عَوتَ نَفسٌ حتَّى تَستكمِلَ رِزقَها وأَجَلَها» (١).

(١١٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكمُ خُطبةِ صلاةِ العيدِ؟ وهل يجِبُ الإنصاتُ لها؟ وهل يجِبُ الإنصاتُ لها؟ وهل يجوزُ الاكتفاءُ بخُطبةٍ واحدةٍ؟

الجَوابُ: العيدُ له خُطبتانِ، وقيل: له خُطبةٌ واحدةٌ. والأمْرُ في هذا واسعٌ -والحمدُ للهِ - وهي سُنَةٌ، يعني: لو أنَّ النَّاسَ تركوها لم يأثموا، لكنْ فاتَتْهم السُّنَةُ، ولا ينبغي للإنسانِ أنْ يدَعَها ما دام أهْلُ البلدِ يعمَلونَ بها؛ لأنَّ مثلَ هذه العِباداتِ الظَّاهرةِ لا ينبُغي للإنسانِ أنْ يعدِلَ عمَّا كان النَّاسُ عليه إلَّا أنْ يكونَ مُحَرَّمًا؛ لأنَّه إذا عدَلَ عنها وهي شعيرةٌ مِن الشَّعائِر عندَ النَّاسِ تزعْزَعَتِ الثَّقةُ عندهم في شريعتِهم، وقالوا: ما هذا؟! ما هذا؟! لذلك أطلُبُ مِن إخواني ألَّ يدَعُوا خُطبةَ العيدِ ولو قُلْنا: إنَّها سُنَةٌ.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب التجارات، باب الاقتصاد في طلب المعيشة، رقم (٢١٤٤)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَّالِيُّهُ عَنْهُمَا.

(١١٨٦) السُّؤَالُ: ما حُكمُ خُطبةِ العيدِ، وما حُكمُ الإنصاتِ لها؟ وهل يجوزُ الاكتفاءُ بواحدةٍ؟

الجَوابُ: خُطبةُ العيدِ ذكرَ العُلماءُ أنَّها سُنَّةٌ وليست بواجبةٍ، ولا شرطًا في صِحَّة الصَّلاةِ، خلافَ خُطبةِ الجُمعةِ؛ فإنَّها واجبةٌ، وشرطٌ لصِحَّةِ الصَّلاةِ عندَ أكثرِ أهْلِ العلْم.

والاستماعُ لها ليس بواجب، بل مَن شاء بقِيَ وأَنْصَتَ؛ لئلا يُشَوِّشَ على غيرِه، ومَن شاء انصرَفَ، فلا إثْمَ عليه في ذلك.

وأمَّا كوئُها خُطبةً أو خُطبتينِ، فإنَّ الأحاديثَ المُتكاثِرةَ الصَّحيحةَ أَنَّها خُطبةٌ واحدةٌ (١)، وقد ورَدَ في السُّننِ أَنَّها خُطبتانِ (٢)، وأخَذَ بذلك أَهْلُ الفقهِ، فمَنِ اقتَصَرَ على خُطبةٍ واحدةٍ، فإنَّه لا يُعَنَّفُ عليه، ومَن أتى بخُطبتينِ، فلا بأْسَ.

وإذا كانتِ النِّساءُ لا تسمَعُ الخُطبة، فينْبَغي أَنْ يذهَبَ إليهنَّ ويعِظَهنَّ، كما فعَلَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّمَ (٢)، أمَّا إذا كُنَّ يسمَعْنَها عن طريقِ مُكبِّرِ الصَّوتِ، فلا حاجة إلى الذَّهابِ إليهنَّ، ولكنْ ينْبَغي أَنْ يذكُرَ ما يختَصُّ بالنِّساءِ مِن التَّوجيهِ والموعظةِ.



(١١٨٧) السُّؤالُ: هل يلزَمُ حضورُ الخُطبةِ إذا صادَفَ العيدُ يومَ الجُمعةِ؟

⁽۱) من ذلك ما أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد، رقم (٩٦١)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين رقم (٨٨٥)، من حديث جابر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة في العيدين، رقم (١٢٨٩)، من حديث جابر رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد، رقم (٩٦١)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين رقم (٨٨٥)، من حديث جابر رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: لا يلزَمُ أَنْ تَحْضُرَ خُطبةَ العيدِ، لكنْ يجِبُ عليك إذا لم تحضرِ الجُمعةَ أَنْ تُصلِّيَ الظُّهرَ.

(١١٨٨) السُّؤَالُ: إذا وصل المصلِّي إلى مُصَلَّى العِيدِ هل يُؤَدِّي التَّحِيَّة أو يَجلِس دونَ صَّلاةِ؟

الجَوَابُ: إذا دخلَ مُصَلَّى العِيدِ فإنَّه لا يجلِس حتَّى يصلِّي ركعتينِ؛ لأن مصلَّى العيدِ مَسْجِدٌ، ودليلُ كونِه مَسْجِدًا أنَّ النَّبِيَّ عَيْلِهِ جعل له أحكامَ المَسْجِدِ حينَ أمرَ الحُيَّضَ اللَّاتِي يحضُرنَ إلى مُصلَّى العيدِ أنْ يَعتزِلنَ المصلَّى ('')، ولولا أنَّه مَسْجِدٌ لم يأمرْهنَّ النَّبِيُّ عَيْلِهُ باعتزالِ المصلَّى، فإذا دخل فليُصَلِّ ركعتينِ قبلَ أنْ يجلِسَ.

وأمَّا ما ثبَت عنِ النَّبِيِّ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صلَّى صلاةَ العيدِ ركعتينِ لم يُصلِّ قبلها ولا بعدها، ولم يصلِّ النَّبِيُّ عَيَّةَ ولا بعدها، ولم يصلِّ النَّبيُّ عَيَّةَ عَيَّةَ المَسْجِدِ؛ لأَنَّه شرَع في الصَّلاةِ من حين وصلَ إلى المصلَّى، فأجزأتْ عن تحيَّةِ المَسْجِدِ، أمَّا غيرُه عَن يتقدَّم إلى المَسْجِدِ قبل حُضورِ الإمامِ فإنَّه لا يجلِس حتَّى يصلِّي ركعتينِ.

ولكننا هنا نمشي على القولِ الآخرِ أنَّه لا تحيَّةَ لمصلَّى العيد، وحينئذٍ لا نُنكِر على مَن صلَّى؛ لأنَّه على مَن جلَس ولم يصلِّ؛ لأنَّه مُتَّبعٌ لطائفةٍ من العلماء، ولا ننكِر على مَن صلَّى؛ لأنَّه مُتَّبعٌ لظاهرِ الدَّلِيل، وهذا الَّذي يصلِّي أقربُ إلى السُّنَّةِ عَن يَجلِس بلا صلاةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِحَالِلَهُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى، رقم (٨٨٤/ ١٣)، من حديث ابن عباس رَصَّالِيَّكُ عَنْهُا.

(١١٨٩) السُّؤَالُ: إذا وصَلَ المسلمُ إلى مُصلَّى العيدِ فهل يؤدِّي التَّحيَّةَ أو يجلِسُ دونَ صلاةٍ؟

الجَوَابُ: يُصلِّي تحيَّةَ المسجِدِ؛ لأنَّ مُصلَّى العيدِ مسجدٌ، والدَّليلُ على أنَّه مسجِدٌ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَمَرَ الحُيَّضَ أَنْ يعتزِلْنَ المُصلَّى (١)، وهذا حُكْمٌ مِن أحكامِ المسجِدِ يدُلُّ على أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ اعتبره مسجِدًا، وإذا كان كذلك فقدْ قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «إذا دخَلَ أحدُكُمُ المسجِدَ فلا يجلِسْ حتَّى يُصلِّى ركعتَيْنِ» (١).

فإنْ قال قائلٌ: أليس قد ثبَتَ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يُصلِّي العيدَ ركعتَيْنِ لا يُصلِّي قبلَهما ولا بعدَهما^(٣)؟

فالجواب: بلى، لكنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان إذا أتى المُصلَّى شرَعَ في الصَّلاةِ فَوْرًا، وصلاةُ العيدِ تُجزِئُ عن تحيَّةِ المسجِدِ، ونقول للنَّاسِ: إذا انتهَتِ الصَّلاةُ فانصرِ فوا إلى بُيُوتِكم، ولا تُصلُّوا في المُصلَّى؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُصلِّ قبلَ صلاةِ العيدِ ولا بعدَها.

(١١٩٠) السُّؤَالُ: إذا دخَلَ المسلِمُ المسجدَ لصلاةِ العيدِ فهل يُصلِّي ركعتَيْنِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِّوَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤)، من حديث أبي قتادة رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٤)، ومسلم: كتاب العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها، رقم (١٣/٨٨٤)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: نعَمْ، إذا حضَرَ الإنسانُ لِمُصَلَّى العيدِ يوْمَ العيدِ أو الاستسقاءِ فإنَّه لا يجلِسُ -إذا دخَلَ اللُصَلَى - حتَّى يُصلِّي ركعتَيْنِ؛ لأنَّ مُصلَّى العيدِ مسجدٌ، والدَّليلُ على أنَّه مسجدٌ أنَّ النَّبيَ عَلَيْ لَمَّ أمرَ النِّساءَ أنْ يخرُجْنَ لصلاةِ العيدِ أمرَ الحُيَّضَ أنْ يعتزِلْنَ المُصلَّى (۱)، وهذا يدُلُّ على أنَّ له أحكامَ المسجدِ، وإذا ثبتَتْ له أحكامُ المسجدِ، فمِن أحكامِ المسجدِ أنَّك إذا دخلْتَ لا تجلِسُ حتَّى تُصلِّي ركعتَيْنِ، وأمَّا كوْنُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى فمِن أحكامِ المسجدِ ملَّى اللهُ عليه واللهِ عدَهما اللهَ عليه واللهُ وسلَّم لَمَّ اللهُ عليه واللهُ وسلَّم لَمَّ اللهُ عليه واللهُ وسلَّم لَمَّ اللهُ عليهِ اللهُ عليهِ واللهُ وسلَّم لَمَّ اللهُ عليه واللهُ وسلَّم لَمَّ اللهُ عليهِ اللهُ عليهِ على عن تحيَّةِ المسجدِ، اللهُ عمومَ قولِ النَّبيِّ عَيْقَ المسجدِ، اللهُ عنه واللهُ والفريضة . (فلا يجلِسُ حتَّى يُصلِّي ركعتَيْنِ النَّافلةَ والفريضة . (فلا يجلِسْ حتَّى يُصلِّي ركعتَيْنِ النَّافلة والفريضة .

(١١٩١) السُّوَّالُ: ما صِفَةُ صلاةِ العيدِ؟

الجواب: صفة صلاة العيدِ أنَّ الإمامَ إذا بلَغ المصلَّى تَقَدَّمَ وصلَّى بهم، فيكبِّرُ تكبيرة الإحرام، ويقرَأُ دعاءَ الاستفتاح، ثمَّ يكبِّر بعد ذلك سِتَّ تكبيراتٍ، فتكونُ التكبيراتُ مع تكبيرةِ الإحرامِ سبعًا، ثمَّ يقرَأُ الفاتحة بعد الاستعاذةِ باللهِ منَ الشَّيطانِ التَّكبيراتُ مع تكبيرةِ الإحرامِ سبعًا، ثمَّ يقرَأُ الفاتحة بعد الاستعاذةِ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ والبَسْمَلَةِ، ويقرَأُ في الرَّكعةِ الأُولى ﴿سَيِّجِ اسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى﴾، وفي الثَّانيةِ ﴿ هَلُ الرَّجيمِ والبَسْمَلَةِ، ويقرَأُ في الرَّكعةِ الأُولى ﴿سَيِّجِ اسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى﴾، وفي الثَّانيةِ ﴿ هَلُ الرَّحيمِ والبَسْمَلَةِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضَّالِلَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٤)، ومسلم: كتاب العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها، رقم (٨٨٤)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّةُعَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤)، من حديث أبي قتادة رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ.

ثمَّ إذا قام إلى الثَّانيةِ كبَّر خمسَ تكبيراتٍ بعد أن يَستتِمَّ قائمًا، ثمَّ يقرأ الفاتحة وسورةَ الغاشيةِ، وإنْ شاء قرأ في الرَّكعة الأولى ﴿قَ وَالْفَرْءَانِ الْمَجِيدِ ﴾، وفي الرَّكعةِ الثَّانيةِ ﴿ اَفْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَ الْفَكَرُ ﴾. والأفضلُ للإنسانِ أن يفعلَ هذا تارةً، وهذا تارةً؛ اقتداءً برسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ (۱).

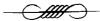
لكن يَنبغي أن يُلاحِظَ حالَ النَّاسِ، فإذا كان الوقتُ باردًا فالتخفيفُ أَولَى، أي: قراءتُه بـ﴿مَنْ بَاردًا فالتخفيفُ أَولَى، أي: قراءتُه بـ﴿مَنْ فَراءتُه بِـ﴿مَنْ فَرَاءة ﴿مَعتدِلًا فلا ينبغي أن يفوِّتَ السُّنَّةَ في قراءة ﴿مَ

وبعد الصَّلاةِ يَصعَدُ إلى المِنْبَرِ ويتَّجه إلى النَّاسِ ويخطُب فيهم خطبةً يُذكِّرُهم بنعمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في إكمالِ الصِّيامِ، إنْ كان في عيدِ الفِطْرِ، وفيها شَرَعَه من الأضاحيِّ إنْ كان في عيدِ الأضحى.

وينبغي أن يُوَجِّهَ كلمةً خاصَّةً إلى النِّساءِ، يَعِظُهُنَّ ويُذَكِّرُهُنَّ بِاللهِ عَنَّفَجَلَّ.



(١١٩٢) السُّؤالُ: ما حكمُ الاستفتاحِ في صلاةِ العيدينِ والاستسقاءِ؟ الجَوابُ: الاستفتاحُ في العيدينِ والاستسقاءِ سُنَّةٌ كغيرِهما مِن الصَّلواتِ، فإذا كبَّرَ تكبيرةَ الإحرامِ استفتَحَ، ثمَّ أتى بالتَّكبيراتِ الأُخرى.



(١١٩٣) السُّؤَالُ: ما الَّذي يَفعَلُه المسلمُ إذا أراد الخروجَ إلى مُصَلَّى العِيدِ؟

⁽١) القراءة بسورتي الأعلى والغاشية؛ أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، رقم (٨٧٨)، من حديث النعمان بن بشير رَضَالِيَّهُ عَنْهَا. والقراءة بسورتي «ق» والقمر؛ أخرجه مسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين، رقم (٨٩١)، من حديث أبي واقد الليثي رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: إذا أراد الإنسانُ أنْ يخرجَ إلى صلاةِ العيدِ فإنَّه يُسَنُّ له أنْ يَلْبَسَ أحسنَ ثيابِه، وأنْ يخرجَ إلى العيدِ مُكَبِّرًا مُهلِّلًا، يُظهِرُ بالأسواقِ قولَ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. ويَنبغي أن يستحضرَ عند رُؤيةِ هذا الجَمْعِ الكثيرِ الاجتهاعَ ليومِ العرضِ على اللهِ عَنَقِجَلَ، يوم يُحشَرُ النَّاسُ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي ويَنْفُذُهُمُ البصرُ، حافيةً أقدامُهم، عاريةً أجسامهم، شاخصةً أبصارُهم، باصرةً قلوبهم.

ثمَّ إذا تفرَّقوا من هذا الجمعِ العظيمِ إلى بيوتِهم يتذكَّرُ حينَ يَتفرَّق النَّاسُ يومَ القيامةِ من ذلك المَوْقِفِ العظيمِ: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَ بِذِ يَنْفَرَّقُونَ ﴾ [الروم:١٤] فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعيرِ.

وليكنْ عند الصَّلاةِ والدُّعاءِ في الخُطبةِ مُستحضرًا كرمَ اللهِ تعالى وفضلَه في هذا اليومِ السَّعيد؛ ولهذا أمرَ النَّبيُّ عَلِيْ النِّساءَ أن يخرجنَ لصلاةِ العيدِ، ولم يأمرْهنَّ أن يَخرُجنَ لصلاةِ الجُمُعةِ، ولا لقيامِ اللَّيلِ، ولا لغيرِ ذلكَ من مشاهدِ الرِّجالِ، إلَّا يومَ العيدِ، حتَّى أمرَ عَيَهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَنْ يَخرُجَ الحُيَّضُ وذواتُ الخُدُورِ(۱)، إلَّا أنَّ الحائضَ إذا أتتْ مُصَلَّى العيدِ فلا تُصلِّى فيه؛ لأن مصلَّى العيدِ مَسْجِدٌ.

(١١٩٤) السُّؤَالُ: ماذا يفعلُ المسلمُ إذا أرادَ الخروجَ إلى المُصَلَّى يومَ العِيدِ؟

الجَوَابُ: يَنبغي للإنسانِ في ليلةِ العيدِ أَنْ يُكَبِّرَ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكُمُ اللهُ أَكْبِرُ، اللهُ أَكْبِرُ، اللهُ أَكْبِرُ، اللهُ أَكْبِرُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضَوَلَيَّلَةُ عَنْهَا.

لا إلهَ إلَّا اللهُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. يفعَلُ ذلك جهرًا في الأسواقِ والمساجدِ والبيوتِ، أمَّا المرأةُ فتُسِرُّ بذلكَ. فيَخرُجُ إلى العيدِ مكبِّرًا بها ذكرتُ.

ويَنبغي أن يخرجَ مُتَجَمِّلًا مُتَطَيِّبًا لابسًا أحسنَ ثيابِه، ولْيَحْذَرْ مِنَ اللِّبَاسِ المُحَرَّمِ؛ كالتَّخَتُّمِ بخواتمِ الذَّهَبِ ولباسِ الحريرِ ولباسِ الإسبالِ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ رأَى رجلًا وفي يدِه خاتمٌ من ذهبٍ فنزَعَه رسولُ اللهِ ﷺ ورمَى به، وقال: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جُمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَضَعُهَا فِي يَدِهِ»، ثمَّ انصرفَ النَّبيُّ ﷺ، فقيلَ للرَّجُلِ: خذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ به. قال: لَا وَاللهِ، لَا آخُذُ خاتمًا طَرَحَهُ -أو قال: رمى به- رَسُولُ اللهِ ﷺ (۱).

وثبَت عنِ النَّبِيِّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه منَع رجلًا مِن لِباسِ الحريرِ إلَّا مَوضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَو ثلاثةٍ أو أربعةٍ (٢).

وثبت عنه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه توعَّد مَن أسبلَ ثوبَه، وقال: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ» (٣).

وهذا يدلُّ على أنَّ الإسبالَ من كبائرِ الذُّنوبِ، فعلى المَرْءِ أنْ يَشكُرَ نعمةَ اللهِ عليه بها يَسَّرَ له منَ اللِّبَاسِ، وألَّا يَجْعَلَ ذلكَ وَسيلةً إلى معصيةِ اللهِ، فيَخْسَرَ في دينِه ودُنياهُ.

وممَّا يُفعَل في هذه الصَّلاةِ؛ أنَّ الإِمامَ يَحرِصُ فيها على الدُّعاء للمسلمينَ بما فيه سعادةٌ في الدُّنيا والآخرةِ، قالتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ -يعني: النساء- العَوَاتِقَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال، رقم (٢٠٩٠)، من حديث ابن عباس رَضَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، رقم (٢٠٦٩)، من حديث عمر رَضِحَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ.

وذَوَاتِ الخُدُورِ يَشْهَدْنَ الخيرَ ودعوةَ المسلمينَ، وأَمَر النَّبيُّ ﷺ الحُيَّضَ أَن يَعْتَزِلْنَ المُصلَّى (١)، أَيْ: مُصَلَّى العِيدِ.

(١١٩٥) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يأكُلُ التَّمَراتِ في المسجِدِ، هل هذا صحيحٌ؟ وما الحِكمةُ مِن مَشروعيَّةِ الأكْلِ؟

الجَوابُ: في عيدِ الفِطْرِ خاصَّةً الأفضَلُ للإنسانِ: ألَّا يخرُجَ مِن بيتِه حتَّى يأكُلَ تَمَراتٍ وِتْرًا؛ ثلاثًا، أو خسًا، أو سبعًا، أو تِسعًا، أو إحدى عشرَ، حسَبَ ما يرْغَبُ؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ كان لا يخرُجُ يومَ الفِطْرِ حتَّى يأكُلَ تمراتٍ، ويأكُلُهنَّ وِتْرًا(٢).

والحِكمةُ مِن ذلك: اتِّباعُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.



(١١٩٦) السُّؤَالُ: ما حُكمُ ذَهابِ المرأةِ إلى المُصَلَّى يومَ العيدِ؟

الجَوابُ: ذَهابُها سُنَّةٌ (٢)، وليس هناك صلاةٌ يُسَنُّ للنِّساءِ حُضورُها إلَّا صلاةُ العيدِ، لكنْ لا يجوزُ أَنْ تخرُجَ مُتَطيِّبةً ولا مُتبرِّجةً بزينةٍ، بل تخرُجُ وعليها العباءةُ الَّتي تستُّرُ المرأةَ كلَّها، وبدونِ ثيابِ جميلةٍ، وبدونِ طِيبٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، رقم (٩٥٣)، من حديث أنس

⁽٣) لما أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضَوَ لَلَيُّهُ عَنْهَا.

(١١٩٧) السُّؤَالُ: مَن فاتَتْه صلاةُ العيدِ، هل يقْضِيها؟

الجَوابُ: مَن فاتَتْه صلاةُ العيدِ فلا يقْضِيها؛ لأنَّها صلاةٌ شُرِعَت على وجْهٍ مُعيَّنٍ مِن الاجتهاعِ إليها والخُطبةِ، فلا تُقْضَى كصلاةِ الجُمعةِ، فإنَّ صلاةَ الجُمعةِ لا تُقْضَى، لكنْ إذا فاتَتْ يُصَلِّي الإنسانُ الظُّهرَ؛ لأنَّ وقْتَ الظُّهرِ باقٍ، ولا بُدَّ أنْ يُصَلِّي، فإذا فاتَتِ الإنسانَ صلاةُ العيدِ فإنَّه لا يقْضِيها، ولكنْ ينبُغي له أنْ يحرِصَ على ألَّا تفوتَه؛ ليُشارِكَ المُسلمينَ في صلاتِهم ودُعائِهم.

(١١٩٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ التَّكبيرِ؟ وما صِفَتُه؟ وما هو وقتُه؟

الجَوابُ: التَّكبيرُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لأمْرِ اللهِ به: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْهِـنَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ

وصِفَتُه: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، لا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. وإنْ شئتَ فقُلْ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، ولله الحمدُ.

ووقْتُه مِن غُروبِ الشَّمسِ آخِرَ يومٍ مِن رمضانَ، أي: مِن ثُبوتِ دُخولِ شهْرِ شُوَّالٍ إلى حُضورِ الإمامِ لصَلاةِ العيدِ.

(١١٩٩) السُّؤالُ: أريدُ تَفصيلًا عن التَّكبيرِ المطلَقِ والمقيَّدِ في عشرِ ذي الحجةِ، وهل يُنكَرُ على من كَبَّر من فَجرِ اليَومِ الأَّولِ إلى العاشِرِ من ذي الحجةِ في أَدبارِ الصلواتِ؟

الجَوابُ: كَبِّر تَكبيرًا مُطلقًا -أي: لا يتَقَيَّدُ بشيءٍ - من أولِ دُخولِ شَهرِ ذي الحجةِ إلى آخِرِ أيامِ التَّشريقِ، وقال العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: التَّكبيرُ في أدبارِ الصلواتِ يَكون من فَجرِ يوم عرفة إلى آخِرِ أيام التَّشريقِ.

أما من كَبَّر من فَجرِ اليومِ الأوَّلِ إلى العاشِر من ذي الحجةِ في أَدبارِ الصلواتِ فيُقالُ له: لا تَفعَل؛ لأنَّ الذِّكرَ عقبَ الصلواتِ ذِكرٌ مَخصوصٌ جاءَت به السُّنةُ فهو أولى.

(١٢٠٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ التَّكبيرُ جَهرًا قَبلَ صلاةِ العيدِ في المسجِدِ؟

الجَوابُ: بل هو سُنَّةُ، حتى يَحضُرَ الإِمامُ، ويُكبِّرون فُرادَى لا على وَجهِ الاجتِماعِ، فالتَّكبيرُ الجماعِيُّ لا أصلَ له.



ا باب صلاة الكسوف

(١٢٠١) السُّؤالُ: معرفةُ كسوفِ الشَّمسِ، ومعرفةُ نوعِ الجنينِ وهو في بطنِ أُمِّهِ، أليس هذا مما اختَصَّ الله بعلمِه؟

الجَوابُ: أمَّا معرفةُ كسوفِ الشَّمسِ فيُعرَفُ بالحسابِ كما ذكرَه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةُ (١) وغيرُه مِن أهلِ العِلْم.

ونوعُ الجنينِ أيضًا كان في الأوَّلِ لا يمكنُ الوصولُ إلى ذلكَ، ولكنِ الآنَ صاروا يصِلون إلى ذلك، ويعرِفون أنَّه ذكرٌ أو أنثى، وأنَّه ينمو أو لا ينمو، وأنَّ فيه تشوُّهاتٍ

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٢٤/ ٢٥٤).

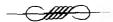
خَلَقَيَّةً أَو سَلِيمٌ، وهذا لا يُنافي قولَ اللهِ عَرَّفَكِلَ: ﴿وَيَعَلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [لقان: ٣٤]؛ لأنَّ علم ما في الأرحامِ لا يقتصرُ على كونِه ذكرًا أم أنثى، بل يشمَلُ خروجَه حيَّا أو ميتًا، وبقاءَه في الدُّنيا طويلًا أو قصيرًا، وهَل هو شقيٌّ أو سعيدٌ، ومرزوقٌ أو محرومٌ.

فجِهاتُ العلمِ بالنِّسبةِ للجنينِ مُتعدِّدةٌ، والمحسوسُ منها قد يُعلَمُ في زمنٍ دونَ زمنٍ ، والمحسوسُ منها قد يُعلَمُ في زمنٍ دونَ زمنٍ ؛ فالملَكُ اللُوكَّلُ بالأجِنَّةِ يعلَمُ أنَّه ذكرٌ أو أنثى إذا أمَرَه الله عَنَّهَجَلَّ بذلك، فإذا ثبَتَ علْمُنا لشيءٍ مِن أحوالِ الجنينِ الحسِّيَّةِ الجسديَّةِ؛ فإنَّ علْمَنا في باقي الأحوالِ مُتعذِّرٌ.

(١٢٠٢) السُّؤَالُ: صلاةُ الكُسوفِ صلَّاها رسولُ اللهِ ﷺ ركعتَيْنِ، في كلِّ ركعةٍ ركوعانِ وسجودانِ، وقرأ في الأُولى بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ طويلةٍ جهرَ بها إلى أنْ أَتَهَا على الصِّفةِ الواردةِ عنه –صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم–(١)، فهل قراءةُ سورةٍ طويلةٍ تَعني سورةً واحدةً طويلةً، أو أنْ يقرأَ الإمامُ سورةً، وإنْ شاءَ زادَ عليها مِن سورةٍ بعْدَها؟

الجَوَابُ: المقصودُ هو طولُ القراءةِ، سواءٌ قرأ سورةً واحدةً أو قرأ سورتَيْنِ أو أكثرَ، فإذا قدَّرْنا أنَّه يريد أنْ يقرأ مِن سورةِ (تَبارَكَ) إلى آخِرِ القرآنِ فمعلومٌ أنَّه سوف يجمَع عِدَّةَ سُورٍ.

وتكون القراءةُ الأُولى أطوَلَ مِنَ الَّتي بعدَها، وفي الرَّكعةِ الثَّانيةِ كذلك تكون القراءةُ فيها أقصَرَ مِنَ القراءةِ في الرَّكعةِ الأُولى.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم (١٠٤٤)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضَاًلِيَّلُهُعَنَهَا.

(١٢٠٣) السُّؤَالُ: هل يَقتضي تطويلُ الصَّلاةِ إطالتَها حتَّى زوالِ الكُسوفِ؟ الجَوَابُ: نَعَم، الرَّسولُ ﷺ قال: «صلُّوا حتَّى ينكشِفَ ما بكم»(١).

وليكُنْ لدَيْكَ معلومًا أنَّ النَّبِيَ عَلَيْ لم يُصلِّ صلاة الكُسوفِ إلَّا مرَّة واحدةً، وذلك حِينَ كَسَفَتِ الشَّمسُ في السَّنةِ العاشرةِ، في شوَّالٍ، في اليومِ التَّاسعِ والعشرين، بعدَ أنِ ارْتفعَتْ قِيدَ رُمْحٍ أو رمحيّنِ؛ يَعني: بعدَ نصفِ ساعةٍ أو نَحْوِ ذلك، وكان الكُسوفُ كليًّا، فليًا صلَّى النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ كبَّرَ وقرأ الفاتحة، ثُمَّ قرأ سورةً نحْوَ سورةِ البقرةِ في القيامِ الأوَّلِ، ثُمَّ ركعَ رُكوعًا طويلًا، ثم قام وقرأ الفاتحة وسورةً طويلةً لكنْ دُونَ الأُولى، ثُمَّ كبَر وركعَ رُكوعًا طويلًا دُونَ الأوَّلِ، ثُمَّ رفعَ وقام قيامًا طويلًا نحْوَ رُكوعِه، ثُمَّ سجَدَ شجودًا طويلًا نحْوَ رُكوعِه، ثُمَّ قام وجلسَ وقام قيامًا طويلًا نحْوَ رُكوعِه، ثُمَّ قام وجلسَ الرَّكعةَ الثَّانيةَ كالأُولى، لكنْ دُونَهَا فيما يُفْعَلُ (٢).

هكذا جاءتِ السُّنَّةُ، وأطال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ القراءةَ فيها، حتَّى إنَّ بعضَ الصَّحابةِ رَضَالِلهُ على قوَّةِ أبدانِهم وقوَّةِ إيهانِهم صار بعضُهم يَخِرُّ مِنَ القيامِ (٢)؛ لطولِ القيامِ، فأنصرف مِن صلاتِه وقد تَجلَّتِ الشَّمسُ، وأمَرَ أنْ نُصلِّيَ حتَّى ينجليَ ما بنا وحتَّى يَزُولَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، رقم (١٠٤٠)، من حديث أبي بكرة رَسَحُولَلَهُعَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف، رقم (٩١١)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَسَحُلِلَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم (١٠٤٤)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضِيَالِنَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف، رقم (٩٠٤)، من حديث جابر رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ، وفيه: فصلى رسول الله ﷺ بأصحابه، فأطال القيام، حتى جعلوا يخرون.

كتاب الصلاة

فإذا قُدِّرَ أَنَّ الصَّلاةَ فَرَغَتْ قَبْلَ أَنْ ينكشِفَ فإنَّه يدعو ويستغفِرُ ويذكُرُ اللهَ حَتَّى ينجليَ، هذا إِنْ تيسَّرَ، وإِنْ لم يتيسَّرْ فالمهمُّ الصَّلاةُ.

(١٢٠٤) السُّؤالُ: مُنذُ فَترةٍ كَسَفَ القَمرُ في الرِّياضِ بَعدَ صَلاةِ الفَجرِ، فصَلَّى بَعضُ الأئِمةِ في المسائِدة في المساجِدِ وبَعضُهم لم يُصَلِّ بحجةِ أن المسألة خِلافيةٌ، وقالوا: إنَّ الصَّلاةَ لصاحِبِ السَّيطرةِ الشَّمسُ؟

الجَوابُ: الذي أَرَى في هذه المسألةِ أنَّه إذا سَيطَرَ نورُ الشَّمسِ على نورِ القَمرِ لو كان غيرَ خاسِفٍ فلا صَلاةً؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ ءَاينَيْنِ فَمَحَوْنَا ءَايةَ ٱلْيَلِ وَالنَّهَارِ ءَاينَيْنِ فَمَحَوْنَا ءَايةَ ٱلْيَلِ وَجَعَلْنَا عَايةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ١٢]، فإذا غَلبَ نورُ الفَجرِ على نورِ القَمرِ لو كان غيرَ خاسِفٍ؛ فإنه لا يُصلى، وأمَّا إذا كانَ الفَجرُ قد طَلَعَ قريبًا والظُّلمةُ هي المسيطرةُ، فإنّه يُصلى، على القولِ الراجِحِ أن ذواتِ الأسبابِ ليسَ عنها نَهيٌ.

فالمسألةُ كما ذَكَرتُ فيها خِلافٌ، وأيضًا إذا خَسفَ القَمرُ بعدَ أذانِ الفَجرِ وقَبلَ إقامةِ الصَّلاةِ، فهاذا نُقَدِّمُ: صَلاةَ الفَجرِ أم صَلاةَ الخُسوفِ؟

يَرى بعضُ العُلماءُ رَحِمَهُمالَلَهُ أَنَّنا نُقَدِّمُ صَلاةَ الخُسوفِ؛ لأَنَّه رُبَّما لو قَدَّمنا صَلاةَ الفَجرِ لانجَلى الخُسوفُ قَبلَ أن يُصلى له.

وقالَ آخرون: بل نُقَدِّمُ صَلاةَ الفَجرِ فهي فَريضةٌ، وهي أهمُّ مِن صَلاةِ الخُسوفِ؛ ولأنَّ الذينَ جاؤوا إلى المسجِدِ لِصلاةِ الفَجرِ رُبَّما يَضُرُّهم الانحِباسُ لِصلاةِ الخسوفِ ثُمَّ الفَجرِ، وهذا القولُ هو الراجِحُ عندي.

كذلك في صَلاةِ العَصرِ لو كَسَفَت الشَّمسُ بَعدَ دُخولِ وَقتِ العَصرِ، فهل نُصلِّي للكُسوفِ، فالمسألةُ فيها خِلافٌ، للكُسوفِ، فالمسألةُ فيها خِلافٌ،

والراجِحُ أَن نُصلِّيَ صَلاةَ العَصرَ أولًا، ثُمَّ صَلاةَ الكُسوفِ ثانيًا.



ا باب صلاة الاستسقاء

(٥٠٠٥) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ إقامَةُ صلاةِ الاستسْقاءِ في المَدْرَسَةِ مَعُ المُدَرِّساتِ؟

الجَوابُ: أَجاز ذلك بعضُ أهلِ العِلْمِ، فتُصَلِّي صلاةَ الاستسقاءِ ثُمَّ تدعو بالسُّقْيا، أَوْ تَدْعُو بالسُّقْيا، أَوْ تَدْعُو بالسُّقْيا أَوَّلًا ثمَّ تُصَلِّي.

(١٢٠٦) الشَّؤالُ: حدَثَ اليومَ أنَّ النَّاسَ في صَلاةِ الاستسقاءِ صَلَّوْا رَكعتَينِ بعد طُلوع الشَّمسِ تحيةً للمسجِدِ؛ فما الحكمُ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ؛ لأنَّ مُصَلَّى العيدِ مَسجِدٌ؛ ولهذا أَمَرَ النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- الحُيَّضَ أَنْ يَعتزِلْنَ المُصَلَّى (١).

->\$\\$\\

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِّوَاللَّهُ عَنْهَا.





كتابالجنائز

->>>|\\

(١٢٠٧) السُّؤالُ: هل يجوزُ الإعلان عَن وفاةِ المُسْلِمِ في مُكَبِّرِ المسجِدِ بقَصْدِ النَّاسِ لحضورِ دَفْنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟

الجَوابُ: في هذا نظرٌ، لكنْ لا بأسَ أنْ تُخبِرَ أصحابَه بموتِهِ؛ ليحضُروا الصَّلاةَ عليهُ ودفْنَهُ، بدونِ الإعْلان.

(١٢٠٨) السُّؤَالُ: هل تُشترَطُ سِنُّ معيَّنةٌ لَمِنْ يقوم بتغسيلِ الموتى؟ إذْ إنَّ بعضَ النَّاسِ يقولون: الغاسِلُ لا بُدَّ أنْ يكونَ كبيرًا في السِّنِّ.

الجَوَابُ: الغاسِلُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مُكلَّفًا -يعني: بالغًا عاقلًا-؛ لأَنَّه لا بُدَّ مِن نِيَّةِ التَّغسيلِ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ مميِّزًا بالغًا.

(١٢٠٩) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ لتغسيلِ الموتى هل يُؤْجَرُ الَّذي يُغَسِّلُ؟

الجَوَابُ: تغسيلُ الميِّتِ فيه أَجْرٌ كبيرٌ؛ لأَنَّه قيامٌ بفرْضِ كِفايةٍ، إلَّا إذا كان الإنسانُ يُغَسِّلُ بأُجْرَةٍ، فهذا ليس له نصيبٌ في الآخِرةِ.

ثُمَّ إِنَّه يَجِبُ على الغاسِلِ أَنْ يتقيَ اللهَ تعالى في تغسيلِ الميِّتِ، وأَنْ يتمشَّى على ما جاءت به السُّنَّةُ، وإذا رأى في الميِّتِ ما يُكْرَهُ من عيْبٍ خِلْقِيِّ، أو تَغَيُّرٍ في وجْهِهِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فإنَّه لا يحِلُّ له أَنْ يُفشيَه بين النَّاسِ ويُخبِرَ به أَحدًا.

قال أهلُ العِلمِ: يجِبُ على الغاسِلِ سَتْرُ ما رآه إنْ لم يكُنْ حَسَنًا، أمَّا إذا رأى شيئًا حسنًا؛ كَنُورِ وجهِ الميِّتَ، وما أشْبَهَ ذلك مما يدلُّ على حُسْنِ خاتمتِه، فهذا لا بأسَ أَنْ ينشرَه لفائدتَيْنِ:

الفائدةُ الأُولى: التَّناءُ على الميِّتِ بالحُسْني.

والفائدةُ الثَّانيةُ: أنَّه حَثُّ لغَيْرِهِ أنْ يعمَلَ مِثْلَ عمَلِه، إذا كان عمَلُه معروفًا.

(١٢١٠) السُّؤالُ: إذا تُوفِّيَتِ المرأةُ، وأرادت أُخرى أنْ تُغَسِّلَها؛ فهل تلبَسُ القُفَّازَين؟ وهل تُقِيمُها عندَ المضمضةِ والاستنشاقِ؟

الجَوابُ: أُوَّلًا: الأفضَلُ أَنْ تلبَسَ القُفَّازينِ؛ لئلا تمَسَّ بدَنَ الميِّتِ، قال الفُقهاءُ: الأفضَلُ أَلَّا يمَسَّ سائرَ الجسدِ إلَّا بخِرقةٍ.

وأمَّا إقامتُها للمضمضةِ والاستنشاقِ، فالمضمضةُ والاستنشاقُ لا تُسْتَعْمَلُ مع الميِّب؛ لأَنَّه يُخْشَى أَنْ ينزِلَ الماءُ إلى بطْنِه، لكنْ قال العُلماءُ: يبُلُّ خِرقةً فيُنظِفُ بها أسنانَ الميِّب، ومَنْخرَيْه بخِرقةٍ مبْلولةٍ لا تنعصِرُ، يعني: ليس فيها ماءٌ كثيرٌ، وإذا كان كذلك فتبقى الميِّتةُ على ما هي عليه، وتأخُذُ هذه الجِرقةَ المَبْلولةَ وتُنَظِفُ أسنانَها ومَنْخِرَيْها.

(١٢١١) السُّؤالُ: مَن حضَرَ غُسلَ الميِّتِ ولم يُشارِكْ في غُسلِه؛ فهل يجِبُ عليه الاغتسالُ؟ وهل يجوزُ له أنْ يُصَلِّيَ على الميِّتِ دون غُسلٍ؟

الجَوابُ: لا يجِبُ، وأمَّا المشارِكُ في تَغسيلِه فليس واجبًا عليه أنْ يستحِمَّ، لكنْ إن استحَمَّ فهو طَيِّبُ، ويجوزُ له أنْ يُصَلِّيَ على الميِّتِ دون غُسلِ.

(١٢١٢) السُّؤالُ: التَّسْليمُ مِن صَلاةِ الجنازةِ تَسْليمَةٌ واحِدَةٌ أو تَسليمتَانِ؟ الجَوابُ: تَسليمَةٌ واحِدَةٌ عنِ اليَمينِ.

(١٢١٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ ذهابِ المرأةِ إلى المَسْجِد للصَّلاةِ على الجنازةِ ؟

الجَوَابُ: قالتْ أُمُّ عَطِيَّةً رَضَالِيَّهُ عَنْهَا: نُهِينا عنِ اتِّباعِ الجنائزِ ولم يُعْزَمْ علينا (١). فإذا ذهبتِ المرأةُ إلى المَسْجِدِ من أجلِ الصَّلاةِ على الجنازةِ فَلَا بَأْس بِذَلك.

(١٢١٤) السُّؤالُ: هل صلاةُ المرأةِ على الميِّت واجبةٌ؟ وهل تَذَهَبُ إلى المسجِدِ لتُصَلِّيَ على الجنازةِ، أو في الحَرمِ؟

الجَوابُ: ليست بواجبةٍ، وإذا صَلَّت فلا بَأسَ.

فإذا رأت الناسَ يُصلون على الجنازةِ تُصلِّي معهُم، أو في الحَرمِ تُصلِّي معهم، ولا بَأسَ أن تَذهَب إلى المسجِدِ لتُصلِّيَ مع الناس.

(١٢١٥) السُّؤالُ: هل يَصِحُّ أَنْ يسافرَ الإنسانُ لتشييعِ جنازةٍ؟ الجَوابُ: لا أحبُّ هذا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء الجنائز، رقم (۱۲۷۸)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب نهى النساء عن اتباع الجنائز، رقم (٩٣٨).

(١٢١٦) السُّؤالُ: إذا تُوفِيَ أحدُ أقارِبي في مِصرَ، وأنا في السعوديةِ، فهل أُصلِّي عليه صلاةَ الغائِب.

الجَوابُ: لا تُصلِّ عليه، بل تَدعو له.

(١٢١٧) السُّؤَالُ: إذا سقَطَ الجنينُ وله أربعةُ أشهرٍ، هل يُدفَنُ؟ وهل تصلِّي المرأةُ التي أسقطتْ هذا الجنينَ؟

الجَوَابُ: إذا تمَّ له أربعةُ أشهرٍ فهو إنسانٌ؛ فيُغَسَّلُ، ويكفَّنُ، ويُصلَّى عليه، ويُدفَنُ في المقابرِ، ويُسمَّى، ويُعَقُّ عنه. سواءٌ سَقَطَ حيًّا ثم ماتَ، أو سقَط ميِّتًا.

والمرأة ما دامَ عليها دمٌ فلا تُصَلِّي؛ لأنَّها نُفَسَاءُ، والنِّفَاسُ يحصُل إذا تَبَيَّنَ في الجنينِ خلقُ إنسانٍ، وإنْ لم يبلُغْ أربعةَ أشهرٍ.

(١٢١٨) السُّؤالُ: وُلِدَ طفلان بعدَ الشَّهرِ الخامسِ بعدَ نفخِ الرُّوحِ فيهما، وماتا بعدما وُلِدا، ودُفِنا في نفسِ البيتِ، ولم يُصلَّ عليهما، فما الواجبُ فعلُه؟

الجَوابُ: الواجبُ: نبشُهما إذا كان العهدُ قريبًا، يُنبَشانِ ويُغسَّلانِ إذا لم تكنْ أجسامُهم قد تفسَّختْ، ويكفَّنونَ ويُصلَّى عليهم، ويُدفَنون في المقبرةِ، أمَّا إنْ كانوا قد تفسَّخوا فإنَّهم يُيَمَّمونَ على قولِ بعضِ العلماءِ ويُصلَّى عليهم، ويُدفَنونَ في المقبرةِ، ولا يبقَيانِ في البيتِ.

(١٢١٩) السُّوَّالُ: الجنينُ الَّذي يَسقُطُ بعدَ أربعةِ شهورٍ أو خمسةٍ، يُصلَّى عليه أو لا؟ وإذا لم يُصلَّ عليه؛ فها الحُكمُ؟

الجَوَابُ: يُغَسَّلُ ويُكَفَّنُ ويُصلَّى عليه ويُسَمَّى ويُعَقُّ عنه، وإذا كانوا لم يُصلُّوا عليه فإنهم يُصلُّوا عليه الآنَ، ولو كان دُفِنَ من ألفِ سنةٍ.

(١٢٢٠) السُّؤَالُ: أُمِّي أَسْقَطَتْ يَوْمَ الجُمُعةِ طَفَلةً ميِّتةً عُمُرُها خمسةُ شُهورٍ، فعمَّمتْ جَسَدَها بقليلٍ مِنَ الماءِ، وأحضرَتْ خِرْقةً بيضاءَ ولفَّتْها فيها، وذهب عمِّي وأبي إلى المقبرةِ لدَفْنِها دونَ تغسيلِها ولا الصَّلاةِ عليها، ثُمَّ ذهب أبي فقطْ بعدَ خمسةِ أيّام للصَّلاةِ عليها في قبرِها.

الجَوَابُ: إذا كان الماءُ الَّذي غَسَلَتْها به أُمُّكِ في الأوَّلِ قد عَمَّ جميعَ بدَنها فهذا يَكفي، ولو لم يذهَبُ أبوكِ للصَّلاةِ عليها في قبرِها لكان لا بُدَّ أنْ يذهبوا إلى قبرِها الآنَ ويُصلُّوا عليها، ولكنَّ صلاةَ أبيكِ عليها تَكفي.

(١٢٢١) السُّؤالُ: السَّقطُ الَّذي بلّغَ عمرُه أربعةَ أشهُرٍ؛ كيف يتِمُّ دفنُه؟

الجَوابُ: إذا تمَّ للسقطِ أربعةُ أشهُرٍ نُفِخَتْ فيه الرُّوحُ، فإذا تأكدتَ أنَّه تمَّ له أربعةُ أشهرٍ فإنَّه الآن صارَ بشرًا، يُغسَّلُ ويُكفَّنُ ويُصلَّى عليه، ويُدفَنُ مع المُسلمين، ويُسمَّى ويُعتُّ عنه؛ أمَّا إذا لم تتيقَّنوا أنَّه أتمَّ أربعةَ أشهُرٍ فهو قطعةُ لحمٍ يُدفَنُ في أيِّ مكانٍ بدونِ تغسيلِ ولا تكفينٍ ولا صلاةٍ.

(١٢٢٢) السُّؤالُ: تُوفِّيَ مولودٌ لي وهو في اليَّومِ السَّادسِ أو السَّابِعِ، وغسَّلْناه، وصلَّيْنا عليه؛ فما أدري ما الواجبُ عليَّ؟ وهل يجوزُ لي أن أُتمِّمَ عنه؟ وما هي الطَّريقةُ إذا كان ذلك جائزًا؟

الجَوابُ: ما دمْتَ قد غسَّلتَه وكفَّنتَه وصلَّيْتَ عليه ودفَنتَه في المقبرة؛ ما عليك غيرُ هذا.

وأمَّا بالنِّسبة للتَّمائِمِ: تمِّمْ عنه؛ اذبَحْ شاتَينِ وتصدَّقْ منهنَّ، وأطعِمْ منهنَّ وادْعُ جيرانَك وأقاربَك، كأنَّه موجودٌ.

(۱۲۲۳) السُّؤَالُ: إذا كان هُناك شخصٌ طائعٌ للهِ عَرَّفِكَ، وقائمٌ بجميعِ العباداتِ على أحسنِ وجهِها، وعِندَ موْتِه لقَّنوه الشَّهادتَيْنِ، ولكنَّه لم يتمكَّنْ مِنَ النُّطقِ بهما، فما هو مصيرُه؟

الجَوَابُ: ما دام مستقيمًا على دينِ اللهِ في حالِ حياتِه فلا عليه إنْ شاءَ اللهُ، فالإنسانُ عِندَ الموتِ له أحوالٌ، وربَّما يكون عاجزًا لا لأَجْلِ الجَحْدِ والاستكبارِ، وعلى كلِّ حالٍ هو مسلمٌ ويُرْجى له الخيرُ إنْ شاء اللهُ.

(١٢٢٤) السُّؤالُ: ما حُكْمُ تَلقينِ الميِّتِ بعد دَفْنِه عند القَبْرِ؟ وما حكمُ إلقاءِ خُطبَةٍ عند القَبْرِ؛ ليتَّعِظَ الحاضِرونَ؟

الجَوابُ: تَلقينُ الميِّتِ بعد الدَّفنِ بِدعَةٌ، وقد وردَ به حديثُ (١)، لكنَّه لا يصِحُّ، والمشروعُ بعد الدَّفْنِ أَنْ يقِفَ الإنسانُ ويستغْفِرَ للميِّتِ، ويسألَ الله له التَّشْيتَ، فيقولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اعْفِرْ له، اللَّهُمَّ اعْبَدْه، اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللهُمُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُو

⁽١) أخرجه الطبراني (٨/ ٢٤٩، رقم ٧٩٧٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ٧٣). من حديث أبي أمامة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ. وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٢٤): فيه من لم أعرفه جماعة.

الدُّعاءِ بالتَّشِيتِ، ثمَّ ينصرِفُ.

أمَّا الخُطْبَةُ فإنَّهَا ليست مِن السُّنَّةِ ولا يَنْبغي؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ -وهو أحرَصُ النَّاسِ على المَوعظةِ - لم يكُنْ يخطُبُ النَّاسَ في المقابِرِ، ولا عَهِدْنا ذلك مِن الخلفاءِ الرَّاشدينَ، ولا عَهِدنا ذلك مِن عُلمائِنا السَّابقينَ.

ولو فُرِضَ أَنَّ الرَّجُلَ جلَسَ ينتَظِرُ تَلْحيدَ اللَّيْتِ وحولَه جماعَةٌ، فتحدَّثَ إليهم عن حالِ الاحتضارِ وحالِ الإنسانِ بعدَ الدَّفْنِ وما أشبَهَ ذلك مِن المواعظِ الَّتِي تُرَقِّقُ القُلوبَ؛ كان هذا حَسنًا؛ لأنَّ النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- فَعَلَه (١)؛ فقد انْتَهى هو وأصحابُه إلى قَبْرٍ لم يُلَحَّدُ، فجَلَسَوا ينتَظِرونَ تَلْحيدَ القَبْرِ، وجعَلَ يتحدَّثُ إليهم حَديثًا عادِيًّا، ليس قائمًا يخطُبُ.

ولا شكَّ أنَّ خيرَ الهَدْيِ هديُ مُحُمَّدٍ ﷺ، ولو فَتَحْنا هذا البابَ لأَمْكَنَ أَنْ يقومَ رجُلٌ خَطيبٌ مِسقَعٌ، ثمَّ يخطُبُ النَّاسَ لُدَّةِ نصفِ ساعةٍ أو أكثرَ، فتَبْقى المقابِرُ كأنَّها مساجِدُ، والإنسانُ يجِبُ أَنْ يُقيِّدَ عاطِفَتَه ومحبَّتَه للخيرِ بها كان عليه النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- وأصحابُه.

(١٢٢٥) السُّؤالُ: عند دفنِ الجنازةِ ما هي السُّنَّةُ في ذلك؟ سواءٌ عند الدَّفنِ أو بعدَ الدَّفنِ؟ فعندَ الدَّفنِ تكثُر الأصواتُ هكذا: أنزِلْ كذا، أنزِلْ فلانًا. ويرفَعون أصواتَهم، وكذلك بعضُ النَّاسِ- وليس كلُّهم- ينشغِلُ بالعزاءِ؛ فبعدَ الدَّفنِ يترُكون الجِنازَةَ ويبعُدون قليلاً عن القبرِ، وتبدأُ التَّعزيةُ، فها هي السُّنَّةُ في ذلك؟

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧ – ٢٨٨)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣)، من حديث البراء رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الأَولَى أَنْ يدفِنوا الميِّتَ بهدوءٍ، ويتولَّى دفنَه أعرفُ النَّاسِ بالدَّفنِ، فإنْ كان قد أوصى إلى أحدٍ فالأفضلُ أن يُعمَلَ بوصيَّتِه إلَّا إذا كان للمَقبرةِ شخصٌ معيَّنُ من قِبلِ الدَّولةِ يتولَّى الدَّفنَ فهو أحقُّ.

أما بالنِّسبةِ لرفعِ الأصواتِ فهذا أيضًا قليلٌ، كم من جنازةٍ خرجْنا فيها وما وجدْنا هذا! رُبَّما مرَّةً في السَّنةِ يحدُثُ هذا مِن شخصِ معيَّنٍ.

أما بعدَ الدَّفنِ فالسُّنَّةُ أَنْ يقِفَ الإنسانُ على القبرِ ويقولُ: «اللَّهمَّ اغفِرْ له، اللَّهمَّ اغفِرْ له، اللَّهمَّ اغفِرْ له، اللَّهمَّ اغفِرْ له، اللَّهمَّ اللَّهمَ اللهمَ اللَّهمَ الللهمَ اللهُ ال

(١٢٢٦) السُّوَّالُ: هل يجوزُ رفعُ اليدينِ في الدُّعاءِ بالتَّشيتِ للميِّتِ إذا دُفِن في القبرِ؟ وهل يجوزُ الموعظةُ في المقبرةِ؟

الجَوَابُ: لا أعلمُ في هذا سُنَّةً؛ فإنْ رفَع فلا بأسَ، وإنْ لم يفعلْ فلا بأسَ. والْأُولى ألَّا يرفَع يديه فربَّما يجتمِع والأَولى ألَّا يرفَع يديه؛ لئلَّا يكون هناك دعاءٌ جماعيُّ؛ لأنَّه إذا رفَع يديه فربَّما يجتمِع النَّاسُ حولَه ويَدْعون جماعيًّا، وهذا لم يَرِدْ.

والموعظةُ في المقبرةِ غلطٌ عظيمٌ مخالِفٌ لهَدْيِ الرَّسولِ صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم- لم يكنْ يقومُ خَطيبًا في المقابرِ.

وغايةُ ما هنالك أنَّه أتَى في يـوم من الأيَّام إلى قبرٍ لم يُلحَّدْ، فجلَس وجلَس

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١)، من حديث عثمان رَضِّوَاللَّهُعَنْهُ

أصحابُه حوله، وجعَل يحدِّثُهم عن حالِ الاحتضارِ وما بعدَ الدَّفنِ(١).

وهذه الموعظةُ غلطٌ من بعضِ الإخوانِ الَّذين يقولون: إنَّ هذا الوقتَ مناسبٌ. أقول: لماذا لم يفعلْه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ؟ أكانَ لا يعلَمُ أنَّه مناسبٌ، أم كان يعلَمُ أنه مناسبٌ ولكن لم يفعلْه معَ أنَّه شريعةٌ ؟!

فالمواعظُ لها محلُّ: المساجدُ، والمدارسُ، والمجامعُ، أمَّا المقبرةُ فالأفضلُ فيها الإسراعُ، فيقِفُ دقيقتينِ أو أقلَّ، يقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللِّهُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ اللللَّهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللْمُلْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللْمُلْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الل

(١٢٢٧) السُّؤالُ: ما صِفَةُ التَّعزيةِ الشَّرعيَّةِ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: الاجتماعُ للتَّعزِيةِ غيرُ مَشْروعٍ.

ثانيًا: التّعزيةُ أَنْ تقولَ الكلهاتِ المُناسِبة؛ ومنها أَنْ تقولَ: اصبِرْ، احْتَسِبْ يا أخي. وأَنْ تقولَ كها قال النّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - لإحدى بَناتِه: «للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَبْقَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى» (٢)، ومثلَ هذا الكلام، تستطيع أَنْ تقولَ إذا رأيتَهُ يَبْكي: يا أخي، لا تَبْكِ بُكاءَ النِّساءِ، أنت رَجُلٌ، عليك أَنْ تتحمَّل. وما أشبهَ ذلك، وكلُّ إنسانٍ يُعَزَّى حسَبَ حالِه؛ مِن النَّاسِ مَن لا يكونُ مُصابًا إصابةً قويَّةً، ولكلِّ حالٍ مَقالُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧ – ٢٨٨)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣)، من حديث البراء رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣)، من حديث أسامة بن زيدرَضَوَالِلَّهُ عَنْهُما.

(١٢٢٨) السُّؤالُ: هل يصِحُّ أَنْ نُعزِّيَ النَّاسَ قبلَ أَن يُدفَنَ الميتُ؟

الجَوابُ: التَّعزيةُ قبلَ الدَّفنِ لا بأسَ بها، لكن الاجتماعُ للتَّعزيةِ هذا هو المخالفُ لهديِ السَّلفِ الصَّالحِ.

(١٢٢٩) السُّؤالُ: تحديدُ العزاءِ بثلاثةِ أيَّامِ هل له أصلٌ؟

ا لَجُوابُ: ليس له أصلُ، المُحدَّدُ بثلاثةِ أَيَّامٍ هو الإحدادُ، فلا يجِلُّ لأحدٍ أن يُجِدَّ على ميِّتٍ إلَّا الزَّوجةَ تُحِدُّ على زوجِها أربعةَ أشهُرٍ وعشرةً، أو إلى وضعِ الحملِ إن كانت حامِلًا.

(١٢٣٠) السُّؤالُ: هل يجوزُ جلوسُ أهلِ الميِّتِ للعزاءِ قبلَ الدَّفنِ إذا كان الميِّتُ تُوفِّي في الخارج؟

الجَوابُ: أوَّلًا: لا نرى الجلوسَ للتَّعزيةِ، فإنَّ ذلك ليس مِن عملِ السَّلفِ الصَّالحِ، والجلوسُ للتَّعزيةِ يعني أنَّ الَّذي أُصيبَ يقولُ للنَّاسِ: يا جماعةُ، تَراني مُصابًا فأتوا إليَّ فعزُّوني.

وأصلُ الجلوسِ للتَّعزيةِ غيرُ مشروعٍ، وليس مِن هديِ السَّلفِ الصَّالحِ لا قبلَ الدَّفنِ، ولا بعدَ الدَّفنِ.

وأرجو مِن إخواني أنْ يلتزِموا سلوكَ سبيلِ السَّلفِ الصَّالحِ ففيه الخيرُ والفلاحُ، والإنسانُ الَّذي مات له ميِّتٌ إنْ كان مِن الرِّجالِ سيجِدونَه في الأسواقِ وفي المساجدِ، وإنْ كانَ من النِّساءِ فلا حاجةَ للجُلوسِ.



(١٣٣١) السُّؤَالُ: إذا اجتمعَ أهلُ الميِّتِ للعَزَاءِ، فهل يُشرَعُ للرَّجلِ أَنْ يذهَبَ إلى أهلِه المجتمعينَ؟ وبالنسبة للنساء هل يذهبن إلى النساء؟ وهل يجوزُ مكالمتهم تليفونيًّا؟

الجَوَابُ: لا يُشرَع الاجتماعُ، وكذلك الذَّهابُ إليهم في هذا العزاءِ لا يُشرَعُ، ولا للنساء، إلَّا إذا كان ليسَ هناك اجتماعٌ، فلا بأسَ، ولا بأسَ بمكالمةِ التِّليفونِ.

(١٢٣٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ اجتهاعِ أهلِ الميِّتِ في مَكانٍ مُحُصَّصٍ؛ حتَّى يأتِيَ إليه المُعزُّونَ، فيجْتَمِعون في مكانٍ لا يُكَلِّفُ أهلَ الميِّتِ شيئًا، ويقرَأُ فيهم مُقرئُ للقُرآنِ ويستمِعُ له الجلوسُ، أو تُلقى الخُطَبُ الَّتي تُذَكِّرُ بالآخِرَةِ وتَحُثُّ أهلَ الميِّتِ على الصَّرْ؟

الجَوابُ: هل العزاءُ حَفلةُ عُرْسٍ؟! هل العزاءُ مِن العِبادةِ؟ يعني مثلًا إذا عزيت شخصًا يكونُ لي أَجْرُ؟ الجَوابُ: نعمْ، فإذا كان مِن العبادةِ فيجِبُ أَنْ تتوقَّفَ العِبادةُ على ما كان عليه النَّبيُّ عَلَيْ وأصحابُه؛ ولم يكونوا يَجْتَمِعون للعَزاءِ، بل قال جَريرُ بنُ عبدِ اللهِ البَجَلِيُّ رَحَالِيَهُ عَنهُ: كُنَّا نَعُدُّ -أو كانوا يَعُدُّون - الاجْتِماعَ إلى أهلِ الميّتِ وصَنْعَةَ الطَّعامِ مِن النِّياحةِ (۱).

ثمَّ هذه البِدْعةُ مُرَكَّبَةٌ؛ بِدعةُ القارئ الَّذي يقرَأُ، وغالبًا ما يكونُ بأُجْرَةٍ، ومَن قراً بأُجْرَةٍ فلا أُجْرَ له عند اللهِ، وليس له مِن قِراءتِه إلَّا الدَّراهمُ الَّتي أَخَذَها، وحينئذٍ لا ينتفِعُ الميِّتُ بهذه القِراءةِ؛ فيا سُبحانَ اللهِ! بين أيدينا طَريقُ السَّلَفِ الصَّالحِ الَّذين

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت، رقم (١٦١٢).

إذا اتَّبعناهُم بإحْسانٍ دَخَلْنا في رِضا اللهِ عَنَّقِجَلَ كما قال عَنَّقِجَلَ: ﴿وَٱلسَّنبِقُونَ ٱلْأَوَلُونَ مِنَ ٱلْمُهَجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِي ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴿ [التوبة: ١٠٠]، فقيَّدَ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾.

أليس مِن واجِبِنا أَنْ ننظُرَ ماذا كان يفعَلُ السَّلَفُ، ثمَّ نتَّبِعُهم بإحسانٍ؟ إذا كُنَّا نُريدُ رِضا اللهِ عَزَقِجَلَ، ونسألُ اللهَ تعالى أَنْ يَرْضى عنَّا وعن إخوانِنا المُسلمينَ.

إنَّ على طَلبةِ العلْمِ في البلادِ الَّتي تصنَعُ هذا أَنْ يُبَيِّنُوا للنَّاسِ أَنَّهم لَم يَزْدادوا بَهذا العَملِ قُرْبةً إلى اللهِ، فها هو إلَّا مَضْيَعَةٌ للوقْتِ لا فائدَةَ منه، فليَبْقَ أَهلُ الميِّتِ في مَساكنِهم، ومَن أراد العَزاءَ لهم يَجِدُهم -إنْ كانوا رِجالًا- في السُّوقِ، أو في المَسجِدِ ويُعزِّيهم.

ثمَّ التَّعزيةُ إنَّما هي للمُصابِ، سواءٌ كان مِن الأقاربِ أو غيرِ الأقاربِ، فمَن لم يكُنْ مُصابًا فلا تَعزِيةَ له، وهلْ كُلُّ قَريبٍ يُصابُ بمَوتِ قَريبِه؟! إنَّ بعضَ الأقاربِ يفرَحُ أَنْ مات قَريبُه؛ إمَّا لِعَداوَةٍ بينهما، وإمَّا لكونِه يَرْجو أَنْ يَرِثَ مالَه، أو إلى غيرِ ذلك مِن الأسبابِ.

لِتَكُنْ قلوبُنا حَيَّةً، لِيَكُنْ وعيُنا جَيِّدًا، لِيَكُنِ اتَّبَاعُنا لَمِن سَبَقَنا بالمعروفِ، بلِ بالإحْسانِ. أسأَلُ اللهَ تعالى أنْ يهدِيَ طُلَّابَ العلْمِ في كلِّ مكانٍ إلى أنْ يَبُوحوا بالحَقِّ، فإنَّ هذا هو مَحَلُّ الصَّدْعِ بالحَقِّ؛ أنْ يقومَ الإنسانُ مُنكِرًا لِمَا كان مُنْكَرًا شَرْعًا، وإنْ كان مَعروفًا عند النَّاس.

(١٢٣٣) السُّؤالُ: نحن من مَدينةِ أبها، وتُوفِّيَ قَريبٌ لنا في الطائِفِ، فذَهَبنا للعَزاءِ، فمنَّا من رَجعَ في نفسِ اليومِ، ومنَّا مَن أَقامَ ثلاثةَ أيامٍ، وليَّا رَجعوا إلى أبها أَقاموا

بها العَزاءَ ثلاثةَ أيامٍ أُخرى، وتَذهَبُ كلُّ امرأةٍ معها في الصباحِ بالفُطورِ، وطَلَبْتُ من واللهِ العَزاءَ ثلاثةَ أيامٍ أُخرى، وتَذهَبُ كلُّ امرأةٍ معها في الصباحِ بالفُطورِ، وطَلَبْتُ من واللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

الجَوابُ: أَرَى أَلَّا يُسافِر أحدٌ للعزاءِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يكونَ قَريبًا جِدًّا جدًّا كما لو مات ابنُه أو أَبوه أو أخوه أو عمُّهُ، فهذا ربَّما يُقالُ فيه: لا بَأسَ إن شاءَ الله.

وأمَّا إن كان صاحِبًا أو قَريبًا بَعيدًا فلا أَرَى السفَرَ لتَعزيتِه؛ لأنَّ ذلك لم يَكُن مَعروفًا عند السَّلفِ الصالِحِ، وهم خَيرُ أُسوةٍ لنا.

وأما الإقامةُ ثلاثةَ أيامٍ فهي أفظعُ، ولا حاجةَ للإقامةِ ثلاثةَ أيامٍ، ولا حاجةَ لإقامةِ العَزاءِ ثلاثةَ أيامٍ، فإن الصحابةَ ما كانوا يَفعلون هذا، غايةُ ما هُنالِك أنه رُخِّصَ للإنسانِ المُحزونِ أن يحدَّ ثلاثةَ أيامٍ، لا أن يَجلِسَ في العزاءِ، ومع الأسفِ فإنَّ الناسَ قد اتَّخذوا ذلك من العادةِ، ولم يُنهَوا عن ذلك من أولِ الأمرِ؛ فأصبَحَت كالأَمرِ الذي لا بُدَّ منه.

وإقامَتُهم العَزاءَ بعدَ رُجوعِهم، أمرٌ مُنكَرٌ، فإذا كانوا راضين بقَضاءِ الله وقَدَرِه فكيف يُقيمون مَوائِدَ الأحزانِ؟! وهـل الميتُ سينتَفِعُ بهذا، والله لـن ينتَفِع الميتُ ولا الأحياءُ، وإنها تُنبِئُ عن ضَعفِ العزيمةِ، وضَعفِ الشخصيةِ، وقِلةِ العِلمِ.

ثُمَّ أَقرِئ الوالدة منِّي السلام، وقل لها: مُحَمَّدٌ يَدعو لكِ بحُسنِ الخاتمةِ، وأن يُوفِقها للصوابِ. ولكنِّي أقولُ لها: لا تَذهَبْ بفُطورٍ ولا بغيرِه، فتَبقى في بيتِها، وكلُّ الناسِ سَيموتُ، ومن لم يَمُت اليومَ سَيموتُ غَدًا، كما قال الله عَزَّوَجَلَ: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ الناسِ سَيموتُ، ومن لم يَمُت اليومَ سَيموتُ غَدًا، كما قال الله عَزَّوَجَلَ: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ الناسِ الله عَزَوجَلَا فَي الله عَرَامِهُمُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَم اللهُ عَلَيْهُ الصحابةُ رَضَيَالِلهُ عَنْهُم، ولم يَفعلهُ التابعون بَعدَهم رَحِمَهُمُ اللهُ.

(١٢٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: إذا ذَهَبتُ إلى أشخاصٍ للعَزاءِ وقَدَّمَ أهلُ الميِّتِ بعضَ المأكولاتِ كالتَّمرِ والشاي والقَهوةِ، فهل تَأكُلُ من هذه الأَشياءِ؟

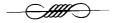
الجَوابُ: يَقُولُ أَهُلُ الْعِلْمِ رَحْهَهُ اللّهُ: إن الاجتِهاعَ للعَزاءِ مَكروهٌ، وإذا كانت المرأةُ تَذهبُ إلى أقارِبِها الأقربين إذا ماتَ لهم ميِّتٌ فأرجو أن لا يكونَ في هذا بَأسٌ، ولكن لا يَجعلوا المَجلِسَ مَجلِسَ اجتِهاعٍ يَرِدُ الناسُ عليهم من كُلِّ ناحيةٍ؛ لأنَّ هذا لم يَرد عن السَّلفِ الصالِح؛ ولهذا صَرَّحَ بعضُ أهلِ العِلْمِ بأن هذا بدعةٌ.

(١٢٣٥) السُّؤالُ: إذا لم يتَأَثَّر الإِنسانُ بموتِ قَريبِهِ، فهَل يُعَزَّى؟

الجَوابُ: إذا لم يَتَأَثَّر فإنَّه لا يُعزَّى؛ لأنَّ التَّعزيةَ إنَّما يُرادُ بها تَقويةُ المصابِ على الصَّبرِ والاحتِسابِ، فإذا كان لم يُبالِ بهذا فإنَّهُ لا يُعزَّى، ولكن في ظَنِّي أنَّ هذه المسألةَ نادرةٌ، وفي ظَنِّي أن الإِنسانَ يُصابُ بمَوتِ قَريبِهِ لا سيَّما إذا كان قريبًا جدًّا.

(١٢٣٦) السُّؤَالُ: بعدَ دفنِ الميِّتِ يَجتمِعُ مَن في المقبرةِ على أقاربِ الميِّتِ للعزاءِ ويُصافِحُونهم ويُعانِقُونهم، فها حكمُ هذا؟

الجَوَابُ: لا أصلَ لهذا منَ السُّنَة، وأمَّا العزاءُ فسُنَّةٌ؛ إذا رأيتَ رجلًا مَحزونًا مُصابًا فتتكلَّمُ معَه وتقولُ: يا أخي، للهِ عَنَّوَجَلَّ ما أخذ، وله ما أعطَى، وكلُّ شيءٍ عنده بأجَلٍ مسمَّى، وكلُّ شيءٍ واقعٌ بقضاءِ اللهِ وقدرِه، وللهِ أنْ يفعَلَ في خلقِه ما شاء. وما أشبه ذلك ممَّا يُسلِّيه ويُذهِبُ عنه الحُزنَ والأسى، أمَّا هذه الأمورُ الشَّكليَّةُ فليسَ لها أصلُّ منَ السُّنَّةِ.



(١٢٣٧) السُّؤَالُ: بعد الانتهاءِ مِن الدَّفْنِ أَذْهَبُ إلى أَقاربِي أَهلِ الميِّتِ وأَزُورُهم وأَدْعو لهم، هل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كانوا مِن الأقاربِ الَّذين لو لم تذهَبْ إليهم وتُعَزِّيهم عَدُّوا ذلك قطيعة رحِم، فاذْهَبْ إليهم وعَزِّهم ولكنْ لا تجلِس، انصَرِف، وإنْ كانوا غيرَ ذلك فلا تذْهَبْ إليهم، فإنْ وجَدْتَ رجالًا منهم في السُّوقِ فعَزِّهم، وإنْ لم تجِدْهم فالتَّعزيةُ ليست بواجِبةٍ، وتكفي التَّعزيةُ في التِّليفونِ.

(۱۲۳۸) السُّؤَالُ: ما حكمُ تُعزيةِ المرأةِ لأقاربِها أو جيرانِها؟ وهل لها أَجْرٌ؟ الجَوابُ: مِثلُها مِثلُ الرَّجُلِ، وإذا كان المُصابُ مُتأثِّرًا، والتَّعزيةُ تُهَوِّنُ عليه الأمْرَ، فهي مأجورةٌ.

(١٢٣٩) السُّؤالُ: ذَهَبْتُ إلى مكة منذ أُسبوعَين، وصَلَّينا على الجنائِزِ، ثُمَّ تذَكَّرتُ حديثَ الرَّسولِ ﷺ في ثوابِ القيراطِ لمن يحضُرُ الدَّفنَ ويذهبُ إلى المقبرةِ ويُعزِّي أهلَ الميِّتِ، فذَهَبُ إلى مقبرةِ (المُعَلَّى) وهي تبعُدُ حوالي اثنينِ أو ثلاثةِ كيلو مِتراتٍ عن الحَرمِ، وبَعدَ أن وُضِعَ الميتُ في قبرِه أَتَى أهلُ الميتِ بِكيسٍ فيه رَيحانٌ وشيءٌ من الوُرودِ ووضَعُوهُ على الميِّتِ، ثُمَّ قال رَجلُ للذي داخِلَ القبرِ: أَذَنْ. فأذَنَ.

فقُلتُ له: هذه بدعةٌ ما أَنزَلَ الله بها من سُلطانٍ. فقال: مِن أَينَ لك العِلمُ بأنها بدعةٌ ؟! وكان مِن حجَّتِهم أن هذا عَملُ الناسِ؟ فقُلتُ: أولًا: كتابُ الله عَنَجَبَلَ، ثانيًا: أحاديثُ الرَّسولِ عَلَيُّ . فتكلَّم عليَّ كَلامًا قبيحًا، وقال لي: إن أَهلَ العِلمِ أَفْتُوا بها، وإن الذي لا يُفتِي بها جاهِلٌ، فهل هذا العَمَلُ -أُعنِي: الأذانَ والإِقامةَ عند القَبرِ - صَحيحٌ،

أو أنه بدعةٌ واعتِداءٌ على دينِ الله؟

الجَوابُ: أولًا: ذَكَرتَ أن الذي يُصلِّي على الجنازةِ له قِيراطٌ، وأن الذي يَذهَبُ معه إلى المقبرةِ ويَحضُرُ معه إلى المقبرةِ ويُعزِّي أهلَه له قيراطٌ، وأقول لك: إن الَّذي يَذهَبُ إلى المقبرةِ ويَحضُرُ دَفنَها حتى تُدفَن له قيراطان (١)، سواءٌ عَزَّى أهلَهَا أو لم يُعَزِّهم، فتَعزِيةُ الأَهلِ لا دَخلَ لها في هذا الأَجرِ.

وأمَّا ما ذَكَرتَ من أن الميتَ لها وُضِعَ في قبرِه جُعِلَ معه رَيحانٌ، ثُمَّ أُذِّن وأُقيمَ، فهذا بدعةٌ، وقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «كُلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ»^(٢)، فهي ضَلالٌ.

وإذا قالَ لك: ما الدَّليلُ؟ قل لهُ: أنتَ الذي عليكَ الدَّليل، فالفاعِلُ هو الذي عليه الدَّليل، فالفاعِلُ هو الذي عليه الدَّليلُ؛ لأنَّ الأصلَ في العباداتِ المنعُ حتَّى يَقومَ دَليلٌ على أنها مَشروعةٌ، قال الله تَعَالَى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شَرَكَكُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]، فهل أذِنَ الله ورسولُه أن يوضَعَ على الميتِ ريحانٌ، وأن يُؤذَّن في قبرِهِ ويُقامَ؟!

أينَ هذا في كِتابِ الله؟! أينَ هذا في سُنةِ رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؟! أينَ هذا في عَمَلِ الصحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُمُ؟! أينَ هذا في أقوالِ الأئمةِ رَحِمَهُمْ ٱللَّهُ؟!

فهذا الذي قالَ لك: عَليكَ بالدَّليلِ أنها بدعةٌ. فقل له: أنت الذي عليك الدَّليلُ أنها مَشروعةٌ؛ لأنَّ أيَّ إنسانٍ يَتَقَرَّبُ إلى الله عَنَّوَجَلَّ بشيءٍ من الدين في العَقيدةِ أو الأَقوالِ أو الأَفعالِ فعالِ فعليه أن يُقيمَ الدَّليلَ على ما فَعَلَ، وإلا فهو مُبتَدِعٌ ضالٌّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضَّى اللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُا.

وإن نَصيحَتي لهؤلاءِ وأَمثالِهم: أن يتَقوا الله في أنفُسِهم أولًا، ثُمَّ في الأَمواتِ ثانيًا، فهاذا يَستفيدُ الميتُ من الريحانِ الذي يُجعَلُ عليه؟! إنَّ شمَّهُ وذَوقَهُ وإحساسَهُ كلَّه فُقِدَ بِخُروج روحِه من جسدِه.

ثُمَّ إِن بعضَ الناسِ يَبتَدِعُ بدعةً أُخرى بالنسبةِ للأمواتِ، وهي أنه إذا دُفِنَ الميتُ جَعَلوا على قبرِهِ جَريدةً، أو غُصنَ شجرةٍ أَخضَرَ، أو ما أشبَه ذلك، وهذا بدعةٌ، وسُوءُ ظنِّ بالميتِ وعَمَلٌ بلا عِلم.

فإنْ قالوا: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ فَعَلَ ذلك، فالجوابُ أنه فعلَهُ حين مَرَّ بقَبرَينِ يُعذَّبان (۱) ، فلَم يَكُنِ الرَّسولُ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَجعلُه على كلِّ ميتٍ دُفِنَ، بل لها كُشِفَ له عن تَعذيبِ هذين القَبرَينِ فَعَلَ ذلك، ووَضْعُك هذه الجريدة أو نحوها على القبرِ يَعني: أنَّك تشهدُ بِلسانِ الحالِ والفِعلِ أنه يُعَذَّبُ، فهو سوءُ طنِّ باقربِ الناسِ إليك، فقد يَكونُ أباك، أو أمَّك، أو ابنك، أو بنتك، ألا فليتَقوا الله في أنفُسِهم وفي جَنائِزهِم.

وعَملُ النَّاسِ ليس بدَليلِ حتَّى يُؤيَّدَ بدَليلٍ مِن الكِتابِ والسُّنةِ.



(١٧٤٠) السُّؤالُ: رَجُلُ تُوُفِّي، فصنَعَ أهلُه له طعامًا بعد مَوتِه ودَعَوْا إليه النَّاسَ؛ فها حُكْمُ حُضورِ هذه الوَليمةِ؟

الجَوابُ: هذه الوليمةُ قال عنها جَريرُ بنُ عبدِ اللهِ البَحِليُّ: كنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إلى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (۲۱٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (۲۹۲)، من حديث ابن عباس رَضَّالَلُهُ عَنْهُا.

أَهلِ الميِّتِ، وصَنْعَةَ الطَّعامِ مِن النِّياحةِ^(۱). والنِّياحةُ مُحُرَّمَةٌ، فلا يجوزُ لأهلِ الميِّتِ أَنْ يفعَلوا ذلك، والذَّهابُ إليها لا يجوزُ؛ لأنَّهَا مُحُرَّمَةٌ، وحُضورُ المُحَرَّمِ حَرامٌ.

وإنّي في هذه المُناسَبةِ أودُّ أنْ أقولَ لإخواني المُسلمين: ما يفعلُه بَعضُ النّاسِ اليومَ مِن الاجتماعِ للعزاءِ، وجَلْبِ الذّبائحِ إليهم، وصُنْعِ الولائمِ مِن غيرِ أهلِ الميّتِ؛ كلّه لا أصلَ له؛ فيا كان السّلفُ الصّّالحُ يفعلون هذا، والمقصودُ مِن التّعزيةِ تقويةُ المُصابِ على الصَّبْرِ والتّحمُّل، وهذه الطَّريقُ الَّتي ذكرْتُها الآن ليست مَعروفةً عند السَّلفِ؛ لذلك يَنْبغي العُدولُ عنها إلى ما كان مَشروعًا، وهو أنْ يُعزَّى الرَّجلُ إذا رأيتَه حَزينًا، فتقولُ له: اصبرْ واحتسِبْ؛ فإنَّ للهِ ما أَخذَ، وله ما أعْطَى، وكلُّ شَيْءٍ عنده رأيتَه حَزينًا، فتقولُ له: اصبرْ واحتسِبْ؛ فإنَّ للهِ ما أَخذَ، وله ما أعْطَى، وكلُّ شَيْءٍ عنده بأجلٍ مُسَمَّى، ومَن لم يَمُتِ اليومَ يَمُتْ غدًا، والثَّوابُ على قَدْرِ المُصابِ، وكلماتٍ نحوَها، سواءٌ في بَيتِه إنْ كان مِن أقارِبِك الخاصِّينَ، أو في سُوقِه أو في مَسجِدِه، أمَّا هذه الاجتهاءاتُ الَّتي فيها إضاعةُ الأوقاتِ، وبذُلُ النَّفقاتِ، ومُخالَفةُ طَريقِ السَّلفِ؛ فلا يَنْبغي للعاقِلِ أنْ يفعَلَها.

(١٢٤١) السُّؤالُ: في بعضِ الأَماكِن عِندَهم عادةٌ: عندما يَموتُ الميِّتُ يَقومُ والِدهُ بذَبحِ ذَبيحةٍ، ويُسمِّيها حُزانةَ فلان، وربها يَدعو الناسَ للحُضورِ والأَكلِ منها، والبعضُ يَمتَنِع من الذَّهابِ، وقد يُرسِلون له لحَهَّا، فهل يَأْكُلُ منه؟

الجَوابُ: لا يَأْكُل من هذا اللَّحم، بل يَهجُر اللَّحمَ والإِجابة إلى الدَّعوة؛ لأن هذه دَعوةٌ مُنكرةٌ وتَنِمُّ على عَدمِ صبرِ المصابِ، وإنَّني أُشيرُ على أولئِك القومِ الذين اعتادوا هذا أن يَدَعوه، وأن يَرضَوا بالله ربَّا، وأن يَصبِروا لِقَضاءِ الله وقَدَرِه؛ فإنَّ لله ما أَخَذ وله

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت، رقم (١٦١٢).

ما أعطى، وأن يَعلَموا أن هذا لا يَزيدُهم أجرًا، بل يُكسِبُهم إِثمًا، فهم قد خَسِروا مالًا، وخَسِروا مالًا، وخَسِروا أوقاتًا، وأَثِموا فيها فَعَلوا؛ لدَلالَتِه على الحُزنِ والجَزَع وعَدم الصبرِ.

(١٢٤٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: هل يُعتبَرُ البكاءُ بصوتٍ منَ النِّياحةِ؟

الجَوَابُ: ليسَ منَ النِّياحةِ، ولكِنْ لا يَنبغي للإنسانِ أَنْ يَتَكَلَّفَ البُكاءَ وأَنْ يَرَكَلَّفَ البُكاءَ وأَنْ يرفَعَ صوتَه بالبكاءِ، بل يَجعَل الأمرَ أمرًا طبيعيًّا بدونِ تكلُّفٍ، وإذا كان أمرًا طبيعيًّا فلا حرجَ.

(١٢٤٣) السُّؤالُ: عِنْدَنا مَزْرَعةٌ، ومجموعةٌ جيرانٍ لنا، لهم مَزارعُ، ليس لهم الله السَّياراتُ الكَبيرَةُ، لكِنَّ طريقٌ واحِدٌ، ولهم طريقٌ ثانٍ، ولكنْ لا يدخُلُ منه إلا السَّياراتُ الكَبيرَةُ، لكِنَّ السياراتِ الصغيرةَ تَمْشِي مِن طَريقٍ فيه مَقابِرُ يمُرُّون عَلَيْها مِنْ فوقِها، والمقابِرُ هذه قديمةٌ تقريبًا حوالي مئةِ سنةٍ، فها حُكمُ الشَّرْعِ فيها؟ وهل يجوز إخراج العظام التي تظهر من هذه القبور ووضعها بعيدًا حتى نمهد طريقًا؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ هذا، والحَلُّ في هذا أنْ تَذْهبوا إلى القاضي والبَلَدِيَّةِ لحلِّ المُشْكِلَةِ، أمَّا البَلَدِيَّةُ مِن جهةِ الأمورِ الشَّرْعِيَّةِ.

أما إخراج عِظامِ المُوْتَى فلا يجوزُ؛ أرأيت لو أن أحدًا احتاج إلى المرور على بيتك أتَرْضى أنْ يُهْدَمَ بيتك ويُخْرِجَك حتى يكونَ طَريقًا؟ فأصحابُ القُبورِ هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بأرْضِهِمْ.



(١٢٤٤) السُّؤَالُ: رجلٌ قُبِرَتْ والدتُه في إحدَى المقابرِ في بلدِه، وفي هذه المقبرةِ طريقٌ يمرُّ النَّاسُ فيها والبهائمُ، وموقعُ قبرِ والدتِه على الطريقِ العامِّ، ولم يستطعْ أن يصرفَ النَّاسَ من هذه الطَّريقِ؛ لِضِيقِ المكانِ، ولعادةِ النَّاسِ في بلدِه أنَّهم يَجعلون الطُّرُقاتِ على المقابرِ، سواءٌ طُرُقُ مُشاةٍ، أو طُرُقُ سيَّاراتٍ، ويجعلونها مواقفَ للسَّيَّاراتِ، ويَجعلونها مواقفَ للسَّيَّاراتِ، ويَرعونَ فيها المواشي، ويَربِطُونها فوقَ القُبورِ، مثلُ الجِالِ والبقرِ والحَميرِ، ويَضَعُون أيضًا الحَطَبَ فوقَ القبورِ، ويَرمُونَ المُخلَّفاتِ والجِيفَ والقاذوراتِ وما أشبه ذلك على المقابرِ.

فهل يجوزُ له أن ينقُلَ قبرَ والدتِه إلى مقبرةٍ أُخرى؛ حيثُ إنَّ قبرَ والدتِه في الطَّريقِ، ويَمشي النَّاسُ عليها؟ وما حُكمُ الشَّرع في نظرِكم والحالُ هذه؟

الجَوَابُ: قبلَ الإجابةِ عن سؤالِكم أودُّ أنْ أُوجِه نصيحةً إلى أهلِ هذه البَلدةِ؛ أنْ يَتَّقُوا الله تعالى ويَحترِموا إخوانهم؛ فإنَّه لا يَجُوزُ امتهانُ قبورِ المُسلمينَ لأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ.

ولقد نهى النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ - عنِ القُعُودِ على القبرِ، وقال: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ »(۱)، فكيف إذا كانتِ القُبورُ ملقى الزبالةِ والأوساخِ والأنتانِ؛ فإنَّ هذا أشدُّ إهانةً منَ القعودِ؟!

لذلك أنصَحُ إخواني أهلَ هذه البلدةِ بأن يتَّقُوا اللهَ تعالى، ويَحترِموا قبورَ إخوانِهم، وهذه المقبرةُ ليسَ فيها إلَّا آباؤُهم وأمَّهاتُهم وإخوانُهم وأعمامُهم وأقاربُهم، فلْيَتَّقُوا اللهَ إن كانوا مُؤمنينَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

أما بالنسبة للجوابِ عن سؤالِك، فإنَّه إذا كان قبرُ أمِّكَ من هذه القبورِ الَّتي تُتُهَنُ فلا حرجَ عليك أن تَنقُلَه إلى مكانٍ آخرَ يكونُ فيه مُحترَمًا؛ لأنَّ هذا غَرَضٌ صحيحٌ.

(١٧٤٥) السُّؤالُ: ما حكمُ القُبورِ الَّتي تُبْنَى بالأسمنتِ ومُرتفعةً عن الأرضِ؛ حيثُ إنَّه لا يوجدُ مكانٌ، ويُوضَعُ فيها أكثرُ مِن مَيِّتٍ؟

الجَوابُ: هذا لا أستطيعُ أنْ أُفتِيَ به؛ لأنَّه لا يُوجَدُ في بلادِنا، وإنَّما يوجَدُ في بلادِنا، وإنَّما يوجَدُ في بلادٍ أخرى، وعلى أهلِ تلك البلادِ أنْ يَحُلُّوا هذه المُشكِلةَ.

(١٢٤٦) السُّؤالُ: ما نَصيحَتُكم للنِّساءِ اللَّاتي تَزُرْنَ القُبورَ؛ حيث إذا وُجِّهَت لها النَّصِيحَةُ تقولُ: اتْرُكْني وحالي. وما شابَه ذلك؟

الجَوابُ: النَّصيحةُ لهؤلاء النِّساءِ أَنْ يَتَقينَ اللهَ، وألَّا يُعَرِّضْنَ أَنفسَهنَّ لِلَعْنَةِ اللهِ؛ لأَنَّ النَّبَيَّ عَيَلِيًّ لعَنَ زائراتِ القُبورِ^(۱)، واللَّعْنَةُ: هي الطَّرْدُ والإبعادُ عن رَحمةِ اللهِ، وإذا كُنَّ يُرِدْنَ أَنْ ينفَعْنَ الميِّتَ فليَدْعِينَ له ولو كُنَّ في البيوتِ، فإنَّ اللهَ سُبْحانهُ وَتَعَالَى قَريبٌ مُجيبٌ، كما قال سُبْحانه: ﴿ وَإِذَا سَاَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة:١٨٦].

وأمَّا قولُها: «دَعْني وحالي» فهذا غَلَطٌ، فالواجِبُ على مَن بُذِلَت له النَّصيحةُ:

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٢٢٩)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء للقبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، من حديث ابن عباس رَيَحَالِيَّهُ عَنْهُا.

أَنْ يَشْكُرَ مَن نَصَحَه ويدعُو له، ثمَّ إِنْ كَانَ النَّاصِحُ على صَوابِ امتَثَلَ للنَّصيحةِ، وإِنْ كَانَ على حَوابِ امتَثَلَ للنَّصيحةِ، وإِنْ كَانَ على خطأٍ فلْيُبَيِّنْ له -بعد أَنْ يتشَكَّرَ منه- أَنَّه لا بأسَ بذلك، ويأتِ بالدَّليلِ؛ لأَنَّ مِن النَّاصِحينَ مَن ينصَحُ عن شَيْءٍ يَظنُّه حرامًا وليس بحرامٍ، أو يظنُّه بواجبٍ وليس بواجبٍ.

(١٢٤٧) السُّؤَالُ: عند عَمَلِ اللَّحْدِ للميت يَحْرُج منَ الأرضِ ماءٌ، فها العملُ؟ الجَوَابُ: إذا كان يَحْرُجُ منَ الأرضِ ماءٌ، فإنَّهُ يُجعَلُ شيءٌ يَحفَظ الهاءَ حتَّى لا يَتَسَرَّبَ، ولا يُعمَّق القَبرُ كَثيرًا.

(١٢٤٨) السُّؤالُ: جاء في الحديثِ أنَّ مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّة (١)؛ فإذا بُنِيَ للميتِ مَسجدٌ من قِبَلِ أولادِه، هل يَصِلُه أجرُ بناءِ هذا المسجدِ؟

الجَوابُ: نعم، يَصِلُه إنْ شاء اللهُ؛ لأنَّه ثَبَتَ عن النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وَسَلَّم - أَنَّه أَذِنَ لِسَعْدِ بنِ عُبَادَةَ أَنْ يَجعَل بُستانَه صدقةً لأُمِّه بعدَ موتِها (٢). وجاءه رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أُمِّي افتُلِتَتْ نفسُها -يعني: ماتتْ بغتةً - وأظنُّها لو تكلَّمتْ لَتَصَدَّقَتْ، أَفْاتصدَّقُ عنها؟ قال: «نَعَمْ» (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب من بنى مسجدا، رقم (٤٥٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل بناء المساجد، رقم (٥٣٣)، من حديث عثمان بن عفان رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتابُ الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِّاللَّهُعَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَضِّاًلِلَّهُ عَنْهَا.

ولكنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- أرشَدَ إلى شيءٍ نفعلُه للأمواتِ خيرٌ من هذا، ألا وهو الدُّعاءُ، حيثُ قالَ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(۱)، فذكر -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- الدُّعاءَ ولم يذكرِ الصَّدقة أو الصَّلاة أو الصَّومَ فذكر -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- الدُّعاءَ ولم يذكرِ الصَّدقة أو الصَّلاة أو الصَّومَ أو الحَجَّ أو العُمْرَة عن الميِّتِ؛ وعدول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- عن ذِكْرِ الأعمالِ معَ أنَّ سياقَ الحديثِ في الأعمالِ يدلُّ على أن الدُّعاءَ أفضلُ من الأعمالِ؛ ذِكْرِ الأعمالِ معَ أنَّ سياقَ الحديثِ في الأعمالِ يدلُّ على أن الدُّعاءَ أفضلُ من الأعمالِ؛ إذ لا يمكِن للنبيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسَلَّم- النَّاصِحِ الأمينِ لأُمَّتِه أنْ يَدُلَّهُم على شيءٍ وهناك خيرٌ منه، أبدًا.

فنصيحتي لإخواني الَّذين يُريدونَ أن يَنفعوا موتاهم أن يُكثِروا منَ الدُّعاءِ لهم، وأن يَجعلوا الأعمال الصَّالحِ، وسيأتي وأن يَجعلوا الأعمال الصَّالحِ، وسيأتي اليومُ الَّذي سَيكونون فيه مثلَ أمواتِهم اليومَ.

(١٢٤٩) السُّؤالُ: هل الصَّدقاتُ تَنفعُ الميتَ سَواءٌ أَكانَت أموالًا طعامًا أو ماءً أو غيرَها؟

الجَوابُ: الصَّدقةُ تَنفعُ الميتَ، سَواءٌ كانت دَراهِمَ أَو مَلابِسَ أَو أَطعمةً أَو سِقايةً ماءٍ؛ لأنَّ سَعدَ بنَ عُبادةَ رَضَائِلَهُ عَنْهُ استَأذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَن يتَصَدَّقَ عن أُمِّه بمِخرافِه -يَعني: بُستانَه- فأَذِنَ له (٢)، وأَتاهُ رَجلٌ فقالَ: يا رَسولَ الله، إنَّ أُمِّي افتُلِتَت نَفسُها، وأَظُنُّها

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ لِللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

لو تَكَلَّمَت لتَصَدَّقَت؛ أَفَأْتَصَدَّقُ عنها؟ قال: «نَعَم»(١)، ولكنْ أَيُّها أَفْضَلُ: أَن يتَصَدَّقَ الإِنسانُ للمَيِّتِ أَو يَدعوَ للميِّتِ؟

لنَنظُر، ثَبتَ عن النَّبِيِّ -صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَّمَ- أنه قالَ: «إذا مات الإنسانُ انقَطَعَ عَملُه إلَّا مِن ثَلاثةٍ: صَدقةٍ جارِيةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفَعُ بِه، أو وَلَدٍ صالِحٍ يَدعو له» (٢)، فأمَّا الصَّدقةُ الجاريةُ والعِلمُ فهي مِن فِعلِ الميتِ، ومِثالُ الصَّدقةِ الجاريةِ: أَنْ يَتَصَدَّقَ الميتُ نَفسُه بشَيءٍ مُستَمِرٍ ودائِمٍ، ومِن أفضَلِ ذلك بِناءُ المساجدِ، والعِلمُ الذي يُنتَفَعُ به واضِحٌ، وهو أن يَكون الإنسانُ عالِمًا داعِمًا إلى الله عَرَقِجَلَ، وينشُرُ عِلمَه في المقالِ والفِعالِ: ففي المقالِ أن يَتكلَّم ويُعلِّم، وفي الفِعالِ بأن يَكتُبَ ويُؤلِّفُ.

وأمَّا الوَلدُ فقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَّمَ: «أو وَلَدٍ صالِحٍ يَدعو لَه»، ولم يَقُل: وَلدٍ صالِحٍ يتصَدَّقُ عنه أو يَصومُ عنه، أو يحبُّ عنه، بل عَدَلَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَّمَ مِن فعلِ الطاعةِ للميِّتِ إلى الدُّعاءِ له.

فالذي أدعو إِخواني المسلمين إليه، أن يَجعَلوا أعمالَهم الصالحةَ لأنفُسِهم؛ فهم مُحتاجون أيضًا للعَملِ الصالِحِ، وأن يَجعَلوا لأمواتِهمُ الدُّعاءَ كما أرشَدَ إليه النَّبِيُّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَّم.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَضَّالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِحُ لِلللهُ عَنْهُ.

(١٢٥٠) السُّؤالُ: في الحديثِ «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (١)، فهل يُشترَطُ للولدِ الَّذي يدعوَ أن يكون صالحًا، وإذا كان الولدُ غيرَ صالح ودعا لوالدهِ فهل يَصِلُه هذا الدُّعاءُ؟

الجَوابُ: الولدُ غيرُ الصَّالِحِ في الغالبِ لا يدعو لوالديْه؛ إذْ إنَّه فاسدٌ في نفسِه ولا يَهتَمُّ بنفسِه ولا بوالديْه، لكِن لو فُرِضَ أنَّه دعا لوالديْه وهو غيرُ صالحٍ، فهذا يَتَوَقَّفُ على إجابةِ اللهِ عَرَّهَ ِكَلَ لهذا الداعي الَّذي ليسَ بصالح.

(١٢٥١) السُّؤَالُ: أبي مُتَوَفَّ، وأُريدُ أنْ أتصدَّقَ عنه بصدقةٍ، فهَلِ الأفضلُ أنْ أجعلَها في إفطارِ صائم، أو في غيرِ ذلك؟

الجَوَابُ: الأفضلُ إفطارُ الصَّائم، ولكنِ احْرِصي على أَنْ تَصنعي أَنتِ بنفسِكِ طعامًا، وتُفطِّري الصُّوَّامَ؛ فإنَّ الشيءَ الَّذي تُباشِرينَهُ بنفسِكِ أفضلُ.

(١٢٥٢) السُّؤالُ: هل يَعلَمُ الميتُ إذا حجَّ عنه أحدٌ؟

الجَوابُ: إذا كان الحجُّ تطوعًا فالأَفضلُ الدعاءُ له دونَ الحَجِّ عنه، فليَجعَلِ الإِنسانُ حَجَّهُ لنفسِه وليَدعُ لميتِه في الطَّوافِ والسعي وفي الوُقوفِ بعرفةَ ومزدلفةَ ومِنَى، وليَجعَل الحجَّ لنفسِه، فهو بحاجةٍ إلى عمَلِ صالِح، فلماذا يُهدِي أعمالَه لغيرِه.

ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ قال: «إذا مَاتَ الإِنسانُ انقَطَعَ عَملُه الله من ثلاثٍ: صَدقةٍ جاريةٍ -يَعنِي: يَجعَلُها هو بنفسِه وهو حيُّ-، أو عِلم يُنتَفَعُ به،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

أو وَلدٍ صالِحٍ يَدعو لَهُ »(١)، ولم يَقُل: وَلدٍ صالِحٍ يَعمَلُ لهُ. بلْ: «يَدعُو لَهُ»، فهل يُمكِنُ أن يُرشِدَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ إلى شيءٍ وغيرُه أفضَلُ منه؟ لا والله.

إِذَن، فالدُّعاءُ للأمواتِ يا عبادَ الله أفضَلُ منَ الأعمالِ الصالحةِ لهم، إلا شيئًا نَقَدُوهُ فِي حياتِهم فيُنفَّذ، أما شيءٌ يتبرَّعُ به الإنسانُ عن الميتِ فإن الدُّعاءَ للميتِ أفضَلُ.

فها بالنا نَعدِلُ عن الأفضَلِ إلى المفضولِ، ونَحرِمَ أنفُسَنا أَجرَ العبادةِ، فأقـولُ: لا تَحُجُّوا عن الميت إذا كنتُم تُريدون الأفضَلَ، واجعَلوا الحجَّ لكم وادعوا لميِّتكُم.

(١٢٥٣) السُّؤالُ: هناك فَتوى لفَضيلَتِكم أنه يَجوزُ أن يُصَلِّيَ الإِنسانُ ويَهبَ الثَّوابَ للميتِ، فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: نعم، لا بَأْسَ، لكنْ أقولُ وأُكرِّرُ دائِمًا: إنَّ الدعاءَ للميِّتِ أفضَلُ، حتى من الصدقةِ والحجِّ والعُمرةِ.

(١٢٥٤) السُّؤالُ: هل الحَجُّ للوالِدَين أفضَلُ أو الصَّدقةُ؟

الجَوابُ: الأفضَلُ من هذا كُلِّه الدُّعاءُ، أَنْ يُكثِرَ مِن الدُّعاءِ للوالِدَين؛ لأن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لها ذَكَرَ أَنَّ الإِنسانَ إذا ماتَ انقَطَعَ عَملُه قال: «إلَّا مِن عَلَى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لها ذَكَرَ أَنَّ الإِنسانَ إذا ماتَ انقَطَعَ عَملُه قال: «إلَّا مِن عَلَى اللهِ على عَلَم يُنتَفَعُ به، أو وَلَدٍ صالِحٍ يَدعو له»(٢)، فذَكَرَ دُعاءَ الوَلدِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِللهُ عَنْهُ.

⁽٢) التخريج السابق.

الصالِح، ولم يَذكُر عَملَ الوَلدِ الصالِحِ، مع أن سِياقَ الحَديثِ في بَيانِ الأَعمالِ التي لا تَنقَطِعُ إذا ماتَ الإنسانُ.

ولو كان العَملُ الصالِحُ للمَيِّتِ أفضَلَ مِن الدُّعاءِ لَبَيْنَهُ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّنا نَعلَمُ أن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أنصَحُ الخَلقِ للخَلقِ، وأَنَّه لا يُمكِنُ أَبَدًا أَن يَعدِلَ إلى المفضولِ ويَترُكُ وأَعلَمُ الخَلقِ بشَريعةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأَنَّه لا يُمكِنُ أَبَدًا أَن يَعدِلَ إلى المفضولِ ويَترُكُ الفاضِلَ، بل لو كان مُساوِيًا له لذَكرَ الأَمرين جَميعًا.

وأحُثُ إخواني المسلِمينَ عامةً أن يُكثِروا مِن الدُّعاءِ لأَمواتهِم، وأن يَجعَلوا الأعمال الصالحِة في صَحائِفِهم هُم -أي: العامِلينَ- أمَّا الأَمواتُ فلَهُم الدُّعاءُ، وأمَّا الأَعمال الصالحِة في صَحائِفِهم هُم -أي: العامِلينَ- أمَّا الأَمواتُ فلَهُم الدُّعاءُ، وأمَّا الأَعمال فللإِنسانِ نَفسِه، وليَعلَمْ كُلُّ مُسلِم أنه سَيكونُ مُحتاجًا إلى ثَوابِ هذا العَملِ الذي جَعلَهُ للمَيِّت، وأنَّه سَيموتُ ويَحتاجُ هذا الثَّوابَ، ولو أنَّه أهدى العَملَ للمَيِّتِ السَي له مِن ذلك إلَّا مُجرَّدُ الإِحسانِ إلى المَيتِ. ليسَ له مِن ذلك إلَّا مُجرَّدُ الإِحسانِ إلى المَيتِ.

والإِحسانُ للمَيتِ بالدُّعاءِ أَنفَعُ للمَيِّتِ وأَفضَلُ وأَهدى وأرشَدُ؛ لأَنَّه الأَمرُ الذي أرشَدَ إليهِ نَبِيُّنا صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ.

(١٢٥٥) السُّؤالُ: ما حكمُ الإعلامِ عن المُتُوفَى في المَسجِدِ حتَّى يحضُرَ النَّاسُ؟ الجَوابُ: إذا كان الرَّجلُ فيه خيرٌ ومَنفعةٌ للمُسلمينَ، فلا بأسَ أنْ يُخْبَروا بموتِه ليُصَلُّوا عليه، وإنْ كان شخصًا عاديًّا فلا؛ لأنَّ ذلك ليس معهودًا في عَهدِ الصَّحابةِ



(١٢٥٦) السُّؤَالُ: هل تَعودُ الحياةُ إلى الميِّتِ في القبرِ؟

الجَوَابُ: نعَمْ، تَعودُ الرُّوحُ إلى الميِّتِ في القبرِ، فإذا دُفِنَ وأتاه الملكانِ يَسألانِهِ عن ربِّه ودِينِه ونبيِّه فإنَّ رُوحَه تُعادُ إليه ويُجيبُ، والمؤمنُ يُجيبُ بالصَّوابِ، فإذا قيل له: مَنْ ربُّك؟ قال: ربِّيَ اللهُ. وإذا قيل له: ما دِينُك؟ قال: نبيِّي مُحَمَّدٌ. وإذا قيل له: ما دِينُك؟ قال: دِينِي الإسلامُ. أمَّا المُرتابُ فإنَّه إذا سُئِلَ قال: ها ها لا أدري، سمِعْتُ النَّاسَ قال: دِينِي الإسلامُ. أمَّا المُرتابُ فإنَّه إذا سُئِلَ قال: ها ها لا أدري، سمِعْتُ النَّاسَ يقولون شيئًا فقُلْتُه. فيُضرَبُ بمِرْزَبَّةٍ مِن حديدٍ، فيصيحُ صيحةً يسمعُها كُلُّ مَن حوله مِنَ الثَّقَلَيْنِ، نسألُ اللهُ العافيةَ.

وأمَّا بعدَ ذلك فليس عِندي عِلمٌ هل تَعودُ الرُّوحُ أو لا، لكنْ إذا ثبَتَ أنَّا تُعادُ إلى جِسمِه عِندَ اللَّساءَلةِ فالأَصْلُ بَقاؤُها حتَّى يقومَ دليلٌ على أنَّها تُنْزَعُ منه وتَخْرُجُ، وقد وَرَدَ أَنَّ أرواحَ المؤمنين في الجنَّةِ(١)، وهذا يدُلُّ على أنَّ الرُّوحَ تَعودُ إلى مكانِها ومُستقَرِّها في الجنَّةِ إنْ كانت مِن أهلِ الجنَّةِ، أو في النَّارِ إنْ كانت مِن أهلِ النَّارِ.

(١٢٥٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ رُؤيا اللَّوَفَى في المنامِ؟

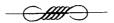
الجَوابُ: لَيْسَ لها حُكْمٌ ولَيْسَ لَها أَثَرٌ ولا يُبْنَى عَلَيْها أَيُّ شَيْءٍ؛ لأَنَّ الإنسانَ دائيًا إذا فَكَّر في شَيْءٍ رآه في المنامِ حتَّى لو فُرِضَ أَنَّ الميتَ رُئِيَ في المَنامِ وهو يقولُ: تَصدَّقوا عَنِي اللَّذي عَنِي اللَّذي في المَنامِ وهو يقولُ: اقضُوا دَيْنِي الَّذي عَنِي اللَّذي فهنا نَقولُ: اقضُوا دَيْنِي الَّذي لفُلانٍ الَّذي أَقَرَّ له بالدَّيْنِ واسألُوه؛ إنْ قال: لِي عِنْدَه دَيْنُ. فإنَّهُ لا عَمَلَ على هذِه الرُؤيةِ.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء فيها يقال عند المريض إذا حضر، رقم (١٤٤٩)، من حديث كعب بن مالك رَضِّى لِللَّهُ عَنْهُ.

(١٢٥٨) السُّؤالُ: يَقول بعضُ الناسِ: إن الإنسانَ إذا مات في رمَضانَ فإنه يَدخُل الجُنَّة مُستدِلِّين بحَديث: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبُوَابُ الجَنَّة، وَخُلِّقَتْ أَبُوَابُ الجَنَّة مُستدِلِّين بحَديث: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبُوَابُ الجَنَّة، وَخُلِّقَتْ أَبُوابُ الجَنَّة مُستدِلِّين بحَديث؛

الجَوابُ: هذه المَقولةُ لا صِحَّةَ لها، فالإنسانُ إذا كان من أَهْل الجَنَّة فهو من أَهْل الجَنَّة فهو من أَهْل الجَنَّة، سواءٌ مات في رمَضانَ أو غيره، وإذا لم يَكُن من أهل الجَنَّة -أَعاذَنا اللهُ وإيَّاكم من ذلك - سواءٌ مات في رمَضانَ أو غيره فإنه ليس من أَهْل الجَنَّة.

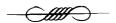
ولكِنِ المُراد بالحديث حثُّ الناس على العمَل الصالِح الَّذي يَكون سببًا لدُخول الجَنَّة وأن أبوابها مَفتوحة، فمَن أحبَّ فلْيَلِجْ وليُقبِلْ؛ ولهذا جاء في الحديثِ أنه قال: «يَا بَاغِيَ الخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ »(٢).



(١٢٥٩) السُّؤالُ: هل مِن السُّنةِ أَن يُعِدَّ الإِنسانُ كَفنَه؟ الجَوابُ: ليسَ مِن السُّنةِ.



(١٢٦٠) السُّؤالُ: امرأةٌ عندَ مَوتِها لم يُضَفَّر لها شَعرُها، فهل علينا شَيءٌ؟ الجَوابُ: لا؛ فضَفرُ الشَّعرِ سُنةٌ وليس بواجِبٍ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٧)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، رقم (١٠٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِتَهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في فضل شهر رمضان، رقم (٦٨٢)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل شهر رمضان، رقم (١٦٤٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِّتُهُعَنْهُ.

(١٢٦١) السُّوَالُ: بعضُ النَّاسِ يَعتقِدُونَ أَنَّ المسلمَ إذا مات وجَب كسرُ يدِه الشِّمالِ أو بَثْرُها؛ وذلك لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُونَ كِنَبَهُ بِشِمَالِهِ عَنَقُولُ الشِّمالِ أو بَثْرُها؛ وذلك لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُونَ كِنَبِيهُ ﴾ [الحافة: ٢٥]، فيقولُ: إذا جاء يومُ القيامةِ وأرادَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنْ يَعطيه كتابَه بشمالِه، وجَد أَنَّ الشِّمالَ مكسورةٌ أو مبتورةٌ، فيُضْطَرُّ جَلَّوعَلا -على حسب زعْمِهِم - أَنْ يُعطيه كتابَه بيمينِه، وبهذا يضمَنُ هذا المسلمُ الجنَّة. فهل هؤلاء يُعَدُّونَ مُسلمينَ بِزَعْمِهم هذا؟

الجَوَابُ: هذا غلطٌ منهم وسَفَهُ؛ لأنَّ الإنسانَ يُبعَثُ يومَ القيامةِ كاملَ الأعضاءِ، حتَّى لو قُطِعَتْ يداهُ ورِجلاهُ في الدُّنيا فإنَّها تَرجِعُ، حتَّى إنَّ الإنسانَ إذا خُتِنَ وقُطِعَتِ القُلْفَةُ من ذَكرِهِ فإنَّها تعودُ يومَ القيامةِ.

ولا يَجِلُّ لأحدٍ أَنْ يَكسِرَ عظمَ الميِّتِ ولا أَن يَقطَعَ عُضوَه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم: «كَسْرُ عَظْم المَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيَّا»(١).

فه ولاءِ السُّفهاءُ أرَى أنَّ مِنَ الواجبِ عليك أنْ تَطلُبَ من وزارةِ الشوونِ الإسلاميَّةِ والأوقافِ والدَّعوةِ والإرشادِ أنْ تُرسِلَ إليهم مَن يُبَيِّن لهم الحقَّ. والمسلمُ ضالَّتُه الحقُّ، أينها وَجَدَه أَخَذَه، فبلِّغْ عنهم حتَّى يُرسَلَ إليهم مَن يَهديهم للصِّراطِ المستقيم.

فهؤلاءِ جهلاءُ ويجِب أن يُعلَّموا.



(١٢٦٢) السُّؤَالُ: ما حُكمُ رفع البناءِ للقُبُورِ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ١٠٥)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم، رقم (٣٢٠٧)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب النهي عن كسر عظام الميت، رقم (١٦١٦)، من حديث عائشة رَضَاًلِلَّهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: القبورُ لا يُبنى عليها لا بناءٌ نازِلٌ ولا مُرتفِعٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أن يُبنى على القبرِ (١)، وإنَّما يُدفَنُ الميِّتُ كما يُدفَنُ سائر النَّاسِ بدونِ بناءٍ.

(١٢٦٣) السُّوَّالُ: ما حُكم وَضْع العَلَامات على القُبُور حتَّى تُعرَف أثناءَ زِيارةِ القُبُور؟

الجَوابُ: العَلَامات على القُبُور لا بأسَ بها إذا لم تَصِل إلى حدِّ الغُلُو، مِثل أَنْ يضَع الإنسانُ حجرًا عند القبرِ ليعرف به صاحبه، أمَّا أن يضع مَصَدَّةً كبيرةً طويلةً أو يضَع حَجرًا منقوشًا بـ(البُوية) أو مَنقوشًا بالجصِّ أو ما أشبه ذلك، فإنَّ هذا لا يجُوزُ؛ لقول أبي الهيَّاجِ: قال لِي عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضَالِيَّهُ عَنهُ: أَلَا أَبْعَثُك على ما بَعَثني عليه رسولُ الله أبي الهيَّاجِ: قال لِي عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضَالِيَّهُ عَنهُ: أَلا أَبْعَثُك على ما بَعَثني عليه رسولُ الله عَلَيْ أَلَّا تَدَعَ صورةً -أو قالَ: تمثالًا- إلَّا طَمَسْتَهُ، ولا قَبْرًا مُشْرِفًا إلَّا سَويَّتَهُ (١). ولأنَّه بَبَى النَّبِي عَلِيْ أَنَّه نَبَى أَنْ يُجَصَّصَ القَبْر وأَنْ يُبنَى عليه وأَنْ يُكتبَ عَلَيه (١).

(١٢٦٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ وضْعُ قطعةٍ مِن الحديدِ، أو لافتةٍ على قبْرِ الميِّتِ، يُكتَبُ عليها آياتُ قُرآنيَّةُ، بالإضافةِ إلى اسمِ الميِّتِ وتاريخ الوفاةِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أَنْ يُكْتَبَ على قبْرِ الميِّتِ، على نحاسٍ، أو على حجرٍ، أو ما أشبَهَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (٩٧٠)، من حديث جابر رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (٩٧٠)، من حديث جابر رَصَحَالِلَهُ عَنْهُ. وليس فيه: «وأن يكتب عليه» وهي عند أبي داود: كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، رقم (٣٢٢٦)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور، رقم (١٠٥٢).

ذلك، شيءٌ مِن القُرآنِ مع تاريخِ وفاةِ الميِّتِ؛ لأنَّ هذا مِن البِدعِ، وأخشى أنْ يكونَ داخلًا في القُبورِ المُشْرِفَةِ، الَّتي قال فيها عليُّ بنُ أبي طالِبٍ رَضَالِللهُ عَنْهُ لأبي الهيَّاجِ الأسديِّ: ألا أبعَثُكَ على ما بعَثَني عليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ؟ ألَّا تدَعَ صُورةً -أو قال: تمثالًا - إلَّا طمسْتَه، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلَّا سوَّيْتَه (۱).

ولأنَّ هذا فتحُ بابٍ للتَّفاخُرِ في هذه اللَّافِتاتِ، وفتحُ بابٍ للتَّعلُّقِ بهذا الميِّتِ، ورفتحُ بابٍ للتَّعلُّقِ بهذا الميِّتِ، ورُبَّما يُؤَدِّي الأمْرُ إلى عِبادتِه ودُعائِه؛ فلهذا نَرَى أنَّ هذا الفعْلَ مُحُرَّمٌ، وأنَّه يجِبُ على المُسؤولينَ عنِ المقبرةِ إذا رَأُوا مثْلَ ذلك أنْ ينْزِعوه مِن القُبورِ.

(١٢٦٥) السُّؤَالُ: جَرَتِ العادَةُ عندنا بقِراءةِ القُرآنِ مِن أَحَدِ الرِّجالِ الحافظينَ للقُرآنِ عندَ وضْعِ الميِّتِ في القبْرِ، فهل هذا صحيحٌ؟ وما هي السُّنَّةُ عندَ وضْعِ الميِّتِ في القبْرِ، وبعدَ الانتهاءِ مِن الدَّفْنِ؟

الجَوابُ: قِراءةُ القُرآنِ عندَ الميِّتِ في قبرِه، أو الأذانُ في القبْرِ، كلُّ هذا مِن البِدَعِ المُحدثَةِ في دِينِ اللهِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ – وهو أَوْلى النَّاسِ بالعمَلِ بشريعةِ اللهِ، وأسبَقُهم إلى العمَلِ بها – لم يفعَلْ ذلك، ولا خلفاؤُه الرَّاشِدونَ، ولا الصَّحابةُ، ولا أئمَّةُ المُسلمينَ مِن بعدِهم.

وإذا كان كذلك كان هذا مِن البِدَع، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَنَّه قال: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (٢)، وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيضًا: «كُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه النسائي: كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، رقم (١٥٧٨)، من حديث جابر رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

والسُّنَّةُ: أَنْ يضَعَ المِّتَ على جنْبِه الأيمنِ، مُتَوَجِّهًا إلى القبلةِ، وتَوجُّهُه إلى القبلةِ واجِبٌ، ويقول: باسم اللهِ، وعلى مِلَّةِ رسولِ اللهِ (١). فقط.

أما بعدَ الانتهاءِ مِن الدَّفنِ فيقِفُ على القبْرِ، ويقولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اعْفِرْ له، اللَّهُمَّ اعْفِرْ له، اللَّهُمَّ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ الللهُ اللللهُ الللّهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللله

->>>\\

⁽۱) لما أخرجه أحمد (۲/۲۷)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره، رقم (٣٢١٣)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر، رقم (١٠٤٦)، من حديث ابن عمر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) لما أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١)، من حديث عثمان رَضَوَلَيْتَهُ عَنْهُ: كان النبي ﷺ، إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت، فإنه الآن يسأل».





كتاب الزكاة

->>>\\

(١٢٦٦) السُّؤالُ: تساهَلَ البعضُ من النَّاسِ في هذا الرُّكنِ العظيمِ أعني بـ النَّكاةَ؛ فهل من كلمةٍ تُوجِّهونَها لأولئك الَّذين تَساهلوا في إخراج زكاةِ المالِ؟

الجَوابُ: لا شكَّ أَنَّ الزَّكاةَ هي ثالثُ أركانِ الإسلام، وأنَّها من أهم أركانِه، وأنّها مو قرينة الصَّلاةِ في كتابِ اللهِ عَرَّفِجَلَ، وأنَّ الَّذين لا يُؤدُّونَ زكاتَهم سيُطَوَّقونَ بأموالهِم يومَ القيامةِ، كما قال اللهُ تَبَارَكَوَقَعَالَ: ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ ٱلّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما ٓ اتَنهُمُ ٱللّهُ مِن فَضْلِهِ عَمَّا أَلَيْنَ يَبْخَلُونَ بِما ٓ اتَنهُمُ ٱللهُ مِن فَضْلِهِ عَمَّا أَلَيْنَ يَبْخُلُونَ بِما ٓ اللهُ مُا اللهُ مِن فَضْلِه وَ وَلا يَحْسَبَنَ ٱلّذِينَ يَبْخُلُونَ بِما ٓ التَهُ اللهُ مالاً، فلم يُؤدِّ وَاللَّم مَن اللهُ مالاً، فلم يُؤدِّ وَاللَّه مِكَانَّ له يومَ القيامةِ شُجاعًا أقرعَ، قال العُلماءُ: الشُّجاعُ هو الحيَّةُ العظيمةُ، والأقرعُ الذي ليس على رأسِه شعرٌ لكثرةِ سَمَّه، قال النَّي ﷺ: «شُجَاعًا أَقْرعَ لهُ وَالأَقرعُ النَّذي ليس على رأسِه شعرٌ لكثرةِ سَمِّه، قال النَّبيُ ﷺ والأقرعُ، «بِلهْزِمَتيُهِ»، يعني: والأقرعُ الذي والمَالُكَ، أَنَا كُنْزُكَ» أي: هذا الشُّجاعُ الأقرعُ، «بِلهْزِمَتيُهِ»، يعني: شِيَّةَ لا يُودَى منها حقَها إلَّا إذا كان يومَ القيامةِ صُفِّحَت له صفائحُ من نارٍ، وأُهْمِي فِضَة لا يُؤدِي منها حقَها إلَّا إذا كان يومَ القيامةِ صُفِّحَت له صفائحُ من نارٍ، وأُهْمِي عليها في نارِ جهنَّم، فيكُوى به جنبُه وجَبينُه وظهرُه، كليًّا برَدَت أُعِيدَت في يومٍ كان عليها في نارِ جهنَّم، فيكُوى به جنبُه وجَبينُه وظهرُه، كليًّا برَدَت أُعِيدَت في يومٍ كان عليها في نارِ جهنَّم، فيكُوى به جنبُه وجَبينُه وظهرُه، كليًّا برَدَت أُعِيدَت في يومٍ كان

والشَّيطانُ يُصوِّرَ للعبدِ أَنَّ الزَّكاةَ غُرمٌ وخسارةٌ؛ فلهذا يبخَلُ بها ويتمثَّلُ الأعذارَ للسُقوطِها، ولم يعلَمِ المسكينُ أَنَّ الزَّكاةَ غُنمٌ ورِبحٌ؛ فإنَّها من أسبابِ نُزولِ البركةِ في

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (١٤٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

المالِ، ورفعةِ الدَّرجاتِ عند اللهِ، وكلُّ امرئٍ في ظِلِّ صَدقتِه يومَ القيامةِ. وهذا المالُ الَّذي بخِلَ به لا يَخْلو مِن أمرينِ؛ إمَّا أَنْ يُتْلِفَه اللهُ في حياةِ صاحبِه ويَبْقى صاحبُه فقيرًا، وإمَّا أَنْ يموتَ صاحبُه قبلَ تلَفِه، فيَبْقى للورثةِ لهم غُنْمُه، وعلى صاحبه غُرْمُه.

والمسألةُ خطيرةٌ، فالواجبُ على المُؤمنِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ، وأَنْ يُؤَدِّيَ زِكَاةَ مالِه، وأَنْ يُحاسِبَ نفسَه مُحاسِبةَ الرَّجلِ الشَّحيحِ، وأَنْ يسأَلَ أهلَ العلمِ فيها تجِبُ فيه الزَّكَاةُ وما لا تجِبُ؛ حتَّى يُؤَدِّيها على الوجهِ الأكمل.

(١٢٦٧) السُّوَّالُ: ما هي الأموالُ الَّتي تجِبُ فيها الزَّكاةُ؟

الجَوابُ: الأموالُ الَّتي تجِبُ فيها الزَّكاةُ هي: الذَّهبُ والفضَّةُ، وما قام مقامَها مِن الأوراقِ النَّقديَّةِ، الثَّالثُ: الخارِجُ مِن الأرضِ مِن الحُبوبِ والثِّمارِ، الرَّابعُ: سائمةُ بهيمةِ الأنعامِ؛ مِن الإبلِ والبقرِ والغنمِ، الخامسُ: عُروضُ التِّجارةِ، وهي كلُّ مالٍ أعَدَّه الإنسانُ للبيع والشِّراءِ مِن أيِّ جنْسٍ كان.

واختلَفَ العلماءُ رَحِمَهُمُاللَهُ في أمورٍ أُخرى؛ كالعسلِ ونحوِه، وأكثرُ ما يتداوَلُه النَّاسُ مِن هذه الأموالِ هو الذَّهبُ والفضَّةُ، وما يقومُ مقامَهما مِن الأوراقِ النَّقديَّةِ، وعُروضُ التجارةِ، هذا في الحاضرةِ، أمَّا في الباديةِ فأكثرُ ما يتداولونَ سائمةَ بهيمةِ الأنعام.

وعلى هذا: ينْبَغي أَنْ نعلَمَ أَنَّ الذَّهبَ والفضَّةَ تَجِبُ الزَّكاةُ فيهما على أيِّ حالٍ كانتا؛ لأَنَّ الأدلَّةَ الشَّرعيَّةَ ورَدَتْ بوُجوبِ الزَّكاةِ في الذَّهبِ والفضَّةِ مِن غيرِ تفصيلٍ، فتجِبُ الزَّكاةُ في الذَّهبِ والفضَّةِ، أو ما يقومُ مقامَهما مِن الأوراقِ النَّقديَّةِ، سواءٌ أَعَدَّها الإِنسانُ لِحاجتِه؛ كإنسانٍ يجمَعُ مالًا لِيبْنيَ له بيتًا يظِلُّه، وإنسانٍ يجمَعُ مالًا لِيتزوَّجَ به،

وإنسانٍ يجمَعُ مالًا لِيستغنِيَ به عنِ النَّاسِ، وإنسانٍ يجمَعُ مالًا لِيتَّجِرَ به.

فالزَّكَاةُ واجِبةٌ في الذَّهبِ والفضَّةِ أو ما يقومُ مقامَها على كلِّ حالٍ، ومِن ذلك الحُلِيُّ الَّذي تلبَسُه المرأةُ للزِّينةِ، أو للمُباهاةِ، أو تخزِنُه، متى دعَتِ الحاجةُ إليه استعمَلَتْه، أو باعَتْه، وأنفقَتْ منه على نفْسِها؛ لِعُمومِ الأدلَّةِ على وُجوبِ الزَّكاةِ في الذَّهبِ والفضَّةِ بدونِ تفصيلِ.

أمَّا عُروضُ التِّجارةِ فهي كلُّ ما أعَدَّه الإنسانُ للتِّجارةِ، سواءٌ كان ذهبًا، أمْ فضَّةً، أمْ ألبسةً، أمْ أوانِيَ، أمْ أخشابًا، أمْ مُعدَّاتٍ، كلُّ شيءٍ أعَدَّه الإنسانُ للتِّجارةِ ففيه الزَّكاةُ.

لكن أحيانًا تكسُدُ التِّجارةُ، كالعقاراتِ مثلًا، الأراضي، والدُّورِ، وما أشبهها، فلا يستطيعُ الإنسانُ أنْ يبيعَها؛ لأنَّه لا طالِبَ لها، وتبْقى في يَدِه سنةً، أو سنتينِ، أو أكثَرَ، فها العمَلُ في مثْلِ هذه الحالِ؟

نقولُ: العملُ إنْ كان عندَ الإنسانِ سيولةٌ نقديَّةٌ، فإنَّه يُقَدِّرُ هذه العقاراتِ، وغيرَها، يُقدِّرُها عند وُجوبِ الزَّكاةِ بها تُساوي، مِن قليلٍ أو كثيرٍ، ثمَّ يُخْرِجُ زكاتَها، وهي رُبْعُ العُشْرِ ممَّا عنده مِن النُّقودِ، وإنْ لم يكُنْ عنده سيولةُ نقْدٍ، فإنَّه يُقدَّرُ قيمتَها كلَّها وجَبَتِ الزَّكاةُ، أي: كلَّ سنةٍ، ثمَّ يُقيِّدُ مقدارَ الزَّكاةِ، وهي رُبْعُ العُشْرِ، فإذا باعها أخرَجَ الزَّكاةَ عمَّا مضى.

(١٢٦٨) السُّؤالُ: نعمَلُ في شركةٍ، وهذه الشَّركةُ تقومُ باحتجازِ راتبِ شهرَينِ لدَيْها، هذان الشَّهرانِ اللَّذانِ لدى الشَّركةِ هل عليهما زكاةٌ أو لا؟ علمًا بأننا لا نستلِمُهما إلَّا عند الإجازةِ؛ يعني: بعد سنتينِ من العملِ، وإذا طلبْناهما قبلَ السَّنتينِ يأبونَ أنْ يعطونَنا إيَّاهما. وهل جائزُ أنَّ الشَّركةَ تحتجِزُ راتبَ شهرينِ مِن كلِّ موظَّفٍ لدَيْها؟

الجَوابُ: ليس فيها زكاةٌ إلَّا إذا قبضْتُموها، زكُّوها سنةً واحدةً فقط.

أمَّا بالنِّسبةِ للشَّركةَ تحتجِزُ راتبَ شهرينِ مِن كلِّ موظَّفٍ لدَيْها فهذا ليس عندي فيه فتوَى، لكن مَن رغِبَ أنْ يدخُلَ في الشَّركةِ على هذا الشَّرطِ فلْيدخُل، ومَن لم يرغبْ فأبوابُ الرِّزقِ واسعةٌ.

(١٢٦٩) السُّؤَالُ: بالنِّسبة لزَكاةِ المالِ، هل هي للأحياءِ والأمواتِ؟ وإذا كان الميِّتُ عليه دَينٌ وأراد أحدُ المزكِّينَ أن يَدفَعَ عنه ويحرِّر ذِمَّتَه، وذلك من أموالِ الزَّكاةِ، فهل يجوزُ؟

الجَوَابُ: الزكاة للأحياء، ولا يجوز ما ذكرَه السَّائلُ؛ ولذلك لم يدفع النَّبيُّ عَلَيه، شيئًا من الزَّكاة في قضاء ديونِ الفقراء، فقد قُدِّمَ إليه رجلٌ من الأنصارِ ليصليَ عليه، فليَّا خطا خُطُواتٍ سألَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قالوا: نعم. قال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فقام أبو قَتَادَة رَضَيُلِيَّهُ عَنْهُ وقال: يا رسولَ اللهِ، الدِّينارانِ عليَّ. قال: «حَقُّ الغَرِيم، وَبَرِئَ مِنْهُ المَيِّتُ»، قال: نعم يا رسولَ اللهِ. فتقدَّمَ وصلَّى عليه، فلمَّا فتَح اللهُ عليه الفُتُوحَ، وغنِمَ الغنائم، وصار بيتُ المالِ له ما يُموِّلهُ؛ صار يَقضي الدُّيونَ من بيتِ المالِ (۱۱)، فذلك على أنَّ دُيُونَ الأمواتِ لا تُقضَى منَ الزَّكاةِ.

ثُمَّ إِنَّنَا لَو قَلْنَا بَهِذَا -أي: بجوازِ قضاءِ الدَّين عن الميِّتِ منَ الزَّكَاةِ- لصار النَّاسُ

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في التشديد في الدين، رقم (٣٣٤٣)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الصلاة على من عليه دين، رقم (١٩٦٢)، من حديث جابر رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه بنحوه البخاري: كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا، رقم (٢٢٩٥)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضَيَليَّةُعَنْهُ.

وأخرجه أيضا البخاري: كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا، رقم (٢٢٩٨)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، رقم (١٦١٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَّهُعَنْهُ.

الآنَ يبحثونَ بدفاترِهم عن ديونٍ لها عَشَراتُ السِّنينَ، ويَصرِ فون زكواتِهم إليها؛ لأنَّ عطفَ الإنسانِ على الميِّتِ أقوى من عطفِه على الحيِّ، وحينَئذٍ يُحْرَمُ الأحياءُ من قضاءِ ديونِهم، وتُقضَى ديونُ الأمواتِ.

ثمَّ إنَّ الدَّينَ على الحيِّ أبلغُ منَ الدَّينِ على الميِّتِ؛ لأنَّ الدَّينَ على الميِّتِ قدِ انقضَى أمرُهُ، والميِّتُ قدِم على ربِّهِ؛ فإنْ كان أخذ أموالَ النَّاسِ يُريدُ أداءَها أدَّى اللهُ عنه، وإنْ كان أخذها يريدُ إتلافَها أتْلَفَه اللهُ، بخلافِ الحيِّ، فالحيُّ لا يزالُ أثرُ الدَّينِ على وجهِه؛ إنْ خرَج إلى النَّاسِ خرَج على استحياءِ واستخفاءٍ، وإنْ بقِي في بيتِه بقِي في همٍّ وغمٍّ؛ لذلك نرَى أنَّه لا يجوزُ أن تُدفَع الزَّكاةُ لقضاءِ دينِ الميِّتِ.

وقد حكَى بعضُ أهلِ العلمِ إجماعَ العلماءِ على أنَّه لا يُقضَى منَ الزَّكاةِ دينٌ على ميّتٍ، ولكنَّ هذا النَّقْلَ فيه نظرٌ؛ لأنَّه قد ذهب بعضُ العلماءِ -وهم قِلَّةٌ قليلةٌ جدًّا- إلى جوازِ قضاءِ دَينِ الميِّتِ منَ الزَّكاةِ.

وخُلاصةُ كلامي أنَّه لا يجوزُ قضاءُ دينِ الميِّتِ منَ الزَّكاةِ، وأنتَ تعلَمُ أنَّه لو مات ميِّتُ عليه دَينٌ، وله تَرِكةٌ، فإنَّ بعضَ الورثةِ قد يكونُ -والعياذُ باللهِ- غيرَ مهتمًّ؛ فيَمتنعونَ مِن أداءِ دَينِ الميِّتِ رجاءَ أنْ يُدفَعَ منَ الزَّكاةِ.

(١٢٧٠) السُّؤَالُ: أعمَلُ في مؤسَّسةٍ، ولا أستلِمُ مِن راتبي إلَّا المصاريف، فهل على المبلَغ المُتبقِّي زكاةٌ، علمًا بأنَّ بعضَه لا يحولُ عليه الحولُ؟

الجَوابُ: نعم فيه الزَّكاةُ، فإذا جاء وقْتُ الزَّكاةِ أَدِّ الزَّكاةَ وإن لم يأْتِ الحولُ على بعضِه؛ لأنَّ دورانَ الحولِ صعْبٌ ضبْطُه، فأنت أريح لك وأهونُ: إذا جاء وقْتُ الزَّكاةِ أَنْ تُؤَدِّيَ زكاةَ ما عندك مُطلقًا، سواءٌ تَمَّ له سنةٌ أمْ لم يتِمَّ.

السُّؤَالُ: أنا مقيم، وأعملُ في الرِّياضِ، واشتريتُ شقَّةً في بلدِي قبل أنْ آتيَ إلى الرِّياضِ فقرَّرتُ بَيعَها وشِراءَ أَنْ آتيَ إلى الرِّياضِ لأسكُنَ فيها، لكن وجدتُ الشقَّةَ صغيرةً عليَّ، فقرَّرتُ بَيعَها وشِراءَ غيرِها، فهل عليها زكاةٌ؟

الجَوَابُ: ليس عليها زكاةٌ.

🥌 | باب زكاة الحبوب والثمار

(١٢٧٢) السُّؤَالُ: عندنا مزرعةٌ فيها نخلٌ فيه رُطَبٌ، ونحن نَبِيعُه قبلَ أَنْ يَنْضُجَ، فكيف نُخرِجُ زكاتَه؟ وهل أِذا حَالَ عليه الحَوْلُ؟ وهل إذا خَزَّنَّا الرُّطَبَ فكيف نُخرِجُ زكاتَه إذا حالَ عليه الحَوْلُ؟ وهل إذا خَزَّنَّا الرُّطَبَ إلى رمضان في الثَّلَاجةِ، ونحن نأكُلُه، فكيف نُزكِّيه؟

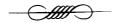
الجَوَابُ: زكاتُه من قيمتِه في الحالِ، وليسَ إذا حالَ عليه الحولُ.

وزكاته مثلًا: المِئةُ ريالٍ فيها عشَرةُ ريالاتٍ إذا كان يُسقى بلا مؤونةٍ، فإنْ كان يُسقَى بلا مؤونةٍ، فإنْ كان يُسقَى بمؤونةٍ ففي المِئةِ خمسةُ ريالاتٍ.

وإذا خَزَّنْتَهُ فَقَدِّرْ قِيمتَه قَبَلَ أَن تُخَزِّنَه، وأخرِج الزَّكاةَ، ثم خزِّنه.

(١٢٧٣) السُّؤالُ: رَجلٌ أَجَّرَ مَزرعةَ نَخيلٍ لمدةِ ثَلاثِ سَنواتٍ، وتَرَكها مُنذُ زَمنٍ، ولم يكن يُخرِجُ زَكاةَ الشِّارِ، فما عليه؟

اَلَمُوابُ: يُقَدِّرُ الزَّكَاةَ ويُخْرِجُها الآن، فلا بُدَّ أن يُزكِّيَ ولو تَركَ المزرعةَ مِن الفِ سنةٍ.



ا باب زكاة النقدين

(١٢٧٤) السُّوَّالُ: ما هو النِّصابُ في زكاةِ الذَّهبِ؟ وما مقدارُها؟ وإذا اسْتُعْمِلَ في الزِّينةِ هل فيه زكاةٌ؟

الجَوابُ: أمَّا النِّصابُ فخمسةٌ وثهانونَ جرامًا، وما دون ذلك ليس فيه زكاةٌ. ومقدارها رُبعُ العُشْرِ، يعني: تُقَدَّرُ قيمتُه ويُخْرَجُ رُبعُ العُشْرِ. والذَّهبُ المُعَدُّ للزِّينةِ فيه الزَّكاةُ ما دام بلَغَ النِّصابَ.

(١٢٧٥) السُّؤالُ: ما هو نصابُ الزَّكاةِ بالرِّيالاتِ السُّعوديَّةِ؟ وكم تُساوِي مِن الأوراقِ النَّقديَّةِ المُتداولةِ؟

الجَوابُ: نصابُ الزَّكاةِ بالرِّيالاتِ: ستُّ وخمسون ريالًا عربيًّا فضَّةً.

وأمَّا بالنِّسبةِ للأوراقِ النَّقْديَّةِ المُتداولةِ؛ فهذه اسألِ الصَّرَّافينَ: كم تساوي ستُّ وخمسون ريالًا فضَّةً من هذه الأوراقِ؟ فإذا قالوا: تساوي مثلًا مئةً. فالنِّصابُ مئةٌ، إذا قالوا: تساوي مئتينِ. فالنِّصاب مئتان.

(١٢٧٦) السُّؤَالُ: ما نِصابُ زكاةِ الأموالِ الورقيَّةِ؟

الجَوَابُ: هذا يخضَعُ لقيمةِ الورَقِ، والعِبرةُ بالفِضَّةِ، فإذا بلغَتْ سِتَّةً وخمسينَ ريالًا عربيًّا، أو مِئةً وأربعينَ مِثقالًا -يَعني: خَمْسَ مِئةٍ وخمسةً وتسعينَ جِرامًا- وَجَبَتِ الزَّكاةُ.



(١٢٧٧) السُّؤالُ: ما مِقدارُ النِّصابِ الذي يُزكَّى عنه مِن المالِ؟

الجَوابُ: مِقدارُ النِّصابِ في الذهبِ خمسةٌ وثهانون جِرامًا، ومِقدارُ النِّصابِ في الفضةِ خمسُ مئةٍ وخمسةٌ وتِسعون جِرامًا، وهذا بالنسبةِ للأَوراقِ النقديةِ قابِلُ للزيادةِ والنَّقصِ، فخمسةٌ وثهانون جرامًا من الذَّهبِ قد تُساوي هذا العامَ خمسَ مئةِ ريالٍ، وقد تُساوي عامًا آخرَ أربعَ مئةٍ وبالعَكسِ، فالمهم أن نِصابَ المالِ هو هذا الوزنُ، وعليه رُبعُ العُشرِ، يَعني: واحدٌ من أربَعين، أي: في كلِّ ألفٍ خَمسٌ وعِشرون.

(١٢٧٨) السُّؤَالُ: ما الفرقُ بين نِصابِ الذَّهبِ ونِصابِ الفِضَّةِ؟ وعلى أي أساس اختاروا نصاب الذهب؟

الجَوَابُ: الفرقُ بينهما أنَّ نِصابَ الذَّهبِ خمسةٌ وثمانونَ جِرامًا، ونِصابَ الفِضَّةِ خَمْسُ مِئةٍ وخمسةٌ وتِسعونَ جِرامًا، وأما سبب اختيار نصاب الذهب فهذا شيء للدولة، لا أدري.

(١٢٧٩) السُّوَّالُ: هل هناك زكاةٌ عنِ الذَّهَبِ المَلْبُوسِ؟

الجَوَابُ: زكاةُ الذَّهَبِ الملبوسِ مُحتَلَفٌ فِي وُجُوبِها؛ فمِنَ العلماءِ مَن قال بوجوبِها، ومنهم مَن قال: إنَّمَا ليستُ بواجبةٍ؛ والحقُّ أحقُّ أنْ يُتَبَعَ؛ فقدْ دلَّتْ سُنَّةُ رسولِ اللهِ على وجوبِ الزَّكاةِ فِي الحُلِيِّ المستعمَلِ والمُعَدِّ للاستعمالِ (١)، وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ في السَّنَةِ إلَّا مرَّةً.

⁽۱) من ذلك ما أخرجه أحمد (۲/ ۲۰٤)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو، رقم (۱۵٦٣)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم (۲۳۷)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، رقم (۲۲۷)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلهَ عَنْهَا: أن امرأة أتت رسول الله على ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟»، قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله جها يوم القيامة سوارين من نار؟».

فالواجبُ أَنْ تُؤَدِّيَ المرأةُ زكاةَ حُلِيِّها إذا بلَغ النِّصَابَ، وهو خمسةٌ وثهانونَ جِرامًا، وأمَّا ما دونَ النِّصَابِ، كما لو كان المجموعُ عندَ المرأةِ لا يبلُغُ النِّصَابَ، فلا زكاةَ فيه.

(١٢٨٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: هل على الذَّهَبِ الذي أَلْبَسُهُ زكاةٌ؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ: إنَّ الحُيِّيَّ منَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ تَجَبُ فيه الزَّكاة؛ لعمومِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَالَذِينَ يَكْنِرُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللهِ فَبَرَّهُم بِعَذَابٍ ٱللهِ فَالنوبة:٣٤]، وكنزُ الذَّهَبِ والفِضَّةِ أَلَّا يُحْرِجَ الإنسانُ ما يجب فيها، وأوجبُ ما يجبُ في الذَّهبِ والفضَّةِ الزَّكاةُ.

ولقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسَلَّم: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكُوى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمِ كَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكُوى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمِ كَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكُوى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُ خَسْمِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ العِبَادِ، فَيُرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»(١).

ولحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّ امرأةً أَتَ إلى رسولِ اللهِ حَمَلًى اللهُ عليه وعلى آله وسَلَّم - وفي يَدِها مَسَكَتَانِ غَلِيظَتَانِ مِن ذَهَبٍ، قال: «أَتُوَدِّينَ رَكَاةَ هَذَا؟» قالت: لا. قال: «أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بِهَمَا سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟!»، فَخَلَعَتْهُما وأَلْقَتْهُما إلى رسولِ اللهِ عَلَيْلِيَّ وقالت: هُمَا للهِ ولرسولِه (٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو، رقم (١٥٦٣)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم (٦٣٧)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، رقم (٢٤٧٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِللَّهَ عَنْهُا.

وعلى هذا فيجبُ على المرأةِ إذا كان عندها حُلِيٌّ مِنَ الذَّهَبِ أَن تُخرِجَ زكاتَه إذا بلَغ النِّصابَ. ونِصابُ الذَّهَبِ خمسةٌ وثهانونَ جِرامًا، يَزيدُ قليلًا أو يَنقُصُ قليلًا.

(١٢٨١) السُّؤالُ: هل يجوزُ أَنْ يُقدِّرَ الزَّوجُ قيمةَ الزَّكاةِ أَو يَجبُ أَنْ يذهبَ إلى بائع النَّهبِ؟

الجَوابُ: إذا قَدَّرَ الزَّوْجُ قيمةَ الذَّهَبِ: فإنْ كان عارفًا بقِيَمِ الذَّهَبِ فلا بأسَ، وإلَّا وَجَبَ عليه أن يسألَ أهلَ الخبرةِ في ذلك.

فإنْ تطوَّع هذا الزَّوْج فأخرجَ زكاةَ حليِّ امرأتِه بإذنِها فلا بأسَ بذلك أيضًا؛ لأنَّ بعضَ النِّساءِ قد لا يكون عندهنَّ نُقودٌ يُخرِجْنَ الزَّكاةَ منها، فإذا تبرَّع الزَّوْجُ فأخرِجَ الزَّكاةَ من عندِه بإذنها فلا بأسَ.

(١٢٨٢) السُّؤالُ: هل حُلِيُّ النِّساءِ فيه زكاةٌ؟

الجَوابُ: الصحيحُ أنَّ فيه زَكاةً إذا بَلَغَ النِّصابَ؛ وهو خَمْسَةٌ وثمانونَ جِرامًا.

(١٢٨٣) السُّؤالُ: هل تجِبُ الزَّكاةُ في الحُليِّ الَّذي يُلْبَسُ للزِّينةِ؟ الجَوابُ: إذا بلَغَ النِّصابَ ففيه الزَّكاةُ ولو كان للزِّينةِ.

(١٢٨٤) السُّؤالُ: إذا أُهدِيَ للمرأةِ عند الزَّواجِ ما يُسمَّى بالحزامِ، هل يُعتَبرُ مِن الذَّهبِ الملبوسِ؟ وهل عليه زكاةٌ؟

الجَوابُ: إذا تَمَّتِ السَّنةُ بعدَ أَنْ أُهدِيَ إليها تُزكِّيه.

(١٢٨٥) السُّؤَالُ: عِندي مِئةٌ وخمسونَ جرامًا مِنَ النَّهبِ أو أكثرُ قليلًا، ولا أستطيعُ أَنْ أُزَكِّيَهُ؛ لأَنَّني ليس معي مالٌ، وزَوْجي لا يُريدُ أَنْ يُزَكِّيَهُ، ويقولُ: الذَّهبُ الَّذي يُلْبَسُ ليس عليه زكاةٌ، فهل عليَّ شيءٌ؟

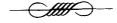
الجَوَابُ: هذا الذَّهبُ عليه زكاةٌ؛ فزكِّيهِ أنتِ مِن عِندِكِ، وإنْ لم يكُنْ معكِ مالٌ فبيعى مِنه وزكِّيهِ.

(١٢٨٦) السُّؤالُ: لديَّ ذهبٌ ومالٌ: أمَّا الذَّهبُ فأؤُدِّي زكاتَه سنويًّا، وأمَّا المالُ فلا أؤدِّي زكاتَه؛ فهل عليَّ إثمٌ في ذلك؟ علمًا بأنَّنِي آخذُ مِن هذا المالِ أحيانًا وأحيانًا أخرى أضيفُ عليه، أي أنَّه ليس ثابتًا؛ فكيف يتم تأدية زكاته؟

الجَوابُ: الزَّكاةُ واجبةٌ عليها في مالِها إذا حالَ عليه الحَولُ.

أمَّا إذا كانتْ تُنْفِقُه قبلَ أنْ يتمَّ الحولُ فلا زكاةَ عليها، وإذا كانت تأخُذُ منه وتضيفُ إليه فإنَّه إذا حالَ الحولُ تُؤدِّي زكاةَ ما عِندها، أي: ما تَبَقَّى سواء كان الباقي بعدَ الإضافةِ أكثرَ ممَّا كان عليه في أوَّلِ السَّنةِ أو أقلَ.

المهمُّ: أَنَّه إذا تَمَّتِ السَّنةُ تنظُّرُ ما عندها مِن المالِ ثمَّ تُؤدِّي زكاتَه، هذا هو الواجبُ عليها، وإذا كانت السَّنواتِ الماضيةَ لا تفعَلُ هذا فإنَّها تحتاطُ وتُؤدِّي الزَّكاةَ عن كلِّ ما مضَى.

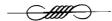


(١٢٨٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تملِكُ قلادةً مِن الذَّهبِ مخزونةً لديها لوقتِ الحاجةِ إلى ثمنِها؛ فهل فيها زكاةٌ، علمًا أنَّها لا تقدِرُ على إخراجِ زكاتِها إلَّا بعدَ بيْعِها؟

الجَوابُ: نعم، عليها الزَّكاةُ ولو كان لا يحصُلُ لها إلا ببيعِها.

(١٢٨٨) السُّؤالُ: كيف يُزْكَّى الذَّهبُ المَطْلِيُّ بالفضَّةِ؟

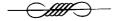
الجَوابُ: الذَّهب يُزكَّى إذا بلَغَ النِّصابَ، وأمَّا دونَ النِّصابِ فلا زكاةَ فيه.



(١٢٨٩) السُّؤالُ: الرَّسولُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قال: «أَيَّمَا امْرَأَةٍ تَقَلَّدَتْ قِلَادَةً مِنْ فَكُ فَهِ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ جَعَلَتْ فِي أُذُنِهَا خُرْصًا فَهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ» وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ جَعَلَتْ فِي أُذُنِهَا مِثْلُهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١) ، وقد ثبت إباحة تَحَلِّي النِّساءِ مِنْ ذَهَبٍ، جُعِلَ فِي أُذُنِهَا مِثْلُهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١) ، وقد ثبت إباحة تَحَلِّي النِّساءِ بالذَّهبِ فهل يُعْتَبَرُ هذا الحديثُ مِن الأحاديثِ المنسوخةِ؟ أو في حقِّ مَن لم يُؤدِّ زكاةَ الذَّهبِ؟

الجَوابُ: هَذَا الحديثُ مِن الأحاديثِ الشَّاذَّةِ المُخالِفةِ للأحاديثِ الصَّحيحةِ؛ فلا يُؤْخَذُ بها.

وأمَّا زكاةُ الحُلِيِّ مِن الذَّهبِ فهي ثابتةٌ بأدلَّةٍ أُخرى أقوى مِن هذه الأحاديثِ.



⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٤٥٥)، وأبو داود: كتاب الخاتم، باب ما جاء في الذهب للنساء، رقم (٤٣٨)، والنسائي: كتاب الزينة، باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب، رقم (١٣٩٥)، من حديث أسماء بنت يزيد رَضِيَالِلَهُ عَنْهَا.

(١٢٩٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ عِندَها مِئتانِ وتِسعونَ جرامًا مِنَ الذَّهبِ، ولم تُزكِّه إلَّا مرَّةً واحدةً؛ لأنَّ زَوْجَها ضَمَّه إلى الذَّهبِ الَّذي عِندَه، وأخرَجَ عنه زكاةً، فها الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: لا شيءَ في هذا ما دام الزَّوْجُ التزَمَ أَنْ يُخْرِجَ زكاتَه، ورَضِيَتِ المرأةُ بذلك، فكأنَّها وكَّلتْه بأَنْ يُخْرِجَ زكاتَها مِن مالِه، وهذا لا بأسَ به.

والحُرِلِيُّ مِنَ الذَّهبِ تَجِبُ فيه الزَّكاةُ إذا بلَغَ النِّصاب؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِن صاحبِ ذَهبٍ وَلَا فِضَّةٍ لا يؤدِّي منها حقَّها إلَّا إذا كان يؤمُ القيامةِ صُفِّحَتْ لَه صفائحُ مِن نارٍ، وأُحْمِيَ عليها في نارِ جَهنَّمَ، فيُكُوى بها جَنبُه وجَبينُه وظَهرُه، كُلَّما بَرَدَتْ أُعِيدَتْ في يؤم كان مِقدارُه خمسينَ ألفَ سَنةٍ، حتَّى يُقضى بين العبادِ، فيرى سبيلَه إمَّا إلى الجنَّةِ وإمَّا إلى النَّارِ»(۱)، والمرأةُ الَّتي عِندَها حُلِيُّ مِنَ الذَّهبِ هي صاحبةُ ذَهَبٍ بلا شَكِّ.

وفي السُّنَنِ عن عمرِ وبنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ امرأةً أتَتِ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، وكانَتْ معها ابنةٌ لها، وفي يدِ ابنتِها مَسَكَتانِ غليظتانِ مِن ذَهَبٍ، فقال: «أَتُوَدِّينَ زكاةَ هذا؟» قالت: لا. قال: «أَيسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بهما سِوارَيْنِ مِن نَوْال: «أَيسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بهما سِوارَيْنِ مِن نَارٍ؟»، فَخَلَعَتْهما وألقَتْهما إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم، وقالَتْ: هما للهِ ورسولِه (٢).

فالقولُ الرَّاجِحُ الَّذي تُؤَيِّدُه الأدلَّةُ أَنَّ زِكاةَ الحُيِّيِّ مِنَ الذَّهبِ والفِضَّةِ واجبةٌ، ولا يصِحُّ قياسُها على الثِّيابِ الَّتي يَلْبَسُها الإنسانُ؛ لوجهَيْنِ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَ لِللهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو، رقم (١٥٦٣)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم (٦٣٧)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، رقم (٢٤٧٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلُهُ عَنْهُما

الوجْهُ الأوَّلُ: أَنَّ هذا القياسَ مُخَالِفٌ للنَّصِّ، والقياسُ المخالِفُ للنَّصِّ ساقطٌ، ويُسمَّى عِندَ الأصوليِّينَ فاسدَ الاعتبارِ.

الثَّاني: أنَّ القياسَ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الأصلَ في الثِّيابِ أنْ لا زكاةَ فيها، إلَّا إذا أُعِدَّتْ للتِّجارةِ، والأصلُ في الذَّهبِ والفِضَّةِ أنَّ فيهما الزَّكاةَ، فمَنْ أسقَطَ هذا الأصْلَ وقال: لا زكاةَ. فعليه الدَّليلُ، وليس هُناك دليلُ صحيحٌ صريحٌ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ يُسقِطُ الزَّكاةَ عن حُلِيِّ الذَّهبِ والفِضَّةِ، وإذا لم يكُنْ كذلك فالواجبُ علينا الأَخْذُ بعُموماتِ النَّصوصِ، لا سيَّا أنَّه ورَدَ النَّصُّ بخُصوصِ الحُلِيِّ في قصَّةِ المرأةِ البنتِ.

وأيضًا فإخراجُ الزَّكاةِ أحوطُ، وأَبْرَأُ للذِّمَةِ، وأسلَمُ مِن سوءِ العاقبةِ، وخِلافُ العلماءِ رَحِمَهُ والنَّهَ يُجِبُ أَنْ يُعرَضَ على الكتابِ والسُّنَّةِ، فها وافقَ الكتابَ والسُّنَّة فهو الحقُّ، وما خالَفَ الكتابَ والسُّنَّة فإنَّ صاحبَه إذا كان مجتهدًا فله أَجْرُ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: "إذا حكمَ الحاكمُ فاجتهَدَ فأصابَ فله أَجْرانِ، وإنْ أخطأَ فله أَجْرٌ واحدٌ» (١).

فَلْتُؤَدِّ المرأةُ زِكَاةَ حُليِّها، وَلْتَشْكُرِ اللهَ تعالى على نِعَمِه أَنْ مَنَّ عليها بهذا الحُيِّيِّ، فَما أَكثَرَ النِّسَاءَ اللَّآتِ لا يَجِدْنَ حُليًّا! وَلْتَحْمَدِ اللهَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى أَنْ شَرَعَ لها زِكَاةَ حُليِّها؛ حَتَى تتصدَّقَ منه، وكلُّ امريٍ في ظِلِّ صدقتِه يوْمَ القيامةِ.

والزَّكَاةُ ليسَتْ كثيرًا، وإنَّمَا هي ربعُ العُشْرِ -يَعني: هي واحدٌ في الأربعينَ-، فيُقَدَّرُ الحُيُلِيُّ عِندَ وجوبِ الزَّكَاةِ، ثُمَّ يُدْفَعُ ربعُ عُشرِ قيمتِه -أي: واحدٌ في الأربعينَ-، وتقديرُ القيمةِ يرجِعُ إلى أهلِ الخبرةِ مِنَ الَّذينَ يَبيعونَ ويَشترونَ في الحُيِّلِيِّ، وتُقَدَّرُ قيمتُه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

مستعمَلًا لا جديدًا؛ لئلَّا نُجْحِفَ بالمرأةِ لو قُدِّرَ جديدًا؛ فإنَّ تقديرَ قيمتِه جديدًا إجحافُ بالمرأةِ، وقد قال النَّبيُّ عَلِيَّةٍ لمعاذٍ حين بعَثَه إلى اليَمَنِ: «إيَّاكَ وكرائمَ أموالهِم»(١).

(١٢٩١) السُّؤَالُ: امرأةٌ عِندَها ذهبٌ بمقدارِ أَلفَيْ ريالٍ، وتذكُرُ أَنَّ زَوْجَها قَالَ لَها: إِنَّه ليس فيه زكاةٌ. فهل هذا صحيحٌ؟ وإذا كان فيه زكاةٌ فهَلِ المُطالَبُ بتزكيتِه الزَّوْجُ أو الزَّوْجَةُ، خاصَّةً إذا كانَتِ الزَّوْجَةُ لا تملِكُ إلَّا هذا الذَّهبَ؟

الجَوَابُ: يَجِبُ عليها أَنْ تذَهَبَ به إلى الصَّائغِ أَو تَجَّارِ الذَّهبِ، ويُوزَنَ، فإذا كان يبلُغُ خمسةً وثهانينَ جِرامًا ففيه الزَّكاةُ، وإنْ كان دونَ ذلك فليس فيه زكاةٌ.

والزَّكَاةُ على الزَّوْجَةِ؛ لأنَّهَا هي صاحبةُ الذَّهبِ، لكنْ إذا أَخرَجَ عنها زَوْجُها فلا بأسَ، وإذا كانَتِ الزَّوْجةُ لا تملِكُ إلَّا هذا الذَّهبَ فإنَّها تبيعُ منه بقدْرِ الزَّكَاةِ.

(١٢٩٢) السُّوَّالُ: رجُلٌ خصَّ كلَّا مِن بناتِه بكَمِّيَّةٍ مِنَ الذَّهبِ للزِّينةِ لا تَبْلُغُ نِصابًا، فهل إذا اجتمعَتْ كَمِِّيَّةُ الذَّهبِ تكون فيها زكاةٌ؟

الجَوَابُ: إذا أعطى الرَّجُلُ بناتِه حُلِيًّا يبلُغُ النِّصابِ بمجموعِه، لكنْ باعتِبارِ كلِّ واحدةٍ مِنهُنَّ لا يبلُغُ النِّصابَ ما أعطاه إيَّاها، فيُنظَر: إنْ كان أعطاه إيَّاهُنَّ على سبيلِ العارِيَّةِ وعلى أنَّه مِلْكُ له وعارِيَّةُ لبناتِه فعليه الزَّكاةُ، وإنْ كان قد أعطاهُنَّ على سبيلِ العارِيَّةِ وعلى أنَّه مِلْكُ له وعارِيَّةُ لبناتِه فعليه الزَّكاةُ، وإنْ كان قد أعطاهُنَّ على سبيلِ التَّمليكِ وأنَّ كلَّ ذَهَبٍ أعطاه البنتَ فهو مِلْكُ لها فلا زكاةَ فيه؛ لِأَن مِلْكَ كلِّ واحدةٍ مِنهُنَّ لا يبلُغُ النِّصابَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُا.

(١٢٩٣) السُّوَالُ: امرأةٌ لديها حُلِيٌّ مِن الذَّهبِ ليست بالكثيرةِ، وهي أربَعٌ من الغواشي، وثلاثٌ مِن القلائدِ، وثلاثٌ مِن الخواتِمِ، وتقولُ: بعضُها ألْبَسُه دائمًا، وبعضُها ألْبَسُه في النُناسباتِ، والسُّوَالُ هو: ما مِقدارُ زكاةِ الحُلِيِّ؟ وهل تجِبُ الزَّكاةُ عليَّ في ذلك؟

الجَوابُ: مِقدارُ زكاةِ الحُلِيِّ ربعُ العُشْرِ، أي: اثنانِ ونصْفٌ في المئةِ، ولكن لا بُدَّ أَنْ يكونَ الحُلِيُّ النَّصابِ خمسةٌ وثهانونَ الحُلِيُّ الَّذي عندَ المرأةِ يبلُغُ مجموعُه النِّصاب، ومِقدارُ النِّصابِ خمسةٌ وثهانونَ جرامًا، فمَن بلَغَ حُلِيُّها هذا الوزنَ فعليها الزَّكاةُ، ومَن كان حُليُّها دونَ ذلك فلا زكاةَ عليها.

وعلى هذا: فإذا جاء وقتُ الزَّكاةِ -وهو تمامُ السَّنةِ - فإنَّها تذهَبُ به إلى أهْلِ الخبرةِ مِن الصَّاغةِ أو تُجَّارِ الذَّهبِ، وتقولُ لهِم أَوَّلًا: كم وزنُ هذا؟ فإذا بلَغَ خمسةً وثهانينَ جرامًا، قالت: كم قيمته؟ فإذا قالوا: قيمتُه كذا وكذا، أخرَجَتْ رُبعَ عُشْرِها، أي: اثنينِ ونصفًا في المئةِ، وبذلك تكونُ أدَّتِ الزَّكاةَ وأبرَأَت ذِمَّتَها، فلتسألِ اللهَ القَبولَ، جعَلَ اللهُ أعهالنا مقبولةً عنده.

(١٢٩٤) السُّؤَالُ: امرأة لَمْ تُؤَدِّ زكاةَ ذَهَبِها منذُ عشرِ سنواتٍ، فهاذا يجبُ عَلَيْها عَن العَشْرِ سنواتٍ الماضيةِ؟

الجَوابُ: لا يجبُ عَلَيْها شَيْءٌ؛ لأنَّ المرأة الَّتي لم تَكْنْ تُؤَدِّي زكاةَ حُلِيِّها مُدَّةً مِنْ قَبْلِ أَنْ تعلَمَ أَنَّ الزَّكاةَ واجبةٌ وتقْتَنِعَ بالوجوبِ فإنَّه لَيْسَ عَلَيْها شَيْءٌ؛ وذلك لأنَّ القولَ السَّائدَ في هذه البلادِ قَبْلَ سنواتٍ أنَّه لا زكاةَ في الحُلِيِّ، والناسُ قد ساروا على هذا ومَشَوْا عَلَيْه، لكنْ بَعْدَ أَن شاعَ القولُ بوجوبِ الزَّكاةِ في الحُلِيِّ، وهو القَوْلُ الرَّاجِحُ الَّذي تُؤيِّده الأَدِلَّةُ، صَارَ النِّساءُ يُخْرِجْنَ زكاةَ الحُلِيِّ.

فهَذِه المَرْأَةُ الَّتِي مَضَى عَلَيْها عَشْرُ سَنَواتٍ، إذا كانَتْ لا تَعْلَمُ بوجوبِ الزَّكاةِ أو كانَتْ مُتَرَدِّدَةً بوجوبِ الزَّكاةِ على اختلافِ الفَتْوى في ذلك فإنَّه لا زكاةَ عَلَيْها، أمَّا الآنَ فتَبْتَدِئُ مِنْ هذا العامِ ما دامَتْ عَلِمَتْ بوجوبِ الزَّكاةِ واقْتَنَعَتْ بذلِكَ فإنَّه تبدأُ زكاتَها مِنَ الآنَ، ولا شَيْءَ عَلَيْها فيها مَضى.

(١٢٩٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقول: عِندي ما يُعادِلُ كيلوَيْنِ مِنَ الذَّهبِ أو كيلو واحدًا، فهل عليه زكاةٌ. ثُمَّ بعدَ ذلك سألَتِ امْرأةٌ أخرى الشَّيخَ وقالَتْ: عِندي ذهبٌ -ولم تُبيِّنْ كَمِّيَّتَه- فهل عليه زكاةٌ؟ فقال الشَّيخُ: ما حال عليه الحَوْلُ وهو نِصابٌ فعليه زكاةٌ. والظَّاهرُ أنَّ هاتَيْنِ إجابتانِ مختلِفتانِ عن سؤالٍ واحدٍ؛ فنرجو التَّوضيحَ.

الجَوَابُ: العلماءَ رَحَمَهُمُاللَّهُ اختلفوا في وجوبِ زكاةِ الحُيِلِيِّ (الذَّهبِ)، فمِنهم مَن قال: تجِبُ الزَّكاةُ فيه. قال: لا تجِبُ الزَّكاةُ فيه.

وقد أمرنا الله عَنَّوَجَلَّ إذا اختلفْنا أنْ نرجِعَ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، فإذا رجَعْنا إلى الكتابِ والسُّنَّةِ وجَدْنا أنَّ القولَ الصَّحيحَ أنَّ فيه زكاةً إذا بلَغَ النِّصابَ وحال عليه الحَوْلُ؛ لأنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى قال: ﴿وَاللّذِينَ يَكُنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرَهُم بِعَذَابِ اليهِمِ ﴾ [التوبة:٣٤]، وكَنْزُ الذَّهبِ والفِضَّةِ قال أهلُ العِلمِ: هو الَّذي لا تؤدَّى زكاتُه. ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «ما مِن صاحبِ ذهبٍ ولا فِضَّةٍ لا يؤدِّي منها حقَّها -أو قال: زكاتها- إلَّا صُفِّحَتْ له يؤمَ القيامةِ صفائحُ مِن نارٍ، وأُحْمِي عليها في نارِ جَهنَّمَ، فيُكُوى بها جَبينُه وجَنبُه وظَهرُه، كُلَّما بَرَدَتْ أُعِيدَتْ في يؤمِ كان مِقدارُه خمسينَ ألفَ سَنةٍ، حتَّى يُقضى بين العبادِ، ثُمَّ

يرى سبيلَه إِمَّا إِلَى الجُنَّةِ وإِمَّا إِلَى النَّارِ»(١)؛ ولأنَّ امرأةً أَتَتْ إِلَى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ وفي يَدِ ابنتِها سِوارانِ غليظانِ مِنَ الذَّهبِ، فقال: «أَتُودِينَ زكاةَ هذا؟» قالت: لا. قال: «أَيُسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بها سِوارَيْنِ مِن نارٍ؟» فخَلَعَتْهما وألقَتْهما إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وقالَتْ: هما للهِ ورسولِه (٢).

والواجبُ رُبُعُ العُشْرِ، فتُقَدَّرُ قيمةُ الذَّهبِ عِندَ تمامِ الحَوْلِ ويُؤدَّى منها رُبُعُ العُشْرِ، يعني: اثنَيْنِ ونِصفًا في المِئةِ، وخمسةً وعشرينَ في الألفِ، ومِئتَيْنِ وخمسينَ في عشرةِ الآلافِ.

(١٢٩٦) السُّوَّالُ: امرأةٌ لَدَيْها ذهبٌ بحواليٌ عشرينَ ألفَ ريالٍ، وقد قيلَ لها: إنَّه ليس فيه زكاةٌ؛ لأنَّها تَلْبَسُهُ في المُناسَباتِ.

الجَوَابُ: ما قيلَ لها مِن أنَّه ليس فيه زكاةٌ هو قولٌ لبعضِ العلماءِ، لكنِ القولُ الرَّاجحُ أنَّ الزَّكاةَ واجبةٌ في الحُلِيِّ إذا بلَغَ النِّصاب، وهو خمسةٌ وثهانونَ جرامًا مِنَ النَّهبِ، أو خمسُ مِئةٍ وخمسةٌ وتِسعونَ جرامًا مِنَ الفِضَّةِ، وهذا بالنِّسبةِ للحُلِيِّ مِنَ النَّهبِ والفِضَّةِ.

أَمَّا الحُّلِيُّ مِن معادِنَ أُخرى؛ كالماسِ وما أَشْبَهَهُ، فإنَّه لا زكاةَ فيه ما دامَ قدْ أُعِدَّ لِلُّبْسِ؛ إذْ إنَّ الأصلَ براءةُ الذِّمَّةِ، وحُلِيُّ الذَّهبِ والفِضَّةِ ورَدَتْ فيه نصوصٌ عامَّةٌ في وجوبِ الزَّكاةِ في الذَّهبِ والفِضَّةِ، ونصوصٌ خاصَّةٌ في لُبْسِ الحُلِيِّ، ومنها: ما أخرَجَه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرَجه أحمد (٢/ ٤ م)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو، رقم (١٥٦٣)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم (٦٣٧)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، رقم (٢٤٧٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِيَلَهُ عَنْهُا.

الثَّلاثةُ مِن حديثِ عمرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ امرأةً أتَتْ إلى رسولِ ﷺ، وفي يلِد ابنتِها مَسَكَتانِ –أي: سِوارانِ– غليظتانِ مِن ذَهَبٍ، فقال: «أَتُوَدِّينَ زكاةَ هذا؟» قالت: لا. قال: «أَيسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بهما سِوارَيْنِ مِن نارٍ؟» فخَلَعَتْهما وألقَتْهما إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وقالَتْ: هما للهِ ورسولِه (۱).

قال في بُلوغِ المَرامِ^(۱): إسنادُه قويٌّ. وقال شيخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ^(۱): إنَّ إسنادَه صحيحٌ.

وعلى هذا فالواجبُ على المرأةِ إذا كان عِندَها حُلِيٌّ مِنَ الذَّهبِ أَوِ الفِضَّةِ يبلُغُ النِّصابَ أَنْ تُخْرِجَ زكاتَهُ، سواءٌ كانتْ أعدَّتْهُ لِلَّبْسِ الدَّائمِ أَو لِلَّبْسِ فِي المُناسَباتِ.

(١٢٩٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ عِندَها ذَهَبٌ أَعْطَتْهُ لزَوْجِها برِضاها، وزَوْجُها يُتاجِرُ فيه، ولكنَّه يرفُضُ أَنْ يُزَكِّيَهُ، ويقولُ: الذَّهَبُ الملبوسُ أَوِ المُعَدُّ للاستِعمالِ ليس فيه زكاةٌ؟

الجَوَابُ: قولُ الزَّوْجِ: إِنَّ الذَّهَبَ الملبوسَ أَوِ المُعَدَّ لِلَّبْسِ ليس فيه زكاةً، هذا لا شكَّ أَنَّه قولُ مرجوحٌ، والرَّاجحُ أَنَّه تجِبُ فيه الزَّكاةُ، لكنَّ المرأة لكَّا حال زَوْجُها بينها وبينه فإنَّه لا زكاة عليها؛ لأنَّه كالدَّيْنِ على المُعْسِر، فإذا ردَّهُ عليها تُزَكِّيهِ لِسَنَةٍ واحدةٍ فقطْ ولو بَقِيَ عِندَه عَشْرَ سنواتٍ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۰٤)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو، رقم (۱۵٦٣)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، رقم (٦٣٧)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، رقم (٢٤٧٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَصَحَالِتَهُ عَنْهُا.

⁽٢) بلوغ المرام رقم (٦٢٠).

⁽٣) مجموع فتاوي سماحة الشيخ ابن باز (١٢٥/٤).

ولا يَجِلَّ للزَّوْجِ -أيَّ زَوْجِ كان- أنْ يمنعَ زَوْجَتَه مِنَ الزَّكاةِ على حُلِيِّها، وإذا مَنعَها فلا يُطِيعُه ما دامَتْ تعتقِدُ أنَّ الزَّكاةَ واجبةٌ في الحُيِلِّ، كما هو القولُ الرَّاجحُ، ولا يَجِلُّ لإنسانٍ أنْ يُجْبِرَ شخصًا أنْ يَعتنِقَ قولًا لا يَرضاه؛ لأنَّ هذا دِينٌ، والدِّينُ بَيْنَ العبدِ ورَبِّه، ولا أَحَدَ يَحُولُ بينه وبين ربِّه، فعَجَبًا لهذا الزَّوْجِ الَّذي يقول: لا تُزَكِّيهِ لأنَّه ليس فيه زكاةٌ. وهي تَرى أنَّ الزَّكاةَ فيه واجبةٌ! كيف يَمنعها مِن شيءٍ ترى أنَّه واجبٌ عليها؟! وإذا كان هو لا يرى الوُجوبَ فرَأْيُه له، لا أَحَدَ يُجْبَرُ على أنْ يقولَ بقولِ أَحدٍ مِنَ العلماءِ إلَّا إذا كان القولُ الَّذي ذهبَ إليه هذا المُخالِفُ مُحَالِفًا لنَصِّ كتابِ أو سُنَةٍ.

(١٢٩٨) السُّؤالُ: امرأةٌ وَجَبَت عليها زَكاةُ الحُليِّ وبَلَغَت أَلفَ رِيالٍ، ولكنَّها لا تَتَلِك الأَلفَ، فهاذا عليها؟ وإن كان زَوجُها عليه دَينٌ فهل يَصِحُّ أَن تُعطيَه الزَّكاةَ؟

الجَوابُ: تَبيعُ من الحُليِّ، وإن أدى عنها زَوجُها أو أخوها أو أبوها فلا بَأسَ، ويَصِتُّ أن تُعطِيَ زَوجَها من الزَّكاةِ.

(١٢٩٩) السُّؤالُ: إخراج زَكاة الذهَب الَّذي تَمَلِكه المرأة، هل هو مِن شَأْنِ الزَّوجِ أَو الزوجةِ؟

الجَوابُ: الزكاةُ على المالِك، والذهَبُ الَّذي على المَرْأةِ للمَرْأةِ وليس للزَّوجِ، فإنها هي الَّتي تُؤدِّي الزَّكاةَ، لكِنْ لو أَرادَ الزوجُ أَن يُخرِج الزَّكاة عنها فلا بأسَ بذلك، أو أَرادَ أبوها أن يُخرِج الزَّكاة عنها فلا بأسَ بذلك، فإذا كان ليسَ عِندها مال، ولم يُرِدِ الزوجُ ولا الأَبُ أن يُخرِجَ عنها؛ فإنها تَبيعُ منَ الذَهَب بقَدْر الزَّكاة، وتُخرِجُ الزَّكاة.

(٠٠٠) السُّؤالُ: إذا بَلَغَت الشَّبكةُ الذَّهبُ النِّصابَ، فهل عليها زَكاةٌ؟ الجَوابُ: نَعَم، عليها زَكاةٌ.

(١٣٠١) السُّؤَالُ: مَا كَيْفِيَّةُ إخراج زكاةِ العُمْلَةِ الوَرَقِيَّةِ؟ ومَا مِقْدارُ نِصابِها؟

الجَوابُ: العُمْلَةُ الوَرَقِيَّةُ مقدارُ زكاتِها رُبْعُ العُشْرِ، يعني: واحِدٌ في الأَرْبَعينَ، أو اثنان ونِصْفٌ في المئةِ مثلًا، أمَّا النِّصابُ فإنَّه يختَلِفُ؛ لأنَّ العملَة الورقيَّة ليْسَ لها سِعْرٌ مُحَدَّدُ، قد تزيدُ وقد تنقُصُ، لكن تُضْبَطُ بالفِضَّةِ، إذا بَلَغَتْ نصابًا مِن الفِضَّةِ وجَبَتْ فيها الزَّكاةُ، ونصاب الفضة خُسُ مئةٍ وخُسُ وتسعونَ جِرامًا، وَبَعْدَ تمامِ الحَوْلِ على ما عِنْدَكَ مِنَ المالِ.

السُّوَالُ: هل في راتِبِ الموظَّفِ زكاةٌ يُخْرِجُها في كلِّ شِهرٍ أو في كلِّ سَهمٍ أو في كلِّ سَهمٍ أو في كلِّ سنةٍ؟

الجَوابُ: الموظَّفُ كغيرِه؛ إذا بقِيَ عندَه المالُ لمُدَّةِ سنَةٍ وتَمَّ عليه الحولُ، فإنَّ عليه الحولُ، فإنَّ عليه النَّكاةَ، وأمَّا إذا كان ينفِقُ راتِبَه قبْلَ تمامِ السَّنَةِ بحيث لا يمضي شهرٌ إلَّا وقد أنفَقَ جميعَ راتبِه، فهذا لا زكاةَ عليه في هذا الرَّاتبِ، لكن إذا كان عندَه أموالُ أُخرى فيها الزَّكاةُ ففيها الزَّكاةُ.

فإذا كان هذا الموظَّفُ راتبُه ثلاثةُ آلافِ ريالٍ، وهو يأكُلُها إنفاقًا؛ كلَّ شهرٍ ينفِقُ ثلاثةَ آلافِ ريالٍ مثلًا، فهذا لا زكاةَ عليه؛ لأنَّه لم يَتِمَّ عليه الحولُ وعنده مالٌ قد تَمَّ عليه الحولُ.

ولكنْ إذا كان الرَّاتبُ كثيرًا أكثَرَ مِن النَّفقةِ؛ فهل يُعْتَبَرُ الحولُ مِن أَوَّلِ شهرٍ استلَمَ الرَّاتبَ أو ماذا؟

نقول: لا شكَّ أنَّ الحولَ يكونُ لكلِّ راتب بحسَبِه، فإذا تمَّ الحولُ على ما بقِيَ مِن راتبِ شهرِ المُحرَّمِ زكَّاه، ثمَّ إذا جاء شهرُ صفَرٍ أخرَجَ الزَّكاةَ لشهْرِ صفَرٍ، وهلمَّ جرَّا، وهذا لا شكَّ أنَّ فيه مشقةً على الإنسانِ؛ ولهذا نرى أنْ يجعَلَ له شهرًا مُعيَّنًا لإحصاءِ ما عندَه مِن الأموالِ الزَّكويَّةِ، ثمَّ يُخرِجُ الزَّكاةَ في هذا الشَّهرِ، سواءٌ تَمَّ الحولُ على بعضِه أمْ لم يتِمَّ؛ مِن أَجْلِ أنْ يسهلَ عليه إخراجُ الزَّكاةِ.

(١٣٠٣) السُّؤَالُ: استدَنْتُ مِئةَ ألفِ ريالٍ، وأدخلْتُها في تجارةٍ، وأحيانًا تُحقِّقُ أرباحًا، فهل عليَّ زكاةُ هذه المئةِ ألفٍ؟ مع العِلمِ أنِّي أُسدِّدُ هذه المئةَ ألفٍ عن طريقِ أقساطٍ شهريَّةٍ، تبلُغُ قيمةُ كلِّ قِسْطٍ منها خَسةَ آلافِ ريالٍ شهريًّا.

الجَوَابُ: أنتَ -يا أخي- أخطأتَ في أنْ تَستدينَ مِئةَ ألفٍ وأنتَ ليس عِندَكُ لها وفاءٌ، فهذا غلَطٌ منك.

وعلى كلِّ حالٍ عليك زكاةُ الأرباحِ الَّتي تأتيك، وما بَقِيَ مِنَ المُئةِ ألفٍ.



(١٣٠٤) السُّوَّالُ: بالنِّسبةِ للمالِ الَّذي يُجمَعُ لبناءِ مسجدٍ، هل عليهِ زكاةٌ إذا حالَ عليه الحولُ؟

الجَوَابُ: ليس عليه زكاةٌ؛ لأنَّه ليسَ ملكًا لأحدٍ.



(٥٠٥) السُّؤَالُ: اقترضَ مِنِّي أخي مالًا لِيتاجرَ به، فهل عليَّ زكاتُه؟

الجَوَابُ: نعم، عليك الزَّكاةُ، إلَّا إذا كان فقيرًا فلا زكاةَ عليك حتَّى تَقْبِضَه، فتُزَكِّيه لسنةٍ واحدةٍ.

(١٣٠٦) السُّوَّالُ: هناك أُناسٌ عِندَهم أموالُ صدَقاتٍ وزكواتٍ، فهل على هذه الأموالِ زكاةٌ؟

الجَوَابُ: الصَّدَقاتُ ليس عليها زكاةٌ؛ فمثلًا: لـو أنَّ الإنسانَ أُعْطِيَ دراهمَ ليتصدَّقَ بها، وبَقِيَتْ عِندَه سَنةً أو سنتَيْنِ، فإنَّه لا زكاةَ فيها؛ لأنَّ صاحبَها أخرَجَها مِن مِلْكِهِ إلى هذا الرَّجُلِ، وكذلك لو كان عِندَه زكواتٌ، وبَقِيَتْ عِندَه لُِدَّةِ سَنةٍ أو سنتَيْنِ، فإنَّ صاحبَها يَعتبرُ أنَّها خارجةٌ مِن مِلْكِه؛ فليس فيها زكاةٌ.

وهكذا الزَّكواتُ الَّتي في أعمالِ البِرِّ، وفي أعمالِ الخيرِ، ليس فيها زكاةُ؛ لأنَّ الإنسانَ يَعتبِرُها خارجةً عن مِلْكِه، وعلى هذا فالصَّناديقُ المُعدَّةُ لفِعْلِ الخيرِ؛ كجمعياتِ البِرِّ وما أَشْبَهَها، ليس فيها زكاةُ؛ لأنَّ الَّذينَ تبرَّعوا لها يَعتقِدونَ أنَّ ما تبرَّعوا به قد خرَجَ عن مِلْكِهم، وحينئذٍ لا يَبقَى لهذه الدَّراهِم مالِكُ؛ فلا زكاةَ فيها.

(١٣٠٧) السُّؤَالُ: لِي أموالٌ عِندَ أُناسٍ مُنْذُ أكثرَ مِن عامٍ، وبعضُ هذه الأموالِ قد تنازَلْتُ عنه؛ لأنَّ مُقترِضيها لنْ يستطيعوا السَّدادَ، وبعضُها الآخَرُ أنتظِرُ سَدادَهُ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى، فهل في هذه الأموالِ زكاةٌ؟

الجَوَابُ: أمَّا الَّتِي تنازَلْتَ عنها فإنْ تنازَلْتَ عنها قبلَ وُجوبِ زكاتِها فلا شيءَ

فيها، وإنْ تنازَلْتَ عنها بعدَ وُجوبِ الزَّكاةِ فعليك زَكاتُها، وأمَّا الَّتي سوف تُرَدُّ فأخرِجْ عليها زكاةً.

(١٣٠٨) السُّؤالُ: رجُلُ عنده مبلغٌ مِن المالِ وقد بلَغَ النِّصابَ، وأقرضه لشخصٍ آخرَ؛ فهل عليه زكاةٌ أو لا؟

الجَوابُ: إذا كَان المُقترضُ يَستطيعُ ردَّ المالِ إذا طُلب منه، فعلى المقرِضِ زَكاتُه.

(١٣٠٩) السُّؤالُ: اقترضت مَبلغًا مِن المالِ مِن أَجْلِ استثمارِه في تِجارةٍ مُعيَّنةٍ؟ فَمَن عليه الزَّكاةُ في هذا المالِ أنا أم الَّذي اقترضته منه؟

الجَوابُ: أنت الَّذي يُزَكِّي هذا المالَ، وأمَّا الرَّجلُ الَّذي اقترضت منه؛ فإنْ كنتَ لا تستطيعُ أنْ تُوفِيَه فعليه الزَّكاةُ. كنتَ تستطيعُ أنْ تُوفِيَه فعليه الزَّكاةُ.

(۱۳۱۰) السُّوَالُ: رجلٌ عليه دَينٌ كبيرٌ، وعنده التزاماتٌ ماليَّةٌ أُخرى، فهل يَجوزُ له أن يأخذَ من مالِ الزَّكاةِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ ما دام عليه دَينٌ لا يَقدِرُ أن يوفيَهُ.



(١٣١١) السُّوَّالُ: رجُلٌ عليه دَيْنٌ، وله دَيْنٌ، فكيف يُزكِّي؟

الجَوَابُ: أمَّا الدَّيْنُ الَّذي له فإنْ كان على مُوسِر غيرِ مُماطِلٍ فعليه زكاتُه كلَّ سَنةٍ، لكنَّه مخيَّرُ: إنْ شاء أخرج زكاتَه مع مالِه، وإنْ شاء أخَّرَها حتَّى يقبِضَ الدَّيْنَ، ثُمَّ زكَّاه

لكلِّ ما مضى، وإنْ كان الدَّيْنُ على مُعْسِرٍ فلا زكاةَ فيه إلَّا إذا قبَضه، فيُزكِّيه سَنةَ قبْضِه فقطْ.

وأمَّا الدَّيْنُ الَّذي عليه فإنَّه لا يمنع مِن وجوبِ الزَّكاةِ، فتجِبُ عليه الزَّكاةُ في مالِه الَّذي بيدِه ولو كان عليه دَيْنٌ؛ لأنَّ القولَ الرَّاجِحَ وجوبُ الزَّكاةِ في المالِ ولو كان صاحبُه مَدِينًا؛ لعُمومِ الأدلَّةِ، وقال بعضُ العلماءِ: لا زكاةَ عليه فيما يُقابِلُ الدَّيْنَ، لكنَّه قولٌ نحالِفٌ لظاهرِ الأدلَّةِ، والواجبُ اعتمادُ ظاهرِ الأدلَّةِ.

(١٣١٢) السُّؤَالُ: عِندي مبلغٌ مِنَ المالِ غيرُ ثابتٍ، ولكنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ على مَدارِ السَّنةِ، فهل أُزَكِّي على الحدِ الأعلى أو الحدِ الأدنى؟

الجَوَابُ: لا إشكالَ في كَوْنِه يَزيدُ ويَنقُصُ ولا يَثْبُتُ، فإذا تَمَّ الحَوْلُ وجاء وقْتُ الزَّكاةِ فأخرِجْ زكاةً ما عِندَك، إلَّا إذا كان أقلَّ مِنَ النِّصابِ فليس عليكَ زكاةً، والنِّصابُ هو سِتَّةٌ وخمسونَ ريالًا مِنَ الفِضَّةِ أو ما يُعادِلها مِنَ الأوراقِ النَّقديَّةِ، فمثلًا: لو كان عِندَك عشَرةُ آلافٍ، تَزيدُ في بعضِ السَّنةِ إلى عِشرينَ، وتَنْقُصُ إلى عشرةٍ، وتَنْقُصُ إلى خمسةِ آلافٍ، فإذا جاء وقْتُ الزَّكاةِ فَزَكِّ خمسةَ آلافٍ.

(۱۳۱۳) السُّؤالُ: امرأةٌ اقْترَضَت مِن أُخرى مالًا، ووضَعَت عندها ذهبًا رَهْنًا؛ فهل في هذا الرَّهنِ زكاةٌ؟

الجَوابُ: نعم، فيه زكاةٌ؛ لأنَّ هذا الرَّهنَ مُلكٌ للرَّاهنةِ الَّتي رهنَتْه عندَ المرأةِ الأُخرى، فعليها زكاتُه.



(١٣١٤) السُّؤالُ: امرأةٌ والدها تاجرٌ، واحتاج إلى مئةِ ألفٍ اقترَضَها مِنها؛ فهل الزَّكاةُ عن هذا المالِ على البنتِ أو على الوالدِ؟

الجَوابُ: إذا قبَضَتِ المالَ من أبيها فتُؤَدِّيه لسَنةٍ واحدةٍ فقط؛ لأنَّ المالَ الَّذي في ذِمَّةِ الأبِ كالمالِ الَّذي في ذِمَّةِ الفقيرِ؛ إذ إنَّ الولدَ لا يمكِنُ أنْ يُطالِبَ بالدَّينِ الَّذي في ذِمَّةِه، فهو مَمنوعٌ منه شَرعًا، فلا يكونُ عليه فيه زَكاةٌ، إلَّا إذا قبَضَه زَكَاه لسَنةٍ واحدةٍ فقطْ ولو مَضى عليه أكثرُ مِن سَنةٍ، كها أنَّ الإنسانَ الَّذي له دَينٌ في ذِمَّةِ فقيرٍ، لا يجِبُ عليه أنْ يُزكِّيه إلَّا إذا قبَضَه، فإنَّه يُزكِّيه لسَنةٍ واحدةٍ ولو مَضَى عليه أكثرُ مِن سَنةٍ.

(١٣١٥) السُّؤَالُ: إِذَا كَانَ لَدَى إنسانٍ مبلغٌ مِنَ المَالِ يريدُ أَنْ يزكِّيه ولكن عليْهِ ديونٌ، وَهذِه الدُّيونُ قِدْ تُنْقِصَ مِنْ نصابِ المَالِ، فهلْ يَخْصِمُ هذه الدُّيونَ مِنَ المَالِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الل

الجَوَابُ: لا يخصِمُها مِنَ المالِ، بلُ عليهِ أَنْ يزكِّيَ المالَ الَّذي بَيْنَ يَدَيْهِ، ولا يلتفتَ للديونِ إطلاقًا؛ لأَنَّ الزَّكَاةَ فِي المالِ، كَمَا قَالَ عَنَّهَ عَلَّمُ ﴿ وَٱلَذِينَ فِي آمَوَلِمِمْ حَقُّ مَعْلُومٌ ﴿ الله يونِ إطلاقًا؛ لأَنَّ الزَّكَاةَ فِي المالِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ يَظِيْهُ لمُعاذِ بنِ جبلٍ وقدْ بعثَهُ إلى اليمَنِ: السَّابِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ [المعارج: ٢٤- ٢٥]، وقالَ النَّبيُّ يَظِيْهُ لمُعاذِ بنِ جبلٍ وقدْ بعثَهُ إلى اليمَنِ: «أَعْلِمْهُم أَنَّ اللهَ افتَرَضَ عليْهِمْ صدقةً في أموالِهم »(١).

وكذا الدين هُوَ له ويتصرَّفُ فيه كما شاءَ.

ولكنْ قدْ يَرِدُ سؤالٌ: ألنْ يحدثَ تَكْرارٌ إذا قامَ أصحابُ الدُّيونِ بزكاةِ الدُّيونِ أيضًا؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضَّالِيَّهُ عَنْهُا.

فنقولُ: ولوْ حصَلَ تكرارٌ فلا بد من ذلك؛ لأنَّ هذا التَّكرارَ مُخْتَلِفُ الجِهَةِ؛ فبالنِّسبَةِ لأهلِ الدُّيونِ الزَّكاةُ في الدُّيونِ لا في الأعيانِ، وبالنسبَةِ لصاحبِ المالِ الزَّكاةُ في عينِ مالِهِ.

(١٣١٦) السُّؤَالُ: كان يوجَدُ عند أَهْلِ بيتٍ مبلَغٌ مِن المَالِ قَدْرُه ثلاثةَ عشرَ أَلْفًا لشراءِ بعضِ الأثاثِ، وخلالَ السَّنواتِ لم يُخْرِجُوا عنه زكاةَ المالِ إلَّا مرَّةً واحدةً، فهل يُخْرِجونَ عنِ السَّنواتِ الماضيةِ؟

الجَوابُ: نعم، يجِبُ عليهم أَنْ يُخْرِجُوا عنِ السَّنواتِ الماضيةِ؛ لأَنَّ الزَّكاةَ واجبةٌ فيه كلَّ سَنَةٍ، وعليهم أَنْ يستغْفِروا اللهَ عَرَّكِكَلَّ مِن هذا التَّأْخيرِ؛ لأَنَّ الواجِبَ إخراجُ الزَّكاةِ مِن حينِ وُجوبِها على الفورِ دونَ تأخيرٍ.

(١٣١٧) السُّؤَالُ: عندنا صُندوقُ شبابٍ للمساعدةِ، فأيُّ شخصٍ يحتاجُ إلى مبلغ فإنَّه يأخذُه ويَرجِعُه، ونَدفَعُ شهريًّا لهذا الصُّندوقِ، فهل هناك زكاةٌ على المبلغ في الصُّندوقِ إذا دار عليه الحَوْلُ؟

الجَوَابُ: نعم فيه زكاةٌ؛ لأنَّه ما زالَ على مِلْكِكُم.

(١٣١٨) السُّؤالُ: صندوقٌ جماعيٌّ بعضُ الأشخاصِ جمعوا فيه مبلغًا من المالِ يقارِبُ خمسين ألفًا للنَّوائِبِ -لا سمح الله؛ هل على هذا المبلغِ زكاةٌ؟ علمًا بأنَّهم اختلفوا بعدَ خمسِ سنواتٍ فعادت المبالغُ إليهم.

الجَوابُ: أَوَّلًا: لا تقُلْ: لا سمَحَ اللهُ. ولكِنْ قلْ: لا قدَّرَ اللهُ.

ثم نسأل: هل هم تبرَّعوا بها أو أقرَضوها الصُّندوقَ؟ فالَّذي تبرَّعَ بها للصُّندوقِ ليس عليه زكاةٌ، لكن لا ترجِعُ إليه، ولا يجوز أنْ يطلُبها لأنَّه تبرَّعَ بها، فإذا تبرَّعَ الإنسانُ بشيءٍ حرُم عليه استردادُه، وإذا أعطاها قرضًا له أنْ يطلُبها وعليها الزَّكاةُ؟ لأنَّه متى شاءَ طلَبها ورُدَّتْ إليه.

(١٣١٩) السُّؤالُ: لي دَينٌ عند شَخصٍ موسِرٍ وله عَشرُ سَنواتٍ لم يُؤَدِّه، فهل عليَّ زَكاةٌ فيه؟

الجَوابُ: نعم، يُزَكيهِ وإن كان عَشرَ سَنواتٍ أو أَكثَر؛ وذلك لأنَّ الموسِرَ يَستَطيعُ الدائِنُ أن يُطالِبَه بالدَّين ويُعطيهُ إياهُ؛ لأنَّ هذا التَّأجيلَ يُعتَبَرُ وَقعَ باختِيارِ الدائِنِ.

(١٣٢٠) السُّؤالُ: لي دَينٌ عند رَجُلٍ مُعسِرٍ، وبِحسابِ أموالي لم تَبلُغ نِصابَ النَّصابَ، فهل أَجمَعُها؟ الزَّكاةِ، ولكن إذا أَضَفتُ عليها ما عندَ المدين المعسِرِ بَلَغَت النِّصابَ، فهل أَجمَعُها؟

الجَوابُ: لا يَجمَعُها؛ لأنَّ الدَّينَ على المعسِرِ ليس فيه زَكاةٌ إلا إذا قَبضَه صاحِبُه، فيُزَكيهِ سَنةً واحدةً فقط.

(١٣٢١) السُّؤالُ: جَمَعتُ مَبلَغًا من المالِ واشتَرَيتُ به سياراتٍ وبِعتُها بالقِسطِ، وما زالَ لي أَقساطٌ عند الناسِ، والمبلَغُ الذي عندي عشرةُ آلافٍ فَقَط، فهل أُزكِّيه أو أنتَظِرُ حتى يُسَدِّدوا الأقساطِ، ويَجتَمِعُ المبلَغُ كلُّه؟

الجَوابُ: زَكِّهِ الآن على كامِلِ المبلَغِ، فهو أبرَأُ لذِمَّتِك، وأنت لا تَدري فربَّما تَموتُ وتَبقى الزكاةُ في ذِمَّتِك. (١٣٢٢) السُّؤالُ: عندي بناتٌ يَتامى، ولهن دَخلٌ تَرَكَهُ والِدُهُنَّ، فإذا جَمَعتُ هذا اللَّخلَ حَتَى أبنِيَ لهنَّ بَيتًا، فهل على هذا المالِ زَكاةٌ؟

الجَوابُ: نَعَم، عَليه زَكاةُ، فالدَّراهِمُ التي أُعِدَّت لشِراءِ البَيتِ فيها زَكاةٌ حتَّى يُشتَرى البَيثُ.

(١٣٢٣) السُّوَالُ: رَجلٌ يَقولُ: إِنَّه تابَ إلى الله توبةً صادِقةً، ونَدِمَ على ما فاتَ، وعَقَدَ العَزمَ على عَدمِ الرُّجوعِ إلى ما مَضَى، وعندَهُ مَبلَغٌ مِن المالِ في أَحَدِ البُنوكِ الرِّبويةِ، ولم يُزَكِّ عليهِ مُنذُ عدةِ سَنواتٍ رَغمَ بُلوغِه النِّصابَ، وفي ذِمَّتِه مَبالِغُ ماليةٌ مُنذُ عِشرينَ عامًا لعَددٍ مِن الناسِ، منهم مَن يَعرِفُه، فَرَدَّ إلَيهِم مَبالِغَهم، ومِنهُم مَن لم يَعرِفه، ويَنوي التَّصَدُّقَ على نِيَّتِهم.

ومِنهُم من يَعرِفُه لكنَّه لا يَستَطيعُ إيصالَ مَظالِهِم؛ لأنَّه لو أَوصَلَها لهم بأيِّ وَسيلةٍ سَوفَ يَنكَشِفُ أمرُهُ، ويَحدُثُ ما لا تُحمَدُ عُقباه، وهؤلاء تَقابَلَ مَعهُم وقالَ لكلِّ مِنهُم: سامِخني إن كُنتُ أَخطَأتُ في شيءٍ من حُقوقِك. وكان رَدُّ كُلِّ منهم: «مَسموحٌ». فهل تكونُ بَرِئَت ذِمَّتُه بكَلمةِ (مَسموحٍ) مع عَدمِ الاعترافِ أو الإِفصاحِ عن نوع المظلمةِ؟ فإنْ لمَ تَبرَأ فهاذا يَفعَل؟

الجَوابُ: إذا كان الإِنسانُ عندَهُ مالٌ لأحدٍ وقال له: سامِحني إن كُنتُ أَخطَأتُ في حَقِّك. فقالَ: «مَسموحٌ». ربَّما لا

يَكُونَ قَد خَطَرَ فِي بالِه أَنَّهَا مسألةٌ ماليةٌ؛ فلِذلكَ لا بُدَّ أَن يُفصِحَ، ويَقولَ: عِندي لك مالٌ فأَرجُو أَن تُسامِحِني. أو إذا قالَ له المَظلومُ: «مَسموحٌ». يَقولُ: حتَّى ولو كان الحَقُّ مالِيًّا؟ فإذا قالَ: نَعَم. انتَهى الأَمرُ.

أما عن الزَّكاةِ فعَليهِ أن يُخرِجَها عن كُلِّ ما مَضى مِن السِّنينِ، ولا يُمكِنُه التَّصدُّق على نِيَّتِهم لا مِن الزَّكاةِ ولا مِن الفَوائِدِ الرِّبويةِ ما دامَ يَعرِفُ أَصحابَ الحُقوقِ، وهذه الفَوائِدُ الرِّبويةُ التي قَبَضَها وقد تابَ تَكونُ له يَفعَلُ بها ما شاءَ كأن يتَصَدَّق بها على نِيَّتِه هو.

أُمَّا إذا كانَت سَرقاتٍ أو جَحدَ أُموالٍ فلا بُدَّ أن يُرسِلَها إلى أَهلِها سواءٌ عن طَريقِ البَريدِ أو عن طَريقِ أحدِ أصدِقائِه، فيُمكِنُه أن يَحتالَ في إيصالِها إلَيهِم دون أن يَنكَشِفَ أمرُه.

وإذا كان لا يَعرِفُ قيمةَ المظالِم فيُخرِجُ ما يَتَيَقَّن.

(١٣٢٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تُوُفِّيَت وقد أَقرضَت إحدى بَناتِها مَبلَغًا من المالِ، فهل تُعطى فيه الزَّكاةُ؟ وإذا كان على المتوَفاةِ دَينٌ للبَنكِ فهل يُسَدَّدُ بهذا المالِ؟

الجَوابُ: نَعَم، عليه الزَّكاةُ، وإذا كانَت البِنتُ فَقيرةً فليسَ فيه إلَّا زَكاةٌ واحِدةٌ، وإذا كانت غَنِيةً والأُمُّ تَرَكَتها دون مُطالبةٍ فيُزكَّى عن كلِّ السنواتِ الماضيةِ.

وإذا كانَ على المتوَفاةِ دَينٌ للبَنكِ فيُسَدَّدُ من هذا المالِ الذي استُرجِعَ، أمَّا الزَّكاةُ فلا بُدَّ من إخراجِها.



(١٣٢٥) السُّؤالُ: لم أكُن أعلَمُ أن الأَموالَ عليها زَكاةٌ، ومَرَّ على أعمالي تِسعُ سَنواتٍ، ولا أذكُرُ كَم كانت أموالي في السَّنواتِ السابقةِ، فكيفَ أزَكي؟

الجَوابُ: اعلَم أنَّ الزَّكاةَ ليسَت غُرمًا، ولا ضَريبةً، وإنَّما هي طاعةٌ لله عَرَّفِجَلَ، وغَنيمةٌ للإنسانِ، كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ امرِئٍ في ظِلِّ صَدقتِه يَومَ القِيامةِ»(١)، فما مَضى مِن السَّنوات وأنت لم تُزكِّه؛ فعَليك أن تُزكِّيه الآن مع التَّوبةِ إلى الله والاستِغفارِ؛ مِن أجلِ التَّاخيرِ، وإذا كُنتَ لا تَدري فالاحتِياطُ خَيرٌ لك، فإن كان هو الواجِبَ عليك فَقَد أَدَّيتَه، وإن كُنتَ قد أدَّيتَ الزَّكاةَ مِن قَبلُ فقد تَصَدَّقتَ عن نَفسِك.

ومالٌ تَنتَفِعُ به أنتَ خَيرٌ من مالٍ يَنتَفِعُ به مَن بَعدَك، فالصَّدقةُ التي تُمضيها لك، والدِّرهَمُ الذي تُبقيه لوَرَثَتِك؛ ولهذا سَأْلَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ أصحابَهُ: «أَيُّكُم مالُ وارِثِه أَحَبُّ إليهِ مِن مالِه؟»، قالوا: يا رَسولَ الله، أحبُّ إلينا مالُنا. قالَ: «فإنَّ مالَك ما قَدَّمتَه، ومالُ وارِثِك ما أبقيتَه»(٢).



ے | باب زكاة العروض

(١٣٢٦) السُّؤَالُ: عُروضُ التِّجارةِ إذا كانتْ مفروشاتٍ؛ مِثْلَ البطَّانيَّاتِ، أو السَّجَّاداتِ، فهل تُخْرَجُ زكاتُها نقْدًا أو مِن نفسِ عُروضِ التِّجارةِ؟

الجَوَابُ: عُروضُ التِّجارةِ سواءٌ كانتْ بطَّانيَّاتٍ أو فُرُشًا أو أوانيَ أو ساعاتٍ أو غيرَ ذلك ممَّا يتَّجِرُ به النَّاسُ زكاتُه أنْ يُقَدَّرَ قيمتُه عِندَ حلولِ الزَّكاةِ، ثُمَّ يُخْرَجُ رُبُعُ

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ١٤٧)، من حديث عقبة بن عامر رَضِحُالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما قدم من ماله فهو له، رقم (٦٤٤٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

عُشْرِ القيمةِ؛ لأنَّ أَصْلَ زكاةِ العُروضِ في القيمةِ، فإنَّ العُروضَ نفسَها لا زكاةَ فيها؛ ولذلك لو قدَّرْنا أنَّ عِندَ الإنسانِ فُرُشًا أعدَّها للاستعمالِ ولو بلغَتْ ما بلغَتْ مِنَ الأثمانِ فليس فيها زكاةٌ، فإذا أرادَها للتِّجارةِ صارَتْ فيها الزَّكاةُ؛ لأنَّه أراد قيمتَها، وعلى هذا فيجبُ على مَن عِندَه عُروضُ تجارةٍ أنْ يُزَكِّيَ مِن قيمةِ العُروضِ لا مِنَ العُروضِ نفسِها.

(١٣٢٧) السُّؤَالُ: كانتْ عِندي أرضٌ أخذْتُها مِنحةً مِنَ الحكومةِ منْذُ أربع سنواتٍ، ولم أُزكِّها طوالَ هذه السَّنواتِ؛ لأنِّ ليس عِندي شيءٌ، ثُمَّ بِعْتُها الآنَ، فكيف أُزكِّيها؟

الجَوَابُ: هذه ليس عليها شيءٌ؛ لأنَّك لم تشترِها للتِّجارةِ، لكنْ إنْ تمَّتِ السَّنةُ على ثمنِها وأنت لم تُنفِقُه فزَكِّهِ، وإنْ أنفقْتَه فليس عليك شيءٌ.

(١٣٢٨) السُّؤَالُ: إذا اشترك إنسانٌ في عقارٍ وتمَّ بناؤُه في خلالِ سنتينِ، وبعدَ مُضِيِّ سنةٍ تمَّ بَيعُه، فكيف تكونُ زَكاتُه؟

الجَوَابُ: إذا كان للتِّجارةِ -وليسَ لِتنتفِعَ به أسرتُه- فإنَّه يُخْرِجُ زكاتَه للثَّلاثِ سنواتٍ، لكِنْ يُقَدِّرُ قيمةَ كلِّ سنةٍ بِقَدْرِها، فمثلًا هو في السَّنةِ الأولى يساوي مِئةَ ألفٍ، فيُزُكِّي عن مِئةِ ألفٍ، وفي الثَّانيةِ يُساوي مِئتي ألفٍ فإنَّه يزكِّي عن مِئتي ألفٍ، وفي الثَّالثةِ يساوي ثلاثَ مئةِ ألفٍ فإنَّه يزكِّي عن ثلاثِ مئةِ ألفٍ.



(١٣٢٩) السُّؤَالُ: اشترَيْتُ قطعةَ أرضٍ بثلاثةٍ وعشرينَ ألفَ ريالٍ مُنْذُ سَنةٍ تقريبًا، بنِيَّةِ التِّجارةِ، ودفعْتُ سِتَّةَ آلافِ ريالٍ، على أنْ أُسدِّدَ الباقيَ بأقساطٍ شهريَّةٍ، قيمةُ كلِّ قِسْطٍ منها خَمْسُ مِئةِ ريالٍ، ولكنِّي ما زِلْتُ لم أنتَهِ مِن سَدادِ باقي أقساطِها، فهل هذه الأرضُ فيها زكاةٌ في الوقتِ الحاليِّ؟

الجَوَابُ: نعم، فيها زكاةٌ وإنْ لم تنتَهِ مِن سدادِ قيمتِها؛ فتُقدِّرُ قيمتَها كلَّ سَنةٍ وتُزكِّيها.

(١٣٣٠) السُّؤَالُ: اشترَيْتُ قطعةَ أرضٍ للاستثهارِ والتِّجارةِ مُنذُ ثلاثِ سنينَ تقريبًا، ولكنْ أسعارُ العَقاراتِ الآنَ قد رَخُصَتْ؛ فأُريدُ أَنْ أَترُكَ هذه الأرضَ لا أبيعُها ولا أَبْنيها، فهل فيها زكاةٌ؟

الجَوَابُ: نعم، فيها زكاةٌ، وإنْ لم يكُنْ عِندَكَ مالٌ تُزَكِّيها به فَقَيِّمْ زكاتَها كلَّ سَنةٍ، ثُمَّ إذا بِعْتَها فأخرِج الزَّكاةَ عمَّا مضى.

(١٣٣١) السُّؤَالُ: شخصٌ اقترَضَ منِّي مبلغًا مِنَ المالِ، وبعدَ ذلك لم يُسدِّدْهُ، فاشترَيْتُ منه قِطعةَ أرضٍ مُقابِلَ هذا المالِ، فهل يكونُ عليها زكاةٌ؟

الجَوَابُ: فقطْ زكِّ الدَّراهِمَ الَّتِي بَقِيَتْ عِندَه سَنةً.

(١٣٣٢) السُّؤالُ: إنسانٌ عندَه أراضٍ يَدَّخِرُها ولا يُعِدُّها للتِّجارةِ، فهل فيها زكاةٌ؟

الْجُوابُ: ليس فيها زكاةٌ؛ لأنَّها ليستُ للتِّجارةِ.

(١٣٣٣) السُّؤالُ: صاحبُ محلِّ قطعِ غيارِ السَّيَّاراتِ لا يُزكِّي عن هذا المحلِّ منذُ أَنْ تأسَّسَ لجهلِه بالحكم؛ فأرادَ أن يُزكِّيَ الآن؛ فكيف يفعَلُ؟

الجَوابُ: يجبُ عليه أَنْ يُحْصِيَ ما سبقَ مِن السَّنواتِ بالرُّجوعِ إلى الكشوفاتِ، ثم يُخرِجَ عن كلِّ سنةٍ ما يجبُ فيها وهو رُبُعُ العُشرِ، أي: اثنانِ ونصفٌ في المئةِ، هذا هو الواجبُ عليه، فإنْ كان جاهلًا فقدْ أدَّى ما عليه الآن، ولا يُؤاخذُه اللهُ تعالى بتركِ الزَّكواتِ الماضيةِ؛ لأَنَّه جاهلٌ، وإن كان مُتهاوِنًا فعليه أَنْ يتوبَ إلى اللهِ، ويستغفرَ اللهَ عَرَقَهَلَ مَمَّا تأخَر في إخراج الواجبِ عليه.

(١٣٣٤) السُّؤَالُ: عِندي قطعةُ أرضٍ اشترَيْتُها؛ لكَيْ أحفَظَ مالي، بدلًا مِن أَنْ أَضَعَ أموالي في البنكِ، فهل عليها زكاةٌ؟

الجَوَابُ: لا، ليس عليها؛ لأنَّها ليسَتْ تجارةً.

(١٣٣٥) السُّؤالُ: هل على البيتِ المؤجّرِ زكاةٌ؟

الجَوابُ: البيتُ الَّذي يُؤَجَّرُ وصاحبُه يريدُ أَنْ يُبقِيَه للتَّأْجيرِ ليس فيه زكاةٌ، وإنَّمَا الزَّكاةُ في الأُجرةِ إِنْ بَقِيَتْ عنده حتَّى يتمَّ الحولُ منَ العَقْدِ.



(١٣٣٦) السُّؤالُ: شخصٌ اشترى سيارةً للأُجرةِ، ولظُروفِ مَرَّت به باعَها؛ فهل عليها زكاةٌ، مع العلْم أنَّها استمرَّت عندَه ما يُقارِبُ سَنَةً؟

الجَوابُ: هذه ليس فيها زكاةٌ، فسيارةُ الأُجرةِ وسيارةُ الرُّكوبِ وبيتُ السُّكنى وعمارةُ الرُّكوبِ وبيتُ السُّكنى وعمارةُ الأُجرةُ الَّتي تُسْتَغَلَّ منها، ففيها الزَّكاةُ إذا تمَّ عليها الحول، وهي عنده أو في ذِمَّةِ المُستأجِرِ.

(١٣٣٧) السُّؤالُ: شخصٌ عندَه عارةٌ يُؤجِّرها، فهل فيها زكاةٌ؟

الجَوابُ: العمائرُ المُعَدَّةُ للتَّأجيرِ ليسَ فيها زكاةٌ، وإنَّما الزَّكاةُ في أُجرتِها إذا تمَّ عليها الحولُ مِنَ العقدِ، نعم لو كان الإنسانُ يبيعُ ويشتري في هذهِ العماراتِ معَ تأجيرِها، فإنَّ الزَّكاةَ تجبُ عليه في قيمةِ هذه العماراتِ وفي أُجرتِها أيضًا.

وعلى هذا فالضَّابِطُ في هذه المسألةِ أنَّ ما أعدَّه الإنسانُ منَ العمائرِ للتَّأجيرِ أوْ للسُّكْنَى أو ما أشبه ذلك فليس فيها زكاةٌ، لكن إذا أجَّرها فالزَّكاةُ في أُجرتِها، وأمَّا مَن كان عقاريًّا يَبيعُ ويشتري العقاراتِ منَ العمائرِ وغيرِها، فإنَّ عليه الزَّكاةَ بقيمتِها، فإذا حالَ الحولُ وجب عليه أن يقدِّرَ قيمةَ هذه العماراتِ ويُخرِجَ رُبُعَ عُشرِها؛ وذلك لأنَّ عُرُوضَ التِّجارةِ لا يكونُ فيها الزَّكاةُ إلَّا إذا أعدَّها للتِّجارةِ، وأما ما أعده للقُنْيةِ وللاستغلالِ من عروضِ التِّجارةِ فليسَ فيه زكاةٌ، لكِنِ الزَّكاةُ في أُجرتِه.



(١٣٣٨) السُّؤَالُ: مَن كان عنده دارٌ يُؤْجِرُها، هل فيها زكاةٌ؟

الجَوابُ: ليس في الدَّارِ زكاةٌ؛ لأنَّها مُعَدَّةٌ للبقاءِ لا للاتِّجارِ بها، ولكنَّ الزَّكاةَ في أُجْرَتِها إذا تَمَّ عليها الحولُ؛ بأنْ كانت الأُجرةُ تُقَدَّمُ، ويُنفِقُها

المُؤْجِرُ قبلَ أَنْ يَتِمَّ الحولُ، فلا زكاةَ عليه في الأُجرةِ؛ لأنَّ مِن شرْطِ وُجوبِ الزَّكاةِ عَلمَ الحولِ.

(١٣٣٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ موظَّفةٌ كان لديها مبلغٌ مِنَ المالِ، وكانتْ تُخرِجُ زكاتَه كُلَّ سَنةٍ، فاستخدمَتْه في بناءِ بيتٍ، وزادَتْ عليه حتى اكتمَلَ البيتُ، فهل على هذا البيتِ زكاةٌ؟

الجَوَابُ: البيتُ ليس عليه زكاةٌ؛ لأنَّه بيتُ سُكْنَى أو بيتُ إجارةٍ، وقد قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «ليس على المسلمِ في عبْدِه ولا فرَسِه صدقةٌ» (أ) وأمَّا إذا كانَتِ امْرأةٌ تَتَجِرُ بالبُيوتِ، فتشتري الأراضيَ وتَعْمُرُها بيوتًا، ثُمَّ تَبيعُها، وهكذا كها يفعل التُّجَّارُ في بضائعِهم، فإنَّ عليها الزَّكاةَ فيها؛ لأنَّها حينئذٍ تكون عُروضَ تجارةٍ، وعُروضُ التِّجارةِ تجِبُ فيها الزَّكاةُ كها هو معلومٌ.

(١٣٤٠) السُّؤَالُ: هُناكَ أرضُ مُساهَمة، كانَتْ قبلَ أربعِ سنواتٍ قيمتُها جيِّدةٌ، ثُمَّ إِنَّهَا قَلَّتِ القيمةُ كثيرًا حتَّى صارَتْ أقلَّ مِن رأسِ المالِ؛ يعني: إذا أراد أنْ يبيعَها في هذه الأيَّامِ فإنَّها لا تُساوي الشَّيءَ الَّذي في نفْسِه، فكيف يُزكِّيها؟

الجَوَابُ: إذا كان الرَّجُلُ ليس يتَّجِرُ بالعَقاراتِ فليس فيها زكاةٌ، سواءٌ زادَتْ قيمتُها عن ثمنِها أو نَقَصَتْ، وأمَّا إذا كان يتَّجِرُ بالعَقاراتِ، وهذه الأرضُ ممَّا اشتراه ليتَّجِرَ به، ففيها الزَّكاةُ، والمُعتبَرُ قيمتُها وقْتَ وجوبِ الزَّكاةِ، سواءٌ كانَتْ أقلَّ ممَّا اشتراها به أو أكثرَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، رقم (١٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، رقم (٩٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِنَّكُءَنَهُ.

(١٣٤١) السُّؤَالُ: شَرِكةٌ مُكوَّنةٌ مِن ثلاثةِ أَفرادٍ، قاموا بشِراءِ قِطَعِ أراضٍ بغَرضِ التِّجارةِ والكَسْبِ مِن بَيْعِها، فها طريقةُ تزكيةِ الأراضي المُشتراةِ بغَرضِ الاتِّجارِ فيها؟

الجَوَابُ: الأراضي المُشتراةُ لغَرضِ التِّجارةِ فيها تجِبُ فيها الزَّكاةُ، وتُقدَّرُ قيمتُها عِندَ وُجوبِ الزَّكاةِ بها تُساوي، سواءٌ كانتْ مِثْلَ الثَّمَنِ أو أقلَّ أو أكثرَ، فلَوِ اشْترَى أرضًا بمِئةِ ألفِ ريالٍ، وعِندَ وُجوبِ الزَّكاةِ صارَتْ تُساوي مِئتَيْنِ؛ فعلَيْهِ زكاةُ مِئتَيْنِ، ولو اشتراها بمِئتَيْنِ، وصارَتْ عِندَ وُجوبِ الزَّكاةِ تُساوي مِئةً؛ فليس عليه إلَّا زكاةُ مِئةٍ.

(١٣٤٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَمَتَلِك قِطعةَ أرضٍ مُنذ عشرِ سنَوات، ولا تَدرِي أَتَبْنِيها أَم تَبيعها، فهل عليها زَكاةٌ؟

الجَوابُ: ليس عليها زَكاة، فهي لا تَدرِي هل تَبيعها أو تَعمرها أو تُبقيها لتحفظ دراهِمَها؛ فليس عليها زَكاة؛ لأن زَكاة الأراضي لا تَجِبُ إلّا إذا كان الإنسانُ مَن يَتَّجِر في الأراضي ويبيع ويَشتَري الأراضي من أَجْل الرِّبْحِ، وأما شَخصٌ عندَه أرضٌ ولا يَدري أيبيعُها أم لا وقد أبقاها للحاجةِ، فهذه ليسَ فيها زكاةٌ.

(١٣٤٣) السُّؤالُ: رجُلٌ أُعْطِيَ أرضًا مِن الدَّولةِ، ولم تكُنْ عنده نِيَّةُ أَنَّه يسكُنُها، ثُمَّ عرَضَ له أنْ يبيعَها؛ فهل يُخْرِجُ عليها زكاةً ولو لسَنَةٍ واحدةٍ؟

الجَوابُ: لا تجِبُ عليه الزَّكاةُ، حتَّى ولو لسنةٍ واحدةٍ.



(١٣٤٤) السُّؤالُ: عندي مئةُ ألفِ ريالٍ، اشتريتُ بها سياراتٍ، وبعْتُها بالتَّقسيطِ، فكيف أُزكِّيها؟

الجَوابُ: إذا جاء وقْتُ الزَّكاةِ فزكِّ ما عندك، وزَكِّ ما في ذِمَمِ النَّاسِ، فأنت تزكِّي كُلَّ الذِّممِ النَّاسِ، فأنت تزكِّي كُلَّ الذِّممِ الَّتي لك، إلَّا أن يكون على إنسانٍ صار فقيرًا ولا يستطيعُ أنْ يُوَفِّيَك، فهذا ليس عليه لك في ذمَّتِه زكاةٌ، إلَّا إذا قبَضْتَه فتزُكِّيه مرَّةً واحدةً.

فإنْ كان مِن عادتِك أنَّك تُزكِّي في رمضانَ، فإذا جاء رمضانُ أحصِ الَّذي عندك وأحص الدُّيونَ الَّتي عندَ النَّاسِ وزكِّه.

- **HH**

(١٣٤٥) السُّؤالُ: اشترى شخصٌ منِّي أرضًا بقيمةِ ثلاثِ مئةِ ألفٍ، ويُقسِّطُ لي شهريًا ثلاثةَ آلافِ ريالٍ؛ فهل هذه في السَّنةِ ستَّةً وثلاثينَ ألفَ ريالٍ؛ فهل هذه فيها زكاةٌ؟

الجَوابُ: ما دُمْتَ اشتريتَ الأرضَ للتِّجارةِ ففيها الزَّكاةُ، لكنْ ما أنفقْتَه قبْلَ عَامِ الحولِ ليس فيه زكاةٌ، فإذا كانت زكاتُك في رمضانَ، وأنت قبَضْتَ ستةً وثلاثينَ ألفًا قبْلَ رمضانَ، لكنْ كلَّما قبَضْتَ شيئًا أنفقْتَه في البيتِ، فهذا ليس فيه زكاةٌ؛ لأنَّه لم يتمَّ عليه الحولُ، أما المُتبقِّي ففيه زكاة.

(١٣٤٦) السُّؤالُ: امرأةٌ لَدَيها مالٌ فتركتهُ لأحدِ أقارِبِها ليُتاجِرَ فيه ويُساعِدَها، لكنَّه لم يَربَح، وليس عِندَها ما تُزكِّيه، وبعدَ ثَهانِ سَنواتٍ أرجَعَ لها أربَعينَ ألفًا وهي جُزءٌ من المالِ، واشترَت أرضًا بِنيةِ التِّجارةِ، وأشاروا عَليها بأن تَبنِيها شُققًا للإِيجارِ، فهل تُزكي عنها؟

الجَوابُ: الثَّمانِ سَنواتٍ الماضيةُ عليها فيها الزَّكاةُ، إلَّا أَن يَكُونَ هذا الشَّخصُ أَخذَ المالَ واستَنفَقَهُ وهو فَقيرٌ وليس قادِرًا على الوَفاءِ، فإنَّها تُزكِّي السَّنةَ التي استَلَمَت فيها الفُلوسَ فَقَط، أمَّا الأَرضُ التي اشتَرَتها فإنَّ فيها الزَّكاة، فإذا نَوَت أَن تَبنِيها سَواءٌ للشُّكنَى أو للإيجارِ، وعَدَلت عن التِّجارةِ بها سَقَطَت الزَّكاةُ من نِيَّتِها فَقَط، أما ما قَبلُ فتُزكي، وأمَّا المبني للإيجارِ فليسَ فيه زكاةٌ إنَّما الزَّكاةُ في أُجرَتِه.

(١٣٤٧) السُّؤالُ: كان مَعي مَبلَغٌ مِن المالِ أُخرِجُ زكاتَه في رَمضان مِن كُلِّ عامٍ، ثُمَّ اشتَرَيتُ بالمالِ قِطعةَ أَرضٍ؛ لأبنِيَ عليها مَنزلًا، فهل عليَّ فيها زَكاةٌ؟

الجَوابُ:ليسَ عَليها زَكاةٌ إلَّا إذا بِعتَها ففي قيمَتِها إذا تَمَّت حَولًا.

(١٣٤٨) السُّؤالُ: عِندي مَحَلُّ وأُريدُ أَن أُخرِجَ زَكاةَ البِضاعةِ الموجودةِ، وثُلُثُ هذه البِضاعةِ تقريبًا لم أُسَدِّد قيمَتَها لأَصحابِها، والشُّيولةُ النَّقديةُ التي عندي أقلُّ مما يَطلُبُه مني هؤلاء التُّجارُ، فهل أَخصِمُ الزَّكاةَ من البِضاعةِ التي لم أُسَدِّدها مع العِلمِ أنني في نِيَّتي السَّدادُ على فَتراتٍ، أو ماذا أفعَلُ؟

الجَوابُ: القولُ الراجِحُ: إن الدَّينَ لا يَمنَعُ الزَّكاةَ ولا يُحسَب، وإن الإِنسانَ يَجِبُ أن يُزكيَ ما عِندَه ولو كان مَدينًا، حتَّى لو فُرِضَ أن عليه دَينًا مئةَ ألفٍ، وعنده ما يُساوي مئةَ ألفٍ فيُزكي المئةَ ألفٍ.

(١٣٤٩) السُّوَالُ: اشتَرَيتُ أرضًا بثَمنٍ مُوَجَّلٍ، ولم تَتَحَدَّد نِيَّتي فيها بَعدُ، هل أقتَنيها أو أبيعُها، فهل تَجِبُ فيها زَكاةٌ؟

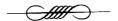
الجَوابُ: ليسَ فيها زَكاةٌ ما دُمتَ لا تُريدُها للتِّجارةِ، ولكن الغَلَطَ أن تَشتَرِيَها بالتَّقسيطِ وليس عِندَك قيمَتُها، فتَتَراكَمُ عَليكَ الدُّيونُ؛ وصاحِبُ الدَّينِ إذا حَلَّ الأَعلَى سَيقولُ لك: أوفِ أو السِّجنُ. وأنا أُوجِّه نَصيحةً للشَّبابِ وغَيرِهم:

أُولًا: أَن لا يَشتَروا بِدَينِ إلَّا إذا كان عِندَهم ما يُوَفونَ به؛ لِئلَّا تُرهِقَهُم الدُّيونُ.

ثانيًا: أَحَذِّرُ مَن له الدَّينُ أَن يَطلُب الدَّينَ مِن مُعسِرٍ أَو يُطالِبَه به، أَو يَرفَعَه إلى القاضي؛ لأنَّ هؤلاء الذين يَطلُبون مِن الفُقراءِ أَن يوفوا قَد عَصَوا الله؛ فإنَّ الله تَعَالَى قالَ في كتابِه العَزيزِ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسُرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةً وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرُ لَكُمُ إِن قَالَ فِي كتابِه العَزيزِ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسُرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوفِّى كُلُ نَفْسٍ مَا كَسَبَتَ وَهُمَ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ وَاتَقُوا يُومًا تُرجعون فيه إلى اللّه ثُمَّ تُوفِى كُلُ نَفْسٍ مَا كسَبَت وَهُمَ لا يُظلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨٠-٢٨١]، فأحَذَّرُ هؤلاء الذينَ يُطالِبونَ الفُقراءَ بالوفاءِ، ثُمَّ يَرفعونهم إلى الله تَعَالَى قال في إلى المحاكِم، أُحَذِّرُهم أَن تُصيبَهم فِتنةٌ أَو يُصيبَهم عَذابٌ أليم؛ لأنَّ الله تَعَالَى قال في كتابِه: ﴿ فَلْيَحْدَرِ ٱلّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ آَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أليم عَذَابٌ أليه عَذَابٌ أليه المَاتِهِ النَّالِي الله عَنْ أَمْرِهِ اللهِ الذينَ يَطالِبونَ الفُولَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِنْ فَنْ أَلَهُ أَلَى الله عَذَابُ أليه عَذَابُ الله عَذَابُ الله وَالله المُنْ الله تَعَالَى قال في كتابِه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِنْ فَيْ أَنْ قُولُ عَلَي فَالُ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله المُنْ الله عَذَابُ الله المُنْ الله عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ أَمْرُهُ فَلَ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله المُنْ الله المُعْلَى الله المُنْ الله المُنْ الله عَنْ الله عَلْكُونَ عَنْ أَمْ الله المُنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله المُنْ الله المُنْ الله عَنْ الله المُنْ الله عَنْ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ الله اللهُ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ الله الله المُنْ اللهُ اللهُ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ الله المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ ا

فيَجِبُ عليهم أن يُنظِروا المعسِرَ ولا يُطالِبوه، بل ولا يَطلُبوا مِنهُ ما داموا يَعرِفون أنه مُعسِرٌ، وإن أَعفَوه وأَبْرَؤوه فهو أفضَلُ، وما أكثَرَ الذين يَجوبون البِلادَ شَرقًا وغَربًا وشَمالًا وجَنوبًا، ويقولون: إنَّ الغُرماءَ هَدَّدونا بالسَّجنِ إن لم نوفِ! ولا يَجلُّ للغُرماءِ أن يُهدِّدوا المعسِرَ بالسَّجنِ إلَّا إذا عَلِموا أنه مماطِلٌ عِندَهُ ما يَستَطيعُ أن يوفِ به ولكِنَّه يُماطِلُ.

(١٣٥٠) السُّؤالُ: ساهَمْتُ مع بعضِ الناسِ في بناءِ دَكاكينَ ولَم يتِمَّ البناءُ بعدُ، فهل على الأَموالِ التي نَبني بها زكاةٌ؟ الجَوابُ: إذا كانت الأَموالُ باقيةً لم تُصرَف فعليها زكاةُ الدَّراهمِ، وأمَّا إذا كانت قد دَخَلَت في البناء، وهذا البناءُ للاستِغلالِ والاستِثارِ فلا زكاةَ فيه.



ا باب زكاة الفطر

(١٣٥١) السُّوَّالُ: ما الحِكمةُ مِن مَشروعيَّةِ زَكاةِ الفِطرِ؟ وما مِقدارُ ذلك بالصَّاعِ وبالكيلو؟

الجَوابُ: الحِكمةُ مِن مَشروعيَّتِها ما ذكرَه النَّبيُّ ﷺ أنَّها طُهرةٌ للصَّائمِ مِن اللَّغْوِ والرَّفَثِ وطُعمةٌ للمَساكينِ (١). ففيها فائدتانِ: فائدةٌ للدَّافِعِ، وفائدةٌ للمَدْفوعِ إليه؛ أمَّا فائدتُها للدَّافِعِ فإنَّها تُطَهِّرُ صِيامَه مِن اللَّغْوِ والرَّفَثِ، وأمَّا فائدتُها للمَدْفوعِ إليه فهي أنَّها طُعمةٌ له، يَكْتفي بها عنِ السُّؤالِ في ذلك اليومِ وفي أيَّامِ العيدِ.

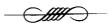
والفائدةُ الأُولى مُنْتَفِيَةٌ فيها إذا كان الَّذي أُخْرِجَت عَنه الزَّكاةُ صغيرًا؛ لأَنَّه لم يكُنْ صائبًا، ولكنْ لا تُعْدَمُ الفائدةُ الثَّانية، وهي أنَّها طُمعةٌ للمَساكينِ؛ ولهذا فرَضَها النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- على المُسلمينَ؛ صَغيرِهم وكبيرِهم، ذكرِهم وأنثاهم، حُرِّهم ورَقيقِهم؛ كها جاء ذلك في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضَيَلَتُهُ عَنْهُا (٢).

أمَّا مِقدارُها فهي صاعٌ بصاعِ النَّبيِّ ﷺ، وصاعُ النَّبيِّ عَلَيْهُ أُقلُّ مِن الصَّاعِ الْمُستِعمَلِ هنا بنحوِ الحُمُسِ، يعني مثلًا إذا كان صاعُنَا مئةً فصاعُ النَّبيِّ ﷺ ثَمَانُونَ، وهو بالكيلو تَقريبًا: كيلوانِ وأربعونَ جِرامًا، لكنْ لو احتاطَ الإنسانُ وأخرَجَ ثلاثةَ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٨٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِّاللَّهُعَنَّهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (١٥٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (٩٨٤).

كيلواتٍ أو كيلوينِ ونِصفًا كان حَسنًا، فها زاد عنِ الواجِبِ فإنَّه يكونُ صَدقةً.



(١٣٥٢) السُّؤَالُ: ما هي زكاةُ الفِطرِ في الإسلامِ؟ وما وقتُ إخراجِها؟ وما مِقدارُها؟ وما نوْعُها؟ وعلى مَن تجِبُ؟

الجَوَابُ: زكاةُ الفِطرِ هي ما يُخرِجُه الإنسانُ عِندَ انتهاءِ رمضانَ مِن طعامٍ، وقد حدَّدَ النَّبيُّ ﷺ وقتَها، وحدَّدَ مِقدارَها وجنسَها.

فأمّا وقتُها: فإنّ أفضل وقتٍ تُؤدّى فيه صدقةُ الفِطرِ صباحُ العيدِ قبلَ الصّلاةِ يَعني أَنْ تؤدّى صباحَ العيدِ قبلَ الصّلاةِ؛ لقولِ النّبيِّ عَلَىٰ: "مَن أدّاها قبلَ الصّلاةِ فهي زكاةٌ مقبولةٌ"، ولكنْ يجوز أَنْ يُقدِّمَها قبلَ العيدِ بيوم أو يومَيْنِ، وأمّا تأخيرُها إلى ما بعدَ الصّلاةِ فإنها لا تصحُّ ولا تُجزئُ عَنِ الفِطرةِ؛ لأنّ النّبيَّ عَلَىٰ أَمرَ أَنْ تؤدّى قبلَ خروجِ النّاسِ إلى الصّلاةِ، وقال: "مَن أدّاها قبلَ الصّلاةِ فهي زكاةٌ مقبولةٌ، ومَن أدّاها بعدَ الصّلاةِ فهي صدقةٌ مِنَ الصّدقاتِ" (١)، وهذا إذا كان مُتعمِّدًا، وأمّا إذا أخرَها عن صلاةِ العيدِ ناسيًا أو مُعْتَمِدًا على شخصٍ يُخرِجُها ثُمَّ قال: إنّه لم يخرِجْها. أو أتاه العيدُ وهو في البَرِّ ليس عِندَه مَن يؤدِّي إليه، فلا حرجَ أَنْ يؤدِّيها بعَد ذلك، وتُجزئ عن زكاةِ الفِطرِ إنْ شاءَ اللهُ.

وأمَّا مِقدارُها: فصاعٌ بصاعِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وهو يَنْقُصُ عَنِ الأصواعِ المعروفةِ بين النَّاسِ اليومَ بمِقدارِ الخُمْسِ؛ يَعني أنَّ صاعَ النَّبيِّ ﷺ بالنِّسبةِ لأصواعِ النَّاسِ اليومَ أربعةُ أخماسِ صاعِ.

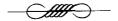
⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٨٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْكًا.

وأمّا نوعُها: فمِنَ الطّعامِ الّذي يأكُلُه النّاسُ؛ فقدْ قال أبو سعيدٍ الخُدْرِيُّ رَحَىٰ اللّهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلّمَ «كنّا نُخرِجُها - يَعني: زكاةَ الفِطرِ - على عهدِ النّبيِّ صلّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلّمَ صاعًا مِن طعام، وكان طعامنا يومئذٍ التّمرُ والشّعيرُ والزّبيبُ والأقطُ (۱۱)، ولا تُجزِئُ مِن الطّعامِ، فلا تُجزِئُ مِن الثّيابِ، ولا مِن الأواني، ولا مِن الأدواتِ، ولا تُجزِئُ مِن الدّراهمِ، بل لا بدّ أنْ تكونَ مِن طعام؛ لأنّ النّبيّ صلّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلّمَ فرضَها صاعًا مِن تمرٍ، أو صاعًا مِن شَعيرٍ، وكان التّمرُ والشّعيرُ في ذلك الوقتِ هما أغلَبَ القُوتِ.

وأمَّا مَن تجِبُ عليه: فإنَّها تجِبُ على كلِّ واحدٍ مِنَ المسلمينَ؛ مِن ذكرٍ وأُنثى، وصغيرٍ وكبيرٍ، وحُرِّ وعَبْدٍ، ولا يجِبُ إخراجُها عَنِ الحمْلِ في البطنِ، وإنْ أخرجَها الإنسانُ فحَسَنٌ.

(١٣٥٣) السُّوَّالُ: ما مقدارُ زكاةِ الفِطرِ بالصَّاعِ وبالكيلو؟

الجَوَابُ: زكاةُ الفطرِ مِقدارُها صاعٌ من طعامٍ؛ من بُرِّ أو أَرُز أو تمرٍ أو زَبيبٍ أو غيرِها ممَّا يَطْعَمُه النَّاسُ؛ لقولِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضَالِلَهُ عَنْدُ «كُنَّا نُخْرِجُهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» (٢)، أمَّا تقديرُها بالوزنِ فهو يَختلِفُ؛ لأنَّ بعضَ المطعومِ يكون ثقيلَ الوزنِ، وبعضَه يكونُ خفيفَ الوزنِ، فلا يمكِن أَنْ تُقَدَّر بالوزنِ؛ لأنَّها مقدَّرةٌ شرعًا بالصَّاع.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل العيد، رقم (١٥١٠).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاع من طعام، رقم (١٥٠٦)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (٩٨٥).

(١٣٥٤) السُّوَّالُ: ما مِقدارُ زكاةِ الفِطرِ؟

الجَوَابُ: الظَّاهِرُ أنَّهَا كيلوانِ ونِصفٌ تقريبًا مِنَ الأرز.

(١٣٥٥) السُّؤالُ: قرأتُ لسماحتِكم أنَّ زكاةَ الفِطرِ كيلوانِ وخمسونَ جرامًا، والنَّاسُ يقولون: إنَّ زكاةَ الفِطرِ ثلاثةُ كيلواتٍ. فما هو الصَّحيحُ؟

الجَوَابُ: الأمرُ سهلٌ، فإذا أخرجتَ ثلاثةَ كيلواتٍ فلا حرجَ عليك.

(١٣٥٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ إخراجِ زكاةِ الفطرِ قبْلَ حُلولِ يوْمِ العيدِ؟ الجَوَابُ: إخراجُ صدقةِ الفِطرِ يكون على أوجُهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ يُخِرِجَها قبلَ العيدِ بأكثرَ مِن يومَيْنِ، فلا تُجزِئُه؛ لأَنَّه أخرَجَها قبلَ الوقتِ، فيكون كمَنْ صلَّى الصَّلاةَ قبلَ وقتِها؛ فيجب عليه أَنْ يقضيَ بدلًا عنها، وأمَّا ما أخرجه قبلَ ذلك –أي: قبلَ الوقتِ الجائزِ – فيكون صدقةَ تطوُّعِ.

الثَّاني: أَنْ يُخِرِجَها في اليومَيْنِ قبلَ العيدِ، فهذا جائزٌ.

الثَّالثُ: أَنْ يُخرِجَها صباحَ يوْمِ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ، وهذا هو الأفضلُ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أَمَرَ أَنْ تُخْرَجَ قبلَ خُروجِ النَّاسِ إلى الصَّلاةِ^(۱).

الرَّابعُ: أَنْ يُخرِجَها بعدَ صلاةِ العيدِ في يوْمِ العيدِ، وهذا مكروهٌ عِندَ بعضِ أهلِ العِلم.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (١٥٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة، رقم (٩٨٦)، من حديث ابن عمر رَضَيَليَّشُهَعَنَهُمَا.

الخامسُ: أَنْ يُخرِجَها بعدَ يوْمِ العيدِ، وهذا مُحُرَّمٌ.

والقولُ الرَّاجحُ في ذلك هو أنَّ إخراجَها على ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يكونَ قبلَ العيدِ بأكثرَ مِن يومَيْنِ، وهذا لا يُجزِئ، ويكون صدقةً، وعليه أَنْ يُعيدَها في الوقتِ الجائزِ.

الثَّاني: أَنْ يُخِرِجَها في اليومَيْنِ قبلَ يوْمِ العيدِ، وهذا جائزٌ.

والثَّالثُ: أَنْ يُخرِجَها يوْمَ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ، وهذا هو الأفضلُ.

وأمَّا تأخيرُ إخراجِها حتَّى يُصلِّيَ العيدَ فإنَّه حرامٌ، ولو أخرجها لم تكُنْ صدقةَ فِطٍ، بل هي صدقةٌ مِنَ الصَّدَقاتِ؛ لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُا: «مَن أَدَّاها قبلَ الصَّلاةِ فهي صدقةٌ مِنَ الصَّدَقاتِ» (١).

ويَحْرُمُ تأخيرُها عن صلاةِ العيدِ، اللَّهمَّ إِلَّا أَنْ يكونَ لِعُذرٍ؛ مِثْلِ أَنْ يكونَ العيدُ والإنسانُ في ضُرِّ، وليس عِندَه مَن يتصدَّقُ عليه، أو ينسى أَنْ يُخِرَجها في وقتِها ولا يذكُرَ إلا بعدَ صلاةِ العيدِ، أو يكونَ قد وكَّلَ غيرَه في إخراجِها، وينسى ذلك الوكيلُ أَنْ يُخْرِجَها قبلَ الصَّلاةِ؛ فَتُخْرَجُ بعدَ الصَّلاةِ.

(١٣٥٧) السُّؤَالُ: ما حكم إخراج زكاة الفطرِ قبْلَ يومِ العيدِ؟

الجَوابُ: إخراجُ زَكاةِ الفطرِ قبلَ يَومِ العِيدِ بيوم أو يَومينِ لا بأْسَ به، والأفضَلُ أَنْ يُخِرِجَها صباحَ يومِ العيدِ قبْلَ صَلاةِ العيدِ، فإنْ أَخَرَها عن صَلاةِ العيدِ لم تُجْزِئه

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٨٢٧).

عن الزَّكاةِ، كما في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا: «مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِي زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِي زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِي صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» (١)، ولا يجلُّ للإنسانِ أَنْ يُؤخِّرَها إلى ما بعد الصَّلاةِ بلا عُذْرٍ لم تُقْبَلُ منه، فيكون لم يُؤدِّ الواجِبَ.

وأمَّا إذا كان تأخيرُها لعُذْرٍ؛ مثلُ أنْ يأتِيَ خبَرُ العيدِ بَعْتةً، فيَخرُجُ إلى الصَّلاةِ ثمَّ يُؤدِّها يؤدِّها بعد ذلك؛ فلا بأسَ، أو يُصادِفُه العيدُ وهو في بَريَّةٍ ليس عنده مَن يُعْطيه، فيُؤخِّرُها إلى أنْ يقدَمَ البلدَ؛ فلا حرَجَ، أو يكونُ في بِلادٍ بعيدةٍ ليس فيها مُستحِقُّ، فيُوصي أهْلَه بأنْ يُخرِجُوها عنه، فينْسَونَ ولا يَذكُرونَ إلَّا بعدَ صَلاةِ العيدِ، فيُخرِجُونها، فهذا أيضًا ممَّا يُعْذَرُ فيه.

(١٣٥٨) السُّؤَالُ: في رمضانَ الماضي سافَرْتُ مِن الرِّياضِ إلى مكَّةَ لأداءِ العُمرةِ في أواخِرِ رمضانَ، وبعدما أدَّيْتُ العُمرةَ ذهَبْتُ إلى جدَّةَ، ونِمْتُ في يومِ تِسعِ وعِشرِين بعدَ الإفطارِ إلى الصَّباحِ، وأصبَحَ العيدُ ولم أُخرِجِ الزَّكاةَ، فأخرَجْتُها يومَ العيدِ؛ لأنَّني لم أَعرِفْ أنْ رمضانَ انتهى؟

الجَوابُ: لا بأْسَ، لا حرَجَ عليك.

(١٣٥٩) السُّوَّالُ: إذا أَخرَجَ الإنسانُ زَكاةَ الفطرِ صباحَ يومِ العيدِ ولم يجِدْ مَن يُعطيه؛ فهلْ يَكْتفي أَنْ يُعْطِيَها جارَه؟

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر (١٦٠٩). وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر (١٨٢٧).

الجَوابُ: إذا كان قدْ وكَل جاره في قَبْضِها، فإنَّا إذا وصَلَتْ إلى جاره فقد برِئَت منها الذِّمَّةُ؛ لأنَّ وُصولها إلى وَكيلِ مَن يَستحِقُّها كوُصولها إلى مَن يَستحِقُها، وأمَّا إذا كان لم يُوكِّله في قَبْضِها فإنَّا لا تُجْزِئُ، بل إذا كان صباحُ يومِ العيدِ ولم يجِدْ مَن نواها له، فلْيَصرِفْها إلى غيره مِن المُستحقِّينَ، ولا يَنتظِرْ حتَّى يُوجَدَ، ثمَّ إنْ وجَدَه بعدَ الصَّلاةِ قال له: إنِّي أعطيتُها غيرَك؛ لأنَّي لم أجِدْك قبْل الصَّلاةِ، فإنْ وجَدَ في نفْسِه شيئًا فلْيَتصدَّقَ عليه بصاع؛ لتَطْيبِ خاطِره وإزالةِ ما في قلبِه.

(١٣٦٠) السُّؤَالُ: هل يجوز نَقْلُ زكاةِ الفِطرِ مِن بلدٍ إلى آخَرَ؟

الجَوَابُ: إذا كان البلدُ الَّذي فيه مَن يؤدِّي الزَّكاةَ فقراءَ فإنَّه لا يُخرِجُها في غيرِهم، وإنْ لم يكونوا فقراء بحيثُ يكونُ كلُّ البلدِ ليسوا في حاجةٍ فالعلماءُ يقولونَ: يُخرِجُها في أقربِ البلادِ إليه حاجةً؛ فمثلًا إذا فرَضْنا أنَّه في المدينةِ ليس هُناك فقراءُ فإنَّه يُخرِجُها إلى علَّ قريبٍ منها، أو في مكَّة ليس هُناك فقراءُ فإنَّه يُخرِجُها إلى أقربِ بلدٍ إلى مكَّة، أو في الرِّياضِ ليس هُناك فقراءُ فإنَّه يُخرِجُها إلى الرِّياضِ ممَّا فيه الفقراءُ، ولكنَّ البلادَ لا تخلو من فقيرٍ، وحينئذٍ فتُصْرَفُ في فقراءِ البلدِ.

(١٣٦١) السُّوَّالُ: سافَرْتُ مِن بلدي إلى بلدٍ آخَرَ يومَ ثمانٍ وعشرينَ مِن رمضانَ، وصلَّيْتُ العيدَ فيه، فهل يجوزُ أنْ أُخْرِجَ زكاةَ الفِطْرِ في بلدي، أو لا بد أن أخرجها في البلد الذي صليت فيه؟

الجَوابُ: يجوزُ هذا، لكنَّ الأفضَلَ أنْ تكونَ تَبِعًا لك، فأيُّ بلدٍ أتاك العيدُ وأنت فيه، فأُخْرِجُها فيه.

(١٣٦٢) السُّؤالُ: هل يَجوز إخراجُ زَكاة الفِطْر في أوَّل رمَضانَ؟

الجَوابُ: لا تَخرُج إلَّا قُربَ العِيد: في التاسِع والعِشْرين والثلاثين من رَمضانَ، والأفضَلُ صَباحَ العِيد قبلَ الصلاةِ.

(١٣٦٣) السُّوَالُ: أَهْلِي فِي مِصرَ يُخرِجون عن أَنفُسِهمُ الزكاة، فهَلْ أُخرِج أَنا أَيضًا عنهم هُنا فِي السُّعودية؟

الجَوابُ: إذا كانوا يُخرِجون عن أَنفُسهم في مِصرَ فيكفِي.

(١٣٦٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ التَّوكيلِ في إخراجِ زكاةِ الفِطرِ؟

الجَوَابُ: التَّوكيلُ في إخراجِ زكاةِ الفِطرِ لا بأسَ به إذا كان الوَكيلُ محلَّا لذلك؛ يعني أنَّه ثِقةٌ أمينٌ، وعلى هذا لا بأسَ أنْ تُعطيَ شخصًا أمينًا دراهمَ، وتقولَ له: يا فلانُ، إذا جاء وقتُ زكاةِ الفِطرِ فاشترِ لي بهذه الدَّراهمِ فِطرةً، وتصدَّقْ بها على الفقيرِ.

(١٣٦٥) السُّؤالُ: إذا كان الإنسانُ في مكَّةَ أو المدينةِ، فهل يُوكِّلُ مَن في بلدِه لإخراج زَكاةِ الفِطرِ عنه، أو يُخرِجُها بنفسِه؟

الجَوابُ: يخرِجُها بِنفسِه في المكانِ الَّذي وجبَتْ عليه وهو فيه؛ فإذا كانَ مِن أهلِ اللهينةِ الرِّياضِ مثلًا وأدرَكَه العيدُ في المدينةِ أخرَجَ الزَّكاةَ في المدينةِ، وإذا كانَ مِن أهلِ المدينةِ وأدرَكَه العيدُ في مكَّة أخرَجَها في مكَّة ؛ لأنَّ الزَّكاة تتبعُ البدَن؛ ففي أيِّ مكانٍ كان المُزكِي وأدرَكَه العيدُ فإنَّه يُخرِجُ الزَّكاةَ في ذلكِ المكانِ، وله أنْ يوكِّلَ أهلَه، ويقولُ: أخرجوا

عَنِّي. ولا سيَّما إذا كان لا يعرِفُ أهلَ الزَّكاةِ في ذَلك البلدِ الَّذي هو فيه.

(١٣٦٦) السُّؤَالُ: إذا كان الإنسانُ في مكَّةَ أو المدينة، فهل يُوَكِّلُ الأهلَ في بلدِه لإخراج زَكاةِ الفِطرِ عنه، أو يُخرِجُها بنفسِه؟

الجَوَابُ: الأفضلُ أن يُخرِج الإنسانُ زكاةَ الفِطرِ في المكانِ الَّذي هو فيه، ولا سيَّا إذا كان في مكَّةَ أو المدينةِ؛ لأن ذلك يقعُ في مكانٍ فاضلٍ، والغالبُ أنَّ الفقراءَ يَكثُرون في مكَّةَ والمدينةِ أكثرَ من بعضِ البلادِ، وعلى هذا فلْيُخْرِجْ صدقةَ الفطرِ في المكانِ الَّذي صادَفه العيدُ وهو فيه، وإنْ أوصى أهلَه في أن يُخرِجوها عنه فلا حرجَ.

(١٣٦٧) السُّؤَالُ: نَسِيَ الوَكِيلُ تأديةَ زكاةِ الفِطرِ، فهاذا على صاحِبِها؟

الجَوَابُ: يُخْرِجُها الآنَ ما دام ناسيًا؛ فقد قال النَّبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١)، والفِطرُ مثلُ الصَّلاةِ، إذا نَسِيَها فلْيُخْرِجُها متى ذَكَر.

(١٣٦٨) السُّوَّالُ: الفقيرُ إذا اجتمَعَ لديه طعامٌ مِنَ الزَّكاةِ، فهل يُخْرِجُ منه زكاةً عن نفسِه؟

الجَوَابُ: نعَمْ؛ لأنَّ الفقيرَ إذا أُعْطِيَ الصَّدقةَ ملَكَها، وصارَتْ مِن جُملةِ أملاكِه، فيتصرَّفُ فيها كما يتصرَّفُ اللَّلَاكُ في أملاكِهم؛ وعلى هذا فيجوز للفقيرِ إذا أُعْطِيَ صدقةَ فِطْرٍ أنْ يتصدَّقَ بها عن نفسِه، ولا بأسَ بهذا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٣٦٩) السُّوَّالُ: إذا اجتمَعَ لدى الفَقيرِ طَعامٌ مِن زَكاةِ الفطرِ فهل يُخرِجُ الزَّكاةَ عن نفْسِه؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أَنْ يُخِرِجَ الفَقيرُ زَكاةً عن نفْسِه مِن الزَّكُواتِ الَّتي أَخَذَها بشَرطِ أَنْ يكونَ أَخَذَها بحَقِّ، أي أَنَّه مِن أهلِ الزَّكاةِ، أمَّا مَن يجمَعُها مع غِناهُ، ثمَّ يُؤَدِّي منها زَكاتَه؛ فإنَّ ذلك لا يُجْزِئُه؛ لأنَّ هذا المالَ الَّذي جَمَعَه بغيرِ حَقِّ حَرامٌ عليه، وهو غيرُ طَيِّب، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى طَيِّبُ لا يقبَلُ إلَّا طَيِّبًا.

(١٣٧٠) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يرى أنَّ المالَ أنفَعُ للفقيرِ مِن الطَّعامِ في زَكاةِ الفطرِ؛ فهل يجوزُ إخراجُ القيمةِ في مثْلِ هذه الحال؟

الجَوابُ: لا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُخِرِجَ زَكاةَ الفطرِ إلَّا مِن الطَّعامِ؛ لقولِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ: كُنَّا نُخرِجُها -يعني: صَدقةَ الفطرِ - على عهدِ النَّبيِّ ﷺ صاعًا مِن طعام (١١)؛ ولقولِ ابنِ عمرَ رَضَيُلِكُ عَنْهُا: فرَضَ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ - زكاةَ الفطرِ صاعًا مِن تَمرٍ أو صاعًا مِن شَعيرٍ (٢).

فَمَنْ أَخرَجَ سوى الطَّعامِ فإنَّ ذلك لا يُجْزِئُه، ولا تبرَأُ به الذِّمَّةُ؛ لأَنَّه خِلافُ ما فرَضَه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، وقد ثبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(٣)، والأُمورُ المُحدَّدةُ شرعًا لا يجوزُ للإنسانِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاع من طعام، رقم (۱۵۰٦)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (۹۸۵).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (١٥٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (٩٨٤).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِوَاللَّهُ عَنْهَا.

أَنْ يَتَعَدَّاهَا لُمُجَرَّدِ رَأَيِ استحسَنَه أَو عِلَّةٍ استنتَجَهَا، حَتَّى لُو أَخْرَجَ قِيمَةَ الصَّاعِ عشْرَ مرَّاتٍ فإنَّه لا يُجزِئُه، ودليلُ ذلك الحديثُ الذي أشَرْنا إليه: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّا».

(١٣٧١) السُّوَالُ: البعضُ يرى أنَّ المالَ أنفعُ للفقيرِ منَ الطَّعامِ في زكاةِ الفِطرِ، فهل يجوزُ إخراجُ القيمةِ؟

الجَوَابُ: نحنُ نرى أنَّه لا يَجُوزُ إخراجُ القيمةِ في زكاةِ الفِطرِ بدلًا عن الطَّعامِ؛ وذلك لأنَّ النَّبيَ عَيَا فَي حديثِ عبدِ اللهِ النَّبيَ عَيَا فَي حديثِ عبدِ اللهِ النَّبيِّ عَيَا فَي عهدِ النَّبيِّ عَيَا فَي عمرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: كنَّا نُخرِجها في عهدِ النَّبيِّ عَيَا النَّبيِّ عَلَيْ النَّبيِّ عَلَيْ النَّبيِّ عَلَيْ النَّبيِّ عَلَيْ النَّبيِّ اللَّعامِ. وكانَ الطَّعامُ يومئذِ التَّمْرَ والشَّعِيرَ والزَّبِيبَ والأَقِطَ (١)، فتعيينُ النَّبيِّ الطَّعامَ دليلُ على أنَّه لا يَجُوزُ الإخراجُ من غيرِه، لا سيَّا وأنَّ الطَّعامَ يكونُ من أصنافٍ مختلفةٍ في ذاتِها ومختلفةٍ في قيمتِها.

والواجبُ على الإنسانِ أن يُخرِج ما فَرَضَه رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ- والفقيرُ حرُّ بعد ذلك؛ إنْ شاء أكلَه، وإنْ شاء باعَه، وإنْ شاء تصدَّق به؛ لأنَّه يجوزُ أن يتصدَّق الإنسانُ بالصَّدقة الَّتي تُصُدِّقَ بها عليه، وأمَّا إخراجُ القيمةِ فإنَّه خلافُ ما فرَضه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّهُ".

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (١٥٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (٩٨٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل العيد، رقم (١٥١٠).

⁽٣) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِحَالِلَهُ عَنْهَا.

(١٣٧٢) السُّؤَالُ: امرأة أعطتْ في أواخرِ رمضانَ الفائتِ إحدى الأخواتِ الفقيراتِ زكاةَ الفِطْرِ، لكن هذه الأختُ الفقيرةُ تركتُها وديعةً عندَ المُعْطِيَةِ لمَا بعدَ العيدِ، وسألت عن فقير لتعطيه إياها فلم تجد، فهل تجزِئُ عن الزَّكاةِ ؟

الجَوَابُ: ما دامتِ الفقيرةُ جعلتِ الفِطرةَ وَديعةً عند صاحبتِها؛ فقدْ بَلَغَتْ مَبلَغَها، وتمَّتْ والحمدُ للهِ، فإذا رجعتْ بعد العيدِ مباشرةً، أو غيرَ مباشرةٍ، فإنَّها تأخذُها ولا شيءَ في هذا.

(١٣٧٣) السُّؤالُ: هل تُخرَجُ زَكاةُ الفِطْرِ والكفَّارات بالصاعِ أو بالكِيلو؟

الجوابُ: بالصاعِ أفضلُ؛ لأن المَوْزونَ يَختَلِفُ في الثقَلِ والحِفَّةِ؛ ويَقول العُلَماءُ: إن الصاعَ النبويَّ كيلوان وأربَعون جِرامًا بالبُرِّ الرَّزينِ -أي: الجَيِّدِ-، ولكِنَّ الاعتبارَ بالمِكيالِ أحسَنُ.

(١٣٧٤) السُّؤَالُ: في زكاة الفطر هل يُعطَى شخصٌ واحدٌ زكاةَ مجموعةٍ منَ الأشخاص؟

الجَوَابُ: في زكاةِ الفطرِ يجوزُ أن تعطيَ الصَّاعَ الواحدَ جماعةً من الفقراءِ، سواءٌ كانوا في مسكنٍ واحدٍ أم في مساكنَ متعدِّدةٍ، ويجوزُ أيضًا أن تعطيَ أصواعًا مُتَعَدِّدةً لشخصِ واحدٍ ما دامتْ حاجتُه باقيةً.

وبهذه المناسبة أودُّ أن أقولَ: إن الزَّكَوَاتِ والكفَّاراتِ ونحوَها على ثلاثةِ أقسامٍ: القسمُ الأوَّلُ: ما قُدِّرَ فيه المعطى والآخِذُ.

والقسمُ الثَّاني: ما قُدِّر فيه الآخِذُ دونَ المُعطى.

والقسم الثَّالثُ: ما قُدِّر فيه المعطى دونَ الآخِذ.

مثالُ الأوَّلِ: فِديةُ الأذى، يعني أن المُحرِمَ إذا حلَق رأسَه وجب عليه واحدٌ من أمورٍ ثلاثةٍ؛ إمَّا أن يذبحَ شاةً يُوزِّعها على الفقراءِ، وإمَّا أن يُطعِمَ سِتَّةَ مساكينَ، لكلِّ مسكينٍ نصفُ صاعٍ، فهنا قُدِّرَ المعطَى وهي الأصواعُ، وقُدِّرَ الآخِذُ وهم المساكينُ السِّتَّةُ، فإذا أعطينا كلَّ واحدٍ منهم نصف صاعٍ صار المعطَى ثلاثةَ أصواعٍ، وإمَّا أن يصومَ ثلاثةَ أيَّام.

ومثال الثَّاني، وهو ما قُدِّرَ فيه الآخِذُ دونَ المعطى: كفَّارةُ اليمينِ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال في كفَّارة اليمينِ: ﴿فَكَفَّرَتُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ ﴾[المائدة: ٨٩]، ولم يُبيِّنْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِقدارَ الإطعامِ، ولكنَّه بيَّن مِقدارَ الآخِذِ، وهم عشَرةُ مساكينَ.

ومثالُ الثَّالثِ، وهو ما قُدِّرَ فيه المعطى دونَ الآخِذِ: صَدَقَةُ الفِطرِ؛ فإنَّ الصَّدقةَ مُقدَّرةٌ بصاع، لكنِ الآخِذُ لها لم يُقَدَّرْ.

وبناءً على ذلك نقولُ: يجوزُ أن تُعطيَ الصَّاعَ جماعةً، ويجوزُ أنْ تُعطيَ أصواعًا لشخصِ واحدٍ.

(١٣٧٥) السُّؤالُ: يُرَدِّدُ بعضُ العامَّةِ أَنَّ صَومَ رمضانَ مُعَلَّقُ بين السَّماءِ والأرضِ، لا يُرْفَعُ إلَّا بزَكاةِ الفِطرِ؛ فما صِحَّةُ هذه المقولةِ؟

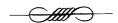
الجَوابُ: هذه المقولةُ لا أَصْلَ لها ولا صِحَّةَ لها، ولا يجوزُ للنَّاسِ أَنْ يَتناقلوها ويَنسُبوها إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ؛ فالكَذِبُ على رسولِ اللهِ عَلَيْهُ

ليس كالكذِبِ على واحدٍ مِن النَّاسِ، فإنَّ مَن كذَبَ عليه -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- مُتعمِّدًا، فلْيَتَبَوَّأُ مَقعدَهُ مِن النَّارِ.

والقَبولُ للأعمالِ الصَّالِحةِ يُشْتَرَطُ له شَرطانِ: الشَّرطُ الأَوَّلُ: الإخلاصُ للهِ تَعالَى، والشَّرطُ الثَّاني: المُتابعةُ لرَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ فمَن عمِلَ عمَلًا أشرَكَ به مع اللهِ غيرَه، فإنَّه مَرْدودٌ عليه؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِهِ عَمَلًا أَشْرَكَ به مع اللهِ غيرَه، فإنَّه مَرْدودٌ عليه؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِهِ فَلَيْعَمَلُ عَمَلًا عَمَلًا صَلِحًا وَلاَ يُشْرِكِ بِعِبَادَةِ رَبِهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف:١١٠]؛ ولقولِه تَعالى في الحديثِ القُدُسِيِّ: ﴿أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَركُتُهُ وَشِرْكَهُ ﴾ [الكهف:١٠٠].

وكذلك مَن عمِلَ عمَلًا بإخلاصٍ ولكنَّه لم يكُنْ مِن هَدْيِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا فَهُوَ رَدُّ»(٢).

فإذا تمَّ في العبادةِ الإخلاصُ للهِ والمُتابعةُ لرسولِه صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، فإذَّ هذا هو سبَبُ القَبولِ، لكن قد يكون هناك موانع تمنع من قبول العبادة وليس هذا موضع بسطها؛ لئلا يطول بنا الوقت.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالَتُهُعَنْهُ.

⁽٢) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِحَالِلَهُعَنْهَا.

ا باب إخراج الزكاة

(١٣٧٦) السُّؤَالُ: إذا أرادَ الإنسانُ أنْ يُخصِّصَ شهرَ رمضانَ لزكاةِ المالِ؛ بحيثُ يُحدِّدُ ما لَدَيْهِ مِنَ المالِ، ويُخْرِجُ زكاتَه خلالَ هذا الشَّهرِ، فهل في ذلك شيءٌ؟ وهل يُحَدِّدُ يوْمًا مُعيَّنًا في الشَّهرِ؟

الجَوَابُ: لا، ليس فيه شيءٌ، والأحسنُ أَنْ يُحَدِّدَ أَوَّلَ يَوْمٍ، وإِنْ لَم يُحَدِّدْ يَوْمًا بِعَيْنِهِ فلا بأسَ.

(١٣٧٧) السُّؤالُ: هل من المناسبِ تحديدُ رمضانَ لإخراج الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: مناسبٌ مِن جهةِ أنَّه شهرٌ فاضلٌ، يَنبغي فيه الجُودُ والكرمُ، ما لم يكن غيرُ رمضانَ أشدَّ حاجةً بالنِّسبةِ للفقراءِ، ما لم يتأخَّرْ كثيرًا عن وقتِ وجوبِ الإخراجِ.

(١٣٧٨) السُّؤَالُ: البعضُ يجعَلُ من شهرِ رمضانَ مَوعدًا لزكاتِه، فما حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لما كان شهرُ رمضانَ شهرَ الجُودِ والكَرَمِ والإحسانِ، يَرَى كثيرٌ منَ المُسلمينَ أن يجعلَ شهرَ زكاتِه شهرَ رمضانَ؛ لأنَّ الزكاة وإنْ كانتْ واجبةً فإنَّما جُودٌ وكَرَمٌ، وهي أفضلُ من صَدَقَةِ التَّطوُّعِ، فلو أنَّ الإنسانَ تصدَّقَ بعشَرةِ دراهمَ منَ الزَّكاةِ، وعشَرةِ دراهمَ من صَدَقَةِ التَّطوُّعِ، كان الأوَّلُ أحبَّ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لقولِ اللهِ تَبَارُكَوَتَعَالَى في الحديث القُدُسِيِّ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلِيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبَ إِلِيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ» (۱)؛ لذلك اختارَ كثيرٌ منَ المُسلمينَ أن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٢٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَّهُ عَنهُ.

يجعلَ شهرَ زكاتِه شهرَ رمضانً.

ولكن يَبقَى إشكالٌ، وهو أنَّه قد يكونُ بعضُ المالِ لم يَتَجَدَّهُ مُلْكُه إلَّا قبلَ رمضانَ بشهرٍ أو شهرينِ، أو بأسبوعٍ أو بأسبوعينِ، فهاذا يصنع في هذا المالِ المتجدِّد؛ هل يُزَكِّيهِ مع مالِه الَّذي تمَّ عليه الحَولُ أو لا؟

نقولُ: إن كان هذا المالُ المتجدِّدُ رِبحَ تجارةٍ؛ فإنَّ حولَه حولُ أصلِه، ولا إشكالَ في ذلك، وكذلك أيضًا إذا كان المتجدِّدُ مُلْكَ الإنسانِ لهذا الشيءِ مُلكًا جديدًا، لكنَّه ملكه باعتبارِ تدويرِ التِّجارةِ؛ بأنَّه يَتَّجِرُ؛ يَبيع هذا ويشتري هذا، فإنَّ حولَ هذا المتجدِّد هو حولُ المالِ الأوَّلِ.

أما إذا كان المتجدِّدُ مُستقِلَّا كالرَّواتبِ مثلًا أو الميراثِ أو الهبةِ أو ما أشبهَ ذلك، فهذا لا تجبُ زكاتُه حتَّى يتمَّ عليه الحول، ولكن إنْ شاء أنْ يُخرِجَ زكاتَه مع زكاةِ مالِه في رمضانَ؛ فإن هذا لا بأسَ به، ويكونُ إخراجُ زكاتِه من بابِ تعجيلِ الزَّكاة، قال أهلُ العلم: إنَّه لا بأسَ بتعجيلِ الزَّكاةِ لعام أو عامينِ.

(١٣٧٩) السُّؤالُ: هل يَجوز تَأجيلُ زكاةِ المالِ إلى شَهْر رمَضانَ، وهي تَجِب قبل رمَضانَ بخَمسة أَشهُر؟

الجوابُ: لا تُؤجِّلُها، وأَخرِجْها في وَقتِها، وإذا أَحبَبْت أن تُعجِّل زكاةَ العامِ الْمُقبِلِ في رمَضانَ، ثُم تَجعَلها في رمَضانَ كلَّ عامِ، فهذا التعجيلُ جائِزٌ، أما التَّأخيرُ فغَيرُ جائِزٍ.



(١٣٨٠) السُّوَالُ: امرأةٌ تقولُ: هل يجوزُ تأخيرُ الزَّكاةِ وإخراجُها في رمضانَ تيمنًا للأَجْرِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ تأخيرُها، إذا وجبتِ الزَّكاةُ عليه قبلَ رمضانَ فإنَّه لا يجوزُ أنْ يُؤخِّرَها من أجلِ رمضانَ.

(١٣٨١) السُّؤَالُ: إذا كان على الشَّخصِ زَكاةٌ تَحُلُّ في ذي الحجَّةِ، وأرادَ أنْ يُدْرِكَ أفضليَّةَ رَمضانَ، ولو أخرجَ النِّصفَ يُدْرِكَ أفضليَّةَ رَمضانَ المبارَكِ، فهل له أنْ يُخْرِجَها في شهرِ رمضانَ، ولو أخرجَ النِّصفَ الثَّانيَ في ذي الحجَّةِ؟

الجَوَابُ: لا حرجَ على الإنسانِ أن يُقَدِّمَ زكاتَه قبلَ أنْ تَحُلَّ، ولا سِيَّما إذا كان في ذلك مَصْلَحَةٌ، مثلُ أنْ تبدوَ حاجةٌ لفقيرٍ، أو أن يُريدَ إدراكَ الزمانِ الفاضلِ؛ كشهرِ رمضانَ وعشرِ ذي الحجَّة؛ لأنَّ هذا ممَّا جاءتِ السُّنَّةُ (۱) بالتَّر خيصِ به.

(١٣٨٢) السُّوَالُ: إذا كان عليَّ زكاةٌ تَحُلُّ في شهرِ ذي الحجَّةِ، فهل لي أنْ أُخْرِجَها في رمضانَ؟ لو أخرجتُ نصفَها في رمضان والبقيَّة في ذي الحجَّةِ، فهل في ذلك بأسٌ؟

الجَوَابُ: ذكر أهلُ العلمِ رَحَهُمُ اللَّهُ أَنَّه يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُعجِّلَ زكاتَه في حدودِ سنتينِ، فإذا كانت زكاةُ السَّائلِ تجبُ في ذي الحجَّةِ، وأراد أن يُقدِّمَها في رمضان فلا بأس، ولكن إذا كان الفقراءُ في ذي الحجَّةِ أحوجَ منه في رمضان فلا يَنبغي أَنْ يُقدِّمَها في هذه الحالِ، لأنَّ المقصودَ من الزَّكاةِ هو نفعُ الفقراءِ، فإذا كان هذا هو المقصودَ فينبغي أن يتَحرَّى الوقت الَّذي تكون فيه الحاجةُ، خصوصًا أنَّ هذا الوقت الَّذي فيه الحاجةُ

⁽۱) كما أخرجه أحمد (۱/٤/۱)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة، رقم (١٦٢٤)، والترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء في تعجيل الزكاة، رقم (٦٧٨)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب تعجيل الزكاة قبل محلها، رقم (١٧٩٥)، من حديث علي رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ: «أن العباس سأل النبي الله في ذلك». تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك».

هو وقتُ وجوبِ الزَّكاةِ، أي: وقت وجوبِ إخراجِها، ولكن إذا وجبتِ الزَّكاةُ -أي: وَجَبَ إخراجِها، ولكن إذا وجبتِ الزَّكاةُ -أي: وَجَبَ إخراجُها- فإنَّه لا يجوزُ له أنْ يؤخِّرَها إلى وقتٍ آخرَ إلَّا أن يكونَ هناك مانعٌ من إخراجِها؛ كعدم القُدرةِ عليه مثلًا.

ولو أخرجتَ نصفَها في رمضان والبقيَّةَ في ذي الحجَّةِ، فليس في ذلك بأسٌ، لأنَّه يجوزُ للإنسانِ أن يعجِّلَ بعض زكاتِه، ويؤخِّرَ البعضَ الآخرَ إلى أن يَحَلَّ وقتُ الدَّفْع.

(١٣٨٣) السُّؤالُ: شَخْصٌ لَدَيْهِ مَعْرِضٌ، ولا يوجَدُ له دَخْلُ مُحَدَّدٌ، فمن الممكن أن يكون دَخْلُه في السَّنَةِ أَلفَ ريالٍ تَقْريبًا، فهل يجوزُ دَفْعُ زكاةِ المَعْرِضِ مَع زكاةِ رمضانَ؟

الجَوابُ: إذا كانَتْ تَحِلُّ الزَّكاةُ عَلَيْهِ في رَمضانَ يُخْرِجُها في رَمضانَ مَعَ زكاةِ الفِطْرِ.

(١٣٨٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ إخراجِ زكاةِ المالِ خَوْفًا مِن تَلَفِها؟ الجَوَابُ: لا بأسَ بهذا، ويَنوي أنَّها فريضةٌ.

(١٣٨٥) السُّؤالُ: هل تجبُ الزَّكاةُ على الخادمةِ الَّتي تجمعُ عندَها المالَ لمَدَّةِ سَنتَيْنِ قَبلَ عودَتِها إلى بلدِها؟

الجَوابُ: نعم، الخادمةُ يجبُ عليها أَنْ تُزكِّيَ مالَها إذا ملكَتْ نِصابًا، وحالَ عليه الحولُ، فتُزكِّيه كما تُزكِّي غيرُ الخادمةِ.

(١٣٨٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: عندها ولدانِ لديها مبلغٌ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ، فهل يجوزُ أن يُزَكِّيَ العمُّ أو الخالُ عنهما؟

الجَوابُ: لا حرجَ في هذا إذا أذِنَا لعمِّهما أو خالهما أنْ يزكِّي عنهما.

(۱۳۸۷) السُّؤَالُ: اشتَرَكْنا أَنَا وإِخْواني فِي صُندُوق، فيَدْفع كُلُّ واحدٍ ألفَ ريالٍ شهريًّا، ومُدَّة الصُّندوق خمسُ سنواتٍ، فكيفُ تُخرِج الزَّكاة؟

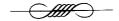
الجَوَابُ: إذا حانَ وقتُ الزَّكاةِ فإنَّه تُخرَج الزَّكاة مِنَ الصُّندوق، فتُوكِّلون واحدًا مِنْكم ويُحْصِي ما في الصندوق ويخرج الزكاة؛ لأن هذا المال سوف يرجع إلى صاحبه.

(١٣٨٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: الطِّفلُ أو غيرُ العاقلِ هل تُخرَجُ الزَّكاةُ من مالِه؟ الجَوَابُ: نعم عليهما زكاةٌ؛ لأنَّ الزَّكاةَ تجِبُ في المالِ، فتجِبُ على مَن عنده مالٌ ولو كان صَغيرًا أو غيرَ عاقلِ.

(١٣٨٩) السُّؤَالُ: امرأة تقول: لها أخ يحتاج إلى المال، فجمعت زكاة إخوتها وبعض صديقاتها وأعطتها لأخيها هذا دون أن تعلمه، فهل يَجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: إذا كان الرجل لا يقبَل الزَّكاة فإنَّه لا يجِل لها أن تعطيه بدون إعلامه، وأما إذا كان يقبل فلا حاجة أن تعلمه، بل تعطيه ونيتها كافية.

فإذا كان لا يَقبَل فالَّذي مضى يكون صدقةً منها له، وعليها أن تضمن ذلك وتعطيه من يستحق الزَّكاة.



(١٣٩٠) السُّؤالُ: عندي مَبلَغٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، وما أَدرِي هل أُزكِّي على الحدِّ الأعلى أو على الحدِّ الأدنى؟

الجَوابُ: إذا جاء وقتُ الزَّكاةِ فأخرِجْ زكاةَ ما عندك، فمثلًا لو كان عندَك عشَرةُ الأَكاةِ اللَّوابُ النَّكاةِ اللَّهُ بعضِ السَّنَةِ إلى عشرينَ ألفًا، وتنقُصُ إلى عشرةٍ، ثمَّ إذا جاء وقتُ الزَّكاةِ كانت خمسةَ آلافٍ فزَكً عن الخمسةِ آلافٍ.

(١٣٩١) السُّؤَالُ: تُوُفِّيَ شخصٌ كان يُقصِّرُ في أداءِ الزَّكاةِ، فهل إذا قام الوَرَثَةُ بإخراج الزَّكاةِ عنه الآنَ تُجزِئُ؟

الجَوَابُ: على كلِّ حالٍ لا بدَّ أَنْ يُخرِجوها؛ لأنَّها حقٌّ للفقراءِ، وأمَّا كَوْنُها تُجزِئُ أَو لا تُجزِئُ فهذا حسابُه على اللهِ.

(١٣٩٢) السُّؤالُ: إنسانٌ نسِيَ أو شكَّ في إخراجِ زَكاةِ المالِ؛ فهل يُخْرِجُ مَرَّةً ثانيةً؛ دفعًا لهذا الشَّكِ أو هذا النِّسيانِ؟

الجَوابُ: إذا كان هذا الشَّاكُّ كثيرَ الشُّكوكِ فإنَّه لا يجِبُ عليه إخراجُ الزَّكاةِ، أمَّا إذا لم يكُنْ كثيرَ الشُّكوكِ فعليه أنْ يُخرِجَها، ثمَّ إن كان قد أخرَجَها مِن قبْلُ كانتِ الثَّانيةُ تطوُّعًا يُثابُ عليها عندَ اللهِ، وإنْ كان لم يُخْرِجُها فقد أبراً ذمَّتَه بإخراجِ الثَّانيةِ.

(١٣٩٣) السُّؤالُ: شَخصٌ مُسافِرٌ طَلبَ من آخرَ أن يَدفَعَ عنه زَكاةَ المالِ، ولما يَرجِعُ يُسَدِّدها له، فلمَّا رَجعَ لم يُسَدِّد له، فها نَصيحَتُكُم له؟ وهَل للدَّافِعِ أن يُذَكِّرَه؟

الجَوابُ: أما بالنِّسبةِ للذي تَوكَّلُ وأدَّى الزَّكاةَ فَجَزاهُ الله خَيرًا فقد أَحسَنَ وأَفادَ، وأمَّا الثاني فيَجِبُ عليهِ أن يُوفِيّه إذا كان قادِرًا على الوَفاءِ؛ لِقَولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ: «مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ»، أمَّا إذا كان عاجِزًا عن الوَفاءِ فعلى الذي أقرضَهُ أن يَصبِرَ عليه حتَّى يُغنِيَه الله.

أمَّا تَذكيرُه فنَعَم؛ لأنَّ هذا حَقُّه، فيَقولُ له: قد أَدَّيتُ الزَّكاةَ عنك بأَمرِك، وقَدرُها كذا وكذا فأَعطِني.

(١٣٩٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ إِخراجُ الزَّكاةِ مُقدَّمًا؛ حيثُ إن بعضَ الناسِ يَحتاجُ إلى مُساعدةٍ قَبلَ تَمَام الحَولِ؟

الجَوابُ: نَعَم، يَجوزُ هذا إذا طَرَأت حاجةٌ في أثناءِ السَّنةِ وقَدَّمَ زَكاةَ السَّنةِ المقبلةِ فلا بَأسَ.

🥌 | باب أهل الزكاة

(١٣٩٥) السُّؤالُ: مَن هم أهلُ الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: أَهُلُ الزَّكَاةِ هِم الَّذِين ذَكَرَهِم اللهُ تعالى في قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَصَكِينِ وَٱلْمَعْرِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْمَعْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَصَكِينِ وَٱلْمَعْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَعْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَعْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٠].

فبيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ أَهْلَ الزَّكَاةِ هم هؤ لاءِ الثَّمانيةُ دونَ مَن سِواهم؛ لأَنَّه قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، و(إنَّمَا) أداةُ حصْرٍ تدلُّ على ثُبوتِ الحُكمِ فيما ذُكِرَ دونَ ما سِواه، ثمَّ ختَمَ الآيةَ بقولِه: ﴿ فَرِيضَـةً مِّرَ اللّهِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، أي: أنَّ اللهَ فرَضَ

عليكم أَنْ تُؤدُّوا الزَّكاةَ إلى هؤلاءِ. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾، فهو عليمٌ بمَن يستحِقُّها، وحكيمٌ حيث وضَعَها في موضِعِها.

فأمَّا الفُقراءُ والمساكينُ فهم يأخُذُونها لحاجَتِهم إليها، وضابِطُهم: كلُّ مَن ليس عنده ما يكْفيه وعائلتَه لُدَّةِ سَنَةٍ. وقال بعضُ العُلهاءِ: هم مَن عَدَّهم النَّاسُ فُقراءَ ومساكينَ.

لكنَّ الأوَّلُ أقرَبُ إلى الانضباطِ؛ لأنَّ الرُّجوعَ إلى العُرْفِ في هذا يختلِفُ ويكونُ عَلَّ اضطرابٍ، فإذا قدَّرْنا أنَّ هذا الرَّجلَ راتبُه ألفانِ في الشَّهرِ، ومَصرَفُه في السَّنةِ عشرونَ ألفًا؛ لم يكُنْ مثْلُ هذا فقيرًا ولا مسكينًا؛ لأنَّ راتبَه يَزيدُ عن حاجتِه، ولا عِبرةَ بالحاجةِ الطَّارئةِ، وإنَّما الحُكمُ للثَّابِتِ، وإذا قدَّرْنا أنَّ هذا الرَّجلَ راتبُه ألفانِ، ولكنَّه لا يكفيه وعائلتَه في الشَّهرِ إلَّا ثلاثةُ آلافٍ؛ كان هذا فقيرًا؛ لأنَّه لا يجِدُ مِن النَّفقةِ إلَّا ثُلثَيْها فقطْ، فيعُطَى مِن الزَّكاةِ ما يكمِّلُ حاجتَه.

قال العُلماءُ: والفُقراءُ أشدُّ حاجةً مِن المساكينِ؛ لأنَّ اللهَ بدَأَ بهم، فمَن كان يجِدُ دونَ نصْفِ الكفايةِ فهو مسكينٌ، دونَ نصْفِ الكفايةِ فهو مسكينٌ، هذانِ صِنفانِ مِن أصنافِ أهلِ الزَّكاةِ.

أمَّا الثَّالثُ فقال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلْعَنِمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة: ٦٠]، والعامِلونَ عليها هم اللَّجانُ التَّاتي تبعَثُهم الحكومةُ لأخْذِها مِن أهْلِها وصَرْفِها في أهلِها، وهم غيرُ العاملينَ فيها؛ لأنَّ (على) تفيدُ الولايةَ؛ حيث إنَّها دالَّةٌ على العُلُوِّ، والوِلايةُ على الزَّكاةِ لا تكونُ إلاَّ مِن قِبَلِ وُلاةِ الأُمورِ.

قال العُلماءُ: الرَّاعي الَّذي يرعى إبِلَ الصَّدقةِ ليس مِن العاملينَ عليها، ولكنَّه مِن العاملينَ فيها، وكذلك مَن يحمِلُ الزَّكاةَ إلى مكانِ أدائِها ليس مِن العاملينَ عليها، لكنَّه مِن العاملينَ فيها. هؤلاء العامِلونَ عليها يُعْطَوْنَ مِن الزَّكاةِ بمقدارِ عمَلِهم؛ لأنَّ استحقاقَهم عُلِّقَ بوصفٍ، وما عُلِّق بوصفٍ فإنَّه يكونُ على حسَبِ هذا الوصفِ، فيُعْطَوْنَ مِن الزَّكاةِ بمِقدارِ عمَلِهم حتَّى وإنْ كانوا أغنياءَ؛ لأنَّهم يأخُذونَ منها مُقابلَ العمَلِ لمصلحةِ الزَّكاةِ.

الرَّابِعُ: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٠]، وهم الَّذين يُعْطَوْنَ على التَّأليفِ على الإسلامِ؛ كساداتِ العشائرِ والقُرى واللَّدنِ ومَن أشبَهَهم؛ لأنَّ هؤلاءِ السَّادة إذا أُعْطُوا تأليفًا على الإسلام أسْلَموا وأسلَمَ أتباعُهم.

واختلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمْ اللَّهُ هل يُعْطَى الفردُ مِن الزَّكاةِ؛ تأليفًا له على الإسلامِ؟

فقال بعضُ العُلماءِ: لا. وقال آخرونَ: بلى. وهو الأصحُّ الرَّاجحُ؛ أنَّنا إذا رأيْنَا رجُلًا مُقْبِلًا على الإسلامِ، فلا حرَجَ أَنْ نُعْطِيَه مِن الزَّكاةِ ما يَزيدُه اندفاعًا إلى الإسلامِ؛ لعُمومِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٠]؛ ولأنَّه إذا كان الإنسانُ يُعْطَى مِن الزَّكاةِ لغذاءِ البدَنِ، فإعطاؤه منها لغذاءِ الرُّوحِ مِن بابِ أَوْلى.

هؤلاءُ الأربعةُ أصنافٍ إذا أُعْطُوا الزَّكاةَ يملكُونَها مُلْكًا مُستقِرَّا، ولا يلزَمُهم ردُّها إذا استغْنَوا عنها في أثناءِ الحولِ.

مثالُ ذلك: فقيرٌ أَخَذَ مِن الزَّكاةِ ما يكفيه وعائلتَه لُدَّةِ سنةٍ، ولنقُلْ: إنَّه أَخَذَ عشرةَ آلافٍ؛ لأنَّها قدْرُ كفايتِه مُدَّةَ سَنةٍ، وفي أثناءِ الحولِ مات له مُورِّثُ، فورِثَ منه مئاتِ الآلافِ؛ فإنَّه لا يلزَمُه أنْ يرُدَّ شيئًا مِن العشرةِ الَّتي أَخَذَها أوَّلَ السَّنةِ؛ لأنَّه ملكها مُلْكًا مُستقِرًا.

ووجْهُ ذلك مِن الآيةِ الكريمةِ: أنَّ اللهَ قال: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، واللامُ تدلُّ على التَّمليكِ، ثمَّ عطَفَ على ذلك ثلاثةَ أصنافٍ: المساكينَ، والعاملينَ عليها، والمؤلفةَ قُلوبُهم.

الصِّنفُ الخامسُ: الرِّقابُ، وهم الأرِقَّاءُ يُشْتَرُونَ مِن الزَّكاةِ ليُعْتَقوا، ومِن ذلك: فَكُّ الأسيرِ المُسلِمِ مِن أَسْرِ الكَفَّارِ، فلو اختطَفَ الكَفَّارُ رجلًا مُسلمًا، وطَلَبوا على إخراجِه فِديةً، ونحن لا نتمكَّنُ مِن إخراجِه منهم بغيرِ هذه الفديةِ، فلا بأسَ أَنْ نُعْطِيَ الفِديةَ هذه مِن الزَّكاةِ؛ لأنَّها فكُ أسيرٍ مُسلِمٍ.

وأمَّا الصِّنفُ السَّادسُ فهم الغارِمونَ، أي: المَدينونَ، الَّذين عليهم دَينٌ لا يستطيعونَ وَفاءَه، فهؤلاء يُدْفَعُ دَينُهم مِن الزَّكاةِ.

أمَّا الصِّنفُ السَّابِعُ فهم المُجاهدونَ في سبيلِ اللهِ، الَّذين يقاتِلونَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا، وهؤلاءِ يُعْطَوْنَ ما يُعينُهم على الجهادِ في سبيلِ اللهِ؛ مِن النَّفقاتِ، أو يُشْتَرَى به السَّلاحُ؛ ليُقاتِلَ به هؤلاءِ المُجاهدونَ.

وأمَّا الصِّنفُ الثَّامنُ فهم أبناءُ السَّبيلِ؛ المُسافرونَ الَّذين انقطَعَت بهم السُّبُل، فلم يكُنْ في أيديهم ما يُوصِلُهم إلى بلادِهم، فهؤلاء يُعْطَونَ ما يُوصِلُهم إلى بلادِهم.

هؤلاء هم أهلُ الزَّكاةِ، ولا تُصْرَفُ الزَّكاةُ في بناءِ المساجِدِ، ولا في بِناءِ المدارسِ، ولا في شراءِ الكُتُبِ؛ لأنَّ هذا خارجٌ عنِ الأصنافِ الثَّمانيةِ الَّذين حصَرَ اللهُ تعالى الزَّكاةَ فيهم.

(١٣٩٦) السُّؤَالُ: هل يجِبُ إخبارُ المُستفيدِ مِنَ الزَّكاةِ أنَّها أموالُ زكاةٍ؟

الجَوَابُ: إذا كان الرَّجُلُ مِن أهلِ الزَّكاةِ، ويَقبَلُ الزَّكاةَ، فلا حاجةَ إلى أنْ تُخبِرَهُ، وأمَّا إذا كان لا يَقبَلُ الزَّكاةَ فإنَّه يجِبُ أَنْ تُخبِرَهُ؛ حتَّى يكونَ على بصيرةٍ مِن أَمْرِه، إنْ شاءَ أَخَذَهَا، وإنْ شاءَ لم يأخُذُها، وكذلك إذا شكَكْتَ فيه هل هو مِن أهلِ الزَّكاةِ أو لا فأَخبِرْهُ أنَّها زكاةً، وقُلْ له: إنَّها لا تَحِلُّ لغنيٍّ، ولا لقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ.

(١٣٩٧) السُّؤَالُ: إذا أعطَيْنا شخصًا مالًا مِن زكاةِ المالِ، فهل نُخبِرُهُ أَنَّه مِنَ النَّوَكَاةِ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمُكَ إذا أعطَيْتَ الفقيرَ زكاةً أَنْ تُخبِرَهُ أَنَّهَا زكاةٌ، إلَّا إذا كان ليس مِن عادتِه أَنْ يَأْخُذَ الزَّكاةَ؛ فعليك أَنْ تُخبِرَهُ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يَتحاشَى أَنْ يَأْخُذَ الزَّكاةَ ولو كان فقيرًا، فإذا كان الإنسانُ لا يُريدُ الزَّكاةَ فلا يجوزُ لك أَنْ تَخدَعَهُ وتُعطيَهُ دراهِمَ ولا تُخبِرَهُ أَنَّهَا زكاةٌ، بل يجِبُ أَنْ تُبَلِّغَهُ.

وخُلاصةُ الجوابِ أنَّه إذا كان الفقيرُ ممَّنْ يَعتادُ أَخْذَ الزَّكاةِ فلا تُخْبِرْهُ، وإنْ كان ممَّنْ لا يَعتادُ ذلك فأُخْبِرْهُ.

(١٣٩٨) السُّؤَالُ: هل يجوز أنْ تُعطيَ المرأةُ زَوْجَها مِن زكاتها؟

الجَوَابُ: نعم، يجوز للمرأةِ أَنْ تقضيَ دَيْنَ زَوْجِها مِن زكاتِها عَنِ الذَّهبِ أو عن أَيِّ مالٍ آخَرَ.

(١٣٩٩) السُّؤالُ: أَعطَيتُ زَكاةَ مالي لأَبِي ليُعطِيَها لأُختي وهي مُحتاجةٌ، فَرَفَضَتها، فقُلتُ له: إِذَن خُذها أَنتَ. وهو أيضًا مُحتاجٌ، فهل هذا الفِعلُ صَحيحٌ؟

الجَوابُ: إذا كان أبوكَ مُحتاجًا فعَلَيكَ أن تُنفِقَ عليه من مالِك، فهذه الأَموالُ التي أَعطَيتَها لأَبيكَ اعتَبِرها بِرَّا، وأُخرِج بدلًا عنها لغَيرِ أَبيكَ.

(١٤٠٠) السُّؤَالُ: إذا أردْتُ أنْ أُعْطِيَ أخواتِي أو بناتِ أخواتِي مِن الزَّكاةِ، فهل يجوزُ؟ الجَوابُ: إذا كانوا مِن أهلِ الزَّكاةِ فلا بأْسَ؛ لأنَّ الزَّكاةَ على الفُقراءِ صدقة وصِلةٌ، أمَّا إذا كانوا ليسوا مِن أهْلِ الزَّكاةِ ولكنها تُعْطيهم مُحاباةً لهم، فهذا لا يجوزُ.

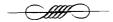
(١٤٠١) السُّوَّالُ: امرأةٌ ووالداها فُقراءٌ، ليس عندهما ما يكفي حاجتَهم، وعندهما بنتُ أرملةٌ، ولها بناتٌ يتامى، فهل يجوزُ أنْ تُعطِيَ البَناتِ اليتامى مِن الزَّكاةِ؟ الجَوابُ: إذا كانوا فقراءً، فلا حرَجَ.

(١٤٠٢) السُّؤَالُ: أُعطِي زكاةَ الذَّهبِ كلَّ عامٍ لِأُختِ زَوجي لِشِدَّةِ حاجتِها للهالِ، فهل هذا جائز؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ أختُ زوجِكِ فقيرةً فلا بأسَ، وإذا كانت لا تَعتادُ أخذَ الزَّكاةِ فبلِّغيها أنَّها زكاةٌ، حتَّى لا تَفهَمَ أنَّها هدِيَّةٌ، والإنسانُ الفقيرُ الَّذي من عادتِه أنْ يأخذَ الزَّكاةَ لا يحتاجُ إلى إبلاغِه أنَّها زكاةٌ.

(١٤٠٣) السُّؤَالُ: هل يحِقُّ لي أن أدفَعَ الزَّكاةَ لأولادِ أخي المتوفَّ في تعليمِهم وزواجِهم، علما بأن لديهم مالًا لكن لا يَكفِيهم؟

الجَوَابُ: إذا كان لا يكفيهم فلا مانعَ.



(١٤٠٤) السُّوَّالُ: تقولُ السَّائِلَةُ: إنَّ لها أمَّا كبيرةً في السِّنِّ عادةً ما يُعطِيها الَّذين يقومونَ بزيارتِهم في البيتِ زكاةً، وهذه الأمُّ تُنفق هذه الأموالَ الَّتي تَأتيها على حوائجِ البيتِ. فما حكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كان صاحبُ البيتِ يُنفق على البيتِ؛ فإنَّه لا يَجُوزُ لها أن تأخذَ الزَّكاةَ من أجل الإنفاق على البيتِ؛ لأنَّ البيتَ مُستغنٍ عنها، وأمَّا إذا كان صاحبُ البيتِ فقيرًا، فلا بأسَ أن تأخذَ هذه الزَّكاةَ لتنفقها في حوائج البيتِ الضروريَّةِ.

(١٤٠٥) السُّؤَالُ: لِي أُخْتُ مخطوبةٌ، فهل أدفَعُ زكاةَ مالي في تجهيزِها للزَّواجِ؟ لأَنَّني المُكلَّفُ بالجهازِ، حيث والدي تُوُفِّي ولم يترُكْ شيئًا لتَجهيزِها، فهل أدفَعُ من زكاةِ مالي جزءًا مِن المَبلغ المُرادِ للجهازِ؟

الجَوابُ: لا يحِلُّ لك أَنْ تدفعَ زكاتَك في تجهيزِ أُختِكَ؛ لأَنَّ تجهيزَها يكونُ مِن مهْرِها، فهي غنيَّةُ به عن زَكاتِك، والزَّكاةُ -كها يعلَمُ قارئُ القُرآنِ العارِفُ بمعناه - إنَّها تكونُ ﴿ لِلْفُ قَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَمْمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُوَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْعَرْمِينَ تكونُ ﴿ لِلْفُ قَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَمْمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُوَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْعَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِن اللهِ وَاللهُ عَلِيم اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِن اللهِ وَاللهُ عَلِيم اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِن اللهِ قَاللهُ عَلِيم اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَابْنِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَل

(١٤٠٦) السُّؤالُ: امرأة أقاربُها فقراءُ؛ هل يجوزُ أَنْ تُعطِيَهم الكَفَّارَةَ؟ الجَوابُ: نعم، ما داموا فقراء وهم أقاربُ فصدَقَتُها علَيْهم صدَقَةٌ وصِلَةٌ.

(١٤٠٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: زوجُها له أخٌ مُتَوَفَّ، وله أولادٌ، فهل يَجوزُ للزَّوجِ أَنْ يُعطِيَهم منَ الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: إذا كانوا فُقَرَاءَ فلا بأسَ.

(١٤٠٨) السُّؤَالُ: هل يجوز للإنسانِ أنْ يُعطيَ الزَّكاةَ لابنِ ابنِه أو ابنِ بنتِه؟

الجَوَابُ: إذا كان ابنُ الابنِ فقيرًا، وكان جَدُّه يستطيع أَنْ يُنفقَ عليه، فإنَّه لا يجوز أَنْ يُعطيَه مِن زكاتِه، بل يجب عليه أَنْ يُنفِقَ عليه، وإذا كان لا يستطيع الإنفاقَ عليه فلا حرجَ أَنْ يُعطيَه مِن زكاتِه للنَّفقةِ، وكذلك ابنُ البنتِ.

(١٤٠٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ دفْعُ الزَّكاةِ للأَخِ أَو للأَختِ الفقيرينِ؟ الجَوابُ: نعم، يجوزُ، إِذَا لَمْ تَجِب عَليهِ نَفَقَتُهُما.

(١٤١٠) السُّؤَالُ: جَدِّي وجَدَّتي لأُمِّي حالُهما ليستْ ميسورةً، وعِندَهم ولدٌ واحدٌ وحالُهُ أيضًا ليستْ ميسورةً، فهل يجوزُ أن أدفَعَ الزَّكاةَ لهم؟

الجَوَابُ: نعم، يجوزُ أَنْ تدفَعَ الزَّكاةَ لهم، إِذَا لَمْ تَجِب عَليكَ نَفَقَتْهُا.

(١٤١١) السُّؤَالُ: إذا أَعطَى أحدٌ الزَّكاةَ شخصًا مِن أقارِبِهِ؛ مِثْلَ أبناءِ أختِه، أو شَقيقِهِ، فهل يجوزُ له ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كان أقارِبُهُ مِن أهلِ الزَّكاةِ فهُمْ أَوْلَى مِن غيْرِهم، إلَّا إذا كانَتِ الزَّكاةُ للنَّفقةِ، وكان هذا المُعطَى يجِبُ على صاحبِ الزَّكاةِ أَنْ يُنفِقَ عليه، فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يُعطيَهُ للنَّفقةِ؛ لأنَّ النَّفقةَ واجبةٌ عليه مِن دونِ زكاةٍ، لكنْ إذا كان له أخٌ فقيرٌ، وهذا الأخُ له أولادٌ، فهُنا يُعطيهِ الزَّكاةَ ولو كَثُرَتْ إلى مُدَّةِ سَنَةٍ.



(١٤١٢) السُّؤالُ: هناك رجلٌ عليه ديونٌ، وأنا منَ ضمنِ الدَّائنينَ، وهو فقيرٌ للغايةِ، فهل يَجوزُ أنْ أُعْطِيَه مِن زَكاتي؟

الجَوابُ: يجوزُ، ولكِنِ الأحسنُ مِن هذا أَنْ تبحَثَ عنِ الَّذين يَطلُبُونه ثمَّ تُعطيَهم؟ لأَنَّك لو أعطيتَه المالَ فمِنَ الممكِنِ أَنْ يُضَيِّعَه، فإن كان بحاجةٍ وعنده أطفال كثيرون فلا بأسَ أَنْ تُعطِيَه هو بنفسِه.

(١٤١٣) السُّوَّالُ: مَن كان عليه دَيْنٌ، وأَخَذَ هذا الدَّينَ مِنَ الزَّكاةِ، فهل له أَنْ يقضى دَيْنَهُ مَّا أَخَذَهُ مِنَ الزَّكاةِ؟

الجَوَابُ: نعم، فالَّذي عليه دَيْنٌ، وليس يَقدِرُ على وفائِه، فهو مِنَ الغارمينَ، والغارمونَ مِن أهلِ الزَّكاةِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَالْغارمونَ مِن أهلِ الزَّكاةِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَالْعَدِمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُوَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْعَدِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [التوبة: ٢٠].

ولكنِّي أقول: الغارِمُ إذا كان حريصًا على إبراءِ ذِمَّتِهِ، ونعلَمُ أَنَّنَا إذا أعطَيْناهُ ذَهَبَ وأَوْفى، فهذا نُعطيه هو بنفسِه يُوفي عن نفسِه، وأمَّا إذا كان لا يحفَظُ المالَ، ولو أعطَيْناهُ لاشترى به أشياءَ وأفسَدَهُ، فهذا لا نُعطيه، ولكنَّنا نذهَبُ إلى غُرمائِه، ونقولُ: هذا دَيْنُ فلانٍ الَّذي لكم. ونُوفي عنه وإنْ لم يعلَمْ، لكنْ بعدَ الوفاءِ نُخبِرُهُ أَنَّنا أَوْفَيْنا عنه؛ حتَّى لا يُطالِبَه صاحبُ الدَّينِ.

(١٤١٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: شخص عليه دَيْنٌ، ولكنَّه يَملِكُ مزرعةً صغيرةً وقطعةَ أرضٍ، فهل نُعطِيه منَ الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: إذا كان يَستغني عن هذا الَّذي عنده فلا يُعطَى منَ الزَّكاةِ؛ لأنَّه يَستطيعُ أن يبيعَه؛ لأنَّ هذا مصدرُ رزقِه، فلا حرجَ.

(١٤١٥) السُّؤَالُ: هُناك امرأةٌ متزوِّجةٌ لا يوجدُ عِندَها أيُّ مصدرٍ للدَّخلِ، لكنْ يوجدُ عِندَها في مصدرٍ للدَّخلِ، لكنْ يوجدُ عِندَها ذهبٌ، وتُخْرِجُ زكاةَ هذا الذَّهبِ كلَّ عامٍ، فهل يجوزُ لها أنْ تُعطيَ أُمَّها الفقيرةَ مِن زكاةِ ذَهَبِها إذا كانتْ أُمُّها عِندَها أربعةُ أولادٍ، وكان أصغرُهم يبلُغُ مِنَ العُمُرِ عشرينَ عامًا؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ أُمُّ السائلةِ غنيَّةً لا تحتاجُ إلى نفقةٍ، فإنَّه لا يجوزُ أَنْ تُعطيَها مِن زكاتِها؛ لأَنَّ النَّوَكَاةَ بَيَّنَ اللهُ تعالى مصارِفَها بقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَنِمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَدرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ وَٱلْمَاسِكِينِ وَالْعَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَدرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ وَٱلْمَاسِيلِ فَرِيضَةً مِنَ ٱللهِ عَلِيمُ حَكِيمُ ﴾ [التوبة: ٢٠].

وأمَّا إذا كانتْ أُمُّها تحتاجُ وليس عِندَها ما يَكفيها لنفقتِها ونفقةِ مَنْ عِندَها مِن الأولادِ، فإنْ كانتِ البنتُ تستطيعُ أَنْ تُنفِقَ عليها مِن حُرِّ مالِها فإنَّه لا يجوزُ أَنْ تُعطيها مِن زكاةِ حُلِيِّها، وإنْ كانتْ لا تستطيعُ فلها أَنْ تُعطيها مِنْ زكاةِ حُلِيِّها؛ وذلك لأنَّه إذا كانتْ غنيَّةً كان الإنفاقُ على أُمِّها واجبًا، ولا يُمْكِنُ أَنْ تُسقِطَ الواجبَ بزكاتِها، وأمَّا إذا كانتْ ليس عِندَها إلَّا زكاةُ حُلِيِّها ولا تستطيعُ أَنْ تُنفِقَ على أُمِّها فلها أَنْ تُعطيها الزَّكاةَ؛ لأنَّ أُمَّها تدخُلُ في عُمومِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَدِكِينِ وَالْمَحِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤلِّقَةِ فُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٠] إلى آخِرِ الآيةِ.



(١٤١٦) السُّؤَالُ: هل نُعطي الخادماتِ مِنَ الزَّكاةِ؟

الجَوَابُ: إذا كان للخادماتِ عوائلُ في بلادِهِنَّ، وذَكَرْنَ أَنَّهُنَّ في حاجةٍ، فلا بأسَ أَنْ يُعْطَيْنَ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لأَنَّهُنَّ مِن أهلِ الاستحقاقِ إذا كُنَّ مسلماتٍ، وأمَّا غيرُ المسلمةِ فلا تُعطَى، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يكونَ تأليفًا لها على الإسلام، فهذا رُبَّما نقولُ بجوازِه.

(١٤١٧) السُّوَّالُ: عِندي خادمةٌ مسلمةٌ فقيرةٌ مِنَ الفلبِّينِ، أو لادُها يتامى، وتُدْخِلُهم مدارسَ إسلاميَّةً في الفلبِّينِ، فهل يجوزُ أنْ أُعطيها مِنَ الزَّكاةِ أو لا؟

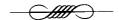
الجَوَابُ: إذا كانوا فقراءَ فأعْطِيهِمْ ولا بأسَ.

(١٤١٨) السُّؤَالُ: عِندي خادمةٌ مسلمةٌ فقيرةٌ، فهل يجوزُ أَنْ أُعطيَها مِنَ الزَّكاةِ يَحُجَّ؟

الجَوَابُ: بعضُ العلماءِ يَقولونَ: إذا كانت ستحُجُّ بها الفريضةَ فلا بأسَ، وأنا أرى أنَّها لا تصلُحُ ولو للفريضةِ.

(١٤١٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن نُعطِيَ الخدَمَ من زَكاتِنا؟

الجَوابُ: نعَمْ يَجُوزُ أَن يُعطِيَ الحَدَمَ من زَكاته إذا كانوا أَهْلًا للزَّكاةِ، والغالِبُ أَن هؤلاءِ الحَدَمَ فُقراءُ مُستَحِقُّون للزكاةِ، ما لم يَكونوا غيرَ مُسلِمين، فإن كانوا غيرَ مُسلِمين فإن الزَّكاةَ لا تَحِلُّ لهم.



(**١٤٢٠) السُّؤَالُ:** امرأة عندها حُلِيٌّ تريدُ إخراجَ زكاتِه، فهل تُعطِيها إمامَ المَسْجِدِ؟

الجَوَابُ: إن كان إمامُ المَسْجِدِ ثِقَةً، ويُعتمَدُ عليه في صَرْفِ الزَّكاةِ في أهلِها، فلا بأسَ، ولكنِ الأفضلُ أنْ تُؤدِّي زكاةَ حُلِيِّها بنفسِها؛ لأنَّ أداءَ الزَّكاةِ عبادةٌ، فكونُ الإنسانِ يُباشِرُها بنفسِه أفضلُ، وأمَّا إذا كان إمامُ المَسْجِدِ رَجُلًا مُستقيهًا في دِينِه، لكن ليس عنده بَصيرةٌ فيمَن يَستجِقُّ الزَّكاةَ، ويُخشَى أنْ يَصرِ فَها لمَن لا يَستجِقُّ، فهنا لا يُعطَى الزَّكاةَ من أجلِ أن يصرِ فها، بل يُطلَبُ شخصٌ آخرُ يكون عنده بَصيرةٌ وثقةٌ.

(١٤٢١) السُّوَّالُ: يتعرَّضُ بعضُ النَّاسِ لمن يحملون الزَّكاةَ ويدَّعون أَنَّهم فقراءُ وبحاجَةٍ إلى هذه الزَّكاةِ، فهل يُعْطَوْن مِن ذَلِكَ؟

الجَوابُ: إذا غَلَب على ظنِّك صِدْقُ السَّائلِ فأعْطِهِ، وتُقْبَلُ إنْ شاءَ اللهُ.

(١٤٢٢) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لزكاةِ الفطرِ، يتعرَّضُ بعضُ النَّاسِ لَمَن يحمِلون الزَّكاةَ ويذَّعون أنَّهم فقراءُ، فهل نُعطيهم؟

الجَوابُ: إذا ادَّعى شخصٌ أنَّه فقيرٌ وصاحبُ الزَّكاةِ لا يعرِفُه، فإنَّه يصدِّقُه ويُعطيه، ولكنَّه إنْ رأى منه ما يدُلُّ على أنَّه ليس مِن أهلِ الوجوبِ فليخبِرْه قبلَ أنْ يعطيه، ويقولُ: إنْ شئتَ أعطيتُكَ، ولكنْ ليسَ فيها حَظُّ لغنيٍّ، ولا لقويٍّ مُكتسِبٍ. فإنْ قال: إنَّه ليس بغنيٍّ، ولا بقويٍّ مُكتسِبٍ. فأعطِه، والعهدةُ عليه.



(١٤٢٣) السُّؤَالُ: يتعرَّض بعضُ النَّاسِ لَمَن يطلبونَ الزَّكاةَ ويدَّعون أنَّهم فُقَرَاء، فهل نَقبَل منهم هذا الكلامَ ونعطيهمُ الزَّكاةَ؟

الجَوَابُ: إذا طلَب الإنسانُ الزَّكاةَ مَنَ عليه الزَّكاةُ، أو مَنَ وُكِّلَ في تَوزيعها؛ فإنَّه إنْ ظهرَ عليه علامةُ عدم الاستحقاقِ؛ بأن يكون قويًّا جلدًا، فإنَّه يُعطَى منها بعد أَنْ يُنصَحَ، ويُقال له: إنَّها لا تَحِلُّ لغنيٍّ ولا لقويٍّ مكتسِبِ.

أمَّا إذا علِمنا بأنَّ هذا الرَّجلَ ليس من أهلِها، ولكنَّه- والعِيَاذُ باللهِ- بُلِيَ بالسُّؤالِ، فإنَّنا لا نُعطيه حتَّى وإنِ ادَّعي أنَّه فقيرٌ.

ثمَّ إذا أعطينا السَّائلَ في الصُّورةِ الأُولَى، وهو الَّذي لا نَتيَقَّنُ أنَّه ليس من أهلِ النَّكاة، إذا أعطيناه ثمَّ تبيَّن بعد ذلك أنَّه ليس من أهلِها فإنَّ الزَّكاة تُجزِئُ؛ لقول الله تبارك و تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، لكن إذا كنتَ تعرِف فقراءَ فإنَّ إعطاءَهُمُ الزَّكاةَ خيرٌ من إعطاءِ هؤلاءِ السُّؤَّالِ.

(١٤٢٤) السُّؤَالُ: أخرجْتُ زكاةَ عشَرةِ آلافِ ريالٍ مئتَيْنِ وخمسينَ، وأرسلْتُها مع والدي إلى أختي، فرفضَتْها وهي مُحتاجةٌ، فأعطيْتُها لوالدي؛ لأنَّه مُحتاجٌ أيضًا، فهل يجزئ ذلك أو أعطيها رجُلًا آخَرَ غير والدي؟

الجَوَابُ: أبوكَ إذا احتاج فلا بُدَّ أَنْ تُنفِقَ عليه مِن مالِكَ، فهذه اعتبِرْها بِرَّا، وأخرِجْ بدَلَها لغيرِ أبيك.

(١٤٢٥) السُّؤالُ: البعضُ يُعْطي زكاتَه لأُناسٍ مخصوصينَ منذُ سنينَ طويلةٍ، وقد يكونُ البعضُ منهم قدِ استَغْنى عنها؛ فهل تبرَأُ ذِمَّتُه في مثْلِ هذه الحال؟ الجَوابُ: الذِّمَّةُ لا تبرَأُ من الزَّكاةِ إلَّا إذا أعطاها الإنسانُ ما أوجَبَ اللهُ إعطاءَه، وهم ثهانيةُ أصنافٍ ذكرناهم فيها سبق، وإذا كان مِن عادةِ الإنسانِ أنْ يُعْطِيَ شخصًا مُعيَّنًا مِن الزَّكاةِ لسبب يُبِيحُ ذلك، ثمَّ تغيَّرَ وزال هذا السَّببُ، فإنَّ الواجُبَ أنْ يصرِ فَها إلى غيرِهم مِن المُستحقِّينَ.

وما ذكرَه السَّائلُ مِن كونِ بعضِ النَّاسِ يعتادُ إعطاءَ زكاتِه لشخصٍ مُعيَّنٍ؛ لكونِه فقيرًا، ثمَّ يُغْنِيه اللهُ، ولكنَّ صاحبَ الزَّكاةِ يستمِرُّ في إعطائِه، فهذا أمْرٌ واقعٌ.

وهذه المسألةُ لها جانبانِ:

الجانبُ الأوَّلُ: جانبُ الآخِذِ، فالآخِذُ يجِبُ عليه إذا أغْناهُ اللهُ أَنْ يمتنِعَ عن قَبولِها؛ إظهارًا لنعمةِ اللهِ عليه، وحمايةً لنفْسِه مِن أكْلِ الحرامِ، وقد تأوَّلَ هذا بعضُ النَّاسِ الَّذين يُغْنِيهم اللهُ تعالى بعدَ الفقرِ، وقال: أنا آخُذُها وأعطيها مَن يستحِقُ. وهذا تأويلُ باطلٌ؛ لأنَّه لم يُوكَلْ في إعطائِها لغيرِه، فيكونُ تصرُّفُه هذا تصرُّفًا غيرَ صحيح. هذا مِن جانبٍ.

أمَّا الجانبُ الثَّاني فهو جانبُ المُعْطِي، فالمُعْطِي متى علِمَ أَنَّ مَن كان يُعْطيه في العادةِ لفقْرِه قد استَغْنى، فإنَّه لا يجِلُّ له أَنْ يُعْطِيه منها، حتَّى ولو خاف مِن كلامِه ولَوْمِه، اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يكونَ مِن أقاربِه ويخشى أَنْ يكونَ بذلك قطيعةُ رحم، فإنَّه يُعْطِيه تبرُّعًا مِن الصَّدقةِ، وتحقيقًا لصِلَةِ الرَّحمِ، وأمَّا أَنْ يُعْطِيه مِن الزَّكاةِ بعد أنِ استَغْنى عنها، فهذا لا يجوزُ ولا تُسْتَبْرَأُ به الذِّمَةُ.



(١٤٢٦) السُّؤالُ: هل يجوزُ دفْعُ جُزْءِ مِن الزَّكاةِ لهؤلاءِ العُمَّالِ المُنتشرينَ في الأرضِ، مثلُ الحَلَّاقِ والخيَّاطِ والبنَّاءِ وغيرِهم، وأنا لا أدري هل هم يُصلُّون أو لا؟

الجَوابُ: إذا كانوا مُسلمينَ فُقراءَ فلا بأسَ بدفْعِ الزَّكاةِ إليهم، والأَصْلُ في النَّسلِم أَنَّه يُصلِّي، إلَّا إذا علِمْت أنَّ هذا الشَّخصَ بعينِه لا يُصلِّي، فلا تُعْطِه.

أما إذا كنْتَ لا تعلَمُ عنه ويغلِبُ على ظنّك أنّه فقيرٌ فأعْطِه، وإذا كنْتَ في شكِّ مِن هذا فأعْطِها مَن لا تشُكُّ فيه.

(١٤٢٧) السُّؤَالُ: هل يُعْطى الشَّابُّ المُقبِلُ على الزَّواجِ مِن الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: نعم، الزَّكاةُ تَحِلُّ لكلِّ مَن احتاج إليها في شَيءٍ مُباحٍ له؛ فإذا كان الرَّجلُ مُقبِلًا على الزَّواجِ، وليس عنده ما يَكْفيه في المَهرِ، فإنَّه يُعْطى مِن الزَّكاةِ ما يَكْفيه للمهرِ ومَؤُونَةِ النَّكَاحِ؛ لأَنَّه مُحتاجٌ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمَكِينِ وَٱلْمَوْلَفَةِ فُلُوجُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْمَكرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللهِ وَٱلْمَوْلَفَةِ فُلُوجُهُمْ وَفِي ٱلرِقَابِ وَٱلْمَكرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللهِ وَٱلْمَسَكِينِ وَالْمَوبَةِ وَالْمُؤَلِّفَةِ فُلُوجُهُمْ وَفِي ٱلرِقَابِ وَٱلْمَكرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللهِ وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَعُ النَّابَةُ وَلَى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَعُ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ النَّابَةُ وَلَمْ اللهُ عَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصِرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصِرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصِرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءً الزَّكَاةِ؟

فالجوابُ: أَنْ نقولَ: إنَّنا لا نأمُرُه إذا لم يستطِعْ أَنْ يسأَلَ النَّاسَ، لكنْ إذا أَعْطِيَ مِن الزَّكَاةِ فلا مانِعَ؛ لأنَّه داخلٌ في عُمومِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُعَرَاءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمَعَلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْمَعَدِمِينَ وَفِ لَلْفُعَرَاءِ وَٱلْمَعَدِمِينَ وَفِ اللهِ عَلَيْهِ أَلْهُ عَلِيهُ وَالْمَعَدِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللهِ وَٱللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٠].

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم (٥٠٦٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه، رقم (١٤٠٠)، من حديث ابن مسعود رَصِّكَاللَّهُ عَنْهُ.

فإذا قال قائلٌ: إذن فهل تُبيحونَ للإنسانِ أنْ يسألَ مِن الزَّكاةِ مِن أجلِ الزَّواج؟

فالجواب: نعم، نُبيحُ له ذلك، وإنْ كان الصَّبرُ أفضَلَ، لكنْ لا مانِعَ أنْ يسأَل؛ لأنّه سأَلَ ما أحَلَّ اللهُ له، وسُؤالُ الحلالِ حلالٌ، أمَّا إذا كان يسأَلُ مَن عنده دراهمُ للمعونةِ على الزَّواجِ، فهذا لا شكَّ في جَوازِه؛ أنْ يذهَبَ إلى مَن عندَه هذه الدَّراهمُ التي هي معونةُ للزَّواجِ، فيقولُ: إنَّه يريدُ أنْ يتزوَّجَ؛ لأنَّ هذا السُّؤالَ ليس سُؤالًا لدفع الحاجةِ، ولكنَّه سُؤالُ للإعلامِ بأنَّه ممَّن يستجِقُ هذا المالَ، ولا يمكِنُ إيصالُ للعونةِ إلى مَن يريدُ أنْ يتزوَّجَ إلاّ بمثلِ هذه الطَّريقةِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يدري مَن هو اللّذي يريدُ أنْ يتزوَّجَ إلاّ بمثلِ هذه الطَّريقةِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يدري مَن هو اللّذي يريدُ أنْ يتزوَّجَ.

(١٤٢٨) السُّؤَالُ: رجلٌ لدَيْهِ أطفالٌ، ومعه الوالـدُ والوالـدةُ يسكُنونَ معه، ويسكُنونَ معه، ويسكُنونَ بإيجارٍ بقدْرِ اثني عشَرَ ألفَ ريالٍ، وراتِبُه أربعةُ آلافِ ريالٍ، هل يُعطَى من الزَّكاةِ أو لا؟

الجَوابُ: هذا يرجِعُ إلى الحاجَةِ، إن كان مُحتاجًا أُعْطِيَ، وإلَّا فليكْتَفِ بها أعطاهُ اللهُ.

(١٤٢٩) السُّوَالُ: إذا كانتِ المرأةُ عاملةً فهل يجوزُ لها أَنْ تُعْطِيَ زِكاتَها لِأُمِّها وَأَبيها؟

الجَوابُ: أمَّا مِنْ جِهَةِ أُمِّها فإذا كان عِنْدَها مالٌ يمكنُها أَنْ تُنْفِقَ مِنه على أُمِّها فإنَّه لا يحلُّ أَنْ تُنْفِقَ مِنه على أُمِّها فإنَّه لا يحلُّ أَنْ تُعطِيها مِن زكاتِها؛ لأنَّ إعطاءَها مِن الزَّكاةِ توفيرٌ لمالها، أمَّا إذا كان لَيْسَ عِنْدَها إلَّا شَيْءٌ يسيرٌ كَحُلِيٍّ تحتاجُه وجَبَتْ فيه الزَّكاةُ، فيجوزُ أَنْ تعطِيَ أُمَّها مِن

زكاةِ هذا الحُلِيِّ؛ لأنَّهَا في هذه الحالِ لا يجبُ عليها الإنفاقُ على أُمِّها، وكذلك يجوزُ للإنسانِ أَنْ يقْضِيَ دَيْنَ أُمِّهِ أو أبيه إذا كان لا يستطيعُ وفاءَ دَيْنِهِ.

مِثالُ ذلك: رجلٌ له أَبٌ عَلَيه عشْرَةُ آلافٍ دَيْنًا، ولا يستطيعُ وفاءَها فلابْنِه أَنْ يوفِيَها مِن زكاتِه.

أمَّا إخوائُها وأخواتُها إذا كانوا فقراء فتُعطيهم مِن الزَّكاةِ إذا لَمْ تَجِبْ عَلَيها نَفَقَتُهم، فَإِنْ وجبتْ عَلَيها نفقتُهم فإنَّه لا يجوزُ أنْ تعطِيَهم، بَلْ تُنْفِقُ عَلَيهم مِنْ مالهِا الخاصِّ.

(١٤٣٠) السُّؤالُ: تُوُفِّي شَخْصٌ في حادثِ سيَّارَةٍ، ووالِدُ الوَلَدِ السَّائِقِ مُقتَدِرٌ على دَفْعِ الدِّيةِ إلَّا أَنَّ الولَدَ كَانَ فِي أَثناءِ حياتِه مُضَيِّعًا أَمْوالًا كَثيرةً، مما أَدَّى بالوالِدِ في هذِه الحالِ أَنْ تردَّدَ عَن دَفْعِ الدِّيةِ كَامِلَةً، ودَفَعَ جُزْءًا منها، والباقي دَفَعَهُ العَصَبَةُ، ولكنَّ العَصَبَة النَّذين دَفعوه مُتَوقِع أُنَّهم دَفَعُوهُ مِنَ الزَّكاةِ، فهَلْ على الوالِدِ شَيْءٌ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ للعَصَبَةِ أَنْ يدفَعوا ما يَلْزَمُهم مِن الدِّيَةِ مِنَ الزَّكاةِ، ولا بُدَّ أَنْ يَدفَعوها مِن الزَّكاةِ، فعلَيْهم الآنَ أَنْ يُؤدُّوا يَدفَعوها مِن الزَّكاةِ، فعلَيْهم الآنَ أَنْ يُؤدُّوا الزَّكاةَ الواجبةَ؛ لأنَّ ذِمَّتَهم لم تَبْرَأْ.

ولكِنْ مَعَ هذا أُودُّ أَنْ يُؤْخَذَ على أيدي السُّفهاءِ الَّذين يَسوقونَ السَّيَّاراتِ بدونِ نِظام، ولا يَعْرِفون النِّظامَ ولا يُبالونَ؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ مُشْكِلٌ، حتَّى إنَّنا نُشاهِدُ أحيانًا سائِقًا صَغيرًا لا ندري أهو صغيرٌ في بَدَنِه أو صغيرٌ في سِنِّه، لكنْ يجبُ ألَّا يتلاعَبَ الإنسانُ بأرواحِ النَّاسِ وبروحِه أيضًا، والسياراتُ حَديدٌ لا تبالي، إن دفَعْتَها بِقُوَّةٍ اندَفَعَتْ، وإنْ خَفَّفْتَ خَفَّتْ.

وهذا الشابُّ يُنْصَح ويقالُ له: يا وَلَدي لا تتهوَّرْ، يا ولدي اعرِفْ نظامَ السَّيْرِ. والدِّيةُ على العاقِلَةِ، وأوَّلُ مَن يدفَعُ أبوه، وما دام الآخرون دَفَعوا فجزاهم اللهُ خيرًا، وأخْلَفَ اللهُ عَلَيْهم، ولكِن لا يَحْسِبوها مِنَ الزَّكاةِ، وعَلَيْهم أَنْ يُعيدوا الزَّكاةَ.

(١٤٣١) السُّؤَالُ: لي ابنُ أُخْتِ بلَغَ مِن العُمُرِ ثلاثًا وثلاثينَ سَنَةً، وراتِبُه ضعيفٌ لا يستطيعُ الزَّواجَ، هل مِن الجائزِ أنْ أُعْطِيَه مِن الزَّكاةِ ليتزوَّجَ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك؛ أي: لا بأسَ أنْ يُعْطِيَ الإنسانُ زكاتَه لَمِن هو مُحتاجٌ إلى الزَّواج وليس عنده ما يدفَعُه مَهْرًا.

(١٤٣٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ إخراجُ زكاةِ الفِطرِ للأخِ إذا كان مُحتاجًا؟ الجَوَابُ: نعم، لا بأسَ بذلك ما دامَ مُحتاجًا.

(١٤٣٣) السُّؤالُ: أعمَلُ في محلِّ تِجاريٍّ، وصاحِبُ المحلِّ يُعطينا في آخرِ رَمضان أَلفَي رِيالٍ، ويَحتَسِبها من زَكاتِه، فهل أَقبَلُها؟

الجَوابُ: إذا كانت لك أُسرةٌ وتَحتاجُ إلى هذه الأَموالِ فخُذها، وإذا لم تَكُن في حاجةٍ لها فلا يَجوزُ أن تَأخُذَها، ولا حتَّى أن تُعطِيَها لغَيرِك عمن يَستَحِقُّها حتى تَستَأذِنَه في أنَّك لا تَحتاجُها وسَتُعطيها لغَيرِك.



(١٤٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ بأن عندها بنتًا فِكرُها ضعيفٌ وإذا أَمَرَتها بالصلاةِ فلا تُصلِّي إلا ركعةً واحدةً؟ وهل إذا أعطاني الناسُ لها زكاةً فأَقبَلُها وآخذُ منها، مع العِلم أن لها أبًا ينفق عليها، وأبوها يأخُذُ هذه الزكاةَ، فهل تَحِلُّ له؟

الجَوابُ: هذه ليس عليها شيءٌ ما دامَ فِكرُها متغَيِّرًا، ونسألُ الله لها الشفاءَ والعافية.

وإن كان للبنتِ أَبٌ يُنفِقُ عليها فلا يحلُّ أن تُؤخذَ الزكاةُ لها؛ لأنها لا تحلُّ لها، قد استَغنَت بنفقةِ أبيها، وإن كان أبوها فقيرًا أو كان شَحيحًا لا يُنفِق؛ فلا بأسَ أن تأخذَ الأمُّ لها من الزكاةِ ما يَكفيها لنَفقَتِها، ولا يحلُّ لهذا لرجُلِ أن يأخذَ الزكاةَ للإنفاقِ على عيالِهِ إذا كان غَنيًّا.

(١٤٣٥) السُّؤالُ: امرأةٌ لَدَيها يَتيهانِ، وتَكتُبُ أَسهاءً وَهمِيةً لأَيتامٍ أُخَر لتَأخُذَ لهم زِيادةً في الزَّكاةِ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: حَرامٌ عَليها، ولا يَجِلُّ؛ لأنَّه كَذِبٌ وخِيانةٌ وأكلُّ للهالِ بالباطِلِ، وكذلك غَيرُها ممن له عادةٌ عِندَ الحُكومةِ فتَجِدُه يَكتُبُ له عائِلةً أكثَرَ من عائِلتِه مرةً أو مَرَّتَين ليَبتَزَّ الأَموالَ، وهذا حَرامٌ وخِيانةٌ وأكلٌ للهالِ بالباطِلِ.

(١٤٣٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تُربِّي أيتامًا، ويُعطيهَا النَّاسُ زَكاةً لهم، فقالَ لها بَعضُ الناسِ يَلزَمُك فَصلُ أَموالِهِم عن أموالِك، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها أن تَضَعَها على حِدةٍ، لكن يَجِبُ أن تُقَيِّدَ ما يَدخُلُ على الصُّندوقِ الذي تودِعُ فيه الدَّراهِمَ مِن نَصيبِ الأَيتامِ، وتُقَيِّد ما تُنفِقُه عَليهِم.

(١٤٣٧) السُّؤالُ: نساءٌ لهنَّ قَريبٌ غني يُعطيهنَّ الزكاةَ كلَّ سَنةٍ، فهل لهنَّ أن يَأْخُذَهَا؟ وإن كُنَّ في غيرِ حاجةٍ لها ويُوزِّعنَها على مُستَحِقِّيها، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: إذا كُنَّ من أهلِ الزَّكاةِ -أي: فَقيراتٍ- وليسَ لهنَّ مَن يُنفِقُ عَليهِنَّ، وليسَ عندهُنَّ مالُ يُنفِقنَ منه- فلا بَأْسَ أن يُعطيَهُم قَريبُهُنَّ من زَكاتِه، وإن كان أَخوهُم، فالأَقرَبون أولى بالمَعروفِ.

أمَّا إذا لم يكُنَّ مِن مُستَحِقِّيها ويُوزِّعنَها على غيرِهِنَّ فهذا حرامٌ عليهن ولا يحِلُّ لهن؛ لأنَّ الرَّجلَ أعطاهُنَّ ليتمَلَّكنها، لا ليُوزِّعنها، والواجِبُ عليهن أن يَردُدنَ ذلك.

ثُمَّ إذا كانت المسألةُ على هذه الصِّفةِ فإمَّا أن يُخبِرن مَن أعطاهُنَّ الزكاةَ بأنهن يَصرِفنها إلى مَن يَرَين أنه أَهلٌ لها، فإن أَذِنَ لهنَّ فنَرجو ألَّا يَكونَ بهذا بأسٌ، وإن لم يَأذَن فعَلَيهِنَّ ضَمانُها له، ويَدفعن ما أَخَذن منه وهو يتَصَرَّف فيه.

(١٤٣٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن يَدفَع الرجلُ زَكاةَ المالِ لأُختِه؟

الجَوابُ: إذا كانت أُختُه من أهلِ الزكاةِ، ولا تَجِبُ عليه نفَقَتُها فلا بَأسَ، بل هي أولى مِنَ البَعيدِ؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «صَدَقَتُك على القَريبِ –أو عَلى ذي الرحِمِ – صَدقةٌ وَصِلةٌ»(١).

أما إذا كانَت ليسَت من أَهلِ الزَّكاةِ فلا تُعطى منها، أو كانت تَجِبُ عليه نَفَقَتُها فلا يَجوزُ أن يُعطِيَها الزكاةَ؛ لأنَّه إذا أَعطاها الزكاةَ حَفِظَ مالَه مِن الإِنفاقِ عليها.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٧)، والترمذي: أبواب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة، رقم (٦٥٨)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب الصدقة على الأقارب، رقم (٢٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، رقم (١٨٤٤)، من حديث سلمان بن عامر الضبي رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

فالأَصلُ أن القَريب أولى بدَفعِ الزكاةِ إذا كان من أَهلِها ولا تَجِبُ على المزكي نفقَتُه.

(١٤٣٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أَنْ أُعْطِيَ أخواتي وإخواني مِن زكاةِ مالي؟

الجَوابُ: يجوزُ أَنْ تُعْطِيَ إخوتَك وأخواتِك مِن زكاةِ مالِك إذا كانت نفقَتُهم لا يَجِبُ عليك، فإنّ تُعْطِيَهم مِن زكاةِ لا يجِلُ لك أَنْ تُعْطِيَهم مِن زكاةِ مالِك؛ لأنّه يجِبُ عليك أَنْ تَسُدَّ حاجتَهم بهالِك غيرِ الزكاةِ.

(١٤٤٠) السُّؤالُ: ما حَدُّ الفَقيرِ أو المسكينِ الذي يَستَحِقُّ الزكاةَ، أو الكفاراتِ؟

الجَوابُ: يقولُ العُلماءُ رَحَهُمُ اللهُ: هو الذي لا يَجِدُ كفايَتَه، وكفايةَ عائِلتِه لمدةِ سنةٍ، سواءٌ في المأكلِ أو الملبَسِ أو غيرِ ذلك، هذا هو الفَقيرُ أو المسكينُ، وهذا في الحقيقةِ لا يتَحَقَّق إلا لمن له راتِبٌ مُعينٌ؛ لأنَّ غيرَ صاحبِ الراتِبِ حتى ولو عندهُ أموالُ كثيرةٌ قد يأتيهِ حادِثٌ يأكُلُ كلَّ أموالِه بسهولةٍ، لكنَّ المسألةَ تَقريبيةٌ.

(١٤٤١) السُّؤالُ: لِي شَقيقٌ أَكبَرُ منِّي أَعولُه وعندي شَكُّ فِي أَنِي دَفَعتُ عنه زكاةَ الفِطرِ هذا العامَ، فهاذا أَفعَلُ؟

الجَوابُ: تُخرِجُ الصاعَ، فإن كُنت قد أدَّيتَها فهو تَطَوَّعٌ، وإن لم تَكُن أدَّيتَها فهو إبراءٌ لذمَّتِكَ.

(١٤٤٢) السُّؤالُ: ما نِسبةُ ما يجوزُ للعامِلِ على الزَّكاةِ أخذُهُ مِن الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: هذه لها وَظيفةٌ مُعيَّنةٌ عند الدَّولةِ، والدولةُ هي التي تُقَرِّرُ هذا.

(١٤٤٣) السُّؤالُ: شابُّ يَرغَبُ في الزَّواجِ وعَلِمنا أَنَّكُم أَفتَيتُم بِجَوازِ إِعطائِه مِن الزَّكَاةِ، ولكن قد لا يَكفي المبلَغُ الآن، ولو أُعطِيَ له رُبَّها أَنفَقَهُ في مُباحاتٍ أُخرى غيرِ الزَّواجِ، فهل يَجوزُ الاحتِفاظُ بالمبلَغِ عند شَخصٍ ما حتَّى يَكتَمِلَ ما يَكفي لزَواجِ هذا الشابِّ؟

الجَوابُ: إذا كانَ لهذا الشَّخصِ وِلايةً على الشابِّ فلهُ أن يتَصَرَّفَ بها فيه المصلَحةُ، ولكن لا أَظُنُّ أن يَكون لأَحدِ عليه وِلايةٌ إذا كان الشَّابُّ عاقِلًا رَشيدًا، لكن أرَى في مِثلِ هذه الحالِ أن يُستَجلَبَ له من الزَّكاةِ حتى لو قَدَّم الغَنِيُّ زَكاتَه عن العامِ القادِم حتى يتزَوَّجَ.

ُ أَمَّا أَن يُعطَى الزَّكَاةَ ليَصرِفَها في أمورٍ غَيرِ مُحتاجِ لها فلا يَجوزُ، وإن تَأخَّرَ تَجميعُ الزَّكَاةِ قُرابةَ شَهرٍ أو نِصفِ شَهرٍ حتى يَتِمَّ المبلَغُ فلا بَأْسَ، وإن كان حِفظُ المالِ بمَعرِفةِ الشَّابِّ وطَلبَه فلا بَأْسَ به.

(١٤٤٤) السُّؤالُ: لدينا أحدُ الزُّملاءِ عليه دَينٌ، وراتِبُه لا يَكفيه لسَدادِ هذا الدَّينِ، فهل تَجوزُ له الزكاةُ.

الجَوابُ: يَجوزُ أَن تَقضوا دَينَه مِن الزَّكاةِ، وتُعطوا الدائِنَ ولا تُعطوا المدين؟ لأنِّي أخشى إذا أعطيتُموه المدينَ أَن يَتَجَرَّأُ عليه ويَصرِفَه في شؤونه الخاصةِ ولا يُعطي الدائِنَ شيئًا؛ ولذلك فالطَّريقةُ المُثلى: أَن تَذهَب إلى الدائِنِ وتَقولَ: يا فُلان، إنَّك تَطلُبُ فُلانًا بعَشرةِ آلافِ رِيالٍ، ويَأْخُذُ وَرقةً بالسَّدادِ ويُعطِيها للمَدين.

(١٤٤٥) السُّوَالُ: أَجْمَعُ مئةً رِيالٍ كلَّ شهرٍ من المعلمات، وأقومُ بتَوزيعِها على بَيتَين، والباقي أُسَدِّدُ منه قِسطَ سيارةٍ لرَجلٍ عاجِزٍ عن السَّدادِ، وبعضُ المعلِّماتِ تَعلَمُ كيف تُوزَّعُ الأموالُ، وبعضُهُنَّ لا تَعلَم، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ ما دُمنَ قد وَثِقنَ بها، ووَكَلنَ الأمرَ إليها، فلتَصرِف هذه الصدقةَ بها تَرى أنه أنفَعُ.

(١٤٤٦) السُّؤَالُ: هـل يجـوزُ إخراجُ زكاةِ الفِطـرِ مِن أَجْـلِ بِناءِ المساجِـدِ أو المدارِسِ؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ، فالزَّكاةُ -سواءٌ كانتْ زكاةَ الفِطرِ أو غيرَ زكاةِ الفِطرِ - لا يجوزُ إخراجُها في بِناءِ المساجِدِ، أو في طَبْع الكتبِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

(١٤٤٧) السُّؤالُ: هل يجوزُ شِراءُ برَّادةِ مياهٍ مِن أموالِ الزَّكاةِ، ونكتُبُ عليها: صَدقةٌ جاريةٌ على رُوح المرحوم فلانٍ؟

الجَوابُ: الواقعُ أنَّ السُّؤالَ لم يتبيَّنْ هل يريدُ السَّائلُ أنَّه إذا أَخَذَ زَكاةً مِن النَّاسِ لاستحقاقِه لها أنْ يَصرِفَها في برَّادةِ ماءٍ لميِّتٍ أو ما أشبهَ ذلك، أو أنَّ السُّؤالَ: هل يجوزُ لَمن عنده زكاةٌ أنْ يصرِفَها في برَّادةِ ماءٍ ونحوِها؟

أمَّا إذا كان مُرادُه الأوَّلَ، فنقولُ: إنَّ الإنسانَ إذا كان عنده ما يَكْفيه لحاجتِه، فإنَّه لا يجوزُ أنْ يأخُذَ مِن الزَّكاةِ مِن أَجْلِ أنْ يشترِيَ برَّادةً يجعَلُ ثَوابَها لميِّتٍ، أو لنفْسِه أيضًا، أو يأخُذَ الزَّكاةَ مِن أَجْلِ أنْ يُضَحِّيَ بها عن نفْسِه، أو عن ميِّتٍ أيضًا؛ فإنَّ ذلك ليس مِن حاجاتِه الضَّروريَّةِ، والزَّكاةُ لا تجوزُ إلَّا لَمَن يحتاجُ إليها حاجةً ضَروريَّةً.

وإنْ كان مُرادُه الثَّانِي، أي: أنّه يَشْتري بأموالِ الزَّكاةِ برَّادةً أو نحوَها للمسجِدِ، فهو أيضًا لا يجوزُ؛ لأنَّ الواجبَ في الزَّكاةِ أنْ يُخرِجَها إلى الفُقراءِ نُقودًا، وألّا يجعلَها في مثلِ هذه المصالِحِ العامَّةِ، هذه المَصالِحُ العامَّةُ لها مواردُ أُخرى غيرُ الزَّكاةِ؛ فإنَّ اللهَ يَعلى جعَلَ الزَّكاةَ خاصَّةً لأصنافٍ ثَهانيةٍ، ذَكرَهم في قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي الزِّقَابِ وَالْمَكَوِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ اللهِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمَرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ اللهِ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَسَيمٌ وَاللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ مَن اللهُ تعالى قال: ﴿وَاللهُ عَلِيمٌ مَن اللهُ تعالى اللهَ تعالى عليمٌ بمَن يستحِقُّ، والتوبة: ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌ حَسَمَ اللهُ تعالى عليمٌ بمَن يستحِقُّ، والله بقولِه: ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌ حَسَمَ اللهُ عَلِيمٌ مَوضِعِهِ الأَشْياءَ مَواضِعَها.

(١٤٤٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ الزَّواجُ مِن الزَّكاةِ، وبناء بَيتٍ بأَموالِ الزَّكاةِ؟

الجَوابُ: البِناءُ لا يَجوزُ؛ لأنَّه يُكلِّفُ كَثيرًا، والفُقراءُ أولى بهذِهِ الأَموالِ، أما المَهرُ فلا بَأسَ أن يَكونَ مِن الزَّكاةِ، وما كان مِن البِناءِ ضَروريًّا فَقَط فيَجوزُ.

(١٤٤٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أَنْ أَشترِيَ بأموالِ الزَّكاةِ سِلعًا غِذائيَّةً أَو بعضَ الأَجهزةِ الكهربائيَّةِ؛ مثْلُ الثَّلاجاتِ والغسَّالاتِ، وتَوزيعُها على الفُقراءِ؟ وهل يجوزُ إذا وكَّلني الفُقراءُ في شِرائِها وإعطائِها إيَّاهم؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ، يجِبُ عليك أنْ تدفَعَ الزَّكاةَ نُقودًا كما وجَبَت عليك، وهم يَتصرَّ فونَ لأنفُسِهم.

أمَّا إذا كان صَدقةً فلا بأسَ أنْ تَشترِيَ أجهزةً للفُقراءِ وتُوزِّعَها عليهم.

وإذا وَكَّلُوكُ وقالُوا- لَمَّا ذَكَرْتَ أَنَّ عندكُ لهم زَكاةً-: أنت وَكِيلُنا في قَبضِها وشِراءِ كذا وكذا؛ فلا بأسَ.

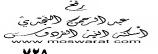
(١٤٥٠) السُّؤَالُ: هل يُعْطى شخْصٌ واحدٌ زكاةَ مجموعةٍ مِن الأشخاصِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ إذا كان يتحمَّلُها، بمعنى: إذا كان فقيرًا يحتاجُها فلا بَأْسَ أن يُعْطَى زكاةَ أكثرَ مِنْ واحدٍ.

(١٤٥١) السُّؤالُ: ما هي أفضَلُ أبوابِ الصَّدقةِ في الوَقتِ الحَاضِرِ، هل هي الصَّدقةُ على الفُقراءِ والمساكين، أو تَفطيرُ الصائِمين، أو دَعمُ ما يتَعَلَّقُ بالدعوةِ إلى الله وبَيانِ الحَقِّ والتَّحذيرِ من الباطِل؟

الجَوابُ: الناسُ خُصوصًا في المملكةِ -والحمدُ لله- ليسَ بهم ضَرورةٌ، لكن إذا وُجِدَ أُناسٌ مُضطَرون فالصَّدقةُ عليهم أفضَلُ؛ لأنَّ دَفعَ الضَّرورةِ واجِبٌ، وعلى كلِّ حالٍ كل قَضيةٍ لها نَظرٌ خاصٌ، وإعطاءُ شيءٍ عامٍّ في مثل هذا صَعبٌ.

->>>\\







كتاب الصيام

->>>}

(١٤٥٢) السُّؤَالُ: نـودُّ مِن فضيلتِكـم -ونحن نستقبِلُ الشُّهـرَ الكريمَ- كلمةً توجيهيَّةً للإخوةِ الصَّائمينَ، وبهاذا يجب أنْ يُسْتَقْبَلَ هذا الشُّهرَ؟

الْجَوَابُ: إنَّ مِن حِكمةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ ورحمتِه بعبادِه أنْ جعل لهم مواسِمَ خيرٍ تتكرَّرُ عليهم؛ ليزدادَ نشاطُهم في طاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويكثُّرَ ثوابُهم فيها، ومِن ذلك ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِي أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدِّي لِلنَّاسِ وَبَيِّنَتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة:١٨٥]، هذا الشُّهرُ الكريمُ الَّذي فرَضَ اللهُ على عبادِه صيامَه، وندَبَهم إلى قيامِه؛ ورتَّبَ على ذلك خيرًا كثيرًا، فقدْ ثبَتَ عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أنَّ «مَن صام رمضانَ إيهانًا واحتسابًا غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذنْبِه»(١)، وأنَّ «مَن قام رمضانَ إيهانًا واحتسابًا غَفَرَ اللهُ له ما تقدُّم مِن ذُنْبِهِ»(٢)، وجعل في هذا الشُّهرِ ليلةً مُبارَكةً، ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:٤]، وهي ليلةُ القَدْرِ الَّتي هي في العَشْرِ الأواخِرِ منه، ورتَّبَ على قيامِها خيرًا كثيرًا، فقدْ ثبَتَ عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أنَّه قال: «مَن قام ليلةَ القدْرِ إيهانًا واحتسابًا غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذُنْبِهِ »(٣).

فأُحُثُّ نفسي وإخواني المسلمينَ على اغتنامِ هذه الفرصةِ المبارَكةِ بالأعمالِ الصَّالحةِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب صوم رمضان احتسابا من الإيهان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩)، من حديث أبي هريرة رَيَخُولِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، رقم (٢٠٠٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من صام رمضان إيهانا واحتسابا، رقم (١٩٠١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضَحَالِلَهُ عَنْهُ.

المقرِّبةِ إلى اللهِ عَرَّفِجَلَّ، واجتنابِ معاصي اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأَنَّ أَهلَ العِلمِ يقولون: إنَّ الحسناتِ تُضاعَفُ لكلِّ زمانٍ فاضلٍ، والسَّيِّئاتُ كذلك يَعْظُمُ عذابُها وتشتدُّ عقوبتُها لكلِّ زمانٍ أو مكانٍ فاضل.

وإنِّي أَحُثُّ إخواني على أنْ يصوموا الصَّومَ الحقيقيَّ المرادَ منهم، وذلك باجتنابِ المعاصى قَوْلِيِّها وفِعْلِيِّها، الخاصَّةِ بين العبدِ وبين ربِّه، والعامَّةِ بينه وبين إخوانِه مِنَ المسلمينَ، فقدْ قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُبَيِّنًا حِكمةَ الصَّوم: ﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَنَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٣]، فبيَّنَ اللهُ الحكمةَ مِنَ الصِّيام، وهي حَمْلُ المرءِ على تقوى اللهِ عَزَّفَجَلَّ، وتقوى اللهِ تعالى هي القيامُ بأمْرِه، واجتنابُ نهيه، وثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَن لم يدَعْ قَوْلَ الزُّورِ والعملَ به والجهلَ فليس للهِ حاجةٌ في أنْ يدَعَ طعامَه وشرابَه»(١)، فبيَّنَ النَّبيُّ عَيَّكِيَّ في هذا الحديثِ أَنَّ مِن حِكمةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ في الصِّيامِ أَنْ يَدَعَ المرءُ قُولَ الزُّورِ وهو كلُّ قُولٍ مُحُرَّم، والعملَ بالزُّورِ وهو كلَّ فعْلٍ مُحَرَّمٍ، والجهلَ وهو العُدوانُ على النَّاسِ، فإذا كان كذلكُ فلا ينبغي لنا إطلاقًا أنْ نفعلَ ما يفعله بعضُ النَّاسِ في هذا الشُّهرِ الكريمِ مِن إمضاءِ لياليه باللُّهوِ واللَّعِبِ، وربَّما بالأشياءِ المُحَرَّمَةِ، وإمضاءِ أيَّامِه في النَّومِ، وربَّما ينام الإنسانُ عَنِ الصَّلواتِ المفروضةِ، والصَّلاةُ أفضلُ وأعظمُ مِنَ الصِّيامِ، فكيف يَليقُ بالعاقل -فضلًا عَنِ المؤمنِ- أنْ يُضيِّعَ ما هو أهمُّ بها هو دونَه.

فإنَّني أُحذِّرُ إخواني المسلمينَ مِن معاصي اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ في هذا الشَّهرِ المبارَكِ، وترْكِ ما أوجَبَ اللهُ عليهم، وأُحذِّرُ إخوانَنا -ولا سيَّما شبابُنا مِن رجالٍ ونساءٍ- مِنَ التَّسكُّع في الأسواقِ ليلًا أو نهارًا إلَّا ما دَعَتِ الحاجةُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من لم يدع قول الزور، رقم (١٩٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضَّهُ اللَّهُ عَنْهُ.

إليه، وأُحذِّر إخوانَنا الباعة والمُشترِينَ مِنَ الكذِبِ والغِشِّ والخِداعِ، وأُحذِّر إخوانَنا أهلَ الوظائفِ مِن التَّخلُّفِ عَنِ الوظيفةِ أو إضاعةِ كثيرٍ مِن أوقاتِ العملِ بغيرِ فائدةٍ، سواءٌ حضَرَ أو لم يحضُرْ، وأُحذِّر إخوانَنا الَّذينَ مَنَّ اللهُ عليهم بالقرآنِ الكريمِ حِفْظًا وفَهُمًا مِن أَنْ يُخالِفوا هذا القرآنَ الكريمَ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ قال: «اقرؤوا القرآنَ فإنَّه حُجَّةٌ لك أو عليك»(۱).

كَمَا أُحذُّرُ إِخوانَنا الَّذِينَ يقومون في رمضانَ مِنَ السُّرِعةِ البالغةِ في التَّراويحِ، الَّتي تمنع المأمومينَ مِن فِعلِ ما يُسَنُّ لهم، فإنَّ بعضَ الأئمةِ لا يُهِمُّهُ أَنْ تكونَ صلاتُه على الوجْهِ المَرْضِيِّ أكثرَ ممَّا يُهِمُّهُ أَنْ يكونَ أوَّلَ مَن خرج، أو أَنْ يكونَ عِندَه حشْدٌ كبيرٌ مِنَ النَّاسِ، وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ ليس همُّه إلَّا العددَ -أي: عددَ صلاةِ التَّراويحِ-كبيرٌ مِنَ النَّاسِ، وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ ليس همُّه إلَّا العددَ -أي: عددَ صلاةِ التَّراويحِ-ولا يهتمُّ برُوحِها، وهو الخُشوعُ والقُنوتُ بين يدَيِ اللهِ عَرَقِجَلَّ؛ ولذلك تجِدُهم يختارونَ الأثمَّةَ الَّذينَ يُخفِّونَ القيامَ ويتوافدونَ إلى مساجدِهم، وهذا لا شكَّ أنَّه مِن قِصَرِ النَّاسِ في ليالي النَّطَرِ، ومِن تفويتِ الخيرِ الكثيرِ؛ فأحُثُ إخواني الأئمَّةَ الَّذينَ يقومونَ بالنَّاسِ في ليالي رمضانَ على أَنْ يطمئنُّوا في صلاتِهم، وأَنْ يُراقِبوا اللهَ تَبَالِكَوَتَعَالَى، وألَّا يُهِمُهم أَنْ يكثُر رمضانَ على أَنْ يطمئنُّوا في صلاتِهم، وأَنْ يُراقِبوا اللهَ تَبَالِكَوَتَعَالَى، وألَّا يُهِمُّهم أَنْ يكثُر الطَّمانينةِ والتَّمهُّلِ في القراءةِ، بحيْثُ لا يُخْفِي منها حُروفًا، أو يُغيِّرُ حركةً. الطُّمانينةِ والتَّمهُّلِ في القراءةِ، بحيْثُ لا يُخْفِي منها حُروفًا، أو يُغيِّرُ حركةً.

وأَحُثُّ إخواني المسلمينَ عمومًا على كثرةِ قـراءةِ القـرآنِ بتمهُّـلٍ وترسُّـلٍ،

⁽١) أخرج مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن، رقم (٨٠٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي رَضَالِيَنَهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه...» الحديث.

وأخرج مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري رَضَيَّلَيَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيهان والحمد لله تملأ الميزان..، والقرآن حجة لك أو عليك..» الحديث.

وألّا يكون هَمُّ الإنسانِ أَنْ يبلُغَ آخِرَ السُّورةِ أَو آخِرَ الجزءِ أَو آخِرَ القرآنِ، وإذا مرَّ بآيةِ سجدةٍ فَلْيَسْجُدْ ولا يَدَعِ السُّجودَ؛ لأنَّ بعض العلماءِ يقول: إنَّ سجدةَ التِّلاوةِ واجبةٌ. وإنْ كان هذا القولُ ضعيفًا، والصَّوابُ أَنَّ سجدةَ التِّلاوةِ ليستْ واجبةً، ولكنَّها سُنَّةٌ؛ لأَنَّه ثبَتَ عن أميرِ المؤمنينَ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قرأ (السَّجدةَ) في خُطبةِ الخُمْعةِ فنزَلَ وسجَدَ، وقرأها في الجُمْعةِ الأُخرى فلَمْ ينزِلْ ولم يسجُدْ، وقال: "إنَّ اللهَ المُعْوِضْ علينا السُّجودَ إلَّا أَنْ نشاءَ» (١).

هذا وأسألُ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَى أَنْ يجعلَنا جميعًا ممَّنْ يصومونَ هذا الشَّهرَ المباركَ ويقومونَه إيهانًا واحتسابًا، وأنْ يكتُبَ لنا الثَّوابَ والأَجْرَ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

(١٤٥٣) السُّؤالُ: كيف كان هَدْيُ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- في استقبالِ شهرِ رَمضانَ؟

الجَوابُ: يستقبِلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بكلِّ نشاطٍ، وعزيمةٍ، وطاعةٍ، وعبادةٍ، حتَّى إنَّه في العَشْرِ الأواخرِ مِنه لا ينامُ، يتهجَّدُ ويقومُ للهِ عَنَّهَجَلَّ بقراءةِ القرآنِ، والتَّكبيرِ، والصَّلاةِ، وغيرِ ذلك (٢).

(١٤٥٤) السُّؤالُ: كيف كان هَديُ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم في استِقْبالهم لشهرِ رمَضانَ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب سجود القرآن، باب من رأى أن الله عَزَّهَجَلَ لم يوجب السجود، رقم (١٠٧٧).

⁽٢) أخرج البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر (٢٠٢٤)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان، رقم (١١٧٤)، من حديث عائشة رَضَّالِلَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا الليل ...» واللفظ لمسلم.

الجَوابُ: هَديُ السلَف الصالِح رَضَيَّلَهُ عَنْهُمُ فِي استِقْبالهم لرمَضانَ أنهم يَستَقبِلونه بالفرَح، والسُّرور، والجِدِّ، والاجتِهاد، ولا يُفوِّتون فُرْصة إلَّا انتَهزوها، فيكثِرون من قراءة القُرآن والذِّكْر والتَّسْبيحِ والصلاةِ والصدَقةِ والإحسان وغير ذلك، وكان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أُجودَ الناسِ، وكان أُجودَ ما يكون في رمَضانَ، حين يَلقاهُ جِبريلُ فيُدارِسُه القُرآن، وقد كان رَسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أُجودَ بالخَيْر منَ الرِّيح المُرسَلة (۱).

فالَّذي يَنبَغي لنا نحن أن نَفرَح بقُدومِ رمَضانَ، وأن نَستَبشِرَ به، وأن نَستَعِدَّ له بالجِدِّ والاجتِهادِ بالعمَلِ الصالِحِ، وأن نَنتَهِزَ فُرصَهُ بها يُقرِّبُ إلى الله تَبَارَكَوَتَعَالَى؛ فإن الإنسانَ لا يَدرِي هل يُدرِكُ رمَضانَ في العامِ المُقبِلِ وما بعدَه أو لا يُدرِك، ومَواسِمُ الخَيْر كمَواسِمِ التُّجَّارِ، فكها أن التُّجَّارَ يَستَعِدُّون لمَواسِمِ البيعِ والشِّراءِ لجَلْبِ البَضائِعِ وتَنْويعِها وكَثْرتها، فكذلك يَنبَغي لنا أن نَستَعِدَّ استِعدادًا كامِلًا لقُدومِ رمَضانَ بالعمَلِ الصالِح واجتِنابِ المُحرَّمات.

(١٤٥٥) السُّؤالُ: كيف كان هديُ السلَف في استِقْبالِ هذا الشهرِ، وفي تَقسيمِهم لأَوْقات الشهرِ؟

الجَوابُ: كان السلَفُ الصالِح يَستَبْشِرون بقُدومِ رَمَضانَ، ويَفرَحون به، ويَسعَدون له، ويُكثِرون فيه منَ القِيامِ -قِيامِ اللَّيْل - ويُتقِنون فيه الصِّيامَ، ويُكثِرون من قِراءةِ القُرآن، والذِّكْرِ، والصدَقة، والجُودِ، فكُلُّ على حَسْبِ ما تُوافيه الظُّروفُ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب أجود ما كان النبي عَيَّ يكون في رمضان، رقم (۱۹۰۲)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب كان النبي عَيِّ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة، رقم (۲۳۰۸)، من حديث ابن عباس رَخِوَلَقُهُ عَنْهَا.

ومن الخَيْرِ أَن يَكتَسِب الإنسانُ لنَفْسِه ولعائِلتِه، ومنَ الخَيْرِ قِيامُ المُوظَّفِ بوَظيفته، فإنَّ قِيامَ المُوظَّفِ بوَظيفته، فإنَّ قِيامَ اللَّهِ عَنَّكِبَلَّ (يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا فَإِنَّ قِيامَ اللَّهِ عَنَّكِبَلَّ (يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُوا بِاللهِ عَنَّكِبَلَ الْحَلْمِهِ وَلَمْ اللهِ عَلَى نَفْسه وأَهْلِه أَوْفُوا بِاللهِ فَالْهِ نَفْله وأَهْلِه وأَهْلِه صَدَقةٌ.

ولذلك يَنبَغي للمُوظَّفين أن يَستَشْعِروا أنهم إذا جاؤُوا إلى مَكاتِبِ الوَظيفة أنهم في طاعة الله وفي عِبادة الله، وفي الإحسانِ إلى عِباد الله؛ حتَّى يَكون قِيامُهم بالوظيفة عِبادةً من العِبادات، فإذا جاءَ مِن أوَّل الدَّوامِ إلى آخِره فهو في عِبادة من أوَّل الدَّوامِ إلى آخِره، بل إن مَشيه لهذه الوَظيفة عِبادة، فهذا مَعنَى يَغفُلُ عنه كثيرٌ منَ المُوظَفين، ولكِنِّي أَرجو الله تعلى أن يَفتَحَ عليهم به حتَّى يَنوُوا هذه النَّيَّة الطيِّبة الَّتي يَحصُلون بها على ثَوابِ الدُّنيا والآخِرة.

وفي وَقْتنا الآنَ الوَظائِفُ تَبقَى إلى قُرْبِ العِيد، فالمُوظَفون الَّذين يَأتون من بيوتِهم إلى مَكان الوَظيفة؛ ليُؤدُّوا ما يَجِب عليهم منَ الوَفاءِ بالعُقودِ فهمْ في عِبادة وعلى ثوابٍ، وإذا تَأتَّى للإنسانِ أن يَقرَأ شيئًا منَ القُرآن وهو في عمَله، بحيثُ لا يَكون عِندَه مُراجِعون، وليس في حاجةٍ لمُراجَعة كِتاباتٍ أو غيرِها، بل هو فارغٌ مُطلَقًا، فها أحسَنَ أن يَستَغِلَّ الفُرْصة بقِراءةِ القُرآن في هذا الشهرِ المُبارَك! بشَرْطِ أن لا يَشغَله عنِ واجبِ الوَظيفةِ.

(١٤٥٦) السُّؤالُ: امرأةٌ عِند قُدومِ رمَضانَ تَغتسِلُ، وتَضَع الحِنَّاء، وتَلبَس الشِّياب الجَديدة، فهل هذا وارِدٌ؟

الجَوابُ: هذا لم يَرِدْ، وليسِ بمَشروعٍ، بل هو مِنَ البِدَعِ.

(١٤٥٧) السُّؤالُ: لا شكَّ أنَّ لقَبولِ العملِ الصَّالحِ والصِّيامِ علاماتٍ تظهَرُ على الشَّخصِ، حبَّذا لو أشرْتُم إلى بعضِها.

الجَوابُ: للقَبولِ علاماتٌ؛ منها: انشراحُ الصَّدرِ لأداءِ العبادةِ، سواءٌ في الصِّيامِ أو الصَّلاةِ أو في الزَّكاةِ، ومنها: مُعاودةُ الطَّاعةِ؛ ولهذا رغَّبَ النَّبيُّ عَيَّهُ مَن صامَ رمضانَ أَنْ يتبَعَهُ بِسِتِّ مِنْ شَوَّالٍ، فقال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتَبَعَهُ بِسِتِّ مِنْ شَوَّالٍ رمضانَ أَنْ يتبَعَه بِسِتِّ مِنْ شَوَّالٍ اللهَّهِرِ» (١)، ولْيُعْلَمْ أَنَّ هذه السَّتَ من شوَّالٍ لا تكونُ مشروعةً إلَّا إذا استكملَ الشَّهرَ، وعلى هذا فمَن عليه قضاءٌ مِن رمضانَ، فلا بُدَّ أَنْ يتمِّمَ القضاءَ قبلَ أَنْ يصومَ السَّتَةَ، فإنْ قُدِّرَ أَنَّه لو استكملَ القضاءَ خرَجَ شوَّالُ؛ كها لو كانتِ امرأةُ نفساءُ، فاتها صومُ الشَّهرِ كلِّه، وشرَعَت في الصَّومِ بعد العيدِ، فإنَّه من المعلومِ أَنَّه سيُفوتُها وُقوعُ السِّتِ في شوَّالٍ، فنقولُ في هذه الحالِ: تصومُها بعد القضاءِ ولو خارِجَ سُوَّالٍ؛ لأنَّها إنَّها أَخَرَت ذلك للعُذرِ.

(١٤٥٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ التَّهنئةِ بقُدومِ شهْرِ رمضانَ؟ الجَوابُ: لا حرَجَ فيها.

(١٤٥٩) السُّؤالُ: هل تكفي النِّيَّةُ لرمضان في أوَّلِ يومٍ؟

الجَوابُ: تكفي نيَّةٌ واحدةٌ من أوَّلِ يومٍ. والنِّيَّةُ ليستْ شيئًا يُقالُ، فالفعلُ يدلُّ على النِّيَّةِ، فها من إنسانٍ يتناولُ السَّحورَ إلَّا وهو ناوٍ أن يصومَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، رقم (١١٦٤)، من حديث أبي أيوب رَضِّالِللَّهُ عَنهُ.

(١٤٦٠) السُّؤالُ: هل تَكفِي نِيَّةُ صِيام رمَضانَ من أوَّل يَوْم؟ وهل أقول: نوَيْت أن أَصومَ الشَّهْر.

الجوابُ: تَكفِي النَّيَّة من أوَّل يَوْم، ولكِنْ لا تَتَلفَّظ بها، يَكفِي بالقَلْب، ولكِن لو فرَضنا أنه في أثناء الشهر أَفطَرت لمرَض أو لسفَر، وأرَدت أن تُكمِل صيام الشهر؛ فلا بُدَّ من نِيَّة جَديدة.

(١٤٦١) السُّؤالُ: هل يتعيَّنُ النِّيَّةُ للصَّومِ في كلِّ يومٍ؟

الجَوابُ: لا، تكفي النَّيَّةُ الأُولى في أوَّلِ الشَّهرِ، إلَّا إذا وُجِدَ ما يقطَعُ الصَّومَ؛ مثْلُ أنْ يُسافِرَ في أثناءِ الشَّهرِ، فإنَّه إذا استأنفَ الصَّومَ ينوي، وإلَّا فالنَّيَّةُ الأُولى كافيةٌ.

(١٤٦٢) السُّؤَالُ: أنا الآنَ نَوَيْتُ أَنْ أصومَ شهرَ رمضانَ كاملًا، فهل يُشْتَرَطُ تَجديدُ النِّيَّةِ قبلَ صلاةِ الفَجرِ مِن كلِّ يوْمِ مِن أَيَّامٍ شهرِ رمضانَ؟

الجَوَابُ: النَّيَّةُ فِي أُوَّلِ الشَّهِرِ تَكَفِي، ولكنْ أَلَمْ تعلَمْ أَنَّ الإنسانَ إذا جاء بالسَّحورِ ليأكُلَ فهذه هي النَّيَّةُ؟

(١٤٦٣) السُّؤالُ: هل التَّلفُّظُ بالنِّيَّةِ في الصَّوْم واجبٌ؟

الجَوابُ: لا يتلفَّظُ، هو لم يقمْ إلى السَّحورِ ليأكُلَه إلَّا ليصومَ، وهذه نِيَّةٌ.



(١٤٦٤) السُّوَّالُ: هَلِ الطَّهارةُ لها عَلاقةٌ بالصِّيامِ أو لها علاقةٌ بالصَّلاةِ فقطْ؟

الجَوَابُ: الصِّيامُ لا عَلاقةَ له بالطَّهارةِ؛ ولهذا يجوزُ للمرأةِ إذا طَهُرَتْ مِنَ الحَيْضِ قَبَلَ الفَجرِ أَنْ تنويَ الصِّيامَ ولو لم تغتسِلْ إلَّا بعدَ طُلوعِ الفَجرِ، ويجوزُ للجُنبِ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ أَنْ يصوموا وإنْ لم يغتسلوا إلَّا بعدَ طُلوعِ الفَجرِ، فلا عَلاقةَ للصَّومِ بالطَّهارة؛ لأنَّه لا يُشترَطُ له الطَّهارةُ باتِّفاقِ المسلمينَ.

(١٤٦٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: عندها طفلةٌ عُمُرُها عشْرُ سنواتٍ، فهل تُلْزِمُها بالصِّيام؟

الجَوابُ: إذا كانتْ بالغة -يعني: أتاها الحيضُ - فإنها تُلْزِمُها بالصِّيامِ؛ لأنها بالغة ، وإنْ لم تكنْ بالغة فلْتَأْمُرُها بالصِّيامِ، لا سِيَّا في أيَّامِنا هذه؛ لأنَّ الوقت باردُ والنَّهارُ قصيرٌ، فإذا أَمَرَتُها بالصِّيامِ حصَّلتْ أجرًا كثيرًا، واعتادتِ البنتُ الصِّيامَ وألِفَتْه، فإذا أراد اللهُ وبَلَغَتْ صار الصِّيامُ سهلًا عليها؛ ولهذا قال العلماء: يجبُ على وليِّ أمرِ الصَّغيرِ أنْ يأمرَه بالصِّيام؛ ليعتادَه.

(١٤٦٦) السُّؤالُ: يَعتقِدُ بعضُ النَّاسِ أنَّ الأجرَ في صيامِ الأطفالِ يكونُ لوالديهم، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوابُ: ليس بصحيحٍ، ولكن لِوالديهم أجرُ التَّأديبِ والتَّوجيهِ فقطْ، وأمَّا أجرُ العملِ فهو للعاملِ.

(١٤٦٧) السُّؤَالُ: والدنَّا كبيرٌ في السِّنِ يقرُبُ مِن التِّسعينَ، ومنذُ سنتينِ تقريبًا تركَ الصِّيامَ والصَّلاةَ، حتى إنه لا يعرِفُنا ونحن أولادُه، فهل عليه شيءٌ؟

الجَوابُ: هذا ليس عليه شيءٌ؛ لا صيامٌ ولا صلاةٌ، ولا وضوءٌ ولا تيممٌ، هذا مثْلُ الصَّبِيِّ الَّذي لم يُمَيِّزُ.

(١٤٦٨) السُّؤالُ: من أسبابِ المغفرةِ في رمضانَ صيامُه وقيامُه وقيامُ ليلةِ القدْرِ، فَمَا شرطُ المغفرةِ بذلك؟

الجَوابُ: قال النَّبِي عَلَيْهِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ ذَنْبِهِ، ومَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (۱) ، فاشترطَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ لمغفرةِ النُّنوبِ أن يكونَ الإنسانُ فعَل ذلك إيهانًا وأي: إيهانًا بالله واحتسابًا لثوابِ الله عَرَّقِبَلَ، لم يفعل ذلك على مَجْرَى العادةِ ولا رِياءً ولا سُمعةً ولا إصلاحًا لبدنٍ، وإنَّمَا يفعلُ ذلك إيهانًا باللهِ عَرَقِبَلَ من هذه الأفعالِ الجليلةِ، واحتسابًا لثوابِ اللهِ.

(١٤٦٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ تُعاني مرضَ السُّكَّرِ، وتُحِبُّ أَنْ تعملَ الطَّاعاتِ، فهَلِ الأفضلُ لها أَنْ تصومَ، أو تُهلِّلَ وتُسبِّحَ وتقرأ القرآنَ؟

الجَوَابُ: الظَّاهرُ أَنَّ الصومَ لا يمنَعُ مِنَ التَّسبيحِ والتَّهليلِ وقراءةِ القرآنِ؛ فَلْتَجْمَعْ بين الصَّومِ والتَّسبيحِ والتَّهليلِ وقراءةِ القرآنِ، إلَّا إذا كان الصَّومُ يُضعِفُها عَنِ الصَّلواتِ الخَمْسِ؛ بحيثُ لا تستطيعُ الصَّلاةَ إلَّا بمَشقَّةٍ؛ مِن أَجْلِ الجُوعِ، ومِن أَجْلِ العَطَشِ، فحينئذٍ تترُكُ الصَّومَ ولا تصومُ، وكذلك إذا قال لها الأطبَّاءُ: إنَّكِ باعتبارِكِ فيكِ فحينئذٍ تترُكُ الصَّومَ ولا تصومُ، وكذلك إذا قال لها الأطبَّاءُ: إنَّكِ باعتبارِكِ فيكِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، رقم (۲۰۰۸)، و: كتاب فضل ليلة القدر، باب فضل ليلة القدر، رقم (۲۰۱٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (۷۲۰، ۷۲۰)، من حديث أبي هريرة رَضَوَلَيْلَةَعَنْهُ.

مرضُ السُّكَّرِ تحتاجينَ إلى الماءِ دائمًا وإلَّا تضرَّرَ الجسمُ، فهنا نقولُ: لا تصومُ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء:٢٩]، وأباحَ للإنسانِ إذا كان مريضًا يتضرَّرُ باستعمالِ الماءِ أنْ يدَعَ الوُضوءَ ويتيمَّمَ.

وعلى ذلك يُنْظَرُ أُوَّلًا: هَلِ الصَّومُ فيه ضررٌ عليها أو لا؟ فإذا كان فيه ضررٌ فلا تصومُ، وإذا لم يكُنْ فيه ضررٌ نَظَرْنَا: إنْ كان الصَّومُ يمنَعُها مِن أنْ تؤدِّي الصَّلواتِ الخَمْسَ كاملةً فلا تصومُ، وإنْ كان لا يمنَعُها فلا أظُنُّ أنَّ الصَّومَ يمنَعُ مِن أنْ يجتمِعَ معه التَّسبيحُ والتَّهليلُ والتَّكبيرُ وقراءةُ القرآنِ.

(١٤٧٠) السُّؤالُ: ما هو الدُّعاءُ المشهورُ عِندَ الإفطارِ؟ وهل الحديثُ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ العُروقُ، وثَبَتَ الأَجْرُ إنْ شاءَ اللهُ اللهُ وارِدٌ؟

الجَوابُ: إذا أفطرَ الإنسانُ أو عندَ إفطارِه يدْعو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِما شاءَ؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ ارْحَمْني، اللَّهُمَّ تقبَّلْ مِنِّي، وما أشبَه ذلك ممَّا يريدُ الدُّعاءَ به، وإنْ قالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، فاغْفِرْ لِي». فحَسَنٌ.

أمَّا «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُروقُ، وتَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»، فهذا إِنَّما يقالُ في صيامِ الأَيَّامِ الشَّديدَةِ الحَرِّ الَّتي يكونُ فيها عَطشٌ، ويكونُ فيها يُبْسُ عُروقٍ، أمَّا في أوقاتِنا الآنَ فلَيْسَ هناك ظَمَأُ، ولا يُبْسُ عُروقٍ، فلو قالَ الإنسانُ في مثلِ أيَّامِنا هذه: ذهَبَ الظَّمَأُ. وهو لم يَظْمَأْ في صومِه لكان كاذبًا، ولو قال: ابتلَّت العُروقُ. وهي لم تيسَسْ في صَوْمِه لكان كاذبًا، والو قال: ابتلَّت العُروقُ. وهي لم تيسَسْ في صَوْمِه لكان كاذبًا، والوردُ في ذلك إنَّما كان في أيَّامٍ الحَرُّ فيها شَديدٌ، يحصلُ فيها الظَّمأُ ويُبْسُ العُروقِ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، رقم (٢٣٥٧)، والنسائي في الكبرى رقم (٣٣١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَّلِيَّهُ عَنْهُا.

(١٤٧١) السُّؤالُ: في دعاءِ الإفطارِ ورَد عنِ النبيِّ ﷺ أَنَّه قال: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وَثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ (١)، فإذا كنَّا في الشِّتاءِ مَثَلًا فكيف نقولُ هذه الكلمة؟! وكذلك ما ذكره ﷺ في صلاةِ الضُّحَى وقولُه: «صَلَاةُ الأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الفِصَالُ» (٢)، فإذا كان الشتاء في الرمَضُ الفصالُ؟

الجَوَابُ: من المعلومِ أنَّ الرسولَ ﷺ أراد بقولِه: «حِينَ تَرْمَضُ الفِصَالُ» أنَّا في آخِرِ وقتِ صلاةِ الضُّحى، إذن نقولُ: مَن صلَّى في الشِّتاءِ فصلاتُه ليستْ صلاةَ أوَّابينَ؛ لأَنَّه ما حَدَثَتْ مَشَقَّةٌ.

وأنتَ الآنَ استفتِ قلبَكَ: هل يمكِن أن يقولَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَتِ العُرُوقُ. العُرُوقُ»، وهو يُفطِرُ في الشِّتَاءِ؟! لا يُمكِن، فلا يُمكِن أن يقولَ: ابتَلَّتِ العُرُوقُ. والعروقُ لم تَيْبَسْ.

(١٤٧٢) السُّؤَالُ: لِي بنتٌ عُمُرُها خمسَ عشْرةَ سنةً، وهي مُعَوَّقَةٌ لا تستطيع أنْ تقعُدَ، فتنامَ على ظهْرِها دائمًا، ولا تستطيع أنْ تأكُلَ، وإنَّما نُطعِمُها بمِلعقةٍ، ولسائها ثقيلٌ جدًّا فلا تستطيع أنْ تنطِقَ بأذكارِ الصَّلاةِ وتسبيحاتِها، فهل يجِبُ عليها الصَّومُ والصَّلاةُ؟

الجَوَابُ: إذا أَمَّتُ خَسَ عشْرةَ سنةً فلا بدَّ أَنْ تصومَ، فصَوِّموها، إلَّا إذا كان الصَّومُ يؤثِّرُ عليها فلا تُصوِّموها، وأطعِموا عنها عن كلِّ يوْمٍ مِسكينًا.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، رقم (٢٣٥٧)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، رقم (٧٤٨)، من حديث زيد بن أرقم رَيِخَالِيَّهُ عَنْهُ.

وبالنِّسبةِ للصَّلاةِ إذا أمكنَ أنْ تُوضِّئُوها فوَضِّئُوها، وإذا لم يُمْكِنْ فيَمِّمُوها، وإذا كانَتْ لا تستطيع أنْ تنطِقَ إطلاقًا تنوي الصَّلاةَ بالقلبِ وتقرأُ بقلبِها.

(١٤٧٣) السُّوَّالُ: ماذا يفعَلُ مَن أدرَكَهُ رمضانُ وهو صائمٌ لقَضاءِ كفَّارةِ شهرَيْنِ مُتتابِعَيْنِ؟

الجَوَابُ: يصومُ رمضانَ، ويُكْمِلُ الشَّهرَيْنِ بعدَ يوْمِ العيدِ مُباشَرةً.

(١٤٧٤) السُّؤالُ: ذُكِرَ في الحديثِ أنَّ الشَّياطينَ تُصَفَّدُ إذا دخَلَ رمضانُ^(١)، مع مُلاحظةِ أنَّه يُوجَدُ أناسٌ مُفسِدونَ في رمضانَ؛ فها جوابُكم عن ذلك؟

الجَوابُ: الجوابُ عن هذا أنْ يُقالَ: إنَّ في بعضِ ألفاظِ الحديثِ: أنَّهَا تصُفَّدُ مَرَدَةُ الشَّياطينِ^(٢)، وتفسيرُ هذا في نفْسِ الحديثِ: أنَّهم لا يخلُصونَ إلى ما يخلُصونَ إليه في غيرِه؛ ولهذا نجِدُ أهلَ الإيهانِ والتُّقى يزدادُ فعْلُهم للطَّاعاتِ ويقِلُّ فعْلُهم للمعاصي، وإذا وُجِدَ مَن سِواهم شيءٌ مِن المعاصي فإنَّها ذلك مِن الشَّياطينِ الَّتي لم تُصَفَّدُ، وهم مَن سِوى المَرَدَةِ.

(١٤٧٥) الشُّؤالُ: متى يُؤمّرُ الأطفالُ بالصِّيامِ؟ وكم يكونُ أعمارُهم؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، رقم (١٨٩٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، رقم (١٠٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في فضل شهر رمضان، رقم (٦٨٢)، والنسائي: كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على معمر فيه، رقم (٢١٠٦)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل شهر رمضان، رقم (١٦٤٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: إذا تحمَّلوا ذلك أُمِروا به، وهذا يختَلِفُ باختلافِ الصِّبيانِ، وباختلافِ اللَّبيانِ، وباختلافِ الأزمانِ؛ ففي أيَّامِ الصَّيفِ يَشُقُّ علَيْهِم، وفي أيَّامِ الشِّتاءِ يسْهُلُ علَيهم، كذلِكَ بعضُ الأطفالِ يكونُ نُمُوَّه قويًّا يتحمَّل، وبعضُهم دونَ ذلك. أمَّا الصَّلاةُ فيُؤمَرون بها لسَبْعٍ، ويُضْرَبون علَيْها لِعَشْرِ.

(١٤٧٦) السُّؤالُ: تقول: بعضُ النَّاسِ الَّذين يصومونَ لا يُمْسِكونَ عنِ الطعام إلَّا بعدَ الأذانِ

الجَوابُ: الأَوْلَى للإنسانِ أَنْ يُمْسِكَ عنِ الأَكْلِ والشُّرْبِ بمُجَرَّدِ سهاعِ المُؤذِّنِ؛ لأَنَّ الأَصلَ أَن المُؤذِّن يؤذِّنُ على طلوعِ الفَجْرِ، هذا هو الأحسَنُ والأحوطُ له، لكن لو فُرِضَ أَنَّ أَحَدًا فعل ذلك فإنَّنا لا نُلْزِمُه بالقضاءِ، بل نقولُ: صومُه صحيحٌ؛ لأَنَّ المؤذِّنَ لا يتأكَّدُ أَنَّ الفَجْرِ، لا يتأكَّدُ أَنَّ الفَجْرِ طلَعَ؛ حيثُ إنَّه يُؤذِّنُ دونَ أَنْ يصعَدَ إلى المَنارَةِ وينظُرَ إلى الفَجْرِ، والفجرُ في المُدُنِ الآن تتعذَّرُ رؤيتُه لوجودِ الأنوارِ الكثيرةِ الَّتي تجعلُ السَّاء ضياءً.

على كل حال الجوابُ باختصارِ: الأحوطُ للإنسانِ والأبرأُ لذمَّتِه أنَّه إذ سمع المؤذن أمسَكَ عن الأكلِ والشُّرْبِ، لكن لو فُرِضَ أنَّ أحدًا فعَلَ ذلك، فإنَّنا لا نامُرُه بالقضاء؛ لأنَّنا لا نتيقَّنُ أنَّ الصُّبْحَ قد طلَع؛ حيثُ إن المؤذِّنينَ الآن لا يُؤذِّنون على مُشاهَدةِ الفَجْرِ، وقد قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ ٱلأَبْيَضُ مِنَ الْفَجْرِ فَ وقد قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ ٱلأَبْيَضُ مِنَ الْفَجْرِ فَ اللهُ مُن الْفَجْرِ فَ اللهَ اللهُ اللهُ

(١٤٧٧) السُّوَّالُ: كيف يصومُ الَّذين يسكُنونَ في بلادٍ لا تغيبُ عنها الشَّمسُ، أو الَّذين ليس عندَهم نَهارٌ طُولَ الشَّهرِ؟ الجَوابُ: هذا السُّؤالُ أجابِ على مثْلِه رَسولُ اللهِ ﷺ حين تحدَّثَ عنِ الدَّجَالِ الَّذِي يُبْعَثُ في آخِرِ الزَّمانِ، وأنَّه يَبْقى في الأرضِ أربعينَ يومًا؛ اليومُ الأوَّلُ كَسَنةٍ، والثَّاني كَشَهْرٍ، والثَّالثُ كأسبوعٍ، وبَقيَّةُ أيَّامِه كأيَّامِنا، لَيًّا حدَّثَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أصحابَه بهذا الحديثِ، بادروا بالسُّؤالِ عمَّا يتعلَّقُ بأُمورِ دِينِهم، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، يومٌ كَسَنةٍ هل تكْفينا فيه صَلاةُ يومٍ واحدٍ؟ فقال النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ» (۱)، أي: صَلُّوا في هذا اليومِ صَلاةَ سنةٍ كاملةٍ، واقْدُروا ذلك، أي: اقْدُروه بالزَّمنِ الَّذي سبَقَ بَعْثَ الدَّجَالِ في بِلادِكم.

ففي هذا الحديثِ دليلٌ وشاهِدٌ قويٌّ على قولِ اللهِ عَنَّهَجَلَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ بِنِينَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩]، وأنَّ كلَّ ما يُمِمُّ المُسلمينَ في أُمورِ دينهم ودُنياهم، فإنَّ كِتابَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ قد بيَّنَه؛ إمَّا بنصِّ الكتابِ، وإمَّا بالسُّنَّةِ الَّتي هي بمَنزلةِ الكتابِ في الاحتجاجِ، إذا ثبَتَتْ عنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

وعلى هذا يكونُ جوابُنا على السُّؤالِ: أنَّ مَن كانوا في بلدٍ لا تغيبُ عنهم الشَّمسُ، فإنَّهم يُقَدِّرونَ قدْرَ أيَّامٍ رَمضانَ إذا دخَلَ رمضانُ.

واختلَفَ العُلماءُ في كيفيَّةِ التَّقديرِ في مثْلِ هؤلاءِ؛ فقال بعضُهم: يُقَدِّرونَ ذلك باعتبارِ تَوقيتِ مكَّةَ؛ لأنَّ مكَّةَ أُمُّ القُرى، وهي وسَطُ الفلَكِ، فيكونُ التَّقديرُ بحسَبِ تَوقيتِ مكَّةَ في دُخولِ الشَّهرِ وخُروجِه، وفي دُخولِ النَّهارِ وخُروجِه، أي: في طُلوعِ الفَجْرِ وغُروبِ الشَّمسِ.

وقال بعضُ أَهْلِ العلْمِ: يُقَدِّرونَ ذلك بأقرَبِ البِلادِ إليهم يكونُ فيها ليلٌ ونهارٌ، سواءٌ طال النَّهارُ أمْ قصررَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٧)، من حديث النواس بن سمعان رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

وقال بعضُ العُلماءِ: يُقَدِّرونَ ذلك بالوسَطِ، أي: إذا دَخَلَ الشَّهرُ في أقرَبِ البلادِ النَّهم، يعتَبِرونَ الصَّومَ اثنتَيْ عشْرةَ ساعةً، والفِطرَ اثنتَيْ عشْرةَ ساعةً، أي: يُقَدِّرونَ اثنتَيْ عشْرةَ ساعةً مِن دُخولِ الشَّهرِ في أقرَبِ بلدٍ إليهم، فيعتَبِرونَه ليلًا، ثمَّ يُقَدِّرونَ اثنتَيْ عشْرةَ ساعةً، فيُقَدِّرونَها نهارًا، وهلُمَّ جَرَّا.

هكذا اختلَفَ العُلماءُ رَحَهَهُ اللهُ في هذه المسألةِ، والأقرَبُ مِن حيث النَّظرُ باعتبارِ الفَلكِ: أَنْ يعتَبِروا ذلك بأقرَبِ البلادِ إليهم فيها ليلٌ ونهارٌ، فإذا ثبَتَ دُخولُ الشَّهرِ فيها أَدْخَلوه، ثمَّ ينْظُرونَ في مِقدارِ اللَّيلِ والنَّهارِ في تلك البِلادِ الَّتي هي أقرَبُ البلادِ إليهم.

(١٤٧٨) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للصِّيامِ في غير البلادِ الإسلاميةِ حيثُ يمتَدُّ وقتُ النَّهارِ إلى أكثر مِن عشرينَ ساعةً؛ فكيف يتعاملون مع ذلك؟



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار، رقم (١٩٤١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان وقت انقضاء الصوم، رقم (١١١١)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَيَخَالِلَهُعَنْهُ.

(١٤٧٩) السُّؤالُ: هل يجِقُّ لوالدِ المرأةِ أنْ يمنَعَها مِن الصِّيامِ والنَّوافلِ؟

الجَوابُ: لا الأبُ ولا الأمُّ لهما الحقُّ في أنْ يمنَعَ أحدًا مِن أبنائِه أو بناتِه من طاعةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ؛ لأنَّ هذا مثلُ الَّذي ينهى عبدًا إذا صلَّى، والواجبُ على الأبِ والأُمِّ إذا رأيا مِن أولادِهما البنين والبناتِ حرصًا على الخيرِ أن يُشجِّعاهم على الخيرِ؛ لأنَّ الولدَ الصَّالحَ هو الَّذي ينفَعُ والدَه بعد موتِه.

(١٤٨٠) السُّؤالُ: إذا كان مجموعةٌ صائمينَ واجتمعوا على الإفطارِ في بعضِ المراكزِ للإفطارِ، فهل في ذلكَ شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليس في هذا شيءٌ، فإذا كان هذا ليسَ عنِ اتِّفاقِ فيها بينهم فلا حرجَ، أمَّا إذا كان عنِ اتِّفاقٍ، مثل أن يَقولوا: سنصومُ يومَ الاثنينِ جميعًا ونُفطِرُ جميعًا. فلا أَرَى هذا.

(١٤٨١) السُّؤَالُ: هل يُضاعَفُ الصَّومُ في مكَّةَ المكرَّمةِ؟

الجَوَابُ: اختلفَ أهلُ العلمِ رَحْهَهُ اللّهُ هلِ الصَّومُ يُضاعَفُ في مكَّةَ كها تُضاعَفُ الصَّلاةُ، ومنَ المعلومِ أن الصَّلاةَ في مكة في المسجد الحرام خاصة مَسْجِدَ الكعبةِ بمِئةِ الصَّلاةُ، ومنَ المعلومِ أن الصَّلاةَ في مكة في المسجد الحرام خاصة مَسْجِدَ الكعبةِ بمِئةِ ألفِ صلاةٍ. فقيلَ: إنَّه يُضَعَّفُ. وقيل: إنَّه لا يُضَعَّفُ. ولكنَّه أفضلُ لِشَرَفِ المكانِ، وهذا هو الأصحُّ؛ لأنَّ الحديثَ الواردَ في مضاعفةِ الصَّومِ في مكَّة (١) ضعيفٌ لا تقومُ به حُجَّةٌ.

⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب المناسك، باب صيام شهر رمضان بمكة، رقم (۳۱۱۷)، من حديث ابن عباس رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُا: «من أدرك رمضان بمكة، فصامه، وقام منه ما تيسر له، كتب الله له مئة ألف شهر رمضان، فيها سواها».

ومن أجلِ ذلك كان مَسْجِدُ الكعبةِ هو الَّذي تُشَدُّ إليه الرِّحالُ؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالمَسْجِدِ الأَقْصَى »(٢).

وكما أن الصَّلاةَ لا تُضاعَفُ في العددِ إلَّا في المَسْجِدِ النَّبويِّ خاصةً دونَ مساجدِ المَسْجِدِ النَّبويِّ خاصةً دونَ بقيَّة المساجدِ هناكَ، فكذلكَ مكَّةُ؛ لا يَتَضَاعَفُ فيها أُجرُ الصَّلاةِ بهذا العددِ إلَّا في المَسْجِدِ الحرامِ؛ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ.



(١٤٨٢) السُّوَّالُ: مَنِ استيقظَ آخِرَ اللَّيلِ وهو جُنُبٌ هل يبدأُ بالغُسلِ، أو يتسحَّرُ حتَّى لو طلَعَ عليه الفَجرُ؟

الجَوَابُ: إذا استيقظ الإنسانُ وعليه جَنابةٌ ولم يبقَ وقتٌ يغتسِلُ فيه ويتسحَّرُ فإنَّه يتسحَّرُ، ثُمَّ يغتسِلُ ولو بعدَ طُلوعِ الفَجرِ؛ يَعني: يتسحَّرُ قبلَ أنْ يطلُعَ الفَجر، فإنَّه يتسحَّرُ قبلَ أنْ يطلُعَ الفَجر،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٦)، من حديث ميمونة رَضِّاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١٣٩٧)، من رقم (١٨٩٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (١٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضَيَاللَّهُ عَنْهُ.

(١٤٨٣) السُّؤَالُ: مِنَ النَّاسِ مَن ينتظِرُ بعدَ أذانِ المغربِ بعضَ الوقتِ؛ احتياطًا لغروبِ الشَّمسِ؛ لأنَّه يرى أنَّ بعضَ المؤذِّنينَ يَعتمِدونَ على السَّاعاتِ والتَّقاويمِ، للسَّاعاتِ والتَّقاويمِ، ولا يَرَوْنَ غروبَ الشَّمسِ بالرُّؤيةِ المُجرَّدةِ؛ وقدْ يتقدَّمُ بعضُهم، فما الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: لا شكَّ أنَّ الفطرَ مرتبطٌ بغروبِ الشَّمسِ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: "إذا أقبَلَ اللَّيلُ مِن هاهُنا -وأشار إلى المَشرِقِ-، وأدبَرَ النَّهارُ مِن هاهُنا -وأشار إلى المغربِ-، وغَرَبَتِ الشَّمسُ فقدْ أفطرَ الصَّائمُ")، فعلَّقَ النَّبيُّ ﷺ الإفطارَ بغروبِ الشَّمسِ، ومِنَ المعلومِ أنَّ أكثرَ النَّاسِ في البيوتِ لا يُشاهِدونَ غروبَ الشَّمسِ، لكنْ لا حرجَ أنْ يعتمِدوا على أذانِ المؤذِّن، إلَّا مَن عُرِفَ بتهاوُنِه، فإنَّ بعضَ المؤذِّنينَ يتهاونون ونَ -هَداهُمُ اللهُ-، فترى بعضَهم يؤذِّنُ قبل الوقتِ، والأذانُ قبلَ المؤذِّنينَ يتهاونونَ والأذانُ قبلَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنبا، رقم (١٩٢٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، رقم (١١٠٩)، من حديث عائشة وأم سلمة رَضَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار، رقم (١٩٤١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان وقت انقضاء الصوم، رقم (١١٠١)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَيَخُولَيْكُعَنْهُ.

الوقتِ ولو بتكبيرةٍ واحدةٍ لا يكون أذانًا شرعيًّا، ولا يُعْتَمَدُ على المؤذِّنِ المعروفِ بالتَّهاوُنِ، فإذا كان المؤذِّنُ أمينًا معروفًا بالتَّحريِّ وأذَّنَ فلا بأسَ أنْ يعتمِدَ الإنسانُ على أذانِه.

(١٤٨٤) السُّؤَالُ: مِنْ عِدَّةِ سَنواتٍ يَحْدُثُ فِي رَمضانَ أَنَّهُم لا يُمْسِكُونَ عَنِ الطَّعام حتَّى نهايَةِ الأذانِ؛ فما حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ على الإنسانِ أَنْ يَبْقَى يَأْكُلُ حَتَّى يَفْرُغَ المُؤُذِّنُ مِن أَذَانِه إِلَّا إِذَا عَلِمْنا أَنَّ الْمُؤَذِّنُ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ الفَجْرَ، فإنَّه في هذه الحالِ يجب الإمساكُ مِنْ حينِ الأذانِ، ولا يجوزُ الأكلُ ولا الشُّرْبُ بعدَ الشُّروع في الأَذَانِ.

ومِنَ المَعلومِ أَنَّنَا فِي الوقتِ الحاضرِ لا يؤذِّنُ الْمُؤَذِّنُونَ على طلوعِ الفَجْرِ؛ لأَنَّهُم لا يُشاهِدونَهُ، وإنَّما يُؤذِّنون على التَّقُويمِ، والسَّاعاتُ قد تَخْتَلِفُ في انضباطِ الوَقْتِ، والأصلُ بقاءُ اللَّيلِ، وعلى هذا فيجوزُ للإنسانِ أنْ يَأْكُلَ والمؤذِّنُ يُؤذِّنُ، ويشْرَبُ والمؤذِّنُ يُؤذِّنُ، ويشْرَبُ والمؤذِّنُ يُؤذِّنُ اللهَ اللهَ اللهُ عَلِمَ أَنَّه إنَّما أَذَّن بَعْدَ أن شاهَدَ الفَجْرَ، واللهُ أعلَمُ.

والدَّليلُ على هذا قولُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ علَيْه وعلى آلِه وسلَّم: «إنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ لِيُوقِظَ نِائِمَكُمْ، وَيُرْجِعَ قائمَكُمْ، فكُلوا واشْرَبوا حتَّى تَسْمَعوا أذانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتومٍ؛ فإنَّه لا يُؤَذِّنُ حتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ»(۱).



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال»، رقم (۱۹۱۸)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (۱۹۹۲)، من حديث عائشة رَضَاللَّهُ عَنْهَا.

(١٤٨٥) السُّؤالُ: إذا أَسقَطَت المرأةُ في الشُّهورِ الأولى قبل أن يتَخَلَّقَ الجَنينُ وتُبَثَّ فيه الروحُ، فهل عليها صَومٌ وصَلاةٌ، وإن نَزلَ منها دَمٌ؟

الجَوابُ: نَعم، تُصلي وتَصومُ وصِيامُها صَحيحٌ.

(١٤٨٦) السُّؤالُ: امرأةٌ رَأَت الكُدرةَ والصُّفرةَ قَبلَ المغرِبِ في نَهارِ رَمضان، ثُمَّ نَزلَ الدَّمُ بعد العِشاءِ، فهاذا عَليها؟

الجَوابُ: العِبرةُ بنُزولِ الدَّمِ، وما قَبلَهُ ليس بِشيءٍ، فإذا غابَتِ الشَّمسُ قبل أن يَنزِلَ الدَّمُ فصيامُها صَحيحٌ؟

(١٤٨٧) السُّؤالُ: في يومٍ مِن رَمضان، لم أَستَيقِظ إلا عندَ إِقامةِ صلاةِ الفَجرِ، فما حُكمُ صيامي في ذلك اليومِ؟

الجَوابُ: صيامُك صَحيحٌ إذا كنت نِمتَ وأنتَ تُريدُ الصَّومَ.

(١٤٨٨) السُّؤالُ: امرأةٌ صامَت رمضان وهي مَريضةٌ، خوفًا أن يكون الفِطرُ لها حرامًا، فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ في هـذا ما دامَ أن الصـومَ لا يَضُرُّها، وإذا كانت تَتَضَرَّرُ وُ فلا تَصومُ، وأما ما صامَتهُ فصَحيحٌ ولا قضاءَ عليها.



(١٤٨٩) السُّؤالُ: أعمَلُ في مَكتَبِ الدَّعوةِ والإرشادِ، ونَقومُ على إِفطارِ العُمالِ فهل إِفطاري مع العُمالِ أفضَلُ أو إفطارِي مَع أهلي وأولادي؟

الجوابُ: أَفطِر معَ النَّاسِ، إلَّا إذا كانَ فِطرُكَ مَع أهلِكَ أَحَبَّ إليهم؛ فأَفطِر مَعَهُم.

(١٤٩٠) السُّؤالُ: كيف تَصومُ الجَوارِحُ في رمَضانَ؟

الجَوابُ: تَصومُ الجَوارِحُ في رمَضانَ بالكَفِّ عنِ الآثامِ، يَعنِي: اللِّسان لا يَتكلَّم بالمُحرَّم، واليِّدُ لا تَبطِش بالمُحرَّم، والرِّجْل لا تَمْشِي إلى المُحرَّم، الأُذُن لا تَسمَع إلى مُحرَّم، والعَيْن لا تَرَى شَيئًا مُحرَّمًا؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ للهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»(۱).

ومِن صِيامِ الجَوارِحِ القِيامُ بها أُوجَبَ الله مِنَ الفَرائِضِ والواجِباتِ الَّتي لله والَّتي لعِبادِ الله.

(١٤٩١) السُّؤالُ: ما حُكم الْمبالَغةُ في الأَطعِمةِ والأَشرِبةِ في ليالي رمَضانَ؟

الجَوابُ: المُبالَغة في الأَكْلِ والشُّرْبِ في ليالي رمَضانَ غالِبُها إسرافٌ، ومُجاوزةٌ للحَدِّ، ولقَدْ قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَكُلُو أَلْفَرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَهُ لَا يُحِبُ المُسْرِفِينَ ﴾ للحَدِّ، ولقَدْ قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَكُلُو أَلْفَرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا أَ إِنَهُ لا يُحِبُ المُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١]، والعجَبُ مِن كَثيرٍ منَ الناسِ - لا أقولُ: أكثر الناسِ - يجعَل رمَضانَ وكأنَّه أيَّام نُزْهة؛ نَوْمٌ في النَّهارِ، وأَكْلُ وشُرْبٌ مُسرِفٌ في اللَّيْل، وتَجوُّلُ في الأَسْواقِ يَحصُلُ به مِنَ الفِنْنَةِ ما الله به عَليمٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم، رقم (١٩٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

يَعنِي: لو رأَيْتَ مَظهَرَ الناسِ في رمَضانَ -مع الأَسَفِ- لرأَيْتَ مَظهَرًا بَعيدًا مِن ما أُريدَ مِنَ العِبادِ مِنِ اغتِنامِ مَوسِمِ هذا الخيرِ في العمَلِ الصالِحِ وقِراءةِ القُرآنِ والصدَقةِ والإحسانِ والبِرِّ والصِّلةِ، فهذا هو رمَضانُ، فرمَضانُ ليسَ مَحَلَّ ترَفٍ.

فنَصيحَتي لإخواني المُسلِمين أن يَغتَنِموا هذا الشهرَ المُبارَكَ في الصيامِ الحَقيقيِّ في مَن إنسانٍ في مَهارِه، والقِيامِ في لَياليه على الوجهِ الَّذي يَنبَغي أن يَكونوا عليه، فكمْ مِن إنسانٍ استَعَدَّ لرمَضانَ ولكِنَّه خَسِرَه! فأَسأَلُ اللهَ للهَ للهَ ولإخوانِنا الهِدايةَ والتَّوْفيقَ وأن يُعينَنا على بِرِّهِ وشُكْرِه وحُسْنِ عِبادته.

(١٤٩٢) السُّؤالُ: متى يَجِبُ الصِّيامُ على الفتاةِ؟

الجَوابُ: يجبُ الصِّيامُ على الفتاةِ والفَتى إذا بَلغَا عاقِلين، يَعني: يُشتَرطُ البُلوغُ والعَقلُ.

والبُلوغُ بالنسبةِ للذكرِ يَحصُل بواحِدٍ من أمورٍ ثلاثةٍ: إما إنزالُ المَنِيِّ، وإمَّا إِنباتُ العانةِ -وهي: الشَّعرُ الغَليظُ على القُبُلِ (يَعني: المثانة) - وإمَّا تمامُ خمسَ عَشرةَ سنةً.

ويَحصُل البُلوغُ للأُنثى بهذه الأمورِ الثلاثةِ، مع زيادةِ أمرٍ رابعٍ وهو الحيضُ، فمتى حاضَتِ الأُنثى فقد بَلَغَت وإن لم يكن لها إلا عَشرُ سنواتٍ.

(١٤٩٣) السُّؤالُ: استَيقَظتُ اليومَ قبلَ أَذانِ الفَجرِ بأربعِ دَقائقَ، ثُمَّ أَكلت، فأذَّن الفَجرُ وأَثناءَ الأَذانِ شَرِبتُ ماءً، فها رأيْكُم في صومي إن كان قَضاءً؟

الجَوابُ: أَرَى أَن تُعيدَ هذا اليومَ، فتُفطِرَ اليومَ وتَصومَ غَدًا، خُصوصًا إذا كان المؤذِّن يتأخَّرُ ويَحتاطُ في الأذانِ.

(١٤٩٤) السُّؤالُ: ما حُكْم مَنِ استَيْقَظ بعد أذان الفَجْر برُبع ساعةٍ، ولم يَتمَكَّن منَ السُّحور؟ وهل عليه قَضاءٌ؟

الجوابُ: يُمسِك ولا يَأْكُل شيئًا بعدَ أذان الفجر، وهو على نِيَّته، ونحن في هذا العامِ الجَوُّ مُناسِبٌ جِدًّا، والنهارُ قَصيرٌ، فلن يَتَأثَّر -إن شاءَ اللهُ- إذا أَمسَكَ إلى الغُروبِ، فيُتِمُّ يومه، وليس عليه قَضاءٌ ولا شيءٌ.

(١٤٩٥) السُّؤالُ: مُنذُ ثلاث سنَوات صُمْت مع المَمْلكة أوَّل يوم، ثُم في اليوم الثاني سافَرْتُ إلى اليَمن فوجَدْتُهم صائِمين أوَّل يَوْم، وواصَلْت الصِّيام معَهم لُِدَّة ثلاثين يومًا، ثُم أَفطَرْت في اليوم الواحِد والثلاثين، ثُمَّ أَتَمُّوا هُم صَومَهم ثلاثين يومًا، وقد أَفطَرْت قبلَهم بيَوْم، فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: كان يَجِب عليك أن تَصوم اليومَ الواحِد والثلاثين تبَعًا للبلَد الَّذي أنت فيه، فعليكَ أن تَصوم يومًا احتِياطًا، ولا كفَّارة عليكَ.

(١٤٩٦) السُّؤالُ: قبل الإفطار يَتوجَّه كَثير منَ الصائِمين إلى القِبْلة ويَدْعون، بصورة يَوميَّة، وكلُّ واحِدٍ يَدعو بمُفرَده، فهل هذا منَ السُّنَّة؟

الجوابُ: لا شيءَ فيها، لكِنْ ليس هذا سُنَّة، فلا يَتَّخِذوها راتِبة؛ لأَنَّني لا أَعرِف أَن الرسولَ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا أرادَ الإِفْطارَ فعَل ذلك، لكِنْ ورَدَ أن الصائِمَ له دَعْوةٌ عِند فِطْره لا تُردُّ.



(١٤٩٧) السُّؤَالُ: مَن نام ليلةَ الشَّكِّ ولم يثبُّتِ الشَّهرُ، ولَّا استيقَظَ بعدَ طُلوعِ الفَّهرِ، هل يصِحُّ صومُه؟

الجَوابُ: إذا نام الإنسانُ ليلةَ الثَّلاثينَ مِن شعبانَ، ولم يثبُتْ دُخولُ شهرِ رمضانَ، ولم يشبُتْ دُخولُ شهرِ رمضانَ، ولم يستيقِظْ إلَّا بعدَ طُلوعِ الفَجْرِ، ثمَّ علِمَ بعد ذلك بدُخولِ الشَّهرِ، فإنَّه يجِبُ عليه الإمساكُ، إذا كان مُقيعًا غيرَ مُسافرٍ.

ثُمَّ اختلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمِ اللَّهُ: هل يلزَمُه قضاءُ ذلك اليومِ أو لا يلزَمُه؟

فذهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحَمُهُ اللَّهُ (١) إلى أنَّه لا يلزَمُه القضاءُ، قال: لأنَّ هذا الإنسانَ لم ينْوِ الصَّومَ جاهلًا بدُخولِ الشَّهرِ، ولا تجِبُ النَّيَّةُ إلَّا على عالِم بالدُّخولِ؛ لأنَّ النَّيَّةَ تتُبعُ العلْمَ، فلا يمكِنُ للإنسانِ أنْ ينوِيَ شيئًا لا يعلَمُه. وعلى هذا: فيلزَمُه الإمساكُ دونَ القضاءِ، على ما اختاره شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحَمَهُ اللَّهُ.

وذهَبَ كثيرونَ مِن العُلماءِ إلى أنَّه يلزَمُه الإمساكُ، والقضاءُ أيضًا.

ولُزومُ القضاءِ أحوطُ بلا شكِّ؛ إبراءً للذِّمَّةِ، وهو يومٌ ليس فيه حرجٌ ولا مشقَّةٌ.

ولكن ينبَغي لَمِن نام ليلةَ الثَّلاثينَ مِن شعبانَ قبلَ أَنْ يثبُتَ الشَّهرُ: أَنْ يعقِدَ النَّيَّةَ على هذا فهو عمَلُ صحيحُ؛ على أَنَّه صائمٌ غدًا إِنْ كَان مِن رمضانَ، وإذا عقدَ النِّيَّةَ على هذا فهو عمَلُ صحيحُ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ لِضُباعةَ بنتِ الزُّبيرِ حين أرادت الحجَّ وهي شاكيَةٌ - أي: مريضةٌ - قال لها: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي؛ فَإِنَّ لَكِ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ» (٢).

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحليل بعذر المرض، رقم (١٢٠٧)، من حديث عائشة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا. وليس فيهما قوله: «فإن لك على ربك ما استثنيت»، وهي عند النسائي: كتاب مناسك الحج، باب كيف يقول إذا اشترط، رقم (٢٧٦٦)، من حديث ابن عباس رَضَّ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإذا نام الإنسانُ ليلةَ الثَّلاثينَ مِن شعبانَ على هذه النَّيَّةِ، ثمَّ حين استيقَظَ تبيَّنَ له أنَّ رمضانَ دخَلَ، فإنَّ صيامَه صحيحٌ، لكن يجِبُ عليه الإمساكُ مِن حين أن علِمَ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا»(١).

(١٤٩٨) السُّؤَالُ: عائلةٌ لديها ولدٌ لا يستطيعُ أنَّ يتسحَّرَ، ولا يرضى أنْ يتسحَّرَ، هل عليه إثمٌ؟ وهل يُجْبَرُ على ذلك؟

الجَوابُ: ليس عليه إثمٌ، ولا يُجْبَرُ على هذا، ولكنَّ التَّسحُّرَ سُنَّةُ، أَمَرَ بها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ (٢).

(١٤٩٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تنوي صيامَ شهْرِ رمضانَ، فإذا جاءتها العادةُ الشَّهريَّةُ وهِيَ نَاوِيَةٌ هل تُؤْجَرُ على ذلك؟

الجَوابُ: لا تُؤْجَرُ على هذا؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، قُلْنَ: يا رسولَ الله، كيف نُقصانُ دينِنا؟ قال: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟» قُلْنَ: بلى. قال: «فَهَذَا نُقْصَانُ دينِهَا» (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان؟، رقم (١٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره، رقم (١٠٨٠)، من حديث ابن عمر رَضَوَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، رقم (١٩٢٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر، رقم (١٠٩٥)، من حديث أنس رَضِّوَالِللهُ عَنَهُ: «تسحروا فإن في السحور بركة».

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

كتاب الصيام

(١٥٠٠) السُّؤَالُ: بهاذا يجبُ أَنْ يُوَدَّعَ رَمَضَانُ؟

الجَوَابُ: شَرَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لعبادِه عند انتهاءِ رمضانَ عباداتٍ؛ منها التَّكبيرُ ليلةَ العيدِ، فإذا ثبَت دخولُ الشَّهرِ فإنَّه قدِ انتهى الصَّومُ، وقد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِهُ وَلَا اللهُ تَبَارِكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِهُ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَكُمُ تَشْكُرُونَ ﴾ ﴿وَلِتُكْمِهُ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَمُ وَلَعَلَكُمْ وَلَعُلَادِهُ وَلِيْ وَلِي اللهِ وَمَا مَا هَدَنكُمْ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَكُمْ وَلَعَلَمُ وَلَعُلُونَا اللهُ وَاللَّهُ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُولُونَا وَلَعُلُونَا وَلَهُ وَلَهُ وَلَعُمُ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُولَ وَلَعُلَمُ وَلَعُلَمُ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَهُ وَلَعُلَلُ وَلِي اللَّهُ وَلِي مُصَافِقُونَا وَلَهُ وَلَكُمْ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلِي اللَّهُ وَلِنَا فَلَا فَا لَلْهُ وَلَوْلَالًا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلِيتُ مِنْ وَلَعُلُونَا وَلَعُلَالًا وَلَوْلَا وَلَعُلُولُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلَمُ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلَكُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُمُ وَلَعُلُمُ وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَا لَعُلِهُ وَلَا لَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَعُلُونَا وَلَا لَعُلَالًا وَلَا لَا لَعُلِهُ وَلَهُ وَلَا لَعُلِهُ وَلَهُ وَلَا لَا لَعُلِهُ وَلَا عَلَيْكُونَا وَلَا لَعُلُونَا وَلَكُونَا وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَعُلُونَا وَلَعْلَالَا وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَعُلُونَا وَلَعُلَالَا وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونُ وَلِمُ وَلَوْلُونَا وَلَوْلُونَا وَلَوالْمُوالِمُونَا وَلَمُ وَلَمُ وَلَمُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَالَا لَلْمُعُلِقُونَا وَلَوْلُونُونَا وَلَوْلُوا وَلِلْمُ وَلِلْمُو

فيُسَنُّ التَّكبيرُ من حين ثُبُوت دُخُولِ شهرِ شوَّالٍ ليلةَ العيدِ، يقولُ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، لا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. وإنْ شاء ثَلَّثَ التَّكبيرَ فقال: اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. يَجَهَرُ بها الرِّجالُ في المساجدِ والأسواقِ والبيوتِ والخروج إلى صلاةِ العيدِ، وأمَّا النِّساءُ فلا تَجهَرْ بذلك، وإنَّما تكبرُ سِرَّا.

ومَّا شَرَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عند انتهاءِ شهرِ الصِّيامِ زكاةُ الفطرِ؛ فقد فرَضها النَّبيُّ ومَّا شَرَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عند انتهاءِ شهرِ الصِّيامِ زكاةُ الفطرِ؛ والكبيرِ، والذَّكرِ على الحرِّ والعبدِ، والصَّغيرِ والكبيرِ، والذَّكرِ والأُنثى من المُسلمينَ، وأمَر بإخراجِها قبلَ خروجِ النَّاسِ إلى الصَّلاةِ (۱).

وإنَّما ذكر الشَّعيرَ معَ التَّمْرِ لأَنَّه كان غالبَ القُوتِ في عهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ كَما في حديثِ أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا؛ قال: كُنَّا نُخْرِجُها صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ التَّمْرَ وَالشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالأَقِطَ (٢).

وعلى هذا فإذا أخرجتَ زكاةَ الفِطرِ من الأَرُزِّ لَمَن كانوا يَقتاتونَ الأَرُزَّ، أو منَ الذُّرَةِ لَمن كانوا يَقتاتونَ الذُّرَةَ، أو من غيرِها منَ الأطعمةِ؛ فإنَّها جائزةٌ، وتكونُ صاعًا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (۱۵۰۳)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم (٩٨٤)، من حديث ابن عمر رَضِحَالِلَهُعَــُهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل العيد، رقم (١٥١٠).

و يجب أن يُخرِجَها الإنسانُ قبلَ صلاةِ العيدِ، وأفضلُ وقتٍ أن تكونَ صباحَ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ، ومَن أدَّاها بعد الصَّلاةِ فإنَّها لا تُقبَل منه إلَّا لِعُذرِ، كها لو لم يعلمُ بالعيدِ إلَّا متأخِّرًا، ولم يَتمكَّنْ من إخراجِها قبلَ الصَّلاةِ، فيُخرِجُها بعد الصَّلاةِ. وكها لو كان مُعْتَمِدًا على غيرِه أنْ يخرجها ولم يُخْرِجُها الغيرُ، فكذلك يُخرِجُها الإنسانُ بعد الصَّلاةِ. وكها لو نَسِي أنْ يُخرِجَها، فإنَّه يُخرِجُها بعد الصَّلاةِ.

أما إذا تعمَّدَ تأخيرَها إلى ما بعد صلاةِ العيدِ، فإنَّما لا تُجزِئُه عن زكاةِ الفِطرِ؛ لحديثِ: «مَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ لَحديثِ: «مَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» (١).

ويجوزُ أن تُخرَجَ قبلَ العيدِ بيومٍ أو يومينِ، يعني في التاسعِ والعشرينَ والثلاثينَ، وتقديمُها على صباح العيدِ من باب الجوازِ.

ومَّا يُشرَع عند إتمام صيام رمضانَ صلاةُ العيدِ، فيخرُجُ المُسلمونَ إلى مُصَلَّى العيدِ خارجَ اللَّسلمونَ إلى مُصَلَّى العيدِ خارجَ البلدِ خاشعينَ للهِ عَنَّوَجَلَّ فرِحينَ بها مَنَّ اللهُ به عليهم من إتمام الصِّيامِ، وتُصلَّى العيدُ ركعتينِ، يُقرَأ في الأُولى «سَبِّحْ» وفي الثَّانيةِ الغاشيةُ، أو يُقرَأ في الأُولى «ق»، وفي الثَّانيةِ الغاشيةُ، أو يُقرَأ في الأُولى «ق»، وفي الثَّانية: ﴿ أَفْتَرَبَ السَّاعَةُ وَانشَقَ الْقَكَرُ ﴾.

ويَنبغي للإمامِ أن يؤخِّرَ في صلاةِ عيدِ الفطرِ لِيَتَّسِعَ الوقتُ لَمَن أراد أن يؤدِّيَ زَكَاةَ الفِطرِ، وأن يُعجِّلَ في صلاةِ عيدِ الأضحى لِيَتَّسِعَ الوقتُ لِذَبْحِ الأضاحيِّ.

وعمَّا يُشرَعُ عند استكمالِ شهرِ رمضانَ أنَّ الإنسانَ إذا أراد أن يخرجَ إلى صلاةِ العيدِ فإنَّه يأكُلُ ثلاثًا، أو خَمسًا، أو سبعًا،

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٦٠٩)، من حديث ابن عباس رَضِّ لِللَّهُ عَنْهًا.

أو تسعًا، أو إحْدى عشْرة، أو ثلاثَ عشْرة، حَسَبَ ما يَشتهي، المهمُّ أن تكونَ وِترًا، كما كان النَّبيُّ ﷺ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حتَّى يأكلَ تمراتٍ، ويَأْكُلُهُنَّ وِترًا (١).

ويجوزُ في يومِ العِيدِ أن يُهنِّئَ النَّاسُ بعضُهم بعضًا بالعيدِ، مثل: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنك، أعادَه اللهُ علينا وعليكَ بالخيرِ والبَرَكاتِ، وما أشبهَ هذا.

وقد اعتاد بعضُ النَّاس في يومِ العيدِ أَن يَخُرُجُوا إلى المقابرِ، ويقولُ بعضُهم: إنَّما نَخرُج لمعايدةِ موْتانا، وهذا غلطُ، فهذا ليسَ بمشروعٍ؛ لأنَّ زيارةَ القبورِ مشروعةٌ كلَّ وقتٍ، فلم يَرِدْ عن النَّبيِّ عَيْلِهُ أَنَّه كان يَخرُجُ في يومِ العيدِ من أجلِ تقديمِ التهاني للأمواتِ.

وممَّا يُشرَعُ في يومِ العيدِ أن يَلبَسَ الإنسانُ أَجمَلَ ثيابِه وأحسَنَها؛ لأنَّه يومُ فرحٍ وسُرورٍ، لكِنِ لا تَلبَسُ المرأةُ منَ الثِّيابِ شيئًا جميلًا تخرُج به إلى السُّوقِ؛ لأنَّ خُروجَها إلى السُّوقِ بالثِّيابِ الجميلةِ سببٌ للفتنةِ، وهو أمرٌ منهيُّ عنه، واستحبَّ بعضُ العلماءِ أن يَغتسلَ الإنسانُ لصلاةِ العيدِ قبلَ أنْ يَخرجَ. واللهُ أعلمُ.

(١٥٠١) السُّؤَالُ: بِماذا يَجِبُ أَن يُوَدَّعَ به شَهْرُ رَمضانَ؟

الجَوابُ: في آخِرِ شَهْرِ رَمَضانَ شَرَعَ اللهُ تعالى لِعبادِه عباداتٍ تكمِّلُه؛ فمِنْها صَدَقَةُ الفِطْرِ، وهي صاعٌ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ؛ عَنِ الصَّغيرِ والكبيرِ، والذَّكِرِ والأُنْثَى، والحُرِّ والعَبْدِ، ون الطَّعْدِ، وهي صاعٌ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ؛ عَنِ الصَّغيرِ الصَّلاةِ، ويجوزُ إخراجُها قَبْلَ العيدِ بيومٍ مِنَ المُسلمينَ، تُحْرَج في صباحٍ يومِ العيدِ قَبْلَ الصَّلاةِ، ويجوزُ إخراجُها قَبْلَ العيدِ بيومٍ أو يوميْنِ، وهَذِه الصَّدقةُ بيَّن النَّبيُ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم - أنَّها طُهْرَةٌ للصَّائمِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، رقم (٩٥٣)، من حديث أنس رَصَحُاللَّهُ عَنْهُ.

من اللَّغوِ والرَّفثِ وطُعْمَةٌ للمساكِينِ(١).

وشَرَعَ اللهُ تعالى لعبادِهِ عنْدَ انتهاءِ رمضانَ وفي ليلَةِ العيدِ إلى حضورِ الإمامِ للصَّلاةِ أَنْ يُكَبِّرُوا اللهَ عَنَّقَجَلَ، فقال تعالى: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا اللهِ عَنَّكُرُوا اللهَ عَنَّكُرُونَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، فيُسَنُّ للإنسانِ إذا ثبتَ دخولُ شهرِ شوَّالٍ أَنْ يَشْرَعَ في التَّكْبِيرِ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، لا إِلَه إلَّا اللهُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وللهِ الحمدُ. وهذا التكبيرُ سُنَّةُ للرِّجالِ والنِّساءِ، لكنَّ الرَّجُلَ يَجْهَرُ بها ويرفَعُ صوتَهَ بها إظْهارًا لِهَذِه الشَّعيرَةِ، وأمَّا الأُنْثى فَلا تَجْهَر به؛ لأنَّ الأُنْثى لا ينبَغي لها أنْ شَوْرَجَ صوتَهَا عِنْدَ الرِّجالِ حتَّى وإنْ كانت في بَيْتِها، فقد قال العلهاءُ: إِنَّ الأَفْضَلَ أَنْ تُسِرَّ بِه.

وشرَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في خِتامِ شهْرِ رمضانَ وفي يومِ العيدِ صلاةَ العيدِ، فإنَّ النَّبِيَ عَلَيْ أَمَرَ بها حتَّى النِّساءَ النِّساءَ بالحضورِ إلى المساجدِ إلَّا لصلاةِ النَّبيَ عَلِيْ أَمَر النِّساءَ الخَيْرَ ودَعْوةَ المُسلمينَ، ولكنْ يجبُ على المرأةِ إذا العيدِ، أَمَر النِّساءَ أَنْ يخرُجْنَ، ليَشْهَدْنَ الخَيْرَ ودَعْوةَ المُسلمينَ، ولكنْ يجبُ على المرأةِ إذا خرجت لمصلَّى العيدِ أَنْ تخرُجَ تَفِلَة، أي: غَيْرَ مُتَطيِّبةٍ ولا مُتبرِّجَةٍ بزينةٍ ولا صاخِبَةٍ، وإنَّما عشي مِشيَةَ الحياءِ والوقارِ ساتِرَةً وجْهَها وكلَّ ما يجبُ سَتْرُه عنِ الرِّجالِ.

وهذِه الصَّلاةُ- أعني: صلاةَ العيدِ- قِيل: إنَّهَا سُنَّةٌ. وقيل: إنَّهَا فَرْضُ كِفايَةٍ. وقيل: إنَّهَا فَرْضُ وَقيل: إنَّهَا فرْضُ عَيْنٍ، لكنْ على الرِّجالِ. وهذا القولُ أقرَبُ إلى الصَّوابِ؛ أنَّهَا فَرْضُ عَيْنٍ، وأنَّ مَنْ تأخَّرَ عَنْها بلا عُذْرٍ مِنَ الرِّجالِ فإنَّه آثِمٌ، لكِنَّها لا تصِحُّ إلَّا على الوَجْهِ عَيْنٍ، وأنَّ مَنْ تأخَّرَ عَنْها بلا عُذْرٍ مِنَ الرِّجالِ فإنَّه آثِمٌ، لكِنَّها لا تصِحُّ إلَّا على الوَجْهِ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٨٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْكُمًا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضَوَالِلَهُعَنَهَا.

الَّذي ورَدَتْ عَلَيْه، فمَنْ أَدْرَكَها مَعَ الإِمامِ صلَّاها كَما يُصلِّي الإِمامُ ولا إشكالَ في ذلك، ومَنْ فاتَتْهُ فإنَّه لا يَقْضيها؛ لأنَّها شُرِعَتْ على وجهٍ مُعَيَّنٍ، ولَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم -فيها أعلم - أنَّه أَمَر مَنْ فاتَتْهُ أَنْ يقضِيها، وكها أنَّ الجُمُعَةَ إذا فاتَتْ لا تُقْضى فكذلكَ العيدُ؛ لأنَّ الجُمُعَة شُرِعَت على صِفَةٍ مخصوصَةٍ، فإذا فاتَتْ وخرجَتْ عَنْ هذه الصِّفَةِ لم تُقْضَ، ولكنَّ الجُمُعَة إذا لم تُقْضَ فإنَّ الوَقْتَ على علاَهُ الرَّفْق فإذا فاتَتْ وخرجَتْ عَنْ هذه الصِّفَةِ لم تُقْضَ، ولكنَّ الجُمُعَة إذا لم تُقْضَ فإنَّ الوَقْتَ كِتاجُ إلى صلاةٍ، وهي الظُّهْرِ، فمَنْ فاتَتْهُ صلاةُ الجُمُعَةِ فإنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يصلِّي ظُهرًا؛ لأنَّ الظُّهرَ فرضُ الوقْتِ، سقَطَ بالجُمُعَةِ اكتفاءً بها، فإذا لم يُدْرِكِ الإنسانُ الجمُعَة وَجَب عَلَيْهِ أَنْ يُصلِّي صلاةَ الظُّهرِ.

والعيدُ لَيْسَ بوقْتِها صلاةٌ أخرى سِواها؛ فلِهذا نقولُ: إذا فاتَتْهُ فلا يَقْضيها.

وإذا قُدِّرَ أَنَّ يومَ العيدِ صادَفَ يومَ الجُمْعَةِ، فإنَّ على المُسلمينَ أنْ يُقيموا صلاةَ العيدِ، وأَنْ يُقيموا صلاةَ الجُمُعَةِ، لكنْ مَنْ أدرَكَ صلاةَ العيدِ مَعَ الإمامِ فَلَهُ الخِيارُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ الطُّهْرَ في بَيْتِه، فإنْ حضر الجُمُعَة مع المُسلمينَ فهو أفضلُ وإن صلَّى في بَيْتِه الظُّهْرَ فله رُخْصَةٌ في ذلك.

ولا يجوزُ له أَنْ يَدَعَ صلاةَ الظُّهْرِ؛ لأَنَّ الأَمْرَ كَمَا قُلْنا، إذا فاتَتِ الجُمُّعَةُ فالوقتُ وقتُ الظُّهْرِ، لا بُدَّ أَنْ يصلِّيَ الظُّهْرَ، هَذا ما يَحْضُرُني الآنَ مَّا يُفْعَلُ عِنْدَ انتهاءِ شَهْرِ رمضانَ المبارَكِ.

وهناك أَدِلَّةُ عامَّةُ تَدُلُّ على أَنَّ الإنسانَ ينْبَغي له أَنْ يسأَلَ اللهَ تعالى القَبولَ لِما عَمِلَهُ مِن الأعمالِ الصَّالِحِةِ، فإنَّ المُعَوَّلَ عَلَيْهِ -أي: على القَبولِ- وَمْن تَعَبَّدَ ولم يُقْبَلُ صارَتْ عِبادَتُهُ تَعَبًا عَلَيْه؛ فرُبَّ صائِمٍ حظُّه مِنْ صيامِه الجوعُ والظَّمَأُ، ورُبَّ صائمٍ حظُّه مِنْ صيامِه الجوعُ والظَّمَأُ، ورُبَّ صائمٍ حظُّه مِنْ صيامِهِ التَّعَبُ والسَّهَرُ.

فينْبَغِي للإنسانِ أَنْ يلاحِظَ هذه المُسْأَلَةَ مُلاحَظَةً تامَّةً وهي القَبولُ، وإنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِن المُتَّقِينَ، وكُلُّ مَنْ كان أتقى للهِ عَزَّوَجَلَّ كان أقربَ إلى القَبولِ، نسأَلُ اللهَ تعالى أَنْ يجعَلَنا جميعًا مِنَ المُتَّقِينَ المَقْبولِينَ، إنَّهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.

(١٥٠٢) السُّؤَالُ: هل للعُمرةِ ليلةَ السَّابعِ والعشرينَ مِن رمضانَ مَزِيَّةٌ؟

الجَوابُ: ليس للعُمرةِ ليلةَ السَّابعِ والعشرينَ مِن رمضانَ مَزِيَّةٌ على اللَّيالي الأُخرى أو الأيَّامِ الأُخرى مِن رمضانَ، بل إنَّ قصْدَ تخصيصِها بالعُمرةِ بدعةٌ؛ لأنَّ ذلك لم يَرِدْ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ ولا عن أصحابِه.

ولهذا ذكر العُلماءُ رَحَهُ هُ اللهِ العِبادة لا يمكِنُ أَنْ تُخَصَّصَ بزمنٍ أو مكانٍ إلَّا بدليلٍ مِن الشَّرعِ، والَّذي ورَدَ في ليلةِ سبْع وعشرينَ وغيرِها مِن ليالي العشْرِ: أَنَّ مَن قام ليلةَ القدْرِ إيهانًا واحتسابًا، غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذَنْبِه، وليلةُ القدْرُ لا تتعيَّنُ في ليلةِ سبع وعشرينَ، بل قد تكونُ في ليلةِ إحدى وعشرينَ، أو ثلاثٍ وعشرينَ، أو خمسٍ وعشرينَ، أو سبع وعشرينَ، أو تسع وعشرينَ، أو ليلةِ اثنتينِ وعشرينَ، أو أربع وعشرينَ، أو ستِّ وعشرينَ، أو مشرينَ، أو شانٍ وعشرينَ، أو ثلاثين

فهي لا تختصُّ بليلةٍ مُعيَّنةٍ في جميع السِّنينَ، كما جاءت بذلك السُّنَةُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ حيث رآها ﷺ ليلةَ إحدى وعشرينَ، وجاءه جماعةٌ مِن الصَّحابةِ، فأخبَرُوه أنَّهم رَأَوْها في السَّبعِ الأواخرِ، فقال صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ» (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب التهاس ليلة القدر، رقم (۲۰۱۵)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، رقم (١١٦٥)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُمَا.

نعم ليلةُ سبْعٍ وعشرينَ أرجى ما تكونُ ليلةً مُوافِقةً لليلةِ القدْرِ، وأمَّا كونُها تتعيَّنُ ليلةَ القدْرِ في كلِّ سنةٍ، فهذا لا يصِحُّ.

وعلى تقديرِ أنَّها ليلةُ سبع وعشرينَ، فإنَّها لا تُخَصَّصُ بعمرةٍ، وإنَّها تُخَصَّصُ بالقيامِ؛ لقولِ النَّبيِّ عَيَالِيدٍ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(١).



🥌 | باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

(١٥٠٣) السُّؤَالُ: ما هي مُفَطِّراتُ الصَّومِ؟

الجَوَابُ: المفطِّراتُ: الأكْلُ والشُّربُ والجِماعُ، وما كان بمعنى الأكْلِ والشُّربِ مِنَ الإِبَرِ المُغلِّيةِ، والإنزالُ بمُباشَرةٍ، والحِجامةُ إذا ظهَرَ دَمٌ، والقيءُ، وخروجُ دمِ الحيْضِ والنِّفاسِ.

هذه هي الْمُفَطِّراتُ، فمتى فعَلَها الصَّائمُ عالِّا ذاكِرًا مختارًا فسَدَ صومُه، وإنْ كان جاهلًا أو ناسيًا أو حصَلَ بغيرِ اختيارِه فصومُه صحيحٌ.

(١٥٠٤) السُّؤَالُ: مَنْ تناوَل شيئًا مِنْ مُفْسِداتِ الصِّيامِ جاهلًا أو ناسيًا، ماذا عَلَىٰه؟

الجَوابُ: إذا تناوَلَ الإنسانُ شيئًا مِنَ المُفَطِّراتِ وهي مُفْسِداتُ الصَّومِ ناسيًا أو جاهلًا فإنَّه لا شيءَ عَلَيْهِ، فمَنْ أكل ناسيًا فصيامُه تامُّ لا نَقْصَ فيه، ومَنْ أكل جاهِلًا بالوقْتِ فصيامُه تامُّ لا نَقْصَ فيه، وكذلك مَنْ فَعَل شيئًا مِنَ المُفَطِّراتِ مُكْرَهًا فصيامُه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من صام رمضان إيهانا واحتسابا، رقم (١٩٠١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

تامٌّ لا شَيْءَ فيه؛ دَليلُ ذلك قولُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَ فِي آخِرِ سورَةِ البقرةِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَآ إِن نَسِينَا أَوْأَخُطَأَنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال الله تعالى: قد فَعَلْتُ. وقولُه تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْحَكُمْ جُنَاحٌ فِيماً أَخْطأَتُم بِهِ، وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الأحزاب:٥]، وقولُه تعالى: ﴿ مَن كَفَر بُولِكُ فِيماً أَخْطأَتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ أَهُ الله مِنْ بَعْد إِيمنيهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ وَقَلْبُهُ مُظَمَينٌ أَبِالْإِيمنِ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِاللهُ مِن كَفْر مِنْ بَعْد إِيمنيهِ وَلَكِن أَللهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل:١٠٦].

فإذا كان الكفرُ وهو أعظمُ الذُّنوبِ يسقُطُ حكمُهُ بالإكراه فها دونَه مِنْ بابِ أَوْلَى، فلو أَنَّ أحدًا مِنَ النَّاسِ شَرِبَ وهو صائمٌ ناسيًا أنَّه صائمٌ فإنَّ صَوْمَهُ تامٌّ، ولو أنَّ أحدًا مِنَ النَّاسِ قام مِنَ النَّوْمِ فأكلَ وشَرِبَ يَظُنُّ أَنَّ الفَجْرَ لم يطلُع فتبيَّن أنَّه طالِعٌ، فصيامُه تامُّ ولا شَيْءَ عَلَيْهِ، ولو أنَّ أحدًا ظَنَّ غروبَ الشَّمسِ فأكلَ أو شَرِب ظانًا أن الشَّمسَ قد غَربَت فصيامُه تامُّ ولا شَيْءَ عَلَيْهِ.

ودليلُ هذه المسائلِ بخصوصِها:

أَمَّا المسألَةُ الأُولى: فقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قال: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فإِنَّما أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» (١).

وأمَّا الثَّانيةُ: فدليلُها ما ثَبَتَ في (صحيحِ البخاريِّ) عَنْ أَسْاءَ بنتِ أبي بكر رَضَالِلهُ عَنْهُ قالتُ: أَفْطَرَنا في يوْمِ غَيْمٍ على عَهْدِ النَّبِيِّ عَيْلِيَّ، ثمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ (١). ولَمْ يَالُمُوْهُمُ النَّبِيُ عَيْلِيَةٍ بالقَضاءِ، ولو كان القضاءُ واجِبًا لأَمَرَهُمْ به رسولُ اللهِ عَيْلَةٍ، ولَنُقِلَ يأمُوهُمُ النَّبيُ عَيْلِةٍ بالقَضاءِ، ولو كأن القضاءُ واجبًا لأَمَرَهُمْ به رسولُ اللهِ عَيْلَةٍ، ولَنُقِلَ إلَيْنا، فلما لم يكنُ شَيْءٌ من ذلك عُلِمَ أَنَّه داخلُ في عمومِ قولِه تعالى: ﴿رَبَنَا لا تُوَاخِذُنا إِن نَسِينَا آؤ أَخْطَاأُنا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وأنَّه لا قضاءَ على مَن فعَل مِثْلَ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، رقم (١٩٣٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه، رقم (١١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس، رقم (١٩٥٩).

ودليلُ آخرُ حديثُ عَدِيِّ بنِ حاتِم رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّه أَراد أَنْ يصومَ فَجَعَلَ يَتَسَحَّرُ، يأكُلُ ويشربُ وقد جعل تحت وسادَتِهِ عِقالَيْنِ، أي: حَبْلَيْنِ تُعْقَلُ بِهِمَ الإبلُ أحدُهما أسودُ والثَّاني أبيضُ، فجعل يأكلُ حتَّى تبيَّن له الأبيضُ مِن الأسودِ ظنَّا مِنْه أَنَّ هذا هو مَعْنى قولِه تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُرُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَسُودِ مِنَ الْشَودِ مِنَ الْشَودِ مِنَ اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فلَمْ يأمرُه النَّبيُّ على اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم بإعادةِ صَوْمِه (۱).

ومِن الأشياءِ الَّتِي يُعفَى عَنِ المرْءِ فيها أَنْ يحصُلَ مُفْسِدُ الصَّوْمِ بدونِ اختِيارِهِ، مِثْلُ أَنْ يتمَضْمَضَ فينْزِلَ شيءٌ من الماءِ إلى جَوْفِه بلا قَصْدٍ، أو يطيرَ إلى حَلْقِه غُبارٌ أو دُخانٌ مِن بَخورٍ ونحوِه بلا قَصْدٍ، فكلُّ هذا لا يَضُرُّ الإنسانَ شيئًا؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمُ ﴾ [الأحزاب:٥].

(١٥٠٥) السُّؤالُ: مَن تناوَلَ شيئًا مِن المُفطِّراتِ في رمضانِ جاهلًا أو ناسيًا، فهاذا عليه؟

الجَوابُ: مَن تناوَلَ شيئًا مِن المُفطِّراتِ أو فعَلَ شيئًا منها ناسيًا أو جاهلًا، أو مُكْرهًا غيرَ مُحْتارٍ، فإنَّه لا إثْمَ عليه، ولا قضاءَ عليه، ولا فرْقَ في هذا بين الأكلِ والشُّربِ والجِماعِ وغيرِها؛ وذلك لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوُ الشَّرَبِ والجِماعِ وغيرِها؛ وذلك لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنًا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، قال اللهُ تعالى: ﴿قَدْ فَعَلْتُ ﴾ (١)؛ ولقولِه تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمُ مُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَنَبَّنَ لَكُمْ الْأَبْيَثُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَبْيَثُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَبْيَثُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَبْيَثُ مِنَ الْخَيْطِ الْمَلوع الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (۱۰۹۰)، من حديث عدي بن حاتم رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَاللَهُ عَنْهًا.

جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُه بِهِ، وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴿ [الأحزاب: ٥]؛ ولقولِه تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ فِلَامَنِ وَلَكِكِن مَن شَرَحَ فَلْمَهُ وَقَلْبُهُ وَمُطْمَنِنَ ۖ بِالْإِيمَنِ وَلَكِكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل: ١٠٦].

ووجْهُ الدَّلالةِ مِن هذه الآياتِ الثَّلاثِ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال فِي الآيةِ الأُولى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوُ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، قال اللهُ تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»، والنِّسيانُ هو ذُهولُ القلْبِ عن شيءٍ كان يعرِفُه مِن قبْلُ، والخطأُ هو الجهلُ بالشَّيءِ.

وأمَّا وجْهُ الدَّلالةِ مِن الآيةِ الثَّانيةِ؛ فلقولِه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَاۤ أَخْطَأْتُمُ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَاۤ أَخْطَأْتُمُ بِهِۦ﴾ [الأحزاب:٥]، أي: فعلْتُموه غيرَ مُتعمِّدينَ فِعْلَه، ولكنَّكم جاهلونَ بتحريمِه مثلًا.

وأمَّا وجْهُ الدَّلالةِ مِن الآيةِ الثَّالثةِ وهي: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَـنِهِ عَ إِلَّا مَنْ أُكْمِرهَ ﴾ [النحل:١٠٦] إلى آخرِه؛ فلأنَّه إذا كان دُخولُ الكُفْرِ يرتفِعُ عمَّن أُكْرِهَ، فها دونَه مِن المعاصي مِن بابِ أَوْلى.

وعلى هذا: فإذا أكلَ الإنسانُ أو شرِبَ يظُنُّ أنَّ الفجْرَ لم يطلُعْ، ثمَّ تبيَّنَ أنَّ الفجْرَ لم يطلُعْ، ثمَّ تبيَّنَ أنَّ الفجْرَ طالعٌ؛ فإنَّه لا إثْمَ عليه، ولا قضاءَ عليه.

وكذلك: مَن جامَعَ زوجتَه قَبْلَ طُلوعِ الفَجْرِ، ولكنَّه لم ينزِعْ، فطلَعَ الفَجْرُ؛ فإنَّه لا إثْمَ عليه ولا كفَّارةَ.

وكذلك: مَن نسِيَ وأكَلَ أو شرِبَ، فإنَّه لا إثْمَ عليه ولا كفَّارةَ؛ لقولِ النَّبيِّ صَوْمَهُ؛ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، رقم (١٩٣٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه، رقم (١١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضَاَلِتَهُعَنْهُ.

وكذلك أيضًا: لو أكل أو شرِبَ يظُنُّ أنَّ الشَّمسَ قد غرَبَت، ثمَّ تبيَّنَ أنَّها لم تغرُبْ؛ فإنَّه لا إثْمَ عليه ولا كفَّارة؛ لِهَا رواه البخاريُّ عن أسهاء بنتِ أبي بكرٍ رَحِوَيُلِيَّهُ عَنْهُمَا قالت: أفطَرْنا في عهدِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- في يومِ غيمٍ، ثمَّ طلَعَتِ الشَّمسُ (۱). فلم تذكُرْ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- أمَرَهم بالقضاءِ، ولو كان القضاءُ واجبًا لأمَرَهم به النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ، ولو أمَرَهم به لبقي عفوظًا ونُقِلَ إلى الأُمَّةِ بعدَ ذلك، فلمَّا لم يُنْقَلْ عُلِمَ أنَّه لا قضاءَ عليهم.

كذلك: لو أنَّ الإنسانَ تمضْمَضَ ودخَلَ الماءُ إلى جَوفِه دونَ قصْدٍ، فإنَّه ليس عليه إثْمٌ ولا قضاءٌ؛ وذلك لأنَّه غيرُ مُحُتارٍ لهذا.

وخُلاصةُ القولِ: أنَّ مَن فعَلَ شيئًا مِن المُفطِّراتِ ناسيًا أو جاهلًا، أو بغيرِ اختيارِه؛ فإنَّه ليس عليه إثْمُ ولا قضاءٌ؛ للأدلَّةِ الَّتي ذكَرْناها، وهذا مِن فضْلِ اللهِ ورحمتِه، مِن مُقْتضى قولِه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في الحديثِ القُدُسيِّ: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»(٢).

(١٥٠٦) السُّؤَالُ: الإبرةُ إذا أُخِذَتْ للتَّحليلِ في نهارِ رمضانَ هل تُفَطِّرُ؟ الجَوَابُ: إبرةُ التَّحليلِ لا تُفَطِّرُ.



(١٥٠٧) السُّؤالُ: هل يفطِّرُ الدَّمُ الَّذي يُؤخَذُ في شهرِ رمضانَ مِن الصَّائمِ للتَّحليلِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس، رقم (١٩٥٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ, عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾، رقم (٧٤٢٢)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، رقم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الدَّمُ الَّذي يُؤخَذُ للتَّحليلِ مِن الصَّائمِ، سواءٌ في رمضانَ أو غيرِه لا يُفطِّرُ؛ لأنَّ الَّذي يُفطِّرُ هو الحِجامةُ أو ما كان بِمعناها، فأمَّا ما كان دونَها ممَّا يخرُجُ فإنَّه لا يُفطِّرُ.

(١٥٠٨) السُّؤالُ: ما حُكْمُ سَحْبِ الدَّمِ مِن الجسمِ لتحديدِ الفَصيلَةِ للصَّائمِ؟ ما حُكمُ قَطْرَةِ العَيْنِ فِي نهارِ رَمَضانَ؟

الجَوابُ: لا بأسَ أَنْ يسحَبَ الصَّائمُ دَمَهُ لاختبارِ الفَصيلَةِ، أو لاختبارِ إنْ كان فيه مَرضٌ؛ يعني: للتحليلِ، كلُّ هذا لا بأسَ به؛ لأنَّه لا يُؤَثِّرُ على البَدَنِ كما تُؤثِّرُ الحِجامَةُ.

كذلك أيضًا لا بأسَ بقَطْرَةِ العَيْنِ، أي: يجوزُ للصَّائِمِ أَنْ يُقَطِّرَ في عَيْنَيْهِ حتَّى لو وَجَدَ طعْمَه بحلْقِه فلا يَضُرُّ.

(١٥٠٩) السُّوَّالُ: استعمالُ إبرِ الإنسولين لمَرضى السُّكَّرِ قبلَ الإفطارِ، هل يُفطِر؟ الجَوَابُ: لا يُفطِرُ، يُستعمل قبلَ الإفطارِ أو بعدَ الإفطارِ، وإنْ أُخِّر إلى ما بعد الإفطارِ فهو أحسنُ.

(١٥١٠) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ سَحْبِ الدَّمِ بِقَدْرِ أَرْبِعِ إِبَرٍ أَو خَمْسٍ أَثْنَاءَ الصِّيامِ؟

الجَوَابُ: سحْبُ الدَّمِ اليسيرِ للتَّحليلِ وشِبْهِهِ لا بأسَ به، سواءٌ كان أربعَ إِبَرٍ أو سِتَّ إِبَرٍ، فالمهمُّ أنَّه ما دام يسيرًا فلا بأسَ به.

(١٥١١) السُّؤَالُ: هناكَ أشياءُ استَجَدَّتْ في رمضانَ؛ مِثلُ الإِبَرِ المُغذِّيةِ وغَيْرِ المُغذِّيةِ وغَيْرِ المُغذِّيةِ وغَيْرِ المُغذِّيةِ، وكذلك الأَطْيابُ وغَيْرُها للصَّائِمِ، فما حُكْمُ هذه الأشياءِ؟

الجَوابُ: الإِبَرُ الَّتي يتناوَلُها الصَّائمُ تنقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٍ مغذِّيةٍ يُستَغْنَى بها عَنِ الأَكْلِ والشُّرْبِ فهذه مُفَطِّرَةٌ؛ لأَنَّهَا بمعنى الأَكْلِ والشُّرْبِ، وإنْ كَانَتْ دُونَهُ في الحَقيقَةِ، لكنْ ما دامَ فيها شَيْءٌ مِنْهُ، أي: مِنْ مَعْنَى الأَكْلِ والشُّرْبِ فإنَّهَا تُفَطِّر.

والقِسْمُ الثَّانِ: إِبَرُ لا يُسْتَغْنى بها عَنِ الأَكْلِ والشُّرْبِ، فهذه لا تُفَطِّر، سواءٌ أخذها الإنسانُ في العَضَلاتِ أَمْ في العِرْقِ، وذلك أنَّ الصَّائِمَ قد صامَ بِأَمْرِ اللهِ على وَفْقِ شَرِيعَةِ اللهِ، فلا يُمْكِن أَنْ نُفْسِدَ صومَهُ الَّذي كان بأَمْرِ اللهِ على وَفْقِ شريعَةِ اللهِ إلَّا بدليلٍ شَرْعِيِّ صحيح تَبْرَأُ به الذِّمَّةُ؛ لأنَّ قولَنا للمُسْلِمِ: إنَّ عبادَتَكَ فاسدةٌ. لَيْسَ بالأَمْرِ الهيِّن، فلا بُدَّ أَنْ يتحقَّقَ الإنسانُ أنَّ هذا الشَّيْءَ مُفْسِدٌ للعبادةِ، أو على الأقلِّ يَغْلِبَ على ظَنّه بمقتضى الدَّليلِ الشَّرْعِيِّ أنَّ هذا الشيءَ مفسدٌ للعبادةِ، هذا بالنِّسبةِ للإبَرِ.

فَصارَت الْحُلاصَةُ: أنَّ الإبَرَ المغذِّيةَ الَّتي يُسْتَغْنَى بها عَنِ الأكلِ والشُّرْبِ مُفَطِّرَةٌ وما سواها لَيْس بمُفَطِّر.

وأمَّا البَخُورُ والأَطْيابُ الأُخْرى فإنَّما لا تُفْسِدُ الصَّوْمَ، فللصَّائِمِ أَنْ يَتطَيَّبَ في رأْسِهِ، وفي لِحْيَتِه، وفي تَوْبِه، وفي أيِّ مكانٍ كانَ مِنْ بَدَنِه، ولَهُ أَنْ يَتبخَّرَ بالبَخورِ إلَّا أَنَّه لا يَسْتَنْشِقُ دُخَانَ البَخورِ؛ لأَنَّ الدُّخانَ لَهُ جِرْمٌ إذا استَنْشَقه وصَلَ إلى جِوْفِه، وقد قال النَّبيُّ عَيْشٍ في حديثِ لَقيطِ بنِ صبرَةَ: «بَالِغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ إلَّا أَنْ تَكُونَ صِائِمًا» (١)،

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٢)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش، رقم (٧٨٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم (٧٨٨)،

وهذا يَدُلُّ على أَنَّ ما وَصَل إلى الجَوْفِ عَنْ غير طريقِ الفَمِ مُفْسِدٌ للصَّومِ.

(١٥١٢) السُّؤالُ: الإبَرُ المُغذِّيةُ وغيرُ المُغذِّيةِ هل تُفطِّرُ؟

الجَوابُ: الإبرُ قسمانِ:

القسمُ الأوَّلُ: الإبرُ المُغذِّيةُ، يعني: الَّتي يُستَغنى بها عن الأكلِ والشُّربِ، فهذه -في يظهَرُ - مُفطِّرةٌ، وهي في الغالبِ لا تستعملُ مع الضَّرورةِ، والضَّرورةُ تبيحُ للإنسانِ أَنْ يُفطِرَ ويقضيَ يومًا مكانَه؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَمَن كَاكَ مِنكُم مَريضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعَنَ كَاكَ مِنكُم مَريضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعَدَةٌ مُن تَامٍ أُخَرَ البقرة: ١٨٤]، وهذه هي الَّتي تُعْرَفُ بالإبرِ المُغذِّياتِ.

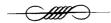
أمَّا الإبرُ الأخرى الَّتِي لا تُغذِّي فإنَّما لا تُفطِّرُ سواءٌ تناولَها الإنسانُ مع العضلاتِ أو مع العرقِ، وسواءٌ أحسَّ بحرارتِها في حلقِه، أم لم يحسَّ بذلك؛ لأنَّ هذه ليست أكلًا ولا شربًا، ولا بمعنى الأكلِ والشُّربِ، وإذا لم تكنْ كذلك فإنَّنا لنْ نجرُوَ على إفسادِ صيامِ عبادِ اللهِ بأمرٍ لا يدلُّ عليه القرآنُ، ولا السُّنَّةُ، ولا الإجماعُ، ولا القياسُ؛ بل نقولُ: الأصلُ بقاءُ صحَّةِ الصَّومِ، فلا نعدِلُ عن هذا الأصلِ إلَّا بيقينٍ، هذا هو الذي نراه في مسألةِ الإبرِ، ولولا أنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَا ولا هذا لقُلْنا: حتَّى الإبرُ المُغذِّيةُ صَبْرَةَ: "بَالِغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِائِلًا" لولا هذا لقُلْنا: حتَّى الإبرُ المُغذِّيةُ لا ينالُ بها لا تُفطِّرُ؛ لأنَّ الإنسانَ وإنْ كانَ يستغني بها عن الطَّعام والشَّرابِ، لكنَّه لا ينالُ بها لا تُفطِّرُ؛ لأنَّ الإنسانَ وإنْ كانَ يستغني بها عن الطَّعام والشَّرابِ، لكنَّه لا ينالُ بها

⁼ والنسائي: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق، رقم (٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، رقم (٤٠٧)، من حديث لقيط بن صبرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٢)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش، رقم (٢٨٦)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم (٧٨٨)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق، رقم (٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنشاق والاستنشار، رقم (٤٠٧).

اللَّذَّةَ الَّتي ينالُها مِن الطَّعامِ والشَّرابِ في المَذاقِ، وفي مَلءِ المعدةِ، وفي الاستغناءِ عن الجُوعِ الحادِّ؛ ولذلك نرى أنَّ الَّذين يتغذَّون بهذه الإبرِ نراهم يشتاقُون كثيرًا جدًّا إلى الطَّعامِ والشَّرابِ.

وعلى كلِّ حالٍ: الأمرُ -كما قلتُ- خلاصتُه: أنَّ الإبرَ المُغذِّيةَ الَّتِي يُستَغنى بها عن الأكلِ والشُّربِ مُفطِّرةٌ فيما يظهَرُ، فلا يجوزُ استعمالُها لمن كان صومُه واجبًا إلَّا عندَ الضَّرورةِ، وحينئذ يستعملُها ويقْضي يومًا مكانَ ذلك اليوم، أمَّا الإبرُ الَّتي لا تغذي -أي: التي لا يُستَغنى بها عن الأكلِ والشُّربِ- فإنَّما لا تُفطِّرُ.



(١٥١٣) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الإبرِ المُغَذِّيةِ والإبرِ غير المغذيةِ في الصِّيامِ، هل تُفطِّرُ؟

الجَوابُ: الأصلُ أنَّ صيامَ الصَّائمِ صحيحٌ، وأنَّه لا يجوزُ لنا أن نُفسِدَه إلَّا بدليلٍ شرعيِّ، فقد عُلم من الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ أنَّ المُفطراتِ هي الأكلُ، والشُّربُ، والجماعُ، والإنزالُ بالمباشرةِ أو تقبيلٍ أو نحوِ ذلك، والحجامةُ، والقيْءُ، والحيضُ، والنَّفاسُ، ولكن إذا وَجَدنا شيئًا حادثًا وهو بمعنى هذه المفطِّراتِ، فإنَّه يُلحَقُ بها قياسًا عليها؛ لأنَّ الشَّريعةَ الإسلاميَّةَ جاءتْ من لَدُنْ حَكيمٍ خَبيرٍ، فلا يُفَرَّقُ فيها بين متها ثلينِ، ولا يُجمَعُ فيها بين متها ثلينِ، ولا يُجمَعُ فيها بين متفرِّقينِ.

وعلى هذا فالإبرُ إذا لم تكنْ قائمةً مَقامَ الأكلِ والشُّربِ فإنَّما لا تُفطِّرُ؛ لأنَّما ليستْ أكلًا ولا شُربًا، ولا بمعنى الأكلِ والشُّربِ، والأصلُ صِحَّةُ الصَّومِ وعدمُ فَسادِه، أمَّا إذا كانتْ تقومُ مَقامَ الأكلِ والشُّربِ فإنَّما تُفطِّرُ؛ لأنَّما بمعنى الأكلِ والشُّربِ فإنَّما تُفطِّرُ؛ لأنَّما بمعنى الأكلِ والشُّربِ، وكما أسلفنا أنَّ الشَّريعةَ الإسلاميَّةَ لا تفرِّقُ بين متماثلينِ، ولا تجمعُ بين مختلفين.

فالَّذي نَرَى في قضيَّةِ الإبرِ أنَّ ما كان منها يقومُ مَقامَ الأكلِ والشُّربِ ويُستغنى به عن الأكلِ والشُّربِ فإنَّه يُفطِّرُ، وما سِوَى ذلك فإنَّه لا يُفطِّرُ، سواءٌ أُخِذَ عن طريقِ الوريدِ أو أُخذ عن طريقِ العضلاتِ.

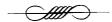
(١٥١٤) السُّؤَالُ: البَلْغَمُ هل هو يُفطِّر إذا كان مِن غيرِ قصدٍ؟

الجَوَابُ: لا يُفطِّر، وإنها إذا وصلَ إلى الفمِ وصار على اللِّسانِ وبين الأسنانِ ثمَّ ابتلَعه الإنسانُ بعدُ، فهذا اختلف فيه العلماءُ رَحَهَهُ اللَّهُ؛ فمِنَ العلماءِ مَن قال بأنَّه يفطِّر؛ لأنَّه كما لو جمع الإنسانُ رِيقَه فابتلعهُ، والَّذي يَنبغي للإنسانِ أن يحتاطَ.

أما إذا كانت في خَياشيمِه ولم تصلْ إلى فمِه، لكن أحسَّ بها في حلْقِه، فهذا وإنِ ابتلعها لا يَفسُد صومُه بذلك.

(١٥١٥) السُّؤالُ: هل البَلغَمُ أو ما يَنزِلُ من الأَنفِ إلى الحَلقِ يُفطِّرُ الصائِم؟

الجَوابُ: لا يُفطِّرُ الصائِم، لكن العُلماءَ رَحَهُ هُواللَهُ يَقولون: إذا كانَت النُّخامةُ في الفَم فإنَّ الصائِم وغيرَ الصائِم لا يَبتَلِعُها؛ لأنَّها أذًى، وقد يكون فيها أشياء لا تُحمَدُ عُقباها، والعُلماءُ رَحَهَ هُواللَهُ يَقولون: إنَّ بَلعَ النُّخامةِ حَرامٌ على الصائِم وغيرِه؛ لأنَّها مُستقذَرةٌ، والتَّحريمُ صَعبٌ، لكِنَّنا نَقولُ: لا يَبتَلِعُ الإِنسانُ النُّخامةَ إذا وَصَلَت إلى فَمِه، وأمَّا ما كانت في خياشيمِه وفي حَلقِه بَعيدًا عن الفَم فهذا لا شيءَ فيه.



(١٥١٦) السُّؤالُ: إذا غسَلَ الإنسانُ أسنانَه في نهارِ رمضانَ بالمعجونِ؛ هل يُفطِّرُه أو لا يُفطِّرُه؟

الجَوابُ: أوَّلا يجِبُ أَنْ تعلَمَ -باركَ اللهُ فيك - أنَّ الَّذي يُفطِّر هو الَّذي يصِلُ إلى المعدةِ، ولكنْ لا شكَّ أنَّ المعجونَ له نفوذٌ قويُّ، يُخشَى أنْ ينزِلَ إلى معدتِه وهو لا يشعُرُ؛ لذلك نرى ألَّا ينظِّفَ أسنانَه بالمعجونِ حالَ الصِّيامِ؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ - قالَ للقيطِ بنِ صَبْرَةَ رَضَائِلَتُهُ عَنهُ: «بَالِغْ فِي الاِسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» أنا اللهُ عليه وهو لا يشعُرُ؛ إذا بالغُ إلى جوفِه، وهو لا يشعُرُ؛ إذا بالغَ الإنسانُ في الاستنشاقِ وهو صائمٌ فربَّما يدخُلُ الماءُ إلى جوفِه، وهو لا يشعُرُ؛ فنقولُ للأخِ الَّذي يريدُ أَنْ يستعملَ المعجونَ وهو صائمٌ: أخَرْه إلى الإفطارِ، أو قدِّمُه قبلَ الفجرِ.

وإذا ظهَرَ دمٌ مِن الإنسانِ وهو يتسوَّكُ فإنَّه لا يفطِّرُ، ولكنْ لا يبتلِع الدَّمَ؛ لأنَّ ابتلاعَ الدَّمَ ولكنْ لا يبتلِع الدَّمَ والدَّمَ حرامٌ، فإنَّه داخلٌ في قولِه تَعالى: ﴿حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة:٣]، ثمَّ لو ابتلَعَ الدَّمَ وهو يعلَمُ أنَّه يُفطِّرُ فسَدَ صومُه.



(١٥١٧) السُّؤالُ: هل تخليلُ الأسنانِ بالأعوادِ يُفطِّرُ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك، بل إنَّ بعضَ الفقهاءِ يقولُ: يُسَنُّ للإنسانِ أنْ يخلِّلَ أَسنانَه؛ ليُخرِجَ منها بقيَّةَ الطَّعامِ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٢)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش، رقم (٢٨)، (الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم (٧٨٨)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق، رقم (٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنشاق والاستنثار، رقم (٧٠٤)، من حديث لقيط بن صبرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

(١٥١٨) السُّؤالُ: رجلٌ يقولُ: عندَ المضمضةِ في الوُضوءِ خصوصًا في شهرِ الصَّومِ، فإنَّه يخرُجُ مِن فَمِي دمٌ دونَ قصْدٍ منِّي؛ فهل يبطُلُ صومي؟

الجَوابُ: لا يبطُلُ الصَّومُ إذا خرَجَ دمٌّ مِن اللِّثةِ في أثناءِ التَّسوُّكِ أو فرْكِ الأسنانِ بالإصبعِ، وكذلك لا يفسُدُ الصَّومُ بخُروجِ الدَّمِ مِن جَرْحٍ، أو مِن زجاجةٍ وطِئَها، أو ما أشبَهَ ذلك؛ لأنَّه لا يُفْسِدُ الصَّومَ إلَّا الحجامةُ أو ما كان في معناها، بحيث يُسْحَبُ مِن الإنسانِ دمٌ كثيرٌ يُؤدِّي إلى ضعْفِ بدَنِه.

ولكنْ نرجِعُ إلى الدَّمِ الَّذي يخرُجُ مِن أسنانِ الصَّائمِ، نقولُ له: إذا خرَجَ دمٌّ فلا تبتلِعْه؛ لأنَّ الدَّمَ ليس مِن الرِّيقِ، فهو شيءٌ زائدٌ على الرِّيقِ، فلا يجوزُ للصَّائمِ أنْ يبتلِعَه، فإنِ ابتلَعَه مع علْمِه بذلك فسَدَ صومُه.

(١٥١٩) السُّؤالُ: هل يُفَطِّرُ البَخورُ والعِطْرُ في رَمضانَ؟

الجَوابُ: لا يُفطِّرُ، إلَّا إذا استَنْشَقَ الشَّخْصُ البَخورَ بأَنْفِهِ حتَّى وصَلَ إلى بَطْنِه، فهذا يُفطِّرُ، وأمَّا إذا كان لا يَسْتَنْشِقُه، بل يتبخَّرُ به، فلا حرجَ في هذا، وكذلك الادِّهانُ بالطِّيبِ لا بأسَ به.

(١٥٢٠) السُّؤالُ: ما حكمُ البَخورِ والأطيَابِ الَّتي يستخدِمُها الإنسانُ، وخصوصًا في رمضانَ؟

الجَوابُ: لا حرَجَ على الصَّائمِ في رمضانَ ولا غيرِه أَنْ يستعمِلَ الأطيابَ الدُّهنيَّة والبَخورَ أيضًا، لكنَّنا لا نرى أَنْ يستنشِقَ البَخورَ، أي: يتعمَّدَ استنشاقَه بأَنْفِه؛ لأنَّ البَخورَ له دُخَانٌ، والدُّخَانُ له أجزاءٌ تصعَدُ إلى الأنفِ، وربَّما تصِلُ إلى الجوفِ؛ ولهذا

كتاب الصيام

قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- للَقِيطِ بنِ صَبرةَ: «بَالِغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(۱)، وهذا يدلُّ على أنَّ ما وصَلَ عن طريقِ الأنفِ فهو كالَّذي وصَلَ عن طريقِ الأنفِ فهو كالَّذي وصَلَ عن طريقِ الفَم، لا يُبالِغُ في ذلك.

وعليه: فإذا تبخَّرَ بغيرِ استنشاقٍ لدُخَانِ البَخورِ، ووصَلَ البَخورُ إلى أَنْفِه؛ فإنَّه لا شيءَ عليه.

(١٥٢١) السُّؤَالُ: هَلِ البَخورُ جائزٌ للصَّائمِ في نهارِ رمضانَ؟ الجَوَابُ: نعم، جائِزٌ، لكنْ لا يستنشِقه بأنْفِه.

(١٥٢٢) السُّؤَالُ: إذا استنشَقَ الصَّائمُ العِطْرَ وهو صائمٌ هل يَلْزَمُه شيءٌ؟ الجَوَابُ: لا يَلْزَمُه شيءٌ؛ لأنَّه إذا استنشقه لم يصعَدْ إلى أنفِه إلَّا مجرَّدُ الرَّائحةِ، أمَّا البَخورُ فلا يستنشِقه الصَّائمُ؛ لأنَّ البَخورَ دُخَانٌ، فإذا استنشقه دخل إلى جوفِه، ثمَّ إلى مَعِدَتِهِ.

ولكنْ لا بأسَ أَنْ يتطيَّبَ بالبَخورِ بدونِ استنشاقٍ، سواءٌ قرَّبَه مِن وجهِه أو لم يُقرِّبُه، وقد فَهِمَ بعضُ النَّاسِ أَنَّ البَخورَ ممنوعٌ منه الصَّائمُ على كلِّ حالٍ، وليس الأمرُ كذلك، بَلِ البَخورُ لا بأسَ به للصَّائمِ، ولا بأسَ أَنْ يُطيِّبَ به رأسَه أو لحيتَه أو غيرَ ذلك، لكن لا يستنشِقه.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٢)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش، رقم (٧٨٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم (٧٨٨)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق، رقم (٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنشاق والاستنشاق والاستنشار، رقم (٤٠٧).

(١٥٢٣) السُّؤالُ: هل الدُّخَانُ المُتصاعِدُ من نارٍ يضُرُّ بالصَّومِ؟

الجَوابُ: إِنَّ الدُّخَانَ المُتطايرَ إلى الأنفِ والفَمِ لا يُفْطِّرُ، ما دام الصَّائمُ لم يتقصَّدْ شَمَّه ودُخولَه إلى جوفِه.

(١٥٢٤) السُّؤالُ: مَن أوقَدَ نارًا قبلَ الإفطارِ؛ هل الدُّخانُ المُتصاعِدُ مِنها يَضُرُّ الصَّومَ؟ وهل الأطيابُ أيضًا تدخُلُ في ذلك؟

الجَوابُ: الدُّخانُ لا يضُرُّ الصَّوْمَ، وكذلك لو تبخَّرَ الإنسانُ فإنَّهُ لا حرجَ عليه إلَّا أنَّه لا يستنشقُه فربَّما يصِلُ إلى جَوفِه، ولَّا أنَّه لا يستنشقُه فربَّما يصِلُ إلى جَوفِه، أمَّا بدونِ أنْ يستنشقَه فلا حرجَ أنْ يتبخَّر بالبَخورِ أو أنْ يوقِدَ النَّارَ، وما أشبَه ذلك.

وكذلك الأطيابُ لا بأسَ بها؛ الأطيابُ حتَّى لو شمَّها الإنسانُ فإنَّها لا تضُرُّ؛ لأنَّه لا يبقى منها شيءٌ يدخُلُ في أنفِه.

(١٥٢٥) السُّوَّالُ: هَلِ يُفَطِّرُ المرأةَ البُخارُ الَّذي يَخرُجُ مِنَ الطعام؟

الجَوَابُ: البُخارُ لا يُفَطِّرُ أحدًا، ودُخَانُ المطبخِ لا يُفَطِّرُ أحدًا، ودُخَانُ البَخورِ لا يُفَطِّر أحدًا، إلَّا الإنسانَ الَّذي يَضَعُ أَنْفَه في الدُّخانِ ويَستنشِقُه حتَّى يَصِلَ إلى بطْنِه، فهذا لا يجوزُ، ويُفَطِّرُ.

(١٥٢٦) السُّؤَالُ: بُخارُ الماءِ إذا دخَلَ الإنسانُ الحَمَّامَ في رمضانَ هل يُفطِّرُ أو لا؟ الجَوَابُ: لا يُفطِّرُ، سواءٌ في رمضانَ أو في غيرِ رمضانَ.

(١٥٢٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ البَخَّاخِ الَّذي يَستعمِلُه مَرضى الرَّبْوِ في الصَّومِ؟

الجَوَابُ: البخَّاخُ الَّذي يستعملُه الصائمُ أثناءَ صومِه إذا لم يكنْ له أجزاءٌ تصلُ إلى المَعِدَةِ؛ فإنَّه لا يُفطِّرُ؛ ولذلك نقولُ: إنَّ مِنَ البَخَّاخِ ما يكونُ له جِرْمٌ كالكبسولةِ التي يكونُ بداخِلِها طَحِينٌ يُقذَفُ في الحَلْقِ بواسطةِ الآلةِ الَّتي بيدِ الفاعلِ، فهذا يُفطِّر، وأمَّا إذا كان مجرَّدَ هواءٍ فإنَّه لا يُفطِّرُ.

(١٥٢٨) السُّؤالُ: ما حُكْم البخَّاخِ الَّذي يَستَعمِلُه مَرضَى الرَّبُو؟

الجَوابُ: الَّذي نَرَى أن هذا نَوْعان:

النَّوْعُ الأَوَّل: كلبسات، تَنطَلِق منَ الآلة الَّتي في يَدِه، ثُم تَنفجِرُ في الفَم، فينزِلُ منها إلى المَعِدة، فهذا لا يَجوزُ، إلَّا عِند الضَّرورةِ فيَجوز، ويُفطِر، ويَقضِي يومًا مَكانه، وفي هذه الحالِ إذا أَفطَر فله أن يَأكُل ويَشرَب بَقيَّة يومِه؛ لأن الصَّومَ الآنَ ليس بواجِبِ عليه.

والنوعُ الثاني: غازٌ لا يَصِلُ إلى المَعِدةِ فهذا لا يُفَطِّر؛ لأنه ليس أَكْلًا ولا شُربًا، وليس له جِرْم يَصِلُ إلى المعِدة فلا يَكون مُفَطِّرًا.



(١٥٢٩) السُّؤالُ: ما حكمُ استخدامِ بخَّاخَةِ الرَّبْوِ في رمضانَ؟ الجَوابُ: ما دامَ ليس فيها شيءٌ يَصِلُ إلى المَعِدَةِ فلا بأسَ.



(١٥٣٠) السُّؤالُ: البخَّاخات الَّتي تُستَعمَل لبعضِ الأمراضِ مِثْل أزَمات الصَّدْر عن طَريقَ الأَنْف أو الفم.

الجواب: لا بأسَ بها.

(١٥٣١) السُّؤَالُ: ما حُكمُ قَطْرَةِ العَيْنِ للصَّائمِ؟

الجَوَابُ: قَطْرَةُ العَيْنِ لا تؤثِّرُ على الصِّيامِ، حتَّى لو قَطَّرَ الصَّائمُ في عَيْنِهِ ووجَدَ طعمَها في حَلْقِه فلا يَضُرُّ.

(١٥٣٢) السُّؤالُ: هل قَطْرة الأَنْف والعَيْن تُفطِّر الصائِم؟

الجَوابُ: قَطْرة العَيْن لا بأسَ بها، حتَّى لـو وصَلَت إلى الحَلْق، وقَطْرة الأنف يَتَحرَّى ألَّا تَصِل إلى الحَلْق حتَّى لا تُفطِّر، بمَعنى: أن يُقطِّر قَطْرةً قَطرةً.

(١٥٣٣) السُّوَّالُ: ما يُسمَّى عند الأطباءِ بالنَّاظورِ، هل يُفَطِّرُ الصَّائمَ أو لا؟ الجَوابُ: لا يُفَطِّرُ الصَّائمَ، القسطرةُ لا تُفْسِدُ الصَّومَ.

(١٥٣٤) السُّوَّالُ: امرأة تقول: إذا خرَجَ طعامٌّ مِن حلْقِها وهي تصلِّي، وهي في الصَّوم، هل يُفْطِّرُ هذا؟

الجَوابُ: يجِبُ أَنْ تَتفُلُه، وإذا بلَعَتْه وهي لا تدري فليس عليها شيءٌ.

(١٥٣٥) السُّؤالُ: القِطَعُ الَّتي تخرُج منَ السِّواكِ، هل تضرُّ الصَّائمَ إذا بَلَعَها؟ الجَوابُ: إذا بلَع الصَّائمُ القِطَعَ الَّتي تكونُ في المِسواكِ بغيرِ قصدٍ فإنَّه لا إثمَ عليه، ولا يَفسُدُ صومُه، وأمَّا إذا تَقَصَّدَ ذلك فإنَّه يَفسُدُ صومُه.

(١٥٣٦) السُّؤَالُ: هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِّر؟

الجَوَابُ: إذا كان المسواكُ رَطبًا له طعمٌ فلا تَتَسَوَّكُ به، إلَّا إذا كانتْ مُسْتَعِدَّةً إذا تسوَّكتْ أنْ تَتْفُلَ الطَّعمَ.

(١٥٣٧) السُّؤالُ: اللُّعَابُ إذا كانَ فيه طَعْمُ السِّواكِ وبلَعَتْه المَرَأَةُ الصائِمةُ، فهل يُفَطِّر؟

الجوابُ: إذا كان بقَصْدٍ والطَّعْم بيِّنٌ فإنه يُفَطِّر، وإذا كان بغَيْر قَصْدٍ وقد جرَى مع الرِّيق فإنه لا يُفطِّر، ولكِنْ يَجِب عليها إذا كان هُناكَ طَعْم بيِّن أن تَلفِظَه.

(١٥٣٨) السُّوَّالُ: البَنْجُ إذا وُضِعَ على الأسنانِ في نهارِ رمضانَ هل يُفَطِّرُ؟ الجَوَابُ: لا يُفَطِّرُ.

(١٥٣٩) السُّؤَالُ: ما حكم خلعِ السِّنِّ في نهارِ رَمضانَ للضَّرورةِ؟ الجَوَابُ: لا بأسَ به، ولكن لا تَبلَع الدَّمَ، ولكِن تَتْفُلُه.

(١٥٤٠) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لخلعِ الضِّرسِ في رمضانَ؛ هل يُفطِّرُ؟

الجَوابُ: نقولُ: لا بأسَ بخلعِ الضِّرسِ والإنسانُ صائمٌ سواءٌ في رمضانَ أو في غيرِه، ولا بأسَ أيضًا أنْ يشُقَّ الجُرحَ: الدُّمَّلَ وشبهَه؛ لأنَّ هذا لا يُفطِّرُ، لكنْ في مسألةِ الضِّرسِ لا يبتلِع الدَّمَ.

(١٥٤١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تُعاني نُزولَ الدَّمِ مِنَ اللَّتَةِ، وهذا مستمِرٌّ معها، وخاصَّةً عِندَما كانَتْ صائمةً في العامِ الماضي وهذا العامِ، وفي الصَّلاةِ أيضًا، وقد كانَتْ تبلَعُ هذا الدَّمَ، فها حُكْمُ الصَّوْمِ؟ وكَثرةُ الدَّمِ أَلَا تُذهِب الخُشوعَ في الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: صوْمُها صحيحٌ إذا كانَتْ لا تدري أنَّ ذلك يُفسِدُ الصِّيام؛ لأنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَى قال في كتابِه العظيم: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيماً أَخْطَأْتُم فقال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْهَ مُعَاحُمُ جُنَاحٌ فِيماً أَخْطَأْتُم فقال تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مَا دَامَتُ لا تدري أَنَّه بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتَ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الأحزاب:٥] ؛ فليس عليها شيءٌ ما دامَتْ لا تدري أنَّه يُفسِدُ الصَّوْمَ، ولكنْ إذا حدَثَ لها ذلك في غيرِ الصِّيامِ فإنَّه يمكِنُ أَنْ تضَعَ معها يُفسِدُ الصَّوْمَ، ولكنْ إذا حدَثَ لها ذلك في غيرِ الصِّيامِ فإنَّه يمكِنُ أَنْ تضَعَ معها مناديلَ تمسَحُ بها الدَّمَ إذا خرج وهي تُصلِّي، ولا حرجَ عليها أَنْ تحمِلَ هذه المناديلَ في فربها، أو تضعَها على سَجَّادتِها.

وعلى كلِّ حالٍ كلُّ شيءٍ يوجِبُ حركةً مِن غيرِ حركاتِ الصَّلاةِ المشروعةِ، لا شكَّ أنَّه يُذهِبُ الخشوع؛ ولهذا يُرْوى عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضَالِللَهُ عَنْهُ أنَّه رأى رجُلًا يعْبَثُ بلحيتِه في الصَّلاةِ، فقال: «لو خشَعَ قلبُ هذا لخشعَتْ جوارِحُه»(۱)، ولكنْ هذه

⁽۱) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، رقم (۸۲٤)، من حديث أبي هريرة رَضَحُلِلَّهُ عَنْهُ مرفوعا. وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص:٤١٩، رقم ١١٨٨)، وعبد الرزاق (٢/ ٢٦٦)، وابن أبي شيبة (٤/ ٤٨٢)، عن ابن المسيب موقوفا.

حاجةٌ، والحاجةٌ تُبيحُ للإنسانِ أنْ يتحرَّكَ بحركاتٍ ليسَتْ مِنَ الحركاتِ المشروعةِ في الصَّلاةِ.

وأُشيرُ عليها أَنْ تُراجِعَ الطَّبيبَ؛ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى جَعَلَ لكُلِّ داءٍ دواءً؛ فلعلَّهم يجِدونَ لها مَخْرُجًا مِن هذه الأزمةِ.

(١٥٤٢) السُّؤالُ: الرَّجُلُ إذا باشَرَ أو فكَّـر فأنزلَ في نهارِ رَمضانَ، فهـل يَبطُلُ صَومُه؟

الجَوابُ: أمَّا إذا فكَّر بدونِ أنْ يَمَسَّ ذَكَرَه فلا شيءَ عليه، ولكنْ لا يَنبغي له أن يفعلَ هذا، بل ينبغي أنْ يشتغلَ بالصِّيام، وأمَّا إذا باشرَ فأنزلَ فعليه القضاء، وذلك في المَنِيِّ، وأمَّا إذا خرَجَ منه مَذْيٌ فإنَّه لا يُفْطِرُ بذلك.

(١٥٤٣) السُّؤالُ: هلِ التَّحاميلُ الشرَجيَّة فيها شيءٌ للصائِم؟ الجوابُ: لا بأسَ بها.

(١٥٤٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تدفئةِ الصَّائمَ بالحطَبِ والفَحْمِ في الشِّتاءِ إذا كان ينبعِثُ منهما الدُّخانُ؟ هل حُكْمُهما حُكمُ العُودِ مثلًا؟

الجَوَابُ: ليس فيها شيءٌ، لا هي ولا العُودُ؛ فالعُودُ يتبخَّرُ به الصَّائمُ ولا حرَجَ، لكنْ لا يستنشِقه بأنْفِه، وإنَّما يتبخَّرُ به؛ فيُبَخِّرُ به الغُترة، ويُبَخِّرُ الثَّوْبَ.



(١٥٤٥) السُّوَّالُ: إذا كان المَرْهَمُ ينفُذُ إلى داخلِ الجسمِ، فهل يقَعُ مِن ضِمْنِ المُفطِّراتِ؟

الجَوَابُ: لا، ليس مُفَطِّرًا، فالمَرْهَمُ والفِكْسُ وكلُّ الأدويةِ لا تُفَطِّرُ الصَّائمَ، حتَّى لو أنَّ الإنسانَ داوى عينَهُ وهو صائمٌ وأحسَّ بطعمِ الدَّواءِ في حَلْقِه فإنَّه لا يُفْطِرُ بذلك.

(٢٥٤٦) السُّؤالُ: إذا نَوَى الشَّخصُ الفِطرَ ولم يتناولْ شيئًا، فهل يكونُ مُفطِرًا؟

الجَوابُ: منَ المعلومِ أنَّ الصِّيامَ نِيَّةٌ وكَفَّ، أي: نيَّةٌ بالقلبِ، وكفُّ عنِ المُفطِّراتِ، فإذا قطَع الإنسانُ هذه النِّيَّةَ انقطع الصَّومُ، أي أنه إذا نوَى الإفطارَ أفطرَ، فإنْ عاد ونوَى الاستمرارَ في الصَّومِ لم يصحَّ إلَّا أن يكونَ ذلك في نفلٍ؛ فإنَّ النَّفْلَ يصحُّ أن يُنوَى أثناءَ النَّهارِ إذا لم يفعلْ في يومِه شيئًا منَ المفطِّراتِ.

فعلى هذا إذا قدَّرنا أنَّ الإنسانَ صائمٌ في رمضانَ فنوَى الإفطارَ، فنقولُ: إنَّك أفطرتَ الآنَ، لكِن إن كنتَ مقيمًا، أي: غيرَ مسافرٍ، فإنَّه يَلزَمُكَ البقاءُ على الإمساكِ عن المفطراتِ، وقضاءُ ذلك اليوم، مع الإثم؛ لأنَّ مَن نوى الإفطارَ في رمضان وهو ممَّن يجب عليه الصَّومُ في رمضانَ فإنَّه يُفطِرُ بهذه النَّيَّةِ، لكن يَلزَمُه الإمساكُ والقضاءُ، ويَتَرَتَّبُ على فعلِه ذلك الإثمُ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يُفطِرَ يومًا من رمضانَ إلَّا بعذرٍ.

وأمَّا إذا كان صومُه في غير رمضانَ، وهو قضاءٌ لصومٍ فائتٍ من رمضانَ، فإنَّه يَأْتُمُ بنيَّةِ قطعِ الصَّومِ، ولكنَّه لا يَلزَمُه الاستمرارُ لآخِرِ النَّهارِ في الإمساكِ، بل له أن يأكلَ ويشرَب، لكنه آثِمُ لأنَّه قطع ما يجبُ عليه الاستمرارُ فيه، فيَلزَمُه قضاءُ هذا اليومِ؛ لكنَّه ينوي القضاءَ عن اليومِ الذي فاتَه من رمضانَ، وأمَّا إذا كان نفلًا -أي: إذا

قطع نيَّة الصَّومِ وهو في نفلٍ- فإنَّه لا يأثَمُ، لكنَّه يُكرَهُ أن يقطعَه إلَّا لغرضٍ صحيحٍ، ولا يَلزَمُه الاستمرارُ، ولا قضاءُ ذلك اليوم؛ لأنَّه نفلٌ.

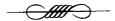
خُلاصةُ الجوابِ عن هذه المسألةِ نقولُ: مَن نوَى الإفطارَ أفطرَ، فإنْ كان في صوم يومٍ من رمضانَ، وهو ممَّن يَلزَمُه صومُ رمضانَ، فإنَّه يكون بذلك آثمًا، فيَلزَمُه الإمساكُ إلى آخِرِ اليومِ، ويَلْزَمُه القضاءُ، وإنْ كان في قضاءِ رمضانَ فإنَّه يكونُ آثمًا، ولا يَلزَمُه إلى المساكُ ذلك اليوم، وإن كان في نفلٍ فإنَّه لا يَأْتُمُ، ولكِن يُكرَهُ إلَّا لغرضٍ صحيحٍ، ولا يَلزَمُه الإمساكُ بقيَّةَ ذلك اليومِ والقضاءُ؛ لأنَّه فلُل هذا خلاصة الجوابِ عن هذا السُّؤالِ.

(١٥٤٧) السُّؤالُ: أنا رجلٌ أعمى، وفي رمضان جاء من فمي دمٌ وما كنتُ أدري عنه، فهل أصومُ ذلك اليومَ؟

الجَوابُ: ليس عليك صيامٌ؛ لأنَّك لم تعلَمُ، وقد قال اللهُ عَرَّهَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخۡطَأُنا﴾ [البقرة:٢٨٦].

(١٥٤٨) السُّؤالُ: أَدَّيتُ عمرةَ رمضانَ الماضي في مكَّةَ المكرَّمةَ، ولما انتهيْتُ منها بعدَ صلاةِ الفجرِ نزلتُ إلى زمزمَ وغسَّلتُ فيه وشرِبتُ ناسيًا وأنا صائمٌ، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: ليس عليك شيءٌ.



(١٥٤٩) السُّؤالُ: كنَّا ننتظِرُ أذانَ المغرِبِ في رمضانَ، فأذَّنَ أحدُ المُؤذِّنِينَ وتقدَّمَ في الأذانِ، فتناوَلَت الوالدةُ حَبَّةً مِن السُّكَّرِ وأمسَكَت بعدَ ذلك حتَّى حان وقْتُ الغُروبِ؛ فهل عليها شيءٌ، علمًا بأنَّها قد قضَت هذا اليومَ؟

الجَوابُ: إذا كانت تعلَمُ أنَّ المُؤذِّنَ قد تقدَّم بأن أذَّنَ وهم يُشاهِدونَ الشَّمسَ على رُؤوسِ البِناءِ، فإنَّها آثمةُ؛ لأنَّ العِبرةَ بغُروبِ الشَّمسِ لا بالأذانِ، وأمَّا إذا كانت لا تعلَمُ، وكان مِن عادةِ المُؤذِّنِ ألَّا يُؤذِّنَ إلَّا إذا غابت الشَّمسُ، وأفطرَت ظنَّا منها أنَّ المُؤذِّنَ على صوابٍ، ثمَّ تبيَّنَ أنَّ المُؤذِّنَ قد تقدَّمَ في الأذانِ؛ فلا إثْمَ عليها، ولا قضاءَ عليها.

هذا مثلُ ما يحصُلُ في بعضِ الأحيانِ؛ يسمَعُ أذانًا في الرَّاديو، ويظُنُّ أنَّه أذانُ بلَدِه، فيُفْطِرُ بِناءً على ذلك، ثمَّ يتبيَّنُ أنَّ الأذانَ ليس أذانَ البلدِ؛ فإنَّه لا شيءَ عليه، لا قضاءَ، ولا إثْمَ، لكنْ متى علِمَ وجَبَ عليه أنْ يُمْسِكَ، حتَّى اللَّقمةُ الَّتي في فَمِه أو التَّمرةُ يجِبُ أَنْ يلفظها.

(١٥٥٠) السُّؤالُ: ما حكم صوم من شرِب أثناءَ أذانِ الفجر؟

الجَوابُ: صومُك صحيحٌ إن شاء الله؛ لأنَّ بعضَ المُؤذِّنينَ يُؤذِّنونَ قَبْلَ الفَجْرِ^(۱)، لكنِ احرِصْ على أنَّك تنتهي مِن السُّحورِ قَبْلَ أَنْ يُؤذَّنَ للفَجرِ، أمَّا ما مضى فلا عليك شيءٌ.

⁽١) تنبيهٌ مُهمٌّ للغايةِ: هذَا خاصٌّ بتِلكَ الفترةِ الزَّمَنيةِ، قَبْل أن تقومَ الجِهةُ المُختصَّةُ المسؤولةُ عَن تَقويمِ أمِّ القُرَى بالنَّظر مرَّة أُخرى في تَحديدِ وَقْت دُخول الفَجْر.

(١٥٥١) السُّؤالُ: امرأةٌ كانت صائمةً في رمضانَ، وأَثناءَ وُضوئِها دخَلَ الماءُ إلى حلْقِها؛ فهل تُعيدُ الصَّومَ؟

الجَوابُ: لا تُعِدِ الصَّومَ؛ لأنَّ الطَّعامَ أو الشَّرابَ إذا دخَلَ إلى الجوفِ بدونِ اختيارِ الإنسانِ، فإنَّه لا يضُرُّه شيئًا، فلو أنَّ الإنسانَ يتوضَّأُ، فلمَّا تمضمَضَ دخَلَ الماءُ بغيرِ اختيارِه إلى جَوفِه؛ فإنَّ صيامَه صحيحٌ، وكذلك لو استنشَقَ فدخَلَ الماءُ إلى جَوفِه، فإنَّ صيامَه صحيحٌ؛ لأنَّه بغيرِ اختيارٍ.

(١٥٥٢) السُّؤالُ: امرأةٌ كانت صائمةً السِّتَّ مِن شوَّالٍ، وتذوَّقَتِ الأَكْلَ قَبْلَ اللَّذَانِ؛ فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: ليس عليها شيءٌ، فليس على الصَّائمِ إذا تذوَّقَ الطَّعامَ شيءٌ.



(١٥٥٣) السُّؤَالُ: أنا أصومُ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِن شَوَّالٍ، ولكنْ غلبَني القيءُ أَمْسِ فَتَقَيَّأْتُ، فهل أُعيدُ صيامَ هذا اليوم؟

الجَوَابُ: إذا غلَبَ القيءُ الصَّائمَ فَقَاءَ فإنَّـه لا يفسُـدُ صومُـه، لا في رمضانَ ولا غيرِه مِنَ الصِّيامِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنِ اسْتقاءَ عمْدًا فليقضِ، ومَن ذَرَعَهُ القيءُ فلا قضاءَ عليه»(١).



⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۹۹٪)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عامدا، رقم (۲۳۸۰)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن استقاء عمدا، رقم (۷۲۰)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء، رقم (۱۲۷۲)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لَيْشُهُ عَنْهُ.

(١٥٥٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها في رمضانَ أعطتِ امرأةً كبيرةً في السِّنِّ كأسًا منَ اللَّبَنِ وذلك بعد انتهاءِ المؤذِّنِ مِن أذانِ الفجرِ، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كان المؤذِّنُ يؤذِّنُ بعدَ الفجرِ فلا يجوزُ لأحدٍ أن يأكلَ أو يشربَ بعدَ شُرُوعِ المؤذِّنِ في الأذانِ، وأمَّا إذا كانَ لا يُؤذن على الفَجر ولكِن يُقدِّر (١)، فهذا الذِي حَصَلَ إنَّما هُو حالَ الأذانِ فقط، يعنِي مُدَّة وَجِيزة، فليسَ على الصائم شيءٌ.

(١٥٥٥) السُّؤَالُ: هناك مُؤذِّنُ أذَّنَ سهْوًا في يوْمٍ من أيَّامِ رمضانَ قبْلَ المغربِ بأربعِ دقائقَ، ولا يَعرِفُ مَنِ الَّذي أَفْطَرَ على أذانِه؛ لأنَّ المسجِدَ على شارعٍ عامٍّ، فهاذا عليه في هذه الحالِ؟

الجَوَابُ: ليس عليه شيءٌ، ولا على أهلِ الحيِّ شيءٌ، فها دامَ لم يتعمَّدُ فليس عليه شيءٌ، وكذلك الَّذينَ أَفْطَروا على أذانِه ليس عليهم قَضاءٌ.

(١٥٥٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ كانتْ صائمةً في نهارِ رمضانَ، ثمَّ أتى زوجُها مِنْ سَفَرٍ وَأُرادَ أَنْ يَجامِعَها، ثمَّ أَبَتْ، ولكنَّه أرْغَمَها على ذلكَ ولمْ تستَطِعِ المقاومةَ؛ لأنَّها في شهورِ حَمْلِها، ماذا عَلَيْهِما جميعًا؟

الجَوَابُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَعَلَيْهِ الإِثْمُ لمعصيةِ اللهِ عَنَّفَجَلَّ فِي نَفْسِهِ، وعَلَيْهِ الكَفَّارةُ؛ وهي عتقُ رقبةٍ، فإنْ لم يستَطِعْ فَعَلَيْهِ إطعامُ ستِّينَ وهي عتقُ رقبةٍ، فإنْ لمْ يجدْ فصيامُ شهرين متتابِعَيْنِ، فإنْ لم يستَطِعْ فَعَلَيْهِ إطعامُ ستِّينَ مِسْكينًا، ثمَّ عَلَيْهِ إثمٌ آخرُ بإِكْراهِ زوجَتِه على الجماعِ؛ لأن ذلك عدوانٌ مِنْهُ عَلَيْها،

⁽١) تنبيهٌ مُهمٌّ للغايةِ: هذَا خاصٌّ بتِلكَ الفترةِ الزَّمَنيةِ، قَبْل أن تقومَ الجِهةُ المُختصَّةُ المسؤولةُ عَن تَقويمِ أمِّ القُرَى بالنَّظر مرَّة أُخرى في تَحديدِ وَقْت دُخول الفَجْر.

فطاعةُ اللهِ أولى، وصيامُ رمضانَ فريضةٌ لَا يَخْفَى على أحدٍ، أمَّا هِيَ فلا شيءَ عَلَيْها، لا قضاءَ ولا كفَّارةَ؛ لأنها مُكْرَهَةٌ.

(١٥٥٧) السُّؤَالُ: رجلٌ تزوَّجَ قبْلَ شهْرِ رمضانَ بأُسبوعينِ، فلمَّا دخَلَ عليه شهْرُ رمضانَ جامَعَ زوجتَه، ويقول: كنْتُ جاهلًا، لا أدري حُكمَ الجماعِ إلَّا إذا أنزَلَ الرَّجلُ، فعليه الكفَّارةُ، أمَّا إذا ما أنزَلَ فليس عليه شيءٌ. علمًا أنَّه جامَعَهَا ثلاثةَ أيَّامٍ؟ وإذا كان عليه أكثرُ مِن كفَّارةٍ فكيف يكون تطبيقُها؟

الجَوابُ: عليه ثلاثة كفَّاراتٍ، والكفَّارةُ: أَنْ يُعْتِقَ رقبةً، فإنْ لم يجِدْ صام شهرينَ مُتَتابِعينِ، فإنْ لم يستطِعْ أطعَمَ ستِّينَ مسكينًا.

وهنا عليه ثلاث كفارات، ويكون تطبيقُها: يصومُ شهرينِ مُتَواليينِ ثمَّ يُفْطِرُ، ثمَّ يصومُ شهرينِ ثمَّ يُفْطِرُ، ثمَّ يصومُ شهرينِ. فإنْ لم يستطِعْ فعليه الإطعامُ.

(١٥٥٨) السُّؤالُ: رجلٌ تزوَّج مِن عشرينَ سنةً، وحدَث أنْ جامَعَ زوجتَه في نهارِ رمضانَ، وكان عُمُرُه في ذلك الوقتِ تسعَ عشْرةَ سنةً، فهاذا عليه الآنَ؟

الجَوابُ: الآنَ عليه الكفَّارةُ في ذِمَّتِه، إلَّا إذا كان لا يَدرِي أنَّ الجِماعَ حرامٌ.

والكفّارةُ: إمّا أن يُعتِقَ رقبةً إنْ وَجَدَ، وإلّا فلْيَصُمْ شهرينِ متتابعينِ، وإن كان يتصاعب عليه الصيام فها هذا بعذر ما دام بدنه صحيحًا، وقادرًا يتوكل على الله ويصوم، الآن بقي على رمضان شهر وسبع وعشرين يومًا، يمكن أن يبدأ من الآن مع برودة الجو وقصر النهار يكون سهلًا إن شاء الله، وإذا انتهى رمضان يكمل من اليوم الثاني من

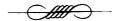
الإفطار، ما يفطر إلا يوم العيد، وإذا أفطر يومًا واحدًا بعد يوم العيد فلا بدَّ أن يعيد الشهرين من أولها.

(١٥٥٩) السُّؤالُ: رجلٌ كان مُغترِبًا خارجَ بلدِه، من خارجِ المملكةِ، فوصلَ في رمضانَ، وأفطرَ ثلاثةَ أيَّامٍ من رمضانَ برضاه واختيارِه هو وامرأتُه، وقد جامَعَ امرأتَهُ في نهارِ رمضانَ ثلاثَ مرَّاتٍ في ثلاثةِ أيَّامِ متتاليةٍ، فها حكمُه؟

الجَوابُ: يقولُ العلماءُ: إنَّ عليه لكلِّ يومٍ كفَّارةً: يعتِقُ ثلاثَ رقابٍ عنِ الأَيَّامِ الثَّلاثةِ، فإنْ لم يجدْ صامَ ستَّةَ شهورٍ؛ عنْ كلِّ يومٍ شهرينِ مُتتابِعينِ، فإنْ لم يستطِعْ أطعَمَ مئةً وثمانينَ مِسكينًا، أو ستِّينَ مِسكينًا يكرِّرُها عليهم ثلاثَ مرَّاتٍ؛ عنْ كلِّ يومٍ ستِّينَ مِسكينًا.

(١**٥٦٠) السُّؤَالُ:** رجُلٌ جامَعَ امرأتَه في نهارِ رمضانَ، ماذا يَلْزَمه في مِثْلِ هذه الحال؟

الجَوَابُ: إذا كانا في سفَرٍ فلا شيءَ عليهما ولو كانا صائمَيْنِ، ومِثالُ ذلك: رجُلٌ سافَرَ هو وأهلُه في رمضانَ، وصاما في السَّفرِ، ثُمَّ بدا له أنْ يُجامِعَ زَوْجته في أثناءِ النَّهارِ، فلا حرجَ عليه، ولا إثْمَ عليه، وأمَّا إذا كانا في البلد الي: في بلدِهما فإنَّ الجماعَ مُفَطِّرٌ، وهو مِن أعظمِ المُفطِّراتِ إثْمًا؛ ولذلك تجِبُ فيه الكفَّارةُ على الرَّجُلِ والمرأةِ إذا كانَتِ المرأةُ مُطاوِعةً، والكفَّارةُ عِثقُ رقبةٍ، فإنْ لم يجِدْ فصيامُ شهرَيْنِ متتابعَيْنِ، لا يُفْطِرُ فيهما إلَّا إذا كان له عُذْرٌ شرْعيُّ، فإنْ لم يستطِعْ فإطعامُ سِتِينَ مِسكينًا.



(١٥٦١) السُّوَّالُ: إذا داعَبَ الرَّجُلُ زَوْجتَه في نهارِ رمضانَ، فهاذا يَلْزَمهها؟

الجَوَابُ: يجوز للصَّائمِ في رمضانَ وفي غيرِ رمضانَ أَنْ يُدَاعِبَ زَوْجَتَه، لكَنْ لا يُدَاعِبُ فَسَدَ صَوْمُه، ولَزِمَه لا يُداعِبُها إلى حدٍّ يحصُلُ فيه الإنزالُ؛ لأنَّه إذا داعَبَها وأَنْزلَ فَسَدَ صَوْمُه، ولَزِمَه قضاءُ ذلك اليوم، ولكنْ لا كفَّارةَ في ذلك؛ لأنَّ الكفَّارةَ إنَّما تجِبُ بالجِماعِ دونَ ما سِواه.

(١٥٦٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ من أتى زوجَتهُ في نَهارِ رَمضانَ، مع العِلمِ أنَّه كان مُسافِرًا ثُمَّ حَضرَ في نَهارِ رَمضانَ وكان صائِمًا، وهي صائِمةٌ؟

الجَوابُ: أولًا: هو آثِمٌ بلا شَكَّ، وهي أيضًا آثِمةٌ بلا شَكَّ إن كانت طاوَعَتهُ، أمّا إذا كان أَجبَرها فلا شيءَ عليها لا قَضاءَ ولا كفَّارة، أما هو فعليه القضاءُ والكفارة، والكفّارة أن يُعتِقَ رَقبةً ولا يُمكِنُ الآن، فعليهِ صيامُ شَهرينِ مُتتابِعين، وأظُنُّه إن كان شابًا يَستَطيعُ الصِّيامَ خُصوصًا في أيّام الشِّتاء فالجوُّ بارِدٌ والنَّهارُ قصيرٌ، فعليهِ أن يَستَعينَ بالله ويَبدأ من غدٍ ولا يَتوانى.

(١٥٦٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ حدَثَ بينها وبين زوجِها جِماعٌ في نَهارِ رمضانَ، فها هي الكفَّارةُ؟

الجَوابُ: يجِبُ عليهما أنْ يصوما شهرينِ مُتتابعَينِ، ولا يجزِئُ الإطعامُ ما داما قادرينَ على الصِّيامِ، وإذا كانا غيرَ قادرَيْنِ يطعِمُ كلُّ واحدٍ ستِّينَ مسكينًا.



(١٥٦٤) السُّوَّالُ: اشتَدَّ بِيَ المرضُ وأنا صائمٌ، وقبْلَ أذانِ المغرِبَ بعشرِ دقائقَ أخرَجْتُ ما في بطني، وشرِبْتُ ونظَّفْتُ فمِّي، فهل يُحْسَبُ لي هذا اليومُ أو أعيدُه؟ الجَوابُ: أعد هذا اليومَ.

(١٥٦٥) السُّؤالُ: أذَّن المؤذِّن في رَمضان ونحن في انتِظارِ المغرِب، ولكن قَبلَ وقتِه، فأَكَلَت أُمِّي شيئًا ثُمَّ أمسَكَت حتى موعِدِ الأَذان الطبيعيِّ، وبعد ذلك قَضَت اليومَ، فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كانوا يَعلَمون أن المؤذِّن قد تَقَدَّم بأن أذَّن وهم يُشاهِدون الشَّمسَ على رؤوسِ البِناءِ؛ فإنها آثمةٌ؛ لأن العبرةَ بغُروبِ الشمسِ لا بالأذانِ.

وإن كانت لا تَعلَمُ، وأن من عادةِ المؤذِّن ألا يُؤذِّن إلا إذا غابَتِ الشمسُ وأفطَرَت ظنَّا منها أن المؤذِّن على صوابٍ ثُمَّ تَبيَّن أن المؤذِّن قد تقَدَّم؛ فلا إِثمَ عليها ولا قضاءَ عليها، وهذا قد يَحصُل في بعضِ الأحيانِ أن يَسمَعَ أذانَ الراديو ويَظنَّه أذانَ بلدِه، فيُفطِرُ بناءً على ذلك، ثُمَّ يتبَيَّن أن الأذانَ ليس لبلدِه، فلا شيءَ عليه لا قضاءَ ولا إِثمَ، لكن متى ما عَلمَ وَجَبَ عليه أن يُمسِك، حتى اللقمةُ التي في فمِه أو التمرةُ يَجبُ أن يَلفظَها.

(١٥٦٦) السُّؤالُ: امرأةٌ حامِلٌ في شهرين ونِصف، وفي اليومِ الرابع والعِشرين من رمضان مات الجنينُ في بَطنِها، وفي الثالِث من شَوَّال راجَعَت المستشفى فأَنزَلوا الجَنين، فهل عليها صيامٌ؟

الجَوابُ: أولًا: مدةُ شَهرين ونِصف لا يُقالُ للجَنين: حيٌّ. ولا يُقالُ: مات؛ لأنَّه لم يتمَّ أربعةُ أشهُرِ.

أما عن صيامِها والجنينُ الميتُ في بَطنِها، فصيامُها صَحيحٌ ولا شيءَ فيه، ولو كان نَزلَ دمٌ بعدَ إِخراج هذا الجنينِ فلَيسَ بدَمِ نِفاسٍ.

(١٥٦٧) السُّؤالُ: أفطَرتُ عمدًا في رمضانَ أيامًا لا أعلَمُ عَدَدَها، وكنت في سِنِّ الثالثةَ عَشْرَةَ والرابعةَ عَشرَةَ في بدايةِ بُلوغي، فكُنتُ أُظهِرُ الصيامَ أمامَ الوالدين، ومِن ورائِهِما أُفطِر، فهاذا عليَّ الآن؟

الجَوابُ: قَدِّر الأيامَ التي أفطَرتَها واقضِها، وإن كُنتَ لا تَعرِفُ عَدَدَها فخُذ بأقلِّ التَّقديراتِ.

(١٥٦٨) السُّؤالُ: امرأةٌ كانت تَنتَظِر صلاة الفَجْر على سجَّادتها فنامَت، وليَّا استَيْقَظَت شرِبت كأسَ ماءٍ، ثُمَّ تَبيَّن لها أن الفجرَ قد أذَّن مُنذُ خمسِ دقائِقَ، فهل صيامُها صَحيحٌ؟

الجَوابُ: إذا كانت لمَّا شرِبت الماءَ تَظُنُّ أنه لم يُؤذِّن فلا شيءَ عليها، وإن كانت تَعلَمُ أنه قد أذَّنَ، ولكِنَّها مُتهاوِنة؛ فعلَيْها أن تَتوبَ إلى الله، وأن تَقضِيَ يومًا بدَلَ ذلك اليوم.

وبهذه المُناسَبةِ أَوَدُّ من إخواني أن لا يَتَهاوَنوا في هذا الأمرِ وأن يَتَحرَّوْا بالنظَرِ في الساعاتِ بدِقَّةٍ، حتَّى لا يَتَسرَّعوا فيَأكُلوا ويَشرَبوا بعد طلوعِ الفَجْرِ.

(١٥٦٩) السُّؤالُ: بعضُ الطالِبات يُفطِرن لوُجود مادَّة صَعْبة في الامتِحانات، في الخُكْم؟

الجَوابُ: لا يَجوز الفِطْرُ في أيَّام الامتِحان أبَدًا، إلَّا لمرَضٍ، أو مرَضٍ وحَيْضٍ بالنِّسْبةِ للمَرأةِ، أمَّا الامتِحان فلا فِطرَ فيه، لا سِيَّما في مِثْل هذا العامِ: أيَّامٌ بارِدةٌ ونَهارٌ قَصيرٌ، فلْتَستَعِنْ بالله المرأةُ والرجُلُ على الصيام، وعلى أداءِ الامتِحان.



ا باب ما يكره ويستحب في الصوم وحكم القضاء

(١٥٧٠) السُّؤالُ: هُناكَ أشياءُ تَحَرُمُ أو تُكرَه للصائِمِ، فما هيَ؟

الجوابُ: المُحرَّماتُ على الصائِم نَوْعان: مُحرَّماتُ من أَجْلِ الصِّيامِ، وهذه هي المُعطِّراتُ، ومُحرَّماتُ عامَّة مِثْل الكذِبِ والغِيبةِ والنَّميمةِ والغِشِّ والاستِماعِ إلى الأَغاني المُحرَّمةِ، وما أَشبَهَ ذلك.

أَمَّا الْمُفطِّراتُ فهي الَّتي إذا تَناوَلَها الصائِمُ أَفطَرَ -يَعنِي: فسَدَ صَوْمُه- وأَعظَمُها الجِماعُ، فمَن جامَعَ زَوْجَته وهو في حالٍ يَجِب عليه الصومُ فإنه يَتعلَّق بجِماعِه خمسةُ أشياءَ:

الأوَّلُ: الإِثْمُ؛ لأنه أَفطَرَ يومًا من رمَضانَ بلا عُذْرٍ.

والثاني: فَسادُ الصَّوْم.

والثالِث: وُجوبُ الإِمْساك بَقيَّة اليَوْم؛ لأن هذا اليومَ يَوْمٌ مُحُتَرَم وجَب صَوْمه. والرابعُ: وُجوبُ القَضاءِ.

والخامِسُ: وُجوبُ الكَفَّارةِ، وهي كَفَّارةٌ مُغلَّظةٌ: عِتقُ رقَبةٍ، فإن لم يَجِد فصِيامُ شهرين مُتَتابِعَيْن، فإن لم يَستَطِع فإطعامُ سِتِّين مِسكينًا.

هذه خَمسةُ أشياءَ تَترتَّب على مَن جامَعَ في نَهارِ رمَضانَ والصَّوْمُ واجِبٌ عليه.

أمَّا إذا كان غيرَ صائِمٍ في نَهارِ رمَضانَ مِثْل أن يَكون في سفَرٍ، فلا شيءَ عليه إلَّا القضاءَ وفَسادَ الصَّومِ، فتَنتَفي ثلاثةُ أشياءَ مِن خُسة، فلو قُدِّر أن الإنسانَ كان معَه أهْله في سفَرٍ وقد صامَ في رمَضانَ، ثُمَّ أراد أن يَأتِيَ أهلَه في هذا اليومِ فله ذلك، ولكِنْ صومُه يَفسُدُ؛ لأنه جامَعَ، ويجِب عليه القَضاءُ، ويَأكُلُ ويَشرَبُ بَقيَّةَ يَوْمه ولا حرَجَ عليه.

والمُفطِّراتُ كلُّها إذا فعلَها الإنسانُ ناسِيًا أو جاهِلًا أو مُكرَهًا غير مُريدٍ لها فليسَ عليه إِثْمٌ ولا قضاءٌ، فلو أكل الإنسانُ أو شرِبَ يَظُنُّ أن الشمسَ قد غرَبَت، فتبيَّن أنها لم تَغرُب فصومُه صَحيحٌ، ولكِنْ من حين أن يَتبَيَّن له أنها لم تَغرُب وجَبَ الإمساكُ، ودَليلُ ذلك عُمومُ قولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِيناً أَوَ أَخْطَأَنا ﴾ الإمساكُ، ودَليلُ ذلك عُمومُ قولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِيناً أَوَ أَخْطَأَنا ﴾ البقرة:٢٨٦]، فقالَ الله تعالى: ﴿قَدْ فَعَلْتُ ﴾ ومِنَ السُّنَةِ ما رَواهُ البُخاريُ عن أسهاءَ بنتِ أبي بَكْرٍ رَحِيَالِيَهُ عَنْهُا أن الناسَ أَفطَروا في عَهدِ النّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في يَوْمِ غَيْمٍ، ثُم طلَعَتِ الشمسُ (٢)، ولم يُنقَل أنَّهم أُمِروا بقضاءٍ، ولو كان القضاءُ واجبًا عليهم لأمَرَهم به النبيُّ عَيْهٍ، ولو أَمَرَهُم لنُقِلَ إلينا.

وكذلك أيضًا لو أن الإنسانَ كان صائِمًا فنسِيَ فأكَلَ أو شرِبَ فلْيُتِمَّ صَوْمَه ولا قَضاءَ عليه؛ لقَوْله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وهذا عامٌّ؛ ولقَوْلِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّهَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» (٣)، لكِنْ بمُجرَّدِ أن يَذكُر يَجِب عليه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قوله تَعَالَى: ﴿وَإِن تُبَدُواْ مَا فِي ٓ أَنْشُسِكُمْ أَوَ تُخْفُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس، رقم (١٩٥٩)، من حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، رقم (١٩٣٣)، ومسلم: كتاب

الإمساكُ، حتَّى لو كانتِ اللُّقْمةُ في فمِه وجَبَ عليه لَفْظُها.



(١٥٧١) السُّؤَالُ: بعضُ النِّساءِ تستَعْملُ حبوبَ مَنْعِ الدَّورةِ حتَّى تتمكَّنَ مِن صلاةِ التَّراويحِ والصِّيامِ، فها توجيهُكُم؟

الجَوابُ: توجيهُنا ألَّا تستعملَ المرأةُ حبوبَ منعِ الحيْضِ مِن أجلِ أَنْ تصومَ في رمضانَ وتَقومَ لَيْلَه؛ لأنَّ هذا خلافُ الطَّبيعةِ الَّتي جَبَل اللهُ عَلَيْها المرأةَ مِن خروجِ هذا الدَّم؛ ولهذا ليَّا دخلَ النَّبيُّ عَلَيْ عَلِيْهَ وهي تبكي وكانَتْ مُحْرمةً بالعُمْرَةِ في حَجَّةِ الوداع فقال لها: «مَا شَأْنُكِ؟» أو كلمة نحوَها، فأخبَرَتْه أَنَّا حاضت، فقال عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلاةُ وَالسَّلاةُ وَالسَّلامُ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَناتِ آدَمَ» (١)، فهو أمر فطري كتبه الله عَنَهَ اللهُ تعلَى على بناتِ آدَمَ، فلا ينبغي للْمَرْأةِ أَنْ تحاوِلَ مَنعَ هذه الطبيعةِ التي كَتَبَها اللهُ تعالى على بناتِ آدمَ، فلا ينبغي للْمَرْأةِ أَنْ تحاوِلَ مَنعَ هذه الطبيعةِ التي كَتَبها اللهُ تعالى على بناتِ آدمَ.

ثُمَّ إِنَّ فِي حبسِ الحيْضِ إِبَّانَ خروجِه ما لا شَكَّ أَنَّه ضَرَرٌ على الجِسْمِ؛ لأَنَّ الجِسْمَ يَكُونَ مُتهيِّنًا لإفرازِ هذا الدَّمِ، فإذا حُبِسَ فلا بُدَّ أَن يكونَ ما يُسمَّى بِرَدَّةِ الفعلِ التي قد يكون لها أثرٌ سيِّعٌ على المرأةِ ولو على المدى الطويلِ، ثمَّ إِنَّه بلَغَنِي عن الأطبَّاءِ الثَّقاتِ أَنَّ هذه الحبوبَ ضارَّةٌ، ضارَّةٌ للرَّحِمِ، وربَّما تكونُ ضارَّةً على الأولادِ في المُستَقْبَلِ، فيخرُجون مشوَّهِينَ؛ ولهذا كثر خروجُ الأطفالِ المُشوَّهينَ في زمنِنا هذا لكثرَةِ استعمالِ هذه الحبوبِ، فالمرأةُ إذا أفطرَت حالَ الحيْضِ وامتنعَتْ عَنِ الصَّلاةِ فإنَّما تفعلُ ذلك تعبُّدًا للهِ تَعَالى وطاعةً له؛ لأنَّما في حالِ الطُّهْر أُمِرَتْ بالصِّيامِ فصامَتْ فإنَّما تفعلُ ذلك تعبُّدًا للهِ تَعَالى وطاعةً له؛ لأنَّما في حالِ الطُّهْر أُمِرَتْ بالصِّيامِ فصامَتْ

الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر، رقم (١١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ. (١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض، رقم (٢٩٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضِّالِلَهُعَنْهَا.

وبالصَّلاة فصلَّتْ، وفي حال الحيْضِ والنِّفاسِ أُمِرَتْ بالإمساكِ عَنْهما فأَمْسَكَتْ، فهي مُطيعَةٌ لربِّها في الحالَيْنِ.

فالَّذي أَرى أنَّ المرأةَ تُعْرِضُ عَن هذا، أي: عنِ استعمالِ حُبوبِ منعِ الحَيْضِ، وتُبْقِي الأمرَ على طبيعتِهِ والقضاءُ -والحمدُ لله- سَهْلُ لا يَضُرُّ في مثلِ عهدِنا هذا، فكلُّ شَيْءٍ متوفِّر، تبريدُ الماءِ متوفِّر، الركوبُ لقضاءِ الحاجَةِ متوفِّر، كلُّ شيءٍ سهلٌ والحمدُ للهِ.

(١٥٧٢) السُّؤَالُ: سمِعنا من فَضيلتِكم أنَّ المرأةَ إذا أتاها الحيضُ لا تُؤجَرُ؛ ولذلك اضطررنا إلى أخذِ حبوبِ منع العادةِ الشَّهريَّةِ. وجِّهونا في ضَوء هذا السُّؤالِ.

الجَوَابُ: أقولُ: إنَّ المرأةَ إذا أتاها الحيضُ في رَمَضانَ فإنَّما لا تَصُومُ كما هو معروفٌ، ولكنَّها تقضيهِ، ولها أجرُ الصِّيامِ، لكنَّه ليسَ كأجرِ الصَّائمِ في رمضانَ، والدَّليلُ على هذا قولُ النَّبِيِّ عَيَلِيَّةِ في المرأةِ: إنَّهَا نَاقِصَةُ دِينٍ. قالوا: وما نُقصانُ دِينِها؟ قال: «أليْسَ إذا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» (١)، فجعل النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم - فلك نُقصانًا في دِينها، إلَّا أنَّه نُقصانٌ لا تُلامُ عليه؛ لأنَّما إنَّما أفطرتْ بأمرِ اللهِ، فهي من ذلك نُقصانًا في دِينها، إلَّا أنَّه نُقصانٌ لا تُلامُ عليه؛ لأنَّما إنَّما أفطرتْ بأمرِ اللهِ، فهي من هذه الناحيةِ -أي: من ناحيةِ طاعةِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ - مأجورةٌ.

وأمَّا أخذُ الحبوبِ من أجلِ ألَّا تَنزِلَ العادةُ، فهذا غلطٌ؛ لأنَّ الحيضَ دمٌ طبيعيٌّ كتبَه اللهُ على بناتِ آدمَ، وحَبْسُه بلا شكِّ سيكونُ ضَارًا؛ لأنَّه إخراجٌ للجسدِ عن طبيعتِه، ثمَّ إنَّه بَلغَنِي من الأطبَّاءِ الثِّقاتِ أنَّ فيه مضارَّ كثيرةً كتبوا إليَّ بها؛ وعليه فإنَّنا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّاًلِيَّهُ عَنْهُ.

نَنهَى المرأةَ أن تأخذَ هذه الحبوبَ من أجلِ أن تصومَ في رمضان، والحمدُ للهِ هذا شيءٌ كتبَه اللهُ على بناتِ آدمَ.

(١٥٧٣) السُّوَالُ: ما حكمُ تناوُلِ حُبوبِ منْعِ الحيضِ لتتمكَّنَ المرأةُ مِن الصِّيامِ في رمضانَ؟

الجَوابُ: لا نرى أَنْ تفعَلَ هذا؛ وذلك لأنَّ تناوُلَ هذه الحُبوبِ ثبَتَ عندنا بالتَّواتُرِ أَنَّهَا مُضَرَّةٌ، وأَنَّهَا سبَبُ لاضطرابِ الحيض، وربَّما تكونُ سببًا لتشويهِ الجنينِ وفسادِ عُروقِ الرَّحم، والمرأةُ إذا حاضت وتركَتِ الصِّيام، فإنَّ ذلك بقدر اللهِ تعالى وشرْعِ اللهِ؛ حاضت بقدرِ اللهِ، وأمسكت عنِ الصِّيامِ بشرْعِ اللهِ، فالكلُّ مِن عندِ اللهِ عَنَهَ هذا الحيضَ الَّذي هو جِبِلَّةٌ وطبيعةٌ خطأٌ منها، حتَّى لو فُرِضَ أَنَّ حيضتَها ستكونُ في العشرِ الأواخرِ مِن رمضانَ، وأنَّها ستُحْرَمُ مِن التَّهجُّدِ كما تُحْرَمُ مِن الصِّيامِ، قلنا لها: ولو كان كذلك، لا تتناولي هذه الحُبوبَ؛ لِمَا فيها مِن المَضرَّةِ.

(١٥٧٤) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ استعمالِ بعضِ النِّسَاءِ حُبوبَ منْعِ الدَّورةِ؛ لأَجْلِ أَنْ تصومَ مع المسلمينَ؟

الجَوَابُ: استعمالُ حُبوبِ منْعِ الدَّورةِ فيه ضررٌ عظيمٌ على المرأةِ، فقدْ حدَّثني النَّقةُ مِنَ الأطبَّاءِ بأنَّه يؤثِّرُ على الرَّحِمِ، وعلى الدَّمِ، وعلى الأعصابِ، وربَّما يؤثِّرُ على الأولادِ فيما بعُد بتشويهٍ أو غيرِه، وإذا كانتْ بِكْرًا فربَّما يؤثِّرُ عليها بالعُقْمِ؛ حيثُ يَفْسُدُ رَحِمُها فلا يكون قابلًا للحَمْلِ، ثُمَّ إنَّ في استعمالِ هذه الحبوبِ مِنَ المَضرَّةِ أنَّه

يُفْسِدُ مواعيدَ الدَّورةِ؛ فيحصُلُ للمرأةِ التباسُ واشتباهُ؛ لذلك ننصح نساءَ المؤمنين فنقول: اتْرُكْنَ استعمالَ هذه الحبوبِ، سواءٌ في وقتِ الصِّيامِ أو في غيرِه، ولا حرجَ على المرأةِ إذا لم تَصُمْ مع النَّاسِ؛ لأنَّ هذا شيءٌ بغيرِ اختيارِها، شيءٌ كتبه اللهُ على بناتِ آدمَ، وفي حجَّةِ الوداعِ دخل النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ على عائشةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا وهي تبكي، فقال لها: «ما شأنُكِ؟» فقالتْ: إنَّما لا تُصلِّي –تَعني أنَّما أتاها الحيْضُ –، فقال النَّبيُّ عَلِيهِ: «إنَّ هذا شيءٌ كتبه اللهُ على بناتِ آدَمَ»(۱).

(١٥٧٥) السُّؤالُ: حُكْم الحُبوب الَّتي تَمَنَع الدَّوْرةَ في رمَضانَ؟

الجَوابُ: الَّذِي أَشِر به على أَخُواتِ النِّساءِ أَن لا يَتَناوَلْن هذه الجُبوب؛ لأن الَّذِي ثَبَت عِنْدي أَنها مُضِرَّة على الأرحام، والأعصاب، والدم، وإذا كان كذلك فإنَّ ما فيه الضَّرَرُ مَنهيُّ عنه؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ" (٢)، الضَّرَرُ مَنهيُّ عنه؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ" وَالدورةُ إذا أَتَتْ في رمَضانَ فهذه طبيعة النِّساء، وقد حاضَتْ أُمُّ المُؤمِنين عائِشةُ والدورةُ إذا أَتَتْ في رمَضانَ فهذه طبيعة النِّساء، وقد حاضَتْ أُمُّ المُؤمِنين عائِشةُ وَكُولِيَّكُونَهُا في حَجةِ الوَداعِ وهي مُحرِمةٌ بالعُمْرة، فدخل عليها النَّبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهي تَبكِي، فقال لها: "مَا لَكِ، لَعَلَّكِ نُفِسْتِ!» -يَعني: حِضْتِ - قالت: نعَمْ. وسلم وهي تَبكِي، فقال لها: "مَا لَكِ، لَعَلَّكِ نُفِسْتِ!» -يَعني: حِضْتِ - قالت: نعَمْ. قال: "هَذَا شَيْءٌ كَتَبُهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» وليس قال: "هَذَا شَيْءٌ كَتَبهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» في الله عليه وليس قال: "هَذَا شَيْءٌ كَتَبهُ الله عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» أنه الحَيْضُ شيءٌ مَكتوبٌ على بنات آدَمَ، وليس

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض، رقم (٢٩٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضِحَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٩/ ٣٢٦)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، رقم (٢٩٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه (١٢١١)، من حديث عائشة رَضَيَاللَهُ عَنْهَا.

لامرأة دون الأُخرى، فإذا كان كذلك فاللهُ تعالى أَعلَمُ بِمَصلَحةِ المَرأةِ فلْتَدَعِ الأُمورَ على طَبيعَتِها، ولْتُمسِكْ عنِ الصلاةِ، وإذا أَتاها الحَيْضُ كها تُمسِك عنِ الصلاةِ، وإذا انتَهَى رمَضانُ تَقضِي، والحمدُ لله.

(١٥٧٦) السُّؤالُ: هل تَأْخُذ المَرأة حُبوب مَنْع الحَيْض في شَهْر رمَضانَ؛ للتَّفَرُّغِ للتَّفرُّغِ للتَّفرُّغِ

الجَوابُ: لا؛ لأنّها مُضِرَّة، والحيضُ ليس مرَضًا خاصًّا بامرأة دون أُخرى، بل هو شيءٌ كتبَه الله على بناتِ آدَمَ، ولكمّا دخلَ النبيُّ عَلَيْ على عائِشةَ رَضَالِلَهُ عَنهَا وهي تَبكِي وقد أَحرَمَت بالعُمرةِ، فسألَها فقالت: إنها حاضَتْ. فقال: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبهُ اللهُ عَلَى بناتِ آدَمَ» أَن لا يُعارَضَ ولا يُهانَعَ، والحمدُ لله بناتِ آدَمَ يَنبَغي أَن لا يُعارَضَ ولا يُهانَعَ، والحمدُ لله إذا أَفطَرَت تَقضِي بعد ذلك، والأمرُ واسِعٌ.

(١٥٧٧) السُّؤَالُ: ما حكم استخدام حُبُوبِ منعِ الحملِ في رمضانَ، مع العلم أني استشرتُ الطَّبيبةَ فقالت: لا بأسَ، استخدميها حتَّى تتمكَّني منَ الصِّيامِ. فما حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا تَستخدِمها، ولْتُفْطِرْ، وهذا شيءٌ كَتَبَه اللهُ على بناتِ آدمَ، ولا إشكَالَ فيه، فالحَيْضُ شيءٌ مكتوبٌ على كلِّ امرأةٍ، فلْتُفطِرْ ولْتَجْعَلِ الجسدَ على طبيعتِه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، رقم (۲۹۱)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه (۱۲۱۱)، من حديث عائشة رَضَيًا لِللهُ عَنهَا.

(١٥٧٨) السُّؤَالُ: إذا استخدمتُ حبوبَ منعِ الحملِ لأجلِ الصِّيامِ، فهل هذا جائزٌ؟

الجَوَابُ: هو جائزٌ، ولكن لا أُشِيرُ به، وعليها أن تبقيَ بدنهَا على طبيعتِه؛ فإنَّ هذا أفضلُ وأبعدُ عن المرضِ.

(١٥٧٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أَنْ تَأْخُذَ حُبوبَ مَنعِ الحملِ؟ الجُوابُ: أَوَّلًا: لا تَأْخُذُها إلَّا لحاجةٍ، هذا شرط.

الشَّرطُ الثَّاني: ألَّا يكونَ فيها ضَررٌ، وأنا أقولُ: إنَّ المعروفَ أنَّ فيها ضَررًا. الشَّرطُ الثَّالثُ: أنْ يأذَنَ الزَّوجُ بهذا.

(١٥٨٠) السُّؤَالُ: الإبرُ المانعةُ للحمْلِ، عندَ استخدامِها تمنَعُ نُزولَ الدَّورةِ، فهل يجوزُ أنْ تأخُذَ مثْلَ ذلك؟ وما حُكمُ الصَّلاةِ والصِّيام إذا نزَلَ عليها دمٌ؟

الجَوابُ: ما دامت في حاجةٍ إلى ذلك فلا بأس، وتصومُ وتُصَلِّي وإنْ نزَلَ عليها دمٌ؛ لأنَّها ليست حائضًا.

(١٥٨١) السُّؤَالُ: إذا رأى أحدُنا شخصًا يُفْطِرُ ناسيًا فهل يُخبِرُهُ بالإمساكِ أو يترُكُهُ؟

الجَوَابُ: يجِبُ عليه أَنْ يُخْبِرَهُ؛ لأَنَّه رآهُ على مُفْسِدٍ لصومِه؛ فيجِبُ عليه أَنْ يَنهاهُ عنه.

(١٥٨٢) السُّؤَالُ: هَلِ الإفطارُ على تَمْرٍ يَزيدُ مِن أَجْرِ الصَّائمِ، أَو أَنَّ أَجْرَهُ مُستَقِلُّ عَنِ الصَّوم؟

الجَوَابُ: أَجْرُهُ مُستقِلٌ عَنِ الصَّومِ، لكنَّه إذا بادَرَ إلى الإفطارِ فهذا هو الَّذي يَزيدُ أَجْرَ الصَّوم؛ لأنَّ تعجيلَ الإفطارِ صِفةٌ تتعلَّقُ بنفسِ اليوْم.

(١٥٨٣) السُّؤَالُ: نحنُ سنقومُ بالسَّفرِ -إنْ شاءَ اللهُ- في أَوَّلِ رمضانَ، فهَلِ الأَفضلُ الصِّيامُ؛ لأَنَّنا قادرونَ عليه تمامًا في هذا الزَّمنِ المُيسَّرَةِ مواصَلاتُه، أو الإفطارُ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهُ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ»(١)؟

الجَوَابُ: ما دامَ الصِّيامُ ليس فيه مَشقَّةٌ فَصُمْ.

(١٥٨٤) السُّؤالُ: هل للمُسافرِ إذا وصَلَ المدينةَ الَّتي يريدُ السَّفرَ إليها أَنْ يُفْطِرَ؟ الجُوابُ: يُفْطِرُ، ولا حرَجَ عليه.

(١٥٨٥) السُّوْالُ: إذا قَدِمَ المسافر في نهارِ شهرِ رمضانَ؛ فهل يُمسِكُ بقيَّةَ النَّهارِ أُو يُفْطِرُ؟

الجَوابُ: الصوابُ والقولُ الرَّاجِحُ: إنَّه لا يلزَمُه الإمساكُ؛ لأنَّ هذا اليومَ غيرُ مُحتَرَم في حَقِّه، ولكنْ يلزَمُه القَضاءُ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٠٨)، من حديث ابن عمر رَضَّ الله عنه الله بحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته».

(١٥٨٦) السُّؤالُ: إذا كانت المرأةُ مُسافرةً في نَهارِ رَمضانَ وأَخَذَت برُخصِ السَّفرِ ومنها الإِفطارُ، فهل عِندَما تَصِلُ تَبقى مُفطِرةً؟

الجَوابُ: إذا وَصلَ المسافِرُ إلى بلدِه وهو مُفطِرٌ فلا يَلزَمُه الإِمساكُ، فله أن يَأكُلَ ويَشرَبَ إلى أن تَغيبَ الشَّمسُ، وكذلك المرأةُ إذا طَهْرَت من الحَيضِ في أثناءِ النَّهارِ فإنَّها تَبقى على إِفطارِها ولا حَرَجَ عليها، هذا هو القَولُ الراجِحُ في هذه المسألةِ، وإن كان بَعضُ العُلهاءِ قال: يَلزَمُه الإِمساكُ. ولكن لا يَصِحُّ أن يكونَ الإِمساكُ صَومًا.

فالقولُ الراجِحُ: للمسافِرِ إذا قَدِمَ مُفطِرًا أن يَبقَى على إِفطارِه، والحائِضُ إذا طَهُرَت أن تَبقى على إفطارِها.

(١٥٨٧) السُّؤالُ: ما رأيُ فَضيلتِكم في انشِغالِ المرأة عن قِراءة القُرآن بإِعْداد الطَّعام للفُقَراء وغَيْر ذلك منَ الأَعْمال في رمَضانَ؟

الجَوابُ: يُمكِنها أن تَجَمَع بين هذا وهذا، فلا يُمكِن للمَرأة أن تَقضيَ يومَها كلَّه في إعداد الطَّعام، فلْتَجمَعْ بين هذا وهذا، على أنه منَ المُمكِن أن تَقرأ القُرآن وهي في المَطبَخ، وإن كُنت لا أُحِبُّ ذلك؛ لأنَّني أُحِبُّ أن يَكون الإنسانُ الَّذي يَقرأ القُرآن مُتفرِّغًا قَلبيًّا وجِسميًّا لقِراءة القُرآن.

(١٥٨٨) السُّؤالُ: ما هو فَضْل الصدَقة في رمَضانَ؟ ولِمَن تُعطَى في رمَضانَ؟ ومَن تُعطَى في رمَضانَ؟ وما حُكْم تَخصيصِها في رمَضانَ؟

الجوابُ: الجُود في رمَضانَ أفضلُ منَ الجودِ في غيرِه؛ لأن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كانَ أجودَ الناسِ، وكان أجودَ ما يَكون في رمَضانَ حين يَلقاه جِبريلُ

فيُدارِسُه القُرآنَ، فيكون أجودَ بالخيرِ منَ الرِّيحِ المُرسَلةِ (١).

والصدَقة في رمَضانَ لها شرَفُ الزَّمانِ، فهي فيه أَفضَلُ من غَيْرِه؛ لشرَفِ زَمانِه، ولكِنْ قد تكون الصدَقة في وقتٍ تكون حاجة الفُقراء فيه أشدَّ، فتكون الصدَقة فيه أفضَلَ منَ الصدَقة في رمَضانَ، والفُقراء في رمَضانَ تأتيهم الصدَقات الَّتي يُمكِن أن يَستَغنوا بها، لكِنْ في غيرِ رمَضانَ لا تَأتيهم صدَقاتُ، فيحتاجون إليها، فكانتِ الصدَقة في وقتِ حاجةِ الفُقراءِ أفضلَ؛ لأن ذلك الأمرَ هو المقصودُ منَ الصدَقة، إذ أَهمُّ مقصودٍ للصدَقة أن يَنتَفِع الفُقراء بها، فكلَّما كان انتِفاعُهم بها أكثرَ كانت أفضلَ.

ولهذا لا نَرَى أن الناسَ كلَّهم يُقبِلون على الصدَقاتِ في رمَضانَ، ويُمسِكون في غير رمَضانَ.

فالإنسانُ يَنبَغي له أن يُراعِي حاجة الفُقراء قبل أن يُراعِي فَضلَ الزَّمانِ، فلا شَكَّ أن الصدَقة في رمَضانَ أفضَلُ؛ لِما في ذلك مِن التَّأسي بِرَسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولِما في ذلك من سَدِّ حاجةِ الفُقراء في ذلك الشهرِ المُبارَك لعلَّهُم يَتَفرَّغون للعِبادةِ من صَلاةٍ وقُرآنٍ وذِكْرٍ.



(١٥٨٩) السُّؤالُ: ما هو فضْلُ الصَّدقةِ لا سيَّما في رمضانَ؟

الجَوابُ: فضْلُ الصَّدقةِ إذا كانت مِن كَسْبٍ طيِّبٍ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَأْخُذُها بيمينِه، فيرُبِّيها لصاحبِها، فيكونُ ما يُعادِلُ التَّمرةَ مثْلَ الجبَلِ العظيم، كما ثبَتَ ذلك

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب أجود ما كان النبي عَلَيْ يكون في رمضان، رقم (۱۹۰۲)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب كان النبي عَلَيْ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة، رقم (۲۳۰۸)، من حديث ابن عباس رَضَالِلُهُ عَنْهُما.

عن النّبي عَلَيْهِ (۱)، وكلَّ امرئٍ في ظِلِّ صدقَتِه يومَ القيامةِ، وما نقَصَت صدقةٌ مِن مالٍ، والمُتصدِّقُ المُخْفِي للصَّدقةِ مَن يُظِلُّه اللهُ في ظلِّه يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظلُه، كما ثبَتَ ذلك عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ في قولِه: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ عَابًا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقًا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّ أَخَافُ اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقًا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّ أَخَافُ اللهِ وَرَجُلٌ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» (٢).

فإذا أخفى الصَّدقة كان ذلك أفضَلَ؛ لأنَّه أدلُّ على الإخلاصِ، وأرفَقُ بالمُعْطَى حتَّى لا يلحَقَه الحنجُلُ والحياءُ، لكنْ إذا قُدِّرَ أنَّ في إعلانِ الصَّدقةِ مصلحةً، فإنَّ إعلانها يكونُ أفضَلَ؛ كما لو كان الإنسانُ ممَّن يُقْتَدَى به، فأعلَنَ صدقتَه؛ ليتبَعَه النَّاسُ في ذلك، فإنَّ هذا يكونُ أفضَلَ.

وهذه قاعدةٌ شرعيَّةٌ ينبغي للإنسانِ مُلاحظتُها، وهي: أنَّ الفاضِلَ قد يكونُ مفضولًا في بعضِ الأحيانِ لأسبابٍ تُوجِبُ ذلك، فالأصْلُ في الصَّدقةِ أنَّ السِّرِيَّةَ منها أفضَلُ، لكنْ قد يعرِضُ للظَّاهرةِ ما يجعَلُها أفضَلَ مِن السِّرِّيَّةِ.

ومِن فضائلِ الصَّدقةِ: أنَّهَا سببٌ لشرْحِ الصَّدرِ وسُرورِ القلبِ؛ لأنَّ الإنسانَ كلَّما كثُرَ إنفاقُه في الخيرِ ازدادَ انْشراحُ صدْرِه للإسلامِ، وفرِحَ بذلك، وهان عليه بذْلُ المالِ، كما هو مُجُرَّبٌ ومُشاهَدٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصّلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُ.

(١**٠٩٠) السُّؤالُ:** امرأةٌ تقولُ: شخصٌ اعتاد أنْ يتصدَّقَ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ تَحَرِّيًا لليلةِ القَدْرِ، فهل هذا واردٌ؟

الجَوابُ: لا، ليلةُ القَدْرِ إنها يُطلَبُ قِيَامُها، يعني: إحياءَها بالتَّهجُّدِ، ولم يَرِدْ عِنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسَلَّم - الحثُّ فيها على الصَّدقةِ ولا على العُمْرَةِ، وما يَفْعَلُه كثيرٌ منَ النَّاسِ اليوم من أنَّهم إذا كان ليلةُ السابعِ والعشرينَ أَتُوْا بالعُمْرَةِ، لا أصلَ له في شريعةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسَلَّم، والعُمْرَةُ تكون من أوَّلِ يومٍ من رمضان إلى آخِرِ يومٍ من رمضانَ، وفي الحديثِ: «عُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً» (۱)، لم يقل: في ليلةِ القدرِ، ولا في العشرِ الأواخرِ. نعم إذا صادفَ أنَّ الإنسانَ لم يَفْرُغُ مِن شُعُلِه إلَّا ليلةَ السَّابِعِ والعشرينَ وأتى بالعُمْرَة، فهذا شيءٌ آخَرُ، لكن كونُه يَتَقَصَّدُ العُمْرَةِ ليلةَ السَّابِعِ والعشرينَ، ويَرَى أنَّ ذلك مُقَرِّبٌ له إلى اللهِ تعالى، وأنَّ لهذه العُمْرَةِ في هذه اللَّيلةِ مِيزَةً على غيرِها، فهذا لا أصلَ له.

ويَجِبُ أَنْ نُخَصِّصَ اللياليَ والأيَّامَ والأماكنَ بها جاءتْ به الشَّريعةُ فقطْ، ولا نَزِيد، فالنَّدي جاءتْ به الشَّريعةُ بالنِّسبةِ لليلةِ القَدْرِ هو القيامُ والتَّهَجُّدُ بالصَّلاةِ.

ثمَّ إنَّ ليلةَ السَّابِعِ والعشرينَ مَن يقولُ: إنَّها ليلةُ القدْرِ؟ فليلةُ القدرِ قد تكونُ في غيرِ هذه اللَّيلةِ، ولقد رآها النَّبيُّ عَلَيْ ليلةَ إحدَى وعشرينَ (٢)، وكانتْ مرَّةً في السَّبِعِ الأواخرِ؛ فقد رآها جماعةٌ منَ الصَّحابةِ، فقال النَّبي عَلَيْ الرَّى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، رقم (١٢٥٦)، من حديث ابن عباس رَضَاً لِنَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، رقم (٢٠١٨)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، رقم (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَيَّاللَّهُ عَنْهُ.

فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ "()، يعني بذلك تلك السَّنةَ، أي: مَن كان مُتحرِّبَها في تلك السَّنةِ فلْيَتَحَرَّها في السَّبعِ الأواخرِ، وإلَّا فكلُّ العشرِ مُمْكِنٌ أَنْ تقعَ في إحدى لَياليها ليلةُ القَدْرِ.

لهذا نجدُ أنَّ مِنَ الجِرمانِ أن يَقْتَصِرَ الإنسانُ في تهجُّدِه في العشرِ الأواخرِ من رمضان على ليلةِ سبعٍ وعشرينَ؛ فإنَّ هذا حِرمانٌ، صحيحٌ أنَّ ليلةَ السَّبعِ والعشرينَ أرجَى الليالي، لكِنْ ليستْ يَقينًا أنَّهَا ليلةُ القَدْرِ.

(١٥٩١) السُّؤَالُ: لو لم أختِمْ في رمضانَ القُرآنَ فهل آثَمُ بذلك؟

الجَوَابُ: لا تَأْثَمُ، لكن ينبغي للإنسانِ في رمضانَ أَنْ يُكثِرَ من قراءةِ القُرآنِ؛ لأَنَّه الشَّهرُ الَّذي نزَل فيه القُرآنُ.

(١٥٩٢) السُّؤالُ: أيُّهما أَفضَلُ في رمَضانَ للمَرأة: حِفْظ القُرآن أو القِراءة؟

الجَوابُ: الأَفضَلُ للمَرْأة والرجُل الجِفْظ؛ لأنَّ الجِفْظَ يَحصُلُ به تِلاوة القُرآن وحِفْظ القُرآن، ولكِنِ القِراءة نظَرًا لا يَحصُل بها إلَّا القِراءة فقَطْ.

(١٥٩٣) السُّؤَالُ: ما هو أفضلُ وقتٍ لقراءةِ القُرآنِ في رمضانَ؟

الجَوَابُ: أفضلُ وقتٍ هو الوقتُ الَّذي يكون فيه القلبُ حاضرًا متفرِّغًا لقراءةِ القُرآنِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب التهاس ليلة القدر، رقم (۲۰۱۵)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، رقم (١١٦٥)، من حديث ابن عمر رَضَوَالِنَّهُ عَنْهُا.

(١٥٩٤) السُّؤالُ: امرأةٌ لا تعرِف أن تقرأَ القُرآنَ، فهاذا يجبُ عليها منَ العملِ في شهرِ رمضانَ منَ الأعمالِ الصَّالحةِ؟

الجَوابُ: الأعمالُ الصَّالحةُ -وللهِ الحمدُ- كثيرةٌ؛ مِنها قراءةُ القُرآنِ، فتقرَأ ما تَيسَّرَ وما تَعرِفُ منَ القُرآنِ؛ قليلًا كان أو كثيرًا، وليس بلازم أن تقرأَ القُرآنَ كلَّه.

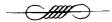
كذلك أيضًا التَّسبيحُ والتَّكبيرُ والتَّهليلُ والتَّحميدُ: سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، فهذه منَ الباقياتِ الصَّالحاتِ.

كذلك: سُبحانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ، سُبحانَ اللهِ العظيمِ. فهاتانِ قالَ فيهما رسولُ اللهِ وَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ؛ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ»(۱).

كذلك تُكثِرُ منْ الإستغفارِ: أستغفِرُ اللهَ وأتوبُ إليه، أستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه، أستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه، أستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه.

(١٥٩٥) السُّوَّالُ: أَيُّهَا أَفْضَلُ فِي شَهْرِ رَمْضَانَ الحَفِظُ أَوِ التِّلَاوَةُ للخَتْمِ؟ الجَوابُ: كلاهما سواء، والحفْظُ أحبُّ إليَّ؛ لأنَّ الحفْظَ يجمَعُ لك بين الأَجْرِ وحفْظِ

القُرآنِ.



(١٥٩٦) السُّؤَالُ: هل ورَدَ في خَتمةِ رمضانَ أحاديثُ عَنِ الرَّسولِ ﷺ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْزِينَ ٱلْقِسَطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، رقم (٧٥٦٣)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضَيَّالَيُهُءَنَهُ.

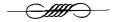
الجَوَابُ: أمَّا عَنِ الرَّسولِ ﷺ فَلَمْ يَرِدْ شيءٌ، وأمَّا عَنِ الصَّحابةِ فقدْ ورَدَ عن أنسٍ رَضَيَّيَتُهُ عَنهُ أنَّه كان إذا أراد أنْ يختِمَ القرآنَ جَمَعَ أهلَه ودعا(١).

ولكنِ الَّذي يُمِمُّنِي كثيرًا أنَّ بعضَ الإخوةِ -جزاهُمُ اللهُ خيرًا، ووفَّقَنا وإيَّاهم للصَّوابِ- يأتونَ إلى المساجدِ، فإذا كانتِ اللَّيلةُ الَّتي يختِمُ فيها الإمامُ القرآنَ الصَّوابِ فحرَموا أنفُسَهم خيرًا كثيرًا؛ لأنَّ مَن قام مع الإمامِ حتَّى ينصرِف كُتِبَ له قيامُ ليلةٍ.

ثم إنهم ظهروا للنَّاسِ بمَظهرِ الشَّاذِّ؛ إذْ لو كانتِ الخَتمةُ محرَّمةً لقُلْنا: هُمْ معذورونَ. ومع ذلك نقول: هُمْ معذورونَ، وهُمْ مسؤولونَ أيضًا، فيجِبُ عليهم أنْ يُنبِّهوا الأَئمَّةَ إلى هذا، ويقولوا لهم: بيننا وبينكم كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِه ﷺ. هذا إذا كانتْ محرَّمةً.

أمَّا إذا كانت مِنَ المسائلِ الَّتي يجتهدُ فيها العلماءُ، وبعضُهم يراها مستحبَّةً، وبعضُهم يراها غيرَ مستحبَّةٍ، فلا ينبغي أنْ يشُذُّوا عَنِ المسلمينَ مع هذا الاختلافِ السَّائغ.

وما أحسنَ ما فعله بعضُ الأئمَّةِ حيثُ جعلوا الختمةَ في مكانِ القُنوتِ! يَعني أنَّهم يجعلونَ خِتامَ القرآنِ في صلاةِ الوترِ ويَدْعُونَ، ويقولونَ: نحن نريد أنْ يكونَ هذا الدُّعاءُ هو القُنوتَ، وهذا لا شكَّ أنَّه يُهوُّن المسألةَ، وأنَّه لا يستطيع الإنسانُ أنْ يقولَ في ذلك شيئًا.



⁽١) أخرجه الدارمي رقم (٣٥١٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٤٧١).

ے | قضاء رمضان

(١٥٩٧) السُّوَّالُ: إذا كان للمرأةِ أَيَّامٌ محدودةٌ مِنَ الدَّورةِ، فصامَتْ بعدَ انقضائِها، وفي اللَّيلِ نزل منها سائلٌ تابعٌ للدَّورةِ، فهل تقضي ذلك اليوْمَ؟ وهل تُعيدُ الاغتسالَ؟

الجَوَابُ: إذا انقطع الدَّمُ وصامَتْ بعدَ انقطاعِ الدَّمِ فصوْمُها صحيحٌ؛ لأنَّ الطَّهارةَ تحصُلُ بانقطاعِ الدَّمِ، ولا تُعيدُ الاغتسالَ، فها دامَتْ قد طَهُرَتْ فالنُّقَطُ أو الصُّفرةُ أو الكُدْرةُ ليست بشيءٍ.

(١٥٩٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ شاكَّةٌ في صيامِ أحدِ أيَّامِ رمضانَ؛ حيثُ إِنَّهَا صَحَتْ بِين الأذانِ والإقامةِ وشَرِبَتْ ماءً، فهاذا تفعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا كانت تعلَمُ أنَّه قد أذَّنَ الفَجرُ فعليها قضاءُ هذا اليومِ؛ فإنَّه لا يَجِلُّ للإنسانِ إذا طلَعَ الفَجرُ وهو يريد الصَّومَ أنْ يأكلَ أو يشربَ إذا كان صيامُه واجبًا، وإنْ كان نفْلًا فإنَّه يفسُدُ، ولا حرجَ عليه، فعلى هذه المرأةِ أنْ تقضيَ هذا اليومَ الذي شرِبتْ فيه الماءَ بعدَ الأذانِ إذا كانت تعلَمُ أنَّه قد أذَّنَ الفَجرُ.

أمَّا إذا كانت لا تعلَمُ ولم تدرِ إلَّا حيَن أقام الصَّلاة، فعرَفَتْ أنَّها شرِبتْ بعدَ أذانِ الفَجرِ، فليس عليها شيءٌ؛ لأنَّها جاهلةٌ، وكلُّ إنسانٍ يفعل شيئًا مِنَ المُفطِّراتِ جاهلًا فإنَّه لا إثمَ عليه، ولا قضاءَ عليه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُتُوَاخِذُنَا إِن نَسِيناً أَوْ أَخْطَأُنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

(١٥٩٩) السُّؤَالُ: مَن مرِضَ، ثُمَّ استمَرَّ به المرضُ حتَّى أَدرَكَ رمضانَ، ثُمَّ ماتَ في شهرِ رمضانَ، فهل يُكَفَّرُ عنه أو يُصامُ عنه؟

الجَوَابُ: ما دام الرَّجُلُ قد أُيِسَ مِن مرضِه فإنَّه يُطْعَمُ عنه ولا يصام.

(١٦٠٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: في بداية صيامِها كانتْ تستحي من أهلِها أن تخبرَهم بأيَّامِ العادةِ، وبعد سنواتٍ أرادتْ أن تقضيَ هذه الأيَّامَ، فمرِضتْ ولم تستطع، حتَّى دخل عليها شهرُ رمضانَ التالي، وهي مريضةٌ، فهاذا تَعمَلُ؟

الجَوابُ: إذا كان مرضُها مرضًا مستمرًّا لا يُرجَى برؤُه فإنَّها تُطعِمُ عن كلِّ يومِ مِسكينًا؛ عن الماضي وعن رمضانَ الحاليِّ، وإذا كان مرضُها مرضًا عارضًا يُرجَى شفاؤُه، فإنَّها تنتظِرُ حتَّى يَشفِيَها اللهُ، ثمَّ تَقضي الأَيَّامَ الَّتي فاتَتها.

(١٦٠١) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ والدَها أفطرَ من رمضانَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، وبعدَ رمضانَ لم يَصُمْ هذه الأَيَّامَ المتبقيَّةَ عليه، حيثُ أصبحَ لا يُدرِكُ، وبعد ذلك تُوُفِّي، فهاذا يَلزَمُ الأهلَ أوِ الورثةَ؟ هل يصومونَ عنه؟

الجَوابُ: إذا صاموا عنه فلا بأسَ، سواءٌ صام عنه واحدٌ أو صام عنه جماعةٌ، فلو قُدِّرَ أَنَّ عليه عَشَرَةَ أَيَّامٍ، وله خمسةُ أبناءٍ، وصام كلُّ واحدٍ يومينِ فلا بأسَ، وإذا لم يَصُوموا فإنَّهم يُطعِمُون عن كلِّ يومٍ مِسكينًا كيلو من الأَرُزِّ تقريبًا لكلِّ واحدٍ.

(١٦٠٢) السُّؤَالُ: إذا كانَتِ الزَّوْجةُ عليها أَيَّامٌ مِن رمضانَ الماضي، وكانتْ حاملًا وستضَعُ في مُنتصَفِ شهرِ رمضانَ هذا العامَ -إنْ شاءَ اللهُ-، فكيْفَ تَقضي الأَيَّامَ الَّتي عليها؟

الجَوَابُ: تَصومُ الأَيَّامَ الَّتِي عليها حتَّى إنْ أَفْطَرَتْ في رمضانَ هذا العامَ.

(١٦٠٣) السُّؤالُ: أفطَرْتُ عمدًا أيَّامًا مِن رمضانَ في بدايةِ بُلوغي، ولا أدري عدَدَ الأيَّامِ قد تكونُ عشرينَ أو أكثرَ؛ فهاذا عليَّ؟

الجَوابُ: خُذْ بالأقلِّ واقْضِها.

(١٦٠٤) السُّؤالُ: تهاوَنَ شخصٌ في كِبَرِه في صيامِ عدَّةِ رمضاناتٍ، وكان مُستطيعًا في ذلك الوقتِ، وتُوُفِّي إثرَ حادثٍ أليمٍ؛ فهاذا يلزَمُ الورثةَ في مثْلِ هذه الحال؟

الجَوابُ: لا يلزَمُ الورثةَ شيءٌ؛ لأنَّ العمَلَ الصَّالحَ يُعاقَبُ أو يُثابُ عليه مَن خُوطِبَ به، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء:١٥]، ولكنْ نقولُ: إذا شاء ورثَتُه أنْ يصوموا عنه فلا بأس، ولا حرَجَ أنْ يتقاسَموا الآيَّامَ؛ فيصومَ أحدُهم يومينِ، والثَّاني يومينِ، والثَّالثُ يومين، أو أكثَرَ أو أقلَ.

(١٦٠٥) السُّؤالُ: والدي مَريضٌ مَيْؤُوسٌ مِن شِفائِه، فكيف أُطْعِمُ عنه؟

الجَوابُ: أَطْعِمْ عن كلِّ يومٍ مِسكينًا، كل يومٍ في يَوْمِه، وإنْ شِئْتَ فَأَخِّرُها إلى آخِرِ يومٍ بأنْ تَصْنَعَ طَعامًا: غَداءً، أو عَشاءً - ولو بَعْدَ رمضانَ - تدعو إليه ثَلاثين فَقِيرًا أو تِسْعةً وعِشْرينَ فقيرًا حسبَ الشَّهْرِ، ولا يجوزُ أَنْ تُخْرِجَها نَقْدًا.

(١٦٠٦) السُّؤالُ: رجلٌ عندَه مَرضُ السَّرطانِ؛ فهلْ يصومُ شهرَ رمضانَ؟ الجَوابُ: هذه -باركَ اللهُ فيك- تعودُ إلى شيءٍ واحدٍ، هل يشُقُّ عليه الصَّومُ أو يضرُّه؟ إنْ كان يشُقُّ عليه الصَّومُ أو يضرُّه فإنَّه لا يصومُ، ويدفَعُ كفَّارةً عن الصِّيامِ؛ بأنْ يُطعِمُ عن كُلِّ يومٍ مسكينًا غيرَ الأوَّلِ، يعني: يُطعِمُ ثلاثينَ مسكينًا أو تسعَةً وعِشرين مِسكينًا حسبَ أيَّامِ الشَّهرِ.

(١٦٠٧) السُّؤَالُ: مريضٌ بالكُلى أفطرَ عِدَّةَ أَيَّامٍ بسببِ مرضِه، وفي نيَّتِه أَنْ يقضيَ، ولكنِ اشْتدَّ به المرضُ حتَّى مات، فهل يصِحُّ أَنْ يُصامَ عنه أو يُتصدَّقَ عنه؟

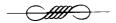
الجَوَابُ: هذا المريضُ وأمثالُه ممَّنْ مرضُهم لا يُرجى بُرْؤُهُ -نسألُ اللهَ العافيةَ والسَّلامةَ- والمريضُ بمرضٍ لا يُرجى بُرْؤُهُ لا يَلْزَمه الصَّومُ؛ لأنَّ هذه حالُه دائمًا، ولكنْ عليه الإطعامُ؛ أي: أنْ يُطعِمَ عن كلِّ يوْمِ مِسكينًا.

وللإطعام كيفيَّتانِ:

الكيفيَّةُ الأُولى: أنْ يُعطيَ المساكينَ طعامًا من أرزِّ أو بُرِّ، والمُختارُ في زمنِنا هذا الأرزُّ؛ لأنَّه أقلُّ مُؤْنَةً في إصلاحِه مِنَ البُرِّ، فيُطعِمُ كلَّ أربعةِ مساكينَ صاعًا مِنَ الأرزِّ، ويُععل معه ما يُؤْدِمُهُ مِن لحمٍ أو نحْوِه، حتَّى يُتِمَّ أيَّامَ الشَّهرِ، فإذا كان الشَّهرُ تسعةً وعشرينَ مِسكينًا، وإذا كان الشَّهرُ ثلاثينَ يومًا أطعَمَ ثلاثينَ مِسكينًا.

وأمَّا الكيفيَّةُ الثَّانيةُ للإطعامِ فأنْ يصنعَ طعامًا -عَشاءً أو غَداءً-، ويدعوَ إليه ثلاثينَ مِسكينًا، إمَّا دُفعةً واحدةً، وإمَّا على دُفُعاتٍ.

فهـذا الحُكْمُ في المريضِ الَّذي لا يُرجى زوالُ مرضِه، ومنه -بها أظُـنُّ- مرضُ الكُلي.



(١٦٠٨) السُّوَّالُ: رجلٌ أفطرَ في عامينِ ماضيينِ من رمضان وهو مَريض مرضًا نفسيًّا، فهل يُطعَمُ عنه؟

الجَوَابُ: ما دام الرجلُ لا يُرجَى بُرؤُهُ فإنَّه يُطعَمُ عنه، فأمَّا إذا كان يُرجَى بُرؤُهُ فإنَّه يُطعَمُ عنه عنه عن كلِّ فلْيَنْتَظِرْ حتَّى يُعافِيَه اللهُ ويصومَ، فإن كان مريضًا مرضًا نفسيًّا فإنه يُطعَمُ عنه عن كلِّ يومٍ مِسكينٌ.

(١٦٠٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ لم تستطع صيامَ رمضانَ كاملًا بسبَبِ المرَضِ، فهل عليها فديةٌ، أو تقضي الأيَّامَ الَّتي أفطَرَتْها بعدَ رمضانَ؟

الجَوابُ: تقضيها بعدَ رمضانَ.

(١٦١٠) السُّوَّالُ: متى يُباحُ الفِطرُ للحامِلِ والمُرْضِع؟

الجَوابُ: يجِبُ أَنْ نعلَمَ أَنَّ مِنَ القواعِدِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْها هذه الشَّريعَةُ السَّمْحَةُ التَّيْسِيرَ أحبُّ إلى الله تعالى مِن التَّعسيرِ، وقدْ قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَاكَ فِي آياتِ الصِّيامِ: ﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقالَ تعالى في آيةِ الوُضوء: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِرَكُمْ ﴾ اللوضوء: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِرَكُمْ ﴾ [المائدة:١]، وقال تعالى: ﴿ وَجَهِدُواْ فِي ٱللّهِ حَقَّ جِهَادِهِ وَ هُوَ ٱجْتَبَكُمُ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱللّهِ مَقَ جِهَادِهِ وَ اللّهِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وهذه عامة.

فمتى حصَلَ على الحامِل أو المُرضِعِ مشقَّةٌ بالصَّومِ فإنَّهما تُفْطرانِ، والفِطْرُ لَهما أفضلُ؛ لما فيه مِنْ قَبولِ رُخْصةِ اللهِ عَنَّمَكَ والتَّيسيرِ عَلَيْهِما، وكذلك إذا خافتا على وَلَدَيْها، أي: خافتِ الحامِلُ على جَنينِها في بَطْنِها وخافَتْ المُرْضِعُ على طفلِها مِن قِلَّةِ

اللَّبنِ، فإنَّها تُفطران أيضًا؛ إنقاذًا للحَمْلِ والطفلِ مِن الضَّرِر، وهذا مِنْ تَيْسيرِ اللهِ عَزَوَجَلً.

لكنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: إذا كان الخوفُ على الولدَيْنِ - أَيْ: عَلَى الطِّفلِ في مسألَةِ المُرْضعِ وعلى الجنينِ في مسألَةِ الحاملِ - دونَ الأُمِّ فإنَّ عَلَيْهما القضاء؛ إطعامَ مسكينٍ لكلِّ يوم، يقومُ به مَن تلزمُهُ نِفقةُ الطِّفلِ والحَمْلِ؛ لأنَّ هذا الفِطْرَ لَيْسَ لمصلَحَتِهما، بَلْ لصلَحَةِ ولَدَيْهما، فإنِ احتاطَتْ المرأةُ في هذه الحالِ وقضَتْ وأَطْعَمَت مَنْ تَلزمُه مؤونَةُ الولدِ عن كلِّ يومٍ مسكينًا فهو خيرٌ.

(١٦١١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تعيشُ في الباديةِ وعِنْدَما بلغَتْ صامَتْ، ولكنَّ الأهلَ كانوا يجبِرُونَها على الفِطْرِ رحمةً بها- وهي خَجِلَةٌ أَنْ تخبرَهُم بأنَّها قدْ بلغَتْ- والآن لا تَدْرِي كم عَلَيْها مِنَ الصِّيامِ، معَ العلمِ أنَّها تُعاني الآن مِنْ أمراضٍ وتصومُ بمشقَّةٍ، هل على أو لادِها شَيْءٌ أو كفَّارةٌ ؟

الجَوَابُ: أمَّا أُولادُها فلا شيءَ عليهم، وإذا توفِّيَتْ فإنْ شاؤُوا صاموا عنها ويُوزَّعُ الصِّيامُ بينهم؛ كلُّ فردٍ يصومُ عدَّةَ أيامٍ، وإنْ شاؤوا فلا شيءَ عليْهِم، لكنْ إذا لمُ يصوموا فعَليْهم أنْ يَدْفَعُوا كَفَارَةً.

(١٦١٢) السُّؤَالُ: امرأة جاءتُها الدَّوْرَةُ وهي صَغِيرَةٌ وكانت تُفْطِرُ في رَمَضانَ ولا تصوم؛ لأنَّها كانَتْ جاهِلَةً بالحُكْمِ، ولَمْ تَجِدْ مَنْ يُوَجِّهُها، فهاذا عَلَيْها؟

الجَوابُ: إذا كانَت في بادِيَةٍ وأَرْضٍ بعيدَةٍ عَنِ العِلْمِ ويَغْلِبُ عَلَيْهِم الجَهْلُ فلا شَيْءَ عَلَيْها، وإذا كانَتْ في بَلَدٍ فيها العُلَماءُ وطُلَّابُ العِلْمِ لَكِنَّهُم فرَّطوا في عَدَمِ

السُّوَّالِ فَعَلَيْها القَضاُء بِأَنْ تصومَ عَدَد الآيَّامِ الَّتي أَفْطَرَتْها، وإذا كانَتْ لا تَعْرِفُ الآيَّامَ الَّتي تَرَكَتْها فَعَلَيْها أَنْ تُقَدِّرَها بِنَفْسِها.

(١٦١٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: في بِدايةِ بُلوغِها كانت جاهِلةً ولم تَصُم شَهرًا مِن رَمضانَ. فهاذا يَلزَمُها الآن؟

الجَوابُ: إذا كانَت في بِلادٍ بَعيدةٍ عن المدنِ وظَنَّت أَنَّه لا صِيامَ عَليها فلَيسَ عليها شيءٌ؛ لأنَّها جاهلةٌ.

(١٦١٤) السُّؤَالُ: امرأة تذكر أنَّ جَدَّتَهَا في صِغرها كانَ عليها قَضَاءُ صيامٍ ولم تَصُمْه، فهل يجوزُ للوالدةِ أن تقضيَ عنها؛ لأنَّها كبيرةٌ في السنِّ الآنَ؟

الجَوَابُ: الحيُّ لا يُصامُ عنه، سواءٌ كان قادرًا أو غيرَ قادرٍ، إنَّما جاء الصَّومُ عنِ المِّت: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» (١) ، ولولا أنَّ الحديث جاء بهذا لقُلنا: ولا يصومُ أيضًا أحدٌ عن أحدٍ؛ لأنَّ هذه عباداتٌ يُرادُ مِنَ الإنسانِ أنْ يَفعَلَها بنفسِه حتَّى تُقرِّبَه إلى اللهِ تعالى، وحتى تكونَ صلةً بينَه وبينَ ربِّه، لكن ما وردَتْ به السُّنَةُ فالواجبُ قَبولُه وعدمُ الاعتراضِ عليه.

(١٦١٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ جاءَتْها الدَّورةُ الشَّهريَّة في رمضانَ فأفطرتْ أيَّامَها، ولم تَقضِ لِظرفٍ مرضيٍّ حتَّى أدركها رمضانُ الثَّاني وهي نُفَسَاء، فهاذا تفعلُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: إذا انتهى النِّفاسُ فإنَّها تَقضي رمضانَ الَّذي أفطرتْ هذا العامَ ثمَّ رمضان الَّذي فات، أو تَقضي رمضانَ الَّذي فاتَ ثمَّ تقضي رمضانَ هذه السنَّة.

(١٦١٦) السُّؤَالُ: امرأة عليها صيامٌ من رمضانَ، ولم تجد مساكينَ، فهل تُعطي الطعامَ لشخصِ واحدٍ أو تُعطيه المَبرَّة؟

الجَوَابُ: إذا كان عليها عدَّةُ أيامٍ من رمضان، لا تستطيعُ قَضاءَها بوجهٍ مستمرًّ؛ أي: أنها مريضةٌ مَرَضًا لا يُرجَى بُرْؤُه، فإنها تُطعِمُ عن كلِّ يومٍ مِسكينًا، فإن لم تجدُ مساكينَ أطعمتْ مِسكينًا واحدًا وكرَّرتْ عليه الإطعامَ بِقَدْرِ الأيَّامِ، فإذا كان عليها عشرةُ أيامٍ أطعمتْ هذا المسكينَ عَشَرةَ أيامٍ.

(١٦١٧) السُّؤَالُ: أنا زَرَعْتُ كُلْيَةً هذه السَّنَةَ؛ فَلَمْ أَصُمْ، وعليَّ قضاءُ أَيَّامٍ مِنَ العام الماضي ما صُمْتُها، فهل أتصدَّقُ عنها أو أصومُها؟

الجَوَابُ: إذا كان يُرْجَى أَنْ تَقدِرَ على الصِّيامِ فيها بعدُ، وكانتْ هناك إمكانيَّةٌ لذلك في المستقبَلِ، فانتظِرْ حتَّى تقدِرَ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِـدَّةٌ مِنْ أَيَامٍ أَخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، وأمَّا إنْ كان ليس هناك إمكانيَّةٌ فأطعِمْ عن كلِّ يوْمٍ مِسكينًا.

(١٦١٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ لم تَصُمْ رمضانَ قبلَ البُلوغِ؛ لأنَّها لم تكُنْ تَعرِفُ علاماتِ البُلوغ، فهل عليها قَضاءٌ؟

الجَوَابُ: إذا لم تتيقَّنْ أنَّها بلغَتْ فلا قَضاءَ عليها، وإنْ تيقَّنَتْ أنَّها بلغَتْ فعليها القَضاءُ.

(١٦١٩) السُّؤَالُ: امرأة أَفْطَرَتْ في رمضانَ بسببِ تعامُلِها مَعَ منظِّفِ الفِلاشِ حيثُ كَتَم أَنفاسَها، وخَشِيَتْ على نَفْسِها مِنَ المَوْتِ فأَفْطَرَتْ، فَهاذا يَلْزَمُها؟

الجَوابُ: لا يَلْزَمُها إلَّا قضاءُ هذا اليوم؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ يُفطِر في رمضانَ لعُذْرٍ شَرْعِيٍّ فإنَّه لا إثْمَ عَلَيْهِ، وليسَ عَلَيْهِ إلَّا القضاءُ فَقَطْ.

(١٦٢٠) السُّؤالُ: الإنسانُ إذا كان عنده قضاءٌ لشهرِ الصَّومِ؛ فهل يقضي؟ وماذا فِعَلَ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ يقضيَ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مُ

(١٦٢١) السُّؤَالُ: والدي تبلُغُ مِنَ العُمُرِ سبعينَ عامًا تقريبًا، وكانت لا تَقضي الأَيَّامَ الَّتِي تُفْطِرُ فيها وقتَ الحيْضِ؛ جهْلًا منها، والآنَ انقطَعَ عنها الحيْضُ منذُ عشرينَ سنةً تقريبًا، فهاذا عليها؟ وهل يَلْزَمُها قضاءُ هذه الأيَّامِ الَّتِي كانت على مدارِ ثلاثينَ سنةً تقريبًا، بمُعدَّلِ خمسةِ أيَّامٍ تقريبًا في كلِّ رمضانَ؛ أي: إنَّها قد تزيدُ على مِئةٍ وخمسينَ يومًا؟ وإذا كان عليها القضاءُ فهل يجوزُ لي أنْ أُساعِدَها بصيامِ بعضِ الأيَّامِ عنها؟

الجَوَابُ: إذا كانت في مكانٍ يغلِبُ فيه الجهلُ؛ كالباديةِ البعيدةِ عَنِ المدنِ وعَنِ المقرى فلا شيءَ عليها، وأمَّا إذا كانت في المدنِ والقرى فعليها القضاءُ؛ وذلك لأنَّها يُمكِنُها أَنْ تتعلَّمَ، فهي مُفرِّطةٌ.

فَيُفَرَّقُ -إِذَنْ- بين المرأةِ التي نشأَتْ في باديةٍ بعيدةٍ عَنِ المدنِ والقُرى الَّتي فيها العِلمُ، وبين امرأةٍ نشأَتْ في المدنِ والقُرى، ولكنَّها فرَّطَتْ فلَمْ تسأَلْ، فالأولى لا قضاءَ

عليها، والثَّانيةُ عليها القضاءُ، ولا يجوز أنْ تُساعِدَها بصيامِ بعضِ الأَيَّامِ عنها، أرأيتَ لو أنَّ إنسانًا عليه صلواتٌ، هل يجوزُ لآخَرَ أنْ يُساعِدَه؟! فهذا مِثْلُهُ.

(١٦٢٢) السُّؤَالُ: مَن أُغمِيَ عليه في نهارِ رمضانَ، هل يُحتَسَبُ له صومُ ذلك اليوم، أو أنَّ عليه الإعادةَ؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا الَّذي أُغمي عليه في نهارِ رمضانَ قد أدركَ جزءًا منَ النَّهارِ صاحيًا، فإنَّ صومَه صحيحٌ، وأمَّا إذا كان لم يُدرِكْ شيئًا من النَّهارِ صاحيًا، فإنَّ الأحوطَ أنْ يُعيدَ صومَه، وهذا بخلافِ الصَّلاةِ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا أُغمِي عليه فلا يَلزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ إلَّا إذا أُغمِي عليه بسببِ منه، مثل أن يُغمَى عليه بالبنجِ الَّذي اختارَ هو أن يفعلَه، فإنَّه يَلزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ.

(١٦٢٣) السُّؤالُ: امرأةٌ صامَتْ خمسةَ أيَّامٍ مِن شوَّالٍ، ثمَّ أُخْبِرَت أَنَّه لا يجوزُ لها صيامُ السِّتَّةِ قبْلَ أَنْ تقضِيَ ما عليها؛ فهل تُعوِّضُ بقيَّةَ هذه الأيَّام خلالَ السَّنةِ؟

الجَوابُ: أقولُ: صيامُ السِّتِّ قَبْلَ قضاءِ رمضانَ لا يحصُلُ به الثَّوابُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»(١)، والَّذي عليه قضاءٌ لا يقالُ: إنَّه صام رمضانَ؛ لأنَّه باقٍ عليه أيَّامٌ، وعلى هذا: فمَن أراد الثَّوابَ فلْيُقدِّمِ القضاءَ على صيامِ السِّتِّ.

لكنَّ هذه المرأةَ إذا كانت جاهلةً فإنَّها -الحمدُ اللهِ- تقضي ما عليها مِن الصِّيامِ، ثمَّ تستأنِفُ فتصومُ ستَّةَ أيَّام.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، رقم (١١٦٤)، من حديث أبي أيوب رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

(١٦٢٤) السُّؤالُ: فتاةٌ عندما بلَغَتْ لم تكن تصومُ، ومَرَّ عليها أكثَرُ مِن خُسِ سنواتٍ وهي لم تصُمْ، والآن هي مُواظبةٌ على الصِّيامِ، فما الَّذي يلزَمُها في السَّنواتِ الَّتي مرَّت؟

الجَوابُ: إذا كانت تركَتِ الصِّيامَ ولم يكُنْ يوجَدُ علماءُ تسأَلُهم وهي في باديةٍ يغلِبُ عليها الجهْلُ، فهذه ليس عليها شيءٌ؛ ما عليها صيامٌ، أمَّا إذا كانت في مكانٍ يُوجَدُ فيه علماءُ، لكنَّها تهاونت في السُّؤالِ، فعليها القضاءُ.

(١٦٢٥) السُّؤَالُ: رجلٌ تُوُفِّيَ قبْلَ رمضانَ بخمسةِ أَيَّامٍ، وكان قبْلَ سبعِ سنواتٍ لم يصُمْ رمضانَ، حيث كان يُعاني مِن السُّكَّري وضغْطِ الدَّمِ وبعضِ الأمراضِ، فهلَ يقْضى أهْلُه عنه هذه الأيَّامَ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ نسأَلَ عن مرَضِه: هل هـو مرضٌ لا يُرجَى بُـرْؤُه في ذلك الوقتِ؟ إِنْ كان مرضًا لا يُرجَى بُرْؤُه، ففرْضُه الإطعامُ؛ يُطْعِمونَ عن كلِّ يومٍ مسكينًا، وإِنْ كان يُرجَى بُرْؤُه، وبَرَأَ منه ولكنَّه تهاوَنَ ولم يقْضِ، فإنَّهم يصومونَ عنه.

ويجوزُ أنْ يصومَ عنه واحدٌ، أو اثنانِ، أو ثلاثةٌ، أو أربعةٌ، أو عشرةٌ، أو ثلاثونَ شخصًا، ولا بأْسَ أنْ يصوموا في يومٍ واحدٍ؛ فمثلًا إذا قُدِّرَ أنَّ له ستَّةَ أبناءٍ، وأخَذَ كلُّ واحدٍ منهم خمسةَ أيَّام، وصاموها جميعًا في أسبوع واحدٍ؛ فلا بأْسَ.

المُهِمُّ أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يُراعى التَّفصيلُ الَّذي ذكَرْناه أَوَّلًا؛ وهو إِنْ كان ترَكَ الصَّومَ لرضٍ لا يُرضٍ لا يُرْجَى لا يُرخى بُرْؤُه، ففرْضُه الإطعامُ، ولا يُصامُ عنه، وإِنْ كان ترَكَه لمرضٍ يُرْجَى بُرْؤُه، فشفاه اللهُ منه ولكنَّه تهاوَنَ ولم يصُمْ، فإنَّه يُصامُ عنه.



(١٦٢٦) السُّوَّالُ: إذا طهُرَتِ الحائضُ في مُنتصفِ نهارِ رمضانَ، فهاذا تفعَلُ؟ وهل تقضي ذلك اليومَ؟

الجَوابُ: لا تفعَلُ شيئًا، تأكُلُ وتشرَبُ حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ، ولا بُدَّ أَنْ تقضِيَ ذلك اليومَ؛ لأنَّها لم تصُمْه أوَّلَ النَّهارِ.

(١٦٢٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: في صِغَرِها لم تكُنْ تقضي ما عليها مِن الصِّيامِ عن جهْلٍ، والآن تصومُ أيَّامَ التَّطوُّعِ، هل يكفي هذا؟ وهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: كيف عن جهْلِ وهي بين مُسلمينَ؟! هل أحدٌ يجهَلُ وُجوبَ الصِّيامِ؟! إن كانت -مثلًا- في باديةٍ، بعيدةً عن العلْمِ وعن العُلماءِ، فليس عليها قضاءٌ، وإن كانت في البلد لكنَّها مُفَرِّطةٌ، فعليها القضاءُ، ولا يُجْزِئُ صيامُ النَّفلِ عنِ القضاءِ.

(١٦٢٨) السُّؤالُ: امرأةٌ أفطَرَت شهرًا كاملًا بسببِ النِّفاسِ، ولم تقض هذا الشَّهرَ نسيانًا، ثمَّ تذكَّرَت هذه الأيَّامَ لمَّا كَبِرَت؛ فهاذا يلزَمُها إذا كانت لا تستطيعُ الصِّيامَ؟

الجَوابُ: يلزَمُها قضاءُ الصَّومِ، فإنْ كانت لا تستطيعُ ذلك مِن أَجْلِ كِبَرِها ولا ترجو أَنْ تقدِرَ عليه بعدَ هذا، فلتُطْعِمْ عن كلِّ يومٍ مسكينًا، وإنْ كانت لا تقدِرُ صومَ هذه الأَيَّامِ لطُولِ الأَيَّامِ وشدَّةِ الحَرِّ، فلتنتَظِرْ حتَّى يأتِيَ الشِّتاءُ.

(١٦٢٩) السُّوَّالُ: أنا شابُّ أبلُغُ مِنَ العُمْرِ الثَّالثةَ والعشرينَ، وقد كنتُ فيها مضى مِن عُمُري مُتهاوِنًا في أداءِ الصَّلاةِ والصَّومِ، فقدْ مرَّتْ عليَّ شهورٌ مِن رمضانَ أفطرْتُ فيها أيامًا دونَ عُذرٍ شرعيًّ، وإنَّها تهاوُنًا، فكنتُ إذا شعرْتُ بالجوعِ أو العطشِ

أفطرْتُ، وبعدَ أَنْ منَّ اللهُ عليَّ بالتَّوبةِ وأيقنْتُ بخطورةِ هذا الأمرِ واظبْتُ على الصَّلاةِ، ولكنَّ اللّذي يُؤْلمني أيَّامُ الصِّيامِ الَّتي أفطرْتُها في شهرِ رمضانَ المبارَكِ، فكيف تبرأُ ذِمَّتي منها؟ علمًا بأنَّني لم أستطِعْ أَنْ أحصُرَها.

الجَوَابُ: الأَيَّامُ الَّتِي أَفطرْتَهَا إِنْ كَنتَ تُفطِرُ بعدَ أَنْ نويْتَ الصَّومَ وعقَدْتَه لكنَّك تُفطِر في أثناءِ النَّهارِ للعطشِ أو الجوعِ، فإنَّه يَلْزَمُكَ قضاءُ هذه الأَيَّامِ؛ لأَنَّكَ بتَلَبُّسِكَ بها صِرْتَ كالنَّاذِرِ لها.

وأما إذا كنتَ لا تدري ما الَّذي فَوَّتَ فاعمَلْ باليقينِ، فإذا شكحْتَ هل أنت أفسدْتَ –مثلًا ثلاثةً؛ لأنَّ الرَّابعَ أفسدْتَ –مثلًا ثلاثةً؛ لأنَّ الرَّابعَ مشكوكٌ فيه، والأصْلُ براءةُ الذِّمَّةِ.

وأمَّا إنْ كنتَ لا تصوم أصلًا فإنَّ القولَ الرَّاجِحَ: إنَّه لا قضاءَ عليك؛ لأنَّ القضاءَ لا ينفعُكَ في هذه الحالِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ: «مَنْ عمِلَ عمَلًا ليس عليه أمْرُنا فهو رَدُّ»(۱)، وعلى هذا فيَلْزَمُكَ أنْ تتوبَ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ ممَّا صنعْتَ، وأَكْثِرْ مِنَ الأعهالِ الصَّالِحةِ؛ لعلَّ اللهَ تعالى أنْ يمحو بها سيِّئاتِكَ؛ فإنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ.

(١٦٣٠) السُّؤالُ: منذُ ثَمانِ سنواتٍ أردْتُ أَنْ أستمِرَّ في صيامِ الاثنينِ والخميسِ، ونفسي لم تُطاوعني، فأردْتُ إجبارَها على الالتزامِ بالطَّاعةِ، وكنتُ حاملًا في الشَّهرِ الثَّاني، وقلْتُ: لو وضَعْتُ سأصومُ الاثنينَ والخميسَ؛ فهاذا يلزَمُني؟ وماذا يكونُ العملُ في أيَّامِ الحَملِ والرَّضاعةِ والدَّورةِ، وهناك أيَّامٌ قد تركْتُ صيامَها؟ وزوجي يَطلُبُ مِنِّي

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (۱۷۱۸)، من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُ عَنْهَا.

أَنْ أُفطِرَ يومَ الخميسِ؛ فهل أستطيعُ أنْ أصومَ يومًا آخرَ مكانَه؟

الجَوابُ: صومي، وبالنِّسبةِ لأَيَّامِ الدَّورةِ ليس بلازمِ الصَّومُ، وأَيَّامُ الحَمْلِ والرَّضاعِ ليس مُشكلةً؛ لأَنَّك تُفْطِرينَ يَومينِ بين كلِّ يومٍ، فصومي وتوكِّلي على اللهِ، أمَّا بالنِّسبةِ للأيَّامِ الَّتي تركْتِها؛ فإنْ كان لمرضٍ فلا شَيءَ عليكِ، وإنْ كان لغيرِ مرضٍ فاقْضِيها، وأمَّا صومُ الخميسِ، فإنْ كان زوجُك طلَبَ منك أنْ تُفْطِري فلا بأسَ، وصومي يومًا مكانَه.

(١٦٣١) السُّؤَالُ: تُوُفِّيَ والدِي وعليه سِتَّةُ أَيَّامٍ من رمضانَ، فهاذا يجبُ علينا في ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كان ترَك هذه الأيَّامَ السِّتَّةَ مع قُدرتِه على قَضائها فإنَّهم يصومونَ عنه إنْ شاؤوا، وإلَّا أَطعَموا عن كلِّ يوم مِسكينًا.

(١٦٣٢) السُّؤَالُ: كنتُ في رحلةٍ في رمضانَ مع بعضِ الإخوانِ، وكانوا مُفْطِرِينَ وكنتُ صائمًا، ووَقتَ الغداءِ أَجبروني على الإفطارِ، وأفطرتُ معهم، وبعد انقضاءِ رمضانَ صُمتُ هذا اليومَ، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوَابُ: إذا كنتَ مسافرًا فلا بأسَ بذلكَ، لكن عليك القَضاءُ.

(١٦٣٣) السُّؤَالُ: أنا مريضٌ بفقرِ الدَّمِ، ويقول لي الطَّبيبُ: لا تصُمْ رمضانَ، ويَلْزَمُكَ أَنْ تَأْكَلَ وتشربَ. فهاذا أفعَلُ؟

الجَوَابُ: إن كان يَضُرُّكَ الصَّومُ فأَفْطِرْ ثمَّ اقضِ؛ لأنَّ هذا مرضٌ بإذنِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ سيَزُولُ، أما إذا كان فقرُ الدمِ ليس له عِلاجٌ وهو معك دائمًا؛ فأطعِمْ عن كلِّ يومٍ مسكينًا.

(١٦٣٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقول: إنَّها صامَتِ القضاءَ عن أُخْتِها المُتَوفَّاةِ، ولكنَّها لم تنْوِ مِن اللَّيلِ. ماذا عليها؟

الجَوابُ: لا يُجْزِئُ هذا اليومُ؛ لأنَّ صيامَ الفرْضِ لا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَه الإنسانُ قَبْلَ الفَجْرِ، فلا يصِتُّ هذا الصِّيامُ، ولا يُجْزِئُ عنِ الفريضةِ.

(١٦٣٥) السُّؤالُ: امرأةٌ صامَت في رَمضانَ فأَتتها العادةُ الشَّهريةُ، ثُمَّ تَوَقَّفَت فصامَت، ثُمَّ عادَت مرةً أُخرى فما حُكمُ الصِّيامِ بين الأُولى والأُخرى؟

الجَوابُ: الصَّومُ صَحيحٌ ما دامَت صامَت وهي طاهِرةٌ.

(١٦٣٦) السُّؤالُ: إذا تُوُفِّي رَجلٌ وعليه قَضاءٌ مِن رَمضان، فهَل يَصومُ عنه أَحدٌ؟ الجَوابُ: يَصومُ عنه، ولكن ليسَ على سَبيلِ الوُجوبِ، إن أَحَبُّوا صاموا كما قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ: «مَن ماتَ وعَليهِ صَومٌ صامَ عنه وَلِيَّهُ»(١)، وإن لم يَصوموا فلا شيءَ عليهم.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رَضَاً الله عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رَضَاً الله عن الميت، رقم (١١٤٧)،

(١٦٣٧) السُّؤالُ: عليَّ قَضاءُ عِدةِ أيامٍ من رَمضان قد تَصِلُ إلى خَسةَ عَشرَ يَومًا من سِنين مُحْتَلِفةٍ ولم أقضِها بدونِ عُذرٍ، وقد عَزَمتُ على قَضائِها، فما الحُكمُ؟

الجَوابُ: هداكَ الله، هل مَعكَ صَكُّ بأنك تَحيا حتَّى تَقضِيَها؟! المهم، ابدَأ مِن غَدٍ فإذا جاءَ رَمضانُ فصُمه، ثُمَّ أكمِل بَعدَه، وليس عليك إلَّا القَضاءُ، فقد قال الله عَرَّبَالً: ﴿فَعِدَةٌ مُنِّ أَيَامٍ أُخرَ ﴾ [البقرة:١٨٤].

(١٦٣٨) السُّؤالُ: امرأةُ ماتَت وعَليها صِيامٌ مِن رَمضان، وكانت مَريضةً لا تَستَطيعُ الصَّومَ، فهاذا على أوليائِها؟

الجَوابُ: أَطعِموا عن كلِّ يومٍ مِسكينًا؛ لأنَّ مَرضَها هذا لا يُرجى بُرؤه.

(١٦٣٩) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها قَضاءُ أيامٍ من رَمَضان مُنذُ سِتِّ سنواتٍ وتَرَكَتها دون عُذرِ، فهل يَلزَمُها كفارةٌ مع القَضاءِ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها إلَّا الصِّيامُ؛ لقوله تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَةٌ مُنِّ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤].

(١٦٤٠) السُّؤالُ: امرأةٌ أفطَرَت في رَمضان على التَّقويمِ المسجَّلِ في الساعةِ الخامِسةِ والنِّصفِ، ثُمَّ عَلِمَت أن المغرِبَ يُؤذِّن في السابِعةِ إلَّا الرُّبِعَ، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: يَلزَمُها القَضاءُ؛ لأنَّ هذه في الواقِعِ مُفَرِّطةٌ، فهناك فَرقٌ بين الخامِسةِ والنِّصفِ والسابِعةِ إلَّا الرُّبع، ومعنى ذلك أنَّ الشَّمسَ في أعلى السَّماءِ في الخامِسةِ والنِّصفِ.

(١٦٤١) السُّؤالُ: ما هي كَفارةُ الإِفطارِ في شهرِ رَمضان على الأَكلِ والشُّربِ دون عُذرٍ شرعيًّ، وذلك فِي سِنِّ المراهقةِ الطَّيشِ، وقد مَضي على ذلك سِنونَ طَويلة؟

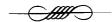
الجَوابُ: عليه أن يَتوبَ إلى الله، ويَقضِيَ الأيَّامَ التي أفطَرَها، وليسَ عليه إطعامٌ.

(١٦٤٢) السُّؤالُ: امرأةٌ عَليها قَضاءُ صِيامٍ مِن رَمضانَ، ولا تَدري كَم عَددُه، فَإذا تَفعَلُ؟

الجَوابُ: تَنَحَرَّى، وتَبني على اليقينِ، فمثلًا إذا قَدَّرَت أَنَّها عَشرةُ أيامٍ أو ثَمانيةٌ، فلا يَلزَمُها إلَّا ثَمانيةٌ، وليسَ عَليها إطعامٌ ولا كَفارةٌ وإن مَضى على ذلك سَنواتٌ؛ لأنَّه ليس هناك دَليلٌ على أنَّ مَن أخَّرَ القَضاءَ إلى رَمضانَ الثاني فَعَليهِ مَع القَضاءِ إطعامٌ، والله تَعَالَى قالَ في القُرآنِ الكريمِ: ﴿فَعِدَةٌ مِنْ أَيَامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يوجِب سوى القَضاءِ، فالمُهمُّ أنها تَقضي ما تَظُنُّ أنه عَليها، وإذا شَكَّت أَخذَت بالأقلِّ، وليسَ عليها كَفارةٌ.

(١٦٤٣) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها قَضاءُ صِيامٍ وهي لا تَدري عَددَ هذه الأَيامِ ولا تَدري أَقَضَتها أم لَا، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: يَلزَمُها أَن تَقضِيَ، وأمَّا عن عَددِ الأيامِ فالذي تَتيَقَّنُه تَقضيهِ، والذي لاَ يَلزَمُها.



(١٦٤٤) السُّؤال: جَدَّتي والِدة أُمِّي مُتوفَّاة مُنذُ خمسٍ وعِشْرين سَنَةً، وكانت لا تَقضِي ما يَفوتها من الصِّيامِ، فكانت من أهلِ البادِية ويَقضون الصلاة ولا يَقضون الصومَ، وكانت تَأتِيها الاستِحاضةُ بعضَ السنَوات فلا تَصومُ أكثرَ رمَضانَ، فهاذا يَلزَمُنا نحن؟ مع العِلْم أن هذا كلَّه عن جَهْلِ.

الجوابُ: ليس عليها شيءٌ، ولا يَلزَمكم أنتُم شيءٌ.

(١٦٤٥) السُّؤالُ: والِّدي مَريضٌ ولا يَستَطيعُ الصَّوْمَ، فهل نَصومُ عنه؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن يَصوموا عنه؛ لأنّه لا يَصومُ حيُّ عن حيِّ، ولكِنْ يُطعِمون عن كلّ يومٍ مِسكينًا مُدَّا منَ الأرزّ، والصاعُ المعروفُ في نَجْد خمسةُ أَمْدادٍ، لأن اللّه عليه وعلى عهدِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى الله عليه وعلى الله عليه وعلى الله عليه وعلى آله وسلم بالنّسبةِ للصاعِ المعروف في نَجْد أربعةُ أخماسٍ، وعلى هذا فيكون الصاعُ الموْجود في نَجْدِ خمسةَ أَمدادٍ، ولكِنْ لا بُدَّ أن يُطعِمَ مَساكينَ بعدَدِ الأيَّامِ، بمَعنى: أنه لا يَجوزُ أن يَجمعَ الطعامَ ويُعطيه خمسةً مثلًا، بل لا بُدَّ أن يكون المساكينُ ثَلاثين مِسكينًا إن كان الشهرُ وافيًا تامًّا، أو تِسعة وعِشرين مِسكينًا إن كان الشهرُ ناقِصًا.

(١٦٤٦) السُّؤالُ: خادِمة في الزُّلفي وأَفطَرت على أَذانِ الرِّياضِ في الراديو، فها علَيْها؟

الجَوابُ: الظاهِرُ أن هذه الخادِمَ لن تَفعَل هذا إلَّا جهلًا مِنها، وعلى هذا فصِيامُها تامُّ، ولا قضاءَ عليها؛ لأنَّ كلَّ مُفطِّرات الصيامِ إذا وقَعَت عن جَهْلٍ فإنها لا تُفطِّر؛ لقولِ الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأَناَ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقالَ اللهُ تعالى:

«قَدْ فَعَلْتُ» (۱).

(١٦٤٧) السُّؤالُ: أُختي مُصابة بفشَل كُلويٍّ، وتَغسِل الكُلَى باستِمرار، فهل يَجوز لها الصِّيام، أو نَتصدَّق عنها؟

الجوابُ: إذا كان الأمرُ كذلك، وقالَ الأطباءُ: إنَّما في حاجةٍ لهذا. وكان الأطبَّاء يَرجُون أن تَتَحسَّنَ عن قَريبٍ بحيثُ نَقول: أَفطِري واقضِي بعد ذلك. أو يُمكِنها أن تَصومَ يومًا وتُفطِرَ يومًا مثلًا، أو يَقولون: هذا دَأْبُها؟

فإن أَجابوا بنعَمْ، يُمكِن أن تَتحسَّن. فتَنتَظِر حتى تُشفَى ثُم تَصوم، وإن قالوا: إن هذا مرَض مُزمِن، ولا نَرجو أن تُشفَى عن قريب. فنقول: تُطعِم عن كلِّ يَوْم مِسكينًا، ولا تصومُ.

(١٦٤٨) السُّؤالُ: الشَّخصُ الكبيرُ في السِّنِّ الَّذي لا يَسْتَطِيعُ الصَّومَ، هل يجبُ عليه بالضَّرورةِ أن يُطعِمَ كلَّ يومٍ مِسكينًا؟ وما مِقدار ذلكَ الإطعامِ؟ وإذا لم يَسْتَطِعِ الإطعامَ فمَن يُطعِمُ عنه؟

الجَوابُ: الشَّيخُ الكبيرُ الَّذي لا يُرجَى أَنْ يَقدِرَ على الصَّومِ يُطعِمُ عن كلِّ يومٍ مِسكينًا.

وكيفيَّةُ الإطعامِ أن يُعطيَ كلَّ واحدٍ رُبُعَ صاعٍ منَ البُرِّ أو مِنَ الأَرُزِّ، وإنْ شاء عشَّى الفقراءَ في آخِرِ الشَّهرِ، كما كان أنسُ بنُ مالِكٍ رَضَاًلِلَّهُ عَنْهُ؛ فحين كبِر وعجَز عن

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِنَ ٱنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَـفُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس.

الصُّومِ كان يُطعِمُ المساكينَ خُبزًا وأُدْمًا في آخِرِ الشَّهرِ (١).

ولكن يجبُ أن نلاحظَ أنَّه لا يجوز أن يقصُرَ الفديةَ على رجلِ واحدٍ يكرِّرها عليه كلَّ يوم، بل لا بدَّ من مساكينَ بعددِ أيَّامِ الشَّهرِ، سواءٌ كان الشَّهرُ تسعةً وعشرينَ يومًا أو ثلاثينَ يومًا، فإنْ كان ثلاثينَ يومًا وجَب عليه إطعامُ ثلاثينَ مِسكينًا، وإنْ كان تسعةً وعشرينَ مِسكينًا.

وإذا لم يَسْتَطِعِ الإطعامَ فلا شيءَ عليه؛ لأنَّ هذا واجبٌ للهِ عَنَّهَجَلَّ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ فَالنَّقُوا اللهُ تعالى: ﴿ فَالنَّقُوا اللهُ مَا اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ الل

(١٦٤٩) السُّوَّالُ: إذا أخَّرَ الإنسانُ قضاءَ رمضانَ دونَ عُذرٍ إلى أنْ فاتَ عليه سَنةٌ أو أكثرُ، ثُمَّ أرادَ أنْ يقضى، فهاذا عليه؟

الجَوَابُ: ليس عليه شيءٌ إلَّا أنْ يستغفِرَ اللهَ، ويتوبَ إليه؛ لأنَّه أخَّرَ القَضاءَ بلا عُذرٍ، ويقضيَ الأيَّامَ الَّتي عليه.

وبعضُ العلماءِ يقولُ: عليه فِدْيَةٌ مع كلِّ يوْمٍ. لكنَّ الرَّاجِحَ أَنَّه لا فِدْيَةَ عليه؛ لقولِه تعالى: ﴿فَمَن كَاكَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِـدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يذكُرِ اللهُ فِدْيَةً.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٣٣)، وأبو يعلى في المسند رقم (١٩٤)، والدارقطني (٢/ ٢٠٧)، والبيهقي (٤/ ٢٧١).

(١٦٥٠) السُّؤالُ: أُخَّرتِ الصِّيامَ أحدَ عشرَ شهرًا؛ فهاذا تعمَلُ؟

الجَوابُ: قضاءُ رمضانَ ليس واجِبًا على الفَورِ، يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُؤخِّرَ قضاءَ رمضانَ الماضي إلى أَنْ يكونَ بينه وبينَ رمضانَ المقبلِ بعددِ الأيَّامِ الَّتي عليه، فإذا بقِيَ بعددِ الأيَّامِ الَّتي عليه القضاءُ أَنْ يقضيَ بعددِ الأيَّامِ الَّتي عليه القضاءُ أَنْ يقضيَ بعددِ الأيَّامِ الَّتي عليه القضاءُ أَنْ يقضيَ في ذي القعدةِ، أو في ذي الحجَّةِ، أو في مُحرَّم، أو في صفرٍ، أو في ربيع، أو في جُمادَى، أو في رجبٍ، أو في شعبانَ، كلُّ ذلك جائزٌ، وسواءٌ قضاها مُتتابعةً أو قضاها مُتفرِّقةً، كلُّ ذلك جائزٌ، وسواءٌ قضاها مُتتابعةً أو قضاها مُتفرِّقةً، كلُّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى قال: ﴿ فَعِ لَذَةٌ مِنْ أَلَيَامٍ أَنُ يُلَودُ وَضاءَ رمضانَ الماضي إلى أَنْ يأتِيَ رمضانُ المُقبِلُ.

فإذا لم تستطعْ قضاءَه ولو مُتفرِّقًا، فإنْ كانَ العجزُ مستمِرًّا، فلتُطعِمْ عنْ كلِّ يوم مسكينًا، وإن كانَ يُرجَى أنْ تقوى بعد ذلك فلتنتظرْ حتَّى تقوى.

(١٦٥١) السُّؤالُ: هل يجوزُ تأخيرُ صيام القضاءِ؟ وهل ورَدَ في ذلك أحاديثُ؟

الجَوابُ: يجوزُ تأخيرُ قضاءِ رمضانَ إلى أنْ يبقى مِن شعبانَ بمقدارِ ما عليه مِن القضاء؛ لأن أُمَّ المُؤمنينَ عائشةَ رَضَالَتُهُ عَنها قالت: كان يكونُ عليَّ الصَّومُ مِن رمضانَ، فل أستطيعُ أنْ أقضِيه إلَّا في شعبان (١). لكنَّ الأفضلَ المُبادرةُ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يدري ماذا يحدُثُ له؛ فقد يمرَضُ، وقد يموتُ، وقد ينشغِلُ، فكونُه يُبادِرُ أحسَنُ مِن كونِه يتأخَّرُ، لكنَّ التَّأخيرَ جائزٌ -كما قلت- إلى أنْ يكونَ بينه وبين رمضانَ بمقدارِ ما عليه مِن القضاءِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب متى يقضى قضاء رمضان، رقم (۱۹۵۰)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء رمضان في شعبان، رقم (۱۱٤٦).

(١٦٥٢) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها قَضاءٌ مِن رَمضان، ثُمَّ مَرَّ رَمضانُ آخَرُ ولم تَقضِها لِعُذرٍ، فها عليها؟

الجَوابُ: إذا كان لعُذرِ فتَقضيها الآن؛ فهي مَعذورةٌ.

(١٦٥٣) السُّؤالُ: إذا أَفطَرَ الإِنسانُ في رَمضان لعُذرٍ، وأخَّرَ القَضاءَ لعامٍ أو أكثَر؟ فهل يُخرِجُ إِطعامًا عن هذا اليوم.

الجَوابُ: بل يَقضي اليومَ، ويَتوبُ إلى الله، ولا يُخرِجُ إِطعامًا، والواجِبُ على الإِنسانِ أن يُبادِرَ بقَضاءِ رَمضان قَبلَ أن يَأتِيَ رَمضانُ آخَرُ، وكلَّما أخَّرَ زادَ الإِثمُ، ولا يُؤخِّرُ فلا يَدري لَعَلَّه يَموتُ ويَبقى الصَّومُ دَينًا في رَقَبَتِه.

(١٦٥٤) السُّوَّالُ: إذا أفطَرَتِ المرأةُ بسبَبِ الحمْلِ، ولم تستطِعِ القضاءَ إلى رمضانَ الَّذي بعده، فهل عليها كفَّارَةٌ؟

الجَوابُ: لا، إذا أخَّرَتِ القضاءَ إلى رمضانَ الثَّاني بعذر فلا شيءَ عليها، تقضي ولا حرَجَ.

(١٦٥٥) السُّؤالُ: امرأةٌ أفطرَت رَمضانَ لعُذرٍ شَرعيٍّ، ولكنها لم تَقضِه إلَّا بَعدَ عِدةِ سَنواتٍ بدونِ عُذرٍ، فهل تَجِبُ عليها كَفارةٌ بَعدَ القَضاءِ؟

الجَوابُ: القَولُ الراجِحُ: إنه لا يَجِبُ عليها إلَّا القَضاءُ؛ لِعُمومِ قَولِ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَةٌ مُن أَيَامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يَذكُر الله تَعَالَى الكَفارةَ.

(١٦٥٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: هل يَجوزُ أن تنويَ صِيامَ عاشوراءَ وصيامَ قضاءِ رمضانَ معًا؟

الجَوابُ: أقولُ: إذا قَضَتِ المرأةُ يومًا من رمضانَ في يومِ عاشوراءَ بنيَّةِ القضاءِ فأرجو أن يكونَ كافيًا عن صيامِ عاشوراءَ، كما لو دخَل الإنسانُ المسجدَ وصلَّى الفريضةَ كفتْه عن تحيَّةِ المسجدِ، والأفضلُ أنْ يجعَلَ القضاءَ في يومٍ غيرِ عاشوراءَ، ويصومُ عاشوراءَ نَفْلًا.

🥌 | باب صوم التطوع

(١٦٥٧) السُّؤَالُ: هَلِ المداومةُ على صيامِ الاثنينِ والخميسِ تُجزِئُ عن صيامِ ثلاثةِ أيَّامِ كلَّ شهرٍ؟

الجَوَابُ: نعم، تجزئ.

(١٦٥٨) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: إذا وافَقَ قَبلَ أيامِ البِيضِ يَومُ اثنينٍ أو خَميسٍ، أو بَعدَها فهَل يَجوزُ أن تَصومَه معها؟

الجَوابُ: الأَمرُ في هذا واسِعٌ؛ قالَت عائِشةُ: كان النَّبِيُّ ﷺ يَصومُ ثَلاثةَ أَيَّامٍ مِن كلِّ شَهرٍ، لا يُبالي أَصامَها من أوَّلِ الشَّهرِ أو وَسطِه أو آخِرِه (١)، فالأمرُ واسِعٌ، ولكن لماذا لا تَحتَسِب الأَجرَ، فإذا وافقَ يَومُ الاثنينِ اثني عَشرَ فتَصومُ يَومَ الاثنينِ والثلاثاءِ والأَربعاءِ والخَميسِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٠).

أو إذا وافَقَ الاثنَينُ يَومَ السادسَ عَشَرَ مَثلًا، فتَصومُ الثالِثَ عَشرَ والرابعَ عَشرَ والخامِسَ عَشرَ والخامِسَ عَشرَ وتَنوِي صِيامَ الاثنينِ أو الخميسِ، وتَكونُ زادَت يَومًا، المهم أنَّ الأَمرَ في هذا واسِعٌ والحَمدُ لله.

(١٦٥٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَصومَ أيامَ الاثنينِ والخَميسِ، والأيامَ الفاضِلةَ بدون رِضا زَوجِها، مع أنه يَصومُ ولكنَّه يَمنَعُها مِن ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ للمرأةِ أن تَصومَ غيرَ الفَريضةِ وزَوجُها شاهِدٌ -يَعني: حاضِرٌ- إلا بإذنِه، ولكني أنصَحُ هذا الزوجَ إذا كان هو يَصومُ، فلِهاذا يَمنَعُ زَوجَته مِن الصِّيامِ؟! اللَّهُمَّ إلَّا أن يَكون هناك ضَررٌ مِثلَ أن تَكونَ حامِلًا ويُخشى على جَنينِها، أو مُرضِعًا ويُخشى على جَنينِها، أو مُرضِعًا ويُخشى على طِفلِها، فهذا شَيءٌ آخَرُ.

أمَّا إذا لم يَكن هناك ضَررٌ، فلماذا يَحسِدُها ويَمنَعُها من الصَّومِ وهو يَصومُ، وهذا مِن الغَرائِب وليسَ من العِشرةِ بالمعروفِ.

(١٦٦٠) السُّؤالُ: نَحنُ جَماعةٌ نَصومُ الاثنينِ والخَميسَ، ونَعتادُ أن نُفطِرَ في غُرفةٍ في زاوِيةِ المسجِدِ ولا يَرانا أَحدٌ، فما حُكمُ هذا العَملِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بذلك، ولكن انتبه لشَيء وهو أن لا يَحصُلَ مِنكُم اتّفاقٌ على هذا؛ لأنَّ بَعضَ الشَّبابِ يَتَّفِقون على صَوم جَماعيٍّ بأن يَصوموا يَومَ الاثنينِ جَميعًا، ويَومَ الخَميسِ جَميعًا، ويُفطِروا جَميعًا، ويُوبِّخون مَن لا يُوافِقُهم في هذا بَعدَ اتِّفاقِه مَعَهُم، وهذا لا يَنبَغي، لكن إذا صادَفَ أن أَحدَهُم صامَ وأحَبَّ أن يُفطِرَ مَعَهُم في غُرفةِ المسجِدِ؛ فلا بَأسَ.

(١٦٦١) السُّؤالُ: بعضُ العلماءِ ذكر أنَّ صيامَ رمضانَ يَكفيهِ نِيَّةٌ واحدةٌ، فهل إذا كان الإنسانُ معتادًا أن يصومَ الاثنينِ طولَ العامِ يَكفيهِ هذه النَّيَّةُ؟

الجوابُ: لا تَكفِي، والسَّببُ أنَّ الاثنينِ ليسَ مُتتابعًا كرمضانَ؛ فلا بدَّ أنْ يُجدِّدَ لكلِّ اثنين نِيَّةً.

(١٦٦٢) السُّوَّالُ: امرأةٌ اعتادت صيامَ الأيَّامِ البِيضِ والخميسِ والاثنينِ؛ فهل يسقُطُ هذا الصَّومُ في السَّفرِ؟

الجَوابُ: في السَّفرِ تكونُ مُحْيَّرَةً؛ إنْ شاءت صامت، وإنْ شاءت أفطَرَت، وإذا أفطَرَت، وإذا أفطَرَت مِن أجلِ مَشقَّةِ السَّفرِ، فإنَّ لها الأجرَ كاملًا؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيعًا»(١).

(١٦٦٣) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ لصيامِ الثلاثةِ أيَّامٍ مِن الشَّهرِ؛ هل لا بُدَّ أَنْ تكونَ مُتتابِعةً؟

الجَوابُ: لا يُشتَرطُ أَنْ تكونَ متتابعةً، ولا أَنْ تكونَ في الأَيَّامِ البِيضِ؛ فيجوزُ أَنْ تصومَ مِن كلِّ أَنْ تصومَ الثَّلاثةَ في العشرِ الأُولِ، أو الوُسطى، أو الأخيرةِ، ويجوزُ أَنْ تصومَ مِن كلِّ عشرةِ أَيَّامٍ يومًا.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

(١٦٦٤) السُّؤالُ: هل تُصامُ أيامُ البيضِ متفرقاتٍ أو متتابعاتٍ؟

الجَوابُ: لا يُمكن أن تُفرَّق أيامُ البيضِ؛ لأنها هي اليومُ الثالثَ عشرَ والرابعَ عشرَ والخامسَ عشرَ من الشهرِ، ولا يمكن تفريقُها، لكنَّ الأمرَ واسعٌ، إذا شاءَ الإنسانُ أن يَصومَها متفرِّقةً فلا حَرجَ عليه، وإذا شاءَ أن يصومَها متتابعةً من أولِ الشهرِ أو من أوسَطِ الشهرِ أو من آخرِ الشهرِ فلا حرجَ عليه؛ فقد كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى أو وسطِه الله وسلم يَصومُ من كلِّ شهرِ ثلاثةَ أيامٍ لا يبالي أصامَها من أوَّل الشهرِ أو وسطِه أو آخرِه (۱)، فالأمرُ -والحمد لله- واسعٌ.

(١٦٦٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ تصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، فإذا حاضتْ في مثلِ هذه الأيَّام هل تقضي بدلًا منها؟

الجَوَابُ: صيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ لا فرقَ بينَ أن تكونَ من أوَّلِ الشَّهرِ أو وَسَطِه أو آخِرِه، كها ذكرتْ ذلك أمُّ المُؤمنينَ عائشةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا عنِ النَّبيِّ –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم – أنَّه كان يصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، لا يُبالي أصامَها من أوَّلِ الشَّهرِ أو وَسَطِه أو آخِرِهِ (٢). وعلى هذا فإذا كان الحيضُ يأتيها في الأيَّامِ البِيضِ فإنَّها تصومُ قبلَ الحَيْضِ أو بعدَه.



(١٦٦٦) السُّؤالُ: هل يَجوز صِيام الثلاثة أيَّام البِيض بنِيَّة كفَّارة يَمين؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس، رقم (١١٦٠)، من حديث عائشة رَضِحَالِنَّهُعَنَهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٠).

الجَوابُ: إذا كان لا يَستَطيع أن يُطعِم عشَرةَ مَساكينَ فيصوم ثلاثة أيَّام من أيِّ أسبوع بنِيَّة الكفَّارة.

(١٦٦٧) السُّؤَالُ: ما حكمُ صيامِ شهرِ الْمُحَرَّمِ كاملًا؟

الجَوابُ: تقولُ عائشةُ رَخِوَلِنَّهُ عَهَا: إنَّ النَّبي -صلَّى اللهُ علَيه وعلى آلِه وسلَّم- لمْ يصُمْ شهرًا كاملًا إلَّا شهرَ رمضانَ، وكان أكثرُ ما يصومُ في الشُّهورِ أنْ يصومَ في شعبانَ (۱)؛ وعلى هذا فليْسَ مِن السُّنَّةِ أنْ يُصامَ شهرُ المُحرَّمِ كلُّه.

(١٦٦٨) السُّؤَالُ: هل يجوز صيامُ شهرِ مُحُرَّمٍ كاملًا؟

الجَوَابُ: لا أَعلَمُ في هذا مانعًا، وإنْ كانتْ عائشةُ رَضَالِلَّهُ عَنْهَا تقول: إنَّ النَّبيَّ عَلَيْكَ ما صام شهرًا كاملًا قطُّ غيرَ رمضانَ (٢)، لكنْ إذا صامه الإنسانُ كاملًا فلا بأسَ إنْ شاء اللهُ.

(١٦٦٩) السُّؤالُ: بالنِّسْبَةِ لصيامِ يومِ عاشوراءِ لو اكْتَفَى الإنسانُ بصومِ يومٍ واحدٍ، هلْ يأْثَمُ؟

الجَوابُ: بعضُ أهلِ العِلْمِ كَرِهَ ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ أَمرَ بمخالفةِ اليهودَ وقالَ:

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (۱۹۲۹)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي على في غير رمضان، رقم (۱۱۵٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٦).

«لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ»^(۱)، يعني: معَ العاشِرِ، وَبالنِّسْبَةِ للإِثْمِ فإنَّهُ لا يَأْثَمُ، لكنَّ بعضَ العلماءِ كَرِهَهُ، وَنَرجُو أَنْ يحصُلَ عَلَى الأجر إن شاء الله.

(١٦٧٠) السُّؤَالُ: ما هو الأفضلُ في صيامِ يومِ عاشوراءَ؛ أن نصومَ يومًا قبلَه أو يومًا بعدَه، وهل يُجزِئُ أن نصومَ يومًا واحدًا يومَ العاشِرِ؟

الجَوَابُ: التَّاسعُ والعاشرُ، أو العاشرُ والحادي عشر، أو التاسعُ والعاشرُ والحادي عشر، أو التاسعُ والعاشرُ والحادي عشر، أما العاشرُ وحدَه فقد كره بعضُ أهلِ العلم إفرادَه؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم - قال: «خَالِفُوا اليَهُودَ، صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ» (٢)، وفي لفظ: «يَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ» (٣).

(١٦٧١) السُّؤَالُ: إذا اكتفى الإنسانُ بصيامِ يومِ عاشوراءَ، ولم يَصُمْ معه يومًا قبلَه ولا بعدَه، فهل يأثَمُ، وهل يُؤْجَرُ عليه؟

الجَوَابُ: لا يأثَمُ، ولكنْ بعضُ أهلِ العِلمِ كَرِهَ ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ أمَرَ بمخالَفةِ اليهودِ، وقال: «لَئِنْ بَقِيتُ إلى قابلِ لأصومَنَّ التَّاسعَ»(١)؛ يعني: مع العاشرِ، وأمَّا الأَجْرُ فنرجو أنْ يحصُلَ عليه إنْ شاء اللهُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب أي يوم يصام في عاشوراء، رقم (١١٣٤)، من حديث ابن عباس رَعِيَّاللَّهُ عِمْنُهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٤١)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٠٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٨٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه البزار رقم (٢٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٨٧).

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب أي يوم يصام في عاشوراء، رقم (١١٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِوَاللَّهُ عَنْهُمَا.

(١٦٧٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صيام أيام رجبٍ والنِّصفِ مِن شعبانَ؟

الجَوَابُ: أمَّا صيامُ رجبٍ فإنَّه ليس له أصْلُ، والأحاديثُ الوارِدةُ في فضْلِ صومِه ضعيفةٌ، لا تَثْبُتُ بها سُنَّةٌ.

وأمَّا صيامُ النِّصفِ مِن شعبانَ فإنْ أَفْرَدَ النِّصفَ فإنَّه لا أَصْلَ له أيضًا؛ لِأَنَّ الأَحاديثَ الوارِدةَ في ذلك ضعيفةٌ، وإنْ صام الأيامَ الثَّلاثةَ أيامَ البِيضِ -وهي الثَّالِثَ عَشَرَ، والرَّابِعَ عَشَرَ، والخامسَ عَشَرَ - فإنَّ صيامَ الأيامِ البِيضِ أَمْرٌ مشروعٌ، سواءٌ في شعبانَ أو في غَيْرِهِ.

(١٦٧٣) السُّؤالُ: هل يَجوزُ الصِّيامُ بعد الخامِسَ عشرَ من شَعبانَ؟

الجَوابُ: من كانَ له عادةٌ أن يَصومَ مَثلًا الاثنين والخَميسَ فليَصُمهما، ولا بَأسَ عليه، وإن لم يَكُن له عادةٌ فليس فيه ذَنبٌ، ولكن الأَوْلي ألَّا يَصومَ.

(١٦٧٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ صيام شعبان كلِّه، أو المُحَرَّم؟

الجَوابُ: قالت عائشةُ رَضَايِّكُ عَنَهَ: «ما صامَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِهِ وسلَّمَ شهرًا كاملًا قطُّ غيرَ رمضان، وما رأيتُهُ في شهرٍ أكثرَ منه صيامًا في شعبان، كان يَصومُه إلَّا قليلًا»(۱). فالسُّنةُ ألَّا يُكمِّله، بل يُكثِر من الصومِ فيه، وإن صامَهُ إلَّا اليومَ الثامِنَ والعشرين والتلاثين، فهذا طيِّبُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٧٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي رمضان، واستحباب أن لا يخلي شهرا عن صوم، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَصِّاللَّهُ عَنْهَا.

وكذلك المحرَّم، لا يَصومُه الإنسانُ كامِلًا، وقال بعضُ العُلماءِ -رَحمهُم اللهُ تَعالَى-: يَصومُه كامِلًا؛ لِقولِ النَّبِيِّ -صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ-: «أَفضَلُ الصِّيامِ بعدَ رمضانَ شَهرُ الله المُحرَّمُ» (١)، لكنَّ حديثَ عائشةَ الذي ذَكَرناهُ يَدلُّ على خِلافِ هذا القولِ، وأنه لا يَنبغي أن يَصومَ شَهرَ المحرَّم كامِلًا.

(١٦٧٥) السُّؤَالُ: ما حُكمُ صيام شعبانَ؟

الجَوابُ: سُنَّةُ، الأفضلُ أَنْ يُكثِرَ الإنسانُ مِن الصِّيامِ في شعبانَ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كان لا يصومُ في شهْرٍ أكثرَ مِن صيامِه في شعبانَ (٢).

(١٦٧٦) السُّؤالُ: هل لشَهرِ شعبانَ مزيةٌ في الصيام عن بقيةِ الشُّهورِ؟

الجَوابُ: نعم، كان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ يَصومُه كلَّه أو أكثرَه (٢)، وما جاءَ في الحديثِ من أنه يَصومُه كلَّه، يُحمَل على أكثرِه؛ لأن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لم يَصُم شهرًا كامِلًا قطُّ إلا رمضان.

(١٦٧٧) السُّؤَالُ: هل ورَدَ شيءٌ في فضْلِ صيام شهرِ شعبانَ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم (١١٦٣)، من حديث أبي هريرة رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضَالِلَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٧٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي على في غير رمضان، واستحباب أن لا يخلي شهرا عن صوم، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضَيَاللَهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: نعم، كان النَّبيُّ ﷺ يصومُ أكثرَهُ (١)؛ فينبغي للإنسانِ الإكثارُ مِنَ الصِّيامِ في شعبانَ؛ تَأَسِّيا برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ.

(١٦٧٨) السُّؤَالُ: هل وَرَدَتْ أحاديثُ في فضلِ صيامِ شعبانَ؟

الجَوَابُ: أمَّا شعبانُ كلُّه فنَعَمْ، فقدْ كان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ يُكْثِرُ الصَّومَ في شعبانَ (٢)، وأمَّا تخصيصُ يوْمِ النِّصفِ منه فليس فيه فضائل، وأحاديثُه ضعيفةٌ (٣).

(١٦٧٩) السُّوَالُ: هل كان النَّبيُّ ﷺ يصومُ أَغلَبَ شهرِ شعبانَ، أو كان يصومُ الشَّهرَ كلَّه؟

الجَوَابُ: أغلبَ الشَّهرِ؛ لأنَّ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ ما كان يصومُ شهرًا كاملًا إلَّا رمضانَ (٤).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي على في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضِيَلِيّلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) من ذلك ما أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان، رقم (١٣٨٨)، من حديث علي رَضِّوَالِلَّهُ عَنَهُ: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها وصوموا نهارها». وانظر: مصباح الزجاجة (٢/ ١٠)، والفوائد المجموعة (ص: ٥٠ - ٥١، رقم ١٠٦).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُعَنْهَا.

(١٦٨٠) السُّؤَالُ: كان الرَّسولُ ﷺ يصومُ أَغلَبَ شهرِ شعبانَ^(١)، فهل يكونُ صيامُ أَغلَبِ الشَّهرِ بأنْ يصومَ المسلمُ يومًا بعدَ يوم، أو كيْفَ يكونُ؟

الجَوَابُ: يَصومُ ما شاءَ، والمهمُّ أَنْ يصومَ أَكثَرَ الشَّهرِ؛ يَعني: يُفطِرُ يوْمًا أو يومَيْنِ مِنَ الشَّهرِ؛ حتَّى لا يُساوِيَهُ برمضانَ.

(١٦٨١) السُّوَّالُ: ما حُكمُ صِيامِ الأَيَّامِ البِيضِ في شعبانَ إذا كان الإنسانُ لم يعتَدْ أَنْ يَصومَها؟

الجَوابُ: لا حرَجَ في هذا.

(١٦٨٢) السُّؤالُ: امرأةٌ صامَت أيَّام البِيض مِن شَعبانَ، فقالت لها إحدى الأَّخوات: لماذا لا تَصومين هذه الأيَّامَ من باقِي الشُّهورِ؟

الجَوابُ: كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يُكثِر الصِّيام في شَعبانَ أَكثَر مِن غَيْره، وإذا صامَتِ المُرْأَةُ الأَيَّامَ الثَّلاثةَ البيض مِن شَعبانَ وهي لا تَصومُ في بَقيَّة الشُّهور، فلا حرَجَ، لكِنِ الَّذي لا يَنبَغي أن يُخصَّصَ النِّصْفُ فقَطْ، أي: يوم الخامِسَ عشرَ فقَطْ، أمَّا البيضُ فتَصومُها في شَعبانَ وفي غَيرهِ.

(١٦٨٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ صامَتِ السِّتَّ مِن شوَّالٍ، وصامَتْ بقيَّةَ شهرِ شوَّالٍ، ووهبَتْ ثوابَ هذا الصِّيامِ لوالدَتِها، فهل يجوز لها ذلك؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم (١٩٦٩)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٦)، من حديث عائشة رَضَيَالِتَهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: يجوز لها أنْ تصومَ في شوَّالٍ أو غيرِ شوَّالٍ صيامًا تنويه عن والدَّبِها الميِّتةِ، عِندَ كثيرٍ مِنَ العلماءِ، وبعضُ العلماءِ يقول: لا يصِحُّ أَنْ يُصامَ عَنِ الميِّتِ، ولا أَنْ يُصلَّى عنه إلَّا فيها ورَدَ به الشَّرعُ، وهو الفريضةُ، فإنَّ مَن مات وعليه صيامٌ صام عنه وَلِيُّه.

والَّذي أُشيرُ به على هذا المرأة السَّائلة وعلى غيرِها مِن إخوانِنا المسلمينَ وأخواتِنا المسلمينَ وأخواتِنا المسلماتِ أَنْ يَشتغِلوا بالدُّعاء للأمواتِ بدلًا مِن أَنْ يَجعلوا لهم شيئًا مِن العباداتِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ قال: "إذا مات الإنسانُ انقطعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثٍ: صدقة جارية، أو عِلم يُنتَفعُ به، أو ولدٍ صالح يدعو له" (١)، ولم يذكُرِ الصَّلاةَ للميِّت، ولا الصِّيامَ عنه، ولا الصَّدقة عنه، مع أنَّ الحديثَ في سياقِ الأعمالِ الَّتي ينتفعُ بها الميِّتُ، ولكنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ عَدَلَ عن ذلك إلى الدُّعاء، فمَن أراد أنْ ينفَعَ ميَّة فليدْعُ له، ومَن أراد أنْ يسترشِدَ بإرشادِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ فليدْعُ له، ومَن أراد أنْ يسترشِدَ بإرشادِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ فليدْعُ لهميَّتِ.

ما بالنا نعدِلُ عمَّا أرشَدَ إليه النَّبيُّ عَيَّا إلى ما تهواه أنفسنا، فالعباداتُ للإنسانِ، والدُّعاءُ للأمواتِ، وأنت -أيَّها الحيُّ- سوف يأتيك الزَّمنُ الَّذي تتمنَّى أنْ يكونَ في صحيفةِ عملِكَ حسنةٌ واحدةٌ، فاجعَلِ الحسناتِ لنفسِكَ، واجعَلِ الدُّعاءَ لميِّتِكَ، فهذا ما تُوحي به السُّنَّةُ المطهَّرةُ، أسألُ اللهَ أنْ يهدي إخواننا المسلمينَ لِمَا فيه الخيرُ والرِّضا.

(١٦٨٤) السُّوَّالُ: ماذا عن الَّذين يَصومون الستَّ مِن شوَّالٍ قبل القَضَاءِ؟ وهل يَجوزُ صيامُ القضاءِ وستًّ مِن شوَّالٍ معًا؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: أمَّا الأوَّل الّذين يصومون الستّ قبلَ القضاء؛ فإنّه لا يَحصُلُ له أجرُ صيامِ السِّتِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلِيهِ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتِّ مِنْ شَوَّالٍ»(۱)، فالذي عليه القضاءُ لم يصم رمضانَ، بل صام بعضَه، وأمَّا بالنِّسبةِ للثاني فالذي فهمتُ أنها تريدُ أن تجعلَ أيّامَ القضاءِ قضاءً وستًّا من شوّالٍ، وهذه أيضًا لا يحصُل بها التّوابُ حتّى تصوم رمضانَ كاملًا ثمَّ تصوم السِّتّ، وأمَّا حديثُ عائشة رَضَالِيَهُ عَنها لا عَصْم الستّ فعائشة رَضَالِيهُ عَنها لم تَصُم الستّ، وهي أفقهُ من أن تصوم الستّ قبل القضاء.

(١٦٨٥) السُّؤالُ: بعضُ النِّساءِ اعتادَتْ بعدَ انقضاءِ رمضانَ وصيامِ السِّتِّةِ أَيَّامٍ مِن شوَّالٍ أَنْ تدعُوَ بعضَ الصَّديقاتِ، وتقولُ لهنَّ: هذا اليومُ عيدي بعد أَنْ تُتمَّ هذه الأَيَّامَ؛ فهل ورد ذلك؟

الجَوابُ: لم يرِدْ هذا، ولا ينْبَغي لها أنْ تفعَلَ؛ لأنَّ عيدَ هذه المرأةِ هو عيدُ المُسلمينَ الَّذي كان في أوَّلِ يوم مِن شوَّالٍ، فهو عيدٌ حتَّى للَّتِي عليها صيامٌ، وعيدٌ لها في الواقع.

(١٦٨٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تُريدُ أن تَصومَ العَشرةَ من ذي الحجةِ، وزَوجُها غيرُ راضٍ، فهل تُخفي عنه صِيامَها؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تَصومَ إلَّا بإذنِه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، رقم (١١٦٤)، من حديث أبي أيوب رَضِحَالِيَّةُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب متى يقضى قضاء رمضان، رقم (١٩٥٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء رمضان في شعبان، رقم (١١٤٦)، من حديث عائشة رَضِّوَلِيَّكُ عَنْهَا قالت: «كان يكون علي الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان».

(١٦٨٧) السُّؤالُ: هل عليَّ شيءٌ إن صُمتُ من أوَّلِ شهرِ ذي الحجةِ حتى يومِ العيدِ؟

الجَوابُ: هذا سنةٌ لِغيرِ الحاجِّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَا مِن آيَّامِ العَملُ الصَّالِحُ في سَبيلِ الله؟ قال: «ولَا فيهنَّ أحبُّ إلى الله من هذه الأَيامِ العَشرِ»، قالوا: ولا الجِهادُ في سَبيلِ الله؟ قال: «ولَا الجِهادُ في سَبيلِ الله، إلَّا رَجلٌ خَرَجَ بنَفسِه ومالِه، ولم يَرجِع من ذلك بشيءٍ»(١).

(١٦٨٨) السُّؤالُ: هل الأفضَلُ صيامُ العشرةِ كلِّها، أو يوم عرفةَ فَقَط؟

الجَوابُ: الأَفضَلُ صيامُ العشرةِ كلِّها؛ لأنَّ العشرةَ كلَّها يدخُلُ فيها يومُ عرفةً، فتكون صامَت ثمانيةَ أيامِ زائدةً على عرفةً، وفي الثمانيةِ أجرٌ، إلا يومَ العيدِ لا يُصامُ.

(١٦٨٩) السُّؤَالُ: هل تُصامُ أَيَّامُ عشْرِ ذي الحِجَّةِ كلُّها، أو يُصامُ بعضُها ويُترَكُ بعضُها؟

الجَوَابُ: تُصامُ كُلُّها إلَّا اليومَ العاشِرَ وهُو يومُ العِيدِ؛ لأنَّ الصِّيامَ مِن أفضلِ الأعمالِ الصَّالحةِ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «ما مِن أَيَّامٍ العملُ الصَّالحُ فيهِنَّ أحبُّ إلى اللهِ مِن هذه الأَيَّامِ العشْرِ»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ أَلْ رجُلُ خرَجَ بنفسِه ومالِه فلَمْ يرجعْ مِن ذلك بشيءٍ»(١)، فَلْتَصُمْ مِن أَوَّلِ يومٍ إلى اليومِ التَّاسِعِ، وصيامُ يومٍ عرفة قال فيه النَّبيُ ﷺ: «أحتسِبُ على اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، رقم (٩٦٩)، من حديث ابن عباس رَضِّالَيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) التخريج السابق.

السَّنةَ الَّتي قبلَه والسَّنةَ الَّتي بعدَه "(١)، إلَّا أنَّ الحُجَّاجَ لا يَصومونَ يوْمَ عرفةَ بعرفةَ.

(١٦٩٠) السُّؤَالُ: هل وَرَدَ عن رسولِ اللهِ ﷺ وصحابتِه رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ صوْمُ التَّسْعِ الأُوائلِ مِن ذي الحِجَّةِ؟

الجَوَابُ: ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قال: «ما مِن أَيَّامِ العمَلُ الصَّالِحُ فيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِن هذه الأَيَّامِ العَشْرِ»، قالوا: ولا الجِهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجِهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجِهادُ في سبيلِ اللهِ، إلَّا رجُلًا خَرَجَ بنفسِه ومالِه فلَمْ يرجِعْ مِن ذلك بشيءٍ»(٢).

وإنِّي أَسَالُكَ وأَسَالُ غَيْرَكَ مِمَّنْ أَوقَعَ الشَّكَّ عِندَ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ في صيامِ الأَيَّامِ التَّسعةِ: هَلِ الصَّومُ مِنَ العملِ الصَّالحِ أو لا؟ الجواب: نعم. وهل هُناك دليلُ يُخرِجُ الصَّومَ مِن هذا العُمومِ؟ الجوابُ: لا.

وإذا جاء النَّصُّ قولًا عَنِ النَّبِيِّ عَيَالَةٍ فالأصلُ أَنَّ الصَّحابةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ عَمِلُوا به، سواءٌ عَلِمْنا عَمَلَهُم به أو لم نَعلَمْ؛ لأَنَّنا مُتعبَّدونَ بها يَبْلُغُنا عن رسولِ اللهِ عَيَالِيَّةٍ.

إذَنْ ما بالنا نقول للنَّاسِ: إنَّه لم يَرِدْ صومُها! على الرَّغمِ مِن أَنَّ النَّفيَ شديدٌ؛ إذْ إنَّ النَّفيَ يحتاج إلى إحاطةٍ تامَّةٍ، وهذا مُتعسِّرٌ أو مُتعذِّرٌ، كما أنَّ معنا عُمومًا مِن أَصْدَقِ النَّاسِ، وأعْلَمِ النَّاسِ، وأنصَحِ النَّاسِ، مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّمَ: «ما مِن أَيَّامِ العَمْلُ الصَّالحُ فيهِنَّ أَحَبُّ إلى اللهِ مِن هذه الأَيَّامِ العَشْرِ».

أمَّا الصَّحابةُ رَضَالِتُهُ عَنْهُم في تَتَبَعْنَاهُم، وما نَدري عنهم هل صاموها أو لا، لكنْ هل يسألنا: هل عَمِلْنَا بها سَمِعْنا عن رسولِ الله عَلَيْه؟ ولا يسألنا:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٢)، من حديث أبي قتادة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) تقدم تخريجه قريبًا.

هل عَمِلَهُ الصَّحابةُ أو لا؟ كما قال عَنَّقَجَلَ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥].

وأمَّا قُوْلُ هؤلاءِ المُشبِّهِينَ: هل عَمِلَه الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ؟ نقول: هل كُلُّ قولٍ قاله الرَّسولُ عَلِيهُ نَعلَمُ أَنَّ الصَّحابة رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ عَمِلُوا به؟ هذا شيءٌ مُتعلِّرٌ أو مُتعسِّرٌ، لكنْ نقول: الأصْلُ أَنَّ كلَّ قولٍ قاله الرَّسولُ عَلَيْهُ فالصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُمُ أَسْبَقُ النَّاسِ إلى الخيرِ فيه.

فَصُمْ تِسْعَ ذي الحِجَّةِ، وآخِرُها أفضلُها، وهو يوْمُ عرفةَ، وقد سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن صومِ يوْمُ عرفةَ الَّتي قَبْلَه والسَّنةَ الَّتي عن صومِ يوْمِ عرفةَ فقال: «أَحْتَسِبُ على اللهِ أَنْ يُكفِّرَ السَّنةَ الَّتي قَبْلَه والسَّنةَ الَّتي بعدَه»(۱)، وهذا في غَيْرِ الحُجَّاجِ، أمَّا الحُجَّاجُ فلا يَصومونَ يوْمَ عرفةَ.

(١٦٩١) السُّؤالُ: مَن كان يصومُ عشْرَ ذي الحِجَّةِ، وأرادَ أَنْ يَحُجَّ، فهلْ يصومُ هذه الأَيَّامَ أو لَا؟ وهَل يُشتَرَطُ أَنْ تُصامَ جميعُ الأَيَّامِ العَشَرَةِ، أو يجوزُ تفريقُها؟

الجَوابُ: صيامُ عَشْرِ ذي الجِجَّةِ مِن أفضلِ الأعمالِ، فقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أنه قالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمْلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إلى اللهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ»، قالوا: ولا الجِهادُ في سَبيلِ اللهِ إلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»(٢).

والصِّيامُ بلا شَكِّ مِن الأعمالِ الصَّالحةِ فيكونُ مشروعًا لدَلالَةِ هذا الحديثِ،

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٢)، من حديث أبي قتادة رَضِخَالِلَّهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، رقم (٩٦٩)، من حديث ابن عباس رَضَّالَيَّهُءَنْهُمَا.

لَكنَّه لا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ، ومَنْ كَانَ له عادَةٌ أَنْ يصومَها، وأرادَ الحَجَّ، فإنْ تأخَّر سَفَرُه إلى الحَجِّ بحيثُ يصومُ مِنها ما شاءَ اللهُ فلَيْصَمُ؛ لأنَّه على خَيْرٍ، وإنْ سافَرَ قبلَ دُخولِ شهرِ ذي الحِجَّةِ إلى الحَجِّ فهو بالخِيارِ، إنْ شاء صامَ وإنْ شاءَ أفطَرَ؛ أي: إنَّ الفِطْرَ وعدَمَهُ سواءٌ في حَقِّه، وإنْ كَانَ الأَظْهَرُ فيمَنْ سافَرَ إلى الحَجِّ ألَّا يصومَ؛ ليتفرَّغَ للعَمَلِ الصَّالِح هناك في مكّة.

وإذا كانَ الإنسانُ مِن عادَتِه أنْ يَصومَها كُلَّها، وفي بعضِ السَّنواتِ صامَ البَعْضَ مِنها فلا بَأْسَ؛ لأنَّ صومَها لَيْسَ بواجبٍ، لكنِ الأفضلُ لَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أنْ يُثَبَّتُه وألَّا يَدَعَه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْكِ للهِ بنِ عَمْرٍو: «يا عَبْدَ اللهِ، لا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ، كان يقومُ مِنَ اللَّيلِ فَتَرَكَ قيامَ اللَّيْلِ»(۱).

(١٦٩٢) السُّؤالُ: إذا أفطرَ الصَّائمُ في صيامِ النَّفلِ؛ فهل عليه إعادةٌ؟ الجَوابُ: وجوبًا ليس عليه إعادةٌ، لكنْ إذا أحَبَّ أنْ يحصُلَ على ثوابِه فلْيُعِدْه.

(١٦٩٣) السُّؤالُ: ما حكم الأكل والشُّرب ناسيًا في صيام التَّطوُّع؟

الجَوابُ: إذا أكلَ الصَّائِمُ أو شَرِبَ ناسيًا فإنَّهُ يُتِمُّ صَوْمَهُ في الفريضَةِ أو في النَّافِلَةِ؛ لقولِ النَّبيِّ عَلَيْتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّما أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» (٢)، وَلا فرْقَ بينَ الفرضِ والنَّفلِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا...، رقم (١١٥٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، بأب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، رقم (١٩٣٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه، رقم (١١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُ.

(١٦٩٤) السُّؤالُ: إِذَا أَكُل الصَّائمُ صيامَ تَطَوُّعٍ ناسيًا هَلْ يُتِمُّ صومَه أو يُفْطِرُ؟ الجَوابُ: إِذَا أَكُل الصَّائمُ ناسيًا في فَريضَةٍ أو نافِلَةٍ فصيامُه تامُّ ويَسَتَمِرُّ في صيامِه.

(١٦٩٥) السُّوَالُ: ما هو اليوْمُ الَّذي لا يجوز صيامُه؛ هل هو يوْمُ السَّبتِ أو يوْمُ الجُمُعةِ؟ ولماذا؟

الجَوَابُ: الأَيَّام الَّتي لا يجوز صيامُها خمسةٌ: عيدُ الفِطرِ، وعيدُ الأضحى، وثلاثةُ أيَّامٍ بعدَ عيدِ الأضحى، وهي أيَّامُ التَّشريقِ، فلا يجوز صيامُ أيَّامِ التَّشريقِ إلَّا لمُتمتِّعٍ أَيَّامٍ بعدَ عيدِ الهدْيَ، فيصوم ثلاثةَ أيَّامٍ في الحجِّ وسبْعةَ أيَّامٍ إذا رجَع.

وغيرُ هذه الأيَّامِ الخمسةِ يجوز صيامُه، ولكنِ الجُمُعةُ يُكْرَهُ إفرادُها ولا يَحْرُمُ، لكنَّه يُكرَهُ، فإذا صام الجُمُعةَ قُلْنا له: صُمْ يوْمَ السَّبتِ معها، أو صُمْ يوْمَ الخميسِ معها. إلَّا إذا صادَفَ يوْمُ الجُمُعةِ يوْمًا يُسَنُّ صيامُه، فلا بأسَ مِن إفرادِه؛ كما لو صادَفَ يوْمُ الجُمُعةِ يوْمَ عرفةَ وأراد الإنسانُ أنْ يصومَه؛ لأنَّه يوْمُ عرفةَ، لا لأنَّه يوْمُ الجُمُعةِ، فلا حرجَ عليه في ذلك؛ لعُمومِ قولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ: «صيامُ يوْمِ عرفةَ أحتسِبُ على اللهِ أنْ يُكفِّرَ السَّنةَ الَّتي قبلَه والسَّنةَ الَّتي بعدَه»(١).

أمَّا يوْمُ السَّبتِ فقَدِ اختلَفَ العلماءُ في إفرادِه بالصِّيامِ؛ هل هو جائزٌ أو مكروهٌ؟ فمِنهم مَن قال: إنَّه جائزٌ؛ لأنَّ الحديثَ الواردَ في النَّهيِ عن صوْمِه ضعيف (٢)، ومِنهم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام وعاشوراء، رقم (١١٦٢)، من حديث أبي قتادة رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٨)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم، رقم (٢٤٢١)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية صوم يوم السبت، رقم (٧٤٤)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم السبت، رقم (١٧٢٦)، من حديث الصهاء أخت عبد الله بن بسر رَضَيَ اللَّهُ عَنْهُمُّ.

مَن قال: إنَّه ليس بجائزٍ، بل هو مكروهُ، فيُكرَه إفرادُه، فإنْ صام معه يوْمَ الجُمُعةِ أو صام معه يوْمَ الجُمُعةِ أو صام معه يوْمَ الأحدِ فلا بأسَ بذلك.

(١٦٩٦) السُّؤَالُ: امرأةُ تقولُ: سَمِعْنا أنَّه لا يجوزُ صَومُ يومِ السَّبتِ أبدًا؟ الجَوابُ: هذا ليس صحيحًا؛ فالحديثُ الواردُ في هذا ضَعيفٌ (١).

(١٦٩٧) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ صيامٍ يوْمِ السَّبتِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ به إذا صام يوْمًا قبلَه أو يوْمًا بعدَه.

(١٦٩٨) السُّؤَالُ: امرأة كانت صائمةً يومَ عرفةَ، وأفطرتْ، فهل يَلْزَمُها شيءٌ، وهي غيرُ حاجَّةٍ؟

الجَوَابُ: صومُ يومِ عرفةَ سُنَّةٌ، والسُّنَّةُ لا يَلزَمُ إِتمَامُها إلَّا الحجَّ والعُمْرَةَ، ولكنِ الأفضلُ لَمَن شَرَعَ في سُنَّةٍ أَنْ يُتَمِّمَها، فلو تَكَمَّتِ اليومَ لكانَ أفضلَ، وإذا أفطرتْ فلا إثمَ عليها؛ لأن الصَّومَ نفلُ.



⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٨)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم، رقم (٢٤٢١)، وابن ماجه: كتاب والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية صوم يوم السبت، رقم (٧٤٤)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم السبت، رقم (١٧٢٦)، من حديث الصهاء أخت عبد الله بن بسر رَضَّاللَهُ عَنْهُمْ.

(١٦٩٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ لَمن عليه قَضاءٌ مِن رمضانَ أَنْ يصومَ يومَ عَرَفةَ؟

الجَوابُ: في هذا خِلافٌ بين العُلماء؛ فمِن العُلماء مَن يقولُ: لا يجوزُ لَمَن عليه قَضاءٌ مِن رمضانَ أَنْ يَتطوَّعَ للصِّيام؛ لا يوم عرفة، ولا يوم عاشوراء، ولا يوم الاثنينِ والخميس؛ لأَنَّ قَضاءَ الواجبِ أَهَمُّ؛ إذ إنَّ قَضاءَ الواجبِ دَينٌ في ذِمَّةِ الإنسانِ، ولا يَدْري فلعلَّه يموت قبلَ أَنْ يقضيه.

وأمَّا النَّفُلُ فليس بدَينٍ، بل هو أمرٌ راجعٌ لاختيارِ الإنسانِ؛ إنْ شاء فعَلَ، وإنْ شاء لعَلَ، وإنْ شاء لعَلَ، وإنْ شاء لم يفعَلْ، وهذا هو المشهورُ مِن مذهَبِ الإمامِ أَحْمَدَ رَحْمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال: لا يصِحُّ صيامُ التَّطوُّع قبلَ قضاءِ ما عليه مِن رمضانَ (۱).

ومِن العُلماءِ مَن أجاز ذلك، وقال: يجوزُ أَنْ يتطوَّعَ بالصَّومِ ولو كان عليه قضاءٌ، إلَّا إذا بقِيَ مِن شعبانَ بقدْرِ ما عليه من القضاءِ، فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يتطوَّعَ؛ لأَنَّ هذه الأيامَ صارت محكَّلًا للفريضةِ؛ لقولِ عائشةَ رَضَوَليَّكَ عَنْهَا: كان يكونُ عليَّ صومٌ من رمضانَ، فما أستطيعُ أَنْ أقضيَه إلَّا في شعبانَ؛ يعني لمكان رسولِ اللهِ ﷺ (٢).

ولا شكَّ أنَّ الاحتياطَ ألَّا يصومَ الإنسانُ تطوُّعًا حتَّى يقضِيَ الفريضةَ، والحمدُ للهِ المسألةُ قد يحصُلُ للإنسانِ هذا وهذا، فمثلًا لو صام يومَ عَرفةَ بنِيَّة القضاءِ، فإنَّنا نرجو أنْ يحصُلَ له أَجْرُ صيامٍ يومٍ عَرفةَ؛ لأنَّ هذا يُشبِهُ الإنسانَ إذا دخَلَ المسجِدَ وصَلَّى الفريضةَ، فإنَّه تَكْفيه عن تحيَّةِ المسجِدِ؛ لأنَّ المقصودَ ألَّا يجلِسَ حتَّى يُصَلِّي رَكعتَينِ.

(١٧٠٠) السُّؤالُ: هل صِيامُ يوم عَرفةَ يُكفِّر سنتين كامِلَتين، أو شَهرَين فَقَط؟

⁽١) انظر: الفروع (٥/ ١١١)، والإنصاف (٣/ ٥٥٠)، وكشاف القناع (٢/ ٣٣٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب متى يقضى قضاء رمضان، رقم (١٩٥٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء رمضان في شعبان، رقم (١١٤٦).

الجَوابُ: صِيامُ يوم عرفةَ يُكفِّر سنتين: السَّنةَ التي قَبلَهُ والسَّنةَ التي بَعدَه، فهو سُنةٌ إلا للحُجاجِ، فالحاجُّ لا يُسنُّ له أن يَصومَ يومَ عرفةَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّمَ لم يَصُم يومَ عرفةَ.

(١٧٠١) السُّؤالُ: امرأةٌ من عادَتِها أن تَصومَ يومًا وتُفطِرَ يومًا، فهل إذا دَخَلَت العَشرُ من ذي الحجةِ تَستَمِرُّ على عادَتِها أو تَصومُها كلَّها؟

الجَوابُ: الظاهِرُ أنَّ صَومَها كلَّها أفضَلُ؛ لأنَّ هذا شيءٌ طارِئٌ.

(١٧٠٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَصومُ نَفلًا، وفي آخِرِ اليومِ جاءَها الحَيضُ، فهل تَقضي ذلك اليوم؟

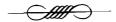
الجَوابُ: لا يَلزَمُها، فإن شاءَت قَضَتهُ، وإن شاءَت لم تَقضِه.

(۱۷۰۳) السُّؤالُ: إذا تَغَيَّرت نيةُ الصائِمِ أَثناءَ اليَومِ، فمَثلًا: نوى أن يُفطِرَ ولم يُفطِر، فما الحُّكمُ؟ وإذا نَوى أن يَصومَ النافِلةَ بَعدَ طُلوعِ الفَجرِ، فما الحُّكمُ؟

الجَوابُ: إذا نَوى أن يُفطِرَ انقَطَعَ الصَّومُ، ثُمَّ إن جَدَّد نيةً للنافِلةِ فلا بَأسَ؛ لأنَّ صَومَ النافِلةِ يَجوزُ بِنِيةٍ من النَّهارِ بشَرطِ ألَّا يَأْكُلَ شَيئًا بعد فَسخِ نِيَّتِهِ الأُولى، ويَستَوي في هذا قَبلَ الزَّوالِ وبَعدَهُ؛ لها جاء في الحديث: "إنها الأعهال بالنيات وإنها لكل امرئ ما نوى»(١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله على «إنها الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَالِللَهُ عَنْهُ.

وإذا نَوى صِيامَ النافِلةِ قَبلَ طُلوعِ الفَجرِ أَخذَ أَجرَ اليَومِ كَامِلًا، أما إذا نَوى مَثلًا بَعدَ ذَهابِ رُبعِ اليومِ، فليسَ له إلّا ثَلاثةُ أرباعِ اليَومِ، يَعني: ليسَ له من الأَجرِ إلّا بقَدرِ نِيَّتِه.



ا باب الاعتكاف

(١٧٠٤) السُّؤَالُ: ما هو تعريفُ الاعتكافِ؟ وما حكمُهُ؟ وما أقلُّ مُدَّةٍ له؟

الجَوابُ: الاعتكافُ هو لزومُ المسجدِ لطاعَةِ اللهِ عَنَّقِبَلَ، بحيث ينقطِعَ الإنسانُ عن الدُّنيا ولَذائِذِها ليكونَ في بيتٍ مِنْ بُيوتِ اللهِ يَتَعبَّدُ للهِ تعالى فيه، وهو مشروعٌ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رَمَضانَ، وليسَ بواجِب، كان مشروعًا؛ لأن النَّبي ﷺ كان يعتكفُ العَشْرَ الأواخِرِ مِن رمضانَ حتَّى توفَّاه اللهُ (۱)، وليسَ مشروعًا في غيرِ رمضانَ، أي: في غيرِ العشْرِ الأواخِرِ من رمضانَ؛ لأن النَّبي ﷺ لم يَشْرَعُه لأمَّتِه إلَّا في رمضانَ، ولم يعتكفُ إلَّا تحرِّيًا لِلنَّلَةِ القَدْرِ؛ ولهذا اعتكفَ أوَّلَ ما اعتكف في العَشْرِ الأواخِرِ الأوسَطِ، ثُمَّ قيلَ له: إِنَّها في العَشْرِ الأواخِرِ فلازَمَ اعتكافَ العَشْرِ الأواخِرِ في العَشْرِ الأواخِرِ مِنْ رمضانَ ولا بَعْدَها في شهرٍ غيرِ رمضانَ إلَّا سنةً تَركَ الاعتكافَ في شوَّالٍ.

وإذا كانَ القَصْدُ مِنَ الاعتكافِ انقطاعَ الإنسانِ للتَّعبُّدِ للهِ تعالى في بَيتٍ مِنْ بُيوتِهِ فإنَّه ينبغي للإنسانِ أن يحافِظَ على هذا المَقْصَدِ العَظِيمِ بحيثُ لا يتشاغَلُ في اعتكافِه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، رقم (٢٠٢٦)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم (١١٧٢)، من حديث عائشة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب السجود على الأنف والسجود على الطين، رقم (٨١٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، رقم (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّوَ لِيَّهُ عَنْهُ.

بها لا يَعْنِيهِ، ولا يَتَشاغَـلُ باللَّهْـوِ والجُلوسِ إلى أصحابِه في المسجدِ يتحدَّثُ إلَيْهِم ويتحدَّثونَ إِلَيْه بها لا فائدةَ فيه.

ولا يَرِدُ على هذا قصَّةُ صَفِيَّةَ بنتِ حُيَيٍّ رَضَّالِيَّهُ عَنَهَا حين جاءت إلى رسولِ اللهِ ﷺ في مُعْتَكَفِه فتحدَّثَ إليه ساعةً (١)، فإنَّ في هذا الحديثِ مَصْلَحةً عظيمَةً؛ لأنَّ الحديثَ معَ الأهلِ وإدخالَ الأُنْسِ عَلَيْهم مَصْلَحةٌ شرعيَّةٌ، ولعلَّ صَفِيَّة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا كان لها أمرٌ لا بُدَّ أَنْ تحدِّثَ النَّبِي ﷺ به.

وغَرضي بها قلتُ أولًا: أنَّه يَتجنَّبُ الحديثَ معَ أصحابِه، ممَّا يقعُ مِنْ بعضِ المُعتَكِفين حيثُ يُمضِي اعتكافَه بمثلِ هذه المحادثاتِ التي تُضِيعُ الوَقْتَ وتَحرِمُ الخيرَ والأَجْرَ، وليَّا كان الاعتكافُ انقطاعًا لعبادَةِ اللهِ في بيتٍ مِنْ بُيوتِهِ كان لا يجوزُ للمُعْتكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِن المسجدِ إلَّا لها لا بُدَّ منه؛ إمَّا شَرْعًا وإمَّا طَبْعًا.

فالَّذي لا بُدَّ مِنْهُ شَرْعًا مثلُ أَنْ يعتكِفَ في مسجدٍ لا تُقامُ فيه الجُمُعَةُ فيخرُجُ يومَ الجُمُعَةِ الم الجُمُعَةِ إلى مسجدٍ آخرَ؛ ليقيمَها في المسجدِ الَّذي خَرَج إليه، فهذا لا بُدَّ مِنْه شرعًا.

وأمَّا ما لا بُدَّ مِنْه طَبعًا فمِثلُ أَنْ يَخْرُجَ لقضاءِ الحَاجَةِ: البَوْلِ أَو الغَائِطِ أَو لِيَغْتَسِلَ مِن وَسَخٍ أَلمَّ بِهِ وأَقْلَقَهُ وآذاه، وأمَّا إذا خَرجَ لِيَغْتَسِلَ مِن الجنابَةِ فهذا مَّا لا بُدَّ مِنْه شَرْعًا.

ولها كان الاعتكافُ انقطاعًا للعبادَةِ في بيتٍ من بُيوتِ اللهِ كان حَرامًا على المُعْتَكِفِ أَنْ يجامِعَ زوجَتَهُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِرُوهُنَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧].

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، رقم (٢٠٣٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أن يستحب لمن رؤي خاليًا بامرأة وكانت زوجة... أن يقول: هذه فلانة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

ولا يجِلُّ للمُعْتَكِفِ أن يبيعَ ويشترِيَ؛ لأنَّه إنْ باعَ أو اشْتَرى في المسجِدِ كان ذلك حرامًا مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جَهَةِ أَنَّه معتكِفٌ، ومن جِهَةِ أَنَّ البيعَ والشِّراءَ حَصلا في المسجِدِ، والبيعُ والشِّراءُ في المسجِدِ مُحُرَّمٌ؛ لقولِ النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتاعُ فِي المَسْجِدِ فَقُ ولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ. فَإِنَّ المسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذا» (١).

وإنْ كان البيعُ خارجَ المسجدِ مِثْلُ أَنْ يَخْرُجَ مِن المعتكفِ لقضاءِ حاجَتِه فيَمُرُّ بالسُّوقِ فيشترِي شيئًا، فإنَّ ذلك يُبْطِلُ الاعتكافَ إلَّا إذا اشتراه لحاجَتِه إلَيْه كما لو اشترى طعامًا، أو اشترى لِباسًا لا بُدَّ لَهُ مِنْه، أو اشترى لِجافًا لا بُدَّ لَهُ مِنْه، فهذا لا يُبْطِلُ الاعتكافَ؛ لأَنَّه ممَّا لا بُدَّ مِنْهُ.

وأمَّا مُدَّةُ الاعتكاف فالمشهورُ أَنْ يَعْتَكِفَ الإنسانُ جميعَ العَشْرِ، هذا هو الّذي شَرَعه النّبيُّ صلّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِه وسلّم، لكن وَرَد في الصَّحيحَيْنِ عَن عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضَالِيّهُ عَنْهُ أَنَّه سأَلَ النّبي عَيْقِي قائلًا: إنّي نَذَرْتُ في الجاهِلَيَّةِ ليلَةً، أو قال: يومًا. أو قال: يومًا وليلةً. في المسجِدِ الحرامِ. فقال النّبي صلّى اللهُ عَلَيْه وعلى آلِه وسلّم: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»(٢).

(١٧٠٥) السُّؤَالُ: ما هو هديُ الرَّسولِ ﷺ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رمضانَ؟ الجَوابُ: هديُ النَّبِيِّ ﷺ في العَشْرِ الأواخرِ مِن رمضانَ أنَّه كان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد، رقم (١٣٢١)، من حديث أبي هريرة رَضَاللَهُ عَنْهُ

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلا، رقم (٢٠٣٢)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، رقم (١٦٥٦)، من حديث ابن عمر رَضَّالِيَّكَ عَنْهُا.

يُحيِي اللَّيلَ كُلَّه بالتَّهجُّدِ^(۱) وما يستلزمه التَّهجُّدُ مِن وضوءٍ ونحوه؛ ولهذا يُشرَع للإنسانِ في العَشْرِ الأواخرِ مِن رمضانَ أن يُحْيِيَها بذلك، كما أحياها النَّبيُّ ﷺ به.

ومِنْ ذلك أنَّه كان يعتَكِفُ العَشْرَ الأواخرَ مِن رمضانَ تحريًّا لليلةِ القَدْرِ.

والاعتكافُ هو لُزومُ المسجِدِ لطاعةِ اللهِ تعالى ليتفرَّغَ الإنسانُ للعبادةِ ويبعُدَ عَنِ الدُّنيا ولذَّاتِها، ولكنْ لا مانعَ أنَّ الإنسانَ يتحدَّثُ إلى أصحابِهِ بها فيهِ الخيرُ والصَّلاحُ كها كان النَّبيُ ﷺ تأتيه بعضُ نسائِه فيتحدَّثُ إِلَيْها، ويقومُ معها صلواتُ اللهِ وسَلامُهُ عَلَيه ليقُلبَها إلى بيتِها (٢).

هذا ما أُعرِفُه مِنْ هدي الرَّسولِ صلَّى اللهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم.

ومِن المعلوم أنَّ أواخرَ العَشْرِ الأواخرِ مِنْ رمضانَ يُخرِجُ المُسلمونَ فيه زكاةَ الفِطْرِ قَبْلَ العيدِ بِيَوْم أو يَوْمَيْنِ، يُخرِجونها صاعًا مِن الطَّعام؛ مِن البُرِّ، أو الأَرُزِّ، أو التَّمْرِ، أو غيرِ ذلك مَّا يطْعَمُه الإنسانُ، ولكنَّ إخراجَها يومَ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ أفضلُ كها جاء ذلك في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضَيَّكَ عَنْهَا أَنَّ النَّبيَّ عَيِّيَةٍ أَمَر أَن تُؤدَّى قبلَ حروجِ النَّاسِ إلى الصَّلاةِ فهي زكاةٌ إلى الصَّلاةِ فهي زكاةٌ مقبولَةٌ، ومَنْ أَدَّاها قَبْلَ الصَّلاةِ فهي صَدَقةٌ مِن الصَّدقاتِ ('').

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان، رقم (۲۰۲٤)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان، رقم (۱۱۷٤)، من حديث عائشة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، رقم (٢٠٣٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رئي خاليا بامرأة..، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (١٥٠٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة، رقم (٩٨٦).

⁽٤) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، رقم (١٨٢٧).

وبِهِذِه المُناسَبَةِ أَوَدُّ أَنْ أُبِيِّنَ أَنَّ الأفضلَ للإنسانِ أَنْ يُخْرِجَ زِكاتَه بِنَفْسِه كَمَا ذَكر ذلك أهلُ العِلْمِ، وأمَّا ما درَجَ عليه النَّاسُ اليومَ مِنْ إعطائِها أئمةَ المساجِدِ يُخْرِجونها فهذا خلافُ الأفضلِ، ورُبَّمَا يكونُ عِنْدَ الإمامِ صدقاتٌ كَثيرةٌ يَعْجِزُ عَن تَوْزيعِها قَبْلَ أداءِ الصَّلاةِ.

ولذلك أَحُثُّ إخواني المُسلمينَ أن يُؤدُّوا زكاةَ الفِطْرِ بَأَنْفُسِهم؛ ليكونَ ذلك خَيْرًا لهم؛ لِتَطْمَئِنَّ نُفُوسُهم وقُلوبُهم بأنَّها وصَلَتْ إلى مَن يَعرِفونَهُ؛ وَلِأَجْلِ أَنْ ينالهَم دعوةُ الفقيرِ إذا سلَّموها إِلَيْهِ فإنَّ الفقيرَ سوف يقولُ: جَزاكَ اللهُ خَيْرًا. أو كلمةً نحوَها ينتفِعُ بها هذا المعطي؛ ولأنَّها إذا أدَّاها الإنسانُ بنفسِه فإنَّ أهلَ البَيْتِ يشعُرون بها ويقولون: هذه فِطْرَتُنا، هذه صَدَقَتُنا. فتكونُ هذه الصدقةُ شَعيرَةً مِنَ الشَّعائِرِ التي يَعْرِفُها الصغيرُ عَنِ الكبيرِ، بخلافِ ما لو أَعَطاها دَرَاهِمَ لإمامِ المَسْجِدِ، فإنَّ هذا لا يَحْصُلُ.

(١٧٠٦) السُّوَالُ: كان الرَّسولُ ﷺ يَخُصُّ العشْرَ الأواخِرَ مِن رمضانَ بأعمالٍ وخصائصَ لا يعملها في بقيَّةِ الشَّهرِ، فنودُّ أَنْ تُخبرونا بهذه الأعمالِ.

الجَوَابُ: أهم شيءٍ يُخَصِّصُ به هذه العشْرَ هو الاعتكاف، فقدْ كان النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعتكِف العشْرَ الأواخِرَ مِن رمضانَ (١)؛ تحرِّيًا لليلةِ القَدْرِ، فكان يَلْزَمُ المسجدَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، ولا يخرج منه إلَّا لِمَا لا بدَّ له منه، ولكنَّه يعتكِف في المسجدِ للتَّفرُّغ لطاعةِ اللهِ، والانقطاعِ عَنِ النَّاسِ، والأيامُ عشَرةٌ فقطْ.

فالاعتكافُ مِنَ السُّننِ الثَّابِتةِ المُجْمَعِ عليها، ولكنْ ليس كاعتكافِ بعضِ النَّاسِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، رقم (٢٠٢٥)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم (١١٧١)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُا.

اليوْم، حيث يعتكِف في المسجدِ ويأتي إليه أصحابُه اللّذين شاركوه في الاعتكافِ أَوِ اللّذين لم يُشارِكوه، ويتحدَّثونَ كثيرًا فيها لا فائدة فيه؛ فإنَّ هذا في الحقيقةِ مضيعةٌ للوقتِ ومضيعةٌ للاعتكافِ، والمعتكِفُ ينبغي أنْ يعتكِفَ على طاعةِ اللهِ عَرَقِجَلَ، لكنْ لا حرجَ عليه أنْ يتحدَّثَ فيها لا بدَّ مِنه مِن موعظةٍ لمُحتاجِ إليها، أو أنْ يجلسَ إلى حلقةٍ مِنَ العِلم، أو يتحدَّثَ إلى بعضِ أهلِه بها فيه التَّأليفُ وإلقاءُ المودَّة؛ لمَّا جاء عَنِ النَّبيِّ مِنَ العِلم، أو يتحدَّثَ إلى بعضِ أهلِه بها فيه التَّأليفُ وإلقاءُ المودَّة؛ لمَّا جاء عَنِ النَّبيِّ أَنَّ أُمَّ المؤمنينَ صفيَّة بنتَ حُييٍّ رَضَالِيَهُ عَنْهَا أَتَتْ إليه في مسجدِه وهو معتكِفٌ، فتحدَّثَ إليها ساعةً، ثُمَّ قامَتْ لتنصرِف، فقام معها ليَقْلِبَها عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ (١٠)؛ يعني: في يُعَلِي اللهُ لهَ المَّلَامُ اللهُ المَا لهُ اللهُ المَا لهُ اللهُ المَا لهُ المَّلَامُ المَا لَهُ اللهُ المَا لهُ المَّلَامُ اللهُ المَا لهُ المَّلَامُ المَا المَا لَهُ المَا لهُ المَّلَامُ المَا لهُ المَالِهُ المَا لهُ المَا لمَا لهُ المَا لمَا المَا لمَا المَا المَا المَا المَا المَا المَا المَ

وممَّا يَخُصُّ به هذه العشْرَ الأخيرة أنَّه كان ﷺ يُحْيِي اللَّيلَ كلَّه (٢)؛ يعني: لا ينام صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه، بل يَشْغَلُها بالتَّهجُّدِ والقراءةِ وغيرِ ذلك ممَّا يُقرِّب إلى اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى، ولم يكنْ يقوم اللَّيلَ كلَّه في غيرِ العشْرِ الأواخِرِ فيها نعلَمُ.

(١٧٠٧) السُّؤالُ: ما الَّذي يحرُمُ على المُعتكِفِ أنْ يعمَلَه؟

الجَوابُ: المُعتكِفُ إنَّما يلزَمُ المسجِدَ لطاعةِ اللهِ عَنَّفَكَلَ، فهو مُعتكِفٌ في المسجِدِ بعيدًا عنِ اللهُ يناء على ذلك فإنَّه لا يجلُّ له أنْ يقرَبَ النِّساء؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تُبَكِيْرُوهُ إِنَّ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة:١٨٧]، لكنْ له أنْ يُنَاوِلَ زوجتَه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رئي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضَّالَيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر (٢٠٢٤)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان، رقم (١١٧٤)، من حديث عائشة رَيَّحَالِلَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا الليل...» واللفظ لمسلم.

ويكلِّمَها، كما كان النَّبيُّ ﷺ وهو مُعتكِفُ يُخْرِجُ رأسَه إلى عائشةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا، فتُرَجِّلُه وهو مُعتكِفٌ مُخْرِجُ رأسَه إلى عائشةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا، فتُرَجِّلُه وهو مُعتكِفٌ (١).

ولا يجِلُّ له أَنْ يَخْرُجَ للبيعِ والشِّراءِ، ولا يجِلُّ له أَنْ يَخْرُجَ للأكلِ والشُّربِ إلَّا إِذَا لَم يَجِدْ مَن يأتيه بأَكْلِه وشُرْبِه، ولا يجِلُّ له أَنْ يَخْرُجَ مِن المسجِدِ ليتوضَّأَ أَو يقضِيَ حاجتَه، إذا كان في المسجِدِ ما يمكِنُ أَنْ يقضِيَ حاجتَه فيه ويتوضَّأَ، كما في مساجِدِ الله الله الله الله الله عَلَى العَلَى الله عَلَى الله عَل

وإذا وجَبَ عليه غُسْلٌ مِن جنابةٍ وليس في المسجِدِ ما يغتسِلُ به، فله أَنْ يُخرُجَ إلى بيتِه ويغتسِلَ ثمَّ يرجِعَ؛ لأنَّ هذه حاجةٌ.

والخُلاصةُ: أنَّ المُعتكِفَ لا يخرُجُ مِن مُعتكَفِه إلَّا لشيءٍ لا بُدَّ له منه؛ إمَّا حسَّا، ومثالُ وإمَّا شرعًا، فمثالُ ما لا بدَّ له منه حسَّا: الأكلُ والشُّربُ إذا لم يجِدْ مَن يأتي بهما، ومثالُ ما لا بدَّ منه شرعًا: الاغتسالُ للجَنابةِ.

(١٧٠٨) السُّؤَالُ: هل يجوز للإنسانِ أنْ يتطيَّبَ وهو مُعتكِفٌ؟

الجَوَابُ: نعَمْ، يُمكِنُ أن يتطيَّبَ وهو مُعتكِفٌ.

(١٧٠٩) السُّؤالُ: هل يجوز للمُعتكِفِ في المسجِدِ أَنْ يستعمِلَ أَشياءَ المسجِدِ؛ كالكهرباءِ والماءِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة، رقم (٢٠٢٩)، ومسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٢٩٧).

الجَوابُ: الظَّاهِرُ أَنَّه لا بأْسَ به، لأَنَّه مما جرَتِ العادةُ بالإذنِ فيه والسَّماحُ، فلو سأَلَ وزارةَ الشُّؤونِ الإسلاميَّةِ لسمَحَت بذلك إذا كان مِن الأشياءِ المُعتادةِ؛ كشحنِ الجُوَّالِ واللَّمبةِ للإضاءةِ، وما أشبَهَ ذلك.

(١٧١٠) السُّوَالُ: المُعتَكِف في المَسجِدِ الحَرامِ هل يَجوزُ له الخُروج للأَكْل والشُّرْب؟ وأين يُشرَع الاعتِكافُ؟ وما الَّذي يُشرَع للمُعتَكِف؟

الجَوابُ: يَجُوزُ للمُعتكِف في المَسجِد الحَرامِ وغيره إذا لم يَكُن عِنده مَن يَأْتِيه بِالأَكْلِ والشُّرْب أَن يَخرُج إلى بيتِه ليَأْكُل ويَرجِع، وكذلك يَخرُج لقضاءِ الحاجةِ من بَوْلٍ وغائِطٍ، وكذلك يَخرُج للوُضوءِ، وإذا أَصابَتْه جَنابةٌ يَخرِجُ للغسلِ، ويَخرُج كذلك لصلاة الجُمُعة إذا كان مُعتكِفًا في مَسجِدٍ لا جُمُعةَ فيه.

وعلى كلِّ حالٍ، فها ليس له منه بُدُّ شرعًا أو حِسًّا فله أن يَخرُج من أَجْله، وأمَّا خُروجه لغَيْر ذلك فلا يَخرُج حتَّى ولو لعِبادة، فلو فُرِض أن إنسانًا خرَجَ وهو مُعتكِف ليَعودَ مَريضًا بطَلَ اعتِكافُه؛ لأنَّ عِيادةَ المريضِ ليست بواجِبةٍ، لكِنْ لوِ اشترَط في ابتِداءِ اعتِكافه أن يَعود مَريضًا قريبًا له مثلًا أو أن يُشيِّع جَنازتَه لو مات، فإن هذا لا بأسَ به؛ لأن هذا مقصودٌ شرعًا.

أمَّا لوِ اشتَرَط عِند اعتِكافِه أن يَخرُج للبيعِ والشِّراءِ فإن هذا الشرطَ ملغَى؛ لُنافاته للاعتِكاف، كما لو شرَط أن يَخرُجَ إلى أهله ليبيتَ معَهم ويُباشِرَهم بالجِماعِ وغيرِه فإن هذا الشرطَ مُلغَى، وحينيَّذٍ نَقول: خُروجُ المُعتكِفِ من مسجِده الَّذي اعتكف فيه يَنقسِم إلى ثلاثة أَقْسام:

القِسْم الأوَّل: ما لا بُدَّ منه شَرعًا أو طبعًا، فهذا يَجوزُ الخُرُوجُ إليه سواءٌ اشتَرَطه أو لم يَشتَرط.

القِسْم الثاني: ما له منه بُدُّ فله أن يَدَعَه، لكِن فيه مَصلَحةٌ شَرعيةٌ كالخُروجِ لعِيادةِ مَريضٍ، أوِ اتِّباع جَنازةٍ، فهذا إن اشتَرَطه فلا بأسَ، وإن لم يَشتَرِطْه فلا يَخرُجَ إليه، فإن خرَجَ إليه بطَلَ اعتِكافُه.

القِسْم الثالِث: ما لا يُمكِن أن يَصِحَّ معه الاعتِكاف، وذلك فيها إذا خرَج إلى شيءٍ يُنافِي الاعتِكاف، كما لو خرَج ليبيع ويَشتري، أو خرَجَ للنَّوْمِ مع أَهْله، أو ما أشبَه ذلك، فإنَّ ذلك لا يَجوز سَواءٌ اشتَرَطه أو لم يَشتَرِطْه، فإن فعَل بطَل اعتِكافُه.

(١٧١١) السُّؤالُ: إذا اعتكَفَ المُسلِمُ في مسجِدٍ غيرِ جامِعٍ؛ فهل إذا خرَجَ إلى صلاةِ الجُمعةِ يَلزَمُه أَنْ يُصَلِّيَ في أقرَبِ جامعِ أو هو مُحُيَّرٌ؟

الجَوابُ: الأفضَلُ للمُعتكِفِ ألَّا يعتكِفَ إلَّا في مسجِدٍ جامع؛ لئلا يحتاجَ إلى الخُروجِ إلى الجُمعةِ، ولكنْ إذا اعتكفَ في مسجِدٍ غيرِ جامع؛ إمَّا لقُربِه مِن بيتِه، أو لسببِ آخرَ، فإنَّه لا حرَجَ عليه أنْ يخرُجَ إلى الجُمعةِ مُتقدِّمًا، لكنَّه إذا صلَّى رجَعَ إلى مسجِدِه الَّذي كان يعتكِفُ فيه، ولا يلزَمُه أنْ يختارَ أقرَبَ الجوامِع إليه، بل يختارُ ما هو أفضَلُ وهو الأكثرُ جُمعًا، فإذا ذهبَ إلى مسجِدٍ بعيدٍ؛ لأنَّه أكثرُ جَمعًا، وأنفَعُ موعظةً، فلا حرَجَ عليه.

(١٧١٢) السُّؤَالُ: إذا كان الإنسانُ مُعتكِفًا في الحَرَمِ، فهل يجوز له أَنْ يخرُجَ ليُكلِّمَ شخصًا في الرِّياضِ بالهاتفِ؛ ليطمئِنَّ عليه؟

الجَوَابُ: لا يجوز إلَّا إذا كان هُناك سببٌ كافٍ؛ كأنْ يكونَ هذا الشَّخصُ مريضًا، واشترَطَ المعتكِفُ عِندَ دخولِه الاعتكافَ أنْ يخرُجَ ليُكلِّمَه، فلا بأسَ.

(۱۷۱۳) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ كلَّما دَخَل المسجِدَ نوى الاعتكافَ، ما حُكْمُ هذا العَمَلِ؟

الجَوابُ: هذا العَمَلُ مِنَ البِدَعِ؛ لأنّه لم يَرِدْ عن النّبيِّ عَلَيْهُ أَنّه كان يَأْمُو أَصْحابَهُ إِذَا دخلوا المسجِد أَنْ يَنْوُوا الاعتكافَ فيهِ، بلْ قد رغّب عَلَيْهُ في التَّقَدُّمِ إلى المسجدِ يومَ الجُمُعَةِ يَنْوُونَ الاعتكافَ فيهِ، الجُمُعَةِ، ولمْ يُشْعِرْ أُمَّتَهُ بأنّهم إذا تَقَدَّمُوا إلى المسجِدِ يومَ الجُمُعَةِ يَنْوُونَ الاعتكافَ فيهِ، وَلَوْ كان هذا مِنَ الأُمورِ المَشْرُوعَةِ لبَيَّنَهُ النّبيُّ عَلَيْهِ لأمته؛ لأنّه صلّى الله عَليه وعلى آلِه وسلّم لمْ يَدَعْ خيرًا إلّا دَلَّ أُمَّتَهُ عَلَيْه، فليّا لَمْ يَفْعَلْ عُلِمَ أَنَّ ذلك لَيْسَ مِن سُنتِه ولا مِنْ هَدْيِهِ، ومَنْ تَعَبَّدَ للهِ تعالى بشيءٍ لم يَكُنْ منْ سُنّةِ النّبيِّ عَلَيْهِ وَلا هَدْيِهِ كان بذلِكَ مُبْتَدِعًا؛ لقولِ النّبيِّ عَلَيْهِ، ومَنْ تَعَبَّدَ للهِ تعالى بشيءٍ لم يَكُنْ منْ سُنّةِ النّبيِّ عَلَيْهِ وَلا هَدْيِهِ كان بذلِكَ مُبْتَدِعًا؛ لقولِ النّبيِّ عَلَيْهِ، ومَنْ تَعَبَّدَ للهِ تعالى بشيءٍ لم يَكُنْ منْ سُنّةِ النّبيِّ عَلَيْهِ وَلا هَدْيِهِ كان بذلِكَ مُبْتَدِعًا؛ لقولِ النّبيِّ عَلَيْهِ: "إِنَّ خَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمِّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وُكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَاللهُ إِنْ اللهَ هُولِ اللهَ يُعْمَلُ عُلَمَةٍ اللهُ عُلَى اللهُ هُولِ اللّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عُلَيْهِ وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهُا، وُكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةً إِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ال

(١٧١٤) السُّوَالُ: بعضُ النَّاسِ كلَّما دخَلَ المسجِدَ نوى الاعتكافَ؛ فما حُكمُ عَمَلِه هذا؟

الجَوابُ: الرَّاجِحُ أَنَّ عَمَلَه هذا ليس بسُنَةٍ؛ فإنَّه لم يثبُتْ مِن فعْلِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- ولا مِن قولِه أَنَّه كان إذا دخَلَ المسجِدَ نوى الاعتكافَ فيه، ولم يُرْشِدِ الأُمَّةَ لذلك، ومِن المعلومِ أَنَّ العِبادةَ مبنيَّةٌ على الاتِّباعِ، وأَنَّه لا يُشْرَعُ منها إلَّا ما شرَعَ اللهُ ورسولُه، ولا نعلَمُ أَنَّ رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ- كان إذا دخَلَ المسجِدَ نوى الاعتكافَ فيه، ولا أنَّه أرشَدَ الأُمَّةَ إلى ذلك، فالصَّوابُ أَنَّ هذا ليس بمسنونٍ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضَحُالِلَّهُ عَنْهُ.

(١٧١٥) السُّوَّالُ: هَلْ للمَرْأَة أَن تَعتَكِف مِثل الرجُل؟

الجَوابُ: نعَمْ لها أن تَعتَكِف كها يَعتَكِف الرجُل إذا كان هُناك مكان خاصُّ للنِّساء؛ لأن المرأة لا بُدَّ أن تَنامَ، ولا بُدَّ أن تُصلِّي، وأن تَقرَأ، فلا بُدَّ أن يَكون هُناك مكان خاصُّ، ولذلِك لمَّا أَرَادَت أُمَّهاتُ المؤمنين أن يَعتكِفنَ ضرَبْنَ الأَخبِيةَ في المَسجِدِ(۱)؛ لتَنفرِدَ كلُّ واحِدة بخِبائِها.

(١٧١٦) السُّوالُ: ما هي أَفضَلُ الأعمال الَّتي يُمكِن أن يُقدِّمها الصائِم في العَشْر الأَواخِر من رمَضانَ؟ وما هي فَضيلةُ هذه العَشرِ؟

الجوابُ: هذه العَشرُ الأواخِر هي أفضَلُ أيَّام الشهرِ، وفيها ليلة القَدْر الَّتي قال اللهُ عنها: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيَلَةٍ مُّبَرَكَةً إِنَّا كُنَا مُنذِرِينَ ۞ فِيها يُفْرَقُ كُلُ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدحان:٣-٤]، والَّتي أَنزَل الله تعالى فيها سورةً كامِلةً، فقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۞ لَيَلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۞ لَنَزُلُ الْمَلَئِكَةُ لَلْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۞ لَنَزُلُ اللهَ عَلَى وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عليه وعلى آله وسلم يَعتكِف العَشْر الأواخِر من رمضانَ في كلِّ عام.

فنَحُثُّ إخوانَنا المُسلِمين على انتهاز الفُرصة في هذا الشهرِ المُبارَك، في لياليه وأيَّامه، ونُحذِّرهم منَ المُخالَفات والمَعاصِي، ونَرغَب إليهم أن لا يُضيِّعوا أوقات رمَضانَ في السَّهَر على ما لا خَيرَ فيه، وقَتْل الأيَّام بالنَّوْم، وأن لا يُسرِفوا في المآكِل

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف النساء، رقم (٢٠٣٣)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه، رقم (١١٧٢)، من حديث عائشة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

والمَشارِب، وأن يَقتَصِدوا، وما فَضَل عِنْدهم منَ المال يَجودون به على إخوانِهمُ الفُقَراء، فذلك خيرٌ مِنَ البَدَخ والإسرافِ، وقد نَهَى الله عنِ الإسرافِ، وأخبَر أنه لا يُحِبُّ المُسرفين.

أَسأَل اللهَ لي ولإخواني المُسلِمين أن يُعينَنا على طاعتِه في جميع العُمر، وفي هذا الشَّهرِ، وأن يُوفِّقَنا لمِا يُحِبُّ ويَرضَى إنه على كلِّ شيء قَديرٌ.

(١٧١٧) السُّؤالُ: ما هي أفضَلُ الأَعمال الَّتي يُؤدِّيها الفَرْد، ويَتمنَّى أن يُدرِك لَيلة القَدْرِ وهو على هذا العمَل؟

الجَوابُ: كان الرَّسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يَعتكِف في المَسجِد يَتحرَّى ليلة القَدْر، فاعتكف العَشْر الأُول، ثُم الأَوْسَط، ثُم العَشْر الأخيرة، فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ» (١)، والاعتِكافُ وهو لُزوم المَسْجِد لطاعة الله عَنَّهَ كَل بصَلاةٍ وقِراءةٍ وذِكْرٍ من أسبابِ التَّوْفيق لإصابتها.

(١٧١٨) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ يُركِّزُ على ليلةِ القَدْرِ، ويَكْسَلُ في بقيَّةِ العشْرِ الأواخرِ، فهل لهذا أصْلُ؟

الجَوَابُ: هذا غلطٌ مِن فاعلِه؛ وذلك لأنَّه لا يعلم متى تكون ليلةُ القَدْرِ؛ فإنَّ ليلةَ القَدْرِ؛ فإنَّ ليلةَ القَدْرِ قد تكون في أيِّ ليلةَ القَدْرِ قد تكون في أيِّ العَشْرِ، وقد تكون في أيِّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب التهاس ليلة القدر في السبع الأواخر، رقم (٢٠١٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها، وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها، رقم (١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَالِللهُ عَنْهُ

ليلةٍ مِنَ اللَّيالي بين ذلك، فليستْ معلومة، وقد يُخصِّص الإنسانُ ليلةَ سَبْعِ وعشرينَ مِن رمضانَ بِناءً على أنَّهَا ليلةُ القَدْرِ، وتكون ليلةُ القدرِ في تلك السَّنةِ في غيرِ تلك اللَّيلةِ، فيفوته الخيرُ، ثُمَّ إنَّ تخصيصَ الإنسانِ ليلةً مُعيَّنةً مِنَ العَشْرِ يدُلُّ على كسلِه، وضعفِ هِمَّتِه وعزيمتِه، وقِلَّةِ إرادتِه التَّامَّةِ في إدراكِ ليلةِ القَدْرِ.

فَمَنْ أَرَادَ الخَيرَ فليعملُ به في جميعِ اللَّيالي -أعني: لياليَ العشْرِ-؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يعتكِفُ العشْرَ الأواخِرَ مِن رمضانَ كلَّها (١)، وكان يُخْيِي اللَّيلَ كلَّه في ليالي العشْرِ (١).

(١٧١٩) السُّؤالُ: ليلةُ القدْرِ هل هي ليلةٌ مُتغيِّرةٌ تتغيَّرُ كلَّ عامٍ، أو ليلةٌ ثابتةٌ؟ الجَوابُ: نعم، هي في العشرِ الأواخرِ مُتنقِّلةٌ؛ قد تكونُ في ليلةِ واحدٍ وعشرينَ، أو في ليلةِ تسْعِ وعشرينَ، أو فيما بينهما.

(١٧٢٠) السُّؤَالُ: هل تَتنقلُ ليلةُ القَدْرِ في الشَّهرِ الواحدِ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ؟

الجَوَابُ: أصحُّ الأقوالِ أنها تَتنقلُ، بمعنى أنَّه ربَّما تكونُ في عامِ سِتَّةَ عشرَ ليلةَ واحدٍ وعشرينَ، وفي عامِ سبعةَ عشرَ ليلةَ خسٍ وعشرينَ، وفي عام ثمانيَ عشرَ ليلةَ سبعِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، رقم (٢٠٢٦)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم (١١٧٢)، من حديث عائشة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان، رقم (٢٠٢٤)، ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان، رقم (١١٧٤)، من حديث عائشة رَضَيَّلَيَّهُ عَنْهَا.

وعشرين، وفي عام تسعة عشر ليلة تسع وعشرين، أو تكون ليلة اثنتين وعشرين، أو أربع وعشرين، أو ستِّ وعشرين، أو ثمانٍ وعشرين، أو ثلاثين، ولكن لا تكون مرَّتينِ في سنةٍ ليلة إحدى و عشرين، وليلةِ مرَّتينِ في سنةٍ ليلة إحدى و عشرين، وليلةِ ثلاثٍ وعشرين، لكن تكون في إحدى الليالي، فليست مثلًا ليلة سبع وعشرين دائمًا، ولا ليلة إحدى وعشرين دائمًا، ولا ليلة ستِّ وعشرين دائمًا، بل هي تَتنقلُ.

(١٧٢١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ إقامةُ ليلة القَدْرِ في البيتِ، أو لا بُدَّ أن تَكون في السَجِدِ؟

الجوابُ: الأفضلُ في جميعِ أيَّام رمَضانَ أن تَكون في المَسجِدِ، إلَّا للنِّساءِ فالبُيوتُ لهُنَّ أفضلُ.

تَمَّ الْمُجَلَّدُ الأَوَلُ بِحَمْدِ الله تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ وَيَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الثَّانِي وهُوَ الأَخِيرُ وَأَوَّلُهُ السُّؤَالُ رَقَم (١٧٢٢).

->>>}\\

رَفَّحُ بعب (لرَّحِيُ (الْفِحَرِّي (سِكْنَهُ (لِفِرْدُ وَكُرِي (سِكْنَهُ (لِفِرْدُ وَكُرِي (www.moswarat.com

فهرس الآيات

الصفحة		الآيسة
١٥	لَكُمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾	﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِنْ
۱۵، ۳۶	دِينَكُمْ وَأَتَّمَٰتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينًا ﴾	﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
١٦	مَ يَنَبَنِىٓ إِسۡرَهِ يِلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمُ﴾	﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَ
١٦	وًا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾	﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبِيِّنَتِ قَالُ
۲۱	ءَ كَثِيرًا وَٱلذَّكِرَتِ ﴾	﴿وَٱلذَّكِرِينَ ٱللَّهُ
١٧	وَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيَنَتِ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَنبِ ﴾	﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَا
١٧	······································	﴿ فَأَنَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُ
١٧	اِ اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ الصَّلَوْةَ وَيُؤْثُواْ الزَّكُوٰةَ ﴾	﴿ وَمَاۤ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُو
١٧	فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكَ بِعِبَادَةِ رَبِيهِ أَحَدًا ﴾	﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ
١٨	بِنَ مَعَكُهُۥ أَشِدَّآهُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَّآهُ بَيْنَهُمْ ﴾	﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِ
١٨	و مرد الله الله الله الله الله الله الله الل	﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَن لَّن
١٨	لَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلُّ لَهُمَّ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ لَهُنَّ ﴾	﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ فَ
۲٤	خَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ ﴾	﴿ وَلَكَكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَـُ
۲٦	كِي وَمُعَيَاىَ وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾	﴿ قُلُ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكَ
۲٦	······································	﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَــُرْ
۲۷	ِ نَـَارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾	﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْلَنِي مِن
۲۷	هُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾	﴿ فَهِمَاۤ أَغُويْتَنِي لَأَفَعُدُنَّ مَ
۲۸	فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُ فَإِلَيْهِ تَجَنَّرُونَ ﴾	﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةِ
۲۸	لتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَـقُومَ فِيهِ ﴾	﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى ٱ

۴٠	﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَوَرُ عَن كُهْفِهِ مْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ ﴾
۳١	﴿إِنِّ أَحْبَلْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى قَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾
٣٧	﴿ وَالسَّنبِقُونَ ۚ الْأَوَّلُونَ ۚ مِنَ الْمُهَجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾
٤٠	﴿ قُلۡ إِن كُنتُم تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾
٤٦	﴿ وَإِنَّكَ لَتُهْدِىَ إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٤٧	﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيدٌ ۞ فِي لَوْجٍ تَحَفُوظٍ ﴾
٤٩	﴿ مَا يَكُونُ مِن نَجْوَىٰ ثَلَثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾
٥٠	﴿إِنَّ أَلَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾
، ۲ د	﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۚ قُل لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِهِن قُولُوٓاْ أَسَّلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ • ٥
٥٢	﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنَ كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ فَمَا وَجَدَّنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾
٥٣	﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتٌ قُلُوبُهُمْ ﴾
٥٣	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾
٥٣	﴿ ثُمَّ أَوْرَثِنَا ٱلْكِئْبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾
٥٨	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْنَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَـٰهُمْ تَقُونِهُمْ ﴾
٥٨	﴿ يُشَيِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلشَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ ﴾
٥٩	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّي فَإِنِّي قَـرِيثٌ أَجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾
٦•	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُواْ ﴾
	﴿ وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةً ۗ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾
	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِئَ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾
۲۳	﴿ وَمَا تَشَآهُ وَنَ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَكَمِينَ ﴾
	﴿ وَمَن يَقْتُـلُ مُؤْمِنَـا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
70	وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾

	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّذِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا
٦٥	يَزْنُوكَ ۚ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَـامًا ﴾
٦٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَنفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۞ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبْدًا ﴾
٦٧.,	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَآ إِن نَسِينَآ أَوۡ ٱَخۡطَـٰٓأَنَا ﴾
٦٧.	
٦٧.	
٦٩.	﴿ ﴾ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ اِحْسَنَنَّا ﴾
٦٩.	
٦٩.	﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَ ٰلِدَيْكَ إِلَى ٱلْمَصِيرُ ﴾
۷۱۷	
٧٣.	
٧٣.	
٧٤.	﴿ فَلَمَّا زَاغُواْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾
٧٤.	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَلَّقَىٰ ۚ ۚ ۚ وَصَدَّقَ مِأْ لَحُمْتَىٰ ۚ ۚ فَسَنْيَسِرُهُۥ لِلْمِسْرَىٰ ﴾
٧٥.	﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرَّ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾
	﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱخْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِثْمَا
٧٥.	مُبِينًا ﴾
٧٦.	﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْمَيْهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾
٧٦.	﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي يُحْمِبَكُمُ ٱللَّهُ ﴾
	﴿ ٱلْأَخِلَآءُ يَوْمَهِذِ بَعْضُهُمْ لِبَغْضٍ عَدُقُ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾
	﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَاَّرِ ۚ لَا هُنَّ حِلُّ لَمَّمْ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ لَمُنَّ﴾
۸١.	﴿ أَلِيْسَ اللَّهُ بِأَحَكِمِ الْخَكِمِينَ ﴾.

۸١.	﴿ وَمَنَّ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾
۸۲.	﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾
۸۳.	﴿ أَفَهَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كُمَن كَاكَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوْرُنَ ﴾
	﴿ كُلُّمَا ۚ أَرَادُوٓاْ أَن يَغَرُجُواْ مِنْهَآ أَعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ
۸۳	تُكَنِّبُون ﴾
٨٥	﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿ ثُلَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـ مَةِ تُبْعَثُونَ ﴾
٨٦	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۚ إِنِّ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
۸۸	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّمِهم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنٌّ لَهُمْ ﴾
۹.	﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُولًا ﴾
	﴿ قُلْ يَكِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا نَقۡـنَطُواْ مِن زَّمْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ
97	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾
93	﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّعْمُودًا ﴾
	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَآهُ وَكَ فَأَسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَٱسْتَغْفَكَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ
٩٨	لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾
99	﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَزْغُ فَأَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾
11	﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبٌ لَكُو ﴾
١.	﴿ أَمَّن يُحِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾
١.	﴿ وَمَآ أَصَنَبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتُ أَيْدِيكُمْ ﴾
	﴿ وَلَا تَنَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوأً وَلِلنِّسَآءِ
١.	نَصِيبُ مِّمَّا ٱكْلَسَبَنَ ۚ وَسْعَلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْ لِهِۦٓ ﴾
	﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنَ أَهْلِ ٱلْكِئْبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَنْكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّن
١.	عِندِ أَنفُسِهِم ﴾٥

٢٠١٠٨٢١	﴿قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾
17961.7	﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾
١٠٦	﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَهَ وَإِنِّيَ أَعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾
وَلَكِكَنَّ ٱلشَّيَاطِينَ	﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ ٱلشَّيَطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۗ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ
١٠٩	كَفَرُواْ ﴾
111	﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقَوَىٰ ۖ وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُونِ ﴾
111	﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشُكِى وَمَعْيَاىَ وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾
111	﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَـرْ ﴾
117	﴿قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
117	﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينٌ ﴾
117	﴿ اَدْعُوهُمْ لِأَكَابِهِمْ هُوَ أَفْسَطُ عِندَ اللَّهِ ﴾
119	﴿ وَلَتَكُن مِّنكُمُ أُمَّةً ۗ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾
هَندًا﴾	﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۗ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ وَ
١٢٨	﴿ قُلُ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذً ﴾
١٣٠	﴿ قُلْ مَنْ بِيكِهِ عَ مَلَكُونُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
١٣٠	﴿ وَمَن يَنَّقِي ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ عِيشَرًا ﴾
١٣٠	﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾
171,17	﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِتْنَا مِن كُلِّ أُمَّتِمْ بِشَهِيدٍ وَجِتْنَا بِكَ عَلَىٰ هَنَـُؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿
١٣٤	﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّنهَاۤ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾
177	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشُكِي وَتَحْيَاىَ وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾
147	﴿ وُجُوهٌ يَوْمَ بِذِ نَاضِرَةً ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةً ﴾
	﴿ ذَوَاتًا ٓ أَفْنَانِ ﴾

١٤٤	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَصْزَنُونَ ﴾ .
۱٤٦	﴿ وَمَن يُمِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكَّرِمٍ ﴾
٤٠٠	﴿ هُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئنَبَ مِنْهُ ءَايَتُ تُحْكَمَتُ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِئنبِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَد
١٥٠	﴿ أَنَزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ فَسَالَتْ أَوْدِيَةً ۚ بِقَدَرِهَا ﴾
١٥٠	﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَلْيَنَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِتَايَنتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ
101.10	﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَنَّهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾
ءَ حَدِيثًا ﴾. ١٥١،١٥٠	﴿ يَوْمَ بِذِ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُا ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْنُمُونَ ٱللَّ
107	﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْعَـرُشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾
107	﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلُكُ صَفًّا صَفًّا ﴾
104	﴿ فِي كِنَبٍ مَّكْنُونِ اللَّ لَا يَمَشُّهُۥ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾
١٥٧	﴿ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوَّا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغَلِّبُونَ ﴾
١٦٠	﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُدْرَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُواْ ﴾
170	﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَا ٓهَ أَمْوَلَكُمْ ﴾
777	﴿ نَعْدَدُ بِنَّهِ رَبِّ ٱلْعَسَلَمِينَ ﴾
٧٢٧	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدُواْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَسِءِينَ ﴾
١٦٧	﴿ فَجَعَلْنَهَا نَكَنَلًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾
وَلَنكِن لِيَطُمَيِنَ	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِــُمُ رَبِّ أَرِنِي كَـنِّفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوْلَمُ تُؤْمِن ۗ قَالَ بَلَىٰ قَلْبِى﴾
١٦٨٨٢١	قَلْجِی ﴾
	﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
	﴿ فَإِنَّمَا هِى زَجْرَةٌ وَحِدَةٌ ﴿ إِنَّ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾
	﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥۚ إِذَآ أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيَكُونُ ﴾
179	﴿ وَإِن تُبَدُّواْ مَا فِي ٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْـفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾

۱۷۳،۱٦٩.	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾
١٧٠	﴿ هُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئْبَ مِنْهُ ءَايَتُ تُحْكَمَنَتُ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِئْبِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَتُ ﴾
١٧٠	﴿فَأَنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾
۱۷۱،۱۷۰.	﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾
١٧٠	﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۞ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾
١٧١	﴿ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾
وَأَنشُم	﴿ وَوَضَىٰ بِهَاۤ إِبْرَهِءُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِينَ فَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا
١٧١	مُّسَلِمُونَ ﴾
١٧١	﴿ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
١٧٢	﴿ إِنَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَافِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيِنَتِ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَابِ ﴾
١٧٢	﴿ وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينًا ﴿ إِنَّ كَا لَا تَوْعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾
177	﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾
١٧٢	﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴾
١٧٣	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَيْفِطُونَ﴾
١٧٤	﴿ أَلَآ إِنَ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَصْزَنُونَ ﴾
١٧٤	﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾
رَّةً إِلَىٰ	﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوّ
١٧٤	قُوتِكُمْ ﴾
١٧٤	﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَأَسْتَكَ بَرُوا فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾
	﴿ أُوَلَمْ يَرَقًا أَنَ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَذُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾
١٧٥	﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُدَرَىٰ ءَامَنُواْ وَٱتَّـقَوْا لَهَنَحْنَا عَلَيْهِم بَرَّكَنتِ مِّنَ ٱلسَّكَمَآءِ وَٱلأَرْضِ ﴾
140	﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّتَاتِ ﴾

ِنْ إِنْ	﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ فَلَا لُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۚ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّتِهِ وَ
۱۷٥	خَرْدَلٍ أَنَيْنَا بِهَأْ وَكَفَىٰ بِنَا حَسِبِينَ﴾
۱۷٥	﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱلْتِغَآءَ رَحْمَةِ مِن رَّبِّك تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾
۱۷٦،۱۲	﴿ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾
۱۷٦	﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ الَّيْلِ ﴾
۱۷٦	﴿ وَلَا تَحْهَرُ بِصَلَائِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا ﴾
۱۷۷	﴿ وَٱبْتَغِ بَايْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾
۱۷۷	﴿ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِنْتَ مِنْهُمْ رُغَبًا ﴾
۱۷۷	﴿ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾
۱۷۸	﴿ فَعَسَىٰ رَقِيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَـ يَرًا مِن جَنَّٰ ِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾
۱۷۸	﴿ أَنَاْ أَكُثُرُ مِنِكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾
۱۷۸	﴿ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطُفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾
۱۷۸	﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾
۱۷۹	﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ۚ سَأَوْرِيكُمْ ءَايَدِي فَلَا تَسْتَغَجِلُونِ ﴾
۱۷۹	﴿إِنَّهُمْ كَاثُوا يُسَرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَاتِ وَيَلْعُونَكَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾
۱۸۰	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ. مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبْدًا وَلَكِكَنَّ ٱللَّهَ يُذَكِّي مَن يَشَآءُ ﴾
۱۸۰	﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾
۱۸۰	﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِي تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَّ أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
۱۸۰	﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَآءَ ٱللَّهُ ﴾
1741	﴿ وَلِيَحْمِلُنَ أَنْقَالُكُمْ وَأَنْقَالًا مَّعَ أَنْقَالِهِمْ ﴾
۱۸۱	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ ﴾
C	﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقُنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا

١٨٢	ٱلْإِنسَانُ ۚ إِنَّهُ,كَانَ ظَلُومًا جَهُولَا ﴾
١٨٢	﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
١٨٣	﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا﴾
١٨٤،١٨٣	﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾
١٨٣	﴿ وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهِ كَأَ ﴾
فِيهِ ﴾ ۱۸۳	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّئِكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ
١٨٤	﴿ وَبَدَا لَهُمْ مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ ﴾
١٨٤	﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّعَاتُ مَا كَسَبُوا ﴾
١٨٥	﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾
١٨٥	﴿ وَلَا شَنَّوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِئَةُ أَدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
١٨٥	﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ إِحْسَنَنَّا حَمَلَتْهُ أَمُّهُۥ كُرِّهَا وَوَضَعَتْهُ كُرِّهًا ﴾
١٨٦	﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِّن تُرَابٍ ﴾ .
١٨٧	﴿ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾
١٨٧	﴿ أَفَمَنَ هَلَاا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ۞ وَتَضْحَكُونَ وَلَا نَبْكُونَ ۞ وَأَنتُمْ سَكِيدُونَ ﴾
١٨٨	﴿ يَشَكُلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾
١٨٩،١٨٨	﴿ لَّا يَمَشُهُ وَ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾
١٨٨	﴿ فَ لَآ أُقْسِمُ بِمَوَقِعِ ٱلنُّجُومِ ١٠٠٠ وَإِنَّهُ. لَقَسَمُ لَّوَ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ ﴿
1/4	13 3 9
π	﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّن حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾
-	﴿ مَا آَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمُ إِلَّا فِي كِتَنبِ مِّهِ
	ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾
174 *	﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِن تُمُصِيبَةِ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿

١٩٠	﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَنَهَ إِلَّا هُوَ ۚ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ﴾
ِنَ﴾﴿نَ	﴿إِذْ أَفْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۞ وَلَا يَسْتَنْنُونَ ۞ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآبِفُ مِن زَبِكَ وَهُمْ نَآبِهُو
191	﴿مَّا لَكُمْ لَا نَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾
191	﴿ وَرَقِلِ ٱلْقُرْءَانَ ثَرْتِيلًا ﴾
197	﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ فِيَ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾
197	﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَنُ أَلَن نَجْمَعَ عِظَامَهُ, ۞ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نَّسُوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾
***	﴿وَنَبْلُوكُمْ بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۚ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾
۲۰۰	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنِيَ ۗ إِنَّهُۥكَانَ فَنجِشَةً وَسَـآءَ سَبِيلًا ﴾
۲۰۲	﴿ فَإِن تَوَلَّوا ۚ فَأَعَلَمُ أَنَّهَ لَهُ لَلَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾
23, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1,	﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلۡكَنِورُونَ ﴾ ٢٠٩، ٣٩٣، ٣٩٦، ١١، ٤٤٤، ١١
	﴿ قُلَ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذً ﴾
.3, 773, 773, 763	P• 7: 537: 637: 677: 767: 667: 333: 153: 15
717	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ـ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾
770	﴿ اَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾
779	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَنْهِكَنَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾
740	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَنَّا ﴾
740	﴿وَاَعْبُدُواْ اَلَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَـنِّعًا ۚ وَبِٱلْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾
	﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكِ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعُهُمَا﴾
7 5 7	﴿ شَهِــَدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَةِكَةُ وَأُولُواْ ٱلْعِلْمِ قَابِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾
۱ ۱۰۲، ۳۳۰	﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾
	﴿ فَأَنَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾
Y00	﴿ وَبَوْعَ يُنَادِهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسِلِينَ ﴾

يِ إِن كُنُنُمُ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ ٢٥٥	﴿ فَإِن نَنَزَعْهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ
رَبُّكَ ﴾	﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْلَلِفِينَ ﴿ ۚ إِلَّا مَن رَّجِمَ
يُمَا بَطَنَ وَٱلَّإِنَّمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ ٢٥٨، ٢٦٣	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَىٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ
Y71	﴿ لَا تَشَكُوا عَنْ أَشْيَآهَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ
۲٦١ (﴿ فَسَنَالُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
عَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَتِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ ٢٦٣	﴿ وَلَا نَفْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ. عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْ
هُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ٢٧٠	﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿ ۖ ۚ وَيَرْزُفُهُ
YVV	﴿ فَأَنْقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُم ﴾
كُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَا
797	﴿ أَوْ لَكُمَسُنُّمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾
يرِ ﴾	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْتُمُ ٱلْجِنزِ
۳۰٥،۳۰٤	﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُواً ﴾
أَحَدُّ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآبِطِ أَوْ لَنَمَسْتُمُ ٱلنِسَآءَ فَلَمْ تَجِــدُواْ	﴿ وَإِن كُنْتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَ
	مَآهُ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُواْ بِوُجُو
♦	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَآ إِن نَسِينَاۤ أَوْ أَخْطَأُنَّا
مَابُ وَٱلْأَنْلَامُ رِجْسُ مِّنَ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَأَجْتِنْبُوهُ ﴾ ٣١٧	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْخَنُّرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَهَا
·	﴿ وَالَّتِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِن
فَأَعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِـيضِ ﴾٣٢٤	
٣٣٥	
ی مَن یَشَاءُ ﴾	_
Ψ ξ 7	
رِى مَن يَشَآهُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهُمَّدِينَ ﴾٣٤٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبَتَ وَلَكِكُنَّ اللَّهَ يَهْدِ

٣٥٠	﴿ فَإِن لَنَزَعْلُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمِوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾
۳٦٥،٣٦٠	﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنَبًا مَّوْقُوتًا ﴾
۳٦٦،٣٦٠	﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّابِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾
٣٦٢	﴿ فَهَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكَ بِعِبَادَةِ رَبِهِۦ أَحَدًا ﴾
٣٦٥	﴿إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ يُخَلِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَلِاعُهُمْ ﴾
مَنِ ٱلْفَحْشَآءِ	﴿ ٱتْلُ مَا أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِنَابِ وَأَقِمِ ٱلطَّبَكَافَةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّكَافَةَ تَنْهَىٰ عَ
٣٦٦	وَٱلْمُنكَرِ ﴾
٣٦٧	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
٣٦٧	
٣٦٧	﴿ وَمَن يَنَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ عِيشَرًا ﴾
٣٦٨	﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلَّتِلِ ﴾
إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ
	يَزْنُونِكَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَـامًا ﴾
	﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِى ﴾
۳۸۲	﴿ حَنفِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَوَتِ وَٱلصَّكَلُوةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾
۳۸۲	﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفُ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوْةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾
۳۸۳	
	﴿إِنَّهُۥ لَا يُقَلِحُ ٱلظَّلِلِمُونَ﴾
	﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّئَاتِ ﴾
	﴿ وَإِذَا قُرِيَ ٱلْقُـرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾
	﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَكَا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْمَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَهِءَمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَنَى وَيَعْقُوبَ وَ
644 641 66A	£ £ £ . ٣ 9 7

271,233,173	﴿ قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنَابِ تَعَالُواْ إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَاتِم بَيْنَانَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَصْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ .
۳۹۸	﴿فَأَقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرَءَانِ﴾
۳۹۸	﴿الْمَرَ ۞ تَنزِلُ﴾
۳۹۸	﴿هَلْ أَنَّى عَلَى ٱلْإِنسَانِ﴾
٤٠١	﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَابُ ﴾
شَهَندَةً أَبَدًا ﴾	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَلَآءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمّ
٤٠٧،٤٠١	
٤٦٨	﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِر إِبْرَهِ عَمَ مُصَلِّى ﴾
٤٧٢	﴿سَبِيحِ ٱللَّهَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾
٤٧٢	﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
٤٨٢	﴿ٱلۡهَاكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾
٤٨٢	﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ عَنَافِلَةً لَكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾
٤٨٩	﴿ اُدَّعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفَيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾
011.0.7	﴿فَأَقْرَءُواْ مَا يَيْسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾
0 • 0	﴿ يَشْــتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَشْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمٌ ﴾
۸۲۱،۵۱۰	﴿ فَأَنَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمْ ﴾
011	﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرَّءُ مِنْ أَخِيهِ ۞ وَأُمِّهِ. وَأَبِيهِ ۞ وَصَحِبَنِهِ. وَبَنِيهِ ﴾
٠٢٦	﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَا قَلِيلًا ﴾ .
079	﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾
	﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ ۚ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْتُولًا ﴾
٥٤٠	﴿رَبَّنَا لَا تُتَوَاخِذْنَآ إِن نَسِينَآ أَوۡ أَخۡطَـأُناَ﴾
0 2 7	﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَلُهُ ﴾

۰۰۲	﴿ وَإِن كَاتَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
000	﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَشَوَةً حَسَنَةً لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾
000	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوسُوسُ بِدِـ نَفْسُهُمْ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾
۰۰٦	﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقُوَىٰ ﴾
۰۰٦	﴿ إِنَّمَآ أَمْوَلُكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فِتْنَةً ﴾
۰٦٢	﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾
۰٦٢	﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾
۰٦٢	﴿ وَمَن يَنْعَذَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾
۱۷،۱۲۸	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
٥٨٥	﴿ الَّهَ ﴾ السجدة
٥٨٥	﴿ هَلَ أَنَّى عَلَى ٱلْإِنسَانِ ﴾
د َ يغ	﴿يُتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَــَ
٥٨٨	ذَالِكُمُ خَيْرٌ لَكُمُمْ إِن كُنْـتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
091	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾
097	﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِى ٱلَّذِينَ كُنتُرَّ تَزْعُمُونَ ﴾
097	﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾
	﴿ وَيَوْمَ نَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَبِنِ يَنَفَرَّقُونَ ﴾
	﴿ وَلِتُكَمِّمُوا الْمِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ١٨
	﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾
	﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَاينَيْنِ ۚ فَهَ حَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾
	﴿وَالسَّنبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِي اللَّهُ عَدَّ رَرِهُ * رَدِّهِ
AIF	وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾

الرقيع من المراجع المواجع المراجع المر	
﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِهَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾	į.
﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَ تَوُّا شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَا بِهِ ٱللَّهُ ﴾	Þ
﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِى فَإِنِّي قَـرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾	
﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِنَبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَنْيَنَنِي لَرَ أُوتَ كِنَبِيَّهُ ﴾	į.
﴿ وَلَا يَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَانَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ۔ هُوَ خَيْرًا لَهُمَّ ۖ بَل هُوَ شَرٌّ لَهُمَّ ﴾	ja P
وْوَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ	jo
يـــر ﴾	Ĭ
﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَلِهِمْ حَقُّ مَعْلُومٌ ۞ لِلسَّابِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾	je.
﴾ِ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَىٰ مَيْسَرَةً ِ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	je o
﴿ فَلْيَحْدَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ ٱلِيثُ	Þ
وْفَكَفَّنَرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْر ﴾١٩٢	
وْهَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلُ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴾	je.
وْإِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُـقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَـٰيمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ	
اْلْعَنْدِمِينَ وَفِي سَيِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ اَلسَّبِيلِ﴾٢١٣،٦٩٣، ٧٠٨،٧٠٤، ٧٢٣، ٢٢٣	وأ
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِى أُنـزِلَ فِيـهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّكَاسِ وَبَيِنَتٍ مِنَ ٱلْهُـدَىٰ	þ
اَلْفُرْقَانِ ﴾	وأ
﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾	
﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ	
لَّقُونَ ﴾	۔ تا
بِيَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوًا أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾	
وَلَا نَقْتُكُوٓا أَنفُكُمُمُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ٧٣٥	è
ُوكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَشَودِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾٧٣٨	*

٧٣٩	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ تِبْيَنَنَا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾
	﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَافُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ﴾
٧٤٦	﴿وَكُنُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُشْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُشْرِفِينَ ﴾
۷٥٤،٧٥١ ♦ ﴿	﴿ وَلِتُكْمِلُوا ٱلْمِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُو
٧٥٢	﴿ أَفْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَ ٱلْقَـمَرُ ﴾
۷۷، ۷۸۷، ۲۰۸، ۱۹۸	﴿رَبَّنَا لَا تُتَوَاخِذْنَآ إِن نَسِينَآ أَوۡ أَخْطَـٰ أُنَا﴾ ٧٧، ٧٧، ٧٧، ٧٧
۷٧٤،٧٦٠،٧٥٨	﴿ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِ . وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴿
ږ ﴾ ۸۵۷، ۲۷	﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ۚ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَيِنُ ۗ بِٱلْإِيمَ
V09	﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُرُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾
٧١ ، ٩٠٨ ، ٧١٨ ، ١٢٨	﴿فَمَن كَانَ مِنكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِـدَّةٌ مِّنْ أَيْنَامٍ أُخَرَ﴾
٧٦٧	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾
Λ•ξ	﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةً ۗ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾
۸•٦	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اللِّسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
۸•٦	﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَكَ عَلَيْتُكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾
حرّج ﴾ ٢٠١٨	﴿وَجَاهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمَّ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ
۸۱۸،۸۱۰	﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَتَكَامٍ أُخَرَ ﴾
۸۳۷	﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾
۸٥٠،۸٤٥	﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُكَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَاجِدِ﴾
Λοξ	﴿ إِنَّا أَنزَلْنَكُ فِي لَيْـ لَقِرْ مُّبُكِّرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۞ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾
Λοξ	﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَتِلَةِ ٱلْقَدْرِ اللَّ وَمَآ أَدْرَئِكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾

->>>}\\

الصفحة

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث

العقيدة

۸٦	ابوك في النارِ
۳۱	أَتَدري أَينَ تَذهَبُ
181	أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ اللهِ وعبدُ الرَّحنِ، وأصدقُها حارثٌ وهمَّامٌ
٩٧	إِذا ماتَ الإِنْسانُ انقَطَعَ عَملُه
٠	الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ
180	أَصْدَقُ الأَسْهَاءِ هَمَّامٌ وَحَارِثٌ
٤٨	أعتِقها؛ فإنَّها مُؤمِنةٌ
٧ •	أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟
۸۲	أَلَا أُنْبَّكُمْ بِأَكْبِ الْكِبَائِرِ؟ الإشراكُ باللهِ، وعُقوقُ الوالدَيْنِ
٤٠	إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَبْدَلَكُمْ بِخَيْرٍ مِنْهُمَا: عيدِ الأَضْحَى، وَعيدِ الفِطْرِ
۲۷	أَنَّ النَّبِيَّ عِيْكِيرٌ دُفِنَ في بيتِه حيْثُ مات
ِكَاةً٢٥	أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّ
٤٢	إِنَّ خَيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهَديِ هَديُ محمدٍ ﷺ
٥٠	إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ
ΛΥ	أنَّهُ رأى الجنَّةَ وذلِكَ في صلاةِ الكُسوفِ
170	أنَّه لعَنَ النَّائِحةَ والْمُسْتَمِعَةَ لها.
۲٦	إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ
٤٢	إِيَّاكُم ومُحَدَثاتِ الأُمورِ

١٣١	حَسْبُكَ
11V	خُذُوا واضرِ بوا لي مَعَكُم بسَهمِ
١٣٨	خَيرُ الناسِ قَرني، ثُمَّ الذين يَلوَّ مُهُم، ثُمَّ الذين يَلونَهُم
١٣١	خير الهَدْيِ هديُ مُحُمَّدٍ ﷺ
۸۹	الدجال أعورُ العينِ اليُمني، كأنَّ عَينَه عِنبَة طافيةٌ
سُولًا۸٥	ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَانِ: مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَمُّ
	ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ
٥٧	ذلك صريحُ الإيمانِ
۸٦	سَأَلَ النَّبِيُّ عِيَالِيَّةٍ ربَّه عَنَّوَجَلَّ أَنْ يستغفِرَ لأمِّه
۸٧	السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه
184.187	غيَّرَ النَّبِيُّ عِيْكِيَّةِ اسْمَ بَرَّة
٦٠	قُل: آمنَتُ بالله، ثُمَّ استَقِم
771,331	قُلْ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ
170	القَلْبُ يَحْزَنُ، وَالعَيْنُ تَدْمَعُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي الرَّبَّ
۸۸	قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
١٢٨	كان النَّبِيُّ عِيَالِيَّةٍ يُعجِبُه الفَأَلَ
7 8 3 7	كان النَّبِيُّ عِلَيْكَةٍ يَكْرَهُ التطيُّرَ ويُعجِبُه الفَأْلُ
۲٠	كان عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَالسَّلَامُ في القِتالِ يلبَسُ الدُّروعَ
٣٤	كُلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ، وكُلُّ ضَلالةٍ في النارِ
٤٠	كُنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إلى أهلِ الميِّتِ وصُنْعَ الطَّعامِ مِنَ النِّياحةِ
177	لا تَسُبُّوا الدَّهرَ؛ فإنَّ اللهَ ُهو الدَّهرُ
177	لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ لِضُمِّ نَزَلَ بِهِ

١٣٥	لا يَرُدُّ القَضاءَ إِلَّا الدُّعاءُ
۸٥	لا يؤمِنُ أحدُكم حتَّى أكونَ أحبَّ إليه مِن ولدِه ووالدِه والنَّاسِ أجمعينَ
۲۳	اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ أَنْ أُشْرِكَ بِكُ وأَنا أَعْلَمُ، وأُستَغَفِرُكُ لَمَا لا أَعْلَمُ
۸۸	اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَاثٍ
۲٥	اللَّهُمُّ لا طَيرَ إِلَّا طَيرُك، ولا خَيرَ إِلَّا خَيرُك، ولَا إِلَه غَيرُك
١٢٧	لو سبقَ القَدَرَ شيءٌ لسبقتهُ العينُ
۲٤ ٤٢	ليسَ منَّا مَن تَطَيَّر، أو تُطُيِّر له
٠٢٦١	لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُذُودَ وَشَقَّ الجُيُوبَ وَدَعا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ
	ما مِنْ مسلم يُصابُ بمصيبَةٍ فيقولُ: اللهُمَّ أُجُرْنِي في مُصيبَتِي
ν ξ	مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّادِ
٧٧	مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ الوَاحِدِ
١٣٩	المَرَّهُ على دينِ خَليلِه
77	مُرْهَا فلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَبْقَى
117	مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِهَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ
٤٣	مَن أَحدَثَ في أَمرِنا هذا ما لَيسَ مِنهُ فهو رَدٌّ
90	مَنْ بَنِي لله مَسجِدًا بَنِي الله له بَيتًا في الجنةِ
٧٠	مَنْ تَعُدُّونَ المُفلِسَ فيكم؟
۲۱	مَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ
	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ
	مَن قرَأَ نِهايةَ سُورةِ الكهفِ استيقظَ مِنَ النُّوم لصلاةِ الفجرِ
	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
۹۳	

170	النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ
۲۸	نَهِي ﷺ أَنْ يُبنَى على القُبورِ
۲۸	نَهِي ﷺ عَنِ اتِّخاذِ القُبورِ مساجِدَ
١٣٤	هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟
١٠٨	هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
١٣٣	وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ
٩٤	وَلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرِكِ الأَسفَلِ مِن النَّارِ
١٣٢	وَلُولَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ
١٠٣	وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟
٦٣٣	يا عَمِّ، قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، كلمةً أُحَاجُّ لكَ بها عِندَ اللهِ
۲۲۱، ۲۳۱	يُؤْذيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ، بيديَ الأمْرُ
	التفسير وعلوم القرآن
١٧٧	أُعطيتُ خَسًا لم يُعطَهُنَّ أحدٌ مِنَ الأنبياءِ قَبْلي: نُصِرْتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهرٍ .
٢٥١	إِنَّه أَشدُّ تَفلُّتًا مِنَ الإِبلِ فِي عُقُلِها
١٥٨	إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي
١٦٧	البيتُ الَّذي يُقرَأُ فيه سورةُ البقرةِ لا يدخُلُه الشَّيطانُ
171	تَعاهَدوا القُرآنَ؛ فوالذي نَفسي بِيَدِهِ لِحُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِن الإِبلِ في عُقُلِها
107	خرَجَ ذاتَ ليلةٍ وأصحابُه يُصلُّونَ ويجهَرونَ بالقِراءةِ فنهاهم عن ذلك
	العَبدُ المسلِمُ إذا بَلَغَ أربَعينَ سنةً خَفَّفَ الله حسابَه
	قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ
179	قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا
	كان النَّبِيُّ عَيْكِةٌ يذكُرُ اللهَ على كُلِّ أحيانِه

١٦٨	لا ترتكبوا ما ارتكبَتِ اليهودُ فتستحِلُّوا محارِمَ اللهِ بأدني الحِيَلِ
١٨٩،١٥٤	لا يَمَسُّ القُر آنَ إِلَّا طاهِرٌ
١٩١	لقدْ أوتيتَ مِزمارًا مِن مزاميرِ آلِ داودَ
١٧٦	وَقْتُ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ
	الحديث وعلومه
غ ۲۱۰	إِذَا أَحَبَّ اللهُ قَوْمًا ابْتَلاهُمْ، فَمَنْ صَبَر فَلَهُ الصَّبْرُ، وَمَنْ جَزَعَ فَلَهُ الجَزَ
Y 0 1	إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ شَرًّا، خَضِرَ لَهُ فِي اللَّبِنِ وَالطِّينِ حَتَّى يَبْنِيَ
۲۲٤	إذا التَقي المُسلِمانِ بِسَيفَيهِما فالقاتِلُ والمقتولُ في النَّارِ
۲۳۳	إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيكِ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ
۲۱۳	إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أنصت وَالإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ
۲۳٦	أَستَغفِرُ الله الَّذي لَا إِلَه إلَّا هو الحَيَّ القَيَّومَ وأتوبُ إليه
۲۲۹	أَلَّا تسافرَ مسيرةَ يوم وليلةٍ بدونِ مَحْرَمِ
YTV	أَمرُ النَّبِيِّ عِلَيْ إِذا وَقَعَ الذُّبابُ في شَرابِ أحدِنا أن نَعْمِسَهُ
۲۳•	إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ
۲•٦	أن الخازِن الأَمين له مِثْل أَجْر المُتصدِّق
۲۳٥	أنَّ الشَّهيدَ يجِدُ الموتَ مِثْلَ الشَّوكةِ التي يُشاكُها
719	أَنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا
۲٠٥	إِنَّ اللهَ لَيَرضي عَنِ العبْدِ يأْكُلُ الأَكْلةَ فيحمَدُهُ عليها
۲۱٤3۱۲	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنا أن لا نَصِلَ صلاةً بِصلاةٍ حتَّى نَخرُج أو نتكلُّم
۲۲٦	أن النَّبِيَّ عَي اللهِ كان لا يَدَعُ أربَعًا قَبلَ الظُّهرِ
779	أن النَّبِيَّ عَلَيْ كان يَقومُ الليلَ حتَّى تَتَفَطَّر قدماه
Y1	أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّكِ نهى أَنْ يبيعَ الحاضِرُ للبادي

۰۸،۲۰۷	إِنَّ بِينَ يَدَي الساعةِ لِمَرْجًا
۲۰۳	إن لعمل المكوسي أو صاحب المكس لأشدُ زنًا في المحارم
۲۳۷	إِنَّ للصَّائم عِندَ فِطْرِهِ دَعْوَةً لا تُرَدُّ
711	أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ
198	إِنَّمَا الأَعمالُ بالنِّياتِ، وإِنَّمَا لكُلِّ امرِيٍّ ما نَوى
707	أنَّه كان رجلٌ يأتي إلى ثغرةٍ في قبرِ النَّبيِّ ﷺ
777	إِنَّهُ لَوَقْتُهَا، لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
۲٤٦	بسْمِ اللهِ خيْرِ الأسهاءِ، وبسْمِ اللهِ الَّذي لا يَضُرُّ مع اسْمِه شيءٌ
199	بَلِّغُوا عنِّي ولو آيةً
7 8 7	تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم، فإن العِرقَ دَساسٌ
YYX	تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً
۲۱۰	تَعَرَّضُوا لِنَفَحَاتِ رَبِّكُمْ، فَإِنَّ للهِ نَفَحَاتٍ
7	تُنكَحُ المرأةُ لأَربَعِ: لمالهِا وحَسَبِها وجَمالهِا ودينِها، فاظفَر بذاتِ الدِّينِ
۲۳٤	الجنَّةُ تحتَ أقدامِ اللُّمَّهاتِ
707	خَيْرُكُنَّ مَنْ بَكَّرَتْ بِبِنْتٍ
Y E 9	دَخَلتُ أَنا وفاطمةُ عَلَى رَسولِ الله ﷺ فَوَجَدناهُ يَبكِي
۲۱۰	دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ
۲۳۸	الدِّينُ المُعَامَلَةُ
۲۳۰	رَبِّ، أُمِّي وصلاتي
۲۳۲، ۷۳۲	رِفقًا بالقَواريرِرِفقًا بالقَواريرِ
	رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا
Y · · ·	رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ

771	سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ
707	سَلَمَانُ مِنَّا آلَ البَيتِ
۲۳۸	سورةَ الإخلاصِ تَعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ
۲۱۳	صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِما
777	صَلَّيتُ مَع رَسولِ الله ﷺ رَكعَتينِ قَبلَ الظُّهرِ ورَكعَتينِ بَعدَها
7 . 1 . 7 . 7 . 7	صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ
۲٤٠	طَلَبُ العِلمِ فَريضةٌ على كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلمةٍ
777	طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ
YYY	العَتيرةُ حَتُّالعَتيرةُ حَتُّ العَتيرةُ عَتَّ العَتيرةُ عَتَّ العَتيرةُ عَتْ العَتيرةُ عَتْ العَتيرةُ ع
837,107	عَشرَةٌ تَمَنَّعُ عَشرةً: الفاتحِةُ تَمَنَّعُ غَضبَ الربِّ
۲٤٧	الفاتحةُ سَنامُ القرآنِ، أعْظَمُ سورةٍ فيه، هي السَّبْعُ المَّثاني
۲۲۳	فإِنْ عَمِلَها فاكتُبوها له سيئةً
۲۲۸	فَصْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَام أَهْلِ الكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحَرِ
778377	فهو بِنيَّتِه، فهما في الوِزرِ سَوَاءٌ
777	في لَيلةِ النِّصفِ مِن شَعبانَ يَغفِرُ الله لأَهلِ الأَرضِ إلَّا لمُشرِكٍ أو مُشاحِنٍ
7 • V	قال اللهُ تعالى: كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له الحسنةُ بعشَرِ أَمثالهِا إلَّا الصَّومَ
7 • 9	قَالَ اللهُ تَعَالَى: مَا تَقَرَّبُ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ
Y • V	القُرآنُ حُجةٌ لك أو عَلَيك
۲۳۲	كان النَّبيُّ ﷺ إذا اشتَدَّ الحَرُّ أخَّرَ الصَّلاةَ وأبرَدَ بها
777	كان النَّبِيُّ ﷺ يَصومُ شَعبانَ أكثَرَ ممَّا يَصومُ في غيرِه إلَّا رَمضان
707	كلُّ مجلِّسِ لا يُذكَرُ فيه اسْمُ اللهِ فهو أَبْتَرُ
	كَمْ مِنْ قَارِيٍّ للقُرْآنِ، والقُرآنُ يَلْعَنْهُ

7	لا تُجالِس إلَّا مُؤمِنًا، ولا يَأْكُل طَعامَك إلَّا تَقِيٌّ
Y & 9 P 3 Y	لا تَخافَنَّ مِن ذي سُلطانٍ ما دامَ سُلطاني باقِيًا، وسُلطانِي لَا يَنفَد أَبَدًا
۲۱۲	لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ
۲۲۲، ۷۲۲	لا تَقَدَّموا رَمضانَ بِصومٍ يومٍ أو يَومين
۲۳۲، ۳۳۲	لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطُّعَامِ، وَلا هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ
YYY	لَا عَتيرةَ ولا فَرَعَ
Y Y 9	لا يَحِلُّ لِلمرأةِ أن تسافرَ ثلاثةَ أيَّامِ بدونِ مَحْرَمٍ
۲۰۲	لَعَنَ الله مَن أتى بَهيمةً
Y 0 Y	لَعنَ الله مَن ضَلَّلَ أَعمَى
۲۰٦	للصَّائِم فرحتانِ؛ فرحةٌ عِندَما يُفطِر، وفرحةٌ عندما يَلقى اللهَ عَزَّهَجَلَّ
770	لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدُّ بِعَمَلِهِ
۲۲۳	اللَّهمَّ اغفِرْ لقَوْمي فإنَّهم لا يَعلمونَ
711	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ
۲۳٦	اللَّهُمَّ أنت رَبِّي لَا إِلَه إِلَّا أنتَ، خَلَقتَني وأنا عَبدُك، وأنا على عَهدِك ووَعدِك
7 8 ٣	اللَّهُمَّ إِني أَشْهَدُ بِهِ شَهِدَ بِهِ اللهِ وأولو العِلمِ شَهادةً خالِصةً لوَجهِك الكريمِ.
۲۰۳	لو عصا مكوسي غمست في بحر لمزجته
۲۳۲	لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَّرْتُ العِشَاءَ
۸۱۲، ۹۱۲	لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ
Y 1 Y	لِيَفْعَلِ العَاقُّ مَا يَفْعَلُ فَلَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ، وَلْيَفْعَلِ البَارُّ مَا يَفْعَلُ
Y • • 6 199	ما ترَكْتُ بَعْدي فتنةً أضرَّ على الرِّجالِ مِنَ النِّساءِ
۲۰٤،۲۰۳	ما رَأَيتُ مِن ناقِصاتِ عَقلٍ ودينٍ أَذهَبَ للنِّ الرَّجُلِ الحازِمِ مِن إِحداكُنّ
778	ما من أحدٍ إلا وسَوفَ يُكَلِّمه الله ليسَ بينَه وبينَه تَرجُمان

۲۲۱	مَا يَزَالُ الرَّجُلُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاةَ
۲ ٤٥	مَثْلُ الجَليسِ الصَّالِحِ كحامِلِ المسكِ، إمَّا أن يُحذيكَ
7 8 0	المَرءُ على دينِ خَليلِه ؛ فليَنظُر أَحدُكُم مَن يُخالِل
۲۱۸	مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبِعِينَ يَوْمًا فَقَدْ بَرِئَ اللهُ مِنه
۲۳•	مَنْ أَخَذَ قَوْسًا عَلَى تَعْلِيمِ القُرآنِ قَلَّدَهُ اللهُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ
7	مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ
۲۰٥	مَن أَكَلَ طعامًا فقال: الحمْدُ للهِ الَّذي أَطْعَمَني إيَّاهُ، ورَزَقَني إيَّاهُ
۲٤٧	مَن تَرَكَ صلاةَ الصُّبْحِ فليس في وجْهِه نورٌ
Y & V	مَن تركَ صلاةَ الفجرِ فليسَ بوجهِه نُورٌ
۲۳٤	مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ لَمْ يَضُرُّه ذَلِكَ اليَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ
7 8 V	مَن تهاوَنَ بالصَّلاةِ يُعاقِبْهُ اللهُ بِخَمْسَ عَشْرَةَ عُقوبةً؛ سِتٍّ في الدُّنيا
717	مَنْ تُوْفِيَ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوِ اثْنَانِ وَلَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ
197	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكاذِبَيْنِ
7 8 1	مَنْ خَلَعَتْ ثُوْبَهَا فِي غيرِ بيتِها هَتِكَتِ السِّنْرَ بينها وبين اللهِ
7	مَن دَخَلَ الشُّوقَ فقالَ: لَا إِلَه إِلَّا الله وحدَهُ لا شَريكَ له، له المُلكُ
۲۳۰	مَنْ دَلَّ على خيرٍ فكفاعِلِه، ومَن سَنَّ سُنَّةً حسنةً فله أجرُها
YYV	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ
	مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَاعَدَ اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا.
	مَنْ صامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ جَعَلَ اللهُ لَهُ خَنْدَقًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ
	مَن صلَّى الصُّبحَ في جماعةٍ فهو في ذِمَّةِ اللهِ حتَّى يُمسي
	مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا
7.0	مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْمًا

YYV	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ
YYV	مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ
۲۳۸	مَن قَرَأَ سُورةَ الإخلاصِ عَشْرَ مَرَّاتٍ بنى اللهُ له بيتًا في الجنَّةِ
۱۹۹،۱۹۸،۱۹۳	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
٢٣٦	مَن كذَبَ كذبةً يتبوَّأُ مقعدَه مِن النَّارِ
۲۳۸	النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟
۲۱٤	نَهِي النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ أَن يَنتَعِلَ الرجلُ قائمًا
	نهى النَّبِيُّ عَيْكِيٌّ عن الصيامِ بعد منتَصفِ شعبان
۲٤٣	نِيةُ العَبدِ خَيرٌ من عَمَلِه
7	هَل لك مِن إِبِلٍ؟
۲۲۳	وَ تَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ
لقُرْ آنِ فَنَسِيَهَا ٢٣٩	وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ رَجُلٍ أُوتِيَ سُورَةً مِنَ ا
770	ولَقَد هَمَمتُ أَن آمُرَ بِالصَّلاةِ فَتُقامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيُصلِّي بِالناسِ
717,317	وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمْعَةَ لَه
Y10	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ
7 & V	يا عليُّ، رأيْتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي إلى السَّماءِ نِساءً مِن أُمَّتي في عذابٍ شديدٍ
Y	يا عَلِيُّ، لا تَنَم حتَّى تَأْتِيَ بخمسةِ أشياءٍ، منها: تَزورُ الكعبةَ
Y & V	يا عليُّ، لا تَنَمْ قبْلَ أَنْ تأتيَ بخمسةٍ: أَنْ تكونَ قد قرأْتَ القرآنَ كُلَّه
أصول الفقه	
177	بَلِّغوا عَني ولو آيةً
	كتاب الطهارة
٧٢٧، ٨٢٢	إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلِ، وَلَا تَسْتَدْبرُوهَا

۲۷۱	أَرخوا اللِّحي
۳۱٦،۳۱٥	أَمَا عَلِمتَ أَنَّ الْخَمرَ حُرِّمَت
٣٣٥	أَمَرَ أَنْ تعتزِلَ الحُيَّضُ المُصلَّى
۸۰۳، ۲۰۳، ۰۱۳، ۲۱۳	إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا فخلعْتُهُمَا
٣٠١،٣٠٠	إِنْ شِئْتَ. لَمَا سُئِلَ: أنتوضَّأُ مِن لِحُومِ الغَنَمِ؟
۳۱۷	أيُّما امرأةٍ أصابَتْ بَخورًا فلا تشهَدْ مُعنا صَلاةَ العِشاءِ
۲۷۲	ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِ
777	خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ؛ وَفَّرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ
۳ ٣۸	دَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ
٣٤٠	ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ
ةِ ۸۶ <i>۲</i>	رأيتُ النَّبيَّ عَلَيْةً يقضي حاجتَه مُستقبِلَ الشَّامِ، مُستدبِرَ الكعب
ِفُ عنْها ٢٦٩	فَقَدِمْنا الشامَ فوجَدْنا مراحيضَ قد بُنِيَتْ نحُو الكَعْبَةِ، فننْحَرِ
۳۱۲،۳۰۹	قد فعَلْتُ
٣٠٦	كان الرَّسولُ ﷺ يَذكُرُ اللهَ على كلِّ أحيانِه
٣٠٤	
٣٢٥	كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ شَيْتًا
7٧0	
790	لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ
YVA	لعن المتشبِّهاتِ مِنَ النِّساءِ بالرِّجالِ
	لما حُرِّمَت الحَمرُ أراقوها في الأَسواقِ
	مَا أَسْفَلَ من الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ
مِنْ إِحْدَاكُنَّ	مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُّبِّ الرَّجُلِ الْحَازِم

۲۷۲	مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ
۲٧٤	مَن زادَ على ذلك فَقَد أَساءَ وتَعَدَّى وظَلَمَ
790	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ
٣٠٠	نعم. لما سُئِلَ أنتوضَّأُ مِن لُحُومِ الإبلِ؟
۲۷۱	وَفِّروا اللِّحَى
ፖሊፕ	وقَّتَ في المسحِ يوْمًا وليلةً للمُقيمِ، وثلاثةَ أيَّامٍ بلياليها للمُسافرِ
	كتاب الصلاة
٥٣٤	أَتُّريدُ يَا مُعَاذُ أَنْ تَكُونَ فَتَّانًا
27, 777, 10	أَثْقَلُ الصَّلواتِ على المنافِقينَ صَلاةُ العِشاءِ وصَلاةُ الفَجرِ ٧٧
٤٧٦،٤٧٥	اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا
٥٣٨	اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ
٤٧٨	أَحَبُّ العَمَلِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ
٤٠٠	أَخبِروهُ أَنَّ الله يُحِبُّه
٤٦٥	إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ
۰۸۰	إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ
9133173	إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمُ التَّشَهُّدَ الأَخِيرَ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ
097,090	إذا دخَلَ أحدُكُمُ المسجِدَ فلا يجلِسْ حتَّى يُصلِّيَ ركعتَيْنِ
۹ ه ۲، ۳۲۳	إذا رآهمُ اجتَمَعُوا عجَّل وإذا رآهم أبطَؤوا أخَّر
٠٠٠ ،٣٥٥	إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ
٥٥٠	إذا سَمِعتُم المؤذِّنَ فقولوا مِثلَ ما يَقولُ
	إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ
	إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ

۷۲۶، ۳۳۶	اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ .
لسلام ۲۲، ۲۲۶	أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله، اللهم أنت السلام ومنكً ا
٤٤٩،٤٤٨	أَصَلَّيْتَ؟
۳٥٦	اضرِ بوهُم عليها لِعَشرٍ
٦٠٤	أطال النَّبيُّ ﷺ القراءة في صلاة الكسوف
٠٣٢	أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَشَّى
٤٢٣	اعقِدنَ بِالأنامِلِ فإنَّهُنَّ مُستَنطَقاتٌ
٤٨٢	أَفْضَلُ الْصَّلَاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ
سُدُسَهُ	أَفْضَلُ القِيَامِ قِيَامُ دَاوُدَ؛ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلْثَهُ، وَيَنَامُ
٣٩٨	اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ
۱ • 3 ،	إِلَّا أَنَّني نُهيتُ أَنْ أَقرَأَ القُرآنَ راكِعًا أو ساجِدًا
ارٍا	أَمَا يَخْشَى الَّذي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الإمام أَنْ يَحُوِّلَ اللهُ رأسَهُ رأسَ حِ
	أَمَرِ الدَّاعِيَ أَنْ يبدَأَ بالحمدِ والثَّناءِ على اللهِ ثمَّ بالصَّلاةِ على رسولِ
ئنْ يعتَزِلْنَ الْمُصَلَّى	أَمَرَ النِّساءَ أَنْ يَخْرُجْنَ، حتَّى العواتِقَ وذواتِ الخُدُورِ والحُيَّضَ لك
7091.097.090.0	
٤٨٣	أَمَرَ مَن نعَسَ في صلاتِه أَنْ يرقُدَ
	إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وسَوَفَ يُصْلِحُ اللهُ به بَيْنَ فِئتَيْنِ متقاتِلْتَيْنِ
ο ξ V	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُصَلِّي على راحلتِه في السَّفرِ حيثُما توجَّهَت به
ـش۳۲	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقعُدُ في مُصَلَّاه إذا صلَّى الفجْرَ حتَّى تطلُعَ الشَّه
0 Y V	أنَّ النَّبِّيَّ عَلَيْهُ كان يَنحِرفُ عن يسارِه وعن يمينِه
ئ ٤٨ ه	أن النَّبِيُّ ﷺ نَهى عن الصلاةِ بعد صلاةِ الفَجرِ حتى ترتفِعَ الشمس
	أنَّ أنسَ بنَ مالكٍ صَفَّ خلْفَ النَّبيِّ ﷺ ومعه يتيمٌ

٣٤٤	إِنَّكُم سَتَرَوْنَ ربَّكُم كَمَا تَرَوْنَ القَمرَ ليلةَ البدرِ، لا تُضامُونَ في رؤيتِه
۰ ۸۳، ۳۸۳، ۵۸۳	إِنَّهَا كَانَتْ فِتْنَةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي النِّسَاءِ
٤٩٥	أنه ﷺ صلَّى بأصحابِه ثلاثِ ليالٍ في رمضانَ، ثُمَّ تأخَّرَ
097,090,098	أنَّه ﷺ صلَّى صلاةَ العيدِ ركعتينِ لم يُصَلِّ قبلها ولا بعدها
٥٩٩	أَنَّه ﷺ منَع رجلًا مِن لِباسِ الحريرِ إلَّا مَوضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَو ثلاثةٍ
٣٦٣	أَنَّه كان يَستحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ مِن العشاءِ
٠٣٦	إِنَّه لو حدَثَ شيءٌ في الصَّلاةِ لأنبأتُكمْ
٤٩٩	إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ
٥٣٥،٥٣٤	أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ فَلْيُخَفِّفْ
ξολιξο ν ιξοο	بين كلِّ أَذَانَيْنِ صِلاةٌ
٥٨١	
۳٦١	تَأخَّرَ النَّبِيُّ عِينَا ذاتَ لَيلةٍ في صَلاةِ العِشاءِ
۰٦٣	جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَدينةِ من غَيرِ خَوفٍ ولا مَطرٍ
٥٦٤	جَمَع بين المغربِ والعشاءِ في المزدلفةِ جمعَ تأخير
٥٨٩	دَعْهُمَا؛ إِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ
٥٢٨	دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارَكُمْ
٤٠٢،٣٨٧	رَبَّنا لك الحَمدُ
٤٠٢،٣٨٧	رَبَّنا ولك الحَمدُ
33, + 53, 1 53, 7 53	رَحِمَ اللهُ امْرَأً صلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا٥٨
23, 533, 753, 753	رَكْعَتَا الفَجرِ خيرٌ مِنَ الدُّنيا وما فيها
3,113,773,133	سُبحانَ رَبِّيَ الأَعلى
٤٠٤	سُبحانَ ربِّيَ العَظيمُ

٤٣٧	سُبحانَك اللَّهُمَّ رَبَّنا وبِحَمدِك، اللَّهُمَّ اغفِر لي
٤١١	سُبحانَك اللَّهُمَّ وبحَمدِك، اللَّهُمَّ اغفِر لي
٤٨٥	سُبحانَك اللَّهُمَّ وبِحَمدِك، وتبارَك اسمُك، وتَعَالَى جَدُّك،٥٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨،
٤ • ٤	سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائِكةِ والرُّوحِ
٤١٣	السَّلامُ عليك أيُّها النَّبِيُّ
	سُئِلَ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ رَضَالِلهُ عَنْهُمَا عنِ الرَّجلِ يُصَلِّي ركعتينِ، ومع الإمامِ يُصَلِّي أربعًا؟
٥٧٣	فقال: تلك هي السُّنَّةُ
१०९	شَغَلَه وفْدٌ عن سُنَّةِ الظُّهرِ الَّتي بعدَها، فقضاها بعدَ العصرِ، ثُمَّ أَثْبَتَها
٤٧٩	الصَّدَقَةُ تُطْفِئَ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ
٥٧٧	صَلِّ قائمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ
٥١٧	صَلَاةُ الجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الفَذِّ بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً
٥٣٢	صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى
٤٦٦	صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ
٥ • ٨	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً ٤٧٤، ٥٠٠،
459	صلاةٌ في مسجِدي هذا أفضَلُ مِن ألفِ صلاةٍ فيها سِواهُ إلَّا مسجِدَ الكعبةِ
٦ • ٤	صلُّوا حتَّى ينكشِفَ ما بكم
0 { Y	صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي
٦٣٥	صلَّى ذاتَ يوم خَمْسًا، فقيلَ له: أزيدَتِ الصَّلاةُ؟
٤١٢	فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ لْيَقُلِ: اللَّهُمَّ
٥٤٠	قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَدْ فَعَلْتُ
	قَالَ اللهُ تَعالَى: قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ
	القَدَمُ بِالقَدَمِ وَالكَتِفُ بِالكَتِفِ

وا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحُمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ١٤	قُولُم
، ﷺ لا يَزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه على إِحدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً	کاز
، ﷺ يُصَلِّي على راحلتِه حيثها توجَّهَت به	کان
، الصَّحابةُ يَنتَظِرون صَلاةَ العِشاءِ حتَّى تَخفِقَ رُؤوسُهم	کانَ
، الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ إذا تأخَّرَ النَّبيُّ ﷺ أَتُوا إلى بيتِه	کان
، الناسُ يُؤمَرون أن يَضَعَ الرَّجُلَ يَدهُ اليُمنى على ذِراعِه اليُسرَى في الصَّلاةِ ٢٠٥	
، النَّاسُ يؤمرونَ في الصَّلاةِ أنْ يضعَ الرَّجُلُ يدَه اليُمنى على ذِراعِه اليُسرى ٣٠٥	
، النَّبيُّ ﷺ إذا قرأ الفاتحةَ في صلاةِ اللَّيل يَجهر بالحمدِ فقطْ	
، النَّبِيُّ ﷺ في صلاةِ اللَّيلِ كلَّما مرَّ بآيةِ سَوَالٍ سأل	
، النَّبِيُّ ﷺ يَذكُر الله تَعَالَى على كُلِّ أحيانِه	
، النَّبيُّ ﷺ يقرَؤُهما [سورتي السجدة والإنسان] في فجْرِ يوم الجُمعةِ ٥٨٦	کان
، النَّبيُّ ﷺ يَكرَهُ الحديثَ بعد صلاةِ العشاءِ	
، النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ النَّومَ قَبلَ صَلاةِ العِشاءِ	کان
لا يخرُجُ يومَ الفِطْرِ حتَّى يأكُلَ تمراتٍ، ويأكُلُهنَّ وِثْرًا	
لا يَدَعُهما -ركعتا الفجر- حَضَرًا ولا سَفَرًا	کان
لا يَزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه عن إحدى عشْرةَ ركعةً	کان
معاذ يُصلِّي مع النَّبِيِّ عَلَيْقٍ العِشاءَ ثُمَّ يذهب إلى قومِه فيُصلِّي بهم نفسَ الصَّلاةِ٥٠٣،٥٥٥	کان
يتخلَّلُ الصفوفَ يمسَحُ مناكِبَهم وصدورَهم، ويأمرُهم بالتَّساوي٥٣٥	کان
يسوِّي الصُّفوفَ كأنَّما يسوِّي بها القِداحَ٥٣٥	
يُصلِّي النَّفْلَ جماعةً ببعضِ أصحابِه أحيانًا ٤٥٤	کان
ا مع النَّبَيِّ ﷺ لا يرَونَ أُحدًا يتخلَّفُ عن صلاةِ الجماعةِ ١٧٥	كانو
شَدُّ الرِّحالُ إِلَّا إلى ثلاثةِ مساجِدَ؛ المسجدِ الحرام، ومسجِدي هذا	لاثًا

لا تُكَبِّرُوا حتَّى يُكَبِّرَ، ولا تَرْكعوا حتَّى يَرْكَعَ، ولا تسْجُدوا حتَّى يَسْجُدَ٢٩
لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ٧٨
لا تمنعوا إيهاءَ اللهِ مساجدَ اللهِ، وبيوتُهُنَّ خيرٌ لهُنَّ ١٣٠٥، ٣٠٠، ٣٠
لَا صَلَاةً بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ
لا صلاةً لَمِنْ لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ٧ صلاةً لَمِنْ لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ
لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ٧٣
لَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ ٥٥٠
لا يَخْلُونَّ رجُلٌ بامرأةٍ إلا كان ثالِثُهم الشَّيطانُ
لا يَخْلُونَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمُعَهَا ذُو مَحْرَمِ
لا يَقْبَلُ اللهُ صلاةَ أَحَدِكم إذا أَحْدَثَ حتَّى يتوضَّأَ
لَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا
لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ
لَعَلَّكُمْ تَقْرُءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟
لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا لِيُصَلِّي بِالنَّاسِ ١٥٥
لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلاةِ فَتُقامَ، ثُمَّ آمُرُ رَجُلًا فيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ١٨٠٠
لَن تَمُوتَ نَفْسٌ حتَّى تَستَكمِلَ رِزقَها وأجَلَها٩٢٠
اللَّهُمَّ أنتَ السَّلامُ، ومِنك السَّلامُ، تَبارَكتَ يا ذا الجَلالِ والإِكرامِ٧٥٠
اللَّهُمَّ باعِد بَيني وبَينَ خَطايايَ كما باعَدتَ بينَ المشرِقِ والمغرِبِ ٣٨٥، ٣٨٦، ٨٨٣
اللَّهُمَّ رَبَّ جِبريلَ وميكائيلَ وإِسرافيلَ، فاطِرَ السَّمواتِ والأَرضَ
اللَّهُمَّ ربَّ هذه الدعوةِ التَّامةِ، والصَّلاةِ القائِمةِ، آتِ مُحمَّدًا الوسيلةَ والفَضيلةَ
اللَّهُمَّ رَبَّنا لك الحَمدُ
اللَّهُمَّ رَبَّنا ولك الحَمدُ

011	ليسَ البِرّ بالإيضاع
٤٧٨	لَيْسَ فِي النَّومِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي اليَقَظَةِ
0 • •	لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ
٥ ٤ ٥	لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُوْلُو الأَحْلَامِ وَالنُّهَى
٥٧٧ ، ٥٧٣	مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا
٥٩٩،٥٤٨	مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ
٣٧٠	مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ
٣٧١	مَا يَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبِرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الجَنَّةِ
٣٧٢	مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجالِ مِنَ النِّساءِ
٥٣٤،٥١٩	مَا صَلَّيْتُ وراء إِمَامٍ قَطُّ أَتَمَّ صَلَاةً وَلَا أَخَفَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ عَيْكُ .
ο ξο	مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَّاةِ لِسَبْعِ
007	مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ
070	مَن أدرَكَ ركعةً مع الإمام فقد أدرَكَ الجهاعة
٥٣٩	مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ
٥٦١	مَن أُمَّ قُومًا وهُم له كارِهون
٤٧٥	مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلِ اللَّيْلِ
008	مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ
۳٤٧،٣٤٤	مَن صلَّى البَرْدَيْنِ دخَلَ الجِنَّةَ
، تَطْلُعَ الشَّمْسُ ٥٣٠	مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ يَذْكُرُ اللهَ تَعَالَى حتَّى
019	مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ وَالضَّعِيفَ
٤٦٣	مَن صَلَّى ثِنتَي عَشرةَ ركعةً بُنِيَ له بَيتٌ في الجنةِ
٤٧٤	مَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

737, 757, 057, 187, 787	مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
٥١٥	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ
017.01.689.640.64.	من قام مع الإمام حتَّى يَنصرِفَ كتَبَ اللهُ له قيامَ ليلةٍ
نِرِه۲۸۲	مِن كلِّ اللَّيلِ أُوتَرَ النَّبيُّ ﷺ؛ مِن أوَّلِ اللَّيلِ، وأوسَطِه، وآخِ
٥٨١،٥١٥	مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيمًا
ا إِلَّا ذَلِكَ	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَ
. ۸۵۳, ۲۶۳, ۷۷۳, ۶۷۳, ۸۸۶	
٤٣٤	مَنْ وَجَدَ ذلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ، وَلْيَنْتِهِ
ογξ	مَن يَتَصَدَّقُ على هذا فيُصلِّي معه
٤٠٦	نهَى أن يَبرُكَ السَّاجِدُ كما يَبرُكُ البَعيرُ
οξο	نهى أَنْ يُقِيمَ الرَّجِلُ أخاه ويجلِسُ مكانَه
oav	نَهِي عَنِ التَّحَلُّقِ يوْمَ الجُمُعةِ
٣٨٧	وجَّهْتُ وجهي للذَّي فَطَرَ السَّماواتِ والأرضَ حنيفًا مسلمًا
001	وخَيرُهُم الذي يَبدَأُ بالسَّلام
٤٠٦	وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ
٣٦٨	ووَقتُ العِشاءِ إلى نِصفِ اللَّيلِ
٤٧٦،٤٥٣،٤٥٢	ويُجزِئُ عن ذلك رَكعتانِ يَركَعُهُما مِن الضُّحَى
٣٦٥	يا بِلال، أَرِحْنا بالصَّلاةِ
ه الشَّمسُ ٢٥٤، ٢٧٤، ٤٧٧	يُصْبِحُ على كُلِّ سُلامي مِن الناسِ صَدقةٌ في كُلِّ يَومٍ تَطلُعُ في
	يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَضَعُهَا فِي يَدِهِ
٤٨٤	يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ
	يَوُّمُّ القَوْمَ أَقْرَوُ هُمْ لِكِتَابِ اللهِ

كتاب الجنائز

. ۲۳٥	إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبُوابُ الجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبُوابُ النِّيرَانِ
۱۳۱،	إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ٦٢٩.
٦١٤.	
، ۱۳۲	ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ألا تدع صورةً ٦٣٧.
٦١٣.	أنَّ النَّبيَّ ﷺ انْتَهي هو وأصحابُه إلى قَبْرٍ لم يُلْحَدْ، فجَلَسَوا ينتَظِرونَ تَلْحيدَ القَبْرِ
779,	أَنَّ سَعدَ بنَ عُبادةَ رَضَالِتَهُ عَنهُ استَأذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَن يتَصَدَّقَ عن أُمِّه بمِخرافِه ٦٢٨،
ጓፕሉ.	أَنَّ مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّة
718.	أنَّه ﷺ أَتَى في يومٍ من الآيَّامِ إلى قبرٍ لم يُلحَد، فجلَس وجلَس أصحابُه حولَه
٦٣٦.	كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كُكَسْرِهِ حَيًّا
ጎ ዮሉ	كُلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ
ገ۳۸ .	كُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ
375	كنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إلى أهلِ الميِّتِ، وصَنْعَةَ الطَّعامِ مِن النِّياحةِ ٢١٧،
	لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ
777.	
777	
710	للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَبْقَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى
٨٢٢	نَعَمْ. لمن قال: إنَّ أُمِّي افتُلِتَتْ نفسُها وأظنُّها لو تكلَّمتْ لَتَصَدَّقَتْ، أفأتصدَّقُ عنها؟
٦٣٧	نهي أن يُبني على القبرِ
٦٣٧	نهي أن يجصص القبر وأن يبني عليه وأن يكتب عليه
٦.٩	نُهِينا عنِ اتِّباعِ الجنائزِ ولم يُعْزَمْ علينا
٦٣٥	يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشِّرِّ أَقْصِرْ

كتاب الزكاة

٩ ۲ ، ۲ ه ۲ ، ۲ ه ۲ ، ۲ ه ۲ ، ۸ ه ۲	ٱتُوَدِّينَ زَكَاةَ هَذَا؟
وإنْ أخطأً فله أجْرٌ واحدٌ	إذا حكَمَ الحاكمُ فاجتهَدَ فأصابَ فله أَجْرانِ،
	أَعْلِمْهُم أَنَّ اللهَ افتَرَضَ عليْهِمْ صدقةً في أموالهِ
٦٤٣	أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟
أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ ٦٩٣	أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا
२०१	إيَّاكَ وكرائمَ أموالهِم
٦∨・	أَيُّكُم مالُ وارِثِه أَحَبُّ إليهِ مِن مالِه؟
نُقِهَا مِثْلَهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ ٢٥١	أَيُّهَا امْرَأَةٍ تَقَلَّدَتْ قِلَادَةً مِنْ ذَهَبٍ، قُلَّدَتْ فِي عُ
٦٤٣	حَقُّ الغَرِيمِ، وَبَرِئَ مِنْهُ المَيِّتُ
٦٩٠،٦٨٩	زكاةَ الفطرِ صاعًا مِن تَمَرٍ أو صاعًا مِن شَعيرٍ
٦٤٠	شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ
بدقةٌ وَصِلةٌ	صَدَقَتُك على القَريبِ -أو عَلى ذي الرحِمِ- صَ
صَغيرِهم وكبيرِهم٠٠٠	فَرَضَها النَّبِيُّ ﷺ [زكاة الفطر] على المُسلمينَ؛
٦٧٠	كُلُّ امرِيٍّ فِي ظِلِّ صَدقتِه يَومَ القِيامةِ
يِّ ﷺ صاعًا مِن طعامٍ ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٨٩، ٦٩٠	كنَّا نُخرِجُها -يَعني زكاةَ الفِطرِ - على عهدِ النَّب
٦٧٥	ليس على المسلم في عبده ولا فرَسِه صدقة
	ما مِن صاحبِ ذهبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي منها .
V··	مطل الغني ظلم
	_
٦٩٣،٦٩٠، ٦٨٩	مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ

ِضْتُهُ عَلَيْهِ	وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَ
جْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ٧١٤	يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّ-
ب الصيام	كتا
لسَّنةَ الَّتِي بعدَه ٨٣٨، ٨٣٨، ٨٤٠	أحتسِبُ على اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنةَ الَّتِي قبلَه وا
وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا ٧٤٣، ٧٤٣	إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَشَارَ إِلَى المَشْرِقِ،
: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ	إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا
٧٥٠	إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا
: صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفعُ به ٨٣٣	إذا مات الإنسانُ انقطَعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثٍ:
	أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ
يرٍ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ	أَرِي رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِ
v99	الأَوَاخِرِأ
۸۳٠	أفضَلُ الصِّيامِ بعدَ رمضانَ شَهرُ الله المُحَرَّم.
لَعَتِ الشَّمْسُ ٧٥٨، ٧٦١، ٧٨٧	أَفْطَرَنا فِي يوْمِ غَيْمٍ على عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، ثمَّ طَ
V٣9	اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ
v*v	اقرؤوا القرآنَ فإنَّه حُجَّةٌ لك أو عليك
٧٨٩	أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ
ν ٩ ξ	إِنَّ اللهُ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ
ي إلى الصَّلاةِ	أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَر أن تُؤَدَّى قبلَ خروج النَّاسِ
ضانَ	
سجدِه وهو معتكِفٌ٨٤٩	أنَّ أُمَّ المؤمنينَ صفيَّةَ رَضِوَالِتُّهُءَنَهَا أَتَتْ إليه في مـــ
قائمَكُمْ، فكُلوا واشْرَبوا٧٤٤	
نَاتُهَا، وُكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ٨٥٣	

٧٦١	إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي
حدَّثَتْ إليه ساعةً	أَن صَفِيَّةً رَضَالِيَّهُ عَنْهَا جاءت إلى رسولِ اللهِ ﷺ في مُعْتَكَفِه فت
۸۸۷، ۱۹۷، ۲۹۷	إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَناتِ آدَمَ
۸٤٣	إنها الأعمال بالنيات وإنها لكل امرئ ما نوى
<i>َ</i> في العَشْرِ الأوْسَطِ ٨٤٤	أنه ﷺ اعتكفَ أوَّلَ ما اعتكف في العَشْرِ الأوَّل، ثمَّ اعتكَا
V & T	أنَّه كان يُصبِحُ جُنْبًا مِن جِماعِ أهلِه، ثُمَّ يَصومُ
ِلِ الشُّهرِ أو وَسَطِه أو آخِرِهِ ٨٢٧	أنَّه كان يصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، لا يُبالي أصامَها من أوَّ
λξ٦	أَوْفِ بِنَذْرِكَأ
۷٦٩،٧٦٤،٧٦٣	بَالِغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِائِبًا
كِ مَا اسْتَثْنَيْتِ٧٤٩	حُجِّي وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي؛ فَإِنَّ لَكِ عَلَى رَبِّ
۸۲۹	خَالِفُوا اليَهُودَ، صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ
۷۳٦،۷۳٥	ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ العُروقُ، وثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شاءَ اللهُ
vav	سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ
٧٣٦	صَلَاةُ الأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الفِصَال
َ الْمَسَاجِدِ ٧٤٢	صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ مِنَ
٧٩٨	عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً
٧٥١	فرَضها النَّبيُّ عِيَّلِيَّةٍ صاعًا من تمرٍ، أو صاعًا من شَعيرٍ
	قال اللهُ تعالى: قَدْ فَعَلْتُ
۸٥٦،٨٤٩، ١٥٨، ١٥٨	كان ﷺ يُحْيِي اللَّيلَ كلَّه في ليالي العشْرِ
	كان ﷺ يعتكفُ العَشْرَ الأواخرَ مِنْ رمضانَ حتَّى توفَّاه الله
	كانَ أجودَ الناسِ، وكان أجودَ ما يَكون في رمَضانَ حين يَل
AYA	كان أكثرَ ما يصومُ في الشُّهورِ أنْ يصومَ في شعبانَ

۸٤٧	كان النَّبيُّ ﷺ تأتيه بعضُ نسائِه فيتحدَّثُ إِلَيْها، ويقومُ معها
۸٥٠	كان النَّبيُّ ﷺ وهو مُعتكِفٌ يُخْرِجُ رأسَه إلى عائشةَ رَضِحَاليَّهُعَنْهَا، فتُرَجِّلُه
۸۲۷،۸۲٤	كان النَّبِيُّ ﷺ يَصومُ ثَلاثةَ أَيَّامٍ مِن كلِّ شَهرٍ
۸٤۸	كان النَّبيُّ ﷺ يعتكِف العشْرَ اللَّواخِرَ مِن رمضانَ
۸۳۱	كان لا يصومُ في شهْرٍ أكثَرَ مِن صيامِه في شعبانَ
۸٤٢	كان يكونُ عليَّ صومٌ من رمضانَ، فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلَّا في شعبانَ
۸٠٠	كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ
لأَقِطَ١٥٧	كُنَّا نُخْرِجُها صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ التَّمْرَ وَالشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَا
V	لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةٍ مَسَاجِدَ؛ المُسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا
٧٩١	لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
٧٣٥	اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، فاغْفِرْ لي
۸۲۸، ۲۲۸	لَئِنْ بَقَيْتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ
٧٥٠	مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِللِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ
۸۳٠	ما صامَ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ شهرًا كَامُلًا قطُّ غيرَ رمضان
۸۳۱	ما كان يصومُ شهرًا كاملًا إلَّا رمضانَ
V97	مَا لَكِ، لَعَلَّكِ نُفِسْتِ!
۸۳۷ ،۸۳٦	مَا مِن أَيَّامٍ العَملُ الصَّالِحُ فيهنَّ أحبُّ إلى الله من هذه الأيامِ العَشرِ
صَّدَقاتِ۸٤٧.	مَنْ أَدَّاها قَبْلَ الصَّلاةِ فهي زكاةٌ مقبولَةٌ ومَنْ أَدَّاها بعد الصَّلاةِ فهي صَدَقةٌ مِن الله
	مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ
	مَنِ اسْتقاءَ عمْدًا فليقضِ، ومَن ذَرَعَهُ القيءُ فلا قضاءَ عليه
	مَن صام رمضانَ إيهانًا واحتسابًا غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذُنْبِه
۲۷، ۱۱۸، ۲۲۸	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَام الدَّهْرِ١

۸١٤	مَنْ عمِلَ عمَلًا ليس عليه أمْرُنا فهو رَدُّ
٧٣٤،٧٢٥	مَن قام رمضانَ إيهانًا واحتسابًا غفَرَ اللهُ له ما تقدُّم مِن ذنْبِه
٧٥٧ ،٧٣٤ ،٧٢٥	مَن قام ليلةَ القدْرِ إيهانًا واحتسابًا غَفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذُنْبِه
۸٥٥	مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ
، يدَعَ طعامَه وشرابَه	مَن لم يدَعْ قُوْلَ الزُّورِ والعملَ به والجهلَ فليس للهِ حاجةٌ في أنْ
٧٤٦،٧٢٦	
۸۱٦،۸۰۸	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ
ΑΥ٦	مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيهًا
وَسَقَاهُ ٥٥٨، ٨٨٥، ٩٣٨	مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فإِنَّما أَطْعَمَهُ الله
بلِب	يا عَبْدَ اللهِ، لا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ، كان يقومُ مِنَ اللَّيلِ فتَرَكَ قيامَ اللَّه
	->*> > {<<



فهرس الفوائد

الصفحة

الفائدة

العقيدة

العُبوديَّةُ الحقيقيَّةُ للهِ تعالى: أنْ تقومَ بطاعةِ اللهِ بقدْرِ ما تستطيعُ
حقيقةُ التَّوكُّلِ على اللهِ عَنَّهَ جَلَّ أَنْ يصدُقَ اعتهادَه على اللهِ ١٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الأخذُ بالأسبابِ الشَّرعيَّةِ الحقيقيَّةِ المُؤثِّرةِ ليس مُنافيًا للتَّوكُّلِ١٩
الاستغاثةُ بالغائبِ الَّذي لا يسمَعُ استغاثتَك كُفْرٌ، وكذلك الاستغاثةُ بالأمواتِ ٢١٠٠٠٠٠٠٠
الرِّياءُ عمل الطَّاعة لمدح النَّاس عليها، بقَطع النَّظَرِ عن كونِها مُقَرِّبةً إلى اللهِ أو غيرَ مُقرِّبةٍ ٢١٠٠٠٠٠
الدُّعاءُ بِنَزِعِ الرِّياءِ مِن القَلبِ مِن أفضَلِ الدُّعاءِ٢٣
أُحذِّرُ إخواني من التطيرِ مهما كان؛ لتَلَّا يَقَعوا في الإِثمِ والحَرجِ والضيقِ
قِراءة الأَبراجِ التي توجَدُ في بعضِ المجلاتِ حُكمُها مُحُرَّمٌ، ولَا يَحِلُّ لأحدٍ أن يَعتَقِدَها ٢٥٠٠٠٠
الذَّبْحُ لغَيْرِ اللهِ: أَنْ يذبحَ الإنسانُ الذبيحةَ تقرُّبًا للمذبوح لَهُ لا إطعامًا له ٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النَّبِيُّ عَلَيْ لَم يُدفَنْ في المسجِدِ، بل في بيتِه، ومسجِده عَلَيْ لَم يُبْنَ على قبرِه ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الْقَبِرُ إِذَا أُنشِئَ بَعِدَ بِناءِ المسجدِ وكان عَكسَ القِبلةِ فلا يُؤثِّرُ في صَلاةِ المصلي٣٠
نَعتَقِد بأنَّ الشَّمسَ تَدورُ حَولَ الأَرضِ، وبِدَورانِها يَكون اختِلافُ الليلِ والنَّهارِ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠
حُكمُ الاحتِفالِ بِمَولِدِ النَّبِيِّ عَيْكِي ٣٤
تُرُكُ اللِّذياعَ مفتوحًا على إِذَاعةِ القرآنِ لا ينفَعُ في طرْدِ الشَّياطينِ ٤٠
أعياد الميلادِ لم يَفْعَلْها الصَّحابَةُ رَضَالِيُّهُ عَنْهُمْ ولا التَّابِعونَ لهم بإحسانِ
ليلةُ المِعراجِ لم تَثبُت في ليلةِ السابعِ والعشرينَ مِن رجب
عيد الحبِّ مُنكرٌ، وبدعةٌ، ومُحُرَّمٌ
اسم الهادي لا أَعْلَمُه مِن أسماءِ اللهِ، وكذلك المقصودُ

ننصَحُ التُّجَّارَ إذا كانت أسماؤهم مُضافَةً إلى اللهِ عَزَّفَجَلَّ أَلَّا يكتبوا أسماءَهم في الأكياسِ٤٧
اعتقاد أن الله في كُلِّ مَكانٍ غَلطٌ وضَلالٌ
مقولة: (إنَّ اللهَ معنا وهو في السَّماءِ) صَحيحة؛ فإنَّ اللهَ تَعالى مع خَلْقِه وهو في السَّماءِ٩
لا يجوزُ للإنسانِ إذا شرَحَ شيئًا مِن صفاتِ اللهِ أَنْ يُشيرَ
الأَلفاظُ الَّتِي لَم تَرِد في القُرآنِ والسُّنةِ بنَفيٍ أو إِثباتٍ، إذا كانَت توهِمُ مَعنًى فاسِدًا؛
فإنَّه لا يَجوزُ إطلاقُها على الله
الإيمانُ المطلَقُ: هو الإيمانُ الكاملُ الَّذي لم يدخُلْ ما يَنقُصُه، وأمَّا مُطلَقُ الإيمانِ فهو
أن يكونَ معَ الإنسانِ إيهانٌ وإنْ لم يكنْ كاملًا٣٥
الأمورُ الَّتي تُساعدُ على مواصلةِ العملِ الصالحِ أعلاها محبَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتعظيمُه٧٥
تكونُ الاستقامةُ على الأعمالِ الصالحةِ باتِّباعِ النَّبِيِّ ﷺ مع الإِخلاصِ لله تَعَالَى٧٥
إذا أرادَ أحد أن يَتَحَدَّث عن شَخصٍ مُستَقيم في دينِه، فليقل: مُستَقيمٌ
الغُلُوُّ في الدِّينِ هو مُجَاوَزةُ الحدِّ المشرَوعَِّ
كُونُ الشخصُ مُسلِمًا أَصْلِيًّا أَو مُسلِمًا بَعَدَ كُفرٍ فهذا لا يَدُلُّ على زِيادةِ الإيمانِ ولا نَقصِه٦٤
الِلِّيُّ يعني الَّذي يَنتسِبُ إلى ملَّةِ الإسلام
الخوارجُ يرَونَ أنَّ فاعلَ الكبيرةِ كافرٌ مرَتدٌّ عن الإسلام
الذُّنوبُ ثلاثةُ أقسام
الطَّرْدُ والإبعادَ عنْ رَحمةِ اللهِ نَوْعانِ
لو قُلنا: إنَّه لا يجبُ إنكارُ المنكرِ إلَّا على الَّذي لا يَفعَلُ المُنكَرَ؛ ما بقِيَ أحدٌ يُنكِرُ المنكر ٦٧
الصَّغائرُ: ما لا يَصِلُ إلى حدِّ الكبيرةِ، والكبيرةُ: ما جعَل اللهُ عليها عقوبةً خاصَّةً
صيام يوم عَرَفَةَ إِنَّمَا يُكَفَّرُ الصَّغائرُ فقطْ عند جمهورِ العلماءِ
البِرّ -كما يقول النَّاسُ- أَسْلَافٌ، فمَن بَرَّ بوالدَيْهِ بَرَّ به أَبناؤُهُ وبناتُه
يجِبُ على مَن اغْتابَ أَحدًا أَنْ يَستحلَّهُ إذا كان قَدْ عَلمَ بذلك٧٠

٧٠	يتضاعَفُ إِثْمُ الغِيبةِ بحسَبِ ما تؤدِّي إليه مِنَ المفاسدِ
٧٣	بعض العلماءِ يقولُ: إنَّ الإنسانَ إذا صلَّى مُحْدِثًا وهو عالمٌ بحَدَثِهِ صار كافرًا
٧٦	عَلامةُ محبةِ الإِنسانِ لربِّهِ أن يُؤثِرَ ما أمَرَ الله به على هَوى نَفسِه
٧٧.	أسبابُ المحبَّةِ والبغضِأ
۸۲.	القول بأنَّ الجنَّةَ غيرُ موجودةٍ إلَّا بعدَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، جهلٌ؛ فإنَّ الجنَّةَ موجودةٌ الآن
۸۲.	العلاجُ النَّاجِعُ مِن النِّفاقِ أَنْ يُقبِلَ الإنسانُ على ربِّه عَزَّفَجَلَّ مُخلِصًا له
۸۳.	الفِسْقُ نوعانِ: فسقٌ أكبَرُ مُخْرِجٌ مِن المِلَّةِ، وفسقٌ دونَ ذلك لا يُخْرِجُ مِن المِلَّةِ
۸۳.	علامةُ الفرقةِ النَّاجيةِ أنْ يكونوا على مثلِ ما كانَ عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه
۸٤.	القياسُ إنَّها يكونُ في الأُمورُ الحُكميَّةِ، أمَّا الأُمورُ الخَبريَّةُ فلا قِياسَ فيها
۸٤.	زوجاتُ الرَّسولِ ﷺ يكنَّ معَه في الجنَّةِ في الدَّرَجَةِ الَّتي هو فيها
۸٥.	ماريَّةُ القِبْطِيَّةُ ليستْ مِن زَوْجاتِ النَّبِيِّ ﷺ، ولكنَّها سُرِّيَّةٌ له
	مقولةٌ إنَّ اللهَ تعالى أحيا أبوي الرَّسُولِ ﷺ فأسلَما على يدَّيْه، ثمَّ عادا إلى موتِهما كاذبةٌ
٨٥.	خاطئةُ
۸٦.	طريقةُ السَّلامِ على الرَّسولِ عَلَيْ إذا ذهبنا للصَّلاةِ في المسجدِ النَّبويِّ
۸۹.	لُقِّبَ عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِالمسيح لأنَّه كان لا يَمسَحُ ذا عاهةٍ إلَّا بَرَأَ بإذنِ اللهِ
۸۹.	ولادةُ الرَّسولِ ﷺ نَحْتونًا رُوِيَتْ في التَّاريخِ، ولكِنَّ الصَّحيحَ أنَّه لم يُولَدْ نَحْتونًا
۸۹.	من عَقيدةِ أهلِ الشُّنةِ والجماعةِ أن يَسكُتوا عما جرى بين الصحابةِ
٩٠.	لا يجوز للإنسانِ أَنْ يُمثِّلَ قصصَ الأنبياءِ السَّابقينَ ولا الأُمَمِ الماضينَ
۵۱	
11.	يَجِبُ أَنْ نَعَلَمَ أَنَّ آدَمَ ليس برَسولٍ، وأنَّ أولَ رَسولٍ هو نوحٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ
	يَجِبُ أَن نَعلَمَ أَن آدَمَ ليس برَسولٍ، وأَن أُول رَسولٍ هو نوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَذَهَبُ الحنابِلَةِ أَنَّ مَن استَهزَأ بالرَّسولِ، أو سَبَّ الرَّسول عَلَيْةٍ فإنه يُقتَل وجوبًا ولو تابَ
۹١.	

۹۸.	عند قول: أَخْزى اللهُ شيطانكَ، يَتعاظَمُ الشَّيطانُ في نفسِه
	إذا أُصيبَ الشَّخصُ بمَسِّ فلَا يَستَطيعُ أن يُصَلِّي أو يَقرَأَ القُرآنَ فعليه أن يُكرِهَ نَفسَه
99.	على ذلك.
۱۰۸	لا أُفتي بحَلِّ السِّحرِ بسِحرٍ
١	البُراق -الَّذي ركِبَ عليه الرَّسولُ عِي اللهُ عليه الرَّسولُ عَلِي اللهُ عليه الرَّسولُ عليه الرَّسولُ عليه الرّ
۱ • ۱	يجوزُ طلَبُ الدُّعاءِ مِنَ الغَيْرِ، لكنِ الأحسنُ أنْ تدعوَ أنتَ؛ فالدُّعاءُ عِبادةٌ
۱ • ۲	قصة مكذوبة في التوسل بالنبي عِيْكِيْ
۱۰۲	كتابةُ الآياتِ في أوراقٍ، ثمَّ مزْجُها بالماءِ، وسقْيُ المريضِ إيَّاها، ورَدَ عن بعْضِ السَّلفِ '
	علاجُ الحسدِ أنْ يعلمَ أنَّ الفضلَ بيدِ اللهِ يُؤتيه مَن يشاءُ، وأن يسألَ اللهَ مِن فضلِه الَّذي
١ • ٥	
١ • ٦	الطَّريقةُ الصحيحةُ لتَحصينِ الأَولادِ من العَينِ وغيرِ ذلك
۱ • ۸	السَّاحرُ إذا لم يتُبْ فإنَّه يجبُ قتلُه، سواءٌ سحَرَ بها يكفِّرُ أو بها لا يكفِّرُ
١.٠	لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يتعلَّمَ السِّحرَ ولو بنيةٍ حسنةٍ
	إذا استدرجَ الإنسانُ بالأحلامِ لعِب به الشَّيطانُ، وصار كلَّ ليلةٍ أو بعضَ الليالي يأتيه
111	بها یَکرَهُ
۱۱۲	كون الإنسانِ ينفُثُ في ماءٍ ويَقَرَأ فيه ثمَّ يَشرَبُه هو أو يشربه المريضُ؛ لا بأسَ به
114	تعليقُ التَّمائمِ من غير القُرآن والسُّنَّةِ لا يَجُوزُ
11/	التبرَّك بريقِ شخصٍ غيرِ النَّبيِّ عِيَّا لِهُ نوعٌ مِن الشِّركِ، وليس شركًا أكبرَ
171	اعتقاد أنَّ كلَّ بلاءٍ يصيبُ الإنسانَ يكونُ تكفيرًا لذنوبِه، ليسَ بصحيحٍ
۱۲۲	الدعاء على النفْسِ بالموتِ يعني عدَمَ الصَّبرِ على قضاءِ اللهِ وقدَرِه
177	لا يَحِلُّ للإنسانِ إذا ضاقَ مِنَ الحياةِ أَنْ يَشتِمَها
17	الصَّبرُ عندَ المَصائب: أنْ يحبِسَ الإنسانُ نفْسَه عن قَولٍ أو فِعْل، أو عَمَل قَلبيٍّ مُحُرَّم ٤

الْمُتَسَخِّطُ عِنْدَ نزولِ الْمُصيبَةِ ليسَ بِكافِرٍ، لكنَّه فَعَلَ كَبِيرةً١٢٥
يَنبَغي للإنسانِ أن يَخلَع عنه جِلبابَ الحَياءِ المذمومِ، وأن يُوطِّن نفسَه على مخاطَبةِ الناسِ ١٢٧٠٠
يَنبَغي للمُؤمِنِ أَن يَكُونَ مُتفائِلًا دائِمًا حتى يَبقى مَسرورًا مُنشَرِحَ الصَّدرِ ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لا شكَّ أن ممارسةَ الشجاعةِ تَزيدُ الإنسانَ في الشجاعةِ
الخوف مِن أن يَنصَحَ أحدًا يُعتبَرُ مرضًا
خَتْمُ تلاوَةِ القرآنِ بقولِ: صَدَقَ اللهُ غيرُ واردٍ
التَّهنئةُ بالعامِ الجديدِ ليْسَ لها أَصلُ فيها أَعْلَمُ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ولكنْ مَنْ هَنَّاكَ
فاًجِبْهُ آ
قَول: اللَّهُمَّ إني لا أسألُكَ رَدَّ القَضاءِ، ولكني أسألُك اللُّطفَ فيه، هذا قَولٌ مُحَرَّمٌ
عِبارة: حَسبِيَ الله على اليَومِ الذي حَدَثَ فيه كذا وكذا، هذا لا يَحِلُّ١٣٦
الاستشهادُ بالآياتِ بين النَّاسِ في أمورِ حياتِهم، هذا لا بأسَ به أحيانًا١٣٧
سَبُّ الصَّحابةِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُمْ على سَبيلِ العُمومِ كُفرٌ مُخْرِجٌ من المِلةِ
التفسير وعلوم القرآن
القولُ الرَّاجِحُ أنَّه لا مجازَ في القُرآنِ، ولا في اللُّغةِ العربيَّةِ١٥٠
إذا كانَت القراءة مِنَ المصْحَفِ فلا تَمَسَّهُ إلَّا بوُضوءٍ، أَمَّا عنْ ظَهْرِ قلبٍ فلا بأسَ بغير
وضوء
إذا أرَدت القِراءةَ في المصحَفِ المكتوبِ بطَريقةِ بِرايِل، لا يَلزَمُك الوُضوءُ١٥٣
كتابة الآياتِ بطَريقةِ بِرايِل، إذا كانت الكتابة تُغَيِّر المعنى ولا تُؤدي إلى المقصودِ؛ فلا
يَجُوزُ
الاستهاعُ إلى القرآن لا يُغْني عنِ القِراءةِ
لا بُدَّ أَنْ يكونَ الأذانُ مِن مُؤذِّنٍ مُباشرةً
إمَّا أَن يَكُونَ الإِنسانُ مُتفرِّغًا لسَماعِ القُرآن، وإمَّا أَن يُغلِق الراديو١٦٠

يجوزُ أن يُقرأَ القُرآنُ بدونِ مراعاةِ قواعدِ التَّجويدِ المعروفةِ بشرطِ أنْ يُقيمَ الحروفَ
والحركاتِ
الأصْل أنَّ القرْآنَ يُرَتَّلُ
يجوز أنْ يعطى غيرَ المسلِمِ تفسيرَ القرآنِ الكريمِ بِلُغَتِه، إذا كان يُرْجى إسلامُه ١٦٣
كتابُ ترجمةِ معاني القرآنِ الكريمِ باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ، ليس مُصحَفًا؛ لأنَّ التَّرجمةَ فيه
أكثرُ مِنَ القرآنِأكثرُ مِنَ القرآنِ
تعليقُ آيات من القرآن ليس مِن هَدْيِ السَّلفِ الصَّالحِ، وفيه شَيءٌ مِن امتهانِ القُرآنِ
الكريم، حيث يُجْعَلُ زِينةً على الجُدرانِ
إذا جُعِلَت الآياتُ مع الدِّعايةِ في لوحة إعلانات واحِدةٍ، فهذا لا نُوافِقُ عليه ١٦٤
القولُ الرَّاجِحُ أَنَّ البسملةَ ليست آيةً مِن سُورةِ الفاتحةِ ولا مِن غيرِها
القردةُ والخنازيرُ الموجودةُ الآنَ ليسَتْ مِن نسْلِ القردةِ والخنازيرِ الَّذينَ كانوا مَسْخًا ١٦٧
الحِكْمَةُ مِن عَدَمِ البَسْمَلَةِ في سورةِ التَّوبةِ
ربَّما تُذهِبُ السَّيئات الحَسناتِ إذا كانت أكثَرَ مِنها، لكنَّها لا تُذهِبُها بالكُليةِ ١٧٥
قراءةُ سورةِ يس بعددٍ مُعينٍ من المراتِ بِنِيةِ قَضاءِ الحاجةِ، حرامٌ لا يجوزُ
من رأى أن أحدَ الموتى يوصيه في المَنامِ بوصيَّةٍ مِنَ الوصايا، فهذا غلَطٌ، ولا يُعْمَلُ بها ١٨٤
الاستغفارُ في قولِه تعالى: ﴿ وَبِٱلْأَسْعَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ خارِجُ الصَّلاةِ
قَولُ القائِلِ: إن جِلدَ البَنانِ أَعظَمُ إِبداعٍ في خَلقِ الإِنسانِ، دَعوى بِلا بُرهانٍ١٩٢
الحديث وعلومه
الراجِحُ: أَنْ أَخِبَارَ الآحَادِ تُفيدُ العِلْمَ بِالقَرائِنِ
الحديث الصَّحيح: ما رواه عدْلٌ تامُّ الضَّبطِ، بسنَدٍ مُتَّصِلٍ، وسَلِمَ مِن الشُّذوذِ، والعِلَّةِ
القادِحةِالقادِحةِ
للحديث الضَّعيفِ علاماتٌ، قد تصِلُ في بعضِ الأحيانِ إلى أنْ يكونَ الحديثُ موضوعًا ١٩٥

190	شروط الاستشهاد بالحديث الضَّعيف في الفضائلِ	
	أرى ألَّا تُذْكَرَ الأحاديثُ الضَّعيفةُ؛ لا في فضائلِ الأعمالِ، ولا في التَّرهيبِ مِن مَساوئِ	
197	4	
197	الأحاديثُ الضَّعيفةُ لا يجوزُ ذِكْرُها إلَّا لبيانِ أنَّها ضعيفةٌ فقطْ	
۱۹۸	إشكال سؤال الصحابة عن معنى الغيبة وهم عرب	
Y 1 A	معنى: «مَن صلَّى الصُّبحَ في جماعةٍ فهو في ذِمَّةِ اللهِ» أي أنَّه في ضَمانِ اللهِ وكَفالتِه	
777	تَخصيصُ ليلةِ النِّصفِ مِن شَعبانَ بقِيامِ أو يَومِها بصِيامِ لا أصلَ له في السُّنةِ	
771	أَشياء يَنبَغي للإنسانِ أن يَجعَلها في باله ً إذا قُدِّم إليه السَّحور	
۱۳۲	إذا كان الإنسانُ يُصلِّي نافلةً ونادَتْه أُمُّه وَجَبَ عليه أنْ يُجيبَها ويقطعَ صلاتَه	
7 & 1	الحديث في تحريم أنْ تضَعَ المرأةُ ثيابَها في غيرِ بيتِها، ضعيفٌ	
7 2 0	قِصة الشُّجاعِ الأَقْرَعِ، قِصةٌ باطِلةٌ، باطِلةٌ، باطِلةٌ، بَعِهولٌ صاحِبُها	
707		
	أصول الفقه	
Y 0 8	لا يمكِنُ أَنْ نُعْطِيَ ضابطًا للعُذْرِ بالجهلِ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ، بل لكلِّ قَضيَّةٍ بعينِها	
707	قولُ: اختِلافُ العُلماءِ رَحمةٌ، ليس بِصَحيحِ إلَّا على وَجهٍ غَيرِ ما يُريدُه القائِلُ١	
701	9 2	
770	م م	
	كتاب الطهارة	
۲۷,	حُكمُ حَلقِ اللحيةِ التَّحريمُ	
۲۷,	بعضُ العُلماءِ يُجُوِّز الأخذِ من اللحيةِ، وظاهِرُ السُّنةِ ألَّا يَأْخُذَ منها شيئًا	
	التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الوُّضوءِ سُنَّةٌ لا يَنْبَغي الإخلالُ بها	
YV 1	تمسح المرأة رأسها إلى منابتِ الشُّعرِ. الرَّقبةُ لا تُمسَحُ، وما يُحاذيها مِن الشَّعرِ لا يُمسَحُ ٧	

7.4.7	الجوارِبُ يُمْسَحُ عليها، سواءٌ كانَتْ خفيفةً أو ثقيلةً
79.	السَّوائلُ التي تنزل من المرأة ثلاثةُ أقسامٍ
798	مَسُّ الذَّكَرِ مباشَرةً بدونِ حائلِ إذا كان بدونِ شهوةٍ لا يَنْقُضُ الوُضوءَ
٣.,	لحْمُ الإبِلِ ناقضٌ للوُضوءِ بجميع أجزائِه، ولكنْ بالنِّسبةِ للمَرَقِ واللَّبَنِ لا يَنْقُضُ الوُضوءَ
٣١٣	كيفية تَطهير نَجاسةِ الأَطفالِ مِنَ على السِّجادِ
419	للمستحاضة ثلاثُ حالاتٍ
۲۲۱	إذا أَسْقَطَتِ الحامِلُ جنينَها، قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ فيه الرُّوحُ فإنَّ الدَّمَ دَمُ فَسادٍ
٣٢٧	g.
	كتاب الصلاة
404	لا يحِقُّ لأيِّ إنسانٍ أنْ يُقيمَ مع غَيْبَةِ الإمامِ، حتَّى وإنْ كان الإمامُ قد قَرُبَ مجيئهُ
۲۲۳	حُكمُ مَن يُؤَخِّرُ صلاته، ويُصَلِّيها مع الفرضِ الآخَرِ قضاءً مِن غيرِ عُذرٍ
٣٧٣	الصَّلاةُ في الطَّائِرَة والإنسانُ جالسٌ، إذا كانَت نَفْلًا فلا بَأْسَ بها. أمَّا الفريضَةُ فَلا يَجوزُ .
	سَترُ يَدِ المرأةِ فِي الصلاة فيه خِلافٌ بينَ العُلماءِ رَحِهُمُ لَللَّهُ، والذي يَنبَغي للمَرأةِ أن تَحتاطَ
٣٧٥	وأن تَستُرَ كَفَّيْها وكذلكَ قَدَمَيْها، وإن لم تَفعَل فصَلاتُها صَحيحةٌ
۳۷۸	القولُ الرَّاجِحُ مِن أقوالِ أهْلِ العلْمِ: أنَّ مَن عليه فوائتُ وجَبَ عليه أنْ يُصَلِّيها مُرَتَّبةً
۳۸٦	الحِكمةُ مِن التَّنويعِ في الأَذكارِ وخُصوصًا في الاستِفتاحِ والرُّكوعِ والسُّجودِ
۳۸۹	صلاةُ المغربِ والعشاءِ عندما يضطُّرُ الإنسانُ ويصلِّيهما في بيتِه، يُخيَّرُ بينَ الجهرِ والسِّرِّ
٣٩.	الصَّحيحُ أن التَّكبيراتِ غيرَ تَكبيرةِ الإِحرامِ واجِبةٌ ولَيسَت أركانًا
	الفاتحةُ لا بدَّ من قراءتها في الصَّلاةِ السِّرِّيَّةِ والجهريَّةِ
٤٠٦	النُّزولُ إلى السُّجودِ يَبدأُ بالرُّكبتينِ، ثمَّ باليدينِ، ثمَّ بالجبهةِ والأنفِ
٤٠٧	المرأةُ كالرَّجُلِ في جميعِ العباداتِ إلَّا ما دَّل الدليلُ على التَّفريقِ بينهما فيه
٤٠٨	الأصل أنَّ الفريضةَ والنَّافلةَ في الأحكامِ سواءٌ؛ إلَّا أنْ يقومَ دليلٌ على تخصيصِ النافلةِ

يَجوزُ أَن يَدعُوَ المصلي بأَدعيةِ القُرآنِ وإن كان ساجِدًا، وإنَّما الْمُحرَّمُ التلاوة وهو راكِعٌ	
	٤١١.
الصَّحيحُ أنَّ الصَّلاةَ على النَّبِيِّ عِينَ إنَّما هي في التَّشهُّدِ الأخيرِ فقطْ	٤١٥.
كيفية وَضْع اليدِ في التَّشَهُّدَيْنِ الأُوَّلِ والثَّاني	٤١٦.
التَّورُّكُ فِي التَّشهُّدِ الأَخيرِ من الرباعيةِ والثُّلاثيةِ، أمَّا الثنائيةُ فلَيسَ فيها تَوَرُّكٌ	٤١٧.
رَفعُ السبابةِ يكونُ في الصلاةِ كلَّما دَعا، سواءٌ في التشهُّدِ أَمْ في الجَلسةِ بين السَّجدَتينِ ١٨	٤١٨
السَّلامُ على النَّبِيِّ عَيَّا فِي فَرْضُ فِي التَّشَهُّدينِ: الأوَّلِ، والثَّاني، لكنَّه فِي التَّشهُّدِ الأوَّلِ فرضيَّتُه	
فرضيَّةً وُجوبٍ لا فرضيَّةً رُكْنٍ	٠٢٤
صلاةُ الإمامِ حاسِرَ الرَّأسِ ليس فيه محظورٌ، ولا يؤثِّرُ في الصَّلاةِ ٢٥	270
المرأةُ تقطَعُ صلاةَ المرأةِ إذا مَرَّت بينها وبين سُتْرَتِها ٢٦	273
الأطفالُ لا يَقطعونَ الصَّلاةَ، لكنْ تَرُدُّهم، وإنْ عجَزْتَ عنهم فلا بأسَ	۲۲3
الطِّفلُ الصَّغيرُ غيرُ المميِّزِ لا يَقطَعُ الصَّفَّ؛ لأنَّ مصافَّةَ الصَّبيِّ صحيحةٌ٢٦	۲۲3
الحَركاتُ المبطلةُ للصلاة هي التي إذا رآها الرَّائي قالَ: إن هذا ليسَ في صَلاةٍ ٣٠	٤٣٠
يَجُوزُ للمُصلِّي أَن يُنبِّه من حَولَه٣١	173
الصَّلاةُ على شيءٍ مرتفِعٍ لا بأسَ بها، بشرطِ أنْ يكونَ صَلْبًا أو يتكئ حتى ينكبس ٣٢	273
الفرْقُ بين السُّنَّةِ المُؤكَّدَةِ والمُطلَقَةِ: أنَّ السُّنَّةَ المُؤكَّدَةَ تكونُ قريبةً مِن الواجِبِ ٢٦	११७
	٤٤٧
تحيَّةُ المسجدِ ليس عنها نهيٌ، وكذلك جميعُ النَّوافلِ الَّتي لها سببٌ ليس عنها نهيٌ ٤٨	
يجوزُ أحيانًا أَنْ يُصلِّيَ الْمُجتمِعونَ جماعةً في السنن	१०१
السُّنةُ أَلَّا يَزِيدَ بِينِ أَذَانِ الْفَجِرِ والإِقامةِ على الراتِبةِ، ويُخَفِّفَها أيضًا	
صَلاةُ التَّسابيحِ غَيرُ مَشروعةٍ؛ لأنَّهَا لم تَرِد عن النَّبِيِّ ﷺ	273
صلاةُ اللَّيْلِ نَفْلٌ مُطْلَقٌ، وأمَّا الوِتْرُ فهو نَفْلٌ معيَّنٌ	٤٧٢

٤٧٦	من السُّنةِ المداومةُ على صلاةِ الضُّحي والوِترِ
٤٧٩	a a
٤٨٦	يجوزُ وضعُ المصحفِ على الأرضِ أثناءَ سجدةِ التِّلاوةِ
	النصيحة بمعرفة أحكام الصلاة، وما يجرِي فيها من سهوٍ ومتابعةٍ للإمامٍ؛ حتَّى يعبدوا
٤٨٨	اللهَ على بصيرةٍ
٤٨٩	لا بدَّ من إذن وليُّ الأمرِ بالقنوت في النوازلِ في الفُروضِ
0 • 7	المأمومونَ الَّذينَ خلفَ الإمام لا ينبغي لهم أنْ يحملوا المصحفَ ليُتابِعوا الإمام
٥٠٣	لا يَلْزَمُ أَنْ يُتِمَّ الإمامُ قراءةَ القرآنِ كلِّه في التَّراويح ولا في القيامِ، بل إنْ أتمَّ فهو أحسنُ .
٥ • ٤	من لم يصل العشاء ودخل مع إمام التراويح يصلي خلفه بنية العشاء
٥٢.	تُدرَك الركعةُ مع الإِمامِ بأن يَصِل إلى الرُّكوعِ قَبلَ أن يَرفَعَ الإِمامُ منه
	يجوزُ أنْ يُصلِّيَ صلاةَ العِشاءِ خلْفَ شخصٍ يُصلِّي صلاةَ المغربِ، فإذا سلَّمَ الإمامُ قام
070	وأتى بها بَقِيَ عليه مِن صلاةِ العِشاءِ، واختلافُ النِّيَّةِ لا يُؤَتِّرُ
070	السُّنَّةُ بعدَ الصَّلاةِ أن يستقبلَ الإمامُ المصلِّينَ بوجهِه
	إذا التزَمَ الإنسان أمامَ مَسْؤوليه بعمَلٍ مُعَيَّنٍ في مُقابلِ مُكافأةٍ يأخُذُها مِن بيتِ المالِ،
079	فإنَّه يلزَمُه أَنْ يقومَ بهذا العمَلِ على الوَجْهِ الَّذي التزَمَه
۱۳٥	
٥٣٥	9
0 £ 7	مُصافَّةُ الصَّبِيِّ الَّذي لم يبلُغْ صحيحةٌ في الفريضةِ والنَّافلةِ
001	الكَلامُ بَعدَ الصلاةِ لا بَأْسَ به، ولو مُباشرةً، لكنَّ الأفضَلَ أن يَبدَأَ بالأَذكارِ المشروعةِ
071	العقيدةُ المخالفةُ إنْ كانت عقيدةً يَكفُر بها صاحبُها فلا تَحِلُّ الصَّلاةُ وراءَه
078	تبدَأُ أحكامُ المُسافِرِ مِن حين أنْ يخرُجَ مِن حُدودِ بلَدِه؛ مِن البنيانِ
٥٦٦	لا يجوزُ للانسان أنْ يَجِمَعَ العصرَ إلى صلاة الجُمُعة

٥٧٢	ليس لقصْرِ الصَّلاةِ مُدَّةٌ مُحُدَّدةٌ فِي السَّفرِ
٥٨٢	الأصح أنَّه ليس مِن السُّنَّةِ للخطيبِ أنْ يعتمِدَ على عصًا في خطبتِه إلَّا عندَ الحاجةِ إليه
٥٨٣	المأمومون لا يَرْفعونَ أيديَهم في الدعاء إلَّا في الاستسقاءِ
	النافلةُ يومَ الجمعةِ إن كانت تطوعًا ليس له سببٌ، فالقولُ الراجِحُ أنه إذا قرُبَ الزوالُ
٥٨٥	-يَعني: قبلَه بعَشرِ دَقائقَ- أَن يُمسِك عن الصلاةِ
	الأقرب في ساعة الإجابة يَومَ الجُمُعةِ أنَّها ما بَيْنَ مجيءِ الإمامِ لصلاةِ الجُمُعةِ إلى أنْ
٥٨٧	تُقضَى الصَّلاةُت
٥٨٨	الحِكمةُ من مشروعيَّةِ العيدِ
019	صلاةُ العيدِ واجبةٌ على الرِّجالِ وُجوبَ عينٍ
095	الاستماعُ لخطبة العيد ليس بواجبٍ
098	إذا دخلَ مُصَلَّى العِيدِ فإنَّه لا يجلِس حتَّى يصلِّي ركعتينِ؛ لأن مصلَّى العيدِ مَسْجِدٌ
7.7	السنة التَّكبيرُ جَهرًا قَبلَ صلاةِ العيدِ في المسجِدِ، حتى يَحضُرَ الإِمامُ، ويُكبِّرون فُرادَى
	كتاب الجنائز
717	تَلقينُ الميِّتِ بعد الدَّفنِ بِدعَةٌ، والمشروعُ بعد الدَّفْنِ أَنْ يقِفَ الإنسانُ ويستغْفِرَ للميِّتِ
718	الموعظةُ في المقبرةِ غلطٌ عظيمٌ مخالِفٌ لهَدْيِ الرَّسولِ ﷺ
710	صِفَةُ التَّعزيةِ الشَّرعيَّةِ
717	تحديدُ العزاءِ بثلاثةِ أيَّامِ ليس له أصلٌ
788	رُؤيَةِ الْمُتَوَفَّى فِي المنامِ لَيْسَ لها حُكْمٌ ولَيْسَ لهَا أَثَرٌ ولا يُبْنَى عَلَيْها أَيُّ شَيْءٍ
٦٣٥	قول بعض الناسِ: إن الإنسانَ إذا مات في رمَضانَ فإنه يَدخُل الجَنَّة
	كتاب الزكاة
788	لا يجوزُ قضاءُ دينِ الميِّتِ منَ الزَّكاةِ
٦٤٦	نصابُ الزَّكاةِ بالرِّيالاتِ السعودية: ستُّ وخمسون ريالًا عربيًّا فضَّةً

	دَّلَّتْ السنة على وجوبِ الزَّكاةِ في الحُولِيِّ المستعمَلِ والْمُعَدِّ للاستعمالِ، وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ
٦٤٨.	في السَّنَةِ إِلَّا مرَّةً
٦٦٤.	القول الرَّاجح وجوبُ الزَّكاةِ في المالِ ولو كان صاحبُه مَدِينًا
٦٦٦.	لا تقُلْ: (لا سمَحَ اللهُ) ولكِنْ قلْ: (لا قدَّرَ اللهُ)
٦٧٠.	عُروضُ التِّجارةِ زكاتُه أنْ يُقَدَّرَ قيمتُه عِندَ حلولِ الزَّكاةِ، ثُمَّ يُخْرَجُ رُبُعُ عُشْرِ القيمةِ
ገ ለ• .	الحِكمةُ مِن مَشروعيَّةِ زَكاةِ الفِطرِ
۲۸۲.	مقدار زكاة الفطرِ بالوزنمقدار زكاة الفطرِ بالوزن
ገለ۳ .	أُوجُه إخراج صدقةِ الفِطرِأوجُه إخراج صدقةِ الفِطرِ
ገለገ.	إذا كان البلدُ الَّذي فيه مَن يؤدِّي زَكاةَ الفطر فقراءَ فإنَّه لا يُخرِجُها في غيرِهم
٦٨٧.	التَّوكيلُ في إخراج زكاةِ الفِطرِ لا بأسَ به إذا كان الوكيلُ محلًّا لذلك
٦٨٨.	الفقيرُ إذا اجتمَعَ لديه طعامٌ مِنَ الزَّكاةِ، لا بأس أن يُخْرِجُ منه زكاةً عن نفسِه
٦٨٩.	لا يَجُوزُ إخراجُ القيمةِ في زكاةِ الفِطرِ بدلًا عن الطَّعامِ
791.	الزَّكَوَات والكفَّارات ونحوَها على ثلاثةِ أقسامٍ
٦٩٢.	لا صحة بأن صَومَ رمضانَ مُعَلَّقٌ بين السَّماءِ واللَّارضِ، لا يُرْفَعُ إلَّا بزَكاةِ الفِطرِ
٦٩٦.	لا يجوزُ تأخيرُ الزَّكاة إذا وجبتِ عليه من أجلِ إخراجها في شهر رمضانَ
٦٩٧.	يجوزُ للإنسانِ أن يعجِّلَ بعض زكاتِه، ويؤخِّرَ البعضَ الآخرَ إلى أن يَحلُّ وقتُ الدَّفْعِ
٧٠٤.	يجوز للمرأةِ أَنْ تقضيَ دَيْنَ زَوْجِها مِن زكاتِها
۷۱٤.	الزَّكاةُ تِحِلُّ لكلِّ مَن احتاج إليها في شَيءٍ مُباحٍ له
۷۲۲.	لا يجوزُ إخراجُ الزكاة في بِناءِ المساجِدِ أو المدارِسِ، أو في طَبْعِ الكتبِ، وما أَشْبَهَ ذلك
۷۲۳.	لا بَأْسَ أَن يَكُونَ المَهرُ مِن الزَّكاةِ
	كتاب الصيام
۷۳۱.	علامات قَبولِ العمل الصَّالح

للمرأةِ إذا طَهُرَتْ مِنَ الحيْضِ قبلَ الفَجرِ نية الصِّيام ولو لم تغتسِلْ إلَّا بعدَ طُلوعِ الفَجرِ
اعتقاد بعض النَّاسِ أنَّ الأجرَ في صيامِ الأطفالِ يكونُ لوالديهم، ليس بصحيِّحِ ٧٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تفسير المراد بأن الشَّياطينَ تصفد إذا دَخلَ رمضانُ٧٣٧
مَن كانوا في بلدٍ لا تغيبُ عنهم الشَّمسُ، فإنَّهم يُقَدِّرونَ قدْرَ أَيَّامِ رَمضانَ إذا دخَلَ
رمضانً
تَصومُ الجَوارِحُ في رمَضانَ بالكَفِّ عنِ الآثامِ، ومِن صِيامِ الجَوارِحِ القِيامُ بما أَوجَبَ الله ٧٤٦٠
مُفَطِّراتُ الصَّوم
مَن فعَلَ شيئًا مِنَ الْمُفطِّراتِ ناسيًا أو جاهلًا، أو بغيرِ اختيارِه؛ فلا إثْمَ ولا قضاءَ ٢٦١٠٠٠٠٠
إبرةُ التَّحليلِ لا تُفَطِّرُ
استعمالُ إبرِ الإنسولين لَمرضي السُّكَّرِ لا يُفطِرُ٧٦٢
الإبَر المغذِّية الَّتِي يُسْتَغْنَى بها عَنِ الأُكلِ والشُّرْبِ مُفَطِّرَةٌ وما سواها لَيْس بمُفَطِّر ٢٦٣٠٠٠٠٠
البَخُورُ والأَطْيابُ الأُخْرى لا تُفْسِدُ الصَّوْمَ
البلغم إذا كانت في خَياشيمِه ولم تصلْ إلى فمِه، لكن أحسَّ بها في حلْقِه فلا تفطر ٧٦٦٠٠٠٠٠
الدُّخَّان الْمُتطاير إلى الأنفِ والفَمِ لا يُفْطِّرُ، ما لم يتقصَّدْ شَمَّه ودُخولَه إلى جوفِه ٧٧٠٠٠٠٠٠
قَطْرَةُ العَيْنِ لا تؤثُّرُ على الصِّيامِ، حتَّى لو قَطَّرَ الصَّائمُ في عَيْنِهِ ووجَدَ طعمَها في حَلْقِه ٧٧٢
لا يَجوز الفِطْرُ فِي أَيَّام الامتِحانَ أَبَدًا، إلَّا لمرَضٍ، أو مرَضٍ وحَيْضٍ بالنِّسْبةِ للمَرأةِ
هناك مُحرَّماتٌ من أَجْلِ الصِّيامِ، وهذه هي المُفطِّراتُ، ومُحرَّماتٌ عامَّة مِثْل الكذِبِ والغِيبةِ ٢٨٦٠٠
توجيهُنا ألَّا تستعملَ المرأةُ حبوبَ منعِ الحيْضِ مِن أجلِ أَنْ تصومَ في رمضانَ وتَقومَ لَيْلَه؛ لأنَّ هذا خلافُ الطَّبيعةِ الَّتي جَبَل اللهُ عَلَيْها المرأةُ
استعمالُ حُبوبِ منْعِ الدَّورةِ فيه ضررٌ عظيمٌ على المرأةِ، فقدْ حدَّثني الثِّقةُ مِنَ الأطبَّاءِ بأنَّه
يؤثُّرُ على الرَّحِمِ، وعلى الدُّمِ، وعلى الأعصابِ٧٩١
لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ الحِثُّ فيها على الصَّدقةِ ولا على العُمْرَةِ٧٩٨

۸.۰	أفضلُ وقتٍ لقراءة القرآن الَّذي يكون فيه القلبُ حاضرًا متفرِّغًا لقراءةِ القُرآنِ
۸۰۳	ما دام الرَّجُلُ قد أُيِسَ مِن مرضِه فإنَّه يُطْعَمُ عنه ولا يصام
٨٠٦	التَّيْسيرُ أحبُّ إلى اللهِ تعالى مِن التَّعسيرِ
	إذا طهَرَتِ الحائضُ في مُنتصفِ نهارِ رمضانَ، تأكُلُ وتشرَبُ حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ. ولا بُدَّ
۸۱۳	أَنْ تقضِيَ ذلك اليومَ
	كَفارةُ الإِفطارِ في شهرِ رَمضان على الأَكلِ والشُّربِ دون عُذرٍ شرعيٍّ، أن يَتوبَ إلى الله،
۸۱٤	ويَقضِيَ الأَيَّامَ التي أَفطَرَها
۸۲٥	لا يَجوزُ للمرأةِ أن تَصومَ غيرَ الفَريضةِ وزَوجُها شاهِدٌ إلا بإِذنِه
۲۲۸	صيام الثلاثةِ أَيَّامٍ مِن الشَّهرِ لا يُشتَرطُ أنْ تكونَ متتابعةً، ولا أنْ تكونَ في الأيَّامِ البِيضِ .
P 7 A	صيامُ رجبٍ ليس له أصْلُ، والأحاديثُ الوارِدةُ في فضْلِ صومِه ضعيفةٌ
	إذا أفطَرَ الصَّائمُ في صيامِ النَّفلِ؛ فليس عليه إعادتُه وجوبًا، وإذا أَحَبَّ أَنْ يحصُلَ على ثوابِه
۸۳۹	فلْيُعِدْهفلْيُعِدْه
۸۳۹	إذا أكلَ الصَّائِمُ أو شَرِبَ ناسيًا فإنَّهُ يُتِمُّ صَوْمَهُ في الفريضَةِ أو في النَّافِلَةِ
	كان الرَّسولُ ﷺ يَخُصُّ العشْرَ الأواخِرَ مِن رمضانَ بأعمالٍ وخصائصَ لا يعملها في
٨٤٨	بِقِيَّةِ الشَّهرِ، منها الاعتكافُ، وأن يُحْيِي اللَّيلَ كلَّه
۸٥١	خُروجُ المُعتكِفِ من مَسجِده الَّذي اعتكف فيه يَنقسِم إلى ثلاثة أَقْسام
٨٥٢	الأفضَلُ للمُعتكِفِ أَلَّا يعتكِفَ إِلَّا في مسجِدٍ جامعٍ
۸٥٣	بعضُ النَّاسِ كلَّما دَخَل المسجِدَ نوى الاعتكافَ، هذا العَمَلُ مِنَ البِدَعِ
۲٥٨	ليلةُ القدْرِ هي في العشرِ الأواخرِ مُتنقِّلةٌ

فهرس الموضوعات

الصفحة		الموضوع
١٥		العقيدة
١٥		توحيد الألوهية
احقيقةُ الإسلام؟١٥	سلاميُّ بالإسلامِ؟ وما معنى العِبادةِ؟ وم	(١) لماذا سُمِّيَ الدِّينُ الإس
	وحيدِ وهل لها فَضائلُ؟	
١٧	قَيَّةُ للهِ عَزَّهَ كِلًا؟	(٣) ما هي العُبوديَّةُ الحقي
١٧	ةِ الصَّحيحةِ؟	(٤) ما هي رَكائِزُ العبودِيَّا
ضا اللهِ؟	الإنسانُ ربَّهُ مِن أَجْلِ دُخولِ الجنَّةِ أو لرِ	(٥) هَلِ الأفضلُ أنْ يعبُدَ
و يَكْذِبُ، هل نَدْخُلُ	تي يُنْكِرُ البَعْثَ، ويلعُبُ القِمارَ، ولا يُصَلِّي	(٦) سائلةٌ تَقُولُ: زَوْجُ أَخْ
١٨	•••••	بَيْتَه ونَأْكُلُ عِنْدَهُ؟
19	تَّوكُّلِ على اللهِ عَنَّهَ ِعَلَّا؟	
19	ُ يُنافِيَ التَّوكُّلَ؟	(٨) هل الأخذُ بالأسبابِ
۲۱	بِ أو بالميِّتِ كُفْرٌ؟	(٩) هلِ الاستغاثةُ بالغائد
۲۱	اءِ والتَّحدُّثِ بنِعمَةِ اللهِ؟	(١٠) كُيف نُفَرِّقُ بين الرِّي
۲۲	مِنَ الرِّيَاءِ في أعمالِه الصَّالحةِ؟	(١١) كيف يَتَخَلَّصُ المرءُ
ا القرآنَ على أشرطةٍ	مُّ للقرآنِ الكريم، ويريدُ أنْ يُسَجِّلَ هذ	(١٢) امرأةٌ لها وَلَدٌ خاتِـ
	، هل يدخلُ هذًا في بابِ الرِّياءِ؟ وهَلْ يج	
	ع الرِّياءِ مِن القلبِ مِن الاعتداءِ في الدُّع	۵
٥	لُمُ أعمالًا صالحِةً لوَجِهِ الله، ولكنَّه يَرتاحُ لَمَ	
78	يُعدُّ رِياءً؟	

۲٤	(١٥) هل يُعتَبَرُ من التطّيُّرِ أن يَرى الإنسانُ شَخصًا فيتَشاءَمُ منه؟
۲٥	(١٦) ما حُكمُ قِراءةِ الأَبراجِ التي توجَدُ في بعضِ المجلاتِ؟
۲٥	(١٧) ما رأيكم في الأبراج التي تكتب في الجرائد؟
	(١٨) مكتوبٌ على كفِّ اليدِ اليمني [١٨]، وعلى كفِّ اليدِ اليُسرى [٨١]، فإذا جَمَعْنا
	هذه صارتْ تِسعًا وتسعينَ، وهي الأسهاءُ الحُسنى، وإذا طَرَحْنَاها صارتْ
۲٦	[٦٣]، وهي عُمُر الرَّسولِ، فهل هذا صحيحٌ؟
	(١٩) إِذَا ذَبَحَ الإنسانُ في دعوةٍ لأجلِ شيءٍ قَدْ تَحَقَّقَ لهُ، هل هذا مُنْكَرٌ وغيرُ مباحٍ في
۲٦	الشريعةِ، وهل يعتبر ذبحه لغير الله؟
	(٢٠) كنتُ أتكلَّمُ مع أُحدِ النَّاسِ عَنِ الصَّلاةِ فِي المساجدِ الَّتي فيها قُبورٌ، فقال: إنَّ قبِرَ
۲٧	النَّبِيِّ عَلِيْةٍ فِي المسجِدِ، فكيفَ ردُّ هذِه الشُّبْهة؟
	(٢١) عِندَنا في قريتِنا امتدَّ العُمرانُ حتَّى شمِلَ مِنطقةً يُقالُ: إنَّ فيها قُبورًا، وفي هذه
	المِنطقةِ اشترى شخصٌ قِطعةَ أرضٍ، وأراد أنْ يُقيمَ عليها مسجدًا، ولمَّا حفَرَ في
	بعضِ أجزائِها وجَدَ آثارَ قبورٍ مختلِطةً بالتُّرابِ، فتنحَّى عن هذا الموضِعِ، وحِفَرَ
	بجانبِه، فلَمْ يجِدْ آثارَ قبورٍ، فهل يجوزُ إقامةُ المسجدِ على هذا الموضعِ الثَّاني
۲٩	والصَّلاةُ فيه؟
	(٢٢) تُوفيَ خالي في الحَبشةِ، وكان ثَرِيًّا ويتَصَدَّقُ ويَبني مَساجِدَ، وكان عندَهُ شَجرةٌ في
	الفِيلًا، فأَخبَرهُ بَعضُ الضُّلالِ أنَّ عِندَ هذه الشَّجرةِ وليٌّ فلا بُدَّ من ذَبحِ خَروفٍ
	كلُّ يومِ سَبتٍ، فكان يَجمَعُ الناسَ للأَكلِ والشُّربِ عند تلك الشَّجرةِ حتى الآن
۲٩	بَعدَ وَفاَتِه، فهاذا يَلزَمُنا؟
	(٢٣) أدرَكَتني الصَّلاةُ وأنا خارِج بَلَدي وبَعدَ الصلاةِ وأنا خارِجٌ من المسجِدِ رَأيتُ في
٣٠	الجهةِ المقابِلةِ للقِبلةِ قَبرًا مُلحقًا بالمسجدِ، فهل أُعيدُ الصلاةَ؟
٣٠	(٢٤) ما رَأي فَضيلَتِكم في قولِ: الأَرضُ تَدورُ والشَّمسُ مُستقرةٌ؟
	البدعا

	(٢٥) شَخصٌ يُنْكِرُ بعضَ الأشرطةِ العِلميَّةِ والاستماعَ إلى الإذاعةِ المُباركةِ مِثْلِ إذاعةِ القرآنِ، أو الأشرطةِ الَّتي فيها مُحاضراتٌ مع أنَّه مُلتزِمٌ؛ فهل لكم تَوجيهٌ في
٣٢	هذا؟
٣٣	(٢٦) في بعضِ المساجدِ، وبعد صلاةِ العصرِ خاصَّةً، يقرَأُ أحدُ الإخوانِ من كتابِ (رِيَاضُ الصالحينَ) حديثًا أو ثلاثةَ أحاديثَ، فهل يُعَدُّ هذا العملُ منَ البِدَع؟
	(٢٧) سمِعْتُ أَنَّ «مَن قراً نِهايةَ سورةِ الكهفِ استيقظَ مِنَ النَّومِ لصلاةِ الفجرِ»، فما
٣٢	صِحَّةُ ذلك؟
	(٢٨) اعتادَ بعضُ النَّاسِ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ في آخِرِ جُمُعةٍ مِن شهرِ رمضانَ بعدَ صلاةِ الجُمُعةِ أَنْ يؤذِّنَ المؤذِّنُ، ثُمَّ يَصلُّونَ خمسةُ فُروضٍ بنيَّةِ القضاءِ، وبعضُ
٣٤	العامَّةِ يَرَوْنَ ذلك مِنَ الأمورِ الواجبةِ، فما حُكمُ هذه العبادةِ؟
٣٤	(٢٩) ما حُكمُ الاحتِفالِ بمَولِدِ النَّبِيِّ عِيْكَةٍ؟
	(٣٠) سُئِلَ أَحدُ المفتينَ في بَلدٍ عَربيًّ عنِ الاحتفالِ بالمَولِدِ النَّبُوِيِّ فأَجابَ بقَولِه: إذا كانَ هذا الاحتِفالُ لإِظهارِ عَظمةِ هذا الدِّينِ ومَحاسِنِه فلا بَأْسَ بإِقامَتِه، فها جَوابُكُم
٣٨	على ذلك؟
٣٩	(٣١) ما حُكمُ الاحتفالِ بالمَوْلِدِ النَّبويِّ؟
	(٣٢) مَا حُكْمُ الشَّرِعِ -في نظرِكم- فيها يُسمَّى هذه الأيَّامَ بفَكِّ الوَحْدَة للميِّتِ،
٣٩	والأُسبوع، والأُربعينَ؟
	(٣٣) امرأةٌ تخرُجُ مِنَ البيتِ وتترُكُ المِذياعَ مفتوحًا على إذاعةِ القرآنِ الكريمِ بحُجَّةِ
	طرْدِ الشَّياطينِ، فهل هذا واردٌ؟
٤٠	(٣٤) انتَشَرَتْ في الآوِنَةِ الأخيرَةِ ما يُسَمَّى بأعيادِ الميلادِ، ما أدلَّةُ تحريمِ ذلك مِن الكتابِ والسُّنَّةِ؟
	(٣٥) عندنا عادةٌ وهي إذا حَضَرَ الطُّعامُ -خُصوصًا في رمضان- يقولون: هذا عن نِيَّتِنا
٤١	و نبَّة مَه تانا، و نُسَمُّه نَه سَيلًا، فهل هذا العملُ حائزٌ؟

	(٣٦) سمِعتُ في إِحدى الإِذاعاتِ العَربيةِ أَحَدَ المشايخ يَقولُ: إنَّه يَجوزُ الاحتفالُ
٤١	
٤٥.	
	(٣٨) عندنا مسجِدٌ فيه قُبَّةٌ، والقُبَّةُ فيها نقوشٌ مِن الزُّجاجِ على شكْلِ نُجَومٍ سُدَاسيَّةٍ،
٤٥.	
٤٦.	•
٤٦.	(٣٩) هل الهادي والمقصودُ مِن أسهاءِ اللهِ تعالى؟
	(٤٠) هل يَجوزُ تَصغيرُ الأَسهَاءِ المعبَّدةِ كأن يَقولَ مثلًا في عبدِ الرَّحمن: الدُّحميِّ، وفي
٤٦.	عبدِ العَزيزِ: العِزِّي؟
	(٤١) بعضُ الأكياسِ الَّتي تُستخدَمُ لبعضِ الأغراضِ التَّموينيَّةِ يُكْتَبُ عليها -مثلًا-
٤٦.	سنابلُ السَّلامِ، أو مَا شَابَهَ، فَهٰل هذهَ مِن أسهاءِ اللهِ؟
	(٤٢) ظهرَتْ بعضُ النَّشراتِ الَّتي تحمِلُ تفسيرًا لبعضِ أسماءِ اللهِ الحُسنَى، توضِّحُ هذه
	النَّشَراتُ قدرةَ بعضِ أسماءِ اللهِ الحُسنَى على معالجةِ أمراضِ وأوجاعِ الإنسانِ؛
٤٧.	كتخصيصِ الجبَّارِ -مثلًا- لألمِ الظُّهرِ، واسمٍ مُعيَّنٍ لوجَعِ الرُّكبتَيْنِ، فما حُكْمُها؟
٤٧.	(٤٣) هل القُرآنُ مَوجودٌ مِن الأَزلِ، أو وُجِدَ عندَما تَلَفَّظ به رَبُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟
	(٤٤) سمِعْنا في شرْحِكم على النُّونيَّةِ بالنِّسبةِ لكلامِ الأشاعرةِ: أنَّه إذا كان كلامُ اللهِ
	بغيرِ حرفٍ ولا صوتٍ، أنَّه يلزَمُ مِن هذا الشَّيَءِ أنْ يكونَ الأمْرُ هو عيْنُ النَّهيِ،
٤٨.	3
	(٥٤) ما حُكمُ مَن اعتَقدَ أن الله في كُلِّ مَكانٍ؟
٤٨.	(٤٦) ما الحُكمُ في قولهِم: إنَّ الله يُرى ليسَ في جِهةٍ؟
	(٤٧) ما حُكمُ قولِ بعضٍ النَّاسِ: إنَّ اللهَ حاضِرٌ معنا في هذا المجلِسِ ويسمَعُ كلامَنا،
	وشاهِدٌ على ما نقولُ؟
٥٠.	(٤٨) ما حكمُ التَّمثيل باليدِ لصفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ الفعليَّةِ؟

	(٤٩) هل يجوزُ لُمُلِّمِ العقيدةِ عند ذكرِ الصِّفاتِ، أو عندَ الشَّرحِ أَنْ يشيرَ بالقبضِ
٥٠	وبالبسطِ؟
	(٠٠) قولهُم في العَقائِدِ: اللَّفظُ المجمَلُ يُستَفصَلُ عن مَعناهُ، فإذا أُريدَ به صَريحًا أُثبِتَ، فهل يُثبَتُ لفظُهُ أو يُثبَتُ مَعناهُ كالجِسمِ والحَيِّزِ والجِهةِ؟
٥١	فهل يُثبَتُ لفظُهُ أو يُثبَتُ مَعناهُ كالجِسمِ والحَيِّزِ والجِهةِ؟
٥١	الإيمان
	(٥١) ما الفرقُ بينَ الإسلامِ والإيهانِ؟ وأيُّهما أعلى؟ وما معنى الآيةِ الكريمةِ: ﴿قَالَتِ
٥١	ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۖ قُل لَمْ تُؤْمِّـٰنُواْ وَلَكِكِن قُولُوٓاْ أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾؟
٥٣	(٥٢) ما الإيمانُ المطلَقُ؟
٥٣	(٥٣) كم مراتبُ المؤمنينَ؟ وما هي؟
٥٤.,	(٤٥) كيف يَستَشعِرُ الإنسانُ حلاوةَ الإيهانِ؟
	(٥٥) كَيْفَ يَستطيعُ الإنسانُ جَعْلَ تعظيمِ اللهِ وإجلالِه صِفةً مُلازمةً له في كُلِّ أعمالِه
٥٤	وحركاتِه وسَكَناتِه؟
	(٥٦) امرأة عندَها تفكيراتٌ كثيرةٌ في ذاتِ اللهِ، والآنَ تعاظَمَ عليها هذا الأمرُ، على
٥٥.	الرُّغمِ مِن أنَّها لِحَأْتُ للقرآنِ الكريمِ، فهل تأثَّمُ في ذلك؟
	(٥٧) امرأةٌ تَشعُرُ بنَقصٍ في الإيمانِ، وتُفَسِّرُ بعضَ الآياتِ على غيرِ مُرادِها، فما تَوجيهُكُم
٥٥.	لهذه؟
٥٥.	(٥٨) تَأْتيني أَوهامٌ في الصَّلاةِ كأني أَرَى أَشياءَ أَنَخَيَّلُها الله؟
	(٥٩) أشكو منَ الوسواسِ، الذي يدورُ بِصَدْرِي وخاطِري، ويَكونُ أحيَانًا في أمورٍ
٥٦.	تتعلَّق باليقينِ وأحيانًا تَتَعَلَّقُ بذاتِ اللهِ العظيمِ
	(٦٠) أَشْعُرُ بَتَقْصِيرٍ بِالْعِبَادَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالْحَاتِ، فَمَا هِي فِي نَظَرِكُمُ الْأَمُورُ الَّتِي تُساعدُ
٥٧.	على مواصلةِ العملِ الصَّالِحِ؟
	(٦١) كيف تَكونُ الاستقامةُ على الأَعمالِ الصالحةِ?
٥٨.	(٦٢) ما هي أسبابُ فُقدانِ لَذَّةِ الطَّاعةِ؟

(٦٣) يَمُرُّ الإِنسانُ بحالِ فُتورٍ، فهاذا يَصنَعُ حتَّى يَتَخَلَّصَ مِن ذلك؟
(٦٤) كيف يتخلَّصُ الإنسانُ من الفُتورِ الَّذي يأتي للإنسانِ بينَ الفَيْنَةِ والأُخرى؟ ٥٩٠٠٠٠٠٠
(٦٥) كانت تُصِيبُني آلامٌ كثيرةٌ واكتِئابٌ وضَجَرٌ وخَفقانٌ في القَلبِ وبُكاءٌ وغَيرُها،
وكنت أحتَسِبُ الأجرَ والثَّوابَ مِن الله، ولكن قالَ لي شَخصٌ: هذا دَليلٌ على
ضَعفِ الإيانِ، فهل هذا صَحيحٌ؟
(٦٦) أنا رَجُلُ مُؤمِنٌ بالله واليومِ الآخرِ ومُلتَزِمٌ، وكَثيرًا ما أسمَعُ الآياتِ القُرآنيةَ،
والأحاديثِ النَّبويةَ، والمحاضَراتِ، لكنني أُحِسُّ أن الإيهانَ ضَعيفٌ، فهاذا أصنَعُ؟ ٢٠٠٠٠
(٦٧) هل يجوزُ تسميةُ الواقعِ المخالفِ لشرعِ اللهِ –بسببِ تقصيرِ النَّاسِ في دِينها– بقولِنا:
وكأننا نعيشُ في عصرِ الجاهليَّة؟ وما الدليلُ على ذلك؟
(٦٨) ما معنى الغُلُوِّ في الدِّينِ؟ وما حُكمُه؟
(٦٩) هَلِ الإنسانُ مُحْيَّرٌ أو مُسَيَّرٌ؟ وهل يَصِحُّ الاستدلالُ بالآيةِ الكريمةِ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى
مَنَّ أَحْبَبْتَ وَلَاكِنَّ آللَهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص:٥٦] على أنَّ الإنسانَ مُصَيَّرٌ؟
(٧٠) هل صَحيحٌ أنَّ مَن يَدخُلُ الإِسلامَ يَكُونُ أَكثَرَ إِيهانًا مِن المَولودِ على الإِسلامِ؟ ٢٣٠٠٠٠٠
(٧١) ما حُكْمُ الفَّاسِقِ المِلِّيِّ؟
مرتكب الكبيرةمرتكب الكبيرة
(٧٢) كيف يكونُ قولُ أهلِ السُّنَّةِ في الإيهانِ يخالفُ قولَ الخوارجِ؟
(٧٣) هُل يُوجَدُ خلافٌ في تعريفِ الإيمانِ بين الخوارجِ وأهلِ السُّنَّةِ؟
(٧٤) هل مَن قتَل المؤمنَ متعمِّدًا يُحَلِّدُ في النَّارِ؟
(٧٥) ما الَّذي يُكَفِّرُ الكبيرةَ منَ الأعمالِ؟
٧٦) امرأة تقول: يقولُ أهلُ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ بأنَّ مُرْتَكِبَ الكَبيرَةِ تحتَ رحمةِ اللهِ، كيف
دلك؟دلك؟
(٧٧) هل مُحاسَبُ الطِّفلُ الْمُ تَكِبُ للذَّنْبِ حِهلًا منه؟

	(٧٨) إذا كان الإنسانُ يَرتكِبُ بعضَ المحرَّماتِ والمعاصيَ، والشَّيطانُ يَغلِبُه في ذلكَ،
	فهل يَجُوزُ له أَنْ يُنكِرَ على غيرِه إذا فعلَها، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
٦٧	لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَقْعَلُونَ ﴾، وأيضًا حديثُ الرَّجُلِ الَّذي تَندلِقُ أقتابُه في النَّارِ؟
٦٧	(٧٩) نَسمَعُ عنِ الكبائرِ، فها هي الصَّغائرُ؟
	(٨٠) بعضُ النَّاسِ يَرْتَكِبُ معاصيَ وكبائرَ ويقولُ: أصومُ يومَ عَرَفَةَ ويَغفِرُ سنتينِ
٦٨	ر ب ب ب بر ب
٦٨	(٨١) بعضُ الأبناءِ يَعُقُّونَ والدَيْمِمْ، فما نَصيحتُكَ لهم؟
٦٩	(٨٢) امرأةٌ اغتابَتْ كثيرًا مِنَ النَّاسِ، فكيف تتحلَّلهم؟
٧٠	ّ (۸۳) ما حُكْمُ الغِيبةِ؟
٧٠	(٨٤) هل تَنْقُصُ الغيبةُ مِن حسناتِ المسلم؟
٧١	(٨٥) امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ الغِيبةِ، سواءٌ بعد الإفطارِ في الصِّيامِ، أو في المساجدِ؟
	(٨٦) امرأة عندَها ولد في المرحلةِ الثانويَّة له زملاء يتَّصلون به ويخرُج معهم في سَفَراتِه
	وفي سَهَراتِه، وهي تتابعُ هذا الولدَ خَوفًا عليه، فتأخذُ هذه الأخبارَ وتُخبِر بها
٧٢.	الوالدَ، فهل هذا يُعتبَر منَ الغِيبةِ لهذا الولدِ؟
	(٨٧) امرأةٌ تقولُ: إنَّ امرأةً أُخرى شَتَمَتْها وسبَّتها واغتابتها، فها حُكْمُ الشَّرعِ في نَظَرِكم
٧٢.	في مثلِ هذا الشَّتمِ؟
	(٨٨) أَسَأَلُ عَنِ الشَّخصِ الَّذي يتوضَّأُ، ويدخُلُ المسجِدَ، ويُصلِّي الرَّاتِبةَ، ويُصلِّي الفريضةَ، وهو يعلَمُ قبلَ أَنْ يتوضَّأَ أَنَّه جُنُبٌ، والذي دفَعَهُ إلى ذلك هو ضيقُ الوقتِ،
٧٣.	والخوفُ مِنَ النَّاسِ إذا رَأَوْا أنَّه تَرَكَ الصَّلاةَ المكتوبةَ، فها حُكمُ ذلك؟
	(٨٩) بعضُ النَّاسِ -هدانا اللهُ وإيَّاهم- يَرتكِبُ المحرَّماتِ، وإذا قلتَ له: اتَّقِ اللهَ واستقِمْ
	على طاعةِ اللهِ، قال: إنَّ الهدايةَ بيدِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وقد يُجادِلُ ويقول: ﴿ إِنَّكَ
	لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ وَلَكِكَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ ويَستمِرُّ و كأنَّ التكاليف ليسَت
٧٤.	عليه ، فها توجيهُكُم؟ وكيف نردُّ عليه؟

	(٩٠) ظَهَرَ في الآوِنَةِ الأخيرةِ في بعضِ المدارسِ الاستهزاءُ بالطَّالباتِ والْمُعلِّماتِ، وذِكْرُ
٧٥	الألقابِ، فيا توجيهُكم؟
	(٩١) إذا فَعلَ الإِنسانُ فِعلًا كُفرِيًّا كالاستِهزاءِ بالله ورَسولِه، فهل يَجوزُ أن يُطلَقَ عليه:
٧٥	كافِرٌ؟
	(٩٢) هل فِعلًا حُبُّ اليهودِ كفرٌ بواحٌ، وأنَّ المسلمَ إذا أحبَّ اليهودَ خرَج منَ الإسلامِ
٧٦	كما تخرُجُ الشَّعرةُ منَ العجينِ؟
	(٩٣) الَّذي يُذنِبُ ذنبًا ويَستغفِرُ، ويُذنِبُ ويَستغفِرُ، هل صحيحٌ أنَّ ربَّنا لا يَقبَلُ
٧٦	تَوبتَه؟ مع العلمِ أنَّه نفسُ الذَّنْبِ يَتوبُ منه ويَرجِعُ إليه؟
٧٦	(٩٤) ما هي عَلاماتُ محبةِ العَبدِ لله، ومَحبةِ الله للعَبدِ؟
	(٩٥) ما معنى الحبِّ في اللهِ؟ وهل لا بدَّ أن تكونَ العلاقةُ بين الشَّخصينِ دائمةً
٧٧	ومتواصلةً؟
٧٧	(٩٦) ما معنى الحُبِّ في اللهِ والبُّغضِ في اللهِ؟
	(٩٧) امرأةٌ تقولُ: يكثُرُ بينَ الطَّالباتِ ما يُسَمَّى بالإعجابِ بينهنَّ، فقد تَبكِي الطَّالبةُ
	لِبِكَاءِ زَمِيلَتِهَا، وقد تَفَرَحُ لِفَرَحِها، وتقولُ: هذا من الحبِّ في اللهِ. فها توجيهُ
٧٩	فضيلتِكم؟
۸٠	(٩٨) ما حُكْمُ الكُرْهِ فِي اللهِ إذا كانَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ؟
	(٩٩) امرأةٌ تقولُ: ما هي ضوابطُ تحريمِ الحُكمِ بُغيرِ ما أنزلَ اللهُ؟ ومتى يَكفُرُ إذا حكَم
۸٠	بغيرِ ما أَنزلَ اللهُ؟ ومتى لا يَكفُرُ؟
	(١٠٠) قرأْتُ في إحدى المجلاتِ والَّتي تتَّجِهُ اتجاهًا إسلاميًّا أنَّ الجنَّةَ غيرُ موجودةٍ إلَّا
۸۲	بعدَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، فها رَأْيُ فَضِيلتِكُمْ ؟
	(١٠١) هلْ يجوزُ الدُّعاءُ مِن العصمةِ مِن الذُّنوبَ؟
۸۲.	(١٠٢) ما هو العلاجُ الناجعُ مِن النِّفاقِ؟
۸٣	(١٠٣) هل الفِسْقُ يُخْرِجُ مِن المِلَّةِ؟

۸٣.	(١٠٤) ما هي علاماتُ الفرقةِ النَّاجيةِ؟
۸٣.	(١٠٥) ما العُقيدة وما المنهج؟ وما الفرقُ بينَهما؟
	(١٠٦) بالنِّسبةِ لَمصادرِ تَلقِّي السَّلفِ في العقيدةِ؛ هل يمكِنُ أَنْ نقولَ: الكتابُ والسُّنَّةُ
۸٤.	والإجماعُ والقياسُ؟
٨٤.	الإيهان بالأنبياء
۸٤.	(١٠٧) كيف تكونُ رؤيةُ الرَّسولِ ﷺ؟
۸٤.	(١٠٨) هل قبرُ عائشةَ رَضَاٰلِلَهُعَنْهَا موجودٌ مع قبرِ النَّبيِّ ﷺ وأبي بكْرٍ وعُمرَ رَضَالِلَهُعَنْهُما؟
۸٤.	(١٠٩) هل زوجاتُ الرَّسولِ يكنَّ معه في الجنَّةِ في نفسِ الدَّرجةِ؟
۸٥.	(١١٠) هل ماريَّةُ القِبْطِيَّةُ مِن زَوْجاتِ النَّبِيِّ ﷺ؟
	(١١١) نحنُ نعلَمُ أنَّه يجِبُ على المسلمِ أنْ يُحِبَّ الرَّسولَ ﷺ أكثَرَ مِن أُمِّهِ وأبيه، وحتَّى
۸٥.	مِن نفسِه، فهل ينطبِقُ ذلك على باقي الرُّسُلِ بالنِّسبةِ للمسلمِ؟
	(١١٢) ما حكمُ مَن يقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أحيا أبوي الرَّسولِ ﷺ فأسلَما على
	يدَيْه، ثُمَّ عادا إلى موتِهما وهما ينْعَمانِ الآن في الجنَّةِ؟ وهل ورَدَ في هذا حديثٌ
۸٥.	يُعتَدُّ به؟ وهل هناك حديثٌ يتعارضُ مع هذه المقولةِ؟
	(١١٣) كِيْفَ تكون طريقةُ السَّلامِ على الرَّسولِ ﷺ إذا ذهبْنا للصَّلاةِ في المسجدِ
۸٦.	النّبويّ ؟
۸٧.	(١١٤) هل الكذِبُ على النَّبِيِّ ﷺ يُعَلَّمُ كُفْرًا؟
	(١١٥) هلْ لفظُ «صلَّى اللهُ عَلَيْه وسلَّم» مِن خصائصِ الرَّسولِ ﷺ وصحابَتِه؟ وهلْ
۸٧.	يجوزُ إطلاقُه على التَّابعينَ؟
۸۸	(١١٦) لماذا سُمِّيَ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بِالمَسيحِ؟
	(١١٧) السُّؤَالُ: سمِعتُ برنامجًا يُشرَحُ فيه قَصَصُ الأنبياءِ، ويقول: إنَّ الرَّسولَ ﷺ
۸٩	وُلِدَ نَحْتُونًا ومَسْرُ ورًا؛ أي: مَقطوعَ السُّرَّةِ؛ فها صِحَّةُ هذا؟

	(١١٨) السُّؤالُ: ما رأيُكُم فيمَن ينْشُر ما جرَى بينَ الصَّحابة، وبهاذا تَنصحُ في قِراءة
۸٩	قَصص الأنبياءِ؟
۹ •	(١١٩) السُّؤَالُ: ما رأيُكم في كُتبِ قَصَص الأنبياءِ؟
	(١٢٠) هل يجوز للمُعلِّمةِ أَنْ تشرحَ للطَّالباتِ قصَّةَ موسى عَلَيْدِالسَّلامُ بأَنْ تأخُذَ معها
۹٠	عصا تشبيهًا لها بعصا موسى عَلَيْهِ السَّكَمُ، وتُحرِّكَ العصا كأنَّها تحوَّلَتْ إلى حيَّةٍ ؟
	(١٢١) سائِلةٌ تقول: هناك أَسماءُ مُتَقَدِّمةٌ مثلُ أَسماءِ الملائِكةِ، ومنها: جِبريلُ وميكائيلُ،
	وأَسَهَاءُ للرُّسُلِ مثل آدَم ونوح وإبراهيم وغَيرها، فهل هناك أَسَهَاءُ مُتقدِّمة أخرى
۹١	للصَّالِحِين غيرَ الأَنبياءِ والرُّسلِ والملائكةِ؟
	(١٢٢) من استَهزَأ بالنَّبِيِّ ﷺ أو بسُنَّتِه فارتَدَّ، ثُمَّ تابَ وعادَ للإِسلامِ، فما يَلزَمُه، أو يَلزَمُ
۹١	أقارِبَه القَريبين منه؟
	(١٢٣) يُسَمِّي بعضُ الفقهاءِ، وكذلك الأكثرُ من عامَّة الناسِ، الجريمةَ الشَّنيعةَ الخبيثةَ
	على اسمِ النبيِّ الطَّاهِر لوطٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حيثُ اعتاد عامَّةُ النَّاسِ وبعضُ الفقهاءِ
97	أن يُسمُّوا مَن يفعَل هذه الجريمةَ لُوطِيًّا. فها رأيُّكم؟
۹۳	الشفاعة
۹۳	(١٢٤) حَدِّثُونا عن شفاعةِ الرَّسولِ ﷺ للمؤمنين، وما حُكمُ من أنكَرَ هذه الشفاعة؟
٩٨	الجن
٩٨.	(١٢٥) ما حُكْمُ لَعْنِ إبليسَ؟
99.	(١٢٦) ما الحُكْمُ إذا قلت لأخي: الله يلعَن إبليسَكَ؛ بدلًا مِن أنْ أقولَ: الله يَلْعنكَ؟
	(١٢٧) شَخصٌ أَفادَ القُرَّاءُ أنَّ به مَسَّا، ومِن أَعراضِ هذا أنَّه لا يُسمِّي في الأَكل، ويَرفُضُ
	الماءَ المَقروءَ فيه، ويَرفُضُ العِباداتِ، ويَشتَرَي أشياءَ كَثيرةً ليسَت مُهمةً، ويَرفُضُ
	الزَّواجَ، ولا يَلبَسُ مَلابِسَ داخليةً، فهل يُخبَر بذلك، وما حُكمُ التَّعامُلِ مع مثلِ
99	هذا؟
	(١٢٨) امرأةٌ أُصيبَت بمَسِّ شَيطانِيٍّ ثُمَّ عافاها الله مِن ذلك، فهَل إذا أَخبَرَت النَّاسَ

٩٩.	بهذا يَلزَمُها شيءٌ؟
	(١٢٩) إذا أُصيبَ الشَّخصُ بمَسِّ فلَا يَستَطيعُ أن يُصَلِّي أو يَقرَأَ القُرآنَ فهل عليه إِثمٌ
١.,	في ذلك؟
١	(١٣٠) رَجلٌ مَسحورٌ، وكُلَّما قُرئَ عليه القُرآنُ ازدادَ ألمُه، فهَل يَجوزُ استِخدامُ سِحرٍ مِثلَه لحَلِّه؟
	(١٣١) هُناك مُدَرِّسَةٌ تقول: إنَّ البُراقَ الَّذي ركِبَ عليه الرَّسولُ ﷺ هو مَلَكٌ بهيئةِ
١.,	حِصانٍ، فهل هذا صحيحٌ؟
١.,	(١٣٢) ماذا بقِيَ من علاماتِ السَّاعةِ؟
١.,	التوسلا
١.,	(١٣٣) هل يجوزُ لي أن أتوسَّلَ بالنبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الدُّعاءِ؟
١.,	(١٣٤) هل يجوزُ طلَبُ الدُّعاءِ مِنَ الغَيْرِ؟١
	(١٣٥) لديَّ صديقٌ عندما يسألُ اللهَ يقولُ: اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ بنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ؛ فهل هذا
١.,	يجوزُ؟
	(١٣٦) جَدَّتي أمُّ أُمِّي منَ اليمنِ، وعندها نوعٌ منَ الشِّركيَّاتِ، فتقولُ مثلًا: يا اللهَ يا
	ابن علويُ وغُيرَ ذلك، وُهو توسُّل، فَمَا حكمُ هذا؟ وهي أيضًا لا تجيدُ قراءةَ
١٠,	الفاتحةِ
	(١٣٧) في قصةِ اليَرموكِ يُقالُ: خَرجَ بين الصَّفَّينِ عِلجٌ من الروم، وعليه دِرعٌ سابغٌ،
	(١٣٧) في قصةِ اليَرموكِ يُقالُ: خَرجَ بين الصَّفَّينِ عِلجٌ من الرومِ، وعليه دِرعٌ سابغٌ، فسأَلَ القِتالَ فخَرجَ إليه غلامٌ، فقُتِل الغُلامُ على يدِ العِلجِ، ثُمَّ رأِى العِلجُ
	مُعاذَ بنَ جبلٍ فأعجَبَهُ منظَرَهُ فطَلَبَه للقِتالِ، فقالَ أبو عُبيدةَ: يا مُعاذُ، سألتُكَ
	بحَقِّ رَسُولِ الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَا ثَبَتَّ مَكَانَكَ وَلَزِمْتَ رَايَتَك. فهل هذه
١.,	العبارةُ تَجُوزُ؟
	(١٣٨) كيفَ يعرِفُ الإنسانُ أنَّ الَّذي نَزَل بِه هُوَ حُبٌّ منَ الله، ولَمْ يكُنْ ذُنــوبًا بِنَصِّ
١.,	قَـولِه تعَالَى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَيـمَا كَسَبَتْ أَيَّدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]؟ ٢٠٠

۲۰۲	الرقى والتهائم
۱۰۳	(١٣٩) ما حكمُ الشَّرعِ في نَظرِكم في بيعِ الرُّقَى والعزائم؟
	(١٤٠) في (كتابِ التَّوَحيدِ): من الشِّرَكِ لُبسُ الخَيطِ والحَلقةِ، وبعضُ النِّساءِ تَلبَسُ
	هذه الأَشياءَ ليس للاعتِقادِ، بل للزِّينةِ، وهذا كَثيرٌ في الأَسواقِ، فها حُكمُ ذلك؟
١٠٤	وهل نُنكِرُ على من لَبِسَت هذه الأَشياءَ ونَسألُ عن اعتِقادِها؟
١٠٥	(١٤١) ما هو علاجِ الحاسدِ والمحسودِ؟
	(١٤٢) ما الطَّريقةُ الصحيحةُ لتَحصينِ الأَولادِ من العَينِ وغيرِ ذلك؟ وهل يَكفي أن
1 • 7	أَقَرَأُ فَقَط بلِساني أو يُشتَرَط المَسحُ والنَّفثُ؟
	(١٤٣) عندنا يعالجون من أصابته العينُ بأن يأخذوا شعرًا منَ العائنِ، ويَضَعوه على
١٠٧	نارٍ، ويَشَمَّه مَن أصابته العينُ، والاعتقادُ في اللهِ تَبَارَكَوَقَعَالَى، فما حُكمُ ذلك؟
	(١٤٤) علِمنا أنَّ قراءةَ سورةِ البقرةِ في البيتِ وَرَدَ فيها أنَّها تطرُّدُ الشَّيطانَ منَ البيتِ،
١.٧	فهل تكونُ القراءةُ جهريَّةً أو سِرِّيَّةً؟ وهل أقرأ بعضَها في البيتِ وبعضَها في المسجدِ؟
۱۰۷	(١٤٥) ما توجيهُكم لِمَنْ أُصِيبَ بمرضٍ؟ هل يَقرأُ على نَفْسِهِ؟
	(١٤٦) ما حُكمُ الذَّهابِ للسَّاحِرِ لحَلِّ السِّحرِ؟
۱۰۸	(١٤٧) ما حكمُ الذَّهابِ إلى السَّحرِة لفكِّ السِّحرِ؟
	(١٤٨) ما حكمُ الشَّرعِ في نظرِكم في السَّاحرِ؟ هل هو كافرٌ كفرًا يخرِجُ مِن الملَّةِ؟ أو هو
١٠٨	كفرٌ دونَ كفرٍ؟
	(١٤٩) رجُلٌ يريدُ أَنْ يتعلَّمَ السِّحرَ ويقرَأَ في كُتُبِه بنِيَّةِ أَنْ يَرُدَّ على السَّحرةِ والمُشعوذينَ،
	ويحِبُّ أَنْ تَظْهَرَ عَلَيهِ الْجِنُّ عَلَى صَفَةِ خَلْقِهَا بِنِيَّةٍ حَسَنةٍ؛ لَرَدِّ باطلِ السَّحرةِ والكُهَّانِ،
1 • 9	هل فعْلُه هذا جائزٌ له أو حرامٌ؟
	(١٥٠) نحنُ عائلةٌ ابْتُلِينَا بالسِّحْرِ، وقدِ اكْتشفْنا ذلك بالعلاج بالقرآنِ الكريمِ، ونُريدُ
	أَنْ يُعاْفِيَنا اللهُ عَزَّهَجَلَ مِن هَذَا البلاءِ؛ فبدأْنَا نُعالَجُ بالقرآنِ الكريمِ، واتَّجَهْنَا إلى اللهِ
	تعالى بالدُّعاءِ، فأحيانًا نجتمِعُ مع بعضٍ وندعو دعاءً جماعيًّا؛ حيثُ إنَّ فينا الكبيرَ

	والصغيرَ، والْمُتعلِّمَ والجاهلَ، فيبدأُ أحدُنا بالدُّعاءِ، والباقونَ يُردِّدونَ ويؤمِّنُونَ،
۱۰۹.	فها الحُكْمُ في ذلك؟
	(١٥١) نحن أخُواتٌ تخرَّجْنا مِن الجامعاتِ، ونُحافِظُ على الصَّلواتِ والصِّيامِ في أوقاتِها،
	ومُتمسِّكاتٌ بشرْعِ اللهِ وبأحكامِ الإسلامِ، ولكنَّ المشكلةَ أنَّه وُضِعَ لنا سِحْرٌ
	وحُجبٌ، وهذا السُّحرُ بشكلٍ مُستمرِّ، حتَّى منَعَنا مِن الزَّواجِ والتَّوفيقِ في العمَلِ،
	وكلُّما تقدَّمَ إلى خِطْبَتِنا شخصٌ لا يتِمُّ الزَّواجُ، ولقد رأينا هذَه الحُجُبَ بأعينِنا ومَا
	كُتِبَ فيها مِن كلامِ ورموزٍ، منها واضحٌ، ومنها غيرُ واضحٍ، ونحن في حَيرةٍ مِن
	أَمْرِنا، ونُريدُ مِن فُصِيلتِكم إجابةً عن هذا الأمرِ، وهناك أشَّخاصٌ اقترحوا علينا
١١٠.	دفْنَ قطعٍ ذهبيَّةٍ لمنْعِ تأثيرِ السِّحرِ؛ فما رأيُكم؟
	(١٥٢) ما حكم الشَّرع في نظركم فيمَن يُؤَجِّرُ سيَّارتَه لأناسٍ، ويطلبونَ منه أنْ يذهَبَ
	بهم إلى السَّحرَّوَ والمُشعوذينَ، وإلى القُبورِ الَّتي يُتَبَّرُكُ عندها ويُذْبَحُ عندها،
	وتُدْعى مِن دونِ اللهِ، ويحصُلُ عندَها اختلاطُ الرِّجالِ والنِّساءِ وتبرُّجٌ وسُفورٌ،
111.	وغيرُ ذلك مِن المُنكَراتِ؟
	(١٥٣) امرأةٌ تقولُ: عندهم بنتٌ أُصيبتْ بمسِّ، وهذا الشَّيطانُ الَّذي فيها يقولُ: إنَّه
111.	رحمةٌ. وقد عالجُوا بالقُرآنِ الكريم، فما تَوجيهُكُم لهم؟
	(١٥٤) بِالنِّسبةِ لحديثِ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِهَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»؛
117	فهل الكفرُ هنا مخرجٌ مِن المُلَّةِ؟
	(١٥٥) امرأة متزوِّجةٌ منذ ثلاثَ عَشْرَةَ سنةً ، ولها ولدٌ واحدٌ، وأسقطتْ ثمانيَ مرَّاتٍ،
	فذهبتْ إلى بعض القُرَّاءِ وقالوا لها: لا بدَّ أن نكتبَ لكِ بعضَ الآياتِ تَضَعِينها
	في أحدِ الأمكنةِ، فهل يجوزُ هذا ؟ علما بأنَّها ترى في مَنامِها رُؤًى عن تلك
۱۱۲	الْسَقَطَاتِ للأولادِ، فَفُسِّرَ لها بأنَّ ذلك عَينٌ.
114	(١٥٦) ما هي كفَّارةُ مَنِ استعانَ بأحدِ العرَّافينَ لمعرِفَةِ مَن سرَقَ مثلًا؟
	(١٥٧) ما حُكمُ الشَّرعِ فِي نَظرِكم فيمَن يقرَأُ القُرآنَ على ماءٍ ثُمَّ يَشرَبُه بنيَّة الشِّفاءِ؟ وما
114	هي كيفيَّةُ العلاج بالقُرآنِ؟

۱۱۳	(١٥٨) ما حُكْمُ القراءةِ والنَّفْثِ في الماءِ؟
	(١٥٩) بعضُ النَّاسِ إذا مَرِضَ أَحدٌ عِندَهم في البيْتِ فإنَّهم يأخُذونَ ماءً ويجلِسونَ
118	عِندَ أبوابِ المساجِدِ للنَّفْثِ عليه مِن قِبَلِ المصلِّينَ، فهل هذا وارِدٌ؟
118	(١٦٠) هل مِن المشروعِ أن يَقرَأَ الإِنسانُ في ماءٍ فيَشرَبُه أو يَدهِنُ به جِسمَه؟
	(١٦١) امرأةٌ بعدَ زواجِهَا بسنَتَيْنِ بدَأَ زَوجُها يضرِبُها ويرفَعُ صوتَهُ عليها، وتقولُ: كانت
	حياتي صَعبةً مع هذا الزَّوجِ، فقال لها بعضُ النَّاسِ: اذْهَبي إلى إنسانٍ يقرَأُ،
	فَذَهَبْتُ، وبعدَ القِراءةِ أحسَسْتُ أنَّ زَوجي تعِبَ أكثرَ مِن الأوَّلِ؛ فهلْ على هذه
118	الزَّوجةِ شَيْءٌ؟
	(١٦٢) عندما كان ولدي صغيرًا علَّقوا فيه تَميمةً في الصَّدرِ، وكان أحدُ الَّذين يَقرؤون
	قال: اجعلوا هذا في صَدْرِه. وهو مكتوب منَ القُرآنِ الكريمِ، والآن أنا مُحتفِظَة
	بهذه التَّميمَةِ مُنذُ اثنتينِ وعشرينَ سنةً. فما حُكْمُ الاحتفاظِ بها، وما حكمُ تعليقِ
110	مثلِ هذه التَّمائمِ؟
	(١٦٣) هُناكَ فئةٌ مِنَ النَّاسِ يُعالِجُونَ بالطِّبِّ الشَّعْبِيِّ -على حَسَبِ كلامِهم، وحَينَما أتيْتُ
	إلى أُحدِهم قال: اكْتُبُ الاسْمَ واسْمَ الوالدةِ، ثُمَّ راجِعْنا غدًا، وحَينَما راجعْتُه قال:
	إِنَّكَ مُصابٌ بكذا وكذا، وهذا المعالِجُ يقول: إنَّنا نستعمِلُ كلامَ اللهِ في العلاجِ. فما
117	حُكْمُ الشَّرِعِ -في نظرِكم - في مِثْلِ هؤلاءِ؟ وما حُكْمُ الذَّهابِ إليهم؟
	(١٦٤) امرأةٌ تَذَهَبُ لشيخٍ ليَقرَأُ عَليها ويَأْخُذ عشرةَ رِيالاتٍ في الجلسةِ، ثُمَّ يَبيعُ لها
117	الماءَ والزَّيتَ المقروءَ عليه بثمنِ آخرَ، فما حُكمُ مثلِ هذا؟
	(١٦٥) امرأةٌ ذَهَبَت لأُخرى لتَقرَأ عَليها، فلاحَظَت أنَّ قِراءَهَا ليست مِنَ القُرآنِ،
	وأُعطَتها زَيتًا تَدهِنُ به لمدةِ ثلاثةِ أيامٍ، وأخبَرَتها أنَّ الأَمر سَيزولُ بعدَ ثلاثةِ أيامٍ
117	فاغتَسِلي، فها حُكمُ الذَّهابِ لمثل هذه المرأةِ؟
	(١٦٦) ما حُكمُ العَزائِمِ التي تكون في بعضِ الظُّروفِ ومَكتوبٌ عليها القُرآنُ ويُصَبُّ
111	عليها الماءُ و تُشرَ بُ؟

	(١٦٧) هناك امرأةٌ عندنا في البلدِ، إذا أُصِيبَ شخصٌ بحساسيَّةٍ في جسْمِه تتفُلُ عليه،
۱۱۸۰	أو يأتي إليها كلَّ صباحٍ ثلاثةَ أيَّامٍ، يقولون: ريقُها فيه بركةٌ، فهل هذا صوابٌ؟
	(١٦٨) سمِعْت فتوًى لفَضيلتِكم: أنَّ مَن تبرَّكَ بريقِ شخصٍ غيرِ النَّبيِّ عَلَيْ فيها مضى
114	فهو نوعٌ مِن الشِّركِ؟
	(١٦٩) مِن عادةِ أبي أنَّه إذا مرِضَ أحدُ الإخوة ذهَبَ إلى المكانِ الَّذي سقَطَ فيه ورَشَّهُ
114	بالماء؛ فهل لهذا أصلٌ؟
119	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
119	(١٧٠) ما رأيُ فضيلتِكم فيمن يرى مُنكَرًا يستطيعُ أنْ يُغيِّرَه بيدِه فيعدلُ إلى غيرِه؟
	(١٧١) هِلْ تَأْثُمُ المرأةُ بِتركِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ إذا كانتْ مدرِّسةً للموادِّ
119	الشَّرعيَّةِ؟ وهل تدريسُ الموادِّ الشَّرعيَّةِ يقومُ مَقامَ الأمرِ بالمعروفِ؟
	(١٧٢) امرَأَةٌ دُعِيَت إلى زَواجِ إحدى قَريباتِها، وتَعلَمُ أنَّه يوجَدُ بَعضُ المنكراتِ، فهل
١٢.	يَجوزُ أَنْ تَذْهَبَ؟َ
	(١٧٣) امرأةٌ تقولُ: هل أذهَبُ إلى حَفَلاتِ الزَّواجِ إذا كان فيها مُنكَراتٌ، ولا أستطيع
١٢.	أن أنصح؟
	(١٧٤) امرأةٌ تقولُ: ما حكمُ حضورِ الحفلاتِ إذا كان فيها بعضُ المنكراتِ كالموسيقي
١٢.	والغناءِ وغيرِ ذلك؟ وكيف تُلَبَّى الدَّعوةُ؟
	(١٧٥) ما حُكْمُ الجلوسِ مع بعضِ الصَّديقاتِ اللَّاتي يرتكِبْنَ بعضَ المُنكَراتِ وبعضَ
171	المخالَفاتِ، هل آثَمُ إذا جلسْتُ معهُنَّ؟
	القدر
	(١٧٦) تُشكِلُ مسألةُ القَدَرِ على بعض الناسِ، فأحيانًا قد تَحدُث للإنسانِ مصيبةٌ فيندَمُ
	على ذلك ويَسخَطُ على نفسِه
177	(١٧٧) هل صحيحٌ أنَّ كلَّ بلاءٍ يصيبُ الإنسانَ يكونُ تكفيرًا لذنوبِه؟
	(١٧٨) واجَهَتْني عدَّةُ مشاكلَ في حياتي، ممَّا جعَلَني أكْرَهُ الحياةَ، فأنا أدعو على نفْسِي في

	كلِّ وقتٍ بالموتِ؛ لأنَّني لم أَرَ حلًّا لَمِشاكلي، فهل عليَّ إثمٌ في ذلك؟ وبهاذا
۱۲۲.	تنصَحونَني؟
۱۲۳.	(١٧٩) هل يجوزُ للإنسانِ أنْ يَشتِمَ الحياةَ إذا غضِبَ أو ضاقَ منها؟
	(١٨٠) الابتلاءاتُ في حياةِ المُسلِمِ كثيرةٌ، ولكنْ أحيانًا نرى إنسانًا غيرَ مُلتزِم، ومع
	ذلك لا يُصيبُه شَيءٌ، وآخَرَ يكونُ مُجْتهدًا في المُحافظةِ على أوامِرِ اللهِ، ومع ذلك
178.	نَرى أنَّه كثيرًا ما يتعرَّضُ لهذه الابتِلاءاتِ؛ فما تَوجيهكم؟
371	(١٨١)كيف يكونُ الصَّبرُ عند المصائب؟
	(١٨٢) هل البُّكاءُ بصَوتٍ مُنخفِضٍ مع التَّذمُّرِ وعدَمِ القُدرةِ على القيامِ بالأعمالِ المُعتادةِ
170	يُعتَبَرُ جَزَعًا، علمًا بأنَّ هذه الأفعالَ خارِجةٌ عنَ إرادةِ الإنسانِ؟
170	(١٨٣)الذي يَتَسَخَّطُ عِنْدَ نزولِ المُصيبَةِ بِهِ هل يُعْتَبَرُ كافرًا؟
	(١٨٤) امرأةٌ تقولُ: وَصَلَتها برقيةٌ من الشيشانِ يقولون فيها: لماذا لم يَصِل الدعمُ؟ فألَّفتُ
١٢٧	قصيدةً عنوانها: أين من يُبادِرُ القَدَرَ يا أمتي؟ فهل هذا العنوانُ صحيحٌ؟
	(١٨٥)هناك امرأةٌ تَخجَلُ وتَرتَبِك عندما تتَحَدَّث مع الناسِ، فهل هذا يُعتَبَرُ من قَضاءِ
۱۲۷	الله و قدرِه، و ما نَصيحَتُكم لها؟
	(١٨٦) امرأةٌ دائِمةُ التَّشاؤمِ، ودائِمًا تُقَدِّرُ الأَشياءَ السيئةَ نَتيجةَ الخَوفِ، فهل لها ذلك،
۱۲۸	
۱۲۸	(١٨٧)ما أَسبابُ الجُبُنِ وعِلاجُه؟
۱۲۸	(١٨٨) مَن يخافُ أن يَنصَحَ أحدًا فهل يُعتبَرُ جبانًا؟
	المناهي اللفظيةالله المناهي اللفظية المناهي اللفظية المناهي اللفظية المناهي الله المناهي الله المناه
179	(۱۹۰) ما مَدى صحَّةِ عبارةِ: «ما صدَّقتُ على اللهِ أنْ يعمَلَ كذا أو كذا»؟
	(١٩١)قولُنا:(جَلَّتْ قُدْرَتُه) هل هي واردةٌ، وهل يجوزُ أنْ نقولهَا؟
	 (١٩٢) هَلِ الأَفْضِلُ أَنْ يقولَ الإنسانُ: الأرزاقُ بيدِ اللهِ، أو يقولَ: الأرزاقُ مِن عِندِ اللهِ؟

(١٩٣) ما حُكمُ قولِ القائِلِ: يا مُسَهِّلُ سَهِّل أُموري؟ وهَلِ المَسَهِّلُ من أَسماءِ الله؟ ١٣٠
(١٩٤) قولُ: «صَدَقَ اللهُ العَظيمُ» هل واردٌ بعدَ تلاوَةِ القُرآنِ الكَريم؟١٣٠
(١٩٥) ما حكم قولِ القارئِ بعدَ الفراغِ مِن قِراءةِ القُرآنِ: صدَقَ اللهُ العظيمُ؟١٣١
(١٩٦) ما حُكْمُ قولِ القائلِ: لولا أَنا لَمْ يحصُلْ كَذا وكَذا؟ وهل قولُ النَّبِيِّ ﷺ في حَقِّ
عَمِّه أبي طالبٍ: «وَلُوَلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» يفيدُ جوازَ هذا
القَوْلِ؟
(١٩٧) ما حُكمُ التَّعْقيبِ بـ(ثُمَّ)، حَيْثُ يقولُ: لَوْلا اللهُ ثُمَّ أَنا لَحَصَل كذا وكذا؟ ١٣٢
(١٩٨) مَا رَأْيِكُمْ في عبارةِ بعضِ النَّاسِ: «سوَّيتُ الَّذي عليَّ والباقِي عَلَى اللهِ»؟
(١٩٩) بعضُ النَّاسِ يُسْأَلُ: «إيش سَوَّيتَ؟» فيقولُ: «سُواة الله» فهلْ هذا جائزٌ؟ ١٣٣
(٢٠٠) ما حُكْمِ قولِ بعضِ النَّاسِ: (كانَ مِنْ حُسْنِ طالِعٍ فُلانٍ أَنْ حَصَلَ له كَذا وكَذا)؟ . ١٣٣
(٢٠١) هلْ يجوَزُ التَّهْنِئَةُ بالعامِ الجَديدِ بِأَنْ تقولَ: «كُلُّ عامٍ وأنتُمْ بخيرٍ»، «تقبَّلَ اللهُ مِنَّا
وَمِنْكُم» في العامِ الجَديدِ؟
(٢٠٢) هل ورَدَ عَنِ السَّلَفِ التَّهنئةُ ببدايةِ كلِّ عامٍ؟
(٢٠٣) ما حُكمُ قَولِ: اللَّهُمَّ إني لا أسألُكَ رَدَّ القَضاءِ، ولكني أسألُك اللُّطفَ فيه؟ ١٣٥
(٢٠٤) ما حُكمُ العِبارةِ التي تَقولُ: حَسبِيَ الله على اليَومِ الذي حَدَثَ فيه كذا وكذا؟ ١٣٦
(٢٠٥) قولُنا: «افعلْ كذا لِأَجْلِ خاطِري» هل هذا يُنافي الآيةَ الكريمةَ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي
وَنُشَكِى وَمَعْيَاىَ وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ ؟
(٢٠٦) كَانَ عِندِي زَمَلاءُ وأَمْزِح مَعَهُم وقَلْتُ: انطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَب، ثُمَّ
استغْفَرتُ ربِّي، فهَل عليَّ شيء؟
(٢٠٧) انتشر بين النَّاسِ الاستشهادُ بالآياتِ في أمورِ حياتِهم، مثالُ ذلك: يَتجادلُ
اثنانِ في أنَّ فلانًا جاء أو لم يجئ، فيجيءُ ابنُه ويقول: قد جاء، فيقول أحدُهما:
وشهد شاهدٌ من أهلِها فها حُكْمُ هذا؟

	(۲۰۸) مَن يتكلم بالقرآن، أو يكتُبُ بأسلوبٍ يحاكي القرآنَ، فمثلًا قال تعالى: ﴿وُجُوهُ
	يَوْمَهِذِ نَاضِرَةً ﴿ اللَّهِ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةً ﴾ وهو يكتُبُّ: إلى فلانٍ ناظرةٌ. فهل هذا جائزٌ، وهل
۱۳۷	نُنكِر عليه؟
	(٢٠٩) وَضَعَ أحدُ الطلبةِ على بابِ الفصلِ: «ادخُلُوها بسلامِ آمنينَ» -يقصِدُ بذلِكَ
۱۳۷.	الفصلَ – هلْ يجوزُ هَذا؟
۱۳۸	(٢١٠) ما حُكمُ سَبِّ الصحابةِ رَضَوَلَيْلُهُ عَنْهُمْ؟
149	(٢١١) ما حُكمُ التَّسمِّي بالأسماءِ الَّتي فيها تزكيةٌ، مثلَ: هُدَى، وإيمان؟
	(٢١٢) ما حكم تسمية الأشخاص بهذه الأسهاء: (مَلاك) للمرأة، (إيهان)، (مُلهَم)،
۱٤٠	(مؤمن)، (عبد المَقصودِ)؟ وَهل تُسمَّى المرأةُ بـ(دِيانة) آخرها هاءٌ، وليس أَلِفًا؟ .
	(٢١٣) وإذا كان لا تجوزُ التَّسميةُ بهذه الأسماءِ السابقة أو ببعضِها، فكيف يُنادَى أصحابُ
١٤٠.	هذه الأسباءِ؟
18.	(۲۱٤) ما حكمُ اسمِ كوثرَ؟
١٤٠	(٢١٥) هل يجوزُ التَّسَمِيَةُ باسم «غَيْداء»؟
1	(٢١٦) هل في التَّسمية باسم «أنفال» حرَجٌ أو بأسٌ؟
	(٢١٧) قرأْتُ في بعضِ الكتبِ أنَّ هُناك كراهيةً لبعضِ الأسهاءِ؛ مِثْلِ: «شيرين»،
1	و «نيفين»، فهل مَنْ تسمَّوْا بهذه الأسهاءِ يجب عليهم تغييرُها؟
	(٢١٨) تَرَكَ النَّاسُ أَسَهَاءَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ والرَّعيلِ الأوَّلِ، وتوجَّهوا إلى أسماءٍ
187	غريبةٍ، فهل مِن توجيهٍ؛ للعودةِ إلى تلك الأسماءِ الطَّيِّبةِ؟
184	(٢١٩) ما رَأْيُكَ في اسمِ «أَفْنانَ»؟
	(٢٢٠) امرأةٌ عِندَها بناتٌ باسمِ «براءة»، و«آية»، فهل يجوز لها أنْ تُسمِّيَ بهذه الأسهاءِ؟
184	وما السَّببُ؟
	(۲۲۱) هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ(أَبْرارَ)؟
١٤٤	(۲۲۲) هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ(خُلود)؟

188.	(٢٢٣) هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بـ(مَلاكَ)؟
1 & & .	(٢٢٤) هلْ يجوزُ التَّسَمِّي بــ(أَفْنانَ)؟
	(٢٢٥) ذَكَرتُم مَرةً أنه يَجِبُ التَّسميةُ بـ(مُستَقيم) بَدلًا من (مُلتَزِم) أليسَ في هذا تَزكيةٌ
188.	للنَّفسِ؟
	(٢٢٦) ورَدَ في حديثِ الرَّسولِ ﷺ: «أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ هَمَّامٌ وَحَارِثٌ»؛ فما معنى هذينِ
180	الاسمينِ؟
120	(٢٢٧) امرأةٌ زَوجُها اسمُه عبدُ الرَّحيمِ، وتُناديه وتقولُ له: عَبْدُه؛ فهلْ يجوزُ لها ذلك؟
	(٢٢٨) ما حُكمُ زيادةِ لفظ: «تعالى» في قولِنا في ردِّ السَّلامِ: عليكَ السلامُ ورحمةُ اللهِ
187	تعالى وبركاتُه؟
	(٢٢٩) امرأةٌ دَعَت على ابنَتِها بقَولِها: الله يُهينُك، ثُمَّ ذَكَرَت قولَه تَعَالَى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ
127	فَمَا لَهُ. مِن مُكْرِمٍ ﴾ [الحج:١٨] فنَدِمَت واستَغفَرَت وتابَت، فها الحُكمُ في هذا؟
127	(٢٣٠) بعضُ النَّاسِ إذا خدَمه شخصٌ قال له: اللهُ لا يُمينُكَ، فهل في هذه القوُّلةِ بأسٌ؟
	(٢٣١) ما حكمُ بعضِ العباراتِ الَّتي تتردَّدُ على الألسنةِ؛ مثل: يا وَيْلك، أو: اللهُ لا
١٤٧	يُمينُك، وغيرِها؟
١٤٧	(٢٣٢) هل عِبارةُ: اللهُ لا يُمينُكَ، فيها بأسٌ؟
۱٤٧	(٢٣٣) ما مَدى صحَّةِ عبارةِ: «بذلتُ قُصارى جُهدي، والباقي على اللهِ»؟
۱٤٧	
١٤٨	(٢٣٥) هناك عبارةٌ ما رأيُّكم فيها، يقولُها البعضُ: «البناتُ ما يعرِفُ لهنَّ إلَّا الجاهليَّةُ»؟
۱٤۸	(٢٣٦) هل تجوزُ عبارةً: كل الشكرِ لفلان؟
	(٢٣٧) هل يَجُوزُ استِخدامُ خِطابِ الجَميعِ في كَلامِ الواحِدِ، كأن يَقولَ: نحن نَرى
۱٤۸	كذا، سنَفعَلُ كذا؟
1 2 9	(٢٣٨) عندَ ذُكْرِ عِلِيٍّ رَضِّةَ لِنَهُ لُو قُلْنَا: كَرَّمَ اللهُ وجْهَه، هَل في ذلك شَيْءٌ؟

	(٢٣٩) امرأة والدُّها مُتَوَفَّى وعند ذِكرِه تقولُ: يرحمه اللهُ، فقال لها أحدُ النَّاس: لا يجوزُ
1 2 9	
	(٢٤٠) إذا كُنَّا في مجلسٍ، ونقرَأُ في أَحَدِ الكُتُبِ، فهل نقولُ: قالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ، أو
1 2 9	نقول: قال المؤلفُ رَحِمَنا اللهُ وإيَّاه؟
١٥٠	التفسير وعلوم القرآن
١٥٠	(٢٤١) ما هو المُحكَمُ والمُتشابِهُ في القرآنِ الكريم؟
101	(٢٤٢) هل يجوزُ إطلاقُ كلمةً مجاز على الآية القر آنية؟
	(٢٤٣) امرأة قُرِّرَ عليها في الكُلِّيَّةِ إعدادُ بحثٍ واستخراجُ المجازِ من الآياتِ القُرآنيَّةِ،
107	فهل تقومُ بهذا البحثِ؟
104	(٢٤٤) هل يجوزُ قِراءةُ القرآنِ على غَيْرِ وضوءٍ؟
	(٧٤٥) ما حُكْمُ لمُسِ المصحفِ بغيرِ وضوءٍ لمراجعةِ الحفظِ؟
104	(٢٤٦) ما حكم مسلِّ المُصحفِ على غيرِ طَهارةٍ بالنِّسبةِ للمرأةِ?
	(٢٤٧) إذا أرَدتُ القِراءةَ في المصحَفِ المكتوبِ بطريقةِ بِرايِل، هل يَلزَمُني الوُضوءُ؟
104	وهل يَرِدُ عليه آيةَ: ﴿ فِ كِنَتِ مَّكْنُونِ ۞ لَّا يَمَشُهُۥ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾؟
108	(٢٤٨) هل يَجوزُ كتابة الآياتِ بطَريقةِ بِرايِل؟
	(٢٤٩) أنا أعملُ في مَحَلِّ وأُتابِعُ إذاعةَ القُرآنِ الكريم وتلاوةَ القُرآنِ، وأُحِبُّ أَنْ أُتابِعَها
108	من المصحَفِ، فهل يجوزُ ذلك بدونِ وضوءٍ؟ ً
108	(٢٥٠) هل يَلْزَمُ الطَّهارةُ مِنَ الحدثَيْنِ عِندَ لمُسِ كتبِ التَّفسيرِ وغيرِها؟
	(٢٥١) ما حُكْمُ مَسِّ المصحفِ الَّذي فيه التَّفسيرُ المُيسَّرُ؟
100	(٢٥٢) هل يجوز للرَّجُل الأيسرِ الَّذي يَكتُب بشمالِه كتابةُ القُرآنِ الكريمِ للعلاجِ والعلمِ؟ .
	(٢٥٣) ما حُكمُ كتابةِ اسمِ صاحبِ المصحفِ على المصحفِ؟
	(٢٥٤) تكرارُ القِراءةِ للحفْظِ، هل يُعْتَبَرُ في كلِّ حرْفٍ حَسَنةٌ؟

(٢٥٥) ما حُكْمُ حِفظِ الآياتِ القرآنيَّةِ ثُمَّ نِسيانِها؟
(٢٥٦) هل يجوزُ لي وأنا أقرَأُ القُرآنَ أنْ أجهَرَ بقِراءتي وأنا وحدي، أو يكونُ ذلك
سِرًّا؟
(٢٥٧) إذا كان القرآنُ يُقْرَأُ مِن شريطٍ أو مِن قارئٍ والسَّامعُ لم يُنْصِتُ أو يتحدَّثُ إلى
غيرِه، فهل يجوز ذلك؟
(٢٥٨) سماعُ القُرآنِ كاملًا مِن الأشرطةِ والختمةِ، هل ينوبُ السَّماعُ عن خَتْمِه بالقِراءةِ
على الرُّغم مِن أنَّني أستطيعُ القِراءةَ في القُرآنِ؟ وإذا كنت لا أستطيعُ القراءةَ؛
فهل ينوبُ السَّماعُ عنِ الخَتمةِ وعنِ القِراءةِ؟
(٢٥٩) مَنْ يستَمِعُ إلى القرآنِ الكريمِ عَبْرَ الأَشْرِطَةِ والإذاعَةِ هَلْ يُؤْجَرُ على ذلك؟ ١٥٩
(٢٦٠) هَلْ فَضْلُ الاستهاعِ إلى القُرْآنِ مِثْلُ أَجْرِ التِّلاوَةِ؟
(٢٦١) امرأةٌ اعتادَتْ على سَماعِ إذاعة القُرآن الكريمِ وتَشغيلها دائِمًا وهي تَعمَل في المَطبَخ،
فيا الحُكْم؟
(٢٦٢) هل يَجوزُ أن أترُكَ الإِذاعةَ تَعمَلُ على القُرآنِ الكَريمِ وليسَ في البيتِ أحَدُّ؟ ١٦٠
(٢٦٣) ما النَّصيحةُ التي توجِّهونها لامرأةٍ تَحفَظُ القُرآنَ؟
(٢٦٤) امرأةٌ تُريدُ أن تَحفَظَ القُرآنَ، فمِن أينَ تَبدَأُ؟
(٢٦٥) هل يَجوزُ قراءةُ القُرآنِ بدونِ إعطاء الغُنَّة أو المُدُود حقَّهما بنيةِ تكثيرِ القراءةِ في
الصَّلاةِ؟
(٢٦٦) هل لا بدَّ أَنْ أَقرَأَ القرآنَ على شيخٍ، أو يَكفي أَنْ أقرأَ بنفسي وحدِي بدونِ تجويدٍ؟ ١٦٢ (٢٦٧) عِنْدَما تُقامُ مُحَاضَرَةٌ يقومُ المحاضِرُ بتَرْتيلِ آياتٍ أثناءَ المحاضَرَةِ هَلْ في ذَلِكَ
(٢٦٧) عِنْدَما تُقامُ مُحَاضَرَةٌ يقومُ المحاَضِرُ بتَرْتيل آياتٍ أثناءَ المحاضَرَةِ هَلْ في ذَلِكَ
شَيْءٌ؟
شَيْءٌ؟ (٢٦٨) هناك نساءٌ أُمِّياتٌ في مدارسِ تحفيظِ القُرآنِ، لا يعرِفْنَ بعضَ الكلماتِ، ونكرِّرُ عليه: فلا يع فْنَها، فها عليه: "أثمٌ في ذلك؟
عليه: فلا رو فْنَها، فها عليه. أثمُّ في ذلك ؟

(٢٦٩) هل يجوز أنْ أُعطيَ غيرَ المسلِمِ تفسيرَ القرآنِ الكريمِ بِلُغَتِه؛ طمَعًا في إسلامِه؟ ١٦٣.
(٢٧٠) هل يُعتبَرُ كتابُ ترجمةِ معاني القرآنِ الكريمِ باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ مُصحَفًا أو لا؟
مع العِلمِ أنَّه يوجَدُ فيه آياتٌ وسورٌ باللُّغةِ العربيَّةِ. وهل يجوزُ للمرأةِ الحائضِ
أو النُّفُسَاءِ تَصَفُّحُهُ والقراءةُ فيه للإفادةِ؟١٦٣
(٢٧١) امرأةٌ أُهْدِيَ إليها لوحةٌ كُتِبَ عليها آيةُ الكُرسيِّ وهي غاليةٌ؛ فهاذا تعمَلُ بها؟١٦٤
(۲۷۲) هل يجوزُ تعليقُ آيةٍ قُرآنيَّةٌ؟
(٢٧٣) هل يَحرُم كِتابةُ آياتٍ قُرآنيةٍ كآيةِ الكُرسِيِّ والمعوذاتِ على اللَّوحاتِ الإِعلانيةِ
الكَهرُ بائية في الشَّوارع؟
(٢٧٤) وَعَدتُ أَبنائِي أَنَّ مَنَ يَحَفَظُ جُزءًا مِن القُرآنِ له مَبلَغٌ مِن المالِ، فهل يَدخُل هذا
في قولِه تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَاءَ أَمُواَكُمُ ﴾؟
(٢٧٥) كتبُ تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ في المكتباتِ كثيرةٌ جدًّا، فبأيِّ كتابٍ تنْصَحونَني؟
وأيضًا بأيِّ كُتابٍ في الفقهِ؟ ً
سورة الفاتحة
(٢٧٦) هل البسملةُ آيةٌ مِن آياتِ سُورةِ الفاتحةِ؟ وإن كانت آيةً فها الحُكمُ فيمن لم يقرَأُها
جَهْرًا أو سِرًّا؟
سورة البقرة١٦٧
(٢٧٧) يقول الرَّسولُ ﷺ: «البيتُ الَّذي يُقرَأُ فيه سورةُ البقرةِ لا يدخُلُه الشَّيطانُ»، فها
كيفيَّةُ القراءةِ؟ هل هي يُوميَّةٌ أو أُسبوعيَّةٌ؟
(٢٧٨) قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً
خَلْسِءِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، فهل هُمُ القردةُ الحاليُّونَ؟
(٢٧٩) قال اللهُ عَنَّقِجَلَّ ردًّا على إبراهيمَ: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِن ﴾ [البقرة:٢٦٠] ما الغايةُ مِنْ
سؤالِ اللهِ عَزَقِجَلَّ لإبراهيمَ معَ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِهِ؟
 (۲۸۰) كثيرٌ منَ النَّاسِ يَجِهَل مضمونَ الآية: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخفُوهُ

	يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۗ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة:٢٨٤] فما سببُ
	نزولِ هذه الآيةِ؟ وما المقصودُ بها؟ وهل الإنسانُ محاسَبٌ على ما يُخفيه في
179	صَدرِه من ذنوبٍ؟
١٧٠	سورة آل عمران
	(٢٨١) ما معنى قولِ اللهِ عَزَّهَجَلَّ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئَابَ مِنْهُ ءَايَثُ مُحْكَمَنَتُ هُنَّ أُمُّ
١٧٠	ٱلْكِنَابِ وَأُخُرُ مُتَشَابِهَاتُ ﴾ [آل عمران:٧]؟
	(٢٨٢) يقولُ الله تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ إِلْأَسْمَارِ ﴾ [آل عمران: ١٧] فأيُّهما أفضَلُ في
١٧٠	وَقتِ السَّحرِ: الصَّلاةُ أو الاستغفارُ؟ وما وَقتُ الاستِغفارِ؟
	(٢٨٣) قولُه تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران: ١٧] هل يَلزَمُ أن يَكُونَ
۱۷۱	الاستِغفارُ في صَلاةٍ أو لا يَلزَمُ؟
۱۷۱	(٢٨٤) ما المرادُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَمُونُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢]؟
	سورة النساء
	(٢٨٥) ما معنى قولِه تعالى عن المُنافِقين: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قِلِيلًا ﴾ [النساء:١٤٢]،
1 1 1	وهل الذِّكرُ يجِبُ على المُسلمِ في كُلِّ الأوقاتِ؟
	(٢٨٦) يقولُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينَا ۞ بَل زَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٧-
	١٥٨]، ويقولُ في آيةٍ أخرى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة:١١٧]،
١٧٢	فكيْفَ نجمَعُ بِينَ الآيتَيْنِ؟
177	سورة المائدة
	(٢٨٧) الآيةُ الكريمةُ التي تقولُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾
	[المائدة:٤٤]، هل أَدْخُلُ في عموم الآيةِ؟ فأنا مِن الدُّولِ الَّتِي لاَ تحكُمُ بها أَنزَلَ اللهُ
177	بالشَّريعةِ الإسلاميَّةِ
	سورة التوبة
	(٢٨٨) ما هي الحِكْمَةُ مِن عَدَم البَسْمَلَةِ في سورةِ التَّوبةِ؟

سورة يونس
(٢٨٩) ما معنى الآية الكريمة: ﴿أَلَا إِنَ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس:٦٢]؟
سورة هود
(٢٩٠) ما تفسيرُ قولِه تعالى: ﴿أَسَتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ ثُمَّ وَبُوَاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمُ مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود:٥٢] وَهَلْ الآيةُ خاصَّةٌ بقومِ هودٍ أَو هي
مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَتِكُمْ ﴾ [هود:٥٢] وَهَلْ الآيةُ خاصَّةٌ بقوم هودٍ أَو هي
خاصَّةٌ بالمسلمينَ اليوم؟
(٢٩١) قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ﴾ [هود:١١٤] فهل السَّيئاتِ
(۲۹۱) قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذُهِبَنَ ٱلسَّيِّعَاتِ﴾ [هود:١١٤] فهل السَّيئاتِ تُذْهِبُ الحَسناتِ؟
سورة الإسراء
(٢٩٢) مَا مَعنَى قُولِ الله تَعَالَى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنَّهُمُ ٱبْتِعَآءَ رَحْمَةِ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْر
قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٨]؟
(٢٩٣) ما معنى قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء:٧٨]؟ ١٧٥
(٢٩٤) ما المرادُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجُّهُرُ بِصَلَائِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ [الإسراء:١١٠]؟١٧٦
سورة الكهف
(٢٩٥) قال تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَازًا وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾
[الكهف:١٨]، فلهاذا؟
(٢٩٦) أليس في الآيةِ الكريمةِ في سورةِ الكهفِ: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّنَ أَن يُؤْتِيَنِ خَـٰيَرًا مِّن
جَنَّئِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكَهف:٤٠] نوعٌ
مِنَ الحَسَدِ؟
سورة مريم
* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
فهل معنى ذلك أنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ والشُّهداءَ والصَّالِّحينَ سوف يَرِدونَ على النَّارِ؟ . ١٧٨

179.	سورة الأنبياء
	(٢٩٨) ما تفسيرُ قولِه تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلِ ۚ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾
179.	
	(٢٩٩) ذَكرَ الله تَعَالَى أنه استَجابَ دُعاءَ الأَنبياءِ وقالَ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَةِ وَيَدْعُونَكَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۗ وَكَانُواْ لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩٠] فكيفَ
1 / 9	تتحَقَّقُ منَّا الرَّغبةُ والرَّهبةُ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ حتَّى يَستجيبَ لنا الدُّعاءَ؟
۱۸۰	سورة النور
	(٣٠٠) ما تفسيرُ هذه الآيةِ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبدًا وَلَكِكَنّ
۱۸۰	اًللَّهَ يُعزَّكِي مَن يَشَآءُ ﴾ [النور:٢١]؟
١٨٠	(٣٠١) ما تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ ﴾ [النور:٣١]
۱۸۰	سورة النمل
	(٣٠٢) قول الله تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِى تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِّ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَّ أَنْقَنَ
۱۸۰	كُلُّ شَيْءٍ ﴾ [النمل:٨٨] فما المَقصودُ بقوله تَعَالَى: ﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾؟
۱۸۱	سورة العنكبوت
	(٣٠٣) عِندَ قِراءَتي مع زَميلي مِن كِتابِ (التَّفسيرِ) لابنِ كَثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، استَشكَلَ عليَّ أنا
	وزَميلي الآيةَ الكريمةَ التي في سورةِ العَنكبوتِ: ﴿ وَلَيَحْمِلُكَ أَثْقَالُهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ
	أَثْقَالِهِمْ ﴾ الآية [العنكبوت:١٣] فقالَ: لو أنَّ زَيدًا مِنَ الناسِ مُسلِمًا أَضَلَّ عَمرًا مِن
	النَّاسِ، وماتَ عَمرٌو، فما هي شُرِوطُ صِحةِ تَوبةِ زَيدٍ مِن إِضلالِه عَمرًا؟ وهل
	مِن شُروطِ صِحَّةِ توبةِ زَيدٍ ٱلتَّحلُّلُ من أهلِ عَمرٍو من إِضَلالِه لابنِهِم، أو أنَّ
١٨١	الإِضلالَ حَقُّ لله؟
١٨٢	سورة الأحزاب
	(٣٠٤) قوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْحِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا
	وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَانُ ۚ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب:٧٧] ما المقصودُ بالظُّلم؟

هل هو ظُلمُ الإِنسانِ لنَفسِه أو ظُلمُه للآخَرين؟
سورة فاطر١٨٣
(٣٠٥) ما هُوَ تَفْسيرُ قَوْلِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوُّا ﴾ [فاطر:٢٨] الآية؟ . ١٨٣
سورة يس١٨٣
(٣٠٦) قراءةُ سورةِ يس بعددٍ مُعينٍ من المراتِ بِنِيةِ قَضاءِ الحاجةِ؟
سورة الزمر ١٨٣
(٣٠٧) ما هُوَ تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿ أَللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزُّمَر:٤٢]؟ ١٨٣
(٣٠٨) ما معنى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ أَللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهِكَا ﴾ [الزُّمَر:٤٢]؛ إذْ إنَّ
مِنَ النَّاسِ مَن يقول: إنَّ أحدَ الموتى يوصيه في المَنامِ بوصيَّةٍ مِنَ الوصايا، فهل
يُعْمَلُ بها أو لا؟
(٣٠٩) ما تفسيرُ الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَعْتَسِبُونَ ﴾ [الزمر:٤٧]؟ ١٨٤
سورة فصلت
(٣١٠) قولُ الحقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَاۤ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾
[فصلت:٣٥]، فما مَعنَى الحَظُّ في هذه الآيةِ؟ وهل للحَظِّ دورٌ في دُخولِ الجنةِ؟ ١٨٥
سورة الأحقاف
(٣١١) هل تتَناقَضُ الآيةُ الخامِسةُ من سورةِ الحَجِّ مع آيَتَيْ سورةِ الأَحقافِ: ﴿وَوَصَّيْنَا
ٱلْإِنسَانَ بِوَلِدَيْهِ إِحْسَنَانًا حَمَلَتْهُ أَمُهُ كُرْهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا ۖ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ. ثَلَاثُونَ شَهُرًا
حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّمُ وَبَلِغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىۤ أَنْ أَشَكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىٓ
وَعَلَىٰ وَالِدَىَّ وَأَنَّ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَالُهُ وَأَصَّالِحَ لِى فِي ذُرِّيَّتِيٌّ إِنِّي ثُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ
ٱلْمُسْلِمِينَ ۞ أُولَائِكَ ٱلَّذِينَ نَنَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَنَجَاوَزُ عَن سَيِّعَانِهِمْ فِي أَصْحَكِ
ٱلْجُنَّاتَةِ ۚ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٥-١٦]؟ ١٨٥
سورة الذاريات
(٣١٢) هل الاستغفارُ في قوله تعالى: ﴿وَبِأَلْأَسِّهَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات:١٨] يكونُ في

۱۸۷۰	الصَّلاةِ أو خارجَ الصَّلاةِ؟
۱۸۷	سورة النجم
	(٣١٣) مَا مَعنَى قُولِ الله تَعَالَى: ﴿ أَفِنَ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ۞ وَتَضْمَكُونَ وَلَا نَبَكُونَ ۞
۱۸۷	وَأَنتُمْ سَنِمِدُونَ﴾ [النجم:٥٩-٦٦]؟
۱۸۸	سورة الرحمن
	(٣١٤) ما مَعنَى قول الله تَعَالَى: ﴿ يَشَنَلُهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾ [الرحمن:
۱۸۸	
۱۸۸	(٣١٥) هل صَحيحٌ أنَّه في كلِّ يومٍ يَقعُ مَوتٌ ووِلادةٌ ومَطَرٌّ؟
	سورة الواقعة
۱۸۸	(٣١٦) ما مَعنَى قوله تَعَالَى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُ وَ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]؟
۱۸۹	سورة الحديد
	(٣١٧) كيف يمكِنُ الجمعُ بينَ الآيتينِ الكريمتينِ: الآيةِ الأُولى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِ ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىۤ أَنفُسِكُمُ إِلَّا فِي كِتَنبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَبْراً هَا ۚ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد: ٢٢]، الآية الثَّانية: ﴿ وَمَا أَصَنبَكُم مِن مُّصِيبَةٍ فَهِمَا كَسَبَتْ
۱۸۹	أَيَّدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:٣٠]؟ وهل الذَّنوبُ تدخُلُ في المصيبةِ؟
١٩٠	سورة الحشر
١٩.	(٣١٨) هل ورَدَ نُصوصٌ في قِراءةِ أواخرِ سُورةِ الحشرِ؟
١٩.	سورة القلم
	(٣١٩) أصحابُ الجنَّةِ المذكورينَ في القُرآنِ في قَولِه تَعَالَى: ﴿إِذْ أَفْتَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿
	وَلَا يَسْتَلْنُونَ ۗ ۗ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآيِفُ مِن زَيِكَ وَهُرْ نَآيِمُونَ ۖ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ۖ فَنَنَادَوْا
	مُصْبِحِينَ ١ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُرُ إِن كُنتُمْ صَنْرِمِينَ اللَّهِ فَانطَلَقُواْ وَهُمْ يَنَخَفَنُونَ اللَّهَ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا
	ٱلْمِوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ﴾ [القلم:١٧-٢٤] هل آخَذَهُم الله بالهُمِّ مع أنَّهُم لم يَرُدُّوا أحدًا
19.	مِن الفُقراءِ حتَّى الآن؟

191.	سورة نوح
	(٣٢٠) هَلِ الوَقارُ فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿مَا لَكُورَ لَا نَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح:١٣] هو الإجلالُ
191.	والتَّعَظيمُ؟
191.	سورة المزمل
	(٣٢١) ما معنى الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَرَتِلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المَّزَّمل:٤]؟ هل هو تحسينُ الصَّوتِ
141.	عِندَ القراءةِ؟ أو ترتيلُ آيةٍ بعدَ آيةٍ؟
197	سورة القيامة
	ر ٣٢٢) هُناك مَقولةٌ تَقولُ: جِلدُ البَنانِ، أَعظَمُ إِبداعٍ في خَلقِ الإِنسانِ، وقد ثَبَتَ عِلمِيًّا أَن لكلِّ امرئٍ رُسومٌ وخُطوطٌ في بَنانِه يَختَلِف به عن الآخرينَ، أَشارَ القُرآنُ لدقَّةِ الصُّنعِ في هذا، فها هي الآيةُ الدالةُ عليه؟
	أن لكلِّ امرئٍ رُسومٌ وخُطوطٌ في بَنانِه يَختَلِّف به عن الآخرينَ، أَشارَ القُرآنُ
197	لدقَّةِ الصُّنعِ في هذا، فها هي الآيةُ الدالةُ عليه؟
194	الحديث وعلومه
194	الحديث وعلومه مصطلح الحديث
	(٣٢٣) ما الفائِدةُ المترتبةُ من تَفريقِ العُلماءِ رَحِمَهُ مِاللَّهُ بين أنَّ أُخبارَ الآحادِ قد تُفيدُ الظَّنَّ
194	أو قد تُفيدُ العِلمَ
	(٣٧٤) كيف يعرِفُ طَالِبُ العلْمِ الأحاديثَ الصَّحيحةَ والأحاديثَ الضَّعيفة؟ وهل يُسْتَشْهَدُ بالأحاديثِ الضَّعيفةِ؟
198	يُسْتَشْهَدُ بِالْأَحاديثِ الضَّعِيَفةِ؟
	(٣٢٥) هل يُسَتَدَلُّ بالأحاديثِ الضَّعيفةِ إذا كان الإنسانُ يقدِّمُ كلمةً لإخوانِه في
197	مسجِدٍ أو في غيرِه؟
	(٣٢٦) ما الكُتبُ التي تَنصَحون بقِراءَتِها مما فيها الأَحاديثُ الضَّعيفةُ حتَّى يَحذَرَها
۱۹۸	الإِنسانُ؟
۱۹۸	معاني الأحاديث
۱۹۸	" (٣٢٧)كيف نُجيبُ على إِشكالِ سُؤالِ الصَّحابةِ عن معنى الغِيبةِ، وهم عَربٌ؟
	(٣٢٨) ما معنى حديثِ الرَّسولِ عَلِيَّةِ: «بَلِّغوا عنِّي ولو آيةً»؟

	(٣٢٩) ورَدَ حديثٌ عَنِ الرَّسولِ ﷺ: «ما تَرَكْتُ بَعْدي فتنةً أَضرَّ على الرِّجالِ مِنَ
	النِّساءِ»، وقد سمِعْتُ بعضَهم يحتجُّ بهذا الحديثِ على جوازِ كشْفِ المرأةِ وجهَها،
	فيزعُمُ أنَّ الفتنةَ المرادةَ في الحديثِ هي الابتلاءُ والاختبارُ، بحيثُ إنْ صبَرَ عَنِ
	النَّظرِ إلى وجهِ المرأةِ يُؤْجَرُ، وإنْ نظَرَ إلى وجهِها وقَعَ في الإثمِ؟ فها هو ردُّكم على
199	ذلكُ؟
	(٣٣٠) ما معنى قولِ الرَّسولِ ﷺ عندما تحدَّثَ عنِ النِّساءِ: «رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ
۲.,	الْمَائِلَةِ»؟
	(٣٣١) ما معنى حديثِ: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»؟ حيث إنَّ بعضَ النِّساءِ يقلْنَ: إنَّ عورةَ
۲ • ۲	المرأةِ مِن السُّرَّةِ إلى الرُّكبةِ؛ فهل لكم توجيةٌ في ذلك؟
7 • 7	(٣٣٢) ما معنى قولِه: «كَاسَيَاتٌ عَارِيَاتٌ»، الواردِ في الحديثِ؟
۲۰۳	(٣٣٣) هل وَرَدَ أَنَّ النِّساءَ ناقِصاتُ عَقلٍ ودينٍ، وما مَعنَى هذه العِبارةِ؟
	(٣٣٤) قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَكَلَ طعَامًا فقال: الحمْدُ للهِ الَّذي أَطْعَمَني إيَّاهُ، ورَزَقَني
	إيَّاهُ، مِن غيرِ حوْلٍ منِّي ولا قوَّةٍ، غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذنْبِه»، فما صِحَّةُ هذا الحديثِ؟
	وَهَلِ المَقْصُودُ مِن قُولِه: «غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذُنْبِه» أَنْ يَغْفِرَ اللهُ عَزَّفَجَلَ له الذُّنوبَ في
۲ • ٥	ذلكَ اليوْمِ، أو الذُّنوبَ في كلِّ ما تقدَّمَ مِنَ الحياةِ؟
	(٣٣٥) ورَد في الْحَديث عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، لَا يَنْقُصُ
	مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا"، ونحن نُقدِّم الأَكْل للعُهَّال، ونَقوم على خِدْمتهم، ولكِنَّنا نُفطِر
	معهم؛ لنَرفَع مَعنَوياتهم، فهل يَنقُص هذا من أَجْرِنا أو لنا مِثْل أَجْرِ الْمُتبرِّعين
۲٠٥	بهذا الإفطارِ ؟
	(٣٣٦) ورَدَ في الحديثِ: «للصَّائِم فرحتانَ؛ فرحةٌ عِندَما يُفطِر، وفرحةٌ عندما يَلقى اللهَ
	عَزَّقِجَلَّ»، فما هي الفَرحةُ الَّتي تكون عِندَ الفِطرِ؟ وهل هي إحساسُه بالفرحةِ
7 • 7	الإيهانيَّةِ عندما يُتناوَلُ طعامَ الْإفطارِ كلَّ يوْمٍ، أو َهي فرحةُ يُوْمٍ عيدِ الفِطرِ؟
	(٣٣٧) ما مَعنَى حديث: «القُر آنُ حُحةٌ لك أو عَلَيْك»؟

	(٣٣٨) ورَدَ حَديثٌ في (سُننِ ابنِ ماجَه) عن أبي مُوسى: حَدَّثنا رَسولُ الله ﷺ قالَ: «إنَّ
	بينَ يَدَي الساعةِ لِمُرْجًا » فهَل مَعنى الحديثِ أنْ يَصيرَ النَّاسُ بَجانين، أو ماذا؟
Y • Y	
Y • 9	(٣٣٩) ما المقصودُ بركعتي الفجرِ في الحديثِ؟
	(٣٤٠) هل ورَدَ عن النَّبِيِّ ﷺ حديثُ: «تَعَرَّضُوا لِنَفَحَاتِ رَبِّكُمْ، فَإِنَّ للهِ نَفَحَاتٍ»؟
۲۱.	وما شرْ حُه؟
۲۱.	(٣٤١) ما معنى هذا الحديثِ: «أنَّ النَّبيَّ عِيلَةٍ نهى أنْ يبيعَ الحاضِرُ»؟
	(٣٤٢) قولُ النَّبِيِّ ﷺ في غزوةِ أحدٌ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ». كيف
111	يستغفِرُ النَّبِيُّ للمُشركينَ؟
111	(٣٤٣) ما معنى حديثِ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»؟
	(٣٤٤) ما معنى الحديثِ الَّذي ورَدَ عِنِ الرَّسولِ ﷺ: "لِيَفْعَلِ العَاقُّ مَا يَفْعَلُ فَلَنْ
717	يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلْيَفْعَلِ الْبَارُّ مَا يَفْعَلُ فَلَنْ يَدْخُلَ النَّارَ»؟
717	(٣٤٥) ما مَعْنى هذا الحديثِ: «وَمَنْ مَسَّ الحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَه»؟
	(٣٤٦) ما مَعْنى حديثِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الواردِ في يومِ الجُمُعَّة: «وَمَنْ مَسَّ
317	الحَصَى فَقَدْ لَغَا»؟
418	(٣٤٧) ما مَعنَى هذا الحديثَ: نَهِي النَّبِيُّ عَيْكَ أَن يَنتَعِلَ الرجلُ قائمًا؟
	(٣٤٨) ما مَعنَى: لا تُصلَّى النافلةُ بعد الفَريضةِ حتى يُفصَلَ بينَهما بكَلامٍ أو بتَغييرِ
418	مَكانٍ؟ وهل الأذكارُ تَفصِلُ بينَهما؟
	(٣٤٩) ما المقصودُ بقولِهِ: «فِي سَبِيلِ اللهِ» في حديث: «مَنْ صامَ يَوْمًا في سَبِيلِ اللهِ جَعَلَ اللهُ لَهُ خَعْدَقًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»؟
710	اللهُ لَهُ خَنْدَقًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»؟
	(٣٥٠) ما مَعْنى حديثِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ قَوْمًا ابْتَلاهُمْ، فَمَنْ
710	(٣٥٠) ما مَعْنى حديثِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "إِذَا أَحَبَّ اللهُ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ صَبَرَ فَلَهُ الصَّبْرُ، وَمَنْ جَزَعَ فَلَهُ الجَزَعُ»
	(٢٥١) في حديثِ الرَّسولِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا

	وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِسَلَامٍ» ما المقصود بـ (وَالنَّاسُ نِيَامٌ»، وكذلك
Y10.	«تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِسَلَامِ»؟أي
	(٣٥٢) يُوجَدُ حديثٌ عنِ النَّبِيِّ عِلَيْ يأمُرنا فيه بعدمِ قتلِ النَّملِ والنَّحلِ والْهُدُهدِ والصُّرَدِ؟
717	فياً مَعنى الصَّرَدِ؟
	(٣٥٣) الرَّسول ﷺ في حديث قال: «مَنْ تُوُفِّي لَهُ ثَلَائَةٌ أَوِ اثْنَانِ وَلَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ»، ما
717	هه الحنث؟
۲۱۷.	(٣٥٤) حديثُ: «لَا تَدْخُلُ اللَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ»، ما المُرادُ بالجرَسِ؟
	(٣٥٥) في حديثِ: «كُمْ مِنْ قارِئِ للقُرْآنِ، والقُرآنُ يَلْعَنُهُ»، مَن الَّذي يَدْخُلُ ضِمنَ
717	هذا الحديثِ؟
711	(٣٥٦) ما معنى: «مَن صلَّى الصُّبحَ في جماعةٍ فهو في ذِمَّةِ اللهِ حتَّى يُمسي»؟
Y 1 A	(٣٥٧) ما معنى حديثِ: «مَنِ احْتكَرَ طعامًا أربعينَ يوْمًا فقدْ بَرِئَ اللهُ مِنه»؟
	(٣٥٨) ما معنى الحديثِ الشريفِ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُّودَ، وَشَقَّ الجُيُّوبَ، وَدَعا
717	بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»؟
177	(٣٥٩) ما معنى حديث: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاةَ»؟
	(٣٦٠) الحديثُ الَّذي صحَّ عن النَّبِيِّ عِينَ «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»،
	قال: «وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ»، فهل هذه الدَّعوةُ تكونُ للزِّنا
	فقط؟ وإذا كانتِ الدَّعوةُ لُجرَّدِ الجلوسِ للحديثِ وقد أَبَى المدْعُوُّ، فهل يدخلُ
771	في الحديثِ؟
	(٣٦١) قَرَأْتُ في كِتابِ «صَحِيحُ الجامِعِ الصَّغيرِ وزِيادتُه» للشَّيخِ الألبانِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَولَ
771	النَّبِيِّ عَلِيَّةِ: «العَتيرةُ حَقٌّ» فم العَتيرةُ؟
	(٣٦٢) قَرَأْتُ فِي كِتابِ «صَحيحُ الجامِعِ الصَّغيرِ وزِيادتُه» لِلشَّيخِ الأَلبانِيِّ رَجَمَهُ اللَّهُ أَنَّ
	النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «في لَيلةِ النَّصفِ مِن شَعبانَ يَغفِرُ الله لأَهلِ اَلأَرضِ إلَّا لمُشرِكٍ أَو
	مُشاحِنِ» وقالَ المؤَلِّفُ: حَديثٌ صَحيحٌ، فكيفَ نُوَفِّقُ بَين هذا الحَديثِ وبَينَ

	مَن يَقُولُ: إِنَّ شَهِرَ شَعبانَ كغَيرِهِ وإِنَّ صِيامَ النِّصفِ منه ليسَ له أَصلٌ، وما
777	حُكمُ كثرةِ الصِّيامِ في شَعبانَ؟
474	(٣٦٣) ما مَعنَى قول النَّبِيِّ ﷺ: «وَثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»؟
777	(٣٦٤) هل وردَ أنَّ المُتثائِبَ يَضَعُ ظاهرَ يدِه اليُسرَى على فَمِه، أوْ هذه بِدعةٌ؟
	(٣٦٥) إذا هَمَّ المسلِمُ بالمعصيةِ، ثُمَّ عَزَمَ على مُقارَفَتِها، ثُمَّ لم يَفعَلها ليس خَوفًا من
	الله؛ بل لأنَّها لم تَتَيَسَّر له هذه المعصيةُ، فهل يَأْثُمُ على هذا العَزمِ؛ لأن الوارِدَ في
777	الحَديثِ: «فإِنْ عَمِلَها فاكتُبُوها له سيئةً»؟
377	الجمع بين الأحاديث
	(٣٦٦) وَرَدَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه ما من أحدٍ إلا وسَوفَ يُكَلِّمه الله ليسَ بينَه وبينَه تَرجُمان،
377	وقد وَرَدَت أَحَاديثُ أُخَر أن ناسًا لن يُكَلِّمَهم الله، فكيفَ نَجمَعُ بين هذا وهذا؟
	(٣٦٧) كيف نوفِّق بينَ قولِه ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ» قالوا: ولا أنتَ يا
	رسولَ اللهِ؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ»، وبين الآيةِ الكريمةِ:
770	﴿ أَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُر تَعْمَلُونَ ﴾؟
	(٣٦٨) وَردَ فِي الصَّحيحين مِن حَديثِ أَبِي هُرَيرةَ رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «ولَقَد
	هَمَمتُ أَن آمُرَ بِالصَّلاةِ فتُقامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فيُصلي بِالناسِ، ثُمَّ أَنطَلِقُ معي برِجالٍ
	معهم حُزمٌ من حَطبٍ إلى قَومِ لا يَشهَدون الصَّلاةَ فأُحَرِّقُ عليهم بُيوتَهم بالنارِ»
	وهذا الحَديثُ فيه إِشكالاتٌ: الأوَّلُ: وهو قولُه: «ثُمَّ أنطَلِقُ» فكيفَ لا يُصلي مَع
770	الناسِ؟ والثاني: «أُحَرِّقُ عليهم بُيوتَهم» كيفَ ولَا يُعذِّبُ بالنارِ إلَّا خالِقُها؟
	(٣٦٩) وَرَدَ عن ابنِ عُمرَ رَضَالِلُهُعَنْهَا أنه قالَ: صَلَّيتُ مَع رَسولِ الله ﷺ رَكعَتينِ قَبلَ
	الظُّهرِ ورَكعَتينِ بَعدَها، وعن عائِشةَ رَضَالِلَهُءَنهَا، أَن النَّبِيَّ ﷺ كان لا يَدَعُ أُربَعًا
777	قَبَلَ الظُّهِرِ، فكيفَ نَجمَعُ بين الحَديثَينِ؟
	(٣٧٠) كيف نَجمَعُ بين حَديثين: الأوَّلُ: نهى النَّبِيُّ ﷺ عن الصيامِ بعد منتَصفِ
777	شعبان، وحديثِ: «لا تَقَدَّموا رَمضانَ بِصوم يوم أو يَومين»؟

(٣٧١) ما مَعنَى قولِ النَّبيِّ ﷺ: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» في الحَديث الَّذي فيه: «مَنْ قَامَ
رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وفي الحَديث الآخَر: «مَنْ
صَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وفي حَديث: «مَنْ قَامَ
لَيْلَةُ الْقَدْرِ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»؟
(٣٧٢) وَرَدَ أَن النَّبِيَّ ﷺ كان يَقومُ الليلَ حتَّى تَتَفَطَّر قدماه، فتَقولُ له عائشةُ
رَضَوَالِلَّهُ عَنْهَا: أَلَيسَ قد غَفَرَ الله لك ما تَقَدَّم من ذنبِك وما تأخَّرَ…الحديث، ووَرَدَ
أن النَّبِيَّ ﷺ كان يَستَغفِرُ الله ويَتوبُ إليه، فكيف يَستَغفِر وقد غُفِرَ له، وكيف
نَجمَعُ بين الحَديثَينِ؟
(٣٧٣) ما صحَّةُ حديثِ: لا يَجِلُّ لِلمرأةِ أن تسافرَ ثلاثةَ أَيَّامٍ بدونِ مَحْرَمٍ، وحديثٍ آخَرَ
أَلَّا تَسَافَرَ مَسَيْرَةَ يُومٍ وَلَيْلَةٍ بِدُونِ مَحْرُمٍ، وحديثِ أَلَّا تُسَافِرَ مَن غُيْرِ مَحَرَمٍ؟٢٢٩
(٣٧٤) أنا مُعلِّمةُ قرآنٍ، وَفي الحديثِ أنَّه خُيرُ الأجرِ ما أُخذ على تعليم القُرَّآنِ، وفي
حديثٍ آخرَ عنِ الرَّسولِ عِيَا إِنَّ «مَنْ أَخَذَ قَوْسًا عَلَى تَعْلِيمِ القُرآنِ قَلَّدَهُ اللهُ قَوْسًا مِنْ
نَارٍ». فما الجمعُ بينهما؟ وبماذا تنصحونني؛ هل آخُذُ أجرًا أَو لا؟٢٣٠
مراتب الأحاديث
(٣٧٥) كثيرٌ مِن النَّاس يَعتبِرون عبارةَ «الدالّ علَى الخَيْر كفاعله» حديثًا صحيحًا، فهَل
هِي حَديث أَوْ أَثَر أَوْ مَقُولة تَرِد على أَلْسِنة النَّاس؟
(٣٧٦) أُريدُ الاستفسارَ عن حديثِ الرَّجُلِ الَّذي كان يُصلِّي، فنادَتْه أُمُّه، فقال: رَبِّ،
أُمِّي وصلاتي. إلى آخِرِ الحديثِ.
(٣٧٧) ما صِحَّةُ هذا الحديثِ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَرْتُ العِشَاءَ»؟
(٣٧٨) هل ورَدَ حديثُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيكِ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ»؟٣
(٣٧٩) هَلْ وَرَدَتْ أحاديثُ صحيحةٌ بالنِّسبَةِ لقراءَةِ سورةِ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ؟ ٢٣٣
(٣٨٠) أُوَدُّ من فضيلتِكم أَنْ تُبيِّنوا لِي صِحَّةَ هذا الحديثِ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْع تَمَرَاتٍ لَمْ
يَضُرُّه ذَلِكَ اليَوْمَ سُمُّ وَلَا سِحْرٌ»

۲۳٤.	(٣٨١) هل ورَدَ حديثُ «الجِنَّةُ تحتَ أقدامِ الأُمَّهاتِ»؟ وما صحَّتُه؟
240.	(٣٨٢) هل ورَدَ أنَّ الشَّهيدَ يجِدُ الموتَ مِثْلَ الشَّوكةِ التي يُشاكُها؟
	(٣٨٣) سمعت بعضَ النَّاس يقولونُ عن الرسول ﷺ: مَن كذَبَ كذبةً يتبوَّأُ مقعدَه
۲۳٦.	مِن النَّارِ. فهل هذا صحيح؟
	(٣٨٤) هل وَرَدَ حَديثٌ فيه: «أَستَغفِرُ الله الَّذي لَا إِلَه إلَّا هو الحَيَّ القَيَّومَ وأتوبُ
۲۳٦.	إليه"؟
۲۳٦.	(٣٨٥) ما صحة حَديث: «رِفقًا بالقَواريرِ»؟
۲۳۷ .	(٣٨٦) ما صِحة حَديثِ الذُّبابةِ، وهل تُقلُّبُ على الجَناحِ الآخَرِ إذا وَقَعَت في الإِناءِ؟
۲۳۷.	
۲۳۸.	19
۲۳۸.	(٣٨٩) ما صِحَّةُ حديثِ مَن قرَأ سورةَ الإخلاصِ عشْرُ مرَّاتٍ بني اللهُ له بيتًا في الجنَّةِ؟.
۲۳۸.	(٣٩٠) ما صِحَّةُ حديثِ: «الدِّينُ المُعَامَلَةُ»؟
	(٣٩١) ما صِحَّةُ الحديثِ المُرْويِّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: "وَعُرِضَتْ عَلِيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا
	أَعْظَمَ مِنْ رَجُلٍ أُوتِيَ سُورَةً مِنَ القُرْآنِ فَنَسِيَهَا». وبعضُ النَّاسِ يجعَلُ الخوفَ مِن
۲۳۹.	نِسيانِ ما حَفِظَ مِن القُرآنِ مانعًا مِن استمراريَّةِ الحفظِ؛ فها توجيهُكم؟
۲٤٠.	(٣٩٢) هل يَصِحُّ حَديثُ: «طَلبُ العِلمِ فَريضةٌ على كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلمةٍ»؟
	(٣٩٣) حَديثُ السُّوقِ الذي فيه: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فقالَ: ۖ لَا إِلَه إِلَّا الله وحدَهُ لا
	شَريكَ له، له الْمُلكُ، وله الحَمدُ، يُحيي ويُميتُ، وهوَ حيٌّ لَا يَموتُ، بيدِه الخَيرُ
	وهو على كلِّ شيٍّ قَديرٌ: كَتبَ الله له أَلفَ أَلفِ حسنةٍ، ومَحا عنه ألفَ ألفِ سيئةٍ،
78.	وبَنَى له بيتًا في الجنةِ» هل يَصِحُّ؟
۲٤٠.	(٣٩٤) هل صَحَّ أن من قَتلَ الوَزَغَ بيَدِه أن الرَّسول ﷺ يُصافِحُه؟
	(٣٩٥) قرأْتُ: أنَّ اللهَ إذا أبغَضَ عبدًا أعطاه ثلاثًا: يُحَبِّبُ إليه الصَّالحينَ ويمنَعُه الاقتداءَ
	بهم، ويُحَبِّبُ إليه الأعمالَ ويمنَّعُه الإخلاصَ فيها، ويُجْرِي الحكمةَ على لسانِه

ويمنَعُه العمَلَ بها؛ فكيف يكونُ هذا ونحن نعلَمُ أنَّ المرءَ يُحْشَرُ مع مَن أَحَبَّ؟ ٢٤١
(٣٩٦) ورَدَ حديثٌ في تحريمِ أنْ تضَعَ المرأةُ ثيابَها في غيرِ بيتِها، فها صِحَّتُه؟ وما معناه؟ ٢٤١
(٣٩٧) هل ورَد في الحديثِ أَنَّه يُعرَضُ على الموتى أعمالُ الأحياءِ؟
(٣٩٨) ما صِحَّةُ حديثِ «مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»، وهل يَجوزُ لغيرِ المؤذِّنِ أَنْ يقيمَ حتَّى لو
كان المؤذِّنُ حاضرًا؟
(٣٩٩) هل وَرَدَ حَديثٌ في الحتِّ على تعلُّمِ اللغةِ الأجنبية كالإنجليزيةِ مثلاً، فهناك
حَديثٌ يُردِّده بعض الناسِ: «مَن تَعَلَّمُ لُغةَ قومٍ كُفيَ شرُّهم»، فهل يصحُّ؟ ٢٤٢
(٤٠٠) ما صِحةُ حَديثِ: «نِيةُ العَبدِ خَيرٌ من عَمَلِه»؟
(٤٠١) هل صَحَّ حَديثُ: «اللَّهُمَّ إني أَشهَدُ بها شَهِدَ به الله وأولو العِلمِ شَهادةً خالِصةً
لوَجهِك الكريمِ»؟
(٤٠٢) هل يَصِتُّ حَديثُ: «تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم، فإن العِرقَ دَساسٌ»؟٢٤٣
(٤٠٣) هل يَصِحُّ حَديثُ: «لا تُجالِس إلَّا مُؤمِنًا، ولا يَأْكُل طَعامَك إلَّا تَقِيُّ»؟ ٢٤٤
(٤٠٤) عن قِصةِ الشُّجاعِ الأَقرَعِ هل هي صَحيحةٌ؟
(٤٠٥) يوجَدُ في بعضِ الساجِدِ مَنشوراتٌ ومعناها: من أَرادَ أن يَقرأَ القرآنَ كلَّه في
أقلَّ من دَقيقةٍ فليَقرَأ: ﴿فَلْ هُوَ آللَهُ أَحَـٰذُ ﴾ ثلاثَ مراتٍ، فهل هذا الفِعلُ
صَحيحٌ؟ وما تَوجيهُكُم لأئمةِ المساجِدِ؟
(٤٠٦) هُناكَ مطبوعاتٌ مع الشَّبابِ تذكُرُ دعاءً عن أَنسٍ رَضِاًلِلَّهُ عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ ﷺ:
«بسْمِ اللهِ خيْرِ الأسماءِ، وبسْمِ اللهِ الَّذي لا يَضُرُّ مع اسْمِه شيءٌ، بسْمِ اللهِ الكافي،
بسُمِ اللهِ المُعافي»
(٤٠٧) هناك قُصاصةٌ مِنَ الوَرَقِ كُتِبَ عليها بعضُ أحاديثِ الرَّسولِ ﷺ ولكن لا أعرِفُ
مَدَى صِحَّتِها. من هذه الأحاديثِ: مَن تركَ صلاةَ الفجرِ فليسَ بوجهِه نُورٌ، مَن
تركَ صلاةَ المغربِ فليس في وَلَدِه ثَمَرَة، مَن تركَ صلاةَ العشاءِ فليس في نومِه
راحةٌ. وشيء من هذا القَبيل. وهذه القُصاصةُ منَ الورق مُنتشه ةٌ عند بعض النَّاس ٧٤٨

	(٤٠٨) هُناكَ مَنشوراتٌ كثيرةٌ فِيها أحاديثُ لا أصلَ لها، مثل حديثِ زينبَ الَّتي رأتْ
	في المنامِ، ومثل حديثِ مَن ترَك الصَّلاةَ أُصيب بخمسَ عشْرةَ خصلةً، وما
Y & A .	أشبهَ ذلَك؛ فهَا حُكم نَشْرها؟
	(٤٠٩) هناك حَديثُ عن النَّبِيِّ ﷺ يقولُ: «يا عَليُّ، لا تَنَم حتَّى تَأْتِيَ بخمسةِ أَشياءٍ،
	منها: تَزورُ الكعبةَ، وتُرضي الخُصومَ، وتَقرأُ القُرآنَ كلَّه» فهَل هذا الحَديثُ
789.	وارِدٌ؟
	(٤١٠) رأيتُ في تاكسِي حَديث يقول: «عَشرَةٌ تَمَنعُ عَشرةً: الفاتحِةُ تَمَنعُ غَضبَ الربِّ،
701	وسورةُ يس تَمَنَعُ عَطَشَ يومِ القِيامةِ،» فهل يَصِتُّ؟
701	(٤١١) ما صحة حديث: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ شَرًّا، خَضِرَ لَهُ فِي اللَّبِنِ وَالطِّينِ حَتَّى يَبْنِيَ»؟
701	(٤١٢) ما صحَّةُ حديثِ أنَّ عمرَ لمَّا أسلَمَ قاتَلَ قريشًا مِن الصُّبحِ إلى اللَّيلِ؟
707	(٤١٣) ما صِحَّةُ الحديثِ المنسوبِ للرَّسولِ ﷺ: «خَيْرُكُنَّ مَنْ بَكَّرَتْ بِبِنْتٍ»؟
707	(٤١٤) حَديثُ: «سَلَمانُ مِنَّا آلَ البَيتِ» هل هو صَحيحٌ؟
707	(٤١٥) حَديثُ: «لَعنَ الله مَن ضَلَّلَ أَعمَى» هل هو صَحيحٌ؟
707	(٤١٦) حَديثُ: «لَعَنَ الله مَن أتى بَهيمةً» هل هو صَحيحٌ؟
	(٤١٧) هل صَحيحٌ أن من نَزلَ مَنزِلًا جَديدًا يَقرأُ في كلِّ زاويةٍ آيةَ الكرسيِّ، وهل هذا
707	وارِدٌ؟
	(٤١٨) عن صحة هذين الحديثين: «لو عصا مكوسي غمست في بحر لمزجته»، «إن
	لعمل المكوسي أو صاحب المكس لأشدُ زنًا في المحارم»؟ وما لديكم من أمر
	عن المكس أو أهل المكس؟
704	(٤١٩) ما صِحَّةُ حديثِ: «كلُّ مجلِسٍ لا يُذكَرُ فيه اسْمُ اللهِ فهو أَبْتَرُ»؟
	(٤٢٠) ما صحَّةُ الحديثِ عن عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ: أنَّه كان رجلٌ يأتي
	إلى ثغرةٍ في قبرِ النَّبيِّ ﷺ الحديثَ، رواه في المُختارةِ، وما معنى: رواه في
704	المُختارة؟

408	أصول الفقه
408	(٤٢١) ما ضابِطُ العُذْرِ بالجهلِ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ؟
408	(٤٢٢) ما هو الحكمُ الشَّرعيُّ الَّذي يجبُ عَلى المرأةِ أَنْ تَعرِفَه ولا تُعذَرُ بِتَرْكِه؟
	(٤٢٣) أرجو من فَضيلتِكُمُ الإفادة عن المذاهبِ الأربعةِ، وعن أحكامِها، وهل يوجدُ
405	مذاهبُ أُخرَى؟ ولو أخذَ الإنسانُ بواحدٍ منها، فهل يكفي؟
	(٤٢٤) سَمِعتُ مَن يَقولُ: إنَّ أحاديثَ صَحِيحَي البُخاريِّ ومُسلمٍ ظَنِّيةُ الثُّبوتِ
700	والدَّلالةِ، فهل هذا صَحيحٌ؟
	(٤٢٥) هناكَ مَن يَقُولُ: اختِلافُ الأئِمةِ رَحْمة، فما صِحةُ هذا القولِ، وهل يَجوزُ
	للإِنسانِ إذا اختَلفَ العُلماءُ في مَسألةٍ مِن المسائِلِ أن يَأْخُذَ بالأَيسَرِ والأَخَفِّ من
707	أقوالهِم أو يَلزَمُه أن يَتبَعَ مَذْهبًا مُعَينًا؟
70	(٤٢٦) هل لكم أنْ تتحدَّثوا عن خطرِ الفتوى بغَيْرِ عِلمٍ؟
	(٤٢٧) إذا اختَلَفَ العُلماءُ في الفَتوى فأجازَ أَحَدُ العُلَماءِ المسألةَ ومَنَعَها آخَرُ، فبِأَيِّ
409	q
	(٤٢٨) نَسمَعُ فِي القَنواتِ الفضائيةِ مَن يُجيبُ على مَسألةٍ بإِجابةٍ مُعَيَّنةٍ، ثُمَّ نَسمَعُ آخَر
	يُجِيبُ بِعَكسِ إِجابِةِ المفتي الأوَّلِ، فما تَوجيهُكُم؟ وكيفَ نَعرِفُ مَن تُؤخَّذُ منه
	الفَتوى ممن لَا تُؤخَذُ؟ وهل صَحيحٌ أنَّ المَقَلِّدَ له أن يَختارَ بين أَحدِ القولَينِ
409	للعُلماءِ والذَّنبُ يَكون على المُفتي إن كانت الفَتوى خاطِئةً؟
	(٤٢٩) ما مَوقِفُ المسلِمِ من اختِلافِ الفَتوى بين العُلماءِ، وهل إذا أَخَذَ الإِنسانُ
	بفَتوى عالم يَجِبُ أنَ يَمشي عليها؟
	(٤٣٠) إذا سَأَلتُ أحدَ المشايخِ عن حُكمِ مسألةٍ ثُمَّ أَخبَرتُ به غَيري فقالَ لي: ﴿لَا
177	تَسْتَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبَدَ لَكُمُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة:١٠١]، فهَل هو عَلى حَقٌّ ؟
	(٤٣١) إذا اختلفَ العلماءُ في مسألةٍ، فبأيِّ قولٍ يأخُذُ الإنسانُ؟
	(٤٣٢) يقولُ بعضُ النَّاسِ: للمُسْتَفْتي أنْ يأخُذَ بأحدِ الرَّأيينِ في المسألةِ مِن أحدِ

777	العُلماءِ، والذَّنْبُ يكونُ على هذا المُفتي؛ فما مدى صِحَّةِ هذا الكلامِ؟
	(٤٣٣) عندما أقولُ لشخصٍ بأَنَّ هذا حرامٌ بالرغْم مِنْ أنَّنِي أجهلُ الحكمَ، ولكنْ مِن
774	أجلِ إبعادِه عَنْ هذا الْأمرِ رَيْثَهَا أَتأكَّدُ مِنْ صَحَّتِه، فَهَلْ يجوزُ لِي هَذَا؟
	(٤٣٤) ينقُلُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ أشياءَ وفتاوَى عن عالمٍ لم يَقُلْ شيئًا منها، فيقولُ: قال
	فلانٌ، أو: سمِعْنا مِنَ النَّاسَ أنَّ الشَّيخَ الفُلانيُّ قال كذا، مع أنَّ الشَّيخَ لم يَقُلْ
774	هذا، فها توجيهُكم لطُلَّابِ العِلمِ حول هذا؟
475	(٤٣٥) إذا سألتُ شيخًا في فتوى ولم يَرتَحْ له قلبي، فهل أسألُ آخرَ للفتوى؟
	(٤٣٦) إذا كان الشَّخصُ اعتادَ استِفتاءَ أحدِ العُلماءِ باعتبارِهِ ثقةً عِندَهُ، واتَّخذَهُ قُدوةً،
	ويُقَلِّدُه في الحَلالِ والحَرامِ باعتِبارِه عاميًّا، فإذا لم يَستَطِع الاتِّصالَ به والوُّصولَ
770	إليه، ثُمَّ وَجَدَ فتوى مَكتوبةً لِعالِم آخرَ هو ثقةٌ عِندَ النَّاسِ، فهل يَأْخُذُ بها؟
	(٤٣٧) إذا كان هناك أكثرُ من فتوًى لعلماء مَوثوقينَ، فبأيِّ فتوًى يأخُذ المسلِمُ؟
	(٤٣٨) ما رأيكُم في كتابِ(المُغْنِي) لابنِ قُدامةَ رَحِمَهُٱللَّهُ، وهل نَكْتفي بالرُّجوع إليه في
770	المَسائلِ الفِقهيَّةِ؟
	(٤٣٩) ما رأيُّكم في كتابِ (الفقهُ على المذاهبِ الأربعةِ)؟ وهل يوجَدُ أفضَلُ مِن الكتابِ
777	هذا في تَبسيطِ الفقّهِ؟
	الفقه
777	كتاب الطهارةكتاب الطهارة
	باب الاستنجاء وقضاء الحاجة
777	(٤٤٠) هل يجبُ أنْ أستنجيَ قبلَ الوضوءِ؟
777	(٤٤١) هل غسلُ الكفَّينِ وآجِبٌ بعدَ الاستنجاءِ؟
	(٤٤٢) ما حكمُ دوراتِ المياهِ المُستقبِلةِ للقِبْلةِ؟
	(٤٤٣) ما حكم استدبار القِبْلَةِ أو استقبالها في الصَّحَراءِ للتَّغوُّطِ أو قضاءِ الحاجَةِ؟

<u>د ا</u>	(٤٤٤) يوجَدُ على أبوابِ بعضِ دَوراتِ المياهِ عبارةُ: أشهَدُ أَلَّا إِلَه إِلا أَنتَ أَستَغفِرُا
۲٦٩	
۲٦٩	سنن الفطرة
ن	(٥٤٤) إذا كان إعفاءُ اللِّحيةِ يترتَّبُ عليه أنِّي أكونُ مضْطَهدًا، أو تحصُل لي مشاكلٌ مِر
۲٦٩	الحُكومةِ، وكذلك بعضُ النَّاسِ يقولون: متطرِّفٌ؛ فها الحكمُ؟
لِ	(٤٤٦) ما المطلوبُ للمرأةِ: حَلقُ أَمْ نَتفُ الإِبِطِ والعانةِ؟ وهل يَجوزُ استِعمالُ العَسلِ
۲۷٠	في نَتفِ العانةِ؟
6	(٤٤٧) إذا ذَهبَ الرَّجلُ بأولادِه للحَلَّاقِ وأَعطاهُ أكثَرَ مِن أُجرَتِه ليُتقِنَ حِلاقةَ أولادِه
۲۷•	فهل هذه رِشوةٌ؟
ر	(٤٤٨) أِعمَلُ في وظيفةٍ تَمنَعُني من إعفاءِ اللِّحيةِ، ولا يوجَدُ أيُّ سَبيلٍ لأنْ أُعفيَ لِحِيتيٍ
<u>.</u> ک	إِلَّا تَقديمُ الاستقالةِ من هذه الوَظيفةِ، علما بأنه بَقِيَ لي في هَذه الوَظيفَةِ سِتُّ
۲۷٠	سَنواتٍ على التقاعُدِ، فما الموقِفُ؟
۲۷۱	(٤٤٩) ما حُكمُ حَلقِ اللحيةِ؟
۲۷۱	(٠٥٠) ما حُكمُ الأخذِ من اللحيةِ بما زادَ على قبضةِ اليَدِ؟
ۆ	(١٥١) كثُرَ في هذا الزَّمانِ عندَ كثيرٍ مِن النَّاسِ وخاصَّةً الشَّبابَ، كثيرٌ من الأمورِ الْمشاهَد
	وهي: إسبالُ الثِّيابِ، وجعلُّها أسفلَ الكعبَينِ، وقصُّ اللِّحيةِ على شكلِ مُوديلاتٍ
	وأسهاءٍ مُعيَّنةٍ، أو حُلقِها كُليَّةً، وإطالةُ الشَّواربِ، وكذلك شربُ الدُّخانَ والشِّيشةِ
	والسُّهرُ كذلك حتَّى أوقاتٍ متأخرةٍ مِن اللَّيل، فهل مِن تذكيرٍ ونصيحةٍ لهؤ لاء؟
۲۷۳	(٤٥٢) ما حكمُ ختانِ البناتِ؟
۲۷۳	باب الوضوء
۲۷۳	(٤٥٣) إذا كانتِ المرأةُ تُعاني منَ الوَساوسِ في الوضوءِ فبهاذا تَنصَحُونها؟
ر م	(٤٥٤) بَعضُ الناسِ بَعدَ الوضوءِ يَمسحُ الماءَ عن يَدَيهِ ووَجهِهِ، ويتَنَشَّفُ، فيا حُكمُ
7 V٣	9.4113

(٥٥٥)كثيرٌ منَ النَّاسِ بعدَ الوضوءِ يَتَمَسَّحُ منَ الماءِ، فهل هذا جائزٌ؟
(٢٥٦) جماعةٌ يَذْهَبُون إلى مَزرَعَتِهم خارِجَ المدينةِ، والماءُ فيها باردٌ جدًّا، لا يَستَطيعونَ
الوُضوءَ، فهل هناك حَرجٌ أن يُصلُّوا إذا رَجَعوا إلى بيوتِهم؟
(٤٥٧) ما حُكمُ غَسلِ أَعضاءِ الوُضوءِ أكثَرَ من ثلاثِ مراتٍ؟ وهل يَبطُلُ الوُضوءُ؟
(٤٥٨) ما حُكمُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الوُّضوءِ؟
(٩٥٩) ما حُكمُ التَّسميةِ في الخَلاءِ عندَ الوُضوءِ؟
(٤٦٠) هَلْ تلزمُ النِّيَّةُ عندَ كلِّ وُضوءٍ للصلاةِ؟
(٤٦١) امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ صلاةِ الظُّهرِ بوضوءِ صلاةِ الضُّحَى؟
(٤٦٢) سمِعْتُ أنَّ غَسْلَ الوَجْهِ يكونُ قَبْلَ المَضْمَضةِ والاستنشاقِ، وهذا مُحَالِفٌ لَمَا أَفعَلُه
مِن تَقديمِ المَضْمَضةِ والاستنشاقِ على غَسْلِ الوَجْهِ، وعَندما بحثْتُ في المَسألةِ
وجدْتُ أَنَّ الأَمْرَ واسِعٌ، وأنَّه ليس هناك شَرطُّ التَّرتيبِ بين المَضْمضةِ والاستنشاقِ
وغَسْلِ الوَجْهِ، ولكنَّ الغالِبَ مِن فِعْلِ النَّبِيِّ عَيَّكُمَّ تَقديمُ المَضْمضةِ والاستنشاقِ على
غَسْلِ الْوَجْهِ؛ فهل ما توصَّلْتُ إليه صَحيحٌ؟
(٤٦٣) والِدي عِنْده المسالِكُ البَوْلِيَّةُ، البُروسْتاتُ مُلْتَهِبَةٌ، وضعنا قَسطَرَةً له ومُعَلَّقُ
مع القَسْطَرَةِ قِرْبَةُ، فهاذا يفعل في حالةِ وضوئه للصَّلاةِ ؟
(٤٦٤) إذا كانت المرأةُ جامعةً شعرها في آخر الرأسِ، فكيف يكونُ المسحُ عليه في
الوُّضوءِ؟
(٤٦٥) كيف تمسَحُ المرأةُ على الرَّأسِ؟ وهل لا بدَّ من مسحِ النَّاصيةِ؟ وهل لا بدَّ مِن
إعادةِ اليدِ مرَّةً ثانيةً؟
(٤٦٦) بالنِّسبةِ لمسحِ الرَّأسِ للمرأةِ؛ هل هو إلى نهايةِ الرَّأسِ، أو إلى نهايةِ الشَّعرِ؟
(٤٦٧) ما حُكمُ مَسَح المرأةِ لرَ أسِها في الوُضوءِ؟ وما كَيفيتُهُ؟
رِ (٤٦٨) النِّساءُ اللَّاتي على رؤوسِهِنَّ أقنِعةٌ أو عمائمُ، هل يجوز لهُنَّ المسْحُ عليها؛ لأنَّ في
نزْع هذه العمائم مشقَّةً عليهِنَّ؟

(٤٦٩) هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَمسَحَ على الجِناءِ وهي على رَأْسِها لم تَغسِلها بَعدُ؟ ٢٧٨
(٤٧٠) إذا وضِعَتِ المرأةُ الحِنَّاءَ على رأسِها، فهل يجوزُ لها المسحُ على عَجينِ الحِنَّاءِ
فوقَ الشَّعرِ؟
(٤٧١) هل الحناءُ تَمَنَعُ وُصولَ الماءِ إلى البشرةِ أو الرأسِ؟ وكيف يُمكِن المسحُ على
(٤٧١) هل الحناءُ تَمَنَعُ وُصولَ الماءِ إلى البشرةِ أو الرأسِ؟ وكيف يُمكِن المسحُ على الرَّأسِ إذا كان عليه حناءٌ؟
(٤٧٢) امرأَةٌ وَضَعَتْ على شَعْرِها حِنَّاءَ وجَعَلَتْ شعرها على شَكْلِ ضَفائِرَ، وأثناءَ
الوُّضوءِ تَمْسَحُ على هَذِه الضَّفائِرِ، فَهَلْ يجوزُ لها ذلك؟
(٤٧٣) إذا مسحَتِ المرأةُ رأسَها وعليه حِنَّاءٌ، فهل يمنَعُ وُصولَ الماءِ إلى الشَّعرِ؟
(٤٧٤) بالنِّسبةِ لوضعِ الحِناءِ على الرَّأسِ؛ كيف تتعامَلُ المرأةُ مع الوضوءِ وهل تمسَحُ
عليها؟
(٤٧٥) إذا وُضِعَ الحِنَّاءُ على الشَّعرِ فهل يمنَعُ وُصولَ الماءِ إليه؟
(٤٧٦) هل يَمنَعُ الزَّيتُ والحناءُ الوُضوءَ؟
(٤٧٧) هل يَمنَعُ (الفازلين) الوُّضوءَ؟
(٤٧٨) هل يجِبُ في الوُضوءِ غَسْلُ اللَّحيةِ ولو كانت قليلةً؟
(٤٧٩) كُسِرَتْ يَدِي وجُبِرَتْ على غيرِ طهارةٍ، فهل يجوزُ أنْ أمسحَ عليها؟
(٤٨٠) امرأةٌ تَقول: والِدي كُسِرَت يَدُه وجُبرت حتَّى الأَصابع، فكيف يَمسَحُ على
الأصابع؟ وكيف يَمسَح على الجَبيرة؟
(٤٨١) مَا الواردُ في غَسْلِ الأعضاءِ عنْدَ الوُضوءِ، وهلْ يكفي في غَسْلِ العُضْوِ مرَّةً
أو مَرَّ تَيْنِ؟
(٤٨٢) عِندَنا رجُلٌ يتكلَّفُ في الوضوءِ، ويُكَرِّرُ غَسْلَ أعضائِه أكثَرَ مِن عشْرِ مرَّاتٍ،
ويُطِيلُ وقتَ وُضوءِه، بحيثُ يَستغرِقُ في الوُضوءِ العادِيِّ ثُلُثَ ساعةٍ تقريبًا، فما
الحلُّ ؟
(٤٨٣) هل إذا تَجاوَزَ الإنسانُ المُدَّ في الوُضوءِ والصاعَ في الغُسل يكونُ مُسم فًا؟ ٢٨٢

	(٤٨٤) هناك بَعضُ الأَشخاصِ في الوضوءِ يَضعُ رِجلَه تحت الماءِ، ولا يَمَسَّها بيَدِه، فما
۲۸۳	الحُتُكمُ في هذا؟
۲۸۳	(٤٨٥) ما حُكمُ الوُضوءِ للنافِلةِ ثُمَّ يُصلي الضُّحي مثلًا ثُمَّ يُصلي به الظُّهرَ؟
	(٤٨٦) امرأةٌ إذا أَرادَت أن تُصلِّيَ تَتكلَّفُ للوُضوءِ، ثُمَّ تَذهَبُ مرَّةً ثانيةً لتَتَطهَّر،
۲۸۳	وكذلك عند تَطهيرِ المَلابِسِ، فهل من تَوْجيهٍ لها؟
414	(٤٨٧) والِدي عِنْدَهُ تركيبةُ أسنانٍ، فَهَلْ عِند الوضوءِ يُحَرِّكُها؟
	(٤٨٨) هل ورد حديث عن الرسول ﷺ في الأذكار عند الوضوء، حيث إني أرى
	البعضَ من الناس عندما يغسِلُ يدَيْه في الوُضوءِ: اللَّهُمَّ سلِّمْني كِتابي بيميني،
440	ولا تُسلِّمْني كِتابي بيساري؟
440	باب مسح الخفين
	(٤٨٩) بالنِّسبة للمسحِ على الخفَّينِ؛ أنا ألبَسُ الخُفَّينِ على طهارةٍ وقتَ صلاةِ الظُّهرِ مثلًا،
440	
	(٤٩٠) إذا كنْتُ لابسًا الحُفُّ وعليه جوربٌ، وأمسَحُ مِن فوقَ؛ فهل أحِلُّ رُباطَ الحذاءِ
۲۸٦	وأمسَحُ عليه أو أمسحُ مِن فوقَ؟
٢٨٦	(٤٩١) ما حُكْمُ المُسْحِ على الجواربِ الشَّفَّافةِ والخفيفةِ؟
	(٤٩٢) رَجُلٌ تَوضَّأ لصَلاةِ الفَجرِ ثُمَّ لبِسَ الجَورَب، وما زالَ على طَهارَتِه إلى حين
٢٨٦	دُخولِ صَلاةِ الظُّهرِ، ثُمَّ خَلعَ الجَورَب، فهل الخَلعُ هذا يُبطِلُ طَهارَتهُ؟
۲۸۲	(٤٩٣) امرأةٌ صلَّتْ في الشُّرَّابِ والمدَّةُ قدِ انْتهَتْ، فهل تُعيد الصَّلاة؟
	(٤٩٤) لَبِستُ الشَّرابَ على عَيرِ طَهارةٍ ناسِيًا، ثُمَّ لها حان وَقتُ الظُّهرِ تَوَضَّأتُ
747	ومَسَحتُ عليه وصَلَّيتُ، ثُمَّ تَذَكَّرتُ بَعدَ ذلك، فهاذا عَليَّ؟
7.4.7	باب نواقض الوضوء
	(٤٩٥) بالنِّسبَةِ للرطوباتِ الَّتي مَعَ المرأَةِ باستِمْرارٍ، هل هي نَجِسَةٌ؟ وهل تتوضَّأُ المرأةُ
7.4.7	عنْدَ كُلِّ صلاة؟

	(٤٩٦) بالنَّسْبَةِ للإفرازات التي تَنْزِلُ على المرأةِ، هلْ هي طاهرةٌ؟ وهل تصلِّي المرأةُ إذا
۲۸۷.	رأتْ مثلَ هذه الإفرازاتِ؟ َ
۲۸۸.	(٤٩٧) الإفرازاتُ الَّتِي تَخْرُجُ مِن المرأةِ، هل تنقُضُ الوُضوءَ؟
	(٤٩٨) هل يَلزَمُ المرأة أن تتوَضَّأ لكلِّ صَلاةٍ مِن الإِفرازاتِ والرُّطوباتِ التي تَنزِلُ
۲۸۸.	منها؟ وما حُكمُ الملابِس التي تُصيبُها؟
	(٤٩٩) امرأةٌ تقولُ: الإفرازاتُ الَّتِي تَستمرُّ مع المرأةِ هل تُوجِبُ الوضوءَ عند كلِّ
۲۸۹.	صلاةٍ؟
	(٠٠٠) مَا حُكْمُ السُّوائلِ والإفرازاتِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ المرأةِ؟ وهل يصِحُّ أَنْ أُصَلِّيَ بِها
119	و قَتَيْنِ ؟
	(٥٠١) إذا توضَّأَتِ المرأةُ لصَلاةِ العصرِ، واستمرَّت على ذلك حتَّى صلاةِ العشاءِ، مع
219	أَنَّه يَخْرُجُ منها رُطوبةٌ، فما حكم ذلك؟
	(٥٠٢) امرأةٌ تقولُ: إذا دخَل وقتُ الصَّلاةِ وأرادتِ المرأةُ أنْ تَتَوَضَّأَ، وقد نزَل مِنها
	سوائلُ، فهاذا تفعَلُ؟ وهل تَستنجي من هذه السَّوائلِ؟ وإذا توضَّأتِ المرأةُ قبلَ
79.	العُمْرَةِ، وبعدَ العُمْرَةِ نزَل منها مثلُ هذا بالطُّوافِ، فهل طَوافُها صحيحٌ؟
	(٣٠٥) ذهبتُ للعُمْرَةِ، وأثناءَ الطَّوافِ خرَج من أنفي دمٌ، فاستمررتُ في الطَّوافِ
791	حتَّى أكملتُه مع نزولِ هذا الدمِ بغزارةٍ، فهاذا يَلزَمُني؟
	(٤ - ٥) رجُلٌ بعدَ أَنْ أَكْمَلَ الوُضوءَ تَأَكَّدَ مِن أَنَّه أَحْدَثَ بنُزولِ قطرتَيْنِ مِنَ البَوْلِ منه؛
197	فأعادَ الوُضوءَ، لكنَّه لم يخلَعْ ملابسَه الدَّاخليَّةَ، وصلَّى بها، فهاذا عليه؟
791	(٥٠٥) إذا تَوضَّأ الإِنسانُ وخَرجَ منه نُقطةُ بَولٍ واحدةٍ بعد الوُضوءِ، هل تَضُرُّه؟
	(٥٠٦) أُعاني سَلَسَ البَولِ، فأحيانًا بعدَ الانتِهاءِ مِنَ البَولِ والوُضوءِ أَشعُرُ أَثناءَ
197	الصَّلاَةِ بخُروجِ بعضِ قطَراتِ البَولِ مِنِّي، فها الحُكْمُ في ذلك؟
	(٥٠٧) من يُعاني من سَلسِ البَولِ، هل يُجزِئُ وُضوؤه قبل الصَّلاةِ بعَشرِ دقائِقَ مثلًا؛
	لأنَّه يَخشَى أَن يَنتَظِر حتى يَدخُل الوَقتُ فيتوضَّأُ، فقد تَفوتُه صَلاةُ الجماعةِ التي

797	هو حَريصٌ على أدائِها في المسجِدِ؟
797	(٨٠٨) رَجلٌ به سَلسُ ريحٍ وتَخرُجُ حتَّى وهو يتَوَضَّأُ، فهاذا يَفعَلُ ؟
797	(٩٠٩) إذا كان الإنسانُ يُعَّاني دائمًا خروجَ الرِّيحِ عِندَ الوُضوءِ، فهاذا يَفعَلُ؟
	(١٠٥) أُجريتْ لي عمليَّة لِوَرَمٍ في القولونِ، وهَذا الورمُ في أسفلِ المستقيمِ، وأنا الآن
	إذا توضَّأتُ للصَّلاة فإنِّي أثناءَ الصَّلاةِ ليسَ عندي تحكُّمٌ في إمساكِ الرِّيحِ،
794	فيخرجُ بغير إرادتي، فهل أقطعُ الصَّلاة وأرجِع لأتوضَّأُ وأصلِّي مرةً ثانيةً؟
	(١١٥) إذا كنْتُ مُتوضِّئةً، وحَصَلَتْ نِيَّةٌ لقَطْعِ الوُضوءِ، ثُمَّ أَرَدْتُ أَنْ أَقرأَ القرآنَ، فهَلِ
794	النَّيَّةُ تقطَعُ الوُّضوءَ؟
797	(١٢٥) هل مسُّ الفَخِذِ يُبطِلُ الوُضوءَ؟
	(١٣٥) ذَكَرْتَ في كتابِ (الشَّرحِ المُمْتِعِ) في مَسِّ الذَّكَرِ أَنَّه إذا كان بغيرِ شهوةٍ فإنه
	لا يَنْقُضُ الوُضوءَ، وإذا كَان بشَهوةٍ فالقولُ القويُّ أنَّه يوجِبُ الوُضوءَ، فهل
495	a a
498	(١٤) مَسُّ الذَّكرِ هل يُبطِلُ الوُضوءَ؟
498	(١٥) مسُّ الإنسانِ لِذَكَرِهِ بشهوةٍ ولكن من وراءِ ثوبٍ هل ينقُضُ الوُضُوءَ؟
790	(١٦٥) هَلْ لمُسُ عَوْرَة الأطفالِ الرُّضَعِ يُنْقِضُ الوضوءَ؟
790	(١٧٥) هل لمْسُ عورةِ الطِّفلِ ينقُضُ الوُضوءَ؟
790	(١٨٥) هل غَسْلُ عورةِ الطِّفُل يَنقُضُ الوضوءَ بالنسبةِ للمرأةِ؟
797	
	(٢٠٠) يَقُولُ أَهْلُ العِلمِ رَحِمَهُمْ آللَّهُ: قَليلُ المَذيِ لا يَضُرُّ، فهل هذا صَحيحٌ؟ وهل كَثيرُه
797	يوجِبُ الغُسلَ؟
	(٢١) أنا أعملُ في محلِّ ملابسَ نِسائِيِّ ورجِاليِّ، وتأتي النِّساءُ كاشفاتٍ لوُجوهِهِنَّ
	وأيديمِنَّ وبَعْضِ شُعورِهَنَّ، فيقَعُ النَّظَرُ مِنِّي على وَجْهِها ويَدَيْها عِنْد الأَخْذِ والرَّدِّ
79	في البَيْع، فهل هَذا يُنْقِضُ الوُضوءَ؟

	(٢٢٥) أرجو أَنْ تُفسِّرَ لنا قولَ المولى تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَوْ لَا مَسْئُمُ ٱللِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٤٣] الآية؛
	فَهَلِ المقصودُ بِالْمُلامَسةِ في الآيةِ الجِماعُ، أو مجرَّدُ مَسِّ المرأةِ الأجنبيَّةِ غيرِ ذاتِ
Y 9 V .	المَحْرَمِ؟
۲9 ٨.	(٣٣٥)هل مُلامسةُ الزَّوْجِ تَنقُض الوضوءَ؟
	(٢٤) تقول: إذَا توضَّأْتِ المرأةُ داخلَ الحَّامِ، وقضَتْ حاجَتَها، ثمَّ توضَّأَتْ مرَّةً ثانيةً
79 A.	ودَخَلَ الوقتُ، هَلْ تتوضَّأُ مَرَّةً ثانيةً؟ َ
	(٢٥) إذا دُخَلَ الإنسانُ دورةَ المياهِ واستنجى، وخرَجَ ولم يكمِلُ الوضوءَ، ودُخَلَ
799	وقتُ الصَّلاةِ؛ هل يجدِّدُ الوضوءَ مرَّةً ثانيةً؟
	(٢٦٥) كنت قد قلعت أحد أضراسي، فحصَلَ لي نَزيفٌ وَأَنا في صلَاةِ الفَجْرِ، وأَكَمَلْتُ
799	الصَّلاةَ وأنا على هذه الحالِ، فهل هذه الصَّلاةُ صحيحةٌ أو غيرُ صحيحةٍ؟
۳.,	(٧٧٥) هل أَكْلُ الكَبِدِ والقلبِ والكُلْي مِنَ الإِبِل يَنْقُضُ الوُضوءَ؟
۳.,	(٢٨) لحمُ الإبل هل ينقُضُ الوُضوءَ؟
۲.۱	(٢٩) المكياجُ وكريماتُ الوجهِ هل تُفْسِدُ الوضوءَ؟
	(٣٠٠) امرأةٌ تَسأَلُ عن وَضعِ (الرُّوج) على الشِّفاهِ هل يَمنَعُ من الوُّضوءِ؟
	(٥٣١) الماءُ المتساقِطُ من الوُضوءِ قالَ بعضُ أهلِ العِلمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّه لا يَصلُحُ الطَّهارةُ بِه، فالذين قالوا: إنَّه نَجِسٌ فهل إذا سَقَطَت بِه، وقالَ بَعضُهُم: تَصلُحُ الطَّهارةُ به، فالذين قالوا: إنَّه نَجِسٌ فهل إذا سَقَطَت
٣٠٢	قُطراتٌ على الملابِسِ فإنَّها تَنجُسُ؟
	(٣٢) إذا اغتسَلَتِ المرأةُ مِن الجَنابةِ، وأثناءَ صلاتِها نزَلَ عليها شيءٌ، فما الواجِبُ
٣ • ٢	عليها؟
٣٠٢	(٣٣٥) إذا اغتَسَلَت المرأةُ وخَرجَ منها سائِلٌ، فهل يَنقُضُ الوُضوءَ أو لا؟
	باب الغسل
	(٥٣٤) ما كيفيَّةُ الغُسلِ؟
	(٥٣٥) ما كيفيَّةُ الغُسْلِ الواجِب شرْعًا؟ وهل يكونُ بالصَّابونِ؟

٣٠٣	(٣٦٥) هَلِ الغُسلُ يُجِزِئُ عَنِ الوُّضوءِ؟
4.4	(٧٣٧) إذا أُحدَثَ المرْءُ حَدَثًا أصغَرَ أثناءَ الاغتسالِ، فهل يجِبُ عليه أنْ يُعيدَ الاغتسالَ؟
	(٣٨٥) إذا اغتسَلَ الرَّجلُ غُسْلَ الجَنابةِ، وعمَّمَ جسْمَه بالماءِ؛ فهل يجِبُ عليه وُضوءٌ؟
	(٥٣٩) إذا اغتسلتُ ليلةَ الجُمُعةِ لأيِّ سببٍ كان، فهل يُجزِئُ هذا الغُسلُ عن غُسلِ
۲ • ٤	الجُمعة؟
۲٠٤	(٤٤٠) هل ورد في الاغْتِسالِ ليالي العَشْرِ مِن رمضانَ نصٌّ صحيحٌ؟
	(٤١) إذا اغتسَلَ الإنسانُ، ونوي بهذا الاغتسالَ أنْ يتوضَّأَ للصَّلاةِ، وهذا الغَسلَ
۳٠٥	ليس عن جَنابةٍ؛ فهل مِن اللَّازمِ تَرتيبُ الأعضاءِ؟
	(٤٢) هل يَلزَمُ النَّرَتيبُ والموالاةُ في غُسلِ الجَنابةِ، وهل غَسلُ الذَّكرِ والأُنثيَينِ يَنقُضُ
۳.0	الوُّ ضوءَ؟
۳٠٥	
۳.0	(٤٤٥) هل على الحائِضِ غُسلٌ أثناءَ المداعَبةِ؟
٣٠٦	(٥٤٥) هل يَجوزُ للجُنُبِ أَنْ يَقرَأَ القُرآنَ؟ وهل يجوزُ له أَنْ يذكرَ اللهَ؟
۲٠٦	1
	(٢٦) امرأةٌ عمِلَتْ عمليةَ تجميلٍ للأنفِ، وحذَّرَها الطَّبيبُ مِن أَنْ يقرَبَ المَاءُ أَنفَها، واستمرَّتْ على ذلك أربعةً أيَّامٍ تتيمَّمُ، ولا تغسِلُ بقيَّةَ الأعضاءِ، وتُصلِّي، فهل
	واستمرَّتْ على ذلك أربعةَ أَيَّامٍ تتيمَّمُ، ولا تغسِلُ بقيَّةَ الأعضاءِ، وتُصلِّي، فهل
٣٠٦	هذا التَّيمُّمُ صحيحٌ؟
	(٤٧) امرأةٌ تأتيها الدَّورةُ الشَّهريَّةُ، وعِندَها مرضُ(العَنْقَزِ)، والطَّبيبةُ أخبرَتْها أنَّ
٣٠٦	استعمالَ الماءِ يُؤَثِّرُ عليها، فهاذا تفعَلُ؟
	(٤٨) كنت في الصَّحراءِ، ثمَّ حضَرَتِ الصَّلاةُ، فقُمْتُ بالاستجارِ وتيمَّمْتُ لصَلاةِ
	الظُّهرِ، ثمَّ دَخَلْتُ المدينةَ وقتَ صَلاةِ العصرِ وأنا على طَهارتي بالتَّيمُّمِ؛ فهل لا
٣٠٧	بُدَّ مِن الوُّضوءِ أو تَكْفي هذه الطَّهارةُ؟
W+V	باب ازالة النحاسة

	(٤٩) بالنِّسبةِ للإفرازاتِ الَّتي تخرجُ مِن المرأةِ، هلْ تَغْسِلُ الملابسَ الَّتي تلْبَسُها أو
٣٠٧.	تُصَلِّي ہا؟
	(٥٥٠) امرأةٌ في ثُوبِها نَجاسةٌ وعَزَمَت على غَسلِها إذا قامَت إلى الصَّلاةِ، ولم تَتَذَكَّر
۳٠٧.	ذلك إلَّا بَعدَ الصَّلاةِ، ومرةً أُخرى تَذكَّرت أَثناءَ الصَّلاةِ، فهاذا عَليها؟
	(١٥٥) أحيانًا يكونُ على ثَوْبِي -وأَنا أُصَلِّي- نجاسةٌ، فإذا ذَكَرْتُها أثناءَ الصَّلاةِ فها
٣•٨.	الحكمُ؟ وإذا ذكرتُها بعدَ الصَّلاةِ مَا الحُكْمُ أيضًا؟
	(٢٥٥) إذا كان الثَّوبُ فيه نجاسةٌ، وصلَّتْ فيه المرأةُ، ولم تذكُّرْ إلَّا بعدَ الصَّلاةِ، فهل
4.4	تُعيدُ الصَّلاةَ؟
	(٣٥٥) تَوَضَّأْتُ، وفي أثناءِ الوضوءِ بَدَا لي أنَّ في النَّوبِ نقطةَ دم، فحَكَكْتُها ونَظَّفْتُ النَّوبِ، فهل النَّوب، وعندما انتهيتُ أكملتُ وضوئي، ولم أتأخَّر كثيرًا في غسلِ الثوبِ، فهل
	الثُّوبَ، وعندما انتهيتُ أكملتُ وضوئي، ولم أتأخَّر كثيرًا في غسلِ الثوبِ، فهل
4.4	يجوزُ هذا أو آتي بوضوءٍ جديدٍ؟
	(٤٥٥) كنتُ أَتَوَضًا وفي أثناءِ الوُضوءِ رَأَيْتُ قَطرةَ دَمٍ على ثِيابِي فنَظَّفتُها، فهل أُكمِلُ
٣٠٩	الوضوءَ أو أَبدَأُ مِن جَديدٍ؟
۳۱.	(٥٥٥) هَلْ إذا وَقَعَ الدَّمُ على الثَّوْبِ يُنَجِّسُهُ ولو كان قَلِيلًا؟
	(٥٥٦) إذا وقَع على ثوبِ الإحرامِ دمٌ قليلٌ أو كثيرٌ، فهل يُصلِّي فيه؟ مع العلمِ أنَّه دمٌ
۳۱.	طاهرٌ.
	(٥٥٧) أَنَا قَرَأْتُ لِكَ أَنَّ الْمَذْيِ إِذَا أَصَابِ الثَّوبَ يَكَفِي فيه النَّضْحُ، وأَمَّا اللَّزِجُ
411	فيَحتاج إلى فركٍ، فما قولُك؟
	(٥٥٨) نُصَلِّي في بعضِ الحدائقِ العامَّةِ، وهذه الحدائِقُ تُسْقَى بمياهٍ تَنْبَعِثُ منها رائحةٌ
411	كَرِيهَةٌ، وهذه المياهُ عَلِمْتُ أَنَّهَا مُصَفَّاةٌ مِن مِياهِ المَجاري؛ فما الحُكْمُ؟
	(٥٥٩) إذا أُصيبتِ السَّجَّادةُ بشيءٍ منَ النجاسةِ، فما حُكمُ الصلواتِ الَّتي صُلِّيتْ على
717	هذه السَّجَّادةِ؟
	(٥٦٠) لو صلَّتِ المرأةُ على سَجادةٍ طاهرَةٍ، وهذه السَّجَّادةُ مفروشةٌ على زُولِيَّةٍ نجسةٍ

۳۱۳.	في بعضِ أجزائِها، لو لامسَتِ السَّجادةُ هذه الزُّوليَّةَ، هل الصَّلاةُ صحيحةٌ؟
۳۱۳	(٥٦١) كيف يُمكِنُ تَطهيرُ نَجاسةِ الأَطفالِ مِن على السِّجادِ؟
۳۱۳.	(٥٦٢) هل قَيءُ الطفلِ الصَّغيرِ يُنَجِّس الملابسَ؟
	(٣٦٣) ما حُكمُ نجاسةِ الطفلِ الصَّغيرِ إذا لم يكُن أكلَ الطَّعامَ بعدُ، أو إذا كان يَأْكُل
317	بعضَ الطَّعامِ؟ وهل ينقُضُ الوُضوءَ؟
317	(٩٦٤) إذا غَسلَ مُسلمٌ سِروالَهُ مِن نَجاسةٍ فيه وهو عَليهِ، فهَل الرُّطوبةُ تَضُرُّ؟
317	(٥٦٥) هل يُعتبَرُ الطِّيبُ والعطورُ مِنَ النَّجاساتِ؟
	(٥٦٦) هل يَجُوزُ استِعمالُ العُطورِ التي تُرَشُّ، وقد قالَ بَعضُ العُلماءِ إنَّ المحَرَّمَ شُربُها
۳۱٥	فَقَط؟
	(٦٦٧) يَقُولُ بعضُ الناسِ: إن الأَطيابَ التي تَحَتَوي على كُحول (البخاخ) نجِسة، فما
417	قولُكم؟
٣١٧	(٢٨٥) هل يجوزُ أنْ يُرَشَّ مَحَلُّ سُجودِ المصلِّينَ بالأطيابِ الخفيفة؟
۳۱۷	(٦٦٥) هل يَجوزُ للمرأةِ أنْ تَستخدِمَ العطور الَّتي تشتمِلُ على كُحولِّ؟
۳۱۷	(٧٠) ما حكم وضع البَخورِ للمُصلِّياتِ في المسجدِ؟
۳۱۸	(٧١) امرأةٌ تَسألُ عن زَيتِ الحَشيشِ الذي يَمنَعُ سُقوطَ الشَّعرِ، فهل يَجوزُ استِعمالُه؟ .
۳۱۸	(٧٢) هل تَكفي مَغاسِلُ البُخارِ لإِزالَةِ النَّجاسةِ مِن الثِّيابِ؟
۳۱۸	(٧٧٥) هل جَسدُ الكَلبِ نجسٌ؟ وهل تَبطُلُ صلاةُ المصلي بمَسِّ الكَلبِ؟
	(٧٤) ما حكم ما يخرُجُ من جِسم الكافرِ -مثل الهندوس وغيرِهم- مِن عَرَقٍ، هل هو
414	(٥٧٤) ما حكم ما يخرُجُ من جِسمِ الكافرِ -مثل الهندوس وغيرِهم- مِن عَرَقِ، هل هو نَجِسٌ أو طاهرٌ؟
	باب الحيض والنفاس
	(٥٧٥) ما هو اليَأْسُ من الحيض؟ وهل هو مُرْتَبِطٌ بسِنٍّ مُعَيَّنَةٍ أو بانقطاع الحَيْضِ عن
719	(٥٧٥) ما هو اليَأْسُ من الحيض؟ وهل هو مُرْتَبِطٌ بسِنِّ مُعَيَّنَةٍ أو بانقطاعِ الحَيْضِ عن المُرْأَةِ؟
419	(٥٧٦) ما هي الاستحاضةُ؟ وكيف تكون الطَّهارةُ منها؟

	(٧٧) امرأةٌ حَمَلَتْ بتوأَم، واستمرَّ الحَمْلُ ثمانينَ يوْمًا، وبعدَ ثمانينَ يوْمًا أسقطَتْ
471	أحدَهما، فهل تُصلِّي؟
	(٥٧٨) زَوْجَتي كانتْ حامِلًا في شهرَيْنِ ونِصفٍ أو ثلاثةِ أَشْهُرٍ تقريبًا، ثُمَّ رأَتْ دمًا، وبَعدَ حواليٌ ثلاثةِ أيَّامٍ دخلَتِ المستشفى وأَسْقَطَتْ، وبَعدَ هذا الإسقاطِ الَّذي
	حَصَلَ مُنذُ حوالَيْ أُسبوعِ ظلَّتْ ترى دمًا إلى الآن، فتركَتِ الصَّلاةَ مُنذُ رؤيةِ
	الدَّمِ أُوَّلَ مرَّةٍ قَبْلَ الإسقاطِ بثلاثةِ أَيَّامٍ، وبَعدَه بسَبْعةِ أَيَّامٍ، فها حُكْمُ الشَّرعِ -في
۱۲۳	نَظَرِكُم - في ذلك قبْلَ الإسقاطِ وبَعدَه ؟ هل تجِبُ عليها الصَّلاةُ أو لا تجِبُ؟
١٢٣	(٩٧٩) حامِلٌ في تسعِة أسابيعَ وأَسْقَطَتْ بَعدَ ذلك، هَلْ تصلِّي وتَصومُ؟
	(٨٠) امرأةٌ تقول: في وقْتِ الدَّورةِ نزَلَ معها دمٌ، حيث سقَطَ الحمْلُ في الشَّهرِ الثَّاني،
	وتسأَلُ عن حُكْمِ الصَّلاةِ بعدَ الإجهاضِ؟ وفي الفترةِ الَّتي كنت أظُنُّ أنَّها دورةٌ
٣٢٢	هل عليَّ شيءٌ ؟
	(٨١) إذا استمَرَّ الدَّمُ بعدَ الولادةِ بعدَ أربعين يوما ؛ فهل للمرأةِ أَنْ تَصومَ وتُصَلِّي؟
	وإذا كانت الكميَّةُ بَسيطةً؛ فهل لها تأثيرٌ؟ وهل تصومُ التَّطوُّعَ مثلَ صِيامِ الاثنينِ
444	والخميسِ؟
	(٨٢) زَوجتي بعدَ الولادةِ ظلَّتْ ثلاثةً وأربعينَ يومًا يَنزِل منها دمُ النِّفاسِ، ثم تَوَقَّفَ،
444	ثمَّ طهُرتْ يومينِ، ثم أتاها الدمُ ثانيةً لمَّة ِ ثمانيةِ أيَّامٍ. فما حُكمُ هذا الدَّمِ؟
	(٨٣) امرأةٌ رزقَها اللهُ بمولودٍ في أوَّلِ الشَّهرِ، وتُريدُ أنَّ تصومَ إذا أصبحَتْ طاهرةً
	مِنَ السُّحورِ إلى الفُطورِ
	(٥٨٤) أريدُ أَنْ آخُذَ عمرةً، ومعي زَوْجَتي، والزَّوجةُ طهُرتْ قبلَ تمامِ الأربعينَ؛ فهل يصِحُّ؟
478	يصِحُّ ؟
47 8	(٥٨٥) المرأةُ إذا وَصَلَتْ سِنَّ الخمسينَ وجاءَتْها الدَّورةُ هل تُصلِّي؟
	(٥٨٦) هل تترُكِ المرأةُ الصَّلاةَ والصَّومَ لرؤيةِ الكُدْرَةِ والصُّفْرَةِ ٱلَّتِي تَسبِقُ الدَّورةَ، أو
377	لا بُدَّ مِن نُزولِ الدَّم؟

۳۲٤.	(٨٧) هل تصومُ المرأةُ وتُصلِّي إذا نزَلَ عليها صُفْرَةٌ أو كُدْرَةٌ؟
	(٨٨٥) امرأةٌ تقولُ: قبلَ الدُّورةِ الشُّهريَّةِ تَرَى المرأةُ علامةً، فهل تُفطِرُ في رمضانَ إذا
۳۲٤.	رأتْ هذه العلامةَ؟
	(٨٩) امرأة تأتيها الدُّوْرَةُ الشَّهْرِيَّةُ غيرَ مُنتَظِمَةٍ، وَقَدْ أَتَتْها في رَمضانَ، فكيْفَ تتعامَلُ
440.	مَعَ الصِّيامِ في مثلِ هذه الحالَةِ؟
	(٩٠) الكُدْرَةُ وَالصُّفْرَةُ قبلَ أذانِ المغربِ إذا كانَتِ المرأةُ صائمةً، ثُمَّ نزل عليها دَمٌ
440	بعدَ صلاةِ العِشاءِ
440.	
۲۲٦	(٩٢٥) الصُّفرةُ إذا كانتْ في آخِر الدَّورَةِ الشَّهريَّةِ هل يُعْتَدُّ بها؟
	(٩٣٥) امرأةٌ جاءَتها عَلاماتُ الحَيضِ ساعةً مِن النَّهارِ، ثُمَّ انقَطَعَت فهَل انقِطاعُها هذا
۲۲٦	يُعَدُّ طُهرًا؟
	(٩٤) تَأْتِينِي الدَّورةُ أُربِعةُ أَيامٍ ثُمَّ تَنقَطِعُ لمدةِ اثْنَتِي عَشرةَ ساعةً تَقريبًا وتَأْتيني كُدرةٌ،
۲۲٦	ثُمَّ يَأْتِينِي دَمٌّ خَفَيْفٌ، ثُمَّ أَنقَطِعُ، فهل هَذه كُلُّها دَورَةٌ؟
	(٩٥٥) إذا كان للمَرأةِ أيامٌ مَحدودةٌ في الدُّورةِ وصامَت، ثُمَّ في اللَّيلِ نَزلَ سائِلٌ، فهل
۲۲٦	تَقضي ذلك اليومَ، وهل تُعيدُ الاغتِسالَ من هذا السائِلِ؟
	(٩٦٥) امِرأةٌ تقولُ: هل صحيحٌ أنَّ المرأةَ إذا طَهُرَتْ وقتَ العصرِ يجبُ عليها أن تُصَلِّي
	الظُّهرَ والعصرَ، وكذلك في المغربِ والعشاءِ؟ معَ العلمِ أنَّنا كنَّا لا نُصلِّيها فيها
440	سَبَقَ؟
٣٢٨	(٩٧٥) إذا طَهُرَتِ المرأةُ قبْلَ صلاةِ الفَجرِ، فهل تُصلِّي المغربَ والعِشاءَ؟
٣٢٨	(٩٨٥) إذا طَهُرَتِ المرأةُ بعْدَ العصرِ فهل تُصلِّي الظُّهرَ؟
	(٩٩٥) امرأةٌ لم تعرف أنَّها إذا طَهُرتْ قبل المغربِ فإنَّه يجب عليها أن تُصلِّيَ الظُّهْرَ
٣٢٨	والعُصرَ، إلَّا بعد أن بلغتِ الخمسيَن، فما الحُكُمُ؟
479	(٦٠٠) هل يَجوزُ للمَرأةِ الحائِضِ أن تَجلِسَ في المسجِدِ الحَرام لسَماع الدُّروسِ فَقَط؟

(٦٠١) بعضُ الأخواتِ يَدْخُلْنَ الحَرَمَ وهُنَّ حُيَّضٌ، ويتعلَّلْنَ بِأَنَّهُنَّ يَسْتَحِينَ أَنْ يُخْبِرْنَ
أَهْلَهُنَّ، فما هو توجيهُكم لمثْلِ هؤلاءِ الأخواتِ؟٢٩
(٦٠٢) هل يحِلُّ للمرأةِ الحائضِ المكُّثُ في المسجدِ لحضورِ الدُّروسِ العلميَّةِ؟٢٠
(٦٠٣) ما حُكْمُ دخولِ الحائضِ المسجدَ للاستماعِ للخُطبِ والمحاضَرَاتِ وطلَبِ العِلمِ؟ ٣٠
(٢٠٤) ما حُكمُ دُخولِ المرأةِ الْحائِضِ المسجِدَ؛ لَاستِهاع مُحاضرةٍ؟٣٠
(٦٠٥) امرأةٌ تَعلَمُ تَحريمَ جُلوسِ الحائِضِ في المسجِدِ، وتُصِرُّ على الجُلوسِ لاستهاعِ
الدُّروسِ، فَهل عَليها شيءٌ؟
(٦٠٦) هل يجوزُ جُلوسُ المرأةِ الحائضِ في الدورِ الثَّاني مِن المسجِدِ الحرامِ؟ وإذا حدَثَ
فهل عليها إثمٌ؟
(٦٠٧) هل للمرأةِ الَّتي تريدُ أن تعتمرَ أنْ تأخذَ حبوبَ منعِ الدَّورةِ الشَّهريَّةِ؟٣٠
(٦٠٨) امرأةٌ تَستخدِمُ وسيلةً لتَنظيمِ الحَملِ، وتُسبِّب هذه الُوسيلةُ دمًا خفيفًا لمدةِ يَومين
قبلَ بَدأِ دورَتِها، فهل تترُك الصلاةَ في هذين اليومَين؟
(٦٠٩) زَوْجَتي كان عِندَها مرضٌ في الرَّحِمِ، فأُجْرِيَتْ لها عمليَّةُ كَيٍّ في الرَّحِمِ،
وبعدَها بأيَّامٍ نزَلَ منها دمٌ في وقتٍ ليس وقتَ دَوْرتِها الشُّهريَّةِ، فهل هذا هو دُمُ
الحيضِ أو لا؟
(٦١٠) امرأة بعْدَ الدَّوْرَةِ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ يأتيها دَمٌ أَسْوَدُ؛ فيا حُكْمُ هذا الدَّمِ؟
(٦١١) امرأةٌ تبلُغُ مِن العُمرِ ثلاثةً وخمسينَ انقطَعَ حيضُها، وتنزِلُ عليها بعضُ
الإفرازاتِ؛ فهل تُصَلِّي وتقومُ بقِراءةِ القُرآنِ وغيرِ ذلك مِن العِباداتِ؟٣٣٠
(٦١٢) امرأةٌ عُمُرُها سبعةٌ وأربعونَ عامًا، تأتيها الدَّورةُ كلُّ خمسةَ عَشَرَ يَومًا، وتستمرُّ
عندها الدُّورةُ من سبعةِ أيامٍ إلى اثني عشَرَ يومًا، فهل تصلِّي وتصوم في مثلِ هذه
الأوقاتِ؟
(٦١٣) امرأة تأتيها عادتها كلُّ عشرينَ يومًا، وفي شعبان لم تَأْتِها الدُّورةُ، وفي الرَّابعِ
من رمضانَ نزل عليها قَطَراتٌ نُنَّة بعد العصر، ويعد خمسةَ عشرَ يومًا من رمضانَ

٣٣٣	نزل عليها دمٌ، فهاذا تعمَلُ؟
	(٦١٤) امرأةٌ عادتُها الشَّهرية ثمانيةُ أيامٍ، وفي اليومِ الخامِسِ يَنْزل معَها دمُ الحيضِ، فهَل تُصلِّي في تِلك الأيام؟
٣٣٣	تُصلِّي في تِلك الأيام؟
	(٦١٥) إذا انقَطَعَ الدَّمُ عَنِ المرأةِ لمدَّةِ يومَيْنِ وهي لا تَرى شيئًا، فهل تمكُثُ حتَّى تَرى
444	القَصَّةَ البَيضاءَ أو تُصلِّي في هذا الوقتِ؟
	(٦١٦) أَنِا الآنَ فِي فترةِ نفاسٍ، ويُحتَمَلُ أَنْ أَذَهَبَ إلى مكَّةَ خلالَ فترةِ النِّفاسِ؛ فهلْ
۲۳٤	يجِلُّ لِي أَن أَوْدِّيَ عمرةً؟ وهل إذا ذَهَبتُ يكونُ عليَّ ذنبٌ؟
	(٦١٧) الحائضُ الَّتِي تَخْشِي أَنْ تَنْسَى القرآنَ ، هَلْ يجوزُ لها قِراءَتُهُ خَشْيَةَ نِسْيانِهِ؟
۲۳ ٤	(٦١٨) هل يجوزُ للحائضِ أنْ تقرأً آيةَ الكُرْسِيِّ والمُعَوِّذَتَيْنِ؟
	(٦١٩) المرأةُ الحائِضُ هل لها أن تَقرَأ آيةَ الكُرسيِّ وسورةَ الإِخلاصِ والمُعوذاتِ قَبلَ
440	النَّومِ؟
200	(٦٢٠) هل يَجوزُ للمرأةِ الحائضِ أن تقرأَ القُرآنَ؟
440	
٣٣٦	(٦٢٢) المرأةُ إذا جاءتها العادةُ الشَّهريَّةُ، هل يجوزُ لها أنْ تقرَأَ القُرآنَ؟
	(٦٢٣) امرَأَة تَحْفَظُ القُرآنَ الكريمَ، فهل تستطيعُ أنْ تُراجعَ القُرآنَ الكريمَ وهي
447	حائضٌ؟
440	(٦٢٤) هل الحائضُ تذكُّرُ اللهَ؟
241	(٦٢٥) هل يجوز الذِّكْرُ والاستغفارُ والتَّهليلُ أثناءَ الحَيْضِ؟
441	(٦٢٦) ما حُكْمُ قراءةِ القرآنِ ومَسِّه، ومس كتبِ التَّفسيرِ بدونِ حائلٍ للحائضِ؟
	(٦٢٧) امرأة تَعمَلُ مدرِّسةً في حلْقةِ تحفيظِ قرآنٍ، فإذا جاءها الحيضُ هل تَنقطِعُ عنِ
٣٣٨	المَسْجِدِ مُدَّةَ الحيضِ؟
	(٦٢٨) أَذْهَبُ إلى دارٍ مِن دورِ التَّحفيظِ فإذا طَلَبَت مِنِّي المعلِّمةُ أَن أَقرَأ وأحفَظَ وأنا
447	حائضٌ ، في الحُكمُ في ذلك؟

	(٦٢٩) ما حُكْمُ قِراءةِ المرأةِ الحائِضِ للقُرآن في رمَضانَ؟ وما هي الأعمالُ الَّتي تَعمَلها المرأةُ إذا كانت حائِضًا؟
۳۳۸	المرأةُ إذا كانت حائِضًا؟
	(٩٣٠) امرأةٌ عادَتُها خمسةٌ أيامٍ فاستَخدَمَت ِدَواءً لمنعِ الدورةِ في أوَّلِ رَمضان، فنزَلت
	(٦٣٠) امرأةٌ عادَتُها خمسةٌ أيام فاستَخدَمَت دَواءً لمنع الدورةِ في أوَّلِ رَمضان، فنزَلت الدورةُ في اليومِ الثاني، فصامَت وَصَلَّت، ثُمَّ استَخدَمَت دواءً أقوى من الأُوَّلِ واعتَمَرت، فهل عليها شيءٌ؟
٣٣٩	واعتَمَرت، فهل عليها شيءٌ؟
	(٦٣١) امرأةٌ وَضَعَت مَولودًا في أوَّلِ شَعبانَ وانقَطَعَ دَمُ النَّفاسِ بعدَ عَشرةِ أيامٍ، ثُمَّ
٣٣٩	جاءها اللهم متقطعا، فهل تصلي وتصوم؟
	(٦٣٢) الحائِض والنُّفَساء هل يُكتَب لها أَجْرُ الأعمالِ الَّتي كانت تَقوم بها ومُنِعت منها
449	بسبَب الحَيْض أوِ النِّفاس؟
٣٤.	(٦٣٣) إذا أُعَتَتِ المرأةُ الأربَعين يومًا بعد نِفاسها ولم تَطهُر، فهل تَصومُ؟
781	(٦٣٤) إذا طهُرَتِ المرأةُ منَ النِّفاسِ فصامَت، ثُم عادَ إليها الدمُ، فهلِ الصِّيام صَحيحٌ؟
	(٦٣٥) هل يجوزُ للحائضِ أَنْ تُغَسِّلَ الميِّتَ؟
781	(٦٣٦) هَلْ آلامُ العادَةِ الشَّهْرِيَّةِ بِالنِّسبةِ للنساءِ تكفِّرُ الذنوبَ؟
757	(٦٣٧) هل آلامُ الوِلادةِ تُكَفِّرُ الذُّنوبَ؟
	(٦٣٨) امرأةٌ تقولُ: كانتْ في صلاةِ الجُمُعةِ مع الإمامِ، وأثناءَ الرَّكعةِ شَعَرَتْ بنزولِ الدَّورةِ، وبعد ذلك أكملتِ الصَّلاةَ معَ الإمامِ، وبعدَ الطُّهرِ صَلَّتُها أربعَ ركعاتٍ،
	الدُّورةِ، وبعد ذلك أكملتِ الصَّلاةَ معَ الإمامِ، وبعدَ الطَّهرِ صَلَّتْها أربعَ ركعاتٍ،
737	فهل عَمَلُها صحيحٌ؟
454	كتاب الصلاة
	(٦٣٩) ما حُكمُ مَن يترُك فرضًا أو فرضينِ من فروضِ الصَّلاةِ مُتَعَمِّدًا، هل حُكْمُه
٣٤٣	حكمُ تارِكِ الصَّلاةِ بالكُلِّيَّةِ؟
	(٦٤٠) سمِعت فتوًى بأنَّ مَن ترك صلاةَ الفجرِ عامدًا مُتَعَمِّدًا حتَّى خرجَ وقتُها فقد
	كفَر بهذا الفعلِ؛ فما الحُكمُ في مسلم يترُكُ صلاةَ الفجرِ عامدًا متعمِّدًا يوميًّا
	حتَّى يخرُجَ الوقَتُ؟ وهل يَلزَمُه الغُسلُّ والنُّطقُ بالشهادتينِ؛ كالكافرِ الَّذي يريدُ

٣٤٣.	الدُّخولَ في الإسلامِ؟
	(٦٤١) زَوْجٌ لا يحافِظُ على الصَّلاةِ، وخُصوصًا صلاةِ الفَجرِ وصلاةَ العصرِ، وحاولَتْ
٣٤٤.	معه الزَّوجةُ، ولكنَّه لم يستجِبْ، فهل تأثَمُ الزَّوجةُ؟ وما نصيحتُكم لِمثْلِ هؤلاء؟
	(٦٤٢) أنا عُمُري أربعةٌ وعِشرونَ عامًا، ولِم أكُنْ أُحافِظُ على الصَّلاةِ جيِّدًا، ولكنْ
	مُنْذُ أربعِ سنينَ أُحافِظُ على الصَّلاةِ، وأُصلِّي الصَّلاةَ على وقتِها، وأُصلِّي الرَّواتِبَ،
450	وحَجَجْتُ، فهل عليَّ شيءٌ؟
	(٦٤٣) شَخصٌ تَرَكَ فَرضًا مِن فُروضِ الصَّلاةِ واستمَرَّ على تَركِه بغيرِ عُذْرٍ؛ فهل يُعَدُّ
450	كافِرًا؟
	(٦٤٤) امرأةٌ تقولُ: إن لها والدةً تتكاسَلُ في أداءِ الصَّلاة، فأحيانًا تُصلِّي وأحيانًا لا تُصلِّي،
757	فَهَلَ يَكْفِي أَنْ أَذَكِّرِهَا فِي ذَلِك، وهَلَ عَلَيَّ إِثْمَ فِي تَرْكَهَا؟
	(٦٤٥) امرأةٌ لديها ولدًا عُمُرُه تسعَ عشرةَ سنةً، وكثيرًا ما تأمرُه بالصَّلاةِ، ولكن يفوته
	كثير منَ الأوقاتِ، ويَتَبَاطَأً، فهل عليها إثمٌ في ذلك؟ وماذا يجبُ عليها في مثلِ
۲٤٦	هذه الحالةِ؟
	(٦٤٦) امرأةٌ توقِظُ زَوجَها وأُولادَها لصَلاةِ الفَجرِ، لكنَّهم لا يُصَلِّونَها، فهَل تَأْثُمُ في
257	ذلك؟
	(٦٤٧) والِدي كَبيرٌ في السِّنِّ، وقد تَجاوَزَ التِّسعينَ، ومُنذُ سَنَتينِ تَقريبًا تَهاوَن في الصَّلاةِ
٣٤٨	والصِّيامِ، وحتى نَحنُ أبناؤه لا يَعرِفُنا، فهاذا عَلينا؟
٣٤٨	(٦٤٨) ما حُكمُ الزَّوجِ الذي يَستَهتِرُ بالصَّلاةِ ويتهاوَنُ بها؟
	(٦٤٩) مَجموعةٌ من الطَّالِباتِ في مدرسةٍ يَخرُجن الساعةَ الواحدةَ والرُّبع، ويُؤخِّرن
	الصَّلاةَ حتى يذهَبنَ إلى المنزِلِ، مع العِلمِ أن المدرسةَ فيها مَسجِدٌ، فما الأفضلُ
459	لهن؟
	(٦٥٠) بالنِّسبةِ لمُضاعَفةِ أَجْرِ الصَّلاةِ في الحَرَمِ، هل يُضاعَفُ أَجْرُها إذا صلَّى الإنسانُ
	خارِجَ الحَرَم نفسِه، فُصَلَّى -مثلًا- في الْمُدَّعي ومِثْلِها مِنَ المناطقِ؟ وهل المَسْعَى

454	مِنَ الحَرَم؟
	(٦٥١) امرأةٌ تَقُولُ: عندَها ابنٌ عمُرُه عشْرُ سنواتٍ، وهي تَمَنَعُه من صلاةِ المغربِ والعشاءِ في المسجدِ خوفًا عليه، وتَسمَحُ له بصلاةِ الظُّهرِ والعصرِ في المسجدِ،
	والعشاءِ في المسجدِ خوفًا عليه، وتَسمَحُ له بصلاةِ الظُّهرِ والعصرِ في المسجدِ،
٣٥٠	فهل لها أَنْ تَمْنَعَه؟
٣٥١	باب الأذان والإقامة
۳٥١	(٦٥٢) هل يَجوزُ الأَذانُ بِدونِ وُضوءٍ؟
۳٥١	(٦٥٣) ما حُكمُ تَرديدِ الأَذانِ وراءَ المؤذِّن إذا كانت المَرأةُ جُنْبًا؟
٣٥٢	(٢٥٤) ما حُكمُ مدِّ التَّكبيرِ في الأذانِ في: اللهُ أكبرُ؟
	(٦٥٥) نحن مجموعةٌ في قريةٍ وقد أقام المؤذِّنُ الصَّلاةَ بدونِ أذانٍ، فما حُكْمُ هذه
۲٥٢	
	(٢٥٦) عِندَنا مُصلَّى فِي الدُّوَّارِ، لا نسمَعُ الأذانَ ونحن فيه، ولكنْ نُقيمُ الصَّلاةَ ونُصلِّي،
٣٥٢	فهل هذا جائزٌ؟
	(٦٥٧) هَلِ الشَّخصُ الَّذي يُؤذِّن هو الَّذي له أنْ يُقيمَ الصَّلاةَ، أو يجوز لأيِّ شخصٍ
401	
408	(٢٥٨) هل للمرأةِ أَنْ تقيمَ الصَّلاةَ؟
40 £	(٢٥٩) رجُلٌ صلَّى ولم يُقِمْ للصَّلاةِ، فها حكمُ صلاتِه؟
	(٦٦٠) بعضُ المساجِدِ فيها عشرةُ ميكروفوناتٍ، وهذا يُؤْذِي كثيرًا مِن الْمجاورينَ
302	للمسجِدِ؛ فها تَوجيهُكم؟
۲٥٦	باب شروط الصلاة
	(٦٦١) متى تكونُ النِّيَّةُ للصَّلاةِ؟ هل تكونُ عِندَ دُخولِ المسجدِ، أو عِندَ إقامةِ الصَّلاةِ،
٣٥٦	أو عِندَ دخولِ الإنسانِ في الصَّلاةِ؟
	(٦٦٢) إذا بلَغَ الصَّبيُّ أربعَ عشْرةَ سَنةً فهل يجِبُ أنْ نوقِظُه لصلاةِ الفَجرِ؟ وإذا لم
٢٥٦	توقِظْهُ الأُمُّ فهل عليها إثْمٌ؟

	(٦٦٣) امرأةٌ عندها بنتٌ عُمرُها أحدَ عشرَ سنةً، ووالدُّها حَريضٌ على إيقاظِها لصلاةِ
707	الفَجرِ، والأُمُّ تتساهَلُ، فها توجيهُكُم في ذلك حَفِظَكم الله؟
	(٦٦٤) ما هو الضَّابطُ الدَّقيقُ لوقتِ الصَّلاةِ؛ لأنَّه قد لا يضبِطُ المُسلِمُ الوقتَ ضبطًا
	دقيقًا، وقد سمِعْنا أنَّ الصَّلاةَ لا تجوزُ قبْلَ وقْتِها ولُو بلحظةٍ ؛ فمتى يعرِفُ
٣٥٧	الشَّخصُ إذا كان في الصَّحراءِ وقْتَ الصَّلاةِ؟
70 V	(٦٦٥) متى يَنتَهي وقتُ صلاةِ المغرِبِ وصلاةُ العِشاءِ؟
	(٦٦٦) هل الاعتبادُ على التَّقويمِ في صلاةِ الفجْرِ صوابٌ، بحيث يُوقِّتُ الإنسانُ السَّاعةَ
	قَبْلَ شُروقِ الشَّمسِ فِي التَّقويِم بعشْرِ دَقَائقَ، ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ تُشْرِقَ بخمْسِ
٣٥٨	دقائقَ؟
	(٦٦٧) ما قولُكم في قولِ النَّاظِم:
	كُرَجُلٍ صَلَّى قُبَيْلَ الوَقْتِ فَلْيُعِدِ الصَّلاةَ بَعْدَ الوَقْتِ
	أليس مِنَ الأفضلِ أن يقولَ: عليه أنْ يُعيدَها في الوقتِ؟ فهي بهذا المعنى تكونُ بعدَ
409	خروجِ الوقتِ؟
	(٦٦٨) بعضُ النِّساءِ يُؤَخِّرْنَ صلاةَ العِشاءِ بنيَّةِ أنَّ تأخيرَها أفضلُ، ولكن بعضُ
	النِّساءِ ربها تَحيضُ بعد دخولِ وقتِ صلاةِ العشاءِ ولم تكنْ صلَّتِ العشاءَ، فما
409	نصيحتُكم لمثلِ هؤ لاءِ؟
٣٦.	(٦٦٩) ما حُكمُ إذا أخَّرَتِ المرأةُ صلاةَ العشاءِ إلى آخرِ الوقْتِ؟
	(٦٧٠) أحيانًا أؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها ليس مِن تهاوُنٍ، ولكنْ لكثرةِ أعمالي المنزليَّةِ،
٣٦.	فهل عليَّ ذنْبٌ؟
٣٦.	(٦٧١) أحيانًا أؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها نسيانًا منِّي، فهل عليَّ ذنْبٌ؟
	(٦٧٢) شخصٌ يأتي منَ العملِ ثمَّ ينامُ العصرَ حتَّى بعدَ صلاةِ المغربِ، فها حُكْمُ تركِه
٣7.	لهذه الصَّلاةِ؟
	(٦٧٣) ما حُكمُ النَّوم بعدَ صَلاةِ المغرِبِ إذا كان للضَّرورةِ؟

	(٢٧٤) هل الأفضل لمجموعةٍ مِن الطَّالبِاتِ أن يُصَلِّينَ في المدرسةِ الظُّهرَ ولكنْ بدونِ
	الشُّنَنِ ووجودِ ضَوْضاء مِن الطَّالباتِ، أو ينتظِرْنَ حتَّى يخرُجْنَ إلى البيتِ
771 .	ويُصَلَينَ السُّننَ وفي هُدوءٍ؟ (٦٧٥) ما الحُكمُ فيمَن يُؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وقتِها، ويُصَلِّيها مع الفرضِ الآخَرِ قضاءً
٣٦٢	مِن غيرِ عُذرٍ؟
۲۲۳	(٦٧٦) ما حُكمُ تَأْخيرِ صَلاةِ العِشاءِ إلى بَعدَ الساعةِ الحاديةَ عَشرةَ للنِّساءِ؟
	(٦٧٧) قرأْتُ في كتابٍ أنَّه يُفَضَّلُ أنْ تُؤَخِّرَ المرأةُ صَلاةَ العِشاءِ؛ فهل هذا صَحيحٌ؟
777 777	9 W W W W 9 0
. •.	(١٧٨) امرأة تقولُ: إذا وَضَعنا المُنبِّهَ لصلاةِ الفجرِ، ثمَّ أَفَقْنَا قليلًا وأغلقنا المنبِّهَ ونمنا،
478	فهذا يُعتبرُ هذا منَ التَّفريطِ؟
٣٦٥	(٦٨٠) ما حُكْمُ تأخيرِ صلاةِ الفَجرِ حتَّى طلوعِ الشَّمسِ؟
	(٦٨١) هَلْ مِنْ كَلَمَةٍ لأُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَأَخَّرُونَ عَنْ صلاةِ الفَجْرِ، ولا يُصلُّونَ في المُسْجِدِ،
710	ويؤخِّرونَهَا حتَّى يكادَ أَنْ يَخْرُجَ وقتُها؟
	(٦٨٢) جماعةٌ على سفرٍ في الحافلة واستيقظوا بعدَ طلوعِ الشَّمسِ، فهل يوقِفون الحافلة عندَما يستيقِظون، ويصلُّون، أو يَنْتَظرون حتَّى يَصِلُوا، مع العلمِ بأنَّه قد فات
٣٦٦	وقتُ صلاةِ الفجرِ، وليْسَ معهم ماءٌ؟
	(٦٨٣) امرأة عِنْدَها ولدٌ والده متوفَّى منذ زمن يتأخَّرُ كثيرًا عَنِ الصَّلاةِ، ويفوتُهُ كثيرٌ
* 7V	مِن الأوقاتِ وتقولُ: أنا دائمًا أوقظُه للصَّلاةِ وآمُرُه بذلك، لكنَّه لا يُلَبِّي، فهل آثمُ بذلك؟
1 **	الم بدلك؛ (٦٨٤) ما صحةُ القَولِ بأنَّ الحائِضَ إذا طَهُرَت قَبلَ غُروبِ الشَّمسِ تَلزَمُها الظُّهرُ
۳٦٧	والعَصرُ، وإذا طَهُرَت قَبلَ طُلُوعِ الفَجرِ تَلزَمُها العِشاءُ والمغربُ؟
	(٦٨٥) الَّذي يُصَلِّي الفجْرَ في وقتِه، ولكنَّه يستعجلُ الصَّلاةَ؛ لِغلبةِ النَّوم عليه، ما حُكمُ

419	الشَّرع في ذلك؟
	(٦٨٦) رجُلٌ مسافِرٌ في الطَّائرةِ ولا يعرِفُ اتِّجاهَ القِبلةِ، علمًا بأنَّ الجميعَ لم يعرِفوا
	(٦٨٦) رجُلٌ مسافِرٌ في الطَّائرةِ ولا يعرِفُ اتِّجَاهَ القِبلةِ، علمًا بأنَّ الجميعَ لم يعرِفوا الاتِّجاهَ، فصلَّى ولم يعلَمُ هل هو في اتِّجاهِ القِبلةِ أو لا؛ فهل الصَّلاةُ في مِثْلِ هذه
٣٦٩	الحالةِ صحيحةٌ؟
	(٦٨٧) امرأةٌ ترى رؤيا أنَّها تصلِّي إلى غَيْرِ القبلةِ وأنَّها على غيرِ وضوءٍ، ما توجيهُكم
٣٧٠	لها؟
	(٦٨٨) أَعمَلُ فِي شرِكةٍ فِي مُجُمَّعٍ تِجاريٍّ مكوَّنٍ من عدَّةِ مكاتب، وإدارةُ المجمَّعِ -
	جزاهمُ اللهُ خيرًا- خصَّصُوا مُصَلَّى للمجمَّعِ التِّجارِيِّ، إِلَّا أَنَّ قِبلةَ هذا المصَلَّى
	مائلةٌ قليلًا جهةَ اليمينِ عنِ المساجدِ المجاورَةِ للمُجمَّع، فما حُكْمُ الصَّلاةِ فيه؟
٣٧٠	وهل يَلزَمُ تغييرُ الاتِّجاهِ بالدقة، أو يكتفي بهذا؟
	(٦٨٩) رجلٌ مُسافِرٌ صلَّى في غير المسجد وهو متأكدٌ أنَّه تُجاهَ القبلةِ، فلمَّا انتهى مِن
۲۷۱	صلاتِه رأى أنَّه صلَّى لغيرِ القبلةِ، فهل يُعيدُ؟
۲۷۱	(٢٩٠) امرأة صَلَّتْ إلى غَيْرِ القِبْلَةِ، فهل تُعيدُ الصَّلاةَ في مِثْلِ هذه الحال؟
۲۷۱	(٦٩١) ما حُكْمُ الصَّلاةِ في الرَّوْضَةِ في المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ؟
	(٦٩٢) امرأةٌ صلَّتْ صلاةَ العِشاءِ في ساحةِ الحَرَمِ، مع أنَّه لم يكنْ هُناك زِحامٌ ولم
***	تكُنِ الصُّفوفُ مُتراصَّةً، فهَلِ الصَّلاةُ صحيحَةٌ؟
	(٦٩٣) امرأةٌ تصلِّي جَميعَ الصَّلواتِ في أوقاتِها، ولكنَّها لا تَخْشَعُ أو يَقِلُّ الحُشوعُ عِنْدَها،
٣٧٣	هَلْ يَلْحَقُها شَيْءٌ فِي ذلك؟
	(٦٩٤) بالنِّسبةِ للصَّلاةِ في الطَّائرةِ على الكُرسيِّ؛ هل لا بُدَّ أنْ يكونَ الإنسانُ واقفًا أو
٣٧٣	يُصلِّيَ على حسبِ حالِه؟
٣٧٣	(٦٩٥) هَلْ يَصِحُّ أَنْ أَصَلِّيَ فِي الطَّائرَةِ وأَنا جالِسٌ؟
٣٧٤	(٦٩٦) امرأةٌ تصلِّي النَّوافِلَ وهي جالسةٌ؛ لأنَّها تُعاني مِن رِجْلَيها، فها الحُكم؟
	(٦٩٧) ما حُكْمُ صلاة المرأة وهي تَلْسُلُ الذَّهبَ؟

٣٧٤.	(٦٩٨) ما حُكمُ صلاةِ المرأةِ في المنزِلِ وهي متعطِّرةٌ بعِطرٍ فيه كُحول؟
۳۷٤.	(٦٩٩) إذا صلت المرأة في بيتها أمام محارمها، ما الذي يجب عليها تغطيته؟
۳۷٥.	(٧٠٠) بالنِّسبةِ لصلاةِ المرأةِ في ثيابٍ شبهِ عاريةٍ؛ بالجلبابِ فقط، هل يجوزُ؟
٣٧٥.	(٧٠١) هل يجوزُ للمرأةِ أن تصلِّي وعليها قُفَّازٌ لليدينِ؟
٣٧٥.	(٧٠٢) هل إذا ظَهَرَ قَدمُ المرأةِ في الصَّلاةِ فصَلاتُها صَحيحةٌ؟
٣٧٥.	(٧٠٣) هل يَجِبُ سَترُ يَدِ المرأةِ فِي الصَّلاةِ مِثلُ الرِّجْلِ؟
	(٧٠٤) هل يَجوزُ أن يَظهَر كَفَّيِ المرأةِ أَثناءَ الصلاةِ سواءُ كانت تُصلِّي في بيتِها أو التَّراويحَ
۲۷٦	في المسجدِ؟
۲۷٦	(٥٠٥) هل يجِبُ على المرأةِ في الصَّلاةِ سَتْرُ القَدَمَيْنِ والكفَّيْنِ؟
۲۷٦	(٧٠٦) هل يدُ المرأةِ -أي: كَفُّها- في الصَّلاةِ عورةٌ ؟
	(٧٠٧) هل السَّر اويلُ القَصيرةُ التي تَصِلُ إلى مُنتَصَفِ الفَخِذِ، ويُرى منها لَونُ البَشرةِ،
477	هل يَجوزُ الصَّلاةُ بِها؟
444	(٧٠٨) هل ورَدَ بأنَّ الشَّخصَ إذا أضحَكَ المُصَلِّيَ كأنَّه يُبْكِي الرَّسولَ؟
٣٧٧	
444	(٧٠٩) هل يجِبُ أَنْ تُقضَى الصَّلواتُ الفائتةُ أو تكفي التَّوبةُ؟
٣٧٨	(٧١٠) مَن كان عليه قَضاءً فوائتَ، هل يجِبُ فيها التَّرتيبُ؟
٣٧٨	(٧١١) كيف يتِمُّ قضاءُ الصَّلواتِ الفائتةِ إذا كانت أكثَرَ مِن صلاةٍ؟
444	(٧١٢) كيفَ تُقضى الصلاةُ الفائتةُ مثلُ صلاةِ الفجرِ مثلًا؟
	(٧١٣) امرأةٌ تقولُ: إنَّها أوَّلَ ما بَلَغَتْ كانتْ لا تصومُ، وكانتْ تصلِّي فترةً وتترُكُ فترةً،
4 × 4	فهل تقضي ما عليها، وكان هذا منذُ أربعينَ عامًا؟
	(٧١٤) امرأةٌ عندما كانَتْ في بدايةِ البلوغِ كانَتْ إذا طَهُرَتْ لا تُصلِّي الظُّهرَ ولا العصرَ،
۳۸.	و كان ذلك جهْلًا منها، فهل يَلْزَمُها أَنْ تُعبدَ الصَّلو اتِ؟

	(٧١٥) المُسلِمُ إذا فرَّط في صَلاتِه وصِيامِه، فهو يُصَلِّي يومًا ولا يُصلِّي آخرَ، وكذا الصِّيامُ؛
۳۸٠.	فهل عليه قضاءٌ؟
	(٧١٦) المُسلِمُ بعدَ بُلوغِه وقد مضى عليه سنواتٌ لم يصُمْ ولم يُصَلِّ، هل عليه قضاءٌ؟
۳۸٠.	وماذا يلزَمُه في هذه الحالةِ؟
	(٧١٧) رجُلٌ صلَّى في مَسجِدٍ بِهِ مَجِموعَةٌ مِن الأَضْرِحَةِ، ولم يَعْلَمْ بذلك إلَّا بَعْدَ سَنَةٍ،
۳۸۱	هل يُعيدُ الصَّلواتِ الَّتي صلَّاها في ذلك المُسْجِدِ أو لا؟
	(٧١٨) إذا حَصَل للشَّخْصِ غَيبوبَةٌ لعدَّةِ أَيَّامٍ وتَرَكَ الصَّلاةَ خلالهَا، هل يعيد ما تركه
۲۸۱	من صلاة أثناء غيبوبته؟
	(٧١٩) إذا أُقيمَتْ صلاةُ العشاءِ وأنا لَمْ أصلِّ المغربَ بَعْدُ، هلْ أدخلُ معَ الإمامِ وأنتظرُ حتَّى يَتِمَّ وأُسَلِّمَ مَعَه أَوْ أُسَلِّمَ قَبْلَه، أو لا أدخلَ مَعَه بَلْ أصلِّي وَحْدِي
	وأنتظرُ حتَّى يَتِمَّ وأُسَلِّمَ مَعَه أَوْ أُسَلِّمَ قَبْلَه، أو لا أدخلَ مَعَه بَلْ أصلِّي وَحْدِي
٣٨١	ثُمَّ أدخلُ مَعَه فيها بَقِيَ؟
	(٧٢٠) شخصٌ كان يَتكاسَلُ عن صلاةِ العشاءِ فيُصَلِّيها تارَةً ويترُكها تارَةً، فهل تُقضَى
۲۸۲	هذه الصَّلاةُ؟ وبهاذا تنصَحُ هذا الأخَ؟
۳۸۳	(٧٢١) المرأةُ إذا فاتتْها صلاةٌ أثناءَ نومِها فمتى تقْضي هذه الصَّلاةَ؟
	(٧٢٢) امرأةٌ أسقَطَت جَنينًا عُمرُهُ شَهرٌ ونِصفٌ، ولم تَقضِ الصلواتِ إلَّا بَعدَ فَترةٍ،
٣٨٣	وكانت تَقضيها كلُّ صلاةٍ مع مَثيلَتِها، فهاذا يَلزَمُها؟
37.7	(٧٢٣) مَن تأخَّرَ رَكعةً عن صَلاةِ الفَجرِ، فهل يتِمَّ الرَّكعةَ الثانيةَ جَهرًا أو سِرًّا؟
٣٨٤	(٢٢٤) إذا فاتَتنِي صَلاةُ العِشاءِ بِسببِ نَومٍ مَثلًا، فهل أُصَلِّيها مَع العِشاءِ القادمةِ؟
	(٧٢٥) رجُلٌ عُمُرُه تقريبًا خمسٌ وعُشروًنَ سنةً، ولم يَلْتَزِمْ بالصَّلاةِ ولا غيرِها من
	العباداتِ إلَّا بعدَ الخمسِ والعشرينَ، فهاذا عنِ العُمُر ٱلَّذي مَضي هل عليه غَيرُ
٣٨٤	التَّه به من قضاء أو غَيره؟
٣٨٥	ربر للمسلم التَّلَقُظُ بالنَّيَّةِ فيها؟
	ياب صفة الصلاة

300	(٧٢٧) ما هي الأدعيةُ الْمُسْتَحَبَّةُ في بدايةِ الصَّلاةِ؟
ፖለፕ	(٧٢٨) ما الحِكمةُ مِن التَّنويع في الأَذكارِ وخُصوصًا في الاستِفتاحِ والرُّكوعِ والسُّجودِ؟
	(٧٢٩) بالنِّسبةِ للاستفتاح: «وجَّهْتُ وجهي للذَّي فَطَرَ السَّهَاواتِ وَالأرضَ حنيفًا
	مسلمًا وما أنا مِنَ المُشركينَ» إلى آخِرِهِ، هل يُقالُ في الصَّلواتِ المفروضةِ فقطْ،
٣٨٧	٠
	(٧٣٠) هناك عِدَّةُ أدعيةٍ للاستفتاح في الصَّلاةِ، فهل يجوزُ أنْ أدعوَ بهذه الأدعيةِ
٣٨٨	مجتمعةً في بدايةِ الصَّلاةِ، أو أخَتارُ واحدًا منها؟
	(٧٣١) من يُصلِّي الصلواتِ الجَهريةَ مُنفرِدًا، هل يُسِرُّ بالقراءةِ أو يَجهَرُ بها؟ وإن كان
٣٨٨	مَسبوقًا في صلاةِ المغرِبِ في المسجِدِ، فهل يُتِمُّ صلاتَه جَهرًا أو سِرًّا؟
	(٧٣٢) بعضُ النَّاسِ يقولونَ: إنَّه لا يجوزُ للمرأةِ أنْ تَصِلَ رِجْلَها بالرِّجْلِ الأخرى
۳۸۹	
	(٧٣٣) والدتي كبيرةٌ في السِّنِّ، ولديها أخطاءٌ في الصلاةِ، فكثيرًا ما تُكبِّرُ أكثرَ مِن مرَّةٍ،
٣٨٩	وتقرأ سورةً ولا تُكْمِلُها، فهاذا يجب علينا؟ وهل صلاتُها صحيحةٌ؟
	(٧٣٤) صلاةُ المغربِ والعشاءِ عندما يضطَرُّ الإنسانُ ويصلِّيهما في بيتِه؛ هل يصلِّيهما
٣٨٩	جَهرًا أو سِرًّا؟
	(٧٣٥) امرأةٌ تقولُ: هناك مريضٌ في العنايةِ المركّزةِ مدَّةَ خمسةَ عَشَرَ يومًا، فها كيفيَّةُ
٣٨٩	صلاتِه؟
	(٧٣٦) بالنِّسبةِ للمرأةِ، هل تصحُّ الصَّلاةُ في العباءةِ المقلوبةِ، أو الثَّوبِ المقلوبِ،
٣٩.	وذلك بجعلِ ظاهِرِه باطنَهُ؟
49.	التكبيرالتكبير
	(٧٣٧) ما حُكمُ التَّكبراتِ في الصلاةِ غير تَكبيرةِ الإحرام؟ وهل الواجبُ رَفعُ اليَدَين
٣٩.	(٧٣٧) ما حُكمُ التَّكبيراتِ في الصلاةِ غيرِ تَكبيرةِ الإِحرامِ؟ وهل الواجِبُ رَفعُ اليَدَينِ أو اللَّفظُ؟
	(٧٣٨) إذا صَليتُ معَ الجَمَاعِةِ أُكَمِّرُ التَّكبرةَ، ثُمَّ تَأْتيني وَساوسُ فَأُعيدُ التَّكْبرَ ثانيًا

49.	وأنا في الجَمَاعَةِ، فهاذا أَفْعَلُ؟
٣٩٠.	القراءة في الصلاة
	(٧٣٩) أحيانًا لا يخشَعُ الإنسانُ في قراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ السِّرِّيَّةِ، ولا يتفكَّرُ فيها،
49.	ولا يكُونُ قلبُه حاضرًا، فهل يعيدُها إذا ذكَرَ، وقدِ انتهى مِنْها؟
	(٧٤٠) هل تُقْرَأُ البَسمَلةُ في الصَّلواتِ الجهريَّةِ جَهْرًا أو سِرًّا أو لا تُقْرَأُ؟ إذْ إنَّ بعض
	الأئمةِ يقوم مِنَ السُّجودِ أو مِنَ التَّشهُّدِ الأوسطِ، ولا يترُكُ وقتًا لقراءةِ
491	البَسَمَلَةِ، ويقرأً: ﴿آلْكَنْدُ بِنَّهِ﴾ [الفاتحة:٢] مباشَرةً
	(٧٤١) هل نَقرَأُ الفاتحةَ خلفَ الإمامِ في الصَّلاةِ الجهريَّةِ والإمام يقرأ أو ننصت؟ وهل
	صحيحٌ قولُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن قولَه تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُـزَءَانُ
491	فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف:٢٠٤] نزَل في الصَّلاةِ؟
	(٧٤٢) قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا صلاةَ لَمِنْ لم يقرأُ بفاتحةِ الكتابِ»، وقد ورَدَ في قولِ
	المولى تَبَارَكَوَتَعَالَى في سورةِ الفاتحةِ: ﴿ بِنَدِيهِ اللَّهِ الزَّمْنِ الرَّحِيهِ ﴾ [الفاتحة:١]، وبالتَّرقيم
	تُعتبَرُ البَسملةُ الآيةَ الأُولى في فاتحةِ الكتابِ، فهل البَسملةُ مِن فاتحةِ الكتابِ،
	فتكونُ الفاتحةُ سبْعَ آياتٍ نقرؤها في الصَّلاةِ، أو أنَّ فاتحةَ الكتابِ تبدأ مِن
۲۹۲	﴿ الْحَمْدُ بِنَّهِ رَبِّ الْعَسَلِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]، فتكونُ سِتَّ آياتٍ دونَ البَسملةِ؟
	(٧٤٣) امرأة أمُّها بَلَغَتْ ثلاثًا وستِّينَ سنةً، لكنَّها لا تعرِف قراءةَ الفاتحةِ، ولا تعرِف
٣٩٣	الآياتِ، ولا تعرف كيف تُصلِّي، فهل تأثم البنتُ؟ وماذا يجب عليها؟
	(٧٤٤) هل وَرَدَ عنِ الرَّسولِ ﷺ في سُنَّةِ المَغْرِبِ البَعْدِيَّةِ أَنَّه يَقْرَأُ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا
۳۹۳	ٱلۡكَنفِرُونَ ﴾ و﴿قُلُّ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُهُ ﴾؟
498	(٥٤٥) هل يجوز رفْعُ الصَّوتِ بالقراءةِ في الصَّلواتِ المكتوبةِ السِّرِّيَّةِ؟
498	(٧٤٦) إذا سَهَوتُ في قراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ الجهريَّةِ وأنا مأمومٌ، فهل أُعِيدُ الصَّلاةَ؟
498	(٧٤٧) المأمومُ إذا نسِيَ سورةَ الفاتحةِ سواءً في السِّرِّيَّةِ أو الجهريَّةِ؛ ماذا عليه؟
	(٧٤٨) ما حُكمُ قراءةِ الفاتحةِ مرَّتَيْنِ في الرَّكعةِ الواحدةِ؛ فإنِّي في بعض الأوقاتِ أشعُرُ

498	أنِّي نسيتُ أنْ أقرأَها؛ فأقرؤُها؟
	(٧٤٩) إمامٌ نَسِيَ أَنْ يجهَرَ بالقراءةِ في صلاةِ المغربِ، والمأمومونَ اعتقدوا أنَّه طوَّلَ في
490	دعاءِ الاستفتاحِ؛ فلمْ يقرؤوا الفاتحةَ حتَّى ركَعَ، ثُمَّ ذكرَ بعدَ الصَّلاةِ، فهل يُعيدُ الرَّكعةَ؟
	(٧٥٠) إذا صلَّيْتُ خلفَ الإمامِ في صلاةٍ سِرِّيَّةٍ وانتهيتُ من السُّورَةِ والإمامُ لم يَنْتَهِ،
490	فهاذا أفعَلُ ؟
	(٧٥١) بالنِّسبةِ لإمامِ مَسجدٍ في صَلاةِ الفَجْر، هل تَرى مِنَ المشروعِ لَهُ أَنْ يَقْرأ في
490	الركعةِ الأُولِي الذَّارِيَاتِ وفي الركعةِ الثَّانية الطُّورِ، أو هَذا مِن التَّطُويل؟
۲۹٦	(٧٥٢) هل هناك سُوَرٌ مُعَيَّنَةٌ تُقْرَأُ فِي الرَّكعتَينِ قبل صَلاةِ الفَجْرِ؟
	(٧٥٣) بعضُ أئمةِ المساجِدِ يَقْرؤونَ في الجَهريَّةِ مِن وسَطِ السُّورةِ وأحيانًا مِن آخرِ
٣٩٦	السُّورةِ؛ فهل كان الرَّسولُ ﷺ يفعَلُ هذا؟
	(٧٥٤) نسِيَ الإمامُ في صلاةِ المغربِ أنْ يجهَرَ بالقراءةِ، والمأمومونَ اعتقدوا أنَّه طوَّلَ
	في الاستفتاح فلمْ يقرَؤوا الفَاتَّحَةَ، وركَعَ الإمامُ دونَ أنْ يقرَأَ الفاتحةَ جهرًا، ثُمَّ
297	ذكرَ بعدَ الصَّلاةِ؛ فهلْ يُعيدُ الرَّكْعَةَ؟
	(٥٥٥) سمِعْنا مِن فَضيلَتِكم أنَّه يجوزُ للإمام في الفَريضةِ أنْ يقرَأُ مِن المُصحفِ. فإذا
۳۹۸	قلتُ هذا الكلامَ للنَّاسِ قالوا: ما هو الدَّليلُ؟ فما هو الدَّليلُ لأقولَه لهم؟
	(٧٥٦) إمامٌ يقولُ: إنِّي أقرأُ في الثَّالثةِ بـ ﴿ قُلُ هُو آللَّهُ أَحَــَدُّ ﴾ حتَّى لا أسهوَ في صلاتي،
499	فها حُكْمُ فعلِه؟
	(٧٥٧) تقول امرأة تُصلِّي الظُّهْرَ وتقرأُ في الركعتينِ الأُوليينِ الفاتحةَ وسورةً بعدها،
499	فهل تقرأُ في الرَّكعتينِ الأخيرتينِ بعدَ الفاتحةِ سورةً، أو تَكتفي بالفاتحةِ؟
	(٧٥٨) هل قِراءةُ السجدةِ في فَجرِ الجُمعةِ واجِبٌ؟ ومَن قَسَمَ سورةَ السجدةِ على
499	الرَّكَعتينَ هل يَصِحُّ؟
	(٧٥٩) هل يَجوزُ قراءةُ ﴿قُلْ هُو آللَّهُ أَحَـدُ ﴾ في نهايةِ كلِّ ركعةٍ ؟

٤٠٠	(٧٦٠) هل تَجهَرُ المرأةُ في الصَّلاةِ الجَهريةِ مثلَ الرَّجلِ؟
٤٠١	الركوع
	(٧٦١) سَمِعتُ حَديثًا يَقولُ: «إلَّا أَنَّني نُهيتُ أَنْ أَقرَأَ القُرآنَ راكِعًا أو ساجدًا»
	فكيف يَحِمَدُ الإنسانُ الله ويُثنى عليه في الرُّكوع والسُّجودِ؟ وهل هناك صيغةٌ
٤٠١	(٧٦١) سَمِعتُ حَديثًا يَقُولُ: «إلَّا أَنَّني نُهيتُ أَنْ أَقَرَأَ القُرآنَ راكِعًا أو ساجِدًا» فكيف يَحَمَدُ الإِنسانُ الله ويُثني عليه في الرُّكوعِ والسُّجودِ؟ وهل هناك صيغةٌ لحَمدِ الله والثَّناءِ عليه في الصَّلاةِ؟
	لحَمدِ الله والثناءِ عليه في الصّلاةِ؟ (٧٦٧) طفلةٌ عُمْرُها اثنتا عشْرةَ سَنَةً لا تُتِمُّ الرُّكوعَ، وتقولُ: هذا حُدودُ استطاعتي، فها الواجبُ على والدتِها؟
٤٠١	فها الواجبُ على والدتِها؟
	(٧٦٣) بعضُ المُصلِّينَ يقولُ بعدَ الرَّفعِ مِنَ الرُّكوعِ: ربَّنا ولكَ الحمْدُ والشُّكْرُ، فهل ناديُّ عَنْ المَّدِ السُّكْرُ، فهل ناديُّ عَنْ المَادِ اللهِ اللهُ اللهِ المَّا اللهِ المَا اللهِ اللهِ المِلْمُ اللهِ المَا اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ المَّ
٤٠٢	رياده. "والسحر" لها أصل:
	(٧٦٤) هل هذه الصِّيغةُ لحمدِ اللهِ تعالى صحيحةٌ: «اللَّهُمَّ لكَ الحمدُ حَمدًا يُوافي نِعَمَكَ،
٤٠٣	ويُكافِئُ مَزِيدَكَ»؟
	(٧٦٥) أقولُ بعد الرفع من الركوع: سمعَ الله لمن حِدَه، ربَّنا ولك الحمدُ، حمدًا كَثيرًا طيبًا
٤٠٣	ر و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
٤٠٣	9 0
٤ • ٤	(٧٦٧) ما معنى كلمةِ: «وبحَمْدِه» في قولِنا: «شُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه»؟
	(٧٦٨) امرأةٌ تقولُ: والدتي في الصَّلاةِ تقرَأُ سورةَ الإخلاصِ بعدَ الرَّفعِ منَ الرُّكوعِ،
٤ • ٤	فهل هذا صحيحٌ؟
	_
٤٠٥	(٧٦٩) ما القَولُ الصَّحيحُ في وَضعِ اليدين على الصَّدرِ بَعدَ الرَّفعِ من الرُّكوعِ، حيثُ إِن بَعضَهم يقولُ: هي بِدعةٌ؟
	(٧٧٠) ما مَوضِعُ النَّظرِ أثناءَ الشُّجودِ والرُّكُوعِ؟
	السجودا
	. ر. (۷۷۱) كيف يكونُ النُّزولُ إلى السُّجودِ؟ هل يُبدَأُ باليدينِ؟
٤٠٧	ر ٧٧٢) هل تُحافي الم أةُ بدَمْها في السُّحو د كما يفعل الوَّ حُلُ؟

٤٠٧.	(٧٧٣)كيف يكون وَضْعُ الرِّجلينِ في السُّجودِ؟ وهل يختلفُ في الفريضةِ والنافلةِ؟
٤٠٨.	(٤٧٧) ما حُكْمُ تغطيةِ الجبهةِ بطاقيةٍ أو شماغ أو عمَّةٍ أثناءَ الصَّلاةِ؟
٤٠٨.	_
	(٧٧٦) بعضُ النِّساءِ في حَرَمِ المدينةِ أو مكَّةَ عِندَ السُّجودِ تضع مِنديلًا أو شيئًا مِنَ
٤٠٨.	القُهاشِ؛ لتسجدَ عليه، َفهل يجوز لها هذا؟
	(٧٧٧) إذا نَزَلَ خِمَارُ المرأةِ من على جَبينِها وسجَدَت على بَعضِه، أو بالقُفَّازين، فهل يَجوزُ
٤٠٨.	ذلك أو لا؟
	(٧٧٨) هل يَقتصِرُ الإنسانُ في دُعاءِ السُّجودِ على «سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَى»؟ وإذا قال:
٤٠٩.	«سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، واللهُ أكبرُ» في السُّجودِ، هل يجوزُ ذلك؟
	(٧٧٩) ما حُكمُ صَلاةِ مَن إذا سَجدَ لا يُمَكِّنُ يَدَه كامِلةً من الأَرضِ، بل يَضعُ أَصابِعَه
٤٠٩.	فَقَط دون باطِنِ الكَفِّ؟
	(٧٨٠) ما حُكمُ من قالَ بَعدَ الرَّفعِ من السُّجودِ: سَمعَ الله لمن حمِدَه بدَلَ: الله أكبَرُ؟
٤٠٩.	وما يَلزَمُ الشَّخصَ إذا كان كَثَيرَ الشَّكِّ في أركانِ الصلاةِ؟
	(٧٨١) عندما أُدعو في السُّجودِ هل أَبدَأُ بالثَّناءِ على الله ثُمَّ بالصلاةِ على النَّبِيِّ عَلَيْكُ، ثُمَّ
٤١٠.	أدعو؟
٤١٠	(٧٨٧) إذا قامَ الإنسانُ من السُّجودِ فمَتى يَكونُ موضِعُ التَّكبيرِ؟
٤١٠	(٧٨٣) امرأةٌ أثناءَ الدُّعاءِ في السجودِ تُؤَمِّن على دُعائِها، فهل هذا بدعةٌ؟
	(٧٨٤) مِن المعلوم أنَّ مِن أُسبابِ قَبولِ الدُّعاءِ الثَّناءُ على الله عَزَّهَجَلَّ، والصلاةُ على
	النَّبِيِّ ﷺ فَهَل أَفْعَلُ ذلك في السُّجودِ؟
٤١١	(٧٨٥) هل يَجوزُ أن أدعُوَ بأَدعيةِ القُرآنِ أَثناءَ الشُّجودِ في الصَّلاةِ؟
٤١٢	(٧٨٦) والِدي يُعانِي مِن أَلَم في السُّجود بسبَب كَسْر في يَدِه، فهاذا يَعمَل؟
	(٧٨٧) هل يَجوزُ للمسلمِ أَنْ يستخيرَ اللهَ وهو ساجدٌ؛ بحُكْمِ أنَّه أقربُ ما يكونُ العبدُ
٤١٢	إلى الله جَلَّوَعَلَا وهُو ساجِدٌ؟

113	التشهد والسلام
	(٧٨٨) قَولُنا في التَّحياتِ: «السَّلامُ عليك أيُّها النَّبِيُّ» هل يُؤخَذُ من هذا الدُّعاءِ للنَّبِيّ
٤١٢	عَلَيْ بِالمغفرةِ والسَّلامةِ؟ وهلَ يَجوزُ أن أقولَ: اللَّهُمَّ ارزُقِ النَّبِيَّ عَلَيْ الوسيلةَ؟
	(٧٨٩) ما هي صفةُ الصَّلاةِ على النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؟ وهل يصِحُّ أَنْ نُطلِقَ لفظ
٤١٣	
٤١٥	(٧٩٠) هل تُقالُ الصَّلاةُ الإبراهيميَّةُ في التَّشهُّدِ الأوَّلِ؟
٤١٥	(٧٩١) ما هي صيغُ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ الَّتِي يُسْتَحَبُّ أَنْ تُقالَ؟
	رِي التَّشَهُّدِ؟ وكيف يكونُ وَضْع اليدَيْن عندَ التشهُّد؟ وكيف يكون تحريكُ السَّبَّابةِ في التَّشهُّدِ
٤١٦	الأوَّلِ والأخيرِ؟ ومتى يكونُ تحريكُها؟
	(٧٩٣) هل التَّورُّكُ في الصَّلاةِ الرُّباعيةِ فَقَط، أو في الجُلوسِ الأَخيرِ حتَّى لو كانت الصَّلاةُ
٤١٧	ئُلاثيةً؟
٤١٧	(٧٩٤) هل يَصِحُّ التَّورُّكُ للنِّساءِ في الصَّلاةِ؟
٤١٧	(٧٩٥) ما الحكمُ فيمن يرفَعُ أطرافَ الأصابعِ عندما ينتهي مِن التَّشهُّدِ في الصَّلاةِ؟
	(٧٩٦) رَفَعُ السبابةِ أثناءَ المرورِ بذِكرِ الله هل هُو خاصٌّ في التَّشَهُّدِ فَقَط، أو عامٌّ في الصلاةِ
٤١٨	أُو يَجُوزُ فِي الأَذَكَارِ بَعَدَ الصَلَاةِ، أَو هُو عَامٌّ عَنْدَ كُلِّ ذِكْرٍ للهُ؟
	(٧٩٧) إذا قام الإمامُ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ ونسِيَ التشهُّدَ الأوَّلَ وسبَّح به ثِقَتانِ، فهل
٤١٨	يَرجِعُ؟ معَ العلمِ أنَّه لم يَقرَأِ الفاتحة بعدُ؟
	(٧٩٨) شخصٌ يصلِّي، ولكنَّه عندما يأتي إلى التَّشهدِ الأخيرِ لا يقرَأُ التَّشهُّدَ كاملًا؛ يقرأُ
	مِن: اللَّهُمَّ صلُّ على محمدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ، ولم يكنْ يعرفُ أنَّ المقصودَ بالتَّشهُّدِ
٤١٩	الأخيرِ هو التَّشهُّدُ كاملًا؛ فهل صلاتُه صحيحةٌ، أو ماذا يفعَلُ؟
٤١٩	(٧٩٩) إذا سلم الإمام فمتى يلتفت بوجهه إلى المأمومين؟
	(٨٠٠) امرأةٌ صُلَّتْ أحدَ الفروضِ ولم تجلِسْ للتَّشهُّدِ الأوَّلِ، فهاذا يَلْزَمها؟ هل تُعيدُ
٤١٩	الصَّلاةَ؟

	(٨٠١) أثناءَ الجُلُوسِ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ لقِراءةِ التَّشَهُّدِ الأُوَّلِ؛ هل يُقرَأُ معه التَّشهُّدُ
٠٢3	الأخير؟
	(٨٠٢) بعضُ النَّاسِ يَرَونَ فرْضَ السَّلام على النَّبيِّ ﷺ في التَّشهُّدِ مرَّةً واحدةً، وفيها
٤٢٠	بعد يبْقي مُستَحَبًّا، فأرجو منكم التَّوجيهَ في ذلك.
	(٨٠٣) هل التَّعوُّذُ من أربع: من عَذابِ القَبرِ، ومن عَذابِ جَهَنَّمَ، وفِتنةِ المحيا
173	والماتِ، وفِتنةِ المسيحِ الدَّجالِ، في التَّشهُّدِ هل هي واجبةٌ أو سُنةٌ؟
	(٤٠٤) هل الدُّعاءُ بَعدَ السَّلَامِ وارِدٌ؟
	(٨٠٥) بعضُ الإخوان يَستَعمِلُون السُّبحةَ في المسجِدِ، فأقولُ لهم: إن النَّبِيَّ ﷺ يُسبِّحُ
277	بأصابِعِه، فيَقولُ: إنَّني أصلِّي على النَّبِيِّ عَلَيْهِ وأعُدُّ، فها الحُكمُ في استِخدامِها؟
٤٢٣	مبطلات الصلاة
٤٢٣	(٨٠٦) إذا كثُرَ الرِّيقُ وبلعَتْه المرأةُ وهي في الصَّلاةِ؛ فهل في ذلك حرَجٌ؟
	(٨٠٧) أحيانًا بعد انقِضاءِ الصلاةِ أتبَيَّنُ وُجودَ نجاسةٍ في ثِيابي، لا أَعلَمُ متى حَدَثَت؛
٤٢٣	فهل أُعيدُ الصلاةَ؟
	(٨٠٨) كنتُ في الماضي أُحِسُّ بأنه يَخِرُجُ منِّي بولٌ، وكنتُ أنسُبُ هذا للوَسواسِ، وما
	كنتُ أُفتِّشُ، والآنَ ثبَت لي أنَّ هذا صحيح؛ وقد رأيتُ هذا بعيني، وأجريتُ
	تحاليلَ بالمستشفى. وكنتُ قد حججتُ قبل ذلك على هذه الحالِ؛ فهل عليَّ
٤٢٣	شيءٌ؟ وهل أُعيد الصَّلواتِ؟
878	(٨٠٩) كثيرًا ما أشرُدُ وأفكِّر في الدُّنيا أثناءَ الصَّلاةِ، فهل هذا يَنقُصُ من أَجْرِ الصَّلاةِ؟
	(٨١٠) إذا لبَّسَ الشَّيطانُ على الإنسانِ في الصَّلاةِ، ومعلومٌ أنَّه ينفُثُ عن يسارِه؛ فهل
٤٢٤	يلتفِتُ وهو في الصَّلاةِ لينفُثَ؟
	(٨١١) مجموعةٌ منَ الناسِ كانوا مُسافرينَ، وعندما حانَتِ الصَّلاةُ صلَّى أحدُهم بهم
	إمامًا، وعندما فرغ من الصلاة قال: صلَّيتُ بكم غيرَ مُتَوَضِّي ناسيًا، فأعاد
٤٢٤	الصَّلاةَ، ولم يُعِيدُوا هم، فما حُكْمُ ذلك؟

٤٢٥.	(٨١٢) هل صلاةُ الإمامِ حاسِرَ الرَّأسِ يَنْقُصُ مِن أَجْرِ صلاتِه شيئًا؟
	(٨١٣) امرأةٌ نزَلَ على جَمارِها مِن أَنْفِها دمٌ كثيرٌ، وصلَّتْ بهذا الخِمارِ خمسةَ فُروضٍ،
٤٢٥.	فهل تُعيدُ هذه الصَّلاةَ؟
	(٨١٤) بعضُ السَّيِّداتِ يَطُفْنَ في الحرم ويَمْرُرْنَ أمامَ المصلِّينَ، وأحيانًا لا يستطيع
270	المصلِّي أَنْ يَرُدَّهُنَّ لأنَّهُنَّ يَمْرُرْنَ أَماَمَه بسرعةٍ، فهاذا عليه؟
573	(٨١٥) هل المرأةُ تقطعُ صلاةَ المرأةِ إذا مَرَّت أمامَها؟
۲۲3	(٨١٦) هَلِ الأطفالُ يَقطعونَ الصَّلاةَ؟
٤٢٦	(٨١٧) هلَ يَقطَعُ الصَّفَّ الطِّفلُ الصَّغيرُ غيرُ المميِّزِ؟
	(٨١٨) أحيانًا يكونُ هناك كثيرٌ مِنَ الحركةِ للمرأةِ وهي تُصلِّي والأطفالُ حوْلَها، فها
277	_
٤٢٧	(٨١٩) بعضُ النِّساءِ تُجْلِسُ بعضَ أطفالهِا بجانبِها في مُصلَّى النِّساءِ، فهل في ذلك شيءٌ؟
	(٨٢٠) ما حُكمُ الصَّلاةِ أمامَ المرآةِ أو ما شابَهَها؟
	(٨٢١) لدينا شابٌّ يبلُغُ من العُمرِ الخامسةَ والثَّلاثينَ وعنده نَقصٌ في عقلِه، وهو يُصَلِّي
	باستمرارٍ الصَّلواتِ المكتوبةَ والنَّفلَ، ولكنْ لا يُميِّزُ؛ يُصَلِّي -مثلًا- الصُّبحَ أربعًا
	أو ثلاثًا أو خمسًا، هل تُعْتَبَرُ صَلاةً هذا الرَّجلِ صحيحةً على حسَبِ عقلِه أو لا؟
277	وهل يجوزُ لنا أنْ نقومَ بتَشجيعِه عليها بهذه الحالِ أو نَحْرِمَه منها؟
٤٢٨	(٨٢٢) بعضُ النَّاسِ يصلِّي وفي فمِه عَلَكٌ؛ هلْ يجوزُ له هذا؟
8 7 9	(٨٢٣) أُصيبَتِ امرَأَةٌ في حادِثٍ، وأثناءَ صَّلاتِها تَسْهُو مِنَ التَّعَبِ، فَهَلُ تَبْطُلُ صَلاتُها؟ .
٤٢٩	(٨٢٤) هل تَبْطُلُ صلاةُ الَّذي يُسابِقُ الإمامَ في الصَّلاة؟
	(٨٢٥) نَرى كَثيرًا من المصلينَ يَشتَغِلُون بإصلاحِ بَعضِ الثِّيابِ مثلَ الغُترةِ، والشَّماغِ
	أثناءَ الصَّلاةِ مع كُلِّ رُكوعٍ وسُجودٍ، فهل يُعَدُّ هذا من الحَركاتِ المبطِلةِ للصَّلاةِ؟
٤٣٠	وما حَدُّ الْحَرَكَاتِ التِي تُبطِّلُ الصلاةَ؟
	(٨٢٦) أرى كثيرًا منَ النَّاسِ يجلِسُ ساكنًا قبلَ الصَّلاةِ، فإذا شرَع في تكبيرةِ الإحرام

	بعدَ الإمامِ إذا به يَبدَأُ بحركاتٍ مختلفةٍ كثيرةٍ ليستْ منَ الصَّلاةِ، فهذا يهتمُّ
	بملابسِه، وهذا ينظُر إلى أظافرِه ويديْه، وآخرُ ينظُرُ إلى السَّاعةِ والبيجر، وما إلى
۲۳۱	ذلك
	(٨٢٧) امرأةٌ عِندَها أَطفالٌ صِغارٌ وأَثناءَ صَلاتِها يتَشاجَرون أو يَصعَدون على أماكِنَ
	عاليةٍ، فتَقومُ بتَنبيهِهِم برَفعِ صَوتِها بالتَّكبيرِ أو بالتَّسبيحِ إِنذارًا لهم ولتَهدِئتِهم،
۲۳3	وهُم بِدَورِهم يَستَجيبونَ لذَلك، فهَل في هذا ضَررٌ على الصَّلاةِ؟
۲۳٤	(٨٢٨) إذا صلَّتِ المرأةُ وهي منتقِبةٌ هل يجوز لها ذلك؟
۲۳٤	(٨٢٩) ما حُكْمُ الصَّلاةِ على شيءٍ مرتفِعٍ مثْلِ سريرٍ أو فِراشٍ؟
243	(٨٣٠) ما حُكْمُ الصَّلاةِ في مكانٍ فيه كتُبُّ مَدْرَسِيَّةٌ وبَعْضُ الصُّورِ؟
	(٨٣١) ما حُكمُ الشرع في نظركم في الصَّلاةِ على السِّجَّادَةِ الَّتي فيها صُوَرٌ للمساجِدِ،
243	والمَناراتِ، والقِبابِ على القُبورِ، وغَيْرِ ذلك؟
٤٣٣	
	(٨٣٣) هل يَجوزُ قَطعُ صلاةِ الْفَريضةِ أو النافلةِ، لأيِّ سببٍ، سواءٌ كان للرَّدِّ على
٤٣٣	الهاتِفِ أو فتحِ البابِ أو لفَكِّ مُشاجرةٍ بين الأطفالِ وغير ذلك؟
	(٨٣٤) امرأةٌ يُراوِدُهَا الوَسواسُ أثناءَ الصَّلاةِ، فهل هناك أدعيةٌ وأَذكارٌ تَطرُدُ هذا
243	الوسواسَ؟
	(٨٣٥) امرأةٌ يكثُرُ عندها الوسواسُ أثناءَ الصَّلاةِ، فتسجُدُ سَجدتينِ أو أكثَرَ، ثمَّ تسجُدُ
٤٣٤	للسهوِ؛ فما نصيحتُكم لهذه المرأةِ؟
	(٨٣٦) امرأةً أُصيبَتْ بوِسواسٍ في الوُضوءِ والصَّلاةِ حتَّى في الحَلَفِ فلا تَدْري هل
٤٣٤	حَلَفَتْ أو لا، فبِهاذا تَنْصَحُون مَن أُصيبَ بهذا المَرَضِ؟
٤٣٥	(٨٣٧) عندها وسوسةٌ في الصَّلاةِ والطَّهارةِ، بهاذا تنصَحُها؟
٤٣٥	باب سجود السهو
٤٣٥	(۸۳۸) ما هي صفةُ سجو دِ السَّهو؟

	(٨٣٩) كَيْفَ يكون سجودُ السَّهوِ حالَ الزِّيادةِ في الصَّلاةِ، وإذا شكَكْتُ في الصَّلاةِ
	الرُّباعيَّةِ -مثلًا- هل صلَّيْتُ أربعًا أو ثلاثًا، ثُمَّ غلَبَ على ظَنِّي أَنَّني صلَّيْتُ ثلاثًا؛
٤٣٥	فأتَيْتُ بالرَّابِعةِ؟
۲۳٤	(٨٤٠) متى يكونُ سجودُ السَّهوِ قبلَ السَّلامِ، ومتى يكونُ بعدَ السَّلامِ؟
٤٣٦	(٨٤١) ماذا يُقالُ في سُجودِ السَّهوِ؟
	(٨٤٢) أحيانًا أسهو في الصَّلاةِ، فعِندَما أُصلِّي صلاةَ العصرِ -مثلًا- يَلْتَبِسُ عليَّ الأمْرُ
	في بعضِ الأحيانِ، ولا أدري إنْ كنتُ صلَّيْتُ أربعَ ركَعاتٍ أو ثلَاثَ ركَعاتٍ،
٤٣٧	فهاذا أفعَلُ ؟
	(٨٤٣) هُناكَ امرأةٌ إذا أطالَتِ السُّجودَ في الصَّلاةِ فلا تدري هل سجدَتِ السَّجدةَ
٤٣٧	الأُولَى أو الثَّانيةَ، فتسجُدُ للسَّهوِ، فلعلَّ لكم توجيهٌ في ذلك.
	(٨٤٤) إذا نَسِيَ المُصلِّي في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ التَّشهُّدَ الأوَّلَ، وقام إلى الرَّكعةِ النَّالثةِ، فهاذا
٤٣٨	عليه؟ وَمتى يكون سجودُ السَّهوِ قبلَ السَّلامِ؟ ومتى يكُون بعدَ السَّلامِ؟
	(٥٤٥) حدَثَ لي سَهْوٌ في صلاةِ العصرِ، ولا أدري أصلَّيْتُ أربعَ ركعاتٍ أَو ثلاثَ
٤٣٨	ركعاتٍ، فهاذا أفعَلُ ؟
	(٨٤٦) في صلاةِ الظُّهْرِ في الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ رَكَعَ الإمامُ دونَ أَنْ يجهَرَ بالتَّكْبيرِ، فلَمْ يرْكَعْ
	أَحَدٌ مِنَ المَامُومَينَ، ثُمَّ رَفَعِ الْإِمامُ فَرَكَعَ بعضُ المصلِّينَ وظلَّ البَعْضُ الآخرُ
	واقِفًا، فعِنْدَها كَبَّر الإِمامُ وظَلَّ واقْفًا بُرْهةً ثُمَّ رَكَع مَرَّةً أخرى، فَرَكَعَ المصلُّون
٤٣٨	
٤٣٩	(٨٤٧) إذا صلَّى الإنسانُ ونسِيَ السُّجودَ الثَّاني في الرَّكعةِ الأخيرةِ؛ هلْ يُعيدُ؟
	(٨٤٨) امرأةٌ شكَّتْ في عدَدِ الرَّكعاتِ وهي في التَّشهُّدِ الأخيرِ؛ فهاذا يلزَمُها؟
	(٨٤٩) إذا شَكَّ المصلِّي في عدَدِ الرَّكَعَاتِ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّم، فهاذا يَفْعَلُ ؟
	(٥٥٠) إذا سَجَدَ الإِمامُ للسَّهوِ بَعدَ السَّلامِ، فإن المسبوقينَ يَرفَعون مُباشرةً بَعدَ السَّلامِ؛
٤٤٠	لِقَضاءِ ما فاتَهُم قَبلَ السُّجُودِ للسَّهوِ الذي بَعدَ السَّلامِ، فمَتى يَسجُدون للسَّهوِ؟

٤٤٠	(١٥١) سها المأمومُ وحدَه ولم يركعْ مع الإمامِ، فهل يسجدُ سجودَ السَّهوِ وحدَه؟
٤٤١	(٨٥٢) امرأة جَلَسَتْ للتَّشَهُّدِ الأُوَّلِ ثُمَّ نَسِيَتْ وسلَّمَتْ، هل يجبُرُها سُجودُ السَّهْوِ؟
٤٤١	(٨٥٣) في السُّجودِ قدْ أنسى قولَ: «سُبْحانَ ربِّيَ الأَعْلى» فهاذا يَلْزَمُنِي؟
	(٨٥٤) لو قامتِ المرأةُ للصَّلاةِ، وصلَّتْ ركعةً واحدةً وجلَسَتْ للتَّشهُّدِ، ثمَّ ذكرَت
٤٤١	أنَّها لم تُصَلِّ إلَّا ركعةً، فهاذا عليها؟
	(٥٥٨) شَخصٌ سلَّمَ قَبلَ الإمامِ ناسيًا، ثمَّ انتبَهَ فأكْمَلَ مع الإمامِ وسلَّم، ماذا يلزَمُه
٤٤١	في هذه الحال؟
	(٨٥٦) امرأة صلَّت صلاةً رباعيَّةً ونَسِيَتْ أَنْ تقرَأَ آيةً مِن الفاتحةِ في إحدى الرَّكعاتِ؛
£ £ ¥	فجاءتْ بخامِسَةٍ وسجَدَتْ للسَّهْوِ
233	(٨٥٧) هَلْ نسيانُ سجودِ السَّهوِ يُبْطِلُ الصَّلاةَ؟
2 2 3	(٨٥٨) تقولُ السَّائلةُ: إنَّها تُعاني من وسواسٍ في الصَّلاةِ، فهل تَسجُدُ للسَّهوِ بعدَ الصَّلاةِ؟ .
	(٨٥٩) إذا أخطأ الإِنسانُ في الفَريضةِ وقَرأً سورةً قَبلَ الفاتحةِ، فهاذا يَلزَمُه؟
	(٨٦٠) صَلَّينا الظُّهُرَ مع الإِمامِ ونَسِيَ الجُلُوسَ في الثانيةِ للتَّشهُّدِ، ثُمَّ في الثالِثةِ جَلسَ
	للتَّشهُّدِ، ثُمَّ قامَ وأَتَى بَرَكعةٍ رابِعةٍ وخامِسةٍ، فليَّا قامَ للخامِسةِ جَلَستُ أنا
	ونَبَّهَتُه فلم يَنتَبِه، حتَّى جَلسَ للتَّشُهُّدِ في الخامسةِ فقَرَأْتُ التشهُّدَ وسَلَّمتُ معه،
	وقَبَلَ أَن يُسَلِّمَ سَجِدَ سَجِدَتَينِ للسَّهوِ؟ ومَن دَخَلَ معه في الرَّكعةِ الثانيةِ صَلوا
٤٤٣	مَعهُ أُربَعَ رَكَعاتٍ فهَل يَلزَمُهُم الإِتيانُ بخامِسةٍ.
	(٨٦١) إذا سَها الإِمامُ في الصَّلاةِ فصَلَّى الرُّباعِيةَ خَمسَ رَكعاتٍ مَثلًا، فها حُكمُ المسبوقِ
	برَكعةٍ أو عِدةِ رَكعاتٍ؟ هل يَعتَدُّ بالرَّكعةِ الخامِسةِ ويُسلِّمُ مع الإِمامِ إذا كانت
	رَكعةً؟
٤٤٤	باب صلاة التطوع
	(٨٦٢) ما هي السُّننُ الرَّواتبُ الواردةُ في الكتابِ والسُّنَّةِ؟
٤٤٥	(٨٦٣) ما هي السُّنَنُ الرَّواتِثُ الواحِيةُ على المسلِّم والمسلمة؟

ر	(٨٦٤) سمِعْتُ أَنَّ للصَّلاةِ سُننًا مُؤكَّدَةً وأُخرى غيرَ مُؤكَّدَةٍ؛ فما الفرقُ بينهما؟ وهل
	مَن تَرَكَ هذه السُّننَ يُحاسَبُ على تَرْكِها؟
	(٨٦٥) هَلْ يَجِبُ استحضارُ نِيَّةِ الصَّلاةِ في القَلْبِ عِنْدَ كُلِّ صلاةٍ في السُّنَنِ والرَّواتِبِ؟
٤٤٧.	(٨٦٦) هل يَكْفي أداءُ الفَرائضِ وحدَها؟ وإذا ترَكَ الإنسانُ النَّوافِلَ؛ هل يأثَمُ بذلك؟
١	(٨٦٧) لو كان الإنسانُ يُصَلِّي السُّنَّةَ الرَّاتبةَ ونوى بها أيضًا صَلاةَ الاستخارةِ؛ فهل هذ
٤٤٨	صحيحٌ أو أنَّ الاستخارةَ لها صَلاةٌ مُعيَّنةٌ ؟
٤٤٨	(٨٦٨) إذا دخَلَ الرَّجُلُ المسجدَ ولم يُصلِّ تحيةَ المسجدِ فهل يُنْكَرُ عليه؟
٤٤٨	(٨٦٩) هل تُصلَّى النافلةُ أو تحيَّةُ المسجدِ في وقتِ النَّهيِ؟
٤٤٩	(٨٧٠) ما حكمُ تحيَّةِ المسجدِ في أوقاتِ النَّهيِ؟
٤٥٠	(٨٧١) هل يَنوي الشَّخصُ نِيةَ رَكعتين للراتِبَةِ، وتَحيةِ المسجِدِ معًا؟
((٨٧٢) توجد عادةً في المُجَمَّعاتِ التِّجاريَّةِ مُصَلَّيَاتٌ للنِّساءِ، فهل يجبُ على المرأةِ أن
٤٥٠	تؤدِّيَ تحيَّةَ المَسْجِدِ إذ دخلتْ هذا المصلَّى، وهل عليها أن تَنتظِرَ حتَّى تُقامَ الصَّلاةُ؟
	(٨٧٣) إذا دَخَلتُ المسجِدَ قَبلَ أذانِ الظُّهرِ أو قَبلَ أذانِ المغرِبِ بدَقائِقَ، فهل يَجوزُ أن
٤٥٠	أُصلِّيَ رَكعَتينِ؟
٤٥٠	(٨٧٤) مَتَى يَبْدَأُ وقْتُ صلاةِ الضُّحَى؟
٤٥١	(٥٧٥) ما وَقْتُ صَلاةِ الضُّحي؟
٤٥١	(٨٧٦) ما هو وَقْتُ صَلاةِ الضُّحي؟ وكم عدَدُ رَكعاتِها؟
٤٥١	(٨٧٧) مَتَى آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الضُّحَى ؟
٤٥١	(٨٧٨) ما أهميةُ وأفضَّليةُ صلاةِ الضُّحي؟
	(٨٧٩) هل لا بُدَّ أن يَثبُت المسلِمُ في صلاةِ الضُّحي على عَددٍ مُعيَّنٍ، ففي بعضِ المراتِ
	أُصلِّي رَكعتَين أو أَربَعًا أو سِتًّا؟
٤٥٢.	(٨٨٠) هل صَحبحٌ عَدمُ المُداو مة على صَلاة الضُّحي؟

(٨٨١) إذا ترَكَ الإنسانُ صلاةَ الضُّحي بعضِ الأيَّامِ؛ لظُروفِ العمَلِ، أو كان مُسافرًا
على الطريقِ، هل عليه ذنبٌ؟٣٥٠
(٨٨٢) في صلاةِ الضُّحي هلْ لا بُدَّ للمُسلِمِ أَنْ يثْبُتَ على عددٍ مُعيَّنٍ، فبَعْضُ المرَّاتِ
أصلِّي تَسليمةً أو تَسليمَتَيْنِ أو ثلاثًا؟
(٨٨٣) هل يجوزُ الزِّيادةُ على ثماني رَكَعاتٍ في سُنَّةِ الضَُّحَى؟ ٤٥٣
(٨٨٤) هل يجوزُ للرِّجالِ أو للنِّساءِ أنْ يُصلُّوا صلاةَ الضُّحي جماعةً؟ ٤٥٤
(٨٨٥) صلاةُ الضُّحي إذا فاتَتْ هل لها قضاءٌ؟
(٨٨٦) هل ورَدَتْ صفةٌ في راتبةِ الظُّهْرِ أنه يصَلِّي ركعتينِ قبلَ الظُّهرِ وأربعًا بعدَها؟ ٤٥٤
(٨٨٧) بالنِّسبةِ لسُنَّةِ الظُّهرِ، إذا كان الإنسانُ يأتي إلى المسجدِ مبكِّرًا، ويكون في المسجدِ
قبلَ الصَّلاةِ، فهل إذِا أذَّنَ المؤذِّنُ يقوم الإنسان ليُصلِّيَ أو لا؟ ٤٥٤
(٨٨٨) هل راتبةُ صَلاةِ الظُّهرِ القَبْلِيَّةُ والبَعديَّةُ تكونُ أربعَ رَكعاتٍ مُتَّصلةً؟ ٥٥٥
(٨٨٩) سَمِعْتُ أَنَّ هناكَ حديثًا في أنَّ راتبةَ الظُّهرِ الَّتي قبْلَها أربعُ ركَعاتٍ بسلامٍ واحدٍ،
فيا صحَّتُهُ ؟
(٨٩٠) إذا فاتَتِ الإنسانَ راتبةُ الظُّهرِ إلى أنْ خرَجَ وقتُ الظُّهرِ، ودخَلَ وقتُ العصرِ،
فكيف يَقضيها؟
(٨٩١) السُّنَّةُ القَبْلِيَّةُ الَّتِي هِي قَبْلَ صلاةِ الظُّهِرِ الأَرْبَعُ رَكْعاتٍ، هل تُؤَدَّى قبلَ صلاةِ
الجُمُعَةِ أو لا؟
(٨٩٢) بالنِّسبةِ للسُّننِ الرَّواتبِ هل يُصَلَّى قبلَ الظُّهرِ أربعُ رَكَعاتٍ أو ركعتانِ فقطْ؟ ٤٥٦
(٨٩٣) راتبةُ الظُّهرِ هل هي بعدَ الأذانِ أو قبْلَ الأذانِ؟
(٨٩٤) بالنِّسبةِ لسُنَّةِ الظُّهرِ، الإنسانُ يأتي إلى المسجدِ مبكِّرًا ويكونُ في المسجدِ قبلَ
الصَّلاةِ، فهل إذا أُذِّن يقومُ ويصلِّي أو لا؟
(٨٩٥) بعضُ النَّاسِ يصلِّي سُنَّةَ الظَّهْرِ أربعَ ركعاتِ بتشهَّدَيْنِ وسلامٍ واحدٍ، فهَلْ هذا
حائزٌ؟

٤٥٧	(٨٩٦) ما حكمُ الصَّلاةِ أربعًا بعدَ الظُّهرِ؟
٤٥٧	9
٤٥٨	
٤٥٨	(٨٩٩) متى تُؤدَّى سُنَّةُ العَصِرِ؟
٤٥٨	(٩٠٠) هل لصَلاةِ العصرِ سُنَّةٌ قَبْلِيَّةٌ؟
१०९	(٩٠١) هل ورَدَ عَنِ الرَّسولِ ﷺ أنَّه صلَّى بعدَ صلاةِ العصرِ سُنَّةً؟
	(٩٠٢) هل صحيحٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُصلِّي قبلَ صلاةِ اللَّيلِ ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ؟ وهل
१०९	تُعدَّانِ مِنَ الإحدى عشْرةَ ركعةً أو لا؟
१०१	(٩٠٣) ما حكمُ صلاةِ السُّنَّةِ قبْلَ صلاةِ العصرِ؟
٤٦٠	(٩٠٤) حديثُ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأَ صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»؛ متى تُؤَدَّى الأربعُ رَكعاتٍ؟
	(٩٠٥) هل ورَد صلاةُ أربع رَكَعَاتٍ قبلَ العصرِ؟ وهل تُصلَّى؟
٤٦٠	(٩٠٦) هل تُصلَّى الرَّكَعاتُ الأربعُ اللَّاتي قبلَ العصرِ بتسليمةٍ واحدةٍ أو بتسليمتَيْنِ؟
१७	(٩٠٧) سُنَّةُ صلاةِ العصرِ هل هي قبلَها أو بعدَها؟ وهل هُناك سُوَرٌ معيَّنةٌ تُقْرَأُ فيها؟
٤٦١	(٩٠٨) هل تكون سُنَّةُ العصرِ بعدَ الأذانِ أو قبلَ الأذانِ؟
٤٦١	(٩٠٩) سُنَّةُ العَصْرِ، هل وقتُها بينَ الأذانِ والإقامَةِ، وإذا فات وقتُها هل تُصَلَّى أو لا؟
277	(٩١٠) الأربعُ رَكَعَاتٍ قبلَ العصرِ هل هي منَ السُّننِ الرَّواتبِ؟
٤٦٣	(٩١١) هل أفضَلُ الرواتِبِ هي سُنَّةُ المغرِبِ وسُنَّةُ الفَجرِ لمن حافَظَ عليها؟
१२१	(٩١٢) امرأةٌ تُصَلِّي بَعدَ راتِبةِ المغرِبِ أربَعَ رَكعاتٍ: رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ، فهل يَجوزُ؟
	(٩١٣) أصابَنا العجزُ والكسل، فلا نخرُجُ لصلاةِ الفجرِ إلَّا وقد شرَعَ الإمامُ في
	الصَّلاةِ، فأحيانًا نُدْرِكُ تكبيرةَ الإحرامِ، وأحيانًا تفوتُ؛ فهل نُصلِّي الرَّاتبةَ بعدَ
१७१	الصَّلاةِ، أو لا؟
	(٩١٤) مَن فاتَنَّهُ السُّنَّةُ الرَّاتبةُ في صلاةِ الفجرِ، هلِ الأفضلُ له أنْ يُصلِّيَها بعدَ الفريضةِ،
٤٦٤	أو بعدَ شُروقِ الشَّمس؟ وما الحُكمُ إِنَّ كانَ هناك حَلْقةُ علم بعد صلاةِ الفجر؟

	(٩١٥) أنا ممَّن يقومُ في أكثرِ الأحيانِ عَقِبَ أذانِ الفجرِ، وأحيانًا لا أضمن سُنَّةَ الفجرِ
१२०.	قبلَ الإقامةِ فأصلِّها في البيتِ، فهل في هذا حرجٌ؟
१२०.	(٩١٦) بعضُ الناسِ يُصلِّي بين أذانِ الفَجرِ والإِقامةِ أكثرَ من رَكعَتين، فهل يَجوزُ ذلك؟
१२०.	(٩١٧) سَمِعنا أن سُنةَ الفَجرِ لا يُبادَرُ بها بعد الأذانِ مُباشرةً؟
٤٦٦.	(٩١٨) امرَأَةٌ لا تصلِّي جميعَ الرَّواتِبِ، هَلْ يَلْزَمُها شَيْءٌ في ذَلِكَ؟
	(٩١٩) امرأةٌ تقولُ: السُّنن الَّتي تُصَلَّى قبلَ الفرائضِ هل تُصلِّيها المرأةُ حتى بعدَ إقامةِ
٤٦٦.	الصلاةِ؛ حيثُ إنَّها تصلِّي في بيتِها؟
٤٦٦.	(٩٢٠) ما حكمُ صلاةِ المُتنَفِّلِ وهو جالِسٌ؟
٤٦٧.	(٩٢١) هل يَجوزُ صلاةُ الحاجةِ أو صلاةُ الاستخارةِ بعدَ صلاةِ العصرِ يومَ الجُمُعةِ؟
٤٦٧.	(٩٢٢) كيْفَ يكونُ شُعورُ الإنسانِ بعدَ الاستخارةِ؟
٤٦٧.	(٩٢٣) هَلْ دعاءُ الاستخارَةِ يُقالُ عندما يَحْتارُ الإِنْسانُ أو عندَمَا يَهِمُّ بعملِ شيءٍ؟
	(٩٢٤) بالنِّسبةِ للاستخارةِ هل العِبرةُ بالرَّاحةِ النَّفسيَّةِ الَّتِي يُحِسُّها الإنسانُ، أو بالَّذي
٤٦٨.	يُقَدِّرُهُ اللهُ عَزَّقِجَلًا؟
٤٦٨.	(٩٢٥) ما حُكمُ سُنَّةُ الطَّوافِ؟ وأين تُصَلَّى؟
	(٩٢٦) بالنِّسبةِ للرَّواتبِ؛ أناسٌ يسافِرونَ مِن الرِّياضِ إلى الحائلِ، ويلتزِمونَ بهذه
१२९	السُّننِ الرَّواتبِ؛ فما حكمُ تركِ هذه السُّننِ الرَّواتبِ؟ وما حكمُ الإتيانِ بها؟
	(٩٢٧) امرأةٌ تقولُ: إنَّها محافظةٌ على صلاةِ الوترِ، ولكنَّها تترُكُ السُّنَنَ الرَّواتبَ، فما
१२९	حُکمُها؟
	(٩٢٨) لو أن رجلًا دخَل المُسْجِدَ لِيُصلِّيَ صلاةَ المغربِ بعد أنِ انتهى النَّاسُ منَ الصَّلاةِ،
	ثمَّ أراد رجلٌ أنْ يَتَصَدَّقَ عليه، فهل يَلزَمُه بعد أن يُسَلِّمَ المصلِّي الفريضةَ منَ
٤٧٠	الثَّالثةِ أَن يقومَ المتصدِّق للرَّابعةِ؟
	(٩٢٩) هناك مَن يقولُ: إنَّ ليلةَ النِّصفِ مِن شعبانَ تُفْرَدُ بعِبادةٍ، فهل ورَدَ في ذلك
٤٧٠	شيء ع

	(٩٣٠) هل يجبُ المحافظةُ على ركعتي الوضوء؟ وهل تُصلَّى قبلَ الفريضةِ أو بعد
٤٧١	الفريضةِ؟
	(٩٣١) إذا أردْتُ أَنْ أُصَلِّيَ سُنَّةَ الوُضوءِ، فلم يَسَعْني الوقتُ لخشيةِ فواتِ الصَّلاةِ الكَته بة، فمت أُصَلِّها؟
٤٧١	٠,٠
	(٩٣٢) في صلاةِ الشَّفعِ والوترِ ، هل لا بدَّ من قراءةِ ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلۡكَفِرُونَ ﴾ أو ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلۡكَفِرُونَ ﴾ أو
277	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذً ﴾؟
٤٧٢	(٩٣٣) هل صَلاةُ التَّسابيحِ بِدعةٌ أو هي جائِزةٌ؟
	(٩٣٤) امرأةٌ حامِلٌ وتُحِسُّ أثناءَ الصَّلاةِ بأعراضِ القَيئِ وغيرِه من التَّعبِ، فهل يَجوزُ
٤٧٢	أَنْ تُصلِّيَ النَّوافِلَ وهي جالسةٌ؟
٤٧٢	الوتر
٤٧٢	(٩٣٥) ما الفرقُ بَيْنَ صلاةِ اللَّيْلِ وصلاةِ الوِتْرِ؟
٤٧٣	(۹۳٦) كم عددُ رَكعاتِ الوترِ؟ أ
٤٧٣	(٩٣٧) هل يُعدُّ الوترُ من قيامِ الليلِ؟
٤٧٣	
٤٧٣	9 -
	(٩٤٠) إذا صلَّتِ المرأةُ الوتْرَفِي أوَّلِ اللَّيلِ، وأرادَتْ أنْ تُصلِّي آخِرَ اللَّيلِ ركعتَيْنِ، فهل
٤٧٤	يَجوزُ لها ذلك؟
	(٩٤١) أُوتِرُ بعد صلاةِ العشاءِ، وقبلَ صلاةِ الفجرِ أقومُ فأُصلِّي ما يتيسَّر لي، ولكن
	بدون وِ ترٍ ، فهل يجوزُ هذا؟
٤٧٥	(٩٤٢) هل سُنَّةُ الوترِ محدَّدةٌ بإحدَى عشْرةَ ركعةً؟
٤٧٥	(٩٤٣) إذا نام الشَّخصُ عن الوتْرِ، هل يصحُّ أن يقضِيَه قبلَ أَنْ يُصَلِّيَ الفَجْرَ؟
	(٩٤٤) هل الأفضلُ في رمضان صلاةُ الوترِ في أوَّلِ اللَّيلِ معَ المداومةِ عليه، أو تأخيرُ
٤٧٥	ذلك؟

٤٧٦.	(٩٤٥) عندَ قضاءِ الوتْرِ في النَّهارِ، هل يقرَأُ فيه بـ(سبِّحْ)، و(الغاشية)؟
٤٧٦.	(٩٤٦) هل من السُّنةِ المداومةُ على صلاةِ الضُّحي والوِترِ؟
٤٧٧.	قيام الليل
٤٧٧.	(٩٤٧) هَلِ الأفضلُ في صلاةِ اللَّيلِ قراءةُ القرآنِ أو إطالةُ السُّجودِ؟
	(٩٤٨) سائلةٌ تقولُ: ما هي الطَّريقةُ المُثلَى لِقِيامِ اللَّيلِ؟ حيثُ إنها تقومُ قبلَ ساعةٍ من
	صلاةِ الفجرِ فتصلي ركعتينِ ركعتينِ ثمَّ تُوتِرُ عبلَ أذانِ الفجرِ، هل أُعتبَرُ منَ
	المتهجِّدينَ إذا قمتُ في مثلِ هذا الوقتِ؟ إذا لم تقمْ في مثلِ هذا الوقتِ وقامتْ
٤٧٧	بعد صلاةِ الفجرِ، فهل يُعتبَر هذا تقصيرًا منها إذا لم تداومْ؟
٤٧٨	(٩٤٩) أريدُ قيامَ اللَّيلِ؛ فما هي السُّنَّةُ في ذلكَ، وماذا ورَد عنِ الرَّسولِ ﷺ في قيامِ اللَّيلِ؟
٤٧٩	(٩٥٠) ما هي الأسبابُ المُعِينَةُ على قِيامِ اللَّيلِ لأداءِ الصَّلاةِ؟
	(٩٥١) هناك أُمورٌ تُساعِدُ على قيامِ اللَّيلِ، وشهرُ رمضانَ فرصةٌ للتَّزوُّدِ مِنَ الأعمالِ
٤٨٠	الصَّالحةِ، فما هي الأُمورُ الَّتي تُساعِدُ المسلمَ على قيامِ اللَّيلِ؟
	(٩٥٢) هَلِ الأفضلُ أَنْ تُقامَ صلاةُ التَّهجُّدِ مِنَ السَّاعةِ الواحدةِ إلى السَّاعةِ الثَّالثةِ
	-مثلًا- أو مِنَ السَّاعةِ الثَّالثةِ إلى السَّاعةِ الخامسةِ؛ يَعني: قبْلَ السُّحورِ بنِصفِ
٤٨٠	ساعةٍ؟
	(٩٥٣) في قيامِ العشرِ الأواخرِ من رمضان الإمامُ لا يُعطِينا راحةً بحيثُ أدعو، فأُفضِّلُ
٤٨٠	أَنْ أُصَلِّيَ فِي البيتِ لأنِّي آخُذُ راحتي أكثرَ، فهل يجوزُ هذا؟
	(٩٥٤) دعاءُ النَّبِيِّ عَلَيْ في صلاةِ آخِرِ اللَّيلِ كلَّما مرَّ بآيةِ سؤال سألَ؛ هل هو خاصٌّ بالإمام
٤٨١	أو بالمُنفرِدِ، أو بالجميع؟
	(٩٥٥) كان النَّبِيُّ عَلَيْ فِي صلاةِ اللَّيلِ كلَّما مرَّ بآيةِ سؤالٍ سأل، فهل هذا خاصٌّ بالإمامِ
٤٨١	أو المنفرِدِ، أو هو عامٌّ للجميعُ؟
	(٩٥٦) مَن أراد أَنْ يُصلِّيَ صلاةَ اللَّيلِ وداوَمَ عليها بسُوَرٍ معيَّنةٍ؛ مِثْلِ: «تبارَكَ»، و«آخِرِ
٤٨١	سورةِ البقرةِ»، يقرؤُها باستمرارٍ، فهل في ذلك شيءٌ؟

ن	(٩٥٧) نُريدُ منكم الحديثَ عن صلاةِ التَّهجُّدِ وقيامِ اللَّيلِ؛ عن عددِ الرَّكعاتِ، وعر
٤٨٢	9 6 0.
٠	(٩٥٨) إذا أدَّيتُ صلاةً قَبْلَ صلاةِ الفجرِ بنصفِ ساعةٍ أو ثُلُثِ ساعَةٍ هلْ تُعْتَبرُ مِرْ
٤٨٣	صلاةِ النَّهَجَّدِ؟
ر	(٩٥٩) امرأةٌ تقولُ: ما هو وقتُ الثُّلُثِ الأخيرِ منَ اللَّيلِ؟ وهلِ الثُّلُثُ الأخيرُ منَ اللَّيلِ
٤٨٤	هو الذي يَنزِل فيه الرَّبُّ عَزَّفِجَلَّ؟
ί	(٩٦٠) امرأةٌ كانت تقومُ في آخرِ الليلِ، ولكنها تَرَكت قيامَ الليلِ من الخوفِ؛ لأنه تَستَه حثُه ، فاذا بَانَ مُها؟
٤٨٤	تَستَوحِشُ، فهاذا يَلزَمُها؟
٤٨٥	(٩٦١) إذا صَلَّت المرأةُ صلاةَ التَّهجُّدِ وهو يُؤذِّن لصَلاةِ الفَجرِ، فهل الصَّلاةُ صَحيحةٌ؟.
	(٩٦٢) متى يُقالُ هذا الدعاءُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبريلَ وميكائيلَ وإِسرافيلَ، فاطِرَ السَّمواتِ
	والأَرضَ، عالِمَ الغَيبِ والشهادةِ، أنت تَحكُمُ بين عِبادِكَ فيها كانوا فيه يَختَلِفون.
٤٨٥	اهدِني لما اختُلِفَ فيه من الحَقِّ بإِذنِك، إنَّك تَهدي مَن تَشاءُ إلى صِراطٍ مُستَقيمٍ ؟
٤٨٥	(٩٦٣) هل تَقرَأُ المرأةُ مِنَ المصحَفِ في قِيامِ اللَّيلِ؟
	(٩٦٤) فتاةٌ تُحافِظُ على الصِّيامِ وقِيامِ الليلِ، ولكنَّها أثناءَ الاختِباراتِ لا تَفعَلُ، فهل
	يَلزَمُها شيءٌ؟َ
٤٨٦	يَلزَمُها شيءٌ؟ سجود التلاوة
٤٨٦	w
٤٨٦	(٩٦٦) هل سُجودُ التِّلاوةِ يُوجِبُ على المرأةِ أَنْ تُغطِّيَ وجْهَها؟
٤٨٦	(٩٦٧) ما حُكمُ تغطيَةِ المرأةِ رأسَها أثناءَ سُجودِ التِّلاوةِ؟
	(٩٦٨) إذا قرَأَ الْإنسانُ القُرآنَ بعدَ صلاةِ العصرِ، ومرَّ بآيةِ سجدةٍ؛ فهل يجوزُ له السُّجودُ،
٤٨٦	علما بأنه في وقت نهي؟
	(٩٦٩) إذا كنتُ مُسافِرًا في سيَّارةٍ، وأقرَأُ القرآنَ، ومرَرْتُ بآيةِ سجدةٍ؛ هل أتَّجهُ للقبلةِ
	أو عَلَى حسبِ اتِّجاهَّي؟

	(٩٧٠) إمامٌ مرَّ بآيةٍ فيها سجدةٌ في صلاةِ الفجرِ، ثمَّ ركعَ ولم يسجد سجودَ التِّلاوةِ،
	فظنَّ المأمومونَ أنه سجدَ للتِّلاوة وسجدوًا، ولكنَّهم أدركوا أنَّه ركَع عندما قال:
٤٨٧	9
	(٩٧١) إذا كنتُ أقرَأُ في المصحَفِ وأنا جالِسٌ في عَملِي أو مُسافِرٌ في القِطارِ أو في الطائرةِ،
٤٨٨	9
	(٩٧٢) مُعلِّمة يَمُرُّ عليها آياتٌ في الفَصلِ فيها سَجدةٌ، فلا تَسجُدُ، ولا تَأْمُرُ الطالِباتِ
٤٨٨	بالسُّجودِ، فهل عليها شَييٌّ؟
٤٨٩	القنوتا
٤٨٩	(٩٧٣) ما حُكمُ الدُّعاءِ أثناءَ الصَّلاةِ بصوتٍ مسموع؟
٤٨٩	(٩٧٤) هل يُشْتَرَطُ في دعاءِ النوازلِ في الفُروضِ -القُنُوتِ- إذنُ وليِّ الأمرِ؟
٤٩.	(٩٧٥) هل يجوزُ قراءةُ الإمامِ دعاءَ القُنُوت من وَرَقَةٍ؟
٤٩٠	(٩٧٦) أَمَرَنا اللهُ عَزَوَجَلَ في الدُّعاء بالثَّناء عليه في أوَّلِ الدُّعاءِ، فكيف تكونُ الصِّيغةُ؟
	(٩٧٧) هَلِ القُنوتُ في صَلاةِ الفَجرِ سُنَّةٌ أو بِدعَةٌ؟ فإنَّ الإمامَ الَّذي عِندَنا يواظِبُ عليه
٤٩١	كلَّ يَوْمِ بِاسْتَمْرَادٍ كَأَنَّه فَرْضٌ
٤٩١	(٩٧٨) هل دُعَاءُ القُنوتِ في الفَجرِ واجِبٌ؟
	(٩٧٩) أنا مؤذِّنٌ في مسجدٍ، والإُمامُ يقننتُ في الفجرِ، فما حكمُ ذلك؟ وهل أعترِضُ
٤٩١	على الإمام؟
٤٩١	(٩٨٠) هل يَجوزُ رفعُ اليَدَينِ في الصلاةِ للدُّعاءِ بعدَ التشهُّدِ وقَبلَ السَّلام؟
897	(٩٨١) ما الأفضَلُ في دُعاء القُنوت: رَفْع اليَدَيْن مع الدُّعاء أو عدَم الرَّفْعَ؟
	(٩٨٢) هلِ السُّنَّة في دُعاءِ القُنوتِ رفعُ الْيَدَيْن؟ وهل يَجوزُ الدُّعاءُ بغَيرِ رَفعِ الْيَدينِ؟
	(٩٨٣) هلَ يَمسَح الرجُل وجهَه بعد الدُّعاء في الصلاة أو خارِجَها؟
	(٩٨٤) تقول: هل يجوزُ أَنْ تُرَتَّلَ أدعيةُ القُنوتِ؟

	(٩٨٥) هِل يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُؤَمِّنَ على دُعاءِ قُنوتِ الإمامِ في رمضانِ أو إمامِ الحرمينِ
٤٩٣.	
٤٩٣.	(٩٨٦) هل لكلِّ صلاةٍ دعاءٌ خاصٌّ؟
१९१.	(٩٨٧) هل صحيحٌ أنَّ المُضطرَّ يُستجابُ دُعاؤُه ولو كان عاصيًا؟
٤٩٤.	التراويح
	(٩٨٨) متى يبدَّأُ أُوَّلُ وقْتِ للتَّراويحِ، ومتى ينتَّهي؟ وهل تُسَمَّى صلاةً تهجُّدٍ إذا كانت
٤٩٤	آخرَ اللَّيلِ؟
१९१	(٩٨٩) ما حُكْمُ صلاةِ التَّرَاويحِ؟ وما فضْلُ قيامِ اللَّيلِ؟
१९२	(٩٩٠) ما الأفضلُ في صلاةِ التَّراويحِ؛ زيادةُ الرَّكَعاتِ وتقليلُ القراءةِ، أو العكْسُ؟
	(٩٩١) ما الأفضلُ في صلاةِ التَّراويحِ ؛ زيادةُ الرَّكعاتِ وتقليلُ القراءةِ، أو العكْسُ؟
	(٩٩٢) بعضُ أئمَّةِ المساجدِ إذا انتهى مِنَ الرَّكعتَيْنِ الأوليَيْنِ مِنَ التَّراويحِ وقام لكي يُصلِّيَ
	ما بعدَها كبَّرَ للإحرامِ، وقرأ الفاتحةَ مباشَرةً دونَ أنْ يدعوَ بدعاءِ الاستفتاحِ، لا هو
٤٩٧	ولا المأمومونَ، فما رأيكم بذلك؟
٤٩٨	(٩٩٣) ما حُكمُ حمْلِ الإمامِ المُصحَفَ في تراويحِ رمضانَ؟
	(٩٩٤) سائلٌ يقولُ: رأيت بعضًا مِن النَّاسِ في صلاةِ التَّراويحِ بعدَ الانتهاءِ مِن كلِّ
	أربعِ ركعاتٍ، يبدأُ غالبيَّةُ المُصلِّينِ بقِراءةِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُّ ﴾ ثلاثَ مرَّاتٍ
	بصوتٍ جَهوريٍّ، وذاتُ مرَّةٍ اختلَفْتُ مع شخصٍ على هذا الأمرِ، وقلْتُ له:
٤٩٨	هذا مِن البِدَعِ؛ فهل أخطأتُ في هذا؟
	(٩٩٥) ما حُكْمُ مَن يصلِّي التَّراويحَ معَ الإمامِ أربعَ أو ستَّ رَكَعاتٍ أو أكثرَ من ذلك
	ولا يُكمِل معَ الإمامِ؛ هل يُكتَبُ له أجرُ القائمِ معَ الإمامِ، وهل يُكتَبُ له قيامُ
	ليلةٍ؟ وما حُكْمُ مَن صَلَّى الوِترَ فقطْ؟
	(٩٩٦) هل يَقرأُ المأمومُ الفاتحةَ بعدَ الإمامِ في صلاةِ التَّراويحِ، أو يستمِعُ لقراءةِ القرآنِ؟
0 • 7	(٩٩٧) هل يجوزُ للمأمومِ في صلاةِ التَّراويحِ أنْ يقرأً في المصحفِ؟

0 • 7 .	(٩٩٨) هل يجوز مُتابَعةُ الإمامِ مِنَ المصحفِ في صلاةِ التَّراويحِ؟
۰۳	
	(١٠٠٠) في صلاةِ التَّراويحِ أغَلَبُ المصلِّينَ يريدونَ التَّخفيفَ، ومَعَ التَّخْفِيفِ لَنْ يَتِمَّ
	خَتْمُ القرآنِ، وَعلَى هذا الإمامُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَخْتِمَ القرآنَ فِي صلاةِ التَّراويحِ
0 • £	وبالتالي يقِلُّ عددُ المصلِّينَ، أو أَنَّهُ يُخَفِّفُ مِن أجلِ كثرةِ المصلِّين، فها العملُ؟
	(١٠٠١) إذا دخَلَ الإنسانُ المسجدَ وقد أَنْهَوُا الفريضةَ، فهل يُصلِّي الفريضةَ أَوْلى، أو
٥٠٤	يُصلِّي مَعَهُمُ التَّراويحُ؟
	(١٠٠٢) بعضُ الأئمَّةِ في التَّراويج يَجمَعُ بينَ الشَّفعِ والوترِ بسلامِ واحدٍ، مع العلمِ أنَّ
0 • 0	المأمومَ لا يَنوي إلَّا شفعًا دونَ الوترِ، فهل يَصِحُّ منه وترًّا؟
	(١٠٠٣) بعضُ الأئمَّة يصلِّي أحيانًا في صلاةِ التراويحِ ثمانيَ رَكَعاتٍ ثمَّ يَشفَعُ، وأحيانًا
	يصلِّي عشْرَ رَكَعَاتٍ ثمَّ يَشفَعُ، فلا يَعلَمُ المأموَمُ هل هو يريدُ أنْ يَشفَعَ بعدَ ثماني
٥٠٦	رَكَعَاتٍ أَو يَشْفَعَ بعد عشْرِ ركَعاتٍ، من أجلِ أنْ ينويَ الوِترَ؟
٥٠٧	(١٠٠٤) بعضُ النَّاسِ يُبدِّعُ مَن يُصلِّي عِشرينَ ركعةً، فها الحُكْمُ في ذلك؟
	(١٠٠٥) في صلاةِ التَّراويحِ في رَمضان قَنَتَ الإِمامُ قَبلَ أن يَركَعَ، وأطالَ القُنوتَ بحَيثُ
	أن المصلين لم يَنتَبِهُوا أهو بَعدَ الرُّكوعِ أو قَبلَه، فليَّا رَكعَ سَجدَ أكثَرُ المصلين، فليَّا
	قالَ: سَمِعَ الله لمن حَمِدَه. حاولَ بعضُ المصلين أن يَلحَقوا الرُّكوعَ فلم يتَمَكَّنوا،
0 • 9	فسَجِدَ بَعضُهم للسَّهوِ، فما العَملُ الصَّحيحُ؟
	(١٠٠٦) إذا صَلَّى الشَّخصُ بَعضَ صَلاةِ التَّراويحِ بعدَ العِشاءِ مُباشرةً، ثُمَّ بعضَها قَبلَ
۰۱۰	الفَجرِ، فهل يَصِحُّ ذلك؟
	(١٠٠٧) أَقبَلَ شَهرُ رَمضان وهو شَهرُ الصَّدقاتِ وشَهرُ التَّراويح والعِبادةِ، فكَيفَ
٥١.	يُوَفِّقُ الإِنسانُ بين أعمالِ المنزِلِ والطاعاتِ والمذاكرةِ؟
	(١٠٠٨) هل مِن كَلمةٍ للأئِمةِ الذين لا يَطمَئِنون في صَلاةِ التَّراويح ويُسرِعون في
٥١١	القِراءةِ مِن أجلِ الخَتمةِ؟

(١٠٠٩) أرجو نَصيحةً للآباءِ الذين يَذهبونَ لصَلاةِ التَّراويح ويَترُكون أبناءَهُم على
الْمُلهِياتِ، فليَتَّقُوا ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرَءُ مِنْ أَخِيهِ ۞ وَأَمِيهِ ۞ وَصَاحِبَاهِ. وَبَلِيهِ ﴾ ١ ٥
(١٠١٠) إذا دَخَلَت مَكةَ بِنيةِ العُمرةِ وكان الإِمامُ يُصلِّي التَّراويحَ فبِأيِّها تَبدَأُ؟ ١٢٥
(١٠١١) ما حُكم خروج المرأة لصلاةِ التَّراويحِ مع السَّائقِ بدونِ مَحُرُمٍ؟ ١٢٥
(١٠١٢) ما رَأَيُكم في المرأة الَّتي تَخرُج لصلاة التَّراويح مُتحشِّمة ومُتستِّرة، وتَترُك أبناءَها
في مَكان آمِنٍ؟
(١٠١٣) هل يجوزُ أنْ تجتمِعَ النِّساءُ في مكانٍ مُعيَّنٍ لأداءِ صلاةِ التَّراويحِ جماعةً ؟ ١٣٥
(١٠١٤) مَن حافَظ على الصلَوات الخمسِ في رمَضانَ في أَوْقاتها، ولكِنَّه لم يُصلِّ
التَّراويحَ ولا التهجُّد، فهل عليه شيءٌ في ذلك؟
(١٠١٥) إذا كان الدعاءُ الجماعيُّ غيرَ مَشروعٍ، فهلِ الدُّعاءُ الجَمَاعيُّ في صَلاةِ التَّراويحِ
شَرعيٌّ أو لا؟
(١٠١٦) امرأةٌ تَقول: أُريد أن أُصلِّيَ التَّراويح في المَسجِد مع الجَماعة، وأَرجِع إلى البيت
وأُصلِّي مرَّةً ثانِيةً فهل لي أن أُوتِر؟
(١٠١٧) هل يَكفِي في القِيام أن يُوتِر برَكْعة أو ثلاث رَكَعات، أو أنه يَقوم قِيامًا
طَويلًا؟ وهُل يَكفِي قِراءة القُرآن دونَ الصلاة؟
(١٠١٨) قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»،
فإذا كان الْمُسافِر في إِحْدَى اللَّيالي في الطريق ولم يَقُمِ اللَّيْل، فهلَ يَدخُلُ في
الحديث؟
(١٠١٩) امرأةٌ تقولُ: أريدُ أنْ أصلِّيَ التَّراويحَ والتَّهجُّدَ معَ الإمامِ في المسجدِ، لكنَّها لا
تستطيعُ السُّجودَ طويلًا؛ لَائُّهَا مريضةٌ، فهل إذا سَجَد الإمامُ تنتظِرُ قليلًا ثمَّ
تسجُدُ؟
(١٠٢٠) أنا مؤذِّنُ مَسْجِدٍ صغيرٍ، وهذا المَسْجِدُ لا تُقام فيه الجُمُعةُ ولا التراويحُ، فهل
أذهبُ مع الجماعة إلى المُسجدِ الكبيرِ للتَّرَاويح أُو أَلْزَمُ هذا المسجدَ؟

	(١٠٢١) بالنِّسبةِ للوُقوفِ في صَلاةِ التَّراويحِ، فيه حديثٌ للرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلاَةُوَٱلسَّلامُ:
017.	«القَدَمُ بِالقَدَمِ وَالكَتِفُ بِالكَتِفِ»؟
	(١٠٢٢) بعضُ النَّاسِ يعتادونَ أنْ يشْرَبوا الشَّايَ والقهوةَ في المساجِدِ، بعد التَّسليمِ
0 1 V	مِن صلاةِ القيامِ، ما حُكمُ ذلك؟
٥١٧	باب صلاة الجماعة
	(١٠٢٣) نرجو مِن فضيلتِكم توجيهَ كلمةٍ لبعضٍ مِن الإخوَةِ -هداهم اللهُ- الَّذينَ
٥١٧	يُقصِّرون في أداءِ الصَّلواتِ جماعةً في المسجِّدِ، وخاصَّةً صلاةِ الفجرِ
	(١٠٢٤) ما حدُّ الإطالةِ في الصَّلاةِ؟ وما معنى الحديث الَّذي رُوِيَ عنِ الرَّسولِ ﷺ:
019	«مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ وَالضَّعِيفَ»؟
	(١٠٢٥) هل يَجوزُ إطالةُ القراءةِ في المغربِ حتى دُخولِ وَقتِ العِشاءِ، أو في الفجرِ
019	حتى شروقِ الشَّمسِ؟َ
	(١٠٢٦) المُصُلِّي المَسْبُوقُ إذا أَدْرَكَ الإمامَ قَبْلَ أَنْ يركَعَ، ثُمَّ شَرَعَ في قراءةِ الفاتِحَةِ، ورَأى أنه سَيُكْمِلُها قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الإمامُ مِنَ الرُّكوعِ، هَلْ يُكْمِلُ الفاتِحَةَ أو يتابعُ
019	الإمامَ في الرُّكوع؟
٥٢.	(١٠٢٧) بهاذا تَدرَك الركعةُ مع الإِمامِ؟
۰۲۰	(١٠٢٨) إذا أدركَتِ المرأةُ صلاةَ المغربِ مع الجماعةِ وهُمْ في التَّشهُّدِ الأوَّلِ، فهاذا يَلْزَمُها؟
	(١٠٢٩) إذا دخلْتُ المسجدَ، ووجدْتُ في الصَّفِّ الأوَّلِ فُرْجةً واحدةً، ودخَلَ معي
۰۲۰	شخصٌ آخَرُ وأشار إليَّ لأَصُفَّ معه، فهل أَسُدُّ الفُرْجةَ أو أَصُفُّ معه؟
	(١٠٣٠) إذا جِئْتُ إلى المسجِدِ متأخِّرًا، وقد فاتَتْني الفريضةُ مع الجماعةِ، فتنفَّلْتُ بركعتَيْنِ
	مُنتظِرًا أنْ يأتيَ أحدٌ؛ لنُقيمَ جماعةً، وأثناءَ التَّنفُّلِ جاء شخصٌ إلى المسجِدِ، وصلَّى
	الفريضةَ مُقتديًا بي، فسلَّمْتُ بعدَ انتهائي مِن رَّكعتَيِ النَّافلةِ، وهو أكمَلَ صلاتَه،
0 7 1	فهل يجوزُ لي أَنْ أُصلِّيَ الفريضةَ مُقتديًا به، أو ماذا أَفعَلُ؟
	(١٠٣١) أدركْتُ صلاةَ العِشاءِ مع الإمام في الرَّكعةِ الثَّانيةِ، والإمامُ سها في الصَّلاةِ،

وسجَدَ سُجودَ السَّهوِ بعدَ التَّسليمِ، فهاذا أفعَلُ؟
(١٠٣٢) دخلْتُ المسجدَ لأداءِ الصَّلاةِ، وَكان الإمامُ قائبًا، وعِندَ دُخولي في الصَّلاةِ
ركَع الإمامُ، وعندما سلَّم الإمامُ في نهايةِ الصَّلاةِ وقَع في نفسي أنْ ركعتي غيرُ
صحيحةٍ؛ لأنَّني لم أقرأُ بالفاتحةِ؛ فقُمْتُ وصلَّيْتُ ركعةً بالْفاتحةِ، فهل عليَّ
شيءٌ في ذلك؟
(١٠٣٣)رجلٌ دخَلَ المسجِدَ والإمامُ في الرَّكعةِ الأخيرةِ مِن صلاةِ المغربِ، فهاذا يفعَلُ
في بقيَّةِ صلاتِه؟
(١٠٣٤) دخلتُ المسجدَ، وسجدْتُ مع الإمامِ دونَ أنْ أَتكلَّمَ؛ هل تُحسَبُ لي ركعةٌ،
أو لا تُحسَبُ؟
(١٠٣٥) إذا دخَلَ الشَّخصُ في صَلاةِ الجماعةِ، ووجَدَهم قد رَفَعوا مِن الرَّكعةِ الأخيرةِ؛
فهل الأفضلُ أنْ يَنضَمَّ إليهم، أو يَنتظِرَ إلى حينِ فَراغِهم مِن الصَّلاةِ ويُصَلِّيَ
جماعةً ثانيةً؟
(١٠٣٦) رجُلٌ دخَلَ المسجِدَ ووجَدَ الإمامَ قد رفَعَ مِن الرُّكوعِ الرَّفعةَ الأخيرةَ مِن السَّلاةِ؛ فهل يدخُلُ مع الإمامِ فيها بقِيَ أو يُصَلِّي مِن جديدٍ، سواءٌ كان معه
الصَّلاةِ؛ فهل يدخُلُ مع الإمامِ فيها بقِيَ أو يُصَلِّي مِن جُديدٍ، سواءٌ كان معه
آخَرونَ أو كان بمُفْردِه؟
(١٠٣٧) إذا كان شخصٌ يُصَلِّي وراءَ إمامٍ، والإمامُ يركَعُ قَبْلَ أَنْ ينتَهِيَ المَأمومُ مِن
قِراءةِ الفاتحةِ؛ فهل يركَعُ معه أو يُنْهِي الفاتحةَ؛ علما بأنَّه إن أتمَّ الفاتحة قام
الإمامُ مِن الرُّكوعِ؟
(١٠٣٨) في صلاةِ الجماعةِ في الصلواتِ الرُّبَاعِيَّةِ والثلاثيَّةِ، إذا دخل المأمومُ بعدَ ركعةٍ
أو اثنتينِ، فهل عندما يؤدِّي ما فاته يقرأُ الفاتحةَ وسورةً، أو يَقرَأُ الفاتحةَ فقطْ؟ ٢٣٥
(١٠٣٩) لو فات المَأمومَ سَجدةٌ، كأَنْ يَكون الإمامُ سَجَد ورفَع سَريعًا، ولم يُدرِكُه
المَأْمُومُ فَهَاذَا عَلَيه؟
(١٠٤٠) دخلَ رحلٌ بعد انتهاء صلاة المغرب فصل مع الحياعة الثانية، فلما انتَهم دَخَلَ

	رجلٌ آخرُ المسجِدَ فقامَ وصلَّى معه، وأصبَحَ المتأخِّرُ الأوَّلُ إمامًا للداخِل الأَخيرِ،
	وأنا إِمامُ المسجِدِ فأَنكُرتُ عليه هذا الفِعلَ فقال: هذه عادَتي إذا حَضَرَ أحدٌ إلى
	الصلاةِ أَن أُحسِن إليه وأُصلِّي معه وأكونَ إمامًا له، فهل هذا الفِعلُ مَشروعٌ؟
	(١٠٤١) هل يَجوزُ لشخصٍ أنْ يُصلِّيَ صلاةَ العِشاءِ خَلْفَ آخَرَ يُصلِّي صلاةَ المغرِبِ
٥٢٥.	رَغْمَ اختلافِ النُّنَّةِ؟
	(١٠٤٢) توجَدُ استراحاتٌ في أطرافِ الأحياءِ، وصار النَّاس يُصَلُّون داخِلَ هذه
	الاسْتِراحَاتِ مَعَ أَنَّهُمْ يَسْمَعون النِّداءَ مِنْ خلالِ مُكبِّراتِ الصَّوْتِ. فَهْل يَلْزَمُهُم
070.	•
	(١٠٤٣) رَجُلٌ يترُكُ الرَّكعةَ والرَّكعتَيْنِ مع الجهاعةِ، ويستدِلُّ بحديثِ: «مَن أدرَكَ ركعةً
070.	مع الإمام فقدْ أدرَكَ الجماعةَ»، فهل هذا صحيحٌ؟
	(١٠٤٤) متى يقوم مللصَّلاة، هل إذا رأى الإمام، أو إذا شرَعَ المُؤذِّنُ في الإقامة؟
077.	
J 1 1 .	
	(١٠٤٥) هل السُّنَّة أنَّه يَتَّجِهَ الإمامُ بعدَ الصَّلاةِ إلى الصَّفِّ الأيمنِ؟
	(١٠٤٥) هلِ السُّنَّة أَنَّه يَتَّجِهَ الإمامُ بعدَ الصَّلاةِ إلى الصَّفِّ الأيمنِ؟
	(١٠٤٦) إمامٌ لأَحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟
	(١٠٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟
. 770	(۱۰٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟ (۱۰٤۷) بعضُ الأئمَّةِ يَعمَلُ في مسجدٍ ويريدُ أن ينتقلَ لمسجدٍ آخرَ، وذلك أن يكونَ في مسجدٍ بعيدٍ عن مَسكَنِه، فيرَغَبُ في الانتقالِ إلى مسجدٍ قريبٍ، معَ أنَّه في المسجدِ
. 770	(١٠٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟
. 770	(۱۰٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟ (۱۰٤۷) بعضُ الأئمَّةِ يَعمَلُ في مسجدٍ ويريدُ أن ينتقلَ لمسجدٍ آخرَ، وذلك أن يكونَ في مسجدٍ بعيدٍ عن مَسكَنِه، فيرَغَبُ في الانتقالِ إلى مسجدٍ قريبٍ، معَ أنَّه في المسجدِ
. 770	(۱۰٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِك؟ (۱۰٤۷) بعضُ الأئمَّةِ يَعمَلُ في مسجدٍ ويريدُ أن ينتقلَ لمسجدٍ آخرَ، وذلك أن يكونَ في مسجدٍ بعيدٍ عن مَسكنِه، فيرَغَبُ في الانتقالِ إلى مسجدٍ قريبٍ، معَ أنَّه في المسجدِ الجديدِ لا يكونُ له وظيفةٌ، فيَنتقِلُ عن طريقِ الواسطةِ، فهل يَأثَمُ بهذا؟ الجديدِ لا يكونُ له وظيفةٌ، فيَنتقِلُ عن طريقِ الواسطةِ، فهل يَأثَمُ بهذا؟ الأذانَ، أو يُوكِّلَ المساجدِ عزَم على السَّفرِ لمدَّقِ شهرٍ، وأوْكلَ إلى الإمامِ أنْ يتولَّى الأذانَ، أو يُوكِّلَ شخصًا آخَرَ، وقالِ له: لك راتبُ هذا الشَّهرِ، فاتَّفَقَ الإمامُ مع
. 770	(۱۰٤٦) إمامٌ لأحَدِ المساجدِ وكَّل أحدَ زُمَلائِهِ وذهب لقضاء بَقِيَّةِ العَشْرِ في رمضانَ، هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟ هلْ عَلَيْه إثْمٌ في ذَلِكَ؟ (۱۰٤۷) بعضُ الأئمَّةِ يَعمَلُ في مسجدٍ ويريدُ أن ينتقلَ لمسجدٍ آخرَ، وذلك أن يكونَ في مسجدٍ بعيدٍ عن مَسكنِه، فيرَغَبُ في الانتقالِ إلى مسجدٍ قريبٍ، معَ أنَّه في المسجدِ الجديدِ لا يكونُ له وظيفةٌ، فيَنتقِلُ عن طريقِ الواسطةِ، فهل يَأثَمُ بهذا؟ الجديدِ لا يكونُ له وظيفةٌ، فيَنتقِلُ عن طريقِ الواسطةِ، فهل يَأثَمُ بهذا؟

	(١٠٤٩) ما حُكمُ ما يفعَلُه البعضُ مِن الأئمَّةِ والْمؤَذِّنينَ مِن حيث اقتسامُ الوقتِ بينهم
	بالتَّناوُبِ؛ بحيث يُصَلِّي -مثلًا- الإمامُ الظُّهرَ والعصرَ، والآخَرُ يصلي المغرِبَ
٥٢٩.	والعشاءَ والفجْرَ؟
۰۳۰.	(١٠٥٠) ما حكمُ صلاةِ المرأةِ في بَيْتِها، وهَلْ هي نَفْسُ صَلاةِ الرَّجلِ في الأَجْرِ؟
٥٣١.	(١٠٥١) إذا صَلَّت المرأةُ في جماعةِ فهل تَأْخُذُ نَفسَ فَضلِ صَلاةِ الرَّجلِ؟
۱۳٥	(١٠٥٢) رفْعُ الصَّوتِ بالقِراءةِ أحيانًا في الصَّلواتِ السِّرِّيَّةِ، هل هذا صحيحٌ؟
	(١٠٥٣) «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ يَذْكُرُ اللهَ تَعَالَى حتَّى تَطْلُعَ
	الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ تَامَّتَيْنِ تَامَّتَيْنِ»؛
041	ما مدى صِحَّةِ هذا الحديثِ؟ وما معناه؟
	(١٠٥٤) رجُلٌ في حيِّهم الَّذي يسكُنُ فيه ثلاثةُ مساجِدَ: قريبٌ جدًّا، ومسجِدٌ أبعَدُ
	بقليلٍ، والآخَرُ أبعدُ مِن الثَّاني؛ فهل يُصَلِّي في الثَّالثِ؛ لكثرةِ الخُطي إلى المسجِدِ
۲۳٥	البعيدِ؟ وهل يُؤْجَرُ؟ وبهاذا تنصحونَه؟
	(١٠٥٥) هناك بَعضُ المأمومينَ مِن المُصلِّينَ لا يَلْحقونَ الصَّلاةَ كاملةً، وبعدَما يُسلِّمُ
٥٣٣	الإمامُ يتقدَّمونَ عِدَّةَ خُطواتٍ إلى الأمامِ مِن أَجْلِ السُّترةِ؛ فهل هذا جائزٌ؟
	(١٠٥٦) إذا كبَّرَ الإمامُ وأردْتُ أنْ ألحَقَ تكبيرةَ الإحرام، وأنا أُصلِّي النَّافِلَةَ، كيف
٥٣٢	أقطعُ صلاةَ النَّافِلَةِ؛ هل أُسَلِّمُ عن يَميني فَقَطْ؟
٥٣٣	(١٠٥٧) ما هو الدَّوْرُ الحقيقيُّ لإمامِ المسجِدِ؛ هل هو الصَّلاةُ فقط؟
	(١٠٥٨) بعضُ النَّاسِ يضعُ قلما مثلًا يحجِزُ بِهِ مكانَهُ في المَسْجِدِ ويذهبُ ويتوضَّأُ أو
	يلبَسُ لِباسَهُ ثُمَّ يرجِعُ، ويأتي إنسانٌ متوضئٌ فيجِدُ الأمكِنَةَ محجوزةً، هلْ يجوزُ
٥٣٧	أَنْ يُبْعِدَ هذا القلم ويجلِسَ؟
	(١٠٥٩) امْرَأَةٌ أَمَّتْ بعضَ النِّساء، فكان صوتُ تكبيرِها لا يصلُ إلى بعضِ المأموماتِ
٥٣٨	فانفُرَ دْن عَنْها، فكَانَتْ كُلُّ واحدَةٍ تصلِّي وحْدَها، فهاذا يَلْزَمُهُنَّ؟
	· ١٠٦٠) رَجُلٌ يصومُ الاثْنَيْنِ والحَميس، ولا يَستطيعُ أَنْ يُفطِرَ مَعَ أَوَّلِ الأَذَانِ أَوْ بَعْدَ

	الأذانِ، فيترُكُ صلاةَ الجماعَةِ الأُولى الَّتي هِي المَغْرِبُ ويصلِّيها مُتَأَخِّرًا، فهل يجوزُ
۵۳۸.	له ذلك؟
۵۳۸.	(١٠٦١) امرأةٌ تقولُ: ما حكمُ صلاةِ الجماعةِ معَ النساءِ في دارِ القرآنِ؟
	(١٠٦٢) دخلتُ مع إمامٍ ورأيتُ أنَّ هذا الإمامَ مُسرِعٌ في صلاتِه، فهل أنويها سُنَّةً وآتِي
	بالفريضةِ بعدُ؟ عَلمَا بأنه في المساجدِ التي على الطُّرُقِ لا يوجدُ فيها إمامٌ راتبٌ، وأضمَنُ أنَّه سيأتي جماعةٌ بعدُ، فها رأيُك؟
	(١٠٦٣) شخصٌ دخَلَ في الصَّلاةِ والإمامُ جالسٌ؛ ولم يكنْ يعرِفُ أنَّه في الرَّكعةِ
	الأخيرةِ، فكبَّرَ ودَخَلَ في الصَّلاةِ، ثمَّ سلَّمَ الإمامُ، ثمَّ قامَ هذا الشَّخصُ ليكْمِلَ
۰۳۹.	الصَّلاةَ؛ فهل أدرَكَ فضلَ الجماعةِ أو لا؟
	(١٠٦٤) رجُلٌ صلَّى بجماعةٍ أَحَدَ الفُروضِ، وعِندَ فراغِهم مِنَ الصَّلاةِ وتفرُّقِهم تذكَّرَ
٥٣٩.	أنَّه على غَيْرِ وُضوءٍ، فهاذا يَلْزَمُهُ؟ وهل يُعيدُ الجهاعةُ الصَّلاةَ مرَّةً أُخرى؟
	(١٠٦٥) رَجُلٌ أَدْرَكَ ركعةً مَعَ الإمامِ فَسَها الإمامُ وأتى بِرَكْعَةٍ زائِدَةٍ، فما الحكمُ في
٥٤٠.	ذلك؟
	(١٠٦٦) رِجلٌ يُصَلِّي المغربَ معَ الإمامِ، وقام الإمامُ عن التَّشهُّد الأوَّلِ إلى الرَّكعةِ
	الثَّالثةِ، والمأمومُ في طَرَفِ الصَّفِّ وما علِمَ بذلك، فعندما كبَّر الإمامُ للرُّكُوعِ
	قام هو لقراءةِ الفاتحةِ، فلمَّا رفَع الإمامُ منَ الرُّكوعِ رَكَعَ هو، ثم بعد ذلك رفعً
٥٤٠.	وأدركَ الإمامَ، فما حُكْمُ صلاتِه؟
	(١٠٦٧) أُصلِّي في مسجدٍ يَؤُمُّنا فيه شيخٌ محبوبٌ منَ الجميع، وذو خُلُقٍ رفيع، ولكن
	أصواتُه عاليةٌ جِدًّا ومُزعِجَة، فلا أخشع في صلاتي، وقَد نصحتُه ونصحَه غيري،
	لكن لا يُنفِّذ ما نقولُ، فهل نُصلِّي معه بالرَّغمِ من أصواتِه المزعِجةِ أو نَترُكه
٥٤١	ونصلِّي في مساجدَ أخرَى لكي نخشع في الصَّلاَّةِ؟
0 { 1	فهل عليَّ شيءٌ؟

	(١٠٦٩) كيف تَتَنَزَّلُ السَّكِينَةُ على المؤمنينَ؟ وما معنى السَّكِينَةِ؟ وهل هي على كلِّ المؤمنينَ
084.	أم على فئةٍ خاصَّةٍ؟
	(١٠٧٠) هناك مجموعةٌ منَ المعلِّماتِ تصلِّين الظُّهرَ معًا جماعةً في المدرسةِ، فقالتْ
	إحدى الأَخَوَاتِ: المفروضُ أنَّ كلَّ واحدةٍ تُصلِّي في بيتِها، فأيُّهما أفضلُ: يُصلِّينَ
0 28	جماعةً في المدرسةِ أو كلُّ واحدةٍ تصلِّي وحدَها؟
	(١٠٧١) مجموعةٌ مِن الشَّبابِ خرجوا إلى الصحراء، فلم حضرت المغرب صلى بهم إمام
	صوتُه ضعيف، فسجَدَ سجدتينِ في الرَّكعةِ الثَّانيةِ، والمَّاْمومونَ الَّذين خلْفَه
٥٤٣	سجَدوا سجْدَةً واحدةً، فهاذا عليهم؟
	(١٠٧٢) صلاة الرجل النافلة مع الجماعة، هل يكتب له أجر الجماعة؟ كإنسان دخل
	المَسْجِد ليصلِّيَ على الجنازةِ، ووجد النَّاسَ يصلُّون الظُّهْرَ، فصلَّى معهم نافلةً
٥٤٤	بعد أن صلَّى الفريضةَ في منزلِه
	(١٠٧٣) إذا كان الإنسانُ في سفرٍ فله أنْ يَقصُرَ الصَّلاةَ، ولكن إذا سمِع النداءَ هل
٥٤٤	يتوجَّب عليه حضورٌ جماعةِ المَسْجِدِ؟
	(١٠٧٤) أتيتُ المَسجِدَ والإمامُ قد سلَّمَ، فصلَّيتُ خلفَ مَسبوقٍ، فهل هذا يجوزُ؟
	(١٠٧٥) الأطفالُ الَّذين هم دونَ العشرِ سنواتٍ، إذا جاؤوا وراءَ الإمامِ مُباشرةً، فهل
٥٤٤	يدفَعُهم الإمامُ إلى الوراءِ ويقدِّمُ كبارَ سِّنِّ؟
०६٦	(١٠٧٦) ما حُكمُ إمامةِ المُتنفِّلِ للمُفْتَرِضِ؟
	(١٠٧٧) مُعظَمُ الأئمَّةِ لا يَنتظُرونَ قليلًا لقراءةِ الفاتحةِ في الصَّلاةِ الجهريَّة، فهاذا يفعلُ
०१२	المأمومُ؟
०१२	(١٠٧٨) ما حُكم مُصافَّةِ الصَّبِيِّ الَّذي لم يبْلُغْ؟
	(١٠٧٩) مجموعةٌ من الإخوةِ في مسجِدٍ معينٍ يُصلونَ جماعةً من المغرِبِ إلى دخولِ وقتِ
	العشاءِ، ثم الفجرُ كذلك إلى شروقِ الشمسِ، وأهلُ الحَيِّ يَعلمون جَميعًا ولا
٥٤٧	يُوجِدُ منهم أحدٌ يتضَرَّ رُ بهذا، ولكن هل نفسُ العَمل فيه طاعةٌ أو معصيةٌ؟

	(١٠٨٠) إذا دَخَلتُ المسجدَ فوجَدتُ عِدةَ مخالفاتٍ، مثلَ إسبالِ الثَّوبِ فكيف
٥٤٨.	أُصلِحُها؟
	(١٠٨١) إذا قَرأَ الإمامُ مثلًا من سورةِ الضُّحي ثمَّ قَرأَ من سورةٍ قَبلَها، فهل يَجوزُ أو
٥٤٨.	السُّنةُ أن يَقرَأ سورةً بعدَها كأنْ يقرَأَ الضُّحي وبعد ذلك يقرأُ مثلًا التين
	(١٠٨٢) امرأةٌ تَقولُ بأنَّ زَوجَها قَليلُ الصَّلاةِ، فمَثلًا يَأْتِي مِن العَملِ فيتَغَدَّى ويَنامُ، أو
	لَمَا يَكُونَ فِي السيارةِ ويُؤَذِّنُ المغرِبُ يَقُولُ: سَأُصَليها فِي الْبَيْتِ، ويُصلِّي هذه
0 8 9 .	الفُروضَ في البَيتِ، فهل على المرأةِ إِثمٌ؟
	(١٠٨٣) إذا كان مَنزِلي مُتَوَسِّطٌ بين مسجِدين، فهل الأَفضَلُ أن أَثبُتَ على مَسجِدٍ واحدٍ
०१९	أو أُصلِّي في المسجِدَين؟
	(١٠٨٤) مَجموعةٌ مِن الشَّبابِ مُسافِرون وِنَزلوا في فُندِقٍ ويَسمَعون صَلاةَ الجَماعةِ في
	مَسجِدٍ مُجَاوِرٍ، فهل يَصِتُّ أن يُصَلُّوا جَماعةً في الغُرفةِ، أو يَجِبُ أن يَحضُروا إلى
00 •	المسجِدِ؟
00 •	(١٠٨٥) إذا كانَ الإِنسانُ في سَفرٍ وأُذِّنَ للصَّلاةِ؛ فهل يُجيبُ النِّداءَ؟
	(١٠٨٦) مُعلَمَاتٌ في مَدرسةٍ نُصلِّي الظُّهرَ جَماعةً، فقالَت إحداهُنَّ: الأفضَلُ أن نُصليها
	في البَيتِ فُرادى، فها قَولُكُم، مع العِلمِ أنه قد يَحصُلُ بَعضَ التَّشويشِ مِن
00 •	الطالِباتِ؟
	(١٠٨٧) رجلٌ من جماعةِ المسجِدِ ممن يُحافِظ على الصلاةِ في الجماعةِ يَحمِلُ عليَّ ضَغينةً بغَيرِ
	وَجِهِ حَقٍّ، وبدون سَببٍ شرعِيٍّ، وقد قُمتُ بالسَّلام عليه ومُصافَحتِه مَرَّتين،
	وذَكَّرتُه بالله فقال لي: لا تُسَلِّم عليَّ، ولن أَرُدَّ عليكَ السَّلامَ. فإن استَمرَرتُ
	في السَّلامِ عليه وهو لا يرُدُّ، فسوفَ يتَحَمَّلُ إِثْمًا، وإن تَرَكتُ السَّلامَ أخشى
001	أَلَّا ينطَبِقَ علينا الحَديثُ: «وخَيرُهُم الذي يَبدَأُ بالسَّلامِ»؟
	(١٠٨٨) هل يَجوزُ تَأخيرُ السُّنةِ الراتبةِ، فمَثلًا صلَّيتُ الظُّهرَ فِي المسجِدِ مع الجماعةِ،
001	وأُريدُ أن أصلِّي السُّنةَ بعدَ حَوالي ساعةِ عِندما أرجعُ إلى البيتِ؟

(١٠٨٩) زُوجي لا يُصلِّي في المسجِدِ، وإذا طَلَبتُ منه ذلك يتَعَلَّلُ بأن رَجلًا في المسجِدِ
له عندَهُ أموالٌ ويَخافُ أن يُطالِبه بها، وإذا طَلَبْتُ منه أن يُصلِّيَ في البَيتِ فيَقولُ:
أنا أُصلِّي في العَملِ، ونادِرًا ما أَراهُ يُصلِّي، فما تَوجيهُكُم؟
(١٠٩٠) إذا كان الإنسانُ ليس عِنده مَلابِسُ طاهِرةٌ وخشِيَ خُروجَ وقت الصلاة إذا
غسَلَها، فهاذا عليه؟
(١٠٩١) امرأةٌ جِدار بَيْتها مُشتَرك مع جِدارِ المَسجِدِ وتُصلِّي مع الإمامِ على صَوْتِه،
فهل يَجوزُ لها ذلكَ؟
(١٠٩٢) امرِأة تَقول: نُفطِر في البيت جميعًا الرجالُ والنِّساء وكلُّهم مَحَارِمُ، وبعد أن
يُصلُّوا يَقُولُ العَمُّ بصوتٍ مُرتَفِعٍ: نَوَيْتُ صِيامَ يوم غَدٍ لَوَجْه الله احتِسابًا لله
عَنَّوَجَلً، وتَسأَل عنِ الصلاة جماعَةً في البيت هل هي صَحيحة؟ وهل تَكفِي
النِّيةُ مرَّةً واحِدة عِند بِداية الشهر، أو كلَّ يوم؟
(١٠٩٣) امرأةٌ تَقُولُ: إِخَوتُها من الأُمِّ يَبيتونَ عِندَها أحيانًا وَلَا يَقُومُونَ لَصَلاةِ الفَجرِ
وهي حَريصةٌ على أن يُصَلُّوا الفَجرَ في جماعةٍ، ولكنَّ أُمُّها تَغضَبُ منها،
وتقولُ لها: إن شاءَ الله سَيستَقيمونَ، فهاذا تَفعَلُ، وبِهاذا تُوجِّهونها وأُمَّها؟
وهل لي مَنعُهم من المبيتِ في بَيتي مع أنَّهم يَسأَلُون عن حاجاتِنا ليَقضوها؟٥٥
(١٠٩٤) ما حُكمُ الكَلامِ في أمرِ الدنيا بَعدَ الصلاةِ مُباشرةً كالكَلامِ في غَلاءِ الأَسعارِ
مثلاً؟
(١٠٩٥) جَرَت العادةُ بَعدَ الصَّلاةِ أن يُشيرَ المأمومون للإِمامِ بالسَّلامِ عليه، ويَرُدُّ
عليهمُ السَّلامَ، فهل يَكتَفي بالرَّدِّ فقط أو يُشيرُ إليهم بيدِه؟ وأكثَرُ ما يَصنَعون
ذلك في صلاةً الجمعةِ، فها حُكمُ ذلك؟
(١٠٩٦) أدرَكتُ من العِشاءِ رَكعةً واحِدةً، فلمَّا قُمتُ لإِكهالِ الرَّكعاتِ الثلاثِ الباقِيةِ،
ائتَمَّ بِي شَخصٌ، فهل يجوزُ أن أُصلِّيَ به إِمامًا؟ وَهل أَجهَرُ فيها؟٧٥٥
(١٠٩٧) ما حُكمُ صَلاةِ المأموم الذي يُسَبِّحُ الله أو يَسأَلُ الله مِن فَضلِه أو يَستَعيذُ مِن

عَذابِه، إذا قَرأَ الإِمامُ في الفَريضةِ آيةً تتعَلَّقُ بشيءٍ مما سَبقَ؟
(١٠٩٨) إذا دخلَ الإِنسانُ المسجدَ وهو عند بابِ المسجِدِ والإِمامُ راكِعٌ فهل يَركَعُ ثُمَّ
يَسجُدُ مع الإِمامِ؟
(١٠٩٩) امرأةٌ أُمِّيةٌ لا تُقرَأُ، فهل يَجوزُ أن تُرَدِّد مع المسَجِّل؟ وهل يَصِحُّ ذلك في
الصلاةِ؟
(١١٠٠) أصابَني العَجزُ والكَسلُ فدائيًا أَتأخَّرُ عن صلاةِ الفَجرِ، فأذهَبُ وقد شَرعَ
الإِمامُ في الصلاةِ، فأحيانًا أُدرِكُ تَكبيرةَ الإِحرامِ، وأحيانًا تَفوتُ، فهل أُصلِّي
الراتبةَ بعد الفَريضةِ، ولو دائِمًا؟
(١١٠١) هل يَجوزُ أن تَجلِس الحائِضُ خارِجَ الحرَم وتُؤمِّن مع دُعاء الإمامِ؟
(١١٠٢) يَتقدَّمُ أحيانًا أَحَدُ الْمُصلِّين للإمامةِ، ويُخطِئُ في قِراءةِ الفاتِحةِ فَيقولُ: (إيَّاك
نعبِدُ) فهلِ الصلاةُ صَحيحةٌ؟
(١١٠٣) أيُّهما أَفضَلُ للمَرأةِ الصَّلاةُ في بيتِها أو في المَسجِدِ؟ وإن كانَ الأطفالُ في البيتِ
يَشْغَلُونها عنِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلاةِ فهل تُصلِّي فِي المَسجِدِ؟
(١١٠٤) أرجو أن تُوجِّه كلمةً لمن يَحمِلون الجَوَّالَ والبيجَرَ -وهي مَصحوبةٌ بموسيقي-
في المساجِدِ.
(١١٠٥) إذا جاءَ رجلٌ متأخِّرًا عن صلاةِ الفَجرِ أو صَلاةِ العَصرِ، وأرادَ أن يُصَلِّيَ معه
شَخصٌ آخرُ، فهل بَجوزُ أن يتَطَوَّعَ معه؟
(١١٠٦) دُعاء دُخول المسجِد هل يُقال عِند دُخول حوش المسجِد أو في داخِل المسجِد؟ ٥٦١
(١١٠٧) هل تجوزُ الصَّلاةُ خلفَ صاحبِ عقيدةٍ مخالفةٍ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؟
(١١٠٨) هل حَديثُ: «مَن أمَّ قَومًا وهُم له كارِهون» ينطَبِقُ على الإِمام الراتِب،
أو على الجَهاعاتِ الأُخرى؟
باب صلاة أهل الأعذار
(١١٠٩) هل يَجوزُ جَمعُ الصَّلاةِ بدونِ عُذرِ، حيثُ وَرَدَ أَنِ النَّبِيَّ ﷺ جَمعَ بدونِ عُذرِ؟٥٦٢

٥٦٣.	(١١١٠) ما الضَّابطُ في جمعِ الصَّلاةِ في المطرِ؟
०२१.	(١١١١) جَمَعْنَا الصلاةَ، وكَان المطرُ خَفيفًا جدًّا، فهل نُعيدُ الصَّلاةَ؟
०२१.	(١١١٢) متى تبدَأُ مُدَّةُ القصْرِ والجمْعِ، ومتى تنْتَهِي؟
०२१.	(١١١٣) متى تبدَأُ أحكامُ المُسافِرِ؟
०२१.	(١١١٤) ما حُكْمُ قصرِ الصَّلاةِ في الحجِّ خلالَ إقامةٍ أكثرَ من أربعةِ أيَّامٍ؟
٥٦٦.	(١١١٥) هل يجوزُ أنْ يجمَعَ المسافِرُ بعد أنْ يُصَلِّيَ الجُمُعةَ، يجمَعُ إليها صَّلاةَ العصرِ؟
٥٦٦.	(١١١٦) ما حُكمُ مَن جَمَعَ الصَّلاةَ بنِيَّةِ السَّفرِ قبْلَ أَنْ يَشرَعَ في السَّفرِ؟
	(١١١٧) امرأةٌ تقولُ: ما هي المدَّةُ الَّتي يجوزُ للمسافرِ في رمضانَ القصرُ والجَمْعُ فيها؟
٥٦٦.	وأيضًا هل يُفطِرُ في سَفَرِه أو لا؟
	(١١١٨) أنا أُسافِرُ مسافةَ مِئةٍ وخمسينَ كيلو تقريبًا، وأَغْدُو وأَرُوحُ في اليوْمِ نفسِه، فهل
0 7 V	يجوزُ لِيَ القَصْرُ والجَمْعُ أو لا؟
	(١١١٩) إذا أُردْتُ أَنْ أَجَعَ بين المغربِ والعِشاءِ في السَّفرِ، وأُذِّنَ للمغربِ قبلَ أَنْ
	أُخرُجَ مِنَ البلدِ، فهل يجوز أنْ أَجَمَعَ بين المغربِ والعِشاءِ عِندَ الوُصولِ إلى
٥٦٧	البلدِ الثَّاني؟ و من من من البلدِ الثَّاني؟ و من
	(١١٢٠) إذا كنتُ في مِنْطَقَةٍ أُخرى غَيْرِ المِنْطَقَةِ الَّتي أعيشُ فيها، فما أقصى حَدِّ للمُدَّةِ
٥٦٧	الَّتِي يُسمَح لي فيها بجَمْع الصَّلواتِ وقَصْرِها؟
	(١١٢١) إذا نوى شخصٌ السَّفرَ، وكان وقْتُ المغربِ، ثمَّ صلَّى المغربَ والعشاءَ قصرًا
۸۲٥	وجمعًا وهو في بلدِه ، فهل هذا جائزٌ؟
	(١١٢٢) إذا كنت مِن الرِّياضِ وذَهَبْتُ للقصيمِ مثلًا، ثمَّ بعدَما وصَلْتُ القصيمَ
	جلسْتُ ثلاثةَ أَيَّامٍ، ثمَّ نَوَيْتِ الرُّجوعَ إلى الرِّياضِ مع صَلاةِ الظَّهرِ؛ فهل أُصَلِّي
	الظَّهرَ والعصرَ في القصيمِ، ثمَّ أَذَهَبُ إلى الرِّياضِ؟
٥٦٨	(١١٢٣) هَلْ يجوزُ للمسافِرِ أَنْ يَقَصُرَ الصَّلاةَ ويتخلَّفَ عنْ صلاةِ الجماعِةِ؟
	(١١٢٤) امرأة سافَرَتْ في شهْرِ رمضانَ ثلاثَةَ عَشَرَ يومًا وكانَتُ تَقْصُر وتَجْمَعُ الصَّلَواتِ،

079	فهل عَمَلُها صَحيحٌ؟
	(١١٢٥) مَا حُكُمُ قَصْرِ الْمُكْرَهِ عَلَى السَّفَرِ؛ وذلك مثلُ رجلٍ سافرَ معَ أُناسٍ وهو ما أرادَ
079	السَّفَرَ؟
	(١١٢٦) لو سافرتُ مِن مكانِ إقامَتِي إلى بلدٍ آخرَ، هلْ يِصِحُّ أَنْ أَصلِّيَ الصَّلاة الرُّباعِيَّةَ
079	ركعَتَيْنِ، كُلُّ صلاةٍ في وقتِها في البَلَدِ الآخَرِ؟
079	(١١٢٧) عِنْدَ الجَمْعِ أَو القَصْرِ، هَل يَلْزَمُ أَنْ نَاتِيَ بِالسُّنَنِ؟
	(١١٢٨) أُريدُ السَّفَر بَعْدَ صَلاةِ الظُّهرِ مباشَرةً، فهل يصِتُّ أَنْ أَجْمَعَ العَصْرَ مع الظُّهْرِ
۰۷۰	قَبْلَ السَّفَرِ، علمًا بأني سأَصِلُ البَلَدَ الثَّاني في وَقْتِ صَلاةِ العَصْرِ؟
	(١١٢٩) مُسافرٌ أدركَتْه صَلاةُ المغربِ، فنواها جمْعَ تأخيرٍ، وعندَما دخَلَ المدينةَ رآهم
٥٧٠	يُصَلُّونَ العشاءَ، فدخَلَ معهم بنِيَّةِ المغربِ؛ فهل يجوزُ له ذلك؟
	(١١٣٠) بالنِّسبةِ للَّذي يَجمَعُ صلاةَ الظُّهرِ معَ العصرِ، متى يؤدِّي سُنَّةَ الظُّهرِ البَعْدِيَّة؟
٥٧١	ولو كان الوقتُ وقتَ نهيٍ؟
٥٧١	(١١٣١) هل هناك مُدَّةٌ معينة في قُصْرِ الصَّلاةِ في السَّفَرِ؟
	(١١٣٢) امرأةٌ تسكُنُ في مكَّةَ، ووالدُها يسكُنُ في الطَّائفِ، وأثناءَ ذَهابِها إليه في الطَّائفِ
٥٧١	تَقْصُرُ وتَجمَعُ، فهل يجوز لها ذلك ، علما بأنها تمكُثُ عِندَه بِضعةَ أَيَّامٍ؟
	(١١٣٣) مِنَ المعروفِ أنَّ الأحكامَ الفقهيَّةِ بعضُها فيه اختلافٌ، فمثلًا الجمعُ بينَ
011	الظهرِ والعصرِ فيه خلافٌ، فهل الأفضلُ الجمعُ أو تركُه أفضلُ؟
	(١١٣٤) لدينا بيتٌ يبعُدُ عن الرِّياضِ مِئتينِ وثمانينَ كيلو، ونحنُ نذهبُ إليه عادةً يومَي
	الخميسِ والجُمُعةِ، وفي بعضَ الأحيانِ كلَّ شهرٍ، فهل تُقصَرُ الصَّلاةُ في مثلِّ
٥٧٢	هذه الحال؟
	(١١٣٥) بالنِّسبةِ للذين يَسكنون في الخُبَر، ويذهبونَ إلى البحرينِ، هل هناك قَصرٌ وجمعٌ
OVY	للصَّلاةِ لمثلِ هؤلاءِ في مثلِ هذه الأيَّامِ، سواء باتوا هناكُ أم لم يَبيتوا؟
	(١١٣٦) قَصْرُ الصَّلَاةِ والجَمْعُ بينهَا بالنِّسبةِ للمُسافِرِ، هل له مُدَّةٌ مُحَدَّدةٌ؟

	(١١٣٧) امرأةٌ تَسكُنُ بَعيدًا عن الرِّياضِ بحَوالي مِئةٍ وخَمسينَ كيلو مِترًا، وتَأْتي للعَملِ
۵۷۳.	لمدةِ ثَلاثةِ أو أربعةِ أيامٍ في الرِّياضِ ثُمَّ تَرجِعُ، فهل تَقصُر الصَّلاةَ؟
	(١١٣٨) سافَرتُ مِن إِحدى الله فِي إلى القَريةِ لأَداءِ واجِبِ العَزاءِ وكنت نَوَيتُ قَصرَ
	الصَّلاةِ، فلمَّا وَصَلْت كانوا يُصَلون العِشاءَ، فأَنْتَمَتُ مَع الإِمامِ، ثُمَّ صَلَّيتُ
٥٧٤.	بَعدَها المغرِبَ، فهل فِعلي صَحيحٌ؟
	(١١٣٩) كنت في سَفرٍ وتَأخَّرتُ في الصلاةِ حتى دَخَلتُ بَلدَ الإِقامةِ، فهل أُتِمُّ أو أقصُرُ؟
	(١١٤٠) دَخلَ وَقتُ الصَّلاةِ وأنا في السَّفرِ ولم أُصَلِّها إلا بعدَ الرُّجوعِ فكنت أقصُّرُها،
٥٧٤	فهل عَليَّ شيءٌ؟ وإن كُنت لا أَذكُرُ عَددَها فها الحُكمُ؟
	(١١٤١) رجُّلُ دائِمُ السفَرِ في أعمالِه، فكَيفُ يُصلِّي؟
	(١١٤٢) هل تَحديدُ السَّفرِ الذي تُقصَر فيه الصلاةُ بأربعةِ أيام عليه دَليلٌ؟
- • -	
	(١١٤٣) نَوَينا السَّفَر وحين أرَدنا الخُرُوجَ أَذَّنَ المغرِبُ فَمَا أَخَرَنَا غَيْرُ الصَّلَاةِ، فَصَلَّينا
٥٧٥	المغرِبَ ثُمَّ قُلتُ لصاحِبي: نُصَلِّ العِشاءَ قَصرًا ففَعَلنا، فهل هذا الفِعلُ
0 7 0	صَحيحٌ؟
	(١١٤٤) الذي يَجَمَعُ صَلاةَ الظُّهرِ مع العَصرِ، متى يُؤدي سُنةَ الظُّهرِ البَعديةَ، مع العِلمِ أنه في وَقتِ النَّهيِ؟
٥٧٦	انه في وَقَتِ النهيِ؟
	(١١٤٥) نَوَيتُ جَمعَ المغرِبِ والعِشاءِ في السَّفرِ، وأذَّنَ المغرِبُ قَبلَ أن أُخرُجَ، فهل
٥٧٦	يَجُوزُ أَن أَجْمَعَ المُعْرِبِ وَالْعِسَاءِ فِي السَّفْرِ، وَآدَنَ المُعْرِبِ قَبْلُ أَنْ أَحْرِجٍ، فَهُلَّ يَ يَجُوزُ أَن أَجْمَعَ عِندَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَلْدِ الْآخْرِ؟
	(١١٤٦) صَلَّيْتُ الجُمُعةَ فِي جَماعةٍ فِي مَدينتي، ثمَّ بعدَ الظُّهرِ سافَرْتُ، وأدرَكْتُ العَصرَ
٥٧٦	في الطَّريقِ؛ فهلْ أُصَلِّيه رَكعتَيْنِ أو أَرَبْعًا؟
	(١١٤٧) طالبٌ يُسافِرُ مِن الرِّياضِ إلى الخرجِ؛ لأنَّه يدرُسُ في الجامعةِ؛ فهل له أنْ
٥٧٦	يقصُرَ الصَّلاةَ؟
	(١١٤٨) هل يجوز أن يدخلَ المسافرُ معَ المقيمِ في الصَّلاةِ الرُّباعيَّةِ في الرَّكعتين الأخيرتين
٥٧٦	بنيَّةِ القَصْرِ، ولا يُتِمُّ؟

(١١٤٩) رجلٌ مُصابٌ بالشَّلَلِ لا يستطيعُ الحركَةَ، فَهَلْ أَثناءَ الصَّلاةِ يُوضَّأُ مِنْ قِبَل
أُولادِهِ أَو يُيَمَّمُ؟ وَهَلْ يُوجَّهُ للقِبْلَةِ أَثناءَ تأدِيتِه الصَّلاةَ؟٧٧
(١١٥٠) فتاةٌ مُصابةٌ بمرضٍ في أقدامها منذُ سنواتٍ، ويَشُقُّ عليها أن تصلِّي واقفةً، فتصلِّي
وهي جالسةٌ، فهل يَجُوزُ لها ذلك؟
(١١٥١) إذا أراد شخصٌ أنْ يُصَلِّيَ وهو جالسٌ لكبَرِ سنٍّ أو لمرَضٍ، فكيف تكونُ
الجلسةُ؛ هل هي كما في التَّشهُّدِ الأوَّلِ أو التَّشهُّدِ الأخيرِ؟
(١١٥٢) امرأةٌ تريدُ أنْ تدخُلَ غرفَةَ العمليَّاتِ، حيثُ إنَّها مريضَةٌ قبْلَ الظُّهْرِ وَقَدْ تستمِرَّ
العمليَّةُ وقتًا طويلًا، كيف تُصلِّي الظُّهرَ والعصْرَ؟
(١١٥٣) أُمِّي مريضةٌ مرضًا مُزْمِنًا، وفي بعضِ الأحيانِ تَشعر بألمِ شديدٍ في عظامِ السِّاقِ
والفَخِذِ، يمتدُّ أُسبوعًا، ولا تستطيعُ هذا الأُسبوعَ تمشيُّ أو تتحرَّكُ إِلَّا بَصعوبةٍ
بالغةٍ، فهلْ يجوزُ لها أنْ تجمعَ الصَّلواتِ؟ وهلْ الأفضلُ لها: التَّقديمُ أوِ التَّأْخِيرُ؟ . ٥٧٨
(١١٥٤) امرأةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ عندها ضُمورٌ في الْمُخِّ، عندَ الصَّلاةِ تتلفَّتُ يمينًا، ولا
تستَقْبِلُ القِبلةَ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟
(١١٥٥) لو أحسَّت الحامِلُ أثناءَ الصَّلاةِ بالتَّعبِ وجَلَسَتْ وأكْمَلَتِ الصَّلاةَ وهي
جالِسَةٌ، هل في ذلك شَيْءٌ؟
(١١٥٦) هل يجوزُ للحاملِ أنْ تُصَلِّيَ جالسةً إذا كانتْ لا تستطيعُ القيامَ؟ ٥٧٩
(١١٥٧) أبي رجُلٌ كبيرٌ في السِّنِّ، ومنزلُنا بجوارِ المسجِدِ، وهو يحرِصُ على الصَّلاةِ في
المسجِدِ سابقًا، أمَّا الآن فقد أُصِيبَ بمرضٍ في رِجْلَيه لا يستطيعُ القيامَ إلَّا
بكُرسيٍّ مُتحرِّكٍ، وقد اتَّخذَ غُرفةً في بيتِنا خلُّفَ المسجِدِ، ويسمَعُ الصَّلاةَ مِن
ميكروفونِ المسجِدِ، ويُصَلِّي جالسًا في غُرفتِه مُتابعًا إمامَ المسجِدِ عبْرَ الميكروفونِ،
هل يصِحُّ له هذا أو يُصَلِّي وحدَه؟
(١١٥٨) امرأةٌ تقول: والدي يَمنعنُي مِن صلاةِ الجُمعةِ في المسجِدِ ومِن صلاةِ التَّراويحِ،
وكذلك مِن صَلاةِ العيدَينِ، فهل أطيعُه في ذلك؟ وهل يجوزُ ذلك شرعًا؟ ٥٨١

٥٨٢.	باب صلاة الجمعة
	(١١٥٩) مَا رَأْيُكُم فِي إِمَامٍ وخطِيبٍ لا يَذْكُرِ الصَّلاةَ على النَّبِيِّ أثناءَ الخُطْبَةِ إِلَّا فِي
OAY.	افتتاح الخُطْبَةِ الأُولَى والثَّانِيَةِ؟
	(١١٦٠) أَذْهَبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ إلى المَسْجِدِ قَبْلَ الصَّلاةِ بساعَةٍ وأُمْسِكُ المُصْحَفَ وأقرَأُ
۲۸٥	سورةَ يس، هَلْ فيها شَيْءٌ؟
٥٨٢	(١١٦١) ما حكمُ الاتِّكاءِ على العصافي خُطبةِ الجُمُعةِ بالنِّسبةِ للخطيبِ؟
	(١١٦٢) هَلِ الْأَفْضُلُ الجُلُوسُ فِي طَرَفِ الصَّفِّ الأَوَّلِ أَثْنَاءَ خُطبةِ الجُمُّعةِ، أو الجُلُوسُ
٥٨٢	في الَصَّفِّ الثَّاني مُقابِلَ الإمامِ وهو يخطُبُ؟
	(١١٦٣) إذا شرَعَ الخطيبُ في الدُّعاءِ في خُطبةُ الجُمعةِ؛ هل للمأمومينَ أنْ يَرْفعوا
٥٨٣	أيديَهم في الدُّعاء؟ وإذا رفَعَ أحدُ النَّاسِ يديَه؛ فهل يُنْكَرُ عليه؟
	(١١٦٤) ما حُكمُ المصافحةِ في أثناءِ خطبةِ الجمعةِ؟ وكيف نتصَرَّفُ مع من يُصافِحُ؟
	(١١٦٥) صلاةً الجُمْعةِ اشترطَ بعضُ الفقهاءِ أن يكونَ العددُ فيها أربعينَ، فها رأيُ
٥٨٣	فضيلتِكم في هذه المسألةِ؟
٥٨٤	(١١٦٦) هل المسافِرُ إذا كان في الباخرةِ عليه الجمعةُ؟
	(١١٦٧) رَجلٌ في طَريقِ سَفرٍ يومَ الجمعةِ، وسَمعَ الخُطبةَ فهل يَجِبُ عليه أن يُصَلِّي
	الجمعة؟ وإذا كان سَيَجلِسُ في هذا المكانِ لصَلاةِ العَصرِ فهل تَجِبُ عليه
٥٨٤	الجُمعةُ؟
٥٨٤	(١١٦٨) ما حكمُ الصَّلاةِ بعدَ الأذانِ الأوَّلِ يومَ الجُّمُعةِ؟
	(١١٦٩) لو صلَّتِ المرأةُ يومَ الجُمُعةِ، والإمامُ ما زال يُصلِّي في الجامعِ لإدراكِ ساعةِ
٥٨٤	الإجابة؛ هل يجوزُ لها ذلك؟
٥٨٥	(١١٧٠) النافلةُ قَبلَ الصلاةِ يومَ الجمعةِ هل لها وَقتٌ معيَّنٌ؟
	(١١٧١) سُنةُ الظُّهرِ القبليةِ التي هي أَربَعُ رَكعاتٍ، هل تُؤدَّى قَبلَ صلاةِ الجمعةِ أو
٥٨٥	¥?

0 4 0	(١١٧٢) هل مِن السُّنَّةِ قِراءَةُ: ﴿ المَّ ﴾ السَّجدةَ، وسُورةَ ﴿ هَلَ أَنَّ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾، كلَّ فجْرِ
0,70	, and the second se
<i>ዕ</i> ለ ገ	(١١٧٣) معروفٌ أنَّه ورَد فضلُ يومِ الجُمُعةِ، ولكنْ بعضُ النَّاس يقولون: إنَّ الحيواناتِ عندَ صَباحِ الجُمُعةِ تَدمَعُ وتَخشَعُ أنْ تقومَ السَّاعةُ في هذا اليومِ، فهل هذا صحيح؟
	(١١٧٤) فضلُ يومِ الجُمُعةِ بالنِّسبةِ للصَّلاةِ على النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ هل هو منَ اللَّيلةِ
٥٨٦	السَّابقةِ أو مِنَ الفجرِ؟
٥٨٧	•
٥٨٧	(١١٧٦) بالنِّسبةِ للسَّاعةِ الَّتي فيها إجابةٌ يومَ الجُمُعةِ، هل هي السَّاعةُ المعروفةُ؟
٥٨٧	
٥٨٧	(١١٧٨) ما حُكمُ الخروجِ للنَّزهةِ يوْمَ الجُمُعةِ؟
٥٨٨	باب صلاة العيدين
٥٨٨	(١١٧٩) ما الحِكمةُ من مشروعيَّةِ العِيلِـ؟
٥٨٨	
٥٨٥	(١١٨١) ما حُكمُ صلاةِ العيدِ، وما الحِكمةُ مِن مَشروعيَّتِها؟
٥٩.	(١١٨٢) متى يبدَأُ وقْتُ صلاةِ العيدِ؟
09.	(١١٨٣) ما القولُ الصَّحيحُ في خُطبةِ العيدِ، هل هي خُطبةٌ واحدةٌ أو خُطبتانِ؟
	(١١٨٤) عيدُ الفِطرِ العامَ الماضي كان يومَ جُمعةٍ، فصَلَّينا العيدَ في أَحَدِ مساجِدِ مَكةً،
	ثُمَّ قالَ الإِمامُ: مَن صلى العيدَ فليسَ عليه جُمعةٌ ولا ظُهرٌ، وأكَّدَ ذلك حين ناقَشهُ
	تم قال الأمام. من صلى العيد فليس عليه جمعه و لا طهر، وأكد دلك حين نافسه
	بَعْضُ الإَخُواْنِ، وقالَ: لا تُصلوا إلَّا العَصرَ، فمَن أرادَ أن يُصلِّيَ الجُمعةَ أو الظُّهرَ
09.	a '
09.	بَعْضُ الإَخُواْنِ، وقالَ: لا تُصلوا إلَّا العَصرَ، فمَن أرادَ أن يُصلِّيَ الجُمعةَ أو الظُّهرَ

(١١٨٦) ما حُكمُ خُطبةِ العيدِ، وما حُكمُ الإنصاتِ لها؟ وهل يجوزُ الاكتفاءُ بواحدةٍ؟. ٩٣ ٥
(١١٨٧) هل يلزَمُ حضورُ الخُطبةِ إذا صادَفَ العيدُ يومَ الجُمعةِ؟
(١١٨٨) إذا وصل المصلِّي إلى مُصَلَّى العِيدِ هل يُؤَدِّي التَّحِيَّة أو يَجلِس دونَ صَّلاةِ؟ ٩٤ ٥
(١١٨٩) إذا وصَلَ المسلمُ إلى مُصلَّى العيدِ فهل يؤدِّي التَّحيَّةَ أو يجلِسُ دونَ صلاةٍ؟ ٩٥٥
(١١٩٠) إذا دخَلَ المسلِمُ المسجدَ لصلاةِ العيدِ فهل يُصلِّي ركعتَيْنِ؟ ٥٩٥
(١١٩١) ما صِفَةُ صلاةِ العيدِ؟
(١١٩٢) ما حكمُ الاستفتاحِ في صلاةِ العيدينِ والاستسقاءِ؟ ٩٧ ٥
(١١٩٣) ما الَّذي يَفعَلُه المسَلمُ إذا أراد الخروجَ إلى مُصَلَّى العِيدِ؟ ٩٧ ٥
(١١٩٤) ماذا يفعلُ المسلمُ إذا أرادَ الخروجَ إلى المُصَلَّى يومَ العِيدِ؟٩٥
(١١٩٥) بعضُ النَّاسِ يأكُلُ التَّمَراتِ في المسجِدِ، هل هذا صحيحٌ؟ وما الحِكمةُ مِن
مَشروعيَّةِ الأَكْلِ؟
(١١٩٦) ما حُكمُ ذَهابِ المرأةِ إلى المُصَلَّى يومَ العيدِ؟
(١١٩٧) مَن فاتَتْه صلاةً العيدِ، هل يقْضِيها؟
(١١٩٨) ما حُكمُ التَّكبيرِ؟ وما صِفَتُه؟ وما هو وقتُه؟
(١١٩٩) أريدُ تَفصيلًا عن التَّكبيرِ المطلَقِ والمقيَّدِ في عشرِ ذي الحجةِ، وهل يُنكَرُ على
من كَبَّر من فَجرِ اليَومِ الأُّولِ إلى العاشِرِ من ذي الحجةِ في أُدبارِ الصلواتِ؟ ٢٠١
(١٢٠٠) هل يَجُوزُ التَّكبيرُ جَهرًا قَبلَ صلاةِ العيدِ في المسجِدِ؟
باب صلاة الكسوف
(١٢٠١) معرفةُ كسوفِ الشَّمسِ، ومعرفةُ نوعِ الجنينِ وهو في بطنِ أُمِّهِ، أليس هذا مما
اختَصَّ الله بعلمِه؟
(١٢٠٢) صلاةُ الكُسوفِ صلَّاها رسولُ اللهِ ﷺ ركعتَيْنِ، في كلِّ ركعةٍ ركوعانِ
وسجودانِ، وقرأ في الأُولى بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ طويلةٍ جهَرَ بها إلى أنْ أتمَّها

	على الصِّفةِ الواردةِ عنه ﷺ، فهل قراءةُ سورةٍ طويلةٍ تَعني سورةً واحدةً
7.4	
٦٠٤	(١٢٠٣) هل يَقتضي تطويلُ الصَّلاةِ إطالتَها حتَّى زوالِ الكُسوفِ؟
	(١٢٠٤) مُنذُ فَترةٍ كَسَفَ القَمرُ في الرِّياضِ بَعدَ صَلاةِ الفَجرِ، فصَلَّى بَعضُ الأئِمةِ في
	المساجِدِ وبَعضُهم لم يُصَلِّ بحجَّةِ أن المسألةَ خِلافيةٌ، وقالوا: إنَّ الصَّلاةَ
7.0	لصاحِبِ السَّيطرةِ، وصاحِبُ السَّيطرةِ الشَّمسُ؟
٦٠٦	باب صلاة الاستسقاء
7•7	
	(١٢٠٦) حدَثَ اليومَ أنَّ النَّاسَ في صَلاةِ الاستسقاءِ صَلُّوا رَكعتَينِ بعد طُلوع الشَّمسِ
7•7	تحيةً للمسجِدِ؛ فها الحكمُ؟
٦٠٧	كتاب الجنائز
	(١٢٠٧) هل يجوزُ الإعلان عَن وفاةِ الْمُسْلِم في مُكَبِّرِ المسجِدِ بقَصْدِ إعلام النَّاسِ
٦•٧	(١٢٠٧) هل يجوزُ الإعلان عَن وفاةِ المُسْلِمِ في مُكَبِّرِ المسجِدِ بقَصْدِ إعلامِ النَّاسِ لحضورِ دَفْنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
٦٠٧	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
٦٠٧	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
٦٠٧	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
٦• ∨ ٦•∨	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
٦• ∨ ٦•∨	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟
フ・∨ フ・✓ フ・∧	لحضورِ دَفنِهِ والصَّلاةِ عَلَيْهِ؟

	(١٢١٤) هل صلاةُ المرأةِ على الميِّت واجبةٌ ؟ وهل تَذهَبُ إلى المسجِدِ لتُصَلِّيَ على الجنازةِ،
7 • 9	أو في الحَرَم؟
7 • 9	(١٢١٥) هل يَصِحُّ أَنْ يسافرَ الإِنسانُ لتشييعِ جنازةٍ؟
٠١٢	(١٢١٦) إذا تُوفِّيَ أحدُ أقارِبي في مِصرَ، وأنا في السعوديةِ، فهل أُصلِّي عليه صلاةَ الغائِبِ
	(١٢١٧) إذا سقَطَ الجنينُ وله أربعةُ أشهرٍ، هل يُدفَنُ؟ وهل تصلِّي المرأةُ التي أسقطتْ
٠١٢	هذا الجنينَ؟
	(١٢١٨) وُلِدَ طفلان بعدَ الشُّهرِ الخامِسِ بعدَ نفخِ الرُّوحِ فيهما، وماتا بعدما وُلِدا،
٠١٢	ودُفِنا في نفسِ البيتِ، ولم يُصلُّ عليهما، فما الواجبُ فعلُه؟
	(١٢١٩) الجنينُ الَّذي يَسقُطُ بعدَ أربعةِ شهورٍ أو خسةٍ، يُصلَّى عليه أو لا؟ وإذا لم يُصلَّ
11.	عليه؛ فها الحُكمُ؟
	(١٢٢٠) أُمِّي أَسْقَطَتْ يوْمَ الجُمُعةِ طَفَلةً ميِّنةً عُمُرُها خمسةُ شُهورٍ، فعمَّمَتْ جَسَدَها
	بقليلٍ مِنَ الماءِ، وأحضرَتْ خِرْقةً بيضاءَ ولفَّتْها فيها، وذهب عمِّي وأبي إلى المقبرةِ
	لدَفْنِهَا دونَ تغسيلِها ولا الصَّلاةِ عليها، ثُمَّ ذهب أبي فقطْ بعدَ خمسةِ أيَّامٍ للصَّلاةِ
111	عليها في قبرِها
711	(١٢٢١) السَّقطُ الَّذي بلَغَ عمرُه أربعةَ أشهُرٍ؛ كيف يتِمُّ دفنُه؟
	(١٢٢٢) تُوفِّيَ مولودٌ لي وهو في اليَّومِ السَّادسِ أو السَّابِعِ، وغسَّلْناه، وصلَّيْنا عليه؛ فما
	أدري ما الواجبُ عليَّ؟ وهلَّ يجوزُ ليَّ أن أُتمِّمَ عَنه، وما هي الطَّريقةُ إذا كان
111	ذلك جائزًا؟
	(١٢٢٣) إذا كان هُناك شخصٌ طائعٌ للهِ عَزَّفَجَلَّ، وقائمٌ بجميع العباداتِ على أحسنِ
	(۱۲۲۳) إذا كان هُناك شخصٌ طائعٌ للهِ عَنَّهَجَلَ، وقائمٌ بجميعِ العباداتِ على أحسنِ وجهِها، وعِندَ موْتِه لقَّنوه الشَّهادتَيْنِ، ولكنَّه لم يتمكَّنْ مِنَ النُّطقِ بهما، فما هو مصيرُه؟
717	مصيرُه؟
	(١٢٢٤) مَا حُكْمُ تَلقينِ اللِّتِ بعد دَفْنِه عند القَبْرِ؟ وما حكمُ إلقاءِ خُطبَةٍ عند القَبْرِ؛
717	لتَّعظَ الحاضر و نَ؟

	(١٢٢٥) عندَ دفنِ الجنازةِ ما هي السُّنَّةُ في ذلك سواءٌ عندَ الدَّفنِ أو بعدَ الدَّفنِ؟ فعندَ
	الدَّفنِ تكثُر الأصواتُ هكذا: أنزِلْ كذا، أنزِلْ فلانًا، ويرفَعُون أصواتَهم. وكذلك
	بعضُ النَّاسِ -وليس كلَّهم- ينشغِلُ بالعزاءِ؛ فبعدَ الدَّفنِ يترُكونَ الجِنازَةَ
715	و ير و ، يو
	(١٢٢٦) هل يجوزُ رفعُ اليدينِ في الدُّعاءِ بالتَّثبيتِ للميِّتِ إذا دُفِن في القبرِ؟ وهل يجوزُ
٦١٤	الموعظةُ في المقبرةِ؟
710	(١٢٢٧) ما صِفَةُ التَّعزيةِ الشَّرعيَّةِ؟
717	(١٢٢٨) هل يصِحُّ أَنْ نُعزِّيَ النَّاسَ قبلَ أَن يُدفَنَ الميثُ؟
717	(١٢٢٩) تحديدُ العزاءِ بثلاثةِ أيَّامِ هل له أصلٌ؟
717	(١٢٣٠) هل يجوزُ جلوسُ أهلِ المِّيِّتِ للعزاءِ قبلَ الدَّفنِ إذا كان الميِّتُ تُوفِّي في الخارجِ؟
	(١٢٣١) إذا اجتمعَ أهلُ الميِّتِ للعَزَاءِ، فهل يُشرَعُ للرَّجلِ أنْ يذهَبَ إلى أهلِه المجتمعينَ؟
717	
	(١٢٣٢) مَا حُكُمُ اجتماعِ أَهْلِ المُيِّتِ فِي مَكَانٍ مُخَصَّصٍ؛ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَيْهِ الْمُعَرُّونَ،
	فيجْتَمِعُونَ فِي مُكَانٍ لاَ يُكَلِّفُ أَهلَ الميِّتِ شيئًا، ويقرَأُ فيهم مُقرئٌ للقُرآنِ
	ويستمِعُ له الجلوسُ، أو تُلْقى الخُطَبُ الَّتِي تُذَكِّرُ بِالآخِرَةِ وَتَحُثُّ أَهلَ الميِّتِ على
717	الصَّبْرِ؟
	(١٢٣٣) نحن من مَدينةِ أبها، وتُوفِّيَ قَريبٌ لنا في الطائِفِ، فذَهَبنا للعَزاءِ، فمنَّا من
	رَجِعَ في نفسِ اليومِ، ومنَّا مَن أَقامَ ثلاثةَ أيامٍ، وليَّا رَجعوا إلى أبها أَقاموا بها
	العَزَاءَ ثلاثةَ أيَامٍ أُخرَى، وتَذهَبُ كلُّ امرأةٍ معُّها في الصباح بالفُطورِ، وطَلَبْتُ
	من والِدتي ألَّا تَّفعَل، فقالَت: أَستَحِي ألَّا أَفعَلَ، وأَنا أَخاَفُ من إغضابِها إن
۸۱۶	نَهَيَتُها، فيما تَرَونَ في هذا؟
	(١٢٣٤) امرأةٌ تَقولُ: إذا ذَهَبتُ إلى أشخاصٍ للعَزاءِ وقَدَّمَ أهلُ الميِّتِ بعضَ المأكولاتِ
٦٢.	كالتَّم والشاي والقَه ووفها تَأْكُا من هذه الأَشاء؟

77.	(١٢٣٥) إذا لم يتَأَثَّر الإِنسانُ بموتِ قَريبِهِ، فهَل يُعَزَّى؟
	(١٢٣٦) بعدَ دفنِ الميِّتِ يَجتمِعُ مَن في المقبرةِ على أقاربِ الميِّتِ للعزاءِ ويُصافِحُونهم
٠٢٢	ويُعانِقُونهم، فها حكمُ هذا؟
	(١٢٣٧) بعد الانتهاءِ مِن الدَّفْنِ أَذْهَبَ إلى أقاربي أهلِ الميِّتِ وأزورُهم وأَدْعو لهم،
175	هل عليَّ شيءٌ؟
175	(١٢٣٨) ما حكمُ تُعزيةِ المرأةِ لأقاربِها أو جيرانِها؟ وهل لها أَجْرٌ؟
	(١٢٣٩) عند أحد المقابر، وبَعدَ أن وُضِعَ الميتُ في قبرِه أَتَى أهلُ الميتِ بِكيسٍ فيه رَيحانٌ
	وشيءٌ من الوُرودِ ووضَعُوهُ على الميِّتِ، ثُمَّ قال رَجلٌ للذي داخِلَ القبرِ: أَذِّنْ.
	فأَذَّنَ، فهل هذا العَمَلُ -أَعنِي: الأذانَ والإِقامةَ عند القَبرِ- صَحيحٌ، أو أنه بدعةٌ
175	واعتِداءٌ على دينِ الله؟
	(١٢٤٠) رَجُلٌ تُوُفِّي، فصنَعَ أهلُه له طعامًا بعد مَوتِه ودَعَوْا إليه النَّاسَ؛ فما حُكْمُ
775	حُضورِ هذه الوَليمةِ؟
	(١٢٤١) في بعضِ الأَماكِن عِندَهم عادةٌ: عندما يَموتُ الميِّتُ يَقومُ والِدهُ بذَبح ذَبيحةٍ،
	ويُسمِّيها حُزانةُ فلان، وربما يَدعو الناسَ للحُضورِ والأَكلِ منها، والبعضُ
375	يَمتَنِع من الذَّهابِ، وقد يُرسِلون له لَحَهَا، فهل يَأْكُلُ منه؟
770	(١٢٤٢) امرأةٌ تقولُ: هل يُعتبَرُ البكاءُ بصوتٍ منَ النِّياحةِ؟
	(١٢٤٣) عِنْدَنا مَزْرَعةٌ، ومجموعةُ جيرانٍ لنا، لهم مَزارعُ، ليس لهم إلَّا طريقٌ واحِدٌ،
	ولهم طريقٌ ثانٍ، ولكنْ لا يدخُلُ منه إلا السَّياراتُ الكَبيرَةُ، لكِنَّ السياراتِ
	الصغيرةَ تَمَشِي مِن طَريقٍ فيه مَقابِرٌ يمُرُّون عَلَيْها مِنْ فوقِها، والمقابِرُ هذه
	قديمةٌ تقريبًا حوالي مائةِ سنةٍ، فما حُكمُ الشَّرْعِ فيها؟ وهل يجوز إخراج العظام
770	التي تظهر من هذه القبور ووضعها بعيدا حتى نمهد طريقا؟
	(١٢٤٤) هل يجوزُ لرجل أن ينقُلَ قبرَ والدتِه إلى مقبرةٍ أُخرى؛ حيثُ إنَّ قبرَ والدتِه في
777	الطَّريق، و رَمشي النَّاسُ عليها؟

	(١٢٤٥) ما حكمُ القُبورِ الَّتِي تُبْنَى بالأسمنتِ ومُرتفعةً عن الأرضِ؛ حيثُ إنَّه لا يوجدُ
. ٧٢٢	مكانٌ، ويُوضَعُ فيها أكثرُ مِن مَيِّتٍ؟
	(١٢٤٦) ما نَصيحَتُكم للنِّساءِ اللَّاتي تَزُرْنَ القُبورَ؛ حيث إذا وُجِّهَت لها النَّصِيحَةُ
777.	_ •
777.	(١٢٤٧) عند عَمَلِ اللَّحْدِ للميت يَخرُج منَ الأرضِ ماءٌ، فها العملُ؟
	(١٢٤٨) جاء في الحديثِ أنَّ مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّة؛ فإذا بُنِيَ
777.	للميتِ مَسجدٌ من قِبَلِ أولادِه، هل يَصِلُه أجرُ بناءِ هذا المسجدِ؟
779	(١٢٤٩) هل الصَّدقاتُ تَنفعُ الميتَ سَواءٌ أكانَت أموالًا طعامًا أو ماءً أو غيرَها؟
	(١٢٥٠) في الحديثِ «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ
	عِلْمِ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فهل يُشترَطُ للولدِ الَّذي يدعوَ أن
175	يكوُّن صالحًا، وإذا كان الولدُّ غيرَ صالحٍ ودعا لوالدهِ فهل يَصِلُه هذا الدُّعاءُ؟ .
	(١٢٥١) أبي مُتَوَفَّى، وأُريدُ أنْ أتصدَّقَ عنه بصدِّقةٍ، فهَلِ الأفضلُ أنْ أجعلَها في إفطارِ
177	صائمٍ، أو في غيرِ ذلك؟
177	(١٢٥٢) هل يَعلَمُ الميتُ إذا حجَّ عنه أحدٌ؟
	(١٢٥٣) هناك فَتوى لفَضيلَتِكم أنه يَجوزُ أن يُصَلِّيَ الإِنسانُ ويَهبَ الثَّوابَ للميتِ،
777	فهل هذا صَحيحٌ؟
777	(١٢٥٤) هل الحَبُّ للوالِدَين أفضَلُ أو الصَّدقةُ؟
744	(١٢٥٥) ما حكمُ الإعلامِ عن المُتَوفَّى في المسجِدِ حتَّى يحضُرَ النَّاسُ؟
375	(١٢٥٦) هل تَعودُ الحياةُ إِلَى الميِّتِ في القبرِ؟
377	(١٢٥٧) ما حُكْمُ رُؤيَا الْمُتَوَفَّى فِي المنام؟
	(١٢٥٨) يَقُول بعضُ الناسِ: إن الإنسَانَ إذا مات في رمَضانَ فإنه يَدخُل الجَنَّة مُستدِلِّين
	بحَديث: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النِّيرَانِ»،
740	فهل هذا صَحيحٌ؟

(١٢٥٩) هل مِن السُّنةِ أن يُعِدَّ الإِنسانُ كَفنَه؟
(١٢٦٠) امرأةٌ عندَ مَوتِها لم يُضَفَّر لها شَعرُها، فهل علينا شَيءٌ؟
(١٢٦١) بعضُ النَّاسِ يَعتقِدونَ أنَّ المسلمَ إذا مات وجَب كسرُ يدِه الشِّمالِ أو بَتْرُها؛
وذلك لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُونِيَ كِنَبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَلْيَنَنِي لَرْ أُوتَ
كِنْبِيَهُ ﴾ فيقولُ: إذا جاء يومُ القيامةِ وأرادَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنْ يعطيَه كتابَه بشمالِه،
وَجَدُ أَنَّ الشِّمَالَ مُكَسُورَةٌ أَو مُبتُورَةٌ، فَيَضْطَرُّ جَلَّوَعَلَا –عَلَى حَسَبِ زَعْمِهِم–
أَنْ يُعطِيَه كتابَه بيمينِه؟
(١٢٦٢) ما حُكمُ رفعِ البناءِ للقُبُورِ؟
(١٢٦٣) ما حُكم وَضْع العَلَامات على القُبُور حتَّى تُعرَف أثناءَ زِيارةِ القُبُور؟ ٦٣٧
(١٢٦٤) هل يجوزُ وضْعُ قطعةٍ مِن الحديدِ، أو لافتةٍ على قبْرِ الميِّتِ، يُكتَبُ عليها آياتٌ
قُرآنيَّةٌ، بالإضافةِ إلى اسمِ الميِّتِ وتاريخِ الوفاةِ؟
(١٢٦٥) جَرَتِ العادَةُ عندنا بقِراءةِ القُرآنِ مِن أَحَدِ الرِّجالِ الحافظينَ للقُرآنِ عندَ
وضْعِ الميِّتِ في القبْرِ، فهل هذا صحيحٌ؟ وما هي السُّنَّةُ عندَ وضْعِ الميِّتِ في
القبْرِ، وبعدَ الانتهاءِ مِن الدَّفْنِ؟
كتاب الزكاة
(١٢٦٦) تساهَلَ البعضُ من النَّاسِ في هذا الرُّكنِ العظيمِ أعني به الزَّكاةَ؛ فهل من كلمةٍ
تُوجِّهونَهَا لأولئك الَّذين تَساهلوا في إخراجِ زكَّاةِ المَالُ؟
(١٢٦٧) ما هي الأموالُ الَّتي تجِبُ فيها الزَّكاةُ؟
(١٢٦٨) نعمَلُ في شركةٍ، وهذه الشَّركةُ تقومُ باحتجازِ راتبِ شهرَينِ لدَيْها، هذان
الشُّهرانِ اللَّذانِ لَدي الشَّركةِ هل عليهما زكاةٌ أو لا؟ عَلمًا بأننا لا نستلِمُهما إلَّا
عند الإجازةِ؛ يعني: بعد سنتينِ من العملِ، وإذا طلبْناهما قبلَ السَّنتينِ يأبونَ
أنْ يعطونَنا إيَّاهما. وهل جائزُ أنَّ الشَّركةَ تَحَتجِزُ راتبَ شهرينِ مِن كلِّ مُوظَّفٍ
لدُمْا؟

٦٤٧	(١٢٧٩) هل هناك زكاةٌ عنِ الذَّهَبِ المَلْبُوسِ؟
٦٤ ٨	(١٢٨٠) امرأةٌ تقولُ: هل على الذَّهَبِ الذي أَلْبَسُهُ زكاةٌ؟
٦٤٩	(١٢٨١) هل يجوزُ أنْ يُقدِّرَ الزَّوجُ قيمةَ الزَّكاةِ أو يَجبُ أنْ يذهبَ إلى بائعِ الذَّهبِ؟
٦٤٩	(١٢٨٢) هل حُلِيُّ النِّساءِ فيه زكاةٌ؟
٦٤٩	(١٢٨٣) هل تجِبُ الزَّكاةُ في الحُلِيِّ الَّذي يُلْبَسُ للزِّينةِ؟
	(١٢٨٤) إذا أُهدِيَ للمرِأةِ عند الزَّواجِ ما يُسمَّى بالحزامِ، هل يُعتَبرُ مِن الذَّهبِ الملبوسِ؟
789	وهل عليه زكاةٌ؟
	(١٢٨٥) عِندي مِئةٌ وخمسونَ جرامًا مِنَ الذَّهبِ أو أكثرُ قليلًا، ولا أستطيعُ أَنْ أُزكِّيَهُ؛ لأَنَّني ليس معي مالٌ، وزَوْجي لا يُريدُ أَنْ يُزَكِّيَهُ، ويقولُ: الذَّهبُ الَّذي يُلْبَسُ
ı	لأَنَّني ليس معي مالٌ، وزَوْجي لا يُريدُ أَنْ يُزَكِّيهُ، ويقولُ: الذَّهبُ الَّذي يُلْبَسُ
70	ليس عليه زكاةٌ، فهل عليَّ شيءٌ؟
	(١٢٨٦) لديَّ ذهبٌ ومالٌ: أمَّا الذَّهبُ فأؤُدِّي زكاتَه سنويًّا، وأمَّا المالُ فلا أؤدِّي زكاتَه؛
	فهل عليَّ إثمٌ في ذلك؟ علمًا بأنَّنِي آخذُ مِن هذا المالِ أحيانًا وأحيانًا أخرى أضيفُ
70.	عليه، أي أنَّه ليس ثابتًا؛ فكيف يتم تأدية زكاته؟
	(١٢٨٧) امرأةٌ تملِكُ قلادةً مِن الذَّهبِ مخزونةً لديها لوقتِ الحاجةِ إلى ثمنِها؛ فهل فيها
701.	زكاةٌ، علمًا أنَّها لا تقدِرُ على إخراجِ زكاتِها إلَّا بعدَ بيْعِها؟
701.	(١٢٨٨) كيف يُزْكَّى الذَّهبُ المَطْلِيُّ بالفضَّةِ ؟
	(١٢٨٩) الرَّسولُ ﷺ قال: «أَيُّهَا امْرَأَةٍ تَقَلَّدَتْ قِلَادَةً مِنْ ذَهَبٍ، قُلِّدَتْ فِي عُنُقِهَا مِثْلَهُ
	مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَيُّهَا امْرَأَةٍ جَعَلَتْ فِي أُذُنِهَا خُرْصًا مِنْ ذَهَبٍ، جُعِلَ فِي
	أُذُنِهَا مِثْلُهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وقد ثبَتَ إباحةُ تَحَلِّي النِّساءِ بالذَّهبِ؛ فهل يُعْتَبَرُ
701.	هذا الحديثُ مِن الأحاديثِ المنسوخةِ؟ أو في حقِّ مَن لم يُؤَدِّ زكاةَ الذَّهبِ؟
	(١٢٩٠) امرِ أَةٌ عِندَها مِئتانِ وتِسعِونَ جِرامًا مِنَ الذَّهبِ، ولم تُزكِّه إلَّا مرَّةً واحدةً؛
	لأنَّ زَوْجَها ضَمَّه إلى الذَّهبِ الَّذي عِندَه، وأخرَجَ عنه زكاةً، فما الحُكْمُ في
707.	ذلك؟

(١٢٩١) امرأةٌ عِندَها ذهبٌ بمقدارِ أَلفَيْنِ ريالٍ، وتذكُّرُ أنَّ زَوْجَها قال لها: إنَّه ليس
فيه زكاةٌ، فهل هذا صحيحٌ؟ وإذا كان فيه زكاةٌ فهَلِ الْمُطالَبُ بتزكيتِه الزَّوْجُ أو
الزَّوْجةُ، خاصَّةً إذا كانَتِ الزَّوْجةُ لا تملِكُ إلَّا هذا الذَّهبَ؟
(١٢٩٢) رجُلٌ خصَّ كلًّا مِن بناتِه بكَمِّيَّةٍ مِنَ الذَّهبِ للزِّينةِ لا تَبْلُغُ نِصابًا، فهل إذا
اجتمعَتْ كَمِّيَّةُ الذَّهبِ تكون فيها زكاةٌ؟
(١٢٩٣) امرأةٌ لديها حُلِيٌّ مِن الذَّهبِ ليست بالكثيرةِ، وهي أربَعُ من الغواشي، وثلاثٌ
مِن القلائدِ، وثلاثٌ مِن الْحَواتِمِ، وتقولُ: بعضُها أَلْبَسُه دائيًا، وبعضُها أَلْبَسُه
في الْمُناسباتِ، والسُّؤالُ هو: ما مِقدارُ زكاةِ الحُليِّ؟ وهل تجِبُ الزَّكاةُ عليَّ في
ذلك؟
(١٢٩٤) امرأة لَمْ تُؤَدِّ زكاةَ ذَهَبِها منذُ عشرِ سنواتٍ، فهاذا يجبُ عَلَيْها عَنِ العَشْرِ سنواتٍ
الماضيةِ؟
(١٢٩٥) امرأةٌ سألَتْ وقالَتْ: عِندي ما يُعادِلُ كيلوَيْنِ مِنَ الذَّهبِ أو كيلو واحدًا،
فهل عليه زكاةٌ؟ فأجاب الشَّيخُ وقال: ليس عليه زكاةٌ. ثُمَّ بعدَ ذلك سألَتِ
امْرأَةٌ أخرى الشَّيخَ وقالَتْ: عِندي ذهبٌ -ولم تُبيِّنْ كَمِّيَّتُه- فهل عليه زكاةٌ؟
فقال الشَّيخُ: ما حال عليه الحَوْلُ وهو نِصابٌ فعليه زكاةٌ. والظَّاهرُ أنَّ هاتَيْنِ
إجابتانِ مختلِفتانِ عن سؤالٍ واحدٍ؛ فنرجو التَّوضيحَ
(١٢٩٦) امرأةٌ لَدَيْها ذهبٌ بحوالَيْ عشرينَ ألفَ ريالٍ، وقد قيلَ لها: إنَّه ليس فيه زكاةٌ؛
لأنَّها تَلْبَسُهُ فِي الْمُناسَباتِ.
(١٢٩٧) امرأةٌ عِندَها ذَهَبٌ أَعْطَتْهُ لزَوْجِها برِضاها، وزَوْجُها يُتاجِرُ فيه، ولكنَّه
يرفُضُ أَنْ يُزَكِّيهُ، ويقولُ: الذَّهَبُ الملبوسُ أَوِ الْمُعَدُّ للاستِعمالِ ليس فيه زكاةٌ؟ . ٦٥٨
(١٢٩٨) امرأةٌ وَجَبَت عليها زَكاةُ الحُليِّ وبَلَغَت ألفَ رِيالٍ، ولكنَّها لا تَمَتَلِك الأَلفَ،
فهاذا عليها؟ وإن كان زَوجُها عُليه دَينٌ فهل يَصِحُّ أَن تُعطيَه الزَّكاةَ؟ ٢٥٩
(١٢٩٩) إخراج زَكاة الذهَب الَّذي تَملِكه المرأة، هل هو مِن شَأْنِ الزَّوج أو الزوجةِ؟ ٢٥٩

٦٦٠.	(١٣٠٠) إذا بَلَغَت الشَّبكةُ الذَّهبُ النِّصابَ، هل عليها زَكاةٌ؟
٦٦٠.	(١٣٠١) ما كَيْفِيَّةُ إخراج زكاةِ العُمْلَةِ الوَرَقِيَّةِ؟ وما مِقْدارُ نِصابِها؟
٦٦٠.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	(١٣٠٣) استدَنْتُ مِئةَ ألفِ ريالٍ، وأدخلْتُها في تجارةٍ، وأحيانًا تُحُقِّقُ أرباحًا، فهل عليَّ
	زكاةُ هذه المئةِ ألفٍ؟ مع العِلمِ أنِّي أُسدِّدُ هذه المئةَ ألفٍ عن طريقِ أقساطٍ شهريَّةٍ،
771	تبلُغُ قيمةُ كلِّ قِسْطٍ منها خَسَة آلافِ ريالٍ شهريًّا
771	(١٣٠٤) بالنِّسبةِ للمالِ الَّذي يُجمَعُ لبناءِ مسجدٍ، هل عليهِ زكاةٌ إذا حالَ عليه الحولُ؟
777	(٥٠٠٥) اقترضَ مِنِّي أخي مالًا لِيتاجرَ به، فهل عليَّ زكاتُه؟
777	(١٣٠٦) هناك أُناسٌ عِندَهم أموالُ صدَقاتٍ وزكواتٍ، فهل على هذه الأموالِ زكاةٌ؟
	(١٣٠٧) لي أموالٌ عِندَ أُناسٍ مُنْذُ أكثرَ مِن عام، وبعضُ هذه الأموالِ قد تنازَلْتُ عنه؛
	لأَنَّ مُقترِضيها لنْ يستطيعوا السَّدادَ، وبعضُها الآخَرُ أنتظِرُ سَدادَهُ إنْ شاءَ اللهُ
٦٦٢	تعالى، فهُل في هذه الأموالِ زكاةٌ؟
	(١٣٠٨) رجُلٌ عنده مبلغٌ مِن المالِ وقد بلَغَ النِّصابَ، وأقرضه لشخصٍ آخرَ؛ فهل
٦٦٣	عليه زكاةٌ أو لا؟
	(١٣٠٩) اقترضت مَبلغًا مِن المالِ مِن أَجْلِ استثمارِه في تجارةٍ مُعيَّنةٍ؛ فمَن عليه الزَّكاةُ
٦٦٣	في هذا المالِ أنا أو الَّذي اقترضته منّه؟
	(١٣١٠) رجلٌ عليه دَينٌ كبيرٌ، وعنده التزاماتُ ماليَّةٌ أُخرى، فهل يَجوزُ له أن يأخذَ
٦٦٣	من مالِ الزَّكاةِ؟
٦٦٣	(١٣١١) رجُلُ عليه دَيْنٌ، وله دَيْنٌ، فكيف يُزكِّي؟
	(١٣١٢) عِندي مبلغٌ مِنَ المالِ غيرُ ثابتٍ، ولكنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ على مَدارِ السَّنةِ، فهل
٦٦٤	أُزَكِّي على الحدِ الأعلى أو الحدِ الأدنى؟
	(۱۳۱۳) امرأةٌ اقْتَرَضَت مِن أُخرى مالًا، ووضَعَت عندها ذهبًا رَهْنًا؛ فهل في هذا
٦٦٤	الرَّهنِ زكاةٌ؟

	(١٣١٤) امرأةٌ والدها تاجرٌ، واحتاج إلى مائةِ ألفٍ اقترَضَها مِنها؛ فهل الزَّكاةُ عن هذا
770	المالِ على البنتِ أو على الوالدِ؟
	(١٣١٥) إِذَا كَانَ لَدَى إنسانٍ مبلغٌ مِنَ المَالِ يريدُ أَنْ يزكِّيه ولكن عليهِ ديونٌ، وَهذِه الدُّيونُ قَدْ تُنْقِصَ مِنْ نصابِ المَالِ، فهلْ يَخْصِمُ هذه الدُّيونَ مِنَ المَالِ الذي
	الدُّيونُ قَدْ تُنْقِصَ مِنْ نصابِ المالِ، فهلْ يَخْصِمُ هذه الدُّيونَ مِنَ المالِ الذي
770	لَدَيْهِ أَو يزكِّيها؟
	(١٣١٦) كان يوجَدُ عند أَهْلِ بيتٍ مبلَغٌ مِن المالِ قَدْرُه ثلاثةَ عِشرَ أَلْفًا لشراءِ بعضِ
	الأثاثِ، وخلالَ السَّنواتِ لم يُخْرِجُوا عنه زكاةَ المالِ إلَّا مرَّةً واحدةً، فهل
777	يُخْرِجونَ عنِ السَّنواتِ الماضيةِ؟
	(١٣١٧) عندنا صُندوقُ شبابٍ للمساعدةِ، فأيُّ شخصٍ يحتاجُ إلى مبلغ فإنَّه يأخذُه ويَرجِعُه، ونَدفَعُ شهريًّا لهذا الصُّندوقِ، فهل هناك زكاةٌ على المبلغِ في الصُّندوقِ
	ويَرجِعُه، ونَدفَعُ شهريًّا لهذا الصُّندوقِ، فهل هناك زكاةٌ على المبلغ في الصُّندوقِ
777	إذا دار عليه الحَوْلُ؟
	(١٣١٨) صندوقٌ جماعيٌّ بعضُ الأشخاصِ جمعوا فيه مبلغًا من المالِ يقارِبُ خمسين
	أَلْفًا للنَّوائِبِ -لا سمح الله؛ هل على هذا المبلغ زكاةٌ؟ علمًا بأنَّهم اختلفوا بعدَ
777	خمسِ سنواتٍ فعادت المبالغُ إليهم
	(١٣١٩) لي دَينٌ عند شَخصٍ موسِرٍ وله عَشرُ سَنواتٍ لم يُؤدِّه، فهل عليَّ زَكاةٌ فيه؟
	(١٣٢٠) لي دَينٌ عند رَجُلٍ مُعسِرٍ، وبِحسابِ أموالي لم تَبلُغ نِصابَ الزَّكاةِ، ولكن إذا
777	أَضَفتُ عليها ما عَندَ المدين المعسِرِ بَلَغَت النِّصابَ، فهل أجَمُّها؟
	(١٣٢١) جَمَعتُ مَبلَغًا من المالِ واشتَرَيتُ به سياراتٍ وبِعتُها بالقِسطِ، وما زالَ لي
	أَقساطٌ عند الناسِ، والمبلَغُ الذي عندي عشرةُ اَلافٍ فَقَط، فهل أُزَكِّيه أو
777	أَنتَظِرُ حتى يُسَدِّدواً الأقساطِ، ويَجتَمِعُ المبلَغُ كلُّه؟
	(١٣٢٢) عندي بناتٌ يَتامى، ولهن دَخلٌ تَركَهُ والِدُهُنَّ، فإذا جَمَعتُ هذا الدَّخلَ حتَّى
٦٦٨	أبنِيَ لَمَنَّ بَيتًا، فهل على هذا المالِ زَكاةٌ؟
	(١٣٢٣) رَجِلٌ يَقُولُ: إنَّه تابَ إلى الله توبةً صادِقةً، وعندَهُ مَبلَغٌ مِن المالِ في أَحَدِ

البُنوكِ الرِّبويةِ، ولم يُزَكِّ عليهِ مُنذُ عدةِ سَنواتٍ رَغمَ بُلوغِه النِّصابَ، وفي
ذِمَّتِه مَبالِغُ ماليةٌ مُنذُ عِشرينَ عامًا لعَددٍ مِن الناسِ، هل يُمكِنُ أن يَرُدَّ المظالمَ
لمن يَعرِفُهم من الفَوائِدِ الرِّبويةِ أو مِن الزَّكاةِ السابِقةِ عن طَريقِ التَّصدُّقِ بها
على نِيَّتَهم؟ وإذا كان لا يَعرِفُ قيمةَ المظالمِ بالضَّبطِ فَهاذا يَفعَلُ؟ ٦٦٨
(١٣٢٤) امرأةٌ تُوُفِّيَت وقد أَقرَضَتُ إِحدى بَناتِها مَبلَغًا من المالِ، فهل تُعطى فيه الزَّكاةَ؟
وإذا كان على المتوفاة دَينٌ للبَنكِ فهل يُسَدَّدُ بهذا المالِ؟
(١٣٢٥) لم أكُن أعلَمُ أن الأَموالَ عليها زَكاةٌ، ومَرَّ على أعمالي تِسعُ سَنواتٍ، ولا أذكُرُ
كَم كانت أموالي في السَّنواتِ السابقةِ، فكيفَ أزَكي؟
باب زكاة العرو ض
(١٣٢٦) عُروضُ التِّجارةِ إذا كانتْ مفروشاتٍ؛ مِثْلَ البطَّانيَّاتِ، أو السَّجَّاداتِ، فهل
تُخْرَجُ زِكَاتُهَا نَقْدًا أَوْ مِن نَفْسِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ؟
(١٣٢٧) كانتْ عِندي أرضٌ أخذْتُها مِنحةً مِنَ الحكومةِ منْذُ أربع سنواتٍ، ولم أُزَكِّها
طَوالَ هذه السَّنواتِ؛ لأنِّي ليس عِندي شيءٌ، ثُمَّ بِعْتُها الأَّنَ، فكيفَ أُزَكِّيها؟ ٦٧١
(١٣٢٨) إذا اشترك إنسانٌ في عقارٍ وتمَّ بناؤُه في خلالِ سنتينِ، وبعدَ مُضِيِّ سنةٍ تمَّ
بَيعُه، فكيف تكونُ زَكاتُه؟
(١٣٢٩) اشترَيْتُ قطعةَ أرضٍ بثلاثةٍ وعشرينَ ألفَ ريالٍ مُنْذُ سَنةٍ تقريبًا، بنِيَّةِ التِّجارةِ،
ودفعْتُ سِتَّةَ آلافِ ريَّالٍ، على أنْ أُسدِّدَ الباقيَ بأُقساطٍ شهريَّةٍ، قيمةُ كلِّ قِسْطٍ
منها خَمْسُ مِئةِ ريالٍ، ولكنِّي ما زِلْتُ لم أنتَهِ مِن سَدادِ باقي أقساطِها، فهل هذه
الأرضُ فيها زكاةٌ في الوقتِ الحاليِّ؟
(١٣٣٠) اشترَيْتُ قطعةَ أرضِ للاستثهارِ والتِّجارةِ مُنذُ ثلاثِ سنينَ تقريبًا، ولكنْ أسعارُ
العَقاراتِ الآنَ قد رَخُّصَتْ؛ فأُريدُ أنْ أترُكَ هذه الأرضَ لا أبيعُها ولا أَبْنيها،
فهل فيها زكاةٌ؟
(١٣٣١) شخصٌ اقترَضَ منِّي مبلغًا مِنَ المالِ، وبعدَ ذلك لم يُسدِّدْهُ، فاشترَيْتُ منه

۲۷۲.	قِطعةَ أرضٍ مُقابِلَ هذا المالِ، فهل يكونُ عليها زكاةٌ؟
٦٧٢.	(١٣٣٢) إنسانٌ عندَه أراضٍ يَدَّخِرُها ولا يُعِدُّها للتِّجارةِ، فهل فيها زكاةٌ؟
	(١٣٣٣) صاحبُ محلِّ قطع غيارِ السَّيَّاراتِ لا يُزكِّي عن هذا المحلِّ منذُ أَنْ تأسَّسَ
٦٧٣.	ب س ب س
	(١٣٣٤) عِندي قطعةُ أرضٍ اشترَيْتُها؛ لكَيْ أحفَظَ مالي، بدلًا مِن أَنْ أَضَعَ أموالي في
774	البنكِ، فهل عليها زكاةٌ؟
٦٧٣	(١٣٣٥) هل على البيتِ المؤجَّرِ زكاةٌ؟
	(١٣٣٦) شخصٌ اشترى سيارةً للأُجرةِ، ولظُروفٍ مَرَّت به باعَها؛ فهل عليها زكاةٌ،
٦٧٤	مع العلْمِ أنَّها استمرَّت عندَه ما يُقارِبُ سَنَةً؟
378	(١٣٣٧) شخصٌ عندَه عمارةٌ يُؤجِّرها، فهل فيها زكاةٌ؟
٦٧٤	(١٣٣٨) مَن كان عنده دارٌ يُؤْجِرُها، هل فيها زكاةٌ؟
	(١٣٣٩) امرأةٌ موظَّفةٌ كان لديها مبلغٌ مِنَ المالِ، وكانتْ تُخرِجُ زكاتَه كلَّ سَنةٍ،
	فاستخدمَتْه في بناءِ بيتٍ، وزادَتْ عليه حتى اكتمَلَ البيتُ، فهل على هذا البيتِ
770	زکاهٌ؟
	(١٣٤٠) هُناكَ أرضُ مُساهَمة، كانَتِْ قبلَ أربعِ سنواتٍ قيمتُها جيِّدةٌ، ثُمَّ إنَّها قَلَّتِ
	القيمةُ كثيرًا حتَّى صارَتْ أقلُّ مِن رأسِ المالِ؛ يعني: إذا أراد أنْ يبيعَها في هذه
770	الأَيَّامِ فَإِنَّهَا لا تُساوي الشَّيءَ الَّذي في نفْسِه، فكيف يُزكِّيها؟
	(١٣٤١) شَرِكةٌ مُكوَّنةٌ مِن ثلاثةِ أفرادٍ، قاموا بشِراءِ قِطَعِ أراضٍ بغَرِضِ التِّجارةِ والكَسْبِ
7/7	مِن بَيْعِها، فما طريقةُ تزكيةِ الأراضي المُشتراةِ بغَرضِ الاتِّجارِ فيها؟
	(١٣٤٢) امرأةٌ تَمَلِك قِطعةَ أرضٍ مُنذ عشرِ سنَوات، ولا تَدرِي أَتَبْنِيها أو تَبيعها، فهل
777	عليها زَكاةٌ؟
	(١٣٤٣) رجُلُ أَعْطِيَ أرضًا مِن الدَّولةِ، ولم تكُنْ عنده نِيَّةٌ أَنَّه يسكُنُها، ثمَّ عرَضَ له
777	أنْ يبيعَها؛ فهل يُخْرِجُ عليها زكاةً ولو لسَنَةٍ واحدةٍ؟

(١٣٤٤) عندي مائةُ ألفِ ريالٍ، اشتريتُ بها سياراتٍ، وبعْتُها بالتَّقسيطِ، فكيف أُزكِّيها؟ ٧٧٧
(١٣٤٥) اشترى شخصٌ منِّي أرضًا بقيمةِ ثلاثِ مائةِ ألفٍ، ويُقسِّطُ لي شهريًا ثلاثةَ
آلافِ ريالٍ، فأقبِضُ منه في السَّنةِ ستَّةً وثلاثينَ ألفَ ريالٍ؛ فهل هذه فيها
زكاةٌ؟
(١٣٤٦) امرأةٌ لَدَيها مالٌ فتَركَتهُ لأحدِ أقارِبِها ليُتاجِرَ فيه ويُساعِدَها، لكنَّه لم يَربَح،
وليس عِندَها ما تُزَكِّيه، وبعدَ ثَهانِ سَنواتٍ أرجَعَ لها أربَعينَ أَلْفًا وهي جُزءٌ
من المالِ، واشتَرَت أرضًا بِنيةِ التِّجارةِ، وأشاروا عَليها بأن تَبنِيَها شُققًا للإِيجارِ،
فهل تُزكي عنها؟
(١٣٤٧) كان مَعي مَبلَغٌ مِن المالِ أُخرِجُ زكاتَه في رَمضان مِن كُلِّ عامٍ، ثُمَّ اشتَرَيتُ
بالمالِ قِطعةَ أَرضٍ؛ لأبنِيَ عليها مَنزلًا، فهل عليَّ فيها زَكاةٌ؟
(١٣٤٨) عِندي مَحَلٌّ وأُريدُ أن أُخرِجَ زَكاةَ البِضاعةِ الموجودةِ، وثُلُثُ هذِه البِضاعةِ
تَقريبًا لم أُسَدِّد قيمَتَها لأَصحابِها، والسُّيولةُ النَّقديةُ التي عندي أقلُّ مما يَطلُبُه
مني هؤلاء التُّجارُ، فهل أَخصِمُ الزَّكاةَ من البِضاعةِ التي لم أُسَدِّدها مع العِلمِ
أنني في نِيَّتي السَّدادُ على فَتراتٍ، أو ماذا أفعَلُ؟
(١٣٤٩) اشتَرَيتُ أرضًا بثَمنٍ مُؤجَّلٍ، ولم تَتَحَدَّد نِيَّتي فيها بَعدُ، هل أقتَنيها أو أبيعُها،
فهل تَجِبُ فيها زَكاةٌ؟
(١٣٥٠) ساهَمْتُ مع بعضِ الناسِ في بناءِ دَكاكينَ ولَم يتِمَّ البناءُ بعدُ، فهل على الأَموالِ
التي نَبني بها زكاةٌ؟
باب زكاة الفطر
(١٣٥١) ما الحِكمةُ مِن مَشروعيَّةِ زَكاةِ الفِطرِ؟ وما مِقدارُ ذلك بالصَّاعِ وبالكيلو؟ ٦٨٠
(١٣٥٢) ما هي زكاةُ الفِطرِ في الإسلامِ؟ وما وقتُ إخراجِها؟ وما مِقدارُها؟ وما نوْعُها؟
وعلى مَن تَجِبُ؟
(١٣٥٣) ما مقدارُ زكاةِ الفِطرِ بالصَّاعِ وبالكيلو؟

۲۸۳.	(١٣٥٤) ما مِقدارُ زكاةِ الفِطرِ؟
	(١٣٥٥) قرأتُ لسماحتِكم أنَّ زكاةَ الفِطرِ كيلوانِ وخمسونَ جرامًا، والنَّاسُ يقولون:
ገለ۳.	
٦٨٣.	(١٣٥٦) ما حُكْمُ إخراجِ زكاةِ الفطرِ قَبْلَ حُلولِ يوْمِ العيدِ؟
31	(١٣٥٧) ما حكم إخراجُ زكاة الفطرِ قبْلَ يومِ العيدِ؟
	(١٣٥٨) في رمضانَ الماضي سافَرْتُ مِن الرِّياضِ إلى مكَّةَ لأداءِ العُمرةِ في أواخِرِ
	رمضانَ، وبعدما أدَّيْتُ العُمرةَ ذهَبْتُ إلى جدَّةَ، ونِمْتُ في يومِ تِسعِ وعِشرِين بعدَ الإفطارِ إلى الصَّباحِ، وأصبَحَ العيدُ ولم أُخرِجِ الزَّكاةَ، فأخرَجْتُها يومَ
	بعدَ الإفطارِ إلى الصَّباحِ، وأصبَحَ العيدُ ولم أُخرجِ الزَّكاةَ، فأخرَجْتُها يومَ
٥٨٢	, a a a a a a a a a a a a a a a a a a a
	(١٣٥٩) إذا أُخرَجَ الإنسانُ زَكاةَ الفطرِ صباحَ يومِ العيدِ ولم يجِدْ مَن يُعطيه؛ فهلْ
٥٨٢	يَكْتَفِي أَنْ يُعْطِيَها جارَه؟
アスア	(١٣٦٠) هل يجوز نَقْلُ زكاةِ الفِطرِ مِن بلدٍ إلى آخَرَ؟
	(١٣٦١) سافَرْتُ مِن بلدي إلى بلدٍ آخَرَ يومَ ثمانٍ وعشرينَ مِن رمضانَ، وصلَّيْتُ
	العيدَ فيه، فهل يجوزُ أنْ أُخْرِجَ زكاةَ الفِطْرِ في بلدي، أو لا بد أن أخرجها في
アスト	البلد الذي صليت فيه؟
۷۸۲	(١٣٦٢) هل يَجُوز إخراجُ زَكاة الفِطْر في أوَّل رمَضانَ؟
	(١٣٦٣) أَهْلِي فِي مِصرَ يُخرِجون عن أَنفُسِهمُ الزكاة، فهَلْ أُخرِج أنا أيضًا عنهم هُنا في
۷۸۲	السُّعودية؟
٦٨٧	(١٣٦٤) ما حُكْمُ التَّوكيلِ في إخراجِ زكاةِ الفِطرِ؟
	(١٣٦٥) إذا كان الإنسانُ في مكَّةً أو المدينةِ، فهل يُوكِّلُ مَن في بلدِه لإخراجِ زَكاةِ
٦٨٧	الفِطرِ عنه، أو يُخرِجُها بنفسِه؟
	(١٣٦٦) إذا كان الإنسانُ في مكَّةَ أو المدينة، فهل يُوَكِّلُ الأهلَ في بلدِه لإخراجِ زَكاةِ
۸۸۲	الفِطر عنه، أو يُخرجُها بنفسِه؟

(١٣٦٧) نَسِيَ الوَكِيلُ تأديّةَ زكاةِ الفِطرِ، فهاذا على صاحِبِها؟
(١٣٦٨) الفقيرُ إذا اجتمَعَ لديه طعامٌ مِنَ الزَّكاةِ، فهل يُخْرِجُ منه زكاةً عن نفسِه؟ ٦٨٨
(١٣٦٩) إذا اجتمَعَ لدى الفَقيرِ طَعامٌ مِن زَكاةِ الفطرِ فهل يُخرِجُ الزَّكاةَ عن نفْسِه؟ ٦٨٩
(١٣٧٠) بعضُ النَّاسِ يرى أنَّ المالَ أنفَعُ للفقيرِ مِن الطَّعامِ في زَكاةِ الفطرِ؛ فهل يجوزُ
إخراجُ القيمةِ في مثلِ هذه الحالةِ؟
(١٣٧١) البعضُ يرى أنَّ المالَ أنفعُ للفقيرِ منَ الطَّعامِ في زكاةِ الفِطرِ، فهل يجوزُ إخراجُ
القيمةِ؟
(١٣٧٢) امرأة أعطتْ في أواخرِ رمضانَ الفائتِ إحدى الأخواتِ الفقيراتِ زكاةَ
الفِطْرِ، لكن هذه الأختُ الفقيرةُ تركتُها وديعةً عندَ المُعْطِيَةِ لَمَا بعدَ العيدِ،
وسألت عن فقير لتعطيه إياها فلم تجد، فهل تجزِئُ عن الزَّكاةِ ؟
(١٣٧٣) هل تُخرَجُ زَكاةُ الفِطْرِ والكفَّارات بالصاعِ أو بالكِيلو؟ ٦٩١
(١٣٧٤) في زكاة الفطر هل يُعطَى شخصٌ واحدٌ زُكاةَ مجموعةٍ منَ الأشخاصِ؟ ٦٩١
(١٣٧٥) يُرَدِّدُ بعضُ العامَّةِ أنَّ صَومَ رمضانَ مُعَلَّقٌ بين السَّماءِ والأرضِ، لا يُرْفَعُ إلَّا
بزَكاةِ الفِطرِ؛ فها صِحَّةُ هذه المقولةِ؟
باب إخراج الزكاة
(١٣٧٦) إذا أرادَ الإنسانُ أنْ يُخصِّصَ شهرَ رمضانَ لزكاةِ المالِ؛ بحيثُ يُحَدِّدُ ما لَدَيْهِ
مِنَ المالِ، ويُخْرِجُ زكاتَه خلالَ هذا الشَّهرِ، فهل في ذلك شيءٌ؟ وهل يُحَدِّدُ يوْمًا
مُعيَّنًا فِي الشَّهرِ؟
(١٣٧٧) هل من المناسبِ تحديدُ رمضانَ لإخراجِ الزَّكاةِ؟
(١٣٧٨) البعضُ يجعَلُ من شهرِ رمضانَ مَوعدًا لَزكاتِه، فها حُكمُ ذلك؟
(١٣٧٩) هل يَجوز تَأجيلُ زكاةِ المالِ إلى شَهْر رمَضانَ، وهي تَجِب قبل رمَضانَ بخَمسة
أَشْهُر؟
(١٣٨٠) امرأةٌ تقولُ: هل يجوزُ تأخيرُ الزَّكاة وإخراجُها في رمضانَ تبمنًا للأجْر؟ ٦٩٥

	(١٣٨١) إذا كان على الشَّخصِ زَكاةٌ تَحُلُّ في ذي الحجَّةِ، وأرادَ أَنْ يُدْرِكَ أَفْضِليَّةَ رَمضانَ
	المبارَكِ، فهل له أَنْ يُخْرِجُها في شهرِ رمضانَ، ولو أخرجَ النَّصفَ الثَّانيَ في ذي
٦٩٦.	الحجَّةِ؟
	(١٣٨٢) إذا كان عليَّ زكاةٌ تَحُلُّ في شهرِ ذي الحجَّةِ، فهل لي أنْ أُخْرِجَها في رمضانَ؟ لو
٦٩٦.	أخرجتُ نصفَها في رمضان والبقيَّةَ في ذي الحجَّةِ، فهل في ذلك بأسٌ؟
	(١٣٨٣) شَخْصٌ لَدَيْهِ مَعْرَضٌ، ولا يوجَدُ له دَخْلٌ مُحَدَّدٌ، فمن الممكن أن يكون دَخْلُه
٦٩٧.	في السَّنَةِ أَلفَ ريالٍ تَقْريبًا، فهل يجوزُ دَفْعُ زكاةِ المَعْرَضِ مَع زكاةِ رمضانَ؟
٦٩٧.	(١٣٨٤) ما حُكْمُ إخراجِ زكاةِ المالِ خَوْفًا مِن تَلَفِها؟
	(١٣٨٥) هل تجبُ الزَّكَاةُ على الخادمةِ الَّتي تجمعُ عندَها المالَ لمدَّةِ سَنتَيْنِ قبلَ عودَتِها
797	إلى بلدِها؟
	(١٣٨٦) امرأةٌ تقولُ: عندها ولدانِ لديها مبلغٌ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ، فهل يجوزُ أن يُزَكِّي
٦٩٨	العمُّ أو الخالُ عنهما؟
	(١٣٨٧) اشتركنا أنا وإخواني في صندوق، فيدفع كل واحد ألف ريال شهريا، ومدة
٦٩٨	الصندوق خمس سنوات، فكيف تُخرج الزَّكاة؟
٦٩٨	a a a a a .
	(١٣٨٩) امرأة تقول: لها أخ يحتاج إلى المال، فجمعت زكاة إخوتها وبعض صديقاتها
297	9
	(١٣٩٠) عندي مَبلَغٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، وما أَدرِي هل أُزكِّي على الحدِّ الأعلى أو على الحدِّ
	الأدنى؟
	(١٣٩١) تُوُفِّيَ شخِصٌ كان يُقصِّرُ في أداءِ الزَّكاةِ، فهل إذا قام الوَرَثَةُ بإخراجِ الزَّكاةِ
799	عنه الآنَ تُجْزِئُ؟
	(١٣٩٢) إنسانٌ نسِيَ أو شكَّ في إخراجِ زَكاةِ المالِ؛ فهل يُخْرِجُ مَرَّةً ثانيةً؛ دفعًا لهذا
799	الشَّكِّ أو هذا النِّسيانِ؟

لمالِ، ولها يَرجِعُ يُسَدِّدها	(١٣٩٣) شَخصٌ مُسافِرٌ طَلبَ من آخرَ أن يَدفَعَ عنه زَكاةَ ا
_	له، فلمَّا رَجعَ لم يُسَدِّد له، فما نَصيحَتُكُم له، وهَل للدَّ
	(١٣٩٤) هل يَجوزُ إِخراجُ الزَّكاةِ مُقدَّما؛ حيثُ إن بعضَ الناس
V••	تمام الحول؟
V••	باب أهل الزكاة
V••	(١٣٩٥) مَن هم أهلُ الزَّكاةِ؟
٧٠٣	(١٣٩٦) هل يجِبُ إخبارُ المُستفيدُ مِنَ الزَّكاةِ أنَّها أموالُ زكاةٍ؟
، مِنَ الزَّكاةِ؟٧٠٤	(١٣٩٧) إذا أعطَيْنا شخصًا مالًا مِن زكاةِ المالِ، فهل نُخبِرُهُ أنَّا
٧٠٤	(١٣٩٨) هل يجوز أنْ تُعطيَ المرأةُ زَوْجَها مِن زكاتها؟
عَةٌ، فَرَفَضَتها، فقُلتُ له:	(١٣٩٩) أُعطَيتُ زَكاةَ مالي لأَبي ليُعطِيَها لأُختي وهي مُحتاج
	إِذَن خُذها أَنتَ وهو أيضًا مُحتاجٌ، فهل هُذا الفِعلُ صَـ
اةِ، هل يجوزُ؟٧٠٤	(١٤٠٠) إذا أردْتُ أنْ أُعْطِيَ أخواتِي أو بناتِ أخواتِي مِن الزَّك
م، وعندهما بنتٌ أرملةٌ،	(١٤٠١) امرأةٌ والداها فُقراءُ، ليس عندهما ما يكفي حاجتَه
مِن الزَّكاةِ؟٥٠٧	ولها بناتٌ يتامى، فهل يجوزُ أنْ تُعطِيَ البَناتِ اليتامي
	(١٤٠٢) أُعطِي زكاةَ الذَّهبِ كلَّ عامٍ لِأُختِ زَوجي لِشِدَّةِ ·
V•0	جائز؟
عليمِهم وزواجِهم، علما	(١٤٠٣) هل يجِقُّ لي أن أدفَعَ الزَّكاةَ لأولادِ أخي المتوفَّى في ت
	بأن لديهم مالا لكن لا يكفِيهم؟
	(١٤٠٤) تقولُ السَّائِلَةُ: إنَّ لها أمَّا كبيرةَ في السِّنِّ عادةً ما
، الَّتي تَأتيها على حوائج	بزيارتِهم في البيتِ زكاةً، وهذه الأمُّ تُنفق هذه الأموالَ
	البيتِ، فها حكمُ ذلك؟
للزَّواج؛ لأنَّني المُكلَّفُ	(١٤٠٥) لِي أُخْتُ مخطوبةٌ، فهل أدفَعُ زكاةَ مالي في تجهيزِها
فهل أُدَفَعُ من زكاةِ مالي	بالجهازِ، حيث والدي تُوُفِّي ولم يترُكْ شيئًا لتَجهيزِها،

٧٠٦	جزءًا مِن المَبلغ المُرادِ للجهازِ؟
٧٠٦	(١٤٠٦) امرأة أقاربُها فَقراءٌ؛ هل يجوزُ أنْ تُعطِيَهم الكَفَّارَةَ؟
	(١٤٠٧) امرأةٌ تقولُ: زوجُها له أخُ مُتَوَفَّى، وله أُولادٌ، فهل يَجوزُ للزَّوجِ أَنْ يُعطِيهِم منَ الزَّكاةِ؟
٧٠٦	منَ الزَّكاةِ؟
٧٠٧	(١٤٠٨) هل يجوز للإنسانِ أنْ يُعطيَ الزَّكاةَ لابنِ ابنِه أو ابنِ بنتِه؟
V•V	
	(١٤١٠) جَدِّي وجَدَّتي لأُمِّي حالهُم ليستْ ميسورةً، وعِندَهم ولدٌ واحدٌ وحالُهُ أيضًا
٧٠٧	ليستْ ميسورةً، فهل يجوزُ أن أدفَعَ الزَّكاةَ لهم؟
	(١٤١١) إذا أَعطَى أحدٌ الزَّكاةَ شخصًا مِن أقارِبِهِ؛ مِثْلَ أبناءِ أختِه، أو شَقيقِهِ، فهل
٧٠٧	يجوزُ له ذلك؟
	(١٤١٢) هناك رجلٌ عليه ديونٌ، وأنا منَ ضمنِ الدَّائنينَ، وهو فقيرٌ للغايةِ، فهل يَجوزُ
٧٠٨	أَنْ أَعْطِيَه مِن زَكاتي؟
	(١٤١٣) مَن كان عليه دَيْنٌ، وأَخَذَ هذا الدَّينَ مِنَ الزَّكاةِ، فهل له أَنْ يقضيَ دَيْنَهُ ممَّا
٧٠٨	أَخَذُهُ مِنَ الزَّكاةِ؟
	(١٤١٤) امرأةٌ تقولُ: شخص عليه دَيْنٌ، ولكنَّه يَملِكُ مزرعةً صغيرةً وقطعةَ أرضٍ،
٧٠٨	فهل نُعطِيه منَ الزَّكاةِ؟
	(١٤١٥) هُناك امرأةٌ متزوِّجةٌ لا يوجدُ عِندَها أيُّ مصدرٍ للدَّخْلِ، لكنْ يوجدُ عِندَها ذَهُ مُناك امرأةٌ متزوِّجةٌ لا يوجدُ عِندَها أيُّ مصدرٍ للدَّخْلِ، لكنْ يوجدُ عِندَها ذهبٌ، وتُخْرِجُ زكاةَ هذا الذَّهبِ كلَّ عامٍ، فهل يجوزُ لها أنْ تُعطيَ أُمَّها الفقيرةَ
	ذهبٌ، وتُخْرِجُ زكاةَ هذا الذُّهبِ كلُّ عامٍ، فهل يجوزُ لها أَنْ تُعطيَ أُمُّها الفقيرةَ
	مِن زكاةِ ذَهَبِها إذا كانتْ أُمُّها عِندَها أَربعةُ أولادٍ، وكان أصغرُهم يبلُغُ مِنَ
	العُمْرِ عشرينَ عامًا؟
٧١٠	(١٤١٦) هل نُعطي الخادماتِ مِنَ الزَّكاةِ؟
	(١٤١٧) عِندي خادمةٌ مسلمةٌ فقيرةٌ مِنَ الفلبِّينِ، أولادُها يتامي، وتُدْخِلُهم مدارسَ
V 1•	إسلاميَّةً في الفلبِّينِ، فهل يجوزُ أنْ أُعطيَها مِنَ الزَّكاةِ أو لا؟

(١٤١٨) عِندي خادمةٌ مسلمةٌ فقيرةٌ، فهل يجوزُ أنْ أُعطيَها مِنَ الزَّكاةِ لِتَحُجَّ؟
(١٤١٩) هل يَجوزُ أن نُعطِيَ الخدَمَ من زَكاتِنا؟
(١٤٢٠) امرأة عندها حُلِيٌّ تريدُ إخراجَ زكاتِه، فهل تُعطِيها إمامَ المَسْجِدِ؟
(١٤٢١) يتعرَّضُ بعضُ النَّاسِ لمن يحملون الزَّكاةَ ويدَّعون أنَّهم فقراءٌ وبحاجَةٍ إلى
هذه الزَّكاةِ، فهل يُعْطَوْن مِن ذَلِكَ؟
(١٤٢٢) بالنِّسبةِ لزكاةِ الفطرِ، يتعرَّضُ بعضُ النَّاسِ لَمن يحمِلون الزَّكاةَ ويدَّعون أنَّهم
فقراءٌ، فهل نُعطيهم؟
(١٤٢٣) يتعرَّض بعضُ النَّاسِ لمَن يطلبونَ الزَّكاةَ ويدَّعون أنَّهم فُقَرَاء، فهل نَقبَل منهم
هذا الكلامَ ونعطيهمُ الزَّكاةَ؟
(١٤٢٤) أخرجْتُ زكاةَ عشَرةِ آلافِ ريالٍ مئتَيْنِ وخمسينَ، وأرسلْتُها مع والدي إلى
أختي، فرفضَتْها وهي مُحتاجةٌ، فأعطيْتُها لوالدي؛ لأنَّه مُحتاجٌ أيضًا، فهل يجزئ
ذلك أو أعطيها رجُلًا آخَرَ غير والدي؟
(١٤٢٥) البعضُ يُعْطي زكاتَه لأُناسٍ مخصوصينَ منذُ سنينَ طويلةٍ، وقد يكونُ البعضُ
منهم قدِ استَغْنى عنها؛ فهل تبرَأُ ذِمَّتُه في مثْلِ هذه الحالةِ؟
(١٤٢٦) هبل يجوزُ دفْعُ جُزْءٍ مِن الزَّكاةِ لهؤلاءِ العُمَّالِ الْمُنتشرينَ فِي الأرضِ، مثلُ
الحَلَّاقِ والخيَّاطِ والبنَّاءِ وغيرِهم، وأنا لا أدري هل هم يُصلُّون أو لا؟
(١٤٢٧) هل يُعْطى الشَّابُّ المُقبِلُ على الزَّواجِ مِن الزَّكاةِ؟
(١٤٢٨) رجلٌ لدَيْهِ أطفالُ، ومعه الوالدُ والوالدةُ يسكُنونَ معه، ويسكُنونَ بإيجارٍ بقدْرِ
اثني عشَرَ ألفَ ريالٍ، وراتِبُه أربعةُ آلافِ ريالٍ، هل يُعطَى من الزَّكاةِ أو لا؟ ٧١٥
العراد الله الله الله الله الله الله الله ال
ُ ١٤٣٠) تُوُفِّي شَخْصٌ في حادثِ سيَّارَةٍ، ووالِدُ الوَلَدِ السَّائقِ مُقتَدِرٌ على دَفْعِ الدِّيَةِ إلَّا
أنَّ الولَدَ كَانَ فِي أَثْنَاءِ حِياتِه مُضَيِّعًا أَمْوِالَّا كَثيرةً، مما أدَّى بالوالِدِ في هَذِه الحالِ
أَنْ تردَّدَ عَن دَفْع الدِّيةِ كامِلَةً، ودَفَعَ جُزْءًا منها، والباقي دَفَعَهُ العَصَبَةُ، ولكنَّ

العَصَبَة الَّذين دَفعوه مُتَوَقِّع أنَّهم دَفَعُوهُ مِنَ الزَّكاةِ، فهَلْ على الوالِدِ شَيْءٌ؟٧١٦
(١٤٣١) لي ابنُ أُخْتٍ بلَغَ مِن العُمُرِ ثلاثًا وثلاثينَ سَنَةً، وراتِبُه ضعيفُ لا يستطيعُ
الزَّواجَ، هل مِن الجائزِ أَنْ أُعْطِيَه مِن الزَّكاةِ ليتزوَّجَ؟٧١٧
(١٤٣٢) هل يجوزُ إخراجُ زكاةِ الفِطرِ للأخِ إذا كان مُحتاجًا؟
(١٤٣٣) أعمَلُ في محلِّ تِجاريِّ، وصَاحِبُ المحلِّ يُعطينا في آخرِ رَمضان أَلفَي رِيالٍ،
ويَحتَسِبها من زَكاتِه، فهل أَقبَلُها؟٧١٧
(١٤٣٤) امرأةٌ تقولُ بأن عندها بنتًا فِكرُها ضعيفٌ وإذا أَمَرَتها بالصلاةِ فلا تُصلِّي إلا
ركعةً واحدةً؟ وهل إذا أعطاني الناسُ لها زكاةً فأَقبَلُها وآخذُ مُنها، مع الْعِلْم
أن لها أبًا ينفق عليها، وأبوها يأخُذُ هذه الزكاةَ، فهل تَحِلُّ له؟
(١٤٣٥) امرأةٌ لَدَيها يَتيهانِ، وتَكتُبُ أَسهاءً وَهمِيةً لأَيتامٍ أُخَر لتَأخُذَ لهم زِيادةً في
الزَّكاةِ، فها الحُكمُ؟
(١٤٣٦) امرأةٌ تُربِّي أيتامًا، ويُعطيهَا النَّاسُ زَكاةً لهم، فقالَ لها بَعضُ الناسِ يَلزَمُك
فَصلُ أَموالهِم عن أموالِك، فهاذا يَلزَمُها؟
(١٤٣٧) نساءٌ لهنَّ قَريبٌ غني يُعطيهنَّ الزكاةَ كلَّ سَنةٍ، فهل لهنَّ أن يَأْخُذَنَهَا؟ وإن كُنَّ
في غيرِ حاجةٍ لها ويُوزِّعنَها على مُستَحِقِّيها، فها الحُكمُ؟
(١٤٣٨) هل يَجُوزُ أن يَدفَع الرجلُ زَكاةَ المالِ لأُختِه؟
(١٤٣٩) هل يجوزُ أَنْ أُعْطِيَ أخواتي وإخواني مِن زكاةِ مالي؟
(١٤٤٠) ما حَدُّ الفَقيرِ أو المسكينِ الذي يَستَحِقُّ الزكاةَ، أو الكفاراتِ؟
(١٤٤١) لِي شَقيقٌ أَكَبَرُ منِّي أعولُه وعندي شَكٌّ في أني دَفَعتُ عنه زكاةَ الفِطرِ هذا
العام، فهاذا أفعَلُ؟
(١٤٤٢) ما نِسبةُ ما يَجوزُ للعامِلِ على الزَّكاةِ أخذُهُ مِن الزَّكاةِ؟
(١٤٤٣) شابٌّ يَرغَبُ في الزَّواجِ وعَلِمنا أَنَّكُم أَفتَيتُم بجَوازِ إِعطائِه مِن الزَّكاةِ، ولكن قد لا يَكفي المبلَغُ الآن، ولو أُعطِيَ له رُبَّها أَنفَقَهُ في مُباحاتٍ أُخرى غيرِ الزَّواجِ،

فهل يَجوزُ الاحتِفاظُ بالمبلَغِ عند شَخصٍ ما حتَّى يَكتَمِلَ ما يَكفي لزَواجِ هذا
الشابِّ؟
ر ١٤٤٥) أَجَمَعُ مئةَ رِيالٍ كلَّ شهرٍ من المعلمات، وأَقومُ بتَوزيعِها على بَيتَين، والباقي أُسَدِّدُ منه قِسطَ سيارةٍ لرَجلٍ عاجِزٍ عن السَّدادِ، وبعضُ المعلِّماتِ تَعلَمُ كيف تُوزَّعُ
الأموال، وبعضُهُنَّ لا تَعلَم، فيما الحُكمُ؟
(١٤٤٦) هل يجوزُ إخراجُ زكاةِ الفِطرِ مِن أَجْلِ بِناءِ المساجِدِ أو المدارِسِ؟
(١٤٤٧) هل يجوزُ شِراءُ برَّادةِ مياهٍ مِن أموالِ الزَّكاةِ، ونكتُبُ عليها: صَدقةٌ جاريةٌ على
رُوحِ المرحومِ فلانٍ؟
(١٤٤٨) هلَ يَجوزُ الزَّواجُ مِن الزَّكاةِ، وبناء بَيتٍ بأَموالِ الزَّكاةِ؟
(١٤٤٩) هل يجوزُ أنْ أشترِيَ بأموالِ الزَّكاةِ سِلعًا غِذائيَّةً أو بعضَ الأجهزةِ الكهربائيَّةِ؛
مثْلُ الثَّلاجاتِ والغسَّالاتِ، وتَوزيعُها على الفُقراءِ؟ وهل يجوزُ إذا وكَّلَني
الفُقراءُ في شِرائِها وإعطائِها إيَّاهم؟
(١٤٥٠) هل يُعْطى شخْصٌ واحدٌ زكاةً مجموعةٍ مِن الأشخاصِ؟
(١٤٥١) ما هي أفضَلُ أبوابِ الصَّدقةِ في الوَقتِ الحاضِرِ، هل هي الصَّدقةُ على الفُقراءِ
والمساكين، أو تَفطيرُ الصائِمين، أو دَعمُ ما يتَعَلَّقُ بالدعوةِ إلى الله وبَيانِ الحَقِّ
والتَّحذيرِ من الباطِلِ؟
كتاب الصيام
(١٤٥٢) نودُّ مِن فضيلتِكم -ونحن نستقبِلُ الشُّهرَ الكريمَ- كلمةً توجيهيَّةً للإخوةِ
الصَّائمينَ، وبهاذا يجب أنْ يُسْتَقْبَلَ هَذا الشَّهرُ؟
(١٤٥٣) كيف كان هَدْيُ النَّبِيِّ عَيْكُ فِي استقبالِ شهرِ رَمضانَ؟
(١٤٥٤) كيفَ كان هَديُ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم في استِقْبالهم لشهرِ رمَضانَ؟٧٢٨

	(١٤٥٥) كيف كان هديُ السلَف في استِقْبالِ هذا الشهرِ، وفي تَقسيمِهم لأَوْقات الشهرِ؟
P T V	الشهرِ؟
	(١٤٥٦) امرأةٌ عِند قُدومِ رمَضانَ تَغتسِلُ، وتَضَع الحِنَّاء، وتَلبَس الثِّيابِ الجَديدة، فهل هذا وارِدٌ؟
٧٣٠	هذا وارد ۲
	(١٤٥٧) لا شكَّ أنَّ لَقَبولِ العملِ الصَّالحِ والصِّيامِ علاماتٍ تظهَرُ على الشَّخصِ،
۱۳۷	حبَّذا لو أشرْتُم إلى بعضِها
۱۳۷	a .
۱۳۷	(١٤٥٩) هل تكفي النِّيَّةُ لرمضاًن في أوَّلِ يومٍ؟
٧٣٢	(١٤٦٠) هل تَكفِي نِيَّةُ صِيام رمَضانَ من أوَّل يَوْم؟ وهل أقول: نوَيْت أن أصومَ الشَّهْر؟.
۲۳۷	(١٤٦١) هل يتعيَّنُ النِّيَّةُ للصَّومِ في كلِّ يومٍ؟
	(١٤٦٢) أنا الآنَ نَوَيْتُ أَنْ أَصُومَ شهرَ رَّمضانَ كاملًا، فهل يُشْتَرَطُ تجديدُ النَّيَّةِ قبلَ
٧٣٢	صلاةِ الفَجرِ مِن كلِّ يوْمٍ مِن أيَّامٍ شهرِ رمضانَ؟
٧٣٢	(١٤٦٣) هل التَّلفُّظُ بالنَّيَّةِ في الصَّوْمِ واجَبٌ؟
٧٣٢	، شو د هر س ۽ دهر ب
٧٣٣	عود فر فرو و م
	(١٤٦٦) يَعتقِدُ بعضُ النَّاسِ أنَّ الأجرَ في صيامِ الأطفالِ يكونُ لوالديهم، فهل هذا
٧٣٣	صحیحٌ؟
	(١٤٦٧) والدُنَّا كبيرٌ في السِّنِ يقرُبُ مِن التِّسعينَ، ومنذُ سنتينِ تقريبًا ترَكَ الصِّيامَ
٧٣٣	والصَّلاةَ، حتى إنه لا يعرِفُنا ونحن أولادُه، فهل عليه شيءٌ؟
	(١٤٦٨) من أسبابِ المغفرةِ في رمضانَ صيامُه وقيامُه وقيامُ ليلةِ القدْرِ، فها شرطُ
٧٣٤	المغفرةِ بذلكُ؟
	(١٤٦٩) امرأةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ تُعاني مرضَ السُّكَّرِ، وتُحِبُّ أَنْ تعملَ الطَّاعاتِ، فهَلِ
٧٣٤	الأفضلُ لها أنْ تصومَ، أو تُهلِّلَ وتُسبِّحَ وتقرأَ القرآنَ؟

(١٤٧٠) ما هو الدُّعاءُ المشهورُ عِندَ الإفطارِ، وهل الحديثُ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ
العُروقُ، وثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ وارِدٌ؟
(١٤٧١) في دعاءِ الإفطارِ ورَد عنِ النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ العُرُوقُ،
وَثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»َ، فإذا كنَّا في الشِّتاءِ مَثَلًا فكيف نقولُ هذه الكلمةَ؟!
وكذلك ما ذكره ﷺ في صلاةِ الضُّحَى وقولُه: «صَلَاةُ الأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ
الفِصَالُ»، فإذا كان الشتاء فما ترمَضُ الفصالُ؟
(١٤٧٢) لي بنتٌ عُمُرُها خمسَ عشْرةَ سنةً، وهي مَعُوقَةٌ لا تستطيع أنْ تقعُد،َ فتنامَ على
ظهْرِها دائيًا، ولا تستطيع أنْ تأكُلَ، وإنَّما نُطعِمُها بمِلعقةٍ، ولسائها ثقيلٌ جدًّا
فلا تستطيع أنْ تنطِقَ بأذكارِ الصَّلاةِ وتسبيحاتِها، فهل يجِبُ عليها الصَّومُ
والصَّلاةُ؟
(١٤٧٣) ماذا يفعَلُ مَن أدرَكَهُ رمضانُ وهو صائمٌ لقَضاءِ كفَّارةِ شهرَيْنِ مُتتابِعَيْنِ؟ ٧٣٧
(١٤٧٤) ذُكِرَ في الحديثِ أنَّ الشَّياطينَ تُصَفَّدُ إذا دخَلَ رمضانُ، مع مُلاحظةِ أنَّه يُوجَدُ
أناسٌ مُفسِدونَ في رمضانَ؛ فما جوابُكم عن ذلك؟
(١٤٧٥) متى يُؤمَرُ الأطفالُ بالصِّيامِ؟ وكم يكونُ أعمارُهم؟٧٣٧
(١٤٧٦) تقول: بعضُ النَّاسِ الَّذين يصومونَ لا يُمْسِكونَ عنِ الطعام إلَّا بعدَ الأذانِ ٧٣٨
(١٤٧٧) كيف يصومُ الَّذينَ يسكُنونَ في بلادٍ لا تغيبُ عنها الشَّمسُ، أو الَّذين ليس
عندَهم نَهارٌ طُولَ الشَّهرِ؟
(١٤٧٨) بالنِّسبَةِ للصِّيام في غير البلادِ الإسلاميةِ حيثُ يمتَدُّ وقتُ النَّهارِ إلى أكثر مِن
عشرينَ ساعةً؛ فَكيف يتعاملون مع ذلك؟
(١٤٧٩) هل يجِقُّ لوالدِ المرأةِ أنْ يمنَعَها مِن الصِّيام والنَّوافل؟٧٤١
(١٤٨٠) إذا كان مجموعةٌ صائمينَ واجتمعوا على الإفطارِ في بعضِ المراكزِ للإفطارِ،
فهل في ذلكَ شيءٌ؟
(١٤٨١) هل يُضاعَفُ الصَّومُ في مكَّةَ المكرَّمةِ؟

É	(١٤٨٢) مَنِ استيقظَ آخِرَ اللَّيلِ وهو جُنُبٌ هل يبدأُ بالغُسلِ، أو يتسحَّرُ حتَّى لو طلَّ عليه الفَجرُ؟
٧٤٢	عليه الفُجرُ؟
٠	(١٤٨٣) مِنَ النَّاسِ مَن ينتظِرُ بعدَ أذانِ المغربِ بعضَ الوقتِ؛ احتياطًا لغروبِ الشَّمسِ
<u>َ</u>	لأنَّه يرى أنَّ بعضَ المؤذِّنينَ يَعتمِدونَ على السَّاعاتِ والتَّقاويمِ، ولا يَرَوْنَ غروبَ
٧٤٣	الشَّمسِ بالرُّؤيةِ الْمُجرَّدةِ؛ وقدْ يتقدَّمُ بعضُهم، فما الحُكْمُ؟
بِةِ	(١٤٨٤) مِنْ عِدَّةِ سَنواتٍ يَحْدُثُ في رَمضانَ أنَّهم لا يُمْسِكُونَ عَن الطَّعام حتَّى نهايَا
٧٤٤	(١٤٨٤) مِنْ عِدَّةِ سَنواتٍ يَحْدُثُ في رَمضانَ أَنَّهم لا يُمْسِكُونَ عَنِ الطَّعامِ حتَّى نهايَ الأَذانِ؛ فما حُكمُ ذلك؟
4	(١٤٨٥) إذا أَسقَطَت المرأةُ في الشُّهورِ الأولى قبل أن يتَخَلَّقَ الجَنينُ وتُبَثُّ فيه الروحُ
٧٤٥	فهل عليها صَومٌ وصَلاةٌ، وإن نَزلَ منها دَمٌ؟
ر	(١٤٨٦) امرأةٌ رَأَت الكُدرةَ والصُّفرةَ قَبلَ المغرِبِ في نَهارِ رَمضان، ثُمَّ نَزلَ الدَّمُ بعا
V & o	العِشاءِ، فهاذا عَليها؟
Ļ	(١٤٨٧) في يومٍ مِن رَمضان، لم أَستَيقِظ إلا عندَ إِقامةِ صلاةِ الفَجرِ، فما حُكمُ صيامي في ذلك اليومِ؟
٧٤٥	في ذلك اليوم؟
((١٤٨٨) أمرأةٌ صامَتُ رمضان وهي مَريضةٌ، خوفًا أن يكون الفِطرُ لها حرامًا، فهل عليها شيءٌ؟
٧٤٥	عليها شيءٌ؟
Č	(١٤٨٩) أعمَلُ في مَكتَبِ الدَّعوةِ والإرشادِ، ونَقومُ على إِفطارِ العُمالِ فهل إِفطاري مع
٧٤٦	العُمالِ أفضَلُ أو إفطارِي مَع أهلي وأولادي؟
٧٤٦	(١٤٩٠) كيف تَصومُ الجَوارِحُ في رمَضانَ؟
٧٤٦	(١٤٩١) ما حُكم المُبالَغةُ في الأَطْعِمةِ والأَشرِبةِ في ليالي رمَضانَ؟
٧٤٧	(١٤٩٢) متى يَجِبُ الصِّيامُ على الفتاةِ؟
é	(١٤٩٣) استَيقَظتُ اليومَ قبلَ أَذانِ الفَجرِ بأربعِ دَقائقَ، ثُمَّ أَكَلت، فأذَّن الفَجرُ وأَثنا
	الأَذانِ شَرِبتُ ماءً، فها رأيُكُم في صومي إن كان قَضاءً؟
9	(١٤٩٤) ما حُكْم مَن استَيْقَظ بعد أذان الفَجْر برُبع ساعةٍ، ولم يَتمَكَّن منَ السُّحور ٱ

٧٤٨	وهل عليه قَضاءٌ؟
	(١٤٩٥) مُنذُ ثلاث سنَوات صُمْت مع المَمْلكة أوَّل يوم، ثُم في اليوم الثاني سافَرْتُ إلى
	اليَمن فوجَدْتُهم صائِمين أوَّل يَوْم، وواصَلْت الصِّيام معَهم لِمُدَّة ثلاثين يومًا،
	ثُم أَفطَرْت في اليوم الواحِد والثلاثين، ثُمَّ أَمَّثُوا هُم صَومَهم ثلاثين يومًا، وقد
٧٤٨	أَفطَرْت قبلَهم بيَوْم، فهل هذا صَحيحٌ؟
	(١٤٩٦) قبل الإفطار يَتوجُّه كَثير منَ الصائِمين إلى القِبْلة ويَدْعون، بصورة يَوميَّة،
	وكلُّ واحِدٍ يَدعو بمُفرَده، فهل هذا منَ السُّنَّة؟
	(١٤٩٧) مَن نام ليلةَ الشَّكِّ ولم يثبُتِ الشَّهرُ، وليَّا استيقَظَ بعدَ طُلوعِ الفجْرِ علِمَ
V E 9	بدُخولِ الشَّهرِ، هل يصِحُّ صومُه؟
	(١٤٩٨) عائلةٌ لديها ولدٌ لا يستطيعُ أنَّ يتسحَّرَ، ولا يرضي أنْ يتسحَّرَ، هل عليه إثمُّ؟
٧٥٠	وهل يُجْبَرُ على ذلك؟
	(١٤٩٩) امرأةٌ تنوي صيامَ شهْرِ رمضانَ، فإذا جاءتها العادةُ الشَّهريَّةُ وهِيَ نَاويَةٌ هل
٧٥٠	
۷٥١	(١٥٠٠) بهاذا يجِبُ أَنْ يُوَدَّعَ رَمَضَانُ؟
٧٥٣	(١٥٠١) بِماذا يَجِبُ أَن يُوَدَّعَ به شَهْرُ رَمضانَ؟
۲٥٦	(١٥٠٢) هل للعُمرةِ ليلةَ السَّابِعِ والعشرينَ مِن رمضانَ مَزِيَّةٌ؟
٧٥٧	,
٧٥٧	(١٥٠٣) ما هي مُفَطِّراتُ الصَّوم؟
	" (١٥٠٤) مَنْ تناوَل شيئًا مِنْ مُفْسِداتِ الصِّيامِ جاهلًا أو ناسيًا، ماذا عَلَيْه؟
V09	(٥٠٥) مَن تناوَلَ شيئًا مِن الْمُفطِّراتِ في رمضًانِ جاهلًا أو ناسيًا، فهاذا عليه؟
	(١٥٠٦) الإبرةُ إذا أُخِذَتْ للتَّحليلِ في نهارِ رمضانَ هل تُفَطِّرُ؟
	(١٥٠٧) هل يفطِّرُ الدَّمُ الَّذي يُؤخَذُ في شهرِ رمضانَ مِن الصَّائم للتَّحليل؟

	(١٥٠٨) ما حُكْمُ سَحْبِ الدَّمِ مِن الجسمِ لتحديدِ الفَصيلَةِ للصَّائمِ، ما حُكمُ قَطْرَةِ
٧٦٢	العَيْنِ فِي نهارِ رَمَضانَ؟
V	(١٥٠٩) استعمالُ إبرِ الإنسولين لمَرضي السُّكَّرِ قبلَ الإفطارِ، هل يُفطِر؟
V \\	(١٥١٠) ما حُكْمُ سَحْبِ الدَّمِ بقدْرِ أربعِ إِبَرٍ أو خَمسٍ أثناءَ الصِّيامِ؟
	(١٥١١) هناكَ أشياءٌ استَجَدَّتْ في رمضانَ؛ مِثلُ الإِبَرِ الْمُغَذِّيةِ وغَيْرِ الْمُغَذِّيَةِ، وكذلك
٧٦٣	الأَطْيابُ وغَيْرُها للصَّائِمِ، فما حُكْمُ هذه الأشياءِ؟
٧٦٤	(١٥١٢) الإَبَرُ المُغذِّيةُ وغيرُ المُغذِّيةِ؛ هل تُفطِّرُ؟
٧٦٥	(١٥١٣) ما حُكْمُ الإبرِ المُغَذِّيةِ والإبرِ غير المغذيةِ في الصِّيامِ، هل تُفطِرُ؟
٧ ٦٦	(١٥١٤) البَلْغَمُ هل هو يُفطِّر إذا كان مِن غيرِ قصدٍ؟
٧ ٦٦	(١٥١٥) هل البَلغَمُ أو ما يَنزِلُ من الأَنفِ إلى الحَلقِ يُفطِرُ الصائمَ؟
٧٦٧	(١٥١٦) إذا غسَلَ الإنسانُ أسنانَه في نهارِ رمضانَ بالمعجونِ؛ هل يُفطِّرُه أو لا يُفطِّرُه؟
٧٦٧	و ہے ۔ ہے ہو
	(١٥١٨) رجلٌ يقولُ: عندَ المضمضةِ في الوُضوءِ خصوصًا في شهرِ الصَّومِ، فإنَّه يخرُجُ
۷٦٨	ر ب ی س وو
٧٦٨	(١٥١٩) هل يُفَطِّرُ البَخورُ والعِطْرُ في رَمضانَ؟
٧٦٨	(١٥٢٠) ما حكمُ البَخورِ والأطيَابِ الَّتي يستخدِمُها الإنسانُ، وخصوصًا في رمضانَ؟
	(١٥٢١) هَلِ البَخورُ جائزٌ للصَّائمِ في نهارِ رمضانَ؟
٧٦ ٩	(١٥٢٢) إذا استنشَقَ الصَّائمُ العِطْرَ وهو صائمٌ هل يَلْزَمُه شيءٌ؟
٧٧٠	(١٥٢٣) هل الدُّخَانُ المُتصاعِدُ من نارٍ يضُرُّ بالصَّومِ؟
	(١٥٢٤) مَن أُوقَدَ نارًا قبلَ الإفطارِ؛ هل الدُّخانُ الْمُتصاعِدُ مِنها يَضُرُّ الصَّومَ؟ وهل
٧٧٠	الأطيابُ أيضًا تدخُلُ في ذلك؟
٧٧٠	(١٥٢٥) هَل يُفَطِّرُ المرأةَ البُخارُ الَّذي يخرُجُ مِنَ الطعام؟

٧٧٠	(١٥٢٦) بُخارُ الماءِ إذا دخَلَ الإنسانُ الحَمَّامَ في رمضانَ هل يُفطِّرُ أو لا؟
٧٧١	(١٥٢٧) ما حُكْمُ البَخَّاخِ الَّذي يَستعمِلُه مَرضى الرَّبْوِ في الصَّومِ؟
// 1	(١٥٢٨) ما حُكْم البخَّاخِ الَّذي يَستَعمِلُه مَرضَى الرَّبْو؟
٧٧١	(١٥٢٩) ما حكمُ استخدامِ بخَّاخَةِ الرَّبْوِ في رمضانَ؟
	(١٥٣٠) البخَّاخات الَّتي تُستَعمَل لبعضِ الأمراضِ مِثْل أزَمات الصَّدْر عن طَريق الأَنْف
٧٧٢	أو الفم
Y Y Y	(١٥٣١) ما حُكَمُ قَطْرَةِ العَيْنِ للصَّائمِ؟
Y Y Y	(١٥٣٢) هل قَطْرة الأَنْف والعَيْن تُفطِّر الصائِم؟
٧٧٢	(١٥٣٣) ما يُسمَّي عند الأطباءِ بالنَّاظورِ، هل يُفَطِّرُ الصَّائمَ أو لا؟
	(١٥٣٤) امرأة تقول: إذا خرَجَ طعامٌ مِن حلْقِها وهي تصلِّي، وهي في الصَّومِ، هل يُفْطِّرُ
٧٧٢	هذا؟
۷۷۳	(١٥٣٥) القِطَعُ الَّتي تخرُج منَ السِّواكِ، هل تضرُّ الصَّائمَ إذا بَلَعَها؟
	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِرِ؟
٧٧٣	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
<pre></pre>	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	(١٥٣٦) هل طَعْمُ المِسواكِ يُفطِر؟

	(١٥٤٤) ما حُكْمُ تدفئةِ الصَّائمَ بالحطَبِ والفَحْمِ في الشِّتاءِ إذا كان ينبعِثُ منهما الدُّخانُ؟
٥٧٧	هل حُكْمُهما حُكمُ العُودِ مثلًا؟
// \	(١٥٤٥) إذا كان المَرْهَمُ ينفُذُ إلى داخلِ الجسمِ، فهل يقَعُ مِن ضِمْنِ المُفَطِّراتِ؟
٧٧٦	(١٥٤٦) إذا نَوَى الشَّخصُ الفِطرَ ولم يتناولُ شيئًا، فهل يكونُ مُفْطِرًا؟
	(١٥٤٧) أنا رجلٌ أعمى، وفي رمضان جاء من فمي دمٌ وما كنتُ أدري عنه، فهل أصومُ
Y Y Y	ذلك اليومَ؟
	(١٥٤٨) أُدَّيتُ عمرةَ رمضانَ الماضي في مكَّةَ المكرَّمةَ، ولما انتهيْتُ منها بعدَ صلاةِ الفجرِ
Y Y Y	نزلتُ إلى زمزمَ وغسَّلتُ فيه وشرِبتُ ناسيًا وأنا صائمٌ، فهل عليَّ شيءٌ؟
	(١٥٤٩) كنَّا ننتظِرُ أذانَ المغرِبِ في رمضانَ، فأذَّنَ أحدُ الْمؤذِّنينَ وتقدَّمَ في الأذانِ، فتناوَلَت
	الوالدةُ حَبَّةً مِن السُّكُّرِ وأمسَكَت بعدَ ذلك حتَّى حان وقْتُ الغُروبِ؛ فهل
٧٧٨	عليها شيءٌ، علمًا بأنَّها قد قضَت هذا اليومَ؟
٧٧٨	(١٥٥٠) ما حكم صوم من شرِب أثناءَ أذانِ الفجر؟
	(١٥٥١) امرأةٌ كانت صائمةً في رمضانَ، وأُثناءَ وُضويِّها دخَلَ الماءُ إلى حلْقِها؛ فهل تُعيدُ
٧ ٧٩	الصَّومَ؟
	(١٥٥٢) امرأةٌ كانت صائمةً السِّتَّ مِن شوَّالٍ، وتذوَّقَتِ الأكْلَ قبْلَ الأذانِ؛ فهل عليها
٧ ٧٩	شييءٌ؟
	(١٥٥٣) أنا أصومُ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِن شوَّاكٍ، ولكنْ غلبَني القيءُ أمْسِ فتقيَّأْتُ، فهل أُعيدُ صيامَ
٧ ٧٩	هذا اليوم ؟
	(١٥٥٤) امرأةٌ تقُولُ: إنَّها في رمضانَ أعطتِ امرأةً كبيرةً في السِّنِّ كأسًّا منَ اللَّبَنِ وذلك
٧٨٠	بعد انتهاءِ المؤذِّنِ مِن أذانِ الفجرِ، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟
	(١٥٥٥) هناك مُؤذِّنٌ أذَّنَ سهْوًا في يوْمٍ من أَيَّامِ رمضانَ قبْلَ المغربِ بأربعِ دقائقَ، ولا
	يَعرِفُ مَنِ الَّذي أَفْطَرَ على أذانِهُ؛ لأنَّ المسجِدَ على شارعٍ عامٍّ، فهاذا عليه في هذه
٧٨٠	الحال؟

	(١٥٥٦) امرأةٌ كانتْ صائمةً في نهارِ رمضانَ، ثمَّ أتى زوجُها مِنْ سَفَرٍ وأرادَ أنْ
	يجامِعَها، ثمَّ أَبَتْ، ولكنَّه أَرْغَمَها على ذلكَ ولم تستَطِعِ المقاومةَ؛ لأنَّهَا في شهورِ
٧٨٠.	حَمْلِها، ماذا عَلَيْهِما جميعًا؟
	(١٥٥٧) رجلٌ تزوَّجَ قبْلُ شهْرِ رمضانَ بأُسبوعينِ، فلمَّا دخَلَ عليه شهْرُ رمضانَ جامَعَ
	زوجتَه، ويقول: كنْتُ جاهلًا، لا أدري حُكمَ الجماعِ إلَّا إذا أَنزَلَ الرَّجلُ،
	فعليه الكفَّارةُ، أمَّا إذا ما أنزَلَ فليس عليه شيءٌ. علمًا أَنِّه جامَعَها ثلاثةَ أيَّامِ؟
۷۸۱	وإذا كان عليه أكثرُ مِن كفَّارةٍ فكيف يكون تطبيقُها؟
	(١٥٥٨) رجلٌ تزوَّج مِن عشرينَ سنةً، وحدَث أنْ جامَعَ زوجتَه في نهارِ رمضانَ،
۷۸۱	وكان عُمُرُه في ذلك الوقتِ تسعَ عشْرةَ سنةً، فهاذا عليه الآنَ؟
	(١٥٥٩) رجلٌ كان مُغترِبًا خارجَ بلدِه، من خارجِ المملكةِ، فوصلَ في رمضانَ، وأفطرَ
	ثلاثةَ أَيَّامٍ من رمضانَ برضاه واختيارِه هُو وامرأتُه، وقد جامَعَ امرأتَهُ في نهارِ
٧٨٢	رمضانَ تُلاثَ مرَّاتٍ في ثلاثةِ أَيَّامٍ متتاليةٍ، فها حكمُه؟
۲۸۲	(١٥٦٠) رجُلٌ جامَعَ امرأتَه في نهارِ رمضاًنَ، ماذا يَلْزَمه في مِثْلِ هذه الحالةِ؟
۷۸۳	(١٥٦١) إذا داعَبَ الرَّجُلُ زَوْجتَه في نهارِ رمضانَ، ماذا يَلْزَمهما؟
	(١٥٦٢) ما حُكمُ من أتى زوجَتهُ في نَهارِ رَمضانَ، مع العِلمِ أنَّه كان مُسافِرًا ثُمَّ حَضرَ
۷۸۳	في نَهارِ رَمضانَ وكان صائِمًا، وهي صائِمةٌ؟
۷۸۳	(١٥٦٣) امرأةٌ حدَثَ بينها وبين زوجِها جِماعٌ في نَهارِ رمضانَ، فها هي الكفَّارةُ؟
	(١٥٦٤) اشتَدَّ بِيَ المرضُ وأنا صائمٌ، وقبْلَ أذانِ المغرِبَ بعشرِ دقائقَ أخرَجْتُ ما في
٧٨٤	بطني، وشُرِبْتُ ونظَّفْتُ فمِّي، فهل يُحْسَبُ لي هذا اليومُ أو أعيدُه؟
	(١٥٦٥) أَذَّنَ المؤذِّنَ في رَمضان ونحن في انتِظارِ المغرِب، ولكن قَبلَ وقتِه، فأَكَلَت أُمِّي
	شيئًا ثُمَّ أمسَكَت حتى موعِدِ الأَذان الطبيعيِّ، وبعد ذلك قَضَت اليومَ، فهل
٧٨٤	عليها شيءٌ؟
	(١٥٦٦) امرأةٌ حامِلٌ في شهرين ونِصف، وفي اليوم الرابع والعِشرين من رمضان مات

الجَنينُ في بَطنِها، وفي الثالِث من شَوَّال راجَعَت المستشفى فأَنزَلوا الجَنين، فهل
عليها صيامٌ؟
(١٥٦٧) أَفْطَرَتُ عَمَدًا فِي رَمْضَانَ أَيَامًا لَا أَعَلَمُ عَدَدَهَا، وكنت فِي سِنِّ الثَّالَثَةَ عَشَرَ
والرابعةَ عَشرَ في بدايةِ بُلوغي، فكُنتُ أُظهِرُ الصيامَ أمامَ الوالدين، ومِن ورائِهِما أُفطِر، فهاذا عليَّ الآن؟
(١٥٦٨) امرأةٌ كانت تَنتَظِر صلاة الفَجْر على سجَّادتها فنامَت، وليَّا استَيْقَظَت شرِبت
كأسَ ماءٍ، ثُمَّ تَبيَّن لها أن الفجرَ قد أذَّن مُنذُ خمسِ دقائِقَ، فهل صيامُها
صَحيحٌ؟
(١٥٦٩) بعضُ الطالِبات يُفطِرن لوُ جود مادَّة صَعْبة في الامتِحانات، فما الحُكْم؟
باب ما يكره ويستحب في الصوم وحكم القضاء
(١٥٧٠) هُناكَ أشياءً تَحَرُمُ أو تُكرَه للصائِمِ، فها هي؟
(١٥٧١) بعضُ النِّساءِ تستَعْملُ حبوبَ مَنْعِ الدَّورةِ حتَّى تتمكَّنَ مِن صلاةِ التَّراويحِ
والصِّيامِ، فما توجيهُكُم؟
(١٥٧٢) سمِعناً من فَضيلتِكم أنَّ المرأةَ إذا أتاها الحيضُ لا تُؤجَرُ، ولذلك اضطررنا
إلى أخذِ حبوبِ منعِ العادةِ الشُّهريَّةِ. وجِّهونا في ضَوء هذا السُّؤالِ٧٨٩
(١٥٧٣) ما حكمُ تناوُّلِ حُبُوبِ منْعِ الحيضِ لتتمكَّنَ المرأةُ مِن الصِّيامِ في رمضانَ؟ ٧٩٠
(١٥٧٤) مَا حُكْمُ استعمالِ بعضِ النِّساءِ حُبوبَ منْعِ الدَّورةِ؛ لأَجْلِ أَنْ تصومَ مع
المسلمينَ؟
(١٥٧٥) حُكْم الحُبُوب الَّتِي تَمَنَع الدَّوْرةَ فِي رمَضانَ؟
(١٥٧٦) هل تَأْخُذ المَرأة حُبوب مَنْع الحَيْض في شَهْر رمَضانَ؛ للتَّفَرُّغِ للعِبادةِ؟
(١٥٧٧) مِا حكم استخدام حُبُوبِ منعِ الحملِ في رمضانَ، مع العَلم أني استشرتُ
الطَّبيبةَ فقالتْ: لا بأسَ، استَخدميها حتَّى تتمكَّني من الصِّيامِ، فها حُكُّمُ ذلك؟ ٧٩٢
(١٥٧٨) إذا استخدمتُ حيوبَ منع الحمل لأجل الصِّيام، فهل هذا جائزٌ؟

٧٩٣	(١٥٧٩) هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تأخُذَ حُبوبَ مَنع الحملِ؟
	(١٥٨٠) الإبرُ المانعةُ للحمْلِ، عندَ استخدامِهَا تمنَعُ نُزولَ الدَّورةِ، فهل يجوزُ أنْ تأخُذَ
۷۹۳	
۷۹۳	
٧٩٤	(١٥٨٢) هَلِ الإفطارُ على تَمْرٍ يَزيدُ مِن أَجْرِ الصَّائمِ، أو أنَّ أَجْرَهُ مُستقِلٌّ عَنِ الصَّومِ؟
	(١٥٨٣) نحنُ سنقومُ بالسَّفرِ -إنْ شاءَ اللهُ- في أوَّلِ رمضانَ، فهَلِ الأفضلُ الصِّيامُ؛
	لأنَّنا قادرونَ عليه تمامًا في هذا الزَّمنِ الْمُسَّرَةِ مواصَلاتُه، أو الَّإِفطارُ؛ لقولِ النَّبيِّ
٧٩٤	عَيْكِيَّةِ: «إِنَّ اللهُ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ»؟
٧٩٤	(١٥٨٤) هل للمُسافرِ إذا وصَلَ المدينةَ الَّتي يريدُ السَّفرَ إليها أنْ يُفْطِرَ؟
٧٩٤	(١٥٨٥) إذا قَدِمَ المسافر في نهارِ شهرِ رمضانَ؛ هل يُمسِكُ بقيَّةَ النَّهارِ، أو يُفْطِرُ؟
	(١٥٨٦) إذا كانت المرأةُ مُسافرةً في نَهارِ رَمضانَ وأَخَذَت برُخصِ السَّفرِ ومنها الإِفطارُ،
۷۹٥	فهل عِندَما تَصِلُ تَبقى مُفطِرةً؟
	(١٥٨٧) ما رأيُ فَضيلتِكم في انشِغالِ المرأة عن قِراءة القُرآن بإِعْداد الطَّعام للفُقَراء
٧٩ <i>٥</i>	وغَيْر ذلك منَ الأَعْمال في رمَضانَ؟
	(١٥٨٨) ما هو فَضْل الصدَقة في رمَضانَ؟ ولَمِن تُعطَى في رمَضانَ؟ وما حُكْم تَخصيصِها
٧٩ <i>٥</i>	في رمَضانَ؟
٧٩٦	(١٥٨٩) ما هو فضْلُ الصَّدقةِ لا سيَّما في رمضانَ؟
	(١٥٩٠) امرأةٌ تقولُ: شخصٌ اعتاد أنْ يتصدَّقَ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ تَحَرِّيًا لليلةِ
٧٩٨	القَدْرِ، فهل هذا واردٌ؟
V99	(١٥٩١) لو لم أختِمْ في رمضانَ القُرآنَ فهل آثَمُ بذلك؟
V99	(١٥٩٢) أيُّهما أَفضَلُ في رمَضانَ للمَرأة: حِفْظ الْقُرآن أو القِراءة؟
	(١٥٩٣) ما هو أفضلُ و قت لقراءة القُرآن في رمضانَ؟

ﺎﻥَ	(١٥٩٤) امرأةٌ لا تعرِف أن تقرأً القُرآنَ، فهاذا يجبُ عليها منَ العملِ في شهرِ رمض
۸۰۰	منَ الأعمالِ الصَّالحةِ؟
۸۰۰	
۸۰۰	(١٥٩٦) هل ورَدَ في خَتمةِ رمضانَ أحاديثُ عَنِ الرَّسولِ ﷺ؟
۸۰۲	قضاء رمضان
يلِ	(١٥٩٧) إذا كان للمرأةِ أيَّامٌ محدودةٌ مِنَ الدَّورةِ، فصامَتْ بعدَ انقضائِها، وفي اللَّا
۸٠۲	نزل منها سائلٌ تابعٌ للدُّورةِ، فهل تقضي ذلك اليوْمَ؟ وهل تُعيدُ الاغتسالَ؟
امةِ	(١٥٩٨) امرأةٌ شاكَّةٌ في صيامٍ أحدِ أيَّامٍ رمضانَ؛ حيثُ إنَّها صَحَتْ بين الأذانِ والإقا
۸۰۲	وشَرِبَتْ ماءً، فهاذا تفُعَلُ؟
نَ،	(١٥٩٩) مَن مرِضَ، ثُمَّ استمَرَّ به المرضُ حتَّى أدرَكَ رمضانَ، ثُمَّ ماتَ في شهرِ رمضا
۸ • ۲	فهل يُكَفَّرُ عنه أو يُصامُ عنه؟
ڒۊؘؚ٤	(١٦٠٠) امرأةٌ تقولُ: في بداية صيامِها كانتْ تستحي من أهلِها أن تخبرَهم بأيَّامِ العاه
ىل	وبعد سنواتٍ أرادتْ أن تقضيَ هذه الأيَّامَ، فمرِضتْ ولم تستطعْ، حتَّى دخ
۸۰۳	عليها شهرُ رمضانَ التالي، وهي مريضةٌ، فهاذا تَعمَلُ؟
-م	(١٦٠١) امرأةٌ تقولُ: إنَّ والدَّها أفطرَ من رمضانَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، وبعدَ رمضانَ لم يَصُ
زَمُ	هذه الأيَّامَ المتبقيَّةَ عليه، حيثُ أصبحَ لا يُدرِكُ، وبعَد ذلك تُوُفِّي، فهاذا يَلَا
۸۰۳	الأهلَ أوِ الورثةَ؟ هل يصومونَ عنه؟
في	(١٦٠٢) إذا كانَتِ الزَّوْجةُ عليها أَيَّامٌ مِن رمضانَ الماضي، وكانتْ حاملًا وستضَعُ
	مُنتصَفِ شهرِ رمضانَ هذا العامَ -إنْ شاءَ اللهُ-، فكيْفَ تَقضي الأَيَّامَ الَّه
۸۰۳	عليها؟
فد	(١٦٠٣) أَفطَرْتُ عمدًا أَيَّامًا مِن رمضانَ في بدايةِ بُلوغي، ولا أدري عدَدَ الأيَّامِ ف
	تكونُ عشرينَ أو أكثَرَ؛ فهاذا عليَّ؟
	(١٦٠٤) تهاوَنَ شخصٌ في كِبَره في صيام عدَّةِ رمضاناتٍ، وكان مُستطيعًا في ذلل

۸•٤	الوقتِ، وتُوُفِّيَ إِثْرَ حادثٍ أليمٍ؛ فهاذا يلزَمُ الورثةَ في مثْلِ هذه الحالةِ؟
۸۰٤	م م
۸٠٤	0 0 39
. به	(١٦٠٧) مريضٌ بالكُلي أفطَرَ عِدَّةَ أيَّامِ بسببِ مرضِه، وفي نيَّتِه أنْ يقضيَ، ولكنِ اشْتدَّ
۸۰٥	المرضُ حتَّى مات، فهل يصِحُّ أنْ يُصَامَ عنه أو يُتصدَّقَ عنه؟
ء عم	(١٦٠٨) رجلٌ أفطرَ في عامينِ ماضيينِ من رمضان وهو مَريض مرضًا نفسيًّا، فهل يُط
۸•٦	عنه؟
ىيى	(١٦٠٩) امرأةٌ لم تستطِعْ صيامَ رمضانَ كاملًا بسبَبِ المرَضِ، فهل عليها فديةٌ، أو تقض
۸•٦	الأَيَّامَ الَّتِي أَفْطَرَتْها بعدَ رمضانَ؟
۸۰٦	(١٦١٠) متى يُباحُ الفِطرُ للحامِلِ والمُرْضِعِ؟
نَهَا	(١٦١١) امرأةٌ تعيشُ في الباديةِ وعِنْدَما بِلُغَتْ صامَتْ، ولكنَّ الأهلَ كانوا يجبِرُو
.ي	على الفِطْرِ رحمةً بها -وهي خَجِلَةٌ أَنْ تخبرَهُم بأنَّها قَدْ بلغَتْ- والآن لا تَدْرِ
ِ نَامِّ ،	كما عَلَيْها مِنَ الصِّيامِ، معَ العلمِ أنَّها تُعاني الآن مِنْ أمراضٍ وتصومُ بمشقًّ
۸•٧	هل على أو لادِها شَيْءٌ أو كفَّارةٌ؟
نَّهَا	(١٦١٢) امرأة جاءتُها الدَّوْرَةُ وهي صَغِيرَةٌ وكانت تُفْطِرُ في رَمَضانَ ولا تصوم؛ لأ
۸۰۷	كَانَتْ جَاهِلَةً بِالْحُكْمِ، ولَمْ تَجِدْ مَنْ يُوَجِّهُها، فهاذا عَلَيْها؟
إذا	(١٦١٣) امرأةٌ تَقولُ: في بِدايةِ بُلوغِها كانت جاهِلةً ولم تَصُم شَهرًا مِن رَمضانَ، فما
۸ • ۸	يَلزَمُها الآن؟
بل	(١٦١٤) امرأة تذكر أنَّ جَدَّتَها في صِغرها كانَ عليها قَضَاءُ صيامِ ولم تَصُمُّه، فه
۸۰۸	يجوزُ للوالدةِ أن تقضيَ عنها؛ لأنَّها كبيرةٌ في السنِّ الآنَ؟
فٍ	(١٦١٥) امرأةٌ جاءَتْها الدَّورةُ الشَّهريَّة في رمضانَ فأفطرتْ أيَّامَها، ولم تَقضِ لِظرة
۸۰۸	مرضيٍّ حتَّى أدركها رمضانُ الثَّاني وهي نُفَسَاء، فهاذا تفعلُ؟
ښ	(١٦١٦) امرأة عليها صيامٌ من رمضانَ، ولم تجد مساكينَ، فهل تُعطي الطعامَ لشخص

۸۰۹	واحدٍ أو تُعطيه المَبَرَّةَ؟
	(١٦١٧) أنا زَرَعْتُ كُلْيَةً هذه السَّنَةَ؛ فَلَمْ أَصُمْ، وعليَّ قضاءُ أيَّام مِنَ العام الماضي ما
۸۰۹	(١٦١٧) أنا زَرَعْتُ كُلْيَةً هذه السَّنَةَ؛ فَلَمْ أَصُمْ، وعليَّ قضاءُ أَيَّامٍ مِنَ العامِ الماضي ما صُمْتُها، فهل أتصدَّقُ عنها أو أصومُها؟
	(١٦١٨) امرأةٌ لم تَصُمْ رمضانَ قبلَ البُلوغ؛ لأنَّها لم تكُنْ تَعرِفُ علاماتِ البُلوغ،
۸۰۹	فهل عليها قَضاءٌ؟
	(١٦١٩) امرأة أَفْطَرَتْ في رمضانَ بسببِ تعامُلِها مَعَ منظِّفِ الفِلاشِ حيثُ كَتَم أنفاسَها،
۸۱۰	وخَشِيَتْ على نَفْسِها مِنَ المَوْتِ فأَفْطَرَتْ، فَهاذا يَلْزَمُها؟
۸۱۰	(١٦٢٠) الإنسانُ إذا كان عنده قضاءٌ لشهرِ الصَّومِ؛ هل يقضي؟ وماذا يفعَلُ؟
	(١٦٢١) والدتي تبلُغُ مِنَ العُمُرِ سبعينَ عامًا تقريبًا، وكانت لا تَقضي الأيَّامَ الَّتي تُفْطِرُ
	فيها وقتَ الحيْضِ؛ جهْلًا منها، والآنَ انقطَعَ عنها الحيْضُ منذُ عشرينَ سنةً
	تقريبًا، فهاذا عليها؟ وهل يَلْزَمُها قضاءُ هذه الأيَّامِ الَّتي كانت على مدارِ ثلاثينَ
	سنةً تقريبًا، بمُعدَّلِ خمسةِ أَيَّامٍ تقريبًا في كلِّ رمضانَ؛ أي: إنَّها قد تزيدُ على مِئةٍ
	وخمسينَ يومًا؟ وإذا كان عليهًا القضاءُ فهل يجوزُ لي أنْ أُساعِدَها بصيامِ بعضِ
۸۱۰	الأيَّامِ عنها؟
	(١٦٢٢) مَن أُغمِيَ عليه في نهارِ رمضانَ، هل يُحتَسَبُ له صومُ ذلك اليومِ، أو أنَّ عليه
۸۱۱	الإعادة؟
	(١٦٢٣) امرأةٌ صامَتْ خمسةَ أيَّام مِن شوَّالٍ، ثمَّ أُخْبِرَت أَنَّه لا يجوزُ لها صيامُ السِّنَةِ قَبْلَ أَنْ تقضِيَ ما عليها؛ فهل تُعوِّضُ بقيَّةَ هذه الأيَّامِ خلالَ السَّنةِ؟
۸۱۱	قَبْل أَن تقضِيَ ما عليها؛ فهل تُعوِّضُ بقيَّة هذه الأيَّامِ خلال السَّنةِ؟
	(١٦٢٤) فتاةٌ عندما بلَغَتْ لم تكن تصومُ، ومَرَّ عليها أكثَرُ مِن خُسِ سنواتٍ وهي لم
۸۱۱	تصُمْ، والآن هي مُواظبةٌ على الصِّيامِ، فما الَّذي يلزَمُها في السَّنواتِ الَّتي مرَّت؟ ٢
	(١٦٢٥) رجلٌ تُوفِي قَبْلَ رمضانَ بخمسةِ أَيَّامٍ، وكان قَبْلَ سبع سنواتٍ لم يصُمْ رمضانَ،
۸ ۷ ۷	حيث كان يُعاني مِن السُّكَّري وضغْطِ الدَّمِ وبعضِ الأمراضِ، فهل يقْضي أهْلُه عنه هذه الأَّامَ؟
73.1	كبه هياه الا ناه الم الله الله الم

(١٦٢٦) إذا طهَرَتِ الحائضُ في مُنتصفِ نهارِ رمضانَ، ماذا تفعَلُ؟ وهل تقضي ذلك
اليومَ؟
(١٦٢٧) امرأةٌ تقولُ: في صِغَرِها لم تكُنْ تقضي ما عليها مِن الصِّيامِ عن جهْلٍ، والآن
تصومُ أيَّامَ التَّطوُّعِ، هل يكفي هذا؟ وهل عليها شيءٌ؟
(١٦٢٨) امرأةٌ أفطَرَت شهرًا كاملًا بسببِ النِّفاسِ، ولم تقض هذا الشُّهرَ نسيانًا، ثمَّ
تذكَّرَت هذه الآيَّامَ ليَّا كَبِرَت؛ فهاذا يلزَمُها إذا كانت لا تستطيعُ الصِّيامَ؟ ٨١٣
(١٦٢٩) أنا شابٌّ أبلُغُ مِنَ العُمُرِ الثَّالثةَ والعشرينَ، وقد كنتُ فيها مضى مِن عُمُري
مُتهاوِنًا في أداءِ الصَّلاةِ والصَّومِ، وبعدَ أِنْ منَّ اللهُ عليَّ بالتَّوبةِ وأيقنْتُ بخطورةِ
هذا الأمرِ واظبْتُ على الصَّلاةِ، ولكنَّ الَّذي يُؤْلمني أيَّامُ الصِّيامِ الَّتي أفطرْتُها في
شهرِ رمضانَ المبارَكِ، فكيف تبرأً ذِمَّتي منها؟
(١٦٣٠) منذُ ثَمَانِ سنواتٍ أردْتُ أنْ أستمِرَّ في صِيامِ الاثنينِ والخميسِ، وِنفسيِ لم
تُطاوعني، فأردْتُ إجبارَها على الالتزامِ بالطَّاعةِ، وكنتُ حاملًا في الشُّهرِ التَّاني،
وقلْتُ: لو وضَعْتُ سأصومُ الاثنينَ والخميسَ؛ فهاذا يلزَمُني؟ وماذا يكونُ العملَ
في أَيَّامِ الْحَملِ والرَّضاعةِ والدَّورةِ، وهناك أَيَّامٌ قد تركْتُ صيامَها؟ وزوجي
يَطْلُبُ مِنِّي أَنْ أَفْطِرَ يُومَ الخميسِ؛ فهل أستطيعُ أَنْ أصومَ يُومًا آخرَ مكانَه؟ ٨١٤
(١٦٣١) تُوُفِي والدِي وعليه سِتَّةُ أَيَّامٍ من رمضانَ، فهاذا يجبُ علينا في ذلك؟ ٨١٥
(١٦٣٢) كنتُ في رحلةٍ في رمضانَ مع بعضِ الإخوانِ، وكانوا مُفْطِرِينَ وكنتُ صائبًا،
ووَقتَ الغداءِ أُجبروني على الإفطارِ، وأفطرتُ معهم، وبعد انقضاءِ رمضانَ
صُمتُ هذا اليومَ، فهل عليَّ شيءٌ؟
(١٦٣٣) أنا مريضٌ بفقرِ الدَّمِ، ويقول لي الطَّبيبُ: لا تصُمْ رمضانَ، ويَلْزَمُكَ أَنْ تَأْكَلَ وتشربَ، فهاذا أَفْعَلُ؟
وتشربَ، فهاذا أفعَلُ؟
(١٦٣٤) امرأةٌ تقول: إنَّها صامَتِ القضاءَ عن أُخْتِها الْمُتَوفَّاةِ، ولكنَّها لم تنْوِ مِن اللَّيلِ،
ماذا عليها؟

(١٦٣٥) امرأةٌ صامَت في رَمضانَ فأَتَتها العادةُ الشُّهريةُ، ثُمَّ تَوَقَّفَت فصامَت، ثُمَّ
عادَت مرةً أُخرى فما حُكمُ الصِّيامِ بين الأُولى والأُخرى؟
(١٦٣٦) إذا تُوُفِّي رَجلٌ وعليه قَضاءٌ مِن رَمَضان، فهَل يَصومُ عنه أَحدٌ؟١٦
(١٦٣٧) عليَّ قَضاءُ عِدةِ أيامٍ من رَمضان قد تَصِلُ إلى خَمسةَ عَشرَ يَومًا من سِنين مُحْتَلِفةٍ
ولم أَقضِها بدونِ عُذرٍ، وقد عَزَمتُ على قَضائِها، فما الحُكمُ؟١٧٨
(١٦٣٨) امرأةُ ماتَت وعَليها صِيامٌ مِن رَمضان، وكانت مَريضةً لا تَستَطيعُ الصَّومَ،
فهاذا على أوليائِها؟
(١٦٣٩) امرأةٌ عليها قَضاءُ أيامٍ من رَمَضان مُنذُ سِتِّ سنواتٍ وتَرَكَتها دون عُذرٍ، فهل
يَلزَمُها كفارةٌ مع القَضَّاءِ؟
(١٦٤٠) امرأةٌ أفطَرَت في رَمضان على التَّقويمِ المسجَّلِ في الساعةِ الخامِسةِ والنِّصفِ،
ثُمَّ عَلِمَت أَن المغرِبَ يُؤذِّن في السابِعةِ اللَّا الرُّبعِ، فهاذا يَلزَمُها؟٧١٠
(١٦٤١) ما هي كَفارةُ الإِفطارِ في شهرِ رَمضان على الأَكلِ والشُّربِ دون عُذرٍ شرعيِّ،
وذلك في سِنِّ المراهقةِ الطَّيشِ، وقد مَضي على ذلكُ سِنينَ طُويلة؟٨١٨
(١٦٤٢) امرأةٌ عَليها قَضاءُ صِيامٍ مِن رَمضانَ، ولا تَدري كَم عَددُه، فهاذا تَفعَلُ؟٨١٨
(١٦٤٣) امرأةٌ عليها قَضاءٌ صِيامٍ وهي لا تَدري عَددَ هذه الأَيامَ ولا تَدري أَقَضَتها أو
لًا، فهاذا يَلزَمُها؟
(١٦٤٤) جَدَّتي والِدة أُمِّي مُتوفَّاة مُنذُ خمسٍ وعِشْرين سَنَةً، وكانت لا تَقضِي ما يَفوتها
منَ الصِّيامِ، فكانت من أهلِ البادِية ويَقضون الصلاةَ ولا يَقضون الصومَ،
وكانت تَأْتِيَها الاستِحاضةُ بعضَ السنَوات فلا تَصومُ أكثرَ رمَضانَ، فهاذا يَلزَمُنا
نحن؟
(١٦٤٥) والِدي مَريضٌ ولا يَستَطيعُ الصَّوْمَ، فهل نَصومُ عنه؟
(١٦٤٦) خادِمة في الزُّلفي وأَفطَرت على أَذانِ الرِّياضِ في الراديو، فها علَيْها؟١٩

	(١٦٤٧) أُختي مُصابة بفشَل كُلويِّ، وتَغسِل الكُلَى باستِمرار، فهل يَجوز لها الصِّيام،
۸۲۰	أو نتصدق عنها؟
	(١٦٤٨) الشَّخصُ الكبيرُ في السِّنِّ الَّذي لا يَسْتَطِيعُ الصَّومَ، هل يجبُ عليه بالضَّرورةِ أن يُطعِمَ كلَّ يوم مِسكينًا؟ و ما مِقدار ذلكَ الإطعام؟ وإذا لم يَسْتَطِعِ الإطعامَ فمَن يُطعِمُ عنه؟
	أن يُطعِمَ كلَّ يومٍ مِسكينًا؟ و ما مِقدار ذلكَ الإطعامِ؟ وإذا لم يَسْتَطِعِ الإطعامَ
۸۲.	فمَن يُطعِمُ عنه؟
	(١٦٤٩) إذا أخَّرَ الإنسانُ قضاءَ رمضانَ دونَ عُذرٍ إلى أنْ فاتَ عليه سَنةٌ أو أكثرُ، ثُمَّ
۱۲۸	أرادَ أَنْ يقضيَ، فهاذا عليه؟
۸۲۲	(١٦٥٠) أَخَّرتِ الصِّيامَ أحدَ عشرَ شهرًا؛ فهاذا تعمَلُ؟
۸۲۲	(١٦٥١) هل يجوزُ تأخيرُ صيامِ القضاءِ؟ وهل ورَدَ في ذلك أحاديثُ؟
	(١٦٥٢) امرأةٌ عليها قَضاءٌ مِن رَمضان، ثُمَّ مَرَّ رَمضانُ آخَرُ ولم تَقضِها لِعُذرٍ، فما عليها؟
۸۲۳	
	(١٦٥٣) إذا أَفطَرَ الإِنسانُ في رَمضان لعُذرٍ، وأخَّرَ القَضاءَ لعامٍ أو أكثَر؛ فهل يُخرِجُ إطعامًا عن هذا اليومِ؟
۸۲۳	إطعامًا عن هذا اليوم؟
	(١٦٥٤) إذا أَفطَرَتِ المرأةُ بسَبَ ِ الحَمْلِ، ولم تستطِعِ القضاءَ إلى رمضانَ الَّذي بعده، فهل عليها كفَّارَةٌ ؟
۸۲۳	
	(١٦٥٥) امرأةٌ أفطَرَت رَمضانَ لعُدْرٍ شَرعيٍّ، ولكنها لم تَقضِه إلَّا بَعدَ عِدةِ سَنواتٍ
	بدونِ عُذرٍ، فهل تَجِبُ عليها كَفارةٌ بَعدَ القَضاءِ؟
۸۲٤	(١٦٥٦) امرأةٌ تقولُ: هل يَجوزُ أن تنويَ صِيامَ عاشوراءَ وصيامَ قضاءِ رمضانَ معًا؟
۸۲٤	باب صوم التطوع
	(١٦٥٧) هَلِ المداومةُ على صيامِ الاثنينِ والخميسِ تُجزِئُ عن صيامِ ثلاثةِ أَيَّامٍ كلَّ شهرٍ؟
	(١٦٥٨) امرأةٌ تَقولُ: إذا وافَقَ قَبَلَ أيامِ البِيضِ يَومُ اثنينٍ أو خَميسٍ، أو بَعدَها فهَل يَجوزُ أن تَصه مَه معها؟
A Y 2	أن رَصِم هَهُ مِع هُمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ

	(١٦٥٩) هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَصومَ أيامَ الاثنينِ والخَميسِ، والأيامَ الفاضِلةَ بدون
۸۲٥.	رِضا زَوجِها، مع أنه يَصومُ ولكنَّه يَمنَعُها مِن ذلك؟ َ
	(١٦٦٠) نَحنُ جَماعةٌ نَصومُ الاثنينَ والحَميسَ، ونَعتادُ أَن نُفطِرَ في غُرفةٍ في زاوِيةِ
٨٢٥	المسجِدِ ولا يَرانا أَحدُّ، فما حُكمُ هذا العَملِ؟
	(١٦٦١) بعضُ العلماءِ ذكر أنَّ صيامَ رمضانَ يَكفيهِ نِيَّةٌ واحدةٌ، فهل إذا كان الإنسانُ
۲۲۸	معتادًا أن يصومَ الاثنينِ طولَ العامِ يَكفيهِ هذه النِّيَّةُ؟
	(١٦٦٢) امرأةٌ اعتادت صيامَ الآيَّامِ البِيضِ والخميسِ والاثنينِ؛ فهل يسقُّطُ هذا الصَّومُ
۲۲۸	
۲۲۸	(١٦٦٣) بالنِّسبةِ لصيامِ الثلاثةِ أيَّامٍ مِن الشَّهرِ؛ هل لا بُدَّ أنْ تكونَ مُتتابِعةً؟
	(١٦٦٤) هل تُصامُ أيامُ البيضِ متفَّرقاتٍ أو متتابعاتٍ؟
	(١٦٦٥) امرأةٌ تصومُ ثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، فإذا حاضتْ في مثلِ هذه الأيَّامِ هل تقضي بدلًا منها؟
۸۲۷	تقضي بدلًا منها؟
۸۲۷	(١٦٦٦) هل يَجوز صِيام الثلاثة أيَّام البِيض بنِيَّة كفَّارة يَمين؟
۸۲۸	(١٦٦٧) ما حكمُ صيامِ شهرِ المُحَرَّمِ كاملًا؟
	(١٦٦٨) هل يجوز صيامً شهرِ مُحُرَّمٍ كاملًا؟
۸۲۸	(١٦٦٩) بالنِّسْبَةِ لصيامٍ يومِ عاشورًاءِ لو اكْتَفى الإنسانُ بصومِ يومٍ واحدٍ، هلْ يأْثَمُ؟
	(١٦٧٠) ما هو الأفضلُ في صيام يوم عاشوراء؛ أن نصوم يومًا قبلَه أو يومًا بعدَه،
A79	وهل يُجزِئُ أن نصومَ يومًا واحَدًا يومَ العاشِرِ؟
	(١٦٧١) إذا اكتفى الإنسانُ بصيامٍ يومِ عاشوراء، ولم يَصُمْ معه يومًا قبلَه ولا بعدَه،
	فهل يأثَمُ، وهل يُؤْجَرُ عليه؟
۸۳۰	(١٦٧٢) ما حُكْمُ صيامِ أيامِ رجبٍ والنِّصفِ مِن شعبانَ؟
۸۳۰	(١٦٧٣) هل يَجوزُ الصِّيامُ بعد الخامِس عشرَ من شَعبانَ؟
۸۳۰	(١٦٧٤) ما حُكمُ صيام شعبان كلِّه، أو المُحَرَّم؟

۸۳۱	(١٦٧٥) ما حُكمُ صيامِ شعبانَ؟
۸۳۱	(١٦٧٦) هل لشَهرِ شعبًانَ مزيةٌ في الصيامِ عن بقيةِ الشُّهورِ؟
۸۳۱	(١٦٧٧) هل ورَدَ شيءٌ في فضْلِ صيامِ شهرِ شعبانَ؟
	(١٦٧٨) هل وَرَدَتْ أحاديثُ في فضْلِ صيامِ شعبانَ؟
۸۳۲	(١٦٧٩) هل كان النَّبيُّ عَيِّ يصومُ أَغلَبَ شَهْرِ شعبانَ، أو كان يصومُ الشَّهرَ كلَّه؟
	(١٦٨٠) كان الرَّسولُ ﷺ يصومُ أغلَبَ شهرِ شعبانَ، فهل يكونُ صيامُ أغلَبِ الشَّهرِ
۸۳۳	بأنْ يصومَ المسلمُ يومًا بعدَ يومٍ، أو كيْفَ يكونُ؟
	(١٦٨١) ما حُكمُ صِيامِ الأَيَّامِ البِيضِ في شعبانَ إذا كان الإنسانُ لم يعتَدْ أَنْ يَصومَها؟ .
	(١٦٨٢) امرأةٌ صامَت أيَّام البِيض مِن شَعبانَ، فقالت لها إحدى الأَخوات: لماذا
۸۳۳	لا تَصومين هذه الأيَّامَ من باقِي الشُّهورِ؟
	(١٦٨٣) امرأةٌ صامَتِ السِّتَّ مِن شوَّالٍ، وصامَتْ بقيَّةَ شهرِ شوَّالٍ، ووهبَتْ ثوابَ
۸۳۳	هذا الصِّيامِ لوالدتِها، فهل يجوز لها ذلك؟
	(١٦٨٤) ماذا عن الَّذين يَصومون الستَّ مِن شوَّالٍ قبل القَضَاءِ؟ وهل يَجوزُ صيامُ
۸۳٤	القضاءِ وستٌّ مِن شوَّالٍ معًا؟
	(١٦٨٥) بعضُ النِّساءِ اعتادَتْ بعدَ انقضاءِ رمضانَ وصيامِ السِّتِّةِ أَيَّامٍ مِن شُوَّالٍ أَنْ تَرَمُ هذه الأَيَّامَ؛ تدعُوَ بعضَ الصَّديقاتِ، وتقولُ لهنَّ: هذا اليومُ عيدي بعد أَنْ تُتمَّ هذه الأَيَّامَ؛
۸۳٥	فهل ورد ذلك؟
	(١٦٨٦) امرأةٌ تُريدُ أن تَصومَ العَشرةَ من ذي الحجةِ، وزَوجُها غيرُ راضٍ، فهل تُخفي
۸۳٥	عنه صِيامَها؟
۲۳۸	(١٦٨٧) هل عليَّ شيءٌ إن صُمتُ من أوَّلِ شهرِ ذي الحجةِ حتى يومِ العيدِ؟
۲۳۸	(١٦٨٨) هل الأفضَلُ صيامُ العشرةِ كلِّها، أو يومِ عرفةَ فَقَط؟
	(١٦٨٩) هل تُصامُ أيَّامُ عشْر ذي الحِجَّةِ كلُّها، أو يُصامُ بعضُها ويُترَكُ بعضُها؟

(١٦٩٠) هل وَرَدَ عن رسولِ اللهِ ﷺ وصحابتِه رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ صَوْمَ التَّسْعِ الأوائلِ مِن ذي
الحِجَّةِ؟
(١٦٩١) مَن كان يصومُ عشْرَ ذي الحِجَّةِ، وأرادَ أنْ يَحُجَّ، فهلْ يصومُ هذه الأيَّامَ أو
لَا؟ وهَل يُشتَرَطُ أَنْ تُصامَ جميعُ الأَيَّامِ العَشَرَةِ، أَو يجوزُ تفريقُها؟ ٨٣٨
(١٦٩٢) إذا أفطرَ الصَّائمُ في صيامِ النَّفلِ؛ فهل عليه إعادةٌ؟
(١٦٩٣) ما حكم الأكل والشُّرب ناسيًا في صيامِ التَّطوُّع؟
(١٦٩٤) إِذا أَكَل الصَّائمُ صيامَ تَطَوُّعٍ ناسيًا هَلْ يُتِمُّ صومَه أو يُفْطِرُ؟٨٤٠
(١٦٩٥) ما هو اليوْمُ الَّذي لا يجوز صَّيامُه؛ هل هو يوْمُ السَّبتِ أو يوْمُ الجُّمُعةِ؟ ولماذا؟ ٨٤٠
(١٦٩٦) امرأةٌ تقولُ: سَمِعْنا أنَّه لا يجوزُ صَومُ يومِ السَّبتِ أبدًا؟
(١٦٩٧) ما خُكْمُ صيام يوْم السَّبتِ؟
(١٦٩٨) امرأة كانت صائمةً يومَ عرفةَ، وأفطرتْ، فهل يَلْزَمُها شيءٌ، وهي غيرُ حاجَّةٍ؟ ٨٤١
(١٦٩٩) هل يجوزُ لَمَن عليه قَضاءٌ مِن رمضانَ أنْ يصومَ يومَ عَرَفةَ؟
(١٧٠٠) هل صِيامُ يومٍ عَرفةَ يُكفِّر سنتين كامِلَتين، أو شَهرَين فَقَط؟ ٨٤٢
(١٧٠١) امرأةٌ من عادَتِها أن تَصومَ يومًا وتُفطِرَ يومًا، فهل إذا دَخَلَت العَشرُ من ذي
الحجةِ تَستَمِرُّ على عادَتِها أو تَصومُها كلَّها؟
(١٧٠٢) امرأةٌ تَصومُ نَفلًا، وفي آخِرِ اليومِ جاءَها الحَيضُ، فهل تَقضي ذلك اليومَ؟ ٨٤٣
(١٧٠٣) إذا تَغَيَّرت نيةُ الصائِمِ أَثناءَ اليَومِ، فمَثلًا: نوى أن يُفطِرَ ولم يُفطِر، فما الحُكمُ؟
وإذا نَوى أن يَصومَ النَافِلةَ بَعدَ طُّلوعِ الفَجرِ، فما الحُكمُ؟
باب الاعتكاف
(١٧٠٤) ما هو تعريفُ الاعتكافِ؟ وما حكمُهُ؟ وما أقلُّ مُدَّةٍ له؟
(١٧٠٥) ما هو هدي الرَّسولِ عَلَيْ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رمضانَ؟ ٨٤٦
(١٧٠٦) كان الرَّسولُ ﷺ يَخُصُّ العشْرَ الأواخِرَ مِن رمضانَ بأعمالٍ وخصائصَ لا يعملها

٨٤٨	في بقيَّةِ الشُّهرِ، فنودُّ أنْ تُخبرونا بهذه الأعمالِ.
٨٤٩	(١٧٠٧) ما الَّذي يحرُّمُ على المُعتكِفِ أنْ يعمَلَه؟
۸٥٠	(١٧٠٨) هل يجوز للإنسانِ أنْ يتطيَّبَ وهو مُعتكِفٌ؟
۸٥٠	(١٧٠٩) هل يجوز للمُعتكِفِ في المسجِدِ أنْ يستعمِلَ أشياءَ المسجِدِ؛ كالكهرباءِ والماءِ؟ .
	(١٧١٠) المُعتَكِف في المَسجِدِ الحَرامِ هل يَجوزُ له الخُروجِ للأَكْل والشُّرْبِ؟ وأين يُشرَع
۸٥١	الاعتِكافُ؟ وما الَّذي يُشرَع للمُعتكِف؟
	(١٧١١) إذا اعتكَفَ المُسلِمُ في مسجِدٍ غيرِ جامِعٍ؛ فهل إذا خرَجَ إلى صلاةِ الجُمعةِ
۲٥٨	يَلزَمُه أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَقرَبِ جامعٍ أَو هو مُحُيَّرٌ؟ً
	(١٧١٢) إذا كان الإنسانُ مُعتكِفًا في أَلْحَرَمٍ، فهل يجوز له أَنْ يخرُجَ ليُكلِّمَ شخصًا في
٨٥٢	الرِّياضِ بالهاتفِ؛ ليطمئِنَّ عليه؟
۸٥٣	(١٧١٣) بعضُ النَّاسِ كلَّما دَخَل المسجِدَ نوى الاعتكاف، ما حُكْمُ هذا العَمَلِ؟
۸٥٣	(١٧١٤) بعضُ النَّاسِ كلَّما دخَلَ المسجِدَ نوى الاعتكافَ؛ فما حُكمُ عمَلِه هذا؟
٨٥٤	(١٧١٥) هَلْ للمَرْأَة أَن تَعتَكِف مِثل الرجُل؟
	(١٧١٦) ما هي أَفضَلُ الأعمالِ الَّتي يُمكِن أن يُقدِّمها الصائِم في العَشْر الأَواخِر من
٨٥٤	رمَضانَ؟ وما هي فَضيلةُ هذه العَشرِ؟
	(١٧١٧) ما هي أفضَلُ الأَعمال الَّتي يُؤدِّيها الفَرْد، ويَتمنَّى أن يُدرِك لَيلة القَدْرِ وهو
٨٥٥	
	(١٧١٨) بعضُ النَّاسِ يُركِّزُ على ليلةِ القَدْرِ، ويَكْسَلُ في بقيَّةِ العشْرِ الأواخرِ، فهل لهذا
٨٥٥	أَصْلٌ؟
٨٥٦	(١٧١٩) ليلةُ القدْرِ هل هي ليلةٌ مُتغيِّرةٌ تتغيَّرُ كلَّ عامٍ، أو ليلةٌ ثابتةٌ؟
۲٥٨	(١٧٢٠) هل تَتنقِلُ ليلةُ القَدْرِ، في الشُّهرِ الواحدِ في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ؟
٨٥٧	(١٧٢١) هل يَجوزُ إقامةُ ليلة القَدْر في البيتِ، أو لا بُدَّ أن تَكون في المَسجِدِ؟

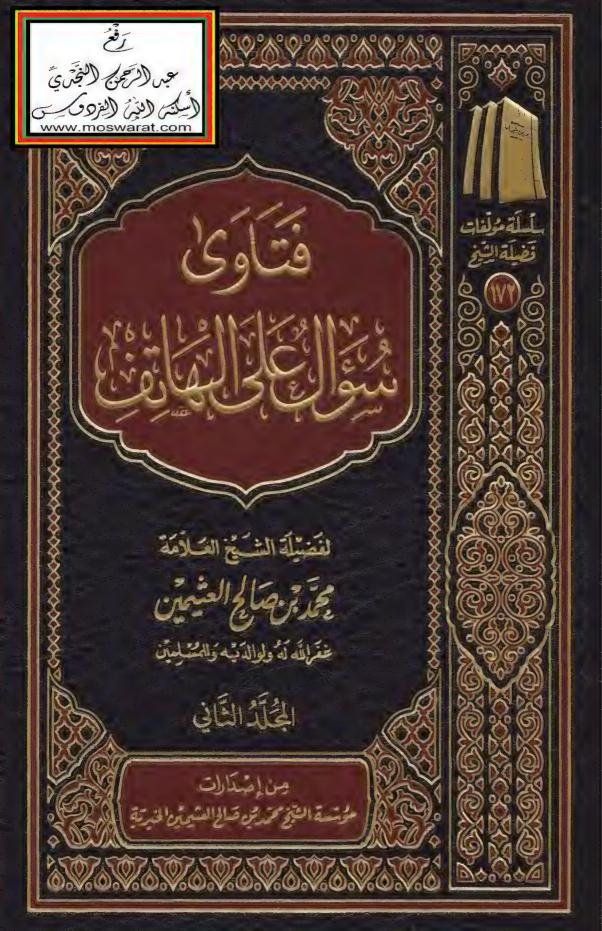
2.40 Ab	
9 1 0	فهرس الموضوعات
٩٠١	فهرس الفوائدفهرس الفوائد
AV°	فهرس الأحاديث والآثار
۸٥٩	فهرس الآياتفهرس الآيات





www.moswarat.com







www.moswarat.com \$ **\$** \$ \$

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

فتاوي سؤال على الهاتف. / محمد بن صالح العثيمين _ ط ١ _ القصيم، ١٤٣٨

٩١٢ ص؛ ٧٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٧٢)

ردمك: ۱ ـ ٤٢ ـ ۲۰۳ ـ ۲۰۳ ـ ۹۷۸

أ ـ العنوان ١ ـ الفتاوي الشرعية ٢ ـ الفقه الحنبلي ديوي: ۲۵۸،٤

1244/9.4.

رقم الإيداع: ٩٠٢٠/١٤٣٨ ردمك: ۱ ـ ۲۲ ـ ۸۲۰۰ ـ ۲۰۳ ـ ۸۷۸

حقوق الطبع محفوظة

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولي A 1849

يُطلب الكتاب من :

الملكة العربية السعودية

القصيم_عنيزة_١٩٢١ ص.ب، ١٩٢٩

هاتف: ۰۱٦/٣٦٤٢١٠٧ _ ناسوخ: ۲۰۱۹/۳٦٤٢١٠٧

جوّال: ٠٥٠٧٣٣٧٦٠ _ جوّال المبيعات: ٧٣٣٧٦٦٠

www.binothaimeen.net info@binothaimeen.com

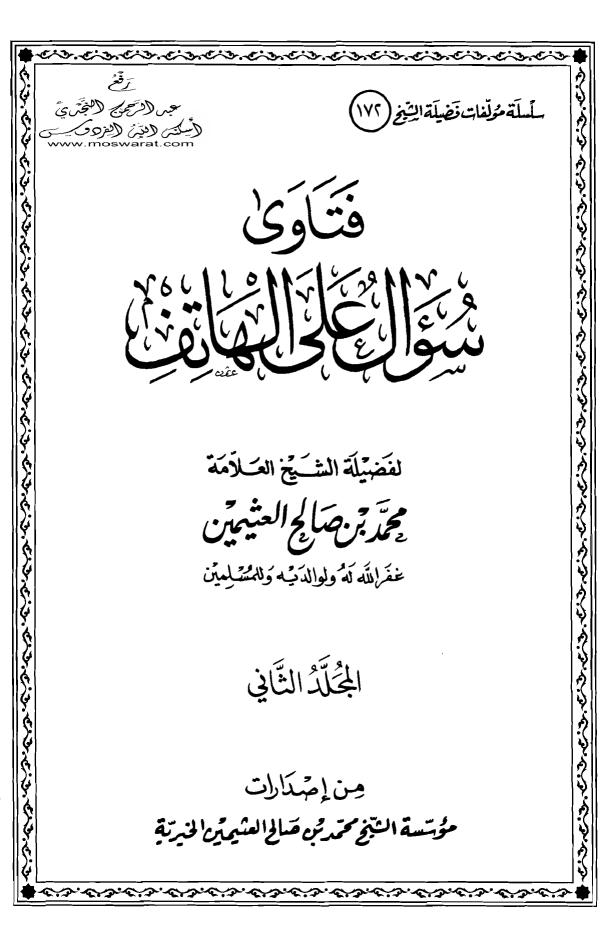
الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية دار الندرة الدولية للطباعة والتوزيع

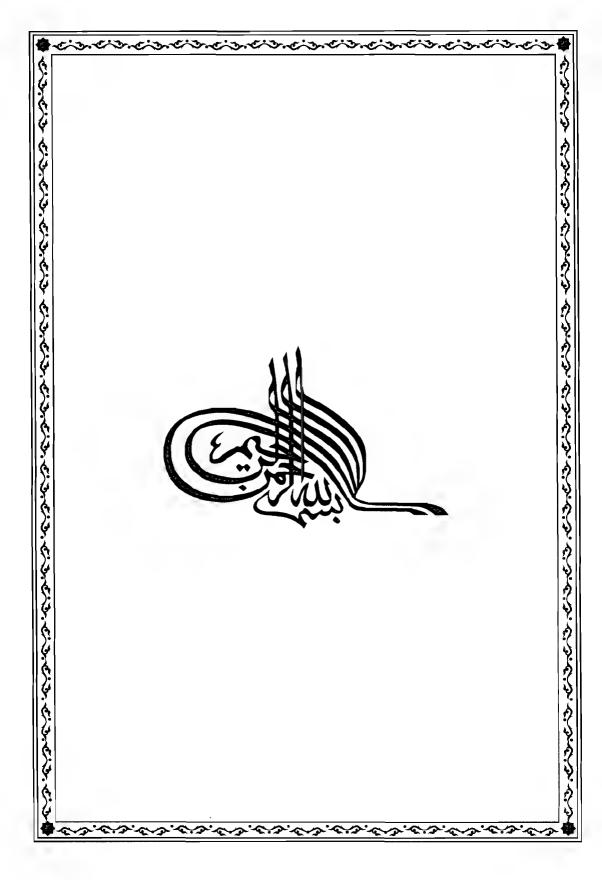
١٣٥ شارع مصطفى النحاس ـ مدينة نصر ـ الحي الثامن بجوار مدارس المنهل الخاصة.

هاتف وفاكس: ۲۲۷۲۰۵۵۲ ... محمول: ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶



ᡃᢏ᠈ᡷᡃᢏ᠈ᡒ᠂ᢏ᠈ᡷᡃᢏᢦᡒᡃᢏ᠈ᡷᡃᢏᢦ᠈ᢏᢦ᠈ᢞᢏ᠈ᡒ᠂ᢏ᠈ᡷ᠂ᢏᢌ᠈ᢏᢦ











كتاب الحج والعمرة ->>>}\\

(١٧٢٢) السُّؤَالُ: نودُّ بيانَ فضلِ الحجِّ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ؟

الجَوَابُ: مِنَ المعلومِ أنَّ الحجَّ إلى بيتِ اللهِ الحرامِ أحدُ أركانِ الإسلامِ التي بُنِيَ عليها؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «بُنِيَ الإسلامُ على خُمْسٍ: شَهادةِ أَنْ لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وصومِ رمضانَ، وحجِّ بيتِ اللهِ الحرامِ»(١).

والحجُّ واجبٌ دلَّ على وجوبِه الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ المسلمينَ.

فأمَّا الكتابُ ففي قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٧].

وأَمَّا السُّنَّةُ فَفِي قُولِ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الله كتبَ عليكُمُ الحجّ فحُجُّوا»، فقال رجُلٌ: أفي كُلِّ عامِ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «لو قُلْتُ: نعم. لَوَجَبَتْ ولَمَا استطعتُمْ، الحجُّ مرَّةً، فها زادَ فهو تطوُّعُ »(٢).

وأمَّا الإجماعُ فهو معلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورةِ، فقدْ أَجَمَعَ المسلمونَ أئمَّتُهم وعلماؤُهم على وجوبِ الحجِّ، وأنَّه مِنَ الأمورِ المعلومةِ بالضَّرورةِ مِنَ الدِّينِ، حتَّى قال العلماءُ: مَن أَنكَرَ فَرْضِيَّتَهُ فهو كافرٌ، إلَّا أَنْ يكونَ حديثَ عهْدِ بإسلامٍ، فإنَّه يُعرَّفُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب دعاؤكم إيهانكم، رقم (٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (١٦)، من حديث ابن عمر رَجَوَلِيَّكُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنهُ

بوجوبِه، فإِنِ امْتثلَ وأقرَّ بوجوبِه فهذا هو المطلوبُ، وإلَّا قُتِلَ كافرًا مُرتدًّا.

أمَّا ثمَراتُه فمِنها أنَّ به كهالَ دينِ العبدِ؛ لأنَّه أحدُ أركانِ الإسلامِ، وأنَّ فيه الثَّوابَ العاجِلَ والآجِلَ، وقال ﷺ: «مَنْ حجَّ فلَم يرفُثْ ولم يَفْشُقْ رجَعَ كيومِ ولدتْهُ أُمُّهُ»(١)، والنَّصوصُ في هذا المعنى كثيرةٌ، ولكنْ يجبُ على المسلمينَ أنْ يعرِفوا قدْرَ هذه العبادةِ العظيمةِ بأنْ يقوموا بها مخلِصينَ للهِ، مُتَّبعينَ لرسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، وأنْ يتحلَّوْا بالأخلاقِ الفاضلةِ والآدابِ العاليةِ مِنَ الكرَمِ، وطلاقةِ الوجهِ، وحُسْنِ الخُلُقِ، وكَفِّ الأذى، وبَذْلِ المعروفِ، والإحسانِ إلى الخَلْقِ؛ لأنَّ الحجَّ تربيةٌ للنُّفوس والأخلاقِ.

وينبغي كذلك -وهو مِن ثمَراتِه أيضًا - أنْ يقعَ التَّعارُفُ بين المسلمينَ، ولا سيَّما بين كُبرائِهم ووُجَهائِهم، وأنْ يتِمَّ التَآلُفُ والنَّظرُ في أحوالِ المسلمينَ، والسَّعيُ في الإصلاح والخيرِ والدَّعوةِ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

وَلْيُعْلَم أَنَّ المرءَ مِن حينِ أَنْ يدخُلَ فِي الإحرامِ إلى أَنْ يَجِلَّ منه فهو في عبادةٍ، في ليلِه ونهارِه، ونومِه ويقظتِه، وقيامِه وقعودِه، فَلْيَشْعُرْ بذلك شُعورًا تامَّا؛ حتَّى يحصُلَ له زيادةُ الإيهانِ، والرُّجوعُ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ؛ فإنَّ ذلك مِن أهمِّ الأمورِ التي ينبغي للإنسانِ أَنْ يَعتنى بها.

هذا ما يتعلَّقُ بفوائدِ الحجِّ وثمَراتِهِ، ونسألُ الله تعالى أنْ يجعلَ حجَّنا جميعًا حجَّا مبرورًا، وسَعْيَنا سعْيًا مشكورًا، وذنبنا ذنبًا مغفورًا، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، رقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، رقم (١٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

(١٧٢٣) السُّؤالُ: ما هي الأشهُرُ الحُرُّمُ؟

الجَوابُ: الأَشهُرُ الحُرُمُ: ذو القَعْدَةِ، وذو الحِجَّةِ، والمُحَرَّمُ، ورجَبُ ثلاثَةٌ متوالِياتٌ، ورَجَبٌ مُنْفَردٌ.

(١٧٢٤) السُّؤَالُ: ماحُكْمُ تَرْكِ الحجِّ مع القُدْرةِ عليه وتَوَفُّرِ شُروطِه؟

الجَوَابُ: تَرْكُ الحَجِّ مع القُدرةِ عليه وتَوَفُّرِ شُروطِه تَرْكُ رُكْنٍ مِن أَركانِ الإسلامِ، وقدِ اختلف العلماءُ رَحَهُمُواللَّهُ فيمَنْ تركه أيكونُ كافرًا أم يُعَدُّ مِن جملةِ الفاسقينَ، فمِنَ العلماءِ مَن يقولُ: إنَّه يكونُ كافرًا؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ اَلْبَيْتِ مَنِ العلماءِ مَن يقولُ: إنَّه يكونُ كافرًا؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ اَلْبَيْتِ مَن اللهِ اللهِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُ الْبَيْتِ مَن كفرَ فَلَم السَّطَاعَ إِلَهِ سَبِيلًا وَمَن كَفرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِي عَنِي الْعَلَمِينَ ﴿ [آل عمران: ٩٧]؛ يَعني: مَن كفرَ فَلَم يحبَّ وهذا هو ما يدُلُّ عليه لفظُ الآيةِ الكريمةِ، ولكنَّ جمهورَ العلماءِ يرَوْنَ أَنَّه لا يكْفُرُ. عَيْجَ ، وهذا هو ما يدُلُّ عليه لفظُ الآيةِ الكريمةِ، ولكنَّ جمهورَ العلماءِ يرَوْنَ أَنَّه لا يكفُرُ. وهو القولُ الرَّاجِحُ ؛ لقول عبدِ اللهِ بنِ شَقيقٍ –وهو مِن كبارِ التَّابِعينَ –: «كان أصحابُ النَّبِيِّ لا يرَوْنَ شيئًا مِنَ الأَعْمَالِ ترْكُه كَفُرُّ غيرَ الصَّلاةِ» (أ).

لكنّه في الواقع -أعْنِي: تارِكَ الحجِّ مع الاستطاعةِ وتوافرِ الشُّروطِ - على خطَرٍ عظيمٍ ، فإنّه يُخْشَى أَنْ يُسْلَبَ الإيهانُ مِن قلبِه حتَّى يموتَ على الكفْرِ والعياذُ باللهِ، فالواجبُ على مَن قَدَرَ على الحجِّ وتَكَتْ فيه الشُّروطُ أَنْ يُبادِرَ إلى الحجِّ وألَّا يتأخَّر، فمَنِ استطاعَ الحجَّ فأليبادِر، وَلْيَتَعَجَّل؛ فإنّه لا يدري ما يَعْرِضُ له، فقد يمرَض، وقد يموتُ، وقد لا يتمكَّنُ مِنَ الوصولِ إليه، فلا ينبغي التَّهاوُنُ، بل لا يجوزُ التَّهاوُنُ به.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢٢).

(١٧٢٥) السُّؤالُ: ما هو الحَجُّ المَبرورُ؟

الجَوابُ: الحَجُّ المبرورُ هو المبنِيُّ على الإخلاصِ لله عَنَّفَجَلَّ، والمتابعةِ لرَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم، وألا يَنتَهِك الحاجُّ مَحارِمَ الله بتَركِ الواجباتِ أو فِعلِ المحظوراتِ.

(١٧٢٦) السُّؤَالُ: مَن حجَّ وهو لا يُصَلِّي، هل يصِحُّ حجُّه؟

الجَوابُ: مَن حجَّ وهو لا يُصَلِّي فلا يصِتُّ حجُّه؛ لأنَّ مَن لا يُصَلِّي كافرٌ مُرتَدُّ -والعياذُ باللهِ-، عليه أنْ يعودَ إلى الإسلامِ أوَّلًا، ويُصَلِّي، ثمَّ يحُجَّ، وأمَّا أنْ يبْقى غيرَ مُصَلِّ ثمَّ يحجَّ، فإنَّه لا يُقْبَلُ حجُّه.

وإنِّي أقولُ له: إنَّ دُخولَه إلى الحَرَمِ -أي: إلى حُدودِ الحَرَمِ في مكَّةَ - مُحَرَّمٌ عليه، فيأَثَمُ على ذلك؛ لِقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ يَمَا يَنُهُمَا ٱلْذَينَ ءَامَنُوۤا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقُرَبُوا ٱلْمَشْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعَدَ عَامِهِمْ هَكَذَا ﴾ [التوبة:٢٨]، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَقُربُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَا ﴾ [التوبة:٢٨]، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال: «بَيْنَ الرَّجُل وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» (١٠).

ولكنِّي أرجو مِن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَلَّا يوجَدَ هذا في المُسلمينَ، وأنْ يكونَ المُسلمونَ مُقيمينَ للصَّلاةِ، مُؤْتينَ للزَّكاةِ، مُطيعينَ للهِ ورسولِه.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رَيَخَالِلَهُ عَنهُ.

(١٧٢٧) السُّؤَالُ: الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ قال: «مَن حجَّ فلَم يرفُثُ ولم يَفْسُقْ رَجَعَ كيوْمٍ ولدَنْه أُمُّه» (١) ، والإنسانُ لا يخلو مِنَ الذُّنوبِ، وأنا حجَجْتُ قبلَ فترةٍ ، وسأحُجُّ حَجَّةً ثانيةً هذا العامَ، فها رأيُكم في ذلك؟

الجَوَابُ: الفريضةُ هي الأُولى، وهي حَجَّةُ الإسلام، والثَّانيةُ تكون تطوُّعًا.

(١٧٢٨) السُّؤالُ: هل يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَقْتَرِضَ لكي يحُجَّ؟

الجَوابُ: إذا كان الله تعالى قد أسقط عمّن عليه دَيْنٌ وجوبَ الحجّ، فكيف يذهَبُ الرَّجلُ يستدين ليَحُجَّ، فلا ينبغي للإنسانِ أنْ يستدين ليَحُجَّ، اللهمَّ إلَّا إذا كان شَخْصًا عِنْدَهُ مالُ، لكنَّه الآنَ ليس بواجدٍ للمالِ، ويعرِفُ أنَّه سوف يُوفِيه بعد رجوعِه مِن الحَجِّ، كإنسانِ موظَفِ ليسَ عندَه في الوَقْتِ الحاضِر شَيْءٌ يحُجُّ به ثمَّ استَقْرَضَ مِن إخوانِه مالًا يحُجُّ به وهو واثقٌ من أنه في آخر الشَّهْرِ سوف يأتيه الرَّاتبُ ويوفي منه، فهذا أرجو ألَّا يكونَ عَلَيْه حرجٌ في ذلك، أمَّا شخصٌ عادِيٌّ يريدُ أنْ يستقْرضَ ليحجَّ فإنَّنا لا نرى له ذلك.

(۱۷۲۹) السُّؤالُ: رَجلٌ عنده راتِبٌ، ويُريدُ أن يحجَّ، فهل له أن يَقتَرِض للحَجِّ؟ الجَوابُ: إذا كان واثِقًا أنه يُمكِن أن يقضِيَ من الراتِبِ بعد الحجِّ؛ فلا بَأسَ أن جَّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، رقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، رقم (١٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالِتُهُعَنْهُ.

(١٧٣٠) السُّؤالُ: امرأةٌ كَفيفةٌ وكبيرةٌ في السِّنِّ، ولَيْسَ لها مَحْرُمٌ إلى الحَجِّ، هل يَسقُطُ عَنْها الحَجُّ في مثل هذه الحال؟

الجَوابُ: مِن شُروطِ الحَجِّ الاستطاعةُ، وإذا كانَ الإنسانُ لا يستطيعُ أَنْ يَحُجَّ لَمْرَضٍ، أَو عَرَجٍ، أَو ضَعْفٍ، أَو نحو ذلك ممَّا لا يُرْجَى زوالُه، فإنه يُحجُّ عَنْه؛ لأَنَّ المَرَضٍ، أَو عَرَجٍ، أَو ضَعْفٍ، أَو نحو ذلك ممَّا لا يُرْجَى زوالُه، فإنه يُحجُّ أَدْرَكَتْ امرأةُ سألَتِ النَّبِيَ ﷺ قالت: يا رسولَ اللهِ، إنَّ فريضةَ اللهِ على عِبادِهِ في الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبيرًا لا يَستَطيعُ أَنْ يَثْبُتَ على الرَّاحِلَةِ، أَفَاحُجُّ عَنْه؟ قال: «نَعَمْ، حُجِّي أَبِي شَيْخًا كَبيرًا لا يَستَطيعُ أَنْ يَثْبُتَ على الرَّاحِلَةِ، أَفَاحُجُّ عَنْه؟ قال: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهُ»، وكانَ ذلِكَ في حَجَّةِ الوَداع (۱).

فعلى هذا إذا كانَتْ هذه المرأةُ لا تَستطيعُ أَنْ تَحُجَّ فإنَّما تُوكِّلُ مَنْ يَحُجُّ عنها، إِنْ كَانَ عِنْدَها مالٌ، وإِنْ لم يَكُنْ عندها مالٌ وتَبَرَّعَ لها أَحَدٌ بالحَجِّ فلا بَأْسَ، وإِنْ لم يَتَبَرَّعْ لها أَحَدٌ بالحَجِّ فلا بَأْسَ، وإِنْ لم يَتَبَرَّعْ لها أَحَدٌ فلا بَأْسَ، وإِنْ لم يَتَبَرَّعْ لها أَحَدٌ فليْسَ بواجِبٍ عَلَيْها؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(١٧٣١) السُّؤالُ: بالنِّسبَةِ لأَخْذِ الهالِ ليُحَجَّ عن الغَيرِ؛ مِن النَّاسِ مَنْ يبحَثُ عمَّن يدْفَعُ أكْثَرَ؛ فهل عملُه جائزٌ؟ وما حُكْمُ المَبْلَغِ الزَّائدِ عن تكاليفِ الحَجِّ؟ وهل يَقومُ بإرْجاعِه؟

الجَوابُ: ينْبَغي للإنسانِ إذا أراد أنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِه أَلَّا يكونَ هَمُّه الهالَ؛ لأَنَّه إنْ كان حَجَّ مِن أجلِ الهالِ فلَيْسَ له نَصيبٌ في الآخرةِ؛ حيثُ أرادَ بعَمَلِه الدُّنْيا، وقد قالَ الله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَكُمَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، رقم (١٥١٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب الحج عن العاجز رقم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيْثَةَءُنْهُا.

َّ أُوْلَتَهِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّـَارُ ۚ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَسَطِلُ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٥-١٦].

وأمَّا إذا أَخَذَ المالَ ليَحُجَّ به عَنْ غيرِه قضاءً لحاجَةِ أخيه، ومحبةً للوُصولَ إلى تِلْكَ المَشاعِرِ والدُّعاءِ فيها فهو على خَيْرٍ، وقدْ قالَ شيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميةَ رَحَهَهُٱللَّهُ: مَنْ أَخَذَ المالَ فليْسَ له في الآخِرَةِ مِنْ مَنْ أَخَذَ المالَ فليْسَ له في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ (١). خَلاقٍ (١).

وهذا الَّذي يطلُبُ كثْرَةَ المالِ ليَحُجَّ به عن غَيْرِه يبدو - والله أعلَم - أنه إنَّما أراد بحَجِّه الدُّنْيا -أي: المالَ - ومِثْلُ هذا على خَطَرٍ، على خَطَرٍ ألَّا يُقْبَلَ مِنْه؛ فلهذا ينْبَغِي للإنْسانِ ألَّا يكونَ همُّه المالَ إذا أَخَذَ نيابةً عَن غَيْرِه بِنِيَّةِ الحَجِّ، بل يَجِبُ عَلَيْه أَنْ يَدَعَ هذه النَّيَّةَ حتَّى لا يَخْسَرَ، وحتَّى لا يكونَ مُنِّ يُريدون الدُّنْيا بعَمَلِ الآخرةِ.

(۱۷۳۲) السُّؤالُ: رَجُلُ مُقْتَدِرٌ جسهانيًّا وماليًّا، وقال لأحدِ الإِخْوَةِ: أُريدُكَ أَنْ تقومَ بالحَجِّ عنِّى، فهلْ يجوزُ له هذا؟

الجَوابُ: أمَّا إنْ كَانَ فَريضةً فإنَّهُ لا يجوزُ بلا إشكالٍ، وأمَّا إذا كَانَتْ نَفْلًا فقد اخْتَلَفَ أهلُ العِلْمِ في هذا؛ فمِنْهُمْ مَنْ أجازَهُ، ومِنْهُمْ مَنْ لم يُجِزْهُ، والأَقْرَبُ عندي عدمُ الجَوازِ؛ لأنَّ القادِرَ على العِبادَةِ إذا لَم يَرِد الشَّرْعُ بالاستِنابَةِ فيها، فإنَّ الأصْلَ المَنْعُ؛ لأنَّ العباداتِ تَوقيفِيَّةُ، والمقصودُ مِنَ العِبادَةِ أَنْ يتعبَّدَ الإنسانُ لِرَبِّه بِنَفْسِه؛ حتَّى يستفيدَ ويَكْسِبَ خَيْرًا مِن هذه العِبادَةِ، ومَنْ أنابَ غيرَه عنه فإنَّه بلا شَكَّ لا يَستفيدُ كما يستفيدُ مَنْ باشَرَ العَمَلَ بنفسِه مِنَ الإنابَةِ إلى اللهِ، والتَّذَلُّلِ بينَ يَديْهِ، وسؤالِ كما يستفيدُ مَنْ باشَرَ العَمَلَ بنفسِه مِنَ الإنابَةِ إلى اللهِ، والتَّذَلُّلِ بينَ يَديْهِ، وسؤالِ

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲٦/ ۱۸).

الحاجاتِ وغيرِ هذا؛ ولهذا نُشيرُ على مَنْ كانَ عِنْدَه فَضْلُ مالٍ ولا يَنْوي الحَجَّ، نُشيرُ علَيْه أَنْ يُعِينَ مَنْ يريدُ الحَجَّ؛ حَجَّ فريضَةٍ أو نَافِلَةٍ، لكِنْ إعانَهُ الحَجَّ؛ حَجَّ فريضَةٍ أو نَافِلَةٍ، لكِنْ إعانَهُ الحَجِّ في الفَريضَة أفضَلُ بلا شَكِّ.

(١٧٣٣) السُّؤالُ: هل العُمْرَةُ واجبةٌ أم سُنَّةٌ؟

الجَوابُ: العُمْرَةُ واجبةٌ في العُمُرِ مرَّةً فقطْ، وإذا اعتمرَ مرةً ثانيةً أو أكثر فهي تطوُّعٌ.

(١٧٣٤) السُّؤالُ: ما حكمُ العمرةِ في شهرِ رَجَبٍ؟

الجَوابُ: العمرةُ في شهرِ رَجَبٍ كالعمرةِ في شهرِ جُمادَى، وفي شهرِ ربيعٍ، وفي شهرِ صفَرٍ، وفي شهرِ مُحَرَّم، ليس للعمرةِ في رجبٍ مَزِيَّةٌ، فهو كغيرِه.

(١٧٣٥) السُّؤالُ: هل وردَ شيءٌ عنِ السَّلفِ أنَّهم يُكثِرونَ مِن العمرةِ في رجبٍ؟

الجَوابُ: لم يَرِد، لكن وردَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَّه كان يأمُّرُ النَّاسَ أَنْ يأْتُوا بالعمرةِ في رجبٍ (۱)؛ لأنَّ رجبًا هو مُبتدَأُ النِّصفِ الثَّاني للسَّنةِ، فيحبُّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنْ يكونَ البيتُ مَعمورًا في وسطِ السَّنةِ وفي آخرِ السَّنةِ؛ في آخرِ السَّنةِ بالحَجِّ، وفي وَسَطِ السَّنةِ بالعَمرةِ.



⁽١) انظر: لطائف المعارف لابن رجب (ص:١٢٠).

(١٧٣٦) السُّؤَالُ: هل يُشترَطُ للطَّوافِ وُضُوءٌ؟

الجَوَابُ: أكثرُ العُلماءِ على أنَّه لا بدَّ منَ الوُضوءِ في الطَّوافِ، واختارَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١) أنَّه لا يُشترَطُ الوضوءُ للطَّوافِ، والإنسانُ إذا كان يريدُ أنْ يطوفَ فلا شكَّ أنَّ الأفضلَ أن يكون على وُضُوءٍ احتياطًا؛ ولأنه إذا انتهى من طوافِه يُشرَعُ له أنْ يُصلِّي ركعتينِ، وإذا لم يكنْ على وضوءٍ لم يَتَسَنَّ له أنْ يُصلِّي ركعتينِ.

(١٧٣٧) السُّوَّالُ: امرأةٌ حجَّتْ مُنذُ اثنتَيْ عشْرةَ سنةً في ساعةِ الغَفْلةِ؛ حيثُ كانتْ تأخُذُ مِن بعضِ الدَّكاكينِ أوانيَ وملابسَ، والآنَ رجعتْ إلى اللهِ وتابتْ وحافظتْ على جميعِ الصَّلواتِ والنَّوافلِ والتَّهجُّدِ، وتُريدُ أَنْ تؤدِّيَ هذه الحقوقَ الَّتي عليها لأصحابِ هؤلاءِ الدَّكاكينِ، ولكنَّها تَعرِفُ بعضَهم، ولا تَعرِفُ بعضَهُمُ الآخَرَ، فهاذا تفعلُ؟

الجَوَابُ: هذه المرأةُ إذا كانتْ تابتْ فأسألُ الله تعالى أنْ يتوبَ علينا وعليها، وأنْ يتقبَّلَ منَّا ومنها.

وأمَّا بالنِّسبةِ لِهَا أَخذَتْه مِنَ النَّاسِ فإنْ كانتْ تعرِفُ النَّاسَ الَّذينَ أَخذَتْ منهم هذه الأشياءَ فإنَّ عليها أَنْ تؤدِّيها إليهم إنْ كانتْ موجودةً، أو بَدَلَها إنْ كانتْ قد فُقِدَتْ، فإنْ كانوا قد ماتوا فإنَّها تَرُدُّ ذلك إلى وَرَثَتِهم مِن بعدِهم، وأمَّا إذا كانتْ لا تعرِفُهم فإنَّ عليها أنْ تتصدَّقَ بذلك عنهم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عالِمٌ بهم، وبذلك تَبْرَأُ ذِمَّتُها.



⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٢١/ ٢٧٣)، والاختيارات العلمية (٥/ ٣٨٤).

(١٧٣٨) السُّؤَالُ: شخصٌ عليه ديونٌ كثيرةٌ تُقارِبُ مِئةَ ألفِ ريالٍ، والنَّاسُ يُطالِبونَه بها، وهو يُريدُ الحجَّ هذه السَّنةَ؛ حيثُ اقترضَ مبلغًا مِنَ الهالِ مِن أحدِ الزُّملاءِ في العمل؛ لكيْ يحُجَّ، فهل له ذلك؟

الجَوَابُ: ليس له ذلك، فلا يجوز للإنسانِ أنْ يَقترِضَ ليحُجَّ؛ وذلك لأنَّ الحجَّ في حقِّه ليس بفريضةٍ؛ إذْ مِن شرْطِ فرضِ الحجِّ أنْ يكونَ الإنسانُ قادرًا بهالِه، غيرَ مَدينٍ، ووفاءُ الدَّيْنِ واجبٌ، والحجُّ فيمَنْ عليه دَيْنٌ ليس بواجبٍ، فليس مِنَ العقلِ والحِكمةِ أَنْ يُقَدِّمَ الإنسانُ ما ليس بواجبِ على ما هو واجبٌ.

فَالَّذِي يَجِبُ على المرءِ المَدِينِ أَنْ يُوفِي الدَّيْنَ أَوَّلًا، ثُمَّ يُحُجَّ، فإنْ كان الدَّيْنُ مؤجَّلًا لا يَحِلُّ إلَّا بعدَ الحجِّ، وكان عِندَ الإنسانِ قدرةٌ مادَّيَّةٌ، ويثِقُ مِن نفسِه أَنَّه سيُوفِي مؤجَّلًا لا يَحِلُّ إلَّا بعدَ الحجِّ، وكان ييدِه فضْلُ مالٍ، وإنْ كان لا يثِقُ مِن نفسِه أَنْ يُوفِيه عِندَ الدَّيْنَ عِندَ حُلولِه فَشْلُ مالٍ عِندَ الحجِّ فلا يحُجَّ به أيضًا، بل يُبْقِيه ليقضيَ به دَيْنَهُ إذا حَلَ.

(١٧٣٩) السُّؤَالُ: تُوُفِّيَتْ والدي هذه السَّنة، وقد حجَّتْ مرَّةً واحدةً، وبعدَ وفاتِها جَمَعْنا ما تبقَّى لها مِن حُلِيٍّ، وأصبح عِندَنا لها ثلاثةَ عشَرَ أَلْفَ ريالٍ سُعوديٍّ، وسوف نُخرِجُ لها حجَّةً، وقد طلَبَ مِنَّا الَّذي سوف يحُجُّ عنها سبْعة آلافِ ريالٍ، فها رأيُكم؟

الجَوَابُ: أرى أنَّه ما دامَتِ الأُمُّ قد أدَّتْ فريضتَها فإنَّ الحجَّ في حقِّها يكون تطوُّعًا، وبذْلُ سبعةِ آلافِ ريالٍ في حجِّ تطوُّعٍ مع وجودِ عملٍ أفضلَ مِن ذلك خِلافُ الحَكمةِ؛ ولهذا أرى أنْ تَصرِفوا هذه السَّبعةَ الآلافِ إلى جهةٍ أُخرى أنفعَ لها؛ مِثْلُ أنْ تُشارِكوا لها في عِهارةِ مسجدٍ ينفع الله به المسلمينَ، وينفع به الميِّتةَ؛ حيثُ إنَّ المسجد

أَجْرُه عظيمٌ؛ لأنَّ مَنْ بنَى للهِ مسجِدًا بنى الله له بيتًا في الجنَّةِ، ولأنَّ المسجِدَ يرتادُه المسلمونَ لأداءِ أعظمِ فريضةٍ في الإسلامِ بعدَ الشَّهادتَيْنِ، وهي الصَّلواتُ الخَمْسُ، ويرتادُه المسلمونَ لتذاكُرِ العِلمِ، ولغيرِ ذلك مِنَ المصالحِ العامَّةِ، فإذا صرَ فْتُم هذه الآلافَ السَّبْعةَ إلى مُشارَكةٍ في بِناءِ مسجِدٍ كان ذلك خيرًا وأوْلى.

ثُمَّ إِنَّني بهذه المناسَبةِ أودُّ أَنْ أُذكِّرَ إِخواني الَّذينَ يأخذونَ النِّيابةَ في الحِجِّ ألَّا يكونَ هَمُّهُمُ الهالَ؛ لأنَّهم إذا كان هَمُّهُمُ الهالَ ولم يحُجُّوا إلَّا مِن أَجْلِه، فإنَّه يُخْشَى ألَّا يكونَ لهم أجْرٌ؛ حيثُ أرادوا بعملِ الآخرةِ الدُّنيا؛ فإنَّ مَن أراد بعملِ الآخرةِ الدُّنيا فإنَّ مَن أراد بعملِ الآخرةِ الدُّنيا فإنَّ مَن أراد بعملِ الآخرةِ الدُّنيا فإنَّ لا يُكْتَبُ له أَجْرٌ في الآخرةِ؛ ولهذا قال شيْخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١): مَن حجَّ ليأخُذَ مالًا فليس له في الآخرةِ مِن خَلاقٍ؛ أي أنَّه لا يُقْبَلُ منه هذا الحجُّ، بخِلافِ مَن أَخذَ ليستعينَ به على الحجِّ – فإنَّ هذا لا يَضُرُّه شيئًا إنْ شاء الله.

فأنصح إخواني الَّذينَ يأخذونَ النِّيابةَ أَلَّا يكونَ هَمُّهُمُ الطَّمَعَ والجشَعَ في المالِ، فيأخذوا هذا المبلغ الكبيرَ مع أنَّهم يمكن أنْ يحُجُّوا مع أفضلِ حملةٍ بنحْوِ ثلاثةِ آلافِ أو أربعةِ آلافِ ريالِ.

على كلِّ حالٍ هذا أمْرٌ يَخْتَصُّ بهم، وليس لي فيه تدخُّلُ، لكنِّي أوجِّههم إلى إخلاصِ النَّيَّةِ بحيثُ لا يكون هَمُّهُمُ الهالَ في النِّيابةِ في الحجِّ.

فإذا قال قائلٌ: إذَنْ ماذا يُريدونَ؟ نقول: يُريدونَ بذلك الإحسانَ إلى أخيهم الَّذي استنابَهم في الحجِّ، وأنْ يَصِلوا إلى تلك المشاعرِ الفضيلةِ في هذه الأيَّامِ المبارَكةِ -أيَّامِ العَشْرِ - الَّتي قال فيها النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «ما مِن أيَّامِ العَمَلُ الصَّالحُ

⁽١) انظر: الاختيارات العلمية (٥/ ٤٠٩).

فيهِنَّ أَحَبُّ إلى اللهِ مِن هذه الأَيَّامِ العَشْرِ»، قالوا: ولا الجِهادُ في سبيلِ اللهِ؟ قال: «ولا الجِهادُ في سبيلِ اللهِ، إلَّا رجُلًا خَرَجَ بنفسِه ومالِه فلَم يرجعْ مِن ذلك بشيءٍ»(١)، فيريدُ الإنسانُ الَّذي ناب عن غيره بذلك الإحسانَ إلى أخيه، بقضاءِ حاجتِه، والانتفاعَ بها يحصُلُ مِن دعاءِ وغيره في هذه المشاعرِ العظيمةِ وفي هذه الأيَّامِ المباركةِ، وما يحصُلُ منه مِن نفْعِ إخوانِه المسلمينَ إنْ كان صاحبَ عِلْمٍ؛ حيث يُعلِمُهم ما يجهلونَ، ويُرْشِدُهم إلى ما ينفعهم.

(١٧٤٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ أرادَتْ أنْ تعتمِرَ لنفسِها، ثُمَّ ماتَتْ أُمُّها، فأرادَتْ أنْ تعتمِرَ لنفسِها، ثُمَّ ماتَتْ أُمُّها، فأرادَتْ أنْ تجعلَ هذه العُمرةَ لميَّتَتِها ولنفسِها، فهل يَجوزُ لها ذلك؟

الجَوَابُ: إِنْ كَانَتْ قد أَدَّتِ العُمرةَ مِن قَبْلُ، وأسقطَتْ فريضةَ العُمرةِ، فلها أَنْ تَجعلَ عُمرتَها هذه لأُمِّها الميِّتَةِ، وإِنْ كَانَتْ لم تُودِّ العُمرةَ مِن قبْلُ -يَعني: لم تُسقِطْ فريضةَ العُمرةِ – فلا يجوز أَنْ تعتمِرَ عن أحدٍ حتَّى تؤدِّيَ الفريضةَ.

وأمّا مَن قال لها: إنّها تعتمِرُ مرَّتَيْنِ؛ مرَّةً لها ومرّةً لأُمّها في سَفْرَةٍ واحدةٍ، فقولُه -فيها نرى - غيرُ صحيحٍ؛ لأنّه لم يُعهَدْ مِنَ الصّحابةِ رَخَالِلَهُ عَنْمُ في زمنِ الرَّسولِ عَلَيْكُ ولا يَعْدَهُ أَنِ اعْتمروا في سَفْرَةٍ واحدةٍ مرَّتَيْنِ، لا لأنفُسِهم ولا لغيرِهم، فالسّفرُ للعُمرةِ ليس فيه إلّا عُمرةٌ واحدةٌ فقطْ، ولا عُمرتانِ في سفرِ واحدٍ.

ثُمَّ إِنِّي أُرشِدُها أيضًا إلى أنْ تدعو الله لأُمِّها الَّتي ماتَتْ، في طوافِها وسَعْيِها

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۲٤)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب في صوم العشر، رقم (۲٤٣٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، رقم (۷۵۷)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام العشر، رقم (۱۷۲۷)، من حديث ابن عباس وَعَلِيَّكَ عَنَا. وأخرجه بنحوه البخاري: كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، رقم (۹۲۹).

وصلاتها؛ فالدُّعاءُ حيرٌ مِنَ العُمرةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم حين تحدَّثَ عَنِ انقطاعِ العملِ بموتِ الإنسانِ قال: «إذا مات ابنُ آدمَ انقطعَ عملُه إلاّ مِن ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفَعُ به، أو ولدٍ صالح يدعو له»(۱)، فلم يقُلْ عَنِينَ أو ولدٍ صالحٍ يأتي له بعُمرةٍ، أو ولدٍ صالحٍ يصوم عنه يومًا، صالحٍ يأتي له بعُمرةٍ، أو ولدٍ صالحٍ يصلي له ركعتينن، أو ولدٍ صالحٍ يصوم عنه يومًا، بل عدَلَ عن هذا إلى أنْ يقول: «أو ولدٍ صالحٍ يدعو له»؛ إشارةً إلى أنَّه ينبغي للإنسانِ الْ يُعكر الأعمال الصَّالحة لنفسِه، وأنْ يُخصِّصَ أمواتَه بالدُّعاء؛ لأنَّ الإنسانَ نفسَه سيحتاج إلى زيادةِ حسنةٍ واحدةٍ في حسناتِه، أو سقوطِ سيِّتةٍ واحدةٍ مِن سيِّئاتِه، وما تكالَبَ عليه النَّاسُ اليوْمَ مِنَ الحرصِ على إهداءِ ثوابِ الأعمالِ إلى الأمواتِ ليس مِن هَدْيِ السَّلفِ.

فالَّذي أنصح به إخواني المسلمينَ أنْ يُكثِروا مِنَ الدُّعاءِ لأمواتِهم؛ مِن أُمَّهاتٍ أو آباءٍ أو أقاربَ أو أصحابٍ، وأنْ يجعلوا الأعمالَ الصَّالحةَ لأنفسِهم؛ فهذا هو هَدْيُ السَّلفِ الصَّالح.

ولستُ بذلك أقولُ: إنَّه يَحْرُمُ على الإنسانِ أنْ يتطوَّعَ ويجعلَ تطوُّعَه لأحدٍ مِنَ الأمواتِ المسلمينَ، لكنْ أُريدُ الطَّريقةَ المُثْلَى الموافِقةَ لهدْيِ السَّلفِ الصَّالحِ رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُم، فقدْ كانوا يدعون لأمواتِهم كما أرشدهُمُ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم.

وأمَّا ما ورَدَ مِن بعضِ الصَّحابةِ رَضَّالَتُهُ عَنْهُ الَّذينَ سألوا النَّبيَّ ﷺ أَنْ يتصدَّقوا الأَمواتِهم؛ كسعدِ بنِ عُبادةَ الَّذي جعل مخِرافَهُ لأُمِّه (٢)، وكالرَّجُلِ الَّذي قال: إنَّ أُمِّي

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَصِيَلِيّلَةِعَنْهُا.

افْتُتِلَتْ نفسُها، ولو تكلَمتْ لتصدَّقَتْ، أفأتصدَّقُ عنها؟ فأذِنَ له الرَّسولُ ﷺ (۱)، فهذا يدُلُّ على الجوازِ، لكنَّه لا يدُلُّ على الاستحبابِ؛ لأنَّه لو كان مُستحَبًّا لأرشَدَ إليه النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، وأَمَرَ أُمَّتَه بذلك.

(١٧٤١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تَحُجُّ كلَّ عامٍ وتَعتمِرُ في رمضانَ، وتصلِّ وتزكِّي وتتحدَّقُ، ولكن تَفعَلُ بعضَ المُوبقاتِ، فهل الحجُّ والعُمْرَةُ يكفِّرانِ هذا؟ الله أعلمُ.

(١٧٤٢) السُّؤَالُ: والدي حجَّ الفريضةَ، وأُريدُ أنْ أحُجَّ عنه نافلةً.

الجَوَابُ: لا تَحُجَّ عنه، فإنْ قدرَ أنْ يحُجَّ بنفسِه فَلْيَحُجَّ، وإنْ لم يقدِرْ فلا تحُجَّ عنه.

(١٧٤٣) السُّوَّالُ: هَلِ العُمرةُ فِي أَشهرِ الحَجِّ تُلْزِمُ الإنسانَ بالحَجِّ فِي العامِ نفسِه؟ الجَوَابُ: يجوز أَنْ تعتمِرَ فِي أَشهرِ الحَجِّ ولا تَحُجَّ؛ فإنَّ النَّبيَ ﷺ اعتمرَ في أشهرِ الحَجِّ ولا تَحُجَّ؛ فإنَّ النَّبيَ ﷺ اعتمرَ في أشهرِ الحَجِّ ولم يحُجَّ (١).

(١٧٤٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ عِندَها طفلٌ عُمُرُه ثهاني سنواتٍ، وهي تريد أَنْ تُؤدِّيَ العُمرة، فهل يجِبُ أَنْ يؤدِّيَ هذا الطِّفلُ معهم العُمرة مع أنَّه مُتعَبُّ ويتعَبُ كثيرًا؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَيَخَالِّكُةُعَهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ، رقم (١٧٧٨)، ومسلم: كتاب، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ، رقم (١٢٣٥)، من حديث أنس رَضَالِلهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لا يجِبُ عليه أَنْ يؤدِّيَ العُمرةَ، ولا يجِبُ على أهلِه أَنْ يأمُرُوه بذلك، بَلِ الأفضلُ ألَّا يعتمِرَ ما دامَتْ حالُه على هذا، وإنْ أمروه بالعُمرةِ ثُمَّ اعتمَرَ مع المشقَّةِ عليه فهُمْ آثمونَ؛ لأنَّهم شقُّوا عليه في أمر ليس بواجب، فإنْ قالوا -مثلًا-: نخشى أنْ ينكسِرَ خاطرُه إذا رآنا مُحْرِمينَ ولم يكنْ مُحْرِمًا، قلنا: ألبسوه ثيابَ الإحرام، ولكنْ لا يعقِدِ النِّيَّة، ويبقى لابسًا ثيابَ إحرامِه، وإذا وصلوا إلى مكَّةَ أَبْقَوْهُ في البيتِ ويكون معه أحدٌ، ويقولونَ له: اخلَعْ ثيابَك، إذا خلَعوا ثيابَهم.

(١٧٤٥) السُّؤَالُ: والدتي كبيرةٌ في السِّنِّ ومريضةٌ، وأُريدُ أَنْ أَعتمِرَ عنها نافلةً، فهل يجوز؟

الجَوَابُ: الدُّعاءُ لها أفضلُ.

(١٧٤٦) السُّؤَالُ: أنا مُقيم في السُّعوديَّةِ، ووالدي يُريدُ أَنْ يؤدِّيَ فريضةَ الحجِّ، وأنا عِندي مسؤولياتُ كثيرةُ، وليس عِندي مالٌ يَكفي لرِحلةِ حجِّهِ، فهل عليَّ إثْمٌ إذا قَصَّرْتُ معه في ذلك في هذا الوقتِ؟

الجَوَابُ: بلِّغِ الوالدَ أَنَّه ليس عليه حجُّ حتَّى يجِدَ الهالَ، وَلْيَطْمَئِنَّ ولا يقلَقْ؛ فقدْ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧].

(١٧٤٧) السُّؤالُ: رجُلٌ يقولُ: إنِّي مُقيمٌ بالمملكةِ، وعُمُري التَّاسعةُ والعشرونَ ولم أتزوَّجْ بعْدُ، وأرغَبُ في الحجِّ، ولكنَّ بعضَ النَّاسِ يقولون: يجِبُ عليك الزَّواجُ أُوَّلًا، ثمَّ تَحُجُّ ثانيًا؛ فأرجو معرفةَ صِحَّةِ هذا الكلام؟

الجَوابُ: الحَجُّ واجِبُ، بل هو مِن أركانِ الإسلامِ لمن استطاعَ إليه سبيلًا، فإذا كان عند الإنسانِ مالٌ لا يكفي للحجِّ والنِّكاحِ، وكان عنده شَبَقٌ وشِدَّةُ شهوةٍ، وخاف على نفْسِه المشقَّة، فإنَّه يُقَدِّمُ النِّكاحَ، لكنْ بها أَنَّك رجُلٌ مقيمٌ في البلادِ السُّعوديَّةِ أرى أَنْ تَحُجَّ؛ لأَنَّك إذا حجَجْتَ مِن هنا صار أسهَل بكثيرٍ ممَّ لو حجَجْتَ مِن بلادِك، فحجَّ هذا العامَ، ثمَّ تزوَّجْ بعد ذلك، ونسألُ الله أنْ يُيسِّرَ لك الأمْرَ وللمُسلمينَ.

(١٧٤٨) السُّؤَالُ: عندي بنتٌ مَشلولةٌ لا تستطيعُ الحركةَ، فهل تسقُطُ عنها فريضةُ الحجِّ وغيرُها منَ العباداتِ، وعُمُرُها أربعَ عشْرةَ سنةً؟

الجَوَابُ: ما دام عُمُرُها أربعَ عشْرةَ سنةً، وهي لم تبلغْ بإحدى علاماتِ البلوغِ، فإنَّه لا يجب عليها شيءٌ من العباداتِ إلَّا الزَّكاةُ؛ وذلك لأنَّها لم تبلغْ، وقد جاء في الحديثِ عنِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أنَّه قال: «رُفِعَ القَلَم عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الضَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»(١)، فهذه البنتُ ليس عليها حبُّ ولا صيامٌ ولا صلاةٌ إذا كانت لم تبلغْ.

فإن كانت بالغةً فإنّه يَلزَمُها أن تصليَ الصَّلاةَ في أوقاتِها على حَسَبِ ما تَقدِرُ عليه؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَأَنَقُوا اللهَ مَا اَسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]؛ ولقولِه تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]؛ ولقولِ النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿إِذَا أَمُرْ تُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ (٢).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۱٦/۱)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق، رقم (۱۱٦/۱)، وأبو داود: كتاب الطلاق، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم (۱٤۲۳)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه، رقم (۲۰٤۲)، والنسائي في الكبرى رقم (۷۳۰۳)، من حديث علي بن أبي طالب رَخَوَلَلْهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج،

(١٧٤٩) السُّؤَالُ: إذا كانَ الزَّوجُ مُقتَدِرًا، فهل يجوزُ للمَرْأَةِ أَنْ تطلُبَ مِنه أَنْ يذْهَبَ بها إلى العُمْرَةِ كُلَّ سَنَةٍ؟

الجَوابُ: لا بأسَ أَنْ تطلُبَ المَرْأَةُ مِنْ زَوْجِها أَنْ يَعْتَمِرَ بِها كُلَّ سَنَةٍ بِشَرْطِ أَلَّا يكونَ فِي ذلِكَ إحراجٌ له فلا تُطالِبْه بها لا يَلْزَمُهُ إذا كانَ فِي ذلك إحراجٌ له فلا تُطالِبْه بها لا يَلْزَمُهُ إذا كانَ فِي ذلِكَ إحراجٌ، ومِن المَعلومِ أَنَّ الزَّوجَ لا يَلْزَمُه أَنْ يَعْتَمِرَ بزَوْجَتِه كُلَّ سَنَةٍ، ولا فِي العُمْرِ مَرَّةً أيضًا؛ بمَعْنى أَنَّ المَرْأَةَ لو فُرِضَ أَنَّها لم تَعْتَمِرْ فإنَّه لَيْسَ على زَوْجِها أَنْ يَعْتَمِرَ بَهَا إلاّ إذا شُرِطَ عَلَيه فِي العَقْدِ عِنْدَ عَقْدِ النِّكاحِ أَنْ يَعْتَمِرَ بَها أَو أَنْ يَحُجَّ بها، فالمُسْلِمونَ على شُروطِهِمْ.

(١٧٥٠) السُّؤَالُ: مَن بَلَغَ وأخَّر حجَّه حتَّى مات، هلْ يأثَمُ وهو شابٌّ؟

الجَوابُ: لا يأثَمُ إذا كان لا يستطيعُ، بألّا يكونَ عندَه دراهِمُ يحَجُّ بها بعدَ قضاءِ ديونِه وحوائجِه الَّتي لا بُدَّ له مِنْها؛ لأنَّ الحجَّ له شروطٌ مِن أهمها الاستطاعَةُ، بأنْ يكونَ الإنسانُ قادرًا ببدَنِه ومالِه، والقدرةُ بالهالِ لا بُدَّ أنْ تكونَ بعدَ قضاءِ الواجباتِ مِن الدُّيونِ وغيرِها.

وعلى هذا نُوجِه إخواننا المُسلمينَ إلى ألَّا يُحُجُّوا ولا يعْتَمِروا وعلَيْهم دَيْنٌ، سواءٌ أذِنَ لهم ضاحبُ الدَّينِ أم لم يأذَنْ؛ لأَنَّه وإن أذِنَ لهم فإنَّ الدَّينَ سيقى في ذِمَهِم، فإذَا كان سيبقى فلا فائدةَ مِن الإذْنِ، وعليهم في هذه الحالِ ألا تَضيقَ صدورُهم؛ لأنَّهم في حِلِّ ولله وله الحَجِّ، ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الدَّينُ حالًّا أو مُؤَجَّلًا، وعِنْ لو فُرِضَ أنَّ عليه دَيْنًا مُؤَجَّلًا بَعِدَ سَنَةٍ، وعِنْدَه الآن مالُ إنْ أنفقَه في الحَجِّ حتَّى لو فُرِضَ أنَّ عليه دَيْنًا مُؤَجَّلًا بعدَ سَنَةٍ، وعِنْدَه الآن مالُ إنْ أنفقَه في الحَجِّ

اباب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنهُ.

لم يبْقَ للدَّينِ شَيءٌ، وإنْ أبقاه للدَّينِ لم يحُجَّ، فنقولُ: أَبْقِه للدَّيْنِ ولا تَحُجَّ، إلَّا إذا كان الإنسانُ واثقًا بأنَّه إذا حَلَّ الدَّيْنُ يكونُ عندَه ما يُوفي به، كرَجُلٍ له راتبٌ وبيدِهِ مالُ يستطيعُ الحَجَّ به وهو واثقٌ مِن أنَّ الدَّيْنَ إذا حَلَّ فإنه قادِرٌ على وفائِه، ففي هذه الحالِ نقولُ له: يَجِبُ عليه الحَجُّ.

(١٧٥١) السُّؤالُ: امرأةٌ عمرُها ثلاثونَ سنةً أو واحِدٌ وثلاثون سنةً، ولم تتزوَّجْ، ولم تُحُجَّ، ولها مالُ ولكِنْ لا يَكْفي؛ فهَلْ علَيْها شِيْءٌ؟

الجَوابُ: إنْ لم يَكُنْ لها مالٌ يَكْفي فليس علَيْها شَيْءٌ؛ لا بُدَّ أَنْ تكونَ قادِرَةً على الحَجِّ مِنْ مالِها وبدنِها.

(١٧٥٢) السُّؤَالُ: إذا حَجَّ زَوْجي وهو يُصلِّي، ثُمَّ تَرَكَ الصَّلاةَ سنواتٍ، وبعدَ ذلك تاب إلى اللهِ وبدأ يُصلِّي، فهل يَلْزَمُهُ أَنْ يُعيدَ الحجَّ؟

الجَوَابُ: إذا ارتدَّ الإنسانُ مِن بَعدِ حجِّه بأيِّ نوْعٍ مِن أنواعِ الرِّدَّةِ، ومنها -أيْ: مِن أنواعِ الرِّدَّةِ-: تَرْكُ الصَّلاةِ، كها دلَّ على ذلك القرآنُ والسُّنةُ وأقوالُ الصَّحابةِ رَضَوَلِيَهُ عَنْمُ إذا ارتدَّ بعدَ حجِّه ثُمَّ مَنَّ الله عليه فرجَع إلى الإسلامِ فإنَّ عملَه الصَّالحَ السَّابقَ على الرِّدَّةِ لا يَبْطُلُ، سواءٌ كان حجًّا أو غَيْرَهُ، ودليلُ ذلك قوْلُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَلَيْمُتُ وَهُو كَانِ حَجًّا أَو غَيْرَهُ، ودليلُ ذلك قوْلُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَلَيْمُتُ وَهُو كَانِ عَلَيْهُ أَوْلَتُهِكَ حَبِطتُ أَعْمَلُهُمْ ﴾ [البقرة:٢١٧]، فقيدًا الله تَبَارَكَوَتَعَالَى حُبوطَ العملِ بأنْ يموتَ الإنسانُ على ذلك -أيْ: على رِدَّتِه - فَعُلِمَ منه أنَّ مَن تاب قبْلَ أَنْ يموتَ فإنَّ عملَه لا يَخْبَطُ، وهذا مِن نعمةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى.

وإنَّني بهذه المناسَبةِ أدعو إخواني إلى المحافَظةِ على الصَّلاةِ، فهي أفضلُ الأعمالِ

البدنيَّةِ بعدَ الشَّهادتَيْنِ، وإنَّ الله تعالى إذا ذَكَرَ الأوصافَ الحميدةَ فإنَّ في مُقدَّمتِها ونهايتِها ذِكْرَ الطَّلاةِ، واستمِعْ إلى قولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ ۚ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خِكْرَ الصَّلاةِ، واستمِعْ إلى قولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون ٢-١]، ثُمَّ ذَكَرَ أوصافَهم، ثُمَّ قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُرَ عَلَى صَلَوَتِهِمْ يُحَافِظُونَ خَشِعُونَ ﴾ [المؤمنون ٩-١١]، أَلَذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [المؤمنون ٩-١١]، أَلْأَيْنَ عَرَبُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [المؤمنون ٩-١١]، أَسْأَلُ الله عَنَقِهَلَ أَنْ يجعلنا ومَنْ يستمِعُ وجميعَ إخوانِنا المسلمينَ مِن هؤلاءِ.

واستمِعْ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَانَ خُلِقَ هَـَلُوعًا ﴿ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُ جَرُوعًا ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَآبِمُونَ ﴾ [المعارج:١٩-٣٠]، إلى قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿ ٱللَّهِ ٱلْكَيْكَ فِي جَنَّتِ مُكْرَمُونَ ﴾ [المعارج:٣٥-٣٥].

فالله الله عِبادَ اللهِ فِي المحافظةِ على الصَّلاةِ وإدامتِها، ولقد سأل النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم أُحدَ أصحابِه حِينَ قَضَى له حاجةً، فقال له النَّبيُّ عَلَيْ: «سَلْ» - يَعني: اسألْ، يُريدُ أَنْ يُعطيه مُكافَأةً - فقال: يا رسولَ اللهِ، أسألُكَ مُرافَقَتكَ في الجنَّةِ. فقال له النَّبيُّ عَلَيْ: «أَوْ غَيْرَ ذلك؟»، قال: هو ذاكَ. قال: «فأعِنِي على نفسِكَ بكثرةِ السُّجودِ» (۱)، وهذا يدُلُّ على أنَّ كَثرةَ السُّجودِ - ويَعني بذلك الصَّلاةَ - مِن أسبابِ مُرافَقةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم في الجنَّةِ؛ وقال تعالى: ﴿ كَنِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَةِ وَالصَّلَوْةِ ٱلْوُسْطَى وَقُومُواْ لِللهِ قَلْنَتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

(١٧٥٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ تنوي الحجَّ هذا العامَ، لكنَّها تُعاني الوَسواسَ كثيرًا، فتُكرِّرُ الوضوءَ، وتُكرِّرُ الصَّلاةَ، فهل مِن توجيهٍ لها؟

الجَوَابُ: توجيهُنا لهذه المُصابةِ بالوَسواسِ أَنْ تُكثِرَ مِنَ الاستعادةِ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل السجود، رقم (٤٨٩)، من حديث ربيعة بن كعب الأسلمي رَضَالِيَّكَ عَنهُ

الرَّجيم، وليكُنْ عِندَها عزيمةٌ على ترْكِ الوَسواس، ولتتحمَّلْ حتَّى لو ضاق صدْرُها، فمثلًا لو توضَّأَتْ وانتهى الوُضوءُ فلا تقُلْ: إني لم أغسلْ وجهي، إنِّي لم أتمضمض، إنِّي لم أستنشقْ. وليكُنْ عِندَها عزيمةٌ، ولا تُفكِّرْ في شيءٍ، وإنَّما تستمِرُّ على ما هي عليه، وسيضيقُ صدْرُها، وربَّما تبكي، وربَّما تُحِدُّ ثُها نفسُها أَنْ تترُكَ الصَّلاةَ مِن شِدَّةِ ما تجِدُ مِنَ الضِّيقِ، ولكنْ لا يُهِمُّها هذا، بل تستعيذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيم، وتقوم للصَّلاةِ والوُضوءِ، ولا توسوسْ وتَعْدِلُ عن كلِّ هذا، وتنتهي عن هذا كلِه، وتسألُ الله العوْنَ والشِّفاءَ مِن هذا المرضِ.

(١٧٥٤) السُّؤالُ: الطِّفلُ الَّذي لم يبلُغِ الحُلُمَ، وطافَ وسعى ولَبِسَ المخيطَ قبلَ أنْ يتحلَّلَ بدونِ علمِ وليِّ أمرِه؛ هل عليه شيءٌ؟

الجَوابُ: ليس عليه شيءٌ.

(١٧٥٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها اعتمرتْ قبلَ ستِّ سنواتٍ، ومعَ بدايةِ العمرةِ انتقضَ وضوؤها؛ فهلِ العمرةُ صحيحةٌ؟ وقد تزوجت من أربع سنوات فهل عقد الزواج صحيح؟

الجَوَابُ: نعم، عُمْرَتُها صحيحةٌ، سواءٌ نَقَضَتِ الوضوءَ أثناءَ الطَّوافِ، أو قبلَ الطَّوافِ، أو قبلَ الطَّوافِ. وعقد الزواج صحيح؛ لأن عمرتها انتهت.

(١٧٥٦) السُّؤالُ: امرأةٌ قبلَ ثلاثِ سنواتٍ نـوتِ العمرةَ، وذهبتْ إلى مكَّةَ، ومعها أطفالُ وهي مُحرِمةٌ، وكانَت مُتعَبَةً، فلمْ تدخُلْ مكَّةَ وخرَجَتْ، وظلَّتْ على

إحرامِها، ثمَّ رجَعَت إلى الرِّياضِ؛ فهاذا يلزَمُ هذه المرأةَ؟ مع العلمِ أنَّها أتتْ بعمرةٍ مستقلَّةٍ جديدَةٍ.

الجَوابُ: إذنْ هي الآن على إحرامِها الأوَّلِ، ويلزمُها الآن أنْ تعتقِدَ أنَّها مُحرِمةٌ، وألَّ تأتيَ بشيءٍ مِن محظوراتِ الإحرامِ، ولا يقربَها زوجُها، حتَّى تذهبَ إلى مكَّة، وتطوف، وتسعى، وتُقصِّر، وسبحانَ اللهِ! ثلاثُ سنواتٍ ولم تسألُ عن دينِها!

على كلِّ حالٍ هذا الَّذي يلزمُها، فهي لا تزالُ على إحرامِها الأوَّلِ، ويلزَمُها أنْ تذهَبَ الآنَ إلى مكَّةَ وتطوفَ وتسعى وتقصِّرَ إتمامًا لعمرتِها الأولى.

(١٧٥٧) السُّؤَالُ: والدي ووالدي منَ اليَمَنِ، أَتَيَا في رَمَضَان للعُمْرَةِ، والآن يُريدانِ تأديةَ عُمْرَةٍ يَتَمَتَّعانِ بها إلى الحجِّ، وهم مُقِيهانِ عِندي في جُدَّةَ.

الجَوَابُ: يومَ ثمانيةٍ -إنْ شاء الله - يُحْرِمانِ بالحجِّ مُفْرَدًا، فهذا هو الأفضلُ؛ لأنَّ التَّمتُّعَ لو جاءا به أصلًا منَ اليَمَنِ بعدَ أنْ دَخَلَ شهرُ شوَّالٍ صارَا مُتَمَتِّعَيْنِ.

(١٧٥٨) السُّؤالُ: هناك أشخاصٌ يَذهبونَ إلى جُدَّةَ لوالدِهم حيث يعمَلُ هناك في الصَّيفِ، وقال لهم بعضُ النَّاسِ: لا بُدَّ أَنْ تَذْهبوا إلى مكَّةَ لتَعتمِروا قبْلَ أَنْ تَذْهبوا إلى مكَّةَ لتَعتمِروا قبْلَ أَنْ تَذْهبوا إلى والدِكم؛ لأنَّهم عادةً يَعتمِرونَ مِن جُدَّةَ؛ فها الحكم؟

الجَوابُ: إذا سافروا إلى جُدَّةَ بنِيَّةِ العُمرةِ فلا بُدَّ أَنْ يُحِّرِموا مِن الميقاتِ، ولا يجوزُ أَنْ يُؤَخِّروا الإحرامَ حتَّى يَصِلوا إلى جُدَّةَ، أمَّا إذا كانوا لا يُريدونَ العُمرةَ وإنَّما يُريدونَ زِيارةَ والدِهم، فلا حرَجَ عليهم ألَّا يأتوا بعُمرةٍ، إلَّا إذا كانوا لم يُؤَدُّوا العُمرةَ سابقًا، فالواجِبُ عليهم أنْ يأتوا بالعُمرةِ ويُحْرِموا بها مِن الميقاتِ، ثمَّ إذا أدَّوها رَجَعوا إلى والدِهم في جُدَّة وجَلَسوا معه.

(١٧٥٩) السُّوَّالُ: امرأة اعتمرتْ في رمضان، وكانت حائضًا، وعندما أتوْا إلى الميقاتِ أحرمتْ وذهبتْ إلى الشقَّة حتَّى طهُرتْ فأكملتْ عُمرتَها.

الجواب: لا إشكال، عُمرتُها صحيحةٌ.

(١٧٦٠) السُّؤَالُ: لديَّ وَلَدَانِ تُوُفِّيـا رَحِمَهُمَالَلَّهُ أحدُهما عُمُرُهُ خَسَ عشْرةَ، والآخَرُ عُمُرُه ستَّ عشْرةَ، ولم يَحُجَّا، وهما طلبة يدرسان، فهل عليهما حبُّ أم لا؟

الجَوَابُ: ليسَ عليهما حبُّ؛ لأنَّ من شرطِ الحبِّ الاستطاعة، ومن ليس عنده مالُّ فإنَّه لا يَستطيعُ.

لكن أقولُ للوالدينِ: إنْ أردتما أن تَحُجَّا ولم تَطِبْ نُفُوسُكما إلَّا بالحجِّ فلا بأسَ، لكنْ ليسَ بواجبٍ.

(١٧٦١) السُّؤَالُ: والدي لا يستطيعُ الحجَّ ماديًّا ولا صِحِّيًّا، فهل يُمْكِنُ أَنْ أَحُجَّ عنه؟

الجَوَابُ: بشِّرُه -وأبشِرْ أنت- أنَّه لا حجَّ عليه؛ لأنَّ الحجَّ إنَّما يجب على المُستطيع، فكما أنَّ الزَّكاةَ لا تجِبُ على الفقيرِ كذلك الحجُّ لا يجب على العاجزِ، وَلْيَحْمَدِ الله على العافيةِ، ولا يقلَقْ ولا يضِقْ صدْرُه، فهو إذا لاقَى ربَّه سيُلاقيه غيرَ ناقصِ الإسلامِ؛ لأنَّه مسلِمٌ.

وإنْ حجَجْتَ عنه فأنا في نفسي شيء الأنَّ الوالدَ الآنَ لم يجبُ عليه الحجُّ، والمرأةُ الَّتي سألَتِ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قالَتْ: إنَّ أبي أدركَتْه فريضةُ اللهِ على عبادِه في الحجِّ (۱). والرَّجُلُ لم تُفرَضْ عليه، فإذا كانَتْ نفسُكَ تدعوك إلى أنْ تحُجَّ عنه فاحجُجْ عنه، بشرطِ أنْ تكونَ قد حجَجْتَ الفرْضَ عن نفسِكَ، ونسألُ الله أنْ يَقْبَلَ، لكنْ أبوك في حِلِّ مِنَ الحجِّ، فليس عليه حجُّ أبدًا، وهو -إنْ شاء الله - عِندَ اللهِ غيرُ آثم.

(١٧٦٢) السُّوَالُ: هل يجوزُ أنْ أحُجَّ عن أحدِ الأقرباءِ المُتَوفِّينَ، وعليَّ دَينٌ، ولكنَّ المبلغَ الَّذي سأذهَبُ به مَبلغٌ بَسيطٌ؟

الجَوابُ: لا تَحُجَّ عنه، الرِّيالُ الَّذي تدفَعُه في الدَّينِ خيرٌ مِن أَنْ تَحُجَّ به عن غيرِك، بل حتَّى أنت لا تَحُجَّ حتَّى تقضِيَ وَيْنك، حتَّى لو سمَحَ أهلُ الدَّينِ، لا تَحُجَّ حتَّى تَقضِيَ الدَّينَ؛ لأنَّهم لو سَمَحوا ما سقَطَ عنك شَيءٌ مِن الدَّينِ، الدَّينُ باقٍ، فالمقصودُ أَنَّ الإنسانَ يُبْرِئُ ذِمَّتَه قبلَ أَنْ يموتَ، والله عَنَّهَ َلَم يُوجِبِ الحجَّ على المَدينِ، لأن المدين لا يستطيع.

ولذلك مِن الغلَطِ أَنَّ بعضَ النَّاسِ يكون عليه الدَّيْنُ ويذهَبُ يُحُبُّ؛ إمَّا بهالٍ عنده، وإمَّا بسَلَفٍ، فهذا غلطٌ، بعضُ النَّاس يقول: أستسمِحُ أهلَ الدَّينِ، وإنْ سَمَحوا أذهَبْ للحَجِّ. هذا غلطٌ؛ لأنَّهم لو سَمَحوا ما سقَطَ شَيءٌ مِن الدَّينِ، فالمقصودُ إبراءُ اللَّمَة.

اللهمَّ إلَّا إنسانٌ عليه دَينٌ مُؤجَّلٌ؛ كلَّ شهرٍ يدفَعُ كذا وكذا، أو كلَّ سَنةٍ، وهو

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، رقم (١٥١٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب الحج عن العاجز رقم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رَعِوَلِيَّهُ عَنْهَا.

واثقٌ من أنَّه إذا حَلَّ الأَجَلُ فسوف يُوفي، فهذا قد نقولُ: إذا كان بيَدِهِ مالٌ عند الحجِّ، فليحُجَّ به.

انْتَبِهْ يا أخي لهذا، ولْيَنْتَبِهْ كلُّ المُسلمينَ؛ بأنَّ الدَّينَ هامٌّ ومُهِمٌّ، وتجِبُ العِنايةُ به، وألَّا يتساهَلَ فيه، ولا يغتَرَّ بقولِ العوامِّ: إذا استسمَحْتَ الدَّائنَ فلا بأسَ. هذا غلطٌ؛ لأنَّ الدَّائنَ لو سمَحَ، إذا قدَّرنا دَينَه -مثلًا- خمسةَ آلافٍ وسمَحَ أنْ تحُجَّ، فهل يسقُطُ شَيءٌ مِن الخمسةِ آلافٍ؟ لا. إنَّه إذا لم يُطالِبْك في الدُّنيا، فإذا مِتَ فسيُطالِبُك في الدُّنيا، فإذا مِتَ فسيُطالِبُك في الآنيا، فإذا مِتَ فسيُطالِبُك في الآنيا،

(١٧٦٣) السُّؤالُ: امرأةٌ عندها ولدٌّ متوفَّى في السَّادسةَ عشرَةَ مِن عمرِه، ولم يحُجَّ، فهلْ يُحَجُّ عنه؟ وإذا تبرَّعَ الأهلُ أو أحدٌ مِن إخوانِه برَّا منهم للحجِّ عنه؛ فهل هذا يجوزُ؟

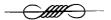
الجَوابُ: لا يجبُ أَنْ يُحجَّ عنه إذا لم يكنْ عنده مالٌ يملِكُه هو يستطيعُ أَنْ يحُجَّ به، أمَّا إذا كان عنده مالٌ يستطيعُ أَن يحُجَّ به، ولكنه لم يحُجَّ، فإنَّه يُحَجُّ عنه مِن تركتِه.

وقد يقولُ قائلٌ: كيف يكونُ عنده مالٌ وليس له إلَّا ستَّ عشْرَةَ سنةً؟

نقول: نعم، يمكنُ أنْ يكونَ ورِثَ من أبيه مالًا كثيرًا، أو مِن أحدٍ مَنَ يرِثُ منه مالًا كثيرًا يستطيعُ أنْ يحُجَّ به.

والخُلاصةُ أنَّ هذا الرَّجلَ الَّذي مات وله سِتَّ عشرةَ سنةً إذا لم يُخلِّفْ مالًا فلا حجَّ على أحدٍ، وأمَّا إذا كان قد خلَّفَ مالًا فإنه يُحَجُّ عنه من مالِه.

وأمَّا إذا تبرَّعَ الأهلُ أو أحدٌ مِن إخوانِه بِرًّا منهم للحجِّ عنه؛ فلا حرجَ في ذلك.



(١٧٦٤) السُّؤَالُ: هل الحجُّ للوالدَينِ أم الصَّدقةُ أفضَلُ؟

الجَوابُ: الأفضلُ مِن هذا كلِه الدُّعاءُ، تُكثِرُ مِن الدُّعاءِ للوالدَيْنِ؛ لأنَّ النَّبِيَ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم ليَّا ذكر أنَّ الإنسانَ إذا مات انقطعَ عمَلُه، قال: «إلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لهُ اللهُ الْ فذكرَ دُعاءَ الولدِ الصَّالِحِ ولم يذكُرْ عمَلَ الولدِ الصَّالِحِ، مع أنَّ سِياقَ الحديثِ في بيانِ الأعمالِ الَّتي الاَّتي لا تنقطعُ إذا مات الإنسانُ، ولو كان العمَلُ الصَّالحُ للميِّتِ أفضَلَ مِن الدُّعاءِ لَبيَّنه النَّيُ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم؛ لأَننا نعلَم أنَّ النَّبيَ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم الخلْقِ بشريعةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنَّه لا يمكِنُ أبدًا أنْ يعدِلَ الى المفضولِ ويترُك الفاضِلَ، بل لو كان مُساويًا لَذكرَ الأمرينِ جميعًا.

وأحُثُّ إخواني المُسلمينَ عامَّةً أنْ يُكْثِروا مِن الدُّعاءِ لأمواتِهم، وأنْ يَجْعَلـوا الأعهالَ الصَّالحة في صحائفِ أعهالِهم، أي: أعهالِ العاملينَ، أمَّا الأمواتُ فلهم الدُّعاءُ، وأمَّا الأعهالُ فللإنسانِ نفْسِه.

وَلْيعلَم كلُّ مسلم أَنَّه سيكونُ مُحتاجًا إلى ثوابِ هذا العمَلِ الَّذي جعَلَه للميِّتِ، وأَنَّه سيموتُ فيكونُ مُحتاجًا لهذا العمَلِ، فالإنسانُ إذا أهدى العمَلَ للميِّتِ ليس له ثوابُه، بل ثوابُه للميِّت فقط، وليس له مِن ذلك إلَّا مُجُرَّدُ الإحسانِ إلى الميِّتِ، ولكنَّ الإحسانَ إلى الميِّتِ بالدُّعاءِ أفضَلُ وأنفَعُ للميِّتِ، وأَهْدى وأرشَدُ؛ لأنَّه الأمْرُ الَّذي أرشَدَ إليه نَبِيُنا صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم.

وأدعو إخواني المُسلمينَ أنْ يَجْعَلوا الأعمالَ الصَّالحةَ الَّتي يعمَلونَها لأنفُسِهم، وأنْ يَجْعَلوا الدُّعاءَ لأمواتِهم، هكذا أرشَدَ إليه النَّبيُّ صَاَّلَاتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الِهِ وَسَلَّمَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِوَالِلَهُ عَنْهُ.

(١٧٦٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقول: والِدي إمامٌ لمَسجِد، ولكِنَّه في رمَضانَ عادةً يَذهَب ليَعتمِر لِمُدة أربَعة أيَّام دون أن يَأْخُذ إذنًا، ونحن السبَبُ في ذَهابه؛ لأننا نُريدُ أن نَعتمِر، فها الحُكْم؟ وهل نَأْثَم نحن؟

الجوابُ: من المعلوم أن الإمام أو المُؤذِّن قد عقد مع الدَّوْلة عقدًا أن يَقومَ بوظِيفتِه كلَّ الأَيَّامِ من غيرِ تَفصيلٍ، وقد قال الله تَبَارَكوَوَعَاكَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللّهِ يَا اللّهِ عَالَى: ﴿ وَاللّهِ عَالَى اللّهِ عَبَارَكَوَتَعَاكَ: ﴿ وَاللّهِ عَالَى اللّهِ عَبَالَاكَوَتَعَاكَ: ﴿ وَاللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلَيْ اللّهِ اللهِ اللهُ وَلَيْ اللّهِ اللهُ وَلِينَ عَنِ المَساجِد؛ لأن القِيامَ فلا يَجوز للإمام أو المُؤذِّن أن يُسافِر إلَّا بمُوافَقة المَسؤُولين عنِ المَساجِد؛ لأن القِيامَ بالوَظيفةِ واجِبُ، والسفَرَ إلى العُمرةِ ليس بواجِبٍ، بل هو سُنَّةُ إذا كان قد أدَّى الفريضة من العُمْرة وهي العُمرةُ الأُولى، ولا يَليقُ بمُؤمِن أن يَدَع واجِبًا لفِعْل سُنَّة؛ لأنه إذا ترَك السُّنَّة لا يَأْثُم.

وفي ظنِّي أن المَسؤُولين سيَسْمَحون له بيَوْمٍ أو يومين ثُم يَعودُ إلى عمَله، سَواءٌ كان مَعَه أهلُه أو كان وحدَه.

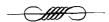
أمَّا عنِ الإِثْمِ فنعَمْ، والَّذي يَنبَغي لهُنَّ ولِمَن في البيت أن يَنصَح الوالِدَ في عدَم السفَر بدون إِذْن مَن له الحَقُّ.

(۱۷٦٦) السُّؤالُ: رَجلٌ اشتَرى ثَوبًا مِن كَسبٍ غيرِ مَشروعٍ، فهل يَجوزُ أن يَعتَمِرَ فيه؟

الجَوابُ: أولًا العُمرةُ تَكونُ بِرِداءٍ وإِزارٍ وليسَ ثَوبًا، فإن كان الرِّداءُ والإِزارُ من كَسبٍ غيرِ مَشروعٍ فعُمرَتُه صَحيحةٌ، ولكن عليه أن يَتوبَ إلى الله، ويَرُدَّ الحُقوقَ إلى أَهلِها.

(۱۷٦۷) السُّؤالُ: امرأةٌ قَلَعَت ضِرسَها، وتوجَّهَت إلى الحَرمِ، وكان ضِرسُها ينزِفُ الدَّمَ، وصَلَّت به، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا، لا يَلزَمُها شيءٌ، ولكن لا تَبلَع الدَّمَ، بل تَمسَحهُ بمِنديلِ.



(١٧٦٨) السُّؤالُ: اختلَفَ العلماءُ في أفضلِ الأنساكِ، فمِنهُم من يقولُ: القِرانُ؛ لأَمْرِ الرَّسولِ ﷺ، لأَنَّ الرَّسولِ ﷺ، ومنهم من يقولُ: التَّمَتُّعُ أفضَلُ؛ لأمرِ الرَّسولِ ﷺ، وَجِّهونا في ضوءِ هذا السُّؤالِ؟

الجَوابُ: من ساقَ الهَدْيَ فالقِرانُ في حقِّهِ أفضلُ؛ لأنَّ ذلك فِعلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ؟ ولأنَّ من ساقَ الهَدْيَ لا يُمكِن أن يَجِلَّ إلا يوم العيدِ، والمتَمَتِّعُ يَجُلُّ قبلَ خُروجِه إلى منى، وأما إذا لم يَسُقِ الهَديَ كما هو حالُ الناسِ اليومَ أو أكثرِهِم، فالتَّمتُّعُ في حقِّه أفضَلُ؛ لأنَّه هو الذي أمرَ به النبيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم، بل قالَ: «لو استَقبَلْتُ من أمري ما استَدبَرتُ ما شُقتُ الهديَ؛ ولأَحْلَلتُ معكُم»(۱).

ولأنَّ التمتُّعَ يحصُلُ به أداءُ النُّسُكَين تامَّينِ: العمرةُ وحدَها مستقلةً بطَوافِها وسَعيِها وحَلقِها وتَقصِيرها، والحجُّ كذلك مُستقلُّ بجميع أركانِه وواجباتِه.

ولأنَّ في التمتُّعِ فُسحةً، وهو التحلُّلُ بين العمرةِ والحجِّ، فيتمتَّعُ بها أحلَّ الله له من الطِّيبِ واللباسِ والنَّكاحِ.

فلهذهِ الوجوهِ الثَّلاثةِ كان التَّمتُّعُ أفضلَ، إلا لمن ساقَ الهدي، فالقِرانُ في حقِّه أفضلُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التمني، باب قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت»، رقم (۷۲۲۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومنى يحل القارن من نسكه، رقم (۱۲۱۱)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

ے | سفر المرأة

(١٧٦٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ سفرِ المرأةِ بدونِ مَحرَمٍ؟

الجَوَابُ: لا يَجِلُّ للمرأةِ أَنْ تسافرَ بدونِ مَحَرَمٍ؛ لا للحجِّ ولا للعمرةِ ولا للزِّيارةِ ولا للزِّيارةِ ولا لبلدِها، فإنْ فعَلَتْ فقد عَصَتِ الله ورسولَه؛ قال النبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم» (۱).

ولْيُعلمْ أَنَّ عملَ النَّاسِ ليسَ حُجَّةً، فالحُجَّةُ فيها قالَه الله ورسولُه، والنَّاسُ قد يَنتهِكون المحرَّماتِ وهم لا يَشعرونَ، فلا تغترَّ المرأةُ بها يَتهاونُ به بعضُ الناسِ اليومَ؛ بحيثُ تسافرُ المرأةُ بلا مَحَرَمٍ.

(١٧٧٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ تُقيمُ مع زَوْجِها في مدينة الرِّياضِ، وتَوَدُّ السَّفرَ إلى أهلِها خارِج المملكةِ؛ لِأنَّهم في حاجةٍ شديدةٍ إلى رؤيتِها والاطمئنانِ عليها.

تقول: وأنا -أيضًا- أودُّ الاطمئنانَ على أحوالهم مِن حيثُ الالتزامُ بشرعِ اللهِ؛ حيث إنَّ مِنهم مَن هو ما زال لا يُصلِّي؛ حيث إنَّ مِنهم مَن هو ما زال لا يُصلِّي؛ فيحتاجونَ إلى مَن يُعلِمُهم، ويَحُثُّهم على طاعة اللهِ، ويُحُوِّفُهم مِن عذابِه؛ لِأنَّهم يُعتبَرونَ في جَهْلِ بالأُمورِ الشَّرعيَّةِ.

وزَوْجي موافِقٌ على سَفَري، ولكنَّه لا يستطيع السَّفرَ معي؛ لِظُروفِ العملِ التي تمنعه، وأنا حين أُسافِرُ أكونُ قد أكملْتُ عامًا، ولا أدري هل أستطيع أنْ أُكْمِلَ عامًا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٣٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس وَهِ وَعَيْرَهُ، رَقَمَ (١٣٤١)، من حديث ابن عباس وَهِ وَعَيْرَهُ،

آخَرَ دونَ رؤيتِهم أم لا، وهل يستطيع زوجي السَّفرَ معي في العام القادِم أم لا.

فهل يجوز ليَ السَّفرُ بالطَّائرة دونَ مَحُرَمٍ؟ حيث يقوم زوجي بإيصالي إلى المطارِ، ويقوم والدي باستقبالي في المطارِ، وإذا كان ذلك لا يجوز فَهَلْ عليَّ إثْمٌ؟

الجَوَابُ: لا يجوز للمرأة أنْ تُسافِرَ بلا مَحْرُم، حتى ولو كان لأداء الفريضة الحَجِّ-، فكيف بها ذَكَرَتِ السَّائلةُ؟! فلا يجلُّ لها أنْ تُسافِرَ إلى أهلِها -حتَّى ولو لدعوتِهم إلى الحقِّ- إلَّا بمَحْرَم، فإنْ تيسَّرَ لزوجِها أنْ يَذهبَ بها فهذا المطلوبُ، وإنْ لم يتيسَّرْ فليأتِ أحدٌ مِن أوليائِها هناك -مِن مَحارِمِها- وَلْيُسافِرْ بها، فإنْ لم يتيسَّرْ فتَبْقَى في مكانها ولا تُسافر، ويُمكنها أنْ تُرسِلَ إلى أهلها وذويها برسائلَ تنصَحُهم فيها، وبكتيبًاتٍ وعظيَّةٍ، أو أشرِطةٍ وعظيَّةٍ؛ لعلَّ الله أنْ ينفعَ بها، أمَّا أنْ تُسافِرَ فلا.

وكُوْنُهَا تقول: إنَّ زوجَها يُوصلها إلى المطارِ ووالدَها يَستقبِلُها هناك. فهذا لا شـكَّ أنَّه قد يَقَعُ، وهو سهْل، لكنْ مَنِ الَّذي يضمَنُ أنَّ الطَّائرةَ تُقلِعُ في الوقت المُحدَّدِ؟!

أحيانًا ينزلون مِنَ الطَّائرةِ لِخَللٍ فنِّيِّ، أو لأحوالٍ جوِّيَّةٍ، ثُمَّ إذا قدَّرْنا أنَّها -أي: الطَّائرةَ - أقلعَتْ في وقت الإقلاعِ فمَن يضمَنُ أنْ يحضُرَ مَحْرُمُها في المطار الثَّاني الذي تَهبِطُ إليه؟! فقد يتأخَّرُ مَحْرَمُها لعُذْرِ أو لغير عُذرِ.

ثُمَّ مَن يضمَنُ أَنْ تَصِلَ هذه الطَّائرةُ إلى مكان الهُبوطِ؟! لِأنَّها قد تُضْطَرُّ أحيانًا إلى المطار الَّذي أقلعَتْ منه، وقد تُضطرُّ أحيانًا إلى أَنْ تهبِطَ في مطارٍ آخَرَ غيرِ المطارِ الذي قَصَدَتْهُ؛ لأَجْلِ الأحوالِ الجوِّيَّةِ، أو لحَللٍ فنِّيِّ، أو لقضاءِ الوَقودِ، أو ما أشبَهَ ذلك.

ثُمَّ إذا أَمِنَّا ذلك كُلهُ فمَنِ الَّذي يكون إلى جَنْبِها في الطَّائرةِ؟! قد يجلِسُ إلى

جَنْبِهِا رَجُلُ لا يَخَافُ الله، رَجُلُ ليس له هَمُّ إِلَّا التَّلَذُّذَ والتَّمَتُّعَ بِمُخاطَبةِ النِّساءِ، وربَّما يحصُلُ بينها وبينه عَلاقةٌ سيِّئةٌ.

فالمسألةُ - في الحقيقة - إذا تأمّلها الإنسانُ وَجَدَ أَنَّ الحِكمةَ في اجتناب ما نَهى عنه الرَّسولُ عَلَيْ حيثُ قال: «لا تُسافِر امْرأةٌ إلَّا مع ذي مَحْرَمٍ»، وقد أعلن ذلك عَلَيْ في الخُطبة؛ إذ خَطَبَ النَّاسَ، فقال: «لا يَخْلُونَ رجُلٌ بامرأةٍ إلَّا مع ذي مَحْرَمٍ» ولا تُسافِر امْرأةٌ إلَّا مع ذي مَحْرَمٍ»، فقام رجُلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ، إنَّ امرأتي خرجَتْ حاجَّةً، وإني اكْتُببتُ في غزوة كذا وكذا. قال: «انطلِقْ فحُجَّ مع امرأتِكَ»(١)، فأمَره النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَلامُ أَنْ يدَعَ الغَزْوَ؛ ليقومَ بصحبةِ زَوْجتِه إلى الحجِّ، فتهاوُنُ النَّاسِ اليومَ في هذا مَّا يُؤْسَفُ له ويُحْرَنُ ويُخْشَى منه العُقوبةُ.

فنسألُ الله لنا ولإخوانِنا الهدايةَ لِمَا يُحبُّ ويَرضي، إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.



(١٧٧١) السُّؤَالُ: امرأة تقول لقد حَجَجْتُ قبلَ ستِّ سنواتٍ، وأريدُ الحجَّ مرَّةً ثانيةً، ولكن ليس عِندي مَحْرُمٌ، فهل أنتظِرُ حتَّى يَكْبَرَ أولادي ويذهبوا بي إلى الحجِّ؟

الجَوَابُ: أقول: إن سفرَ المرأةِ للحجِّ بغيرِ مَحْرَم مُحُرَّمُ ودليلُ ذلك أنَّ النَّبيَّ ﷺ خطبَ في النَّاسِ وقال: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا معَ ذِي مَحْرَمٍ»، فقام رجلٌ وقال: يا رسولَ اللهِ، إنَّ امرأتي خَرَجَتْ حاجَّةً، وإنِّي اكْتُتِبْتُ في غَزوةِ كذا وكذا. فقال: «انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (۳۰۰٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (۱۳٤۱)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيْكَ عَنَّهَا. (۲) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (۲۰۰٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (۱۳٤۱)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيْتُهَا عَنْها.

فلا يَجُوزُ للمرأةِ أن تحجَّ بلا مَحْرَمٍ، حتَّى وإن كانتِ الفريضةَ، فكيف بالنَّافلةِ! فنقولُ لهذه المرأةِ: ما دُمتِ قدْ أدَّيتِ الفريضةَ فانتظري حتَّى يُيسِّرَ الله لكِ مَحْرُمًا يحجُّ بك.

(۱۷۷۲) السُّؤَالُ: امرأةٌ تريدُ أَنْ تُسافرَ معَ أقاربِ زوجِها إلى بلدِها بسببِ أنَّها لم ترَ والديُها حوالي سنتينِ، وذلك السَّفَرُ بالسَّيَّارةِ، ويُمكِنُ أَنْ يَستغرِقَ السَّفَرُ يومينِ، معَ صُحبةِ نِساءٍ ورجالٍ ثقاتٍ، فهل يجوزُ ذلك؟ مع العلمِ أَنَّ الزَّوجَ مُرتبِطٌ بعملِ.

الجَوَابُ: سفرها بلا محرم لا يجوزُ، حتَّى ولو كانوا أقاربَ، ولو كانتْ أمُّها على فِراش الموتِ.

(۱۷۷۳) السُّؤالُ: أُقيمُ في السعوديةِ وزَوجَتي تُقيمُ خارجَ المملكةِ، وظُروفُ عَمَلي تَحولُ دونَ قُدومِها إلى السُّعوديةِ الآن، عَمَلي تَحولُ دونَ قُدومِها إلى السُّعوديةِ الآن، وحاوَلتُ أن أَجِدَ فيزا لأَحدِ مَحَارِمِها فلم أستَطِع، فهل يُمكِنُ أن تَأْتِيَ هي بمُفرَدِها في خايةِ شَهرِ رَمضان، ويَعلَم الله مَدى احتِياجي لها في هذه الفَترة؛ عِصمةً لِديني مِنَ الوُقوعِ في المعصيةِ، وأيضًا أثَحَرَّجُ كَثيرًا مِن سَفَرِها بِدونِ مَحَرَمٍ خَشيةَ الوُقوعِ في مَعصيةِ الله، فهاذا عَلينا؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تأَتِيَ بِدونِ مَحرَمٍ، فحاوِل أن تَذَهَبَ أنت وتُحضِرها، وإن كانت ظُروفُك تَحولُ دون الذَّهابِ فقد حالَت دون حُضورِها، فلا يَجوزُ أبدًا إلَّا بمَحرَمٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم نَهى أن تُسافِرَ امرأةٌ بِدونِ مَحرَمُ(١)، ولا شكَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيْفَعَنْهَا.

أنَّ الْحَيرَ فِي طاعةِ الرَّسولِ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم.

(١٧٧٤) السُّؤالُ: إذا أُجبَرَ الزَّوجُ زوجتَه على السَّفرِ بدونِ مَحْرَمٍ؛ فهل تستجيبُ له؟

الجَوابُ: لا تستجيبُ له، ولا يجِلُّ للزَّوجِ أَنْ يُجِبِرَها على السَّفرِ بلا مَحْرَمٍ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ إِلَّا معَ ذِي مَحْرَم»(١).

وإنِّي لأعجَبُ -إنْ صَحَّ أَنَّ الزَّوجَ يُجِبِرُ زَوجتَه أَنْ تُسافِرَ بلا مَحْرَمٍ - أعجَبُ لزوجٍ يُجِبِرُ امرأَتَه على السَّفرِ بدونِ مَحْرُمٍ؛ لأنَّ المحرَمَ حِمايةٌ للمرأةِ وصِيانةٌ لها عن العبثِ منها أو العبثِ بها، فهو مِن إكرامِ المرأةِ وصِيانتِها، فكيف يَرْضى زوجٌ أَنْ تُسافِرَ امرأَتُه بلا مَحْرُم، وهو لا يَدْري مَن يكونُ إلى جانبِها مِن الرِّجالِ، ولا أَدْري فلعلَّها تُخْدَعُ عند نُزولِها مِن الطَّائرةِ، فالأمْرُ خطيرٌ جدًّا، وعلى الزَّوجِ أَنْ يكون ذا غَيرةٍ على زَوجتِه، وأَنْ يُحرِصَ على حِمايتِها وصِيانتِها؛ لأنَّها أمانةٌ عندَه، بل لو طلبَتِ المرأةُ أَنْ تُسافِرَ بلا مَحْرَم، فعلى زوجِها أَنْ يمنعَها مِن السَّفرِ بلا مَحْرَم.

(١٧٧٥) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للمرأةِ أن تركَبَ معَ السَّائقِ لِيُوصِلَها إلى داخلِ المدينةِ؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ للمرأةِ أنْ تركَبَ معَ السَّائقِ وحدَها إلَّا أن يكونَ ذا مَحرَم منها أو زوجًا، حتَّى ولو كان ذلك داخلَ المدينةِ؛ لأن رُكُوبَها معَ السَّائقِ وحدَها خَلوةٌ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٣٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَخِوَاللَّهُ عَنْهُا.

بها، والخلوةُ بالمرأةِ من غيرِ مَحَرَمٍ مُحَرَّمةٌ؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»(١).

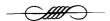
(١٧٧٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الرُّكوبِ معَ السَّائقِ بدونِ مَعَرَمٍ؟

الجَوَابُ: الرُّكوبُ معَ السَّائقِ بدونِ مَحَرَمٍ مُحُرَّمٌ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (٢).

وركوبُما في السَّيَّارةِ وحدَها معَ السَّائقِ من أعظمِ الخَلواتِ؛ لأنَّه يستطيعُ أنْ يتكلَم معها بها شاءً، وأنْ يَتَّفِقَ على ما لا يَنبغي، ويخرُجَ بها خارجَ البلدِ، أو إلى استراحةٍ، وما أشبهَ ذلك، فالمسألةُ خطيرةٌ ولا يجوزُ التهاونُ بها.

(١٧٧٧) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن تَركَبَ المرأةُ مع السائِقِ لحُضورِ المُحاضراتِ، وتَقولُ: معي أُختي، أو مَعي صَديقَتي؟ وهل المحاضَراتُ ضَرورةٌ؟

الجَوابُ: إذا كان مَعها امرأةٌ ثانيةٌ وكان السائِقُ مَأْمُونًا نَزِيهًا فلا بَأْسَ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٣٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس وَحَلَلْهُعَنْهُا.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (۳۰۰٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (۱۳٤١)، من حديث ابن عباس رَضَيَلِلَهُعَنْهُا.

(١٧٧٨) السُّؤالُ: طالبةٌ تَأْتيها الحافِلَةُ في بدايتِها فتَرْكَبُ معها أوَّل واحِدَةٍ، ويأخُذُ الثَّانِيَةَ بعدَ خُسْ ِ دقائقَ، فهل يُعْتَبَرُ هذا مِن الخَلْوَةِ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أَنْ تَفعَلَ؛ وعلَيْها أَنْ تَتَّفِقَ هي وجارتُها على أَنْ يرْكَبْنَ جميعًا، وكذلك في النِّهايَةِ لا يجوزُ أَن تكونَ آخِرَ واحِدَةٍ مع السَّائقِ وحدَه، وعلى السَّائقِ أَن يَصْطَحِبَ معه امرأتَه أو امرأةً مِن محارمِه حتَّى لا يَقَعُ في هذه المُشْكِلَةِ.

(١٧٧٩) السُّؤالُ: إذا ركِبَتِ امرأتانِ معَ السائقِ، ونزلتْ إحداهما لجلبِ شيءٍ، فهل يجوزُ أنْ تمكُثَ الأخرى معَ السَّائقِ هذا الوقتَ اليسيرَ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ، إذا أرادتْ أن تنزِلَ إحداهما فلْتَنْزِلِ الأخرى معها.

(١٧٨٠) السُّؤَالُ: تركَبُ أختي حافلةً للذَّهابِ إلى الجامعةِ، وأحيانًا تركَبُ فلا تَجِدُ أحدًا مِنَ الطَّالباتِ، وليس معها إلَّا السَّائقُ، فها حُكْمُ ذلك؟ وهل هذه خَلْوةٌ؟ الجَوَابُ: لا يَجِلُّ لها ذلك، فلا تركَبْ وحدَها مع السَّائقِ أبدًا؛ لأنَّ هذه خَلْوةٌ.

(۱۷۸۱) السُّؤالُ: ما حكمُ الرُّكوبِ مَع شخْصٍ لَيْسَ مِن محارِمِها، وهذا الشَّخْصُ إنسانٌ مَوثوقٌ وملْتَزِمٌ؟

الجَوابُ: الحكمُ في هذا فيها نرى أنَّه حَرامٌ، وأنَّه لا يجِلُّ للمَوْأَةِ أَنْ تَرْكَبَ وحدَها في السَّيَّارةِ مع رجلٍ لَيْس مِن محارِمِها مهما كانَتِ الثَّقَةُ به؛ لأنَّ الشَّيطانَ يَجْرِي مِن ابنِ آدَمَ مَجْرًى الدَّم؛ لذلك نحنُ نُؤكِّدُ تأكيدًا بالغًا على أنَّه لا يجوزُ للمرأةِ أَنْ تركَبَ

وحدَها مَع السَّائقِ إذا لم يكنْ مِن محارمِها مهم كان دينُه وثِقَتُه.

(۱۷۸۲) السُّؤَالُ: لِي أَختُ مُدرِّسةٌ، تَبْعُدُ مَدْرَسَتُها عَنِ المِنطقةِ الَّتي نسكُنُ فيها مسافة مِئةٍ وعِشرينَ كيلو، وتذهبُ مع السَّائقِ هي وعشْرُ مُدرِّساتٍ أُخْرَياتٍ معها، وليس معهُنَّ مَحْرُمٌ، فهل يَجوزُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا بأسَ إذا كان لا يَنفرِ دُ بواحدةٍ.

(١٧٨٣) السُّؤَالُ: إذا أَوْصَلَ السَّائقُ المُدرِّساتِ إلى بُيوتِمِنَّ فعادةً تَبقى معه واحدةٌ بعدَ نُزولِ الأُخْرَياتِ، فهاذا تفعَلُ؟

الجَوَابُ: هذا لا يُمْكِنُ أبدًا، فلا بُدَّ أَنْ يجعَلَ اثْنَيْنِ بُيوتُهما مُتقارِبةٌ، ثُمَّ يُنْزِلَهما جميعًا، ويَأْخُذَهما جميعًا.

(١٧٨٤) السُّؤالُ: في شَهْر رمضانَ الفَضيلِ بعضُ النِّساءِ تذهبُ إلى صلاةِ التَّراويحِ، وأيضًا التَّراويحِ، وأيضًا التَّراويحِ، وأيضًا البعضُ من النِّساءِ تأتي إلى المَسجِدِ بالمَبْخَرِةِ لتُطيِّبَ النِّساءَ، فها تَوجيهُكم في ذلِك؟

الجَوابُ: أمَّا الأوَّلُ وهو ركوبُ المرأةِ وحدَها مع السَّائقِ فهو حرامٌ، سواءٌ ذهبَتْ إلى المسجدِ، أو إلى المدرسَةِ، أو إلى زَميلاتِها، أو إلى أقاربِها؛ لأنَّ ركوبَها وحدَها مع السَّائقِ خَلْوَةٌ، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهُ قالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، رقم (٣٠٠٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَخِوَاللَّهُ عَنْهُا.

وعلى هذا فنقولُ لهذه المرأةِ الَّتي ليس عِنْدَها أَحَدٌ يُرسِلُها إلى المسجِدِ بالسَّيَارَةِ إلَّا سائقًا ليس مِن محارمِها نقول: إنَّها بذهابِها هذا آثِمَةٌ مَأْزُورَةٌ، وإذا كانَ الحديثُ عن النَّبِيِّ عَيْنِ: «بُيُومُّمُنَّ حَيْرٌ لهُنَّ» (۱) في غيرِ هذه الصُّورَة، فها بالُك بهذه الصُّورَة؟! أي: إذا كانَتِ المرأةُ لو ذَهَبَتْ وحدَها مع الأمنِ والسَّلامَةِ إلى المَسْجِدِ لقلْنا لها: صلاتُكِ في بيتِكِ خَيْرٌ لَكِ. فكيف بمَن تذْهَبُ مع السَّاتِق؟! وكيف بمَنْ ترْكَبُ مع السَّائِق وهي مُتَطيِّبةٌ والعياذ بالله - وتحضُرُ إلى المسْجِدِ مُتطيِّبةً يشَمُّها الرجالُ فيَفتينونَ بها؟! هذا لا شكَّ أنَّه خِلافُ هَدْيِ النَّبيِّ عَيْنٍ وخلافُ ما أَرْشَدَ إلَيْه، فقد قال النَّبيُ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «أَيُّها امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَدُ مَعَنَا صَلَاةَ العِشَاءِ» (۱)، هذا هو البَخورُ مِن أقلِّ الأطيابِ ريحًا، فكيف بِمَن تنطيَّبُ بأطيْبِ الأطيابِ ثمَّ تخرُجُ إلى السُّوقِ أو إلى المَسْجِدِ؟!

وأمَّا المسأَلَةُ الثَّانيةُ: وهي أنَّ بعضَ النِّساءِ تأتي بالمَبْخَرَةِ معها إلى المَسْجِدِ لتُبَخِّرَ النِّساءَ فهذا لا يجوزُ لها أنْ تفعَلَ؛ لأنَّها إذا بَخَّرَتِ النِّساءَ صار فيهِنَّ ريحُ البَخورِ، نعم، لوْ أتَتْ بالمَبْخَرَةِ، ثمَّ وضَعَتْ فيها الطِّيبَ بعدَ الوصولِ للمَسْجِدِ لتُبَخِّرَ المَسْجِدَ فقط، لا لتُعْطِى النِّساءَ فهذا حَسَنٌ، ولَيْسَ فيه بَأْسُ.

(١٧٨٥) السُّؤالُ: طالِباتٌ يَدرسنَ في (...)، ويَذَهَبنَ إلى الكليةِ في (...)، والمسافةُ ثَهانونَ كيلو مِترٍ، فها حُكمُ السَّفرِ بدونِ مَحَرَم؟

الجَوابُ: إذا كُنَّ يَرجِعنَ في نَفسِ اليومِ، أي: يَذهَبنَ للدراسةِ في الصَّباحِ ويَرجِعنَ

⁽١) أخرجه أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِّاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه سلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

بَعدَ الظُّهرِ، فهذا ليسَ بسَفرِ؛ فيَجوزُ بلا مَحَرَمٍ، ولكن بِدونِ خَلوةٍ، ولَا تُقصَرُ فيه الصلاةُ ولا تُجمَعُ، أمَّا إذا كُنَّ يُقِمنَ في مَكانِ الدِّراسَةِ الأُسبوعَ كلَّه فهن مُسافِرات؛ فيتَرَخَّصنَ برُخَصِ السَّفرِ، ولا يُسافِرن إلَّا مع ذي مَحرَم.

(١٧٨٦) السُّوَّالُ: بِمَنْ تَزُولُ خَلْوَةُ المرأةِ بِالسَّائقِ الأجنبيِّ في السَّيَّارةِ داخلَ المدينةِ؟ وهل تَزُولُ بِالطِّفل المميِّزِ؟

الجَوَابُ: تَزولُ الحَلْوةُ بوجودِ مَحْرَمٍ بالغِ عاقلٍ، أو بوجودِ امرأةِ بالغةِ عاقلةٍ، بشرْطِ أنْ يكونَ السَّائقُ أمينًا لا تُحْشَى منه الفِتنةُ.

وأمَّا الطِّفلُ المميِّزُ فلا تَزولُ به الخَلْوَةُ؛ لأنَّه ربَّما يكون بين المرأةِ والرَّجُلِ الأَجنبيِّ همَساتٌ لا يُدرِكُ هذا الصَّبيُّ معناها ومَغزاها.

(١٧٨٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تذهَبُ مع رجُلينِ؛ فهل تزولُ الخَلوةُ بذلك؟ وإذا كان هذا للضَّرورةِ؟

الجَوابُ: أقولُ لها: ما شأنُ الشَّاةِ بين الذِّئبَيْنِ؟! أخطَرُ عليها مِن الرَّجُلِ الواحدِ.

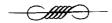
وليس هناك ضرورةٌ إلَّا إذا كان أحَدُ الرَّجُلينِ محرَمًا لها، فإذا كان محرَمًا لها فلا بأْسَ.

(۱۷۸۸) السُّؤالُ: أُريدُ استِقدامَ خادِمةٍ؛ لأنَّ بَيتي واسِعٌ وأبنائِي كَثيرٌ وأنا مَريضةٌ وفي أَمَسِّ الحاجةِ لها، ولكنَّ زَوجي يَرفُضُ ويَقولُ: لا يَجوزُ بِدونِ مَحَرَمِها. فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: الحَقُّ مَع الزَّوجِ، فلا يُمكِن أن نَستَقدِمَ خادمةً بِدونِ مَحرم، وإذا كانت المَرأةُ مُحتاجةً إلى ذلك فتَأْتِي الخادِمُ بمَحرَمِها معها، ولا بُدَّ من تَوفيرِ عَملٍ للمَحرَمِ، كأن يَعمَلَ سائِقًا، ولا يَخلو بامرَأةٍ في السيارةِ، وإذا كانت المرأةُ مُحتاجةً فأشيرُ على الزَّوج أن يَأْتِيَ بالخادِم وزَوجِها.

(١٧٨٩) السُّؤَالُ: نُريدُ أَنْ نذهَبَ إلى العُمرةِ، وعندنا خادمةٌ في البيتِ، هل يجوزُ أَنْ نأخُذَها معنا؟

الجَوابُ: لا بأسَ أنْ تأخُذوها معكم ما دام ليس في البيتِ أحدٌ.



ا باب المواقيت

(١٧٩٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ من يُريدُ الحجَّ أو العمرةَ ثُمَّ تجاوَزَ الميقاتَ ولم يُحرِم؛ ليَستَقبِلَ والدتَه في المطارِ، ولم يَرجِع إلى الميقاتِ، لِعَدم وجودِ تَصريح معه؟

الجَوابُ: كأنه يُريدُ أَن يَخِرِق نظامَ الدولةِ التي تقولُ: لا يَحُجَّ إلَّا بَعدَ خَمسِ سَنواتٍ. فإن كان كذلِك، فهذا جَهلٌ منه، ونوعٌ من السُّخريةِ بآياتِ الله عَنَّهَجَلً.

 فطاعةُ وُلاةِ الأمورِ في غيرِ معصيةِ الله طاعةٌ لله عَرَّفَجَلَ، وواجبٌ على النَّاسِ، فالتَّحايُلُ على أنظمةِ الدولةِ المباحةِ والتَّحايُلُ على مَحارِم الله: مُحُرَّمٌ.

وهذا الرَّجُلُ إما أنه أحرَمَ من الميقاتِ وبقِيَ لابسًا قميصَهُ وثيابَهُ المعتادة، وإمَّا أنه أخَّرَ الإحرامَ ليتَجاوَزَ نقطةَ التَّفتيش، وكلاهُما مُحَرَّمٌ، فكيفَ يقولُ النَّبِيُّ ﷺ: «لا يَلبَسُ المحرِمُ القَميصَ»(۱)، وهذا يَلبَسُه؟! كأنَّه يقولُ بلسانِ حالِه وفِعالِه: لا سَمْعَ ولا طاعة، سَألبَسُ القَميصَ. سُبحانَ الله! أيعصي الإنسانُ ربَّه جِهارًا ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهُ وَمَن تَوَلَى فَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِم حَفِيظًا ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وإذا كان قَد أَخَّرَ الإحرامَ إلى تجاوُزِ النقطةِ فإنه أيضًا يكونُ قد عَصى أمرَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم بالإِحرامِ من دون الميقاتِ، فقد أمَرَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم من مَرَّ بالمواقيتِ يُريدُ الحجَّ أو العمرةَ أن يُحرِمَ منها^(١).

فهو على معصية سواءٌ هذا أو هذا؛ فليَتُب إلى الله مما صَنَعَ، ولا يَعُدْ، والحمدُ لله، فإذا فاتَ الإنسانَ الحجُّ الذي فيه مغفرةُ الذنوبِ إذا لم يَرفُث فيه ولم يَفسُق، فهناك أسبابٌ كثيرةٌ تُوجِبُ مَغفرةَ الذُّنوبِ.

فمن قالَ: سبحـانَ الله وبحمدِه مئةَ مرةٍ؛ غُفِرَت خطـاياه وإن كانت مثلَ زَبَدِ البَحرِ^(٣).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب لبس القميص، رقم (٥٧٩٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (١١٧٧)، من حديث عبد الله بن عمر رَسَحَالِتَهُعَتْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، بأب مهل أهل مكة للحج والعمرة، رقم (١٥٢٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، رقم (١١٨١)، من حديث ابن عباس رَجَوَلِيَّهُ عَنْهُمَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، رقم (٦٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩١)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

ومن قالَ دُبُرَ الصلاةِ: سبحانَ الله، والحمدُ لله، والله أكبَرُ. ثَلاثًا وثَلاثين فتِلكَ تسعةٌ وتِسعون، ثُمَّ ختَمَ المئةَ بقولِه: لا إلَه إلَّا الله وحدَهُ لا شَريكَ له، له المُلكُ وله الحَمدُ وهو على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ؛ غُفِرَت خطاياه ولو كانت مِثلَ زَبَدِ البَحرِ (۱).

ومن صامَ رَمضانَ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّم من ذنبِه (٢).

ومن قامَ رَمضانَ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّم من ذنبِه (٢).

ومن قامَ ليلةَ القَدرِ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تقَدَّم من ذنبِه (١).

ومن تَوَضَّأ كوُضوءِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم ثُمَّ صلَّى ركعَتَينِ لا يُحَدِّث فيهما نفسَه؛ غَفَرَ الله له ما تَقَدَّم من ذنبه (٥).

فأسبابُ مَغفرةِ الذُّنوبِ كثيرةٌ والحمدُ لله، ثُمَّ هذا الذي حَجَّ على هذا الوجهِ، أُخَّرَ الإحرامَ إلى ما بَعدَ الميقاتِ، أَمْ أُحرَمَ من الميقاتِ وبَقِي على ثيابِه المعتادةِ؟! فهل نَقولُ: هذا حَجَّ ولم يَرفُث ولم يَفشُق. ألا فليَّقِ الله امرُؤٌ، ولا يَجعَل عبادتَهُ عبادةَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٧)، من حديث أبي هريرة رَيَحَالِقُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب صوم رمضان احتسابا من الإيهان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة وَيَخَلَقُهُمَنَهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٥٩)، من حديث أبي هريرة وَضَاللَهُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرَجه البخاري: كتاب الإيهان، باب قيام ليلة القدر من الإيهان، رقم (٣٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح، رقم (٧٦٠)، من حديث أبي هريرة وَصَلَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٥) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦)، من حديث عثمان بن عفان رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

عاطفةٍ، بل يَجعَلها عبادةَ مُتابعةٍ.

فلا يَندَمنَّ أحدٌ إذا مُنِعَ من الحجِّ هذا العامَ مثلًا؛ لأنَّه حجَّ قَريبًا، فهو عَلَى خيرٍ وعلى طاعةٍ لله ورَسولِه؛ لأنَّ وُلاةَ الأُمورِ أَمَروا بذلك فليُطعِهُم.

على كُلِّ حالٍ، هذا الرُّجلُ الذي لم يُحرِم من الميقاتِ عليه عِندَ العلماءِ رَحَهُمُاللَّهُ فِديةٌ يَذبَحُها في مكةَ ويوزِّعُها على الفُقراءِ، وليَتُب إلى الله عَزَّفِجَلَّ.

(١٧٩١) السُّؤَالُ: أحرمْتُ مِنَ المِيقاتِ لعُمرةِ رمضانَ، وأَدَّيْتُ العُمرةَ، ولكنِ انْتابَني وَسواسٌ؛ فشكَكْتُ في العُمرةِ، وشَعَرْتُ أَنَّهَا ليستْ بتِلْكَ؛ فأحرمْتُ مرَّةً ثانيةً مِنَ التَّنعيم، فهل يجوز الإحرامُ مِنَ التَّنعيم؟

الجَوَابُ: هذا غلطٌ منك؛ فالإنسانُ إذا فعَلَ العبادة وانتهى منها فلا يَشُكَّ فيها؛ لأنَّ الشَّكَ في العبادة بعدَ الفراغ منها مِن إبليسَ؛ إذْ إنَّه يريدُ أنْ يجعلَ الإنسانَ في دُوَّامةٍ دائمًا؛ ولهذا قال العلماءُ: «الشَّكُ بعدَ الفراغِ مِنَ العبادةِ لا أَثْرَ له»، فلو شككْتَ بعدَ انتهاءِ الطَّوافِ هل طُفْتَ سِتًا أو سَبْعًا فلا تلتفِتْ لهذا الشَّكَ، بَلِ احْمِلْه على أنَّه سبعةُ أشواطٍ، وكذلك يُقالُ في السَّعي.

وعلى هذا أقولُ: إنَّ إعادتَكَ العُمرةَ مِنَ التَّنعيمِ غَلَطٌ، ولا حاجةَ إليها، وإيَّاكَ أنْ يتلاعَبَ الشَّيطانُ في دينِكَ؛ فإنَّكَ إذا فتحْتَ على نفِسَك هذا بَقِيتَ دائمًا في دوَّامةٍ، لكنْ ما مضى أرجو الله تعالى أنْ يعفوَ عنه، وأنْ يتقبَّلَ منك عملَكَ، ولا تَعُدْ لِمثْل هذا.

(١٧٩٢) السُّؤَالُ: أُناسٌ ذهبوا إلى المِنطقةِ الشَّماليَّةِ، وجلسوا أُسبوعًا هُناك للعلاج، وكانوا ناوينَ العُمرةَ مِنَ الرِّياضِ، ومرُّوا بعِدَّةِ مُدُنٍ، ثُمَّ جلسوا بالمدينةِ،

وأحرموا مِنَ المدينةِ، فهل عُمرتُهم صحيحةٌ؟

الجَوَابُ: نعَمْ، عُمرتُهم صحيحةٌ؛ لأنَّهم يجب عليهم أنْ يُحرِموا مِن أوَّلِ مِيقاتٍ يمرُّونَ به، وأوَّلُ مِيقاتٍ يمرُّونَ به في هذه الرِّحلةِ هو مِيقاتُ أهلِ المدينةِ، فإذا أحرموا مِنه فقدْ أدَّوْا ما يجِبُ عليهم، وعُمرتُهم صحيحةٌ.

(١٧٩٣) السُّؤَالُ: والدتي تُريدُ أنْ تعتمِرَ لوالدِها المُتَوَفَّ في الطَّائفِ، وهي ساكنةٌ في جُدَّةَ، فهل تُحْرِمُ مِنَ الطَّائفِ أم مِن جُدَّةَ؟

الجَوَابُ: تُحْرِمُ مِن مكانِها الَّذي تكونُ فيه عِندَ نِيَّةِ العُمرةِ.

(١٧٩٤) السُّؤَالُ: أنا مُقيمٌ بالرِّياضِ، ولي أقاربُ في جُدَّةَ، فهل يجوز لي حينها أُريدُ الذَّهابَ لأداءِ عُمرةٍ أنْ أنزِلَ عِندَهم أوَّلًا ولا أُحْرِمُ مِنَ المِيقاتِ؟

الجَوَابُ: لا بُدَّ أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الميقاتِ؛ فاعتمِرْ أَوَّلاً، واجعَلْ سفرَكَ هذا للهِ عَرَقِجَلَّ لفِعْلِ العُمرةِ، ثُمَّ اجعلْ مسألةَ الزِّيارةِ تَبَعًا، وانزِلْ عِندَهم بعدَ أَنْ تُنهيَ العُمرة، والمسألةُ ليس فيها مُدَّةٌ طويلةٌ؛ يَعني: إذا ذهبْتَ في الطَّائرةِ نزلْتَ مِنَ المطارِ إلى مكَّة بإحرامِكَ؛ لأَنَكَ أحرمْتَ مِنَ الميقاتِ، فالمسألةُ لا تتجاوَزُ ثلاثَ ساعاتٍ مع عدم الزِّحام.

(١٧٩٥) السُّؤالُ: أحرَمْتُ أنا وزوجتي مِن سكَنِنا في مدينةِ أبها، وبعدَ ذلك مرَرْنا بالميقاتِ وصلَّيْنا فيه مع الحملةِ؛ فهل يجوزُ أنْ نُحْرِمَ مِن منزلِنا في مثلِ هذه الحالِ؟

الجَوابُ: الإحرامُ مِن المنزلِ إِنْ كان مُرادُ السَّائلِ أَنْ يلبَسَ ثيابَ الإحرامِ دونَ النَّيَّةِ فلا بأْسَ به، وإِنْ كان مُرادُه أَنَّه نوى مِن بيتِه -أي: نوى الدُّحولَ في النُّسكِ - فإنَّ هذا لا ينْبَغي؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ وقَتَ المواقيتَ لمَن أراد الحجَّ أو العُمرةُ (١)، فلا ينبغي للإنسانِ أَنْ يتجاوَزَ ويُحُرِمَ قَبْلَ أَنْ يصِلَ إلى هذه المواقيتِ، ولكنْ لو أحرَمَ مِن بيتِه فإنَّ الإحرامَ ينعقِدُ ويكونُ صحيحًا.

(١٧٩٦) السُّؤالُ: نحن حاجُّونَ مِن المِنْطَقَةِ الشَّرقيَّةِ بالطائرةِ، فهلْ نلْبَسُ الإِحْرامَ مِن البيتِ؟

الجَوابُ: اغْتَسلوا في البَيْتِ، وسوفَ تَمَرُّ الطائِرَةُ بمحاذاةِ السَّيْلِ الذي هو مِيقاتُ أَهْلِ نَجْدٍ، فقبْلَ أَنْ تُحاذُوا السَّيْلَ مِنْ فَوقُ أَحْرِموا: لَبَيْكَ اللهمَّ عُمْرةً أو حَجَّا.

(١٧٩٧) السُّؤالُ: أنا مِن تبوكَ وأنوي الحَجَّ هذا العام، وأنا مُقيمٌ في تبوكَ، ولكنِّي سأسافِرُ إلى الطَّائفِ لأهلِ زوجَتي هناك؛ لأجْلِ أنْ أترُكَ طفلي الصَّغيرَ مَعَهُم. الجَوابُ: اذهَبْ إلى الطَّائفِ، وأحْرِمْ من السَّيْل طريقِ الطَّائِفِ.

(۱۷۹۸) السُّؤالُ: نَوَيْتُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وذهبتُ إِلَى مَكَّة المُكَرَّمَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وذهبتُ إِلَى المدينةِ وَمَكَثْتُ بِهَا أَرْبِعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَحْرَمْتُ مِنَ إِلَى المدينةِ وَمَكَثْتُ بِهَا أَرْبِعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَحْرَمْتُ مِنَ المَدينةِ وَمَكُثْتُ بِهَا أَرْبِعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَحْرَمْتُ مِنَ المَدينةِ أَوَّلًا المَدينةِ أَوَّلًا المَدينةِ أَوَّلًا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، رقم (١٥٢٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، رقم (١١٨١)، من حديث ابن عباس رَضَالِتَهُ عَنْهَا.

وأُحْرِمَ مِنْها. فَهَلْ هذا العَمَلُ صحيحٌ؟

الجَوابُ: نعم، لا حَرَجَ عَلَيْكَ في هذا؛ لأنَّك جَعَلْتَ مَكَّةَ كَأَّهَا مَمَّرٌّ.

(١٧٩٩) السُّؤالُ: أنا مُقيمٌ بمكَّةَ وتُوُفِّيَ أخي في مِصرَ، وأنوي أنْ أُؤَدِّيَ عنه فَريضةَ الحَجِّ؛ فمِن أين يكونُ الميقاتُ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ يكونَ هذا السَّائلُ قد أَدَّى الفريضةَ عن نفْسِه، فإذا كان قد أَدَّى الفريضةَ عن نفْسِه فإنَّه يُحْرِمُ؛ إِنْ كان في مكَّةَ أَحرَمَ من مكَّةَ، وإِنْ كان خارِجَ مكَّةَ أَحرَمَ مِن مكانِه الَّذي هو فيه، وإِنْ كان وراءَ المواقيتِ أَحرَمَ إذا وصَلَ إلى الميقاتِ، يعني أَنَّ مَن أَحرَمَ عن غيره كمَن أَحرَمَ عن نفْسِه.

(١٨٠٠) السُّؤَالُ: أنا مِن الرِّياضِ، وعندي مَهَمَّةٌ إلى جدَّةَ، وعندي نيَّةٌ أن أعتمِرَ، فهل أعتمِرُ مِن جدَّةَ، أم مِن الميقاتِ بعدما أنتهي مِن المَهَمَّةِ إنْ شاء الله؟

الجَوابُ: إذا انتهَتِ المَهَمَّةُ فارجِعْ وأحرِمْ مِن السَّيْلِ.

(١٨٠١) السُّؤالُ: رَجلٌ أحرَمَ من (القُريات) بنيةِ العمرةِ، ثُمَّ ذهبَ إلى جدةَ عُرِمًا، وهناك قابلهُ أحدُ الأصدقاءِ فأقنَعهُ أن يفكَّ إحرامَهُ، وأنه يَجوزُ له أن يُحرِمَ من جدةَ، وطَلَبَ منه أن يُقيمَ معه ثلاثةَ أيامِ ثُمَّ يَعتَمِرَا سويًّا؛ ففَعَلَ ذلك، فهاذا عليه؟

الجَوابُ: أولًا: على صَديقِهِ أن يتوبَ إلى الله؛ لأنَّه أفتَى بغيرِ عِلمٍ، والمُفتِي بغيرِ علمٍ على خطرٍ عَظيمٍ، فليَقُل له أن يَتوبَ إلى الله ولا يَعودَ.

وبالنسبةِ له هو أيضًا آثِمٌ، وحتى لو فَكَّ إحرامَهُ فإنه لا ينفَكُّ، فيكون لباسُهُ الثيابَ في جدةَ غَلَطًا عَظيًا، وعليه أن يتوبَ إلى الله تَعَالَى، وليس عليه دمٌ؛ لأنَّه لم يتحلَّل من إحرامِهِ.

(١٨٠٢) السُّؤالُ: رجلٌ ذهبَ إلى جدة من (القريات)، وكان ناوِيًا الحجَّ، ولم يُحرِم إلا بعد إقامتِه بجدة ثلاثة أيامٍ؛ لأنَّهم أفهمُوهُ أن من أقامَ في جدة ثلاثة أيامٍ صارَ من أهلِها، فهاذا عليه؟

الجَوابُ: هذا عليهِ دمٌ يذبَحُه في مكةَ ويوزِّعُه على الفُقراءِ، أمَّا كونُهُم أفهموهُ أنه أصبَحَ من أهلِ جدةَ؛ لإقامتِه فيها ثلاثةَ أيامِ فهذا كَذِبٌ لا صِحةَ له.

(١٨٠٣) السُّؤالُ: مُوَظَّفٌ مَكلَّفٌ بعملٍ حكوميٍّ من (القريات) إلى جدة، فهل يَجوزُ له أن ينوِيَ الحجَّ، وبعد انتهاءِ عملِه في جدة يُحرِمُ ويَذهَبُ إلى الحجِّ، مع العِلمِ أن عملهُ يَنتَهي في اليومِ الثاني من ذي الحجةِ؟

الجَوابُ: الواجبُ عليه عند انتهاءِ عملِه أن يَرجِعَ إلى ذي الحُليفةِ (أبيارِ عليٍّ) ويُحرِمَ منها.

(١٨٠٤) السُّؤالُ: نَويتُ الحَجَّ وأنا من المنطقةِ الشرقيةِ، وسَنَدْهَبُ عن طريقِ الطائرةِ إلى جدة، فهل أُحرِمُ من البيتِ؟

الجَوابُ: اغتَسِل في البيتِ، وسَتَمُرُ الطائرةُ بمُحاذاةِ (السَّيلِ) الذي هو ميقاتُ

أهلِ نجدٍ، وقَبلَ أن تُحاذوا (السَّيلَ) من أَعلى: أَحرِموا بقولِكُم: لبَّيكَ اللهم عُمرةً أو حَجَّا.

(١٨٠٥) السُّؤالُ: جاءَني والِدايَ من اليَمنِ في رَمضانَ لأَداءِ عمرةٍ، ويُريدونَ أن يُؤدُّوا الآن عمرةً ثانيةً يَتَمَتَّعون بها إلى الحَجِّ، وهم يُقيمونَ عِندي في جدة، فهاذا يَفعَلُون؟

الجَوابُ: الأَفضلُ أَن يُحرِموا من جدة بالحَجِّ مُفردًا في اليومِ الثامِن ضُحَى؛ لأنَّهم لو قاموا بالعمرةِ مع وُجودِ نيةِ الحَجِّ منذ حُضورِهم من اليمنِ صاروا مَتَمَتِّعين، أما الآن فلا يَصلُحُ التمتُّعُ، بَل الإِفرادُ.

(١٨٠٦) السُّؤَالُ: اعتادَ بعضُ النَّاسِ الإكثارَ مِنَ الخروجِ مِن مكَّةَ إلى العُمرةِ مِنَ التَّنعيم أو الجِعِرَّانَةِ، قبلَ الحجِّ أو بعدَه، فها حُكْمُ ذلك؟

الجَوَابُ: قبلَ الجوابِ عن هذا السُّؤالِ نودُّ أَنْ نُبِيِّنَ قاعدةً شرعيَّةً، وهي أَنَّ العِباداتِ الَّتِي يتقرَّبُ بها الإنسانُ إلى ربِّه لا تُقْبَلُ منه ولا تنفعه إلَّا إذا كانَتْ مبنيَّةً على أَصْلِ صحيحٍ مِن كتابِ اللهِ، وسُنَّةِ رسولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، وعمَلِ الصَّحابةِ وَخَلِيَّكَ عَمْمُ في عهْدِ الرَّسولِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، وهذا أَصْلُ بينَه الصَّحابةِ وَخَلِيَّكَ عَمْمُ في عهْدِ الرَّسولِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، وهذا أَصْلُ بينَه النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، وهذا أَصْلُ بينَه النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم في قولِه وهو يخطُبُ النَّاسَ يوْمَ الجُمُعةِ: «أَمَّا بعدُ: فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هذي مُحَمَّدٍ عَلَيْهُ، وشرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُها، وكلَّ بدعةِ ضلالةً "(۱).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَبِحَالِلَهُ عَنْهُ.

وبِناءً على هذه القاعدةِ الأصيلةِ يتبيَّنُ لنا أنَّ العباداتِ ليستْ مبنيَّةً على الذَّوْقِ، ولا على الرَّاحةِ القلبيَّةِ، إذا لم تكُنْ مقرونةً بشريعةِ اللهِ عَنَّكِجَلَّ.

وعلى هذا فها يفعله بعضُ النَّاسِ -كها ذكرَه السَّائلُ - مِنَ التَّرَدُّدِ إلى الحِلِّ -التَّنعيمِ أَوِ الجِعِرَّانَةِ أَو غيرِها - ليأتيَ بعُمرةٍ يُكرِّرُها في الأُسبوعِ مرَّةً أو مرَّتَيْنِ أو أكثرَ، فهذا الفعلُ بِدعةٌ؛ لأنَّ النّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم لم يفعلْه بنفسِه، ولم يأمُرْ به أُمَّته، ولم يفعلْه الصَّحابةُ رَضَالِيّهُ عَنْهُمْ في عهْدِه فيُقِرَّهم عليه، فجميعُ الوسائلِ الَّتي تُشْرَعُ بها العبادةُ منتفيةٌ عن هذا الفعل.

وعلى هذا فإنَّنَا نَنْهَى إخوانَنا المسلمينَ أَنْ يُكرِّروا العُمرةَ مِثْلَ هذِا التَّكرارِ، وعلى هذا فإنَّنا نَنْهَى إخوانَنا المسلمينَ أَنْ يُكرِّروا العُمرةَ مِثْلَ هذِا التَّكرارِ، ولَحَثَّهم عليه صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه؛ لأنَّه لم يكنْ يدَعُ شيئًا فيه مصلحةٌ للأمَّةِ إلَّا دلَّم عليه إَما بفِعلِه أو قولِه أو إقرارِه، ولَما لم يكنْ شيءٌ مِن ذلك عُلِمَ أَنَّ هذا لا أَصْلَ له في دينِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

وأمّا ما ورَدَ عَنِ النّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم مِن قولِه: «تابِعوا بين الحجِّ والعُمرةِ؛ فإنها يَنفيانِ الفَقرَ والذُّنوبَ كما ينفي الكِيرُ خَبَثَ الحديدِ والذَّهبِ والفِضَّةِ»(١)، فإنَّ هذا إنْ صحَّ فإنَّما يُرادُ به المتابَعةُ المشروعةُ الَّتي ثبتَتْ بسُنَّةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم مِن قولِه أو فِعلِه أو إقرارِه، فها هو النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ فتَحَ مكَّة، وبقي فيها تسعة عشر يوْمًا، مِن آخِرِ رمضانَ إلى أوَّلِ شوَّالٍ، ولم يخرُجْ مرَّةً واحدةً إلى التَّنعيم؛ ليأتي بعُمرةٍ، وكذلك في عُمرةِ القضيَّةِ بَقِي فيها ثلاثةَ أيَّامٍ، ولم يُكرِّرِ العُمرة مع مَحبَّتِه لها صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه، ولو كان خيرًا لَسَبقونا إليه.

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٧)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، رقم (٨١٠)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة، رقم (٢٦٣١)، من حديث عبد الله ابن مسعود رَضَّالِللهُ عَنهُ.

(١٨٠٧) السُّوَالُ: أَدَّيتُ العمرةَ في رمضانَ الماضي، ثُمَّ رَجَعتُ إلى بَلدي، وبعدَ أُسبوعٍ عُدتُ مع والِدي لِيَوَدِّيَ العمرةَ، فأدَّيتُ عمرةً أُخرى، فقالَ لي بعضُهُم: عَمَلُك هذا لا يَنبَغي. فما الحُكمُ؟

الجَوابُ: ليسَ في هذا بأسٌ؛ لأنَّك أتيتَ مع أبيك، ولم تَقصِد تكرارَ العمرةِ.

(١٨٠٨) السُّوَالُ: اعتَمَرتُ عن رَجلٍ مَيتٍ فاغتَسَلتُ في الرِّياضِ، ولما وَصَلتُ الميقاتَ كان الزِّحامُ شَديدًا فلم أغتَسِل هناك، وأحرَمتُ، فهل عليَّ شَيءٌ؟ الميقاتَ كان الزِّحامُ شَديدًا فلم أغتَسِل هناك، وأحرَمتُ، فهل عليَّ شَيءٌ؟ الجَوابُ: لا حَرَجَ.

(١٨٠٩) السُّؤالُ: امرأةٌ سافَرت للعُمرةِ وعليها الدَّوْرةُ فمِن أين تُحرِمُ؟ الجَوابُ: إذا سافَرَتِ المَرأةُ وعليها الدَّوْرةُ تُحرِمُ منَ المِيقاتِ كما يُحرِمُ غيرُها، ولكِنَّها لا تَطوفُ بالبَيتِ ولا تَسعَى حتَّى تَطهُرَ.

(١٨١٠) السُّؤالُ: مُعلِّمةٌ تريدُ أَنْ تأخُذَ إجازةً اضطراريَّةً لمدَّةِ يومٍ، أو يومينِ، أو ثلاثةٍ؛ لتذهَبَ إلى المدينةِ النَّبوِيَّةِ؛ هل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: لا يجوزُ لها ذلك؛ لا للمُعلِّمةِ ولا لموظَّفٍ أَنْ يَأْخُذَ إِجازةً اضطراريَّةً مِن أَجلِ العُمْرَةِ، أَو مِنْ أَجلِ زيارةِ المسجدِ النَّبويِّ؛ لأَنَّ هذا ليس ضرورةً، وبقاؤُه في عملِه يؤدي ما أوجب الله عليه فرضٌ، ولا يليقُ بالعاقلِ الحازمِ الكاملِ الإيمانِ أَنْ يدعَ واجبًا لفعلِ سنَّةٍ؛ ثمَّ إذا كان قريبًا مِن مكَّةَ أَو المدينةِ يمكنُ أَنْ يأتي بالعمرةِ، وبالزِّيارةِ

لمسجدِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم ما بين آخرِ الدَّوامِ يومَ الأربعاءِ إلى أولِ الدَّوام يومَ الأربعاءِ إلى أولِ الدَّوام يومَ السَّبتِ.

(١٨١١) السُّؤالُ: بعضُ النَّاسِ في شهْرِ رَمضانَ يأخُذُ أولادَه وخدمَهُ وأبناءَه الصِّغارَ إلى مكَّةَ، ويظلُّ طيلَةَ هذا الشَّهرِ هناك، أَيُّها أفضلُ بالنِّسبَةِ للمُسْلِمِ؛ أَنْ يأخُذَ عمرَتَهُ ويرجِعَ، أو يبْقى هناك مع أولادِه؟

الجَوابُ: الَّذِي أَرَى أَنَّه إذا رَجَعَ، رَجَعَ بأهْلِه؛ يعني أَنَّ الإنسانَ إذا ذَهَبَ بأهلِه وأَتُوا بعمرةٍ أَن يرجِعَ بهم، هذا هو الأفضلُ، أمَّا أَنْ يَدَعَهُم في مكَّة ويرجِعَ إلى بللِه، هذا خطأ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ في مكَّة يلهُو في الأسواقِ، ويضَيِّعُ أوقاتَه، ورُبَّما يتعرَّضُ للفِتَنِ خطأ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ في مكَّة يلهُو في الأسواقِ، ويضيِّعُ أوقاتَه، ورُبَّما يتعرَّضُ للفِتَنِ كما جرى لبعضِ النَّاسِ الَّذين كثُرَتِ الشَّكاوَى مِنْهُم؛ تجِدُ بعضَ النَّاسِ يذهَبُ بأهلِه إلى مكَّة في رمضانَ، ويبْقونَ هناك كلَّ رمضانَ أو أكثرَه، لكنِ الرَّجُلُ يكونُ في المسجِدِ الحرامِ يتعبَّدُ للهِ تعالى بالصَّلاةِ وغيرِها، ويَدَعُ أهلَه يتَسكَّعون في الأسواقِ، ويحصُل مِنهم أو بهم مِن الفتنةِ ما لا يعلمُه إلَّا ربُّ العبادِ، وهذا خطأ منه؛ لأنَّ هذا بمنزلَةِ مَن عمَّر قَصَّرًا وهَدَم مِصْرًا، قد تشاغَل بالمُسْتَحَبِّ عن الواجِبِ.

والذي يجبُ على الإنسانِ أَنْ يتعاهَدَ أَهلهُ، وأَنْ يربِّيهم ويوجِّههُم؛ لأَنَّه مَسؤولُ عنْهُم، وراعٍ علَيْهم؛ قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا قُوَّا أَنَفُسَكُمُ وَأَهَلِيكُمُ نَارًا ﴾ النّحريم:٦]، قال النَّبيُّ صلَّى الله علَيْه وعلى آلِه وسلَّم: «الرَّجُلُ رِاعٍ فِي أَهْلِه، ومَسْؤُولُ عَنْ رَعِيَّتِهِ » (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَّكَةَعَلَمُّا.

ولو أنَّ الإنسانَ ذهبَ بنفسِه أو بأهلِه وأدَّى العُمْرَة، وبقي هناك ما شاءَ الله مع مراعاةِ أهلِه وتوجيهِهم وحمايتِهم كان خَيْرًا، ولو أدَّى العُمْرَةَ بأهلِه ورجَعَ إلى بلدِه كان خَيْرًا رُشَدًا.

ا باب معظورات الإحرام

(١٨١٢) السُّؤَالُ: ما هِي مَحْظُوراتُ الإحرامِ بالنِّسبة للمَرْأة؟

الجَوَابُ: المرأةُ كالرَّجُلِ في الإحرامِ إلَّا في اللِّباسِ، فهي محظورٌ عليها لُبْسُ القُفَّازَيْنِ والنِّقابِ، والباقي تَلْبَسُ ما شاءَتْ، لكنْ لا تتبرَّجُ بزِينةٍ.

(١٨١٣) السُّؤالُ: إذا ارْتكَبَ الإنسانُ محظورًا من محظوراتِ الإحرامِ فيها التخييرُ؛ وأرادَ أنْ يصومَ ثلاثةَ أيَّامٍ، هل يصومُ الأيَّامَ التَّابِعةَ أم الَّتي يتخيَّرُها؟ الجَوابُ: عَلَى ما يُحِبُّ.

(١٨١٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: ما الحكمُ إذا اعتمرتْ وكانتْ لابسةَ النَّقابَ جهلًا منها؟

الجَوَابُ: ليسَ عليها شيءٌ؛ لأنَّ جميعَ المحرَّماتِ إذا فعَلها الإنسانُ جاهلًا فلا شيءَ عليه فيها، سواءٌ لُبسُ النِّقابِ، أو التَّطَيُّبُ، أو أخذُ شعرِ الرأسِ، أو غيرُ ذلك.

وكذلك أيضًا في بقيَّةِ العباداتِ جميعُ المحرَّماتِ في العبادةِ إذا فعَلها الإنسانُ جاهلًا فلا شيءَ عليه، ولو أكل جاهلًا فلا شيءَ عليه، ولو أكل

الإنسانُ وهو صائمٌ جاهلًا يظنُّ أنَّ الشَّمسَ قد غَرَبَتْ، ثمَّ تبيَّن أنَّها لم تغرُبْ فلا شيءَ عليه.

فالقاعدةُ الشَّرعيَّةُ الَّتي دلَّت عليها نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ أَنَّ جميعَ المحرَّماتِ إذا فعَلها الإنسانُ جاهلًا أو ناسيًا أو مُكرَهًا فلا شيءَ عليه.

(١٨١٥) السُّؤالُ: هل يجوزُ للمرأةِ في الإحرامِ للعُمْرَة أَنْ تَلبَسَ النِّقابَ معَ الخِارِ والقُفَّازينِ؟

الجَوابُ: لا يَجِلُّ للمرأةِ إذا أحرمتْ أنْ تلبَسَ القفَّازينِ ولا النِّقابَ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم نهَى عن ذلك (١)، وقد جعَل أهلُ العلمِ هذا من محظوراتِ الإحرامِ، وعبَّر بعضُهم بقولِه: إحرامُ المرأةِ في وجهِها. ولكن إذا فعلتْ هذا جاهلةً لا تدري أنَّه حرامٌ عليها فإنَّه ليسَ عليها إثمٌ ولا فديةٌ.

(١٨١٦) السُّؤالُ: انتَشَرَ نِقابٌ في الأسواقِ مِن عِدةِ طَبقاتٍ، منها طَبقةٌ فيها فَتحةٌ للعَينَين، وباقي الطَّبقاتِ بلا فَتحاتٍ، فها حُكمُه، وهل يَجوزُ لُبسُه في الإحرام؟

الجَوابُ: الأصلُ في النِّقابِ أنه حَلالٌ، وكانَت النِّساءُ في عَهدِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يَلبَسنَ النِّقابَ، ولكن نَظرًا لتَوسُّعِ النِّساءِ في ذلك، وكونِ المرأةِ تَفتَحُ فتحةً كَبيرةً أكبَرَ مِن عَينيها؛ امتنَعنا عن الفتوى به، دَرءًا لهذه المَفسدةِ العَظيمةِ التي أصبَحَت النِّساءُ تَتلاعَبُ بها، فتَفتَحُ فَتحةً واسِعةً يُرى منها العَين والوَجنتان والحاجِبان؛ فلهذا امتنَعنا عن الفتوى بها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِلَهُ عَنْهُا.

نَسأَلُ الله تَعَالَى لأَخواتِنا وبَناتِنا العِصمةَ مما يُغضِبُه عَرَّفَظَ، والتَّوفيقَ للتَّوبةِ عندَ المَعصيةِ؛ وإذا كانَت الفَتحةُ تُغَطى بقُهاشٍ آخرَ لا تَظهَرُ منه العَينُ فلا شيءَ فيه، ولكن لا يَظِلُ لها أن تَلبَسَهُ في حالِ الإِحرام.

(١٨١٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ وضعِ النِّقابِ أو البُرقعِ في العُمرةِ أو الحجِّ، مع وضْعِ غطاءٍ خفيفٍ فوقَ البُرقع؟

الجَوابُ: المُحرِمةُ لا يجوزُ لها أنْ تلبَسَ النِّقابَ، أما إذا كانت لا تَدْري أنَّ هذا غيرُ جائزِ فليس عليها شيء، لكنْ في المُستقبَل لا تلبَسُ.

(١٨١٨) السُّؤالُ: امرأةٌ لبِسَت النِّقابَ قَبلَ أَن تُقَصِّرَ من شَعرِها في عُمرَتِها، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: إذا كانت ناسِيةً أو جاهِلةً فليسَ عليها شيءٌ وتُقَصِّر بَعدَ ذلك، وإن كانت مُتعمِّدةً فهي آثِمةٌ وعليها أن تَتوبَ إلى الله عَنَّهَجَلَّ.

(١٨١٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ أحرمتْ بالحجِّ بالنِّقابِ، ووَضَعَتْ غِطاءً فوقَ النِّقابِ، وفَ بعضِ الأحيانِ كانتْ تنزِعُ هذا الغِطاءَ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ للمرأةِ إذا أحرمَتْ أَنْ تَلْبَسَ النِّقابَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهى عن ذلك (١)، سواءٌ كان عليه شيءٌ يُغطَّى به أو لا، فالنِّقابُ مُحَرَّمٌ سواءٌ كان ظاهرًا أو مستورًا،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَحِاللَّهُ عَنْهُا.

وإذا كانتْ تظُنُّ حينَ فعلتْ هذا أنَّه جائزٌ فليس عليها شيءٌ؛ لأنَّها لم تتعمَّدِ الإثمَ، وإنْ كانتْ تطُنُّ حينَ فعلتْ هذا أنَّه جائزٌ فليس عليها شيءٌ؛ لأنَّها آثمةٌ، وعليها -عِندَ كانتْ تدري أنَّه حرامٌ وتفعلُه- فإنَّها آثمةٌ، وعليها -عِندَ أهلِ العِلمِ- أنْ تصومَ ثلاثةَ أيَّامٍ، أو تتصدَّقَ في مكَّةَ بثلاثةِ أصواعِ على سِتَّةِ مساكينَ، لكُلِّ مِسكينٍ نِصفُ صاعٍ، أو تذبَحَ شاةً في مكَّةَ وتُوزِّعَها على الفقراءِ.

(١٨٢٠) السُّؤَالُ: هَلِ النِّقابُ المُستخدَمُ في العُمرةِ هو النِّقابُ الَّذي أُمِرْنَا بِلُبْسِهِ؟ وإذا لَبِسَتِ المرأةُ النِّقابَ في العُمرةِ فهل يَلْزَمُها شيءٌ؟

الجَوَابُ: النِّقابُ حرامٌ على المرأة إذا أحرمَتْ بعُمرةٍ أو حجِّ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى عنه، فقال: «لا تَنْتَقِبِ المرأةُ المُحْرِمَةُ ولا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ»(١).

والنِّقابُ هو غِطاءُ الوَجْهِ الَّذي فُتِحَ للعينَيْنِ فيه ما تنظُرُ به.

(١٨٢١) السُّؤَالُ: هل للمرأةِ أنْ تنتقِبَ وهي مُحْرِمَةٌ أو تَلْبَسَ شُرَّابَ اليدَيْنِ؟

الجَوَابُ: ليس للمرأة المُحرِمة أنْ تنتقِبَ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهى المرأة المُحرِمة عَنِ النِّقابِ، وليس لها أنْ تَلْبسَ شُرَّابَ اليدَيْنِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهى أنْ تَلْبسَ المُحرِمةُ القُفَّازيْنِ (٢)، والقُفَّازانِ هما شُرَّابُ اليدَيْنِ، وأمَّا سَتْرُ وجْهِها فالأفضلُ ألَّا تستُرَ وجهها إلَّا إذا كان حولها رجالُ غيرُ محارِمَ الها، فإنَّه يجِبَ عليها أنْ تستُرَ وجهها؛ وعلى هذا فيجب عليها إذا كان عِندَها رجالُ أنْ تستُرَ وجهها، ولا حرجَ عليها في الو مسَّ الغِطاءُ وجهها؛ فإنَّ ذلك لا يَضُرُّ، وقد كانَتْ تستُرَ وجهها، ولا حرجَ عليها في الو مسَّ الغِطاءُ وجهها؛ فإنَّ ذلك لا يَضُرُّ، وقد كانَتْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِيَهُ عَنْهُا.

⁽٢) التخريج السابق.

عائشة رَضَالِكَهُ عَنها مع أُمَّهاتِ المؤمنينَ إذا مَرَّ الرِّجالُ حولهُنَّ يَسْدِلْنَ خُمُرهُنَّ على وجوهِهِنَّ، فإذا تجاوَزَهُنَّ الرِّجالُ كشَفْنَ عَنِ الوُجوهِ (١).

(١٨٢٢) السُّؤَالُ: مِن عادتي أنَّني لا أكشِفُ وجهي أبدًا عندما أخرُجُ مِنَ البيتِ، وعندما ذهبْنا إلى مكَّةَ المُكرَّمةِ لأداءِ العُمرةِ مع والدي قالتْ ليَ الوالدةُ: اكشِفي عن وجهِكِ، وإذا لم تكشِفيهِ فعليكِ دمٌ. فلَم أُطِعْها في ذلك، ووضعْتُ الحِجابَ تحتَ أنفي، فهل عليَّ شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: المرأةُ إذا كانتْ مُحْرِمَةً فالأفضلُ لها أنْ تكشِفَ وجهَها، إلَّا إذا كان حولَها رجالٌ غيرُ محارِمَ فإنَّه يجِبُ عليها أنْ تستُرَ الوجهَ؛ لأنَّه لا يجوز للمرأةِ أنْ تكشِفَ وجهَها أمامَ الرِّجالِ غيرِ المحارِم.

وأمَّا فتوى أُمِّكِ لك فإنَّها فتوى عن غيرِ عِلم، لكنَّها ظنَّتْ أَحذَرُها وأُحذِرُ عَيرَها تكشِفُ وجهَها ولو بحضورِ الرِّجالِ، فأفتَتْ بها ظنَّتْ، ولكني أُحذِرُها وأُحذِرُ غيرَها مِنَ الفتوى بغيرِ عِلم؛ لأنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْفَوَادَ كُلُّ أُولِيَهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولا سيَّها إذا كان القولُ بغيرِ عِلم يتضمَّنُ تحريمَ ما أحلَّ الله، أو تحليلَ ما حرَّمَ الله، فإنّه يكونُ أشدَّ إثبًا؛ لأنَّ هذا افتراءٌ على الله عَنَقِبَلَ، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْفَوْرَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِنْمَ وَالْإِنْمَ وَالْبَغْمَ وَالْنَا وَانَ تَقُولُواْ عَلَى اللهِ مَا لا يَعْمَلُونَ ﴾ [الإعراف: ٣٣].

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰)، وأبو داود: كتاب الحج، باب في المحرمة تغطي وجهها، رقم (۱۸۳۳)، من حديث عائشة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهَا قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا، أسدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه.

(١٨٢٣) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ المرأةِ للشُّرَّابِ في الإحرامِ؟ الجَوَابُ: لا بأسَ به.

(١٨٢٤) السُّؤال: ما حُكمُ لُبسِ (الشُّرابِ) بالنسبةِ للمرأةِ المحرمةِ؟

الجَوابُ: لا بَاسَ به، لكن لا تَلبَسُ قُفازاتٍ وهي شرابُ اليَدينِ، أمَّا شرابُ الرِّجلَينِ فلا بَأْسَ به للمرأةِ دونَ الرجُل.

(١٨٢٥) السُّؤَالُ: هل للمرأةِ أنْ تطوفَ بالقُفَّازِ والجورب في العُمْرَة؟

الجَوَابُ: لا يَجُوزُ للمُحْرِمَةِ لا في حالِ الطَّوافِ ولا في حالِ السَّعْي؛ لا في الحجِّ ولا في العُمْرَةِ أن تلبسَ القُفَّازَيْنِ في اليدينِ، وأمَّا لُبسُ الجورب في الرِّجلينِ فلا بأسَ به، وإذا كانتْ قد فعلتْ هذا وهي لا تَدرِي فإنَّه لا إثمَ عليها ولا نقصَ في عُمْرَتِها ولا حَجِّها.

(١٨٢٦) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ القُفَّازاتِ في العُمرةِ، وهل للعُمرةِ ثوْبُّ مُخَصَّصُّ؟

الجَوَابُ: القُفَّازاتُ في العُمرةِ وفي الحجِّ لا يجوز للمرأةِ أَنْ تَلْبَسَها؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهى عن ذلك (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَحِيَّاللَّهُ عَنْهُا.

وأمَّا الثِّيابُ فتَلْبَسُ ما شاءَتْ، وليس هُناك ثوْبٌ مُعيَّنُ، لكنَّها لا تَلْبَسُ ثيابَ الزِّينةِ، فتبدوَ للنَّاسِ؛ لأنَّه لا يَجِلُّ لأيِّ امرأةٍ في العُمرةِ أو الحبِّج أو غيرِ الحبِّ والعُمرةِ أنْ تَلْبَسَ ثيابًا جميلةً تَطَّلِعُ عليها الرِّجالُ.

(۱۸۲۷) السُّؤالُ: امرأةٌ أرادَتْ أن تعتَمِرَ في رمضانَ، فلبِسِت القفَّازات ومشَطت شَعرها، واستَقَلَّتِ الطائرةَ بمُفرَدِها حيث استقبَلَها ولدُها في مطارِ جدةً، فهل عليها شَيءٌ؟

الجَوابُ: أهمُّ ما في هذا السؤال: أنها سافَرَت بلا مَحَرَمٍ، وسفرُها بلا مَحَرَمٍ مُحَرَّمُ، ومعصيةُ لله ورسولِه، وهي آثمةٌ من حينِ رُكوبِ الطائرةِ بلا مَحَرَمٍ إلى أن وَصَلَت إلى مَحَرَمِها في جدةَ.

وسُبحانَ الله! أيرتكِبُ العبدُ مَعصِيةً لله ورسولِه ليُؤدِّيَ نافلةً غيرَ واجبةٍ من عُمرةٍ أو حجِّ أو زيارةٍ؟! فعلى هذه المرأةِ أن تتوبَ أولًا عن معصيةِ الله ورسولِه بسَفَرها وحدَها.

ثُمَّ تسألُ عن لُبسِ القفازين، وتَمشيطِ شَعرِها، وغيرِ ذلك:

أما لُبسُ القفازين في حالِ الإحرامِ فهو مُحَرَّمٌ على المرأةِ، وتَمشيطُ الشعرِ يَستَلزِمُ أَن يَنزِلَ من الشعرِ شَيءٌ، وهذه المرأةُ إما جاهلةٌ أو ناسيةٌ، وإذا فَعلَ الإنسانُ المحذورَ عن جَهلٍ أو نِسيانٍ؛ فلا إثمَ عليهِ ولا كفارةَ ولا فديةَ؛ لقولِ الله تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦] فقال الله: «قَدْ فَعَلتُ»(١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قوله تَعَالَى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي ٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس.

لكنَّ الشَّيءَ المنكرَ سَفرُها بدونِ مَحرم، وقد تقولُ: إني مع المَحرَمِ في المطارِ حتى رَكِبتُ الطائرة، والمَحرَمُ الثاني يَستَقبِلُني في المطارِ الثاني. فنقولُ: ولو كان هذا، فلا يَحلُّ أن تُسافِرَ وحدَها؛ لأنَّنا لا نَدري فرُبَّما تُغيِّرُ الطائرةُ اتجاهَها لسببٍ منَ الأسبابِ، ورُبَّما لا يأتِي مَحرَمُها الذي قد قرَّرَ أن يستقبِلَها إما لمرضٍ، أو حُدوثِ حادثٍ، أو نومٍ، أو غير ذلك.

فعلى كلِّ حالٍ، نسألُ الله لنا ولها المغفرة، ويجبُ عليها ألا تَعودَ لمثلِ هذا، ولا تَغتَرَّ بعملِ الناسِ، فعَملُ الناسِ لا عبرة به، فالعِبرة بها دَلَّ عليه كتابُ الله وسُنةُ رسولُه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم.

(١٨٢٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمُحرِمِ أَنْ يَغتسِلَ بالصَّابونِ المُعطَّرِ؟

الجَوابُ: الصَّابونُ المُعطَّرُ لا يُعَدُّ طِيبًا؛ لأنَّ رائحتَه ليست رائحةَ طِيبٍ ولكنَّها زَكيَّةٌ كرائحةِ النَّعناعِ وشِبْهِه، وعلى هذا: فيجوزُ للمُحرِمِ أنْ يَغتسِلَ بهذا النَّوعِ مِن الصَّابونِ، ولكنْ كلما قَوِيَت الرَّائحةُ كان الابتعادُ عنه أَوْلى.

(١٨٢٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ استعمالِ المعجونِ والشَّامبو، وغَسلِ اليدِ بالصَّابونِ الَّذي فيه رائحةٌ بعدَ الإحرام؟

الجَوابُ: الظَّاهرُ أَنْ لا شَيءَ فيه، وتَركُه أَوْلي، وإنْ تنظَّفَ به فلا بأسَ.



(١٨٣٠) السُّؤالُ: هل يُؤَثِّرُ الصابونُ والشامبو على المُحرِمِ؟ الجَواك: لا يُؤَثِّر. (١٨٣١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ استخدامُ مليِّنات ومُنعماتِ الأقمشةِ المحتويةِ على رائحةٍ في غَسلِ ثيابِ الإحرامِ للرِّجالِ؟

الجَوابُ: إذا كانت مُجرد نكهةٍ مثل رائحةِ النَّعناعِ ورائحةِ التُّفاحِ فلا بأسَ، أما إذا كان طِيبًا فلا يجوزُ.

(١٨٣٢) السُّوَّالُ: هل يجوزُ لُبْسُ ثيابِ الإحرامِ المغسولةِ من سنواتٍ ومرشوشٍ عليها طِيبٌ؛ إذا أراد الإنسانُ أنْ يلبسَها لعُمْرَةٍ جديدةٍ؟

الجَوَابُ: أمَّا الثِّيابُ المغسولةُ من زمانِ سابقِ فيجوزُ الإحرامُ بها، وإنْ لم تُغسَلْ في الوقتِ الحاضرِ، لكن إذا كان فيها طِيبٌ فلا يجوزُ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الوَرْسُ»(١).

فيجبُ أن يُغسَلَ هذا الثَّوبُ حتَّى تزولَ رائحةُ الطِّيبِ منه.

(١٨٣٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَخصيصِ يومِ عرفةَ بوَضعِ الحِنَّاءِ على اليَدَينِ لغَيرِ الحَاجةِ، لاعتِقادِ أنه يومٌ فَضيلٌ؟

الجَوابُ: لا تَفعَلي؛ لأنَّه لم يَرِد أنه يُسَنُّ وَضعُ الخضابِ في يومِ عرفةَ، أمَّا باقي الأيام فلا بَأسَ، ولكن لا تُبرِزُ المرأةُ يَدَيها ولا قَدَمَيها؛ لأنَّ ذلك يَكون فتنةً.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم (١٥٤٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، رقم (١١٧٧)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِثَهَءَنُهُا.

(١٨٣٤) السُّؤَالُ: ما الحكمُ فيمن أتَى بحصًى من مَكةَ ناسيًا؟ الجواب: يَضعهُ في الأرضِ، وليس عليه شيءٌ.

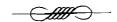
(١٨٣٥) السُّوَّالُ: إذا قصَّرَتِ المرأةُ مِنْ أسفلِ شَعرها ولم تُقَصِّرْ مِنَ الأمامِ في الحجِّ أو العُمرةِ فهل في ذلك بأسٌ، وهل عليها شيءٌ؟

الجَوَابُ: لا بُدَّ أَنْ تُقَصِّرَ مِن كلِّ الجوانبِ، وعليها أَنْ تُقَصِّرَ متى علِمتِ الحُكْمَ.

(١٨٣٦) السُّؤَالُ: بعضُ الحُجَّاجِ يَضعونَ على ملابسِ الإحرامِ لَفْظَ لا إلهَ إلَّا اللهُ عُمَّدٌ رسولُ اللهِ، وصورًا للكعبةِ الشَّريفةِ، ثُمَّ يَذهبونَ إلى أماكنِ قضاءِ الحاجةِ، فأرجو نَصيحتَكَ لهم.

الجَوَابُ: هذا خطأ عظيمٌ وعُلُوٌّ وإهانةٌ للذِّكْرِ والعِياذُ بالله؛ ولذلك نَنصَحُ إخوانَنا المسلمينَ ونقولُ: إنَّ تعظيمَ اللهِ تعالى يكون في القلبِ، وتعظيمَ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم يكون باتِّباعِه، فعلينا ألَّا نتجاوزَ الشَّريعةَ، وكفى بنا فَخْرًا ودِينًا وخُلُقًا أَنْ نفعَلَ ما أُمِرْنا به ونترُكَ ما نُهِينَا عنه.

(١٨٣٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ حجَّتِ العامَ الهاضيَ، وفي يوْمِ عرفةَ حصَلَ لها جَفافٌ في الشَّفتَيْنِ؛ فنزعَتِ الطَّبقةَ الجافَّةَ مِن شفتَيْها، فهل هذا مِن محظوراتِ الإحرامِ؟ الجَوَابُ: ليس هذا مِن محظوراتِ الإحرام.



(١٨٣٨) السُّوَالُ: قرأْتُ في كتابٍ عن الحجِّ أنَّه يُنْهَى عنِ الأكلِ بعدَ الإحرامِ في النُّسُكِ؛ فهل هذا صحيحٌ؟

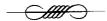
الجَوابُ: لا يصِحُّ هذا إطلاقًا، أتريدُ أنْ يبقى المُحْرِمونَ جياعًا؟! كلُّ شيءٍ يكون مُخالفًا للشَّرع فهو كذِبٌ.

(١٨٣٩) السُّؤالُ: اعتمَرْتُ مِن عامينِ تقريبًا مِن جدَّةَ، ولكنَّ العُمرةَ جاءت فجأةً، وما كان عندي لِباسُ الإحرامِ، واشترَيْتُه مِن أحدِ شوارعِ جدَّةَ بعدَما خرَجْتُ مِن البيتِ مُحْرِمًا؟

الجَوابُ: كان عليك ألَّا تُحْرِمَ حتَّى تحصُلَ على ملابسِ الإحرامِ، أمَّا إذا كنْتَ جاهلًا فاستغفِر الله، ولا تعُدْ لمثل هذه الأشياءِ.

(١٨٤٠) السُّؤَالُ: امرأة تقولُ: طفتُ طوافَ الوداعِ في الفجرِ، وكانَ مَوْعِدُ رحلَتي العصرَ، وبعدَ الطَّوافِ جلسْتُ في الحَرَمِ، وصلَّيتُ الظُّهرَ، وقرأتُ القرآنَ إلى أنْ جاءَ مَوعِدُ الرِّحلةِ، فهلْ هذا فيه هذا شَيءٌ مخالِفٌ؟

الجَوابُ: الطوافُ الأوَّلُ لاغ؛ لأنَّ الواجبَ أنْ يكونَ الطوافُ آخرَ شيءٍ، وهذه المرأةُ مكثَتْ بعدَ الطَّوافِ مدةً طويلةً، فيكونُ طوافُها لاغِيًا، وإذا كانتْ جاهِلةً فأرجو الله تَبَارَكَوَتَعَاكَ أن يَعْفُو عَنْها.



(١٨٤١) السُّؤالُ: طُفْتُ طوافَ الـوَداعِ، ثُمَّ بِتُّ في مَكَّةَ جاهِـلًا بالحُكْمِ. فها العَمَلُ، وَكانَ ذَلِكَ مُنْذُ حوالي أَرْبَعِ سَنَواتِ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على الإنسانِ إذا طافَ طَوافَ الوَداعِ أَنْ يُغادِرَ مكَّةَ مُباشَرَةً، فإنْ تَأَخَّرَ فإنْ كانَ لانتظارِ الرُّكابِ؛ مثلُ أَنْ يكونَ في حافِلَةٍ تَنتَظِرُ الرُّكَابَ فلا بأسَ، ولو بَقِيَتْ ساعةً أو ساعَتَيْنِ أو أكْثَرَ.

وأمَّا إذا قَرَّرَ البقاءَ إلى الصَّباحِ مَثَلًا، فإنَّه إذا أرادَ أَنْ يُسافِرَ فلا بُدَّ أَنْ يُعيدَ الطَّوافَ مَرَّةً ثانِيَةً، لكنْ إن كانَ جاهِلًا فأرْجو ألَّا يكونَ عَلَيْه شَيءٌ؛ لأَنَّه طافَ بِنِيَّةِ الوَداع وتَأَخَّرَ جاهِلًا بذلِكَ، فلا شَيْءَ عَلَيْه.

(١٨٤٢) السُّؤالُ: في طوافِ الـوداعِ كنَّا تسعة أشخاصٍ، وقبلَ الدُّخولِ إلى المَسْجِدِ الحرامِ اتَّفقْنا على مكانٍ نجْتَمِعُ فيه، فدخلْنا إلى المَسْجِدِ وطُفْنا، فخرجْنا واجتمعْنا، فإذا نحن ثمانيةٌ فجَلَسْنا ننتَظِرُ الشَّخْصَ التَّاسعَ ولم يأتِ إلَّا بَعْدَ قُرابَةِ أربعِ ساعاتٍ؛ فها الحكمُ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك، ولو جَلَسْتُمْ يومًا كاملًا، ما دام أنكم تنتظرون رفيقكم، فلعله ضاع أو يبحث عنكم.

(١٨٤٣) السُّوَالُ: امرأةٌ سافرَتْ مِن الرياضِ إلى جدَّةَ لأداءِ العمرَةِ وكانت لابسةً النِّقابَ بالطَّائرةِ، حيثُ قالَ لها ابنُها: إنَّه يجوزُ لها ذلك؛ حيث إنَّ فوقَ النقابِ غطاءً للرَّأسِ، فهل عمرتُها صحيحةٌ؟ وهل يلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: العمرةُ صحيحةٌ، ولكنْ لا يجوزُ للمرأةِ في الإحرامِ أن تنتَقِبَ لا في حجِّ

ولا في عمرةٍ. النِّقابُ محرَّمٌ على المُحرِمةِ بحجٍّ أو عمرةٍ سواءٌ غطَّتُهُ بالغُترَةِ أو لا، ولا يلزَمُها شيءٌ عما مضي؛ لأنَّها لا تدري.

(١٨٤٤) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ فيمَنْ قَتَلَ صيْدًا وهو مُحْرِمٌ؟

الجَوَابُ: قَتْلُ الصَّيدِ في حالِ الإحرامِ مُحَرَّمٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ:
﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴿ [الهائدة: ٩٥]، والنَّبِيُ عَلَيْهِ نَهى عن ذلك أيضًا، وقال: «صيْدُ البَرِّ لكم حلالٌ وأنتم حُرُمٌ ما لم تصيدُوه أو يُصَدْ لكم (١)، ولكنْ إذا قتلَه غيرَ مُتعمِّدٍ؛ كها لو دهسه وهو لا يشعُرُ به، أو طارَتْ حمامةٌ حتَّى اصطدمَتْ بالسَّيَّارةِ فهاتَتْ، أو ما أشبه ذلك ممَّا ليس للإنسانِ فيه قصْدٌ، فإنَّه لا شيءَ عليه، ليس عليه إثمٌ ولا جزاءٌ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَن قَنَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِثَلُ مَا قَنَلَ مِنَ النَّعَدِ ﴾ [الهائدة: ٩٥]، وهكذا جميعُ محظوراتِ الإحرامِ إذا فعَلَها الإنسانُ غيرَ قاصدٍ، بل وهو ناسٍ أو جاهلٌ، فإنَّه لا شيءَ عليه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنا ﴾ فإنَّه لا شيءَ عليه؛ لقولِ اللهِ تَبَالِكَوَتَعَالَ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، «فقال الله تعالى: قدْ فعَلْتُ » (٢).

وبهذه المناسبةِ ينبغي أنْ نعلَم أنَّ فاعلَ محظورٍ مِن محظوراتِ الإحرامِ له حالاتٌ:

الحالُ الأولى: أنْ يكونَ معذورًا بجهْلٍ أو نسيانٍ أو إكراهٍ، فهذا لا شيءَ عليه، لا إثْمَ ولا فِديةَ؛ لقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَآ إِن نَسِينَآ أَوَ أَخْطَأَنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٢)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب لحم الصيد للمحرم، رقم (١٨٥١)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم، رقم (٨٤٦)، من حديث جابر رَضَوَالِلَهُ عَنْدُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه سُبْكَانَهُ وَيَعَالَل لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضَالَقُهُ عَنْهُا.

الثَّانيةُ: أَنْ يفعلَه مُحتاجًا إليه مع العَمْدِ، فهذا لا إثْمَ عليه، ولكنْ عليه ما يترتَّبُ على هذا المحظورِ مِن جزاءِ وفِديةٍ.

الثَّالثةُ: أنْ يفعلَه مُتعمِّدًا غيرَ معذورٍ ولا مُحتاجٍ إليه، فهذا عليه الإثمُ، وعليه ما يترتَّبُ على ذلك المحظورِ مِن جزاءٍ أو فِديةٍ أو غيرِهما.

(١٨٤٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ حجَّتْ وعندما تحلَّلَتْ التَّحَلُّلَ الكاملَ ذهبتْ لطوافِ الوداعِ، حيثُ لَبِسَتْ البُرْقُعَ وعلَيْها غطاءٌ فوقَ هذا البُرْقِعِ، فقالَ لها بعضُ النَّاسِ: إنَّهُ لا يجوزُ لُبْسَ البُرْقُعِ في الحَرَمِ سواءٌ كانتِ المرْأَةُ محرمِةً أو متحلِّلَةً، فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: أمَّا لُبْسُ البُرْقُعِ فَأَرَى أَلَّا تَلْبَسُه؛ لأنَّ البُرْقُعَ فيه شيءٌ مِنَ الجَهالِ ولَفْتِ النَّظَرِ، لا في مَكَّةَ ولا غيرِ مَكَّةَ، وَكَذلِكَ لا نُفْتِي بجوازِ النِّقَابِ؛ لأنَّ النِّساءَ توسَّعْنَ فيه، فإنْ كانَ أصلُه جائزًا، لكنْ توسَّعَ النِّساءُ فيه فامتنعتُ عن الإفتاءِ بجوازِهِ.

(١٨٤٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقول: في عام مضى اعتمَرْتُ في نهار رمضان، وأثناءَ السَّعيِ وقَعَتْ يدي، فلم أجِدْ ماءً، السَّعيِ وقَعَتْ يدي، فلم أجِدْ ماءً، فمسَحْتُه بمِنديلِ مُعَطَّرٍ، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: ما دامت لا تدري فليس عليها شيءٌ.

(١٨٤٧) السُّؤَالُ: امرأة أحرمت للعُمْرَةِ، وجلستْ عند أُختِ زوجِها قبل القيامِ بالعُمْرَةِ، ووضعتْ مَساحيقَ التَّجميلِ على وَجهِها، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: ليس هناك داع إلى وضع مَساحيقِ التَّجميلِ في حالِ الإحرامِ؛ لأنَّهَا مِمنوعةٌ مِن مُعاشرةِ الزَّوْجِ ومُباشرتِه حتَّى تَحِلَّ من إحرامِها.

وليس عليها شيءٌ فيما مضَى، لكن في المستقبَل لا تَفعَل.

(١٨٤٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ المُحرِمَةِ للحجِّ أَنْ تُغيِّرُ ملابِسَها مَتى أرادَتْ ذَلِك؟

الجَوابُ: يجوزُ للمرأةِ المُحْرِمَةِ أَنْ تغيِّرَ مَلابِسَها متى شاءت بِشرْ طِ أَنْ تُغيِّرَها إلى مَلابِسَ تكونُ بها مُتَبَرِّجَةً الى مَلابِسَ تكونُ بها مُتَبَرِّجَةً بالزِّينَةِ؛ لأَنَّ هذا مُحَرَّمٌ في حالِ الإِحْرامِ وعَدَمِه، وكذلك يجوزُ للرَّجُلِ أَنْ يُغيِّرُ لباسَ الإحرامِ إلى لِباسِ إحرامِ آخرَ، فيُغيِّرُ الرِّداءَ إلى رِداءِ آخرَ، والإزارَ إلى إزارِ آخرَ، وهَلُمَّ الإحرامِ إلى لِباسِ إحرامِ آخرَ، فيُغيِّرُ الرِّداءَ إلى رِداءِ آخرَ، والإزارَ إلى إزارِ آخرَ، وهَلُمَّ جَرَّا؛ لِأَنَّهُ لا يَلْزَمُ مَنْ أَحرَمَ بشَيْءٍ أَنْ يَسْتَمِرَّ به على إحرامِه حتَّى يحِلَ، كما يظننُه بعض العامَّةِ يَظننُونَ أَنَّ الرَّجُلَ إذا أَحْرَمَ بشَيْءٍ لا يجوزُ له خلعُه حتَّى يحلَ، الإحرامِ وكذلك المرأةُ، وهذا لَيْسَ بصَحيحٍ، بل يجوزُ للرَّجُلِ والمَرْأَةِ أَنْ يُغيِّرَا ثيابَ الإحرامِ إلى ثيابٍ أخرى تُباحُ في الإحرامِ.

(١٨٤٩) السُّؤالُ: حَجَجتُ منذ عامين، وفي ليلةِ عرفةَ أَجنَبتُ، فخَلَعتُ مَلابِسَ الإِحرامِ واغتَسَلتُ، ثُمَّ أَصبَحتُ ووقَفتُ في عرفاتٍ، فهل علي شيءٌ؟

الجَوابُ: لا، ليسَ عليك شيءٌ، ولا حتَّى نَقصٌ في الإحرام.

(١٨٥٠) السُّؤالُ: مَن تعَمَّد الحَلقَ في جدة، ولم يَحلِق في مكةً، فما عليه؟

الجَوابُ: هذا غَلطٌ، ولا يَعُد.

(١٨٥١) السُّؤَالُ: هل يَلْزَمُ المرأةَ أَنْ تُحْرِمَ بنعلَيْنِ مِثْلَ الرَّجُلِ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمُها؛ لأنَّ المرأةَ يجوز لها أنْ تَلْبَسَ الجوارِبَ والخُفَّيْنِ، وإنَّمَا الممنوعُ عليها هو النِّقابُ والقُفَّازَيْنِ، وأمَّا ما عدا ذلك فتَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ الثِّيابِ والنِّعالِ والجُوارِبِ والحُفَّيْنِ إذا كانتْ مباحةً في الأصْلِ، حتَّى لو ستَرَتِ الكَعبَ.



ا باب الفدية

(١٨٥٢) السُّؤَالُ: جماعةٌ كانوا في أَبْهَا، ونَوَوْا أَنْ يُحرِموا مِنْ يَلَملَم، وعِندَما وصلوا يَلَملَم وجدوا الأماكنَ غيرَ مناسِبةٍ للاغتسالِ؛ فتركوه وتجاوَزوا المِيقاتَ وذهبوا إلى رابغ، وأحرموا مِن رابغ، وأخذوا عُمرتَهم، فهاذا عليهم؟

الجَوَابُ: هؤلاءِ عليهم فِدْيَةٌ، كُلُّ واحدٍ منهم عليه فِدْيَةٌ يذبَحُها في مكَّةَ، ويوزِّعُها على الفقراءِ، ومَن كان فقيرًا فلا شيءَ عليه.

(١٨٥٣) السُّؤالُ: هلِ يُجْزِئُ الرَّمْيُ يومَ ثلاثَ عشرَ بعدَ المغربِ بعدَ غُروبِ الشَّمس؟

الجَوابُ: لا يُجْزِئُ ولا يَنْفَعُ. وعليه شاةٌ يَذبَحُها في مكَّةَ ويُوزِّعُها على الفقراءِ.

(١٨٥٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ حجَّتْ منذُ عِشرينَ سَنةً، ولكنَّها لم تَطُفْ طوافَ الوداعِ لمَرضِها، وهي الآنَ كبيرةٌ في السِّنِّ؛ فهاذا يلزَمُ هذا المرأة؟

الجَوابُ: عليها فديةٌ يعني شاة تُذبَحُ في مكَّةَ وتُوزَّعُ على الفُقراءِ، سواءٌ شاةٌ أو خروفٌ.

(١٨٥٥) السُّؤَالُ: أَحدُ الحُجَّاجِ انتهى مِنَ الحجِّ ولم يطُفْ طوافَ الوَداعِ، والآنَ يريد أَنْ يطوفَ طوافَ الوَداع.

الجَوَابُ: الآنَ استقرَّ عليه الدَّمُ على كلامِ العلماءِ، فيجب عليه أنْ يَذبحَ فِديةً في مكَّةَ، ويُوزِّعَها على الفقراءِ، هكذا قال العلماءُ.

(١٨٥٦) السُّوَّالُ: مَن لَم يَصِلْ مُزدَلْفَةَ إِلَّا بَعدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَاذَا عليه؟ الْجُوابُ: مَن لَم يَصِلْ إِلَى مُزدَلْفَةَ إِلَّا بَعدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فقد فاته الوُقوفُ، أي: فاته المبيتُ في مُزدَلْفَةَ، ويجِبُ عليه دمٌ يذبَحُه في مكَّةَ ويُوزِّعُه على الفُقراءِ، لكنْ لو قَدِمَ مُزدَلْفَةَ مُبكِّرًا – أي: معَ طُلُوعِ الْفَجْر – وأدرَكَ صلاةَ الْفَجْرِ في الوقْتِ الَّذي صلَّاها فيه رسولُ الله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، فإنّه لا شيءَ عليه؛ لِظاهِرِ حديثِ عُروةَ ابنِ مُضَرِّسٍ رَضَيُلِللهُ عَنْهُ، الَّذي قال فيه النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «مَنْ شَهِدَ صَلاتَنا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ فَقَدْ صَلَّاتَنا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَتَهُ» (۱).

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٥)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، رقم (١٩٥٠)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، رقم (٨٩١)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، رقم (٢٠٤١)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب من أتى عرفة، قبل الفجر، رقم (٢٠١٦)، من حديث عروة بن مضرس رَحْوَلِللَّهُ عَنْهُ.

(١٨٥٧) السُّؤَالُ: ماذا يجِبُ على مَن ترَكَ المبيتَ بالمُزدلفةِ؟

الجَوابُ: المبيتُ في مُزدلفةَ مِن واجِباتِ الحجِّ، والقاعِدةُ عندَ الفُقهاءِ: أنَّ واجِباتِ الحجِّ، والقاعِدةُ عندَ الفُقهاءِ: أنَّ واجِباتِ الحجِّ يصِحُّ الحجُّ بدونِها، ولكن يجِبُ على تاركِها دمٌ يذبَحُه في مكَّةَ، ويُوزِّعُه على الفُقراءِ، فإنْ كان غيرَ مُتعمِّدٍ فعليه الدَّمُ، على الفُقراءِ، فإنْ كان غيرَ مُتعمِّدٍ فعليه الدَّمُ، وليس عليه إثمٌ.

(١٨٥٨) السُّؤَالُ: أنا ذهبْتُ إلى الحجِّ ولم أستطِعِ المَبيتَ في مِنَى؛ لأَنَّني كنْتُ سائِقَ سيَّارةٍ تابعةٍ لبعضِ الحَجيجِ؛ فمررْتُ بمِنَّى مرورًا مِنَ السَّاعةِ التَّاسعةِ حتَّى الحاديةَ عشْرَةَ، ولكنِّي لم أستطِع المَبيتَ بها.

الجَوَابُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَذبَحَ فِدْيَةً فِي مكَّةَ وتوزِّعَ على الفقراءِ فافْعَلْ، وإِنْ لم تفعَلْ فلا حَرَجَ.

(١٨٥٩) السُّؤالُ: امرأةٌ حَجَّت قبْلَ خُسِ سنواتٍ وكانت مُتمتِّعةً، وعندما أدَّتِ العُمرةَ لم تقُصَّ مِن شعْرِها، ورجَعَت إلى بيتِها، فقال لها أخوها: قُصِّي الآنَ؛ فهل يلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: عليها فديةٌ تُذْبَحُ في مكَّةَ وتُوزَّعُ على الفُقراءِ؛ لأنَّها تركت واجبًا مِن واجباتِ العُمرةِ.

وقد ذكرَ أهْلُ العلْمِ: أنَّ مَن ترَكَ واجبًا مِن واجباتِ العُمرةِ أو الحجِّ، فعُمرتُه صحيحةٌ وحَجُّه صحيحٌ، لكنْ عليه أنْ يذبَحَ فِديةً عَمَّا ترَكَ؛ شاةً تُذْبَحُ في مكَّةَ وتُوزَّعُ على الفُقراءِ.

(١٨٦٠) السُّؤالُ: حَجَجتُ مِن حوالي سَنتَيْنِ، وعِندما كُنْتُ أَرْمي جَمْرةَ العَقَبَةِ الثَّانيةِ أُصبْتُ في رِجْلي، وبعدَما رَميْتُ وانتهَيْتُ مِنها تركتُ طوافَ الوداع، وذهبْتُ إلى الثَّانيةِ أُصبْتُ في رِجْلي، وبعدَما رَميْتُ وانتهَيْتُ مِنها مُناكَ فقالَ لي: اذْهَبْ واعمَلْ عُمرةً بَيْتِي، فسألْتُ قاضِيًا في إحْدى البلادِ التي كُنْتُ فيها هُناكَ فقالَ لي: اذْهَبْ واعمَلْ عُمرَةً أخرى، وتذْهَبُ للحَرَم، وبعدَ ذلك تطوفُ طوافَ الوداع؛ فذهبْتُ بعد ذلك وعمِلْتُ عُمْرَةً، وطُفتُ طوافَ الوداع؛ فذهبْتُ بعد ذلك وعمِلْتُ عُمْرَةً، وطُفتُ طوافَ الوداع بعدَها بفَتْرَةٍ؛ فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: الَّذي أفتاك بَلِّغْهُ أَنَّ هذه الفَتْوى خطأ، وأمَّا أنتَ فيلزَمُكَ إذا أَمْكَنَكَ أَنْ تَذْبَحَ فِدْيَةً فِي مَكَّةَ وتوزِّعَها على الفُقَراءِ، أو تُوكِّلَ أَحَدًا يَذْبَحُ لَكَ؛ لأنَّ طوافَ الوداعِ واجبٌ، والعلماءُ يقولون: إنَّ الواجبَ يُذْبَحُ بَدَلًا عنه فِديةٌ في مكَّةَ توزَّعُ على الفقراءِ.

(١٨٦١) السُّوَالُ: امرأة حَجَّت وكانت مَريضَةً، ولم تَطُفْ طوافَ الوَداعِ، فهاذا يَلْزَمُها؟

الجَوابُ: عليها أَنْ تَذْبَحَ فِدْيةً فِي مَكَّةَ وتوزِّعَها على الفُقراءِ؛ لأنَّها تركَتْ واجبًا مِن واجباتِ الحَجِّ فعلَيْه فِدْيَةٌ على ما نَصَّ فقهاؤنا رَحَهُمُ اللَّهُ فإنْ لم تَجِدْ فلا شَيْءَ علَيْها.

(١٨٦٢) السُّؤالُ: قمتُ بأداءِ الحَجِّ مَعَ زَوْجَتِي مِنْ خَسْ سنواتٍ، فدَفَعْنا مِنْ مُزْدَلِفَةَ بعْدَ السَّاعَةِ الثَّانيةَ عَشْرةَ لَيْلًا، فهل يجوزُ هذا؟

الجواب: الذي مَضى ليس عَلَيْكَ فِيهِ شَيْءٌ.



(١٨٦٣) السُّؤالُ: رميتُ عَنْ زوجَتِي الجَمَراتِ في ثاني يومٍ وثالثِ يومٍ؛ لأنَّها لَم تستَطِعْ أَنْ تذهَبَ نَها الحُكْمُ؟ لَم تستَطِعْ أَنْ تذهَبَ لَيْلًا، فَهَا الحُكْمُ؟

الجَوابُ: أرى أنَّهُ مِنْ بابِ الاحتياطِ أَنْ تَذبَحوا شاةً في مَكَّةَ أَوْ خَروفًا تُوزِّعُونَهُ على الفُقَراءِ، سواءٌ ذهبْتُم أَنْتُمْ أَوْ وَكَّلْتُم مَنْ تعرفُونَه هُناكَ وتَثِقُونَ بِهِ.

(١٨٦٤) السُّؤَالُ: امرأةُ تقولُ: حَجَّتْ في سنةٍ منَ السَّنواتِ، وقال لها أخوها: سَأَرْجُم عنكِ وعن الوالدةِ. وهذا في اليومِ الحادي عشرَ، وكذلك في اليومِ الثَّاني عشرَ رجَم عن والديما وعنها. فهل يَجوزُ له ذلك؟ وما حُكْمُ حجِّهما؟

الجَوَابُ: أولًا: لا يُعَبَّرُ بالرَّجمِ عن رمي الجَمَراتِ، فلا تقولُ: رجمتُ. بمعنى رميتُ؛ لأنَّ الرَّجمَ إنَّما هو للزَّاني إذا زَنَى وهو ثَيِّبُ، فإنَّه يُرجَمُ، والجَمَراتُ لا تُرْجَمُ، وإنَّمَ الله عليه وعلى آلِه وسلَّم. فهذه الكلمةُ أودُّ وإنَّمَ بالأحجارِ اتِّباعًا لسنَّةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم. فهذه الكلمةُ أودُّ من إخواني أن يَمسَحوها من رؤوسِهم، وألَّا يعبِّروا عن رمي الجمراتِ بالرَّجمِ أبدًا، ولا يَصِحُّ هذا، وكلُّ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك فإنَّما تنصُّ على رَميِ الجَمَراتِ. هذه واحدة.

ثانيًا: إذا رمَى إنسانٌ عن آخرَ، وهو قادرٌ على أن يرميَ بنفسِه، فهذا لا فائدةَ فيه، ووجودُه كالعدمِ، وعلى مَن وكَّلَ بلا عذرٍ أن يذبَحَ فديةً في مكَّةَ يوزِّعها على الفقراءِ.

وإن كانتِ السَّائلةُ لم تستطع لمرضٍ فلا بأسَ.

(١٨٦٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ حجَّت وهي صغيرةٌ مَعَ أهلِها ولَم تَطُفْ طوافَ الوَداعِ، فَهاذا يَلْزَمُها؟ الجَوابُ: إذا كانت صَغِيرَةً لَم تَبْلُغْ فإنَّه لا يلزمُها شيءٌ، أما إذا كانتِ قد بَلَغَتْ فقد تَركت واجِبًا فعَلَيْها عِنْدَ أهلِ العِلْمِ أن تَذْبَح فِدْيةً في مَكَّةَ، وتُوزِّعَها على الفُقَراءِ، ولها أنْ تُوكِّل مَنْ يقومُ بذلِكَ في مَكَّةَ.

(١٨٦٦) السُّؤَالُ: امرأة حَجَّتْ مرَّتَيْنِ ولَم تَرْمِ جَمْرَةَ العَقَبَةِ، وقَدْ فَدَتْ، فهاذا يلزَمُها في ذلك؟

الجَوابُ: ما دامت قد ذَبَحَتْ فديةً عَنْ ترْكِها رَمْيَ جَمَةِ العقبة في السَّنتَيْن - ويَلْزَمُها فِدْيتانِ: فِدْيَةٌ عَنِ السَّنَةِ الأُولى وَفِدْيَةٌ عَنِ السَّنَةِ الثَّانية - ما دامَتْ قامت بهذا فَلَيْسَ عَلَيْها شَيْءٌ؛ لأنَّها جَبَرَتْ هذا الواجِبَ بالفِدْيَةِ الَّتي ذَبَحَتْها.

(١٨٦٧) السُّوَالُ: والِدَي حجَّت مُنذُ عشرِ سَنواتٍ ولم تُقَصِّر، ثُمَّ حَجَّت بعد ذلك مَرَّتين، ولم تُقَصِّر أيضًا، وقد ماتَت -رَجِمَها الله- فهاذا يَلزَمُ الورثة؟

الجَوابُ: إذا كانت خَلَّفَت مالًا بَعدَ مَوتِها وَجبَ على ورَثَتِها أَن يَذبَحوا ثلاثَ فداءٍ في مكةً ويُوزِّعوها على الفُقراءِ، عن كلِّ سَنةٍ تَركَت فيها التَّقصيرَ فديةٌ.

أمَّا إذا كانت لم تُخلِّف شيئًا؛ فإن تطوَّعوا وذَبَحوا الفِداءَ عنها في مكةَ ووزَّعوها على الفُقراءِ، فَهُم على خَيرٍ، وإن لم يَفعَلوا فأرجوا ألَّا يَكونَ على الميِّتةِ إثمٌ؛ لأنَّها جاهِلةٌ.

(١٨٦٨) السُّؤالُ: ذَهَبْتُ أنا وعائلتي إلى مكَّةَ واعتمَرْنا، ولكنْ أهلي مِن الأولادِ والبناتِ ما قَصَّروا شعرَهم، ورجَعْنا إلى بلدِنا، وخلَعْنا لِباسَ الإحرام؛ فهاذا نعمَلُ؟

الجَوابُ: يقصُّونَ الآن، وليس عليهم شَيءٌ.

(١٨٦٩) السُّوَالُ: اعتمرْتُ ولم أكنْ أعلَم عن المناسكِ شيئًا كثيرًا، فسعَيْتُ في عُمرتي بين الصَّفا والمروةِ أربعةَ عشَرَ شوطًا؛ لأنَّي اعتبَرْتُ الذَّهابَ والإيابَ شوطًا وحدًا، وعندما قمْتُ بتَقصيرِ شَعْري لم أقصِّرْ كاملَ الشَّعرِ إنَّما أخذْتُ شُعيراتٍ فقطْ؛ فهاذا عليَّ؟ وهل أعودُ مَرَّةً ثانيةً وأقصِّرُ شعري؟

الجَوابُ: بالنِّسبةِ للسَّعيِ فليس فيه شيءٌ؛ لأنَّك جاهلٌ. وأمَّا التَّقصيرُ فإذا كنْتَ قادرًا على أنْ تذبَحَ فِديةً في مكَّةَ وتوزِّعَها على الفُقراءِ، فافْعَلْ. وأمَّا أنْ تعودَ مَرَّةً ثانيةً وتُقصِّرَ الشَّعرَ، فلا.

(١٨٧٠) السُّؤالُ: نحن من المدينةِ وخَرجنا مِنها وقد نَوينا العُمرةَ، وقلنا: نَمُرُّ على جدةَ أولًا وتَركنا مُرورَنا بالميقاتِ، وبَعدَ وُصولِنا جدةَ قيلَ لنا: يَلزَمُكُم الرُّجوعُ إلى الميقاتِ للإِحرامِ؛ فذَهَبنا إلى السَّيلِ فأحرَمنا، ثُمَّ انطَلَقنا للعُمرةِ، فهل علينا شيءٌ؟

الجَوابُ: نعم عَليكُم، فكان الواجِبُ أن تَرجِعوا وتُحرِموا من ميقاتِ أهلِ المدينةِ، فمَن كان مِنكُم قادِرًا فعَليهِ أن يَذبَحَ فِديةً في مَكةَ تُوزَّعُ على الفُقراءِ، سَواءٌ ذَهبَ هو أو وَكَّلَ من يَثِقُ به، ومن لم يَكُن قادِرًا فليسَ عليه شيءٌ.

(١٨٧١) السُّؤَالُ: في طَوافِ الوَداعِ طُفنا من المَسعى؛ لأنَّه أَسرَعُ، فهاذا عَلينا؟ الجَوابُ: عَليكُم ذَبحُ فديةٍ في مكةَ عن كلِّ واحِدٍ، وتوزَّع على الفُقراءِ.

(١٨٧٢) السُّؤالُ: مُنذُ خمسِ سنواتٍ في طَوافِ الوداعِ أصِبتُ بإِسهالٍ شَديدٍ، فكان ينتَقِضُ وُضوئي، فأَذهَبُ لأتوضَّأ ثُمَّ أبدأُ من حيث انتَهيتُ، فهل يَصِتُّ الطوافُ؟

الجَوابُ: الطوافُ لَا يَصحُّ، واعلَم أَنَّ طَوافَ الودَاع إذا تَركتَه بدونِ تَعَمُّدٍ؛ فتَذبَحُ فديةً بمكة (شاة) وتُوزِّعها على الفُقراءِ، وأمَّا الحِجُّ فصَحيحٌ والعمرةُ صحيحةٌ.

(١٨٧٣) السُّوَّالُ: أَحدُ الحجاجِ رَمى جمرةَ العَقبةِ يومَ العيدِ من الناحيةِ الشرقيةِ، في ذلك؟

الجَوابُ: إذا كان يَغلِب على ظنّه أن الحَصى وقَعَ في الحوضِ فذاك، وإلّا فَعليه فِديةٌ يَذبَحُها بمكة ويُوزِّعُها على الفُقراءِ، فإن أخَّرَ الفدية لعُذرٍ من عدمِ القدرةِ على الذّهابِ لمكة مثلًا فلا بَأْسَ، ومتى قدر فليَفعَل، والأولى أن يُباشِرها بنَفسِه أو بوكيلِه الخاصِّ.

(١٨٧٤) السُّوَالُ: هل في العُمرةِ طَوافُ وَداعٍ؟ وما حُكمُ من تَركَه جاهِـلًا يحُكمه؟

الجَوابُ: إذا سافَرَ بعدَ انتِهاءِ عُمرتِه مُباشرةً فلا وَداعَ عليه، وإن تَأَخَّر في مكةَ وجَبَ عليه طَوافُ الوَداع.

وإن تَركَه مُقَلِّدًا لمن يُفتي بأنَّه لا وَداعَ على المعتَمِرِ فلا شيءَ عليه، وأَرَى أنه مِن الاحتِياطِ أن يَذبَحَ فِديةً في مَكةَ ويُوزِّعُها على الفُقراءِ جَزاءَ تَركِ الواجِبِ.



(١٨٧٥) السُّوَالُ: امرأة كانت تُؤدِّي عمرةً فابتدأتِ الطَّوافَ مِن الحَجَرِ الأسوَدِ، ولكنَّها في أثناءِ الطَّوافِ دخَلَتْ في حِجْرِ إسهاعيلَ، فها الحكمُ؟

الجَوابُ: أحدُ الأشواطِ ناقصٌ، وهو الشَّوطُ الَّذي دخَلَتْ فيه مع الجِجْر، والآن هي مُحْرِمةٌ، وما في ذِمَّتي في ذِمَّتِها الآنَ، لا بُدَّ أَنْ تتجنَّبَ جميعَ محظوراتِ الإحرامِ حتَّى تُنهِي عُمرَتَها؛ تطوفُ وتسعى وتُقصِّرُ وترجِعُ لبلدِها.

(١٨٧٦) السُّؤالُ: حَجَجْتُ مُتَمَتِّعًا، ولكنَّني لم أَنْحَرْ، ولم أُقَصِّرْ، ولم أَحْلِقْ، في ذلك؟

الجَوابُ: أمَّا الهديُ فإنَّ عليه الَهْديَ، يَقضيه الآنَ، يَذبَحُه في مكَّةَ ويأكُل منه ويتصدَّق منه، وأمَّا الحلقُ أو التَّقصيرُ فإنَّه يجبُ عليه عندَ أهلِ العلمِ فديةٌ، حيثُ ترَك واجبًا من واجباتِ الحجِّ، لكِنْ هذه الفديةُ لا يأكُل منها شيئًا؛ لأنَّهَا كفَّارةُ، والكفَّارةُ لا يأكُل منها شيئًا؛ لأنَّهَا كفَّارةُ، والكفَّارةُ لا يأكُل منها شيئًا.

(١٨٧٧) السُّوَالُ: امرأة ذَهَبَتْ إلى العُمْرَةِ ولم تأخُذْ شيئًا مِنْ شَعْرها قَبْلَ الإِحْرام؟

الجَوابُ: لا يَضُرُّها ذلك شيئًا؛ لأنَّ أَخْذَ الشَّعْرِ والظُّفرِ والإبِطِ والعانَةِ عِنْدَ الإَحرامِ ليْسَ بسُنَّةٍ إلَّا لمن كانَ عِندَهُ شَعْرٌ طويلٌ وأظفارٌ طويلَةٌ فيأخُذُها سواءٌ عند الإحرام أو عندَ غيرِ الإحرام.

وعلى كُلِّ حالٍ حتَّى على قولِ بعضِ العلماءِ: إنَّه سُنَّةٌ، فلَيْسَ بوَاجِبٍ، فإنْ فَعَلهُ الإِنسانُ فخَيْرٌ، وإنْ لم يَفْعَلهُ فلا شَيْءَ عَلَيْه.

🥌 | باب صفة الحج والعمرة

(١٨٧٨) السُّؤَالُ: ما المَشروعُ في حقِّ الحاجِّ أو المُعتمِرِ إذا وصلَ إلى البيتِ الحرام؟

الجَوابُ: المشروعُ في حَقِّه أَنْ يَستحضِرَ بَقَلِيهِ أَنَّه وصَلَ إِلَى بيتِ اللهِ الَّذي قال الله تَعَالَى فيه: ﴿وَطَهِرَ بَيْتِيَ لِلطَّآلِفِينِ وَالْقَآلِمِينِ وَالرَّحِيِّعِ السَّجُودِ ﴾ [الحج:٢٦]، وأَنَّه مُقبِلٌ على عِبادةٍ مِن أفضلِ العِباداتِ وهي الطَّوافُ بالبيتِ، فإذا دخلَ المسجِدَ قال: باسمِ اللهِ، والسَّلامُ على رسولِ اللهِ، اللهمَّ اغفِرْ لي ذُنوبي، وافتَحْ لي أبوابَ رَحتِك. ثمَّ يتَّجِهُ إلى الحجرِ الأسودِ فيستَلِمُه - أي: يمسَحُه - بيدِه اليُمني، ويُقبِّلُه إِنْ تيسَرَ له، فإنْ لم يتيسَّرِ استلَمه بيدِه اليُمني وقبَّلَ يدَه، فإنْ لم يتيسَّرُ أشار إليه. ويقولُ عندَ ابتداءِ الطَّوافِ: باسمِ اللهِ، والله أكبرُ، اللهمَّ إيانًا بك، وتَصديقًا بكتابِك، ووَفاءً بعَهدِك، واتّباعًا لسُنَةِ نَبيِّك محمَّدٍ ﷺ. ثمَّ يذكُرُ الله تَعالى ويَدْعو بها شاء في طَوافِه.. إلى آخرِه.

فإذا استلَم الحجَرَ وذكرَ الله تعالى بالذّكرِ الواردِ، فإنّه يَبعَلُ الكَعبةَ عن يَسارِه ويَطوفُ سَبعةَ أشواطِ، ابتداءً مِن الحجَرِ وانتهاءً بالحجَرِ، وفي الأشواطِ الثّلاثةِ الأُولى يرمُلُ الرَّجُلُ، أي: يُسْرِعُ المشيّ دونَ أنْ يمُدَّ الخُطي، بل يُسْرِعُ المَشْيَ وخُطاه على المُعتادِ، ويَضْطَبعُ في جميع الطّوافِ، أي: يجعَلَ وَسْطَ رِدائِه تحتَ إبطِه الأيمنِ، وطَرَفيه على كَتِفِه الأيسرِ، وإذا مَرَّ بالرُّكنِ اليهاني استلَمه، أي: مسَحَه بيدِه اليُمني إنْ تيسَر، وإلَّا فلا يشيرُ إليه؛ لعدَم وُرودِ ذلك عن النَّبيِّ عَيْقُ ويقولُ بينَ الرُّكنِ اليهاني والحجرِ الأسودِ: ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حَسَنةً، وفي الآخرةِ حَسَنةً، وقِنا عَذابَ النَّارِ. فإنْ فرَغَ منها قبْلَ أنْ يُعاذِي الحجرَ كرَّرَها مَرَّةً ثانيةً وثالثةً. أمَّا في بَقيَّةِ الطَّوافِ فيَدْعو بها أحَبَّ، ليس هناك مُعيَّنٌ سِوى ما ذَكرْتُه فيها بينَ الرُّكنِ اليهانيِّ والحجرِ الأسودِ.

وأمَّا ما في أيدي كثيرٍ مِن النَّاسِ مُن كُتيِّاتٍ كُتِبَ فيها: دُعاءُ الشَّوطِ الأوَّلِ، دُعاءُ الشَّوطِ الأَوَّلِ، دُعاءُ الشَّوطِ الثَّالثِ. فإنَّ ذلك بِدعةٌ يَنْبغي للإنسانِ تجنُّبُه.

ثمَّ إن فيه محظورًا آخرَ، وهو: أنَّ قارئَ هذا الدُّعاءِ يقرَؤُه وهو لا يعرِفُ معناه في غالِب الأحيانِ.

ثمَّ إِنَّ فيه محظورًا ثالثًا، وهو: أنَّه إذا كان المَطافُ مُزْدجًا، فإنَّ الدُّعاءَ يَنْتهي قَبْلَ انتهاءِ الشَّوطِ، فتجِدُ بعض الطَّائفينَ ساكتًا لا يَدْعو؛ لأنَّه انْتَهى دُعاءُ الشَّوطِ على حسَبِ ما خطَّطَه، ورُبَّها يكونُ مُسرِعًا والمَطافُ واسِعًا، فيَنْتهي الشَّوطُ قَبْلَ انتهاءِ الدُّعاءِ فيقطَعُه، ولو لم يكُنْ في هذا الدُّعاءِ الَّذي يَخُصُّ كلَّ شَوطٍ بدُعاءٍ مُعيَّنٍ إلَّا أنَّه الدُّعاءِ فيقطَعُه، ولو لم يكُنْ في هذا الدُّعاءِ الَّذي يَخُصُّ كلَّ شَوطٍ بدُعاءٍ مُعيَّنٍ إلَّا أنَّه بِدعةٌ لم يَرِدْ عن النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لكان كافيًا في تحذيرِ المَرْءِ مِن الدُّعاء به.

(١٨٧٩) السُّؤَالُ: ما صفةُ إحرامِ المرأةِ؟ وهل لها لباسٌ معيَّنٌ تَلْبَسُه في الإحرامِ؟

الجَوَابُ: إحرامُ المرأةِ ليس له صفةٌ خاصَّةٌ، بل تَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ اللِّباسِ، بأيِّ لونٍ كان، إلَّا أنَّها لا تتبرَّجُ بالزِّينةِ، ولا تَلْبَسُ مِنَ الثِّيابِ ما يَلْفِتُ نظرَ الرِّجالِ إليها.

ثُمَّ هاهُنا تنبيهُ للرِّجالِ والنِّساءِ، وهو أنَّه يجوز للمُحْرِمِ أَنْ يُغَيِّرُ ثيابَ الإحرامِ الَّتي عليه، إمَّا لوَسَخٍ أو نجاسةٍ، أو لغيرِ ذلك، وأمَّا ظنُّ بعضِ العامَّةِ أَنَّ الإنسانَ لا يُغيِّرُ ثيابَ إحرامِه، فإنَّه لا أصْلَ له، بل نقول: للمُحْرِمِ أَنْ يُغيِّرَ إحرامَه لأيِّ سبب كان، أو لغيرِ سبب، لكنْ لا يَلْبَسُ إلَّا ما يجوز لُبْسُه في الإحرامِ، فلا يَلْبَسُ الرَّجُلُ إلَّا إزارًا ورداءً، والمرأةُ تَلْبَسُ ما شاءَتْ، غيرَ أنَّها لا تتبرَّجُ بالزِّينةِ.

(۱۸۸۰) السُّؤالُ: ما صِفةُ التَّلبيةِ؟ وما معناها؟ ومتى يبدأ وقْتُها؟ ومتى ينتهي؟ الجَوَابُ: صِفةُ التَّلبيةِ أَنْ يقولَ: «لَبَيْكَ اللَّهمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لا شريكَ لك لَبَيْكَ، إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ لك والمُلكَ، لا شريكَ لك»، وإنْ زاد: «لَبَيْكَ إلهَ الحقِّ»، أو زاد: «لَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ، والخيرُ في يدَيْكَ، والرَّغباءُ إليك والعملُ»، فإنَّ ذلك لا بأسَ به، والمحفوظُ مِن تلبيةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم في حجَّةِ الوَداعِ هو الأوَّلُ؛ أي: «لَبَيْكَ مِن تلبيةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم في حجَّةِ الوَداعِ هو الأوَّلُ؛ أي: «لَبَيْكَ اللَّهمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ، لَبَيْكَ، إنَّ الحمدَ والنَّعمةَ لك والمُلكَ، لا شريكَ لك البَيْكَ، إنَّ الحمدَ والنَّعمةَ لك والمُلكَ، لا شريكَ لك الله عليه عديثِ جابِر بنِ عبدِاللهِ رَعَالِلهُ عَالَهُا اللهُ عليه وعلى أله حديثِ جابِر بنِ عبدِاللهِ رَعَالِيَهُ عَنْهُا (۱).

أمّا معنى التّابيةِ: فمعنى «أبَيْكَ» أي: إجابةً لك بعد إجابةٍ؛ وذلك لأنّ الله تعالى فرضَ على عبادِه الحبّ وأوجبه عليهم، فأنت تقول: «لَبَيْكَ»؛ أي: أجبْتُكَ يا ربّ إلى ما فرَضْتَ عليّ. وأمّا قولُ: «اللّهمّ» فمعناه: يا الله. وأمّا قولُ: «لَبَيْكَ لا شريكَ لك» فالمعنى: الإخلاصُ التّامُّ لله عَزَيْجَلّ؛ أي: إنّني لا أُشرِكُ بك أحدًا في هذه التّلبيةِ، بل فالمعنى: الإخلاصُ التّامُّ لله عَزَيْجَلً؛ أي: إنّني لا أُشرِكُ بك أحدًا في هذه التّلبيةِ، بل ألبّي خلِصًا لك، لا أُريد بذلك جاهًا، ولا أريد بذلك شرَفًا دُنيويًّا، ولا أريد بذلك مالًا، ولا أريد بذلك الإخلاصُ لل أريد بذلك أنْ يمد حَني النّاسُ بأنّي حجَجْتُ أو اعتمرْتُ، وإنّا ذلك الإخلاصُ لوجْهِك لا شريكَ لك. «إنّ الحمد والنّعمة لك»، هذا اعترافٌ لله عَزَقِجَلَّ بأنّ الحمد وهو وصْفُ الله تعالى بصفاتِ الكهالِ، مع محبّتِه وتعظيمِه – لله وحدَه، وكذلك النّعمةُ حوهي الإفضالُ والعطاءُ – لله وحدَه؛ فها في النّاسِ مِن نعمةٍ فمِنَ الله عَزَقِجَلَ، كها قال حوهي الإفضالُ والعطاءُ – لله وحدَه؛ فها في النّاسِ مِن نعمةٍ فمِنَ الله عَزَقِجَلَ، كها قال تعلى: ﴿ وَمَا يِكُمْ مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ الله عَرَفَهُ النّعمةُ الّتي تُجزِها.

ويقول مع ذلك: «لَبَيْكَ عُمرةً» إنْ كان في عُمرةٍ، أو: «لَبَيْكَ حجَّا» إنْ كان في حجِّ، أو: «لَبَيْكَ عُمرةً وحجًّا» إنْ كان قارِنًا.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي علي ، رقم (١٢١٨).

وأمَّا متى تَبتدِئ؛ فإنَّ مِنَ العلماءِ مَن قال: تَبتدِئ إذا شَرَعَ في الإحرام؛ أي: عِندَ نَيَّةِ الدُّخولِ في النُّسُكِ، سواءٌ ركِبَ سيَّارتَه أو لم يركَبْ، وقال بعضُ العلماءِ: الأفضلُ ألَّا يُمِلَّ حتَّى يركَبْ، وأنْ الصَّلاةِ إنْ أَهَلَّ مِن حينِ أَنْ ينتهي مِنَ الصَّلاةِ إنْ كان في وقتِ صلاةٍ فلا بأسَ، وإنْ لم يُمِلَّ حتَّى يركَبَ فلا بأسَ؛ فالأمْرُ في هذا واسعٌ إنْ شاء الله.

(١٨٨١) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الإقامةِ بِمِنَّى يومَ الثَّامِنِ والمَبيتِ بها ليلةَ عرفة؟

الجَوابُ: الصَّحيحُ أَنَّ حُكمَه سُنَّةُ مؤكَّدةٌ؛ لفعلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ الْ وقولِه: «لِتَأْخُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ» (()) ولكِن لو تَركَه الإنسانُ فإنَّه لا شيءَ عليه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «الحَجُّ عَرَفَةُ» (()) فَمَن جاء قبل طلوعِ الفجرِ يومَ النَّحرِ فقد أدركَه؛ ولأَنَّ عُرْوَةَ بنَ مُضَرِّسٍ لم يَذْكُرْ للنبيِّ عَلَيْهُ أَنَّه أقام في مِنَى يومَ الثَّامنِ وليلةَ التَّاسعِ، وإنَّما ذكر له الوقوفَ فقطْ، فقال له النَّبيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ كَانَ وَقَفَ قَبْلُ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثَهُ ().

⁽١) كما أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة، رقم (١٢٩٧)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٩)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، رقم (١٩٤٩)، والترمذي: كتاب الحج، باب فيمن أدرك الإمام بجمع، رقم (٨٨٩)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب فرض الوقوف بعرفة، رقم (٢٠١٥)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر، رقم (٣٠١٥)، من حديث عبد الرحمن بن يعمر وَهُوَاللَّهُ عَنهُ.

⁽٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٥)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، رقم (١٩٥٠)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، رقم (٨٩١)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، رقم (٢٠٤١)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب من أتى عرفة، قبل الفجر، رقم (٢٠١٦)، من حديث عروة بن مضرس رَحِيَاللَهُ عَنْهُ.

قد يُقالُ: لعلَّ عُرْوَةَ بنَ مُضَرِّسٍ لم يَقْدَمْ مكَّةَ إلَّا في اليومِ التَّاسِعِ، ولم يتمكَّنْ منَ الله الذِّهابِ إلى مِنَى. فيُقالُ: العِبرةُ بعمومِ اللَّفْظِ، لا بِخُصُوصِ السَّببِ، والنبيُّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم أطلقَ وقال: «وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا»، ولم يذكرِ المَبيتَ في مِنَى ليلةَ التَّاسِع، ولا الإقامةَ فيها يومَ الثَّامنِ.

(١٨٨٢) السُّؤَالُ: ما حُكُمُ الإقامةِ بمِنَّى في اليوْمِ الثَّامنِ مِن ذي الحِجَّةِ والمَبيتِ فيها ليلةَ عرفةَ؟

الجَوَابُ: السُّنَةُ أَنْ يُحرِمَ الإنسانُ بالحَجِّ ضحى اليوْمِ النَّامنِ، ويَمكُثَ في مِنَى، ويُصلِّيَ بها الظُّهرَ والعصرَ والمغربَ والعِشاءَ والفَجرَ، وفي صَبيحةِ ذلك اليوْم -وهو يومُ عرفةَ - يَتوجَّهُ إلى عرفةَ مِن مِنَى، فينزِلُ بنَمِرةَ إنْ تيسَّرَ له، وإلَّا واصَلَ السَّيرَ إلى عرفةَ، فينزِلُ بها فيُصلِّي بها الظُّهرَ والعصرَ جَمْعًا وقَصْرًا على التَّقديم، وينبغي أنْ يستمِعَ إلى خُطبةِ الخطيبِ يوْمَ عرفةَ إنْ أمكنَ أنْ يذهبَ إلى المسجِدِ ويُصلِّي هناك فهو خيرٌ، وإنْ لم يفعَلْ ففي الإذاعةِ -والحمدُ للهِ-اليوْمَ ما يُغني عَنِ الذَّهابِ إلى المسجِدِ، فيفتَحُ الرَّاديو على الإذاعةِ ويستمِعُ إلى خُطبةِ الإمامِ، وأمَّا الصَّلاةُ فلا يُصلِّي خَلْفَ الإمامِ، ولكنْ يُصلِّي بأصحابِه في مُخيَّمِهِمْ.

(١٨٨٣) السُّؤالُ: ما مَعنَى الوُقوفِ بعرفة؟

الجَوابُ: الوُقوفُ هو أن تَمكُثَ بعرفةَ، سواءٌ كنتَ واقِفًا أو قاعِدًا أو مُضطَجِعًا، ولا يُشتَرطُ الوُقوفُ.

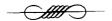


(١٨٨٤) السُّؤَالُ: ما الَّذي يُشرَعُ للحاجِّ في موقِفِ عرفة؟

الجَوَابُ: المشروعُ للحاجِّ يوْمَ عرفةَ أَنْ يُصلِّيَ بها الظُّهرَ والعصرَ ركعتَيْنِ ركعتَيْنِ جمعَ تقديمٍ، ثُمَّ يتفرَّغَ للدُّعاءِ والذِّكرِ من ذلك الوقتِ إلى غروبِ الشَّمسِ، وَلْيَكُنْ فِي هذه الحالِ مستقبِلَ القِبلةِ ولو كان الجبلُ خلْفَ ظَهْرِه.

وليس مِنَ السُّنَةِ أَنْ يذهبَ إلى الجبلِ كما يفعلُه بعضُ النَّاسِ الَّذينَ يذهبونَ إلى الجبلِ، فيقِفونَ هنالك بُرْهَةً مِنَ الزَّمنِ، ثُمَّ يعودون إلى أماكنِهم؛ وذلك لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم وقف هناك خلْفَ الجبلِ مِنَ النَّاحيةِ الشَّرقيَّةِ، وقال: «وقفْتُ ههُنا، وعرفةُ كلُّها موقِفُ »(۱)، وهذا يُشعِرُ بأنَّه لا يُندَبُ للمرءِ أنْ يأتي إلى هذا المكانِ الَّذي وقف فيه النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم ما دام قَدِ اتَّخَذ له موقفًا معينًا مِن عرفة، أمَّا لو كان يُريدُ أنْ يقِفَ في المكانِ الَّذي وقف فيه النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، فيذهبَ إليه ويبقى هنالك إلى أنْ تغرُبَ الشَّمسُ، لكان هذا خيرًا؛ وعلى آلِه وسلَّم، فيذهبَ إليه ويبقى هنالك إلى أنْ تغرُبَ الشَّمسُ، لكان هذا خيرًا؛ لأنَّه يُشابِهُ فِعلَ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ فيكونُ أفضلَ مِن غيرِه، ولكنْ إذا كان الإنسانُ قَدِ اتَّخَذَ موضعًا معينًا مِن عرفةَ فإنَّه يقِفُ فيه حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ، إذا كان الإنسانُ قدِ اتَّخَذَ موضعًا معينًا مِن عرفة فإنَّه يقِفُ فيه حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ،

وينبغي له في هذا اليوْمِ أَنْ يجتهِدَ ويُلِحَّ في الدُّعاءِ، ولا سِيَّما في آخِرِ النَّهارِ، حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ.



(١٨٨٥) السُّؤَالُ: متى يبدأُ وقتُ الوقوفِ بعرفةَ؟ ومتى يَنتهي؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، رقم (١٢١٨/ ١٤٩)، من حديث جابر رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: يَنتهي وقتُ الوقوفِ بطلوعِ الفَجرِ يوْمَ النَّحرِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن أَدرَكَ –يَعني عرفة – قبلَ أنْ يطلُعَ الفَجرُ –يَعني مِن يوْم النَّحرِ – فقدْ أدرَكَ »(١).

وأما ابتداؤهُ فقيلَ: إنّه يَبتدئ مِن زوالِ الشَّمسِ في اليوْمِ التَّاسعِ، وقيلَ: يَبتدئ مِن طُلوعِ الفَجرِ في اليوْمِ التَّاسعِ، وجمهورُ العلماءِ على القولِ الأوَّلِ؛ أي: أنَّه يبتدئ مِن زوالِ الشَّمسِ في اليوْمِ التَّاسعِ، ويَنبني على ذلك ما لو وقف الإنسانُ في عرفة قبلَ زوالِ الشَّمسِ، ثُمَّ انصرَف منها قبلَ الزَّوالِ فحجُّهُ صحيحٌ على قولِ مَن يرى أنَّ الوقوفُ الوقوفُ يبتدئ مِن طلوعِ الفَجرِ، وغيرُ صحيحٍ على قولِ مَن يرى أنَّه لا يبتدئ الوقوفُ إلاَّ مِن زوالِ الشَّمسِ؛ ولهذا ينبغي للإنسانِ –أو يتعيَّنَ على الإنسانِ –أنْ يحتاطَ، وألَّا يكونَ وقوفُه إلَّا بعدَ زوالِ الشَّمسِ.

(١٨٨٦) السُّؤَالُ: ماذا يَجِبُ على مَنِ انصرَفَ مِن عرفةَ قبلَ غروبِ الشَّمسِ؟

الجَوَابُ: الواجبُ على الحَاجِّ أَنْ يَبقى في عرفةَ حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم وقف هناك حتَّى غرَبَتِ الشَّمسُ وتيقَّنَ غروبَها، وقال: «لِتَأْخُذوا عنِّي مناسِككم»(٢)؛ ولأَنَّ في بقائِه حتَّى تغرُبَ الشَّمسُ مُحَالَفةً لَهَدْيِ المشركينَ؛ فإنَّ المشركينَ كانوا يَنصرِ فونَ مِن عرفةَ قبلَ أَنْ تغرُبَ الشَّمسُ.

وقد ذكرَ أهلُ العِلمِ أنَّ البقاءَ في عرفةَ إلى غروبِ الشَّمسِ مِن واجباتِ الحجِّ، وأنَّ الواجبَ يجِبُ في تَرْكِه دَمٌ؛ وعلى هذا فمَنْ دفَعَ مِن عرفةَ قبلَ أنْ تغرُبَ الشَّمسُ

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ٣٠٩)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، رقم (١٩٤٩)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٧٥)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب فرض الوقوف بعرفة، رقم (٣٠١٥)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب من أتى عرفة، قبل الفجر، رقم (٣٠١٥)، من حديث عبد الرحمن بن يعمر رَحِيَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة، رقم (١٢٩٧)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنهُ.

فحجُّهُ صحيحٌ، ولكنْ عليه دَمٌ، يذبَحُه في مكَّةَ، ويُوزِّعُه على الفقراءِ.

(١٨٨٧) السُّؤَالُ: هل لكم مِن نصيحةٍ للحُجَّاجِ في يوْمِ عرفةَ؟

الجَوَابُ: أُحِبُّ أَنْ أَقُولَ لإخواني المسلمينَ: إِنَّ عليهم أَنْ يَتأكَّدُوا مِن حُدُودِ عرفة بَانَّ بعضَ النَّاسِ يَنزِلُ قبلَ أَنْ يَصِلَ إلى حدودِ عرفة -أي: قبلَ أَنْ يدخُلَ في عرفة -، ومعلومٌ أَنَّ مَن نزَلَ هناك حتَّى غرَبَتِ الشَّمسُ، ثُمَّ انصرَفَ ولم يدخُلْ في عرفة، فحجُّهُ سيكونُ غيرَ صحيحٍ، ولا تبرأُ به الذِّمَّةُ إذا كان واجبًا، ولا تحصُلُ به السُّنَةُ إذا كان تطوُّعًا.

فعلى الإنسانِ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِن حدودِ عرفةَ، وقد بُيِّنَتْ حدودُها -والحمْدُ للهِبعلاماتٍ ظاهرةٍ رفيعةٍ، ولكنْ بعضُ النَّاسِ يتهاوَنُ ويُقَصِّرُ ويَخْلُدُ إلى الرَّاحةِ، فلا يُحِبُّ
أَنْ يُزاحِمَ في الدُّخولِ إلى عرفةَ، وهذا غَلَطٌ أَنْ يُخسَرَ الإنسانُ حجَّهُ مِن أَجْلِ تَعَبِ يسيرِ
لا يَضُرُّهُ، ويحصُلُ به زيادةُ الثَّوابِ والأَجْرِ؛ لأنَّ الأَجْرَ على قَدْرِ المشقَّةِ.

(١٨٨٨) السُّؤَالُ: ما الَّذي يُشْرَعُ للحاجِّ في المُزدلفةِ؟

الجَوابُ: إذا غرَبَتِ الشَّمسُ مِن يومِ عرفَةَ دفَعَ الإنسانُ إلى مُزدلفةَ، مُلبَّيًا مُعَظِّمًا للهِ عَنَّقَ مَل اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم دفَعَ عَزَقَ مَل اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم دفَعَ مِن عرفَةَ وقد شنقَ لِناقتِه القَصواءِ زِمامَها، حتَّى إنَّ رأْسَها لَيُصيبُ مَوْرِكَ رَحْلِه، وهو يقول: أيَّما النَّاسُ، السَّكينةَ السَّكينةَ. ولكنَّه إذا وجَدَ فجْوةً نصَّ – أي: أسرَعَ السَّيرَ – وإذا أتى حبْلًا مِن الحبالِ – أي: مرتفعًا – أرخى للنَّاقةِ قليلًا حتَّى تصعَدَ (١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَيَحَالِلُهُ عَنْهُ.

فإذا وصَلَ الإنسانُ إلى مُزدلفةَ فإنّه يُبادِرُ أوّلَ ما يصِلُ إليها بالصّلاةِ صلاةِ المغربِ، وصلاةِ العشاءِ وصلاةُ العشاءِ تكونُ مقصورةً، ثمّ بعد هذا يضطجعُ حتّى يطلُعَ الفجْرُ.

وأمَّا الوتْرُ فإنَّه يُوتِرُ إنْ شاء قبلَ أنْ ينامَ، وإنْ شاء إذا قام في آخِرِ اللَّيلِ قبلَ طُلوعِ الفَجْرِ.

فإذا طلَعَ الفجْرُ صلَّى الفجْرَ مُبكِّرًا، لكن لا بدَّ أن يتيقَّنَ أنَّ الفجْرَ قد طلَعَ، أو يغلِبَ على ظنِّه غلبة ظنِّ قويةً، ولْيحذَرْ مِن سَرَعانِ النَّاسِ الَّذين يُؤذِّنونَ للفجْرِ ليلةَ مُزدلفة قبلَ طُلُوعِه، ولْيحرِصْ على التَّحرِّي في الاتِّجاهِ إلى القِبلةِ؛ لأنَّ الوقتَ اللهَ مُزدلفة قبلَ طُلُوعِه، ولْيحرِصْ على التَّحرِّي في الاتِّجاهِ إلى القِبلةِ؛ لأنَّ الوقتَ اللهَ معروف للهُ عمروف ليلا، وتكونُ الأنوارُ مُضيئةً، ولا يتمكَّنُ الإنسانُ مِن معرفةِ القِبلةِ إلا بعد تحرِّ شديدٍ، فإذا طلَعَ الفجرُ صلَّى الفجرَ.

ثمَّ تفرَّغَ بعد ذلك للذِّكرِ والدُّعاءِ، فإنْ تيسَّرَ له أنْ يكونَ عند المَشعَرِ الحرامِ كما فعَلَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه فعَلَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وإلَّا ففي مكانِه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمْعٌ كُلهَا مَوْقِفٌ» (۱)، فيستقبِلُ القِبلةَ، ويرفَعُ يدَيْه، ويدعو الله تعالى بها أحَبَّ مِن خيري الدُّنيا والآخرةِ.

فإذا أسفَرَ جدًّا دفَعَ مِن مُزدلفةَ إلى مِنَى قبلَ أَنْ تطلُعَ الشَّمسُ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم دفَعَ قبلَ أَنْ تطلُعَ الشَّمسُ^(۱)، وكان في ذلك مخالفةٌ للمشركينَ النَّدين لا يدفَعونَ مِن مُزدلفةَ إلَّا إذا طلعَتِ الشَّمسُ، ومِن أقوالِهم السَّائرةِ: (أشرِقْ تَبِيرْ كَيْما نُغيرْ).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، رقم (١٢١٨/ ١٤٩)، من حديث جابر رَصَاللَهُعَنهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وإذا كان الإنسانُ ضعيفًا يخشى مِن المُزاحمةِ الشَّديدةِ عند رمْي جمرةِ العقبةِ، وكذلك النِّساءُ، فإنَّه لا حرَجَ أنْ يدفَعَ في آخرِ اللَّيلِ؛ حتَّى يتمكَّنَ مِن الرَّميِ بلا مشقَّةِ النِّساءُ، فإنَّه لا حرَجَ أنْ يدفَعَ في آخرِ اللَّيلِ؛ حتَّى يتمكَّنَ مِن الرَّميِ بلا مشقَّةِ النِّحامِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم رخَّصَ للظُّعنِ وللضَّعفةِ مِن أهلِه أنْ يتقدَّموا في آخرِ اللَّيلِ^(۱)، حتَّى يرموا جمرةَ العقبةِ قبلَ أن يأتِيَ النَّاسُ، فيَحْطِموهم بالزِّحام.

ومِن المعلومِ في هذه الأزمنةِ أنَّه يكونُ زحامٌ شديدٌ عند تأخيرِ رمْيِ الجمرةِ إلى ما بعد طُلوعِ الشَّمسِ، فإذا تقدَّمَ النَّاسُ الَّذين معهم النِّساءُ ومعهم الضِّعافُ، ورَمَوا قبلَ الفجرِ، كان هذا ممَّا رخَّصَ فيه النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وكان هذا أسلَم مِن الخطرِ، وكان هذا أقربَ إلى الطُّمأنينةِ عند الرَّمْي.

(١٨٨٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المَبيتِ بالمُزْ دَلِفَةِ؟ ومتى يَبدأُ وقْتُه؟ ومتى يَنتهي؟

الجَوَابُ: المَبيتُ في المُزْدَلِفَةِ واجبٌ على القولِ الصَّحيحِ مِن أقوالِ العلماءِ، ومِن العلماءِ، ومِن العلماءِ مَن قال: إنَّه رُكنٌ لا يَتِمُّ الحجُّ إلَّا به.

ويَبتدِئُ وقْتُه مِن بعْدِ الوُقوفِ بعرفة؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَفَضَتُم مِنْ عَرَفَاتِ فَأَذَ كُرُوا اللهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٨]؛ ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم إنَّها وَقَفَ في مُزدلِفة بعْدَ أَنْ وقَفَ بعرفة (٢)، فإذا وصَلَ إلى مُزدلِفة بعدَ الدَّفْعِ مِن عرفة صلَّى بها -مِن حِينِ أَنْ يَصِلَ - المغربَ والعِشاءَ جَمْعًا وقَصْرًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حتَّى يطلُعَ الفَجرُ، وليس في هذه اللَّيلةِ تَهجُدُّ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَيَا اللهِ لمَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليل، رقم (١٦٧٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، رقم (١٢٩٥)، من حديث ابن عمر رَحِحَالِيَّهُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء، رقم (١٣٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة، رقم (١٢٨)، من حديث أسامة بن زيد رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ.

يفعَلهُ، لكنْ فيها وترٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان لا يَدَعُ الوترَ حَضَرًا ولا سَفَرًا (١٠).

فإذا طَلَعَ الفَجرُ صلَّى الفَجرَ، وصلَّى سُنَّةَ الفَجرِ قَبْلَها؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان لا يَدَعُها حَضَرًا ولا سَفَرًا (٢)، فإذا صلَّى الفَجرَ بَقِيَ يدعو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إلى أَنْ يُسْفِرَ جِدًّا، ثُمَّ دَفَعَ إلى مِنَّى.

وللضَّعفاء والنِّساء أنْ يَدْفَعُوا مِن مُزدلِفة في آخِرِ اللَّيلِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ أَذِنَ لهم في الدَّفْع مِن مُزدلِفة في آخِرِ اللَّيلِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ أَذْفَعُ إذا غاب الدَّفْع مِن مُزدلِفة في آخِرِ اللَّيلِ^(٢)، وكانَتْ أسماءُ بنتُ أبي بَكْرٍ رَحَوَاللَّهُ عَنْ اللَّيلِ ثُلْثَاهُ. وكذلك مَن القَمرُ^(١)، وهو لا يَغيبُ في اللَّيلةِ العاشرةِ إلَّا بعْدَ أنْ يَمضيَ مِنَ اللَّيلِ ثُلْثَاهُ. وكذلك مَن كان مُصاحِبًا لهؤ لاءِ الضُّعفاءِ والنِّساءِ فلهُ أنْ يَدْفَعَ معهم في آخِرِ اللَّيلِ.

فإذا دَفَعَ الإنسانُ مِن مُزدلِفة سواءٌ حِينَ الإسفارِ أو في الوقتِ المُرخَّصِ فيه يبدأ حيثُ وُصولُه إلى مِنَى برَمْيِ جَمْرةِ العَقَبَةِ قَبْلَ كُلِّ شيءٍ، حتَّى لو رماها قبلَ الفَجرِ فلا حَرَجَ عليه؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم إنَّها أَذِنَ لِمَنْ أَذِنَ له مِنَ النِّساءِ والضَّعفاءِ مِن أَجْلِ أَنْ يَرموا قبلَ حَطْمَةِ النَّاسِ^(٥)، ولا يَلْزَمُهم الانتِظارُ إلى طُلوع

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠)، من حديث ابن عمر رَجَوَاللَّهُ عَنْهَا، قال: «كان النبي ﷺ يصلى في السفر على راحلته...، إلا الفرائض، ويوتر على راحلته» واللفظ للبخاري.

⁽٢) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٧٤٥٧)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا قالت: «كان يصلي ويدع، ولكن لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر، في سفر ولا حضر، ولا صحة ولا سقم».

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليل، رقم (١٦٧٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، رقم (١٢٩٥)، من حديث ابن عمر رَسَحَالِلَهُعَنْهَا.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليل، رقم (١٦٧٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، رقم (١٢٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليل، رقم (١٦٨١)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، رقم (١٢٩٠)، من حديث عائشة رَضَاً الله عَنْ قالت: «نزلنا

الشَّمسِ؛ لأَنَنا لو أَلْزَمْناهم الانتِظارَ إلى طُلوعِ الشَّمسِ لم يكُنْ هُناك فائدةٌ مِن دَفْعِهم في آخِرِ اللَّيلِ، وأمَّا ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيًّا أَنَّه قال: «لا تَرْموا حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ»(۱)، ففي صِحَّتِه عَنِ النَّبِيِّ يَظِيُّ نَظَرٌ.

(١٨٩٠) السُّؤَالُ: نرجو بيانَ الأعمالِ المشروعةِ للحاجِّ يوْمَ عيدِ النَّحْرِ، وهل يجِبُ فيها التَّرتيبُ؟

الجَوَابُ: الأعمالُ المشروعةُ للحاجِّ يوْمَ النَّحْرِ إذا وصَلَ إلى مِنِّى هي: أوَّلَا: رمْيُ جَمْرةِ العَقَبةِ، ثُمَّ ذَبْحُ الهَدْيِ، ثُمَّ الحَلْقُ أَوِ التَّقصيرُ، ثُمَّ الطَّوافُ بالبيتِ، والسَّعْيُ بين الصَّفا والمروةِ، فهذه خمسةُ أشياءَ مُرتَّبةٌ على ما ذكرْنَا: الرَّمْيُ، والنَّحْرُ، والسَّعْيُ، وإن قدَّمَ بعضها على بعضِ فلا حَرَجَ؛ لأنَّ والحَلْقُ أَوِ التَّقصيرُ، والطَّوافُ، والسَّعْيُ، وإن قدَّمَ بعضها على بعضِ فلا حَرَجَ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان يُسْأَلُ يوْمَ العيدِ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ فيقول: «افعَلْ ولا حَرَجَ» يدُلُّ على أنَّ التَّرتيبَ ليس بواجبٍ؛ لأنَّه لو كان واجبًا لَقال عَلَيْوَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ: لا حَرَجَ، ولا تَعُدْ. كما قال لأبي بَكْرَةَ رَصَيُلِسَهُ عَنْهُ حِينَ أَسرَعَ في الدُّخولِ إلى الصَّلاةِ وركَعَ قبلَ أنْ يصِلَ إلى الصَّفِّ، فقال له النَّبيُّ يَالِيَّةِ: «افعَلْ «زادَكَ الله حِرْصًا ولا تَعُدْ» أن التَّقديمِ والتَّأخيرِ في أنْساكِ يوْمِ العيدِ: «افعَلْ «زادَكَ الله حِرْصًا ولا تَعُدْ» أنه ولما قال في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في أنساكِ يوْمِ العيدِ: «افعَلْ «زادَكَ الله حِرْصًا ولا تَعُدْ» أنه ولما قال في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في أنساكِ يوْمِ العيدِ: «افعَلْ «زادَكَ الله حِرْصًا ولا تَعُدْ» أنه ولما قال في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في أنساكِ يوْمِ العيدِ: «افعَلْ

المزدلفة فاستأذنت النبي ﷺ سودة، أن تدفع قبل حطمة الناس، وكانت امرأة بطيئة، فأذن لها...».

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ٢٣٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع، رقم (١٩٤٠)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل، رقم (٨٩٣)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس، رقم (٣٠٦٤)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب من تقدم من جمع لرمي الجهار، رقم (٣٠٢٥)، من حديث ابن عباس رَحَيَّلِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، رقم (٨٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، رقم (٢٠١٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (٧٨٣).

ولا حَرَجَ» -و «افعَلْ» فعْلُ أمْرٍ للمُستقَبلِ- دلَّ ذلك على أنَّه لا يُشترَطُ التَّرتيبُ بين هذه الأَنْساكِ، وأنَّ الإنسانَ في حِلٍّ مِن تقديمِ بعضِها على بعضٍ.

وبناءً على ذلك لو أنَّ الإنسانَ ذهبَ مِن مُزدلِفةَ إلى مكَّةَ وطاف وسعى ثُمَّ خرَجَ الله مِنَّى ورَمَى ونحَرَ وحَلَقَ فلا حَرَجَ عليه، ولو أنَّه رمى ثُمَّ نزل إلى مكَّةَ وطاف وسعى فلا حَرَجَ عليه، ولو أنَّه رمى ثُمَّ حَلَقَ أو قَصَّرَ ثم نحَرَ فلا حَرَجَ عليه، ولو أنَّه حين فلا حَرَجَ عليه، فكُلُّ هذا جائزٌ والحمدُ للهِ، وصَلَ إلى مكَّةَ قدَّمَ السَّعْيَ على الطَّوافِ فلا حَرَجَ عليه، فكُلُّ هذا جائزٌ والحمدُ للهِ، وهذا مِن نعمةِ اللهِ عَرَقِجَلَ في التَّيسيرِ على العِبادِ أنْ كان التَّرتيبُ بين هذه الأشياءِ ليس بواجبٍ؛ حتَّى يكونَ النَّاسُ في فُسْحَةٍ، فهذا يذهبُ للرَّمْي، وهذا يذهب للنَّحْرِ، وهذا يذهب للطَّوافِ، ويَحتلِفُ النَّاسُ في فُسْحَةٍ، فهذا يذهبُ للرَّمْي، وهذا يذهب للنَّحْرِ، وهذا يذهب للطَّوافِ، ويَحتلِفُ النَّاسُ فيا يُؤدُّونَه مِن هذه الأَنْسَاكِ؛ ليكونَ ذلك أوسَعَ لهم وأيسَرَ.

(١٨٩١) السُّؤَالُ: هل يلزَمُ التَّرتيبُ في أعمالِ يومِ العيدِ؟

الجَوابُ: أولًا: قبلَ الإجابةِ على هذا السُّؤالِ يجِبُ أَنْ نعرِفَ ما هي أعمالُ يومِ العيدِ، فنقولُ:

أعمالُ يومِ العيدِ خمسةٌ؛ الأوَّلُ: رمْيُ جمرةِ العقبةِ، والتَّاني: النَّحرُ، والتَّالثُ: الحلْقُ أو كان أو كان أو كان مُتَمتِّعًا، أو كان قارنًا، أو مُفْردًا ولم يكُنْ سعى مع طوافِ القُدوم.

هذه الخمسةُ تُرتَّبُ على هذا التَّرتيب؛ فيبدَأُ أُولًا برمْي جمرةِ العقبةِ، ثمَّ بالنَّحرِ، ثمَّ بالطَّوافِ، ثمَّ بالسَّعيِ، وإنْ قدَّمَ بعضَها على بعضٍ فلا حرَجَ عليه في ذلك؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيَةٍ وقَفَ يومَ النَّحرِ، وجعَلوا يسأَلونه في التَّقديمِ والتَّأخيرِ،

فَمَا سُئِلَ عَن شَيْءٍ قُدِّمَ وَلا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ» (١)، وهذا مِن تَيسيرِ اللهِ عَرَجَهَ عَلَى عِبادِه؛ حتَّى يتفرَّقَ النَّاسُ في هذه الأنساكِ الخمسة؛ منهم مَن يرمي، ومنهم مَن يطوفُ، ومنهم مَن يسعى، ومنهم مَن يحلِقُ أو يُقَصِّرُ، ومنهم مَن ينحَرُ، فلا يجتَمِعون على نُسُكٍ واحدٍ منها، فيحصُلُ لهم الزِّحامُ والضِّيقُ والضَّنكُ.

وعلى هذا: فلو أنَّ الإنسانَ دفَعَ مِن مُزدلفة، ونزَلَ إلى مكَّة، وطاف وسعى، ثمَّ خرَجَ فرمى، فلا حرَجَ عليه، ولو أنَّه وصَلَ إلى مِنَى وقد طلَعَتِ الشَّمسُ، فذبَحَ قبلَ أنْ يرمِي، فلا حرَجَ عليه، ولو أنَّه رمى، ثمَّ حلَقَ أو قصَّرَ قبلَ أنْ ينحَرَ، فلا حرَجَ عليه، ولو أنَّه رمى، ثمَّ حلَقَ أو قصَّرَ قبلَ أنْ ينحَرَ، فلا حرَجَ عليه، ولو أنَّه سعى قبلَ أنْ يطوف، فلا حرَجَ عليه؛ لأنَّ التَّرتيبَ بين هذه الأفعالِ الخمسةِ سُنَّةٌ وليس بواجبِ.

(١٨٩٢) السُّؤالُ: نودُّ أنْ نستفسرَ عن حُكْمِ المَبيتِ بِمِنَّى ليلةَ الحادي عشرَ والثَّاني عشرَ من ذي الحجَّةِ.

الجَوابُ: المبيتُ في منَّى ليلةَ الحادي عشرَ والثَّاني عشَرَ واجبٌ من واجباتِ الحجِّ، ولا يجوزُ للحاجِّ أنْ يُخِلَّ به.

والسُّنَّةُ أن يبقَى الحاجُّ في منَّى ليلًا ونهارًا اقتداءً برسولِ اللهِ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم (١)، لكن ما يفعله بعضُ النَّاسِ اليومَ من كونِه يأتي إلى مِنَّى في اللَّيلِ ويذهَبُ إلى بيتِه في النَّهارِ، فإنَّ هذا حجُّ ناقصٌ لا شكَّ؛ وإنْ كان مجزِئًا لكنَّه ناقِصٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، رقم (٨٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، رقم (١٣٠٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَجَوَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) كما أُخرجه أحمد (٦/ ٩٠)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، رقم (١٩٧٣)، من حديث عائشة ويَخَلَقُهُ عَنْهَا.

وبعضُ النَّاسِ يقولُ: أفعلُ هذا لأنَّه أريحُ لي، فيُقالُ: فِعلُك السُّنَّةَ خيرٌ لك، فأنتَ قد أتيتَ إلى هذا المكانِ تعبُّدًا للهِ تَبَارَكَوَقَعَالَى ليسَ تَرَفُّهًا ولا تَنَزُّهًا، بل إنَّها أتيتَ للعبادةِ، وإذا كنتَ أتيتَ للعبادةِ فافعلُها كها فعَلَها النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم واصبِرْ نفسَك، فإنها هما يومانِ فقطْ.

فصارَ المَبيتُ واجبًا والبقاءُ ليلًا ونهارًا هو الأفضلَ والأكملَ والأتبعَ لرسولِ اللهِ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم.

(١٨٩٣) السُّؤالُ: يَستفسِرُ كثيرٌ منَ الإخوةِ عنِ الشَّخصِ الَّذي لم يجدُ مكانًا بِمِنَّى؛ ماذا يفعَلُ؟

الجَوابُ: إذا بحَث في كلِّ مِنَى ولم يجدْ مكانًا فلا حرجَ عليه أنْ ينزلَ حيثُ تَنتهي الخيامُ، بمعنى يَبني خيمتَه عندَ آخِرِ خيمةٍ؛ لأنَّ هذا مُنتهَى قُدرتِه، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللهُ مَا اللهُ تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللهَ مَا اللهُ تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللهَ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَن العبدِ ترْكَه؛ لأنَّ كونَه والأرصفة؛ فإنَّ هذا فيه مشقَّةٌ، فنرجو الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أن يعفو عن العبدِ ترْكَه؛ لأنَّ كونَه ينتقِلُ بِرَحْلِه إلى الأرصفةِ فهذا مَشَقَّةٌ لا شكَّ فيها، وكونَه ينتقِلُ بنفسِه ويُبقِي مَتاعَه في خيمتِه فإنه والحالُ كذلك يكونُ قَلِقًا بالنِّسبةِ لمتاعِه.

على كلِّ حالٍ متى بحَث الإنسانُ بحثًا دقيقًا في مِنًى كلِها ولم يجدْ مكانًا فله أن ينزلَ حيثُ تَنتهي الخيامُ، ولا إثمَ عليه ولا فِديةَ؛ لأنَّ المبيتَ في مثلِ هذه الحالِ يَسقُطُ للعجزِ عنه، لكنَّه لا يَسقُطُ سُقوطًا تامَّا؛ بمعنى أنْ نقولَ: إنَّ الإنسانَ في هذه الحالِ له أن يبيتَ في أيِّ مكانٍ شاءَ، بل نقولُ: لا بدَّ أن يكونَ متَّصلًا بالحجيج، فلا بدَّ أن يكونَ

مكانُه متَّصلًا بأمكنةِ الحجيجِ، كما قلنا في الرَّجلِ الَّذي يأتي إلى المسجدِ فيجدُ المسجدَ قد امتلاً: إنَّه يصلِّى خارجَه حيثُ كانَتِ الصُّفوفُ متَّصلةً.

(١٨٩٤) السُّؤالُ: سَمِعنا بِصدورِ فَتوى بِجوازِ المبيتِ في غيرِ منَّى إذا كانت الخِيامُ متصلةً، فهل هذا صَحيحٌ؟ وإذا كانت مُخَيَّاتُ الحَملاتِ الخاصةِ تَبعُد عن مُحَيَّاتِ الحكومةِ حَوالي كيلو فهل تُعتبَر مُتَّصِلةً بها؟

الجَوابُ: نَعم، إذا لم يَجِد مَكانًا يَصِحُّ، وإذا كان هناكَ أَماكِنُ فلا يَجوزُ أن تَخرُجَ عن منى.

أما مَسافةُ كيلو فلا أَرَى أنَّها متَّصِلةٌ، فمتى أَمكَنَ الاتِّصالُ وَجَبَ.

(١٨٩٥) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للحجِّ هل يُشتَرطُ في المبيتِ في مِنَى بدايةُ وقتٍ محدَّدٍ أم لا؟ علمًا بأنَّنا نعملُ في مكَّة في محكَّرتٍ تجاريَّةٍ، ولا نذهَبُ للمبيتِ إلَّا بعدَ السَّاعةِ الحاديةَ عشرَ.

الجَوابُ: إذا بَقيتَ في مِنَّى معظمَ اللَّيلِ كفى، وبدايةُ اللَّيلِ من غروبِ الشَّمسِ، فينظر؛ هل الوقتُ الَّذي قبلَ الحاديةَ عشرةَ أكثرُ أو الَّذي بقِيَ هو الأكثرُ. إذا كان الَّذي بقِيَ هو الأكثرُ فلا بأسَ.

(١٨٩٦) السُّؤَالُ: ما هو المُلتزَمُ؟ وهل ورَدَ في فضْلِه شيءٌ؟

الجَوابُ: المُلتزَمُ ما بين الحَجَرِ الأسودِ وبابِ الكعبةِ، وقد ورَدَ عنِ الصَّحابةِ رَخَوَابُ: المُلتزَمُ ما بين الحَجَرِ الأسودِ وبابِ الكعبةِ؛ بأنْ يضَعَ الرَّجلُ صدْرَه وخَدَّه رَخِوَالِيَّهُ عَنْهُمْ أُنَّهُم كانوا يلتزِمونَ بهذا المكانِ مِن الكعبةِ؛ بأنْ يضَعَ الرَّجلُ صدْرَه وخَدَّه

على جِدارِ الكعبةِ، ويمُدَّ يدَيْه، ويدْعُو الله تَبَارَكَوَتِعَالَ، لكنْ هَذا في وقتِنا الحاضِرِ فيه مَشقَّةٌ على الإنسانِ، وعلى الطَّائفينَ؛ لأنَّنا نراهم يزدجمونَ ازدحامًا مُوحِشًا، ويُضيِّقونَ على الطَّائفينَ، ومعلومٌ أنَّ الشَّيءَ المُستحبَّ الثَّابتَ استحبابُه إذا ترتَّبَ عليه أذيةٌ فإنَّه يُتْرَكُ؛ خوفًا مِن الأذى.

وأضرِبُ لَكَ مثلًا بالرَّجلِ في حالِ الصَّلاةِ ينْبَغي له إذا سجَدَ أَنْ يُجافِي عضُدَيْه عن جَنْبَيْه، ولكنْ إذا كان في الصَّفِّ فإنَّه لو جافى عضُدَيْه عن جَنْبَيْه، لآذى مَن يُصَلِّي إلى جانبِه، فنقولُ له في هذه الحالِ: لا تُجافِ عضُدَيْك عن جَنْبَيْك؛ لأَنَّك تُؤْذي غيرَك.

وكذلك لو فُرِضَ أنَّه لو تورَّكَ في التَّشهُّدِ الأخيرِ مِن الصَّلاةِ الثُّلاثيَّةِ أو الرُّباعيَّةِ، آذى مَن كان إلى جنْبِه، فإنَّنا نقولُ له: لا تتورَّكْ فتُؤْذِيَه.

وإذا علِمَ الله تعالى مِن نيَّةِ العبْدِ أنَّه لولا الهانِعُ لفعَلَ، فإنَّنا نرجو أنَّ الله تعالى يُثيبُه على ما تركه مِن أَجْل الأذيَّةِ.

(۱۸۹۷) السُّوَالُ: ما حُكْمُ الوُقوفِ في المُلتزَمِ للدُّعاءِ والتَّعلَّقِ بأستارِ الكعبةِ؟

الجَوابُ: التَّعلُّقُ بأستارِ الكعبةِ ليس بمشروع وليس بسُنَّةٍ، ومَسحُ جميع أركانِ الكعبةِ ليس بمَشروع وليس بسُنَّةٍ، بل إنَّ مُعاويةَ رَضَيَّلِللهُ عَنهُ ليَّا كان يمسَحُ جميع الأركانِ الكعبةِ ليس بمَشروع وليس بسُنَّةٍ، بل إنَّ مُعاويةً رَضَالِللهُ عَنهُ ليًا كان يمسَحُ جميع الأركانِ أنكرَ عليه عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ رَضَالِللهُ عَنْهُ، فقال له مُعاويةُ: ليس شَيءٌ مِن البيتِ مَهْجورًا. فقال ابنُ عبَّاسٍ رَدًّا عليه: لقد كان لكم في رسولِ اللهِ أُسوةٌ حَسَنةٌ، ولقد رأيْتُ النَّبيَ فقال ابنُ عبَّاسٍ رَدًّا عليه: الحجرَ الأسودَ والرُّكنَ اليَهانِ، فقال له مُعاويةُ: أظُنُّ صَدَقْتَ. وترَكَ مَسْحَ بقيَّةِ الأركانِ (۱)، وكذلك لا تُمْسَحُ بَقيَّةُ الجُدرانِ؛ فإنَّ هذا ليس مِن السُّنَةِ.

⁽۱) علقه البخاري: كتاب الحج، باب من لم يستلم إلا الركنين اليهانيين، رقم (١٦٠٨)، ووصله أحمد (١/ ٢١٧)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في استلام الحجر، رقم (٨٥٨).

وأمَّا الالتزامُ فهو فيها بين الحجَرِ الأسودِ والبابِ، وليس في ذاك سُنَّةُ ثابتةٌ عن النَّبِيِّ عَيَيْدٍ، لكنْ فعَلَه الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (١)؛ فمَن فعَلَه فخيرٌ، ومَن لم يفعَلْه لشِدَّةِ النَّبِيِّ عَيْدٍ، لكنْ فعلَه الصَّحابةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (١)؛ فمَن فعلَه فخيرٌ، ومَن لم يفعَلْه لشِدَّةِ النِّرِحامِ والضِّيقِ فإنَّه على خيرٍ أيضًا.

(۱۸۹۸) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الإسراعِ بين العَلَميْنِ الأخضرَيْنِ في السَّعْيِ؟

الجَوَابُ: سُنَّةٌ للرِّجالِ، فيسعى الإنسانُ سعْيًا شديدًا؛ لأنَّ النَّبيَّ عَيَّكِ كان يسعى بينها سعْيًا شديدًا، وكان المَسْعى في عهْدِ النَّبيِّ عَيْكَ غيرَ مبنيٍّ، فكان هذا الَّذي بين العَلَميْنِ بَطْنَ وادٍ، فإذا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ في بطنِ الوادي سعَى عَيْكِ سعْيًا شديدًا (٢)، حتَّى إنَّ إذارَهُ لَيدورُ به مِن شِدَّةِ السَّعْي (٢).

لكنْ إنْ كان هُناك زِحامٌ أو مشقَّةٌ فإنَّه لا يأتي بهذا السَّعْيِ الشَّديدِ، بل يمشي على حسَبِ ما تيسَّرَ له؛ لئلَّا يتأذى أو يؤذِي.

أمَّا المرأةُ فإنَّها لا تسعى، بل تمشى على عادتِها، سواءٌ بين العَلَميْنِ أو خارجًا عنهما.

(١٨٩٩) السُّوَّالُ: كَيْفَ يَتَصَرَّفُ مَنْ شَكَّ فِي عَدْدِ الأَسُواطِ فِي الحَجِّ؟ الجَوَابُ: مَنْ شَكَّ فِي عَدْدِ الأَسُواطِ فإنْ كان بعدَ أَنْ فارَقَ المحَلَّ وانتهى فإنَّه لا عِبرةَ بهذا الشَّكِّ، ولا يلتفِتُ إليه إلَّا إذا تيَّقَن النَّقْصَ، فإنَّه يرجِعُ ويُكُمِلُ إذا ذكرَ عن قُرْبِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣١)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب الملتزم، رقم (١٨٩٨)، من حديث عبد الرحمن ابن صفوان رَضِيَّلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ. (٣) أخرجه أحمد (٦/ ٤٢١) من حديث حبيبة بنت أبي تجراة رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

وكذلك إذا كان الإنسانُ كثيرَ الشُّكوكِ بحيثُ لا يفعلُ عبادةً إلَّا شكَّ فيها، فإنَّه لا يلتفِتُ إلى هذا الشَّكِ، أمَّا إذا كان شَكُّه مُعتادًا، وليس كثيرَ الشُّكوكِ، وشكَّ في أثناءِ الطَّوافِ هل طافَ ثلاثة أشواطٍ أم أربعةً، فنقولُ له: ابْنِ على ما يَغلِبُ على ظنَّكَ، فإنْ غلَبَ على ظنَّكَ أنَّها أربعةٌ فهي غلَبَ على ظنَّكَ أنَّها أربعةٌ فهي أبيعةٌ، وأتِ بأربعةٍ، وإنْ غلَبَ على ظنَّكَ أنَّها أربعةٌ فهي أربعةٌ، وأتِ بأربعةٍ، وإنْ غلَبَ على ظنَّكَ أنَّها أربعةٌ فهي المُعتِّ، وأتِ بثلاثةٍ، وإنْ لم يغلِبْ على ظنَّكَ هذا ولا ذاك فابْنِ على اليقينِ، واليقينُ هو الأقلَّ، فإذا شكحْتَ هل هي ثلاثةٌ أم أربعةٌ، فاجعلْها ثلاثةً إذا لم يكنُ عِندَك ترجيحٌ.

هذا هو حُكْمُ الشَّكِّ، فكان الشَّكُّ -إِذَنْ- خمسةَ أقسام:

القِسمُ الأوَّلُ: أَنْ يكونَ بعدَ الفراغِ مِنَ العبادةِ ومُفارَقةِ محلِها في مسألةِ الطَّوافِ والسَّعْيِ، فهذا لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُؤَثِّرُ ما لم تتيقَّنِ النَّقْصَ.

الثَّاني والثَّالثُ: أَنْ يكونَ فيه ترجيحٌ؛ فيُؤْخَذُ بالرَّاجِحِ إِنْ كان الأقلَّ فهو الأقلُّ، وَيَبْنِي عليه، وهذانِ قِسهانِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يتردَّدَ بلا ترجيحٍ؛ فيبني على الأقلِّ؛ لأنَّه المُتيقَّنُ.

الخامسُ: أَنْ يكونَ مِن شخصٍ يَكْثُرُ شَكُّه، فلا يكادُ يفعلُ عبادةً إِلَّا شَكَّ فيها؛ فهذا لا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأنَّ هذا مِن بابِ الوَسواسِ، ولا عِبرةَ به.



(١٩٠٠) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الطَّوافِ وراءَ المَقامِ أو وراءَ زَمْزَمَ؟

الجَوابُ: لا حرجَ في الطَّوافِ وراءَ المَقامِ أو وراءَ زمزمَ، أو فيها وراءَ ذلك أيضًا؛ لأن المسجدَ الحرامَ كلَّه موضعٌ للطَّوافِ، إلَّا أَنَّه كلَها قرُب الإنسانُ منَ الكعبةِ كان ذلك أفضلَ، لكِن لو كان إنْ قرُب منَ الكعبةِ وجَد زِحامًا شديدًا يَنشغِلُ به عن حضورِ قلبِ أفضلَ، فهنا نقولُ: البُعدُ قلبِه في طوافِه، وإنْ بعُد وجَد راحةً وطُمأنينةً وحضورَ قلبٍ أكثرَ، فهنا نقولُ: البُعدُ

أفضلُ؛ لأنَّ الفضيلةَ المتعلِّقةَ بذاتِ العبادةِ أُولَى منَ الفضيلةِ المتعلِّقةِ بمكانِها.

(١٩٠١) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الطَّوافِ في الطَّابِقِ العُلويِّ للحَرَم؟

الجَوابُ: لا بأسَ بالطَّوافِ في الطَّابقِ العلويِّ في الحرمِ، وإنْ كان سيطولُ الطَّوافُ، لكِنْ لو قُدِّرَ أَنَّه أخشعُ للإنسانِ وأحفظُ لقلبِه كان أَولَى منَ الطَّوافِ في الأسفل.

(١٩٠٢) السُّوَّالُ: جماعةٌ كانوا في الحجِّ، وفي آخِرِ شوْطٍ مِن طوافِ الوَداعِ وهُمْ عِندَ الرُّكْنِ اليَماني أُقِيمَتِ الصَّلاةُ؛ فأَدَّوُا الصَّلاةَ مع الإمامِ، وبعدَ الصَّلاةِ أكملوا هذا الشَّوْطَ، فهل عليهم شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليس عليهم شيءٌ؛ لأنَّه إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فلا بدَّ مِن أَنْ يُصلُّوا مع النَّاس، ثُمَّ يُكمِلوا مِن حيثُ انتهَوْا.

(١٩٠٣) الشُّوَّالُ: إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ أثناءَ الطَّوافِ فمِنْ أَيْنَ أُكْمِلُ الطَّوافَ؟

الجَوَابُ: إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ والإنسانُ في طوافٍ أو في سَعْي فإنَّه يتوقَّفُ ليُصلِّي مع الجهاعةِ، فإذا انتهَتِ الصَّلاةُ بادرَ وأكمَلَ الطَّوافَ مِن حيثُ وقَفَ، وكذلك السَّعْيُ، ولا يحتاجُ إلى إعادةِ الشَّوْطِ مِن أُوَّلِه؛ لأنَّ ما فعلَه قبلَ إقامةِ الصَّلاةِ وقَعَ مَوْقِعَهُ، ولم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيلٍ ما يجعلُه باطلًا، وإذا وقعَ الشَّيءُ مَوْقِعَهُ فإنَّه لا يُمْكِنُ إبطالُه إلَّا بدليلٍ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ على أنَّ مَنْ توقَّفَ ليصليِّ مع الجهاعةِ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، ولا دليلَ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ على أنَّ مَنْ توقَّفَ ليصليِّ مع الجهاعةِ يُعيدُ الطَّوافَ –أي: يُعيدُ الشَّوْطَ مِن أُوَّلِه –؛ وعلى هذا فنقولُ: أَكْمِلِ الشَّوْطَ مِن حيثُ وقفْتَ، واستمِرَّ في طوافِكَ وسَعْيِكَ حتَّى تُتِمَّ سبْعةَ أشواطٍ.

(١٩٠٤) السُّؤَالُ: هَلِ الأفضلُ تَكرارُ الطَّوافِ أم التَّطوُّعُ بصلاةٍ؟

الجَوَابُ: أمَّا في أوقاتِ المواسِمِ فالأفضلُ الاشتغالُ بالصَّلاةِ؛ مِن أَجْلِ أَنْ يُخْلِيَ المَطافَ للنَّاسكِينَ؛ أي: لِمَنْ كانوا في حجِّ أو عُمرةٍ.

وأمَّا في غيرِ المواسِمِ في الأيَّامِ الَّتي يكونُ فيها المَطافُ خاليًا -أي: غيرَ مُزدحِمٍ - فإنَّ الأفضلَ ما كان أخشعَ وأَعْبَدَ للهِ، فإنْ كان الطَّوافُ أخشَعَ له وأعبَدَ للهِ فهو أفضلُ مِنَ الطَّوافِ، وإنْ كانَتِ الصَّلاةُ أخشَعَ وأعبَدَ فهي أفضلُ مِنَ الطَّوافِ؛ لأنَّ المقصودَ مِنَ العَسلاةِ، وإنْ كانَتِ الصَّلاةُ أخشَعَ وأعبَدَ فهي أفضلُ مِنَ الطَّوافِ؛ لأنَّ المقصودَ مِنَ العباداتِ التَّقرُّبُ إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ وصلاحُ القلوبِ، وكلُّ ما كان أخشَعَ وأحضَرَ للقلبِ وأطوَعَ للهِ وأعبَدَ فهو أفضلُ إذا لم يكنِ المفضولُ شيئًا واجبًا.

(١٩٠٥) السُّؤالُ: ما حكمُ مَن طافَ طوافَ الإفاضةِ مع طوافِ القُدومِ في طوافِ القُدومِ في طوافِ القُدومِ حتَّى وقَفَ بعرفَةَ ورجَعَ؟

الجَوابُ: لا بأس فيه، ليس عليه شيءٌ.

(١٩٠٦) السُّؤَالُ: إذا كنْتُ أَحُجُّ مُفْرِدًا فهل يجوز تأخيرُ طوافِ القُدومِ مع طوافِ الإفاضةِ أو الوَداع؟

الجَوَابُ: طوافُ القُدومِ لا يُمكِنُ تأخيرُه؛ لأنَّ طوافَ القُدومِ يكون أوَّلَ ما يَقْدَمُ الإنسانُ، فإذا حججْتَ مُفْرِدًا فطُفْ طوافَ القُدومِ، وهذا سُنَّةٌ وليس بواجبٍ، أمَّا طوافُ الإفاضةِ فهذا واجبٌ ورُكْنٌ مِن أركانِ الحجِّ، ولك أنْ تؤخِّرَه إلى أنْ تُسافِرَ، فإذا أردْتَ السَّفَرَ فطُفْ طوافَ الإفاضةِ، ويُغْنيكَ عن طوافِ الوَداعِ، ولكنَّ الأفضلَ أنْ تُقدِّمَ طوافَ الإفاضةِ في وقتِه -يعني: في العيدِ، أو أيَّامِ التَّشريقِ، وإذا أردْتَ أنْ تُقدِّمَ طوافَ الإفاضةِ في وقتِه -يعني: في العيدِ، أو أيَّامِ التَّشريقِ، وإذا أردْتَ أنْ

تُسافِرَ تَطوفُ الوداعَ طوافًا مُستقلًا، فهذا هو الأفضلُ، وإذا أخَّرْتَ طوافَ الإفاضةِ واقتصرْتَ عليه عِندَ السَّفرِ أَجْزَأً.

(١٩٠٧) السُّؤالُ: هل طَوافُ الوَداع واجِبٌ؟ وهل يَجِبُ في العُمرةِ أيضًا؟

الجَوابُ: نَعَم، واجِبٌ، وفيه حَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ: أُمِرَ النَّاسُ أَن يَكُونَ آخرُ عَهدِهِم بالبيتِ إِلَّا أَنَّه خُفِّفَ عن الحائِضِ^(۱)، فلو كان سُنةً لكان خَفيفًا على كُلِّ أحدٍ، فلا بُدَّ منه في الحَجِّ وكذلك العمرةِ.

(١٩٠٨) السُّؤالُ: نَوَيتُ أَن أَعتَمِر، وفي مكة يَكونُ الوَقتُ متَّسِعًا، فهل أَطوفُ عن والِدي المتوفَّ طَوافَ الزيارةِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بتكرارِ الطوافِ؛ لأنَّ الطَّوافَ يسنُّ تكرارُه، أما العُمرةُ فلا تُكرَّر في سفرٍ واحدٍ.

(١٩٠٩) السُّؤالُ: امرأةٌ أدَّت العُمرةَ، ولكنَّها بَدأَت الطَّوافَ من حِجرِ إسماعيلَ، فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: أولًا: ليَعلَم النَّاسُ أن هذا الحِجرَ ليس حِجرَ إسماعيلَ، وأنَّ إِسماعيلَ لا يَدري عنه شَيئًا، فهذا الحِجرُ سَببُه أنَّ قُريشًا لما أرادَت بِناءَ الكَعبةِ كانت النَّفقةُ التي جَمعوها قَليلةً لم يَتَمَكَّنوا بها من بِناءِ الكَعبةِ على قَواعِدِها الأولى: قَواعِد إبراهيم،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب طواف الوداع، رقم (۱۷۵۵)، ومسلم: كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، رقم (۱۳۲۸/ ۳۸۰)، من حديث ابن عباس.

فاقتَصَروا على البِنايةِ المعروفةِ الآن، وأخرَجوا منها ما عَجزوا عن الإِنفاقِ عليه، فلذلك يُسمَّى الحِجرَ؛ لأنَّه مُحَجَّرٌ، ويُسمَّى الحَطيمَ؛ لأنَّه مَحَطومٌ من الكعبةِ، وتَسمِيتُه بحِجرِ إسهاعيلَ كَذبٌ وغَلطٌ.

ثانيًا: هذه المرأةُ لم يَكمُل طَوافُها؛ لأنها بَدأَته من عند الحِجرِ، والواجِبُ أن تَبدأً من عند الحَجرِ الأسودِ؛ فيكون الشَّوطُ الأولُ ناقِصًا، وعلى هذا فهي الآن لا تَزالُ في إحرام، ويَجِبُ عليها أن تَتجَنَّب جَميعَ مَخطوراتِ الإحرامِ وأن تَرجِعَ إلى مكةَ وهي في إحرامِها وتَطوفَ طَوافًا صَحيحًا فتَبدأُ مِن الحَجرِ الأسودِ وتَنتَهي به إلى الحَجرِ الأسودِ، وتَسعى وتُقصِّرُ، فيَجِبُ أن تَنتَبِه لهذا، وإن كانت ذاتَ زَوجٍ فلا يقرَبُها زَوجُها حتى تُكمِّل هذا العَملَ.

(١٩١٠) السُّؤالُ: امرأةٌ أدَّت العُمرةَ لكنَّها أَثناءَ الطَّوافِ دَخلَت في الجِجرِ في أَحدِ الأَشواطِ؟

الجَوابُ: أصبَحَ أحدُ الأَشواطِ ناقِصًا، وهو الشَّوطُ الذي دَخَلَت فيه في الجِجرِ، وهي الآن مُحرِمةٌ، ولا بُدَّ أن تَتَجَنَّب جَميعَ مَحظوراتِ الإِحرامِ حتى تَرجِعَ إلى مكةَ وتَطوفَ وتَسعى وتُقَصِّرَ وتَرجِعَ لبَلدِها.

(١٩١١) السُّؤالُ: لو أن شَخصًا يَسكُن جدة، وله سكَنٌ وأهلٌ وتِجارةٌ في مكة، وأرادَ الحجَّ من جدة، فهل يَلزَمُه طوافُ الوَداعِ فَورًا، أم يُمكِن أن يَرجِع مكة بعد يومين ليَطوفَه؟

الجَوابُ: ليسَ له ذلك، وإنْ كانَ له أهلٌ وتِجارةٌ بمكة، فلو أن الإِنسانَ أرادَ أن

يَرجِع إلى بلدِه التي يَسكُنها بعد أداءِ الحَجِّ وجَبَ عليه ألَّا يَحُرُج حتى يَطوفَ، أما إذا كان يَذَهَبُ مثلًا إلى المدينةِ وهو من أهلِ الرِّياضِ، ثُمَّ يعودُ إلى مكةَ ليَطوفَ طَوافَ الوداعِ فلا بَأْسَ؛ لأَنَّه لم يَرجِع إلى وطنِه، أما إذا رَجَعَ إلى وطنِه فلا بُدَّ أن يَطوفَ طوافَ الوَداعِ قبل أن يُسافِرَ.

السُّوالُ: كنتُ في عمرةٍ مع صَديقٍ وبعد نهايةِ الطَّوافِ حولَ الكعبةِ لم يُصَلِّ صَديقي رَكعَتَيِ السُّنةِ في مَقامِ سيدنا إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّنةِ مَا أنه نامَ بعد الطَّوافِ لم يُصَلِّ صَديقي رَكعَتَي السُّنةِ في مَقامِ سيدنا إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّكَمُ، كما أنه نامَ بعد الطَّوافِ لم يُصَلِّ السعي بين الصَّفا والمروة، فهل عليه شيءٌ؟ لمدةِ ساعتين ثُمَّ قامَ بعد ذلك ثُمَّ أكمَل السعي بين الصَّفا والمروة، فهل عليه شيءٌ؟

الجَوابُ: ليس عليه شيءٌ؛ لأنَّ الموالاةَ بين الطَّوافِ والسعيِ سُنةٌ وليَست بواجبةٍ، والصلاةَ خَلفَ مَقامِ إبراهيمَ سنةٌ ولَيسَت بواجبةٍ.

(١٩١٣) السُّؤالُ: امرأةُ انتقضَ وضوؤُها في أوَّلِ الطَّوافِ واستمرَّت في الطَّوافِ بدونِ وضوءٍ، فها الحكمُ في ذلك؟ وهل تصِحُّ العمرةُ؟

الجَوابُ: لا شيءَ عليها إنْ شاءَ الله، ولكن في المُستقبَلِ يجِبُ أنْ تحرِصَ على أنْ تطوفَ على طهارةٍ.

(١٩١٤) السُّؤال: امرأةٌ حَجَّتِ السَّنةَ الهاضية، وأثناءَ طَوافِ الإفاضةِ أحدَثَت، وقد أكمَلَتِ الطَّوافَ سبعةَ أشواطٍ؛ فهاذا يجِبُ عليها؟

الجَوابُ: لا حرَجَ عليها، وحَجُّها صَحيحٌ إنْ شاء الله.



(١٩١٥) السُّؤالُ: منذُ ثلاثِ سَنواتٍ حَجَجتُ مع والِدَي، وفي عمرةِ التمتُّعِ في الشَّوطِ الخامِس من الطوافِ أحدَثَت الوالدةُ، ومن شدةِ الزِّحامِ طالَ الفَصلُ بينَ الحدثِ والوُضوءِ، ثُمَّ بَنينا على ما مَضى ولم نَبدأ من الأولِ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: هذا غَلطُ؛ فإذا أَحدَث الإِنسان وهو في الطَّوافِ يَستَمِرُّ في طوافِه ويُكمِل، وأنتم الآن بدلًا من كونِكُم متَمَتِّعين صِرتُم قارِنين؛ لأنَّكم أَحرَمتُم بالحجِّ على عمرةٍ لم تَطوفوا لها، فتكونون قارِنين.

(١٩١٦) السُّؤالُ: امرأةٌ حَجَّت منذُ سَنتين، وأثناءَ طَوافِ الإِفاضةِ انتَقَضَ وُضوؤها، ثُمَّ أكمَلَت الطَّوافَ ونُسكَ الحَجِّ كُلَّها، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها شيءٌ؛ لأنّه ليسَ هناك دَليلٌ صَحيحٌ صَريحٌ يَدُلُّ على اشتِراطِ الوُضوءِ في الطَّوافِ، والطَّوافُ على وُضوءٍ لا شَكَّ أنه أكمَلُ، والإِنسانُ إذا طافَ صَلَّى رَكعَتين خَلفَ المقامِ، ولا بُدَّ مِن الطَّهارةِ في الرَّكعتين، لكن ليسَ هناكَ دَليلٌ صَحيحٌ صَريحٌ يَدُلُّ على اشتِراطِ الطَّهارةِ في الطَّوافِ.

وإذا لم يَكُن كذلك فإيجابُ الوُضوءِ عند انتِقاضِه في الطَّوافِ، ثُمَّ إعادةُ الطَّوافِ مِن جَديدٍ مع هذا الزِّحامِ الشَّديدِ، والمشقةِ العَظيمةِ التي قد لا تُحتَمَل، فهذا الذي انتَقَضَ وُضوؤه إذا قُلنا له: اذهب وتَوَضَّأ. فمتى يَخرُجُ مِن المطافِ مِن الزِّحامِ؟! ثُمَّ إذا وَصَلَ لمكانِ الوُضوءِ فهل سيَجِدُه بلا زِحامٍ ويَدخُلُ مُباشرةً؟! ثُمَّ إذا تَوضَّأ وعادَ، فمتى يَتَسَنَّى له الدُّخولُ في المطافِ؟! فإذا تَسَنَّى له ذلك وشَرعَ في الطَّوافِ، ثُمَّ انتَقَضَ ثانِيًا، فنقولُ له: اذهب.

هذا فيه مَشقةٌ شَديدةٌ على الأمةِ دونَ أن يَكونَ هناك دَليلٌ قويٌّ عن النَّبِيِّ صلَّى

الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم صَحيحٌ صَريحٌ يوجِبُ أَن يَكُونَ الوُضوءُ شَرطًا في صحةِ الطَّوافِ؛ ولهذا اختارَ شَيخُ الإِسلامِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ -أحمدُ بنُ عبدِ الحَليمِ بنِ عبدِ السَّلامِ ابن تيمِيةَ، بَحرُ العُلوم- أَن الوُضوءَ ليس شَرطًا في الطَّوافِ^(۱).

(١٩١٧) السُّؤَالُ: في إحَدى الإجاباتِ في (سُؤالٌ على الهاتِفِ) جاءَ أنَّ طوافَ العُمْرَةِ لا يَلزَمُ فيه أنْ يكونَ الشَّخصُ طاهرًا، وقرأتُ في الإجاباتِ المَكِّيَّةِ أنَّ الطَّوافَ يُشترَطُ له الطَّهارةُ، فها الرَّاجِحُ؟

الجَوَابُ: هذه المسألةُ فيها خلافٌ بينَ العلماءِ؛ فمِنهم مَن يقولُ: الطَّهارةُ شرطٌ لصحَّةِ الطَّوافِ، وأمَّا مَن طاف بغيرِ طهارةٍ فلا طواف له. وهذا هو المشهورُ عند أهلِ العلم.

ومِنَ العُلماءِ مَن يقولُ: إنَّ الوضوءَ ليسَ شرطًا لصحَّةِ الطَّوافِ، وإنَّ الطَّوافَ يَصِحُّ بلا وضوءٍ. وهذا اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ^(٢)، وهو الرَّاجِحُ.

لكن ليس معنى ذلك أنْ يتهاونَ الإنسانُ في هذه المسألةِ ويطوف بلا وضوءٍ، إنَّما لو فُرِض أنَّ الإنسانَ أثناءَ الطَّوافِ أحدثَ؛ فإنَّا لا نُلْزِمُه أنْ يَخرجَ منَ الطَّوافِ ويتوضَّأَ، خصوصًا في أيَّامِ الزِّحامِ؛ لمَا في ذلك منَ المشقَّةِ الشَّديدةِ. والأدلَّةُ ليستْ واضحةً في اشتراطِ الطَّهارةِ للطَّوافِ.

فهناك شيءٌ يفرَّقُ فيه بين السَّعَةِ والضِّيقِ، فلا ينبغي للإنسانِ أن يتهاونَ في الطَّهارةِ للطَّوافِ، حتَّى وإن كانتْ ليستْ بشرطٍ؛ لأنَّ العلماءَ متَّفقونَ على أنَّ الطَّهارةَ

⁽۱) «الفتاوي الكبرى» (۱/ ۳٤٠-۳٤٦).

⁽٢) الاختيارات العلمية (٥/ ٣٨٤).

أفضلُ، ولكن فتوى الضَّرورةِ لها أحكامٌ.

(١٩١٨) السُّؤالُ: رميُ الجِمارِ أَيَّامَ التَّشريقِ اليومَ الحاديَ عشرَ والثَّاني عشرَ والثَّاني عشرَ والثَّاني عشرَ والثَّاني عشرَ، متى يَبدَأُ وقتُه؟ ومتى يَنتهي؟ وما حُكْمُ رميِ الجمارِ في هذه الأيَّامِ؟

الجَوابُ: رميُ الجَمَراتِ في هذه الأيَّامِ واجبٌ مِن واجباتِ الحجِّ؛ كرَمْيِ الجمرةِ الكبرى يومَ العيدِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم رَمَى وقال: «خُذُوا عَنِّي الكبرى يومَ العيدِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم رَمَى وقال: «خُذُوا عَنِّي مَناسِكَكُمْ» (۱) ، وأمَر الرُّعاة أنْ يَرمُوا، ولكنَّه رَخَّصَ لهم أنْ يَرمُوا يومًا ويَدَعوا يومًا (۱) ، فيرمونَ في اليوم الثَّالثِ؛ لأنَّهم رعاةٌ بعيدونَ.

ويَبتدِئُ وقتُه مِن زوالِ الشَّمسِ- أي: مِن دخول وقت صلاة الظُّهرِ- إلى طلوعِ الفجر منَ اليومِ التالي، إلَّا اليومَ الثَّالثَ عشرَ فإنَّه ينتهي بغروبِ الشَّمسِ من ذلك اليومِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَذَكُرُواْ اللّهَ فِي آيَامِ مَعْدُودَتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣]، وهذه الأيَّامُ المعدوداتُ هي أيَّامُ التَّشريقِ الثَّلاثةُ؛ الحادي عشرَ والثَّاني عشرَ والثالثَ عشرَ.

ومعلومٌ أنَّ اليومَ يَنتهي بغروبِ شمسِه، وعلى هذا فمَن كان يشقُّ عليه الزِّحامُ في الرَّميِ نهارًا فله أنْ يؤخِّرَه إلى اللَّيلِ، فيرمي الجمراتِ في اليومِ الحادي عشرَ ليلةَ الثَّاني عشرَ، ويرمي الجمراتِ في اليومِ الثَّاني عشرَ ليلةَ الثَّالثَ عشرَ، ولا يؤخِّرُ رَمْيَ الجمراتِ في الثَّالث عشرَ إلى ليلةِ الرَّابع عشرَ؛ لأنَّ وقتَ الرَّمْيِ يَنتهي بغُروبِ الشَّمسِ، لكن مَن

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة، رقم (١٢٩٧)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ٤٥٠)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في رمي الجهار، رقم (١٩٧٦)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما، رقم (٩٥٤)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب رمي الرعاة، رقم (٣٠٦٨)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب تأخير رمي الجهار من عذر، رقم (٣٠٣٦)، من حديث عاصم بن عدي رَخَوَالِنَهُ عَنْهُ.

أراد أَنْ يتعجَّلَ في اليومِ الثَّاني عشرَ فلا بدَّ أَن يُنهِيَ الرَّميَ قبلَ غروبِ الشَّمسِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [البقرة:٢٠٣]، واليومُ ينتهي بغروبِ الشَّمسِ، فلا بدَّ أَن يرميَ قبل أَنْ تغربَ الشَّمسُ لِيتَسَنَّى له التَّعجُّلُ.

(١٩١٩) السُّؤَالُ: متى يبدأ وقتُ رَمْي جَمْرةِ العَقَبةِ يوْمَ عيدِ النَّحْرِ؟ ومتى يَنتهي؟

الجَوَابُ: يَبتدِئُ مِن حِينِ أَنْ يَصِلَ الإنسانُ إلى مِنَى، سواءٌ تقدَّمَ أَو تأخَّرَ؛ يَعني: سواءٌ كان عِنَّنْ لَم يَدْفَعْ إلَّا بعْدَ أَنْ سواءٌ كان عِنَّنْ لَم يَدْفَعْ إلَّا بعْدَ أَنْ أَسْفَرَ، فمتى وصَلَ إلى مِنَى رَمَى الجَمْرة؛ لأنَّ الرَّسولَ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم رماها حين وصَلَ إلى مِنَى، بل رماها قبْلَ أَنْ يَحُطَّ رَحْلهُ، رماها وهو على بَعيرِه (۱).

أمَّا انتهاؤُهُ فهو طُلوعُ الفَجرِ مِنَ اليوْمِ الحادي عَشَرَ، لكنَّ الأفضلَ ألَّا يُؤَخَّرَ الرَّمْيُ إلى اللَّيلِ؛ لأنَّه -في الغالبِ- لا حاجةَ لذلك؛ لأنَّ النَّاسَ يَنتهي رَمْيُهم في يوْمِ الرَّمْيُ إلى اللَّيلِ؛ لأنَّه الغامِ؛ هل يُجزِئُ أم العيدِ قبْلَ العصرِ أو نَحْوِ ذلك، والرَّمْيُ في اللَّيلِ محلُّ خِلافٍ بين العلماء؛ هل يُجزِئُ أم لا يُجزِئُ، والصَّحيحُ أنَّه يُجزِئُ، لكنِ النَّهارُ أفضلُ.

(١٩٢٠) السُّؤالُ: هل تجوزُ الاستنابةُ في الرَّمي؟ وما صفتُه؟

الجَوابُ: الاستنابةُ في الرَّميِ لا تجوزُ؛ لأنَّ الرَّميَ جزءٌ مِن أجزاءِ النَّسُكِ؛ وقد قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فمَن أناب غيرَه في الرَّمْيِ عنه فإنَّه لم يُتِمَّ الحجَّ، فلا بدَّ أن يباشرَ الرَّميَ بنفسِه، إلَّا إذا كان لا يَستطيعُ، لكونِه مريضًا أو امرأةً حاملًا أو أعرجَ يشقُّ عليه المشيُّ ولا يتمكَّنُ منَ الرُّكوبِ أو ما أشبهَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

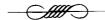
ذلك منَ الأعذارِ الَّتي تَمنَعُ الإنسانَ منَ الرَّمي، فحينئذِ له أن يُوكِّلَ.

قال العُلماءُ: ولا يُوكِّلُ إلَّا مَن حجَّ ذلك العامَ، ولو كان معَ الإنسانِ صاحبٌ له لم يحجَّ فليسَ له أَنْ يُوكِّلَه، فلا يوكِّلُ إلَّا مَن حجَّ ذلك العامَ، ويجوزُ للوكيلِ أَنْ يرميَ الجمراتِ عنه وعن مُوكِّلِه في موقفٍ واحدٍ، فمثلًا يَرمِي الجمرة الأُولَى سبعًا عن نفسِه وسبعًا عن موكِّلِه، ثمَّ الثَّاليةَ سبعًا عن نفسِه وسبعًا عن موكِّلِه، ثمَّ الثَّاليةَ سبعًا عن نفسِه وسبعًا عن موكِّلِه، ثمَّ الثَّاليةَ سبعًا عن نفسِه وسبعًا عن موكِّلِه، ثمَّ الثَّالية سبعًا عن نفسِه وسبعًا عن موكِّلِه.

ولْيُعلَم أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ إِذَا رَمَى الإنسانُ الجمرةَ الأولى أَن يقفَ يَستقبلُ القبلةَ رَافعًا يديْه، يدعو الله دعاءً طويلًا، وكذلك إذا رَمَى الوُسطَى فإنَّه يقف مُستقبلًا القبلةَ يدعو الله تعالى دعاءً طويلًا(۱)، ولكنَّه يَقِفُ في مكانٍ يَبعُدُ عنِ الزِّحامِ؛ لِئلَّا يَتَأَذَّى ويتشوَّشَ ويؤذي النَّاسَ أيضًا بوقوفِه في أماكنِ الرَّمْي.

(١٩٢١) السُّؤالُ: حَجَّتْ أُختي مع والدي قبْلَ أربعِ سَنواتٍ، ورَمَى عنها دونَ أَنْ تُوكِّلُه؛ فهل عليها شَيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كانت تقدِرُ على أَنْ تَرْمِيَ فإنَّما لا يُجْزِئُ رَمْيُ والدِها عنها، وعليها حينئذٍ أَنْ تذبَحَ فِديةً فِي مكَّةَ وتوزِّعَها على الفُقراءِ، ولا بأسَ أَنْ تُوكِّلَ أحدًا بمكَّة يذبَحُها ويَوزِّعُها على الفقراءِ، وليس عليها صيامٌ، فعليها الفِديةُ إِنْ كانت تقدِرُ، وإِنْ كانت لا تقدِرُ فليس عليها شَيءٌ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل، رقم (١٧٥١)، من حديث ابن عمر رَضَالَتُهُءَنْهَا.

(١٩٢٢) السُّوَالُ: امرأةٌ تُريدُ أن تحجَّ، وليس عندَها قُدرةٌ على الرميِ، فهل تُوكِّل ابنَها، وهل تتَلَفَّظُ بالتَّوكيل؟

الجَوابُ: نعم، لا بَأْسَ أَن تُوكِّل ابنَها، وتقولُ: وكَّلتُك أَن ترمِيَ عني، ويَرمي أُولًا عن نفسِه سَبعَ حَصياتٍ، ثُمَّ يَرمي سبعًا عن أمِّه في كلِّ جمرةٍ.

(۱۹۲۳) السُّوَالُ: ذَهَبنا للحَجِّ في أحدِ الأَعوامِ وحَدَثَ حَرِيقٌ هائِلٌ في مِنى ذَهَبَت فيه أَغراضُنا وأَموالُنا، ثُمَّ ذَهَبنا إلى عَرفة، وبعد يومِ عرفة أصابَت زوجي حمَّى شَديدةٌ، دَخَلَ معها المستشفى، ثُمَّ وكَّلنا ونَحنُ بمِنى من يَرمي عنَّا الجمراتِ في الأيامِ الثلاثةِ، فهاذا علينا؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ إذا كانوا غيرَ قادِرين، وإذا كانوا قادِرين فلا يجوزُ.

(١٩٢٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حَجَّت وهي حامِلُ، فوكَّلَت زَوجَها في رَمي جَميع الجَمراتِ، فها حُكمُ هذا التَّوكيلِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا التَّوكيلِ، وكُلُّ مَن لا يَستَطيعُ أَن يَرمِيَ إمَّا لضَعفِ خِلقَتِه أَو لمرضِهِ أو لِكونِ المرأةِ حامِلًا؛ فإنَّه يَجوزُ أَن يُوكِّل، أمَّا إذا كان بِسَببِ الزِّحامِ فلا يَجوزُ أَن يُوكِّل؛ لأنَّه يُمكِنُه أَن يُؤخِّرَ الرَّميَ إلى وَقتٍ لا يَكون فيه زِحامٌ، لكن العاجِزُ بنفسِه أو الذي يَشُقُّ عليه لهُ أَن يُوكِّل.

(١٩٢٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: قَبْل ستِّ سنواتٍ حجَّت معَ أهلِها وكانَتْ قادرةً على الرَّمي، ولكنَّها وكَانتْ أخَاها في رَمْي الثلاثةِ أيامٍ؛ وليسَ لهَا أحدٌ في مكَّةَ يقومُ

بدَفْع الفديةِ، فهاذَا علَيْها؟

الجَوَابُ: لا حرج عليها أن توكل أحد أصدقائها الَّذين يذهبون إلى مكَّة للعُمْرَة أو للحج؛ يشترون لها فدية ويذبحونها في مكَّة ويوزعونها على الفقراء.

(١٩٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ حجَّتْ منذُ زمنٍ، ولم ترْمِ جمرةَ يومِ العيدِ، ووكَّلتْ شخصًا تخشى أن يكونَ غيرَ مُحافِظٍ على الصَّلاةِ؛ فهاذا يلزَمُها؟

الجَوابُ: إنْ شاءَ الله رميه مجُزِئٌ عنها، ما دامَتْ عـاجزةً عن الرَّميِ فـلا بأسَ، والأصلُ أنَّ المسلِمَ يُصلِّي.

(١٩٢٧) السُّؤالُ: امرأةٌ حجَّتْ مرَّتينِ، ولم ترمِ جمرةَ العقبةِ لشدَّةِ الزِّحامِ، وقامت بتوكيلِ زوجِها، فهاذا يلزَمُها؟

الجَوابُ: إذا كانتْ لا تستطيعُ فلا حرجَ عليها، وحجُها صحيحٌ، وإنْ كانتْ تستطيعُ فإنَّ عليها على ما قال الفُقهاءُ رَحَهُ مُراللَهُ فديةً تُذبَحُ في مكَّة، وتُوزَّعُ على الفقراءِ، هذا إنْ كانتْ تستطيعُ دفعَ قيمَةِ الفديةِ سقطَ عنها.

(۱۹۲۸) السُّؤَالُ: البعضُ مِن النَّاسِ يسُبُّ ويشتُمُ، ويرْمي بالحجارةِ الكبيرةِ والنِّعالِ، ويعتقِدُ أنَّه يرمي الشَّيطانَ أثناءَ رمْي الجمراتِ، فهل هذا العملُ صحيحٌ؟ الجَوابُ: هذا العملُ عمَلُ محرَّمٌ، ليس بصحيح؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم رمى الجمراتِ بحجارةٍ مثلَ حصى الخَذْفِ، أي: فوق الحمَّصِ قليلًا، يعني: مثلَ

حبَّةِ الفولِ تقريبًا، رماها بسبع حصياتٍ، وقال صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «بِأَمْثَالِ هَوُ لَاءِ فَارْمُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ»(۱)، ورماها ﷺ وهو يُكبِّرُ الله تعالى مع كلِّ حصاةٍ، وهذا يدلُّ على أنَّ رمْيَ الجمراتِ تعظيمٌ للهِ عَنَّفَعَلَ، كما جاء في الحديثِ: «إِثَمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَرَمْيُ الجِمَارِ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللهِ»(۱).

وليس المقصودُ مِن رمْيِ الجمراتِ رمْيَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ؛ لأنَّ رمْيَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ؛ لأنَّ رمْيَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ لا يحصُلُ بإلقاءِ الحصى عليه، وإنَّما يحصُلُ بالاستعاذةِ باللهِ منه؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَكَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْعُ فَالسَّعِذْ بِاللّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [فُصِّلَت:٣٦].

ثمَّ إنَّ الشَّتمَ هنا على مَن يقَعُ؟! أيشتِمُ الحجارة، أم يشتِمُ الحوضَ، أم يشتِمُ العمودَ الشَّاخصَ للدَّلالةِ على موضعِ الرَّمي؟! أم ماذا؟! فلهذا يجِبُ على مَن سمِعَ الحَدًا يقولُ ذلك، أو شاهَدَ أحدًا يفعَلُ ذلك مِن العنْفِ والانفعالِ أنْ ينصَحَه، وأنْ يقولَ ذلك، أو شاهَدَ أحدًا يفعَلُ ذلك مِن العنْفِ والانفعالِ أنْ ينصَحَه، وأنْ يقولَ له: اتَّقِ الله يا أخي؛ فإنَّ هذا موضِعُ تعظيمٍ للهِ عَنَّقِجَلَ، كما فعَلَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم.



(١٩٢٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لو نسِيَ الحاجُّ بعضَ الحصياتِ؟

الجَوابُ: إذا نسِيَ بعضَ الحصياتِ، وتأكَّدَ أنَّه لم يرْمِ إلَّا بثلاثٍ مثلًا، فإنَّه يأخُذُ الحصى من المكانِ الَّذي هو واقِفُ يرمي فيه، ولو كان قريبًا مِن الجمرةِ، ويكمْلُ رمْيَه.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۱۵)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (۳۰۲۹)، من حديث ابن عباس رَيِّزَلِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٦/ ٦٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في الرمل، رقم (١٨٨٨)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء كيف ترمى الجهار، رقم (٩٠٢)، من حديث عائشة رَضَالِيَّكَعَنَهَا.

وقد كان بعضُ النَّاسِ يتحرَّزُ كثيرًا مِن لقُطِ الحصى مِن حولِ الجمراتِ، أو مِن الطَّريقِ الَّذي بين الجمراتِ، ولا وجْهَ لهذا التَّحرُّزِ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في الحصى أنَّ الرميَ جائزٌ به، واحتمالُ كونِه مَرْميًّا به احتمالُ قد يكونُ قريبًا، وقد يكونُ بعيدًا، وحتَّى لو رُمِيَ بالحصاةِ، أي: لو تيقَّنتَ أنَّ هذه الحصاةَ قد رمى بها إنسانٌ، فأخَذْتَها أنت ورمَيْتَ بها، فإنَّ ذلك لا بأسَ به؛ لأنَّ الحصاةَ وإن رُمِيَ بها لا تخرُجُ عن كونِها حصاةً.

وعلى هذا: فإذا نسِيَ حصاةً أو حصاتينِ أو ثلاثَ حصياتٍ، أَخَذَ ممَّا تحت قدَمِه ورمى به، ولا حرجَ عليه في ذلك.

(١٩٣٠) السُّوَّالُ: أُناسٌ رَمَوُا الجمراتِ قبْلَ الزَّواكِ، فهل يَلْزَمُهم شيءٌ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة، رقم (١٢٩٧)، من حديث جابر رَحَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) علقه البخاري: كتاب الحج، باب رمي الجهار، (٢/ ١٧٧) بصيغة الجزم، ووصله مسلم: كتاب الحج، باب بيان وقت استحباب الرمي، رقم (٣١٤/ ٢١٤)، من حديث جابر رَيَحَالِلَهُ عَنْهُ.

وعلى آله وسلَّم إمَّا بفِعْلِه وإمَّا بقولِه، ولو كان مِن شريعةِ اللهِ لبيَّنَه الله عَنَّوَجَلَّ في كتابِه أو على لسانِ رسولِه صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

ولا ينبغي للإنسانِ أَنْ يتساهلَ في الأَخْذِ بالرُّخَصِ، بَلِ الدِّينُ كلُّه يُسرٌ، ومُرَتَّبٌ مِن قِبَلِ الكتابِ والسُّنَّةِ، والإنسانُ الَّذي يَشُقُّ عليه أَنْ يرميَ بعدَ الزَّوالِ مباشَرةً يؤخِّر إلى الكيلِ، وإلى الفَجرِ، والإنسانُ الَّذي يريد أَنْ يتعجَّلَ في اليومِ الثَّانيَ عَشَرَ إِنْ كان لا يستطيع أَنْ يتأخَّر ويَشُقَّ عليه الزِّحامُ فلْيُوكِّلْ، والبابُ مفتوحٌ وللهِ الحمد، وفمثلًا في أيّامِنا هذه -أيْ: في عَهدِنا هذا الآنَ - بالنسبةِ للنساءِ اللَّآتِ يُرِدْنَ التَّعجُّلَ في اليومِ الثَّانيَ عَشَرَ لا شكَّ أَنَّه يشُقُّ عليهِنَّ كثيرًا أَنْ يَرْمِينَ بعدَ الزَّوالِ مُباشَرةً، فنقول لمؤلاءِ النساءِ: وكِلُنْ مَن يرمي عنكُنَّ، وابقَيْنَ في مكانِكُنَّ، وإذا رَمَى عنكُنَّ تنزِلونَ جَمِيعًا إلى مكَّةَ.

وقد حدَّ ثني بعضُ النَّاسِ أَنَّه في عصرِ اليومِ الثَّانِي عَشَرَ يكون المَرْمَى خفيفًا، فإذا أُخِّرَ إلى العصرِ -مثلًا - وحضر الإنسانُ ليرميَ، فإنْ وجَدَ المَرْمَى خفيفًا فهذا المطلوبُ، وإنْ وجده ثقيلًا ويشُقُّ عليه أنْ يُزاحِمَ بَقِيَ حتَّى يَخِفَّ ولو غابَتِ الشَّمسُ؛ لِأنَّ هذا الرَّجُلَ قد نوى التَّعجُّلَ، وسعى للتَّعجُّلِ، ولكنْ حَبسَهُ العُذْرُ؛ فلهُ أنْ يرميَ بعدَ غُروبِ الشَّمسِ وينطلِقَ مِن مِنى؛ لِأنَّ هذا داخِلُ في قولِه تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ الشَّمسِ وينطلِقَ مِن مِنى؛ لِأنَّ هذا داخِلُ في قولِه تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْ اللهُ لا يُكلِفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها. عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ولكنَّه عجزَ أنْ يرميَ قبْلَ الغُروبِ، والله لا يُكلِفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها.

(١٩٣١) السُّؤالُ: رجُلٌ وامرأتُه ذَهَبَا إلى الحَجِّ أحدَ الأعوامِ وأكَمَلا النُّسكَ، إلَّا أَنَّهَا وكَلا شخصًا آخرَ ليرمِيَ عنهما الجمراتِ؛ نظرًا لظُروفِ الزَّوجِ الصِّحِيَّةِ، وقد طافا طوافَ الإفاضةِ، وقد وكَّلا أوَّلَ يومِ العيدِ وهما في مِنَى، لكنَّ بقيَّةَ الأَيَّامَ وكَّلا مِن مكَّةَ؟

الجَوابُ: لا بأس إذا كانوا غيرَ قادرين، كأن يكونوا مَرضى، أما إذا كانوا قَادرينَ فلا يَجوزُ، والتَّوكيلُ صحيحٌ للمعذورِ ولمَن لا يُمكِنُه البقاء في مِنَى؛ لأنَّ المرأةَ لا يمكِنُ أن تبقى في مِنَى وحدَها.

(١٩٣٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ حَجَّتْ من ثلاثينَ سنةً ولم ترمِ الثَّلاثَ جَمَراتٍ لخشيةِ مَحَرَمِها عليها منَ الزِّحامِ، وقد فعلتْ هذا في ثلاثِ حَجَّاتٍ، فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: كان باستطاعتِها أن تؤخِّرَ الرَّميَ.

والمسألةُ سهلةٌ؛ فإذا كانتْ تستطيعُ أنْ تذبَحَ فديةً في مكَّةَ وتُوزِّعَها على الفقراءِ فذلك المطلوبُ.

وإذا كانتْ فعلتْ هذا في ثلاثِ حَجَّاتٍ، فإنَّها يكونُ عليها الفداءُ ثلاثَ مرَّاتٍ.

(١٩٣٣) السُّؤَالُ: حججتُ هذه السَّنةَ ورميتُ الجمراتِ، لكن أنا غيرُ متأكِّدٍ هل هي سبعٌ أم ثمانِ؟

الجَوَابُ: ليس عليك شيءٌ.

(١٩٣٤) السُّؤَالُ: خالي طلَب من أُختِه أَنْ تحبَّ معه ويقوم بجميعِ النَّفَقَات، وقد رَمَى عنها الجمراتِ في آخِرِ الحبِّ مع أنها قامت ببعضه، فهاذا يَلزَمُها؟ وهلَ الحبُّ صحيحٌ إذا كان فريضةً؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا رَمَى عنها وهي قادرةٌ على الرمي، فإن الرميَ لا يَصِحُ، وعلى المَعِ اللهُ يَصِحُ، وعليها عند أهلِ العلمِ أنْ تذبحَ فِديةً في مكَّةَ وتُوزِّعَها كلَّها على الفقراءِ.

ولا يَجُوزُ للإنسانِ أن يتهاونَ في شعائرِ الحَجِّ؛ لأنَّ الله تعالى قال في كتابِه: ﴿ وَأَتِنَوَا الْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَحَامٌ. فيُمكِنُ أَنْ يَتَلافى الزِّحامَ فلا يَرمِي معَ أوَّلِ النَّاسِ، بل يَرمِي بعدَ العصرِ، أو يَرمي في اللَّيلِ، فله أنْ يرمي في اللَّيلِ، فله أنْ يرمي في اللَّيلِ إلى الفجرِ، إلَّا اليومَ الثَّالثَ عشرَ فإنَّه ينتهي بغروبِ الشَّمسِ.

(١٩٣٥) السُّؤالُ: في الحَجِّ العامَ الماضيَ، رَمَيتُ الجمراتِ، فبَدَأْتُ بالكُبرى ثُمَّ الوُسطى ثُمَّ الصغرى، فعكَسْتُ الرميَ، فهل عليَّ ذنبٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ عليك إن شاءَ الله، ولكن كان الأوْلى أن تَسأَل قَبلَ الرَّميِ.

(١٩٣٦) السُّؤالُ: امرأةٌ في الحجِّ رَمَى عنها ولَدُها وهي قادرةٌ؛ فهاذا يلزَمُها؟ وهل حَجُّها صَحيحٌ؟

الجَوابُ: إذا كانتِ المرأةُ قادرةً بلا مَشْقَةٍ أَنْ تَرمِي، وجَبَ عليها أَنْ تَرمِي بنفْسِها، إذا لم يتيسَّرُ لها في النَّهارِ فلْتَرْمِ باللَّيلِ، فمثلًا إذا كان اليومُ الحادي عشرَ فالرَّميُ يكونُ بعدَ الزَّوالِ، لكنْ قد يكونُ هناك مَشْقَةٌ، فيُؤخّرُ إلى ليلةِ الثَّانيَ عشرَ إلى الفجرِ، أمَّا إذا كانت لا تَستطيعُ أَنْ ترمِيَ؛ لأنَّهَا ضَعيفةُ الجسمِ، أو مَريضةٌ، أو حاملٌ، أو عجوزٌ كبيرةٌ يشُقُّ عليها؛ فإنَّها تُوكِّلُ مَن يَرْمي عنها مِن الحُجَّاجِ، فإذا رَمَى عن نفْسِه رَمَى عنها في مَوقفٍ واحدٍ؛ فلا حرَجَ.

فأمَّا سُؤالُ المرأةِ حيث رَمَى عنها ابنُها؛ فإنَّا ننظُرُ إذا كانت على الوصفِ الَّذي ذكَرْنا مِن العجزِ، فلا شَيءَ عليها، وإذا كانت قادرةً، فالاحتياطُ أنْ تذبَحَ فِديةً في مكَّةَ وتُوزِّعَها على الفُقراءِ.

(١٩٣٧) السُّؤَالُ: رجُلُ حجَّ مع أُمِّه وأَخَواتِه، وفي اليوْمِ الثَّانيَ عشَرَ رَجَمَ عنهُنَّ؟ بحُجَّةِ شِدَّةِ الزِّحامِ؛ إذْ طلبَتْ مِنهُمُ الحملةُ السُّرعةَ في ذلك، وأَفْتى لهم شيْخُ الحملةِ بأنَّ ذلك يَجوزُ، وجِّهونا في ضَوْءِ ذلك.

الجَوَابُ: الأَمْرُ كَمَا أَفْتَاهُم شَيْخُ الْحَمَلَةِ، فَيَجُوزُ فِي اليَوْمِ الثَّانِيَ عَشَرَ لِمَنْ تَعجَّلَ أَنْ يُوكِّلَ مَن يرمي عنه إذا كان لا يستطيعُ مُزاحَمةَ النَّاسِ؛ كالنِّساءِ، والشُّيوخِ، والشُّيوخِ، والضُّعفاءِ؛ لأَنَّ هؤلاءِ ليس أمامَهُم وقتٌ فيُمْكِنَهُم أَنْ يؤخِّرُوا حتَّى يَخِفَّ الزِّحامُ؛ فإنَّهُم مُتعجِّلُونَ؛ وعلى هذا فيجوزُ لهم أَنْ يوكِّلُوا.

وقد بَلَغَنا أَنَّه في اليوْمِ الثَّانِيَ عَشَرَ الَّذِي هو يوْمُ النَّفْرِ الأُوَّلِ يحصُلُ زِحامٌ شديدٌ عظيمٌ، ولا تستطيعُ المرأةُ ولا الرَّجُلُ الضَّعيفُ أَنْ يتحمَّلا هذا الزِّحامَ، وفي مِثلِ هذه الحالِ نقولُ للمرأةِ، والكبيرِ والضَّعيفِ: وكِّلوا مَن يرمي عنكم؛ لأنَّ الله لا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها؛ ولأنَّ الله تعالى يقولُ في كتابِه: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمُ أَ إِنَّ للهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٩].

(١٩٣٨) السُّؤالُ: رَمَيْتُ عَنْ زَوْجَتي بسببِ عدمِ استطاعَتِها نظرًا للزَّحْمَةِ الشَّديدَةِ، فهلُ يجوزُ ذَلِكَ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ، ليس فِيها شَيْءٌ.

(١٩٣٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ حَجَّتِ السَّنةَ الماضية، وأثناءَ الرَّمْيِ كانت لا تعرِفُ الشَّاخِص، وقد نسِيَت عدَدَ الحصياتِ الَّتي رَمَتْ بها، وفي اليومِ الثَّاني رَمَتْ ثماني حصياتٍ على ثلاثِ مراتٍ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا أَقُولُ لَهَا وَلَمَن سَمِعَ كَلامي هذا: الشَّاخِصُ لا يجِبُ أَنْ يُضْرَبَ، وَضَرْبُ الشَّاخِصِ رُبَّهَا يكونُ فيه ضررٌ؛ رُبَّهَا يُضْرَبُ الشَّاخِصُ بقوَّةٍ، فتَنْبُو يُضْرَبَ، وضَرْبُ الشَّاخِصِ الشَّاخِصُ علامةٌ على المكانِ فقط، والَّذي يُرْمَى هو الحصاةُ وتخرُبُ عنِ الحوضِ الشَّاخِصُ علامةٌ على المكانِ فقط، والَّذي يُرْمَى هو المكانُ، فإذا سقَطَتِ الحصاةُ بالحوضِ أجزَأَ الرَّميُ، سواءٌ ضَرَبَتِ الشَّاخِصَ أَمْ لَم تَضْرِبه.

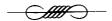
وإذا كانت في اليوم الأوَّلِ لا تدري كم رَمَتْ، ولكنْ يغلِبُ على ظنِّها أنَّها سبعٌ فأكثرُ فهذا كافٍ، وأمّا زيادةُ اليومينِ على السَّبعِ فلا ينْبَغي أنْ يزيدَ الإنسانُ على السَّبع، وإنَّما يرمي سبعًا فقط، إلَّا إذا شكَّ في بعضِ الحصياتِ ورمى الثَّامنة احتياطًا، فلا بأُسَ، وإن كان رمى الثامنة بدون شك فهذا خطأ، ولا تعود لهذا، والحجُّ صحيحٌ إن شاء الله.

(١٩٤٠) السُّؤالُ: في أثناءِ رَمْي الجَمْرَةِ الصُّغرى وأثناءَ الرَّمْي شكَكْتُ: هَلْ رَمَيْتُ سِتًّا أو سبعًا، ولكنِّي تساهلْتُ، فلم أرم سابعةً؛ فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: لا تَعُدْ لمثلِ هذا، إذا شكَكْتَ وأنتَ ترمي فابْنِ على اليقينِ أو غلبةِ الظَّنِّ، وليس عَلَيْكَ شَيْءٌ فيها مضى، ولكنْ في المستقبلِ احتَطْ لِنَفْسِكَ.

(١٩٤١) السُّؤَالُ: كَيْفَ تكون العُمرةُ للميِّتِ؟

الجَوَابُ: إذا وصَلَ الإنسانُ للمِيقاتِ يقول: لبَيكَ اللَّهمَّ عُمرةً عن فلانٍ. ويستمِرُّ.



(١٩٤٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَناسكَ الحجِّ أَو العُمرةِ عن أَيِّ فَردٍ ميِّتٍ مِن أَفرادِ أُسرتِه، دونَ النَّظرِ لدَرجةِ القَرابةِ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ بهذا، ولا تَنظُرْ لدَرجةِ القَرابةِ، فسواءٌ كان قريبًا أو بَعيدًا، ذَكرًا أو أنثى، فلا بأْسَ.

(١٩٤٣) السُّوَّالُ: أريدُ هذه السَّنةَ أَنْ أَحُجَّ عن والدي المُتوفَّ، فهل يلزَمُ أَنْ أَدُكُرَ اسْمَه عندَ كلِّ ركْنِ مِن أركانِ الحجِّ؟

الجَوابُ: لا يلزَمُ أَنْ تذكر اسْمَه عندَ كلِّ رُكْنٍ مِن أركانِ الحجِّ، إنَّمَا عندَ الإحرامِ مِن الميقاتِ تقولُ: لبَيْكَ عن أبي فُلانٍ.

(١٩٤٤) السُّؤالُ: أُريدُ أَن أَعتَمِرَ عن والِدِي المتوفَّى فَهَل أَخرُجُ وأَعتَمِرُ مِنَ التَّنعيم، أَمْ أَخُصُّه مِن الأَوَّلِ؟

الجَوابُ: لا يَصلُحُ أبدًا أداءُ عُمْرَتين في سَفرٍ واحِدٍ؛ فلا بُدَّ أن تَخُصَّه بعُمرةٍ.

(١٩٤٥) السُّؤالُ: رَجلٌ تُوفِيِّ والِدُه ولم يَكُن يُصَلِّي سِوى العِيدَينِ فَقَط، فهل يَحجُّ أو يَعتَمِر عن والِدِه؟

الجَوابُ: لا يحجُّ ولا يَعتَمِرُ عنه، وأمَّا الدُّعاءُ فيقولُ: اللهمَّ إن كان أبي مُؤمِنًا فاغفِر له. والله عَرَّفَجَلَّ يَعلَم.



(١٩٤٦) السُّؤالُ: أُريدُ أن أحجَّ عن والِدَتي المتوفاةِ، فكَيفَ أُلَبِّي عنها؟

الجَوابُ: عِندَ عَقدِ الإِحرامِ تقولُ: لَبَّيكَ اللهم عن أُمِّي. وإن أَشرَكتَها في الدُّعاءِ: في الطَّوافِ، وفي رَميِ الجَمراتِ، فهذا طَيِّبٌ؛ فلها حَتُّ.

(١٩٤٧) السُّؤالُ: أريدُ أنْ أَحُجَّ عن أبي، وكها نعلَم بأنَّ تاركَ الصَّلاةِ كافِرٌ، وكان والدي يُصلِّي في البَيْتِ تارةً، ويترُكُ الصَّلاةَ تارةً، ويُصلِّي بعضَ الأوقاتِ في أوقاتِها، ويترُكُ بعضَ الأوقاتِ، وماتَ ولم يَحُجَّ، وأُريدُ أنْ أَحُجَّ عنه، ماذا يلزَمُنِي؟

الجَوابُ: لا شكَّ أنَّ والِدَكَ ارتكَبَ إثَّا عظيًا بتهاوُنِه بالصَّلاةِ إلى هذا الحَدِّ الَّذي ذَكَرْتَه، ولكنَّه لا يَصِلُ به ذلك إلى حَدِّ الكُفْرِ؛ لأنَّه لم يَتْرُكِ الصَّلاةَ، والنُّصوصُ إنَّما جاءتْ بِكُفْرِ تاركِ الصَّلاةِ، فمَنْ يُصَلِّي ويُحَلِّي لا يكونُ كافِرًا، بلْ قَدِ ارْتَكَبَ إثْمًا عَظيمًا، ولكِنَّه تحتَ مشيئَةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

أمَّا حَجُّكَ له فلا بَأْسَ أَنْ تَحُجَّ عنه إذا كان لم يُؤدِّ الفريضة، بشرطِ أَنْ تكونَ قد حَجَجْتَ عن نفسِك؛ لأنَّ مَنْ لم يَحُجَّ عن نفسِه لا يحجُّ عنْ غيرِه؛ لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَّالِيَهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ سَمِعَ رجلًا يقولُ: لبَيْكَ عنْ شُبْرُمَةَ. فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» فقالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ: أو قالَ: قريبٌ لي. قال: «أَحَجَجْتَ عنْ نفسِك؟» قال: شُبْرُمَةُ؟» فقالَ الرَّجُلُ: أَخُ لي. أو قالَ: قريبٌ لي. قال: «أَحَجَجْتَ عنْ نفسِك؟» قال: لا. قال: «فحُجَّ عنْ نفسِك، ثمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ» (١).

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره، رقم (۱۸۱۱)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، رقم (۲۹۰۳).

(**١٩٤٨) السُّؤالُ**: أريدُ أَنْ أَعْتَمِرَ لنَفْسي ولوالدي؛ فهل أعتمرُ مثلًا أَنَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وأعتمرُ له ثانِيَ مَرَّةٍ؟

الجَوابُ: لا تعتمرْ عُمْرَتَيْنِ في سَفرٍ واحدٍ؛ إمَّا أنْ تعتمرَ لنفسِكَ أو لِوالِدِكَ.

(١٩٤٩) السُّوَالُ: أنا حاجٌ عَن والِدَتي المُتوفَّاةِ؛ فهاذا أقولُ في الدُّعاءِ، أو المناسكِ كُلِها؟

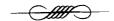
الجَوابُ: لا بأسَ عندَ الإحرامِ تقولُ: لبيكَ اللهمَّ عن أُمِّي. وتستمرُّ في الدُّعاءِ، لكنْ إنْ أشرَكْتَها في الدُّعاءِ في الطَّوافِ، وفي السَّعيِ، وفي عَرَفَةَ، وفي المُزْدَلِفَةِ بعدَ الفَجْرِ، وفي رَمي الجمراتِ فهذا طيِّبٌ، لها حَقُّ.

(١٩٥٠) السُّؤالُ: هل يجبُ علينا الحجُّ عن الوالِدَين إذا كانَا قد حَجَّا أو حُجَّ عنها، أم الأفضلُ الدعاءُ لهما، وأن نتصَدَّقَ عنهما، وخُصوصًا في زحمةِ هذه الأيام؟

الجَوابُ: رَأْيِي أَلَا تَحجَّ ولَا تَعتَمِرَ عنهما، ولكن ادعُ الله لهما، ففيهِ كفايةٌ، والدُّعاءُ لهما أفضلُ من الحجِّ والعمرةِ.

(١٩٥١) السُّوَّالُ: شخصٌ أدَّى عُمرةً في أوَّلِ رمضانَ، وبعدما تحلَّلَ مِنَ العُمرةِ طاف سبعة أشواطٍ لوالدِه، فهل هذا جائزٌ؟

الجَوَابُ: جائزٌ، لكنِ الدُّعاءُ للوالدِ أفضَلُ.



(١٩٥٢) السُّؤَالُ: إذا ذهبَتِ المرأةُ لتأخُذَ عُمرةً، فهل يجوز لها أَنْ تأخُذَ حجَّا لوالدتِها ووالدِها؟

الجَوَابُ: يجوز أَنْ تَأْخُذَ العُمرةَ إذا قدِمَتْ مكَّةَ، وتنويها لنفسِها، ثُمَّ بعدَ ذلك إذا جاء الحجُّ تنويه لأُمِّها أو أبيها، بشرْ طِ أَنْ تكونَ قد أَدَّتِ الفريضةَ، أمَّا إذا كانت لم تؤدِّ الفريضةَ فإنَّما لا تحُجُّ لأُمِّها ولا لأبيها. هذا إذا كانَتْ تُريدُ ما ذكَرْتُ

أمَّا إذا كانَتْ تريد أَنْ تجعلَ العُمرةَ لنفسِها والحجَّ لنفسِها، ولكنَّها تعتَمِرُ فيها بَيْنَ ذلك لأُمِّها أو أبيها، فلا تَفْعَلْ؛ لأنَّ هذا عملٌ لم يفعَلْه السَّلفُ الصَّالحُ، ولا فَعَلَه النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، ولا أَرْشَدَ إليه أُمَّتَهُ، والعِباداتُ مبناها على التَّوقيفِ.

(**١٩٥٣) السُّؤَالُ:** شخصٌ أرادَ أَنْ يَأْخُذَ عُمرةً لنفسِه، وأرادَ أَنْ يعتمِرَ عن والدِه، فهل إذا أدَّى عُمرتَه كاملةً يرجِعُ مرَّةً ثانيةً إلى المِيقاتِ ويَنوي الإحرامَ عن والدِه؟

الجَوابُ: الَّذِي نرى أَنَّ العُمرة لا تكرَّرُ، وأَنَّ الإنسانَ إذا أَتى بالعُمرةِ الأُولى فلا يُحرِّرُها مِن مكَّة بالأنَّ هذا لم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، ولا عَنِ الصَّحابةِ رَضَّ اللهُ عَلَم – إلَّا في قضيَّةٍ الصَّحابةِ رَضَّ اللهُ عَنْ ذلك –فيما نعلَم – إلَّا في قضيَّةٍ مُعيَّنةٍ، وهي قضيَّةُ عائشةَ رَضَ اللهُ عَنْهَا، وكانت قد أحرمَتْ بالعُمرةِ في حجَّةِ الوداع، وفي مُعيَّنةٍ، وهي قضيَّةُ عائشةَ رَضَ النَّبِيُ عَلَيْهِ وهي تبكي، فقال: «ما لكِ؟ لعلَّكِ أَثناءِ الطَّريقِ حاضَتْ، فدخَلَ عليها النَّبيُ عَلَيْهِ وهي تبكي، فقال: «ما لكِ؟ لعلَّكِ نَفِسْتِ»، قالتْ: نعم. قال لها: «هذا شيءٌ كتبه الله على بناتِ آدمَ»، ثُمَّ أَمَرَها أَنْ تُحْرِمَ بالحجِّ –أي أَنْ تُدْخِلَ الحجَّ على العُمرةِ – ؛ لتصيرَ قارنةً، وتكفيها أفعالُ الحجِّ عَنِ الحجِّ والعُمرةِ، وقال لها: «طوافُكِ بالبيتِ وبالصَّفا والمروةِ يَسَعُكِ لحجِّكِ وعُمرتِكِ»، والعُمرةِ، وقال لها: «طوافُكِ بالبيتِ وبالصَّفا والمروةِ يَسَعُكِ لحجِّكِ وعُمرتِكِ»،

ولكنّها رَضَّالِلَهُ عَنهَا حينَ انتهى الحجُّ طلبَتْ مِنَ النّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَنْ تأيَ بعُمرةٍ، وقالتْ: يَرجعُ النَّاسُ بعُمرةٍ وحجِّ، وأَرجعُ بحجِّ !! فليَّا رآها عَليَهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ لا يَطيبُ قلبُها إلَّا بذلك أَذِنَ لها أَنْ تَخرُجَ إلى التَّنعيم، فتأتيَ بعُمرةٍ، وأرسَلَ معها أخاها عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي بكْر رَضَالِكُ عَلَى أَنْ عَبْرُ م عبدُ الرَّحمنِ بعُمرةٍ (١)، وهذا يدُلُّ على أَنَّ عبدَ الرَّحمنِ بعُمرةٍ ليس معروفًا عِندَهم، وإلَّا الإحرامَ بالعُمرةِ مِن مكَّةَ ليس معروفًا، وأَنْ تَكرارَ العُمرةِ ليس معروفًا عِندَهم، وإلَّا لكانَتْ فرصةً لعبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكْرٍ أَنْ يُحْرِمَ بالعُمرةِ .

فنحنُ نقولُ: إذا وُجِدَتْ حالٌ مِثْلُ حالِ عائشةَ رَجَوَلِيَهُ عَهَا، ولم تَطِبْ نَفْسُ المرأةِ إِلَّا بالإتيانِ بعُمرةٍ بعدَ الحجِّ، فإنَّنا نُرخِّصُ بذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ رخَّصَ فيه، وامَّا فيها سوى ذلك فإنَّه لم يَرِدْ عَنِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم ولا عن أصحابِه رَجَوَلِيَهُ عَنْهُا أَنَّهم كانوا يخرجونَ إلى التَّنعيمِ ليأتوا بعُمرةٍ، وهاهو النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم مع حِرْصِه الشَّديدِ على الخيرِ والعبادةِ بَقِيَ في مكَّةَ عامَ الفتحِ عليه وعلى آلِه وسلَّم مع حِرْصِه الشَّديدِ على الخيرِ والعبادةِ بَقِيَ في مكَّةَ عامَ الفتحِ تسعةَ عشرَ يومًا، منها ما هو في رمضانَ، ومنها ما هو بعدَ رمضانَ، ولم يأتِ بعُمرةٍ، مع سهولةِ الأمْرِ عليه.

فلذلك نرى أنَّ العُمرةَ لا تُكرَّرُ في سفرٍ واحدٍ، وأنَّ الإنسانَ يَقتصِرُ على العُمرةِ الأُولى الَّتي قَدِمَ بها، ثُمَّ إذا شاءَ أنْ ينفَعَ والدَه أو والدتَه أو أحدًا مِنَ النَّاسِ فَلْيَدْعُ له؛ فإنَّ الدُّعاءَ خيرٌ مِن فِعلِ العُمرةِ أو الحجِّ، بدليلِ قولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «إذا ماتَ الإنسانُ انقطعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفَعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يقومُ بعملٍ صالحٍ للميِّتِ. بل قال: أو ولدٍ صالحٍ يقومُ بعملٍ صالحٍ للميِّتِ. بل قال:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب قول الله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ ٱشَهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾، رقم (١٥٦٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضَالِيَّكَ عَنَهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث

«أو ولدٍ صالح يدعو له»، فأرشَدَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم الولدَ إلى الدُّعاءِ لأبيه، دونَ أنَّ يعملَ له شيئًا مِنَ الطَّاعاتِ.

(١٩٥٤) السُّؤَالُ: أحضَرْتُ والدي لأداءِ العُمرةِ في رَمضانَ الهاضي، وبعدَ الانتهاءِ مِن عُمرتِها، طَلَبْتُ منها أَنْ تَعمَلَ عُمرةً لوالدي المُتَوفَّ؛ فهل هذا صَحيحٌ؟ الجَوابُ: هذا خطأٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ عُمرتانِ في سَفرٍ واحدٍ، فهذا بِدعةٌ مِن البِدَعِ، وما مضى نَرْجو الله أَنْ يتقبَّلُه.

(١٩٥٥) السُّوَالُ: يقولُ الرَّسولُ ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ مَعِي »(١)، فهل لو كرَّر المسلمُ في رمضانَ العمرةَ يكونُ له حَجَّةٌ ثانيةٌ ؟

الجَوابُ: تكرارُ العُمْرَةِ مع وُجود المعتَمِر في مكَّةَ بدعةٌ.

(١٩٥٦) السُّؤَالُ: في العامِ الماضي قمتُ بأداءِ عُمرةٍ لنفسي، ثُمَّ عُمرتَيْنِ للوالدِ والوالدةِ في اليوْمِ نفْسِه، فقال لي بعضُ الإخوانِ: هذا لا يصِحُّ، ولا بدَّ أنْ تكونَ هُناك فترةٌ بين العُمرةِ والعُمرةِ. فهل هذا الكلامُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: نعم، الكلامُ صحيحٌ، وأنت -حقيقةً- عليك أنْ تتـوبَ إلى اللهِ ولا تعودَ.

أبي هريرة رَضِحَالِلَكُوعَنْهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، رقم (١٢٥٦)، من حديث ابن عباس رَضَالِشَهُءَثُهَا.

(١٩٥٧) السُّوَّالُ: ما هو الأفضلُ للمرأةِ المعتمرةِ في رمضانَ أن تُصَلِّيَ القِيامَ في بيتِها، أم تذهَب إلى المَسْجِد الحرام؟

الجَوَابُ: الأفضلُ أن تُصلِّي في بيتِها، لكن إذا كانت في البيتِ تَخشى أنْ تتكاسلَ أو أن يَشغلَها الصِّبيانُ عنِ الخُشوعِ، فلا بأسَ أن تذهبَ إلى المَسْجِدِ، سَواء كَان المسجِدَ الحَرَامَ أو غَيرَه.

(١٩٥٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أنْ ينتقِلَ الحاجُّ المُفْرِدُ إلى القِرَانِ؟

الجَوَابُ: هذا يَعني أَنَّه يُدْخِلُ العُمرةَ على الحجِّ، فيُحْرِمُ أَوَّلًا بالحجِّ، ثُمَّ يُدْخِلُ العُمرةِ العُمرةَ عليه، وفي هذا خِلافٌ بين أهلِ العِلمِ، فمنهم مَن قال: إنَّه لا يَصِحُّ إدخالُ العُمرةِ على الحجِّ. وهذا هو المشهورُ مِن مذهبِ الحنابلةِ رَحَهُمُ اللَّهُ (١)؛ وعلى هذا فلا يُمْكِنُ للمُفْرِدِ أَنْ يكونَ قارِنًا، ولكنْ يُمْكِنُ للمُفْرِدِ -بَلِ الأفضلُ له- أَنْ يكونَ مُتمتِّعًا، للمُفْرِدِ أَنْ يكونَ قارِنًا، ولكنْ يُمْكِنُ للمُفْرِدِ -بَلِ الأفضلُ له- أَنْ يكونَ مُتمتِّعًا، بحيثُ يُحوِّلُ نِيَّةَ الحجِّ إلى عُمرةٍ، فإنْ كان قد طاف وسعى تحلَّلَ بالتَّقصيرِ، وإنْ كان لم يَطُفْ ولم يَسْعَ فإنَّه يطوفُ ويسعى بنِيَّةِ العُمرةِ، ثُمَّ يُقصِّرُ شَعرَ رأسِه، ثُمَّ يبقى حلالًا إلى أَنْ يأتي اليوْمُ الثَّامِنُ مِن ذي الحِجَّةِ، فيُحْرِمَ بالحجِّ.

(١٩٥٩) السُّؤَالُ: هل يُشرَعُ التَّمتُّعُ لِمَنْ يصِلُ مكَّةَ فَجرَ يوْمِ عرفةَ أو مَساءَ يوْمِ ثَمانيةٍ؟

الجَوَابُ: لا يُشْرَعُ؛ لأنَّ وقتَ الحجِّ قد دخل، والله عَنَّهَ عَلَى يقول: ﴿ فَمَن تَمَنَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَّى اللهُ عَلَى اللهُ عَ

⁽١) انظر: المغنى (٥/ ٣٧١)، والإنصاف (٣/ ٤٣٨).

فليس فيه إلَّا إفرادٌ أو قِرانٌ.

(١٩٦٠) السُّؤَالُ: أَدَّيْتُ عُمرةً في الثَّالثِ مِن شوَّالٍ، والآنَ نوَيْتُ الحجَّ، فهل يُمكِنُ أَنْ أَحُجَّ مُتمتِّعًا إذا كنتُ لم أنوِ العُمرةَ متمتِّعًا بها إلى الحجِّ؟

الجَوَابُ: العُمرةُ السَّابقةُ انفردَتْ، فإذا رجَعْتَ إلى مكَّةَ بعُمرةٍ صِرْتَ مُتمتِّعًا، وإنْ رجَعْتَ بحجِّ فأنتَ مُفْرِدٌ.

(١٩٦١) السُّؤَالُ: نحنُ سوفَ نَحُجُّ حَجَّ تَمَتُّعٍ، وسَوْفَ نصِلُ ليلةَ ثمانيةٍ؛ فهَلْ نعمَلُ العُمَرَةَ ونتحلَّلُ منها، وإذا تحلَّلْنَا فكيفَ نُحرِمُ للحجِّ؛ هلْ نُحرِمُ مِن نفسِ الموضِع؟

الجَوابُ: لا بُدَّ مِن عَمَلِ العمرةِ والتحلُّلِ مِنْها، وبعدَما تتحلَّلونَ البَسُوا الملابِسَ العادِيَّة، وإذا كان ضُحَى يومِ ثمانِيَةٍ اغْتَسِلوا، والبَسُوا ثِيابَ الإحْرامِ مِنْ مكانِكُمْ، فإذا لَم تَكُنْ طالِعًا مِنَّى إلَّا مِن الحَرَمِ فأَحْرِمْ مِن الحَرَمِ نَفْسِهِ.

(١٩٦٢) السُّؤَالُ: أنا لا أستطيع أنْ أُصلِّيَ النَّافلةَ أوِ الفريضةَ إلَّا وأنا جالسةٌ، وبعضُ النَّاسِ يقولون: إذا صلَّى الإنسانُ وهو جالسٌ فليس له أُجْرٌ. فها الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: أمَّا الفريضةُ فالواجبُ أنْ يُصلِّيها الإنسانُ قائمًا، فإنْ لم يستطِعْ صلَّى قاعدًا وله الأَجْرُ كاملًا، فإنْ لم يستطِعْ فعلى جَنْبٍ، وأمَّا النَّافلةُ فله أنْ يُصلِّيها قاعدًا ولو كان قادرًا على القيامِ، لكنَّه إنْ صلَّاها قاعدًا وهو قادرٌ على القيامِ فله نِصفُ الأَجْرِ فقطْ.

والقيامُ الواجبُ واجبُ ولو كان مُستنِدًا إلى جدارٍ أو مُتَكتًا على عصا، فلو فرَضْنا حمثلًا - أنَّ رجُلًا يستطيع أنْ يُصلِّيَ قائمًا لكنْ معتمِدًا على العصا أو مُتَكتًا على جدارٍ، فإنَّنا نقول له: يجِبُ عليك أنْ تقومَ وتتَكرَى على العصا أو الجدارِ، وأمَّا إذا كان لا يستطيع القيامَ مطلَقًا فهذا يُصلِّى قاعدًا كما سبَق.

(١٩٦٣) السُّؤالُ: اعتمَرْتُ هذا العام، وأثناءَ عُمرتي كان عندي اضْطراباتٌ في المَعِدةِ، وكان عندي غازاتٌ تخرُجُ بصفةٍ مُستمرَّةٍ، وسأَلْت شخصًا فقال لي: أنت في حُكم الَّذي عنده سلَسُ بولٍ؛ فهل عليَّ فِديةٌ، وهل العُمرةُ مقبولةٌ؟

الجَوابُ: ليس عليك شيءٌ. والعمرةُ صحيحةٌ، نسألُ الله أنْ يقبَلَها.

(١٩٦٤) السُّوَّالُ: اعتَمَرْتُ في شَهرِ شوَّالٍ، وتيسَّرَ لي أداءُ فَريضةِ الحجِّ في نفْسِ العام، ولم أكُن أنوي الحجَّ؛ فهل يُعْتَبَرُ هذا تَمَتُّعًا؟ وهل يجِبُ عليَّ الهدْيُ؟

الجَوابُ: ليس تمتُّعًا، ولا يجِبُ عليك الهدْيُ؛ لأنَّك حينَ إحرامِك بالعُمرةِ لم تُرِدِ الحجَّ، بل طرَأَ عليك الحجُّ بعدَ ذلك، فلسْتَ بمُتمتِّع.

(١٩٦٥) السُّؤَالُ: هل في التَّطويل بالجُلوسِ بَعْدَ العُمْرَةِ في مَكَّةَ حَرَجٌ؟

الجَوابُ: البَقاءُ في مَكَّةَ بعدَ العُمْرَةِ لَيْس فيه حَرَجٌ، إلَّا إذا كانَ يُفَوِّتُ به الإنسانُ مَصالِحَ في بَلَدِهِ، فهنا يَرْجِعُ إلى بَلَدِه، ولا يَبْقَى في مَكَّةَ؛ مِثْلُ: أَنْ يكونَ رَبَّ عائِلَةٍ اعْتَمَرَ، وإذا بَقِيَ في مَكَّةَ ومِثْلُ: أَنْ يكونَ رَبَّ عائِلَةٍ اعْتَمَرَ، وإذا بَقِيَ في مَكَّةَ ضاعَتِ العائِلَةُ، فهنا نَقولُ: ارْجِعْ إلى أَهْلِكَ لتَبْقَى عِنْدَهم وتُربِّيهم.

مَعَ أَنَّ بَقَاءَه فِي أَهْلِه لتَرْبِيَتِهِم وتَوْجِيهِهِمْ أَفْضَلُ مِنَ الْعُمْرَةِ، لَكَنْ فِي وقْتِنا الحاضِرِ والْحَمْدُ للهِ الْعَمْرَةُ يَسيرَةٌ بالنِّسبَةِ لَمَنْ كان داخِلَ الْمَمْلَكَةِ، يُمْكِنُه أَنْ يَعْتَمِرَ فِي خلالِ يوْمٍ واحِدٍ، إذا كان في بَلَدِه مَطارٌ، وكانَتِ الرِّحْلاتُ في أَوَّلِ النَّهارِ وآخِرِه، فإنَّه يُمْكِنُه فِي يَوْمٍ واحِدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ ويَرْجِعَ.

فيجبُ على الإنسانِ ألَّا يكونَ عاطِفِيًّا في عِباداتِه، بلْ يكونُ شَرْعِيًّا في عِباداتِه، وأقولُ: عاطِفِيًّا؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ يكونُ عِنْدَه عَاطِفَةً قَوِيَّةً بالنِّسبَةِ للحَجِّ والعُمْرَةِ، فيَذْهَبُ ويدَعُ أشياءَ واجبةً عَلَيْه، ومِنْ ذَلِك ما يَفْعَلُه بَعْضُ الأئمةِ والمُؤذِّنينَ والمُؤظَّفِينَ أَيْضًا مِنْ كَوْنِه يَذْهَبُ لِيَعْتَمِرَ، ويَدَعَ وظيفَتَه الَّتي هي واجِبَةٌ علَيْه.

ولْيُعْلَم أَنَّ أَدَاءَ المُوظَّفِ وظيفَتَهُ أَدَاءُ وَاجِبٍ عَلَيْه، وأَدَاءُ الوَاجِبِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ تعالى مِن النَّفْلِ؛ قَالَ الله تعالى في الحَديثِ القُدُسِيِّ: «مَا تَقَرَّبَ إِلِيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ عَالَى مِن النَّفْلِ؛ قَالَ الله تعالى في الحَديثِ القُدُسِيِّ: «مَا تَقَرَّبَ إِلِيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ بِالنَّوافِل حَتَّى أُحِبَّهُ» (١٠).

(١٩٦٦) السُّؤالُ: امرأةٌ كانَتْ حائضًا، وذهبَتْ إلى مكَّةَ فأحْرَمَتْ مِن الميقاتِ، ولكنْ قدَّمَت السَّغيَ على الطَّوافِ؛ حيثُ إنَّها لم تكُنْ طاهِرَةً، وبعدَ ذلك أَدَّتِ الطَّوافَ بعدَ يوم، فهلْ علَيْها شَيْءٌ؟

الجَوابُ: عُمرَتُها لم تصح، وهي لا تزالُ الآن في عُمرَةٍ، فعلَيْها أَنْ ترْجِعَ إلى مكَّةَ، وتعيدَ السَّعيَ؛ لأنَّه لا سَعيَ قبلَ طوافٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٢٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِيُّهُ عَنْهُ.

(١٩٦٧) السُّوَالُ: ما حكمُ زيارةِ المسجدِ النَّبويِّ الشَّريفِ؟ وهلْ هي واجبةٌ أو مِنْ مُكَمِّلاتِ الحجِّ؟

الجَوَابُ: زيارةُ المسجدِ النَّبويِّ لا عَلاقةَ لها بالحجِّ، فهي عبادةُ مستقلَّةُ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلَّا إلى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، والمَسْجِدِ الأَقْصَى»(۱).

وعدَمُ الزِّيارَةِ لا يَنْقُصُ الحجَّ شيئًا، والزِّيارةُ لا تزيدُ الحجَّ شيئًا؛ لأن الحَجَّ عبادةٌ مستقلَّةٌ والزِّيارةَ عبادةٌ مستقلَّةٌ؛ لوْ حَجَّ رَجُلان وأدَّيَا الحَجَّ على صفةٍ واحدةٍ ولم يتميزْ أحدٌ مِنْهما عنِ الآخرِ في اجتنابِ المحظوراتِ، وأحدُهما رجَعَ قافلًا إلى أهلِه والثَّاني ذَهَبَ إلى المدينةِ لزيارةِ المسجِدِ النَّبويِّ، لمْ يكنْ للثَّاني فضلُ على الأوَّلِ فيها يتعلَّقُ بالنَّسُكِ.

وعلَيْه؛ فلو حجَّ الإنسانُ، ولمْ يَذْهبْ إلى المدينةِ، ورَجَع إلى أهلِه، فحجُّه لم يَنْقُص شيئًا باعتبارِ عدمِ زيارةِ المسجدِ النَّبويِّ، أمَّا ما يَتَوَهَّمُه بعضُ العامَّةِ مِنْ كُوْنِ زيارةِ المسجدِ النَّبويِّ معَ الحَجِّ أمرًا واجبًا أو أمرًا مُسْتَحَبًّا لهُ عَلاقَةٌ بالحَجِّ، فَلا أصلَ لهذا.

والعجبُ أَنَّ بعضَ العامَّةِ يُفَضِّلُ زيارةَ المسجدِ النَّبويِّ ثمَّ زيارةَ قَبْرِ النَّبيِّ ﷺ على الحَجِّ، وهذا مِنْ جَهْلِهم الفاضِحِ ومِنْ تلاعُبِ الشَّيْطانِ بعقولِهم؛ حيث إِنَّ الحجَّ الله فريضةٌ مِنْ أركانِ الإسلامِ وهو مَحَلُّ إجماعٍ بَيْنَ العلماءِ، أَمَّا زيارةُ المسجدِ النَّبويِّ ثمَّ زيارةُ النَّبيِ ﷺ فَإِنَّهَا لَيْسَت بِفَريضَةٍ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (۱۳۹۷)، من رقم (۱۳۹۷)، من حديث أبي هريرة رَجَىٰ اللهُ عَنْهُ.

فحبُّ النَّبِي ﷺ ليس متوقِّفًا على زيارةِ قبرِه، حُبُّ النَّبِي ﷺ يشهَدُ له اتِّباعُه؛ مَن كان للرَّسولِ أَتبِعَ فهو له أحبُّ؛ لأنَّ الحبيبَ يَحمِلهُ محبَّتُه لحبيبِه على التَّأسِّي به والاقتداءِ به، وكلَما كان الإنسانُ أشدَّ تأسِّيًا برسولِ اللهِ صلَّى الله عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم وأبعدَ مِن البِدَعِ كان ذلك دليلًا على أنَّ حُبَّه للرَّسولِ ﷺ أشدُّ مِن حُبِّ مَن يبتدِعُ في دينِ اللهِ ما لَيسَ مِنْه.

وعلى هذا: فإنّنا ننصَحُ إخواننا الحُجَّاجَ أَنْ يكونَ حَجُّهُم مَبْنِيًّا على أساسَينِ عظيمَينِ هما: الإخلاصُ للهِ، ومتابعةُ الرَّسولِ ﷺ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوٓا إِلَا لِيَعْبُدُوا اللهِ تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوٓا إِلَا لِيَعْبُدُوا اللهِ تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُوٓا إِلَيْتَةَنَا وَيُقِيمُوا الصَّلُوٰةَ وَيُؤْتُوا الزَّكُوٰةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البيّة:٥]؛ ولقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِينَ ﴾ [الزُّمَر:٢]، وعلَيْهم بالإخلاصِ للهِ تعالى في عباداتِم، وعلَيْهم بالاتِّباعِ لرسولِ اللهِ صَالَةَهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَسَلَمَ.

وقَدْ أَنزَل الله تَبَاكِوَقَعَالَى آيةً في القرآنِ هي الميزانُ القِسْطُ لمعرفةِ حُبِّ اللهِ تعالى، فقال تعالى: ﴿ قُلُ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُرْ ذُنُوبَكُمْ أَللهُ وَيَغْفِرْ لَكُرْ ذُنُوبَكُمْ أَلله وَيَعْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ أَلله عَمُولُ رَجِيبُ إِن عمران: ٣١]، وهذه الآيةُ تُسمَّى عنْدَ السَّلفِ آيةَ المِحْنةِ -أي: آيةَ الامتحانِ - لأنَّ الله امْتَحَنَ الَّذين يدَّعون أنَّهم يُجِبُون الله بهذا الميزانِ، إِنْ كانوا يُحبُون الله حقًا اتبعوا رسولَ الله عَلَيْ حقًا، فكُلَما نقص اتباعُ الإنسانِ لرسولِ اللهِ عَلَيْ كان ذلك دليلًا على ضعف محبَّتِه لله، وضعف تعظيمِه لله، وعلى ضعف محبَّتِه لرسولِ اللهِ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم؛ لذلك يجِبُ أَنْ يُلاحِظَ الإنسانُ هذا الَّذي ذكرْناه مِن الإخلاصِ عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم؛ لذلك يجِبُ أَنْ يُلاحِظَ الإنسانُ هذا الَّذي ذكرْناه مِن الإخلاصِ لللهِ تعالى ومُتابَعَتِه لرسولِ اللهِ صلَّى الله عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم.

(١٩٦٨) السُّوَّالُ: المرأةُ الكبيرةُ في السِّنِّ إذا كانتْ لا تسطيعُ العُمرةَ بنفسِها، هلْ يجوزُ لابنتِها أنْ تَعْتَمِر بدلًا عنها؟

الجَوَابُ: إذا كانت المرأةُ الكبيرةُ لا تستطيعُ أنْ تذهبَ إلى مكَّةَ فلا حرَجَ أنْ تعتَمِرَ عنْها، وإنْ كانتْ تستطيعُ فَعَلَيْها أَنْ تذهَبَ بنفسِها، وإنْ كانتِ الآن لا تستطيعُ لكن يُرْجى أنْ تستطيعَ في المستَقْبَلِ فَعَلَيْها أَنْ تَنْتَظرَ حتى تستطيعَ وتعتمِرَ بنفسِها.

(١٩٦٩) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للمُحْرِمِ أَنْ يحلِقَ لنفسِهِ؟ الجَوَابُ: نعم، يجوزُ أَنْ يحلِقَ نفسَهُ وأن يحلقَ غَيْرَهُ أيضًا.

(١٩٧٠) السُّؤالُ: ذُكِرَ في تفسيرِ ابنِ كثيرِ (١): بلغنا أنَّ عمرَ قال في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَأَتِمُوا اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ تعالى يقولُ: ﴿ اللهِ مُ اللهِ مَعْلُومَتُ ﴾ الأُخرى، وأنْ تعتمِرَ في غيرِ أشهرِ الحجِّ؛ فإنَّ الله تعالى يقولُ: ﴿ اللهِ مُ اللهُ مُ مُ مُ مُ مُ مُ مُ اللهِ وَ اللهِ اللهِ عَالَى اللهُ عَمْرَ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْرَ اللهُ عَمْرَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

الجَوابُ: كلامُ عمرَ رَضَالِيَهُ عَنهُ اجتهادٌ منه، وكلامُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مُقدَّمٌ عليه، وقدْ أَمَرَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أصحابَه في حجَّةِ الوداعِ مَن لم يسُقِ الهدي منهم أنْ يجعَلَها عمرةً (1)، وهو بنفسِه اعتمرَ في أشهرِ الحجِّ عمرةَ الحُدَيْبِيَةِ وعمرةَ الجِعِرَّانَةِ، كَلُها في أشهرِ الحجِّ المَهُرِ الحَجِّ (1).

⁽۱) تفسير ابن كثير (۱/ ٣٩٣). والأثر عن عمر أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٤٧، رقم ٦٧)، وابن أبي شيبة (٨/ ١٠٨)، والبيهقي (٥/٥). وبنحوه أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب في المتعة بالحج والعمرة، رقم (١٢١٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج، رقم (١٥٦٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١٣)، من حديث جابر رَضَيَلِتُهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب كم اعتمر النبي ﷺ، رقم (١٧٧٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ، رقم (١٢٥٣)، من حديث أنس رَحْيَاللَهُ عَنْهُ.

(١٩٧١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها ذهبتْ لأداءِ العُمْرَةِ ومعهم ولدٌ صغيرٌ، فأحرموا من المِيقاتِ وأحرمَ الطِّفلُ، وعندما وَصلوا الشُقَّةَ تَوَسَّخَ هذا الإحرامُ الَّذي عليه، فبدَّلتْ ثيابَ إحرامِه، فهل في ذلكَ شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليس في تبديلِ الإحرامِ شيءٌ، سواءٌ كان لِعُذْرٍ أم لغيرِ عذرٍ، فها دام أَبدَلَه بشيءٍ يجوزُ لُبسُه في الإحرامِ فلا حرجَ، ولا فرقَ بينَ الصَّغيرِ والكبيرِ.

وعلى هذا فإذا توسَّخَ ثوبُ الإحرامِ وأبدلَه الإنسانُ بثوبٍ نظيفٍ فلا حرجَ، ولو كان ثوبُ الإحرامِ ثَخِينًا يحصُلُ به الحَرُّ، فخَلَعَه وأبدلَه بثوبِ إحرامٍ خفيفٍ، فلا حرجَ.

المهمُّ أنَّه يجوزُ للمُحْرِم من رجلٍ أوِ امرأةٍ أنْ يبدلَ ثيابَ الإحرامِ بثيابٍ أخرى يجوزُ لُبسُها في الإحرام.

(١٩٧٢) السُّوَّالُ: هل هناك توجيهٌ للإحرامِ بالأطفالِ الصِّغارِ في العُمْرَةِ أو في الحَجِّ؟

الجَوَابُ: الَّذي نَرَى أَنَّه في حالِ الازدحامِ الشَّديدِ في أَيَّامِ الحَجِّ، وأَيَّامِ العُمْرَةِ في رمضانَ؛ ألَّا يُحْرَمَ بالأطفالِ؛ لأنَّ في ذلك مشقَّةً عليهم وعلى وليِّهم، وليسَ الأمرُ –والحمدُ للهِ – واجبًا حتَّى يقولَ الإنسانُ: أخشى منَ الإثم إذا لم أُحرِمْ بهم.

فكونه يحرم بهم مع المشقة عليهم والمَشَقَّةِ على الوليِّ فيه تعب، وكذلك الوَلِيُّ قد لا يَتَمَكَّنُ من إكمالِ نُسُكِه على ما يَنبغي؛ لأنَّه مشغولٌ بهؤلاء الأطفالِ.

أمَّا إذا كان أمرُه سَعَةً، كالأَيَّامِ الَّتي يقلُّ فيها المعتمرونَ، فإنَّ الإحرامَ بهم فيه أحرٌ؛ كما ثبَت في الصَّحيحينِ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَيَّلِتَهُ عَنْهُمَ، أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه

وعلى آلِه وسلَّم لقِيَ رَكْبًا بالرَّوحاءِ فقال: «مَنِ القَوْمُ؟» قالوا: المُسلِمون. ثمَّ قالوا: مَن أنتَ؟ قال: «رَسُولُ اللهِ». فرفعتْ إليه امرأةٌ صبيًّا وقالتْ: يَا رسولَ اللهِ، أَلهذا حبُّجُ؟ قال: «نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ»(١).

(١٩٧٣) السُّؤالُ: هل تُقصِّرُ المرأةُ بمِقدارِ أنملةٍ عن كلِّ عُمرةٍ اعتمرَتْها أمْ تُقصِّرُ مرَّةً واحدةً في العُمراتِ الَّتي اعتمَرَتْها؟

الجَوابُ: الواجِبُ على المرأةِ أَنْ تُقصِّرَ بقَدْرِ أَنملةٍ فِي كلِّ عُمرةٍ، ولكنْ لِيُعْلَم أَنَّه لا عُمرتانِ فِي سَفْرٍ واحدٍ، بمعنى أَنَّ الإنسانَ إذا أتى بعُمرةٍ أوَّلَ ما يقدَمُ مكَّةَ فإنَّه لا يأتي بعُمرةٍ أُوَّلَ ما يقدَمُ، وبعدَ يومٍ بعُمرةٍ أُخرى، خِلافًا لِمَا يفعلُه بعضُ النَّاسِ؛ تجِدُه يأتي بعُمرةٍ أوَّلَ ما يقدَمُ، وبعدَ يومٍ أو يَومينِ بعُمرةٍ ثالثةٍ، ورُبَّما اعتمرَ كلَّ يومٍ، ورُبَّما اعتمرَ كلَّ يومٍ، ورُبَّما اعتمرَ في اليوم مَرَّتينِ، فكلُّ هذا مُحالفٌ لهَدْيِ السَّلفِ الصَّالح.

وعليه فنقول: كلَما اعتمَرَتِ المرأةُ وجَبَ عليها أَنْ تُقصِّرَ، وكذلك إذا حَجَّتْ، وكذلك الرَّجُلُ يجِبُ أَنْ يُقصِّرَ أو يَحلِقَ.

(١٩٧٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حجَّتْ وكانتْ تقصُرُ صلاةَ المغربِ في جميعِ أَيَّامِها في الحجِّ؛ فهاذا تفعَلُ؟

الجَوابُ: تُحْصي لياليَ المغربِ هذه وتَقضيها.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب صحة حج الصبي، رقم (١٣٣٦).

(١٩٧٥) السُّوَّالُ: بعضُ النَّاسِ يطوف مِنَ السَّطحِ، ثُمَّ إذا وصَلَ إلى المِنطقةِ التَّتي فيها المسعى ينزِل للمَسعى، ثُمَّ يصعدُ السَّطحَ ثانيةً؛ لأنَّه يحصُلُ زِحامٌ عِندَ هذه المِنطقةِ الضَّيقةِ.

الجَوَابُ: هذا لا يجوز إلَّا إذا عجَزَ، وأعلَم أنَّ هذه المِنطقةَ ضيِّقةٌ، وبلغني أنَّهم سيوسِّعونَها إنْ شاءَ الله.

(١٩٧٦) السُّؤَالُ: أُقِيمُ في مكَّةَ المُكرَّمةِ، وحضَرَت والدتي في رمضانَ قبْلَ اللهٰ ال

الجَوابُ: حجَّتُها صحيحةٌ، لكنْ ما دامت ليست مِن أَهْلِ مكَّة، فإنَّ الواجِبَ عليها إذا كان حَجُّها قِرانًا أو تَمَثُّعًا أَنْ تُهْدِيَ هديًا يُذْبَحُ في مكَّة، تأكُلُ منه، وتُهْدِي وتتصدَّقُ، فإنْ لم تجِدْ فإنَّها تصومُ عشرَةَ أيَّامٍ؛ ثلاثةً في الحجِّ، وسبعةً إذا رجَعَت إلى أَهْلِها.

(١٩٧٧) السُّؤَالُ: هناك مَن يُؤَدِّي فريضةَ الحَجِّ، ثُمَّ يفعَلُ بعضَ المعاصي أو الكبائرِ، ثُمَّ يحجُّ مرَّةً أُخرى، فهل حجَّتُه الأخيرةُ مقبولةٌ؟ وبهاذا تنْصَحونَ مثلَ هؤلاء؟

الجَوابُ: حجَّتُه مقبولةٌ إذا كانت قد استَوْفَت شُروطَ الصِّحَةِ وانتَفَتِ الموانعُ منها، ولا تهْدِمُها المعاصي الَّتي تقَعُ بعدَها، ولكنْ يجِبُ على الإنسانِ أنْ يتَّقِيَ الله عَنه؛ حتَّى يكونَ مِن المُتَّقينَ الَّذين أُعِدَّت لهم

جنَّاتُ النَّعيمِ، كما قال الله تعالى: ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَى مَعْفِرَةٍ مِن زَيِكُمْ وَجَنَةٍ عَهْهَا السَّمَوَتُ وَالنَّرَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَالْصَرَّآءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَرَّآءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَرَاءِ وَالْصَافِينَ السَّمَوَتُ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينَ الله وَاللّهِ وَاللّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينَ الله وَاللّهِ وَاللّهُ يَحِبُ الْمُحْسِنِينَ الله وَاللّهُ وَاللّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينَ الله وَاللّه وَاللّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا وَللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا الله وَلَمْ يَعْفِرُ الذَّنُوبِ إِلّهُ الله وَلَمْ يُصِرُّوا عَمْرَانِ ١٣٥٠-١٣٥].

(١٩٧٨) السُّؤالُ: نَوَتِ امرأتي أَنْ تحجَّ معِي هذا العام، لكن العادة الشَّهرية تصادِفُ يوْمَ سَبْعَةٍ أَوْ يومَ ثمانيةٍ؛ فما العملُ، وكَيْف تَحُجُّ مَعَنا؟

الجَوابُ: ثُحْرِمُ معكم، فإنْ لم تأتِ الدَّورةُ فهذا المطلوبُ، وإنْ أتَتَ تفعَل كلَّ شيءٍ إلَّا الطَّوافَ فتُؤخِّرُه حتَّى تطْهُرَ.

ومِنَ المُمْكِنِ أَنْ تستَعْمِلَ حبوبَ منعِ الدَّورَةِ للحاجَةِ، ولكن للحَجِّ فَقَطْ، ولين للحَجِّ فَقَطْ، وليس لرمضانَ، لكن لا بدَّ مِن مراجعةِ الطبيبِ في هذا؛ فإذا قال: ليس فيها ضَرَرٌ. فتَسْتَعْمِلَها.

(١٩٧٩) السُّؤالُ: تُوفِّيت والدي منذُ أُسبوع، وكانت تُعاني من مَرضٍ مُنذُ عشرين سنةً ما أَخبَرَتنا به، وبعدَ ما ساءَت حالُها في الأيام الأخيرة نُقِلَت إلى المستشفى وأَجرَت ثلاثَ عملياتٍ، وكان عندها سَرطانٌ في الجهازِ الهضميِّ - في المَرِيءِ والمعدة – ولم تُخبِر أحدًا بنوع المرض، ولم نَعلَم نوعَه إلا بعد أن قَرأنا شهادة الوفاة، وفي ليلةِ وفاتِها ذَهَبَت أُختِي لتَعتَمِر لها في مكة وتَدعو لها بالشفاء، وبَدأت العمرة في الثانية عشرة ليلة الجمعة، وهي تُوفِّيت في الساعةِ الحادية عشرة والربع، فهل تُعتبَر أُمِّي

ماتت مُحرمةً؟ وكانت في مَرَضِها تُشيرُ إلى الألَم في بَطنِها فهل تُعتبَرُ شهيدةً؟

الجَوابُ: لا دَخلَ لها في الإحرامِ، فلا دَخلَ لها في المنوِيِّ عنها، فلو أنَّ رَجُلًا يحجُّ عن شخصٍ فالمحجوجُ عنه لا يَصيرُ مُحرِمًا، والأَجرُ حسب نيَّتِهم.

وأمَّا عن كونها شهيدةً أم لا، فالله أعلَم، وعِلمُها عند الله، وأنتم الآن ادْعُو الله لها، فحقُّها عليكُم الدعاءُ.

(١٩٨٠) السُّؤالُ: اعتَمَرْتُ في رَمضانَ، ثُمَّ أَرَدتُ أَن أَعتَمِرَ ثانِيًا، فهل يَجوزُ؟ الجُوابُ: لا تَأْتِ بعُمرَتَينِ في سَفرِ واحدٍ.

(١٩٨١) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: والِدُها شَيْخٌ كَبيرٌ ولا يُبصِرُ، وتُريدُ أن تَعتَمِر عنه فهل تُخبرُه عن هذه العُمرةِ التي تَنوي أن تُؤديَها له؟

الجَوابُ: ليس بلازِم أن تُخبِرَه؛ لأن النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم سمِعَ رجُلًا يَقُولُ: لبَّيكَ عن شُبرُمةً. فقالَ له النبيُّ ﷺ: «مَنْ شُبرُمَةُ؟» فقالَ: أخٌ لي. أو قالَ: قريبٌ لي. فقالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ» فقالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ» فقالَ: «مُجَجَّتُ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ» فقالَ: «مُجَجَّتُ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ وَلَى اللهَ عَنْ شُبرُمَةَ اللهِ السَلَّاذُنه أم لا.

ولكِنِّي أَقُولُ: هذه المَرأةُ الَّتي تُريدُ الاعتِارَ هل ستَجعَلُ العُمرةَ منَ المِيقات لأبيها وتَترُك نَفْسَها أم ستَعتَمِر لنَفْسِها أوَّلاً ثُم عن أبيها، فإن كانت ستَعتَمِرُ عن نَفْسِها

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره، رقم (۱۸۱۱)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، رقم (۲۹۰۳)، من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُعَنْهُا.

أَوَّلًا فأَقول لها ولِمَن يَسمَع: ليس من هَدْي السلَفِ الصالِحِ تَكرارُ العُمرةِ في سفَرٍ واحِد. واحِد.

ثُمَّ إِنِي أَقُول لَهَا وَلِمَن يَسمَع: الدُّعاء للوالِدين خَيْر مِنَ العُمرة، ومِنَ الحَجِّ، ومِنَ الصَّوْم، ومِنَ الصِدَقةِ، ومِن كلِّ شيءٍ مِنَ العِباداتِ؛ لأن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين تَحَدَّثَ عنِ الرجُلِ إذا مات قال: «يَنْقَطِعُ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لهُ»(١)، ولم يَقُل: أو ولَدٍ صالِحٍ يَعتَمِر عنه، أو يَحُبُّ عنه، أو يَصوم عنه، أو يَتَصدَّق عنه. ولو كان هذا من الأُمورِ المَحبوبةِ إلى الله ورَسوله، لكان رَسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيّنَهُ.

فأقول لإِخْواني المُستَمِعين: إن دُعاءَكم لأَمواتِكم وأَحيائِكم خَيْرٌ منَ التَّطوُّع لهم بالعِبادة، واجعَلوا العِبادة لأَنفُسِكُم فأنتم ستَحتاجون إليها يومًا منَ الدَّهْرِ.

أمَّا إذا كانت قَريبةً منَ الحرَمِ كأَنْ تَكون من سُكَّان جدَّةَ أو من سُكان مكَّةَ مثَلًا فَتَعتَمِرُ عن نَفْسِها ثُم تَخرُجُ إلى التَّنعيم؛ لتُحرِم وتَعتَمِر عن أبيها.

ولكِنِّني أُكرِّر، ثُم أُكرِّر، ثُم أُكرِّر ما يَجِبُ عليَّ إبلاغُه لإخواني المُسلِمين من أن الدُّعاءَ للأَحياءِ والأمواتِ خَيْرٌ من أن يَعتَمِر عنهم، أو يَتصدَّق عنهم، أو يَصومَ عنهم.

(١٩٨٢) السُّؤالُ: رجلٌ أُصيبَ في حادِثِ سيارةٍ فتَسَبَّب له بشَللٍ نِصفيٍّ، ويُريدُ أن يحُجَّ فهل يُمكِنُ أن يوَكِّلَ عنه غيرَه، وقد قالَ بَعضُ المشايخِ: يَذْهَبُ إلى الحَجِّ ويَحمِلُه غيرُه حتَّى يؤدِّيَ المناسِكَ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ

الجَوابُ: نعم، يُوكِّلُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُه أن يُحُجَّ، والدَّليلُ على هذا أن امرأةً أتَتِ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم وقالت: إن فَريضةَ الله على عبادِهِ في الحَجِّ أدرَكَت أبي شَيخًا كَبيرًا لا يَثبُتُ على الراحلةِ، أفأحُجُّ عنه؟ قالَ: «نَعَم»(١).

ثُمَّ قُلْ لمن طَلَبَ منه الذَّهابَ: اقرأ قولَ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، واقرأ قولَ الله تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم: ﴿ إِن الدِّينَ الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم: ﴿ إِن الدِّينَ يُسرُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، واقرأ قَولَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم: ﴿ إِن الدِّينَ يُسرُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]،

(١٩٨٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: إنَّ أمَّ زَوجِها عندَها سَلَسُ بَولٍ، ولَا تُحَافِظُ على بَعضِ الصَّلواتِ، وقد أدَّى عنها ابنُها عُمرةً وحَجَّ الفَريضةِ، ثُمَّ استَقدَمَها للمملكةِ ويُريدُ أن يَبَرَّها بأن يَذهَبَ بها إلى الحَجِّ مرةً أُخرى، وهي لا تَستَطيعُ الحَجَّ، ولا تَعي الحَجَّ أصلًا.

الجَوابُ: إذا كانَت لا تَعي الحَجَّ لأنَّها مثلًا ثُخَرِّفةٌ؛ فهذا سَفهٌ، ولا يَصِتُّ أن تَذهبَ ولا يَصِتُّ أن تَذهبَ ولا يَصِتُّ أن تَذهبَ ولا يَصِتُّ منها الحَجُّ أصلًا، وإن كانت تَعي مع المشقةِ فلا يَحُبُّ بها؛ لأنَّ الله لا يُكلِّفُ نفسًا إلا وُسعَها.

(١٩٨٤) السُّؤالُ: حَجَجتُ مع زَوجي، ولكنَّ الذي قامَ بقَصِّ شَعري رَجلٌ من غيرِ المحارِمِ، فهل يَجوزُ ذلك؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، رقم (١٥١٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب الحج عن العاجز، رقم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رَضَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِللهُ عَنهُ.

الجَوابُ: أما بالنِّسبةِ للتَّقصيرِ فقد حَصلَ المقصودُ، ولكن لا يَجوزُ أن تُمَكِّن رَجلًا ليس بمَحرم لها ولا زَوجٍ لها فيَقُصَّ شَعرَها، فإني أُحَذِّرُها وأُحذِّرُ غَيرَها من التَّساهُلِ في مثلِ هذه الأمورِ.

ثُمَّ لو قَصَّت هي بنَفسِها فلا بَأْسَ بذلك، إذ لا مانِعَ أن تُقَصِّرَ المرأةُ شَعرَها بنَفسِها في الحَجِّ أو العُمرةِ، ولا مانِعَ للرجُلِ أيضًا أن يُقَصِّرَ أو يَحلِقَ لنَفسِه.

أما ما ظَنَّهُ بَعضُ الناسِ أن المُحرِمَ لا يُقَصِّرُ بنَفسِه فهذا غَلطٌ؛ لأنَّ المقصودَ يَحصُل سَواءٌ قَصَّر بفِعلِ نفسِه أو بفِعلِ غيرِه.

(١٩٨٥) السُّؤالُ: بعضُ النَّاسِ يَقُولُون: العُمرةُ فِي رَمضانَ ليسَت مِن السُّنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم لم يَعتَمِر فِي رَمضان، بل كانت كُلُّ عُمَرِهِ فِي لأَنَّ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم لم يَعتَمِر فِي رَمضانَ بَل كانت كُلُّ عُمَرِهِ فِي ذِي القعدةِ (۱)، وأن قَولَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «عُمرةٌ فِي رَمضانَ تَعدِلُ حجةً» (۱)، هو قولُ خياصُّ لإحدى زَوجاتِه التي لم تَحُجَّ معه عَلَيْهِ، قِياسًا على رُخصَتِه عَلَيْهِ لعائِشةَ رَضَالِيَهُ عَنها على مُخصَتِه عَلَيْهِ لعائِشةَ رَضَالِيَهُ عَنها عِلى مُخصَتِه عَلَيْهِ لعائِشةَ رَضَالِيَهُ عَنها عِنه اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ لعائِشةَ رَضَالِيهُ عَنها عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ ع

الجَوابُ: هذا القَولُ قَوِيُّ جِدًّا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم ما رَغَّبَ في العُمرةِ في رَمضانَ، إنَّما كانت عُمَرُه في

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ؟، رقم (١٧٨٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانهن، رقم (١٢٥٣)، من حديث أنس رَضَالِلَهُءَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: أبواب العمرة، باب عمرة في رمضان، رقم (١٧٨٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، رقم (١٢٥٦)، من حديث ابن عباس رَجُوَلِلَهُءَنْهَا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب إرداف المرأة خلف أخيها، رقم (٢٩٨٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهَا.

ذي القعدة، ولكنَّ المعروفَ عندَ العُلماءِ أنَّ العِبرةَ بعُمومِ اللَّفظِ لا بِخُصوصِ السَّببِ، فقَوله ﷺ: «عُمرةٌ في رَمضانَ تَعدِلُ حجةً » تَرغيبٌ من النَّبِيِّ ﷺ للعُمرةِ في رَمضان.

ولكنَّ الخَطأَ كلَّ الخَطأِ أن بعضَ الناسِ يَذهَبُ للعمرةِ في رَمضان، ويَترُكُ واجِبَ الوَظيفةِ، وقد يكونُ مُؤذِّنًا، فيَذهَبُ ويَترُكُ الطَّهرِ، وقد يكونُ مُؤذِّنًا، فيَذهَبُ ويَترُكُ واجبَ الوَظيفةَ، وهذا غَلطٌ عَظيمٌ، وبَعضُهم يأخُذُ إِجازةً مَرضيةً وليس به مَرضٌ، أو إجازةً اضطِراريةً وليسَ به اضطِرارٌ.

وهناك أمرٌ آخَرُ: أن بَعضَ الناسِ يَصومُ رَمضانَ كُلَّه في مكة، وهذا لا حاجة إليه، فإذا أتى بعُمرةٍ فليَرجِع إلى أهلِه؛ يَرعاهُم، ويتَفَقَّدُهم، وينظُرُ أحوالَهم في هذا الشَّهرِ، لكنَّ بَعضَ الناسِ عندَهُ شَيءٌ مِن الجَهلِ والرغبةِ في الخيرِ، ولا يُمَيِّز، وإلَّا فبَقاؤه في أهلِه يَرعاهُم ويُؤدِّبُم ويَنظُرُ أحوالَهم خيرٌ مِن بَقائِه في مكة مع ضياعِ هذا الواجِبِ مِن مُراعاةِ الأَهلِ.

وربَّما بعضُ الناسِ يَذَهَبُ بأهلِه معه إلى مَكةَ ويَدَعُ أَهلَه من فَتياتٍ وفِتيانٍ يَتَسَكَّعون في الأَسواقِ، وربَّما يتَعَرَّضون للفِتنةِ، ويَحصُل بذلك شَرُّ كَثيرٌ عند بَيتِ الله عَزَقِجَلَ، وهذا أَيضًا مِن الغَلطِ.

أيضًا بعضُ الناسِ يَذهَبُ ويَبقى في مَكةَ كُلَّ رَمضان، ويُنفِقُ نَفقاتٍ باهِظةً عَظيمةً ليس لها داع، قد تَصِلُ إلى خَسين ألفًا أو مئةَ ألفٍ، وهذا أيضًا من الغَلطِ، فلماذا لا يَجعَلُ هذه الدَّراهمَ التي يُنفِقُها في مصالِح إخوانِه المسلمين؟!

وإنك لتَعجَبُ مِن اندِفاعِ الناسِ اندِفاعًا عاطِفِيًّا ليس مَبنِيًّا على أصلٍ مِن الشَّرعِ، فليَتَأَنَّ المسلمون وليَنظُروا في الأمرِ، هذا ما أحِبُّ أن أنصَحَ به إخواني المسلمين، وأسألُ الله لي ولهم التَّوفيقَ.

ولو فُرِضَ أن بعضَ الناسِ في بَقائِه في مَكةَ مَصلحةٌ عامَّةٌ للمُسلمين، ويَبقى هناك مُراعاةً لهذه المصلحةِ فهذا شيءٌ آخرُ.

وهنا مَسْأَلَةٌ أُخرى أيضًا، فمِن المعلومِ أن الصَّلاةَ في المسجِدِ الحَرامِ الذي هوَ مسجِدُ الكَعبةِ بمئةِ ألفِ صلاةٍ (١١)، أما باقي مَساجِدِ مكةَ فلا مسجِدُ الكَعبةِ بمئةِ ألفِ صلاةٍ أن أما باقي مَساجِدِ مكةَ فلا يَحصُلُ فيها مثل هذا الفَضلِ، أما إذا كانَت الصَّلاةُ في مَساجِدِ مَكةَ أخشَعَ له وأحضَرَ لقلبِه وأبعَدَ عن الضَّوضاءِ والتَّشويشِ؛ فصَلاتُه في المساجِدِ الأُخرى أفضَلُ من المسجِدِ الحرامِ؛ لأنَّ مُراعاةَ الفَضلِ العائِدِ إلى ذاتِ العِبادةِ أولى مِن مُراعاةِ الفَضلِ العائِدِ إلى مَكانِ العِبادةِ.

(١٩٨٦) السُّؤالُ: عبرَ التَّاريخِ تعرَّضَ المسجدُ الحرامُ لدخولِ أُناسٍ مُجرِمينَ؟ فالكعبةُ هُدِمَتْ، والحجرُ الأسودُ نُقِلَ إلى منطقةٍ أخرى -إلى الإحساءِ- مدةَ ثمانيةَ عشرَ سنةً، فكيفَ نجمعُ بينَ هذه الأحداثِ وبين أنَّ البيتَ الحرامَ جعَلَه الله آمنًا؟

الجَوابُ: هذه حالٌ من مئاتِ ملايينِ الحالاتِ، وهذه لا تَخرِمُ القاعدة، بالنِّسبةِ للأمنِ إذا قِسْناها فليست بشيءٍ.

(١٩٨٧) السُّوَّالُ: هل هناكَ فرقٌ بينَ المسجدِ الحرامِ والبيتِ الحرامِ في التَّسميةِ؟ الجَوابُ: لا فرقَ بينها، قالَ الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيْهُمَا ٱلَذِينَ ءَامَنُوَا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ لَجُوابُ: لا فرقَ بينها، قالَ الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيْهُمَا ٱلَذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَدُ فَا لِللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيْهُمَ هَلَا اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَلَا يَقَدُ لَا لَهُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَقَالَ اللهُ عَنَّوجَلَّ: ﴿ جَعَلَ ٱللهُ الْكَعْبَةَ ٱلْمَيْتَ ٱلْحَكَرَامَ قِينَمًا لِلنَّاسِ ﴾ [الهائدة: ٩٧].

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، رقم (١٤٠٦) من حديث جابر رَضَالِقَهُعَنهُ.

(١٩٨٨) السُّؤالُ: إِحدى أقاربي تُريدُ الحجَّ وعندها ولدٌ صَغيرٌ يَحتاجُ لرِعايةٍ، فهل يَمنَعُها من الحَجِّ؟

الجَوابُ: إذا كانت فَريضةً ولن يتَضَرَّرَ الطِّفلُ إذا ذَهَبَت به مَعها، فتَأْخُذُه.

(١٩٨٩) السُّؤالُ: امرأةٌ أرادَت العُمرةَ وعِندما وَصَلَت مكةَ نَزلَ بَعضُ نُقطِ الدَّمِ وأَتَّت العُمرةَ كامِلةً، ثُمَّ بَعدَ يومٍ ونِصفٍ نَزلَ الحَيضُ، فهل عُمرَتُها صَحيحةٌ؟

الجَوابُ: النقطُ ليسَت بحَيضٍ، إنها الحَيضُ هو الدَّمُ الكثيرُ الذي يَسيلُ ويَجري، وأمَّا النُّقطُ التي كنُقَطِ الرُّعافِ فليسَت بشيءٍ، فإذا كانت قد طافَت قَبلَ أن يَأْتِيَها الحَيضُ الذي يَسيلُ فطَوافُها صَحيحةٌ وعُمرَتُها صَحيحةٌ.

(١٩٩٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تُريدُ الحجَّ هذا العامَ، وكانت قد اعتَمَرَت مرةً عُمرةً فيها أخطاءٌ وهي جاهلةٌ، فقد طافَت وهي حائِضٌ، ولكنَّها أَتَت بِعِدَّةِ عُمَرٍ بعدَ ذلك، فهل فيها شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كان الأمرُ كذلك، فهي الآن لا تَزالُ في إحرامٍ من عُمرَتِها الأولى، في خِيبُ عليها أن تتجَنَّب جَميعَ محظوراتِ الإحرامِ، وعليها أن تَذَهَب إلى مكة، فإن شاءَت أحرَمَت بعُمرةٍ فقضَتها عن العمرةِ التي سَبقَت، وإن شاءَت أحرَمَت بحجِّ فتكونُ قارنةً.

(١٩٩١) السُّؤالُ: نَوَيتُ الحَجَّ، فهل يَجوزُ أَن أَقتَرِضَ لأَحُجَّ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ، إلَّا إذا كانَ المقتَرِضُ ليس عندهُ شيءٌ، لكن يَعرِفُ أنه سيأتيهِ في آخِرِ الشهرِ راتبٌ يوفي منه، فهذا لا بَأسَ، ولكن تَركُه أفضلُ.

(١٩٩٢) السُّؤالُ: أُمي مَريضةٌ مَرضًا لا يُرجى بُرؤهُ، فهل يَجوزُ أن أَحُجَّ عنها؟ الجَوابُ: إن كانَت لم تَحجَّ الفَريضةَ فلا بَأسَ أن تَحجَّ عنها.

(١٩٩٣) السُّؤَالُ: إذا اشتَدَّ الزِّحامُ بعدَ الانصرافِ مِن عرفةَ، وانتصَفَ اللَّيلُ ولم أُصَلِّ المغرِبَ والعشاءَ، فهاذا عليَّ؟

الجَوابُ: يجِبُ عليك أَنْ تُصلِّيَ المغربَ والعشاءَ ولو في أثناءِ الطَّريقِ قبلَ مُنتصفِ اللَّيلِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم وقَّتَ وقْتَ العشاءِ إلى نصْفِ اللَّيلِ، ولا وقْتَ للعشاءِ بعدَ مُنتصفِ اللَّيلِ، فالواجِبُ أَنْ يُصلِّيها الإنسانُ ولو في الطَّريقِ قبلَ مُنتصفِ اللَّيلِ، وإذا كان الإنسانُ يخشى مِن الزِّحام، وألَّا يصِلَ إلَّا بعدَ نصْفِ اللَّيلِ إلى مُزدلفة، ويخشى ألَّا يتمكَّنَ مِن الصَّلاةِ في أثناءِ الطَّريقِ، فإنَّ له أَنْ يصلِّي المغربَ والعشاءَ في عرفة بعدَ غُروبِ الشَّمس قبلَ أَنْ يدفعَ منها.

(١٩٩٤) السُّؤالُ: من أرادَ الحَجَّ فهل يَتلفَّظُ بالنيةِ ويَقولُ: نَويتُ حجَّا متَمَتِّعًا أو مُفردًا؟

الجَوابُ: لا تَقولُ: نَوَيتُ كذا. ولكن تقولُ: لَبَّيك اللهمَّ حجًّا. والله يَعلَم نيَّتك.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضَالَهُ عَنْهُا.

(١٩٩٥) السُّؤالُ: زوجي حجَّ مرةً بمُفردِه، فهل يَجوزُ أن أحجَّ مع حَملةٍ دون مَحَرَمِ؟

الجَوابُ: لا يَجِلُّ للمرأةِ أن تُسافِرَ للحَجِّ أو لغيرِ الحَجِّ إلَّا مع ذي مَحرم؛ لقول النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا تُسافِرِ امرأةٌ إلَّا مع ذي مَحرَم» فقامَ رجلٌ فقالَ: يا رَسولَ الله، إنَّ امرأَتي خَرَجَت حاجَّة، وقد كُتِبْتُ في غزوةِ كذا وكذا. فقالَ: «انطَلِق وحجَّ مع امرَأَتِك»(١).

فإذا حَجَّت المرأةُ بدونِ مَحرمٍ فهي عاصيةٌ لله عَرَّفَكِلَّ ولِرسولِه من حين أن تَخرُجَ إلى أن تَرجِعَ، وهي في إثمٍ ومعصيةٍ، وغير الحجِّ مثله أيضًا، فلتَتَقِ الله المرأةُ التي تُؤمِنُ بالله واليومِ الآخرِ، ولا تُسافِر إلا مع ذي مَحرم، ولا يَغُرَّنَكِ فِعلُ بعض النِّساءِ اللاتي يُسافِرنَ بلا محرم؛ فإنهن إمَّا جاهِلاتٌ، وإمَّا عاصِياتٌ، وإمَّا مُقلِّدات لمن يُرخِّص في ذلك بدونِ عِلم.

(١٩٩٦) الشُّؤالُ: أَدَّيتُ أَنا وزَوجي عُمرةً في أَوَّلِ شَوالٍ، فإن خَرَجنا للحَجِّ فهل علينا ذَبحٌ؟

الجَوابُ: إن أَتيتُم بعمرةِ ثانيةٍ قَبلَ الحَجِّ؛ فعليكُم هَديٌ، وإن أتيتُم بحجٍّ مُفردٍ؛ فلا هَديَ عليكم.

(١٩٩٧) السُّؤالُ: أُريدُ الحجَّ هذا العامَ، وعليَّ دَينٌ لبَنكِ (...) خمسةُ أقساطٍ، متأخرةٍ ولم أُسَدِّدها، فهل يَجوزُ أن أحجَّ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

الجَوابُ: لا تحجَّ حتَّى تَقضِيَ دَينَك الحالَّ، فالرِّيالُ الذي تُريدُ إنفاقَه في الحجِّ اجعَلهُ في قضاءِ دَينِك، واحمد ربَّك أن سَهَّل عليك أن تُوفِيَ دَينَ الآدميِّ قَبلَ دَينِه عَرَّفَجَلَ، فأنت إن لاقيتَ ربَّك فليس عليك شيءٌ؛ لأنَّك لا تَستَطيعُ.

واحرِص على قَضاءِ الدَّينِ؛ فإنه هَمُّ بالنَّهارِ وسهرٌ بالليلِ، وهذه الأموالُ التي في البُنوكِ تَذَهَبُ لبَيتِ مالِ المسلمين عامةً، فالدَّينُ الذي للبنك قد يَكونُ أشَدَّ من الدَّينِ الخاصِّ لرجلٍ معين؛ لأنَّه يتعلَّقُ بحُقوقِ أفراد جَميعِ الدولةِ: ذُكورِها وإِناثِها.

(١٩٩٨) السُّوَالُ: لِي عَمةٌ حَجَّت من أربعينَ سَنةً، ولم يكن مَعها مَحَرَمٌ ولم تَكُن تَعلَم بضَرورتِه، ولكن كان مَعَها صُحبةٌ آمنةٌ من نِساءِ ورِجالِ البلدةِ، فهل حَجُّها صَحيحٌ؟ وقد تُوُفِيت منذ ثلاثةِ أَسابيعَ فهل أَحُجُّ عنها؟

الجَوابُ: حَجُّها صَحيحٌ، وحيث إنَّها لم تَدرِ فلا إثمَ عليها، ولا داعيَ أن تَحُجَّ عنها أو تَعتَمِر نفلًا عنها لحَجَّتِها الأولى، فحَجَّتُها الأولى ليس فيها شيءٌ، أمَّا أن تَحُجَّ عنها أو تَعتَمِر نفلًا فلا نَمنَعُك.

(١٩٩٩) السُّؤالُ: امرأةٌ تُريدُ الحجَّ هذا العامَ، ولكنها لم تُؤَدِّ زكاةَ ذهبِها العامَ الماضيَ، ولا هذا العامَ، فهل يُؤثِّر هذا على الحجِّ؟

الجَوابُ: إذا كان على الإنسانِ دَينٌ لله أو لعبادِ الله، فإنه لا يحبُّ حتى يَقضِيه، فإذا كان عليها الزكاةُ فهو دَينٌ لله، فلا بُدَّ أن تُؤدِّيها قَبلَ أن تحبَّ؛ لتحبَّ وذمَّتُها بريئةٌ؛ لأنَّ الحبَّ لا يجبُ على شخصٍ مَدينٍ حتى يوفي دينَه، وهذا من رحمةِ الله تَعَالَى بعبادِه، أنه لم يُوجِب عليهمُ الحبَّ إلا إذا حجوا عن غِنى، وعن فضلِ مالٍ، فنَرى لهذهِ السائلةِ أن تُؤدِّي الزكاةَ ثُمَّ تحبَّ، كما لو كان عليها دينٌ فإنَّها تُؤدي الدَّينَ أولًا ثُمَّ تحبَّ، إلا إذا كان الدينُ مُؤجَّلًا.

(٢٠٠٠) السُّؤالُ: فتاةٌ عُمرُها ستةَ عَشرَ سنةً، فهل يَجوزُ لها أن تحجُّ؟

الجَوابُ: نعم، يَجوزُ أن تحجَّ وإذا حَجَّت أَدَّت الفريضةَ، لكن لا بُدَّ أن يكون معها رُحٌ.

(٢٠٠١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمرأةِ المُسِنَّةِ أن تأتِيَ للحَجِّ بدونِ مَحرَمٍ؟

الجَوابُ: بِدونُ مَحَرَم تكونُ آثمةً، وعاصيةً لرَسولِه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم، ومن يَعصِ الرَّسولَ فقد عَصى الله، وقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «لا تُسافِرُ امرَأَةٌ إلا مَعَ ذِي مَحرَم»، فقامَ رجلٌ فقالَ: يا رَسولَ الله، إن امرَأَي خَرَجَت حاجةً، وقد كُتِبتُ في غزوةِ كذا وكذا. فقالَ: «انطَلِق فحُجَّ مع امرَأَتِك»(١).

ولم يَستَفصِل الرَّسولُ ﷺ، ولم يَسأَل: هل هي عجوزٌ أم شابةٌ؟ وهل هي جميلةٌ أو قَبيحةٌ؟ وهل أله عنه اللهُ وهل أفقي الله عنه الله أو قَبيحةٌ؟

ولو كان الحُكمُ يَختلِفُ لاستَفصَل النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم؛ لأنَّه لا يَتِمُّ البَيانُ إلا بذلك.

فالمهمُّ: أنها آثمةٌ عاصيةٌ، وعليها أن تَتوبَ.

أما حَجُّها فالصحيحُ أنَّه صَحيحٌ؛ لأنَّ تَحريمَ السَّفرِ بلا مَحرمٍ ليسَ خاصًّا بالحَجِّ، فلم يكن مُبطِلًا له.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَحَوَالِلَّهُ عَنْهُمَا.

(٢٠٠٢) السُّؤالُ: نَوَيتُ الحَجَّ أنا وزَوجَتي، وعادَتُها تَأْتِيها في اليومِ السابِعِ أو الثامِنِ، وسَنُسافِرُ من المنطقةِ الشرقيةِ في اليومِ السابِعِ، فكيفَ نَصنَعُ؟ وهل نَستَعمِلُ أدويةً لمَنع الدورةِ؟

الجَوابُ: على كُلِّ حالٍ، تُحرِمُ معكُم، فإن لم تَأْتِ الدورةُ فهذا هو المطلوبُ، وإن أَتَتْ تَفعَلُ كلَّ شيءٍ إلا الطَّوافَ، فتُؤَخِّره حتَّى تَطهُرَ.

ويُمكنُ -إِن أَرادَت- أن تَستَعمِلَ أدويةً لمَنعِ الدورةِ، لكن لا بُدَّ من مُراجعةِ الطَّبيبِ، فإن قالَ: ليس فيها ضَررٌ فتُستَعمَل.

ولكن في ظنّي أنه سيكونُ التَّمتُّعُ ليلةَ الثامِن صَعبًا عليكُم؛ لأنَّه يَلزَمُكُم طَوافٌ وسَعيٌّ ومشقةٌ، فلهاذا لا تَجعَلونهَا قِرانًا، يَعني: تُحرِمون بالعُمرةِ والحَجِّ جَميعًا ويَكفيكُم طَوافُ الإِفاضةِ عنهها.

(٢٠٠٣) السُّؤالُ: هل يَجوزُ لمن أرادَ الحجَّ مُتمَتِّعًا ولم يَكُن له قدرةٌ على شراءِ الهَدي أن يَصومَ ثلاثةَ أيامٍ من أوَّلِ العَشرِ إذا وصلَ إلى مكة؟ وهل يَصومُها مجتَمعةً -أي: مُتتابعةً - أو متَفَرِّقات، أو يَجوزُ الوجهان؟ وكذلك السَّبعُ، فهل يَصومُها إذا رَجَعَ إلى أهلِه -أي: محلِّ إقامتِه - مُتتابعةً أو متفرقاتٍ؛ فإن الآيةَ أَطلَقَت الصَّومَ في ذلك كلِه؟ أفيدونا بذلك تَفصيلًا.

الجَوابُ: إذا شَرعَ في العُمرةِ -عمرةِ التَّمتُّعِ- جازَ أن يَصومَ ثـلاثةَ الأيـامِ ولا يُؤخِّرُها عن أيامِ التَّشريقِ، ويَصومُها متتابعةً أو مُتفرقةً، وإذا أخَّرَها إلى أيامِ التشريقِ فلا بُدَّ أن تكونَ مُتتابعةً.

وأما السبعةُ فالأَفضلُ ألَّا يَصومَها إلَّا إذا رَجَعَ إلى أهلِه، وإن صامَها في مكةَ

بعدَ انتهاءِ أعمالِ الحبِّ كاملةً فلا حَرَجَ، ويَستوي أن يَصومَها مُتتابعةً أو مُتفرقةً.

(٢٠٠٤) السُّؤالُ: قد حَجَجتُ مُنذُ ثَلاثين سَنةً، وقَدَّرَ الله لي حَجةً ثانيةً، واعتَمَرتُ ما شاءَ الله لي، ثُمَّ في هذا العامِ نَظَّمتُ مَع أَحَدِ الزُّملاءِ حَملةً للحَجِّ ولكني كُنتُ مَشغولًا بالمهمةِ والأعمالِ فلم أَحُجَّ، واكتفيتُ بها كَتَبَهُ الله لي، وقد عابَ عليَّ بعضُ الزُّملاءِ واستَنكرَ عليَّ فقالوا: كيف تَأتي إلى مَكةَ ولا تَحُجَّ. فهل عليَّ شيءُ ؟

الجَوابُ: ألم تَسمَع أن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم لها قال: "إنَّ الله كَتَبَ عليكُمُ الحَجَّ فحُجوا»، فقامَ الأقرَعُ بنُ حابِسٍ فقالَ: يا رَسولَ الله، أفي كُلِّ عام ؟ قالَ: «لو قُلتُ: نَعَم ؛ لوَجَبَت ولها استَطَعتُم، الحَجُّ مَرةً فها زادَ فهو تَطوُّعُ "(۱)، والإنسانُ لا يُلامُ على التَّطوُّعِ إذا تَركه، وأنت قَد حَجَجتَ -والحمدُ لله، حَسبَ كَلامِك - عدة مَراتٍ، أو مَرةً واحدةً، فها زادَ فهو تَطوُّعٌ، فليس عليك شيءٌ، فمن لامَك فإنَّما يَلومُك عن عاطِفةٍ وليس عن عِلم.

(٢٠٠٥) السُّؤالُ: هلِ العُمْرة في رمَضانَ بثَواب حَجَّة أم عُمْرة؟ الجوابُ: بل ثَواب حَجَّة.

(٢٠٠٦) السُّؤالُ: امرأةٌ جاءَت منَ القاهِرة للعمَل في السُّعوديةِ بدونِ مَحرَمٍ، فهل يَجوزُ لها أن تُؤدِّيَ العُمرةَ والحجَّ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الجوابُ: لا يَجوزُ لها أن تَأْتِي منَ القاهِرةِ بلا مَحَرَم، ولا أن تُؤدِّي الحجَّ والعُمرة بلا مَحَرَم؛ لقَوْلِ النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لَا تُسَافِر امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم»، فقال رجُلٌ: يا رَسولَ الله، إن امرَأَتي خرَجَت حاجَّةً، وإني اكتُتِبْتُ في غزوةِ كذا وكذا. فقالَ النبيُّ عَلَيْ: «انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» (۱)، فأَمَرَه النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يَدَعَ الغَرْوَ ويَخرُجَ معَ امرأتِه، ولم يَستَفصِلِ النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن هذه المَرأةِ: هل هي كَبيرةٌ أو صَغيرةٌ؟ وهل هي جَميلةٌ أو قبيحةٌ؟ وهل معها نِساءٌ أو ليس معها نِساءٌ؟ وهل هي آمِنةٌ أو غير آمِنةٍ؟ بل سَدَّ عَلَيْ البابَ مُطلَقًا: «لَا تُسَافِر امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم» (١).

(٢٠٠٧) السُّؤالُ: الولَدُ الصَّغيرُ في العُمرةِ هل يَكون مَحَرَمًا؟ وما هو السِّنُّ المُناسِبُ ليَكون مَحَرَمًا؟

الجَوابُ: المَحرَم لا بُدَّ أن يَكون بالِغًا عاقِلًا، والبالِغُ هو الَّذي تَمَّ له خمسَ عشرةَ سَنَةً، أو أَنزَلَ مَنِيَّا، أو نبَتَتْ عانتُه، ومَن لم يَبلُغ لا يَصلُح أن يَكون مَحرَمًا، وإذا لم يَكُن للمرأةِ مَحرَمٌ فإنه لا يَجِلُّ لها أن تَعتمِرَ، ولا أن تَحُجَّ.

(۲۰۰۸) السُّؤالُ: امرأةٌ اعتَمَرَتْ قَبلَ سَنةٍ ولم تُقَصِّر إلَّا في مَحَلِّ سَكَنِها، فهل يَلزَمُها شيءٌ، مع العِلمِ أنها استَحَمَّت قَبلَ التَّقصيرِ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (۱۸۶۲)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (۱۳٤۱)، من حديث ابن عباس رَخِيَاتِثَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج النساء، رقم (١٨٦٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضَالِتُهُ عَنْهَا.

الجَوابُ: لا شيءَ عليها؛ لأنَّ التَّقصيرَ لا وَقتَ له، ولكنَّها لا تُحِلُّ مِن إِحرامِها حتَّى تُقَصِّر، واستِحامُها لا يُؤَثِّرُ في شيءٍ.

(٢٠٠٩) السُّؤالُ: إذا أَحرَمَتِ المَرأةُ في آخِرِ شَعبانَ، ولكِنَّها لم تَعتَمِرْ إلَّا في رمَضانَ، فهل لها ذلك؟

الجواب: نعم، لها ذلك، لكِنَّها لا تُدرِك أَجْرَ العُمرةِ في رمَضانَ؛ لأن العُمْرةَ في رمَضانَ لا بُدَّ أن تكون من إِحْرامها إلى إِحْلالها، فلَوْ أَحرَمت آخِرَ يومٍ مِن شَعبانَ، وأَكَنَّتِ العُمرة بعد دُخولِ رمَضانَ فإنَّه لا يُكتَب لها أَجْرُ مَنِ اعتَمَرَ في رمَضانَ؛ لأن إحرامَ العُمرةِ كان قبلَ دُخولِ رمَضانَ؛ ولهذا يَنبَغي للإنسانِ إذا أرادَ أن يَعتَمِر في رمَضانَ اللهُمرةِ كان قبلَ دُخولِ رمَضانَ؛ ولهذا يَنبَغي للإنسانِ إذا أرادَ أن يَعتَمِر في رمَضانَ فلا تُحرم بالعُمرةِ إلّا إذا تَيقَّن أنه دخلَ الشَّهْرُ، فإذا كان يومُ الثَّلاثين من شَعبانَ فلا تُحرم بالعُمرةِ إلّا إذا تَيقَّنَ أن رمَضانَ دخل وأن شَعبانَ ناقِصٌ.

(٢٠١٠) السُّؤالُ: نوَيْتُ العُمرةَ مع عائِلتي بالسيَّارةِ، ونحن منَ الرِّياضِ، فهل يَلزَمُنا أن نُصلِّيَ ركعَتَيْن في مَسجِدِ المِيقاتِ؟

الجوابُ: إذا وصَلْتُم إلى السَّيْلِ الكَبيرِ فأُحرِموا منه، ولا يَلزَمُ صلاةُ الركعَتَيْن، ولكن يُمكِن إذا حاذَيْتمُ المِيقات أن تَقولوا: لَبَيْك اللهمَّ عُمرةً. وأَنتُم في السيَّارةِ.

(۲۰۱۱) السُّؤالُ: امرأةٌ أدَّت العمرةَ، وقَصَّرت شَعرَها، ثُمَّ لها رَجَعَت وجدَت جُزءًا من شَعرِها لم تُقَصِّر منه، فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: الأَمرُ في هذا سهلٌ -والحمدُ لله-، فتُقَصِّر ما تَرَكَت تَقصيرَه، ويتِمُّ التَّقصيرُ. التَّقصيرُ.

ا باب الفوات والإحصار

(٢٠١٢) السُّؤالُ: ذَهَبتُ إلى العُمرةِ مع زوجَتي، وقَبلَ الطَّوافِ رأَتْ نقطةَ دَمِ فظَنَّتها العادةَ؛ فلم تَطُف بالبيتِ ولكنَّها سَعَت، ثُمَّ بعد رُجوعِنا بأربعةِ أيامٍ جاءهاً العادةُ، فهاذا عليها؟ وإن أرادتْ أن تَحجَّ هذا العامَ فكيف تَصنَعُ؟

الجَوابُ: الآن هي مُحرمةٌ كأنَّها في مكة ولم تَطُف؛ فيَجِبُ عليك أن تَتَجَنَّبها، وهي تتَجَنَّب الطِّيبَ وكلَّ محظوراتِ الإِحرامِ ولو مرَّ عليها مئةُ سنةٍ، ويَجبُ عليها أن تَذَهَبَ إلى مكة فتَطوف طَواف العُمرةِ، وتَسعى سَعْيَ العُمرةِ، وتُقَصِّر، وبذلك تَنتَهي المشكلةُ.

وإن أَرادَتِ الحجَّ فلتَنوِ الإِحرامَ بالحَجِّ وتكونُ قارنةً غيرَ متَمتِّعةٍ إذا لم تَقضِ العُمرةَ.

ولاحِظ أنه يَجِبُ على الإِنسانِ أن يُبادِرَ بالسُّؤالِ عن المشكِلِ، فلو سأَلتُم من ساعَتِها لكان الأمرُ هَيِّنًا.

(٢٠١٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ حجَّتِ العامَ الهاضيَ، وكانتْ تأخذُ حبوبَ مانعِ الحيضِ، ونزلَ معها يومَ العاشرِ بعضُ الإفرازاتِ، فهل هذا الطَّوافُ فيه شيءٌ؟

الجَوَابُ: قبل الإجابةِ عن سؤالِها أقولُ نصيحةً لِأَخَوَاتِ المسلماتِ: إنَّ استعمالَ الحبوبِ المانعةِ منَ الحيضِ مضرُّ جِدًّا جِدًّا، فقد ثَبَتَ عندنا عن الأطبَّاءِ العالمين بهذا

الشَّيءِ أَنَّهَا مُضِرَّةٌ؛ تَضُرُّ بالرَّحِم، وتضرُّ بالعادةِ الشَّهريَّةِ، وتحصُلُ بها اضطراباتٌ، وربَّها تَضُرُّ بالأعصابِ أيضًا. وقد أكد لي بعضُ الإخوةِ سبعَ عشْرةَ نقطةً من مضارها؛ لذلك ننصَح أَخَوَ اتِنا المؤمناتِ ونُحذِّرهن من أخذِ هذه الحبوب.

ثمَّ إِنَّ الحيضَ شيءٌ كَتَبَه الله على بناتِ آدمَ، وهو أمرٌ طبيعيٌّ، فحَجْزُه ومنعُه من طبيعتِه لا شكَّ أَنَّه غلطٌ، وأَنَّه يؤثِّر في المرأةِ، لكن لو دَعَتِ الحاجةُ إلى تناولِه مرَّةً واحدةً؛ كما لو كانتِ امرأةٌ ذهبتْ إلى الحجِّ مثلًا، أو إلى العُمْرَة، وتخشى أن يأتيها الحيضُ، فهذا باستشارةِ الطَّبيبِ أرجو ألَّا يكونَ به بأسٌ. وأمَّا ما تفعلُه بعضُ النِّساءِ من منع الحيضِ دائمًا، أو إذا دخل رمضانُ من أجل أن تصومَ معَ النَّاسِ، فهذا غلطٌ مَحَشْ.

وأمَّا بالنِّسبةِ للإجابةِ عن سؤالِ هذه المرأةِ، فها دام هذا الدمُ الَّذي رأتْه ليسَ دمَ الحيضِ المعروفَ؛ فإنَّ طوافَها صحيحٌ.

(٢٠١٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ شعَرَتْ بنُعاسٍ شديدٍ عِندَ طوافِ التَّمتُّعِ أثناءَ السَّعْيِ، وفي طوافِ الإفاضةِ كانتْ محصورةً، وكان هناك زِحامٌ شديدٌ، فهاذا يَلْزَمها؟

الجَوَابُ: إذا كانت قَدِ استمرَّتْ في سَعْيِها وطوافِها فلا حرجَ عليها.



(٢٠١٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ طافت طوافَ العمرةِ وهي حائضٌ، حياءً ممَّن معها، فهاذا يلْزَمُها؟

الجَوابُ: إذا كان طوافُ العمرةِ فعُمرتُها غيرُ صحيحةٍ، وهي الآن في إحرامِها، يحرُمُ عليها جميعُ محَظوراتِ الإحرامِ؛ مِن الطِّيبِ، وقَصِّ الشَّعرِ، ومُباشرةِ الزَّوجِ إنْ كانت ذات زوجٍ، هي الآن مُحْرِمةٌ، ويجِبُ عليها أنْ تذهَبَ إلى مكَّةَ، وتطوف، وتَسْعى، وتُقصِّرَ.

ولا يحِلُّ لامرأةٍ أَنْ تطوفَ وهي حائضٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَما أَخبَرَتُه أُمُّ المُؤمنينَ عائشةُ رَضَالِلَهُ عَنْهَا أَنَّها حاضت، قال: «افْعَلِي مَا يَفْعَلهُ الحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي المُؤمنينَ عائشةُ رَضَالِلَهُ عَنْهَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُو

فالواجِبُ الآن مُبادرةُ هذه المرأةِ إلى التَّوجُّهِ إلى مكَّةَ مع مَحْرُمِها، وتطوفُ وتَسْعى، ولا حاجةَ أنْ تُحْرِمَ مِن الميقاتِ؛ لأنَّهَا الآنَ مُحْرِمَةٌ، فتطوفُ، وتَسْعى، وتُقَصِّرُ، وترجِعُ إنْ شاء الله.

(٢٠١٦) السُّؤَالُ: إذا وصلَتِ المرأةُ المِيقاتَ وهي حائضٌ، أو حاضَتْ بعدَ الإحرام، فما الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: إذا وصلَتِ المرأةُ إلى المِيقاتِ وهي حائضٌ فإنها تفعل ما تفعله الطَّاهراتُ، فتغتسِلُ كها تغتسِلُ مِنَ الجَنابةِ، وتَلْبَسُ ثيابَ الإحرامِ، وتُحْرِمُ كغيرِها مِنَ الطَّاهراتُ، فتغتسِلُ كها تغتسِلُ مِنَ الجَنابةِ، وتَلْبَسُ ثيابَ الإحرامِ، وتُحْرِمُ كغيرِها مِنَ النَّساءِ، وكذلك لو أحرمَتْ وهي طاهرةُ، ثُمَّ طرأ عليها الحيْضُ، فإنَّ إحرامَها يبقى ولا يَنْتَقِضُ، إلَّا أنهَا -أي: الحائضَ - لا تطوف بالبيتِ حتَّى تَطْهُرَ، فإذا وصلَتْ إلى مكَّةَ وهي حائضٌ قُلْنا لها: انتظري حتَّى تَطْهُري. فإذا طَهُرَتْ طافَتْ بالبيتِ، وفعلَتْ مكَّةَ وهي حائضٌ قُلْنا لها: انتظري حتَّى تَطْهُري. فإذا طَهُرَتْ طافَتْ بالبيتِ، وفعلَتْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف، رقم (١٦٥٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَسَحُلِيَّكَمَنَهَا.

⁽٢) أخرجه البّخاري: كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، رقم (١٧٥٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضَاً لِتَنْهَاعَنْهَا.

ما يَلْزَمها مِنَ المناسِكِ أو ما يَلْزَمها مِن شعائرِ الحِجِّ.

(٢٠١٧) السُّؤالُ: إذا حاضَتِ المرأةُ في الحجِّ وبقِيَ عليها طوافُ الإفاضةِ، ثمَّ جاء موعدُ السَّفَرِ ولم تَطُفْ، وهي معَ حَملةٍ من خارجِ المملكةِ، والحملةُ لنْ تتأخَّرَ وتَنتَظِرَها، فهاذا تفعلُ؟

الجَوابُ: إذا كان لا يُمكِنُ أَنْ تَبقَى بعدَ الحملةِ، ولا يُمكِنُ أَنْ تَرجِعَ مِن بَلَدِها مرَّةً أُخرى، فإنَّها تَضَعُ حَفَّاظةً على مَحَلِّ الحيضِ وتطوفُ طوافَ الإفاضةِ.

(٢٠١٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ أحرمَتْ مِنَ المِيقاتِ مِنَ المدينةِ، ونَوَتِ العُمرةَ، وليَّا وَصَلَتْ جُدَّةَ كان أطفالُها قدْ أَتْعبوها، ولم تذهَبْ إلى العُمرةِ، فهاذا عليها؟

الجَوَابُ: إِنْ كَانَتْ قَدِ اشْتَرَطَتْ عِندَ الإحرامِ وقالَتْ: إِنْ حَبَسَني حابسٌ فَمَحِلِّي حيثُ حَبَسْتني، ونَوَتْ بذلك أَنَّه إِنْ حَبَسها حابسٌ أو منَعها مانعٌ عن إكمالِ العُمرةِ وكان وجودُ الأطفالِ يمنَعها عن إتمامِ العُمرةِ، فلها أَنْ تَحِلَّ ولا حَرَجَ عليها.

(٢٠١٩) السُّؤَالُ: والدي تُوُفِّيَ يومَ ثمانيةٍ بعدَ أَنْ أَحرَمْنا للحجِّ؛ يومَ التَّرويةِ، فهل يُسَنُّ إكمالُ الحجِّ عنه؟

الجَوَابُ: لا؛ لأنَّ الرَّجلَ الَّذي مات في عرفة لم يأمرِ الرَّسولُ صلَّى الله عليه وعلى الله وعلى الله عليه وعلى الله وسلَّم بإكمالِ الحجِّ عنه (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين، رقم (١٢٦٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم (١٢٠٦)، من حديث ابن عباس رَعِوَلَيْهَءَنْهُا.

(٢٠٢٠) السُّوَّالُ: حجَجْتُ مع حمْلةٍ مِن حمَلاتِ الحجِّ، ونظرًا لأنَّني كنتُ المسؤولَ فيها انشغلْتُ يوْمَ عرفةَ بالبحثِ عَنِ (الباصِ) التَّائِهِ، ولم أَمْكَنْ مِنَ الوقوفِ بعرفةَ إلا حوالي نِصفِ ساعةٍ بعدَ العصرِ، وحوالي نِصفِ ساعةٍ بعدَ المغربِ، فما حُكْمُ حجِّي؟

الجَوَابُ: حبُّ هذا السَّائلِ صحيحٌ، واشتِغالُه بحوائجِ إخوانِه مَّا يُثابُ عليه إنْ شاءَ الله.

(٢٠٢١) السُّؤَالُ: امرأة سافرتْ منَ الرِّياضِ إلى مكَّةَ لِغَرَضِ العُمْرَةِ، وكان عليها الدَّوْرَةُ، واشترطتْ أثناءَ الإحرامِ، فوصلتْ إلى مكَّةَ دون أن تَتَطهَّر، فحَلَّتْ إحرامَها، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا حرجَ عليها؛ لأنَّها كانتْ حائضًا، وقيدِ اشترطتْ أنَّه إنْ حَبَسَها الحيضُ فَمَحِلُّها حيثُ حَبَسَها الحيضُ، وقد حبسها الحيض حيث رجعتْ قبلَ أنْ تطهُرَ، فحينَاذٍ تَتَحَلَّلُ بدونِ دمِ ولا إثم.

(٢٠٢٢) السُّؤَالُ: ما حكم الاشتراطِ في العُمرةِ للمرأةِ التي تَخشَى أَنْ يأتيها الحيضُ؟

الجوابُ: إذا كانت حين الاشتراط تخشى أن يأتيها الحيض فلا حرجَ، إذا فاجَأَهَا الحيضُ مَلَّتُ منَ الإحرام وانتهى الأمر.



(٢٠٢٣) السُّؤالُ: امرأةٌ أحرَمَت لعُمرةٍ فقالَت: اللهمَّ لبَّيكَ بعُمرةٍ. ثُمَّ قالت: للهمَّ لبَّيك، للسُّؤالُ: اللهمَّ إن حَبسَني لَبَّيك، للسَّريكَ لك لَبَّيك، ثُمَّ تَذَكَّرَت أنها لم تَقُل: اللهمَّ إن حَبسَني حابِسٌ فمَحِلِّي حيثُ حَبسَني. فهل يُجزِئُها أن تَقولَها بعد التَّلبيةِ؟

الجَوابُ: أولًا: الاشتراطُ ليسَ بِسُنةٍ إلا إذا خافَ الإِنسانُ من عَدمِ القُدرةِ على إِمّامِ النُّسكِ مثل أن يكون مَريضًا فيَخشى من عَدمِ إِمّامِ النُّسكِ فجينَئِذِ يَشتَرِطُ، وأما إذا لم يكن هناك سَببٌ فالاشتراطُ ليسَ بِسُنةٍ، ودليلُ ذلك أن النَّبِيَ عَيَيْ أحرَمَ ولم يَشتَرِط، ولم يُنقَل عن أحدٍ من الصَّحابةِ أنه اشترَطَ فيها نَعلَم إلا ضُباعة بنتَ الزُّبيرِ فإنها أتّت إلى النَّبِي عَيَيْ وقالت: إني أُريدُ الحَجَّ وأَجِدُني شاكِيةً. فقالَ لها النَّبِيُ عَيَيْ فإنها أتّت إلى النَّبِي عَيْ وقالت: إني أُريدُ الحَجَّ وأَجِدُني شاكِيةً. فقالَ لها النَّبِي عَيْ وقالت الله على رَبِّك ما استَثنيت "(١)، «فإنَّ لكِ على رَبِّك ما استَثنيت "(١)، فهذهِ المرأةُ التي كانت مَريضةً وتَخشى ألَّا ثُتِمَ النَّسُكَ أَرشَدَها النَّبِيُّ صَالَقَاعَاتِهِ وَسَلَمَ اللهُ الاشتراطِ.

وعلى هذا فأقولُ لهذه المرأةِ التي لم تَشتَرِط: أصابَت السُّنةَ، أما أن تَشتَرِطَ بَعدَ ذلك فلا يَنفَعُها؛ لأنَّ الاشتِراطَ لا بُدَّ أن يكون مُقتَرِنًا بالنِّيةِ، أي: بعقدِ الإحرامِ.

(٢٠٢٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حَجَّت مُنذُ عدةِ سَنواتٍ، وفي اليَومِ الحاديَ عَشرَ جاءَها الحَيضُ، فهاذا يَلزَمُها؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، رقم (١٢٠٧)، من حديث عائشة رَضَايَتُهُ عَنَهَا.

⁽٢) أخرجه النسائي: كتاب مناسك الحج، باب كيف يقول إذا اشترط، رقم (٢٧٦٦)، من حديث ابن عباس رَضَاللَهُ عَنْهُا.

الجَوابُ: تَبقَى في منًى وتَرمي الجَمراتِ وإذا لَم تَطهُر تُسافِرُ ولا حَرَجَ عليها؛ لأنَّ طَوافَ الوَداعِ غَيرُ واجِبٍ على الحائِضِ، لكنَّ الإِشكالَ إذا لم تَكُن طافَت طَوافَ الإِفاضةِ.

(٢٠٢٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقول: اعتَمَروا مع ابنتِهم وأَحرَموا من الميقات، وعندما وَصَلوا إلى مكةَ وَجَدَت البنتُ علاماتِ بدايةِ الحيضِ فخَشِيَت ألا تَعتَمِر فذهبَت معهم للطَّوافِ والسعي ولم تَرَ شيئًا من العلاماتِ بعدَها وصامت لمدة يومين ثم ليَّا وَصَلوا الرياضَ جاءها الحيضُ، فهل عليها شيء؟ وهل فِعلُها صحيحٌ؟

الجَوابُ: إذا كانت لم تَتيقَّن أن الذي أصابَها حيضٌ فعُمرتُها صحيحةٌ، وإذا كانت تتيقَّن أنه حيضٌ فعُمرتُها غيرُ صحيحة وعليها أن ترجِعَ الآن إلى مكة بإحرامِها وتُكملَ العمرة، لكن الذي يَظهرُ لي أن الذي رأت قبلَ أن تذهَبَ للطواف نقطُ دم لا تضرُّ وليست حيضًا، فإن كانت كذلك فطَوافُها صحيحٌ وعمرتها صحيحةٌ.

(٢٠٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ ذَهَبَت لتَعتَمِرَ، وقد انقَطَعَ عنها دَمُ الحَيضِ لمدةِ يَومَينِ ثُمَّ بعد أدائِها العُمرةَ عاوَدَها الدَّمُ، فهاذا عليها؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها شيءٌ ما دامَت طافَت وهي طاهِرٌ.

(٢٠٢٧) السُّؤالُ: ذَهَبتُ أنا وإِحدى زَميلاتي لأَداءِ العُمرةِ، وكانت مُصابةً بالحَساسيةِ في الصَّدرِ، ثُمَّ طُفنا وتَعِبَت زَميلتي ونُقِلَت إلى المستشفى، ولم تَخرُج إلَّا بَعدَ يَومَين، فليَّا خَرَجَت ذَهَبنا إلى بَلَدِنا، ولم نُكمِل العُمرة؛ فهَل عَلينا شيءٌ؟

الجَوابُ: نَعَم، عليها أن تَعلَم أنها الآن مُحرِمةٌ، ولم تَحِلَ من الإِحرامِ بَعدُ؛ فلا تَفعَلْ شَيئًا مِن مَحذوراتِ الإِحرامِ، ولتَذهَب الآن إلى مَكةَ، وتَسعى للعُمرةِ وتُقصِّر، وليسَ عَليها كَفارةٌ.

(٢٠٢٨) السُّؤالُ: زوجَتي طافَت طَوافَ الوَداعِ، وعندَما خَرَجنا رَأَت ما تَرى المَرأةُ مِن الدَّمِ، فها الحُكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: لا شيءَ عليها.

ا بـاب الهدي والأضحية والعقيقة

(٢٠٢٩) السُّؤَالُ: أنا أَدَّيْتُ عُمرةً في شهرِ شوَّالٍ، وتيسَّرَ لي أداءُ فريضةِ الحجِّ في العامِ نفسِه، ولكنَّني لم أكُنْ أَنتوي الحجَّ في العامِ نفسِه، فهل أكونُ بذلك مُتمتِّعًا؟ وهل يجِبُ عليَّ الهَدْيُ؟

الجَوَابُ: لا، لا تكونُ في هذه الحالِ مُتمتِّعًا، ولا يجِبُ عليك الهَدْيُ؛ لأنَّك حينَ إحرامِكَ بالعُمرةِ لا تُريدُ الحجَّ، فطرَأَ عليك الحجُّ بعدَ ذلك؛ فلسْتَ بمُتمتِّع.

(٢٠٣٠) السُّؤالُ: ثَلاثَةٌ كانوا مُتَمَتِّعينَ ووزَّعوا ثِنْتَيْنِ مِن الهَدْيِ، وذهبوا بالثَّالِثَةِ إلى البَيْتِ؛ فها حكمُ ذلك؟

الجَوابُ: عَلَيْهم أَنْ يَوَزِّعوا مِن الثَّالَثِ شيئًا يسيرًا مِن اللَّحمِ، فإنْ كانَ قد فاتَ الأَمْرُ فعَلَيْهم أَنْ يُوكِّلُوا أَحَدًا مِنْ مَكَّةَ يشتَرِي لحمًا ولو يَسيرًا كيلوَيْنِ أو ثَلاثَةً فيوزِّعَها على الفُقراءِ في مَكَّةَ.

(٢٠٣١) السُّؤالُ: مَتَى يَصومُ المتمتِّعُ الذي لم يجد هديًا؟

الجَوابُ: يَصومُ مِن حين أن يُحرِمَ بالعمرةِ ثلاثةَ أيامٍ وسبعةً إذا رَجَعَ، قبلَ يومِ عرفةَ أو أيامِ التَّشريقِ الحادي عَشَرَ والثانيَ عَشَرَ والثالثَ عشرَ.

(٢٠٣٢) السُّؤَالُ: عند الذَّبحِ لو سَمَّى شَخْصٌ غَيْرُ الذَّابِحِ حَضَرَ الذَّبيحَةَ، ولَم يُسَمِّ الذَّابِحُ، فهل يَجُوزُ ذَلِكَ؟

الجَوابُ: هذا لا يجوزُ، الواجبُ على الذَّابِحِ نفسِه أن يُسَمِّيَ عِنْدَ إِرادَةِ الذَّبْحِ، وإِذَا سمَّى الحَاضر، ولَم يُسَمِّ الذَّابِحُ فالذَّبيحةُ حرامٌ، ولا يجوزُ أَنْ تُؤْكَل؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُونُ مِنَا لَمْ يُنَكِّ اَسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ ولقول النَّبيِّ صلَّى الله عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا » (١)؛ ولقولِه ﷺ: ﴿ إِذَا مَن التَّسْمِيةِ، ولا بُدَّ أَنْ تكونَ أَرْسَلْتَ سَهْمَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » (١)، فلا بُدَّ مِن التَّسْمِيةِ، ولا بُدَّ أَنْ تكونَ مِن الذَّابِحِ عِنْدَ إِرادَةِ الذَّبْحِ.

وإذا نَسِيَ الذَّابِحُ فالذَّبيحَةُ لا تَحِلُّ؛ لعمومِ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمَّ يُذَكِّ اَسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١٢١]؛ ولِأَنَّ ذِكْرَ اسْمِ اللهِ شَرْطٌ من الشُّروطِ، والشُّرُوطُ لا تَسْقُطُ بالسَّهْوِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب قسمة الغنم، رقم (۲٤۸۸)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم (۱۹۲۸)، من حديث رافع بن خديج رَضِيَّلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، رقم (١٩٢٩/٧)، وأبو داود: كتاب الصيد، باب في الصيد، رقم (٢٨٤٩)، والنسائي: كتاب الصيد والذبائح، باب في الذي يرمي الصيد فيقع في الماء، رقم (٤٢٩٩)، من حديث عدي بن حاتم رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٢٠٣٣) السُّؤالُ: لو أرادتِ امرأةٌ أنْ تُضحِّيَ عندَ دخولِ العَشر وقد وكَّلتِ البنكَ في الأُضحيَّةِ، فهل تقصُّ من شَعَرها إذا جاء وقتُ الأضحِيةِ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: لا أرى أَنْ يُوكَّلَ البنكُ في الأُضحيَّةِ، الأُضحيَّةُ سُنَّةُ تكونُ في البيتِ، يُباشِرُها أهْلُ البيتِ ويأكلونَ منها ويُطْعِمونَ ويتصدَّقونَ، فليس المقصودُ مِن البيتِ، يُباشِرُها أهْلُ البيتِ ويأكلونَ منها ويُطْعِمونَ ويتصدَّقونَ، فليس المقصودُ مِن الأُضحيَّةِ مُجَرَّدَ انتفاعِ الفُقراءِ بها؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لَمُومُهَا وَلا دِمَا أَوْهَا وَلا يَنَالُهُ النَّقَوَى ﴾ [الحج: ٣٧].

ونفْسُ ذَبْحِ الأُضحيَّةِ عِبادةٌ عظيمةٌ قَرَنَهَا الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بِالصَّلاةِ فِي قولِه تعالى: ﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱنْحَدْ ﴾ [الكوثر:٢].

فلا أُشِيرُ على هذه المرأةِ ولا غيرِها أنْ يُعْطُوا البنكَ دراهمَ ويُوكِّلوه في شراءِ الأُضحيَّةِ وذبْحِها، بل أقولُ: اذْبَحوا أنتم في بُيوتِكم، عظِّموا شعائرَ اللهِ في البيتِ؛ ليعْلَم بها الصِّبيانُ الصِّغارُ مِن ذُكورٍ وإناثٍ، وتظهَرَ فيها الشَّعائرُ. والإنسانُ إذا وكَّلَ في ذبْحِ أَضحيَّتِه البنكَ أو أيَّ جهةٍ أُخرى فاته أمورٌ كثيرةُ:

أَوَّلًا: أَنَّه لَم يُباشِرِ التَّضحيةَ بنفْسِه ومُشاهدتَها، وقد كان نبِيُّنا صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم يذبَحُ الأُضحيَّةَ بيدِه (١)، فتفوتُه هذه القُربةُ العظيمةُ.

ثانيًا: أنَّه لا يستشعِرُ القُربةَ والعِبادةَ كما يستشعِرُها لو كان ذلك في بيتِه، بل أقصى ما فعَلَ أنَّه أَعْطى دراهمَ لأُناسِ يذبحونَ.

ثَالثًا: أَنَّه يَفُوتُه الأَكْلُ منها، وقد أَمَرَ الله تعالى بالأَكْلِ منها، وذَهَبَ كثيرٌ مِن العُلماءِ إلى أَنَّه يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يأكُلَ مِن أُضحيَّتِه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

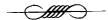
رابعًا: لو تتابَعَ الناس على إعطاءِ الأُضحيَّةِ لجهةٍ ما، لِخَلَتِ البلدُ مِن إقامةِ هذه الشَّعيرةِ العظيمةِ، وهي الأُضحيَّةُ الَّتي ذَهَبَ كثيرٌ مِن العُلماءِ إلى أنَّها واجِبةٌ على القادرِ؛ إظهارًا للشَّعائر، وإكمالًا لعِبادةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ.

خامسًا: إذا أعطَيْتَها للبنكِ أو أيِّ جهةٍ أُخرى لا تدري كيف يذبحونها -وإنْ كنَّا لا نقولُ في ثقتِهم شيئًا - لا تدري كيف يوزِّعونها، لا تدري هل تُذْبَحُ في وقتِها أو لا؛ لا نقولُ في ثقتِهم شيئًا - لا تدري كيف يوزِّعونها، لا تدري هل تُذْبَحُ في وقتِها أو لا؛ لأنَّه مثلًا إذا ورَدَ على الجهةِ الَّتي أُعْطِيَت آلافَ الأضاحي فهي تحتاجُ إلى عددٍ كثيرٍ لمُناشرةِ ذبحِها وتوزيعِها، وهذا قد لا يحصُلُ غالبًا، فلا تدري لعلَّ أُضحيَّتك تكونُ مِن بعدِ فواتِ الوقتِ.

إنَّني أدعو إخواني المُسلمينَ أَنْ يُضَحُّوا في بيوتِهم، أو على الأقلِّ في بلادِهم ولو في المجزرةِ، وأقولُ: إخوانُكم الفُقراءُ في البلادِ الإسلاميَّةِ يُمْكِنُ أَنْ تنفَعوهم بالدَّراهمِ، بالكسوةِ، بالفُرُشِ، بالخيام، ودَعُوا عِبادتَكم بالتَّقرُّبِ إلى اللهِ تعالى بذبْحِ الأضاحي كما ورَدَت في السُّنَّةِ، أنتم الَّذين تُباشِرونَها.

(٢٠٣٤) السُّؤالُ: لو جاءت المرأة العادةُ الشَّهريَّةُ أَيَّامَ العشْرِ وهي تريدُ أَنْ تُضَحِّيَ؛ فهل يضُرُّ ذلك؟ وهل تُمْسِكُ عن قصِّ الشَّعرِ وتقليم الأظافرِ؟

الجَوابُ: لا يضُرُّها، إذا جاءتها العادةُ واغتسَلَت مِن العادةِ، واحتاجت إلى كدِّ رأْسِها فلتفعَلْ، ولكنْ تكُدُّه برفقٍ؛ لئلا يتساقَطَ الشَّعرُ، كذلك أيضًا إذا ذبَحَت أُضحيَّتَها، فلا تحتاجُ أَنْ تقُصَّ أظفارَها ولا أَنْ تأخُذَ مِن شعْرِها؛ لأَنَّ ذلك لا أعلَمه واردًا عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم.



(٢٠٣٥) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أَنْ أُضَحِّيَ عن والدي، وهو لم يوصِ؟

الجَوَابُ: هذا خيرٌ منه أن تذبَحَ أُضحِيَّةً عن نفسِها وعن أهل بيتِها، ومنهم الوالدُ، ولا تخصُّ الوالدَ بأضحيَّةٍ، فالأمواتُ لا يُخَصُّونَ بأُضحيَّةٍ إلَّا إذا وَصَّوْا بها بأثلاثِهم أو أرباعهم أو أخماسهم.

أما أن آتيَ مِن تِلقاءِ نَفسي وأُضحِّيَ عن الميِّتِ، فهذا ليس منَ السُّنَّةِ، ولم يَثبُتْ هذا عن رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم ولا عنِ الصَّحابةِ رَضَاًلِللَّهُ عَنْهُمْ، ولو كان خيرًا لَسَبَقُونا إليه.

والعجبُ أنَّ بعضَ الجهَّالِ من عامَّةِ النَّاسِ تجدُه يضحِّي عن الميِّتِ؛ أُمِّهِ أو أبيهِ، ولا يضحِّي عن نفسِه وآلِ بيتِه، وهذا منَ الجهلِ، فالواجبُ على الإنسانِ أن يكون في عبادتِه على بصيرةٍ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَاهِ عَلَى بَسِيلِ ٓ أَدْعُوۤا إِلَى ٱللّهِ ۚ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ التَّهَ عَلَى بَصِيرةٍ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَاهِ عَلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ عَبَادتِه على بصيرةٍ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَاهِ عَلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ عَبَادتِه على بصيرةٍ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَاهِ عَلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرةٍ اللهُ اللهُ عَلَى بَصِيرةٍ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهِ عَلْ بَصِيرةٍ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَ

(٢٠٣٦) السُّؤالُ: هل تَكْفي الأضحيَّةُ الواحدةُ أخوينِ يَسكنانِ في مَسكنِ واحدٍ؟

الجَوابُ: يَكْفيهما أضحيَّةٌ واحدةٌ يَتَناوبانها، فهذا العامُ يُضحِّي أحدهُما، والعامُ الثَّاني يُضحِّي الآخَرُ، ولا يَشْتركانِ في قِيمةِ الأضحيَّةِ الواحدةِ.

(٢٠٣٧) السُّؤالُ: هناك كثيرٌ مِن البُيوتِ يُضحُّونَ بأكثرَ مِن أُضحيَّةٍ، فالأبُ يُضحِّى، والأَخُ يُضحِّى، والزَّوجةُ تُضحِّى؛ فهل مِن تَوجيهٍ حولَ هذا؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ خيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحُمَّدٍ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لا شكَّ في هذا، وإنَّ أحرَصَ النَّاسِ على عِبادةِ اللهِ هو محمَّدٌ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لا شكَّ في هذا، وإنَّ أشدَّ النَّاسِ تَعظيمًا لشعائرِ اللهِ هو محمَّدٌ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لا شكَّ في هذا، وإنَّ أشدَّ النَّاسِ تَعظيمًا لشعائرِ اللهِ هو مُحمَّدٌ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لا شكَّ في هذا، ولم يَزِدْ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، لا شكَّ في هذا، ولم يَزِدْ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم في الأُضحيَّةِ على واحدةٍ عنه وعن أهلِ بيتِه (١)، أفلا يسَعُنا ما وسِعَه صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم؟! ألم يقُلِ الله تَعالى: ﴿ لَقَدُ كَانَ اللهُ عَليه وعلى آلِه وسلَّم؟! ألم يقُلِ الله تَعالى: ﴿ لَقَدُ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللهِ أَشْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللهَ وَالْيَوْمُ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللهَ كَثِيرًا ﴾ لكُمْ فِي رَسُولِ ٱللهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللهَ وَالْيَوْمُ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٢١]!

لهاذا نتفاخَرُ بالأضاحي؟ يُضَحِّي الأبُ والأمُّ والابنُ والبنتُ، وما أشبَهَ ذلك! لو كان خيرًا لكان أولى النَّاسِ وأوَّلهم هو مُحمَّدُ صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم.

فنَصيحتي لإخواني المُسلمينَ: أَنْ يَحْفَظُوا أَمُوالَهُم، وأَلَّا يَخُرُجُوا عَن هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم؛ لأنَّ مِثْلَ هذا التَّفاخُرِ أَو التَّهاري رُبَّها يجمِلُ الفُقراءَ المساكينَ على أَنْ يُضحُّوا بأكثرَ مِن واحدةٍ، فيُرهِقهم ذلك دُيُونًا في أَمْرٍ المشروعُ خِلافُه.

فنَصيحتي لمَن مَنَّ الله عليهم بالمالِ: أَنْ يَقْتَصِروا على ما جاءت به السُّنَّةُ، وإذا كان لديهم فَضْلُ مالٍ فأبوابُ الخيرِ كثيرةٌ وواسعةٌ؛ يتصدَّقونَ بها على الفُقراءِ، ويُعِينُون بها على نِكاحِ فَقيرٍ، ويَعْمُرونَ به المساجِدَ، فأبوابُ الخيرِ كثيرةٌ وللهِ الحمدُ.



⁽١) أخرجه أحمد (٦/٨)، من حديث أبي رافع رَضَالِلَهُ عَنهُ.

(٢٠٣٨) السُّؤالُ: امرأةٌ تُريدُ أن تضحِّيَ عن زوجِها المتوفَّى في العامِ الماضي، فهل تُشرِكُ معه أحدًا، أم يكونُ بمُفرَدِه؟

الجَوابُ: هذه الأضحيةُ التي تكونُ لأوَّلِ سَنةٍ مات فيها الميتُ تُسمَّى عند العوامِّ: (أضحيةُ الحُفرةِ) ويَدَّعون أنه لا يُشْرَك فيها أحدٌ مع الميتِ، وهذه بدعةٌ لا أصلَ لها، أي: لا أصلَ للأُضحيَّةِ أولَ سَنةٍ عن الميتِ، بل الأُضحيَّةُ عن الميت مُحتَلَفٌ فيها: هل تنفعُه أو لا تنفعُه؟

وأقولُ للسائِلةِ ولغيرِها ممن يَسمَع: إن الدُّعاءَ للأمواتِ خيرٌ من الأضحيةِ لهم، وخيرٌ من الصدقةِ لهم، وخيرٌ من الحجِّ لهم، وخيرٌ من الاعتبارِ لهم، والدَّليلُ على هذا قولُ إِمامِ المتَّقين محمدٍ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم الناصحِ الأَمينِ: «إذا ماتَ الإِنسانُ انقَطَعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثةٍ: صَدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفَعُ به، أو وَلدٍ صالِحٍ يَدعو له "(۱)، والأوَّلان من فِعلِ الميِّت، فالصدقةُ الجاريةُ يَصنَعُها الإِنسانُ في حياتِه وتَبقَى بعد مماتِه، والعِلمُ كذلك.

والثالثةُ التي منَ الوَلدِ، لم يَقُل فيها النَّبِيُّ: صَدقةٍ يُجرِيها الوَلَدُ عن أبيه، أو صومٍ أو حجِّ أو صلاةٍ. بل قال: «أو وَلدٍ صالِحٍ يَدعو له»، فها بالنا مَعشَرَ أمةِ محمدٍ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم إلى شيءٍ لم عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم إلى شيءٍ لم يُرشِد إليه؟!

إن نَصيحتي لإِخواني المسلمينَ أن يَجعَلوا العباداتِ لأَنفُسِهم، من صدقاتٍ وأَضاحيَّ وصِيامٍ وحجٍّ وعمرةٍ، وأن يُخلِصوا الدعاءَ لأَمواتِهم فإن ذلك خيرٌ، كما أَمَرَ به النَّبيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم وليسَ كلُّ ما جازَ فِعلُه يكونُ أَفضَلَ من غيرِه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنهُ.

ونحن لا نُنكِر أن يتصَدَّقَ الإِنسانُ بصدقةٍ عن أبيهِ أو عن أُمِّهِ، أو يُصلِّي رَكعتَين ويَجعَلُ ثوابَهُما لهما، ولكن نقولُ: إن هناك ما هو أَفضَلُ منه وأَنفَعُ، وهو الدعاءُ، الذي أَرشَد إليه النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم، وما بالنا نَسعَى حَثيثًا لأُمورٍ أَرشَدَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم، وما بالنا نَسعَى حَثيثًا لأُمورٍ أَرشَدَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم إلى غيرِها؟!

(٢٠٣٩) السُّؤالُ: والِدي عندَهُ أربعةُ أبناءٍ، ثلاثةٌ منهم يَسكُنون معه، فهل تُجزِئُ أضحيةُ الوالِدِ عنهم جميعًا؟ وإن كان الذي في الخارِجِ يَأْتِي في العيدِ ويَقضيهِ مَعَنا في البيتِ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: تُجزِئُ عن الذين معه في البَيتِ ويَأْكُلُون جَميعًا، أمَّا الذين خارِجَ البيت، فكُلُّ واحِدٍ له أضحِيَّةٌ، أمَّا إن كانوا يَجتَمِعون كلُّهم في العيدِ عند الوالِدِ؛ فتكفي عنهم جميعًا.

(٢٠٤٠) السُّؤالُ: كيفيةُ تَوزيعِ لحمِ الأُضحِيَّةِ، وما المقدارُ المحدَّدُ؟

الجَوابُ: يأكُلُ ويُهدي ويتَصَدَّق، وليس لها مِقدارٌ محَدَّدٌ، وبعضُ العلماءِ رَحَهُمُ اللهُ قال: أثلاثًا. وبعضُهُم قال: ليس لها مقدارٌ محدَّدٌ؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿فَكُمُواْ مِنْهَا وَلَطْمِمُواْ ﴾ [الحج: ٢٨].

(٢٠٤١) السُّؤالُ: هل الأُضحيَّةُ تكونُ عن الميِّتِ أم الحَيِّ؟

الجَوابُ: الأُضحيَّةُ للحَيِّ، ولم يُنقَل عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أنه ضَحَّى لأحدٍ من أقارِبِه، أو زوجاتِه، الذين ماتُوا قَبلهُ، فلم يُضَحِّ عن عمِّه حمزةَ رَضَيُلِيَّهُ عَنهُ

سيِّدِ الشهداءِ، ولم يُضَحِّ عن زوجتِه خَديجةَ رَضَائِلَهُ عَنْهَا، ولا عن بَناتِه اللَّاتِي مُتنَ في حياتِه، ولم يَكُن النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم ليَدَعَ الشيءَ لا يفعَلُه ولا ليَدُلَّ أمَّتَه عليه؛ إلا لأنَّه ليسَ بمَشروعٍ، فالأُضحيَّةُ عن الأحياءِ.

ولكن لا حَرَجَ أن يُضحِّيَ الإنسانُ عن نفسِه وأهلِ بيتِه، ويَنوِيَ دُخولَ الأمواتِ في ذلك، فيَكونُ دُخولُ الأمواتِ في ذلك تَبعًا.

وإن قالَ بعضُ العلماءِ رَحِمَهُمُاللَّهُ: هل تَجوزُ الصدقةُ عن الميت؟

قُلنا: نعم، تَجوزُ الصدقةُ عن الميت، وقَدْ أقَرَّها النَّبِيُّ صَلَّاتَتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَآلِهِ وَسَلَّمَ.

فإن قالُوا: فالأُضحيةُ مثلُ الصدقةِ!

قلنا: لا، الأُضحيةُ عبادةٌ مَشروعةٌ لِذاتِها، فنَفسُ الذَّبحِ قُربانٌ إلى الله عَنَّقِجَلَّ، قالَ الله عَنَّقِجَلَّ، قالَ الله عَنَّقِجَلَّ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لَحُومُهَا وَلَا دِمَآقُهُمَا وَلَكِكِن يَنَالُهُ ٱلنَّقَوَىٰ مِنكُمْ ﴾ [الحج:٣٧]، فالأُضحيَّةُ نُسُكُ يتَقَرَّبُ به الإنسانُ إلى ربِّه لنَفسِه هو.

(٢٠٤٢) السُّوَالُ: هل يُشتَرطُ في دَمِ الجُبرانِ ما يُشتَرطُ في الأضحِيةِ مِن السِّنِّ وانتِفاءِ العُيوبِ؟

الجَوابُ: نَعَم.

(٢٠٤٣) السُّؤالُ: ما المَقصودُ من الأَخذِ من الشَّعرِ لمن أرادَ أن يُضحِّي؟ وهل يَدخُلُ فيه تَشيطُ الشَّعرِ؟

الجَوابُ: مَن أرادَ أن يُضحِّيَ فلا يَأْخُذ من شَعرِه، ولا مِن ظُفُرِه، ولا من بَشَرَتِهِ

شيئًا، وأمَّا من يُضَحَّى عنه فليسَ عليه شيءٌ، أمَّا تَمَشيطُ الشَّعرِ فلا شيءَ فيه، ولكن يَكون برفقِ؛ لئلَّا يتَساقَطَ.

(٢٠٤٤) السُّؤَالُ: متى تُذْبَحُ العقيقةُ عنِ المولودِ؟ وماذا يُقال عند ذَبْحِها؟

الجَوابُ: تذبح في اليومِ السَّابع. وأمَّا ما يُقال فهو: بِاسمِ اللهِ، والله أكبرُ، اللهمَّ هذه لك ومنك عنِ ابنِي فُلانٍ.

(٢٠٤٥) السُّؤَالُ: رُزِقْتُ بنتًا، وفي اليوْمِ السَّابِعِ حلقْتُ رأسَها، ولا أدري هل يجوز ذلك أم لا يجوز، وهل عليَّ شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: الَّذي يُخْلَقُ رأسُ الذَّكرِ، ولكنْ ليس عليكَ شيءٌ فيها فعلْتَ.

(٢٠٤٦) السُّؤَالُ: إِذَا كَانَ الرَّجَلُ لَمْ يَعُقَّ عَنْ ولَدِهِ، وأَرادَ الولَدُ بَعْدَ أَنْ كَبِرَ أَنْ يَعُقَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَهِلْ يجوزُ له ذَلِكَ؟

الجَوَابُ: بعضُ العلماءِ يقولُ: يجوزُ. وبعضُهم يقولُ: لا، الأَبُ هو المسؤول، وَإِذا كَانَ الأَبُ غيرَ قادرٍ فَلا شَيْءٌ عليهِ.

(٢٠٤٧) السُّوَالُ: امرأةٌ تقولُ: بالنِّسبة للعقيقةِ؛ أولادي عَقَّ عنهم جدُّهم وعمُّهم، فهل يَجوزُ ذلكَ أم لا بدَّ منَ الأبِ؟

الجَوَابُ: الأبُ هو المسؤولُ إلَّا إذا وَكَّلهما فلا بأسَ.

(٢٠٤٨) السُّوَالُ: هل يُجْمَعُ على العقيقةِ الأهْلُ والجيرانُ، أمِ الأفضَلُ أنْ تُوزَّعَ على الفُقراءِ والمَساكينِ؟

الجَوابُ: الجَمْعُ بينَ هذا وهذا أحسَنُ، يُوزَّعُ منها على الفُقراء؛ لأنَّ هذه ذَبيحةٌ يتقرَّبُ بها الإنسانُ إلى رَبِّه، فأوْلى النَّاسِ بها الفُقراءُ، ويجمَعُ عليها أيضًا جِيرانَه وأقاربَه، فيحصُلُ بذلك مَنفعتانِ: مَنفعةُ الفقيرِ، ومَنفعةُ إعلانِ السُّنَّةِ وبيانها، وهذا أمْرٌ يسيرٌ، يتصدَّقُ مثلًا باليَدَين أو الرِّجْلينِ، ويأكُلُ الباقي ويَدْعو إليه النَّاسَ مِن أقاربِه وجِيرانِه.

(٢٠٤٩) السُّؤالُ: رجلٌ له عشرةٌ مِن الأولادِ، ولم يعُقَّ عنهم، وقد تراكَمَت عليه العقائقُ؛ فهل له أنْ يُوكِّلَ شركةً بحيث يدفَعُ لها مَبلَغًا وتقومُ الشركةُ بشراءِ العقيقةِ وذَبْحِها في أيِّ بلدٍ مِن بُلدانِ العالمِ المُحتاجةِ؟ وهل يجوزُ لمُسلِمٍ أنْ يتحمَّلَها عنه وهو ليس مِن أقاربه؟

الجَوابُ: العقيقةُ عن المولودِ سُنَّةٌ، وهي شاتانِ في حقِّ الذَّكرِ، وشاةٌ واحدةٌ في حقِّ الذَّكرِ، وشاةٌ واحدةٌ في حقِّ الأُنثى، تُذْبَحُ في اليوم السَّابع.

قال العُلماءُ: فإنْ فات اليومُ السَّابعُ ففي اليومِ الرابعَ عشرَ، فإنْ فات ففي اليومِ الحادي والعشرينَ، ثمَّ لا تُعْتَبَرُ الأسابيعُ بعدَ ذلك.

وهي سُنَّةٌ في حقِّ القادرِ عليها، أمَّا العاجزُ عنها فإنَّها تسقُطُ عنه، كغيرِها مِن الأُمورِ الشَّرعيَّةِ تسقُطُ عنِ العاجِزِ عنها.

وعلى هذا فنقولُ له: هذه العقائقُ الَّتي تراكَمَت عليه، إنْ كنْتَ لا تستطيعُها في حينِها فليس عليك شيءٌ، كما أنَّ الفقيرَ ليس عليه زكاةٌ، ولو أغْناهُ الله لم يلزَمْه زكاةٌ لِهَا

مضى مِن السِّنينَ، وهكذا العقيقةُ: إذا كان الإنسانُ لا يجِدُها فإنَّها تسقُطُ عنه، ولا يلزَمُه قضاؤها إذا أيسَرَ بعدَ ذلك.

(٢٠٥٠) السُّؤَالُ: عندي ثلاثةُ أولادٍ ولم أعقَّ عن أحدٍ منهم، فكيف أعُقُّ عنهم؟

الجَوَابُ: ابدَأْ بالأكبرِ، ولا مانعَ أَنْ تجمعَهم كلَّهم، لكن كلُّ ولدٍ له شاتانِ إذا كانوا ذُكُورًا، وإذا كانتِ الأمورُ غيرَ متيسِّرةٍ فيكفي كلَّ واحدٍ شاةٌ.

(٢٠٥١) السُّوَالُ: شخصٌ رزَقَه الله ثلاثةَ أطفالٍ، فأرادَ أنْ يذبَحَ بقرةً؛ هل يجزِئُ هذا؟

الجَوابُ: لا يجزِئُ؛ كلُّ وَلدٍ يذبَحُ عنه شاتَيْنِ أو شاةً حسب قُدرَتِه.

(٢٠٥٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها رُزقتْ بولدٍ ولكنَّه توفي بعد ثلاثةِ أشهرٍ، فهل تَعُقُّ عنه؟

الجَوابُ: العقيقةُ ليستْ على الأمِّ، ولكِنِ العقيقةُ على الأبِ، ومثلُ هذا الطِّفلِ يُعَقُّ عنه، فمتى وُلِدَ الطِّفلُ حيًّا فإنَّه يُعَقُّ عنه، وكذلك لو وُلِدَ ميِّتًا وقد نُفخِتْ فيه الرُّوحُ فهو إنسانٌ يُغَسَّلُ ويُكفَّنُ الرُّوحُ فهو إنسانٌ يُغَسَّلُ ويُكفَّنُ ويُصلَّى عليه، ويُدفَن معَ المسلمينَ، ويُسمَّى، ويُبعَث يومَ القيامةِ؛ وذلك إذا كانَ قد نُفختْ فيه الرُّوحُ؛ ولو لم يتمَّ تسعةَ أشهرِ.

(٢٠٥٣) السُّؤالُ: كم يُذبَحُ في العَقيقةِ للذَّكرِ أو الأُنثى، وما حُكمُ حَلقِ شَعرِه؟ الجَوابُ: العَقيقةُ تَكونُ اثنتَينِ بالنِّسبةِ للذُّكورِ، وواحدةً للأُنثى، وتكون يومَ السابع، يَعني: مَثلًا لو وُلِدَ يومَ الثُّلاثاءِ، تَكونُ يومَ الاثنينِ، وإذا وُلِدَ يومَ الاثنين تَكونُ يومَ الأَثنينِ، وإذا وُلِدَ يومَ الاثنين تَكونُ يومَ الأَحدِ، ويُحلَقُ رَأْسُ الذَّكرِ فَقَط، ويُتَصَدَّقُ بوزنِه مِن الفِضةِ أو قيمَتِها.

(٢٠٥٤) السُّؤَالُ: رُزقتُ بمولودةٍ، ولكنِّي لم أَعُقَّ عنها، وهي الآن عُمُرُها شهرانِ، فما الحُّكمُ؟

الجَوَابُ: عُقَّ عنها الآنَ، وما دام أنَّ الله قد أعطاكَ فلا تتأخَّرْ.

(٢٠٥٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ حَلقُ رَأْسِ البَناتِ في اليَومِ السابِعِ مِن الوِلادةِ؟ ومَن فَعلهُ هل عليهِ شيءٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ عليهِ، ولكنَّ الذي يُحلَقُ رَأْسُه هو الذَّكرُ.

(٢٠٥٦) السُّؤَالُ: هل يجوزُ تأخيرُ العقيقةِ شهرينِ أو أكثرَ؟ الجَوابُ: لا تتأخَّرْ، ما دام الله مُغْنِيَك فلا تتأخَّرْ.

(٢٠٥٧) السُّؤَالُ: هل يجوزُ تأخيرُ العقيقةِ عن وقتِها لرجلٍ وضعُه الماديُّ متوسِطٌ، ولكنْ لظروفٍ خاصَّةٍ أخَرَها؟

الجَوابُ: يعتُّ، ولكنْ أجرُها ناقصٌ.





كتاب الجهاد ->>عيد

(٢٠٥٨) السُّوَّالُ: هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟

الجَوَابُ: لا يمكنُ جهادُ العدقِّ إلَّا بجهادِ النَّفْسِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يمكِنُ أنْ يُقدِمَ على القتالِ إلَّا وقد جاهَدَ نفسَه على هذا؛ كما قال عَنَقِجَلَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة:٢١٦].

فكلُّ يكرَه القتالَ، لكنِ المؤمنُ يجاهدُ نفسَه ويقاتلُ رجاءَ ثوابِ الآخرةِ.

(٢٠٥٩) السُّؤالُ: نــوَدُّ منكم كَلمـةً تَوجيهيةً عن نُصرةِ المقاتِلين الشِّيشان ودَعمِهم.

الجَوابُ: من المعلومِ أن جُمهورية الشِّيشان جُمهوريةٌ حَديثةٌ مُسلمةٌ، بَدَأَت تُطَبِّقُ الشَّريعة الإِسلامية الشَّريعة الإِسلامية الشَّريعة الإِسلامية الشَّريعة الإِسلامية الشَّريعة الإِسلامية حبعد مُضِيِّ مدةٍ طَويلةٍ تَحتَ وَطأةِ المَلاحِدةِ الرُّوسِ في خلالِ ثَلاثِ سَنواتٍ، لكنَّها جادةٌ في تَطبيقِ التَّوحيدِ الخالِصِ، والحُكمِ بين الناسِ بمُقتضى الكتابِ والسُّنةِ؛ ولذلك أثارَت غيرة الإلحادِ في دولةِ الرُّوسِ، وهي تَعلَم أنه إذا تَتابَعَت الجُمهورياتُ الأُخرى على هذا المنوالِ فَسوفَ تَقضي على دولةِ الرُّوسِ، فأرادَت أن تُبيدَ هذه الجُمهورية الوَليدةَ الحديثةَ بها تَفعَلُه من الأفاعيلِ التي يَسمَعُها الكَثيرُ من الناسِ.

وعلى المسلمينَ أن يُناصِروهم بقَدرِ حاجَتِهم إلى ذلك، وأقلُ ما يُمكِنُ أن يُناصِروهم به سِلاحُ اللَّيلِ، وهو الدُّعاءُ في آخرِ الليلِ أن يُدَمِّرَ الله دولة الروسِ، فأسأله

نَبَارُكَوَتَعَالَى في هذا اليومِ الذي تُعرَضُ فيه الأَعمالُ على الله أن يُدَمِّرَ دولةَ الروسِ، وأن يُفرِّقَ جَمعَهم، ويُشتِّت شَملَهم، ويَهزِمَ جُندَهم، ويُبدِلَهم بعدَ العِزِّ ذُلَّا، وبعد القوةِ ضَعفًا، وبعد الائتِلافِ بَغضاء وعَداوة، وبعد الغنى فقرًا، وبعدَ الإعجابِ والاستِكبارِ خُسرانًا وهَوانًا.

ونَسأَلُ الله لإِخوانِنا في الشِّيشانِ أن يَرزُقَهم الصَّبرَ والثَّباتَ، وأن يُعينَ أحياءَهم ويَغفِرَ لموتاهُم.

والحقيقةُ أنها مَأساةٌ عَظيمةٌ، ولكن لو شاءَ الله تَعَالَى ما فَعَلوه، فلِلَّه حِكمةٌ فيها جَرى، فنَسأَلُ الله تَبَارَكَوَتَعَاكَ أن يَجعَل ذلك مَوعِظةً وعِبرةً للمسلمين، وأن يُثيبَ هؤلاء الإخوة في الشيشان على ما أصابَهُم من مُحاولةِ تَطبيقِ الشَّريعةِ الإسلاميةِ.

(٢٠٦٠) السُّؤالُ: الجهادُ في الشِّيشانِ فرضٌ عينٍ أو فرضٌ كفايةٍ؟

الجَوَابُ: لا فرض عينٍ ولا فرض كفايةٍ؛ لأنَّ الشِّيشان الآنَ ليسَ منَ المصلحةِ أن يذهبَ أحدٌ يقاتلُ معهم؛ لأنَّ قتالَهم قتالُ دفاعٍ، ولو ذهب أحدٌ منَ النَّاسِ إليهم لصارَ عِبتًا عليهم؛ لأنه لا يَعرِفُ اللَّغةَ، ولا يعرِفُ المكانَ، ولا يعرِفُ الطُّرُقَ، ولا يعرِفُ السِّلاحَ، فيكونُ في الحقيقةِ مُشغِلًا لهم عَمَّا هم عليه الآنَ.



(٢٠٦١) السُّؤالُ: هل الجِهادُ في الشِّيشان فَرضُ عَينٍ أم فَرضُ كِفايةٍ؟

الجَوابُ: الجِهادُ الآن في الشيشان لا يَنبَغي لغَيرِ الشيشانيين؛ لأنَّ ذلك يوجِبُ الحَرجَ عند الشيشانيين كما حَدَّثنا بذلك مَن هو في نَفسِ الشِّيشان، فيَأْتيهِم أُناسٌ لم يَتَدَرَّبوا ولم يَعرِفوا الأَرضَ؛ فيكونون عِبًّا عليهم في المياهِ والطَّعامِ والشَّرابِ

والسِّلاحِ وغيرِ ذلك، فالمعونةُ للشِّيشان الآن بالنِّسبةِ لإخوانِهم المسلمين بالدُّعاءِ.

فإذا تَوجَّه الأَمرُ وصارَ للشِّيشانِ قُوةً تُقابِلُ قُوةَ الروسِ، فحِينَيَّذٍ يَنظُرُ في أمرِهِم، أمَّا الآن فلا نُشيرُ على أَحَدٍ بالذَّهابِ إليهم بِناءً على تَوجيهِ مَن كانوا هناك.

ثُمَّ لَيُعلَم أَن حَقَّ إِخوانِنا الشيشانيين أَن نَدعُوَ الله لهم بالنَّصرِ، والثَّباتِ، والمغفِرةِ لموتاهُم، وجَمعِ شَملِ أحيائِهم، وأن نَدعوَ على الروسِ -مخلصِين- أَن يُذِلَّهم الله عَرَّهَجَلَّ وأَن يُخزِيَهم.

نَسَأَلُ الله تَعَالَى أَن يُذِلَّ دَولةَ الروسِ، وأَن يُبدِلَهم بَعدَ العِزِّ ذُلَّا، وبَعد القوةِ ضَعفًا، وبَعد الغِنى فَقرًا، وبعد الاجتِهاعِ تَفرُّقًا، وبعد الائتِلافِ عَداوةً وبَغضاءَ، ونَسَأْلُ الله تَعَالَى أَن يَجعَل بأسَهُم بَينَهم شديدًا وحَربًا ضَروسًا، وأَن يَجعَلَهم عِبرةً للناسِ، إنه على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ.

(٢٠٦٢) السُّوَالُ: هل النَّهابُ للشِّيشانِ للجهادِ فرضُ عينٍ أَمْ فرضُ كفايةٍ؟

الجَوَابُ: ليسَ فرضَ عينٍ ولا فرضَ كفايةٍ، ولا ننصَحُ أحدًا أن يذهبَ إليهم؛ لأنهَم هم بأنفسِهم يقولون: إنّنا الآن مَشغولونَ بجهادِ الدِّفاعِ، وإذا أتانا أُناسٌ شَغَلُونا بأنفسِنا وأنفسِهم؛ لأنّهم يأتون وهم لا يَعرِفون اللَّغةَ، ولا يَعرِفون الطُّرُقاتِ، ولا يَعرِفون كيف يَستعملونَ السِّلاحَ، فيكونونَ عِبئًا علينا، فضَرَرُهم علينا أكثرُ من نفعِهم.

لذلك أقول: لا يَذْهَبُ أحدٌ في هذا الوقتِ ليجاهدَ في الشِّيشانِ، ومَن كان يُحِبُّ الجهادَ فهناك طريقٌ آخرُ للجهادِ؛ ألا وهو الجهادُ بالمالِ الَّذي يقدِّمهُ الله عَرَّفَجَلَ على

الجهادِ بالنَّفْسِ في القُرآنِ الكريمِ. فلْيتبرَّعوا لهم بالهالِ حتَّى يَشتَرُّوا به ما يحتاجونَ إليه منَ السِّلاح.

(٢٠٦٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: نَسمَعُ ما يَحدُثُ مع المسلمين في الشِّيشانِ، ولم نَجِد تَعاطُفًا معَهُم مثلَ ما رَأينا مع البوسنةِ والِهرسِك؟

الجَوابُ: أَقُولُ: كُونُهَا لَم تَسمَع فهي مَعذورةٌ، ولكن لا يَعنِي هذا أَنَّه لا يوجَدُ، فمن قال: إنَّهم غيرُ مُتعاطِفين؟! فالمُسلمون مُتعاطِفون مع إِخوانِهم في الشِّيشانِ، ويَدعون لهم دائِمًا في السُّجودِ، وفي آخرِ اللَّيلِ، وبعد التَّشهُّدِ، ولا يَلزَمُ التَّساوي في التَّعاطُفِ، ولكنه مَوجودٌ.

(٢٠٦٤) السُّؤالُ: شَبابٌ يَذهبون للجِهادِ في الشِّيشانِ دونَ رِضا الوالِدَين، فهل يَجوزُ لهم ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ لهم ذلك، لا سِيَّا إذا كان الوالِدان مُحتاجَين لهم، والإِنسانُ يَجِبُ عليه أن يُقَدِّرَ الأُمورَ ويَزِنَهَا بميزانِ الشَّرعِ، لا بميزانِ العاطِفةِ، وإذا كان الله عَرَقِجَلَّ قد أَجازَ الفِرارَ عند التقاءِ الصَّفينِ إذا كان العَدُوُّ أكثرَ مِن المجاهِدينَ، بنِسبةِ ثُلُثَين، حتَّى بَعدَ تَلاقي الصَّفَين، فلينظُر الإِنسانُ وليُقدِّر الأُمورَ قَبلَ أن يَخوضَ المعركة، وليُقدِّر النَّتيجة في نَفسِه قَبلَ أن يَبدَأ بالأَسبابِ.

وكثيرٌ مِن الشَّبابِ نَظرُه قاصِرٌ، فيَنظُر إلى الأشياءِ بعَينِ العاطِفةِ ويَنسى جَميعَ المُؤَثِّراتِ والأَسبابِ، وهذا من الغَلطِ، ولا رَيبَ أن مَسألةَ الشِّيشان تُهِمُّ كلَّ مُؤمِنٍ؛ لأَنَّه عُدوانٌ فاضِحٌ من دَولةٍ مُلحدةٍ باغيةٍ على إِخوانٍ لنا من المسلِمين آمِنين في بُيوتِهم

مع أَهليهم، وفي بِلادِهم، فتَأْتي هذه القُوَّاتُ الظالمةُ الغاشِمةُ الملحدةُ لتَقضِيَ عليهم وتُخرِجَهم من دِيارِهم وأموالِهم وأهليهم، فإنَّا لله وإنَّا إليهِ راجِعون.

نَسَأُلُ الله تَعَالَى أَن يَنصُرَ إِخوانَنا فِي الشِّيشانِ، ويُثَبِّتَ أقدامَهُم، ويَغفِرَ لموتاهُم، ويَجَمَعَ شَملَ أحيائِهِم، ونَسَأْلُ الله تَعَالَى بعِزتهِ وقُوتِه أَن يُدَمِّرَ دولةَ الروسِ تَدميرًا يكونُ عِبرةً للعالَمين، ونَسَأْلُ الله تَعَالَى أَن يُبدِلَهم بعد القوةِ ضَعفًا، وبَعدَ العِزِّ ذُلَّا، وبعدَ الغِنى فَقرًا، وبعد الاجتماعِ تَفُرُّقًا، وبعد الائتِلافِ عَداوةً وبَغضاءَ، وأَن يَجعَلها حَربًا ضَروسًا فِيها بَينَهُم، إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ.

(٢٠٦٥) السُّؤالُ: هل للمَرأةِ أن تَدعوَ الله أن يَظَلَّ ابنُها عِندَها ولا يَذهَبَ للجِهادِ في الشِّيشانِ؟

الجَوابُ: تَدعو الله بها شاءَت، وبِما تَرى أنه خَيرٌ.

(٢٠٦٦) السُّؤالُ: هل وَردَ أَنَّ الشَّهيدَ يجِدُ الموتَ مثلَ الشوكةِ يُشاكُها؟

الجَوابُ: نَعَم، وَردَ أَنَّ الشَّهيدَ يُخَفَّفُ عليه الموتُ، لكن لا أعلَم هذا اللفظ.

->\$\\$\&&&\





كتابالبيع

->\$\$\$\\\

(٢٠٦٧) السُّؤَالُ: ما هي البُيوعُ الَّتي حرَّمها الإسلامُ؟

الجَوَابُ: البُيوعُ الَّتي نَهى عنها الشَّارِعُ لا يُمكِنُ حصرُها، لكنَّها تدور على ثلاثةِ أشياءَ: الرِّبا، والظُّلم، والغَرَرِ، فهذه هي أُصولُ البُيوعِ المنهيِّ عنها.

أَمَّا الرِّبا: فإنَّه حرامٌ بالكِتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ المسلمينَ؛ فقدْ قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُونَ الرِّبُواْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كُمَا يَقُومُ اللَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَنُ مِنَ الْمَسِ ۚ ذَلِكَ فِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبُواْ ۗ وَأَحَلَ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبُوا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِهِ عِلَا فَانَهُمْ فَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبُوا ۗ وَأَحَلَ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبُوا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِهِ وَاللّهُ اللّهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللّهُ

ولَعَنَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: آكِلَ الرِّبا، ومُوكِلهُ، وشاهِدَيْهِ، وكاتِبَه. وقال: «هُمْ سواءٌ»(١).

وأجمع المسلمونَ على تحريم الرِّبا مِن غَيْرِ خِلافٍ، وإنْ كانوا قَدِ اخْتَلَفُوا في بعض المسائلِ هل تكون مِنَ الرِّبا أو لا تكون، لكنْ متى كانت مِنَ الرِّبا فإنَّ العلماءَ مُجموعونَ على تحريمِه.

وأمَّا الغَرَرُ: فلهُ صورٌ كثيرةٌ لا تُحصَى؛ منها:

بَيْعُ المجهولِ: كُلُّ مجهولٍ فإنَّ بيعَه حرامٌ؛ لِأنَّه غَرَرٌ، ومِن ذلك: بيْعُ الحَمْلِ في

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (١٥٩٨)، من حديث جابر رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

البَطنِ؛ يعني: أَنْ يَبيعَ الإنسانُ حَمَلَ شاتِه، أو حَمَلَ بَعيرِه، أو حَمَلَ فرسِه، أو حَمَلَ حِمارِه، أو عَمَلَ حِمارِه، أو عَيْرَ ذلك؛ لِأَنَّ هذا الحَملَ مجهولٌ لا يُدرَى أَذْكَرٌ أَمْ أُنثى، اثْنانِ أَمْ واحدٌ، يخرُجُ حيًّا أَم ميِّتًا، فالمهمُّ أَنَّ الحَملَ كلَّه جَهالةٌ؛ ولهذا لا يجوز بَيْعُه.

كذلك مِن بَيعِ المجهولِ أَنْ يبيعَ شيئًا خَفِيًّا لا يُدرَى ما هو، ولكنْ يقول للمُشتري: حظُّكَ ونصيبُكَ. هذا أيضًا حرامٌ، ولا يَحِلُّ.

وأمَّا الظُّلمُ: فأنْ يُكْرَهَ الإنسانُ على البيعِ بغَيْرِ حقِّ، فإنَّه لو باع لا يصِتُّ البيعُ، والمشتري آثِمُ؛ لِأنَّ البائِعَ مُكْرَهُ، والمُكرَهُ لا يصِتُّ بيعُه، وكذلك لو أُكْرِهَ الإنسانُ على الشِّراءِ.

وأَفرادُ المسائلِ لا تُحصَى في هذه الأمورِ الثَّلاثةِ، لكنْ هذه الأمورُ الثَّلاثةُ -الغَرَرُ، والظُّلمُ، والرِّبا- هي أُصولُ البُيوع المنهيِّ عنها.

(٢٠٦٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ البيعِ القائمِ على أساسِ المُزايَدَةِ، بأنْ توضَعَ السِّلعةُ بين المُشترينَ، ثُمَّ يُزايِدَ عليها كلُّ واحدٍ مِنهم، حتَّى تقِفَ على أحدِهم؟ هل هو جائزٌ أم إنَّه مِن بابِ: «لا يَبِعْ بعضُكم على بيع بعضٍ» (١٠)؟

الجَوَابُ: هذا جائزٌ بإجماعِ المسلمينَ، ولا أحدَ يُنكِرُهُ، والسُّنَّةُ قد ورَدَتْ به (٢)، وليس هذا مِن بابِ البيعِ على بيعِ المسلمِ، لكنْ إذا ركَنَ البائعُ إلى السَّائمِ، وأرادَ أنْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٢)، من حديث ابن عمر رَضِّلَيَّكُّعَتْهُا.

⁽۲) كما أخرجه أحمد (۳/ ۱۱۶)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، رقم (۱٦٤١)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد، رقم (۱۲۱۸)، والنسائي: كتاب البيوع، باب البيع فيمن يزيد، رقم (۲۰۵۸)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب بيع المزايدة، رقم (۲۱۹۸)، من حديث أنس رَضَوَاللّهُ عَنْهُ.

يبيعَ عليه، فلا تَزِدْ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ قال: «ولا يَسُمْ على سَوْمِ أخيه»(١)، وأمَّا ما دامَتْ في المُزايَدة، فلا بأسَ، ومِثلُ ذلك البيتُ يكونُ فيه المُشتَأْجِرُ، فلا يَجِلُّ لأحدٍ أنْ يذهبَ إلى صاحبِ البيتِ ويقولَ: أجِّرْني إيَّاهُ السَّنةَ المُقْبِلَةَ بكذا وكذا. إلَّا إذا عرَضَ صاحبُ البيتِ بيتَهُ للتَّأْجيرِ، فلا بأسَ أنْ يَزيدَ النَّاسُ فيه.

(٢٠٦٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ شِراءُ الموادِّ الغذائيَّةِ مِنَ المَحَلَّاتِ الَّتي تبيعُ الدُّخَانَ، أو تبيعُ الأشياءَ المُحَرَّمَةَ؟

الجَوَابُ: نعم، لا بأسَ؛ لأنَّهَا إنَّهَا تشتري شيئًا حلالًا، والشَّيءُ الحرامُ إثْمُه على صاحبِه.

(۲۰۷۰) السُّؤَالُ: أنا أعملُ في محلِّ لبيعِ موادَّ، والأسعارُ تختلِفُ؛ فبعضُ الزَّبائنِ إذا قُلْنا له: هذا -مثلًا- بتسعينَ، فإنَّه يُساوِمُنا في السِّعرِ حتَّى يصِلَ إلى سبعينَ أو ثمانينَ، وبعضُهم يشتري بتسعينَ دونَ مُساوَمةٍ، فهل يكون علينا إثمٌ إذا أَخَذَ زبونٌ سِلعةً بتسعينَ، وأخذَها زبونٌ آخَرُ بثمانينَ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ قيمةُ السِّلعةِ في السُّوقِ تسعينَ ريالًا، وقُلْتُم للزبونِ: إنَّ قيمتَها تسعونَ، وأخَذَها، فلا بأسَ، وليس عليكم إثْمٌ ما دامتْ قيمتُها في السُّوقِ تسعينَ، لكنْ إذا قلتُمْ للزبونِ: هذه قيمتُها تسعونَ، وأنتم تَعرِفونَ أنَّ قيمتَها ثمانونَ، ولكنَّكُمْ خَشِيتُمْ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَللَّهُ عَنْهُ.

أَنْ يُساوِمَكُمُ الزبونُ، فهذا لا يجوزُ، وإذا قَبِلَ الزبونُ بذلك فَقُلْ له: يا أخي، القيمة الحقيقيَّةُ ثهانونَ، لكنِّي ظَنَنْتُكَ مِنَ الَّذينَ يُساوِمُونَ، فقلتُ: بتسعينَ.

(٢٠٧١) السُّؤَالُ: هل هُناك حَدٌّ مُعيَّنٌ للرِّبْح؟

الجَوَابُ: لا، ليس هُناك حدُّ للرِّبْح، بَلِ الرِّبحُ ما كان عليه السُّوقُ، قلَّ أو كَثُرَ.

(۲۰۷۲) السُّؤَالُ: نحن نبيع في المحلَّاتِ، وأحيانًا يطلُبُ بعضُ الزَّبائنِ نوعًا مُعيَّنًا مِنَ البِضاعةِ غيرَ موجودٍ عِندَنا، فنُحضِرُها له في الوقتِ نفسِه مِن محلِّ مجاوِرٍ في السُّوقِ، ونأخُذُ منه رِبْحًا، فها حُكْمُ الشَّرع في هذا؟

الجَوَابُ: ليس هُناك مانعٌ أن تحضرها له، لكنْ لا تَبِعْها عليه حتَّى تُحضِرَها.

(٢٠٧٣) السُّؤَالُ: هل تنصَحُ البائعينَ بالصِّدْقِ وقولِ الثَّمنِ الحقيقيِّ للسِّلعةِ في البِدايةِ، أم برفْع الأسعارِ؛ خشيةَ المُساوَمةِ؟

الجَوَابُ: الواجبُ الصِّدْقُ، كما جاءَ في الحديثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قال: «البَيِّعَانِ بالخِيَارِ، فإنْ صَدَقًا وبَيَّنا بُورِكَ لهما في بيْعِهما، وإنْ كَذَبَا وكَتَما مُحِقَتْ بركةُ بيْعِهما» (١).



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتها ونصحا، رقم (٢٠٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، رقم (١٥٣٢)، من حديث حكيم بن حزام رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢٠٧٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: عندهم عمُّ كبيرٌ في السِّنِ، وهو أرملُ ليس له أحدٌ، وكان صاحبَ محلِّ، وهو خرِفٌ، فهل يجوزُ لهم أن يَبيعوا باقيَ البضاعةِ ويُدخِلوا هذه الأموالَ في حسابه؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ إلَّا بعدَ أَنْ يُوكِّلُهُمُ القاضي في المحكمةِ، فلا بدَّ أَنْ يأخذوا ولايةً على هذا الرَّجُلِ الذي خَرِف منَ المحكمةِ، فإذا أخذوا الولايةَ تصرَّفوا بها هو أحسنُ.

(٢٠٧٥) السُّؤَالُ: إذا أعطى شَخصٌ شَرِكةً مئتَيْ ريالٍ، فأَعْطَتْه هذه الشَّرِكةُ بطاقةً تخفيضيَّةً للمحَّلاتِ الأُخرى؛ كالمستشفياتِ وغيرِها، فها حُكْمُ تداوُلِ مِثْلِ ذلك؟

الجَوَابُ: حُكْمُه التَّحريمُ؛ وذلك لأنَّ آخِذَ البطاقةِ يُعطي مئتَيْ ريالٍ -مَثَلًا-، وقد تمُّ عليه السَّنةُ وما احتاج إلى دواءٍ ولا إلى علاجٍ، وقد يُصابُ بأمراضٍ كثيرةٍ عديدةٍ، وفي كلِّ يوْمٍ يظهر له مرضٌ يحتاج إلى علاجٍ وأدويةٍ كثيرةٍ، ففي الحالِ الأُولى يكون الرَّابحُ الشَّرِكة؛ لأنَّها أخذَتْ مئتَيْ ريالٍ بدونِ مُقابِلٍ، وفي الحالِ الثَّانيةِ يكون الخاسرُ الشَّركة؛ لأنَّ هذا غرَّمَها شيئًا كثيرًا مِنَ الهالِ والأدويةِ، وعَقْدٌ كهذا يُعتبَرُ مِنَ المالِ والأدويةِ، وعَقْدٌ كهذا يُعتبَرُ مِنَ الميسِرِ الَّذي حرَّمَه الله عَنَقِجَلَّ وقرَنه بالخمْرِ وعبادةِ الأصنامِ، فقال تعالى: ﴿يَنَائَبُهَا الّذِينَ المائِدَةُ إِنَّمَا الْمَنْسِرُ اللَّذي حرَّمَه الله عَنَقِجَلَّ وقرَنه بالخمْرِ وعبادةِ الأصنامِ، فقال تعالى: ﴿يَنَائَبُهَا اللّذِينَ المَائِونُ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُقُلِحُونَ ﴾ المَنْوَأُ إِنَّمَا الْفَيْطُنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُقُلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠].

فنصيحتي أوَّلًا للشَّركاتِ: ألَّا تتعامَلَ بهذه المعامَلةِ، وثانيًا للمواطنينَ: ألَّا يُعامِلوا هذه الشَّركاتِ بهذه المعامَلةِ ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُ مَخْرَجًا اللَّ وَيَرْزُفُهُ مِنْ

حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسَّبُهُۥ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَلِغُ ٱمۡرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿ وَمَن يَنَقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُۥ مِنْ ٱمۡرِهِ يَشْرًا ﴿ وَمَن يَنَقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرُ عَنْهُ سَيِّعَاتِهِ ء وَيُعْظِمْ لَهُۥ أَجْرًا ﴾ [الطلاق:٢-٥].

(٢٠٧٦) السُّؤَالُ: هَل يَجُوز بَيْع الجُّوَّال أَو البَيْجَر؟

الجوابُ: هذَا يُرجَع فِيه إلَى وَزارة البَرْق والبَرِيد والهاتِف؛ فإنْ أَذِنُوا لكُم فِي بَيْعه فلا بأسَ.

(۲۰۷۷) السُّؤَالُ: بعضُ الشَّركاتِ تقوم بشِراءِ بعضِ الفِلَلِ، ثُمَّ تبيُعها بالتَّقسيطِ لبعضِ النَّاسِ بأقساطٍ شهريَّةٍ على عِدَّةِ سنواتٍ، فها رأيُ فضيلتِكم في ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كانَتِ الفِلَلُ مملوكةً للشَّرِكَةِ مِن قَبْلُ، معروضةً للبيعِ نقْدًا ومُقَسَّطًا، فلا بأسَ، أمَّا إذا كانَتِ الشَّركةُ ليس عِندَها فِلَلْ، ولكنَّها يأتيها الرَّجُلُ ويقول: أنا أُريدُ الفِيلَّا الفُلانيَّة؛ فتذهبُ وتشتريها مِن مالكِها نقْدًا، ثُمَّ تبيعها على الَّذي طلَبَها مُقَسَّطَةً، فهذا حرامٌ لا يَحِلُّ؛ لأَنَّه حِيلةٌ -بلا شَكً - على الرِّبا، ولولا أنَّ هذا الطَّالبَ طلَبَ هذه الفيلاً ما اشترَتْها الشَّركةُ، فهي ما اشترَتِ الفيلاً إلا مِن أَجْلِ أنْ تأخُذَ الزِّيادةَ بالتَّقسيطِ.

إذَنْ نقولَ: الصُّورةُ الصَّحيحةُ في تقسيطِ بعضِ الشَّركاتِ للفِلَلِ هي: إذا كانَتِ الفِلَلُ موجودةً عِندَ الشَّركةِ في الأصْلِ، بأنْ تكونَ قد عَمَرَتْ -مثلًا- مِئةَ فيلا، ثُمَّ عَرَضَتُها للبيعِ، فمَنْ جاء ليشتريَ بثمنٍ نقديٍّ يدًا بيدٍ قالتْ له: بمِئةِ ألفٍ. ومَن جاء يُريدُ التَّقسيطَ قالتْ: أبيعُ عليك لمدَّةِ سَنةٍ بمِئةٍ وخمسينَ ألفًا، كُلَّ شهرٍ تُعطيني كذا وكذا. فهذا صحيحٌ.

وأمَّا شيءٌ ليس في مِلْكِ الشَّركةِ، ولكنَّها تذهب وتشتريه لأجْلِكَ، فهذا لا يجوز.

(٢٠٧٨) السُّؤَالُ: هل يجوز بَيْعُ ريالِ الفِضَّةِ بعَشَرَةِ ريالاتٍ ورقيَّةٍ؟

الجَوَابُ: إذا كانوا في المصارِفِ يَقولونَ لك: إنَّ الرِّيالَ الفِضَّةَ يُساوي عَشَرَةَ رَيالَ الفِضَّةَ يُساوي عَشَرَةَ ريالاتٍ ورَقيَّةٍ فلا بأسَ.

(٢٠٧٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تبيعُ بِضاعةً للنَّاسِ، وتقومُ بإحضارِها إليهم عِندَما يَطلُبونَها منها، فهل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ أَنْ يبيعَ الإنسانُ ما ليس عِندَه، لكنْ تَعِدُهُمْ وتقولُ -مثلا-: هذه البِضاعةُ ليستْ عِندي، وسأُحضِرُها لكم غدًا إِنْ شاءَ الله. وإذا أحضرَ ثما فَلْيكُنِ العَقْدُ عليها حينَ إحضارِها، ولا يكُنْ قبلَ الإحضارِ؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْ قال لحكيمِ بنِ حِزامٍ رَضَحَالِتُهُ عَنْهُ: «لا تَبعْ ما ليس عَندَكَ»(۱).

(۲۰۸۰) السُّؤَالُ: أصحابُ بعضِ المحلَّاتِ التِّجاريَّةِ يَضعونَ جوائزَ للزَّبائنِ، بحيث يُعطونَ كارتًا لِمَنْ يشتري منهم -مثلًا- بعشرينَ ريالًا، أو بمِئةِ ريالٍ، ثُمَّ بعدَ ذلك يُقيمونَ سَحْبًا على هذه الجوائزِ، فهل هذه الجوائزُ جائزةٌ أم لا؟

⁽۱) أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٣)، والنسائي: كتاب والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، رقم (١٢٣٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، رقم (٤٦١٣)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، رقم (٢١٨٧)، من حديث حكيم بن حزام رَهَوَاللَّهُ عَنهُ.

الجَوَابُ: بالنِّسبةِ لواضِعِي الجوائزِ إذا كان بَيْعُهم مِثْلَ بَيْعِ النَّاسِ فلا حرَجَ عليهم، وبالنِّسبةِ للمُشتري إذا اشترى السِّلعةَ لأَجْلِ هذه الجائزةِ فلا يجوز؛ لأنَّه رُبَّها يخسَرُ ولا يربَحُ، وإذا اشتراها لأنَّه يُريدُها وله فيها غَرَضٌ وليس مِن أَجْلِ الجائزةِ فلا بأسَ.

(٢٠٨١) السُّؤَالُ: ما حكمُ بيعِ الهَدِيَّةِ أو إبدالِها أو دفعِها للْغَيْرِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بهذا؛ إذا أُهْدِيَ إلى الإنسانِ هَديَّةٌ فهي في مُلْكِه يَفْعَلُ بها ما شاءَ؛ فَلهُ أَنْ يُهدِيَها عَلَى أَحَدِ، أَوْ يَتَصَدَّقَ بِها على فقيرٍ أَوْ يبيعَها أو يستعمِلَها؛ لأنّها ملكه، وكذلِكَ لوْ تصدَّقَ على فقيرٍ، فإنّها ملكه يتصرَّفُ بهذه الصَّدقة كها شاء؛ لأنّ الفقيرَ إذا تُصدِّق عليْهِ بزكاةٍ أَوْ غيرِ زكاةٍ فهي مُلْكُهُ يفعلُ بها ما شاء، وكذلِكَ إِذَا أُهْدِيَ للْغَنِيِّ هَدِيَّةٌ فهي مُلْكُهُ يفعلُ بها ما شاء، وكذلِكَ إِذَا أُهْدِيَ للْغَنِيِّ هَدِيَّةٌ فهي مُلْكُهُ يفعلُ بها ما يشاءُ.

ودليلُ ذلِكَ أَنَّ النَّبَيَّ صلَّى الله عليْهِ وَعَلَى آلِه وسلَّم دخلَ ذاتَ يومٍ عَلَى أَهلِه فوجدَ البُرْمَةَ عَلَى النَّارِ؟ قالوا: هذَا لَحُمُّ فوجدَ البُرْمَةَ عَلَى النَّارِ؟ قالوا: هذَا لَحُمُّ تُصدِّقَ بِهِ على بَرِيرَةَ. وكان ﷺ لا يأكلُ الصَّدقة، فقال: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»(۱)، فدلَّ ذلِكَ على أَنَّ الفقيرَ إذا مَلَكَ الصَّدقة صارتْ مُلْكَهُ يفعلُ بها ما شاءَ.

(٢٠٨٢) السُّوَالُ: ما حُكْمُ بَيْعِ السِّلْعَةِ لِشَخْصٍ بِسِعْرٍ ولآخَرَ بسعرٍ آخَرَ، مَعَ العِلْمِ أَنَّ الَّذي يَجْهَلُ سعرَ هَذِه السِّلْعَةِ يقوم بزيادة السِّعْرِ ضِعْفَ الأضْعافِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد، رقم (٥٠٩٧)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضَاً اللهُ عَنْهَا.

الجُوابُ: إذا كانَ سِعْرُها زائدًا عَمَّا في السُّوقِ فلا يجوزُ.

(٢٠٨٣) السُّؤالُ: ما حُكْمُ بَيْعِ السِّلْعَةِ الَّتِي تُكَلِّفُني عِشْرين رِيالًا وأَبِيعُها بِمئَةٍ؟ الجَوابُ: إذا كانَ هذا سعرَ السُّوقِ فلا بَأْسَ.

(٢٠٨٤) السُّؤالُ: رجلٌ ظهَر اسمُه في البنكِ العَقاريِّ، ولم يكنْ في حاجةٍ إلى ذلك، وباعَه على شخصٍ آخرَ مقابلَ ثلاثينَ ألفًا، والشَّخصُ الآخرُ تنازَل عن هذا، فباعَ هذا الشَّخصُ على أخيه بخمسينَ ألفًا مُقَسَّطةً، فها الحكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: نقول: إنَّه لا يجوزُ للإنسانِ إذا ظهَر اسمُه في البنكِ وهو في غَنِّى عنه أنْ يبيعَه؛ لا بقليلٍ، ولا بكثيرٍ، ولا يجوزُ أنْ يتنازَلَ عنه لأحدٍ من النَّاسِ، بل الواجبُ على مَن ظهرَ اسمُه في البنكِ، وقد استغنى عنه، أنْ يقولَ للصُّندوقِ (صُندوقِ اللَّجنةِ العقاريَّةِ): إنَّه لا حاجةَ لي فيه الآنَ، فاصرِ فوه لمَنْ يستحقُّه مِن النَّاس.

(٢٠٨٥) السُّؤالُ: رجلٌ يبيعُ الصَّابونَ بالتَّقسيطِ، يبيعُ الكرتونَ بثلاثةِ آلافٍ نقدًا. ومقسَّطًا بثلاثةِ آلافٍ وخَسِ مئةِ ريالٍ، واشترت امرأةٌ منه كرتونًا بثلاثةِ آلافٍ وخَسِ مئةِ ريالٍ، واشترت امرأةٌ منه كرتونًا بثلاثةِ آلافٍ وخَسَ مئةِ ريالٍ مُقسَّطًا، ثمَّ قالت: أُعطيكم ثلاثةَ آلافٍ نقدًا، وأسقِطوا عني خَسَ مائةٍ ريالٍ، وبعد ذلك قالت: ليس عندي. فجاءتِ امرأةٌ أخرى أمُّها أو غيرها، وقالت: أنا أُقرِضُكِ ثلاثةَ آلافٍ، فأقرضَتْها ثلاثةَ آلافٍ، وأعطَتْها البائعَ وأسقَطَ عنها الباقيَ خَسَ مائةِ ريالٍ.

الجَوابُ: هذا جائزٌ بشرطِ أنَّ المرأةَ الَّتي أعطَتْها الثلاثةَ آلافٍ لا تأخُذُ أكثرَ مِن

ثلاثةِ آلافٍ، والخمسُ مئةِ الزائدةُ للمُشتريةِ.

(٢٠٨٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكمُ المشاركةِ في المسابقاتِ الَّتي تُباعُ؟ وكيفيَّتُها أنَّ هناكَ كُتيِّباتٍ تُباعُ في مكتباتٍ بريالينِ أو أكثرَ، وتُوضَعُ فيها مسابقةٌ، وتُرسَلُ الحلولُ.

الجَوَابُ: لا بأسَ، ما دامتِ المسابقةُ في مسائلَ عِلميَّةٍ وخير، وأن هذا الكُتيِّبَ سينفَعُ المرأةَ أو الرَّجلَ، سواءٌ فازَ بالمسابقةِ أو لا، فلا حرجَ.

(٢٠٨٧) السُّؤالُ: امرأةٌ داينَتْ زميلتَها بسيَّارةٍ، وهذه أعلمَتْها باسم وطلبِ هذه السَّيارةِ؛ فهل يجوزُ هذا البيعُ؟

الجَوابُ: إذا قالت زميلتُها: أريدُ هذه السَّيَّارةَ الفُلانيَّة؛ بأنْ حدَّدتْها، ثمَّ هذه اشترتْها وباعتْها عليها مُقسَّطةً بزيادةٍ على ثمنِها، فهذا حرامٌ وخِداعٌ للهِ عَرَّفَجَلَ، ومكرٌ، ولا يَحلُّ لها أنْ تعمَلَ هذا، وإذا كانت قد فعَلَتْ ذلك فلتَتُبْ إلى اللهِ عَرَّفَجَلَ، ولتُسْقِطِ الزِّيادة، فمثلًا إذا كانت اشترتْها بخمسين ألفًا، وباعتْها عليها بستينَ ألفًا مُقسَّطة، فعليها ألَّ تأخذَ منها إلَّا خمسين ألفًا فقط.

فإن قال قائل: إذا لم يكن الزوج مُتأكِّدًا أنَّهم سيشترونها منه.

فالجَوابُ: هذا مِن تلاعبِ الشَّيطانِ بالعقولِ؛ هل من المعقولِ أنَّ شخصًا يأتي لآخرَ يقولُ: أنا أبغِي السَّيَّارةَ الفولانيَّة، اشتَرِها لي. ثمَّ بعدَ الشِّراءِ يقولُ: لا أريدُها؟!

لكنَّ هذا من خداعِ النَّفسِ؛ فالمرأةُ ما جاءتْ تطلُبُ السَّيَّارةَ إلَّا وهي تريدُها،

ولا يمكنُ أنْ تُهُوِّن أبدًا، وإذا قلتي: إنَّه حصَلَ تهوينُه، فهذا واحدٌ مِن ألفٍ.

المهمُّ أنَّ هذه المعاملةَ حرامٌ، وأقولُ للمرأةِ الَّتي فعلتْ ذلك: علَيها أنْ تتوبَ إلى الله، وألَّا تأخُذَ أكثرَ ممَّا اشتَرَتْها به.

(٢٠٨٨) السُّؤَالُ: أخذتُ أرضًا من صُندوقِ التَّنميةِ العقاريِّ بمبلغِ خمسين ألفًا، فهل يَحِقُّ لِي أنا أبيعَها على شخصِ بمبلغ مئتي ألفٍ؟

الجَوَابُ: لا يَحِقُّ لك أن تبيعَها، فإن كنتَ في حاجةٍ إليها فأمضِ على ذلك واعْمُرْها، وإنْ لم تكنْ بحاجةٍ إليها فردَّها إلى الصُّندوقِ؛ لأنَّ هناك مَن يَنتظِرُ الدَّورَ.

(٢٠٨٩) السُّؤَالُ: أريد أَنْ أَشْتَرِيَ سَيَّارةً بِالتَّقْسِيطِ، ثُمَّ أَبِيعَها حاضرًا على شخصِ آخرَ بثمنِ أقلَّ؟

الجَوابُ: هذه المسألةُ تُسمَّى عندَ العُلماءِ بالتَّورقِ؛ وهي أَنْ يحتاجَ الإنسانُ إلى دراهم، ويَشْتريَ سِلعةً بثمنٍ مُؤجَّلٍ زائدٍ على ثمنِها الحاضرِ؛ ليبيعَها وينتفِعَ بثمنَها، وهذه المسألةُ مُحتلفٌ فيها بينَ العلماء؛ فمِن العُلماءِ مَن حرَّمَها كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية رَحَمَهُ ٱللَّهُ عُتلفٌ فيها بينَ العلماء؛ فمِن العُلماءِ مَن حرَّمَها كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية رَحَمَهُ ٱللَّهُ عُتلفٌ فيها بينَ العلماء؛ فمِن العُلماء فيها كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية السَّيَارةَ مُؤجَّلةً يريدُ السَّيَّارةَ، ثمَّ بدا له بعدُ أَنْ يبيعَها؛ فهذا لا إشكالَ في جوازِه عندَ جميع العُلماءِ فيها نعلَم.

ورأيي الَّذي أشيرُ به عليك ألَّا تأخُذَ، ما دامت المسألةُ فيها خلافٌ، والخلافُ فيها قويُّ؛ لأنَّ المُخالِفَ رجلُ معروفٌ، وهو شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ أللَّهُ، وقال

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۹/ ۵۰۰).

عنه تلميذُه ابنُ القيِّمِ: وكان شيخُنا يراجِعُ في هذه المسألةِ مرارًا ولكنَّه يقول: إنَّها حرامٌ (١).

(٢٠٩٠) السُّوَّالُ: بعضُ الدلَّالين عندَما يَبدأ في بيع البضاعةِ يقول: بالصَّلاةِ على النَّبِيِّ ﷺ. فما حكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: جَرَتِ العادةُ أَنَّ الدلَّالَ الَّذي يبيعُ السِّلَعَ أَوَّلَ ما يَبدَأُ يقول: الصَّلاةُ على الرَّسولِ عند الرَّسولِ عند على السَّل في الشَّرعِ، فلا ينبغي أن يقولَ: الصَّلاةُ على الرَّسولِ عند عرضِ السِّلعةِ على المشترينَ.

(٢٠٩١) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للرِّبح في السِّلْعَةِ؛ هلْ يُشتَرَطُ له حَدٌّ أعلى؟

الجَوابُ: ليس له حدُّ أعلى، ما دامَ الارتفاعُ عامًّا في السُّوقِ؛ لنفرِضْ أنَّ رجلًا اشترى سلعةً في مكَّة قيمتُها مئةٌ، وذهَبَ بها إلى المدينةِ وإذا قيمتُها في المدينةِ ثلاثُ مئةٍ؛ فلا بأسَ أنْ يبيعَ بثلاثِ مئةٍ؛ لأنَّ هذا سعرُ السُّوقِ، أمَّا إذا كانت السلعةُ لا توجدُ إلَّا عنده ثمَّ تَضرَّبَ بها فصارَ يبيعُها بربح كبيرٍ؛ فهذا لا يجوزُ.

(٢٠٩٢) السُّؤالُ: بعضُ الَّذين يتعاملون ببيعِ السَّيَّاراتِ بالآجِلِ يشترونَ مجموعةً منَ السَّيَّاراتِ من صاحبِ مَعرضٍ مَثلًا، ثمَّ إذا اشتراها المستفيدُ فإنَّه يَعرِضُها للبيع، وقد يَشتريها صاحبُ المعرضِ نفسُه الَّذي شُرِيَتْ منه سابقًا، فهل هذا جائزٌ؟

إعلام الموقعين (٣/ ١٣٥).

الجَوابُ: لا، إذا أرادَ هذا العملَ فليجعلْ له جراجًا، فإذا اشترى السيَّاراتِ وضعها في هذا الجراجِ، ثمَّ باع منها. وما ذكر السَّائلُ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّه لا تُباعُ السِّلعةُ حيثُ تُشْتَرَى.

(٢٠٩٣) السُّؤَالُ: المحلَّاتُ الَّتي تبيعُ بالنَّقْدِ، هل يجوز لها أن تبيعَ بالتَّقسيطِ أو يَلْزَمُ التخصُّصُ كما يقولُ بعضُ الإخوةِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ. وما قالوهُ غلطٌ؛ قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا تَدَايَنتُمُ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَكِلِ مُسَكِّمَى فَاصَتُبُوهُ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

(٢٠٩٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ بيعُ وشراءُ الذهبِ بالدَّين أو الأَجَل؟ وكذلك البُرُّ والتَّمْرُ؟

الجَوَابُ: لا يَجُوزُ، بيعُ الذَّهَبِ لا بدَّ فيه من التقابُضِ في مجلِسِ العقدِ، فلا يَجُوزُ مُؤَجَّلًا، ولا يَجُوزُ أيضًا غيرَ مَقبوضِ.

أما بيع البُرِّ أو التَّمرِ بأجَلٍ فلا بأسَ فيه ؛ لأنَّ الصَّحابةَ كانوا يُسلِفونَ في الثِّمَارِ السَّنَةَ والسَّنَتَيْنِ؛ يأخذونَ دراهمَ ويُعطون بعدَ سنةٍ أوسنتينِ تَمَرًا.

والفرق أنَّ الذَهَب مع الدراهمِ كالذهبِ مع الفِضَّة، وقد قال النَّبي ﷺ: «يَدًا يَيِدٍ» (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة في البر، رقم (٢٠٦٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا، رقم (١٥٨٩)، من حديث البراء رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

(٢٠٩٥) السُّؤَالُ: هل يجوز بيْعُ النُّقُبِ والبَراقِعِ والعَباءةِ الفَرَنْسيَّةِ والطُّرِحِ الشَّفَّافةِ؟

الجَوَابُ: كُلُّ شيءٍ يؤدِّي إلى تبرُّجِ المرأةِ وزوالِ الحياءِ عنها فإنَّه لا خيرَ فيه، ومَن مارَسَ بيْعَه وشراءَه فقدْ أعان على الإثمِ والعُدوانِ، والشَّيءُ الَّذي ليس فيه تبرَّجُ لا بأسَ به، لكنَّ النِّقابَ نمنَعُ منه مُطلَقًا؛ لأنَّ النِّقابَ توسَّعتْ فيه النِّساءُ، واتَّخَذْت ما لا يُسمَّى نِقابًا، بل يُسمَّى كشْفًا لنِصفِ الوجْهِ.

ومَن كان يجهَلُ الحُكْمَ فَلْيُعَدِّلْ، فالنِّقابُ يَلْصَقُ عَيْنَيه والبُرقُعُ، وهذه العَباءاتُ النَّما - يُقطِّعُ أكمامَها، ويجعلها عَباءاتٍ نجديَّةً؛ لأنَّ العَباءة النَّجديَّة أقربُ ما تكون إلى ما يَلْبَسُه نساءُ الصَّحابة وَ وَعَلِيْكَ عَنْكَ أُولئكَ الَّذينَ يَعْدِلُونَ عَمَّا كان عليه آباؤُهم وما كان أقربَ إلى سلَفِ الأُمَّةِ إلى عَباءاتٍ تُنْسَبُ إلى دولٍ كافرةٍ.

(٢٠٩٦) السُّؤالُ: أحدُ الإخوانِ عِندَه مَصْنَعٌ، ويبيعُ بِضاعَةً على أساسِ أنها تَحتَ التَّصنيع، والزبونُ يدْفَعُ المَبْلَغَ كامِلًا، هل في هذا شَيْءٌ؟

الجَوابُ: القولُ الرَّاجِحُ مِن أقوالِ العُلماءِ: إنَّ ذلك جَائِزٌ، لكنْ بِشَرْطِ أَنْ يَصِفوها وَصْفًا دَقيقًا فلا بَأْسَ بذلك.

(٢٠٩٧) السُّؤَالُ: شاركتُ صديقًا لي في محلِّ لتجارةِ الملابسِ الجاهزةِ، وهو يُديرُها لي، ولكنه يبيعُ للنَّاسِ بالقسطِ.

الْجَوَابُ: لا بأسَ بذلك؛ مثالُ ذلكَ: أن يَبيعَ مثلًا هذا الثوبَ بعشَرةٍ لمدَّةِ سنةٍ

وهو يساوي ثمانيةً، فلا بأسَ بهذا، أي: لا بأسَ أن يَزيدَ في السِّعرِ من أَجْلِ الأَجَلِ.

(٢٠٩٨) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ بِيعِ السَّجَّادِ المصنوعِ مِنَ الحريرِ غيرِ الخالصِ، أي: الممزوجِ معَ بعضِ الأنواعِ مِنَ الصُّوفِ، وأنا لا أعلمُ هل المشترِي يريدُ أن يقتني ذلك كتُحفةٍ أو منظرٍ، أو يريدُ أنْ يجلِسَ عليه هو والأهلُ؟ وما حُكْمُ العملِ في هذه المحلَّاتِ، والرَّاتِ المقابلِ للعملِ؟

الجَوَابُ: إذا كان الغالِبُ في هذا السَّجَّادِ هو الهادَّةَ الأخرى من غيرِ الحريرِ، فلا حرجَ فيه، يعني مثل أنْ يكونَ خَيطينِ وخيطًا؛ خيطٌ حريرٌ وخيطٌ قُطنٌ أو صوفٌ، فإن هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ العبرةَ بالأكثرِ، وكذلك إذا كانتِ الخطوطُ منفصلةً، أي: متميِّزةً، ولم تتجاوَزْ أربعةَ أصابعَ، فإنَّها جائزةٌ أيضًا.

أمَّا إذا كان الحريرُ هو الأغلب؛ فإنَّه لا يَجُوزُ بيعُها إلَّا على قولِ مَن يقول: إنَّ افتراشَ الحريرِ للنِّساءِ جائزٌ. فحينئذٍ يجوزُ أنْ تَبيعَها على امرأةٍ لِتَفْتَرِشَها، ولكنَّ هذا القولَ فيه نظرٌ؛ لأن الحريرَ إنَّما أُجيزَ للنِّساءِ في حالِ اللَّبْسِ حتَّى تَتَجَمَّلَ لزوجِها، فتحصُلَ مصلحةٌ لها ولزوجِها.

(٢٠٩٩) السُّؤَالُ: أنا أعملُ في محلِّ ساعاتٍ، وعندي ساعاتٌ رِجاليَّةٌ مصنوعةٌ من الحديدِ الصُّلب مُطَعَّمةٌ بالذَّهبِ والهاس، فهل يَلْحَقُني إثمٌ إذا بعتُها؛ سواء للمُسلمينَ أو غير المُسلمينَ؟ وهم يَعلَمون أن هذه الساعة فيها ذهبٌ، وأنا أُوضِّح لهم ذلك.

الجَوَابُ: أمَّا من جهة المعادنِ غيرِ الذهب والفِضَّةِ؛ فلا بأسَ بها، ولو كانتْ

غاليةً كالماسِ، وأمَّا الذَّهب فيُنظَر؛ إذا كان مِسمارًا صغيرًا أو ما أشبهَ ذلك، أو كانت مَطليَّةً بلونِ الذَّهَبِ وليس فيها خَمَّدُ ليس فيها طَبَقَةٌ مِنَ الذَّهَبِ، وإنها هو مجرَّدُ لونٍ – فلا بأسَ، وأمَّا إذا كانَ فيها ذهبٌ فإنَّه لا يَجُوزُ بيعُها للرِّجالِ.

(۲۱۰۰) السُّؤَالُ: أريد شراء جهازِ كُمبيوتر، ومن المعلوم أنه يُمكِنُ استخدامُه في الخيرِ، ويُمكِنُ استخدامُه في الشَّرِّ، لكِنْ أستطيعُ -إنْ شاءَ الله- أنْ أُسَيْطِرَ عليه وأن أَستخدِمه في الخيرِ، لكِنِ الوَرَثَةُ مِن خَلفي يُمكِن أنْ يَستخدموه في الشَّرِ، فهل عليَّ إثمٌ؟

الجَوَابُ: ليس عليك إثمٌ؛ لأنَّك أنتَ استعملتَه فيها أحلَّ الله، والوَرَثَةُ من بعدِك إمَّا أنْ يَستعملوه فيها حرَّم الله، فإذا استعملُوه فيها حرَّم الله، فإذا استعملُوه فيها حرَّم الله؛ فإنَّك أنت لم تشتره لأجلِ أن يستعملوه فيها حرَّم الله.

(۲۱۰۱) السُّؤالُ: نَحنُ مؤسسةٌ تَعمَلُ في تِجارةِ الجملةِ، ولَدَينا سياسةٌ للبَيعِ في المؤسسةِ، وهي: أنَّ لَدَينا سِعرينِ للسِّلعةِ: أَحَدُهما للزبونِ قَليلِ المشترَياتِ، فمَثلًا: من واحِدٍ إلى عشرِ عُبواتٍ بعَشرةِ ريالاتٍ، وسِعرًا آخرَ للبيعِ للزبون كَثيرِ المشترياتِ، فأكثرُ من عَشرِ عبواتٍ بثَهانيةِ ريالاتٍ، فهل في ذلك حَرجٌ مع العِلمِ أن الزبونَ الأوَّلَ قد لا يَعلَم بهذا الفَرقِ، وهذه السلعةُ ليس لها سِعرٌ مُحدَّدٌ في السوقِ؟

الجَوابُ: إذا كُنتُم تَبيعون على الزبونِ الأولِ بسِعرِ السوقِ بدونِ زِيادةٍ، فلا حَرَجَ عليكُم أن تَبيعوا لهذا بعَشرةٍ ولهذا بعَشرةٍ ولهذا بثَمانيةٍ، ما دُمتُم لا تَتَجاوَزون سِعرَ السوقِ.



(۲۱۰۲) السُّؤالُ: بعضُ الأطبَّاءِ في المستَوصَفاتِ، يَأْتِيهِم مَندوبو مَبيعاتِ الأَدويةِ، ويَعرِضون عَليهِم بَعضَ المنتَجاتِ العَينيةِ للشَّرِكاتِ، أو بَعضَ الهَدايا كالأَقلامِ وساعاتِ الحائِطِ وأجهزةٍ كَهربائيةٍ وحَواسيبَ، وهذا بِغَرضِ أن يَكتُبَ الطَّبيبُ الدَّواءَ الحَاصَ بهذِه الشركةِ للمَرضى.

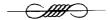
وبَعضُهُم يَعرِضُ نِسبةً ماليَّةً إذا بيعَتِ الأدويةُ، وبَعضُهم يُهدي تَذاكِرَ سَفرٍ للطَّبيبِ وأُسرتِهِ لبِلادِهم للذَّهابِ والعَودةِ، أو تَذاكِرَ سَفرٍ لحُضورِ بَعضِ المؤتمَراتِ الطِّبيةِ في أوربَّا.

وأحيانًا يَمنَحون الطَّبيبَ نِسبةً مُعيَّنةً من المبيعاتِ للدَّواءِ المحدَّدِ، وقد يَأخُذُ الطَّبيبُ بَعضَ الأدويةِ المجانيةِ مِنَ الشركةِ فيُعطِيها لغَيرِ القادِرينَ على شِراءِ الدَّواءِ أو لبَعضِ أصدِقائِه وأقارِبِه، فهل هذه الأَشياءُ حَرامٌ أمْ حَلالٌ؟

الجَوابُ: كُلُّ هذا حَرامٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى الغِشِّ، فإن هذا الذي يُعطيهِ الرِّشوةَ يُمكِنُ أن يُعبَلِ منه الدَّواءَ الخارِجَ، ويُمكِنُ أن يَقبَل منه الدَّواءَ الخارِجَ، ويُمكِنُ أن يَقبَل منه التَّسعيرةَ المرتَفِعةَ؛ فلهذا لا يَجِلُّ له أن يَأخُذَ أيَّ شيءٍ، حتَّى الأدويةَ المجانية، لأنَّهُ إذا أَهدى إليه هذا السِّمسارُ فلا بُدَّ أن يُحابيةُ.

(٢١٠٣) السُّؤالُ: إذا أردتُ أنْ أفتَحَ محلَّا أو مشروعًا لا بد مِن الحصولِ على رخصةٍ له، وهذه الرُّخصةُ لا تكونُ بحالٍ من الأحوالِ إلَّا بالرَّشاوى، فما الحكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: الإثمُ على المُرتشي، أمَّا أنت فلا إثمَ عليكَ؛ لأَنَّكَ تطالِبُ بحقً، وهذه ليست برِشوةٍ، بل هي استخراجٌ لحقِّكَ؛ فالإثمُ على الآخذِ لا عليكَ.



(٢١٠٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ العَملُ في محلِّ يَبيعُ التِّليفزيوناتِ والفيديوهاتِ؟ الجَوابُ: اطلُب عَملًا غيرَه، أسلَم لك، وأَبرَأُ لذِمَّتِك، وأبرَكُ لرِزقِك، وأَسلَم لدينِك.

(٢١٠٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ شِراءِ أشرطةِ الفيديو التي تَتَحَدَّث عن أصحابِ الأُخدودِ مَثلًا؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ؛ لأنّنا لا نَدري وَصفَ أَصحابِ الأُخدودِ، وهل هم على الوَصفِ الذي صُوِّر، فمثلًا لا يَجوزُ للإنسانِ الوَصفِ الذي صُوِّر، فمثلًا لا يَجوزُ للإنسانِ أن يُصوِّر عَصى موسى حين تَنْقلِبُ حيةً، ولا أن يُصَوِّر أحدًا من الأَنبياءِ، ولا أحدًا من الوَعونَ؛ لأنَّ كلَّ هذا كذِبُ، وما هو إلا تخييلٌ يتخيَّلُه الإنسانُ فَقَط، فلا يَجوزُ شِراءُ هذه الأَفلام، ولا بيعُها، ولا عَرضُها، ولا مُشاهدتُها.

(٢١٠٦) السُّؤالُ: بعضُ دورِ تَحفيظِ القُرآنِ الكَريمِ تَقومُ بعَملِ مُسابقاتٍ وتَوزيعِها على البُيوتِ، ويَمنَحون عليها جَوائِزَ، فهل يَجوزُ الاشتِراكُ في مثل هذه المسابَقاتِ؟ وهل يَجوزُ إذا كانوا يَبيعون هذه الأسئلة؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ إذا كان الإِنسانُ لا يُسَلِّم شَيئًا مُقابِلَ المشاركةِ، أما إذا كان يُسلِّم شيئًا مُقابِلَ المشاركةِ مثل ما ذُكِرَ من بيع الأسئلةِ؛ فهذا لا يجوزُ.

(٢١٠٧) السُّؤالُ: هل بَيعُ السَّجائِرِ حَرامٌ؟

الجَوابُ: نَعم، حَرامٌ؛ لأنَّ استِعمالها حَرامٌ، وما أعانَ على الحَرامِ فهو حَرامٌ.

(٢١٠٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ التعامُلِ مع البَنكِ (...)؟

الجَوابُ: كلُّ مُعامَلاتٍ إسلاميةٍ فهي حلالٌ، سواءٌ مع البنوكِ أو غيرِ البنوك، لكن لا بُدَّ أن يتَحَقَّق أنَها إسلاميةٌ مئةً بالمئةِ، فإنه ليس كلُّ ما قيلَ: إنه مُعاملةٌ إسلاميةٌ. يكون صَوابًا، فقد يتَعامَلون مُعاملةً يَظنونها إسلاميةً وهي خِلافُ الإسلامِ، وتكون مُحرمةً، فلا بُدَّ أن يَتَأكَّدَ الإنسانُ.

(٢١٠٩) السُّؤالُ: يوجَدُ في بَعضِ البُنوكِ شهاداتُ استِثهارٍ مِن المجموعةِ (ج) يُجرونَ عليها (يانَصيب)، يَعني: مَع بِدايةِ كُلِّ شَهرٍ يُجرى عليها سَحبٌ وقُرعةٌ، وقد يَربَحُ الفائِزُ سيارةً أو بَيتًا أو غيرَ ذلك، فهل هذا حَرامٌ؟ وهل هذا مِن المُقامَرةِ؟

الجَوابُ: إذا لم يَأْخُذُوا منه فُلُوسًا، فلا أَرَى فيها شَيئًا؛ فالرَّجُلُ إمَّا غانِمٌ أو سالِمٌ، ولَيسَت قهارًا، وما أو دَعَهُ في البَنكِ سيودِعهُ على أيِّ حالٍ سَواءٌ أكان هُناكُ قُرعةٌ أم لَا.

(۲۱۱۰) السُّؤالُ: ما الكُتبُ التي تَنصَحون بها في بابِ المعامَلاتِ، وتتَضَمَّن أبياتَ شِعرٍ؟

الجَوابُ: مَنظومةُ ابن عَبدِ القَويِّ رَحْمَهُ ٱللَّهُ.



(٢١١١) السُّؤالُ: يوجَدُ في السُّوقِ بِطاقاتٌ بخَمسين رِيالًا وفيها أَرقامٌ سريةٌ نَطلُبُها على الهاتِفِ فَتَفتَحُ الخَطَّ المباشِرَ (الصفر) ومُحدَّدةٌ بعَددٍ من الدَّقائِقِ إذا انتَهَت توقَّف الاتِّصالُ، فهل فيها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ فيها.

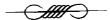
(٢١١٢) السُّؤالُ: إذا كُتِب على شَريطِ التَّسجيلِ: (حُقوقُ الطَّبعِ مَحفوظةٌ)، فهل يَجوزُ للمُسلِم أن يَنسَخ من هذا الشَّريطِ نُسخًا أخرى؟

الجَوابُ: هذا يَرجِعُ إلى النِّظامِ، فإذا كان الإِنسانُ له أن يَحتَفِظ بالشَّريطِ أو الكتابِ حَسبَ النَّظام، فإن الحَقَّ له.

فقُلتُم لي: إنَّ هذا العَملَ لا يَخلو مِن بَلاءٍ. فقرَّرتُ تَركَهُ، ولكنَّ صاحِبَ العمل يَقولُ لي: فقُلتُم لي: إنَّ هذا العَملَ لا يَخلو مِن بَلاءٍ. فقرَّرتُ تَركَهُ، ولكنَّ صاحِبَ العمل يَقولُ لي: انتظر حتَّى تتَحَصَّلَ على عَملٍ آخر، فها رأيُكُم: أترُكُ الآن أم أنتظر؟ والعَملُ المعروضُ عليَّ الآن هو استيرادُ أجهِزةٍ تُسمَّى (فيديو جيم) ويَستَعمِلُه الأَطفالُ في المسابَقاتِ والمبارَياتِ والأَلعابِ فَقَط، ولكنَّ بعضَ الناسِ يَستَورِدُ له أشرطةً غيرَ طيبةٍ تَعمَلُ على هذا الجِهازِ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: اترُكه لله ﴿وَمَن يَنَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يَشْرًا ﴾ [الطلاق:٤].

أما عن هذا الجِهازِ فيُنظَر أكثرُ استعمالِه، فإن كان للأولادِ في الطَّيِّب؛ فلا بَأسَ.



إباب الشروط في البيع

(٢١١٤) السُّؤالُ: ما حكمُ البيعِ على شرطٍ؛ وذلك أنَّ بعضَ المحلَّاتِ تأتي إليها شركةٌ مُوزِّعةٌ بالبضاعةِ، ويقول صاحبُ المحَلِّ: أشترِطُ عليكم أنَّها تُباعُ في السُّوقِ، وإلَّا تأتوا بعدَ أُسبوع مثلًا أو شهْرٍ تأخذوا بضاعتكم؟

الجَوابُ: هذا فيه خِلافٌ بين العُلماء؛ منهم مَن يقولُ: إنَّه غيرُ جائزٍ؛ لأنَّه مجهولُ. ومنهم مَن يقولُ: إنَّه جائزٌ إذا كان يريدُ أنْ يَرُدَّ البضاعة كلَّها، أمَّا إذا اشترى على التَّصريفِ، فقال: أشْتَري منك مئة كرتونةٍ مثلًا بمئةِ ريالٍ، إنْ تصرَّفَ فَت فالبيعةُ تامَّةٌ، وإنْ لم تتصرَّفُ أرُدَّ عليك ما بقِيَ. فهذا حرامٌ ولا يجوزُ؛ لأنَّ هذا مجهولُ، قد تتصرَّفُ البضاعةُ وقد لا تتصرَّفُ.

ولكنْ خيرٌ مِن ذلك إذا كان صاحبُ المحلِّ يخشى ألَّا تتصرَّفَ: أَنْ يقولَ: أبيعُها لك على أنِّي وكيلٌ، ولي على كلِّ قطعةٍ كذا وكذا؛ ريالان، ثلاثةٌ، عشرةٌ، حسَبَ الثَّمن، فهذا لا بأسَ به.

أمَّا أَنْ يقولَ: اشتريْتُ منك على التَّصريفِ؛ ما تصرَّفَ فهو بكذا، وما لم يتصرَّفْ أَرُدُّه، فهذا مجهولُ.

(٢١١٥) السُّؤالُ: أنا أعمَلُ في محلِّ، ويأتيني العَّالُ ليشتروا السِّلعَ، فتكونُ مثلًا بخمسينَ ريالًا، فيقول لي العاملُ: اكتُبُها في الفاتورةِ مئةَ ريالٍ، فها حكمُ هذا؟

الجَوَابُ: هذا حرامٌ عليك وعليه أيضًا، ولا يَجِلُّ أن تكتبَ الفاتورةَ إلَّا بالسِّعرِ الحقيقيِّ.

(٢١١٦) السُّؤالُ: هل يجوزُ لي أنْ أكتبَ الفاتورةَ بسعرِها الحقيقيِّ، ولكن أُعطي العاملَ من فائدةِ المحلِّ بإذنِ صاحبِ العملِ؟ وذلك لأن كل المحلات يتعاملون مع العمالة بهذه الطريقة – أن تكون الفاتورة مثلًا بخمسين ريالًا وتُكتَب مئةَ ريالٍ – فلو لم نفعلْ هذا تَوقَّفَ عَمَلُنا؟

الجَوَابُ: إذا سمَح صاحبُ المحلِّ بقِينا في إشكالٍ، وهو أنَّك إذا أعطيتَ هذا العميلَ من الفائدةِ صارَ يفضِّلُ سلعتكَ على غيرِها منَ السِّلَعِ، ولو كانت دونهَا في الجودةِ، إذن لا تُعطِهِ شيئًا.

معرَضٍ، ثُمَّ يَعرِضُها للبَيعِ عند صاحبِ المعرَضِ، وقد يَشتريها صاحِبُ المعرَضِ منه مرةً أُخرى، فهل هذا جائزٌ؟

الجَوابُ: لا، وإذا أَرادَ أن يَفعَلَ ذلك العَملَ فليَجعَل له حَوشًا (جراجًا) إذا اشترى سياراتٍ وَضَعَها في هذا الحَوشِ، ثُمَّ باعَ منها؛ لأنَّه لا تُباعُ السِّلعُ حيثُ تُشتَرى.

(٢١١٨) السُّؤالُ: في بَيعِ السَّياراتِ نَقِفُ ونَتَلَقَّى السَّياراتِ قَبلَ أَن تَدخُلَ السُّوقَ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: نَهِي النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم عن تَلَقي الرُّكبانِ(١)، ولا بُدَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالما وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز، رقم (٢١٦٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية، رقم (١٥١٥)، من حديث أبي هريرة رَخِوَلِيَهُ عَنْهُ.

أن تَصِلَ السَّياراتُ إلى السُّوقِ حتَّى يَزيدَ في الثَّمنِ مَن يَرغَبُها.

(٢١١٩) السُّؤالُ: بعضُ الشركاتِ تَسمَحُ للعُملاءِ بوضعِ الفاتورةِ التي اشترَوا بها في صُندوقٍ مُعيَّنٍ، ثُمَّ في نهايةِ مدةٍ معيَّنةٍ، تُجري الشركةُ سَحبًا على هذه الفَواتيرِ، ومَن خَرَجت فاتورتُه يأخُذُ جائزةً من المحلِّ قد تكون سيارةً أو غسالةً أو غيرَها، فما حُكمُ هذا؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ ما دامَتِ السِّلَعُ في هذا المحلِّ لا تُرفَعُ قيمتُها؛ لأنَّ هذا ليس فيه غَررٌ ولا جهالةٌ، حتَّى ولو كانت للعُملاءِ فَقَط.

ے | باب الغيار

(٢١٢٠) السُّؤالُ: أريدُ أن أبيعَ سيارةً، ولكنَّني غَيَّرتُ فيها ودَلَّست، وأَخفَيتُ عَيبًا، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: يجبُ عليك أن تُبيِّن، فإذا كُنتَ تَعلمُ فيها عيبًا فيَلزَمُك أن تُبيِّن، وقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «البَيِّعان بالخِيارِ، فإن صَدَقا وبَيَّنا بورِكَ لهما في بَيعِهما، وإن كَذَبا وكَتَما مُحِقَت بَركةُ بَيعِهما» (١).



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتها ونصحا، رقم (٢٠٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، رقم (١٥٣٢)، من حديث حكيم بن حزام رَضَالِقَهُءَنهُ.

ا باب الربا والصرف

(٢١٢١) السُّؤَالُ: ما هي الأصنافُ الَّتي يُحَرَّمُ فيها الرِّبا؟

الجَوَابُ: هي سِتَّةُ أصنافٍ: النَّهبُ، والفِضَّةُ، والبُرُّ، والتَّمْرُ، والشَّعيرُ، والشَّعيرُ، والمَّعيرُ،

(٢١٢٢) السُّؤَالُ: هل للرِّبا توبةٌ أو كفَّارةٌ إذا تعامَلَ به الإنسانُ واستخدَمَهُ؟

(٢١٢٣) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الشَّرعِ -في نظرِكـم- في التَّأمينِ على الأثـاثِ والسَّيَّاراتِ؟

الجَوَابُ: التَّأْمِينُ هو أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الشَّخصِ دراهمُ مُعيَّنةٌ كلَّ شهرٍ أَو كلَّ سَنةٍ، على أَنْ تقومَ شرِكَةُ التَّأْمِينِ بإصلاحِ ما أُمِّنَ عليه، وضهانِهِ إذا تَلِفَ، ومعلومٌ أَنَّ هذا مِنَ المَيْسِرِ الَّذي حرَّمَهُ الله تعالى في كتابِه، في قولِه تعالى: ﴿يَاكَيُهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَالْمَيْسِرِ الَّذي حرَّمَهُ الله تعالى في كتابِه، في قولِه تعالى: ﴿يَالَيُهُا اللَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَالْمَاسِرِ اللَّذي حرَّمَهُ الله تعالى في كتابِه، في قولِه تعالى: ﴿يَالَيْهُ اللَّهِ مَا اللَّمْ وَاللَّهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

سالمًا؛ فمثلًا: إذا دفَعَ تأمينًا مِقدارُهُ خَمْسُ مِئةِ ريالٍ، ثُمَّ حصَلَ تَلَفُّ أَو نقْصٌ في المؤمَّنِ عليه يبلُغُ أَلْفَ ريالٍ، ففي هذه الحالِ يكون المؤمِّنُ غانمًا والشَّرِكَةُ غارمةً، وإذا كان الأَمْرُ بالعكسِ؛ بأنْ دفَعَ خَمْسَ مِئةِ ريالٍ، ولم يحصُلْ نقْصٌ ولا تلَفَّ، فإنَّه في هذه الحالِ يكون غارِمًا، وتكون الشَّرِكَةُ غانمةً، وإذا دفَعَ خَمْسَ مِئةِ ريالٍ، وكان التَّلفُ أو النَّقْصُ يبلُغُ خَمْسَ مِئةِ ريالٍ، فهنا لا يكون أحدُهما غانمًا ولا غارِمًا، ولكنَّ دُخولَ الإنسانِ على التزامِ ما يقتضيه عقْدُ التَّامينِ مُحرَّمٌ، حتَّى في هذه الصُّورةِ الأخيرةِ الَّتي يكون فيها الإنسانُ غيرَ غارِمٍ ولا غارِمً ولا غارِمًا، وإمَّا غارِمًا.

وإِنَّنا نُحذِّرُ إخوانَنا المسلمينَ من الانهِماكِ في هذا العقْدِ المُحَرَّمِ؛ فإنَّه لا يَزيدُهم إلَّا خَسارًا، نسألُ الله لنا ولهُمُ الهدايةَ والسَّلامةَ.

(٢١٢٤) السُّوَّالُ: هناك شَرِكاتٌ إسلاميَّةٌ تُوَمِّنُ على السَّيَّارةِ، حيثُ أدفَعُ ثلاثَ مِئةٍ وخمسةً وستِّينَ ريالًا، فإذا صارَ حادثٌ -لا سَمَحَ الله- تقومُ الشَّركةُ بتكلفةِ الإصلاح، فهل هذا جائزٌ؟ وكذلك ما قولُك في التَّأمينِ على النَّفْسِ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: لا تَقُلْ: لا سَمَحَ الله، فلا أحدَ غاصبٌ الله، ولكِنْ قَلْ: لا قَدَّرَ الله.

وبخصوصِ التَّأمينِ على السَّيَّارةِ فهو مُحَرَّمُ الْآنَك تَدفَعُ ثلاثَ مِئةٍ وخمسةً وستِّينَ ريالًا، وربها تمضي السنةُ وما حصَلَ لك حادثٌ، فتكونُ الشَّرِكةُ رابحةً وأنتَ خسرانُ، وربها تحصُل حوادثُ فظيعةٌ تكلِّفُ شرِكة التأمينِ أكثرَ ممَّا دفعتَ عَشْرَ مرَّاتٍ، وهذا حرامٌ، فهذا هو الميسِرُ الَّذي قالَ الله تعالى فيه: ﴿يَالَيُهُمَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَرْكُمُ رِجْئُ مِّنْ عَمَلِ الشَّيطَنِ فَاجْرَنِبُوهُ لَعَلَكُمْ تُفَلِحُونَ ﴾ [الهائدة: ٩٠].

وكذلك التَّأمينُ على النَّفْسِ حرامٌ.

(٢١٢٥) السُّوَّالُ: هل هناكَ تأمينٌ إسلاميٌّ عِلْمًا بأنَّ بعضَ التأميناتِ الإسلاميَّةِ فِي بعضِ البُلدانِ تعمَلُ بفِكْرَةِ مساعَدَةِ المؤمِّنين بعضِهم البَعْضَ على الكوارِثِ الَّتي تقعُ على عاتِقِ أيِّ مِنْهُمْ، وفي نهايَةِ العامِ يُسْتَرَدُّ فائضُ التأمينِ بعدَ احتسابِ رصيدِ الاحتياطِيِّ لمواجَهَةِ أخطارِ العامِ المُقْبِلِ، والمبلغُ المخصومُ مِن قيمةِ التأمينِ يُقالُ له: مُساهَمةُ المُؤمِّن لأخيه الَّذي وَقَعَتْ عَلَيْه الكارِثَةُ؟

الجَوابُ: التَّأمينُ المحرَّم ضابِطُه أَنْ يكونَ الإنسانُ بينَ غانِم وغارِم، فأمَّا التأمينُ التَّعاوُنِيُّ الَّذي يجتَمِعُ فيه النَّاسُ ويَضعونَ صُنْدوقًا يَجْعَلونَ فيه مُساهَمَةً لمساعَدَةِ المَنْكوبِينَ مِنْهُم، ومِنْ غَيْرِهِم، فهذا لا بأسَ به، ولا يُسَمَّى هذا تأمينًا، وإنَّما يُسمَّى هذا تَعاوُنًا.

وما ذَكرَه السَّائلُ فإنَّه داخلٌ في القِسْمِ المُحَرَّمِ فيها أرى؛ وذلِكَ لأَنَّه إذا تَمَّ العامُ، ثُمَّ وُزِّعَ الباقي فإنَّه سوفَ يكونُ بعضُ النَّاسِ غانيًا، وقد يكونُ غارِمًا؛ لأنَّ ما صُرِفَ في أثناءِ العامِ على الحوادِثِ قد يكونُ من شَخْصٍ لم تُصِبْه حادِثَةٌ إطلاقًا فيكونُ بذلِكَ غارِمًا، ورُبَّها يعادُ المتبقِّي إلى شخصٍ حصَلَتْ منه حوادِثُ كثيرةٌ أكثرَ ممَّا دَفَعَه في التَّأمينِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، والناسُ في غِنَّى عَنْ مِثْلِ هذه الأمورِ، فلو أنَّهم استَعْمَلوا ما أشَرْنا إلَيْه أوَّلًا بأنْ يُجْتَمِعَ قومٌ إمَّا أهلُ البَلَدِ، وإما القبيلةِ، وإما أهلُ الحيِّ فيضعونَ صُندوقًا يَجْمَعُونَ فيه ما تَيسَّر مِن التَّبرُّعاتِ للمَنْكوبِينَ مِنْهم ومِنْ غيرِهم؛ كان هذا خيْرًا، وهو يُشْبِهُ جمعيَّاتِ البرِّ الخَيْرِيَةَ.



(٢١٢٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ عَملي كمُحاسِب في شَرِكات التَّأمينِ المحرَّمِ؟

الجَوابُ: سأُعطيكَ قاعدةً مُفيدةً: كُلُّ عملٍ مُحَرَّمٍ فإنَّه لا تَجوزُ المشاركةُ فيه، ولَا تَجوزُ الإعانةُ عليه، ولا يَجوزُ تَسهيلُ أَمرِه، ومن فَعَلَ ذلك فهو مُشارِكٌ لهم في الإِثم، واسمَع قَولَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم: «لَعَنَ الله آكِلَ الرِّبا، وموكِله، وشاهِدَيه، وكاتِبَه» وقال: «هُم سَواءٌ»(۱).

(٢١٢٧) السُّؤالُ: دُورُ تحفيظِ القرآنِ الكريمِ يعمَلون مسابقاتٍ للنِّساءِ، والطَّالِباتِ، ويُوزِّعونَها على البيُوتِ، وتقومُ مَن في البيُوتِ مِن النِّساءِ بِحَلِّ هذه المُسابَقَةِ، والبَعْضُ يفوزُ، والبَعضُ لا يفوزُ، هل يجوزُ الاشتراكُ في مثل هذه المُسابَقاتِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ، إذا كانَ الإنسانُ لا يُسَلِمُ شيئًا مقابلَ المُشارَكَةِ، فلا بأْسَ، أمَّا إذا كانَ يُعطيهم شَيئًا مُقابلَ المُشارَكَةِ فهذا لا يجوزُ.

أما إذا كانوا يبيعون الأسئلة عليهم فلا يجوز.

(٢١٢٨) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الاشتراكِ في مسابَقةِ تحفيظِ القرآنِ؛ حيثُ إنَّ هُناك جوائزَ نقديَّةً؟

الجَوَابُ: ليس في ذلك بأسٌ؛ فهو مِن بابِ التَّشجيع.



(٢١٢٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ عرضتْ قِطعًا ذهبيَّةً على أحدِ المحلَّاتِ، واشترَتْ في

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (٩٨ ١٥)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

نفسِ الوقتِ مجموعةً مِن الذَّهبِ ذاتَ قيمةٍ عاليةٍ، ثمَّ سألتُ عن القيمةِ الإجماليَّةِ بعد خصمِ ما باعثُ مِن قيمةِ الشِّراءِ، فأعطتُهُ المبلغ، وقدَّمَ لها ما باعثُهُ عليه، وأعطاها الباقي، ولم يحصُلِ التقابُضُ بالنِّسبةِ لثمنِ المبيع، وحَصلَ هذا جَهلًا منها؛ فما الحُكُمُ؟

الجَوابُ: إذا كان قد مَضى وانتَهى، وليس بينهما شرطٌ أنْ تبيعَ عليه وتشْتَريَ منه؛ فهذا لا بَأْسَ به، وإنْ كان بينهما شَرطٌ؛ فعلَيْها أنْ ترُدَّ المبيعَ إذا أمكنَ، وتُلغِيَ الصَّفْقَةَ الأُولى.

(٢١٣٠) السُّؤالُ: امرأةٌ أرادتْ أنْ تشترِيَ ذهبًا فأعطَتِ البائعَ شيئًا مِن المالِ في أُوَّلِ الأمرِ، وأحضَرتْ باقيَ المبلغِ بعدَ فترةٍ، فما الحكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: هذا لا يجوزُ، ولكنْ إذا وقفتْ على البائع، وقال لها: هذا بعشرةِ آلافٍ. وهي ليس معها إلَّا خمسةُ آلافٍ، وقالَت له: خذْ هذه الخمسةَ وديعةً عندَكَ. ثم إذا جاءتْ بالخمسةِ الباقيةِ عقَدَتْ عقدًا جديدًا معه، ولا تَبْني على العقدِ الأوَّلِ.

(٢١٣١) السُّوَّالُ: تقوم بعضُ إداراتِ المدارسِ مديرُ مدرسةٍ، أو مديرةُ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ المدرسةِ أو ما يُشبِهُ ذلك، فها حُكْمُ هذا العمل؟

الجَوَابُ: هذا العملُ محرَّمُ، ولا يَجِلُّ للمديرةِ ولا غيرِها أَنْ تقتطِعَ من راتبِ المدرِّسة إلَّا برضاها، وعليها الآنَ أن تَستسمحَ منَ النِّساءِ اللَّاتي اقتطعتْ من رواتبِهنَّ، فإن سمحنَ بهذا وإلَّا وجَبَ عليها أن تَضمَنَ ما أخذتْه وتَرُدَّه إليهنَّ.

وذلك أيضًا يُقال في الرِّجالِ، معَ أنَّ الرِّجالَ في الغالبِ لا يحصُلُ هذا منهم؛ لأنَّ المديرَ يَتَهَيَّبُ الرَّجلَ، ولكن أكثرُ ما يكونُ هذا في النساءِ عن الرِّجالِ، والحكمُ واحدٌ.

(۲۱۳۲) السُّؤالُ: اصطَدَمتْ سيَّارتي معَ سيَّارةِ شركةٍ ما، وطلَبَ المرورُ منِّي تشمينَ تصليحِ السيَّارةِ، ثمَّ أحضرتُ التَّكلفة، وقامَ المرورُ برفعِها للشَّركةِ الَّتي اصطدمتْ معها سيَّارتِ، ثم صلَّحتُ سيارتي قبلَ أَنْ تأتيني التَّكلِفةُ، ثمَّ سلَمتْني الشَّركةُ تكلفة تصليحِ السيارةِ بعدَ ثلاثةِ أشهُرٍ مِن اصطدامي بسيَّارةِ الشَّركةِ هذه، لكنَّها كانتْ زائدةً عمَّا قمتُ بدفعِه في تصليحِها، فها حكمُ الفلوسِ الزائدةِ الَّتي جاءتني مِن التَّاميناتِ؟

الجَوابُ: لا تجوزُ إلَّا إذا أخبرْتَ الشَّركةَ الَّتي أعطَتْكَ الدَّراهِمَ، وقل لهم: إنِّ صلَّحتُ سيَّارتِ بأقلَّ مما أعطَيتُموني؛ فهلْ تُريدون الزِّيادةَ أو آخُذُها؟

(٢١٣٣) السُّؤَالُ: نريدُ بيانًا شافيًا في تحريمِ الرِّبَا وفوائدِ البنوكِ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يقولُ: نأخُذُ الفوائدَ لئلَّا يستفيدَ بها الأجانبُ، ويستفيد بها البنك. وما حُكمُ التَّعاملِ معَ فرع للمعاملاتِ الإسلاميَّةِ داخلَ البنوكِ الرِّبويَّةِ وأخذِ الفوائدِ منه؟

الجَوَابُ: الرِّبا مُحَرَّمٌ بكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم وإجماعِ المسلمينَ:

أُمَّا كِتَابُ اللهِ فقد قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاً إِنَّمَا ٱلْبَـنِيمُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْا ۗ وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَـنِيمَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبِوا ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وقال عَنَّهَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّيَّوَا إِن كُنتُم

مُّؤَمِنِينَ ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِهِ ۚ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٧٨-٢٧٩].

وقال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَاْ أَضْعَنَفًا مُضَنعَفَةً ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللّهَ لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾ [آل عمران:١٣٠].

وأمَّا السُّنَّة فقد لعَن النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم آكِلَ الرِّبَا ومُوكِلهُ وشَاهِدَيْهِ وكَاتِبَهُ، وقال: «هُمْ سَوَاءٌ» (١).

وأمَّا إجماعُ المسلمينَ فهو معلومٌ في كُتُبِ أهلِ العلم.

ووضعُ الدَّراهمِ بالبنكِ لمصلحةِ الواضِعِ؛ لأنَّه ما وضَعها إلَّا خوفًا عليها منَ السَّرِقةِ والسَّطوِ، وبالنِّسبةِ للبنكِ فإنَّه سيستفيدُ منه؛ لأنَّ وضعَ الدراهمِ عنده ليسَ وديعةً محضةً، بل هو قرضٌ في الحقيقةِ؛ لأنَّه يُدخِلُ هذه الدَّراهمَ في صندوقِه ويَنتفِعُ بها، وهذا الانتفاعُ الَّذي حصَل هو بإرادةِ الهالِك الَّذي دفع الدَّراهمَ، وليس كُرهًا ولا غصبًا.

فيبقَى: هل آخُذُ منَ البنكِ زيادةً على ما وضعتُ عندَه؟

الجَوَابُ: لا؛ لأنَّ الله قال: ﴿ يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِى مِنَ ٱلرِّبَوَّاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٢٧٨].

(ذروا) يعني: اتركوه، وقال النَّبيُّ ﷺ وهو يخطُبُ النَّاسَ في عَرَفَةَ في حجَّةِ الوَداعِ: «رِبَا الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُ مِنْ رِبَانَا رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلهُ»(٢)، فأهدرَه النَّبي صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا، رقم (١٥٩٨)، من حديث جابر رَضِحَالِلَّهُ عَنْدُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِّالِلَهُ عَنْهُ

أمَّا بالنِّسبةِ لـ(المعاملات الإسلاميَّة) فلا بدَّ أَنْ نعلمَ كيفَ هذه المعاملاتُ الإسلاميَّةُ؛ لأَنَّ البنكَ قد يَتعامَلُ معاملاتٍ يَظنُّها إسلاميَّةً وهي ليستْ كذلك، فلا بدَّ أن نعرِفَ كيف يَتعامَلُ. ونعرِفُ أَنَّ بعضَ النَّاسِ عندهم جهلٌ في أمور الرِّبا، فقد يَعتقدونَ ما هو رِبًا ليسَ بربًا.

(٢١٣٤) السُّؤالُ: رَجلٌ يَضعُ أموالَه في أحدِ البُنوكِ الرِّبويةِ، ويَقولُ: إنَّني آخُذُ الفَوائِدَ وأؤدِّيها إلى الضَّرائِب. فهل يَجوزُ له ذلك؟

الجَوابُ: أولًا: لا يَجوزُ أن يُسمِّي هذه فوائِدَ، بل يُسمِّيها رِبًا؛ لأنَّ الفَوائِدَ هي التي لا مَضرةَ فيها، وهذه فيها مَضرةٌ، ثُمَّ هل هذه الفَوائِدُ هي رِبحُ مالِه؟! فرُبَّما تاجَرَ البنكُ في مالِه وخَسِرَ، فلا أُحبُّ أن تُسمَّى هذه الزيادةُ الرِّبويةُ فَوائدَ، فلنُسَمِّها زَوائِدَ أو رِبًا، فهذا هو الصَّحيحُ.

ثانيًا: لا يَحِلُّ له أن يَأْخُذَها من البَنكِ، بل الواجِبُ عليه أن يَترُكَها للبَنكِ؛ لقولِ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللّذِينَ عَامَنُوا اتّقُوا اللّه وَذَرُوا مَا بَقِى مِنَ الرّبَوّا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ ذروا: بمعنى: اتركوا ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ يعني: فأعلنوها حَربًا ﴿ وَإِن تُبْتُم فَلَكُم رُءُوسُ أَمَولِكُم ﴾ ورؤوس أموالِكُم يعني: بدونِ زيادةٍ ، ﴿ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]، فعلى العبدِ المؤمِنِ أن يَتَقِي الله عَنْ وَلَا يستَعجلَ الرِّزقَ بمعصيةِ الله ، ﴿ وَمَن يَتَقِ ٱللّه يَجْعَل لَهُ مُخْرَجًا أَن وَيَرَزُقَهُ مِنَ عَنْ لَا يَعْسَبُ ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وهذه الزِّياداتُ رِبًا توجِبُ دُخولَ الإنسانِ في لَعنةِ وعَلى آلِه وسلَّم قالَ: «لَعنَ الله آكِلَ الرِّبا، ومُوكِلَه ، وشاهِدَيه ، وكاتِبه » وقالَ: «هُم سَواءٌ » أله وسلَّم قالَ: «لَعنَ الله آكِلَ الرِّبا، ومُوكِلَه ، وشاهِدَيه ، وكاتِبه » ، وقالَ: «هُم سَواءٌ » (أ) ، ألا فَليَتَّقِ الله امرُؤُ وليَخَف الله ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (١٥٩٨)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وليَعلَم أنه لن يُخلَّدَ للهالِ ولن يُخلَّدَ الهالُ له، أسألُ الله أن يَعصِمَنا وإِخوانَنا المسلمين ممَّا حَرَّمهُ علينا، وأن يَرزُقَنا التوبةَ مما فَعَلنا من مَعاصيهِ إنَّه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ.

(٢١٣٥) السُّؤالُ: تُوُفِّيَ والدي منذُ فترةٍ، فاتَّصَلَ بنا البنكُ وأخبرني أنَّ لوالدي منده أَمَّساهَمةً في الأسهُم، وطَلَبَ منِّي أنْ أَستلِمَها. فكيف أتخلَّصُ من هذه الأسهُم إذا كان فيها شيءٌ مِنَ الرِّبا؟ ولو أخذتُها وتصدَّقتُ بها في وجوهِ الخيرِ فهل هذا جائزٌ لإبراءِ ذِمَّةِ والدي؟

الجَوَابُ: لا بأسَ؛ لأنهم ليْسُوا همُ الَّذينَ تعامَلُوا بالرِّبا، فالَّذي تعامَلَ بالرِّبا هو أبوهم، فإذا أخذوها وتصدَّقوا بها في أيِّ وجهٍ من وجوهِ الخيرِ تخلُّصًا منها، لا تقرُّبًا بها، فلا بأسَ، أمَّا لو كانوا هم الذين تعاملُوا معَ البنكِ فلا يجوزُ لهم أن يأخذوا الرِّبا.

(٢١٣٦) السُّؤالُ: أعمَلُ مُحاسِبًا في شركةٍ بعضُ أَرباحِها عن طَريقِ البُنوكِ البُنوكِ الربويةِ، بها يُساوي خمسةً بالمِئةِ من أرباحِها الكليةِ تَقريبًا، فهل يَدخُل في حديثِ الرِّبا: «وكاتيه» (١)؟

الجَوابُ: إن دَخلَ مع ما يَرصُدُه رَصدُ الرِّبا فهو داخِلٌ، وإن كانت نِسبَتُه واحِدًا في المِليون، وإن لم يَشتَرِك في رَصدِه بأنْ رَفَضَ رَصدَ ما يتعَلَّقُ بالرِّبا؛ فلا يَدخُل.

(٢١٣٧) السُّؤالُ: عندي حِسابٌ في أحدِ البُنوكِ، ومَنحونِي بطاقةَ الصَّرافِ الآلِي، ثُمَّ إذا استَخدَمتُها في بنكٍ آخرَ أَخَذُوا عمولةً من البنكِ الأوَّلِ، فهل هذا من الرِّبا،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (١٥٩٨)، من حديث جابر رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

أو مِن التَّعاونِ على الإِثم؟

الجَوابُ: بالنسبةِ للمُستَفيدِ ليس عليه شيءٌ، فهذه مُعاملةٌ بين البُنوكِ، والبَنكُ الثاني يُعتَبَرُ طَرفًا ثالِثًا تَعِبَ ولم يُحَصِّل شيئًا، فهذه مَصاريفُ لِصيانةِ الخَزينةِ مثلًا، وليسَت من التَّعاونِ على الإِثم.

(٢١٣٨) السُّؤالُ: بالنِّسبَةِ لاستخدامِ بطاقَةِ الصرَّافِ الآلي للبُنوكِ؛ إذا كان مَثلًا لديَّ حِسابٌ في بَنْكٍ، وأعْطاني بِطاقَةَ صَرَّافٍ، واستخدمتُها في بنكٍ آخَرَ، فيأخُذُ البنكُ الثَّاني على البنكِ الأوَّلِ عُمولةً؛ قيمةَ القَرْضِ -يُسمُّونَهُ القَرْضَ- فهل يُعْتَبَرُ هذا مِن الرِّبا؟

الجَوابُ: هذا بالنِّسبَةِ للمُسْتَفِيدِ لَيْسَ علَيْه شَيْءٌ؛ لأنَّ هذه مُعامَلَةٌ بَيْنَ البُنوكِ.

وليسَ هذا مِن التَّعاوُنِ على الإثمِ والعُدوانِ؛ لأنَّ هؤلاء يقولون: الرَّجُلُ أَخَذَ من خَرينَتِنَا، ونحْنُ تَعِبْنا في الحَزينَةِ وفي إصْلاحِها، ونأخُذُ مِنكَ أُجرةً؛ يأخُذُ مِن البنكِ الثَّاني أُجْرَةً في مُقابَلَةِ هذه الأتعابِ.

(٢١٣٩) السُّؤالُ: أريدُ شِراءَ سيارةٍ عن طريقِ البَنكِ، فيقولون لي: أحضِر عَرضًا من مَعرضِ السياراتِ، ونحن نُصدِرُ الشيكَ، وأنت تُوَصِّله للمَعرضِ، فما الحُكمُ؟

الجَوابُ: حرامٌ؛ لأنَّها حيلةٌ واضحةٌ على الرِّبا، ولولاكَ لهَا اشتَرَوها، وما اشتَرَوها إلا لأَجلِ الرِّبا، ولولاكَ لهَا اشتَرَوها، وما اشتَرَوها إلا لأَجلِ الرِّبا، وهذه حيلةٌ وخِداعٌ، والحيلةُ والحِنداعُ أشدُّ من الصَّريحِ والعِياذُ بالله، قالَ أيوبُ السختيانيُّ رَحِمَهُ اللهُ في المتَحَيِّلين: إنَّهم يُخادِعون الله كها يُخادِعون الصِّبيان، ولو أنهم أَتُوا الأَمرَ على وجهِه لكان أهونَ.

ولكن هناك طريقٌ: أن تَذهَب أنت إلى المعرض، وتَقولُ لهم: أنتم تَبيعون هذه السيارة نقدًا بخمسين ألفًا، فبيعوني السيارة مؤجَّلةً بالتقسيطِ بستِّين ألفًا، فهذا لا بَأسَ فيه.

(٢١٤٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن نَشتَرِيَ سيارةً مِن البَنكِ بالتَّقسيطِ، ثُمَّ نَبيعَها ونَبنيَ بِثَمَنِها بَيتًا؟

الجَوابُ: في الغالِبِ أن البَنكَ لا يَملِكُ السيارة، ولكن يَقولُ للمُشتَري: اذهَب وعَيِّن السَّيارة وأنا أشتَريها من المعرَضِ، ثُمَّ أبيعُها عليك بزيادة، وهذا حَرامٌ وخِيانةٌ وخَديعةٌ وتَحَيُّلُ على مَحارِمِ الله عَرَّفِكَلَ، فإنَّ هذا حيلةٌ على الرِّبا بلا شَكِّ، فبَدلًا مِن أن يَقولَ البَنكُ: خُذ خَسين ألفَ رِيالٍ نقدًا وهي عليك بسِتين إلى سَنة، واشتر سَيارة وافعَل بها ما شِئت، فذهب يقول: عَيِّن السَّيارة التي تُريدُها وأنا أشتَريها ثُمَّ أبيعُها عليك بِزيادة، وهذه لا شَكَّ في تَحريمِها.

وهذه كتِلكَ، إلَّا أن فيها خِداعًا لرَبِّ العالَمين عَنَّهَجَلَّ نَسألُ الله العافِية؛ ولذلك ليس عندَ البَنكِ نَيةٌ لأن يَشتَريَ هذه السَّيارة، ولم يَكُن ليَشتَرِيَها لولا أن طَلبَها مَن طَلبَها، ثُمَّ إنه يَكونُ قَدرَبِحَ في أمرٍ لم يَدخُل في ضَهانِه؛ لأنَّه لم يَشتَرِها.

وأما قَولُ بَعضِهم: لو شاءَ المشتري لفَسخَ البَيعَ والبَنكُ لا يُلزِمُه. فهذه كَلمةٌ ليسَ لها مَعنَى في الواقِع؛ لأنَّ كُلَّ أحدٍ يَعلَم أن هذا المستدينَ لو عَيَّن ما يُريدُه فلن يَفسَخ؛ لأنَّه مُحتاجٌ وقد جاءَتهُ حاجَتُه، فكيفَ يَفسَخُ؟! ولكن هذه كَلمةٌ يُريدون أن يُموِّهوا بها على الناسِ.



(٢١٤١) السُّؤالُ: رَجلُ اقتَرضَ قَرضًا رِبويًّا من البَنكِ واشتَرى به أرضًا، ثُمَّ نَدِمَ أشدَّ النَّدمِ على هذا، فهاذا يَلزَمُ أبناءَه؟ وهل يَبنونَ على هذِه الأَرضِ؟ وكيف يَتَخَلَّصون مِن هذا الرِّبا؟

الجَوابُ: إذا نَدِمَ فهذه تَوبةٌ، إن كان عَزمَ على أن لا يَعودَ في المستَقبَلِ، والأَرضُ مُلكُهم؛ ولهم أن يَبنوا عَليها سَكنًا يَسكنونَهُ، ولهم أن يَبيعوها؛ لأنَّها مُلكُهم.

ولا يُقالُ: كيف يَتَخَلَّصون من هذا الرِّبا؛ لأنَّ البَنك هو الذي أخَذَ الرِّبا مِنهُم ليسَ هُم، أما تَخَلُّصُهم هم فيَتوبوا إلى الله عَزَّفِجَلَّ ويَعزِموا على ألَّا يَعودوا.

(٢١٤٢) السُّؤالُ: يوجَدُ بَنكٌ يَقومُ بالتَّعاونِ مع بَعضِ مَعارِضِ السَّياراتِ، بِحيثُ يَفتَحُ مَكتبًا في هذا المَعرَضِ ويُلصِقُ مُلصقاتٍ على بعضِ السياراتِ باسمِ هذا البَنكِ، والذي يُريدُ أن يَشترِيَ مِن هذا البَنكِ يَشترِيَ مِن هذه السياراتِ التي يَدَّعي البَنكُ بأنها عَلوكةٌ له، ويكون عَقدُ البَيعِ بَينَه وبين البَنك، فما الحُّكمُ في هذا البَيعِ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على البَنكِ أن يَجعَل له مَكانًا خاصًّا إذا اشترى السَّياراتِ من المعرضِ نَقَلَها إلى مَعرَضِه الخاصِّ، ثُمَّ باعَها بالنَّقدِ والتَّأجيلِ.

أمَّا ما يَفْعَلُه بعضُ الناسِ الآن بأن يَأْتِيَ إلى البَنك ويَطلُبَ منه شِراءَ سيارةٍ، فيَقُولَ له البَنكُ: اذهَب إلى المعرَضِ واختَر السَّيارة التي تُريدُ، ثُمَّ أعلِمني قيمَتَها. فيَفْعَلُ ثُمَّ يَسِتَرِيها البَنكُ على هذا المحتاجِ نَسيئةً -أي: يَشتَرِيها البَنكُ على هذا المحتاجِ نَسيئةً -أي: مُقسطةً - بأكثرَ مما اشتَراها به، فهذه حيلةٌ مُحَرَّمةٌ لا تُبيحُ ما حَرَّم الله من الرِّبا، ولا أحدَ يَشُكُّ أنها حيلةٌ؛ لأنَّ البَنك لولا طَلب هذا الرَّجلِ ما اشتراها، ولولا ما فيها مِن الزِّيادةِ ما اشتراها أيضًا.

وتَعَلَّلَ بَعضُهم أَن البَنكَ إذا اشتراها لهذا الرَّجُلِ فللرَّجُلِ أَن يَتراجَعَ ولا يُلزِمُه البنك، فهذه عِلةٌ واهيةٌ؛ لأنَّه من المعلومِ أنَّ هذا المشتريَ المحتاجَ لن يَرُدَّ هذه السلعةَ بَعدَ شِرائها، وإذا قُدِّر أنه وَقعَ هذا لواحِدٍ من ألفٍ فلا يُعتَبَرُ تَغييرًا للحُكم.

فعلى المرءِ أن يَتَّقِيَ الله عَنَّهَجَلَّ، وليَعلَم أن الحيلَ على المحرَّمِ لا تَجعَله مُباحًا، كما أن الحيلَ على الواجِباتِ لا تُسقِطُها.

ولقدَ حَذَّرَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أُمَّتَه مِن أَن تَرتَكِبَ ما ارتَكَبَت الله عليهِ وعَلى الله ولله وعَلى الله عليه وعلى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «قاتَلَ الله اليَهودُ؛ إنَّ الله لها حَرَّمَ عَليهِم الشُّحومَ أذابوها ثُمَّ باعوها وأكلوا ثَمَنَها» (۱).

فَأَيُّهَا أَدنى حيلةً للمُحرِمِ: هذه الصورةُ التي فَعَلَها اليَهودُ، أم هذا العَقدُ الصوري الذي عَقَدَهُ البَنكُ.

وإني أريدُ منك أيُّها السائِلُ ولغَيرِك أيضًا: أنهم إذا سَأَلُوا عن شيءٍ أن يَعتَقِدوا العَملَ بِما أُفتوا بِه، لا أن يَفهَموا ما عِندَ الرَّجُلِ من عِلمٍ ثُمَّ يَضرِبوا أقوالَ العُلماءِ بعضِهِم ببَعضٍ، فإن هذا ليسَ من شَأنِ المؤمنين، والإنسانُ لو عَلِم أن السائِلَ يُريدُ أن يَضرِبَ أقوالَ العُلماءِ بعضَها ببَعضٍ؛ فله الحَقُّ أن لا يُجيبَه.

(٢١٤٣) السُّؤَالُ: ما حُكمُ شراءِ السَّياراتِ عن طريقِ البنكِ، وصورته: أنْ أَذْهَبَ إلى معرضِ السَّياراتِ، وأختارُ سيارةً ويشتريها البنكُ، ثمَّ يبيعُها عليَّ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه، رقم (٢٢٢٤)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (١٥٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَكِيَّةُ عَنْهُ.

الجَوابُ: هذا حرام؛ لأنَّه حيلةٌ على الرِّبا، يعني: إذا كان لا يشتَريها إلَّا مِن أَجْلِك فهذا حرامٌ.

(٢١٤٤) السُّؤالُ: مَن يَشتري السَّيارةَ نَقدًا، ثُمَّ يَبيعُها بالدَّينِ، هل يَجوزُ له أن يَشتَرِيَ هذه السيارة بعد أن تُباعَ لعدةِ أشخاصِ؟

الجَوابُ: إذا اشتَراها من غيرِ الذي باعَها عليه فلا حَرَجَ؛ وذلك لأنَّ الحيلةَ على الرِّبا في هذه الصورةِ قَليلةٌ جِدًّا.

(٢١٤٥) السُّؤالُ: شخصٌ محتاجٌ ويريدُ أَنْ يأخُذَ قرضًا مِن البنكِ، فأَفْتَوْهُ بأَنَّ هذا ربًا، ولكنَّه أَخَذَ مِن هذا البنكِ سيارةً وباعَها على المعرَضِ بزيادةٍ، فها حكمُ هذا العمل؟

الجَوابُ: هذا حيلةٌ، ولا يجوزُ؛ لأنَّه لو جازَ هذا لكانَ كلُّ واحدٍ يستطيعُ أنْ يعمَلَ الرِّبا بحيلةِ.

(٢١٤٦) السُّوَّالُ: أنا أعمَلُ في مُؤسَّسةٍ، وصاحبُ المؤسسة يَفتَحُ اعتهاداتٍ مؤجَّلةً، ولها جاء مَوعِدُ الاعتهاداتِ المؤجَّلةِ ما استطاعَ أنْ يُسَدِّدَ للبنكِ، والبنكُ سَدَّدَ نيابةً عنه للمصانِعِ التي في الخارجِ، فأصبحَ البنكُ يحسُب علينا في المؤسَّسةِ كلَّ شهرٍ عمولةً، يعني: فائدةً رِبويَّةً، وأنا أعمَلُ محاسبًا مع صاحبِ المؤسَّسةِ، فها حُكمُ عَمَلي؟ الجَوَابُ: هذا حرامٌ، فاعمَلْ عملًا آخرَ.

(٢١٤٧) السُّؤَالُ: بعضُ الشَّركاتِ تَعمَلُ دعايةً لمنتجاتِها، فمثلًا شركاتُ المشروباتِ الغازيَّةِ تَضَعُ مثلًا مُلْصَقًا داخلَ العُلبةِ للفوز بسيَّارةِ، فها حُكْمُ الحصولِ على مثل هذه السَّيَّارةِ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: لا بدَّ أَنْ ننظرَ في الأمرِ بالنِّسبةِ للشَّرِكاتِ؛ لأن الشركاتِ بدَأُ بعضُها يَضُرُّ بعضًا.

ثانيًا: هل الشَّرِكةُ الَّتي وَضَعَتْ هذه البطاقةَ قد رفَعَتِ السِّعرَ من أَجْلِ الجائزةِ، أو هي كسائرِ الشَّرِكاتِ؟

فإنْ كانتْ رَفَعَتِ السِّعرَ فلا يجوزُ.

وإنْ كانَ السِّعرُ عادِيًّا نَظَرنا إلى المشترِي؛ هل يَشتري هذه العُلبةَ من أجلِ أنَّه يريدُ أن يَستمتعَ بها ويَشرَبَها، أو رجاءَ أن ينالَ الجائزة؟

إنْ كان الأوَّلَ فلا بأسَ، وإن كانَ الثَّانيَ فلا يجوزُ؛ يعني إذا كان ما اشتراها إلَّا لأجلِ الجائزةِ وإلَّا فليس له نفعٌ فيها إطلاقًا؛ فإنَّ ذلك لا يجوزُ.



(٢١٤٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ استبدالِ العُملةِ الوَرقيَّةِ بوَرقةٍ مَعدنيَّةٍ وذلك بزيادةٍ؟

الجَوابُ: لا بأس، فيجوزُ للإنسانِ أنْ يأخُذَ تِسعةَ رِيالاتٍ مَعدنيَّةٍ بعشَرةِ رِيالاتٍ مَعدنيَّةٍ بعشَرةِ رِيالاتٍ ورَقيَّةٍ، أو ثَهانيةً بعشَرةٍ، أو بالعكسِ عشَرةً باثنتي عشَرةً؛ لأنَّ رِبَا الفضْلِ بين هذا وهذا جائزٌ؛ لقولِ النَّبيِّ عَيَّا ِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»(١).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة ابن الصامت رَضَّ لِللَّهُ عَنهُ.

(٢١٤٩) السُّؤَالُ: نحنُ نعمَل هنا في السُّعوديَّة ونُرسِلُ أموالًا بواسطةِ مكاتبَ، فنُعطي صاحبَ المكتبِ الرِّيالاتِ اليوم، ويعطيها هو لأهلِنا في بلدِنا في اليومِ التالي بالجنيهِ، فهل هذا فيه رِبًا؟

الجَوَابُ: هذا لا يجوزُ، إلَّا إذا تَعَذَّرَ وكانَ لا يمكِن إلَّا هذا فلا بأسَ، وإلَّا فإنَّ المكتبَ يُعطِيها كما هي بالرِّيالِ الشُّعوديِّ إلى أهلِكَ في بلدِكَ، وهناك أهلُك يحوِّلونها إلى جنيهاتٍ بسِعرِها.

(٢١٥٠) السُّؤَالُ: هل بيعُ العُمُلاتِ النَّقْدِيَّةِ للاتَّصالاتِ الهاتِفِيَّةِ الَّتي في الشُّوارِع بمَكْسَبِ البائِع بكُلِّ عَشَرَةٍ ريالُ أو رِيالان، هل هذا جائِزٌ أمْ لا؟

الجُوابُ: هذا جائِزٌ؛ أي: لا حَرَجَ على الإنسانِ أَنْ يَأْخُذَ دَراهِمَ تِسْعَةً مِن النَّقُودِ المَعْدَنِيَّةِ بِدَراهِمَ عَشَرَةٍ مِنَ الوَرَقِ؛ لأَنَّ تبادُلَ العُملاتِ الموجودةِ المُخْتَلِفَةِ الجِنْسِ عُرِي فيها رِبا النَّسيئةِ فَقَطْ دُونَ رِبا الفَصْلِ؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ صلَّى الله علَيْه وعلى آلِه عِرِي فيها رِبا النَّسيئةِ فَقَطْ دُونَ رِبا الفَصْنافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئتُمْ» (١)، وكونُ القيمَةِ واحدةً في وسلَّم: «فَإِذَا اخْتَلَفِتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئتُمْ» (١)، وكونُ القيمَةِ واحدةً في السُّوقِ لا يَمْنَعُ مِن التَّفاضُلِ؛ وذلِكَ لاختلافِ الجِنْسِ.

(٢١٥١) السُّؤالُ: ما الحُكمُ بصَرفِ العُملاتِ المعدنيةِ تِسعةَ هَلَلاتٍ بعَشرةٍ مِن الوَرقيةِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بذلك، لكن لا بُدَّ مِن التَّقابُضِ قبل التَّفرُّقِ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة ابن الصامت رَجَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢١٥٢) السُّؤَالُ: بعضُ العَّالِ المقيمينَ في السعوديَّةِ يشترون الدَّراهمَ السُّعوديَّة، ويعطيه وكيلُه في بلدِه عُملاتٍ بَدَلَها، فما حكمُ هذا؟

الجَوَابُ: هذه مُصارَفةٌ، ولا تجوزُ إلَّا يدًا بيدٍ؛ فإمَّا أنْ تحوَّلَ منَ السُّعوديَّةِ إلى البلدِ الآخرِ تقومُ المصارَفةُ بالسِّعرِ الحاضرِ في تلكَ الآخرِ بدراهمَ سُعوديَّةٍ، وهناك في البلدِ الآخرِ تقومُ المصارَفةُ بالسِّعرِ الحاضرِ في تلكَ البلدة، وإمَّا أنْ يشتريَ في السُّعوديةِ الدراهمَ الَّتي في البلدِ الآخرِ، ويعطيها للبنكِ مثلًا، ويحوِّلها له إلى البلدِ الثَّاني، فإن لم يُمكِنْ هذا فلا بأسَ بأن يَتَصَارَفَ هنا.

(٢١٥٣) السُّؤالُ: أَعطَيتُ لرَجلٍ أَموالًا، وشَرَطتُ عليه عَشرةً بالمئةِ فهل فيها رِبًا؟

الجَوابُ: هذه على قِسمَين: أَحيانًا تُعطي لرَجلٍ خَسينَ أَلْفًا -مثلًا- يَعمَلُ فيها والرِّبحُ له كُلُّه، وأحيانًا تُعطي إِنسانًا خَسين أَلْفًا والرِّبحُ بينكُما، فالأُولى قَرضٌ، والثانيةُ مُضاربةٌ وإذا تَلِفَ المالُ في المضاربةِ فلا شيءَ على العامِلِ، بل على رَبِّ المالِ.

(٢١٥٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الجمعيَّةِ الَّتي تُعْمَلُ بَيْنَ الموظَّفينَ والموظَّفاتِ، حيث إن كلَّ واحدٍ منهم يدفَعُ ألفَ ريالٍ مثلًا، وفي آخرِ الشَّهْرِ يأخُذُ الآلافَ مجموعةً؟

الجَوابُ: هذه العمليَّةُ مِن أفضل المعروفِ وفيها إحسانٌ ودفعُ حاجَةٍ، فإنَّ الإنسانَ قد يحتاجُ إلى مالٍ أكثرَ في أحدِ الشُّهورِ، فإذا دار عَلَيْهِ الدَّوْرُ أَخَذَ مِن إخوانِه هذا القرض، فمثلًا إذا كانوا عشرةً وأخذَ الأوَّلُ منهم تسعةً مِن إخوانِه قرضًا بالإضافَةِ إلى الألفِ الَّذي له صار عشرة آلاف، وهذه قد تَسُدُّ حاجتَه في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ، والثَّاني والثَّالث والرابع إلى آخره كذلك.

وليسَ هذا مِن بابِ القرْضِ الَّذي جرَّ نفعًا؛ لأنَّ النَّفعَ هنا لا يَختَصُّ به المقرِضُ فهو للجميع، هذه مِن جِهَةٍ ، مِنْ جِهَةٍ أخرى: أنَّه لم يجُرَّ إِلَيْهِ نفعًا فهو أقرضَ ألفًا وأخذ ألفًا، فلم يُعْطَ أكثرَ ممَّا أقرض، فهي عمليَّةٌ حسنةٌ، فيها إحسانٌ ومعونةٌ لإخوانِهِ ودفعٌ لحاجاتِهمْ.

(٢١٥٥) السُّؤَالُ: أحدُ الأشخاصِ أقرضني مَبلغًا، وأنظرني كثيرًا لفترةٍ طويلةٍ، حيث إنِّي كنتُ مُعْسِرًا، والآن -والحمدُ للهِ- يسَّرَ الله الأمورَ، وأريدُ أنْ أدفعَ له المبلغ، وأريدُ أنْ أُكافِئَه، فهل لو أدَّيتُ له مكافأةً يُعتبرُ ذلك رِبًا أمْ لا؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا بعدَ الوفاءِ فلا بأسَ، وكذلك معَ الوفاءِ لا بأسَ به، ما دام لم يُشْرَط.

(٢١٥٦) السُّؤالُ: والدي وكيلٌ على أموال أولادِ أخي القُصَّرِ، واشْتَرى لي سيَّارةً مِن هذا المالِ بأربعةٍ وأربعينَ ألفًا، والآن أنا أقُسِّطُ له كلَّ شَهرٍ ألفي ريالٍ؛ فما الحكمُ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: السُّؤالُ لا يقَعُ بعدَه الفِعْلُ، إذا فعَلَ الإنسانُ الشَّيءَ فمُشكلٌ، فنقول: إذا كان الوالدُ باع عليك السَّيارة وهي في مُلْكِه، فهذا لا بأْسَ به إذا رأى أنَّ في ذلك مَصلحةً في أموالِ القُصَّرِ

أمَّا إذا لم تَكُنْ في مُلْكِه كما يفعَلُه بعضُ النَّاسِ؛ يأتي للتَّاجِرِ ويقول: أنا أُريدُ سيَّارةً، بِعْها عليَّ بالتَّقسيطِ، فيقول التَّاجِرُ له: اذْهَبْ إلى المعرضِ، فأيَّ سيارةٍ تريدُ أخبِرْني، فأشتَرِيَها مِن المعرضِ نَقدًا، ثمَّ أبيعَها عليك بالتَّقسيطِ؛ فهذا حرامٌ ولا يجوزُ،

وهو حِيلةٌ على الرِّبا، وهو أقبَحُ مِن الرِّبا الصَّريح؛ لأنَّ التَّحيُّلَ على المعاصي أقبَحُ مِن انتهاكِها صَراحةً، فإنَّه يجمَعُ- أعني: التَّحيُّلَ- بينَ أَمْرَينِ: أحدُهما: الوُقوعُ فيها حرَّمَ الله، والثَّاني: خِداعُ اللهِ عَنَّهَجَلَّ ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَتْعُمُونَ ﴾ [البقرة: ٩]

فهؤلاء الَّذين يتحيَّلُونَ على الرِّبا بمثْلِ هذه الصُّورةِ لنْ يُغْنِيَ عنهم تحيُّلُهم شيئًا، ولقد نهاهم نَبِيُّهم محمَّدٌ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم عن الجِيَلِ، وقال: «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ اليَهُودُ؛ فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللهِ بَأَدْنَى الجِيَلِ» (١)، وقُبحًا ببيعٍ يلتحِقُ به الإنسانُ بالتَّشبُّهِ باليهودِ في حِيلَتِه، وبالمُنافقينَ في خِداعِه.

فعلى المرْءِ المُسلِمِ: أَنْ يَتَقِيَ الله عَرَّفَجَلَّ فِي نَفْسِه، وأَنْ يعلَم أَنَّ الدُّنيا مَعبَرٌ إلى الآخرةِ وليست هي دارَ القرارِ، سوف ينتقِلُ عنها، رُبَّما تطلُعُ عليه الشَّمسُ وهو على ظهْرِ الأرضِ، وتغيبُ وهو في بَطْنِ الأرضِ، فليتَّقِ الله امرؤُ في نَفْسِه، وألَّا يَلوذَ بالفَتاوى الَّتي يُفْتى بها؛ لأنَّ هذا الأمْرَ واضحٌ، كلُّ إنسانٍ يعرِفُ أَنَّه إذا قال لك التَّاجرُ: اذَهَبْ إلى المعرضِ، واختَر السَّيارةِ الَّتي تريدُ، وأنا أشتريها مِن المعرضِ نقدًا، وأبيعُها عليك نسيئةً - أي: مُقسَّطةً - بأكثرَ عمَّا اشترَيْتَ، كلُّ يعرِفُ أَنَّ هذا يُوازِنُ قولَ التَّاجِرِ: سأَعْطيك قِيمةَ السَّيارةِ نقدًا، وأُضيفُ عليك رِبًا.

فمثلًا إذا كانت قِيمةُ السَّيارةِ خَمسينَ ألفًا، واشتراها نقدًا مِن المعرضِ بخَمسينَ ألفًا، وباعها على الإنسانِ الطَّالبِ بسَبعينَ ألفًا، فهو كقولِه: أُعطيك خَمسينَ ألفًا نقدًا على أنْ تكونَ بسَبعينَ ألفًا مُقسَّطةً. لا فرْقَ بينهما تمامًا أبدًا إلَّا صُورة بيعٍ غير مقصودةٍ، والله سُبْحانَهُ وَتَعَالَى يعلَم خائنةَ الأعينِ وما تُخْفي الصُّدورِ.

إنَّ كلَّ ما حدَثَ للمُسلمينَ مِن الذُّلِّ كلُّه بسَببِ المعاصي، لا سيَّا التَّحيُّل على الرِّبا؛ ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ البَقَرِ، وَرَضِيتُمْ

⁽١) أخرجه ابن بطة في إبطال الحيل (ص٤٦)، من حديث أبي هريرة رَيَحُوَلِيَّكُّعَنَّهُ.

بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الجِهَادَ؛ سَلَّطَ الله عَلَيْكُمْ ذُلَّا لَا يَنْزِعُهُ مِنْ قُلُوبِكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دينِكُمْ» (١).

أَسَأَلُ الله تَعالى أَنْ يهدِيَ أَبناءَ الإسلامِ إلى ما فيه الخيرُ والصَّلاحُ، وإلى الرِّزقِ الحلالِ الطَّيِّبِ.

وليعلَم مَن يكتسِبُ الهالَ بالطُّرقِ المُحرَّمةِ، ثَمَّ يَتغذَى بِه، أَنَّه حَرِيٌّ أَلَّا يَستجيبَ الله دَعوتَه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَيْ: "إِنَّ الله تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبُلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ الله أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِهَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ الطَّيِبَتِ وَاعْمَلُواْ مَن الطَيِبَتِ وَاعْمَلُواْ مَن الطَيبَتِ مَا رَزَقُنَكُمُ صَلِحًا ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِبَتِ مَا رَزَقُنَكُمُ وَاللهِ فَي اللهُ السَّفَرَ، أَشْعَتُ أَعْبَرَ، يَمُدُّ وَاللهِ إِلَى السَّفَرَ، أَشْعَتُ أَعْبَرَ، يَمُدُّ وَاللهِ إِلَى السَّفَرَ، أَشْعَتُ أَعْبَرَ، يَمُدُّ يَكُمُ اللّهَ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ. وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وُعُذِي بِالحَرَامِ، فَأَنَّى يَسُدِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ. وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وُعُذِي بِالحَرَامِ، فَأَنَّى يَسْتَجَابُ لِذَلِكَ!» (٢)، فاستبعَدَ النَّبِيُّ عَيْقِ أَنْ يُستجابَ الدُّعاءُ لهذا الرَّجلِ الَّذِي أَتَى بِالْمِرَامِ والعياذُ باللهِ.



(٢١٥٧) السُّؤالُ: تقول: كيف يكونُ بيعُ الذَّهَبِ بالذَّهبِ رِبًا؟

الجَوابُ: إذا زاد أحدُهما على الآخرِ في الوزنِ، أو إذا تأخَّر القبضُ. فإذا تَساوَيَا في الوزنِ وتقابَضا قبلَ التَّفرُّقِ صحَّ البيعُ ولم يكن رِبًا، فإنْ زاد أحدُهما على الآخرِ أو تأخَّرَ القبضُ فهو رِبًا.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة، رقم (٣٤٦٢)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أُخُرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لَلَهُ عَنْهُ.

(٢١٥٨) السُّؤالُ: اشتريتُ ذهبًا وتبادلتُه معَ أُختي، معَ العلمِ أنَّ هناك اختلافًا في الوزنِ، ولكِنْ هذا على سبيلِ التَّبرُّعِ منِّي، فهل يجوزُ؟

الجَوابُ: لا بدَّ أن يكونَ وزنُهما سواءً، وأن يتقابَضا قبلَ التَّفرُّقِ.

(٢١٥٩) السُّؤالُ: أعمَلُ مُحاسِبًا في محلِّ لبيعِ الذَّهبِ بالجُملةِ، ويقومُ المُشتري بشِراءِ الذَّهبِ الجديدِ مُقابلَ أنَّه يُعطي المحلَّ ذهبًا قديمًا إضافةً إلى أُجرةِ التَّصنيعِ؛ فهل عليَّ إثمٌ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على أهلِ الذَّهبِ أنْ يَبِيعوا القديمَ، ثمَّ يَشْتروا بثَمنِه جديدًا، وأمَّا أنْ يُبَدَّلَ بعضُه ببعضٍ ويُعْطَى أُجرةَ التَّصنيع، فهذا حرامٌ لا يجوزُ.

والمُحاسِبُ عليه مِن الإثمِ مثلَما على الثَّاني؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم لعَنَ آكِلَ الرِّبا ومُوكِلَه وكاتبَه وشاهِدَيْه (۱)، فعليك أنْ تترُكَ هذه الوظيفة إلى وَظيفةٍ أُخرى إذا لم تستطعْ تَغييرَ ذلك، النهاية لا يجوزُ بيعُ ذهَبٍ بذهبٍ مع الزِّيادةِ، لكن كما قلت لك المسألةُ سَهلةٌ جدًّا؛ يُباع الذَّهبُ القديمُ، ويأخُذُ البائعُ ثَمنَه، ثمَّ يَشْتري به ذهبًا جديدًا.

(۲۱٦٠) السُّؤَالُ: اشترى زوجي ذهبًا، وبعدما كتَب الفاتورةَ ذهَب ليحاسبَ صاحبَ المحلِّ فوجَد النقود التي معَه غيرَ كافيةٍ، فترَك له الذَّهَبَ والمهالَ الَّذي معه وقال له: بعدَ يومينِ أو ثلاثةٍ أدفَع لكَ باقيَ المبلَغِ. فهل هذا العملُ صحيحٌ؟ وهل فيه ربًا؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا، رقم (١٥٩٨/ ١٠٦)، من حديث جابر رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: هذا العملُ غيرُ صحيحٍ. وفيه رِبًا؛ فإذا اشترى الإنسانُ ذهبًا فلا بدَّ أن يُسلِمَ كلَّ القيمةِ. وإذا رجَع مرَّةً ثانيةً فيجبُ عليه أنْ يَعْقِد عقدًا جديدًا، فيكتب فاتورةً ثانيةً.

(٢١٦١) السُّؤَالُ: إذا كان إنسانٌ يَعمَل في محلِّ موادِّ بناءٍ، وجاء زبون وطلَب حاجةً ليستْ عندَه، وذهب واشتراها من محلِّ آخرَ، فهل عليه شيءٌ؟

الجَوَابُ: لا يَجُوزُ أن يبيعَ الإنسان ما ليس عِندَه، ولكن إذا جاءه الزبونُ يريد سلعةً ليستْ عنده فليقلْ له: هذه السِّلعةُ ليستْ عندي، وراجعني بعد يوم أو يومينِ، فإذا اشتراها وحضَر الزبونُ مرَّةً أخرى باعها عليه بعقدٍ جديدٍ غيرِ الأوَّلِ، وأمَّا أنْ يَعقِد عليها وهي ليستْ عنده، فهذا لا يَجُوزُ؛ لها في ذلك من الغَرَرِ؛ ولهذا قال النَّبي عَلَيها لحكيم بنِ حِزَامٍ: «لا تَبعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»(۱).

(٢١٦٢) السُّوَالُ: اضطرتِ الوالدةُ للاستدانةِ بالرِّبا لتربيةِ الأولادِ؛ فكيف تكفِّر عن ذنبِها؟ وهي -وللهِ الحمدُ- قد سَدَّدَتِ الدَّينَ الَّذي عليها.

الجَوابُ: قُلْ لها: تتوبُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولا تعودُ.



⁽۱) أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٣)، والنسائي: كتاب والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، رقم (١٢٣٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، رقم (٤٦١٣)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، رقم (٢١٨٧)، من حديث حكيم بن حزام رَضَالَتُهُ عَنهُ.

(٢١٦٣) السُّؤالُ: بعضُ الإخوةِ لدَيهِم جَمعيةٌ خيريةٌ، وأُريدُ أن أشتَرِيَ سيارةً عن طَريقِهم من شركةٍ، ثُمَّ أُقسِّط لهم ثَمنَها؟

الجَوابُ: إذا كانوا سَيزيدونَ في سِعرِها فلا يَجوزُ، لأنَّ كلَّ إنسانٍ يَشتري السلعةَ مِن أُجلِك؛ ليَزيدَ في الثَّمنِ بسببِ التَّقسيطِ فإن ذلك حَرامٌ؛ لأنَّه حيلةٌ للرِّبا، فبَدلًا من أُخلِك عَرامٌ؛ لأنَّه عيد سنةٍ مئةً وعشرين. أن يُعطِيَك دراهِمَ ويَقولَ لك: خُذ مئةَ ألفٍ مثلًا، وتُرجِعُها بَعدَ سَنةٍ مئةً وعشرين. فيَشتَري السلعةَ ثُمَّ يَبيعُها عليك، وهذه حيلةٌ واضِحةٌ لا تَنفَعُ أُحدًا.

وقولُ من قالَ: إنها من المرابَحةِ غَلطٌ، فالمرابحةُ أن تكون السلعةُ عندَ الشَّخصِ قد اشتَراها من قَبلُ يُريدُ بها التَّكسُّب، فيأتي إنسانٌ ويقولُ: بِعني إياها مُرابحةً على أن أُربِحَك في كلِّ عَشرةٍ درهمًا، وفي المئةِ عشرةَ دراهم. أما هذه فهي مُغالطةٌ ومُماكرةٌ، وحيلةٌ على رَبِّ العالمين، الذي يَعلَم خائِنةَ الأَعيُنِ وما تُخفي الصُّدورُ.

أيُّ فَرقٍ بين مَن يُريدُ أن يَشتريَ سيارةً قيمَتُها خَسون ألفًا فيقولُ التاجِرُ: هذه خَسونَ ألفًا، وهي عليك مُقسَّطةٌ ستون ألفًا. أو أن يَشتريَ التاجِرُ السيارةَ شِراءً لا يُريدُه، ولم تَخطُر على بالِه إلَّا حين جِئتَ؛ فيَشتري السيارةَ ويَبيعَها عليكَ مُباشرةً بأقساطٍ زائدةٍ على الثَّمنِ الذي اشترَاها بِه.

يَقُولُ بعضُ الناسِ مُمَوِّهًا: إنَّ الذي اشتَرى السيارة لو أرادَ أن يتنازَلَ عن الشراءِ لم يُلزِمهُ التاجِرُ بذلك، نقولُ: هذه مُخادعةٌ؛ لأنَّنا نَعلَم أن الذي جاءَ يُريدُ السيارة ويُعيِّنُها لك لن يَرجِعَ، ولن يَفسَخَ البَيعَ، ثُمَّ إنه بَلغَنا أنه لو رَجِعَ وفسخَ البَيعَ لقَبِلَ ذلك التاجِرُ على إغهاضٍ، وكَتبَ اسمَه في القائِمةِ السَّوداءِ حتَّى لا يُعامِله في المستقبَلِ.

المهمُّ، أنَّ عَلينا أن نَكونَ صُرحاءَ مع الله، وألَّا نُخادِعَ الله عَرَّفَجَلَّ؛ فإنَّ مَن خادَعَ الله يَخدَعْه الله، وعلينا ألا نَتَحَيَّل على مَحارِمِ الله لا سيَّما السِّبا الذي قبال شَيخُ الإِسلام

ابنُ تيمِيَّةَ: إنه وَرَدَ فيه من الوَعيدِ ما لم يَرِد في غيرِه من المعاصي سِوى الشِّركِ (١)، أليسَ الله تَعَالَى قالَ: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ يَعني: تَترُكوا ما بَقِيَ مِن الرِّبا ﴿ فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ السِّبا اللهُ عَلَى مِن الرِّبا ﴿ فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللهِ وَمَلَى اللهِ عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ آكِلَ الرِّبا وَمُوكِلَهُ وَشَاهِدَيهِ وَكَايَبَهُ وَقَالَ: ﴿ هُم سَواءٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] وقال: ﴿ هُم سَواءٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]

كلُّ هذا سدًّا للذَّريعةِ إلى الرِّبا، كلُّ هذا ليَبعُدَ الناسُ عن الرِّبا مباشرةً أو معاونةً، فكيف نتَحَيَّلُ عليه بهذه الأمورِ السَّهلةِ، سُبحانَ الله، إذا كانَ النَّبيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى الله وسلَّم قال: «قاتَلَ الله اليَهودَ؛ لما حُرِّمَت عليهم الشُّحومُ أذابوها، ثُمَّ باعوها وأكلوا ثَمنَها، وقالوا: ما أكلنا الشُّحومَ»(٢)، وهذه الحيلةُ التي فَعلَها اليهودُ أبعَدُ عن الحَرامِ من الحيلةِ التي يَفعَلُها هؤلاء الذين يَقولون: إنَّه بيعُ مُرابحةٍ.

أليسَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى قد قَلَبَ الذين اعتَدُوا في السَّبتِ قِردةً، وهم ماذا صَنعوا؟ ابتلاهُم الله عَرَّفِجَلَّ أن تَأْتِيهُم الحيتانُ يَومَ السَّبتِ وقد حُرِّمَ عليهم صَيدُها، وكانت تَأْتي شُرَّعًا على ظاهِرِ الهاءِ، فقالوا: ما الحيلةُ إذا كانت تَأْتي يومَ السَّبتِ الذي حُرِّمَ علينا فيه الصيدُ ولا تَأْتي في غيره؟ قالوا: ضَعوا شَبكةً في يوم الجُمعةِ تتساقطُ فيها الحيتانُ، ثُمَّ الصيدُ ولا تَأْتي في غيره؟ قالوا: ضَعوا شَبكةً في يوم الجُمعةِ تتساقطُ فيها الحيتانُ، ثُمَّ خُذوها يومَ الأَحدِ، وقولوا: إننا ما صِدنا يومَ السَّبتِ. فهاذا قالَ الله عَرَقِجَلَّ لهم؟ ﴿ وَلَقَدُ عَلَيْهَا نَكَلَا عَلَمْ مُ لَوْنُواْ قِرَدَةً خَسِعِينَ اللهُ عَتَدَوًا مِنكُمْ فِي السَّبتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَسِعِينَ اللهُ عَمَانَهَا نَكَلَا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥-٢٦].

أَفلا يَتَعِظُ المؤمِنُ بهذه القصةِ على تَحريمِ الحِيلِ وعلى أنَّها غيرُ جائزةٍ في شَريعةِ الله؟!

⁽١)كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل [مطبوع مع الفتاوي الكبري] (٦/ ١٣٦ - ١٣٧).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (١٥٩٨)، من حديث جابر رَبَحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه، رقم (٢٢٢٤)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (١٥٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِللَّهُ عَنْهُ.

أخي المسلِمُ، لا تَعبَأ بالفَتاوى التي صَدرَت عن الجِهاتِ، فالله يَعفو عمَّن أفتَى بها، لكن فكِّر وحَكِّم عقلَك حتى يتبيَّن لك أن هذه الحيلة واضحةٌ، وليسَ فيها إشكالٌ. أسألُ الله أن هُنَّ الماخد الذا المسلمة : 2 مَّ مَن انَّه على كلِّ شهر عَهُم مَك مَن انَّه على كلِّ شهر عَهُم مَك مَنْ انَّه على كلِّ شهر عَنْ المُعلَم الله المسلمة المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس الله المناس المنا

أسألُ الله أن يُجنّبنا وإخواننا المسلمين كلَّ ما فيه سوءٌ ومَكروهُ، إنَّه على كلِّ شيءٍ يرٌ.

وإن كان شَخصٌ وقَعَ في هذا الفِعلِ وأمكنَهُ فَسخُ البَيعِ وإِبِطالُه فهذا واجِبٌ، وإذا كان لا يُمكِنُه فنَرجو الله أن يَعفُو عنه، ولكن لعَلَّه يَحصُل على الوفاءِ عاجِلًا حتى يُسقَط عنه ما زيدَ عليه من أجلِ التَّقسيطِ.

(٢١٦٤) السُّؤالُ: كيف يَكونُ بَيعُ الذَّهبِ بالذَّهبِ رِبًا؟ وهل يَلزَمُ التَّساوي في القيمةِ؟ وهل إذا تَبادَلْت أنا وأُختي الذَّهبَ فهل لا بُدَّ من هذه الشُّروطِ؟

الجَوابُ: بَيعُ الذَّهبِ يَكونُ رِبًا إذا زادَ أحدُهُما على الآخرِ، أو إذا تَأَخَّر القَبضُ، والعِبرةُ بالوَزنِ لا بالقيمةِ، فإذا تَساوَيا في الوَزنِ وتَقابَضا قَبلَ التَّفرُّقِ؛ صَحَّ البَيعُ ولم يَكُن رِبًا، فإن زادَ أحدُهما على الآخرِ أو تَأخَّرَ القبضُ فهو رِبًا، ولا يَختَلِفُ الحُكمُ مع أُختِك.

(٢١٦٥) السُّؤالُ: امرأةٌ ذَهبَت لبَيعِ قطعةٍ من الذهبِ، فعَرَضَ عليها صاحِبُ المحلِّ أن تَستَبدِلَها بأُخرى ويُعطيها زيادةً، فهل يَجوزُ؟ وإذا كان الفِعلُ تَمَّ فهاذا على المرأةِ؟ وما هي نَصيحَتُكُم للنِّساءِ اللاتي يتَرَدَّدنَ على محلاتِ الذَّهبِ ويتَعامَلن بهذه المعاملةِ؟

الجَوابُ: هذا لا يَجوزُ؛ لأنَّ الذَّهبَ إذا بِيعَ بالذهبِ فلا بُدَّ أن يَكون وَزنًا بوَزنٍ، وأن يتَقابَضَ فيه المتبايعان قَبلَ التَّفرُّقِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «الذَّهبُ بالذَّهبِ، مِثلًا بمِثلِ،

سَواءً بِسواءٍ، يَدًا بِيدٍ» (١) وإن كانت فَعَلَت هذا فالواجِبُ عليها أن تَرُدَّه، فتَذهَب إلى الرجُلِ وتَقولُ: خذ دَراهِمَك وقطعة الذهبِ التي أعطيتني وأعطني ذهبي. فإن تَعَذَّر فعليها الاستِغفارُ والتوبةُ، ثُمَّ نَصيحتي للنِّساءِ أن يتَقين الله، وألا يَقَعن في الرِّبا؛ لأنَّ الرِّبا أَمرُه عَظيمٌ، وقد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم أنه قالَ: «لَعَنَ الله آكِلَ الرِّبا وموكِلَه وشاهِدَيه وكاتِبه»، وقال: «هُم سَواءٌ» (١)، وحلُّ هذه المشكلةِ سهلةٌ، وذلك بأن تَبيعَ المرأةُ ذَهَبَها بيعًا مُستَقِلًا، ثُمَّ إذا قَبضَت الثمنَ اشتَرَت من صاحبِ الدكانِ أو غيرِه، والأَفضَلُ أن تَشتَرِيَ من غيرِه في هذه الحالِ.

(٢١٦٦) السُّؤالُ: أَقومُ بتَحويلِ أَموالٍ إلى أَهلي في اليَمنِ، فأُعطي البَنكَ الرِّيالَ السعودي، وأَهلي يَستَلِمونَه بالرِّيالِ اليَمنيِّ، فهل هذا جائِزٌ ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ من التقابُضِ، وإذا تَعَذَّر التَّقابُضُ فالأَولى أن تُغَيِّر الرِّيالَ السعوديَّ إلى رِيالٍ يمنيٍّ ثُمَّ تُرسِله بالبَنكِ، أو تُرسِل بالرِّيالِ السعوديِّ وهم يَستَلِمونه بالرِّيالِ السعودي ثُمَّ يُبَدِّلونه، فإذا أمكن هذا فالصورةُ المذكورةُ غيرُ جائِزةٍ، وإذا لم يُمكِن تكون جائزةً.

(٢١٦٧) السُّؤالُ: المضاربةُ مع البُنوكِ، بأن أضَعَ أموالي فيها ويَقولون: لك نِسبةُ كذا مِن الأَرباحِ، وللبَنكِ نِسبةُ كذا. فها الحُكمُ فيها، وقد أُعطونا فَتوى بجَوازِ هذه الصورةِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الربا، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، (١٥٩٨)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: إذا وَثِقتَ مِن البَنكِ وأنَّهُم سوفَ يَعمَلون ذلك على وَجهٍ مُباحٍ فلا حَرَجَ.

أما عن الفَتوى فالفَتوى مَعروفةٌ لا إِشكالَ فيها في جَوازِ المُضاربةِ، ولكنَّ الإِشكالَ في كيفِيةِ تَصَرُّفِ المضارِبِ بهذه الدراهِم، فرُبَّما يَسلُك طُرقًا مُحرمةً للحُصولِ على الكَسبِ، وأنت إذا وَثِقتَ في إِنسانٍ -سواءٌ كان بَنكًا أو غيرَ بَنكٍ- بأنه سيتعامَلُ بهذه الدراهِم تَعامُلًا طَيِّبًا شَرعيًّا؛ فأعطِه وقُل: الرِّبحُ بَيننا أنصافٌ أو أثلاثٌ أو أرباعٌ، فكما تَتَّفِقون.

إذَن، إذا غَلَبَ على ظَنِّكَ شَرعيةُ التَّعامُلِ فأعطِهِ، وإذا غَلَبَ على ظَنِّك العَكسُ فلا تُعطِه، وإذا تَرَدَّدتَ فَقَد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَع ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك»^(۱).

(٢١٦٨) السُّؤالُ: رجُلٌ اكتسَبَ مالًا مِن وجْهٍ غيرِ مَشروعٍ، ثمَّ عمِلَ به مَتْجرًا؛ فهل يجوزُ للإنسانِ أَنْ يعمَلَ معه في هذه المَتجَرِ؟ ثمَّ إذا تصدَّقَ ببعضِ الأموالِ الَّتي تخرُجُ مِن هذا المَتجَرِ؛ فهل يجوزُ لنا أَنْ نأخُذَ منه هذه الأموالَ، خاصَّةً في جانبِ الدَّعوةِ إلى اللهِ؟

الجَوابُ: هذه الأموال إذا كانت هدية أو صدقة فلا بأس بها وإثمها عليه، إذا تاب إلى الله، فالواجِبُ عليه إذا كان صاحِبُ المظالمِ الَّذي سرَقَ منه أو ما أشبَهَ ذلك موجودًا، فلْيتَّصِلْ به ويَستسمِحْ منه.



⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٥١٨)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات، رقم (٥٧١١)، من حديث الحسن بن على رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

ا باب السلم

(٢١٦٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ تَقسيطُ ثَمنِ السيارةِ للمَعرَضِ الذي يَمتَلِكُها. الجَوابُ: لا بَأْسَ به.

(٢١٧٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تبيعُ مَلابِسَ للنِّساءِ، وتقولُ للمشتَرياتِ: إذا أَخَذتِ هذه الملابِسَ ودَفعتِ الآن فهي بخَمسةِ ريالاتٍ، وإن أُخَرتِ الدَّفعَ فهي بعشرةِ ريالاتٍ، فهل يَصِحُّ هذا؟

الجَوابُ: نَعَم، لا بَأْسَ بهذا؛ لأنَّهَا ستُخَيِّرها بين الثَّمنينِ العاجِلِ والآجلِ، فإذا اختارَت أن اختارَتِ المرأةُ المشتريةُ أن تَأْخُذَه بالعاجِلِ الناقِصِ فلا حَرَجَ عليها، وإذا اختارَت أن تأخُذَه بالآجِلِ الزائِدِ فلا حَرَجَ عليها، لكن لا تَنصَرِفُ من مكانِها إلا وقد أُخذَت إمَّا بهذا أو بهذا.

(٢١٧١) السُّوَالُ: ما حُكمُ من يَشتَري سَيارةً أو قِطعةَ أرضٍ بثَمنٍ مُؤجَّلٍ بالتَّقسيطِ، ويَبيعُها عاجِلًا نَقدًا؛ ليَحصُلَ على أموالٍ؟

الجَوابُ: إذا اشتَراها من صاحِبِها الذي يَملِكُها، ففيها خِلافٌ، فبَعضُ العُلماءِ رَحْهَهُ اللهُ يَقولون: حَرامٌ (١). وبَعضُ العُلماءِ رَحْهَهُ اللهُ يَقولون: حَرامٌ (١). وبَعضُ العُلماءِ رَحْهَهُ اللهُ يَقولون: لا بَأْسَ بها.



⁽۱) «مجموع الفتاوى» (۲۹/ ۴۳۹).

(٢١٧٢) السُّؤالُ: تُونُقِّ أبي وعليه أقساطُ بيتٍ، فهاذا يَلزَمُنا؟

الجَوابُ: إذا كانت عليه أَقساطٌ مُتأخرةٌ يَجبُ أن تُسَدَّدَ فورًا، وإذا لم يَكُن عليه مُتأخِّرٌ فيُباعُ البَيتُ أو تَشتَريه أنتَ أو غيُرك ويُسدَّدُ.

(٢١٧٣) السُّؤالُ: استَدانَ زَوجي من رَجلٍ؛ لأجلِ شِراءِ مَنزِلٍ عن طَريقِ شِراءِ بضاعةٍ من أحدِ الأَشخاصِ وباعَها في نَفسِ مَقرِّ البائِعِ ولم يَنقلها، وأنا أُسدِّد الأَقساطَ مِن راتِبي الشَّخصي، فهل عليَّ إثمٌ؟

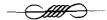
الجَوابُ: ليسَ عليها إثمٌ -إن شاءَ الله- ما دامَ الزَّوجُ جاهِلًا والأَمرُ مَضى وانتَهى، ولم يَبقَ إلَّا وَفاءُ الدَّينِ، فلا حَرَجَ عليها أن تُوفِيَهُ من عِندِها.



ے | باب القرض

(٢١٧٤) السُّؤَالُ: بعضُ الجيرانِ يَعملونَ جمعيَّةً بينهم، ويَضعونَ مالَها في صُندوقٍ لهم، وتأخُذُ كلُّ أسرةٍ المبلغَ الَّذي تحتاجُه من هذا الصُّندوقِ، فها حُكمُ الشَّرعِ -في نظرِكم- في ذلك؟

الجَوَابُ: هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ هذا مِن بابِ التَّعاوُنِ، لكنْ أَحَبُّ إليَّ ألَّا يُنشِئوا صُندوقًا لهذا الغرضِ؛ لأنَّ هذا ربَّما يؤدِّي إلى تهاوُنِ بعضِهم في حُصولِ الحوادثِ؛ لأنَّه علمَ أنَّ أَرْشَ هذا الحادثِ في الصُّندوقِ؛ فلا يَتَحَرَّزُ، فالأفضلُ أنْ يُجْمَعَ له إذا وقَعَ الحادثُ؛ لئلَّا يتهاوَنَ النَّاسُ في الحوادثِ.



(٢١٧٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكمُ الجمعيَّة الَّتي تُقام عادةً بينَ النِّساءِ، وذلك بأنَّ مجموعةً منَ النِّساءِ تدفَعُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ كلَّ شهرٍ مئةً، ويَدُور مجموعُ هذا المبلغ على المجموعةِ المشترِكةِ في هذه الجمعيَّة؟ وهل هذا منَ التَّفريجِ على المسلمِ؟

الجَوابُ: لا بأس بذلك، وهذا منَ الخيرِ والإحسانِ؛ لأنّه ربها تكونُ إحدى النّساءِ محتاجةً إلى مالٍ أكثرَ من راتبِها، فإذا أَقرَضَتْها أَخَوَاتُها كان هذا منَ الخيرِ والإحسانِ، وهذه موجودةٌ في النّساءِ والرِّجالِ، فمثلًا عَشَرةُ رجالٍ كلُّ واحدٍ يَخصِمُ من راتبِه ألفًا، ويُعطَى واحدٌ منهم، وفي الشهرِ الثّاني يُخصَمُ من راتبِ كلِّ واحدٍ ألفٌ ويُعطَى الثّاني، ثمَّ التَّالثُ، ثمَّ الرَّابعُ.. وهكذا، وهذا طيّبٌ وعملُه خيرٌ.

وهل هذا منَ التَّفريج على المسلم؟

نقول: إذا كان هؤلاءِ يَقترِضونَ لضائقةٍ أصابَتْهم فيدخُلُ في الحديثِ، وإنْ كان لغيرِ ضائقةٍ فلا يدخُلُ في الحديثِ.

(٢١٧٦) السُّؤَالُ: شخصٌ تقدَّمَ إلى صُندوقِ التَّنميةِ العَقاريِّ بطلَبِ قرْضٍ على أرضٍ له، فوصَلَه الدَّوْرُ وظهَرَ اسمُه، ثُمَّ أردْتُ شراءَ هذه الأرضَ منه، على أنْ يتنازَلَ لي عَنِ الأرضِ وقرْضِ الصُّندوقِ، فهل ذلك جائزٌ أم لا؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أنْ يتنازَلَ عن حقِّه في هذا إليك بها تتَّفقونَ عليه.



(٢١٧٧) السُّؤَالُ: بالنِّسبة للقرضِ مِن البنكِ العقاريِّ، يوجَدُ بعضُ النَّاسِ يتقدَّمونَ وهم لا يستحِقُّونَ أخْذَ القرضِ، فيذهَبُ لشخصِ ويتَّفِقُ معه على أَنَّه يأخُذُ

الصَّكَّ الَّذي عندَه عاريةً، ويُقدِّمُه للبنكِ ويأخُذُ القرضَ، ثمَّ يُرْجِعُ الصَّكَ، وربَّما تداوَلَ هذا الصَّكَّ أكثَرُ مِن شَخصٍ؛ فهل هذه الطَّريقةُ جائزةٌ؟

الجَوَابُ: هذا مُحُرَّمٌ؛ لأنَّ الدَّولةَ لا تسمَحُ بهذا، والَّذينَ يَفعَلونَ هذا الفعْلَ -والعِياذُ باللهِ- كذبَةٌ ومُخَالِفونَ لوُلاةِ الأمْرِ، فعلَيْهم أنْ يَتوبوا، وأنْ يَرُدُّوا الأمْرَ إلى نِصابِه.

(٢١٧٨) السُّوَّالُ: تقدَّمَ لِي أحدُ الإخوةِ يطلُبُ قَرضًا، فأخبرْتُه أنِّي لا أستطيعُ، فقال لِي: توسَّطْ لِي عندَ الشَّركةِ الَّتي تعمَلُ بها. فقلت له: الشَّركةُ الَّتي أعمَلُ بها يَطلبون مِنِّي مَبْلغًا. فقال: اذْهَبْ معي لصاحِبِ الشَّركةِ وتوسَّطْ لِي عنده، وأنا سوفَ أُسدِّدُ دَيني لهم بعدَ شَهرَينِ دُفعةً واحدةً؛ فهل هذا الأمْرُ شَرعيُّ أمْ لاَ؟

الجَوابُ: هذه شَفاعةٌ بأُجرةٍ، ولا تجوزُ.

(٢١٧٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ للولِيَّةِ على السَّفيهِ أنْ تقترض مِن أمواله بغيرِ عِلْمِه؟ الجَوابُ: لا يَحِلُّ لها أنْ تقترض؛ لأنَّها وَلِيَّةٌ، والولي لا يَحَلُّ له أنْ يقترض مِن المالِ الَّذي هو وَلِيٌّ علَيْه، سَواءٌ أكانَتْ أخْتَهُ أو والِدَتَهُ.

(٢١٨٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ تسلَّفَتْ مالًا لتتصدَّقَ به، ولكنَّها لم تُرْجِعْ هذا المالَ، فَلِمَنْ أَجْرُ هذه الصَّدقةِ؟

الجَوَابُ: الأَجْرُ للمُتصدِّقةِ، ويبقى في ذِمَّتِها للَّتي أقرضَتْها ما استسلفَتْ منها.

(٢١٨١) السُّؤالُ: شخصٌ طلَبَ مني قرضًا يشتغلُ بها ويَرجِعُها بعد يومٍ أو يومينِ، فقلتُ: أَبْغي عشرةً في المئةِ. فهل هذا مِن الرِّبا؟

الجواب: هذه على قِسمين:

أحيانًا تقول: هذه خمسونَ ألفًا قرضًا، فهو يشتغلُ والرِّبحُ له كلُّه.

وأحيانًا تقول: يا فلان، هذه خمسون ألفًا اتَّجِرْ بها والرِّبحُ بيننا. فهذا يجوزُ، وهذه مُضاربَةٌ، لكنْ لو تلفَ المالُ صار عليك أنْتَ، وهو ما عليه شيءٌ.

(٢١٨٢) السُّؤَالُ: شخصٌ اقترضَ مَبلغًا ولم يُسَدِّدُهُ ناسيًا إيَّاه، ثم مات المُقْرِض، فهل يجوزُ وضعُ المبلغِ في أحدِ المساجدِ أو أحدِ المشروعاتِ الخيريَّة بنيَّة سَدادِ هذا الشخصِ ما عليه مِن دَيْنِ؟

الجَوَابُ: لو ماتَ ميِّتُ وله عليك دَينٌ فأعطِ الدينَ الَّذي عليك وَرَثَتَهُ، وإذا كنتَ لا تَعرِفُ الورثةَ فضَعْهُ في المَسْجِدِ أو تصدَّقْ به على فقيرٍ.

(٢١٨٣) السُّؤالُ: هل لِصاحِبِ الدَّينِ أن يَشتَكيَ المَدينَ للجِهاتِ المختَصةِ إذا لم يَقضِ دَينَهُ بعدَ انتِهاءِ مُهلةٍ كانت بَينَهُما؟ مَع العِلمِ بأنَّهُ مُوظَّفٌ وراتِبُه حَوالي ستةِ الافِ رِيالِ، والدَّينُ أَربَعون أَلفًا، وقَد صَبَرنا عَليه أَربَعَ سَنَواتٍ، وهل إذا ذَهَبتُ إلى المحكمةِ ستَقِفُ إلى صَفِّي؟

الجَوابُ: إذا كان فَقيرًا فإنَّهُ لا يَجوزُ؛ لِقولِه تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَ

صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مَطلٌ الغَنِيِّ ظُلمٌ» (١)، وهذا يَرجِعُ إلى حالِ الرَّجُلِ، هل هو ذو عائِلةٍ كَثيرةٍ؟ وهل راتِبُهُ يَكفي أو لَا يَكفي؟

أمَّا عن المحكَمةِ فنَحنُ نَثِقُ بها ولا نتكَلَم عنها الآن، فالكَلامُ إليك أنت، إن كُنتَ تَعلَم أنه فَقيرٌ حَرُمَ عليك أن تُطالِبَه.

(٢١٨٤) السُّؤالُ: ما حكمُ الماطلَةِ في حُقوقِ النَّاسِ؟

الجَوابُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» (٢)، فَلا يَحِلُّ للإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّ أَخيهِ أَو يَمَاطِلَ بِهِ، وقد قَالَ النَّهِيُّ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم: «قَالَ الله تعالى: ثَلاَثَةُ أَخيهِ أَو يَمَاطِلَ بِهِ، وقد قَالَ الله تعالى: ثَلاَثَةُ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرَّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَم يُعْطِهِ أَجْرَهُ (٢).

س إباب الضمان

(٢١٨٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها أرملةٌ وعندها أطفالٌ، وتتصدَّقُ من أموالِ هؤلاءِ الأطفالِ؛ إمَّا في بناءِ المساجدِ، أو في دُورِ تحفيظِ القُرآنِ، أو غيرِ ذلكَ، فهل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوَابُ: لا يحِلُّ لها ذلك؛ لأنَّ أموالَ الأطفالِ محترَمةٌ، لا يُخرَجُ منها إلَّا الزَّكاةُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَهُ عَنْهُ.

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (۲۲۸۷)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَهُ عَنْهُ.
 (٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، إثم من باع حرَّا، رقم (٢٢٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضَيَاللَهُ عَنْهُ.

أوِ النَّفَقَةُ على الأولادِ أنفسِهم، وما أنفقتْه من قبلُ فعليها ضهانُه، فتَرُدُّه في مالِ هؤلاءِ الأطفالِ؛ لأنَّها تصرَّفتْ تصرُّفًا محرَّمًا عليها، فالواجبُ أنْ تحصيَ كلَّ ما أَخَذَتْ من أموالِ هؤلاءِ الأطفالِ وأنفقتْه في سبيلِ الخيرِ وتردَّه في أموالِ هؤلاء الأطفالِ، فإنْ قُدِّرَ أنَّهَا ليسَ عندها شيءٌ؛ فلْتُقَيِّدُ هذا في ذِمَّتِها، ويكونُ دَينًا عليها، فإذا كبِر الأطفالُ ورشَدوا فلْتُخْبرُهم بذلك، فإذا عَفَوْا عنها سقط عنها الضَّمانُ.

(٢١٨٦) السُّؤَالُ: أخذتُ مَبلغًا منَ العملِ إلى بيتي، وهذا المبلغُ عُهدتي وأنا المسؤولُ عنه؛ وذلك خوفًا عليه من السَّرِقَةِ، وعندما وصلتُ البيتَ سُرِقَ المبلغُ مِنِّي، فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوَابُ: نعم، عليك الضَّمانُ؛ لأنَّه لم يُؤذَنْ لك أن تحملَه إلى البيتِ، وإذا لم يُؤذَنْ لك من قِبل المسؤولينَ أن تَخرجَ بالهالِ، فأنتَ مُتَعَدِّ.

أما إذا كان عندكَ إذنٌ أن تحمِلَه إلى البيتِ، وحملتَه إلى البيتِ، ووضعتَه في حِرْزِ فلا شيءَ عليك.

(١٨٧) السُّؤالُ: لِي صديقٌ تاجرٌ يريدُ أَنْ يستقرضَ مبلغًا مِن الهالِ مِن شركةِ (...)، فطلبوا منه ضهانًا، والضهانُ هذا عن طريقِ شركةٍ أخرى، والشركةُ هذه طلَبَتْ منه أَنْ يرسِلَ أوراقَ المؤسسةِ هذه على أساسِ أن تعملَ له دراسةً شاملةً، وتصدِرُ له ضهانًا بالمبلغ الَّذي يريدُ أَنْ يقترضَه، وهذا المبلغُ ليس فيه أيُّ فوائدَ، فطلبوا منه أتعابًا مئةً وسبعينَ ألفَ ريالٍ؛ لأنَّ الشَّركةَ هذه تعملُ ضهاناتٍ وتعملُ دراساتٍ؛ فهل هذا المبلغُ الَّذي تأخُذُه الشَّركةُ فيه شيءٌ؟

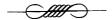
الجَوابُ: نعم، فيه شيءٌ، مئة وسبعون ألفَ ريالٍ، ليس هيِّنًا؛ فلا يجوزُ؛ لأنَّ الضهانَ إحسانٌ، إذا كان الضَّامنُ يضمنُ بدونِ شيءٍ فلا بأسَ، وإلَّا فلا يجوزُ.

(٢١٨٨) السُّؤالُ: أحدُ أصدِقائي وَضَعَ عِندي بَعضَ الكُتبِ والمصاحِفِ، وأشياءَ أُخرى على أنَّها أمانةٌ مُنذُ خَمسِ سَنواتٍ وانقَطَعَت أخبارُهُ، ولا أدري ماذا أَفعَلُ بهذه الكُتبِ، هل أستَعمِلُها أو أَبيعُها وأتصَدَّق بقيمَتِها؛ لأنِّي لَا أجِدُ لها مكانًا مُناسِبًا في مَنزِلي؟

الجَوابُ: إذا كنتَ قَد أيستَ منه ولم تَعلَم له وارِثًا وتَعَذَّر الوُصولُ إليه أو إلى ورَثَتِه؛ فلا بَأْسَ أن تَبيعَها وتَتَصَدَّقَ بثَمَنِها على أنَّها مَضمونةٌ عليك إذا قَدِمَ صاحِبُها، فإذا قَدِمَ قُلتَ له: القَضيةُ كذا وكذا، وأنا حين أيستُ منك تَصَدَّقتُ بها، فإنْ شِئتَ أَجزتَ الصدقة ومَضَت، وثَوابُها لك، وإن شِئتَ ضَمِنتُها لك والثَّوابُ لي. وفي مِثلِ هذه الحالِ يَنبَغي أن يتَّصِلَ بالقاضِي الحاكِم الشَّرعِيِّ فيَا خُذَ رَأَيه فيه.

(٢١٨٩) السُّؤالُ: عندنا أجهزةُ كُمبيوتَر وبَرامِجُ، وبعض الشَّركاتِ تَقولُ: يوجَدُ لدينا صِيانةٌ للبَرامِجِ التي نَبيعُها لَكُم، فإذا اشتَركتَ معنا لمدةِ سنةٍ كاملةٍ نُؤمِّن لكَ جَميعَ احتياجاتِك، فإذا حَدَثَ خَللٌ عندك أصلَحناهُ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: إذا كانت قيمةُ عَقدِ الصيانةِ ألفًا وخَمسَ مئةِ ريالٍ مثلًا، ولم يَحدُث عندك خَللٌ بثلاثةِ آلافِ رِيالٍ مثلًا عندك خَللٌ بثلاثةِ آلافِ رِيالٍ مثلًا أصلحوهُ دون تَقاضي زيادةٍ، فهذا حَرامٌ؛ لأنَّك بهذا إمَّا غانِمٌ، وإمَّا غارِمٌ.



(۲۱۹۰) السُّؤالُ: عِندنا (دِش) جهاز استقبالٍ للقَنواتِ الفَضائيةِ، ولا يُشاهِدُهُ سِوى أبي وأمي، ويُريدُ أخي أنْ يُعَطِّله دون عِلمِهما، فهل عَلينا شَيءٌ؟

الجَوابُ: هذا يَرجِعُ إلى ما يُشاهِدُه الوالِدُ والوالِدةُ، فإذا كانا يُشاهِدانِ ما لَا يُرخِي الله، فليَنصَحها أوَّلًا؛ لأنَّ مِن بِرِّ الوالدَيْنِ أنْ يَمنعَهُما مِن فِعْل المعاصِي، فإنْ لم يَستَجيبا وكان الوالِدُ هو الذي اشتَراهُ فأخشى أن يَقعَ بينَهُ وبين أبيهِ فِتنةٌ إذا هُو أتلَفَه.

(٢١٩١) السُّؤالُ: في ساعةِ غَضبِ ضَرَبتُ حِمارًا فهاتَ، فهل عليَّ شَيءٌ؟

الجَوابُ: لا شَكَّ أنَّ الحَيَوانَ لَهُ رُوحِ وإحساسٌ، يتألَّم ممَّا يُؤْلمه، ويَشُقُّ عليْهِ ما يَزِيد على طاقتِه، فلا يجوزُ للمُسلم أنْ يُحمِّل الحيوانَ ما لا يُطِيق، سواءً كان ذلكَ مِن محمولٍ على ظَهْره، أو كان ذلكَ مِن طريقٍ يَقْطعُها ولا يَستطِيعُها، أو غيرِ ذلكَ مَّا يَشُقُّ عليْهِ.

وأمَّا بالنِّسبةِ لضَرْبه فإنَّه جائزٌ عندَ الحاجَةِ، بشرطِ ألَّا يكون مُبرحًا، فقَدَ ثَبَت عنِ رسول الله ﷺ مِن حديثِ جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ في قصَّة جَمَلِه أَنَّ الرسولَ ﷺ لَجَقَهُ، وفيه أَنَّه دعًا له وضَربَه (١).

فالأصْلُ في ضَرْبِ الحيوانِ -إذا كان لحاجةٍ، ولم يكُن مُبرحا- الجوازُ، ودليلُه مِنَ السُّنة حديثِ جابرٍ رَضَايِّلَكُ عَنْهُ.

أمَّا إذا كانَ لغيرِ حاجةٍ، أو كانَ ضربًا مُبرحًا، أو كانَ ضربًا لكَيْ يَصِل بالحيوانِ لأمرِ شاقً عليْهِ، فإنَّ ذلكَ لا يجُوزُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة، رقم (٢٧١٨)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، رقم (٧١٥/ ١٠٩).

س | باب الوكالة

(٢١٩٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للأبِ أنْ يُوكِّلَ الأخَ الأصغَرَ على أملاكِه وعلى إخوانِه، وإنْ كان هناك مِن بين الإخوانِ مَن هو أكبرُ مِن هذا الأخ؟

الجَوابُ: نعم يجوزُ، لكنْ أولادُه البَالغونَ ليس لأحدٍ عليهم وصيَّةٌ، فالوصيَّةُ تكونُ على الأملاكِ وعلى القُصَّرِ.

(٢١٩٣) السُّؤال: سائلةٌ تقولُ: إذا كانت السِّلعةُ تُباعُ بمئةِ ريالٍ، وأعطَتْني امرأةٌ المئةَ لأشتَرِيَها لها، ولكنِّي اشترَيْتُها بسِتِّينَ؛ فهل أرُدُّ لها الأربعينَ الباقيةَ؟

الجَوابُ: نعم، يجِبُ عليها أَنْ تَرُدَّ الأربعينَ الباقيةَ، وإذا سمَحَتِ الَّتِي وكَّلَتْها أَنْ تأخُذَها فلا بأْسَ، فمثلًا إنسانٌ قال لشَخصٍ: هذه مئةُ ريالٍ اشتَر لي بها ثوبًا صِفَتُه كذا وكذا. فاشترى الثَّوبَ بسِتِّينَ ريالًا؛ فيجِبَ عليه أَنْ يرُدَّ الأربعينَ إلى صاحبِه، أمَّا لو قال: اشتَر لي ثوبًا بها شئتَ والزَّائدُ لك؛ فهذا لا بأْسَ به، كها لو قال: بعْ هذا الثَّوبَ بمئةٍ وما زاد فلكَ؛ فإنَّه لا بأْسَ به، أمَّا لو قال: ما زاد فلكَ وما نقصَ فهو عليكَ، فهذا لا يجوزُ.

(٢١٩٤) السُّؤَالُ: تقولُ السَّائلةُ: يطلبُ منها الأقرباءُ والجيرانُ أن تشتريَ لهم حوائجَ منَ السُّوقِ، فهل تأثَمُ إذا أخذتِ الزَّائِدَ؟ فهل تأخذُ شيئًا نظيرَ الأتعابِ والذَّهاب بسيَّارةٍ ونحوِ ذلك؟

الجَوَابُ: إذا وُكِّلَ إنسانٌ في شراءِ حاجةٍ من السُّوقِ، وأُعطِيَ مِئةَ ريالٍ، ثمَّ اشتراها بثمانينَ، وجبَ عليه أن يردَّ العشرينَ، فيجبُ على هذه المرأةِ الَّتي تُعطَى لتشتريَ حوائجَ منَ السُّوقِ أن تردَّ الباقيَ إلى أهلِه.

وفي بعض الأحيان لم يعطوها نقودًا وإنها هي التي تسدد من مالها، وكل ذلك واحد لا يجوز لها أن تأخذ أكثر مما أعطت.

وإذا شاءتْ تأخذَ شيئًا نظيرَ الأتعابِ والذَّهابِ بسيَّارةٍ ونحوِ ذلك فإنَّها تقولُ لهم مثلًا: أنا أشتري لكم لكن أحاسبُكم على أتعابي وأتعاب السيارةِ. مثلًا البنزين، أو تقولُ مثلًا: أُضيف عليكم مثلًا عشرةً في المِئةِ، أو خمسةً في المِئةِ. ولا يَجُوزُ أن تأخذَ بدون عِلمِهم.

(٢١٩٥) السُّؤالُ: كانَ لأمِّ زَوْجي بيتانِ، وكانَتْ مُؤْجِرة هذيْنِ البيتيْنِ، وكانتْ تُعطِي وكالةً لولَدِها هَذا، فكانَ يأخُذُ الإيجارَ ويُوصِله إلَيْهَا، وكانَتْ أمُّ زَوْجي تُعطِي مَن يأتِيها مِن الإخوانِ والأخوات مِن هَذا الإيجارِ، وبعدَما تُوُفِّيت الأمُّ طالبَ الورَثةُ بهَا بَقِي عِندَ الوَلَدِ مِن الإيجارِ.

الجَوابُ: هَذا أمرُهُ إِلَى المَحْكَمة، كُلُّ سُؤالٍ فِيه خُصُومةٌ ليسَ لنَا الحَقُّ أَنْ نَتكلَم فِيه، بلْ أَمْرُهُ إلى المَحاكِم.

(٢١٩٦) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن أُعطِيَ مالًا لامرأةٍ لتَشتريَ عنِّي كفارةَ إِطعامٍ؟ الجَوابُ: إذا كانت المرأةُ ثقةً عارفةً كيفَ تُوزِّع فلا بَأْسَ، وإلَّا فلَا.

(٢١٩٧) السُّوَّالُ: إذا أعطَتِ امرأةٌ لِأُخرى أموالًا لِتشتَرِيَ لها بضاعةً، وخفَّضَ لها التَّاجِرُ مِن سعرِها، فهل لها أنْ تأخُذَ هذا الفارِقَ بين السِّعرينِ؟

الجَوابُ: لا، ليس لها شيءٌ، فلو أعطَتْها المرأةُ مئةَ ريالٍ، وقالت: اشتَرِي لي السِّلعةَ الفُلانيَّةَ. ثمَّ خفَّضَ لها صاحِبُ المحلِّ وباعها عليها بثمانينَ، فإنَّه يجِبُ عليها أنْ تردَّ على المرأةِ عشرينَ ريالًا.

(٢١٩٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ زوجَها مريضٌ وراقدٌ في المستشفى، وإنه إذا وَعَى وتحسَّنت حالُه يُصلِّي، ولكنَّه يصلِّي بعضَ المرَّاتِ على غيرِ طهارةٍ، تقول: وقد طلَب منها الصَّلاةَ نِيابةً عنه، فهل يَجوزُ ذلك؟ علما بأنها قد وعدته بأن تصليَ عنه.

الجَوَابُ: هذا لا يجوزُ، حتى ولو وعدته، فالصَّلاةُ ليس فيها توكيلٌ، وصيامُ الفريضةِ ليس فيه توكيل، وحج الفريضة ليس فيه توكيل إلَّا للعاجز، والصِّيام ليس فيه توكيل، ولكن هذا الزَّوْج إذا صحا يصلي ويكونون عنده يأمرونه بالطهارة، واستقبال القبلة، ويلقنونه الصَّلاة، وإذا لم يصحُ فليس عليه صلاةٌ إطلاقًا.

(٢١٩٩) السُّؤالُ: رجُلٌ كبيرٌ في السِّنِّ ولا يستطيعُ السَّفرَ، ولا يُوجَدُ مَن يخدُمُه؛ فهل يجوزُ أَنْ يوكِّلَ مَن ينوبُ عنه في اختيارِ الزَّوجةِ والعقْدِ عليها، علمًا بأنَّ الَّذي ينوبُ عنه في بلدٍ آخرَ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ أَنْ يقولَ: وكَّلْتُك أَنْ تعقِدَ لِي الزَّواجَ على المرأةِ الفُلانيَّةِ. أَمَّا أَنْ يُوكِّلُه دونَ تعيينٍ فهذا أتوقَّفُ فيه؛ وذلك لأنَّ الرَّغباتِ تختلِفُ، حتَّى وإنْ قال له: صفتُها كذا وكذا؛ لأنَّ الأوصافَ لا بُدَّ أَنْ يختلِفَ فيها النَّاسُ.



ا باب المساقاة

(٢٢٠٠) السُّؤالُ: جاءَ عن النَّبِيِّ ﷺ النهيُ عن بَيعِ فَضلِ الماءِ^(١)، فما ضابِطُ فضلِ الماءِ؟ هل هو ما زادَ عن الحاجةِ في اليَوم والليلةِ؟

الجَوابُ: المرادُ: ما كانَ في نَقعِ البِئرِ أو في الغَديرِ الذي جَمَعَهُ السَّيلُ، أما ما أخرَجهُ الإنسانُ بواسطةِ الكَهرباءِ أو غيرِها فهو مُلكُه يتصَرَّف فيه كها شاءً، فالأوَّلُ لا يَبيعُ الفَضلَ، وهو ما فَضلَ عن حاجتِه، مثل أن يَعرِف أن هذا الهاءَ لو أُخِذَ منه شيءٌ لنقصَ على زَرعِه، فهذا له أن يَمنَع فضلَ الهاء؛ لأنَّه في حاجةٍ إليه، وأمَّا إذا كان الهاءُ أكثرَ من حاجتِه فإنَّه لا يَجوزُ أن يَمنَع فضلَ الهاءِ.

(٢٢٠١) السُّؤالُ: رجلٌ عنده بِئرٌ في أرضِه المملوكةِ، ويَسقي منه زَرعَه وبهائِمهُ كُلَّ يومٍ، ويَخشَى إذا سَمحَ للناسِ أن يَأخذوا منها أن يَنقُص الماءُ فيَضُرَّه، ولكنه لا يَتيَقَن من ذلك، ثُمَّ هو يَستَخرِجُ الماءَ بالآلات، فهل لهم أن يَضَعُوا آلاتِهم أيضًا؟

الجَوابُ: إذا كان لا يَتَيَقَّنُ؛ فليَسمَح لهم بالأَخذِ، فإذا رأى النَّقصَ منعَ، وليس لهم وَضعُ آلاتِهم؛ لأنَّ الأرضَ مُلكُه وليس لهم وضعُ شيءٍ في مُلكِه إلا بإذنِه، فإن أذِنَ جازَ.



و إباب الإجارة

(٢٢٠٢) السُّؤالُ: ما رأيُ الدِّينِ في الكفيلِ الَّذي يُؤخِّرُ المكفولَ الَّذي عنده في الإجازَةِ سنتينِ وأكثرَ مِن سنتينِ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل، رقم (١٥٦٥)، من حديث جابر رَضَالِيَثَهَءَنهُ.

الجَوابُ: أُوَّلًا: باركَ الله فيكَ، كلمةُ: (ما رأيُ الدِّينِ؟) توجِّهها لي أنا أو غيري مِن العُلماءِ هذا ليس طيِّبًا؛ لأنَّ الواحِدَ لا يتكلَم إلَّا بها يرى، قل: (ما رأيُكَ) أحسنُ.

أمَّا بالنِّسبةِ للكفلاءِ فإنَّهم يعمَلونَ حسبَ الشَّرطِ الَّذي بينهم وبينَ العاملِ، إذا كان العاملُ يشترطُ عليهم الإجازةَ كلَّ عام فلا بدَّ أنْ يوفوا بذلك حسبَ الشَّرطِ.

أمَّا بعضُ الكُفلاءِ الذين لا يوفونَ بالشُّروطِ، فهؤلاء -والعياذُ باللهِ - فعَلوا إثمًا، وظلَموا أنفسَهم أولًا، وظلَموا إخوانهم ثانيًا، وعليهم أنْ يقوموا بها اشتُرطَ عليهم، وفي الحديثِ الصَّحيحِ أنَّ الله قال: «ثَلاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يومَ القِيامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَر، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ ثَمَنَهُ، ورَجَلُ اسْتَأْجَرَ أجِيرًا فاستوفى منه وَلَم يُعْطِهِ أَجْرَهُ (۱)، فهؤلاءِ الكُفلاءُ الَّذين يظلِمونَ عبادَ اللهِ لا شكَّ أنَهم آثمونَ، وأنَهم إنْ لم يستوْفِ منهم العاملُ حقَّه في الدُّنيا فسوفَ يستَوفيه منهم يومَ القيامةِ مِن أعمالِهم الصَّالحةِ.

وعليهم أنْ يتوبوا إلى اللهِ، وأنْ يُعْطوا هؤلاءِ الفقراءَ العَيَّالَ حُقوقَهم، فحرامٌ عليهم أنْ يفعَلوا ذلك؛ لأنَّ هذا ظلمٌ للنَّاسِ.

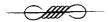
(٢٢٠٣) السُّوَّالُ: عِندي عاملٌ موظَّفٌ أَخَلَّ بشُروطٍ مِن شُروطِ العَقْدِ في عملِه، فأخَرْتُ عليه راتبَه لمدَّةِ خمسةِ أيَّامٍ؛ جزاءً له، فهل يجوز ذلك؟ وإذا خصَمْتُ مِن راتبِه فهل يجوز؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بهذا، لكنْ لا بدَّ أَنْ تُبيِّنَ له أَنْ تأخيرَكَ بسببِ تفريطِه؛ لئلَّا يقعَ في نفسِه شيءٌ، وليُصلِحَ حالَه في المستقبَلِ، ولا يجوز لك أن تخصم من راتبه إلا إذا كان هناك شرط بينكما على ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، إثم من باع حرًّا، رقم (٢٢٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضَّ إِللَّهُ عَنهُ.

(٢٢٠٤) السُّؤالُ: كنت استأجرتُ ورشةَ شَكْماناتٍ، وكنتُ كتبتُ عقدًا مع صاحبِ الورشةِ لخمسِ سنواتٍ، فادَّعى أنَّه لا يعرِفُ القراءةَ والكتابةَ، فقلتُ له: ماذا تريدُ؟ قال: أريدُ أنْ أسترجعَ الورشةَ. وقال: أنا سأترُكُ لك هذه السِّتَةَ أشهُرٍ؛ فهل يجوزُ لي أَعطِيه شيئًا؟ علمًا بأنَّ بعضَ النَّاسَ قال: عليك أنْ تعطِيه شيئًا مِن الحسابِ.

الجَوابُ: هذه -بارَكَ الله فيكَ- عندَ المحكمةِ.



(٢٢٠٥) السُّؤالُ: أعمَلُ في إحدى الدوائِرِ الحُكوميةِ، ومُديري في العَملِ يَستَخدِمُني وبَعضَ الموظَّفين لأَداءِ أعمالِه الخاصةِ بَعيدًا عن العَملِ، وأَتقاضى أَجري مِن الوَظيفةِ، فهاذا عليَّ؟

الجَوابُ: أولًا هذا المديرُ الذي يَستخدِمُ الموظَّفين لأَعهالِه الخاصةِ قد أَتى مُنكَرًا، وتَلاعَبَ بأمانَتِه، ولم يُؤدِّ الأمانة، وأمَّا بالنِّسبةِ للذين يُكلِّفُهم فلهُم أن يَقولوا: لا ولَا كَرامةَ؛ لأنَّه خائِنٌ ومُعتَدِ على حَقِّ الدولةِ، بل على حَقِّ الأمةِ كُلِها، أما الراتِبُ فيحِلُّ للعامِلِ، والذي أَرَى أن الإِخوةَ في هذه الدائِرةِ يَنبَغي لهم أن يَرفَعوا الأَمرَ إلى من فوقَ هذا المديرِ؛ لأَجلِ أن يَأخُذ نصيبَه من الأَدبِ، وحتَّى لا يَجرُو أحدٌ على مِثلِ هذا العَمل.

ثُمَّ أقولُ له: استَأجِر رَجُلًا من نفَقَتِك الخاصةِ ليَقضِيَ حاجاتِك، أمَّا أن تَستَعمِلَ مَن يَخدمون المسلِمين عُمومًا في وَظائِفِهم لحاجاتِك الخاصةِ، فهذا لا يَجوزُ.



(۲۲۰٦) السُّؤالُ: كان عندنا عامِلٌ وهَربَ مُنذُ عامٍ، وله في ذِمَّتِنا راتِبٌ ألفا رِيالٍ، ولم نتَمَكَّن من معرفةِ مَكانِه، فهاذا نَصنَعُ؟

الجَوابُ: تَصدَّقوا بها له.

(۲۲۰۷) السُّؤالُ: زَوجي يَذَهَبُ إلى الدوامِ مُتَأَخِّرًا، وأنا مُتحرِّجةٌ من الراتِبِ الذي يَتقاضاهُ؟

الجَوابُ: لا تَتَحَرَّج، فهو المسؤولُ عن نَفسِه، وهي ليسَ عليها شيءٌ إطلاقًا.

وإذا صَدَقَت فيها قالَت؛ فإن نَصيحتي له: أن يَتَّقِيَ الله عَنَّوَجَلَّ، وأن يُؤدِّيَ ما عليه من واجِبِ الوَظيفةِ، فيَذهبُ في أولِ الدَّوامِ، ولا يَخرُجُ إلا عندَ انتِهاءِ الدَّوامِ، ولا يَتهاوَنُ في هذا؛ لأنَّ هذه مُكافأةٌ مِن بَيتِ الهالِ على عَملٍ مَعلومِ لا بُدَّ من أن يَقومَ به الموظَّفُ.

ولا يَتهاوَن كما يَفعلُ بَعضُ الناسِ: إذا جاءَ وَقتُ الحُضورِ خَرجَ من بَيبَه، وصارَت طَريقُهُ على حِسابِ العَملِ، وهذا مِنَ الغَلطِ العَظيمِ، والواجِبُ أن يَصِلَ إلى مكانِ العَملِ في بداية وَقتِ الدَّوامِ، فجينتَذٍ يَحتاطُ لنَفسِه، فإذا كان مَنزِلُه بَعيدًا عن مَقرِّ مكانِ العَملِ في بداية وَقتِ الدَّوامِ، فجينتَذٍ يَحتاطُ لنَفسِه، فإذا كان مَنزِلُه بَعيدًا عن مَقرِّ عَملِه تقدَّم في الخُروجِ، فإذا فُرضَ أنه أتى شيءٌ على خِلافِ الحُسبانِ فلا يَضُرُّه إن شاءَ الله، وأمَّا أن يتَعَمَّدَ التأخُّر حتى يَأتِي وَقتُ الحُضورِ فيَخرُجُ من بيتِه حِينتَذٍ فهذا غَلطٌ؛ لأنَّ العَمَلَ مُبتَدؤُه إذا وَصلَ الإنسانُ إلى مَقرِّ عَمَلِه.

(٢٢٠٨) السُّؤالُ: أعمَلُ في مُؤسسةٍ يَعمَلُ مَعي فيها عُمالٌ غَيرُ مُسلِمين، وكذلِك أسكُنُ في غُرفةٍ ومعي غيرُ مُسلمين، فهاذا عَليَّ؟

الجَوابُ: إذا أمكَنَ أن يُجعَلَ المسلمونُ عِندَ النَّومِ في مَكانٍ خاصِّ بهم، وغيرُ المسلمين في مَكانٍ آخَرَ، فهذا هو المَطلوبُ، وأمَّا إذا لم يوجَد إلَّا هذا المكانُ فلا أعلَم في هذا حَرجًا.

(٢٢٠٩) السُّؤالُ: ما حُكْمُ تأجير بيُوتِ مكَّةَ؟

الجَوابُ: هذا محَلُّ خِلافٍ بين العُلماءِ، لكنْ إذا حكَمَ القاضي بشَيءٍ، فحكمُ القاضي يرفَعُ الخلافَ.

ا باب العارية

(۲۲۱۰) السُّؤالُ: مُدرسةُ استَعارَت كِتابًا من المدرسةِ وكتابًا آخَرَ من زَميلَتِها، ثُمَّ انتَقَلَت إلى مَدرسةٍ أُخرى، وأَرسَلَت كتابَ المَدرسةِ إلى إحدى الجَمعِياتِ، وكِتابَ زَميلَتِها سُرِقَ منها، فما عَليها؟

الجَوابُ: عَليها ضَمانُ الكِتابِ المسروقِ لصاحِبَتِه، إلا أن تَعفُو صاحِبتُه، وإذا كانت لا تَعرِفُها ولا تَعرِفُ مَحَلَّها فِإنها تتصَدَّقُ بقيمَتِه لها، أو تَشتَري كتابًا مِثلَ الذي سُرِقَ وتَضعُه في المسجِدِ.

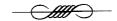
أما الكتابُ الآخَرُ فما الذي دَعاها أن تُعطِيَه لِحَمعيةٍ خَيريةٍ، فكان الواجِبُ عليها أن توصِلهُ إلى المَدرسةِ؛ لأنَّ المَدرسةَ مَعروفةٌ.



ا باب الوديعة

(٢٢١١) السُّؤالُ: عندِي مَبلغٌ مِنَ الهالِ خاصٌّ بمَجموعةٍ مِنَ الشبابِ، فهَل يُجُوز أَنْ آخُذَ جُزءًا مِنَ الهالِ لقَضاءِ حاجتِي، على أَنْ أُرْجِعَه مَرَّةً أُخرَى؟

الجَوابُ: لا يَجُوز، فلا بُدَّ أَنْ يَأْذَن لَكَ الشَّبابُ.



(٢٢١٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ أودَعَ إخوائها عندها مالًا، وقد قامت بالصَّدقةِ مِن هذا اللهاكِ على أنَّ ترُدَّه مرَّةً أُخرى، هل يجوزُ لها هذا؟

الجَوابُ: لا يجوزُ لها هذا؛ لأنّها مُؤْ عَنَةٌ عليه، وهي إذا تصدَّقَت منه فقد تصدَّقَت بغيرِ مالِها، وبغيرِ إذْنٍ مِن مالكِه، وعرَّضَت نفْسَها لإشغالِ ذِمَّتِها بالدَّينِ، ولا تدري هل تتمكَّنُ مِن قضائِه أو لا، والصَّدقةُ - والحمدُ للهِ - إذا فاتت هذه المرَّةَ تأتي في مرَّةٍ أُخرى، وتُبْقِي الأمانةَ على حالِها لا تأخُذُ منها شيئًا، لكنْ إذا كانت تخشى أنْ يقعَ عليها مثلُ هذه الحالِ، فلْتَقُلْ لإخوانِها: يا إخواني، أحيانًا أحتاجُ مِن الدَّراهم، أو تغرِضُ لي الصَّدقةُ، وأخشى فواتَها، فهل تأذنونَ لي أنْ أستقرض منها؟ فإذا أذنوا لها فلا بأسَ، وأمَّا بدونِ استئذانٍ فلا يجوزُ.

(٢٢١٣) السُّؤالُ: أُودَع إخواني عِندي أَموالَهم، وأُتيحَت لي الفُرصةُ للصدقةِ على مُسلِمين، فأَخَذتُ من أَموالِهم وتَصَدَّقتُ على أن أَرُدَّه من راتِبي، فما حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ لها هذا؛ لأنَّها مُؤتَمَنة عليه، وهي إذا تَصَدَّقَت منه فقد تَصَدَّقَت منه فقد تَصَدَّقَت من غيرِ مالِها، وبغيرِ إِذنٍ من مالِكِه، وعَرَّضَت نفسَها لإِشغالِ ذِمَّتِها بالدَّينِ، ولا تَدري هل تتَمكَّن مِن قضائِه أم لا، والصدقةُ -والحَمدُ لله- إذا فاتَت هذه المرةَ تَأْتي في مرةٍ أُخرى، وتُبقي الأمانةَ على حالِها لا تَأْخُذ منها شيئًا.

وإن كانت تخشى أن تَقَعَ عليها مثلُ هذه الحالِ؛ فلتَقُل لإِخوانِها: يا إِخوانِي، أَحيانًا أَحتاجُ مِنَ الدَّراهِم، أو تَعرِضُ ليَ الصدقةُ فأخشى فَواتَها، فهل تَأذنون لي أن أَستَقرِضَ منها، فإذا أَذِنوا لها فلا بَأْسَ، وأمَّا بِدونِ استئذانٍ فلا يَجوزُ.



وإباب اللقطة

(٢٢١٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ ضالَّةِ الغَنَمِ؟

الجَوَابُ: ضالَّةُ الغَنمِ إِنْ كنتَ تعرِفُ صاحبَها فالواجبُ عليك إيصالُها إليه، أو إبلاغُه بأنَّها عِندَك، وإِنْ كنتَ لا تعرِفُ صاحبَها فالواجبُ عليك أَنْ تُعرِّفَها سَنةً كاملةً، فإنْ جاء صاحبُها وإلَّا فهي لك.

فإذا خِفْتَ أَنْ تُنفِقَ عليها كثيرًا في هذه المُدَّةِ فاعرِفْ أوصافَها، ثُمَّ بِعْها واحتفِظْ بثمنِها، وواصِلْ تعريفَها، فإنْ جاء صاحبُها فأعطِه الثَّمنَ، وإنْ لم يأتِ فهو لك.

(٢٢١٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ وَجَدَتْ قِلادةً وقامَتْ بإصْلاحِها، هَلْ يجوزُ أَنْ تستخْدِمَ مثلَ هذه القلادَةِ؟

الجَوابُ: الواجبُ على مَنْ وَجَد القِلادةَ -والظاهِرُ مِنَ السُّؤالِ أَنَّهَا قِلادَةُ ذَهَبٍ وأَنَّهَا ثَمينةٌ - فالواجبُ على مَنْ وَجَد شيئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعَرِّفَهُ، أي: يطلُبَ مَنْ يُعرِّفَه، فيسأَلُ عَنْهُ في الصُّحُفِ، وعِنْدَ أبوابِ المساجِدِ، وفي الأَسْواقِ، حتَّى إذا أتمَّ سنةً ولم يَأْتِ أحدٌ فَهُوَ لهُ، ولا يجوزُ له أَنْ يتصرَّفَ فيه قَبْلَ أَنْ تَتِمَّ السَّنَةُ؛ لأَنَّه مُلْكُ غَيْره.

وهذه المرأةُ فِيها يَبدُو مِن سؤالِها أنَّ التَّعريفَ قَدْ مضى وقتُه، فلَيْسَ عَلَيْها الآن إلَّا أَنْ تَبيعَ هذه القِلادَةَ الَّتي وجَدَتْها وتتصدَّق بثمَنِها على الفُقراءِ.



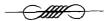
(٢٢١٦) السُّؤَالُ: بالنِّسبة لضالَّة الغنَم قلنا: إنها تُعرَّف سَنة. وحديث الرسول عَلَيْهِ: «هِي لَك أو لأخِيكَ أو للذِّئب»(١)؟

الجَوابُ: الحديثُ هنا لَم يبيِّن الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ التعريفَ، بلْ قالَ: «هي لكَ»، يعني: إنْ لم تجِدْ صاحبَها، «أو لأخيكَ» إنْ وجدْتَه، «أو للذِّنْبِ» إنْ لم يجدْها ولم تأخذُها أنت؛ أكلَتْها الذِّئابُ؛ لأنَّ الشاةَ لا تحمي نفسَها.

يبقى مسألةُ التَّعريفِ، فيقالُ: لا فرْقَ بيْنَ الشاةِ وبَيْنَ الدَّراهِمِ الَّتِي قال فيها الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سنةً» (٢)، ولكنَّ الشَّاةَ تَختلفُ عنِ الدَّراهِمِ؛ لأنَّه إذا رأى مَنْ وجَدَها مِنَ المصلَحِةِ أَنْ يبيعَها لِئلَّا تأكلَها النَّفقةُ ويحتفظَ بثمنِها لصاحبِها إن وُجِدَ، فإنَّه يبيعُها بعد أَنْ يَعْرِفَ أوصافَها ويكتُبَ أوصافَها في ورقَةٍ ووقْتَ وجودِها ومكانَ وجودِها حتَّى إذا جاء صاحبُها ووصفَها أعطاه قيمتَها.

(٢٢١٧) السُّؤَالُ: إذا وجدَ الإنسانُ مبلغًا مِنَ الهالِ في طريقِ النَّاسِ، هَلْ يأخذُهُ ويتصدَّقُ بهِ أَمْ أَنَّه يترُكُهُ في مكانِه؟

الجَوَابُ: يَأْخُذُه ويبحثُ عَنْ صاحبِهِ لمدَّةِ سنةٍ، فإنْ جاءَ صاحبُه وإلَّا فهُوَ لمَنْ وَجَدَهُ، إلَّا الشَّيءَ اليسيرَ، مِثْلُ خُسَةِ رِيالاتٍ أَوْ سِتٍّ فيأخذُها ويتصدَّقُ بها إنْ شاءَ، وإنْ شاءَ تملَّكها.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب مَا يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، رقم (٦١١٢)، ومسلم: كتاب اللقطة، رقم (١٧٢٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره، رقم (٩١)، ومسلم: كتاب اللقطة، رقم (١٧٢٢)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضَوَالِلَهُ عَنَهُ.

(٢٢١٨) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها وَجدتْ في دو لابِها عشرينَ ريالًا. تقول: هل أتصدَّقُ بها، معَ أنَّها ليستْ لي؟

الجَوَابُ: إِنْ شَاءَتْ تَصدَّقَتْ بَهَا، وإِنْ شَاءَتْ أَدِحلَتْهَا فِي مُلكِها؛ لأَنَّ هناك احتمالًا أَنَّ واحدًا مِنَ النَّاسِ أَرادَ أَن يُحسِنَ إليها فوضَع هذه الدَّراهمَ في دُولابِها، وربَّها تكونُ هي الَّتي وَضَعَتْها ولكِن نَسِيَتْ، فهي الآنَ بالخيارِ؛ إِنْ شَاءَتْ أَدَخَلَتْها في مُلكِها، وإِنْ شَاءَتْ تَصدَّقَتْ بَهَا فهو خيرٌ؛ لأنَّهَا تَنالُ الأَجرَ وتسلَم مِنَ الشَّكِ. الشَّكِ.

(٢٢١٩) السُّؤَالُ: شابُّ وجَدَ مبلغًا مِنَ المالِ عندما كان صغيرًا قبلَ أنْ يبلُغَ، فأنفَقَ هذا المبلغ على بعضِ العُمَّالِ، وعِندما كَبِرَ قام بتوزيع نَظيرِ هذا المبلغ، ثُمَّ سمِع فتوى بوجوبِ ردِّ المبلغ إلى صاحبِه؛ لأنَّه يعرِفُ صاحبَ المبلغ الآنَ، فهاذا عليه؟

الجَوَابُ: يجب عليه أَنْ يردَّه إلى صاحبِه بأيِّ وسيلةٍ، ومِنَ الممكِنِ أَنْ يردَّه إليه مع صديقٍ له، وإذا لم يُمكِن فإنَّه يُوصِلهُ إليه بالبريدِ الممتازِ؛ ليتيقَّنَ أَنَّه وصَلَ إلى صاحبِه؛ لأنَّ الهالَ إذا كان صاحبُه معلومًا فلا بُدَّ أَنْ يصِلَ إليه بأيِّ طريقٍ، أمَّا إذا لم يكنْ معلومًا فإنَّه يَتَصَدَّقُ به عنه.

(٢٢٢٠) السُّؤالُ: إذا وَجَدتُ لُقَطةً داخِلَ أحدِ المحلاتِ فهَل هي لصاحِبِ المحلّ أم لمن وَجَدَها، وذلك بَعدَ تَعريفِها؟

الجَوابُ: لمَن وَجَدَها، لكِن لَا بُدَّ مِن التَّعريفِ سَنةً.



(۲۲۲۱) السُّؤالُ: منذ شَهرٍ وَجَدَت زَوجَتي في إِحدى المستَشفياتِ عِندَ طَبيبةِ الأَسنانِ -ووَسَط مَجموعةٍ مِن النِّساءِ- قُرطًا، فعَرَّفَت به في المستشفى وسَألَت عن صاحِبَته فلَم تَجِد، فأَخَذَتهُ، فها الحُكمُ فيه؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَن تُبلِغَ إدارةَ المستَشفى، وتَبحَث عن صاحِبَتِه إلى تَمَامِ السَّنةِ كاملةً، فإن وَجَدَت صاحِبَتِه أعطَتهُ لها، وإلا فلتَتَصَدَّق به على نِيةِ صاحِبَتِه الأنَّما فَرَّطَت في عدَم السُّؤالِ.

(٢٢٢٢) السُّؤالُ: وَلدي وَجدَ قِطعةً مِن الذَّهبِ في الأَرضِ، ولها سَأَلنا الجِيرانَ عَرَفنا صاحِبَها، فأَعطَيناها له، فَهَل مِن حَقِّنا أَن نَأْخُذَ نِسبةً معيَّنةً من ثَمنِ هذا الذَّهبِ بعد تَثمِينِه؟

الجَوابُ: ليسَ لك مِن ثَمنِه ولا قِرشٌ، ولكن إذا أَعطاكَ صاحِبُه مِن ثَمنِه شَيئًا فلك أن تَأخُذَه، ولا تَتَشَوَّفْ لذلِك، أو تَطلُبْ من صاحِبه شَيئًا فإن هذا لا يَجوزُ.

->>>\\





كتاب الوقف

->>>}

(٢٢٢٣) السُّؤَالُ: هناك وَقفٌ خَيريٌّ يُصْرَفُ في أعمالِ الخيرِ بعدَ تَنفيذِ الوصيةِ؛ فهل يجِبُ على ناظِرِ الوقفِ إذا أعطى أحدَ المُستحقِّينَ مِن هذا الوقفِ أنْ يقولَ له: مِن وَقْفِ فُلانٍ أو يُعطيه على نِيَّةِ صاحِبِ الوقفِ؟

الجَوابُ: يُعطيه على نِيَّةِ صاحبِ الوَقفِ.

(٢٢٢٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن يتبَرَّع النَّصرانِيُّ لبِناءِ مَسجدٍ؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ في ذلك، يَجوزُ لكنه ليسَ له أَجرٌ؛ لأنّه كافِرٌ، والكافِرُ مها عَملَ من خَيرٍ فإنّه لا أَجرَ له، وإذا كانَت مُشاركةُ هذا النّصرانيِّ تُؤدي إلى مِنةٍ على المسلمين ويتَحَدَّثُ في الأماكِن ويقولُ: أنا شارَكتُ المسلمينَ في بِناءِ المسجِد. وما أشبَه ذلك فلا يَقبَلون منه شَيئًا، أما إذا كانت المسألةُ مُجرد تَبرُّعٍ نَزيهٍ لا يَمُنُّ به هذا النّصرانيُّ فلا حَرَجَ.

(٢٢٢٥) السُّؤالُ: إذا كان في المسجِدِ كُتبٌ وأَشرِطةٌ كُتِبَ عليها: وَقفٌ لله. فهل يَجوزُ أَخذُها؟ وإذا أَخَذتُها وتَلِفَت مِنِّي فهاذا عَليَّ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أخذُها إذا كانت للمَسجِدِ؛ وذلك لأنَّها ليَّا وُضِعَت في المسجِدِ صارَت خاصةً به؛ ولذلك لا يَجوزُ الخُروجُ بها عنِ المسجِدِ.

ثُمَّ الواجِبُ عليها إذا أَخَذَتها وتَلِفَت منها أن تَستَغفِرَ الله أولًا على إِخراجِها، وثَانِيًا تَضمَنُها بأنْ تَشتَرِيَ أحسَنَ منها أو مِثلَها وتَرُدَّها للمسجِدِ.

(٢٢٢٦) السُّؤالُ: رجلٌ مُتوفى ويَرغَبُ ورثَتُه أَن يَجعَلوا له صَدقةً جارِيةً، وهناك أحدُ الأَقارِب في حاجةٍ ماسةٍ للمالِ؛ لأَنَّه يُريدُ أَن يَتَزَوَّجَ ولكنَّه لا يَقبَلُ الصَّدقةَ، فأعطَوه المالَ وقالوا له: هذا مِنَّا وليسَ مِن المتوفى. فهل هذه صَدقةٌ جارِيةٌ؟

الجَوابُ: أولًا: إذا مات الميِّتُ انتقلَ الهالُ إلى ورَثَتِه، فإذا كان في الوَرثةِ قُصَّرٌ فإنَّه لا يَجوزُ أن يُخصَمَ من نَصيبِهم شيءٌ، لا صَدقةٌ جارِيةٌ ولا غَيرُه، وأمَّا إذا كانوا كُلُّهم راشِدين، وأرادوا أن يَجعلوا نَصيبَهم من الميراثِ في صَدقةٍ جارِيةٍ للمَيِّت -والصَّدقةُ الجارِيةُ مَعناها: الدائِمةُ- فلا بَأسَ.

وأما إذا احتاجَ أحدٌ مِن أقارِبِهم فَصَرفُها إليهم أفضَلُ، وإذا كان هذا المحتاجُ من الأقارِبِ لا يَقبَلُ الصَّدقة؛ فإنه لا يجوزُ أن يُعطوهُ باسمِ المساعدةِ، فإن فَعَلوا فقد خانوهُ وكَذَبوا عَليه، وعليهِم أن يَرُدوا بَدَلها في الصدقةِ الجارِيةِ.

ا باب الهبة والعطية

(٢٢٢٧) السُّؤالُ: رجلٌ يقولُ: مات والدي، وخلَّفَ مبلغًا ماليًّا وكذلك عقارات، فتنازلت والدتُنا عن حقِّها في هذه الأموالِ عن رضًا وقناعةٍ، وبدونِ أيِّ ضُغوطٍ مِن أحدٍ؛ فهل في هذا تعطيلٌ لشرع اللهِ؟

الجَوابُ: ليس في تنازُلِ بعضِ الورثةِ عن نصيبِه في التَّركةِ تعطيلٌ لحُدودِ اللهِ عَنَّهَ َ وَلا تعَدِّ لحُدودِه، فالإنسانُ إذا مات مُورِّثُه صار الهالُ له، يفعَلُ فيه ما يشاء، فإذا

تنازَلَ عنه لأحدٍ مِن الورثةِ أو للورثةِ جميعًا فليس عليه في ذلك إثْمٌ ولا حرجٌ؛ لأنَّ المالَ مالُه.

فهذا له صورتانِ:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ يتنازَلَ عن نصيبِه مِن التَّركةِ لشخصٍ مُعيَّنٍ، فيختَصُّ بها هذا الشَّخصُ المُعيَّنُ.

والصُّورةُ الثَّانيةُ: أنْ يتنازَلَ عن نصيبِه في التَّركةِ لعامَّةِ الورثةِ، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهم مِن هذا النَّصيبِ على حسَبِ ميراثِه، بمعنى أنْ تُقَسَّمَ التَّركةُ بين الورثةِ وكأنَّ الَّذي تنازَلَ لم يُوجَدْ.

(٢٢٢٨) السُّوَّالُ: ما حُكمُ أَنْ أَهَبَ ثَوابَ الاستغفارِ للأمواتِ؟ فأنا أقولُ: أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، عددًا مِن المَرَّاتِ، ثمَّ أقولُ: اللهمَّ إِنَّ ثوابَ ذلك لفُلانٍ مِن الأمواتِ؟

الجَوابُ: مثلُ هذا خطأ مِن الإنسانِ؛ أنْ يقولَ: أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، اللهمَّ اخفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اخفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اخفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اخفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اخفِرْ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله، كان قد طلَبَ المَغفِرةَ لنفْسِه وجعَلَ ثَوابَ هذا الدُّعاءِ للمَيِّتِ، وهو خِلافُ ما يُريدُ فيها يظهَر، وعلى هذا: فالسُّنَةُ لمَن أراد أنْ يستغفِرَ لشَخصٍ أنْ يقولَ: اللهمَّ اغفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اغفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اغفِرْ لفُلانٍ، اللهمَّ اغفِرْ لفُلانٍ.

(٢٢٢٩) السُّوَّالُ: امرأةُ تقولُ: ما حُكْمُ إهداءِ ثوابِ تلاوةِ القُرآنِ لِجدَّتِها المُتَوفَّاةِ؟

الجَوابُ: في هذا خلافٌ بين العلماء؛ فمِنَ العلماءِ مَن يقولُ: إنَّ الميِّتَ لا يَنتفِعُ بقراءةِ الحيِّ حتَّى لو أَهدَى ثوابَه إليه؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وبعضُ العلماءِ يقولُ: إنَّ ذلك جائزٌ.

ولكن هناك شيءٌ خيرٌ من هذا ولا جدالَ فيه ولا اختلاف، ألا وهو الدُّعاءُ للميِّتِ؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لهُ اللهُ فأرشدَ النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم إلى الدُّعاءِ للميِّتِ دونَ إهداءِ الثَّوابِ.

والنَّبيُّ ﷺ أعلمُ الخلقِ بشريعةِ اللهِ، والنبيُّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم أنصحُ الخلقِ لعبادِ اللهِ، ولو كان إهداءُ الثَّوابِ خيرًا لَبَيْنَهُ النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم وقال: أو وَلَدٍ صَالِحٍ يُهدِي إليه ثوابَ القُرآنِ أو الصَّلاةِ أو الصِّيامِ.

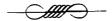
فأنصَحُ هذه السَّائلةَ وغيرَها إلى ما أرشدَ إليه نبيُّ الرَّحمةِ والهُدَى مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم؛ وذلك بالدُّعاءِ للميِّتِ دونَ إهداءِ الثَّوابِ له. ولستُ أقولُ: إنَّ إلنَّوابِ له حرامٌ، ولكنِّي أقولُ: إنَّه خلافُ الأفضلِ، وإنَّ الدُّعاءَ للميِّتِ أفضلُ من إهداءِ النَّوابِ له.

(۲۲۳۰) السُّؤالُ: رجلٌ كتَبَ كلَّ ما يملِكُ لورثتِه غيرِ الشَّرعيِّينَ وحرَمَ زوجتَه وورثتَه الشَّرعيِّينَ، وعندَ وفاتِه كان هناك مبلغٌ من الهالِ فأخَذَتْه زوجتُه؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟ مع العلم أنَّ هذا الهالَ لا يساوي شيئًا بالنِّسبةِ لحصَّتِها.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّةُعَنْهُ.

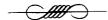
الجَوابُ: الرَّجلُ إذا كان قد وهَبَ مالَه في مرضِ موتِه فإنَّه لا يُنفَّذُ ممَّا وهَبَ إلَّا مقدارُ ثلثِ مالِه؛ فإذا قدَّرنا أنَّ شخصًا عنده ثلاثةُ آلافٍ ووهَبَها في مرضِ موتِه المَخوفِ لشخصٍ أو لأشخاصٍ فإنَّه لا يُنفَّذُ إلَّا ألفٌ فقط، وتبقى الألفانِ للورثةِ، وأمَّا المَخوفِ لشخصٍ أو لأشخاصٍ فإنَّه لا يُنفَّذُ إلَّا ألفٌ فقط، وتبقى الألفانِ للورثةِ، وأمَّا إذا كان ذلك في صحَّتِه ووهبَ مالَه لأحدٍ، فإنَّه هبةٌ تُنفَّذُ كلُّها، وليس للمرأةِ ولا لغيرِها مِن الورثةِ أنْ يأخُذوا مِن مالِه شيئًا إذا حدَثَ له مالٌ بعد ذلك، بل ينتظِرون حتَّى يُتوفَى، ثمَّ يقتسِمون ما عندَه مِن المهالِ.

وعجبًا لهذه المرأةِ الَّتي أخذَتْ من مالِ زوجِها! كيفَ تأخُذُ ما ليس لها؟! أليس مِن الممكنِ أَنْ تموتَ هي قبلَ الزَّوجِ؟! ربَّها يكونُ الزَّوجُ الآن في مرضٍ شديدٍ ونحوفٍ، ثمَّ يأتيها هي الموتُ بغتةً؛ سكتةٌ قلبيَّةٌ أو حادثٌ أو ما أشبه ذلك؛ فلا يحِلُّ لها أنْ تأخُذ من مالِه شيئًا، فإنَّه إنْ ماتَ قبلَها ترُدُّ ما أخذَتْ للتَّركةِ ويُقسَّمُ على الورثةِ على حسبِ ما فرضَ الله عَنَّهَ عَلَى.



(٢٢٣١) السُّؤالُ: هل يجوزُ الهبةُ لأحدٍ مِن الورثةِ والرَّجلُ في صحَّتِه؟

الجَوابُ: إذا كانوا أولادَه فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يَهَبَ لأحدٍ دونَ أحدٍ، فلو كان عندَه ثلاثَةُ أولادٍ فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يعطِيَ واحِدًا من الثَّلاثةِ ويدعَ الآخرين، وإذا كانوا غيرَ أولادِه فلا بأسَ أَنْ يفضِّلَ بعضهم على بعضٍ، لكنْ إنْ خافَ قطيعةَ الرَّحمِ بذلك، وأنَّ بعضهم يكونُ في نفسِه شيءٌ، فإنَّه لا يفضِّلُ بعضَهم على بعضٍ، وإن فضَّلَ بعضهم على بعضٍ فليكُنْ سرَّا، أمَّا الأولادُ فيجبُ أنْ يعدِلَ بينهم على كلِّ حالٍ.



(٢٢٣٢) السُّؤَالُ: رجُلُ تنازَلَ عن عِمارتِه إلى زَوْجَتِه أُمِّ عِيالِه، وبعدَ وفاتِه اتَّضَحَ أَنَّه متزوِّجٌ مِنِ امْرأةٍ أُخرى، وله منها بنت، وهذه المرأةُ الثَّانيةُ كانَتْ قد طلَّقَتْ نفسَها منه للضَّرَرِ قبلَ وفاتِه بسَنةٍ، فهَلِ العِمارةُ للمرأةِ الأُولى وحدَها أم تُشارِكُها فيها بنتُ الرَّجُلِ مِنَ الزَّوجةِ الثَّانيةِ؟

الجَوَابُ: هذه يُرْجَعُ فيها إلى المحكمةِ؛ لتَنْظُرَ حَيْثِيَّةَ الهِبةِ، وهل هي في مرضِ الموتِ أم قبلَ ذلك.

(٢٢٣٣) السُّؤالُ: رجل ملَكَ سيَّارةً سواءٌ عن طريقِ دينٍ أو هبةٍ؛ هلْ يجوزُ أنْ يبيعَها قبلَ أنْ يستكمِلَ إجراءاتِ نقلِ الملكيَّةِ، وما شابَهَ ذلكَ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أنْ يبيعَها حتَّى يُخرِجَها من المكانِ الَّذي اشتراها منه؛ فإذا أخرَجَها من المكانِ الَّذي اشتراها منه، فليبعْها ولا حرجَ عليه.

(٢٢٣٤) السُّؤَالُ: أخي الكبير تُوُفِّي منذُ عَشْرِ سنواتٍ، وكان الوالدُ حيًّا حينذاكَ، فكتَب الوالِدُ عقدَ بيع بنصفِ مُتَلكَاتِه لأخي المتوفَّى بدون أن يأخذَ ثمنَ هذه الممتلكاتِ من أخِي، وقال لي الوالدُ: إنَّ هذا لأجلِ أنْ يَضمَنَ حقَّ أولادِ أخي القُصَّرِ. وقد تُوفِيِّ والدي منذُ ثلاثِ سنواتٍ ونصفٍ، وأعطاني هذا العقدَ، وحتَّى الآن نحنُ لم نتصرَّف في أيِّ شيءٍ، فما قولُكم؟

الجَوَابُ: قولُنا -باركَ الله فيك- أنْ تَرجِعوا إلى المحاكمِ، ما دام الرَّجُلُ مات ولم يتصرَّف بشيءٍ، فالآن لا يَحَلُّها إلَّا المحاكِمُ.

أما إذا لم يكن اعتراض منكم على هذا فلا مانعَ من أن يأخذوا هذه الممتلكاتِ.

(٢٢٣٥) السُّؤَالُ: والدي تزوَّج بعد وفاةِ والدي، وبعدَما تُوفِيَ كان هناك مجلس لتوزيعِ التَّرِكَةِ، ومن عادةِ المجلسِ بعد أن يُخْرِجَ لها الثُّمُنَ أن يَسأَلَها: هل تسامحينَ أولادَه في مبلغ منَ هذه التَّرِكَةِ؟ فمن الممكِن أن تقولَ: أُسامِحُهم مثلًا في نصفِ المبلغ. فهل هذا المبلغ يكونُ حلالًا للأولادِ؟

الجَوَابُ: إذا كانت تنازلتْ باختيارِها وبرضاها، لا عن إكراهِ ولا عن خجلٍ فلا شيءَ فيه.

(٢٢٣٦) السُّؤالُ: طَلَبتُ من والِدي أن يُسلِّفني مَبلغًا من الهالِ لأَبنِيَ عهارةً، فوافَقَ ثُمَّ لها بَدَأْتُ في البِناءِ والأَساساتِ امتَنَعَ وقالَ لي: هذه مِثلُ الهبةِ ولك إِخوةٌ فلا يُمكِنني أن أُعطِيك. مع أنَّني طَلَبتُ منه أن يَكتُبها عليَّ كدَينٍ، مع العِلمِ أنَّها ستُكلِّف حَوالي مِليوني رِيالٍ، وسأَقضِيَها له من راتبي، فهو يَزيدُ على عَشرةِ آلافِ رِيالٍ.

الجَوابُ: يَنبَغي أَن يَسأَلَ والِدُكَ هذا السؤالَ، وليس أَنتَ، ولكن عَجبًا لك، أَن تُعمِّر عِمارةً تَزيدُ على مِليون وأنت ما عِندَك شيءٌ، وراتِبُك هذا لا يَصنَعُ شيئًا، وأنا أنصَحُك أَن لا تَتَهاوَن بالدَّين، فالدَّينُ ثَقيلٌ.

(٢٢٣٧) السُّؤالُ: هل الهبةُ بين الزوجينِ لها شُروطٌ، أو حَدُّ؟

الجَوابُ: ليسَ فيها شُروطٌ إلَّا الشروطَ المعتادةَ، وهي: أن يَكونَ الواهِبُ جائِزَ التبرُّع، بالِغًا، عاقِلًا، رَشيدًا، ولاحدَّ لها.



(٢٢٣٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ مَنحِ الطُّلابِ المتفوِّقينَ هدايا لتَفَوُّقِهم؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا؛ لأنَّ هذا من بابِ التَّعاونِ على البِرِّ والتَّقوى.

(٢٢٣٩) السُّؤَالُ: والدَّةُ لا تعدِلُ بين بناتِها، وتُفضِّلُ واحدةً على الأخرى، وكانَتْ إحدى بناتِها تعمَلُ في البيتِ، ولكنَّها تركَتْ هذا العملَ، فهل هذا يُعتبَرُ مِنَ العُقوقِ للوالدةِ؟

الجَوَابُ: الوالدةُ عليها أَنْ تعدِلَ بين بناتِها وأولادِها أيضًا، فإذا لم تفعَلْ فهي آثِمةٌ، لكنْ عدمُ عدْلِها لا يُسقِطُ حقَّها مِنَ البِرِّ والصِّلةِ؛ فيجِبُ على البناتِ المظلوماتِ أَنْ يَقُمْنَ بواجبِ البِرِّ، وإذا فَعَلْنَ ذلك فلَعَلَّ الله عَنَّقِجَلَّ أَنْ يهديَ الأُمَّ.

(٢٢٤٠) السُّؤَالُ: وضعْتُ مالًا في مَصْرِفٍ إسلاميٍّ أَرْبَعَ سنواتٍ تقريبًا، وتبرئةً للذِّمَّةِ أُريدُ أَنْ أُخرِجَ الهالَ الزَّائدَ، وهو خَمْسُ مِئةِ دولار، فهل يَحِلُّ لي أَنْ أُعطِيَه لأُختي لِتَزُورَ بيْتَ اللهِ؛ لأنَّها لم تزُرْهُ قَطُّ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أَنَ تُعْطِيهِ أُختَكِ مِن أَجْلِ أَنْ تؤدِّيَ فريضةَ الحجِّ، أَوِ العُمرةَ الواجبةَ.

(٢٢٤١) السُّوَّالُ: هُناك عائلةٌ أيتامٌ كنتُ قد كلَمتُ لهم أهلَ الخيرِ، فعيَّنوا لهم راتبًا شهريًّا، ثُمَّ أراد شخصٌ أنْ يتبرَّعَ لهذه العائلةِ بمبلغ مِنَ الهالِ، فقلتُ له: هُناك عائلةٌ أخرى مِنَ الأيتامِ في حاجةٍ إلى هذا المبلغ مِنَ الهالِ. فهل يُمكِنُ أنْ أُعطيه إيَّاها، فقال: يُمكِنُ، ولا مانعَ عِندي في ذلك. ثُمَّ أراد شخصٌ ثانٍ أنْ يتبرَّعَ بمبلغ مِنَ الهالِ للأيتام، فقلتُ له: هُناك فقراءُ مِنَ المرضى والضُّعفاءِ وأصحابِ الأعذارِ يحتاجونَ إلى للأيتام، فقلتُ له: هُناك فقراءُ مِنَ المرضى والضُّعفاءِ وأصحابِ الأعذارِ يحتاجونَ إلى

هذا المالِ. فقال: أنا أُعطيكَ هذا المالَ، ولك حرِّيةُ التَّصرُّ فِ فيه. فهل يجوز هذا؟

الجَوَابُ: إذا قال لك الَّذي أعطاك: خُذْ هذا الهالَ وأنت فيه حُرُّ في التَّصرُّفِ. فاصرِ فْه إلى مَن شئتَ، أما إذا أعطاكَ لأيتامِ مُعيَّنينَ فإنَّه لا يجوز أنْ تَصرِ فَه في غيرِهم، أما إذا قال: لأيتام، ولم يُعيِّنْ فأعطِه مَن شئتَ مِنَ الأيتام فقطْ.

(٢٢٤٢) السُّؤَالُ: شخصٌ عِندَه خمسةُ أولادٍ، ويملِكُ مجموعةً مِنَ الشُّققِ، وسكَّنَ أحدَ الأولادِ في إحدى هذه الشُّققِ، فقال له أحدُ الإخوةِ: لا يجوز لك التَّفضيلُ في ذلك. فها توجيهُكم؟

الجَوَابُ: الَّذي قال له: لا يجوز لك أنْ تُعطي بعضَ أولادِكَ شَقَّةً وتترُكَ الآخرينَ، قولُه صوابٌ، فلا يَجِلُّ للرَّجُلِ أَنْ يُفضِّلَ بعضَ أولادِه على بعضٍ، إلَّا إذا كانوا بالِغينَ عاقلينَ راشدينَ ورَضُوا بأنْ يُفضِّلَ أبوهم بعضَهم على بعضٍ، فلا بأسَ بذلك إذا كان بإذْ بِم، لأنَّ الحقَّ لهم، لكنْ مع هذا ينبغي وإنْ أذِنوا ألَّا يُفضِّلَ؛ لأنَّه يحتمل أنَّهم إذ نوا بذلك؛ حياءً مِن أبيهم، أو خوفًا مِن أخيهم، أو لسببٍ ما.

وأيضًا إذا كان الأبُ لم يَهَبُهُ الشَّقَّةَ، ولكنْ سكَّنَه فيها فقطْ، وهو في حاجةٍ إلى السُّكني، وإخْوتُه الآخَرونَ ليسوا في حاجةٍ، فهذا لا بأسَ به.

(٢٢٤٣) السُّوَّالُ: ما الدَّليلُ على أنَّ الشخصَ إذا أراد أنْ يقْسِمَ الهالَ في حياتِه يجعلُ للذَّكَرِ مثلَ حظِّ الأُنْشَيْنِ؟

الجَوابُ: الدَّليلُ: قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِي آولَكِ كُمْ اللهَ كِمْ اللهَ كَرِ مِثْلُ حَظِ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾ [النساء:١١]، ولا قسمة أعدلُ مِنْ قسمةِ اللهِ، إذا كان هذا بعدَ المهاتِ

ففي الحياةِ من بابِ أَوْلَى؛ لأنَّ الحياةَ يكونُ الأبُ موجودًا، فإذا قُدِّرَ أَنْ البنتَ احتاجَتْ أَمكنَه أَنْ يكونَ للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنْثَيَيْنِ بعدَ المهاتِ ففي الحياةِ مِنْ بابِ أَوْلَى.

(٢٢٤٤) السُّؤَالُ: نحنُ أَربعةُ إخوةٍ وأنا أصغرُهم، والفرقُ بيني وبين الثَّالثِ تسعُ سنواتٍ، ووالدي اشترى سيارتينِ لكلِّ أخ مِن إخوق مِن فترةٍ كبيرةٍ حين كان ثمنُ السَّيارةِ خسينَ ألفًا، والآن أبي يرفُضُ شِراءَ أيِّ سيارةٍ لي بسبَبِ أنَّها مُرتفعةُ السِّعرِ، وأبي والحمدُ للهِ مسبورُ الحالِ، ويقولُ: إنِّي أخطأتُ في شِراءِ سيَّاراتٍ لإخوتِك، وعمري الآنَ سبعُ وعشرونَ عامًا؛ فها حُكمُ ذلك؟

الجَوابُ: رأيي: أنَّ أباك هو الَّذي يُكلِّمني؛ حتَّى أُقنعَه بها أرَى، لكنْ هذا السُّؤالُ فيه خيرٌ، وسأتكلَم عنه لا على أنَّه جوابٌ لسُؤالِكَ.

أقول: إنّني بهذه المُناسبةِ أُوجِّهُ النَّصيحةَ إلى إخواني الآباءِ: أَنْ يتَقوا الله تعالى ويَعْدلوا بين أولادِهم، لا يُعْطوا أحدًا تَبرُّعًا دونَ الآخرِ، والعدْلُ بينَ الأولادِ أَنْ يُعْطَى الذَّكرُ مثلَ حظِّ الأنثينِ، فلا قِسمةَ أعدَلُ مِن قِسمةِ اللهِ؛ فقد قال الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي آوَلَكِ كُمُ مِنْ لَحَظِّ الْأُنشَيَيْنِ ﴾ [النساء:١١].

ولا يجِلُّ لأحدٍ أَنْ يُعْطِيَ أحدَ أولادِه سيَّارةً ولا يُعْطِيَ الآخرينَ، فإذا أراد أَنْ يُعْطِيَ الآخرينَ، فإذا أراد أَنْ يُعْطِيَ أحدًا سيارةً لحاجتِه إليها، فليَجْعَلِ السَّيارةَ باسمِه، أي: باسمِ الوالدِ، وليُعِرْها هذا الولدَ ينتفِعُ بها؛ لأنَّه في الإعارةِ يحصُلُ مقصودُه وهو الانتفاعُ بالسَّيَّارةِ، ويَنْتفي تفضيلُه على إخوانِه.

وبعضُ النَّاسِ يُخْطِئُ في هذا؛ فإذا رأى الكبيرَ مُحتاجًا إلى سيَّارةٍ، أعطاه السَّيَّارةَ

مُلكًا له، وهذا حرامٌ عليه؛ لأنَّ الولَدَ تندفعُ حاجتُه بإعارةِ السَّيَّارةِ له وإبقاءِ السَّيَّارةِ باسمِ الوالدِ، حتَّى إذا قَدَّرَ الله الموتَ على أحدِهما عادت إلى مُلكِ الوالدِ.

كذلك أيضًا بعضُ النّاسِ على العكسِ مِن هذا؛ إذا بلَغَ ولدُه الكبيرُ حَدَّ الزَّواجِ زَوَّجَه، ثمَّ يُوصِي لابنِه الصَّغيرِ أَنْ يُعْطَى مِن تَركتِه مثلَ ما زوَّجَ به الكبيرَ، وهذا حرامٌ ولا يحِلُّ؛ لأنهًا وصيَّةٌ لوارثٍ، وقد قال النّبيُّ ﷺ: "إِنَّ الله قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةٌ لوارثٍ، وابنُه الصَّغيرُ الَّذي لم يُعْطِه مَهرًا إذا بلَغَ السِّنَّ الَّذي يتزوَّجُ مثلُ فيه في العادةِ زوَّجَه مثلَ أحيه الكبيرِ، وُجوبًا إذا طلَبَ الابنُ ذلك، وإنْ لم يطلُبِ الابنُ ذلك ومات فإنَّه يسقُطُ حَقُّه، وقد يقال: إنَّه إذا مات يُعْطَى مِن التَّركةِ. لكنَّ الأرجحَ عندي أنَّه لا يُعْطَى مِن التَّركةِ؛ لأنَّه لم يطلُبِ الزَّواجَ.

(٢٢٤٥) السُّؤَالُ: زَوْجَةٌ لَدَيْها ثلاثُ بناتٍ، وزَوْجُها عِندَه مالٌ كثيرٌ، ويُريدُ أَنْ يَوَمِّنَ لها يَكتُبَ لها شيئًا مِن مالِه، ولإحدى بناتِه الثَّلاثةِ؛ لأنَّها مُعاقَةٌ، وهو يُريدُ أَنْ يُؤَمِّنَ لها مُستقبَلَها، فهل يَجوزُ له ذلك؟

الجَوَابُ: يجوزُ للرَّجُلِ أَنْ يَهَبَ لزَوْجَتِهِ ما شاءَ مِن مالِه، لا سِيَّا إذا كانتْ قد قامَتْ بواجب العِشْرةِ.

وأمَّا تخصيصُ ابنتِهِ المُعاقةِ بشيءٍ فلهُ أَنْ يَخُصَّها بها تحتاجُ إليه فقطْ، دونَ ما زادَ على الحاجةِ؛ وذلك لأنَّ الإنسانَ يجِبُ عليه أَنْ يَعْدِلَ بين أولادِه في العَطاءِ، فيُعطيَ

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٧)، وأبو داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم (٢٨٧٠)، والمترمذي: كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم (٢١٢٠)، وابن ماجه: كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم (٢١٢٠)، من حديث أبي أمامة رَضَالِتَهُ عَنْهُ.

الذَّكَرَ سهمَيْنِ، والأُنثى سهمًا، ولا يجوزُ أنْ يُخَصِّصَ أحدَهم بشيءٍ زائدٍ إلَّا ما يحتاجُ إليه في التَّفقةِ، أوِ الدَّواءِ، أوِ الزَّواجِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

(٢٢٤٦) السُّؤَالُ: هل يجب على الوالدِ أن يعطيَ الذَّكَرَ مثلَ الأُنثى في العَطِيَّةِ العَطِيَّةِ العَطِيَّةِ

والعطيَّةُ في الحياةِ كالميراثِ بعدَ المهاتِ، بمعنى أن يُعطى الرَّجلُ ضِعفَ ما تُعطى الرَّجلُ ضِعفَ ما تُعطى المرأةُ ورهمًا فليعطِ الرَّجلَ دِرهمينِ.

ولكن يجبُ أن تعلمَ أيُّها الأخُ السَّائلُ أنَّ النَّفقاتِ ليستْ من جنسِ الهدايا والتبرُّعاتِ، ففي النَّفقات يُعطَى الولدُ الذَّكرُ والأُنثى ما يَحتاجُه، فقد تحتاجُ المرأةُ إلى ملابسَ تكونُ قِيمَتُها أضعافَ أضعافِ ملابسِ الرَّجُلِ، وقد يحتاجُ الرَّجلُ إلى أشياءَ لا تَحتاجها النِّساءُ، فقد يَحتاجُ الذَّكرُ إلى تَزويجٍ؛ فإن كان فقيرًا ليسَ عنده ما يتزوَّجُ به وجَب على أبيه – الَّذي يَستطيعُ – أَنْ يُزوِّجَه، ويَدفَعَ مهرَه وتكاليفَ زواجِه، وفي هذه الحالِ لا يجبُ أن يُعطِيَ الأنثى مثل ذلك، ولا يجبُ أن يعطيَ الأولادَ الذُّكورَ الصِّغارَ مثلَ ذلك؛ لأن هذا من باب النَّفقةِ الَّتي يُقصَد بها دفعُ الحاجاتِ.

وهنا مسألةٌ نُنبَّهُ عليها، وهي أنَّ بعضَ النَّاسِ يكونُ له أولادٌ كِبارٌ بَلَغُوا حدَّ النِّكاحِ فَوَنَ النَّاسِ مَن يَجتهِد النِّكاحِ فَوَقَ جَهُم أبوهم، وله أولادٌ صغارٌ لم يبلُغوا حدَّ النِّكاحِ، فمِنَ النَّاسِ مَن يَجتهِد ويُوصِي لهم بعد موتِه بمهرٍ مقابلَ المهرِ الَّذي أَعطَى الكبارَ، وهذا حرامٌ عليه، ولا يَجِلُّ

له، والوصيَّةُ باطلةٌ ولا يجبُ تنفيذُها؛ لأنَّ النِّكاحَ كالنَّفَقَةِ، يُعطَى الإنسانُ بِحَسَبِ حاجتِه؛ فنرجو من إخواننا أن يَنتبهوا لهذا؛ لهَا فيه منَ الأهمِّيَّةِ.

(٢٢٤٧) السُّؤالُ: بعضُ العائلاتِ يُعطُونَ الميراثَ للأولادِ الذُّكورِ فقطْ، ويَحرِمُونَ البناتِ، فهل هـذا يجـوزُ شرعًا؟ وما عقـابُ مَن يفعَـلُ ذلك في الدُّنيا والآخرةِ؟

الجَوَابُ: هذا لا يجوزُ شرعًا، بلِ الواجبُ أَنْ يُعطَى الذُّكورُ والإناثُ ما أعطاهم الله عَنَّىَجَلَّ، فإذا كانوا أبناءً وبناتٍ فيُعطى للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنثينِ، وإذا كانوا أخواتٍ شقيقاتٍ أو لأبٍ، وإخوةً أشقاءَ أو لأبٍ، وتساوَوا، فإنهم يُعطَوْنَ للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنثينِ، ولا يجلُّ منعُهنَّ من الميراثِ، ومَن منعهنَّ فقد أتى إثمًا عظيمًا، وسوفَ يُحاسَبُ على ذلك يومَ القيامةِ حينَ لا يكونُ معَه دِرهمٌ ولا دِينارٌ.

وللمَحروماتِ مِن إرثِهِنَّ أَنْ يَدعُونَ على مَن حَرَمَهُنَّ؛ لأَنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال لمُعاذِ بنِ جَبَلٍ: «اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»(۱)، وهؤلاءِ مظلوماتٌ.

(٢٢٤٨) السُّوَّالُ: إذا أعطَى الأب أولادَه في حياتِه مبالِغَ منَ المالِ، فهل يجبُ أنْ يُعطيَ البناتِ مثلَهم بالتساوِي؟

الجَوَابُ: يجبُ أَنْ يَعدِلَ بين الأولادِ في العَطِيَّةِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «اتَّقُوا الله

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَحَوَلِيَّكَءَنْهَا.

وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ (() والتعديلُ أن يعطيَ الذَّكَرَ مثلَ حظِّ الأُنثينِ، فإذا أعطَى الأنثى دِرهمًا أعطى الذكرَ درهمينِ، وإذا أعطى الذكرَ أربعة دراهمَ أعطى الأنثى درهمينِ؛ لأنَّه لا قِسمة أعدلُ من قسمةِ اللهِ عَنَّقِجَلَ، وقد قال الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِيَ النساء: (١١)، هذا بالنسبة لعطيَّة التبرُّعِ.

أما بالنّسبةِ للنّفَقَاتِ فالعدلُ بينهم أن يعطيَ كلَّ واحدٍ ما يحتاج، فإذا كان عنده ابنانِ، أحدُهما صغيرٌ والثَّاني يدرسُ، واحتاج الثَّاني إلى أدواتٍ مدرسيَّةٍ، فإنّه يُعطيهِ ولا يُعطي الثَّانيَ الصَّغيرَ الَّذي لم يدرسْ، فالعدلُ في النَّفقةِ أن يعطيَ كلَّ واحدٍ ما يحتاجُ، والعدلُ في التبرُّع أن يعطيَ الذَّكرَ مثلَ حظِّ الأنثينِ.

ومن ذلك إذا كان له أبناءٌ، أحدُهم قد بلَغ سنَّ الزَّواجِ، وطلَب الزَّواجَ، فيجبُ أَنْ يزوِّجَه أبوه إذا كان قادرًا، ولا يُعطِي الإخوةَ مثلَه إلَّا مَن بلَغ منهم حدَّ الزَّواجِ وطلَب الزَّواجَ، فيُزوِّجُه كها زوَّج الأوَّل؛ لأنَّ التَّزويجَ منَ النَّفقةِ، فمَنِ احتاج منهم للزَّواجِ زوَّجه، ولا يُعطي الآخرينَ مِثلَه، إلَّا إذا بلغوا سنَّ الزَّواجِ وطلبوا الزَّواجَ، فيُزوِّجهم كها زوَّج أخاهم.

وهنا مسألةٌ يُخطِئُ فيها بعضُ النَّاسِ، وهي أَنَّه يكون أبناءٌ صغارٌ وكبارٌ، فيزوِّجُ الكِبارَ ثمَّ يُوصِي بعد موتِه أن يُزوَّجَ الصِّغارُ مِنَ التَّرِكة، وهذه الوصيَّةُ باطلةٌ ولا تَحِلُّ؛ لأَنَّه أوصَى لوارثٍ بزائدٍ على حقِّه، وقد قال النَّبي ﷺ: "إِنَّ الله قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّهُ عَلَى فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ "()، ويُقال لهذا الرَّجلِ: أنت الآنَ زوَّجتَ الكبارَ، فإذا بلغ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة، رقم (٢٥٨٧)، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣)، من حديث النعمان بن بشير رَضَيَلَيْهَءَ ثُمَّا.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم (٢٨٧٠)، والترمذي: كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم (٢١٢٠)، وابن ماجه: كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم

الصِّغارُ مَبلَغَهم فزوِّجْهم، إنْ بلَغوا ذلك في حياتِك فزوِّجْهم من مالِكَ، وإنْ مِتَّ قبل أَنْ يبلغوا ذلك فليس لهم شيءٌ عندك، ولا يَجُوزُ أن تُوصِيَ لهم بشيءٍ.

(٢٢٤٩) السُّؤَالُ: مُوَظَّفَةٌ عِندَها أُختانِ؛ واحدةٌ مُطَلَّقةٌ، تُعطي إحداهن أكثر مِن الثَّانيةِ كمُساعَدَةٍ أو هَدِيَّةٍ لها، هل يَجوزُ لها ذَلك؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ لها أَنْ تُعْطِيَ إحدى أَخواتِها أكثرَ مِن الأُخرى، لا سيّما إذا مَيْزَتِ الَّتِي زِيدَت عَطِيَّتُها بدِينٍ أَو عِلْمٍ أَو قُوَّةِ صِلَةِ الرَّحِمِ أَو ما أشبه ذلك؛ لأنَّ العَدْلَ في العَطِيَّةِ إِنَّما يجبُ إذا كان بينَ الأولادِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّقُوا الله واعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلادِكُمْ »(۱)، وهذا العَدْلُ بَيْنَ الأولادِ إِنَّما يكونُ في التَّبَرُّعِ المَحْضِ؛ فيعظي الذَّكرَ مِثْلَ حَظِّ الأَنْشَيْنِ، أَمَّا إذا كان لدَفْعِ الحَاجَةِ والنَّفَقَةِ فالعدلُ بَيْنَ الأولادِ: أَن يُعْطِي كُلَّ واحِدٍ مِنْهم ما يحتاجُ إلَيه مِن النَّفَقَةِ، فقد تكونُ النَّفَقَةُ للبِنْتِ أكثرَ مِن الوَلدِ، كَما لَو احتاجَتِ الولدُ إلَّا إلى ثَوْبِ بخمسينَ ريالًا.

فالقاعدةُ إذن التَّسْوِيَةُ في العَطِيَّةِ إنَّما تكونُ بَيْنَ الأُولادِ فقط، والتَّسْوِيَةُ بينَ الأُولادِ أَنْ يُعْطِيَ الذَّكَرَ مِثْلَ حَظِّ الأَثْنَيْنِ. النَّنْقَيْنِ. النَّنْقَيْنِ.

(٢ ٢ ٢) السُّوَّالُ: هل يجوز للأَبِ أَنْ يُفضَّلَ بعضَ أَبنائِه بعطيَّةٍ -كقِطعةِ أَرضٍ، أَو مَنزِلٍ، أو مالٍ - في حياتِه أو بعْدَ موتِه؛ بسببِ أَنَّ هذا الولدَ بَرُّ بأبيه؟

⁽٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الهبة للولد، رقم (٢٥٨٦)، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣)، من حديث النعمان بن بشير رَضِّاَلِثَهُعَنْهُا.

الجَوَابُ: هذا لا يَجوزُ، لا بعْدَ الموْتِ، ولا في الحياةِ، إلَّا إذا وافَقَ الأولادُ على ذلك موافَقةً صريحةً مِن غَيْرِ حياءٍ ولا خجلِ.

(٢٢٥١) السُّؤالُ: امرأةٌ أُمُّها تُوُفِّيت من خمسٍ وعشرين سنةً وكانت اشتَرَت لها ساعةً، وحَرَّجَت عليها ألا تَبِيعَها، فهل تَلتَزِم بهذا؟ وماذا إذا أعطَتها أحدَ أقارِبِها من البناتِ أو الأولادِ، أو أعطَتها بنتَ الولدِ؟

الجَوابُ: إذا أعطَتها أحدًا هديةً فلا بأسَ، لكن لا تُعطي أحدًا من أو لادِها؛ لأنَّما إذا بَرَّت أحدَهُم صارَ حرامًا عليها، لكن تُعطِيها من يَحتاجُها من الفقراء، وإذا أعطَتها بنتَ الولدِ فلا بأسَ.

(٢٢٥٢) السُّؤالُ: رجلٌ كَبيرٌ له ابنٌ وبِنتان، الابنُ مُتزوِّجٌ ويَعيشُ مع أَبيهِ الكَبيرِ في البَيتِ، ودَخْلُ الرَّجلِ وأَبيهِ مُختلِطٌ لا يُمكِن التَّمييزُ بينَهُما، ويُنفِقان على البيتِ سَويًا، والبِنتان كُلُّ واحدةٍ في بَيتِها مُستقلةٌ، والكَلمةُ في البَيتِ للرَّجلِ الكَبيرِ، وقد اشترى قطعة أرضٍ وسَجَّلَها باسمِه واسمِ ابنِه واسمِ ابنِ ابنِه، واعتبَرَ ثُلُثَ الحَفيدِ هبةً منه له، فهل هذه الهبةُ تَجوزُ أم هي مَيلٌ مِن جهةِ الجَدِّ لحَفيدِه؟

الجَوابُ: أولًا: إذا كانَتا البِنتينِ راضِيتَينِ بذلِك فلا حَرَجَ، وإن كانَتا غيرَ راضِيتَينِ فإنَّه لا يَجوزُ أن يُفَضِّلَ ابنَه بشيءٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم قالَ: «اتَّقوا الله واعْدِلوا بينَ أوْلادِكُم»(١)، وإذا كانَ الابنُ والحَفيدُ شَريكَينِ في الأَموالِ فلا يَجوزُ؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة، رقم (٢٥٨٧)، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣)، من حديث النعمان بن بشير رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُا.

لأنَّه بهذا تُصبِحُ هبةً مِن الرَّجُل الكبيرِ لابنِه.

(٢٢٥٣) السُّؤالُ: إذا كانت ابنتي تَدرُسُ في مدارِسِ تَحفيظِ القرآنِ وتَأْخُذُ مُكافأةً شَهريةً، فهل يَجوزُ للأُمِّ أن تَأْخُذَ منها وتُعطيَ أخواتِها؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تَأْخُذَ من هذه المكافأةِ، لا لنَفسِها ولا لبَناتِها، بل هو للطالِبةِ والوليُّ عليها في ذلك أبوها، ولو سَمَحَت الطالبةُ أيضًا، إلَّا أن تكونَ بالغة رَشيدةً.

(٢٢٥٤) السُّؤالُ: فتاةٌ تَدرُسُ في مَدارِس تَحفيظِ القُرآنِ، وتَستَلِمُ راتِبًا، والأُمُّ تَشتَري لهذه الفتاةِ من هذا الراتِب ثِيابًا وغيرَها، وتَشتَري لإِخوانِها، والفَتاةُ مُوافقةٌ، فهل يَجوزُ؟

الجَوابُ: إذا كانت البِنتُ بالغةً عاقِلةً رَشيدةً، وأَذِنَت لأُمِّها أن تَشتَريَ من مُكافَأتِها ثِيابًا لإِخوانِها وأشياءَ أُخرى؛ فلا بَأسَ، أمَّا إذا لم تَكُن كذلك فلا يَجوزُ إلَّا بعدَ مُراجعةِ الوالِدِ.

(٢٢٥٥) السُّؤَالُ: مُعلِّمةٌ يَعْتَريها أحيانًا بعضُ المرضِ، وبعدَ عَوْدَتِها مِنَ الإجازةِ المَرَضِيَّةِ تُهْدِي لها بعضُ الطَّالباتِ كروتَ تهنئةٍ بالعَوْدَةِ، فهل يجوزُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا بأسَ؛ لأنَّ هذه الكروتَ ليس لها قيمةٌ؛ فأرجو ألَّا تكونَ مِنَ الهدايا الممنوعةِ، لكنْ إذا أرشدَتِ الطَّالباتِ ألَّا يَفْعَلْنَ كان خيرًا؛ لأنَّ هذه الكروتَ سيكونُ لها قيمةٌ بالنِّسبةِ لهُنَّ -أي: ستشتريها الطَّالبةُ بأموالٍ-؛ فيَنبغي للمُعلِّمةِ إذا عادتْ

مِن سفرٍ، أو بَرِئَتْ مِن مرضٍ، وحضرَتْ إلى الطَّالباتِ، أَنْ تقولَ لهُنَّ: بارَكَ الله فيكُنَّ، لا أُريدُ أَنْ تُعْطِينَنِي شيئًا مِن هذا.

(٢٢٥٦) السُّوَّالُ: أعمَلُ في محلِّ أدواتٍ غذائيَّةٍ، ويأتينا مندوبُو شرِكاتٍ ويُعطُوننا بعضَ الهدايا المجَّانِيَّةِ، فهل يجوزُ لنا قَبولُها؟

الجَوَابُ: لا تَقبَلْ منهم؛ لأنَّها بمَنزِلةِ الرِّشوةِ.

(٢٢٥٧) السُّؤَالُ: مُدَرِّسَتِي تريدُ أَنْ تنتقلَ من مَدْرَسَتِنا، فهل يجوزُ أَن أُهدِيَ إليها شيئًا منَ الهدايا؟

الجَوَابُ: إذا انتقلتْ وتمَّ انتقالُها إلى مدرسةٍ أُخرى فلا بأسَ، أمَّا ما دامتْ في مَدرستِها فلا.

(٢٢٥٨) السُّؤالُ: إذا أُهدى الرجلُ لأبيهِ أو أُمَّه شيئًا، فهل له أن يستردَّهُ بعد ما يها؟ وإذا لم يُخبرهُما بكونِها عاريَّةً أو هديةً، فهل تَعتَمِد على نيتِه؟

الجَوابُ: إذا كانت عاريَّةً فله أن يَستَرِدَّها، والهبةُ أو الهديةُ لا يجوزُ استردادُها، وتَعتَمِد على نيتِه، ولكن إذا عارَضَ بقيةُ الورثةِ وقالوا: هذه لمُورِّثينا فالأَمرُ إلى القاضِي.

(٢٢٥٩) السُّؤالُ: امرأةٌ تَسألُ عن تقديم هديةٍ للمديرةِ إذا رُشِّحت لمنصبٍ معين من قبل هيئةِ التدريسِ، فها رأيكم؟ وهل تَختَلِف إذا كانت الهديةُ من مجموعةٍ من المدرساتِ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تُقدَّم الهديةُ للمديرةِ إلا إذا كان هناك مناسبةٌ واضحةٌ كأن يُولَدَ لها ولدٌ فتُقدم الهديةَ للولدِ، فلا بأسَ، أما مجرد أنها مديرةٌ وتُعطى لهذا الغرضِ فإنَّ ذلك غيرُ جائزٍ، ولا يحلُّ للمديرة أن تقبَلَ الهديةَ، وإن كانت الهديةُ مِن مجموعةٍ من المدرساتِ فكذلك، اللَّهمَّ إلا إذا صَنَعنَ لها وليمةً ودَعَوْنَ لها مَن شِئنَ من النساءِ فلا بأسَ.

(٢٢٦٠) السُّؤالُ: هل يَجوزُ أن تُهديَ إِحدى الطالباتِ هَديةً للمُعلِّمةِ ولزَميلاتِها من الطالِبات؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ أن تُهديَ للمُعلِّمة، أما الطالِبات فلا بَأسَ.

(٢٢٦١) السُّؤالُ: جرَتِ العادةُ أَنْ تقومَ بعضُ النِّساءِ بإعطاءِ هديَّةٍ للمرأةِ بعدَ الولادةِ؛ فلِمَن تكونُ هذه الهديَّةُ؟

الجَوابُ: الهديَّةُ إِنْ قَالَ المُهدِي: إِنَّهَا للأُمِّ. فهي للأُمِّ، وإِنْ قَالَ: إِنَّهَا للمولودِ. فهي للأُمِّ، وإِنْ قالَ: إِنَّهَا للمولودِ فهي للمولودِ، وإذا كانت للمولودِ فالمسؤولُ عنها أبوهُ؛ لأنَّ الأبَ هو الولِيُّ في المالِ، ولا يجِلُّ للأُمِّ أَنْ تَأْخُذَ مَمَّا أُهدِيَ للمولودِ شيئًا إلَّا بمُوافقةِ أبيه؛ لأنَّه لا ولايةَ للأُمِّ في المالِ مع وُجودِ الأَبِ.

->>>\\





کتاب الوصایا ->>>یادددد-

(٢٢٦٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ عندَها مبلغًا مِنَ المال ثَرُوة، وليسَ عِندها أولادٌ، وتُريد أن تتصدَّقَ على المساكينِ والجمعياتِ وتُبْقىَ لنفسها جُزءًا بسيطًا، فبماذا

اولاد، وتريد أن تنصدق على المساكين والجمعيان وتبقي تنفسها جرءا بسيطا، فبم تنصحون هذه المرأة؟

الجَوَابُ: إذا كانتِ المرأةُ في حالِ صِحَّتِها فتتصدَّق بها شاءَْت ولا أحدَ يَمْنعُها، سواءٌ كان لها أولادٌ أو لا، وأمَّا إذا كانتْ مريضةً مرَضَ الموتِ فلا يَجِلُّ لها أنْ تتصدَّق بأكثرَ مِنَ الثُّلث، وكذلِكَ لَوْ أوصَتْ بذَلِك بعدَ مَوْتِها فلا تُوصِي بأكثرَ مِنَ الثُّلث.

(٣٢٦٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: والدتُها مُتَوَفَّاةٌ، ولها بيتٌ في قريةٍ، وقالت لها قبلَ الوفاةِ: أَجِّري البيتَ وتصدَّقي منه وضحِّي منه. ولكنْ هذا البيتُ لم يُؤَجَّرُ إلى الآن، فهل يَجوزُ لها أن تبيعَ هذا البيتَ وتتصدَّقَ لوالدتِها وتضحِّيَ منه؟

الجَوابُ: إذا وافقَتِ المحكمةُ فلا بأسَ، فالمرجِعُ في هذا إلى المحكمةِ.



(٢٢٦٤) السُّوَّالُ: إذا وَصَّى الإنسانُ أنْ يُضحَّى بأكثرَ مِن أُضحيةٍ عن أهلِ البيتِ الواحدِ؛ فها العملُ؟

الجَوابُ: الوصايا لا بُدَّ مِن تَنفيذِها، لكنْ إذا أوصى الإنسانُ بأضحيةٍ له، وأضحيةٍ لأبيه، وأضحيةٍ لأبيه، وأضحيةٍ لأبيه، وأضحيةٍ للجُميع، لأبيه، وأضحيةٍ للأُمِّه، وأضحيةٍ لجدِّه.. فهذه يَنْبغي أنْ يُضحِّيَ بواحدةٍ عن الجميع، وقِيمةُ الأضاحي الزَّائدةِ يجعَلُها في بِناءِ المساجِدِ، يجعَلُها في طِباعةِ الكُتبِ، يُعينُ بها

فقيرًا؛ لأنَّ هذا خيرٌ، وتَغييرُ الوصيَّةِ لِمَا هو خيرٌ منها إحسانٌ وفَضلٌ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿ فَمَنَ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿ فَمَنَ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وليَّا فتَحَ النَّبيُ عَلَيْهُ مكَّة، جاءه رجُلٌ فقال: يا رسولَ الله، إنِّي نذرتُ إنْ فَتَحَ الله عليك مكَّة أَنْ أُصَلِّي في بيتِ المقدِسِ. قال: «صَلِّ هَاهُنَا»، فأعاد عليه، فقال: «صَلِّ هَاهُنَا»، فأعاد عليه في الثَّالثة أو الرَّابعةِ، فقال: «صَلِّ هَاهُنَا»، فأعاد عليه، فقال: «صَلِّ هَاهُنَا»، فأعاد عليه في الثَّالثة أو الرَّابعةِ، فقال: «ضَلِّ هَاهُنَاكَ إِذِنْ» (۱)، فأرشَدَه النَّبيُ عَلَيْهُ إلى ما هو خيرٌ.

فالوصايةُ تُنَفَّذُ ولا بُدَّ؛ إمَّا بعدَدِ الأضاحي الَّتي نَصَّ عليها المُوصي، وإمَّا بواحدةٍ عن الجميع، وتُصْرَفُ قيمةُ بقيَّةِ الأضاحي فيها هو خيرٌ.

(٢٢٦٥) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للوصيَّةِ في الأُضحِيَّةِ، هل يَجوزُ لمنفِّذِ الوصيَّةِ أن يأكلَ منها إذا كانَ مِنَ الورثةِ؟

الجَوابُ: ائتني بورقةِ الوصيَّةِ حتَّى أفتيكَ إن شاء الله.

(٢٢٦٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها عمَّةٌ متوفَّاةٌ، وكانت عمَّتُها قد أعطَتْها أَسْوِرَةً وأوصَتْها بأُضْحِيَّتَيْنِ وضحَّتْ، وأوصَتْها بأُضْحِيَّتَيْنِ وضحَّتْ، وأوصَتْها بأُضْحِيَّتَيْنِ وضحَّتْ، ثُمَّ صارَتْ تُضحِّي كلَّ سنةٍ؛ تبرُّعًا منها لعمَّتِها، فهل تُعتبَرُ هذه الأُضْحِيَّةُ صدقةً جاريةً لعمَّتِها؟ وهل يَلْزَمها أَنْ تفعلَ ذلك كلَّ سنةٍ؟

الجَوَابُ: لا تفعل ذلك، ولا تتبرَّعْ لها بأضاحيَّ، وإنْ شاءَتْ أنْ تنفعَ الميِّتَ

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٣)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، رقم (٣٠٥)، من حديث جابر رَضِيَلِيَهُ عَنهُ.

فالدُّعاءُ أفضلُ مِن كلِّ عملٍ، وإنْ أبتْ إلَّا أنْ تدفَعَ مالًا فَلْتَتَصَدَّقْ به، فالصَّدقةُ عَنِ المُيِّتِ أفضلُ مِنَ الأُضْحِيَّةِ عنه إلَّا الوصيَّةَ.

(٢٢٦٧) السُّؤَالُ: امرأة تُوُفِّيَ والدُّها وأَمَرَ بجُزْءٍ مِنْ مالِه بالتَّصدُّقِ في سبيلِ اللهِ، وعندَ تقسيمِ الميراثِ لَم تُنَفَّذُ هذه الوصيَّةُ وَلَم يَقُمِ الوَرَثَةُ بهذا العَمَلِ، فها الحُّكمُ في ذَلِكَ؟

الجَوابُ: الواجبُ عَلَيْهِم: أَنْ يقوموا بالوصِيَّةِ إذا كانَتْ مِنَ الثَّلُثِ فأقلَّ على حَسَبِ ما ذكر الموصِي.

(٢٢٦٨) السُّؤَالُ: رجلٌ كبيرٌ في السِّنِّ تُوُفِّيَ في منطقةٍ، وقبلَ وفاتِه أَوصَى بأنْ يُدفَنَ في منطقةٍ أُخرى بعيدةٍ.

الجَوَابُ: لا تُنَفَّذُ وصيَّتُه، ويُدفَنُ في المكانِ الَّذي ماتَ فيه.

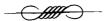
(٢٢٦٩) السُّؤَالُ: هُناك رجُلٌ ليَّا جاءَتْه الوفاةُ ظلَّ يقول: أُريدُ أَنْ أَحُجَّ عن أُمِّي، فهل يُعَدُّ ذلك وصيَّةً؟ وإذا أراد حَفيدُ هذا المُتوفَّ أَنْ يُحُجَّ عن أُمِّ جَدِّه، وهو لا يعرِف اسمَها؛ لأنَهَا كانت تعيش في الباحةِ، وماتَتْ في جُدَّةَ، وهو في الرِّياضِ، فهاذا يفعَلُ؟

الجَوَابُ: لا، لا يُعَدُّ ذلك وصيَّةً، ويُمكِنُ أَنْ يقولَ: لبَّيْكَ عن أُمِّ جَدِّي.



(۲۲۷۰) السُّؤَالُ: أَوْصى والدي بتحويلِ جُثَّتِهِ بعدَ موْتِه مِن بلدِه إلى مدينةٍ أُخرى ليُدفَنَ فيه؟

الجَوَابُ: إذا كان البلدُ الَّذي مات فيه الرَّجُلُ بلدَ كُفْرٍ وليس به مَقبرةٌ للمسلمينَ، وأمَّا إذا كان البلدُ فيه للمسلمينَ، فإنَّه يُنقَلُ إلى بلدٍ آخَرَ ليُدفَنَ في مقابرِ المسلمينَ، وأمَّا إذا كان البلدُ فيه مقابر للمسلمينَ فلا ينبغي النَّقْلُ، بل يُدفَنُ حيْثُ كان، ومها دُفِنَ الإنسانُ في أيِّ مَقابر للمسلمينَ فلا ينبغي النَّقْلُ، بل يُدفَنُ حيْثُ كان، ومها دُفِنَ الإنسانُ في أيِّ مكانٍ كان فإنَّه سوف يُبعَثُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا خُنْرِجُكُمُ مَارَةً أُخْرَى ﴾ [طه:٥٥].



السُّوَالُ: ما مدى شرعيَّةِ القيامِ بتركِ وصيَّةٍ حولَ عدمِ المُهانعةِ مِن السَّعُلالِ أجزاءٍ مِن جسمِ المُوصي لأجلِ المرضى المحتاجينَ لهذه الأجزاءِ، أو الأعضاءِ، أو لأغراضِ البحثِ العِلميِّ، علمًا بأني أرغبُ بذلك ويمنعني صراحةً شكِّي الأعضاءِ، أو لأغراضِ البحثِ العِلميِّ، علمًا بأني أرغبُ بذلك ويمنعني صراحةً شكِّي في مدى شرعيَّةِ ذلك مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أُخرَى فإني أوَدُّ أنْ أشترِطَ ضرورة استخدامِها لصالحِ مريضٍ مسلم، والمشكلةُ هنا صعوبةُ تطبيقِ ذلك في حالِ الوفاةِ في بلدٍ غيرِ إسلاميِّ، فلا تدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ، وإذا كانَ الموضوعُ شرعيًّا فأقترحُ ان تقومَ لجنةٌ في الإفتاءِ بإصدارِ نموذجٍ شرعيًّ يساعِدُ في وضعِ نصِّ تسيرُ وَفقَه وصيَّةُ النَّبرُّع بالأعضاءِ على الشَّرع.

الجَوابُ: الَّذي أرى أنَّه لا يجوزُ أنْ يوصيَ إنسانٌ بشيءٍ مِن أعضائِه بعد موتِه، وأنَّه لو أوْصى به فإنَّه لا يجوزُ تنفيذُه؛ وذلك لأنَّ المُسلِمَ محترمٌ، وهو نفسُه أمانةٌ عند نفسِه، فكما أنَّه لا يجوزُ أنْ يقطَعَ عضوًا مِن أعضائِه في حياتِه، كذلك لا يجوزُ أنْ يتبرَّعَ به بعد مماتِه؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِهِ

حَيًّا» (١)، وهذا الَّذي صارَ كثيرٌ مِن النَّاسِ الآنَ يفعَلونه هو في الحقيقة -كما قلتُ لكَمُحَرَّمٌ، ثمَّ إنَّه لنْ يُعمَّرَ الإنسانُ، حتَّى لو نفعَه سنةً أو سنتيْنِ أو استعملَ حياتَه في طاعةِ
الله، إنَّ ذلك مُنتهاه الموتُ؛ لهذا ليَّا جاء ملكُ الموتِ لموسى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وكأنَّ
موسى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لم يرْضَ، فأمرَ الله عَرَقِجَلَ ملكَ الموتِ، أنْ يقولَ له: ضعْ يذكَ
على جلدِ ثورٍ فلكَ بقدرِ ما تحتَ يدِكَ مِن الشَّعراتِ مِن السِّنينَ. فقالَ موسى: ثُمَّ ماذا؟
قال: ثُمَّ الموتُ. قال: إذَنْ فمِن الآنَ (١).

والواقعُ أنَّي لا أحِبُّ أنْ يبالِغَ النَّاسُ في محبَّةِ الحياةِ إلى هذه المبالغةِ، وأقولُ: صحيحٌ أنَّ المُؤمِنَ تنفعُه السَّاعةُ إذا أمضاها في طاعةِ اللهِ، لكنْ كونُنا نجترِئُ على حقوقِ الآخرينَ الَّتي هي أمانةٌ عندنا، هذا أمرٌ مُشكِلٌ.

والخلاصةُ أني أرى أنَّه يحرُمُ أنْ يُؤخَذَ عضوٌ من أيِّ إنسانٍ، سواءٌ كان حيًّا أو ميًّا لإنسانٍ آخرَ، أو للاختباراتِ العلميَّةِ، أمَّا التبرُّعُ بالدَّمِ فلا بأسَ؛ لأنَّ الدَّمَ يخلُفُه غيرُه.

وأنا أقول: العلماءُ المُعاصِرون الآن مختلفون في ذلك، لكن هذا رَأيي وأيضًا رأي كثيرٍ من إخوانِنا العلماء؛ فلذلك نحنُ نقولُ: كلُّ إنسانٍ يجِبُ عليه أنْ يتَّقيَ الله في نفسِه وفي إخوانِه، وألا يجزِّئ المسلم؛ فالمسلمُ مسلمٌ محترمٌ حيًّا وميَّتًا، وهذا الجسدُ لا بدَّ أنْ يوضَعَ في الأرضِ كما خُلق مِنها، هذا ما أراه في هذه المسألةِ، وبالنِّيابةِ عني أيُّ إنسانٍ يسألكَ عنْ رأيي فهذا رأيي.

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ١٠٥)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم، رقم (٣٢٠٧)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب النهى عن كسر عظام الميت، رقم (١٦١٦)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، رقم (١٣٣٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل موسى ﷺ، رقم (٢٣٧٢)، من حديث أبي هريرة رَحِوَالِيَّهُ عَنْهُ.

94

(٢٢٧٢) السُّؤالُ: إذا كانَ الإنسانُ حيَّا؛ هل مِن الممكنِ أنْ يتبرَّعَ مثلًا بكُليَةٍ أو شيءٍ؟

الجَوابُ: أبدًا ما يمكنُ، هذا أشدُّ من الميِّتِ؛ السببُ إذا تبرَّعَ بكُليَةٍ معناه أنَّه قطَعَ عضوًا من أعضائِه، وهو أمانةٌ عندَ نفسِه، هذه واحدةٌ.

ثانيًا: إذا قُدِّرَ أنَّ الكُليَةَ الباقيةَ أصابَها أدنى مرض، تأثَّرَ الجسمُ فرُبَّما عهلِكُ.

ثالثًا: بلغَني أنَّ الإنسانَ الَّذي يأخُذُ كُليَةَ غيرِه لا بدَّ أنْ يكونَ مُواصِلًا للعلاجاتِ دائهًا وأبدًا، وأنَّه مُعرَّضٌ للأمراض، إذن ما هي الفائدةُ؟!

(٢٢٧٣) السُّؤالُ: تُوفِّيَت والِدَق رَحِمَها الله وتَرَكَت ذَهبًا وأَموالًا وأَوصَت بالأَموالِ للبَنينَ وبالذَّهَب للبَناتِ، فهل يَجوزُ هذا؟

الجَوابُ: هذه وَصيةٌ باطِلةٌ، وليُقسَم الهالُ: الذَّهبُ وغَيرُ الذَّهبِ على فَرائِضِ الله.

(٢٢٧٤) السُّؤالُ: إذا جاءَ الميِّتُ في المنامِ وأُوصى بوَصِيةٍ، فهل يَلزَمُنا العَملُ

الجَوابُ: لا يَلزَمُ، ولا يَجبُ العملُ بهذه الوصيةِ، فلعَلَّه جاءَ ميتٌ وقال: تَصَدَّقوا عَنِّي بمليون رِيالٍ، أو عشرةِ ريالاتٍ، أو أُعلِمُكم أن زَوجَتي طالقٌ قَبلَ موتي بسنةٍ.

على كلِّ حالٍ، لا يَجوزُ العملُ بالرؤيا في الوصيةِ وغيرِها، اللهمَّ إلا إذا قامَت قَرينةٌ واضحةٌ جدًّا جدًّا على ما رَأى، فهنا يُعمَلُ بالقرينةِ لا بالرؤيا.

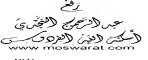
مثل ما جَرى لثابِتِ بنِ قيسِ بنِ شَمَّاس رَضَالِيَّهُ عَنْهُ حين قُتِل في غزوةِ اليهامةِ، ومَرَّ

به أحدُ الجنودِ وعليه دِرعٌ -أي: على ثابِتٍ- فخَلَعَ الدِّرعَ من ثابِتٍ وذَهَبَ به إلى رَحلِه، ووضَعَهُ تَحَتَ بُرمةٍ، وعندَها فَرسٌ يَستَنُّ.

فرأى صاحِبٌ لثابتِ بنِ قيسٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ ثابِتًا في المنام، فقال له: إنَّه مَرَّ بي رَجلٌ، وأَخذَ دِرعي ووضَعَهُ تَحت بُرمةٍ في آخِرِ العَسكرِ، وحولهُ فَرسٌ يَستَنُّ. ثُمَّ أوصاهُ بوصايا لأَبي بَكرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ -وكان هو الخليفة - فنَفَّذَ أبو بَكرٍ وصيتَهُ (۱)، والقرينةُ هنا أنَّهم ذَهبوا إلى المكانِ الذي عَيَّنهُ ثابتٌ رَضَالِلَهُ عَنهُ، فوَجَدوا الدِّرعَ تَحَتَ البُرمةِ عند الفَرسِ.

->*>>*

⁽١) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٦/ ٥٠٤)، رقم ٤٠٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٧٠، رقم ١٣٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٣٥).







كتاب الفرائض ->>يهيدود-

(٢٢٧٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: لي أختانِ شَقيقتانِ، ولي إخوةٌ ذكورٌ منَ الأبِ، فهل يَرِثُون جميعًا؟

الجَوَابُ: نعم، يَرثون؛ لأنَّ الأختينِ الشَّقيقتينِ لهما الثَّلُثانِ، والباقي لِأَولَى رجلٍ ذَكَرٍ، وهم هنا الإخوةُ منَ الأبِ.

(٢٢٧٦) السُّؤَالُ: إِنَّ الرَّاتِ التقاعديَّ يُحدَّدُ بحسَبِ الورثةِ، والسُّؤَالُ: إذا تُوُفِّيَ شخصٌ وعليه دينٌ، فهل نَقضِي دينَه من راتبِه التقاعديِّ، أم يَلزَمُ أَنْ نَستأذِنَ وَرَثَتَه؟

الجَوَابُ: هذا حَسَبَ النِّظامِ؛ فهلِ الرَّاتبُ الَّذي يُؤدَّى للإنسانِ بعدَ موتِه هو ملكٌ له أو ملكٌ لِلوَرَثَةِ، فإنْ كان مِلكًا له قُضِيَ منه دينُه، وإنْ كان ملكًا لورثتِه فإنَّه لا يُقضَى منه دينُه، وإنْ كان ملكًا لورثتِه فإنَّه لا يُقضَى منه دَيْنُهُ إلَّا تَبَرُّعًا منَ الوَرَثَةِ.

إذن فلْيَذْهَبْ أحدٌ منكم إلى رَئيسِ التقاعُدِ ويَسْأَلُه.



(٢٢٧٧) السُّؤَالُ: تُوُفِيَ رجلٌ عن ابنةٍ وزوجةٍ ماتتْ بعدَه، وأخوينِ شقيقينِ، فها هو نصيبُ كلِّ مِنهم منَ الميراثِ؟

الجَوَابُ: إذن البنتُ لها نصفُ المالِ، والزَّوْجةُ لها ثُمُنُ المالِ. والباقي للأخوينِ الشَّقيقينِ.

(٢٢٧٨) السُّؤالُ: أربعةُ إخوةٍ أشقَّاءَ؛ اثنان منهم مهاجِران: واحدٌ هاجرَ إلى أرضِ أوربا، والآخرُ إلى المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، وقد قدَّر الله على الَّذي في المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ السُّعوديَّةِ أَنْ تُوفِيِّ، وعندهم تركةٌ تركها لهم والدُهم، علمًا بأن الَّذي تُوفِيً ليس له أولادٌ، ولا بناتٌ، ولا متزوِّجُ؛ فكيف يتِمُّ تقسيمُ هذه التَّركةِ؟

الجَوابُ: تكونُ التَّركةُ أثلاثًا: ثلثٌ للمُهاجِرِ، وثلثٌ لأحدِ الموجودين، وثلثٌ للثَّالثِ.

(٢٢٧٩) السُّؤَالُ: أنا لي إخوانٌ وأَخَوَاتٌ، وقَدْ تُوُفِيَ والِدُنا وتَرَكَ لنا مَنزِلًا يُؤَجَّرُ، فهل تُقَسَّمُ قيمةُ الإيجارِ بين البناتِ والأولادِ بالتَّساوي؟

الجَوَابُ: البيتُ الَّذي خَلَّفَه الوالِدُ يكون بَيْنكم على الميراثِ على حَسَبِ ما ذَكَرَ اللهُ: ﴿ لِلذَكِرِ مِثْلُ حَظِ ٱلأَنشَيَيْنِ ﴾ [النساء:١١]، فإذا أُعْطِيَ الذَّكُرُ ريالَيْنِ تُعْطَى البنتُ ريالًا.

(٢٢٨٠) السُّؤَالُ: كوَّنْتُ أنا ووالدي مُؤسَّسةً مُناصفةً، ولم يُعْطِني أرباحًا، وكان يذكُرُ أمامَ الإِخوةِ أنَّ المُؤسَّسةَ مُؤسَّستُه، الآن تُوُفِّيَ رَحْمَهُ ٱللَّهُ؛ فهل هذا الكلامُ مُلزِمٌ؟

الجَوابُ: إذا صدَّقَك الورثةُ فلا إشكالَ، وإنْ كَذَّبوك فلا بُدَّ مِن بَيِّنةٍ تَشهَدُ بذلك.

(٢٢٨١) السُّؤَالُ: تُوُفِّيَتْ أُخْتي، ثُمَّ تُوُفِّيَ والدي بعدَها، فهل يَحِقُّ لأولادِ أُخْتي أَنْ يَرِثوا مِن والدي؟

الجَوَابُ: أولادُ أختِكَ لا يَرِثونَ مِن أبيكَ؛ لأنَّ أباكَ جدُّهم مِن قِبَلِ الأمِّ، فلا يَرِثونَ منه، ولا حقَّ لهم في الميراثِ، لكنْ إذا أردْتُمْ أَنْ تُعطوهم تبرُّعًا مِن نصيبِ كلِّ واحدٍ منكم فلا بأسَ.

(۲۲۸۲) السُّؤالُ: رجُلُ عنده مالٌ كثيرٌ، ووالدُه يطلُبُ منه مبالِغَ كبيرةً، والرَّجلُ يَجِبُّ أَنْ يُعطيَ والدَه، ويقول له: تعالَ عندي، وخُذْ ما تشاء، وكُلْ ما تشاءُ، وارْكَبْ ما تشاءُ، والدَه، ويقولُ له: تعالَ عندي، وخُذْ ما تشاء، وكُلْ ما تشاءُ، والحرفُ ما تشاءُ، واصرِفْ ما تشاء، لكن إنْ أعطيتُك تُبْقِيه عندك. ويقولُ: إذا قدَّرَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتُوفِي والدُه فإنَّ الورثةَ سيَتقاسَمونَ هذا الهالَ؟

الجَوابُ: إذا كان الابنُ عنده مالٌ كثيرٌ، وطلَبَ منه أبوه مالًا وأبى أنْ يُعْطِيَه؛ فللوالِدِ أنْ يأخُذَ منه قَهرًا؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»(١).

وهذا الولدُ عجيبٌ؛ هل يعلَم أنَّ أباه يُتَوفَّى قبْلَ إخوانِه الَّذين هم أولادُه؟ هل يعلَم أنَّه سيرِثُ هذا الهالَ؟ لا يدري، هذا أمْرٌ غَيبيُّ.

فالمهمُّ أنَّ أباه له أنْ يتملَّكَ مِن مال ولدِه ما شاء إلَّا أنْ يضُرَّ الولَدَ، وأمَّا كونُ الوالِدِ يصْرِفُه في كذا أو كذا، فهذا إلى الوالِدِ وليس إلى الولَدِ.

(٢٢٨٣) السُّؤالُ: تُوفِيَ رجلٌ وله إِخوةٌ بنون وبَناتٌ، وكانت إِحدى أَخواتِه تُوفِّيَت قبلهُ بثلاثةِ أَشهُرِ، فهل يَرثُ أبناؤها في خالِهم المتَوَفَّ؟

الجَوابُ: لا يَرِثون.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۰٤)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَحَيْلَيْهَمَنْهُا.

(٢٢٨٤) السُّؤالُ: تُوفِيَ شَخصٌ له أمُّ، وأَخٌ وأُختٌ مِن أَبٍ، وأُختانِ مِن أمِّ، فَأَخْ وأُختانِ مِن أمِّ، فكيف يُقَسَّمُ ميراثُه؟

الجَوابُ: الأُمُّ لها السُّدُسُ، والأُختانِ من الأُمِّ لهما الثَّلُثُ، والباقي للأَخَوَينِ مِن أَبِ.

(٢٢٨٥) السُّوَالُ: امرأةٌ تُوفِّيت ولها ثَلاثُ بَناتٍ، وأمُّ، وأخٌ لأمَّ، ولها أبناءُ عمِّ أبيها رَجُلان وامرَأةٌ، فكيف تُقَسَّمُ التَّركةُ؟

الجَوابُ: التَّركةُ تُقسَّمُ على ما يَأتي: البَناتُ الثَّلاثُ لهن الثُّلثان، والأَمُّ لها السُّدُسُ، وأَبناءُ عَمِّ أبيها الذُّكورُ خاصةً لهم الباقي وهو واحِدٌ مِن سِتةٍ، وأمَّا الأَخُ لأمِّ فلا شيءَ له، وأمَّا بِنتُ عَمِّ أبيها فلا شيءَ لها؛ لأنَّ إخوانَها عَصَبةٌ، فتُقَسَّمُ المَسألةُ مِن سِتةٍ: للبَناتِ الثَّلاثِ أربعةٌ، وللأُمِّ واحِدٌ، والباقي لأَبناءِ عَمِّ أبيها الذُّكورِ خاصةً.

(٢٢٨٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المتوفَّى دِماغيًّا بالنِّسبةِ للإرثِ، هل يأخذُ مَجرَى المتوفَّى عادِيًّا؟

الجَوَابُ: الْمُتوفَّى دِماغيًّا لا يُحكَم بموتِه إلَّا إذا وُجِدَتْ علاماتُ الموتِ المعروفةُ عندَ أهلِ العلمِ، فإذا توقَّفَ قلبُه، وتوقَّف دِماغُه، وظهَرتْ عليه آثارُ الموتِ؛ من شُخُوصِ البصرِ، واسترخاءِ القدمينِ، وما أشبهَ ذلكَ ممَّا ذكره أهلُ العلمِ؛ حَكَمْنا بموتِه.



🥌 | بـاب ذوي الأرحام

(٢٢٨٧) السُّؤَالُ: مَنْ هو الرَّحِمُ الَّتي تجِبُ علينا زِيارَتُه؟

الجَوابُ: القريبُ الَّذي تَجِبُ على الإنسانِ صِلَتُه هو مَنِ اجتمَعَ به في الجَدِّ الرَّابِعِ، وواجبُ الصِّلَةِ يَختَلِفُ بِحَسَبِ قُرْبِ الإنسانِ مِن الشَّخصِ وبحسبِ حاجتِه إلى الصِّلَةِ، وواجبُ الصِّلَةِ العَمِّ، وصلةُ الأخِّ أَوْلَى مِن صلةِ العمِّ، وصلةُ مَن كان عُنيًّا، وهلم جرَّا.

والصّلةُ ليْسَتْ محدَّدةً في الشَّرعِ، بلْ هي راجعةٌ إلى العُرفِ، فها سمَّاه النَّاسُ صلةً فهو صلةٌ، وما سَمَّوْهُ قَطيعةً فهو قَطيعةٌ؛ ولهذا نَجِدُ أنَّ الصِّلَةَ تختَلِف، فمِنَ الأقاربِ مَن تكونُ صلتُه بالسَّلامِ عَلَيه وإكرامِه إذا وَفَد، وما أشْبَهَ ذلك، ومِن النَّاسِ صِلتُه بإعطائِه اللِّباسَ أو الدَّراهِمَ أو القوتَ أو ما أَشْبَه ذَلِكَ.

والمهمُّ أَنَّ الصِّلاتِ تختلف، والمرجِعُ في ذَلِكَ إلى العُرْفِ؛ لأَنَّ الشَّرِعَ لمْ يَرِدْ بتحديدِها وَلا بتعْيينِها، وما كان كذلِكَ فإِنَّه يُرْجَعُ فيه إلى العُرفِ.

(٢٢٨٨) السُّؤَالُ: حدِّثُونا بالنِّسبة لصِلة الأرحامِ، حيثُ إن هناك خلافًا بين الوالدِ وأُختِه، فحَرَّمَ على الأولادِ أنْ يَزُورُوا هذه العَمَّةَ.

الجَوَابُ: قبلَ الإجابةِ عن هذا السُّؤالِ أُودُّ أَنْ أَنصَحَ هذا الرَّجُلَ بأَنْ يَتَّقَيَ الله عَرَّفَهَا وَيَصِلَ رَحِمَه؛ فإنَّ صلةَ الرَّحِمِ فيها خيرٌ كثيرٌ؛ فقد قال الله تعالى للرَّحِمِ: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ »(١)، وقال الله عَرَّفَجَلَّ في القُرآنِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾، رقم (٤٨٣٠)،و مسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٤)، من حديث أبي هريرة رَيْخَالِلَهُ عَنْهُ.

الكريم: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿ أُولَيْكَ الْكَرِيمِ: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ وَأَعْمَى آبَصَكُوهُمْ ﴾ [محد: ٢٧-٢٣]، نسألُ الله العافية.

فعلى هذا الرَّجُلِ أَن يَتَقَيَ رَبَّه، وأَنْ يَصِلَ رَحِمَه، وأَن يُصلِحَ الودَّ بينه وبينهم، فلا يموتُ وهو قاطعٌ؛ فإن النَّبيَ ﷺ قال: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ »(١)، يعني: قاطِعَ رحِم، وأي شيءٍ من النَّنيا؟! كلُّ هذا وبأيِّ شيءٍ من الدُّنيا؟! كلُّ هذا سيَذَهَبُ، حتَّى وإن قُدِّرَ أَنَّهم أَخطَؤوا في حقِّكَ، فعلى الجميع أَنْ يُصلِحَ ما فَسَدَ، وأن يَتَحَابُوا فيها بينهم، وأن يَعُودوا كما أمرَهُمُ الله تعالى متواصلينَ.

أمَّا بالنِّسبةِ لكونِه يمنَع أبناءَه من زيارةِ عمَّتِهم، فهذا خطأٌ إلى خطأٍ والعِيَاذُ باللهِ، وليس له الحقُّ أن يفعلَ المحرَّمَ وأن يأمرَ بفعلِه، ويُلزِمَ بفعلِه -نسألُ الله العافية - فيَجمَعُ إلى ظُلمِ نفسِه ظُلمَ غيرِه، ولا طاعة له في هذا، يعني أنَّه يجوزُ لأبنائِه وبناتِه أن يَصِلوا هذه العَمَّةَ حتَّى وإنْ غضِبَ، حتَّى وإنْ هَجَرَ، حتَّى وإنْ قَطَعَ؛ فإنَّه يَبُوءُ بالإثم.

فأقول لأبنائِه وبناتِه: صِلُوا رَحِمَكم، صِلُوا عَمَّتكُم، اذَهَبُوا إليها، زُورُوها، عُودُوها إنْ مرِضتْ، ولا يُهِمَّكُم أبوكم في هذهِ الحالِ؛ لأنَّه ظالمٌ، معتدٍ، نسألُ الله العافية.

لكن إنْ رأيتُم أنَّه مِنَ الأصلحِ أن تذهبوا إليها في خَفاءٍ، أي: دونَ أن يعلمَ أبوكم، فهذا خيرٌ يَحصُلُ به المقصودُ، ولا يحصلُ به غضبُ الوالدِ، لكن إذا لم يمكِنْ إلَّا باطلاعِه فلا حرجَ عليكم، فصِلُوا أرحامَكم، ولا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالِقِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٥٥٦)، من حديث جبير بن مطعم رَعُوَلِللَهُ عَنْهُ.

(٢٢٨٩) السُّؤالُ: كثيرٌ مِن الآباءِ يُهمِلُ تربيةَ الأبناءِ في الصِّغرِ، فإذا كبِروا صدَّقوا ما ترَبَّوا عليه في صِغرِهم فتجِدونهم يطالِبونهم بالبرِّ، ولم يربُّوهم عليه، فها رسالتُكَ إليهم؟

الجَوابُ: الواجبُ على الرَّجلِ أَنْ يتَّقِيَ الله في أهلِه؛ فإنَّه مسؤولُ عنهم؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوا قُوۤ ا أَنفُسَكُم وَأَهْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [التحريم:٦]؛ ولقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «الرَّجُلُ فِي أَهْلِه رَاعٍ، وَمَسْؤُولُ عَنْ وَلَقُولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «الرَّجُلُ فِي أَهْلِه رَاعٍ، وَمَسْؤُولُ عَنْ وَعِيَّتِهِ» (١).

(٢٢٩٠) السُّوَّالُ: أولادي في المرحلةِ الابتدائيَّةِ، وقد امتنَّ الله تعالى عليهم بحفظِ كتابهِ، فهل نبدأ معهم بحفْظِ صحيحِ البخاريِّ ومسلم وبعضِ مُتونِ السُّنَّةِ، أو نبدأ معهم بحفْظِ بعضِ مُتونِ أهلِ العِلمِ في العقيدةِ وغيرِها؟

الجَوَابُ: ما شاءَ الله، أصلَحَهُمُ الله ورزقَهُمُ العملَ به وإيَّانا، ولا شكَّ أنَّ الأحاديثَ أَوْلَى.

(٢٢٩١) السُّؤَالُ: امرأة عِنْدها مجموعةٌ مِن الأَوْلادِ، فهل تقرأُ الوِرْدَ عَلَيْهم جميعًا أم على كُلِّ واحدٍ مِنْهم؟

الجَوابُ: يَكْفِي أَنْ تقولَ: اللَّهمَّ إنِّي أَسأَلُكَ العافِيةَ في ديني ودنياي وأهْلِي ومالي.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَحِيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

(٢٢٩٢) السُّؤالُ: إذا كان عندَ بعضِ الأَولادِ تَقصيرٌ في بَعضِ الأُمورِ الشرعيةِ، فهل تَزورُهُم الأُمُّ وخُصوصًا إذا كانوا يَحلِقون لِحاهُم؟

الجَوابُ: نعم، فالأَقارِبُ تَجِبُ صلَتُهم وإن أَساؤوا، حتَّى لو كانوا حالِقي اللحيةِ أو يَشرَبونَ الدُّخانَ، ولو قُلنا: إنَّه يُشتَرَطُ في صلةِ الأرحامِ ألَّا يَقَعَ منهم مَعصيةٌ؛ لما وَجَدنا رَحِمًا توصَلُ؛ لأنَّ أكثرَ الناسِ تَحصُل منهم المخالفةُ.

لكن مِن صِلَتِهِم أَن تَنصَحَهُم عما هُم عليه من المعصيةِ، وتُحَذِّرَهم منها، وتَقولَ: إنَّ مِن عقوبةِ المعصيةِ التَّساهُلَ في المعصيةِ، فهؤلاءِ الذين يتَساهَلُونَ في المعاصي هي من عُقوباتِ المعاصي في الواقعِ، قال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّما يُرِيدُ اللهُ أَن يُصِيبُهم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ [المائدة: ٤٩]، فجَعَلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّولِّي من العقوبةِ.

وبعضُ الناسِ يَسألُ ويَقولُ: إنَّ أقاربي إذا ذَهَبْتُ إليهم يَستَثقِلونَني، وربيًا أسمَعُ منهم كلماتٍ، فأقولُ: ولو كان، صِل أقارِبَك وما حَصلَ منهم من التَّضييقِ النَّفسيِّ أو القوليِّ فهو زيادةُ أجرٍ لك. وهذا -أعني: صلةَ الرَّحمِ- مع وُجودِ هذه المضايقات -مِن الصَّبرِونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ المضايقات -مِن الصَّبرِ على طاعةِ الله، وقد قالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَى الصَّبرِونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر:١٠].

(٢٢٩٣) السُّؤالُ: إذا شكَّتِ المرأةُ في ولَدِها بأنَّه يُدخِّنُ؛ فهل تواجِهُه وتقولُ: إنَّا غاضبةٌ عليه إلى يوم الدِّينِ؟

الجَوابُ: إذا شكَّتْ بدونِ قرينةٍ فلا تعمَلْ بهذا الشَّكِّ، وإذا شكَّت بقرينةٍ؛ إمَّا الرَّائحةِ، أو اصفرارِ الأسنانِ، أو ما أشبَهَ ذلك، فتنصَحُه وتقولُ له: إنَّ هذا التَّدخينَ حرامٌ، وإنَّه مضْيَعةٌ للمالِ، مضْيَعةٌ للوقتِ. وتذكُرُ أنَّ العُلماءَ ذكرُوا أنَّه حرامٌ.

(٢٢٩٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ ضَربِ الأبناءِ لأيِّ سَببِ عند الغَضبِ؟

الجَوابُ: لا يَجُوزُ ضَربُ الأَبناءِ ولا البَناتِ لأيِّ سَببٍ إلَّا إذا كان تَأديبًا، فإذا كان تَأديبًا، فإذا كان تَأديبًا فإنَّه يَكُونُ بقَدرِ ما يتَحَمَّلون، ولكن كُلَما أمكنَ التَّأديبُ بدونِ ضَربِ كان خَيرًا وأفضَلَ.

(٢٢٩٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: عندها بنتٌ شَديدةٌ وعصبيَّةٌ وتَضرِب إخوانَها وتَشرِب إخوانَها وتَشتُمُهم، فهل تضرِبُها ضربَ تأديبٍ؟ وماذا تفعَلُ معها؟

الجَوَابُ: أبوها هو الَّذي يُؤدِّبها، فالوالدُ يجِبُ عليه أن يُربِّيَ أولادَه على ما تقتضيهِ شريعةُ اللهِ، قال النَّبيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.. وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (١).

(٢٢٩٦) السُّؤَالُ: إذا أقبلَتِ المرأةُ على غسيلِ ثيابِ أخيها، ووجدَتْ فيها عُلْبَةَ دُخانٍ، فهل يجِبُ عليها أنْ تَرميَها؟

الجَوَابُ: لا يجِبُ عليها؛ لأنَّها لو رمَتْها اشترى بدَلَها؛ فلا يكون في رمْيِها فائدةٌ، لكنْ عليها أنْ تحفَظَها، ثُمَّ تنصَحَهُ؛ فلعلَّه يهتدي إذا نصَحَتْهُ بالرِّفقِ واللِّينِ، وأمَّا رمْيُها فلا فائدةَ منه، بل هو خَسارةٌ مَحْضَةٌ؛ لأنَّ هذا المُبتلَى بالدُّخانِ سيشتري بدَلَها.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

(٢٢٩٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ تُحِسُّ بضيقٍ تُجاهَ والدّبِها عِندَما تَزورُها في البيتِ، وذلك بدونِ سببٍ، مع أنَّ هذه الوالدةَ تُحِبُّ ابنتَها وتتودَّدُ إليها، فهل يَلْحَقُ البنتَ إثْمٌ؟

الجَوَابُ: لا يَلْحَقُ البنتَ إِثْمٌ؛ لأنَّ هذا بغيرِ اختيارِها، ولا تستطيع التَّخلُّصَ منه، وقد قال الله عَرَّيَجَلَّ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ولكنْ عليها أَنْ تُوطِّنَ نفسَها على الاطمئنانِ إلى أُمِّها، والرِّضا بوجودِها، وتحاولَ بقدرِ ما تستطيع، فما خرَجَ عن طاقتِها فليس عليها فيه شيءٌ، وأسألُ الله أنْ يُزيلَ عنها ما تجددُ.

(٢٢٩٨) السُّؤَالُ: هل دُعاءُ الوالدَينِ مُستجابٌ؟

الجَوابُ: قد يُستجابُ وقد لا يُستجابُ؛ فإذا كانا ظالمَينِ فلا يُستجابُ، وإنْ كانا بحَقِّ فإنَّه يُستجابُ.

(٢٢٩٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ دَعَت على ولَدِها أَنْ يُغَيِّرَ الله عليه، حيث إِنَّ هذا الولَدَ رَفَعَ صوتَه على والدَتِه، وهي خائفةٌ الآنَ؛ لأنَّه قدِ اسْتُجِيبَت دعوتها، فها توجيهكم؟

الجَوابُ: توجيهنا أنَّ هذا مِن الغلَطِ؛ أنْ يدعُوَ الإنسانُ على أولادِه، أو على أحدٍ أخطاً عليه، وإنَّما الَّذي ينبُغي أنْ يدعُو له بالصَّلاحِ والهدايةِ، وعلى هذا فلْتَدْعُ لولَدِها ذلك بالهدايةِ والصَّلاحِ والتَّوفيقِ، والحَسناتُ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ.



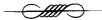
(۲۳۰۰) السُّؤالُ: يوجَدُ بعضُ النَّاسِ لا يذهَبُ إلى أقربائه؛ مثلًا أختُه أو ابنةُ أختِه وهي أصغَرُ منه، ويقولُ: الحَقُّ لي؛ أنا الأَكبَرُ. وبعضُ النَّاسِ يقولُ: الواجبُ أنْ يذهَبَ هو إليها؛ لأنَّ هذه امرأةٌ، وهي لا تسطيعُ أنْ تذهَبَ، وهو أخَفُّ منها في الذَّهابِ؛ فهل الحَقُّ للرَّجلِ أو للمرأةِ؟ ومَن الَّذي يأثَمُ؟

الجَوابُ: قال ﷺ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالمُكَافِئِ»(۱)، فليس واصِلُ الرَّحمِ هو الَّذي يفعَلُ ذلك مُكافأةً لقريبِه إذا أتاه، إنَّما الواصِلُ مَن إذا قُطِعَت رَحِمُه وصَلَها، وهذا عامٌ، لا فرقَ فيه بين الكبيرِ والصَّغيرِ، فإذا قُدِّرَ أنَّ له أُختًا لا تأتيه فلْيَأْتِها هو، وإنْ كانت أصغرَ منه.

ولْيُعْلَم أَنَّ صِلْةَ الرَّحمِ لها فَضلٌ عظيمٌ، حتَّى إنَّها مِن أسبابِ طولِ العمرِ وسَعَةِ الرِّزقِ؛ قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لهُ فِي أَثْرِه فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» (٢).

فعليك يا أخي بصِلةِ الرَّحمِ الصِّلةَ المُعتادةَ، ولا تَحْقِرَنَّ مِن المَعروفِ شيئًا. ومِن الأدبِ أنَّ الصَّغيرَ هو الَّذي يذهَبُ إلى الكبيرِ، لكنْ ليس معناه أنَّ الصَّغيرَ إذا لم يفعَلْ فإنَّ الكبيرَ لا يصِلُ الرَّحمَ، فإذا كان للمرأةِ عُذْرٌ فالأدبُ أنْ يذهَبَ إليها أخوها ولو كان أكبيرَ منها.

وأمَّا بالنِّسبة للإثمِ فالقاطِعُ هو الَّذي يأثَمُ، سواءٌ كان رجُلًا أو امرأةً.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ليس الواصل بالمكافئ، رقم (٥٩٩١)، من حديث عبد الله بن عمرو وَحَوَّلَتُهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٠٥٧)، من حديث أنس رَيُخَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢٣٠١) السُّؤالُ: هل يُرْزَقُ الإنسانُ حسَبَ نواياه؟

الجَوابُ: تقوى اللهِ عَزَقِجَلَّ مِن أسبابِ الرِّزقِ؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُ، مَخْرَجًا ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهُ عَجْعَل لَهُ، مَخْرَجًا ﴿ وَيَرَزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق:٢-٣].

ومِن أسبابِ الرِّزقِ صلةُ الرَّحم، يعني: القرابة؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»(١).

(٢٣٠٢) السُّؤَالُ: بعضُ الآباءِ يأمُرون أبناءَهم بالذَّهابِ بالنِّساءِ إلى أماكنَ قد يحصُلُ فيها اختلاطٌ أو مُنكَراتٌ؛ كالحدائقِ العامَّةِ، والمتنزَّهاتِ. فهل يَأْثَمُ الابنُ إذا رفضَ هذا الأمرَ؟ وهل هذا من العقوقِ؟ وإذا خشِي أنْ يترتَّبَ على هذا الأمرِ أمرٌ أعظمُ، فهذا يَفعَلُ الابنُ؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ للرَّجُلِ أَنْ يذهبَ بنسائِه إلى المحلَّاتِ الَّتي تُحْشَى منها الفتنةُ؛ سواءٌ حدائقُ أو غيرُها، ولا يَحِلُّ له أن يأمرَ غيرَه بذلكَ؛ لأنَّ هذا معصيةٌ للهِ عَنَّهَجَلَّ.

ولا يَجِلُّ للابنِ أَنْ يُوافقَ أباه على هذا، بل يَمتنِعُ، إلَّا أَنْ يَخشى أَنَّه إذا امتنعَ ساءتْ حالُ الأبِ معَه، وساءتْ حالُ الأبِ معَ بناته، وصار يذهب بهن هو بنفسه ويدعهن في هذه الأماكنِ ويرجع إلى أعماله، فإنَّ ارتكابَ أخفِّ الضَّررينِ هو الواجبُ.

(٢٣٠٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ تذكُرُ أَنَّه توجَدُ امرأةٌ مِن أقاربِها تؤذيها بالكلامِ وغيرِه، فهل تُصافِحها أم تَهجُرُها؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٠٥٧)، من حديث أنس رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لا شَكَّ أنَّ الأفضلَ أنْ تُسلِمَ عليها وتُصافِحَها، فتكونَ هي الواصلةَ، وتلك هي القاطعة، والإثْمُ على القاطعةِ والعياذُ باللهِ.

(٢٣٠٤) السُّؤالُ: الدُّعاءُ للوَالِدَيْنِ في حياتِهما؛ هلْ هو مِن أعْمالِ البِرِّ؟ الجَوابُ: ليس فيه شَكُّ أنَّه مِنَ أعْمالِ البِرِّ.

(٥٠ ٢٣٠) السُّوَّالُ: كَيْفَ يكون بِرُّ الوالدَيْنِ بعدَ وفاتِها؟

الجَوَابُ: بِرُّ الوالدَيْنِ يكون بعدَ موْتِهما بالدُّعاءِ لهما، والاستغفارِ لهما، وإكرامِ صديقِهما، وصِلةِ الرَّحمِ الَّتي لا صِلةَ لكَ بها إلَّا بهما، فكلُّ هذا مِن بِرِّ الوالدَيْنِ بعدَ موْتِهما.

(٢٣٠٦) السُّوَّالُ: كَيْفَ يكونُ البِرُّ لِلوالِدَيْنِ بَعْدَ وفاتِهِما؟ وما هي الأعمالُ الَّتي تَصلُ للمَيِّتِ بَعْدَ الوفاةِ؟

الجَوابُ: سُئِلَ النَّبيُّ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم عَن بِرِّ الوالِدَيْنِ بعدَ الوَفاةِ، فقال عَلَيْهِ أَلْسَلَمُ السَّدِيقِ؛ إكرامُ صديقِ الوالِدَيْنِ، فقال عَلَيْهِ أَلْسَلَمُ السَّدِيقِ؛ إكرامُ صديقِ الوالِدَيْنِ، وصِلَةُ الرَّحِمِ» (١)، يعني: الأقارِبَ؛ لأنَّ الوالِدَيْنِ هما الصِّلَةُ بَيْنَكَ وبيْنَ الرَّحِمِ، أي: بَيْنَ الأقارِب، فهِذِه أربعةُ أشياءَ بَيَّنَها النَّبيُ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم.

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٧)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب بر الوالدين، رقم (١٤٢٥)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب صل من كان أبوك يصل، رقم (٣٦٦٤)، من حديث أبي أسيد الساعدي رَضَاَلِيَّهُ عَنْهُ.

وفي الصَّحيح عَنْه عَلَيْ أَنَّه قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلِدٍ صَالِحٍ يَدعُو لَهُ (١١)، فالدُّعاءُ للوالِدَيْنِ أَفضلُ مِنْ الصَّدَقَةِ لهما، وأفضلُ مِنْ قراءَةِ القرآنِ لهما، وأفضلُ مِنْ قراءَةِ القرآنِ لهما، وأفضلُ مِنْ أيِّ عَمَلٍ صالحٍ يقومُ به الإنسانُ لهما.

وَعَلَى السَّاتُلِ أَنْ يَدَعُوَ لُو الِدَيْهِ ويُكْثِرَ مِنَ الدُّعاءِ لَهُمَا، وَكَفَى بِإِرْشَادِ النَّبِيِّ رَشَادًا.

(٢٣٠٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قراءةِ القرآنِ على رُوحِ الوالدَيْنِ بعدَ وفاتِها؟ الجَوَابُ: إذا قرأ الإنسانُ القرآنَ بنيَّةِ أنَّ ثوابَه لأبوَيْهِ -مثلًا- فهذا محلُّ خِلافٍ بين العلماءِ، فمِنَ العلماءِ مَن قال: إنَّه يصِلُ ثوابُه إلى الوالدَيْنِ، ومِنهم مَن قال: إنَّه لا يصِلُ.

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّنا نقول لهذا الأخِ الَّذي يُريدُ أَنْ يقرأَ القرآنَ لوالدَيْهِ: ادْعُ الله لها؛ فإنَّ ذلك أفضلُ؛ لأنَّ هذا هو الَّذي أرشَدَ إليه النَّبيُّ ﷺ حين قال: "إذا مات الإنسانُ انقطعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثٍ: إلَّا مِن صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفَعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له»(٢).

فدعاؤُكَ لوالدَيْكَ أفضلُ وخيرٌ مِن كونِكَ تقرأ القرآنَ لهما، أو تُصلِّي لهما، أو تُصلِّي لهما، أو تتصدَّقُ لهما؛ لأنَّ هذا هو الَّذي أرشَدَ إليه النَّبيُّ ﷺ في مَقامِ ذكْرِ العملِ للإنسانِ بعدَ موتِه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِاًللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَعِوَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٠٨) السُّوَّالُ: كثيرٌ مِنَ الآباءِ أصبحوا ليس لهم أثرٌ في تربيةِ أبنائِهم؛ فآذَوْا أنفُسَهم، وآذَوْا إخوانهُمُ المسلمينَ، فهاذا تَقولونَ لهؤلاءِ الآباءِ؟

الجَوَابُ: نقولُ لهؤلاءِ الآباءِ: لِيتَحَمَّلُوا الجوابَ عَنِ السُّوَالِ يوْمَ القيامةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قال: "الرَّجُلُ راعٍ فِي أهلِه ومسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ» (١) ، فقدْ نَصَبهُ النَّبيُّ عَلَيْ راعيًا على أهلِه، وأخبرَ أنَّه مسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ، ولا يَخفى علينا جميعًا قوْلُ اللهِ تَبَارَكَوَقَعَالَى: ﴿يَأَيُّهُا الذِينَ ءَامَنُواْ فُوَا أَنفُسَكُمُ وَأَهْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِجَارَةُ ﴾ [التحريم:٦]، فحمَّلنا الله تعالى مسؤوليَّة أنفُسِنا وأهلينا، وعلى هذا فالواجبُ مراعاةُ هذه المسؤوليَّةِ، وأنْ يعتقِدَ الإنسانُ أنَّ مسؤوليَّة في إصلاحِ أهلِه كمسؤوليَّتِه في إصلاحِ نفسِه، وإذا بذَلَ ما يعتقِدَ الإنسانُ أنَّ مسؤوليَّتهُ في إصلاحِ أهلِه كمسؤوليَّتِه في إصلاحِ نفسِه، وإذا بذَلَ ما يستطيعُ مِن محاولةِ الإصلاحِ فَ ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ عَلى على نبيِّهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنهُمْ وَلَكِنَ اللهُ يَهُدِى مَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقد أنزلَ الله تعالى على نبيِّهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنهُمْ وَلَكِنَ

(٢٣٠٩) السُّؤَالُ: جاء في الحديثِ: «مَن أَحَبَّ أَنْ يُنْسَأَ له في أَثَرِهِ، ويُوَسَّعَ عليه في رِزقِه، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ السَّوَالُ: جاء في الخديثِ: «مَن أَحَبُّ أَنْ يُنْسَأَ له في أَثْرِهِ، وسَعةِ الرِّزقِ، فما في رِزقِه، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ السَّوِ وسَعةِ الرِّزقِ، فما حُكمُ صِلةِ الرَّحم لأَجْلِ هذَيْنِ الأمرَيْنِ؟

الجَوَابُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يَقُلْ ذلك عَبَثًا، ولَم يَقُلهُ إِلَّا مِن أَجْلِ أَنْ يَشُدَّ النَّاسَ لَجُوابُ: إِنَّ النَّاسَ لَجُوابُ: إِنَّ النَّاسَ لَحِم، ولكنْ لا شكَّ أَنَّ هذه نِيَّةٌ قاصرةٌ؛ فينبغي أَنْ يَصِلَ رَحِمَهُ للهِ عَرَّهَجَلَ، وإذا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَحِيَلِيَّةُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٥٥٧)، من حديث أنس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وصَلَ فمِنْ ثوابِهِ أَنْ يُنْسَأَ له في أَثَرِهِ، ويُوَسَّعَ عليه في رِزقِه، لكنْ لو أرادَ الإنسانُ ما قاله النَّبِيُّ ﷺ فلا حرَجَ عليه، وله أَجْرٌ، إلَّا أَنَّ ثوابَه قاصِرٌ.

(٢٣١٠) السُّوَّالُ: أخصُّ أُمِّي بكثيرٍ مِن الدُّعاءِ، ولا أخصُّ أبي إلَّا بالقليلِ، وكثيرًا ما أنسى الدُّعاءَ له، فهل في ذلك عُقوقٌ له؟ مع العلْمِ بأنَّني أُحِبُّه حبًّا شديدًا.

الجَوابُ: الأفضلُ للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ لوالِدَيْه جَيعًا، فيقول: ربِّ اغفْرِ لي ولوالدَيَّ، اللهمَّ اغفْرِ لوالدِيَّ، اللهمَّ ارْحَمْهما كما ربَّياني صغيرًا. وما أشبَهَ ذلك، هذا هو الأفضلُ، وإنْ فضَّلَ أُمَّه على أبيه فإنَّه لا يأثَمُ بذلك؛ لأنَّ الأُمَّ أحَقُّ بحُسْنِ الصُّحبةِ مِن الأبِ، كما جاء ذلك في الحديثِ عن رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم (۱۱).

(٢٣١١) السُّؤالُ: هل لأمِّ الزَّوْجِ أن تتحكَّم بزوجةِ ابنِها؟

الجَوابُ: إِنَّ أَمَّ الزَّوْجِ لِيسَ لها حَقُّ بالنِّسبةِ لزوجةِ ابنِها، في أَنْ تَخْدُمَها مثلًا أو تقضي حوائجَها من السُّوقِ أو ما أشبه ذلك؛ وذلك لأنَّ الحقَّ إنها هو للزَّوجِ لا لأُمَّه، لكن من بابِ المعروفِ وحُسْنِ الخُلُقِ والتَّحبُّبِ إلى الزَّوْجِ وإلى أمِّه ومحَبَّةِ التئامِ الأُسرةِ؛ ينبغي للزَّوجةِ أَن تقضي حوائجَ أمِّ زوجِها حَسَبَ الطَّاقةِ، حتَّى لا يحدُثَ تنافرٌ بين الأُسرةِ أو بين الزَّوْج وزوجتِه.

ولا يَجِلُّ لأمِّ الزَّوْجِ أَنْ ترتكب عُسرًا بالنسبةِ لزوجة ابنِها، بل عليها أَنْ تُسايرَها وَأَن تعاملَها بالمعروفِ. وإنَّني أنصَحُ أمَّهاتِ الأزواجِ اللَّاتِي يُرْغِمْنَ زوجاتِ أبنائِهنَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم (٩٧١)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَلِيَّهُ عَنْهُ.

على العملِ لحوائِجِهنَّ الخاصَّةِ، فإنَّ ذلك ظلمٌ لهنَّ، ومنَ المعلومِ أنَّ أحدًا لا يَرضَى أن يكون ظالبًا لشخصِ يطالبُه بمَظْلَمتِه يومَ القيامةِ.

وأقولُ لأمِّ الزَّوْجِ: أرأيتِ لو كانَ الأمرُ بالعكسِ؛ بأن تكوني أنتِ زوجةً لابنِ امرأةٍ تُكْرِهُكِ على ما لا تُريدينَ ممَّا لا يجبُ عليها، أَتَرْضَيْنَ بهذا؟ لا شكَّ لا تَرضَى بهذا، وإذا كانت لا تَرضَى بهذا لنفسِها فكيف ترضَى بهذا لبناتِ النَّاسِ؟!

فالخُلاصةُ أنَّه لاحقَّ لأمِّ الزَّوْجِ على زوجةِ ابنِها في استخدامِها أو قضاءِ حوائِجِها أو ما أشبهَ ذلك، ولكن من بابِ المعروفِ والتآلُفِ وعدمِ العداوةِ نَرَى أنَّه يَنبغي لزوجةِ الابنِ أن تعاشرَ أمَّ زوجِها بالمعروفِ.

(٢٣١٢) السُّؤالُ: عندي أخوالُ وقرابةٌ أُساعدهم إذا احتاجوا في الزَّواجِ وفي كلِّ شيءٍ، واحتجتُهم مرَّةً فلم يُعطوني، فهل أُتابِعُ معَهم العطاءَ أم لا؟

الجَوابُ: تابعْ معهم العطاءَ والصِّلةَ، فأنتَ مأجورٌ، وقاطِعُ الرَّحِمِ مأزورٌ.

(٢٣١٣) السُّوَالُ: عِندي أولادٌ يُصلُّونَ، وأَحْمَدُ الله على ذلك، ولكنَّهم في الدِّراسةِ ينجحونَ إمَّا في الدَّورِ الثَّاني أو بتقديرِ جيِّدٍ، ووالدُهم يدعو عليَّ وعليهم؛ لأنَّه يُريدُ أنْ يكونوا مِنَ الأوائلِ، فهل لكم توجيهٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: لكنْ ما ذَنْبُ الأولادِ؟! وما ذَنْبُ الأُمِّ؟! الأولادُ رُبَّما يكونُ لهم ذنْبٌ؛ لأنَّهم ليسوا حريصينَ، لكنَّ الأُمَّ ما ذنْبُها؟!

وعلى كلِّ حالٍ نحن نقولُ لهذا الأبِ: إنَّه يحرُمُ عليه أنْ يدعوَ عليهم، سواءٌ على أولادِه أو على زَوْجَتِه؛ لأنَّهم لم يفعلوا ما يَستحِقُّونَ به هذا الدُّعاء، وخيرٌ مِن ذلك أنْ

يدعوَ الله لهم بالصَّلاحِ، ويقولَ: اللَّهمَّ أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتي، اللَّهمَّ أَصْلِحْ لِي فِي أهلي. ويسألَ الله لهُمُ التَّقدُّمَ فِي النَّجاحِ، وأمَّا الدُّعاءُ عليهم فلا يُفيدُ شيئًا.

فنصيحتُنا لهذا الرَّجُلِ أَنْ يتَّقيَ الله عَنَّهَجَلَّ في نفسِه، وفي أهلِه، وألَّا يدعوَ عليهم، بل يدعوَ لهم.

(٢٣١٤) السُّوَّالُ: أنا سيِّدةٌ بعيدةٌ عن أهلي، ومُتزوِّجةٌ في مدينةٍ أُخرى، وزَوْجي لا يسمَحُ لي أَنْ أُكلِمَهم إلَّا في الأُسبوعَيْنِ مرَّةً واحدةً فقطْ، وأحيانًا أشتاقُ إليهم فأُكلِمُهم، وعِندَما أقولُ له يغضَبُ غضبًا شديدًا، فهل عليَّ ذنْبٌ إذا كلَمتُ أهلي من غيرِ إذْنِه؟

الجَوَابُ: إذا كان الزَّوْجُ لا يرضى أنْ تُكلِّميهم فلا تُكلِّميهم، لكنْ بلِّغيهم وقولي لهم: أنا لا أستطيعُ أنْ أُكلِمَكم إلا في الأُسبوعَيْنِ مرَّةً.

(٢٣١٥) السُّؤَالُ: والدي كان يُعامِلُني أنا وأَخَواتي بقَسوةٍ، وكان يُعامِلُ والدتي في تلكَ الأيَّامِ قبْلَ وفاتِها بقَسوةٍ وقوَّةٍ مِن جرَّاءِ مشاكِلَ بينها وبينه، وأنا الآنَ أُبْغِضُ والدي وأكرَهُهُ كُرْهًا لا يُوصَفُ، فها حُكمُ بِرِّ مِثلِ هذا الوالدِ؟

الجَوَابُ: بِرُّ هذا الوالدِ العاقِّ -أو على الأصحِّ القاطعِ- واجبٌ؛ لأنَّ البِرَّ ليس بالمُكافَأةِ، وإنَّما البِرُّ هو الَّذي يقومُ به الإنسانُ سواء كافَأَهُ مَن بَرَّهُ أو لم يُكافِئْهُ، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَاكَ: ﴿ وَإِن جَهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا أَن وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا ﴾ [لقان: ١٥]؛ فالواجبُ على الولدِ وعلى البنتِ أنْ يقوما ببِرِّ والدِهما، سواءٌ كان هذا الوالِدُ قائمًا بها يَجِبُ عليه مِنَ الصِّلةِ أم لا.

(٢٣١٦) السُّؤَالُ: ما هو حُكمُ الشَّرعِ -في نظرِكم- في واجباتِ الأبناءِ تجاهَ زَوْجَةِ أبيهم، وخاصَّةً إذا كانَتِ الزَّوْجةُ صالحةً؟ وهل لها نفسُ المكانةِ الرَّفيعةِ الَّتي خصَّ الإسلامُ بها الأُمَّ؟

الجَوَابُ: يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَبَرَّ والدَيْهِ بِقَدْرِ المستطاعِ، ولكنْ تكونُ صُحبتُهُ لأُمِّه أشدَّ مِن صُحبتِهِ لأبيه؛ فقدْ سأل رجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فقال: مَنْ أَحَقُ النَّاسِ بحُسْنِ صُحبتي؟ قال: «أُمُّكَ»، قال: «أُمُّكَ»، قال: «أُمُّكَ»، قال: «أُمُّكَ»، قال: وأُمُّكَ»، قال: شُمَّ مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ»، قال: المُّمتِةِ – أي: بحُسْنِ الصُّحبةِ – هي الأُمُّ، لكنِ الأُمُّ والأبُ يجِبُ على ولدِهما مِن ذَكَرٍ أو أُنثى أنْ يقومَ ببِرِّهما.

وأمَّا زَوْجةُ الأبِ فليس لها حقُّ الأمِّ، ولا قريبٌ مِن حقِّ الأمِّ، لكنْ يُكرِمُها الابنُ لإكرام أبيه.

(٢٣١٧) السُّؤَالُ: هل زَوْجَةُ الأبِ مِنَ المحارِمِ؟

الجَوَابُ: نعم، زوجةُ الأبِ مِنَ المحارِمِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ اللَّهِ عَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

(٢٣١٨) السُّؤَالُ: هَلْ أُمُّ زوجةِ أبي مَحْرَمٌ لِي أَمْ لَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ؟

الجَوَابُ: أُمُّ زوجةِ أبيكَ لَيْسَتْ بمَحْرَمٍ، تَزَوَّجُها إِنْ أَرَدْتَ؛ لأَنَّه يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتزوَّجَ امرأةً ويتزوَّجَ ابنُه بنتَها أَوْ بالعكسِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم (٥٩٧١)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب بر الوالدين وأنها أحق به، رقم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَلِيَّكُ عَنْهُ.

(٢٣١٩) السُّؤَالُ: هل أكون مَحْرُمًا لوالدةِ زَوْجةِ أبي أم لا؟ الجَوَابُ: لا، لا تكون مَحْرَمًا لها، وإنَّما هي مَحْرُمٌ لأبيكَ فقطْ.

(٢٣٢٠) السُّؤالُ: أُمُّ قالت لابنِها: أنت في حرَج منِّي إذا فعلْتَ الشَّيءَ الفُلانيَّ. وهذا الشَّيءُ فعْلُه مُباحُ، ولكنَّ الأُمَّ قالت ذلك؛ خوفًا على صِحَّةِ ابنِها، والابنُ سأَلَ عَدَّةَ أطبَّاءَ مُتخصِّصينَ، وقد أكَّدوا له أنَّه لا ضرَرَ مِن فعْلِ هذا الشَّيء؛ فها حكمُ الحرَجِ في هذه الحالِ وما يترتَّبُ عليه؟ وما الحكمُ إذا فعَلَه الابنُ بدونِ علْمِ أُمِّه؛ خوفًا على مشاعرِها؟

الجَوابُ: أوَّلا: لا بُدَّ أَنْ يقولَ للأُمِّ: إنِّي سأَلْت عن هذا الشَّيء، فقال أهْلُ الاختصاصِ: إنَّه لا ضرَرَ فيه، ويقولُ لها: يا أُمِّي، أنا أشتهي هذا الشَّيء. وما دام ليس فيه ضررٌ، وليس فيه نهيٌ مِن الشَّرع، فلا تُضَيِّقُ عليه، فإذا أصَرَّت على ما قالت، فلا شكَّ أَنَّ إبرارَه بقسَمِها مِن أفضَلِ الأعمالِ، وأنَّه مِن كَمالِ بِرِّه، وهو في غنى عنه، فليترُكُه لله عَنَّ عَلَيه ما هو خيرٌ منه. فليترُكُه لله عَنَّ عَليه ما هو خيرٌ منه.

(٢٣٢١) السُّؤالُ: هل يكفي الهاتف في صِلَةِ الرَّحمِ؟

الجَوابُ: على حسَبِ الحالِ، قد يكفي وقد لا يكفي؛ فإذا كان القريبُ مريضًا حمثلًا - يحتاجُ إلى عيادةٍ، فلا يكفي الهاتف، أو إذا كان فقيرًا مُحتاجًا إلى مُواساةٍ، فلا يكفى الهاتف.

وعلى كل حالٍ: صِلَةُ الأرحامِ لم يُحدِّدُها الله عَنَّقِجَلَّ في القُرآنِ، ولم يُحدِّدُها النَّبيُّ ﷺ في السُّنَّةِ، فيرْجَعُ في ذلك إلى ما يتعارَفُ النَّاسُ عليه ممَّا يُعَدُّ صِلَةً. (٢٣٢٢) السُّؤالُ: جاء في الحديثِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ النَّاسِ يصِلُ رَحِمَه الأَجْلِ هذين الأمرينِ، فما حكمُ هذا العمَلِ؟ وهل هو مثلُ عِبادةِ اللهِ الأجلِ دُخولِ الجنَّةِ؟ وهل الأفضلُ أَنْ يُعْبَدَ الله لدُخولِ الجنَّةِ أَمْ لرِضَا اللهِ؟

الجَوابُ: النَّبِيُّ عَلَيْهِ لم يفعَل ذلك عادةً، وإذا كان كذلك فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لم يقُلُه إلَّا مِن أَجْلِ أَنْ يشُدَّ النَّاسَ لصلةِ الرَّحم، لكنْ لا شكَّ أنَّ هذه نيَّةٌ قاصرةٌ، فينبغي أنْ يصِلَ رحِمَه للهِ عَرَّفِجَلَّ، وإذا وصَلَ فمِن ثوابِه أنْ يُنْسَأَ له في أثرِه ويُوسَّعَ له في رزقِه، لكنْ لو أراد الإنسانُ ما قاله النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم فلا حرَجَ عليه، إلَّا أنَّ ثوابَه قاصرٌ.

أمَّا بالنِّسبةِ لعبادةِ اللهِ لأَجْلِ دُخولِ الجنَّةِ فهو كذلك مثلُها. ورضا اللهِ ودخولُ الجنَّةِ مُتلازمانِ، والله عَنَّفِجَلَّ وصَفَ نبيَّه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم وأصحابَه في قولِه: ﴿ مُتَّكَمَّدُ رَسُولُ اللهِ أَوَلَيْنِ مَعَهُ وَ أَشِدَآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَّا وُ بَيْنَهُمْ مُ تَرَبُهُمْ رُكِعًا سُجَدًا يَبْتَغُونَ قولِه: ﴿ مُتَّا لَلهُ عَنَّوَجَلًا مِن أَشِهِ وَرَضِّونَا ﴾ [الفتح: ٢٩]، فهم يعبدونَ الله عَنَّوَجَلً مِن أَجْلِ أَنْ ينالوا هذه الدَّرجة؛ الفضْلَ والرُّضوانَ.

(٣٣٢٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تقول: إنَّني -والحمدُ للهِ - مُلتزِمةٌ بالشَّرعِ ما استطَعْتُ وما قدَّرَني الله عليه، لكنْ لي عمُّ إنسانٌ غيرُ مُستقيم، وعائلتُه يتعاملونَ بالسِّحرِ والكذِبِ والسَّرقةِ أحيانًا، ولا يُصلُّونَ، والبناتُ يلبَسْنَ الثِّيابَ القصيرة، ويخرُجْنَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٥٥٧)، من حديث أنس رَضَوَلَتَهُءَنهُ.

كاشفاتٍ للشَّعرِ، وأنا وأهلي لم ننصَحْهم حقيقةً؛ لأنَّهم لا يقبَلونَ النَّصيحةَ، وإنْ نصحْناهم لا يستجيبونَ، وأرى بأنَّ في الابتعادِ عنهم خيرًا وصلاحًا؛ فهل في مُقاطعتِنا لهم إثْمُرُ؟

الجَوابُ: إِنَّ مُناصِحةَ الأقاربِ أُوكَدُ مِن مُناصِحةِ الأباعِدِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى لنبِيِّنا محمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء:٢١٤]؛ ولأنَّ الأقاربَ لهم حتُّى، فإذا كان لهم حتُّى في إيتاءِ الهالِ والصِّلةِ، فإنَّ مِن أعظمِ الصِّلةِ مُناصِحَتَهم في دِينِ اللهِ عَرَّفِجَلَ، فأدِيمُوا نُصْحَهم على وجْهٍ لا يملُّونَه ولا يسْأَمُونَ منه، ولا يكرَهُونكم مِن أَجْلِه.

وأمَّا مُقاطعتُهم فيُنْظَرُ؛ إنْ كان في مُقاطعتِهم خيرٌ بحيث ينتهونَ عمَّا هم عليه مِن المُنكَرِ، ويستقيمونَ فيها يجِبُ عليه، فقاطِعُوهم، وإنْ لم يكُنْ في ذلك خيرٌ، فلا تُقاطِعوهم؛ لأنَّ صِلةَ الرَّحمِ واجبةٌ وإنْ كانوا مُخالِفينَ، إلَّا مَن وصَلَ إلى حالِ الرِّدَّةِ بحيث لا يُصَلِّي أبدًا، فإنَّ هؤلاء تجِبُ مُقاطعتُهم؛ لأنَّهم مُرتدُّونَ عنِ الإسلامِ، فإنَّ مَن لا يُصَلِّي كافِرٌ كُفْرًا أكبَرَ مُخرِجًا عنِ المِلَّةِ، وهو مُرتدُّ عنِ الإسلامِ وخالدٌ في نارِ جهنَّم العيادُ باللهِ - يُحْشَرُ يومَ القيامةِ مع فرعونَ وهامانَ وقارونَ وأبيِّ بنِ خلَفٍ.

وهذا -أعني: أنْ تارِكَ الصَّلاةِ كافرٌ كُفرًا مُخْرِجًا عنِ المِلَّةِ، مُرتدُّ عن دِينِ اللهِ، خالدٌ في نارِ جهنَّمَ- هو الَّذي دلَّ عليه القُرآنُ والسُّنَّةُ، وما نُقِلَ مِن إجماعِ الصَّحابةِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُمْ.

ولنا في ذلك رسالةٌ ولغيرِنا أيضًا فيه رسالةٌ، وما احتجَّ به مَن لا يرى كُفْرَ تاركِ الصَّلاةِ فليس بحُجَّةٍ؛ لأنَّه إمَّا صحيحٌ غيرُ صريحٍ، وإمَّا ضعيفٌ لا يُقاوِمُ الأدلَّة الصَّحيحةَ الَّتي ثبَتَت بكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلَّى اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وسلَّم وما نُقِلَ مِن إجماعِ الصَّحابةِ رَضَيَالِيَهُ عَنْهُمْ.

فإذا كان هؤلاء الأقاربُ لا يُصلُّونَ، فمُقاطعَتُهم واجبةٌ؛ لأنَّهم مُرتدُّونَ، وليسوا كالكافرِ الأصليِّ الَّذي قال الله تعالى فيه: ﴿ وَوَصَيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، وَهْنَا عَلَىٰ وَهْنِ وَفِصَالُهُ، فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْصُرُ لِي وَلِوَلِدَيْكَ إِلَى ٱلْمُصِيرُ اللهُ جَهدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ فِهْنِ وَفِصَالُهُ، فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْصُرُ لِي وَلِوَلِدَيْكَ إِلَى ٱلْمُصِيرُ اللهِ جَهدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ فِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُما وَصَاحِبْهُما فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنابَ إِلَى ثَمْرُوفًا وَاتَبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنابَ إِلَى مُرْجِعُكُمْ فَأُنْبَعُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [لقان:18-10].

فإنَّ هؤلاء كفَّارٌ أصليُّونَ، أمَّا المُرتدُّ فلا؛ لأَنَّه لا يُقَرُّ على دِينِه، بل يُدْعَى إلى الإسلام، فإنِ اهتدى فهذا المطلوب، وإنْ لم يهتَدِ فإنَّه يجِبُ على وُلاةِ الأُمورِ أنْ يقتُلوه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ) (١)، والمُرتدُّ مُبدِّلُ لدِينِه.

(٢٣٢٤) السُّوَالُ: هناك امرأةٌ لديها أخٌ لا يتواصلُ معها ولا يَزُورُها، وهي تزورُه فقط في المناسباتِ وفي الحالاتِ الخاصَّةِ؛ كالأعيادِ، فهل عليها إثمٌ بذلك؟

الجَوَابُ: هل يكفي أن تصل أخاها بهذه الصلةِ، إذا كان الناسُ يَرَوْنَ أنَّها واصلةٌ فهي واصلةٌ.

(٢٣٢٥) السُّؤالُ: أقومُ بإرسالِ أموالٍ لأهلي في بلدِي، ولكِن أُرسِلُها إلى أُمِّي، ولكِن أُرسِلُها إلى أُمِّي، وليسَ إلى أبي، بسببِ أنَّ أُمِّي هي المسؤولةُ عن البيتِ وإخوتي، وليسَ أبي، فهل عليَّ إثمٌ بذلك؛ لأن الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٢٤]؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رَصَّالِلَهُ عَنْهُا.

الجَوَابُ: الرِّجالُ قوَّامونَ على النِّساءِ حقُّ لا شكَّ، لكِن هذا في الغالبِ، وأحيانًا تكونُ المرأةُ قوَّامةً حتَّى على الرِّجالِ، أليسَ عمرُ بنُ الخَطَّابِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ لَمَّا أوقفَ نصيبَه من خيبرَ جعَل نَظَرَه لابنتِه حَفْصَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا (١)؟! فأرَى أنَّ عَمَلَك هذا لا بأسَ به.

لكن إذا صارتِ الوالدةُ تعاملُ الوالدَ معاملةً جافَّةً وتضغَطُ عليه وتضيِّقُ عليه؛ لأنَّها هي التي تملِكُ المصاريفَ فأرسِلْ إلى والدِكَ ما يَكفيهِ.

(٢٣٢٦) السُّؤَالُ: فضيلةَ الشَّيخِ، لديَّ مشكلةٌ أريدُ أَنْ أَطْرَحَها عليك حتَّى تُحُلَّها لي: أنا شابُّ منَ اليمنِ مقيمٌ بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ في الرِّياضِ، فأنا مُغترِبٌ هنا حوالي ثهانيةَ عشرَ عامًا، وقد تزوَّجتُ منذ عشرِ سنواتٍ، وأنا- والحمدُ للهِ- أعمَلُ هنا في المملكةِ عملًا طيبًا وأحصُل على أجرٍ طيِّبٍ.

ولكن يا فضيلةَ الشيخِ منذُ عشْرِ سنواتٍ منذُ أنْ تزوَّجتُ أذَهَبُ إلى اليَمَنِ إجازةً شهرينِ فقطْ في كلِّ سنتينِ.

وقبلَ حوالي ستّ سنواتٍ طلبتُ من أهلي- والدي ووالدي- أن يُعطوني زوجتي فرَفضوا، فحاولتُ معهم، وسألتُ شيخًا فقال: تَوَدَّدْ إليهم. فتودَّدتُ إليهم بكلِّ شيءٍ؛ فاشتريتُ لهم منزلًا جديدًا وسيَّارةً جديدةً، وزوَّجتُ إخواني الأصغرَ منِي، ولكن لم تَنْجَحْ معهم أيُّ وسيلةٍ، فخيَّرتهم بين خيارينِ؛ إما أن يُعطوني زوجتي وإما أن أتزوَّج، فرفضوا كلا الخيارينِ، فالآن أسألُ فضيلتكم ما الَّذي أعمَلُه؟ معَ العلمِ أنَّ الزَّوْجةَ تريدُ أن تذهبَ معي؟ وأنا أعرِفُ أنِّ لو تزوَّجتُ هنا في المملكةِ فسأقعُد عند هذه سنتينِ، وأقعد عندَ هذه شهرينِ، فها رأيُّك في الزَّواج، هل أتزوَّجُ أم لا؟

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، رقم (٢٨٧٩).

الجَوَابُ: أهلُكَ ليس لهمُ الحقُّ في أنْ يَمنعوك مِن زَوجتِك، وإذا منَعوك فلا سَمْعَ لهم ولا طاعة؛ فاخرجْ بها كما شِئتَ؛ سواءٌ رَضُوا أو غضِبوا؛ وذلك لأنَّه لا حقَّ لهم في هذا، وهُمْ بذلك آثِمونَ من جِهتِك، وآثِمون من جِهةِ الزَّوْجةِ.

فاذهب الآنَ إلى بلادِكَ وارجِعْ بزوجتِك غدًا إنْ شاء الله.

وما دام زوجتُك الَّتي معك الآن قد أرضتْك وأعجبتْك في دِينِها وخُلُقِها فلْتَحْمَدِ الله على ذلك، وَأْتِ بها إلى الرِّياضِ.

وهذا سواءٌ رضِيَ الأمُّ والأبُ أم لم يَرْضَيَا، فلا حقَّ لهما في المنعِ، وهم بذلك آثِمونَ بمنعِك من قِبَلِك ومن قِبَلِ الزَّوْجةِ.

(٢٣٢٧) السُّؤَالُ: فتاةٌ والدها يَطلُب منها أن تنامَ عند زوجتهِ الثَّانيةِ، ووالدَّهَا ترفُض هذا؛ لأنَّها تخافُ عليها، فهاذا تفعَلُ؟ معَ العلمِ أنَّ والدَها لا يكلِمُ والدَّها. وهل هي عاقَّةٌ إنْ لم تسمَعْ كلامَ أبيها في ذلك؟

الجَوَابُ: تطلُب مِن والدِها أَنْ يَسمَح عنها: أَوَّلًا: من أَجلِ مراعاة أُمِّها، وثانيًا: إِنْ صحَّ خوفُ الأمِّ عليها فهو إذن محذورٌ آخرُ.

وإذا أَبَتْ أَنْ تَنامَ، فإنْ كانتْ لا تخافُ على نفسِها فهي عاقَّة، ولكِنْ معَ ذلكَ لا يجبُ عليها أن تنامَ عندَ زوجةِ أبيها إذا أَمَرَها أبوها بذلك.

(٢٣٢٨) السُّؤالُ: طلَبَ أخي طلبًا، فلم أُلَبِّ له طلبَه، فقال لي في نفسِ الرِّسالةِ: إذا لم تُلَبِّ طلبي تكونُ عاقًا لوالدَيكَ. وبعدَ ذلك توفّاه الله قبلَ أنْ أُلبِّيَ له طلبَه؛ فهل عليَّ شيءٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ؛ لأنَّ رفضَك طلبَ أخيكِ ليس عقوقًا لوالدَيكَ إلَّا إذا أمراك بهذا.

(٢٣٢٩) السُّؤالُ: شَخْصٌ وقَعَ أبوه في مخالفةٍ شرعيَّةٍ وهي تفضيلُ إحدى زوجاتِه على الأُخرى مما سبَّبَ ضَرَرًا وأذًى لإحدى زوجاتِه، وعِنْدما قامَ ابنُه يعِظُه في اللهِ ويذكِّرُه باللهِ وبحديثِ رسولِ اللهِ عَلَيْ باللِّينِ وبالَّتي هي أحسنُ، وبالقولِ الطَّيِّبِ، غَضِبَ عَلَيْهِ هذا الأبُ أشدَّ الغَضَبِ، وعندما قام الابنُ بمحاولَةِ استرضاءِ أبيهِ خَشْيَةَ وقوعِه في العقوقِ لم يرضَ الأبُ إلَّا الجفاءَ والمخاصَمَةَ وعَدَمَ الرِّضا، وكرَّر الابنُ محاولتَهُ للاسترْضاءِ أكثرَ مِن مرَّةٍ، ولكنْ دونَ جَدْوى، فهل يُعْتَبَرُ هذا الابنُ عاقًا وقاطعًا لِرَحِه؟ وماذا عَلَيْهِ أَنْ يفعلَ؟

الجَوابُ: قَبْلَ أَنْ أَجِيبَ على السؤالِ أَوَجِّهُ نصيحةً إلى هذا الأبِ إِن كان ما قيل عنه حَقَّا؛ أَنَّ عَلَيْه أَنْ يَتَّقِيَ الله عَرَّفِجَلَّ فإنَّه ثَبَتَ عِنِ النَّبِيِّ عَلَيْه أَنْ يَتَّقِيَ الله عَرَّفِجَلَّ فإنَّه ثَبَتَ عِنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ «مَنْ كَانَ لهُ امْرَأَتَانِ فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وشِقُّهُ مِائِلٌ» (١) ، فَلْيَرْتَقِبْ الجائرُ بَيْنَ الزوجاتِ هذا الوعيدَ؛ أنَّه يأتي يومَ القيامَةِ في ذلك اليومِ المشهودِ، وقَدْ مالَ شِقُه، نسألُ الله العافية، فعَلَيْهِ أَنْ يَتَقِيَ الله ما استطاع، وأَنْ يَعْدِلَ بيْنَ النِساءِ ما استطاع، ولا يَجِلُ له المُفاضَلَةُ فيها يَسْتَطيعُ فيه المعَادلَة.

أَمَّا بِالنِّسبَةِ للابْنِ ومُناصَحَتِهِ لِأَبيه فأقولُ: جَزاه الله خَيْرًا. هذا، واللهِ مِنَ البِرِّ، أَنْ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/۳٤۷)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (۲۱۳۳)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (۱۱٤۱)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (۳۹٤۲)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (۱۹۲۹)، من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

يَنْصَحَ أَباه عن شيءٍ يضرُّه، وأنْ يُبَيِّنَ له شريعةَ اللهِ في الأمرِ، ويُعْتَبرُ بِهذا بارًّا مِنْ أَبَرِّ البارِّينَ، ولا يَنْسَى هذا الابنُ أَنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ناصَحَ أَباه حتَّى إِنَّ أَباه تَوَعَدَهُ، وقال: ﴿لَمِن لَمَ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَك ﴾ [مريم:٤٦]، ومع ذلك لَم يَمْنَعْه هذا مِن مناصَحَةِ أبيه حتَّى أَعلَنَ أبوه أنَّه باقٍ على الكُفِر -والعياذُ باللهِ- وحينئذِ تبيَّنَ لإبراهيمَ أَنَّهُ عَدُوُّ للهِ فتبرَّأ مِنْه.

فأقولُ: أَيُّهَا الابنُ الكريمُ، إنَّ مُناصَحَتَكَ لأبيكَ مِنْ أَبَرِّ البَرِّ به، وأنه إذا غَضِبَ وقاطَعَكَ مِنْ أَجلِ هذا فإثْمُهُ عَلَى نَفْسِه، وأنْتَ لَكَ الأَجْرُ، فاحرِصْ على بِرِّهِ ما استطعتَ، ولكِنْ مَعَ ذَلِكَ لا تتهاوَنْ في ذاتِ اللهِ عَرَّفَ في نصيحَتِهِ وتوجيهِهِ.

(٢٣٣٠) السُّؤَالُ: أنا رجُلٌ مُسلمٌ -والحمدُ للهِ- ومُتزوِّجٌ وعندي خمسُ بناتِ وطفلٌ صغيرٌ، وقد أُصِبْت - والحمدُ للهِ - بمرضِ السَّرطانِ، والحمدُ للهِ على كلِّ حالٍ. والآن أنا أُقيمُ في الرِّياضِ وأُسرتي مقيمةٌ في مدينةٍ أخرى، والمُسْتشفى الَّتي أتابعُ معها تريدُ أنْ أتواجَدُ باستمرارٍ، ونظرًا لبُعدِ المَسافةِ بين المَدِينَتَيْن، فَضَّلْتُ البقاءَ هنا، ولكنْ هناك أُسرتي بدُونِ مَحرَم، فحاولْتُ أنْ أُحضِرَها إلى هنا ولكنَّ الظُّروفَ لا تُساعِدُ في الوقتِ الحاليِّ؛ فها العملُ ؟

الجَوَابُ: إذا كنْتَ تخافُ على عائلتِك، فلا بُدَّ أَنْ تأتِيَ بهم إلى مكانِك أو تذهَبَ إليهم، وإنْ كنتَ لا تخافُ عليهم لِثِقَتِك بهم وبِجيرانِهم، فلا بأسَ أَنْ تَبْقى تُعالَجُ في مكانِك حتَّى يَشْفِيَك الله.

(٢٣٣١) السُّؤَالُ: امرأة تُوُفِّي والدُها، وكانتْ قد طلَبت أن تزورَ والدَها قبلَ وفاتِه ومُنِعَتْ من قِبَلِ والدِزَوجِها، فهل تَأْثَمُ بعدم رؤيةِ والدِها؟

الجَوَابُ: لا تأثم بعدم رؤية أبيها؛ لأنها مُنعت منه، وهذا بغير اختيارها، ولكني أقول لها: لا طاعة لأبي زوجِها عليها، فلو رخَّص لها زوجُها بأن تزور أباها ومنعها أبوه فلا عبرة لمنع أبيه، بل تَعصي أباه وتخرُج إلى أبيها؛ لأن الَّذي يَملِكُها إنَّما هو الزَّوْج فقطْ، وأمَّا أبو الزَّوْج فليس له حقٌّ في منع زوجة ابنه من زيارة أبيها، وهو بمنعها إيَّاه آثِمٌ مُعتدِ عليها، فعليه أن يتوبَ إلى اللهِ وألَّا يعودَ، وهذا يقَع كثيرًا في بعضِ آباء الأزواج، تجده يتحكَّم في زوجة ابنه ويؤذيها ويضايقها، وليس له الحقُّ في ذلك، بل الَّذي بيدِه منعُها والتَّرْخيصُ لها هو الزَّوْجُ.

(٢٣٣٢) السُّؤَالُ: إذا كانَ الوالدانِ ليسَ لديها رَغبةٌ في أن يَصِلَها الولدُ؛ فها حُكْمُ ذلكَ؟ وما حُكْمُ أيضًا قسوةُ الوالدينِ على الولدِ؟

الجَوَابُ: الواجبُ على الأولادِ من ذكورِ وإناثٍ أنْ يَقُوموا ببرِّ والديهم؛ فإنَّ العُقوقَ من كبائرِ الذُّنوب، بل من أكبرِ الكبائرِ. والواجب على الوالدينِ أنْ يَقُوما بصلةِ أولادِهم؛ لأنَّ صلةَ الرَّحِم من أفضلِ الأعمالِ، وقطيعةَ الرَّحِم من أسبابِ القطيعةِ في الدُّنيا والآخرةِ، ولا يَجِلُّ للوالدينِ أنْ يَرُدَّا برَّ أولادهما من ذكورٍ أو إناثٍ، بل الواجبُ عليهم أن يُعينا على برِّ أولادهم، ولا يجوزُ للأولادِ من ذكورٍ أو إناثٍ أن يَعُقُّوا والدَيهم، بل عليهم بالبرِّ والإحسانِ، وإنْ وُجِدَتِ القطيعةُ من الآباءِ والأمَّهاتِ فالإثمُ على القاطِع. ولْيَحْرِصْ هذا الولدُ أن يَصِلَ والديْه، سواءٌ أَحَبًا ذلك أم كرِها، فليُذهبُ إليهم في البيتِ ويَقرَع البابَ، حتَّى إذا قالا: انصرِفِ، ابْتَعِدْ، لا تُؤْذِنا؛ فقد أدَّى الواجبَ عليه، فلْيُنْصَرِف، ثمَّ ليأتِ مرةً أُخرى بعد يومينِ أو ثلاثةٍ ويفعل كما فعَل في الأوَّلِ، وحينئذِ يكونُ قد قام ببرِّ والديْه وهما قد قاما بقطيعةِ الرَّحِم. أسألُ الله فعَل في الأوَّلِ، وحينئذِ يكونُ قد قام ببرِّ والديْه وهما قد قاما بقطيعةِ الرَّحِم. أسألُ الله الهدايةَ للجميع.

(٢٣٣٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ لها والدةً عندها خادمةٌ، والأمُّ تتَّهم الخادمة، وهي بريئةٌ، وهذه المرأةُ تدافِعُ عن الخادمةِ، فإذا دافعتْ غضِبتِ الأمُّ، فما الحُكمُ؟ هل تترُّكُ الأمرَ والمرأةُ بريئةٌ، أم تُدافِعُ وتُغضِبُ أمَّها؟

الجَوَابُ: الواجبُ على المسلمِ أن يدافعَ عن عِرضِ أخيه مهم كان الأمرُ، والأمُّ يجبُ أَنْ تُنصَحَ ويقالَ لها: إنَّ اتهامَكِ هذه المرأة بها ليسَ فيها لا يَزيدُكِ إلَّا إثمًا، لا سيَّا إذا غضِبتْ مِنَ المُدافعةِ عنها.

(٢٣٣٤) السُّوَّالُ: يأتي إليَّ بعضُ أقاربي، ويشربونَ الدُّخَانَ في بيتي، وأنا قُلْتُ لهم: لا أريدُ الدُّخَانَ في بيتي أبدًا، وهم لا يشْرَبونَ أمامي، لكن يصعدونَ إلى السَّطح، أو يذهبونَ إلى الحَّامِ، فهل لي أنْ أطْرُدَهم أو أتحمَّلَهم؟

الجَوابُ: لا يجِلُ لهم أَنْ يشْرَبوا في بيتِك الدُّخَانَ وأنت لا تَرْضى بهذا، سواءٌ أمامَك، أو في الحَيَّامِ، أو في أيِّ مكانٍ، البيتُ بيتُك وأنت صاحِبُ الشَّأْنِ فيه، فإذا منعْت مِن شُرْبِ الدُّخَانِ فيه فإنَّه لا يجِلُّ لهم أَنْ يشْرَبوا الدُّخَانَ فيه، بل عليهم أَنْ يجْلِسوا معك، حتَّى يقوموا ويشْرَبوا في بُيوتِم إن شاؤوا، وأرْجُو الله تعالى أَنْ يهْدِيَهم ويعصِمَهم منه.

(٣٣٥) السُّوَالُ: امرأةٌ تذكُرُ أنَّ أَحَدَ أقاربِها يريدُ أنْ يَستقدِمَ عِمَالةً، ثمَّ يأخُذُ منهم نِصْفَ الرِّبحِ، يشترِطُ عليهم ذلك، ويجعَلُهم يَعملونَ، ويتكفَّلُ لهم بالسَّكنِ والإعاشة؛ فهل يجوزُ له ذلك؟

الجَوابُ: الواجِبُ على الإنسانِ في هذه الدُّولةِ: أنْ يسيرَ على أنظِمَتِها الَّتي ليس

فيها مَعصيةٌ للهِ ورسولِه، والنِّظامُ يَمنَعُ مثْلَ هذا العمَلِ، وهذا العمَلُ لو فُتِحَ لامتلأتِ البِلادُ مِن النَّاسِ، ويجعَلَهم يَعملونَ البِلادُ مِن النَّاسِ، ويجعَلَهم يَعملونَ وله نِصْفُ أُجرتِهم؛ لذلك نَرَى أنَّ هذا ممنوعٌ؛ لمُخالفتِه النِّظامَ، ولأَنَّه يفتَحُ بابًا شاقًا على النَّاسِ.

->\$**\$**}\&&&





کتاب النکاح

(٢٣٣٦) السُّوَّالُ: ما حُكمُ الشرع في نظركم في رَدِّ الخاطِبِ المُتَدَيِّنِ إذا كان مثلًا قليلَ المالِ أو لَيْسَ عِنْدَه عَمَلٌ؟

الجَوابُ: أرى أنَّ هذا خَطَأٌ، وإنَّ الميزانَ في قَبولِ الخاطِبِ أو رَدِّه ما جاءَ في الحِديثِ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الأَرْضِ الحِديثِ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الأَرْضِ وَفَسَادُ عَظِيمٌ اللهِ والهالُ لَيْسَ هو الميزانَ، كمْ مِن إنسانٍ لَيْسَ عِندَهُ مَالٌ حين خِطْبَةِ المرأةِ ويُقَدِّرُ المرأةِ، ويَمُنُّ الله عليه بأموالٍ فيها بَعْدُ! كمْ مِنْ إنسانٍ عِنْدَه مالٌ حين خِطْبَةِ المرأةِ ويُقَدِّرُ الله على مالِه الآفاتِ فيتُلَفُ! فالمدارُ على الخُلُقِ والدِّينِ.

فلْتَتَحَرَّ المرأةُ المَخْطوبَةُ وأَوْلِياؤُها بالسُّؤالِ عَن الخاطِبِ في دينِه وأخلاقِه، ولا يتعجَّلوا في القَبولِ، ولا يَسْأَلوا مَن يُتَّهَمُ بالثَّناءِ عَلَيْه لصَداقَةٍ أو قَرابَةٍ، بلْ يتحرَّوْنَ تَحِرِّيًا كَبيرًا؛ لأَنّنا نَسْمَعُ قضايا كثيرةً؛ يقالُ لمنْ سأل عن الخاطبِ: إنَّه رَجلٌ فيه وفيه وفيه، ثمَّ إذا تَمَّ الزَّواجُ وإذا الأمْرُ على خِلافِ ذلك، فتندَمُ المرأةُ وأولياؤُها ويَشْقَوْنَ في التَّخَلُّصِ مِنْهُ.

وأُوجِّهُ كلمةً إلى هؤلاءِ الأولياءِ الَّذينَ يتَحَجَّرونَ بناتِهم أَو أَخَواتِهم أَو مَنْ لَهُمْ وِلاَيَةٌ عَلَيْهِنَّ: أَنْ يتَقوا الله تَعالَى في أَنْفُسِهِمْ، وأَنْ يعْلَموا أَنَّ الوِلاَيَةَ أَمانَةٌ، فلْيَتَحَرَّوا فيها مَن هو أهلٌ لقَبولِ خِطْبَتِه، ولا يَردُّوه إذا كان كُفْئًا مِنْ أجلِ عَداوَةٍ شَخْصِيَّةٍ بيْنَهُم وبينَه،

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، رقم (١٠٨٥)، من حديث أبي حاتم المزني رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ.

سبحان الله! يأتي الخاطِبُ يَخْطُبُ المرأة، والمرأةُ تريدُ النّكاحَ كما يريدُه الرَّجُلُ، فيقولُ أبوها لغرضٍ شخصيٍّ للخاطِبِ: قد فاتَتْكَ، أو هي صغيرةٌ. أو ما أشبهَ ذلك، ويردُّ الخاطِبَ معَ أنَّه أهلُ للقَبولِ، فليَحْذَرْ هؤلاءِ.

ولقَدْ حدَّثني بعْضُ النَّاسِ أَنَّ امرأةً كان أبوها يَرُدُّ الخُطَّابَ فأُصيبَتْ بِمرضٍ، وحضَرَ أَجَلُها، وكان عندها نِساءٌ، فقالَتْ لهُنَّ: أَبْلِغْنَ أبي السَّلامَ، وقلْنَ لَه: إِنَّ بَيْني وَحَضَرَ أَجَلُها، وكان عندها نِساءٌ، فقالَتْ لهُنَّ: أَبْلِغْنَ أبي السَّلامَ، وقلْنَ لَه: إِنَّ بَيْني وَبَيْنَه الفَصْلَ يَوْمَ القِيامَةِ؛ حَيْثُ مَنعَني ممَّا أَشْتَهي، حتَّى أَدْرَكني المَوْتُ، وأنا لم أَمَّتَعُ بِها أَباحَ الله لي مِن الأَزْواجِ، أَبْلِغْنَ أبي بأنَّ لِي معه مَوْقِفًا يَوْمَ القِيامَةِ. مَن يطيقُ هذا؟!

إنَّ على الأَوْلياءِ أنْ يتَّقوا الله فيمَنْ ولَّاهم الله عليْهِنَّ، وإذا خَطَبَ الخاطِبُ الكُفْءُ فلْيَسْتَأْذِنواُ مِنْهُنَّ ويقولوا لهُنَّ: خَطَبَكُنَّ فلانُ ابنُ فلانٍ. ويذْكروا لهُنَّ ما فيه مِن أخلاقٍ وصفاتٍ ودِيانَةٍ وأموالٍ؛ لتَقْبَلَ المخطوبَةُ عَلى بَصيرَةٍ.

(٢٣٣٧) السُّؤَالُ: امرأة تقول: هل عَلَيَّ ذنبٌ إذا رَدَّ والدي الخُطَّابَ عنِّي، وَلَم أَتزوَّجْ؟

الجَوابُ: لا واللهِ، لَيْسَ علَيها ذنبٌ، بل الذَّنبُ على أبيها، ولها شَرْعًا أَنْ تَرْفَعَ الأَمْرَ إلى القاضي، وتقول: خَطَبني فلانُ بنُ فلانٍ وهو كُفْءٌ، وأنا أُريدُه، ولكِنَّ أبي

مَنعَني. وحِينئذِ يلزَمُ القاضيَ أَنْ يقولَ لأبيها: إمَّا أَنْ تُزَوِّجَها، وإلَّا زَوَّجَها وَلِيُّ آخَرُ؛ عَمُّها أو أخوها، فإذا امتَنعَ زَوَّجَها الوَلِيُّ الأقربُ بَعْدَ أبيها، فإنِ امْتَنعوا خَوْفًا مِن التَّصادُمِ بينهم وبين أبيها فَليُزَوِّجُها القاضي وُجوبًا، فإنَّ الأَوْلياءَ إذا امْتَنعوا فوجودُهُمْ كالعَدَم، نعم، لو أنَّ المرأة طلَبَتْ أنْ يتزوَّجَها مَنْ لا يُرضَى دينُه، فلأبيها أو غيرُه مِن الأولياءِ أنْ يَمْنعوها، وأنْ يقولوا: هذا لَيْسَ بكُفْء، ولا نُزَوِّجُكَ إيَّاها، ولهم الحَقُّ في هذا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهم أَنْ يمْنعوها إذا اختارَتْ مَنْ لَيْسَ كُفْءًا في دِينِه.

(٢٣٣٨) السُّؤَالُ: ما الَّذي يُباحُ للخاطبِ مِن رؤيتِه لمخطوبتِه؟

الجَوَابُ: يجوز للخاطبِ أَنْ يرى مِن مخطوبتِه كلَّ ما يُرَغِّبُه في نِكاحِها، فينظُرَ إلى الوجْهِ وإلى الرَّأسِ والرَّقبةِ والكفَّيْنِ والقدمَيْنِ، لكنْ بشرطَيْنِ؛ الأوَّلُ: ألَّا يخلوَ بها؛ لأنَّه لا يجوز للرَّجُلِ أَنْ يخلوَ بامرأةٍ إلَّا مع ذي مَحْرِم، والثَّاني: ألَّا يكونَ نظرُه إليها بشهوةٍ، وإنَّمَا ينظُرُ إليها للاستعلامِ فقطْ، وله أَنْ يكرِّرَ النَّظرَ حتَّى يرغَبَ أو يترُكَ.

(٢٣٣٩) السُّوَّالُ: هل يجوزُ للمرأةِ استخدامُ القُرْعَةِ في قَبولِ الخاطبِ أو عدمِ القَبولِ؟

الجَوَابُ: هذا حرامٌ، وهو مِن عملِ الجاهليَّةِ ﴿وَأَن تَسَنَقُسِمُواْ بِٱلْأَزْلَامِ ﴾ [الهائدة:٣]، لكنْ تستخيرُ الله عَنَّفَجَلَّ بأنْ تُصلِّيَ ركعتَيْنِ، ثم تدعو بدُعاءِ الاستخارةِ المعروفِ.



(٢٣٤٠) السُّؤالُ: ما حكمُ تزيُّنِ المرأةِ المخطوبةِ للخاطِبِ إذا جاء يخطبُها؟

الجَوابُ: لا يجِلُّ لها أَنْ تتزيَّنَ له؛ لأَنَّ الخاطِبَ كرجلِ السُّوقِ، لم يعقِدْ عليها بعدُ، فلتخرُجْ بثيابِها المعتادَةِ، ولا تضعِ المكياجَ، ولا تكْتَحِلْ؛ تخرجُ طبيعيَّةً تمامًا، حتَّى يتصَوَّرَها الخاطِبُ كها كانتْ عليه.

(٢٣٤١) السُّؤالُ: تقدمتُ لِخطبةِ فتاةٍ، هل يجوزُ لي أنْ أرى شعرَها ورقبتَها، أم أنِّي أرى الوجهَ فقطْ؟

الجَوابُ: ترى هذا وهذا، كلُّه جائزٌ، ولكنْ بلا خَلوةٍ.

(٢٣٤٢) السُّوَّالُ: ما حكمُ الشَّرعِ في نَظرِكم في المُراسَلةِ بين الشَّبابِ والشَّابَّاتِ، علمًا بأنَّ هذه المُراسَلةَ خاليةٌ مِن الفسقِ والغرام؟

الجَوابُ: المُراسَلةُ بين الشَّبابِ والشَّابَّاتِ مُحَرَّمَةٌ؛ لأَنَّهَ ذريعةٌ قريبةٌ للفحشاءِ والمُنْكَرِ، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا ٱلزِّنَ ۚ أَلِنَ اللهُ اللهُ تَبَارِكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا ٱلزِّنَ الزِّنَا، فَكُلُ مَا يكون سببًا وذريعةً الإسراء:٣٢]، ولم يقُلْ: ولا تَزْنوا. بل نهى عن قُربانِ الزِّنا، فكلُّ ما يكون سببًا وذريعةً للزِّنا ولو زِنا القولِ واللِّسانِ – فإنَّه حرامٌ، فلا يجلُّ للفِتيانِ والفتياتِ أَنْ تكونَ بينها مُراسَلةٌ، ولكنْ مَن أراد أَنْ يتزوَّجَ امرأةً فلْيتقدَّمْ إلى أهلِها بخِطبَتِها، ثمَّ يتِمُّ الزَّواج على الوجْهِ الشَّرعيِّ.

(٢٣٤٣) السُّؤَالُ: أخي تحدَّث معَ فتاةٍ عبرَ الهاتفِ، وتعرَّف عليها عبرَ الهاتفِ، فهل يجوزُ له أنْ يقومَ بخِطبتِها؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أن يَخطبَها من أهلِها، ولكِنْ أنصَحُه ألَّا يستمرَّ في هذا العملِ

من مخاطبةِ النِّساءِ عبرَ الهاتفِ؛ لأن هذا يُؤدِّي إلى الفتنةِ والشِّرِ الكبيرِ، أمَّا خِطبتُه لهذه المرأةِ فلا حرجَ فيها.

(٢٣٤٤) السُّؤَالُ: رجُلُ كان يُكلِمُ فتاةً بالهاتفِ، ثُمَّ أرادَ أَنْ يتزوَّجَها، فها صِحَّةُ هذا العقدِ؟

الجَوَابُ: العَقدُ صحيحٌ، والنَّكاحُ صحيحٌ، وهذا خيرُ ما يفعله الإنسانُ لإزالةِ الفتنةِ الَّتي حصَلَتْ بسببِ اتِّصالِه بهذه المرأةِ.

(٢٣٤٥) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الهدايا الَّتي تُعطَى للمرأةِ عِندَ الزَّواجِ، أو عِندَ إنجابِها لأطفالِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أَنْ تُهدي المرأةُ لقريبتِها شيئًا إذا تزوَّجَتْ أو إذا أنجبَتْ، وإذا أُهدِي للمرأةِ عِندَ النِكاحِ شيءٌ فهو لها، وأمَّا عِندَ الوِلادةِ فإذا كانَتِ الهَديَّةُ ممَّا يَليقُ بالطِّفلِ فهي للطِّفلِ، وليستْ لها، وحينئذٍ يرجِعُ التَّصرُّفُ في هذه الهَديَّةِ إلى الأبِ لا إلى الأمِّ، وإذا كانَتِ الهَديَّةُ ممَّا يَصلُحُ للأمِّ؛ كاللِّباسِ الَّذي يَصلُحُ للأمِّ، والسِّوارِ الواسِعِ اللَّمِّ، وما أَشْبَهَ ذلك، فهو للأمِّ.

(٢٣٤٦) السُّوَّالُ: أنا شابُّ أُقيمُ في المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، وأنوي الزَّواجَ إنْ شاءَ الله تعالى - هذا العامَ، وإذا إنْ شاءَ الله تعالى - هذا العامَ، وإذا قدَّمْتُ الحجَّ فقدْ لا أستطيعُ الزواجَ هذا العامَ؛ لأنَّني لا أستطيعُ أنْ أجمَعَ بين الحجِّ والزَّواج في آنٍ واحدٍ؛ لأنَّ عِندي ارتباطاتِ عملٍ في المملكةِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُعطوني

إجازةَ زواجٍ وإجازةَ حجِّ في العامِ نفسِه، فإمَّا أنْ أتزوَّجَ، وإمَّا أنْ أُحُجَّ، ولكنَّ والدي تُصِرُّ على أنْ يكونَ زواجي قَبْلَ الحجِّ، فها رأيْكم في ذلك؟ هل أُصِرُّ على أنْ يكونَ الحجُّ قبلَ الزَّواج.

الجَوَابُ: إِنْ كَنتَ في حاجةٍ إلى الزَّواجِ؛ بمعنى أَنَّ عِندَك رغبةً شديدةً جدًّا، فقدِّم الزَّواجَ.

(٢٣٤٧) السُّؤَالُ: تزوَّجَت بنتُ دونَ علْمِ وَلِيِّها، وتَمَّ عَقدُ القرانِ على يَدِ مأذونٍ شَرعيٍّ وَتُوَجِد شُهودٍ، وتَمَّ استخراجُ وَثيقةِ زَواجٍ مِن المحكمةِ الشَّرعيَّةِ؛ فهل هذا الزَّواجُ صَحيحٌ؟ وهل على الوَلِيِّ ذَنْبٌ لو ترَكَ هذا الأَمْرَ وأهمَلَه؟

الجَوابُ: بعضُ العُلماءِ يرى أنَّه صَحيحٌ، وبَعضُهم يرى أنَّه غيرُ صَحيحٍ، والصَّحيحُ أنَّه غيرُ صَحيحٍ، والتَّم يُعِدُ العَقدُ.

أمَّا الوَلِيُّ لو ترَكَ هذا الأمْرَ وأهمَلَه فعليه ذَنبٌ، فهذا كبيرةٌ مِن كبائرِ الذُّنوبِ.

(٢٣٤٨) السُّؤالُ: ما حكم عقد الزواج إذا كان وليُّ المرأةِ متهاوِنًا في أداءِ الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ به، ولا حرجَ فيه، فها دام الرَّجلُ لم يتركُ بالكلِّيَةِ الصلاة، فإن عقدَه لا بنتِه أو أختِه جائزٌ، هذا القولُ الَّذي نراه، لكنَّ بعضَ العلهاءِ يقولُ: إنَّه لا يعقِدُ لأَنَّه بتهاوُنِه في الصَّلاةِ صار فاسِقًا ليس عدلًا، ومن شروطِ الوليِّ عندَ هؤلاءِ العلهاءِ أنْ يكونَ عدلًا، لكنَّنا نرى أنَّه ما دام مسلمًا فله أنْ يعقِدَ، وإنْ كانَ فاسقًا.

فالمُتهاوِنُ بالصَّلاةِ إذا كانَ يُصلِّي أحيانًا ويترُكُ أحيانًا فهو بهذا فاستُّ، وليس بكافرٍ.

(٢٣٤٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ زواجُ المتعةِ للمُسافِر سفرًا سياحيًّا؟

الجَوابُ: لا يحلُّ، زواجُ المتعةِ حرامٌ إلى يومِ القيامةِ، هكذا جاء عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم (١).

(۲۳۵۰) السُّؤَالُ: أنا أعمل مأذونًا، وأسألُ عن صحَّةِ وضعِ شروطٍ غريبةٍ في عقودِ النِّكاحِ؛ نحوَ أنْ يدفعَ الزَّوْجُ مبلغًا معيَّنًا عند الطَّلاقِ، أو عندَ الموتِ، أو ألَّا يَتَزَوَّجَ عليها؟

الجَوَابُ: الشروطُ منها صحيحٌ، ومنها فاسدٌ مُفسِد للعَقدِ، ومنها فاسدٌ مع صِحَّة العقدِ، وأشيرُ عليك ما دمتَ مأذونًا في عقودِ الأنكحةِ أنْ تُراجِعَ كلامَ الفقهاءِ في هذا بدراسةٍ وافيةٍ، وما أشكلَ عليك فاسألْ عنه العلماءَ.

وأمَّا اشتراطُ ألَّا يتزوَّجَ عليها فهو شرطٌ صحيحٌ؛ لأنَّ المرأةَ الآنَ لن تحسدَ أحدًا، ولن تسألَ طلاقَ امرأةٍ، إنَّها اشترطت ألَّا يتزوَّجَ، وهو شرطٌ مقصودٌ للمرأةِ، بمعنى أنَّ المرأةَ لا تريدُ أنْ يتزوَّجَ زوجُها عليها، وأمَّا شرطُ دراهمَ معيَّنةٍ عندَ الطَّلاقِ فهذا ليس بصحيحٍ، إلَّا أن يكونَ ذلك بقيَّةَ المهرِ.

على كلِّ حالٍ أنصَحُك، وأنصح إخواني المأذونينَ، أنْ يُراجعوا كلامَ العلماءِ فيما يُشترَط في العقدِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، رقم (١٤٠٦)، من حديث سبرة الجهني رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٥١) السُّؤَالُ: امرأة تقولُ: البكرُ إذا أجبرها والدُها على الزَّواجِ، هل يُعتبَرُ من طاعةِ الوالدينِ؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ له أن يُحِبِرَها، فإنْ زوَّجها بدونِ رِضاها فالنِّكاحُ باطلٌ، ولا تَحِلُّ للزَّوجِ، ولها أنْ تمتنعَ إذا كانتْ لا تَرضَى الخاطِبَ؛ لأنَّها حرَّةٌ في نفسِها، فليسَ لأحدٍ أنْ يُجْبِرَها على رجلٍ لا تريدُ مُعاشَرَتَه، والنَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلهِ وسلَّم قال: «لَا تُنْكَحُ البِّكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذِنُهُ الْبُوهَا» (١)، وقال صلَّى الله عليه وعلى آلهِ وسلَّم: «البِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا» (١).

(٢٣٥٢) السُّؤالُ: بنتٌ مخطوبةٌ، وكان والدُها قد رفَضَ هذه الخِطبةَ، وتُوفِيَّ الوالدُ؛ فهل مِن الممكن أنْ يتزوَّجَ هذا الخاطبُ هذه البنت؟

الجَوابُ: إذا كانَ الخاطبُ كُفئًا في دينِه وخُلقِه، يعني: أنه ملتزمٌ في الدِّينِ، وخُلقُه طيِّبٌ فلا حرجَ أنْ تتزوَّجَه، ولو كان أبوها قد رفَضَه؛ لأنَّ رفْضَ أبيها لهذا الرَّجلِ مع كونِه كُفئًا في دينِه وخلُقِه غلطٌ منه، نسألُ الله أنْ يتجاوزَ عنه.

وأمَّا إذا كان الخاطبُ غيرَ كُف، فلا تتزوَّجُه حتَّى لو فُرِضَ أنَّ أباها قال لها: تزوَّجيه. فلا تتزوَّجُهُ لأنَّ الإنسانَ الَّذي ليس كُفئًا في دينِه ليس بشيءٍ؛ فعليها الآنَ أن تنظُرَ عن حالِ الرَّجلِ؛ إذا كان كُفئًا في دينِه فلتتزوَّجُهُ ولا شيءَ عليها، وإذا لم يكُنْ كُفئًا في دينِه فإنَّما لا تتزوَّجُهُ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (١٣٦٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة وَهِيَالَهُعَنَهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، رقم (٦٨/١٤٢١)، من حديث ابن عباس رَعَوَلَيَّهُ عَنْهُا.

(٢٣٥٣) السُّؤالُ: نَوَدُّ مِن فضيلتِكم أَنْ تُقدِّمَ نصيحةً لبعضِ الآباءِ الَّذين يُجِبرون بناتِهم على أَنْ يتزوَّجوا مِن أقاربِهم.

الجَوابُ: إنَّنا قدْ تكلَمنا على هذا الموضوع، وبيَّنَّا أَنَّه لا يجِلُّ لوليِّ المرأةِ أَنْ يمنعَها مِن الزَّواجِ إذا خطَبَها كُفْءٌ في دينِه وخُلُقِه، فإنْ فعَلَ فهو آثمٌ خائنٌ للأمانةِ، ولا يجِلُّ له- أي: لوليِّ المرأةِ- أنْ يُجبِرَها على أنْ تتزوَّجَ ابنَ عمِّها أو قريبَها، وهي لا تريدُه، فإنْ فعَلَ وأجبَرَها فالنِّكاحُ غيرُ صحيحٍ، ولا تجِلُّ الزَّوجَةُ للزَّوجِ، ويفرَّقُ بينها حالًّا.

وعلى الأولياءِ أَنْ يتَّقوا الله فيمن ولَّاهم الله عليهنَّ مِن النِّساءِ، فإنَّهم مَسؤولون عن ذلك يومَ القيامةِ.

والمرأةُ خلَقَها الله تعالى حرَّةً تختارُ لنفسِها مَن تريدُ مِن الرِّجالِ الأَكْفاءِ، لكنْ لو أَنَّهَا اختارتْ مَن ليس كُفْئًا في دينِه فله أَنْ يمنَعَها مِنه، ولا يحِلُّ له أَنْ يُزوِّجَها بِمنْ ليس كُفْئًا في دينِه حتَّى لو فُرِضَ أنَّها لم تتزوَّجْ إلى الموتِ، فإنَّه لا يُطيعُها أَنْ تتزوَّجَ مِن شخصٍ لا يُرْضَى في دينُه، نسألُ الله أَنْ يُعينَ الجميعَ على أداءِ الأمانةِ، وتحمُّلِ المسؤوليَّةِ، إنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ.

(٢٣٥٤) السُّؤالُ: هل صحيحٌ أن النَّبِيَّ ﷺ دعا للمرأةِ غيرِ الجميلةِ بأن يَتَكَفَّل بزواجِها؟

الجَوابُ: ليس هذا بِصَحيح، ولكنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَانَى قال: ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود: ٦]، ومن الرِّزقِ: أن يُوفِّقَ الله المرأة بالتَّزوُّج بالرَّجُلِ الصالحِ، فنرجو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَرزُقَ كلَّا من الذكورِ والإِناثِ زواجًا سَعيدًا مُباركًا.

وإننا بهذه المناسبةِ ندعو إِخوانَنا في هذه البِلادِ وغيرِها إلى تَخفيفِ المهورِ،

وعَدمِ المغالاةِ فيها؛ لأنَّ أعظَمَ النِّكاحِ بَركةً أيسَرُهُ مؤونةً؛ ولأن الإِنسانَ إذا تَزَوَّجَ امرأةً بِمَهرٍ يَسيرِ فإنَّه حَرِيٌّ أن يَربِطَ الله بينها بالمودةِ والأُلفةِ؛ لأنَّ الزوجَ لم يتكلَّف كثيرًا في المهرِ ونَفقاتِ الزَّواجِ، فلا تكونُ الزوجةُ مُرةً في مَذاقِه؛ ولأنَّه إذا كانت المهورُ كثيرةً والنفقاتُ باهِظةً فإن الرَّجلُ إذا لم يُقدِّر الله بينَه وبين المرأةِ ألفةً يَبقى مُتَمسِّكًا بها، ولا يَكادُ يُطيقُها أبدًا إلَّا برَدِّ ما أنفقَ، ورَدُّ ما أنفقَ قد يكون صَعبًا على المرأةِ وأوليائِها.

ثُمَّ إنه ما الداعي إلى أن البَناتِ يتَعَطَّلن والشبابَ يتعَطَّلون عن النِّكاحِ من أجلِ المباهاةِ والمغالاةِ في المهورِ، ثُمَّ إن هذا يُؤدي إلى مفاسِدَ كثيرةٍ داخِليةٍ وخارجيةٍ، فربَّما يُضطَّرُ الشبابُ إلى أن يَتَزَوَّجوا مِن الخارِجِ، فيَحصُل بذلك ارتِباكُ في العاداتِ والتَّقليدِ، وربها يكون في الدياناتِ والعَقائدِ.

ولذلك أهيبُ بإخواني هنا في المملكة العَربيةِ السُّعوديةِ أن يُقلِّلوا من المهورِ ومن النَّفقاتِ الباهظةِ، وأذكُرُ على سَبيلِ المثالِ أن بعضَ الناس يَكتُب دعواتٍ لحُضورِ ليلةِ الزفافِ، وتُكلِّفُ البِطاقةُ عشرةَ رِيالاتٍ أو أكثرَ، ويُرسِلُ إلى أقوامٍ أكثرُهم لا يَحضُر، وهذا من الإِسرافِ المنهيِّ عنه، وكذلك بعضُ الناسِ يَختارُ الفَنادِقَ الفخمة كثيرةَ الأُجورِ كثيرةَ الثمنِ فيها يُطعَمُ ويُشرَبُ، فهذا على حِسابِ مَن؟!

وإذا كان الإِنسانُ قد أغناهُ الله، فليس مِن حقِّه أن يتكلَّف هذا التكلُّفَ الذي يجرُّ غيرَه إلى مثلِه وتلحَقُه به من الديونِ ما الله به عَليمٌ.

إنني أهيبُ بإخواني هنا في السُّعوديةِ أن يتكاتَفوا على تَقليلِ المهورِ ونَفقاتِ النَّكاحِ، ويا حبَّذا لو أن المسؤولين الكبارَ من أمراءَ ووزراءَ وأغنياءَ ووُجهاءَ اجتَمعوا للنَّظرِ في حلِّ هذه المشكلةِ، إذن لحَصَلَ خيرٌ كثيرٌ، أسألُ الله تَعَالَى أن يوَفَّقنا جميعًا لها فيه خيرُ بلادِنا وأمَّتِنا إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

(٢٣٥٥) السُّؤالُ: نحن سِتُّ أَخواتٍ، ووالِدُنا يَرفُضُ الذين يتَقَدَّمون إلَينا، وإحدى هذه الأَخواتِ تَقَدَّم لها أحدُ الملتَزمين، فرَفضَ والِدُها وقال: إنه أقلُّ مالًا ونَسبًا. واتَّهَمَ هذه الفتاة بأنَّما كانت على صلةٍ بهذا الشابِّ، وأنها هي التي طلَبَت منه أن يُكلِّم والِدَها، فهل لكم تَوجيهٌ في ذلك مَأجورين؟

الجَوابُ: نَعَم، لنا تَوجيهُ، وهو أن الوَلِيَّ الذي يَمنَعُ من تَزويجِ مَن ولَّاهُ الله عليهِنَّ بدونِ سَببٍ شرعِيٍّ يَكونُ بذلك فاسِقًا، عاصِيًا لله ورَسولِه، خائِنًا لأَمانتِه؛ لأنَّ الواجِبَ عليه إذا خَطبَ ابنتهُ أو أُختَه أو مَن له وِلايةٌ عليها مَن هو كُفؤٌ في دينِه وخُلقِه ورَضِيَت المرأةُ بذلك، فالواجِبُ عليه أن يَستَجيبَ وأن يُزوِّجَه، فإن لم يَفعَل فهو عاصٍ خائِنٌ، وتَسقُطُ ولايَتُه.

فليَحذَر هؤلاءِ الأولياءُ مِن عُقوبةِ الله عَرَّفَجَلَّ، ومِن أَشَدِّ العُقوبةِ أَنهم يُكرِّرون المنع، وتكرارُ المنع إيغالُ في الإِثم والمعصيةِ، والإيغالُ في الإِثم والمعصيةِ عُقوبةٌ مِن العُقوباتِ كما قال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَاعْلَمَ أَنَّهَ أَنَا يُرِيدُ ٱللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ العُقوباتِ كما قال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَاعْلَمَ أَنّهَا يُرِيدُ ٱللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِم ﴾ [المائدة:٤٩].

وأقول، ثُمَّ أقولُ، ثُمَّ أقولُ: إن الولي إذا مَنَعَ مِن تَزويجِ الخاطِبِ الذي هو كُفؤٌ في دينه وخُلقِه؛ سَقَطَت ولايتُه، وزَوَّجَها الوليُّ من بعدِه، فمَثلًا: إذا امتَنَعَ الأَبُ؛ زَوَّجها أَخوها، وإذا امتَنَعَ الأَخُ الشقيقُ؛ زَوَّجَها الأَخُ من الأَبِ، وإذا امتَنَعَ الأَخُ من الأبِ؛ زَوَّجها العَمُّ الشقيقُ، وإذا امتَنَع العمُّ الشقيقُ؛ زَوَّجها العَمُّ لأبٍ، وهكذا.

فإن امتَنَعَ الأولياءُ كُلُّهم خوفًا من الولي الأَدنى فإنَّها تَسقُط ولايَتُهم كلِهم ويُزَوِّجُها القاضي؛ لأنهم بامتِناعِهم صاروا مِن الفَسَقةِ -والعياذُ بالله- فليَحذَرِ الأولياءُ، ثُمَّ ليَحذَر الأولياءُ، ثُمَّ لِيَحذَر الأَولياءُ.

فإن قالَ الوالِدُ لهن: إذا تَزَوَّجتُنَّ بهذه الطريقةِ سأتَبرَّأُ منكُنَّ؟

فنقولُ: فليَتَبَرَّأ، وليَبتَعِد، وليَغضَب، لا يُهِمُّهنَّ ما دامتِ البِنتُ سائرةً في مَصلَحتِها وتَحصين فَرجِها، وطَلبِ الأَولادِ لها، والخاطِبُ كُفؤٌ في دينِه وخُلقِه، فليَغضَبِ الأبُ، ثُمَّ ليَغضَب، ولا يهم.

(٢٣٥٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها أربعُ أخواتٍ، تقولُ: وهنَّ مُقْبلاتٌ على الزَّواجِ، ولكنَّ الوالِدَ اشترَطَ ألَّا يُزوِّجَ إحداهنَّ حتَّى تتزوَّجَ الكُبرى، فهل يجوزُ للأبِ هذا الاشتراطُ؟

الجَوابُ: إذا كان هذا صحيحًا فإنَّ الأبَ آثمٌ، ولا يُحِلُّ له ذلك، بل يجِبُ عليه أنْ يُزوِّجَ مَن خُطِبَت، إذا خطَبَها كُفْءٌ في دِينِه وخُلُقِه، ولعلَّه إذا زوَّجَ الصُّغرى- مثلًا- فتَحَ الله أبوابَ البناتِ الأُخرى، وربَّما يكونُ الله حجَبَ نِكاحَ الكُبرى مِن أَجْلِ تحجُّرِ هذا الوالدِ.

فنصيحتي لهذا الوالِدِ: أَنْ يتَقِيَ الله في نفْسِه، وفي بَناتِه، وأَنْ يُزوِّجَ مَن خطَبَها شخصٌ كُفْءٌ لها، سواء كانتِ الصُّغرى، أو الكُبرى، أو الوُسْطى.

ثمَّ على الكُبرى إذا علِمَتْ أنَّ والدَها فعَلَ ذلك: أنْ تنصَحَ والدَها، وتقـولُ: يا أَبَتِ الله، زوِّجُ أُخْتِي، وأنا يرزُقُني الله عَنَّفَجَلَ.

(٢٣٥٧) السُّؤَالُ: يقولُ بعضُ النَّاسِ: إنَّ شُروطَ الزَّواجِ إذا أراد الإنسانُ أَنْ يتزوَّجَ امرأةً ثانيةً وثالثةً ثلاثةُ شُروطٍ: القوَّةُ الجنسيَّةُ، والقُدرةُ الماليَّةُ، والعدْلُ، فَهل القُدرةُ الماليَّةُ تعارِضُ قولَ اللهِ تعالى: ﴿إِن يَكُونُوا فَقَرَآهَ يُغْنِهِمُ ٱللهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ فَهل القُدرةُ الماليَّةُ تعارِضُ قولَ اللهِ تعالى: ﴿إِن يَكُونُوا فَقَرَآهَ يُغْنِهِمُ ٱللهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ [النور:٣٢]؟

الجَوابُ: لا تعارِضُها؛ لأنَّ الإنسانَ إذا لم يكُنْ قادرًا قُدرةً ماليَّةً ربَّما لا يعدِلُ بين النَّوجتينِ، فقد قال الله عَرَّفِجَلَّ: ﴿ فَإِنْ خِفْئُمُ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَحِدَةً ﴾ [النساء: ٣]، إلَّا إذا كان الإنسانُ ضعيفَ البدَنِ، أو قليلَ المالِ، أو خاف ألَّا يعدِلَ، فالسُّنَّةُ ألَّا يُعدِّدَ.

ا باب الشروط والعيوب في النكاح

(٢٣٥٨) السُّؤالُ: المرأَةُ إذا اشتَرَطَتْ على زَوْجِها شَرْطًا في عَقْدِ الزَّواجِ، ثمَّ رَأَتْ بَعْدَ الزَّواجِ النَّوابِ السَّرْط، هَلْ يكونُ لذلِكَ تَأْثيرٌ عَلى العَقْدِ؟ الجَوابُ: ما دامَ الحَقُّ لها، فَلَها أَنْ تُسْقِطَهُ.

(٢٣٥٩) السُّؤالُ: فتاةٌ تقدَّمَ لها شابٌّ مُلتزِمٌ، واشترَطَتِ الفتاةُ على هذا الشَّابِّ أَنْ يكونَ سكَنُه في مَدينتِها؛ فهل يجوزُ مثلُ هذا الشَّرطِ؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ للمرأةِ أَنْ تَشْتَرِطَ على الزَّوجِ أَلَّا يُخْرِجَها مِن بيتِها، أَو أَلَّا يُخْرِجَها مِن بلدِها، أَو أَلَّا يُسكِنَها مع أَهلِه، فإذا التزَمَ بذلك كان الوفاء به واجبًا؛ لقولِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [الهائدة:١]، والأَمْرُ بالوفاءِ بالعُقودِ أَمْرُ بوفاءِ أَصْلِ العقدِ ولِهَا لِحقه مِن الشُّروطِ الجائزةِ، وقال الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ اللهُ اللهُ اللهُ تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلِهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللّهُ وَاللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللللللّه

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب

فإذا شرَطَتِ المرأةُ على الزَّوجِ ألَّا يُخرِجَها مِن بلدِها، فالشَّرطُ صَحيحٌ لازمٌ، وإنْ حاول إخراجَها فلها الخيارُ بينَ أنْ تفسَخَ العقدَ أو تَبْقى معه إذا حاوَلَ إخراجَها وضيَّقَ عليها إلَّا أنْ تخرُجَ.

فإذا قال: كيف يمكِنُ أَنْ تفسَخَ النِّكاحَ والطَّلاقُ بيدِ الرِّجالِ؟ قُلْنا: كما يُرْوى عن عمرَ رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ: مقاطِعُ الحُقوقِ عندَ الشُّروطِ (١٠). فما دُمْتَ التزمْتَ أنت لها بهذا الشَّرطِ، باختيارِك مِن غيرِ إكراهٍ؛ فإنَّ الحقَّ لها فيما إذا لم تُوفِ بالشَّرطِ.

(٢٣٦٠) السُّؤالُ: سمِعتُ أنَّ الزَّوْجَ الَّذي لا يصلِّي لا يجوزُ له أن يُجامعَ زوجتَه، فها صحَّةُ ذلك؟ وهل لا بدَّ من إعادة العقد في ذلك؟ وهل لا بدَّ من شهود؟

الجَوابُ: الزَّوْجُ الَّذِي لا يُصلِّي لا تَحِلُّ له زوجتُه؛ لأنَّ الزَّوْجَ الَّذِي لا يصلِّي كافرٌ كفرًا أكبرَ مخرِجًا عنِ المِلَّةِ، ولا حَظَّ له في الإسلامِ، وإذا كان كذلك فقد قال الله تعالى في المومناتِ المهاجراتِ: ﴿ فَإِنْ عَلِمَتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتِ فَلا مَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلُّ لَمَمُ وَلا هُمُ وَلا اللهُ وَاللَّا وَلا اللهُ وَاللَّهُ وَلا اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ وَلا اللهُ اللهُ وَلا اللهُ اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلِمُ اللهُ وَلا اللهُ اللهُ وَلا اللهُولِ اللهُ وَلا اللهُ اللهُ وَلا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ اللهُ وَلا اللهُ اللهُ الله

وإنَّني بهذه المناسبةِ أنصَحُ كلَّا مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ ألَّا يَترُكوا الصَّلاةَ، وأُبيِّنُ أنَّ الأَدلَّةَ قد دلَّتْ على أنَّ تاركَ الصَّلاةِ كافرٌ كفرًا مُخرِجًا عن الملَّةِ، والأدلَّةُ الكتابُ، والسُّنَّةُ، وإجماعُ الصَّحابةِ فيها نُقِلَ عنهم، والنَّظَرُ الصَّحيحُ.

الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رَضِاللَّهُ عَنْهُ.

⁽١) علقه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح، (٣/ ١٩٠)، ووصله سعيد بن منصور في سننه رقم (٦٦٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩/ ١٥٥).

قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في المشركين: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّكَلَوْةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكَوْةَ فَإِخُوَانُكُمْ فِي ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْأَيْنَتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة:١١].

فقولُه: ﴿ فَإِن تَابُوا ﴾ يعني: من الشِّركِ ﴿ وَأَفَكَامُوا الصَّكَوْةَ ﴾ أَتُوا بها مستقيمةً ﴿ وَءَاتُوا الزَّكُوةَ ﴾ النِّينِ ﴾ يعني: فإنْ لم يكن ذلك فليسوا إخوة لنا في الدِّينِ، إذن فهم كفَّارٌ، أمَّا إذا لم يتوبوا من الشِّركِ فكفرهم ظاهر، وأمَّا إذا لم يقيموا الصَّلاة فظاهر الآية أيضًا أَنَّهم كافرونَ، وأمَّا إذا لم يُؤتُوا الزَّكاة فظاهرُ الآية أيضًا أَنَّهم كافرون، وأمَّا إذا لم يُؤتُوا الزَّكاة فظاهرُ الآية أيضًا أنَّهم كافرون، لكِنَّ الزَّكاة قد دلَّ الحديثُ الَّذي أخرجه مسلمٌ في صحيحِه على أنَّ تارِكَها الَّذي لا يؤدِّيها لا يكفُرُ، وذلك فيها أخرجه عن أبي هُريرة وَضَلَقَعْنَهُ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهَا وَلَى اللهِ عَلَيْهَا فِي نَارٍ مَعْلَيْهَا فِي نَارٍ مَعْدَارُهُ حَمَّى اللهِ عَلَيْهَا فِي نَارِ مَعْدَارُهُ عَمَّى اللهِ عَلَيْهَا فِي نَارٍ مَعْدَارُهُ مَهْمِي عَلَيْها فِي نَارٍ مَعْدَارُهُ مَعْمِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْظَى بَيْنَ العِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ اللهِ اللهِ عَلَى العَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى العَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ اللهِ اللهِ الْقَلَامُ اللهِ الْعَارَةُ وَعَلَى الْعَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ اللهِ اللهِ الْعَلَى العَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ الْعَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ الْعَبَادِ، فَيَرَى سَبِيلهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ الْعَبَادِ، وَلَيْ الْعَبَادِ اللهُ الْعَلَى الْعَبَادِ اللهُ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ

فكونُه يمكِن أن يَرَى سبيلَه إلى الجنَّة دليل على أنَّه ليسَ بكافرٍ؛ إذْ إنَّ الكافِرَ لا يُمكِنُ أنْ يَرَى سبيلًا له إلى الجنَّةِ.

وأمَّا إجماعُ الصَّحابةِ فقد نقله بعضُ أهلِ العلم؛ كإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١). ولذلك أنصَحُ إخواني المسلمينَ من ذكورٍ وإناثٍ أنْ يَتَّقُوا الله عَنَّهَ جَلَّ وألَّا ينقلبوا على أعقابِهم فيكونوا خاسرينَ، أنصَحُهم بالمحافظةِ على الصَّلواتِ وعلى غيرِها منَ العباداتِ حتَّى تَتَحَقَّقَ لهم الحياةُ الدُّنيا والآخرةُ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا مات على الكُفرِ –والعياذُ باللهِ – فقد خسِر الدُّنيا والآخرة؛ قال الله عَرَقِجَلَّ: ﴿قُلُ إِنَ لَلْنَسِرِينَ اللَّذِينَ خَسِرُواً

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُعَنْهُ. (٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٢/ ٩٢٩).

أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ۗ أَلَا ذَالِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الزُّمَر:١٥].

وأمَّا قولُ مَن قالوا: إنَّه لا يَكفُرُ، فإنِّي أرجو الله تعالى أن يعفوَ عنهم، وأن يغفرَ لهم؛ لأنَّهم قالوا قولًا ليس بصوابٍ، لكِن لكونهم مجتهدينَ نرجو الله تَبَارَكَوَتَعَالَى لهمُ المغفرةَ والرَّحةَ.

وأمَّا ما استدلَّ به مَن يقولُ: إنَّ تاركَ الصَّلاةِ لا يَكفُرُ كفرًا أكبرَ، فإنَّه يَنقسِمُ إلى خسةِ أقسام:

الأوَّل: ما لا دليلَ فيه أصلًا.

والثَّاني: ما قُيِّدَ بقيودٍ يَمتنِعُ معها أنْ يتركَ الصَّلاةَ.

والثَّالثُ: ما كان الإنسانُ فيه مَعذورًا.

والرَّابعُ: ما كان عامًّا مخصوصًا بأدلَّةِ كفرِ تاركِ الصَّلاةِ.

والخامِسُ: ما كان ضعيفًا لا يُقاوِمُ الأدلَّةَ الصَّحيحةَ الدالَّةَ على كُفرِه.

ونحنُ بعونِ اللهِ وتوفيقِ اللهِ لن نَجْرُوَ على أَنْ نكفِّر مسلمًا لم يُكفِّرُه الله ورسولُه، وما لنا وله؟! وأيُّ فائدةٍ لنا أن نقولَ: هذا كافرٌ أو هذا غيرُ كافرٍ، إذا لم يكنْ هناك دليلٌ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ فإنَّ علينا أَنْ نأخذَ به؛ لأنَّ الكتابِ والسُّنَّةِ فإنَّ علينا أَنْ نأخذَ به؛ لأنَّ النّدي يحكُمُ بينَ العبادِ ويحكُمُ على العبادِ هو الله الَّذي خَلَقَهُم عَرَّفَجَلَ، فإذا حكم جَلَوَعَلا بكفرِ أحدٍ لِتَرْكِ عملٍ أو فعلِ شيءٍ أو قولِ شيءٍ، فإنَّه يجبُ علينا أن نقولَ: سمِعنا وأطعنا وآمنًا واتَبعنا.

وأمَّا التَّساهُلُ في هذا الأمرِ العظيمِ، فإنَّه خسارةُ الدُّنيا والآخرةِ والعياذُ باللهِ.

ولِعِظَمِ شأنِ الصَّلاةِ فرَضها الله على رسولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم بلا واسطةٍ، وفرَضها عليه في مكانٍ لم يَصِلْ إليه أحدٌ منَ البَشَرِ فيها نعلَم، وفرَضها عليه

خمسينَ صلاةً؛ ممَّا يدلُّ على أهمِّيَّتِها والعنايةِ بها، حتَّى خَفَّفَ الله عن عبادِه فصارَتْ خمسًا عن خمسينَ.

ولهذا أيضًا أمَر النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أن نأمرَ أبناءَنا بالصَّلاةِ لسبع (١)؛ من حينِ أنْ يُميِّزوا، حتَّى تكونَ الصَّلاةُ جِبِلَّةً لهم وشِبهَ طبيعةٍ.

فالصَّلاةُ أمرُها عظيمٌ، وشأنُها هامٌّ، فالواجبُ على النَّاصحِ لنفسِه أن يتَّقيَ الله في نفسِه، وأن يُقيمَ الصَّلاةَ، إنَّه لا يَدرِي واللهِ مَتَى يَفْجَوُه الموتُ، فقد يَفْجَوُه وهو على سريرِ نومِه، وقد يَفْجَوُه وهو قد رفَع اللَّقْمَةَ إلى فمِه فلا تصلُ إليه، وقد يَفْجَوُه وهو على مكتبِه قد كتَب بعضَ الكلهاتِ ولم يُدرِكُ باقيَها، وقد يَفْجَوُه وهو يتحدَّث إلى صاحبِه ولا يُكمِلُ حديثَه.

إِنَّ الإِنسانَ في هذه الدُّنيا عارِيَّةٌ، لا يَدري متى يَطْلُبُها صاحبُها، فلْيَتَّقِ الله امْرُؤٌ ناصِحٌ لنفسِه ولْيَحْذَرْ منَ العَبَثِ في دينِ اللهِ.

أَسأَلُ الله لي ولإخواني المسلمينَ الهدايةَ والتَّوفيقَ لَمَا يُحِبُّه ويرضاهُ، وأَنْ يَجْعَلَنا هُداةً مُهْتَدِينَ، صالحينَ مُصلِحينَ.

(٢٣٦١) السُّؤال: إذا كانتِ المرأةُ لا تصلِّي دائيًا إلَّا بعدَ الشُّروقِ، فهل يجبُ أن يُعادَ عقدُ الزَّواج؟

الجَوَابُ: إذا قلنا بأنَّ هذا كفرٌ وجَب إعادةُ العقدِ، وإذا قُلنا: إنَّه ليسَ بكفرِ بناءً على أنَّها لم تترُكِ الصَّلاةَ نهائيًّا فإنه لا يَلزَمُ إعادةُ العقدِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَيَحَالِيَتُهُ عَنْهُا.

(٢٣٦٢) السُّؤالُ: امرأةٌ غَصَبَها والدُّها أَنْ تَتَزَوَّجَ ابنَ عمِّها فتَزَوَّجَتُه والآنَ بينها مشاكلُ، فها توجيهُكم؟

الجَوابُ: أقول: هذه مسألةٌ عظيمةٌ كبيرةٌ، وهي إجبارُ المرأةِ أَنْ تتزوَّجَ بمَن لا تريدُه، فهذا من كبائرِ الذُّنوبِ -والعيادُ بالله- أو من صغائِرِها، ويحرُمُ على الأبِ وعلى غيرِه منَ الأولياءِ أن يُجبِروا المرأة على التزوُّجِ بمَن لا تريدُه، فإنْ زوَّجوها بمَن لا تُريدُه فالنَّكاحُ فاسدٌ ولا تَحِلُّ لزوجِها، وعلى زوجِها أَنْ يَتَجَنَّبُها؛ لأنَّها أُرغمتْ على التَّروُّجِ به، وهذا نِكاحٌ فاسدٌ.

إنَّني أُوجِّه النَّصيحةَ لأولئك الأولياءِ الظَّلَمةِ الَّذين يُجبِرون بناتِهم على أنْ يَتَزَوَّجْنَ بمَن لا يُرِدْنَ، يا سبحانَ اللهِ! ألا يَتَقِي الله ربَّه، أرأيتَ أيُّا الأبُ الظَّالمُ الغاشمُ لو أنَّ أحدًا أجبرَكَ على أن تتزوَّجَ امرأةً لا تُريدها، أما ترى أنَّ ذلك ظُلم لك؟! أما ترى أنَّ ذلك ظُلم لك؟! أما ترى أنَّ هذا عُدوانٌ عليك؟! وأنت الآن إذا زوَّجتَها ستَجعَلُها تحتَ سيطرةِ شخصٍ لا تريدُه، ويحصُلُ بينهما النِّزاعُ دائمًا والشِّقاقُ والبلاءُ.

أقول لهذا الرَّجُلِ: لِيَتَّقِ الله ولْيَفُكَّ ابنتَه من زوجِها بأيِّ طريقٍ؛ لأنَّ البقاءَ على هذا النِّكاحِ بقاءٌ على نكاحٍ فاسدٍ، لا تَحِلُّ به المرأةُ لزوجِها، فلْيَتَّقِ الله ولْيُخَلِّصِ ابنتَه من زوجِ ليس زوجًا لها شرعًا.

(٣٣٦٣) السُّؤالُ: أنا متزوِّجٌ منذُ عشرينَ سنةً، ولي أربعةُ أولادٍ، ومن يومِ زواجِنا وأنا في مشاكلَ معَ زَوجتي، وصرتُ لا رغبةَ لي في الجِماعِ ولا قُدرة عليه، فاختار لي والدايَ امرأةً لأتزوَّجَها ولم أكنْ راغبًا فيها، ولكن تزوَّجتُها لإرضائِهما، ومَضَى على زواجي منها حوالي سَنَةٍ، وإلى الآن ليسَ لي رغبةٌ فيها أبدًا، بل بالعكسِ أصبحَ لديَّ

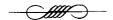
رغبةٌ في الأُولى، فهل عليَّ إثمٌ فيها فعلتُه؟ معَ العلمِ أنِّي استشرتُ بعضَ الأطبَّاءِ وقالوا لي: إنَّ مُشْكِلَتَك في الجِهاعِ نفسيَّةٌ، وربَّها إذا تزوَّجتَ الثَّانيةَ صرتَ طبيعيًّا، وماذا أفعل الآنَ؟

الجَوَابُ: ما دام أنَّك تزوَّجْتَها إرضاءً للوالدينِ فأنتَ على خيرٍ، ولكنْ إن كان لا يُمكِنُ التَّلاؤُمُ بينك وبينها فمنَ الآن فارِقْها قبلَ أنْ يأتيكما أولادٌ فتَقَعَ في قلقٍ وحرج، وتتَعَقَّدَ المسألةُ أكثرَ، فأنا أقول: استخِرِ الله في طلاقها أو إبقائِها.

(٢٣٦٤) السُّؤالُ: بعضُ الموسرينَ يذهَبون إلى بعضِ البلادِ العربيَّةِ، ويتزوَّجون الواحدةَ، والثِّنتَينِ، والثَّلاثَ، بنيِّةِ الطَّلاقِ، ويحتجُّونَ بأنَّه أفضلُ مِن الوقوعِ في الحرامِ، ويحتجُّونَ بإفتاءِ بعضِ العلماءِ بذلك، في حينِ أنَّه لو بَقِيَ في بلادِه ما وقَعَ في الحرامِ حسبَ زعمِه، وما هي فتواكم في الزَّواجِ بنيَّةِ الطَّلاقِ بوجهٍ عامٍّ؟

الجَوابُ: نرى أنَّها لا تجوزُ؛ لأنَّ هذا تلاعبٌ بدينِ اللهِ، وغشُّ للزَّوجةِ وأهلِها؛ لأنَّه إن ذكرَ ذلك في الشَّرطِ صار نكاحَ متعةٍ واضحًا، وإن لم يذكُرُه في الشَّرطِ صار غِشًّا، فهذه طريقةٌ سيِّئةٌ لا نفتي بجوازِها أبدًا.

أما الاحتجاجُ بفتاوَى بعضِ العلماءِ، فأقولُ: الحُجَّةُ فيها قاله الله ورسولُه، والله جعلَ المرأةَ سكناً للزَّوجِ؛ كها قال عَنَّقِجَلَّ: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِن أَنفُسِكُمْ أَزَوَجًا لِتَسَكُنُواً لِتَسَكُنُواً لِلَّهَا ﴾ [الروم:٢١]، وهذا ما سكنَ إليها، هذا أرادَ أنْ يتمتَّعَ بها هذه المُدَّةَ فقط. وقلْ لهم: إنَّ مُحمَّدَ ابنَ عثيمين يقولُ: لا أُفتي بجوازِه.



(٢٣٦٥) السُّوَّالُ: امرأة كانتْ في البدايةِ لا تُصلِّي قبلَ زواجِها، وبعد الزَّواجِ هداها الله عَنَّفِجَلَّ فأصبحتْ محافظةً على الصلواتِ. فها صحَّةُ عقدِ الزَّواجِ، والعاقدُ هو وليُّ أمرها أخوها الكبيرُ، وكان مُضَيِّعًا للصَّلواتِ، والشاهدانِ أخواها، وعمرهما خمسَ عشْرةَ سنةً، وستَّ عشْرة سنةً؟ وهل إمامُ المَسْجِدِ يقومُ مَقامَ الأخِ المتهاونِ أو التاركِ للصَّلاةِ في الولايةِ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ هي لا تصلِّي أبدًا، فالعقدُ غيرُ صحيحٍ، ويجبُ إعادتُه؛ لأن مَن لا يصلِّي أبدًا كافرٌ مرتدُّ عن الإسلامِ، والكافرةُ لا تَحِلُّ لمسلمٍ، وأمَّا إذا كانتْ أحيانًا تصلِّي وأحيانًا لا تحفرُ بهذا، تصلِّي وأحيانًا لا تحفرُ بهذا، لكنَّها ارتكبتْ شيئًا عظيمًا.

يبقى النظرُ في الوليِّ، فإنْ كان الوليُّ لا يصلِّي أبدًا حين عقدِ النِّكاحِ، فالنِّكاحُ غيرُ صحيحٍ، وتجبُ إعادةُ العقدِ، وإن كان يُصلِّي ويخلِّي فالنِّكاحُ صحيحٌ، وكذلك إذا كانتْ لا تدري عنه، فلَعَلَّه يصلِّي في بيتِه، فالنِّكاحُ أيضًا صحيحٌ.

أما بالنسبة لإمام المَسْجِدِ فإذا لم يكنْ بينها وبينَه قرابةٌ تُؤهِّلُه أن يكون وليًّا فلا عِبرةَ به، ولا يقومُ مَقامَ أخيها.

نسألُ الله الهدايةَ للجميعِ.

(٢٣٦٦) السُّؤالُ: ما رأيُّكُم في امرأةٍ كانت لا تُصلِّي أبدًا، ثُمَّ بَعدَ الزَّواجِ بَدأت تُصلِّي بعضَ الفُروضِ؟

الجَوابُ: إذا كانت حينَ العَقدِ لا تُصلِّي فإنَّ النِّكاحَ باطِلٌ، ويَجِبُ عليها أن تُفارِقَ مَن عُقِدَ له عليها فَورًا، وإذا كانت تَرغَبُه؛ فليَعقِد عَقدًا جَديدًا بِمَهرٍ جَديدٍ، ومَهرُها

الأولُ الذي دَفَعَه الرَّجُلُ إذا كان قَد جامَعَها فهو ثابِتٌ لها كامِلًا، ولا يَستَحِقُّ الرجلُ منه شَيئًا، وعليها أن تُتوبَ إلى الله تَوبةً نَصوحًا وتُصلِّي جَميعَ الفَرائض.

وقد يَستَثقِلُ الإِنسانُ أَن يُفارِقَ زَوجَتَه ويَستَغرِبُ ذلك، ونقولُ: لا ثِقَلَ في هذا، والمسألةُ -والحمدُ لله - هَينةٌ، فيُفارِقُها اليومَ ويَعقِدُ عليها غَدًا، بعد تَوبَتِها إلى الله عَنَّقِجَلَ والمسألةُ بوالحمدُ لله - هَينةٌ، فيُفارِقُها اليومَ ويَعقِدُ عليها غَدًا، بعد تَوبَتِها إلى الله عَنَّقِجَلَ والتِزامِها بالصَّلاةِ؛ ولا غَرابةَ أيضًا؛ فالكافِرةُ لا تَجلُّ للمُؤمِنِ إلَّا أَن تكونَ يَهوديةً أو نصرانيةً؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿ فَلَا نَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَارِ لَا هُنَّ حِلُّ لَمُمْ وَلَا هُمْ يَعِلُونَ لَمُنَ ﴾ أو نصرانيةً؛ لقول الله تَعالَى: ﴿ فَلَا الإِنسانِ إِذَا أَخلَصَ النيّةَ لله وكان عندَهُ عَزيمةٌ! ولا شَكَ أَن المفارَقةَ والعَقدَ الجَديدَ أهونُ من أن تَبقى مَعه والعَقدُ غيرُ صَحيحٍ.

(٢٣٦٧) السُّؤَالُ: امرأة زَوْجُها زَوَّج ابْنَتَها وَهِيَ لا تدرِي حَيْثُ كانَتْ في المُسْتَشْفَى، هل يجوزُ له ذَلِك؟

الجَوابُ: لا يحل للرَّجلِ أَنْ يزوِّجَ ابنتَهُ ولا مَنْ له وِلايَةٌ عَلَيْها إلَّا بِإِذْنِها؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا تُنْكَحُ البِكُرُ حتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا تُنْكَحَ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»()، فيجِبُ على وَلِيِّ المرأةِ مِن أَبِ أو غيرِه أن يستأذِنَها إذا خُطِبَت، ثمَّ إنَّه يجبُ عَلَيْه أيضًا أَنْ يُبيِّنَ لها حالَ الزَّوْجِ خِلْقَةً وخُلُقًا، ولا يكفي أن يقول: يا بُنيَّتِي، سنزوِّجُكِ مِن رَجلٍ يُبيِّنَ لها حالَ الزَّوْجِ خِلْقَةً وخُلُقًا، ولا يكفي أن يقول: يا بُنيَّتِي، سنزوِّجُكِ مِن رَجلٍ خَطَبَكِ. بلْ لا بُدَّ أَنْ يعيِّنَ الزَّوْجَ على وجهٍ تقعُ به المعرفةُ؛ لأنَّ هذا- أعني: عقدَ النِّكاحِ- له مُستقْبَلُ بَعيدٌ، وسيكونُ أولادٌ وطولُ إقامةٍ، وإذا كان الإنسانُ لا يجوزُ أنْ يبيعَ ما يُساوي قرشًا مِن مالِ ابنتِه إلَّا بَعْدَ إذنِها فكيفَ يُمَلِّكُها من غيرِ إذْنِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (١٣٦٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لَيَّكُ عَنْهُ.

لكنْ فرَّق النَّبِيُّ عَلَيْهُ بَيْنَ استئذانِ البِكْرِ واستئذانِ الثَّيِّبِ؛ فالبكرُ إذا استأذنها وبيَّن لها الرَّجُلَ الخاطِبَ ووصَفَه أَتَمَّ وصْفٍ وسكَتَتْ فإنَّ سُكوتَهَا إذنُّ، أمَّا الثَّيِّبُ فلا بُدَّ أَنْ تُصَرِّحَ بالرِّضا بالقولِ؛ ولهذا لمَّا قال عَلَيْهُ: «لَا تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتأذنَ»، فلا بُدَّ أَنْ تُسْكُتَ»، فجعل النَّبيُّ عَلَيْهُ سكوتَ فقال الصَّحابَةُ: يا رسول الله، كيف إذنُها؟ قال: «أَنْ تَسْكُتَ»، فجعل النَّبيُّ عَلَيْهُ سكوتَ البِكْرِ إذنًا.

ووجهُ التَّفريقِ بيْنَها وبَيْنَ الثَّيِّبِ أَنَّ الثَّيِّبِ قَد عَرَفَتْ رِجالًا، فَلا تَسْتَحِي أَنْ تَقُولَ: «نَعَمْ» أو «لا»، أمَّا البِكْرُ فَإِنَّها لَم تعرِفْ ذلك، وتكونُ في الغالِبِ خَجِلَةً، فيُكْتَفى بِسُكوتِها.

أمَّا إذا قالَتْ: لا أُريدُ الزَّواجَ؛ إمَّا مُطْلقًا، أوْ بهذا الرَّجُلِ فَقَطْ، فإِنَّه لا يجوزُ أنْ نُزَوَّجَ.

حينَئِذٍ نقولُ: إجابةُ البِكْرِ ثلاثَةُ أقسام:

القِسْمُ الأَوَّلُ: أَنْ تُصَرِّح بالرِّضا وتقولُ: لا مانِعَ عِنْدي. فهذا واضح.

الثاني: أَنْ تسكُّتَ، فَهذا إِذْنٌ، أي: دليلٌ على الرِّضا.

الثالث: أَنْ تُصَرِّحَ بالمنعِ وتقولُ: لا أُريدُه، فلا يجوزُ أَنْ تُزَوَّجَ حتَّى تَرْضَى، ولكِنْ إذا كان الخاطِبُ كُفْئًا في دِينِه وفي خُلُقِهِ فيَنْبَغِي للأَبِ أَو غَيْرِهِ أَنْ يُقْنِع المرْأَةَ بِقَبولِه بدونِ إحراجِ، وبدونِ تضييقٍ عَلَيْها.

(٢٣٦٨) السُّؤَالُ: ما هو رأيُكم في الَّذين يقولونَ بجوازِ الزَّواج بنيَّة الطَّلاقِ؟ وما هو الدليلُ على ذلك؟ نرجو منكم توضيحَ ذلك؛ لأنَّ البعضَ من العامَّةِ يُشَبِّهُ ذلك بزواج المُتعةِ.

الجَوَابُ: الزَّواجُ بنيَّةِ الطَّلاقِ مُحَرَّمُ على المشهورِ من مذهبِ الإمامِ أحمدَ^(۱)، وله حُكْمُ المُتْعَةِ، واستدلُّوا لذلك بقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ عُمَالُ بِللهِ عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِكُمُّ المُتْعَةِ، واستدلُّوا لذلك بقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «إِنَّمَا لأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئِ مَا نَوَى »(۱)، وهذا الرَّجلُ لم ينوِ النَّكاحَ المطلَق، وإنَّما نوَى نكاحًا مقيَّدًا، فيكونُ مُتعةً.

وقاسوا ذلك أيضًا على مَن تزوَّج امرأةً قد بانتْ من زوجِها بينونةً كُبرى، أي أنَّ زوجَها الأوَّلِ طلَّقها، زوجَها الأوَّلِ طلَّقها، فتزوَّجها رجلٌ آخرُ بنيَّة أنَّه مَتَى حَلَّلَها للأوَّلِ طلَّقها، فهذه النَّيَّةُ تُفسِدُ العقدَ، وإن لم تكنْ مشروطةً. وهذا قياسٌ جَلِيُّ.

وعلى هذا القولِ فالنَّكاحُ بنيَّةِ الطَّلاقِ مُحُرَّمٌ وفاسدٌ لا تَحِلُّ به الزَّوْجةُ، ومَن جامَعَ زوجتَه بهذا العقدِ فقدِ استحلَّ فرجًا محرَّمًا عليه.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ هذا ليس كالمتعةِ من كلِّ وجهٍ؛ إذ إنَّ المتعةَ إذا تمَّتْ بمدَّةٍ طَلُقَتِ المرأةُ أوِ انفسخَ نِكاحُها بدونِ اختيارٍ منَ الزَّوْجِ، وأمَّا هذا اللَّذي تزوَّجها بنيَّة الطَّلاقِ فإنَّه ربها يَرغَب فيها فلا يُطلِّقُها.

ولكن نحن نرى أنَّ النِّكاحَ بنيَّة الطَّلاقِ حرامٌ بكلِّ حالٍ؛ لأنَّه إنْ لم يكنْ مخالفًا لمُقتضى العقدِ فإنَّه غِشُّ وخِيانةٌ للزَّوجةِ وأهلِها؛ إذ لو علِمتِ الزَّوْجةُ أو أهلُها أن هذا الرَّجلَ لا يريدُ النِّكاحَ المطلَقَ، وإنَّما يريدُ أنْ يَتَزَوَّجَها بنيَّةِ الطَّلاقِ إذا ذهبَ إلى بلدِه أو انقضى عملُه، لو علِموا أنَّه يريدُ ذلك لم يزوِّجوه، وحينئذٍ سيكونُ من بابِ الغشِّ والخيانةِ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»(٢).

انظر الفروع (٨/ ٢٦٤ – ٢٦٥)، والمبدع (٦/ ٢٥٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا، رقم (١٠١، ٢٠١)، من حديث أبي هريرة رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٦٩) السُّؤَالُ: رجُلٌ كانتْ عِندَه امرأةٌ فطلَّقها ثلاثًا، ثُمَّ أراد أَنْ يُعيدَها، فأتى بشخصٍ ليتزوَّجها ثُمَّ يُطلِّقها؛ ليستطيعَ ذلك الرَّجُلُ أَنْ يُعيدَها، وقدْ ثَبَتَ مِن حديثِ عليٍّ رَضَالِكُهُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قال: «لعَنَ الله المُحلِّلَ، والمُحلَّلَ له»(١)، فها حُكْمُ هذا الزَّواج؟

الجَوَابُ: نكاحُ المُحلِّلِ باطلٌ، وهو بمنزِلةِ الزِّنا إذا كان يعلَم أنَّه باطلٌ، وأمَّا إنْ كان لا يعلم فعُقوبتُه عِندَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ، لكنْ على كُلِّ حالٍ الزَّواجُ غيرُ صحيحٍ، ونكاحُ المُحلَّلِ له باطلٌ أيضًا؛ لأنَّ المحلِّلَ لم يتزوَّجْها بنكاحِ صحيحٍ، فلا يُفيدُ شيئًا.

والمسألةُ ليستْ بالهَيِّنَةِ؛ فقدْ جاء في الحديثِ: «لعَنَ الله المُحلِّلَ، والمُحلَّلَ له»، فكِلاهما ملعونٌ.

(۲۳۷۰) السُّؤالُ: اكتشَفتُ أنَّ زوجَتي لا تُصلِّي، وتابعْتُها لمدَّةِ شهرِ تقريبًا، وبعدَ أنْ تأكَّدتُ من ذلك صارَحْتُها واعترفتْ، وأخبرتْ بأنَّها تابتْ وأنابتْ ورأيتُ منها ذلك، فها الَّذي يجبُ عليَّ فعلُه؟

الجَوابُ: لا يجبُ عليكَ شيءٌ، ما دامت قد تابتْ فذلك المطلوبُ، لكنْ إنْ كانت مثلًا عندَ العقدِ لا تصلِّي فهنا يجبُ عليكَ أنْ تتجنَّبها حتَّى تُجدِّدَ العقد، وإنْ كانت تُصلِّي وتُخلِّي فهي مُسلِمةٌ والنِّكاحُ صحيحٌ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في التحليل، رقم (٢٠٧٦)، والترمذي: كتاب النكاح، ما جاء في المحل والمحلل له، رقم (١٩٣٥)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١٩٣٥)، من حديث على رَضِيَلَيْهُ عَنْهَا.

وأخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١٩٣٦)، من حديث عقبة بن عامر رَجَوَلَلَهُهَنهُ.

(٢٣٧١) السُّؤالُ: امرأة خيَّرَتْها والدتها بين أن تبقى مع زوجِها العقيمِ أو أنْ تذهبَ إليها؛ لأن الزوج هذا لم ينجب، والزَّوجُ يتعالَجُ إلى الآن؛ فها الحكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: إنِّي أَنصَحُ الأُمَّ ألَّا تتدخَّلَ بَيْنَ المرأةِ وزوجِها، فالحَقُّ للزَّوجَةِ، ولَيْسَ للأُمِّ التَّدخُّلُ فِي ذلك، ولا يحِلُّ لها أنْ تتدخَّلَ بينَ المرأةِ وزوجِها إطلاقًا، فالزَّوجَةُ إنْ رَضِيَتْ أَنْ تبقى مع زوجِها فلتَفْعَلْ سواء كان عقيمًا أمْ غيرَ عقيمٍ، وإذا أرادَت أنْ تفسَخَ النِّكاحَ إذا ثبتَ أَنَّه عَقيمٌ فلها الحَقُّ في ذلك.

وإذا كان الزوج صالحًا وأمورُهم طَيِّبةً فهنا تتعارَضُ مصْلَحتانِ: مصلحةُ البقاءِ مع هذا الزَّوجِ الصَّالِحِ الَّذي ليس علَيه نقصٌ في أمورِه الدُّنيويَّةِ، ومصلحةُ طلبِ الأولادِ، لكنْ مصلحةُ البقاءِ مع هذا الزَّوجِ مُتَحَقِّقةٌ، أمَّا مصلحةُ طلبِ الأولادِ؛ فإنَّها قد تنفسخُ منه ولا يُيسَّر لها الزواجُ برجلِ آخرَ، ثمَّ التَّزوُّجُ برجلِ آخرَ قد يكونُ الرجلُ الآخرُ عقيًا، فتتسلْسَلُ المسألَةُ بدونِ فائدةٍ، فأرى أنَّه ما دام الرَّجلُ صالحًا في دينِه، وأحوالُه الدُّنيويَّةُ طيِّبةٌ، أرى أنْ تبقى معه؛ لأنَّ حصولَها على رجلٍ يُنجِبُ بعد فراقِها إيَّاه ليس أمرًا متيقَّنًا.

(٢٣٧٢) السُّؤالُ: الزَّواجُ العُرفيُّ المنتَشِرُ بين طَلبةِ الجامِعةِ في (...) وَصِفَتُه أَن يَتَزَوَّجَ الطالِبُ الطالِبةَ، بشَهادةِ اثنين مِن زُمَلائِهِم في الجامِعةِ فَقَط، وبِدون وَلِيٍّ، فأهلُها لا يَعرِفون ولا أهلهُ يَعرِفون، فهل هذا صَحيحٌ؟ وإذا حَدَثَ حَمْلُ فها حُكمُه؟

الجَوابُ: هذا النّكاحُ باطِلٌ غيرُ صَحيحٍ، ولا يَستَبيحُ به الرَّجلُ فَرجَ هذه المرأةِ، ومَن فَعَلَ ذلك فعَليهِ أن يُفارِقَ المرأةَ، ولا أقولُ الزَّوجةَ؛ لأنَّها لَيسَت بزَوجةٍ، وإذا كان لدّيهِم الرَّغبةُ في استِمرارِ ذلك؛ فليَعقِد لها وَلِيُّها: أبوها، ومَن كانَ أولى بِها بَعدَه. وإذا حَصلَ حَمُلُ وكان ناتِجًا عن جَهلٍ فالوَلدُ للواطِئِ، وإذا كان يَعلَم أن هذا حَرامٌ وأنَّ المرأةَ لا تَحِلُ له فهو بمنزِلةِ الزاني، وقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «الوَلدُ للفِراشِ وللعاهِرِ الحَجرُ»(۱)، لكن لو استَلحَقهُ فيها بَعدُ فهذا مَحُلُّ خِلافٍ بين أهلِ العِلمِ، ولا يُجابُ عنه عَلنًا على الهاتِفِ.

(۲۳۷۳) السُّؤالُ: الشهودُ في عقدِ الزواجِ هل يَجوزُ أن يكونوا أقاربَ للزَّوجِ كإخوتِه أو أبيه مثلًا؟

الجَوابُ: هذا فيه خلافٌ بين العلماء، فبعضُهُم يقولُ: لا يصحُّ أن يكون الشهودُ من آباءِ الزوجِ أو أبنائِه، أو آباءِ الزوجةِ أو أبنائِها، أو آباءِ الوليِّ أو أبنائِه، أما الإخوانُ فلا بأسَ بهم على كلِّ حالٍ، ولكن إخوانُ الزوجةِ إذا كان العاقِدُ أباهم فإنَّه لا يصِحُّ أن يكونوا شهودًا، وإلا صَحَّ، مع أن القولَ الراجحَ: إنه لا بأسَ بذلك، وإن النكاحَ ينعَقِدُ ولو كان الشهودُ من أقارِبِ الزوجِ أو الزوجةِ أو الوليِّ.

(٢٣٧٤) السُّؤالُ: إذا كان وليُّ المرأةِ الذي سيَتَوَلَّى عَقدَ النِّكاحِ مُتهاوِنًا في بَعضِ الفُروضِ، مع اعتِرافِه بالتَّقصيرِ وبأن وَقتَ العَملِ يَحولُ دونَ أَداءِ الفُروضِ في وَقتِها حتى يَخرُجَ وَقتُ بَعضِ الفُروضِ، فها الحُكمُ في ذلك؟ وهل يَكونُ كافِرًا؟

الجَوابُ: الذي نَرى أنَّ العَقدَ صَحيحٌ، وبَعضُ العُلمَاءِ يَرى أنه ليسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّ هذا الولِيَّ فاسِقٌ، والفاسِقُ لا يَصِحُّ عقدُه النِّكاحَ، لكنَّ القَولَ الراجِحَ أن الفاسِقَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم (٢٠٥٣)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، رقم (١٤٥٧)، من حديث عائشة رَجَيَلِتَهُعَنْهَا.

يصِحُّ عقدُهُ النِّكاحَ.

وهذا ليسَ بكافِر، فالكافِرُ هو الذي يَترُك الصَّلاةَ بالكُليةِ، أو يَقولُ: إن الصَّلاةَ المفروضةَ غيرُ مَفروضةٍ. وهذا الرجلُ حتَّى لو كان يَحضُرُ الجمعةَ وبَعضَ الفُروضِ فلا يَكونُ كافِرًا.

ا باب الصداق

(٢٣٧٥) السُّوَّالُ: هل مُؤَخَّرُ الصَّداقِ يُعتبَرُ دَينًا في ذِمَّةِ الرَّجلِ يجب أن يُؤَدِّيه قبلَ أنْ يموتَ؟ وإذا مات ولم يُؤَدِّهِ فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: نعم هو دَينٌ، وإذا مات ولم يؤدِّهِ فإنَّه يُؤخِّذُ منَ التَّرِكَةِ.

وأمَّا في حياتِه فحَسَبَ الشَّرطِ الذي بينهما؛ هل هو مُؤجَّلُ إلى شيءٍ معيَّنٍ، فإذا كان مؤجَّلًا إلى شيءٍ معيَّنٍ فمتى جاء هذا الأجَلُ وجَب أَنْ يُوَفِّيَه.

(٢٣٧٦) السُّؤالُ: هل ما يُقدِّمُه الرَّجُلُ لِخَطيبَتِه من ثِيابٍ وهَدايا يَدخُلُ في المهرِ؟ الجَوابُ: نَعَم، هو مِنَ المهرِ، ولَا يَجوزُ المغالاةُ فيه ولَا في المهرِ، فكُلُّ ذلك خِلافُ السُّنةِ.

(۲۳۷۷) السُّؤالُ: رَجُلٌ طَلَبَ مِن زَوجَتِه قَرضًا، فَلَيَّا أَعطَتهُ الهالَ قَالَ لَها: هذا المَهرُ الذي أَعطَيتُكِ إِيَّاهُ. والآن وَسَّعَ الله على هذا الزَّوجِ، فكيفَ أستَخلِصُ مِنه حَقِّي؟

الجَوابُ: طَريقةُ استِخلاصِ الحَقِّ: أن تَطلُبَ منه الوَفاءَ، فتقولَ: أوفِني فإنِّ أَقرَضتُك، فيَجِبُ عليك أن تُوفي الآنَ. ولا يَجِلُّ للزَّوجِ أن يُماطِلَ في الوَفاءِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ قالَ: «مَطلُ الغَنيِّ ظُلمٌ»(۱)، وكيفَ يَليقُ أَنَّه لها كان في حاجةٍ وَسَّعَت عليه بالقَرضِ، ثُمَّ لها وَسَّعَ الله عليه يُضَيِّقُ عَليها بالمُهاطَلةِ، فهل هذا مِن المَعروفِ؟! وهل هذا مِن المَعروفِ؟! وهل هذا مِن المَهاطَلةِ.

فكُلُّ إِنسانٍ عَليه دَينٌ لشَخصٍ مِن قَرضٍ، أو ثَمنِ مَبيعٍ، أو إِجارةٍ، أو غَيرِ ذلك، فعَليهِ أن يُبادِرَ بالوَفاءِ ما دامَ الله قد أنعَمَ عليه بالهالِ، وإن لم يَفعَل فإنَّه ظالِمٌ لنَفسِه، فكُلُّ ساعةٍ تَمضي، بل كُلُّ دَقيقةٍ، بل كُلُّ خَظةٍ لا يَزدادُ بها إلَّا إِثمًا والعِياذُ بالله.

والمَهرُ الذي أعطاها صارَ مُلكًا لها.

وليمة العرس

(٢٣٧٨) السُّوَّالُ: ما حكمُ الذَّهابِ إلى وَلائمِ الأفراحِ بدُونِ دَعوةٍ، بحُجَّةِ أَنَّه يَحدُثُ فائضٌ في الولائم؟

الجَوابُ: هذا دَناءةٌ؛ أنَّ الإنسانَ يذهَبُ إلى الولائمِ بدُونِ دعوةٍ، خُصوصًا الإنسانُ المُعتَبَرُ الشَّريفُ فإنَّه لا يذهَبُ إلى الولائمِ بدُونِ دَعوةٍ؛ لأنَّ هذا يحُطُّ مِن قَدْرِه.

(٢٣٧٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ حضورِ ولائمِ الأفراحِ بدونِ دعوةٍ وبدونِ معرفةِ أهلِ الوليمةِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: النَّاسُ لا يَرَونَ فيها بأسًا.

(٢٣٨٠) السُّؤَالُ: في بلدنا عِندَما تدعو النَّاسَ إلى وليمةٍ عِندَكَ في البيتِ يقوم أحدُهم بعدَ انتهاءِ الغَداءِ أو العَشاءِ ويجهر بالدُّعاءِ، ويُؤَمِّنُ الآخَرونَ على دعائِه، فهل هذا العملُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: هذا ليس مِنَ السُّنَّةِ، وإنَّمَا السُّنَّةُ أَنْ يدعوَ كلُّ إنسانٍ بنفسِه لصاحبِ المنزِلِ، فيقول -مثلًا-: «أكلَ طعامَكُمُ الأبرارُ، وصلَّتْ عليكُمُ الملائكةُ، وذكرَكُمُ الله فيمَن عِندَه»، أو يقول: أكرمكُمُ الله، أَخْلَفَ الله عليكم. وما أشبَهَ ذلك مِنَ الكلماتِ، بدونِ أَنْ يجتمعوا عليها ويُؤمِّنوا.

(٢٣٨١) السُّؤالُ: رجُلُ تزوَّجَ ولم يُولِمْ حتَّى الآن؛ فهلِ الوَليمةُ تَبْقى في ذِمَّتِه أَو تسقُطُ عنه؟

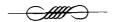
الجَوابُ: الوليمةُ سُنَّةٌ في وقْتِها، فإذا فات الوقتُ سقَطَتْ؛ لأنَّ القاعدةَ العامَّةَ الشَّرعيَّة: أنَّ كلَّ ما شُرِعَ لسَببِ فإنَّه يَفوتُ بفَواتِ ذلك السَّببِ.

(٢٣٨٢) السُّؤَالُ: رجلٌ اعتاد أن يصومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، وبقِيَ عليه يوم صادفَ آخرَ أَيَّامِ الشَّهرِ، ودعاه رجلٌ إلى وليمةِ عُرسٍ ليلةً هذا اليومِ، فهاذا يفعَل في هذه الحالِ؟

الجَوَابُ: يحضُرُ ولا يأكُلُ، أي: يبقى على صيامِه.

(٢٣٨٣) السُّؤَالُ: كَيْفَ يكون إعلانُ الزَّواجِ؟ هل يكون بإقامةِ الوَليمةِ أم بالدُّفِّ؟

الجَوَابُ: يكون بالحَفْلِ، وضرْبِ الدُّفِّ للنِّساءِ، وهذا معروفٌ الآنَ.



ا آداب الزفاف

(٢٣٨٤) السُّؤَالُ: أنا مِن جُدَّةَ، وأنوي أنْ أذهبَ إلى المدينةِ -بحَوْلِ اللهِ-الأُسبوعَ القادمَ لحُضورِ زواجِ، فهل يجوز شَدُّ الرِّحالِ لحضورِ زواج؟

الجَوَابُ: نعَمْ، يجوز مثلما لو شدَدْتَ الرَّحْلَ للتِّجارةِ، لكنْ أنا أقول: ولك أن تَنويَ زيارةَ المسجدِ النَّبويِّ بالإضافةِ إلى حُضورِ الزَّواج.

(٢٣٨٥) السُّؤالُ: قال بَعضُ الإخوةِ: إنَّ المالِكيةَ أَحَلَّت الغِناءَ، فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: أولًا: لا أدري عن مَذهَب المالِكيةِ هذا.

ثانيًا: إذا قَدَّرنا أنَّ المالِكية أو الشَّافِعية أو الحَنفية أو الحَنابِلة أو الظَّاهِرية أو غيرَهم من العُلماء أحلوا الغِناء، فغيرُهم حَرَّموه، وقد قالَ الله عَزَّفَجَلَّ: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله عَزَّفَجَلَّ: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله عَزَّفَجَلَّ: ﴿ وَالنساء: ٥٩]، إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُم تُومِنُونَ بِاللهِ وَالْمَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحُسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال عَزَّفَجَلَ: ﴿ وَمَا الخَنلَفْتُم فِيهِ مِن شَيْءٍ فَخُكُمُهُ إِلَى اللهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، فالمرجِعُ: الكتابُ والسُّنةُ في هذا عِندَ التَّنازُع.

ولاحِظ أنَّ الغِناءَ المحرَّمَ هو ما صَحِبه آلةُ عَزفٍ كالرَّبابةِ والطَّبلِ والطُّنبورِ والعودِ والموسيقى، أو ما أشْبَهَ هذا، هذا هو الغِناءُ المحَرَّمُ، أو إذا كان يَشتَمِلُ على

شيءٍ مُحرَّم، أما الغناءُ المجرَّدُ فإنه ليس بحَرامٍ، فلو فَرَضنا أنَّ شَخصًا يَعمَلُ ويَكِدُّ ويَحفُرُ شَيئًا أو يَنقُّلُ شَيئًا ثُمَّ صارَ يُغني فلا شيءَ فيه، وكذلك حُداءُ الإِبلِ.

(٢٣٨٦) السُّؤالُ: امرأةٌ لَدَيها أُختٌ تترُكُ النَّوافِلَ، وتَستَمِعُ إلى بَعضِ الأَغاني، فبهاذا تُوجِّهونَها؟

الجَوابُ: الواجِبُ عليها لأُختِها أن تَنصَحَها وتُحَدِّرَها، وتُبيِّنَ لها أن النَّوافِلَ مما تُكَمَّلُ به الفَرائِضُ يومَ القِيامةِ، وأن استِهاعَ الأَغاني مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ هذه الأغاني مشتملةٌ على المعازِف، والمعازِفُ حَرامٌ، إلَّا ما استُثني من الدُّفِّ ليلةَ الزِّفافِ، وأيضًا كَثيرٌ من الأَغاني يَشتَمِلُ على غَزلٍ مُثيرٍ للشَّهوةِ، فلا خَيرَ فيه.

ونَصيحَتي لهذه الأُختِ أن تَستَعيذَ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وأن تَدعَ استِاعَ الأغاني، وأن تُكسِّرَ ما عِندَها من الأَشرِطةِ أو على الأقلِّ تَمسَحُها بالآلةِ التي تَمسَحُ الأَغاني، وأن تُكثِرَ مِن النوافِل؛ لأَنهَا بحاجةٍ إليها، فإن الإنسانَ إذا ماتَ يَتمنَّى أن يكونَ في صَفحةِ حَسناتِه حَسنةٌ واحدةٌ، وأن تُمحَى عنهُ سيئةٌ واحِدةٌ، وما الموتُ ببَعيدٍ، مَها طالَت بالإنسانِ المدةُ فإنَّه إما ميِّتٌ، وإما هَرِم ثُمَّ مَيِّتٌ، وفي هذا يَقولُ الشاعِرُ:

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغَّصَةً لذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرَم (١)

فنَصيحَتي لنَفسي، ولها، ولمن سَمِعَ كَلامي، أن نَنتَهِزَ الفُرصةَ ما دُمنا في هذه الحَياةِ الدُّنيا، باغتِنامِ الأَوقاتِ بالأَعمالِ الصالحاتِ، واجتِنابِ الأَعمالِ السيئاتِ، فوالله إن لنا ليَومًا نتَمَنَّى فيه أن تَزيدَ حَسناتُنا حَسنةً واحدةً، وأن تَسقُطَ عنَّا سَيئةٌ واحِدةٌ من سيئاتِنا، أَسأَلُ الله عَرَّفَكِلَ أن يُعامِلَنا بعَفوه، وأن يَغفِرَ لنا ولإِخوانِنا المسلمين.

⁽۱) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في «شرح التسهيل» ۱/ ٣٤٩، «شرح ابن الناظم» (ص:٩٦)، «أوضح المسالك» ١/ ٢٣٩، «شرح ابن عقيل» ١/ ٢٧٤، «همع الهوامع» ١/ ٤٢٨، وغيرها.

(٢٣٨٧) السُّوَالُ: تَقومُ بَعضُ المراكِزِ بفَتحِ الموسيقى في كلِّ مَكانٍ، فهل تَقاضي الرَّواتِب من مثل هذه الأَماكِنِ جائِزٌ، حيثُ أعمَلُ في أحَدِ مَحلاتِ هذا المركزِ؟

الجَوابُ: تَعميمُ الموسيقى أو تَخصيصُها بمكانٍ ليسَ جائِزًا، وقد شَدَّد النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم في المعازِفِ حتَّى قال: «لَيكونَنَّ مِن أُمَّتي أقوامٌ يَستَجِلُّون الحِرَ والحَريرَ والخَمرَ والمعازِفَ» (١)، فقرَن المعازِفَ بالزِّنا والعِياذُ بالله؛ لأنَّها وَسيلةٌ قريبةٌ بالزِّنا في الغالِبِ، فلا يَجوزُ أن توضَعَ موسيقى لا في مَكانٍ عامٍّ، ولا في عُمومِ المكانِ، ولا في مَكانٍ خاصٍّ.

وعلى المؤمِنِ أن يَتَّقِيَ الله عَرَّهَجَلَ، وليَعلَم أن الدُّنيا ليسَت دارَ فَرحٍ ومَرحٍ تُلهي عن الآخرةِ، إنَّما هي دارُ عَملِ للآخرةِ فإنَّ الآخرةَ هي دارُ مَآلِنا.

أَلَا فَلَيَتَّقِ الله في نَفْسِه، وليَتَّقِ الله في أهلِه؛ فإنَّه مَسؤولٌ عن ذلك يومَ القِيامةِ، نَسألُ الله السلامةَ.

(٢٣٨٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ مُشاهدةُ أفلامِ الكَرتون التي مَعها موسيقى؟ الجَوابُ: إذا كان مَعها موسيقى فلا يَجوزُ.

(٢٣٨٩) السُّؤالُ: إذا كان الشَّخصُ يَحفَظُ أغانيَ من قَبلُ، فهل يَجوزُ له أن يُردِّها، وإن كان فيها غَزَلُ؟

الجَوابُ: إذا كانَ مَوضوعُ الأغاني شَيئًا طَيِّبًا فلا بَأْسَ أَن تُردِّدها إن لم تَكُن

⁽١) علقه البخاري جزما: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضَى اللهُ عَدْد.

مَصحوبةً بموسيقى، وأمَّا الغَزلُ فأخشى أن يَتَصَوَّرَ امرأةً مُعيَّنةً أو أمرَدَ مُعيَّنًا -إن كان قَد ابتُّلِيَ بهذا- أمَّا إذا كان قَد وَثِقَ من نَفسِه أنه لن يَتَصَوَّرَ أحدًا مُعيَّنًا فلا بَأسَ.

(٢٣٩٠) السُّؤالُ: تَساهَلَ كَثيرٌ مِن المسلمين بالموسيقى، سَواءٌ ما كانَ في الألعابِ، أو في الهاتِفِ أو غيرِه، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: نَرى أَنَّ وَضعَها في الهاتِفِ غَلطٌ؛ لأَنَّه ليسَ كُلُّ أحدٍ يَرضاها ولا يَرتاحُ لها، فلو وُضِعَ كَلهاتٌ مِن الحِكمِ المأثورةِ نَظمًا أو نَثرًا لكان أهونَ، أو يُقالُ للمُتَّصِل: انتَظِر.

أما وَضعُ الموسيقى فهذا ليسَ لائِقًا شَرعًا، ولا مُستَحسَنًا عُرفًا؛ لأَنَّه ليس كُلُّ الناسِ يَرغَبُ في الموسيقي.

(٢٣٩١) السُّؤالُ: ما حُكمُ المُوسيقى التي في الآلاتِ الإِلكترونيةِ أو في لُعَبِ الأطفال؟

الجَوابُ: الموسيقى المُطرِبةُ مُحرَّمةٌ لا إِشكالَ فيها؛ لأنَّها داخِلةٌ في المعازِفِ التي قالَ عنها النَّبِيُّ ﷺ: «لَيكونَنَّ مِن أُمَّتي أَقوامٌ يَستَجِلُونَ الحِرَ والحَريرَ والحَمرَ والخَمرَ والمعازِفَ»(۱)، والحِرُ يَعني: الفَرجَ، وهو كِنايةٌ عنِ الزِّنا، ومِثلُه أو أعظمُ منه اللِّواطُ والعِياذُ بالله، والحَريرُ بالنِّسبةِ للرِّجالِ مُحرَّمٌ، وجازَ للنِّساءِ لحاجَتِهِنَّ إلى التَّجمُّلِ والتَّريُّنِ للزَّوج، والحَمرُ: مَعروفٌ وهو كُلُّ ما أَسكرَ، والمعازِفُ هي آلةُ الطَّربِ.

⁽١) علقه البخاري جزما: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضِّكَ اللَّهُ عَنْهُ.

أما ما يوجَدُ في هذه الأَلعابِ، فالاحتِياطُ أن يُقطَعَ اتِّصالُ التَّيارِ الكَهربائيِّ عن مَكانِ العَزفِ حتى لا يُسمَعَ لها صَوتٌ.

(٢٣٩٢) السُّؤالُ: متى يجوزُ سَمَاعُ الدُّفِّ؟

الجَوابُ: الدُّفُّ منَ المعازفِ، والطَّبْلُ منَ المعازفِ، والزيرُ منَ المعازفِ، والرَّبَابَةُ منَ المعازفِ، والموسيقى منَ المعازفِ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ أَقُوامٌ والرَّبَابَةُ منَ المعازفِ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ أَقُوامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِر وَالحَرِيرَ وَالحَمْرَ وَالمَعَازِفَ» (۱). وهذا نصُّ صريحٌ في تحريمِ المعازفِ، لكِن يُستثنَى الدُّفُّ في المناسباتِ؛ كأفراحِ الأعراسِ وأفراحِ قُدُومِ الغائبِ وأفراحِ الأعيادِ ونحوِها، فإنَّ هذا ممَّا يُرخَّصُ فيه الدُّفُّ، أمَّا بدونِ سببٍ فلا يجوزُ، وأمَّا الطَّبلُ والزيرُ والموسيقى والرَّبابةُ فهي حرامٌ بكلِّ حالٍ.

(۲۳۹۳) السُّؤالُ: صَدَرَ عَنكُم فَتوى تَقولُ: إنَّ ضَربَ الدُّفِّ سُنةٌ للرِّجالِ والنِّساءِ، فَهَل صَحَّ هذا؟

الجَوابُ: أقولُ لك: ما أكثرَ ما يُنسَبُ إلَينا وإلى غَيرِنا مِن العُلماء، ويكونُ كَذِبًا! بل أحيانًا يكونُ ضِدَّ ما نَقولُ، ونَحنُ لم نَقُل بأنَّ الدُّفَّ في العُرسِ يكونُ للرِّجالِ والنِّساء، ورُبَّها ذَكرنا في الدَّرسِ خِلافَ العُلماءِ رَجَهُ اللَّهُ في ذلك، وأنَّ مِنهم مَن قالَ: يَجوزُ للرِّجالِ إذا كان مِن عادَتِهم أن يَفعَلوا هذا؛ ونَذكُرُه لتَتَوسَّعَ مَدارِكُ طُلابِ العِلمِ في الخِلافِ، دونَ أنْ نَركنَ لهذا القولِ الذي ذكرناهُ، وعِندما نَفعَلُ هذا قد يَأْتِي إِنسانٌ ويَسْمَعُ هذا الكَلامَ ويَظُنُ أَنَّنا نَقولُ به.

⁽١) أخرجه البخاري معلقًا: كتاب الأشربة، باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

ونحنُ لم نَقُل بهذا، وقَد نُسِبَ إلينا مَثلًا: أَنَّنا نُجيزُ أَن تَركَبَ المَرأَةُ مَع السائِقِ بمُفرَدِها، وأنا مِن أَشَدِّ الناسِ إنكارًا لذلك، ولا أَرَى أَن تَنفرِدَ المرأةُ بالسائِق مِقدارَ دَقيقةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ هذه عُرضةٌ للفِتَنِ، ولا يَجِلُّ لامرأةٍ تُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أَن تَنفرِدَ مَع السائِقِ وَحدَها؛ لأنَّ ذلك خَطرٌ عَظيمٌ وقد لا يَتِمُّ في أوَّلِ يَومٍ، ولا في أوَّلِ أُسبوعٍ، ولا في أوَّلِ أُسبوعٍ، ولا في أوَّلِ أُسبوعٍ، ولا في أوَّلِ أُسبوعٍ، ولا في أوَّلِ أُسبوعٍ،

وما الذي يَمنَعُ مَن لا يَخافُ الله عَرَّفَ عَلَ مِن أَن يُغَرِّرَ بهذهِ المَرأةِ ويَخرُجَ بها في السَّيارةِ إلى ما شاءَ مِن الأماكِنِ البَعيدةِ ويَفعَلُ ما شاءَ، فمَن الذي يَأْمَن، لكِني أقولُ لك الآن: إنَّنا نُنكِرُ أَن تَنفَرِ دَ المرأةُ مَع السائِقِ وَحدَها، ولا بِخُطوةٍ واحِدةٍ، ومع ذلك نسمَعُ أَنَّ بَعضَ الناسِ يَحكي عنَّا أنَّنا نقولُ بجَوازِ انفِرادِ المرأةِ بالسائِق، وما أكثرَ ما يكذِبون على عَيري! لأنَّ مِن الناسِ مَن له هَوًى، فيقولُ الشَّيءَ ويعرِفُ أنه لن يُقبَلَ منه، فيَسُبُه إلى أحَدِ العُلهاءِ؛ مِن أجلِ أن يُقبَلَ.

وما مَوقِفي نَحو هذا إلّا أن أقول: حَسبِيَ الله ونِعمَ الوَكيل، وأطلُبُ مِن إخواني إذا سَمِعوا فَتوى يُنكِرونها أن يَتَّصَلوا بنا، ويَستَفهِموا حتى نُبَيِّنَ لهم.

(٢٣٩٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ استِعمالِ الدُّفوفِ بَينَ النِّساءِ، أو عِندَ وِلادةِ المَولودِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ أَن تُستَعمَلَ الدُّفوفُ في الزِّفافِ، وفي أيامِ الأَعيادِ، وكذلك عندَ قُدوم الغائِب، فكُلُّ ذلك جاءَت به السُّنةُ، وأما عِندَ الوِلادةِ فلا.



(٢٣٩٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها لا تذهَبُ إلى الأعراسِ الَّتي فيها طبولٌ وتَسمَحُ لبناتِها، فهل لها ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كان ذلك بالدُّفوفِ فلا بأسَ به، ولا بأسَ بحضورِه، ولكنِّي لا أرَى أن تسمَح لبناتِها بالذَّهابِ وهي تَبقى في البيتِ؛ لأنَّ البناتِ إذا كنَّ صِغارًا فخَطرٌ عليهنَّ، ولا يحمينَ أنفسَهُنَّ، فلا تُرَخِّصُ لهنَّ وتَبقى هي؛ إمَّا أن تذهَبَ معَهنَّ وإمَّا أنْ تمنعَهنَّ.

(٢٣٩٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: الطَّبْلَةُ التي تُستَخْدَمُ في الأعراسِ وتكونُ لها جهةٌ مفتوحةٌ وجهةٌ مغلَقةٌ، هل يَجوزُ استخدامُها؟

الجَوَابُ: هـذه تُسمَّى دُفَّا؛ فإذا كانت مفتوحةً من أحدِ الجانبينِ فهي دفُّ، ولا بأسَ به؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أذِن في الدُّفِّ^(۱) والضَّربِ عليه والغناءِ عليه، أمَّا الطَّبلةُ فهي مستورةٌ منَ الجانبينِ، وهذه لا تَحِلُّ.

(٢٣٩٧) السُّؤالُ: ما حكمُ استعمالِ الطَّبْلِ والدُّفِّ في الزَّواج؟

الجَوابُ: أمَّا استعمالُ الدُّفِّ فإنَّه لا بأسَ به؛ لأنَّه ممَّا جاءت به السُّنَّةُ، وأمَّا الطَّبْلُ فهو فلا يجوزُ، والفرْقُ بين الطَّبلِ والدُّفِّ: أنَّ الدُّفَّ مِن جانبٍ واحدٍ، وأمَّا الطَّبلُ فهو مكتومٌ مِن الجانبينِ؛ فلهذا يكونُ صوتُه أقوى، ورنينُه أدقَّ وأرقَّ، ومِن ثَمَّ صار إلحاقُه بالدُّفِّ غيرَ صحيح.

وخلاصةُ القُولِ: إِنَّ الضَّربَ بالدُّفِّ في النِّكاحِ جائزٌ، وأمَّا بالطَّبلِ فليس بجائزٍ.

⁽۱) كما أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة، رقم (٥١٤٧)، من حديث الربيع بنت معوذ رَضَ لَيَشَعَنهَا: أن النبي عَنْ دخل عليها حين بُني بها وعندها جويريات يضربن بالدف. وأيضا ما أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٦)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب رَضَ لَيَشَعَنهُ، رقم (٣٦٩٠)، من حديث بريدة رَضَ الله عَنْهُ: أن امرأة قالت: يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله سالما أن أضرب بين يديك بالدف، فقال لها عَنْهُ: "إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا».

(٢٣٩٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ الضَّربِ بالدُّفوفِ في مناسبةٍ أُقيمَت بعدَ الزِّفافِ بأُسبوعِ، وهي مُرتَبِطةٌ بالزَّواجِ؟

الجَوابُ: يَجُوزُ الضَّربُ بالدُّفوفِ في مناسبةِ الزَّواجِ ومُناسبةِ الأَعيادِ، ومُناسبةِ ومُناسبةِ ومُناسبةِ ومُناسبةِ الحَاكِمِ أو مَن له شَرفٌ وجاهٌ في البَلدِ؛ لأنَّ كلَّ ذلك جاءَت بِه السُّنةُ، أمَّا ما سِوى الدُّفِّ من آلاتِ العَزفِ فإنه لا يَجوزُ.

والدُّفُّ الذي يَجوزُ في العُرسِ هو ما كان في مُناسبةِ الزِّفافِ أو بَعدَها بلَيلةٍ أو قَبلَها بلَيلةٍ، وأمَّا إذا طالَت المدةُ فإنَّ الأصلَ المنعُ وعَدمُ الجَوازِ، أي: أنَّه لا يَجوزُ.

(٢٣٩٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ ضرْبِ الدُّفِّ في غيرِ الأعراسِ والأعيادِ؟

الجَوابُ: الأَصْلُ في جميعِ آلاتِ اللَّهوِ أَنَّها حرامٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ قال: «لَيَكُونَنَّ أَقُوامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ، وَالحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ»(۱)، والمعازِفُ: هي آلاتُ اللَّهوِ، ولا يُسْتَثْنَى منها إلَّا الدُّفُّ في ليلةِ الزِّفافِ، وكذلك في أَيَّامِ الأعيادِ؛ لأَنَّ السُّنَةَ ورَدَت بجوازِ ذلك(۱)، أمَّا في غيرِ هذا فلا، فلا يُسْتَعْمَلُ الدُّفُّ.



⁽١) أخرجه البخاري معلقًا: كتاب الأشربة، باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضَالِللهُ عَنهُ.

⁽٢) أما في ليلة الزفاف؛ فلما أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها، رقم (٢٦)، من حديث عائشة رَجَوَالِيَّهُ عَنْهَا: أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال النبي ﷺ: «يا عائشة، ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو».

وأما في العيد؛ فلما أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، رقم (٩٨٧)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، رقم (٨٩٢)، من حديث عائشة رَحَالِيَهُ عَنَهَا: أن أبا بكر رَحَالِيهُ عَنْهُ دخل عليها وعندها جاريتان تدففان، فانتهرهما، فقال النبي ﷺ: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد».

(۲٤٠٠) السُّؤالُ: عِندَنا في الأفراحِ، وفي المُناسباتِ نضرِبُ على الزِّيرِ، وهو مصنوعٌ من الفَخَّارِ، جانبٌ مُغلَقٌ، والجانبُ الآخرُ به طينٌ؛ فهل يجوزُ استخدامُ مثلِ هذا؟

الجَوابُ: الَّذي جاء استعمالُه إنَّما هو الدُّفُّ، وهو إطارٌ مختومٌ من جانبٍ واحدٍ، أمَّا الزِّيرُ فلا؛ لأنَّ الزِّيرَ مختومٌ مِن الجانبينِ، لكن جانب فيه يُدَفُّ عليه، والجانبُ الثَّاني مختومٌ بالطِّين، وله رنينٌ أقوى مِن رنينِ الدُّفِّ، والأصلُ في المعازفِ أنَّها حرامٌ إلَّا ما جاء به النَّصُّ، فما جاء به النَّصُّ حلالٌ، وما كان مثلَه فحلالٌ، وما كان أقوى منه في العزفِ فحرامٌ.

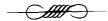
والزِّيرُ أقوى مِن الدُّفِّ؛ لأنَّه مُجُوَّفٌ وطويلٌ وله رنينٌ أقوى مِن الدُّفِّ.

(٢٤٠١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ ما يُسمَّى بالزَّفَّةِ للعَروسِ على صَوتِ أناشيدِ أطفالٍ يُصاحِبُها دُفُّ في المُسجِّل؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ ليس فيها إلا دُفُّ فقطْ، والأغاني طيِّبةٌ وليستْ رديئةً، فلا بأسَ بذلك.

(٢٤٠٢) السُّؤالُ: ما حكمُ ما يُسمَّى بالزَّفَّةِ للعُروسِ على صوتِ أناشيدِ أطفالٍ، لا يصاحبُها إلا دُفُّ في المُسجِّلِ، علمًا بأنَّ هذه الأغاني إسْلاميَّةٌ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلكَ.



(٢٤٠٣) السُّؤالُ: نحن في منطقة ريفيَّة وجرَتِ العادةُ عندَنا- يعني: حوالي عِشرين سنةً- أنَّ النِّساءَ هي التي تفعَلُ في ليلةِ العُرسِ الطَّبلَ والمزمارَ، ولكن نشأ شبابٌ مِن شبابِ الصَّحوةِ حاربوا هذه العادة، واستَبْدَلوها بها يُسمُّونه بالسَّمَرِ الإسلاميَّة؛ فها رأيُكم فيها يُسمُّونه بالسَّمَرِ الإسلاميِّ هذا؟ وما هي السُّنَّةُ في العُرس؟

الجَوابُ: السُّنَّةُ في العُرسِ أنَّ النِّساءَ يضرِ بْنَ بالدُّفِّ، ويُغنِّينَ أغانيَ مناسبةً.

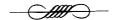
أمَّا ما يفعَلُه هؤلاء الشبابُ فليس مِن السُّنَّةِ، لكنْ لعلَّ هؤلاء الشبابَ أرادوا بهذا العملِ مِن أجلِ أنْ يكُفَّ النَّاسُ عن العملِ الأوَّلِ المُحرَّمِ، وأما تأثيمُ مَن يفعلُ ذلك فلا أستطيعُ أنْ أقولَ: إنَّه آثمٌ.

(٢٤٠٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ استخدام الأناشيدِ في الدَّعوةِ وغيرِها؟

الجَوابُ: نعم، إذا كانتِ الأناشيدُ أناشيدَ صحيحةً، وأُنْشِدَت على وجْهٍ لا يُشابِهُ أناشيدَ القصائدِ الماجِنَةِ، وليس فيها أصواتُ فاتِنَةٌ، فلا بأْسَ.

(**٧٤٠٥) السُّؤَالُ**: مَا حُكْمُ سَهَاعِ أَنَاشَيدِ الأَفْرَاحِ الْإِسْلَامَيَّةِ فِي الْمَنْزِلُ دُونَ مناسبةٍ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ مجرَّدَ إنشادِ شعرٍ، وليس فيها دُفُّ ولا غيرُه من آلاتِ الطَّرَبِ فلا بأسَ، وأما إذا كان مَصحوبًا بالدُّفوفِ أو الطُّبول فلا يَجُوزُ إلَّا لمناسبةٍ تُبيح ذلك؛ لأن الأصلَ في جميع آلاتِ الطرَبِ أنها حرامٌ إلَّا ما دلَّ الدليلُ على جوازِه.



(٢٤٠٦) السُّوَّالُ: ما مشروعيَّةُ الاستماعِ إلى الأناشيدِ الدينِيَّةِ؟ الجَوابُ: الاستماعُ إلى الأناشيدِ الدينِيَّةِ جائزٌ، لكنْ بشروطٍ:

الشُرْطُ الأَوَّلُ: أَلَّا يُعرِضَ بها عنِ استهاعِ الكتابِ والسُّنَّةِ، بحيثُ يجعلُها هي الواعظَ الوحيدَ لقلبِهِ فقَدْ أَخْطَأَ، فإِنَّ القرآنَ أعظمُ واعظٍ، ويليه ما صَحَّ عنِ النَّبيِّ ﷺ مِنَ السُّنَّةِ.

والشَّرْطُ الثَّاني: ألَّا يصحبَها آلةُ عزفٍ مِن موسيقي أو دُفٍّ أو نحوِها.

والشَّرطُ الثَّالثُ: ألَّا تُغَنَّى على وجهٍ يُشْبِهُ الأغانيَ الهاجِنَةَ؛ بمعنى: ألَّا يُؤَدِّيَها كها تُؤَدَّى الأغانيَ الهاجِنَةَ.

والشَّرطُ الرَّابعُ: ألَّا يكونُ فيها أصواتٌ فاتِنَةٌ؛ لأنَّ الفتنةَ يجب التَّوقِّي مِنْها.

والشَّرطُ الخامسُ: أنْ يكونَ موضوعُ الأُنْشودَةِ مَوضوعًا طَيْبًا لَيْسَ فيه إسفافٌ ولا إخلالٌ بالأخلاقِ ولا شِرْكٌ بالخَلَّاقِ.

(٧٤٠٧) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الأناشيدِ الإسْلاميَّةِ، والاستماعِ إلَيْها في وقتِنا هذا؟

الجَوابُ: لا أستَطيعُ أَنْ أَحْكُمَ فيها بِشيءٍ؛ لأَنَّ الأناشيدَ الإسلاميَّةَ تغيَّرتْ، فقدْ صارت تُنْشَدُ إنشادَ الأغاني السَّاقِطَةِ، وكانت أيضًا بأصواتٍ مُغْرِيَةٍ فاتِنَةٍ؛ لذلك لا أستطيعُ أَن أحكُمَ فيها بشيءٍ، لكنَّ مضمونَ ما فيها مِن القصائدِ فيه خَيْرٌ، ولا أقولُ: إنَّه شَرُّ كلَّه؛ لأَنْني لا أعلَم عن كثيرٍ منها، فأنا الآن لا أُفْتي فيها بشيءٍ.

وفي القرآنِ والسُّنَّةِ ما هو خَيْرٌ منها مِن المواعظِ، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿يَكَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتَكُم مَوْعِظَةُ مِن رَبِكُمْ وَشِفَآءٌ لِمَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [يونس:٥٧]، وقال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُو شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ۚ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّالِمِينَ إِلّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقال تعالى: ﴿ اللّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِننَبًا مُّتَشَيْهِا مَّثَانِي نَقْشَعِرُ مِنْهُ عُلُودُ اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

فعلى الإخوةِ المُسلمينَ مِن ذكورٍ وإناثٍ ألَّا تتعلَّق قلوبُهم بهذه الأناشيدِ، وأَنْ يَجعلوا رائدَهم ومُوَجِّهَهُم ودالَّم وهادِيَهم كتابَ اللهِ وسنَّة رسولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم وكفى بِهما واعِظًا وبَشيرًا ونَذيرًا.

(٢٤٠٨) السُّوَّالُ: انتشرَ بين الشَّبابِ في هذه الآونةِ ما يُسمَّى بالأناشيدِ الإسلاميَّةِ، والبعضُ بدلَ أنْ يُرَدِّدَ القُرآنَ يرددُ هذه الأناشيدَ، فها تقولونَ؟

الجَوَابُ: لا نقولُ فيها شيئًا؛ لأنَّها كها قلتَ تَنَوَّعَتْ، فبعضُها صار يُلَحَّنُ كها تُلَحَّنُ الأغاني الهاجنة، وبعضها يأتي بأصواتٍ مُغْرِيَةٍ فاتنةٍ، وبعضُها يكون مَوضوعُها غَلَطًا وخطأً؛ إما بغلوِّ في الدِّينِ، أو غير ذلك، فهذه لا نستطيعُ أن نحكمَ عليها بحكمٍ واحدٍ؛ لأنَّها مختلفةٌ.

وأمَّا الاستغناءُ بشيءٍ عن القُرآنِ مهما كان هذا الشيءُ فهو غلطٌ مَحْضٌ، فهل يريدون خيرًا من كتابِ اللهِ؟! وهل يمكِن أن يوجدَ مَوعِظَةٌ أبلغُ من موعظةِ الكتابِ والسنَّة؟! فعلى هؤلاء أن يُراجِعوا أمرَهم، نعم لو فُرِضَ أنَّهم يقرؤون القُرآن والأحاديث ويتَّعظونَ بها لكن أحيانًا يجدون كَسَلًا وحُمُولًا فيقرؤون قصائدَ مثلًا أو يستمعون إليها تُرَقِّقُ القلبَ وتُثير العزيمةَ، فهذا لا بأسَ به.



(٢٤٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الأناشيدِ الإسلاميَّةِ؛ فقَدْ سمِعْتُ بعضَ النَّاسِ يَنصَح بعدم سماعِها؟

الجَوَابُ: الأناشيدُ الإسلاميَّةُ لا يُمكِنُ أَنْ أحكُم عليها حُكْمًا عامًّا؛ لأنَّها تختلِف، وقد ذُكِرَ لِي أَنَّ بعضَ الأناشيدِ الإسلاميَّةِ حُوِّلَتْ إلى نغهاتِ الغِناءِ الهابطِ الَّذي لا خيْرُ فيه، وأنَّها صارَتْ تُنْشَدُ بأصواتٍ رخيمةٍ رقيقةٍ تَفتِنُ النِّساءَ، ورُبَّها تَفتِنُ أَلَّذي لا خيْرُ فيه، وأنَّها صارَتْ تُنْشَدُ بأصواتٍ رخيمةٍ رقيقةٍ تَفتِنُ النِّساءَ، ورُبَّها تَفتِنُ أَلْخَمُ عليها حُكْمًا عامًّا حتَّى يسمَعَ أيضًا مَنِ انْحرَفَ مِنَ الرِّجالِ؛ لذلك لا يُمكِنُ الحُكْمُ عليها حُكْمًا عامًّا حتَّى يسمَعَ الإنسانُ نَفْسَ هذه الأنشودةِ، ويُعيِّنَها بعَيْنِها، يقول: هذه -مثلًا- لا تَصْلُحُ، وهذه تصلُحُ. هذا إذا كانَتْ حاليةً عَنِ العَزْفِ، أَمَّا إذا كانَتْ مصحوبةً بالعَزْفِ فلا شكَ تَصلُحُ. هذا إذا كانَتْ حاليةً عَنِ العَزْفِ، أَمَّا إذا كانَتْ مصحوبةً بالعَزْفِ فلا شكَ أَمَّا مِنوعةٌ بكُلِّ حالٍ.

وعدمُ سماعِها أحسنُ، لكنْ لو قال قائلٌ مُبْتَلَى: إمَّا أَنْ يسمَعَ إلى هذه أو إلى الأُغاني الأُخْرى الَّتي لا شكَّ في تحريمِ استماعِها. فمِنَ المعلومِ أَنَّ دَفْعَ أعلى الشَّرَيْنِ بأدناهما أَمْرٌ مطلوبٌ، لكنِّي أرى أَنَّ الحازِمَ يتجنَّبُ كُلَّ ما فيه شُبهةٌ؛ «فمَنِ اتَّقى الشُّبُهاتِ فَقَدِ اسْتبراً لدِينِه وعِرْضِه».

(٢٤١٠) السُّؤَالُ: أوَّلًا: ما حكمُ الأناشيدِ؟ حيثُ انتشرتْ في دُورِ القُرآنِ، وهي معلِّمةٌ. تقولُ: نُؤمَرُ بتدريبِ الفتياتِ على الإنشادِ. فها ضوابطُ الإنشادِ؟

ثانيًا: ما حكمُ المشاهدِ التَّمثيليَّةِ الَّتي تُقامُ في الحفلاتِ الختاميَّةِ؟

الجَوَابُ: أَمَّا الشِّقُّ الأَوَّلُ، وهو الأناشيدُ، فلا أستطيعُ أن أحكمَ عليها؛ لأنَّها مختلِفةٌ متباينةٌ، فبعضُها أناشيدُ هادئةٌ تعالجُ مشاكلَ معيَّنةً، ليس فيها موسيقى ولا فيها أصواتٌ فاتنةٌ، ولم تُرَنَّمْ على ترنيم الأغاني الفاسدةِ.

وهناك أناشيدُ أخرى تكونُ مصحوبةً بدُفِّ، أو تكونُ بأصواتٍ جميلةٍ فاتنةٍ تَفتِنُ الرِّجالَ والنِّساءَ، أو تكونُ مترنَّمةً على حسَبِ ترنيم الأناشيدِ الفاسدةِ.

فلا أستطيعُ أن أحكمَ عليها بحكمٍ عامٍّ أبدًا.

وأمَّا بالنّسبةِ للتّمثيليّاتِ؛ فمِنَ العلماءِ مَن منعَها مُطلَقًا، ومنهم مَن توسّعَ فيها وأباحها على أيّ حالٍ، ومنهم مَن قال: إنّه إذا كانت التمثيليّةُ هادفةً، ولم يقمْ رجلٌ بدورِ امرأةٍ، ولا امرأةٌ بدورِ رجلٍ، ولم يُمَثّلُ فيها أحدٌ منَ الصّحابةِ رَضَوْلِيّهُ عَنْهُمْ، ولم تَشتمِلُ على كذِبٍ، ولا على تمثيلِ صلاةٍ أو أذانٍ أو قرآنٍ من الأمورِ التّعبديّة، فإنّه لا بأس بها؛ لأنّه قد تكونُ المعالجةُ بها أبلغَ من المعالجةِ بالقولِ، والتأثّرُ بها أبلغَ من التأولِ.



ا باب عشرة النساء

(٢٤١١) السُّؤالُ: كيف نجعَلُ مِن الحياةِ الزَّوجِيَّةِ حياةً سَعيدةً؟

الجَوابُ: نَجْعَلُ مِن الحَياةِ الزَّوجِيَّةِ حَياةً سَعيدةً إِذَا رأَى كُلُّ مِن الزَّوجَيْنِ مَا يَجِبُ عَلَيْهُ للآخَرِ وأَدَّاه على الوَجْهِ المطلوبِ؛ قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَهُ نَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَ بِٱلْمُعُمُوفِ * وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةً ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وقال الله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَ عَلَيْهِنَ دَرَجَةً ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وقال الله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَ فَكَنُوهُ أَن تَكُرَهُوا شَيْعًا وَيَجْعَلَ ٱللّهُ فِيهِ خَيْرًا حَكَثِيرًا ﴾ فِإِن كَرِهْ تُمُوهُنَ فَعَسَى آن تَكَرَهُوا شَيْعًا وَيَجْعَلَ ٱللّهُ فِيهِ خَيْرًا حَكَثِيرًا ﴾ [النساء:١٩].

(٢٤١٢) السُّؤَالُ: هل مِن توجيهٍ لبعضِ لأزواجِ الَّذينَ يتسلَّطونَ على زَوْجاتِهم لبعضِ الأسبابِ التَّافهةِ؟

الجَوَابُ: الَّذِي أَرَى أَنَّ الواجبَ على كلِّ مِنَ الزَّوجَيْنِ أَنْ يُعاشِرَ صاحبَه بِالمعروفِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كُرِهَ تَمُوهُنَ فَعَسَىٰ أَن الله عَلَيْ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَهَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كُرِهَ تَعالَى: ﴿وَهَلُمُنَ مِثْلُ تَكَرَهُوا شَيْعًا وَيَجَعَلَ ٱللّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:١٩]؛ ولقولِه تعالى: ﴿وَهَلُمُنَ مِثْلُ اللّهِ عَلَيْهِنَ بِالمُعْرُوفِ وَلِيرَجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وهذه الدَّرجةُ هي السُّلطةُ الَّتي منحها الله تعالى للزَّوْجِ، وليس معناها التَّسلُّطَ بغيرِ حقِّ؛ فإنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى قال: ﴿فَإِنْ الله تَبَارَكُوتَعَالَى قال: هَوَلِهُ: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًا كَبِيرًا ﴾ [النساء:٢٤]، فختَم الآيةَ بقولِه: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًا كَبِيرًا ﴾ [النساء:٢٤]؛ يعني: أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فختَم الآيةَ بقولِه: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًا كَبِيرًا ﴾ [النساء:٢٤]؛ يعني: أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لهُ العُلُو والكبرياء في العُلو والكبرياء والكبرياء والكبرياء بالمعروف.

فنصيحتي لكلِّ مِنَ الزَّوجَيْنِ أَنْ يُعاشِرَ صاحبَه بالمعروفِ؛ لتبقى الزَّوجيَّةُ سعادةً ورفاهيةً وكهالًا، ولا سيَّها إذا كان لهم أولادُّ؛ فإنَّ ظهورَ الخِصامِ بين الأبِ والأُمِّ عِندَ الأولادِ سوف يكون له انعكاساتُ سيِّئةٌ بالنِّسبةِ للأولادِ، فعلى الإنسانِ أَنْ يستعيذَ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ عِندَ حدوثِ الغضبِ، وأَنْ يملِكَ نفسَه، ولهذا قال رجُلُ: يا رسولَ اللهِ، أَوْصِني. قال: «لا تغضَبْ»، فردَّدَ مِرارًا، قال: «لا تغضَبْ».

(٢٤١٣) السُّؤَالُ: بعضُ الأزواجِ يَتسلَّطونَ على رواتبِ زَوْجاتِهم، ويقول: هذا مِن حقِّي. فهل لكم توجيهٌ حوْلَ ذلك؟

الجَوَابُ: نعَمْ، لنا توجيهٌ، وهو أنَّه إذا أخَذَ شيئًا مِن راتبِها بغيرِ رضاها فإنَّ ذلك ظُلْمٌ لها، وأكْلُ للمالِ بالباطلِ، ولا يجِلُّ له أنْ يأخُذَ شيئًا مِن راتِبِها، لكنْ لو

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب: الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦)، من حديث أبي هريرة رَصَحَالِتَفَعَنْهُ.

فُرِضَ أَنَّه لم يُشترَطْ عليه عِندَ العَقدِ أَنْ تبقى مُدرِّسةً، وقال لها: آذَنُ لكِ أَنْ تُدرِّسي بشرْطِ أَنْ يكونَ لي كذا وكذا مِنَ الرَّاتبِ. فهذا لا بأسَ به؛ لأنَّ له الحقَّ أَنْ يمنعَها مِنَ التَّدريسِ إذا لم يكنْ قَدِ اشْتُرِطَ عليه في العَقدِ أَنْ تُدرِّسَ، وأمَّا مَنِ اشْتُرِطَ عليه في العَقدِ أَنْ تُدرِّسَ، وأمَّا مَنِ اشْتُرِطَ عليه في العَقدِ أَنْ تُدرِّسَ، وأمَّا مَنِ اشْتُرِطَ هو عِندَ العَقدِ أَنْ تَدَعَ العَقدِ أَنْ تَدَعَ التَّدريسَ، فليس له الحقُّ أَنْ يأخذ مِن راتبِها شيئًا.

(٢٤١٤) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ بِقاءِ المرأةِ مع زَوْجِها الَّذي لا يُصلِّي أبدًا إلَّا الجُمُعةَ فقطْ إذا لم يوجَدْ أحدٌ يعولُها سِواهُ؟

الجَوَابُ: نقولُ لها: لا تَبْقَيْ مع هذا الرَّجُلِ؛ لأَنَّه كافرٌ عِندَ بعضِ أهلِ العِلمِ؛ لكَوْنِه لا يُصلِّي إلَّا الجُمُعةَ، فيجبُ عليها فِراقُه، وقد قال الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِن يَنَفَرَقَا لَكُوْنِه لا يُصلِّي إلَّا الجُمُعةَ، فيجبُ عليها فِراقُه، وقد قال الله عَنَّوجَها هو مِنَ اللهِ يُغَنِ اللهُ كَا مِن سَعَتِهِ ﴿ [النساء: ١٣٠]، فالرِّزقُ الَّذي يأتيها مِن زَوْجِها هو مِنَ اللهِ في الأصْلِ، لكنَّ الله جعلَه على يدِ زَوْجِها، وإذا فارَقَها زَوْجُها فسوف يجعلُ الله لها فرَجًا ونحَرَجًا، ولا سيَّا أنَّها فارقَتْه بمُسوِّغ شرعيًّ.

(٧٤١٥) السُّؤَالُ: هناك امرأةٌ لديها مجموعةٌ منَ البنينَ والبناتِ، وكثيرًا ما تحتاجُ للخروجِ إلى السُّوقِ، ولكنَّ زوجَها يرفُض خروجَها إليه، فلا هو يخرُج بها إلى السوقِ، ولا هـو يأتي بها تحتاجُه هي وأولادُها، وأحيانًا تطلُب من أولادِها الذُّكورِ الخروجَ بها إلى السُّوقِ عند سَفَرِ الزَّوْجِ للحاجةِ الهاسَّةِ إلى ذلك، معَ العلمِ أنَّها تخرُج محتشِمةً، ولا تَسمَح لبناتِها بالخروجِ إلى السُّوقِ، فها الحُكمُ؟ وهل هي آثمةٌ؟ وماذا تفعَلُ؟

الجَوَابُ: الجوابُ على هذا يكونُ بعدَ سؤالِ الزَّوْجِ، مُروا الزَّوجَ أَنْ يَسألَني عن هذا الموضوع حتَّى يَتَيَّنَ لي الأمرُ.

(٢٤١٦) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للزَّوْجةِ الخروجُ مِن بيتِ الزَّوْجِ مع أخيها دونَ إذْنِ زَوْجِها؛ لِخلافٍ دارَ بينهما؟

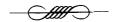
الجَوَابُ: الواجبُ على المرأةِ وزَوْجِها أَنْ يتعاشَرا بالمعروفِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، ولا يَجِلُّ للمرأةِ أَنْ تفعلَ ما يُثيرُ غضَبَ زَوْجِها، بل يجِبُ عليها أَنْ تفعلَ الأسبابَ الَّتي تؤدِّي إلى المعاشَرةِ الحسنةِ.

(٢٤١٧) السُّؤَالُ: هُناك امرأةٌ زَوْجُها مريضٌ الآنَ، وقد كان هذا الرَّجُلُ قد ظلَمها سابقًا، والآنَ تقومُ بخدمتِه وهي كارهةٌ له، فها الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: جزاها الله خيرًا على إحسانِها إلى زَوْجِها في مَقامٍ هو مُحتاجٌ فيه إلى الإحسانِ إليه، وأرجو أنْ تكونَ قد عَفَتْ عن سُوءِ المُعامَلةِ الَّتي كانتْ تَلْقَاها مِن قَبْلُ ﴿ فَمَنْ عَفَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٤٠].

(٢٤١٨) السُّؤالُ: تقول: عادةً ما يكونُ اللَّحْمُ فيه شحمٌ، والزَّوْجُ يقول: لا تَرْمِهِ، فهل أستجيبُ له؟ وإذا رميتُه هل عليَّ إثمٌّ؟

الجَوابُ: نعم، عليها إثمُّ؛ لأنَّ الزَّوْجَ هو صاحبُ البيتِ، لكن إذا كانتْ هي لا تَشتهِي الشَّحمَ فلا تأكلِ الشَّحمَ.



(٢٤١٩) السُّؤالُ: امرأةٌ بينها وبين زَوجِها خصامٌ دائمٌ، تقول: إنَّه يَغضَبُ منها الأسبوعَ والأسبوعينِ، فهل عليَّ إثمٌ إذا لم أُراضِه؟ وما تَوجيهكم لهما؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ الله عَزَقِجَلَ قال في كتابه العظيم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، وقال: ﴿ وَلَهُنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْمِنَ بِٱلْمَعُرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْمِنَ وَللرِّجَالِ عَلَيْمِنَ وَالبقرة:٢٢٨]، فالواجبُ على الزَّوْجينِ إذا كانا يريدانِ أن يُرضِيَا ربَّهما، وأن يَعيشا عيشةً سَعيدةً هما وأولادُهما أنْ يَتعاشَرا بالمعروفِ، وأنْ يَتسامحا فيما بينهما، وأنْ يَدَعَا الجدالَ والخصومة؛ لأنَّ الخصومة لا تَزيد الأمرَ إلَّا شِدَّةً، والخصومة تُوجِبُ العداوة والبغضاء، والخصومة ربَّما تؤدِي إلى الفراق، وإذا كان بينهما أولادٌ صارتِ المشاكلُ.

وإذا قُدِّرَ أَنَّ المرأة قامَتْ بحقِّ زوجِها ولكِنَّ الزَّوْجَ لَم يَقُمْ بحقِّها فلْتَصْبِرْ ولْتَحْتَسِبْ، والفَرَجُ قريبٌ، ودوامُ الحالِ مِنَ المُحالِ، وإذا قُدِّرَ أَنَّ الزَّوْجَ قائمٌ بحقِّ الزَّوْجةِ ولكنَّها هي التي لم تَقُمْ بحقِّه فليصبِرْ عليها؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَإِن كُوهُو مُنَّ مُوهُنَّ فَعَسَى آن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَيَجْعَلَ ٱللهُ فِيهِ خَيْرًا كَيْبِرًا ﴾ [النساء:١٩]؛ ولقولِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم: ﴿لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً ﴾ أي: لا يُبْغِضُها ويَكْرَهُها (إنَّ عَلَى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم: ﴿لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً ﴾ أي: لا يُبغِضُها ويَكْرَهُها (إنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ ﴾ (١)، فعلى الزَّوْجينِ أَنْ يتعاشرا بالمعروفِ، وأَنْ يتحمَّلَ ما نقصه من حقّه؛ حتَّى تكونَ حياتُها وأَنْ يصبرَ كلُّ مِنها على صاحبِه، وأَنْ يتحمَّلَ ما نقصه من حقّه؛ حتَّى تكونَ حياتُها سعيدةً، وإذا أرادَا إصلاحًا وفَّق الله بينها.

(٢٤٢٠) السُّؤَالُ: أنا عِندي أربعةُ أولادٍ، والوِلادةُ الأخيرةُ كانَتْ قيصريَّةً منذُ خسةِ أشهرٍ، ونصحَتْنا الطَّبيبةُ الَّتي تُتابعُ معها زَوْجَتي بضرورةِ اتِّخاذِ وسيلةٍ لتأخيرِ الحَمْلِ إلى أنْ تستريحَ زَوْجَتي مِنَ العمليَّةِ القيصريَّةِ، فركَّبْنا اللَّولَبَ، فها رأيُّكم؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لا بأسَ، إذا كان يُخشى عليها إذا حمَلَتْ أَنْ تنفجِرَ العمليَّةُ فلا حرجَ أَنْ تنتظِرَ حتَّى يزولَ أثرُ العمليَّةِ.

(٢٤٢١) السُّؤَالُ: رجُلُ حصَلَ مع زَوْجتِه خلافٌ فمنَعها مِن زيارة أهلِها ومحادَثتِهم بالهاتفِ، فهل يجوز له هذا؟ وهل يجِبُ على هذه المرأةِ أنْ تلتزِمَ ما فرَضَه عليها زَوْجهًا؟

الجَوَابُ: إذا كان الزَّوْجُ قد علِمَ أنَّ أهلَها يُفسِدونَها عليه فله الحقُّ أنْ يمنعَها مِن زيارتِهم ومُكالَهاتِهم.

فإذا قال قائلٌ: كيف يعلَم أنَّهم يُفسِدونَها؟

قلْنا: يعلَم ذلك بأنَّها إذا ذهَبْت إليهم، ثُمَّ عادَتْ متغيِّرةً عليه، فهذا يدُلُّ على أنَّ أهلَها أفسدوها عليه؛ فله أنْ يمنعَها، أمَّا إذا كان لغيرِ سبب، ولكن لسُوءٍ تفاهُمٍ مع أهلِها يتعلَّقُ به هو، فليس له الحقُّ في أنْ يمنعَها مِن زيارةِ أهلِها أو مكالمتِهم بالهاتف، وهذا بالنِّسبةِ للزَّوجةِ فعليها أنْ تُطيعَ زَوْجها في هذا وفي ذاك، ولكنّه يكون آثِمًا إذا لم يكنْ هُناك سببٌ شرعيٌّ.

(٢٤٢٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ كانَتْ تعمَلُ بعضَ الأعمالِ البسيطةِ، وقدْ نَهاها الزَّوْجُ عن أَنْ تعمَلَ مِثْلَ هذه الأعمالِ، فهل تُخبِرُه بذلك؟

الجَوَابُ: إذا كَانَتْ قَدْ تَابَتْ مَمَّا كَانَ يَنهاها عنه فلا حاجةَ إلى أَنْ تُخبِرَه؛ لأَنَّ مَفْسَدَتَها زالَتْ بَتَوْبَتُها منها، فعَلَيْها أَنْ تتوبَ، وتَكفيها التَّوْبةُ، ولكنْ إذا نَهاها الزَّوْجُ عن شيء أَمَرَها به الله تعالى ورسولُه ﷺ - فلا تَنْتَهِ، فإنْ كان

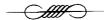
مِنَ الواجِباتِ فَلْتَفْعَلهُ ولو عَلِمَ بذلك الزَّوْجُ، وإنْ كان مِن غَيْرِ الواجِباتِ فَلْتَفْعَلهُ سِرًا.

مَثْالُ ذلك: لو نَهَاهَا الزَّوْجُ عن أَنْ تُصلِّيَ مَا زَادَ على صلاةِ الرَّواتِبِ مِنَ النَّوافِلِ فَلَهَا أَنْ تَفْعَلَهَا، لكن يكون ذلك سِرَّا، ولو نَهَاهَا عن أَنْ تُصلِّيَ في الوَقْتِ، فَهُنَا يجِبُ عليها أَنْ تُصلِّيَ في الوقْتِ ولو عَلِمَ بذلك.

(٣٤٢٣) السُّوَّالُ: والدي ووالدي مُنفصِلانِ دونَ طلاقٍ مُنذُ أربعِ سنواتٍ، عن عِشْرَةٍ أكثرَ مِن خمسةٍ وعِشرينَ سَنةً، ووالدي مُتزوِّجٌ امرأةً أُخرى، وهو يقومُ بالإنفاقِ على أخي الأصغرِ، ويُريدُ أنْ يرجِعَ إلى البيتِ ويُنفِقَ على المنزِلَيْنِ، ووالدي ترفُضُ مُعاشَرتَهُ، وتطلُبُ الطَّلاقَ، فأخبرَها والدي أنَّه لنْ يُطلِّقَها إلَّا إذا أعطينتُهُ أنا الإذْنَ في ذلك؛ لأنَّني ابنهُ الأكبرُ، وأنا لا أُريدُ هذا الطَّلاقَ، فإذا أفعَلُ؟ وهل يَجوزُ لي ألَّا أُعْطيَهُ هذا الإذْنَ؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ لها هذا، والواجبُ عليها الرُّجوعُ إلى زَوْجِها، وأَنْ تُعاشِرَهُ مُعاشَرةً طيِّبةً، كما أَنَّ عليه هو أيضًا أَنْ يُعاشِرَها مُعاشَرةً طيِّبةً، فقدْ قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩].

ومتى رأَيْتَ أنَّ الوالدةَ هي الَّتي مِنها الخطأُ فلا تُوَافِقْها على طلَبِ الطَّلاقِ.



(٢٤٢٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ في الثَّالثةِ والخمسينَ مِن عُمُرِها، وزَوْجُها في السَّابعةِ والخمسينَ، يطلُبُها للفراشِ، وتَأْبي، فهل عليها حرَجٌ في امتناعِها عنه؟

الجَوَابُ: عليها حرَجٌ، وهي بذلك آثمةٌ، مُعرِّضةٌ نفسَها للعنةِ الله؛ فقدْ قال النَّبيُّ وَالْبَيُّ وَالْبَيْ وَالْبِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ لَعَنَتْها الملائكةُ حتَّى تُصْبِحَ (١).

فَلْتَسْتَعِنْ باللهِ، وَلْتُلَبِّ رغبةَ زَوْجِها، وستجِدُ مِن لذَّةِ الطَّاعةِ ما يجعَلُها ترجِعُ شابَّةً إِنْ شاءَ الله.

(٢٤٢٥) السُّؤَالُ: بعضُ الأزواجِ يُكلِّفونَ زَوْجاتِهم بالعزائمِ ودعوةِ النَّاسِ إليها في رمضانَ، وهذا يُضيِّعُ عليهِنَّ تلاوةَ القرآنِ، والصَّلاةَ مع المسلمينَ، فبهاذا تَنصحونَ مِثْلَ هؤلاءِ الأزواج؟

الجَوَابُ: الَّذي ينبغي للزَّوْجِ أَنْ يكونَ عَوْنًا لزَوْجَتِه على طاعةِ اللهِ، فإنَّ ذلك مِن حُسْنِ المُعاشَرةِ، وهو أيضًا يُثابُ على هذا إذا أعانها على طاعةِ اللهِ، وأمَّا كوْنُه يَشْغَلُها بها ليس فيه فائدةٌ، لا سيَّما في الأوقاتِ الفاضلةِ؛ كرمضانَ، فهو محرومٌ في الحقيقةِ.

لكنْ بالنِّسبةِ لها إذا كلَّفَها زَوْجُها بشيءٍ ممَّا جاءَتْ به العادةُ فهي على خيرٍ، حتَّى وإنْ تركَتِ الصَّلاةَ أو قراءةَ القرآنِ؛ لأنَّ طاعةَ الزَّوْجِ في غيرِ معصيةِ اللهِ وفيها جرَتْ به العادةُ واجبةٌ.

(٢٤٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ زوجُها عصبيٌّ جدَّا، ويتعصَّبُ عليها بدونِ سببِ ويدعو ويشتُمُ أكثَرَ مِن اللَّاذِمِ، وأحيانًا يكونُ في نفْسِها شيءٌ مِن الدُّعاءِ عليها؛ فها توجيهُكم لهذا الزَّوج وهذه الزَّوجةِ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها، رقم (۱۹۳٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، رقم (۱٤٣٦)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ الواجِبَ على الزَّوجينِ أنْ يُعاشِرَ كلُّ واحدٍ منها صاحبه بالمعروفِ وحُسْنِ الخُلُقِ؛ حتَّى ينالا بذلك الثَّوابَ والأَجْر؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، وحتَّى تكونَ حياتُهما سعيدةً ليس فيها ما يُنكِّدُ، فإنْ تجاوزَ أحدُهما وظلَم صاحبَه، فعليه الإثْمُ، وليس على الثَّاني إثْمٌ، بل عليه الصَّبرُ واحتسابُ الأَجْرِ مِن اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ. نسأَلُ الله أنْ يُؤلِّفَ بين قُلوبِ المُؤمنينَ، ويهدي الجميعَ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

(٢٤٢٧) السُّؤالُ: امرأةٌ مُتديِّنةٌ، تصومُ وتُصلِّي الصَّلاةَ في وقتِها، وأَدَّتِ العمرةَ أَكْثَرَ مِن مرَّةٍ، وتنوي الحجَّ هذا العامَ، ومُشكلتُها: أنَّها طلبَت مِن زوجِها مصروفًا خاصًّا، فرفضَ الزَّوجُ، واضْطُرَّتْ إلى أَنْ تأخُذَ منه النُّقودَ دونَ علْمِه؛ فهل عليها إثْمٌ في ذلك؟ وهل هذا العمَلُ يُعْتَبَرُ معصيةً تُغْضِبُ الله ورسولَه؟ وما كفَّارةُ ذلك إذا كان حرامًا؟ مع العِلْمِ أنَّهَا لا تستطيعُ أَنْ تَرُدَّ الهالَ الَّذي أخذَتْه منه مرَّةً أخرى، وهل هذا يَجعَلُ صلاتها وصِيامَها وعُمرتها وحَجَّها غيرَ مَقْبولينِ؟

الجَوابُ: إذا كان هذا الزَّوجُ لا يقومُ بالواجبِ عليه مِن النَّفقةِ، فإنَّ لزوجتِه أنْ تأخُذَ مِن مالِه ولو بغيرِ علْمِه ما يكفيها للنَّفقةِ، هكذا أفتى النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم هندَ بنتَ عُتْبَةَ حين قالت له: إنَّ أبا سفيانَ رجُلٌ شحيحٌ، لا يعطيني مِن النَّفقةِ ما يكفيني. فقال: «خُذِي مِنْ مَالِه مَا يَكْفِيكِ وَيَكْفِي بَنِيكِ بِالمَعْرُوفِ»(۱).

فإذا أخذَتِ المرأةُ مِن مالِ زوجِها ما يكفيها للنَّفقةِ بالمعروفِ؛ لكونِه يبخَلُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، رقم (١٧١٤)، من حديث عائشة وَخَاللَّهُ عَنْهَا.

عليها ولا يُعْطيها الواجبَ، فليس عليها إثْمٌ، ولا يضُرُّها ذلك؛ لا في صلاتِها، ولا في حَجِّها، ولا في حَجِّها، ولا في عُمرتِها، ولا في صيامِها.

(٢٤٢٨) السُّؤالُ: إذا تزوَّجَ الزَّوجُ زوجةً ثانيةً؛ فهلْ يَحِقُّ له أَنْ يبيتَ عندَها ثلاثَ ليالٍ؟ وهل تُعتبَرُ ليلةُ الزِّفافِ مِن ذلك أيضًا؟

الجَوابُ: إذا تزوَّجَ امرأةً أخرى على امرأتِه الأُولى؛ فإنْ كانتْ بِكرًا أقام عندَها سبعة أيَّام، ثمَّ قسَّم، ويُحسَبُ مِن هذا ليلةُ الزِّفافِ، وإنْ كانت ثيبًا- أعني: الزَّوجة الثَّانية - أقام عندَها ثلاثًا، ثمَّ يُحيِّرُها فيقولُ: إنْ شئتِ أقمتُ عندَكِ سبعًا، ولكنِّي أقيمُ عندَ زوجاتي الأُخرياتِ سبعًا سبعًا، فإنِ اختارَتِ السَّبعَ أعطاها سَبعًا، ولكنْ يقسِمُ لزوجاتِه الأُخرياتِ كلِّ واحدةٍ سبعة أيَّام، والغالبُ أنَّ المرأة الثَّيِّبَ إذا خيَّرَها بين أنْ يقيمَ عندَها سبعًا أو أنْ يقيمَ الواجبَ ثلاثًا أنَّها تختارُ الثَّلاثَ؛ لأنَّها إذا اختارَتِ الثَّلاثَ عندَ الأُخرياتِ ليلةً ليلةً ثمَّ يعودُ إليها.

(٢٤٢٩) السُّوَّالُ: سمِعْتُ شريطًا لفضيلتِكم عِندَ الجيرانِ تقول فيه: مَن له امرأتانِ ومال إلى إحْداهُمَا فَلْيَسْتَعِدَّ للعذابِ يوْمَ القيامةِ؟

الجَوَابُ: ليس هذ بصحيح (فَلْيَسْتَعِدَّ للعذابِ)، بل (يستعِدُّ للوعيدِ)؛ لأنَّه إذا كان يوْمُ القيامةِ جاء وشِقُّه مائلٌ، فيُفْتَضَحُ عِندَ الخلائقِ، فعلى مَن له زَوْجتانِ فأكثرُ أَنْ يتَقيَ الله عَرَّقِكِلَ، ويعدِلَ بينها بقدْرِ ما يستطيع، فيعدِلَ بينها في القَسْمِ بأنْ يجعلَ لهذه يومًا ولهذه يومًا ولهلةً، وفي الإنفاقِ، فإذا اشترى لهذه لحمًا يشتري للتَّانيةِ لحمًا، وهكذا في كلِّ ما يستطيع.

(٢٤٣٠) السُّؤَالُ: ما هو العدْلُ بين الزَّوجتينِ؟ وكيف يكونُ؟ وما الَّذي كان يفعَلُه الرَّسولُ ﷺ مع نسائِه رَضِي اللهُ عَنْهنَّ جميعًا؟

الجَوابُ: العدْلُ بينَ النِّساءِ -أي: بينَ الزَّوجاتِ- في كلِّ شيءٍ؛ في النَّفقةِ، في أُسلوبِ الكلامِ، في عُبوسِ الوجْهِ وانطلاقِ الوجْهِ، إلَّا ما لا يستَطِيعُه الإنسانُ فإنَّه لا يجِبُ عليه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَأَنَقُوا اللهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦].

فمثلًا الجماع؛ ربما يميلُ إلى هذه المرأة دونَ الأُخرى، بحيث لا يحصُلُ منه شهوةٌ، ولكنّه مع الثّانية يحصُلُ له ذلك، فهذا أمْرٌ ليس باستطاعَتِه، فلا يُكلّفُ إيّاه، وأمّا ما يمكِنُه العدْلُ بينهُنَّ فإنّه واجِبٌ عليه؛ ولهذا أوجَبَ الله الاقتصارَ على واحدة لِمَن يخشى على نفْسِه ألّا يعدِلَ؛ فقال تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَآهِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبُعً فَإِنْ خِفْنُمُ أَلًا نَعُولُواْ ﴾ [النساء:٣]، أي: ألّا فَإِن خِفْنُمُ ألّا نَعُولُواْ ﴾ [النساء:٣]، أي: ألّا تَعُولُوا في مُعاملَتِكم. وقال النّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آلِه وسلّم: «مَنْ كَانَتْ لهُ امْرَأَتَانِ، فَإِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ »(١).

(٢٤٣١) السُّؤالُ: ما حُدودُ العَدلِ بين الزُّوجاتِ؟

الجَوابُ: العَدلُ في كلِّ ما يَستَطيعُ: سَواءٌ في القَسمِ، فيَجعَل لهذه يَومًا ولَيلةً ولهذه يَومًا ولَيلةً ولهذه يَومًا ولَيلةً، وفي الإنفاقِ فإن اشتَرى لواحِدةٍ ثَوبًا اشتَرى للثانيةِ، وفي الأكلِ والشُّرب، فإذا اشتَرى لهذه لحمًّا اشتَرى للثانيةِ لحمًّا، يَعني: في كلِّ ما يَستَطيعُ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٧)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَيُلِيَّهُ عَنْهُ.

(٢٤٣٢) السُّؤالُ: الرَّجلُ المُتزوِّجُ مِن زَوجتينِ، ولم يُؤَدِّ حُقوقَ الزَّوجتينِ مِن حيثُ النَّفقةُ والمُعاشرَةُ؛ فهل لكم مِن توجيهٍ في قضيةِ العدْلِ بين الزوجاتِ؟

الجَوابُ: أقولُ: إنَّ الواجِبَ على مَن كان عنده زَوجتانِ أنْ يعدِلَ بينهما في كلِّ ما يستطيعُ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم توعَّدَ مَن لم يعدِلْ بين الزَّوجتينِ، فقال: «مَنْ كَانَتْ لهُ امْرَأَتَانِ، فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ »(۱)، وهذا تحذيرٌ عظيمٌ ووعيدٌ شديدٌ، فعلى الإنسانِ أنْ يتَّقِيَ ربَّه فيمَن جعلَهنَّ الله تحت يدَيْه وتحتَ سُلْطتِه وسيطرتِه، وعليه أنْ يعلَم أنَّه سوف يكونُ هؤلاء النِّساء اللَّاتي لم يعدِلْ بينهنَّ مِن خُصومِه يومَ القيامةِ.

(٢٤٣٣) السُّؤالُ: شخصٌ له ثلاثُ زوجاتٍ، لكنَّه لا يعدِلُ بينهن؛ فالبعضُ مِن بناتِه يطلُبْنَ نُقودًا فلا يُعطيهِنَّ، ويُؤثِرُ البعضَ على الآخرِ، علَّا بأنَّه إمامٌ لأحدِ الجوامعِ ويصلِّي بالنَّاس، فها توجيهُكم؟

الجَوابُ: إذا صحَّ ما تقولُ هذه السَّائلةُ فإنَّ هذا الزَّوجُ يكونُ آثَمًا، بلْ فاعلًا لكبيرةٍ مِن كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم توعَّدَ مَنْ لم يعدِلْ بينَ الزَّوجاتِ؛ فقالَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم تُهُ أَمْرَأَتَانِ فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جاءَ يومَ القيامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ ")، يأتي على هذا الوصفِ في مكانٍ جَمَعَ الله فيه الأوَّلينَ والآخرينَ، فيا له مِن خِزي وعارٍ؛ فعلى هذا الرَّجلِ أنْ يتَقيَ الله في نفسِه أوَّلًا، وفي أهلهِ ثانيًا، وَلْيتُبْ فيا له مِن خِزي وعارٍ؛ فعلى هذا الرَّجلِ أنْ يتَقيَ الله في نفسِه أوَّلًا، وفي أهلهِ ثانيًا، وَلْيتُبْ

⁽۱) أخرجه أحمد (٢/٣٤٧)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والنرمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٢٩)، من حديث أبي هريرة رَحَالَشَهَنهُ.

⁽٢) التخريج السابق.

إلى اللهِ ممَّا صنَعَ وليعدِلْ بين زوجاتِه بكلِّ ما يستطيعُ العدلَ فيه، ولا يفضِّلْ أحدًا منهنَّ على أحدٍ.

وكذلك يجِبُ عليه العدلُ بين الأولادِ بإعطاءِ كُلِّ واحدٍ منهم ما يحتاجُه، وألَّا يفضِّلَ أحدًا على أحدٍ، فإنَّ ذلكَ مِن الجَوْرِ، وقد قالَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى الله وسلَّم: «اتَّقُوا الله واعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»(۱).

وإذا كان هذا الرَّجلُ إمامًا للمسلمينَ في الصَّلاةِ فإنَّ عليه مِن المسؤولِيَّةِ أعظمَ عَلَى غيرِه؛ لأنَّ الله تعالى إذا كان قد أعطاه علمًا فسوف يسألُه عن العملِ به، ولْيتذكَّرْ هذا وغيرُه مَّن آتاهم الله العلمَ قولَ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «القُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»(١)، ولْيحذروا أنْ يكونَ القرآنُ حُجَّةً عليهم.

(٢٤٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ زَوجُها مُتزوِّجٌ عليها ولا يَقسِمُ ولا يَعدِلُ ولا يَسأَلُ عنهُم حتَّى بالتِّليفون، فإذا خَرَجَت هذه المرأةُ إلى أعمالِها، وزِيارةِ أقارِبها بلا إِذنِه فهَل تَأتَمُ؟

الجَوابُ: سَنقولُ قاعِدةً نافِعةً وهي في قولِه تَعَالَى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾ [البقرة:١٩٤]، وقولِه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمُ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمُ بِهِۦ﴾ [النحل:١٢٦]، فيَجوزُ للإنسانِ أن يُعامِلَ غيرَه بمِثْلِ ما يُعامِله بِهِ.

ولكنَّ الصَّبرَ خيرٌ كما قالَ الله عَنَّهَ عَلَّ: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمُ بِهِ ۚ وَلَيِن صَبَرْتُمُ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّكِينِ ﴾ [النحل:١٢٦]، فإذا كانَ الزَّوجُ لا يَقسِمُ للمَرأةِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة، رقم (٢٥٨٧)، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣)، من حديث النعمان بن بشير رَحَوَلَيْهَـُعَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري رَحَوَاللَّهُ عَنْهُ.

ولا يَأْبَه بَها، ولا يَزورُها، بل مُعرِضٌ عنها إلى الزَّوجةِ الأُخرى؛ فلَيسَ له حَقُّ عليها إلَّا فيها يُدَنِّسُ فِراشَه.

والواجِبُ على المرءِ إذا وُفِّق لتَزوُّجِ امرأةٍ ثانيةٍ -وإن شاءَ ثالِثةً، وإن شاءَ رابِعةً - أن يَعدِلَ بَينَهُنَّ بِقَدرِ ما يَستَطيعُ؛ ولهذا مَنعَ الله عَنَّقِجَلَّ أن يَتَزَوَّجَ الإِنسانُ أكثر مِن واحِدةٍ إذا خافَ أن لا يَعدِلَ فقال عَنَّ جَلَّ فَوْلِ خِفْتُم أَلَا نُقْسِطُوا فِي ٱلْيَنَهَى فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءَ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبِع فَإِنْ خِفْنُم أَلَا نَعْدِلُواْ فَوَحِدةً أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنثُكُم ذَلِكَ أَدَنَى طَابَ لَكُمْ مِن ٱلنِساء:٣]، وقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم: «مَن كانت له امرأتان فَهالَ إلى إحداهُما؛ جاءَ يَومَ القِيامةِ وشِقَّهُ مائِلٌ »(١).

ألا فَليَتَّقِ الله هؤلاءِ الرِّجالُ الذين مَنَّ الله عليهم بزَوجةٍ ثانِيةٍ، ولْيَعدِلوا بين الجَديدةِ والقَديمةِ؛ حتى تَبْرَأ ذِمَهُم، وتكون حياتُهُم سَعيدةً وعاقِبتُهم حَميدةً.

(٢٤٣٥) السُّؤالُ: هل من نَصيحةٍ لزَوجٍ تَزَوَّج امرأةً أخرى، ثُمَّ غابَ عن زوجتِه الأولى سَنةً وأربعة أشهُرٍ، ولم يتَحَدَّث إليهم، مع العِلمِ أنه يُرسِلُ لهم نَفقَتهم؟ وإن صَبَرَت المرأةُ على هذا الضَّيمِ وقامت على تَربيةِ أولادِها وتَحَمُّلِ مسؤولياتهم، فهل تُؤجَرُ على ذلك؟

الجَوابُ: الذين يُعَدِّدون نُهَنَّهُم بذلك، ونُشَجِّعُهم على هذا ما داموا قادِرين مَالِيًّا، وقادِرين بَدَنيًّا، وقادِرين على العَدلِ، فبهذهِ الشُّروطِ نُهَنَّهُم بالتعدادِ ونُشَجِّعُهم؛ فإن ذلك مما يَزدادُ به تَحصينُ الفُّروجِ والكَفُّ عن المحارِم، ومما يَحصُل به كثرةُ الأَولادِ.

⁽١) تقدم تخريجه قريبًا.

ولا يَغُرَّنَك مَا يَتَفَوَّهُ به بعضُ الماديين الذين ليس لهم إلَّا المادةُ، والذين يقولون: إن كثرةَ الأولادِ سببٌ في ضيقِ الرِّزقِ؛ فإن مَوارِدَ الرِّزقِ من عند الله عَرَّقِجَلَ، والله تَبَارَكَوَتَعَالَى قد تَكَفَّل برِزقِ كلِّ دابةٍ في الأرضِ، فقال تَعَالَى: ﴿وَمَا مِن دَابَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَالله تَبَارَكَوَتَعَالَى قد تَكَفَّل برِزقِ كلِّ دابةٍ في الأرضِ، فقال تَعَالَى: ﴿وَمَا مِن دَابَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَالله تَبَارَكَوَتَعَالَى قد تَكَفَّل برِزقِ كلِّ دابةٍ في الأرضِ، فقال تَعَالَى: ﴿وَمَا مِن دَابَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ الله بَهَالَى الله بَهَا لَكُونَ عَلَى الله وَيَقَلَمُ مُسْنَقَرَهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ فِي كِتَبٍ مُبِينٍ ﴾ [هود:٦]، وقال تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقَنُلُوا أَوْلَكَدَكُم مِنْ إِمْلَنقِ خَنُ نَرُزُقُكُمُ وَإِيّاهُمْ ﴾ [الأنعام:١٥١].

أما العاجِزُ مالِيًّا فلا نُشيرُ عليه بالتعدُّد؛ فإنه سوف يُضيفُ إلى عجزِه نَفقاتٍ أُخرى، تُكسِبه ذُلًّا بالاستِقراضِ من الناسِ والاستِدانةِ منهم.

ومن لم يكن قادِرًا بدنيًّا فلا نُشيرُ عليه بالتعدُّدِ؛ لأنَّه لـن يَقـومَ بواجِب الزوجتَينِ.

ومن لم يكن قادِرًا بالعَدلِ فلا نُشيرُ عليه بالتعدد؛ لقوله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْنُمُ أَلَّا نَعُولُوا ﴾ [النساء: ٣].

وهذا الرجل الذي تَحَدَّثَت عنه المرأةُ -إن كان حَديثُها صِدقًا- فإنه لا يَحَلُّ له أن يُعَدِّد؛ لأنَّ كونه لا يأتي الزوجةَ الأولى كلَّ هذه المدةِ ظُلمٌ وجَورٌ بلا شَكَّ، وقد قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْتِهِ: «مَن كانت له امرَأتانِ فهالَ إلى إحداهُما؛ جاءَ يومَ القِيامةِ وشِقُّهُ مائِلٌ»(۱)، فليَتَأَهَّب الجائِرُ بين الزوجتين لهذه الفَضيحةِ يومَ القيامةِ.

ولا شَكَّ أنها إن صَبَرَت على هذا الضَّيم، وقامت على تَربيةِ أولادِها وتَحَمُّلِ مسؤولياتِهم فإنَّها تُؤجَر، والأَجرُ على قَدرِ المشقةِ، وهذا لا شَكَّ أنه شاقٌ عليها،

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٧)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٤٩)، من حديث أبي هريرة رَحَوَلَيْهَاءَهُ.

فَيَكُونَ أَجِرُهَا أَعَظُمَ وَأَكْبَرَ، أَسَأَلُ اللهَ تَعَالَى أَن يُعينَهَا على الصَّبرِ، وأَن يَهدِيَ زوجَها إلى العَدلِ.

(٢٤٣٦) السُّؤالُ: رَجلٌ مُتزوِّجٌ من امرأَتَينِ، الأُولى عِندَها أولادٌ والثانيةُ ليس معها أولادٌ، فها حُكمُ العَدلِ بين الزَّوجَتين؟

الجَوابُ: العَدلُ بين الزَّوجتَينِ واجِبٌ سواءٌ كان مَعَهما أولادٌ أم لَا؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مَن كانَت له امرَ أتانِ فهالَ إلى إِحداهُما جاءَ يَومَ القِيامةِ وشِقُّهُ مائِلٌ»^(۱)، والعِياذُ بالله، وهذا وَعيدٌ شَديدٌ يدُلُّ على أنَّ عَدمَ العَدلِ بين الزوجاتِ مِن كبائِرِ الذُّنوبِ.

(٢٤٣٧) السُّوَّالُ: مَا جُحُمُ تركيبِ اللَّوْلَبِ إذَا كَانَتِ المَرَأَةُ تَتَضَرَّرُ مِنَ الْحَمْلِ؟ الْجَوَابُ: قبلَ الإجابَةِ على هذا السؤالِ أُوَدُّ أَنْ أقولَ لأخواتي: إنَّ النَّبيَّ ﷺ يَّا اللهُ عَبُ فَي كَثْرَةِ الأولادِ؛ ولهذا قال: «تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأَنْبِيَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ» (٢)، هذا الحديث أو معناه.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (۲/ ۳٤۷)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (۲۱۳۳)، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (۱۱٤۱)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (۳۹٤۲)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (۱۹۲۹)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ وأخرجه أحمد (٣/ ١٥٨)، من حديث أنس رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ.

وإذا كانَ هذا هو رغبةَ النَّبِيِّ صلَّى الله عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم فيَنْبَغِي لنا أَنْ نُحَقِّقَ رَغْبَتَهُ، وأَنْ نسأَلَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى القُوَّةَ على كَثْرَةِ الأَوْلادِ، والإنسانُ إذا اعتمَدَ على رَبِّه جَلَّوَعَلا وسأَلَه القُوَّة، ولم يَنْظُرْ إلى الأَدْنَى، سَهُلَ عَلَيْهِ الحملُ وأعانه الله عَلَيْه وصار حَمْلهُ عِبَادةً للهِ عَزَقِجَلَ.

ولا يَخْفى عَلَيْنا جَمِعًا أَنَّ كَثْرَةَ الأُمَّةِ مِن أسبابِ عِزَّتِها واكتفائها بذاتِها، وأنَّ الكَثْرَةَ لَيْسَتْ سببًا لضيقِ الرِّزْقِ إلَّا على إنسانٍ يعتَمِدُ على المادَّةِ وعلى الأمور الحِسِّيَّةِ، وينْسَى مَعونَةَ اللهِ عَنَقِصَّ، يَنْسَى أَنَّ الله يقولُ: ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِ ٱلْأَرْضِ إِلَا عَلَى الحِسِّيَّةِ، وينْسَى مَعونَةَ اللهِ عَنَقَصَلَ، يَنْسَى أَنَّ الله يقولُ: ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِ ٱلْأَرْضِ إِلَا عَلَى اللهِ وَرَقُهَا وَمِعْلَمُ مُسْنَقَرَهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ فِي حَبَيْبٍ مَبِينٍ ﴾ [هود:٦]، هؤلاء المادِّيُّون الله وَيَعْلَمُ مُسْنَقَرَهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ فِي حَبَيْبٍ مَبِينٍ ﴾ [هود:٢]، هؤلاء المادِّيُون الله وَيَقَلَمُ مُسْنَقَرَهَا وَعلى الأسبابِ الحِسِّيَّةِ هم الله يَعْلَمُ مُرون على المهادَّةِ وعلى الأسبابِ الحِسِّيَّةِ هم الله عَنَهِمُ وعلى الله عَنَهَجَلَ ويريدُ أَنْ يُحَقِّقَ رَغْبَةَ رسولِ الله عَلَيْ بكثرةِ بكثرة والله عَنَهَجَلَ ويريدُ أَنْ يُحَقِّقَ رَغْبَةَ رسولِ الله عَلَيْ بكثرة الله وَالله عَلَى يرْزُقُهُ الله عَلَى يرْزُقُهُ الله عَنَهُ وَمُون الله وَالله وَلَا الله تعالى يرْزُقُهُ الله وَالله وَله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله

وبناءً على ذلك أَنْصَحُ جميعَ أَخواتِنا عَن تَرْكيبِ اللَّولَبِ، وشَرٌّ مِنْه أكلُ الحبوبِ.

وأقول: لِتَسْتَعِنِ المرأَةُ باللهِ عَنَّهَجَلَّ وتسأَلهُ التَّخْفيفَ والمعونَة، ولْتَحْمدِ الله عَزَّقِجَلَّ على كثرةِ الأولادِ، فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يتمنَّى ولدًا واحدًا ذكرًا أو أُنثى، ولكنَّ الله بحِكْمَتِهِ لم يَرْزُقْهُ ذلك، فلا تُركِّبِي اللَّوْلَب، اللهمَّ إلَّا إذا كانَتِ المرْأَةُ ضعيفةً أو مريضَة، لا تتحمَّلُ الحَمْلَ إلَّا بمشقَّةٍ خارِجَةٍ عَن العادةِ، فحينئذٍ لها أَنْ تَفْعَل ذلك، لكِنْ بَعْدَ موافَقَةِ زَوْجها.



(٢٤٣٨) السُّؤالُ: ما حكمُ استخدامِ المرأةِ لما يُسَمَّى باللَّوْلَبِ لتَنْظيمِ النَّسْلِ؟ وهل له مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ؟

الجَوابُ: إذا كان لحاجَةٍ فلا بأسَ، وإذا كانَتْ صَحِيحةً قويَّةً سليمَةً فلا تَسْتَعْمِلهُ. ولَيْسَ له مُدَّةٌ معيَّنَةٌ، فها دامَتِ المرأةُ في حاجةٍ إلَيْهِ فَلْتَسْتَعْمِلهُ.

(٢٤٣٩) السُّوَّالُ: مَا حُكمُ تركيبِ اللَّولبِ لِتَحديدِ النَّسلِ، أو لتنظيمِ النَّسلِ، مع العلمِ أنِّم يقولون: إنَّ اللولبَ يَسمَح بتلقيحِ البُويضة لكن يَمنَع ثَباتَها في الحملِ؟

الجَوَابُ: أقولُ: اللَّولبُ في حدِّ ذاتِه ليس فيه شيءٌ. لكن الأفضلُ أن تُكثِر المرأةُ النَّسلَ، النَّسْلَ؛ لأنَّ كثرةَ النَّسلِ منَ الأمورِ المطلوبةِ شرعًا، فالأفضلُ ألَّا تُقلِّلُ المرأةُ النَّسلَ، أما إذا كان هناك ضَرورةٌ فلا بأسَ.

(٢٤٤٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الشَّرعِ في نَظرِكم في تركيبِ اللَّوْلَبِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ؟

الجَوَابُ: المعروفُ أَنَّ تركيبَ اللَّولَب يَمنَعُ الحملَ، وكلُّ شيءٍ يَمنَعُ الحملَ فإنَّ الأفضلَ تركُه؛ لأن كثرةَ الحملِ والنَّسْلِ ممَّا حثَّ النَّبيُّ ﷺ عليه؛ حيثُ قال: «تَزَوَّجُوا الوَّفُودَ الوَلُودَ» يعني: كثيرةَ الولادةِ «فَإِنِّ مُكَاثِرٌ بِكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١).

ولا يَنبغي للأمَّةِ الإسلاميَّةِ أَن تُقَلِّلُ مِن نَسلِها، بِلِ المطلوبُ مِنها أَنْ تُكثِرَ النَّسْلَ؛ ولهذا امْتَنَّ الله به على عبادِه حيثُ قال لبني إسرائيلَ: ﴿وَجَعَلْنَكُمُ أَكُثَرَ نَفِيرًا ﴾ [الإسراء:٦]، وقال شُعيبٌ لقومِه: ﴿وَٱذْكُرُوٓا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ [الأعراف:٦].

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار رَجَالِيَّكُ عَنْهُ.

فكثرةُ الأمَّةِ عَزُّلها، وليس سببًا لضِيقِ عَيشِها، ولا سببًا لِسَفَهِها كها يَدَّعِيهِ مَن لا يُحسِنون الظنَّ باللهِ عَنَّهَ عَلَى، يقولون: كثرةُ الأولادِ تُوجِبُ كثرةَ الإنفاقِ، وتضييقَ العيشِ، وكثرةُ الأولادِ تُوجِبُ العجزَ عن تَربيتِهم. وهذا خطأٌ وضلالٌ؛ فكلَها كثر العيشِ، وكثرةُ الأولادُ كثرُ الرِّزقُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَا عَلَى ٱللهِ رِزْقُها﴾ [هود:٦]، وليس كلَها كثر الأولادُ قلَّ ضبطُهم وتربيتُهم، فكم من أناسٍ ليس عندهم إلَّا ولدُّ واحدٌ ومع ذلك كان الولدُ من أسفهِ السُّفهاءِ، وكم من أناسٍ عندهم أولادٌ كثيرونَ قد هداهمُ الله عَنَّهَ عَلَى.

لذلك أنصَحُ إخواننا من ذكورٍ وإناثٍ، من رجالٍ ونساءٍ، عن تعاطي ما يَمنَع الحملَ، وأقول: كلَما كثُر الحملُ فهو خيرٌ وأوفقُ للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

أمَّا إذا كان هناك حاجةٌ كأنْ كانتِ المرأةُ لا تتحمَّلُ الحملَ كلَّ سنةٍ، ويَشُقُّ عليها ذلك بَدَنِيًّا، وأقرَّ الأطبَّاءُ هذا، فلا بأسَ أن تستعملَ اللَّوْلَبَ، لكن بعد إذنِ الزَّوْجِ، فإنْ أبى الزَّوْجُ فليس لها الحقُّ أنْ تُركِّبه؛ لأنَّ الزَّوْجَ له حقُّ في الأولادِ.

ولكن حَسَبَ ما بَلَغنا أَنَّ هذا اللولبَ إذا رُكِّبَ فإنَّ عادةَ الحيضِ تَضْطَرِبُ، وربها تَزيد، فإذا كانتْ سبعةَ أيَّامٍ أو ثهانيةً، فربَّها تَصِلُ إلى عشَرةٍ، فلْتَنْتَبِهِ المرأةُ لهذا، وأنه إذا زاد عدد أيَّامِ الحيضِ بسببِ تركيبِ اللولبِ فلتبقَ حتَّى تطهُرَ، ثمَّ إذا طهُرتِ اغتسلتْ وصلَّتْ.

(٢٤٤١) السُّوَّالُ: ما حُكمُ استخدامِ المرأةِ لِمَا يُسمُّونَه اللَّوْلَبَ؛ لتنظيمِ النَّسْلِ؟ الجَوَابُ: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الَّذي يُحْدِثُ النَّسْلَ، ويَحَلُقُ الجنينَ في بطْنِ أُمِّهِ؛ فلا تتدخَّل في هذا الأمْرِ، إلَّا إنْ كانَتِ المرأةُ يَلْحَقُها ضررٌ غيرُ الضَّرَرِ المُعتادِ في

الحوامل، فلا بأسَ حينئذٍ أَنْ تُؤَجِّلَ الحَمْلَ.

وأمَّا التَّنظيمُ هذا فغَيْرُ وارِدٍ؛ لأنَّ الأمْرَ بيدِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ، ولكنْ يُقالُ: إذا كانَتِ الممرأةُ تتضرَّرُ بالحَمْلِ ضررًا غيرَ مُعتادٍ، فلا بأسَ أنْ تُؤخِّرَ الحَمْلَ، سواءٌ كان ذلك باللَّولبِ أو بغَيْرِه.

(٢٤٤٢) السُّؤالُ: إذا كان الحملُ يضُرُّ بالمرأةِ؛ هل تستطيعُ أنْ تُنظِّمَ الحملَ؟

الجَوابُ: إِنَّ تنظيمَ الحملِ مِن عندِ اللهِ عَرَّيَجَلَ إِذَا شَاءَ أَنْ تَحمِلَ المرأةُ لَم يمنعُه شيءٌ، وإذا لم يشأ أَنْ تحمِلَ لم يجلبْه شَيْءٌ، فالأمرُ كُلُّه بيدِ اللهِ، فالزَّوجانِ مطلوبٌ منها كثرةُ الأولادِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «تَزَوَّجُوا الوَلُودَ منها كثرةُ الأولادِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «تَزَوَّجُوا الوَلُودَ الوَلُودَ الوَدُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ»(۱)؛ وعلى هذا فلا ينبغي للمرأةِ ولا لزوجِها أَنْ يُقلِّلا مِن الإنتاجِ، وكلَما كثر الأولادُ كثر الرِّزقُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْنُلُواۤ أَوْلَادُكُمۡ خَشْيَهَ الْإِنتَاجِ، وكلَما كثر الأولادُ كثر الرِّزقُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْنُلُواۤ أَوْلَادُكُمۡ خَشْيَهَ إِللهِ مِنَ مَرَنُوهُهُمْ وَإِيَاكُمُ ﴾ [الإسراء:٣١]؛ ولقولِه تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِ ٱلْأَرْضِ إِلّا عَلَى اللهِ رِزْقُها﴾ [هود:٢].

وإذا نظرْنا إلى ضيقِ العيشِ مَمَّنْ كثُرَتْ أولادُهم فإنَّما ذلك لضعفِ توكُّلِهم على اللهِ حَقَّ التَّوكُّلِ اللهِ عَرَّفَجَلَ، ولو أنَّهم توكَّلوا على اللهِ حقَّ التَّوكُّلِ اللهِ عَرَّفَجَلَ، ولو أنَّهم توكَّلوا على اللهِ حقَّ التَّوكُّلُونَ لرزَقَهم، وفي الحديثِ عنِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوكُّلِه لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو خِماصًا، وتَروحُ بِطانًا»(١)، أي: عَلَى اللهِ حَقَّ تَوكُّلِه لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو خِماصًا، وتَروحُ بِطانًا»(١)، أي:

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار رَمِّوَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٠)، والترمذي: كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، رقم (٢٣٤٤)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، رقم (٤١٦٤)، من حديث عمر رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ

تذهَبُ في الصَّباحِ، وهي جائعةٌ، ثمَّ ترجِعُ في العشِيِّ وهي شبعَى.

فلا تنظِّم المرأةُ الحمل، وتَدَعُ الأمرَ للهِ رَبِّ العالمينَ، وتسألُ الله أنْ يرزُقَها ذُرِّيةً طَيِّبةً ينفَعُها الله بها وينفَعُ بها المسلمينَ.

وإنَّني بهذه المُناسَبَةِ أُحَذِّرُ إخواني المُسلمينَ مِن الدَّعَواتِ البَاطِلَةِ الَّتي تُخَدِّرُ نشاطَ المُسلمينَ في كَثْرَةِ الأولادِ؛ لأنَّ أعداءنا يُريدونَ منَّا أنْ نكونَ قلَّةً ضعفاءَ حتَّى يتمكَّنوا أنْ يفعَلوا بنا ما شاؤُوا.

والأُمَّةُ الكثيرةُ قويَّةٌ، وكثرةُ الأُمَّةِ مِن نعمةِ الله، كها قالَ شُعيبٌ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لقومِه: ﴿وَاذَكُرُوا إِذَ كُنتُم قَلِيلًا فَكَثَرَكُم ﴿ [الأعراف: ٨٦]، وقال الله تعالى لقومِه: ﴿وَاذَكُرُوا إِذَ كُنتُم قَلِيلًا فَكَثَرَكُم ﴿ [الإسراء: ٦]، ونحنُ نشاهدُ في عصرِ نا لمُتناً على بني إسرائيلَ: ﴿وَجَعَلْنَكُم أَكُثَرَ نَفِيرًا ﴾ [الإسراء: ٦]، ونحنُ نشاهدُ في عصرِ نا اليومَ أنَّ الأُمَّةَ الكثيرةَ العددِ مرموقةٌ مَهيبةٌ، ولو كانت ضعيفةً مِن حيثُ الصِّناعة والإنتاج، نسألُ الله أنْ يرزُقَ هذه الأُمَّةَ قُوَّةً ونشاطًا في دينِ اللهِ، وظُهورًا ونصرًا على أعداءِ اللهِ.

(٢٤٤٣) السُّؤالُ: امرأةٌ أعطَتْ زوجَها ذَهَبًا مقدارُه خمسةُ آلافِ ريالٍ، وباع الزَّوجُ الذَّهبَ وقضى حاجَتَه في ذلك، فطلَبَتْ منه الزَّوْجَةُ أَنْ يعيدَ إليها ما أَخَذَ فرَفَضَ فأخذَتْ مِنْ مالِه مِن دونِ عِلْمِه بمقدارِ ما أَخَذَهُ؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: لا يَحِلُّ لها أَنْ تَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ مالِه، ولو كَان بمقدارِ مَا أَخَذَ منها؛ لأَنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قالَ: «أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» (١) ، لكِنَّ الزَّوْجَ علَيْه أَنْ يَرُدَّ مَا أَخَذَ مِنْها، ولا يَحِلُّ له أَنْ يَمْتَنِعَ عِنْ وفائِه، بلْ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِحُلِيَّةُ عَنْهُ.

كُلَمَا تَأَخَّرَ فِي وَفَائِه كَانَ ظَالِمًا لَقُولِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَّم: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ»(۱).

ولْيَعْلَم أَنَّه وإنْ كان في الدُّنيا له السَّيْطَرةُ علَيْها فيقدِرُ على أَنْ يمْتَنِعَ أَو يُهَدِّدَها بالطَّلاقِ إِنْ طالَبَت فإنَّه في الآخِرَةِ لنْ يكونَ كذلك، وسوف تأخُذُ مِن حَسَناتِه، فإنْ بَقِيَ لها شَيْءٌ مِن مَظْلَمتِها وَفَنِيَتْ حسناتُه أَخَذَت مِن سيِّئاتِها فطرَحَتْ علَيْه، فليتَّقِ الله ربَّهُ.

وما ذَكَرَتْهُ هذه المرأةُ عنْ زوجِها يوجَدُ أيضًا في أزواجِ كثيرٍ مِن النِّساءِ، فعلَيْهِم أَنْ يتَّقوا الله، وعلَيْهِم أَنْ يعْلَموا أَنَّه ما مِنْ يَدٍ إِلَّا يدُ اللهِ فوقَها، فليُؤَدُّوا إلى النِّساءِ حُقوقَهُنَّ؛ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «فَاتَقوا الله في النِّساءِ، فإنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بأمَانِ اللهِ واسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بكَلِمَةِ اللهِ "^(۱).

وِإِذَا كَانَتْ أَخَذَتْ مِقدارَ مَا أَخَذَهُ الزَّوْجُ فَعَلَيْهَا أَنْ تُعيدَه للزِّوجِ وَتَأْخُذَه مِن حسناتِهِ يومَ القيامَةِ، والحسناتُ يومَ القيامةِ أغلى مِنَ الدَّراهِم في هذه الدُّنْيا.

(٢٤٤٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ متزوِّجةٌ عِنْدها أولادٌ وبناتٌ، ولها زوجٌ يسافِرُ كثيرًا للعَمَلِ فتقولُ: هُوَ لا يقومُ بإعطائِنا حقوقَنا. فطلبَتْ مِنْهُ أَنْ يعطِيَهم حقَّهم في المبيتِ والنَّفقةِ، ولكنَّه يقولُ لها: إذا لمْ يُعجبْكِ هذا فاطْلُبِي الطَّلاقَ. فهلْ لكمْ توجِيهٌ؟

الجَوابُ: توجيهُنا لهذا الزَّوجِ أنْ يتَّقِيَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في نفسِهِ وفي أهلِه وأنْ يقومَ بواجبِ زوجتِه وأولادِه؛ لأنَّه مسؤولٌ عَنْهُم؛ ولأنَّ هذه الزوجةَ والأولادَ سوف

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضَوَلِيَّةَعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

يطالبونَهُ يومَ القيامَةِ بحقوقِهم، ولَقَدْ قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ»(١)، فكيفَ بالمنْع؟!

فعَلَيْه أَنْ يَتَّقِيَ الله تَبَارَكَوَقَعَالَ، وأَلَّا يُحْرِجَ (وجَتَه بهذه الكلمَةِ الَّتِي لا ينبغي أَنْ تصدُرَ عَنْ مَنْ يؤمِنُ باللهِ واليُومِ الآخرِ؛ يقولُ: إِنْ أَعجبَكِ هذا وإلَّا فاطلُبِي الطَّلاق. شبحانَ الله! هي ما دامَتْ في عصمَتِكَ فعلَيْكَ أَنْ تنفِقَ عليها بالمعروف، كما قالَ النَّبِيُ عَلَيْكً مُعْلِنًا ذَلِكَ في أكبر جَمْع للمسلمين، قال في يومِ عرفة وهو يخطُبُ النَّاس في خَجَّةِ الوداع: "لهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِالمَعْرُوفِ" (١)، فليتَّقِ الله في نفسِه، وليحاسِبْها قَبْلَ أَنْ يُحاسَبَ، ولْيَعْلَم أَنَّ متاعَ الدُّنيا قليلٌ، وأنَّ الإنسانَ قدْ يصبِحُ ولا يُصبِحُ ولا يُصبِحُ، نسألُ الله الهِدايَةَ لِلْجميعِ.

ولْيَتَذَكَّرِ الأَزْواجُ قُولَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا نَبْغُواْ عَلَيْهِنَ سَكِيلًا ۗ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَيْرِيرًا ﴾ [النساء:٣٤].

فلْيَتذَكَّروا عُلُوَّ اللهِ وكِبْرِياءَهُ عَنَّفِجَلَ، وأَنَّه إذا جعل للأزواجِ سُلْطةً على النِّساءِ فإنَّ الله تعالى فوقَ سُلْطَتِهم، فلْيتذكَّروا دائمًا هذه الآيةَ حتَّى لا يبغوا على المرأةِ.

(٧٤٤٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ متزوِّجة منْ رجلٍ لا يقومُ بالحقوقِ كاملةً وقد هجَرَها، هَلْ تقومُ أيضًا هذه الزَّوْجةُ بهَجْرِه؟

الجَوابُ: إذا هجَر الرَّجُل زوجَتَهُ بغيرِ سببٍ شرعيٍّ فهو آثمٌ، ولا يحلُّ له ذلك؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، ولم يُبِحِ الله هجْرَ المرأةِ إلَّا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (۲۲۸۷)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَحَالِلَهُ عَنْهُ. (۲) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَحَالِلَهُ عَنْهُ.

إذا نَشَزَتْ، فقال: ﴿وَٱلَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرَكَ فَعِظُوهُرِكَ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَاضۡرِبُوهُنَّ ﴾ [النساء:٣٤]، وهو آثمٌ به وظالمٌ للمرأةِ، بل وظالمٌ لنفسِه أيضًا.

وفي هذه الحالِ، أي: إذا هجَرَها بغيرِ سببٍ شرعيًّ، فإنَّ لها أنْ تهجُرَه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٤]؛ ولقولِه تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقِبُ ثُم فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبِ ثُم بِدِ ﴾ [النحل:١٢٦]؛ ولقولِه تعالى: ﴿ وَلِمَنِ انْنَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَ فَكَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبِ ثُمُ بِدِ ﴾ [الشورى: ٤١]

(٢٤٤٦) السُّؤَالُ: أنا متزوِّجٌ امرأةً وراتِبُها سبعةُ آلافِ ريالٍ، وأنا راتبي ثلاثَةُ آلافِ ريالٍ، وأنا أسْتَلِمُ حَقِّي وأصرِفُه على البيتِ، وهي تقول: خُذْ منْ حَقِّي اصرِفْ، ولكنْ أَنَا مَعِي. وقلتُ لها: حَقُّكِ لَكِ. لكنَّها مُصِرَّةٌ أن تصرِفَ معي، فها العملُ؟

الجَوَابُ: شكرَ الله لكَ وأثابَكَ الله، وجزاكَ الله خيرًا، وقَدْ قُمْتَ بالواجبِ، وليسَ علَيْها مِنَ النَّفقَةِ دِرهمٌ واحدٌ والنفقةُ كلُّها عليكَ، فباركَ الله لكَ في مالِكَ.

(٢٤٤٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ زوجُها مُبَدِّرٌ وتقومُ بأَخْذِ شَيْءٍ مِنْ مالِه لحفظِه، هل يجوزُ لها ذلك؟ وهل يجوزُ لها أنْ تتصدَّقَ مِنْ هذا الهالِ الَّذي تأخُذُه؟

الجَوابُ: أمَّا الصدقةُ فلا يحلُّ لها ذلك إلَّا بإذْنِ الزَّوْجِ، وأمَّا أخذُ المالِ لتحفظهُ له فلا يحلُّ لها أيضًا، وإذا كان زوجُها مُبَذِّرًا تبذيرًا حقيقيًّا فلْيُرْفَعْ إلى القاضي حتَّى يَحْجُرَ عَلَيْه، أمَّا بدونِ حَجْر فلا يجوز لها أن تتعرَّضَ لماله.

والتَّبْذيرُ الَّذي نهى عنه الشرعُ أن يزيدَ الإنسانُ على ما يَنْبَغي؛ بأنْ يزيدَ في نفقاتِه، أو في لباسِهِ، أو في مَرْكوبِهِ، قال الله عَزَّقِجَلَّ في مَدْحِ عبادِ الرَّحمنِ: ﴿ وَٱلَذِيكَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُشْرِفُواْ وَلَمْ يَقَنَّرُواْ وَكَمْ يَقَنَّرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧].

(٢٤٤٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: زوجُها هَجَرَها، فهل يَجوزُ أَنْ تُطالِبَ بحقوقِها، معَ أَنَّها تقومُ بتحمُّلِ كافَّةِ المصاريفِ، وتربيةِ الأولادِ؟

الجَوَابُ: أمَّا ما مَضَى فلا؛ لأنَّها أَنفقتْه وانتهى أمرُه، إلَّا إذا كانتْ قد نَوَتْ أَنَّه قرضٌ على زوجِها، ودوامُ الحالِ منَ قرضٌ على زوجِها، ودوامُ الحالِ منَ المحالِ، ولا بدَّ أَنْ تتغيَّرَ الأمورُ.

(٢٤٤٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إذا كان الرَّجُلُ متزوِّجًا من ثلاثِ زوجاتٍ، ولا يُنفِقُ على أمِّ الأولادِ، ويُنفِقُ على الثَّانيةِ والثَّالثةِ، فهل يَجوزُ لأمِّ الأولادِ أنْ ترفَعَ عليه قضيَّةً؟

الجَوَابُ: الحَقُّ لها؛ فإنْ شاءَتْ صَبَرَتْ وأخذَتْ حقَّها منه يومَ القيامةِ، وإنْ شاءتْ رفَعَتْ قضيَّةً والقاضي يحكُمُ بها يكونُ فيه الخيرُ إنْ شاء الله.

لكنِّي أُفضًلُ أنْ تَصبِرَ، وثوابُ الآخرةِ خيرٌ مِن ثوابِ الدُّنيا، ولا تَدري ماذا يكونُ بعد المحاكمةِ، فنصيحتي لها أنْ تَصبِرَ وتحتسِبَ الأجرَ، وثوابُ الآخِرةِ خيرٌ.



(٧٤٥٠) السُّؤَالُ: إذا فارَقَتِ امرأةٌ مظلومةٌ مِن زوْجِها هذا الزَّوْجَ بسببِ الأهلِ النَّوجِ، أو أهلِ الزَّوجِةِ - فهل يَلْحَقُهم إثْمٌ؟ وإذا صبرَتْ مِن أَجْلِ أَطفالِها فهل تُؤْجَرُ على ذلك؟ وبِمَ تَنصحونَ الزَّوجَ؟

الجَوَابُ: أَنصَحُ الزَّوجَ والزَّوجةَ أَنْ يَتَّقَيَ كُلُّ واحدٍ منهما ربَّه، وأَنْ يقومَ للآخرِ بها يجب له؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]؛ ولقولِه تعالى: ﴿وَهَائِنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمُعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة:٢٢٨].

ولا يجِلُّ للإنسانِ أَنْ يُضَيِّقَ على زَوْجتِه بسببِ أبيه أو أُمِّه؛ لأَنَّ بعضَ النَّاسِ والعِياذُ باللهِ ويكون بين زوجتِه وأُمِّه وأبيه شيءٌ مِنَ النُّفرةِ -وهذا يحدُثُ كثيرًا - إذا رأت الأُمُّ والأبُ أَنَّ ابنَها يُحِبُّ زَوْجتَه؛ فإنَّ الشَّيطانَ يُخيِّلُ لهما أَنَّه يُقدِّمُ الزَّوجةَ عليها؛ فيحصُلُ في نفوسِها عليها، ويُضيِّقانِ عليها، ويُجبِرانِ ولدَهما على فراقها بالتَّضييقِ عليه وهَجْرِه، وبعضُهم يُصرِّحُ فيقول: إمَّا أنا أو هي، وهذا حرامٌ، فلا يحِلُّ للأُمِّ ولا للأبِ أَنْ يسعى أحدٌ منها إلى محاوَلةِ فِراقِ ابنِهما لزَوْجتِه، فإنْ فعلا فهما كالسَّحَرةِ -والعِياذُ بالله - يتعلَمونَ منهما مَا يُفرِّقونَ بهِ بين المرءِ وزَوجِه.

والواجبُ على الزَّوجةِ أَنْ تقومَ بحقِّ الزَّوجِ بالمعروف، وأَنْ تصبِرَ على جَفائِه؛ فإنَّ الأمورَ قد تتغيَّرُ؛ لأَنَّ القلوبَ بيدِ اللهِ عَزَقِجَلَ، وما يُدريها؟! فلعلَّ أباه وأمَّه تختلِفُ قلوبُها، فيرجِعُ البُغضُ حُبَّا، ويكونانِ عَوْنًا لابنِهما على القيامِ بحقِّها؛ لأَنَّ القلوبَ بيدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأمَّا صِبْرُها على زَوْجها وعلى أُمِّه وأبيه فإنَّها تُؤْجَرُ عليه بلا شكِّ، ولها إذا كانا قد ظلماها أنْ تدعوَ عليهما فتقولَ: اللَّهمَّ اكْفِني شرَّهما، اللَّهمَّ إنِّي أجعلُكَ في نُحورِهما، وأعوذُ بك مِن شُرورِهما.

(٢٤٥١) السُّؤالُ: نحنُ مُغتَرِبونَ ونغيبُ عن زوجاتِنا لمدَّةِ سنةٍ أو سنتَيْنِ، وهذا لَيْسَ بإرادَتِنا لظروفٍ خاصَّةٍ بِنا، فهاذا نفعلُ؟

الجَوابُ: إذا تَغَرَّبْتُمْ لحاجَةٍ، ورضِيَتِ المرأةُ وكانتْ في مكانها آمنةً لا يُخشى عَلَيْها مِنَ الفِتْنَةِ، فلا حرجَ عَلَيْكُم، لكن بِهَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ:

١ - أَنْ تكونَ المرأةُ راضيةً.

٢- أَنْ تَكُونَ آمِنَةً لا تُخْشي عَلَيْها الفِتْنَةُ.

(٢٤٥٢) السُّؤالُ: ما الضَّابطُ في التَّعامُلِ مع زوجٍ يتعامَلُ بالمُنكراتِ، مع أنَّه يعلَم أنَّ هذا مُخرَّمٌ وأنَّ هذا مُنْكَرٌ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على المرأة مِن ناحيةِ الزَّوجِ أَنْ تُعاشِرَه بالمعروفِ؛ لقولِه تَبَارَكَوَتَعَالَا: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، وعليها إذا رأَتْ مِن زوجِها إخلالًا بواجبٍ أو فِعْلًا لمُحرَّم: أَنْ تنصَحَه وتُخوِّفه مِن اللهِ عَرَّيَجَلَّ، فإنِ اهْتَدى فهذا المطلوبُ، وإنْ لم يهتَدِ فلْتستَعِنْ بأهلِ الخيرِ الَّذين يُوثَقُ بهم، فتُخبِرُهم عن حالِه وتطلُبُ منهم أنْ ينصَحُوه، ولكنْ لا تُفْشِي سِرَّه لكلِّ أحدٍ؛ فإنَّها لا تَدْري لعلَّ الله يُحْدِثُ بعدَ ذلك أمْرًا، قد يستقيمُ المُنْحرِفُ، وقد يَنحرِفُ المُستقيمُ، فالقُلوبُ بيدِ اللهِ عَرَّفَعَلَ.

وعلى زوجِها إذا نَصحَتْه عن مُنكرٍ فعلَه: أنْ يتمسَّكَ بها، وأنْ يشكُرَها على هذا، وأنْ يُشجِّعَها عليه؛ لأنَّ هذه المرأةَ مِن خيرِ النِّساءِ حيث تأمُّرُه بالمعروفِ، وتَنْهاه عن المُنكرِ، وتَدلُّه على الخيرِ.



(٢٤٥٣) السُّوَّالُ: ما هي المدَّةُ الشَّرعيَّةُ للبُعدِ عنِ الزَّوْجةِ؟ وهل لو تأخَّر عنها الرَّجلُ لظروفِ العملِ لفترةِ سنةٍ أو سنتينِ يُحاسَبُ على ذلكَ التَّأخيرِ أمامَ اللهِ؟

الجَوَابُ: المدَّةُ الَّتِي يُسمَحُ للزَّوجِ أَن يبتعدَ عن زوجتِه فيها ليستْ محدَّدةً بشيءٍ معيَّنٍ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، فإذا كان الزَّوْجُ حاضرًا في البلدِ فإنَّ الواجبَ عليه أن يعاشرَ زوجتَه بالمعروفِ، بالبيتوتة عندها والإقامة في المنزل الَّذي هي فيه، وما أشبه ذلك.

أمَّا إذا سافرَ فإنَّه له نصفُ سَنَةٍ؛ إلا أنه إذا كانتِ الزَّوْجةُ قد أذِنت بذلكَ ورضِيتْ بذلك، وكانتْ في بلدِها في مقامٍ أمينٍ لا يُخشَى عليها، فلا حرجَ أن يَزيدَ على سِتَّةِ أشهرٍ أو سنةٍ أو سنتينِ، حسبها تَقتضيهِ ظروفُ العمل.

(٢٤٥٤) السُّؤالُ: أنا مكفولٌ، وَقَعْتُ على عَقْدِ عَمَلٍ لمدَّةِ سنتَيْنِ مَعَ الكَفِيلِ، وكان بعِلْمٍ زَوْجَتِي، وانتهَتِ السَّنتانِ، وقَدْ حَدَثَ حادِثٌ خارِجٌ عَنْ إرادَتِي يُجْبِرُني على أَنْ أُؤَخِّرَ الإجازَةَ، ولكنَّ زوجَتِي غيرُ موافِقَةٍ على ذلك، فها العَمَلُ؟

الجَوابُ: لا تتأخر عنها، لا بُدَّ أَنْ تأخُذَ إجازَةً ولَوْ شَهْرًا لتَذْهَبَ إِلَيْها ثمَّ تعودَ إلى عَملِكَ، إنْ شاءَ الله.

(**٧٤٥٥) السُّؤَالُ:** هل يجوزُ أَنْ تقولَ الزوجةُ لأُمِّ الزَّوْجِ: يا أُمِّي؟ وأيضًا أبو الزَّوْجِ تقولُ له: يا أبي؟

الجَوَابُ: نعم، لا حرجَ في هذا من بابِ الإكرام.

(٢٤٥٦) السُّؤَالُ: رجلٌ عليه دَينٌ، وزوجتُه تريد أن تسلفَه وتشترِطَ عليه أن يغيِّرَ بعضَ الأثاثِ في المنزلِ، فهل لها ذلك؟

الجَوَابُ: ليس لها ذلك؛ لأنها إذا فعلتْ هذا فقد أقرضتْه قرضًا جرَّ إليها نفعًا، وأهلُ العلم يقولون: كلُّ قرضٍ جرَّ مَنفعةً للمُقْرِضِ فإنَّه رِبًا؛ لأنه زاد على ما أقرضه، فمثلًا إذا أقرَضه مِئةً وشرطَ عليه شيئًا آخرَ، فهذا يعني أنَّه اشترطَ عليه أن يَقضيه مِئةً وزيادةً، فتكون هذه الزيادةُ رِبًا، ولو كان بيته؛ لأنه لولا أن لها مَصلحةً ما اشترطتْ ذلك.

(٢٤٥٧) السُّؤَالُ: امرأة زَوجُها يُعطيها مبلغًا منَ الهالِ للإنفاق على احتياجاتِ البيتِ، فتَقْتَطِع مِن هذا الهالِ وتُرسِلُه لِأَهْلِها دونَ أَنْ تخبرَ الزَّوْجَ، فها الحكمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: لا يَجِلَّ لها أن ترسلَ شيئًا لأهلِها ولا لغيرِهم ممَّا زاد على نَفَقَتِها، بلِ الواجبُ أنْ تستأذنَ زوجَها قبلَ أنْ تُرسِلَ ذلك إلى أهلِها، فإذا أذِن فلا بأسَ.

(٢٤٥٨) السُّوَّالُ: رُزقتُ ببنتٍ وسمَّيتُها هاجَرَ، وفي الآونةِ الأخيرةِ صار بيني وبين أهلِ زَوجتي تَشاحُنُ، وذهبتْ زوجتي إلى بيتِ أهلِها، فغيَّروا اسمَ البنتِ من هاجرَ إلى سَهَرَ؛ وذلك لأجل إهانتي، فأنا الآن أدعوها باسمِها الَّذي سمَّيتُه هاجرَ، وأُمُّها وَجَدَّاها من قِبَلِ أُمِّها يَدْعُوانِها سَهَرَ، فها رأيُ فضيلتِكم في هذا الموضوعِ؟ وقد حاولتُ تكرارًا ومِرارًا معهم أن يتركوا هذا الاسمَ لكِن دونَ جَدوى.

الجَوَابُ: ليس لهم الحقُّ، بل الحقُّ لك أنتَ في التسمية، وسمِّها في الوثائق الرَّسمية: هاجَر.

(٢٤٥٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ زوجُها يُريدُ أَنْ يتزوَّجَ عليها، فأَبَتْ عليه ذلك ومنعَتْه، وهي الآنَ خائفةٌ، وتشعُرُ أنَّها عَصَتِ الله، وتقولُ: أَرْشِدوني هل يجوزُ لي أَنْ أَمنَعَه مِن النَّواجِ الثَّاني؟

الجَوابُ: إذا كانت لا ترغَبُ أنْ يتزوَّجَ، وأشارت عليه ألَّا يتزوَّجَ، فلا بأسَ.

لكنّني أُشيرُ عليها هي ألّا تُشِيرَ على زَوجِها ألّا يتزوَّجَ؛ لأنَّ التَّروُّجَ مِن الأُمورِ المُطلوبةِ، كلَما كثُرَت الزَّوجاتُ كثرُ الإنجابُ، والأُمَّةُ الإسلاميَّةُ مُحتاجةٌ إلى رِجالٍ، فكلَما كثر الرِّجالُ كان أحسَنَ، وإذا كان الرَّجلُ يتَّقي الله عَرَقِجَلَ، ويعدِلُ بين زَوجاتِه، فلن يَضُرَّها ذلك شيئًا- إن شاء الله تعالى.

(٢٤٦٠) السُّؤَالُ: مَا حُكمُ الرَّجُلِ الَّذِي يَسُبُّ أَهْلَهُ وزَوجتَه، ويعامِلُ هذه الزَّوجةَ بقسوةٍ وبعُنفٍ، وقد هجَرَها منذ فترة طويلة؟

الجَوابُ: أقولُ: لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يعتدِيَ على زَوجتِه بقولٍ أو بفعلٍ، والواجِبُ على كلِّ مِن الزَّوجينِ أنْ يُعاشِرَ صاحِبَه بالمعروفِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ عِلَى كُلِّ مِن الزَّوجينِ أَنْ يُعاشِرَ صاحِبَه بالمعروفِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ عِلَى كُلِّ مِن الزَّوجينِ أَنْ يُعاشِرَ صاحِبَه بالمعروفِ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ عِلَى إِلَمْ عَرُوفِ ﴾ [النساء:١٩].

وكونُ الزَّوجِ يتلفَّظُ على زَوجتِه بألفاظِ بذيئةٍ أو يهجُرُها بدونِ سبَبٍ شرعيً، فهو آثِمٌ بذلك، ولكنَّنا لا نقولُ: إنَّ هذا الزَّوجَ الَّذي سأَلَتْ عنه المرأةُ آثِمُ الأَنَّنا لا نقولُ: إنَّ هذا الزَّوجَ الَّذي سأَلَتْ عنه المرأةُ آثِمُ الأَنَّنا لا نقولُ: ﴿وَالَّذِي ما وراءه، فلعَلَّه هجَرَها لنُسُوزِها أو لغيرِ ذلك؛ ولهذا قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَالَّذِي مَا وَرَاءه، فلعَلَّهُ هَجَرَها لنسُوزِها أو لغيرِ ذلك؛ ولهذا قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿وَالنَّا لا تَعَافُونَ نَشُوزَهُرَ اللَّهُ مَا الله عَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿وَالنَّاء عَلَى اللَّهُ مَنَا لَهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

ولكنْ مِن خِلالِ ما نسمَعُ مِن شكاوى الزَّوجينِ، يتبيَّنَ لنا أنَّ الأكثَرَ ظُلمًا هم الرِّجالُ، وأنَّهم دائمًا يظلِمونَ نِساءَهم، وقد قال النَّبيُّ ﷺ في خُطبتِه عامَ حجَّةِ الوداع:

«اتَّقُوا الله فِي النِّسَاءِ؛ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُ نَّ بِأَمَانِ اللهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُ نَّ بِكَلِمَةِ اللهِ» (١).

فالواجِبُ على الإنسانِ: ألَّا يستضعِفَ المرأةَ ويعتَدِيَ عليها، ويهضِمَ حُقوقَها؛ فإنَّمَا ستكونُ خَصْمَه يومَ القيامةِ. ولقد أرشَدَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كيف يُعامِلُ الرَّجُلُ فإمَّا ستكونُ خَصْمَه يومَ القيامةِ. ولقد أرشَدَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كيف يُعامِلُ الرَّجُلُ وَجَنَه، فقال: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنَةً -أي: لا يُبْغِضْها-، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا أَكُرَ » (آ).

(٢٤٦١) السُّؤالُ: سمعتُ أحاديثَ عن الرَّسولِ ﷺ أن زوجاتِ الرَّسولِ ﷺ ورَضي اللهُ عَنْهُن يَتَفَاخَرنَ على صَفِيةَ، ويقُلنَ لها: إنها يهوديةٌ. وهي تَشتكي إلى الرسولِ ﷺ فيقولُ لها: قولي لهنَّ: أبي نَبِيٌّ، وعمِّي نبيٌّ، وتزَوَّجتُ نبيًّا. فهل هذا الحديثُ واردٌ؟

الجَوابُ: نعم، بعضُ نساءِ النَّبِيِّ عَيَّرَبَهَا مرةً بأنها يهوديةٌ؛ لأنها من بني النَّضيرِ -قبيلةٍ من قبائِلِ اليهودِ- لكنَّ الرسولَ عَلَيْهُ بَيَّنَ أنها زوجَةُ نبيٍّ، وأبوها نبيُّ؛ لأنّها من ذريةِ هارون (٢).

(٢٤٦٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: كيف كان هَديُ الرَّسولِ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وعَلى آلِه وعَلى آلِه وسلَّم في مُمازَحتِه وانبِساطِه مع أهلِه؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلُّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه الترمذي: أبواب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٢)، من حديث صفية بنت حيي رَضَالِلَهُ عَنها.

الجَوابُ: كانت مُعاشرةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ مع أهلِه ومُمازَحتُه معهم أحسنَ ما يكونُ؛ فإنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان أحسنَ الناسِ خُلُقًا، وكان يَمزَحُ ولا يقولُ إلَّا حَقًا، وكان يُلاطِفُ الصِّبيانَ ويَمزَحُ معهم، وكان يُطيِّبُ نفوسَهم، حتَّى إنَّه صلَّى الله عليه وعلى الله وسلَّم كان ذات يوم يُصلِّي بالناسِ، فأطالَ الشُّجودَ، يقولُ أحدُ الصحابةِ ممَّن كان معه: فَرَفَعتُ رَأْسِي لأَنظُرَ، فإذا الحَسنُ أو الحُسين قد ارتَحَلهُ -أي: رَكِبَ عليه وهو ساجِدٌ- ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم مُبَيِّنًا سببَ إطالتِه السجودَ: «إنَّ ابني ارتَحَلني فأحبَبتُ أن يَقضِيَ نَهَمَتَهُ الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم مُبَيِّنًا سببَ إطالتِه السجودَ: «إنَّ ابني ارتَحَلني فأحبَبتُ أن يَقضِيَ نَهَمَتَهُ اللهُ عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم مُبَيِّنًا سببَ إطالتِه السجودَ: «إنَّ

وكان النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يُمازِحُ صَبِيًّا معه طَيرٌ يُسمَّى النُّغَيرَ، وكانَ هذا الصَّبِيُّ يَلعَبُ بهذا الطَّيرِ كها يَلعَبُ الصبيانُ الآن بالعَصافيرِ وشِبهِها، فهاتَ الطَّيرُ فاغتَمَّ الصبيُّ لذلِك، فكان رَسولُ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يَمزَحُ مع هذا الصبيِّ ويَقولُ: «يا أبا عُمَيرٍ، ما فَعلَ النُّغَيرُ»(٢).

وقد ذَكرَ العُلماءُ رَجِمَهُماللَهُ عدةً وَقائعَ في مثل هذا النوع، والإِنسانُ العاقِلُ الذكيُّ يَعرِفُ الشيءَ المناسِبَ الذي يَمزَحُ به مع أهلِه أو أصحابِه.

— *- Ally* ---

(٢٤٦٣) السُّوَّالُ: ما نَصيحَتُكم للنِّساءِ اللاتي يَغتَبنَ أَزواجَهُنَّ في مَجالِسِ النِّساءِ ويتَحَدَّثنَ عنهُم بشَكلِ غيرِ لائِقٍ؟

الجَوابُ: نَصيحَتي لهؤلاءِ النِّساءِ ولغَيرِهِنَّ أيضًا: أن يتَّقوا الله عَزَّفَكَل، وأنْ يتَجَنَّبوا

⁽۱) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٣)، والنسائي: كتاب التطبيق، باب يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة، رقم (١١٤١)، من حديث شداد بن الهاد.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٦١٢٩)، ومسلم: كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته، رقم (٢١٥٠)، من حديث أنس رَضِحَالِتَهُءَنّهُ.

الغِيبةَ؛ فإنَّهَا مِن كبائِرِ الذُّنوبِ، والذي اعتُدِيَ عليهِ بالغِيبةِ سَوفَ يَأْخُذُ مِن حسناتِ الذي اغتابَهُ، ولقد مَثَّل الله تَعَالَى الغِيبةَ بأقبَحِ مثالٍ، فقالَ جَلَّوَعَلاَ: ﴿وَلَا يَغْنَب بَعْضُكُم بَعْضًا لَهُ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْنًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات:١٢].

ولو أن المرأة شَكَت إلى أمِّها مثلًا حالَ زَوجِها ومُعامَلتُه إيَّاها؛ لتُفَرِّج عمَّا في نَفسِها، وتَبحَث عن حَلِّ بينَها وبين زَوجِها فهذا لا بَأسَ به؛ لأنَّه يُرادُ به المصلحةُ ولا بُدَّ منه، وأمَّا إذا كان مَقصودُ المرأةِ التَّشهيرَ بِزَوجِها، ونَشرَ مَعايِبه بين النِّساءِ فهذا مِن كبائِرِ الذُّنوبِ ولا يَحِلُّ.

(٢٤٦٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَحتَفِلَ بيَومِ ذِكرى زَواجِها مَع زَوجِها؟ الجَوابُ: الأعيادُ الشَّرعيةُ مَعروفةٌ -والحمدُ لله- عيدُ الفِطرِ، وعيدُ الأضحى، وعيدُ الأسبوع وهو يومُ الجُمعةِ، وما عَدا ذلك فليسَ بمَشروع.

(٢٤٦٥) السُّؤالُ: ما هي مَراتِبُ الصَّبرِ؟ وهل إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ على زوجَتِه وصَبَرَت تُثابُ؟

الجَوابُ: قالَ العُلماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ: إنَّ الصَّبرَ ثَلاثةُ أنواعٍ: صَبرٌ على طاعةِ الله، وصَبرٌ عن مَحارِم الله، وصَبرٌ على أقدارِ الله.

فالأوَّلُ: الصَّبرُ على طاعةِ الله: أن يَقومَ العَبدُ بطاعةِ ربِّه من صَلاةٍ وصَدقةٍ وصِيامٍ وحَجِّ وبِرِّ وصِلةٍ، ويَتَحَمَّل كُلفةَ هذه الأَشياءِ وعَناءَها، وهذا أفضَلُ أنواع الصَّبرِ.

والثاني: الصَّبرُ عن مَعصيةِ الله: بأن يَكُفَّ نَفسَه عن المعصِيةِ إذا سَوَّلَت له نَفسُه فِعلَها.

والثالِثُ: الصَّبرُ على أقدارِ الله: أن يتَحَمَّل الإنسانُ ما يُقَدِّره الله عليه من مُصيبةٍ كَمَرضٍ أو مَوتِ قَريبٍ أو فَقدِ مالٍ، أو مُضايقاتٍ مِن أحدٍ، أو ما أشبَه ذلك.

والمرأةُ إذا تَزَوَّجَ عليها زَوجُها وصَبَرَت وتَحَمَّلَت فإنَّها مُثابةٌ مَأْجورةٌ، فكُلُّ شيءٍ يُصيبُ المؤمِنَ من هَمٍّ أو غَمٍّ حتى الشوكةُ إذا أصابَتهُ فإنَّ ذلك تَكفيرٌ لخطاياه، وإذا صَبَرَ واحتَسَبَ الأَجرَ كان ذلك زِيادةً في ثَوابِه ودَرجاتِه.

(٢٤٦٦) السُّؤالُ: زوجي يَعمَلُ في مدرسةٍ ويَرجِعُ يتغَدَّى ثُمَّ يَنامُ ويَستَيقِظُ ليَخرُجَ لتَحفيظِ القُرآن لبَعضِ الأَطفالِ، ولا يَجلِس معنا إلَّا وَقتًا قَليلًا جدَّا، وأنا عِندي أَطفالُ، ولا يَقضي لنا حَوائِجَنا، فهل هو مُقصِّرٌ في حَقِّنا؟

الجَوابُ: أنا لَا أدري عن حالِه المادِّيةِ، فقد يَكُونُ مُحتاجًا إلى هذا العَملِ، فإذا كان مُحتاجًا فلا بَأْسَ، وأمَّا إذا لم يَكُن مُحتاجًا فيتشاوَرُ مع الزوجةِ ويُقنِعُها بأنَّ ذهابَهُ إلى حَلقةِ التَّحفيظِ فيه خَيرٌ وأَجرٌ، والأَجرُ -إن شاءَ الله- مُشتَركٌ إذا كان اقتطع مِن حَقِّها لأَجلِ الحَلقةِ، ولا يَنبَغي للمَرأةِ أن تُضيِّق على زَوجِها، ولا يَنبَغي للزَّوجِ أن يَجرِمَ المرأةَ حَقَّها، قال الله تَعَالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ ﴾ [النساء:١٩] للزَّوجِ أن يَجرِمَ المرأةَ حَقَّها، قال الله تَعَالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ ﴾ [النساء:١٩] وقال تَعَالى: ﴿وَهَالَيْ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة:٢٢٨] فالأَوْلى التَّسامُحُ.

(٧٤٦٧) السُّؤالُ: ما هي الحُقوقُ الواجبةُ على الزَّوجِ تِجاهَ أُمِّه وتِجاهَ زَوجَتِه؟ وهل إذا أَعطى زَوجَتَهُ شَيئًا مِن الهالِ، فهل يَجِبُ أن يُعطيَ الأُمَّ أيضًا؟ وإذا أَعطَى الأُمَّ فهل يَجبُ عليه إعطاءُ الزوجةِ؟ الجَوابُ: كلُّ مِنهُما لها حَقُّ يَختَلِفُ عن حَقِّ الأُخرى، قال الله عَنَّوَجَلَّ في النِّساءِ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، وقالَ في حَقِّ الأُمِّ: ﴿وَبِٱلْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [النساء:٢٦]، وقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: مَن أَحَقُّ النَّاسِ بحُسنِ صُحبَتي؟ قالَ: ﴿أُمُّكَ »، قيلَ: ثُمَّ مَن؟ قالَ وحدةٍ ﴿ أُمُّكَ »، قيلَ: ثُمَّ مَن وَجَتَهُ مِثلَه؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منها لها حَقُّ يَختَلِف عن الأُخرى.

لكن لو أعطى زُوجَتهُ شَيئًا ولم تَرضَ أُمّهُ إلّا أن يُعطِيها مثلهُ فهنا يَجِبُ أن يُعطِي أُمّهُ مثلهُ، لكن للزَّوجِ أن يَقولَ: إنّني ما أعطيتُها. وينوي بذلِك مَكانًا آخَرَ غيرَ المكانِ الذي أعطاها فيه، يَعني: يَتَأَوَّل؛ المكانِ الذي أعطاها فيه، يَعني: يَتَأَوَّل؛ لأنَّ بعضَ الأُمَّهاتِ إذا أعطَى الزوجُ زَوجَتهُ ما يَكونُ سَببًا لحُسنِ مُتعَتِه بها غَضِبَت، وطَلَبَت أن يُعطِيها مِثلهُ، فلا حَرَجَ أن يَتَأَوَّلَ هنا، ويقولَ: والله أنا ما أعطيتُها إيّاهُ. يعني: مَثلًا إذا كان أعطاها يَومَ الأحدِ يَقولُ: والله أنا ما أعطيتَها إياهُ يَومَ السبتِ. وإذا كان في البَيتِ يقولُ: والله أنا ما أعطيتُها إيّاهُ في الشارع.

(٢٤٦٨) السُّؤال: امرأةٌ تَناقَشَت مع زَوجِها عن التَّعدُّدِ، فقالَت له وهي غَضبانةٌ: حتَّى الرَّسولُ لا يَعدِلُ. ونَدِمَت عَلى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: ماذا تُريدُ بِقُولِها: لا يَعدِلُ؟ هل تُريدُ أَنَّه لا يَجِبُ عليه العَدلُ؟ فهذا قَد قالَ به بَعضُ العُلماءِ رَحِهُمُ اللهُ، وقالوا: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم مُحُيَّرٌ بَينَ أَن يَقسِمَ بِين زُوجاتِه بالعَدلِ وبَينَ أَن لا يَقسِمَ، ولكنَّ الصَّوابَ أنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم (٥٩٧١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ.

عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم كان يَعدِلُ بَينَ زَوجاتِه، وقالَ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مَن كانَت لَه زَوجَتان ومالَ إلى إحداهُما؛ جاءَ يَومَ القِيامةِ وشِقُّهُ مائِلٌ»(١).

ولكن في ظني أنَّ هذا الكَلامَ الذي وَقعَ منها، كان نَتيجةَ غَضب، وكانت كالمَقهورةِ عليه، فَحينَئِدٍ لَيسَ عَليها شَيءٌ إن شاءَ الله، ولكنْ عَليها وعلى غيرها أن يكون في قَلبِها تَعظيمُ رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم واحتِرامُهُ؛ لأنَّ ذلك مِن الواجِباتِ له صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم.

وعِمَّا يَدُلُّ على عَدلِه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أَنَّه في مَرضِ مَوتِه كان يَقولُ: «أَينَ أَنا غَدًا؟ أَينَ أَنا غَدًا؟ » يُريدُ يَومَ عائِشةَ رَيَحَالِلَهُ عَنْهَا فأَذِن له زَوجاتُه أَن يُمرَّضَ في بَيتِ عائِشةَ بإذِن زَوجاتِه، ثُمَّ إنَّه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم لها حَضَرَهُ الموتُ كانت عائِشةُ قَد أَسنَدَتهُ إلى صَدرِها (٢).

ودَخَلَ أَخُوهَا عَبدُ الرَّحْنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُا وَكَانَ فِي يَذِه سِواكٌ يَستَنُّ بِه، فَنَظَرَ إِلَيه النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم وهو في سِياقِ المَوتِ، فعَرَفَت عائِشةُ أَنَّه صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يُريدُ السِّواكَ، فقالَت: آخُذُهُ لك؟ فأشارَ إليها أن نَعَم. فأخَذَتهُ فقضَمَتهُ -أي: قَطَعَتهُ بأسنانها- ونَظَّفَتهُ بِريقِها حتَّى صارَ استِعمالُه سَهلًا، فأعطَتهُ النَّه عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم حتَّى تَسَوَّك به، وقالَت رَضَالِلَهُ عَنْهَا: فما رَأيتُ

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٧)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والتسائي: كتاب عشرة والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٦٩)، من حديث أبي هريرة رَحَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَحَوَلِيَهُ عَنْهَا، رقم (١٣٨٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم، باب في فضل عائشة رضي الله تَعَالَى عنها، رقم (٣٤٤٣)، من حديث عائشة رَحَوَلِيَهُ عَنْهَا.

النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم استَنَّ استِنانًا أحسَنَ منه (١).

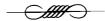
فَتَأَمَّلَ كَيْفَ قَدَّرَ الله عَنَّقَجَلَ لأَمِّ المؤمنينَ عائِشةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا هذه المناقِبَ العَظيمة: فكانَ مَوتُه في يَومِها، وكان في بَيتِها، وماتَ وهو على صَدرِها، وآخِرُ ما طَعِم من الدُّنيا ريقُها رَضَيَاللَّهُ عَنْهَا، فيا لها مِن مَناقِبَ تَدُلُّ على فَضلِها وعلى مَقامِها عندَ الله عَنَّهَ عَلَ! رضي الله عنها وعن سائِر أمَّهاتِ المؤمنين.

(٢٤٦٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ من أتى زوجَتهُ في دُبُرِها جاهلًا بذلك؟

الجَوابُ: إذا كان لا يَعلَم أنَّه حَرامٌ؛ فلا إِثْمَ عليه؛ لأنَّ الله تَعَالَى قال: ﴿رَبَّنَا لاَ تُوَاخِذُنَاۤ إِن نَسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأُنا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقال الله تَعَالَى: «قد فَعَلتُ» (٢)، ولكن لا أُدري كيفَ يكونُ هذا، فإذا جَهِلَ هو فلا أظنُّ الزوجة جاهِلة، وإن كانت تَعلَم أنَّه حَرامٌ فيَجِبُ عليها أن تَمَتنِعَ.

(٧٤٧٠) السُّؤالُ: عِندي خَمسةُ أولادٍ، وامرَأَتي تُريدُ الاكتِفاءَ بهذا، وأَنَا أرفُضُ، فَمَا الحُّكمُ؟

الجَوابُ: أنت صاحِبُ الحَقِّ، فإن مَنَعتَها فلا بَأسَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب من تسوك بسواك غيره، رقم (٨٩٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِن تُبَدُّوا مَا فِي آنَفُسِكُمْ أَوَّ تُخْفُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس.

(٢٤٧١) السُّؤالُ: عندي أربعةُ أولادٍ، والوِلادةُ الأَخيرةُ كانت قيصَرِيةً، وقالَت لنا الطَّبيبةُ: لا بد من استِخدامِ وسيلةٍ لتَنظيمِ الحَملِ حتى تَستَريحَ من العَمليةِ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بتَأْخيرِ الحَملِ إذا كان يُخشى عليها لو حَمَلت أن تَنفَجِر العَمليةُ، فلا حَرَجَ أن تَنتَظِر حتى يَزولَ أثرُ العَمليةِ.

(٢٤٧٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقول: إنَّ زوجي -هدانا الله وإِياهُ- عَصبِيٌّ جدًّا ويَشتُمُ ويَسبُّ كثيرًا، ويَدعو عليَّ دون أن أفعَلَ شَيئًا، وأَحيانًا يَكون في نَفسي من هذا شيءٌ، فها تَوجيهُكُم؟

الجَوابُ: إنَّ الواجِبَ على الزوجينِ أن يُعاشِر كلَّ واحِدٍ منهما صاحبَهُ بالمعروفِ وحُسنِ الخُلقِ؛ حتى يَنالَ بذلك الثَّوابَ والأَجرَ؛ لِقولِ الله تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ وَحُسنِ الخُلقِ؛ وتى يَنالَ بذلك الثَّوابَ والأَجرَ؛ لِقولِ الله تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]، وحتى تكونَ حيَاتُهما سَعيدةً، وليس فيها ما يُنكِّدُ، فإن تَجاوزَ أحدُهما وظلَم صاحبَه فعليهِ الإِثم، وليس على الثَّاني إثمٌ، بل عليه الصبرُ واحتِسابُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، نَسألُ الله أن يؤلِّف بين قُلوبِ المؤمنين، ويَهدي الجَميعَ إنه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ.

(٢٤٧٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَبلُغُ منَ العُمرِ الرابِعةَ والثلاثين، وهذا الحَمْلُ هو العاشِر، ويُتعِبها، وعِندها أمراضٌ مُتعدِّدة، وعِندها أنيميا، وآلامٌ في الظَّهْرِ، فهل يَجوزُ لها أن تَربِطَ الرحِمَ؟

الجَوابُ: إذا كان الحملُ يُتعِبها تعَبًا غيرَ عاديٍّ مع مرَضِها فلا بأسَ أن تَفعَل ما

ذَكَرَت بشَرْطين: أَن يَكُون ذلك بإِذْن الزَّوْجِ، وأَن لا يَكُون الرَّبْطُ مُستمِرًا؛ لأَنه رُبَّها يَشفيها الله عَزَّقِجَلَّ وتَحمِل مرَّةً أُخرى.

(٢٤٧٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: الزَّوجُ يُحْضِرُ إلى البيتِ قِطَّةً مِن الشَّارِعِ، ويُلْزِمُ أَهْلَه بشراءِ أطعمةٍ لهذه القِطَّةِ، تقول: علمًا بأنَّه لا يعمَلُ، وقد نصَحَتْه ولم يستجِبْ. الجَوابُ: لا حرَجَ في هذا، ما دام الإنفاقُ عليه هو فلا حرَجَ عليه.

ا باب اللباس والزينة

(٧٤٧٥) السُّؤَالُ: مَا هُوَ المشروعُ الوارد في لِباسِ المرأةِ؟

الجَوَابُ: المشروعُ الواردُ ما قالهُ الله عَنَفَعَلَ: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ اَلَّتِ اَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِبَتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ [الأعراف:٣٦]، فالأصلُ في الألبِسَةِ أنَّها حلالُ لَيْسَتْ حرامًا، أيُّ لباسٍ هو حلالُ إلَّا ما وردَ الشرعُ بمَنْعِه، فها وَرَدَ الشرعُ بمنعِهِ يُمْنَعُ؛ وبما وردَ الشرعُ بمنعِهِ أن يَلْبَسَ الرَّجلُ لِبْسَةَ المرأةِ أو المرأةُ لبسةَ الرَّجلِ، فإنَّ هذا مِنْ كبائِرِ الذنوبِ وليْسَ مِنْ صغائِرِها، وَكبائرُ الذنوبِ لا تكفِّرُها الصَّلاةُ ولا الصِّيامُ، فَهي صعبةٌ جدًّا.

وإنَّما قلتُ: إنَّ لُبْسَ الرَّجلِ لِبْسَةَ المرأةِ والمرأةِ لِبسةَ الرَّجلِ مِنْ كبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النّبيّ عَيْقَ لعَنَ المُتَشبّهينَ مِنَ الرِّجالِ بالنّساءِ والمتشبّهاتِ مِنَ النّساءِ بالرِّجالِ(١)، وممّا حرَّمَ الله أنْ تلبَسَ المرأةُ الثيابَ الجميلةَ وتخرجَ إلى السوقِ فتكونَ متبرجةً بالزينةِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَسَحَالِيَهُعَنْهَا.

وقدْ قالَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَاءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ ﴿ جُنَاحُ أَن يَضَعْرَ ثِيَابَهُ ﴾ غَيْرَ مُتَبَرِّحَنتِ بِزِينَةٍ ﴾ [النور:٦٠]، فإذا كانَ هذا في القواعدِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لا يَرْجُون نِكاحًا أَلَّا تتبرَّجَ بالزينةِ فها بالُكَ بِالشَّابَّةِ؟!

وَقَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لِنسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وهنَّ أَطهرُ النِّسَاءِ وأبعدُهُنَّ عَنِ الحَنَا: ﴿ وَلَا تَبَرَّجُ بَ تَبَرُّجُ ٱلْجَهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الأحزاب:٣٣]، فنهاهُنَّ عن التبرُّجِ ووصَفَهُ بأنَّهُ تبرُّجُ الجاهليَّةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيضًا أَنْ تَلَبَسَ المرأةُ لِباسًا لا يسترُهَا عَامًا بأَنْ يكونَ ضيِّقًا جدًّا؛ لأَنَّ النَّبِي عَيَّةٍ قَالَ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِياطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِ بُونَ بَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُيلَاتٌ مَائِلَاتٌ لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسيرَةِ كَذَا وَكَذَا»(١)، قَالَ العُلَمَاءُ: مَعْنَى «كَاسِياتٌ عَارِيَاتٌ»: أَنَّ وَلِي المُعَلَىٰ وَسَوِةً لكنَه الاتَسْتُرُهنَ عَامًا؛ إما لضيقِها أَوْ شَفافِيتِها أَوْ قِصَرِها.

(٢٤٧٦) الشُّؤَالُ: ما هي صفاتُ الحِجابِ الإسلاميِّ؟ وهل يُفرَض على المرأةِ وضعُ النِّقابِ والقُفَّازَيْنِ؟ نرجو منكم الإفادة، جزاك الله خيرًا.

الجَوَابُ: الحجابُ الشَّرعيُّ أن تغطِّيَ المرأةُ كلَّ ما تُخشى الفتنةُ من ظُهورِه، وأهمُّه الوجهُ، فيجبُ على المرأةِ أن تسترَ وجهَها عنِ الرِّجالِ الَّذين ليسوا من مَحارمها بغطاءِ ساتر، لا خفيفٍ يُرَى من ورائِه الوجهُ.

وأمَّا النِّقابُ فإنَّه كان من عادةِ نِساءِ الصَّحابةِ رَضِاًلِللهُ عَنْهُنَّ، ودليلُ ذلك قولُه ﷺ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

في المرأة إذا أحرمتْ: ﴿ لَا تَنْتَقِبِ المَرْأَةُ ﴾ $^{(1)}$.

وكذلك لُبسُ القُفَّازَيْنِ كان من عادةِ نساءِ الصَّحابةِ؛ لقولِ النَّبيِّ عَلَيْهُ في المرأةِ إِذَا أُحرمتْ: «لَا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ». ولأن في ذلك سترًا لكفَّيها، وإظهارُهما- أي: الكفَّينِ- من أسبابِ الفتنةِ.

ولكن إذا خِيف منَ النِّقابِ أن يكونَ سببًا لتوسُّعِ النِّساءِ بأن تفتحَ لعينيها أكثر منَ الحاجةِ حتَّى يبدوَ بعضٌ من فوق العينِ، أو من تحتِها، فحينئذٍ نمنَعُ منه منع ذريعةٍ؟ لأن ما يؤدِّي إلى مُحُرَّمِ كثيرًا فإنَّه يَنبغي منعُه.

ولهذا منع أميرُ المُؤمنينَ عمرُ بنُ الخَطَّابِ رَضَايَسَهُ عَنهُ من بيعِ أَمَّهات الأولادِ للَّا كُثُر التَّفريقُ بين الأمِّ وولدِها، وكان بيعُ أُمَّهاتِ الأولادِ سائعًا في عهدِ النَّبيِّ عَيْلِيَّ وعهدِ أبي بكرٍ رَضِيَلِيَهُ عَنهُ وأوَّلِ خلافةِ عمرَ (١)، وكذلك منع رَضِيَلِيَهُ عَنهُ من رجوعِ المرأةِ إلى زوجِها إذا طلَّقها ثلاثًا من أجلِ أن يمتنع النَّاسُ عن مثلِ هذا الطَّلاقِ؛ لأن الطَّلاقَ الثلاثَ بدونِ رجعةٍ طلاقٌ محرَّمٌ، وهو مِنِ اتِّخاذِ آياتِ اللهِ هُزُوًا، فلمَّا كثر ذلك من النَّاسِ رأى رَضِيَلِيَهُ عَنهُ أن يمنعَ مَن طلَّق ثلاثًا منَ الرُّجوع إلى زوجتِه حتَّى ينتهيَ النَّاسُ عن هذا الطَّلاقِ المحرَّم.

فنحن لا نقول: إنَّ النِّقابَ حرام، وكيف نقول ذلك وكان مَعمولًا به في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ! لكن نقول: إننا نمنَع منه لأنَّ النِّساءَ يَتوسَّعنَ فيه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَضِّاللَّهُعَنَّهُا.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٧٦، رقم ٦)، وعبد الرزاق في المصنف (٧/ ٢٨٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٢٠٩).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢)، من حديث ابن عباس رَعَوَالِيَّهُ عَنْهَا.

وعلى هذا فيجبُ على المرأةِ أن تغطِّيَ وجهَها غِطاءً كاملًا، لا يبدو من وَجهِها شيءٌ، لكن إنِ استعملتِ النِّقابَ على وجهٍ لا يُخشَى منه التوشُّعُ فلا بأسَ، أي: أن تفتح لعينها بقدْرِ ما تنظرُ، فهذا لا حرجَ فيه.

وقد فهم بعضُ أهلِ الأغراضِ السيِّة من كلامِنا هذا أننا إذا منَعنا النِّقابَ لكونِه وسيلةً إلى كشفِ أكثرَ منَ اللازمِ؛ أن النِّقابَ لا يَجُوزُ، وأنه يجبُ كشفُ الوجهِ، وهذا فهمٌ خاطئٌ ضالٌ، فنحن نقول: يجبُ أن يُغطَّى الوجهُ كاملًا، لكن لا بأسَ بالنِّقاب، إلَّا أن يَتَرَتَّبَ عليه محظُورٌ شرعيٌّ، ويكونَ ذَريعةً إلى توسُّعِ النِّساءِ، فحينئذٍ نَمنَعُه منعَ تربيةٍ، وليسَ منعًا شرعيًّا، أي أنَّه ليس هناك دليلٌ يدلُّ على تحريمِ النِّقابِ، لكنَّ عميمَ من بابِ سدِّ الذَّرائعِ، وأقول: مَنعُه -ولا أقول: تحريمُه - من باب سدِّ الذَّرائعِ، وأقول: مَنعُه -ولا أقول: تحريمُه - من باب سدِّ الذَّرائعِ.

وما من شكِّ أن بعضَ المجتمعاتِ الإسلاميَّةِ تكشِفُ النِّساءُ فيها وجوهَهنَّ، وربها تكشِفُ النِّساءُ فيها وجوهَهنَّ، وربها تكشِف الذِّراعينِ، إلى غير ذلك منَ التوسُّعِ المذمومِ الَّذي يَندَى له الجَبينُ.

ومنَ المعلومِ أنَّه في مثلِ هذه المجتمعاتِ ستجدُ المرأةُ الَّتي تتحجَّبُ تَحجُّبًا شرعيًّا؛ ستجدُ مضايقةً وربها تسمَعُ كلامًا، وربها يؤدِّي ذلك إلى أن يُسْخَرَ بها أمامها، وربها تُضرَب، ولكن عليها أن تصبرَ وتحتسِب؛ فإنَّ الصَّبرَ على الأذى في دينِ اللهِ عَنَّهَجَلَ من أفضلِ الأعهالِ، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ عَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَرَابِطُوا وَرَابِطُوا وَرَابِطُوا وَرَابِطُوا وَرَابِطُوا الله لَعَمَلُون ﴾ [آل عمران:٢٠٠].

وأما القُفَّازانِ فهما من عادةِ نِساءِ الصَّحابةِ، وعلى هذا فالمشروعُ أن تلبسَ المرأةُ القُفَّازينِ.

(٢٤٧٧) السُّؤالُ: بعضُ الأخواتِ -هداهُنَّ الله- لا يعرِفْنَ شُروطَ الحِجابِ، فنرجو منكم توضيحَ الشُّروطِ الَّتي يجِبُ أَنْ تتوفَّرَ في الحجابِ الشَّرعيِّ.

الجَوابُ: الحِجابُ الشَّرعيُّ أَنْ تُغْطِّيَ المرأةُ جَمِعَ بدَنها عن الرِّجالِ الأجانبِ اللَّذين ليسوا مِن محارِمِها بها في ذلك الوجْهُ، بل الوجْهُ أَشدُّ تأكُّدًا مِن غيره؛ لأنَّ الوجْهَ هو محطُّ رغبةِ الرِّجالِ، وهو محلُّ الفتنةِ، وهو على اسمِه وجْهُ المرأةِ؛ ولهذا تجِدُ النَّاسَ لا يهتمُّونَ اهتهامًا كبيرًا بها عدا الوجْهِ، وإنَّها يهتمُّونَ بالوجْهِ، والخاطِبُ حينها يخطُبُ المرأةَ يسألُ أوَّلًا عن وجْهِها، وما سواه فإنَّه يكونُ تَبَعًا.

قال النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَعِ: لِهَالِها، وَلِحَسَبِهَا، وَجَمَالِها، وَلِلِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ »(۱)، والجَهالُ غالِبُه في الوجْهِ، ومحَطُّ الرَّغبةِ هو الوجْهُ؛ ولهذا نرى أنَّه يلزَمُ عقلًا مَن قال بوُجوبِ سَتْرِ القدَمِ أنْ يقولَ بوُجوبِ سَتْرِ الوجْهِ والكفَّينِ مِن بابِ أَوْلى.

ومعلومٌ أنَّ الشَّرِيعةَ الإسلاميَّةَ لا يمكِنُ أنْ تأتِيَ بالتَّفريقِ بينَ مُتماثليْنِ، أو أنْ تفضِّلَ المفضولَ على ما هو أَوْلى منه في الحُكمِ، وقد دلَّ الكِتابُ والسُّنَةُ على وُجوبِ سَثْرِ الوجْهِ، وألَّفْ غيرُنا في ذلك كثيرًا، سَثْرِ الوجْهِ، وألَّفَ غيرُنا في ذلك كثيرًا، بل إنَّ بعضَ العُلهاءِ نقلَ الاتِّفاقَ في عصْرِه على وُجوبِ سَثْرِ الوجْهِ؛ لكثرةِ الفتنِ، فإذا كان هذا في عصْرِ مضى قبْلَ مئاتِ السِّنينَ، فكذلك أيضًا في وقتِنا هذا يتأكَّدُ تأكُّدًا تامَّا أنْ تستُرُ المرأةُ وجْهَها؛ لكثرةِ الفتنِ في هذا الزَّمانِ، هذا أهمُّ شيءٍ في الحِجابِ الشَّرعيِّ: أنْ تعُظِّيَ المرأةُ وجْهَها؛ لِمَا في إظهارِه مِن الفتنةِ والبلاءِ والشَّرِّ، وإلَّا فالأصلُ أنَّ المرأة تستُرُ جميعَ بدَنها عمَّن ليس مِن محارمِها مِن الرِّجالِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

(٢٤٧٨) السُّؤَالُ: ما الحدُّ الَّذي يجبُ على المرأةِ فيه أَنْ تبدَأَ بلِباسِ الحجابِ وعدم الخَلوةِ بالرِّجالِ؟ ومتى تَحتجِبُ المرأةُ منَ الذَّكَرِ؟

الجَوَابُ: بالنِّسبةِ للمرأةِ فمِنَ السَّنةِ التَّاسعةِ.

والذَّكُرُ يُحتجَبُ منه إذا عُرِفَ منه النَّظَرُ إلى النِّساءَ، وأنَّه يَتَتَبَّعُ الجميلةَ مثلًا، فإذا حَدَثَ هذا علِمنا أنَّ فيه شهوةً، فيكونُ داخلًا في قولِه تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَرْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَتِ ٱلنِّسَاءِ ﴾ [النور:٣١].

فإنَّ مفهومَ الآيةِ أنَّ الطِّفلَ إذا ظهَر على عوراتِ النِّساءِ وجَب الاحتجابُ منه.

وهذا يختلِفُ باختلافِ الصِّبيانِ؛ باختلافِ أحوالِهم ونموِّهم ومَن يُجالِسُهم؛ فقد يكونُ الصَّبيُّ عند قومٍ لا يتحدَّثونَ عن الجِماعِ إطلاقًا ولا عن النِّساءِ، وقد يكونُ عند قومِ يتحدَّثونَ عن النِّساءِ دائمًا، فالثَّاني تبدو فيه الشَّهوةُ قبلَ الأوَّلِ.

(٢٤٧٩) السُّؤَالُ: ماهي ملابسُ الشُّهرةِ؟ وما حُكْمُها؟

الجَوَابُ: ملابسُ الشُّهرةِ هي الملابسُ الَّتي يَشتهِرُ بها الإنسانُ، ويُشار إليه بالأصابع، فيُقالُ مثلًا: فلانٌ لبِس كذا. سواءٌ كان هذا اللِّباسُ قَميصًا أم سِروالًا أم غُترةً أم كوةً، أم غير ذلك، المهمُّ أنْ يَشتهِرَ به بين النَّاس، وسواءٌ كان ذلك من جهةِ الترقُّع أو من جهةِ التواضُع؛ فإنَّ الشُّهرتينِ كِلتاهما منهيُّ عنها، سواء كان ذلك من جهةِ الترفُّع وأنْ يَلبَسَ الإنسانُ ما لا يَلبَسُه مثلُه، فيلبس ما يلبسه الأغنياءُ وهو فقيرٌ، أو بالعكس يَلبَس الغنيُ ما يَلبَسُ الفقراءُ فيَشتهِر بذلك.

لكن لو أنَّ الغنيَّ كان في قوم فقراء، وأراد أن يتواضعَ فيَلبَسَ لِباسَهم؛ لئلَّا يَكسِر قلوبَهم؛ كان ذلك أمرًا محمودًا.

(٢٤٨٠) السُّؤَالُ: ما معنى لِباسِ الشُّهرةِ الَّذي ورَدَ في الحديثِ^(١)؟ وإذا كنتُ حِينَ أقوم بخِياطةِ أيِّ ثوْبٍ أتمنَّى أنْ ينالَ إعجابَ النَّاسِ فهل يدخُلُ هذا في معنى الحديث؟

الجَوَابُ: لِباسُ الشُّهرةِ هو ما يَشتهِرُ به الإنسانُ، ويُشارُ إليه بالأصابعِ، ويُقالُ: على فلانٍ كذا أو كذا.

وهو نوعانِ: لِباسُ شُهرةٍ مِن حيثُ الجمالُ، ولِباسُ شُهرةٍ مِن حيثُ الرَّداءَةُ، فالفقيرُ إذا لَبِسَ لِباسَ الملوكِ قيل: هذا لِباسُ شُهرةٍ؛ لأنَّه ليس مِن عادةِ الفقراءِ أنْ يَلْبَسُوهُ، وصار النَّاسُ يتحدَّثونَ به في المجالِسِ، والغنيُّ إذا لَبِسَ لِباسَ الفقيرِ كذلك كان لِباسُ شُهرةٍ، ويصيرُ محلَّ حديثِ النَّاسِ في المجالسِ.

فالشُّهرةُ قد تكونُ في الأجودِ، وقد تكونُ في الأردَأِ، على حسَبِ الحالِ، والإنسانُ يُنْهَى أَنْ يَخْرُجَ في زِيِّه عَمَّا كان النَّاسُ عليه؛ ولهذا لو قال قائلٌ: إنَّه يُريدُ الآنَ أَنْ يَلْبَسَ إِذَارًا ورداءً بدلًا عَنِ القميصِ والمِشْلَحِ في بلادٍ ليس مِن عادتِهم لُبْسُ الإزارِ والرِّداءِ، إذارًا ورداءً بدلًا عَنِ القميصِ والمِشْلَحِ في بلادٍ ليس مِن عادتِهم لُبْسُ الإزارِ والرِّداءِ، لقيلَ: إنَّ هذا لِباسُ شُهرةٍ، وإنَّه يدخُلُ في الحديثِ. مع أنَّ النَّاسَ في عهْدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسِّلَ شُهرةٍ، وإنَّه يدخُلُ في الحديثِ. مع أنَّ النَّاسَ في عهْدِ الرَّسولِ عَنِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسِّلَامُ كان أكثرُ هم يَلْبَسُونَ هذا اللِّباسَ –أي: الإزارَ والرِّداءَ –، فما خرَجَ عَنِ العادةِ واشْتَهَرَ بين النَّاسِ وصار حديثَهم، فهو لِباسُ شُهرةٍ.

(٢٤٨١) السُّؤالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تشتريَ ملابسَ جديدةً، وتُخرِجَ القديمَ لإعطائِه الفقراءَ؟

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۹۲)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (۹۲/۲)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب، رقم (۳۲۰۳)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوب مذلة».

الجَوابُ: إذا كانَ الله تعالى أغناها فإنَّ هذا مِن الخيرِ؛ أنْ تنفَعَ أخواتِها الفُقراءَ بالصَّدقةِ عليهنَّ بهذه الثِّيابِ، ولكنْ بشرطِ ألَّا يصلَ ذلك إلى درجةِ الإسرافِ؛ فإنْ وصَلَ إلى درجةِ الإسرافِ، فإنَّ الله لا يحِبُّ المُسرِفينَ.

(٢٤٨٢) السُّوَّالُ: بالنَّسبةِ للذَّيلِ في ملابسِ النِّساءِ؛ هل يكونُ مِن الخلفِ؟ الجَوابُ: نعم، يكونُ مِن الخلفِ.

(٢٤٨٣) السُّؤَالُ: كثيرٌ من الأئمَّةِ في مِصرَ يُفتِي بكشفِ الوجهِ والكَفَّينِ للمرأةِ، فنريدُ دليلًا شافيًا للردِّ عليهم؟

الجَوَابُ: هناك رسالةٌ لنا صغيرةُ الحجمِ كبيرةُ النَّفعِ، ذكَرنا فيها الأدلَّةَ الدالَّةَ على وجوبِ سترِ الوجهِ، وأجَبْنا فيها عن أدلَّةِ مَن يقولون بجوازِ كشفِ الوجهِ.

ونقول: أيُّهما أعظمُ فتنةً وأَدعَى للفاحشةِ: أنْ تكشِفَ المرأةُ وجهَها الجميل، وربَّما المُزَيَّنَ بالكُحلِ والمكياج وما أشبهَ ذلك، أو أنْ تُخرِجَ طرَفَ إبهام رِجلِها؟!

الجوابُ: الأوَّلُ. ولكن هؤلاءِ الَّذين يُجيزونَ كشفَ الوجهِ يقولون: لا يجوزُ أَنْ تُخرِجَ المرأةُ إبهامَ رِجلِها، سبحانَ اللهِ! فهل يمكِن للشَّريعةِ الكاملةِ المبنيَّةِ على الحكمةِ أَنْ تأتيَ بمثل هذا الحُكم؟!

فلا يُمكِنُ أَنْ تقولَ الشَّريعةُ الإسلاميَّةُ الَّتي جاءتْ من لَدُنْ حكيمٍ خَبيرٍ أن تقولَ للمرأةِ: اكشفِي وجهَكِ الجميلَ الوضَّاءَ الفاتنَ، واستُري رِجلَكِ كلَّها حَتَّى الإبهامِ والجِنْصَرِ.

فلو قدَّرنا أنَّه ليس هناك أدلَّةٌ على وجوبِ سترِ الوجهِ لكانَ القياسُ الجليُّ الواضحُ أن يكون وجوبُ سترِ القدمِ دليلًا على وجوبِ سترِ الوجهِ من بابِ أولى.

فهي مجرَّدُ آراءٍ، وأنتَ تعرِف أنَّ الآراءَ منها ما هو خطأٌ ومنها ما هو صوابٌ، وقل قالَ الله تعالى: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِ شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا اَخْنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُ ۚ إِلَى ٱللّهِ ﴾ [الشورى: ١٠].

ولذلك الآن نرى أنَّ البلادَ الَّتي أباحتْ للناسِ كشفَ الوجهِ لم يَقتصِرِ النساءُ فيها على الوجهِ فقطْ، فأكثرُ النساءِ يُخرِجنَ الوجهَ والرَّأسَ والرَّقبةَ؛ فتَحصُلُ المفاتنُ، فهنَّ يَتَدَرَّجْنَ، وإلَّا فالعلماءُ لا يقولون بجوازِ كشفِ الرَّأسِ والرَّقبةِ، لكن مَن يَضبِطُ النِّساءَ؟!

(٢٤٨٤) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ للمرأةِ أنْ تكشِفَ عِنْد جَدِّ زَوْجِها؟

الجَوَابُ: نعم، جَدُّ زوجِها مثلُ أبِي زوجِها، وكذلك جَدُّه مِن جهةِ أُمِّهِ مثلُ جَدِّهِ مِنْ جِهةِ أُمِّهِ مثلُ جَدِّه مِنْ جِهةِ أَبيه، وجَدِّه مِنْ جِهةِ أُمِّه.

(٢٤٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكم كَشف المَرأة أمامَ زَوج ابنتِها؟

الجَوَابُ: زوجُ البنتِ مَحْرُمٌ لأمِّها، يجوزُ لها أن تكشِف وجهَها عندَهُ وكفَّيْها وقَدَمَيْهَا، فإن غلَبَها الحياءُ ولمْ تكشِفْ وجهَها فلا حرجَ علَيْهَا.



(٢٤٨٦) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ أنْ تذهبَ المرأة مَعَ زوج ابنتها للعُمْرَةِ؟

الجَوَابُ: أمَّا كونُهُ مَحْرَمًا لها يذهبُ بها للعمرةِ أوْ للحجِّ أوْ لأيِّ بلدٍ آخرَ فنَعَم هو محرَمٌ لها يجوزُ أنْ يذهبَ بها للعمرةِ أو للحجِّ أوْ لأيِّ بلدٍ آخرَ.

(٢٤٨٧) السُّؤَالُ: هل تَكشِفُ المرأةُ على زَوْجِ بنتِ زَوْجِها؟ الجَوَابُ: لا تَكْشِفُ عليه.

(٢٤٨٨) السُّؤالُ: دَرجَ عند الناسِ أن من أنقَذَ غَريقًا صارَ أخًا لمن أنقَذَهُ، فهل هذا صَحيحٌ؟ فإنَّني أَعرِفُ امرأةً أنقَذَت غَريقًا وصارَ شابًّا الآن فتَنكَشِفُ عليه كما لو كان مِن مَحارِمها.

الجَوابُ: هذا ليسَ بِصحيحٍ، ومن أنقَذَ غَريقًا مِن الغَرقِ، أو حَريقًا من الحَرقِ؛ فله أَجرٌ وثَوابٌ عِندَ الله، وأمَّا أن يكونَ أخًا له فلًا.

ويَجِبُ أَن تُبلِغوا هذه المرأة أن الذي تَفعَلُه أنه حَرامٌ عليها، وأنها لَيسَت مَحرمًا له وليسَ مَحرمًا لها، فلا بُدَّ من إبلاغِها الآن ولا بُدَّ.

(٢٤٨٩) السُّؤالُ: عندَما نصحْتُ امرأةً كاشفةً وجْهَها، أَخبَرَتْني بأنَّها تتَّبعُ أَحَدَ المذاهب؛ فبهاذا أرُدُّ عليها؟

الجَوابُ: تُرُدُّ عليها بأنَّ المذاهبَ كثيرةٌ، والمرجِعُ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، والكتابُ والسُّنَّةُ دَلَّا على وُجوبِ سَتْرِ الوجْهِ، فإنِ اهتَدَتْ فهذا المطلوبُ، وإنْ لم تهتَدِ فليس عليك إلَّا البلاغُ.

(٢٤٩٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّما تريدُ أنْ تَلبَسَ النِّقابَ، ولكنَّهم يمنعون لُبْسَ النِّقابِ في العملِ. فهاذا تفعل؟ معَ العلم أنها تَعمَل في مكانٍ مُحتلَطٍ.

الجَوَابُ: لا يجوزُ أن تكشف وجهَها لرجالِ ليسوا بمحارمِها.

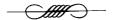
(٢٤٩١) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للنِّقابِ الَّذي لا يُبرِزُ إلَّا سوادَ العينَينِ، هل يجوزُ؟

الجَوابُ: لو أذِنَّا لواحدةٍ بفتحتَينِ صغيرتَينِ لفتَحَتِ الأخرى كلَّ العَينِ، وجاءتِ الثَّالثةُ وفتَحَتِ العينَ والحاجِبَ؛ ولذلك نحنُ لا نُفتى بجوازِه.

(٢٤٩٢) السُّؤالُ: يوجَدُ أغطيةٌ للوجهِ عبارةٌ عن عدَّةِ طبقاتٍ الآنَ في الأسواقِ، مِن هذه الطَّبقاتِ طبقةٌ فيها فتحةٌ للعيْنيَنِ، والطبقاتُ الباقيةُ لا تكونُ فيها فتحةٌ؛ فهل يُعتبَرُ هذا نقابًا؟

الجَوابُ: النقابُ أصلُه حلالٌ، فقد كانت النّساءُ في عهدِ النّبيِّ عَلَيْ يَلْكُ يَلْكُ يَلْكُ يَلْكُ يَلْكُ المرأةِ تفتَحُ فتحةً كبيرةً أكبَرَ مِن عينها امتنعْنا عن الفتوى به درءًا لهذه المفسدةِ العظيمةِ الّتي أصبحَت النّساءُ تتلاعَبُ بها، فتفتَحُ فتحةً واسعةً يُرى منها العينُ والوَجْنتان والحاجِبان؛ لهذا امتنعْنا عن الفتوى فيها.

ونسأَلُ الله لأخواتِنا وبناتِنا العصمةَ ممَّا يغضبُ الله عَزَّهَ عَلَى، والتوفيقَ للتَّوبةِ عندَ المعصيةِ.



(٢٤٩٣) السُّوَالُ: النِّقابُ إذا كانَ علَيه طبقةٌ أخرى وُضِعَتْ على فتحةِ العيْنَيْنِ، فلا يُرى مِنهما شَيْءٌ؛ هل يجوزُ لُبسُه؟

الجَوابُ: إذا كان لا يَظهَر شيء، فليس فيه شيءٌ، ولا يجوزُ لها أَنْ تلبَسَهُ في حالِ الإحرام.

(٢٤٩٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ لُبسُ النِّقابِ في المستَشفى والأَسواقِ؟

الجَوابُ: لا نُفتي بجَوازِه؛ لأَنَّنا عَرَفنا أن النِّساءَ لا حَدَّ لهنَّ، فلو أفتى المُفتي بجَوازِه دَرءًا لهذه بجَوازِه لنَّساء واستَعمَلنَهُ استِعمالًا مُحرَّمًا؛ ولذلك لا نُفتي بجَوازِه دَرءًا لهذه المفسدة.

(٧٤٩٥) السُّوَّالُ: لباسُ المرأةِ في الحفلاتِ كثر الحديثُ حوله، فها هو اللِّباسُ الشَّرعيُّ للمرأةِ؟ وما هي حُدُودُه؟

الْجَوَابُ: اللِّباسُ الشَّرعيُّ أَوَّلًا: ألَّا تخرجَ به عن اللِّباسِ المعتادِ.

ثانيًا: أن يكونَ ساترًا من كفَّيْها إلى كَعْبَيْها؛ مِن كفَّيها في اليدِ إلى كَعبيها في الرِّجل.

ثالثًا: أن يكونَ واسعًا بحيثُ لا يَصِفُ مقاطعَ الجسم.

(٢٤٩٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: هل عملُ المرأةِ يُبيحُ لها نزعَ الحجابِ والاختلاطَ بالرِّجالِ؟

الْجَوَابُ: لا يبيحُ لها نزعَ الحجابِ إلَّا إذا كان العملُ في مجتمَع نِسائيٍّ، أمَّا إذا

كان العملُ مع رجالٍ فإنّه لا يجوزُ لها أن تكشف وجهها، كذلك الاختلاطُ، فلا يجوزُ أن تختلط بالرِّجالِ في العملِ؛ لها في ذلك منَ الفِتنةِ، والمرأةُ معَ الرَّجُلِ فِتنتُها عظيمةٌ، لا سيَّا إذا كان كلُّ واحدٍ منهما شابًا، وكانت الأنثى جميلةً، فهذه فتنةٌ عظيمةٌ، نسألُ الله السَّلامةَ والعافيةَ.

(٢٤٩٧) السُّوَالُ: بعضُ النِّساءِ يصعُبُ عليهنَّ التَّحجُّبُ عن أَخِ الزَّوجِ، لكونِ الإخوانِ في بيتٍ واحدٍ؛ فهل هناك حلولٌ لذلك؟

الجَوابُ: الحلولُ- باركَ الله فيها - هي: العزمُ الأكيدُ، والنَّفسُ الأبيَّةُ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا صمَّمَ على الشَّيءِ وعزَمَ عليه سهُلَ عليه، أمَّا إذا تراخي وصار يطلُبُ الرُّخصَ؛ فإنَّه سوفَ يشُقُّ عليه، فإذا عزَمَتِ المرأةُ عزمًا أكيدًا بقوَّةٍ شخصيَّةٍ سهُلَ عليها، كها هو معتادٌ عندنا؛ فإنَّ البيوتَ فيها إخوانٌ لهم زوجاتٌ، ويسهُلُ عليهنَّ أنْ يُغطِّينَ وجوهَهنَّ، أمَّا اليدُ والقدمُ في مثلِ هذه الحالِ فإنَّه يُرخَّصُ فيها؛ لأنَّه يشُقُّ على المرأةِ أنْ تلبَسَ جواربَ في البيتِ أيضًا، أمَّا الوجهُ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ فلا بدَّ مِن تغطيتِه مها كان أمرُهُ، وإذا عزَمَتِ المرأةُ على التزامِ هذا الحكم بنفسٍ أبيَّةٍ في اللهِ تَبَارَكَوَتِعَاكَ فإنَّهُ سيسهُلُ عليها وتعتادُهُ وتألَفُه.

(٢٤٩٨) السُّؤَالُ: فتاةٌ في مَدْرَسَتِها مُدَرِّسةً تدرِّسُهُمُ الموادَّ الشَّرعيَّة، وهي مُلْتَزِمَةٌ، وتأمرُهم بالمعروفِ وتنهاهُم عنِ المنكرِ، إلَّا أنَّها تَرتدي تَنُّورَةً ضيِّقةً.

الجَوَابُ: يَنبغي أن نعلَم أنَّ اللِّباسَ الضَّيِّقَ على المرأةِ إما مكروهٌ أو مُحَرَّمٌ حَسَبَ ضِيقِه؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا:

قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَذْخُلْنَ الجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا» (أ)، قال أهلُ العلم: معنى قولِه: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ» أنَّ عليهنَّ كِسُوةً لكنَّها ضيِّقةٌ، أو خفيفةٌ، أو قصيرةٌ.

فلْيَحْذَرِ النِّساءُ هذه الألبسةَ، ولْيَتَّقِينَ الله، ولْيُقَابِلْنَ نعمَه بالشُّكْرِ، لا بالأَشَرِ والبَطَرِ.

(٢٤٩٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ المُحِدَّة أَنْ تلبسَ الألوانَ الفاتحة؟

الجَوَابُ: المرأةُ المُحِدَّة على زَوجِها لا تَلبَسُ الثِّيابَ الجميلةَ، ولا تَتَطَيَّبُ ولا تَسَطَيَّبُ ولا تَسْتَحِدُّ، ولا تخرُجُ من البيتِ إلَّا لحاجةٍ أو ضرورةٍ.

(٢٥٠٠) السُّؤَالُ: علمنا عن فضيلتكم تحريمَ لُبْسِ العباءةِ ذاتِ الأكهام، وقد قُمنا بنُصحِ مَن يَلبسنَ هذه العباءة، ولكنَّنا لاحَظْنا خروجَ العباءةِ الأشدِّ فتنةً من منها، ألا وهي العباءةُ الفَرنسيَّةُ، وهذه العباءةُ تجعَل المرأة أكثرَ جمالًا وأشدَّ فتنةً من خلع العباءةِ نفسِها، فنرجو من فضيلتكم التحذيرَ منها على مسامعِ مَن يشُكُّ في تحريمِها.

الجَوَابُ: أقول: أنا لم أُحَرِّمِ العباءةَ ذاتَ الأكهامِ، لكنِّي أقولُ: إنَّ العباءةَ الأُولَى أفضلُ وأحسنُ وأبعدُ عن الفتنةِ، وأنَّه لا يَنبغي للنِّساءِ أَنْ يَتَلَقَّفْنَ كلَّ جديدٍ؛ لأنَّ أعداءَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالَةُعَنْهُ.

الإسلامِ كثيرونَ، وأعداءَ الفضيلةِ كثيرونَ، وهم في الحقيقةِ لا يَأْلُونَ جهدًا أَنْ يُسَلِّطُوا شَرَّهم على هذه البلادِ المحافظةِ والحمدُ للهِ.

فأقول: إنَّ لُبسَ العباءةِ على الوجهِ الأوَّلِ الَّذي كنَّا نعرِفه نحنُ وآباؤنا هو الأفضلُ والأسترُ والأولَى، أمَّا هذه العباءةُ الجديدةُ ذاتُ الأكهامِ فلا شكَّ أنَّها أقربُ إلى الفِتنةِ، وكلَما كانتْ أكثرَ جَلبًا للأنظارِ كانتْ أبعدَ عنِ الخيرِ وأقربَ إلى الشرِّ.

وأنا أحذّر نساءَنا ونساءَ جميع المُؤمنينَ من أنْ يَتَلَقَّفن كلَّ واردٍ؛ لأنَّ أعداءَ الإسلامِ كثيرونَ، وأعداءَ الإسلامِ يَعرفون أنَّ أشدَّ ما يَطعَنون به ظُهورَ المُسلمينَ هي فتنةُ النِّساءِ؛ لأنَّهم يَقرؤون ما يقرؤون من كتابِ اللهِ وسُنَّة رسولِه ﷺ ويعرفون، والنبيُّ ﷺ قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»(١)، وهم إن لم يعرفوا ذلك من طريقِ الشَّرعِ فهم يعرفونه من طريقِ علمِ النَّفْسِ؛ لأنَّ الرِّجالَ إذا لم يكنْ هَمُّهم إلَّا النِّساءَ ضاعتْ مصالحُ دِينِهم ودنياهم.

على كلِّ حالٍ أنا أنصحُ نساءَ المُؤمنينَ بألَّا يَتَلَقَّفن كلَّ واردٍ عليهم، وأنصَحُ القائمينَ على هؤلاءِ النساءِ، وهم الرجالُ، أنصحُهم من تضييعِ الأمانةِ الَّتي أوجبَ الله عليهم في رعايةِ النساءِ، وألَّا يُطلِقُوا لهنَّ الزِّمامَ، فيجبُ على الرجالِ أنْ يُوجِّهوا النساءَ إلى ما فيه الخيرُ والبُعدُ عن الفتنةِ.

(٢٥٠١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: بعضُ النِّساءِ -هداهنَّ الله- يلبسنَ ملابسَ بدونِ أكمام، وقد يكونُ الصَّدرُ مفتوحًا، وعندما ننصحهنَّ في ذلك يقُلنَ: نحن بينَ نساءٍ. فل حُكْمُ هذا؟ وما توجيهُكُم لهنَّ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَحِيَّاللَهُعَنُهُمَّا.

الجَوَابُ: توجيهي لهنَّ أَنْ يَتَّقِينَ الله عَنَّيَكَلَ، وأَنْ يَتَذَكَّرِنَ الحَديثَ الصَّحيحَ عنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَنَّه قال: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا بَعْدُ؛ قَوْمٌ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَنَّه قال: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا بَعْدُ؛ قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مُميلَاتٌ مَا يَلْاتُ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ مَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»(١).

قال العلماءُ: معنى قولِه: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ» أنَّ عليهنَّ كسوةً لكنَّها لا تَستُّرُ؛ إمَّا لِقِصَرِها، أو خِفَّتِها، أو ضِيقِها.

فعلى هؤلاءِ النِّساءِ أَنْ يَتَّقينَ الله عَرَّقِجَلَّ، وأَنْ يَلبَسْنَ ثِيَابَ الحياءِ والحشمةِ، وأَلَّا يَهْتِكُنَ الحياءَ النِّساءِ، ولهذا يُضرَبُ المثلُ بحياءِ النِّساءِ، فيقالُ: أَحْيَى من العذراءِ في خِدْرِهَا.

(٢٠٠٢) السُّؤالُ: كَثُرَ بين صُفوفِ النِّساءِ لُبسُ المرأةِ الثيابَ بِدونِ أَكَمَامٍ، فما مَوقِفُ المرأةِ المسلِمةِ تِجاهَ أَخواتِها؟ وهل تَقومُ بنُصحِهِنَّ؟

الجَوابُ: أولًا: أُحذِّر أُخواتِنا وبِناتِنا من هذه الألبِسةِ، وأقولُ: إنَّ هذه من أوامِرِ الشَّيطانِ؛ لأَنَّه سَببٌ للفِتنةِ، وسببٌ لسَلبِ الحياءِ مِن المرأةِ، والمرأةُ شيمَتُها الحَياءُ؛ ولهذا يُضرَبُ بها المثلُ، فيُقالُ: أحيى مِن العَذراءِ في خِدرِها. وإنَّه ليَأسَفُ الرَّجلُ حين يُشاهِدُ في السوقِ طِفلًا من الذُّكورِ وطِفلةً مِن الإِناثِ، فالطِّفلُ من الذُّكورِ عليه ثيابٌ قصارٌ ثيابٌ ذاتُ أكمامٍ ساترةٍ، وثوبٌ يَصلُ إلى الكَعبِ ونَحوِه، والطِّفلةُ عليها ثيابٌ قِصارٌ ثيابٌ قِصارٌ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ.

إلى الرُّكبةِ وليس على عَضُدَيها أَكهامٌ، فسُبحانَ الله، الطِّفلةُ التي من جِنسٍ مَأمورٍ بالتَّستُّرِ والحَياءِ تكونُ هكذا.

فهل هذا إلَّا نَزعٌ للحَياءِ الذي هو شُعبةٌ مِن الإِيهانِ؟! وهل هذا إلَّا تَقليدٌ للغَربِيِّين ومَن تَأثَّرَ بهم؟!

فها كنا نَعرِفُ هذا في أطفالِنا، بل كانتِ المرأةُ حين أن تَبلُغَ تِسعَ سَنواتٍ تَحتَجِبُ، ولا تَخرُجُ من بَيتِها إلَّا لحاجةٍ قُصوى، وإذا كانت تُريدُ أن تَزورَ أقارِبَها لتَبقَى عِندَهُم طولَ اليَومِ خَرجَت مِن بيتِها قَبلَ طُلوعِ الشَّمسِ، ورَجَعَت بعد غُروبِ الشَّمسِ، وكانت الأُمورُ مُستقيمةً والحياءُ مُستَتِبًا، والبُعدُ عنِ الفاحِشةِ حاصِلًا، أمَّا الآن فلا نقولُ وكانت الأُمورُ مُستقيمةً والحياءُ مُستَتِبًا، والبُعدُ عنِ الفاحِشةِ حاصِلًا، أمَّا الآن فلا نقولُ إلَّا ما قالَ الصابِرون: إنَّا لله وإنَّا إليه راجِعون. نَسألُ الله أن يَهدِيَ شَعبَنا ذُكورَهم وإناثَهم إلى ما فيه سَعادَتُهم في الدنيا والآخرةِ.

ولا يَجُوزُ إِطلاقًا أَن نَلتَفِت إلى الغَربِيِّين والمستَغرِبين، بل أَن نَنظُرَ إلى ما كان عليه السَّلفُ الصالِحُ، فكانت المرأةُ في عَهدِ النَّبِيِّ عَلَيْ إِذَا خَرَجَت إلى السوقِ يَكونُ لها ذَيلٌ -يَعني: أَن ثِيابَها تكونُ طَويلةً ثُجرُّ خَلفَها شِبرًا أو ذِراعًا- وكانت الأَكُفُ عليها قُفازان، وكان الوَجهُ مَستورًا بالنِّقابِ، أمَّا الآن فالأَمرُ كها يُشاهِدُه كثيرٌ مِن الناسِ، قَلَّ أَن تَجِدَ امرأةً تَتَمَشَّى في لِباسِها ودَلِها وزِيِّها على الوَجهِ المشروع، وسَببُ ذلك ضَعفُ الشخصيةِ وضَعفُ الإيهانِ وضَعفُ الاعتِدادِ بالنَّفسِ، وفي المَثلِ المشهورِ: الضَّعيفُ أَسيرُ القَوِيِّ، يَعني: يُقلِّدُ القويَّ رَغهًا عنه.

ولكن يَجِبُ أَن نَكُونَ أَقُوياءَ بِدينِنا، أَقُوياءَ بِأَخلاقِنا، وإني لاَسَفُ من بَعضِ الكُتَّابِ الذين يَقُولُون: إنَّ هذه تَقاليدُ. والله ليس الأَمرُ كذلك، فهذهِ أَخلاقٌ ودِينٌ، وليست تَقاليدَ، ثُمَّ على فَرضِ أنها تَقاليدُ، هل من قوَّةِ الشَّخصيةِ أَن يَدعَ الإِنسانُ

تَقاليدَ آبائِه وأَجدادِه إلى تَقاليدِ الغيرِ دون أن يَكون هُناك مَصلحةٌ، فأيُّ مَصلحةٍ في تَهتُّكِ الحَياءِ من بَناتِنا ونِسائِنا؟! لا مَصلحةً.

لذلك أسألُ الله عَزَّوَجَلَّ بأسمائِه الحُسنى وصِفاتِه العُلا أن يَهدِيَ شَعبَنا ذُكورَهم وإِناثَهم لما فيه الحياءُ، والحَياءُ مِن الإيمانِ، وأَسأَلُ الله أن يُعين الرِّجالَ على أداءِ مَهمَّتِهم في قيامِهم على نِسائِهم؛ لأنَّهم والله مَسؤولونَ عن هذا، فليُعِدُّوا للمسألةِ جَوابًا إذا وَقَفوا بين يَدَي الله يومَ القيامةِ.

(٢٥٠٣) السُّؤالُ: قُلنا لبَعضِ النِّساءِ: إن لُبسَ الثِّيابِ غيرِ الساترةِ تَدخُل في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «كاسِياتٌ عارِياتٌ»، فقلن: إنَّ هذا الحَديثَ ورَدَتْ فيه اختِلافاتٌ عدةٌ. فهل هذا صَحيحٌ؟

الجَوابُ: قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «صِنفانِ مِن أَهلِ النَّارِ لَم أَرَهُما: قَومٌ مَعَهم سِياطٌ كَأَذنابِ البَقرِ يَضرِبون بها النَّاسَ، ونِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ مُيلاتٌ مائِلاتٌ رُؤوسُهُنَّ كأسنِمةِ البُختِ الهائلةِ، لا يَدخُلنَ الجنةَ ولا يَجِدنَ ريحَها، وإنَّ مُيلاتٌ مائِلاتٌ رؤوسُهُنَّ كأسنِمةِ البُختِ الهائلةِ، لا يَدخُلنَ الجنةَ ولا يَجِدنَ ريحَها، وإنَّ ريحَها لَيوجَدُ من مَسيرةِ كَذا وَكَذا اللهُ العُلماءُ رَحَهَهُ اللهُ: الكاسِياتُ العارِياتُ: هُنَ الله الله الله عليهنَّ كسوةٌ لا تَستُر، إما لِكونِها رَهيفةً تَصِفُ ما وَراءَها من البشرةِ، وإمَّا لِكونِها قَصيرةً، وإمَّا لِكونِها طيقةً، هذا هو معنى الجديثِ.

ولا يُمكِنُ أن تكون المرأةُ كاسيةً عاريةً في نَفسِ الوَقتِ؛ لأنَّ الكِسوةَ ضدُّ العُري، والعُري ضدُّ الكِسوةِ، لكن يُجمَعُ بينَهُما بأنَّهنَّ كاسياتٌ كسوةً لا تَستُر فَهُنَّ كالعارياتِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

والواجِبُ على المرأةِ أن تَلبَس ثَوبًا يَستُر جَميعَ بدنها، لكن لا بَأْسَ أن تُبرِزَ رَأْسَها ورَقَبَتَها ويَدَيها ورِجلَيها للنِّساءِ وذوي المحارِم.

(٢٥٠٤) السُّؤالُ: ما حُدودُ عَورةِ المرأةِ؟

الجَوابُ: المرأةُ مَع المرأةِ كالرَّجُلِ مع الرَّجلِ، لكن لا يَعني ذلك أنَّه يَجوزُ للمَرأةِ أن تَلبَس ثَوبًا لا يَستُرُ إلَّا ما بَينَ السُّرةِ للرُّكبةِ، فهذا غَلطٌ عَظيمٌ على الشَّرعِ، فالمرأةُ يَلزَمُها أن تَلبَس ثَوبًا من الكَعبِ إلى الكَفِّ يَستُرُ كُلَّ شَيءٍ، وإذا خَرَجَت إلى السوقِ فيلزَمُها أن تَستُر قَدَمَيها.

ولكن لو فُرِضَ أن امرأةً في مكان وتُرضِعُ وَلَدَها مَثلًا وأخرَجَت ثَديَها لتُرضِعَه وحولَها نِساءٌ فلا حَرَجَ، أمَّا أن نقولَ للنِّساءِ: البَسنَ ما شِئتُنَّ بشَرطِ أن يَستُر ما بين السُّرةِ والركبةِ فهذا غَلطٌ، وداخِلٌ في قولِ الرَّسول صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «صِنفانِ مِن أهلِ النَّارِ لم أرَهُما: نِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ، مُميلاتٌ مائِلاتٌ، رُؤوسُهُنَّ كأسنِمةِ البُختِ المائِلةِ، لا يَدخُلنَ الجنة، ولا يَجِدن رِيحَها»(۱)، وقال العُلماءُ رَحَهُمُ اللهُ: مَعنى «كاسِياتٌ عارِياتٌ» أنَّهنَّ يَلبَسن ثِيابًا ضَيقةً، أو ثِيابًا قَصيرةً، أو ثِيابًا شَفافة.

(٢٥٠٥) السُّؤالُ: ما حُدودُ لِباسِ المرأةِ أمامَ النِّساءِ؟

الجَوابُ: كان نِساءُ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُنَّ يَلبَسنَ في البُيوتِ ثِيابًا مِن الكَفِّ إلى الكَعبِ، فهذا ما جَرى عَليهِ نِساءُ الصَّحابةِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُنَّ، ولا شَكَّ أن اتِّباعَهُم -أي:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِيَّكُ عَنْهُ.

السَّلفَ الصالِحَ - هو الخَيرُ، والمرأةُ إذا رَفَعَت ثِيابَها نُزِعَ عنها الحَياءُ وصارَت لا تُبالي، مَع أنَّ النِّساءَ مَضرَبُ المثَل في الحَياءِ وفي الحِشمةِ.

(٢٥٠٦) السُّوَّالُ: ما رأيُك في المرأةِ الَّتي تلبَسُ الخفيفَ منَ الثِّيابِ أمامَ النِّساءِ، وتقولُ: هنَّ يَلبسنَ هكذا؟

الجَوَابُ: أقولُ: لِتَسْمَعِ النِّسَاءُ قولَ مُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا؛ قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُحْتِ الهَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»(۱).

قال أهلُ العلمِ في تفسيرِ قولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»: أي أنَّ عليهنَّ ثيابًا لا تستُرُ؛ إمَّا لِقِصَرِها وإمَّا لِخِفَّتِها وإمَّا لِضِيقِها، فهل تَرضَى المرأةُ المؤمنةُ أن يكونَ لباسُها لِباسَ نساءِ أهل النارِ!.

(۲۰۰۷) السُّوَّالُ: ما حُكمُ فتحةِ الصَّدرِ في ثِيابِ المرأةِ، والكُمِّ القصيرِ؟ الجَوابُ: تبرُّجُ النِّساءِ غلَطُ، وفتْحُ بابِ شرِّ، والتَّستُّرُ للنِّساءِ أفضَلُ، وأبعَدُ عنِ الفتنةِ، وأقرَبُ إلى تقوى اللهِ عَنَّفَجَلَّ، قال الله عَرَّفَجَلَّ لِنساءِ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى الله وسلَّم: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾ [الأحزاب:٣٢].

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسبات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالَتُهُ عَنْهُ.

(٢٥٠٨) السُّؤَالُ: ما هو توجيهُكم للنِّساء اللَّاتي يَنتقِبْنَ أو يضَعْنَ العباءةَ على الكَتِفِ؟

الجَوَابُ: بالنِّسبةِ للنِّقابِ فالأصلُ فيه أَنَّه جائزُ؛ لأَنَّه مستعمَلُ في عهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لكنْ نظرًا إلى أنَّ النِّساءَ عِندَنا أَسَأْنَ استخدامَه، وصارَتِ المرأةُ لا تقتصِرُ على النِّقابِ الَّذي ترى منه الطَّريقَ، بل تُوسِّعُهُ، وصارَتْ بعضُ النِّساءِ أيضًا تُخْرِجُ عَيْنَها وهي مُكتحِلةٌ مُتجمِّلةٌ – نظرًا إلى ذلك رأينا ألَّا نُفتيَ بجوازِه، وأنْ نُمسِكَ عنه، وأنْ نُحذِّرَ فِساءَنا مِن أسبابِ الفِتنةِ؛ فإنَّ فِتنةَ النِّساءِ عظيمةٌ؛ حتَّى قال النَّبيُّ ﷺ: «ما تركْتُ بَعْدي فِتنةً أَضَرَّ على الرَّجالِ مِنَ النِّساءِ»(۱).

أمَّا العَباءةُ على الكَتِفِ فلا شكَّ أَمَّا تُبيِّنُ مقاطِعَ جِسمِ المرأةِ، فتُبيِّنُ الكَتِفَيْنِ، وتُبيِّنُ الرَّقبة؛ طُولَها مِن قِصَرِها، وأيضًا هي رُبَّما تكونُ درجةً لكوْنِ المرأةِ في المستقبلِ القريبِ لا تَلْبَسُ العَباءةِ؛ حيثُ تقولُ: أيُّ فرْقِ بين عَباءةٍ على الكَتِفَيْنِ وبين القميصِ؟! فتبقى النِّساءُ يَخُرُجْنَ بالقُمُصِ، ولا ندري ماذا يحدُثُ بعدَ ذلك مِنَ التَّوسُّعِ في اللِّباسِ؛ ولهذا ندعو نِساءَنا -بارَكَ الله فيهِنَّ - أَنْ يَلْتَزِمْنَ الحِشمةَ والحياءَ والبُعْدَ عَنِ الفِتنةِ؛ فإنَّ ذلك -واللهِ - هو الخيرُ، وليس الخيرُ في أَنْ نَلهَثَ وراءَ عاداتِ قومٍ لم يَتَمَشَّوْا على القواعدِ الشَّرعيَّةِ المَرْعِيَّةِ.

(٢٥٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ المرأةِ للعباءةِ على الكَتِفِ؟

الجَوَابُ: أمَّا إذا كانَتْ تُصلِّي فلا بأسَ أنْ تَلْبَسَ عَباءتَها على كَتِفِها؛ لأنَّ هذا هو عادةُ النِّساءِ، ولأنَّ هذا أيسرُ لها عِندَ الصَّلاةِ؛ لأنَّها لو لَبِسَتْها على رأسِها لكان في

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَّكَ عَنْهَا.

ذلك حركاتٌ كثيرةٌ عِندَ السُّجودِ وعِندَ القيامِ؛ فلذلك نقول: لا بأسَ بها. وأمَّا إذا كان في السُّوقِ فإنَّ هذا -لا شَكَّ- يُبدي كَتِفَ المرأةِ ورقبتَها وحجْمَ الرأس وما أشبه ذلك؛ فلا نرى لها أنْ تَلْبَسَ العَباءةَ الَّتي تكون على الكَتِفَيْنِ في الأسواقِ أو في المستشفيات أو ما أشبه ذلك، وأمَّا في الصَّلاةِ فلا بأسَ؛ لها ذكرْتُ مِن أنَّه أيسرُ للمرأةِ، وأقلُّ حركةً.

(٢٥١٠) السُّؤالُ: ما حكمُ لُبسِ العباءةِ على الكتِف بالنِّسبةِ للمرأةِ؟

الجَوَابُ: لا أَرَى أَنْ تَلبَسَها على كَتِفِها؛ لأَنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: إِنَّ هذا تشبُّهُ بالرِّجالِ الَّذينَ يَلبَسونَ العباءاتِ على ثيابِهم، ولأنَّ هذا يُبرِزُ مقاطعَ المرأةِ؛ هل كَتِفُها عريضٌ أم غيرُ عريضٍ، ويُبرِزُ الرَّقَبَةَ هل هي طويلةٌ أو قصيرةٌ، ويَفتَحُ للمرأةِ بابَ التَّطَلُّع إلى الموضاتِ الجديدةِ حتى تَهلِكَ وهي لا تدري.

(٢٥١١) السُّؤالُ: ما حُكْم لُبْسِ العباءةِ على الكتفِ بالنِّسْبَةِ للمرأةِ؟

الجَوابُ: لُبْسُ العباءَةِ على الكَتِفِ في السُّوقِ، وأمامَ النَّاسِ نرى أَنَّه فتَحُ بابِ للم وراءه مِن أسبابِ الفِتْنَةِ، فلا نرى أَنْ تَلْبَسَ المرأةُ عَباءتها وهي تَشي في السُّوقِ، أو بينَ الرِّجالِ، أو بَيْنَ النِّساءِ إذا كان يُخْشَى مِن ذلك أَنْ تتأسَّى بها النِّساءُ الأُخْرياتُ، ويَخْرُجْنَ إلى السُّوقِ بهذِه العباءة؛ لأَنَّ هذه العباءة حقيقة تكشِفُ مِن المرأةِ أكثر بكثيرِ ممَّا تكشِفُه العباءةُ المعْهودةُ عِندَنا في بلادِنا، ثمَّ إنَّه إذا فُتِحَ البابُ للنساءِ في التَّوشُعِ في اللِّباسِ انحدَرْنا إلى أمرٍ لا إشكالَ في تحريمِهِ، وسَدُّ الذَّرائِعِ مِنَ الطُّرُقِ الشَّرْعِيَةِ.

ولكنْ كثُرَ السُّؤالُ عنْ لُبْسِ المرأةِ عَباءتها على كتِفِها وهي تُصلِّي، وهذا لا بأسَ به، إذا كانتْ تُصلِّي؛ لأنَّ عباءتها على رأسِها وهي تُصلِّي يُوجِبُ الحرجَ علَيْها عِنْدَ السُّجودِ، وعندَ القيامِ، ثمَّ إنَّه مِن عادَةِ النِّساءِ مِن أَزْمِنَةٍ طويلَةٍ أَنَّهُنَّ في حالِ الصَّلاةِ يضعْنَ العباءةَ على أكْتافِهِنَّ.

والخُلاصَةُ أنَّ وضْعَ العباءةِ في الصَّلاةِ لا بأسَ به -إنْ شاء الله- وأمَّا في غَيْرِ الصَّلاةِ فلا نرى ذلك.

(٢٥١٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمِ لُبْسِ العباءةِ على الكتفِ بالنِّسْبَةِ للمرأةِ؟

الجَوابُ: أرى ألَّا تَلْبَس المرأةُ عباءتها على كَتِفِها إذا خرجَتَ مِنْ بيْتِها؛ لأنَّ لُبْسَها على الكَتِفِ يُبيِّنُ شيئًا مِنْ مقاطِعِ جسمِها ويُبيَّنُ رقبَتَها؛ أطويلَةٌ هي أَمْ قصيرةٌ، ويفتَحُ بابَ التَّهاوُنِ في الحِجابِ على المرْأةِ.

أمَّا إذا كانَتْ في بَيْتِها وقامَتْ تُصلِّي فلا بَأْسَ أَنْ تضعَ العباءَةَ على كَتِفَيْها، وكذلك إذا كانَتْ في المسْجِدِ وكانَتْ في مَعْزِلٍ عنِ الرِّجالِ فلا بَأْسَ أَنْ تضعَ عباءَتَها على كَتِفَيْها.

وهذه المسْأَلَةُ يسأَلُ عَنْها كثيرٌ مِنَ النِّساءِ ويدَّعينَ أَنَّنا أَفْتَيْنَا بجوازِ لُبْسِ العباءَةِ على الكَتِفِ فِي السُّوقِ، وهذا وَهْمٌ مِنْهُنَّ، لعلهُنَّ فَهِمْنَ الجوابَ على غيرِ ما أردْنا؛ لأنَّ إجابتنا السَّابقة الَّتي بَنَوْا عَلَيْها هي على سؤالٍ سألَتْ فيه امرأةٌ: هلْ يجوزُ أنْ تضعَ المرأة حالَ الصَّلاةِ عباءتها على كَتِفَيْها؟ فأجبتُ بأنَّ ذلكَ لا بأسَ به، ولكنَّ بعضَ النِّساءِ فَهِمَ خطأً وَظنَّ أَنَّهُ لا بأسَ به حتَّى أمامَ الرِّجالِ، وهذا وَهْمٌ لا أساسَ له مِنَ الصِّحَةِ.

(٢٥١٣) السُّؤالُ: تقولُ السائلةُ بأن عندها مُديرةً مخالفةً للحجابِ الشرعيِّ، فتضعُ العباءةَ على الكَتفِ وغِطاءُ الوجهِ شفافٌ، والمعلماتُ قُمْنَ بدورِ النصيحةِ ولم تَستَجِب، فهل على الطالباتِ أن يَنصَحْنَها؟

الجَوابُ: إذا لم تَقبَل هذه المديرةُ نصيحةَ المدرساتِ فلن تَقبَل نصيحةَ الطالبات، ولكن دواءُ هذه المرأةِ أن تُرفَع قضيتُها إلى الرئاسةِ العامةِ لتعليمِ البناتِ، والرئاسةُ ستُجري -إن شاءَ الله تعالى- ما يَحصُل به الرَّدعُ لهذه المرأةِ وأمثالِها.

هذا إن صحَّ الكلامُ، مع أني لا أستطيعُ أن أَقبَل دعوى المدرساتِ على المديرةِ، لأنه أحيانًا يكون بين المدرساتِ والمديرةِ شيءٌ في النفسِ فيَرَيْنَ الحَبةَ من المديرة قُبةً، لكن إن كان الأمرُ كها قُلنَ: لا تَجعَلُ الغطاءَ إلا شفافًا يُرى من ورائِها الوجه، فهنا لا بدَّ بعد النصح والإرشادِ أن يُرفَع أمرُها إلى الرئاسة العامةِ.

(٢٥١٤) السُّؤالُ: امرأةٌ زَوجُها يُصِرُّ على أن تَلبَس العَباءةَ التي على الكَتفِ، فهل تُطيعُه في ذلك؟

الجَوابُ: أظنُّ هذا لا يَكون، فلا يوجَدُّ زَوجٌ يَطلُبُ من زوجتِه أن تَلبَس العَباءة على الكتِفِ، فالزوجُ أغيرُ من أن يَقولَ لزَوجتِه هكذا، اللهمَّ إلا أن يكون قد ماتَت غيرَتُه، فالزوجُ يَغارُ على زَوجَتِه أن تَتَبَرَّجَ أو تتجَمَّلَ بزينةٍ إذا خَرَجَت إلى السوقِ، أو تتَطيَّب؛ لأنَّه يَعلَم أن هذا فِتنةً للزَّوجةِ، ولا أَظُنُّه يَقولُ هذا، ولكن إن كان قاله فلا تُطِعهُ، ولا يَلزَمُها، وعليها أن تُناقِشَه وتُخبِرَه أنَّ عباءَتَها على الرَّأسِ أستَرُ وأبعَدُ عن الفِتنةِ، والمرأةُ التي تَجعَلُ عباءتها على كَتِفِها تتبَيَّن أكتافُها وتتبيَّن رَقَبَتُها، وربَّها تكون ضَيقةً، وربها تتطوَّرُ من عباءةٍ إلى قَميصِ.

(٢٥١٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ المرأةِ العَباءةَ على الكَتفِ؟

الجَوابُ: اسألِ المرأة: هل الأسترُ لها أن تَلبَسَ العَباءة على الوَجهِ المعروفِ بينَ نِسائِنا من أمَّهاتٍ وجَداتٍ، أم أن تَلبَسَ العَباءة على الكَتفِ؟! ستقولُ: على الرَّأسِ، وهؤلاء النِّساءُ اللَّاتي ابتُلينَ بِلُبسِ العَباءةِ على الكَتفِ سيتَدَرَّجُ بهم الأمرُ إلى شيءٍ وَراءَ ذلك، ثُمَّ الذي يَنبَغي لنِسائِنا أن يَكُنَّ قُدوةً يَقتدي بهِنَّ غَيرُهُن، لا أن يَكُنَّ أُدوةً اللَّا ما وَرَدَ مِن موضاتٍ ومَلبوساتٍ.

(٢٥١٦) السُّؤَالُ: ما حُكمُ لُبسِ العباءةِ الفِرنسيَّةِ الَّتي تكون لغيرِ الزِّينةِ؟

الجَوَابُ: أنا لا أعرِفها، لكن إذا كانتْ هذه العباءة -أعني: العباءة الفرنسيَّة - تُلبَسُ على الأكتافِ ولها أكمامٌ، فإني لا أرى أن تَلبَسَها النِّساءُ؛ لأن ذلك يُؤدِّي إلى أنْ تَلبَسُ على الأكتافِ ولها أكمامٌ، فإني لا أرى أن تَلبَسَها النِّساءُ؛ لأن ذلك يُؤدِّي إلى أنْ تَتَحَوَّلَ المسألةُ إلى ما هو أشدُّ من تبيينِ مقاطعِ الجسمِ. ومعلومٌ أن المرأة كلما كانتْ أسترَ فهو أفضلُ، والعباءة على الكتِف تُبيِّن مقاطعَ الجسمِ، فتتبيَّن الأكتاف وتتبيَّن الرَّقبَةُ طُولها من قِصَرِها، وربما أيضًا تتوسَّع النِّساءُ في هذا، كما هي عادة كثيرٍ منهنَّ، الرَّقبَةُ طُولها من قِصَرِها، وربما أيضًا تتوسَّع النِّساءُ في هذا، كما هي عادة كثيرٍ منهنَّ، أنَّا تتدرَّج من الأدنى إلى الأعلى فيما يَنبغي أنْ تَتَجَنَّبُه.

(٢٥١٧) السُّؤَالُ: ما حُكمُ وضْعِ المرأةِ عباءَتَها على كَتِفِها في الصَّلاةِ؟ الجَوَابُ: لا بأسَ بذلك، ولا حرَجَ عليها أنْ تضَعَ عَباءَتَها على كَتِفِها في الصَّلاةِ؟

الجواب: لا باس بدلك، ولا حرج عليها أن تضع عباءتها على كتِفِها في الصلاةِ؛ لأنَّ هذا هو المُعتادُ عِندَ النِّساءِ؛ ولأنَّها لو وضعَتْها على رأسِها شَقَّ عليها ذلك.



(٢٥١٨) السُّوَالُ: في جوابٍ سابقٍ لكَ لأحدِ الإخوةِ أنكرتَ على المرأةِ لُبسَ العباءةِ على الكتِفينِ إذا خرجتْ إلى السُّوق، وتكرَّر هذا اللَّفْظُ في الجوابِ مرَّتينِ: إذا خرجتْ للسُّوقِ، وقد فهِم منه بعضُ النِّساءِ أن هذا خاصُّ إذا خرجتْ للسوُّقِ، أمَّا إذا خرجتْ للسوُّقِ، أمَّا إذا خرجتْ للتسوُّقِ، أمَّا إذا خرجتْ للتسويَّةِ، أو للزِّيارةِ، أو إلى عملِها، فلا بأسَ، أرجو من ساحتِكم توضيحَ ذلك.

الجَوَابُ: وضعُ المرأةِ عباءتها على كَتِفيْها في الصَّلاةِ لا بأسَ به؛ لأن هذا هو عادةُ النِّساء؛ ولأنَّه أيسرُ لها، حيثُ تستقرُّ العباءةُ عليها ولا تحتاجُ إلى عملٍ؛ لأنها لو وضعتْها على رأسِها وهي تصليّ فربَّها تحتاجُ إلى عملٍ لا داعيَ له. أمَّا وضعُ العباءةِ على كتفِيها إذا خرجتْ إلى السُّوق فإنَّنا لا نرى لها ذلك، ونختارُ لها ألَّا تفعل، فلتضعِ العباءةَ كها كانتِ النِّساءُ تعتادُ ذلك على رأسِها؛ لأن هذا أسترُ وأبعدُ عنِ الفِتنةِ.

فإذا ركِبتِ المرأة السَّيَّارةَ أو خَرجَت للتمشيةِ ولبِستِ العباءةَ على الكتفينِ، في دامتِ المرأةُ مُحْتَجِبةً عن النَّاسِ، فلا بأسَ في هذا.

(٢٥١٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ لبسُ العباءةِ في الصَّلاةِ على الرأسِ؟

الجَوَابُ: المرأةُ إذا كانت تصلِّي فلا يُمكِنُ أن تضعَ عباءَتَها على رأسِها؛ لأن في ذلك إشغالًا لها بحركاتٍ لا داعي لها، بل تَلبَسُ المرأةُ العباءةَ على كَتِفَيْها كها هي العادةُ في النِّساءِ اليومَ، ولا يُمكِنُ أن نقولَ: هذا من بابِ التَّشبُّهِ بالرِّجالِ؛ لأنَّ هذا هو لباسُ النِّساءِ عندَ الصَّلاةِ، فهو من عاداتِهنَّ، وليسَ مِن خصائصِ الرِّجالِ، والتَّشَبُّهُ أنْ يَتَشَبَّهَ الإنسانُ بشخصٍ فيها يَختَصُّ به.

(٢٥٢٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ صلاةِ المرأةِ في المصلياتِ الخاصةِ بالنساءِ في الطُّرقِ وهي واضعةٌ العَباءةَ على الكَتِفِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ أَن تَضعَ العباءةَ على كتِفَيها حالَ الصلاةِ في الطَّريقِ أو في البيتِ؛ لأنَّ ذلك أَسهَلُ لها، فلو ظَلَّت العباءةُ على رَأْسِها صارَ صَعبًا عليها عند السُّجودِ، ووَضعُها على الكتِفَينِ في هذه الحالِ ليسَ تَشبُّهًا بالرجالِ؛ لأنَّ ذلك من عادةِ النِّساءِ.

(٢٥٢١) السُّؤَالُ: هل وضْعُ المرأةِ للعَباءةِ على كَتِفِها في الصَّلاةِ تشبُّهُ بالرِّجالِ؟

الجَوَابُ: هذا ليس مِنَ التَّشبُّهِ بالرِّجالِ؛ لأَنَّه مِن عادةِ النِّساءِ مِن قديم، وليس هُناكَ تشبُّهُ -أيضًا- لأنَّ المرأة تضع عباءتها على كَتِفِها مع أنَّها مختمِرةٌ، قد غطَّتْ رأْسَها بالخِهارِ، والرَّجُلُ ليس كذلك، بل يختلِفُ عنها، فالرَّجُلُ غُترتُه مفتولةٌ ولم يَختمِرْ، وأيضًا ما دام هذا مِن عادةِ النِّساءِ مِن قديم فليس مِن بابِ التَّشبُّهِ.

(٢٥٢٢) السُّوَّالُ: يقوم بعضُ النساء بلبس بعض الملابسِ الرِّجاليَّة، فهل يجوزُ لهنَّ ذلك؟

الجَوَابُ: أَقُـول: إِنَّه ثَبَت عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَنَّه لَعَنَ المُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ^(۱)، فَمَنْ أَرَادَتْ لَعْنَةَ اللهِ عَرَّيَجَلَّ فلْتلبَسْ لِباسَ الرِّجالِ، ومَن أرادتِ السَّلامةَ فلْتَجْتَنِبْ لِباسَ الرِّجالِ، سواءٌ كان قميصًا أو سِروالًا أو نِعالًا،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

فقد لعنَ النَّبيُّ ﷺ المتشبِّهاتِ منَ النِّساءِ بالرِّجالِ؛ كما لعنَ المتشبِّهين منَ الرِّجالِ بالنساءِ.

(٢٥٢٣) السُّؤَالُ: تقول: ما حُكْمُ لُبس المرأةِ لِفَرْوَةِ الرَّجلِ في البيتِ، وذلك للتَّدفئةِ؟

الجَوَابُ: لا يَجُوزُ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعَن المُتَشَبِّهاتِ منَ النِّساءِ بالرِّجالِ، والمُتَشَبِّهينَ منَ الرِّجالِ بالنِّساءِ (١).

(٢٥٢٤) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ النساءِ للكُمِّ القَصيرِ أمامَ المحارِمِ؟

الجَوَابُ: أقولُ: كلَما كان ثوبُ المرأةِ ضافيًا كان أفضلَ، ولا يَنبغي للنِّساءِ أن يَتُوسَّعْنَ في هذا، فأنا أخشى إنْ قلتُ: لا بأسَ أن تُخرِجَ ذِراعَها لمحارمِها ولأخواتِها أن تبقَى المرأةُ على هذا بُرهةً منَ الزَّمَنِ، ثمَّ تَنتقِل إلى إبداءِ العَضُدِ، ثمَّ الكتِف، فالنساءُ لا حدَّ لهنَّ إذا فتحتَ لهنَّ البابَ، فالَّذي يَنبغي للمرأةِ أن تكونَ أكمامها إلى الكفِّ، سواءٌ عندَ النِّساءِ أو عندَ المحارِم، هذا هو الأفضلُ والأبعدُ. أما مسألةُ التَّحديدِ فالذِّراعُ لا بأسَ أن يخرجَ أمامَ النساءِ وأمامَ المحارِم.

(٢٥٢٥) السُّؤَالُ: ما الَّذي يَجِلُّ أَنْ يَظهَرَ من عَوْرَةِ المرأةِ أَمامَ مَحَارِمِها؟ الجَوَابُ: الرَّأسُ، والرَّقَبَةُ، والذِّراعُ، والسَّاقُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَمَحَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

(٢٥٢٦) السُّوَالُ: ما حكم لُبْسِ الفُسْتانِ عِنْدَ النِّساءِ بدونِ كُمِّ ؟ وبعضُ النِّساءِ تضعُ مثلَ الشَّالِ على هذا الَّذي بدونِ كُمِّ ، فهل يُجْزِئُ ذلك؟

الجَوابُ: أنا لا أُحِبُ للنِّساءِ أَنْ تتوسَّع في اللِّباسِ؛ لأنَّها إذا تَوسَّعت في اللِّباسِ ونُزعَ مِنْها الحياءُ، صارت لا تُبالِي أَنْ تَلْبَسَه عِندَ النِّساءِ، أو تَخْرُجَ به إلى السُّوقِ، وينفَتِحُ علينا البابُ، فنصيحتي لأَخُواتي النِّساءِ أَنْ يَحْرِصْنَ على التَّسَتُّرِ وعدَمِ التَّبَرُّجِ، وإذا كان الله تعالى قال في كتابِه العزيزِ: ﴿ وَٱلْقَوَعِدُ مِنَ ٱلنِسَكَآءِ النَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَامًا فَلَيْسَ كَانَ الله تعالى قال في كتابِه العزيزِ: ﴿ وَٱلْقَوَعِدُ مِنَ ٱلنِسَكَآءِ النَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَامًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيابَهُ بَ عَيْرَ مُتَبَرِّحَاتٍ بِزِينَةٍ ﴿ وَالقواعِدِ، يعني: العجائِزَ، اللَّاتِي لا يرجون نِكاحًا، يعني: لا يَرجُون أَنْ يتزوَّجَهُنَّ اللَّهِ يَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَلَدُهُ وَ اللَّهُ وَلَالْمِانَ .

فنصيحتي للنساءِ أَن يَدَعْنَ التَّبرُّ جَ بِقَدْرِ الاستطاعَةِ، وأَلَّا يَخْضَعْن للهوى، كلَما جاءت موضَةٌ جديدةٌ من الأزياءِ ذَهَبْنَ يستعْمِلْنَها، أسألُ الله أَنْ يديمَ على الجميعِ سِتْرَه وأَنْ يُعيذَنا مِنْ نَزَغاتِ الشَّيْطانِ.

(۲۰۲۷) السُّؤَالُ: امرأةٌ سافَر زَوْجُها إلى خارجِ المملكةِ، وعِندَ عودتِه أحضَرَ لها سِلسلةً بها صورتُه على الوجهَيْنِ، فهل يجوز لها أنْ تَلْبَسَ هذه السِّلسلةَ وبها صورةُ زَوْجِها؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ لها أَنْ تَلْبَسَ حُلِيًّا فيه صورةٌ، لا صورةُ إنسانِ ولا صورةُ ثُعبانٍ ولا صورةُ ثُعبانٍ ولا صورةُ أسدٍ، إلَّا إذا قطعَتِ الرَّأسَ، فإذا قطعَتِ الرَّأسَ فلا حرَج، وإلَّا فهي آثمةٌ، وأظنُّ زَوْجَها إنَّما فعَلَ ذلك مِن بابِ الإكرامِ لها، ولا أظُنُّ أَنَّه يعتقِدُ أَنَّ هذا سببُ للمودَّةِ والمحبَّةِ بينهما؛ لأنَّ هذه عقيدةٌ باطلةٌ، ولكنْ هو يُشكَرُ على نيَّتِه الطَّيِّبةِ،

ولكنْ عليه أنْ يُزيلَ الرَّأْسَ مِن هذه السِّلسلةِ الَّتي أتى بها لزَوْجَتِه، ولا يَحِلُّ لها أنْ تَلْبَسَ ذلك.

(٢٥٢٨) السُّؤَالُ: ما حدودُ لُبْسِ الكُمِّ القَصيرِ للمرأةِ عند النِّساءِ؟

الجَوَابُ: المرأةُ معَ المرأةِ أمرُها سهلٌ، ولكنِّي لا أحبُّ أن أفتحَ البابَ للنِّساءِ في اللِّباسِ القصيرِ؛ لأن النِّساءَ معَ الأسفِ ليس عندهنَّ ضابطٌ يَضْبِطُهُنَّ، فلو رخَّصنا لهنَّ في الكِمِّ القصيرِ إلى المِرْفَقِ مثلًا لَذَهَبْنَ يَرفَعْنَه إلى الكِتِفِ، وذهبنَ يُخرِجْنَ ما هو أشدُّ من ذلك.

لهذا لا نَرَى أن نُرخِّصَ للنِّساءِ في مثلِ هذه الأمورِ؛ لأنَّ النِّساءَ الآنَ مع شدَّة التحفُّظِ وحملِ النِّساءِ على اللِّباسِ الشَّرعيِّ المعتادِ، مع ذلك يَتَفَلَّتْنَ الآنَ ويَذهبنَ إلى البُرداتِ ليأخذنَ الشَّكلَ الَّذي يَرُوقُ لهنَّ، مع أنَّ هذا الشَّكلَ ربما يكونُ محرَّمًا شرعًا، لكن لقلَّةِ الفقهِ صار الأمرُ إلى ما لا يرضاهُ بعضُ النَّاسِ، فلا نُرخِّصُ للمرأةِ إلَّا إن تجعلَ كمَّها إلى رُسخِها، أي: إلى مَفصِلِ الكَفِّ، هذا هو الَّذي يَنبغِي أن تكونَ المرأةُ عليه.

(٢٥٢٩) السُّؤالُ: ما حُدودُ لِباسِ المرأةِ أمامَ المحارِم؟

الجَوابُ: المرأةُ تَلبَسُ ثِيابًا ضافيةً من الكَفِّ في اليدِ إلى الكَعبِ في الرِّجلِ، هذا هو الأفضَل، لكن لا حَرَجَ أن يَخرُجَ ذِراعُها أو ساقُها أو رَقبتُها أو رَأسُها أو وَجهها أمامَ المحارِمِ.

(٢٥٣٠) السُّؤَالُ: مَا حُكْمِ لُبْسِ الكُمِّ القصيرِ عندَ المحارم بالنسبةِ للمرأةِ؟

الجَوَابُ: المرأةُ عليها أَنْ تتستَّرَ وأَنْ تبتعدَ عنْ مواضعِ الفتنِ، ولا شكَّ أَنْ إبداءَ المرأةِ مثلَ هذا يؤدِّي في النِّهايةِ إلى التَّساهُلِ لذلكَ، وإلى التَّوسُّعِ فيه، فلتتقِ الله ربَّها، ولتخشاه عَزَّقِعَلَى فإنَّها ملاقيةٌ للهِ وسوْفَ يحاسِبُها الله تَبَارَكَوَقَعَالَى، ولا نقولُ: إِنَّهُ حرامٌ بالنسبةِ للمَحارِم.

(٢٥٣١) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ الثَّوبِ قَصيرِ الكُمِّ جِدًّا للمَرأةِ؟

الجَوابُ: المرأةُ مَأمورةٌ بالتَّستُّرِ ولباسِ الجِشمةِ، ومن المَعلومِ أن لِباسَ الجِشمةِ أن يَكونُ الكُمُّ إلى الكَفِّ، وأن يَكونَ الثَّوبُ مِن الأَسفَلِ إلى الكَعب، هذا إذا كانت في النَيتِ، أما إذا كانت خارِجَ البَيتِ فتُغطي الكَفَّينِ والقَدَمين كما تُغطي الوَجة، ولا يَنبَغي للنِّساءِ أن يتَلَقَّفنَ كُلَّ جَديدٍ من الموضاتِ؛ لأنَّ لنا أعداءً في الدِّينِ، وأعداءً لمُجتَمعِنا.

وهذه البِلادُ -والحَمدُ لله - هي الوَحيدةُ التي فيها الاستِقامةُ في اللّباسِ وغيرِه أكثرَ من غيرِها؛ فلنُحافِظ عليها، ولنَبتَعِد عن تَلقُّفِ كلِّ ما يَرِدُ من الموضاتِ؛ لأنَّ هذه الألبِسةَ التي تَرِدُ إلينا يَكتَسِبُ بها أعداؤنا أموالًا طائِلةً، ونَكتَسِبُ منها نَحنُ ما يُبعِدُنا عن السَّمتِ والحَياءِ والحِشمةِ.

الله الله أليَّا الشَّعبُ المسلِمُ في البَقاءِ على ما أنتُم عليه من الحِشمةِ والحَياءِ والبُعدِ عن التَّفسُّخ.

(۲۰۳۲) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ الكُمِّ القَصيرِ والشَّفافِ أمامَ المَحارِمِ؟ الجَوابُ: أرجو مِن أَخَواتي وبَناتي وأُمَّهاتي النِّساءِ أن يَخَفنَ الله عَرَّفَجَلَ، وأن يُقَدِّمن اللهُ عَرَفَجَلَ، وأن يُقدِّمن اللهُ عَلَى الهَوى، وأن لا يَلهَ ثن سَعيًا وراءَ الوارِداتِ إلَينا مِن غَيرِ بِلادِنا مما يُنافي

الشَّريعة الإِسلامية، بل حتَّى الذي لا يُنافي الشَّريعة الإِسلامية أدعوهُنَّ إلى تَجَنُّبِه؛ لأَنَّ غاية ما فيه أنَّه عادة تَومٍ آخرين، فمَن الذي يُفَضِّلُ عادة القَومِ الآخرينَ على عاداتِنا؟! إنْ هذا إلَّا انهزامٌ وَراءَ التَّياراتِ الجارِفةِ التي تَجتاحُ بِلادَنا اليَومَ، نَسألُ الله أن يَقيننا شَرَّها.

وأقولُ: المرأةُ مَأمورةٌ بالتَّسَتُّرِ، ومَأمورةٌ بالبُعدِ عن الفِتنةِ مَهما أمكنَ؛ ولهذا قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ وَلَا تَبَرَّجَ كَ تَبَرُّجَ ٱلْجَهِلِيَةِ ٱلْأُولَى ﴾ [الأحزاب:٣٣]، فأمَرَ الله تَعَالَى نِساءَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم -وهُنَّ أشَدُّ النِّساءِ عَفافًا وأبعَدُهُنَّ عن الفِتنةِ - أن يَبقَينَ في البُيوتِ ولا يَتَبَرَّجنَ بالظُّهورِ تَبرُّجَ الجاهِليةِ.

وقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم في النِّساءِ: «لا تَمَنعوا إماءَ الله مَساجِدَ الله، وبيُوتُهُنَّ خَيرٌ لهُنَّ »(۱) فالبَيتُ خَيرٌ من أن تَأْتِيَ المرأةُ إلى المسجِدِ وتُصلي فيه، وتَحَدَّثَ عن صِفةِ نِساءِ أهلِ النارِ فقال: «صِنفانِ مِن أَهلِ النَّارِ لم أرَهُما: قَومٌ مَعَهُم سِياطٌ كأذنابِ البَقرِ يَضرِبون بها الناسَ، ونِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ مميلاتٌ مائِلاتٌ رُؤوسُهنَّ كأسنِمةِ البُختِ المائِلةِ، لا يَدخُلنَ الجنةَ ولا يَجِدنَ رَجِها، وإنَّ رَجِها ليوجَدُ مِن مَسيرةِ كَذا وكذا »(۱).

فأَدعو نِساءَ المؤمِنينَ أَن يَتَقينَ الله، وأَن يَبتَعِدنَ عَن أسبابِ الفِتنةِ، ومِن المَعلومِ أَنَّ الثِّيابَ الحِفيفةَ أو الضَّيقةَ التي تَصِفُ حَجمَ البَدنِ مِن أسبابِ الفِتنةِ، والشَّيطانُ يَجري مِن ابنِ آدَمَ مَجرى الدَّمِ، حتَّى المَحارِمُ ولا سِيَّا الأباعِدُ مِنهُم رُبَّا يُؤثِّرُ عَليهِم أَن يُشاهِدوا هذه المرأة بألبِسةٍ خَفيفةٍ أو قَصيرةٍ.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٧٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم (١٧) من حديث ابن عمر رَحِيًا لِلْهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ.

وليُعلَم -وأَقصِدُ بذلِك: الرِّجالَ والنِّساءَ- أنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم قالَ: «ما تَرَكتُ بَعدي فِتنةً أضَرَّ على الرِّجالِ مِن النِّساءِ»(١)، هكذا قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم، فالمسألةُ خَطيرةٌ، خَطيرةٌ، خَطيرةٌ للغايةِ.

أَسَأَلُ الله أَن يَحمِيَ بِلادَنا مِن كَيدِ أعدائِنا، وأَن يَجعَلَ كَيدَهُم في نُحورِهِم، وأَن يَكفِينا شُرورَهُم إنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

(٢٥٣٣) السُّؤالُ: هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ الثِّيابِ الشَّفافةِ أمامَ النِّساءِ؟

الجَوابُ: إذا كان تحتَها ما يستُّرُ العورة -يعني: ثيابٌ ثخينة - فلا بأْسَ، وإلَّا فلا يجوزُ، وفي الحديثِ عن النَّبيِّ عَلَيْ أَنَّه قال: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ فلا يجوزُ، وفي الحديثِ عن النَّبيِّ عَلَيْ أَنَّه قال: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَا يَلُاتُ، رُوُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ الهَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّة، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ مَا يَلُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» ()، قال العُلهاءُ في قولِه: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»، أي: رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» أَنَ عال العُلهاءُ في قولِه: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»، أي: أنَّ عليهنَّ ثيابًا لكنَّها خفيفةٌ تشِفُّ عَمَّا وراءَها.

(٢٥٣٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ فُستانِ السَّهَراتِ الَّذي يكونُ مكشوفَ الصَّدْرِ والظَّهرِ أو مُظْهِرًا للسَّاقَيْنِ عِندَ النِّساءِ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٩٦)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضِّ الشَّهَ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَصَّاللَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لا يَنْبَغِي هذا.

(٢٥٣٥) السُّؤالُ: ما رأيكم في لُبْسِ العروسِ لفستانٍ أبيضَ، طولُه في الحُدودِ الشَّرعيَّةِ للمرأةِ، ولا يُشْبِهُ لِباسَ الرِّجالِ، فها رأيكم في لُبْسِه ليلةَ زِفافِها؟

الجَوابُ: لا بأسَ؛ لأنَّه داخلٌ في عُمومِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ قَدُ أَنَزُنَا عَلَيْكُو لِبَاسًا يُؤرِى سَوْءَتِكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الأعراف:٢٦]، قال العُلماءُ: الرِّيشُ، أي: ثيابُ الجَمَالِ، وما دام ليس فيه تشبُّهُ بالرِّجالِ ولا تشبُّهٌ بنساءِ الكفَّارِ، فلا بأسَ به.

(٣٦٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لُبسِ فستانِ الزِّفَافِ بالنِّسبةِ للعَرُوسِ في الزَّواجِ؟ الجَوَابُ: إذا كان هذا اللِّباسُ ليس لباسًا خاصًّا بالكفَّارِ، فلا بأسَ.

(٧٥٣٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ لبسِ ثَوبِ الزِّفافِ الأبيضِ إذا خَلا مِن الإِسرافِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بذلك بشَرطِ ألا يَكون شَبيهًا بثِيابِ الرِّجالِ، فإن كان شَبيهًا بثِيابِ الرِّجالِ فإنه حَرامٌ، بل هو من كَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ لَعنَ المتَشَبِّهاتِ مِن النِّساءِ الرِّجالِ فإنه حَرامٌ، بل هو من لَبائِرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ لَعنَ المتَشَبِّها، ولِئلًا مِن النِّباءِ النِّساءِ (۱) إظهارًا للتَّمييزِ بينَهُما، ولِئلًا تَكونَ المرأةُ رِجاليةً أو الرَّجُلُ نِسائيًّا؛ لأنَّ لكلِّ منها خِلقةً معينةً وخُلقًا معينًا، ووظائِفَ مُعينةً تَليقُ بحالِه، وإن كانت التَّكليفاتُ الشرعيةُ العامةُ وأركانُ الإسلامِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَلَتُهُمَنْهُمَا.

يَستوي فيها الرِّجالُ والنِّساءُ، ولكن هناك عِباداتٌ خاصةٌ بالنِّساءِ وعِباداتٌ خاصةٌ بالرِّجالِ، وأخلاقًا خاصةً بالنِّساءِ، وأخلاقًا خاصةً بالرِّجالِ.

(٢٥٣٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للمَرأةِ لبسُ ثَوبِ الزِّفافِ إذا كان أبيضَ أو سُكريًّا؟

الجَوابُ: الألوانُ ليسَ فيها شيءٌ مَمنوعٌ، إنَّما المَمنوعُ أن تتشبَّه المرأةُ بالرَّجُلِ أو الرَّجُلِ بالمرأةِ؛ لأنَّ الله تَعَالَى جَعلَ للرِّجالِ خَصائِصَ لا تُشارِكُهم فيها المرأةُ، وجَعلَ للنِّبانِ عَلَى الله عليهِ وعلى وجَعلَ للنِّساءِ خَصائصَ لا يُشارِكهنَّ فيها الرِّجالُ، بل إن النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم لَعنَ المتَشبّهاتِ مِن النِّساءِ بالرِّجالِ، والمتشبهين مِن الرِّجالِ بالنِّساءِ (۱)؛ حتَّى يَظهَرَ التَّمييزُ الفِطريُّ الخِلقيُّ والخُلقيُّ بين الرجل والمرأةِ.

وبهذا نَعرِفُ أَن مَن دَعا لمساواتِ المرأةِ للرَّجلِ فقد ضَلَّ ضَلالًا بَيِّنًا مِن الناحيةِ الشَّرعيةِ، وأخطأً خطأً فادِحًا مِن الناحيةِ العَقليةِ والجِسيةِ، وخالَفَ الفِطرةَ التي فَطرَ الله الناسَ عليها، ولهذا كان الناسُ الآن يَغضَبُ الرَّجلُ إذا شُبِّه بامرأةٍ والمرأةُ إذا شُبِّهَ بالرَّجلِ أهونَ مِن غَضبِ الرَّجلِ إذا شُبِّه بالرَّجلِ أهونَ مِن غَضبِ الرَّجلِ إذا شُبِّه بالمرأةِ.

ولا يُمكِن لعاقِل يُؤمنُ بالله واليَومِ الآخِرِ أَن يُساويَ الرَّجُلَ بالمرأةِ أَو المرأةَ بالرَّجلِ، إلَّا في الأُمورِ العامةِ من العِباداتِ والمعامَلاتِ، فهذا شيءٌ آخرُ، كالصلواتِ والزَّكواتِ والصِّيامِ والحجِّ والبَيعِ والشِّراءِ والتَّاجيرِ والاستِئجارِ وما أشبَه ذلك، أمَّا الخَصائِصُ التي جَعلها الله لكلِّ منهُما فلا -وهذا مَعلومٌ بالكِتابِ والسُّنةِ والعَقلِ والفِطرةِ - فلا يَجوزُ أبدًا أن يَدعُو أحدٌ إلى تَساوي المرأةِ بالرَّجل فيها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَشِحَالِيَّهُ عَنْهُمَا.

(٢٥٣٩) السُّوَّالُ: ما الضَّابطُ بالنِّسبةِ لِلِّباسِ القصيرِ للأطفالِ، وهل هذا حَسَبُ جِسم الطِّفلِ؟

الجَوَابُ: على كلِّ حالٍ الطِّفلُ الَّذي دُونَ السَّبعِ يقولُ العلماءُ: إنَّه لا حُكْمَ لعورتِه، لكنَّه في الحقيقةِ خاضعٌ لِنُمُوِّ الطِّفْلِ، فبعضُ الأطفالِ يكونُ نُمُوُّه سَريعًا، وربَّما إذا بلَغ السَّبعَ فإذا هو كالَّذي يَبلُغُ العشرَ، ومِنهم مَن هو بالعكسِ.

لكن هنا شيءٌ يجبُ التَّفطُّنُ له، وهو أنَّ البنتَ إذا عُوِّدَتِ اللِّباسَ القصيرَ إلى سنِّ التاسعةِ أو العاشرةِ مثلًا، فإنَّما تألَفُ هذا اللِّباسَ، ثمَّ إنَّه يَزُولُ عنها الحياءُ؛ لأنَّما تشعرُ بأنَّ طَرَفَ فَخِدِها أو ساقَها ليسَ بعورةٍ، فيبقى فتحُه وكشفُه سهلًا عندها، وتَتَرَبَّى على هذا، وربَّما يَجُرُّها ذلك إلى أن تَستعمِلَه وقتَ الكِبَرِ، وهذا من الأمورِ المحظورةِ.

والمهمُّ أنَّه كلَما كان الدَّاعي أقوى في تهاوُنِ النَّاسِ في اللِّباسِ؛ فإنَّه يكونُ المنعُ من أَجْلِ البُعدِ عن الفِتنةِ وأسبابِها.

(٢٥٤٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ فتح محلَّاتِ الخياطةِ؟

الجَوَابُ: أَرَى البُعدَ عن ذلك، ورِزقُ اللهِ واسعٌ، وأبوابُ الرِّزقِ كثيرةٌ، ومحلَّاتُ الحياطةِ فيها محظورٌ، إنْ كانتْ للرِّجالِ ففيها محظورُ خياطةِ ثيابٍ تَنزِلُ عنِ الكعبينِ، وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ»^(۱)، وإن كانتْ للنِّساءِ والخيَّاطُ رجلٌ صارَ في هذا فِتنة؛ فإنَّ بعض النِّساء -والعِيَاذُ باللهِ-

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنهُ.

لا تخافُ الله، فتَقِفُ معَ الخيَّاط وتمُدُّ كفَّيها مَكشوفةً مملوءةً منَ الذَّهَبِ، وتتحدَّثُ إليه، وربها تُكلِمُه بها لا فائدةَ فيه، بل بها فيه الفتنةُ.

فالَّذي أنصَح به إخواني ألَّا يَفتَحوا محلَّاتِ الخياطةِ، اللهمَّ إلَّا إذا كانت محلاتُ الخياطةِ للنِّساءِ، يُباشِرُها نساءٌ مؤمناتٌ قانتاتٌ صالحاتٌ، فهذا لا بأسَ به، ورِزْقُ اللهِ ليس دونَه حِجَاب، إلَّا ما كان مُحَرَّمًا أو يُخاف منه المحرَّمُ.

(٢٥٤١) السُّؤالُ: ما حَدُّ الكَعْبِ العالي في الحِذاءِ بالنِّسبةِ للمَرْأَةِ؟

الجَوابُ: ما خَرَجَ عن العادَةِ، وأوْجَبَ أنْ يكونَ القَدَمُ مُنْصَبًّا إلى الأصابع.

(٢٥٤٢) السُّؤالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ الجِذاءِ العالِي إذا كانَ لا يُصْدِرُ صَوْتًا بالنِّسبَةِ للمَرْأَةِ؟

الجَوابُ: لهاذا تَلْبَسُه وهو أثقلُ على قَدَمِها ممَّا لَيْسَ بعالِ؟! وإذا كانَ العالي هو الكَعْبَ فقط فهذا ضَرَرٌ على القَدَمِ، كها شَهِدَ بذلكَ الأطبَّاءُ الهاهِرونَ المَوْثوقون، مع كونِه مِن التَّبَرُّجِ بالزِّينَةِ.

(٢٥٤٣) السُّؤالُ: بعضُ أحذيةِ النِّساءِ مُرتفعةٌ بقَدرِ خمسة سَنتيمِتراتٍ، فهل يَجوزُ للمرأةِ أن تَلبَسَهُ أمام النِّساءِ؟

الجَوابُ: لا تَلبَس الأحذيةَ الطويلةَ العُرقوبِ؛ لأنَّ هذا يَضُرُّها ضَررًا عَظيمًا كما بَلغَنا عن الأَطبَّاءِ.

(٢٥٤٤) السُّؤالُ: بعضُ النِّساءِ تلبَسُ أحذيةً تُشبِهُ أحذيةَ الرِّجالِ، وذلك أنَّ لها أصابِعَ مثلَ أحذيةِ الرِّجالِ، فها حُكْمُها؟ وقدِ انتشرتْ في هذا العصرِ.

الجَوابُ: إذا كان هذا تَشَبُّهًا بالرِّجالِ، وكانتْ إذا لبِستْ هذا الحذاءَ المشابِهَ لحذاءِ الرَّجُلِ تكونُ مثلَ الرَّجُلِ في حِذائِها؛ فقد ثبَت عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه لعَن المتشبِّهاتِ منَ النِّساءِ بالرِّجالِ(١)، فهذا حرامٌ ولا يجوزُ.

(٥٤٥) السُّؤالُ: انتشَرَ بينَ النِّساء حذاءٌ ذو إصبعٍ؛ فهل في هذا تشبُّهٌ بالرِّجالِ؟

الجَوابُ: رأَيْت هذا الجِذاءَ، وأرى أنَّه لا يجوزُ للنِّساءِ لُبْسُه؛ لأنَّ العِبرةَ بها ظهَرَ، والَّذي يظهَرُ مِن هذا الحذاءِ أنَّه حِذاءُ رجُلٍ؛ وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أنَّه لعَنَ المُتشبِّهاتِ مِن النِّساءِ بالرِّجالِ^(۱)، وعلى هذا فلا يجوزُ للمرأةِ أنْ تَلْبَسَه.

(٢٥٤٦) السُّؤالُ: هل يوجَدُ في الدين ما يُسمَّى بالزِّيِّ الإِسلامِيِّ للرِّجالِ؟ وهل القَميصُ والبِنطالُ مِنَ الزِّيِّ الإِسلاميِّ؟

الجَوابُ: نَعَم، مِن الزِّيِّ الإِسلاميِّ أن يُعفِيَ لحيَتَه ويَقُصَّ شارِبَه، وأن يَلبَسَ الإِنسانُ ما يَعتادُ الناسُ لُبسَه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَحَيَلَيْهُمَنْهُا.

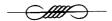
⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَضَيَلَيْهُ عَنْهُمَا.

أما القَميصُ فهو مِن الزِّيِّ الإِسلاميِّ بلا شكِّ فقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم: «لا يَلبَسُ المُحرِمُ القَميصَ»^(۱)، وإذا كان الإِنسانُ في بَلدٍ إِسلاميٍّ كُلُّ أهلِه يَلبَسونَ البَنطَلونَ؛ فَليَلْبَس البَنطَلونَ لكنْ بِشَرطِ أَن لا يَكونَ فيه كَشفُّ لَعُورةٍ، أو ضَيِّقًا يُحَجِّمُ البَدنَ، أو يكونُ ضَيِّقًا يَمنَعهُ مِن كَهالِ الصَّلاةِ كالجُلوسِ مُفتَرشًا مَثلًا.

(٢٥٤٧) السُّؤالُ: ما حكم لُبْسِ الرِّجالِ النَّظاراتِ والسَّاعاتِ المَطْلِيَّةَ بِالذَّهَب؟

الجَوابُ: لا أرى أَنْ يلبَسوها؛ لأنَّ هذه بمنْزِلَةِ التَّحلِّي بالذَّهَبِ، والتَّحلِّي بالذَّهَبِ النَّهَ بِالذَّهَبِ النَّهُ بِاللَّهُ بِهِ وَلَكِنْ إِنَّا يَكُونُ للنِّساءِ، هذا إذا كان الذَّهبُ له جِرمٌ، أمَّا مُجُرَّدُ اللَّوْنِ فلا بَأْسَ به، ولكِنْ مع ذلك لا أُحِبِّدُ أَنْ يلبَسَهُ الرَّجُلُ لئلَّا يُتَّهمَ أو يُقتَدى بِهِ إِنْ كان قُدْوَةً، والحمدُ للهِ، الآن ظَهَرَتْ معادِنُ أَحْسَنُ مِنَ الذَّهَبِ ولا تَصْدَأُ وهي قَوِيَّةٌ وأرخَصُ مِنَ المُمَوَّهِ بالذَّهبِ. الذَّهبِ ولا تَصْدَأُ وهي قَوِيَّةٌ وأرخَصُ مِنَ المُمَوَّهِ بالذَّهبِ.

(٨٥٤٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ استعمالُ السَّاعةِ والقلمِ المَطْلِيَّيْنِ بالذَّهَبِ؟ الجَوابُ: إذا كان للرَّجُلِ فلا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب لبس القميص، رقم (٥٧٩٤)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (١١٧٧)، من حديث عبد الله بن عمر وَمِنْ لِللهُ عَنْهُا.

(٢٥٤٩) السُّؤَالُ: بعضُ السَّاعاتِ الخاصَّةِ بالرِّجالِ مكتوبٌ عليها أنَّ فيها نسبةً من الذَّهَبِ، مثلًا: عشرون في المِئة، أو اثنانِ وعشرونَ في المِئة، ويكونُ لونُها أصفرَ لونَ الذَّهَبِ قليلًا، ولكن تكون قيمتُها ضعيفةً، فمثلًا يكونُ سعرها مئتينِ وخمسينَ ريالًا، أو مئة ريالٍ، فها حُكمُها بالنِّسبةِ للرِّجالِ؟ هل تجوزُ أم لا تجوز؟ مع العلمِ أنَّني ما أدري إذا كانتْ هي فِعلًا منَ الذَّهب الحقيقيِّ أم مجرَّدَ كتابةٍ عليها.

الجَوَابُ: لا بدَّ أن تسألَ أهلَ الخبرةِ منَ الصَّاغةِ هل هذا ذهبُ؛ فإن كان فإنَّه لا يَجِلُّ للرِّجالِ لُبسُها، وإنْ لم يكنْ فلا بأسَ، والأَولى ألَّا يَلبَسَها إذا كان هذا اللَّونُ ظاهرًا على ظاهرِها، لا بأسفلِها؛ لأنَّه حتَّى لو قلنا: لا بأسَ بها فالَّذي يشاهدهُ يظُنُّ أنَّه قد لبِس ساعةً محلَّةً بذهبِ.

(٢٥٥٠) السُّؤالُ: عندي ساعةٌ كان أحدُ الأصدقاءِ أهداها لي قبلَ ثلاثِ سنينَ، ووجدتُ مكتوبًا على غطائِها: ذهب ٢٢، فعرضتُها على أحدِ الصَّاغةِ وسألتُه: هل هي ذهَبٌ فعلًا؟ فقال لي: ليستْ ذهبًا، وإنَّما مَطلِيَّةٌ بهاءِ الذَّهبِ، وإنَّ هذا الطِّلاءَ بعدَ سنةٍ أو سنتينِ سيَزُولُ ولا يكونُ له أثرٌ، وهي ليستْ مُرتفعةَ الثَّمَنِ، فها حُكمُ لبسها؟

الجَوَابُ: إذا كان يبدو للنَّاظِرِ أنَّها ذَهَبٌ فاجعلْها في جيبِك، ولا بأسَ. فأرَى ألَّا تَلبَسَها مادام الذَّهَبُ يُرَى، وانتفِعْ بها في الوقتِ.

(١٥٥١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ استعمالِ الأوانِي المطْلِيَّةِ بالذَّهبِ؟

الجَوابُ: أولًا: أقولُ لإخواني المُسلمينَ: كَيْفَ يبلُغُ بنا التَّرفُ إلى هذا؛ أنْ نأكُلَ في الآنِيَةِ المطْلِيَّةِ بالذهب؟! وقد ثبَت عَنِ النَّبي صلَّى الله عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم

أَنَّه نهى عَن الأَكْلِ والشُّرْبِ في آنيةِ الفِضَّةِ والذَّهبِ^(۱)، وأخبرَ أنَّ الَّذي يشرَبُ في آنيةِ الفضَّةِ إنَّها يُجُرْجِرُ في بطنِه نارَ جهنَّمَ (۱).

أما المَطْلِيُّ بالذَّهبِ فإنْ كانَ مُجُرَّدَ لونٍ لا يحصُل مِنْهُ شيءٌ بعرْضِهِ على النَّار، فإنَّه جائِزٌ لكنْ مع ذلك نَنْهى عنه؛ لها فيه مِنَ البَذَخِ والتَّرَفِ، وأمَّا إذا كان يحصُلُ مِنْهُ شيءٌ بعرْضِهِ على النَّار فإنَّه لا يجوزُ، ويُرجَعُ في ذلك إلى أهلِ صِياغَةِ الذَّهَب، فإنْ قالوا: إنَّه كثيفٌ بحيْثُ يحصُل بعَرْضِه على النَّار شَيْءٌ فهو حرامٌ وإنْ قالوا: إنَّه مجرَّدُ لؤنٍ لا سُمْكَ له، فهو جائِزٌ لكنْ لا يَنْبغِي.

(۲۰۰۲) السُّوَّالُ: منذ مدَّةٍ خَلَتْ قرأتُ فتوى تُفيد تحريمَ الذَّهَب المحلَّق على النِّساءِ، فها مَدَى صحَّةِ ذلك؟

الجَوَابُ: هذا القولُ قد قال به بعضُ النَّاس قديمًا وحديثًا، لكنَّه قولٌ شاذُّ لا يُعمَلُ به؛ لأنَّه مخالفٌ للأحاديثِ الصَّحيحةِ المُستفيضةِ من أنَّ نساءَ الصَّحابةِ كنَّ يَلبَسْنَ الخواتمَ والأَسوِرَةَ، ورسولُ اللهِ ﷺ يُقِرُّهُنَّ على ذلك.

وما وردَ منَ النَّهي عنه أو الوعيدِ فيه (٢) فإنَّه محمولٌ على ما كان في أوَّلِ الإسلامِ، ثمَّ بعد ذلك أُبيحَ للنِّساء أنْ يلبسنَ ما شئنَ من الذَّهَبِ من غيرِ إسرافٍ ولا تبرُّجِ بزينةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض، رقم (٥٤٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٦٧)، من حديث حذيفة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب آنية الفضة، رقم (٥٦٣٤)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة، رقم (٢٠٦٥)، من حديث أم سلمة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٣) منها ما أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٨)، وأبو داود: كتاب الخاتم، باب ما جاء في الذهب للنساء، رقم (٤٢٣٦)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِتَهُ عَنْهُ: «من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار، فليحلقه حلقة من ذهب».

فالقولُ الراجِحُ الَّذي عليه جمهورُ الأُمَّةِ، بل حكاه بعضُهم إجماعَ الأُمَّةِ، أَنَّه يجوزُ للمرأةِ أَنْ تلبَسَ الذَّهَبَ المُحَلَّقَ والمُرَصَّعَ والمُدَلَّى وغيرَ ذلك.

(٢٥٥٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ الدِّبلةِ للمَخطوبين؟

الجَوابُ: لا أَعلَم في لبسِ الخَواتِمِ شَيئًا إلَّا أَن يَكون عن عَقيدةٍ، يَعني أَن يَعتَقِد الزَّوجُ أَن بَقاءَ هذا الخَاتَمِ في أصبعِه يَعني: بَقاءَ الزوجةِ في عِصمَتِه، وكذلك الزَّوجةُ، فهذا لا يَحِلُّ، وكم من إنسانٍ يَلبَسُ خاتمًا بهذهِ العَقيدةِ ويُفارِقُ زَوجتَه! وكم من إنسانٍ لا يَلبَسُ الخاتَمَ وهو مع زَوجَتِه في أحسَنِ ما يَكونُ!.

وقد ذَكرَ بَعضُ الفُضلاءِ من أهلِ العِلمِ أن أصلَ الدِّبلةِ مَأْخوذٌ مِن النَّصارى؛ وعلى هذا فلا يَنبَغي أن نُسمِّيَها دِبلةً ولا أن نَعتَقِدَ هذا وإنَّما نُسمِّيها خاتمًا بدون أيِّ عَقيدةٍ.

(٢٥٥٤) السُّؤَالُ: هل من السُّنَّةِ لُبسُ الخاتمِ المنقوشِ عليه الاسمُ؟

الجَوَابُ: ليسَ منَ السُّنَّةِ، لكنَّه منَ المُباح، إلَّا إنسانًا له معاملاتٌ مع النَّاسِ تحتاج إلى إثباتٍ.

(٢٥٥٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ لُبس القبعةِ التي لها رَفُّ مِن الأمامِ، وأَلبَسُها من أجلِ الشَّمسِ؟

الجَوابُ: اقطَع الرَّفُّ والبَسها، فإنَّنا نَرى من يَلبَسُها يلبَسُها بالليلِ والنَّهارِ، ثُمَّ إنه

لو عوَّدت عَينك على عدمِ مُلاقاةِ الشَّمسِ أصبَحتَ لا تَقدِرُ بعد ذلك، وصارَ ضَرَرًا على عينِك.

(٢٥٥٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ البِنطالِ أَمامَ الزوجِ والمحارِمِ؟ وبهاذا تُوجِّهون مَن تَفعلُ ذلك؟

الجَوابُ: يَحُرُمُ على المرأةِ أن تَلبسَ البِنطالَ سواءٌ مع الزَّوجِ وحدَهُ، أو مع الأَقاربِ المحارِم، أو مع النِّساء؛ لأنَّ البِنطالَ من خصائِصِ الرجالِ.

ونوصي مَن تَفعلُ ذلك بتَقوى الله عَرَّفَكِلَ، وأن يَعلَمنَ بأنَّ الدنيا مَتاعٌ قَليلٌ، وأنَّ الآخرة هي دارُ القَرارِ، وأن المرأة والرجلَ وكلَّ حيٍّ ليس لديه ضَمانٌ بأنه سيَبقى حتَّى يَتوبَ، فقد يَموتُ الإِنسانُ وهو يتكلَم، وقد يَموت وهو يَأكُل ويَشربُ، أو وهو على فِراشِه، فليَتَّق الله هؤلاء النساءُ، وليَدَعنَ هذه الألبسةَ.

(٢٥٥٧) السُّؤالُ: ما حكمُ لبسِ المرأةِ للسِّروالِ أو البنطلونِ الواسعِ الَّذي لا يصِفُ ولا يجسِّدُ عورتَها؟

الجَوابُ: أنا أرى منعَ المرأةِ مِن البنطلونِ مطلقًا، سواءٌ كان فوقَ الرُّكبةِ، أو تحتَ الرُّكبةِ، لا يجوزُ.

(٢٥٥٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ البِنْطالِ أمامَ الإخوانِ والأخواتِ؟ الجَوَابُ: لا يَحِلُّ للمرأةِ أنْ تَلْبَسَ البِنطالَ لا أمامَ النِّساءِ، ولا أمامَ محارِمِها، ولا أمامَ زَوْجِها. (٢٥٥٩) السُّؤالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تلبّسَ البنطلونَ أمامَ زوجِها؟

الجَوابُ: البنطلونُ لا يجوزُ أَنْ تلبَسَهُ المرأةُ عِنْدَ الزَّوجِ أَو عندَ النِّساءِ؛ لأَنَّه مِن بابِ تشبُّهِ النِّساءِ بالرِّجالِ.

(٢٥٦٠) السُّؤالُ: بعضُ النِّساءِ يُلبِسْنَ أطفالَهنَّ البنطالَ، ويُلبِسْنَهنَّ بعدَ ذلك العباءة، في حكمُ ذلك؟

الجَوابُ: الَّذي أرى ألَّا تُلبَسَ الصَّغيرةُ بنطالًا؛ لأنَّ هذا يُذهِبُ الحياءَ عنها، هذه مِن جهةٍ، مِن جهةٍ أُخرى أنَّ القاعدةَ عندَ أهلِ العلمِ: أنَّ ما حرُمَ لُبسُه على الكبيرِ حرُمَ إلباسُه الصَّغيرَ؛ لذلِكَ لا نرى أنَّ البِنتَ تُلبَسُ البنطالَ ولو كان عليها عباءةٌ.

(٢٥٦١) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ البَنطَلونِ بين النِّساءِ أو أمامَ الزَّوجِ؟

الجَوابُ: الذي نَرى ويَرى أكابِرُ عُلمائِنا الأجِلَّةِ المشارِ إليهم بالعِلمِ والإِيمانِ والتَّقوى: أن لُبسَ البَنطلونِ حَرامٌ على المرأةِ سَواءٌ بين النِّساءِ أو مع الزَّوجِ؛ لأَنَّه تَشَبُّهُ بالرَّجُلِ، وقد لَعنَ النَّبيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم المتَشَبِّهاتِ من النِّساءِ بالرِّجالِ، ولعن المتشبِّهين من الرِّجالِ بالنِّساءِ.

والحَمدُ لله، فهناك مَلابِسُ أُخرى أَجَمُلُ مِن البَنطلون، وأَبهى للمَرأةِ، وأَبعَدُ عن الفِتنةِ، وأَبعَدُ عن الفَتنةِ، وأَبعَدُ عن مُشابهةِ الرِّجالِ، ولكن الشَّيطانَ يُزيِّنُ القَبيحَ في أعينِ كثيرٍ من النَّاسِ، فعلى المرءِ أن يَكونَ سائِرًا إلى الله عَنَّهَجَلَ، مُنطَلِقًا من الكتابِ والسُّنةِ.



(٢٥٦٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ البَنطلون أمامَ الزَّوجِ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ؛ لأنَّه أمامَ الزَّوجِ تَشَبُّهُ بالرِّجالِ، وأمَّا مَع غَيرِ الزَّوجِ فإلى جانِبِ التَّشبُّهِ بالرِّجالِ، فَفِيهِ أيضًا أنَّه يُبيِّنُ مَقاطِعَ المرأةِ مِن الفَخِذَين والثَّديَينِ، وغَيرِ ذلك.

(٢٥٦٣) السُّؤَالُ: ما رأيُك في الزَّوْجين إذا عوَّدا أولادَهما الذُّكورَ على لُبسِ البنطلونِ القصيرِ ما دونَ الرُّكبةِ بقليلٍ، وإذا جلَس الولدُ ارتفعَ البنطلونُ إلى ما فوقَ الرُّكبةِ؟

الجَوَابُ: أنا لا أرَى أن يلبسَ أطفالُنا البنطلونَ؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى إِلْفِهِم لهذه الشَّيابِ، ولا يَخفَى ما في هذه الشَّيابِ منَ القُصُورِ، فهي تَصِفُ البدنَ، وهي عند الصَّلاةِ تُتْعِبُ، وهي تمنعُ من كمالِ الصَّلاةِ، وهذا خلافُ ما اعتدناه في لِباسِنا من آبائِنا وأجدادِنا، فلماذا نترُكُ ما كان عليه الآباءُ من هذه العادةِ الطَّيِّبةِ إلى عاداتٍ واردةٍ علينا وهي دون عاداتِنا! لولا أنَّ ذلك ضعفٌ في الشَّخصيَّةِ وانهزامٌ أمامَ العالمِ، وإلَّا فالإنسانُ الحرُّ، عاداتِ أللَّ عليه ألَّا يَخضعَ الإنسانُ قويُّ الشَّخصيَّةِ، الإنسانُ الَّذي يَعتدُّ بنفسِه ويعتزُّ بدينِه يجبُ عليه ألَّا يَخضعَ لهذه العاداتِ.

(٢٥٦٤) السُّؤَالُ: ما حكمُ شِراءِ الملابسِ للأطفالِ الَّتي يكونُ عليها صورٌ؟ الجَوابُ: لا يجوز.

(٢٥٦٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ الصورِ التي توجَدُ على كَثيرٍ من مَلابِسِ الأَطفالِ، أو على بَعضِ الفُرُشِ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ لُبسُ الثِّيابِ التي فيها صورةٌ، سَواءٌ كانت للصِّغارِ أو البالِغين، والواجِبُ على إِخوانِنا المسلِمينَ مُقاطعةُ هذه الأَلبِسةِ؛ لأنَّ الناس إذا قاطَعوها لَن تَردَ إلى البلادِ.

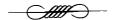
أمَّا الَّتي على بَعضِ الفُّرُشِ فهذا أَهوَنُ؛ لأنَّ الفِراشَ يُمتَهنُ ويوطَأُ بالأَقدامِ، وهو أيضًا مُنفَصِلٌ عن الإِنسانِ، بخِلافِ الثِّيابِ.

(٢٥٦٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ الثِّيابِ التي انتَشَرَت مُؤَخَّرًا وفيها رُسوماتٌ كالصُّلبانِ؟

الجَوابُ: إذا كانت صورةُ الصَّليبِ واضِحةً أنها صَليبٌ فإنَّه لا يَجوزُ لُبسُ الثوب، ويَجِبُ تَمزيقُه، وأما إذا كانت غيرَ واضِحةٍ وأنه مِن بابِ التَّطريزِ فالأَصلُ فيها الحِلُّ، أما الصورُ الأُخرى التي فيها الحيوانُ سَواءٌ كان إِنسانًا أو غيرَ إِنسانٍ فلا يَجوزُ لُبسُها، سَواءٌ للصِّغارِ والكِبارِ؟

(٢٥٦٧) السُّؤالُ: اشتَرَينا سجادةً، وبَعدَ شِرائِها تَبَيَّن أن فيها عَلامةَ صَليبٍ، فيها العَملُ فيها؟ وهل تَجوزُ باعتِبارِها مُمتَهَنةً؟

الجَوابُ: أولًا: لا بُدَّ أن تَتَأَكَّدَ أنه وُضِعَ على أنَّه صَليبٌ، لا على أنَّه زَركشةٌ وتَطريزٌ؛ لأنَّ بَعضَ الناسِ يَظُنُّ أن كُلَّ عَلامةِ زائِدٍ صَليبٌ، حتَّى لو كان في مَكانٍ نَعلَم أنه ما قُصِدَ بها الصَّليبُ، فلا بُدَّ أن تَتَأَكَّدَ؛ لأنَّ بعضَ الناس شَكَّكَ حتَّى في عَلامةِ الزائِدِ وقال: هذا صَليبٌ، وإذا تَبَيَّن أنها عَلامةُ صَليبِ فلا تَجوزُ، حتَّى لو كانَت مُمتَهنةً.



(٢٥٦٨) السُّؤالُ: صُورُ أفلامِ الكارتونِ إذا كانَت على مَلابِسِ الصِّبيانِ، سَواءٌ كانَت الرَّأسُ فَقَط أو نِصفُ البَدنِ مَع الرَّأسِ، فهَل يَجوزُ لُبسُها؟

الجَوابُ: إذا وُجِدَ الرَّأْسُ وَحدَه، أو البَدنُ وَحدَه بِدونِ الرَّأْسِ فلَيسَت صورةً، أما إذا كانت الرَّأْسُ مَع نِصفِ الجَسدِ فأخشى أن يُقالَ: إنَّ هذا جالِسٌ؛ لأنَّك إذا صَوَّرتَ الجالِسَ فلا يُرى إلَّا أعلَى بَدنِه.

(٢٥٦٩) السُّؤَالُ: هل لُبْسُ العِمامةِ سُنَّةٌ؟

الجَوَابُ: لُبْسُ العِمامةِ ليس بسُنَّةٍ مطلوبةٍ مِنَ الإنسانِ؛ ولهذا لم يأمُرِ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم بها، ولكنَّ الإنسانَ إذا كان في بيئةٍ يَلْبَسونَ العَمائمَ فإنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَلْبَسَها؛ لأنَّ موافَقةَ النَّاسِ في لِباسِهم مِنَ السُّنَّةِ؛ فقَدْ كان النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم يَلْبَسُ ما كان النَّاسُ يَلْبَسُونَهُ في عَهْدِهِ.

فإذا كنتَ في بلد يَلْبَسُونَ العَمائمَ فالسُّنَّةُ أَنْ تَلْبَسَ العِمامةَ موافَقةً لهم، وإنْ كنتَ في بلدٍ لا يَلْبَسونها فالسُّنَّةُ أَلَّا تَلْبَسِها، وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ عِندي؛ لأنَّ لُبْسَ العِمامةِ خاضعٌ للعاداتِ وليس مِنَ العِباداتِ.

وكذلك لُبْسُ الإزارِ والرِّداءِ، فإنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان يَلْبَسُ الإزارَ والرِّداءَ(۱) في غيْرِ الإحرامِ، بل في أيَّامِه المعتادةِ، ورُبَّما يَلْبَسُ القميصَ(۱)

⁽۱) أخرج البخاري: كتاب اللباس، باب الثوب الأحمر، رقم (٥٨٤٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ، رقم (٢٣٣٧)، من حديث البراء بن عازب وَحَلَيْكَ عَنْهُ قال: «كان النبي ﷺ مربوعا، وقد رأيته في حلة حمراء، ما رأيت شيئا أحسن منه»، والحلة إزار ورداء، انظر: فتح الباري (٩/ ٥١٣).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٩١)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب ما جاء في القميص، رقم (٢٠١٥)، والترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في القمص، رقم (١٧٦٢)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب لبس القميص،

والسَّراويلَ^(۱)، ولكنْ إذا كنتَ في مجتمَع لا يَلْبَسون الإزارَ والرِّداءَ فلا تَلْبَسْه، بلِ البَسْ ما كانوا يَلْبَسون ما لم يكُنْ مُحُرَّمًا شرْعًا، فإنْ كان مُحُرَّمًا شرْعًا لِعَيْنِهِ كما لو لَبِسَ الرِّجالُ لِباسَ الحريرِ فإنَّه لا يجوز لك أنْ تَلْبَسَ الحريرَ، وكما لَوِ اعْتادَ النَّاسُ أنْ يَجُرُّوا ثيابَهم إلى أسفَلَ مِنَ الكعبَيْنِ فلا تفعَلْ؛ لأنَّ ذلك مُحَرَّمٌ، والمُحَرَّمُ يَحَكُمُ على العادةِ ولا تَحكُمُ العادةُ عليه، بخِلافِ ما كان مِنَ العاداتِ فإنَّه حَسَبَ المعتادِ.

وخُلاصةُ القولِ أَنْ لُبْسَ العِمامةَ ليس مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَ النَّاسُ يَلْبَسُونهَا، وَكَذَلْكَ الإِزَارُ وَالرِّدَاءُ ليس لُبْسُهما مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَ النَّاسُ يَلْبَسُونهما، فَالْبَسْ مَا يَعْتَادُ النَّاسُ لُبْسَه مَا لَم يَكُنْ مُحُرَّمًا بِعَيْنِه، فَإِنْ كَانَ فَلا تَفْعَلْ.

(٢٥٧٠) السُّؤالُ: هل العِمامَةُ الَّتِي كان يلْبَسُها الرَّسولُ ﷺ هي الشِّماغ المعروفُ في هذا الزَّمانِ أم تَخْتلِفُ عَنْه؟

الجَوابُ: العِمامَةُ هي ما يُطوى على الرَّأسِ، ولكنَّها ليْستْ بِسُنَّةٍ، هي مِنَ الأُمورِ العَادِيَّةِ، إذا اعتادَها النَّاسُ فالبَسْها وإذا لمْ يَعْتادوها فَلا تَلْبَسْها، ولهذا نَجِدُ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ اعْتَادوا لُبْسَها، فنقولُ: هذا هو الأفضلُ أنْ يلْبَسَ الإنسانُ ما يلبَسُ النَّاسُ إذا لم يَكُنْ مُحُرَّمًا. وبعضُ النَّاسِ لا يَلْبَسونها ولو لَبِسوها لكان هذا مِنَ الشُّهْرَةِ

رقم (٣٥٧٥)، من حديث أم سلمة رَضَّالِيَّهُ عَنْهَا قالت: «كان أحب النياب إلى رسول الله صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القميص».

⁽١) أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم (٦١٦٢)، والطبراني في الأوسط رقم (٦٥٩٤)، من حديث أبي هريرة وَهَوَاللَّهُ عَنْهُ، وفيه: قلت: يا رسول الله، وإنك لتلبس السراويل؟ قال: «أجل في السفر والحضر، وبالليل والنهار فإني أمرت بالستر فلم أجد شيئا أستر منه».

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢/ ٤٦٢): قد صح شراء النبي رضي الله الله الله وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة.

المذمومَةِ، وعلى كلِّ حالٍ لِباسُ العِمامَةِ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، ولكنَّهُ مِن الأُمورِ الَّتي تَتْبَعُ عادةَ النَّاسِ وعُرْفَهم.

(٢٥٧١) السُّؤالُ: ما حكمُ لُبسِ الدِّبلةِ بالنِّسبةِ للمرأةِ والرَّجلِ، وتسميتِها بلُبسةِ الخطوبةِ، أو لُبسةِ الزَّواج؟

الجَوابُ: لا أعلمُ في لُبْسِ الخواتمِ شيئًا إلَّا إنْ كان عن عقيدَةٍ، إذا كان عن عقيدةٍ بمعنى أنَّ الزَّوجَ يعتقدُ أنَّ بقاءَ هذا الخاتمِ في إصبعِه يعني بقاءَ زوْجتِه في عصمتِه، وكذلك الزَّوجةُ، فهذا لا يجِلُّ، وليس بصوابِ.

كم مِن إنسانٍ يلبَسُ خاتمًا بهذه العقيدةِ ويفارِقُ زوجتَه! وكم مِن إنسانٍ لا يلبَسُ الخاتمَ وهو مع زوجتِه في أحسنِ ما يكونُ! فهذه عقيدةٌ باطِلَةٌ.

وقد ذكر بعضُ الفُضلاءِ مِن أهلِ العلمِ أنَّ أصلَ الدِّبلةِ مأخوذٌ مِن النَّصارى؛ وعلى هذا فلا ينبغي أنْ نُسمِّيها دِبلةً، ولا نعتقدُ هذا، وإنَّما نُسمِّيها خاتَمًا بدونِ أيِّ عقيدةٍ.

(٢٥٧٢) السُّؤَالُ: ما حكمُ بَيعِ البُرنيطةِ ولُبْسِها؟

الجَوابُ: أكرَهُها، وهي ضَارَّةٌ بالبصَرِ؛ لأنَّها تجعَلُ العَينَ فيها بعدُ لا تستطيعُ مُقاومةَ الشَّمسِ، وهذا ضَررٌ على العَينِ.

(٢٥٧٣) السُّؤالُ: بعضُ النَّاسِ يَقولُون: إنَّ القُفازَ المَعروفَ الآن للنِّساءِ لم يَكُن على عَهدِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم. فهل هذا الكَلامُ صَحيحٌ؟ الجَوابُ: هذا غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّه كان مَوجودًا في عَهدِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وعلى آلِه وسلَّم، حيثُ نَهى المُحرِمةَ عن لُبسِ القُفَّازَين، فقالَ: «لَا تَنتَقِبُ المرأةُ ولَا تَلبَسُ القُفَّازَين» (١)، فهذا يَدلُّ على أن القُفَّازَ كان مَوجودًا.

(٢٥٧٤) السُّؤالُ: هل تقويمُ الأسنانِ جائزٌ إذا كانتْ متباعدةً؟

الجَوابُ: تقويمُ الأسنانِ على نوعينِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: أَن يكونَ المقصودُ به زيادةَ التجمُّلِ، فهذا حرامٌ ولا يَجِلُّ، وقد لَعَنَ النَّبيُّ ﷺ المُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ المُغَيِّرَاتِ لِخلقِ اللهِ (٢)، هذا معَ أَنَّ المرأةَ مطلوبٌ منها أَنْ تتجمَّلَ، وهي ممَّن يُنَشَّأُ بِالحِلْيَةِ، والرَّجُلُ من باب أَولى.

أمَّا إذا كان تَقويمُها لِعَيْبٍ فيها؛ فإنَّ بعضَ النَّاسِ قد يَبُرُزُ شيءٌ من أسنانِه -إما الثَّنَايَا أو غيرُها- بُرُوزًا شائنًا، بحيثُ يَستقبِحُه مَن يراه، ففي هذه الحالِ لا بأسَ من أنْ يعدِّلَها الإنسانُ؛ لأن هذا إزالةُ عيبٍ وليس زيادةَ تجميلٍ، ويدلُّ لهذا أنَّ النَّبيَّ عَيَّكِ أَمَر الرَّجلَ الَّذي قُطِعَ أنفُه أنْ يتَّخذَ أنفًا مِن وَرِقٍ؛ أي: من فِضَّةٍ، ثمَّ أنتنَ فأمره أن يتَّخذ أنفًا من ذَهَبِ (")؛ لأنَّ في هذا إزالةَ عيبٍ، وليس المقصودُ زيادةَ تجمُّلِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨)، من حديث ابن عمر رَضَاللَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا ٓ ءَالْنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُــُدُوهُ ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥)، من حديث ابن مسعود رَضَاللَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٢)، وأبو داود: كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، رقم (٢٣٢)، والنسائي: كتاب الزينة، والترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، رقم (١٧٧٠)، والنسائي: كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب، رقم (٥١٦١)، من حديث عرفجة بن أسعد رَحِيَاللَهُ عَنْدُ.

(٢٥٧٥) السُّؤَالُ: إذا جعلْتُ نفسي في العباءةِ مُرتَّبةً، فهل يُعتبَرُ هذا مِنَ التَّبرُّجِ؟ الجَوَابُ: ما خرَجَ عَنِ العادةِ تزيُّنًا فهو تبرُّجُ، وهذا هو الضَّابطُ.

(٢٥٧٦) السُّؤَالُ: إذا كان بعضُ شغرِ اللِّحيةِ طويلًا والآخَرُ قصيرًا، فهل يجوزُ تقصيرُ الطَّويلِ بقصْدِ التَّجمُّلِ؟

الجَوابُ: لا تقُصَّه، بل رُدَّه، أي: ثَنَّه وأدخل بعضَه في بعضٍ، فيصير سواءً؛ لأَنَّني أخشى إنْ قصَّرْت الطَّويلَ صار الطَّويلُ الأوَّلُ قصيرًا، ثمَّ ذهَبْتَ تقُصُّ الطَّرفَ الثَّانيَ، فيصيرُ هذا قصيرًا... وهكذا، حتَّى تنهي لحيتُك نهائيًّا!!.

(٢٥٧٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قصِّ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بقصدِ التَّجمُّلِ للزَّوجِ؟

الجَوَابُ: إذا كان القصُّ يَسيرًا بحيثُ يَنزِلُ على الكتفينِ، فلا بأسَ، وأمَّا إذا كان كثيرًا بحيثُ يكونُ رأسُ المرأةِ كرأسِ الرَّجلِ، أو كانتِ القصَّةُ على شَبَهِ قَصَّاتِ الكافراتِ أو العاهراتِ، فإنَّه لا يَجُوزُ.

(۲۰۷۸) السُّؤالُ: ما حُكْمُ تسريحاتِ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بقَصَّاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ؟ وأيضًا ما حُكْمُ رَفْع الشَّعْرِ؟

الجَوابُ: أولًا: الشَّعرُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مِنَ الكَتِفَيْنِ فأنزلَ، فلا يُقَصُّ أكثرَ مِن ذلك.

ثانيًا: القَصَّاتُ المتنوِّعَةُ إن كانَتْ مِنَ القَصَّاتِ الخاصَّةِ بنِساءِ الكُفَّارِ أو بالنِّساءِ

العاهِراتِ المُومِساتِ فإنَّها لا تجوزُ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله علَيْه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ تَشَبَّه بِقَوْم فَهُوَ مِنْهُمْ»(١).

وإنّى أنصَحُ أَخُواتى المُسْلِماتِ مِن تَلَقُّفِ هذه العاداتِ الَّتي بعضُها مُحَرَّمٌ لا إشكالَ فيه وبعضُها فيه اشتباهٌ، ومِن الوَرَعِ أَنْ يَدَعَ الإنسانُ ما فيه شُبْهَةٌ إلى ما لا شُبْهَةَ فيه، وبعضُها لَيْسَ فيه اشتباهٌ مِن المُباحِ، لكنْ لا خَيْرَ فيه، وعادة نسائِنا أفضلُ منه، والإنسانُ لا يُقَلِّدُ غيرَه إلَّا عِنْدَ ضَعْفِ شَخْصِيَّتِه وتعظيمِهِ الَّذي قَلَدَه، وإلَّا فالإنسانُ والإنسانُ لا يُقلِّدُ عَيرَه إلَّا عِنْدَ ضَعْفِ شَخْصِيَّتِه وتعظيمِهِ الَّذي قَلَدَه، وإلَّا فالإنسانُ المُعْتَزُّ بنفْسِه المُتَرَفِّعُ عنِ التَّبَعِيَّةِ لا يَخْضَعُ لعاداتٍ وافِدَةٍ، لا نستفيدُ مِنها؛ لا دِينِيًّا، ولا أدبيًّا، ولا أدبيًّا.

فعاداتُ الإنسانِ وأهلِه لا شكَّ أَنَّهَا خَيْرٌ مِن عاداتٍ وارِدَةٍ، هذا إذا لم تَكُنْ مُشْتَبِهَةً أو مُحُرَّمَةً قَطعًا، فكيف وكثيرٌ مِنها مُحْرَّمٌ، وكثيرٌ مِنْها مُشْتَبِهٌ، وقد قال النَّبيُّ مُشْتَبِهَةً أو مُحَرَّمَةً قَطعًا، فكيف وكثيرٌ مِنها مُحَرَّمٌ، وكثيرٌ مِنْها مُشْتَبِهُ، وقد قال النَّبيُّ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي السَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي السَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي السَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي السَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي اللَّسَانِ اللَّهُ الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» (٢).

وأمَّا بالنِّسبَةِ لرفع المرأةِ شَعْرَها إلى الأعلى فإنْ رَفَعَتْهُ إلى فوقُ أَخْشَى أَنْ يكونَ ذلك داخلًا في قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطُ ذلك داخلًا في قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطُ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، ونِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُيلَاتٌ مَائِلَاتٌ رُؤُوسُهُنَّ كَأَشْنِمَةِ البُخْتِ المَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّة، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» (٢)، فهذه المرأةُ الَّتي ترفعُ شعرَها على هامَتِها أخشى أَنْ تكونَ داخلةً مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا» (٢)

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَجَوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩/ ١٧٠)، من حديث النعمان بن بشير رَضِّلَيْكَمَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة.

في قولِه: «رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ الهَائِلَةِ»، أمَّا لو رَفَعَتِ الشعرَ لحاجةٍ مثلُ أنْ تكونَ في المطبخِ، وتعرَقُ، وترفَعُ شَعْرَها رَفْعًا مُؤقَّتًا؛ لأجلِ أنْ يَخِفَّ عليها العَرَقُ فهذا لا بَأْسَ به.

أمَّا إذا رَفَعَتْهُ خَلْفَ رأسِها وليسَ فوقَ هامتِها فهذا لا بأسَ به، إلَّا إذا أرادَتِ المرأةُ الخروجَ إلى السُّوقِ؛ فإنَّما لا تَرْبِطُه على رَقَبَتِها؛ لأنَّه يكونُ بارِزًا مِن وراءِ العَباءةِ، وهذا يدعو إلى الفِتْنَةِ.

(٢٥٧٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: هناك صالوناتٌ نِسائيَّةٌ تقومُ بتسريحاتِ الشَّعَرِ للنِّساءِ، فهل عليَّ إثمٌ لو افتتحتُ مثلَ هذه الصالوناتِ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ تُصلِحُ الشَّعَرَ على وجهٍ مباحٍ فليس عليها شيءٌ؛ لأنَّ هذا من طلَبِ الرِّزقِ، وأمَّا إذا كانتْ تسرحُ الشَّعرَ على وجهٍ محرَّمٍ بحيثُ يكونُ مُشابهًا لرؤوسِ الرِّوسِ الكافراتِ؛ فإنَّه لا يجِلُّ لها أن تفتحَ هذا.

(٢٥٨٠) السُّؤَالُ: هل القصَّةُ الَّتي في مُقَدِّمَةِ الرَّأْسِ بالنِّسبةِ للمرأةِ تُعتبرُ منَ التَّشبُّهِ بالكافراتِ؟

الجَوَابُ: إذا قصَّتْ شعرَها من مقدِّمةِ الرأسِ فهو كقصِّه من ورائِها، لا بأسَ به بشرطِ ألَّا يكون فيه تشبُّهُ بالكافراتِ، وألا يكونَ فوقَ الكتِف من الخلفِ.



(٢٥٨١) السُّؤالُ: ما حكم رفْع الشَّعرِ إلى الأعلى بالنِّسبةِ للمرأةِ، هل يدخلُ؟

الجَوابُ: إذا ضمَّت بعضَه إلى بعضٍ وجعَلَتْه إلى فوقُ فهو داخل في حديثِ: «رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ الرَائِلَةِ» (١) ، أمَّا إذا كان إلى الأسفلِ فلا يدخُلُ في الحديثِ، لكنْ لا شكَّ أَنَّ المرأةَ الَّتي تَجمَعُ شعْرَها حتَّى يكونَ على الرَّقبةِ، ثمَّ تخرُجُ إلى السُّوقِ، أنَّ هذا سوف يُرَى مِن وراءِ العباءةِ نابئًا.

(٢٥٨٢) السُّوَالُ: ما حُكْمُ قصِّ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للأطفالِ؟

الجَوَابُ: لا أرَى في ذلك بأسًا، بشرطِ ألَّا يؤدِّيَ القصُّ إلى أنْ يكونَ رأسُ البنتِ كرأسِ الرَّجُلِ.

(٢٥٨٣) السُّؤالُ: هل يَجوزُ قصُّ شعرِ البنات الصغارِ؟

الجَوابُ: الصغارُ كالكبارِ، من الكَتفِ فأنزَل فلا بأسَ، وما أَعلى فلا؛ لأنَّ الأَعلى كما يَختَصُّ بالرجالِ، بل مَلعونةٌ إذا تشبَّهت بالرجالِ، كما أن الرَّجُلَ إذا تشبَّه بالمرأة فهو ملعونٌ، ولا ينبغي للمرأة أن تطَّلِع إلى مساواة الرجلِ فيما فرَّق الله فيه بينهما، بل المرأة لها خصائصُها ولها لباسُها، والرجلُ له خصائصُه ولباسُه.

(٢٥٨٤) السُّؤالُ: هل يجوزُ أن تقصَّ الأمُّ شعرَ ابنتِها إلى الأُذُنِ؟

الجَوابُ: لا أَرَى أَنْ يُقصَّ رأسُ البنتِ إلى الأذنين؛ لأنَّما إذ اعتادتْ ذلك في الصِّغَرِ أَلِفَتْه في الكِبَرِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَجُوَلِللهُ عَنْهُ.

(٧٥٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قَصَّاتِ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ لغيرِ التَّشبُّهِ بالكافرات؟

الجَوابُ: كأنّها تُريدُ قَصَّ شَعرِ الرَّأسِ، وهذا فيه خلافٌ، فمِنَ العلماءِ مَن قال: إنّه حرامٌ، إلّا في الحجِّ والعُمرةِ، فتقُصُّ مِن كلِّ ضفيرةٍ قدْرَ أُنْمُلَةٍ، ومنهم مَن قال: إنّه مباحٌ. والأظهرُ أنّه مباحٌ بشرْطِ أنْ يكونَ نازلًا عَنِ النّبي عَنَ الله المراق على وجه يُشْبِهُ قَصَّاتِ نساءِ الكفّارِ فإنّه حرامٌ من ذلك-، وكذلك إذا قصَّتُه المرأةُ على وجه يُشْبِهُ قَصَّاتِ نساءِ الكفّارِ فإنّه حرامُ أيضًا؛ لقولِ النّبي عَنَ الله عَن تَشبّه بقوم فهو مِنهم "").



(٢٥٨٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ قَصَّاتِ الشَّعرِ والتَّشبهِ بالكافِرات؟

الجَوابُ: أما التَّشبُّه بالكافراتِ فهو مُحرَّمٌ، فقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَن تَشَبَّه بقَومٍ فهو مِنهُم» (٢)، وقالَ شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أقلُّ أحوالِ هذا الحديثِ التَّحريمُ، وإن كان ظاهِرُه يَقتضي كُفرَ المتشبِّه بهم (٤). وقال العُلماءُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إن التَّشبُّه بالكافِرِ في الظاهِرِ يُؤدي إلى التَّشبُّه به في الباطِنِ والعِياذُ بالله، أي: إلى فسادِ العقيدةِ وانحِرافِ الإِنسانِ، هذا جَوابُ القِسمِ الثاني من السُّؤالِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم (٥٨٨٥)، من حديث ابن عباس رَضِوَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَاللّهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْكَا.

⁽٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/ ٢٧٠).

أما القِسمُ الأولُ من السؤالِ وهو قَصُّ المرأةِ رَأْسَها، فالمعروفُ من مَذهَبِ الحَبِّ الحنابِلةِ رَحْهَهُ اللهُ أن قَصَّ المرأةِ رَأْسَها مَكروهُ سَواءٌ كان قليلًا أو كثيرًا إلا في الحَبِّ أو العُمرةِ فَتَقُصُّ قَدرَ أُنمُلةٍ، وقال بعضُ المتأخّرين: لا بَأْسَ أن تَقُصَّ من رَأْسِها ما لم يَصِل إلى حَدٍّ يُشبِه وَصَّ النِّساءِ الكُفارِ، فجينئِذٍ لم يَصِل إلى حَدٍّ يُشبِه وَصَّ النِّساءِ الكُفارِ، فجينئِذٍ لم يَصِل إلى حَدٍّ يُشبِه رُؤوسَ الرِّجالِ، أو على وجهٍ يُشبِه قَصَّ النِّساءِ الكُفارِ، فجينئِذٍ لم يَصِل إلى حَدٍّ يُشبِه رُؤوسَ الرِّجالِ، أو على وجهٍ يُشبِه قَصَّ النِّساءِ الكُفارِ، فجينئِذٍ يَحُرُم القَصُّ.

(٢٥٨٧) السُّؤالُ: ما رأيُّكُم في تَجميعِ الشَّعرِ لأعلى ووَضعِ الحِجابِ عليه ورَبطِه بالمشبكِ فوقَ الحِجابِ؟

الجَوابُ: تَجَميعُ الرَّأْسِ لأعلى أَخشى أن يَكُونَ داخِلًا في قَولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم: «صِنفانِ مِن أَهلِ النَّارِ لم أَرَهُما: قَومٌ مَعَهُم سِياطٌ كأذنابِ البَقرِ يَضرِبون بها الناس، ونِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ مميلاتٌ مائِلاتٌ رُؤوسُهنَّ كأسنِمةِ البُختِ المائِلةِ، لا يَدخُلنَ الجنةَ ولا يَجِدنَ ريجَها، وإنَّ ريجَها ليوجَدُ مِن مَسيرةِ كذا وكذا»(١)، فالرَّأْسُ إذا جُمِعَ لفوق صارَ كأنَّهُ سَنامٌ.

أما إذا كان على الرَّقبةِ فلا أَرَى به بأسًا إلَّا إذا أرادَت المرأةُ الخُروجَ إلى السوقِ، فالواجِبُ عليها أن تُطلِقَه حتَّى لا يَتَبَيَّن للناسِ؛ لأَنَّه إذا تَبَيَّن حَجمُه مِن وراءِ العَباءةِ عَرفَ النَّاظِرون أنه كَثيرٌ أو قَليلٌ، وهذا نَوعٌ من التَّبرُّجِ فلا يَجوزُ، أمَّا في البَيتِ فلا أَرَى فيه بأسًا.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَعِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٨٨٨) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ العدساتِ المُلوَّنةِ للمرأةِ؟

الجَوَابُ: إِنْ كَانَتْ هذه العدساتُ على شكلِ أَعْيُنِ البهائمِ -كَأَنْ تكونَ على شكلِ عَيْنِ الغزالِ، أو عينِ الأرنبِ، أو عينِ القِطِّ- فهذا لا يجوز؛ لِأَن التَّشبَّة بالحيوانِ مذمومٌ، ولم يقَعِ التَّشبية بالحيوانِ إلَّا في مَقامِ الذَّمِّ؛ كما في قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَمَنَكُهُ مَذَكُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَمَنَكُهُ لَمُ كَمَثُلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ مَثَلُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ مَثَلُ اللهِ تَبَارِكَوَتَعَالَى: ﴿ مَثَلُ اللهِ تَبَارِكَوَتَعَالَى: ﴿ مَثَلُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ وعلى اللهِ يَعْمِلُوهَا كَمْثُلِ الْحِمادِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة:٥]، وقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «العائدُ في هِبَتِهِ كالكلبِ يَقيءُ، ثُمَّ يعود في قَيْعُه» (١)، وقولِ النَّبِيِّ عَيْلِيْهُ: «الَّذي يتكلَم يوْمَ الجُمُعةِ والإمامُ يخطُبُ كَمَثَلِ الحِهارِ يحمِلُ أَسْفَارًا» (١٠).

أمَّا إذا كانَتِ العدساتُ المُلوَّنةُ ليستْ على شكلِ عُيونِ الحيوانِ، وإنَّما يُقصَدُ بذلك التَّجميلُ -كالعدساتِ العسليَّة، وما أَشْبَهَ ذلك-، فلا بأسَ بها بشرطِ ألَّا يكونَ في ذلك ضَرَرٌ على العَيْنِ.

(٢٥٨٩) السُّؤالُ: ما حكمُ لُبْسِ العدساتِ بالنِّسبةِ للمَرْأَةِ للزِّينَةِ فقط؟

الجَوابُ: إذا قال الأطباءُ: إنَّه لا ضَرَرَ على العَيْنِ منها، وكان لونُها لَوْنَ عُيونِ الآدَمِيِّينَ إلَّا أَنَّها تَجْعَلُ العَيْنَ أَجْمَلَ ممَّا كانَتْ مِنْ قبلُ فهذا لا بأسَ به، أمَّا إذا كان لونُها كَلَوْنِ عيونِ الحيواناتِ الأخرى فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ؛ لأنَّ مَعْنَى ذلك أنَّ ابْنَ آدَمَ نَزَلَ بِنَفْسِهِ إلى دَرَجَةِ الحَيَوانِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته، رقم (٢٦٢١)، ومسلم: كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة، رقم (١٦٢٢)، من حديث ابن عباس رَيَحَالِيَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٠)، من حديث ابن عباس رَضَالِتَهُ عَنْهُا.

(٢٥٩٠) السُّؤَالُ: ما حكم لبسِ النساءِ العَدَساتِ المُلَوَّنَةَ باستِشارَةِ الطَّبيبِ؟

الجَوابُ: ليْسَ فيه بأسٌ إنْ شاءَ الله ما دامَ الغرضُ التَّجَمُّلَ بشرْطِ ألَّا تكونَ هذه العَدَساتُ تَنْقُلُ العَيْنَ مِنْ عينِ آدمِيَّةٍ إلى عينِ حَيوانٍ؛ كأنْ تجعَلَ عَدَسةً ملوَّنةً على شكْلِ عينِ الأَرْنَبِ، أو عينِ الغزالِ، أو عَيْنِ القِطِّ، أو ما أشبهَ ذلك.

ومِنْ عَجَبٍ يُقضَى مِنْه العَجَبُ أَنَّ بعضَ النِّساءِ لِخِفَّةِ عقولِهِنَّ تتخذُ عدساتٍ ملوَّنةً بشكْلٍ معيَّنٍ يناسِبُ بَشَرَةَ وجهِها، ثُمَّ تتَّخِذُ أَلْبِسَةً تناسِبُ تلك العدساتِ؛ هراء، أو حضراء، أو صفراء، أو سوداء؛ وهذا مِنَ الخُمْقِ فيها أرى؛ لكنِ اتخاذُ العَدَساتِ للتَّجَمُّلِ مثلُ أن يكونَ سوادُ العينِ فيه شيءٌ من الغِشاوَةِ، فتتَّخِذَ عدسةً ثُجُمِّلُ العَيْن، تجعَلُها بُنَيَّةً مثلًا، فهذا لا بأسَ به بشَرْطِ ألَّا يكونَ في ذلك ضَرَرٌ.

(٢٥٩١) السُّؤَالُ: ما حكم العدساتِ المُلوَّنةِ للزِّينةِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك، لكنْ بشرطينِ: الشَّرطُ الأوَّلُ: ألَّا يكونَ في ذلك ضررٌ على العينِ، والشَّرطُ الثَّاني: ألَّا تكونَ هذه العدساتُ مُشابِهةً لأعينِ الكافراتِ، أو لأعينِ الحيوانِ.

أمَّا الشَّرطُ الأوَّلُ -وهو ألَّا يكونَ فيها ضررٌ - فلأنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يستعمِلَ ما فيه الضَّررُ على نفسِه؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٩].

وأمَّا الثَّاني -وهو عدَمُ المُشابَهةِ- فلأنَّ التَّشبُّهَ بالكفَّارِ مُحَرَّمٌ؛ لقولَه ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (١)، والتَّشبُّهُ بالحيوانِ لم يأْتِ إلَّا في مقامِ الذَّمِّ، كقولِه تعالى:

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضَاللَّهُ عَنْهُا.

﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا ٱلنَّوْرَنةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمْثُلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة:٥]، وقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شِنْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا وَلَكِنَّهُۥ أَخْلَدُ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَبَعَ هَوَنهُ فَمْ فَكُهُ مَا لَكُونَهُ وَأَخْلَدُ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَبَعَ هَونهُ فَمْ فَكُهُ مَثَلُ اللهِ تَبَارَكَوَتَهُ لَلْهُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتَرُحَهُ يَلْهَتْ اللهَوْءِ، العَائِدُ فِي هِبَتِهِ وقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ، العَائِدُ فِي هِبَتِهِ وقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿لَيْسَ لَنَا مَثُلُ السَّوْءِ، العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ ﴾ [١/)، فلا يجوزُ للمرأةِ أَنْ تلْبَسَ العدساتِ الَّتِي تُشْبِهُ عَلَى اللهِ والقِطَطِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

(٢٥٩٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ لُبسِ العَدساتِ الملونةِ للنِّساءِ؟

الجَوابُ: إذا كانَت للتَّجمُّلِ فلا بَأْسَ بها مِثلَ أن يَكُون سَوادُ عَينِها فيه شُهبةٌ فتَلَبَسُ عَدساتٍ عَسليةً، فهذا لا بَأْسَ به لا سِيَّا المتزوجةُ فتَتَجَمَّلُ لزَوجِها، وأمَّا أن تَلبَسُ عَدساتٍ تُشبِهُ عُيونَ القِططِ والكِلابِ والأَرانِبِ، وعُيونَ البَهائِم عامةً فلا يَجوزُ.

وقد بَلَغني عن بَعضِ السَّفيهاتِ أنها تَلبَسُ عَدساتٍ مُلونةً حَسبَ ثِيابِها، فإن لَبِسَت ثِيابًا زُرْقًا جَعَلَت العَدسةَ حَراءَ، وهكذا، وهذا مِن السَّفهِ والغَلطِ.

وهنا شيءٌ آخرُ لا بُدَّ منه، وهو أن يُقَرِّرَ الطَّبيبُ أن هذا لا يَضُرُّ العَينَ، فإن قَرَّرَ أنه يَضرُّ العَينَ؛ فلا يَجوزُ لُبسُها على أيِّ حالٍ كان.

(٩٣ ٢٥) السُّؤَالُ: ما حُكمُ استخدامِ العدساتِ اللَّاصقةِ المُلوَّنةِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، رقم (٦٩٧٥)، ومسلم: كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة، رقم (١٦٢٢)، من حديث ابن عباس رَعَوَلِيَّكَءَنُهُمَا.

الجَوابُ: إذا كانت العدساتُ لا تغيِّرُ العينَ عن عُيونِ بَنِي آدمَ، وإنَّما تُغَيِّرُ لونَها مِن بُنيَّةٍ إلى عسليَّةٍ، أو ما أشبَهَ ذلك، فلا حرَجَ، بشرْطِ ألَّا تتضرَّرَ العينُ بهذا.

(٢٥٩٤) السُّؤَالُ: العدساتُ اللَّاصِقةُ هل تؤثِّرُ في الوُضوءِ؟ الجَوابُ: لا تُؤَثِّرُ؛ لأنَّ داخلَ العينِ لا يُغْسَلُ.

(٥٩٥) السُّؤالُ: هَلْ يجوزُ لُبْسِ الباروكَةِ، أَمْ هي مِنْ وَصْل الشَّعْرِ؟ الجَوابُ: لا يجوزُ لُبْسُها؛ لَعَن النَّبِيُّ ﷺ الواصِلَةَ والمُسْتَوْصِلَةَ (١).

(٢٥٩٦) السُّؤالُ: امرأةٌ يتساقطُ شَعرُ رَأسِها بكثافةٍ حتى صارَ مُلفِتا للنَّظرِ بين النِّساءِ، فهل لها أن تَزرَع شَعرًا صِناعيًّا بجراحةٍ؟

الجَوابُ: إني متَوَقِّفٌ في حِلِّ ذلك؛ لأنَّ امرأةً سألَت النَّبِيَّ ﷺ عن بِنتِها، فقالَت: إنَّ الحَصبةَ مَزَّقَت شَعرَ رَأْسِها؛ أفَأَصِلُها؟ قال: «لَا»(٢).

فلَا أَجزِمُ بتَحريمٍ ولا تَحليلٍ، والعِلمُ عند الله، ويُمكِنُ لهذه المرأةِ أن تَلبَس الحِهارَ، ولا يُعلَم ما تَحتَ الخِهارِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب الموصولة، رقم (۵۹٤۰)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (۲۱۲٤)، من حديث ابن عمر رَجَعَالِلَهُعَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب الموصولة، رقم (٥٩٤١)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات والمغيرات خلق الله، رقم (٢١٢٢)، من حديث أسهاء بنت أبي بكر رَهَا الله، رقم (٢١٢٢)،

(٢٥٩٧) السُّؤالُ: هل يَجوزُ تَشقيرُ الحَواجِب؟

الجَوابُ: لا حَرَجَ فيه؛ لأنَّ هذا مِن جِنسِ الكُحلِ والحِناءِ التي توضَعُ في اليَدِ أو الرِّجل، فهو تَلوينٌ للزينةِ.

(٢٥٩٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَشقيرِ الحَواجِبِ؟ الجَوابُ: لا بَأْسَ به.

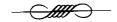
(٢٥٩٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ صَبغ حَواجِبِ المرأةِ؟

الجَوابُ: إذا كانت الحَواجِبُ بَيضاءَ مِن الشَّيبِ فلا يَجوزُ أن تَصبُغَها بالسَّوادِ، وما سِوى ذلك فلا بَأْسَ به.

(٢٦٠٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ صَبغِ الحَواجِبِ بلَونِ البَشرةِ تَجَنَّبًا للنَّتفِ؟ الجَوابُ: يَجوزُ، ولا بَأسَ.

(٢٦٠١) السُّؤالُ: هل استخدامُ الحِنَّاءِ سُنَّةٌ أَمْ زِينةٌ؟

الجَوابُ: الجِنَّاءُ زِينةٌ وليس بسُنَّةٍ؛ ولهذا قال بَعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ المرأةَ الشَّابَّةَ التَّي ليس لها زَوجٌ لا يَنْبغي لها أنْ تستعمِلَه، ولكنَّ الرَّاجحَ أنَّه عادةٌ وزِينةٌ، فتستعمِلُه الشَّابَّةُ الَّتي لم تَتزوَّجْ وغيرُها.



(٢٦٠٢) السُّوالُ: ما رَأَيُكم في صَبْغِ الشَّعرِ الأَبْيَضِ بالصَّبْغَةِ السَّوداءِ للمَرأةِ المُتَزَوِّجَةِ؛ لتَتَزَيَّنَ لزَوْجِها؟

الجَوابُ: لا يجوزُ، ولكنْ تجعَلُ مع السَّوادِ حِنَّاء صَفْراءَ؛ حتَّى يظهَرَ اللَّونُ بُنَيًّا، وليس أَسْودَ خالِصًا.

(٢٦٠٣) السُّؤالُ: ما حكمُ وضعِ الكَتَمِ (الصَّبغةِ) بالنِّسبةِ للمرأةِ في شعرِها؛ حيث يجعلُ الشَّعرَ أسودَ؟

الجَوابُ: إذا كان الصَّبغُ الأسودُ مِن أجلِ إخفاءِ الشَّيبِ، فإنَّ ذلك حرامٌ؛ لقولِ النَّبيِّ عَلَيْ : «غَيِّرُوا هذا الشَّيْبَ، وَجَنِّبُوهُ السَّوادَ»(١)، ولحديثٍ وردَ في ذلك فيه الوعيدُ(١)، وأمَّا إذا كانَ لغيرِ ذلكَ فالظَّاهرُ أنَّه جائزٌ، يعني: لو كانتِ المرأةُ شعرُها يميلُ إلى الصُّفرةِ فصبَغَتْه بالسَّوادِ لزوالِ تلك الصُّفرةِ فالظَّاهرُ أنَّ ذلك لا بأسَ به.

(٢٦٠٤) السُّؤالُ: صبغةُ الشَّعرِ بعضُ النَّاسِ يتساهَلُ فيها، وقد سمِعْتُ حديثًا: أنه لا يدخُلُ الجَنَّةَ، ولا يجِدُ رِيحَها؛ فهلْ هذا الحديثُ صحيحٌ؟

الجَوابُ: صبغةُ الشَّيبِ بالسَّوادِ حرامٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَر باجتنابِ السَّوادِ (٢)،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَهِوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/٣٧١)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٢١٢)، وأبو داود: كتاب النهي عن الخضاب بالسواد، رقم (٥٠٧٥)، من حديث ابن عباس رَخِيَالِيَهُمَنَا؟: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد، كحواصل الحهام، لا يريحون رائحة الجنة».

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢٠١٠)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَّاللَهُ عَنْهًا.

وورَدَ فيه حديثٌ (١) لا بأسَ به؛ حسنٌ، فيه وعيدٌ يؤيِّدُ هذا.

(٥٠٠٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ صَبغُ الشَّيبِ للرَّجُلِ أو المرأةِ؟

الجَوابُ: أمَّا صَبغُه بالحناءِ والكَتَمِ فهو من السُّنةِ، وأمَّا صَبغُهُ بالسَّوادِ فإنَّه مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسلَّم أمَرَ بتَغيير الشَّيبِ وقالَ: «جَنِّبوهُ السَّواد» (٢)، وهذا حَديثٌ عَظيمٌ في تَحريمِ الصَّبغِ بالسَّوادِ، ولا فَرقَ في هذا بين الرَّجلِ والمرأة؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الأحكامَ عامةٌ للجَميعِ: الرِّجالِ والنِّساءِ إلَّا بدَليلٍ يَدلُّ على التَّفريقِ بين الرِّجالِ والنِّساءِ إلَّا بدَليلٍ يَدلُّ على التَّفريقِ بين الرِّجالِ والنِّساءِ فيُؤخَذُ بالدَّليلِ.

(٢٦٠٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صَبْغِ الشَّعرِ؟ وقد سمِعْتُ حديثًا أنَّ الصَّابِغَ لا يدخُلُ الجِنَّةَ ولا يجِدُ رِيحَها، فهل هذا الحديثُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: صَبْغُ الشَّيْبِ بالسَّوادِ حرامٌ؛ لِأَنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم أَمَرَ باجتِنابِ السَّوادِ^(۱)، وقد وَرَدَ حديثٌ حسَنٌ، فيه وَعِيدٌ يُؤيِّدُ هذا^(۱).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۷۳)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٤٢١٢)، والنسائي: كتاب الزينة، باب النهي عن الخضاب بالسواد، رقم (٥٠٧٥)، من حديث ابن عباس رَحَعَلَيْتُهُ عَنَّهُا: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة».

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَالَلَهُمَنْهُا.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِّ اللَّهَ عَنْهَا.

⁽٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٣)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٢١٢)، والنسائي: كتاب الزينة، باب النهي عن الخضاب بالسواد، رقم (٥٠٧٥)، من حديث ابن عباس رَعَوَلَلْهُ عَنْهُا

(٢٦٠٧) السُّؤَالُ: ما حكمُ خَلْطَةِ الشَّعرِ للنساءِ، وفيها نوعٌ مِن السَّوادِ؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ تغييرُ الشَّيْبِ بالسَّوادِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آلِه وسلَّم أَمَر بتغييرِ الشَّيْبِ وقالَ: «جَنِّبوهُ السَّوادَ»(١)، وورَدَ حديثُ في الوَعيدِ عَلَيْه (٢)، وأمَّا إذا غيَّر الشَّعْرَ بِلَوْنِ بَيْنَ السَّوادِ والحُمْرَةِ، أي: بلَوْنٍ بُنِّيٍّ مَثَلًا فإنَّه لا بأسَ بِهِ ولا حَرَجَ فيه، والرِّجالُ والنِّساءُ في هذه المسألةِ سَواءٌ.

(٢٦٠٨) السُّوَالُ: هل صبغُ اللِّحيةِ مِنَ السُّنَّةِ أم هو مِنَ المُباحِ؟ الجَوَابُ: هو مِنَ السُّنَّةِ (٢).

(٢٦٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ تقشيرِ المرأةِ بَشَرَتَها؛ بحيثُ تَزولُ القِشرةُ وتطلُعُ حُمرةٌ؛ فيتغيَّرُ لؤنُ الوجْهِ؟

الجَوَابُ: هذا حرامٌ لا يَجِلُّ، وهو داخِلٌ في الوَشْمِ أو أشدُّ مِنَ الوَشْمِ، وقد لعَنَ

⁼ قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَيْوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٣)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٢١٢)، وأبو داود: كتاب النهي عن الخضاب بالسواد، رقم (٥٠٧٥)، من حديث ابن عباس رَحَوَاللَهُمَاءَةُا: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة».

⁽٣) لها أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢٠٠١)، من حديث جابر بن عبد الله وَهَيْنَهُ عَنْهَا: أَنَ النبي ﷺ أَتِي بأبي قحافة ورأسه ولحيته كالثغامة البيضاء، فأمرهم أن يغيروه بشيء ويجتنبوا السواد.

النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم الواشِمةَ والمُستوشِمةَ (١)، وقال إبليسُ: ﴿وَلَا مُمَّنَهُمْ فَلَيُغَيِّرُكَ خَلْقَ ٱللَّهِ السَّاء:١١٩]، فتقشيرُها مِن طاعةِ الشَّيطانِ ومعصيةِ الرَّحمٰنِ، والتَّعرُّض للَّعْنِ والإبعادِ عن رحمةِ اللهِ.

(٢٦١٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: هل يَجوزُ استخدامُ كريهاتِ تفتيحِ البَشَرةِ بالنِّسبةِ للنساءِ؟ معَ العلم بأنَّ المرادَ من استخدامِها التزيُّنُ للزَّوج.

الجَوَابُ: لا بأسَ بها، لكِن بشرطِ أَنْ يُراجَعَ بذلك الطَّبيبُ؛ لأنَّ هذه الكريهاتِ تؤثِّر في البَشَرَةِ، فربَّما في المستقبَلِ تنعكِس الحالُ، فلا بدَّ من مراجعةِ الأطبَّاءِ في هذا الأمرِ.

(٢٦١١) السُّؤالُ: ما حكمُ استعمالِ الكِريماتِ ومُبيِّضاتِ البَشرَةِ؟ الجَوابُ: لا بأسَ بها؛ لأنَّ هذه مِثْلُ فِعْلِ الحِنَّاء وشِبْهه.

(٢٦١٢) السُّؤَالُ: ما حُكمُ استعمالِ الصَّبغةِ للنِّساءِ بالنسبةِ للشَّعرِ؟

الجَوَابُ: الصبغةُ إذا كانتْ بالسَّواد من أَجْلِ إزالةِ الشَّيبِ فإنَّ ذلك لا يَجُوزُ؛ لأن النَّبيَّ ﷺ أمر بتغييرِ الشَّيبِ وأنْ يُجَنَّبَ السَّوادُ(٢)، وإذا كانتْ بصبغةٍ أخرى غير

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب الموصولة، رقم (٥٩٤٠)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة، رقم (٢١٢٤)، من حديث ابن عمر رَضَآلِقُهَعَاثُهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضاً للهَ عَنْهَا.

السَّوادِ نَظَرنا، فإنْ كانتْ هذه الصبغةُ من خصائصِ نساءِ الكفَّارِ فإنَّه لا يجوز الصبغةُ بها؛ لأنَّ هذا يكونُ من باب التَّشبُّهِ، ومَن تشبَّه بقومٍ فهو منهم، وإن كان بألوانٍ أُخرى فلا بأسَ.

(٢٦١٣) السُّوَّالُ: شابُّ عُمُرُه أربعَ عشْرةَ سنةً، وقد امتلاً رأسُه شَيْبًا، فهل يجوز له أنْ يَصْبغَ شَعرَه بالسَّوادِ؟

الجَوَابُ: لا يَصْبغْهُ بالسَّوادِ الخالصِ، ولكنْ يَصْبغُهُ بالجِنَّاءِ والكَتَمِ بحيثُ يكون بُنِّيَّ اللَّونِ.

(٢٦١٤) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الصَّبْغَةِ بالنِّسبَةِ للنِّساءِ إذا كان شعرُها طَبِيعِيًّا أسودَ، وأرادَتْ أَنْ تُغَيِّرُ لونَ هذا الشَّعرِ إلى لونٍ آخرَ؟

الجَوابُ: لا حرَجَ في هذا؛ لأنَّ الأصلَ في تَغييرِ الشَّعرِ إلى لَونٍ آخرَ هو الجوازُ، إلَّا إذا غَيَّرَتِ الشَّيبَ بلونٍ أسودَ فهذا حرامٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَ بتَغييرِ الشَّيبِ وقال: «جَنِّبُوهُ السَّوَادَ»(۱)، لكنْ إذا كانتِ الصَّبغَةُ لا يَصْبُغُ بها إلَّا النِّساءُ الكافِراتُ؛ لأنَّ التَّشبُّة بِالكُفَّارِ مُحَرَّمٌ؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «مَنْ تَشَبَّة بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(۱).

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحمَهُ اللهُ تعَالَى-(٢): أقلُّ أحوالِ هذا الحديثِ

⁽١) التخريج السابق.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضَالِتَهُ عَنْهُا.

⁽٣) انظر: اقتضاء الصرط المستقيم (١/ ٢٧٠).

التَّحريمُ، وإنْ كان ظاهِرُه يَقْتضي كُفْرَ المُتَشَبِّهِ بهم، والإنسانُ الحازِمُ هو الَّذي يدفَعُ التُّهْمَةَ عن نفْسِه.

(٢٦١٥) السُّؤَالُ: تقولُ السَّائلةُ: ما حُكْمُ تَمييشِ الشَّعْرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بغير الأُسودِ، وذلك تَجَمُّلًا للزَّوج؟

(٢٦١٦) السُّؤالُ: ما حُكْمُ استعمالِ ما يُسَمَّى بالميشِ بالنِّسبةِ لشَعْرِ المَرْأَةِ، وهو قريبٌ مِن صَبْغ الشَّعرِ، ويقولون: إنَّه يمنَعُ وُصولَ الماءِ إلى جُذورِ الرَّأْسِ؟

الجَوابُ: أمَّا الصَّبْعُ فإنْ كان بالأسودِ لتَغْطِيَةِ الشَّيبِ فإنَّه حرامٌ؛ لأن النَّبيَّ ﷺ وَأَمَرَ باجْتنابِ السَّوادِ في صَبْغِ الشَّيبِ(٢)، وجاء في الحديثِ الوعيدُ الشَّديدُ على مَن فعَلَه (٣)، وأمَّا إذا كان بصِبْغِ آخرَ فلا بأسَ به، لكنْ إذا كان في رأسِ المرأةِ شَيْبُ، وخلَطَتِ الحِنَّاءَ بالكَتَم فهذا لا بأسَ به؛ لأنَّه يجعَلُ الشَّعرَ بُنَيًّا.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رَضَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر، رقم (٢١٠٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضَّ اللَّهُ عَنْكُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٣)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد، رقم (٢١٢)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب بالسواد، رقم (٥٧٥)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيْهُ عَنْهَا: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة».

(٢٦١٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تسأَلُ عن المَيشِ، وهو صِبغٌ للشَّعرِ يستعمِلُه بعضُ النِّساءِ للزِّينةِ ؛ فها حكمُه؟

الجَوابُ: الميشُ إذا كان لتَلوينِ الشَّعرِ فهو جائز، بشَرطِ: ألَّا يكونَ الصبغ لتَسْويد الشَّعر الأبيض (الشَّيب)، وألَّا تكونَ هذه الصِّبغةُ مِن خَصائصِ نِساءِ الكُفَّارِ.

(٢٦١٨) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ وضعِ الميشِ على الشَّعرِ، وهو نوعٌ من أنواعِ الصِّبغِ يُوضَع على الشَّعرِ، وهو ليس أسودَ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ.

(٢٦١٩) السُّؤالُ: هل يَجوزُ وَضعُ (الميش) على الشَّعرِ، وهو نوعٌ من صبغٍ، ولكن فيه نوعُ تَشبُّهٍ؟

الجَوابُ: لا أَعرِفُه، ولا أعرِفُ كيفيةَ التشبُّه به، ولكن أُجيبُ جَوابًا عامًّا:

إذا كانت هَذه الصبغةُ لها طبقة تَمَنَعُ وُصولَ الهاءِ، فلا تُستَعمَل، وإذا لم يَكُن لها قِشرةٌ ولكن لونٌ فلا بَأسَ، إلَّا أن يكونَ هذا اللونُ مما يَختَصُّ به نِساءُ الكفارِ فلا يَجوزُ من أجلِ التشبُّه.

(٢٦٢٠) السُّؤالُ: ظَهرَ بين طالباتِ الكلِّياتِ ما يُسمَّى تَشقيرُ الحواجِبِ، فهل يَجوزُ ذلك؟ وهل يُعَدُّ ذلك من التَّحايُلِ على النَّمصِ؟

الجَوابُ: نعم، يَجوزُ، والنَّمصُ نَتفُ الشعرِ، وهذا ليس نَتفَ شَعرٍ، فالشَّعرُ باقٍ، وليس فيه تَحايلٌ ولا شيءٌ.

(٢٦٢١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ تَكحيلُ الحَواجِبِ للمَرأةِ؟

الجَوابُ: مَعروفٌ أنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهى عن الصَّبِغِ بالسَّوادِ (۱)، فلا يُستَخدَمُ في الرأسِ ولا الأجفانِ ولا الحَواجِب، وأما غيرُ السَّوادِ، فلا بَأْسَ به بِشرطِ ألَّا يَكونَ هذا الصَّبغُ مِن خَصائِص نِساءِ الكفارِ، بمَعنى: ألَّا يَصبغَ بهذا الصَّبغ إلا الكافِرات، فلا يَجوزُ أن تَصبُغَ به المرأةُ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مَن تَشَبَّه بَقُومٍ فهو مِنهُم» (۱).

(٢٦٢٢) السُّؤالُ: بَعضُ النِّساءِ تَقومُ بتَحديدِ الحاجِبِ بصَبغِه حتَّى يَظهَرَ دَقيقًا، فَهَل يَجوزُ ذلك مَع العِلمِ أنَّه يُغيِّرُ شَكلَ المرأةِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا؛ لأنَّ هذا ليسَ مِن النَّمصِ، فالنَّمصُ نَتفُ الشَّعرِ، وأمَّا تَلوينُ الشَّعرِ فلا حَرَجَ فيه، حتَّى لو أنَّ النَّاظِرَ يَظُنُّ أنه ليسَ على حاجِبَيها شَعرٌ.

(٢٦٢٣) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للمرأةِ أَنْ تضعَ الطِّيبَ على جسدِها وعندَها أناسٌ أَجانبُ؟

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر وتغيير الشيب، رقم (۲۱۰۲)، من حديث جابر بن عبد الله رَجَوَلَشَهَنَهُمَا

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٣٦١)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: إذا كانوا رِجالًا غيرَ محارمَ لها فلا يجوزُ لها إلَّا إذا كانَ الطِّيبُ خفيفَ الرائحةِ لا يَتَعدَّى إلى هؤلاءِ الرِّجالِ، فلا بأسَ وأمَّا إذا كانَ له رائحةٌ فلا يَجِلُّ أنْ تتطيبَ امرأةٌ بطيبِ يشمُّه رجالٌ أجانبُ.

(٢٦٢٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ إزالةِ شَعرِ وَجهِ المرأةِ؟

الجَوابُ: إذا كان شَعرُ الوَجهِ من الشُّعورِ المختَصةِ بالرِّجالِ كالشَّوارِبِ واللِّحى فلها أن تُزيلَه، وإذا كان يَنبُت للرِّجالِ والنِّساءِ فإن كَثْرَ حتَّى يُشَوِّهَ الوَجهَ فلا بَأْسَ بإزالَتِه، لكن بِدونِ نَتفٍ؛ لأنَّ النَّتفَ نَمصٌ، والمتنَمِّصاتُ والنامِصاتُ مَلعوناتٌ على لِسانِ محمدٍ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم.

(٢٦٢٥) السُّؤالُ: هل يَجوزُ نَتفُ شَعرِ الحاجِبِ بالنِّسبةِ للمَرأةِ؟

الجَوابُ: إذا كان طَبيعيًّا فلا يُمكِنُ لأَحَدٍ مِن النِّساءِ أَن تَنتِفَه، لكن إذا زادَ وكَثُرُ وغَلُرُ وغَلُطَ على وَجهٍ غَيرِ مُعتادٍ فلا بَأْسَ أَن تَقُصَّه بِدونِ نَتفٍ، أما النَّتفُ فمِن النَّمصِ الذي لَعَنَ النَّبِيُ عَلِيْهُ فاعِلَه، فقَد لَعَنَ النامِصةَ والمُتَنَمِّصةَ (١).

(٢٦٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّه يَظهَرُ في وجهِها شعرٌ كثيرٌ يغيِّر لونَ البَشَرَةِ، وأنا أعلَم أنَّ النَّمْصَ حرامٌ، فهاذا أعمَلُ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، رقم (۹۳۱)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات والمغيرات خلق الله، رقم (۲۱۲۵)، من حديث عبد الله بن مسعود رَجَوَالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: تستخدم كريهاتٍ بدونِ نتفٍ.

(٢٦٢٧) السُّوَالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ نَتْفِ ما بين الحواجبِ إذا كان يُشَوِّهُ المنظَر؟

الجَوابُ: مُحَرَّمُ، وهذا منَ النَّمْصِ.

(٢٦٢٨) السُّؤالُ: هل تخفيفُ الحاجبِ بالنِّسبةِ للمرأةِ حرامٌ؟

الجَوَابُ: إذا كان الشَّعرُ كثيفًا خارجًا عنِ العادةِ فلا بأسَ بإزالةِ ما خرجَ عن العادةِ؛ لأنَّ هذا من بابِ إزالةِ العيبِ، وأمَّا إذا كان عاديًّا، ولكن تريدُ المرأةُ أنْ تَتَجَمَّلَ العادةِ؛ لأنَّ هذا من بابِ إزالةِ العيبِ، وأمَّا إذا كان عاديًّا، ولكن تريدُ المرأةُ أنْ تَتَجَمَّلَ أكثرَ، فأخشَى أنْ يكونَ هذا منَ النَّمْصِ الَّذي لَعَنَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم مَن فعله، فلا تفعلْ ذلك، وأمَّا إذا كانتْ إزالةُ هذا بالنَّتْفِ فلا شكَّ أنَّه نَمْصُ، وقد ثبَت عن النَّبيِّ أنَّه لَعَنَ النَّامِصَةَ والمُتَنَمِّصَةَ (۱).

(٢٦٢٩) السُّوَّالُ: انتشرَ بين بعضِ الطَّالباتِ النَّمْصُ، وقد بَيَّنَتِ الكُلِّيَّةُ حكمَ ذلك في نَشَرَاتٍ، فهل بقيَّةُ الطَّالباتِ يجبُ عليهنَّ الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكر في تبيين هذا الحُكم؟

الْجَوَابُ: النَّمْصُ وهو نَتْفُ شعرِ الوجهِ، من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا ٓ ءَانَكُمُ ٱلرَّمُولُ فَخُــُدُوهُ ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَجَالِلُهُ عَنْهُ.

عليه وعلى آلِه وسلَّم لَعَنَ النَّامصةَ والمتنمِّصةَ (١). وما دام قد صَدَرَ فيه من رئاسة تعليم البنات المنع فإن الرئاسة تُشكَر على هذا، والواجبُ على الطَّالبةِ إذا رأتْ زميلتَها قد تَنمَّصَتْ أَنْ تَنْصَحَها أَوَّلًا، فإنِ انتهتْ فهذا المطلوبُ، وإلَّا فلْتَرْ فَعْ أمرَها إلى الجهاتِ المسؤولةِ حتَّى يُجْرُوا معها اللَّازِمَ.

(٢٦٣٠) السُّؤَالُ: امرأَةُ قبل عشرينَ سنةً كانت لا تَعرِفُ الحلالَ والحرامَ، وكانت تَتَنَمَّصُ، وهي مدرِّسةٌ للقرآنِ الآنَ وقد تابتْ، والذينَ يَدرسونَ عندها يقولونَ لها: كيف تدرِّسينَ القُرآنَ وأنتِ تَتَنَمَّصينَ؟! فها توجيهُك لها؟

الجَوَابُ: التَّوبة تهدِمُ ما قبلَها مهما كان الذنب وللهِ الحمدُ. وأمَّا أولئك النِّساءُ اللَّتي يَعِبْنها في التنمصِ وقد تابتْ منهُ، فهنَّ آثِهاتُ، ولا يَحِلُّ لهنَّ أنْ يَعِبنَ عليها، ومَن تاب من ذنبِ فكمَن لا ذنبَ له.

(٢٦٣١) السُّؤَالُ: هل تستطيع المرأةُ أَنْ تُزيلَ شَعرَ اليدَيْنِ والسَّاقَيْنِ والسَّاعدَيْنِ بغرضِ التَّجمُّلِ للزَّوجِ؟

الجَوَابُ: إذا كان الشَّعرُ كثيرًا بحيث يُشبِهُ شَعرَ الرِّجالِ في هذه المواضعِ فلا حرجَ عليها أَنْ ثُخفِّفَ منه، وأمَّا إذا لم يكنْ كثيرًا، بل كان معتادًا، فلا تفعَل -أي: لا تُزيلُه-؛ لأنَّ هذا خلْقٌ للهِ عَنَّهَجَلَّ، والله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ خلَقَه لِحِكمةٍ، وليس هُناك حاجةٌ تدعو إلى إزالتِه إذا لم يكنْ مُشَوِّهًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، رقم (٥٩٣١)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة، رقم (٢١٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢٦٣٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ إزالةِ شعرِ الساقينِ والذِّراعين بالنسبةِ للمرأةِ؟

الجَوابُ: إذا كان الشَّعرُ كَثيرًا يُشبِهُ شَعرَ الرِّجالِ فلا بَأْسَ بإزالتِه، وإذا كان عادِيًّا فلا تُزيلُه؛ لأنَّ الله تَعَالَى لم يَخلُقهُ إلَّا لحكمةٍ.

(٢٦٣٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ عِندَها شَعرٌ كثيفٌ في مِنطقةِ الشَّارِبِ، فهل هُناك بأسٌ في إزالتِه؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بهذا، ما دام أنَّه بَيِّنٌ فلا بأسَ أنْ تُزيلَه؛ لأنَّه إذا صار بَيِّنًا صار وجهُها كوجْهِ الرَّجُل، فهذا تشويهٌ.

(٢٦٣٤) السُّؤالُ: هل تَجوزُ إِزالةُ شَعرِ الشارِبِ للمرأةِ، حيثُ إنَّه كَثيفٌ؟ الجَوابُ: لا بَأْسَ بإِزالَتِه إذا كان بَيِّنًا، فإنَّه بهذا يَصيرُ وَجهُها كوَجهِ الرَّجُلِ، وهذا تَشويهٌ.

(٢٦٣٥) السُّؤالُ: ما حُكمُ وَضع البَيضِ على شَعرِ المرأةِ إذا كان يتَساقَطُ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا؛ لأَنَّه ليسَ في وَضعِ البَيضِ على الرَّأْسِ إهانةٌ للبَيضِ، والله عَنَّوَجَلَّ يقولُ في كتابِه العَزيزِ: ﴿ هُو اللهِ عَنَّوَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة:٢٩]، فكُلُّ ما في الأَرضِ فهو لنا ننتَفِعُ به إذا لم يكن في ذلك مَخورٌ شَرعيٌّ، وهذا ليسَ فيه مَخذورٌ شَرعيٌّ، فلا حَرَجَ أن تَدهنَ المرأةُ رَأْسَها بالبَيضِ لغَرضٍ.



(٢٦٣٦) السُّؤالُ: ما رأيُّكُم في إزالةِ الشَّعرِ الذي بين الحَواجِبِ؟

الجَوابُ: لا أَرَى ذلك؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جَعَلَ خِلقةَ الحواجِبِ على نَوعَينِ: قَرْنَى وفَرْقَى، أي: إنَّ بعضَ الناسِ تكونُ حواجبُه مُقتَرِنة، وبعضُ الناسِ تكونُ حواجِبُه مُقتَرِفة، وبعضُ الناسِ عَيناهُ جَميلتان، مُفتَرِقة، والمسألةُ إنَّما هي اختلافُ خِلقةٍ، مثل أن يَكونَ بعضُ الناسِ عَيناهُ جَميلتان، وبعضُ الناسِ دونَ ذلك، وكذلك بعضُ الناسِ وَجهُه جَميلٌ، وبَعضُ الناسِ دونَ ذلك، فلا تُغيِّر خَلقَ الله مَّ إلَّا إذا كانت على وَجهٍ غيرِ مُعتادٍ ومُشوَّهةً؛ فلا بَأسَ أن تُزيلَ ما فيه التَّشويه فَقَط.

(٢٦٣٧) السُّؤَالُ: هل يجوز أَنْ نَخْرِمَ خُرْمَيْنِ فِي أُذُنَيِ البنتِ؛ كَيْ نُعلِّقَ فيهما قُرْطًا؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أَنْ تَخْرِمَ الأُنشى خرْمَيْنِ فِي شَحْمَةِ أُذُنَيْهَا مِن أَجْلِ الحُلِيِّ، إلَّا أَنَّ العلماءَ يقولون: لا ينبغي للمرأةِ أَنْ تُسْرِفَ فِي استِعمالِ الحُلِيِّ؛ فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَال: ﴿ وَلَا تُسْرِفُونَا ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُ ٱلمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام:١٤١]، فإذا لم يكُنْ ذلك إسرافًا فلا بأسَ.

(٢٦٣٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ عمَلِيَّاتِ التَّجميلِ التي تَعمَلُها بَعضُ النِّساءِ للتَّجَمُّلِ أَو لشَفطِ الدُّهونِ؟

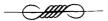
الجَوابُ: لا يَحِلُّ ذلك، إلا أن تكونَ الدُّهون مُضرةً على المرأةِ وتُسبِّب الأمراضَ والخُورَ والكَسَلَ؛ فلا بأسَ؛ لأنَّ هذا تداوٍ، أما للتَّجميلُ كتَصغيرِ الثديَيْن، أو تكبيرِهما أو ما أَشبَه ذلك فهذا حَرامٌ، وهو مثلُ النَّمصِ أو أشدُّ.

(٢٦٣٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ الشرع في نظركم في عمليَّاتِ التَّجميلِ بالنِّسبةِ للرِّجالِ؛ كتقصيرِ الأنفِ أو زراعةِ عُضْوٍ؟

الجَوابُ: أمَّا مِن جهةِ التَّجميلِ فإنَّه لا يجِلُّ للإنسانِ أَنْ يُغيِّرَ خلْقَ اللهِ مِن أَجْلِ التَّجميلِ؛ لأَنَّ هذا يُشْبِهُ تمامًا المُتفلِّجاتِ للحُسْنِ الضَّارِباتِ بالوشْمِ على أسنانِهنَّ مِن أَجْلِ تَجميلِها، وقد لعَنَ النَّبيُّ ﷺ الواشِرةَ والمُستوشِرةُ (۱).

وأمَّا إذا كان لإزالةِ عَيبٍ؛ كمَيلِ الأنفِ، فتُجْرَى عميَّلةٌ مِن أَجْلِ استقامتِه، وكازدواجيَّةِ الأسنانِ بحيثُ يركَبُ بعضُها على بعضٍ، فتُجْرَى عمليَّةٌ لخلْعِ السِّنِ الرَّاكبِ أو تعديلِه، وما أشبَهَ ذلك، كإزالةِ الحَوَلِ في العينِ؛ فهذا جائزٌ ولا بأْسَ به.

ودليل ذلك: أنَّ بعضَ الصَّحابةِ أُصِيبَ في أَنْفِه في إحدى الحالاتِ القِتاليَّةِ، فأمَرَه النَّبيُّ عَلِيُّ أَنْ يتَّخِذَ انفًا مِن ذهبٍ (١)، وهذا النَّبيُّ عَلِيًّ أَنْ يتَّخِذَ انفًا مِن ذهبٍ (١)، وهذا يدلُّ على أنَّ ما كان لإزالةِ العيبِ فلا بأْسَ به، وما كان للتَّجميلِ فإنَّه لا يجوزُ.



(٢٦٤٠) السُّؤالُ: امرأةٌ عِندها زائدةٌ جِلديةٌ في وَجهِها، فهل يَجوزُ أَن تُزيلَها؟ الجُوابُ: إذا كانت تُشَوِّهُ الوَجهَ فلا بَأْسَ أَن تُزيلَها.

⁽۱) أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز رقم (۲۹) من حديث معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت رسول الله على يقول: «لعن الله الواشمة والمستوشمة، والمتنمصة والنامصة، والواشرة والمستوشرة». وأخرجه أحمد (۱/ ٤١٥) من حديث ابن مسعود وَعَلَيْكَعَنْهُ قال: «سمعت رسول الله على عن النامصة والواشرة والواصلة...» الحديث، وانظر البدر المنير (٤/ ١١٠ - ١١٢).

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٢)، وأبو داود: كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، رقم (٤٢٣٢)، والنسائي: كتاب الزينة، باب والترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، رقم (١٧٧٠)، والنسائي: كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب، رقم (١٦١٥)، من حديث عرفجة بن أسعد رَضَيْ لَيْنَهُ عَنْهُ.

(٢٦٤١) السُّؤالُ: امرأةٌ في وجْهِها لَحُمِيَّةٌ، هل يجوز لها أَنْ تُزيلَها؟ الجَوابُ: إذا كانت قد شوَّهت الوجهَ فلا بَأْسَ.

(٢٦٤٢) السُّؤالُ: هل الضَّفيرةُ الواحدةُ للمرأةِ حَرامٌ؟

الجَوابُ: كَرِهَها بعضُ العُلماءِ رَحَهُهُ اللَّهُ، وقالوا: الأَفضَلُ الثَّلاثُ. ولا أَقولُ: إنَّها مَكروهةٌ. إلَّا إذا وَرَدَ النَّهيُ عنها، ولا أَعلَم في ذلك شَيئًا.

(٢٦٤٣) السُّؤالُ: ما حُكْم الفَرْقةِ الهائِلة بالنِّسْبة للنِّساءِ؟ وهل تَدخُل في قول النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ»(١)؟

الجَوابُ: ذكر عُلماؤُنا أنها تَدخُل في ذلك، والَّذي أَنصَحُ به أَخَواتي المُسلِماتِ أَن لا يَستَهْوِيَهُنَّ الشَّيْطان، فيتَعشَّقْن كل واردٍ.

إن بعض النِّساء -نَسأَل الله العافِية - كلَما ورَدَ شيءٌ منَ المَلْبوساتِ أوِ الموضاتِ ذَهَبَت تَتَبِعه ولا تُبالي هل تُخالِفُ الشرعَ والعادةَ أم لا؟!

فأمَّا ما يُخالِف الشَّرْعَ فالأَمْر فيه واضِحٌ، فإنه لا يَجوزُ.

وأمَّا ما يُخالِفُ العادةَ فيُقال لهذه المرأةِ: كيف تَرضَيْن أن ثُخالِفي عادةَ أهلِ بلَدكِ وأُمَّهاتِك وجَدَّاتِك بعاداتٍ وارِدةٍ إمَّا من كُفَّارٍ أو مِمَّن يُقلِّدُ كُفَّارًا، وهذا في الحقيقةِ نَقْصٌ في الشَّخصيةِ، أن تَذهَب المَرأةُ لتَأخُذَ عاداتٍ قد تَكون مُحَالِفةً للشَّريعةِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وهي قَطْعًا مُخَالِفة للعاداتِ المَأْلُوفة لمُجرَّدِ أنها تَأْتِي مِن بِلادْ أُخْرَى، فالَّذي يَنبَغي للإنسانِ أن يَكون عَزيزًا في نَفْسه، عَزيزًا في دِينِه، عَزيزًا في تَقْليده.

(٢٦٤٤) السُّؤالُ: ما حُكْمُ الفَرْقَةِ الهائِلَةِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ إذا كانَتْ للزِّينَةِ، وليسَ تَشَبُّهًا بالكُفَّارِ؟

الجَوابُ: ذَكَرَ بعضُ عُلمائِنا رَحَهُمُّاللَّهُ: أَنَّ الفَرْقَةَ المائلةَ داخلةٌ في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «مُميلَتٌ مَائِلَاتٌ»^(۱)، وقالوا: هذه مُميلَةٌ للفَرْقَةِ؛ لأنَّ الفَرْقَةَ تكونُ في وسطِ الرأسِ، أو عَنْ جوانبِهِ مِنْ حولِ الأُذنَيْنِ، وأمَّا أَنْ تكونَ مائلةً فلا.



(٥٦٤٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ القصَّةِ المائلةِ على الوجهِ؟

الجَوَابُ: يقول علماؤنا: إنَّها داخلةٌ في الحديثِ: «مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ» (١).

(٢٦٤٦) السُّؤَالُ: هل فَرْقُ الشَّعرِ مِنَ الوَسَطِ سُنَّةٌ يجبُ العملُ بها، أو يجوز للمرأةِ أَلَّا تَفْرُقَ شَعرَها؟ وهل يجوز جَعْلُ الشَّعرِ ضفيرةً واحدةً وسدْلُه إلى الخَلْفِ أو لا؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: الفرْقُ يكون حيثُ يكونُ اتِّجاهُ الشَّعرِ، فيكون في النَّصيةِ وفي الجانبَيْنِ وطولًا، ومِنَ الخلْفِ يكون مسدولًا ليس فيه فرْقٌ؛ إذْ إنَّ الفرْقَ في النَّاصيةِ وفي الجانبَيْنِ على حِذاءِ الأُذُنَيْنِ، وإذا اقتصرتِ المرأةُ على النَّاصيةِ فقطْ فأرجو ألَّا يكونَ في ذلك بأسٌ، وأمَّا الفرْقُ في المائلةِ فقدْ قال بعضُ العلماءِ: إنَّه داخلٌ في الحديثِ الصَّحيح، وهو قولُ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: "صِنفانِ مِن أهلِ النَّارِ لم أرَهما بعدُ؛ قومٌ معهم سياطٌ كأذنابِ البقرِ يَضرِبونَ بها النَّاسَ -يعني: ظلمًا وعُدوانًا-، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ، مُيلاتٌ مائلاتٌ، ووسمهُنَّ كأَسْنِمَةِ البُحْتِ المائلةِ، لا يدخُلْنَ الجنَّةَ ولا يَجِدْنَ رِيحَها، وإنَّ ريحَها ليوجَدُ مِن مسيرةِ كذا وكذا المُذي في هذا الحديثِ؛ مسيرةِ كذا وكذا الفَرْقُ مِنَ الوَسَطِ.



ا باب الخلع

(٢٦٤٧) السُّؤالُ: هل الحُلعُ طلقةٌ واحدةٌ أو طَلاقٌ بائِنٌ؟

الجَوابُ: الخُلعُ فَسخٌ، وليس طَلاقًا، لكنه لا رجعةَ فيه إلا بعَقدِ جَديدِ، فمَثلًا، لو خالَعَ امرَأَتَهُ وأَعطَته عَشرةَ آلافِ ريالٍ على أن تَنخَلِع منه، فلا تَحِلُّ له إلَّا إذا عَقَدَ على على على على أن تَنخَلِع منه، فلا تَحِلُّ له إلَّا إذا عَقَدَ على على أن تَنخَلِع منه، فلا تَحِلُّ له إلَّا إذا عَقَدَ على عليها عَقدًا جَديدًا.

وبهذِه المناسبةِ أَوَدُّ أَن أُنبَّه الذين يَكتُبون الخُلعَ من كُتَّابِ العَدلِ والقُضاةِ وغيرِهم، أَن يَقولوا في الوَثيقةِ: إِنَّ فُلانًا خالَعَ زوجَتهُ فلانةَ على عِوضٍ قَدرُه كذا وكذا. ولا يَقولون: طَلَّق زوجَتهُ فُلانة؛ لأنَّهم إذا قالوا: طَلَّق. حُسِب ذلك طَلاقًا عند كَثيرٍ من العُلهاءِ رَجَهُمُ اللَّهُ أُو أَكثرهم، وإذا قالوا: خالَعَ؛ لم يُحسَب عليه من الطَّلاقِ، فإذا قَدَّرنا أنه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَهُ عَنْهُ

طَلَّقها قبل ذلك مَرَّتين، ثُمَّ خالَعَها وكَتَبَ هؤلاء: طَلَّق زوجَتهُ على عِوضٍ كذا وكذا. فمَعناه أنَّها لا تَحِلُّ له إلَّا بَعدَ زَوجٍ -على خِلافٍ في هذه المسألةِ- وإذا قال: خالَعَ زوجتَه لم يُحسَب من الطَّلاقِ فتَحِلُّ له بعَقدٍ وإن لم تَتَزَوَّج آخرَ.

فأرجو الانتِباهَ لهذا الأَمرِ: أنه إذا كان الفِراقُ خُلعًا يُكتبُ: خالَعَ زوجَته فلانة على عِوضِ قَدرُه كذا وكذا.

(٢٦٤٨) السُّؤَالُ: رجلانِ كلُّ واحدٍ تزوَّج بابنةِ الثَّاني، ثمَّ طُلِّقَتْ واحدةٌ بعدَ فترةٍ منَ الزَّمن لأنَّها لم تُنْجِب، ولم تُرْضِ زوجَها، والأخرى أنجبتْ لِزوجِها ومُحِبَّةُ له، فدفعَ الآخرُ مقابلَ طلاقِ ابنتِه مَبلغًا كبيرًا، فهاذا على الأخرَى؟ مع العلمِ أنَّه زوَّج أحدُهما الآخرَ بشرطِ أنْ يُزَوِّجه الثَّاني بِنتَه.

الْجَوَابُ: لا بدَّ أن يَذهَبوا إلى المحكمةِ للحُكْمِ بها يراه القاضي.

(٢٦٤٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تزوَّجَت، وبعد عامينِ مِن زواجِها فُصِلَ هذا الزَّوجُ مِن العمَلِ؛ لأنَّه أصبَحَ يتصرَّفُ تصرُّفاتٍ غيرَ طبيعيَّةٍ، وقد ذهبَت هذه المرأةُ عند أهلِها، ولم يُراجِعُها لِمُدةِ ثلاثِ سنواتٍ، هل لو طلبَتِ هذه المرأةُ الطَّلاقَ تأثَمُ؛ لأنَّ تصرُّفاتِ هذا الرَّجل أصبَحَت غيرَ طبيعيَّةِ؟

الجَوابُ: لا حرَجَ عليها أَنْ تسأَلَ الطَّلاقَ في هذه الحالِ، ودليلُ ذلك: أَنَّ امرأَةَ ثابِتِ بنِ قيسٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ طلَبَتِ الطَّلاقَ مِن النَّبيِّ عَلَيْقُ، أي: أَنْ يُطلِّقُها زوجُها ثابتٌ، ولكنَّها قالت في معرضِ شِكايتِها: «ثابتُ بنُ قيسٍ لا أعيبُ عليه في خُلُقٍ ولا دينٍ»(١)،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رَجُوَاللَّهُ عَنْهَا.

وهذا يدلُّ على أنَّ المرأةَ إذا عابَت على زوجْها في الدِّينِ فلها أنْ تُطالِبَ بالطَّلاقِ.

ولكنِّي أقولُ: ينبُغي قبلَ ذلك أنْ تُحاوِلَ إصلاحَ زوجِها؛ لِتَبْقى معه، لا سيَّا إِنْ كان بينهما أولادٌ - ذكورٌ أو إناثٌ -، فلا تتعجَّلْ في سُؤالِ الطَّلاقِ، إلَّا في الحالِ التَّتي لا بُدَّ منها، وكلُّ امرأةٍ أعلَم بحالِها، لكنِ الخُطوطُ العريضةُ العامَّةُ هو: أنَّ المرأةَ إذا عابت زوجَها في خُلُقِه أو دِينِه فلها أنْ تطلُبَ الطَّلاقَ.

->>>\\\





كتاب الطلاق

->>>\\

(٢٦٥٠) السُّؤَالُ: ما هي أسبابُ الطَّلاقِ؟ وما هي عِدَّةُ المطلَّقةِ؟ وماذا يجِبُ على المطلَّقةِ في وقتِ العِدَّةِ؟

الجَوَابُ: أسبابُ الطَّلاقِ لا حَصْرَ لها، فقدْ تكونُ أسبابُه سُوءَ العِشرةِ مِنَ المرأةِ، وقد تكونُ أسبابُه أمْرًا نفسيًّا؛ كأنْ يكرَهَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ، فالأسبابُ متعدِّدةٌ لا يُمْكِنُ حَصْرُها.

وأمَّا عِدَّةُ المطلَّقةِ فإنْ كانتْ حاملًا فعِدَّتُها بوَضْعِ الحَمْلِ، سواءٌ طالَتِ المُدَّةُ أو قَصُرَتْ، وإنْ كانتْ مَّنْ يحيضُ فعِدَّتُها ثلاثُ حِيضٍ كاملةٌ مِنَ الطَّلاقِ، وإنْ كانت مَّنْ لا يحيضُ فإنَّ عِدَّتَها ثلاثةُ أشهُرٍ، ودليلُ ذلك قولُه تَبَارَكَوَتَعَالَى في الحاملِ: ﴿وَأَوْلِنَتُ مُنَّ لا يحيضُ فإنَّ عِدَّتَها ثلاثةُ أشهُرٍ، ودليلُ ذلك قولُه في الَّتِي تَحيضُ: ﴿ وَٱلْمُطَلَقنَتُ الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ ﴾ [الطلاق:٤]، وقولُه في الَّتِي تَحيضُ: ﴿ وَٱلمُطَلَقنَتُ يَرَبَصْنَ عِنَ المُحيضِ يَرَبَصْنَ عِنَ المُحيضِ الْمَحيضِ الْمَحيضِ اللهِ اللهُ ا

وأمَّا ما يجِبُ على المطلَّقةِ في وقتِ العِدَّةِ فيجِبُ عليها إذا كان الطَّلاقُ رجعيًّا اللهِ بَانِ إذا كان لزَوْجِها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يُراجِعَها أَنْ يَراجِعَها أَنْ يَراجِعَها أَنْ يَكُ لِعِدَ بَهِ وَالْحِدَةُ وَاللهِ بَالِكَ وَتَعَالَى: ﴿ يَنَا يَهُ إِذَا طَلَقْتُهُ النِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّ بَهِ وَ وَالْحَمُوا الْعِدَةً وَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ مَا اللهِ اللهِ بَاللهِ بَاللهِ فَعَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وهذا إذا كان الطَّلاقُ رجعيًّا، وأمَّا إذا كان الطَّلاقُ بائنًا فإنَّها تَعتدُّ حيثُ شاءَتْ، لكنْ إنْ كانت في بيتِ زَوْجِها فإنَّه لا يَحِلُّ له أنْ يَخْلُوَ بها؛ لأنَّها أجنبيَّةُ منه.

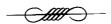
(٢٦٥١) السُّؤالُ: بهاذا تَنصَحون الأزواجَ الذين يُكثِرونَ مِن الطَّلاقِ؟

الجَوابُ: الطَّلاقُ -والحمدُ لله عُدَّدُ فإذا طَلَّقَ ثَلاثَ مَراتٍ حَرُمَت عليه حتَّى تَنكِحَ زَوجًا غيرَه كما قال الله عَرَّهَ عَلَى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۚ فَإِمْسَاكُ مِمَعُرُونِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] إلى أن قال: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا يَحُلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً فَإِن طَلَقَهَا فَلا يَحُلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً فَإِن طَلَقَهَا فَلا جُناحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي: على الزَّوجةِ وزَوجِها الأولِ ﴿ أَن يَتَرَاجَعَا ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فليسَ الإِنسانُ بالخِيارِ له أن يُطلِّقَ ما شاءَ، بل هو مَعدودٌ بثَلاثٍ، فأمَّا الطَّلقةُ الأولى فلهُ أن يُراجِعَها بِدون عَقدٍ ما دامَت في العِدةِ، وكذلك الطَّلقةُ الثانيةُ له أن يُراجِعَها بِدونِ عَقدٍ ما دامَت في مُدةِ العِدةِ، وأمَّا الطَّلقةُ الثَّالثةُ فإنَّها تُحُرِّمُها على يُراجِعَها بِدونِ عَقدٍ ما دامَت في مُدةِ العِدةِ، وأمَّا الطَّلقةُ الثَّالثةُ فإنَّها تُحُرِّمُها على زُوجِها المطلِّقِ حتَّى تَنكِحَ زوجًا غيرَه.

(٢٦**٥٢) السُّؤالُ:** سائلةٌ تقولُ: هل يأثَمُ الرَّجلُ إذا طلَّقَ امرأَتَه ثلاثَ طلقاتٍ، كلَّ يومِ طلقةً؟

الجَوابُ: هذا يسألُني فيه الرَّجلُ، لا المرأةُ.



(٢٦٥٣) السُّوَالُ: أنا مِصريُّ أعملُ في السُّعوديَّةِ، وقبلَ مجيئي حدثتْ مُشاجرةٌ بيني وبين زوجتي وكنتُ غاضبًا غضبًا شديدًا، وقلتُ لها: أنتِ طالقٌ بالثلاثةِ. فهل تُحسَبُ طلقةً أم ثلاثَ طَلقاتٍ؟ مع العلمِ أنِّي قد ذهبتُ إلى إمامِ مسجدٍ عندَنا متخرِّجِ منَ الأزهرِ من كلِّيَّةِ أصولِ الدِّين، وقالَ: إنَّها تُحسَبُ طلقةً واحدةً.

الجَوَابُ: إذا لم تكنْ ذهبتَ إلى المحكمةِ وأخذتَ صكًّا بهذا فاذهبْ إلى هذا الشَّيخِ أنتَ ووليُّ الزَّوجةِ والزَّوجةُ، فإذا وافَقَا على قولِ الشَّيخِ فهي كما قال طلقةٌ واحدةٌ. وأعتذِرُ أن أُفتيَك أنا؛ لأنِّي عادتي ألَّا أُفتِيَ في هذه المسائلِ الخطيرةِ إلَّا إذا حَضَرَتِ الزَّوجةُ ووليُّها والزَّوجُ.

(٢٦٥٤) السُّؤالُ: حدَثَ خلافٌ بيني وبين زوجي، فقال زوجي: «علَيَّ الطَّلاقُ، كلُّما تحلِّي لي تحرُمي عليَّ أنَّ كلَّ واحدٍ يأكلُ وحدَه»، وأنا الآن أنامُ وحدي وهو ينامُ وحدَه، فها الحكمُ في ذلك؟

الجَوابُ: اجعلي الزَّوجَ يكلِمُني.

(٢٦٥٥) السُّؤالُ: لنا وَلَدُّ عَقَدْنا زواجَه على ابنةِ عمِّه قبْلَ أربعةِ أشهُرٍ، وصار بينَ إخوانِه بَعْضُ المشاكِلِ، وعلى إثْرِ ذلك وفي أثناءِ الإفطارِ قال: «لقد أغضبتموني، وهذه فُلانَةُ بنتُ فُلانٍ مُطَلَّقَةٌ بالثلاثِ»، مَعَ العِلْمِ بِأَنَّه لم يَجْتَمِعْ بها، فها العملُ؟

الجَوابُ: ما دامَ الرَّجُلُ قال: إنها مُطَلَّقَةٌ ثلاثًا. فإنَّها تطلُق، وليْسَ عَلَيْها عِدَّةٌ، ولها نِصْفُ المَهْرِ، وإذا شاء الآن أنْ يعقِدَ عَلَيْها عَقْدًا جديدا بِمَهْرٍ جَدَيدٍ فَلهُ ذلك.



(٢٦٥٦) السُّؤالُ: تزوَّجْتُ بنتَ عمِّي قبْلَ أربعِ سنواتٍ، ولكنْ ليس رَغبةً مِنِّي بل طاعةً لأبي، وإلى اليومَ لم يحدُثْ تفاهُمٌ بيننا، وهي كالمُعلَّقةِ الآن؛ فهل أُطلِّقُها أو أصبِرُ عليها يمكن يحدُثْ بيننا تفاهُمٌ، فبهاذا تَنصحني؟

الجَوابُ: أَوَّلَا: أَنا أَنصَحُ كلَّ إِنسانٍ بِالحِذَرِ مِن إِجبارِ الولَدِ على التَّزوُّجِ بِمَن لا يرغَبُ؛ فإنَّ هذا يُؤدِّي إلى نتائجَ عكسيَّةٍ، فقد اشتهرَ عند بَعضِ القبائلِ أنَّه لا بُدَّ أَنْ يتزوَّجَ الإِنسانُ ابنةَ عمِّه، وأنَّه إذا خطَبَها خاطبٌ ولو كان مِن أَفضَلِ الخُطَّابِ لا يُزوِّجُونها به؛ لأنَّها لابنِ عمِّها، وهذا مُنْكَرُّ، فالزَّوجةُ ليست سِلعةً يتصرَّفُ بها لا يُزوِّجُونها به؛ لأنَّها لابنِ عمِّها، وهذا مُنْكَرُّ، فالزَّوجةُ ليست سِلعةً يتصرَّفُ بها الإِنسانُ كها شاء، بل هي أمانةٌ، ولها الحُريَّةُ في اختيارِ مَن تشاءُ مِن الأزواجِ إلَّا أَنْ تَختارَ مَن لا يُرْضَى دِينُه.

كذلك الرَّجلُ هو حُرُّ في اختيارِ مَن يُريدُ أَنْ يتزوَّجَها، ولا يجِلُّ لأحدٍ أَنْ يُجبِرَه على أَنْ يتزوَّجَها، ولا يجِلُ لأحدٍ أَنْ يُعْضَى على أَنْ يتزوَّجَ مَن لا يُريدُ، وهذه العاداتُ السَّيِّئةُ عندَ بعضِ القبائلِ يجِبُ أَنْ يُقْضَى عليها، وأَنْ نرجِعَ إلى صَميمِ الشَّرعِ في هذه المسألةِ.

ويدُلُّ على أنَّ هذه العادةَ سَيِّئةٌ هذه النَّتيجةُ الَّتي حصَلَت لك، حيث إنَّ والِدَك أُجبَرَك أو شِبْهَ إجبارٍ على أنْ تتزوَّجَ ابنةَ عمِّك، وصارت النَّتيجةُ ما ذكرْت، الآن لنْ تَبْقى معها على هذه الحالِ، فليس هذا مِن مَصلحتِك ولا مِن مَصلحتِها، وإذا أراد الله تَعلى وطلَّقْتَها صار هذا أشدَّ على عمِّك مِن ألَّا تتزوَّجَ بها أصلًا أو على إخوانها أو أقاربها.

المهم أني لا أرى أنْ تَبْقى معها على هذه الحالِ، فإنْ كان يُمكِنُ أَنْ تَبْقى معها وتَصبِرُ لعلَّ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

(٢٦٥٧) السُّؤالُ: أنا مُتزوِّجٌ ابنةَ عمَّتي، وحصَلَ خلافٌ بيننا؛ لأَنَنِي كنتُ مريضًا بوَرَم في يدي ومكثتُ عشرينَ يومًا لا أنامُ مِن الألم، فاختلَفَتْ معي في هذه الأيَّامِ فطلقتُها، بسببِ عدم احترامِها لي، وعدم تقديرِها ألَمي، وفي نفسِ اللَّحظةِ جاءَ أبي ورَجَعَها، فردَدْتُ علَيه وقلتُ له: لا تنفَعُ معي أنا طلَّقْتُها وحرَّمْتُها. ثم وافقتُ على كلامِه ورجَعْتُها إلى البيتِ، مَعَ العِلْمِ أنِّي كنتُ قَدْ طلَّقْتُها قبْلَ ذلك مَرَّةً؛ فها العمل؟

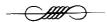
الجَوابُ: أمَّا بالنِّسبَةِ للتَّحريمِ ففيه كفَّارَةُ يمينٍ؛ أطعِمْ عنه عشْرةَ مَساكينَ؛ لكِّلِ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه لحَمُّ؛ فعَلَيكَ كفَّارَةُ يمينٍ؛ لأجلِ التَّحريمِ، وليسَ مِن أجلِ الطَّلاقِ، وتَكونُ هذه طلقَتَيْن، فإنْ طلَّقْتَها الثَّالثةَ حَرُمَتْ علَيكَ.

- *IIII*

(٢٦٥٨) السُّؤَالُ: والدي يبلُغ منَ العُمُر خمسةً وستِّينَ عامًا، وعندما يحصُل بينه وبين والدي أبسطُ خلافٍ يقومُ بتطليقِ أمِّي، وقدْ طلَّقها عدَّةَ مرَّاتٍ، وعندَما نقولُ له: يا والدي، هذا حرامٌ يقولُ: أنا لا أملِكُ نفسي عندَ الغضبِ. علمًا بأن والدي قبلَ هذا العُمُر لم يكنْ بهذه الحالِ، فهل يَقَعُ الطَّلاقُ؟

الجَوَابُ: إذا كان الأمرُ كما قال ووصَل الرَّجلُ الآنَ لحدِّ أنَّه لا يملِكُ نفسَه عند الغضب، فليس عليها طلاقُ.

وأنتم على كلِّ حالٍ تعرِفون الغضب، فإذا انفعلَ الوالدُ انفعالًا شديدًا وطلَّق، فهذا ليسَ عليه طلاقٌ، حتَّى ولو طلَّق ألفَ مرَّةٍ، ما دام هذا الرَّجلُ أصابَه هذا البلاءُ؛ وهـو سُرعةُ الغضبِ وتوتُّرُ الأعصابِ، فإن الإنسان إذا بلَغ إلى هذا الحدِّ لا يَقَعُ طلاقُه.



(٢٦٥٩) السُّؤَالُ: امرأة زَوْجُها ذَهَب بِها لمحلِّ الخياطَةِ وحصَلَ بينَهُما خلافٌ عِنْدَ الوَقْتِ، وتقول بِأَنَّ زوجَها عَصَبِيٌّ عَنَّفَها على ذلك وقال لها: أَنْتِ طالِقٌ بالثَّلاثِ. بحالِ غَضَب، وبَعْدَ ذَلِكَ هَدَأ، فهاذا يَلْزَمُها؟ وماذا يَلْزَمُه؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ يُكَلِمَني الزَّوْجُ عَنِ المَوْضوعِ، ونَسْأَلُه مَثَلًا: هَلْ هذا الغَضَبُ كان شَديدًا أَو كان غَضَبًا يَسِيرًا؟ وهَلْ طَلَّق قَبْلَ ذَلك أَو لَم يُطَلِّق؟ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّفاهُمَ مَعَ الزَّوْج.

(٢٦٦٠) السُّؤالُ: طلَّقْتُ زَوجتي مرَّتينَ، والطَّلقةُ الثَّالثةُ وهي حامِلُ في الشَّهرِ السَّادسِ؛ فها الحكمُ؟

الجَوابُ: إذن لا تحِلُّ لك؛ لأنَّك طلَّقْتَها ثلاثًا، وقد قال الله تَعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، يعني: بعدَ المَرَّ تينِ ﴿ فَلا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾.

بعضُ العوامِّ يَظنُّونَ أنَّ الحامِلَ لا يقَعُ عليها الطَّلاقُ، وهذا خطأُ، طَلاقُ الحامِلِ هو أوسَعُ أنواعِ الطَّلاقاتِ، يقَعُ عليها الطَّلاقُ على كلِّ حالٍ، حتَّى لو طلَّقَها الإنسانُ بعدَ جماعِها مُباشرةً وقَعَ عليها الطَّلاقُ. أرجو الله أنْ يُغْنِيَ كلَّا منكما مِن سَعَتِه.

(٢٦٦١) السُّؤالُ: قرَأْتُ في كتابِ: إنَّ الثَّلاثَ طلقاتٍ في وقتِ الرَّسولِ ﷺ كانت طلقةً واحدةً، وفي عهدِ أبي بكرٍ، ولها جاء عهدُ عمرَ رَضَائِلَهُ عَنْهُ صار يفتي بأنَّها ثلاثُ طلقاتٍ (١)؛ فهل هذا صحيحٌ؟ وما الَّذي عليه العملُ الآنَ؟

الجَوابُ: هذا صحيحٌ، وإذا وقَعتْ واقعةٌ مثلُ ذلك يُسأَلُ عنها العلماءُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢)، من حديث ابن عباس رَمَخَالِيَّهُ عَنْهُمَا

(٢٦٦٢) السُّؤَالُ: طلَّقْتُ امرأتي ساعةَ غضبٍ أَوَّلَ مرَّةٍ ثلاثَ طلقاتٍ، فهل هذه الطَّلقاتُ رجعيَّةٌ؟ وبهاذا توجِّهوننا؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: قَبْلَ أَنْ أُجِيبَ عن هذا السُّؤالِ أُودُّ أَنْ أُبِيِّنَ أَنَّ الطَّلاقَ السُّنِيَّ هو اللَّذي يُطَلِّقُه الإنسانُ مرَّةً واحدةً وهي حاملٌ، أو في طُهْرٍ لم يُجامِعْها فيه، وأمَّا الطَّلاقُ مرَّتينِ أو ثلاثًا فإنَّ ذلك حرامٌ لا يحِلُ للإنسانِ؛ لأَنَّه طلاقٌ بِدْعِيُّ، وكلُّ بدْعةٍ ضلالةٌ؛ ولأنَّ الإنسانَ يستعجِلُ لنفْسِه ما هو في حِلِّ وغِنَى عنه.

وثانيًا: الجوابُ عن سُّؤالِه أَنْ نقولَ: إِنَّ الإنسانَ إِذَا أَصَابَه الغَضَبُ فَإِنَّه مأمورٌ بأَنْ يكظِمَ غَضَبَه، وأَنْ يتصبَّرَ، وأَنْ يستعيذَ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيم، وإذَا كَان قَاتِمًا فَلْيقعُدْ، وإذَا كَان قَاعدًا فلْيضطَجعْ، وإذَا لَم يَزُلِ الغضَبُ عنه في هذه الحالِ فلْيتوضَّأ؛ فلْيقعُدْ، وإذَا كَان قَاعدًا فلْيضطَجعْ، وإذَا لَم يَزُلِ الغضَبُ عنه في هذه الحالِ فلْيتوضَّأ؛ لأنَّ الغضَبَ جمرةٌ يُلْقيها الشَّيطانُ في قلْبِ ابنِ آدمَ، فربَّما يُطلِّقُ نِساءَه، وربَّما يُعْتِقُ عَبِيدَه، وربَّما يكسِرُ آنيتَه، وربَّما يُحْرِقُ مالَه؛ ولهذا قال رجُلُ للنَّبيِّ صلَّى الله عليه عليه وعلى آله وسلَّم: أوصني. قال: «لَا تَغْضَبْ»، ردَّدَ مِرارًا، قال: «لَا تَغْضَبْ»، أخرجه البخاري^(۱).

فإنْ فرَطَ منه شيءٌ في حالِ غضَبِه الشَّديدِ مِن طلاقٍ أو عنْقٍ أو يمينٍ، فإنَّه لا حُكمَ له؛ لقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» (٢)، أي: لا طلاقَ في حالٍ يُغْلَقُ فيه على الإنسانِ حتَّى لا يدْرِيَ ما يقولُ، أو حتَّى لا يملِكَ نفْسَه عند الغضَبِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦)، من حديث أبي هريرة رَسِحَالِيَّهُ عَنْهُ (٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٦)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق على غلط، رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه:

كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٦)، من حديث عائشة رَضَيَالِلَّهُ عَنْهَا

(٢٦٦٣) السُّؤالُ: زوجتي تعمل موظفة وأقسمتُ يمين الطلاق أن تترك العمل، وامتثلَتِ الزوجة فتركتِ العمل، وجاءت بعدها تبكي وتريد أن ترجع إلى العمل، فهل إذا وافقت أن تذهب إلى العمل وقع الطلاق أم لا؟

الجَوابُ: أولًا، أنصحُكَ وغيرَكَ مِنَ التَّعجُّلِ بِالطَّلاقِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» (١)، والحلف بالطَّلاقِ بِدْعِيُّ لم يكنْ معروفًا في عهد الرَّسول عَلَيْ ولا في عَهْدِ الصَّحابَةِ؛ ولذلك اختلَف العلماءُ رَحِهُمُولَلهُ فيه، فمِنْهُمْ مَنْ قال: إِنَّ الحَلِفَ بالطَّلاقِ طلاقٌ مُعَلَّقٌ على شَرْطٍ، فمتى وُجِدَ هذا الشَّرْطُ وَقَع الطَّلاقُ، وهذا رَأْيُ الأئمَّةِ الأربعةِ (١) وجُمهورِ الأُمَّةِ، وذهب بعض العلماءِ كَشَيْخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإنسانَ إذا حَلف بالطَّلاقِ ولَيْسَ مِن نيتِهِ طلاقُ زوجَتِه وإنَّا أراد بذلك مَنْعَها، فإنَّ حُكْمَ هذا الطلاقِ المُعَلَّقِ حُكْمُ اليَمِينِ؛ بمعنى أنَّه يُكفِّرُ كفَّارَةَ يمينِ ويَنْحَلُّ هذا الطَّلاقِ المُعَلَّقِ حُكْمُ اليَمِينِ؛ بمعنى أنَّه يُكفِّرُ كفَّارَة يمينِ ويَنْحَلُّ هذا الطَّلاقُ.

وَعَلَيْكَ أَنْ تَحْذَرَ أَنْتَ وغيرُكَ مِنْ هذا العملِ، لأَنَّ جُمْهورَ أَئِمَّةِ وعُلَماءِ الأُمَّةِ الإُسْلامِيَّةِ يقولون: إذا قال لِزَوْجَتِه: عليَّ الطَّلاقُ لا تفعلي كذا. وفَعَلَتْ، فإنَّ الطلاقَ يَقَعُ ولا بُدَّ مِنْه، وإذا قال لها: إنْ فَعَلْتِ هذا فأنتِ طالقٌ. ثمَّ فَعَلَتْ فإنَّ الطلاقَ يَقَعُ لا بُدَّ مِنْهُ، هَذا قُولُ جُمْهور الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ مِنَ الأئمَّةِ والعلماء، فيجِبُ الحَذَرُ مِنْ هذا العَبَثِ.

لكنْ يرى شَيْخُ الإسلامِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ وجماعَةٌ مِنَ العُلَماءِ أَنَّهُ مَتَى كان قَصْدُه الطلاق

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف، رقم (٢٦٧٩)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٦٤٦)، من حديث ابن عمر رَسِحَالِيَهُ عَنْهَا.

 ⁽٢) انظر: النتف للسغدي (١/ ٣٦٣). والمدونة (٢/ ٥٩)، والنوادر والزيادات (٥/ ٣٢٦)، والأم (٦/ ٤٦٧)،
 والمهذب للشيرازي (٣/ ٢١)، والمغنى (١٠/ ٤٢٥).

⁽٣) انظر: مجموع الفتاوي (٣٣/ ٢١٨ - ٢١٩).

فإنَّهُ يَقَعُ الطَّلاقُ، ومتى كان قَصْدُه مَنْعَها مِنَ العَمَلِ والتَّأْكيدَ عَلَيْها وتهديدَها بالطَّلاقِ، فإنَّه لا يَقَعُ الطَّلاقُ، وعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يمينٍ، وهي إطعامُ عَشَرَةِ مَساكينَ أو كِسْوَتُهم أو تَحْريرُ رَقَبَةٍ، فمنْ لم يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ.

(٢٦٦٤) السُّؤال: ابنُ أخي طلَّقَ زوجتَه الطَّلقةَ الأُولى ثمَّ كانت الطلقةُ الثَّانيةُ بسببِ أَنَّه كان مريضًا، وكان في حالٍ سيِّئةٍ جدَّا، وأثناءَ كلامِه مع امرأتِه أمرَها أمرًا، فقالت له: لا. فقال لها: أنتِ طالقٌ. فجاء والدُّه ورَجَع امرأةَ ابنِه في نفسِ الوقتِ، وفي نفسِ الوقتِ، وفي نفسِ الوقتِ قال الزَّوجُ: طالقٌ للمرَّة الثَّالثةِ؛ فهما طَلْقَتان في آنٍ واحدٍ؛ فهلْ يقعُ الطَّلاقُ؟

الجَوابُ: دَعْ أَخاكَ يسأَلْ؛ لأنَّ مسائلَ الطَّلاقِ لا نُفْتي فيها إلَّا الزَّوجَ الَّذي طلَّق؛ لأنَّ النِّياتِ تختَلِفُ في هذا، وتحتاجُ إلى توجيهٍ، فاجعلْ أخاكَ يتَّصِلْ بي وننظُرْ في قضيَّتِه.

(٢٦٦٥) السُّؤالُ: حصَلَ خِلافٌ بيني وبين زَوجَتي وطلَّقتُها ثلاثَ طَلقاتٍ مُتتاليةٍ في مكانٍ واحدٍ، وانتَهَتِ العِدَّةُ؛ فهل يجوزُ إرجاعُها أمْ لا؟

الجَوابُ: هذه مَسألةٌ كبيرةٌ، ليست بالمسألةِ السَّهلةِ التي يُسألُ عنها في الهاتفِ وتُجابُ، إذا كُنْتَ صادقًا تُريدُ زوجَتَك فاسألِ العُلماءَ قبلَ أَنْ تعمَلَ أَيَّ عمَلٍ، والعُلماءُ سيقولونَ لك: هاتِ المرأة وولِيَّها؛ حتَّى ننظُرَ ما هو الموضوعُ. فإذا كنتَ صادقًا في مَحبَّةِ رُجوعِ زوجَتِك إليكَ فاذهبِ إلى العُلماءِ قبلَ أَنْ تُحْدِثَ أَيَّ شَيْءٍ، وإذا أَرَدْتَ الرُّجوعَ بعدَ انتهاءِ العِدَّةِ؛ فلا يُمْكِنُ أَنْ تَرْجِعَ إليْكَ لا بعقدٍ ولا بغيرِ عقدٍ حتَّى تسألَ العُلماءَ.

(٢٦٦٦) السُّؤالُ: طلَّقْتُ امْرَأْتِي مَرَّتَيْنِ، ولم أَعْلَم أَنَّهَا كَانَتْ حَائِضًا، وفي المَرَّةِ الأُولى كَلَّمتُها في الهاتِفِ مِنْ بلدةٍ بَعيدَةٍ، وكنتُ غضبانَ جِدًّا جِدًّا جِدًّا، ولم أَعْلَم أَنَّها حائضٌ، فهل وقعَ الطَّلاقُ علَيْها أَمْ لَا؟

الجَوابُ: هذا سُؤالٌ خاصٌّ يكونُ بيني وبَيْنَكَ، لكنْ لعلَّه مناسبةٌ طيِّبةٌ -إنْ شاءَ الله - فأنْصَحُ إخواني المُسلِمينَ ألَّا يتسرَّعوا في الطَّلاقِ؛ لأنَّ الطَّلاقَ لَيْسَ بالأمْرِ الهَيِّنِ؛ الطَّلاقُ له حُدودٌ، وله شُروطٌ، ولا يَنْبغِي للإنسانِ أنْ يتَعَجَّلَ في الطَّلاقِ إلَّا إذا دَعَتِ الطَّلاقُ له حُدودٌ، وله شُروطٌ، ولا يَنْبغِي للإنسانِ أنْ يتَعَجَّلَ في الطَّلاقِ إلَّا إذا دَعَتِ الطَّلاقُ له خُدودٌ، وله شُروطٌ، ولا يَنْبغِي للإنسانِ أنْ يتَعَجَّلَ في الطَّلاقِ إلَّا إذا دَعَتِ الطَّلاقُ له خُدودٌ، وله شُروطٌ، ولا يَنْبغِي للإنسانِ أنْ يتَعَجَّلُهُ إلى ذَلِكَ؛ لأنَّ صِلَةَ النِّكاحِ مِن أقوى الصِّلاتِ، حتَّى إنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى جَعَلهُ قَسِيمًا للنَّسَبِ، فقالَ: ﴿ وَهُو ٱلذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَاءِ بَشَرَا فَجَعَلَهُ. ﴿ أَي: البَشَرَ ﴿ فَسَبًا وَصِهْرًا ثُقَسِيمًا للنَّسَبِ، فقالَ: ﴿ وَهُو ٱلذِى خَلقَ مِنَ ٱلْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ. ﴿ أَي: البَشَرَ ﴿ فَسَبًا وَصِهْرًا ثُولَانَ رَبُّكَ فَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٤٥]، النَّسَبُ: القَرابَةُ، والصِّهرُ: الاتِّصالُ بسبَبِ الزَّواجِ.

فأنْصَحُ إخوانِي مِن هذا العَمَلِ الشائنِ؛ وهو أنَّ الواحِدَ مِنْهم إذا غَضِبَ أَدْنى غَضَبِ، أو خالَفَتْه امرأتُه أدْنى مُخالِفَةٍ ذَهَبَ يُطلِّقُ.

أحيانًا يقولُ: أنْتِ طالِقٌ. مرَّةً واحِدَةً، وأحيانًا يقولُ: أنتِ طالِقٌ، أنتِ طالِقٌ، أنتِ طالِقٌ، أنت طالِقٌ أنت طالِقٌ. وأحيانًا يقول: أنتِ طالِقٌ ثَلاثًا. وكُلُّ هذا مِنَ الشَّيْطانِ.

فالطَّلاقُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ عَن وَطَرٍ، وعَن اقْتِناعٍ، وعَن تَفْكيرٍ في الأَمْرِ، حتَّى إذا كان لا بُدَّ مِنْه فحينَئِذٍ يقعُ حسَبَ الشُّروطِ الشَّرْعِيَّةِ.

ومِن العَجَبِ أَنَّ هؤلاء يتسرَّعونَ في الطَّلاقِ، وهم يُشاهِدونَ اليَوْمَ مَشَقَّةَ الحُصولِ على زَوْجَةٍ، لا مِن جِهَةٍ غَلاءِ المُهورِ، ولا مِنْ جِهَةِ ثَكَّم بَعضِ وُلاةِ أُمورِهِنَّ، ولا مِنْ قِلَةٍ مَنْ تُرضِي خَطيبَها، فالحَذَرَ الحَذَرَ مِن التَّسَرُّعِ في الطَّلاقِ، لا سيَّما الطَّلاقُ الثَّلاثُ، فإنَّه مُحَرَّمٌ ونَوْعٌ مِن الاستِهْزاءِ بآياتِ اللهِ، كيْفَ يَجْعَلُ الله لَكَ فُرْصَةً أَنْ تُطَلِّقَ لَلاثَ مَرَّاتٍ، ثمَّ تَذْهَبَ أَنتَ وتَجْمَعَ الثَّلاثَ في وَقْتٍ واحِدٍ؟!

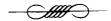
وكذلِكَ يَحْرُمُ على الإنسانِ أَنْ يُطَلِّقَ طَلْقَتَيْنِ، فيقولُ: أنتِ طالِقٌ مَرَّتَيْنِ، أو أَنْتِ طالِقٌ، أنتِ طالِقٌ؛ لأنَّ هذا نَوْعٌ مِن الاستِهْزاءِ بآياتِ اللهِ عَنَّهَجَلَ.

أُمَّا بِالنِّسْبَةِ لسُؤالِكَ أَيُّهَا السَّائِلُ، فهذا لا يَتِمُّ إِلَّا بَيْنِي وبَيْنَكَ، ولكنْ رُبَّ ضارَّةٍ نافِعَةٌ.

(٢٦٦٧) السُّوَّالُ: أنا شابُّ أبلُغُ مِنَ العُمُرِ السَّابِعةَ والعشرينَ، مُتزوِّجٌ وعندي طفلتانِ مِنَ البناتِ، وأنا إنسانٌ مُلتزِمٌ -وأَحْمَدُ الله على ذلك وأشكُرُه-، ولكنْ عِندي زوجةٌ غيرُ مُباليةٍ بالدِّينِ؛ فهي تُصافِحُ الرِّجالَ الأجانبَ بحُجَّةِ أنَّهم أَقْرِبَاءُ، وقد عجَزْتُ في نُصْحِها، فهذا أفعلُ؟ هل أقومُ بتطليقِها؟

الجَوَابُ: الواجبُ عليكَ منْعُ هذه الزَّوجةِ مِن مصافَحةِ الأجانبِ عَنْ ليسوا مِن محارِمِها، بقَدْرِ ما تستطيعُ، ولو بأنْ تمنَعَ مِن دُخولِ الرِّجالِ إليها، وأنْ تدعُوها إلى اللهِ تعالى بالجِكمةِ، وتُعطيها أشرطةً أو كُتيِّباتٍ تُبيِّنُ حُكْمَ هذه المسألةِ، ولعلَّ الله أنْ يَهديها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإنَّ القلوبَ بين إِصْبَعَيْنِ مِن أصابعِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُقلِّبُها حيثُ يشاءُ.

ولا تيأسْ مِن صلاحِها، فكمْ مِن إنسانٍ كان بعيدًا عن الاستقامةِ ومنَّ الله عليه فاستقامَ، مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ، ولا تتسرَّعْ إلى طلاقِها؛ أوَّلاً: لأنَّ الطَّلاقَ لا ينبغي إلَّا عِندَ الحَاجَةِ، وثانيًا: لأنَّ لك منها أولادًا، وهؤلاءِ الأولادُ عِندَ طلاقِها سوف يَضيعونَ إلَّا أنْ يشاءَ الله، فتمهَّلْ وانتظِرْ واستعمِلِ الحِكمةَ في دعوتِها إلى اللهِ عَرَقَجَلَ، ولا تيأسْ.



رفع الأيدي والمشادة في الكلام مما جَعلَني أغضبُ إلى حدِّ أَنْ فارَ دمي، وجَفَّ حَلقي، رفع الأيدي والمشادة في الكلام مما جَعلَني أغضبُ إلى حدِّ أَنْ فارَ دمي، وجَفَّ حَلقي، وضاقَت جَميعُ الدنيا في وَجهي من شدة الغضب، وعندما حَضرَ والدي وعَلمَ بالشجارِ الذي دامَ حوالي ساعة من الزَّمنِ، وقَفَ مُخاطِبًا لي وحلفَ بالله أنه لن نُسافرَ هذه السنة إلى الأُردُنِّ، والمعنى الذي فهِمتُه أنه لن يَقومَ بتزويجي هذه السنة، حيثُ إن مَوعِد العُرسِ بعد شهرِ إن شاءَ الله، وكان هذا ظنًا منه أننا سوفَ نكفُّ عن الشجارِ، مما جعلني أزدادُ غَضَبًا فوق الغضبِ، ودون أدنى تفكيرٍ، ودون أن أعلَم نطقتُ بعبارة الطلاقِ التاليةِ: فلانةُ وهي خطيبتي وأنا كاتبٌ كتابي عليها ولم أدخُل عليها يا سيِّدي الشيخُ – طالقٌ طالقٌ طالقٌ خسَ مئةِ طالقٍ، علما أنها تعيشُ مع أهلِها بالأردُن ولم تكن موجودةً وقتَ المشكلةِ ولا علاقةَ لها بالمشكلةِ، وأنا عاقدٌ عليها منذ سنتين، وكان الغضبُ شديدًا جدًّا ولم أملِك نفسي نهائيًّا، ولم يكن عندي نيةُ الطلاقِ؟

الجَوابُ: إذا كانَ الغَضِبُ شَديدًا جدًّا ولا تملِكُ نفسَك فلا طلاقَ عليك.

(٢٦٦٩) السُّؤالُ: تزوَّجتُ رجلًا كرِهتُه منذ أولِ لحظةٍ، ولم يَزل كُرهُه يَزدادُ في قلبي، وصَبَرت طويلًا رجاءَ أن يَذهَب ما في قلبي، وذَهَبتُ معه إلى كثير مِن القُراءِ، فلم يتَغَيَّر شيءٌ، وطَلبتُ منه الطلاقَ عدةَ مَراتٍ؛ لأَنَّني أُحسُّ بصداعٍ في رأسي عند مُشاهدتِهِ، وأُصِبتُ بقولون عصبيٍّ، وعندما يُكلِمُني أهزُّ رأسي فقط، وأَهرَبُ من المكانِ الذي يتَواجَدُ فيه، فإذا دَخلَ الغرفة خَرَجتُ، وإذا خَرجَ منها دَخلتُ، وأفادَنا بعضُ الثِّقاتِ الذين يَقرؤون بأنَّني ليس بي مَسُّ أو مرضٌ أو عَينٌ.

ووالدي مُتواطِئ معه حيثُ يقولُ: لا تُطلِّقها. متَعَلِّلًا بأنني رُبَّما أتغيرُ بعد مُرورِ السَّنوات، وبَعدَ هذه المقدِّمةِ لي أسئِلةٌ، أرجو الإجابةَ عليها ليَطمَئِنَّ قَلبي:

ما حُكمُ طَلبي للطَّلاقِ في هذه الحالِ والامتناعِ عن قِيامي بحُقوقِه؛ لعَجزي عن ذلك؟ وهل من كلمةٍ أو نَصيحةٍ لوالدي؛ لأنَّه يقولُ: ربَّما أتغَيَّرُ مع مُرورِ السَّنواتِ؟

الجَوابُ: طَلَبُكِ الطلاقَ في هذه الحالِ لا بَأْسَ به، كما جَرى ذلك لزوجةِ ثابِتِ ابن قيسِ بن شَمَّاسٍ رَضَايَسَهُ عَنهُ حين كرِهَتْه فأَتَت إلى النَّبيِّ عَلَيْهٍ وقالت: يا رَسولَ الله، ثابتُ بنُ قيسٍ، لا أُعيبُ عليه في خُلُقٍ ولا دينٍ، ولكني أكرَهُ الكُفرَ في الإسلام. فطلَبَتِ الطَّلاقَ، فقالَ لها: «أترُدِّين عَليهِ حَديقَتَهُ ؟!» -وهي المهرُ الذي بذلهُ لها - قالَت: نَعَم، يا رَسولَ الله. فقالَ لِزوجِها: «اقبَلِ الحَديقةَ وطلِّقها» (۱۱).

فهي تقولُ: إنَّها لا تَعيبُ زَوجَها في خُلقٍ ولا دينٍ، ولكنّها تكرَهُ الكُفرَ في الإِسلامِ. وقالَ العُلماءُ رَحِمَهُ وُللّهُ: معنى الكُفرِ: كُفرُ العَشيرِ، أي: أنَّها تكرَهُ أن تَبقى معه، ولا تَقومَ بحقه، وإنّني أُشيرُ على زوجِكِ -ما دامَت الحالُ كما ذكرتِ- أن يُطلّقك، ولا يَحبِسَك على هذه الحالِ، وأن يثقَ بوَعدِ الله عَرَّفَ لَ حيثُ قال: ﴿ وَإِن يَنفَرَقَا يُغَنِ اللهُ عَرَّفَ لَكُ مِن سَعَتِهِ عَلَى هذه الحالِ، وأن يثقَ بوَعدِ الله عَرَّفَ لِيسَ فيه تَقدُّمُ إلى الأحسنِ فلا فائدة صنه.

والنَّصيحةُ للوالِد أن يكون عَونًا لأَبنائِه وبناتِه لما فيه منفَعَتُهم ودَفعُ مَضرَّتِهم، وهذا الضَّغطُ من الوالِدِ -وأنتِ على هذه الحالِ- غَلطُّ؛ لأنَّ المسألةَ ليست باختِيارِك، فما دُمتِ لا تَجلِسين معه، ويحصُلُ لك الصداعُ في مخاطَبتِه وتَضيقُ عليك الدنيا بوجودِه؛ فإن الواجِبَ على الأبِ أن يُساعِد في الفراقِ، وأن يَبذلَ من مالِه ما يبذلُ؛ لتَحقيقِ هذه الفُرقةِ؛ مما فيه من راحةِ ابنتِه وراحةِ زَوجِها، والله تَبَارَكَوَتَعَالَ قد قالَ: ﴿ وَإِن يَنفرَقا يُغَين أَللهُ كُلُ مِن سَعَتِهِ عَلَى النساء: ١٣٠].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُا.

(٢٦٧٠) السُّؤَالُ: ما حُكمُ طلاقِ المرأةِ وهي حائضٌ؟

الجَوابُ: طلاقُ المرأةِ وهي حائضٌ واقِعٌ وثابِتٌ عند أكثرِ العلماءِ، ومنهم الأئمةُ الأربعةُ (۱): مالكُ، والشَّافعيُّ، وأبو حنيفةَ، وأحمدُ، كلُّهم يقولونَ: إذا طلَّق الرَّجلُ زوجتَه وهي حائضٌ وقَعَتِ الطَّلقةُ. ويستدِلُّونَ بقولِ النَّبِيِّ ﷺ حين ذكرَ له عمَرُ أنَّ ابنه عبدَ اللهِ طلَّقَ امرأته وهي حائضٌ، فتغيَّظَ فيه رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، وقال له: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» (۱).

قال: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»، قالوا: والمُراجعةُ لا تكونُ إلَّا بعدَ وُقوعِ الطَّلاقِ؛ لأنَّه لو لم يقَعْ ما احْتِيجَ إلى المُراجعةِ؛ إذ إنَّها زوجَتُه، والزوجةُ لا يُقال فيه: راجِعْها.

ودليلُهم دليلٌ قـويُّ؛ لذلك يجِبُ على الإنسانِ أنْ يتحرَّزَ مِن طلاقِ زوجتِه إلَّا وهو يعلَم أنَّها حامِلٌ؛ لأنَّ الحامِلَ يقَـعُ عليها الطَّلاقُ، أو أنَّها طاهِرٌ في طُهْـرٍ لم يُجامِعْها فيه.

وقال بعضُ العلماءِ -وهم قِلَّةٌ قليلةٌ -: إنَّ المرأةَ إذا طُلِّقَت وهي حائضٌ لا يقَعُ عليها الطَّلاقُ، وممَّن اشْتَهَرَ عنه القولُ بذلك شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣).

فالمسألةُ تحتاجُ إلى تأنِّ وخوفٍ مِن اللهِ عَرَّفِجَلَ، وألَّا يتسرَّعَ الإنسانُ في معصيةِ اللهِ، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ [الطلاق:١]، ورسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم حين ذكرَ له عمَرُ أنَّ ابْنَه عبدَ اللهِ طلَّقَ امرأته

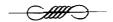
⁽۱) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٥/ ٢٧)، والمبسوط للسرخسي (٦/ ١٦)، والمدونة (٢/ ٥-٦)، والأم (٦/ ٤٦١)، والأوسط لابن المنذر (٩/ ١٤٩)، والمغنى (١٠/ ٣٢٧).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (١٤٧١/ ٥)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽٣) انظر: مجموع الفتاوي (٣٣/ ٧٢).

وهي حائض، تغيَّظَ فيه الرَّسولُ ﷺ، يعني: أصابَه الغيظُ مِن جرَّاءِ طلاقِ المرأةِ وهي حائضٌ، هذا هو حُكمُ المسألةِ.

وفي النِّهايةِ أنصَحُ إخوانَنا مِن التَّلاعُبِ بالطَّلاقِ؛ فإنَّ الأمْرَ شديدٌ، وليس بالهيِّنِ.



🥌 | باب تعليق الطلاق بالشروط

ر ٢٦٧١) السُّؤالُ: حصلَ بيني وبين عديلي نقاشٌ وبعدَ ذلك قلتُ لزوجَتي بنيَّةِ الطَّلاقِ: إذا دخَلتِ بيتَ أختكِ فلستِ في ذمَّتي. وأنا غضبانُ، والكلامُ هذا منذُ عشرينَ سنةً؛ فما الححمُ، علمًا بأنَّها لم تدخُلْ على أختِها منذُ ذلك الحينِ؟ وما الححمُ لو غيَّرتْ أختُها البيتَ؟

الجَوابُ: لا تذهَبْ إليها. إنْ ذهَبَتْ طُلِّقَتْ، حتى وإنْ غيَّرتِ البيتَ؛ لأنَّ قصدَكَ ليس البيتَ، إنها قصدُكَ المرأةُ.

(٢٦٧٢) السُّؤالُ: حلَفتُ على زوجَتي؛ فقلْتُ لها: إذا ذَهَبْتِ إلى أَهلِكِ بدونِ إذَى فَاعْتِرِي نَفسَكِ طالِقًا. ولكنَّها مِن الممكنِ أَنْ تذَهَبَ إليهم بدونِ علمي، كما هو معروفٌ مِن طبيعةِ النِّساءِ، فما العملُ؟

الجَوابُ: قلْ لها: لا تذهب، إلَّا إذا كانَ مِن نيَّتِكَ أَنَّهَا إِنْ ذَهَبَتْ إِلَى أَهلِها بدونِ علمِكَ فهي طالقُ.

وإذا كنت تريدُ أنْ تذهبَ إلى أهلِها فقلْ لها: الآن أذِنْتُ لك أنْ تذهبي إلى أهلِكِ. وتذهَبُ وليس فيه شَيءٌ.

ولكنِّي أنصَحُك: لا تحلِفْ بالطَّلاقِ.

(٢٦٧٣) السُّؤالُ: امرأةٌ حدَثَ بينها وبينَ زوجِها شِجَارٌ، وقدْ حَلَفَ عليها إذا ذهَبت للجامعةِ أو إذا عمِلتْ عملًا ما فهي طالقٌ، فهل يَقَعُ مثلُ هذا الطَّلاقِ؟

الجَوابُ: الَّذي يَسأَلُ عن هذا هو الزَّوْجُ؛ لأنَّه يُحتاجُ أن نسألَ عن نِيَّتِه، ونيَّةُ الزَّوجِ لا يَعلَم بها إلَّا الزَّوْجُ، فلا بدَّ أنْ يتَّصِلَ الزَّوْجُ بنا أو بغيرِنا منَ العلماءِ ويَسألَ.

(٢٦٧٤) السُّؤالُ: أنا مُتزوجٌ وبَيني وبينَ أَخوالِ زَوجَتي سوءُ تَفاهم بَسيطٌ، وكنت مُنفعلًا، فقلتُ لزوجتي: لو جاءَ أَخوالُك عندي في البيتِ فإنَّك طالقٌ. وأخشى أن يَأتوا وأنا غيرُ موجودٍ، فهل إذا جاؤوا أصبَحَت طالِقًا؟ وإذا مَنَعتُها من الذهابِ إلى أخوالِها، فهل هذه قطيعةُ رحم؟

الجَوابُ: حسبَ نيَّتِك، إذا كانت نيَّتُك أنها تَطلُق فتَطلُق، "إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوى "()، وإذا نَويتَ تَأْكيدَ المنعِ وتَهديدَ المرأةِ فليسَ بطلاقٍ، وعليك كفارةُ يَمينٍ: إطعامُ عشرةِ مَساكين، وإذا لم يَأْتُوا فلَا شيءَ عليك.

وإذا مَنعتَها من الذَّهابِ إلى أخوالِها فهو قَطيعةُ رَحمٍ، إلا إذا كانوا يُفسِدونها عليك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله على: «إنما الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَجَوَلَيْكَ عَنْهُ.

إباب التأويل في الحلف

(٢٦٧٥) السُّؤالُ: سائلةٌ تقولُ: ما الحكمُ فيها إذا تلفَّظَ الزَّوجُ بألفاظٍ غيرِ ألفاظِ الطَّلاقِ على الزَّوجةِ؟

الجَوابُ: لَا بُدَّ أَنْ نَسْتَمعَ مِنَ الزَّوجِ مَا تَلفَّظ بِهِ.



(٢٦٧٦) السُّؤالُ: رَجلٌ مُغتَرِبٌ عن زوجَتِه لمدةِ سنتين، وحَلفَ بالطَّلاقِ عدةَ مَرَّاتٍ ولمدةِ ساعَتَينِ لأَحَدِ زُملائِه على أنَّهُ يَغدِرُ به ويَخونُه، ويقولُ: حَلفي بالطَّلاقِ ليسَ إلَّا لتَصدِيقي ولَم أنوِ الطَّلاقَ. فما قَولُكُم؟ وأرجو تَوجيه نَصيحةٍ لكُلِّ مَن يُفتِي بِغيرِ عِلمٍ.

الجَوابُ: إذا كان صادِقًا في حَلِفِه فلا كَفارةَ عَليهِ، ولكن يُنهَر على هذا الحَلفِ.

أمَّا نَصيحَتي لمن يُفتِي بِغَيرِ عِلمٍ أن يتَّقِيَ الله ربَّه، وأن لا يَقولَ على الله ما لا يَعلَم، فإنَّ القَولَ على الله بِغيرِ عِلمٍ أعظمُ مِنَ الشِّركِ، وإنَّ أجراً الناسِ على الفتوى أجرَؤُهُم على النَّارِ، وإنَّ مَن قالَ على الله ورَسولِه ما لا يَعلَم فقد افترى على الله الكذِبَ أَجرَؤُهُم على النَّارِ، وإنَّ مَن قالَ على الله ورَسولِه ما لا يَعلَم فقد افترى على الله الكذِب فَعَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ اَفْتَرَىٰ عَلَى اللهِ صَذِبًا لِيُضِلَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِى المُقومَ الظَلَمِينَ ﴾ [الأنعام:١٤٤]، وهذا حَرِيُّ أن لا يَهدِيهِ الله عَرَّيَجلَّ إلى الحقِّ حتَّى يَموت، فالمسألة خطيرة جدًّا، والواجِبُ على الإنسانِ إذا سُئِلَ عن شيءٍ لا يَعلَمه أن يَقولَ: لا أَعلَم، وأن يُحيلَ السائِلَ على أهلِ العِلم، وإذا عَلِمَ أنَّ أهلَ العِلمِ فيهم الجيِّدُ وفيهم المَتوسَطُ وفيهم الرَّديُّ فليُجِلهُ على الجيِّدِ.



ا باب الشك في الطلاق

(٢٦٧٧) السُّوَالُ: إذا قال الرَّجُلُ لامرأتِه: إنَّه طلَّقَها، وهو لم يكُنْ طلَّقَها، بل أراد تهديدَها، هل يقع الطَّلاقُ؟

الجَوَابُ: لا يقَع الطَّلاقُ، ولكنْ لا تتلاعَبْ بالطَّلاقِ.

(٢٦٧٨) السُّؤالُ: إذا قال الرَّجلُ لامرأتِه الأولى: لستِ في ذمَّتي. أمامَ زوجتِه الثَّانيةِ؛ هلْ تعتبَرُ هذهِ طلقةً؟

الجَوابُ: لا تُعتبَرُ طلقةً، لا يطلُقُ إلَّا مَن كلَّمها فقط.

(٢٦٧٩) السُّؤالُ: أُصِبتُ بمَرضٍ شَديدٍ كنتُ لا أنامُ مَعه أربَعًا وعِشرين ساعةً في اليَوم، واستَمَرَّ لمدةِ عِشرين يَومًا، وحَدثَ خِلافٌ بَيني وبَينَ زَوجَتي أثناءَ هذا المرضِ، فطَلَّقتُها، ثُمَّ حَضرَ أبي وطَلبَ مِني إِعادَتَها فقبِلتُ مَشورَتَه وأَعَدتُها، وفي نَفسِ اللَّحظةِ اختَلَفنا فقُلتُ لأبي: أنا طَلَقتُها وحَرَّمتُها، فهاذا يَلزَمُني مع العِلمِ أن هذه هي الطَّلقةُ الثانيةُ؟

الجَوابُ: بالنِّسبةِ للطَّلاقِ فَقَد وَقَعَت اثنتان، وبَقِيَ لك واحِدةٌ، فإن طَلَّقتَها حُرِّمَت عَليك، وبالنِّسبةِ للتَّحريمِ فعَليكَ كَفارةُ يَمينٍ: تُطعِمُ عَشرةَ مَساكين، كُلَّ مِسكينٍ كيلو أُرزٍ وبَعضَ اللَّحمِ.

->>>\\





كتاب العدد

->>>\\

(٢٦٨٠) السُّوَّالُ: هل على المُعْتَدَّةِ المُتَوَفَّى عنها زَوْجُها أَلَّا تَخْرُجَ مِنَ البيتِ مُدَّةَ العِدَّةِ؟

الجَوَابُ: المُتَوَقَّ عنها زَوْجُها لا تخرُجُ مِنَ البيتِ إلَّا لحاجةٍ؛ مِثْل مرضٍ، أو نَحْوِ ذلك.

(٢٦٨١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تريدُ أن تزورَ أخاها في المستشفى وهي مُحِدُّ، فهل لها ذلك؟

الجَوَابُ: ليس لها ذلك، والحمد لله التليفون الآن يُغني، فتكلمه بالتليفون.



(٢٦٨٢) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: المرأةُ الَّتي مات عنها زوجُها ماذا عليها أن تفعلَ؟ الجَوَابُ: يجبُ عليها أمورٌ:

الأمرُ الأوَّلُ: ألَّا تلبَسَ ثيابَ زينةٍ.

والثَّاني: ألَّا تستعملَ الطِّيبَ.

والثَّالثُ: ألَّا تلبَّسَ الحِليَّ.

والرَّابعُ: ألَّا تتزيَّنَ بكُحلٍ ولا مُحمِّرِ شِفَاهٍ ولا غيرِ ذلك.

والخامسُ: ألَّا تخرجَ من بيتِها.

(٢٦٨٣) السُّوَّالُ: هل للمُعْتَدَّة أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ مكانٍ إلى آخَرَ؛ لأَنَّه لَيْسَ عِنْدَها عَرُمٌ في المكانِ الأَوَّلِ؟

الجَوابُ: المعْتَدَّةُ مِن وفاةٍ - كها نعْلَم - يجِبُ أَنْ تبقى في عِدَّتِها في المكانِ الَّذي ماتَ زوجُها وَهِي ساكِنَةٌ فيهِ، أمَّا إذا خافَتْ على نفسِها ببقائِها في هذا المكانِ فلها أَنْ تَنْتَقِلَ حيثُ شاءت، وكذلك لو قُدِّرَ أَنَّها انتَقَلَتْ هي وزَوْجُها مِنَ هذا البيتِ إلى بيت آخرَ، وفي أثناءِ الطريقِ ماتَ الزَّوْجُ، فإنَّها تعتَدُّ في البيتِ الثَّاني الَّذي سافرَتْ إليهِ هي وزجُها، ولا يَلْزَمُها أَنْ تَرْجِعَ إلى البيتِ الأَوَّلِ.

(٢٦٨٤) السُّؤَالُ: هل تصعدُ المرأةُ المُحدَّةُ إلى السَّطحِ؟

الجَوابُ: المرأةُ المُحدَّةُ في بيتِها تتجوَّلُ فيه حيث شاءت؛ في السَّطحِ، أو في المراحِ، أو في المراحِ، أو في المراحِ، أو في أيِّ مكانٍ، ليلًا ونهارًا، لكنْ لا تخرُجُ مِن البيتِ إلَّا لحاجةٍ في النَّهارِ، أو ضرورةٍ في اللَّيلِ.

(٧٦٨٥) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ المُحدَّةِ أَنْ تَخرُجَ مِن بيتِها لتعزيةِ أقاربِها؟

الجَوابُ: لا تذهَبُ إلى التَّعزيةِ؛ لأنَّ التَّعزيةَ سُنَّةُ، والبقاءُ في البيتِ واجبٌ، وفي وقتِنا هذا- والحمدُ للهِ- يمكِنُ أَنْ تُعزِّيَ وهي في بيتِها عن طريقِ الهاتفِ، فلا إشكالَ في الموضوعِ.

(٢٦٨٦) السُّؤَالُ: ما حكمُ استخدامِ الزَّعفرانِ بالنِّسبةِ للمُحدَّةِ؟

الجَوابُ: لا تستعمِلُ المُحدَّةُ الزَّعفرانَ، ولا تستعمِلُ أيَّ شَيءٍ من الطِّيبِ. وإنِّني بهذه المُناسبةِ أودُّ أنْ أقولَ: المُحدَّةُ تتجنَّبُ الأشياءَ التَّاليةَ:

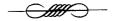
أَوَّلًا: الحُمْلِيُّ بجميعِ أنواعِه؛ مثل الخواتمِ والأسورةِ والخُروصِ والخلاخيلِ وغيرِها، كلُّ الحُمُلِيِّ لا يجوزُ أنْ تلبَسَه.

ثانيًا: لا تستعمِلُ الثّيابَ الجميلةَ الَّتي تُعَدُّ زينةً، وأمَّا ما سِواها فتستعمِلُ ما شاءت بأيِّ لونٍ كان.

ثالثًا: لا تستعمِلُ الطِّيبَ بجميعِ أنواعِه؛ البَخورَ ودُهنَ العودِ، ودُهنَ الوردِ وغيرَها، فكلُّ الأطيابِ حرامٌ عليها ومنها الزَّعفرانُ، إلَّا إذا طهُرَتِ المرأةُ مِن الحيضِ، فتستعمِلُ البَخورَ؛ مِن أجلِ تَطييبِ الرَّائحةِ بعدَ نَتَنِ الحيضِ.

رابعًا: لا تكتحِلُ ولا تتجمَّلُ بأيِّ لونٍ؛ كتَحميرِ الشِّفاه والمكياج وغيرِها.

خامسًا: لا تخرُجُ مِن البيتِ إلّا لحاجةٍ في النّهارِ، أو ضَرورةٍ في اللّيلِ؛ والحاجةُ في النّهارِ مثلُ أنْ تذهَبَ لتشترِيَ حاجةً لها ليس عندها مَن يَشْتريها لها، أو امرأةٌ لها غنمٌ ليس عندها مَن يَرْعاها، فتخرُجُ تَرْعاها في النّهارِ، أو طالبةٌ تذهَبُ للدّراسةِ، أو مُعلّمةٌ تذهَبُ للتّدريسِ في النّهارِ، أمّا في اللّيلِ فلا تخرُجُ إلّا للضّرورة؛ والضّرورةُ مثلُ أنْ تخافَ على نفْسِها إنْ بقِيَت في البيتِ، أو يكونَ هناك حريقٌ في البيتِ، أو تكونَ مثلُ أنْ تخفى على نفْسِها أنْ يسقُطَ عليها البيتُ، أو أنْ تدخُلَ عليها المياه؛ فحينئذٍ أمطارٌ تَخشى على نفْسِها أنْ يسقُطَ عليها البيتُ، أو أنْ تدخُلَ عليها المياه؛ فحينئذٍ تخرُجُ ولا حرَجَ.



(٢٦٨٧) السُّؤَالُ: امرأة لديها خادمةٌ، وتُوُفِّى زوجُ هذه الخادمةِ، وهي الآنَ في العِدَّةِ، وهي الآنَ في العِدَّةِ، وهي تُرسِلُها إلى البقالةِ لجلبِ الأغراضِ، فما حُكْمُ خروجِ مثلِ هذه الخادمةِ وهي في العِدَّةِ؟

الجَوَابُ: هذه المرأةُ مُعتَدَّةٌ لا تخرُجُ بالنَّهارِ إلَّا لحاجةٍ، ولا تخرُجُ في اللَّيلِ إلَّا للضَّرورةِ، فإذا لم يكنْ أحدٌ يَقضِي حاجةَ أهلِ البيتِ لشراءِ الحاجاتِ منَ السُّوقِ فلا بأسَ أن يُرسِلوها نهارًا، لا ليلًا، وإذا أمكنَ أنْ يقضيَ الحاجاتِ أحدٌ سِواها فلا تخرُجُ.

(٢٦٨٨) السُّؤَالُ: هل يجوز للمُعتدَّةِ المُتوفَّ عنها زَوْجُها أَنْ تشربَ الزَّعفرانَ، أو أَنْ تُضيفَه إلى المشروباتِ؟

الجَوَابُ: لا تستعمِل الزَّعفرانَ، لا في المشروباتِ ولا في غيرِها.

⁽۱) كما أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٠)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم لها صداقًا حتى مات، رقم (٢١١٤)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم (١١٤٥)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إباحة التزوج بغير صداق، رقم (٣٣٥٥)،

(٢٦٩٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ مات عنها زَوجُها، وقال لها بعضُ النَّاسِ: لا يجوزُ لكِ أَن تَرُدِّي على الهاتفِ. فهل لها ذلك؟

الجَوَابُ: لها أن ترُدَّ على الهاتفِ، وأن ترُدَّ على المستأذِنِ الَّذي يدُقُّ البابَ ويقولُ: أين فلانٌ؟ ولها أن تخرجَ في اللَّيلِ في ساحاتِ بيتِها.

(٢٦٩١) السُّؤالُ: امرأةٌ مات عنها زوجُها وقد عقَدَ عليها ولم يدخُلُ بها؛ فهل عليها عِدَّةٌ أم لا؟ وإذا كان عليها عِدَّةٌ فهل تجلِسُ في البيتِ، علمًا بأنَّها كانت تعمَلُ قَبْلَ وفاةِ زوجِها؟

الجَوابُ: في هذه الحالِ ترِثُ رُبعَ الهالِ إنْ لم يكُنْ له ولدٌ، وثُمُنَه إنْ كان له ولدٌ، وثُمُنَه إنْ كان له ولدٌ، ولها المهرُ كاملًا، وعليها عِدَّةُ الوفاةِ؛ أربعةُ أشهُرٍ وعشَرةُ أيَّام.

(٢٦٩٢) السُّؤَالُ: في نهايةِ العِدَّةِ هل للمُعتدَّةِ أَنْ تَلْبَسَ خاتَمًا مِن حديدٍ أو فِضَّةٍ؛ جريًا على عادةِ بعضِ النِّساءِ الكبيراتِ عِندَنا؟

الجَوَابُ: لا تفعَلْ ذلك؛ فإنَّه لا أَصْلَ له، بل في نهايةِ العِدَّةِ تنتهي العِدَّةُ فقطْ، وينتهي الإحدادُ، دونَ لُبْسِ شيءٍ.

(٢٦٩٣) السُّؤَالُ: امرأةٌ تُوُفِّي زوجُها، وبعدَ الوفاةِ ودفْنِه ذَهَبَت إلى بيتِ أبيها، ولا تعرِفُ شيئًا عنِ العدَّةِ، فهل عليها في هذا شيءٌ؟

⁼ وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم (١٨٩١)، من حديث معقل بن سنان رَضِيَاللَّهُ عَنهُ.

الجَوابُ: يجِبُ أَنْ ترجِعَ إلى بيتِ زوجِها إذا كانتِ العدَّةُ باقيةً، أمَّا إذا انتَهَتِ العدَّةُ فعليها أَنْ تتوبَ إلى اللهِ، وكان الواجِبُ عليها أَنْ تبْقى في بيتِ زوجِها.

(٢٦٩٤) السُّؤَالُ: ما هو الرَّأيُ الرَّاجِحُ في عِدَّةِ المرأةِ الحاملِ المُتَوَقَّى عنها زَوْجُها؟ هل تَعْتَدُّ بوضْعِ الحمْلِ، أم تَعْتَدُّ بأَبْعَدِ الأَجَلَيْنِ؟ وما تعليقُكم على ذلك؟

الجَوَابُ: القولُ الرَّاجِحُ في عِدَّةِ الحاملِ إذا ماتَ عنها زَوْجُها أَنَّ عِدَّمَا تنتهي بوضْعِ الحمْلِ؛ لعُمومِ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَأَوْلَاتُ الْأَمْمَالِ أَجَلُهُنَ أَن يَضَعَنَ حَمْلَهُنَ ﴾ الطلاق:٤]؛ ولأنَّ سُبَيْعَةَ الأسلميَّةَ وضعَتْ حمْلَها بعدَ موتِ زَوْجِها بليالٍ، فأذِنَ لها رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَم أَنْ تتزوَّجَ (١)، ولا قولَ لأحدٍ بعدَ ثبوتِ الشَّنَةِ عن رسولِ الله صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَم كائنًا مَنْ كان؛ ولهذا يُذْكَرُ عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسِ رَخِوَيَكَعَنْهُمَا أَنَّه قال: «يوشِكُ أَنْ تنزِلَ عليكم حِجارةٌ مِنَ السَّاءِ، أقولُ: قال رسولُ اللهِ. وتقولونَ: قال أبو بكرٍ وعُمرُ!» (١).

وإذا كان قولُ النَّبِيِّ عَلَيْ لا يُعارَضُ بقولِ أبي بكرٍ وعُمرَ اللَّذَيْنِ قولُهما حُجَّةٌ فَمَنْ دونَهما مِن بابِ أَوْلَى، فلا يجوز لأحدٍ أَنْ يُعارِضَ سُنَّةَ رسولِ اللهِ عَلَيْ الثَّابتة عنه بقولِ أحدٍ مِنَ النَّاسِ كائنًا مَن كان، ولا بعَقْلِ أحدٍ مِنَ النَّاسِ كائنًا مَن كان، ولا باختلافِ العاداتِ كائنةً ما كانت، بل إنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ هو الإمامُ الواجبُ علينا اتِّباعُه؛ لقولِ اللهِ تَبَارِكَوَتَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أَسُوةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَان يَرْجُوا اللهَ اللهِ اللهِ تَبَارِكُووَتَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب ﴿ وَأُولَنَتُ ٱلْأَعْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعَّنَ حَمَلَهُنَّ ﴾، رقم (٥٣٢٠)، من حديث المسور بن مخرمة رَسِحَالِيَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، رقم (١٤٨٥)، من حديث أم سلمة رَسِحَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوي (٢٠/ ٢١٥). وأخرجه بنحوه أحمد (١/ ٣٣٧).

وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٢١]؛ ولقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللّهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ مَلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلّا هُو يُحِيء وَيُمِيتُ فَعَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنّبِي ٱلْأُمِي ٱلّذِي يُؤْمِثُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتّبِعُوهُ وَيُمِيتُ فَعَامِنُوا بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتّبِعُوهُ لَكُمْ تَعْبُونَ اللهِ تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ ٱللّهَ لَكُمْ تُحْبُونَ ٱللّهَ فَالّذِي يُحْبِبُكُمُ ٱللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران:٣١].

والخلاصةُ أنَّ القولَ الرَّاجِعَ المُتَعَيِّنَ: أنَّ المرأة الحاملَ إذا ماتَ زَوْجُها فإنَّ عِدَّتَهَا تنتهي بوضْعِ الحمْلِ، ولو لم يكنْ بين ذلك وبين موتِ زَوْجِها إلَّا ساعةٌ أو أقلَّ، حتى لو فُرِضَ أنَّ زَوْجَها ماتَ وهي في الطَّلْقِ، ثُمَّ وضعَتْ قبلَ أنْ يُغَسَّلَ، فإنَّ عِدَّتَها تنتهي قبلَ أنْ يُغَسَّلَ زَوْجُها؛ لأنَّها وضعَتْ بعدَ موتِه، وإذا انتهَتِ العِدَّةُ فلا إحدادَ؛ لأنَّ الإحدادَ تابعٌ للعِدَّةِ.

(٢٦٩٥) السُّؤالُ: هل للمعتدةِ أن تُصافِحَ أبناءَ بناتِ زوجِها؟ الجُوابُ: لا بأسَ؛ لأنَّ أبناءَ بناتِ الزوج من المحارِمِ.

(٢٦٩٦) السُّؤالُ: هل للمعتدةِ أن تمتشِطَ؟

الجَوابُ: نعم، تَمَتَشطُ لكن لا تَستعمِلُ المحسناتِ كالحناء والكُحلِ وتَحميرِ الشفاهِ والمكياج والثيابِ الجميلةِ، كل هذا يجبُ عليها أن تتجنَّبهُ.

(٢٦٩٧) السُّؤالُ: هل إذا طَلَّق الرجلُ زوجَتهُ لا يَتَزَوَّج حتى تَنتَهيَ هي من عدَّتِها؟

الجَوابُ: ليسَ بِصَحيح، إلا أن يَكونَ عندهُ أربَعُ نسوةٍ وطَلَّقَ واحدةً، فلا يتزَوَّج رابعةً حتى تَنتَهى عدةُ المطلَّقةِ.

(٢٦٩٨) السُّؤالُ: امرأةٌ لها أُخْت تُوفِي زوجُها، وستأتِي فَريضةُ الحجِّ هذا العامَ وهي لا تَزالُ في الإِحدادِ، فهَلْ يَجوز لها أن تُؤدِّيَ فريضةَ الحجِّ وهي في الإِحْدادِ؟ وهل يَجوزُ لها أن تَزورَ أَخاها وقد أَجرَى عمَليَّة جِراحيةً؟

الجَوابُ: لا يَجوز لها ذلك؛ لأنَّ المرأة المُحِدَّة يَجِبُ أَن تَمَكُث في بيتها زمَن العِدَّة كلَّه، وإن كانت حامِلًا فإحْدادُها يَتِمُّ بوضع الحَمْل، ولو لم تَبقَ إلَّا شَهرًا أو شَهْرين أو يومًا أو يَوْمَيْن، وإن لم تَكُن حامِلًا فعِدَّتُها أربعةُ أشهرٍ وعشَرةُ أيَّام.

ولا يَجوزُ لها أيضًا أن تَزورَ أَخاها، والآنَ -والحمدُ لله- الهاتِفُ مَوْجودٌ، فتَسأَلُ أَخاها عن صِحَّته بالهاتِف وتَعتَذِر منه بأنها في العِدَّة ولا يُمكِنها الخُروجُ.

->\$>\$\\





كتاب الرضاع

->>>|\\

(٢٦٩٩) السُّوَّالُ: سمِعْنا مِنَ المشايخِ فتوَى أَنَّ الأُخُوَّةَ مِنَ الرَّضاعِ تحصُلُ بثلاثِ رَضَعاتٍ مُتفرِّقاتٍ مُشبِعاتٍ، ولكنْ أُذِيعَ أمسِ أَنَّ هذا خطأً، والصَّحيحُ أنَّها خُسُ رضعاتٍ ولو لم تكنْ مُشبِعاتٍ، فإذا أمسَكَ الرَّضيعُ الثَّدْيَ ومصَّه مَصَّةً واحدةً وأطلَقَه للتَّنفُسِ أو للعُطاسِ أو للانتقالِ إلى الثَّدي الآخِرِ فهذه تُعتبَرُ رضعةً، وإذا تكرَّرَ هذا في نفسِ المجلِسِ خَمسَ مرَّاتٍ تحصُلُ الأُخُوَّةُ مِنَ الرَّضاعةِ، فهاذا يجِبُ على المسلم اتِّباعُه مِن هذه الفتاوى؟

الجَوَابُ: هذه المسألةُ فيها خلافٌ بين العلماءِ، فمِنهم مَن يقول: الرَّضعةُ الواحدةُ ثُكِرٌمُ. ومِنهم مَن يقول: لا يُحرِّمُ إلَّا عشرُ رضَعاتٍ. ومِنهم مَن يقول: لا يُحرِّمُ إلَّا عشرُ رضَعاتٍ. ولكنَّ القولَ الرَّاجحَ خَسُ رضَعاتٍ. ولكنَّ القولَ الرَّاجحَ ما دلَّ عليه حديثُ عائشةَ رَحَوَالِلَهُ عَنْهَا في (صحيح مسلم) أنَّه كان في أوَّلِ الأمْرِ لا يُحرِّمُ إلَّا عشرُ رضَعاتٍ معلوماتٍ أنَّه كان في النَّطُرُ: ما إلَّا عشرُ رضَعاتٍ معلوماتٍ أنَّه ويبقى النَّظرُ: ما هي الرَّضعةُ ؟ هل هي المَصَّةُ أو التِقامُ الثَّدي؟ وهلِ الرَّضعةُ لا بدَّ أنْ تكونَ مُنفصِلةً عَنِ الأُخرى بفاصلٍ طويلٍ؟ فهذا -أيضًا - محلُّ خِلافٍ بين العلماءِ.

والرَّاجِحُ أَنَّه لا بدَّ مِن خَسِ رضَعاتٍ ينفصِلُ بعضُها عن بعضٍ، وأنَّ الصَّبيَّ إذا التَقَمَ الثَّدي ثُمَّ أطلَقَه لسببٍ أو نُقِلَ إلى الثَّدي الآخرِ فإنَّها رضِعةٌ واحدةٌ ولو تكرَّرَ ذلك؛ لأَنَّه ما زال في حِجْرِ المُرْضِعَةِ، حتَّى تأتيَ رضعةٌ أخرى منفصِلةٌ، بينها وبين

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، رقم (١٤٥٢).

الأُولى فاصلٌ طويلٌ؛ مِثْلُ أَنْ يرتضِعَ الأُولى السَّاعةَ الواحدةَ، والتَّانيةَ السَّاعةَ التَّانيةَ، والتَّالنيةَ، والتَّالنة السَّاعةَ اللَّابعةَ، والخامسةَ السَّاعةَ الخامسةَ، وأمَّا في مجلِسِ واحدٍ فإنَّا رضعةٌ واحدةٌ، هذا الَّذي تبيَّنَ لنا مِنَ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ.

(۲۷۰۰) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: جدَّتي أمُّ أبِي رضَع مِنها وَلدُ حَمَايَ، فهَلْ يَصِيرُون أَعِهمًا لنا؟ ولهُم أيضًا ولدَانِ مِنَ الحماةِ فهَل يكُون لهُم الحُكمُ نفسه؟

الجَوابُ: إذا رضَع الإنسانُ مِنِ امرأةٍ صار ابنًا لها، وصارتْ ذُريَّةُ هذِه المرأةِ إخوانًا له، وأبناؤُهُم يكونُ هو عمَّهم وبناتُهم يكون هو خالهم، وأمَّا إخوان الرَّضيع وأخوات الرَّضيع، وآباء الرَّضيع، وأمهات الرَّضيع ليس لهم دَخْل في الرَّضاعة، فالرضاعُ إنَّها يؤثر في الرَّاضِع وفي ذُريَّته فقط.

وبالنِّسبة للولدين مِنَ الحماةِ فما دامَ أبوهُم واحدًا فالحُكم واحد.

(٢٧٠١) السُّوَّالُ: والدتي أرضعتْ بناتٍ صِغارًا، لكن ما نعلَم عددَ الرَّضعاتِ؟

الجَوَابُ: إذا كانت لا تَعلَم عددَ الرَّضَعَاتِ فليس هذا الرَّضاعُ بشيءٍ، فلا بدَّ أَنْ تعلمَ أَنَّها أرضعتْ خسَ مرَّاتٍ.

(۲۷۰۲) السُّؤَالُ: إذا مات رجلٌ وله ولدٌ منَ الرَّضاعةِ، فهل يَستحِقُّ الولدُ منَ الرَّضاعةِ مِيراثًا، أم لا يَستحِقُّ؟

الْجَوَابُ: لا حَقَّ له في الميراثِ، وكذلك لا حقَّ له في النَّفَقَةِ، إنَّها الَّذي يَثبُتُ

بالرَّضاعِ المَحرميَّةُ وجوازُ النَّظَرِ للمرأةِ المُرضِعةِ، وجوازُ الخَلوةِ بها، وجوازُ السَّفَرِ بها، وأمَّا بقيَّةُ أحكام النَّسَبِ فلا تَثبُتُ.

(٢٧٠٣) السُّوَّالُ: تُوُفِّيَتِ امرأةٌ وتركت بنتينِ؛ واحدةٌ في سنِّ الزَّواجِ، والأخرى صغيرةٌ في سنِّ الرَّضاعِ، والفتاةُ الكُبرى صار لبنٌ في ثَدْيِها فأرضعتْ أختَها لفترةٍ طويلةٍ، وهي لم تتزوَّجْ بعدُ، فهل تكونُ الصغيرةُ ابنةً لأُختِها الكبيرةِ؟

الجَوَابُ: نعم، تكونُ بنتًا لها، حتَّى وإنْ لم تتزوَّجْ؛ وهذا هو القولُ الرَّاجحُ من أقوالِ العلماءِ، وبعضُ العلماءِ يقولون: لا، المرأةُ الَّتي لم تتزوَّجْ لبنُها لا يؤثِّر، لكِنِ القولُ الراجحُ: إنَّ لَبَنَها مؤثِّرٌ، وإنَّها إذا أرضعتْ خمسَ رَضَعاتٍ فأكثرَ فهي أمُّ.

(۲۷۰٤) السُّؤَالُ: لي ابنتا عمِّ، إحداهما الكُبرى رضَعَت مع أُخْتي مِن أُمِّي، والصُّغرى لم ترضَعْ، فهل يجوزُ لي الزَّواجُ مِن الصُّغرى؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ أنْ تتزوَّجَ الصُّغري.

(٢٧٠٥) السُّؤَالُ: والدتي أرضعتْ بنتَ أُختي أُسبوعًا كاملًا، فهل تكونُ أُختًا لنا؟ وهل تكونُ عمَّةً وخالَةً لعيالِنا؟

الجَوَابُ: نعم تكونُ أختًا لكم الصغار والكبار؛ وذلك في البطنِ الَّتي أرضعتْ فيه وما بَعدَهُ.

وتكونُ عمَّةً لأولادِ الأبناءِ، وخالةً لأولادِ البناتِ.

(٢٧٠٦) السُّؤالُ: أُمِّي منَ الرَّضاعةِ تُوُفِّيَ زَوجُها الأوَّلُ الذي رضعتُ وهي في عِصمتِه، وتزوَّجتْ زوجًا ثانيًا، فهل يكونُ أولادُها مِنَ الزَّوْجِ الثَّاني إخوانًا لي؟

الجَوابُ: إذا أرضعَتْكَ امرأةٌ صارَتْ أمَّا لك، وإذا صارتْ أمَّا لك صار جميعُ أولادِها من زوجِها السَّابِقِ ومِن زوجِها ألكَ وهي في عِصْمَتِه ومِن زوجِها السَّابِقِ ومِن زوجِها اللَّاحِقِ إخوانًا لك، لكنَّ أولادَها من زوجِها الثَّاني إخوةٌ لك من الأمِّ، وأولادَها من زوجِها الثَّاني إخوةٌ لك من الأمِّ، وأولادَها من زوجِها الثَّاني أرضعتْك وهي في عِصْمَتِه إخوةٌ لك أشِقَّاءُ.

(۲۷۰۷) السُّوَّالُ: رضَعْتُ مع بعضِ أقاربي خَمسَ رضَعاتِ، فها مدى صِلتي جَولاءِ الَّذينَ رضِعْتُ معهم؟

الجَوَابُ: صِلةُ الرَّاضعةِ بأقاربِ المُرضِعةِ كصِلةِ النَّسبِ تمامًا؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضاع ما يَحْرُمُ مِنَ النَّسبِ»(١).

فمثلًا: إذا أرضعَتِ امْرأةٌ طفلًا صارَتْ أُمَّا له مِنَ الرَّضاعةِ، وصار زَوْجُها أَبًا له مِنَ الرَّضاعةِ، وصار إخْوتُها -أي: إخوةُ المُرضِعةِ- أخوالًا للرَّاضعِ مِنَ الرَّضاعةِ، وهلمَّ جرَّا.

فالمهمُّ أنَّ صِلةَ الطِّفلِ الرَّاضعِ بأقاربِ المُرضِعةِ كصِلةِ الولَدِ بأقاربِ أُمَّه، والحديثُ ذكرْناه: «يَحُرُمُ مِنَ الرَّضاعِ ما يَحْرُمُ مِنَ النَّسبِ».

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَحَوَلِيَلَهُعَنْهُمَا.

(۲۷۰۸) السُّوَّالُ: امرأةٌ والدتُها أرضعَتِ اثْنَيْنِ مِن أولادِ الجيرانِ في السَّنةِ نفسِها، وقد سألَتْ فأفتاها أحدُ الإخوانِ بأنَّ مَن كانوا مِن أبناءِ هذه الوالدةِ أكبرَ مِنَ الَّذينَ رضَعوا منها فإنَّهم ليسوا بإخوانٍ لهم، ومَن كانوا أصغرَ فهُمْ إخوائهُم، فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: إِنَّ هذا ليس بصحيح؛ فالطِّفلُ إذا رضَعَ مِنِ امْرأةِ الرَّضاعَ المُحرِّمَ وهو خَسْ رَضَعاتٍ مُتفرِّقاتٍ – فإنَّه يكون ابنًا للَّتي أرضعَتْه، وإذا كان ابنًا لها صار جميعُ أو لادِها الكِبارِ الَّذينَ قبلَ الطِّفلِ الَّذي رضَعَ مِن أُمِّهم، والصِّغارِ الَّذينَ بعدَه كُلُّهم إخوةً للرَّاضع.

فإذا قُدِّرَ أَنَّ هذا الطِّفلَ رضَعَ مع الولدِ الثَّالثِ مِنَ المرأةِ، وأَنَّ قبلَه اثنَيْنِ وبعدَه اثنَيْنِ -مثلًا-، فالاثنانِ اللَّذانِ قبلَه كالاثنَيْنِ اللَّذينِ بعدَه، وكالولدِ الَّذي رضَعَ معه، فكلُّ أولادِ هذه المرأةِ إخوةٌ له، والَّذي أفتاهم بأنَّ الكِبارَ ليسوا إخوةً أفتاهم بغيرِ عِلم.

وإنَّني بهذه المناسَبةِ أودُّ أَنْ أنصحَ أولئك الَّذينَ يتسرَّعونَ في الإفتاءِ بغيرِ عِلمٍ، وأقولَ لهم: إنَّ عملَهم هذا أشدُّ ضررًا على الأُمَّةِ مِنَ الإشراكِ باللهِ؛ لقولِ اللهِ تَبَاكَ وَتَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تَثُولُوا عَلَى اللهَ عَمَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

وإِنَّنِي أُذَكِّرُ هؤلاءِ الَّذِينَ يتسرَّعونَ في الإفتاءِ بغيرِ عِلم - أُذكِّرُهم بقولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥ ﴿ الزُّمَر:٣٢]، فهؤلاء الَّذينَ يُفتونَ بغيرِ عِلم كذَبوا على اللهِ، وقالوا في دينِ اللهِ ما لم يقُلْه الله عَنَّفَتِلَ، وشهدوا على اللهِ شَهادةَ الكذِبِ؛ فعليهم أَنْ يتوبوا إلى اللهِ، وَلْيُراجِعوا ما أَفتَوْا به سابقًا، فها خالَفَ الحَقَّ شَهادةَ الكذِبِ؛

وجَبَ عليهم أَنْ يَذَهبُوا إِلَى مَنْ أَفتَوْهُ، ويقولُوا: إِنَّا أَفْتَيْناكَ بِالخَطَأ. وإذا كانوا لا يَعرِفُونَه وجَبَ عليهم أَنْ يُعلنُوا في مساجِدِهم -إِنْ كانوا أَتَّهَ مساجدً - أَنَّه صدَرَتْ منهم فتوى بكذا وكذا، وإنَّها فتوى غلطُ؛ فإنَّ ما يَتصوَّرونَه مِن مَهانةٍ في إعلانِ خطأ في الدُّنيا أهونُ بكذا وكذا، وإنَّها فتوى غلطُ؛ فإنَّ ما يَتصوَّرونَه مِن مَهانةٍ في إعلانِ خطأ في الدُّنيا أهونُ بكثيرٍ ممَّا يَلْحَقُهم مِنَ الإهانةِ في الآخِرةِ، ثُمَّ إنَّ الَّذي يرجِعُ إلى الحقِّ لا يَزيدُه رُجوعُه إلى الحقِّ الآ عِندَ اللهِ، وعِندَ خَلْقِه.

وأُكرِّرُ التَّحذيرَ مِنَ التَّسرُّعِ فِي الإفتاءِ بغيرِ عِلم، وأقول له: يا أخي، اتَّقِ الله في نفسِك، اتَّقِ الله في دينِ اللهِ، ولا تَحْسَبَنَّ المجدَ والشَّرفَ في التَّقوُّلِ على اللهِ تعالى بغيرِ عِلمٍ؛ فإنَّ المجدَ والشَّرفَ في تقوى اللهِ عَنَجَجَلَ. ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمُ عِندَ اللهِ اللهِ عَنَجَجَلَ. ﴿إِنَّ أَكُرَمَكُمُ عِندَ اللهِ أَنْفَىنَكُمْ ﴾ [الحُجُرات:١٣].

وإنَّ الله تعالى يقول لنبيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿ وَلَوْ نَقَوَلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤]، والأقاويلُ صيغةٌ من صِيغِ مُنتهَى الجُموعِ، فلو تقوَّلَ الرَّسولُ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم بعضًا مِن هذه الأقاويلِ الكثيرةِ -قال الله تعالى: - ﴿ لَأَخَذْنَا مِنّهُ بِٱلْمِينِ ﴿ الْكَثَيرةِ حَالَ الله تعالى: حَلَا أَوْمَينَ ﴾ [الحاقة: ٤٥ - ٤٦]، وهو العِرْقُ الغليظُ الَّذي إذا قُطِعَ هلَكَ الإنسانُ، ﴿ وَمَا مِنكُمْ مِنَ آلَهُ عَلَيه وعلى آلِه ﴿ وَمَا مِنكُمْ مِنَ آلَهُ عَلَيه وعلى آلِه وسلَّم، فكيف بهذا المِسكينِ الَّذي قال على اللهِ بغيرِ عِلم؟!

إِنَّنِي أُكرِّرُ التَّحذيرَ مِنَ الإفتاءِ بغيرِ عِلم ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾ [الأنعام:١٤٤].

أَسَأَلُ الله تعالى أَنْ يرزقَنا عِلمًا نافعًا، وعملًا صالحًا، وأَنْ يُعيذَنا مِن شُرورِ أَنفُسِنا، ومِنِ ابْتغاءِ العُلُوِّ بغيرِ حقِّ.

(٢٧٠٩) السُّوَالُ: امْرَأَةٌ أرضَعَتْ ابنَ أَخيها وابْنَ أُختِها أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ رَضَعاتٍ، فهل هذان الوَلَدانِ يُصْبِحان أَخَوَيْن؟

الجَوابُ: نعم، ابن أخيها وابنُ أختِها يكونان أَخَوَيْنِ مِن الرَّضاعَةِ، وكأنَّها أَخُوانِ مِنَ النَّسَبِ، يعني: مِنَ الوِلادَةِ؛ لقولِ النَّبي ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَب» (١).

(٢٧١٠) السُّؤالُ: هل جميعُ الَّذين ترضِعُهم المُرْضِعُ بالأُجْرَةِ يصبِحُون إخوةً؟

الجَوابُ: نعم، المرأةُ إذا أرضَعَتْ أحدًا خَسْ مرَّاتٍ فأكثرَ صار ولدًا لها وصار جميعُ أولادِها وجميعُ مَنْ ترضِعُهم إخوةً لهذا؛ ولهذا أنْصحُ إخواني أن يُقيِّدوا الرَّضَعاتِ، وأَنصَحُ المرضِعاتِ أن يُقيِّدُنَ مَنْ رضعَ مِنْهُنَّ لئلا يحصُل الالتباسُ فيها بعد، فإنَّه أحيانًا يُفرَق بيْنَ الرجلِ وبَيْنَ المرْأةِ ومعهما أولادٌ حينَ يَتَبَيَّنُ أنَّ بَيْنَهما رضاعًا مُحرَّمًا.

(٢٧١١) السُّؤالُ: رضَعْتُ مِن جَدَّتي أُمِّ أُمِّي، وكانت كبيرةً في السِّنِّ تقرُب مِن السِّتِّينَ، وأرضَعَتْني لمُدَّةِ سنَةٍ تقريبًا؛ فها الحكمُ؟

الجَوابُ: الرَّضاعُ صحيحٌ؛ لأنَّه أكثرُ مِن خمسِ مرَّاتٍ؛ فتكونُ أمُّك أُختَك مِن الرَّضاعِ، وبناتُ خالاتِك تكونُ أنت خالَهم.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَجَوَالِلَهُ عَنْهُمَا

(٢٧١٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ رضَعَت مِن زَوجةِ عمِّها؛ فهل يكون أبناؤُها إخوانًا لها؟

الجَوابُ: سأجيبُ عن هذا السُّؤالِ بقاعدةٍ عامَّةٍ تنفَعُ الجميعَ: كلُّ مَن رضَعَ مِن امرأةٍ صار ولدًا لها، وصار أخًا لأولادِها الذُّكورِ والإناثِ مِن زوجِها الَّذي أرضَعَت بلَبَنِه، ومِن زَوجٍ لها سابقٍ إنْ كانت قد تزوَّجَت مَن قبْلُ، ومِن أولادِ زوجِها الثَّاني إنْ مات عنها زوجُها أو طلَّقَها وتزوَّجَت آخرَ.

فلْنفرِضْ أَنَّ امرأةً تزوَّجَت برجُلٍ اسمُه عبدُ اللهِ، وأَتَتْ منه بولدٍ، ثمَّ طلَّقها وتزوَّجَت رجُلًا آخر يُسمَّى عبدَ الرَّحمنِ، وأَتَتْ منه بولدٍ، وبعدَ أَنْ طلَّقها عبدُ الرَّحمنِ أو مات عنها تزوَّجَت رجلًا ثالثًا اسمُه عبدُ الوهَّابِ، فأتَتْ منه بأولادٍ؛ أولادُها مِن الزَّوجِ الأوَّلِ عبدِ اللهِ، والثَّاني عبدِ الرَّحمنِ، والثَّالثِ عبدِ الوهَّابِ، كلُّهم إخوانٌ لهذا الَّذي رضَعَ منها وهي عندَ عبدِ الوهَّابَ، أو رضَعَ منها وهي عندَ عبدِ الوهَّابَ، أو رضَعَ منها وهي عندَ عبدِ الوهَّابَ، أو رضَعَ منها وهي عندَ عبدِ اللهِ؛ وذلك لأنَّ الأُمَّ واحدةٌ، هذه هي القاعدةُ: كلُّ مَن أرضَعَت طِفلًا فهو أخْ لأولادِها السَّابِقينَ واللَّاحقينَ الَّذين قبلَه والَّذين بعدَه.

وكذلك يكونُ أخًا لأولادِ زَوجِها الَّذي أرضَعَتِ الطِّفلَ وهي في حِبالِه؛ مثلُ أَنْ تُرضِعَ امرأةٌ طفلًا مِن لَبنِ شَخصٍ وله زَوجةٌ أخرى لها أولادٌ، فإنَّ هذا الطِّفلَ يكونُ أخًا لأولادِ الَّتي أرضَعَتْه وأخًا لأولادِ زوجِها.

(٢٧١٣) السُّؤالُ: هل يجوزُ إرضاعُ الطفلِ الصغيرِ من المرضعةِ إذا كانت كتابيةً أو كافرةً، وهل تحرُمُ عليه؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك، وتحرُمُ عليه كالمسلمةِ تمامًا، تكون أمَّا له، ويكونُ أولادُها إخوةً للراضع إذا تمت الشروطُ: إذا رضعَ خمسَ مراتٍ فأكثرَ.

(٢٧١٤) السُّؤالُ: لي أختٌ من الرَّضاعةِ، تَقولُ أُمُّها: إنها أرضَعَتني. ولا تَذكُرُ عددَ الرَّضعاتِ، ولا كونَها في العامَينِ أو لَا، وأُمِّي كانت تَقولُ لي: هذه المرأةُ أرضَعَتك. فهل أكونُ مَحَرَمًا لها؟

الجَوابُ: لا تُعتَبرُ مَحرمًا لها، حتى يَثبُتَ أَنَّك رَضعتَ خَمسَ مراتٍ في زمنِ الرضاعِ، وأما الشَّكُّ والتردُّدُ في وجودِ الرَّضاعِ أو في عددِ الرَّضاعِ فهذا لا يَثبُت به الرَّضاعُ.

(٢٧١٥) السُّؤالُ: أَرضَعَتني جَدَّتي لأُمِّي لمدةِ سنةٍ كاملةٍ، وهي تَقولُ: لا أدري أَكانَ عندي حَليبٌ أم لَا. ولكن عِندما كُنتُ أبكي كانت تُلقِمُني ثَديَها فأسكُتُ، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: الرضاعةُ صَحيحةٌ؛ لأنَّها تَجَاوَزَت خمسَ مراتٍ، فيَقينًا كان عندَها حَليبٌ وإلَّا لكنتَ هَلَكْتَ في هذه السَّنةِ، فالآن هي أمُّك وخالاتُك أَخواتُك، وأمُّك أُختُك، وبناتُ خالاتِك، أنت خالُهم.

(۲۷۱٦) السُّؤالُ: شابُّ رضَع مِن جَدَّته الَّتي هي والِدة أبيه أكثَرَ من شَهْر، فهل يَجوز له أن يَتزوَّج ابنةَ عمِّه، أم تَحرُم عليه؟

الجَوابُ: إذَنْ يَكون عمًّا لبَنات عمِّه، فلا يَجوز له أن يَتزوَّج ابنةَ عمِّه؛ لأنه أخو أبيها من الرَّضاعة.



(٢٧١٧) السُّؤَالُ: أرضَعَت أُمِّي بنتًا لامرأةٍ، وأنجَبَت هذه البِنتُ بنتًا، هل يجوزُ لنا أنْ نُسلِّمَ عليها بأيدِينا؟

الجَوابُ: هذه البنتُ بنتُ المرأةِ الَّتي رضَعَت مِن أُمِّك، فأنت خالُها مِن الرَّضاعِ.

(٢٧١٨) السُّؤَالُ: أرضَعَت جدَّتي طفلةً قبل أنْ تتِمَّ الحولينِ، أكثرَ مِن خُسْرِ رضعاتٍ، فهل تكونُ بنتًا لها؟

الجَوابُ: نعم، تكونُ بنتًا لها.

ح إباب نفقة الأقارب

(٢٧١٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها أخٌ طيِّبٌ أصغرُ منها بسَنَةٍ، ولكنْ عِندَه نقصٌ في العقلِ، وعِندَهما هي وهو مالُ، وهي تحفَظُ مالَه عِندَها، وإذا احتاجَ إلى شيءٍ مِن مالِه تُعطيه، وفي بعضِ الأحيانِ يطلُبُ مِن مالِه ولكنَّها لا تُعطيه؛ لأنَّه يطلُبُ في غيرِ حاجةٍ، فهل تأثَمُ في ذلك؟ وهل يجوز لها أو لوالدتِه أنْ تتسلَّفَ مِن مالِه بغيرِ عِلمِه؟

الجَوَابُ: لا بُدَّ أَنْ تَأْخُذَ وِلايةً مِنَ المحكمةِ على هذا المُتخلِّفِ قَبْلَ أَنْ تتصرَّ فَ فِي مَالِه حسَبَ المصلحةِ.

ولا يَحِلُّ لها أو لوالدتِها أنْ تتسلَّفَ؛ لأنَّها وَلِيَّةٌ، والوَلِيُّ لا يَحِلُّ له أنْ يتسلَّفَ مِنَ الهالِ الَّذي هو وَلِيُّ عليه.

(٢٧٢٠) السُّؤالُ: امرأةٌ يُعْطيها زوجُها مَصروفًا شَخصِيًّا ومَصروفًا للبَيتِ، وقدِ اشتَرَتْ لوالدَتِها هديةً مِن هذا المَصروفِ؛ فهلْ يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ لها هذا بشَرْطِ أنْ تستأْذِنَ مِن زَوجِها، وأمَّا بدونِ إذْنِه فلا.

وإنَّني بهذه المُناسَبةِ أودُّ أَنْ أقولَ لإخواني قاعدةً مُهِمَّةً وهي: كلُّ مَن أُعْطِيَ شيئًا لِجِهةٍ مُعَيَّنَةٍ، فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يَصرِفَه إلى جِهةٍ أُخرى إلَّا بإذْنِ مَن أعطاه. ومِن ذلك مثلًا: لو أَنَّ شَخصًا أعطاك دراهِم، وقال: خُذْ هذه مُشارَكةً منِّي في بِناءِ المسجِدِ الفُلانيِّ. فإنَّه لا يجوزُ لك أَنْ تَصرِفَها في بِناءِ مسجِدٍ آخرَ إلَّا بإذْنِه؛ وذلك لأنَّ الوكيلَ يَتصرَّفُ فإنَّه لا يجوزُ لك أَنْ تَصرِفَها في بِناءِ مسجِدٍ آخرَ إلَّا بإذْنِه؛ وذلك لأنَّ الوكيلَ يَتصرَّفُ فأَمُ مُقَيِّدًا بإذْنِ مُوكِّلِه؛ فها أُذِنَ له فيه عمَّا يجوزُ فيه التَّوكيلُ تَصرَّفَ فيه، وما لم يأذَنْ فلا يَتصرَّفُ إلَّا بإذْنِه.

(۲۷۲۱) السُّؤَالُ: هل يجِبُ على الأبِ إذا كان مُقتدِرًا أَنْ يُزوِّجَ ابنَه للمرَّةِ الثَّانيةِ إذا كان الابنُ لم يوفَّقْ في زواجِه الأوَّلِ؟

الجَوَابُ: نعم، يجِبُ على الأبِ الغنيِّ أَنْ يُزوِّجَ ابنَه الفقيرَ الَّذي لا يستطيعُ المَهْرَ للمرَّةِ الأولى، فإنْ لم يوقَّق بينهما وطلَّقها وَجَبَ عليه أَنْ يُزوِّجه للمرَّةِ الثَّانيةِ عِندَ الحَاجةِ، فإنْ تزوَّجَ الثَّانيةَ ورَغِبَ فيها وأعجبَتْهُ، ولكنَّها لم تَكْفِهِ -أي: لم تُعِفَّهُ-، بل كان مُحتاجًا إلى زواجِ امرأةٍ ثانيةٍ يَقْرُنُهُا بها، فإنه يَلْزَمه أَنْ يُزوِّجه أيضًا؛ وذلك لأنَّ الزَّواجَ مِنَ النَّفقةِ، والنَّفقةُ واجبةٌ على الأبِ الغنيِّ لابنِه الفقيرِ، فكذلك تزويجُه.

لكنْ إنْ رأى منه التَّلاعُبَ فهنا قد يتوجَّهُ القولُ بأنَّه لا يَلْزَمه في هذه الحالِ؛ لئلَّا يُرْهِقَ الابنُ أباهُ في الإنفاقِ لمجرَّدِ الهوى والتَّشهِّي.

(٢٧٢٢) السُّوَّالُ: إذا كان الإنسانُ مَدِينًا فَقَتَّرَ على أولادِه، فهل عليه ذنبٌ؟ الجَوَابُ: يُقدِّمُ الدَّينَ، ويُعطِي أهلَه ما يَكفيهم فقطْ.

(٢٧٢٣) السُّوَّالُ: إذا كان الإنسان يَبعَثُ إلى أمِّه بمبلغٍ ثم توقَّفَ لفترةٍ مؤقَّتَةٍ بسببِ الدَّينِ، فهل في هذا شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليسَ في هذا شيءٌ.

(٢٧٢٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها ابنٌ يحفظُ القرآنِ، وتُصرَفُ له مكافأةٌ على ذلك، فيُعطيها لأُمَّه منذُ ثلاثِ سنواتٍ، وهو الآنَ يُطالِبُها بالمبلغِ كاملًا، فهل عليها أنْ تُرْجِعَ هذا المبلغَ كاملًا؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ تأخُذُ مكافأتَه فالواجبُ عليها أنْ تحفظَها له، وألَّا تُنفِقَ منها شيئًا على نفسِها، ولها أنْ تُنفِقَ على الولدِ منها؛ لأنَّها مِلْكُه، وإذا كانَت في السَّنواتِ الثَّلاثِ الماضيةِ تُنفِقُ منها على الولد فإنَّه لا يرجِعُ عليها بشيءٍ؛ لأنَّها أنفقَتْها على الولد، وأمَّا إذا كانَتْ لا تُنفِقُها عليه، وإنَّها الَّذي يُنفِقُ عليه أبوه، فإنَّه يجِبُ عليها أنْ تَرُدَّ ما أُخذَتْ مِن مكافأتِه طَوالَ هذه السَّنواتِ الثَّلاثِ.

(٢٧٢٥) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للرَّجُلِ أَنْ يهجُرَ أُولادَه ويستقِرَّ في بلدٍ آخَرَ، ويترُّكَهم بدونِ رِعايةٍ، ويُقَصِّرَ في الإنفاقِ عليهم؟ وهل يجوزُ للأولادِ أَنْ يَدْعوا عليه، وأَنْ يَشْتِموهُ في غيابِه؛ لأنَّه ظلَمهم؟

الجَوَابُ: الوالدُ له حتُّ وعليه حتُّ، فأمَّا الحَتُّ الَّذي له فهو بِرُّهُ وصِلتُه، والتَّسامُحُ عنه، وعدمُ التَّعرُضِ لعِرْضِه، وأمَّا الحَقُّ الَّذي عليه فأنْ يقومَ برعايةِ أو لادِه تأديبًا وتعليمًا وإنفاقًا وإسكانًا وغيرَ ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «الرَّجُلُ راعٍ

في أهلِه ومسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ»(١)، ولا يَجِلُّ له أنْ يُهمِلَهم ويترُّكَهم في بلدٍ وهو في بلدٍ، ثُمَّ لا يُنْفِقَ عليهم؛ فإنَّ ذلك قطيعةٌ للرَّحِم، وإهمالُ للواجِب، والواجبُ عليه أنْ يتَّقيَ الله عَرَقِجَلَ، وأنْ يَضُمَّ أولادَه إليه، أو يأتيَ هو إليهم، وأنْ يقومَ بواجبِهم.

وأمَّا دعاؤُهم عليه فلا ينبغي أنْ يَدْعوا عليه، بَلِ الأفضلُ أنْ يسألوا الله له الهداية مِنَ التَّقصيرِ في الرِّعايةِ، وأنْ يَصبِروا على ما يحصُلُ مِنَ الجَفاءِ؛ فإنَّ العاقبةَ للمُتَّقينَ.

(٢٧٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تزورُ أهْلَها وتعطيهم مَبْلغًا مِن الهالِ مِن مالِ زوجِها، وعندَ عودتِها يعطيها أهلُها مبلغًا مِن الهالِ، ويقولون: هذا لك مثْلُ إخوانِك؛ فهل في ذلك شيءٌ؟ وهل تُخْبِرُ زَوجَها بهذا المبلغ وتُعْطيه إيَّاه أو هو لها؟

الجَوابُ: قبلَ الإجابةِ على سُؤالِها: أَشكَرُ زوجَها على هذه النَّفسِ الأريحيَّةِ وَأُبشِّرُه بالخيرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِه، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِه» (١)، فليُبْشِرْ بالثَّوابِ والسَّعادةِ الزَّوجيَّةِ، وأسأَلُ الله أَنْ يَزيدَه مِن هذا العملِ والخُلُقِ.

أمَّا بالنِّسبةِ لها: فجزاها الله خيرًا على صِلَةِ أبويها وبِرِّهما، وقد تعهَّدُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بصِلَةِ مَن وصَلَ رحِمَه، وإذا أَعْطَوها دراهمَ بناءً على أنَّهم يُعْطونَ إخوتَها وأخواتِها، فلا حرَجَ عليها أنْ تقبَلَ ذلك منهم، فإذا كانت ترى أنَّهم في حاجةٍ وأنَّهم

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَلَيَّهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٥)، من حديث عائشة رَخَوَاللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء، رقم (١٩٧٧)، من حديث ابن عباس رَخِوَاللَّهُ عَنْهَا.

لم يُعْطوها إلَّا خجلًا، فلتقُلْ لهم: أنا قد سامحتكم على ما تُعْطونَ إخوتي وأخواتي، وأنا -والحمدُ للهِ- في غِنَى ولا أحتاجُ إلى شيءٍ. وتَرُدُّه عليهم ردًّا جميلًا.

أمَّا بالنِّسبةِ لِمَا يُعْطونها فهو لها ملكُها، فإنْ شاءت أعْطَت زوجَها، وإنْ شاءت لم تُعْطِه، لكنْ في ظنِّي أنَّ الزَّوجَ ما دام قد أعطاها عن طِيبِ نفْسٍ: أنَّ رَدَّها عليه ليس بجيِّدٍ ولا ينبغي؛ لأنَّها كأنَّها تقولُ إذا ردَّتْ عليه ما أعطاها: لا مِنَّةَ لك عليَّ. وكثيرٌ مِن النَّاسِ قَبولُ ما يُهْديه إلى الغيرِ أحبُّ إليه مِن أنْ يَرُدَّ مثلَه أضعافًا كثيرةً.

(٢٧٢٧) السُّؤالُ: هل يجوزُ أنْ أُساعِدَ أخي في الزَّواجِ، مع العلْمِ أنَّه لا يُصَلِّي إطلاقًا؟

الجَوابُ: يحرُمُ عليك أنْ تساعِدَ أخاك الَّذي لا يُصَلِّي أبدًا في الزَّواجِ، بل ولا يجوزُ لك أنْ تخطُبَ له، وأنْ تتوسَّطَ له إذا خطَبَ، بل يجِبُ عليك إذا خطَبَ مِن أُناسٍ وأنت تعلَم أنَّه لا يُصلِّي أبدًا، يجِبُ عليك أنْ تتَّصِلَ بهؤلاءِ النَّاسِ الَّذين خطَبَ منهم، وتُبيِّنَ لهم هذا، وأنَّه لا يحِلُ لهم أنْ يزوِّجوه ابنتَهم؛ لأنَّ الرَّجلَ الَّذي لا يُصلِّي كافرٌ، والمُسلمةُ لا يحِلُ للكافرِ بأيِّ حالٍ مِن الأحوالِ، فقد قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَارِ لَا هُنَّ عِلْهُمُ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ لَمُنَ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ولا يجوزُ إطلاقًا في مثْلِ هذه الحالِ أَنْ تُحكِمَ العاطفة، وأَنَّه لقَرابَتِه منك تتهاوَنُ معه في هذا الأمْرِ؛ لأنَّ الكافِرَ وإنْ كان أَخَا المُسلِم في النَّسبِ، فليس أخاه في الدِّينِ، وليس منه في شيءٍ، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى عن نوحٍ حين قال: ﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ آبَنِي مِنْ أَهْلِى وَلِيس منه في شيءٍ، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى عن نوحٍ حين قال: ﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ آبَنِي مِنْ أَهْلِى وَلِيس مِنْ أَهْلِكَ أَنْ وَعُدَكَ ٱلْحَقُ وَأَنتَ أَحْكُمُ ٱلْحَكِمِينَ ﴾ [هود: ٤٥]، قال الله له: ﴿ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ أَ إِنّهُ وَعَمَلُ عَمَلُ عَمَلُ عَمَلُ مَن الْجَهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦].

(٢٧٢٨) السُّؤالُ: أُمُّ لها ابنةٌ تُدرِّسُ في مدارسِ تحفيظِ القرآنِ الكَريمِ، وتستَلِمُ راتِبًا، والأُمُّ تشتري مِن هـذا الرَّاتبِ لهـذه البنتِ مِن ثيابٍ، وغيرِها، وتشْتَري لإخوانها، وسأَلَتِ البنتَ قالت: إنِّي أعمَلُ كذا. فقالَتْ البِنْتُ: ليس في ذلك خِلافٌ. فهلْ يجوزُ؟

الجَوابُ: إن كانَتِ البِنْتُ بالغةً عاقلةً رشيدةً، وأذِنَت لأُمِّها أَنْ تشتَرِيَ مِن مَكَافَأَتِها ثيابًا لإخوانها وحوائِجَ أُخَرَى، فلا بَأْسَ، أمَّا إذا لم تَكُنْ كذلك فلا يجوزُ إلَّا بَعْدَ مراجعةِ الوالِدِ، فإذا سَامَحَ الوالِدُ فلا بأسَ.

(۲۷۲۹) السُّؤالُ: امرأةٌ تعْمَلُ في السُّعودية، وأهلُها فقراءُ يحتاجونَ إلى النُّقودِ، فهل الأولى أنْ تُرْسِلَ لهم النُّقودَ أو تحُجَّ؟

الجَوابُ: إن كان حجُّها فريضةً وجَبَ عليها أنْ تَحُجَّ، وإن كان نافلةً فالأفضَلُ أَنْ تُرسِلَ هذه النقودَ إلى أهلِها ولا تَحُجَّ.

(٢٧٣٠) السُّؤالُ: والدةُ كبيرةٌ لا تُدرِكُ، وعندها فلوسٌ؛ فهل يجوزُ لأَبْنائها أَنْ يأخُذوا مِن مالِها للصَّرفِ على البيتِ؟

الجَوابُ: إذا أَخَذُوا مِن مالِها للصَّرفِ عليها هي فلا بأسَ، وإن أخذُوا مِن مالِها للصَّرفِ عليها هي فلا بأسَ، وإن أخذُوا مِن مالِها للصَّرفِ عليهم، فإنْ كان ليس عندَهم مالٌ، وهم عَنْ تجبُ نفقتُهم على هذه المرأةِ فلا بأسَ، وإن كان عندهم مالُ فلا يأخُذُوا من مالِها لأنفسِهم؛ لأنهم مستغنون بها عِندَهم مِن الهالِ عن مالِ غيرِهم.



(۲۷۳۱) السُّؤالُ: امرأةٌ مُدرِّسةٌ في مَدارِسِ تَحفيظِ القُرآنِ، وتَتَقاضى راتِبًا، فهل يَجوزُ لوالِدَتِها أن تَأخُذَ من راتِبها شَيئًا؟

الجَوابُ: نَعَم، يَجوزُ للوالدةِ أن تَأخُذ إذا رَضِيَت البِنتُ، سَواءٌ مِن راتِبِها أو من مالِها غيرِ الراتِب.

(۲۷۳۲) السُّوالُ: امرأةٌ لها بنتٌ تُدرِّسُ في مدارسِ القرآنِ فتأخُذُ مكافأةً؛ فهل لها أنْ تأخُذَ مِن مكافأةِ ابنتِها؟

الجَوابُ: لا يجوزُ أنْ تأخُذَ مِن مكافأةِ البنتِ، إلَّا إذا كانت البنتُ بالغةَ عاقلةً رشيدةً، وسمَحَتْ بذلك فلا بأسَ، وإلَّا فإنَّ دراهمَ البنتِ تُحْفَظُ لها، والَّذي يتصرَّفُ فيها هو أبوها.

(۲۷۳۳) السُّؤالُ: والدي لها أبوانِ، وأخٌ عُمرُه عِشرونَ سَنةً، وهو ليس مُجِدًّا في عمَلِه ولا في دِراستِه ولا في أي شَيءٍ، وكان الأبوانِ يَصرِفانِ له المالَ، وبعدَ ذلك كلَّفَ الأبوانِ الأبناءَ الآخرينَ بأنْ يَصرِفوا لهذا الولدِ المالَ، وهم ليسوا قادرينَ على فِعْلِ ذلك؛ فما حكمُ ذلك؟ وما نَصيحتُكم؟

الجَوابُ: الواجِبُ على الأبِ أَنْ يُنفِقَ على هذا الولدِ الفاشِلِ؛ لأنَّه فقيرٌ ليس عندَه شَيءٌ، ولا يجِبُ على أحدٍ أَنْ يُنفِقَ مع وُجودِ الأبِ ما دام الأبُ قادرًا، ولا يجِلُّ للأبِ أَنْ يُلزِمَ إخوانَه بالإنفاقِ عليه، أي: على الابنِ الفاشِلِ، بل نَفقةُ الابنِ الفاشِلِ على أبيه.



(٢٧٣٤) السُّؤَالُ: يأتي إليَّ أولادي وأحفادي، وأخواتي وبناتُهم، وقد يصِلُ عددُهم إلى أكثَرَ مِن أربع وعشرينَ، ويقعُدونَ عندي بالأسبوعِ والأسبوعينِ، فإذا قلْتُ: لا يُكلِّفُ الله نفسًا إلَّا وُسْعَها، لا أستطيعُ أنْ أُضَيِّفَكم أكثرَ مِن يومٍ أو يومينِ. قالوا: أنت ليس فيك خيرٌ. فهل لي أنْ أطرُدَهم مِن البيتِ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على المُسلِمِ أَنْ يتَّقِيَ الله، وألَّا يُدْخِلَ أحدًا بيتَه إلَّا بإذْنِ صاحِبِ البيتِ، ففِعْلُهم هذا حرامٌ، فلا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَبْقى في بيتِه شخصٌ إلَّا بإذنِه إلَّا اليومَ واللَّيلةَ فقط، وهي الضِّيافةُ الواجِبةُ.

(٢٧٣٥) السُّؤَالُ: تُوُفِّيَ والدي رَحَمَهُ اللَّهُ، وعليه دَيْنٌ لبنكِ الصَّندوقِ العقاريِّ، بعضُه أقساطٌ مضَتْ، وبعْضُه لم يحُلَّ أجَلُه إلى الآنَ، فهل إذا سَدَّدتُ الأقساطَ الماضيةَ يُرْفَعُ عنه إذا كان هناك مِن إثْمِ أو شيءٍ مِن هذا؟

الجَوابُ: إذا كان الوالدُ قد أَوْفى الأقساطَ الَّتي حَلَّت عليه في حياتِه بَرِئَت ذِمَّته مِن ذلك؛ لأنَّ الباقي مرهونٌ به البيتُ، وكذلك إذا قُدِّر أَنَّه لم يُوفِ الأقساطَ الماضيةَ الَّتي حَلَّت عليه، وأوفَيْتُم الأقساطَ الحالَّة، وبَقِيَت الأقساطُ المُؤَجَّلة، بَرِئَت ذِمَّتُه، ولا شيءَ عليه.

(٢٧٣٦) السُّوَّالُ: يقولُ بعضُ النَّاسِ: إِنَّ الإبنةَ يجبُ عليها الإنفاقُ على والدِها إذا كانتْ تَعمَلُ، وهي متساويةٌ في هذا الواجبِ معَ الابنِ، رغمَ أَنَّنا سمِعنا من أحدِ الإخوةِ أَنَّ المرأةَ لا يجبُ عليها النَّفَقَةُ حتَّى وإِنْ كانتْ تعمَل، أو كانتْ غنيَّةً ووالدُها فقيرٌ، فهاذا يَلزَمُها في مثلِ هذه الحالِ؟

الجَوَابُ: في مثلِ هذه الحالِ يَلزَمُها أَنْ تُنفِقَ على أبيها، ولا فرقَ بينها وبين الذَّكَر، فما دامتْ هي غنيَّةً، وأبوها فقيرٌ، فإنَّه يجبُ عليها أن تُنفِقَ عليه ما يَكفيهِ ويَكفِي زوجتَه؛ إن كانت أُمَّها فبالأمومةِ، وإن لم تكنْ أمَّها فلأنَّ ذلك من حوائجِ أبيها وضروراتِه، فتُنفِق عليه وعلى زوجتِه.

ولقد أخطأً مَن يقول: إنَّ النَّفَقَةَ واجبةٌ على الابنِ فقطْ دونَ البنتِ؛ فإنَّه لا فرقَ في البِرِّ بين الذُّكورِ والإناثِ، فكلُّ مِن الإبنِ والبنتِ يجبُ عليه أنْ يَبَرَّ والديْه.

(٢٧٣٧) السُّؤالُ: أَعيشُ في السعوديةِ أَنَا وأُولادي، وأُمِّي في بَلدٍ آخَرَ، وتَغضَبُ إِذَا لم أُرسِلُ لها، ثُمَّ لها أَحضَرتُ إِذَا لم أُرسِلُ لها، ثُمَّ لها أَحضَرتُ أَولَادي انقَطَعتُ عنِ الإِرسالِ؟ فأَصبَحَت تَدعو عليَّ فهَل في ذلك شيءُ؟

الجَوابُ: أَعطِها ولو قَليلًا تُطيّبُ به خاطِرَها، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنها﴾ [الطلاق:٧]، ولا يَضُرُّك دُعاؤها ما دُمتَ اتَّقَيتَ الله فيها.

(٢٧٣٨) السُّؤالُ: لَديَّ ولدٌّ وبِنتٌ، وأدخَلتُ الولَدَ تَعلِيهًا جامِعِيًّا خاصًّا بَمَصاريفَ عاليةٍ، والبِنتَ في التَّعليمِ الجامِعيِّ الحُكوميِّ، فقالَ لي بَعضُ الناسِ: لا بُدَّ من التَّسويةِ في النفقةِ بَينَهُما، فهل هذا حَرامٌ عليَّ؟

الجَوابُ: ما تَصرِفُه مِن أجلِ حاجةِ الوَلدِ أو البِنتِ لا يَلزَمُ أَن تُعطِيَ الآخَرَ مثلَه، فالوَلدُ يأخُذُ فُلوسًا أكثرَ لحاجَتِه؛ لأجلِ العِلمِ فلا تُعطِ البِنتَ مِثلَه، وهذا لا حُرمةَ فيه إذا كان مِن أجلِ الحاجةِ، أمَّا إذا أعطيتَهُ تبرُّعًا فقط فأعطِ البِنتَ نِصفَ ما تُعطي الوَلدَ.

(۲۷۳۹) السُّؤالُ: زَوجي يَعولُ أُسرةً، ووالِدُه يَشرَبُ الدُّخانَ ويَطلُب منه نَفقةً، فهَل يُعطِيهِ؟

الجَوابُ: يَجِبُ على الوَلَدِ أَن يُنفِقَ على أَبيه سَواءٌ كانَ يَشرَبُ الدُّخان، أو لَا يَشربُ، ولكن لو قالَ الوالِدُ: أَعطِني دَراهِمَ أَشتري بها الدُّخانَ؛ فَلا يُعطِه؛ لأنَّ ذلك مَعونةٌ له على مَعصيةِ الله، وحتَّى لو خافَ أن يَغضَب، فَلا يُعطِه، والأَبُ لا حَقَّ له في الغَضبِ من ولدِه إذا مَنعَهُ المعصيةَ، بَلْ مَنعُ الوَلدِ أَباهُ -أَي: عَدمُ إِعطائِه- من برِّه بأبيهِ حيثُ منعَهُ عن المعصيةِ.

وإنَّ نَصيحَتي لهذا الأَب أن يَدَعَ الدُّخان، فالدُّخانُ لا خيرَ فيه، فهو مَضيعةٌ للوَقتِ، ومضيعةٌ للمالِ، وضَررٌ على الصحةِ، ويُوجِبُ ثِقَلَ العباداتِ على الإنسانِ، ولا سيَّما الصِّيامُ؛ فَليَتَّق الله وليَدَع شُربَ الدُّخانِ، وليُبدِلْه بِخيرٍ منه من أَنواعِ المشروباتِ الطيبةِ المباحةِ.

(٢٧٤٠) السُّؤالُ: رَجلٌ لدَيهِ أبناءٌ وبَناتٌ ويُؤْثِرُ الأَبناءَ على البَناتِ بحُكمِ الحَاجةِ، فهل في ذلك شيءٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ في ذلك ما دامَ يُفضِّلُ الأَبناءَ على البَناتِ لحاجَتِهِم فإنَّ هذا لا حَرَجَ فيه، كما أنَّه لو فَضَّلَ البَناتِ على البَنينَ لحاجَتِهن فلا بَأْسَ بذلك، والمَمنوعُ أن يَتَبَرَّعَ تَبرُّعًا مَحَظًا لا حاجة فيه، فيَخُصَّ أحدَ أولادِه بشيءٍ دونَ الآخرين، فهذا هو الممنوعُ، وهو المُحَرَّمُ، أمَّا دَفعُ الحاجةِ فلا بُدَّ منه سَواءٌ في البَنينَ أو البَناتِ.

(۲۷٤۱) السُّؤالُ: إذا زَوَّجَ الرجلُ ابنَه وأحضَرَ له الأَثاثَ، فهل يُعطي بناتِه مثلَ ذلك من بابِ العَدلِ؟

الجَوابُ: إن كان الابنُ مُحتاجًا، وليس عندهُ ما يَتَزَوَّجُ به؛ فلا يَلزَمُه أن يُعطِيَ البناتِ شيئًا؛ لأنَّ هذا للحاجةِ، كما أنَّ المرأةَ إذا احتاجَت إلى شيءٍ يُعطيها حاجتها ولا يُعطي الوَلَدَ.

(٢٧٤٢) السُّؤالُ: امرأةٌ لها مالٌ، فهل الأفضَلُ أن تتصَدَّقَ على الفُقراءِ أم تهبُه لأخيها؟

الجَوابُ: الأفضَلُ أن تُعطيَه أخاها؛ لأنَّ إعطاءَه صِلةُ رَحِمٍ، وصلةُ الرَّحمِ أفضلُ من الصدقةِ، اللهمَّ إلَّا أن يكونَ هناك حاجةٌ ضروريةٌ بالنسبةِ للفَقيرِ الذي تُريدُ أن تتصدَّقَ عليه، فهنا قد تَكونُ الصدقةُ أفضَلَ، أمَّا إذا لم يكن إلَّا مجرَّد الفَقرِ العادي؛ فإن إعطاءَها أخاها أفضَلُ؛ لأنَّه صلةُ رحم، وصلةُ الرحمِ واجبةٌ.

ولقد ذَكَرَت إحدى نِساءِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أنها أعتَقَت جاريةً لها، فقال: «أَمَا إنَّك لو أعطَيتِها أخوالَك لكانَ خَيرًا لك»(١).

(٢٧٤٣) السُّؤالُ: والِدايَ مُتوفَّيان، وقد طَلبَ مِنِّي أخي أن أُلبِّيَ له طَلبًا ولم أَمْكَّن، فقالَ لي: تَكونُ عاقًا لوالِدَيك إذا لم تَفعَل، ثُمَّ تُوفِيَ أخي دون أن أفعَل، فهل عليَّ شيءٌ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز، إذا لم تكن سفيهة، فإذا كانت سفيهة لم يجز، رقم (٢٥٩٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد، والوالدين ولو كانوا مشركين، رقم (٩٩٩)، من حديث ميمونة رَحَالَيَّهُ عَنها.

الجَوابُ: لا شيءَ عليك، وليسَ هذا عُقوقًا لوالِدَيك إلَّا إذا كانا أَحياءً وطَلبا مِنك تَلبِيَتَهُ.

ے | باب العضانة

(٢٧٤٤) السُّؤالُ: إذا مات عن المرأةِ زَوجُها ولها ولَدٌ صغيرٌ، ثُمَّ تزوَّجَت بعدَ انقِضاءِ عِدَّتِها، وتنازَعَت هي وأولياءُ زوجِها الأوَّلِ في حضانةِ الوَلدِ، ووافَقَ زوجُها الثاني على حضانةِ وَلَدِها وطَلَبَ ذلك، فهل لها أن تَأخُذَ الوَلدَ؟

الجَوابُ: فصَّلَ بعضُ العُلماءِ رَجَهُهُواللَهُ في هذا وقالَ: إن تَزَوَّجت بقريبٍ من المحضونِ فحضانتُها باقيةٌ، مثل عمِّه أو ابنِ عمِّه وما أَشبَه ذلك، وإن تَزَوَّجت برجلٍ ليس بينه وبينَ المحضونِ قَرابةٌ فإنَّ حَضانتَها تَسقُط؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى الله وسلَّم: «أنتِ أحَقُّ به ما لم تَنكِحي »(۱)، فهذه فتوى، وإذا رُفِعَت القضيةُ إلى القاضي، فالقاضى له نَظرُه الخاصُّ، ولا يَلزَمُه أن يَمشى على ما أَفتَينا به.

(٥٤٧٠) السُّؤالُ: هل لا بُدَّ مِن مُشاورةِ الزَّوجِ في كَفالةِ يَتيمٍ؟

الجَوابُ: أمَّا بالنِّسبةِ للصَّدقاتِ والهَدايَا فليسَ للزَّوجِ حَقٌّ في مَنعِ زوجَتِه مِن ذلك، وإذا مَنَعَها فلَها أن تَفعَل، فتتَصَدَّق من مالِها بلَا رِضاهُ، وتُهديَ مِن مالِها بلَا رِضاهُ، أمَّا كَفالةُ اليَتيمِ فلَا بُدَّ أَوَّلًا أن نَعرِفَ ما هي؟

فكفالةُ اليَتيمِ: أَن يَضُمَّ الإنسانُ اليَتيمَ إلى أولادِه في البَيتِ، ويُرَبِّيه كما يُرَبِّيهم،

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم (٢٢٧٦)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَاللَهُ عَنْهُا.

ويُنفِقُ عليه كما يُنفِقُ عليهم، كما قالَ الله عَنَّقَجَلَّ: ﴿وَكَفَّلُهَا ذَكِرِيَا ﴾ [آل عمران:٣٧]، أمَّا إرسالُ الدَّراهِمِ للإِنفاقِ على اليَتيمِ فهذه ليسَت كفالةً، بل صَدقةً إلى اليَتيمِ وإحسانًا إليه، والإحسانُ إلى اليَتامى مِمَّا أَمَرَ الله به وأوصى بِه، ومَعلومٌ أنَّنا إذا فَهِمنا مَعنى الكفالةِ، وقالَ الزَّوجُ لزَوجَتِه: لا تَكفُلي يَتيمًا. يَعني: لا تُدخِليهِ بَيتَنا ولا يَبقى مَع أولادِنا. فالأَمرُ إليه؛ لأنَّ البَيتَ بيتُه، أمَّا إرسالُ تبَرُّعِ لليَتامى فهذا ليسَ للزَّوجِ حَقُّ في مَع زوجَتِه منه.

(٢٧٤٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تَسأَلُ عن كَفالةِ اليَتيمِ في الوقتِ الحاضِرِ، وهل يَنطَبِقُ عليه حَديثُ الرَّسولِ صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟

الجَوابُ: الحَديثُ الَّذي أَشارَت إليه أَن النبيَّ ﷺ قالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ» (١)، وقرَن بين السبَّابة والوُسطَى، ولكِنْ كَفالة اليَتيمِ أَن يَحتَضِنَه الإنسانُ ويَقومَ بكِفايتِه، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زُكِرَيَا ﴾ [آل عمران:٣٧]، وأمَّا المَشهورُ الآنَ من الصدَقةِ على الأَيْتامِ فهذا من بابِ إطْعامِ المِسكين، وليس من باب كَفالةِ اليَتيمِ.

(٢٧٤٧) السُّؤَالُ: كَفالةُ اليَتيم على من تجبُ؟

الجَوَابُ: لا تجبُ على أحدٍ، وإنها تجبُ على مَن تجبُ عليه نَفَقَتُه، وكفالةُ اليتيمِ أَنْ تَضُمَّه إلى عيالِكَ في بيتِك حتَّى لا يشعرَ باليُتم.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب اللعان، رقم (٥٣٠٤)، من حديث سهل بن سعد رَصَحَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢٧٤٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ كفَلَت يتيهًا، ولا تقدِرُ أَنْ تدفَعَ إلَّا مئتي ريالٍ فقط، مع أَنَّ هؤلاءِ الأيتامَ عندهم بعضُ المعاصي؟

الجَوابُ: لها أَنْ تترُك ذلك ما داموا يستعينونَ بها على مَعصيةِ اللهِ.

(٢٧٤٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تُوُفِّي زوجُها ولم يكنْ لها أولادٌ، فضَمَّتْ ابنًا منَ اليَتامي لنفسِها فأخَذ منَ الميراثِ، فما حُكْمُ هذا؟

الجَوَابُ: لا حقَّ لهذا الطِّفلِ في الميراثِ، فليس ولداً لها شَرعًا، وهذا الطِّفلُ لا يَرِثُها ولا تَرِثُه.

ولا بدَّ منَ الذَّهابِ إلى المحكمةِ الشَّرعية ويُبيَّن لها الأمرُ، والمحكمةُ تحكُم بها تَرَى أَنَّه الحقُّ إِنْ شاء الله، ولا تَتلاعَبُوا بدِينِ اللهِ، ولا تتلاعبوا بالأنسابِ، واتَّقوا الله.

(٢٧٥٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ أدخلَتْ طِفْلَها تحفيظَ القرآنِ الكريم، وبعدَ أَنْ أَكمَلَ أَربعَ سنواتٍ أدخلَتْه مَدرسة أجنبيَّة، وقالتْ: إنَّها مُضطرَّةٌ إلى ذلك. وهذه المدرسة الأجنبيَّةُ فيها تعلُّمُ الموسيقى وغيرِها مِنَ الأشياءِ المُحَرَّمَةِ، فهل يَجوزُ لها ذلك؟ وهل عليها إثْمٌ؟

الجَوَابُ: لا يَحِلُّ لأحدٍ أَنْ يُدْخِلَ أَبِناءَهُ أَو بِناتِهِ مدارِسَ أَجِنبيَّةً وفيها ما ذُكِرَ في السُّؤالِ، فإنْ فعَلَ فقدْ خانَ الأمانة، وسوف يُحاسَبُ على ذلك يوْمَ القيامةِ، حتَّى لو قُدِّرَ أَنَّ الابنَ أو البنتَ بَقِيَ بدونِ دِراسةٍ فلا يَدْخُلْ تلك المدارسَ الأجنبيَّة، ما دامَتْ تُدَرِّسُ هذه المعلوماتِ المُحَرَّمَة.



(٢٧٥١) السُّؤالُ: امرأةٌ تقول: لي ولدٌ مضى مِن عُمرِه أكثَرُ مِن سنتينِ وثلاثةِ أشهُرٍ، أترَكُه مع إحدى أخواتي عندما أذهَبُ للعملِ، وأعودُ إليه في السَّاعةِ الواحدةِ ظُهرًا؛ فهل عليَّ ذَنْبٌ في ترْكِه هذه الفِترة؟

الجَوابُ: إذا كانتِ الأختُ الَّتي تركتِ عندها هذا الولدَ ثِقَةً وأمينةً وحريصةً على مُلاحظتِه، فلا حرَجَ في ذلك، وأمَّا إذا كانت مُهْمِلةً أو مُفرِّطةً أو غيرَ أمينةٍ، فلا تَضَعِيه عندها، ضَعِيه عندَ مَن تَثِقِينَ به؛ لأنَّ الولدَ أمانةٌ عندك وأنت راعيتُه، وعليك أنْ تتَّقى الله عَرَّفَكَ في رعايتِه؛ حتَّى لا يحصُل عليه ضررٌ.

->\$\$\$





كتاب الجنايات

->>>|\\

(٢٧٥٢) السُّؤالُ: حدَثَ لِي حادثُ سيَّارةٍ؛ شخصٌ أخطاً علَيَّ وقُدِّرَ ثمنُ التَّصليحِ، ثمَّ إنِّي أَخَذْتُ الفلوسَ الَّتِي قُدِّر بِها التَّصليحُ، ثمَّ بعدَ ذلك جاءَ شخصٌ وأصلحَ السَّيَّارةَ دونَ علمي نيابةً عنِّي أنا، علمًا بأنِّي كنتُ أريدُ أنْ أصلحَها؛ فهل الفلوسُ الَّتِي أخذْتُها أُرجِعُها للشَّخصِ ثانيًا؟

الجَوابُ: لا، لا تُرجِعُها؛ لأنَّ هذا إنَّما أصلحَها عنك أنت، ليس عن الرَّجلِ؛ لذلِك لا يلزمُك أنْ ترُدَّها.

(٢٧٥٣) السُّوَّالُ: هل يجوز قتْلُ القُرودِ إذا كانَتْ مؤذيةً؟ الجَوَابُ: نعم، يجوز قتْلُها، وكلُّ شيءٍ مُؤْذٍ فإنَّه يُقْتَلُ.

(٢٧٥٤) السُّؤَالُ: إذا أتلَفَ شخصٌ شيئًا مِن سيَّارتي في حادثٍ وهو المخطئ، فهل يجوزُ أنْ أُكلِّفَه بإصلاحِ ما أتلَفَه مِنَ السَّيَّارةِ، خاصَّة أنِّي أسمَعُ النَّاسَ يقولون: العِوَضُ لا يأتي بخيرٍ؟

الجَوَابُ: إذا كان هو المخطئ يَضْمَنُ، والعِوَضُ يأتي بخيرٍ؛ لأنَّه حقُّكَ، لكنْ أنا أُشير عليك إذا كان صاحبُك هذا فقيرًا فالأفضلُ أنْ تعفوَ عنه؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَ ﴾ [البقرة:٢٣٧].



(٢٧٥٥) السُّؤَالُ: امرأة كانَتْ حامِلًا في الشَّهرِ الرَّابِعِ، وجاءها نزيفٌ شديدٌ؛ فأجهضَتِ الطِّفْلَ وهو مُخَلَّقٌ، ونَزَعوا مِنها الرَّحِمَ، ثُمَّ أعطَتْهُمُ الطِّفْلَ ولا تدري هل قَبَرُوهُ أم لا، فهل عليها إِثْمٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: أمَّا الشَّقُّ الأوَّلُ مِنَ السُّؤالِ وهو الولدُ الَّذي سَقَطَ في الشَّهرِ الرَّابِعِ وهو مُخَلَّقُ فهذا لم تُنفَخُ فيه الرُّوحُ إلَّا بعدَ تمامِ الشَّهرِ الرَّابِعِ؛ وعلى هذا فهو لَحمةٌ مِنَ اللَّحمِ يُدْفَنُ في أيِّ مكانٍ ولا يُعَسَّلُ ولا يُكَفَّنُ ولا يُصلَّى عليه؛ لِأَنَّه لم يبلُغْ أَنْ يكونَ إنسانًا.

وأمَّا بالنِّسبةِ للشِّقِ الثَّاني وهو نزْعُ الرَّحمِ فأقول: إنَّ هذا خطأً؛ لِأَن الرَّحمَ قرارٌ مَكِينٌ للحَمْلِ، وإذا نُزِعَ الرَّحِمُ فلا حَمْلَ بعدَ هذا، وهذا يؤدِّي إلى قطْع النَّسلِ، وهو لا يجوز إلَّا عِندَ الضَّرورةِ؛ مِثْلُ أنْ يحدُثَ في الرَّحمِ مرضٌ يُخشَى مِنِ انْتشارِه إلى بقِيَّةِ الجسدِ، أو تكونَ الأُمُّ ضعيفةً لا تتحمَّلُ إطلاقًا الحَمْلَ؛ فحينئذٍ لا بأسَ أنْ يُنزَعَ الرَّحِمُ بشرطِ أنْ يُستأذَنَ الزَّوجُ.

هذا هو جوابُ الشِّقِّ الثَّاني، لكن الآن قد نُزعَ وتَمَّ، فأقول: إذا كان الأمْرُ للضَّرورةِ -كما وصفْتُ- فأرجو الله أنْ يكونَ ذلك مُباحًا ولا إِثْمَ فيه، وإنْ لم يكُنْ للضَّرورةِ فعليهم أنْ يتوبوا إلى اللهِ مِن هذا الذَّنْب، وألَّا يعودوا لِمثْلِه.

(٢٧٥٦) السُّؤَالُ: أنا أُعاني التِهابًا مُتكرِّرًا على الرَّغْمِ مِن أَنَّ التَّحاليلَ كُلَّها سَليمةٌ؛ فنصحني الطَّبيبُ بضرورةِ تشريحِ الجنينِ بعدَ نُزولِه؛ لمعرفةِ سببِ هذا الالتِهابِ، فهل يجوز ذلك إذا كان عمرُ الجنينِ أربعةَ عَشَرَ أُسبوعًا، أو سِتَّةَ عَشَرَ أُسبوعًا، أم لا يجوز؟

الجَوَابُ: إذا كان الجنينُ قد سقَطَ حيًّا فإنَّه لا يجوز تشريحُه؛ لِأنَّ تشريحَه يعني قَتْلَه، وأمَّا إذا كان لم تُنفَخْ فيه الرُّوحُ -يعني: قبْلَ أربعةِ أَشْهُرٍ - فلا بأسَ مِن تشريجِه، وأمَّا إذا كان بعْدَ أَنْ نُفِخَتْ فيه الرُّوحُ، ولكنَّه سقَطَ ميِّتًا، فهذَا أتوقَّفُ فيه؛ لِأنَّ حُرمةَ الميِّتِ كَحُرمةِ الحيِّ، ونحن لا نعلم أنَّ في تشريجِه مصلحةً حتَّى الآنَ.

فالأقسامُ -إذَنْ- ثلاثةٌ:

القِسمُ الأوَّلُ: أَنْ يَسقُطَ قَبْلَ أَنْ تُنفَخَ فَيهِ الرُّوحُ -أَيْ: قَبْلَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ -فلا بأسَ مِن تشريحِه.

والقِسمُ الثَّاني: أَنْ يكونَ بَعْدَ أَنْ نُفِخَتْ فيه الرُُّوحُ -أَيْ: بعد تمامِ أربعةِ أَشْهُرٍ- وهو حيُّ، فهذا لا يجوز تشريحُه قَطْعًا.

والقِسمُ الثَّالثُ: أَنْ تُجْهَضَ بعْدَ أَربعةِ أَشْهُرٍ، ولكنْ يكون ميَّتًا، فهذا أتوقَّفُ فيه، لا أقول فيه بشيءٍ لِأنَّ حُرمةَ الميِّتِ كحُرمةِ الحيِّ، كما قال النَّبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَسْرُ عَظْمِ الميِّتِ ككسرِه حيًّا»(١)، ونحن لم نتيقَّنِ المصلحة في تشريحِ هذا الجنينِ الَّذي سقَطَ ميتًا.

(٢٧٥٧) السُّؤالُ: ما حكمُ النَّامـوسيَّةِ الَّتـي تعمَـلُ بالكـهرباءِ الَّتـي تقـتُلُ النَّاموسَ؟

الجَوابُ: لا بأْسَ بها.

⁽١) أخرجه أحمد (٦/ ٥٨)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم، رقم (٣٢٠٧)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب النهي عن كسر عظام الميت، رقم (٦٦١٦)، من حديث عائشة رَسِحَالِلَهُعَهَا.

(٢٧٥٨) السُّؤالُ: عندَما كان عُمري خمسَ عشْرةَ سنَةً قمْتُ بضرْبِ قطِّ بعصًا، فتسبَّبْتُ في كَسْرِ ظَهرِه، ممَّا جعَلَه لا يستطيعُ المشيّ، وكان لا يخرُجُ مِن البيتِ، فقامت أُمِّي بأخْذِه وإخراجِه خارجَ البيتِ في الخلاءِ وتركَتْه؛ فهل علينا شيءٌ؟

الجَوابُ: إذا كنْتَ ضرَبْتَه لأنَّه يؤذيكم، فلا شيءَ عليك، وإخراجُ أُمِّك له لا شيءَ فيه؛ فأنتم تريدونَ دفْعَ الأذى عن أنفُسِكم.

وإذا كنْتَ مُتعمِّدًا فعليك أنْ تتوبَ إلى اللهِ وتستغفِرَ، وبابُ التَّوبةِ مفتوحٌ.

(٢٧٥٩) السُّوالُ: كان لِي ابنٌ وعندما بلغَ الشَّهرَ الثَّامنَ أُصيبَ بمرَضٍ وراثِيً، وكانَ شديدَ البُكاءِ جِدَّا، وكنتُ أسكُنُ في شَقَّةٍ بمُفْرَدي، كانَ يلازِمُني دَائِهًا، وذاتَ يومٍ كنتُ في دَورَةِ المياهِ، وكان معي فبكى وخِفْتُ علَيْه فخرَجْتُ بسُرْعَةٍ مِن دورةِ المياهِ خَوْفًا علَيْه، وعندَما كنتُ أريدُ أنْ ألبَسَ ملابسي لمْ أعرِفْ مِن بُكائِه فضربْتُه ضَرْبةً خَوْفًا علَيْه، وعندَما كنتُ أريدُ أنْ ألبَسَ ملابسي لمْ أعرِفْ مِن بُكائِه فضربْتُه ضَرْبةً خَوْفًا علَيْه، وعندَما كنتُ أريدُ أنْ ألبَسَ ملابسي لمْ أعرِفْ مِن بُكائِه فضربْتُه ضَرْبةً خَوْفًا علَيْه، وقال الشَّيْخُ: إنَّه مُصابٌ بِمَسِّ. بعدَها بسَنتَيْنِ ونصفٍ تُوفِّي، هل أنا السَّبُ في مَوْتِه، علمًا بأنَّ المُستشفى قالت: إنَّه ماتَ بسببِ المَرض الورَاثِيِّ؟

الجَوابُ: إذا قالَتِ المُستشفى: إنَّه ماتَ بسببِ المرَضِ الوِراثِيِّ؛ فليس عَلَيْكِ شَيْءٌ.

(٢٧٦٠) السُّؤالُ: كفَّارةُ القتلِ الخطأِ إذا كان لا يستطيعُ القاتلُ أن يقومَ بها؛ إما لأنَّه مريضٌ مرضًا لا يُرجى بُرؤُه، أو لكثرتِها؛ كأن تكونَ عشرَ كفَّاراتٍ أو عشرين، فما الحكمُ في هذه الحالِ؟

الجَوابُ: أمَّا الأوَّلُ فلا شيءَ عليهِ، فتسقُطُ مباشرةً.

وأما الثَّاني يصومُ شهرَينِ، ثمَّ يستريحُ، ثمَّ يصومُ شهرَينِ ثمَّ يستريحُ، ولو كانت ستِّينَ شهرًا.

(٢٧٦١) السُّؤالُ: كنت أسيرُ بالسيارةِ على سُرعةِ عِشرين، وكان مَعي في السيارةِ على سُرعةِ عِشرين، وكان مَعي في السيارةِ على مَامِلان، وأثناءَ سَيرِنا رَأَينا مَجموعة أطفالٍ تَجلِسُ على رَصيفٍ، فرَمى لهم أحدُ العُمالِ بُرتقالةً أو تُفاحةً، فقامَ أحدُ الأطفالِ ليَأخُذَها فدَفَعهُ زَميلهُ، فسَقَطَ تحتَ الإطارِ الخلفِيِّ للسيارةِ ومات، فهل عليَّ كفارةٌ أو شيءٌ؟

الجَوابُ: أنت لم تُفَرِّط في سَيرِك، وقد سَقَطَ هذا الطِّفلُ ولم تَرَهُ؛ فليس عليك شيءٌ.

(٢٧٦٢) السُّوَّالُ: كنَّا نسير في الشَّارعَ أنا والوالدُ، فخرجَتْ علينا قِطَّةٌ فدَهسْناها وماتَتْ، فهل علينا صدقةٌ أو أيُّ شيءٍ؟

الجَوَابُ: ليس عليكم شيءٌ، لا صدقةٌ ولا غيرُها.

(٢٧٦٣) السُّوَّالُ: بعضُ الشَّبابِ -هداهُمُ الله - يقطعون إشارةَ المرورِ، وقد يحصُلُ حادثٌ مِن جَرَّاءِ ذلك، فهل يأثَمُ الإنسانُ إذا مات شخْصٌ مِن جرَّاءِ ذلك الحادثِ؟

الجَوَابُ: القاطعُ لإشارةِ المرورِ إذا أشارَتْ إلى ما يدُلُّ على الوُقوفِ قد خالَفَ وليَّ الأَمْرِ، ومخالَفةُ وليِّ الأَمْرِ معصيةٌ للهِ عَزَقِجَلَ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاً

أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِ ٱلأَمْنِ مِنكُونَ ﴿ [النساء:٥٩]، وهذه الإشاراتُ تدُلُّ على ما تدُلُّ عليه العباراتُ، فإذا أشارَتِ العلامةُ الموجِبةُ للمنْعِ فكأنَّ وليَّ الأمْرِ يقول: قِف. فتقوم الإشارةُ مَقامَ العبارةِ، فإذا قُدِّرَ أنَّ أَحدًا تجاوَزَها مع علامةِ المنْع وحصَل منه حادثُ فإنَّه يُعتبرَ مُفَرِّطًا بل مُعْتَدِيًا؛ فيلْزَمُهُ ما يقتضيه ذلك الحادثُ مِن كفَّارةٍ، أو دِيَةٍ، أو أَرْشِ جِنايةٍ.

(٢٧٦٤) السُّؤالُ: تَزَوَّجتُ امرأةً من أقارِبي، ورَزَقني الله منها بأطفالٍ، ولكنَّهم مُصابون بأَمراضٍ وِراثيةٍ، وفي الطِّفلِ الثالِثِ قَرَّرنا إِسقاطَهُ وعُمرُه ثلاثون يومًا، وقد نَدِمنا على فِعلَتِنا وعلِمنا أنها خَطأُ، فهاذا عَلينا؟

الجَوابُ: بالنسبةِ للإِسقاطِ في هذه السنِّ فليس عليكُم فيه شيءٌ إذا كان الجَنينُ غيرَ طبيعيٍّ، وأمَّا بالنسبة لضَعفِ التوكُّلِ على الله فهذا هو البَلاءُ، ونَنصَحُكُم أن تَجعَلوا الأُمورَ طبيعيةً، وتَسألوا الله السلامة والعافية.

(٢٧٦٥) السُّؤالُ: ولدَتِ امرأةٌ طفلًا وعندَه تشوُّهٌ، فإذا حصَل حمَّل بعد ذلك وعمِلتْ تحليلًا في الرَّحم، وتبيَّن أنَّ به تشوُّهًا؛ هل يجوزُ لها أنْ تُسقِطَ الحملَ قبلَ الشَّهرِ الثَّالثِ؟ وهل يجوزُ لها أن تُجرِيَ تحليلًا في الرَّحِمِ بأنْ يأخُذوا سائِلًا ويحلِّلُوه ليتبيَّنَ أنَّ الطِّفلَ به تشوُّهٌ أم لا؟

الجَوابُ: إذا بلَغَ الحملُ أربعةَ أشهرٍ فلا يجوزُ إسقاطُه بأيِّ حالٍ مِن الأحوالِ، وإذا كان قبلَ أربعةِ أشهُرٍ يجوزُ إسقاطُه للضَّرورةِ.

أمَّا إجراءُ التَّحليلِ فلا بأسَ به.

(۲۷٦٦) السُّؤالُ: قَبلَ خَمسين سَنةً رُزِقَ أَبي وأُمِّي بِبِنتٍ، فَحَمَّمُوهَا فِي أَيَّامِ البَرِدِ، وكان ذلك قَريبًا مِن نارٍ للتَّدفِئةِ، ثُمَّ جَلَست أيامًا وماتَت في اليَومِ الخامِسِ، فَإذا عَلَيهم؟

الجَوابُ: إذا كان الاستِحامُ لمصلَحةِ البِنتِ، وقَد حَمَّموها في مَكانٍ آمِنٍ مِن الهَواءِ؛ فهذا ليسَ عَليهما فيهِ شَيءٌ؛ لأنَّهما اجتَهدا لمَصلحةِ البِنتِ فأخطآ، وأمَّا إذا لم يَكُن لحاجةٍ وكان البَردُ شَديدًا بحَيثُ يَغلِبُ على الظَّنِّ أنَّه يُؤثِّرُ على البِنتِ فهنا على المباشِرِ كفارةُ القَتلِ، وهي عِتقُ رَقبةٍ، فإن لم يَجِد فصِيامُ شَهرين مُتتابِعين، فإن لم يَستَطِع فلا شيءَ عليه، وفي الصُّورةِ المذكورةِ لا شيءَ عليهما.

->>>\\





كتاب الديات

->\$\$\\\

(٢٧٦٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ احترَقَ بيتُها وأولادُها داخلَ هذا البيتِ، وكان سببُ هذا الحريقِ هو ولَّاعةً استخدَمها الصِّغارُ، وكانَتْ هي والأبُ غيرَ موجودَيْنِ في البيتِ، فهل يَلْحَقُهما إثْمٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: لا يَلْحَقُهما في ذلك إثْمٌ ما دام لم يحصُلْ تفريطٌ، أمَّا إذا كان قد حصَلَ تفريطٌ؛ مِثلُ أَنْ يكونا قد شبَّا النَّارَ وخرجا وليس في البيتِ إلَّا أطفالٌ صِغارٌ لا يُدرِكونَ، فلا شكَّ أَنَّ عليهما إثمًا؛ لأنَّهما فرَّطا في حفْظِ النَّارِ عَنِ الأولادِ.

فهل كانتْ هذه الولَّاعةُ موضوعةً بحيثُ تكون في تناوُلِ أيدي الصِّغارِ، أم أنَّ الصِّغارَ عَبَثُوا حتَّى أَدْرَكوها؟ إذا كان الجوابُ الثَّانيَ فلا شيءَ عليها، وإذا كان الأوَّلَ بحيث يكونا قد وضَعَا الولَّاعةَ في مُتناوَلِ الأطفالِ فعليهما إثْمٌ؛ لأنَّهما مُفرِّطانِ.

(٢٧٦٨) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: لها أخٌ، وهذا الأخُ قبلَ ثلاثةِ شهورٍ كان يقودُ سيَّارةً ومعَه صديقُه، فتُونِيِّ في حادثٍ وتُوئِيِّ صديقُه، فهل على أخيها شيءٌ؟

الجَوَابُ: أَمَّا بِالنِّسِبَةِ للدِّيَةِ فهذه إلى القاضي، وليس لي فيها كلامٌ، وأمَّا بالنِّسبةِ للكَفَّارةِ فليسَ عليه كَفَّارةٌ؛ لأنَّ الرَّجلَ مات قبلَ أنْ يتمكَّنَ منَ الفعلِ.

(٢٧٦٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: أمِّي عندما جاءها الطَّلْقُ قالت لها جدَّتِ: لا تَذهبي إلى المستشفى. فهات الطِّفلُ، فهل على الجَدَّةِ ذنبٌ؟ وهل عليها كفَّارةٌ؟

الجَوَابُ: ليسَ عليها ذنبٌ، وليس عليها كفَّارةٌ؛ لأنَّ الذَّهابَ إلى المستشفى ليسَ بواجبِ.

(٢٧٧٠) السُّؤالُ: امرأةٌ أسقطَتْ طفلةً في الشَّهرِ السَّادسِ مِن الحَملِ، بسببِ أنَّها أرهقَتْ نفسَها بالأعهالِ المنزليَّةِ، وسافرَتْ مِن مدينةٍ إلى مدينةٍ أخرى، وتناولَتْ بعضَ الحبوبِ للعلاجِ؛ فهل عليها كفَّارةٌ أو عليها أيُّ شيءٍ؟

الجَوابُ: ليس عليها كفَّارةٌ، ولا شيءٌ.

(٢٧٧١) السُّؤَالُ: امرأةٌ وضعَتْ ولدًا منْذُ ثلاثينَ سنةً، وبعدَ أُسبوعَيْنِ مِن وِلادتِه قامَتْ بعدَ الفَجرِ فوجدَتْه قد مات، ولا تَدري إنْ كانَتْ سببًا في ذلك أو لا، فهل يَلْزَمُها كَفَّارةٌ؟

الجَوَابُ: لا يَلْزَمها كفَّارةٌ؛ لأنَّها لا تدري هل هي الَّتي قتلَتْه أم غيرُها، والإنسانُ ربَّها يموت وهو نائمٌ، والله تعالى يقول في الكتابِ العزيزِ: ﴿ اللهُ يَتَوَفَى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالْتِي لَمُ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا أَفَيُمْسِكُ النِّي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ مَوْتِهَا وَالرُّسُلُ اللَّهُ وَعَلَيْها اللَّهُ يُسَمَّى ﴾ [الزُّمَر:٤٢]، فليس عليها شيءٌ، وعليها ألَّا تُوسوسَ ولا تُفكِّرَ في الموضوعِ؛ فقَدِ انْتهى.

(۲۷۷۲) السُّؤالُ: امرأة انقَلَبَتْ على بِنتِها الصَّغيرَةِ، ثُمَّ ماتَتَ البِنْتُ بَعْدَ انقلابِ أُمِّها عَلَيْها بحوالي سَاعَة إِلَّا الرُّبْعَ، فهاذا على الأُمِّ؟

الجَوابُ: عَلَيْها شَيْئان:

الأول: الصيامُ، يعني عِتْقَ رَقَبَةٍ إِنْ كَانَتْ تَقْدِرُ، فإنْ لَم يكُنْ، فعَلَيْها أَنْ تصومَ شَهْرَيْنِ مُتتابِعَيْنِ.

الشَّيْءُ الثَّانِ: عَلَيْها الدِّيَةُ على عاقِلَتِها لوالِدِ الطِّفْلَةِ، فإذا سامَحَ فجَزاهُ الله خيرًا.

(٢٧٧٣) السُّوَالُ: نامتِ امرأةٌ وهي تُرْضِعُ ابنتَها الصَّغيرةَ، وكانتْ مُرْهَقَةً، ثمَّ لَاَ استيقظتْ وجدتِ البنتَ ميِّتةً والثديُ في فَمِها، فهاذا يَلزَمُها؟ مع العلمِ أنَّ المرأةَ قد تُوفِيّتُ منذُ سنةٍ، وكانتْ وفاةُ الطِّفلةِ قبلَ عشرينَ سنةً أو أكثرَ من عشرينَ سنةً. وكذلك أبوها مُتَوفِّ، وهل يَلزَمُ أبناءَ المرأةِ الكَفَّارةُ بعد موتِها؟

الجَوَابُ: يَلزَمُها إن كانتْ حيَّةً كفَّارةُ؛ عِتقُ رَقَبَةٍ، فإنْ لم تجدْ فصيامُ شهرينِ مُتتابعينِ.

ويَلْزَمُها أيضًا دِيَةٌ، وتَلزَم عاقِلَتَها إنْ كان لها عاقلةٌ، وإنْ سَمَحَ أبوها فلا بأسَ. ولو كان أبوها يريدُ الدِّيَةَ لَطَالَبَ بالدِّيةِ قبلَ موتِه.

أمَّا بالنِّسبةِ لصيامِ أولادِها فلا يَلزَمهم أنْ يَصوموا؛ لأن هذا يَلزَمُ الميِّتةَ، والميتةُ ربَّما تكونُ جاهلةً ما علِمتْ، فنرجو الله أن يعفوَ عنها.

(٢٧٧٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ تُوُفِّيَ لها ولدٌ عُمُرُه سنتانِ وثلاثةُ أشهُرٍ؛ حيثُ خرج مع أطفالٍ فصدمَتْه سيَّارةٌ، فهل يَلْزَمُ الأُمَّ شيءٌ على هذا التَّفريطِ؟

الجَوَابُ: يَلْزَمُ الَّذي صدَمَه كفَّارةٌ، وهي عِتْقُ رَقبةٍ، فإنْ لم يجِدْ فصيامُ شهرَيْنِ

متتابعَيْنِ، ويَلْزَمُه دِيَةٌ تقوم بها عاقِلَتُه تُسلِمُها لوَرَثَةِ الطِّفلِ، إلَّا إذا كان الطِّفلُ هو الَّذي أَلْقى بنفسِه أمامَ السَّيَّارةِ على وجْهٍ لا يتمكَّنُ صاحبُ السَّيَّارةِ مِن إمساكِها، فحينئذٍ ليس عليه شيءٌ إذا كان مَشْيُهُ المشْيَ المُعتادَ، وأمَّا أولئك المتهوِّرونَ فهؤلاءِ يَلْزَمُهُمُ الضَّمانُ.

وإنّني بهذه المناسَبةِ أودُّ أَنْ أُنبّهَ إلى شيءٍ مهمٍّ، وهو أنَّ بعضَ النَّاسِ إذا صُدِمَ له أحدٌ -ابنٌ، أو أبٌ، أو أخٌ، أو عَمُّ - أخذَتْه الرَّأَفةُ فعفا عَنِ الَّذي صدَمَه؛ رجاءَ ثوابِ اللهِ، وهذا خيرٌ بلا شكَّ، والعفو أقربُ إلى التَّقوى، لكنَّه بشرْ طِ أَنْ يكونَ في هذا العفوِ إصلاحٌ -إصلاحٌ للجاني، وإصلاحٌ لغيره -، أمَّا إذا لم يكنْ فيه إصلاحٌ فالأُخذُ بالعقوبةِ أَوْلى؛ فمثلًا: إذا كان عفونا عن هذا الجاني يؤدِّي إلى تساهُلِ النَّاسِ وعدمِ المبالاةِ، فهنا نقول: لا تَعْفُ، وخُذْ بحقِّكَ كاملًا؛ لأنَّ الله تعالى شَرَطَ لثوابِ الصَّبْرِ والعفوِ أَنْ يكونَ ذلك إصلاحًا، فقال جَلَوَعَلاً: ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَمْلَحَ فَأَجَرُهُ، عَلَى اللهِ ﴾ الشَّهُ والشورى: ١٤]، ففُهِمَ مِن ذلك أنَّ مَن لم يكنْ في عفوه إصلاحٌ فليس له أجرٌ.

(٢٧٧٥) السُّؤالُ: رَجلٌ مُنذُ اثنَي عَشرةَ سَنةً كان يَقودُ سَيارةً وحَدَثَ حادِثٌ فانقَلَبَت السيارةُ وماتَ فيها أربعةٌ، وقد سامَحَ أهلهُم جَميعًا، فهاذا يَلزَمُه مِن كفارةٍ؟

الجَوابُ: إذا ثَبَتَ أن الحادِثَ بتَفريطٍ من السائِق، بأنه مَثلًا يَسيرُ بِسرعةٍ كَبيرةٍ، أو يَعرِفُ أن إطاراتِ السَّيارةِ قَديمةٌ، أو استَدارَ بِسرعةٍ، أو غَيرَها فعَليهِ صِيامُ شَهرين مُتَتابِعينِ عن كُلِّ واحِدٍ ماتَ، فيكونُ عليه صِيامُ ثَمانيةِ أشهُرٍ.

وأمَّا إذا كانَ الحادِثُ بغَيرِ تَفريطٍ منه، بأن انفَجَرَت إطاراتُ السَّيارةِ وكانَت صالحةً، أو غيرَها فلا شيءَ عليه.

(٢٧٧٦) السُّؤالُ: امرأةٌ نامَت وجَعَلَت طَفلَها الصَّغيرَ (خَسةَ أشهرٍ) فوقَ بَطنِها، ثُمَّ لها استَيقَظَت وَجَدَت طَفلَها مَيتًا بجِوارِها على السَّريرِ، فهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: لا ليسَ عليها شيءٌ؛ لأنَّها لم تَضَعهُ مَثلًا على شيءٍ مُرتَفِعٍ فسَقَطَ؛ لَقُلنا: إنَّه ماتَ بهذا السَّببِ. وكذلك السَّريرُ ليِّنٌ وقَريبٌ فلم يَمُت بهذا السَّببِ.

ا باب مقادير ديات النفس

(٢٧٧٧) السُّؤَالُ: ماذا يَلزمُ مَن قَتلَ إنسَانًا في حَادثِ سيَّارةٍ؟

الجَوَابُ: عليه شيئانِ؛ الأوَّلُ: الكفَّارةُ، وهي حقٌّ للهِ تَبَارَكَوَتَعَالَ، والثَّاني: الدِّيةُ على عاقِلَتِه، والكفَّارةُ هي عِنْقُ رقبةٍ، فإنْ لم يجِدْ فصيامُ شهرَيْنِ متتابعَيْنِ، فإنْ لم يستطِعْ سقطَتْ، وأمَّا إخراجُ المالِ بَدَلَ الصَّومِ فلا يُجزِئُ، ولا بدَّ مِنَ الصَّوْمِ إنْ كان قادرًا عليه، وإنْ عجزَ عنه فلا شيءَ عليه.

(۲۷۷۸) السُّوَالُ: امرأةٌ لديها طفلٌ، وكان مريضًا وذهَبَت به إلى المستشفى وأعطوه تحاميلَ، فكانت تُعْطيه هذه التَّحاميلَ بغُلافِها، فتُوُفِّيَ هذا الطِّفلُ؛ فهل يلزَمُها شيءٌ؟

الجَوابُ: معلومٌ أنَّها أخطاًت حيث إنَّها لم تشاوِرِ الطَّبيبَ، ولم تستفصِلْ منه كيف تُعطيه، وبناءً على ذلك يلزَمُها كفَّارةُ القتلِ؛ وهي: عتْقُ رقبةٍ، فإنْ لم تجِدْ فصيامُ شهرينِ مُتتابعَينِ، فإنْ لم تستطِعْ فلا شيءَ عليها، ويلزَمُ عاقلتَها الدِّيةُ، تُدْفَعُ لورثةِ هذا الرَّضيعِ، ولكنْ إذا سمَحَ ورثةُ هذا الرَّضيعِ عن الدِّيةِ سقطَت. أمَّا الكفَّارةُ فتلزَمُ الأُمَّ التَّي أخطاًت في إعطاءِ الدَّواءِ.

(۲۷۷۹) السُّؤالُ: إذا فتحْتُ خطَّاعلى حسابي في محلِّ خارجَ المدنِ، على حسابٍ بدونِ تخصيصٍ، وبدون أي إشهارٍ، وبدون مسؤولين، ثمَّ تسبَّب هذا الخطُّ في التأثيرِ على حوادثَ ذهبَتْ فيها أنفسٌ؛ هل أكونُ أنا السببَ في ذلك؟

الجَوابُ: هذا يرجِعُ إلى القضاء، ولكن إذا كان هذا الخطُّ مُهلِكًا عادةً فأنت المتسبِّبُ، ولكنْ قد يكونُ هناك المباشِرُ هو الَّذي أخطاً؛ فلذلك أقولُ لك: ارجِعْ للمحاكم الشَّرعيَّةِ.

(٢٧٨٠) السُّؤالُ: امرأة كانت مُنوِّمةً ابنتَها الصغيرةَ في غرفةٍ، وبعدَ رجوعِها إلى هذه الغُرفةِ وجدتِ البنتَ الصَّغيرةَ قد ماتَتْ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟ علمًا بأنَّها لا تدري ما السببُ؛ هل إخْوَتُها لهم سببٌ في موتِها أم لا، وماذا يلزَمُها؟

الجَوابُ: لا يلزَمُها شيءٌ؛ لأنَّه كثيرًا ما يصبِحُ النَّائمُ ميِّتًا، والأرواحُ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فليسَ عليها شيءٌ، ولا على إخوتِها شيءٌ.

(٢٧٨١) السُّؤالُ: بعدَما ودَّعْنا مكَّةَ، وأنا أسيرُ على الطريقِ السَّريعِ، وليس هناك سكانٌ، وإذ بشخصِ كان واقفًا، ثم عبرَ الطَّريقَ الذي هو ثلاثةُ مساراتٍ، وقد عبرَ أمامَ سيَّارتَينِ مُحاذِيتينِ لي، ثم أثناءَ عبورِه أمامَ سيَّارتي ما انتبهْتُ إلا وقد اصطدمَ بالرُّكنِ الأيمنِ مِن سيَّارتِ، وتُوُفِّ في الحالِ، فهل عليَّ كفَّارةٌ؟

الجَوابُ: إذا كان التَّجاوزُ مَسموحًا وقد رأيتَه واقِفًا، ثمَّ إنَّه ألقى نفسَه بينَ يدَيكَ على وجهٍ لا تستطيعُ التَّخلُّصَ منه فلا شيءَ عليكَ.

أمَّا إذا قرَّرَ المرورُ أَنَّكَ قد تجاوزتَ الشُّرعةَ المُقرَّرةَ، وحرَّرَ مخالفةً ضدَّكَ، فعليكَ في هذه الحالِ الكفَّارةُ.

(۲۷۸۲) السُّؤالُ: امرأةٌ نامَت مع ابنتِها التي عُمرُها تِسعةُ أَشهُرٍ، والبِنتُ مَلفوفةٌ في ثِيابِها، ثُمَّ لها قامَت للفَجرِ وَجَدَت البِنتَ قد ماتَت، فهل عليها شيءٌ؟ ولو كان النَّديُ في فَمِها فهل يَتَغَيَّرُ الحُكمُ؟

الجَوابُ: في المسألةِ تَفصيلُ: إذا كانت الثِّيابُ مَربوطةً على البِنتِ رَبطًا قوِيًّا فإن هذا الموتَ قد يَكونُ بِسبَيه، وإن كان عادِيًّا فليسَ عليها شيءٌ، أمَّا إذا ألقَمَتها الثَّديَ ثُمَّ نامَت والثَّديُ في فَمِ البِنتِ، فلا بُدَّ أن تُكفِّرَ كفارةَ قَتلٍ، وعلى عاقِلَتِها دِيةُ البِنتِ إلا إذا سَمحَ أولياؤها.

والكفارةُ: عِتقُ رَقبةٍ، فإن لم تَجِد فتَصومُ شَهرين مُتتابِعينِ.

(٢٧٨٣) السُّؤالُ: زَوجَتي أَسقَطَت حَمَّلًا عُمرُهُ ثَلاثةُ أَشهرٍ في الحَمَّامِ ولم تَدرِ بإِسقاطِهِ إلَّا بَعدَها، فهل عَليها شَيءٌ؟

الجَوابُ: لا شيءَ عليها؛ لأنَّه لم تُنفَخ فيه الرُّوحُ بَعدُ.

->>>\\\





كتاب الأطعمة

->>>\\

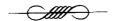
(٢٧٨٤) السُّوَّالُ: إذا ذكر الإنسانُ التَّسميةَ عندَ الأكلِ والشُّربِ ولم يسمِّ الله، هل يُعتبَرُ آثمًا؟

الجَوَابُ: إذا تركَها فإنَّه آثِمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أخبرَ أنَّ مَن لم يُسَمِّ فإنَّ الشَّيطانَ يُشارِكُه في أكلِه وفي شُربِه (١).



(٢٧٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكمُ استخدامِ الخَلِّ في الطَّبْخِ أو غيرِ ذلك؟ حيثُ إنَّ بعضَ النَّاسِ يقولون: إنَّه حرامٌ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ به؛ لأنَّه ليس مُسْكِرًا.



(٢٧٨٦) السُّؤالُ: نقيمُ في بلادٍ غيرِ إسلاميَّةٍ، ولا يُوجَدُ أَكُلُ مذبوحٌ على الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، وتبعُدُ عنَّا العاصمةُ ستُّ مئةِ كيلومترٍ، ولا يصِلُنا اللَّحمُ الحلالُ إلَّا نادرًا، ولهذا السَّببِ استباحَ الكثيرُ مِن المُسلمينَ أَكْلَ الميتةِ ويقولون: إنَّهم مُضْطَرُّونَ إلى ذلك. مع أنَّه يُوجَدُ سمكٌ وأنواعُ مأكولاتٍ أُخرى؛ فها رأيُ فضيلتِكم في ذلك؟

الجَوابُ: رأْيُنا أَنَّه لا يجِلُّ للإنسانِ أَنْ يَأْكُلَ شيئًا ذُبِحَ على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، لكنْ إنْ كان الذَّابِحُ له مِن النَّصارى، فلا حاجَةَ أَنْ يسأَلَ، بل يأكُلُه ولا يُبالي؛ لأنَّ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠١٧)، من حديث حذيفة رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ: "إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه".

السُّؤالَ عنِ المذبوحِ على يدِ مُسلِمٍ أو كتابيٍّ مِن التَّعمُّقِ في الدِّينِ المَنْهيِّ عنه، فها دام الَّذين يتولَّونَ النَّبحَ مِن النَّصارى فلا تسأَلْ: كيف ذبحوا؟ سَمِّ الله وكُلْ، فإذا تأكَّدْنا أنَّ هذه الذَّبيحة ذُبِحَت على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، بل ذُبِحَت بالخنْقِ، فحينئذِ لا يجِلُّ أَنْ هذه الذَّبيحة ذُبِحَت على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، بل ذُبِحَت بالخنْق، لا يجِلُّ له أنْ أكْلُها، ما دام الإنسانُ يمكِنُ أنْ يأكُل مِن ورَقِ الشَّجرِ، فيُبْقِيَ حياتَه، لا يجِلُّ له أنْ يأكُل اللَّحمَ المذبوحَ على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، لا سيَّا وأنَّ السَّائلَ يقول: عندهم يأكُل اللَّحمَ المذبوحَ على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، لا سيَّا وأنَّ السَّائلَ يقول: عندهم سمكُ. والسَّمكُ لا تُشْتَرطُ له الذَّكاةُ، فهو يجِلُّ أكْلُه حتَّى لو صاده وثنِيُّ أو مُشرِكُ، فليتَقوا الله.

ومِن المُمْكنِ إذا كانت العاصمةُ تبعُدُ عنهم ستُّ مئةِ كيلو وفيها لحمٌ لا اشتباهَ فيه: أنْ يشْتَروا لحمًا يكفيهم الأسبوع، والثَّلاجاتُ –والحمدُ للهِ– موجودة في أكثرِ البلادِ، وربَّما تكونُ موجودةً عندهم، فيضعونَ اللَّحمَ في الثَّلاجاتِ ويبقى أسبوعًا أو أكثرَ.

(٢٧٨٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ الأكلِ مِن ذَبائِحِ الفِرَقِ الضالةِ؟

الجَوابُ: الفِرقُ الضالةُ إذا كان ضَلالُها كُفرًا مُخرِجًا عن الإِسلامِ فذَبائِحُهُم لا تَحِلُّ؛ لأنَّه لا يَجِلُّ مِن ذَبائِحِ الناسِ إلَّا ما كان مِن ذَبيحةِ المسلِمِ أو الكتابيِّ: اليَهوديِّ أو النَّصرانيِّ، وما عدا ذلك مِن الفِرق فإن ذَبائِحَهُم لا تَحِلُّ.

ولكن يَجِبُ أَن نَعلَم أَن البِدعَ ليسَت كُلُّها مُكَفِّرةً، فبَعضُها مُكفِّرٌ وبَعضُها مُفَسِّقٌ، وبَعضُها مُفسِّقٌ، وبَعضُها مُكفِّرٌ وبَعضُها مُفسِّقٌ، وبَعضُها قد يكون للمُبتَدع تأويلٌ، فغرَّهُ هذا التَّأويلُ حتى ابتَدَعَ ما ابتَدَعَ، ولكن يَجِبُ أَن يُبلَّغَ ويُكشَفَ له الحقُّ، فإذا كان مُؤمِنًا حقًّا فسوفَ يَرجِعُ إلى الحقِّ أينَها كان.



(٢٧٨٨) السُّوَّالُ: لو أنَّ إنسانًا وضعَ اجتهاعًا عائِليًّا وذبحَ عقيقة لهمْ بها، هل تجزِئُ في ذلك؟

الجَوَابُ: نعم تُجزِئُ، لكنْ لا بدَّ أن يَطْعَمَ الفقراءُ مِنْها؛ يعني: يتصدَّقونَ ولَوْ بقليلٍ على بقليلٍ، وإذا دَعَوُا الجيرانَ والأقارِبَ فهذا خَيْرٌ، لكنْ لا بُدَّ مِنَ الصَّدقةِ ولَوْ بقليلٍ على الفقراءِ.

(٢٧٨٩) السُّؤالُ: هل صحيحٌ أنَّ بعضَ الأجبانِ، وبعضَ معاجينِ الأسنانِ تحتوي على شُحوم الخِنزيرِ؟

الجَوابُ: هذا ليس إليَّ، هذا إلى الأطبَّاءِ وأهلِ المُختَبراتِ.

(٢٧٩٠) السُّؤالُ: امرأةٌ عندها أقاربُ يعمَلونَ بالبنكِ، وهـذه المرأةُ تقومُ بزيارتِهم ويضَعون لها بعضَ الأطعمةِ؛ فهل تأكلُ مِن طعامِهم؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ أَنْ تأكُلَ، وأَنْ تقبَل هداياهم، إلَّا إذا كان إذا رَدَّتْ ذلك تابوا مِن العملِ في الرِّبا، فإنَّها تَرُدُّ هذا، أمَّا إذا لمْ يتوبوا فلها أَنْ تأكُلَ مِن طعامِهم، وتقبَلَ هديَّتَهم.

(٢٧٩١) السُّؤالُ: ما حكمُ المُسلمِ الَّذي يأكلُ مع شخصٍ مجوسيٍّ؟

الجَوابُ: يأكُلُ مَعه ويدْعوه إلى الإسلام، لكنْ لا يجالِسُه دائمًا، لكنْ لو أنَّه طرَأَتْ مرَّةٌ واحدةٌ فلا بأسَ، ويدعوه للإسلام.

(٢٧٩٢) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ أن نأكلَ عند شخصٍ لا يُصلِّي؟

الجَوَابُ: الشَّخصُ الَّذي لا يصلِّي أبدًا لا في المسجدِ ولا في البيتِ كافرٌ مرتدٌّ عن الإسلامِ، يجبُ نُصحُه أوَّلًا، فإنِ اهتدى فهذا المطلوبُ، وإنْ لم يهتدِ وجبتْ مقاطعتُه؛ لأنَّه مرتدُّ، والمرتدُّ أسوأُ حالًا منَ الكافرِ الأصليِّ؛ لأنَّ المرتدَّ لا يُقرُّ على رِدَّتِه، بل يُدعَى إلى الإسلامِ، فإنْ أسلمَ وإلَّا قُتِلَ، فأنتم انظُروا؛ إذا كان يمكِن أن تَذهبوا إليه وتَنصَحُوه ويَهتدي فهذا هو الواجبُ عليكم، وإذا لم يمكِنْ بحيثُ يكون نَصَحْتُمُوه ولكنَّه لم يستقمْ فاهجروهُ وقاطعوهُ ولو كان أقربَ قريبِ إليكم.

(٢٧٩٣) السُّؤَالُ: بعضُ النَّاسِ اسْتَهْانوا بأكلِ الحرامِ، وصاروا يأْخُذونَ حقَّ فُلانٍ وحَقَّ فُلانٍ، وعندهم مِن الأموالِ ما شاء الله، وبعضُهم نختَلِطُ بهم ونأكُلُ عندهم، فهل أكْلُنا عندهم حلالٌ؟

الجَوابُ: أَكْلُك عندهم حلالٌ، والإثْمُ عليهم، إلَّا إذا كان هجْرُك إيَّاهم سببًا في تَوْبَتِهم مِن أَكْلِ الحرامِ، فلا تأْكُلْ منهم.

(٢٧٩٤) السُّؤَالُ: زَوْجُ أُختي مُتَهَاونٌ في أَدَاءِ الصَّلاة، فهل نَقبَلُ هداياهم ونأكُلُ عندهم؟

الجَوَابُ: نعم، ولا حَرَجَ في هذا، ولكن يَنبغي لها، بل يجبُ عليها أَنْ تُناصِحَه وأَن تُعطيه منَ الوسائلِ الَّتي تحثُّ على الصَّلاةِ، أو منَ الأشرطةِ؛ لأنَّ نَصيحةَ المُسْلِمِ –لا سيَّما في الصَّلاةِ - واجبةٌ.



(٢٧٩٥) السُّوَّالُ: اللَّحْمُ الَّذي لا يُعرَفُ هل هو ذُبِحَ على الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، أو غير ذلك، هل يجوزُ أكلُه؟

الجَوَابُ: اللَّحومُ الموجودةُ في أسواقِنا في المملكةِ العربيَّةِ السُّعُودِيَّةِ كلُّها -والحمدُ للهِ-حلالُ، فكُلوا واذْكُروا اسمَ اللهِ عندَ الأكلِ.

فإن قال قائل: وإذا تأكَّدنا أن هذه اللُّحومَ لم تُذبَحْ على الطَّريقةِ الإسلاميَّة؟

فا لَجَوَابُ: أقولُ: لا يمكِن أن تتأكّد، وهل أنت واقفٌ على كلِّ مذبوحٍ تُشاهِدُ أنَّه ذُبِحَ على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ! فهناك -والحمدُ للهِ- في المملكةِ العربيَّة السُّعُودِيَّة مراقبونَ يُراقبونَ ما يَرِدُ إلى هذه البلادِ، فدَعُوا الشُّكُوكَ، نعم لو كُنَّا في بلدٍ آخرَ غيرِ السُّعوديَّةِ عَن لا يَهتمُّونَ بهذه الأمورِ لَقُلنا: لا بدَّ أن نعلمَ أنَّ الذَّابِحَ عَن تَحِلُّ ذَبيحتُه، فإذا لم نعلمُ أنَّه عَن تَحِلُّ ذبيحتُه؛ لم يَحِلَّ الأكلُ، وإذا علِمنا أنَّه عَن تَحِلُّ ذبيحتُه -وهمُ المُسلمونَ واليهودُ والنصارى - فإنَّه إذا وَرَدَ منهم لحومٌ أكلناها، وإنْ كنَّا لا نكري كيفَ ذبيحوها، ولا ندري هل سَمَّوْا عليها أم لا.

ففي صحيحِ البُخارِيِّ عن عائشة رَضَيَّكُ عَنْ المُؤمنينَ، أنَّ قـومًا أَتَـوْا إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالوا: يا رسولَ اللهِ، إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لا نَدرِي أَذَكَرُوا اسمَ اللهِ عليهِ أَمْ لا؟ فقال: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا»(۱).

ولو أَرَدْنا أَنْ نُلزِمَ أَنفسَنا بِأَلَّا نَأكلَ لِحًا حتَّى نعلمَ أَنَّه سُمِّي الله عليه لَأَتَّعَبْنَا أَنفسُنا تعبًا كثيرًا، لكِن الفعل إذا وقعَ مِن أهلِه فإننا لا نسألُ كيف وقع، هذه هي القاعدةُ الَّتي فيها الخيرُ وعدمُ الوساوسِ: كلُّ فعلٍ وقع من أهلِه فإنّنا لا نسألُ كيف وقع، بل نُصَحِّحُه ولا نسألُ .

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوها، رقم (٥٥٠٧).

(٢٧٩٦) السُّؤالُ: عندنا نخلٌ على مجاري الصَّرفِ الصِّحِّيِّ؛ هل يجوزُ الأكلُ مِن تَمرِه وبَلَحِه؟

الجَوابُ: نعم، يجوزُ أَنْ يُؤكَلَ مِن ثمرِ النَّخلِ الَّذي يُسقى بهاءِ مجاري الصَّرفِ الصَّحِّيِّ إِنْ كان لا يظهَرُ في ثمرِه رائحةُ النَّجاسةِ ولا طعمُها؛ لأنَّه إذا لم يظهَرِ الطَّعمُ، ولا الرِّيحُ فإنَّه يعني أنَّ النَّجاسةَ استحالَتْ فتطْهُرُ بالاستحالةِ.

(۲۷۹۷) السُّؤالُ: نَهِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ عن القِرانِ بين التَّمرَتَينِ^(۱)، فهل يَدخُلُ الشُّربُ في هذا النَّهي، كأن يَكونوا مَجموعةً فيَشرَبُ مِن كَأْسَينِ؟

الجَوابُ: يَقُولُ أَهُلُ العِلمِ رَحْهَهُ وَلَاّهُ: هذا مَحَمُولٌ على ما إذا كان مَعهُ أحدٌ يَأْكُلُ؛ لأنَّه إذا أَكَلَ تَمَرَتِين فرُبَّما يُقَلِّصُ التَّمرَ عن صاحِبِه، أمَّا إذا كان وَحدَهُ فلا بَأْسَ، ولكن أَكلُه تَمرةً تَمرةً تَحسنُ.

أمَّا الشُّربُ من عدةِ كُؤوسٍ فهو عَملُ النَّاسِ اليَومَ، فتَجِدُ الكؤوسَ صَغيرةً من البلاستيك فيَجعَلونَ لكُلِّ واحِدٍ كَأْسًا ولو شَرِبوا من إِناءٍ واحِدٍ فلا بَأْسَ، أمَّا إذا كان المقصودُ أن يَشرَبَ الرَّجُلُ من كَأْسَينِ واحِدًا بَعدَ الواحِدِ ولِكلِّ واحِدٍ من المجموعةِ كأسٌ فلا بَأْسَ به، إلَّا أنه لا يَشرَبُ بِشهالِه، ولا يُضَيِّقُ على الجالِسينَ في الشُّربِ.

(٢٧٩٨) السُّؤالُ: هل التَّنويعُ في الأَغذيةِ في المناسَباتِ يُعَدُّ مِن الإِسرافِ؟ الجَوابُ: إذا كان زائِدًا عن العادةِ فإنَّه إِسرافٌ، يَعني: مثلًا: إذا كان الإِنسانُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب القران في التمر بين الشركاء، رقم (٢٤٨٩)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب نهي الآكل مع جماعة عن قران تمرتين، رقم (٢٠٤٥)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُعَنْهَا.

مُتَوَسِّطَ الحالِ وجَعلَ وليمةً مِن جِنسِ ولائِمِ الأَغنياءِ فهو مُسرِفٌ، ولا يَجِلُّ له ذلك، وأمَّا إذا كانت وليمة مثلِه فليسَ ذلك بإسرافٍ، ولكنَّنا ننصَحُ إِخوانَنا ألَّا يُسرِفوا في الأَكلِ والشُّربِ، والله تَعَالَى يقولُ: ﴿وَكُوا وَاشْرَبُوا وَلا شُرْفُوا ﴾ [الأعراف:٣١]، وإنَّه أحيانًا تَبقى أَطعِمةٌ وما يَتبَعُها دون أن يَنتَفِعَ بها الناسُ، وهذا إضاعةٌ للهالِ.

(٢٧٩٩) السُّؤالُ: كَثيرٌ من المسلمين يُلقونَ بفَضلاتِ الطَّعامِ في أكياسِ الزبالةِ مع النِّفاياتِ، فهل هذا مِن كُفرِ النعمةِ؟ ونُريدُ نَصيحةً في الإِسرافِ.

الجَوابُ: لا، ليسَ مِن كُفرِ النِّعمةِ، ولكِنْ هناك طَريقةٌ خَيرٌ من هذه، وهي أَنْ يُجِمَعَ ويُيبَّس على السَّطحِ، ثُمَّ يتصَدَّقوا به على أَهلِ المَواشي فسَيَفْرَحون به، ويَدعونَ للإنسانِ.

وليسَ أَعظمُ مِن نَصِيحةِ الله عَرَّفَجَلَّ في الإِسرافِ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ ﴾ [الأعراف: ٣١].

(٢٨٠٠) السُّؤالُ: إذا كانت الخادمةُ التي تَطبُّخُ في البيتِ كافرةً، فهل يَجوزُ الأكلُ من الطَّعامِ؟

الجَوابُ: نعم، أَكلُها حلالٌ إذا أُمِنَ منها، وطَعامُها ليس بنَجسٍ، ولكن كيف يَليقُ بالإِنسانِ أن يأتِيَ بخادمةٍ كافرةٍ، مع وُجودِ المسلمةِ.

(٢٨٠١) السُّؤالُ: ما حُكمُ استِخدامِ الملاعِقِ الفضيةِ أو الذَّهبيةِ، أو التي عليها قِشرةٌ من الفضةِ لمنع الصدأِ؟

الجَوابُ: يَقُولُ أَهُلُ الْعِلْمِ رَحَمَهُمْ اللَّهُ: إن الْمُمَوَّهَ بِالذَّهْبِ والفضةِ كَالْخَالِصِ مَن الذَّهْبِ والفضةِ ، يَعني: إنه لا يَجُوزُ استِعمالُ الأواني المُمَوَّهةُ بِالذَّهْبِ أو بالفضةِ في أكلٍ ولا شربٍ.

(٢٨٠٢) السُّؤالُ: عِندما نَزورُ بعضَ الناسِ نجِدُ عندَهُم أوانيَ ذَهبيةً أو فِضيةً، أو مِوهةً بالذَّهبِ والفضةِ، فهَل يَجوزُ الأَكلُ والشُّربُ فيها؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ الأكلُ ولا الشُّربُ في آنيةِ الذَّهبِ أو الفضةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم حذَّرَ من هذا تَحذيرًا بالِغًا، وقالَ: «الَّذي يَشرَبُ في إناءِ الفضةِ إنَّما يُجرجِرُ في بطنِه نارَ جهَنَّمَ»(١).

ومَن رَأَى ذلك -حِينَا يُدعَى إلى وليمةٍ - فعليهِ أن يَنصَحَ أصحابَ الوَليمةِ، فإن رَفَعوهَا وأَخذوهَا أَكلَ، وإن لم يَفعَلوا فَعليهِ أن يَخرُجَ منَ المكانِ، مها كانتِ الحَالُ، حتَّى لو أَدَّى ذلك إلى غَضبِ أهلِ المنزِلِ وقطيعَتِهم، فلا يُمِمَّنَه؛ لأنَّ رضَا الله تَعَالَى أولى بالمُراعاةِ من رضا النَّاسِ، ومن قَعدَ على مائدةٍ يُؤكلُ أو يُشرَبُ فيها بالفضةِ فقد شارَكَ مَن فَعلَ ذلك في الإِثم.

وأما إذا كانَت لَونًا ولَيسَت من مَعدِنِ الذَّهبِ والفضةِ فلَيسَت بحَرامٍ، ولكنَّنا نخشَى على الَّذي يَقتَنيها بأَنْ يُتَّهَم بأنَّهُ يَأْكُلُ ويَشرَبُ في آنيةِ الذَّهبِ والفضةِ، ونَخشَى مِن مَحذورٍ آخَرَ: وهو أنَّ الَّذينَ يَرَونَهَا يَظُنون أنَّها ذَهبٌ أو فضةٌ ثُمَّ يتَجاسَرونَ على الأَكلِ بالذَّهبِ والفضةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب آنية الفضة، رقم (٥٦٣٤)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء، رقم (٢٠٦٥)، من حديث أم سلمة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

وأقولُ لهؤلاءِ إِن كَانُوا مُؤمنينَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ : أَفَلا يَصبِرون حتَّى يَأْكُلُوا بَهَا فِي الجَنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّم قال: «لَا تَشرَبُوا فِي آنيةِ الذَّهبِ والفِضةِ، ولا تَأْكُلُوا فِي صِحافِها؛ فإنَّها لهم في الدُّنيا ولَكُم في الآخرةِ (١)، أَفلا يَصبِرُ هؤلاءِ، وليَعلَموا أنَّ الطَّعامَ مُستَساغٌ، سواءٌ بهذِه الأوانِي أو بِغَيرِها، وكَذلكَ الشَّرابُ.

أَلَا فَلْيَتَقُوا الله عَزَّوَجَلَّ، أَلَا فَلَا يَجَعَلُوا نِعَمَةَ الله سبيلًا إِلَى مَعْصِيَتِه، أَلَا فَلْيَذْكُرُوا شُعُوبًا عَظَيْمَةً وأُمَّا كثيرةً لَا تَجِد ما تَأْكُلُ به ولا بمَلاعِقِ الحديدِ وأواني الحَديدِ، أَلَا يَذَكُرُونَ حَالَ الناسِ في هذه الجَزيرةِ قَبَلَ سَنُواتٍ مَضَت؟! أَفَلَيْسَ الذي رَفَعَها بقادِرٍ عَلَى أَن يُعيدَها؟! أَلَا فَلْيَتَقُوا الله إِن كَانُوا مؤمنين.

(٢٨٠٣) السُّؤالُ: ما حكمُ استخدام الأواني المُمَوَّهةِ بالذَّهبِ أو الفِضَّةِ؟

الجَوابُ: يقولُ أهلُ العلمِ: إنَّ المُمَوَّه بالذَّهبِ والفِضَّةِ كالخالِصِ مِن الذَّهبِ والفِضَّةِ والفِضَّةِ في أَكْلٍ والفِضَّةِ بالذَّهبِ والفِضَّةِ في أَكْلٍ ولا شُرْبِ.

(٢٨٠٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ أكلِ الطَّعامِ المستَورَدِ من غيرِ بِلادِ المسلمين سَواءٌ أكانت دَجاجًا، أم لُحُومًا، أم أجبانًا، أم غيرَها؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض، رقم (٥٤٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع، رقم (٢٠٦٧)، من حديث حذيفة رَخُولَيْكَمَّنَهُ.

الجَوابُ: الوارِدُ إلينا في المملكةِ العَربيةِ السُّعوديةِ عليه -ولله الحَمدُ- الرِّقابةُ مِن مُسلمين، ولا يُمكِنُ أن يَسمَحوا لشيءٍ مُحرَّمٍ من المأكولاتِ أو المشروباتِ بدُخولِه إلى المملكة؛ فلتَستَرِح، ولتَدَع الأَفكارَ، ولتَدَع الآراءَ، ولتَدَع الشائِعاتِ؛ فنَحنُ -والحَمدُ لله - في بلادٍ مُسلمةٍ مُحافِظةٍ فنَرجو الله تَعَالَى أن يُوفِق المسؤولين لما فيه صَلاحُ البِلادِ والعبادِ.

(٢٨٠٥) السُّؤالُ: هل يَحَرُم أَكلُ اللحومِ المستَورَدةِ والأَجبانِ المستورَدةِ من دُوَلِ الكُفارِ؟

الجَوابُ: سَمِّ الله وكُل مِن اللُّحوم والأَجبانِ.

(٢٨٠٦) السُّؤالُ: يوجَدُ نَبتةٌ تُعالِجُ كَثيرًا من الأمراضِ وقد جُرِّبَت، فتوضَعُ في ماءِ وسكَّرٍ وشاي، وتُترَك لمدةِ أسبوع في مَكانٍ بارِدٍ ثُمَّ تُشرَبُ، فهل فيها شَيءٌ؟

الجَوابُ: إذا جُرِّبَت ونَفَعَت فلا حَرَجَ في استِعمالَها، ولكن أَرَى أنه لا بُدَّ مِن مُراجَعةِ الأطبَّاء المختَصِّينَ بالنَّباتِ؛ لأنَّها قد تَنفَعُ من وَجهٍ وتَضُرُّ مِن وَجهٍ آخرَ.

(٢٨٠٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تأكُلُ التُّرابَ من ثمانيَ عشرةَ سنةً؛ هل يجوزُ لها ذلك؟ وهل عليها شيءٌ؟

الجَوابُ: عليها أن تتوبَ إلى اللهِ، ولا تأكُل.



ا باب الذكاة

(٢٨٠٨) السُّؤَالُ: ما هي شُروطُ الذَّكاةِ؟

الجَوابُ: شروطُ الذَّكاةِ أَنْ يَكونَ المُذَكِّي مِنْ أَهلِ الذَّكاةِ، وهو المُسْلِمُ واليَهُودِيُّ والنَّصرانِيُّ، فلو ذَكَى الشُّيوعِيُّ فذكاتُه حرامٌ، ولو ذَكَى الشُّيوعِيُّ فذكاتُه حرامٌ، ولو ذكَّى الشُّيوعِيُّ فذكاتُه حرامٌ، ولو ذكَّى المرتَدُّ فذكاتُه حرامٌ، وعلى هذا فإذا ذكَّى الإنسانُ وهو لا يُصلِّي فمذكَاتُه حرامٌ، يعني: لو ذكَّى الرَّجُلُ وهو لا يصلِّي فإنَّه لا تُؤْكُلُ ذَبيحَتُه.

الشَّرْطُ الثَّاني: أَنْ يذكُرَ اسمَ اللهِ على الذَّبح، فيقولُ: باسْمِ اللهِ.

الشَّرْطُ الثَّالثُ: أَنْ يكونَ الذَّبْحُ في محلِّ الذَّبْحِ وهو الرَّقَبَةُ، فلو قَطَعَ الشَّاةَ نِصْفَيْنِ فإ فإنَّها لا تَحِلُّ ولَوْ ماتَتْ، لأنَّه لا بُدَّ أَنْ تكونَ الذَّكاةُ في الرَّقَبَةِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَن يَقْطَعَ الوَدَجَيْنِ، وهما العِرْقانِ الغَليظانِ المُحيطانِ بالحُلْقومِ؛ لأَنَّ هَذَيْن العِرْقَيْنِ هما اللَّذانِ يكونُ بِهما إنْهارُ الدَّمِ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ قال: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ الدَّمِ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ»، وَوَرَدَ عَنْهُ فيها رواه أهلُ السُّنَنِ أَنَّه نهى عنْ شَريطَةِ الشَّيْطانِ، وهِي الَّتي الشَّمُ اللهِ عَلَيْهِ»، وَوَرَدَ عَنْهُ فيها رواه أهلُ السُّنَنِ أَنَّه نهى عنْ شَريطَةِ الشَّيْطانِ، وهِي الَّتي تُذْبَحُ ولا تُفْرى أوَداجُها (۱).

هناك شَرْطٌ آخَرُ: وهو أن يكونَ الذَّبْحُ بمُحَدَّدٍ كالسِّكِّينِ، والسَّيْفِ، والجِنْجَرِ، والحَجَرِ الَّذي له حَدُّ، والقَصَبِ الَّذي له حَدُّ وما أشبه ذلك، إلَّا السِّنَّ والظُّفُرَ فإنَّ الزَّكاةَ بهما لا تَصِحُّ كما جاء عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ علَيهِ وعَلى آلِهِ وسَلَّم في قوله: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فكُلُوا إلَّا السِّنَّ والظُّفُرَ، فإنَّ السِّنَ عَظْمٌ

⁽١) أخرجه أحمد (١/ ٢٨٩)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب في المبالغة في الذبح، رقم (٢٨٢٦)، من حديث أبي هريرة وابن عباس رَضَالِللَّهُ عَنْاتُمْ

والظُّهُ رَ مُدَى الْحَبَشَةِ»(١).

(٢٨٠٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ نِسيانِ التسميةِ عند الصَّيدِ أو الذَّبحِ؟

الجَوابُ: إذا أدرَك الصَّيدَ حَيًّا وذَبَحَهُ وسَمَّى عليه حلَّ، ولو فُرِضَ أنه أدركَهُ مَيتًا أو نَسِيَ أن يُسميَ على الذبيحةِ فإنها تكونُ حرامًا لا يَحِلُّ أكلُها؛ لقولِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُونُ مِنَا لَمْ يُذَكِّرُ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١٢١]، وهذه الذَّبيحةُ أو هذا الصَّيدُ لم يُذكر اسمُ الله عليه؛ فلا يحلُّ لنا أن نَأْكُلَها.

فهاهنا عَمَلان:

العَملُ الأوَّلُ: الصَّيدُ أو الذبحُ.

والعَملُ الثَّاني: الأَكلُ.

فالصيدُ أو الذّبحُ إذا لم يُذكر اسمُ الله عليه، يَظُلُّ الأَكلُ، ويَقولُ الله تَعَالَى فيه: ﴿ وَلَا تَأْكُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّ اَسَمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ولعلَّ قائِلًا أن يقولَ: إن الله تَعَالَى: «قَدْ تَعَالَى يقول: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا آوَ أَخْطَانًا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقال الله تَعَالَى: «قَدْ فَعَلتُ » (١). فنقولُ: نعم، هذا حَقٌّ، وليس على من نَسِي التَّسميةَ إثمٌ، ولا شَكَّ في هذا، ولكن يَبقَى الآكِلُ فلا يحِلُّ له أن يَأكُل؛ لأنَّه لم يَذكُر اسمَ الله عليه، فلو أكلَ ناسِيًا فلا إثمَ عليه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد، رقم (٥٥٠٣)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم (١٩٦٨)، من حديث رافع بن خديج رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي ٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضَوَاللَّهُ عَنْهُا.

وبعضُ الناسِ يَقُولُ: أنتُم إذا قُلتُم بهذا حَرَمتُم كَثيرًا من الناسِ من ذَبائِحِهم، وصَيدِهم، فَنَقُولُ: كلّا، بل إذا قُلنا هذا حَفِظنا على الناسِ كُلَّ ذَبائِحِهم وصَيدِهم؛ لأنَّه إذا قيلَ له: إنَّها حَرامٌ ورَمى بها فَلَن يَعُودَ إلى النِّسيانِ مرةً أُخرى، فتكونُ هذه رَسمًا في قَلبِه فلا يَنسى التسمية بعد ذلك، وهذا الذي قَرَّرناه هو ما تَقتضيهِ الأدلةُ، وهو اختيارُ شَيخ الإِسلامِ ابنِ تيميَّة رَحَمُهُ اللَّهُ.

->>>\\





كتاب الأيمان

(٢٨١٠) السُّوَّالُ: قالَ تعالى: ﴿ لَا يُوَّاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيَ آَيْمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَّاخِذُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِي آَيْمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَّاخِذُكُمُ بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيْمَنَ ﴾ [الهائدة: ٨٩]؛ فها الفرقُ بينَ اللَّغْوِ فِي اليمينِ وبينَ عَقْدِ الأَيهانِ؟

وما قولُك في رجلٍ وامرأتِه كانا مسافرينِ، فليَّا أرادَا أنْ يَرجِعا قالتِ امرأتُه: أنا مريضةٌ، واللهِ لا أرجِعُ. فهل هذه يمينٌ مُنعقِدةٌ أم لغوٌ؟

الجَوَابُ: لغوُ اليمينِ هو اليمينُ الَّذي لا يَقصِدُه صاحبُه. بمعنى ما قَصَدَ اليمينَ، لكن جَرَى على لسانهِ بدونِ قصدٍ، كما لو قيلَ لإنسانٍ: أتريدُ أنْ تزورَ فلانًا اليومَ؟ فقال: لا واللهِ لا أَزُورُه. أو قيلَ: أتريدُ أنْ تبيعَ هذا الشَّيءَ؟ فقال: لا واللهِ لا أبيعُه. فقال: لا واللهِ لا أبيعُه. فهذا اليسَ به كفَّارةٌ، وليس به إثمٌ؛ فما قصد اليمينَ، ولكِن جرَى على لسانِه بلا قصدٍ، فهذا ليسَ به كفَّارةٌ، وليس به إثمٌ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى "(أ).

أمَّا اليمينُ المنعقِدةُ فهي الَّتي يَقصِدُ عقدَها، فيقولُ: واللهِ لَأَفْعَلَنَّ كذا. يَنوي اليمينَ.

هذا هو الفرقُ بينهما.

واليمينُ المعقّدةُ إذا حنِث فيها الإنسانُ وجَبتْ عليه الكفّارةُ؛ إطعامُ عشرةِ مساكينَ، أو كِسْوَتُهم، أو تحريرُ رقبةٍ، فمَن لم يجدْ فصيامُ ثلاثةِ أيّام متتابعةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَعِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا المرأةُ فلا نَدري عن نِيَّتِها؛ هل قالتْ: واللهِ ما أرجِعُ. لغوًا، أو تقصِدُ أنَّها تَرجِعُ حقيقةً؛ إن كان الأوَّلَ فهو لغوُ يمينٍ ليس فيه شيءٌ، وإنْ كان الثَّانيَ فهو يمينٌ؛ إن خالَفَتْ ورجَعَتْ وجبتْ عليها الكفَّارةُ.

(٢٨١١) السُّؤَالُ: يقول الله تَعَالَى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِٱللَّغِوِ فِي آَيَمَنِكُمُ وَلَكِن وَلَكِن يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِٱللَّغِو فِي الأَيمانِ وتَعقيدِ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيمانِ ﴿ المائدة: ٨٩]، ما الفَرقُ بين اللغو في الأَيمانِ وتَعقيدِ الأَيمانِ؟

الجَوابُ: اللَّغو هو الذي لا يَقصِدُه الحالِفُ، فيَجري على لسانِه بلا قصدٍ، مثل كلامِ الناسِ الآن، كَأَن تَسأَل رَجلًا: هل ستَذهبُ إلى فلان؟ فيقولُ: لا والله، لَن أَذهَبَ. فهذا هو اللغو، وليسَ عليه فيه شيءٌ.

أما ﴿ بِمَا عَقَدَّتُمُ الْأَيْمَكُنَ ﴾ فالمعنى: ما عَقَدْتُمُوه بقُلوبِكم ونَوَيتُموه، فهذا هو الذي يُؤاخَذُ عليه الإنسانُ، فإذا حَلَفَ وحَنثَ في يَمينِه لزِمَته الكفارةُ، وهي إمَّا إطعامُ عشرةِ مساكين أو كِسوتُهم، أو عِتقُ رقبةٍ، فإن لم يَجِد الثلاثة ؛ صامَ ثلاثة أيام متتابعةٍ.

(٢٨١٢) السُّؤالُ: ما الفَرقُ بين اليَمين اللَّغوِ، واليَمين المنعَقِدةِ؟

الجَوابُ: ما قَصَدهُ الإِنسانُ فهو منعَقِدٌ، وما لم يكن مَقصودًا فليس بمُنعَقِدٍ، كما في الآيةِ الكريمةِ: ﴿ وَلَكِن ثُوَاخِذُ كُم بِمَا عَقَدتُمُ ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢٨١٣) السُّؤَالُ: ما هي اليمينُ الغَموسُ؟

الجَوَابُ: اختلف العلماءُ رَحَهُمُ اللهُ في اليمينِ الغَموسِ؛ فقيل: إنَّ اليمينَ الغموسَ هي اليمينُ الَّتي يحلِف بها الإنسانُ كاذبًا لِيَقْتَطِعَ بها مالَ امريً مسلم.

مثالُ ذلك: أنْ يتحاكم رجلانِ إلى القاضي، فيدَّعي زيدٌ على عمرٍ و بمِئةِ ريالٍ، ويقولُ عمرٌ و: ليسَ لك عندي شيءٌ. فيُطلَبُ منَ المدَّعي أنْ يأتيَ ببيِّنةٍ، فلم يجدْ، فهنا نقولُ للمدَّعَى عليه، وهو عمرٌ و: احلِفْ أنَّه ليسَ لفلانٍ عليكَ شيءٌ، فيحلِفُ أنَّه ليسَ له عليه شيءٌ، وهو يعلَم أنه مُطالَب بذلك، وأنَّ في ذِمَّتِهِ له مِئةَ ريالٍ، فهنا حلَف ليأكلَ مالَ أخيهِ، فتكونُ يمينًا غَمُوسًا.

وقال بعضُ العلماءِ: اليمينُ الغموسُ: كلُّ يمينٍ يحلِف بها الإنسانُ على شيءٍ ماضٍ، وهو يعلَم أنَّه كاذِبٌ فيه، سواءٌ تضمَّن أكلَ مالِ المسلم أو لا.

والأوَّلُ أصحُّ؛ أنَّ اليمينَ الغموسَ خاصَّةٌ بما يُقتطَع به مالُ امريٍ مسلم.

(٢٨١٤) السُّؤالُ: هل في لغوِ اليمينِ كفَّارةٌ؛ وذلك كها لو قلتُ: واللهِ ما أريدُ هذا، أو لا أفعَلُ هذا؟

الجَوَابُ: ليس فيه كفَّارةٌ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغِو فِ آَيْمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغِو فِ آَيْمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُمُ اللهُ عِمَا عَقَدَه فإنَّه لغوٌ لا وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَه فإنَّه لغوٌ لا وَلَكِن يُوَاخِذُكُم اللهُ عِلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَ

(٢٨١٥) السُّوَّالُ: شاهدتُ شخصًا يحلِفُ على القُرآنِ كذِبًا؛ لكي يُبرِّئَ نفسَه من شيءٍ، وأنا لم أشاهِدْه وهو يفعَلُ ما يَتَبَرَّأُ منه، ولكِن أنا أعرِف من نفسي أنَّه كاذِب، فهل عليَّ إثمٌ؟

الجَوَابُ: ليس عليك أيُّ شيءٍ أبدًا.

السُّؤَالُ: سائلٌ يقول: إنَّ أمَّه منذُ ما يُقارِبُ ثلاثينَ سنةً مرَّت كان يأتيهم مِنَ القريةِ رجلٌ ومعه بعضُ الأغراضِ من حِنَّاءٍ وغير ذلك. تقولُ والدي: إنَّها كانتْ في هذا الوقتِ حديثةَ السِّنِّ قبلَ أنْ يَتزوَّجها والدي، وإنَّها أخذتْ من هذا الرَّجُل حبلًا بدون علمِه. تقولُ: ولم نكنْ نعرِف بمدى أهمِّيَّةِ هذه الأمورِ من حيثُ التَّحليلُ ومن حيثُ التَّحليلُ ومن حيثُ الخُرمةُ والحلالُ، فسألها جدِّي هل أخذتْه؟ فقالت: واللهِ لم آخُذه. تقول: وكنَّا نقولُ: إذا استغفَرْنا فإنَّ الله يَغفِرُ لنا، وهي الآنَ نادمةٌ على أنَّها أخذتِ الحبلَ، وأنَّها حَلَفَتْ أنَّها لم تأخذُه، وتسألُ: ما الحُكمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: أمَّا حلِفُها فيكفي أنْ تتوبَ إلى اللهِ. وأمَّا الحبلُ فلا بدَّ أن ترُدَّه إلى صاحبِه، أو تَرُدَّ قيمتَه.

وإذا كانتْ لا تستطيعُ الوصولَ إليه فإنَّها تقدِّرُ قيمتَه وتتصدَّق بها عنه.



(٢٨١٧) السُّؤَالُ: بعضُ الشَّبابِ -هداهُمُ الله- يَحلِفون بالطَّلاقِ قبلَ الزَّواجِ، فَهَا حُكمُ هذا؟ وهل في ذلك كفَّارةٌ؟

الجَوَابُ: هذا لَغْوٌ لا فائدةَ فيه، وليس في ذلك كفَّارةٌ.



(٢٨١٨) السُّؤالُ: حلَفتْ على ابنِها ألَّا يعمَلَ شيئًا فعَمِلَه وهي لا تَدْري؛ فهل عليها كفَّارةٌ؟

الجَوابُ: نعم، عليها كفَّارةٌ إذا كانت قد عقدتِ اليمينَ، أمَّا إذا كان اليَمينُ جرى

على لسانِها بلا قَصدٍ، مِثلَما يفعَلُه بعضُ النَّاسِ: (واللهِ لأفعلنَّ كذا)، (واللهِ لأسوِّينَّ كذا)، بدونِ عقدِ اليمينِ فلا شيءَ عليها.

(٢٨١٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ قولِ الشَّخصِ: في ذِمَّتي أَنْ تفعَلَ كذا، أو في رَقَبتي؟

الجَوابُ: النَّاسُ يُريدونَ «في ذِمَّتي إذا صار كذا وكذا»، يعني: في عهدي، ولم يقصدِ اليمينَ، أمَّا إذا قصدَ اليمينَ فهو حَرامٌ.

(٢٨٢٠) السُّؤَالُ: حَلَفْتُ عددًا مِنَ الأيهانِ، والأيهانُ كَثُرَتْ عليَّ، فهاذا أفعَلُ؟ هل يكون التَّكفيرُ عن يمينٍ واحدةٍ أم عن جميع الأيهانِ؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ هذه الأيمانُ على أشياءَ وليستْ على شيءٍ واحدٍ فيجِبُ عليكَ أَنْ تُكفِّرَ عن كُلِّ يمين كفَّارةً.

(٢٨٢١) السُّؤَالُ: إذا صَدَرَ مِن الشَّخْصِ عِدَّةُ أيهانٍ مُتَعَدِّدَةٍ في مكانٍ واحدٍ، فهل يلزمه عِدَّةُ كفَّاراتٍ أو كَفَّارَةٌ واحِدَةٌ؟

الجَوابُ: إذا كان المحلوفُ عَلَيه شيئًا واحدًا فليْسَ عَلَيه إلَّا كفارةٌ واحِدَةٌ وإنْ تَكَرَّرَتِ الأَيْهانُ؛ مثلُ أَنْ يقولَ: واللهِ، لا أَلْبَسُ هذا الثَّوْبَ. فيقالُ لهُ: هذا الثَّوْبُ جَميلٌ لا بَأْسَ به، البَسْهُ. فيقولُ: واللهِ، لا أَلْبَسُهُ، واللهِ، لا أَلْبَسُهُ، واللهِ، لا أَلْبَسُهُ. فهنا تَكْفيه كفَّارةٌ واحِدَةٌ ولو تَعَدَّدتِ الأيهانُ؛ لأنَّ المحلوفَ عَلَيه شيءٌ واحِدٌ، أمَّا لو تَعَدَّدَ المحلوفُ عَلَيه شيءٌ واحِدٌ، أمَّا لو تَعَدَّدَ المحلوفُ عَلَيه ثيءٌ واحِدٌ، أمَّا لو تَعَدَّد المحلوفُ عَلَيه بيءٌ واللهِ لا آكُلُ هذا الطَّعامَ، المحلوفُ عَلَيه؛ مِثْلُ أَنْ يقولَ: واللهِ، لا أَلْبَسُ هذا الثَّوْبَ، واللهِ لا آكُلُ هذا الطَّعامَ،

والله، لا أَدْخُلُ هذا البَيْتَ. ثمَّ لَبِسَ الثَّوْبَ، وأَكَلَ الطَّعامَ، ودَخَلَ البَيْتَ، فيَلْزَمُه ثلاثُ كفَّاراتٍ؛ لأنَّ الأيهانَ تَعَدَّدتْ والمحلوفُ عَلَيه تعدَّدَ؛ أمَّا إذا كانت اليَمينُ واحِدةً والمحلوفُ عَلَيه مُتَعَدِّدًا فإنَّه يُجْزِئُه كَفَّارَةٌ واحِدَةٌ.

وخُلاصَةُ القَوْلِ: إنَّهُ إذا تَعَدَّدتِ الأيهانُ والمَحْلوفُ عَلَيه فعَلَيه كَفَّاراتٌ بعدَدِ الأيهانِ، وأمَّا إذا تكرَّرت الأيهانُ والمَحلوفُ عليه واحدٌ فعلَيْه كفَّارَةٌ واحدةٌ، وإذا تعدَّد المحْلوفُ عَلَيْه واليمينُ واحِدة فعَلَيْه كفَّارَةٌ واحِدةٌ.

(٢٨٢٢) السُّؤالُ: عليَّ أَيمانٌ كَثيرةٌ، فماذا أصنَعُ؟

الجَوابُ: اتَّقِ الله؛ فإن الله يَقولُ: ﴿وَٱحۡفَظُوٓا أَيۡمَنَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] قال بَعضُ المفَسِّرين: أي: لا تُكثِروا الحَلِفَ. وقال الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافِ مَهِينٍ ۞ هَمَّانِ مَشَّامَ بِنَمِيمِ ۞ مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۞ عُتُلِ بَعْدَ ذَالِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٠-١٣]، وهذا يَدُلُّ على ذَمِّ كَثرةِ الحَلفِ.

وهذا يُعتَبَرُ مَرضًا ولكنَّ المرضَ يُعالَجُ، فاحفَظ لِسانَك من ذلك، وإذا ابتُليتَ وحَلَفتَ على شَيءٍ مُستَقبَلِ فقُل: إن شاءَ الله؛ لقولِ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَءٍ إِنِّ وَحَلَفتَ على شَيءٍ وقالَ: فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴿ قُلَ لِللَّهُ اللَّهُ ﴾ [الكهف:٣٣-٢٤]، ومَن حَلفَ على شَيءٍ وقالَ: إن شاءَ الله؛ فلا حِنثَ عليه.

(٢٨٢٣) السُّؤَالُ: إذا حلفَ أكثرَ من يمينٍ، فهل تَلزَمُهُ كفَّارةٌ واحدةٌ؟

الجَوَابُ: إذا كان المحلوفُ عليه مُتَعَدِّدًا، وليس واحدًا؛ فإنَّه لكلِّ واحدٍ كفَّارةٌ، ولا تكفي الكفَّارةُ الواحدةُ إلَّا إذا كانتْ لفعلِ واحدٍ؛ مثالُ ذلك: قال: واللهِ لا أُكلِمُ

فلانًا. ثمَّ قال: واللهِ لا أُكلِمُ فلانًا. يعني: نفسَ الأوَّلِ، فهذا كفَّارتُه واحدةٌ، أما إذا قال: واللهِ لا أُكلِم فلانًا، ولا أخرُجُ من البيتِ، ولا أزورُ فلانًا. فعليه ثلاثُ كفَّاراتٍ.

(٢٨٢٤) السُّوَّالُ: ما كفَّارةُ مَن حلَفَ على يمينٍ لا يرجِعُ إليها، ورجَعَ لها عِدَّة مرَّاتٍ، وإذا كان الحَلِفُ كثيرًا يبلُغُ في بعضِ الأحيانِ عشْرَ مرَّاتٍ، فها الحُكْمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: الحَلِفُ إذا تكرَّرَ، والمحلوفُ عليه شيءٌ واحدٌ، فإنَّه يُجزئُه كفَّارةٌ واحدةٌ، وأمَّا إنْ قال: واللهِ لا آكُلُ هذا الطَّعامَ، وقال: واللهِ لا أشرَبُ هذا اللَّبنَ، فإنَّه في هذه الحالِ إذا أكلَ الطَّعامَ أو شرِبَ اللَّبنَ يَلْزَمه كفَّارةٌ مُستقلَّةٌ لأكْلِ الطَّعامِ، وكفَّارةٌ مستقلَّةٌ لشُرْبِ اللَّبنِ.

(٢٨٢٥) السُّؤالُ: شخصٌ يحلِفُ أنه لنْ يعودَ إلى معصيةٍ؛ كشُربِ الدُّخانِ مثلًا، ثمَّ يجلِسُ فترةً، ثمَّ يعودُ، فهاذا عليه؟

الجَوابُ: عليه أنْ يتوبَ إلى اللهِ ولا يعودَ، وعليه أنْ يكفِّرَ كفارةَ يمينٍ عن يمينِه.

(٢٨٢٦) السُّؤَالُ: غضِبتُ يومًا على زوجتي وقلتُ لها: لا تَرَيْنَ الرِّضَا مِنِّي. وخرجتْ كلِمةُ: واللهِ، لكن لم أكن أنوي اليمينَ، فهل عليَّ كفَّارةٌ؟

الجَوَابُ: إذا كنتَ لم تنو اليمينَ، يعني جَرَتْ على لسانِكَ بدون قصدٍ، فهذه ليس فيها كفَّارةٌ. وكفَّارةُ اليمينِ إطعامُ عشَرةِ مساكينَ، أو كِسْوَتُهم، أو تحريرُ رقبةٍ، فمَن لم يجدْ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ.



(٢٨٢٧) السُّؤَالُ: إذا حَلَفَ الشَّخصُ وهو في حالِ غضبٍ هل تَلْزَمُه الكفَّارةُ؟ وهل تدخُلُ النَّيَّةُ في ذلك؟

الجَوَابُ: إذا كان غضبُهُ شديدًا، ولا يملِكُ نفسَه مع شِدَّةِ الغضبِ، فإنَّ يَمينَه لا تَنعقِدُ.

وإذا كان اللَّفظُ يَحتمِلُ النِّيَّةَ، ونوى الإنسانُ ما يحتمِلُه لَفظُه، فإنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لكُلِّ امرئِ ما نَوى»(١).

(٢٨٢٨) السُّؤالُ: إذا حلَف الإنسانُ على شيءٍ، ولم يفِ بهذا الحَلِفِ؛ فهاذا يلزَّمُه؟

الجَوابُ: عليه الكفَّارةُ: إطعامُ عشرةِ مساكينَ، أو تحريرُ رقبةٍ، فإنْ لم يجدُ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ مُتتابِعَةٍ، لكنِّي أنصَحُ المرأةَ السَّائلةَ وغيرَها أيضًا إذا حلَفَ الإنسانُ على شيءٍ أنْ يقولَ: إنْ شاءَ الله؛ لأنَّه إذا حلَفَ على شيءٍ وقال: إنْ شاءَ الله، فلا كفَّارةَ على ميءٍ على هيءٍ على الله عليه عليه.

(٢٨٢٩) السُّؤَالُ: حَلَفَتِ امْرأةٌ على أُخْتٍ لها أَنْ تُعلِمَها القرآنَ وتأخُذَ أَجْرًا، وحَلَفَتِ الثَّانيةُ أَلَّا تأخُذَ مِنها شيئًا، فهاذا يَلْزَمُهُهَا؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: أَنصَحُ إِخواني المسلمينَ أَلَّا يَتساهلوا في اليَمينِ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَٱحْفَظُوٓا أَيْمَننَكُم ﴾ [الهائدة: ٨٩]؛ فلا ينبغي للإنسانِ أنْ يتساهلَ في اليَمينِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَالِيَّةَعَنَهُ.

أو يَتعجَّلَ فيها، وإذا ابْتُلِيَ وحَلَفَ فَلْيَقُلْ: إنْ شاء الله؛ لأنَّ مَن قـال: إنْ شاء الله. فلا حِنْثَ عليه.

أمَّا الجَوَابُ عَنِ السُّؤالِ فنقول: الحقُّ لِمَنْ حَلَفَ أُوَّلَا، فالمرأةُ الَّتي حَلَفَتْ أُوَّلاً هِي الَّتي لها الحقُّ، والنَّانيةُ الَّتي حَلَفَتْ ثانيًا تُكفِّرُ عن يَمينِها ولا شيءَ عليها، فمثلًا هُنا لمَّا جاءَتِ المتعلِّمةُ إلى الَّتي علَمتْها بالأُجْرةِ قالَتِ المعلِّمةُ: واللهِ لا آخُذُها. فقالَتِ المتعلِّمةُ: واللهِ لَتَأْخُذِنَّهَا. فالَّتي حَلَفَتْ أُوَّلا هي المعلِّمةُ؛ فنقول للثَّانيةِ: لا تُجْبِرِيهَا المتعلِّمةُ: واللهِ لَتَأْخُذِنَهَا. فالَّتي حَلَفَتْ أُوَّلا هي المعلِّمةُ؛ فنقول للثَّانيةِ: لا تُجْبِرِيهَا وكَفِّرِي كَفَّارةَ يَمينٍ. وأَسْهَلُ كَفَّارةِ يمينٍ في وَقْتِنا إطعامُ عَشَرَةِ مساكينَ، لكُلِّ مِسكينٍ كيلو مِنَ الأُرْزِ ومعه لحُمُّ يكون إدامًا له، وإنْ شاءَتْ جمعَتْ عَشَرَةَ فقراءَ على عَشاءٍ ويكفي.

(٢٨٣٠) السُّؤالُ: امرأةٌ حلَفَت أنَّها لا تُدْخِلُ بيتَها خادمًا، والآن هي مُضْطَرَّةٌ إلى ذلك؛ فها الحكمُ في ذلك؟ وماذا يلزَمُها؟

الجَوابُ: إذا كانت مُضْطَرَّةً إلى الخادمِ فلا حرَجَ عليها أَنْ تأتِيَ بخادمٍ، ولكنْ لا بُدَّ أَنْ يكونَ معها محرَمُها، يصونُها ويحفَظُها ويدفَعُ عنها.

وأمَّا يَمينُها فَتُكَفِّرُ عنه؛ تُطْعِمُ عَشَرةَ مَساكينَ، لكلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأرزِ ومعه لحمُّ يُؤدِمُه، أو تَكسوهم، أو تُعتِقُ رَقبةً، فإنْ لم تجِدْ واحدًا مِن الثَّلاثةِ، فلْتَصُمْ ثلاثةَ أَيَّامٍ مُتتابِعةً، هذه كفَّارةُ اليمينِ الَّتي ذكرَها الله تعالى في قولِه: ﴿فَكَفَّرَتُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسَوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلاثةِ فَصِيامُ ثَلاثةِ أَيَّامٍ ﴾ [الهائدة: ٨٩]، وفي قراءةِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رَضَيَّلِيَّهُ عَنهُ: (فصيامُ ثَلاثةِ أَيَّامٍ مُتتابعةٍ)(۱).

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ١٣ ٥-١٤٥)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٦٦).

(٢٨٣١) السُّوَالُ: إذا حلَفَ الإنسانُ، فحَنِثَ في حَلِفِه ناسيًا؛ فهل عليه كفَّارةٌ؟ الجَوابُ: ليس عليه كفَّارةٌ، لكنْ يبقى اليمينُ على ما هو عليه.

(٢٨٣٢) السُّؤالُ: أقسَمْتُ بيمينِ باطلٍ وأنا أعلَم أنَّه باطلٌ، وكنت واضعًا يدي على القُرآنِ عندما أقسَمْتُ؛ فهل عليَّ كفَّارةٌ في هذا الحَلِفِ؟

وقد ذَهَبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى أنَّ مَن حلَفَ على يمينٍ هو فيها كاذبٌ، فهي اليمينُ الغَموسُ وإنْ لم يكُنْ فيها اقتطاعُ مالِ امرئٍ مُسلِم.

وعلى هذا: فالَّذي حلَفَ على شيءٍ ماضٍ وهو كاذبٌ فيه، فعليه أنْ يتوبَ إلى اللهِ عَرَّيَجَلَّ، فيستغفِرَ الله ويتوبَ إليه، ويندَمَ على ما مضى مِن فعْلِه، ويعزِمَ على ألَّا يعودَ في المُستقبَلِ، وليس عليه كفَّارةٌ؛ لأنَّ الكفَّارةَ إنَّما تكونُ في اليمينِ على مُستقبَلٍ، وأمَّا ليمينُ على ماضٍ فهي دائرةٌ بينَ أنْ يكونَ صادقًا، فيكونَ بارَّا، أو كاذبًا فيكونَ فاجرًا في يمينِه.

(٢٨٣٣) السُّوَالُ: أعمَلُ مُدرِّسًا، وكثيرٌ منَّا يجلِفُ إذا أخطاً الطَّالِبُ أَنَّه يعاقِبُه، أو أَنَّه يخصِمُ له درجاتٍ مُعيَّنةً، وهو لا يقصِدُ إلَّا التَّهديدَ، فها حكمُ هذا الحلِف؟

الجَوابُ: الحلِفُ الَّذي لا يقصِدُ الإنسانُ إيقاعَه، وإنَّمَا جاء على لسانِه بدونِ قصْدٍ، لا يُؤَاخِذُ عليه الإنسانُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَنِيكُمُ

وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلأَيْمَانَ ﴾ [الهائدة:٨٩]، وفي آيةٍ أُخرى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٥].

(٢٨٣٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حلَفَ عليها زوجُها ألَّا تُكلِمَ أُخْتَها الكبيرةَ ولا تقومَ بزيارتِها، وتقومَ بمُقاطعتِها؛ فهل يجوزُ له هذا؟ وهل يجوزُ لها أنْ تُلبِّيَ رغبةَ الزَّوجِ؟

لَهُ لَهُ نَا ذَا كَانَ النَّهُ مُ انَّا حَافَى على اللهُ النَّهُ اذَا ذَوَ تَهِ اللهُ أَنْهُ وَاللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ على اللهُ الله

الجَوابُ: إذا كان الزَّوجُ إنَّما حلَفَ عليها؛ لأنَّه إذا ذهَبَت إلى أُخْتِها أفسَدَها عليه، فله الحقُّ في منْعِها مِن زيارةِ أُخْتِها؛ لأنَّه إنَّما يدفَعُ بذلك عن نفْسِه ضررًا.

والواقعُ أنَّ بعضَ الأقاربِ يُفْسِدون الزَّوجةَ على زوجِها، مثلًا يقولون: فلانُّ يشتري لزوجاتِه كذا وكذا وكذا. ويخرج مع زوجاتِه للنُّزهةِ، ويذهَبُ للعُمرةِ والحجِّ، وما أشبَهَ ذلك، فيفسدونَ المرأةَ على زوجِها، هؤلاء -والعياذُ بالله- فعَلوا إثمًا عظيمًا، وصاروا مثلَ السَّحرةِ الَّذين يفرِّقونَ بين المرْءِ وزوجِه، وللزَّوجِ أنْ يَمنَعَها مِن زيارتِهم.

فإذا قال قائلٌ: كيف يدري أنَّهم أفسَدوها عليه؟

فالجواب: يدري بأنها إذا ذهبَتْ إليهم تذهبُ وهي مُنْشرحةُ الصَّدرِ مَسرورةٌ بزوجِها، فإذا رجَعَت مُنْقبضةً، لا تُحدِّثُ زوجَها إلَّا على طرَفِ أنفِها، وتُندِّدُ بزوجِها، فإذا رجَعَت مُنْقبضةً، لا تُحدِّثُ زوجَها إلَّا على طرَفِ أنفِها، وتُندِّدُ به، وما أشبَهَ ذلك، أمَّا إذا كان لا يحصُلُ مِن أقاربِها ضررٌ بزيارتها إيَّاهم، فإنَّه لا يحِلُّ للهُ وما أشبَهَ ذلك، أمَّا إذا كان لا يحصُلُ مِن أقاربِها ضررٌ بزيارتها إيَّاهم، فإنَّه لا يحِلُّ للهُ تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ للزَّوجِ أَنْ يمنعَها مِن الزِّيارةِ المُعتادةِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء:١٩]؛ ولأنَّ الأقاربَ لهم رحمٌ تجِبُ صِلَتُها.

ولهذا يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يتَقِيَ الله تعالى فيمَن تحتَه مِن النِّساءِ، وأَنْ يُعامِلَهنَّ بِمثْلِ ما يجِبُّ أَنْ يُعامِلَ النَّاسَ بها يجِبُّ أَنْ يُعامِلَ النَّاسَ بها يجِبُّ أَنْ يُعامِلَ النَّاسَ بها يجِبُّ أَنْ يُعامِلَ به بمعنى أَنَّك إذا أردْتَ أَنْ تُعامِلَ شخصًا فانْظُرْ لو عامَلَك إنسانٌ بمثْلِ هذه

المُعاملةِ، أكنْتَ ترضى أم لا؟ فإنْ كنْتَ ترضى فعامِلْه بها، وإلَّا فلا تعامِلْه بها تكرَهُ أَنْ يعامِلُك النَّاسُ به.

(٢٨٣٥) السُّوَّالُ: امرأةٌ حَلَفَتْ على أُخرى أَنْ تدخُلَ عِندَها ولَم تدخُل، فهل على هذه المرأةِ صيامٌ؟

الجَوَابُ: على الَّتي حَلَفَتْ أَنْ تُطعِمَ عَشَرَةَ مساكينَ، فإنْ لم تجِدْ صامَتْ ثلاثةَ أَيَّام، لكنْ لا تصومُ وهي تَقدِرُ على الإطعام.

(٢٨٣٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ حَلَفَتْ على شخصٍ أنْ يأخُذَ بعضَ النَّقودِ؛ فأخذ هذه النُّقودَ وبعْدَ خْس دقائقَ أرجعَها، وقَبِلَتْها، فهاذا عليها؟

الجَوَابُ: تَرُدُّها عليه ولا تَقبلُها، وإذا لم تَقبلُها فحَلِفُها صحيحٌ، فإنْ أَبَى فعليها كفَّارةُ يمينِ بأنْ تُطعِمَ عَشَرَةَ مساكينَ.

(٢٨٣٧) السُّؤالُ: نسمَعُ كثيرًا مِن الإخوانِ، وكثيرًا عِندَنا في الباديةِ إذا حَلَفَ قال: عَلَيَّ الطَّلاقُ. فما حكمُ التَّلفُّظِ بهذه الكلمةِ؟

الجَوابُ: انصَحْهُ، وقُلْ له: لا تَحْلِفْ بالطَّلاقِ. وإذا وقَعَتْ أعلمْتُكَ بحكمِها، ما دامَ لم يقع شَيءٌ فالحَمْدُ للهِ، لكنِ الَّذي تَسْمعُه انصْحْه، قل: «مَنْ كانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ باللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف، رقم (٢٦٧٩)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٦٤٦)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

(٢٨٣٨) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها حَلَفَتْ أَلَّا تَحْضُرَ زواجَ أخيها، ودَعَتْ على نفسِها بالشَّلَل، وتراجعتِ الآنَ وتُريد أن تَحضُرَ الزَّواجَ، فهل هناك كفَّارةٌ؟

الجَوابُ: عليها أن تكفِّر كفارة يمين، وهي إطعامُ عشَرةِ مساكينَ أو كِسوتُهنَّ أو تحريرُ رقبةٍ، تَفعَل الأيسرَ لها، والغالبُ أنَّ الأيسرَ هو الإطعامُ، فتُطعِمُ عشَرةَ مساكينَ، إما أن تغدِّيهم، أو تُعطِيَ كلَّ واحدٍ مِنهم كيلو أو قريبًا من الكيلو من الأُرْذِ ومَعَه ما يُؤْدِمُه مِن لحم أو نحوِه.

لكن إذا كان يَمِينُها هذا من أجلِ منكَرٍ تَخشَى من وقوعِه، أو تَتَحَقَّقُ أَنَّه لا بدَّ أن يقعَ، فلا تَذهَبُ إلَّا إذا كانت تَستطيعُ أن تمنعَ هذا المنكرَ، ففي هذه الحالِ يجبُ أنْ تحضر وتمنعَ هذا المنكرَ.

وهذا الجوابُ لهذه السَّائلةِ ولغيرِها أيضًا، فكلُّ امرأةٍ تُدعَى إلى حُضورِ حفلِ نِكاحٍ، فإنَّه إن كان فيه منكرٌ فلا يجوزُ لها أن تحضُرَ ما لم تكُنْ قادرةً على تغييرِ المنكرِ؛ وذلك لأنَّ حضورَ المنكرِ إثمٌ وإنْ لم يفعله الإنسانُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ مَ فِي الْمَعْمُمْ عَلَيْ اللهِ يَكُفُرُ عِمَا وَيُسْنَهُنَ أُ عِمَا فَلَا نَقَعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَى عَنُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَ إِنَّكُمْ إِذَا مِتَمُهُمُ اللهِ النساء: ١٤٠].

ودعاءُ الإنسانِ على نفسِه إنْ فعلَ الشَّيءَ أو إنْ لم يفعلُه، لا يَنبغِي، ولا شكَّ أنَّه غَلَطٌ، وأنَّ الإنسانَ إذا أرادَ الحلِفَ فلْيَحْلِفْ باللهِ عَزَّفَجَلَّ أو لِيَصْمُتَ.

(٢٨٣٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ كثيرةُ الحلِفِ على أولادِها بأنَّهم لا يفعلونَ هذا الشَّيءَ، لكنَّ الأطفالَ يُخالِفونَها ويفعلونَه، فبهاذا تنصَحونَ كثيرَ الأيهانِ وكثيرَ الحلِفِ؟

الْجَوابُ: إِنَّنَا نَنصَحُ إِخُوانَنَا جَمِيعًا أَلَّا يُكْثِرُوا الْحَلِفَ؛ لأَنَّ الله تَبَارُكَوَتَعَالَى قال:

﴿وَاتَحْفَظُواْ أَيْمَنَكُمُ ﴾ [المائدة: ٨٩]، قال أهلُ العلْمِ في جُملةِ الأقاويلِ الَّتي قِيلَت في هذه الآيةِ: أي: لا تُكْثِرُوا الحلِفَ.

لكنَّ الحلِفَ الَّذِي يكونُ على اللِّسانِ مِن غيرِ قصدٍ فهو مِن لَغْوِ اليمينِ، ولا شيءَ فيه، كما قال الله تعالى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِى آيتَمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُم ﴾ فيه، كما قال الله تعالى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّهٰوِ فِى آيتَمَنِكُم وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُم ﴾ [الهائدة: ٨٩]، وما كان مُجُرَّدَ قُولٍ على اللِّسانِ بلا قصدٍ، فإنَّه مُسامَحٌ فيه، ومَعْفُو عنه، وهذا هو الَّذي يجري على لسانِ الأُمِّ أو لسانِ الأَبِ بالنِّسبةِ للأولادِ؛ تجِدُ الرَّجلَ يقولُ لولدِه: واللهِ إن لم تفعل كذا لأَفْعَلَنَّ بك كذا وكذا. وهو ليس بفاعلٍ، ولا قصدَ عقْدَ اليمينِ، وكذلك الأُمُّ تقولُ لبِنْتِها: واللهِ إنْ لم تفعلى كذا لأَفْعَلَنَّ بك كذا وكذا. وهي ليس بفاعلٍ، ولا قردا. وهي اليمينِ، وكذلك الأُمُّ تقولُ لبِنْتِها: واللهِ إنْ لم تفعلى كذا لأَفْعَلَنَّ بك كذا وكذا. وهي ليست بفاعلةٍ، لكنَّها جَرَى على لِسانِها بلا قصدٍ، فهذا مَعْفُو عنه، والحمدُ للهِ.

أمَّا إذا كانت جادَّةً في حلِفِها، وحنَّها المحلوفُ عليه؛ بأنْ قالت: واللهِ لتَفْعَلَنَّ كذا. ولم يفعَلْ، فعليها كفَّارةُ يمينٍ؛ وهي: إطعامُ عشَرَةِ مساكينَ، كلُّ مسكينٍ له كيلو مِن الأُرْزِ ومعه لحمٍ، أو كِسوتُهم، أو تحريرُ رقبةٍ، فمَن لم يجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ، ومعنى (مَن لم يجِدْ) أي: مَن لم يجِدْ مالًا يُطْعِمُهم أو يكْسُوهم، أو لم يجِدْ فُقراءَ، فعليه صيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ مُتتابعةٍ.

(٢٨٤٠) السُّؤالُ: امرأةٌ تُكثِرُ من الحَلِفَ بالله فهَل يَلزَمُها كفارةٌ؟

الجَوابُ: إذا كانت تُريدُ اليَمينَ فَعَليها كفارةٌ، ولكني أنصَحُ هذه المرأةَ وغَيرَها إذا ابتُلِيَت باليَمينِ أن تَقولَ: إن شاءَ الله؛ لأنَّ من حَلَفَ على يَمينٍ فقال: إنْ شاءَ الله؛ فلا حِنثَ عليه.



(٢٨٤١) السُّؤالُ: جملةُ: (حرامٌ عليَّ أَلَّا أَفعَلَ كذا) هـل عليها كفَّارةٌ؟ وما نصيحتُكم للَّذين يُكْثِرونَ مِن الحَلِفِ؟

الجَوابُ: قولُ الإنسانِ: (حرامٌ عليَّ ألَّا أفعَلَ كذا) حُكْمُه حُكْمُ اليمينِ؛ لقولِ اللهِ تَبَاكُو وَتَعَالَ: ﴿ يَنَأَيُّهَا النِّيْ لَمِ تَحْرَمُ مَا أَحَلَ اللهُ لَكُ تَبَنَغِى مَرْضَاتَ أَزُوبِكُ وَاللهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ ﴾ قَد فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَجَلَةَ أَيْمَنِكُمْ وَاللهُ مَولَكُمْ وَهُو الْعَلِيمُ اللهُ يَعالَى الله تعالى الله

وبعضُ العوامِّ يَتوهَّمونَ أنَّ الكفَّارةَ صيامٌ، وليس كذلك، فإنَّ مَن كان قادرًا على إطعامِ عشَرةِ مساكينَ لو صام ثلاثَ سنواتٍ لم يُجْزِئُ عنه؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَمَن لَذَ يَجِدٌ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَامِ ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢٨٤٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ قولِ المرأةِ: (بذمَّتِي)، أو قالت لولدِها الصَّغيرِ: (يا حياتي)؟

الجَوابُ: إذا قالت: بذِمَّتي لأفعلَنَّ كذا وكذا، أو بذِمَّتي ما أُعَلِمُ. أو ما أشبَهَ هذا، فهذا ليس بيمينٍ، لكنَّه التزامُّ وعهدٌ، فيجِبُ عليها أنْ تُوفِيَ بها التزَمَتْ.

وأمَّا إذا قالت لابنِها الصَّغيرِ: (يا حياتي) فلا حرَجَ فيه؛ مُبالغةً في كونِه غاليًا عندها كغلاءِ الحياةِ.

(٢٨٤٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ القَسَمِ على القرآنِ لتبرئةِ الإنسانِ مِن كلامٍ ما؟ الجَوَابُ: هذا بدعةٌ، واليمينُ باللهِ وحدَه كافٍ عن كلِّ شيءٍ.

(٢٨٤٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ القَسَم بآياتِ اللهِ والقُرآنِ؟

الجَوَابُ: القَسَمُ بالقُرآنِ جائزٌ؛ لأن القُرآنَ كلامُ اللهِ عَنَّقِجَلَ، وكلامُه من صفاتِه، والحلِفُ بصفاتِ اللهِ تعالى جائزٌ.

(٢٨٤٥) السُّؤالُ: رجلٌ اتُّهِم في أَخـذِ أَمـوالٍ فأَقسَمَ على المصحَفِ كاذِبًا أَنَّه لم يَأخُذها فها كفارةُ يَمينِه، وهل تَكفي التوبةُ؟

الجَوابُ: عليه أن يَتوبَ إلى الله، ويَرُدَّ الفُلوسَ إلى صاحِبِها.

(٢٨٤٦) السُّؤَالُ: إذا حَلَفَ الإنسانُ يمينًا في المحكمةِ، وهو كاذبٌ، فهل عليها كفَّارةٌ؟

الجَوابُ: لَيْس علَيها كفَّارةٌ، لكنَّها إذا كانَت تستَلْزِمُ اقتطاعَ حقِّ مسلِمٍ فهي اليمينُ الغموسُ الَّتي يلقى الإنسانُ بها ربَّه عَزَقَجَلَ وهو عليه غضبانُ؛ لأنَّ الكفَّارةَ إنَّما تكونُ في اليمينِ على شيءٍ مُستقبَلٍ؛ مثلُ أنْ يقولَ: واللهِ، لا أفعلُ هذا الشيءَ. ثمَّ يفعَلُه، أو يقول: واللهِ لأفعلُ هذا الشيءَ. ثمَّ لا يفعَلهُ.

فاليمينُ الَّتي فيها الكفَّارَةُ هي الَّتي على المستَقْبَلِ، وأمَّا الماضي فإنْ كان صادقًا فلا شيءَ عليه، وإنْ كان كاذبًا فهو آثمٌ، أمَّا إنْ كان فيها اعتداءٌ على حَقِّ مُسلِمٍ كانت يمينًا غَموسًا.

(٢٨٤٧) السُّؤَالُ: حلَفْتُ على رجُلِ أَلَّا أُعْطِيَه أَمْرًا مَا إِلَّا بِشَرِطِ أَنْ يُعطينَي أَو أَنْ يُعطينَي أَو أَنْ يُعطينَي أَو أَنْ يُعطينَي أَمْرًا، ثمَّ غَفَلْتُ عنه، فأخَذَه بدُونِ عِلْمي.

الجَوابُ: ارْتَدِدْه منه، وإذا كان قد تصرَّفَ فيه فخُذْ قِيمتَه منه، وإنْ لم تستطِعْ فكَفِّرْ عن يمينِك.

(٢٨٤٨) السُّؤالُ: امرأةٌ كثيرةُ الحلفِ، فدائِمًا تقولُ: والله لأفعَلَنَّ كذا. وتَصومُ من كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيامٍ، فهل يُجزئُ ذلك؟ وبهاذا تَنصَحونها؟

ثانيًا: صِيامُ ثلاثةِ أيامٍ عن كفارةِ اليمين لا تَنفَعُ إلا من لا يَستطيعُ أن يُطعِمَ عشرةَ مساكينَ، أما مَن يَستطيعُ أن يُطعِمَ عشرةَ مساكينَ فإنَّهُ لو صامَ ثلاثةَ أشهُرٍ لا يَنفَعُه، وقد اشتَهَرَ عند العامةِ أن كفارةَ اليمين صيامُ ثلاثةِ أيامٍ حتى وإن كان قادِرًا على الإطعام، وهذا غلطٌ عظيمٌ، فصيامُ الأيامِ الثلاثةِ لا يجوزُ عن كفارةِ اليمين إلا لمن لا يَستطيعُ أن يُطعمَ عشرةَ مساكينَ، فإن لم تَجد؛ تَصُم ثلاثةَ أيامٍ.

فإن قيل: هل لها أن تُسلِّم الإطعامَ لجمعيةٍ لتوصيله لعشرةِ مساكين؟

فالجواب: إذا سلَمتها لجمعيةٍ وتَكَفَّلت الجمعيةُ بأن تُوزِّعها على عشرةِ مساكين، والجمعيَّة موثوقةٌ أمينةٌ؛ فلا بأسَ.

(٢٨٤٩) السُّؤالُ: امرأةٌ عندها ولدٌّ وبينَها وبينَه خِلافاتٌ، وقد قَرُب زواجُه ويُصرُّ عليها أن تَحَضُّر للزَّواجِ، وقد هَدَّدَها إذا لم تَحضُر بأن يَفصِلَها من عَمَلِها حيثُ تَعمَل مدرسةً، وهي لا تَستَطيعُ حُضورَ الزواجِ، فها نَصيحَتُكم؟

الجَوابُ: أَرَى أَن تَعَوَّذَ بِالله مِن الشيطانِ الرَّجيمِ، وأَن تَذَهَبَ إِلَى زُواجِ ابنِها وَتَحْضَرَ وهي مَسرورةٌ مُستبشِرةٌ، واليَمين -والحمدُ لله - ليسَ حائِلًا بين الإِنسانِ وبين صلةِ الرَّحِمِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَكُوا اللهَ عُرْضَكَةً لِأَيْمَنِكُمُ أَن تَبَرُوا وَتَتَقُوا وَتَتَقُوا وَتُتَقُوا اللهِ يَعَالَى اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَكُوا اللهَ عُرْضَكَةً لِأَيْمَنِكُمُ أَن تَبَرُوا وَتَتَقُوا وَتَتَقُوا اللهِ وَاللهِ اللهِ وَعَلَى اللهِ عليهِ وعَلَى لَكِلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه مَا يُؤْدِمُه مِن اللَّحِمِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى لَكِلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه مَا يُؤْدِمُه مِن اللَّحِمِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى لَكِلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه مَا يُؤْدِمُه مِن اللَّحِمِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى لَكِلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه مَا يُؤْدِمُه مِن اللَّحِمِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلَى اللهِ وسلَّم: "إِنِّ والله لا أَحلِفُ على يَمينٍ فَأَرَى غَيرَها خَيرًا منها؛ إلَّا كَفَرْتُ عن يَمينِ وأَتَيتُ الذي هو خَيرٌ" (أَ، وقالَ لعَبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرةَ رَخِوَلِللهُ عَلَهُ (إذا حَلَفَ عَلَى يَمينِ فَرَأَيتَ غَيرَها خَيرًا مِنها؛ فَكَفِّر عن يَمينِكُ وأتِ الذي هو خَيرٌ" (أَ.

وإن كانت لا تَستَطيعُ الحُضورَ -كما تَقولُ- فتُحمَل على الأَكتافِ حتى تَحضُرَ.

(٢٨٥٠) السُّؤالُ: امرأةٌ حَلَفَت على المصحَفِ أن لا تَستَمِعَ للأَغاني، وبَعدَ ثلاثةِ أَشهُرٍ رَجَعَت إلى استِهاعِ هذه الأمورِ المحرمةِ، فأَفتاها بَعضُ الناسِ بأنَّه يَجبُ عليها صِيامُ ثلاثةِ أيام، فهاذا يَلزَمُها؟ وبهاذا تُوجِّهونها؟

الجَوابُ: أُولًا: نُوجِّهُها إلى أَن تُطيعَ الله عَزَقِبَلَ، فَتَفَعلَ مَا أَمَرَ الله به وتَترُكَ مَا نَهى عنه بدونِ قَسَمٍ ولا يَمينٍ؛ فإنَّ الله تَعَالَى نَهى عن ذلك، قال الله تَعَالَى: ﴿وَأَقَسَمُوا بِلَلهَ جَهْدَ أَيْمُنِهِمْ لَيَغْرُجُنَّ قُل لَا نُقْسِمُوا طَاعَةُ مَعْرُوفَةً ﴾ [النور:٥٣]، فأَمرَ نبيَّه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، رقم (٦٦٤٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِيَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب قول الله تَعَالَى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغِوفِ آيَمَنِكُمُ ﴾ [البقرة: ٢٧]، رقم (٦٦٢٢)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، رقم (١٦٥٢)، من حديث عبد الرحمن بن سمرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أن يَنهى هؤلاءِ عن الإِقسامِ على الطاعةِ، فليُطيعوا طاعةً مَعروفةً بدونِ قَسَمٍ، فأَنهَى هذه الأُختَ وغَيرَها عن اليَمينِ على فِعلِ الطاعةِ، وأقولُ: أَطيعوا الله بِدونِ يَمينٍ. هذه واحدةٌ.

ثانيًا: هي أقسَمَت على تَركِ مَعصيةٍ فيَلزَمُها أن تَستَمِرَّ في تَركِ المعصية؛ لأنَّ المعصية كرامٌ سَواءٌ أقسَمَ الإنسانُ على تَركِها أم لا، وإذا كانت قد عادَت إلى تلك المعصية؛ فلتَتُب إلى الله مرة أُخرى، ولتَستَغفِر الله؛ فإنَّها إذا فَعَلَت ذلك وَجَدَت الله غَفورًا رَحيهًا، كها قال تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوَءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِر الله يَجِدِ الله عَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء:١١٠].

وعليها أن تُكَفِّرَ كفارةَ يَمينٍ، وكفارةُ اليَمينِ: إِطعامُ عَشرةِ مَساكينَ أو كِسوَتُهم أو عِتقُ رَقبةٍ، فإن لم تَجِد صامَت ثَلاثةَ أَيَّامٍ.

وعليه، فلا يَلزَمُها صِيامُ الثلاثةِ الأَيامِ إلَّا إذا عَجَزَت عن إِطعامِ العَشرةِ، أو كِسوَتُهُم أو تَحريرُ رقبةٍ.

وأظنُّ أنَّ إِطعامَ عَشرةِ مَساكين سَهلٌ؛ لأنَّ كلَّ مِسكينِ له كيلو من الأُرزِ، ومعه لحمٌ قَليلٌ يكون إِدامًا له.

(٢٨٥١) السُّؤالُ: امرأةٌ حَلَفَت على إِحدى بَناتِها التي لَبِسَت لُبسًا غيرَ متَسَتِّرٍ فَقَالَت: والله لا تَتبَعيني في هذه المناسبةِ. وكانت مُناسبةَ زَواجٍ، ولكنَّها تَبِعَتها؛ فهَل عَليها شيءٌ؟

الجَوابُ: نَعَم، ثُكَفِّر كفارةَ يَمينٍ: تُطعِمُ عَشرةَ مَساكينَ، لِكُلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه شيءٌ مِن اللَّحمِ، فتَحصُلُ لها الكفارةُ، لكنَّني أُشيرُ عَليها وعلى غَيرِها أنَّها

إذا حَلَفَت تَقرِنُ حَلِفَها بِمَشيئةِ الله فتَقولُ: والله إنْ شاءَ الله؛ لأنَّ الإِنسانَ إذا قَرنَ يَمينَه بالمشيئةِ فلا تَضُرُّه، أي: لا تجِبُ عليه الكفارةُ.

ولهذا رَوَى لنا رَسولُ الله صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم قِصةَ سُليهانَ بنِ داودَ الله الصَّلاةُ والسَّلامُ الله على تِسعينَ امرأةً تَلِدُ كُلُّ واحدةٍ منهُنَّ غُلامًا يُقاتِلُ في سَبيلِ الله. فقالَ له المَلكُ: قُل: إن شاءَ الله. فلَم يَقُل: إنْ شاءَ الله. فلَم يَقُل: إنْ شاءَ الله في سَبيلِ الله فقالَ له المَلكُ: قُل: إن شاءَ الله فلَم تَلِد منهُنَّ شاءَ الله على تِسعينَ امرأةً فجامَعَهُن، فلم تَلِد منهُنَّ الله واحدةٌ وَلَدَت شِقَ إِنسانٍ، فلَم تَلِد إِنسانًا كامِلًا، فقالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «فلو قال: إِن شاءَ الله؛ لم يَحنَث، وكانَ ذَلِك دَركًا لحاجَتِه».

وقالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن حَلَفَ على يَمينٍ فَقالَ: إِن شَاءَ الله؛ فلَا حِنثَ عليهِ»^(۱)، فنَصيحَتي لإِخواني المسلِمينَ: إذا حَلَفُوا أن يَقرِنوا حَلِفَهم بقَولِهم: إنْ شاءَ الله. حتَّى يُسَهِّلَ الله لهم أَمرَ ما حَلَفُوا عليه، وإذا لم يَفعَلوا لم يَكُن عَلَيهِم كفارةٌ.

(٢٨٥٢) السُّؤالُ: حَلَفَت على أن تَسأَل على شيءٍ ما، ثُمَّ لم تَسأَل عنه، في الحُكمُ؟

الجَوابُ: عليها الكفارةُ: إطعامُ عَشرةِ مَساكين أو كِسوَتُهُم أو تَحريرُ رَقبةٍ فإن لم تَجِد؛ فصِيامُ ثَلاثةِ أيامٍ مُتتابِعةٍ، ولكني أنصَحُ المرأةَ السائِلةَ وغيرَها أيضًا إذا حَلفَ الإنسانُ على شيءٍ أن يَقولَ: إن شاءَ الله؛ لأنَّه إذا حَلفَ على شيءٍ وقالَ: إن شاءَ الله؛ فلا كَفارةَ عليه.



⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيهان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين، رقم (١٥٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَّالِلُهُعَنْهُمَا.

(٢٨٥٣) السُّؤالُ: حَلَفتُ يَمينًا أَن أَصومَ الأَيامَ البيضَ الثلاثةَ مِن كلِّ شَهرٍ ظَنَّا منِّي أَن هذا يَمينٌ وليسَ بنَذرٍ، وقد صُمتُ في بعضِ الشُّهورِ، ولم أَصُم في بَعضِها الآَخر، فهاذا عليَّ؟

الجَوابُ: إذا كانت تَنوي الالتِزامَ بالصِّيامِ للله عَنَّهَ عَلَى وَجَبَ عليها أن تَصومَ اللهِ عَنَّهَ عَلَى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مَن نَذَرَ أن يُطيعَ الله فليُطِعهُ»(١)، وإذا كان يَمينًا لم يَلزَمها، ولكن عَليها أن تُكَفِّر كفارةَ يَمينٍ إذا لم تَصُم، فتُطعِمُ عَشرةَ مَساكين.

(٢٨٥٤) السُّؤالُ: امرأةٌ حَلَفَت عِدةَ أيهانٍ ولم تُنَفِّذ، منها أنَّها حَلَفَت أن توتِرَ كُلَّ ليلةٍ، وأن تَصومَ ثَلاثةَ الأَيامِ البيضِ مِن كُلِّ شَهرٍ ولم تَصُم، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: أولًا: نَنهى عن الحَلفِ على الطاعاتِ؛ لأنَّ الله تَعَالَى نهى عن ذلك، فقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَقَسَمُوا بِٱللّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَهِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَا نُقُسِمُواً طَاعَةٌ مَعْرُوفَةً ﴾ النور:٥٣]، يَعنى: عَليكُم طاعةٌ مَعروفةٌ بِدون حَلفٍ.

وهذه المرأةُ التي حَلَفَت أن تَصومَ الأيامَ البيضَ، وأن توتِرَ قَبلَ أن تَنامَ، فإن كانَ قَصدُها بذلك إلزامَ نَفسِها فهو نَذرٌ، ويَجِبُ عليها أن تَصومَ الأيامَ البيضَ كُلَّ شَهرٍ، وأمَّا الوِترُ قَبلَ أن تَنامَ فإنَّ لها أن تُؤخِّرَه إلى آخِرِ اللَّيلِ، ولكن عليها كَفارةُ يَمينٍ.

أمَّا إذا كانت لم تَقصِد إِلزامَ نَفسِها وقَصَدَت اليَمينَ؛ فلا يَلزَمُها أن تَصومَ، ولكن عليها أن تُكفِّر كفارةَ يَمينٍ، وهي إطعامُ عَشرةِ مَساكينَ أو كِسوَتُهم أو تَحريرُ رَقبةٍ، فمَن لم يَجِد فصِيامُ ثَلاثةِ أيامِ مُتتابعةٍ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَخِوَلَلَهُ عَنْهَا.

(٢٨٥٥) السُّؤَالُ: ما هي كفَّارةُ اليمينِ؟ وهل يُجْزِئُ في الإطعامِ دفْعُ مَبْلَغِ مِن الهالِ؟ وإذا كان الجواب بـ (نعم)، فما مِقدارُ هذا المبلغِ؟ وهل يُعْتَبَرُ قولُ: (واللهِ) يمينًا يُوجِبُ الكفَّارةَ؟

الجواب: اليمينُ أقسامٌ:

الأوَّلُ: الحلِفُ بغيرِ اللهِ، وهذا شِرْكٌ أو كُفْرٌ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ، فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»(١).

ثمَّ إِنْ كَانَ هذا الحالِفُ يعتقِدُ أَنَّ المحلوفَ به له مِن العظَمَةِ والجلالِ مثلُ ما للهِ، فهذا شِرْكُ أَكبَرُ مُخْرِجٌ عن المِلَّةِ، وإِنْ كَانَ يرى له مِن العظَمَةِ دونَ ذلك، لكنَّ في قلْبِه تعظيمَه، فإنَّه شركُ أصغَرُ، فلا فرْقَ بين أَنْ يحلِفَ بمُعَظَّمٍ مِن المخلوقينَ أو غيرِ مُعَظَّمٍ؛ فمَن قال: والنَّبِيِّ. أو قال: والكعبةِ. أو قال: وجبريلَ. أو قال: وأبي. أو قال: وبلدي. كلُّ هذا حلِفٌ بغيرِ اللهِ، داخلٌ في عُمومِ قولِه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ، فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»، وصَحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفُ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتُ» (٢).

وهذا اليمينُ غيرُ مُنْعَقِدٍ، وعلى مَن حلَفَ به أَنْ يتوبَ إلى اللهِ، وأَنْ يستغفِرَ، وأَنْ يقولَ: لا إلهَ إلَّا الله؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لَا إلهَ إلَّا الله»(٣).

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۲۹)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم (۱۵۳۵)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم (۱۵۳۵)، من حديث ابن عمر صَحَلَقَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب السؤال بأسهاء الله تعالى، رقم (٧٤٠١)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب النهى عن الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٦٤٦)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلا، رقم (٦١٠٧)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب من حلف باللات والعزى، رقم (١٦٤٧)، من حديث أبي هريرة رَحَحَالِيَّكَ،

الثَّاني مِن الأيمانِ: اللَّغْوُ، فهذا لا إثْمَ فيه ولا كفَّارةَ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ لَا يُؤَخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاَللَغْوِ فِي آيْمَنِكُمُ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَـنَ ﴾ [المائدة:٨٩].

واللَّغُوُ في اليمينِ هو الَّذي يجْري على اللِّسانِ بلا قصْدٍ، كالَّذي يكونُ في كلامِ النَّاسِ بعضِهم مع بعضٍ؛ يقول: لا واللهِ لا آتي، ولا واللهِ سآتي، لا واللهِ ما حصَلَ. وما أشبَهَ ذلك ممَّا لا يقصِدُه الإنسانُ، فهذا لَغُوٌ ليس فيه كفَّارةٌ ولا إثْمٌ.

القسْمُ الثَّالثُ: الحلِفُ على أمْرٍ ماضٍ، فهذا ليس فيه كفَّارةٌ، لكنْ إنْ كان الإنسانُ صادقًا فهو بارُّ ولا إثْمَ عليه، وإنْ كان كاذبًا فهو آثِمٌ، مثلَ أنْ يقولَ: واللهِ لقد حصَلَ كذا وكذا. فهذا يمينٌ على شيءٍ ماضٍ؛ فإنْ كان صادقًا فهو بارُّ ولا شيءَ عليه، وإنْ كان كاذبًا لم يحصُلْ هذا الشَّيءُ الَّذي حلَفَ على حُصولِه، فإنَّه يكونُ آثيًا.

واختلَفَ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللّهُ هل يكونُ هذا مِن اليمينِ الغَموسِ، أو هو آثِمٌ إثمًا دونَ إثْمِ اليمينِ الغَموسِ، أو هو آثِمٌ إثمًا دونَ إثْمِ اليمينِ الغَموسِ هي اليمينُ الَّتي يحلِفُ بها لِيقتَطِعَ بما المينِ الغَموسِ مُسلِم، فإنَّه ليس مِن اليمينِ بها مالَ امرئٍ مُسلِم، فإنَّه ليس مِن اليمينِ الغَموسِ، ولكنَّه مُحرَّمُ بلا شكِّ.

القسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَحلِفَ على أَمْرٍ مُستقبَلٍ، فإنْ كان يغلِبُ على ظَنِّه أَنَّه سيحصُلُ ولم يحصُلُ، فلا شيءَ عليه؛ مثلَ أَنْ يقولَ: واللهِ ليقدَمَنَّ فلانٌ غدًا. ثمَّ لم يقْدَمْ، فإنَّه ليس عليه شيءٌ؛ لأنَّه إنَّم حلف على ظنِّه، وهذا هو الَّذي وقَعَ، يعني أَنَّ الَّذي وقَعَ هو ظنَّه الَّذي كان حلَفَ عليه، فلا إثْمَ عليه ولا كفَّارة، سواءٌ قَدِمَ فلانٌ في ذلك اليومِ أو لم يقْدَمْ.

الخامِسُ: أَنْ يَحلِفَ على أَمْرٍ مُستقبَلِ لَيَفْعَلَنَّه أَو لا يَفْعَلَنَّه، فهذا إذا خالَفَ وجَبَت عليه الكفَّارةُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَلَكِن ثُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَتُمُ ٱلأَيْمَـٰنَ ۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥ

إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَمَّ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ﴾ [المائدة:٨٩]، وقال ابنُ مسعودٍ: فصيامُ ثلاثةِ أَيَّام مُتتابعةٍ.

وهذا اليمينُ، هل الأفضلُ أنْ يُتِمَّ يمينَه ويبَرَّ به، أو الأفضَلُ أنْ يحنثَ بيمينِه ولا يُتِمَّه؟

في ذلك تفصيلٌ؛ إنْ كان الحِنْثُ حيرًا، يحنَثْ ويُكَفِّر؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ لعبدِ الرَّحنِ ابنِ سَمُرةَ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِك، وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»(١).

وأمَّا إذا لم يكُنْ في الجِنْثِ خيرٌ، فإنَّ الأفضَلَ أنْ يحفَظَ يمينَه ولا يحنَثَ، لكنْ لو حنِثَ فعليه الكفَّارةُ، وهي على التَّخييرِ في ثلاثةِ أُمورٍ: إطعامُ عشَرةِ مساكينَ، أو كِسوتُهم، أو تحريرُ رقبةٍ، والرَّابعُ مِن خِصالِ الكفَّارة على التَّرتيبِ، إذا لم يجِدْ هذه فإنَّه يصومُ ثلاثةَ أيَّام مُتتابعةٍ.

أمَّا الإطعامُ فإنَّه لا يُجْزِئُ مِن الدَّراهمِ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ طعامًا مِن أوسَطِ ما يُطْعِمُه الإنسانُ أهْلَه.

وكيفيَّةُ الإطعامِ؛ إمَّا أَنْ يصنَعَ طعامًا - غداءً أو عشاءً - ثمَّ يدعو عشَرَةَ مساكينَ يتغَدَّوا أو يتعَشَّوا، وإمَّا أَنْ يُفَرِّقَه عليهم غيرَ مطبوخٍ، وفي هذه الحالِ الصَّاعُ الموجودُ في عهْدِنا يكفي لأربعةِ مَساكينَ، وعليه: فيكونُ مِقدارُ إطعامِ عشَرَةِ مساكينَ صاعينِ ونصفًا.

ولا حرَجَ أَنْ يصرِفَها إلى بيتٍ واحدٍ إذا كان فيه عشَرَةُ مساكينَ، ولا يجوزُ أَنْ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّهِ فِي آيَنَنِكُمُ ﴾، رقم (٦٦٢٢)، ومسلم: كتاب الأيهان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير، رقم (١٦٥٢)، من حديث عبد الرحمن بن سمرة رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

يصرِ فَها إلى شخصٍ واحدٍ، أو إلى اثنينِ، أو خمسةٍ، أو سبعةٍ، أو تسعةٍ، بل لا بُدَّ أَنْ يصرِ فَها إلى عشَرَةٍ، سواءُ كانوا مُتَفرِّقينَ أو مُجْتَمعينَ في بيتٍ واحدٍ.

(٢٨٥٦) السُّؤَالُ: طالبةٌ كانت تتحاوَرُ مع مُعلِّمتِها، وحلَفَت أَنَّهَا لن تحضُرَ الدَّرسَ، فإذا حضَرَت فهل عليها كفَّارةٌ؟

الجَوابُ: نعم، عليها كفَّارةٌ؛ وهي: إطعامُ عشَرةِ مساكينَ أو كِسُوتُهم، فإنْ لم تجِدْ صامَتْ ثلاثةَ أيَّام مُتتابِعةٍ.

(٢٨٥٧) السُّؤالُ: إذا قالَ الإِنسانُ لآخَرَ: أمانةٌ عَليكَ كذا، ولا يَربِطُها بِحروفِ القَسم، فهل يُعدُّ حَلِفًا؟

الجَوابُ: هذا ليسَ يَمينًا، فلم يَحلِف هنا بالأَمانةِ، ومَعناهُ: أني اتْتَمَنتُك على هذا، أو أُعطيكَ هذا الشيءَ على أمانَتِك.

(٢٨٥٨) السُّؤالُ: رَجلٌ تَشاجَرَ مع آخرَ في موقَفِ السياراتِ فقالَ له: لَا توقِف سيَّارَتَك هنا. فقالَ له: والله لَأوقِفَنَّها ولو على أنفِك. ثُمَّ أُوقَفَها، فهل عليه كفارةٌ؟

الجَوابُ: لا، ليسَ عليه شيءٌ؛ فهذه مُغاضبةٌ تَجري بين المتَغاضِبَين دائمًا.

(٢٨٥٩) السُّؤالُ: هل اليَمين على نيةِ المحَلِّف أو الحالِفِ؟ الجَوابُ: على نيةِ المستَحلِفِ.

(٢٨٦٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ عليها كفَّارةُ يَمينٍ، والحيُّ الَّذي تسكُنُه لا يوجَدُ فيه فُقراءُ، فهل تصومُ ثلاثةَ أيَّام؟

الجَوَابُ: إذا كان بلدُها ليس به فقراءُ -البلدُ كلَّه لا الحيُّ فقطْ- فإنَّها تصومُ ثلاثةَ أَيَّام، لكنْ عليها أوَّلًا أنْ تبحَثَ عن فقراءَ في بلدِها ولو صَعُبَ البحثُ.

(٢٨٦١) السُّؤَالُ: هل يجوزُ دَفْع كفَّارة اليمين في غَيْرِ البلَد؟ الجَوَابُ: نعم.

(٢٨٦٢) السُّوَّالُ: إذا أحضرْتُ شيئًا ما لزَوْجتي وفرَّطَتْ فيه أقول لها: حرامٌ ما أُحْضِرُ لكِ شيئًا مرَّةً أُخرى. ثُمَّ إذا احتاجَتْ شيئًا بعدَ ذلك أُحْضِرُه لها، فهل عليَّ شيءٌ في ذلك؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: عليك ألَّا تقولَ هذا ولا تعودَ إلى مِثلِه، ثانيًا: عليك أنْ تُطْعِمَ عَشَرةَ مساكينَ.

(٢٨٦٣) السُّؤَالُ: امرأة لها جار قريب وراتبُه لا يَكفيه، فدفعتْ منذُ أيامٍ له كفَّارةً؛ فهل يَجوزُ أن تعطيَه الكفَّارةَ التَّانيةَ، وهل هو من المُستحِقِّينَ؟

الجَوَابُ: إذا كان فقيرًا فلا بأس؛ لقولِه تعالى: ﴿فَكَفَّنَرَتُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسْكِينَ ﴾ [الهائدة: ٨٩]، لكن إذا كانتْ عائلتُه أقلَّ من عشرةٍ فلا بدَّ أن تطلبَ بقيَّة العشرةِ، فلا بدَّ من عشرةِ مساكينَ، فإذا قدَّرنا أنَّه عنده أربعةٌ وهو الخامسُ فإنَّها تُعطيهِ طعامَ خمسةٍ ثمَّ تَطلُب خمسةً آخرينَ.

(٢٨٦٤) السُّوَّالُ: امرأةٌ عليها كفَّاراتُ أيهانٍ، إذا أعْطَتْ هذه الكفَّاراتِ لِحَمعيةٍ لتَنوبَ عنها في إخراجِها؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟

الجَوابُ: إذا أخبَرَتْهم بهذا وَوافَقوا، فلا بأسَ.

(٢٨٦٥) السُّؤَالُ: إذا كان على الإنسانِ كفَّارةٌ وقام بإعطاء بعضِ الطلَّابِ ساندويتشاتٍ وعصيرًا؛ فهل يَفِي هذا وهل يَكفِي عن الكفَّارةِ؟

الجَوَابُ: لا يَكفي عن الكَفَّارةِ، فالكفَّارةُ لها طريقانِ: الطَّريقُ الأوَّلُ: أَنْ تُعْطِيَ كُلُ واحدٍ منَ العشرةِ كيلو من الأُرْزِ ومعه لحمٌ يُؤْدِمُه، والطريقُ الثَّاني: أن تصنعَ طعامًا غداءً أو عشاءً وتدعوَ عشرةً من الفقراءِ فتُغدِّيهم أو تُعَشِّيهم.

(٢٨٦٦) السُّؤَالُ: امرأة عَلَيْها كَفَّارةُ يمينٍ ومرَّ عَلَيْها سنواتٌ ولم تستطِعْ إطعامَ مساكِينَ، فَقالَ لها شَخْصٌ: أَعْطِينِي خُسينَ رِيالًا لِأُطْعِمَ عَنْكِ. وقالَ لها شخصٌ ثانٍ أيضًا: أعطيني مِئَةَ رِيالٍ للإِطْعام عَنْكِ. فها الحكم في ذلك؟

الجَوابُ: إذا كانَ كُلُّ مِنْهُما ثِقَةً وقالت: إن عليها كفارة يمين، وهذه مِئَة رِيالٍ أطعموا بِها عَشَرَةَ مساكينٍ. فلا بأسَ، وَأَمَّا إِنْ كانَتْ لا تعرفُهُمْ ولا تَدْرِي عَنْ ثِقَتِهِمْ فلا تُعْطِهِمْ، وإنْ كانَتْ أعْطَتْهُم فإنَّها تعيدُ الكفَّارة مرةً أخرى؛ لأنَّه يجبُ على الإنسانِ في أمورِ العبادةِ أَنْ يَتَحَرَّى، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ قالَ: أَعْطِنِي زَكاتَكَ أُوزِعها. يكونُ ثقةً، ولَيْسَ كُلُّ مَنْ قالَ: أعطِني صدقتك أوزعها. يكون ثقة، ولَيْسَ كُلُّ مَنْ قالَ: أعطِني دراهم أَشْتَرِ لِكَ بذلك كَفَّارةً يكون ثِقَةً، فالواجبُ التَّحرُّزُ وألَّا يتسرَّعَ الإنسانُ في أمورِ دينِه حَتَّى يعرِفَ أَنَّ الَّذي وَكَلَ إِلَيْهِ الأَمْرَ ثِقَةٌ.

(٢٨٦٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ دفعَتْ مِئةً وخمسينَ ريالًا لِمَبَرَّةٍ، وهذه المَبَرَّةُ تقوم بإطعامِ المساكينِ والفقراءِ خلالَ شهرِ رمضانَ المبارَكِ، فهل يُجْزِئُ هذا المبلَغُ -وهو المِئةُ والخمسونَ-عن كفَّارةِ اليمينِ؟

الجَوَابُ: لا يُجْزِئُ عن كفَّارةِ اليمينِ؛ لأنَّ كفَّارةَ اليمينِ لا بُدَّ أَنْ يكونَ الإطعامُ لعشَرةِ مساكينَ بالتَّحديدِ، ومِنَ المعلومِ أنَّ هذه المئةَ والخمسينَ تُصْرَفُ لإطعامِ ناسِ لا نعلَم عددَهم، وربَّما يكون فيها مُشارِكُ مِن طرَفٍ آخَرَ مُتبِّعٌ، فلا بدَّ أنْ يُكفِّرَ الإنسانُ كفَّارةً مُجْزِئَةً بإطعامِ عشرةِ مساكينَ، لكن لو أنَّ الَّذينَ يَستقبلُونَ هذه التَّبرُّ عاتِ يقولون: هذه لكفَّارةِ اليمينِ، ونحن نقوم بإطعامِها لعشَرةِ مساكينَ. فهُنا لا حرجَ أنْ يُعطيَهُمُ الإنسانُ إذا كانوا أُمَنَاءَ.

(٢٨٦٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ في كفَّارةِ اليمينِ أَنْ أُرْسِلَ الهالَ إلى مُحتاجينَ، وأقولُ لهم: اشْتَروا بها. إذا كان لا يوجَدُ مُحتاجونَ في بلدي؟

الجَوابُ: تصومُ ثلاثةَ أيَّامِ.

(٢٨٦٩) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها كَفارةُ يَمينٍ: صِيامُ ثَلاثةِ أَيَّامٍ وتُريدُ قَضاءَها أَيَّامَ الاثنَينِ والخَميسِ، فهل يَجوزُ أم يَلزَمُ التَّتابُعُ، مع العِلمِ أنَّها مَريضةٌ؟

الجَوابُ: أولًا: الواجِبُ في حَلِفِ اليَمينِ أن تُطعِمَ عَشرةَ مَساكينَ، لِكُلِّ مِسكينٍ كيلو مِن الأُرزِ ومعه قَليلٌ مِن اللَّحمِ، هذا هو الواجِبُ، فإن لم تَجِد فتصومُ ثَلاثةَ أَيَّامٍ متتابِعةٍ، كلُّ يومٍ وَراءَ الآخرِ، ولا يَجوزُ تَفريقُها إلَّا إذا كانت مَريضةً لا تَستَطيعُ التَّتَابُعَ فلا بَأسَ أن تُتابِعَ حَسبَ قُدرَتِها، وإن كانت مَريضةً فربَّها يَكونُ الإطعامُ أَهونَ عليها.

(٢٨٧٠) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها كَفاراتُ أَيهانٍ كثيرةٍ، وتُريدُ أن تَبعَثَ بها إلى أقارِبها في بلدٍ آخَرَ ليُوزِّعوها على الفُقراء، فهل يَجوزُ ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ إلَّا أن تُعطِيَ شَخصًا ثقةً، وتقولُ: وزِّع عن كلِّ يَمينِ إِطعامَ عشرةِ مساكين؛ لأنَّ الصدقة غيرُ كَفَّارةِ اليَمين، فكفارةُ اليمين مُحدَّدةٌ بإطعامِ عشرةِ مساكين لِكُلِّ يمينٍ، إلَّا إذا كان المحلوفُ عليه شيئًا واحدًا ففيه كفارةٌ واحدةٌ ولو تعدَّدَت الأَيهانُ.

فَمَثَلًا لَو قَالَ: وَالله لا أَدْخُلُ هَذَا البيتَ. فقال له صاحبُه: لهاذَا تَحَلِفُ؟ فقال: وَالله لا أَدْخُلُ هَذَا لا أَدْخُلُ هَذَا للبيتَ. فقال: والله لا أَدْخُلُ هذا البيتَ. فهذه الأَيهانُ ولو تكرَّرت كفارَتُها واحدةٌ؛ لأنَّ المحلوفَ عليه شيءٌ واحدٌ.

أما لو قال: والله لا أدخُلُ هذا البيت، والله لا ألبَسُ هذا الثَّوبَ، والله لا أركَبُ هذه السيارةَ. فعليه ثلاثُ كفَّاراتِ يَمين؛ لأنَّ المحلوفَ عليه مُتعدِّدٌ.

(٢٨٧١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ دَفعُ الكفاراتِ للجَمعِياتِ الخَيريةِ؟

الجَوابُ: إذا كانت الجَمعيةُ مَوثوقةً وسَتَلتَزِمُ بتَفريقِها على عَشرةِ مَساكين فَلا بَأْسَ.

(٢٨٧٢) السُّؤالُ: علِيَّ كفارةٌ، وأَمامي أقاربُ فُقراءُ، فهل يَجوزُ أن أُعطِيَها لهم؟ الجَوابُ: نَعَم، ما داموا فُقراءَ، وهم أقارِبُ، فصَدَقَتُها عليهم صَدقةٌ وصِلةٌ.

(٢٨٧٣) السُّؤالُ: في كفارةِ اليَمينِ لا نَجِدُ بَيتًا فيه عَشرةُ مَساكين جُملةً، ولكنَّنا قد نَجِدُ سبعةً، وقد نَجِدُ ثَمانيةً، فهل يَجوزُ دَفعُها إليهِم؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَن تَكُونَ لَعَشَرَةٍ؛ لأَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩] ولا بَأْسَ أَن تُفَرَّق على بَيتَين أو أكثر، يَعني مَثلًا: بيتٌ فيه ثَلاثةٌ، وبَيتٌ أَن تُفرُ فيه ثَلاثةٌ، وبيتٌ فيه ثَلاثةٌ، فهذه تِسعةٌ، وبَيتٌ فيه ثَلاثةٌ فنُعطي الأَخير ثَلاثةً، فيكون واحِدٌ منهم تَكميلًا للعَشرةِ واثنان صَدقةً.

(٢٨٧٤) السُّؤالُ: هل تُعطَى كفارةُ اليَمينِ لشَخصٍ واحِدٍ أم لا بُدَّ مِن أن تُوزَّعَ على عدةِ أشخاصٍ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أن تُعطَى لعَشرةٍ؛ لأنَّ الله تَعَالَى نَصَّ على العَشرةِ، فقال تَعَالَى: ﴿ فَكَفَّرَتُهُ وَ إِلَّمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ ﴾ [الهائدة: ٨٩]، وكيفيةُ ذلك إذا قَدَّرنا أنَّ العشرة في بيتٍ واحِدٍ فتُعطيهم عشرة كيلواتٍ من الأُرزِ ومَعهُ قَليلٌ من اللَّحمِ يكون إدامًا له، ولا داعي أن تُعطي كُلَّ واحِدٍ نصيبه ما داموا مُشتَركين في البيتِ، وإذا كان في بيتهِم خسةُ أشخاصٍ فتُعطيهم خمسة كيلواتٍ من الأُرزِ ومعها قليلٌ من اللَّحم، وتَطلُبُ الخمسةَ الباقين.

(٢٨٧٥) السُّؤَالُ: ما هي التَّوْرِيَةُ؟ وهل هي جائزةٌ؟

الجَوَابُ: التوريةُ أن يُرِيَ الإنسان غيرَه ما لا يريده؛ بحيث يريد باللَّفْظِ ما يُخالفُ ظاهرَهُ، ويريدُ بالفعلِ ما لا يدُلُّ عليه الفعل. وقد كان من هَدْيِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه

وعلى آلِه وسلَّم أنَّه إذا أرادَ غَزوةً وَرَّى بغيرِها (١)، فمثلًا إذا أراد أن يغزوَ نحوَ المشرِقِ أظهرَ للنَّاسِ أنَّه يريد المغربَ فيها يبدو لهم.

وكذلك اللَّفظُ يخاطبُ الإنسانُ فيريد بلفظِه ما يخالفُ ظاهرَه، مثل أن يريدَ براما): الَّذي، فيقول مثلًا: ما لك عندي شيءٌ. فهذا الكلامُ ظاهرُه النفيُ، ولكن المتكلِمُ أراد بـ(ما) الَّذي، يعني: الَّذي لك عندي شيء.

وإذا تبيَّن معنى التوريَةِ فإنَّ التوريةَ للمظلومِ جائزةٌ؛ لأنَّها بحقِّ، ولدفعِ ظُلمٍ، وأمَّا التوريةُ للظالمِ فهي حرامٌ لا تنفعُه؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم: «يَمِينكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»(٢).

وأما إذا كانتْ عمَّن ليس بظالم ولا مظلوم؛ فقدِ اختلفَ العلماءُ فيها على قولينِ؛ فمِنهم مَن قال بجوازِ التَّوريةِ، ومنهم مَن قال بعدمِ الجوازِ، إلَّا أن يكون هناك مصلحة، فإن كان هناك مصلحة فلا بأسَ، ومثالُه: لو جاء شخصٌ يسأل عن إنسانٍ في حلْقةِ علم، فقال آخرُ: ما هاهنا فلانً. فالسَّائلُ سيظنُّ أنَّ (ما) نافية وأن فلانًا ليس هاهنا، ولكن المتكلِّم يريدُ أن تكون (ما) بمعنى (الَّذي)، أي: الَّذي هاهنا فلانُ؛ فهذه التورية جائزةٌ؛ لأن فيها مصلحةً. هذا هو معنى التَّوريةِ وحُكمُها.



(٢٨٧٦) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّوريةِ في اليَمينِ؟

الجَوابُ: إذا كان الحالِفُ ظالمًا فلا تَجوزُ، وإن كان مَظلومًا فتَجوزُ، وإن كان

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك رَضَالِلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الأيهان، باب يمين الحالف على نية المستحلف، رقم (١٦٥٣)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالَلَهُمَنهُ.

غَيرَ ظالمٍ وغيرَ مَظلومٍ فقد اختَلفَ العُلماءُ رَجِهَهُ اللهُ في جَوازِها، فمِنهُم مَن أجازَها، ومِنهُم مَن أجازَها، ومِنهُم مَن أجازَها، ومِنهُم مَن قالَ: إنَّها لا تَجوزُ إلَّا إذا دَعَت الحاجةُ إلى ذلك.

(٢٨٧٧) السُّوالُ: هل يجوزُ الكذِبُ في الضَّروراتِ إنْ كانت في مَصلحةِ الدِّينِ أو الدُّنيا في الحالِ القُصوى الاضطراريَّةِ؟

الجَوابُ: الكذِبُ يجوزُ عند الضَّرورةِ لكنْ يتأوَّلُ الإنسانُ؛ لأنَّ في التَّعريضِ مَندوحةً عن الكذَبِ، بمعنى أنْ يقصِدَ بلفظِه شيئًا صَحيحًا خِلافَ ظاهِرِه، فإذا أُجْبِرَ على أنْ يحلِفَ أنَّه ليس عنده دراهمُ وعنده دراهمُ، فلْيَقُلْ: واللهِ ما عندي دراهمُ. هذا ظاهِرُه النَّفيُ، لكنْ يَنوي به الإثباتَ بحيث يَنْوي بـ(ما) (الَّذي)، يعني أنَّ معنى (ما عندي دراهمُ، وما أشبَهَ ذلك، على حسبِ ما يُفْتَحُ له في بابِ عندي دراهمُ، وما أشبَهَ ذلك، على حسبِ ما يُفْتَحُ له في بابِ التَّأويل؛ لأنَّ في المعاريضِ مَندوحةً عن الكذِبِ.

ك إباب النذر

(٢٨٧٨) السُّؤالُ: تساهَلَ النَّاسُ في النَّذرِ في كلِّ أوقاتِهم وكلِّ أحوالِهم؛ فهل لكم توجيةٌ في ذلك؟

الجَوابُ: نعمْ لنا توجيهٌ في ذلك؛ سبَقَ عدَّةَ مرَّاتٍ أَنْ نُحذِّرَ مِن النَّذرِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ نفى عنه، وقال: «إنَّه لا يَرُدُّ قَضاءً، وإِنَّه لا يأتِي بخَيْرٍ»(١)، فإذا كانَ النَّبيُّ عَلَيْهِ نفى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا. وأخرجه مسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

أنّه يأتي بخيرٍ مع نهيه عنه فكيفَ يطيبُ لمُسلِمٍ أَنْ ينذُرَ بعدَ نهيِ النّبيِّ عَنَيْ وبيانِه أنّه لا يأتي بخيرٍ، ولقد صدَقَ رسولُ اللهِ عَنِيْ فكم مِن إنسانٍ نذَرَ ثمَّ ندِمَ ندامةً عظيمةً على نذرِه، وصارَ يقرَعُ أبوابَ العلماءِ لعلّه يجِدُ مُحلِّطًا عمَّا نذَرَ، كم مِن إنسانٍ نذرَ وعاهَدَ الله أنّه إن شُفِي مريضُه، أو إنْ شَفاه الله هو أنْ يفعَلَ كذا وكذا، ثمَّ يشْفِيه الله عَزَيْجَلَ أو يَشفِي مريضَه، ولكن لا يوفي بنذرِه! وهذا على خطرٍ عظيم جدًّا.

قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ وَمِنْهُم مَنْ عَلَهَدَ اللّهَ لَهِ وَتَوَلّواْ مِن فَضْلِهِ اللّه تَبَارَكُونَنَ مِنَ الصّلِحِينَ ﴿ فَلَمّا عَالَمُهُم مِن فَضْلِهِ اللّهِ عَظُواْ بِهِ وَتَوَلّواْ وَهُم مُعْرِضُونَ ﴿ وَلَنكُونَنَ مِنَ الصّلِحِينَ فَلُومِم إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ وَبِمَا أَخْلَقُواْ اللّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ فَأَعْمَهُم نِفَاقًا فِي قُلُومِم إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ وَبِمَا أَخْلَقُواْ اللّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ وَأَن يعلَموا يَكُذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧]، فنصيحتي لإخواني المُسلمينَ ألّا ينذُروا، وأن يعلَموا أنَّ ما كتَبَ الله فسوف يكونُ، سواءٌ بنذرٍ أو بغيرِ نذرٍ، وسواءٌ وافقَ ما يريدُه الإنسانُ أمّ لم يوافِق، فإذا قدَّر الله الشّفاءَ للمريضِ فسوف يكونُ بنذرٍ أو من غيرِ نَذْرٍ، والنّذرُ الله الشّفاءِ حتَّى يقالَ: إنَّ الإنسانَ فعَلَ سببًا للشّفاءِ. بل إنَّه لا يرُدُّ القضاءَ، ولا يأتي بخيرٍ كما أخبرَ بذلكَ النَّبيُ عَيْكُ.

(٢٨٧٩) السُّؤَالُ: امرأةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ قالتْ: إذا حدَث هذا الأمرُ سأصومُ شهرًا، وتحقَّق هذا الأمرُ، إلَّا أنَّ أحدَ أولادِها مَنَعها منَ الصِّيام؟

الجَوَابُ: نحتاجُ إلى أَنْ نسألَ هذه المرأة؛ لأنَّ هذا السُّؤالَ لا ينوبُ فيه أحدٌ عن أحدٍ.



(۲۸۸۰) السُّؤالُ: امرأةٌ عليها نذرٌ وعندَها يتامَى؛ هل يُحِقُّ لها أَنْ تُخرِجَ هذا النَّذرَ مِن مالِ اليتامَى؟

الجَوابُ: لا يجِلُّ أَنْ تُخْرِجَ النَّذَرَ الواجبَ عليها مِن مالِ اليتامَى؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيَسِمِ إِلَّا بِأَلَّتِي هِى آَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وإخراجُ نذرِها مِن مالِ اليتيمِ ليسَ فيه فائدةٌ لليتيمِ، بل إنْ أخرَجَتْ فإنَّه يُعَدُّ سرقةً، والواجبُ على كلِّ مَن عندَه مالُ لليتامَى أَنْ يتصرَّفَ فيه بها يَرى أَنَّه أصلحُ لليتيمِ، فأمَّا ما ليس فيه صلاحٌ أو فيه صلاحٌ لكن غيرُه أصلحُ منه، فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يتصرَّفَ؛ لها شُقْناه مِن الآيةِ الكريمةِ: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيتِمِ إِلَّا بِأَلَّتِي هِى آَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٣٤]، حتَّى ولو كانوا أولادِها؛ لأنَّه ليس لها أنْ تتملَّكَ شيئًا مِن مالِ أولادِها.

(۲۸۸۱) السُّؤَالُ: هَلِ النَّذْرُ للأولياءِ الصَّالحينَ حرامٌ أم حلالٌ؟ وكيف يكون حلالًا؟ وكيف يكون حلالًا؟ وكيف يكون حلالًا؟

الجَوَابُ: أَوَّلَا: النَّذُرُ مكروهُ، حتى وإنْ كان لله عَنَّهَ عَلَى الله عليه عَنَ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم نهى عَنِ النَّذرِ، وقال: "إنَّه لا يأتي بخيرٍ، إنَّه لا يَرُدُّ قضاءً "(")، فقضاءُ الله نافِذُ، سواءٌ نذرْتَ أم لم تَنذُرْ، وما قدَّرَ الله لك مِنَ الخيرِ حاصِلُ، سواءٌ نذرْتَ أم لم تَنذُرْ.

وإنِّي لَأَعْجَبُ مِن قومٍ يُصابونَ بالأمراضِ، فبدلًا مِن أَنْ يسألوا الله العافيةَ يَلجؤُون إلى النَّذْرِ، فيقول الواحدُ منهم: إنْ عافاني الله فَلِلَّهِ عليَّ نذْرٌ أَنْ أَذبحَ ناقةً، أو أَنْ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٩)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم، وفيه: أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يرد من القدر ...» الحديث.

أصومَ الدَّهرَ كُلَّه، أو أَنْ أصومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ مِن كلِّ شهرٍ، أو أَنْ أُصَلِّيَ كذا وكذا، أو أَنْ أُصومَ الدَّهوَ وَإِلزامِ الإنسانِ نَفْسَهُ أَتصدَّقَ بكذا وكذا. وكُلُّ هذا مِنَ المنهِيِّ عنه؛ لِهَا فيه مِنَ الخُطورةِ وإلزامِ الإنسانِ نَفْسَهُ بها لم يَلْزَمْهُ عِندَ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ.

وما أَكْثَرَ الذين يَنذُرونَ، فإذا حصَلَ ما عاهدوا الله عليه تلكَّؤوا وتباطؤوا وصاروا يدُقُّونَ بابَ كلِّ عالم؛ ليتخلَّصوا عمَّا نذروه! ولكنْ لا يحصُلُ لهم هذا، ثُمَّ يُثقِّلُ عليهِمُ الشَّيطانُ الوفاءَ بالنَّذْرِ؛ فيتعرَّضونَ لِهَا ذكرَه الله تعالى في سورة التَّوبةِ في قولِه: ﴿وَمِنْهُم مَنْ عَنهَدَ الله لَهِ لَيْ الصَّلِحِينَ ﴿ وَمَنْهُم مَنْ عَنهَدَ اللهَ لَيْنَ عَنهَدَ اللهَ عَلَيْهِمُ فَعَرضُونَ وَلَنكُونَنَ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴿ فَا عَلَيْهُم مَنْ عَنهَدَ اللهَ عَنهُمُ فِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى فَلَمَا ءَاتَنهُم مِّن فَضَلِدِه بَخِلُوا بِدِه وَتَولَوا وَهُم مُعْرضُونَ ﴿ فَا عَلَيْهُم فِي فَقَالَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى فَلَوبِهِمْ إِلَى فَلَوبِهِمْ إِلَى فَلَوبِهِمْ إِلَى فَلَوبِهِمْ إِلَى فَلَوبِهِمْ اللهُ عَلَيْهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا صَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة:٧٠-٧٧]، فالمسألةُ خطيرةٌ جِدًّا في النَّذرِ.

أمَّا إذا كان نَذَر للأولياء؛ ليتقرَّبَ إليهم ويُعظِّمَهم بها نَذَرَ -مثل أَنْ يَنذُرَ الذَّبِحَ للقبرِ الفُلانِّ، أو للوليِّ الفُلانِِّ- فهذا شِركٌ أكبرُ مُحْرِجٌ عَنِ المِلَّة؛ لِأَنَّ التَّقرُّبَ بالطَّاعاتِ إِنَّما يكون إلى الله عَرَّفَكِلَ فقط؛ فمن تقرَّبَ إلى غير اللهِ تعالى بعبادةٍ فهو مشركٌ بالله، فقد قال الله تعالى: ﴿مَن يُشْرِكَ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَنهُ النَّالُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَادٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

أمَّا لو نذَرَ أَنْ يذبحَ لِعالِم أو عابدٍ حقَّا إذا قَدِمَ إليه؛ إكرامًا له، مِن بابِ إكرامِ الضَّيفِ فهذا لا بأسَ به؛ لِأنَّ نَذْرَهُ هذا ليس تقرُّبًا إلى هذا الشَّخصِ، ولكنَّه إكرامٌ له وهو حيٌّ حاضرٌ يأتي إلى الشَّخصِ؛ فيُكْرِمُه بهذا النَّذْرِ الذي نَذَرَهُ؛ ولذلك لا يشعُرُ الإنسانُ حينئذٍ أنَّه مُكْرِمٌ له.

أمَّا النَّذرُ للأمواتِ فهـو شِركٌ أكبرُ مُخرِجٌ عَنِ الملَّةِ، على مَن كان يفعله أنْ يتوبَ إلى الله؛ حتى لا يُحرَمَ دُخولَ الجنَّةِ؛ فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّهُ مَن يُشَرِكَ بِٱللهِ

فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَلَهُ ٱلنَّارُ ۗ وَمَا لِلظَّلِلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [الهائدة:٧٧].

وإنَّ على علماء المسلمينَ في البلاد التي يَفعَلُ عَوامُّها ذلك أَنْ يُبيِّنوا لهم هذا، وأنَّه شِركٌ مُحْرِجٌ عَنِ الملَّةِ، وأنْ يُحِذِّروهم منه، وأنْ يَعْلَموا أنَّهم مسؤولونَ عن ذلك أمامَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ لَتُبَيِّلُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران:١٨٧]، فالواجبُ على أهلِ العِلمِ أنْ يُبيِّنوا الحقَّ للنَّاسِ، سواء سَألوا بلسان الحالِ.

(٢٨٨٢) السُّوَّالُ: نذَرْتُ إِنْ رزَقني الله بعملٍ ومالٍ خاصِّ بي أَنْ أُعطيَ والدي ووالدي مِن هذا المالِ ما يؤدِّيانِ به عُمرةً، وقد رفَضَ الزَّوْجُ هذا وقال: نحن بحاجةٍ إلى هذا المالِ. فهل يَلْزَمُني أَنْ أقومَ بذلك مع أَنَّ الوالدَ قد تُوُفِّي؟

الجَوَابُ: ليس للزَّوجِ حقُّ التَّصرُّفِ في مالِ زَوْجتِه، وهي حُرَّةٌ في مالِها؛ تتصدَّقُ به، أو تجعله في مسجدٍ، أو تُعطيه والدَيْهَا، وليس له الحقُّ أنْ يمنعَها مِن شيءٍ؛ لأنهَّا حرَّةٌ في مالِها غيرُ محجورٍ عليها، فها دامَتْ نذَرَتْ أنْ تمنحَ أُمَّها وأباها ما يعتمرانِ به فإذا كانَتِ الأُمُّ يُمكِنُها أنْ تعتمِرَ تُعطيها ما تَعتمِرُ به، وأمَّا الأبُ فتنيبُ عنه مَن يَعتمِرُ عنه؛ فتُعطي إنسانًا موثوقًا دراهِمَ يَعتمِرُ بها عن أبيها.

(٢٨٨٣) السُّؤالُ: رجلٌ نذَرَ إذا دخَلَ ولدُه الكلِّيَّةَ أَنْ يصومَ خمسةَ عشرَ يومًا، لكنَّ الولدَ قال: ما أريدُ أَنْ أدخلَ الكلِّيَّةَ. ولكنَّه بعد ذلك دخَلَها، ولكنْ لم يرتحْ فيها، وخرَجَ مِن الكلِّيَّةِ بعد أسبوع؛ هل أبوه يصومُ صومَ نذرٍ؟

الجَوابُ: يصومُ؛ لأنَّ الولدَ قد دخَلَ.

(٢٨٨٤) السُّؤالُ: فتاةٌ نذَرَتْ إنْ نجَحَتْ كلَّ سنةٍ أنْ تصومَ مِن كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أَيَّامٍ، وعمرُها ثلاثَ عشرَةَ سنةً، وهي تنجَحُ ولم تَفِ بالنَّذرِ، هل يُخرَجُ عنها كَفَّارةٌ؟

الجَوابُ: إذا كانَتْ حينَ نذَرَتْ لم تبلُغْ؛ فالنَّذرُ لا يلزَمُها؛ لأنَّها ليستْ مِن أهلِ الوُجوبِ، وإذا كانتْ قد بلَغَتْ فيجِبُ عليها أنْ تصومَ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطيعَ الله فَلْيُطِعْهُ» (١).

(٢٨٨٥) السُّؤالُ: امرأةٌ قالت: وعَدْتُ ربِّي إِنْ أعطاني كذا وكذا أَنْ أُصَلِّيَ عشْرَ ركعاتٍ بعدَ كلِّ صلاةٍ؛ فهل تلتزِمُ بهذا أو لا؟

الجَوابُ: أقولُ لهذه المرأةِ ولغيرِها: إيّاهم والنَّذرَ، لا يَنْذُرونَ، ولا يَعِدونَ الله بشَيَءٍ، إنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا أراد شيئًا لم يمْنَعْه النَّذرُ ولا العهدُ، وإذا لم يُرِدْ شيئًا لم يَحُثُّه الوعدُ أو العهدُ أو النَّذرُ؛ فإنَّ قَضاءَ اللهِ لا يُرَدُّ، والعافيةُ لا يجلِبُها العهدُ والنَّذرُ، فاثرُكوا النَّذر؛ فإنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهاكم عنه، نهى النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهاكم عنه، نهى النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم عنه النَّدرِ وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» (١)، وقال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ قَضَاءً» (١)، عليه وعلى آلِه وسلَّم عن النَّذرِ وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» (١)، وقال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ قَضَاءً» كأنَّ الله تَعالى لا يتفضَّلُ على الإنسانِ إلَّا بالنَّذرِ! إنَّ الله عَنِيٌّ عن نَذرِه وغَنِيٌّ عن صَدَقتِه، وإذا أراد الله عَرَّوجَلَ أنْ يحصُلَ مَطلوبُ الإنسانِ حصَلَ بلا نَذرٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضَالِيَّهُ عَهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِيَّهُ عَنْهَا، واللفظ لمسلم.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٩)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم، وفيه: أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يرد من القدر ...» الحديث.

إِنِّي أَنصَحُ إِخُوانِي مِن صَميمِ قَلْبِي بِالبُعدِ عن النَّذَرِ، وكما قال صلَّى الله عليه وعلى الله وسلَّم: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ». وما أكثر الَّذين يَنْذُرونَ ولا يُوفُونَ والعياذُ بالله! وما أكثر الَّذين يَنْذُرونَ ويُوفُونَ على مضضٍ وعلى كراهية! وما أعظمَ جُرْمَ الَّذين يَنْذُرونَ ولا يُوفُونَ! وما أكبرَ آثامَهم! قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَمِنْهُم مَنْ عَنهَدَ اللهَ لَينَ اتَنهُ مِن فَضَلِهِ عَنهَدَ اللهَ لَينَ الصَّلِحِينَ ﴿ فَا اللهُ عَالَمُهُم عَنْ عَنهَدَ اللهَ لَينَ عَاتكنا مِن فَضَلِهِ عَنهَ اللهَ لَينَ عَنهَدَ اللهُ مَا وَعَدُوهُ وَيُم مَّعَ عَلَيْوا بِهِ وَتُولُوا وَيَم مَّعُ عَلَيْهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَيِمَا صَافَوا فِي قُلُومِهم إلى يومِ يَلْقُونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومِ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفَاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونُه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفَاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقَونُه، يعني: إلى الموتِ بقِيَ النَّفَاقُ في قُلومِهم إلى يومَ يَلْقُونُه يَعْمُونُهُ و يُعْمُونُهُ وَيُومُ وَيُهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ عَلَومُهُ وَيُهِمَا مِنْ يَعْدُونُهُ وَيُهِمُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ الْمُونُ اللهُ عَلَقُونُهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَومُ الْعَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

فَهَا بِالْنَا نَشْغَلُ ذِمَمَنَا بِالنَّذِرِ والعَهَدِ؟! هل الله عَنَّقِجَلَّ مُحْتَاجٌ إِلَى نَذْرَنَا، لا يُعطينا إلَّا إذا نَذَرْنَا له؟!

أَكُرِّرُ نصيحتي لإخواني المُسلمين بالبُعدِ عن النَّذرِ، وأُخبِرُهم أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال وهو لا ينطِقُ عنِ الهَوى: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ »(١)، وقال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ قَضَاءً»(٢).

أمَّا هذه المرأةُ الَّتِي نذَرَتْ أَنْ تُصَلِّي خَمسَ تَسليهاتٍ إِنْ حَصَلَ لها كذا وكذا، فإنَّه يلزَمُها إذا حصَلَ لها ذلك أَنْ تُصَلِّي خَمسَ تَسليهاتٍ، سواءٌ كان ذلك بلفظِ النَّذرِ أو العَهدِ أو الوَعدِ، عليها أَنْ تقومَ بها وعَدَتْ، وإلَّا فخطرٌ عليها أَنْ يُعقِبَها الله نِفاقًا في قلبها إلى أَنْ تموتَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا، واللفظ لمسلم.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٩)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم، وفيه: أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يرد من القدر ...» الحديث.

(٢٨٨٦) السُّؤالُ: نذرْتُ صومَ الخميسِ مِن كلِّ أسبوعٍ، وزَوجي يطلُبُ منِّي عَدَمَ صيامِه؛ فهل أستطيعُ أنْ أصومَ يومًا آخرَ مكانَه؟

الجَوابُ: إذا طلَبَ ذلك فلا بأسَ.

(٢٨٨٧) السُّؤَالُ: امرأة نَذَرَتْ أَن تُوزِّعَ أَلفَ ريالٍ على أهلِ بَيتِها، وهذا الكلام منذُ زَمَنِ، ولا تذكر من كان موجودًا آنذاك، فهاذا تعملُ الآنَ؟

الجَوَابُ: تُوزِّعها الآنَ على مَن في البيتِ، أما إذا كانت عيَّنت مجموعةً في البيتِ وليسوا موجودينَ الآنَ، فإنَّما تبحَثُ عنهم وتعطيهم، فإن مات منهم أحد ولم تَدْرِ هل عيَّنته أو لا فليسَ عليها شيءٌ.

(۲۸۸۸) السُّؤَالُ: امرأة نَذَرَتْ لو أنَّ الله فرَّجَ لها هذا الأمرَ أن تصومَ كل اثنينِ أو خميسٍ، ولكنَّها استثنتْ وقالتْ: إذا كان هناك عائقٌ فسأُخرِج كفَّارةً. واحتجَّ الزَّوْجُ على هذا الصوم، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوَابُ: يَلزَمُها أَن تُخرِجَ الكفَّارةَ الَّتي ذكرتْ؛ لأن منعَ الزَّوْج لها عُذْرٌ في عدمِ الوفاءِ بالصَّومِ.

(٢٨٨٩) السُّؤالُ: نذَرْتُ أَنْ أَصومَ شَهْرَ رَمْضَانَ بِمَكَّةَ مُعْتَكِفًا؛ فَهَاذَا يَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أَفَعَلَه؟ وما هي شُروطُ الاعتكافِ؟

الجَوابُ: صومُ رمضانَ في مكَّةَ أفضَلُ مِن الصَّومِ في غيرِها، وعلى هذا فيكونُ تعيينُه مكَّةَ قُرْبَةً إلى اللهِ عَرَّهَجَلَّ، فيجِبُ عليه أنْ يُوفِيَ بنَذْرِه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه

وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ»(١)، ويجِبُ أيضًا أَنْ يعتكِفَ؛ لأَنَّه نذَرَ أَنْ يصومَ مُعْتَكِفًا، والاعتكافُ: هو لُزومُ المسجِدِ لطاعةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ، ويكونُ ابتداؤه قبْلَ مغيبِ ليلةِ العشرينَ مِن رمضانَ بيسيرٍ، أي: في استقبالِ اللَّيلةِ الحاديةِ والعشرينَ إلى أَنْ تغيبَ الشَّمسُ مِن آخِرِ يوم مِن رمضانَ.

(٢٨٩٠) السُّؤالُ: نذرْتُ أَنْ أَذبَحَ بعيرًا؛ فهل يجوزُ أَنْ أَذبَحَه وأتصدَّقَ به؟ الجَوابُ: نعم، اذْبَحْها وتصدَّقْ بها على الفُقراءِ.

(٢٨٩١) السُّؤالُ: مَن كان عليه نذرٌ بصيامِ ثلاثةِ أَيَّامٍ مِن شَهْرِ شُوَّالٍ، وأراد أَنْ يصومَ السِّتَ؛ فهل يُدْخِلُ الثَّلاثةَ المَنذورةَ في السِّتِّ؟

الجَوابُ: لا، يصومُ الثَّلاثةَ المَنذورةَ مُنفرِدةً، والسِّتَّ مُنفرِدةً.

(٢٨٩٢) السُّؤالُ: امرأةٌ حصَلَتْ لها مشكلةٌ ونذَرَتْ إنْ مرَّتْ هذه المشكلةُ على خيرٍ أنْ تصومَ كلَّ اثنينِ وخميسٍ كلَّ أيَّامِ عمرِها، وكها تعلمُ تأتي لها الدَّورةُ الشَّهريَّةُ وغيرُ ذلك مِن موانعِ الصَّومِ، فهاذا تفعَلُ؟

الجَوابُ: يلزمُها أَنْ توفيَ بنذرِها، فتصومُ الاثنينِ والخميسَ، وإذا صادفتِ الدَّورةَ فإنَّها تقضي في الأسبوعِ الثَّاني، يعني مثلًا: جاءتها الدَّورةُ يومَ الأحدِ، وطهرَتْ يومَ الجُمُعةِ؛ تصومُ يومَ السَّبتِ والأحدِ عن الأُسبوعِ الماضي، وإذا لم تستطعُ فإنَّه يُنْظَرُ إذا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضَالِللَّهُ عَنْهَا.

كان هذا العجزُ طارئًا كمرضٍ فإنَّها تنتظرُ حتَّى تستطيعَ وتقضي، وإنْ كان مستمرًّا فعليها أنْ تُطعِمَ عن كُلِّ يوم مِسكينًا.

(٢٨٩٣) السُّوَالُ: لِي صديقٌ توفَّاه الله، ونذَرتُ وقلْتُ: إنْ شاءَ الله تَعالى، طالَما أنا موجودٌ هنا في السُّعوديَّةِ سأُرسلُ مبلغًا لأولادِه؛ فهل النَّذرُ واجبٌ؟

الجَوابُ: النَّذرُ غيرُ واجب؛ لأنَّكَ قلتَ: إنْ شاءَ الله.

(٢٨٩٤) السُّؤالُ: كنتُ نذَرْتُ أنْ أصومَ السِّنَّةَ آيَّامٍ مِن شوَّالٍ مدى الحياةِ لشيءٍ تمنَّيتُه مِن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فأعطانِيه؛ فهل أصومُهم دائيًا؟

الجَوابُ: أَوْفِ بِالنَّذرِ وابتغ الأَجْرَ، ولك الثَّوابُ.

(٢٨٩٥) السُّؤالُ: نذَرَتْ نذْرًا، وتحقَّقَ هذا النَّذرُ، ونذَرَتْ أن تشتريَ ذهبًا وتعطيَه، فهل يلزَمُها صيامٌ؟ وتعطيَه لامرأتينِ، وهي لا تستطيعُ الآنَ أنْ تشتريَ الذَّهبَ وتعطيَه، فهل يلزَمُها صيامٌ؟ أمْ ماذا يلزَمُها؟

الجَوابُ: أَوَّلَا: أَنْهَى هذه المرأة وغيرَها عن النَّذرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم نهى عنِ النَّذرِ، وقال: «إنَّه لا يأْتِي بِخَيْرٍ» (١)، هذا كلامُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: لا يأتِي بخيرٍ وإنَّه لا يرُدُّ قضاءً، فها أرادَه الله سيكونُ، سواءٌ نذرَ الإنسانُ أمْ لم ينذُر، لا يأتِي بخيرِ الإنسانُ نفسَه بالنَّذرِ، لا صيامٍ ولا صدقةٍ ولا غيرِه، يحمَدُ الله على العافيةِ، فلا يُتعِبِ الإنسانُ نفسَه بالنَّذرِ، لا صيامٍ ولا صدقةٍ ولا غيرِه، يحمَدُ الله على العافيةِ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِتَهُ عَنْهَا.

وما أكثرَ الَّذينَ ندِموا على ما نذَروا! هذا أهمُّ شيءٍ.

أنهى إخواني المسلمينَ عن النَّذرِ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ اللَّه مَي عنه.

أمَّا بالنِّسبةِ لهذه المرأةِ فإنَّها لا يلزَمُها شيءٌ حتَّى تقدِرَ، فمتى قدرَتْ على شراءِ ما نذَرَتْ فلْتشترِه، ولْتُعطِه المرأتين، فإنْ ماتتِ المرأتانِ قبلَ أنْ تقدِرَ فليس عليها شيءٌ، وإنْ ماتت واحدةٌ قبلَ أنْ تقدِرَ ثُمَّ قدرَتْ أعطتِ الباقيةَ ما نذَرَت لها فقط، وأمَّا بالنِّسبةِ للصِّيام فلا ينفعُ الصِّيامُ.

(٢٨٩٦) السُّؤَالُ: نذرْتُ إِنْ نجَّحني الله أَنْ أَذبَحَ خروفًا، وقد نجَحْتُ، ولكنْ أخي مريضٌ ومُحتاجٌ إلى المالِ، فهل يجوز ألَّا أذبَحَ الخروفَ وأَنْ أتصدَّقَ بثمنِه على أخي؟

الجَوَابُ: اذبَحِ الخروفَ وتصدَّقْ به على أخيك، ولا يجوز ألَّا تذبَحَ الخروف.

(٢٨٩٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ نذَرَتْ إذا حصَلَ لها أَمْرٌ مُعيَّنٌ تصدَّقَتْ بمبلغٍ مِنَ الهَالِ، ولكنَّها لا تستطيع أَنْ توفيَ بهذا النَّذْرِ؛ لعدم مَقْدِرَتِها الهاديَّةِ، فهاذا يَلْزَمُها؟

الجَوَابُ: إذا كانت قد قالتْ: إنْ شاءَ الله. فليس عليها شيءٌ؛ لأنَّ تعليقَ النَّذرِ بالمشيئةِ يجعلُ الأمْرَ راجعًا إلى مشيئةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَاكَ، فلو شاءَ الله لَيسَّرَ لها أنْ تتصدَّق، أمَّا إذا لم تَقْرنْهُ بمشيئةِ اللهِ فإنَّه يجب عليها أنْ توفي بنذرِها، فإنْ كانت قادرةً فالأمرُ واضحٌ، وإنْ لم تكنْ قادرةً بَقِي ذلك في ذِمَّتِها، ومتى تيسَّرَ لها أنْ تفعلَ وتتصدَّقَ بها نذرَتْ فَلْتَفْعَلْ.



(٢٨٩٨) السُّوَالُ: امرأةٌ قالت: إنْ تحقَّقَ هذا، لأذبَحَنَّ ذبيحةً وأتصدَّقُ بها، ولم تُقْسِم، ولم تَنْذُرْ، فهل تُلْزَمُ بهذه الذَّبيحةِ؟

ا لَجُوابُ: إذا لم تكُنْ نذرًا لله فلا يلزَمُها، لكنْ إذا كانت بهذا الالتزام مُلتزمِةً للهِ عَرَّقِهَاً، فهو نذْرٌ وإنْ لم تذكُرِ النَّذرَ، فلو قال إنسانٌ: إنْ شفى الله مريضي، فلأذْبَحَنَّ ذبيحةً أتصدَّقُ بها على الفقراءِ. فشفاه الله؛ يلزَمُه أنْ يذبَحَ، ويتصدَّقَ بها على الفُقراءِ.

(٢٨٩٩) السُّؤَالُ: نذرتُ للهِ نذرًا، وتحقَّق النَّذرُ وللهِ الحمدُ، وقد أخَّرتُ قضاءَ النَّذرِ، فهل آثمُ على تأخيرِ النَّذرِ أم لا؟ وما كفَّارةُ ذلك؟

الجَوَابُ: نعم، تأثَم؛ لأنك ما دمتَ قلتَ: للهِ عليَّ نذرٌ إنْ حَصَلَ لي كذا وكذا، فحصل، فإنَّه يجبُ أن تُبادِرَ فورًا لقضاءِ النَّذْرِ، فتفي للهِ كما أوفى الله لك.

والكفَّارةُ أنْ تفعلَ النَّذْرَ.

(۲۹۰۰) السُّؤَالُ: أنا نذرتُ أنْ أذبحَ ذبيحتينِ للهِ تعالى، فهل أتصدَّق بالذَّبيحتينِ، وهل يَحِقُّ لِي أن آكُلَ منها أنا وأهلي، أو أُطعِمَ منها أحدًا من أقربائي؟ وهل آثَمُ على التَّأْخِيرِ؟

الجَوَابُ: تَصَدَّقْ بها؛ لأنك تُريدها شُكرًا للهِ، وما كان شُكرًا للهِ فسبيلُه سبيلُ الصَّدَقَةِ.

ولا يأكُلْ منها أحدٌ من أقربائِكَ إلَّا إذا كانوا فُقراءَ. وأمَّا التَّأخيرُ فالتَّوبةُ تَهدِم ما قبلَها، وللهِ الحمدُ. (۲۹۰۱) السُّؤَالُ: هل من كلِمةٍ للذَّينَ يُلزِمون أنفسَهم بالنُّذُور ثمَّ لا يَستطيعونَ الوِفاءَ بها؟

الجَوَابُ: نعم، بل كلِماتُ، إنِّي أقولُ لهؤلاء الَّذين ابتُلوا بالنُّذورِ: إنَّكم في عافيةٍ منها، وإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إن كان أراد شيئًا فسيكونُ، سواءٌ نذرتُم أو لم تَنْذُروا، ولقد نهى النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم عن النَّذرِ، وقال: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ»، هكذا قال الصَّادقُ المصدوقُ عليه الصَّلاة والسَّلامُ.

وما يظنُّه بعضُ العوامِّ أنَّهم إذا نَذَروا للهِ شيئًا أتاهمُ الخيرُ، فهذا ظنُّ كاذبُ؛ لأن النَّبيَّ ﷺ قال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرِ»، كذلك هو لا يَرُدُّ قضاءً، فإذا أراد الله الأمرَ وقَع، سواءٌ نذر الإنسانُ عليه أو لم يَنْذُرْ، فإذا كان لا يأتي بخيرٍ منَ النَّاحيةِ الشَّرعيَّةِ، ولا يردُّ قضاءً منَ النَّاحيةِ القَدرِيَّةِ، فأيُّ فائدةٍ منه؟! سِوَى أنَّ الإنسانَ يُلزِمُ نفسَه بها هو في عافيةٍ منه.

وما أكثرَ الَّذين يَنذُرون ثمَّ يَعجِزُونَ عن ذلك، أو يَنذُرون ثمَّ يَقدِرون على الوفاءِ ولكن يُعاطِلون معَ اللهِ عَنَّهَ عَلَى فيكونونَ آثمينَ بالتَّأخيرِ! فها دام الإنسانُ في عافيةٍ فلا يُلزِمْ نفسه بشيءٍ لا يَلْزَمُه، ولْيَتْرُكِ النَّذْرَ امتثالًا لأمرِ النَّبيِّ عَلَيْ باجتنابِه، فقد نهَى عنِ النَّذْرِ وقال: «إِنَّهُ لَا يَلْزَمُه، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ»، وقال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ فَضَاءً» (۱).

فعلى الإخوة المُسلمينَ أَنْ يَنتَهوا عن النَّذْرِ، وأَنْ يَعلموا أَنَّ ما قدَّره الله سيكونُ، فالمريضُ إذا قدَّرَ الله أَنْ يَشفَى شُفِيَ بدونِ نذرٍ، والضائعُ إذا أرادَ الله ردَّه ردَّه بلا نَذْرٍ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب باب النهي عن النذر، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُهُ عَنْهُا. وأخرجه مسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (١٦٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضَالِتُهُ عَنْهُ.

والإنسانُ يُنفِقُ في سبيلِ اللهِ ولا يَنْذُرُ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَهِ أَمْرَتُهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَا نُقْسِمُواْ طَاعَةُ مَعْرُوفَةً ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [النور:٥٣].

(۲۹۰۲) السُّؤَالُ: امرأة نَذَرَتْ قبلَ سِتِّ سنواتٍ أَنْ تضَعَ عزيمةً في مكانٍ مُعيَّنِ بالنِّسبَةِ لنذْرٍ لولدِها، وهذا المكانُ صغيرٌ، هل يجوزُ أَنْ تَدْعُوَ لهذهِ العَزِيمَةِ في بيْتَيْنِ متقارِبَيْنِ، وتدعو بذلك أقاربَها وجيرانَها؟

الجَوابُ: أنا أخشى أنْ يكونَ دعوتُها لبَيْتَيْنِ مِنْ بابِ المُباهاةِ والمُفاخَرةِ، فأقولُ: يكْفِي البَيْتُ الَّذي عيَّتُه أَوَّلًا وفيهِ الكِفايَةُ، حيث إنها قد عينته على أنه كافٍ، ولكِنْ يَبْدو و والله أعلَم أنها تريدُ أنْ توسع الأمر، فيُقالُ لها: لا توسعي الأمر، يكْفِي هذا البيتُ الأوَّلُ. وإنِّي أنصَحُها وأنصحُ كلَّ مَنْ يسمَعُ كلامِي هذا عن النَّذْرِ ولا النَّبَيَّ صلَى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم نهى عَنِ النَّذْرِ وقال: "إنَّهُ لا يَأْتِي بِحَيْرٍ» فعل الرسولُ عَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّكُمُ: "إنَّهُ لا يَأْتِي بِحَيْرٍ» فهل الذي لا يأتِي بِحَيْرٍ فتأمَّلُ: كيف قال الرسولُ عَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّكَمُ: "إنَّهُ لا يَأْتِي بِحَيْرٍ» فهل الذي لا يأتِي بِحَيْرٍ ينخيرٍ ينبغي للإنسانِ أنْ يفعلهُ ؟! ولهذا ذهب بعضُ العلماءِ إلى أنَّ النَّذْرَ مُحَلَّمٌ، وأنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أنْ ينذُر ؟ لأنَّهُ يُلْزِمُ نفسَه بها لمْ يُلْزِمْه الله عَنْ يَجَلَّ ولذلكَ أنهي إخواني المُسلمينَ عَنِ النَّذْرِ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، عَنْ النَّذْرِ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلا اللهُ عَنْ النَّذْرِ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلا اللهُ عَنْ النَّذُرِ إبلاغًا لحديثِ رسولِ اللهِ عَلَيْ أنه نهى عَنِ النَّذْرِ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلَا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، وَلَا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، ولا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ، ولَا يَرْدُ وقال: "إنَّهُ لا يأتِي بِحَيْرٍ اللهُ وَلَا يُرْدُ وَقَلْ اللهُ عَنْ النَّهُ يَعْرُونُ النَّهُ اللهُ عَنْ النَّلُولُ اللهُ عَلَيْتِ النَّهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ وَلَا يُلْولُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ

وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ إذا أَيِسَ مِنْ شفاءِ مريضٍ عندَه نَذَرَ: إِنْ شَفَى الله مريضِي لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا. كأنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا يَمُنُّ عَلَيْه بِالشِّفاءِ إِلَّا بِشْرْطٍ؛ ولهذا جاءَ في

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (۲۲۰۸)، ومسلم: كتاب النذر، باب باب النهي عن النذر، رقم (۱۲۳۹)، من حديث ابن عمر رَضَّالِلَهُ عَنْهُا. وأخرجه مسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (۱۲۲۰)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِللَهُ عَنْهُ.

الحديثِ في تعليلِ النَّهْيِ عَن النَّذْرِ: أَنَّهُ لا يَرُدُّ قضاءً، فإنَّ الله إذا أراد شيئًا حَصَل سواءٌ نَذَرْتَ أَمْ لَم تَنْذُرْ.

(٢٩٠٣) السُّؤالُ: امرأةٌ كان يجيئُها أولادٌ وكانوا يَموتونَ، فنَذَرَتْ صَوْمَ سَنَةٍ إِن لم يمُتْ لها أولادٌ. فهل مِن المُمكِنِ أَنْ يساعِدَها أولادُها في الصَّوم أو تَتَصَدَّقُ؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أَنْ تصومَ سَنَةً كامِلةً، يُستَثنى مِنها رمضانُ، وعيدُ الأضْحى وثلاثَةُ أَيَّامٍ بعدَهُ، ويُستَثنى مِنها أَيَّامُ الحَيْضِ، والباقي تصومُه مُتقَطِّعًا أو مُتتاليًا حسَبَ نِيَّتِها، ولا يجوزُ لأولادِها أَنْ يُساعِدوها أو يَصوموا مَعَها؛ لأنَّ هذا صيامُ عِبادَةٍ؛ فهي التَّتي أوْجَبَتْ على نفسِها هذا النَّذْرَ.

(٢٩٠٤) السُّؤالُ: نَذَرْتُ أَن أَتَصَدَّق إذا تأخَّرتُ عن صلاةِ الفَجرِ، وعندي أُختٌ مُحتاجةٌ ومُتعَبةٌ، فهل يَجوزُ أن أتصَدَّق عليها؟

الجَوابُ: أقول:

أولًا: إن النّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم نَهَى عن النَّذرِ، وقال: "إنه لَا يَأْتِي بخيرٍ، وإنَّما يُستخرَجُ به مِنَ البَخيلِ»، وقالَ: "إنَّ النَّذرَ لا يَرُدُّ القَضاءَ»(۱) ولهذا حَرَّمَ بعضُ أهلِ العِلمِ رَحْمَهُ مُاللَّهُ النَّذرَ ؛ لأنَّ النّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم نهى عنه وقالَ: "إنه لَا يَأْتِي بِخيرٍ »، وما لَا يَأْتِي بِخيرٍ فلا خَيرَ فيه، فأنهى هذه السائلة وغيرَها عن النّذر.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النذر، باب النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِيَّهُ عَنْهَا.

وما أكثَرَ الذين يَنذُرون ثُمَّ لا يَقدِرون على الوفاءِ بالنَّذرِ، ويَطرُقون بابَ كلِّ عالمٍ لَعَلَّهم يتخَلَّصون منه! فاحذَر أيَّها المسلمُ منَ النَّذرِ، ودَعهُ، واعبُد ربَّك بدونِ نَذرٍ وبِدونِ يَمينٍ.

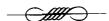
ثانيًا: هذه المرأةُ التي نَذَرَت إن تَركَت صلاةَ الفَجرِ أن تتصَدَّق نقولُ: لا تَلزَمُها الصدقةُ؛ لأنَّ هذا النَّذرَ حُكمُه حُكمُ اليَمين، فإذا تَخَلَّفَت عن صلاةِ الفَجرِ فعلَيها أن تَتوبَ إلى الله ولا تَعودَ، وعليها أن تُكفِّر كفارةَ يَمينٍ فتُطعِمَ عشرةَ مَساكين كها جاءَ في القرآنِ الكريم، وإن أَحبَّت أن تُوفي بها نَذَرَت فلا بَأسَ، فتَتَصَدَّق بها يُعَدُّ صدقةً ولو قلَّت، وإذا كان أحدٌ من أقارِبها مُحتاجًا فهو أولى من غيره.

(٢٩٠٥) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: زَوجُها عليه نَذرٌ إِن قَضى الله دَينَه أَن يَذبَحَ بَعيرًا، ولم يَفِ به، فهل يَضُرُّ ذلك أولادَها وبَناتِها وأُسرَتَها؟

الجَوابُ: إذا كان المقصودُ بهذا النَّذرِ الفَرَحَ بسَدادِ الدَّينِ فعَلَيه كَفارةُ يَمينٍ وهي: إطعامُ عَشرةِ مَساكينَ.

(٢٩٠٦) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ بأنَّها نَذَرَت نَذرًا مُنذُ خَمسِ سَنَواتٍ، ولكنَّها لا تَذكُرُ أَهُوَ صَدقةٌ أَمْ صِيامٌ أَم ماذا، فهَل يَلزَمُها كفارةٌ أو أيُّ شيءٍ؟

الجَوابُ: لا يَلزَمُها شيءٌ حتَّى تَعلَم ماذا نَذَرَت، فإن كان طاعةً وَجَبَ عَليها الوَفاءُ به، وإن لم يَكُن طاعةً فإنَّما تُكفِّر كفارةَ يَمينِ ولا حَرَجَ عليها.



(٢٩٠٧) السُّؤالُ: امرأةٌ عندَها طِفلةٌ تَرضَعُ أُصبَعَها، وقَد أُصيبَت بالتِهابِ في فَمِها فَتَركَتهُ لمدةِ أُسبوعَين، فنذَرَت أُمُّها صَومَ يومٍ إن انتَهَت طِفلَتُها عن رَضاعةِ أُصبَعِها، ولكن لها ذَهبَ الالتِهابُ رَجَعَت الطِّفلةُ إلى رَضاعةِ أُصبَعِها، فهاذا على الأُمَّ؟

الجَوابُ: لَا شيءَ عليها، يَعني: ليسَ عَليها أَن تَصومَ؛ لأَنَّ الطِّفلةَ رَجَعَت، ثُمَّ إِنِّي أُشيرُ عليها وعلى غَيرِها أَن لا يَحلِفوا على شيءٍ ولا يَنذُروا شَيئًا؛ فالنَّذرُ مَكروهٌ وإِلزامٌ للإنسانِ بها لا يَلزَمُهُ.

(۲۹۰۸) السُّؤالُ: امرأةٌ نَذَرَت ألا تَترُك صَلاةَ الضُّحى إلى أن يتَوَفاها الله، وأحيانًا تَنشَغِلُ أو تَنسى أن تُصلِّيها، فهل عليها إثمٌ؟ وهَل تَقضي ما فاتَها مِن أيامٍ؟

الجَوابُ: إذا نَسِيت فلا شيءَ عليها، ولكن تُنهى عن النَّذرِ، أن لا تَعودَ للنَّذرِ أبدًا؛ فالنَّذرُ مَنهيُّ عنه.

(٢٩٠٩) السُّؤالُ: هل إذا حَرَّم شَخصٌ على نفسِه حَلالًا يَأْثَمُ بذلِك أَمْ لا يَأْثُم؟ وهل عليه كفارةُ يَمينٍ إذا أخذَ ما حَرَّمه؟ وهل يَلحَقُ بذلك من نَذَرَ تَركَ مُباحٍ؟

الجَوابُ: التَّحريمُ نوعان:

أحدُهما: أن يُضيفَ التَّحريمَ على أنه حُكمٌ شرعيٌّ، فهذا لا شَكَّ أنه حَرامٌ، بل إن بعضَ العُلماءِ قال: إذا حَرَّم حلالًا مَعلومًا حلَّه بالضرورةِ من الدين فهو كافِرٌ.

الثاني: أن يُريدَ بالتحريمِ الامتناعَ منه فهذا حُكمُه حُكمُ اليمين، فيُنهى عن هذه الصيغةِ فَقَط، لا عن كونِه أرادَ الامتِناعَ من هذا الشيءِ، وظاهِرُ الآية الكريمةِ أنه

يَأْثُمُ وهي قوله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهُا النَّيِيُ لِمَ شَحْرِمُ مَا أَمَلَ اللهُ لَكُ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، وقال تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ رَحِيمٌ ﴾ وقال تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبُتِ مَا أَمَلُ اللهِ لَكُمْ وَلَا نَعَ تَدُوّاً ﴾ [الهائدة: ٨٧]، فنهى عن الامتِناعِ من الحلالِ، ونهى عن الاعتداءِ على الحرام.

وأما النَّذرُ ففي أصلِه مَكروهٌ أو مُحُرَّمٌ، ونَذرُ تَركِ المباحِ مُحُرَّمٌ على القولِ بأن النَّذرَ مُحَرَّمٌ، أو تَحريمَ كراهةٍ على القَولِ بأنه مَكروهٌ.

(۲۹۱۰) السُّؤالُ: والِدتي لها جارةٌ ونَذَرَت ألا تَزورَها، ثُمَّ كان عندَها مناسبةٌ فزَارَتها، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوابُ: عليها كفارةُ يَمينٍ؛ لأنَّ النَّذرَ إذا لم يكن طاعةً؛ لم يَجِب الوفاءُ به، وعليه فيه كفارةُ يَمينٍ.

(۲۹۱۱) السُّؤالُ: حَدثَ لي حادِثُ سيارةٍ، ونَذَرتُ مَبلغَ ألفِ جُنيهٍ أُخرِجُه للفُقراءِ لو شَفاني الله، ونَذَرَتْ خَطيبَتي أن تَذبَحَ خَروفًا، وقد تَزَوَّجتُها وهي لا تَمَلِكُ ثَمنَ الخَروفِ، فهل أُعطيها مِن مالي لشِرائِه؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ أَن تُعطِيَها جُنيهاتٍ؛ لتَشتَرِيَ الحَروفَ لتَذبَحَهُ وتَتَصَدَّق به، وإن فَعَلتَ فأنتَ على خيرٍ، وأنت تُخرِجُ الألفَ جُنيهٍ لله.



(۲۹۱۲) السُّؤالُ: امرأةٌ نذَرَت أن تَصوم الخَميس والاثنَيْن من شَعبانَ طولَ الدَّهْر، فهل إذا أَفطَرت بسبَبِ الحَيْضِ أوِ النِّفاسِ يَكون عليها القَضاءُ، وإذا كان يوم الشَّكِّ يومَ اثنَيْن أو خميس فهاذا يَجِب عليها؟

الجوابُ: أَوَّلًا: لا بُدَّ أَن نَعرِفَ سبَبَ النَّذْرِ، هل هو نَذْر تَطوُّع -أي: نَذْر مُطلَق-أو هو مُعلَّق على شيء، فنُفصِّلُ ونَقولُ:

إذا كان مُعلَّقًا على شيء بأن قالت: إن فعَلْت كذا فلله عليَّ أن أَصوم الاثنَيْن والحَميس في شَعبانَ، وقَصْدُها بهذا أن تَمَنَع نَفْسها منَ الفِعْلِ، فنَذْرُها هذا في حُكْم اليمين، إن شاءت كفَّرَتْ كفَّارةَ يَمين وبرِئَت منَ النَّذْر، وإن شاءت صامَتِ النَّذْرَ.

وأمَّا إذا كان نَذْر طاعةٍ بأن نذَرَت أن تَصوم لله الاثنيْن والخَميس من شَعبانَ؛ فإنه يَلزَمها أن تُوفِّي بها نذَرَت؛ لأن صومَ الاثنيْن والخَميس طاعةٌ لله عَرَّفَجُلَّ، وقد ثبتَ عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ» (۱)، فإذا صادَفَ يَوْمَ حَيْضٍ فإنها تَقضِي، ثُم هل يَلزَمها كفَّارةُ يَمينٍ أو لا، فالصحيحُ أنه لا يَلزَمها كفَّارة يَمينٍ أو لا، فالصحيحُ أنه لا يَلزَمها كفَّارة يَمينٍ الله المُؤتِهِ الله عَيْر احتِيارها.

وأمَّا إذا صادَف يومَ الشكِّ كما في هذا العام حيثُ كان يومُ الخَميس يومَ الثلاثين من شَعبانَ، فإنها تَصومُه ولا حرَجَ، فهذه المرأةُ تَصوم يومَ الخميس ليس لأنَّه يَوم شكِّ، ولكن لأنه يَوْم نذَرَت أن تَصوم فيه.

->>>\\

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَيَخَالَتَهُ عَنْهَا.





الزهد والرقائق ->>يهجده-

(۲۹۱۳) السُّؤالُ: ما الفَرْقُ بين الورَعِ والزُّهْدِ؟ وهل هُناك ورَعٌ مَحَمودٌ وورَعٌ مَدُمومٌ؟

الجواب: الزُّهْد أَكمَلُ؛ لأن الزُّهْد: تَرْك ما لا يَنفَعُ في الآخِرة، والورَعُ: تَرْك ما يَضُرُّ في الآخِرةِ.

والورَعُ المَذْمومُ: أن يَتورَّع الإنسانُ عَا أَحَلَّ الله له تَقرُّبًا إلى الله بذلك؛ لأن التَّقرُّبَ إلى الله تعالى بها لم يَشرَعُه الله من الأمورِ المَذْمومة المُبتدَعةِ، فلو تَورَّع الإنسانُ عن أَكُل (البسكوت) مثلًا تَقرُّبًا إلى الله تعالى؛ لقُلْنا: إن هذا الورَعَ مَذمومٌ؛ لأنه تَقرُّبًا إلى الله تعالى؛ لقُلْنا: إن هذا الورَعَ مَذمومٌ؛ لأنه الله، ولو ترَك لُبْس الثِّياب الجَديدة تَقرُّبًا إلى الله عَنَه تَقرُّبًا إلى الله عَنْه عليه وعلى آله وسلم لمَّا ذَكَر الكِبْرَ قالوا: يا رسولَ الله، إنَّ أَحَدَنا يُحِبُّ أن يَكُون ثوبُه جميلًا ونعلُه جميلًا. قال النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "إنَّ الله جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ» (أ)، يَعنِي: يُحِبُّ التَّجمُّل.

وعلى هذا فنقول: لُبْس الثِّيابِ الجَديدةِ الغَسيلةِ النَّظيفة مِمَّا يُحِبُّه الله عَرَّفَجَلَّ، فلو ترك الإنسانُ هذا فصارَ لا يَلبَسُ إلَّا الحَلَق أوِ الوَسخ يَتقرَّب إلى الله بذلك، قُلْنا: هذا ورَعٌ مَذمومٌ.



⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (۹۱)، من حديث عبد الله بن مسعود -رضى الله تعالى عنه-.

(٢٩١٤) السُّؤالُ: كيفَ يَكُونُ إِحسانُ الظَّنِّ بالله قَولًا وفِعلًا؟

الجَوابُ: يَكُونُ إِحسانُ الظنِّ بالله عَنَّقِجَلَ، إذا عَمِلَ الإِنسانُ بطاعةِ الله، فقد أَحسَنَ الظَّنَّ بالله من وجهين:

الوجهِ الأَوَّلِ: أَنَّ الله وفَّقَه لطاعتِه عَزَقِجَلَ، مما يَدُلُّ أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أحسَنَ إليه.

الوجهِ الثَّاني: أن يُحسِن الظَّنَّ بالله في قَبولِ هذا العَملِ الصالِحِ؛ ولهذا قالَ بعضُ العُلماءِ رَحَهُمُّاللَّهُ: مَن وُفِّقَ للدُّعاءِ فقد وُفِّقَ للإِجابةِ، ومَن وُفِّق للعبادةِ فَقَد وُفِّق للقَبولِ.

أما رَجُلٌ مُهمِلٌ مُستَخِفٌ بأوامِرِ الله عَرْهَجَلَ فكيفَ يُحسِنُ الظَّنَّ.

(٢٩١٥) السُّؤَالُ: يقولُ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في الوصيَّةِ الكُبْرى (١): «وفي أهلِ الزَّهادةِ والعِبادةِ منكم مَن له الأحوالُ الزَّكيَّةُ، والطَّريقةُ المَرْضِيَّةُ، وله المُكاشَفاتُ والتَّصرُّ فاتُ، ونُريدُ مِن فضيلتِكم إيضاحَ معنى المُكاشَفاتِ، والتَّصرُّ فاتِ؛ لأنَّ بعض أهلَ البِدَعِ يَظُنُّونَ بهذا الكلامِ ظنَّا آخَرَ.

الجَوَابُ: المُكاشَفاتُ معناها أنَّ الله يُكْرِمُهُ بإطْلاعِه على شيءٍ مِنَ الغَيْبِ لا يحصُلُ لغيرِه؛ يَعني: يكشِفُ له مِن أسرارِ الغَيْبِ ما لا يكونُ لغيْرِه؛ كأنْ يكشِفَ له ما كان في بلدٍ بعيدٍ، وما أَشْبَهَ ذلك، ويُذْكَرُ في ذلك قصصٌ كثيرةٌ، منها أنَّ عُمَرَ ابنَ الخطَّابِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ كُشِفَ له عن جيْشٍ أو سرية كان يقودُه سارِيَةُ بنُ زُنَيْمٍ، فحاصَرَهُمُ العَدُوَّ، فكشِفَ لأميرِ المؤمنينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ وهو يخطُبُ فحاصَرَهُمُ العَدُوَّ، فكشِفَ لأميرِ المؤمنينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ وهو يخطُبُ

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوي (۳/ ۳۷٦).

النَّاسَ يوْمَ الجُمُعةِ، فسمِعوهُ يقولُ: يا سارِيَةُ الجبلَ، يا سارِيَةُ الجبلَ، يا سارِيَةُ الجبلَ. وسارِيَةُ الجبلَ. وسارِيَةُ يسمَعُه وهو في العِراقِ، فلَجَأَ إلى الجبلِ ونَجا(١).

والتَّصرُّ فاتُ تَعني القُدُراتِ؛ يَعني أَنَّ الله يُيسِّرَ له شيئًا لا يكونُ لغيْرِهِ؛ كما ذُكِرَ عَنِ العلاءِ بنِ الحَضْرَمِيِّ رَضَاًلِلَهُ عَنْهُ أَنَّه مشَى على الماءِ (٢)، وكذلك عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (٣).

ولكنْ ليس كُلُّ مَن حصلَتْ منه هذه المُكاشَفاتُ أوِ القُدُراتُ والتَّاثيراتُ يكونُ مِن أولياءِ اللهِ؛ لأَنَّه قد يكونُ مِن أولياءِ الشَّياطينِ، والشَّياطينُ تَخْدُمُهُ فِي مِثْلِ هذا.

فإذا قال قائلٌ: ما الفَرْقُ؟

قُلْنا: الفَرْقُ ما ذَكَرَهُ الله في قولِه: ﴿ أَلاَ إِنَ أَوْلِيآ اللّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ وَكَ هُمْ اللهِ عَرَنُونَ ﴿ اللهِ اللهُ عَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ﴾ [يونس٢٦-٢٣]، فإذا عَرَفْنا مَن هذا الرَّجُلُ الَّذي حَصَلَتْ له المُكاشَفاتُ أو التَّأْثيراتُ، وعَلِمْنا أَنَّه مؤمِنٌ، تَقِيُّ، مُخْلِصٌ للهِ تعالى، مُتَبعٌ لرسولِ اللهِ عَلَيْ، قُلْنا: هذه كرامةٌ مِنَ اللهِ عَنَهَجَلَ. وإذا رأَيْنا منه خِلافَ ذلك قُلْنا: هذه إهانةٌ مِنَ اللهِ عَنَهَجَلَ. وإذا رأَيْنا منه خِلافَ ذلك قُلْنا: هذه إهانةٌ مِنَ اللهِ، واسْتِدْراجٌ، وهي مِن عمَلِ الشَّياطينِ.



(٢٩١٦) السُّوَّالُ: كيف يكونُ وقتُ المسلم كلُّه عبادةً؟

الجَوَابُ: إذا تعبَّدَ للهِ تعالى بالذِّكْرِ، سواءٌ كان باللِّسانِ أو بالقلبِ، فالتَّفكُّرُ بآلاءِ

⁽١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٩/ ١٢٧) رقم (٦٧)، والبيهقي في الاعتقاد (ص: ٣١٤)، وانظر تاريخ الطبري (٤/ ١٧٨ - ١٧٩).

⁽٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في مجابو الدعوة رقم (٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٩٥، رقم ١٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِللهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر: تاريخ الطبري (٨/ ١١ - ١٣)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٨ - ١١).

اللهِ وآياتِه مِنَ العبادةِ، وذِكْرُ اللهِ تعالى باللِّسانِ عبادةٌ، وقولُه: «سُبْحانَ اللهِ وبحمْدِه، سُبْحانَ اللهِ العظيمِ» عبادةٌ، وهما كلمتانِ قال فيهما النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «كلمتانِ حبيبتانِ إلى الرَّحمنِ، خفيفتانِ على اللِّسانِ، ثقيلتانِ في الميزانِ: سُبْحانَ اللهِ وبحمْدِه، سُبْحانَ اللهِ العظيم»(١).

والمؤمنُ الموفَّقُ يُمْكِنُ أَنْ تكونَ عاداتُه عباداتٍ، والغافلُ قد تكونُ عباداتُه عاداتُه عاداتُه عاداتُه عاداتِ، وكلُّ هذا مَدارُهُ على النِّيَّةِ، كما قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «إنَّما الأعمالُ بالنَّيَّاتِ، وإنَّما لكُلِّ امرئِ ما نَوى»(٢).



(٢٩١٧) السُّؤَالُ: ما هو علاجُ البُخلِ والشُّحِّ؟ وكيْفَ يُجاهِدُ الإنسانُ نفسَه للتَّخلُّصِ من ذلك؟

الجَوَابُ: هذا سؤالٌ مهمٌّ؛ لأنَّ فيه السؤالَ عن خُلُق ذميم هو البُخلُ، والبُخلُ هو منعُ ما يجِبُ بذْلُه مِنَ المالِ، وهو داءٌ سَيِّعٌ، ودواؤُه أنْ يُحدِّثَ الإنسانُ نفسَه بها في العطاءِ والبذلِ مِنَ الحيرِ والفضلِ، وأنْ يُحدِّثَ نفسَه بأنَّ العطاءَ للهِ على حسَبِ شريعةِ اللهِ لا يَزيدُ المالَ نَقْصًا، بل إنَّه يَزيدُ المالَ زيادةً؛ فقدْ قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «ما نَقَصَتْ صدقةٌ مِن مالِ»(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْنِينَ ٱلْقِسَطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَكَمَةِ ﴾، رقم (۲۹۲۳)، من حديث أبي هريرة رَجَوَلِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِاً لِللهُ عَنهُ.

فإذا بذَلَ الإنسانُ مالَه فيما يُرضي الله عَرَّفَجَلَّ -سواءٌ كان هذا البذْلُ واجبًا؛ كالزَّكاةِ والنَّفقاتِ على مَن تَجِبُ نفقتُه عليه، أو كان تطوُّعًا- فإنَّ الله تعالى يُنزِلُ في مالِه البركة، ويُنمِّيه، ويدفَعُ عنه السُّوء، ويُلْحِقُ هذا الرَّجُلَ بالكُرَماءِ الأفاضلِ، وقد قال الله تعالى لنبيِّهِ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَفَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ أَنْ صَلَوْتَكَ سَكَنُّ لَمُمُ وَاللهُ سَمِيعُ عَلِيهُ ﴾ [التوبة:١٠٣].

وَلْيُحَدِّثْ نَفْسَه أَيْضًا بِأَنَّ كلَّ امرئٍ فِي ظِلِّ صدقتِه يوْمَ القيامةِ، فالنَّاسُ يوْمَ القيامةِ وَلْيُحَدِّثُ نَفْسَه أَيْضًا بِأَنَّ كلَّ امرئٍ فِي ظِلِّ، لكنْ يُظِلُّ الله تعالى مَن شاء القيامةِ يُحْشَرونَ فِي قاعٍ صَفْصَفٍ ليس فيه شجَرٌ ولا ظِلُّ، لكنْ يُظِلُّ الله تعالى مَن شاء مِن خَلْقِه يوْمَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه، فَلْيَكُنِ الإنسانُ مِن هؤلاءِ، وَلْيَعْلَم أَنَّ البُخلَ بالهالِ الواجبِ بَذْلهُ لا يَزيدُه إلَّا نَقْصَ بَركةٍ، وسوف يُحْرَمُ الإنسانُ مِن مالِه، ثُمَّ يكونُ غُنْمُهُ لوَرَثَتِهِ مِن بعدِه.

(٢٩١٨) السُّؤالُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»(١)، يُوجَدُ أناسٌ على خُلُقِ عالٍ لكنَّهم يفعلونَ المعاصيَ؟

الجَوابُ: حُسْنُ الخُلُقِ يكونُ مع اللهِ ومع النَّاسِ، والعاصي للهِ ليس حَسَنَ الخُلقِ مع اللهِ؛ لأنَّ حُسْنَ الخُلُقِ مع اللهِ: أنْ يُقابِلَ الإنسانُ أمْرَ اللهِ تعالى بالانشراحِ والقَبولِ مع اللهِ؛ لأنَّ حُسْنَ الخُلُقِ مع اللهِ بالبُعْدِ والاجتنابِ، فهذا وإنْ كان حَسَنَ الخُلقِ مع النَّاسِ والامتثالِ، وأنْ يُقابِلَ نهيَ اللهِ بالبُعْدِ والاجتنابِ، فهذا وإنْ كان حَسَنَ الخُلقِ مع اللهِ ولهذا ربَّما نجِدُ أحدًا مِن الكفَّارِ المُشركينَ باللهِ مِن أحسَنِ النَّاسِ أخلاقًا مع النَّاسِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيهان ونقصانه، رقم (٢٦٨٢)، وأبو داود: كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُ عَنْهُ.

أو نقول: إنَّ قولَ الرَّسولِ ﷺ: «أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»، يعني بذلك المُؤمنينَ، كأنَّه قال: أكمَلُ المُؤمنينَ إيمانًا أحسَنُهم خُلقًا. وعلى هذا فلا إشكالَ.

(٢٩١٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الجُلُوسِ في المسجِدِ بعدَ انتهاءِ الصَّلاةِ مِن أَجْلِ المُكيِّفاتِ؟ هل في ذلك حرَجٌ بسببِ تشغيل مُكيِّفاتِ المسجِدِ؟

الجَوَابُ: أرى أنَّ مِنَ الوَرَعِ ألَّا يجلِسَ الإنسانُ في المسجِدِ إلَّا لعملٍ يختصُّ بالمسجِدِ، أمَّا للأحاديثِ الَّتي تُقالُ في المجالِسِ فإنَّه يَخْرُجُ.

وإذا كان لا بدَّ مِن أَنْ يجلِسَ في المسجِدِ فليُغلقِ المكيِّفاتِ، والأنوارَ إِنْ كان في اللَّيل، وإِنْ كان هذا -في الحقيقةِ - ورعًا شديدًا، لكنْ هذا ما أراه.

(۲۹۲۰) السُّؤَالُ: لَدَيَّ مبلغٌ مِنَ الهالِ وفكرتُ في افتتاحِ مَقْهى إِنْتَرْنِت، فها حكم ذلك؟

الجَوَابُ: حسبَ ما بَلَغَنِي أَلَّا تفتح؛ لأنه ينتابُ هذا أناسٌ يفتحُونَ الإِنْتَرْنِت على أشياءَ مُضلَّةٍ مفسِدَةٍ للعقيدَةِ، مُفْسِدَةٍ للأخلاقِ، مُفْسِدةٍ للمجتمعاتِ، وأنت في سلامةٍ، فأنقذْ نفسَكَ.

(۲۹۲۱) السُّؤالُ: الموظَّفُ الحكوميُّ إذا أرادَ أنْ يلتحِقَ بالوظيفةِ يشترِطون عليه في العقدِ ألا يعمَلَ في وظيفةٍ أخرى، أو يعمَلَ عملًا تجاريًّا، ولكن البعضَ يتحايَلُ فيفتَحُ سجِلَّا تجاريًّا باسمِ أُمِّه، أو أختِه، أو زوجتِه، فما حكمُ المالِ الَّذي يأخُذُه مِن هذه الطريقةِ؟

الجَوابُ: هذه الصورةُ محرَّمةٌ؛ لأنَّه مخالفٌ لنظام وُلاةِ الأمرِ.

(٢٩٢٢) السُّؤالُ: الموظَّفُ الحكوميُّ يُشترَطُ عليه الحضورُ مِن السَّابعةِ إلى الثَّانيةِ ظُهرًا، ولكنه قديأتي متأخِّرًا، أو يخرُجُ مبكِّرًا، فها حكم الَّذي يأخُذُه في هذه الفترَة في حالِ تأخُّرِه وخروجِه؟

الجَوابُ: يحرُم عليه ما نقَصَ؛ يعني: إذا نقَصَ من الدَّوامِ الثُّلُثُ صارَ ثلثُ الرَّاتبِ حرامًا عليه إذا كان ذلك كلَّ يوم.

(٢٩٢٣) السُّؤالُ: أنا مُعلِّمٌ في مدرسةٍ تبعُدُ عن البيتِ ساعتَينِ ونصفًا، والعودةُ في المساءِ، ونحنُ نذهَبُ للتَّوقيعِ فقط هذه الأيامَ الَّتي ليس فيها عملُ؛ فهل يجوزُ لنا التَّوقيعُ والانصرافُ قبلَ المساءِ هذه الأيَّام إذا سمحَ لنا مديرُ المدرسةِ بذلك؟ وهل يجوزُ التوقيعُ في الورقةِ بعد مُضيِّ يَومَينِ أو ثلاثةٍ إذا سمحَ لنا مديرُ المدرسةِ بذلك؟

الجَوابُ: بالنِّسبةِ للانصر افِ قبلَ الدَّوامِ أقول: ما دام الحضورُ مقررًا فلا بُدَّ أَنْ تَحضُرَ، وإذا كان مديرُ المدرسةِ يملِكُ ذلك فلا بأسَ.

أمَّا بالنِّسبةِ للتَّوقيعِ في الورقةِ بعدَ مُضِيِّ يومَينِ أو ثلاثةٍ فهذا كذبٌ لا يجوزُ، ولا توقِّعْ على الأيَّامِ الماضيةِ.

(٢٩٢٤) السُّؤَالُ: أنا موظَّف في شرِكةٍ، ودوامُنا يبدَأُ منَ السَّاعةِ السَّابعةِ إلى السَّاعةِ السَّاعةِ

بخمسٍ وأربعينَ دقيقةً تقريبًا، فيتركون مكاتبَهم مفتوحةً، ويطلبونَ منِّي أَنْ أُغْلِقَها، فهل هذا منَ التَّعاونِ على الإثمِ؟ معَ العلمِ أَنَّ رئيسَهم في العملِ لا يشكُّ في غيابِهم. الجَوَابُ: أَوَّلًا: يجبُ عليك أَنْ تَنصَحَهُم.

ثانيًا: إذا لم يَهتدوا فعليك أنْ تُبْلِغَ رئيسَ الشَّرِكةِ، وإذا أبلغتَ رئيسَ الشَّرِكةِ فلْيَتَصَرَّفَ بها فيه مصلحةٌ للشَّركةِ، وألَّا فلْيَتَصَرَّفَ بها فيه مصلحةٌ للشَّركةِ، وألَّا فلْيَتَصَرَّفَ بها فيه مصلحةٌ للشَّركةِ، وألَّا يَتَصَرَّفَ بها فيه مصلحةٌ للشَّركةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَّهَ عَلَى وألَّا يَتَصَرَّفَ إلَّا بها فيه مصلحةُ الشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَّهَ عَلَى وألَّا يَتَصَرَّفَ إلَّا بها فيه مصلحةُ الشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَّهَ عَلَى وألَّا يَتَصَرَّفَ إلَّا بها فيه مصلحةُ الشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَه عَلَى وألَّا يَتَصَرَّفَ إلَّا بها فيه مصلحةُ الشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَه عَلَى وألَّا يَتَصَرَّ فَ إلَّا بها فيه مصلحةُ الشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَه عَلَى وألَّا يَتَصَرَّ فَ إلَّا بها فيه مصلحة والشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَه عَنَه عَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَّا بها فيه مصلحة والشَّرِكةِ أنْ يتَقيَ الله عَنَه عَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَّا يَعَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَّا يَتَصَرَّ فَ إلَّا يَعَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَّا يَعَالِي وألَا يَعَالِمُ اللهُ عَنْ وألَا يَعَلَى وألَا يَعَلَى وألَا يَعَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَّا يَعَلَى وألَا يَتَصَرَّ فَ إلَا يَلْهُ عَنْ وألَا يَتَصَرُّ فَ إلَا يَسَلَى وألَا يَعْمَلُونَ وألَا يَعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يَتَصَرُّ فَ إلَا يَعْلَى وألَا يُعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يُعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يُعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يُعْلَى وألَا يَعْلَى وألَا يُعْلَى و

(٢٩٢٥) السُّوَّالُ: مُعلِّمةٌ للطُّلابِ تأتيها بَعضُ الظُّروفِ الصِّحِّيَّةِ، وأخوها طَبيبٌ ويصِفُ لها ألَّا تذهَبَ للمَدرسَةِ؛ فهل يجوزُ لها أنْ تأخُذَ برأْيِه؟ وهل يجوز أن يُحضِرَ لها إجازةً مَرَضيَّةً؟

الجَوابُ: إذا كان الأخُ ثِقةً في دِينِه وعِلْمِه للطِّبِّ، وقال: إنَّ هذه المريضةَ تَحتاجُ إلى راحةٍ؛ فلا بأس أنْ يطلُبَ لها إجازةً مَرَضيَّةً؛ لأنَّ شَهادةَ الأخِ لأخيه جائزةٌ، وهذا التَّقريرُ بمَنزلةِ الشَّهادةِ، فإذا كان مَوثوقًا في دِينِه وعِلْمِه فلا بأسَ أنْ تطلُبَ إجازةً مَرضيَّةً بِناءً على تقريرِه.

(٢٩٢٦) السُّوَّالُ: بعضُ المدرِّساتِ يتغيَّبْنَ عَنِ العملِ بدونِ عُذْرٍ، ثُمَّ يُحْضِرْنَ ورقةً مِنَ الطَّبيبةِ بأَنَّهُنَّ معذوراتٌ، وعندما نُناقِشُهُنَّ في ذلك يَقُلْنَ: إِنَّهُنَّ يتصدَّقْنَ بالأَيَّامِ الَّتي غِبْنَ فيها، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: تَخَلُّفُهُنَّ مُحَرَّمٌ، وأَخْذُ سَنَدٍ مِن بعضِ الممرِّضاتِ بأنَّهُنَّ معذوراتٌ خيانةٌ، والصَّدقةُ بها يُقابِلُ ذلك لا تُقْبَلُ؛ لأنَّها صدقةٌ مُحَرَّمَةٌ؛ فعلى المرأةِ والرَّجُلِ خيانةٌ، والصَّدقةُ بها يُقابِلُ ذلك لا تُقْبَلُ؛ لأنَّها صدقةٌ مُحَرَّمَةٌ؛ فعلى المرأةِ والرَّجُلِ أيضًا أَنْ يتَقوا الله عَنَّفِكً في الوظائف، وأنْ يقوموا بها يجِبُ عليهم فيها، وألَّا يتخلَّفوا عنها إلَّا لعُذْرٍ شرعيٍّ حقيقيٍّ؛ لأنَّهم إنْ فعلوا -أي: تغيَّبوا بغيرِ عُذْرٍ حقيقيٍّ - فإنَّهم آكلونَ للهالِ بالباطل والعِيَاذُ باللهِ.

(٢٩٢٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ درَسَتْ في مدرَسةِ تحفيظِ قرآنٍ، ثُمَّ صارَتِ الآنَ مُدرِّسةً والحمدُ للهِ، ولكنَّها لا تجِدُ في نفسِها الكفاية في التَّدريسِ، فهل تترُّكُه لغيرِها؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ ليس فيها كفايةٌ للتَّدريسِ، فإنَّه يجب عليها إمَّا أَنْ تتعلَم، وإمَّا أَنْ تترُكَ التَّدريسَ.

(۲۹۲۸) السُّؤالُ: برَّادَةٌ قديمةٌ خَرِبَةٌ استغْنَى عنها المَسْجِدُ، وأتى شخْصٌ بأخرى جديدةٍ كبيرةٍ، لكنَّ البرَّادَةَ القديمةَ قامَ بتصليحِها رجلٌ حارسٌ لمدرسةٍ واستخْدَمَها في المدرسَةِ، فهل ما فَعَلَه يَحِقُّ له؟

الجَوابُ: إذا كان المسجِدُ قد استْغَنى عنْها فلا حَرَجَ، ولكنْ لو وُضِعَتْ في مَسْجِدٍ آخرَ لكانَ أحسنَ؛ لأنَّها في المسْجِدِ ينْتَفِعُ بها المُسلِمونَ صيفًا وشتاءً، أما إذا كانَتْ مُلْقاةً لا يسْتَخْدِمُها أَحَدٌ فيَحِقُّ لَه استخْدامُها.

(٢٩٢٩) السُّؤالُ: ما هي علاماتُ رِقَّةِ القلبِ، وعلاماتُ قسوةِ القلبِ؟

الجَوابُ: علامةُ رقَّةِ القلبِ أن يُخشَعَ لذكرِ اللهِ، وعلامةُ قسوتِه ألَّا يباليَ بها سمِعَ مِن آياتِ اللهِ.

(۲۹۳۰) السُّؤالُ: أعمَلُ في مَحَلِّ صاحبُه لا يصلي ولا يصومُ، وربها لم يحجَّ، فهل أعمل عندَه أم لا؟ وهناك صعوبةٌ في أنْ أجدَ عملًا آخرَ.

الجَوَابُ: ابحَثْ عن غيرِه، فالذي لا يُصلِّي لا تَعمَل عندَه؛ لأنَّ عَمَلَكَ عِندَه يعني تنمية مالِه، والذي لا يصلي مرتدُّ. حتى ولو عمِلتَ معَ البَلَدِيَّةِ كَنَّاسًا تكنس الأسواق.

(٢٩٣١) السُّؤَالُ: اشتريتُ قطعةَ أرضٍ في مِصرَ، وأريدُ أن أبنيَ عليها بيتًا ومَسْجِدًا، فهل يجوزُ أن أبنيَ في الأسفلِ مَسْجِدًا وفوقَه بيتًا؟

الجَوَابُ: لا بأسَ أن يكون المسجدُ أسفلَ البيتِ، ولك أجرٌ إن شاء الله.

(٢٩٣٢) السُّؤَالُ: ما الحُكمُ فيمن بني بيتًا وتحتَه مُصَلَّى للنَّاسِ؟

الجَوَابُ: إذا كان الَّذي أُسَّس المَسْجِد من نيته أن يَبنيَ مسجدًا وفوقه بيت فلا بأسَ، أمَّا إذا كان قد أُسَّسَ المَسْجِدَ أوَّلًا وليس من نيته أن يبنيَ شَيئًا فوقه فلا يجوز له إحداث شيءٍ فوقه.

(٢٩٣٣) السُّؤَالُ: عِنْدَنا أرضٌ كبيرةٌ وأتى فاعلُ خيرٍ وبَنَى علَيْها مَسْجِدًا، أمَّا سَكَنُ الإمامِ والمؤذِّنِ فاعتذرَ عنْ بنائِه وَاحتجَّ بأنَّ أجرَ بناءِ سكنِ الإمامِ ليْسَ كأجرِ بناءِ المسجدِ، فهل هذا صحيح؟

الجوابُ: ليْسَ أجرُ السَّكَنِ كأَجْرِ المسجِدِ؛ فالمسْجِدُ يصلِّي فيه المسلِمونَ ويقرَؤُونَ ويتعلَمون ويُؤْوِيهِمْ في البردِ والحرِّ، وسَكَنُ الإمامِ خاصُّ بالإمامِ وسكنُ المؤذِّنِ خاصُّ بالمؤذِّنِ. صحيحٌ أنَّ منْ أسبابِ عُمْرانِ المسجِدِ بإمامِهِ ومؤذِّنِه أن يكونَ لهما بيتٌ، لكنْ ليسَ كأَجْرِ هذِهِ كَهَذا.

وإذا كانَ لا يوجدُ للإمامِ سَكَنٌ فلهُ أَنْ يستأجِرَ، وله راتِبٌ مِن الحكومَةِ- والحمدُ للهِ- يَكْفِيهِ، وإن لمْ يَكْفِهِ وليسَ عندَهُ دخلٌ يُعْطَى مِنَ الزَّكاةِ.

->>>\\





الأذكار والدعاء >>>ع

(٢٩٣٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ مَن يُـرَدِّد الأَذكارَ بَعدَ النافِلـةِ، ولا يُـردِّدُها بَعــدَ الفَريضةِ؟

الجَوابُ: الأَذكارُ الواردةُ بَعدَ الفَريضةِ، أمَّا النافلةُ فلَيسَ بَعدَها أَذكارٌ، إلَّا الوِترَ فإنه يَقولُ: «سُبحانَ الملِكُ القُدُّوسُ» ثَلاثَ مَراتٍ، ويَرفَعُ صوتَه في الثالثةِ.

وما لم يَرِد عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم فالخَيرُ في تَركِه، فالعباداتُ مَبناها على التَّوقيفِ، ولا يَفعَلُ الإِنسانُ منها إلَّا ما وَردَ به الشَّرعُ ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَوَتُ وَٱلأَرْضُ ﴾ [المؤمنون:٧١]، ولو كان كُلُّ إِنسانٍ يَقولُ ما شاءَ ويَفعَلُ ما شاءَ مُعتَقِدًا أنه يتَقَرَّبُ إلى الله بذلك؛ لكانَت البِدعُ سُنَنًا.

(٢٩٣٥) السُّؤالُ: هَلِ الأَذْكارُ الَّتِي تُقالُ بَعْدَ الصَّلاةِ تُقالُ بَعْدَ الفَرْضِ أَمْ بَعْدَ النَّفْلِ؟

الجَوابُ: بَعْدَ الفَرْضِ فَقَطْ.



(٢٩٣٦) السُّؤَالُ: يقول بعضُ النَّاسِ: الدُّعاءُ بعدَ صلاةِ الفريضةِ بِدعةٌ؛ هل هذا صحيحٌ؟ وإن كان هذا صحيحًا فكيف أنكر على رجُلٍ كبيرٍ يفعَلُ هذا؟ الجَوابُ: هذا ليس بدعةً، ولكنَّه خِلافُ الأَولى.

قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذُكُرُواْ ٱللَّهَ قِينَمَا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء:١٠٣]، أمَرَ الله بالذِّكرِ، إذن لا تعدِلْ عن شَيءٍ أمَرَك الله به إلى شَيءٍ لم يأمُرُك الله به.

ثانيًا: أَتظُنُّ أَنَّ أَحدًا أَنصَحَ مِن رسولِ اللهِ ﷺ لعِبادِ اللهِ مِن المخلوقينِ؟! فقد علَم النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم التَّشهُّدَ، ثمَّ قال: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ» (١)، فأمَرَه أَنْ يدعُو قبلَ أَنْ يُسَلِمَ.

وعلى هذا: إذا أردْتَ أَنْ تدعُوَ الله تعالى بعدَ الفريضةِ أو النَّافلةِ، فادْعُ قبلَ السَّلامِ؛ لأَنَّ هذا هو الَّذي أرشَدَ إليه الرَّسولُ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، ولأَنَّ الله الإنسانَ قبلَ أَنْ يُسلِمَ يُناجِي الله، فإنَّ المُصَلِّيَ يُناجِي ربَّه، والأَولى أَنْ تدعُوَ الله وأنت في حالِ تُناجِيه فيها.

إذن: إذا شِئْتَ أَنْ تدعُوَ الله فادعُ قبلَ السَّلامِ ولو أطلْتَ الدُّعاءَ، ولو فُرِضَ أَنَّك بقيتَ ساعةً أو نصفَ ساعةٍ أو أقلَ أو أكثرَ ولم تُسَلِّم؛ فلا بأْسَ، إلَّا إذا كنتَ خلفَ الإمام، فالمشروعُ لك إذا سلَم الإمامُ أَنْ تُسلِمَ معه إذا أتممْتَ التَّشَهَّدَ الواجبَ.

وبالنّسبةِ للإنكار على هذا الرَّجُلِ الكبيرِ الَّذي يفعَلُ هذا، فالأفضلُ أَنْ تتلطَّفَ الله وتقولَ: يا أخي، جزاك الله خيرًا، في الفريضةِ أنت مأمورٌ بأَنْ تذكُر الله، وتأتي له بالآيةِ، وتأتي له أيضًا بالسُّنَّةِ؛ أَنَّ الرَّسولَ عَلَيْ أَمَرَ أَنْ نُسبِّحَ ونحمَدَ ونُكبِّرَ دُبَرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ (٢)، ونختِمَ بكلمةِ الإخلاصِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَيَحَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضَيَاتِشَعَنْهُ.

وفي النَّافلةِ تقول: يا أخي، أنت الآنَ في النَّافلةِ، ادْعُ الله تَعالى قبْلَ أَنْ تُسَلِمَ، فهو أفضَلُ، وهذا هو الَّذي أرشَدَ إليه الرَّسولُ ﷺ، فإنْ أصَرَّ على ما هو عليه فالأمر ليس حرامًا حتَّى نقول: يجِبُ الإنكارُ. لكنَّه خِلافُ الأَولى.

(۲۹۳۷) السُّؤالُ: الوارِدُ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أَنَّه كان يُسَبِّحُ باليُمنى، ولكن لو سَبَّحَ الإِنسانُ باليُمنى واليُسرى فهَل يَجوزُ؟

الجَوابُ: لو سَبَّحَ باليَمين والشِّمالِ فلا بَأْسَ، ولا يُنكَرُ عليه، ولكنَّ اتِّباعَ السُّنةِ أَفضَلُ بلا شَكِّ، فها دامَ الوارِدُ أنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يَعقِدُ التَّسبيحَ بيَمينِه (۱)، فلا شَكَّ أنه أفضلُ؛ لأنَّ خَيرَ الهَديِ هَديُ مُحمدٍ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه بيَمينِه (۱).

(۲۹۳۸) السُّؤالُ: ورَد في التَّسبيحِ بعد الصَّلاةِ عِدَّةُ رواياتٍ، فهل صحَّ مِنها أَنَّ الإِنسانَ يسبِّحُ إحدى عشْرةَ مرَّةً، ويَخَمَدُ الله إحدى عَشْرَةَ مَرَّةً، ويَخَمَدُ الله إحدى عَشْرَةَ مَرَّةً؟

الجَوابُ: لا، ليسَ هذا بصحيحٍ، والصَّحِيحُ أولًا: أَنْ تُسَبِّحَ عَشْرَ مراتٍ، وتَحمَدَ عَشْرَ مرَّاتٍ، وتَحمَدَ عَشْرَ مرَّاتٍ، وشَرَ مرَّاتٍ، هذه واحدةٌ. فتقولُ: سبحانَ اللهِ. عشْرَ مرَّاتٍ مُنفصِلةً، والله أكبرُ. عشْرَ مرَّاتٍ منفصلةً (٢).

ثانيًا: تسبِّحُ وتحمَدُ وتُكبِّرُ ثلاثًا وثلاثينَ مرَّةً، فالجميعُ تسعٌ وتسعونَ، وتقولُ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب التسبيح بالحصى، رقم (١٥٠٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضَالِلَهُ عَنْهَا. (٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، رقم (٦٣٢٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

في تمامِ المئةِ: لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرُ (۱).

ثالثًا: أَنْ تُسبِّحَ ثلاثًا وثلاثينَ مرَّةً، ثمَّ تَحَمَدَ ثلاثًا وثلاثينَ مرَّةً، ثمَّ تُكبِّرَ أربعًا وثلاثينَ مرَّةً ".

رابعًا: أن تقولَ: سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلَّا الله والله أكبرُ. خمسًا وعشرينَ مرةً (٣).

هذه هي الصِّفاتُ الَّتي وردتْ، وأمَّا التَّسبيحُ إحدى عشْرةَ مرَّةً والتَّحميدُ والتَّكبيرُ إحدى عشْرةَ مرَّةً، فهذا لم يَصِحَّ عنِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم.

(٢٩٣٩) السُّؤَالُ: إذا قَرَأَ الشَّخْصُ بعدَ صلاةِ الفجْرِ آيةَ الكُرْسِيِّ والمعوِّذاتِ بِنِيَّةِ الذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ، وبنيَّةِ أذكارِ الصَّباحِ، هَلْ يجوزُ الجمعُ بَيْنَ النيَّتَيْنِ؟

الجَوَابُ: لَيْسَتْ آيةُ الكرسيِّ والمعوِّذاتُ مِنْ أذكارِ الصَّباحِ، بل هما وِرد، ولعلَّكَ تريدُ أَنْ تقولَ: إذا قرأهما بنِيَّةِ الوِرْدِ ونِيَّةِ قراءتِهما بَعْدَ الصَّلاةِ. فَإذا كانَ هذا قصدَكَ فنقولُ: لا بأسَ بذلِكَ، مرَّةٌ واحِدَةٌ تَكْفِي عنِ الجَمِيع.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَ لَلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٢٥)، من حديث كعب بن عجرة رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من عدد التسبيح، رقم (١٣٥٠)، من حديث زيد بن ثابت رَضَالِيَّهُ عَنْهُ. وأخرجه النسائي رقم (١٣٥١)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّهُ عَنْهُا.

(٢٩٤٠) السُّوَّالُ: إذا جلسْتَ في المسجِدِ بعدَ الصَّلاةِ فهلِ الأفضلُ أنْ أدعوَ أُسَبِّحَ؟

الجَوَابُ: كما تُحِبُّ، لكن المهمُّ أنْ تُحافِظَ على أذكارِ الصَّلاةِ.

(٢٩٤١) السُّؤالُ: ما هو الكلامُ المُباحُ عقِبَ الصَّلاةِ؟

الجَوابُ: مثلُ أنْ يسألَ أخاه المُسلِمَ عن حالِه، يسألَ عن أولادِه، يسألَ ماذا صنعْتَ في هذه الإجازةِ مثلًا، هذا مُباحٌ.

(٢٩٤٢) السُّؤَالُ: إذا زاد التَّسبيحُ والتَّحميدُ والتَّكبيرُ والتَّهليلُ بعدَ الصَّلاةِ على أكثرَ مِن مِئةٍ، فهل هذا جائزٌ، أم أقتصِرُ على الوارِدِ؟

الجَوَابُ: تقتصِرُ على الوارِدِ تَنوي به السُّنَّة، وأمَّا ما زاد عليه فلا بأسَ به، لكنْ بشرطِ ألَّا تقصِدَ أنَّه مشروعٌ خلفَ الصَّلاةِ، فَلْتَنْوِ به التَّسبيحَ المطلَقَ.

(٢٩٤٣) السُّؤَالُ: في أذكارِ الصَّلاةِ، مثل: سُبحانَ ربِّيَ الأعلى، وسبحانَ ربِّي الأعلى، وسبحانَ ربِّي العظيمِ، والتَّشَهُّدِ، هل يكفي الإنسانَ أنْ يُمِرَّها على لسانِه فقطْ، أمْ يجبُ أنْ يُسمِعَ نفسَه على الأقلِّ؟

الجَوَابُ: إذا تحرَّكت شَفَتاه ولسانُه كفَى، وإنْ لم يُسمِعْ نفسَه. وإمرارُها على القلبِ لا يكفي؛ لأنَّه والحالُ كذلك لم يَقُلُها.



(٢٩٤٤) السُّوَّالُ: هل تُقال أذكارُ المساءِ بعد العصرِ أو بعد المغربِ؟ الجَوابُ: الأفضلُ بعد المغربِ.

(٢٩٤٥) السُّؤالُ: ورَدَ في كُتيِّب (أذكار اليومِ واللَّيلةِ) الذكر والتَّسبيحُ والتَّهليلُ، ثمَّ الصَّلاةُ على النَّبيِّ عَشْرَ مرَّاتٍ ؛ فهل هذا واردٌّ؟

الجَوابُ: لا أدري، لكنَّ الصَّلاةَ على النَّبيِّ ﷺ مَشروعةٌ، وكلَما أكثَرَ الإنسانُ منها اكتسَبَ أَجْرًا عظيمًا.

(٢٩٤٦) السُّؤَالُ: إذا كان الإنسانُ في عملِه أو مَتجَرِه وهو يذكُرُ الله ويُسبِّحُ ويُهلِّلُ هل يُؤْجَرُ على ذلك؟

الجَوَابُ: معلومٌ أنَّه يُؤْجَرُ، لكنْ مع غَفلةِ القلبِ أَجْرُه قليلٌ.

(٢٩٤٧) السُّؤالُ: هل يَجوز للمَرْأة أن تُسبِّح وتُكبِّر وتُهلِّل وهي تَعمَل في المَطبَخ؟

الجوابُ: نعَمْ، لا بأسَ أن تُسبِّح وتُكبِّر وتُهلِّل وهي تَعمَل.

(٢٩٤٨) السُّوَالُ: هَلِ التَّسْبِيحُ والأَذْكَارُ مَشْرُوعَةٌ فِي كلِّ وَقْتٍ؟ الجَوابُ: نعم، التَّسْبِيحُ والتَّهليلُ والتَّحْمِيدُ والتَّكْبِيرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وأَكْثِرُوا مِنْها،

«إِنَّ الجِنَّةَ قِيعَانٌ وغِراسُهَا: سُبْحَانَ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَه إلَّا الله، والله أَكْبَرُ».

(٢٩٤٩) السُّؤالُ: إذا ذكرَ الإنسانُ أذكارَ النَّوْمِ، ثمَّ قام بعدَ قليلٍ ليشرَبَ أو يدخُلَ دورةَ المياهِ؛ هل يعيدُ قراءةَ هذه الأذكارِ مرَّةً ثانيةً؟

الجَوابُ: لا، لا يعيدُها، لكن ينبغي أنْ يذكُرَ الله حتَّى يغلِبَه النَّومُ، فينامُ على ذِكرِ.

(٢٩٥٠) السُّؤالُ: هناك أذكارٌ تتكَّررُ في (أذكار الصَّباح والمساء) و(الأذكار بعدَ صلاةِ الفجرِ والمغربِ)، فهل يَقولُها الإنسانُ مرَّةً واحدةً فقطْ وتُجْزِئُ، أم يقولُها مرَّتينِ؛ مرَّةً في أذكارِ الصَّباح والمساءِ، ومرَّةً في الذِّكرِ بعد صلاةِ الفجرِ وصلاةِ المغرب؟

الجَوَابُ: لا تُجْزِئُ، فأذكارُ الصَّباح والمساءِ وحدَها، وأذكارُ الصَّلواتِ وحدَها.

(٢٩٥١) السُّؤَالُ: ما هي أذكارُ الصَّباحِ والمَساءِ؟

الجَوابُ: هذه لها كُتبٌ مَعروفةٌ؛ مثل: الأذكارُ للنَّوويِّ، والوابِلُ الصَّيِّبُ لابنِ القيِّم، والكلِمُ الطَّيِّبُ لابنِ تيميةَ رَحِهُمُ اللَّهُ، فاشتَرِ أَحَدَها واعمَلْ به.

(٢٩٥٢) السُّوَّالُ: هل يَجوزُ أَنْ أُرَدِّدَ أَذكارَ الصَّباحِ والمَساءِ، وفي الوقتِ نَفْسِهِ أَستمِعُ إلى القرآنِ وهو يُقرَأُ في إذاعةِ القرآنِ الكريمِ؟

الجَوَابُ: هل قرأْتَ قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ، ﴾

[الأحزاب:٤]؟ ولا يُمكِنُ للإنسانِ أَنْ يَعِيَ القرآنَ وهو يذكُرُ الله، أو أَنْ يَعِيَ الذِّكرَ وهو يسمَعُ القرآنَ، إنها هما أمرانِ لا بُدَّ مِن أَحدِهما، فلا يُمكِنُ أَن يجتمِعَ لك حُضورُ القلبِ للذِّكرِ وحُضورُ القلبِ للساعِ القرآنِ؛ ولهذا نقول: استِهاعُ القرآنِ لا يَفُوتُ، فمن الممكِن أَنْ تستمِعَ إليه في أيِّ وقتٍ، أما الذِّكرُ فيَفُوتُ بفَواتِ وقتِه؛ فإذا جاء وقتُ أذكارِ الصَّباحِ أو المَساءِ أغلق الرَّاديو أو المُسجِّلَ عن قراءةِ القرآنِ، ثُمَّ اذْكُرِ الله تعالى الذكرُه به.

(٢٩٥٣) السُّؤالُ: ماذا نقولُ مِن الذِّكرِ عندَ وجودِ حيَّةٍ أَوْ ثعبانٍ في المنزلِ؟

الجَوابُ: الواجبُ أَنْ تُحرِّجَها؛ فتقولُ: أنتِ منِّي في حرجٍ، اخرُجي مِن بيتي، أنتِ منِّي في حرجٍ، اخرُجي مِن بيتي، أنتِ منِّي في حرجٍ، اخرُجي مِن بيتي. ثلاثَ مرَّاتٍ. ثمَّ إنْ عادَتْ فاقتُلْها، ولا تقتُلْها في البيتِ قبلَ أَنْ تُحرِّجَ عليها ثلاثَ مرَّاتٍ.

(٢٩٥٤) السُّوَّالُ: إذا كنْتُ مُسافِرًا بالسَّيَّارةِ ثهانيَ ساعاتٍ فَهَلِ الأَفْضلُ أَنْ أَذْكُرَ اللهَ فِي الطَّريقِ وأسمَعَ القرآنَ في إذاعةِ القرآنِ الكريمِ في الوقتِ نَفْسِهِ، أم أَنْ أُغلِقَ الإذاعةَ وأذكرَ الله؟

الجَوَابُ: قراءةُ القرآنِ أفضلُ مِنَ الذِّكِرِ المُجرَّدِ، لكنَّ الذِّكرَ المخصوصَ في مكانٍ أو زمانٍ أفضلُ مِن قراءةِ القرآنِ في محَلِه، فمثلًا لو قال قائلُ: إذا فَرَغْتُ مِنَ الصَّلاةِ فالمشروعُ لي أَنْ أذكرَ الله، كما قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَأَذَ كُرُوا ٱلله فالمشروعُ لي أَنْ أذكرَ الله أم أَنْ أقرأَ القرآنَ؟ نقول: الأَوْلى أَنْ تذكرَ الله هُنا؛ لِأَنَّ قراءةَ القرآنِ ليس لها وقتُ، وهذا وقتُ مُعيَّنُ لهذا الذِّكِرِ فلا يَفُوتُه.



(٢٩٥٥) السُّوَّالُ: ما حكمُ تَعليقِ الأذكارِ والأدعيةِ على جُدرانِ المنازلِ؟ الجَوابُ: لا بأسَ به.

(٢٩٥٦) السُّوَّالُ: هَلْ يصحُّ ذِكْرُ الله فقطْ بتحريكِ اللِّسانِ؟

الجَوَابُ: لا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، وَإِذَا كُنْتَ عندَ أُناسٍ ولا تريدُ أَنْ يستمِعُوا إليكَ قُلهَا سِرًّا وَلا يسْمَعُونَ.

(٢٩٥٧) السُّؤالُ: ما هي مواطِنُ رفع اليدينِ عندَ الدُّعاءِ؟

الجَوابُ: الأصلُ في الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ؛ لقولِ النبيِّ صلَّى الله وعلى آلِه وسلَّم: «إِنَّ الله حَيِيُّ كَرِيمُ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ، أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»(١)، لكن هناك مواضعُ لا تُرفَعُ فيها الأيدي؛ كالدَّعاءِ بين السَّجدتينِ، والدُّعاءِ في التَّشهُّدِ، ودُعاءِ الخطيبِ يومَ الجُمعةِ في غيرِ الاستسقاءِ. المُهمُّ أَنَّ الأصلَ في الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ إلَّا فيها ورَدَتِ السُّنَةُ بخلافِه.

(٢٩٥٨) السُّؤَالُ: ما هي الأوقاتُ الَّتي تُرْفَعُ فيها الأيدي في الدُّعاءِ غيرَ الاستسقاءِ؟

الجَوابُ: الأصْلُ رَفعُ الأيدي إلَّا إذا جاءت السُّنَّةُ بخِلافِه.



⁽۱) أخرجه أحمد (۷/٤٣٨)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (۱٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٨٦٥)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥)، من حديث سلمان الفارسي رَضِّالِلَهُ عَنَهُ.

(٢٩٥٩) السُّؤالُ: بعضُ العُلَماء يُفرِّق في رَفعِ اليدَيْن في الدُّعاءِ فيَمنَعونَه بعدَ الفَريضةِ، ويُجيزونَه بعدَ النافِلةِ، فلماذا هذا التفريقُ؟ وهل رَفْعُ اليدَيْن بِدْعةٌ؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: اعلَم أَن الدُّعاء قبل السَّلام يَكفِي، وهو الأفضلُ؛ لأن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال -حين ذكرَ التَّشهُّد-: «ثُمَّ لْيُتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»(١)، والإنسانُ في الصَّلاةِ بين يدَيْ ربِّه فلْيَدْعُ بها شاء، فلا دُعاءَ بعدَ السلامِ لا في الفَريضة ولا في النافِلة، إلَّا الاستِغْفار ثلاثًا، وهذا الاستِغْفارُ مُتعلِّق بالصلاة؛ لأن الإنسانَ قد يكون أتى بالصلاة على غير الوَجْه الأكمَل فيستَغفِر الإنسان لذلِك.

وأمَّا قولُ المُصلِّي: «اللهمَّ أَعنِّي على ذِكْرِكَ...» فهذا يُقالُ قبلَ السلامِ، وليسَ بَعدَ السلام.

وقد قبال الله تعبالى في الفَريضة: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوْةَ فَاَذُكُرُواْ اللَّهَ ﴾ [النساء:١٠٣]، ولم يَقُلِ: ادْعُوا بعد الفَريضة.

ولم يَكُنِ الرَّسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يَدعو بعد الفَريضة، ولم يَكُن يَدعو بعد النافِلة أيضًا، وقد كان الرسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يُصلِّي النوافِل ويُصلِّي الوِتْر وغيرها، ولم يَثبُت عنه أنه دعا بعد شيءٍ مِنها أبدًا -فيا أعلَم- إلَّا حينها فعَلَتْ قُريشُ به ما فعَلَتْ حين كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ساجِدًا عِند الكعبة، فأتَوْا بسَلى الناقةِ ووضَعوه على ظَهْره، فأتَمَّ صَلاتَه، ثُم رفَعَ يَدَيْه يَدعو علَيْهم، وهذا إنَّما فعَلَه من أَجْلِ أن يُرهِبَ هؤلاءِ الكُفَّارَ.

ولكِنْ لا بأسَ أن يَرفَع الإنسانُ يديه ويَدعوَ أحيانًا، أمَّا دائِمًا كما يَفعَله الناسُ عِندنا بِمُجرَّد السلام يَرفَع يَديه ويَدعو فهذا ليس له أَصْل.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضَيَّكَ عَنهُ.

(٢٩٦٠) السُّؤالُ: هل الدُّعاءُ بعد الأَذانِ مُجَابٌ؟ وهل يَلزَمُ رَفعُ اليدين في هذا الدُّعاءِ؟

الجَوابُ: أمَّا الأولُ فقد وَردَ أنَّ الدعاءَ بين الأَذانِ والإقامةِ حَرِيٌّ بالإجابةِ، وأنه لا يُرَدُّ، وأما رَفعُ اليَدين فليسَ بواجِبٍ، ولكنَّهُ سُنةٌ في هذه الحالِ.

(٢٩٦١) السُّؤَالُ: ما أوقاتُ إجابةِ الدُّعاءِ؟ وهلِ التَّكبيرُ والتَّسبيحُ والتَّهليلُ أيضًا مِن استجابَةِ الدُّعاءِ؟

الجَوَابُ: أوقاتُها: منها آخرُ اللَّيْلِ، ومنها ما بيْنَ الأذانِ والإقامةِ، ومنها حالُ السُّجُودِ، ومنها الدُّعاءُ وقتَ صلاةِ السُّجُودِ، ومنها الدُّعاءُ وقتَ صلاةِ الجُمُعَةِ إذا حضرَ الإمامُ حتى تنقَضِيَ الصَّلاةُ.

(٢٩٦٢) السُّؤَالُ: في أيِّ الأوقاتِ تُفتَحُ أبوابُ السَّماءِ، ويُقْبَلُ الدُّعاءُ؟

الجَوَابُ: مِنَ الأوقاتِ الحَرِيَّةِ بالإجابةِ آخِرُ اللَّيلِ؛ فإنَّه قد ثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إنَّ الله يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ، فيقولُ: مَن يدعوني فأستجيبَ له؟ مَن يسألُني فأُعطيه؟ مَن يستغفِرُني فأغفِرَ له؟ »(١)

ومِنْ أوقاتِ الإجابةِ ساعةُ الجُمُعةِ، وأَحْرى ما تكونُ مِن حينِ دُخولِ الإمامِ لصلاةِ الجُمُعةِ إلى أَنْ تُقضى الصَّلاةُ، وكذلك بعدَ العصرِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة وَكِلْلَهُ عَنْهُ.

ومِنَ الأحوالِ الَّتِي تُرجَى فيها الإجابةُ: السُّجودُ؛ فإنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «وأمَّا السُّجودُ فأكثِروا فيه مِنَ الدُّعاءِ فَقَمِنٌ أَنْ يُستجابَ لكم»(١)، وأخبرَ ﷺ أنَّ أقربَ ما يكونُ العبدُ مِن ربِّه وهو ساجدٌ(١).

(٢٩٦٣) السُّوَّالُ: ما هي أَهمُّ الموانِعِ الَّتي تمنعُ إجابةَ الدُّعاءِ، خصوصًا في شَهْرِ الدُّعاءِ؛ شَهْرِ رمضانَ المبارَكِ؟

الجَوابُ: يَنْبَعِي أَنْ يُعلَم أَنَّ دعاءَ اللهِ تعالى مِنَ العبادَة؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ مُ ادْعُونِ آَسَتَجِبُ لَكُو ۚ إِنَّ اللَّذِينَ يَسَتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] ثمَّ قال: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] ثمَّ قال: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ مَنْ عَبَادَةٌ وَمَجَرَّدُ دعاءِ العبدِ يَسْتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَقٌ ﴾ [غافر: ٦٠] فدلَّ هذا على أنَّ الدُّعاءَ عبادةٌ ومجرَّدُ دعاء العبد ربَّه عبادةٌ يُثابُ عَلَيْها ويحصُلُ له بها الأجرُ ، فمَنْ دَعا الله عَرَقِجَلَّ بصدْقِ وَإِخلاصِ فَإِنَّهُ لَنْ يُعبَى اللهُ عَنَا اللهُ عَرَقِجَلَّ بصدْقِ وَإِخلاصِ فَإِنَّهُ لَنْ يُصرَفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ ما كانَ قَدِ انعَقَدَتْ أَسِبابُه، وإمَّا أَنْ يُستجابَ له دُعاؤُه، وإمَّا أَنْ يُصرَفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ ما كانَ قَدِ انعَقَدَتْ أَسِبابُه، وإمَّا أَنْ يُستجابَ له ذلك عِنْدَ اللهِ عَرَقِجَلَّ.

لكنِ الإجابَةُ مشروطَةٌ بالإخلاصِ؛ بأنْ يُخلِصَ العبدُ في دعائِهِ ربَّهُ، بحيثُ يشعُر أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إلى اللهِ تعالى غايَةَ الافتقارِ في حصولِ ما دَعا بِهِ، وأنَّ ربَّه جَلَّوَعَلَا يعلمُ ذلك وهو قادِرٌ على إجابَةِ دَعْوَتِهِ.

ويُشتَرَطُ شيءٌ آخرُ وهو اجتنابُ أكلِ الحرام، فإنَّ أكلَ الحرامِ مِن موانِعِ الإجابةِ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢)، من حديث أبي هريرة رَخِاللَّهُ عَنْهُ.

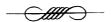
سواءٌ كانَ مُحُرَّمًا لِعَيْنِه كالميتَةِ والخَمْرِ أو مُحُرَّمًا لكسِبِه كالذي يُكْتَسَبُ عن طريقِ الرِّبا أو الغِّشِّ أو الكذبِ أو ما أشبَهَ ذلك؛ فمَن تغذَّى بالحرامِ فبعيدٌ أن يُسْتجابَ لهُ ولو كان مُخْلِصًا في دعائِه؛ ودليلُ ذلك قولُ النَّبيِّ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم: «إِنَّ الله طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وِإِنَّ الله أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِما أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ وَاشْكُرُواْ بِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِنَّاهُ تَعْبُدُونَ [البقرة: ١٧٢]، وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ۚ ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَنَتِ وَأَعْمَلُواْ صَالِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]، ثمَّ ذكر النَّبيُّ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم الرَّجُلَ يُطيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إلى السَّماءِ، يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُلِّيَ بِالْحَرَام، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ »(١)، فذكر النَّبيُّ عَلَيْهُ أربعةً مِنْ أسبابِ الإجابَةِ: وهِيَ أَنَّهُ يطيلُ السَّفر، وأَنَّهُ أَشعثُ أَغْبَرُ، وأَنَّهُ يمُدُّ يَدَيْهِ إلى السَّماءِ، وأنَّه يُنادي ربَّه بوصْفِ الرُّبوبِيَّةِ: يا رَبِّ يا رَبِّ. وكلُّ هذه مِنْ أسبابِ الإجابَةِ لكنْ هناك مانِعٌ يَمْنَعُ مِن الإجابَةِ؛ وهو أَكْلُ الحرام والتَّغذِّي بِهِ والاكْتِفاءُ به، فاستبْعَد النَّبيُّ صلَّى الله عَلَيْه وعلى آلِه وسلَّم أنْ يُستَجابَ لهذا؛ لقولِه: «فَأَنَّى يُسْتَجُابُ لِذَلِكَ»؛ ولهذا يقال: «أَطِبْ مَطْعَمَكَ تُجَبْ دعوتُكَ» أي: اجعلْ مَطْعَمَكَ طَيِّبًا تكنْ مجابَ الدَّعوَةِ.

ومِن موانِعِ الإجابَةِ: أَنْ يعتَدِيَ الإنسانُ في دعائِهِ بأَنْ يَدْعُوَ بقطيعَةِ رَحِمٍ أَوْ عدوانٍ على أَحَدٍ أو سؤالِ ما لا يُمْكِنُ شرعًا، أو سُؤالِ ما لا يُمْكِنُ عقلًا، وما أَشْبَهُ ذلك؛ فإنَّ هذا مِنْ موانِع الإجابَةِ.

وَسائِلُ مَا لا يُمكِنُ شَرْعًا أو عَقلًا أقربُ ما يكونُ مُسْتَهْزِئًا باللهِ عَنَّهَجَلَّ؛ فلَوْ سأَلَ الإنسانُ ربَّه أَنْ يَجْعَلهُ نَبِيًّا كَانَ هذا مِنَ الاعتداءِ في الدُّعاءِ، وهو آثمٌ بِهِ إِنْ لمْ يَصِلْ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنهُ.

إلى حدِّ الكُفْرِ؛ لتضمُّنِ هذا الدعاءِ الاستهزاءَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.



(٢٩٦٤) السُّؤَالُ: هل هناك فرقٌ بين الدُّعاءِ في مكَّةَ وفي غيرِ مكَّةَ؟

الجَوابُ: لا أعلَم فرقًا بين الدُّعاءِ في مكَّةَ وخارِجَ مكَّةَ، لكنَّ الدُّعاءَ له مواطِنُ تُرْجَى فيها الإجابةُ، مثلَ آخِرِ اللَّيلِ؛ فإنَّ الله تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حين يبقى ثُلثُ اللهِ الآخِرِ، فيقولُ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَن يستغْفِرُنِ فَأَغْفِرَ لهُ» (١).

ومثلَ حالِ السُّجودِ؛ إذا كان الإنسانُ ساجدًا، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في السُّجودِ: «أَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ؛ فَقَمِنٌ -أي: حَرِيُّ- أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»(٢).

وكما بين الأذانِ والإقامةِ؛ فإنَّ الدُّعاءَ بين الأذانِ والإقامةِ لا يُرَدُّ.

وكما في حالِ الاضطرارِ؛ فإنَّ الدُّعاءَ حالَ الاضطرارِ لا يُودُّ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوَءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءَكَ مُ مَّعَ ٱللّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا نَذَكَ رُونَ ﴾ [النمل: ٦٢].

ومنها حالُ الظَّلمِ؛ إذا كان الإنسانُ مظلومًا، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لمُعاذِ بنِ جبَلٍ حين بعَثَه إلى اليمَنِ: «اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُوم؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»(٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَجِّاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَحَالَتُهُمَنْهُا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَيَخُلِيَّكُ عَنْهَا.

ومنها آخِرُ التَّشهُّدِ الأخيرِ؛ فإنَّ الدُّعاءَ فيه حَرِيٌّ بالإجابةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم أمَرَ بالدُّعاءِ بينَ التَّشهُّدِ والتَّسليمِ (۱)، ولا سيَّما إذا دعا بها أمَرَ به النَّبيُّ ﷺ؛ وهو أنْ يستعيذَ باللهِ مِن عَذابِ جهنَّم، ومِن عَذابِ القبرِ، ومِن فِتنةِ المحيا والمهاتِ، ومِن فِتنةِ المسيح الدَّجَّالِ (۲).

ومنها عشيَّةَ عرَفَةَ للواقِفينَ بها؛ فإنَّ الدُّعاءَ في ذلك الوقتِ حَرِيٌّ بالإجابةِ. ومنها دُعاءُ الصَّائم ولا سيَّما عندَ فِطْرِه؛ فإنَّ للصَّائم دعوةً لا تُرَدُّ.

وأهمُّ شيءٍ في الدُّعاءِ: أنْ يكونَ الإنسانُ حاضِرَ القلْبِ، يشعُرُ بأنَّه مُفتقِرٌ إلى ربِّه عَرَّهَجَلَّ، وبأنَّ الله تعالى سميعُ الدُّعاءِ.

ومِن المُهمِّ أَنْ يتجنَّبَ الإنسانُ أَكُلَ الحرامِ؛ فإنَّ آكِلَ الحرامِ بعيدُ الإجابةِ والعياذُ باللهِ -؛ لأنَّ النَّبيَّ عَيْدٌ الإنسانُ أَكُلَ الطيلُ السَّفَر، أَشْعَثَ أَغْبَر، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وُغُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِلَكِ!» للهُ عليه وعلى آله وسلَّم: «أَنَّى يُسْتَجَابُ لِلَكِ!» لِلَكِ!» لِلَكِ!» فاستبْعَدَ عَلَيْهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَمُ أَنْ يُسْتَجابَ لهذا الرَّجُلِ الَّذي كان مَطْعَمُه حرامًا، ومَلْبَسُه حرامًا، ومُلْبَسُه حرامًا، وغُذِي بالحرام.



(٢٩٦٥) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ الدُّعاءِ بعد صلاةِ الفريضةِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة وَيَخْلَلْهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: صلاة الفريضة ليس بعدها دعاءُ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِذَا قَضَيَتُمُ الصَّلُوةَ فَأَذُكُرُوا اللّهَ ﴿ النساء: ١٠٣]، فليس هناك إلّا الذّكر، فيستغفِر ثلاثًا ثمّ يقول: «اللهمّ أنت السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ ((). ثمّ يأتي ببقيّةِ الذّكرِ المشروعِ، والنافلةُ كذلك ليس بعدها دعاءُ، وليس بعدها ذِكْرُ؛ لأن ذلك لم يُنقَلْ عنِ النّبيّ صَلّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم، إلّا الوِتْرَ، فإنّه يقول بعدَ السَّلامِ: «سُبْحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ (ثلاثَ مرَّاتٍ، يرفعُ صوتَه في الثَّالثةِ (٢).

وأنصَحُ إخواننا المسلمين إذا كان لديهم دعاءٌ أنْ يَجعلوه بعد فراغِ التَّشهُّدِ، وقبلَ السَّلامِ؛ استرشادًا بإرشادِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم حيثُ ذَكَر التَّشهُّدَ ثمَّ قال: «وَلْيَتَخَيَّرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»(٢).

(٢٩٦٦) السُّؤالُ: مِن المعلومِ بأنَّ مِن أسبابِ قَبولِ الدُّعاءِ الثَّناءُ على اللهِ عَرَّفَجَلَّ والصَّلاةُ على النَّبيِّ ﷺ هل يُفْعَلُ ذلك في السُّجودِ؟

الجَوابُ: الصَّلاةُ كلُّها ثناءٌ، وفي آخرِها الصَّلاةُ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم فيُكْتَفى بها جاءَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ في ذلك، والمرأةُ أو الرَّجلُ إذا سَجَدَ سَيُقَدِّمُ وسلَّم فيُكْتَفى بها جاءَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ في ذلك، والمرأةُ أو الرَّجلُ إذا سَجَدَ سَيُقَدِّمُ أَوَّلا: سُبْحانَ ربِّي الأعْلى، وسُبْحانَكَ اللهمَّ ربَّنا وبحَمْدِكَ، اللهمَّ اغْفِرْ لي. وهذا ثناءُ، أمَّا الصَّلاةُ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم فتكونُ في آخرِ الصَّلاةِ وكَفَى.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٩٩١)، من حديث ثوبان وَ الله عَنهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٦)، والنسائي: كتاب قيام الليل، باب ذكر الاختلاف على شعبة، رقم (١٧٣٢)، من حديث عبد الرحمن بن أبزى رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَسِحَالِتَهُعَنَهُ.

(٢٩٦٧) السُّؤالُ: هل يَمسحُ الدَّاعي وَجهَه بَعد فَراغهِ من الدُّعاءِ؟

الجَوابُ: إنَّ مسْحَ الوجْهِ بعدَ الدُّعاءِ لم يثبُتْ به سُنَّةٌ عن رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وعلى وآلِه وسلَّم.

وعلى هذا فالأفضَلُ ترْكُ المسح، وإنْ مسَحَ الإنسانُ فلا بأْسَ؛ لأنَّه قد رُوِيَ عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أنَّه كان يمسَحُ وجْهَه بيدَيْه إذا دعا(١)، لكنَّ الأفضَلَ عدَمُ المسحِ؛ لأنَّ الأحاديثَ الواردةَ في ذلك ضعيفةٌ.



(٢٩٦٨) السُّؤالُ: هل رفعُ اليدينِ بالدُّعاءِ، والتَّأمينُ، ومسحُ الجسدِ باليدِ بعدَ الدُّعاءِ سواءٌ في الجُمُعةِ أو غيرِها، والدُّعاءُ بعدَ التَّسليمِ مِن الصَّلاةِ واردٌ أم مِن البدعةِ؟

الجَوابُ: الدعاءُ بعدَ التَّسليمِ مِن الصَّلاةِ لَم يرِدْ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَا فِي الفريضةِ، ولا في النَّافلةِ؛ ولهذا كان ينبغي للإنسانِ إذا أرادَ أنْ يدعُو في الصَّلاةِ أنْ يكونَ ذلك في أثناءِ الصَّلاةِ: إمَّا في السُّجودِ، وإمَّا فيما بعدَ التَّشهُّدِ. وأمَّا بعدَ السَّلامِ فإنَّ محلَّ ذلك ذكرُ للهِ عَرَقِبَوَّ؛ قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوْةَ فَأَذَ كُرُوا اللهَ قِيكماً وَقُعُودًا وَعَلَى اللهِ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ اللهِ كان يدعو بعدَ صلاتِه، اللَّهمَّ جُنُوبِكُمُ ﴾ [النساء:١٠٣]، ولم يرِدْ عن النَّبِيِّ عَنْ أَنَّه كان يدعو بعدَ صلاتِه، اللَّهمَّ إلَّا فيما يُقصَدُ به ترقيعُ خللِ الصَّلاةِ؛ كالاستغفارِ بعدَها ثلاثًا؛ فإنَّ ذلك قد ثبَتَ عن إلَّا فيما يُقصَدُ به ترقيعُ خللِ الصَّلاةِ؛ كالاستغفارِ بعدَها ثلاثًا؛ فإنَّ ذلك قد ثبَتَ عن

⁽۱) أخرجه أبو داود: رقم (۱٤٩٢)، من حديث يزيد بن سعيد بن ثهامة رَعَوَالِلَهُ عَنْهُ: «أن النبي ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه، مسح وجهه بيديه».

وأخرج الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء، رقم (٣٣٨٦)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَيَّتُهُ عَنهُ: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء، لم يحطها حتى يمسح بها وجهه» وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به وهو قليل الحديث.

النّبيّ عَلَيْهُ أَنّه كان إذا سلَم استغفر ثلاثًا (١)، وأمّا الدُّعاءُ في الخطبة فإنّه لا بأس به، ولكنْ لا يرفعُ الإنسانُ يديهِ حالَ الدُّعاءِ: لا الخطيبُ، ولا المُستمِعون إلّا فيما إذا دعا الخطيبُ للاستسقاءِ؛ أي: لطلبِ نزولِ المطرِ من اللهِ عَنَهَجَلَّ فإنّه يرفعُ يديهِ، وكذلك إذا دعا للاستصحاء، أي: بأنْ تصحُو الشَّمسُ ويزولَ المطرُ، فإنَّه قد ثبتَ في الصَّحيدينِ مِن حديثِ أنسِ بنِ مالكِ رَحَيَلَكَهَاءُ أنَّ رجلًا دخلَ والنّبيُ عَلَيْهُ يَعلُهُ عَلَى اللّهَ اللّهَ يُعلَيْنَا، فرفعَ النّبيُ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم يديهِ، وقالَ: «اللهمَّ أَغِثنَا، اللهمَّ عَلَى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم مِن فوقِ المنبِ إلَّا والمطرُ يتحادرُ مِن لحيتِه، وبقى الجُمُعةِ الثَّانيةِ دخلَ رجلٌ أو المطرُ يتحادرُ مِن لحيتِه، رسولَ اللهِ، غرِقَ المالُ، وتهذَّمَ البناءُ، فادعُ الله يمسِكُها عنَّا. فرفع النَّبيُ صلَّى الله عليه رسولَ اللهِ، غرِقَ المالُ، وتهذَمَ البناءُ، فادعُ الله يمسِكُها عنَّا. فرفع النَّبيُ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم يديهِ وقال: «اللهمَّ حَوَالَيْنَا، وَلا عَلَيْنَا، اللهمَّ عَلَى الآكامِ، وَالظَّرَابِ، وَالطَّرَابِ الشَّهُ وَمَنَابِتِ الشَّعَ عَلَى الآكامِ، وَالظَّرَابِ،

ففي الجُمُعةِ الأولى رفَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يدَيْه حين دعا للغيثِ، وفي الثَّانيةِ حين دعا للاستصحاءِ، والصَّحابةُ كانوا يفعلونَ مثلَه، وأمّا بقيَّةُ الدعاءِ في الخطبةِ فلا تُرفَعُ الأيدي؛ لا مِن الخطيبِ، ولا مِن المستمعين، وما نشاهدُه مِن بعضِ المستمعين مِن رفع أيديم فإنَّه لا أصل لَه، لم يكن يفعلُه الصَّحابةُ رَضَالِيَهُ عَنْهُم، بلْ إنَّ الصَّحابة رَضَالِيَهُ عَنْهُم أنكروا على بِشْرِ بنِ مَرْوانَ حين دعا في الخطبةِ ورفَعَ يديهِ (٢)، وكذلك لا يرفَعُ رَضَالِيَهُ عَنْهُم أنكروا على بِشْرِ بنِ مَرْوانَ حين دعا في الخطبةِ ورفَعَ يديهِ (٢)، وكذلك لا يرفَعُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٩١٥)، من حديث ثوبان رَضَالِللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة، رقم (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، وهم (٨٩٧).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٧٤)، من حديث عمارة بن رؤيبة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

يديهِ إذا دعا بينَ السَّجدتينِ، ولا إذا دعا بعدَ التَّشهُّدِ؛ لعدمِ ورودِ ذلك عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، بلْ ظاهرُ السُّنَّةِ نفيُه؛ لأنَّه لم يذكُرُه أحدٌ من الواصفين لصلاةِ رسولِ اللهِ صلَّى الله عَليه وعلى آلِه وسلَّم.

(٢٩٦٩) السُّؤالُ: دخَلْتُ المَسجِدَ لأصلِّيَ الرَّاتِبَةَ، وبعد انتهاءِ الرَّاتبةِ رفَعْتُ يَدَيَّ أدعو، على أنِّ لم أعتَدْ رفْعَ يَدَيَّ والدُّعاءَ بعدَ الصَّلاةِ؛ فهل هذا مِن البِدَع؟

الجَوابُ: إِنِ اتَّخَذَه الإنسانُ سُنَّةً راتِبةً يعتقِدُ أَنَّه سُنَّةٌ بعد النَّافلةِ فهذا بِدْعَةٌ، أمَّا إذا فعَلَ ذلك أَصينَ المُسلمينَ إذا كانوا يُريدونَ الدُّعاءَ أَنْ يَدْعوا قبلَ السَّلامِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَرْشَدَ يُريدونَ الدُّعاءَ أَنْ يَدْعوا قبلَ السَّلامِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَرْشَدَ إلى هذا بقولِه لمَّا ذكرَ التَّشهُّدَ: «ثُمَّ لْيَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعاءِ أَعَجَبَهُ إِلَيْهِ فَلْيَدْعُ بِه»(١).

وهذا أيضًا هو المعقولُ؛ لأنَّ الإنسانَ ما دام في صَلاةٍ فإنَّه يُناجي رَبَّهُ عَرَّفَكَ، فإذا انصَرَفَ مِن صَلاتِه انقطَعَتِ المُناجاةُ، وكونُه يَدْعو في حالٍ يُناجي فيها رَبَّه خيرٌ مِن كونِه يَدْعو في حالٍ لا يُناجي فيها رَبَّه، فالأَفضَلُ أنْ يَدْعُو قبلَ أنْ يُسَلِمَ.

وأمَّا أَنَّك لا تَعْتَادُ فعْلَ ذلك فهذا حَسَنُّ، لكنْ لا تفعَلهُ مُطْلقًا؛ لأَنَّه حتَّى لو رفَعْتَ يَدَيْك مِن غيرِ اعتيادٍ، فالَّذين يُشاهِدونَك وهم لا يَعْرِفونَك رُبَّها يظُنُّونَ أَنَّك دائيًا تفعَلُ هذا الشَّيْءَ، ورُبَّها تكونُ مُنَ يُقْتَدَى به فيقتَدُون بك.

(٢٩٧٠) السُّوَّالُ: سمِعْتُ لكم فتوى بأنَّ رفْعَ اليدَيْنِ في الدُّعاءِ بعدَ الصَّلاةِ بِدعةٌ، فما هي أفضَلُ أوقاتِ الصَّلاةِ الَّتي يجوزُ للإنسانِ أنْ يدعوَ فيها ويرفَعَ يدَيْهِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَيَحَالِيَهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: بين الأذانِ والإقامةِ يجوزُ للإنسانِ أنْ يرفعَ يدَيْهِ في الدُّعاءِ.

(٢٩٧١) السُّؤَالُ: اعتدْتُ أَنْ أُجلِسَ في المسجِدِ بعدَ كل صلاة وأدعوَ وأرفع يدي، فهل في ذلك شيءٌ؟

الجَوَابُ: إذا كان هذا بعدَ أذكارِ الصَّلاةِ فلا بأسَ به؛ أي: إذا أتيْتَ بأذكارِ الصَّلاةِ، وانفصَلَ الدُّعاءُ عَنِ الصَّلاةِ فلا بأسَ بذلك.

(۲۹۷۲) السُّؤَالُ: دُعاءُ: «اللَّهمَّ أعنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسْنِ عبادتِكَ»^(۱)، هل يُقالُ دُبُرَ الصَّلاةِ قبلَ السَّلامِ أم بعدَ السَّلامِ؟

الجَوَابُ: قبلَ السَّلامِ، إذا انتهَيْتَ مِنَ التَّشهُّدِ والدُّعاءِ في التَّشهُّدِ فقُلْ قبلَ أنْ تُسلِمَ: اللَّهمَّ أعنِّي على ذِكرِك وشكرِك وحُسْنِ عبادتِكَ.

(٢٩٧٣) السُّؤَالُ: ما المقصودُ بدُبُرِ الصَّلواتِ الَّذي ورَدَ في عِدَّةِ أحاديثَ صحيحةٍ؟

الجَوَابُ: الدُّبُرُ يُطلَقُ على آخِرِ الشَّيءِ، ويُطلَقُ على ما بعدَ الشَّيء، ويتبيَّنُ المرادُ بالتَّطبيقَ العمليِّ، فقولُ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «تُسبِّحونَ وتَحمَدونَ وتُحمَدونَ وتُحمِّدونَ وتُحمِّدونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ »(٢) المرادُ بالدُّبُرِ فيه ما بعدَ الصَّلاةِ؛ لقولِ اللهِ

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، رقم (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٣)، من حديث معاذ بن جبل رَضَالِتُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٥)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِثَهُ عَنْهُ.

تَبَارُكَوَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء:١٠٣].

وقولُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم لمعاذِ بنِ جبلٍ رَضَالِيَّهُ عَنَهُ: "إنِّي أُحبُّكَ، فلا تَدَعَنَّ أَنْ تقولَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ: اللَّهمَّ أعِنِّي على ذِكْرِك وشُكْرِك وَحُمُّنِ عِبادتِك "(۱) المرادُ بالدُّبُرِ فيه آخِرُ الصَّلاةِ على القولِ الرَّاجِح؛ لأَنَّ آخِرَ الصَّلاةِ هو محلُّ الدُّعاء؛ فإنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم لَما ذَكَرَ التَّشهُّدَ قال: "ثُمَّ ليتخيَّرْ مِنَ الدُّعاءِ ما أعجَبه "(۱).

وبهذا أنتقِلُ إلى مسألةٍ يفعلها بعضُ النَّاسِ:

بعضُ النَّاسِ إذا انتهى مِنَ الفريضةِ دعا الله عَرَّفَجَلَّ بعدَ كلِّ فريضةٍ، وهذا ليس بمشروعٍ، وبعضُ النَّاسِ إذا انتهى مِنَ النَّافلةِ دعا الله عَرَّفَجَلَّ بعدَ كلِّ نافلةٍ، وهذا ليس بمشروع.

ونقول للإخوة الرَّاغبينَ في دعاءِ اللهِ عَرَّفِكَلَ: ادعوا الله قبلَ أَنْ تُسلِّموا مِنَ الصَّلاةِ؛ لأَنَّ هذا هو موضِعُ الدُّعاءِ، ولأَنَّ الدَّاعيَ إذا دعا الله قبلَ السَّلامِ دعا الله تعالى وهو يُناجيه؛ فإنَّ المصلِّ يُناجي ربَّه تَبَارَكَوَتَعَالَ، بخِلافِ ما إذا سلَم؛ فإنَّه إذا سلَم انتهَتِ المُناجاةُ، ولم يبقَ للدُّعاءِ دُبُرَ الصَّلاةِ موضِعٌ، ولو فعلَ هذا أحيانًا فأرجو أنْ لا بأسَ بذلك، اللَّهمَّ إلَّا أَنْ يكونَ مَنَ يُقتدَى به، فإذا رآه النَّاسُ ظنُّوا أَنَّ الدُّعاءَ بعدَ الصَّلاةِ مشروعٌ كلَّ وقتٍ، فهنا لا يَفْعَلُ.



⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، رقم (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٣)، من حديث معاذ بن جبل رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتُخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢٩٧٤) السُّؤَالُ: ما هي الأذكارُ المهمَّةُ في الصَّباحِ والمساءِ؟ وهل يَرفَعُ المسلمُ يديْه بالدُّعاءِ إذا كانتْ تتضمَّنُ أدعيةً؟

الجَوَابُ: الأذكارُ الصَّباحيَّةُ والمسائيَّة أُلِّفَتْ فيها مؤلَّفاتٌ خاصَّةٌ، مثلُ الوابلِ الصَّيِّبُ لابنِ القَيِّمِ، وكتابِ الأذكار للنَّوَوِيِّ، وحِصْن المُسلمِ، وغيرِ ذلك من الكتبِ المعروفةِ، فلتَرْجِعْ إليها.

وأمَّا رفعُ اليدينِ في الدُّعاء فنعم، فالأصلُ في الدُّعاءِ أنَّ مِن آدابِه رفعَ اليدينِ، وهذه المسألةُ – أعني: رفعَ اليدينِ في الدُّعاءِ – فلها ثلاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: ما وَرَدَ النَّصُّ فيه برفع اليدينِ، فيرفع، كرفع اليدينِ في دعاءِ القُنوتِ، ورفع اليدينِ في الخُطبةِ عند الاستسقاءِ، وعند الاستصحاءِ، يعني: طلبَ وقوفِ المطرِ.

الحالُ الثَّانية: ما ورَد فيه عدمُ الرَّفع؛ كرفعِ اليدينِ في الدُّعاءِ حالَ خُطبةِ الجُّمُعة في غير الاستسقاءِ والاستصحاءِ، فإنَّ رفعَهما منَ البِدَعِ، سواءٌ كان منَ الإمامِ أو ممَّن يَستمِعُ إلى الخُطبة، وكرفعِ اليدينِ في الدُّعاءِ بينَ السَّجدتينِ، والدعاء بعد التشهُّدِ الأخيرِ، ودعاءِ الاستفتاح، فهذا يُنهَى عن رفع اليدينِ فيه.

الحالُ الثَّالثة: ما لم يَرِدْ فيه رفعٌ ولا منعٌ، فالأصلُ استحبابُ رفع اليدينِ؛ لأن ذلك من آدابِ الدُّعاءِ، وفي الحديثِ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أنه قال: «إِنَّ الله حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَستجِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»(١)، وفي الحديثِ أيضًا أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم ذكر الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أشعثَ أغبرَ يَمُدُّ يديْه إلى السَّاء: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَعُذِّي بِالحَرَامِ.

⁽١) أخرجه أحمد (٤/٨٣٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب ١٤٨٨)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥)، من حديث سلمان الفارسي رَجَالِلَهُ عَنْهُ.

قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»(١).

(٢٩٧٥) السُّؤَالُ: هل نرفَع اليدينِ في الأذكارِ بعدَ الصَّلاةِ؟

الجُوَابُ: الأذكارُ ليس فيها رفعُ اليدينِ، وما لم يَرِدْ فيه منعٌ ولا رفعٌ فالأصلُ فيه استحبابُ رفعِ اليدينِ، لكن الدعاء بعد الصَّلاة ليسَ من الأمورِ المشروعةِ؛ لأنَّ الله تعالى قالَ في القُرآنِ الكريمِ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوْةَ فَاَذَكُرُواْ اللَّهَ قِينَمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمُ ﴾ [النِّساء:١٠٣]، ولم يأمرْ بالدُّعاءِ، وأرشدَ النَّبيُّ عَلَيْ إلى أنَّ مَكَلَ الدُّعاءِ قبلَ السَّلامِ، فقد ذكر التَّشهُّدَ ثمَّ قالَ: ﴿إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمُ التَّشَهُّدَ الأَخِيرَ فَلْيَسْتَعِدْ فِيلَةٍ مِنْ أَرْبَعِ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّم، وَمِنْ عَذَابِ القَرْر، وَمِنْ فِنْنَةِ المَحْيَا وَالمَهَاتِ، وَقال أيضًا فيها إذا فرغَ مِنَ التَّشَهُّدِ الأخيرِ: ﴿ وَالمَهَاتِ، وَمِنْ فِنْنَةِ المَسيحِ الدَّجَالِ» (٢)، وقال أيضًا فيها إذا فرغَ مِنَ التَّشَهُّدِ الأخيرِ: ﴿ وَالمَهَا المناسِبُ؛ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المَالِمِ، وهو أيضًا المناسِبُ؛ لأن الإنسانَ ما دام في صلاةٍ فإنَّه يُناجي ربَّه، فالأنسبُ أن يجعلَ دعاءَه لربِّه قبلَ أن يسلِمَ، سواء في الفريضةِ أو في النَّافلةِ.

(٢٩٧٦) السُّوَّالُ: هل يجوز أنْ يدعوَ الشَّخصُ بقولِه: اللَّهمَّ اغفِرْ لخالاتِنا وعَهَّاتِنا وعَهَاتِنا ومَن له حقُّ علينا؟ أم أنَّ هذا اعتداءٌ في الدُّعاءِ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَهُعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوَابُ: لا بأسَ أَنْ يدعوَ الإنسانُ لإخوانِه المسلمينَ بالتَّخصيصِ أو بالتَّعميمِ، وليس هذا اعتداءً في الدُّعاءِ، فإذا قال: اللَّهمَّ اغفِرْ لي ولوالديَّ ولأجدادي وجَدَّاتي وأعهامي وعَمَّاتي وأخوالي وخالاتي، فليس فيه بأسٌ.

(٢٩٧٧) السُّؤَالُ: ما صحَّة قولِ القائلِ: يا ربِّ لا تُعامِلْنا بعدلِكَ. وقولِه: عدلٌ فينا قضاؤُك؟ وما الفرق بينهما؟

الجَوَابُ: إذا قال: «لا تُعامِلْنا بعدلِك» فنقولُ له: ماذا تريدُ بهذه العبارةِ؟ هل تريد أن يعاملنا بالظُّلمِ والجَور، أو تريد أن يعامِلنا الله بفضلِه؟ فإن كان الأوَّلَ فهو حرامٌ واعتداءٌ في الدُّعاءِ؛ لأنَّ الله تعالى لا يَظلِمُ أحدًا، وإنْ كان الثَّانيَ فإنَّنا نقول له: قلْ بدلًا منه: اللهمَّ عامِلْنا بإحسانِكَ وفضلِكَ. وما أشبهَ ذلك.

وأمَّا قولُه: «عَدْلُ فينا قضاؤُكَ» فالمعنى أنَّ ما قضاه الله علينا فإنَّه عَدلُ؛ لأنَّ قضاءَ اللهِ على عبادهِ دائرٌ بين العدلِ والفضلِ، وليس فيه جورٌ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ لَقُولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ النَّاسَ ﴾ [الكهف:٤٩]؛ ولقولِ اللهِ تعالى: ﴿ إِنَّ اللهِ لَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهِ لَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهِ لَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهِ لَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهِ تعالى: ﴿ إِنَّ اللهِ تعالى: ﴿ إِنَّ اللهِ لَهُ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ ﴾ [يونس:٤٤].

(٢٩٧٨) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الذِّكْرِ الجماعيِّ؟ وقد بوَّبَ النَّوويُّ في رياضِ الصَّالحينَ: «بابُ فضْلِ حِلَقِ الذِّكْرِ، والنَّدْبِ إلى مُلازَمَتِها، والنَّهيِ عن مفارقتِها لغيرِ عُذْرٍ»، وأورَدَ في ذلك جملةً مِنَ الأحاديثِ عَنِ المصطفى ﷺ؛ منها: «لا يقعُدُ قومٌ يَدْكرونَ الله إلا حفَّتْهُمُ الملائكةُ...» الحديثَ.

الجَوَابُ: يجب علينا أنْ نعلَم أنَّ النُّصوصَ الواردةَ في الكتابِ والسُّنَّةِ يجب أنْ

تُنزَّلَ على منهج السَّلَفِ الصَّالِحِ، فقولُ النَّبِيِّ ﷺ: «ما اجتمعَ قومٌ في بيتٍ مِن بيوتِ اللهِ ، يتلونَ كتابَ اللهِ، ويتدارسونه بينهم، إلَّا نزَلْت عليهِمُ السَّكينةُ، وغَشِيتُهُمُ الرَّحَةُ، وحَفَّتُهُمُ الملائكةُ، وذكرَهُمُ الله فيمَنْ عِندَه (١) الا يعني أنَّ ذلك يكون جماعيًا؛ لأنَّه لو كان هذا هو المرادَ لكانَ أوَّلَ مَنْ يعملُ به الصَّحابةُ وَعَلَيْهُ عَنْمُ، وكذلك إذا اجتمعوا على ذِكْرِ اللهِ عَزَقِبَلَ فليس المعنى أنَّهم يجتمعونَ عليه فيذكرونَ الله جماعيًا؛ لأنَّه لو كان هذا هو المعنى المرادَ لكانَ أوَّلَ مَن يعملُ به الصَّحابةُ وَعَلَيْهَ عَنْمُ، وليس مِن هدْيِ هذا هو المعنى المرادَ لكانَ أوَّلَ مَن يعملُ به الصَّحابةُ وَعَلَيْهَ عَنْمُ، وليس مِن هدْيِ الصَّحابةِ وَعَلَيْهَ عَنْمُ أَنْ يجتمعوا على ذِكْرِ اللهِ بصوتٍ واحدٍ، بحيثُ يُنْشِدُ بهم أحدُهم؛ فلذلك نقولُ: إنَّ الذِكْرَ الجهاعيَّ بدعةٌ، لا في أصلِه ولكنْ في وصفِه، فذِكْرُ اللهِ تعالى ليس ببدعةٍ؛ لأنَّ ذِكْرَ اللهِ تعالى مشروعٌ في كلِّ وقتٍ، لكنْ كوْنُه على هذه الكيفيَّةِ هو البدعةُ.

وعملُ الصَّحابةِ رَضَّالِلَهُ عَنْمُ مُفَسِّرٌ للنُّصوصِ القرآنيَّةِ والنَّبويَّةِ؛ فعلينا أنْ نرجِعَ إلى منهجِ السَّلفِ الصَّالحِ، ولا يُمكِنُ أبدًا أنْ نفهمَ مِنَ النُّصوصِ غيرَ ما فَهِمَه السَّلفُ الصَّالحُ؛ فإنَّ تنزيلَ النُّصوصِ على شيءٍ لم يفهمُه السَّلفُ الصَّالحُ مِنَ البدعِ، والتَّصرُّ فِ النُّصوصِ بالهوى.

وأيضًا مِن حِلَقِ الذِّكْرِ حِلَقُ العِلمِ، بأنْ يجلسَ أحدُ العلماءِ لطلَّابِه يُعلِمُهم ويُذكِّرُهم، فإنَّ ذلك مِنَ الذِّكْرِ بلا شكًّ؛ فقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَسَنَالُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣]، يعني: أهلَ العِلمِ، وقال تعالى: ﴿ وَهَلَذَا ذِكْرٌ مُبُارِكُ أَنزَلْنَهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ. مُنكِرُونَ ﴾ [الأنبياء:٥٠].



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

(٢٩٧٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ تَرديدِ الأَذكارِ بصورةٍ جَماعيةٍ لتَعليمِ الطُّلابِ، وخُصوصًا أَن مَع هَؤلاءِ الطُّلابِ مَن لا يُجيدُ اللغةَ العَربِيةَ، وبِهذا يتَعَلَم الذَّكرَ؟

الجَوابُ: الذِّكرُ الجَهاعيُّ وتِلاوةُ القُرآنِ على وَجهٍ جَماعيٍّ يَنقَسِمُ إلى قِسمَين: القِسمُ الأوَّلُ: أن يُرادَ به التَّعَبُّدَ للله عَنَّوَجَلَ، فهذا بِدعةٌ، وكلُّ بِدعةٍ ضَلالةٌ.

القِسمُ الثَّاني: أن يُرادَ به التَّعليمُ، فهذا لا بَأْسَ به، فأحيانًا لا يَستَطيعُ الطِّفلُ أن يُعَبِّر بِلسانِه أو يَحفَظَ في قَلبِه إلَّا إذا كان على وَجهٍ جَماعيٍّ، وهذا غَرضٌ شَرعيٌّ مَقصودٌ، فلا بَأْسَ به؟

(۲۹۸۰) السُّوَّالُ: ما هو فضْلُ الاستغفارِ؟ وهل صحيحٌ أنَّ كلَّ شخصٍ يقولُ: «أَستغفِرُ الله» يُغْفَرُ له؟

الجَوَابُ: الاستغفارُ مِن أفضلِ الأعمالِ، ومِن أفضلِ الأدعيةِ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إِذَا غَفَرَ للعبْدِ صار نَقِيًّا مِنَ الذُّنوبِ، سليًا مِن آفاتِ الذُّنوبِ، وأمراضِ القلوبِ.

ولُزومُ الاستغفارِ يُقرِّبُ العبْدَ مِن ربِّهِ عَرَقِجَلَ، ويُعرِّفُه بنفسِه وبخطيه؛ فالإكثارُ مِن الاستغفارِ مِن أفضلِ الأعهالِ، حتَّى إنَّ الإنسانَ إذا أكْثَرَ مِنِ اسْتغفارِ اللهِ عَرَقِجَلَ مَن الاستغفارِ مِن أفضلِ الأعهالِ، حتَّى إنَّ الإنسانَ إذا أكْثَرَ مِنِ اسْتغفارِ اللهِ عَرَقِجَلَ فَتَحَ الله عليه مِن قبْلُ، فقدْ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ ٱلْكِئْبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحَكُمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ مِمَا أَرَىٰكَ ٱللهُ وَلَا تَكُن لِلْخَابِنِينَ خَصِيمًا ﴿ إِنَّا آلِنَكُ وَلَا تَكُن لِلْخَابِنِينَ خَصِيمًا ﴿ وَالسَاءَ ١٠٥٠-١٠٦].

وأَمَّا كُوْنُ مَنِ اسْتَغَفَّرَ الله فَإِنَّه يُغْفَرُ له، فهذا مأخوذٌ مِن قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ مُ اَدْعُونِ مَنَ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ رَبُكُمُ مُ اَدْعُونِ آَسْتَجِبَ لَكُوْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسَّتَكَبِرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠]، فالمُستغفِرُ بإيقانٍ وإيهانٍ يُرْجَى أَنْ يُغْفَرَ له، ولا سيَّما إذا كان

ذلك في الثُّلُثِ الآخِرِ مِنَ اللَّيلِ؛ فإنَّ الله تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ فيقولُ: «مَن يَستغفِرُني فأَغفِرَ الآخِرُ فيقولُ: «مَن يَستغفِرُني فأَغفِرَ له؟ مَن يَسأَلُني فأُعطيَه؟ مَن يَستغفِرُني فأُغفِرَ له»(١).

فَلْيَسْتَغْفِرِ الإنسانُ ربَّه، وَلْيُحْسِنِ الظَّنَّ به جَلَّوَعَلَا؛ فإنَّه عِندَ ظَنِّ عبْدِه به.

(٢٩٨١) السُّؤَالُ: في دعاءِ سيِّدِ الاستغفارِ هل الأفضلُ للمرأةِ أَنْ تقولَ: أَنا عَبْدُكَ، أَم: أَنا أَمَتُكَ؟

الجَوَابُ: قال بعضُ العلماءِ: إنَّا تقول: أنا عَبْدُك؛ لأنَّا مِن عبادِ اللهِ، فبعضُ العلماءِ يقول: نقتصِرُ على نصِّ الحديثِ، وتقول المرأةُ: اللَّهمَّ إنِّي أنا عبدُك؛ لأنَّا عبْدَةٌ للهِ، وبعضُهم قال: تقول: اللَّهمَّ إنِّي أَمَتُكَ وابنةُ عبدِك؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «لا تمنعوا إماءَ اللهِ مساجِدَ اللهِ» (١)، فسمَّى المرأةَ أَمَةً، وهذا أحسَنُ، والله أعلَم.

(۲۹۸۲) السُّوَالُ: في دعاءِ سيِّدِ الاستغفارِ، ما المقصودُ مِن قولِه: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ» (٢)؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِوَلَلُهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضَالِثَهُ عَنْظًا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار، رقم (٦٣٠٦)، من حديث شداد بن أوس رَجَالَتُهُ عَنهُ.

الجَوابُ: يعني: أعوذُ بك يا ربِّ من شرِّ ما صنعتُ أنا؛ لأنَّ الإنسانَ يَصنَعُ أشياءَ تكونُ سببًا للانتقامِ منه، فيقولُ المؤمنُ: أعوذُ بكَ من شرِّ ما صنعتُ، يعني أنا، وليسَ من شرِّ ما صنعتَ أنتَ يا الله.

(٢٩٨٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ التَّغنِّي بالذِّكر كما يُتَغَنَّى بالقُرآنِ؟

الجَوَابُ: الظاهر أنَّه لا بأسَ به، وليس بدعةً، ولكن أُحِبُّ ألَّا يفعلَ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِنْبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَبِ ﴾ [آل عمران:٧٨]، فالأحسنُ ألَّا يفعلَ، وأن يجعلَ الذِّكرَ عاديًّا.

(٢٩٨٤) السُّؤَالُ: هل يجوزُ الدُّعاءُ بمِثْلِ: جعَلَك الله في مُستقَرِّ رحمتِه؟ الجَوابُ: لا بأسَ به.

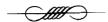
(٢٩٨٥) السُّؤالُ: ما صحةُ الدُّعاءِ بهذا الدُّعاءِ: «اللهمَّ إنك قَد سَلَّطَتَ عَلينَا عَدُوًّا بَصِيرًا بِنا وبِعيوبِنَا، يَرانا هو وقَبيلُه من حيثُ لا نَراهُم، اللهمَّ أيِّسهُ منَّا كها أيَّسته من رحمَتِك، وقَنَّطهُ منَّا كها قنَّطْتَهُ من عفوك، وباعِد بيننا وبينه كها باعَدتَ بينه وبين رحمَتِك، آمَنتُ بالله العَظيم، وكَفَرتُ بالجِبتِ والطاغوتِ، واستَمسَكتُ بالعروةِ الوُثقى... والله سَميعٌ عَليمٌ» يُقالُ صَباحًا ومَساءً؟

الجَوابُ: هذا لا أعلَمهُ وارِدًا، ويَكفي عند أن تَقولَ: اللهمَّ إني أَعوذُ بك من الشَّيطانِ الرَّجيمِ. فلو كان سِوى هذه خَيرًا منها لبَيَّنها الله عَزَّفَكِلَ إمَّا في كتابِه، أو على

لِسانِ رَسولِه صلَّى الله عليهِ وعَلَى آلِه وسلَّم، وقد قال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِدْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل:٩٨].

وأُشيرُ على السائِلةِ أن تُراجِع الكتبَ المؤلَّفةَ في الأَذكارِ مثلَ: (الكَلمُ الطيِّبُ) لشيخِ الإِسلامِ ابنِ تيمِيَّةَ رَحَهُ اللَّهُ، أو (صَحيحُ الكَلمِ الطيِّبِ) لمحمَّد ناصِرِ الدين الأَلبانيِّ رَحَهُ اللَّهُ، أو (الوابِلُ الصيِّبُ) لابن القيِّمِ تِلميذِ ابنِ تيمِيَّةَ رَحَهُ هُمَا اللَّهُ، أو كتاب (الأَذكار) للنوويِّ رَحِمَهُ اللَّهُ على ما فيه مِن أَحاديثَ ضَعيفةٍ.

فالعُلماءُ رَحِمَهُم آللَهُ اعتَنُوا بكُتبِ الأَذكارِ -والحمدُ لله- وألَّفوا فيها.



(٢٩٨٦) السُّؤالُ: ما صِحَّةُ هذا الدُّعاءِ: اللهمَّ أَيُّها مؤمنٍ سَبَبْتُه فاجعَلْ ذلكَ قُربةً له يومَ القيامةِ؟

الجَوَابُ: هذا دعاءٌ لا بأسَ به؛ لأنَّك تريدُ أنْ تفتديَ سبَّك إيَّاه بهذا الدُّعاءِ له أن يكونَ له قُربةً يومَ القيامةِ.

->>>}





طلب العلم

->>><u>}</u>

(٢٩٨٧) السُّوَّالُ: بهاذا يبدأُ طالبُ العِلمِ إذا أرادَ أنْ يطلُبَ العِلمَ الشَّرعيَّ، بكتبِ التَّفسيرِ أم كتبِ الأحاديثِ؟ وماذا يجِبُ عليه في هذه الحالِ؟

الجَوَابُ: الَّذي ينبغي لطالبِ العِلمِ أَنْ يختارَ مِنَ العلماءِ في بلدِه مَن يراه أعلمَ وأُوثَقَ في دينِه، ثُمَّ يطلُبَ العِلمَ عليهم، ويعمَلَ بها يوجِّهونَه إليه؛ لأَنَّ الأحوالَ تختلِفُ، والأشخاصَ يختلِفونَ؛ فقدْ نُشيرُ على شخصٍ بأنْ يبدأ بالكتابِ الفُلائيِّ، أو بالفَنِّ الفُلائيِّ مِنَ العِلمِ، ونُشيرُ على آخَرَ بخِلافِ ذلك، حَسَبَ ما تقتضيه حالُ الطَّالبِ، والجُوُّ الَّذي هو فيه.

لهذا أنصَحُ الشَّبابَ الَّذينَ يُريدونَ أَنْ يطلبوا العِلمَ على مشايخَ أَنْ يختاروا مِنَ المشايخِ مَن هو أَقرَبُ إلى الصَّوابِ في غزارةِ عِلمِه وقوَّةِ دينِه، وإذا لم يتيسَّرُ هذا في بلادِهم فهناك -والحمدُ للهِ- أشرِطةٌ مُلِئَتْ بها الأسواقُ مِن علماءَ موثوقينَ، فيمُكِنُهم أَنْ يطلبوا العِلمَ عَبْرَ هذه الأشرِطةِ.

(٢٩٨٨) السُّؤَالُ: بهاذا يبدَأُ طالبُ العلمِ؛ هل يَبدَأُ بدارسةِ الموادِّ الشَّرعيَّةِ أم يبدأ بتعلُّم القُرآنِ وحِفْظِه؟

الجَوَابُ: يبدأ بالقُرآنِ قبلَ كلِّ شيءٍ؛ لأن القُرآنَ هو أصلُ العلومِ وغايةُ العلوم، وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَم القُرْآنَ وَعَلَمهُ»(١)،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم (٥٠٢٧)، من حديث عثمان بن عفان رَمُحَالِلَهُ مَنهُ.

وتعلَّمُ القُرآنِ وتعليمُه يَشمَلُ تعلَّمَ ألفاظِه وتعلَّمَ معانيهِ، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿ كِنَتُ السَّنَةِ السَّنَةِ إِلِيَكَ مُبَرَكُ لِيَدَبِهِ وَلِيَنَذَكَّرَ أُولُوا اللهَ لَهَ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَدَبِهِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّنَةِ السَّبَقِيّة، ثمَّ بكتب الفقهِ، وعلى حَسَبِ ما يُوَجِّهُه شَيْخُه النَّبويَّة، ثمَّ بكتب الفقهِ، وعلى حَسَبِ ما يُوجِّهُه شَيْخُه النَّدِي يَقْرَأُ عنده.

(٢٩٨٩) السُّؤالُ: قرأتُ لكمْ في كتابِ العلمِ فوائدَ وتوجيهاتٍ لطالبِ العلمِ؛ ومنها حفظُ متنٍ مُختصرٍ في النَّحوِ مثلًا الآجُرُّوميَّةِ، وفي الفِقْه زادُ المستقنِع، وفي الحديثِ عمدةُ الأحكامِ أو بلوغُ المَرامِ، وفي التَّوحيدِ كتابُ التوحيد لشيخِ الإسلامِ عمدةُ الأحكامِ أو بلوغُ المَرامِ، وفي التَّوحيدِ كتابُ التوحيد لشيخِ الإسلامِ عمد بن عبدِ الوهابِ، بالإضافةِ إلى العقيدةِ الواسطيَّةِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، ثمَّ ذكرتُم بعد ذلك أنَّه لا بُدَّ من ضبطِه على شيخٍ مُتقنٍ، وتحقيقِ ألفاظِه وما كان زائدًا أو ناقصًا، قبلَ الاشتغالِ بالمطوَّلاتِ. وهذا شيءٌ طيِّبٌ.

والسؤال: لو وجدتُ لهذه الكتبِ شُروحًا مُسجَّلةً ورغِبْتُ في الاستماعِ إلَيْها والعُكوفِ عليها؛ هل هذا يُعتبَرُ طلبًا للعِلم؟ وهل يُعَدُّ هذا الشَّيخُ مِن مشايخي؟ وهل يُعَدُّ هذا الشَّيخُ مِن مشايخي؟ وهل يُحِقُّ لي عند إتقانِ ما في هذه الشُّروح تدريسُها لغَيري؟

الجَوابُ: كلُّ الأسئلةِ الثَّلاثةِ هو طلبُ علم؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ قال: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ الله لهُ بهِ طَرِيقًا إلى الجَّنَّةِ»(١)، ولم يحدِّدْ طريقًا معيَّنًا، فهذا يُعتبَرُ طريقًا صحيحًا. هذه واحدةٌ.

ثانيًا: يُعتبَرُ هذا الَّذي تستمعُ إلى أشرطتهِ شيخًا لك، لكنْ ليس كالشَّيخ المُباشرِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، (۱/ ۲۶) معلقا مجزوما به، ووصله مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم (۲۶۹۹)، من حديث أبي هريرة وَيُؤَلِّئُكُمْنَهُ.

في تأثيرهِ عليك منْ جهةِ الأخلاقِ، ومنْ جهةِ الإنسانِ إذا رأى الشَّخصَ يكونُ لهُ منزلةٌ غيرَ ما إذا سمِعَ صوتَه مِن شريطٍ، كذلكَ أيضًا يصِحُّ أنْ تقولَ: إنَّه قال كذا وكذا. بناءً على ما سمِعْتَ مِن الأشرطةِ.

(۲۹۹۰) السُّؤالُ: ما هي نَصيحتُكم لطالِب العِلْم المُبتَدِئ؟ وما الكُتُب الَّتي تَنصَحون بها؟

الجَوابُ: طالِبُ العِلْمِ يَنبَغي أن يَقرَأ على الشيخِ الَّذي يَثِق في عِلْمه ودِينِه، والشيخُ هو الَّذي يَثِق في عِلْمه ودِينِه، والشيخُ هو الَّذي يَختارُ له ما يُناسِبه؛ لأن طلَبة العِلْم يَختَلِفون، فقَدْ تُشيرُ على طالِب عِلْم آخَرَ بكِتاب آخَرَ، باختِلافِ الأحوالِ.

وأَهَمُّ الكُتُب كِتابُ الله عَنَّهَجَلَّ تحفَظُه، ثُمَّ ما صحَّ عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم من السُّنةِ، ثُم كُتُب التَّوْحيد والعَقيدة، ثُمَّ كُتُب الحَديثِ والفِقْه، وهكذا، والشَّيْخ الَّذي يَختارُه الطالِب سَوْف يُوجِّهه إلى ما يُناسِبه.

(٢٩٩١) السُّؤالُ: ما هو السِّنُّ المناسبُ للصِّغارِ لِتَلَقِّي العلومِ؟

الجَوابُ: أنسبُ شيءٍ في السَّنةِ السَّابعةِ؛ لقولِ النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَم: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ...»(١).

⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَجَوَالِلَهُ عَنْهَا.

(٢٩٩٢) السُّؤَالُ: أنا أُريدُ طلَبَ العِلمِ، وعِندي أسرةٌ، فهل يجوز في هذه الحالِ أنْ أسعى لأُؤَمِّنَ لأسرتي العَيْشَ، ثُمَّ أتفرَّغَ لطلَبِ العِلمِ؟

الجَوَابُ: لا بدَّ أَنْ تسعى لطلَبِ العَيْشِ لك ولعائلتِك، وهذا فرْضٌ، وطلَبُ العِلمِ لا شَكَّ أَنَّه خيرٌ، فإذا أمكنكَ أَنْ تجمَعَ بين هذا وذاك -بمعنى أَنْ تطلُبَ العِلمَ في الأوقاتِ الَّتي ليس فيها طلَبُ معيشةٍ، فتطلُبُه في اللَّيلِ أو في أطرافِ النَّهارِ -مثلًا- فهذا خيرٌ، ويُمكِنُك أَنْ تجمعَ بين الأمرَيْنِ، وإذا أمَّنْتَ لك ولعائلتِكَ ما يَكفيكَ فتفرَّغْ لطلَبِ العِلم.

(۲۹۹۳) السُّؤَالُ: ما توجيهُكم لأولئك الأشخاصِ الَّذينَ يتركونَ أُسَرَهم ويتعلَّلون بطلَبِ العِلم؟

الجَوَابُ: توجيهُنا لهؤلاءِ أَنْ يسعَوْا في طلَبِ الرِّزقِ لهم ولعوائلِهم بقدْرِ الكفايةِ، ثُمَّ يتفرَّغوا لطلَبِ العِلمِ، أو لدعوةِ النَّاسِ في قُراهم ومُدنِهم، والجمعُ بين هذا وذاك محكِنٌ فيها يبدو لنا، خصوصًا في البلادِ المتطوِّرةِ في النُّموِّ.

(٢٩٩٤) السُّؤَالُ: أنا طالبٌ أدرُسُ الآنَ في بلدٍ مِن بلادِ غيرِ المسلمينَ، والتَّخصُّصُ موجودٌ في بلدي، ولكنَّهم لم يَقبَلوني في الجامعةِ، ولم أَمّكَنْ مِن دُخولِ الكُلِّيَّةِ، وفي البلدِ الَّذي أدرُسُ فيه المُدرِّسونَ مِنَ النِّساءِ، ويجِبُ أَنْ أُقَدِّمَ هدايا لهُنَّ؛ حتَّى يُنجِّحْنَنِي في الامتحاناتِ، وأعيشُ في السَّكنِ مع غيرِ المسلمينَ، وأُصلِّي مُنفرِدًا، فهل يجوزُ لي أَنْ أُسافِرَ إلى تلكَ البلادِ، وأَكْمِلَ الدِّراسةَ فيها، أم ماذا أفعَلُ؟

الْجَوَابُ: أَكْمِلِ الدِّراسةَ في بلدِكَ إنِ استطعْتَ، وإنْ لم تستطعْ فحسَبَ ما

وصَفْتَ لِي وقلتَ لا أرى أنْ تُسافِرَ وتُكْمِلَ الدِّراسَةَ معهم بهذا الوَضْعِ، بل اترُكْهم واعْدِلْ عنهم؛ لأنَّ الدِّراسةَ هناك أوَّلًا فيها اختلاطٌ، وثانيًا فيها رِشوةٌ.

(٢٩٩٥) السُّوَّالُ: بعضُ طلبةِ العلمِ في المدارسِ يقولُ: أخشى أن يكونَ طلبي للعلم في المدارسِ لا يكونُ للهِ، وإنها يكونُ للدُّنيا. فها توجيهُكم لهؤلاءِ الطَّلبةِ؟

الجَوَابُ: هذا منَ الشَّيطانِ، والواجبُ: الإعراضُ عن هذه الوساوسِ، ويَعتمِدُ الإنسانُ على ربِّه عَزَّفِجَلَ، فهذه الوسوسةُ لا حكمَ لها.

(٢٩٩٦) السُّؤالُ: بعضُ ما يأتي في التلفزيون من مسلسلات فيها إهانةٌ لطلَّابِ العلمِ خاصَّة، وفيها سخريةٌ منهم، فما هي نصيحتُكَ أيضًا للمُشاهِدين ذلك؟

الجَوابُ: إذا كنتَ ترى أنَّه منكرٌ فلهاذا لا تكتُبُ للجهاتِ المسؤولةِ عن هذا الشيءِ فلعلَّها تستجيبُ لكَ؟! أما نصيحتي لهم: لو نصَحْتُهم ما أخبرتُكَ يا رجل، هل تظنُّ أنِّي إذا نصحتُ واحدًا من النَّاسِ -ولا سيَّما ولاةُ الأمورِ - آتي إليكَ أو إلى غيركَ، وأقولُ: إنِّي نصَحتُهم؟ وهل هذا لائقٌ بالنَّاصحِ؟! وهل تظنُّ أنِّي أنصَحُ وُلاةَ الأمورِ جهرًا، فأثيرُ العوامَّ عليهم؟! أتظنُّ هذا؟!

والإنسانُ الَّذي ينصَحُ وُلاةَ الأمورِ جهْرًا لم ينصَحْهم في الحقيقةِ، ولم ينصَحِ الشَّعبَ أيضًا، وإنَّما يهيِّجُ الشَّعبَ على الحكومةِ، مع أنَّ الَّذي أنكرَه قد لا يكونُ منكرًا، ليس كلُّ شيءٍ تعتقِدُه أنت أو أنا أنه مُنكرٌ يكونُ مُنكرًا في دينِ اللهِ، كم منْ إنسانٍ قال: هذا مُنكرٌ. وليسَ بمُنكرٍ! بل هو معروفٌ.

أمَّا بالنِّسبةِ للمُشاهدِينَ الَّذين يشاهِدون هذا البرنامجَ فلا أستطيعُ أنْ أنصحَ أحدًا عن شيءٍ حتَّى أعلَم ما هذا الشيءُ.

(٢٩٩٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تَدْرُسُ في مَحو الأُمِّيَّةِ، إلَّا أنَّ بعضَ الأبناءِ مَنعوها مُعَلِّلينَ بأنَّها تقومُ عليها الحُجَّةُ إذا دَرَسَت في مثلِ هذه المدارسِ؛ فها تَوجيهُكم؟

الجَوابُ: توجيهُنا أَنْ نقولَ لها: ادرُسي وتَعَلَمي العِلْمَ؛ فإنَّ ذلك خيرٌ، وقولُ أحدِ أبنائِها: لا تَدْرُسي فتقومَ عليك الحُجَّةُ. يدُلُّ على جَهْلِه البالغِ وبَساطةِ نَظرِه، فإذا كان الأمرُ كذلك فليَقُلِ للنَّاسِ: لا تقْرَؤوا القُرآنَ فتقومَ الحُجَّةُ عليكم! إذا كان كذلك يقولُ للنَّاسِ: اترُكُوا المُحاضراتِ، اترُكوا مجالِسَ العلْم؛ لئلا تقومَ الحُجَّةُ عليكم!

فالواقِعُ أنَّ الإنسانَ إذا تعلَم فقد اتَّخَذَ مِصْباحًا يَمْشي به بين يَدَيْه، يَدُلُّه على الطَّريقِ، والحمدُ للهِ أَنَنا نجِدُ الَّذين يَدْرُسونَ العلْمَ مِن الرِّجالِ واللَّاتِي يَدْرُسْنَ العلْمَ مِن الرِّجالِ واللَّاتِي يَدْرُسْنَ العلْمَ مِن النِّساءِ أقربَ إلى الطَّاعةِ مِن الغافلينَ.

ونَصيحتي لهذا الابنِ: أَنْ يتوبَ إلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِن هذه الْمَشُورةِ البَاطِلَةِ، وأَنْ يعلَم أَنَّ الحيرَ كُلَّ الحيرِ في العلمِ والعمَلِ به، وأَنْ يتوبَ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَمَّا صنَعَ.

والنَّبَيُّ عَلَيْهُ يَقُولُ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَم القُرْآنَ وَعَلَمهُ»(١)، ويأْمُرُ بالعِلْمِ ويحُثُّ عليه، وهذا الرَّجُلُ يُخَذِّلُ عنه! أرجو الله له التَّوبةَ النَّصوحَ، وأنْ يَهْدِيَه صِراطَه المُستقيم، وأنْ يُعَلِمَه ما ينفَعُه هو وأمَّه وإخوانَه.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم (۵۰۲۷)، من حديث عثمان بن عفان رَيَخِاللَّهُ عَنْهُ.

(٢٩٩٨) السُّوَّالُ: أنا شابُّ تركتُ الماضيَ لأَنَني كنتُ لا أُصلِّي ولا أذكُرُ الله، وعندما هداني ربِّي عَنَّفِجُلَّ إلى الصَّوابِ حَمِدْتُ الله، وصلَّيْتُ، وواظبْتُ على الصَّلواتِ، وواظبْتُ على طلَبِ العِلمِ والعبادةِ، ولكنَّ بعضَ الشَّبابِ عندما أقوم بنُصْحِهم وأقول لهم: هذا حرامٌ وهذا حلالٌ. يُعيِّرونني بالماضي، ويقولون لي: أنت آخِرُ مَن يتكلَم؛ لأنَّ ماضِيكَ أسودُ. فبهاذا تنصحونني للرَّدِّ على هؤلاءِ الشَّبابِ؟

الْجَوَابُ: أَوَّلًا: أُهَنِّئُ السَّائلَ بها مَنَّ الله به عليه مِنَ التَّوبةِ والرُّجوعِ إلى اللهِ عَنَّفَكَ، وأسألُ الله له الثَّباتَ، وأمَّا ما يتعلَّقُ بتعييرِ هؤلاءِ القوم له إذا نصَحهم فإنَّ هذا ليس بغريب؛ فإنَّ كلَّ إنسانٍ على باطل إذا نصَحه صاحبُ الحقِّ فسوف يسلُكُ أَحَدَ مسلكَيْنِ؛ إمَّا أَنْ يرى أَنَّ هذه نعمةٌ ساقها الله إليه، فيشكُرَ هذا النَّاصحَ، ويستجيبَ لنصيحتِه، وإمَّا أنْ يكونَ بالعكسِ، وحينئذٍ يسخر مِنَ النَّاصح ويستهزئ به، ويحاوِلُ أنْ يرُدَّ قولَه بكلِّ طريقٍ، وَلْيَنْظُرْ هذا الشَّابُّ التَّائبُ إلى ما حكى الله تعالى عن أقوام الرُّسلِ الَّذينَ كَذَّبوهم، وقد قال الله تعالى عنهم جملةً عامَّةً شاملةً: ﴿كَنَالِكَ مَا أَنَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرُ أَوْ مَحْنُونٌ ﴾ [الذاريات:٥٦]، فكلُّ الرُّسلِ يقول لهم أقوامُهم: إمَّا ساحرٌ أو مجنونٌ. ونبيُّنا مُحَمَّدٌ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم له مِن ذلك الحظُّ الأوفرُ في قولِ مُكذِّبيه له، وفي لَمزِهم إيَّاه، وفي رَمْيِه بعيبٍ، فقدْ قالوا: إنَّه ساحرٌ كذَّابٌ. وقالوا: ﴿أَبِنَا لَتَارِكُواْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ تَجْنُونِ ﴾ [الصافات:٣٦]، وقال تعالى: ﴿ أَمَّ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّلَرَبَّصُ بِهِ. رَيِّبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور:٣٠]، إلى غير ذلك ممَّا حكَى الله عن هؤلاءِ المُكذِّبينَ لأفضل رُسلِه مُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، ومع ذلك صبَرَ وصابَرَ واحتسب، وكانَتِ العاقبةُ له صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه كما وعَده ربُّه بقوله: ﴿ يَلْكَ مِنْ أَنْكَ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكُ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَلذَا ۖ فَأَصْبِرْ ۚ إِنَّ ٱلْعَلَقِبَةَ لِلْمُنَّقِينَ ﴾ [هود:٤٩]، ولقدْ صبَرَ وظفِرَ وللهِ الحمدُ، وكانَتِ العاقبةُ له، فقدْ خرَج مِن مكَّةَ مُهاجِرًا

مُختفيًا خائفًا على نفسِه، ثُمَّ رجَع إليها بعدَ نحْوِ ثهاني سنواتٍ ظافرًا منصورًا مُؤزَّرًا، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

فأقولُ لك أيُّها الشَّابُّ التَّائبُ: اصبِرْ واحتسِبْ واعلَم أنَّ هذا مِنَ البَلوى، ولنْ يَضُرَّكَ شيءٌ إنْ شاءَ الله تعالى.

(٢٩٩٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ شابَّةٌ هداها الله عَنَّهَ عَلَى الطَّريقِ المستقيم، وتستمِعُ إلى الطَّريقِ المستقيم، وتستمِعُ إلى الأشرطةِ الإسلاميَّةِ؛ مِن قرآنٍ كريم، ومحاضَراتٍ شرعيَّةٍ، وغيرِها، ولكنَّها تقول: أشعُرُ بخوفٍ شديدٍ؛ بسببِ التَّفكيرِ الدَّائمِ في الموْتِ، وقد قيل لي: إنَّ هذا الخوفَ أُصِبْتُ به بسببِ الاستماعِ إلى الشَّريطِ الإسلاميِّ بكثرةٍ، وأنا لا أعلَم إنْ كان هذا الكلامُ صحيحًا أو لا، فها توجيهُكم؟

الجَوَابُ: إنَّني أُهَنِّهُا بها مَنَّ الله به عليها مِنَ الالتزامِ، وأسألُ الله تعالى لي ولها الثَّباتَ على الحقّ إلى المَهاتِ.

وأمَّا ما يتعلَّقُ بالخوفِ فإنَّ هذا مِن طبيعةِ الإنسانِ، فإذا سمِعَ ذكْرَ الموتِ وما يحدُثُ بعدَه، وذكْرَ القيامةِ وما فيها مِنَ الأهوالِ فإنَّه يخاف، لكنْ لا ينبغي أنْ يكونَ هذا الخوفُ خوفَ عِزِّ، بحيثُ يحمِلُه على هذا الخوفُ خوفَ عِزِّ، بحيثُ يحمِلُه على فعْلِ الطَّاعةِ، وترْكِ المعصيةِ، لا أنْ يحمِلَه على الهَلَعِ والخوفِ مِنَ الموتِ؛ فكُلُّ سيموت، والموتُ قد يُحُوِّفُ الشَّيطانُ به المَرْءَ، فيقول: إنَّكَ ستموت غدًا، أو تموت اللَّيلةَ، أو تموت قريبًا. أو ما أَشْبَهَ ذلك، فعليه أنْ يدَعَ هذه الوساوِسَ، وأنْ يُقدِّرَ يوْمًا مِنَ الأَيَّامِ أنَّه سيموت غدًا، ثُمَّ يمضي غدُّ، وغدُّ ثانٍ، وثالثٌ، إلى آخِرِه، وهو لم يَمُت، مِنَ الأَيَّامِ أنَّه سيموت غدًا، ثُمَّ يمضي غدُّ، وغدُّ ثانٍ، وثالثٌ، إلى آخِرِه، وهو لم يَمُت، عَلَى الدُلَّ على أنَّ هذه وساوسُ لا حقيقةَ لها.

فالخوفُ مِن عذابِ اللهِ، والخوفُ مِنَ الخزي يوْمَ القيامةِ، الحامِلُ للإنسانِ على العملِ الصَّالحِ، وترْكِ العملِ السَّيِّئِ، هذا خوفٌ محمودٌ، ولا يُلامُ عليه العبْدُ، وأمَّا خوفُ الهَلَعِ، والحَزَنِ، وانقباضِ النَّفسِ، وعدمِ السُّرورِ، فهذا خوفٌ مذمومٌ، وعلى الإنسانِ أنْ يتناساه.

ونصيحتي لهذه المرأةِ أَنْ تتناسى هذا النَّوعَ مِنَ الخوفِ، وأَنْ تُقبِلَ على طاعةِ اللهِ عَنَّهَجَلً؛ فِعْلًا لِمَا أَمَرَ، وتَرْكًا لِمَا نَهى.

(٣٠٠٠) السُّؤالُ: يقول: هلِ الدَّعوةُ إلى اللهِ واجبةٌ على كلِّ مسلمٍ، أم هي خاصَّةٌ بالدُّعاةِ وطلَّابِ العلم فقطْ؟

الجَوابُ: الدَّعوةُ إلى اللهِ تعالى واجبةٌ على كلِّ مسلم، يقولُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ آدَعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحُسَنَةِ ۖ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِى أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]، لكنَّها فرضُ كفايةٍ، إذا قام بها مَن يَكفي سَقَطَت عن الباقينَ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِنكُمُ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ مِنكُمُ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلمُنكر ۚ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلمُنكر وَ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر وَ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر وَ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَيَعْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكر وَالْمَاكِمُ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱللهُ عَدَابُ وَلَا تَكُونُوا كَاللّذِينَ تَفَرَقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلْبَيْنَتُ وَأُولَتِهِكَ لَمُنْ عَذَابُ عَظِيمُ ﴾ [آل عمران:١٠٥].

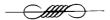
ولكن يَجِبُ على مَن دعا إلى اللهِ تعالى أن يكونَ على بصيرةٍ بها يدعو إليه، بحيثُ يعلَم أو يَغلِبُ على ظنّه أنَّ هذا منَ الشَّرع؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ عَلَى طَنّه أَنَّ هَذَا منَ الشَّرع؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتّبَعَنِي ﴾ [يوسف:١٠٨]، فلا يجوزُ أن يدعو بالظّن الَّذي ليس له أصلٌ مِنَ الشَّرع، ولا بالجهلِ؛ لأنَّ هذا منَ القولِ على اللهِ بلا علم، وقد الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَلِ عَلَى اللهِ مِنْ الْحَرَّمُ رَبِّي ٱلْفَوَلِ عَلَى اللهِ مِنْ الْحَرَافِ اللهِ مَا لَلْهُ مَا لَا نَعُمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

(٣٠٠١) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تحضُرَ مجالِسَ العُلماءِ في المساجِدِ؟

الجَوابُ: لا حرَجَ أَنْ تَحْضَرَ المرأةُ إلى المساجِدِ؛ لاستهاعِ المُحاضراتِ والمواعظِ والدُّروسِ العِلميَّةِ؛ لأَنَّ هذا تحصيلُ للعلْمِ ووسيلةٌ إليه، وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ الله لهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ»(۱)، ولكنْ يجِبُ عليها إذا خرَجَتْ أَنْ تخرُجَ غيرَ مُتبرِّجَةٍ بزينةٍ ولا مُتَطيِّبَةٍ، بل تخرُجُ باللِّباسِ الَّذي يكونُ ساترًا بعيدًا عنِ الفتنةِ؛ لأَنَّ النَّبيَ ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا صَلَاةَ العِشَاءِ»(۱)، وكذلك بقيَّةُ الصَّلواتِ، وكذلك المُحاضراتُ والمواعظُ، لا يجوزُ للمرأةِ أَنْ تخرُجَ مِن بيتِها إليها وهي مُتَطيِّبةٌ.

(٣٠٠٢) السُّؤَالُ: يقول الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سلَكَ طريقًا يَلتمِسُ فيه عِلمًا سهَّلَ الله به طريقًا إلى الجنَّةِ»(٢)، فهل سؤالُ العلماءِ يُعتبَرُ مِن طلَبِ العِلمِ؟

الجَوَابُ: نعم، هو وسيلةٌ مِن وسائلِ العِلمِ، فإذا سأل الإنسانُ العالِمَ إمَّا عَبْرَ الهاتفِ أو ذهب إليه في بيته، فهذا قدْ سلَكَ طريقًا يَلتمِسُ فيه عِلمًا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، (۱/ ۲۶) معلقا مجزوما به، ووصله مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَجَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، معلقا بصيغة الجزم، ووصله مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب فضل الاجتهاع على تلاوة القرآن، رقم (٢٦٩٩) ـ من حديث أبي هريرة رَيُخَالِيَّهُ عَنَهُ.

(٣٠٠٣) السُّؤالُ: بعضُ الأشخاصِ يكتَفونَ بسماعِ الأشرطةِ مِن المُحاضراتِ وينصرِ فونَ عن حلقاتِ الذِّكرِ، فهل لكم توجيهٌ في ذلك؟

الجَوابُ: إنَّ هذا لا يُساوي مُقابلةَ الشَّيخِ ومباشرةَ تعلُّمِه، لكنْ أحيانًا الإنسانُ لا يفرَغُ، ولا شَكَّ أنَّ الجلوسَ إلى حِلَقِ الذَّكرِ أفضلُ؛ لينالَ أجرَها ولأجلِ أنْ يتأثرَ أكثرَ ممَّا لو سمِعَها من الشَّريطِ.

(٣٠٠٤) السُّؤَالُ: هل يُعتبَرُ الاجتهاعُ على درسٍ أو محاضَرةٍ مِن مجالِسِ الذِّكرِ الَّتِي تَحُفُّها الملائكةُ وتغشاها الرَّحةُ؟

الجَوَابُ: الاجتماعُ على قراءةِ القرآنِ، وعلى ذِكْرِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ -ومنه طلَبُ العِلمِ- يدخُلُ في هذا.

(٣٠٠٥) السُّؤالُ: تقولُ السائلةُ: ابنُها مدرسٌ في إِحدى ثانوياتِ تَبوكَ، ويَطلُبُ منه المديرُ إذا جاءَ إلى الرياضِ أن يَشترِيَ كُتبًا للعلماءِ، وإذا رَجعَ إلى المدرسة يُوزِّعها على الطلابِ والمدرسين؟

الجَوابُ: هذا لا بأسَ به، وليس بلازِم، فإذا قال المدرسُ: لن أشترِيَ ولست مُلزمًا. فله ذلك، لكن إذا اشترى وأتى بها ووزَّعَها على المدرسين والطلابِ؛ فهذا من باب التعاونِ على البرِّ والتقوى، ولكن لا يَشترِي شيئًا إلا بعدَ أن يُراجِعَ العلماء، فينظر: هل هو صالحٌ للتوزيع أو ليس بصالح.



(٣٠٠٦) السُّؤالُ: ما الكُتبُ التي تَنصَحون بها في عَجالِ الدَّعوةِ؟

الجَوابُ: الذي ننصَحُ به قِراءةُ كتابِ الله عَنَقِجَلَّ وفَهمُ معانيهِ والعَملُ به، هذا قَبلَ كُلِّ شيءٍ، ثُمَّ بها صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ، وما أحسَنَ كِتابَ (رِياضِ الصالحِين)! وهو مَشهورٌ مَعروفٌ، وفيه كَثيرٌ من آدابِ العِباداتِ والمعامَلاتِ والأَخلاقِ الفاضِلةِ.

(٣٠٠٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: هل استِهاعُ القُرآنِ أو المحاضرةِ أو النَّصيحةِ يُعتَبَرُ من مَجَالِسِ الذِّكرِ؟ وهل وَرَدَ في ذلك دَليلٌ؟ وهل يَنطَبِقُ على سَهاعِ المحاضرةِ وغَيرِها قَولُ النَّبِيِّ عَيَّ : «ما جَلسَ قَومٌ في بيتٍ مِن بُيوتِ الله يَقرؤون القُرآن، ويَذكُرون الله عَرَّفِكَ إلَّا حَفَّتُهُم الملائِكةُ، وغَشِيتَهُمُ الرحمةُ، ونَزَلَت عليهِمُ السَّكينةُ، وذَكرَهُم الله فيمَن عِندَهُ "(١).

الجَوابُ: ليسَ في هذا شَكُّ، هذه هي مجَالِسُ الذِّكرِ، وقد كانت كُلُّ مَجَالِسِ النَّبِيِّ عَجَالِسَ النَّبِيِّ مَجَالِسَ النَّبِيِّ مَجَالِسَ ذِكرٍ، ووَرَدَ عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «إنَّ لله مَلائِكةً سيَّاحِين في الأَرضِ يَلتَمِسونَ حِلَقَ الذِّكرِ »(٢)، يَعني: العِلمَ.

وقَد سَمَّى الله تَعَالَى القُرآن ذِكرًا: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤]، وقال تَعَالَى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَنفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وقال تَعَالَى: ﴿ وَهَلَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكُ أَنزَلْنَكُ ﴾ [الأنبياء:٥٠].

وأما الحديثُ المذكورُ، فإنَّ استِماعَ المحاضرةِ وحَلقاتِ العِلمِ أعَمُّ من هذا.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتهاع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (١٠٣٧)، من حديث أبي هريرة رَجَوَاللّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥١)، والترمذي: أبواب الدعاء، باب ما جاء إن لله ملائكة سياحين في الأرض، رقم (٣٦٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنهُ.





الآداب ->>>ځوود

(٣٠٠٨) السُّؤالُ: ما حُكمُ ضَربِ الأَولادِ؟ وهل يُبطِلُ الأَعمالَ الصالحة؟

الجَوابُ: ضَربُ الأولادِ الذُّكورِ أو الإِناثِ إذا كان للتَّاديبِ ففيهِ أجرٌ، فيُؤجَرُ الإِنسانُ عليه؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «مُروا أبناءَكُم بالصَّلاةِ لسَبع، واضرِبوهُم عَليها لِعَشرِ»^(۱)، فالضَّربُ للتَّاديبِ إِحسانٌ إلى المضروبِ وإصلاحٌ للمُجتَمَع، وفيه أجرٌ لفاعِلِه -أي: للضارِبِ- ما دامَ يَقصِدُ بذلك تَأديبَ المضروب وتَقويمَه.

(٣٠٠٩) السُّؤالُ: هل الجلوسُ بين الظُّلِّ والشَّمسِ ورَد فيه نهيٌ؟ وإذا كان الشَّخصُ يعاني من مرضٍ وأراد أن يجلسَ بين الظُلِّ والشَّمسِ، فهل عليه إثمٌ في ذلك؟

الجَوابُ: ورَد النَّهيُ عن الجلوسِ بينَ الظِّلِّ والشَّمسِ (٢)، وهو منَ النَّاحيةِ الطَّبِّيَّةِ مُضِرُّ للبدنِ، فإمَّا أن يجلسَ الإنسانُ في الشَّمسِ وحدَها أو في الظِّلِّ وحدَه، ولا يَجْمَعُ بينها.



⁽١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم (٤٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

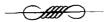
⁽٢) أخرجه أحمد (٣٨٣/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في الجلوس بين الظل والشمس، رقم (٤٨٢١)، من حديث أبي هريرة رَعِّوَالِلَّهُ عَنْهُ. وأخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب الجلوس بين الظل والشمس، رقم (٣٧٢٢)، من حديث بريدة رَعِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

(٣٠١٠) السُّؤَالُ: هل كان الرَّسولُ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يَتثاءَبُ؟ وماذا نقول في التثاؤب؟

الجَوَابُ: لا أعلمُ عن هذا شيئًا، أمَّا الواردُ في التثاؤُبِ فهو أنَّ الإنسانَ يَكظِمُ ويَمنَعُ التَّثَاؤُبَ ما استطاعَ، فإنْ لم يستطِعْ وتثاءَبَ وضَع يدَه على فمِه، هكذا جاء.

وأمَّا الاستعاذةُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ عند التَّاوْبِ فلا أصلَ لها؛ لأنَّ النَّبيَّ وَأَمَّا الاستعاذةُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ المِناءِ وإلَّا وَضَعْنا أيديَنا على أَفواهِنا (١)، ولم يقلُ: وَتَعَوَّذُوا باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيم.

وعلى هذا فلا يُسَنُّ أَنْ يَستعيذَ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيم عندَ التَّثاؤبِ.



(٣٠١١) السُّؤَالُ: ما هو الأفضلُ للمسلمِ إذا اغتيبَ، هل يُحَلِّلُ هذا الَّذي اغتابَه، أم يَنتظر الأجرَ منَ اللهِ عَزَّفِجَلً؟

الجَوَابُ: هو إذا حلَّله فقدِ انتظرَ الأجرَ منَ اللهِ، لكن لعلَّه يقول: ألَّا يُحَلِّله ويأخذ من حسناتِه يومَ القيامةِ.

نقول: الأفضلُ أن ثُحَلِّلَه؛ لأنَّ الله تعالى قال في الكتابِ العزيزِ: ﴿ فَمَنْ عَفَ اوَأَصْلَحَ فَأَجُرُهُ، عَلَى اللهِ عَزَوْجَلَ كان أكملَ وأفضلَ.

ولكن بهذه المناسبةِ أودُّ أنْ أنصَحَ إخواننا المُسلمينَ عن الغِيبةِ؛ فإنَّ الغِيبةَ من كبائرِ النُّنوبِ؛ فقد شَبَّهها الله تعالى بأقبحِ صُورةٍ، فقال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم مَن كبائرِ النُّنوبِ؛ فقد شَبَّهها الله تعالى بأقبحِ صُورةٍ، فقال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم مِن كبائرِ النُّنوبِ؛ فقد شَبَّهها الله تعالى بأقبحِ صَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحُجُرات:١٢]، هل وجدتَ بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحُجُرات:١٢]، هل وجدت

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب، رقم (۲۹۹۵)، من حديث أبي سعيد الخدري رَيَخَالَشَهُءَنهُ.

أبشعَ من رجلٍ يرى أخاه ميثًا فيأكُلَ من لحمِهِ؟!

والغِيبةُ من كبائرِ الذُّنوبِ، كما نصَّ على ذلك الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما نقلَه عنه ابنُ عبدِ القويِّ في مَنظومتِه (١) حيثُ قال:

وقد قيلَ: صُغْرى غِيبَةٌ ونَمِيمَةٌ وكِلتاهُما كُبْرى على نصِّ أَحْمَد

فلْيَحْذَرِ الإخوةُ منَ الغِيبةِ، وأخشى أنَّ الرَّجلَ إذا اغتابَ أحدًا سلَّط الله عليه مَن يغتابُه جزاءً وفاقًا.

وإذا اغتبتَ أحدًا وبلَغه أنَّك قدِ اغتبتَه وأردتَ التَّوبةَ النَّصوحَ فعليك أنْ تذهبَ إليه وتَعتذِرَ منه وتسألَه أنْ يُحلِّلكَ.

أمَّا إذا كان لم يعلم، ولا يتوقَّعُ أن يعلمَ؛ فإنَّك تَستغفِرُ له، أي: لمَنِ اغتبتَه، وتُثنِي عليه بها هو أهلُه في المجالسِ الَّتي اغتبتَه فيها، والحسناتُ يُذْهِبْنَ السيِّئاتِ.

(٣٠١٢) السُّؤَالُ: إذا تحدَّثَ شخصٌ أمامي عن أشخاصٍ بكلامٍ، وأنا لم أعرِفْهم، فهل يُعْتَبَرُ هذا غيبةً؟

الجَوابُ: نعم، لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يغتابَ أخاه، سواءٌ كان معروفًا للسَّامعِ، أمْ لم يكُنْ معروفًا.

(٣٠١٣) السُّؤَالُ: هل كفَّارةُ المجلِس تُكفِّر الغِيبةَ؟

⁽١) الألفية في الآداب الشرعية (ص:٢٧).

الجَوَابُ: لا تُكفِّـرُ الغِيبةَ؛ لأن الغيبةَ حـتُّ للآدميِّ، وحقُّ الآدميِّ لا يَتَخَلَّصُ الإنسانُ منه إلَّا باستحلالِه منه، أي: ممَّن اغتابَه.

ولهذا نقول: إنَّ مِن شروطِ التَّوبةِ إذا كانتْ بين الإنسانِ وإخوانِه أن يَتَحَلَّلَ منه مِن قِبَلِهم.

(٣٠١٤) السُّؤالُ: هل يجوزُ غِيبةُ الكافِرِ المُعيَّنِ؟

الجَوابُ: إذا كان لمصلحةٍ فلا بأْسَ، وأمَّا إذا لم يكُنْ لمصلحةٍ فهو لغوٌ مِن القولِ لا خيرَ فيه.

(٣٠١٥) السُّؤَالُ: هُناكَ امرأةٌ تعرَّضَتْ لها امرأةٌ أُخرى بالشَّتْمِ والسَّبِّ والسَّبِّ والسَّبِّ والغِيبةِ، وقالتْ: إنَّ زَوْجَها فيه كذا وكذا. فها حُكْمُ الشَّرِعِ في نظرِكم في مِثْلِ هذا الشَّتْم؟

الجَوَابُ: أرى أَنْ تَصبِرَ وتحتسِبَ وتسألَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ ينصُرَها على مَن ظَلَمها، وإذا صبرَتْ فالعاقبةُ للمتَّقينَ، ولها أَنْ ترُدَّ عليها بمِثْلِ ما فعلَتْ بها؛ لقولِ اللهِ تَبَارُكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَبَحَزَرُوا سَيِئَةٍ سَيَئَةٌ مِثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَى اللَّهِ مَا أَجُرُهُ، عَلَى اللّهِ ﴾ [الشورى: ٤٠].

(٣٠١٦) السُّؤَالُ: رجُلٌ يريدُ أَنْ يتخلَّصَ مِن حُقوقِ العِبادِ، سواء كانت ماليَّةً أو غيرَ ماليَّةٍ، ولم يستطَع الوفاءَ بذلك، فهاذا يلزَمُه؟

الجَوابُ: لا أدري ما معنى قولِه: يريدُ أنْ يتخلَّصَ ولكنْ لم يتمكَّنَ؛ لأنَّه ما مِن

شيء إلَّا ويمكِنُ بإذنِ اللهِ عَرَّكِجَلَّ، فنقولُ له: إذا كنت تعلَم مَن وقَعَ الظَّلمُ منك عليه، فلا بُدَّ أَنْ تُزِيلَ الظُّلمَ باستحلالِه، أو رَدِّ مَظلمَتِه؛ بأنْ تبحَثَ عنه بحثًا دقيقًا حتَّى تصلَ إليه، فإنْ أيسْتَ مِن معرفَتِه فلْتتصدَقْ عنه إنْ كان الحقُّ ماليًّا؛ مثلَ أنْ تكون قد سرَقْتَ منه مئة ريالٍ مثلًا، وعجَزْتَ عنِ الحُصولِ على الرَّجُلِ فتصدَّقْ بها عنه، والله سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يعلَمه، مع التَّوبةِ والاستغفارِ إلى اللهِ تعالى.

وأمَّا إذا كان الحقُّ غيرَ ماليٍّ -كشَتْم وسبٍّ وقذْفٍ، وما أشبَهَ ذلك - فأكثِرْ مِن الاستغفارِ له؛ فإنَّه قد رُوِيَ عن النَّبيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أنَّه قال: «كَفاَّرَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لهُ» (١)، وهذا فيها إذا تعذَّرَ استحلالُه، أمَّا إذا أمكنَ استحلالُه فلا بُدَّ منه.

(٣٠١٧) السُّؤالُ: امرأةٌ عندما كانت صَغيرةً أَخَذَتْ مِن أخرى مالًا، وعندما كَبرتْ تذكَّرَتْ ذلك، وهي الآن لا تتذكَّرُ المبلغَ؛ فهاذا عليها؟

الجَوابُ: إذا كانتِ المرأةُ مَوجودةً أو كان وَرثَتُها مَوجودينَ، والسَّائلةُ تَعرِفُهم؛ فإنَّ عليها أَنْ تَرُدَّ هذا المالَ، وأمَّا إذا كانت مجَهولةً، أو لا تَدْري أين ذهبَتْ، أو لا تَدْري أين ذهبَتْ، أو لا تَدْري أهي حيَّةٌ أمْ ميِّتةٌ، أو لا تَدْري مَن ورثَتُها؛ فإنَّها تَتصدَّقَ بذلك عنها، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى علمها ويُوصِلُ إليها حَقَّها، وإذا كانت لا تَدْري كم أخذَتْ، فإنَّها تَتحرَّى وتُخْرِجُ ما يغلِبُ على ظَنِّها أنَّها أخذَتْه، ولا يُكلِّفُ الله نفْسًا إلَّا وُسْعَها.



⁽١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كها في زوائده رقم (١٠٨٠)، وابن أبي الدنيا في الصمت رقم (٢٩١)، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم (٥٧٥)، من حديث أنس رَضَالِلَهُعَنْهُ.

(٣٠١٨) السُّوَالُ: إذا تصدَّقَ الإنسانُ بصدقةٍ جاريةٍ على أُناسٍ قد ظلَمهم، فهل هذا يُكفِّرُ عَلَى فعله هذا الإنسانُ مِن ظُلمِه لهم؟

الجَوَابُ: هذا فيه تفصيلٌ؛ فإنْ كان يمكن إدراكُ الظُّلمِ فإنَّه لا بدَّ أَنْ يَرُدَّ هذه الأموالَ إلى مَثْلُ أَنْ يكونَ قد ظلَمهم بأُخْذِ شيءٍ مِن أموالِهم، فإنَّه لا بدَّ أَنْ يرُدَّ هذه الأموالَ إلى الورَثةِ، ولا تتمُّ توبتُه إلَّا بذلك، فلو فرَضْنا أنَّه سرَق مئةَ ريالٍ مِن شخصٍ، ثُمَّ مات المسروقُ منه، فإنَّه لا تتمُّ توبةُ السَّارقِ إلَّا بإعطاءِ الورَثةِ مئةَ الرِّيالِ الَّتي سرَقها مِن مُورِّثِهم، وأمَّا إذا كان الحقُّ حقًّا غيرَ ماليٍّ فيرجي إذا تاب منه أنْ يتوبَ الله عليه، وأنْ يتحمَّلَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى عنه مَظلَمةَ الشَّخصِ الميِّتِ، وإذا تصدَّق عنه بدلًا مِن مَظلَمتِه هذه فهذا خيرٌ وأفضلُ.

(٣٠١٩) السُّؤالُ: شُروطُ التوبةِ: الإِقلاعُ عن الذَّنبِ، والندمُ على ما فَعَلتَ، والعَزمُ على السُّؤالُ: شُروطُ التوبةِ: الإِقلاعُ عن الذَّنبِ مرةً أُخرى، وفيها يتعَلَّق بحُقوقِ العِبادِ: ردُّ الحُقوقِ إلى أهلِها، فكيف نَصنَعُ بالغِيبةِ؟

الجَوابُ: شروطُ التوبةِ خمسةٌ: الأوَّلُ الإِخلاصُ لله عَنَّيَجَلَ، بألَّا يَحمِلَك على التوبةِ إلَّا ابتِغاءُ وَجهِ الله والدارِ الآخرةِ.

الثَّاني: النَّدمُ على ما فَعَلتَ.

الثَّالِثُ: الإِقلاعُ عن الذَّنبِ.

الرَّابِعُ: العَزمُ على ألا تَعودَ.

الخامِسُ: أَن تَكُونَ التوبةُ قَبلَ فَواتِ الأَوانِ، أي: قَبلَ حُلولِ الأَجلِ، وقَبلَ طُلوعِ الشَّمسِ من مَغرِبها، فإنْ حَلَّ الأجلُ ولم يَتُبِ الإِنسانُ لم تَنفَعهُ التوبةُ؛ لِقولِ الله تَعَالى:

﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَ أُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ حَقَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِي اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى توبةَ فِرعَونَ حين أَدرَكَهُ الغَرقُ، تُبتُ ٱلْثَنَ ﴾ [النساء: ١٨]؛ ولِذلك لَم يَقبَلِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى توبةَ فِرعَونَ حين أَدرَكَهُ الغَرقُ، فقالَ: ﴿ عَامَنَتُ بِهِ عَبَلُوا إِللهُ إِلَّا ٱلَّذِي عَامَنَتْ بِهِ عَبُوا إِللهَ إِلَّا ٱلَّذِي عَامَنَتْ بِهِ عَبُوا إِللهَ إِلَّا ٱلَّذِي عَامَنَتْ فِي اللهِ اللهِ عَصَيْتَ فَبْلُ وَكُنتَ مِن ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ١٩].

وإذا طَلَعَتِ الشَّمسُ من مَغرِبها امتَنَعَت التوبةُ؛ لقوله تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهَا لَمْ تَكُنَ ءَامَنَتَ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام:١٥٨] والمرادُ ببَعضِ الآياتِ: طُلوعُ الشمسِ مِن مَغرِبها.

ومِنَ الإِقلاعِ عن الذَّنبِ: أن يَرُدَّ المظالِمَ إلى أَهلِها، فإن كانت مالًا رَدَّهُ إليهم، وإن كانت عرضًا استَحَلَّهم منها، وإن كانت اعتِداءً على البَدنِ بِضَربٍ أو نحوِه مَكَّن مِن نفسِه أن يَضرِبَهُ مَن له الحَقُّ، وإن كانت غِيبةً تَدعو الله لهم بالمغفِرةِ.

(٣٠٢٠) السُّوَّالُ: هل للتَّوْبَةِ مَزِيَّةٌ في رَمضانَ؟

الجَوَابُ: التَّوبةُ هي الرُّجوعُ إلى اللهِ تعالى من مَعصيتِه إلى طاعتِه، وهي واجبةٌ على الفور، أي أنَّ الإنسانَ إذا أذنبَ وجبَ عليه أنْ يتوبَ إلى اللهِ فورًا بدونِ تأخيرٍ؛ لأنَّه لا يَدري متى يَفْجَؤُه الموتُ، وإذا نزلَ به الموتُ فإنَّ توبتَه لا تُقبَلُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارُكَوَتَعَالَ: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيَعَاتِ حَتَى إذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبْتُ ٱلْتَنَى ﴾[النساء:١٨].

ولهذا نقول: إنَّ للتَّوبةِ شُروطًا لا تُقبَلُ إلَّا بها:

الشَّرطُ الأَوَّلُ: الإخلاصُ للهِ، بأن يكونَ الحاملُ له على التَّوبةِ مَحَافَةَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ ورجاءَ ثوابِه ورضاهُ.

الثَّاني: النَّدَهُ على ما وقعَ منه من ذنبٍ، وظُهُورُ الأَسَى والحزنِ على ما حصلَ منه. الثَّالثُ: الإقلاعُ عن الذَّنبِ، بأنْ يقومَ بالواجبِ إن كانتْ معصيتُه تركَ واجبٍ، وأن يُقلِعَ عنِ الحرامِ إنْ كانت معصيتُه بفعلِ الحرامِ.

الرَّابِعُ: أَن يَعزِمَ على أَلَّا يعودَ في المستقبَلِ، أَمَّا إِنْ تاب وقلبُه يَتَطَلَّعُ إلى فعلِ المعصيةِ في المستقبَلِ، ولم يَعزِمْ على تَركِها، فإنَّ توبتَه ليستْ مقبولةً.

الخامس: أن تكونَ التَّوبةُ في وقتٍ تُقبَل فيه التَّوبةُ، وذلك بأن يكونَ قبلَ حُضُور الأَجَلِ، وقبلَ طُلُوع الشَّمسِ من مَغْرِبِها.

فهذه الشُّروطُ الخمسةُ هي شروطُ التَّوبةِ، إنْ تحقَّقتْ فالتَّوبةُ جديرةٌ بالقَبولِ، وإنْ لم تَتَحَقَّقْ فليستِ التَّوبةُ مَقبولةً.

وعلى هذا فلا يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يُؤَخِّرَ توبتَه منَ الذُّنُوبِ إلى مجيءِ رمضانَ، بل يجبُ عليه أن يتوبَ إلى اللهِ من معصيتِه فورًا بدونِ تأخيرٍ.

ومن أهمِّ ما تجب العنايةُ به في التَّوبةِ إذا كانت حقَّا للعبادِ أن يُبادرَ بردِّ الحقوقِ إلى أهلِها، إنْ كانت مَظْلَمةً في مالٍ فليؤدِّهِ إلى أهلِه، وإنْ كانت مَظْلَمةً في عِرضٍ فلْيستجِلَّ مَنِ انتهكَ عِرضَه، وإنْ كانت في عُدوانٍ على البدنِ فلْيُمَكِّنِ المظلومَ من أَخْذِ حقِّه.

(٣٠٢١) السُّؤالُ: هل للكَذِبِ كَفَّارَةٌ ؟

الجَوابُ: كُلُّ الذُّنوبِ لها كَفَّارةٌ -والحَمْدُ للهِ- وكفَّارتُها التَّوبَةُ إلى اللهِ عَرَّقِبَلً فالواجبُ على كُلِّ مَن فعَلَ شيئًا مُحَرَّمًا أَنْ يتوبَ إلى اللهِ، ويبادِرَ بالتَّوْبَةِ؛ لأَنَّه لا يَدْري متى يَفْجَؤُه الموتُ، وحَينئذٍ لا ينفَعُ النَّدَمُ. وإنَّنِي بهذه المُناسَبَةِ أُوَدُّ أَن أُبِيِّنَ لإِخْوانِي المُسْتَمِعينَ أَنَّ التَّوبةَ لها شُروطٌ خَسْمَةٌ:

الشَّرْطُ الأَوَّلُ: الإخْلاصُ للهِ تعالى بحَيْثُ لا يَقْصِدُ بتَوْبَتِه مُرَاءاةَ أَحَدٍ مِن النَّاسِ، ولا يكونُ الحامِلُ له على التَّوبَةِ ولا يكونُ الحامِلُ له على التَّوبَةِ خَوفَ اللهِ عَنَهَجَلَّ وابتغاءَ مرضاتِه تَبَارَكَوَتَعَالَ.

الشَّرْطُ الثَّاني: النَّدَمُ عَلى ما فَعَل بِأَنْ يَحْزَنَ على ذلك، ويتمنَّى أَنْ لَم يَكُنْ فَعَلهُ؛ لأَنَّ النَّدَمَ دليلٌ على كَراهَةِ الشَّيْءِ الَّذي وَقَعَ مِنه، ولا بُدَّ مِن كراهةِ المعصيةِ.

الشَّرْطُ الثَّالثُ: أَنْ يُقلِعَ عَنها -أي: عن المَعْصِيةِ - في الحالِ، فيترُّكُها إِنْ كانَت مِن الأشياءِ الواجِبَةِ وأمكَنَ تدارُكُها، فأمَّا أَنْ مِن الأشياءِ الواجِبَةِ وأمكَنَ تدارُكُها، فأمَّا أَنْ يقولَ: إِنَّه تائِبٌ. وهو مُصِرُّ على المعصيةِ فإنَّ ذلك لا ينفَعُهُ، وهو شِبيهٌ بالاستهزاءِ باللهِ عَرَقِجَلَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَعزِمَ على أَلَّا يعودَ إليها في المُسْتَقْبَلِ، فإن كان قد تابَ مِنْها الآنَ وهو في تَرَدُّدِ ما لَوْ طَرَأَتْ علَيْهِ أَنْ يفعَلَ أو يتْرُكَ؛ فإنَّ التَّوْبَةَ لا تَصِحُّ، لا بُدَّ مِن أَنْ يَعْزِمَ عَزْمًا جازِمًا على ألَّا يعودَ إليها في المُسْتَقْبَل.

الشَّرْطُ الخامِسُ: أَنْ تكونَ التَّوبَةُ فِي وقتٍ تُقْبَلُ فيه التَّوبَةُ، فإنْ كانَتْ فِي وَقْتٍ لا تُقْبَلُ فِي مَوْضِعَيْنِ: لا تُقْبَلُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الموضِع الأوَّلِ: إذا نَزَل المَوْتُ بالشَّخْصِ، فإنَّها لا تُقْبَلُ توبتُه؛ لقولِ اللهِ تَبَارُكَوَتَعَالَى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوَبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّكَيِّعَاتِ حَقَّى إذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبْتُ ﴾ [النساء:١٨].

والمَوْضِعُ الثَّاني: إذا طَلَعَتِ الشَّمسُ مِن مَغْرِبِها، فإنَّ الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ مِن

مَغْرِبِهَا، وستطْلُعُ مَتَى شَاءَ الله عَرَّقَجَلَّ لَم تَنْفَعِ التَّوبَةُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ اللّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ اللّهِ مَا يَنْ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللل

وإذا تأمَّلْتَ هذا الشَّرْطَ -ولا سِيَّا المَوْضِعُ الأَوَّلُ مِنه - عَرَفْتَ أَنَّ التَّوبَةَ يجِبُ أَنْ يبادِرَ بها الإنسانُ، وألَّا يتأخَّر فيها؛ لأنَّه لا يَدْري مَتى يَفْجَؤُه المَوْتُ، فالموتُ لَيْسَ مُحَدَّدًا بشيءٍ معلوم لنا، هو معلومٌ عِنْدَ اللهِ لا شكَّ، ولكنَّه لنا لَيْسَ بمعلوم، فلا يَدْري الإنسانُ متى يَفْجَؤُه الموتُ؛ لذلك تكونُ التَّوبةُ واجبةً على الفَوْرِ مِن غيرِ تأخيرٍ.

(٣٠٢٢) السُّؤَالُ: متى تَتَحَقَّقُ التَّوبةُ إذا تاب الإنسانُ إلى ربِّهِ عَزَّقِجَلَّ؟ الجَوَابُ: تَتَحَقَّقُ التَّوبةُ إذا تمَّت شُرُوطُها، وهي خمسةٌ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: النَّدَمُ على ما فعَل من منكرٍ أو ترَك من واجبٍ؛ بأن يكونَ في قلبِه تحسُّرٌ وندمٌ على ما صنَع.

والشَّرطُ التَّاني: الإخلاصُ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بألَّا يكونَ الحاملُ له على التَّوبةِ مُرَاءاةَ النَّاسِ والتقرُّبَ إليهم ومدحَهم أو الخوف منهم، بل يكون الحاملُ له على التَّوبةِ ابتغاءَ مرضاةِ الله عَنَّقِبَلَّ والتخلُّصَ من هذا الذَّنب.

الشَّرطُ الثَّالثُ: الإقلاعُ عنِ الذَّنبِ -أعني: تركَ الذَّنبِ- فلا تَصلُح التَّوبةُ من ذنبٍ والإنسانُ مقيمٌ عليه؛ لأنَّ هذا تلاعُبٌ، فلا يَصِحُّ أن يتوبَ الإنسانُ منَ الغِيبةِ مثلًا وهو مقيمٌ على الرِّبا، وما أشبهَ ذلك.

ومنَ الإقلاعِ أنه إذا كانَ الذَّنبُ تركَ واجبٍ قام بالواجبِ، كأن يكونَ ذَنبُه تركَ صلاةٍ مثلًا، فيقومُ بفعلِ الصَّلاةِ عند جمهورِ العلماءِ، والصَّحيحُ أن الإنسانَ إذا أخَّر الصَّلاةَ عن وقتِها بلا عُذْرٍ فلا صلاةً له.

الشَّرطُ الرَّابعُ: العزمُ على ألَّا يعودَ إلى هذه المعصيةِ، فإنْ أقلَعَ عنِ الذَّنبِ لكن من نِيَّتِه أنْ يعودَ إليه متى سَنَحَتِ الفرصةُ فلا توبةَ له.

الشَّرطُ الخامسُ: أن تكونَ التَّوبةُ في وقتٍ تُقبَلُ فيه التَّوبةُ، فإنْ كانت في وقتٍ لا تُقبَلُ فيه التَّوبةُ فلا توبةَ له، وذلك نوعانِ:

النَّوعُ الأُوَّلُ: إذا حضَر المرءَ الموتُ -أي: جاء الأجلُ- فتاب منَ الذَّنبِ فإنَّما لا تُقبَلُ؛ لقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعُمُونُونَ السَّيِعَاتِ حَقَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبَتُ الْكَنَ وَلَا اللهِ يَبَارَكَ وَهُمُ حُفَارُ أَوْلَيَهِكَ حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبَتُ الْكَنَ وَلَا اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِرعونَ: ﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَيْ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِرعونَ: ﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَيْ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِرعونَ: ﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَيْ السَّرَهِ يَلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِرعونَ: ﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَيْ السَّرَهِ يَلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِرعونَ: ﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَيْ إِللهُ إِللهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

فإذا تمَّت هذه الشُّروطُ فإنَّ الله تعالى يقولُ في كتابِه العزيزِ: ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَقَبَلُ النَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّعَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَـلُونَ ﴾ [الشورى:٢٥].

(٣٠٢٣) السُّوَّالُ: شَابُّ منَّ الله تعالى عليه بالهِدايةِ، وهو الآنَ مُتزوِّجُ، ولكنَّه ما زالَ يحتفِظُ برسائلَ وأشرِطَةٍ لامرأةٍ أجنبيَّةٍ عنه، ويَستمِعُ لهذه الأشرطةِ، ويقرأُ تلك الرَّسائلَ، وإذا نصَحْناهُ بإتلافِ تلكَ الأشياءِ قال: إنَّ ذلك ليس فيه شيءٌ. فما حُكمُ

عملِه هذا؟ وما نصيحتُكم لمِثْلِ هؤلاءِ؟

الجَوَابُ: عملُه هذا مُحَرَّمُ؛ لأنَّه فتنةٌ، وسببٌ للوُقوعِ في الفاحشةِ، ولاشتغالِ القلبِ بهذه المُراسَلةِ، والواجبُ عليه إذا كان صادقًا في توبتِه أنْ يُحْرِقَ هذه الرَّسائلَ المسموعة والمكتوبة فوْرًا بدونِ تأخيرٍ، فإنْ لم يفعَلْ فإنَّ توبتَهُ لا تُقْبَلُ؛ لأنَّ مِن شُروطِ التَّوبةِ الإقلاعَ عَنِ الذَّنْبِ في الحالِ.

فنصيحتي له أنْ يتَّقيَ الله عَنَّهَجَلَ، وأنْ يُتْلِفَ هذه الأشرِطَةَ والرَّسائلَ، وأنْ يشكُرَ الله به الله على نعمتِهِ؛ حيثُ مَنَّ عليه بعقْدِ النِّكاحِ الحلالِ، بل بعَقْدِ النِّكاحِ الَّذي أمَرَ الله به ورسولهُ ﷺ.

(٣٠٢٤) السُّؤَالُ: مَن كان مظلومًا مِن أحدٍ في عِرْضٍ أو مالٍ، ثُمَّ قال بينه وبين نفسِه: إنِّي سامَحْتُهُ. ولم يَقُلُ ذلك أمامَ أحدٍ مِنَ النَّاسِ، فهل يَحِقُّ له أنْ يتراجَعَ عن ذلك؟ الجَوَابُ: إذا نوى أنَّه سامَحَهَ لم يَعُدْ بإمكانِه أنْ يتراجَعَ، فهذا حقُّ أَبْرَأَهُ منه وانتَهى.



(٣٠٢٥) السُّؤالُ: شابُّ كان على ضلالةٍ؛ كان يسمَعُ الأغانيَ، ويشرَبُ الدُّخَانَ، ويترَبُ الدُّخَانَ، ويترُكُ بعضَ الصَّلواتِ، وفي بعضِ الأحيانِ في رمضانَ يجامِعُ زوجتَه، ثمَّ تاب الله عليه بعدَ فترةٍ والتزَمَ؛ فهل التَّوبةُ تَجُبُّ ما قبْلَها، علمًا بأنَّه لا يعرِفُ الأيَّامَ الَّتي أفطرَها في رمضانَ؟

الجَوابُ: على كل حالٍ التَّوبةُ تهدِمُ ما قَبْلَها، لا شكَّ في هذا، ولكنْ عليه قضاءُ الصَّومِ وكفَّارةُ الجِماعِ، وهي شهرانِ عن كلِّ مرة، فإنْ لم يستطِعْ فإطعامُ ستِّينَ مسكينًا، والتَّوبةُ لا تقومُ مقامَ الصيامِ؛ لأنَّ هذا عليه قضاءٌ، لكنَّه يُسْقِطُ عنه الإثْمَ.

(٣٠٢٦) السُّؤالُ: امرأةٌ أَخَذَت خمس مئة ريالٍ مِن يتيمةٍ، والآن تريدُ أَنْ تُرْجِعَ هذا المبلغَ، ولكنَّها لا تدري هل هو خمسُ مئةٍ أو أقلُّ؛ فهاذا تعمَلُ هذه المرأةُ؟

الجَوابُ: إذا كانت البنتُ يتيمةً، فلتجعَلْها خسَ مئةٍ وتُعْطيها وَلِيَّها، وإذا كانت غيرَ يتيمةٍ بل هي بالغةٌ عاقلةٌ رشيدةٌ فلتتصالح معها؛ إمَّا بخمْسِ مئةٍ أو غيرِ ذلك.

(٣٠٢٧) السُّؤالُ: امرأةٌ توفِّي عنها زوجُها ففعلَتْ مِن أفعالِ الجاهليَّةِ، وهي تعلَم أنَّ هذا خطأٌ، واستَغْفَرَتْ رَبَّها وتابتْ له؛ فها الحكمُ في هذا؟ وهل عليها شيءٌ تفعَلَه غيرَ الاستغفارِ؟

الجُوابُ: إذا فعلَتِ المرأةُ أو الرَّجلُ شيئًا مُحرَّمًا، ثمَّ منَّ الله عليه بالتَّويةِ فتابَ فإنَّ التَّويةَ تَجُبُّ ما قَبْلَها، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَعِبَادِى اللَّهِ يَنْ أَشَرَقُوا عَلَى الْفُسِهِمَ لَا لَقَ مَطُوا مِن رَحْمَةِ اللّهِ أَنَ اللّهَ يَغْفِرُ اللّهُ تَعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَغْفِرُ اللّهُ تَعَلَى اللّهِ تَعَلَى اللّهِ لِلّذِيبَ يَعْمَلُونَ السُّوّءِ بِجَهَلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُ مِن قَرِيبِ الله تَعَالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللّهِ لِلّذِيبَ يَعْمَلُونَ السُّوّءِ بِجَهَلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُ مِن قَرِيبِ فَأُولَتِهِ لَكَ يَتُوبُ اللّهُ عَلَيْهِمُ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَصِيمًا ﴾ [النساء:١٧]، وقال الله تعالى: ﴿ وَاللّهِ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النّقُسَ الّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلّا بِالْحَقِ وَلَا يَقْتُلُونَ النّقُسَ الّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلّا بِالْحَقِ وَلَا يَشْتُلُونَ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَلُقَ أَثَامًا ﴿ يُعْمَلُونَ النّقُسُ اللّهِ مِن عَلِم الله مِن عَلِم صلاقً مُسَلِحًا فَأُولَتِهِكَ يُبُولُ اللّهُ مِن علِم صلاقً الله مِن علِم الله مِن علِم صلاقً التَّوبِةِ فَإِنَّ الله تعالى يتوبُ عليه مهما عمِل مِن الذَّنبِ، لكنْ إنْ كان ذَبُه يتعلَقُ الله مِن قال ذَبُه يتعلَق إلى أهلِها.



(٣٠٢٨) السُّؤالُ: إذا شاهَدَ الإِنسانُ مُنكراتٍ في السوقِ وهو يَتَجَوَّل، ولم يُنكِر بلِسانِه، فهل يَلزَمُه شيءٌ؟ وبهاذا تُوَجِّهونَه؟

الجَوابُ: يُنكِرُ بِقَدرِ ما يَستَطيعُ، ومن المَعلومِ أَنَّه لا يُمكِن أَن يُمسِكَ كلَّ واحِدٍ ويَنهاه، فهذا فيه صُعوبةٌ.

(٣٠٢٩) السُّؤالُ: كَثُرَ الاختلاطُ في زمانِنا هذا، فها هي الأَدِلَّةُ على تَحْريمِه مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ؟

الجَوابُ: الاختلاطُ يحارِبُه الشَّرعُ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «خَيْرُ صُفُوفِ النِّساءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلَهَا» (١)، وأمَرَ النِّساءَ أَنْ يَكُنَّ في موضِع خاصِّ في العيدِ، فخطَبَ الرِّجالَ أَوَّلَا، ثمَّ نَزَلَ وخَطَبَ النِّساءَ (٢)، همَّا يدُلُّ على أَنَّ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مِنْ أهمِّ عناياتِها التَّفُريقُ بَيْنَ الرِّجالِ والنِّساءِ.

ثمَّ إنِّي أقولُ: لَيْسَ كُلُّ مسألةٍ تحدُثُ يمكنُ أنْ يكونَ علَيْها نَصُّ مُعَيَّنُ في تلك المسألَةِ المُعيَّنَةِ، فالشَّرعُ له ضَوابِطُ، ولهُ قواعِدُ يدخُلُ فيها مِنَ المسائِلِ ما لا يَعْلَمه إلَّا الله، ومِن المَعْلومِ أنَّ مِنْ قواعِدِ الشَّريعَةِ سَدَّ كُلِّ بابٍ يُؤَدِّي إلى الفِتْنَةِ والفاحِشَةِ.

وتَأَمَّلُ التَّعبيرَ في قولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلرِّنَىٰ ﴾ [الإسراء:٣٢]، ولم يَقُلْ: ولا تَزْنوا؛ ففيه الإشارَةُ، بلْ فيه التَّصريحُ بالنَّهيِ عنْ كُلِّ ما يكونُ سَببًا للزِّنا؛ لأنَّه قال: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ﴾ فكُلُّ شيءٍ يقرِّبُ إلى الزِّنا فإنَّه مَنْهِيٌّ عَنْه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٤٠)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُءَنَّهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب موعظة الإمام النساء، رقم (٩٧٩)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، رقم (٨٨٤)، من حديث ابن عباس رَضَ لِللَّهُ عَنْهًا.

والاختلاطُ بلا شَكِّ مِن أسبابِ الزِّنا؛ إذ إنَّه لا يمكِنُ لأيِّ رجُلٍ تكونُ إلى جَنْبِه امرأةٌ وهو فَحْلُ يريدُ مِن النِّساءِ ما يريدُه الرِّجالُ إلَّا تَحَرَّكَتْ شَهْوَتُه، هذا هو الغالِب، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له.

(٣٠٣٠) السُّؤالُ: الجامِعاتُ في (...) مُحتَلطةٌ إلَّا جامِعتينِ فَقَط بين أكثرَ مِن عِشرينَ جامِعة، فهل يَجوزُ أن أُدرِّسَ لطُلابِ المرحلةِ الثانويةِ الموادَّ المقرَّرة عليهم، سَواءٌ كانت هذه الموادُّ شَرعيةً أو غيرَ شَرعيةٍ، مَع احتِمالِ دُخولِ هؤلاءِ الطُّلابِ للجامِعات المختَلطةِ إذ هو الأصلُ؟

الجَوابُ: إذا كانوا في غُرفة واحِدة وكانَت الطَّالِباتُ مُنعَزِلاتٍ عن الطلبة فلا بَأسَ، مثل ما يَكونُ في المسجِدِ فالنِّساءُ في الخَلفِ والرِّجالُ في الأمامِ، أما إذا كانت المَرأةُ والرَّجُلُ على كُرسِيٍّ واحِدٍ فهذا لا يَجوزُ أبدًا، فلو تَبقَى المرأةُ أُميةً فلا يَجوزُ أن تَدخُلَ هذه الجامِعاتِ.

(٣٠٣١) السُّؤالُ: بعضُ العائِلات تَجلسُ مع بَعضِها في اختِلاطٍ كعائِلاتِ الإِخوةِ، ويتَحَدَّثونَ جَميعًا الرِّجالُ والنِّساءُ، فها نَصيحَتُك لهم مع العِلمِ بأنَّ النِّساءَ لا يُغَطِّين وُجوهَهُنَّ؟

الجَوابُ: نَصيحَتي لهم أَن يَتَّقُوا الله عَرَّقِطَ، وأَن تَحَتَجِبَ المرأةُ عن أَبناءِ عَمِّها وأَبناءِ خالِها، كما تَحَتَجِبُ عن الرجُلِ الأجنبِيِّ، سواءٌ في البَيتِ أو في السُّوقِ، ولا يَجِلُّ للمَرأةِ أَن تَكشِفَ وَجهَها لزَوجٍ أُختِها ولَا لابنِ خالِها ولَا لابنِ عَمِّها ولَا لابنِ عَمَّتِها ولَا لابنِ خالَتِها، ولا تُصافِحُ، والعاداتُ التي تُبيحُ هذا عاداتٌ باطِلةٌ، والإنسانُ مُتعَبَّدٌ

بشَرعِ الله لا بِعاداتِه، فكُلُّ عادةٍ تُخالِفُ الشريعةَ فهي باطِلةٌ كما قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «كُلُّ شَرطٍ ليسَ في كِتابِ الله فهو باطِلٌ»(۱).

(٣٠٣٢) السُّؤالُ: ما حُكمُ الاختِلاطِ بين الجِنسَينِ؟ وكيف نُواجِهُ دُعاةَ الاختِلاطِ؟ وما الأدِلةُ على مَنعِه؟ بَيِّنوا لنا ذلك مَأجورينَ.

الجَوابُ: قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «خَيرُ صُفوفِ النِّساءِ آخِرُها، وشَرُّها أَوَّلُها» (٢)، هذا وهو في العِبادةِ، فكُلَما بَعُدَت المرأةُ عن الرَّجُلِ فهو خَيرٌ، وكُلَما قُرُبَت منه فهو شَرٌّ، وهذا يَكفي دَليلًا لمن أَرادَ الحَقَّ، أمَّا مَن أرادَ الهَوى واتِّباعَ الدُّولِ الكافرةِ أو المقَلِّدةِ للكافرين فليسَ لنا به حيلةٌ، لكنَّنا نَسأَلُ الله تَعَالَى أن يَدُلَّنا وإياهُ على الصَّوابِ.

(٣٠٣٣) السُّؤَالُ: هناك مسجدٌ يُقام فيه درسٌ للنِّساءِ، ويأتي الشَّيخُ الَّذي يُعاضِرُ هنَّ ويقِف أمامهنَّ، معَ العلمِ بأنَّ هناك مُصَلَّى للنِّساءِ مُسْتَقِلًا ويوجدُ مكبِّراتُ صوتٍ؛ فما الحكمُ في ذلك؟

الجَوَابُ: الحكمُ أَنْ يَستعمِلَ مكبِّراتِ الصَّوتِ ويجعَل النِّساءَ في مكانهنَّ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، بأب تسوية الصفوف وإقامتها، وفضل الأول فالأول منها، والازدحام على الصف الأول، والمسابقة إليها، وتقديم أولي الفضل، وتقريبهم من الإمام، رقم (٤٤٠)، من حديث أبي هريرة رَجَوَلِيَّةُ عَنهُ.

(٣٠٣٤) السُّؤَالُ: ما توجيهُكم في شأنِ مخالطةِ الرِّجالِ والاختلاءِ بهم باسمِ الحُرِّيَّةِ؟

الجَوَابُ: تَوجِيهُنا لهذا:

أُوَّلًا: كَلَمَةُ الْحُرِّيَّةِ غَيرُ واردةٍ إطلاقًا في الشَّريعة، فالشَّريعةُ مقيِّدةٌ للإنسانِ، ضابطةٌ لعملِه، ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلأَرْضُ ﴾ [المؤمنون:٧١]، ولو قلنا: كلُّ إنسانٍ له الحُرِّيَّةُ. لكانتْ حرِّيتُه عِبئًا على الآخرينَ؛ لأنَّ النَّاسَ يَختلفونَ، فكلُّ له إرادةٌ، فتحصُلُ الفَوْضي.

والحُرِّيَّة هي التزامُ الدِّينِ؛ لأنَّ هذا هو الحُرِّيَّةُ حقيقةً؛ فالإنسانُ إذا التزمَ بدينِ اللهِ لم يكنْ عبدًا إلَّا للهِ، لكِن لوِ ارتفعَ هواهُ صار عبدًا للشيطان؛ ولهذا قال ابنُ القَيِّمِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ فِي النُّونِيَّةِ (١):

هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الَّذِي خُلِقُوا له وَبُلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ

فلو كان الإنسانُ حرَّا في كلِّ ما يقولُ ويفعَلُ لم يبقَ للحدودِ فائدةٌ، ولَكانَ الرَّجُلُ إذا زَنَى بامرأةٍ باختيارِها فلا شيءَ عليه، ولو قلنا: إنَّ الحُرِّيَّةَ مُطلَقةٌ. لَكانَ السَّارِقُ إذا سرَق لا يُقطَعُ، وهلمَّ جرَّا.

فليسَ في الإسلامِ حرِّيَّةٌ مُطلَقةٌ أبدًا، بل الإسلامُ منظِّمٌ للحياةِ الفرديَّةِ والجماعيَّةِ على وجهٍ تصلُح به الأمورُ حاضرًا ومستقبلًا، وهؤلاء الَّذين يُدَنْدِنُونَ بالحرِّيَّة لا يَعرِفون معنى الحُرِّيَّةِ حقيقةً، ولو عَرَفُوها حقيقةً لوجدوا أنَّها الرِّقُ حقيقةً، فيخلو رجلٌ بامرأةٍ ويقولُ: أنا حرُّ فيها أريدُ. فيُجبِرُها على ما يريدُ وهي لا تريدُ، أو يَغُرُّها ويُغرِيها بها يريدُ حتَّى يصلَ إلى إرادتِه السَّيئةِ.

⁽١) النونية (ص:٣٠٨).

فالحرِّيَّةُ حقيقةً في أَنْ يُحرِّرَ الإنسانُ نفسَه من عبادةِ الشَّيطانِ والهوى، ويَلتزِمَ بدينِ اللهِ عَرَّفَظَ، ولا يُمكِنُ أَن تستقيمَ أُمَّةٌ تُعطي الحُرِّيَّةَ لكلِّ واحدٍ من أفرادِ الشَّعبِ، حتَّى الأممُ الكافرةُ الآنَ فيها قوانينُ تَضبِطُ النَّاسَ، وإن كان بعضُ هذه القوانينِ لا يَنفَعُ النَّاسَ، بل يَضُرُّهم.

(٣٠٣٥) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ لامرأةِ الرجلِ أَنْ تجلسَ مَعَ إخوانِهِ في حضرَتِهِ؟ وهلْ يكونُ في هذا اختلاطٌ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ مغطيةً وجهَهَا فلا بَأْسَ أَنْ تجلسَ في أطرافِ الحجرةِ وهمْ في أطرافِهَا.

أمَّا بالنسبةِ للاختلاطِ فَلا يكونُ بينها اختلاطٌ، وما زالتْ عوائلُ المسلمينَ تفعلُ هذا؛ تكونُ النِّساءُ في طرفِ الحجرةِ، والرجالُ في طرفِ الحجرةِ.

(٣٠٣٦) السُّؤالُ: نحنُ ثلاثةُ إخوةٍ مُتزِوِّجينَ، ونسكُنُ مَنزلًا واحدًا مع الوالدِ واللهِ واللهِ واللهِ واللهُ واللهِ واللهُ والوالدةِ وبقيَّةِ إخوانِنا الصِّغارِ، ولكنَّنا نجلِسُ في المنزلِ مع بَعضٍ للأكْلِ وغيرِه مع نِسائِنا جميعًا، وهذا مِن عاداتِ وتقاليدِ الرِّيفِ؛ فها الحُكْمُ؟

الجَوابُ: الحُكْمُ أنَّه لا بأسَ أنْ تأكُلوا جَمِيعًا في مكانٍ واحدٍ، لكنِ اجعَلوا النِّساءَ على حِدَةٍ، وأنتم على حِدَةٍ، يعني: الرِِّجالُ على مائدةٍ، والنِّساءُ على مائدةٍ أُخرى؛ حتَّى تأخُذَ المرأةُ حُرِّيتَها مِن كَشْفِ وَجْهِها، ولا تَجْلسوا على سُفرةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ القُعودَ على سُفرةٍ واحدةٍ لا يتَأتَّى للمرأةِ أنْ تأكُل براحَةٍ إلَّا وهي كاشِفةٌ وَجْهَها، ولا يَجوزُ للمرأةِ أنْ تكشِف وَجْهَها إلَّا لزوجِها أو محارمِها، فغيِّروا هذه العادة.

(٣٠٣٧) السُّؤالُ: مِن العاداتِ والتَّقاليدِ الشَّائعةِ: أنَّ الأخَ يُسلِّمَ على زَوجةِ أَخِيه باليدِ؛ فهل يجوزُ هذا؟

الجَوابُ: هذه عادَةٌ مُحرَّمةٌ، ولا يجوزُ لكم أنْ تَستمِرُّوا عليها، وعليكم أنْ تَتوبوا إلى اللهِ، وأنْ تَستَتِرَ المرأةُ عن أخِ زوجِها كها تَستَتِرُ عن رجُلِ الشَّارعِ.

(٣٠٣٨) السُّؤالُ: بعضُ النِّساءِ يتساهلْنَ في الحديثِ والمِزاحِ والخروج مع أَخِ الزَّوجِ؛ هل فيه توجيهٌ في ذلك؟

الجَوابُ: إكثارُ المرأةِ للكلامِ مع أخِ زوجِها ومُمازَحتُها معه من أكبرِ الفِتنِ، بل من أكبرِ أسبابِ الفتنةِ الَّتي حذَّرَ منها النَّبيُّ عَلَيْ فِي قولِه: «الحَمْوُ المَوْتُ»؛ لأنَّه صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم قال: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامْرَأةٍ»، فقيل: يا رسولَ الله، أرأيْتَ الحَمْو؟ قال: «الحَمْوُ المَوْتُ» (۱)، قالَ ذلكَ مُحذِّرًا منه لعظيمِ فتنتِه وخَفائِها، فلا يجلُّ للمرأةِ أنْ قال: «الحَمْوُ المَوْتُ» (۱)، قالَ ذلكَ مُحذِّرًا منه لعظيمِ فتنتِه وخَفائِها، فلا يجلُّ للمرأةِ أنْ تضحَكَ إليه، ولكنْ تُكلِمُه بالكلامِ الَّذي تحتاجُ إليه؛ لأنَّ الشَّيطانَ يجري مِن ابنِ آدمَ مَجرى الدَّمِ، فرُبَّما يفتَتِنُ الرَّجلُ وتفتَينُ المرأةُ إذا تمازَحا وصارا بعضُها يضحَكُ إلى بعضٍ، ويحصُلُ بذلك شرُّ كثيرٌ.

(٣٠٣٩) السُّؤَالُ: هل للرَّجلِ أنْ يزورَ بنتَ عمِّه ويُحَدِّثَها؟

الجَوابُ: ليس للرَّجُلِ أَنْ يزورَ بنْتَ عمِّه ويخْلُوَ بها؛ لأَنَّه ليس مِن محارِمِها، وكذلك أيضًا لا يتحدَّثُ معها كثيرًا؛ ولا يتَّصِلُ بالهاتفِ ولا غيره؛ لأنَّها أجنبيَّةٌ منه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، رقم (٥٢٣٢)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية، رقم (٢١٧٢)، من حديث عقبة بن عامر رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ.

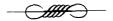
(٣٠٤٠) السُّؤَالُ: رجلٌ عنده بناتُ أخيهِ وهو يَمزَحُ مِزاحًا فاحشًا، فهل يَجوزُ لهنَّ أن يجلسنَ معه؟

الجَوَابُ: هو مَحَرَمٌ لهنَّ بلا شكَّ، ولكن إذا تكلَم بكلماتٍ نابيةٍ تَنمُّ عن شهوةٍ، أو نظر نظراتٍ تنمُّ عن الشَّهوةِ، فإنَّه لا يجوزُ لهنَّ أنْ يَكشِفنَ وجوهَهنَّ أمامَه، ولا أن تخلوَ الواحدةُ منهنَّ به؛ وذلك لأنَّ الفتنة في مثلِ هذه الحالِ قريبةٌ جِدًّا. وأصلُ وجوبِ الحجابِ الخوفُ من الفتنةِ.

(٣٠٤١) السُّؤَالُ: امرأةٌ أحسَّتْ بطَلْقٍ، وقالوا لها: إذا شعَرْتِ بالطَّلْقِ فتوجَّهي فوْرًا إلى المستشفى، وإلَّا فسيحدُثُ انفجارٌ في الرَّحِمِ. ولَمَا ذهبَتْ إلى المستشفى أجرى لها عملية الوِلادةِ طبيبٌ، دونَ أَنْ يُدخِلوا الزَّوْجَ معها غُرفة العمليَّاتِ، فما حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: أمَّا قولُهم: إنَّه سيحدُثُ انفجارٌ للرَّحِمِ إذا لم تذهَبْ إلى المستشفى. فإنْ كان هناك سببٌ يختصُّ بهذه المرأة؛ كأنْ يكونَ رَحِمُها ضعيفًا لا يتحمَّلُ الطَّلْق، فيُمْكِنُ، وأمَّا إذا كانَتِ امْرأةً عاديَّةً فها أكثرَ النِّساءَ اللَّاتي يَلِدْنَ بدونِ أنْ يذهَبْنَ إلى المستشفى، ويَنجينَ بسلام!

وإذا اضْطُرَّتْ أَنْ تذهبَ إلى المستشفى ولم تجِدْ إلَّا طبيبًا ذَكَرًا فلا حرَجَ عليها أَنْ يُولِّدُها، بشرْطِ أَنْ يكونَ معها مَحْرُمُها، فإنْ لم يُدخِلوا معها مَحْرُمَها في غُرفةِ العمليَّاتِ يُنْظُرْ: هل مع الطَّبيبِ أحدٌ أو يخلو بها؟ فإنْ كان يخلو بها فلا يَجِلُّ أَنْ تدخُلَ وَحُدَها مع الطَّبيب، وإنْ كان معه أحدٌ فلا حرَجَ.



(٣٠٤٢) السُّؤالُ: فتاةٌ تَقولُ: إن والِدَيها يَصومان ويَقُومانَ اللَّيلَ، ولكِنَّهما يُشاهِدان بعضَ المسلسلاتِ، فهل يُؤَثِّر هذا في الطاعةِ؟

الجَوابُ: ﴿ خَلَطُواْ عَمَلًا صَلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّقًا عَسَى اللهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة:١٠٢]، ونصيحتي لهم -ما داما على جانِبٍ كَبيرٍ من العِبادةِ والصلاةِ - ألَّا يَنظُرا إلى هذه المسلسلاتِ التي لا خَيرَ فيها؛ لأنَّهَا إضاعةُ وقتٍ ولا تَخلو منَ الإِثمِ غَالبًا، والإِنسانُ في عافيةٍ من هذه الأُمورِ فليَحمَدِ الله عَزَقِجَلَّ وليدَعْها.

(٣٠٤٣) السُّؤالُ: ما حُكمُ سباحةِ الرِّجالِ المحارِمِ مع النِّساءِ مِن الأَخواتِ وغير ذلك؟

الجَوابُ: لا أَرَى سِباحة النِّساءِ مع الرِّجالِ مُطلَقًا لا المحارِمِ ولا غيرِ المحارِمِ؛ لأنَّ ذلك فِتنةٌ مُقَرِّبةٌ من الفَحشاءِ والعِياذُ بالله، فإن الرَّجُلَ إذا رأى امرأةً تَسبَحُ وليس عليها إلا ما يَستُرُ السَّوءة فلا بُدَّ أن يُفتَتَن بلا شَكَّ، إلا أن يَشاءَ الله؛ لهذا أرى عَريمَ ذلك، وعلى النِّساءِ أن يَتَقينَ الله عَنَّهَ عَلَى، فلا يَفتِنَّ ولا يَفتِنَّ، وعلى المرأةِ أن تَعرِف قَدرَها وأن تَعرِف مَنزِلتها في دينِ الله عَنَّهَ عَلَى، وأن تَلتَزِم الحياءَ الذي هو مِن خُلُقِ النِّساءِ، والذي هو من شُعَبِ الإِيهانِ، أسألُ الله أن يَهدِي نِساءَنا لها فيه خَيرٌ والبعدُ عن الفِتنةِ.

(٣٠٤٤) السُّؤالُ: هل يَجوزُ للرَّجُلِ أن يَدخُلَ المنزِلَ وأطفالُه نِيامٌ، وفي المنزِلِ خادِمةٌ؟

الجَوابُ: الأطفالُ النِّيامُ وُجودُهُم وعَدَمُهُم سَواءٌ.

(٣٠٤٥) السُّؤالُ: هل تَنتَفي الخَلْوةُ بالصَّغيرِ؟

الجَوابُ: بعضُ العُلَماءِ يَقولُ: إذا كان الصغيرُ له عَشْر سنَواتٍ أو نحوها، وأنه إذا كان إنسانًا ذكِيًّا وفطِنًا فتَنتَفي به الخَلْوة. وبعضُهم يَقول: لا بُدَّ أن يَكون بالِغًا عاقِلًا.

(٣٠٤٦) السُّوالُ: كَم عُمرُ الطِّفلِ الذي تَنتَفي به خُلوةُ المرأةِ مَع السائِقِ في السيارةِ؟

الجَوابُ: مِن عَشرِ سَنواتٍ فصاعِدًا، ولكن مَن دونَ العَشرِ فلا يَدري ماذا تُخاطَبُ به المرأةُ حالَ الخَلوةِ.

(٣٠٤٧) السُّؤَالُ: فتاةٌ تذهبُ إلى طبيبِ استشاريٍّ، وهي مُضْطَرَّةٌ إلى الذَّهابِ إلى هذا الطَّبيبِ، ومُحتاجةٌ إلى ذلك، وعِندَ هذا الطَّبيبِ الاستشاريِّ ممرِّضةٌ، فها حُكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا حرَجَ عليها في هذا ما دامَتْ مُحتاجةً إلى ذلك، لكنْ لا يجوزُ أَنْ يَخلوَ بَا هذا الطَّبيبُ، وإذا قُدِّرَ أَنَّ هذا الطَّبيبَ يتَّخِذُ إجراءاتٍ تُوجِبُ التُّهْمةَ فإنَّ عليها أَنْ تترُّكَه، وتطلُبَ طبيبًا آخَرَ.

(٣٠٤٨) السُّؤالُ: أخو زَوجي يُراجِعُ المستَشفى ويَجلِسُ عِندنا في البَيتِ، وإذا ذَهبَ زَوجي للعَملِ أدخُلُ عليه مُتَحَجِّبةً؛ لأُعطيَهُ الطَّعامَ والشَّرابَ، فهل يَجوزُ ذلك؟

الجَوابُ: لا يَجِلُّ لها أن تَخلوَ به مُطلقًا، سَواءٌ أعطَتهُ أمْ لم تُعطِه، وإذا أعطَتهُ الشيءَ صارَ إثمًا على إثم والعِياذُ بالله؛ لأنَّه ما مِن امرأةٍ خَلَت برَجُلٍ ليسَ بمَحرمٍ لها إلَّا كان الشَّيطانُ ثالِثَهماً.

(٣٠٤٩) السُّؤالُ: ما حُكمُ استِقدامِ الخادمةِ بدونِ مَحرمٍ إذا كانت الظُّروفُ الصحيةُ لربةِ البَيتِ صَعبةً، والخادِمةُ مُلتزمةٌ بالحِجابِ الشرعيِّ؟

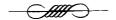
الجَوابُ: لا بُدَّ من مَحرم، فكم سَمِعنا بالهاتِفِ أو عن طَريقِ السَّماعِ المباشِرِ عن البَلاءِ والفِتنةِ التي يَقعُ فيها ربُّ البَيتِ مع الخادِم إذا كانت بِدونِ مَحرم!.

فإن استَقدَمَتْها بدونِ مَحرمٍ فَعلَيها إِثمٌ وعلى الخادِمِ كذلك إِثمٌ، والواجِبُ أن تَطلُبَ استِقدامَ مَحرَمِها، إمَّا زوجَها إن كان لها زَوجٌ، وإما أَبوها، أو أخوها أو ابنُها، فالمهمُّ أن تَجلِبَ مَحرمًا لها.

(٣٠٥٠) السُّؤالُ: أنا بحاجةٍ إلى خادمةٍ لظروفِ أهلي الصِّحِّيَّةِ، فهل يجوزُ أنْ أستخدمَها؟ وما رأيُكَ فيها إذا استقدمتُها وجعلتُها ملكَ يمينِ؟

الجَوابُ: لا بأسَ، أنْ تستخدمَها لكنْ بمحرَمٍ، لا بُدَّ مِن محرَمٍ، لا بدَّ أنْ يكونَ معها محرَمٌ؛ ولدُها، أو زوجُها، أو أبوها، أو غيرُهم مِن المحارِم.

ولا يجوزُ لك أن تأخُذَ امرأةً بزعم أنَّها مملوكةٌ، ثمَّ تُجامِعَها بدونِ علمٍ يقينيِّ بأنَّها مملوكةٌ، فيصيرُ هذا زِنًا، والعياذُ باللهِ.



(٣٠٥١) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّ عندَها خادمةً غيرَ مسلمةٍ، وتقومُ بغَسلِ الشِّيابِ، وغيرِ ذلك من أعمالِ البيتِ، فهل يجوزُ لها ذلك، أم يجبُ عليها طَردُها؟

الجَوَابُ: أقولُ: أنصَحُ إخواني المسلمينَ بألَّا يستخدِموا أحدًا من غيرِ المسلمينَ؛ لا منَ الرِّجالِ ولا منَ النِّساءِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمُ لَا يَأْلُونَكُمُ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُمُ ﴾ [آل عمران:١١٨].

ولأنَّ وجودَ غيرِ المسلمِ في بيتِ المسلمينَ خطرٌ عليهم؛ حيث يزولُ عن قلوبِهمُ الولاءُ والبراءُ؛ لأنَّه (معَ كثرةِ الإمساسِ يقِلُّ الإحساسُ)، فيبقى هذا الكافرُ كأنَّه رجلٌ عاديٌّ ليس عدوًّا لنا، معَ أنَّ الله عَرَّيَجَلَّ قال في كتابِه العزيزِ: ﴿يَتَأَيُّهُا اللَّهِ عَرَّيَجَلَّ قال في كتابِه العزيزِ: ﴿يَتَأَيُّهُا اللَّهِ عَرَّيَجَلَّ قال في كتابِه العزيزِ: ﴿يَتَأَيُّهُا اللَّهِ عَرَادَهُمُ وَاللَّهُ عَرَادُوا عَدُوى وَعَدُولُهُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدَّ كَفَرُواْ بِمَا جَاءَكُم مِنَ الْحَقِ ﴾ وَالممتحنة: ١].

وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَدَرَىٰ أَوْلِيَآءُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [المائدة:٥١].

ولأنَّه لا يُؤمَنُ أَنْ يكونَ هذا الكافرُ يعلِمُ النَّشءَ الصِّغارَ ما يعرِفه من دينِه؛ إمَّا عن قصدِ سيِّع وإمَّا عن سذاجةٍ وعدمِ تمييزٍ. فأنصَحُ إخواني مرَّةً بعدَ أُخرى ألّا يستخدموا أحدًا منَ الكفَّارِ؛ لا رِجالًا ولا نِساءً.

ثم إنّي أقولُ: ما يَصنَعُ هؤلاء في البيتِ من طعامٍ وشرابٍ يَمَسُّونه بأيديهم فهو طاهرٌ؛ إذا لم تُعلَم نجاستُه؛ لأنّ بدنَ الكافرِ طاهرٌ؛ ولذلك أباحَ الله للمسلمينَ أنْ يَتزوَّجوا منَ اليهودِ والنَّصارَى، ومعلومٌ أنّ الزَّوْجَ يباشِرُ الزَّوْجة، والنجسُ منَ الكافرِ يُرادُ به النجاسةُ المعنويَّةُ؛ كما في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا المُشْرِكُونَ نَجَسُ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَا التوبة: ٢٨].

(٣٠٥٢) السُّؤالُ: أناسٌ عِندَهم خادمةٌ بوذيَّةٌ، ويريدون السَّفرَ إلى مكَّةَ والمدينةِ؛ فهلْ يأخذونَ هذه الخادمةَ معهم؟

الجَوابُ: أَوَّلًا: لهاذا يأتون بخادِمةٍ بوذيَّةٍ، وهم يستطيعونَ أن يجِدوا خادمةً مسلِمَةً؟! هذه واحدةٌ.

ثانيًا: هل مع هذه الخادمةِ مُحرمٌ أو لا؟

إن كان معها محَرمٌ فيذهبون جميعًا، ولكنْ لا تدخُلُ مكَّةَ، وتبقى على حدودِ الحَرمِ في جُدَّةَ أو غيرِها من بلادِ الحِلِّ، وإنْ لم يكنْ معها محَرَمٌ فهذه طامَّةٌ، وعلى كلِّ حالٍ فلا يجِلُّ لامرأةٍ بوذِيَّةٍ، أو نصرانيَّةٍ، أو يهوديَّةٍ، أو شيوعيَّةٍ، أو أيِّ امرأةٍ تنتمي إلى دينٍ غيرِ دينِ الإسلامِ أنْ تدخُلَ حرَمَ مكَّةً؛ أي: ما كان داخلَ أميالِ الحرمِ.

وبالنِّسبةِ للمدينةِ فأمامها الَّذين يبحثون على الجوازاتِ، وعندَهم أنظمةٌ معروفةٌ، لكنِّي أشيرُ عليهم ألَّا يُبقوا هذه البوذيَّةَ في بيتِهم وبينَ أظهُرِهم وهي عدوَّةٌ للهِ ولهم.

(٣٠٥٣) السُّؤالُ: هل يجِقُّ للمرأةِ رَبَّةِ البيتِ إذا كان عندَها خادمةٌ، وأرادت هذه الخادمةُ أنْ تُسافِرَ: أنْ تقومَ بتَفتيشِ ما معها مِن حقائبَ وغيرها قبْلَ سفرِ هذه الخادمةِ؟

الجَوابُ: لا يحِلُّ لها ذلك؛ لأنَّ هذا مِن الأُمورِ السِّريَّةِ، وإذا كانت هي بنفْسِها لا تَرْضى أَنْ يُفتِّشَ حقيبةَ هذه لا تَرْضى أَنْ يُفتِّشَ أَحدٌ حقائبِها وما أشبَهَها، فكيف تَرْضى أَنْ تُفتِّشَ حقيبةَ هذه الخادم؟! نَعَمْ لو فُرِضَ أَنَّهم فَقَدوا شيئًا في البيتِ، ولم يدخُلُ عليهم إلَّا هذه الخادم، وخافوا أَنْ تكونَ سرَقَتْه؛ فلا بأس، ولكنِّي أرى في هذه الحالِ أَنْ تقولَ صاحبةُ البيتِ لهذه الخادم: احْضُري معي، وتُفتِّشُ حقائبَها في وُجودِها.

(٣٠٥٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ نَظرِ المرأةِ للرَّجلِ في بَعضِ القَنواتِ الفَضائيةِ الإِسلاميةِ أو إلى البائِع أو في الشارع؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ به بَشرطِ أَلَّا تَثُورَ شَهوَتُهَا، وأَلَّا تَتَمَتَّع وتتلَذَّذَ بالنَّظرِ إليهن وما زالَ المسلمون على هذا، فالنِّساءُ يَخرُجن إلى المسجِدِ ويَمشين في الأَسواقِ وهن يَنظُرنَ إلى الرِّجالِ، ولقد طلبتْ أمُّ المؤمنين عائِشةُ رَضَالِيَهُ عَنْهَا مِن النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم أن يُرِيَها الحبشةَ وهُم يَلعبون في المسجِدِ برِماجِهِم، فأذِن لها، وكان صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم يَستُرُها وهي تَنظُرُ إلى الحبشةِ حتَّى طابَت نفسُها (۱).

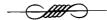
(٣٠٥٥) السُّؤَالُ: هل يَجوزُ للمرأةِ أن تنظرَ إلى الرِّجالِ الأجانبِ، سواءٌ كانوا يمشونَ في الشَّارع، أو في الصُّحُفِ، أو في المجلَّاتِ؟

الجَوَابُ: نعم يجوزُ لها هذا بشرطينِ:

الأوَّل: ألَّا يكونَ ذلك بشهوةٍ جِنسيَّة، يعني: ألَّا تثورَ شهوتُها.

والثَّاني: ألَّا تتمتَّعَ بالنَّظرِ إلى الرَّجلِ. ومعنى التمتُّعِ بالنظرِ إليه أن تجدَ راحةً بالنظرِ إليه.

فإن وُجد أحدُ الأمرينِ -أيِ: الشَّهوةُ أو التَّمتُّعُ بالنَّظرِ إليه- صار النَّظرُ إليه حرامًا، وأمَّا إذا خلا من ذلك فالنَّظرُ إليه جائزٌ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة، رقم (٥٢٣٦)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، رقم (٨٩٢)، من حديث عائشة رَخِوَاللَّهُ عَنْهَا.

(٣٠٥٦) السُّوَالُ: رجلٌ يقولُ: نعلَم بأنَّ المُصافحة بالنِّسبةِ للأجنبيَّةِ لا تجوزُ، وكذلك النَّظَرُ إليها، ولكنَّني عندما أذهَبُ مِن وقْتٍ لآخَرَ في الإجازةِ لزيارةِ أقاربي يجلِسُ معي بعضُ الإخوانِ ومنهم ابنُ العمِّ، وبنتُ العمَّةِ كاشفةً عن وجْهِها، وفي أثناءِ الحديثِ تقَعُ بعضُ النَّظراتِ إليهنَّ؛ فها حُكمُ هذه النَّظراتِ؟ وهل لا بُدَّ مِن الزِّيارةِ والحالُ على ما ذُكِرَ؟

الجَوابُ: الواجِبُ على الإنسانِ أنْ يصِلَ رحِمَه، ولكنَّ الحقَّ للقادِمِ على المُقيمِ، فإذا لم يتمكَّنِ المُقيمُ مِن الحُضورِ، فليذهَبِ القادمُ إلى أقاربِه ليُسلِمَ عليهم، لكنْ بالنِّسبةِ لبناتِ العمِّ وبناتِ الخالِ، وبناتِ العمَّةِ وبناتِ الخالةِ، لا يحلُّ له النَّظرُ إليهنَّ ولا مُصافحتُهنَّ، ولا يجلُّ لهنَّ أنْ يكشِفْنَ وُجوهَهن عنده؛ لأنَّ ذلك فتنةٌ عظيمةٌ، لا سيَّا وأنَّ السَّائلَ يقولُ: إنَّه ينظرُ إليهنَّ. ومِن المعلومِ أنَّه لا ينظرُ إلَّا لتمتُّع أو تلذُّذٍ، وهذا حرامٌ، فإذا ذهبَ إلى أقاربِه وحضرَت بنْتُ العمِّ أو بنْتُ الخالِ، أو بنْتُ العمَّةِ أو بنْتُ الخالةِ وهي كاشفةٌ، فلينصَحْها، وليقلُ: يا ابنةَ عمَّتي، يا ابنةَ عمِّي، يا ابنةَ خالي، أو بنْتُ الخالةِ وهي كاشفةٌ، فلينصَحْها، وليقلُ: يا ابنةَ عمَّتي، يا ابنةَ عمِّي، يا ابنة خالي، يا ابنةَ خالي، أو بنْتُ الخرينِ: الأجُوزُ أنْ تكشفي وجْهَك لرجُلٍ ليس مِن محارِمِك. ويكونُ بذلك حصَلَ على أجْرينِ: الأجُرُ الأوَّلُ: أَجْرُ الصِّلةِ، والأَجْرُ الثَّانِي: أَجْرُ النَّصيحةِ.

(٣٠٥٧) السُّؤالُ: هل يَجوزُ إِلقاءُ السلامِ على أخي الزَّوجِ أو قَريبِه، ولو مِن وَراءِ حِجابٍ؟

الجَوابُ: إذا كان بالكَلامِ فلا بَأْسَ أَن تُسَلِّم عليه، ونَسألُه عن حالِه وحالِ أَولادِه وما أشبَه ذلك.



(٣٠٥٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ زيادةِ لفظ: «تعالى» في قولِنا في ردِّ السَّلامِ: عليكَ السلامُ ورحمةُ اللهِ تعالى وبركاتُه؟

الجَوَابُ: ليس فيها شيءٌ، فهذا ثَنَاءٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ بتعاليهِ عن كلِّ نقصٍ وعلوِّه عَزَّوَجَلَّ بتعاليهِ عن كلِّ نقصٍ وعلوِّه عَزَّوَجَلَّ.

(٣٠٥٩) السُّؤالُ: امرأةٌ عِندها ثمانية أولاد، أربَعة ذُكورٍ وأربع إناثٍ، ويَسأَلها الناسُ عن عدَدِ أَوْلادها وهي تُخفِي الأمرَ عنهم، فهل علَيْها شيءٌ؟

الجَوابُ: لهاذا تُخفِي؟! هل تَخشَى منَ العَيْن؟! إن كان كذلك فنقولُ لها: تَوكَّلي على الله عَرَّفَجَلَّ ولا تكوني خَوَّافةً منَ العَيْن، فإن الخائِف منَ العَيْن رُبَّما يُصابُ بها، وإن كانت تُخفِي عدَدَهم لسبب منَ الأسباب الأُخرى فلا حرَجَ عليها، ولكن لا بُدَّ منَ التأويلِ، فمثلًا إذا كانوا ثَهانيةً تُقولُ: أَوْلادي أربعة، يَعنِي: الكِبارَ مِنهم مثلًا، أو البناتِ مِنهم، أو الذُّكورَ ما داموا أربَعة ذُكورٍ وأربعَ إناثٍ، فالمُهِمُّ أنها لا بُدَّ أن تَتَأوَّل حتى لا يَكون كَلامُها كذِبًا.

وإني أَنصَحُ إخواني المُسلِمين عن مِثْل هذا الأَمرِ: أن لا يَسأَلوا: كم أولادُكم؟ كيف مَعيشَتُكم؟ لأن هذا مِنَ التَّدخُّلِ فيها لا يَعنِي، ومِن حُسْنِ إسلامِ المَرْء تَرْكُه ما لا يَعنِيه، اللهمَّ إلَّا رجُلًا يَسأَلُ هذا السؤالَ من أَجْل أن يُعطِيَهم منَ الصدَقاتِ أو التَّبرُّعاتِ فهذا لا بأسَ به، وإلَّا فلا يَشغَل بالَه بأولادِ الناسِ كثُروا أم قَلُّوا.

(٣٠٦٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ الوَساطةِ لأَحدِ الأَشخاصِ المُعَيَّنين مَثلًا في مكانٍ بَعيدٍ بأن يُقَرَّبَ دون باقي زُملائِه، فهَل هذه مِنَ الشَّفاعةِ الحَسنةِ؟

الجَوابُ: إذا شَفَعتُ لشَخصٍ شَفاعةً توجِبُ حِرمان غَيرِه ممَّن هو أحقُّ منه أو ممَّن رُشِّحَ لها فلا يَجوزُ، وأمَّا إذا شَفَعتَ شَفاعةً حَسنةً ولا تَدري هلْ أحدٌ تَقدَّمَ لها أو رُشِّحَ لها، أو هو أحقُّ بها فلا حَرَجَ.

(٣٠٦١) السُّؤالُ: ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟

الجَوابُ: الحياءُ المَذمومُ: ما مَنَعَك من فِعلِ واجِبٍ أو تَركِ مُحَرَّم، فمِن الحياءِ المَذمومِ أن يَستَحيِيَ الإِنسانُ مِن السُّؤالِ في العِلمِ الذي يَحتاجُ إليه، ومن الحياءِ الممدوحِ أن يَستَحييَ من فِعلِ المحرَّم، أو يَستحييَ مما فِعلِ المحرَّم، أو يَستحييَ مما فِعلِ المحرَّم، أو يَستحييَ مما فِخالفُ المروءةَ مثل أن يَجلِس جِلسةً يَذُمونَه عليها، فهذا محمودٌ.

(٣٠٦٢) السُّؤالُ: امرأةٌ تَقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟

الجَوابُ: لا، فلا شَكَّ أنَّ الأفضَلَ أن تُسَلِمَ عليها وتُصافِحَها، وتكونَ هي الواصِلةَ وتلكَ هي الواصِلةَ وتلكَ هي القاطِعةَ، فالإِثمُ على القاطِعةِ، والعِياذُ بالله.

(٣٠٦٣) السُّؤالُ: أَخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، في ذا يَلزَمُ الولَدَ؟

الجَوابُ: أمَّا الوالِدةُ فيَلزَمُها أن تُبعِدَ التهمةَ إذا لم يَكُن هناكَ قَرائِنُ، ولا يَجوزُ للإنسانِ أن يَتَّهِمَ المسلِمَ بشيءٍ إلَّا بقَرينةٍ قويةٍ.

وأمَّا بالنسبةِ للوَلدِ فقد عَقَّ أمَّهُ، وعليه إثمُ العاقِّ، فالواجِبُ عليه أن يَبرَّ بأمِّه ويَزورَها ويتودَّدَ لها، ويقولَ: يا أُمي إنَّك وَهِمتِ بهذا وأنا منه بَريءٌ وما أشبهَ ذلك، أمَّا أن يُقاطِعَها فهذا غَلطٌ عَظيمٌ منه، فعليهِ أن يَعودَ إلى بِرِّها ويَتوبَ إلى الله مما وَقعَ منه مِن العُقوقِ، ويتَحَلَّلها.

(٣٠٦٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ الموظَّفِ الذي لا يُنتِجُ في العَملِ، ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إلَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إضاعةَ الوَقتِ ويَنتَظرُ لحين انتهاءِ الوَقتِ ليوَقِّعَ ويَخرُجَ كلَّ يَومِ؟

الجَوابُ: أَرَى أَن هذا خائِنٌ، ولا يَستَحِقُّ مِن راتِبِه شَيئًا، وعليه أَن يَتوبَ إلى الله ويَستَقيمَ، ويَرُدَّ جَميعَ الرواتِبِ التي أَخَذَها بغيرِ حَقِّ إلى خَزانةِ الدولةِ، وليَعلَم أَنَّه يُنصَبُ لكلِّ غادِرٍ لِواءٌ يومَ القِيامةِ ويُقالُ: هذه غَدرةُ فُلان بنِ فُلان " والعِياذُ بالله، فعليه أَن يَتَقِيَ الله في نَفسِه وليُطيِّب مَأْكَلهُ وليُبَرِّئ ذِمَّتَهُ.

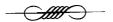
(٣٠٦٥) السُّؤالُ: مَن يَشُكُّ في الناسِ، ولكن لا يتَحَدَّث بهذا، فهل عليه شيءٌ؟ وما الطَّريقةُ للبُعدِ عن هذا؟

الجَوابُ: مُجُرَّدُ حَديثِ النَّفسِ -بدونِ أن يَهِمَّ - ثُمَّ أَعرَضَ لا شيءَ فيه؛ لقولِ النَّبِيِّ الجَوابُ: «إنَّ الله تَجَاوَزَ لأُمَّتي ما حَدَّثَت به أنفُسَها، ما لم تَعمَل أو تتكَلَم »(٢)، وعلى المرءِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يدعى الناس بآبائهم، رقم (٦١٧٧)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحريم الغدر، رقم (١٧٣٥)، من حديث عبد الله بن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيهان، رقم (٦٦٦٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة وَيَوْلَلُهُ عَنْهُ.

أن يَستَعيذَ بالله من الشيطانِ الرَّجيمِ ويَنتهِي، ولا يُعيرُ هذه الهواجِسَ بالًا.



(٣٠٦٦) السُّوَّالُ: بعضُ النَّاسِ ينوونَ الإقدامَ على المعصيةِ، وفي نفسِ الوقتِ ينوونَ التَّوبةَ منها، فها الحُكْمُ في هذا العملِ؟

الجَوَابُ: إذا نوى الإنسانُ الإقدامَ على المعصيةِ، ولكنَّه لم يفعلْها، فهذا ينقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

القِسْمُ الأَوَّلُ: أَنْ يَدَعَهَا للهِ عَنَّهَجَلَّ؛ بمعنى أَنَّه إذا حَدَّثَتْه نفسُه أَنْ يفعلَ المعصيةَ ذكرَ الله، فخاف منه، وتركها للهِ عَنَّقِجَلَّ، فهذا تُكتَبُ له حسنةٌ كاملةٌ؛ لأنَّه ترَكَ المعصيةَ للهِ عَنَّقِجَلَّ.

القِسْمُ الثَّانِ: أَنْ يَتُرُكَ المعصيةَ عَجْزًا عنها، مع قيامِه بفِعلِ ما يستطيع من أسبابِ الوصولِ إليها، فهذا يكون آثيًا كالفاعلِ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «إذا التقى المسلمانِ بسيفَيْهما فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ»، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، هذا القاتلُ فها بالُ المقتولِ؟ قال: «لأنَّه كان حريصًا على قتْل صاحبِهِ»(١).

القِسْمُ الثَّالثُ: أَنْ يَهُمَّ بمعصيةٍ، ثم تَطيبُ نفسُه عنها، فيدَعُها لا للهِ، ولا عجْزًا عنها، فهذا لا له ولا عليه.

هذا فيمَنْ هَمَّ بالمعصيةِ، أمَّا مَن فعل المعصيةَ، ووقعَتْ منه، فإنَّه يجب عليه أنْ يتوبَ منها، ومِن شُروطِ التَّوبةِ أنْ يعزِمَ على ألَّا يعودَ في المستقبلِ، فإنْ تابَ وأقلَعَ ومِن نيَّتِه أنَّه إذا سَنَحَتْ له الفرصةُ فَعَلَها مرَّةً أخرى فإنَّ توبتَه غيرُ صحيحةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَلِن طَايِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَـتَلُواْ فَأَصَّلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٣٠٦٧) السُّؤالُ: شخصٌ حدَّثَته نفسُه بشيءٍ، هو عليه نادمٌ، ولم ينطِقْ بلسانِه، فهل يؤاخِذُه الله بهذا الشَّيءِ؟ وما هي الطَّريقةُ للابتعادِ عنِ الهواجِسِ وأحاديثِ النَّفسِ هذه؟

الجَوابُ: مُجُرَّدُ الحديثِ إذا لم يكنْ فيه هِمَّةُ، يعني: ما همَّ بالشَّيءِ، لكنْ حدَّثتُه نفسُه وأعرَضَ؛ لا شيءَ فيه؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: "إِنَّ الله تجَاوَزَ عنْ أُمَّتِي ما حدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، ما لمْ تعْمَلْ أوْ تتكلّم»(۱).

والطَّريقةُ للابتعادِ عنِ الهواجسِ وأحاديثِ النَّفسِ هذه: أنْ يستعيذَ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيم وينتهي ويعرض، ولا يُلقِي إليها بالًا.

(٣٠٦٨) السُّؤالُ: هل يَكفي في التوبةِ مِنَ الإِساءةِ إلى أَشخاصٍ قد تُوُفُّوا النَّدمُ فَقَط؟

الجَوابُ: لا بُدَّ أن يَرُدَّ مظلمَتَهم إذا كان مما يُمكِن ردُّه، فمثلًا إذا كان ظلمَهم بللًا بأخذِ مالٍ فليَرُدَّ المالَ إلى ورثَتِهم، أما إذا كانَ في عِرضِه مَثلًا فيكفي أن يَستَغفِرَ لهم بدلًا من الإساءة إليهم، وقد جاء في الحديث: «كَفَّارةُ من اغتبته أن تَستَغفِرَ لهم» (٢)، وكذلك يُثني عليهم بالخيرِ فيها اتَّصفوا به منَ الخيرِ في المجالِسِ التي كان اغتابَم فيها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضَيَلِيَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» رقم (٢٩١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» رقم (٢٠٥)، الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٢٦/١١ رقم ٢٦٧٢)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/٢١٢ رقم ٥٧٥)، من حديث أنس رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ.

(٣٠٦٩) السُّؤالُ: إذا سَلَمت على رَجلٍ واحدٍ فها الصَّوابُ: أأقولُ السَّلامُ عليكُم، أم السَّلامُ عَليكَ؟

الجَوابُ: السلامُ عليكَ، وإذا كانَت مَجموعةً فقُل: عليكُم. وهم يَرُدون السلامَ على الواحِدِ بقولِهم: وعليك. فإذا كان المخاطَبُ واحدًا فقُل: وعليك في البَدءِ والرَّدِّ، وإذا كانوا مَجموعةً فقُل: عليكم.

(٣٠٧٠) السُّوَالُ: يَزعُمُ بعضُ الناسِ أنه يُريدُ أن يُدخِل القَنواتِ الفَضائيةَ في منزِلِه، وأنه سيَتَحَكَّمُ فيها بمشاهدةِ الأَخبارِ أو النافِعِ فَقَط، فها حُكمُ ذلك؟ وهل يَدخُلُ هذا في حديثِ: «ما مِن عَبدٍ يَستَرعيهِ الله رَعيةً، يَموتُ يومَ يَموتُ وهو غاشٌ لرَعِيَّتِه، إلا حَرَّمَ الله عَليهِ الجنةَ» (١).

الجَوابُ: هل يُمكِن أن يتَحَكَّم في هذه القَنواتِ وعندهُ أهلٌ وبَنونَ وبَناتٌ لا يَستَطيعون أن يَتَحَكَّموا! أَعتَقِدُ أن هذا مُجرَّدُ خيالٍ وأن الإِنسانَ إذا أتى بهذه الفَضائِياتِ في البيتِ فلن يَستَطيعَ التَّحكُّمَ، فإنَّما هي أمانيُّ وخَيالاتٌ.

ولو فُرِضَ أن شَخصًا مُعيَّنًا ليس في البيتِ غيرُه ويَستَطيعُ أن يتحَكَّم، فهذا قد يُرخَّص له أو لا يُرخَّص؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يأتي به لغَرضِ الاطِّلاعِ على الأخبارِ والمعلومات وما أشبَه ذلك، ثُمَّ لا يَزالُ به الشيطانُ حتى يَسهَرَ ليلَه على مُشاهدةِ ما يَهدِمُ الأخلاقَ والعَقيدةَ.

ونَعَم، هذا داخِلٌ في عُمومِ الحديثِ، لكن كتَعيينٍ فلا نَستَطيعُ أن نَقولَ: إنَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب من استرعي رعية فلم ينصح، رقم (٧١٥٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم (١٤٢)، من حديث معقل بن يسار رَضَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

هذا الرَّجلَ حرَّمَ الله عليه الجنة، لكن على سَبيلِ العُمومِ إذا شاهَدَ أهلَه يُشاهِدون ما لا يَجوزُ أن يُشاهَد، وهو الذي أتى بهذا التِّلفازِ لهم، أو هم أَتُوا به وهو أقرَّهم؛ فإنَّه يَموتُ يومَ يَموتُ وهو غاشُّ لرعيَّتِه.

(٣٠٧١) السُّؤالُ: عُمري ثلاثَ عَشرةَ سنةً، وخالَتي تَأْمُر ابنتَها بالحِجابِ عنِّي، وابنَتُها عُمرُها اثنا عَشرَ سنةً، فهل هذا صَحيحٌ، وما حدُّ الحِجابِ على الأولادِ؟

الجَوابُ: هذا صَحيحٌ، وحدُّ الحِجابِ بالنسبةِ للطِّفلِ الوَلدِ: إذا رأيناهُ يَنظُر إلى النَّساءِ ويتَأَمَّلُ في جَمالهِنَّ، وحدُّه بالنسبةِ للنِّساءِ: إذا بَلَغَت البِنتُ عُمرًا يَلفِت النَّظرَ للنِّساءِ.

(٣٠٧٢) السُّؤالُ: مُدرسةٌ عِندَ دُخولِ غَرفةِ المدرسات، تُصافِحهنَّ بشكلٍ يَوميِّ، فهل في هذا شيءٌ؟

الجَوابُ: السُّنةُ فيها نَعلَم: أن الرَّجلَ إذا دَخلَ مَجلِسًا لا يُسلِّم عليهم واحدًا واحدًا ويُصافِحُهُم، ولكن يَدخُل ويُسلِّم عُمومًا، ويَجلِسُ حيثُ يَنتَهي به المجلِسُ أو في المكان الذي أُعِدَّله أن يَجلِس فيه، ومن أَرادَ أن يُسلِّم عليه فلا حَرَجَ، وأمَّا أن يَبدأ من أو لَو رَجلِ ويُصافِحَهم حتى تتمَّ الدورةُ، فهذا لا أعلَمه من السنةِ.

(٣٠٧٣) السُّؤالُ: هل يَجوزُ استِعمالُ الأَوراقِ والأَقلامِ والهاتِفِ في العَملِ للأَغراضِ الشخصيةِ، مع الاستئذانِ مِن المديرِ؟

الجَوابُ: استِعمالُ الأوراقِ أو الأقلامِ الرسميةِ أو الاتِّصالُ بالهاتِف على الصِّفرِ، فكُلُّ هذا لا يَجوزُ، فهذا مالُ أنت مُؤتمَنٌ عليه، وليس لفُلان أو فلان، بل هو للدولةِ، وإذا كان للدولةِ فلا يَحلُّ لفُلان أن يَحون فيه، وإذا كان الإِنسانُ يَخشى أن يَحتاجَ مثلَ ذلك للعَملِ؛ فليُحضِر من بيتِه أوراقًا وأقلامًا خاصةً به، ثُمَّ لا يَحلُّ له أيضًا أن يَتشاغَلَ بالشيءِ الخاصِّ لنَفسِه، مع أن العَملَ يَحتاجُ إلى التفرُّغ للوظيفةِ.

ولو فُرِضَ أن وظيفتهُ فيها فُسحةٌ، ويُمكن أن يَكتُب فيها ما شاءَ أو يُطالِعَ ما شاءَ، فلا بَأسَ، أما أن يَشتَغِلَ بأشغالِه الخاصةِ ويَدَعَ أعمالَ الوظيفةِ فهذا حَرامٌ عليه.

والمديرُ المسؤول لا يَملِك هذا فيها نَعلَم، يعني: لا يَملِك أن يَأذَن للموظَّفين الذين عنده أن يَستَخدِموا أدواتِ الوَظيفةِ.

(٣٠٧٤) السُّؤالُ: ما حُكمُ الغيبةِ بالوَصفِ، كأنْ تَقولَ: فُلانة طَويلةٌ، فُلانة سَمراءُ؟

الجَوابُ: قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم في الغِيبةِ: «هي ذِكرُك أَخاكَ بها يَكرَهُ» (١)، فكُلُّ ما يَكرَهُهُ مِن خِلقةٍ أو خُلقٍ ووُصِفَ بها في غَيبَتِه فهذه غِيبةٌ.

(٣٠٧٥) السُّؤَالُ: لِي والِدَةٌ كبيرةٌ في السِّنِّ، ولي خمسُ أَخُواتٍ يُحَرِّضْنَ والدتِي عَلَيَّ بالأقاويلِ، ووالدتي تَطْرُدُنِي ولا تَرْضَى أَنْ تَقْبَلَ مِنِّي أَيَّ هديَّةٍ. فما حكمُ عملِ هؤلاءِ الأَخُواتِ؟ وما توجيهُكُمْ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة (٢٥٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلُهُعَنْهُ.

الجَوَابُ: أَمَّا الأخواتُ اللَّاتِي يُحَرِّضْنَ أَمَّها علَيْها فقدْ أَسْأَنْ مِنْ وجهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ هذا قطيعةٌ للرَّحِم وتفريقٌ بيْنَ الأرحامِ؛ ومَنْ قَطَعَ رَحِمًا قطَعَهُ الله.

الوجه الثاني: أَنَّ هذا مِنَ النَّمِيمَةِ، وقدْ قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ»^(۱)، أي: نَيَّامٌ، وقال أيضًا: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ»^(۲)، يَعْنِي: قاطعَ رَحِم.

فَهُنَّ قَدْ عَرَّضْنَ أَنفُسَهُنَّ لهذا الوعيدِ الذي تَوَعَّدَ به النَّبيُّ صلَّى الله علَيْه وعلى آلِه وسلَّم، والواجبُ عليهِنَّ التوبةُ إلى اللهِ وإصلاحُ ما أَفْسَدْنَهُ بينَ الأُمِّ وبنتِها.

أمَّا بالنِّسبَةِ للْأُمِّ فإنِّي أَنصَحُها أَلَّا تَقْبَلَ مِنْ هؤلاءِ البناتِ قولًا بالنَّميمَةِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَا نَظِعْ كُلَ حَلَافِ مَهِينٍ ﴿ اللهِ مَنَازِ مَشَاءَ بِنَمِيمِ ﴿ اللهِ مَنَاعِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ [القلم: ١٠ - ١٣].

وَأَنْصَحُ أَيضًا الأَختَ الَّتِي ثُحَرَّضُ والِدَتُهَا عَلَيْها أَنْ تستمِرَّ فِي صِلَةِ أُمِّها وأَنْ تَصْبِرَ وَخْتَسِبَ الأَجرَ مِن اللهِ عَنَّوَجَلَّ، وإذا اتَّقَتِ الله وقامتْ بها يجبُ مِنَ الصِّلةِ فقدْ قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَقِينَ ﴾ [الأعراف:١٢٨]، فستكونُ العاقبةُ لها على أَخواتِها؛ قالَ الله تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءَ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلا فَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصَبِرُ أَيْ إِلَيْ اللهُ عَالَى الله تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءَ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلا فَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصَبِرُ أَيْ إِنَّ ٱلْعَلِقِبَةَ لِلْمُنَقِينَ ﴾ [هود:٤٩].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة بن اليهان رَضَالِتُهُعَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٥٥٦)، من حديث جبير بن مطعم رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ.

(٣٠٧٦) السُّؤَالُ: امرأة يكذبُ عليها زَوجاتُ إخوانها، ويَدعُ ون عليها، ويُضعِرون لها شيئًا من الشَّرِّ، فَتغضبُ هذه المرأةُ ويَضيتُ صَدرُها، فبهاذا تُوجِّهُونها؟

الجَوَابُ: أُوجِهُها بقولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا شَتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِئَةُ أَدُفَعَ اللهِ اللهِ تَبَارَكَ وَبَيْنَهُ عَدَوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيَّ حَمِيمُ ﴾ [فُصِّلَت: ٣٤]، فأمر الله بألِي هِي أَحْسَنُ فَإِذَا اللهِ بَالَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيُّ حَمِيمُ ﴾ [فُصِّلَت: ٣٤]، فأمر الله تعالى أنْ يَدفَع الإنسانُ السَّيِّئَةَ بالَّتِي هي أحسنُ، ولم يقل: بالحسنةِ، بل قال: ﴿ يِالَتِي هِي أَحْسَنُ ﴾، فليستعمِلْ أحسنَ الأساليبِ، ولْيَحْرِصْ على التواضُع، فإذا فعل هذا هذا المرابِ الله قلب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بُغض هذا الرجلِ الّذي أساءَ إليه، أو المرأةِ الَّتِي أَساءَ إليها، إلى محبَّة وولايةٍ ؛ ﴿ كَأَنَّهُ وَلِيُّ حَمِيمُ ﴾ .

فلتحاوِلْ قدرَ جهدِها، ولتَستمِرَّ في المحاولةِ، وهي على خيرٍ وعلى أجرٍ.

(٣٠٧٧) السُّوَّالُ: هلْ قولُ: «الحمدُ للهِ» بَعْدَ العُطاسِ واجبٌ؟ وما حُكْمُ تشميتِ العاطسِ بقولِ: «يَرْحَمُكَ الله»؟ وما حُكْمُ رَدِّ الآخرِ: «يَهْدينا وَيَهْدِيكُمُ الله»؟

الجَوَابُ: العُطاسُ صِحَّةٌ وَنشاطٌ؛ ولهذا شُرِعَ للإنسانِ إذا عَطَسَ أَنْ يقولَ: «الحَمْدُ للهِ»، وقولُ: «الحمدُ للهِ» ليسَ بواجبٍ ولكنَّهُ سُنَّةٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آلهِ وسلَّم: «إِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ الله فَشَمِّتُهُ» (١).

وتشميتُ العاطسِ وهو أَنْ يقولَ سامعُهُ إِذَا عَطَسَ: «يَرْحَمُكَ الله» واجبُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ فَحَمِدَ الله كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ أَنْ يقولَ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢/ ٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّاً لِللَّهُ عَنْهُ.

يَرْ حَمُّكَ الله »(١)، هذا هو الحديثُ أو معناه.

ولكنْ هَلْ هو واجبٌ عَيْنِيُّ، أَيْ: يجبُ على كُلِّ منْ سَمِعَهُ أَنْ يقولَ: «يَرْحَمُكَ الله»، أَوْ واجبٌ كِفائِيُّ إذا قامَ بهِ واحدٌ سَقَطَ عن الآخرينَ؟

عَلى خِلافٍ بِينَ العلماءِ، والاحتياطُ ألَّا يدعَ الإنسانُ السَّامعُ تَشْميتَهُ وَلَوْ شَمَّتَهُ غيرُه.

أمَّا هو فيجبُ عليهِ أَنْ يَرُدَّ ويقولَ: «يهديكُمُ الله وَيُصْلِحُ بِالكُم»(٢)، كما جاءَ في الحديثِ، وإنِ اقتصرَ على قولِه: «يَهديكُمُ الله» فأرجو أَنْ يكونَ أبراً ذِمَّتَهُ.

وَأَمَّا قُولُ بِعضِ النَاسِ: «يَهْدِينَا الله ويَهْدِيكُمْ»، فهذا خلافُ السُّنَّةِ وخِلافُ العَدْلِ أَيضًا؛ لِأَنَّ المُشَمِّتَ قَالَ: «يَرْحَمُكَ الله»، فخَصَّكَ في الدُّعاءِ، ولَم يَقُلْ: «يَرْحَمُني وَيَرْحَمُك الله» لكانَ مُخالِفًا للسُّنَّةِ، فلا تَقُلْ: «يَرْحَمُني وَيَرْحَمُك الله» لكانَ مُخالِفًا للسُّنَّةِ، فلا تَقُلْ: «يَرْحَمُني وَيرْحَمُك الله» لكانَ مُخالِفًا للسُّنَّةِ، فلا تَقُلْ: «يَهْدِيكُمُ الله»، وإنْ زِدْتَ: «ويصلِحُ الله بالكُم» كانَ خيرًا.

ثُمَّ إِنَّ العاطِسَ إذا عَطَسَ فَلْيَحْمَدِ الله ولوْ كانَ فِي الصَّلاةِ؛ لأَنَّهُ ثبتَ في (صحيح مسلمٍ) أَنَّ مُعاوِيَةَ بْنَ الحَكَمِ دخلَ على النَّبِيِّ عَلَيْ وهو يُصَلِّي فِي جَماعَةٍ فعَطَسَ رجلٌ منَ القومِ فقالَ: «الحمدُ للهِ»، فقالَ لهُ مُعاوِيَةُ بنُ الحَكَمِ: «يَرْحَمُكَ الله»، فرماه الناس بِأَبصارِهِمْ مُنْكِرِينَ عَلَيْهِ فقالَ: وَاثُكْلَ أُمَّاهُ. فجعلَ الصَّحابةُ يَضْرِبُونَ عَلَى أَفْخاذِهِمْ لِيُسْكِتُوه فَسَكَتَ، فلمَّا انصرفَ مِنْ صلاتِه دَعاهُ النَّبِيُ عَلَيْهٍ، قالَ مُعاوِيَةُ: فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، لِيُسْكِتُوه فَسَكَتَ، فلمَّا انصرفَ مِنْ صلاتِه دَعاهُ النَّبِيُ عَلَيْهٍ، قالَ مُعاوِيَةُ: فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا تثاءب فليضع يده على فيه، رقم (٦٢٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِحُاللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، رقم (٦٢٢٤)، من حديث أبي هريرة رَخِوَاللَّهُ عَنْهُ.

مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا أحسنَ تعليمًا مِنْهُ، واللهِ مَا قَهَرَنِي ولا نَهَرَنِي، وَإِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ»(١)، أو كما قال صلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آلهِ وسلَّم.

وَكُوْنُ العاطسِ يحمدُ الله وَهُو يُصَلِّي وَلَم يُنْكِر عليهِ الصَّحابةُ دليلٌ على أنَّ هذا كانَ مِنْ دَأَبِهِم، لِكِنْ إذا خافَ هذا المُصَلِّي إذا حَمِدَ الله أَنْ يَشْغَلَ غَيرَهُ أَوْ أَنْ يقولَ لهُ عَيرُه: «يَرْحَمُكَ الله» فَإِنَّه لا يَجْهَرُ بذلكَ؛ لأنَّ التشويشَ على الغيرِ أَمْرٌ غيرُ مرغوبٍ غيرُه: وقَدْ خرجَ النَّبيُّ صلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آلهِ وسلَّم ذاتَ يومٍ أو ليلةٍ فرَجَعَ لِأَصحابِهِ وَهُمْ يَقْرَؤُون ويَجْهَرونَ، قالَ لهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «كُلُّكُمْ يُناجِي رَبَّهُ فَلَا يُؤْذِينَ وَهُمْ يَعْضُكُمْ بَعْظًا بِالقِرَاءَةِ» (٢).

(٣٠٧٨) السُّؤالُ: امرأةٌ لها جارةٌ مُقابلةٌ لِبابِها، وقد زارَتها هذه المرأةُ وعزَمَتها ولكنَّ الجارةَ لا تَأتيها، ولا تَصِلُها، فهل على المرأةِ شيءٌ إن لم تتَّصِل بها؟

الجَوابُ: الأولى أن تَصِلَها، ويكون الإِثمُ على الجارةِ.

(٣٠٧٩) السُّؤالُ: كَلَّفَت مُعَلِّمةُ الجُغرافيا الطالِباتِ بعَملِ خَريطةٍ، فقامَت الطالِباتُ بتكليفِ واحدةٍ منهُنَّ لعَمَلِها، فأعطَت المعلمةُ الدَّرجةَ لهذه الطالِبةِ فَقَط، فهل يَجوزُ لها ذلك؟ وهَل هذا من الغِشِّ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضَاللَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٩٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في الليل، رقم (١٣٣٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَّلِيَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الصَّوابُ مع المعَلِّمةِ؛ لأنَّه لا يَجوزُ للإِنسانِ أن يوكلَ إليه فِعلُ شيءٍ لعَملِه، فيَطلُبُ من غيره أن يَعمَلهُ؛ لأنَّ المقصودَ من هذه الواجِباتِ البَيتِيةِ أن يَتمرَّن لعَملُه، الطالِبُ أو الطالبةُ على هَضمِ هذه الهادةِ ويَعرِف كيفَ يتَصَرَّف، أما أن يُعطيَ غَيرَه ليَكتُب له، فهذا لا قيمة له إطلاقًا.

ولكن كان مِن الواجِب على المعلِّمةِ حينَما ألقَت هذا على الطالِبات أن تَقولَ لهن: لا أُحِلُّ لأحدٍ أن يَستَعينَ بأحدٍ حتى تَكون الطالِباتُ على بَصيرةٍ.

(٣٠٨٠) السُّؤالُ: امرأةٌ كَبيرةٌ إذا أرادَت أن تَخرُجَ من بَيتِها تَتَعَطَّرُ وتَتَبَخَّرُ، وإذا امتَنَعَ أولادُها عن فِعلِ هذا لها تَغضَبُ عليهم، فها الحُكمُ؟

الجَوابُ: الحُكمُ ألا يُمَكِّنوها من ذلك، حتَّى ولو غَضِبَت، ولو تَركَت الخُروجَ، وعَدمُ خُروجِها من بَيتِها خَيرٌ لها من الخُروجِ؛ لقَولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم فيا يُروى عنه: «بُيوتُهُنَّ خَيرٌ لهُنَّ»(۱)، ولا يَجِلُّ لهذه العَجوزِ ولا لغَيرِها من النِّساءِ أن تَحُرُجَ مُتَعَطِّرةً أو مُتبخِّرةً؛ لأنَّ ذلك تكونُ به فِتنةٌ منها لِغيرِها، ومن غَيرِها لها.

(٣٠٨١) السُّؤالُ: ما حُكمُ مُشاهدةِ أفلامِ الأطفالِ في التِّلفازِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ به إذا لم يَشتَمِل الفيلمُ على شيءٍ مُحَرَّمٍ مُنافٍ للعَقيدةِ أو للأَخلاقِ؛ فحِينَئِذٍ يُمنَعُ.



⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم (٧٦٧)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِيَّهُ عَنْهُا.

(٣٠٨٢) السُّؤالُ: لنا ابنةُ خالةٍ غيرُ مُستقيمةٍ، فإذا قاطَعناها أنا وأخَواتي فهَل عَلينا شَيَءٌ؟

الجَوابُ: هل إذا قاطَعوها تَستَقيمُ؟! إذا كانَ كذلك فليُقاطِعوها، أمَّا إذا كانَت مُقاطَعتُها لا تَزيدُها إلا نُفورًا واستِمرارًا فيها هي عَليهِ، فلا يُقاطِعْنَها، ولكن عَليهِنَّ النَّصيحة بقَدرِ الإِمكانِ.

(٣٠٨٣) السُّؤالُ: مُدرسةٌ تُعاقِبُ الفَصلَ كلَّه إذا أَخطَأَت طالِبةٌ واحِدةٌ، فهل فِعلُ المدرسةِ صَحيحٌ، خُصوصًا وأن بَعضَ الطالِباتِ مَظلوماتٌ في ذلك؟

الجَوابُ: هذا يَحصُلُ إذا جَحَدنَ التي تَلعَبُ، فتُعاقِبُ المعلِّمةُ الفَصلَ كلَّه من أجلِ أن يُخبِرنَ عن الطالِبةِ التي لَعِبَت، وإذا رَأُوا أن هذا مِن أساليبِ حِفظِ الفَصلِ وكانت الأنظِمةُ لا تَمنَعُه؛ فلا حَرَجَ.

(٣٠٨٤) السُّوَالُ: مُنذُ فترةٍ كنت أُراسِلُ والِديَّ في بِلادِنا بالخِطاباتِ، ثُمَّ انقَطَعَت هذه العادةُ الحَميدةُ واستَعَضنا عنها بالهاتِف، فهل هذا فيه عُقوقٌ؟

الجَوابُ: ليسَ فيه عُقوقٌ ما دامَت تُراسِلُهم، فالهاتِفُ أبلَغُ مِن المراسلةِ بالكِتابةِ.

(٣٠٨٥) السُّؤالُ: امرأةٌ والِدُها كان مُتزوِّجًا من امرأةٍ قَبلَ أُمِّها وكانت لا تُصلي، وبالتَّأثيرِ من أحدِ أولادِها بَدَأَت تُصلي، فها حُكمُ زِيارَتي لهم؟ وما حُكمُ مُقاطَعَتِهم إن قاطَعتُهُم؟

الجَوابُ: أولًا: ليُعلَم أن أقارِبَ الزَّوجِ ليسَ لهم حَقُّ على الزَّوجةِ، فليسَ لهم حَقُّ على الزَّوجةِ، فليسَ لهم حَقُّ على الزَّوجةِ، فليسَ لهم حَقُّ صِلةِ الرَّحم، فلا صِلةَ بَينَهُم وبَينَ الزَّوجةِ، ولكن مِن أجلِ إِرضاءِ الزَّوجةِ وإدخالِ السُّرورِ عليه يَنبَغي للزَّوجةِ أن تُجامِلَ أهلَ الزَّوجةِ الأُخرى، فإذا ذَهَبَت المطلوبةِ، وسَلَمت عليهِم وزارَتهُم وزاروها كانَ هذا بلا شَكِّ من الصُّحبةِ المطلوبةِ، وكذلك أبناءُ الزَّوجةِ الثانيةِ.

(٣٠٨٦) السُّؤالُ: إذا ذَكَرتُ شَخصًا بها يَكرَهُ أمامَ ناسٍ لا يَعرِفونَه، فهل تُعَدُّ هذه غِيبةٌ؟

الجَوابُ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم عن الغِيبةِ، فقالَ: «ذِكرُكُ أَخَاكَ بِمَا يَكرَهُ اللهُ عليهِ وَعَلى آلِه وسلَّم عن الغِيبةُ وإن كانوا لا يَعرِفونَه؛ أخاكَ بِما يَكرَهُ اللهُ ولم يَقُل: إن كانوا يَعرِفونَه، فالغِيبةُ غِيبةٌ وإن كانوا لا يَعرِفونَه في آخِرِ لأَنَّه رُبَّما إذا سَمِعوا القولَ عَن هذا الشَّخصِ ذَهبوا يَبحَثون عنه، فيعرفونَه في آخِرِ الأَمرِ، ثُمَّ على الإِنسانِ أن يتَقِيَ الله في نَفسِه، وأن يَحفظ لسانَه من الغِيبةِ؛ فقد قَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم لمعاذٍ: «هل يَكُبُّ الناسَ في النَّارِ على وُجوهِهِم النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم لمعاذٍ: «هل يَكُبُّ الناسَ في النَّارِ على وُجوهِهِم النَّارِ على مَناخِرِهِم - إلَّا حَصائِدُ ألسِنَتِهِم؟ اللهُ على مَناخِرِهِم - إلَّا حَصائِدُ ألسِنَتِهِم؟ اللهُ اللهُ على مَناخِرِهِم - إلَّا حَصائِدُ ألسِنَتِهِم؟ اللهُ عليه مناخِرهِم - إلَّا حَصائِدُ السِنَتِهِم؟ اللهُ اللهُ عليهُ عَلَى مَناخِرِهِم - إلَّا حَصائِدُ السِنَتِهِم؟ اللهُ اللهُ عليهُ عَلَى اللهُ عليهُ عَلَى اللهُ عليهُ اللهُ عليهِ اللهُ عليهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وقد كان بَعضُ الناسِ -والعِياذُ بالله- افتُتِن بالغِيبةِ، حتَّى إن جَالِسَه لا تَأْمُرُ إلله بها، وأُخبِرَ هذا الرَّجُلُ الذي يَغتابُ الناسَ أن ذلك حَصائِدُ لحَسناتِه إلَّا أن يَتوبَ تَوبةً نَصوحًا ويَستَحِلَّ مَن كان يَغتابُه، وإن كانت الغِيبةُ للأُمراءِ والعُلهاءِ صارَت أشَدَّ وأقبَحَ؛ لأنَّ غِيبةَ العُلهاءِ توجِبُ سُقوطَ هَيبَتِهم من أعينِ الناسِ، وعَدمَ قَبولِ ما يَقولونَه وأقبَحَ؛ لأنَّ غِيبةَ العُلهاءِ توجِبُ سُقوطَ هَيبَتِهم من أعينِ الناسِ، وعَدمَ قَبولِ ما يَقولونَه

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة (٢٥٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضَحَالِتُهُـعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٣١)، والترمذي: أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، من حديث معاذ رَجَوَالِيَّهُ عَنْهُ.

مِن الشَّريعةِ، وأمَّا غِيبةُ الأُمراءِ توجِبُ سُقوطَ هَيبَتِهم من أعيُنِ الناسِ، وعَدمَ قَبولِ ما يُوجِهم من أعين الناسَ إليه من أمورِ النِّظامِ التي لا تُخالِفُ الشَّريعةَ.

فليَحذَر العاقِلُ اللَّبيبُ الغِيبةَ وليَتَجَنَّبها؛ فإنَّ الله تَعَالَى شَبَّهَها بأَقبَحِ تَشبيهٍ فقالَ جَلَّوَعَلا: ﴿وَلَا يَغْتَبُ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَالْقَوُا ٱللهَ ﴾ [الحجرات:١٢].

(٣٠٨٧) السُّؤالُ: انتَشَر ما يُعرَفُ بالنُّكَتِ، فها حُكمُها؟

الجَوابُ: إذا كانت النُّكتُ قد وَقَعَت، ونَقَلَها الإِنسانُ ليُسلِيَ الحاضِرين، ويُذْهِبَ عنهم المَللَ وهي غيرُ مُحرمةٍ؛ فلا بَأسَ.

أمَّا إذا كانت كَذِبةً، فكَذبَ مِن أجلِ أن يُضحِك القَومَ فَقَد وَرَدَ في ذلك الوَعيدُ: «وَيلٌ لمن حَدَّثَ فكَذَبَ ليُضحِكَ القَومَ، وَيلٌ لم، ثُمَّ وَيلٌ لمه (١)، نَسألُ الله أن يَتوبَ عَلينا جَمِيعًا.

(٣٠٨٨) السُّؤالُ: هل يَجوزُ شِراءُ الكُمبيوتَر للأطفالِ؛ لتَسلِيَتِهُم وعَدمِ خُروجِهم للأسواقِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ بهذا، بل هو طَيبٌ بشَرطِ أن لا يُعرَضَ فيه ما يَكونُ حَرامًا، فإذا كان ما يُعرَضُ فيه خَيرٌ فهو خَيرٌ.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٧/٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، رقم (٤٩٩٠)، والترمذي: أبواب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، رقم (٢٣١٥)، من حديث معاوية ابن حيدة رَحَوَلَلَهُ عَنْهُ.

(٣٠٨٩) السُّؤالُ: إِنسانٌ عاهَدَ الله أن لا يَفعَلَ أمرًا مُعَينًا، لكنَّه أخلَفَ هذا العَهدَ، فهذا عليه؟

الجَوابُ: يَحُرُمُ عليه هذا الفِعلُ وهو على خَطرٍ حَيثُ أَخلَفَ الله ما وَعَدَهُ، وعَليهِ أَن يُكَفِّرَ كفارةَ يَمينٍ، وإذا كانَ هذا الشَّيءُ مُحُرَّمًا حَرُمَ عليه فِعلُه.

(٣٠٩٠) السُّؤَالُ: امرأة تَعَاهدَتْ هي وصديقتُها أَلَّا تُفْشِيَ أَيُّ واحدةٍ منهما سَرَّ الأخرى، فقالت: أُعاهِدُ الله ثمَّ أُعاهِدُكِ أَلَّا أُفشِيَ هذا السِّرَّ. ثمَّ أُخلفتِ الوعدَ وأَفْشَتْ هذا السَّرَ، فهاذا يَلزَمُها؟

الجَوَابُ: يَلْزَمُها شيئانِ: الأَوَّلُ: كَفَّارةُ يمينٍ؛ لأنَّها عاهَدَتِ الله ولم تَفِ بها عاهدتْ، والثَّاني: أَنْ تَسْتَحِلَّ أَختَها وتقول: إنَّها أَفشَت السَّرَ الفلانيَّ. وتطلُب منها السَّماحَ.

و كفَّارةُ اليَمينِ أَنْ تُطْعِمَ عَشَرَةَ مساكينَ، لكلِّ مسكينٍ كيلو أُرز ومعَه لحمٌ.

(٣٠٩١) السُّؤَالُ: ما حُكمُ الَّذين يَقرؤون القُرآنَ بصوتٍ عالٍ في المَسْجِدِ مَمَّا قَدْ يُسَبِّبُ تَشويشًا لبعضِ المصلِّينَ قبلَ صلاةِ الجُمُعةِ مثلًا؟

الجَوَابُ: قبل الإجابة على هذا السؤال نسألُ: هلِ الأفضلُ أن يجهرَ الإنسانُ بقراءةِ القُرآنِ أو لا؟

والجواب: أمَّا الصَّلاةُ فمِنَ المعلومِ أن صلاةَ النَّهارِ سِرِّيَّةَ كالظُّهْرِ والعصرِ، وصلاةَ اللَّيلِ جهريَّةُ؛ كالفجرِ والمغربِ والعشاءِ، وصلاةُ التهجُّد يُخَيَّرُ فيها الإنسانُ

بين السرِّ والجهرِ، ويفعلُ ما هو أخشعُ له وأنشطُ، إلَّا إذا كان حولَه نِيَامٌ أو مُصلُّون يُصلُّون يُصلُّون، فإنَّه لا يجهَر جهرًا يشوِّشُ به على المصلِّين، أو يُوقِظ النائمينَ. هذا حُكمُ الجهرِ والإسرارِ في الصَّلاةِ.

وأمَّا خارجَ الصَّلاةِ فالأفضلُ للإنسانِ أنْ يجهرَ بقراءتِه من أجلِ أنْ يَشهدَ له مَن سَمِعَ صوتَه من شجرٍ وحَجَرٍ ومَدَرٍ، إلَّا إذا كان الإسرارُ أخشعَ له وأقربَ إلى الإخلاصِ، فإنَّه يُسِرُّ، وإلا إذا كان حوله مَن يشوِّشُ عليهم من مصلِّينَ وقارئينَ؛ فإنَّه لا يجهر اتِّقاءً لأذيَّتِهم؛ فإنَّ النَّبيَّ عَلَيْ خرَج على أصحابِه وهم يُصلُّون ويجهرون بالقراءةِ؛ فقال عَلَيْ: «لَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِالقِرَاءَةِ» (أ)، وفي لفظٍ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَضُكُمْ عَلَى القراءةِ؛ فقال عَلَيْ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِالقِرَاءَةِ» (أ)، وفي لفظٍ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى القرَاءَةِ» (أ)،

وهذا يدلُّ على أنَّ الإنسانَ حالَ قراءتِه يُراعي مَن حولَه من مصلِّين ونائمين، وكذلك أيضًا لا يجهَرُ بالقراءةِ في مكانٍ يَكثُر فيه اللَّغَطُ واللَّغُوُ؛ كالأسواقِ والدكاكينِ ونحوها.

وبهذا نعرِفُ أنَّ ما يفعَلُه بعضُ الإخوةِ المحبِّينَ لاستهاعِ قراءةِ القُرآنِ؛ مِن وضعِ مسجِّلٍ في مَتْجَرِهِ يُقرَأُ فيه قرآنٌ، والنَّاسُ حولَه يَلغَطُونَ ويَرفَعُون أصواتهم بالبيع والشِّراءِ، وربها يقولون قولًا محرَّمًا؛ أنَّ هذا لا ينبغي إطلاقًا.

وإذا كان الإنسانُ يريدُ أن يستمعَ إلى كلامِ اللهِ عَزَقَجَلَ فلْيستمِعْ إليه وهو خالي اللهِ عَرَفَجَلَ فلْيستمِعْ إليه وهو خالي اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا اللَّهُ مِنْ اللَّهِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قُرِعَ اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الللهِ الله

⁽١) أخرجه أحمد (٣/ ٩٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في الليل، رقم (١٣٣٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

فأمَرَ بالاستهاعِ، وأمرَ بالإنصاتِ؛ لأجلِ أن يُحضرَ الإنسانُ قلبَه لاستهاعِ كلامِ اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّهُ عَلَى اللهِ عَنْهُ عَلَى اللهِ عَنْهُ عَلَى اللهِ عَنْهُ عَلَى اللهِ عَنْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

كذلك أيضًا يوجدُ منَ النَّاسِ من إذا اتصلتَ به على الهاتفِ وكان ينادي شخصًا آخرَ؛ جعل بدلَ النغماتِ الموسيقيَّةِ صوتَ قارئٍ يقرَأُ مُسَجَّلًا، وهذا أيضًا لا يَنبغي؛ لأنَّه في هذه الحالِ استَخدمَ القُرآنَ في غيرِ ما ينبغي أن يكونَ له، أراد أن يقتلَ الوقتَ بالاستماعِ إلى هذا القُرآنِ من أجلِ أن يأتيَ بصاحبِه الَّذي يناديه ليتكلَم عبرَ الهاتفِ، وربها يكونُ المتَّصِلُ ممَّن لا يَقْدرونَ القُرآنَ قَدرَه، ولا يحبُّونَ قراءةَ القُرآنِ، فيحصُلُ بذلك كراهةٌ لكلامِ اللهِ عَنَّهَ عَلَى هذا المتَّصِلِ الذي يَنتظِرُ ردَّ المكالمةِ.

ولا شكَّ أن هؤلاءِ الإخوة الَّذين جعلوا القُرآنَ في حالِ انتظارِ ردِّ المكلَم؛ لا شكَّ أنَّهم أرادوا خيرًا، حيث أرادوا أن يجعلوا القُرآنَ بدلًا عمَّا يُوجَدُ عند كثير من النَّاس من الموسيقى، وكونهم يتركون الموسيقى لا شكَّ أنَّه حسنٌ، وهؤلاء الَّذين يجعلونَ موسيقى للانتظارِ لا شكَّ أنَّهم يؤذون أهلَ الخيرِ المتَّصلين عبر هذه الهواتف، لكن لا ينبغي أن يجعلَ بدلًا عن ذلك كلامَ الله عَرَّوَجَلَّ وإنها يختارون أقولًا مأثورةً أو حِكمًا مشهورةً يُنتظر بها ردُّ المُكلَم، هذا هو الأحسنُ والأفضلُ.

وأرجو من إخواني الَّذين يستمعون إلى كلامي الآن أن يَنتبهوا لهذه المسألة؛ لأنَّها شاعتْ في إخواننا الملتزِمينَ، وفَّقَهُمُ الله لكلِّ خيرٍ، وجعلنا مَّن يستمعونَ القولَ فيَتَبَعونَ أحسنَه.



(٣٠٩٢) السُّؤَالُ: هَلْ وَرَدَ فِي النَّوْمِ على البَطْنِ شَيْءٌ مِن الكراهَةِ أو غيرُ ذلك؟

الجَوابُ: إذا كانَ لحاجَةٍ فلا بأسَ به، كما لو أَوْجَعَ الإنسانَ بطنُه فنامَ عَلَيْهِ فلا حرجَ، أو نامَ عليه ليستريحَ، وأمَّا بدونِ ذلك فلا ينامُ على بَطْنِهِ.

(٣٠٩٣) السُّؤَالُ: ما رأيُّكم في تَزيينِ المَطبِخِ والحُجَرِ بالسَّتائرِ والورودِ؟

الجَوابُ: إذا لم يكُنْ إسرافًا فلا بأْسَ، أمَّا إذا كان إسرافًا؛ مثلُ أنْ يكونَ الرَّجلُ قليلَ الهالِ، ومثلُه لا يضَعُ هذه السَّتائرَ، فيكونُ هذه إسرافًا ولا يجوزُ.

(٣٠٩٤) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها جِيرانٌ لم تَقُمْ بزيارَتِهم لِفَتْرَةٍ خَوْفًا مِن الاختلاطِ بهم أوِ التَّأْثِيرِ على بناتِها وأولادِها، فها نصيحَتُكُمْ لها في ذَلِكَ مَأْجورِينَ؟

الجَوابُ: الجارُ له حَقَّ على جارِه، وقد حَثَّ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم على إكرامِ الجارِحتَّى قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ؛ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»(۱)، وقالَ على إكرامِ الجارِحتَّى قال: «مَا وَتَعَاهَدْ جِيرانَكَ»(٢)، وقالَ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي إللهُ إذا طَبَحْتَ مَرَقَةً فأكْثِرْ ماءَها وَتَعَاهَدْ جِيرانَكَ»(١)، وقالَ: «وَاللهِ لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لا يُؤْمِنُ بَارُهُ بُوائِقَهُهُ اللهِ إللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٩)، من حديث أبي شريح رَضِحَالِقَهُ عَنْهُ، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب الوصية بالجار، رقم (٢٦٢٥/١٤٢)، من حديث أبي ذر رَعِيَّالِلَهُعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار، رقم (٦٠١٥)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب الوصية بالجار والإحسان إليه، رقم (٢٦٢٥)، من حديث ابن عمر رَسَخُلِيَّكُ عَنْهَا.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَخُوَلِللَهُ عَنهُ.

ولكنْ إذا خافَ الإنسانُ على نفسِه أو على ذُرِّيَّتِهِ إذا ذَهَبَ إلَيْهم فإنَّه لا حَرَجَ عَلَيْه أَلَّا يَذْهَبَ إليهم، لكِنْ يُواصِلُهم بالهَدايا أو بِالمُكالَمةِ الهاتِفِيَّةِ أو ما أشبهَ ذلك؛ لأنَّ الإنسانَ متى خافَ الضَّرَرَ عَلَيْهِ أو على أولادِه، فإنَّه لا يلزَمُه أنْ يقومَ بها يَضُرُّه ويَضُرُّ أولادَه.

(٣٠٩٥) السُّؤَالُ: أوصى الرَّسولُ ﷺ بالجارِ؛ فالجارُ الأيمنُ والجارُ الأيسرُ هل يجب أنْ نواصِلَهم؟

الجَوَابُ: الجارُ سواءٌ كان مِنَ اليمينِ أو مِنَ الشِّمالِ داخلٌ في الحديثِ: «مَن كان يؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جارَه» (١)، وقال صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «واللهِ لا يؤمِنُ، واللهِ لا يؤمِنُ، قالوا: مَن يا رسولَ اللهِ؟ قال: «مَن لا يَأْمَنُ جارُه بوائِقَه» (٢)؛ أي: عُدوانَه وظُلمَه.

فعلى المرْءِ أَنْ يكُفَّ أذاه عن جارِه، وعلى المرءِ أَنْ يُكرِمَ جارَه بها جرَتْ به العادةُ؛ حتَّى قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «إذا طبَخْتَ مَرَقَةً فأكثِرْ ماءَها وتعاهَدْ جيرانك»(٢).

ومع الأسفِ الشَّديدِ أنَّ النَّاسَ اليوْمَ مُعرِضونَ عن هذا الخُلُقِ الجميلِ المشروعِ، الَّذي هو مِن تمام الإيمانِ، وهو إكرامُ الجارِ، فربَّما يمرَضُ الجارُ وتُصيبُه المصائبُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٩)، مسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَحَوَلَيْقَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَضِيًا لَهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب الوصية بالجار، رقم (١٤٢/٢٦٢)، من حديث أبي ذر رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

وجارُه لا يدري عنه، وربَّما يدري عنه ولا يذهب ليَعودَه، وهذا -واللهِ- مِن أسبابِ الأسفِ أنْ تصِلَ الحالُ بنا -نحن المؤمنينَ- إلى هذا الحدِّ.

أَسَأَلُ الله أَنْ يُعامِلَنا بِعَفْوِه، وأَنْ يُعينَنا على ذِكْرِه وشُكْرِه وحُسْنِ عِبادتِه.

(٣٠٩٦) السُّؤَالُ: امرأةٌ مُرْتاحَةٌ إلى جيرانها الَّذينَ هُمْ عن يَمينِها ويَسارِها، وقد قامَتْ بزيارتِهم إلَّا أنَّهم لم يردُّوا، فهل تأثمُ بذلك؟

الجَوَابُ: لا تأثمُ بذلك، بل هي مأجورةٌ، وأجْرُها أكثرُ، فإذا كانَتْ تَصِلُهم وتُكرِمُهم وهُمْ لا يَصِلُونَها ولا يُكرِمونَها كان هذا أكملَ لِخُلُقِها، وأعظمَ لأجْرِها؛ لأنَّ حقيقة الأمْرِ أنَّ إكرامَ الجارِ ليس هو المكافأة؛ يعني أنَّه إنْ أكرمَكَ أكرمْته، وإنْ لم يُكرِمْك لم تُكرِمْه، فهذه مكافأةٌ في الواقع، وإنَّما إكرامُ الجارِ أنْ تُوصِلَ إليه الإحسانَ والإكرام، سواءٌ أكرمَكَ أو لم يُكرِمْك.

فهي على خير إذا فعلَتْ وأكرمَتْ جيرانَها، سواءٌ أكرموها أو لم يُكرِموها، بل إذا أكرمَتْهم وهُمْ لم يُكرِموها كان ذلك أعظمَ لأجْرِها، وأحسنَ لِخُلُقِها، وأدلَّ على إخلاصِها.

(٣٠٩٧) السُّؤَالُ: امرأةٌ لها جارةٌ مسلمةٌ، ولكنْ عادةً يكونُ هناك خِلافٌ بينهما في بعضِ المسائلِ يؤدِّي إلى الخِصامِ بينهما، فهل عليها إثْمٌ إذا حدَثَ ذلك واستمَرَّ؟

الجَوَابُ: الجَارُ له حَقُّ الجِوارِ وحقُّ الإسلامِ إذا كان مسلمًا، والواجبُ التَّالُفُ بين الجيرانِ، والتَّواصُلُ بين الجيرانِ، وإكرامُ الجارِ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَن كان يؤمِنُ باللهِ واليوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جارَهُ» (١)؛ ولقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إذا طَبَخْتَ مَرَقَةً فأَكْثِرْ ماءَها، وتعاهَدْ جيرانكَ (٢)؛ ولقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «ما زالَ جبريلُ يُوصِيني في الجارِ حتَّى ظَنَنْتُ أَنَّه سيُوَرِّثُهُ (٣).

فعلى الجيرانِ أنْ يتواصلوا، وأنْ يُكرِمَ بعضُهم بعضًا، وأنْ يُزيلوا الأحقادَ والبَغضاءَ، وأنْ يُصلِحوا بينهم ما أَمْكَنَ.

(٣٠٩٨) السُّؤالُ: هل يجوزُ السَّلامُ على الكافرِ بقولِ: السَّلامُ عليك ورحمةُ اللهِ؟ وإذا كان لا يجوزُ فها العملُ؟

الجَوابُ: لا يجوزُ ذلك، بل انتظِرْ حتَّى يبداً هو، فإنْ لم يبدأ وكان لا بُدَّ أَنْ تُكلِمَه وتُسلِمَ عليه، فقُلْ: مرحبًا، أهلًا. وإذا كنْتَ لا تعلَم أنَّه كافرٌ أو مُسلِمٌ فانظر إلى الأكثر، فإذا اجتهدتَ وتبيَّن لك أنَّه مسلمٌ فسلِّم عليه.

(٣٠٩٩) السُّؤالُ: إذا مرَّ الإنسانُ على عَمَّالٍ، ولا يدري أهم مُسلِمون أم غير مسلمين، أيسلِمُ عليهم أو لا يُسلِمُ؟

الجَوابُ: إن غلَبَ على ظنِّه أنَّهم مُسلِمون، سلم.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٩)، مسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَيَخُلِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجُه مسلم: كتاب البر والصلة، باب الوصية بالجار، رقم (٢٦٢٥/١٤٢)، من حديث أبي ذر رَضِّوَاللَهُعَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار، رقم (٦٠١٥)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب الوصية بالجار والإحسان إليه، رقم (٢٦٢٥)، من حديث ابن عمر رَجَوَالِلَهُ عَنْهَا.

(٣١٠٠) السُّؤَالُ: كيف تكون المصافَحةُ والسَّلامُ على المشايخِ؟ هل تكون بالتَّقبيلِ على الرَّأسِ أم بغيرِ ذلك؟

الجَوَابُ: المصافَحةُ عِندَ اللِّقاءِ مِنَ السُّنَّةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أَذِنَ فيها (١)، وأمَّا التَّقبيلُ والمعانَقةُ فلا تكون إلَّا عِندَ القُدومِ مِن سفَرٍ أو بعدَ المدَّةِ الطَّويلةِ، فحينئذٍ تكون ممَّا عمِلَه السَّلَفُ رَحِمَهُ والدَّ أَسِ واليدِ، لكنْ لِمَنْ يستحِقُّ الإكرامَ بهذا التَّقبيل فلا يُكْرَمُ. الإكرامَ بهذا التَّقبيل فلا يُكْرَمُ.

ثُمَّ إِنَّ هُناك عادةً حدثَتْ في النَّاسِ أخيرًا، وهي أَنَّه عِندَ الملاقاةِ يُمْسِكُ بالرَّأسِ ويُقبِّلُه، ولا يُصافِحُ، وهذا خلافُ السُّنَّةِ؛ فالسُّنَّةُ المصافَحةُ أَوَّلًا، ثُمَّ تقبيلُ الرَّأسِ أَوِ الجبهةِ بعدَ ذلك إذا وُجِدَ سببُ هذا.

(٣١٠١) السُّؤَالُ: هل تكون مُصافَحةُ الرَّجُلِ أباه وأُمَّه بالتَّقبيلِ على الرَّأسِ أو اليدِ؟

الجَوَابُ: نعَمْ، مُصافَحة الوالدَيْنِ مِن بابِ الإكرامِ لهما والاحترام.

(٣١٠٢) السُّؤالُ: إذا سلَمتُ على شخصٍ، ولم يرُدَّ عليَّ السَّلامَ، وقلت: السَّلامُ عليكم ورحمَّةُ اللهِ وبركاتُه. هل أحصُلُ على الثَّلاثِينَ درجةً؟

الجَوابُ: نرجو الله ذلك.

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۹۸/۳)، والترمذي: كتاب الاستئذان، باب ما جاء في المصافحة، رقم (۲۷۲۸)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب المصافحة، رقم (۳۷۰۲)، من حديث أنس رَحَوَلِلَهُ عَنْهُ، قال: قال رجل: يا رسول الله، أحدنا يلقى صديقه أينحني له؟ قال: «لا». قال: فيلتزمه ويقبله؟ قال: «لا». قال: فيصافحه؟ قال: «نعم إن شاء».

(٣١٠٣) السُّؤَالُ: إذا تصافَحَ شخصانِ فمَنِ الَّذي ينزِعُ يدَهُ أَوَّلًا؟

الجَوَابُ: كان النَّبيُّ ﷺ إذا صافَحَ أحدًا لا ينزِعُ يدَه منه حتَّى ينزِعَها المصافِحُ (۱)، لكنْ لو خاف الرَّجُلُ الملَلَ؛ لإبقائِه مُصافِحًا، فَلْيَنْزِعْ يدَه.

(٣١٠٤) السُّوَّالُ: قاطَعني شخصٌ بدونِ سببٍ غيرَ أَنَّه دائمُ السبِّ واللَّعْنِ، وأنا لم أُويِّدُه في ذلك، وقد بدأتُه بالسَّلامِ مرَّتينِ ولم يَرُدَّ عليَّ، وحاولتُ معه بالمعروفِ وبإسداءِ النَّصيحةِ له فاستقبَلَ كلامي باستهزاءٍ، فهل عليَّ إثمٌ في مُقاطعتِه؟ معَ العلمِ أَنَّ هذا الشَّخصَ ليس مِن أقاربي.

الجَوَابُ: لا بأسَ أن تقاطعه إذا كان ليسَ من أقاربِك، ولكن إذا لقِيتَه سلِّم عليه، وإذا لم يردَّ عليك السلامَ فلكَ الأجرُ وعليه الإثمُ.

(٣١٠٥) السُّؤالُ: هل مِن المُمْكِنِ أَنْ أَبِيعَ مِن ذَهَبِي لَكَيْ أَتَصدَّقَ؟

الجَوابُ: نعم، هو مُمْكِنٌ لا شَكَّ فيه؛ ولهذا لَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وعلى الله وسلَّم النِّساءَ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، جَعَلْنَ يَأْخُذْنَ مِن خُرْصِهنَّ وأَسْوِرَتِهنَّ ما يَتَصَدَّقْنَ به وسلَّم النِّساءَ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، جَعَلْنَ يَأْخُذْنَ مِن خُرْصِهنَّ وأَسْوِرَتِهنَّ ما يَتَصَدَّقْنَ به لكنْ إذا علِمَتْ أَنَّ زوجَها لا يَرْضى بأَنْ تَتَصَدَّقَ بشَيْءٍ مِن حُلِيِّها مِن أَجْلِ أَنْ تَتَجَمَّلَ به له، فالأَفضَلُ ألَّا تَتَصَدَّقَ.

->>>|\

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق، رقم (٢٤٩٠)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب إكرام الرجل جليسه، رقم (٣٧١٦)، من حديث أنس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين رقم (٩٦٤)، من حديث ابن عباس رَحَوَلِتُهُ عَنْهَا.





متفرقات

->>>\\\ ->>>\\\\

(٣١٠٦) السُّؤالُ: انتشَرَ في الآونةِ الأخيرةِ في الحَفلاتِ بينَ النِّساءِ التَّصفيقُ والتَّصفيرُ؛ فما حكمُ ذلك؟

الجَوابُ: مِن المعلومِ أَنَّ إعلانَ النّكاحِ سُنَّةٌ، وأَنَّ الضَّربَ عليه بالدُّفِ للنّساءِ جائزٌ، بل هو سُنَّةٌ أيضًا، وتُعَنِّي المرأةُ على هذا الدُّفِّ ما يُناسِبُ الحالَ مِن التَّرحيبِ بالزَّواجِ، وسُؤالِ اللهِ عَرَّيَجَلَّ أَنْ يُبارِكَ للزَّوجينِ، وأَنْ يُبارِكَ عليها، وأَنْ يجمَعَ بينها في خيرٍ، وما أشبَهَ ذلك مِن القصائدِ والأناشيدِ المُناسِبةِ. وأمَّا الرَّقصُ والأغاني الهابِطةُ والموسيقى والمَزاميرُ، فكلُّ هذا شَرُّ، فلا نُرخصُ فيه؛ لأنَّ منه ما هو حَرامٌ بيِّنُ، ومنه ما هو مُشْتَبهُ فيه، وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِيهِ اللهُ اللهُ عليه وعلى المَرام، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» (١).

(٣١٠٧) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّصفيقِ وبخاصةٍ إذا كان تَشجِيعًا للصِّغارِ؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ به إذا كان تَشجيعًا، فإنَّه مِن الأُمورِ المعتادةِ، ولا يَرِدُ على هذا أنَّ الله تَعَالَى قالَ في المشرِكين: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَا نُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصَّدِيَةً ﴾ [الأنفال:٣٥]؛ لأنَّهم كانوا يتَّخِذونَ المُكاءَ والتَّصديةَ عِبادةً، ولا يَرِدُ عليه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩/ ١٧٠)، من حديث النعمان بن بشير رَضَالِلَهُعَنْهُا.

قَولُ الرَّسولِ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم: «إذا نابَ الإِمامَ شَيءٌ في صَلاتِه فليُسَبِّح الرِّجالُ، ولتُصفيقُ النَّساءُ»^(۱)؛ لأنَّ هذا في الصَّلاةِ وهي عندَ الرِّجالِ، والتَّصفيقُ لا يُبَيِّن صَوتَها وهي عِندَ الرجالِ.

(٣١٠٨) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ التَّصفيقِ في المدرسةِ مِن أَجْلِ تشجيعِ الطَّالباتِ؟ الجَوَابُ: لا بأسَ به؛ لأنَّه لا يوجَدُ دليلٌ على المَنْع.

(٣١٠٩) السُّؤالُ: امرأةٌ كثيرةُ الوَسوَسةِ، فبِماذا تُوصُونَها؟

الجَوابُ: أُوصيها أولًا: بدُعاءِ الله عَزَوَجَلَّ أَن يُعيذَها من الوَسوَسةِ.

ثانيًا: أن تُعرِضَ عن الوَسوَسةِ إعراضًا تَامَّا، فإذا تَوضَّات مثلًا فلا تَقُل: لم أَنوِ. وإذا وَصَلَت إلى مَسحِ الرأسِ لا تَقُل: لم أَتَمضمَض. وإذا انتَهَت من الوُضوءِ لا تَقُل: لم أُكمِل. فتُعرِض عن هذا كلِه، وكذلك في الصلاةِ، فإذا شَرَعَت في الفاتحةِ لا تَقُل: لم أُكمِل للإحرام. ولا تَقُل إذا قامت للركعةِ الثانية: لم أُسجُد سجدتَين. وما أَشبَه ذلك.

فتُعرِض عن هذا كلِه مع الاستِعاذةِ بالله والاستِعانةِ به جَلَوَعَلا، وحِينَيْدٍ يَرفَعُ اللهُ عَنها ما ابتُلِيَت به.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم رقم (٧١٠٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تقديم الجهاعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، من حديث سهل ابن سعد الساعدي رَحَالِيَهُ عَنْهُا.

(٣١١٠) السُّؤالُ: لِي أَختُ كَبيرةٌ وكَثيرةُ الوَسوسةِ، فنَقولُ لها: أكثِري مِن الاستِغفارِ والتَّكبيرِ والتَّهليلِ فتَقولُ: لم يُفِد الاستِغفارُ. وتُحاوِلُ أن تَقتُلَ نَفسَها إذا كَثُرَت الوَسوسةُ، فبهاذا تُوجِّهونَها؟

الجَوابُ: كَثُرُ فِي الآوِنةِ الأَحيرةِ مِثلُ هذه الحالِ، التي يَفتَحُ فيها الشَّيطانُ بابَ الوَساوِسِ على مِصراعَيهِ؛ لأنَّ الالتزامَ -والحَمدُ لله - كَثيرٌ، وكُلَما كَثُرَ الالتزامُ الشَيطانِ على مِصراعَيه؛ لأنَّ الشَّيطانَ يَختَبِرُ القَلبَ، فإن كان فيه حِرصٌ اشتَدَّ هُجومُ الشَّيطانِ على القَلبِ؛ لأنَّ الشَّيطانَ يَختَبِرُ القَلبَ، فإن كان فيه حِرصٌ على الطاعاتِ؛ رَماهُ بالغُلوِّ والوَساوِسِ، وإن كان فيه فُتورٌ زادَهُ فُتورًا وأوقَعَهُ في المَهالِكِ.

ونَقولُ لهذه المَرأةِ المُبتلاةِ بالوَسواسِ: عَليها الاستِعاذةُ بالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ كُلَمَا طَرأً على قَلبِها شَيءٌ مِن هذه الوَساوِسِ فلتُعرِض عنه، ولتَتَعَوَّذ بالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ. هكذا وَصَفَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليهِ وعَلى آلِه وسلَّم الدَّواءَ لمِثلِ هذا الداءِ، وسَتزولُ بحَولِ الله وقُوَّتِه.

وقولُها: إنَّهَا أكثَرَت مِن الاستِغفارِ والذِّكرِ ولم يُفِد. فهذا مِن الامتِحانِ الذي يَبتَلي به الله العَبدَ، فتَجِدُه -يَعني: العَبدَ- يَدعو الله عَرَّفَجَلَّ، ويَكونُ مِن حِكمةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَن يُؤَخِّرَ الإجابةَ امتِحانًا، فيَقولُ الرَّجُل: دَعَوتُ ثُمَّ دَعَوتُ ثُمَّ دَعَوتُ فَمَّ دَعَوتُ فَلم يُستَجَب لي. ويُقلِعُ عن الدُّعاءِ ويَترُكُه، وهذا ما يُريدُه الشَّيطانُ مِن بني آدَمَ.

فلا يَستَبطِئِ الداعي إجابةَ الله عَرَّفَكِلَ، فَقَد يَدَّخِرُ الله تَعَالَى لهذا الداعي مِنَ الأَّجرِ والثَّوابِ ما هو أعظمُ من مَسؤولِه، وقد يُدفَعُ عنه مِن الشَّرِّ ما هو أكبَرُ.

فداعي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لن يَخيبَ أبدًا، فإمَّا أن يَستَجيبَ دَعوتَهُ، وإمَّا أن يُدفَعَ عنه من الشَّرِّ -الذي انعَقَدَت أسبابُه في حَقِّه- ما هو أعظَمُ، وإمَّا أن يُدَّخر له ثَوابُه عِند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجِدُه أحوَجَ ما يكونُ إليه يومَ القِيامةِ.

أَسأَلُ الله تَعَالَى أَن يَشْفِيَ هذه المرأةَ مِن مَرضِها، وأَن يُعافِيَها، وأَن لا يَبتَلِيَ عِبادَه بذلك إنّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ.

(٣١١١) السُّؤالُ: ما حُكمُ مشاهدةِ النَّدواتِ والبَرامِج العلميةِ في التلفازِ؟

الجَوابُ: جائزٌ، بل إذا كان فيه فائِدةٌ دينيةٌ كان أمرًا مَطلوبًا؛ لأنَّ هذا من وَسائِلِ نَشرِ العِلم والدعوةِ إلى الله التي مَنَّ الله بها عَلى عبادِه في هذه الأَزمِنةِ.

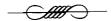
(٣١١٢) السُّؤالُ: امرأةٌ عندَها أولادٌ وأَعطَت بَعضَهم مَفاتيحَ للبَيتِ، والبَعضُ الآخرَ لم تُعطِهم، فهل يُعتَبَرُ هذا مِن التَّفريقِ؟

الجَوابُ: إذا كان الذين أعطَتهُم كبارًا ويَعقِلون ويَفهَمون، والآخرون صِغارًا لا يَعقِلون، فلا بَأْسَ، أما إذا كانوا قَريبين كلُّهم فلا بُدَّ فيه مِن العَدلِ.

(٣١١٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تَدعو لبَعضِ أبنائِها أَمامَ بعضِهم لتُثيرَ غَيرَتَهُم، فهل يَجُوزُ؟ وما حُكمُ الدُّعاءِ عليهم؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ الدُّعاءُ أمامَ بعضِهم، إلا إذا كانوا صَنَعوا شَيئًا فدَعَت لهم من أَجل صُنعِهم إِيَّاه.

أما الدُّعاءُ عليهم سواءٌ مَعهُم إخوةٌ أو ليس مَعَهُم، فلا يَنبَغي، بل تَدعو لهم بالهدايةِ.



(٣١١٤) السُّوَّالُ: ما هي الكتبُ الَّتي تقترِ حونهَا للحديثِ عنِ الجماعةِ في المسجدِ، لا سيَّما الَّتي يكثرُ فيها المُصلُّونَ؟

الجَوابُ: الَّذي ينْبَغي للإمامِ الَّذي يقرَأُ على جماعتِه، أو يحدِّثُهم، أنْ يختارَ مِن ما يناسِبُ الوقْتَ والحالَ الَّتي عليها النَّاسُ، ففي رمضانَ ينْبَغي له أنْ يختارَ مِن الكتبِ ما يتحدَّثُ عنِ الصِّيامِ وأحكامِه، والقيامِ وأحكامِه، وما إلى ذلك. وفي أيَّامِ العشْرِ -مثلًا- يتحدَّثُ عن فضائلِ العشْرِ؛ فضائلِ ليلِها وقيامِها، وما أشبة ذلك، وعند قُرْبِ عيدِ الفطْرِ يتحدَّثُ عنِ الفطْرةِ وأحكامِها، ووقْتِ إخراجِها، وقدْرِها، وجنْسِها.

فالمهمُّ أنَّه ينْبَغي له أنْ يُراعِيَ أحوالَ النَّاسِ، والزَّمنَ الَّذي يتحدَّثُ فيه.

ففي أيَّامِ الأضحى يتحدَّثُ إليهم عنِ الأُضحيةِ وأحكامِها، وما يُضَحَّى به، ووقْتِها، وفي أيَّامِ السَّفرِ للحجِّ يتحدَّثُ عنِ الحجِّ وأحكامِه، وشُروطِه، وصِفَتِه، وغيرِ ذلك.

وفي أيَّامٍ يكثُرُ فيها القيلُ والقالُ يتحدَّثُ عن حُكمِ القِيلِ والقالِ، ويحذِّرُ منه، ويُبَيِّنُ آثارَه السَّيِّئَةَ، ويُبَيِّنُ حُكْمَ الغِيبةِ وآثارَها، وحُكْمَ النَّميمةِ وآثارَها، وما أشبَهَ ذلك.

فالإنسانُ الموقَّقُ هو الَّذي يتعمَّقُ في النَّظرِ في أحوالِ النَّاسِ، ويتحدَّثُ إليهم بها يناسِبُ تلك الأحوال.

(٣١١٥) السُّؤَالُ: ما هي الكتبُ الَّتي تقترِحونَها للحديثِ على الجماعةِ في المسجدِ، لا سيَّما المساجدُ الَّتي يكثرُ فيها المصلُّونَ، وخصوصًا في رمضانَ؟

الجَوَابُ: ننصح بقراء والكتبِ الَّتي تشتمِلُ على المواعظِ وعلى الأحكامِ الفقهيَّةِ التّي ينتفِعُ بها السَّامِعونَ؛ وذلك لأنَّ الاقتصارَ على كتبِ الموعظةِ لا شكَّ أنَّ فيه خيرًا، وأنَّه يُرقِّقُ القلوبَ حالَ استماعِ الإنسانِ إلى تلك المواعظِ، ولكنَّه إذا خرج لم يستفِدْ شيئًا عمليًّا، والكتبُ الجافَّةُ التي ليس فيها إلا بيانُ الأحكامِ هي -أيضًا - كتبُّ جافَّةٌ تنفع الإنسانَ مِنَ النَّاحيةِ الفقهيَّةِ، لكنَّها لا يحصُلُ بها ترقيقُ القلبِ؛ ولذلك نرى أنْ تَغْتَارَ مِنَ الكتبِ ما يكون فيه الجَمْعُ بين هذا وذاك، وإذا لم تجِدْ كتابًا يشتمِلُ على ذلك فمِنَ الممكِنِ أنْ تقرأ مِن كتابَيْنِ: كتابِ وعْظٍ، وكتابِ فقهٍ؛ حتَّى يحصُلَ المقصودُ إنْ شاء الله تعالى.

(٣١١٦) السُّوَّالُ: امرأةٌ أحبَّتْ أنْ تَستضيفَ الجاراتِ آخِرَ الأُسبوعِ لتدريسهنَّ موادَّ الفقهِ، فأيُّ الكُتُبِ تنصحونني بتدريسِها؟

الجَوَابُ: أحسنُ شيءٍ (زادُ المُسْتَقْنِعِ في اختصارِ المقنعِ) كتابٌ مُحَتَصَرٌ وجامعٌ مسائلَ كثيرةً.

(٣١١٧) السُّؤَالُ: بالنِّسْبَة لِبِعَضِ المُسلمينَ الجُدُدِ يُشْهِر إسْلامَهُ في مكتبِ الجُالياتِ ثمَّ يَأْتِي إلى المسجدِ مرَّةً أخرى، والإمامُ يُلَقِّنُه الشَّهادةَ أمامَ النَّاسِ، فهَلْ لهذا الأمرِ داع؟

الجَوابُ: أرى أنَّه لا داعيَ لهُ ما دامَ أنَّه أسلَم في مكتبِ الجاليةِ، ويُعْطَى وثيقةً بأنَّه أسلَم مِنْ أَجْلِ تكميلِ الإجراءاتِ في إسلامِهِ، وَبالنِّسبةِ لوقوفِهِ في المسجدِ وسلامِ النَّاسِ عَلَيْه فلا أعلمُ لهذا أصْلًا.

(٣١١٨) السُّوَّالُ: يُوَسْوِسُ الشَّيطانُ لها بالموتِ كثيرًا، فتَبْكي ويؤثِّر هذا على نفسيَّتِها، فبهاذا توجِّهونَها؟

الجَوابُ: أُوجِّهُها بأنَّها إذا أَحسَّت بهذا الوِسُواسِ تُعرضُ عَنْه وتعتَبِرُ ما يُستَقْبَلُ بها مضى؛ هي مثلًا رُبَّها يقولُ لها الشَّيطانُ: إنَّكِ ستموتينَ في أوَّلِ شَهْرِ مُحُرَّم مَثَلًا، فيأتي أوَّلُ الشَّهرِ ولا تموت، وبهذا تعرفُ أنَّ هذه الوسوسة مِنْ أوَّلُ الشَّهرِ ولا تموت، وبهذا تعرفُ أنَّ هذه الوسوسة مِنْ وَحْي الشَّيطانِ ليُنكِّدَ عَلَيْها حياتَها، فإنَّ الشَّيطانَ حريصٌ على أنْ يُنكِّدَ على بَني آدمَ حياتَهُم، كها قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيطانِ لِيَحْزُنَ ٱللَّهِ عِنْ الشَّيطانِ لِيَحْزُنَ ٱللَّهِ عَلَى مَا يَنفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجِزْ، فَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لكان كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ وَلاَ تَعْدُن بِاللهِ عَلَيْهُ وعلى آلِه وسلَّم أنْ يفعَلَ الإنسانُ شيئًا يفتحُ عَمَلَ الشَّيطانِ وذلكَ بالتَنْديم وإدْخالِ الحُرْنِ على الإنسانُ شيئًا يفتحُ عَمَلَ الشَّيطانِ وذلكَ بالتَنْديم وإدْخالِ الحُرْنِ على الإنسانِ.

(٣١١٩) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للمسلمينَ الجُدُدِ نقومُ بتلقينِهِمُ الشَّهادةَ بعدَ ترجمتِها لهم بلُغاتِهم؛ حتَّى يفهموها أوَّلًا، ثُمَّ نقومُ بتلقينِهِمُ الشَّهادةَ باللُّغةِ العربيَّةِ، فهل في ذلك حرَجٌ؟

الجَوَابُ: هذا طيِّبٌ، ولا حرَجَ فيه.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَهُ عَنْهُ.

(٣١٢٠) السُّؤَالُ: بعضُ المسلمينَ الجُدُدُ أثناءَ تلقينِهِمُ الشَّهادةَ لا يَستطيعونَ التَّلفُّظَ بها بشكل جيِّدٍ.

الجَوَابُ: لا حرَجَ في هذا؛ لقولِه تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

(٣١٢١) السُّوَّالُ: بالنِّسبةِ للمسلماتِ الجديداتِ إذا أَتَتِ المرأةُ لإشهارِ إسلامِها نُدخِلُها غُرفةً مُستقلَّةً، وبواسطةِ مُكبِّرِ الصوتِ يكون إفهامُها وشرْحُ الدِّينِ لها، لكنْ أحيانًا يكونُ ذلك خارجَ المركزِ؛ كما هو الحالُ مع بعضِ الممرِّضاتِ -مثلًا- في بعضِ المستشفياتِ، وهناك لا يكون مَكُلُّ مُستقِلُّ للنِّساءِ؛ فنُضْطَرُّ إلى الجلوسِ معهُنَّ في غُرفةٍ، وشرْح الدِّينِ لهُنَّ، لكنَّهُنَّ يَكُنَّ دونَ حِجابٍ.

الجَوَابُ: إذا أَسْلَمنَ احتجَبْنَ، وإذا لم يكُنْ خَلْوَةٌ فلا بأسَ.

(٣١٢٢) السُّؤَالُ: هل مِن كلمةٍ توجيهيَّةٍ لأصحابِ الأعمالِ لدَعْمِ المراكزِ الَّتي تَعتني بالمسلمينَ الجُدُدِ وتَوْعِيَتِهم؟

الجَوَابُ: لا شكَّ أنَّ توعيةَ الجالياتِ فيها مصلحةٌ عظيمةٌ، وأنَّ التَّعاوُنَ فيها مِن بابِ التَّعاوُنِ على البِرِّ والتَّقوى، وقد قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْمِرِ وَلَا قَالَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْمِرِ وَلَا قَالَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْمِرِ وَلَا قَالَ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْمِرِ وَلَا تَعْمَ هَذَهُ المراكزِ؛ ليُشارِكُوا أَهلَها فِي أُجْرِهم وثوابِهم.



(٣١٢٣) السُّؤَالُ: إذا أحبَّتِ المرأةُ شخصًا من غيرِ محَارِمها هل تُخْبِرُه بذلك إذا كانَ مُلتزِمًا، سواء كان داعيةً أو غير ذلك؟

الجَوَابُ: لا يَنبغي أن تخبرَه بذلك، بل تُضمِرُ هذا فيها بينها وبين اللهِ، وتَتَقَرَّبُ إلى اللهِ تعالى بمحبَّةِ هذا المحبوبِ، ولا حاجة أن تُخبِرَه.

(٣١٢٤) السُّؤَالُ: أنا لِي قضيَّةٌ أُريدُ أَنْ أَسألَ عنها، فهل ذلك مُكِنٌّ؟

الجَوَابُ: إنْ كانَتِ القضيَّةُ بَيْنَكَ وبَيْنَ أَحدٍ فلا تسأَلْ عنها؛ فهذه لا يَحُلُّها إلَّا القاضي، فإذا وَصَلْتَ إلى القاضي وَصَلْتَ إلى خيْرٍ إنْ شاء الله.

(٣١٢٥) السُّؤَالُ: عِندَنا مسجدٌ بالقَريةِ، وبه مُكَبِّرُ صوْتٍ، وفي بعضِ الأحيانِ يُستعمَلُ مُكَبِّرُ الصَّوتِ في التَّنبيهِ على حُدوثِ سَرِقَةٍ، أو إفادةٍ عن شخصٍ بالقريةِ، أو فَرَحٍ، فها رأيُكم في ذلك؟

الجَوَابُ: رأينا في هذا أنَّ ما خُصِّصَ للمسجدِ فإنَّه لا يجوز استعمالُه إلَّا فيما خُصِّصَ له، ومعلومٌ أنَّ مُكبِّرَ الصَّوتِ في المسجدِ مُخَصَّصُ للأذانِ، وللإقامةِ، وللمواعظِ الَّتي تُلْقَى في المسجدِ، ولِخُطبةِ الجُمُعةِ، وما أَشبَه ذلك، وعليه فلا يَجوزُ استعمالُه فيها سوى هذا.

(٣١٢٦) السُّؤَالُ: في وسائلِ التَّعليمِ بعضُ المدرِّسينَ يطلُبُ من الطلَّابِ أن يأتي مثلًا بلوحةٍ أو خريطةٍ فيها صُور، فهل يجوزُ أن نَرسُمَ صورةَ الرَّجُلِ أو الحيوانِ؟

الجوابُ: يجوز أن تَرسمَ صورةَ الحيوانِ أو صورةَ الإنسانِ بشرطِ ألَّا يكونَ له رأسٌ؛ لأن النَّبيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قال له جِبريلُ: «مُرْ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ فَلْيُقْطَعْ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ» (١)، أمَّا صورةٌ كاملةٌ تُرسَم باليدِ فهذا حرامٌ، وهو من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأن النَّبيَّ عَيْلِيَّ لَعَنَ المُصَوِّرِينَ (١).

(٣١٢٧) السُّوَّالُ: هَلْ يجوزُ رَسْمُ الرَّأْس بجميع ملامِحه؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ أَنْ يَرْسُمَ الإنسانُ الوجْهَ والرَّأْسَ وحْدَهُمَا، أَمَّا المُحَرَّمُ فَهُوَ الصُّورةُ الكامِلَةُ.

(٣١٢٨) السُّوَالُ: ما حكمُ التَّصويرِ الفوتوغرافي بالنِّسبَةِ للأطْفالِ؟ وما حكمُ التَّصويرِ بكاميرا الفيديو؟

الجَوابُ: أمَّا التصويرُ الَّذي يكونُ على الوَرَقِ ويُصَوَّرُ مِنْ أَجْلِ الذِّكْرى فأرى أَنَه حرامٌ، لا يجوزُ، وأمَّا إذا كانَ لغَرَضٍ صحيحٍ كجَوازِ السَّفَرِ ورُخْصَةِ القِيادَةِ، فهذا لا بَأْسَ به للحاجَةِ، وأمَّا كاميرا الفيديو فليست تَصْويرًا في الواقِعِ؛ لأنَّ الصُّورَةَ لا تَنْطَبعُ على شَريطِ الفيديو، وإذا لم يَكُنْ تصويرًا فلا بأسَ به.

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰۵)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في الصور، رقم (۲۱۵۸)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة، رقم (۲۸۰٦)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ. (۲) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب مهر البغي والنكاح الفاسد، رقم (۵۳٤۷)، من حديث أبي

(٣١٢٩) السُّؤالُ: عمليَّةُ التَّصويرِ ما حكمُها؟

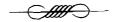
الجَوابُ: أمَّا إذا كانت باليدِ أو كانت تصويرًا مُحسَّمًا فهذا لا يجوزُ، وأمَّا التقاطُه بَالَةٍ فإنَّه لا يدخلُ في التَّصويرِ؛ لأنَّ هذا المُلتقِطَ ما صوَّر في الواقع إنَّما التقطَ صورةً هي خلقُ اللهِ عَنَّكَ بَلَّ فهو لم يخطِّطِ العينَ، ولا الأنف، ولا الفمَ، ولا الجبهة، ولا ضاهى خلقَ اللهِ؛ ويدلُّ لهذا أنَّ الإنسانَ لو أخذَ رسالةً مِن شخصٍ وصوَّرها بآلةِ التَّصويرِ، فإنَّ هذه الصُّورة لا يُقالُ: إنَّه كتبها. يعني: لا يُقالُ: إن الَّذي حرَّك بَالةِ التَّصويرِ فخرَجَتِ الصُّورة كتب هذا الخطَّ. بل هي صورةُ الخطِّ بقلمِ الَّذي أرسَلَه إليه.

(٣١٣٠) السُّؤالُ: ما حُكمُ التَّصويرِ لغَيرِ الضَّرورةِ؟

الجَوابُ: التَّصويرُ للذِّكرى لا يَجوزُ؛ لأنَّه اقتِناءُ صورةٍ لغَيرِ حاجةٍ، وأمَّا التَّصويرُ للحاجةِ فلا بَأسَ به، إلَّا أن يَشتَمِلَ على مُحرَّمٍ للحاجةِ فلا بَأسَ به، إلَّا أن يَشتَمِلَ على مُحرَّمٍ فإنَّه لا يَجوزُ كتَصويرِ مَحفَلِ النِّساءِ في الأَّعراسِ وغيرِها فإن هذا غيرُ جائِزٍ؛ لأنَّه فِتنةٌ، وقد يَطَّلِعُ عليه من يتَلَذَّذُ بالرؤيةِ له، أو يَستَمتِعُ بها.

(٣١٣١) السُّؤالُ: هل يَجوزُ جَمعُ الصُّورِ الفوتوغرافيةِ للذِّكرى؟

الجَوابُ: لا يَجوزُ هذا؛ لأنَّ الاحتِفاظَ بالصورةِ مُحَرَّمٌ سواءٌ للذِّكرى أو لِغَيرِ الذِّكرى إلَّا لحاجةٍ.



(٣١٣٢) السُّؤالُ: ما رَأَيُ الشَّيخِ الأَخيرُ في التَّصويرِ الفوتوغرافيِّ سَواءٌ كان ذلك للرِّجالِ أو الضِّغارِ أو الكِبارِ، وسواءٌ كان ذلك للذِّكرى وغيرِها؟ وما حُكمُ عَمليةِ التَّصوير نَفسِها؟

الجَوابُ: لا يَحِلُّ اقتِناءُ الصورِ للذِّكرى؛ لأنَّ الملائِكةَ لا تَدخُلُ بيتًا فيه صورةٌ، إلَّا إذا كانت الرَّأسُ فَقَط، أو كانت صورةً بلا رَأسِ.

وعَمليةُ التَّصويرِ إذا كانت باليَدِ أو كان التَّصويرُ مُجُسَّمًا فهذا لا يَجوزُ، وأما التِقاطُه بالآلة فلا يَدخُلُ في التَّصويرِ؛ لأنَّه مُلتَقطٌ في الواقِع، فإنَّه التقطَ صورةً هي خَلقُ الله عَزَقَجَلَ، وإلَّا فإنه لم يُحَطِّط العَينَ ولا الأَنفَ ولا الجَبهة فما ضاهى خَلقَ الله، ويَدُلُّ لهذا أن الإِنسانَ لو أَخذَ كِتابًا أو رِسالةً من شَخصٍ وصَوَّرَها في آلةِ التَّصويرِ فلا يُقالُ: إن الذي حَرَّك آلة التَّصويرِ كَتبَ هذا الكِتابَ. بل صورةُ الخَطِّ بقَلمِ الذي أرسَلهُ إليه.

(٣١٣٣) السُّؤالُ: سمعنا من فضيلَتِكُم إباحةَ التَّصويِر الفوتوغرافيِّ، فهل يَعنِي ذلك تَعليقَ هذه الصورِ؟

الجَوابُ: إباحةُ التصويرِ الفوتوغرافيِّ لا يَعنِي جوازَ استعمالِ الصورِ، ولكن يعني: أن المصوِّرَ لا تلحقُه اللعنةُ، أما تَعليقُ الصورِ أو اقتناؤها في (ألبومٍ) أو محفظةٍ، وما أشبَه ذلك فحرامٌ، والعُلماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ فَرَّقوا بين التَّصويرِ واستعمالِ الصورِ.

وإنها قُلنا بجَوازِ التَّصويرِ الفوتوغرافيِّ؛ لأنَّ المصوِّرَ -في الحقيقةِ- لم يُضاهِ خَلقَ الله، بمعنى: أنه لم يُحاوِل أن يَصنَعَ كصُنعِ الله عَرَّفَظَ في فتحةِ العَينَينِ والأَنفِ والشَّفَتينِ والجَبهةِ، وما أَشبَه ذلك، ولا قَصَدَ إلى هذا، إنَّها سَلَّطَ أَضواءً مُعيَّنةً تنقلُ صورةَ الجِسم الذي قابَلَ هذه الأَضواءَ.

ويُوَضِّح هذا أن الرَّجُلَ لو كَتَبَ رسالةً إلى شَخصٍ ما، ثُمَّ أَخذَ الرسالةَ شَخصٌ آخرُ وَصَوَّرها باَلةِ التَّصويرِ فإنَّ النَّاسَ لا يَقولون: إنَّ الصورةَ بخَطِّ الذي صوَّرَها، وإنَّما يَقولون: هذه الصورةُ بخَطِّ الرَّجلِ الذي كَتَبَ الكتابَ الأوَّلَ. وهذا واضحٌ لمن تأمَّلَه.

ولكنَّ استِعمالَ الصورِ إذا كان على وجهٍ مُباحٍ فلا بَأسَ، مثل أن يَحتاجَها الإنسانُ للرُّخصةِ، أو لإِثباتِ الشخصيةِ أو إلحاقِها بوَرقِ التَّوظيفِ.

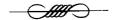
وإذا كانَ على وجهٍ مُحرَّم فحرامٌ، مثل أن يَقتَنِيَها الإنسانُ ليتمَتَّعَ بالنظرِ إليها وهي ممن لا يَجِلُّ له النظرُ إليه، أو يَقتَنِيَها للذِّكرى.

(٣١٣٤) السُّؤالُ: ما رأيُكم في التَّصويرِ الفوتوغرافي إذا كان حفظُه للذِّكرى بالنِّسبةِ للأطفالِ أو لأهلِ البيتِ؟

الجَوابُ: لا يحلُّ هذا، لا يحلُّ اقتناءُ الصُّوَرِ للذِّكرى؛ لأنَّ الملائكةَ لا تدخُلُ بيتًا فيه صُورةٌ إلَّا إذا كانت الصُّورةُ الرأسَ فقط، أو كانت صورةً بلا رأسِ.

(٣١٣٥) السُّؤالُ: هل تَدخُلُ الصورُ الفوتوغرافيةُ في حَديثِ: «إنَّ المَلائِكةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيه صورةٌ أو كَلبٌ» (١)؟

الجُوابُ: نَعَم، يَشمَلُ الفوتوغرافيةَ وغَيرَها، إلا ما يَحتاجُ الناسُ إليه.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصورة، رقم (٥٩٥٧)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧).

(٣١٣٦) السُّؤَالُ: ما حُكمُ تصويرِ ذواتِ الأرواحِ بالكاميرا؟

الجَوَابُ: إذا كان لحاجةٍ فلا بأسَ به، وإذا كان لغيرِ حاجةٍ فإنَّه خَسارةٌ ماليَّةٌ وضياعُ وقْتٍ.

(٣١٣٧) السُّؤالُ: هل يَجوزُ استِخدامُ كاميرا الفيديو لتَصويرِ الأَطفالِ في الأَعيادِ وغيرها؟

الجَوابُ: لا بَأْسَ إذا لم يَكُن هناكَ نِساءٌ.

(٣١٣٨) السُّؤَالُ: ما حكم اقتناءِ كاميرا الفيديو في تصويرِ الأطفالِ؟ الجَوَابُ: لا أقولُ: إنَّه حرامٌ. لكنِّي أخشى أن يكونَ مَشغلةً للإنسانِ وإلَّا فلا أَرَى أَنَّه حرامٌ.

(٣١٣٩) السُّؤَالُ: ما حكمُ استخدامِ كاميرا الفيديو للعائلةِ؟ الجَوابُ: جائزةٌ.

(٣١٤٠) السُّوَالُ: قَولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إنَّ الملائِكةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيه صُورٌ»(١)، هل يَنطَبِقُ على زمانِنا هذا في المجلاتِ والصُّحفِ وغيرِها التي تَشتَمِل على صورٍ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السهاء: آمين فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنب، رقم (٣٢٢٤)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢٠٠٤)، من حديث عائشة رَحِيَّالِلَهُعَنْهَا.

الجَوابُ: الظاهِرُ أن المرادَ بالحَديثِ: الصورَ المقصودةَ، التي يَقصِدُ الإِنسانُ اقتِناءَها، إمَّا معلقةً على جِدارٍ أو مَحفوظةً في (ألبوم) أو ما أَشبَه ذلك.

أمَّا الصورُ غيرُ المقصودةِ فأرجو أن لا يَكونَ بها بَأسٌ.

(٣١٤١) السُّؤَالُ: هل يجوزُ بقاءُ الكتبِ المَليئةِ بالصُّورِ ذواتِ الأرواحِ في البُيوتِ؟

الجَوَابُ: أمَّا إذا كانت هذه الكتبُ مِنَ المَجلَّاتِ الَّتِي أَعَدَّتْ نفسَها لنشرِ الصُّورِ، فهذه لا يجوزُ شِراؤُها، ولا بيْعُها، ولا اقتناؤُها، والملائكةُ لا تدخُلُ بيتًا فيه هذا النَّوْعُ مِنَ الصُّورِ.

وأمَّا الصُّورُ الَّتي لا تُقْصَدُ، ولا يُرْفَعُ فيها رأسٌ؛ كالَّتي توجَدُ في بعضِ المَجلَّاتِ -مثلًا - أو بعض الجرائدِ، فأرجو ألَّا يكونَ فيها بأسٌ.

وأمَّا الصُّورُ الَّتي هي في الكتبِ العلميَّةِ فهذه لا بأسَ بها؛ لأنَّما تُقرِّبُ المعنى للإنسانِ؛ لأنَّك لو وصفْتَ -مثلًا- طائرًا مِنَ الطُّيورِ، وكنتَ مِن أَدَقِّ النَّاسِ وصفًا، لنْ يتصوَّرَهُ المُخاطَبُ مَثلُمَا يتصوَّرُهُ إذا كانت صورتُه أمامَه.

(٣١٤٢) السُّؤَالُ: تأتينا نَشَرَاتٌ مِنَ (الإغاثةِ) فنَضَعُها في لوحةٍ خارجَ المسجدِ وفيها بعضُ الصُّورِ، من أَجْلِ أَنْ يَطَّلِعَ عليها كثيرٌ منَ النَّاسِ فتَعُمَّ الفائدةُ، فبعضُ الإخوانِ يُقطِّعونها ويقولون: هذا لا يجوزُ وهو حرامٌ. فها رأيُك في هذا؟

الجَوَابُ: أَنا أَرى أَلَّا يُفعَلَ هذا، سواءٌ قلنا: إنَّه مِن جهةِ التَّصويرِ، أَو إنَّه مِن جهةِ التَّزويرِ؛ لأنَّ بعضَ اللَّوحاتِ الَّتي بها هذه الصُّورُ تكونُ صورًا قديمةً، وقد تغيَّرتْ

حالُ أهلِها، ولكنْ هؤلاء ينشرونها إثارةً للهمم وتشجيعًا على البذلِ والعطاءِ، فأنا لا أرى نَشرَها.

نعم لو فُرِضَ أنَّ إنسانًا أتَى بورقةٍ فيها صورُ هؤلاءِ المنكوبينَ إلى تاجرٍ منَ التُّجَّارِ، أو من مُحِبِّي الخيرِ الَّذين يشفعونَ إلى التجَّارِ وعَرَضَها عليه عرضًا خاصًا، فهذا لا بأسَ به.

فإن قال قائل: إذا كانت هذه النَّشَرَاتُ تأتينا من جهاتٍ مسؤولةٍ، منَ الوزارةِ نفسِها؟

فا جَوَابُ: إذن هذه ليس لنا فيها قولُ؛ لأنَّ الوزارة - والحمدُ اللهِ - القائمونَ عليها أهلُ علم وأهلُ إيانٍ.

(٣١٤٣) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: في دارِ تحفيظِ القرآنِ وفي بعضِ المكتباتِ يُوجَدُ مِجَلًاتٌ فيها صورٌ، فهل يجوزُ اقتناءُ مثلِ هذه الصُّورِ؟

الجَوَابُ: إذا كانتْ مجلَّةَ علم ويُصَوَّرُ الرَّجُلُ الذي له الكلمةُ فلا شيءَ في ذلك، أمَّا إذا كانت أصلًا موضوعةً للصُّورِ فهذه لا يجوزُ اقتناؤُها، ويجِبُ إحراقُها، ولا يجوزُ بيعُها ولا شراؤُها، ولا تأجيرُ الدكاكينِ من أجلِها.

(٣١٤٤) السُّؤالُ: أنا مُدرِّسٌ في الصَّفِّ الأوَّلِ، والكتابُ فيه صورُ أطفالٍ، وصورُ حيواناتٍ؛ فهل في هذا بأسٌ؟

الجواب: ليس فيه بأسّ.

(٣١٤٥) السُّؤالُ: ما حكمُ الصُّورِ التي في البطَّانيَّاتِ والأَلْحَفةِ الَّتي نتغطَّى بها؟ الجَوابُ: إذا كانت في الفراشِ فلا بأسَ بها، والأحسنُ ألا تفعَلَ.

(٣١٤٦) السُّوَّالُ: بعضُ الأشخاصِ يجتمعونَ عند صاحبِ منزلٍ، وعلى الحائطِ صُورٌ، فهل يُشرَعُ الحضورُ عنده؟

الجَوَابُ: يحضُرُ ويقولُ لصاحبِ المنزلِ: أَزِلْ هذه الصُّورَ. وإنْ لم يستجِبْ فإنَّه يخرُجُ.

(٣١٤٧) السُّوَّالُ: بعضُ الملتزمينَ يَحتفظون بصورٍ داخل ألبومٍ؛ فما حُكْمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لا أَرَى هذا، وأَرَى أَنَّ مَن عنده شيءٌ من هذه الصُّور عليه أَنْ يُحِرِقَه؛ لأَنَّه ليس في ذلك فائدةٌ، وقولُه: للذِّكرى قولٌ مَرفوضٌ، فها فائدةُ الذكرى؟! إن كان هؤلاء الَّذين يُراد ذِكرُهم من أهلِ العلمِ والدِّينِ فأخشَى إنْ طال بهم زمانٌ أَنْ يَتَعَلَّقوا بهم وتنصرِفَ قُلُوبُهم لذلك، وإنْ لم يكونوا من أهلِ العلمِ والدِّينِ فلا خيرَ في ذِكراهم.

(٣١٤٨) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للصَّلاةِ في المحلِّ الَّذي يوجَدُ به صُورٌ مُجسَّمةٌ؛ هل يجوزُ؟

الجَوابُ: إذا كانت خلْفَك فلا بأسَ، أما أمامَك فيُكرَه، وكذلك نفسُ الشَّيَءِ بالنسبة للصور الفوتوغرافية، لا سيها إذا كانتْ صُوَرَ عُظهاءَ فتكونَ أشدَّ.

(٣١٤٩) السُّوَّالُ: هل يجوزُ لي أنْ أعملَ في قِسمِ الصِّيانةِ الخاصِّ بآلاتِ التَّصويرِ والفاكساتِ والهواتفِ في إحدى المؤسَّساتِ؟

الجَوَابُ: إذا كنتَ لا تدري ماذا يُصَوَّرُ بها فلا يجوزُ، خاصَّةَ أنَّ النَّاسَ الغالبُ عليهِمُ الآنَ أنَّهم لا يُبالونَ، وأمَّا إذا كنتَ تَعرِفُ أنَّ الإنسانَ الَّذي يستعمِلُها لنْ يُصوِّرَ إلَّا أشياءَ جائزةً فلا بأسَ.

وبالجُملةِ فإنَّ كلَّ عملٍ يكونُ فيه مَعونةٌ على الإثْمِ فإنَّه لا يجوزُ الاشتِغالُ به؛ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡمُدُونِ ﴾ [الهائدة:٢].

(٣١٥٠) السُّؤَالُ: اللَّعِبُ بالوَرَقِ في غيرِ أوقاتِ الصَّلاةِ، هل يَصِحُّ؟

الجَوَابُ: حرَّمه شيخُنا عبدُ الرحمنِ بنُ سعْدِي رَحِمَهُ اللهُ وكثيرٌ من عُلمائِنا، فلا خيرَ فيها، بل هي إضاعةُ وقتٍ، فإذا تعوَّدَ الإنسانُ على الكسلِ وإضاعةِ الوقتِ صار الجدُّ في حقِّه صَعبًا.

(١٥١٨) السُّؤالُ: ما حكمُ اللَّعِبِ بالوَرقِ والكوتشينة؟

الجَوابُ: المعروفُ عِنْدَ علمائنا أنَّ ذلك حرامٌ لأنَّه يُشْبِهُ الشِّطرَنْجَ؛ ولأنه يُلْهِي كثيرًا؛ ولأنَّه لا مصلحةَ فيه؛ ولأنَّه قد يوجِبُ العداوَةَ والبَغْضاءِ بَيْنَ الرَّابِحِ والمرْبوحِ، هذا إذا كان بُدونِ نقودٍ، أمَّا إذا كان بنقودٍ فتحريمُه لا شَكَّ فيهِ.

(٣١٥٢) السُّؤالُ: هَل يَجوزُ وَضعُ عَرائِس ذَواتِ الأَرواحِ للأَطفالِ في البَيتِ؟

الجَوابُ: إذا كانَت بَناتٍ فلا بَأْسَ لهنَّ بالعَرائِسِ، لأنَّها تَعتادُ بها على تَربِيةِ البَناتِ إن أرادَ الله لها عُمرًا؛ ولِذلِك تَجِدُ البِنتَ الصَّغيرةَ تُشَغِّلُ المكيِّفَ وتَضعُ العَروسةَ عِندَهُ وتَقولُ: ابنتي أصابَها الحَرُّ وأُريدُها أن تَبرُدَ. ولكن لا يَجوزُ إذا كانَت على صورةِ أسدٍ أو ذِئبِ مَثلًا.

(٣١٥٣) السُّوَالُ: ما حُكْمُ اقتناءِ صُورِ عرائسِ الأطفالِ للأطفالِ؟ وهل هذه الصُّورةُ تَمَنَعُ دخولَ الملائكةِ؟

الجَوَابُ: لا بأسَ بذلك، ولكِن كلَما كان أبعدَ عن الصُّورةِ الحقيقيَّةِ فهو أحوطُ وأولى.

وهي لا تَمَنَعُ من دخولِ الملائكةِ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ أحلَّه الله ورسولُه فإنَّه لا إثمَ فيه ولا عقوبةَ، وما دُمنا قلنا: إنَّ هذا حلالٌ فإنَّه لا يَمنَعُ دخولَ الملائكةِ.

وحديثُ أنَّ الملائكةَ لا تدخُلُ بيتًا فيه صورٌ (١) محمولٌ على إذا كانتِ الصُّوَرُ محرَّمةً.

(٢١٥٤) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للعرائسِ الَّتي هي على شكلِ خروفٍ أو دُبِّ، ما حُكمُ الشَّرْعِ - في نظرِ كم- فيها للأطفالِ؟

الجَوَابُ: إذا كانت لا يتبيَّنُ فيها وجْهٌ ولا عينٌ ولا أَنْفٌ، وإنَّما هي كظِلِّ، فهذه لا بأسَ بها، وأمَّا إذا كانَتِ الصُّورةُ كاملةً فلا تجوزُ؛ لأنَّ الملائكة لا تدخُلُ بيتًا فيه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم (٣٢٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَضِّوَالِّلَهُ عَنْهُ.

صورةٌ، وهذا بالنّسبةِ لغيرِ البناتِ، وأمّا اللّعِبُ بالبناتِ فهو أَهْوَنُ؛ لأنّه قد جاء عن عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا أَنّها كان لها بناتٌ تلعَبُ بهِنّ (۱)؛ ولأنّ اللّعِبَ بالبناتِ يُعلِمُ الطّفلة حُسْنَ التّربيةِ؛ حيثُ تَجِدُ الطّفلة تُعامِلُ هذه الصُّورة مُعامَلة الأمّ لابنتِها، حتّى إنّ مِنَ البناتِ مَن تُنظّفُ هذه الصُّورة، وتضَعُها في وجْهِ المُكَيِّف، وتفتَحُ المُكييّف لها، وتقولُ: أُريدُ أَنْ أُبرِّدَها!. فهذه البناتُ لا بأسَ بها، وأمّا الحيواناتُ الأخرى فلا تجوزُ، وتقولُ: أُريدُ أَنْ أُبرِّدَها! فهذه البناتُ لا بأسَ بها، وأمّا الحيواناتُ الأخرى فلا تجوزُ، إلّا إذا كانت مُجرَّدَ جسمٍ، وليس لها عُيونٌ ولا أنفٌ ولا شيءٌ، وكأنّها ظِلٌّ، فلا بأسَ بها حينئذٍ.

(٣١٥٥) السُّؤالُ: بالنِّسبةِ للصُّورِ المُجسَّمةِ؛ هل هي الصُّورُ الَّتي تشبِه الإنسانَ، أو كلُّ الصُّورِ الَّتي تُشبِه الحيواناتِ مُحرَّمةٌ؟

الجَوابُ: كلُّ ما فيها رُوحٌ.

(٣١٥٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ استعمالِ ألعابٍ مُجَسَّمَةٍ منَ البلاستيك للأطفال؟ وإذا كانتْ هذه الألعَابُ مُهانةً فهل يجوزُ استعمالُها؟ وهل يأثَمُ الإنسانُ إذا استعملها؟

الجَوَابُ: هناك ألعابٌ مُجَسَّمَةٌ الآنَ ظَهَرَتْ في الأسواقِ غير البلاستيك، فهذه ليس فيها بأسٌ، وهي مُجَسَّمَةٌ، لكن ليست كالبلاستيك الَّتي تكونُ كأنَّها صُورةُ اَدَمِيَّةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٦١٣٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَعِوَلَيْتُهُ عَنْهُم، باب في فضل عائشة رَعِوَلَيْتُهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٠).

وعلى كلِّ حالٍ هي معَ الصِّبيانِ، لا يَستعمِلها الكِبارُ، لكن أنا أقول: كلَما تفاديتم الصُّورَ البلاستيكيَّة فهو أحسنُ.

ولا يَأْثَم الإنسانُ، لكِنِ الأحسنُ إمَّا أن يَطمِسَ وَجْهَها، وإما أن يشتريَ الألعابَ الأخرَى.

(٧٥٧) السُّؤَالُ: ما حكمُ اقتناءِ الألعابِ للأطفالِ؛ الدِّببَةِ وغيرِهَا مِنَ العَرائِسِ؟

الجَوَابُ: إذا كانَتْ هذه الدِّبَبَةُ وغيرُها مِنَ العرائسِ على شكلِ الصُّورةِ الَّتي خلقَها الله عَنَّقِجَلَّ فاقتناؤها حرامٌ، ولا تدخلُ الملائكةُ بيتًا فيه هذه الصُّوَرُ، ويجبُ أنْ يُحِزَّ رأسُها حتَّى تَبْقَى بِلا رأسٍ.

(٣١٥٨) السُّؤالُ: ما حكم لُعَبِ الأطفالِ والدُّمى الَّتي على شَكلِ آدمِيِّينَ أو حيواناتٍ؟

الجَوابُ: أمَّا على شَكلِ حيواناتٍ فلا تجوزُ إلَّا إذا قُطِعَ رأسُها، وأمَّا على شَكْلِ آدَمِيِّينَ فلا بأسَ؛ لأنَّ الصَّبِيَّةَ -يَعْني: الأنثى- تعتقِدُ أنَّ هذه بِنْتُ لها وتُرَبِّيها، فرُخِّصَ لها أنْ تفعَلَ؛ ليكونَ ذلك دَرْسًا لها في المُسْتَقْبَلِ.

(٣١٥٩) السُّؤَالُ: ما حكمُ عرائسِ الأطفالِ الَّتي على شَكلِ حيوانٍ؟

الجَوابُ: إذا كان لا يَتبيَّنُ فيها وَجْهٌ ولا عَينٌ ولا أَنْفٌ، وإنَّما هي كظِلِّ؛ فهذه لا بأسَ بها، وأمَّا إذا كانت الصَّورةُ كاملةً فلا يجوزُ؛ لأنَّ الملائكة لا تدخُلُ بيتًا فيه صُورةٌ،

هذا بالنّسبةِ لغيرِ البَناتِ، أمَّا اللَّعبُ الَّتي على شَكْلِ بَناتٍ فهي أهونُ؛ لأنَّه قد جاء عن عائشة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا أَمَّا كان لها بَناتٌ تلعَبُ بهِنَّ (١)؛ ولأنَّ اللَّعِبَ بالبَناتِ يُعلِمُ الطِّفلة حُسْنَ التَّربيةِ؛ ولهذا تجِدُ الطِّفلة تُعامِلُ هذه الصُّورة مُعاملة الأُمِّ لابنتِها، حتَّى إنَّ مِن البَناتِ مَن تُنظِّفُ هذه الصُّورة وتضَعُها في وَجْهِ المُكيِّفِ وتقولُ: بِنْتِي حارَّةٌ، وأُريدُ أنْ أَبِرُدَها. فمثلُ هذه اللَّعبِ لا بأسَ بها، وأمَّا الحيواناتُ الأُخرى فلا يجوزُ، إلَّا إذا كانت مُجرَّدَ جِسم وليس لها عُيونٌ ولا أَنْفٌ ولا شَيءٌ وكأنَّها ظِلُّ؛ فلا بأسَ.

(٣١٦٠) السُّؤَالُ: مدرسةٌ تقول: عندي طيورٌ مُحنَّطةٌ أَشرَحُ للتِّلميذاتِ عليها، وذلك للفائدةِ؛ هل يجوزُ لي هذا؟ وهل دُخولي بهذه الطُّيورِ المُحنَّطةِ للبيتِ جائزٌ؟

الجَوابُ: هذه الطُّيورُ المُحنَّطةُ إذا كانت مَّا يُحِلُّ أكلُه وذُكِّيَت، ثمَّ حُنِّطَت؛ فهي طاهرةٌ ولا بأس بها، أمَّا إذا كانت طيورًا نجسةً، فلا أرى اقتناءها ولو كانت مُحنَّطةً؛ لأنَّ النَّجسَ نجسٌ؛ إنْ لمَسْتَه وأنت رطِبٌ نجَّسَك، وإنْ لمَسْتَه وهو رطِبٌ نجَّسَك؛ فلذلك أدعو إخواني الَّذين عندهم حيواناتٌ مُحنَّطةٌ وهي نجسةٌ ألَّا يَقْتَنوها؛ لأنَّه لا خيرَ فيها، والطُّيورُ النَّجسةُ هي كلُّ ما لا يجلُّ أكلُه.

(٣١٦١) السُّؤَالُ: بالنِّسبةِ للمَشاهِدِ الَّتي تُوضَعُ في أواخِرِ العامِ الدِّراسيِّ في المدارِسِ، والَّتي تكون عِبارةً عن تمثيليَّةٍ لهذا المشهَدِ، وهذا المشهَدُ فيه نَفْعٌ، هل في ذلك بأسٌ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، رقم (٦١٣٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٠)، من حديث عائشة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهَا.

الْجَوَابُ: التَّمْثِيلِيَّاتُ -في الحقيقة - لها شُروطٌ قدْ لا تَتَحَقَّقُ، فمِن شُروطِها:

- أنْ تكونَ هادِفةً؛ أي: فيها توجيهٌ للمُشاهِدِينَ، وليسَتْ مُجُرَّدَ ضَحِكٍ ولَعِبٍ.
 - ألّا يُمَثّل بها ذَوُو الشّرفِ والعِلم والجاهِ؛ كالصّحابةِ والأئمّةِ.
 - ألَّا تُمتُّلُ المرأةُ رجُلًا، ولا الرَّجُلُ امْرأةً.
 - ألّا يكون فيها تقليدُ الحيواناتِ؛ كنباحِ الكِلابِ ونهيقِ الحَميرِ.
 - ألّا يكونَ فيها كَذِبٌ.

فالمهِمُّ أنَّ التَّمثيلَ له شُروطٌ، على أنَّ مِن إخوانِنا المُعاصِرينَ مَن قالوا: إنَّه لا يجوز التَّمثيلُ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، لكنَّنا نرى أنَّه إذا تمَّتْ فيه الشُّروطُ وزالَتِ المحاذيرُ فلا بأسَ.

(٣١٦٢) السُّوَّالُ: هل يُباحُ للمرأةِ الخروجُ في النُّزهاتِ أوِ الرِّحلاتِ إلى الحدائقِ العامَّةِ مع أسرتِها وأهلِها ومحارِمِها؟

الجَوَابُ: لا حرجَ عليها في ذلك، بشرطِ أنْ تكونَ غيرَ متبرِّجةٍ بزينةٍ أمامَ الرِّجالِ الأَجانب، وألَّا يكونَ في ذلك فتنةٌ بحيثُ تتعرَّضُ المرأةُ للسُّفهاءِ.

والأحسنُ في مِثْلِ هذا أَنْ تَخْرُجَ إلى البَرِّيَّةِ هي وعائلُها وأولادُهم؛ حتَّى لا يحصُلَ بذلك فتنةٌ.

(٣١٦٣) السُّؤالُ: امرأةٌ طلَبَ منها مجموعةٌ مِن النِّساءِ أَنْ تقومَ بتعليمِهم القُرآنَ والتَّجويدَ في بُيوتِهِنَّ؛ فهل تستجيبُ لذلك؟ وهل خُروجُها مِن بيتِها فيه شيءٌ؟

الجَوابُ: ليس في خُروجِها من بيتِها للتَّعليمِ والتَّعلُّمِ شيءٌ، اللهمَّ إلَّا إذا أحسَّت بمحذورٍ شرعيًّ؛ مثلُ أنْ يحصُلَ لها مُضايقةٌ في السُّوقِ إذا خرَجَت، أو يكونَ البيتُ الَّذي تذهَبُ إليه كثيرَ الرِّجالِ يمُرُّونَ بين يدَيْها كثيرًا، فهنا لا تخرُجُ.

ثمَّ إنَّ الحقيقة أنَّ المُعلِمَ ينبغي أنْ يُؤْتَى إليه ولا يذهَبُ إلى غيرِه؛ لأنَّ العلْمَ أجلُّ وأشرَفُ مِن أنْ يُهْدَى إلى النَّاسِ في بيُوتِهم؛ ولهذا يُرْوَى -أظنُّه عن مالكٍ- أنَّه قال: العلْمُ يُؤْتَى إليه (١). اللهمَّ إلَّا أنْ يكونَ في الإتيانِ إلى بيتِ المُتعلِّمِ فائدةٌ شرعيَّةٌ، فلا حرَجَ.

(٣١٦٤) السُّؤَالُ: نريدُ نصيحةً للنِّساءِ اللَّاتي يُكثِرنَ النُّزولَ للأسواقِ، ومع ذلكَ لا يُنكِرنَ المنكر هناك.

الجَوَابُ: نصيحتي للنِّساءِ عمومًا أَنْ يَلزَمْنَ البيوتَ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لهُنَّ»(٢).

فجعَل البيتَ خيرًا للمرأةِ من المسجدِ، فكيف بالأسواقِ!

⁽۱) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن رقم (٦٨٦) عن مصعب الزهري قال: قال هارون لمالك: يا أبا عبد الله أريد أن أسمع منك الموطأ، قال: فقال مالك نعم يا أمير المؤمنين قال: فقال: متى؟، قال مالك: غدا، قال: فجلس هارون ينتظره، وجلس مالك في بيته ينتظره، قال: فلما أبطأ عليه أرسل إليه هارون فدعاه، قال: فقال له: يا أبا عبد الله ما زلت أنتظرك منذ اليوم فقال مالك: وأنا أيضا يا أمير المؤمنين لم أزل أنتظرك منذ اليوم، إن العلم يؤتى ولا يأتي.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المسجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَحِوَلِيَّهُ عَنْهُا، دون قوله: «وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لُهُنَّ». وهي عند أحمد (٢/ ٧٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧).

فنصيحتي للمرأةِ أن تكونَ ربَّةَ بيتٍ، وتبقَى في بيتِها في شؤونِ نفسِها وزوجِها وأولادِها، وإذا احتاجتْ ولا بدَّ إلى أنْ تذهبَ إلى السُّوقِ، فليكنْ بقاؤُها في السُّوقِ بقدْرِ الحاجةِ فقطْ، لا أنْ تَتَسَكَّعَ في الأسواقِ وكأنَّها رجلٌ يَتَفرَّج.

(٣١٦٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ مشاهدةِ الأفلامِ؟ وإذا كان الزَّوْجُ يشاهدُ هذه الأفلامَ؛ فها حُكْمُ ذلكَ؟

الجَوَابُ: هذا السُّؤَالُ لا نُجيبُ عنه؛ لأنِّي أخشى أن تكونَ هذه المرأةُ لا ترى مشاهدةَ الأفلامِ ولو كانتْ مباحةً، وزوجُها يرى ذلك، فإذا أفتيناها بشيءٍ صار بينها وبين زوجِها إشكالٌ، فلا نُجيبُ عن هذا السؤالِ.

(٣١٦٦) السُّؤالُ: هل مُشاهدةُ التِّلفازِ محرَّمٌ؟

الجَوابُ: الحلالُ الَّذي أحلَّه الله، والحرامُ الَّذي حرَّمَه الله.

(٣١٦٧) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: لديها تِلفازٌ تُشاهدُ فيه المحاضراتِ والخُطَبَ ونقلَ الصَّلواتِ منَ الحَرَمِ، فهل في النَّظَرِ إلى التِّلفازِ شيءٌ؟

الجَوَابُ: ليسَ به شيءٌ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ مباحةٌ، بل قد تكونُ نافعةً، لكن إذا كانتِ المحاضراتُ من شخصٍ معروفٍ بالعلم والدِّينِ.



(٣١٦٨) السُّؤَالُ: أنا أعملُ في مؤسَّسةِ كمبيوتر، وعِندَنا كارتُ اسمُه كارتُ فيديو، يعملُ على الكمبيوتر، فيجعَلُه مِثْلَ التِّلفازِ.

الجَوَابُ: لا تعمَلْ هذا العملَ.

(٣١٦٩) السُّؤالُ: بعضُ الآباءِ يجْلِبونَ رُسومًا مُتَحَرِّكةً في الفيديو، ما حكْمُ استخدامِ مِثلِ هذه للأطفال؟

الجَوابُ: لا بأسَ بذلك إذا كانت هادِفَةً، وليْسَ بها مَضرَّةٌ؛ لأنَّ هذه الصورةَ غيرُ ثابِتَةٍ، إنَّما هي على شَريطٍ لا يُرى إلَّا بواسِطَةِ عَرْضِها على شاشةِ التلفاز، أمَّا إذا صاحَبَها موسيقى فَلا يجوزُ.

(٣١٧٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ عندما يكونُ يومُ الجُمعةِ ينتابُها شيءٌ مِن الضِّيقِ والملَلِ والسَّآمةِ، فها هو سبَبُ ذلك؟ وهل يلحَقُها إثِمٌ إذا تضايقت مِن هذا اليومِ العظيمِ؛ يومِ الجُمعةِ؟

الجَوابُ: لا أدري ما هو السَّببُ، لكنْ كلَما أصاب الإنسانَ شيءٌ مِن الضِّيقِ والملَلِ فليستَرِحْ قليلًا، فيَرْجِع إليه نشاطُه، وليُكثِرْ مِن ذِكْرِ اللهِ والاستعاذةِ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيم.

ولا أظُنُّ أنَّ سأمها لأَجْلِ هذا اليومِ، لكنَّ هذا شيءٌ ينتابُها يومَ الجُمعةِ؛ لعلها -مثلًا- كانت تُشْغَلُ بدراسةٍ أو وظيفةٍ في أيَّامِ الأسبوعِ، وتتلهَى بها تفعَلُ ولا يضيقُ صدْرُها، ويومَ الجُمعةِ تصيرُ فارغةً مِن أيِّ عمَلٍ، فتتجمَّعُ عليها الهواجِسُ والهمومُ والغمومُ، فتتضايقُ. (٣١٧١) السُّؤَالُ: امرأة تحلُمُ أحلامًا مُزعِجةً، وتَخشى أنْ تتحقَّقَ، فبهاذا تنصحونَها؟

الجَوَابُ: أَنصَحُها أَنْ تَفعَلَ ما أَمرَ به النَّبيُّ صَلَّى الله عليهِ وعلى آلِه وسَلَم؛ بأنَّ مَن رَأَى مَا يَكْرَهُهُ فِي مَنَامِهِ فَلْيَتْفُلْ عن يَسَارِهِ ثلاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم، ولْيَنْقَلِبْ إلى الجَنْبِ الثَّاني، ولا يُخْبِرُ أحدًا بذلك؛ فإنَّما لا تَضُرُّهُ أُلا).

وأنصَحُ هذه السَّائلةَ أن تَحرِصَ على قراءةِ آيةِ الكُرسِيِّ (١)، و ﴿ قُلُ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــُدُ ﴾، و ﴿ قُلُ أَعُودُ بِرَبِ ٱلنَّاسِ ﴾ (١) إذا أوَتْ إلى فِرَاشِها، وأن تنامَ على ذِكْرِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى.

(٣١٧٢) السُّؤَالُ: الأعمالُ الَّتي يكونُ الإنسانُ سببًا فيها، هل تُكَفِّر عنه من سيئاته؟ يعني مثلًا يَشرَبُ الدُّخانَ، ثمَّ يُصابُ بمرضٍ، فهل يكونُ هذا المرضُ كفَّارةً له من ذنوبه؛ وهو المتسبِّب في المرضِ؟

الجَوَابُ: لعلَّ هذا المرضَ يكونُ سَببًا لتوبتِه، فإذا علِم أنَّه أُصيب بالمرضِ من أجلِ هذه المعصيةِ -وهي شُربُ الدُّخَانِ- فلعلَّ هذا يكونُ سببًا لتوبتِه، وربَّ ضارَّةٍ نافعةٌ كما يقولونَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها، رقم (٧٠٤٤)، ومسلم: كتاب الرؤيا، رقم (٢٢٦١)، من حديث أبي قتادة رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽۲) لما أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا، رقم (۲۳۱۱)، معلقا، ووصله النسائي في الكبرى رقم (۱۰۷۲۹)، من حديث أبي هريرة رَعِيَالِيَّهَءَنهُ: "إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح».

⁽٣) لما أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٧)، من حديث عائشة رَضَيَّكَ عَنَهُ: «أَن النبي عَلَيُهُ كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه، ثم نفث فيهما فقرأ فيهما: ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُدُ وَوَقُلْ أَعُودُ بِرَتِ اَلْفَكِقِ ﴾ و﴿قُلْ أَعُودُ بِرَتِ اَلْفَكِقِ ﴾ و﴿قُلْ أَعُودُ بِرَتِ اَلْفَكِقِ ﴾ و﴿قُلْ أَعُودُ بِرَتِ النّاسِ ﴾، ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده».

(٣١٧٣) السُّؤَالُ: في الأسواقِ يكثر النِّساءُ اللَّآتِ يسأَلْنَ النَّاسَ، إذا مَنَعْنَا مثلَ هؤلاء النَّاسِ أو لمْ نُعْطِهِم شيئًا، فهلْ نأثَمُ؟

الجَوَابُ: لا يجِبُ على الإنسانِ أَنْ يعطي السَّائلَ؛ لأن كثيرًا مِنَ السَّائلاتِ يسألْنَ الهالَ تَكُثُّرًا، لَيْسَ عنْ حاجَةٍ، فللمَرْأَةِ أَلَّا تُعْطِي السَّائلَ شيئًا، بَلْ إذا غَلَبَ على ظنِّها أَنَّ مَنْصَحَها وأَنْ ثُخُوِّفَها مِنَ اللهِ؛ لأن على ظنِّها أَنَّ مَنْصَحَها وأَنْ ثُخُوِّفَها مِنَ اللهِ؛ لأن سؤالَ النَّاسِ أموالَهم بغيرِ حاجةٍ منْ أسبابِ العقوبة؛ قال النَّبيُّ صلَّى الله علَيْهِ وعلى الله وسلَّم: «مَنْ سَأَلُ النَّاسَ أَمُوالَهم تَكُثُرًا فَإِنَّما يَسْأَلُ جَمْرًا فلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ »(١).

(٣١٧٤) السُّؤالُ: هَلْ يجوزُ للأطفالِ أَنْ تذهبَ لمشاهدةِ الآثارِ القديمَةِ؟ الجَوابُ: زِيارَتُها لا بأسَ بها للاعتبارِ.

(٣١٧٥) السُّؤالُ: هل معرفةُ نَوْعِ الجنينِ عن طريقِ الأشعَّةِ مخالفٌ للشَّريعةِ؟ الجَوابُ: ليسَ مُحَالِفًا للشَّريعَةِ؛ فيُمكِنُ أَنْ يُعلَم الجنينُ إذا خُلِّقَ هَل هو ذَكَرٌ أو أَنْثى، ولا يَخالِفُ الشَّريعَةِ.

(٣١٧٦) السُّؤالُ: هلْ يَجوزُ خَصْيُ البَهائِمِ؟ الجَوابُ: للحاجَةِ لا بَأْسَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (١٠٤١)، من حديث أبي هريرة رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

(٣١٧٧) السُّؤالُ: شَخْصٌ عندَهُ مالٌ ويريدُ أنْ يتصدَّقَ به؛ فهل الأفضلُ إنفاقُه فِي إطعام الصَّائمينَ أو التَّبرُّعُ به نَقْدًا؟

الجَوابُ: الظَّاهِرُ لِي مِن النَّافلَةِ أنَّ الدَّراهِمَ أفضلُ مِن الطَّعام.

(٣١٧٨) السُّؤَالُ: زوجتي رأَتْ رؤيا في المَنام، وتُريدُ تَعبيرَها.

الجَوَابُ: لستُ مَنَ يَعْبُرُ الرُّوْيا، لكنْ أقول لها ولغيرِها: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أمَرَ مَن رأى رؤيا يكرهها أنْ يَتفُلَ عن يسارِه ثلاثًا، ويقولَ: أعوذُ باللهِ مِن شرِّ الشَّيطانِ، ومِن شرِّ ما رأيتُ، ثُمَّ ينقلِبَ على الجَنْبِ الثَّاني وهو نائمُ (۱)، ولا يُحِدِّثَ بها أحدًا، وهذه هي النُّقطةُ الأخيرةُ: ألَّا يُحدِّثَ بها أحدًا؛ فقدْ قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «فإنَّما لا تَضُرُّهُ» مهما كانَتْ، ومهما تكرَّرَتْ، قال راوي الحديثِ: كنَّا نرى الرُّؤيا فنَمْرَضُ، فلمَّا حدَّثنا رسولُ اللهِ صلى اللهِ صلى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم بهذا الحديثِ - يعنى: وفَعَلْنَا - كانَتْ لا تَضُرُّنا شيئًا (۱).

(٣١٧٩) السُّؤَالُ: أُمِّي رأتْ لي رؤيا غيرَ سارَّةٍ، فهل تَضُرُّني؟

الجَوَابُ: لا تضُرُّكَ، إذا كانتْ أُمُّكَ تقولُ: «اللَّهمَّ إنِّي أَعُوذ بكَ مِن شرِّ الشَّيطانِ، ومِن شرِّ الشَّيطانِ، ومِن شرِّ ما رأَيْتُ»، ولا تُخْبِرْ أحدًا بهذا، ولا تُعْلِم.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الرؤيا، رقم (٢٢٦٢)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب النفث في الرقية، رقم (٧٤٧)، ومسلم: كتاب الرؤيا، رقم (٢٢٦١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.

(٣١٨٠) السُّؤالُ: رأيْتُ حُلْمًا؛ فهل لكم في تفسيره؟

الجَوابُ: الحُلْمُ لا نعرِفُ أن نفسِّرَه، لكنْ -بارك الله فيك- إذا كان الحلْمُ قد كرِهْتَه فقُلْ: أعوذُ باللهِ مِن شرِّ الشَّيطانِ، ومِن شرِّ ما رأيْتُ. ولا ثُخْبِرْ أحدًا به، ثمَّ بعدَ ذلك لا يضُرُّك.

(٣١٨١) السُّوَّالُ: إذا رأى الإنسانُ رؤيا مناميَّةً أنَّه قَرُبَ أَجَلُه، فهل يَتصدَّقُ ويُحسِنُ إلى النَّاسِ؟

الجَوَابُ: لا عِبرةَ بهذه الرُّؤيا.

(٣١٨٢) السُّؤالُ: امرأةٌ نَوَتْ أَنْ تُعْطِيَ زميلتَها ثلاثَ مئةِ ريالٍ إعانةً منها، ثمَّ بعدَ ذلك وقَعَت مُخالفاتٌ بينهما، فأحجَمَت هذه المرأةُ؛ فهل تأثَمُ بذلك؟

الجَوابُ: الإنسانُ إذا نوى أنْ يتصدَّقَ على فقيرٍ أو يُهْدِيَ إلى غنيِّ، والمالُ بيدِه لم يسلِّمُه للآخرِ، فهو حُرُّ؛ إنْ شاء أمضى ما نوى، وإنْ شاء ترَكَ، هذه قاعدةٌ عامَّةٌ: كلُّ شيءٍ نواه الإنسانُ ولم يفعَلْه فهو بالخيارِ.

(٣١٨٣) السُّؤالُ: إذا دعا شخصٌ على شخصٍ آخرَ بحجَّةِ أنَّه قد ظلَمه؛ فها الحكمُ في ذلك؟

 (٣١٨٤) السُّؤَالُ: هل يجوز أنْ أدفَعَ رِشوةً؛ لآخُذَ حقِّيَ المشروعَ دونَ أنْ أوذيَ أحدًا؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: يجِبُ على مَن عليه الحَقُّ أَنْ يُبادِرَ إلى إعطائِه صاحبَه؛ فالَّذي عليه الحَقُّ -موظَّفًا كان أو غيرَ موظَّفٍ- يجب عليه إعطاءُ النَّاسِ حُقوقَهم، ولا يَجِلُّ له أَنْ يؤخِّرَ حُقوقَهم حتَّى يُعطوه.

فإنْ قُدِّرَ أَنَّه لم يتمكَّنِ الإنسانُ مِنِ اسْتخراجِ حقِّه إلَّا ببَذْلِ شيءٍ فإنَّه له أَنْ يبذُلَه، وعلى المُمتنِع الإثْمُ، وسيُطالِبُه بذلك يوْمَ القيامةِ، فالمسؤولُ عَنِ الحقوقِ -حقوقِ النَّاسِ - يجب عليه أَنْ يُسلِمَها لهم دونَ أيِّ مماطَلةٍ، وأمَّا النَّاسُ الَّذينَ لا يَتوصَّلونَ إلى حقوقِهم إلَّا بشيءٍ مِنَ المالِ فإنَّهم إذا بذلوا هذا فليس عليهم إثْمٌ، وإنَّما الإثْمُ على الآخِذِ.

(٣١٨٥) السُّؤالُ: أُريدُ استِقدامَ زَوجَتي إلى الرِّياضِ، وهناك رَجلٌ يُنهي إجراءاتِ الاستِقدام ويَأخُذُ مَبلَغًا من الهالِ، فهل يَجوزُ؟

الجَوابُ: هذا الرَّجلُ لن يُنهِيَ الإِجراءاتِ إلَّا بالرِّشوةِ، وهذا لا يَجوزُ.

(٣١٨٦) السُّؤالُ: هل تُضاعَفُ السَّيِّئَاتُ في مكَّة، وكذلك الحسناتُ؟ الجَوابُ: يقولُ العلماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: إنَّ الحسناتِ والسَّيِّئاتِ تُضاعَفُ لكلِّ مكانٍ وزمانٍ فاضلٍ. هكذا قال أهلُ العلم، وقال الله تعالى في المسجدِ الحرامِ: ﴿وَمَن يُعرِدُ فِيهِ بِإِلْحَكَادٍ بِظُلْمِ نُذِقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيعٍ ﴾ [الحج: ٢٥].



(٣١٨٧) السُّؤالُ: ما هو واجبُ المسلمِ الَّذي يعيشُ في مجتمعٍ غيرِ مسلمٍ الَّذي يعيشُ في مجتمعٍ غيرِ مسلمٍ لظروفٍ معيَّنةٍ؟

الجَوابُ: إذا كان هناك ضرورةٌ فلا بأسَ، بشرطِ أن يكونَ قادرًا على إظهارِ دينِه، وأمَّا إذا لم يكنْ هناك ضرورةٌ فلا يُقيمُ في بلادِ الكفر ؛ لأنَّ الإقامةَ في بلادِ الكفرِ خطرٌ على الإنسانِ في عقيدتِه وأخلاقِه، وقد قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في أولئك الَّذين الكفرِ خطرٌ على الإنسانِ في عقيدتِه وأخلاقِه، وقد قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في أولئك الَّذين لا يُهاجرون مِن ديارِ الكفرِ إلى ديارِ الإسلام: ﴿قَالُوا فِيمَ كُنُهُمُ ۖ قَالُوا كُنَا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضُ اللهِ وَسِعَةً فَهُاجِرُوا فِيها فَأَوْلَتِكَ مَاوَنَهُمْ جَهامُ وَسَاءَتَ مَصِيرًا ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ

فالواجبُ على الإنسانِ ألّا يقيمَ في بلادِ الكفرِ إنْ كان عاجزًا عن إظهارِ دينِه، أمَّا إذا كان غيرَ عاجزِ وليس له مأوًى سِوَى هذه البلدةِ فإنَّه لا بأسَ بذلكَ إنْ شاء الله.

(٣١٨٨) السُّوَّالُ: هل صوْتُ المرأةِ عوْرَةٌ؟

الجَوَابُ: صوْتُ المرأةِ ليس بعوْرةٍ، بدليلِ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ وَالْمَقَوْلِ فَيَطْمَعَ اللَّذِى فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب:٣٢]، فالنّهي عَنِ الخضوع بالقولِ يدُلُّ على أنَّ القولَ الَّذِى ليس به خُضوعٌ لا بأسَ به؛ ولهذا كانَتِ النِّساءُ في عهْدِ النَّبِيِّ عَيْلِاً يأتينَ إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم ويُكلِّمْنَهُ بحُضورِ الصَّحابةِ رَحَوَلِللهُ عَنْهُ ولم يُنكِرُ عليهِنَّ أحدٌ، لكنَّ المُنكرَ أنْ تخضعَ المرأةُ بالقولِ؛ بأنْ تأتي بقولٍ رقيقٍ يجلِبُ الفتنةَ، ويُوجِبُ التَّعلُّق بها، فهذا هو المحظورُ.

(٣١٨٩) السُّؤالُ: هل صوتُ المرأةِ يُعتَبَرُ عورةً؟ وإذا لم يكنْ عورةً؛ فهلْ يخشَى منه الفتنةُ؟

الجَوابُ: صوتُ المرأةِ ليسَ بعورةٍ، بدلالةِ القرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ؛ أمَّا القرآنُ فقدْ قالَ الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضُ ﴾ [الأحزاب:٣٦]، فلمْ ينهَ الله تعالى المرأةَ أنْ تتكلّم، ولكنْ نهاها أنْ تخضَعَ بالقولِ، وهذا يدلُّ على أنَّه قدْ أذِنَ لها أنْ تتكلّم بالكلامِ العاديِّ الَّذي ليس فيه خُضْعان.

أمَّا السُّنَّةُ فأكثرُ مِن أَنْ تُحصَرَ؛ أَنْ تأتيَ المرأةُ إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ تستفتيه وعِنْدَهُ النَّاسُ يَسْمعونها، ولا يُنكِرُ ذلك النَّبيُ ﷺ (١)، فالمهمُّ أَنَّ صوتَ المرأةِ ليس بعورةٍ، ولكنْ لا تخضَعُ بالقولِ، ولكنْ مَتى شَعَرَ الرَّجلُ المخاطِبُ للمرأةِ أَنَّه يتمتَّعُ بصوتِها أو يتلذَّذُ به فإنَّه يجبُ عليه الكَفُّ عن سماع صوتِها.

وأمَّا بالنِّسبةِ للفتنةِ؛ فالفتنةُ في كلِّ شيءٍ، كلُّ شيءٍ يشملُ الفتنةَ، حتَّى أكلُكَ إذا كان فيه فتنةٌ حرُمَ عليك.

(٣١٩٠) السُّؤَالُ: شخصٌ عُمُرُهُ خمسةٌ وثلاثونَ عامًا، وهو كان يتمنَّى حِفْظَ القرآنِ الكريمِ، لكنَّه لم يحفَظُ خـلالَ هـذه السَّـنواتِ إلَّا جُـزءًا واحـدًا، فبهاذا تَنصحونَه؟

الْجَوَابُ: ليس عليه شيءٌ؛ لأنَّ هذه هِمَّتُهُ، ولكنَّ الله حال بينه وبينها، وهو يُثابُ

⁽۱) من ذلك حديث المرأة الخثعمية؛ أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، رقم (١٥١٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب الحج عن العاجز لزمانة، رقم (١٣٣٤)، من حديث ابن عباس رَحْوَلَيْهُ عَنْهُ. وأيضا حديث زينب امرأة ابن مسعود؛ أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، رقم (١٤٦٢)، من حديث أبي سعيد الحدري رَحْوَلَيْهُ عَنْهُ.

على هذه النَّيَّةِ الطَّيِّبةِ، وأرجـو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَنْ يُحَقِّـقَ له ما نَـوى، وأَنْ يُعينَه على حِفْظِ القرآنِ.

(٣١٩١) السُّؤَالُ: ما نصيحتُكم لشبابِ الصَّحوةِ في هذه الأيَّامِ، وخاصةً أنَّه انتشرتِ الرَّذيلةُ والمعاصي في بلدتِنا، حتَّى أصبحنا نخافُ على أنفسِنا وعلى أولادِنا منها؟

الجَوَابُ: نصيحتي للشَّباب أن يَتَحَرَّوْا ما ثبَت عنِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أَنَّه قال: «سَبْعَةٌ يُظِلهُمُ الله فِي ظِلِه يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلهُ؛ إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ..»(١).

فنصيحتي للشَّبابِ أَن يَنْشَؤُوا فِي طَاعَةِ اللهِ؛ فَيُقيمُونَ الصَّلاةَ، ويُؤتُونَ الزَّكاة، ويصومُونَ، ويحجُّون، ويبَرُّون آباءَهم وأمَّهاتِهم، ويَصِلون أرحامَهم، ويتآلفون بينهم، وأنْ يَترُكُوا القِيلَ والقالَ ومجالسَ أهلِ الشَّرِّ والضَّلالِ، وأنْ يحرِصَ كلُّ واحدٍ على الصَّاحبِ الطيِّبِ الصَّالحِ.

لقد قال النَّبي صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ كَحَامِلِ المَسْكِ؛ إِمَّا أَنْ يُبِيعَكَ، وَإِمَّا أَنْ يَبِيعَكَ، وَإِمَّا أَنْ يَجِدَ مِنْهُ المِسْكِ؛ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ» يعني: يُعطيَك شيئًا جَانًا «وَإِمَّا أَنْ يَبِيعَكَ، وَإِمَّا أَنْ يُحْزِقَ ثِيَابَكَ، رَائِحَةً طَيِّبَةً»، أمَّا جَلِيسُ السوءِ -والعياذُ باللهِ - فهو «كَنَافِخِ الكِيرِ؛ إِمَّا أَنْ يُحْزِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ يُحْذِهِ مِنْهُ رَائِحَةً خَبِيثَةً» (٢).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُعَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَاَيَّتُهَانَهُ.

فنصيحتي للشَّبابِ ألَّا يُضيِّعوا الأوقاتَ في الجلوسِ على الأرصفةِ والخروجِ إلى البراري لقتلِ الوقتِ وإضاعتِه، بل لِيَحسُبوا كلَّ ساعةٍ وكلَّ دقيقةٍ وكلَّ لحظةٍ، ويَعْلَموا أنَّها إذا فاتتْ بدونِ فائدةٍ شرعيَّةٍ فهي خَسارةٌ. أسأل الله لي ولهمُ الهداية والتَّوفيقَ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

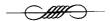
(٣١٩٢) السُّؤالُ: بعضُ الشبابِ يخرُجون إلى الحدائقِ في يومِ الخميسِ، ويأخُذون معهم هذه الدُّومنة (شيءٌ يُشبِهُ الورقَ)، ويلعَبون بها، ويُمضون بها بعضَ الوقتِ؛ فهل هذا جائزٌ؟

الجَوابُ: الورقُ قال عُلماؤنا رَحْهَمُ اللَّهُ: إنَّ لعبَ الورقِ حرامٌ.

(٣١٩٣) السُّؤالُ: ما حكمُ قيادةِ السَّيارةِ للمرأةِ خاصَّةً عِندَنا في الكُويتِ؟ الجَوابُ: اسأَلِ العلماءَ عِندَكم في الكُويتِ.

(٣١٩٤) السُّؤالُ: امرأةٌ تقولُ: إنَّها أَكْبر الأخواتِ، وقَد مَنَعت الأفراحَ إلَّا أَنْ تكونَ أعراسَ رجالٍ فقط، أي: حُضُور الرجال فقطْ خوفًا مِنَ الفِتن بأنْ يَلْبسْنَ القصيرَ أو غيرَ ذلك، فها رأيُكم؟

الجَوَابُ: رأيي في ذلك أنَّها مُصيبةٌ، بأنْ تمنعَ الحَفلات التِي تشتمل على محرم، أو تقولَ للنِّساء: لا تحضُر إلَّا مَن لبِست ثيابًا ساترةً، ومَن لم تكن كذلِكَ فسَوف تُردُدُّ مِن عند الباب.



(٣١٩٥) السُّؤالُ: وَرَدَ فِي كتابِ حِصنِ المسلمِ أَنَّ كَفَّارَةَ المَجْلِسِ بعدَ الصَّلاةِ - كما ذُكِرَ عن عائشةً - سُنَّةٌ (١)؛ فهل هذا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: لا أَدرِي، لكِن كَفَّارَةُ المجلسِ في المجالسِ العادِيَّةِ، أمَّا الصَّلاةُ فإذا انتهتْ فإنَّ الإنسانَ يَستغفرُ الله ثلاثًا، ويقولُ: «اللهمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ»(٢).

(٣١٩٦) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: دارُ تحفيظٍ أَجْرَتْ مسابقةً للطَّالباتِ، وحصَلَ في هذه المسابقةِ عَشُّ بين الطَّالباتِ، فما حُكْمُ المشاركة في هذه المسابقةِ ؟

الجَوَابُ: المشاركةُ في هذه المسابقةِ إذا لم يكنْ منَ الإنسانِ غشٌّ فلا بأسَ بها، فالإثمُ على الغاشِّ وعلى المغشوشِ منه فقط، أمَّا الآخرونَ فليسَ عليهم شيءٌ.

(٣١٩٧) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للإنسانِ أنْ يشتغلَ باسمٍ غيرِ اسمِه؟ وما حكمُ اللهالِ الذي اكتسبَه من هذا؟ وهل يجوزُ أنْ يغيِّرَ اسمَ قبيلتِه؟

الجَوَابُ: هذا محرَّم أَنْ يكتبَ اسمًا غيرَ اسمِه؛ لأَنَّه كذِبٌ وخداعٌ، وإذا اكتسبَ به مالًا فهو حرامٌ عليه، وعليه أَنْ يَتصدَّقَ به تخلُّصًا منه. وكلُّ مالٍ أُخِذَ بغيرِ حقٍّ فهو سحتٌ.

⁽۱) أخرجه أحمد (٦/ ٧٧)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الذكر بعد التسليم، رقم (١٣٤٤)؛ «أن رسول الله صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا جلس مجلسا، أو صلى، تكلم بكلمات...». وانظر: حصن المسلم (ص: ٧٠).

⁽٢) أخرَجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٩١٥)، من حديث ثو بان رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

وتغييرُه اسمَ قبيلتِهِ محرَّمٌ، وفيه إثمٌ كبيرٌ والعياذُ باللهِ، وكذلك الذي يَنتسِبُ إلى غيرِ أبيهِ فهذا من كبائرِ الذُّنوبِ.

(٣١٩٨) السُّؤَالُ: أعمَلُ في شركةٍ أجنبيَّةٍ غيرِ مسلمةٍ، وأخَذوا عليَّ فُلوسًا من مستحقَّاتي، فهل يَحِقُّ لي أن آخُذَ منهم بطريقةٍ مختلفةٍ؟

الجَوَابُ: لا يجوزُ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اثْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَن خانَكَ»(١).

(٣١٩٩) السُّؤَالُ: أعطيتُ ملابسي للمَغْسَلَةِ، وعند أخذِها أعطاني العاملُ ملابسَ أقلَّ قيمةً من ملابسِي خطأً، ورَجَعْتُ بعد حينٍ فلقِيتُ العاملَ المسؤولَ عنِ المغسلةِ قد تَركَها، فهاذا يجبُ علىَّ الآنَ؟

الجَوَابُ: كان يَنبغي عليك أنْ تَرجِعَ حالًا، وعليك الآنَ أنْ تَتَصَدَّقَ عن صاحبِ الملابسِ التي أخذتَها بقيمتِها ذلكَ الوقتَ.

(٣٢٠٠) السُّوَالُ: هل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحاسِبُ الإنسانَ على الفرائضِ والنَّوافلِ، أَمِ الفرائضِ فقط يومَ القيامةِ؟

الجَوابُ: يومَ القيامةِ يُحاسَبُ الإنسانُ على الفرائضِ ويُعاقَبُ عليها، أمَّا النَّوافلُ فلا أدري هل يُحاسَبُ أو لا. ويُعاقَبُ على الفرائضِ إلَّا أنْ يعفُوَ الله عنه.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة رَيْخَالِيَّهُ عَنْهُ.

(٣٢٠١) السُّؤالُ: هناك صاحبُ مؤسسةٍ يبني مسجدًا، ويأتي بعيَّالٍ كفَّارٍ ويشرِفُ عليهم مسلمٌ؟

الجَوابُ: لا حرَجَ، ولكن يجِبُ أنْ يتحرَّزَ منهم غايةَ التَّحرُّزِ.

(٣٢٠٢) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: هل يجوزُ أنْ أقولَ بعدَ دُعائي: آمينَ؟ الجَوَابُ: نعم، لا حرجَ في هذا؛ لأنَّ معنى (آمينَ) اللَّهمَّ استجِبْ.

(٣٢٠٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقولُ: الخواطرُ القهريَّةُ الَّتي تَعتري الإنسانَ، وإن كانت سيِّئةً، هل يُحاسَبُ عليها؟ وتقول: إنَّها قدِ اعترتها هذه الخواطرُ أثناءَ مناسكِ الحجِّ.

الجَوَابُ: لا يُحاسَبُ عليها، ولكن إذا حدَثتْ له هذه الخواطرُ فليقلْ: أعوذُ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. ولْيُعْرِضْ عن هذا، ويَنساهُ، ولا يَهتمُّ به؛ لأنَّ هذه الخواطرَ منَ الشَّيطانِ، أعاذنا الله وإيَّاكم منه؛ لِيُفْسِدَ على الإنسانِ دينَه، فلا يَلْتَفِتُ إليها، ويستعيذُ باللهِ منَ الشَّيطانِ الَّذي ألقَى هذه الوساوسَ في قلبِه.

فلا شيءَ عليها حتَّى لو في المناسِكِ، أو في الصِّيامِ، أو في الصَّلاةِ، أو في الوضوءِ.

(٣٢٠٤) السُّؤالُ: امرأة تقرأُ القرآنَ، ولكنَّها عندها تفكيرٌ في الموتِ كثيرٌ، وتخافُ من ذلك؛ فبهاذا تُوجِّهُونها؟

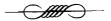
الجَوابُ: إذا كانتْ تخافُ مِن الموتِ، فلتستَعِدَّ له بِالرُّجوعِ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ، واللَّجوءِ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ، واللَّجوءِ إليه، وكثرةِ الطَّاعاتِ، وكثرةِ الدعاءِ، وكثرةِ قراءةِ القرآنِ، وكثرةِ الذِّكرِ؛ لأنَّ مَن خافَ من شيءٍ فلا بُدَّ أنْ يستعِدَّ له.

(٥٠٠٣) السُّؤَالُ: هَلْ لِقَبولِ العملِ علاماتٌ كالحبِّ والعُمرةِ مثلًا؟

الجَوَابُ: أولًا: إذا أَتَى الإنسانُ بالعملِ على الوجهِ المشروعِ فإنَّ الله تَعالَى يَقْبَلُه، هذا هُوَ الأصلُ، والوجهُ المشروعُ: أنْ يكونَ خالصًا للهِ، وأنْ يكونَ مُتَبِعًا فيهِ رسولَ اللهِ عَلَى وَلهذا لَوْ كانَ الإنسانُ يعملُ رياءً ليراهُ النَّاسُ ويَمْدَحوه بِأَنَّه عابدٌ للهِ فعملهُ حابطٌ باطلٌ لا يُقْبَلُ، ولو عَمِل الإنسانُ عملًا خالصًا لكنْ لم يَشْرَعْهُ الرَّسولُ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم، أي: لمْ يأتِ في شريعةِ الرَّسولِ عَلَى لا في الكتابِ ولا في السُّنَةِ فإنَّهُ باطلٌ ، ولذلِكَ عملُ أهلِ البِدَعِ -مها كانَ فيه من الإخلاصِ والجُهْدِ - في السُّنَةِ فإنَّهُ باطلٌ ، ولذلِكَ عملُ أهلِ البِدَعِ -مها كانَ فيه من الإخلاصِ والجُهْدِ علمُ اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ باطلٌ مردودٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ» (۱).

وبالمناسبةِ فإنَّ شهْرَ رجبٍ يخصُّهُ بعضُ النَّاسِ بالصِّيامِ، فيصومُ الشهرَ كلهُ، وهذا بدعةٌ، وبعضُ النَّاسِ يصلِّي فيه في أوَّلِ ليلةِ جمعةٍ منه بينَ المغربِ والعِشاءِ صلاةً بصفاتٍ معروفةٍ تُسَمَّى صلاةَ الرَّغائِبَ، وهذه بدعةٌ، وبعضُهُم يصلِّيها في نصفِهِ، أيْ: نصفِ رجب، وهذا أيضًا بدعةٌ.

المهمُّ أنَّ العملَ إذا كانَ خالصًا للهِ صوابًا في شريعةِ اللهِ فهو مقبولٌ، لكنْ هناكَ علاماتٌ أُخْرى تكونُ في الإنسانِ وهي اطمئنانُ القلبِ وانشراحُ الصَّدرِ والسُّرورُ واحتسابُ الأجرِ، والاستقامةُ على الطَّاعةِ مثلًا بَعْدَ أداءِ الحجِّ أوِ العُمرةِ كلُّ هذا مما يدلُّ على القَبولِ.



⁽١) علقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، وأخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهَا.

(٣٢٠٦) السُّؤَالُ: ما هي علاماتُ قَبولِ العملِ الصَّالِحِ مِنَ المؤمنِ؟

الجَوَابُ: علاماتُ القَبولِ أَنْ يزدادَ الإنسانُ في تقوى اللهِ عَزَّقِجَلَّ، كلَما ازداد الإنسانُ تقوى اللهِ عَزَّقِجَلَّ، كلَما ازداد الإنسانُ تقوى للهِ عَزَقِجَلَّ كان أقربَ إلى القَبولِ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ [المائدة:٢٧]، وكلَما كان العملُ خالِصًا للهِ، موافِقًا لشريعةِ اللهِ، فإنَّه مقبولٌ إنْ شاءَ الله.

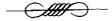
(٣٢٠٧) السُّؤالُ: هل الذُّنوبُ والمعاصي تُحْبِطُ الأعمالَ الصَّالحة؟

الجَوابُ: لا تُحْبِطُها، ولكنْ عندَ المُوازَنةِ ربَّما ترجحُ السَّيِّئاتُ على الحَسناتِ، بخلاف أن الحسناتِ تُذْهِبُ السَّيِّئاتِ، كما قال عَزَّفَكِلَّ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ [هود:١١٤].

(٣٢٠٨) السُّؤَالُ: هل يجوز حَرْقُ الشَّعرِ الَّذي يَتساقَطُ مِن الرأسِ؟ الجَوَابُ: نعَمْ، لا بأسَ به.

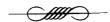
(٣٢٠٩) السُّوَّالُ: امرأةٌ تقول: إنَّها لم تُخصِّصْ وَقتًا لقِراءةِ القُرآنِ ولكنَّها تقرَأُ ذلك في الصَّلواتِ؛ فهل لها أنْ تُخصِّصَ وَقتًا لقِراءةِ القُرآنِ؟ وماذا يجِبُ عليها؟

الجَوابُ: نعم، لها أَنْ تُخصِّصَ وَقتًا لقِراءةِ القُرآنِ، ويحسُنُ أَنْ يكونَ أَوَّلَ النَّهار.



(٣٢١٠) السُّوَّالُ: شابُّ حافظٌ للقُرآنِ لا يُحْسِنُ قراءةَ الكُتبِ والأحاديث، فيرفَع المنصوب، ويجرُّ المرفوع، وهو متألِّمٌ بذلك، ويريد تصحيحَ قراءتِه، فكيف ذلك؟

الجَوَابُ: يَتَعَلَّم النَّحوَ ويَتَمَرَّنُ على تطبيقِه في كلامِه.



(٣٢١١) السُّؤالُ: كيف تكونُ مُجاهدةُ النَّفْسِ والشَّيطانِ؟

الجَوابُ: تكونُ بالصَّبرِ على طاعةِ اللهِ، والاستعاذةِ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ، والنُّيَّةِ الصَّادقةِ لفعْل الخيرِ وتَرْكِ المُنكرِ.

وبِهَذَا تَنْتَهِي المَادَّةُ الصَّوتيَّة المُسجَّلةُ لـ(فَتَاوَى سُؤَالٌ عَلَى الهَاتِف)، والحَمْدُ للهِ اللّذِي بنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحاتُ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك على عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلى آلِه وأصْحابِه والتَّابِعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْم الدِّين.

->*>>\$*

فهرس الآيات

الصفحة		الآيسة
١٩،١٠،٧،٥	تِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْد
حكرام بغذ عامهم	إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُ فَلَا يَقْـرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْ	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا ۗ
۸		هَــندًا﴾
بْخَسُونَ ﴾	نْيَا وَزِينَكُهَا نُوَفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ فِيهَا وَهُرْ فِيهَا لَا يُه	﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّ
۲٠		﴿ فَأَنَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾
۲٠	وُسْعَهَا ﴾	لَا يُكَلِّكُ مُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل
نَلُهُمْ ﴾	يـنِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَتَهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَ	﴿ وَمَن يَرْتَـٰذِ ذَ مِنكُمْ عَن دِ
۲۳	لْدِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَلْشِعُونَ ﴾	﴿ قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ (١) ٱلَّا
۲۳	يُحَافِظُونَ ۞ أُوْلَيْهِكَ هُمُ ٱلْوَرِثُونَ ﴾	﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوْتِهِمْ إِ
مًا (١) إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ	نَّ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۞ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعً	﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ خُلِقَ هَــُلُومًا ﴿
۲۳	آبِعُونَ ﴾	اللَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ ذَ
۲۳	َ اللَّهُ أُولَٰكِيكَ فِي جَنَّنتِ مُّكُرَمُونَ ﴾	﴿ وَٱلَّذِينَ هُمَّ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ
۲۳	إَلصَّكَا وَ الْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾	﴿ حَاٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّــَكُوَاتِ وَا
٣٠	فُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾	﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوَا أَوَّ
٣٠	كَاتَ مَسْتُولًا ﴾	﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهَدِّ إِنَّ ٱلْعَهْدَ
٤٢	لَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ﴾	﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤاْ أَطِيعُوا ٱ
٤٣	اعَ ٱللَّهَ ۗ وَمَن تَوَلَّى فَمَاۤ أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾	﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَ
٤٣	رُ ضَلَّ ضَلَكُم مُبِينًا ﴾	﴿ وَمَن يَعْضِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ, فَقَا
٥٣	كُوْ وَأَهْلِيكُوْ نَارًا ﴾	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قُوٓا أَنفُسَ

﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ. عِلْمُو ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولَا ﴾٥٨
﴿ قُلَّ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ
يُنَزِّلَ بِهِۦ سُلَطَننًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾٥٨
﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَآ إِن نَسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأُنَا﴾
﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَقْنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾
﴿ وَمَن قَنَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَّآءٌ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾
﴿ وَطَهِّرٌ بَيْتِيَ لِلطَّآمِفِينَ وَٱلْقَآمِمِينَ وَٱلرُّكَعِ ٱلسُّجُودِ ﴾٧٨
﴿ وَمَا بِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾
﴿ فَاإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾
﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
﴿ فَأَنَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُم ﴾
﴿ وَاذَكُرُواْ اللَّهَ فِي أَيْنَامِ مَّعْدُودَتِ ﴾
﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾
﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيَطَانِ نَزْعُ فَأَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾
﴿ فَكَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَر إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾
﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾
﴿ فَمَنَ تَمَنَّعَ بِأَلْعُمْرَةِ إِلَى لَغْيَجٌ ﴾
﴿ وَمَآ أَمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ الزَّكُوٰةَ ۚ وَذَالِكَ دِينُ
اَلْقَيِّمَةِ ﴾
﴿ فَأَعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾
﴿ قُلَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُرْ ۖ وَٱللَّهُ عَفُولٌ رَّحِيـــُمُ ﴾ ١٢٧

۱۲۸	﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
۱۲۸	﴿ٱلْحَجُ أَشْهُدُ مَّعَلُومَتُ ﴾
	﴿وَسَادِعُوٓا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِكُمْ وَجَنَّةٍ عَهْمُهَا ٱلسَّمَوَتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِذَتْ لِلمُتَّقِينَ
	اللَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّآءِ وَالضَّرَّآءِ وَالْحَكَ ظِمِينَ ٱلْغَيْظُ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ
۱۳۲	يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾
١٣٥	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
١٣٥	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَكَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ
۱۳۸	هَـنَا﴾
۱۳۸	﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَــَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِينَمًا لِلنَّاسِ ﴾
107	﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمَ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾
۲۲۲	﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لَحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَلِكِن يَنَالُهُ ٱلنَّقَوَىٰ ﴾
١٥٧	﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَـرْ ﴾
109	﴿ قُلْ هَلَذِهِ - سَبِيلِيّ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾
١٦٠	﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَنْسَوَةً حَسَنَةً لِّمَنَ كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَلَكَرَ ٱللَّهَ كَذِيرًا ﴾
	﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا ﴾
	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَكُرْهُ لَكُمْ ﴾
	﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَالِكَ
۱۷۳	بِأَنَهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْخَفَرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَصَابُ وَٱلْأَزَلَمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ
۱۷۷	تُقْلِحُونَ ﴾
۱۷۷	﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُۥ نَخُرِجًا ۞ وَيَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ ﴾

١٨٥	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَحِكِلِ مُسَكِّمَى فَأَحْتُبُوهُ ﴾
197	﴿ وَمَن يَنَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ لِيُسْرًا ﴾
197	﴿ وَإِن تُبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْخَنَرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَرْلَامُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ
197	تُقُلِحُونَ ﴾
۲۰۱	﴿ ذَاكِ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰأَ ۗ وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوَا ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِى مِنَ الرِّبَوْا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴿ اللَّهِ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا
	فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ﴾
۲ • ۲	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَّا أَضْعَنَفًا مُّضَاعَفَةٌ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾
۲۰۳	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّيَوَا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ ٢٠٢،
۲۰۳	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ ﴾
۲۰۳	﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ ﴾
۲۰۳	﴿لَا تَطْلِمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ ﴾
۲۰۳	﴿ وَمَن يَتَٰقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُۥ مَغْرَجًا ۞ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾
418	﴿ وَمَا يَغْذَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾
710	﴿ يَكَأَيُّهَا ۚ ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيْبَاتِ وَٱعْمَلُواْ صَالِحًا ﴾
710	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ ﴾
719	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾
719	﴿ فَأَذَنُوا ۚ بِحَرَّبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۦ ﴾
	﴿ وَلَقَدْ عَامِنُهُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِتِينَ ۞ فَجَمَلْنَهَا
719	نَكَلَا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمُوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾
777	﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسَّرَةٍ فَنَظِرَةً ۚ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾

۲٤٨.	﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾
Y 0 A 6	﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي آوَلَندِ كُمْ ۖ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنشَيَيْنِ ﴾٢٥٢، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٦.
. 077	﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَّ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾
۲٦٧.	﴿ مِنْهَا خَلَقَنَكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾
۲۷۲.	﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنشَيَتِنِ ﴾
	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿ أَوْلَيْكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ
777	فَأَصَمَهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾
TVV	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾
TV A	﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾
TV A	﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّابِرُونَ ٱجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾
۲۸۰	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.
7.7.7	﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُۥ مَخْرِجًا ۞ وَبَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾
440	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُو وَأَهْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾
710	﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.
710	
	﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكِ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا
Y	مَعْرُوفِيًا ﴾
۲۸۹	﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابَآ وَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾
	﴿ تُحَمَّدُ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُۥ أَشِدَّا ۚ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَّا ۚ بَيْنَهُم ۚ تَرَدَهُمْ رُكِّعًا سُجَّدًا يَبْبَغُونَ فَضْلًا مِنَ
791	ٱللَّهِ وَرِضَّوَانًا ﴾
797	﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾
	﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنِ وَفِصَالُهُ. فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي

۲۹۳.	وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ ٱلْمَصِيرُ ﴾
۲۹۳.	﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾
Y 9 V .	وْلَيِن لَّمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمُنَّكَ ﴾
٣٠٢.	﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا أَمَٰنَئتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْـلَمُونَ﴾
٣٠٣.	﴿ وَأَن نَسۡ نَقۡسِمُوا بِٱلۡأَزۡكِمِ ﴾
٣٠٤.	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَةَ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ فَنحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾
٣٠٩.	﴿ وَمَا مِن دَآبَـٰتُو فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُنَهَا﴾
۳۱۱.	﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّهَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوجِهِمْ ﴾
۳۱۲.	﴿ إِن يَكُونُواْ فَقَرَآءً يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ ﴾
۳۱۳.	﴿ فَإِنَّ خِفْتُمُ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَحِدَةً ﴾
۳۱۳.	﴿يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾
۳۱۳.	﴿وَأَوْفُواْ مِٱلْمَهْدِ ۚ إِنَّ ٱلْعَهْدَكَاكَ مَسْتُولًا ﴾
۳۱٤.	﴿ وَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلُّ لَهُمَّ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَمُنَّ ﴾
٣١٥.	﴿فَإِن تَـابُواْ وَأَقَـَامُواْ ٱلصَّكَلُوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ فَإِخْوَانُكُمْمْ فِي ٱلدِّينِ ﴾
٣١٥.	﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ۚ أَلَا ذَلِكَ هُوَ ٱلْخُسُرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾
٣١٩.	﴿ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا لِتَسْكُنُواْ إِلَيْهَا ﴾
۲۲۱.	﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِّ لَا هُنَّ حِلُّ لَمَتْمَ وَلَا هُمْ يَعِلُّونَ لَمُنَّ ﴾
	﴿ فَإِن نَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمِوْ ِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَٱحۡسَنُ
	تَأْوِيلًا ﴾
	﴿ وَمَا آخَنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَكُكُمُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ ﴾
	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتَكُم مَوْعِظَةٌ مِن زَيِكُمْ وَشِفَآةٌ لِمَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾
781	﴿ وَنُنزَلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينٌ وَلَا بَزِيدُ ٱلظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَازًا ﴾

•	﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِنَابًا مُّتَشَابِهَا مَثَانِيَ نَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ
۳٤١	
75 3 3 7	
!	﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْتًا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا
75 2 3 4	
٣٤٤	﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا نَبْغُواْ عَلَيْهِنَ سَكِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَيْرًا ﴾
٣٤٤	﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَيِيرًا ﴾
۳٤٥	
٥٤٨،	﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾
۳٤٦	
۳٤٧	﴿ وَلَهُنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾
۳٤٧	﴿ فَإِن كَرِهَ تُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكَرَهُواْ شَيْتًا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَيْرًا ﴾
۳٥٣.	﴿ فَأَنْقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾
	﴿ فَأَنكِكُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَلَءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبِكَعَ ۖ فَإِنْ خِفْئُتُمْ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ
۳٥٣.	أَيْمَنْكُمْ ۚ ذَلِكَ أَدَّنَىٓ أَلَّا نَعُولُوا ﴾
۳٥٥.	﴿ فَمَنِ ٱعْنَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْنَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْنَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
700 .	﴿ وَإِنَّ عَاقِبَتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُهُ بِهِ ۚ وَلَهِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّدِين
	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نُقْسِطُوا فِي ٱلْمِنْكَىٰ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَلَةِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبَكٍّ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا
	نَعْدِلُواْ فَوَنِعِدَةً ۚ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَكُمُ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىۤ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾
، ۲۰۹	﴿وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَقَلَمُ مُسْنَقَرَهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾ ٣٥٧
70V .	﴿وَلَا تَقْنُـلُوٓا أَوْلَىٰدَكُم مِنَ إِمْلَنَقِ ۚ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾
	﴿ فَإِنْ خِفْنُمْ أَلَّا لَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً ۚ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَانَكُمْ ۚ ذَلِكَ أَذَنَىۤ أَلَّا تَعُولُوا ﴾

۳٦٠	﴿وَجَعَلْنَكُمُ أَكُثُرُ نَفِيرًا ﴾
٣٦٠	﴿وَاذَكُرُوٓا إِذَ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴿
۳٦١	﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾
۳٦٢	﴿ وَلَا نَقَنُكُوٓاْ أَوْلَنَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَقِّ خَنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُورٌ ﴾
۳٦٢	﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾
٣٦٣	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾
۳٦٣	﴿ وَجَعَلْنَكُمُ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾
۳٦٥	﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا نَبَغُواْ عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَيْرًا ﴾
۳، ۷۷۳، ۲۸۳	﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِأَلَّمَعُرُوفِ ﴾
	﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرَ ﴾ فَعِظُوهُ ﴾ وَأَهْجُدُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾
٣٦٦	﴿ فَمَنِ ٱغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
۳٦٦	﴿ وَإِنَّ عَافَبْتُدُ فَعَـاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِـ ﴾
٣٦٦	﴿ وَلَمَنِ ٱنْنَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِـ فَأُوْلَتِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾
۳٦٧	﴿ وَالَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ﴾
۸۶۳، ۲۷۳	﴿ وَلَهُنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾
٣٧٥	﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُم أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾
٣٧٧	﴿ وَ فِأَ لُوَ لِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾
٣٧٩	﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَآ إِن نَسِينَآ أَوْ أَخْطَـأَنَا ﴾
۳۸۱	﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَــَةَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَّ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾
اَبُهُ اِنْ	﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱللِّسَكَآءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَ جُنَاحٌ أَن يَضَعَنَ ثِيَ
	غَيْرَ مُتَكِرِّحَكَتِ بِزِينَةٍ ﴾
۳۸۲	﴿ وَلَا تَبَرَّحْنَ تَبَرُّجُ ٱلْجَنِهِ لِيَدِّهِ ٱلْأُولَى ﴾

٣٨٤.	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ ثُفْلِحُونَ ﴾
" ለ٦	﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَاتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾
۳۸۹	﴿ فَإِن نَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾
۴۸۹	﴿ وَمَا اَخْنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ ﴾
٤٠٠	﴿ فَلَا تَحْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾
٤١٢	﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّحَٰ تَبَرُّجَ ٱلْجَلِهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾
٤١٤	﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُو لِيَاسًا يُورَى سَوْءَتِكُمْ وَرِيشًا ﴾
	﴿ فَنَكُهُ كُمُثُلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَتُ ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ
٤٣٧	ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَظِنَا ﴾
٤٣٩	﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِلُوا ٱلنَّوْرَينَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَادِ يَحْمِلُ أَسْفَازًا ﴾ ٤٣٧،
٤٣٨	﴿ وَلَا نَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُم ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾
	﴿ وَلَوْ شِنْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا وَلَكِنَّهُۥ أَخْلَدَ إِلَى ٱلأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلِّبِ إِن
१८४	تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَنْرُكُهُ يَلْهَتْ ﴾
११०	﴿ وَلَا ثُمْ نَهُمْ فَلَيْغَيِرُكَ خَلَّقَ ٱللَّهِ ﴾
804	﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾
१०१	﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾
173	﴿ وَأُولَنَتُ ٱلاَّحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾
173	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةً قُرُوءٍ ﴾
173	﴿ وَٱلَّتِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآيِكُمْ إِنِ ٱرْبَبْتُدَ فَعِلَّتُهُنَّ ثَلَثَةُ ٱشْهُرٍ وَٱلَّتِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ وَأَحْسُواْ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۗ
173	لَا تُخْرِجُوهُ أَنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾
277	﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّمَانَ ۚ فَإِمْسَاكً ۚ بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ ﴾

٤٦٢.	﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةٌ. فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾
٤٦٤.	﴿ وَإِن يَنَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ۦ ﴾
٤٦٦	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا ﴾
٤٦٦	﴿ فَلَا تَحِلُ لَلَّهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾
٤٧٠	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۖ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾
٤٧٣	﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغْنِنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ۦ ﴾
٤٧٤	﴿يَآلَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾
	﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلُّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ
٤٧٧	ٱلظَّالِلِمِينَ﴾
٤٨٢	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾
٤٨٤	
٤٨٤	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَنْسَوَةً حَسَنَةً لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَنَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾
	﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُ، مُلَكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ
	لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِ. وَيُمِيتُ ۖ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤمِثُ بِاللَّهِ
٤٨٥	وَكَلِمَنتِهِ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَذُونَ ﴾
٤٨٥	﴿ قُلَّ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾
	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَرْ
٤٩١	يُنَزِّلَ بِهِۦ سُلْطَنُنَا وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾
٤٩١	﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءُهُ ، ﴿
897	﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْفَنكُمْ ﴾
٤٩٢	﴿ وَلَوْ نَفَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِ لِل ﴾
	﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلَّيْمِينِ ١٠٠٠ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾

297	﴿ فَمَا مِنكُر مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِرِينَ ﴾
	﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمِّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِيَصْدِلَ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ
897	اَلْظَالِمِينَ ﴾
٥	﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۚ لَا هُنَّ حِلٌّ لَمَهُمْ وَلَا هُمْ يَعِلُّونَ لَهُنَّ ﴾
٥٠٠	﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعَدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَخَكُمُ ٱلْحَكِمِينَ ﴾
	﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۚ إِنَّهُۥ عَمَلُ غَيْرُ صَلِحٍ ۚ فَلَا تَسْتَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنِّ ٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ
٥	ٱلْجَنِهِلِينَ ﴾
٤ • ٥	﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنْهَا﴾
٥٠٨	﴿ وَكَفَّلَهَا زُكِّرِيَّا ﴾
011	﴿ وَأَن تَعْ غُوٓاً أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾
010	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ٱلِطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْنِ مِنكُمْ ﴾
	﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهِكَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهِكَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا
019	ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى ﴾
071	﴿ فَكُنَّ عَفَى الْأَمْ لَكُ فَأَجْرُهُ وَ عَلَى اللَّهِ ﴾
۱۳٥	﴿وَكُنُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ ﴾
٢٣٥	﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَدَ يُذَكِّرُ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾
٥٣٦	﴿رَبَّنَا لَا تُقَاخِذْنَآ إِن نَسِينَآ أَوْ لَخْطَأَنَا ﴾
	﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِي آيْمَٰنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَتُمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾
٥٤٧	′, o { • , o T q , o T A
001	﴿وَأَحْفَظُواْ أَيْمَنَنَّكُمْ ﴾
	﴿ وَلَا نُطِعْ كُلُّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۞ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ۞ مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۞ عُتُلِ بَعْدَ
0 8 7	ذَالِكَ زَنِيمٍ ﴾

۳٤٥	﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَانَيْ إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾
	﴿ فَكَفَّارَثُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
०६٦	فَكَنَ لَّمْ يَجِدٌ فَصِسِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ ﴾
٥٤٨	﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾
	﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِنَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَنتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا نَقْعُدُوا
00+	مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ؞ ۚ إِنَّاكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ ﴾
٥٦٠	﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي آَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَتُمُ ٱلْأَيْمَانَ ﴾ ٥٥١،٥٥١،
	﴿يَكَائِتُهَا النَّبِيُّ لِمَ شَحْرَمُ مَا أَحَلَ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْلَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَجِكَ ۚ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَجِيمٌ ١ ۖ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُورَ
004	تَجِلَّةَ أَيْمَنِكُمْ ۚ وَاللَّهُ مُولَكُمٌ ۗ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْمَكِيمُ ﴾
007	﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدٌ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ ﴾
	﴿ وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ عُرْضَكَةً لِأَيْمَنِكُمْ أَن تَبَرُواْ وَتَنْقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ
٥٥٥	سَمِيعٌ عَلِيتُ ﴾
000	﴿وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَهِنْ أَمْرَتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَا نُقْسِمُواْ طَاعَةُ مَغْرُوفَةً ﴾
٥٥٦	﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوَّءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ. ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا تَجِيمًا ﴾
٥٥٨	﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَهِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرِجُنَّ قُل لَّا نُفْسِمُواْ طَاعَةُ مُعْرُوفَةً ﴾
	﴿ وَلَكِن لَوَاخِذُ كُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَانَ ۗ فَكَفَّارَتُهُۥ إِظْمَامُ عَشَرَةٍ مَسَكِمينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا
٥٦٠	تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَدْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ﴾
٥٦٣	﴿فَكَفَّارَتُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِمينَ ﴾
٥٦٧	﴿ إَطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِمِينَ ﴾
	﴿ فَكُفَّارَتُهُ ۚ وَإِظْمَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾
	﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنَهَدَ ٱللَّهَ لَـ بِنْ ءَاتَـٰنَا مِن فَضْلِهِ. لَنَصَّذَقَنَ وَلَنَكُونَنَ مِنَ ٱلصَّلِلِحِينَ ۞ فَلَمَّآ
	ءَاتَىٰهُم مِن فَضْلِهِ، بَخِلُواْ بِهِ، وَتَوَلُّواْ وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾

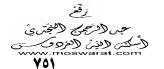
٥٧١	﴿ وَلَا نَقَرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيَسِمِ إِلَّا مِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
٥٧٢	﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَنَهُ ٱلنَّـارُ ۖ وَمَا لِلظَّلِلِمِينَ مِنْ أَنصَــَارٍ ﴾ .
٥٧٣	
0 7 0	﴿ بِمَاۤ أَخَلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكَذِبُونَ ﴾
	﴿ وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنْهِمْ لَهِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَا نُقْسِمُوا ۖ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةً ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرًا بِمَا
٥٨٢	تَعْمَلُونَ ﴾
٥٨٦	﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تَحْرَمُ مَآ أَحَلَ ٱللَّهُ لَكِّ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَجِكَ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
۲۸٥	a market see
٢٨٥	﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَحَرِّمُواْ طَلِيبَتِ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْـ تَدُوّاْ ﴾
	﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْـزَنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا
٥٩.	يَــُّقُونَ ﴾
	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنُّ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ
097	
०१९	﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَنَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾
	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُكُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَأَذَكُمُوا ٱللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾
175	(٦١٥, ٦١٤, ٦٠٨, ٦٠٦, ١٠٠)
٦٠٥	﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَاتِ فِي جَوْفِهِ عَ ﴾
	﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُو ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكَمْبِرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ
٠١٢	دَاخِرِين ﴾
	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقَنَكُمْ وَٱشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ
711	تَعْبَدُوك ﴾
711	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُواْ صَالِحًا ﴾

	﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوَّةَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآةَ ٱلأَرْضِ ۖ أَءِكَ أُمَّ ٱللَّهِ ۚ
٦١٢.	قَلِيلًا مَّا نَٰذَكَّرُونَ ﴾
777.	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّهِ ِ لِلْعَبِيدِ ﴾
777.	﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾
777	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ ﴾
٦٢٣	﴿ فَسَنَاكُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٦٢٣	﴿ وَهَاذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكُ أَنزَلْنَهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴾
	﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ ٱلْكِئْبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَاۤ أَرَنكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلْخَآمِنِينَ
375	خَصِيمًا اللَّ وَأَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾
	﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِ آَسْتَجِبْ لَكُو ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكُمْرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ
375	دَاخِرِين ﴾
	﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِئْبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ
777	اَلْكِتَابِ﴾
777	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِدْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾
779	﴿ كِنَتُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَنَرُكُ لِيَدَّبَّرُواْ ءَاينتِهِ. وَلِيَنذَكَّرَ أُولُواْ الْأَلْمِي ﴾
٦٣٤	﴿كَذَالِكَ مَاۤ أَقَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَلِحُّرُ أَوْ بَحْنُونًا ﴾
377	﴿ أَبِنَا لَتَارِكُوا عَالِهَتِنَا لِشَاعِرِ تَعْنُونِ ﴾
377	﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَنْرَبَّصُ بِهِ، رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴾
	﴿ يَلُكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ۗ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا فَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَنذَا ۗ فَأَصْبِرْ ۗ إِنّ
٦٣٤	الْعَنِقِبَةَ لِلْمُنَّقِينَ ﴾
٦٣٦	﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۗ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
	﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةً ۚ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْحَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْعَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكرِ ۚ وَأُولَتَهِكَ هُمُ
٦٣٦	المُقْلِحُون ﴾

۲۳۲	﴿ قُلْ هَاذِهِ ـ سَبِيلِيّ أَدْعُواْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾
	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَرّ
777	يُنَزِّلُ بِهِۦ سُلَطَكْنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾
749	﴿وَأَنزَلْنَاۚ إِلَيْكَ ٱلذِّكَ لِتُمَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾
749	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَنفِظُونَ ﴾
739	﴿ وَهَانَا ذِكْرٌ مُّبَارَكُ أَنزَلْنَهُ ﴾
181	﴿ فَكُنَّ عَفَ الْأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ، عَلَى ٱللَّهِ ﴾
781	﴿ وَلَا يَغْتَبُ بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُم أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾
754	﴿ وَجَزَّاوُا صَيِّنَةٍ صَنَّيْتُهُ مِثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَى ۖ وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ, عَلَى اللَّهِ ﴾
	﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَ أُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّكِيَّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّ
70.	تُبْتُ ٱلْكِنَ ﴾
787	﴿ اَمَنتُ أَنَّهُۥ لَا إِلَهُ إِلَّا ٱلَّذِي ٓ مَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا إِسۡرَهِ بِلَ﴾
70.	﴿ اَلْكَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾
	﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَمْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَرْ تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا
727	خَيْرًا ﴾
	﴿هَلَ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَئَمِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكٍ ۚ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ
7 2 9	ءَايَنتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَالَمْ تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ۗ ﴾
	﴿ وَجَاوَزُنَا بِبَنِيٓ إِسْرَةِ مِلَ ٱلْبَحْرَ فَٱلْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۚ حَتَى إِذَا ٱدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ
70.	قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُ, لَا إِلَهُ إِلَّا ٱلَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ، بَنُوٓا إِسۡرَٓءِيلَ وَأَنَّا مِنَ ٱلْمُسۡلِمِينَ ﴾
٦٥٠	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلنَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ. وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَ لُوك ﴾
	﴿قُلْ يَعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ٱشَرَفُواْ عَلَىٰٓ ٱنفُسِهِمْ لَا نَقْـنَطُواْ مِن تَرْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ
707	إِنَّهُ، هُوَ ٱلْعَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾
	﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَكُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوءَ بِجَهَلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَنَيِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ

707	عَلَيْهِمُّ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِمًا ﴾
	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَنْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا
707	يَرْنُوْرَكَ ۚ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَـاَمًا ﴾
705	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنِيَ ﴾
707	﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَوَتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾
77.	﴿ خَلَطُواْ عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِقًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾
٦٦٣	
	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنَّخِذُواْ عَدُوْى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوْدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَاءَكُمْ
٦٦٣	مِّنَ ٱلْحَقِّ ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَدَرَىٰ أَوْلِيَّاةً بَعْضُهُمْ أَوْلِيَّاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّمُم مِنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنهُمُّ
٦٦٣	
	﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْمُثْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ
٦٦٣	
	﴿ وَلَا نُطِعْ كُلُّ حَلَّافٍ مِّهِينٍ ۞ هَمَّازٍ مَّشَّآمِ بِنَمِيمِ ۞ مَّنَاعِ لِلْغَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۞ عُتُلِ بَعْدَ
270	
٥٧٢	﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾
	﴿ يَلْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۗ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا ۖ فَأَصْبِرَ ۗ إِنَّ
٥٧٢	اَلْعَنِقِبَةَ لِلْمُنَّقِينَ﴾
	﴿ وَلَا شَنْتُوى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِتَةُ ۚ آدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۖ فَإِذَاٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيُّ
٦٧٦	حَمِيعٌ ﴾
۲۸۲	﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُم أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَانَّقُواْ اللَّهُ ﴿
٦٨٤	﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُواْ لَعَلَكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾
797	﴿ وَمَا كَانَ صَلَا ثُهُمْ عِندَ ٱلْمِيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِينَةً ﴾

۶۹۸ ﴿	﴿ إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطُنِ لِيَحْزُكَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيْسَ بِضَآرِهِمْ شَيِّئًا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ
٦٩٩	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
٦٩٩	﴿وَتَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْذِرِ وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾
٧•٩	﴿ وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْإِنَّمِ وَٱلْعُذُوَٰنِ ﴾
۷۱۸	﴿ قُلْ هُوَ آلِلَّهُ أَحَـٰذً ﴾
۷۱۸	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَتِ ٱلْفَلَقِ ﴾
٧١٨	﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾
٧٢١	﴿ فَمَنْ عَفَىٰ وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾
٧٢٢	﴿ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَكَادِ بِظُلْمِ تُذِقَهُ مِنْ عَذَابٍ ٱلِيمِ ﴾
لْمُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ	﴿ قَالُواْ فِيمَ كُنُّهُم ۚ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓاْ ٱلَهُمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَسِعَةً فَ
٧٢٣	فَأُوْلَئِهَاكَ مَأْوَنَهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾
۰۰۰۰ ۳۲۷، ۲۲۷	﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِي قَلْبِهِ ـ مَرَضٌ ﴾
٧٣١	﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾
٧٣١	﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ﴾
	->*>\$_<**



	فهرس الأحاديث والأثار	
الصفحة		الحديث
	كتاب الحج والعمرة	
10 •		أَحَابِسَتُنَا هِيَ؟
107	كَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ	إِذَا أَرْسَلْتَ سَهْمَا
۲٠	ائْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْا	إِذَا أَمَرْ تُكُمْ بِأَمْرٍ فَ
	نقطَعَ عملُه إلَّا مِن ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنْتَفَعُ به	إذا مات ابنُ آدمَ ا
171,171,		
۸۸	نْساءِ في الدَّفْعِ مِن مُزدلِفةَ في آخِرِ اللَّيلِ	أَذِنَ للضُّعفاءِ والزُّ
۹۱،۸۹		افعَلْ ولا حَرَجَ
١٥٠	اجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ	افْعَلِي مَا يَفْعَلهُ الْحَ
٥٠	الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ	أمَّا بعدُ: فإنَّ خيرَ
١٢٨	في حجَّةِ الوداعِ مَن لم يسُقِ الهديَ منهم أنْ يجعَلَها عمرةً	أَمَرَ عَلَيْكُ أصحابَه إ
99	ِنَ آخرُ عَهدِهِم بالبيتِ	أُمِرَ النَّاسُ أن يَكو
۲۷	ضةُ اللهِ على عبادِه في الحجِّ	إنَّ أبي أدركَتْه فريد
140		
1 8 0	مُ الحَجَّ فحُجوامُ	إِنَّ الله كَتَبَ عليكُ
۸٧		
۸٦	قبلَ أَنْ تطلُعَ الشَّمسُ	
۸٧	لَى للظُّعنِ وللضَّعفةِ مِن أهلِه أنْ يتقدَّموا	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رخَّم
۸۸	لاَ يَدَعُ الوَّ تَرَ حَضَرًا ولا سَفَرًا	أنَّ النَّبِيَّ عِلَيْةٍ كان

١٧	إِنَّ أُمِّي افْتُتِلَتْ نفسُها، ولو تكلَّمتْ لتصدَّقَتْ، أَفأتصدَّقُ عنها؟
١٠٩	إِنَّهَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَرَمْيُ الْجِعَارِ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللهِ
٤٠	آيُّما امْرَأَةٍ أصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا صَلَاةُ العِشَاءِ
o	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الله كتبَ عليكُمُ الحجَّ فحُجُّوا
۸٥	أيَّها النَّاسُ، السَّكينةَ السَّكينةَ
١٠٩	بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ
o	بُنِيَ الإسلامُ على خُمْسٍ: شَهادةِ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ
۸	بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ
٤٠	مِو عِونَّ خَيْرٌ لَهُنَّ
٥١	تابِعوا بين الحجِّ والعُمرةِ؛ فإنَّها يَنفيانِ الفَقرَ والذُّنوبَ
۸١	الحَبُّ عَرَفَةُ
١٣٣	حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ
107	حِجي واشتَرِطي أن مَحَلِّي حَيثُ حَبَستَني
11.61.8	خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
٩٤	رأَيْتُ النَّبِيَّ عَيَّا لِلِّهِ يمسَحُ الرُّكنَينِ
٥٣	الرَّجُلُ رِاعٍ فِي أَهْلِه، ومَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
١٠٤	رَخَّصَ للرُعاة أَنْ يَرمُوا يومًا ويَدَعوا يومًا
۲ •	رُفِعَ الْقَلَم عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ
۸۹	زادَكَ الله حِرْصًا ولا تَعُدْ
٦٦	صيْدُ البَرِّ لكم حلالٌ وأنتم حُرُمٌ ما لم تَصيدُوه أو يُصَدْ لكم
۱۳۷،۱۳٦	عُمرةٌ في رَمضانَ تَعدِلُ حجةً
171	عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ مَعِي

۲۳	فأعِنِّي على نفسِكَ بكَثرةِ السُّجودِ
١٥٣	فإنَّ لكِ على رَبِّك ما استَثنيتِ
17.7	قال الله تعالى: قَدْ فَعَلتُ
٩٥	كان النَّبِيُّ ﷺ يسعى بين العَلَميْنِ سعْيًا شديدًا
١١٠	كان لا يرمي أيَّامَ التَّشريقِ إلَّا بعدَ زوالِ الشَّمسِ
١٥٧	كان نبيُّنا ﷺ يذبَحُ الأُضحيَّة بيدِه
مولهُنَّ يَسْدِلْنَ خُمُرَهُنَّ٥٨	كَانَتْ عَائشةُ رَضَيَلِنَهُ عَنْهَا مِعَ أُمَّهاتِ المؤمنينَ إذا مَرَّ الرِّجالُ -
۸۹	لا تَرْموا حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ
. 37, 57, 131, 731, 531	لَا تُسافِرُ امرأةٌ إلَّا مع ذي مَحرَمٍ٣٢،
ي هَذَا	لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ:
٦٢	لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ
٥٧	لا تَنْتَقِبِ المرأةُ المُحْرِمَةُ ولا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ
ني مَحْرُمٍ ۴۲، ۳۷، ۹۳	لا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامرأةٍ إلَّا مع ذي مَحْرَمٍ، ولا تُسافِرِ امْرأَةٌ إلَّا مع ذ
٤٣	لا يَلبَسُ المحرِمُ القَميصَ
	لَبَّيْكَ اللَّهِمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريكَ لك لَبَّيْكَ، إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ
Λξ (Λ1	لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ
١٦٠	لم يَزِدْ ﷺ في الأَضحيَّةِ على واحدةٍ عنه وعن أهلِ بيتِه
	لو استَقبَلْتُ من أمري ما استَدبَرتُ ما سُقتُ الهديَ؛ ولأَحْلَلتُ
	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا
	مَا تَقَرَّبَ إِلِيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ
	ما لكِ؟ لعلَّكِ نَفِسْتِ
ئْرِ١٥	ما مِن أَيَّامٍ العمَلُ الصَّالحُ فيهِنَّ أَحَبُّ إلى اللهِ مِن هذه الأيَّامِ العَمُّ

۸٤	مَن أدرَكَ -يَعني عرفةً- قبلَ أنْ يطلُعَ الفَجرُ فقدْ أدرَكَ
١٣٠	مَنِ الْقَوْم؟
٤٤	من تَوَضَّأَ ثُمَّ صلَّى ركعَتَينِ لا يُحَدِّث فيهما نفسَه؛ غَفَرَ الله له ما تَقَدَّم من ذنبِه.
۹،٦	مَنْ حجَّ فلَم يرفُثْ ولم يَفْسُقْ رجَعَ كيومِ ولدتْهُ أُمُّهُ
١١٧	مَنْ شُبْرُمَةَ؟
۸۱،۷۰	مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ
٤٤	من صامَ رَمضانَ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّم من ذنبِه
٤٤	من قالَ دُبُرَ الصلاةِ: سبحانَ الله والحمدُ لله والله أكبَرُ ثَلاثًا وثَلاثين
٤٣	من قالَ: سبحانَ الله وبحمدِه مئةَ مرةٍ؛ غُفِرَت خطاياه
٤٤	من قامَ رَمضانَ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّم من ذنبِه
٤٤	من قامَ ليلةَ القَدرِ إيهانًا واحتِسابًا؛ غُفِرَ له ما تقَدَّم من ذنبِه
١٣٥،١٣٠	نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌنَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ
١٠	نَعَمْ، حُجِّي عَنْهُ
00	نَهَى المرأة إذا أحرمتْ أنْ تلبَسَ القفَّازينِ ولا النِّقابَ
٥٦	نَهي المرأة إذا أحرمَتْ أَنْ تَلْبَسَ النِّقابَ
٣٥	نَهِي أَن تُسافِرَ امرأَةٌ بِدونِ مَحَرَمٍ
٥٧	نَهَى أَنْ تَلْبَسَ المُحرِمةُ القُفَّازَيْنِ
18	وقَّتَ ﷺ وقْتَ العشاءِ إلى نصْفِ اللَّيلِ
	وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمْعٌ كُلهَا مَوْقِفٌ
۸۳	وقَفْتُ هَهُنا، وعرفةُ كلُّها موقِفٌ
١٣٤	يَنْقَطِعُ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ

كتاب البيع

۲۱۰	إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ
۲۱٤	إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الجِهَادَ
7	اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سنةً
١٨٠	أَكْلًا، أَلَم أَرَ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ؟
۲۱٥	إِنَّ الله تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ الله أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ
Y 1 9	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعنَ آكِلَ الرِّبا وموكِلَه وشاهِدَيهِ
۲۷۱، ۱۹۰	البَيِّعَانِ بالخِيَارِ، فإنْ صَدَقَا وبَيَّنا بُورِكَ لهما في بيْعِهما
۲۲۲	دَع ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك
۲۲۰	الذَّهبُ بالذَّهبِ، مِثلًا بِمِثلِ، سَواءً بِسواءٍ، يَدًا بيدٍ
۲۰۲	رِبَا الْجُاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُ مِنْ رِبَانَا رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ
۲۱۱	فَإِذَا اخْتَلَفِتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ
۸۰۲، ۱۹۲	قاتَلَ الله اليَهودَ؛ إنَّ الله لما حَرَّمَ عَليهِم الشُّحومَ أذابوها ثُمَّ باعوها
۸۲۲، ۶۳۲	قَالَ الله تعالى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ
۱۷۹ ، ۲۱۷	لا تَبعْ ما ليس عَندَكَلا تَبعْ ما ليس عَندَكَ
Y18	لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ؛ فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللهِ بَأَدْنَى الْحِيلِ
١٧٤	لا يَبِعْ بعضُكم على بيع بعضٍ
. 7, 7. 7. 177	لَعَنَ النَّبيُّ ﷺ: آكِلَ الرِّبا، ومُوكِلهُ، وشاهِدَيْهِ ١٧٣، ٢١٦، ٢٩٩، ٢
YYA	مَطلٌ الغَنِيِّ ظُلمٌمَطلٌ الغَنِيِّ ظُلمٌ
	نهى ﷺ عن بَيعٍ فَضلِ الماءِ
	نَهِي النَّبِيُّ عَيْكِيٌّ عَن تَلَقِي الرُّكِبانِ

7	هي لك أو لأخيك أو للذئب
١٧٥	و لا يَسُمْ على سَوْمِ أخيه
١٨٥	يَدًا بِيَلٍ
	كتاب الوقف
Y 0 V	اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ
vo7, Po7, • F7	اتَّقُوا الله وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ
، يُنتَفَعُ بِهِ	إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْم
YOA (YOO	إِنَّ الله قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ
	كتاب الوصايا
مَرَّ به أحدُ الجنودِ ٢٦٩	أن ثابِت بن قيسِ بنِ شَمَّاس رَضَى لِللَّهُ عَنْهُ حين قُتِل في غزوةِ اليهامةِ، وَهُ
٠,٠٠٠	صَلِّ هَاهُنَا
۲٦٧	كَسْرُ عَظْمِ الْمُيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا
۸۲۲	لمَّا جاء ملكُ الموتِ لموسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ
	كتاب الفرائض
۲۸٤	إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلهُ إِلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ
۲۸۳	الاستغفارُ، والدعاءُ، وإكرامُ الصَّدِيقِ؛ إكرامُ صديقِ الوالِدَيْنِ
۲۸۹	أُمُّكَ. لمن سأل: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بحُسْنِ صُحبتي؟
۲۷۳	أنت ومالك لأبيك
۷۷۲، ۵۸۲	الرَّجُلُ راعٍ في أهلِه ومسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ
تِنه حَفْصَةً رَضَالَيْكُ عَنْهَا ٢٩٤	عمرُ بنُ الْحَطَّابِ رَضَالِيُّهُءَنْهُ لَمَّا أُوقَفَ نصيبَه من خيبرَ جعَل نَظَرَه لاب
قَطَعَكِ؟ ٢٧٥	قال الله تعالى للرَّحِمِ: أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ

YV9	كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ
	لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ
۲۸۱	لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ
. 77, 777, 077, 187	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِه فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ١
۲۹۳	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ
797	مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وشِقُّهُ مِائِلٌ
	كتاب النكاح
۳۷۳	اتَّقُوا الله فِي النِّسَاءِ؛ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُرَ
٣٥٥	اتَّقُوا الله واعْدِلُوا بَيْنَ أَوْ لَادِكُمْ
٣٦٣	أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ
زُ صُِرْضِ	إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الأَ
صْبِحَ	إذا دعا الرَّجُلُ امرأتَه إلى فراشِه فأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ لَعَنَتْها الملائكةُ حتَّى تُ
٤٣٠	أَمَرِ الرَّجِلَ الَّذِي قُطِعَ أَنفُه أَنْ يتَّخذَ أَنفًا مِن وَرِقٍ
٣١٧	أَمَرِ النَّبِيُّ عَلِيَّةً أَن نأمرَ أبناءَنا بالصَّلاةِ لسبع
ا مِن ذهبٍ 800	أَمَرَه النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يتَّخِذَ أَنفًا مِن فضَّةٍ فأنتَنَ ، فأذِنَ له أَنْ يتَّخِذَ بدلَه أَنفًا
٣٧٧	أُمُّكَ. لمن سأل: مَن أَحَقُّ النَّاسِ بحُسنِ صُحبَتي؟
٣٧٤	إِنَّ ابني ارتَّحَلَني فأَحبَبتُ أَن يَقضِيَ نَهمَتَهُ
٣١٣	إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ
٣٣٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِن في الدُّفِّ
£ £ V . £ £ T	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ باجتِنابِ السَّوادِ
٤٤٥	أن النَّبيَّ ﷺ أمر بتغييرِ الشَّيبِ وأنْ يُجَنَّبَ السَّوادُ

٤٤٩	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عن الصَّبغِ بالسَّوادِ
٤٥٩	أنَّ امرأةَ ثابِتِ بنِ قيسٍ رضِيَ الله عنه طلَبَتِ الطَّلاقَ مِن النَّبِيِّ عَلَيْ الله عنه طلَبَتِ الطَّلاقَ مِن النَّبِيِّ عَلَيْ الله عنه طلَبَتِ الطَّلاقَ مِن النَّبِيِّ عَلَيْ الله عنه عليه المَّالا أَنَّ الله عنه عليه الله عنه عليه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه عن
۳۲۳	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
13	أَنَّه نهى عَن الأَكْلِ والشُّرْبِ في آنيِةِ الفِضَّةِ والذَّهبِ
۳۷۸	أينَ أَنا غَدًا؟ أينَ أَنا غَدًا؟
۳•۸	الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا ٱبُوهَا
۸۵۳ ، ۲۳، ۲۲۳	تَزَوَّ جُوا الوَدُودَ الوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
۳۸۵	تُنْكَحُ الْمُرْأَةُ لِأَرْبَعِ: لِمَالِها، وَلِحَسَبِهَا، وَجَمَالِها، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ
٤٤٤، ٤٤٣	جَنِّبوهُ السَّوادَ
٣٥١	خُذِي مِنْ مَالِه مَا يَكْفِيكِ وَيَكْفِي بَنِيكِ بِالْمُعْرُوفِ
٤٣٧	الَّذي يتكلَّم يوْمَ الجُّمُعةِ والإمامُ يخطُّبُ كمَثَلِ الحِمارِ يحمِلُ أَسْفارًا
173	الَّذي يشرَبُ في آنيةِ الفضَّةِ إنَّما يُجَرْجِرُ في بطنِهُ نارَ جهنَّمَ
773,373	رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ
	صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِياطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ
773, 773, 103	7 \\ 7 \\ 7 \\ 7 \\ 7 \\ 7
٤٣٧	العائدُ في هِبَتِهِ كالكلبِ يَقيءُ، ثُمَّ يعود في قَيْبِه
733	غَيِّرُوا هذا الشَّيْبَ، وَجَنَّبُوهُ السَّوادَ
۳٦٤	فَاتَّقُوا الله في النِّساءِ، فإنَّكُمْ أَخَذْتُمُّوهُنَّ بأمَانِ اللهِ واسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ
٣٧٨	فَهَا رَأَيتُ النَّبِيُّ ﷺ استَنَّ استِنانًا أحسَنَ منه
	قال الله تَعَالَى: قد فَعَلتُ
	القُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ
٤٢٧	كان النَّبِيَّ ﷺ يَلْبَسُ الإزارَ والرِّداءَ

۳٤٤	لا تغضَبْ
۳۸۳	لَا تَلْبَسْ القُفَّازَيْنِ
٤١٢	لا تَمنَعوا إماءَ الله مَساجِدَ الله، وبُيوتُهُنَّ خَيرٌ لهُنَّ
٤٣٠، ٣٨٣	لَا تَنتَقِبُ المرأةُ ولَا تَلبَسُ القُفَّازَين
۸۰۳، ۲۲۳، ۲۲۳	لَا تُنْكُحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ
۳۷۳،۳٤٧	لَا يَفْرِكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً
٤١٩	لا يَلْبَسُ المُحرِمُ القَميصَ
٤٤٠	لًا. لمن سألت: أن تصل شعر رأس ابنتها؟
٣٧٤	لعَنَ الله المُحلِّلَ، والمُحلَّلَ له
نَ النِّساءِ بالرِّجالِن	لعَنَ المُتَشبِّهِينَ مِنَ الرِّجالِ بالنِّساءِ والمتشبِّهاتِ مِ
٤١٨،٤١٥،٤١٤،٤٠٨،٤٠٧	لَعَنَ النَّبِيُّ عَلَيْ المُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ
، اللهِ	لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ المُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ المُغَيِّرَاتِ لِخَلقِ
207,201,200	لَعَنَ النَّبِيُ عَلَيْتُهِ النامِصةَ والمُتَنَمِّصةَ
ξξο	لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الواشِرةَ والمُستوشِرةَ
٤٤٥	لعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الواشِمةَ والمُستوشِمةَ
٤٤٠	لَعَنِ النَّبِيُّ ﷺ الواصِلَةَ والمُسْتَوْصِلَةَ
٣٦٥	لَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ
	لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِه لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْ
	لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ، الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُ
•	لَيَكُونَنَّ مِن أُمَّتِي أَقُوامٌ يَستَجِلُّون الْحِرَ والحَرِيرَ والحَ
	مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ
217,20,103,713	مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ

مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ٣١٥
الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا٣١٣
مَطلُ الغَنيِّ ظُلمٌ
مُعِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ
مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ ٤٣٢
مَن تَشَبَّه بِقُومٍ فَهُو مِنْهُم
مَنْ غَشَّ فَلَيْسً مِنَّا
مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ
۳۵۸،۲۵۷،۲۵۳،۲۵۳
مَن كَانَتَ لَه زَوجَتَان ومالَ إلى إحداهُما؛ جاءَ يَومَ القِيامةِ وشِقُّهُ مائِلٌ٣٧٨
الوَلدُ للفِراشِ وللعاهِرِ الحَجرُ٣٢٦
يا أبا عُمَيرٍ، ما فَعلَ النُّغَيرُ
كتاب الطلاق
أَتَّرُدِّين عَليهِ حَديقَتَهُ ؟!
إِنَّ الثَّلاثَ طلقاتٍ في وقتِ الرَّسولِ ﷺ كانت طلقةً واحدةً
إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ، وإنَّما لكلِّ امريٍّ ما نَوى
لَا تَغْضَبْ
لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ
مُوْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا
مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
كتاب العدد

أنَّ سُبَيْعَةَ الأسلميَّةَ وضعَتْ حمْلَها بعدَ موتِ زَوْجِها بليالٍ، فأذِنَ لها رسولُ اللهِ ﷺ ٤٨٤

سولُ اللهِ ٤٨٤	يوشِكُ أَنْ تنزِلَ عليكم حِجارةٌ مِنَ السَّماءِ، أقولُ: قال ر
	كتاب الرضاع
٥٠٦	أمَا إِنَّك لو أعطَيتِها أخوالَك لكانَ خَيرًا لك
٥٠٨	أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ
o • V	أنتِ أَحَقُّ به ما لم تَنكِحي
َحَ ذلك بِخُمسِ	أنَّه كان في أوَّلِ الأمْرِ لا يُحَرِّمُ إِلَّا عشْرُ رضَعاتٍ، ثُمَّ نُسِخَ
٤٩٩	خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِه، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي
٤٩٨	الرَّجُلُ راعٍ في أهلِه ومسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ
٤٩٣، ٤٩٠	يَحْرُهُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُهُ مِنَ النَّسَبِ
	كتاب الجنايات
014	كَسْرُ عَظْمِ الميِّتِ ككسرِه حيًّا
	كتاب الأطعمة
070	أنَّ مَن لَم يُسَمِّ فإنَّ الشَّيطانَ يُشارِكُه في أكلِه وفي شُربِه .
٥٣٢	الَّذي يَشرَبُ في إناءِ الفضةِ إنَّما يُجرجِرُ في بطنِه نارَ جهَنَّمَ
079	سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا
٥٣٦	قال الله تَعَالَى: قَدْ فَعَلْتُ
	لَا تَشرَبوا في آنيةِ الذَّهبِ والفِضةِ، ولا تَأْكُلُوا في صِحافِه
	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا إِلَّا السِّنَّ والظُّفْرَ.
٥٣٠	نَهِي النَّبِيُّ عِيُّ عِن القِرانِ بين التَّمرَتَينِ
٥٣٥	نهى عنْ شَريطَةِ الشَّيْطانِ
	كتاب الأيمان
يَمينِكي	إذا حَلَفتَ على يَمينٍ فرَأَيتَ غَيرَها خَيرًا منها؛ فكَفِّر عن َ

٥٨٣	إِنَّ النَّذَرَ لا يَرُدُّ القَضاءَ
o ¿ o , o ۳ A	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى
000000000000000000000000000000000000000	إنَّه لا يأتي بخيرٍ، إنَّه لا يَرُدُّ قضاءً
۰۸۳،۰۸۱،۰٦٩	إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ
إلَّا كَفَّرتُ عن يَميني ٥٥٥	إنِّي والله لا أُحلِفُ على يَمينِ فأَرَى غَيرَها خَيرًا منها؛
جَتِه٧٥٥	فَلُو قَالَ: إِنْ شَاءَ الله؛ لَمْ يَحِنَث، وَكَانَ ذَلِكَ دَرِكًا لَحَا
٥٦٨ ل	كان من هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّه إذا أرادَ غَزوةً وَرَّى بغيرِه
يْمُتْ ٥٥٥	لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَع
009	مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلهَ إِلَّا الله
009	مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله، فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ
هِ	مَن حَلَفَ على يَمينٍ فَقالَ: إِن شاءَ الله؛ فلا حِنثَ علي
٥ ٤ ٩	مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ ليَصْمُتْ
٥٨٧،٥٧٧،٥٧٤، ٥٥٨	مَن نَذَرَ أَن يُطيعَ الله فليُطِعهُ
٥٦٨	يَمِينكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ
ق	الزهد والرقاة
094,097	أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا
لك سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رَضَالِيَّهُ عَنهُ ٥٩٠.	أنَّ العلاء بنِ الحَضْرَمِيّ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ مشَى على الماءِ، وكذ
٥٨٨	إِنَّ الله جَمِيلٌ يُحِبُّ الجُمَالَ
091	إنَّما الأعمالُ بالنَّيَّاتِ، وإنَّما لكُلِّ امريٍّ ما نَوى
بلتانِ في الميزانِ	كلمتانِ حبيبتانِ إلى الرَّحمنِ، خفيفتانِ على اللِّسانِ، ثقر
091	ما نَقَصَتْ صدقةٌ مِن مالٍ
٥٩٠	يا سارِيَةُ الجبلَ، يا سارِيَةُ الجبلَ، يا سارِيَةُ الجبلَ

الأذكار والدعاء

	اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ
175	إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمُ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ
٠,٠٠٠	أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُأ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	أقرب ما يكونُ العبدُ مِن ربِّه وهو ساجدٌ
	أَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِأَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ
۳۱۳	أَمَرَ بِالدُّعاءِ بِينَ التَّشهُّدِ والتَّسليمِ
٦٠٠	أنَّ الرَّسولَ ﷺ أَمَرَ أَنْ نُسبِّحَ ونحمَدَ ونُكبِّرَ دُبَرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ
ورفَعَ يديهِ٦١٦	أنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم أنكروا على بِشْرِ بنِ مَرْوانَ حين دعا في الخطبَةِ
٠,٠٠٠	أنَّ الله تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ
٧٠٢، ٠٢٢	إِنَّ الله حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَستحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدُّهُمَا صِفْرًا
711	إِنَّ الله طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا
٦٠٩	إِنَّ الله يَنزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ
٦٠١	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَعقِدُ التَّسبيحَ بيَمينِه
710	أَنَّه عَلِيَّةً كَان يمسَحُ وجْهَه بيدَيْه إذا دعا
719	إنِّي أُحبُّكَ، فلا تَدَعَنَّ أَنْ تقولَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ
۸۱۲	تُسبِّحونَ وتَحمَدونَ وتُكبِّرونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ
<i>\\\</i> ;\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
717	
	فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟فأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟
	كان ﷺ إذا سلَّم استغفرَ ثلاثًا
770	لا تمنعوا إماءَ اللهِ مساجِدَ اللهِ

717	اللهمَّ أُغِثْنَا، اللهمَّ أُغِثْنَا، اللهمَّ أُغِثْنَا
نَه بينهم	ما اجتمَعَ قومٌ في بيتٍ مِن بُيوتِ اللهِ، يَتلونَ كتابَ اللهِ، ويتدارسو
717	مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ
٠٠٠	وأمَّا السُّجودُ فأَكْثِروا فيه مِنَ الدُّعاءِ
	طلب العلم
٦٣٩	إِنَّ لله مَلائِكةً سيَّاحِين في الأَرضِ يَلتَمِسونَ حِلَقَ الذِّكرِ
٦٣٧	أَيُّهَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَد مَعَنَا صَلَاةَ الْعِشَاءِ
۸۲۲ , ۳۳۲	خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَم الْقُرْآنَ وَعَلَمهُ
له عزَّ وجَلَّ إلَّا حَفَّتُهُم	ما جَلسَ قَومٌ في بيتٍ مِن بُيوتِ الله يَقرؤون القُرآنَ، ويَذكُرون الله
٦٣٩	الملائِكةُ
٦٣٠	مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِمُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ
٦٣٧، ٦٢٩	مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ الله لهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ
	الآداب
٦٧٠	إذا التقى المسلمانِ بسيفَيْهما فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ
۲۸۲، ۷۸۲، ۹۸۲	إذا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ ماءَها وتعاهَدْ جيرانَك
يَرْحَمُكَ الله	إذا عَطَسَ الرَّجُلُ فَحِمَدَ الله كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سمِعَ أَنْ يقولَ:
٦٧٦	إِذَا عَطَسَ فَحَمَلَ الله فَشَمِّتْهُ
٦٧١،٦٦٩	إِنَّ الله تَجَاوَزَ عنْ أُمَّتِي ما حدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، ما لمْ تعْمَلْ أَوْ تتكَلَّم
	إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْ
	بيو يَهِنَّ خَيرٌ لَهُنَّ
	الحَمْوُ المَوْتُ
٦٥٣	خَطَبَ الرِّجالَ أُوَّلًا ثمَّ نَزَلَ وخَطَبَ النِّساءَ

۳۵۲، ۵۵۲	خَيرُ صُفوفِ النِّساءِ آخِرُها وشَرُّها أوَّلُها
٠١٨٢	ذِكرُك أخاكَ بِما يَكرَهُ
وهم يلعبونَ ٦٦٥	طلَبت أمُّ المؤمنين عائشةُ رضِيَ الله عنها مِن النَّبيِّ عَيَّكَ أَنْ يُرِيَها الحبشةَ
791	كان النَّبيُّ ﷺ إذا صافَحَ أحدًا لا ينزِعُ يدَه منه حتَّى ينزِعَها المصافِحُ
337,177	كَفاَّرَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لهُ
٦٥٥	كُلُّ شَرطٍ ليسَ في كِتابِ الله فهو باطِلٌ
٦٧٨	كُلُّكُمْ يُناجِي رَبَّهُ فَلَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِالْقِرَاءَةِ
ገለέ	لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ
٦٥٨	لَا يَخْلُونَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ
٦٧٥	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ
٠٧٥	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ
ገለ٤	لَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِالْقِرَاءَةِ
791	لمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ النِّساءَ أَنْ يتصَدَّقْنَ، جَعَلْنَ يأخُذْنَ مِن خُرْصِهنَّ
ገለዓ ، ገለገ	مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سُيُوَرِّثُهُ
۲۷۶	ما مِن عَبدٍ يَستَرعيهِ الله رَعيةً، يَموتُ يومَ يَموتُ وهو غاشٌ لرَعِيَّتِه
78	مُروا أبناءَكُم بالصَّلاةِ لسَبعٍ، واضرِبوهُم عَليها لِعَشرٍ
۲۸۲، ۷۸۲، ۹۸۲	مَن كان يؤمِنُ باللهِ واليومِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جارَه
78	نهى عن الجلوسِ بينَ الظُّلِّ والشَّمسِ
عصائِدُ ألسِنَتِهِم ٦٨١	هل يَكُبُّ الناسَ في النَّارِ على وُجوهِهِم -أو قالَ: على مَناخِرِهِم- إلَّا حَ
٦٧٤	هي ذِكْرُكُ أَخاكَ بِما يَكْرَهُ
۲۸۲، ۷۸۲	وَاللهِ لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، واللهِ لَا يُؤْمِنْ، مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوائِقَهُ
۳۸۲ ۲۸۶	وَيلٌ لمن حَدَّثَ فكَذَبَ ليُضحِكَ القَومَ، وَيلٌ له، ثُمَّ وَيلٌ له

يُنصَبُ لكلِّ غادِرٍ لِواءٌ يومَ القِيامةِ ويُقالُ: هذه غَدرةُ فُلان بنِ فُلان
يهديكُمُ الله وَيُصْلِحُ بِالَكُمِ
متفرقات
أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اثْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَن خانَكَ
إذا نابَ الإِمامَ شَييءٌ في صَلاتِه فليُسَبِّح الرِّجالُ، ولتُصَفِّق النِّساءُ
إنَّ المَلائِكةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيه صورةٌ أو كَلبٌ ٧١٠، ٧٠٥، ٥٠٧،
سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ الله فِي ظِلِه يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ؛ إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ ٧٢٥
عن عائشةَ رَضَالِلَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَ لَهَا بِنَاتٌ تَلْعَبُ بَهِنَّ٧١٣،٧١١
فإنَّها لا تَضُرُّهُ
فَلْيَتْفُلْ عن يَسَارِهِ ثلاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ٧١٨
قال له جِبريلُ: مُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ فَلْيُقْطَعْ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ٧٠١
لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدُ اللهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ
لَعَنَ المُصَوِّرِينَلكن المُصَوِّرِينَ
اللهمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ٧٢٧
مَثُلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ كَحَامِلِ المِسْكِ؛ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ
مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحُرَامِ ٦٩٢
مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَ الَهِم تَكَثُّرًا فَإِنَّها يَسْأَلُ جَمْرًا فلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ
مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٍّ
المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٌ

فهرس الفوائد

الفائدة

الصفحة

كتاب الحج والعمرة

	من ثمَرات الحج أنَّ به كمالَ دينِ العبدِ؛ لأنَّه أحدُ أركانِ الإسلامِ، وأنَّ فيه الثَّوابَ العاجِلَ
٦	والآجِلَ
	تارِك الحجِّ مِع الاستطاعةِ وتوافُرِ الشُّروطِ على خطَرٍ عظيمٍ؛ فإنَّه يُخْشَى أنْ يُسْلَبَ الإيهانُ
٧	مِن قلبِه حتَّى يموتَ على الكفرِ والعياذُ باللهِ
	لا ينبغي للإنسانِ أَنْ يستدين ليَحُجَّ، اللهمَّ إلَّا إذا كان شَخْصًا عِنْدَهُ مالٌ، لكنَّه الآنَ
٩	ليس بواجدٍ للمالِ، ويعرِفُ أنَّه سوف يُوَفِّيه بعد رجوعِه مِن الحَجِّ
۱۲	العُمْرَةُ واجبةٌ في العُمُرِ مرَّةً فقطْ
۱۲	ليس للعمرةِ في رجبٍ مَزِيَّةٌ، فهو كغيرِه
١٥	مَن أراد بعملِ الآخرةِ الدُّنيا فإنَّه لا يُكْتَبُ له أَجْرٌ في الآخرةِ
	الَّذي أنصح بَه إخواني المسلمينَ أنْ يُكثِروا مِنَ الدُّعاءِ لأمواتِهم، وأنْ يجعلوا الأعمالَ
١٧	الصَّالحةَ لأنفسِهم؛ فهذا هو هَدْيُ السَّلفِ الصَّالحِ
۱۸	يجوز أنْ تعتمِرَ في أشهرِ الحجِّ ولا تحُجَّ
	إن كان الرِّداءُ والإِزارُ من كَسبٍ غيرِ مَشروعٍ فعُمرَتُه صَحيحةٌ، ولكن عليه أن يَتوبَ
٣٠	إلى الله، ويَرُدَّ الحُقوقَ إلى أَهلِها
٣١	التَّمتُّعُ أفضل إلا لمن ساقَ الهدي، فالقِرانُ في حقِّه أفضلُ
	إذا أَجبَرَ الزُّوجُ زوجته على السَّفرِ بدونِ مَحْرَمٍ، لا تستجيبُ له، ولا يجِلُّ للزَّوجِ أَنْ يُجبِرَ
٣٦	زوجتَه على السَّفرِ بلا مَحْرُم
	إذا فاتَ الإنسانَ الحجُّ الدِّي فِيه مغفرةُ الذنوبِ إذا لم يَرفُث فيه ولم يَفسُق، فهناك
٤٣.	أسبابٌ كثيرةٌ تُوجِبُ مَغفرةَ الذُّنوبِ

	العِبادات الَّتي يتقرَّبُ بها الإنسانُ إلى ربِّه لا تُقْبَلُ منه ولا تنفعه إلَّا إذا كانَتْ مبنيَّةً على
٥٠	أَصْلٍ صحيحٍ مِن كتابِ اللهِ، وسُنَّةِ رسولِه ﷺ، وعمَلِ الصَّحابةِ رَضِيَ الله عنهم
	المرأةُ كالرَّجُلِ في الإحرامِ إلَّا في اللِّباسِ، فهي محظورٌ عليها لُبْسُ القُفَّازَيْنِ والنِّقابِ،
٥٤	والباقي تَلْبَسُ مَا شاءَتْ، لَكنْ لا تتبرَّجُ بزِينةٍ
	القاعدةُ الشَّرعيَّةُ الَّتي دلَّت عليها نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ أنَّ جميعَ المحرَّماتِ إذا
٥٥	فعَلها الإنسانُ جاهلًا أو ناسيًا أو مُكرَهًا فلا شيءَ عليه
	الصَّابونُ المُعطَّرُ لا يُعَدُّ طِيبًا؛ لأنَّ رائحتَه ليست رائحةَ طِيبٍ ولكنَّها زَكيَّةٌ كرائحةِ
	النِّعناعِ، فيجوزُ لِلمُحرِمِ أنْ يَغتسِلَ بهذا النَّوعِ مِن الصَّابونِ، ولَّكنْ كلما قَوِيَت الرَّائحةُ
٠. ١٦	كان الابتعادُ عنه أَوْلي
	لا يُعَبَّرُ بالرَّجِمِ عن رمي الجَمَراتِ، فلا تقولُ: رجمتُ بمعنى رميتُ؛ لأنَّ الرَّجمَ إنَّها هو
٧٣	للزَّاني إذا زَنَى َوهو ثَيِّبٌ، فإنَّه يُرجَمُ، والجَمَراتُ لا تُرْجَمُ، وإنَّما تُرمَى بالأحجارِ
	الوُقوفِ بعرفةَ هو أن تَمَكُثَ بعرفةَ، سواءٌ كنتَ واقِفًا أو قاعِدًا أو مُضطَجِعًا، ولا يُشتَرطُ
۸۲	الوُقوفُالله الله الله الله الله الله الله
	أعمالُ يومِ العيدِ خمسةٌ؛ الأوَّلُ: رمْيُ جمرةِ العقبةِ، والثَّاني: النَّحرُ، والثَّالثُ: الحلْقُ أو
	التَّقصيرُ، والرَّابعُ: الطَّوافُ بالبيتِ، والخامسِ: السَّعيُ، على من كان مُتَمتِّعًا، أو كان
۹٠	قارنًا، أو مُفْردًا ولم يكُنْ سعى مع طوافِ القُدومِ
	التَّعلُّقُ بأستارِ الكعبةِ ليس بمَشروعٍ وليس بسُنَّةٍ، ومَسحُ جميعِ أركانِ الكعبةِ ليس بمَشروعٍ
٩٤	وليس بسُنَّةٍ
٩٥	لمرأةُ لا تسعى، بل تمشي على عادتِها، سواءٌ بين العَلَميْنِ أو خارجًا عنهما
٩٦	الشَّكُّ خمسةُ أقسامِ
۹٧	لا بأسَ بالطَّوافِ في الطَّابِقِ العلويِّ في الحرمِ، وإنْ كان سيطولُ الطَّوافُ
	ذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ والإنسانُ في طوافٍ أو في سَعْيِ فإنَّه يتوقَّفُ ليُصلِّيَ مع الجماعةِ، فإذا
٩٧	نتهَتِ الصَّلاةُ بادَرَ وأكمَلَ الطَّوافَ مِن حيثُ وقَفَّ

۹٩	العُمرةُ لا تُكَرَّر في سفرٍ واحدٍ
١٠٠.	تسمية الحجر بحِجرِ إِسماعيلَ كذبٌ وغلطٌ
١ • ٩ .	ليس المقصودُ مِن رَمْيِ الجمراتِ رمْيَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ؛ لأنَّ رمْيَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ لا يحصُلُ بالاستعاذةِ باللهِ منه
	لا ينبغي للإنسانِ أَنْ يتساهلَ في الأُخْذِ بالرُّخَصِ، بَلِ الدِّينُ كلُّه يُسرٌ، ومُرَتَّبٌ مِن قِبَلِ
111	الكتابِ والسُّنَّةِ
170	لْيُعْلَم أَنَّ أَداءَ الموظَّفِ وظيفَتَهُ أَداءُ واجِبٍ عَلَيْه
	العجبُ أنَّ بعضَ العامَّةِ يُفَضِّلُ زيارةَ المسجدِ النَّبويِّ ثمَّ زيارةَ قَبْرِ النَّبيِّ عِلَيْ على
177	الحَجِّ، وهذا مِنْ جَهْلِهم الفاضِحِ ومِنْ تلاعُبِ الشَّيْطانِ بعقولِهم
	تعرَّضَ المسجدُ الحرامُ لدخولِ أُناسٍ مُجرِمينَ عبر التاريخ هذه حالٌ من مئاتِ ملايينِ
۱۳۸	الحالاتِ، وهذه لا تَخرِمُ القاعدةَ، بالنِّسبةِ للأمنِ إذا قِسْناها فليست بشيءٍ
127	إذا كان على الإنسانِ دَينٌ لله أو لعبادِ الله، فإنه لا يحجُّ حتى يَقضِيَه
	المتمتِّعُ الذي لم يجد هديًا يَصومُ مِن حين أن يُحرِمُ بالعمرةِ ثلاثةَ أيامٍ وسبعةً إذا رَجَعَ،
١٥٦	
	الواجبُ على الذَّابِحِ نفسِه أن يُسَمِّيَ عِنْدَ إرادَةِ الذَّبْحِ، وإذا سمَّى الحاضر، ولَم يُسَمِّ
107	الذَّابِحُ فالذَّبِيحةُ حرامٌ، ولا يجوزُ أَنْ تُؤْكَلَ
	لا أرى أنْ يُوكَّلَ البنكُ في الأُضحيَّةِ، الأُضحيَّةُ سُنَّةٌ تكونُ في البيتِ، يُباشِرُها أهْلُ
107	البيتِ ويأكلونَ منها ويُطْعِمونَ ويتصدَّقونَ
	الأضحيةُ التي تكونُ لأوَّلِ سَنةٍ مات فيها الميتُ تُسمَّى عند العوامِّ: (أضحيةُ الحُفرةِ)
171	ويَدَّعون أنه لا يُشَرَّك فيها أحدٌ مع الميتِ، وهذه بدعةٌ لا أصلَ لها
	الأُضحيَّةُ للحَيِّ، ولم يُنقَل عن النَّبِيِّ عَيْكُةٍ أنه ضَحَّى لأحدٍ من أقارِبِه، أو زوجاتِه، الذين
177	ماتُوا قَبلهُماتُوا قَبلهُ
	يُشتَرَطُ في دَم الجُبرانِ ما يُشتَرطُ في الأضحِيةِ مِن السِّنِّ وانتِفاءِ العُيوبِ

178	الَّذي يُحْلَقُ رأسُ الذَّكَوِ لا البنت
	كتاب الجهاد
	لا يمكنُ جهادُ العدوِّ إلَّا بجهادِ النَّفْسِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يمكِنُ أنْ يُقدِمَ على القتالِ إلَّا
۱٦٨	وقد جاهَدَ نفسَه على هذا
	كتاب البيع
۱۷۳	البُيوعُ الَّتي نَهي عنها الشَّارِعُ تدور على ثلاثةِ أشياءَ: الرِّبا، والظُّلمِ، والغَرَرِ
۱۷٦	ليس هُناك حدٌّ للرِّبْح، بَلِ الرِّبحُ ما كان عليه السُّوقُ، قلَّ أو كَثُرَ
١٨٠	إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الإِنسانِ هَدَيَّةٌ فهي في مُلْكِه يَفْعَلُ بها ما شاءَ
	جَرَتِ العادةُ أنَّ الدلَّالَ الَّذي يبيعُ السِّلَعَ أوَّلَ ما يَبدَأُ يقول: الصَّلاةُ على الرَّسولِ.
۱۸٤	وهذا ليسَ له أصلٌ في الشَّرع
	الرِّبح في السُّلْعَةِ ليس له حَدٌّ أعلى، ما دامَ الارتفاعُ عامًّا في السُّوقِ، أمَّا إذا كانت
۱۸٤	السلُّعةُ لا توجدُ إلَّا عنده ثمَّ تضرَّبَ بها فصارَ يبيعُها بربحٍ كبيرٍ؛ فهذا لا يجوزُ
	كُلُّ شيءٍ يؤدِّي إلى تبرُّجِ المرأةِ وزوالِ الحياءِ عنها فإنَّه لا خيرَ فيه، ومَن مارَسَ بيْعَه
۱۸٦	وشراءَه فقدْ أعان على الَإثمِ والعُدوانِ
۱۸۷	لا بأسَ أن يَزيدَ في السِّعرِ من أَجْلِ الأَجَلِ
197	الأصنافُ الَّتِي يُحَرَّمُ فيها الرِّبا هي : الذَّهبُ، والفِضَّةُ، والبُرُّ، والتَّمْرُ، والشَّعيرُ، والمِلْحُ.
197	لا تقُلْ: لا سمَحَ الله، فلا أحدَ غاصبٌ الله، ولكِنْ قلْ: لا قدَّرَ الله
	التَّأمينُ المحرَّم ضابِطُه أنْ يكونَ الإنسانُ بينَ غانِم وغارِم، فأمَّا التأمينُ التَّعاوُنِيُّ الَّذي
	يجتَمِعُ فيه النَّاسُ ويَضعونَ صُنْدوقًا يَجْعَلونَ فيه مُّساهَمَةً لمساعَدَةِ المَنْكوبِينَ مِنْهُم،
191	ومِنْ غَيْرِهِم، فهذا لا بأسَ به
	لا يَجوزُ أن يُسمِّيَ [أموال البُنوكِ الرِّبويةِ] فوائِدَ، بل يُسمِّيها رِبًّا؛ لأنَّ الفَوائِدَ هي التي
۲.۳	التَّأَمينُ المحرَّم ضابِطُه أَنْ يكونَ الإنسانُ بِينَ غانِم وغارِم، فأمَّا التأمينُ التَّعاوُنِيُّ الَّذي يَجتَمِعُ فيه النَّاسُ ويَضعونَ صُنْدوقًا يَجْعَلونَ فيه مُساهَمةً لمساعَدَةِ المَنْكوبِينَ مِنْهُم، ومِنْ غَيْرِهِم، فهذا لا بأسَ به لا يَجوزُ أَن يُسمِّي [أموال البُنوكِ الرِّبويةِ] فوائِدَ، بل يُسمِّيها رِبًا؛ لأنَّ الفَوائِدَ هي التي لا مَضرةَ فيها، وهذه فيها مَضرةً
777	لا تقل: (ما رأيُ الدِّين؟)، وقل: (ما رأيُّكَ) فهو أحسنُ

كتاب الوقف

7 & A	إنَّ الدُّعاءَ للميِّتِ أفضلُ من إهداءِ الثَّوابِ له
	النَّفَقات ليستْ من جنسِ الهدايا والتبرُّعاتِ، ففي النَّفقات يُعطَى الولدُ الذَّكرُ والأُنثى
	ما يَحتاجُه، فقد تحتاجُ المرأةُ إلى ملابسَ تكونُ قِيمَتُها أضعافَ أضعافِ ملابسِ
707	الرَّجُلِ، وقد يحتاجُ الرَّجُلُ إلى أشياءَ لا تَحتاجها النِّساءُ
	بعض النَّاسِ يكونُ له أو لادٌ كِبارٌ بَلَغُوا حدَّ النِّكاحِ فزَوَّجَهُم أبوهم، وله أولادٌ صغارٌ
	لم يبلُغوا حدَّ النَّكاحِ، فيَجتهِد ويُوصِي لهم بعد موتِه بمهرٍ مقابلِ المهرِ الَّذي أعطَى
707	الكبارَ، وهذا حرامٌ عَليه، ولا يَحِلُّ له
	كتاب الوصايا
	الَّذي أرى أنَّه لا يجوزُ أنْ يوصيَ إنسانٌ بشيءٍ مِن أعضائِه بعد موتِه، وأنَّه لو أوْصى به
777	فإنَّه لا يجوزُ تنفيذُه
	أرى أنَّه يحرُمُ أنْ يُؤخَذَ عضوٌ من أيِّ إنسانٍ، سواءٌ كان حيًّا أو ميِّتًا لإنسانٍ آخر، أو
٨٢٢	للاختباراتِ العلميَّةِ، أمَّا التبرُّعُ بالدَّمِ فلا بأسَ؛ لأنَّ الدَّمَ يخلُفُه غيرُه
	لا يَجوزُ العملُ بالرؤيا في الوصيةِ وغيرِها، اللهمَّ إلا إذا قامَت قَرينةٌ واضحةٌ جدًّا جدًّا
779	على ما رَأى، فهنا يُعمَلُ بالقرينةِ لا بالرؤيا
	كتاب الفرائض
	القريبُ الَّذي تَجِبُ على الإنسانِ صِلتُه هو مَنِ اجتمعَ به في الجَدِّ الرَّابِعِ والصِّلةُ ليْسَتْ
770	محدَّدةً في الشَّرع، بلْ هي راجعةٌ إلى العُرفِ
	لا يَجوزُ ضَربُ الأَبناءِ ولا البَناتِ لأيِّ سَببٍ إلَّا إذا كان تَأديبًا، فإذا كان تَأديبًا فإنَّه
449	يكونُ بِقَدرِ الحاجةِ
	دُعاءُ الوالدَينِ قد يُستجابُ وقد لا يُستجابُ؛ فإذا كانا ظالمَينِ فلا يُستجابُ، وإنْ كانا
۲۸.	بِحَقِّ فإنَّه يُستَجابُ
	زَوْجةُ الأبِ ليس لها حقُّ الأمِّ، ولا قريبٌ مِن حقِّ الأمِّ، لكنْ يُكرِمُها الابنُ لإكرامِ أبيه

كتاب النكاح

	المِيزان في قَبولِ الخاطِبِ أو رَدِّه ما جاءَ في الجِديثِ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ
۳۰۱.	فَأَنْكِحُوهُ»فَأَنْكِحُوهُ»
	أُوجِّهُ كلمةً إلى هؤلاءِ الأولياءِ الَّذينَ يتَحَجَّرونَ بناتِهم أو أَخَواتِهم: أنْ يتَّقوا الله تَعالَى
٣٠١.	في أنْفُسِهِمْ، وأنْ يعْلَموا أنَّ الوِلايَةَ أمانةٌ، فلْيَتَحَرَّوا فيها مَن هو أهُلُ لقَبولِ خِطْبَتِه
٣٠٣.	استخدامُ القُرْعَةِ في قَبولِ الخاطبِ أو عدمِ القَبولِ حرامٌ، وهو مِن عملِ الجاهليَّةِ
	اشتراطُ المرأة ألَّا يتزوَّجَ عليها شرطٌ صَحيحٌ؛ لأنَّ المرأةَ الآنَ لن تَحسدَ أحدًا، ولن
٣.٧.	
	لا يحِلُّ لوليِّ المرأةِ أنْ يمنِعَها مِن الزَّواجِ إذا خطَبَها كُفْءٌ في دينِه وخُلُقِه، فإنْ فعَلَ فهو
	آثمٌ خائنٌ للأمانةِ، ولا يحِلُّ له أنْ يُجبِرَها على أنْ تتزوَّجَ ابنَ عمِّها أو قريبَها، وهي لا تريدُه،
4.9	فإنْ فعَلَ وأجبَرَها فالنِّكاحُ غيرُ صُحيحٍ
۲۲۱	0 6 78
	إجابةُ البِكْرِ ثَلَاثَةُ أقسامٍ: القِسْمُ الأَوَّلُ: أَنْ تُصَرِّح بِالرِّضا، الثاني: أَنْ تسكُتَ، الثالث:
۲۲۲	أَنْ تُصَرِّحُ بِالمنعًِأ
	الزَّواجُ العُرفيُّ باَطِلٌ غيرُ صَحيحٍ، ولا يَستَبيحُ به الرَّجلُ فَرجَ هذه المرأةِ، ومَن فَعَلَ
440	ذلك فعَليهِ أَن يُفارِقَ المرأةًَ
۲۲٦	القول الراجح: أن النكاحَ ينعَقِدُ ولو كان الشهودُ من أقارِبِ الزوجِ أو الزوجةِ أو الولِيِّ
277	القَول الراجِح: أن الفاسِقَ يصِحُّ عقدُهُ النِّكاحَ
479	القاعدة العامَّة الشَّرعيَّة: أنَّ كلَّ ما شُرِعَ لسَببٍ فإنَّه يَفوتُ بفَواتِ ذلك السَّببِ
	الغِناء المحرَّم هو ما صَحِبه آلةُ عَزفٍ كالرَّبابِّةِ والطَّبلِ والطُّنبورِ والعودِ والموسيقي،
۳۳.	أو ما أشْبَهَ هذا، أو إذا كان يَشتَمِلُ على شيءٍ مُحَرَّمٍ، أما الغناءُ المجرَّدُ فإنه ليس بحرامٍ
	الأصلُ في المعازفِ أنَّها حرامٌ إلَّا ما جاءً به النَّصُّ، فها جاء به النَّصُّ حلالٌ، وما كَان
۲۳۸	مثلُه فحلالٌ، وما كان أقوى منه في العزفِ فحرامٌ

۳٤٠.	الاستهاعُ إلى الأناشيدِ الدينيَّةِ جائزٌ، لكنْ بشروطٍ
	لا يَخْفي عَلَيْنا جميعًا أنَّ كثرَةَ الأُمَّةِ مِن أسبابِ عِزَّتِها واكتفائها بذاتِها، وأنَّ الكَثْرَةَ لَيْسَتْ
409	سببًا لضيقِ الرِّزْقِ
	الأعيادُ الشَّرعيةُ مَعروفةٌ -والحمدُ لله- عيدُ الفِطرِ، وعيدُ الأضحى، وعيدُ الأسبوعِ
٣٧٥	وهو يومُ الجُمعةُ، وما عَدا ذلك فليسَ بمَشروعِ
٣٧٥	الصَّبر ثَلاثةُ أنواعٍ: صَبرٌ على طاعةِ الله، وصَبرٌ عَن مَحارِمِ الله، وصَبرٌ على أَقدارِ الله
	الحِجابُ الشَّرعيُّ أَنْ تُغْطِّيَ المرأةُ جميعَ بدَنِها عن الرِّجالِ الأجانبِ الَّذين ليسوا مِن
۳۸٥	محارِمِها بها في ذلك الوجْهُ
۲۸۳	ملابسُ الشُّهرةِ هي الملابسُ الَّتي يَشتهِرُ بها الإنسانُ، ويُشار إليه بالأصابعِ
	ما دَرجَ عند الناسِ أن من أنقَذَ غَريقًا صارَ أخًا لمن انقَذَهُ، ليسَ بِصحيحٍ، ومن أنقَذَ غَريقًا
٣٩.	مِن الغَرقِ، أو حَريقًا من الحَرقِ؛ فله أَجرٌ وثَوابٌ عِندَ الله، وأمَّا أن يكونَّ أخَّا له فلا
	الرأةُ المُحِدِّة على زَوجِها لا تَلبَسُ الثِّيابَ الجميلةَ، ولا تَتَطَيَّبُ ولا تَسْتَحِدُّ، ولا تخرُجُ
498	من البيتِ إلّا لحاجةٍ أو ضرورةٍ
	البنت إذا عُوِّدَتِ اللَّباسَ القصيرَ إلى سنِّ التاسعةِ أو العاشرةِ مثلًا، فإنَّها تألَفُ هذا
113	اللِّباسَ، ثمَّ إنَّه يَزُولُ عنها الحياءُ
	إذا كان الإِنسانُ في بَلدٍ إِسلاميٍّ كُلُّ أهلُه يَلبَسونَ البَنطَلونَ؛ فَليَلْبَس البَنطَلونَ لكنْ بِشَرطِ
	أَن لا يَكُونَ فيه كَشْفٌ لَعُورةٍ، أَو ضَيِّقًا يُحَجِّمُ البَدنَ، أَو يَكُونُ ضَيِّقًا يَمنَعهُ مِن كَمالِ
214	الصَّلاةِ كَالْجُلُوسِ مُفْتَرِشًا مَثلًا
4 ب	يَحُرُمُ على المرأةِ أَن تَلبسَ البِنطالَ سواءٌ مع الزُّوجِ وحدَهُ، أو مع الأَقاربِ المحارِمِ، أو
211	مع النِّساء؛ لأنَّ البِنطالَ من خصائِصِ الرجالِ
6 Y V	لُبْس العِمامةَ ليس مِنَ السُّنَّةِ إلَّا إذا كان النَّاسُ يَلْبَسونها، وكذلك الإزارُ والرِّداءُ، فالْبَسْ ما يَعتادُ النَّاسُ لُبْسَه ما لم يكُنْ مُحَرَّمًا بعَيْنِه
	قالبس ما يعناد الناس لبسه ما نم يكن تحرما بعييه
411	سعر المرأة لا بدأن يحون مِن الحرِّفينِ قانون، قار يقص أحر مِن دلك

الْخُلُعُ فَسنُّم، وليس طَلاقًا، لكنه لا رجعةَ فيه إلا بعَقدٍ جَديدٍ
كتاب الطلاق
الطَّلاق السُّنِّيّ هو الَّذي يُطَلِّقُه الإنسانُ مرَّةً واحدةً وهي حاملٌ، أو في طُهْرٍ لم يُجامِعْها فيه ٢٦٧.
الحلفُ بالطَّلاقِ بِدْعِيٌّ لم يكنْ معروفًا في عهد الرَّسول ﷺ ولا في عَهْدِ الصَّحابَةِ ٢٦٦٣
كتاب العدد
المرأةُ الَّتي مات عنها زوجُها يحبُ عليها أمورٌ: الأوَّلُ: أَلَّا تلبَسَ ثيابَ زينةٍ، والثَّاني: أَلَّا تستعملَ الطِّيبَ، والثَّالثُ: أَلَّا تلبَسَ الحُئِليَّ، والرَّابعُ: أَلَّا تتزيَّنَ بكُحلٍ ولا مُحمِّرِ شِفَاهٍ
ولا غيرِ ذلك، والخامسُ: ألَّا تخرجَ من بيتِها ٤٧٩
المرأةُ المُحدَّةُ في بيتِها تتجوَّلُ فيه حيث شاءت؛ في السَّطحِ، أو في المراحِ، أو في أيِّ مكانٍ،
ليلًا ونهارًا
إذا عقَد على امرأةٍ ثمَّ مات عنها قبل أن يدخل بها وقبلَ أن يخلوَ بها؛ فإنَّ عليها العِدَّةَ،
ولها الميراثُ، ولها المهرُ كاملًا
القول الرَّاجِح المُتَعَيِّن: أنَّ المرأةَ الحاملَ إذا ماتَ زَوْجُها فإنَّ عِدَّتَها تنتهي بوضْعِ الحمْلِ ٤٨٤
كتاب الرضاع
يجوزُ إرضاعُ الطفلِ الصغيرِ من المرضعةِ إذا كانت كتابيةً أو كافرةً، وتحرُمُ عليه
كالمسلمةِ تمامًا، تكون أمًّا له، ويكونُ أولادُها إخوةً للراضع ٤٩٤
الشَّكُّ والتردُّدُ في وجودِ الرَّضاعِ أو في عددِ الرَّضاعِ لا يَثبُت به الرَّضاعُ ٤٩٥
كتاب الجنايات
يجوز قتْلُ القُرودِ إذا كانَتْ مؤذيةً وكلُّ شيءٍ مُؤْذٍ فإنَّه يُقْتَلُ
حكم تشريحِ الجنينِ بعدَ نُزولِه
كتاب الديات
مَن قَتلَ إنسَانًا في حَادثِ سيَّارةٍ يلزمه شيئانِ؛ الأوَّلُ: الكفَّارةُ، وهي حتُّ للهِ تبارَكَ وتعالى،

٥٢٢	والثَّاني: الدِّيَةُ على عاقِلَتِه
	كتاب الأطعمة
	رأْيُنا أَنَّه لا يجِلُّ للإنسانِ أنْ يأكُلَ شيئًا ذُبِحَ على غيرِ الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، لكنْ إنْ كان
070	النَّابِحُ له مِن النَّصاري، فلا حاجَةَ أنْ يسأَلَ، بل يأكُلُه ولا يُبالي
۲۲٥	الفِرقُ الضالةُ إذا كان ضَلالُها كُفرًا مُخرِجًا عن الإسلامِ فذَبائِحُهُم لا تَحِلُّ
	يجوزُ أَنْ يُؤكَلَ مِن ثمرِ النَّخلِ الَّذي يُسقى بهاءِ مجاري الصَّرفِ الصِّحِّيِّ إِنْ كان لا يظهَرُ
۰۳۰	في ثمرِه رائحةُ النَّجاسةِ ولا طعمُها
٥٣٥	شروطُ الذَّكاةِ
	كتاب الأيهان
	الفَرقُ بين اليَمين اللَّغوِ، واليَمين المنعَقِدةِ؛ ما قَصَدهُ الإِنسانُ فهو منعَقِدٌ، وما لم يكن
०४९	
۰٤٠	الأصحُّ أنَّ اليمينَ الغموسَ خاصَّةٌ بما يُقتطَع به مالُ امريٍّ مسلمٍ
	إذا حلفَ أكثرَ من يمينٍ، وكان المحلوفُ عليه مُتَعَدِّدًا، وليس واحدًا؛ فإنَّه لكلِّ واحدٍ
0 54	كفَّارةٌ، ولا تكفي الكفَّارةُ الواحدةُ
007	قولُ الإنسانِ: (حرامٌ عليَّ ألَّا أفعَلَ كذا) حُكْمُه حُكْمُ اليمينِ
007	القَسَم على القرآنِ بدعةٌ، واليمينُ باللهِ وحدَه كافٍ عن كلِّ شيءٍ
	القَسَمُ بالقُرآنِ جائزٌ؛ لأن القُرآنَ كلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وكلامُه من صفاتِه، والحلِفُ
٥٥٣	بصفاتِ اللهِ تعالى جائزٌ
۲۲٥	اليَمين يكون على نيةِ المستَحلِفِ
	التوريةُ أن يري الإنسان غيره ما لا يريده؛ بحيث يريد باللَّفْظِ ما يُخالفُ ظاهرَهُ، ويريدُ
٥٦٧	بالفعلِ ما لا يدُلُّ عليه الفعلُ
٥٧٢	النَّذَرُ لَلاَمُواتِ شِركٌ أَكبرُ مُخْرِجٌ عَنِ الملَّةِ

الزهد والرقائق

الزُّهْد: تَرْك ما لا يَنفَعُ في الآخِرة، والورَعُ: تَرْك ما يَضُرُّ في الآخِرةِ ٨٨٥
الورَعُ المَذْمومُ: أن يَتورَّع الإنسانُ عمَّا أحَلَّ الله له تَقرُّبًا إلى الله بذلك ٨٨٥
إذا عَمِلَ الإِنسانُ بطاعةِ الله، فقد أَحسَنَ الظَّنَّ بالله
حُسْن الْحُلُقِ مع اللهِ: أنْ يُقابِلَ الإنسانُ أمْرَ اللهِ تعالى بالانشراحِ والقَبولِ والامتثالِ،
وأَنْ يُقابِلَ نهيَ اللهِ بالبُعْدِ والاجتنابِ
علامةُ رقَّةِ القلبِ أن يخشَعَ لذكرِ اللهِ، وعلامةُ قسوتِه ألَّا يبالي بها سمِعَ مِن آياتِ اللهِ ٩٩٥
الأذكار والدعاء
الدُّعاءُ بعدَ صلاةِ الفريضةِ ليس بدعةً، ولكنَّه خِلافُ الأَولى
لو سَبَّحَ الإنسان باليَمين والشِّمالِ فلا بَأْسَ، ولا يُنكَرُ عليه، ولكنَّ اتِّباعَ السُّنةِ أَفضَلُ
بلا شَكِّ
في أذكارِ الصَّلاةِ إذا تحرَّكت شَفَتاه ولسانُه كفَى، وإنْ لم يُسمِعْ نفسَه. وإمرارُها على
القلبِ لا يكفي
الأصل في الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ إلَّا فيها ورَدَتِ السُّنَّةُ بخلافِه
مسألة رفعَ اليدينِ في الدُّعاءِ لها ثلاثُ حالاتٍ
الذِّكرُ الجَمَاعيُّ وتِلاوةُ القُرآنِ على وَجهٍ جَماعيِّ يَنقَسِمُ إلى قِسمَين: الأوَّلُ: أن يُرادَ به
التَّعَبُّدَ لله عزَّ وجَلَّ، فهذا بِدعةٌ، والثَّاني: أن يُرادَبه التَّعليمَ، وهذا لا بَأْسَ به ٦٢٤
التَّغنِّي بالذِّكر كما يُتَغَنَّى بالقُرآنِ الظاهر أنَّه لا بأسَ به، وليس بدعةً، ولكن أُحِبُّ ألَّا يفعلَ ٦٢٦
طلب العلم
الَّذي ينبغي لطالبِ العِلمِ أنْ يختارَ مِنَ العلماءِ في بلدِه مَن يراه أعلمَ وأوثقَ في دينِه، ثُمَّ
يطلُبَ العِلمَ عليهم
السِّنُّ المناسبُ للصِّغار لِتَلَقِّي العلوم هو في السَّنةِ السَّابِعةِ٢٠٠

747	الدَّعوةُ إلى اللهِ تعالى واجبةٌ على كلِّ مسلمٍ
	لا حرَجَ أَنْ تَحَضُرَ المرأةُ إلى المساجِدِ؛ لاستهاعِ المُحاضراتِ والمواعظِ والدُّروسِ
747	العِلميَّةِالعِلميَّةِ
	الآداب
٦٤٠	ضَربُ الأولادِ الذُّكورِ أو الإِناثِ إذا كان للتَّأديبِ ففيهِ أجرٌ، فيُؤجَرُ الإِنسانُ عليه
737	لا يجوزُ للإنسانِ أنْ يغتابَ أخاه، سواءٌ كان معروفًا للسَّامعِ، أمْ لم يكُنْ معروفًا
	شروطُ التوبةِ خِسةٌ: الأُوَّلُ الإِخلاصُ لله عزَّ وجَلَّ. الثَّاني: اَلنَّدمُ على ما فَعَلتَ. الثَّالِثُ:
	الإِقلاعُ عن الذَّنبِ. الرَّابِعُ: العَزمُ على ألا تَعودَ. الخامِسُ: أن تَكونَ التوبةُ قَبلَ فَواتِ
780	الأوانِ
	لَيْسَ كُلُّ مسألةٍ تحدُثُ يمكنُ أنْ يكونَ علَيْها نَصٌّ مُعَيَّنٌ في تلك المسألَةِ المُعيَّنةِ،
705	فالشَّرعُ له ضَوابِطُ، ولهُ قواعِدُ يدخُلُ فيها مِنَ المسائِلِ ما لا يَعْلَمه إلَّا الله
٦٦٠	لا أَرَى سِباحةَ النِّساءِ مع الرِّجالِ مُطلَقًا لا المحارِمِ ولا غيرِ المحارِمِ
	أنصَحُ إخواني المسلمينَ بألَّا يستخدِموا أحدًا من غيرِ المسلمينَ؛ لا من الرِّجالِ ولا من
774	النِّساءِ
	نَظر المرأةِ للرَّجِلِ في بَعضِ القَنواتِ الفَضائيةِ الإِسلاميةِ أو إلى البائِعِ أو في الشارعِ، لا
770	بَأْسَ بِه بَشْرِ طِ أَلَّا تَتُورَ شَهُوَتُها
	إذا شَفَعتُ لشَخصٍ شَفاعةً توجِبُ حِرمان غَيرِه ممَّن هو أحقُّ منه أو ممَّن رُشِّحَ لها فلا
ハドド	يَجوزُ
人厂厂	الحياءُ المَذمومُ: ما مَنعَك من فِعلِ واجِبٍ أو تَركِ مُحُرَّمٍ
	إذا نوى الإنسانُ الإقدامَ على المعصيةِ، ولكنَّه لم يفعلْها، فهذا ينقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:
	الأُوَّل: أَنْ يَدَعَها للهِ عَزَّ وجلَّ، الثَّاني: أَنْ يَترُكَ المعصيةَ عَجْزًا عِنها، الثَّالث: أَنْ يَهُمَّ
٦٧٠	بمعصيةٍ، ثم تَطيبُ نفسُه عنها
٦٧٦	تشميتُ العاطسِ وهو أنْ يقولَ سامعُهُ إذا عَطَسَ: «يَرْ حَمُكَ الله» واجبٌ

رَفَّعُ مجر لارَّجِي لالْجُرَّرِيَ لاَسْكِيَّ لاَنْزَرُ لاِنْزِدَى www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الصفحة		الموضوع
o		كتاب الحج والعمرة
o	لحجِّ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ؟	(١٧٢٢) نودُّ بيانَ فضلِ ا
v		(۱۷۲۳) ما هي الأشهُرُ ا
v	جِّ مع القُدْرةِ عليه وتَوَقُّرِ شُروطِه؟	(١٧٢٤) ماحُكْمُ تَرُكِ الحِ
۸		(١٧٢٥) ما هو الحَجُّ المَب
۸	يُصَلِّي، هل يصِتُّ حجُّه؟	(١٧٢٦) مَن حجَّ وهو لا
رجَعَ كيوْم ولدَتْه		
ةٍ، وسأحُجُّ حِجَّةً	رُهُوَالسَّلَامُ قال: «مَن حجَّ فلَم يرفُثْ ولم يَفْسُقْ لا يخلو مِنَ الذُّنوبِ، وأنا حجَجْتُ قبلَ فتر	أُمُّه»، والإنسانُ ا
٩	لى رأيُكم في ذلك؟	ثانيةً هذا العامَ، ف
٩	نِ أَنْ يَقْتَرِضَ لَكي يُحُجَّ؟	(١٧٢٨) هل يجوزُ للإنسا
٩ ٩	ن، ويُريدُ أن يحجَّ، فهل له أن يَقتَرِض للحَجِّ	(۱۷۲۹) رَجلٌ عنده راتِبُ
يَسقُطُ عَنْها الحَجُّ	برةٌ في السِّنِّ، ولَيْسَ لها مَحُرُمٌّ إلى الحَجِّ، هلَ	(١٧٣٠) امرأةٌ كَفيفةٌ وكب
1 •		في مثل هذه الحال
عمَّن يدْفَعُ أَكْثَرُ؟	الِ ليُحَجَّ عن الغَيرِ؛ مِن النَّاسِ مَنْ يبحَثُ	(١٧٣١) بالنِّسبَةِ لأَخْذِ الم
لحَجِّ؟ وهل يَقومُ	مالِ ليُحَجَّ عن الغَيرِ؛ مِن النَّاسِ مَنْ يبحَثُ ؟ وما حُكْمُ المَبْلَغِ الزَّائدِ عن تكاليفِ ا-	فهل عملُه جائزٌ'
1	•••••••••••	بإرجاعِه،
تقومَ بالحَجِّ عنِّي،	مهانيًّا وماليًّا، وقال لأحدِ الإخْوَةِ: أُريدُكَ أَنْ	(۱۷۳۲) رَجُلٌ مُقْتَدِرٌ جُس
11		فهلْ يجوزُ له هذا ْ
17	ةٌ أم سُنَّةٌ؟	(١٧٣٣) هل العُمْرَةُ واجب

۱۲	(١٧٣٤) ما حكمُ العمرةِ في شهرِ رَجَبٍ؟
۱۲	(١٧٣٥) هل وردَ شيءٌ عنِ السَّلفِ أنَّهم يُكثِرونَ مِن العمرةِ في رجبٍ؟
۱۳	ه که م
	(١٧٣٧) امرأةٌ حجَّتْ مُنذُ اثنتَيْ عشْرةَ سنةً في ساعةِ الغَفْلةِ؛ حيثُ كانتْ تأخُذُ مِن
	بعضِ الدَّكاكينِ أوانيَ وملابسَ، والآنَ رجعتْ إلى اللهِ وتابتْ وحافظتْ على
	جميعِ الصَّلواتِ والنَّوافلِ والتَّهجُّدِ، وتُريدُ أنْ تؤدِّيَ هذه الحقوقَ الَّتي عليها
١٣	لأصحابِ هؤلاءِ الدَّكاكينِ، ولكنَّها تَعرِفُ بعضَهم، ولا تَعرِفُ بعضَهُمُ الآخَرَ، فهاذا تفعلُ؟
	(١٧٣٨) شخصٌ عليه ديونٌ كثيرةٌ تُقارِبُ مِئةَ ألفِ ريالٍ، والنَّاسُ يُطالِبونَه بها، وهو
	يُريدُ الحجَّ هذه السَّنةَ؛ حيثُ اقترضَ مبلغًا مِنَ المالِ مِن أحدِ الزُّملاءِ في العملِ؛
١٤.	لكيْ يُحُجَّ، فهل له ذلك؟
	(١٧٣٩) تُوُفِّيَتْ والدتي هذه السَّنةَ، وقد حجَّتْ مرَّةً واحدةً، وبعدَ وفاتِها جَمعْنا ما
	تبقَّى لها مِن حُلِيٍّ، وأصبح عِندَنا لِها ثلاثةَ عشَرَ أَلْفَ ريالٍ سُعوديٍّ، وسوف
	نُخرِجُ لها حجَّةً، وقد طلَبَ مِنَّا الَّذي سوف يُحُجُّ عنها سبْعةَ آلافِ ريالٍ، فها
١٤.	رأيُكم؟
	(١٧٤٠) امرأةٌ أرادَتْ أنْ تعتمِرَ لنفسِها، ثُمَّ ماتَتْ أُمُّها، فأرادَتْ أنْ تجعلَ هذه العُمرةَ
١٦.	لميِّتَتِها ولنفسِها، فهل يَجوزُ لها ذلك؟
	(١٧٤١) امرِأَةٌ تَحُجُّ كلَّ عامٍ وتَعتمِرُ في رمضانَ، وتصلِّي وتزكّي وتتصدَّقُ، ولكن
۱۸.	تَفْعَلُ بعضَ المُوبِقاتِ، فهل الحَبُّ والعُمْرَةُ يكفِّرانِ هذا؟
۱۸.	(١٧٤٢) والدي حجَّ الفريضةَ، وأُريدُ أنْ أَخُجَّ عنه نافلةً.
۱۸.	(١٧٤٣) هَلِ العُمرةُ في أشهرِ الحبِّ تُلْزِمُ الإنسانَ بالحبِّ في العامِ نفسِه؟
	(١٧٤٤) امرَأَةٌ عِندَها طفلٌ عُمُرُه ثماني سنواتٍ، وهي تريد أَنْ تُؤدِّيَ العُمرةَ، فهل
۱۸.	يجِبُ أَنْ يؤدِّيَ هذا الطِّفلُ معهم العُمرةَ مع أنَّه مُتعَبُّ ويتعَبُ كثيرًا؟

۱۹	(١٧٤٥) والدتي كبيرةٌ في السِّنِّ ومريضةٌ، وأُريدُ أنْ أعتمِرَ عنها نافلةً، فهل يجوز؟
	(١٧٤٦) أنا مُقيم في السُّعوديَّةِ، ووالدي يُريدُ أنْ يؤدِّي فريضةَ الحجِّ، وأنا عِندي
	مسؤولياتٌ كثيرةٌ، وليس عِندي مالٌ يَكفي لرِحلةِ حجِّهِ، فهل عليَّ إثْمٌ إذا
١٩	قَصَّرْتُ معه في ذلك في هذا الوقتِ؟
	(١٧٤٧) رجُلٌ يقولُ: إنِّي مُقيمٌ بالمملكةِ، وعُمُري التَّاسعةُ والعشرونَ ولم أتزوَّجْ
	بعْدُ، وأرغَبُ في الحجِّ، ولكنَّ بعضَ النَّاسِ يقولون: يجِبُ عليك الزَّواجُ أُوَّلًا،
١٩	ثمَّ تَحُجُّ ثانيًا؛ فأرجو معرفةَ صِحَّةِ هذا الكلامِ؟
	(١٧٤٨) عندي بنتٌ مَشلولةٌ لا تستطيعُ الحركة، فهل تسقُطُ عنها فريضةُ الحجِّ وغيرُها
۲ •	منَ العباداتِ، وعُمُرُها أربعَ عشْرةَ سنةً؟
	(١٧٤٩) إذا كانَ الزُّوجُ مُقتَدِرًا، هل يجوزُ للمَرْأَةِ أَنْ تطلُبَ مِنه أَنْ يذْهَبَ بها إلى
۲۱	العُمْرَةِ كُلَّ سَنَةٍ؟
۲۱	(١٧٥٠) مَن بَلَغَ وأخَّر حجَّه حتَّى مات، هلْ يأثَمُ وهو شابٌّ؟
	(١٧٥١) امرأةٌ عمرُها ثلاثونَ سنةً أو واحِدٌ وثلاثون سنةً، ولم تتزوَّجْ، ولم تحُجَّ،
۲۲	ولها مالٌ ولكِنْ لا يَكْفي؛ فهَلْ علَيْها شِيْءٌ؟
	(١٧٥٢) إذا حَجَّ زَوْجي وهو يُصلِّي، ثُمَّ تَرَكَ الصَّلاةَ سنواتٍ، وبعدَ ذلك تاب إلى اللهِ
۲۲	وبدأ يُصلِّي، فهل يَلْزَمُهُ أَنْ يُعيدَ الحجَّ؟
	(١٧٥٣) امرأةٌ تنوي الحجَّ هذا العامَ، لكنَّها تُعاني الوَسواسَ كثيرًا، فتُكرِّرُ الوضوءَ،
۲۳	وتُكرِّرُ الصَّلاةَ، فهل مِن توجيهٍ لها؟
	(١٧٥٤) الطُّفلُ الَّذي لِم يبلُغِ الحُلُمَ، وطافَ وسعى ولَبِسَ المخيطَ قبلَ أَنْ يتحلَّلَ
۲٤	بدونِ علمِ وليِّ أمرِه؛ هَل عليه شيءٌ؟
	(١٧٥٥) امرأةٌ تقُولُ: إنَّها اعتمرتْ قبلَ ستِّ سنواتٍ، ومعَ بدايةِ العمرةِ انتقضَ
	وضوؤها؛ فهلِ العمرةُ صحيحةٌ؟ وقد تزوجت من أربع سنوات فهل عقد
۲٤	الزواج صحيحً؟

(١٧٥٦) امرأةٌ قبلَ ثلاثِ سنواتٍ نوتِ العمرةَ، وذهبتْ إلى مكَّةَ، ومعها أطفالٌ وهي
مُحْرِمةٌ، وكانَت مُتعَبَةً، فلمْ تدخُلْ مكَّةَ وخرَجَتْ، وظلَّتْ على إحرامِها، ثمَّ
رجَعَت إلى الرِّياضِ؛ فهاذا يلزَمُ هذه المرأةَ؟ مع العلمِ أنَّها أتتْ بعمرةٍ مستقلَّةٍ
جديدَةٍ.
(١٧٥٧) والدي ووالدي منَ اليَمَنِ، أَتَيَا في رَمَضَان للعُمْرَةِ، والآن يُريدانِ تأديةَ عُمْرَةٍ
يَتَمَتَّعانِ بها إلى الحجِّ، وهم مُقِيهانِ عِندي في جُدَّةَ.
(١٧٥٨) هناك أشخاصٌ يَذهبونَ إلى جِدَّة لوالدِهم حيث يعمَلُ هناك في الصَّيفِ،
وقال لهم بعضُ النَّاسِ: لا بُدَّ أَنْ تَذْهبوا إلى مكَّةَ لتَعتمِروا قبْلَ أَنْ تَذْهبوا إلى
والدِكم؛ لأنَّهم عادةً يَعتمِرونَ مِن جِدَّةَ؛ فما الحكم؟
(١٧٥٩) امرأة اعتمرتْ في رمضان، وكانت حائضا، وعندما أتوْا إلى الميقاتِ
أحرمتْ وذهبتْ إلى الشقَّة حتَّى طهُرتْ فأكملتْ عُمرتَها
(١٧٦٠) لديَّ وَلَدَانِ تُوُفِّيَا رَحِهما الله أحدُهما عُمُرُهُ خمسَ عشْرة، والآخَرُ عُمُرُه ستَّ
عشْرةَ، ولم يَحُجَّا، وهما طلبة يدرسان، فهل عليهما حبُّ أم لا؟
(١٧٦١) والدي لا يستطيعُ الحجَّ ماديًّا ولا صِحِّيًّا، فهل يُمْكِنُ أَنْ أَحُجَّ عنه؟
(١٧٦٢) هل يجوزُ أَنْ أَحُجَّ عن أحدِ الأقرباءِ المُتَوفِّينَ، وعليَّ دَينٌ، ولكنَّ المبلغَ
الَّذي سأذهَبُ به مَبلغٌ بَسيطٌ؟
(١٧٦٣) امرأةٌ عندها ولدٌ متوفَّى في السَّادسة عشرَ مِن عمرِه، ولم يُحُجَّ، فهلْ يُحَجُّ عنه؟
وإذا تبرَّعَ الأهلُ أو أحدٌ مِن إخوانِه برًّا منهم للحبِّج عنه؛ فهل هذا يجوزُ؟
(١٧٦٤) هل الحجُّ للوالدَينِ أمِ الصَّدقةُ أفضَلُ؟
(١٧٦٥) امرأةٌ تَقول: والِدي إمامٌ لمَسجِد، ولكِنَّه في رمَضانَ عادةً يَذهَب ليَعتمِر
لِمُدة أربَعة أيَّام دون أن يَأخُذ إذَّنا، ونحن السبَبُ في ذَهابه؛ لأننا نُريدُ أن
نَعتمِر، فما الحُكْمُ؟ وهل نَأْتَم نحن؟
(١٧٦٦)رَجلٌ اشتَرى ثَوبًا مِن كَسبٍ غيرِ مَشروع، فهل يَجوزُ أن يَعتَمِرَ فيه؟

	(١٧٦٧) امرِأَةٌ قَلَعَت ضِرسَها، وتوجَّهَت إلى الحَرمِ، وكان ضِرسُها ينزِفُ الدَّمَ،
٣١	وصَلَّت به، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟
	(١٧٦٨) اختلَفَ العلماءُ في أفضلِ الأنساكِ، فمِنهُم من يقولُ: القِرانُ؛ لأنَّ الرَّسولَ
	ﷺ فَعلَ ذلك، ومنهم منَ يَقولُ: التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ؛ لأمرِ الرَّسولِ ﷺ، وَجِّهونا
٣١	في ضوءِ هذا السُّؤالِ؟
٣٢	سفر المرأة
٣٢	(١٧٦٩) ما حُكمُ سفرِ المرأةِ بدونِ مَحَرَمٍ؟
	(١٧٧٠) امرأةٌ تُقيمُ مع زَوْجِها في مدينة الرِّياضِ، وتَوَدُّ السَّفرَ إلى أهلِها خارِج المملكةِ؛
	لِأَنَّهُم في حاجةٍ شديدةٍ إلى رؤيتِها والاطمئنانِ عليها، وزَوْجِي موافِقٌ على
	سَفَري، ولكنَّه لا يستطيع السَّفرَ معي، فهل يجوز ليَ السَّفرُ بالطَّائرة دونَ مَحْرَمٍ؟
٣٢	وإذا كان ذلك لا يجوز فَهَلْ عليَّ إثْمٌ؟
	(١٧٧١) امرأة تقول لقد حَجَجْتُ قبلَ ستِّ سنواتٍ، وأريدُ الحجَّ مرَّةً ثانيةً، ولكن
٣٤	ليس عِندي مَحْرَمٌ، فهل أنتظِرُ حتَّى يَكْبَرَ أولادي ويذهبوا بي إلى الحجِّ؟
	(١٧٧٢) امرأةٌ تريدُ أنْ تُسافرَ معَ أقاربِ زوجِها إلى بلدِها بسببِ أنَّها لم ترَ والديُّها
	حوالَيْ سنتينِ، وذلك السَّفَرُ بالسَّيَّارةِ، ويُمكِنُ أَنْ يَستغرِقَ السَّفَرُ يومينِ، معَ
٣٥	صُحبةِ نِساءٍ ورجالٍ ثقاتٍ، فهل يجوزُ ذلك؟
	(١٧٧٣) أُقيمُ في السعوديةِ وزَوجَتي تُقيمُ خارجَ المملكةِ، وظُروفُ عَمَلي تَحولُ دونَ
	ذَهابي إليها، وظُروفُ دِراسَتِها تَحولُ دونَ قُدومِها إلى السُّعوديةِ الآن،
	وحاوَلتُ أن أَجِدَ فيزا لأَحدِ مَحارِمِها فلم أستَطِع، فهل يُمكِنُ أن تَأْتِيَ هي
٣٥	بمُفرَدِها في نهايةِ شَهرِ رَمضان؟
	(١٧٧٤) إذا أَجبَرَ الزَّوجُ زوجتَه على السَّفرِ بدونِ مَحُرَّمٍ؛ فهل تستجيبُ له؟
	(١٧٧٥) هل يَجوزُ للمرأةِ أن تركَبَ معَ السَّائقِ لِيُوصِلُّها إلى داخلِ المدينةِ؟
	(١٧٧٦) ما حُكْمُ الرُّكوبِ معَ السَّائقِ بدونِ مَحَرَمٍ؟

	(١٧٧٧) هل يَجوزُ أن تَركَبَ المرأةُ مع السائِقِ لحُضورِ المُحاضراتِ، وتَقولُ: معي
٣٧	أُختي، أو مَعي صَديقَتي؟ وهلّ المحاضَراتُ ضَرورةٌ؟
	(١٧٧٨) طالبةٌ تَأْتيها الحافِلَةُ في بدايتِها فتَرْكَبُ معها أوَّل واحِدَةٍ، ويأخُذُ التَّانِيَةَ بعدَ
۳۸	خَمْسِ دقائقَ، فهل يُعْتَبَرُ هذا مِن الخَلْوَةِ؟
	(١٧٧٩) إذا ركِبَتِ امرأتانِ معَ السائقِ، ونزلتْ إحداهما لجلبِ شيءٍ، فهل يجوزُ أنْ
۳۸	
	(١٧٨٠) تركَبُ أختي حافلةً للذَّهابِ إلى الجامعةِ، وأحيانًا تركَبُ فلا تجِدُ أحدًا مِنَ
۳۸	الطَّالباتِ، ولَّيس معها إلَّا السَّائقُ، فما حُكْمُ ذلك؟ وهل هذه خَلْوَةٌ؟
	(١٧٨١) ما حكمُ الرُّكوبِ مَع شخْصٍ لَيْسَ مِن محارِمِها، وهذا الشَّخْصُ إنسانٌ مَوثوقٌ
۳۸	وملْتَزِمٌ ؟
	(١٧٨٢) لِي أَختُ مُدرِّسةٌ، تَبْعُدُ مَدْرَسَتُها عَنِ المِنطقةِ الَّتِي نسكُنُ فِيها مسافةَ مِئةٍ
	وعِشرينَ كيلو، وتذهبُ مع السَّائقِ هي وعشْرُ مُدرِّساتٍ أُخْرَياتٍ معها،
٣٩	وليس معهُنَّ مَحْرَمٌ، فهل يَجوزُ ذلك؟
	(١٧٨٣) إِذَا أَوْصَلَ السَّائقُ المُدرِّساتِ إلى بُيوتِهِنَّ فعادةً تَبقى معه واحدةٌ بعدَ نُزولِ
۳٩	الأُخْرَياتِ، فهاذا تفعَلُ؟
	(١٧٨٤) في شَهْر رمضانَ الفَضيلِ بعضُ النِّساءِ تذهبُ إلى صلاةِ التَّراويحِ مع السَّائقِ،
	وقد تكونُ مُتطيِّبةً وهي ذاهبةٌ مع السَّائقِ لصلاةِ التراويحِ، وأيضًا البعضُ من
٣٩.	النِّساءِ تأتي إلى المَسجِدِ بالمَبْخَرِةِ لتُطَيِّبَ النِّساءَ، فما تَوجيهُكم في ذلك؟
	(١٧٨٥) طالِباتُ يَدرسنَ في () ويَذهَبنَ إلى الكليةِ في () والمسافةُ ثَهانونَ كيلو
٤٠.	مِترًا، فها حُكمُ السَّفرِ بدونِ مَحَرَمٍ؟
	(١٧٨٦) بِمَنْ تَزُولُ خَلْوَةُ المرأةِ بالسَّائقِ الأجنبيِّ في السَّيَّارةِ داخلَ المدينةِ؟ وهل
	تَزولُ بالطِّفلِ المميِّزِ؟
٤١.	(١٧٨٧) امر أةٌ تذهَبُ مع رجُلن؛ فهل تزولُ الخُلُوةُ بذلك؟ وإذا كان هذا للضَّم ورة؟

	(١٧٨٨) أُريدُ استِقدامَ خادِمةٍ؛ لأنَّ بَيتي واسِعٌ وأبنائِي كَثيرٌ وأنا مَريضةٌ وفي أَمَسِّ
	الحاجةِ لها، ولكنَّ زَوجي يَرفُضُ ويَقولُ: لا يَجوزُ بِدونِ مَحَرَمِها، فهل هذا
٤١	صُحيحٌ؟
	(١٧٨٩) نُريدُ أَنْ نَذَهَبَ إِلَى العُمرةِ، وعندنا خادمةٌ في البيتِ، هل يجوزُ أَنْ نَأْخُذَها
٤٢	معنا؟
٤٢	باب المواقيت
	(١٧٩٠) ما حُكمُ من يُريدُ الحجَّ أو العمرةَ ثُمَّ تجاوَزَ الميقاتَ ولم يُحرِم؛ ليَستَقبِلَ
٤٢	والدتّه في المطارِ، ولم يَرجِع إلى الميقاتِ، لِعَدمِ وجودِ تَصريحٍ معه؟
	(١٧٩١) أحرمْتُ مِنَ المِيقاتِ لعُمرةِ رمضانَ، وأدَّيْتُ العُمرةَ، ولكنِ انْتابَني
	وَسُواسٌ؛ فَشَكَكْتُ فِي العُمرةِ، وشَعَرْتُ أَنَّهَا ليستْ بِتِلْكَ؛ فأحرمْتُ مرَّةً ثانيةً
٤٥	مِنَ التَّنعيمِ، فهل يجوز الإحرامُ مِنَ التَّنعيمِ؟
	(١٧٩٢) أُناسٌ ذهبوا إلى المِنطقةِ الشَّماليَّةِ، وجلسوا أُسبوعًا هُناك للعلاجِ، وكانوا
	ناوينَ العُمرةَ مِنَ الرِّياضِ، ومرُّوا بعِدَّةِ مُدُنٍ، ثُمَّ جلسوا بالمدينةِ، وأحرموا
٤٥	مِنَ المدينةِ، فهل عُمرتُهم صحيحةٌ؟
	(١٧٩٣) والدي تُريدُ أَنْ تعتمِرَ لوالدِها المُتَوَفَّى في الطَّائفِ، وهي ساكنةٌ في جُدَّةَ، فهل
٤٦	تُحْرِمُ مِنَ الطَّائفِ أم مِن جُدَّةَ؟
	(١٧٩٤) أنا مُقيمٌ بالرِّياضِ، ولي أقاربُ في جُدَّةَ، فهل يجوز لي حينها أُريدُ الذَّهابَ
٤٦	لأداءِ عُمرةٍ أَنْ أَنزِلَ عِندَهم أَوَّلًا ولا أُحْرِمُ مِنَ المِيقاتِ؟
	(١٧٩٥) أُحرَمْتُ أنا وزوجتي مِن سكَنِنا في مدينةِ أبها، وبعدَ ذلك مرَرْنا بالميقاتِ
٤٦	وصلَّيْنا فيه مع الحملةِ؛ فهل يجوزُ أنْ نُحْرِمَ مِن منزلِنا في مثلِ هذه الحالِ؟
٤٧.	(١٧٩٦) نحن حاجُّونَ مِن المِنْطَقَةِ الشَّرقيَّةِ بالطائرةِ، فهلْ نلْبَسُ الإحْرامَ مِن البيتِ؟
	(١٧٩٧) أنا مِن تبوكَ وأنوي الحَجَّ هذا العام، وأنا مُقيمٌ في تبوكَ، ولكنِّي سأسافِرُ إلى
٤٧.	الطَّائفَ لأهلِ زوجَتي هنَّاك لأجْلِ أَنْ أترُكَ طفلي الصَّغيرَ مَعَهُم
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

	(١٧٩٨) نَوَيْتُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ المُكَرَّمَةَ فِي شَهْرِ رمضانَ، وذهبتُ إِلَيْها ومَكَثْتُ بِها
	ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ ذهبتُ إلى المدينَةِ ومكثْتُ بِها أربعةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَحْرَمْتُ مِنَ
	المدينَةِ وَّعُدْتُ إِلَى مَكَّةَ واعْتَمَرْتُ، مَعَ العِلْمِ بِأَنَّ نِيَّتِي كَانَتْ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى
٤٧	الْمَدينَةِ أَوَّلًا وأُحْرِمُ مِنْها. فَهَلْ هذا العَمَلُ صَحْيَحٌ؟
	(١٧٩٩) أنا مُقيمٌ بمكَّةَ وتُونِي أخي في مِصرَ، وأنوي أنْ أُؤَدِّي عنه فَريضةَ الحجِّ؛ فمِن
٤٨	أين يكونُ الميقاتُ؟
	(١٨٠٠) أنا مِن الرِّياضِ، وعندي مُهِمَّةٌ إلى جدَّةَ، وعندي نيَّةٌ أن أعتمِرَ، فهل أعتمِرُ
٤٨	مِن جدَّةَ، أم مِن الميقاتِ بعدما أنتهي مِن المُهِمَّةِ إنْ شاء الله؟
	(١٨٠١) رَجُلُ أَحرَمَ من (القُرَّيات) بنيةِ العمرةِ، ثُمَّ ذهبَ إلى جدةَ مُحرِمًا، وهناك قابلهُ
	أحدُ الأصدقاءِ فأقنَعهُ أن يفكُّ إحرامَهُ، وأنه يَجوزُ له أن يُحرِمَ من جدةَ، وطَلَبَ
٤٨	منه أن يُقيمَ معه ثلاثةَ أيامٍ ثُمَّ يَعتَمِرَا سويًّا؛ ففَعَلَ ذلك، فهاذا عليه؟
	(١٨٠٢) رجلٌ ذهبَ إلى جدةَ من (القريات) وكان ناوِيًا الحجُّ، ولم يُحرِم إلا بعد إقامتِه
	بجدةً ثلاثةً أيامٍ؛ لأنَّهم أفهمُوهُ أن من أقامَ في جدةَ ثلاثةَ أيامٍ صارَ من أهلِها،
٤٩	فهاذا عليه؟
	(١٨٠٣) مُوَظَّفٌ مَكلَّفٌ بعملٍ حكوميٍّ من (القريات) إلى جدةً، فهل يَجوزُ له أن ينوِيَ
	الحجَّ وبعد انتهاءِ عملِه في جدةَ يُحرِمُ ويَذَهَبُ إلى الحجِّ، مع العِلمِ أن عملهُ
٤٩	يَنتَهي في اليومِ الثاني من ذي الحجةِ؟
	(١٨٠٤) نَويتُ الحَجَّ وأنا من المنطقةِ الشرقيةِ، وسَنَذَهَبُ عن طريقِ الطائرةِ إلى جدة،
٤٩	فهل أُحرِمُ من البيتِ؟
	(١٨٠٥) جاءَني والِدايَ من اليَمنِ في رَمضانَ لأَداءِ عمرةٍ، ويُريدونَ أن يُؤدُّوا الآن
٥٠	عمرةً ثانيةً يَتَمَتَّعون بها إلى الحَجِّ، وهم يُقيمونَ عِندي في جدة، فهاذا يَفعَلُون؟
	(١٨٠٦) اعتادَ بعضُ النَّاسِ الإكثارَ مِنَ الخروجِ مِن مكَّةَ إلى العُمرةِ مِنَ التَّنعيمِ أو
٥٠	الجِعِرَّالَةِ، قبلَ الحجِّ أَو بعدَه، فها حُكْمُ ذلَك؟

	(١٨٠٧) أُذَّيتُ العمرةَ في رمضانَ الماضي، ثُمَّ رَجَعتُ إلى بَلدي، وبعدَ أُسبوعٍ عُدتُ
	مع والِدي لِيَؤدِّي العمرةَ، فأدَّيتُ عمرةً أُخرى، فقالَ لي بعضُهُم: عَمَلُك هذا
٥٢	لا يَنبَغي، فما الحُكمُ؟
	(١٨٠٨) اعتَمَرتُ عن رَجلٍ مَيتٍ فاغتَسَلتُ في الرِّياضِ، ولها وَصَلتُ الميقاتَ كان
٥٢	الزِّحامُ شَديدًا فلم أُعتَسِلُ هناك، وأحرَمتُ، فهلَ عليَّ شَيءٌ؟
٥٢	عقد ح و ش و عقد
	(١٨١٠) مُعلِّمةٌ تريدُ أنْ تأخُذَ إجازةً اضطراريَّةً لمدَّةِ يوم، أو يومينِ، أو ثلاثةٍ؛ لتذهَبَ
٥٢	إلى المدينةِ النَّبوِيَّةِ؛ هل يجوزُ لها ذلك؟
	(١٨١١) بعضُ النَّاسِ في شهْرِ رَمضانَ يأخُذُ أولادَه وخدمَهُ وأبناءَه الصِّغارَ إلى مكَّةَ،
	ويظُّلُ طيلَةَ هَذَا الشُّهَرِ هناك، أَيُّهما أفضلُ بالنِّسبَةِ للمُسْلِمِ؛ أَنْ يأخُذَ عمرَتَهُ
٥٣	
٥٤	باب محظورات الإحرام
٥٤	(١٨١٢) ما هِي نَحْظُوراتُ الإحرامِ بالنِّسْبة للمَرْأة؟
	(١٨١٣) إذا ارْتكَبَ الإنسانُ محظورًا من محظوراتِ الإحرام فيها التخييرُ؛ وأرادَ أنْ يصومَ
٥٤	(١٨١٣) إذا ارْتكَبَ الإنسانُ محظورُا من محظوراتِ الإحرامِ فيها التخييرُ؛ وأرادَ أنْ يصومَ ثلاثةَ أيَّام، هل يصومُ الأيَّامَ التَّابِعةَ أم الَّتِي يتخيَّرُها؟
οξ οξ	ثلاثةَ أَيَّامٍ، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعةَ أم الَّتِي يتخيَّرُها؟
٥٤	ثلاثةَ أَيَّامٍ، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعةَ أَمِ الَّتِي يتخيَّرُهَا؟ (١٨١٤) امرأةٌ تقولُ: ما الحكمُ إذا اعتمرتْ وكانتْ لابسة النِّقابَ جهلًا منها؟
٥٤	ثلاثةَ أَيَّامٍ، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعةَ أَمِ الَّتِي يتخيَّرُهَا؟
οξ οο	ثلاثةَ أَيَّامٍ، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعةَ أَمِ الَّتِي يتخيَّرُهَا؟
οξ οο	ثلاثةَ أَيَّامٍ، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعةَ أَمِ الَّتِي يتخيَّرُهَا؟
οξ οο	ثلاثة آيَّام، هل يصومُ الأيَّامَ التَّابِعة أم الَّتي يتخيَّرُهَا؟
08 00	ثلاثة آيَّام، هل يصومُ الأَيَّامَ التَّابِعة أَم الَّتي يتخيَّرُهَا؟

٥٦	كانتْ تنزِعُ هذا الغِطاءَ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟
	(١٨٢٠) هَلِ النِّقابُ المُستخدَمُ في العُمرةِ هو النِّقابُ الَّذي أُمِرْنَا بِلُبْسِهِ؟ وإذا لَبِسَتِ
٥٧	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٥٧	(١٨٢١) هل للمرأةِ أنْ تنتقِبَ وهي مُحْرِمَةٌ أو تَلْبَسُ شُرَّابَ اليدَيْنِ؟
	(١٨٢٢) مِن عادتي أنَّني لا أكشِفُ وجهي أبدًا عندما أخرُجُ مِنَ البيتِ، وعندما ذهبْنا
	إلى مكَّةَ المُكرَّمةِ لأداءِ العُمرةِ مع والدي قالتُ ليَ الوالدةُ: اكشِفي عن
	وجهِكِ، وإذا لم تكشِفيهِ فعليكِ دمٌ، فلَم أُطِعْها في ذلك، ووضعْتُ الحِجابَ
٥٨	
٥٩	(١٨٢٣) ما حُكْمُ لُبْسِ المرأةِ للشُّرَّابِ في الإحرام؟
	(١٨٢٤) ما حُكمُ لُبسِ (الشُّرابِ) بالنسبةِ للمرأةِ المحرمةِ؟
٥٩	(١٨٢٥) هل للمرأة أنَّ تطوفَ بَالقُفَّاذِ والجورب في العُمْرَة؟
٥٩	(١٨٢٦) ما حُكْمُ لُبْسِ القُفَّازاتِ في العُمرةِ، وهل للعُمرةِ ثوْبٌ مُخَصَّصٌ؟
	(١٨٢٧) امرأةٌ أرادَتْ أن تعتَمِرَ في رمضانَ، فلبِسِت القفَّازات ومشَطت شَعرها،
	واستَقَلَّتِ الطائرةَ بمُفرَدِها حيث استقبَلَهَا ولدُها في مطارِ جدةً، فهل عليها
٦٠	شَي عُمْ؟
٦١	(١٨٢٨) هل يجوزُ للمُحرِمِ أَنْ يَغتسِلَ بالصَّابونِ المُعطَّرِ؟
	(١٨٢٩) ما حُكمُ استعمالِ المعجونِ والشَّامبو، وغَسلِ اليدِ بالصَّابونِ الَّذي فيه رائحةٌ
٦١	بعدَ الإحرامِ؟
٦١	(١٨٣٠) هل يُؤَثِّرُ الصابونُ والشامبو على المُحرِمِ؟
٦٢.	(١٨٣١) هل يَجوزُ استخدامُ مليِّنات ومُنعماتِ الأقمشةِ المحتويةِ على رائحةٍ في غَسلِ ثيابِ الإحرامِ للرِّجالِ؟
	(١٨٣٢) هلَ يجوزُ لُبْسُ ثيابِ الإحرامِ المغسولةِ من سنواتٍ ومرشوشٌ عليها طِيبٌ؛
٦٢.	إذا أراد الإنسانُ أنْ يلسَها لعُمْرَة جديدة؟

	(١٨٣٣) ما حُكمُ تَخصيصِ يومِ عرفةَ بوَضعِ الجِنَّاءِ على اليَدَينِ لغَيرِ الحاجةِ، لاعتِقادِ
٦٢	أنه يومٌ فَضيلٌ؟
٦٣	(١٨٣٤) ما الحكمُ فيمن أتَى بحصًى من مَكةَ ناسيًا؟
	(١٨٣٥) إذا قصَّرَتِ المرأةُ مِنْ أسفلِ شعرها ولم تُقَصِّرْ مِنَ الأمامِ في الحجِّ أو العُمرةِ
٦٣	فهل في ذلك بأسٌ، وهل عليها شيءٌ؟
	(١٨٣٦) بعضُ الحُجَّاجِ يَضعونَ على ملابسِ الإحرامِ لَفْظَ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رسولُ
	اللهِ، وصورًا لَلَكعبةِ الشَّريفةِ، ثُمَّ يَذَهبونَ إِلَى أماكنِ قضاءِ الحاجةِ، فأرجو
٦٣	نَصيحتَكَ لهم
	(١٨٣٧) امرأةٌ حجَّتِ العامَ الماضيَ، وفي يوْمِ عرفةَ حصَلَ لها جَفافٌ في الشَّفتَيْنِ؛ فنزعَتِ الطَّبقةَ الجافَّةَ مِن شفتَيْها، فهل هذا مِن محظوراتِ الإحرامِ؟
٦٣	فنزعَتِ الطُّبقةَ الجافَّةَ مِن شفتَيْها، فهل هذا مِن محظوراتِ الإحرامِ؟
	(١٨٣٨) قرأْتُ في كتابٍ عن الحجِّ أنَّه يُنْهَى عنِ الأكلِ بعدَ الإحرامِ في النُّسُكِ؛ فهل
٦٤	هذا صحيحٌ؟
	(١٨٣٩) اعتمَرْتُ مِن عامينِ تقريبًا مِن جدَّةَ، ولكنَّ العُمرةَ جاءت فجأةً، وما كان
	عندي لِباسُ الإحرامِ، واشترَيْتُه مِن أحدِ شوارعِ جدَّةَ بعدَما خرَجْتُ مِن
٦٤	البيتِ مُحْرِمًا؟
	(١٨٤٠) امرأة تقولُ: طفتُ طوافَ الوداعِ في الفجرِ، وكانَ مَوْعِدَ رحلَتي العصرَ،
	وبعدَ الطُّوافِ جلسْتُ في الحَرَمِ، وَصلَّيتُ الظُّهرَ، وقرأتُ القرآنَ إلى أنْ جاءَ
٦٤	مَوعِدَ الرِّحلةِ، فهلْ هذا فيه هذاً شَيءٌ مخالِفٌ؟
	(١٨٤١) طُفْتُ طوافَ الوَداعِ، ثُمَّ بِتُّ في مَكَّةَ جاهِلًا بالحُكْمِ. فما العَمَلُ، وَكَانَ ذَلِكَ
٦٥.	مُنْذُ حوالي أَرْبَعِ سَنَواَتِ؟
	(١٨٤٢) في طوافِ الوَداعِ كنَّا تسعةَ أشخاصٍ، وقبلَ الدُّخولِ إلى المَسْجِدِ الحرامِ
	اتَّفَقْنا على مكانٍ نَجْتَمِعُ فيه، فدخلْنا إلى المَسْجِدِ وطُفْنا، فخرجْنا واجتمعْنا،
	فإذا نحن ثمانيةٌ فجَلَسْنَا ننتَظِرُ الشَّخْصَ التَّاسعَ ولم يأتِ إلَّا بَعْدَ قُرابَةِ أربعِ

٦٥.	ساعاتٍ؛ فما الحكمُ؟
	(١٨٤٣) امرأةٌ سافرَتْ مِن الرياضِ إلى جدَّةَ لأداءِ العمرَةِ وكانت لابسةً النِّقابَ
	بالطَّائرةِ، حيثُ قالَ لها ابنُهاً: إنَّه يجوزُ لها ذلك؛ حيث إنَّ فوقَ النقابِ غطاءٌ
٦٥.	للرَّأسِ، فهل عمرتُها صحيحةٌ؟ وهل يلزَمُها شيءٌ؟
	(١٨٤٤) ما الحُكْمُ فيمَنْ قتَلَ صيْدًا وهو مُحْرِمٌ؟
	(١٨٤٥) امرأةٌ حجَّتْ وعندما تحلَّلَتْ التَّحَلُّلُ الكاملَ ذهبتْ لطوافِ الوداعِ، حيثُ
	لَبِسَتْ البُرْقُعَ وعلَيْها غطاءٌ فوقَ هذا البُرْقِع، فقالَ لها بعضُ النَّاسِ: إنَّهُ لا
٦٧.	يَجُوزُ لُبْسَ البُرْقُعِ فِي الحَرَمِ سواءٌ كانتْ المرْأَةُ محرمِةً أو متحلِّلَةً، فها الحَكمُ؟
	(١٨٤٦) امرأةٌ تقول: في عامِ مضى اعتمَرْتُ في نهار رمضان، وأثناءَ السَّعيِ وقَعَتْ
	يدي على شيءٍ غيرِ طاهِرٍ، فذهَبْتُ لغَسْلِ ما في يدي، فلم أجِدْ ماءً، فمسَحْتُه
٦٧.	بمِنديلٍ مُعَطَّرٍ ، فهلَ عليَّ شيءٌ؟
	(١٨٤٧) امرأةً أحرمت للعُمْرَةِ، وجلستْ عند أُختِ زوجِها قبل القيام بالعُمْرَةِ،
٦٧	ووضعتْ مَساحيقَ النَّاجميلِ على وَجهِها، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟
	(١٨٤٨) هل يجوزُ للمرأةِ المُحرِمَةِ لَلحجِّ أَنْ تُغيِّرَ ملابِسَها مَتى أَرادَتْ ذَلِك؟
	(١٨٤٩) حَجَجتُ منذ عامين، وفي ليلةِ عرفةً أجنَبتُ، فخَلَعتُ مَلابِسَ الإِحرام
۸۲	واغتَسَلتُ، ثُمَّ أصبَحْتُ ووقَفتُ في عرفاتٍ، فهل علي شيءٌ؟
	(١٨٥٠) مَن تعَمَّد الحَلْقَ في جدة، ولم يَحلِق في مكةً، فها عليه؟
	(١٨٥١) هلَ يَلْزَمُ المرأةُ أَنْ تُحْرِمَ بنعلَيْنِ مِثْلَ الرَّجُلِ؟
79	باب الفدية
	 (١٨٥٢) جماعةٌ كانوا في أَبْهَا، ونَوَوْا أَنْ يُحرِموا مِنْ يَلَملَم، وعِندَما وصلوا يَلَملَم
	وجدوا الأماكنَ غيرَ مناسِبةٍ للاغتسالِ؛ فتركوه وتجاوَزوا المِيقاتَ وذهبوا إلى
79	رابغ، وأحرموا مِن رابغ، وأُخذوا عُمرتَهم، فهاذا عليهم؟
	(١٨٥٣) هل يُجْزئُ الرَّمْيُ يومَ ثَلَاثَ عشرَ بعدَ المغرب بعدَ غُروب الشَّمس؟

	(١٨٥٤) امرأةٌ حجَّتْ منذُ عِشرينَ سَنةً، ولكنَّها لم تَطُفْ طوافَ الوداعِ لمَرضِها،
٦٩	^
	(١٨٥٥) أَحدُ الحُجَّاجِ انتهى مِنَ الحجِّ ولم يطُفْ طوافَ الوَداعِ، والآنَ يريد أنْ
٧٠	يطوف طواف الوَداعِ
٧٠	(١٨٥٦) مَن لم يصِلْ مُزدلفةً إلَّا بعدَ طُلوعِ الفجْرِ، ماذا عليه؟
٧١	(١٨٥٧) ماذا يجِبُ على مَن ترَكَ المبيتَ باللَّمُزدلفةِ؟
	(١٨٥٨) أنا ذهبْتُ إلى الحجِّ ولم أستطِعِ المَبيتَ في مِنَّى؛ لأنَّني كنْتُ سائِقَ سيَّارةٍ
	تابعةٍ لبعضِ الحَجيجِ؛ فمررْتُ بمِنَّى مرورًا مِنَ السَّاعةِ التَّاسعةِ حتَّى الحاديةَ
٧١	عشْرَةً، ولكنِّي لم أُستطِعِ المَبيتَ بها.
	(١٨٥٩) امرأةٌ حَجَّت قَبْلَ خْسُ ِ سنواتٍ وكانت مُتمتِّعةً، وعندما أدَّتِ العُمرةَ لم
	تَقُصَّ مِن شَعْرِها، ورجَعَت إلى بيتِها، فقال لها أخوها: قُصِّي الآنَ؛ فهل يلزَمُها
٧١	شيءٌ؟
	(١٨٦٠) حَجَجتُ مِن حوالي سَنَتَيْنِ، وعِندما كُنْتُ أَرْمي جَمْرةَ العَقَبَةِ النَّانيةِ أُصبْتُ في
٧٢.	رِجْلِي، وبعدَما رَميْتُ وانتهَيْتُ مِنها تركتُ طوافَ الوداعِ، وذهبْتُ إلى بَيْتِي،
٧٢.	(١٨٦١) امرأة حَجَّت وكانت مَريضَةً، ولم تَطُفْ طوافَ الوَداعِ، فهاذا يَلْزَمُها؟
	(١٨٦٢) قمتُ بأداءِ الحَجِّ مَعَ زَوْجَتِي مِنْ خَمْسِ سنواتٍ، فَدَفَعْنا مِنْ مُزْدَلِفَةَ بعْدَ
٧٢.	السَّاعَةِ الثَّانيةَ عَشَر لَيْلًا، فهل يجوزُ هذا؟
	(١٨٦٣) رميتُ عَنْ زوجَتِي الجَمَراتِ في ثاني يومٍ وثالثِ يومٍ، لأنَّهَا لَم تستَطِعْ أنْ
٧٣.	تذهَبَ هَارًا، ولكِنْ كانَ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ نَذْهَبَ لَيْلًا، فَمَّ الحُكْمُ؟
	(١٨٦٤) امرأةٌ تقولُ: حَجَّتْ في سنةٍ منَ السَّنواتِ، وقال لها أخوها: سَأَرْجُم عنكِ
	وعن الوالدةِ، وهذا في اليومِ الحادي عشرَ، وكذلك في اليومِ الثَّاني عشرَ رجَم
۷٣.	عن والدتِها وعنها. فهل يَجوَزُ له ذلك؟ وما حُكْمُ حجُّهما؟
٧٣.	(١٨٦٥) امرأةٌ حجَّت وهي صغيرةٌ مَعَ أهلِها ولَم تَطُفُ طوافَ الوَداع، فَهاذا يَلْزَمُها؟

(١٨٦٦) امرأة حَجَّتْ مرَّتَيْنِ ولَم تَرْمِ جَمْرَةَ العَقَبَةِ، وقَدْ فَدَتْ، فهاذا يلزَمُها في ذلك؟٧٤
(١٨٦٧) والِدَق حجَّت مُنذُ عشرِ سَنواتٍ ولم تُقَصِّر، ثُمَّ حَجَّت بعد ذلك مَرَّتين،
ولم تُقَصِّر أيضًا، وقد ماتَت رَحِمَها الله فهاذا يَلزَمُ الورثة؟٧٤
(١٨٦٨) ذَهَبْتُ أَنَا وَعَائِلْتِي إِلَى مُكَّةَ وَاعْتَمَرْنَا، وَلَكُنْ أَهْلِي مِنَ الْأُولَادِ وَالبِنَاتِ مَا
قَصَّروا شعرَهم، ورجَعْنا إلى بلدِنا، وخلَعْنا لِباسَ الإحرامِ؛ فهاذا نعمَلُ؟٧٤
(١٨٦٩) اعتمرْتُ ولم أكنْ أعلَم عن المناسكِ شيئًا كثيرًا، فسعَيْتُ في عُمرتي بين
الصَّفا والمروةِ أربعةَ عشَرَ شوطًا؛ لأنَّي اعتبَرْتُ الذَّهابَ والإيابَ شوطًا
وحدًا. وعندما قمْتُ بتَقصيرِ شَعْري لم أَقصِّرْ كَامَلَ الشَّعرِ إِنَّهَا أَخَذْتُ
شُعيراتٍ فقطْ؛ فهاذا عليَّ؟ وهل أعودُ مَرَّةً ثانيةً وأقصِّرُ شعري؟ ٧٥
(١٨٧٠) نحن من المدينةِ وخَرجنا مِنها وقد نَوَينا العُمرةَ، وقلنا: نَمُرُّ على جدةَ أولًا
وتَرَكنا مُرورَنا بالميقاتِ، وبَعدَ وُصولِنا جدةَ قيلَ لنا: يَلزَمُكُم الرُّجوعُ إلى
الميقاتِ للإِحرامِ؛ فذَهَبنا إلى السَّيلِ فأحرَمنا، ثُمَّ انطَلَقنا للعُمرةِ، فهل علينا
شيءٌ؟
(١٨٧١) في طَوافِ الوَداعِ طُفنا من المَسعى؛ لأنَّه أُسرَعُ، فهاذا عَلينا؟٧٥
(١٨٧٢) مُنذُ خمسِ سنواتٍ في طَوافِ الوداعِ أصِبتُ بإسِهالٍ شَديدٍ، فكان ينتَقِضُ
وُضوئي، فأَذْهَبُ لأتوضَّأ ثُمَّ أبدأُ من حيث انتَهيتُ، فهل يَصِحُّ الطوافُ؟٧٦
(١٨٧٣) أَحدُ الحجاجِ رَمي جمرةَ العَقبةِ يومَ العيدِ من الناحيةِ الشرقيةِ، فما الحُكمُ في
ذلك؟
(١٨٧٤) هل في العُمرةِ طَوافُ وَداعٍ؟ وما حُكمُ من تَركَه جاهِلًا بحُكمِهِ؟٧٦
(١٨٧٥) امرأة كانت تُؤدِّي عمرةً فابتدأتِ الطُّوافَ مِن الحَجَرِ الأسوَدِ، ولكنَّها في
أثناءِ الطُّوافِ دَحَلَتْ في حِجْرِ إسهاعيلَ، فها الحكمُ؟
(١٨٧٦) حَجَجْتُ مُتَمَتِّعًا، ولكنَّني لم أَنْحَرْ، ولم أُقَصِّرْ، ولم أَحْلِقْ، فما الحُكْمُ في
ذلك؟

(١٨٧٧) امرأة ذَهَبَتْ إلى العُمْرَةِ ولم تأخُذْ شيئًا مِنْ شَعْرِها قَبْلَ الإحْرامِ؟	٧٧.
باب صفة الحج والعمرة	٧٨.
(١٨٧٨) ما المَشروعُ في حقِّ الحاجِّ أو المُعتمِرِ إذا وصلَ إلى البيتِ الحرامِ؟	٧٨.
(١٨٧٩) ما صفةً إحرام المرأةِ؟ وهل لها لباسٌ معيَّنٌ تَلْبَسُه في الإحرام؟	٧٩.
(١٨٨٠) ما صِفةُ التَّلبيةِ؟ وما معناها؟ ومتى يبدأ وقْتُها؟ ومتى يَنتهي؟ َ	۸٠.
	۸١.
(١٨٨٢) ما حُكْمُ الإقامةِ بمِنَّى في اليوْمِ الثَّامنِ مِن ذي الحِجَّةِ والمَبيتِ فيها ليلةَ عرفةَ؟	۸۲.
	۸۲.
(١٨٨٤) ما الَّذي يُشرَعُ للحاجِّ في موقِفِ عرفةَ؟	۸٣.
(١٨٨٥) متى يبدأُ وقتُ الوقوفِ بعرفةَ؟ ومتى يَنتهي؟	۸٣.
(١٨٨٦) ماذا يَجِبُ على مَنِ انصرَفَ مِن عرفةَ قبلَ غروبِ الشَّمسِ؟	۸٤.
	٨٥.
	۸٥.
(١٨٨٩) ما حُكْمُ المَبيتِ بالمُزْ دَلِفَةِ؟ ومتى يَبدأُ وقْتُه؟ ومتى يَنتهي؟٧	۸٧.
(١٨٩٠) نرجو بيانَ الأعمالِ المشروعةِ للحاجِّ يوْمَ عيدِ النَّحْرِ، وهل يجِبُ فيها	
	۸۹.
(١٨٩١) هل يلزَمُ التَّرتيبُ في أعمالِ يومِ العيدِ؟	۹٠.
(١٨٩٢) نودُّ أنْ نستفسرَ عن حُكْمِ المَبيتِ بِمِنَّى ليلةَ الحادي عشرَ والثَّاني عشرَ من	
ذي الحجَّةِ.	
(١٨٩٣) يَستفسِرُ كثيرٌ منَ الإخوةِ عنِ الشَّخصِ الَّذي لم يجدْ مكانًا بِمِنَّى؛ ماذا يفعَلُ؟	97.
(١٨٩٤) سَمِعنا بِصدورِ فَتوى بِجوازِ المبيتِ في غيرِ منَّى إذا كانت الخِيامُ متصلةً، فهل	
هذا صَحيحٌ؟ وإذا كانت مُحَيَّاتُ الحَملاتِ الخاصةِ تَبعُد عن مُحَيَّاتِ الحكومةِ	

۹۳.	حَوالي كيلو فهل تُعتَبَر مُتَّصِلةً بها؟
	(١٨٩٥) بالنِّسبةِ للحجِّ هل يُشتَرطُ في المبيتِ في مِنَّى بدايةُ وقتٍ محدَّدٍ أم لا؟ علمًا
	بأنَّنا نعملُ في مكَّةَ في محلَّاتٍ تجاريَّةٍ، ولا نذهَبُ للمبيتِ إلَّا بعدَ السَّاعةِ
۹٣.	الحاديةَ عشرَ
۹٣.	(١٨٩٦) ما هو المُلتزَمُ؟ وهل ورَدَ في فضْلِه شيءٌ؟
٩٤.	(١٨٩٧) ما حُكْمُ الوُقوفِ في المُلتزَمِ للدُّعاءِ والتَّعلُّقِ بأستارِ الكعبةِ؟
90.	(١٨٩٨) ما حُكْمُ الإسراعِ بين العَلَميْنِ الأخضرَيْنِ في السَّعْيِ؟
۹٥.	(١٨٩٩) كيْفَ يتصرَّفُ مَنْ شكَّ في عددِ الأشواطِ في الحجِّ؟
٩٦.	(١٩٠٠) ما حُكْمُ الطَّوافِ وراءَ المَقامِ أو وراءَ زَمْزَمٍ؟
٩٧.	(١٩٠١) ما حُكْمُ الطَّوافِ في الطَّابِقِ الْعُلويِّ للحَرَمِّ؟
	(١٩٠٢) جماعةٌ كانوا في الحجّ، وفي آخِرِ شوْطٍ مِن طوافِ الوَداعِ وهُمْ عِندَ الرُّكْنِ الرُّكْنِ اليَّالِيِّ أُقِيمَتِ الصَّلاةُ؛ فأَدَّوُا الصَّلاةَ مع الإمامِ، وبعدَ الصَّلاةِ أكملوا هذا
٩٧.	الشَّوْطَ، فهل عليهم شيءٌ؟
٩٧.	(١٩٠٣) إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ أثناءَ الطَّوافِ فمِنْ أَيْنَ أُكْمِلُ الطَّوافَ؟
٩٨.	
	(١٩٠٥) ما حكم من طاف طواف الإفاضةِ مع طوافِ القُدومِ في طوافٍ واحدٍ؛ بأنْ
٩٨.	أُخَّرَ طُوافَ القُدُومِ حتَّى وقَفَ بعرفَةَ ورجَعَ؟
	(١٩٠٦) إذا كنْتُ أُحُجُّ مُفْرِدًا هل يجوز تأخيرُ طوافِ القُدومِ مع طوافِ الإفاضةِ
٩٨.	أو الوَداعِ؟أو الوَداعِ
99.	(١٩٠٧) هل طَوافُ الوَداعِ واجِبٌ، وهل يَجِبُ في العُمرةِ أيضًا؟
	(١٩٠٨) نَوَيتُ أَن أَعتَمِر، وفي مكةَ يَكونُ الوَقتُ متَّسِعًا، فهل أَطوفُ عن والِدي
99.	المتوقَّى طَوافَ الزيارةِ؟

۹٩	(١٩٠٩) امرأةٌ أدَّت العُمرة، ولكنَّها بَدأَت الطُّوافَ من حِجرِ إسهاعيلَ، فهل عليها شيءٌ؟
١٠٠.	(١٩١٠) امرأةٌ أدَّت العُمرةَ لكنَّها أثناءَ الطَّوافِ دَخلَت في الحِجرِ في أُحدِ الأَشواطِ؟
	(١٩١١) لو أن شَخصًا يَسكُن جدة، وله سكَنٌ وأهلٌ وتِجارةٌ في مكةً، وأرادَ الحجَّ من
	جدةً، فهل يَلزَمُه طوافُ الوَداعِ فَورًا، أم يُمكِن أن يَرجِع مكةَ بعد يومين
١٠٠.	ليَطوفَه؟
	(١٩١٢) كنتُ في عمرةٍ مع صَديقٍ وبعد نهايةِ الطَّوافِ حولَ الكعبةِ لم يُصَلِّ صَديقي
	رَكعَتَي السُّنةِ في مَقام سيدنا إِبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، كها أنه نامَ بعد الطُّوافِ لمدةِ
	ساعتين ثُمَّ قامَ بعد ُذلك ثُمَّ أكمَلَ السعيَ بين الصَّفا والمروة، فهل عليه
1 • 1 .	شي ځې
	(١٩١٣) امرأةٌ انتقضَ وضوءُها في أوَّلِ الطَّوافِ واستمرَّت في الطَّوافِ بدونِ وضوءٍ،
١٠١	فها الحكمُ في ذلك؟ وهل تصِحُّ العمرةُ؟
	(١٩١٤) امرأةٌ حَجَّتِ السَّنةَ الماضيةَ، وأثناءَ طَوافِ الإفاضةِ أحدَثَتْ، وقد أكمَلَتِ
١٠١	الطُّوافَ سبعةَ أشواطٍ؛ فهاذا يجِبُ عليها؟
	(١٩١٥) منذُ ثلاثِ سَنواتٍ حَجَجتُ مع والِدَي، وفي عمرةِ التمتُّعِ في الشَّوطِ
	الخامِس من الطوافِ أحدَثَت الوالدةُ، ومن شدةِ الزِّحامِ طالَ الفَصلُ بين
1 • ٢	الحدثِ والوُّضوءِ، ثُمَّ بَنَينا على ما مَضى ولم نَبدَأ من الأولِ، فما الحُّكمُ؟
	(١٩١٦) امرأةٌ حَجَّت منذُ سَنتين، وأثناءَ طَوافِ الإِفاضةِ انتَقَضَ وُضوؤها، ثُمَّ
1 • ٢	أكمَلَت الطَّوافَ ونُسكَ الحَجِّ كُلَّها، فهل يَلزَمُها شيءٌ؟
	(١٩١٧) في إحَدى الإجاباتِ في (سُؤالٌ على الهاتِفِ) جاءً أنَّ طوافَ العُمْرَةِ لا يَلزَمُ
	فيه أنْ يكونَ الشَّخصُ طاهرًا، وقرأتُ في الإجاباتِ المَكِّيَّةِ أنَّ الطَّوافَ
۱۰۳	يُشترَطُ له الطَّهارةُ، فها الرَّاجِحُ؟
	َ (١٩١٨) رميُ الجِمارِ أَيَّامَ التَّشريقِ اليومَ الحاديَ عشرَ والثَّاني عشرَ واليومَ الثَّالثَ
1 • £	عشرَ، متى يَبَدَأُ وقتُه؟ ومتى يَنتَهي ؟ وما حُكْمُ رَمي الجارِ في هذه الأيَّامِ؟

١٠٥.	(١٩١٩) متى يبدأ وقتُ رَمْيِ جَمْرةِ العَقَبةِ يوْمَ عيدِ النَّحْرِ؟ ومتى يَنتهي؟
١٠٥.	(١٩٢٠) هل تجوزُ الاستنابةُ في الرَّميِ؟ وما صفتُه؟
	(١٩٢١) حَجَّتْ أُختي مع والدي قبَّلَ أربعِ سَنواتٍ، ورَمَى عنها دونَ أَنْ تُوكِّلَه؛ فهل
١٠٦.	عليها شَيءٌ؟
	(١٩٢٢) امرأةٌ تُريدُ أن تحجَّ، وليس عندَها قُدرةٌ على الرميِ، فهل تُوكِّل ابنَها، وهل تَنَلَفَّظُ بالتَّوكيلِ؟
١٠٧.	تتَلَفَّظُ بالتَّوكيلِ؟
	(۱۹۲۳) ذَهَبنا للحَجِّ فَي أَحدِ الأَعوامِ وحَدَثَ حَريقٌ هائِلٌ فِي مِنى ذَهَبَت فيه أَغراضُنا وأَموالُنا، ثُمَّ ذَهَبنا إلى عَرفة، وبعدَ يومِ عرفة أصابَت زوجي حمَّى شَديدةٌ، وتَحَلَ معها المستشفى، ثُمَّ وكَّلنا ونَحنُ بمِنى من يَرمي عنَّا الجمراتِ في الأيامِ الثلاثةِ، فهاذا علينا؟
	وأَموالُنا، ثُمَّ ذَهَبنا إلى عَرِفةً، وِبعدَ يومِ عرفةَ أصابَت زوجي حمَّى شَديدةٌ،
	دَخَلَ معها المستشفى، ثُمَّ وكَّلنا ونَحنُ بمِنى من يَرمي عنَّا الجمراتِ في
١٠٧.	الأيامِ الثلاثةِ، فهاذا علينا؟
	(١٩٢٤) امرأةٌ حَجَّت وهي حامِلٌ، فوكَّلَت زَوجَها في رَمي جَميع الجَمراتِ، فها حُكمُ
١٠٧.	هدا اللوكيل:
	(١٩٢٥) امرأةٌ تقولُ: قَبْل ستِّ سنواتٍ حجَّت معَ أهلِها وكانَتْ قادرةً على الرَّمي، ولكنَّها وكَانَتْ قادرةً على الرَّمي، ولكنَّها وكَلت أخَاها في رَمْي الثلاثةِ أيامٍ؛ وليسَ لهَا أحدٌ في مكَّةَ يقومُ بدَفْع
	ولكنُّها وكُلت أخَاها في رَمْي الثلاثةِ أيامٍ؛ وليسَ لهَا أحدٌ في مكَّةَ يقومُ بدَفْع
1 • 🗸 .	الفديهِ، فهادا عليها؟
	(١٩٢٦) امرأةٌ حجَّتْ منذُ زمن، ولم ترْمِ جمرةَ يومِ العيدِ، ووكَّلتْ شخصًا تخشى أن
١٠٨.	يكونَ غيرَ مُحافِظٍ على الصَّلاةِ؛ فهاذا يلزَمُها؟
	(١٩٢٧) امرأةٌ حجَّتْ مرَّتينِ، ولم ترمِ جمرةَ العقبةِ لشدَّةِ الزِّحامِ، وقامت بتوكيلِ
١٠٨.	زوجِها، فهاذا يلزَمُها؟
	(١٩٢٨) البعضُ مِن النَّاسِ يسُبُّ ويشتُمُ، ويرْمي بالحجارةِ الكبيرةِ والنِّعالِ، ويعتقِدُ
	أَنَّه يرمي الشَّيطانَ أثناءَ رمْيِ الجمراتِ، فهل هذا العملُ صحيحٌ؟
	(١٩٢٩) ما حُكْمُ لو نسِيَ الحاجُّ بعضَ الحصياتِ؟
11.	(١٩٣٠) أُناسٌ رَمَوُا الجُمراتِ قبْلَ الزَّوالِ، فهل يَلْزَمُهم شيءٌ؟

	(١٩٣١) رجُلٌ وامرأتُه ذَهَبَا إلى الحجِّ أحدَ الأعوامِ وأَكَمَلا النُّسكَ، إلَّا أنَّهما وكَّلا
	شخصًا آخرَ ليرمِيَ عنهما الجمراتِ؛ نظرًا لظُّروفِ الزَّوجِ الصِّحَّيَّةِ، وقد طافا
	طوافَ الإفاضةِ، وقد وكَّلَا أوَّلَ يومِ العيدِ وهما في مِنِّي، لَّكنَّ بقيَّةَ الأيَّامَ وكَّلَا
١١١.	مِن مكَّةَ؟
	(١٩٣٢) امرأةٌ حَجَّتْ من ثلاثينَ سنةً ولم ترمِ الثَّلاثَ جَمَراتٍ لخشيةِ مَحرَمِها عليها منَ
117	الزِّحامِ، وقد فعلتْ هذا في ثلاثِ حَجَّاتٍ، فها الحكمُ؟
	(١٩٣٣) حججَتُ هذه السَّنةَ ورميتُ الجمراتِ، لكن أنا غيرُ متأكِّدٍ هل هي سبعٌ أم
۱۱۲	 ثـانٍ؟
	(١٩٣٤) خالي طلَب من أُختِه أنْ تحجَّ معه ويقوم بجميعِ النَّفَقَات، وقد رَمَى عنها
	الجمراتِ في آخِرِ الحَبِّ مع أنها قامت ببعضه، فهاذا يَلزَمُها؟ وهل الحَبُّ
117	صحيحٌ إذا كان فريضةً ؟
	(١٩٣٥) في الحَجِّ العامَ الماضي، رَمَيتُ الجمراتِ، فبَدأتُ بالكُبرى ثُمَّ الوُسطى ثُمَّ
۱۱۳	الصغرى، فعَكَسَتُ الرميَ، فهل عليَّ ذنبٌ؟
	(١٩٣٦) امرأةٌ في الحجِّ رَمَى عنها ولَدُها وهي قادرةٌ؛ فهاذا يلزَمُها؟ وهل حَجُّها
۱۱۳	صَحيحٌ؟
	(١٩٣٧) رجُلٌ حجَّ مع أُمِّه وأَخَواتِه، وفي اليوْمِ الثَّانيَ عشَرَ رَجَمَ عنهُنَّ؛ بحُجَّةِ شِدَّةٍ
	الزِّحامِ؛ إِذْ طلبَتْ مِنهُمُ الحملةُ السُّرعةَ فِي ذلك، وأَفْتِي لهم شيْخُ الحملةِ بأنَّ
118	ذلك يَجوزُ، وجِّهونا في ضَوْءِ ذلك.
	(١٩٣٨) رَمَيْتُ عَنْ زَوْجَتي بسببِ عدمِ استطاعَتِها نظرًا للزَّحْمَةِ الشَّديدَةِ ، فهلُ يجوزُ
118	ذَلِكَ؟
	(١٩٣٩) امرأةٌ حَجَّتِ السَّنةَ الرَّاضيةَ، وأثناءَ الرَّمْيِ كانتِ لا تعرِفُ الشَّاخِصَ، وقد
	نسِيَت عدَدَ الحصياتِ الَّتي رَمَتْ بها، وفي اليومِ الثَّاني رَمَتْ ثمانِيَ حصياتٍ على
118	ثلاثِ مراتٍ؟

	(١٩٤٠) في أثناءِ رَمْي الجَمْرَةِ الصُّغرى وأثناءَ الرَّمْي شكَكْتُ: هَلْ رَمَيْتُ سِتًّا أو سبعًا،
110	ولكنِّي تساهُّلتُ، فلم أرمِ سابعةً؛ فها الحُكُّمُ؟
110	(١٩٤١) كيْفَ تكون العُمرةُ للميَّتِ؟
	(١٩٤٢) هل يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَناسكَ الحَجِّ أَو العُمرةِ عن أَيِّ فَردٍ ميِّتٍ مِن
117	أفرادِ أُسرتِه، دونَ النَّظرِ لدَرجِةِ القَرابةِ؟
	(١٩٤٣) أريدُ هذه السَّنةَ أَنْ أَحُجَّ عن والدي المُتوفَّى، فهل يلزَمُ أَنْ أَذكُرَ اسْمَه عندَ
117	كل ركن مِن اركانِ الحَجُ؟
	(١٩٤٤) أُريدُ أَنَّ أَعتَمِرَ عن والِدِي المتوفَّى فَهَل أَخرُجُ وأَعتَمِرُ مِنَ التَّنعيمِ، أَمْ أَخُصُّه مِن الأَوَّلِ؟
117	مِن الأَوَّلِ؟
	(١٩٤٥) رَجلٌ تُوفِي والِدُه ولم يَكُن يُصَلِّي سِوى العِيدَينِ فَقَط، فهل يَحبُّ أو يَعتَمِر عن
117	والِدِه ٢
117	(١٩٤٦) أُريدُ أن أحجَّ عن والِدَتي المتوفاةِ، فكَيفَ أُلبِّي عنها؟
	(١٩٤٧) أريدُ أَنْ أَحُجَّ عن أبي، وكما نعلَم بأنَّ تاركَ الصَّلاةِ كافِرْ، وكان والدي يُصلِّي
	في البَيْتِ تارةً، ويترُكُ الصَّلاةَ تارةً، ويُصلِّي بعضَ الأوقاتِ في أوقاتِها، ويترُكُ
117	بعضَ الأوقاتِ، وماتَ ولم يَحُجَّ، وأُريدُ أَنْ أَحُجَّ عنه، ماذا يلزَمُنِي؟
	(١٩٤٨) أريدُ أَنْ أَعْتَمِرَ لنَفْسي ولوالدي؛ فهل أعتمرُ مثلًا أَنَا أُوَّلَ مَرَّةٍ، وأعتمرُ له ثانِي
117	مَرَّةٍ؟
۱۱۸	(١٩٤٩) أنا حاجٌ عَن والِدَتِي المُتوفَّاةِ؛ فهاذا أقولُ في الدُّعاءِ، أو المناسكِ كُلِها؟
	(١٩٥٠) هل يجبُ علينا الحجَّ عن الوالِدَين إذا كانَا قد حَجَّا أو حُجَّ عنهما، أم الأفضلُ
117	الدعاءُ لهما، وأن نتصَدَّقَ عنهما، وخُصوصًا في زحمةٍ هذه الأيامِ؟
	(١٩٥١) شخصٌ أدَّى عُمرةً في أوَّلِ رمضانَ، وبعدما تحلَّلَ مِنَ العُمرةِ طاف سبعةَ
	أشواطٍ لوالدِه، فهل هذا جائزٌ؟
119	(١٩٥٢) إذا ذهبَت المرأةُ لتأخُذَ عُمرةً، فهل يجوز لها أنْ تأخُذَ حجًّا لو الدتها و والدها؟

	(١٩٥٣) شخصٌ أرادَ أَنْ يَأْخُذَ عُمرةً لنفسِه، وأرادَ أَنْ يعتمِرَ عن والدِه، فهل إذا أدَّى
119.	عُمرتَه كاملةً يرجِعُ مرَّةً ثانيةً إلى المِيقاتِ ويَنوي الإحرامَ عن والدِه؟
	(١٩٥٤) أحضَرْتُ والدي لأداءِ العُمرةِ في رَمضانَ الماضي، وبعدَ الانتهاءِ مِن عُمرتِها،
171.	طَلَبْتُ منها أَنْ تَعمَلَ عُمرةً لوالدي المُتَوفَّ؛ فهلُّ هذا صَحيحٌ؟
	(١٩٥٥) يقولُ الرَّسولُ ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ مَعِي». فهل لو كرَّر المسلمُ في
١٢١	رمضانَ العمرةَ يكونُ له حَجَّةٌ ثانيةٌ ؟
	(١٩٥٦) في العامِ الماضي قمتُ بأداءِ عُمرةٍ لنفسي، ثُمَّ عُمرتَيْنِ للوالدِ والوالدةِ في
	اليوْمِ نَفْسِه، فقال لي بعضُ الإخوانِ: هذا لا يصِحُّ، ولا بدَّ أنْ تكونَ هُناك
171	فترةٌ بين العُمرةِ والعُمرةِ، فهل هذا الكلامُ صحيحٌ؟
	(١٩٥٧) ما هو الأفضلُ للمرأةِ المعتمرةِ في رمضانَ أن تُصَلِّي القِيامَ في بيتِها، أم تذهَب
	إلى المَسْجِد الحرام؟
177	(١٩٥٨) هل يجوزُ أنْ ينتقِلَ الحاجُّ المُفْرِدُ إلى القِرَانِ؟
	(١٩٥٩) هل يُشرَعُ التَّمتُّعُ لِمَنْ يصِلُ مكَّةَ فَجرَ يوْمِ عرفةَ أو مَساءَ يوْمِ ثمانيةٍ؟
	(١٩٦٠) أَدَّيْتُ عُمرةً فِي الثَّالْثِ مِن شُوَّالٍ، والآنَ نَوَيْتُ الحَجَّ، فهلَ يُمكِنُ أَنْ أَحُجَّ
۱۲۳	مُتمتِّعًا إذا كنتُ لم أنوِ العُمرةَ متمتِّعًا بها إلى الحجِّ ؟
	(١٩٦١) نحنُ سوفَ نَحُجُّ حَجَّ تَمَتُّع، وسَوْفَ نصِلُ ليلةَ ثمانيةٍ؛ فهَلْ نعمَلُ العْمَرَةَ
۱۲۳	ونتحلَّلُ منها، وإذا تحلَّلْنَا فكيفَ نُحرِمُ للحجِّ؛ هلْ نُحرِمُ مِن نفسِ الموضِعِ؟
	(١٩٦٢) أنا لا أستطيع أنْ أُصلِّي النَّافلةَ أوِ الفريضةَ إلَّا وأنا جالسةٌ، وبُعضُ النَّاسِ
۱۲۳	يقولون: إذا صَّلَّى الإنسانُ وهو جالسٌ فليس له أجْرٌ، فما الحُكْمُ؟
	(١٩٦٣) اعتمَرْتُ هذا العام، وأثناءَ عُمرتي كان عندي اضْطراباتٌ في المَعِدةِ، وكان
	عندي غازاتٌ تخرُجُ بصفةٍ مُستمرَّةٍ، وسأَلْت شخصًا فقال لي: أنت في حُكمِ
178	الَّذي عنده سلَسُ بولٍ؛ فهل عليَّ فِديةٌ، وهل العُمرةُ مقبولةٌ؟
	(١٩٦٤) اعتَمَرْتُ في شَهِرِ شوَّالٍ، وتيسَّرَ لي أداءُ فَريضةِ الحجِّ في نفْس العام، ولم أكُن

۱۲٤	أنوي الحجَّ؛ فهل يُعْتَبَرُ هذا تَمَتُّعًا؟ وهل يجِبُ عليَّ الهدْيُ؟
۱۲٤	(١٩٦٥) هل في التَّطويل بالجُلُوسِ بَعْدَ العُمْرَةِ في مَكَّةَ حَرَجٌ؟
ت	(١٩٦٦) امرأةٌ كانَتْ حائضًا، وذهبَتْ إلى مكَّةَ فأحْرَمَتْ مِن الميقاتِ، ولكنْ قدَّمَـ
	السَّعْيَ على الطَّوافِ؛ حيثُ إنَّها لم تكُنْ طاهِرَةً، وبعدَ ذلك أَدَّتِ الطَّوافَ بع
170	يومٍ، فهلْ عَلَيْها شَيْءٌ؟
تِ	(١٩٦٧) ما حكمُ زيارةِ المسجدِ النَّبويِّ الشَّريفِ؟ وهلْ هي واجبةٌ أو مِنْ مُكَمِّلاً
۱۲٦	الحبِّ ؟
ها	(١٩٦٨) المرأةُ الكبيرةُ في السِّنِّ إذا كانتْ لا تسطيعُ العُمرةَ بنفسِها، هلْ يجوزُ لابنتِ
177	أَنْ تَعْتَمِر بِدلًا عنها؟
۱۲۸	(١٩٦٩) هَلْ يَجُوزُ للمُحْرِمِ أَنْ يَحِلِقَ لنفسِهِ؟
ري ج	(١٩٧٠) ذُكِرَ في تفسيرِ ابَنِ كثيرٍ: بلغَنا أنَّ عمرَ قال في قِولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَأَتِمُوا الْحَا
	وَٱلْغُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرَة:٩٦] قال: مِنْ تمامِهما أنْ تُفرِدَ كُلُّ واحدةٍ منهما عن الأُخرى
•	وأنْ تعتمِرَ في غيرِ أشهرِ الحجِّ؛ فإنَّ الله تعالى يقولُ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُـرٌ مَّعْلُومَاتُ
١٢٨	[البقرة: ١٩٧]، فهل الذي يعتَمِرُ في أشهرِ الحجِّ تُعتَبَرُ عمرتُه غيرَ تامَّةٍ؟
ن	(١٩٧١) امرأةٌ تقولُ: إنَّها ذهبتْ لأداءِ العُمْرَةِ ومعهم ولدٌّ صغيرٌ، فأحرموا م
	المِيقاتِ وأحرمَ الطِّفلُ، وعندما وَصلوا الشقَّةَ تَوَسَّخَ هذا الإحرامُ الَّذ
179	عليه، فبدَّلتْ ثيابَ إحرامِه، فهل في ذلكَ شيءٌ؟
۱۲۹	(١٩٧٢) هل هناك توجيهٌ للإحرام بالأطفالِ الصِّغارِ في العُمْرَةِ أو في الحجِّ؟
ةً.	(١٩٧٣) هل تُقصِّرُ المرأةِ بمِقدارِ أنملةٍ عن كلِّ عُمرةٍ اعتمرَتْها أمْ تُقصِّرُ مرَّةً واحد
۱۳۰	في العُمراتِ الَّتي اعتمَرَتُها ؟
ذا	(١٩٧٤) امرأةٌ حجَّتْ وكانتْ تقصُّرُ صلاةَ المغربِ في جميعِ أيَّامِها في الحجِّ؛ فهاه
۱۳۰	تفعَلُ؟
Ų	(١٩٧٥) بعضُ النَّاسِ يطوف مِنَ السَّطح، ثُمَّ إذا وصَلَ إلى المِنطقةِ الَّتي فيها المسعى

	ينزِل للمسعى، ثُمَّ يصعدُ السَّطحَ ثانيةً؛ لأنَّه يحصُلُ زِحامٌ عِندَ هذه المِنطقةِ
۱۳۱.	الضَّيِّقةِ.
	(١٩٧٦) أُقِيمُ في مكَّةَ المُكرَّمةِ، وحضَرَت والدتي في رمضانَ قبْلَ الماضي، وحجَّت
۱۳۱.	معي على اعتبارِ أنَّها مِن أهْلِ مكَّةَ، فهل حجَّتُها صحيحةٌ أمْ أنَّ فيها قُصورا؟ .
	(١٩٧٧) هناك مَن يُؤَدِّي فريضةَ الحجِّ، ثمَّ يفعَلُ بعضَ المعاصي أو الكبائرِ، ثمَّ يحجُّ
171.	مرَّةً أُخرى، فهل حجَّتُه الأخيرةُ مقبولةٌ؟ وبهاذا تنْصَحونَ مثلَ هؤلاء؟
	(١٩٧٨) نَوَتِ امرأي أَنْ تحجُّ معِي هذا العام، لكن العادة الشُّهرية تصادِفُ يوْمَ سَبْعَةٍ
۱۳۲.	أَوْ يُومَ ثَهَانِيةٍ؛ فيما العملُ، وكَيْف تَحُجُّ مَعَنا؟
	(١٩٧٩) تُوفِّيت والدتي منذُ أُسبوعٍ، وكانت تُعاني من مَرضٍ مُنذُ عشرين سنةٍ ما أَخبَرَتنا
	به، وفي ليلةِ وفاتِها ذَهَبَت أُختِي لتَعتَمِر لها في مكةَ وتَدعو لها بالشفاءِ،
	وبَدأَت العمرةَ في الثانيةِ عشرَ ليلةَ الجمعةِ، وهي تُوفِّيت في الساعةِ الحاديةَ
	عشرَ والربعِ، فهل تُعتَبَر أُمِّي ماتت مُحرمةً؟ وكانت في مَرَضِها تُشيرُ إلى الألَم
۱۳۲.	في بَطنِها فهلَ تُعتبَرُ شهيدةً؟
۱۳۳.	(١٩٨٠) اعتَمَرْتُ في رَمضانَ، ثُمَّ أَرَدتُ أن أَعتَمِرَ ثانِيًا، فهل يَجوزُ؟
	(١٩٨١) امرأةٌ تَقولُ: والِدُها شَيْخٌ كَبيرٌ ولا يُبصِرُ، وتُريدُ أن تَعتَمِر عنه فهل تُخبِرُه عن
144	هذه العُمرةِ التي تَنوي أن تُؤديها له؟
	(١٩٨٢) رجلٌ أُصيبَ في حادِثِ سيارةٍ فتَسَبَّب له بشَللٍ نِصفيٍّ، ويُريدُ أن يحُجَّ فهل
	يُمكِنُ أَن يَوَكِّلَ عنه غيرَه، وقد قالَ بَعضُ المشأيخِ: يَذَهَبُ إلى الحَجِّ ويَحمِلُه
188.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	(١٩٨٣) امرأةٌ تَقولُ: إنَّ أمَّ زَوجِها عندَها سَلَسُ بَولٍ، ولَا تُحافِظُ على بَعضِ
	الصَّلواتِ، وقد أدَّى عنها ابنُها عُمرةً وحَجَّ الفَريضةِ، ثُمَّ استَقدَمَها للمملكةِ
	ويُريدُ أن يَبَرَّها بأن يَذَهَبَ بها إلى الحَجِّ مرةً أُخرى، وهي لا تَستَطيعُ الحَجَّ،
140	ولا تَعي الحَجَّ أصلًا

(١٩٨٤) حَجَجتُ مع زَوجي، ولكنَّ الذي قامَ بقَصِّ شَعري رَجلٌ من غيرِ المحارِمِ، فهل يَجوزُ ذلك؟
فهل يَجوزُ ذلك؟
(١٩٨٥) بعضُ النَّاسِ يَقولون: العُمرةُ فِي رَمضانَ ليسَت مِن السُّنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم
يَعتَمِر في رَمضان، بل كانت كُلُّ عُمَرِهِ في ذي القعدةِ، وأن قَولَ النَّبِيِّ ﷺ:
«عُمرةٌ في رَمضانَ تَعدِلُ حجةً» هو قولٌ خاصٌّ لإِحدى زَوجاتِه التي لم تَحُجَّ
معه ﷺ، قِياسًا على رُخصَتِه ﷺ لعائِشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا عِندما لم تَأْتِ إلَّا بحَجِّ في
حَجةِ الوَداعِ، فما قَولُكُم؟
(١٩٨٦) عبرَ التَّاريخِ تعرَّضَ المسجدُ الحرامُ لدخولِ أُناسٍ مُجرِمينَ؛ فالكعبةُ هُدِمَتْ،
والحجرُ الأُسُودُ نُقِلَ إلى منطقةٍ أخرى -إلى الإحسَّاءِ- مدةَ ثمانيةَ عشرَ سنةً،
فكيفَ نجمعُ بينَ هذه الأحداثِ وبين أنَّ البيتَ الحرامَ جعَلَه الله آمنًا؟١٣٨
(١٩٨٧) هل هناكَ فرقٌ بينَ المسجدِ الحرامِ والبيتِ الحرامِ في التَّسميةِ؟
(١٩٨٨) إِحدى أقاربي تُريدُ الحجُّ وعندها ولدٌّ صَغيرٌ يَحتاجُ لرِعايةٍ، فهل يَمنَعُها من
الحَبِّ ؟
(١٩٨٩) امرأَةٌ أرادَت العُمرةَ وعِندما وَصَلَت مكةَ نَزلَ بَعضُ نُقطِ الدَّمِ وأتَكَ العُمرةَ
كامِلةً، ثُمَّ بَعدَ يومٍ ونِصفٍ نَزلَ الحَيضُ، فهل عُمرَتُها صَحيحةٌ؟١٣٩
(١٩٩٠) امرأةٌ تُريدُ الحجُّ هذا العامَ، وكانت قد اعتَمَرَت مرةً عُمرةً فيها أَخطاءٌ وهي
جاهلةٌ، فقد طافَت وهي حائِضٌ، ولكنَّها أتَت بِعِدَّةِ عُمَرٍ بعدَ ذلك، فهل فيها
شيءٌ ؟
(١٩٩١) نَوَيتُ الحَجَّ، فهل يَجوزُ أن أَقترِضَ لأحُجَّ؟
(١٩٩٢) أُمي مَريضةٌ مَرضًا لا يُرجى بُرؤهُ، فهل يَجوزُ أن أحُجَّ عنها؟١٤٠
" (١٩٩٣) إذا اشتَدَّ الزِّحامُ بعدَ الانصرافِ مِن عرفةَ، وانتصَفَ اللَّيلُ ولم أُصَلِّ المغرِبَ
والعشاءَ، فهاذا عليَّ؟
" (١٩٩٤) من أرادَ الحَجَّ فهل يَتلفَّظُ بالنيةِ ويَقولُ: نَويتُ حجَّا متَمَتِّعًا أو مُفردًا؟

(١٩٩٥) زوجي حجَّ مرةً بمُفردِه، فهل يَجوزُ أن أحجَّ مع حَملةٍ دون مَحَرَمٍ؟١٤١
(١٩٩٦) أدَّيتُ أنا وزَوجي عُمرةً في أوَّلِ شَوالٍ، فإن خَرَجنا للحَجِّ فهلَ علينا ذَبِحٌ؟ ١٤١
(١٩٩٧) أُريدُ الحجَّ هذا العامَ، وعليَّ دَينٌ لبَنكِ () خمسةُ أقساطٍ، متأخرةٍ ولم
أُسَدِّدها، فهل يَجوزُ أن أحجَّ؟
(١٩٩٨) لي عَمةٌ حَجَّت من أربعينَ سَنةً، ولم يكن مَعها مَحَرَمٌ ولم تَكُن تَعلَم
بضَرورتِه، ولكن كان مَعَها صُحِبةٌ آمنةٌ من نِساءِ ورِجالِ البلدةِ، فهل حَجُّها
صَحيحٌ؟ وقد تُوُفِّيت منذ ثلاثةِ أَسابِيعَ فهل أَحُجُّ عنها؟
(١٩٩٩) امرأةٌ تُريدُ الحِجَّ هذا العامَ، ولكنها لم تُؤَدِّ زكاةَ ذهبِها العامَ الماضي، ولا هذا
العامَ، فهل يُؤثِّر هذا على الحجِّ ؟
(٢٠٠٠) فتاةٌ عُمرُها ستةَ عَشرَ سنةً، فهل يَجوزُ لها أن تحجَّ؟
(٢٠٠١) هل يَجوزُ للمرأةِ المُسِنَّةِ أن تأتِيَ للحَجِّ بدونِ مَحرَمٍ؟
(٢٠٠٢) نَوَيتُ الحُجَّ أنا وزَوجَتي، وعادَتُها تَأْتِيها في اليومِ السابِعِ أو الثامِنِ، وسَنُسافِرُ
من المنطقةِ الشرقيةِ في اليومِ السابعِ، فكيفَ نُصنَعُ؟ ُ وهل نَستَعمِلُ أدويةً
لمَنعِ الدورةِ؟
(٢٠٠٣) هل يَجوزُ لمن أرادَ الحجَّ مُتمَتِّعًا ولم يَكُن له قدرةٌ على شراءِ الهَدي أن يَصومَ
ثلاثةَ أيامٍ من أوَّلِ العَشرِ إذا وصلَ إلى مكةً؟ وهل يَصومُها مجتَمعةً -أي:
مُتتابعةً - أو متَفَرِّقات، أو يَجوزُ الوجهان؟ وكذلك السَّبعُ، فهل يَصومُها إذا
رَجَعَ إلى أهلِه -أي: محلِّ إقامتِه- مُتتابعةً أو متفرقاتٍ؛ فإن الآيةَ أَطلَقَت
الصَّومَ في ذلك كلِه؟
(٢٠٠٤) قد حَجَجتُ مُنذُ ثَلاثين سَنةً، وقَدَّرَ الله لي حَجةً ثانيةً، واعتَمَرتُ ما شاءَ الله
لي، ثُمَّ في هذا العامِ نَظَّمتُ مَع أَحَدِ الزُّملاءِ حَملةً للحَجِّ ولكني كُنتُ مَشغولًا
بالمهمةِ والأعمالِ فلم أُحُجَّ، واكتَفَيتُ بها كَتَبَهُ الله لي، وقَد عابَ عليَّ بَعضُ
الزُّملاءِ واستَنكَرَ عليَّ فقالوا: كيف تَأْتِي إلى مَكةَ ولا تَحُجُّ، فهل عليَّ شيءٌ؟ ١٤٥

180	(٢٠٠٥) هلِ العُمْرة في رمَضانَ بثَواب حَجَّة أم عُمْرة؟
	(٢٠٠٦) امراً أُمُّ جاءَت منَ القاهِرة للعمَل في السُّعوديةِ بدونِ مَحرَمٍ، فهل يَجوزُ لها أن
120	تُؤدِّيَ العُمرةَ والحجَّ؟
187	(٢٠٠٧) الولَدُ الصَّغيرُ في العُمرةِ هل يَكون مَحَرَمًا؟ وما هو السِّنُّ المُناسِبُ ليَكون مَحَرَمًا؟
	(٢٠٠٨) امرأةٌ اعتَمَرَتْ قَبَلَ سَنةٍ ولم تُقَصِّر إلَّا في مَحَلِّ سَكَنِها، فهل يَلزَمُها شيءٌ، مع
731	العلم أنها استَحَمَّت قبل التَّقصير ؟
	(٢٠٠٩) إذا أَحرَمَتِ المَرأةُ في آخِرِ شَعبانَ، ولكِنَّها لم تَعتَمِرْ إلَّا في رمَضانَ، فهل لها
۱٤٧	ذلك؟
	(٢٠١٠) نَوَيْتُ العُمرةَ مع عائِلتي بالسيَّارةِ، ونحن منَ الرِّياضِ، فهل يَلزَمُنا أن نُصلِّيَ
١٤٧	ركعَتَيْن في مَسجِدِ المِيقاتِ؟
	(٢٠١١) امرأةٌ أدَّت العمرة، وقَصَّرت شَعرَها، ثُمَّ لها رَجَعَت وجدَت جُزءًا من شَعرِها
۱٤٧	لم تُقَصِّر منه، فهل عليها شيءٌ؟
١٤٨	باب الفوات والإحصار
	(٢٠١٢) ذَهَبتُ إلى العُمرةِ مع زوجَتي، وقَبلَ الطَّوافِ رأَتْ نقطةَ دَمٍ فظَنَّتها العادةَ؛
	فلم تَطُف بالبيتِ ولكنَّها سَعَت، ثُمَّ بعد رُجوعِنا بأربعةِ أيامٍ جاءتها العادةُ،
۱٤٨	فهاذا عليها؟ وإن أَرادتْ أن تَحَجَّ هذا العامَ فكيف تَصنَعُ؟
	(٢٠١٣) امرأةٌ حجَّتِ العامَ الماضيَ، وكانتْ تأخذُ حبوبَ مانعِ الحيضِ، ونزلَ معها
١٤٨	يومُ العاشرِ بعضُ الإفرازاتِ، فهل هذا الطُّوافُ فيه شيءٌ؟
	(٢٠١٤) امرأةٌ شعَرَتْ بنُعاسٍ شديدٍ عِندَ طوافِ التَّمتُّعِ أثناءَ السَّعْيِ، وفي طوافِ
1 & 9	الإفاضةِ كانتْ محصورةٌ، وكان هناك زِحامٌ شديدٌ، فهاذا يَلْزَمها؟
1 & 9	(٢٠١٥) امرأةٌ طافت طوافَ العمرةِ وهي حائضٌ، حياءً ممَّن معها، فهاذا يلْزَمُها؟
	(٢٠١٦) إذا وصلَتِ المرأةُ المِيقاتَ وهي حائضٌ، أو حاضَتْ بعدَ الإحرامِ، فما الحُكْمُ
10.	في ذلك؟

	(٢٠١٧) إذا حاضَتِ المرأةُ في الحجِّ وبقِيَ عليها طوافُ الإفاضةِ، ثمَّ جاء موعدُ السَّفَرِ
	ولم تَطُفُ، وهي معَ حَملةٍ من خارجِ المملكةِ، والحملةُ لنْ تتأخَّرَ وتَنتَظِرُها،
101.	فهاذا تفعلُ؟
	(٢٠١٨) امرأةٌ أحرمَتْ مِنَ المِيقاتِ مِنَ المدينةِ، ونَوَتِ العُمرةَ، ولَمَّا وَصَلَتْ جُدَّةَ
101	كان أطفالُها قدْ أَتْعبوها، ولم تذهَبْ إلى العُمرةِ، فهاذا عليها؟
	(٢٠١٩) والدي تُوُفِّي يومَ ثمانيةٍ بعدَ أَنْ أحرَمْنا للحجِّ؛ يومَ التَّرويةِ، فهل يُسَنُّ إكمالُ
101	الحجِّ عنه؟
	(٢٠٢٠) حجَجْتُ مع حُمْلةٍ مِن حَمَلاتِ الحَجِّ، ونظرًا لأنَّني كنتُ المسؤولَ فيها انشغلْتُ
	يوْمَ عرفةَ بالبحثِ عَنِ (الباصِ) التَّائهِ، ولم أَتمكَّنْ مِنَ الوقوفِ بعرفةَ إلا
	حواليٌ نِصفِ ساعةٍ بعدَ العصرِ، وحواليُّ نِصفِ ساعةٍ بعدَ المغربِ، فما حُكْمُ
107	حجِّي؟
	(٢٠٢١) امرأة سافرتْ منَ الرِّياضِ إلى مكَّةَ لِغَرَضِ العُمْرَةِ، وكان عليها الدَّوْرَةُ،
	واشترطتْ أثناءَ الإحرامِ، فوصلتْ إلى مكَّةَ دُون أن تَتَطَّهر، فحَلَّتْ إحرامَها،
107	فها حُكمُ ذلك؟
107	(٢٠٢٢) ما حكم الاشتراطِ في العُمرةِ للمرأةِ التي تَخشَى أنْ يأتيَها الحيضُ؟
	(٢٠٢٣) امرأةٌ أحرَمَت لعُمرةٍ فقالَت: اللهمَّ لبَّيكَ بعُمرةٍ، ثُمَّ قالت: لَبَّيكَ اللهمَّ
	لَبَّيك، لَبَّيك لا شَريك لك لَبَّيك، ثُمَّ تَذَكَّرت أنها لم تَقُل: اللهمَّ إن حَبَسَني
104	حابِسٌ فمَحَلِّي حيثُ حَبَستَني، فهل يُجزِئُها أن تَقولَها بعد التَّلبيةِ؟
	(٢٠٢٤) امرأةٌ حَجَّت مُنذُ عدةِ سَنواتٍ، وفي الْيَومِ الحادي عَشرَ جاءَها الحَيضُ، فهاذا
104	يَلزَمُها؟
	(٢٠٢٥) امرأةٌ تقول: اعتَمَروا مع ابنتِهم وأُحرَموا من الميقات، وعندما وَصَلوا إلى
	مكةً وَجَدَت البنتُ علاماتِ بدايةِ الحيضِ فخَشِيَت ألا تَعتَمِر فذهبَت معهم
	للطُّوافِ والسعي ولم تَرَ شيئًا من العلاماتِ بعدَها وصامت لمدة يومين ثم
١٥٤	ليًّا وَصَلُوا الرياضُ جاءها الحيضُ، فهل عليها شيء؟ وهل فِعلُها صحيحٌ؟

	(٢٠٢٦) امرأةٌ ذَهَبَت لتَعتَمِرَ، وقد انقَطَعَ عنها دَمُ الحَيضِ لمدةِ يَومَينِ ثُمَّ بعد أدائِها
108.	العُمرةَ عاوَدَها الدَّمُ، فهاذا عليها؟
	(٢٠٢٧) ذَهَبتُ أنا وإحدى زَميلاتي لأَداءِ العُمرةِ، وكانت مُصابةً بالحَساسيةِ في الصَّدرِ،
	ثُمَّ طُفنا وتَعِبَت زَميلَتي ونُقِلَت إلى المستَشفى، ولم تَخرُج إلَّا بَعدَ يَومَين، فلمَّا
108.	خَرَجَت ذَهَبنا إلى بَلَدِنا، ولم نُكمِل العُمرةَ؛ فهَل عَلينا شيءٌ؟
	(٢٠٢٨) زوجَتي طافَت طَوافَ الوَداعِ، وعندَما خَرَجنا رَأَت ما تَرى المَرأةُ مِن الدَّمِ،
	فها الحُكمُ في ذلك؟
100	باب الهدي والأضحية والعقيقة
	بَ بَ الْحَامِ الْحَامِ وَ تَ عَمْرَةً فِي شَهْرِ شُوَّالٍ، وتيسَّرَ لِي أَدَاءُ فريضةِ الحَجِّ فِي العامِ نفسِه، ولكنَّني لَم أَكُنْ أَنتوي الحَجَّ فِي العامِ نفسِه، فهل أكونُ بذلك مُتمتَّعًا؟ وهل يُجِبُ عليَّ الهَدْيُ؟
	ولكنَّني لم أكُنْ أَنتوي الحجَّ في العامِ نفسِه، فهل أكونُ بذلك مُتمتِّعاً؟ وهل
100	يجِبُ عليَّ الهَدْيُ؟
	(٢٠٣٠) ثَلاثَةُ كَانُوا مُتَمَتِّعينَ ووزَّعوا ثِنْتَيْنِ مِن الهَدْيِ، وذهبوا بالثَّالِثَةِ إلى البَيْتِ؛ فها حكمُ ذلك؟
100	حكمُ ذلك؟
107	(۲۰۳۱) مَتَى يَصومُ المتمتِّعُ الذي لم يجد هديًا؟
	(٢٠٣٢) عند الذَّبحِ لو سَمَّى شَخْصٌ غَيْرُ الذَّابِحِ حَضَرَ الذَّبيحَةَ، ولَم يُسَمِّ الذَّابِحُ،
107	هل يجور دليك؛
	(٢٠٣٣) لو أرادتِ امرأةٌ أنْ تُضحِّي عندَ دخولِ العَشر وقد وكَّلتِ البنكَ في الأُضحيَّةِ،
101	فهل تقصُّ من شَعَرها إذا جاء وقتُ الأضحِيةِ؟
	(٢٠٣٤) لو جاءت المرأة العادةُ الشَّهريَّةُ أَيَّامَ العشْرِ وهي تريدُ أَنْ تُضَحِّي؟ فهل يضُرُّ
	ذلك؟ وهل تُمْسِكُ عن قصِّ الشَّعرِ وتقليمِ الأظافرِ؟
	(٢٠٣٥) هل يجوزُ أنْ أُضَحِّيَ عن والدي، وهو لم يوصِ؟
109	(٢٠٣٦) هل تَكْفي الأضحيَّةُ الواحدةُ أخوينِ يُسكنانِ في مَسكنٍ واحدٍ؟
	(٢٠٣٧) هناك كثيرٌ مِن النُّيوتِ يُضحُّونَ بأكثر مِن أُضحيَّةٍ، فالأبُ يُضحِّى، والأخُ

109	يُضحِّي، والزَّوجةُ تُضحِّي؛ فهل مِن تَوجيهٍ حولَ هذا؟
	(٢٠٣٨) امرأةٌ تُريدُ أن تضحِّيَ عن زوجِها المتوفَّى في العامِ الماضي، فهل تُشرِكُ معه
171	أحدًا، أم يكونُ بمُفرَدِه؟
	(٢٠٣٩) والِدي عندَهُ أربعةٌ أبناءٍ، ثلاثةٌ منهم يَسكُنون معه، فهل تُجزِئُ أضحيةُ الوالِدِ
	عنهم جميعًا؟ وإن كان الذي في الخارِجِ يَأْتِي في العيدِ ويَقضيهِ مَعَنا في البيتِ،
771	فها الحُكمُ؟
177	(٢٠٤٠) كيفيةُ تَوزيعِ لحمِ الأُضحِيَّةِ، وما المقدارُ المحدَّدُ؟
771	(٢٠٤١) هل الأُضحيَّةُ تكونُ عن الميِّتِ أم الحَيِّ؟
۲۲۳	(٢٠٤٢) هل يُشتَرطُ في دَمِ الجُبرانِ ما يُشتَرطُ في الأضحِيةِ مِن السِّنِّ وانتِفاءِ العُيوبِ؟
	(٢٠٤٣) ما المَقصودُ من الأَخذِ من الشَّعرِ لمن أرادَ أن يُضحِّي، وهل يَدخُلُ فيه تَمشيطُ
175	الشَّعرِ؟
178	(٢٠٤٤) متى تُذْبَحُ العقيقةُ عنِ المولودِ؟ وماذا يُقال عند ذَبْحِها؟
	(٢٠٤٥) رُزِقْتُ بنتًا، وفي اليوْمِ السَّابِعِ حلقْتُ رأسَها، ولا أدري هل يجوز ذلك أم لا
178	يجوز، وهل عليَّ شيءٌ في ذلك؟
	(٢٠٤٦) إِذَا كَانَ الرَّجِلُ لَمْ يَعُقَّ عَنْ ولدِهِ، وأرادَ الولَدُ بَعْدَ أَنْ كَبِرَ أَنْ يَعُقَّ عَنْ نفسِهِ،
178	فهلْ يجوزُ له ذلِكَ؟
	(٢٠٤٧) امرأةٌ تقولُ: بالنِّسبة للعقيقةِ؛ أولادي عَقَّ عنهم جدُّهم وعمُّهم، فهل يَجوزُ
178	ذلكَ أم لا بدَّ منَ الأبِ؟
	(٢٠٤٨) هل يُجْمَعُ على العقيَقةِ الأهْلُ والجيرانُ، أمِ الأفضَلُ أَنْ تُوزَّعَ على الفُقراءِ
170	والمَساكينِ؟
	(٢٠٤٩) رجلٌ له عشرةٌ مِن الأولادِ، ولم يعُقَّ عنهم، وقد تراكَمَت عليه العقائقُ؛ فهل له
	أَنْ يُوكِّلَ شركةً بحيث يدفَعُ لها مَبلَّغًا وتقومُ الشركةُ بشراءِ العقيقةِ وذبْحِها في
	أيِّ بلدٍ مِن بُلدانِ العالمِ المُحتاجةِ؟ وهل يجوزُ لمُسلِمٍ أنْ يتحمَّلَها عنه وهو

170	ليس مِن أقاربِه؟
177	9.
177	(٢٠٥١) شخصٌ رزَقَه الله ثلاثةَ أطفالٍ، فأرادَ أنْ يذبَحَ بقرةً؛ هل يجزِئُ هذا؟
177	(٢٠٥٢) امرأةٌ تقولُ: إنَّها رُزِقتُ بولدٍ ولكنَّه توفي بعد ثلاثةِ أشهرٍ، فهل تَعُقُّ عنه؟
۱٦٧	(٢٠٥٣) كم يُذبَحُ في العَقيقةِ للذَّكرِ أو الأُنثى، وما حُكمُ حَلقِ شَعرِه؟
177	(٢٠٥٤) رُزقتُ بمولودةٍ، ولكنِّي لم أَعُقَّ عنها، وهي الآن عُمُرُها شهرانِ، فها الحُكمُ؟
	(٢٠٥٥) هل يَجُوزُ حَلَقُ رَأْسِ البَناتِ في اليَومِ السابعِ مِن الوِلادةِ؟ ومَن فَعلهُ هل عليهِ
177	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۱٦٧	(٢٠٥٦) هل يجوزُ تأخيرُ العقيقةِ شهرينِ أو أكثرَ؟
	(٢٠٥٧) هل يجوزُ تأخيرُ العقيقةِ عن وقتِها لرجلٍ وضعُه الهاديِّ متوسِطٌ، ولكنْ لظروفٍ
۱٦٧	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
, -, .	
1 1/	كتاب الجهاد
17A 17A	
	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
۸۲۸	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
\7 <i>\</i> \7 <i>\</i>	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
17A 17A 179	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
17A 17A 179 179	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
17A 17A 179 179	(۲۰۵۸) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
\\\ \\\ \\\ \\\	(٢٠٥٨) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟
\\\ \\\ \\\ \\\ \\\	(۲۰۵۸) هل جهادُ النَّفْسِ أفضلُ من جهادِ العدوِّ؟

۱۷۳	كتاب البيع
۱۷۳	(٢٠٦٧) ما هي البُيوعُ الَّتي حرَّمها الإسلامُ؟
	(٢٠٦٨) ما حُكمُ البيعِ القائمِ على أساسِ المُزايَدَةِ، بأنْ توضَعَ السِّلعةُ بين المُشترينَ، ثُمَّ يُزايِدَ عليها كلُّ واحدٍ مِنهم، حتَّى تقِفَ على أحدِهم؟ هل هو جائزٌ أم إنَّه
۱۷٤	مِن بابِ: «لا يَبِعْ بعضُكم على بيعِ بعضٍ»؟
	(٢٠٦٩) هَل يَجُوزُ شِراءُ الموادِّ الغذائيَّةِ مِنَ الْمَحَلَّاتِ الَّتِي تبيعُ الدُّخَانَ، أو تبيعُ
١٧٥	الأشياءَ المُحَرَّمَةَ؟
	(٢٠٧٠) أنا أعملُ في محلِّ لبيعِ موادًّ، والأسعارُ تختلِفُ؛ فبعضُ الزَّبائنِ إذا قُلْنا له:
	هذا -مثلًا- بتسعينَ، فَإِنَّه يُساوِمُنا في السِّعرِ حتَّى يصِلَ إلى سبعينَ أو ثمانينَ،
	وبعضُهم يشتري بتسعينَ دونَ مُساوَمةٍ، فهل يكون علينا إثمٌ إذا أُخَذَ زَبونٌ
140	سِلعةً بتسعينَ، وأخذَها زَبونٌ آخَرُ بثمانينَ؟
۱۷٦	(٢٠٧١) هل هُناك حَدُّ مُعيَّنٌ للرِّبْح؟
	(٢٠٧٢) نحن نبيع في المحلَّاتِ، وَأَحيانًا يطلُبُ بعضُ الزَّبائنِ نوعًا مُعيَّنًا مِنَ البِضاعةِ غيرَ موجودٍ عِندَنا، فنُحضِرُها له في الوقتِ نفسِه مِن محلِّ مجاوِرٍ في السُّوقِ،
	غيرَ موجودٍ عِندَنا، فنُحضِرُها له في الوقتِ نفسِه مِن محلٍّ مجاوِرٍ في السُّوقِ،
177	ونأخُذُ منه رِبْحًا، فها حُكْمُ الشَّرعِ في هذا؟
	(٢٠٧٣) هل تنصَحُ البائعينَ بالصِّدْقِ وقولِ الثَّمنِ الحقيقيِّ للسِّلعةِ في البدايةِ، أم برفْعِ
177	الأسعارِ؛ خشيةَ المُساوَمةِ؟
	(٢٠٧٤) امرأةٌ تقولُ: عندهم عمٌّ كبيرٌ في السِّنِّ، وهو أرملُ ليس له أحدٌ، وكان صاحبَ
	محلِّ، وهو خرِفٌ، فهل يجوزُ لهم أن يَبيعوا باقيَ البضاعةِ ويُدخِلون هذه الأموالَ
144	في حسابِه؟
	(٢٠٧٥) إذا أعطى شَّخصُ شَرِكةً مئتَيْ ريالٍ، فأَعْطَتْه هذه الشَّرِكةُ بطاقةً تخفيضيَّةً
۱۷۷	للمحَّلاتِ الأُخرى؛ كالُمستشفياتِ وغيرِها، فها حُكْمُ تداوُلِ مِثْلِ ذلك؟
۱۷۸	(٢٠٧٦) هَل يَجُوز بَيْع الجُوَّال أو البَيْجَر؟

(٢٠٧٧) بعضُ الشَّركاتِ تقوم بشِراءِ بعضِ الفِلَلِ، ثُمَّ تبيُعها بالتَّقسيطِ لبعضِ النَّاسِ
بأقساطٍ شهريَّةٍ على عِدُّةِ سنواتٍ، فما رأيُّ فضيَّلتِكم في ذلك؟
(٢٠٧٨) هل يجوز بَيْعُ ريالِ الفِضَّةِ بعَشَرَةِ ريالاتٍ ورقيَّةٍ؟
(٢٠٧٩) امرأةٌ تبيعُ بِضاعةً للنَّاسِ، وتقومُ بإحضارِها إليهم عِندَما يَطلُبونَها منها، فهل
يجوزُ لها ذَلك؟
(٢٠٨٠) أصحابُ بعضِ المحلَّاتِ التِّجاريَّةِ يَضعونَ جوائزَ للزَّبائنِ، بحيث يُعطونَ
كارتًا لِمَنْ يشتري منهم –مثلًا– بعشرينَ ريالًا، أو بمِئةِ ريالٍ، ثُمَّ بعدَ ذلك
يُقيمونَ سَحْبًا على هذه الجوائزِ، فهل هذه الجوائزُ جائزةً أم لا؟
(٢٠٨١) ما حكمُ بيعِ الهَدِيَّةِ أو إبدالِها أو دفعِها للْغَيْرِ؟
(٢٠٨٢) ما حُكْمُ بَيْعَ السِّلْعَةِ لِشَخْصٍ بِسِعْرٍ ولآخَرَ بسعرٍ آخَرَ، مَعَ العِلْمِ أَنَّ الَّذي
يَجْهَلُ سعرَ هَذَه السِّلْعَةِ يقوم بزيادة السِّعْرِ ضِعْفَ الْأَضْعافِ؟
(٢٠٨٣) ما حُكْمُ بَيْعِ السِّلْعَةِ الَّتِي تُكَلِّفُني عِشْرين رِيالًا وأَبيعُها بِمائَةٍ؟١٨١
(٢٠٨٤) رجلٌ ظهَر أسمُّه في البنكِ العَقاريِّ، ولم يكنْ في حاجةٍ إلى ذلك، وباعَه على
شخصٍ آخرَ مقابلَ ثلاثينَ ألفًا، والشَّخصُ الآخرُ تنازَل عن هذا، فباعَ هذا
الشَّخصُّ على أخيه بخمسينَ ألفًا مُقَسَّطةً، فما الحكمُ في ذلك؟
(٢٠٨٥) رجلٌ يبيعُ الصَّابونَ بالتَّقسيطِ، يبيعُ الكرتونَ بثلاثةِ آلافٍ نقدًا. ومقسَّطًا
بثلاثةِ آلافٍ وخَمَسِ مائةٍ ريالًا، واشترت امرأةٌ منه كرتونًا بثلاثةِ آلافٍ وخَمَسِ
مائةٍ ريالًا مُقسَّطًا، ثمَّ قالت: أُعطيكم ثلاثةَ آلافٍ نقدًا، وأسقِطوا عني خَمَسَ
مائةٍ ريالًا، وبعد ذلك قالت: ليس عندي، فجاءتِ امرأةٌ أخرى أمُّها أو
غيرها، وقالت: أنا أُقرِضُكِ ثلاثةَ آلافٍ، فأقرضَتُها ثلاثةَ آلافٍ، وأعطَتْها
البائعَ وأسقَطَ عنها الباقي خمسَ مائةِ ريالٍ
(٢٠٨٦) امرأةٌ تقولُ: ما حُكمُ المشاركةِ في المسابقاتِ الَّتي تُباعُ؟ وكيفيَّتُها أنَّ هناكَ
كُتيّباتٍ تُباعُ في مكتباتٍ بريالينِ أو أكثرَ، وتُوضَعُ فيها مسابقةٌ، وتُرسَلُ الحلولُ١٨٢

	(٢٠٨٧) امرأةٌ داينَتْ زميلتَها بسيَّارةٍ، وهذه أعلمَتْها باسم وطلبِ هذه السَّيارةِ؛ فهل
۱۸۲	يجوزُ هذا البيعُ؟
	(٢٠٨٨) أخذتُ أرضًا من صُندوقِ التَّنميةِ العقاريِّ بمبلغِ خمسين ألفًا، فهل يَحِقُّ لي أنا
۱۸۳	أبيعَها على شخصٍ بمبلغ مئتي ألفٍ؟
	(٢٠٨٩) أريد أنْ أشترِيَ سيَّارةً بالتَّقسيطِ، ثمَّ أبيعَها حاضرًا على شخصٍ آخرَ بثمنٍ
۱۸۳	أقلَّ؟
	(٢٠٩٠) بعضُ الدلَّالين عندَما يَبدأ في بيع البضاعةِ يقول: بالصَّلاةِ على النَّبِيِّ عَيْكَا اللَّهِ في
۱۸٤	حكمُ ذلك؟
۱۸٤	(٢٠٩١) بالنِّسبةِ للرِّبحِ في السِّلْعَةِ؛ هلْ يُشتَرَطُ له حَدٌّ أعلى؟
	(٢٠٩٢) بعضُ الَّذينَ يتعاملون ببيعِ السَّيَّاراتِ بالآجِلِ يشترونَ مجموعةً منَ السَّيَّاراتِ
	من صاحبِ مَعرضٍ مَثلًا، َثمَّ إِذَا اشتراها المُستفيدُ فإنَّه يَعرِضُها للبيعِ، وقد
۱۸٤	يَشتريها صاحبُ المعرضِ نفسُه الَّذي شُرِيَتْ منه سابقًا، فهل هذا جائزٌ؟
	(٢٠٩٣) المحلَّاتُ الَّتي تبيعُ بالنَّقْدِ، هل يجوز لها أن تبيعَ بالتَّقسيطِ أو يَلْزَمُ التخصُّصُ
١٨٥	كما يقولُ بعضُ الإخوةِ؟
١٨٥	(٢٠٩٤) هل يجوزُ بيعُ وشراءُ الذهبِ بالدَّين أو الأجَل؟ وكذلك البُرُّ والتَّمْرُ؟
۲۸۱	(٢٠٩٥) هل يجوز بيْعُ النُّقُبِ والبَراقِعِ والعَباءةِ الفَرَنْسيَّةِ والطُّرِحِ الشَّفَّافةِ؟
	(٢٠٩٦) أحدُ الإخوانِ عِندَه مَصْنَعٌ، ويبيعُ بِضاعَةً على أساسِ أنها تحتِ التَّصنيع،
۲۸۱	والزُّبونُ يدْفَعُ المَبْلَغَ كامِلًا، هل في هذا شَيْءٌ؟
	(٢٠٩٧) شاركتُ صديقًا لي في محلِّ لتجارةِ الملابسِ الجاهزةِ، وهو يُديرُها لي، ولكنه
۲۸۱	يبيعُ للنَّاسِ بالقسطِ
	(٢٠٩٨) ما حُكْمُ بيعِ السَّجَّادِ المصنوعِ منَ الحريرِ غيرِ الخالصِ، أي: الممزوجِ معَ
	بعضِ الأُنواعُ منَ الصُّوفِ، وأَنَا لا أعلمُ هَل المشترِي يريدُ أن يقتنيَ ذَلكَ
	كتُحفَّةٍ أو منظَرٍ، أو يريدُ أنْ يجلِسَ عليه هو والأهلُ، وما حُكْمُ العملِ في هذه

YAV.	المحلَّاتِ، والرَّاتبِ المقابلِ للعملِ؟
	(٢٠٩٩) أنا أعملُ في محلِّ ساعاتٍ، وعندي ساعاتٌ رِجاليَّةٌ مصنوعةٌ من الحديدِ الصُّلب
	مُطَعَّمَةٌ بالذَّهَبِ والماس، فهل يَلْحَقُني إثمٌ إذا بعتُها؛ سواء للمُسلمينَ أو غير
۱۸۷	المُسلمينَ؟ وهُم يَعلَمون أن هذه الساعةَ فيها ذهبٌ، وأنا أُوضِّح لهم ذلك
	(٢١٠٠) أريد شراء جهازِ كُمبيوتر، ومن المعلوم أنه يُمكِنُ استخدامُه في الخيرِ،
	ويُمكِنُ استخدامُه في الشَّرِّ، لكِنْ أستطيعُ -إنْ شاءَ الله- أنْ أُسَيْطِرَ عليه وأن
	أَسْتَخْدِمَه فِي الخيرِ، لَكِنِ الْوَرَثَةُ مِن خَلْفِي يُمكِن أَنْ يَستَخْدَمُوه فِي الشُّرِّ، فهل
۱۸۸	عليَّ إِنْمٌ؟
	(٢١٠١) نَحنُ مؤسسةٌ تَعمَلُ في تِجارةِ الجملةِ، ولَدَينا سياسةٌ للبَيع في المؤسسةِ،
	وهي: أنَّ لَدَينا سِعرينِ للسِّلعةِ: أَحَدُهما للزُّبونِ قَليلِ المشتَرَيَاتِ، فَمَثلًا: من
	واحِدٌ إلى عشرِ عُبواَتٍ بعَشرةِ ريالاتٍ، وسِعرًا ٱخرَ للبيع للزَّبون كَثيرِ
	المشتَرياتِ، فأكثرُ من عَشرِ عبواتٍ بثَمانيةِ رِيالاتٍ، فهل في ذلك حَرجٌ مع
	العِلمِ أن الزَّبونَ الأوَّلَ قد لا يَعلَم بهذا الفَرْقِ، وهذه السلعةُ ليس لها سِعرٌ
۱۸۸	مُحُدَّدٌ فِي السوقِ؟
	(٢١٠٢) بعضُ الأطبَّاءِ في المستَوصَفاتِ، يَأْتِيهم مَندوبو مَبيعاتِ الأَدويةِ، ويَعرِضون
	عَليهِم بَعضَ المنتَجاتِ العَينيةِ للشَّرِكاتِ، أو بَعضَ الهَدايا كالأَقلام وساعاتِ
	الحَائِطُ وأجهزةٍ كَهربائيةٍ وحَواسيبَ، وهذا بِغَرضِ أن يَكتُبَ الطَّبيُّبُ الدُّواءَ
	الخاصُّ بهذِه الشركةِ للمَرضي، وبَعضُهُم يَعرِضُ نِسَبةً ماليَّةً إذا بيعَتِ الأدويةُ،
119	فهل هذه الأَشياءُ حَرامٌ أمْ حَلالٌ؟
	(٢١٠٣) إذا أردتُ أنْ أفتَحَ محلًّا أو مشروعًا لا بد مِن الحصولِ على رخصةٍ له، وهذه
119	الرُّخصةُ لا تكونُ بحالٍ من الأحوالِ إلَّا بالرَّشاوي، فما الحكمُ في ذلك؟
	(٢١٠٤) هُل يَجُوزُ العَملُ في محلٍّ يَبيعُ التِّليفزيوناتِ والفيديوهاتِ؟
	(٢١٠٥) ما حُكمُ شِر اءِ أشر طةِ الفيديو التي تَتَحَدَّث عن أصحاب الأُخدودِ مَثلًا؟

٢١) بعضُ دورِ تَحفيظِ القُرآنِ الكَريمِ تَقومُ بعَملِ مُسابقاتٍ وتَوزيعِها على البُيوتِ،	٠٦)
ويَمنَحون عليها جَوائِزَ، فهل يَجُوزُ الاشتِرَاكُ في مثل هذه المسابَقاتِ؟ وهل	
يَجُوزُ إذا كانوا يَبيعون هذه الأسئلةَ؟	
٢١) هل بَيعُ السَّجائِرِ حَرامٌ؟	٠٧)
٢١) ما حُكمُ التعامُلِ مع البَنكِ []؟	٠٨)
٢١) يوجَدُ في بَعضِ البُنوكِ شهاداتُ استِثمارٍ مِن المجموعةِ (ج) يُجرونَ عليها	٠٩)
(يانَصيب)، يَعني: مَع بِدايةِ كُلِّ شَهرٍ يُجرى عليها سَحبٌ وقُرعةٌ، وقد يَربَحُ	
الفائِزُ سيارةً أو بَيتًا أو غيرَ ذلك، فهل هذا حَرامٌ؟ وهل هذا مِن المُقامَرةِ؟١٩١	
٢١) ما الكُتبُ التي تَنصَحون بها في بابِ المعامَلاتِ، وتتَضَمَّن أبياتَ شِعرٍ؟١٩١	(۱۰
٢١) يوجَدُ في السُّوقِ بِطاقاتٌ بخَمسين رِيالًا وفيها أَرقامٌ سريةٌ نَطلُبُها على	
الهاتِفِ فَتَفْتَحُ الْحَطَّ المباشِرَ (الصفر) وَمُحُدَّدةٌ بعَددٍ من الدَّقائِقِ إذا انتَهَت	
توقَّف الاتِّصالُ، فهل فيها شيءٌ؟	
٢١) إذا كُتِب على شَريطِ التَّسجيلِ: (حُقوقُ الطَّبعِ مَحفوظةٌ)، فهل يَجوزُ للمُسلِم	۱۲)
أَنْ يَنْسَخُ مِنْ هَذَا الشَّرِيطِ نُسخًّا أَخْرَى؟َ	
٢١) أَعمَلُ في مَكتَبِ استِقدام، وكُنتُ قد استَفتَيتُكُم عن عَمَلي فقُلتُم لي: إنَّ هذا	۱۳)
العَملَ لا يَخلو مِن بَلاءٍ، فُقَرَّرتُ تَركَهُ، ولكنَّ صاحِبَ العَمل يَقولُ لي: انتَظِر	
حتَّى تتَحَصَّلَ على عَملِ آخرَ، فما رأيُكُم: أترُكُ الآن أم أنتَظِر؟ والعَملُ المعروضُ	
عليَّ الآن هو استيرادُ أجهِزةٍ تُسمَّى (فيديو جيم) ويَستَعمِلُه الأَطفالُ في	
المسابَقاتِ والمبارَياتِ والأَلعابِ فَقَط، ولكنَّ بعضَ الناسِ يَستَورِدُ له أشرطةً	
غيرَ طيِّيةٍ تَعمَلُ على هذا الجِهازِ، فها الحُكمُ؟	
الشروط في البيعا	باب
٢١) ما حكمُ البيع على شرطٍ؛ وذلك أنَّ بعضَ المحلَّاتِ تأتي إليها شركةٌ مُوزِّعةٌ	
بالبضاعةِ، ويقول صاحبُ المحَلِّ: أشترطُ عليكم أنَّمَا تُباعُ في السُّوقِ، وإلَّا	

۱۹۳.	تأتونَ بعدَ أُسبوعِ مثلًا أو شهْرٍ تأخذونَ بضاعتكم؟
	(٢١١٥) أنا أعمَلُ في مُحلِّ، ويأتيني العمَّالُ ليشتروا السِّلعَ، فتكونُ مثلًا بخمسينَ
194.	
	(٢١١٦) هل يجوزُ لي أنْ أكتبَ الفاتورةَ بسعرِها الحقيقيِّ، ولكن أُعطي العاملَ من
	فائدةِ المحلِّ بإذنِ صاحبِ العملِ؟ وذلك لأن كل المحلات يتعاملون مع
	العمالة بهذه الطريقة -أن تكون الفاتورة مثلًا بخمسين ريالًا وتُكتَب مائةً
198	ريالٍ- فلو لم نفعلْ هذا تَوقَّفَ عَمَلُنا؟
	(٢١١٧) بَعضُ الناسِ يَشتري مجموعةً مِن السَّياراتِ مِن صاحبِ مَعرَضٍ، ثُمَّ يَعرِضُها
	للبَيعِ عند صاحِبِ المعرَضِ، وقد يَشتَريها صاحِبُ المعرَضِ منه مرةً أُخرى،
198	فهل هذا جائِزٌ؟
198	(٢١١٨) في بَيعِ السَّياراتِ نَقِفُ ونَتلَقَّى السَّياراتِ قَبلَ أن تَدخُلَ السُّوقَ، فها الحُكمُ؟
	(٢١١٩) بعضُ الشركاتِ تَسمَحُ للعُملاءِ بوضعِ الفاتورةِ التي اشتَرَوا بها في صُندوقٍ
	مُعيَّنٍ، ثُمَّ في نهايةِ مدةٍ معيَّنةٍ، تُجري الشّركةُ سَحبًا على هذه الفَواتيرِ، ومَن
	خَرَجت فاتورتُه يأخُذُ جائزةً من المحلِّ قد تكون سيارةً أو غسالةً أو غيرَها،
190	فها حُکمُ هذا؟
190	با ب الخیا ر
	(٢١٢٠) أريدُ أن أبيعَ سيارةً، ولكنَّني غَيَّرتُ فيها ودَلَّست، وأَخفَيتُ عَيبًا، فهل عليَّ
190	شيءُ *؟
197	باب الربا والصرف
197	(٢١٢١) ما هي الأصنافُ الَّتي يُحَرَّمُ فيها الرِّبا؟
	(٢١٢٢) هل للرِّبا توبةٌ أو كفَّارةٌ إذا تعامَلَ به الإنسانُ واستخدَمَهُ؟
	ر
	(٢١٢٤) هناك شَركاتٌ إسلاميَّةٌ تُؤَمِّنُ على السَّيَّارةِ، حيثُ أدفَعُ ثلاثَ مِئةٍ وخمسةً

وستِّينَ ريالًا، فإذا صارَ حادثٌ -لا سَمَحَ الله- تقومُ الشَّركةُ بتكلفةِ الإصلاحِ،
فهل هذا جائزٌ؟ وكذلك ما قولُك في التَّأْمينِ على النَّفْسِ؟
(٢١٢٥) هل هناكَ تأمينٌ إسلاميٌّ عِلْمًا بأنَّ بعضَ التأميناتِ الإسلاميَّةِ في بعضِ البُلدانِ
تعمَلُ بِفِكْرَةِ مساعَدِةِ الْمُؤَمِّنين بعضِهم البَعْضَ على الكَوارِثِ الَّتِي تَقعُ على
عاتِقِ أيِّ مِنْهُمْ، وفي نهايَةِ العامِ يُسْتَرَدُّ فائضُ التأمينِ بعدَ احتسابِ رصيدِ
الاحتياطِيِّ لمواجَهَةِ أخطارِ العامِ المُقْبِلِ، والمبلغُ المخصومُ مِن قيمةِ التأمينِ
يُقالُ له: مُساهَمَةُ المُؤَمِّنِ لأخيه الَّذي وَقَعَتْ عَلَيْه الكَارِثَةُ؟١٩٨
(٢١٢٦) ما حُكمُ عَملي كمُحاسِب في شَرِكات التَّأمينِ المحرَّمِ؟
(٢١٢٧) دورُ تحفيظِ القرآنِ الكريمِ يعمَلون مسابقاتٍ للنِّساءِ، والطَّالِباتِ، ويُوَزِّعونَها
على البُيوتِ، وتقومُ مَن في البُيوتِ مِن النِّساءِ بِحَلِّ هذه المُسابَقَةِ، والبَعْضُ
يفوزُ، والبَعضُ لا يفوزُ، هل يجوزُ الاشتراكُ في مثلِ هذه المُسابَقاتِ؟ ١٩٩
(٢١٢٨) ما حُكْمُ الاشتراكِ في مسابَقةِ تحفيظِ القرآنِ؛ حيثُ إنَّ هُناك جوائزَ نقديَّةً؟ ١٩٩
(٢١٢٩) امرأةٌ عرضتْ قِطعًا ذهبيَّةً على أحدِ المحلَّاتِ، واشترَتْ في نفسِ الوقتِ مجموعةً
مِن الذَّهبِ ذاتِ قيمةٍ عاليةٍ، ثمَّ سألتْ عن القيمةِ الإجماليَّةِ بعد خصمِ ما
باعتْ مِن قيمةِ الشِّراءِ، فأعطتْهُ المبلغَ، وقدَّمَ لها ما باعتْهُ عليه، وأعطاها
الباقي، ولم يحصُلِ التقابُضُ بالنِّسبةِ لثمنِ المبيعِ، وحَصلَ هذا جَهلًا منها؛
فيا الحُكُمُّ؟
(٢١٣٠) امرأةٌ أرادتْ أنْ تشترِيَ ذهبًا فأعطَتِ البائعَ شيئًا مِن المالِ في أوَّلِ الأمرِ،
وأحضَرتْ باقي المبلغِ بعدَ فترةٍ، فها الحكمُ في ذلك؟
(٢١٣١) تقوم بعضُ إداراتِ المدارسِ -مديرُ مدرسةٍ، أو مديرةُ المدرسةِ- باقتطاعِ
جزءٍ من راتبِ المدرِّسِ أو المدرِّسةِ، بدونِ علمِه أحيانًا، بحجَّةِ صَرْفِه
لبعضِ العاملاتِ مثلًا، أو لبعضِ الإنشاءاتِ بالمدرسةِ، أو ما يُشبِهُ ذلك، فها
حُكْمُ هذا العمل؟

	(٢١٣٢) اصطدَمتْ سيَّارتي معَ سيَّارةِ شركةٍ ما، وطلَبَ المرورُ منِّي تثمينَ تصليحَ
	السيَّارةِ، ثمَّ أحضرتُ التَّكلفةَ، وقامَ المرورُ برفعِها للشَّركةِ الَّتي اصطدمتْ
	معها سيَّارتي، ثم صلَّحتُ سيارتي قبلَ أنْ تأتيني التَّكلِفةُ، ثمَّ سلَمتْني الشَّركةُ
	تكلفة تصليح السيارة بعد ثلاثة أشهُرٍ مِن اصطدامي بسيَّارةِ الشَّركةِ هذه،
	لكنَّها كانتْ زائدةً عيًّا قمتُ بدفعِه في تصليحِها، فما حكمُ الفلوسِ الزائدةِ
۲٠١.	الَّتي جاءتني مِن التَّأميناتِ؟
	" (٢١٣٣) نريدُ بيانًا شافيًا في تحريمِ الرِّبَا وفوائدِ البنوكِ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يقولُ: نأخُذُ
	الفوائدَ لئلَّا يستفيدَ بها الأجانبُ، ويستفيد بها البنك، وما حُكمُ التَّعاملِ معَ
۲٠١	فرعٍ للمعاملاتِ الإسلاميَّةِ داخلَ البنوكِ الرِّبويَّةِ وأخذِ الفوائدِ منه؟
	(٢١٣٤) رَجُلٌ يَضِعُ أموالَه في أحدِ البُنوكِ الرِّبويةِ، ويَقولُ: إنَّني آخُذُ الفَوائِدَ وأؤدِّيها
۲۰۳	إلى الضَّرائِبِ، فهل يَجوزُ له ذلك؟
	(٢١٣٥) تُوُفِّي والدِّي منذُ فترةٍ، فاتَّصَلَ بنا البنكُ وأخبرني أنَّ لوالدي مُساهَمةً في
	الأسهُم، وطَلَبَ منِّي أَنْ أَستلِمَها. فكيف أتخلُّصُ من هذه الأسهُمِ إذا كان
	فيها شيُّءٌ مِنَ الرِّبا؟ ولو أخذتُها وتصدَّقتُ بها في وجوهِ الخيرِ فهل هَذا جائزٌ
۲ • ٤	لإبراءِ ذِمَّةِ والدي؟
	(٢١٣٦) أعمَلُ مُحاسِبًا في شركةٍ بعضُ أَرباحِها عن طَريقِ البُنوكِ الربويةِ، بها يُساوي
	خمسةً بالمِئةِ من أرباحِها الكليةِ تَقريبًا، فهل يَدخُل في حديثِ الرِّبا:
۲ • ٤	«وكاتِبُه»؟
	(٢١٣٧) عندي حِسابٌ في أحدِ البُنوكِ، ومَنحونِي بطاقةَ الصَّرافِ الآلي، ثُمَّ إذا
	استَخدَمتُها في بنكٍ آخرَ أَخَذُوا عمولةً من البنكِ الأوَّلِ، فهل هذا من الرِّبا،
۲ • ٤	أو مِن التَّعاونِ على الإِثم؟
	(٢١٣٨) بالنِّسبَةِ الستخدام بطاقَّةِ الصرَّافِ الآلي للبُّنوكِ؛ إذا كان مَثلًا لديَّ حِسابٌ في
	بَنْكِ، وأعْطاني بطاَقَةَ صَرَّافٍ، واستخدمتُها في بنكٍ آخَرَ، فيأخُذُ البنكُ الثَّاني

	على البنكِ الأوَّلِ عُمولةً؛ قيمةَ القَرْضِ -يُسمُّونَهُ القَرْضَ- فهل يُعْتَبَرُ هذا
۲۰٥.	مِن الرِّبا؟
	(٢١٣٩) أريدُ شِراءَ سيارةٍ عن طريقِ البَنكِ، فيَقولون لي: أحضِر عَرضًا من مَعرضِ
۲۰٥.	السياراتِ، ونحن نُصدِرُ الشيكَ، وأنت تُوَصِّله للمَعرضِ، فما الحُكمُ؟
۲•٦.	(٢١٤٠) هل يَجوزُ أَن نَشتَرِيَ سيارةً مِن البَنكِ بالتَّقسيطِ، ثُمَّ نَبيعُها ونَبني بِثَمَنِها بَيتًا؟.
	(٢١٤١) رَجَلُ اقتَرَضَ قَرضًا رِبويًّا من البَنكِ واشتَرى به أرضًا، ثُمَّ نَدِمَ أشدَّ النَّدمِ
	على هذا، فهاذا يَلزَمُ أبناءَه؟ وهل يَبنونَ على هذِه الأَرضِ؟ وكيف يَتَخَلَّصونَ
۲۰۷.	مِن هذا الرِّبا؟
	(٢١٤٢) يوجَدُ بَنكٌ يَقومُ بالتَّعاونِ مع بَعضِ مَعارِضِ السَّياراتِ، بِحيثُ يَفتَحُ مَكتَبًا
	في هذا المَعرَضِ ويُلصِقُ مُلصقاتٍ على بعضِ السياراتِ باسمِ هذا البَنكِ،
	والذي يُريدُ أن يَشترِيَ مِن هذا البَنكِ يَشترِيَ مِن هذه السياراتِ التي يَدَّعي
	البَنكُ بأنها نَمُلُوكَةٌ له، ويكون عَقدُ البَيعِ بَينَه وبين البَنك، فها الحُكمُ في هذا
۲•٧.	البَيعِ؟
	(٢١٤٣) ما حُكمٌ شراءِ السَّياراتِ عن طريقِ البنكِ، وصورته: أَنْ أَذْهَبَ إِلَى معرضِ
۲ • ۸ .	السَّياراتِ، وأختارُ سيارةً ويشتريها البنكُ، ثمَّ يبيعُها عليَّ؟
	(٢١٤٤) مَن يَشتري السَّيارةَ نَقدًا، ثُمَّ يَبيعُها بالدَّينِ، هل يَجوزُ له أن يَشتَرِيَ هذه
Y • 9 .	السيارة بعد أن تُباعَ لعدةِ أشخاصٍ؟
	(٢١٤٥) شخصٌ محتاجٌ ويريدُ أنْ يأخُذَ قُرضًا مِن البنكِ، فأفْتَوْهُ بأنَّ هذا ربًا، ولكنَّه
Y • 9	أُخَذَ مِن هذا البنكِ سيارةً وباعَها على المعرَضِ بزيادةٍ، فما حكمُ هذا العملِ؟ .
	(٢١٤٦) أنا أعمَلُ في مُؤسَّسةٍ، وصاحبُ المؤسسة يَفتَحُ اعتهاداتٍ مؤجَّلةً، ولها جَاء
	مَوعِدُ الاعتهاداتِ المؤجَّلةِ ما استطاعَ أَنْ يُسَدِّدَ للبنكِ، والبنكُ سَدَّدَ نيابةً
	عنه للمصانِعِ التي في الخارجِ، فأصبحَ البنكُ يحسُب علينا في المؤسّسةِ
	كلُّ شهر عمولةً، يعني فائدةً رِبويَّةً. وأنا أعمَلُ محاسبًا مع صاحب المؤسَّسةِ،

7 • 9	فها حُكمُ عَمَلي؟
	(٢١٤٧) بعضُ الشَّركاتِ تَعمَلُ دعايةً لمنتجاتِها، فمثلًا شركاتُ المشروباتِ الغازيَّةِ
	تَضَعُ مثلًا مُلْصَقًا داخلَ العُلبةِ للفوز بسيَّارةٍ، فها حُكْمُ الحصولِ على مثلِ هذه
۲۱.	السَّيَّارةِ؟
۲۱.	(٢١٤٨) ما حُكمُ استبدالِ العُملةِ الوَرقيَّةِ بوِرقةٍ مَعدنيَّةٍ وذلك بزيادةٍ؟
	(٢١٤٩) نحنُ نعمَل هنا في السُّعوديَّة ونُرسِلُ أموالًا بواسطةِ مكاتب، فنُعطي
	صاحبَ المكتبِ الرِّيالاتِ اليومَ، ويعطيها هو لأهلِنا في بلدِنا في اليومِ التالي
۲۱۱	بالجنيهِ، فهل هذا فيه رِبًا؟
	(٢١٥٠) هل بيعُ العُمُلاتِ النَّقْدِيَّةِ للاتَّصالاتِ الهاتِفِيَّةِ الَّتي في الشُّوارعِ بمَكْسَبِ
711	البائِعِ بكُلِّ عَشْرَةٍ ريالٌ أو رِيالان، هل هذا جائِزٌ أمْ لا؟
	(٢١٥١) ما الْحُكمُ بصَرفِ العُملاتِ المعدنيةِ تِسعةَ هَلَلاتٍ بعَشرةٍ مِن الوَرقيةِ؟
	(٢١٥٢) بعضُ العَمَّالِ المقيمينَ في السعوديَّةِ يشترون الدَّراهمَ السُّعوديَّة، ويعطيه
717	وكيلُه في بلدِه عُمُلاتٍ بَدَلَها، فها حكمُ هذا؟
717	(٢١٥٣) أَعطَيتُ لرَجلٍ أَموالًا، وشَرَطتُ عليه عَشرةً بالمئةِ فهل فيها رِبًا؟
	(٢١٥٤) ما حُكْمُ الجمعيَّةِ الَّتِي تُعْمَلُ بَيْنَ الموظَّفينَ والموظَّفاتِ، حيث إن كلَّ واحدٍ
717	منهم يدفَعُ ألفَ ريالٍ مثلًا، وفي آخرِ الشَّهْرِ يأخُذُ الآلافَ مَجموعةً؟
	(٢١٥٥) أحدُ الأشخاصِ أقرضني مَبلغًا، وأنظرني كثيرًا لفترةٍ طويلةٍ، حيث إنّي كنتُ
	مُعْسِرًا، والآن -وَالحمدُ للهِ- يسَّرَ الله الأمورَ، وأريدُ أنْ أدفعَ له المبلغَ، وأريدُ
717	أَنْ أُكافِئَه، فهل لو أدَّيتُ له مكافأةً يُعتبرُ ذلك رِبًا أمْ لا؟
	(٢١٥٦) والدي وكيلٌ على أموال أولادِ أخي القُصِّرِ ، واشْتَرى لي سيَّارةً مِن هذا المالِ
717	بأربعةٍ وأربعينَ ألفًا، والآن أنا أُقُسِّطُ له كلَّ شَهرٍ ألفينِ ريالٍ؛ فها الحكمُ؟
	(٢١٥٧) تقول: كيف يكونُ بيعُ الذَّهَبِ بالذَّهبِ رِبًا؟
	(٢١٥٨) اشتريتُ ذهبًا وتبادلتُه معَ أُختَى، معَ العلُّم أنَّ هناك اختلافًا في الوزنِ، ولكِنْ

۲۱٦.	هذا على سبيلِ التَّبرُّعِ منِّي، فهل يجوزُ؟
	(٢١٥٩) أعمَلُ مُحَاسِبًا في محَلِّ لبيع الذَّهبِ بالجُملةِ، ويقومُ المُشتري بشِراءِ الذَّهبِ الخَملةِ، المُشتري بشِراءِ النَّهبِ النَّه يُعطي المحلَّ ذهبًا قديمًا إضافةً إلى أُجرةِ التَّصنيعِ؛ فهل عليَّ الجديدِ مُقابِلَ أنَّه يُعطي المحلَّ ذهبًا قديمًا إضافةً إلى أُجرةِ التَّصنيعِ؛ فهل عليَّ
	الجديدِ مُقابِلَ أنَّه يُعطي المحلُّ ذهبًا قديمًا إضافةً إلى أُجرةِ التَّصنيعِ؛ فهل عليَّ
717	إِنْهُ؟
	(٢١٦٠) اشترى زوجي ذهبًا، وبعدما كتب الفاتورة فهب ليحاسب صاحب المحلّ
	فوجَد النقود التي معَه غيرَ كافيةٍ، فترَك له الذُّهَبَ والمالَ الَّذي معه وقال له:
	بعدَ يومينِ أو ثلاثةٍ أدفَع لكَ باقيَ المبلَغِ، فهل هذا العملُ صحيحٌ؟ وهل فيه
717	رِبًا؟
	(٢١٦١) إذا كان إنسانٌ يَعمَل في محلِّ موادِّ بناءٍ، وجاء زبون وطلَب حاجةً ليستْ
414	عندَه، وذهب واشتراها من محلِّ آخرَ، فهل عليه شيءٌ؟
	(٢١٦٢) اضطرتِ الوالدةُ للاستدانةِ بالرِّبا لتربيةِ الأولادِ؛ فكيف تكفِّر عن ذنبِها؟
۲۱۷	وهي -وللهِ الحمدُ- قد سَدَّدَتِ الدَّينَ الَّذي عليها
	(٢١٦٣) بعضُ الإخوةِ لدَيمِم جَمعيةٌ خيريةٌ، وأُريدُ أن أشتَرِيَ سيارةً عن طَريقِهم من
414	شركةٍ، ثُمَّ أُقسِّط لهم ثَمنَها؟
	(٢١٦٤) كيف يَكُونُ بَيعُ الذَّهبِ بِالذَّهبِ رِبًّا؟ وهل يَلزَمُ التَّساوي في القيمةِ؟ وهل
۲۲.	إذا تَبادَلْت أَنا وَأُختي الذُّهبَ فهلَ لَا بُدَّ من هذه الْشُروطِ؟
	(٢١٦٥) إمرأةٌ ذَهبَت لبَيع قطعةٍ من الذهبِ، فعَرَضَ عليها صاحِبُ المحلِّ أن تَستَبدِلَها
	بأُخرى ويُعطيها زيادةً، فهل يَجُوزُ؟ وإذا كان الفِعلُ تَمَّ فهاذا على المرأةِ؟
	وما هي نَصيحَتُكُم للنِّساءِ اللاتي يتَرَدَّدنَ على مُحلاتِ الذَّهبِ ويتَعامَلن بهذه
77.	المعاملةِ؟
	(٢١٦٦) أَقُومُ بِتَحويلِ أَموالٍ إلى أَهلي في اليَمنِ، فأُعطي البَنكَ الرِّيالَ السعودي،
771	وأُهلي يَستَلِمُونَه بالرِّيالِ الْيَمنيِّ، فهل هذا جائِزٌ؟
	" (٢١٦٧) المضاربةُ مع البُنوكِ، بأن أضَعَ أموالي فيها ويَقولون: لك نِسبةُ كذا مِن

* * * * *	الأَرباحِ، وللبَنكِ نِسبةُ كذا، فها الحُكمُ فيها، وقد أَعطونا فَتوى بجَوازِ هذه الصورةِ؟
, , , ,	الصورةِ. (٢١٦٨) رجُلُ اكتسَبَ مالًا مِن وجْهٍ غيرِ مَشروع، ثمَّ عمِلَ به مَتْجرًا؛ فهل يجوزُ للإنسانِ أنْ يعمَلَ معه في هذه المَتجَرِ؟ ثمَّ إذا تصدَّقَ ببعضِ الأموالِ الَّتي تخرُجُ مِن هذا المَتجَرِ؛ فهل يجوزُ لنا أنْ نأخُذَ منه هذه الأموالَ، خاصَّةً في
777.	جانب الدَّعوةِ إلى اللهِ؟
۲۲۳.	باب السلم
774.	(٢١٦٩) هل يَجوزُ تَقسيطُ ثَمنِ السيارةِ للمَعرَضِ الذي يَمتَلِكُها
	(٢١٧٠) امرأةٌ تبيعُ مَلابِسَ للنِّساءِ، وتقولُ للمُشتِّرِياتِ: إذا أَخَذتِ هذه الملابِسَ
	ودَفعتِ الآن فهي بخَمسةِ ريالاتٍ، وإن أخَّرتِ الدَّفعَ فهي بعشرةِ ريالاتٍ،
777.	فهل يَصِتُّ هذا؟
	(٢١٧١) مَا حُكُمُ مِن يَشتَرِي سَيارِةً أَو قِطعةَ أَرضٍ بثَمنٍ مُؤجَّلٍ بِالتَّقسيطِ، ويَبيعُها
774	عاجِلًا نَقدًا؛ ليَحصُلَ على أَموالٍ؟
778	(٢١٧٢) تُوُفِّي أبي وعليه أقساطُ بيتٍ، فهاذا يَلزَمُنا؟
	(٢١٧٣) استَدانَ زَوجي من رَجلٍ؛ لأجلِ شِراءِ مَنزِلٍ عن طَريقِ شِراءِ بضاعةٍ من أحدِ الأَشخاصِ وباعَها في نَفْسِ مَقرِّ البائِعِ ولم يَنقلها، وأنا أُسدِّد الأَقساطَ مِن
277	راتِبِي الشَّخصي، فهل عليَّ إثمُّ؟
377	باب القرض
	(٢١٧٤) بعضُ الجيرانِ يعملونَ جمعيَّةً بينهم، ويَضعونَ مالَها في صُندوقٍ لهم، وتأخُذُ كلُّ أسرةِ المبلغَ الَّذي تحتاجُه من هذا الصُّندوقِ، فها حُكمُ الشَّرعِ -في نظرِكم-
772	في ذلك؟
	*
	(٢١٧٥) امرأةٌ تقولُ: ما حُكمُ الجمعيَّة الَّتي تُقام عادةً بينَ النِّساءِ، وذلك بأنَّ مجموعةً من النِّساءِ تدفَعُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ كلَّ شهرِ مائةً، ويَدُور مجموعُ هذا المبلغ على

المجموعةِ المشترِكةِ في هذه الجمعيَّة؟ وهل هذا منَ التَّفريجِ على المسلمِ؟ ٢٢٥
(٢١٧٦) شخصٌ تقدَّمَ إلى صُندوقِ التَّنميةِ العَقاريِّ بطلَبِ قرْضٍ على أرضٍ له،
فوصَلَه الدَّوْرُ وظهَرَ اسمُه، ثُمَّ أردْتُ شراءَ هذه الأرضَ منه، على أنْ يتَّنازَلَ
لي عَنِ الأرضِ وقرْضِ الصُّندووقِ، فهل ذلك جائزٌ أم لا؟
(٢١٧٧) بالنِّسبة للقرضِ مِن البنكِ العقاريِّ، يوجَدُ بعضُ النَّاسِ يتقدَّمونَ وهم لا
يستحِقُّونَ أَخْذَ القرضِ، فيذهَبُ لشخصٍ ويتَّفِقُ معه على أنَّه يأخُذُ الصَّكَ
الَّذي عندَه عاريةً، ويُقدِّمُه للبنكِ ويأخُذُ القرضَ، ثمَّ يُرْجِعُ الصَّكَّ، وربَّما
تداوَلَ هذا الصَّكَّ أكثَرُ مِن شَخصٍ؛ فهل هذه الطَّريقةُ جائزةٌ؟ ٢٢٥
(٢١٧٨) تقدَّمَ لي أحدُ الإخوةِ يطلُبُ قَرضًا، فأخبرْتُه أنِّي لا أستطيعُ، فقال لي: توسَّطْ
لي عندَ الشَّركةِ الَّتي تعمَلُ بها، فقلت له: الشَّركَّةُ الَّتي أعمَلُ بها يَطلُّبون مِنِّي
مَبْلغًا، فقال: اذْهَبْ معي لصاحِبِ الشَّركةِ وتوسَّطْ لي عنده، وأنا سوفَ أُسدِّدُ
دَينَك هذا أقساطًا، وأُسدِّدُ دَيني لَهم بعدَ شَهرَينِ دُفعةً واحدةً؛ فهل هذا الأمْرُ
شَرعيٌّ أَمْ لا؟
(٢١٧٩) هل يجوزُ للولِيَةِ على السَّفيهِ أَنْ تقترض مِن أمواله بغيرِ عِلْمِه؟
(٢١٨٠) امرأةٌ تسلَّفَتْ مالًا لتتصدَّقَ به، ولكنَّها لم تُرْجِعْ هذا الهالَ، فَلِمَنْ أَجْرُ هذه
الصَّدقةِ؟
(٢١٨١) شخصٌ طلَبَ مني قرضًا يشتغلُ بها ويُرجِّعُها بعد يومٍ أو يومينِ، فقلتُ:
أَبْغي عشرةً في المئةِ، فهل هذا مِن الرِّبا؟
(٢١٨٢) شخصٌ اقترضَ مَبلغًا ولم يُسَدِّدُهُ ناسيًا إيَّاه، ثم مات المُقْرِض، فهل يجوزُ
وضعُ المبلغِ في أحدِ المساجدِ أو أحدِ المشروعاتِ الخيريَّة بنيَّة سَدادِ هذا
الشخصِ ما عليه مِن دَيْنٍ؟
(٢١٨٣) هل لِصاحِبِ الدَّينِ أن يَشتكي المَدينَ للجِهاتِ المختَصةِ إذا لم يَقضِ دَينَهُ
بعدَ انتِهاءِ مُهَلَةٍ كانتَ بَينَهُما؟ مَع العِلم بأنَّهُ مُوَظَّفٌ وراتِبُه حَوالي ستةُ ٱلافِ

	رِيالٍ، والدَّينُ أَربَعونَ أَلفًا، وقَد صَبَرنا عَليه أَربَعَ سَنَواتٍ، وهل إذا ذَهَبتُ إلى
777	<u> </u>
777	5
777	باب الضان
	(٢١٨٥) امرأةٌ تقولُ: إنَّها أرملةٌ وعندها أطفالٌ، وتتصدَّقُ من أموالِ هؤلاءِ الأطفالِ؛
	إمَّا في بناءِ المساجدِ، أو في دُورِ تحفيظِ القُرآنِ، أو غيرِ ذلكَ، فهل يَجوزُ لها
777	ذلك؟
	(٢١٨٦) أخذتُ مَبلغًا منَ العملِ إلى بيتي، وهذا المبلغُ عُهدتي وأنا المسؤولُ عنه؛
	وذلك خوفًا عليه من السَّرِقَةِ، وعندما وصلتُ البيتَ سُرِقَ المبلغُ مِنِّي، فهل
779	عليَّ شي هُ؟
	(٢١٨٧) لي صديقٌ تاجرٌ يريدُ أنْ يستقرضَ مبلغًا مِن المالِ مِن شركةِ ()، فطلبوا
	منه ضمانًا، والضمانُ هذا عن طريقِ شركةٍ أخرى، والشركةُ هذه طلَبَتْ منه أنْ
	يرسِلَ أوراقَ المؤسسةِ هذه على أساسٍ تعملُ له دراسةً شاملةً، وتصدِرُ له
	ضمانًا بالمبلغ الَّذي يريدُ أنْ يقترضَه، وهَذا المبلغُ ليس فيه أيُّ فوائدَ، فطلبوا
	منه أتعابًا مئةً وسبعينَ ألفَ ريالٍ؛ لأنَّ الشَّركةَ هذه تعملُ ضهاناتِ وتعملُ
779	دراساتٍ؛ فهل هذا المبلغُ الَّذي تأخُذُه الشَّركةُ فيه شيءٌ؟
	(٢١٨٨) أحدُ أصدِقائي وَضَعَ عِندي بَعضَ الكُتبِ والمصاحِفِ، وأَشياءَ أُخرى على
	أنَّهَا أمانةٌ مُنذُ خَمسِ سَنواتٍ وانقَطَعَت أُخبارُهُ، ولا أُدري ماذا أَفعَلُ بهذه
	الكُتبِ، هل أستَعمِلُها أو أبيعُها وأتَصَدَّق بقيمَتِها؛ لأنِّي لَا أجِدُ لها مكانًا مُناسِبًا
۲۳.	في مَنزِ َلي؟
	(٢١٨٩) عندنًا أجهزةُ كُمبيوتَر وبَرامِجُ، وبعض الشَّركاتِ تَقولُ: يوجَدُ لدينا صِيانةٌ
	للبَرامِجِ التي نَبيعُها لَكُم، فإذا اشتَرَكتَ معنا لمدةِ سنةٍ كاملةٍ نُؤَمِّن لك جَميعَ احتياجاتِك، فإذا حَدَثَ خَللٌ عندك أصلَحناهُ، فها الحُكمُ؟
۲۳.	احتياجًا تِك، فإذا حَدَثَ خَللٌ عندك أصلَحناه، فها الحُكمُ؟

	(۲۱۹۰) عِندنا (دِش) جهاز استقبالٍ للقَنواتِ الفَضائيةِ، ولا يُشاهِدُهُ سِوى أبي وأمي،
741.	ويُريدُ أخي أنْ يُعَطِّله دون عِلمِهما، فهل عَلينا شَيٌّ؟
741	(٢١٩١) في ساعةِ غَضبٍ ضَرَبتُ حِارًا فهاتَ، فهل عليَّ شَيءٌ؟
777	باب الوكالة
	(٢١٩٢) هل يجوزُ للأبِ أَنْ يُوكِّلَ الأخَ الأصغَرَ على أملاكِه وعلى إخوانِه، وإنْ كان
747	هناك مِن بين الإُخوانِ مَن هو أكبر مِن هذا الأخِ؟
	(٢١٩٣) سائلةٌ تقولُ: إذا كانت السِّلعةُ تُباعُ بمئةٍ ريالٍ، وأعطتني امرأةٌ المئةَ لأشتَرِيَها
777	لها، ولكنِّي اشترَيْتُها بسِتِّينَ؛ فهل أَرُدُّ لها الأربعينَ الباقيةَ؟
	(٢١٩٤) تقولُ السَّائلةُ: يطلبُ منها الأقرباءُ والجيرانُ أن تشتريَ لهم حوائجَ منَ السُّوقِ،
	فهل تأثُّمُ إذا أخذتِ الزَّائِدَ؟ فهل تأخذُ شيئًا نظيرَ الأتعابِ والذَّهابِ بسيَّارةٍ
۲۳۲	ونحوِ ذلك؟
	(٢١٩٥) كَانَ لأَمِّ زَوْجِي بِيتَانِ، وَكَانَتْ مُؤْجِرةً هَذَيْنِ البِيتَيْنِ، وَكَانَتْ تُعطِي وَكَالةً
	لولَدِها هَذا، فكانَ يأخُذُ الإيجارَ ويُوصِله إلَيْهَا، وكانَتْ أَمُّ زَوْجي تُعطِي مَن
	يأتِيها مِن الإخوانِ والأخَوات مِن هَذا الإِيجارِ، وبعدَما تُوُفِّيت الأمُّ طالبَ
۲۳۳	الورَثُةُ بِهَا بَقِي عِندَ الوَلَدِ مِن الإيجارِ.
777	(٢١٩٦) هل يَجوزُ أن أُعطِيَ مالًا لامرأةٍ لتَشتريَ عنِّي كفارةَ إطعامٍ؟
	(٢١٩٧) إذا أعطَتِ امرأةٌ لِأُخرى أموالًا لِتشتَرِيَ لها بضاعةً، وخُفَّضَ لها التَّاجِرُ مِن
777	سعرِها، فهل لها أنْ تأخُذَ هذا الفارِقَ بين السِّعرينِ؟
	(٢١٩٨) امرأةٌ تقولُ: إنَّ زوجَها مريضٌ وراقدٌ في المستشفى، وإنه إذا وَعَى وتحسَّنت
	حالُه يُصلِّي، ولكنَّه يصلِّي بعضَ المرَّاتِ على غيرِ طهارةٍ، تقول: وقد طلَب
277	منها الصَّلاةَ نِيابةً عنه، فهل يَجوزُ ذلك؟ علما بأنها قد وعدته بأن تصلي عنه
	(٢١٩٩) رجُلٌ كبيرٌ في السِّنِّ ولا يستطيعُ السَّفرَ، ولا يُوجَدُ مَن يخدِمُه؛ فهل يجوزُ أنْ
	يوكِّلَ مَن ينوبُ عنه في اختيارِ الزَّوجةِ والعقْدِ عليها، علمًا بأنَّ الَّذي ينوبُ

377	عنه في بلدٍ آخرَ؟
240	باب المساقاة
	(٢٢٠٠) جاءَ عن النَّبِيِّ ﷺ النهي عن بَيعِ فَضلِ الهاءِ، فها ضابِطٌ فضلِ الهاءِ؟ هل هو
240	ما زادَ عن الحَاْجةِ في اليَومِ والليلةِ؟
	(۲۲۰۱) رجلٌ عنده بِئرٌ في أرضِه المملوكةِ، ويَسقي منه زَرعَه وبهائِمهُ كلُّ يومٍ،
	ويَخِشَى إذا سَمحَ للناسِ أن يَأخذوا منها أن يَنقُص الماءُ فيَضُرُّه، ولكنه لا
	يَتَيَقَّن من ذلك، ثُمَّ هو يَستَخرِجُ الهاءَ بالآلات، فهل لهم أن يَضَعُوا آلاتِهم
240	أيضًا؟
740	باب الإجارة
	(٢٢٠٢) ما رأي الدِّينِ في الكفيلِ الَّذي يُؤخِّرُ المكفولَ الَّذي عنده في الإجازَةِ سنتينِ
740	وأكثرَ مِن سنتينِ؟
	(٢٢٠٣) عِندي عاملٌ موظَّفٌ أَخَلَّ بشُروطٍ مِن شُروطِ العَقْدِ في عملِه، فأخَّرْتُ عليه
	راتبَه لمدَّةِ خمسةِ أيَّامٍ؛ جزاءً له، فهل يجوز ذلك؟ وإذا خصَمْتُ مِن راتبِه فهل
747	يجوز؟
	(٢٢٠٤) كنت استأجرتُ ورشةَ شَكْماناتٍ، وكنتُ كتبتُ عقدًا مع صاحبِ الورشةِ
	لخمسِ سنواتٍ، فادَّعي أنَّه لا يعرِفُ القراءةَ والكتابةَ، فقلتُ له: ماذا تريدُ؟
	قال: أريدُ أَنْ أسترجعَ الورشةَ وقال: أنا سأترُكُ لك هذه السِّتَّةَ أَشهُرٍ؛ فهل
747	,
	(٢٢٠٥) أعمَل في إحدى الدوائِرِ الحُكوميةِ، ومُديري في العَملِ يَستَخدِمُني وبَعضَ
 .,	(٢٢٠٥) أعمَلُ في إحدى الدوائِرِ الحُكوميةِ، ومُديري في العَملِ يَستَخدِمُني وبَعضَ الموظَّفين لأَداءِ أعمالِه الخاصةِ بَعيدًا عن العَملِ، وأَتَقاضى أَجري مِن الوَظيفةِ، فهاذا عليَّ؟
777	
ر يندن	(٢٢٠٦) كان عندنا عامِلٌ وهَرِبَ مُنذُ عامٍ، وله في ذِمَّتِنا راتِبٌ أَلفا رِيالٍ، ولم نتَمَكَّن
7 T V	من معرفةِ مَكانِه، فهاذا نَصنَعُ؟

۲۳۸.	(٢٢٠٧) زَوجي يَذْهَبُ إلى الدوامِ مُتأخِّرًا، وأنا مُتحرِّجةٌ من الراتِبِ الذي يَتقاضاهُ؟
	(٢٢٠٨) أَعْمَلُ فِي مُؤسسةٍ يَعْمَلُ مَعِي فيها عُمالٌ غَيرُ مُسلِمين، وكذلِك أسكُنُ في
۲۳۸.	غُرفةٍ ومعي غيرُ مُسلمين، فهاذاً عَليَّ؟
749	(۲۲۰۹) ما حُكْمُ تأجيرِ بُيوتِ مكَّةَ؟
749	باب العارية
	(٢٢١٠) مُدرسةٌ استَعارَت كِتابًا من المدرسةِ وكتابًا آخَرَ من زَميلَتِها، ثُمَّ انتَقَلَت إلى
	مَدرسةٍ أُخرى، وأَرسَلَت كتابَ المَدرسةِ إلى إِحدى الجَمعِياتِ، وكِتابَ
739	زَميلَتِها سُرِقَ منها، فها عَليها؟
749	باب الوديعة
	(٢٢١١) عندِي مَبلغٌ مِنَ المالِ خاصٌّ بمَجموعةٍ مِنَ الشبابِ، فهَل يَجُوز أَنْ آخُذَ جُزءًا
۲۳۹	مِنَ الهالِ لقَضاءِ حاجتِي، علَى أنْ أُرْجِعَه مَرَّةً أُخرَى ؟
	(٢٢١٢) امرأةٌ أودَعَ إخوانُها عندها مالًا، وقد قامت بالصَّدقةِ مِن هذا المالِ على أنَّ
۲٤.	تُرُدَّه مرَّةً أُخرى، هل يجوزُ لها هذا؟
	(٢٢١٣) أُودَع إخواني عِندي أَموالَهم، وأُتيحَت لي الفُرصةُ للصدقةِ على مُسلِمين،
7 5 •	فأُخَذتُ من أموالِهم وتَصَدَّقتُ على أن أَرُدَّه من راتِبي، فما حُكمُ ذلك؟
7 2 1	باب اللقطة
137	(۲۲۱٤) ما حُكْمُ ضالَّةِ الغَنَمِ؟
	(٢٢١٥) امرأةٌ وَجَدَتْ قِلادَةً وقامَتْ بإصْلاحِها، هَلْ يجوزُ أَنْ تستخْدِمَ مثلَ هذه
137	القلادِةَ؟
	(٢٢١٦) بالنسبة لضالة الغنم قلنا إنها تعرف سنة، وحديث الرسول على: «هي لك أو
7	لأخيك أو للذئب»؟
	(٢٢١٧) إذا وجدَ الإنسانُ مبلغًا مِنَ المالِ في طريقِ النَّاسِ، هَلْ يأخذُهُ ويتصدَّقُ بهِ أَمْ
7	أَنَّه يترُّكُهُ في مكانِه؟

	(٢٢١٨) امرأةٌ تقولُ: إنَّها وَجدتْ في دولا بِها عشرينَ ريالًا، تقول: هل أتصدَّقُ بها،
۲٤٣.	
	(٢٢١٩) شابٌّ وجَدَ مبلغًا مِنَ المالِ عندما كان صغيرًا قبلَ أنْ يبلُغَ، فأنفَقَ هذا المبلغَ
	على بعضِ العُمَّالِ، وعِندما كَبِرَ قام بتوزيعِ نَظيرِ هذا المبلغِ، ثُمَّ سمِع فتوى بوجوبِ ردِّ المبلغِ إلى صاحبِه؛ لأنَّه يعرِفُ صاحبَ المبلغِ الآنَ، فهاذا عليه؟
724	بوجوبِ ردِّ المبلغِ إلى صاحبِه؛ لأنَّه يعرِفُ صاحبَ المبلغِ الآنَ، فهاذا عليه؟
	(٢٢٢٠) إذا وَجَدتُ لُقَطةً داخِلَ أحدِ المحلاتِ فهَل هي لصاحِبِ المحلِّ أم لمن
727	وَجَدَها، وذلك بَعدَ تَعريفِها؟
	(٢٢٢١) منذ شَهرٍ وَجَدَت زَوجَتي في إحدى المستَشفياتِ عِندَ طَبيبةِ الأَسنانِ -ووَسَط
	مَجموعةٍ مِّن النِّساءِ- قُرطًّا، فعَرَّفَت به في المستشفى وسَألَت عن صاحِبَته
7 2 2	فلَم تَجِد، فأَخَذَتهُ، فها الحُكمُ فيه؟
	(٢٢٢٢) وَلدي وَجدَ قِطعةً مِن الذَّهبِ في الأَرضِ، ولم اسَأَلنا الجِيرانَ عَرَفنا صاحِبَها،
	فأعطَيناها له، فَهَل مِن حَقِّنا أَن نَأْخُذَ نِسِّبةً معيَّنةً من ثَمْنِ هذا الذَّهبِ بعد
4 2 2	تَثْمِينِه؟
7 2 0	كتاب الوقف
	(٢٢٢٣) هناك وَقفٌ خَيريٌّ يُصْرَفُ في أعمالِ الخيرِ بعدَ تَنفيذِ الوصيةِ؛ فهل يجِبُ على
	ناظِرِ الوقفِ إذا أعطى أحدَ المُستَحقِّينَ مِن هذا الوقفِ أَنْ يقولَ له: مِن
7 2 0	وَقْفِ فُلانٍ أَو يُعطيه على نِيَّةِ صاحِبِ الوقفِ؟
	(٢٢٢٤) هل يَجوزُ أن يتَبَرَّع النَّصرانِيُّ لبِناءِ مَسجدٍ؟
	ر ٢٢٢٥) إذا كان في المسجِدِ كُتبٌ وأَشرِطةٌ كُتِبَ عليها: وَقفٌ لله، فهل يَجوزُ أَخذُها؟
	وإذا أَخَذتُها وتَلِفَت مِنِّى فهاذا عَلَيَّ؟
,	• • • • • • • • • • • • • • • • • • •
	(٢٢٢٦) رجلٌ مُتوفى ويَرغَبُ ورثَتُه أَن يَجِعَلُوا لَه صَدَقةً جَارِيةً، وهناك أحدُ الأَقارِبِ
.	في حاجةٍ ماسةٍ للمالِ؛ لأنَّه يُريدُ أن يَتَزَوَّجَ ولكنَّه لا يَقبَلُ الصَّدقَة، فأَعطَوه
121	المالَ وقالوا له: هذا مِنَّا وليسَ مِن المتوفى، فهل هذه صَدقةٌ جارِيةٌ؟

7	باب الهبة والعطية
	(۲۲۲۷) رجلٌ يقولُ: مات والدي، وخلَّفَ مبلغًا ماليًا وكذلك عقارات، فتنازلت
	والدتُنا عن حقِّها في هذه الأموالِ عن رضًا وقناعةٍ، وبدونِ أيِّ ضُغوطٍ مِن
757	أحدٍ؛ فهل في هذا تعطيلٌ لشرعِ اللهِ؟
	(٢٢٢٨) ما حُكمُ أَنْ أَهَبَ ثَوابَ الاستَغفارِ للأمواتِ؟ فأنا أقولُ: أستغفِرُ الله، أستغفِرُ
Y	الله. عددًا مِن المَرَّاتِ، ثمَّ أقولُ: اللَّهمَّ إنَّ ثوابَ ذلك لفُلانٍ مِن الأمواتِ؟
	(٢٢٢٩) امرأةُ تقولُ: ما حُكْمُ إهداءِ ثوابِ تلاوةِ القُرآنِ لجِدَّتِها المُتَوَفَّاةِ؟
	(٢٢٣٠) رجلٌ كتَبَ كلَّ ما يملِكُ لورثتِه غيرِ الشَّرعيِّينَ وحرَمَ زوجتَه وورثتَه الشَّرعيِّينَ،
7 & A	وعندَ وفاتِه كان هناك مبلغٌ من المالَ فأخَذَتْه زوجتُه ؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟
	(٢٢٣١) هل يجوزُ الهبةُ لأحدِ مِن الورثةِ والرَّجلُ في صحَّتِه؟
	(٢٢٣٢) رجُلٌ تنازَلَ عن عِمارتِه إلى زَوْجَتِه أمِّ عِيالِه، وبعدَ وفاتِه اتَّضَحَ أنَّه متزوِّجٌ مِنِ
	امْرأةٍ أُخرى، وله منها بنتٌ، وهذه المرأةُ الثَّانيةُ كانَتْ قد طُلَّقَتْ نفسَها منه
	للضَّرَرِ قبلَ وفاتِه بسَنةٍ، فِهَلِ العِمارةُ للمرأةِ الأُولى وحدَها أم تُشارِكُها فيها
۲0.	بنتُ الرَّجُلِ مِنَ الزَّوجِةِ الثَّانيَةِ؟
	(٢٢٣٣) رجل ملَكَ سيَّارةً سواءٌ عن طريقِ دينٍ أو هبةٍ؛ هلْ يجوزُ أنْ يبيعَها قبلَ أنْ
۲0.	يستكمِلَ إجراءاتِ نقلِ الملكيَّةِ، وما شابَّهَ ذلك؟
	(٢٢٣٤) أخي الكبير تُوُفِّي منذُ عَشْرِ سنواتٍ، وكان الوالدُ حيًّا حينذاكَ، فكتَب الوالِدُ
	عقدَ بيعٍ بنصفِ مُمْتَلَكَاتِه لأَخي المتوفَّى بدون أن يأخذَ ثمنَ هذه الممتلكاتِ
	من أُخِيِّ، وقال لي الوالدُ: إنَّ هذا لأجلِ أنْ يَضمَنَ حقَّ أولادِ أخي القُصَّرِ،
	وقد تُوُفِّي والدي منذُ ثلاثِ سنواتٍ ونَصفٍ، وأعطاني هذا العقدَ، وحتَّى
۲0.	الآن نحنُ لم نتصرَّف في أيِّ شيءٍ، فما قولُكم؟
	(٢٢٣٥) والدي تزوَّج بعد وفاةِ والدتي، وبعدَما تُوفِّي كان هناك مجلس لتوزيع التَّرِكَةِ،
	ومن عادةِ المجلسِ بعد أن يُخْرِجَ لها الثُّمُنَ أن يَسألَها: هل تسامحينَ أُولادَه في

	مبلغٍ منَ هذه التَّرِكَةِ، فمن الممكِن أن تقولَ: أُسامِحُهم مثلًا في نصفِ المبلغِ،
T01.	فهلَّ هذا المبلغُ يكونُ حلالًا للأولادِ؟
	(٢٢٣٦) طَلَبتُ من والِدي أن يُسَلِّفني مَبلغًا من المالِ لأَبنِيَ عمارةً، فوافَقَ ثُمَّ لما بَدَأتُ
	في البِناءِ والأَساساتِ امتَنَعَ وقالَ لي: هذه مِثلُ الهبةِ ولك إِخوةٌ فلا يُمكِنُني أن
	أُعطِيك، مع أنَّني طَلَبتُ منه أن يَكتُبها عليَّ كدَينٍ، مع العِلمِ أنَّها ستُكلِّف حَوالي
101	مِليوني رِيالٍ، وسأَقضِيَها له من راتِبي، فهو يَزيدُ على عَشرَةِ آلافِ رِيالٍ
701	(٢٢٣٧) هل الهبةُ بين الزوجينِ لها شُروطٌ، أو حَدٌّ؟
701	(٢٢٣٨) ما حُكمُ مَنحِ الطُّلابِ المتفوِّقينَ هدايًا لتَفَوُّقِهم؟
	(٢٢٣٩) والدُّهُ لا تعدِّلُ بين بناتِها، وتُفضِّلُ واحدةً على الأخرى، وكانَتْ إحدى بناتِها
Y0Y.	تعمَلُ في البيتِ، ولكنَّها تركَتْ هذا العملَ، فهل هذا يُعتبَرُ مِنَ العُقوقِ للوالدةِ؟ .
	(٢٢٤٠) وضعْتُ مالًا في مَصْرِفٍ إسلاميٍّ أَرْبَعَ سنواتٍ تقريبًا، وتبرئةً للذِّمَّةِ أُريدُ أنْ
	أُخرِجَ المالَ الزَّائدَ، وهو خَمْسُ مِئةِ دولار، فهل يَحِلُّ لِي أَنْ أُعطِيَه لأُختي لِتَزُورَ
707	بيْتَ اللهِ؛ لأنَّهَا لَم تزُرْهُ قَطُّ؟
	(٢٢٤١) هُناك عائلةٌ أيتامٌ كنتُ قد كلَمتُ لهم أهلَ الخيرِ، فعيَّنوا لهم راتبًا شهريًّا، ثُمَّ
	أراد شخصٌ أنْ يتبرَّعَ لهذه العائلةِ بمبلغِ مِنَ الهالِ، فقلتُ له: هُناك عائلةٌ
	أخرى مِنَ الأيتامِ في حاجةٍ إلى هذا المبلِّغِ مِنَ الهالِ، فهل يُمكِنُ أَنْ أُعطيَه
	إيَّاها، فقال: يُمكِنُ، ولا مانعَ عِندي في ذلك، ثُمَّ أراد شخصٌ ثانٍ أنْ يتبرَّعَ
	بمبلغٍ مِنَ المالِ للأيتامِ، فقلتُ له: هُناك فقراءُ مِنَ المرضي والضُّعفاءِ وأصحابِ
	الأعذَّارِ يحتاجونَ إلى هذا المالِ، فقال: أنا أُعطيكَ هذا المالَ، ولك حرِّيةُ
707	التَّصرُّ فِ فيه. فهل يجوز هذا؟
	(٢٢٤٢) شخصٌ عِندَه خمسةُ أولادٍ، ويملِكُ مجموعةً مِنَ الشُّققِ، وسكَّنَ أحدَ الأولادِ
	في إحدى هذه الشُّققِ، فقال له أحدُ الإخوةِ: لا يجوز لك التَّفضيلُ في ذلك.
704	فها توجيهُكم؟

	(٢٢٤٣) ما الدَّليلُ على أنَّ الشخصَ إذا أراد أنْ يقْسِمَ المالَ في حياتِه يجعلُ للذَّكرِ مثلَ
704	حظِّ الأُنْثَيْنِ؟
	(٢٢٤٤) نحنُ أَربعةُ إخوةٍ وأنا أصغرُهم، والفرقُ بيني وبين الثَّالثِ تسعُ سنواتٍ،
	ووالدي اشترى سيارتينِ لكلِّ أخِ مِن إخوتي مِن فترةٍ كبيرةٍ حين كان ثمنُ
	السَّيارةِ خمسينَ ألفًا، والآن أبي يرفُّضُ شِراءَ أيَّ سيارةٍ لي بسبَبِ أنَّها مُرتفعةُ
	السِّعرِ، وأبي -والحمدُ للهِ- ميسورُ الحالِ، ويقولُ: إنِّي أخطأتُ في شِراءِ
408	سيَّاراتٍ لإخوتِك، وعمري الآنَ سبعٌ وعشرونَ عامًا؛ فها حُكمُ ذلك؟
	(٢٢٤٥) زَوْجَةٌ لَدَيْها ثلاثُ بناتٍ، وزَوْجُها عِندَه مالٌ كثيرٌ، ويُريدُ أَنْ يكتُبَ لها شيئًا
	مِن مالِه، ولإحدى بناتِه الثَّلاثةِ؛ لأنَّها مُعاقَةٌ، وهو يُريدُ أنْ يُؤَمِّنَ لها مُستقبَلَها،
700	فهل يَجوزُ له ذلك؟
707	(٢٢٤٦) هل يجب على الوالدِ أن يعطيَ الذَّكَرَ مثلَ الأُنثى في العَطِيَّةِ العاديَّةِ؟
	(٢٢٤٧) بعضُ العائلاتِ يُعطُونَ الميراثَ للأولادِ الذُّكورِ فقطْ، ويَحرِمُونَ البناتِ،
707	فهل هذا يجوزُ شرعًا؟ وما عقابُ مَن يفعَلُ ذلك في الدُّنيا والآخرةِ؟
	(٢٢٤٨) إذا أعطَى الأب أولادَه في حياتِه مبالِغَ منَ الهالِ، فهل يجبُ أنْ يُعطيَ البناتِ
Y0V	مثلَهم بالتساوِي؟
	(٢٢٤٩) مُوَظَّفَةٌ عِندَها أُختانِ؛ واحدةٌ مُطَلَّقةٌ، تُعطي إحداهن أكثْرَ مِن الثَّانيةِ كمُساعَدَةٍ
409	أو هَدِيَّةٍ لها، هل يَجوزُ لها ذَلك؟
	(٢٢٥٠) هل يجوز للأَبِ أَنْ يُفضِّلَ بعضَ أبنائِه بعطيَّةٍ -كقِطعةِ أرضٍ، أو مَنزِلٍ، أو مالٍ-
409	في حياتِه أو بعْدَ موتِه؛ بسببِ أنَّ هذا الولدَ بَرٌّ بأبيه؟
	(٢٢٥١) امرأةٌ أُمُّها تُوُفِّيت من خمسٍ وعشرين سنةً وكانت اشتَرَت لها ساعةً، وحَرَّجَت
	عليها ألا تَبِيعَها، فهل تَلتَزِّم بهذا، وماذا إذا أعطَتهَا أحدَ أقارِبِها من البناتِ
۲7.	أو الأولادِ، أو أعطَتها بنتَ الولدِ؟
	(٢٢٥٢) رجلٌ كَبيرٌ له ابنٌ وبِنتان، الابنُ مُتزوِّجٌ ويَعيشُ مع أَبيهِ الكَبيرِ في البَيتِ، ودَخْلُ

	الرَّجلِ وأَبيهِ مُخْتَلَطٌّ لا يُمكِن التَّمييزُ بينَهُما ويُنفِقا على البيتِ سَويًّا، والبِنتان كُلُّ
	واحدةً في بَيتِها مُستقلةٌ، والكَلمةُ في البَيتِ للرَّجلِ الكَبيرِ، وقد اشتَرَى قِطعةَ
	أرضٍ وسَجَّلَها بِاسمِه واسمِ ابنِه واسمِ ابنِ ابنِه، واعتبَرَ ثُلُثَ الحَفيدِ هبةً منه
۲٦·.	له، فَهَل هذهِ الهبةُ تَجوزُ أم هيّ مَيلٌ مِن جَهةِ الجَدِّ لحَفيدِهِ؟
	(٢٢٥٣) إذا كانت ابنتي تَدرُسُ في مدارِسِ تَحفيظِ القرآنِ وتَأْخُذُ مُكافأةً شَهريةً، فهل
771	يَجُوزُ للأُمِّ أَنْ تَأْخُذَ منها وتُعطي أَخواتِها؟
	(٢٢٥٤) فتاةٌ تَدرِسُ في مَدارِس تَحفيظِ القُرآنِ، وتَستَلِمُ راتِبًا، والأُمُّ تَشتَري لهذه
	الفتاةِ من هذا الراتِب ثِيابًا وغيرَها، وتَشتَري لإِخوانِها، والفَتاةُ مُوافقةٌ، فهل
771	يَجوزُ؟
	(٢٢٥٥) مُعلِّمةٌ يَعْتَريها أحيانًا بعضُ المرضِ، وبعدَ عَوْدَتِها مِنَ الإجازةِ المَرَضِيَّةِ
177	و و ش
	(٢٢٥٦) أعمَلُ في محلِّ أدواتٍ غذائيَّةٍ، ويأتينا مندوبُو شرِكاتٍ ويُعطُوننا بعضَ الهدايا
777	المجَّانِيَّةِ، فهل يجوزُ لنا قَبولُها؟
	(٢٢٥٧) مُدَرِّسَتِي تريدُ أَنْ تنتقلَ من مَدْرَسَتِنا، فهل يجوزُ أَن أُهدِيَ إليها شيئًا منَ
777	الهدايا؟
	(٢٢٥٨) إذا أُهدى الرجلُ لأبيهِ أو أُمِّه شيئًا، فهل له أن يستردَّهُ بعد مماتِها؟ وإذا لم
777	يُخبِرهُما بكونِها عاريَّةً أو هديةً، فهل تَعتَمِد على نيتِه؟
	(٢٢٥٩) امرأةٌ تَسألُ عن تقديم هديةٍ للمديرةِ إذا رُشِّحت لمنصبٍ معين من قبل
	هيئةِ التدريسِ، فها رأيكم؟ وهل تَختَلِف إذا كانت الهديةُ من مجموعةٍ من
777	المدرساتِ؟
۲٦٣	(٢٢٦٠) هل يَجوزُ أن تُهدي إِحدى الطالباتِ هَديةً للمُعلِّمةِ ولزَميلاتِها من الطالِبات؟.
	(٢٢٦١) جرَتِ العادةُ أَنْ تقومَ بعضُ النِّساءِ بإعطاءِ هديَّةٍ للمرأةِ بعدَ الولادةِ؛ فلِمَن
774	تكو نُ هذه الهديَّةُ؟

475	كتاب الوصايا
	(٢٢٦٢) امرأة تقول: إن عندها مبلغا من الهال ثروة، وليس عندها أولاد، وتريد أن
	تتصدق على المساكين والجمعيات وتبقي لنفسها جزءًا بسيطًا، فبهاذا تنصحون
377	هذه المرأة؟
	(٢٢٦٣) امرأةٌ تقولُ: والدُّمُا مُتَوَفَّاةٌ، ولها بيتٌ في قريةٍ، وقالت لها قبلَ الوفاةِ: أَجِّري
	البيتَ وتصدَّقي منه وضحِّي منه. ولكنْ هذا البيتُ لم يُؤَجَّرْ إلى الآن، فهل
475	يَجُوزُ لها أن تبيعَ هذا البيتَ وتتصدَّقَ لوالدتِها وتضحِّي منه؟
	(٢٢٦٤) إذا وَصَّى الإنسانُ أنْ يُضحَّى بأكثرَ مِن أُضحيةٍ عن أهلِ البيتِ الواحدِ؛ فما
377	العملُ؟
	(٢٢٦٥) بالنِّسبةِ للوصيَّةِ في الأُضحِيَّةِ، هل يَجوزُ لمنفِّذِ الوصيَّةِ أَن يأكلَ منها إذا كانَ
470	مِنَ الورثةِ؟
	(٢٢٦٦) امرأةٌ لها عمَّةٌ متوفَّاةٌ، وكانت عمَّتُها قد أعطَتْها أَسْوِرَةً وأوصَتْها بأُضْحِيَتَيْنِ،
	فباعَتْها هذه المرأةُ الموصاةُ واشترَتْ بثمنِها أُضْحِيَتَيْنِ وِضحَّتْ، ثُمَّ صارَتْ
	تُضحِّي كلَّ سنةٍ؛ تبرُّعًا منها لعمَّتِها، فهل تُعتبَرُ هذه الأُضْحِيَةُ صدقةً جاريةً
770	لعمَّتِها؟ وهل يَلْزَمها أنْ تفعلَ ذلك كلَّ سنةٍ؟
	(٢٢٦٧) امرأة تُوفِّي والدُها وأَمَرَ بجُزْءٍ مِنْ مالِه بالتَّصدُّقِ في سبيلِ اللهِ، وعندَ تقسيمِ
	الميراثِ لَم تُنَفَّذُ هذه الوصيَّةُ وَلَم يَقُمِ الْوَرَثَةُ بهذا الْعَمَلِ، فما الحُكمُ في
777	ذَلِكَ؟
	(٢٢٦٨) رجلٌ كبيرٌ في السِّنِّ تُوُفِّيَ في منطقةٍ، وقبلَ وفاتِه أُوصَى بأنْ يُدفَنَ في منطقةٍ
777	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	(٢٢٦٩) هُناك رجُلٌ لمَّا جاءَتْه الوفاةُ ظلَّ يقول: أُريدُ أنْ أُحُجَّ عن أمِّي، فهل يُعَدُّ ذلك
	وصيَّةً؟ وإذا أراد حَفيدُ هذا المُتوفَّى أنْ يحُجَّ عن أُمِّ جَدِّه، وهو لا يعرِف
	اسمَها؛ لأنَّها كانت تعيش في الباحةِ، وماتَتْ في جُدَّةَ، وهو في الرِّياضِ، فماذا
777	يفعَلُ؟

م المالية
(٢٢٧٠) أَوْصِي والدي بِتحويلِ جُثَّتِهِ بعدَ موْتِه مِن بلدِه إلى مدينةٍ أُخرى ليُدفَنَ فيها،
فَمَا حُكُمُ نَقْلِ الجُنَّةِ مِن بلدٍ إلى بلدٍ آخَرَ لتُدفَنَ فيه؟
(٢٢٧١) ما مدى شرعيَّةِ القيامِ بتركِ وصيَّةٍ حولَ عدمِ المُهانعةِ مِن استغلالِ أجزاءٍ
مِن جسمِ المُوصي لأَجُلِ المرضى المحتاجينَ لهذه الأجزاءِ، أو الأعضاءِ،
أو لأغراضِ البحثِ العِلميِّ؟
(٢٢٧٢) إذا كانَ الإنسانُ حيًّا؛ هل مِن الممكنِ أنْ يتبرَّعَ مثلًا بكُليَةٍ أو شيءٍ؟
(٢٢٧٣) تُوفِّيَت والِدَتي رَحِمَها الله وتَرَكَت ذَهبًا وأَموالًا وأَوصَت بالأَموالِ للبَنينَ
وبالذَّهَبِ للبَناتِ، فهل يَجوزُ هذا؟
(٢٢٧٤) إذا جاءَ الميِّتُ في المنامِ وأوصى بوَصِيةٍ، فهل يَلزَمُّنا العَملُ بها؟
كتاب الفرائضكتاب الفرائض
(٢٢٧٥) امرأةٌ تقولُ: لي أختانِ شَقيقتانِ، ولي إخوةٌ ذكورٌ منَ الأبِ، فهل يَرِثُون
جميعًا؟
(٢٢٧٦) إنَّ الرَّاتبَ التقاعديَّ يُحُدَّدُ بحسَبِ الورثةِ، والسُّؤَالُ: إذا تُوُفِّيَ شخصٌ وعليه
دينٌ، فهل نَقضِي دينَه من راتبِه التقاعديِّ، أم يَلزَمُ أنْ نَستأذِنَ وَرَثَتَه؟٢٧١
(٢٢٧٧) تُوُفِّيَ رجلٌ عن ابنةٍ وزوجةٍ ماتتْ بعدَه، وأخوينِ شقيقينِ، فها هو نصيبُ كلِّ
مِنهم منَ الميراثِ؟
(٢٢٧٨) أربعةُ إخوةٍ أشقًّاءَ؛ اثنان منهم مهاجِران: واحدُ هاجرَ إلى أرضِ أوربا، والآخرُ
إلى المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، وقد قدَّر الله على الَّذي في المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ
أَنْ تُوفِّي. وعندهم تركةٌ تركَها لهم والدُّهم، علمًا بِأن الَّذي تُوفِّي ليس له أولادٌ،
ولا بناتٌ، ولا متزوِّجٌ؛ فكيف يتِمُّ تقسيمُ هذه التَّركةِ؟
(٢٢٧٩) أنا لي إخوانٌ وأَخَوَاتٌ، وقَدْ تُوُفِّيَ وِالِدُنا وتَرَكَ لنا مَنزِلًا يُؤَجَّرُ، فهل تُقَسَّمُ
قيمةُ الإيجارِ بين البناتِ والأولادِ بالتَّساوي؟
(٢٢٨٠) كوَّنْتُ أنا ووالدي مُؤسَّسةً مُناصفةً، ولم يُعْطِنى أرباحًا، وكان يذكُرُ أمامَ

الإخوةِ أنَّ المُؤسَّسةَ مُؤسَّستُه، الآن تُوفِّي رحِمُه الله؛ فهل هذا الكلامُ مُلزِمٌ؟ ٢٧٢
(٢٢٨١) تُوُفِّيَتْ أُخْتِي، ثُمَّ تُوُفِّي والدي بعدَها، فهل يَجِقُّ لأولادِ أُخْتِي أَنْ يَرِثوا مِن
والدي؟
(٢٢٨٢) رجُلٌ عنده مالٌ كثيرٌ، ووالدُه يطلُبُ منه مبالِغَ كبيرةً، والرَّجلُ يجِبُّ أنْ
يُعطي والدَه، ويقول له: تعالَ عندي، وخُذْ ما تشاء، وكُلْ ما تشاءُ، وارْكَبْ
ما تشاءُ، واصرِفْ ما تشاء، لكن إنْ أعطيتُك تُبْقِيه عندك، ويقولُ: إذا قدَّرَ الله
سُبحانَه وتَعالَى وتُوفِّي والدُّه فإنَّ الورثةَ سيَتقاسَمونَ هذا المالَ؟٢٧٣
(٢٢٨٣) تُوفِّيَ رجلٌ وله إِخوةٌ بنين وبَناتٍ، وكانت إِحدى أُخواتِه تُوفِّيَت قبلهُ بثلاثةِ
أشهُرٍ، فهل يَرثُ أبناؤها في خالِهم المتَوَفَّى؟
(٢٢٨٤) تُوفِيَ شَخصٌ له أمٌّ، وأَخٌ وأُختٌ مِن أَبٍ، وأُختانِ مِن أمٍّ، فكيف يُقَسَّمُ
ميراثُه؟
(٢٢٨٥) امرأةٌ تُوفِّيت ولها ثَلاثُ بِناتٍ، وأمٌّ، وأخٌّ لأمٌّ، ولها أبناءُ عمِّ أبيها رَجُلان
وامرَأَةٌ، فكيف تُقَسَّمُ التَّركةُ؟
(٢٢٨٦) ما حُكْمُ المتوفَّى دِماغيًّا بالنِّسبةِ للإرثِ، هل يأخذُ مَجَرَى المتوفَّى عادِيًّا؟ ٢٧٤
باب ذوي الأرحام
(٢٢٨٧) مَنْ هو الرَّحِمُ الَّتِي تَجِبُ علينا زِيارَتُه؟
(٢٢٨٨) حدثونا بالنسبة لصلة الأرحام، حيث إن هناك خلافا بين الوالدِ وأُختِه،
فَحَرَّمَ على الأولادِ أَنْ يَزُورُوا هذه العَمَّةَ.
(٢٢٨٩) كثيرٌ مِن الآباءِ يُهمِلُ تربيةَ الأبناءِ في الصِّغرِ، فإذا كبِروا صدَّقوا ما ترَبُّوا عليه
في صِغَرِهم فتجِدونهم يطالِبونهم بالبرِّ، ولم يربُّوهم عليه، فها رسالتُكَ
إليهم؟
(٢٢٩٠) أولادي في المرحلةِ الابتدائيَّةِ، وقد امتنَّ الله تعالى عليهم بحفظِ كتابهِ، فهل
نبدأ معهم بحفْظِ صحيحِ البخاريِّ ومسلمٍ وبعضِ مُتونِ السُّنَّةِ، أو نبدأ معهم

۲ ۷۷.	بحفْظِ بعضِ مُتونِ أهلِ العِلمِ في العقيدةِ وغيرِها؟
	ر با پار ما جي ۽ تُر من الأَهُ لاد، فول تَقَالُ اللهُ وَ مَا أُو عَالُهُ عَالَ أَلَا عَالَكُمُ اللهُ
YVV	(٢٢٩١) امرأة عِنْدها مجموعةٌ مِن الأَوْلادِ، فهل تقرأُ الوِرْدَ عَلَيْهم جميعًا أم على كُلِّ واحدٍ مِنْهم؟
, , , ,	واحد و الله الله الله الله الله الله الله ال
U .,,	(٢٢٩٢) إذا كان عندَ بعضِ الأَولادِ تَقصيرٌ في بَعضِ الأُمورِ الشرعيةِ، فهل تَزورُهُم الأُمُّ وخُصوصًا إذا كانوا يَحلِقون لِجاهُم؟
TVA.	الام وخصوصا إدا كانوا يحلِقون لحِاهم!
	(٢٢٩٣) إذا شكَّتِ المرأةُ في ولَدِها بأنَّه يُدخِّنُ؛ فهل تواجِهُه وتقولُ: إنَّها غاضبةٌ عليه إلى يومِ الدِّينِ؟
444	(٢٢٩٤) ما حُكمُ ضَربِ الأبناءِ لأيِّ سَببٍ عند الغَضبِ؟
	(٢٢٩٥) امرأةٌ تقولُ: عندها بنتٌ شَديدةٌ وعصبيَّةٌ وتَضرِب إخوانَها وتَشتُمُهم، فهل
444	(٢٢٩٥) امرأةٌ تقولُ: عندها بنتٌ شَديدةٌ وعصبيَّةٌ وتَضرِب إخوانَهَا وتَشتُمُهم، فهل تضرِبُها ضربَ تأديبِ؟ وماذا تفعَلُ معها؟
	(٢٢٩٦) إذاً أُقبِلَتِ المرأةُ عَلَى غسيل ثيابِ أخيها، ووجدَتْ فيها عُلْبَةَ دُخانٍ، فهل
444	(٢٢٩٦) إذا أقبلَتِ المرأةُ على غسيلِ ثيابِ أخيها، ووجدَتْ فيها عُلْبَةَ دُخانٍ، فهل يجِبُ عليها أنْ تَرميَها؟
	(٢٢٩٧) أمرأةٌ تُحِسُّ بضيقٍ تِجاهَ والدِّمِه عِندَما تَزورُها في البيتِ، وذلك بدونِ سببٍ،
۲۸۰	مع أَنَّ هذه الوالدَّة تُحِبُّ ابنتَها وتتودَّدُ إليها، فهل يَلْحَقُ البنتَ إثْمٌ؟
	(۲۲۹۸) هل دُعاءُ الوالدَينِ مُستجابٌ؟
	(٢٢٩٩) امرأةٌ دَعَت على وَلَدِها أَنْ يُغَيِّرَ الله عليه، حيث إنَّ هذا الولَدَ رفَعَ صوتَه على
۲۸.	والدَّتِه، وهي خائفةٌ الآنَ؛ لأنَّه قدِ اسْتُجِيبَت دعوتها، فها توجيهكم؟
	(٢٣٠٠) يوجَدُ بعضُ النَّاسِ لا يذهَبُ إلى أقربائه؛ مثلًا أختُه أو ابنةُ أُختِه وهي أصغَرُ
	منه، ويقولُ: الحَقُّ لي؛ أنا الأَكبَرُ. وبعضُ النَّاسِ يقولُ: الواجبُ أَنْ يذهَبَ هو
	إليها؛ لأنَّ هذه امرأةٌ، وهي لا تسطيعُ أنْ تذهَبَ، وهو أَخَفُّ منها في الذَّهاب؛
711	فهل الحقُّ للرَّجلِ أو للمرأةِ؟ ومَن الَّذي يأْثَمُ؟
	عهل بعن علو بن الوسان حسب نواياه؟ (٢٣٠١) هل يُرْزَقُ الإنسانُ حسَبَ نواياه؟
,,,,	(۲۳۰۲) هل يرزق الريسان حسب تواياه؛ (۲۳۰۲) بعضُ الآباءِ يأمُرون أبناءَهم بالذَّهاب بالنِّساءِ إلى أماكنَ قد يحصُلُ فيها
	(٢٣٠٢) بعض الأياء نامرول ابناءهم بالدهاب بالنساء إلى أماح، قد يحصل فيها

	اختلاطٌ أو مُنكَراتٌ؛ كالحدائقِ العامَّةِ، والمتنزَّهاتِ. فهل يَأْثَمُ الابنُ إذا
	رفضَ هذا الأمرَ؟ وهل هذا من العقوقِ؟ وإذا خشِي أنْ يترتَّبَ على هذا الأمرِ
777	أمرٌ أعظمُ، فهاذا يَفعَلُ الابنُ؟
	(٢٣٠٣) امرأةٌ تذكُّرُ أنَّه توجَدُ امرأةٌ مِن أقاربِها تؤذيها بالكلامِ وغيرِه، فهل تُصافِحها
777	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۲۸۳	(٢٣٠٤) الدُّعاءُ للوَالِدَيْنِ في حياتِهما؛ هلْ هو مِن أعْمالِ البِرِّ؟
۲۸۳	(٢٣٠٥) كَيْفَ يَكُونَ بِرُّ الوالدَيْنِ بعدَ وفاتِهما؟
	(٢٣٠٦) كَيْفَ يكونُ البِرُّ لِلوالِدَيْنِ بَعْدَ وفاتِهِما؟ وما هي الأعمالُ الَّتي تَصلُ للمَيِّتِ
۲۸۳	
3.77	(۲۳۰۷) ما حُكْمُ قراءةِ القرآنِ على رُوحِ الوالدَيْنِ بعدَ وفاتِهما؟
	(٢٣٠٨) كثيرٌ مِنَ الآباءِ أصبحوا ليس لهم أثرٌ في تربيةِ أبنائِهم؛ فآذَوْا أنفُسَهم، وآذَوْا
410	إخوانَهُمُ المسلمينَ، فهاذا تَقولونَ لهؤلاءِ الآباءِ؟
	(٢٣٠٩) جاء في الحديثِ: «مَن أَحَبَّ أَنْ يُنْسَأَ له في أَثْرِهِ، ويُوَسَّعَ عليه في رِزقِه،
	فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ"، وبعضُ النَّاسِ قد يَصِلُ رَحِمَهُ لطولِ العُمرِ وسَعةِ الرِّزقِ، فها
410	حُكمُ صِلةِ الرَّحمِ لأَجْلِ هذَيْنِ الأَمرَيْنِ؟
	(٢٣١٠) أخصُّ أُمِّي بكثيرٍ مِن الدُّعاءِ، ولا أخصُّ أبي إلَّا بالقليلِ، وكثيرًا ما أنسى
7.7.7	الدُّعاءَ له، فهل في ذلك عُقوقٌ له؟
7	(٢٣١١) هل لأمِّ الزَّوْجِ أن تتحكَّم بزوجةِ ابنِها؟
	(٢٣١٢) عندي أخوالٌ وقرابةٌ أُساعدهم إذا احتاجوا في الزَّواجِ وفي كلِّ شيءٍ،
۲۸۷	واحتجتُهم مرَّةً فلم يُعطوني، فهل أُتابِعُ معَهم العطاءَ أم لا؟ َ
	(٢٣١٣) عِندي أولادٌ يُصلُّونَ، وأَحْمَدُ الله على ذلك، ولكنَّهم في الدِّراسةِ ينجحونَ إمَّا
	في الدَّوْرِ الثَّاني أو بتقديرِ جيِّدٍ، ووالدُهم يدعو عليَّ وعليهم؛ لأنَّه يُريدُ أنْ
۲۸۷	يكونوا مِنَ الأوائل، فهل لكم توجيةٌ في ذلك؟

	a
	(٢٣١٤) أنا سيِّدةٌ بعيدةٌ عن أهلي، ومُتزوِّجةٌ في مدينةٍ أُخرى، وزَوْجي لا يسمَحُ لي أنْ
	أُكلِمَهم إلَّا في الأُسبوعَيْنِ مرَّةً واحدةً فقطْ، وأحيانًا أشتاقُ إليهم فأُكلِمُهم،
	وعِندَما أقولُ له يغضَبُ غضبًا شديدًا، فهل عليَّ ذنْبٌ إذا كلَمتُ أهلي من غيرِ
۲۸۸.	إِذْنِه؟
	(٢٣١٥) والدي كان يُعامِلُني أنا وأَخَواتي بقَسوةٍ، وكان يُعامِلُ والدتي فِي تلكَ الأيَّامِ
	قَبْلَ وَفَاتِهَا بِقُسُوةٍ وَقَوَّةٍ مِن جَرَّاءِ مَشَاكِلَ بينها وبينه، وأنا الآنَ أُبْغِضُ والدي
۲۸۸.	وأكرَهُهُ كُرْهًا لا يُوصَفُ، فها حُكمُ بِرِّ مِثْلِ هذا الوالدِ؟
	(٢٣١٦) ما هو حُكمُ الشَّرعِ -في نظرِكم- في واجباتِ الأبناءِ تجاهَ زَوْجَةِ أبيهم،
	وخاصَّةً إذا كانَتِ الزَّوْجةُ صالحةً؟ وهل لها نفسُ المكانةِ الرَّفيعةِ الَّتي خصَّ
444	الإسلامُ بها الأُمَّ؟
414	(٢٣١٧) هل زَوْجَةُ الأبِ مِنَ المحارِمِ؟
444	(۲۳۱۸) هَلْ أُمُّ زوجةِ أَبِي مَحْرُمٌ لِي أَمْ لَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ؟
79.	(٢٣١٩) هل أكون تَحْرَمًا لوالدةِ زَوْجةِ أبي أم لا؟
	(٢٣٢٠) أُمٌّ قالت لابنِها: أنت في حرَجِ منِّي إذا فعلْتَ الشَّيءَ الفُلانيَّ، وهذا الشَّيءُ
	فعْلُه مُباحٌ، ولكنَّ الأُمَّ قالت ذَّلك؛ خوفًا على صِحَّةِ ابنِها، والابنُ سألَ عَدَّةَ
	أطبَّاءَ مُتخصِّصينَ، وقد أكَّدوا له أنَّه لا ضرَرَ مِن فعْلِ هذا الشَّبيءِ؛ فها حكمُ
	الحَرَجِ في هذه الحالِ وما يترتَّبُ عليه؟ وما الحكمُ إذاً فعَلَه الابنُ بدونِ علْمِ
۲٩.	أُمِّه؛ خوفًا على مشاعرِها؟
79.	(٢٣٢١) هل يكفي الهاتف في صِلَةِ الرَّحم؟
	(٢٣٢٢) جاء في الحديثِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لهُ فِي أَثْرِهِ، فَلْيَصِلْ
	رَحِمَهُ». وبعضُ النَّاس يصِلُ رحِمَه لأَجْلِ هذينَ الأمرينِ، فها حكمُ هذا العمَلِ؟
	وهل هو مثلُ عِبادةِ اللهِ لأجلِ دُخولِ الجُنَّةِ؟ وهل الأفضلُ أَنْ يُعْبَدَ الله لدُخولِ
791	الجنَّة أمْ لرضًا الله؟

(٢٣٢٣) امرأةٌ تقول: لي عمٌّ إنسانٌ غيرُ مُستقيمٍ، وعائلتُه يتعاملونَ بالسِّحرِ والكذِبِ
والسَّرقةِ أحيانًا، ولا يُصلُّونَ، والبناتُ يلبَسْنَ الثِّيابَ القصيرةَ، ويخرُجْنَ
كاشفاتٍ للشَّعرِ، وأنا وأهلي لم ننصَحْهم حقيقةً؛ لأنَّهم لا يقبَلونَ النَّصيحةَ، وإنْ
نصحْناهم لا يستجيبونَ، وأرى بأنَّ في الابتعادِ عنهم خيرًا وصلاحًا؛ فهل في
مُقاطعتِنا لهم إثْمٌ؟
(٢٣٢٤) هناك امرأةٌ لديها أخٌ لا يتواصلُ معها ولا يَزُورُها، وهي تزورُه فقط في
المناسباتِ وفي الحالاتِ الخاصَّةِ؛ كالأعيادِ، فهل عليها إثمُّ بذلك؟٢٩٣
(٢٣٢٥) أقومُ بإرسالِ أموالٍ لأهلي في بلدِي، ولكِن أُرسِلُها إلى أُمِّي، وليس إلى أبي،
بسببُ أنَّ أُمِّي هي المسؤولةُ عن البيتِ وإخوتي، وليسَ أبي، فهل عليَّ إثْمٌ
بذلكَ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾؟ ٢٩٣
(٢٣٢٦) أنا شابٌّ منَ اليمنِ مقيمٌ بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ، وقد تزوَّجتُ منذ عشرِ
سنواتٍ، وقبلَ حوَالي سُتِّ سنواتٍ طلبتُ من أهلي –والدي ووالدي- أنَ
يُعطوني زوجتي فرَفضوا، فخيَّرتهم بين خيارينِ؛ إما أن يُعطوني زوجتي وإما
أن أتزوَّج، فرفضوا كلا الخيارينِ، فالآن أسألُ فَضيلتَكم ما الَّذي أعمَلُه؟ ٢٩٤
(٢٣٢٧) فتاةٌ والدها يَطلُب منها أن تنامَ عند زوجتهِ الثَّانيةِ، ووالدُّهُا ترفُض هذا؛
لأنَّها تخافُ عليها، فهاذا تفعَلُ؟ مُعَ العلم أنَّ والدَها لا يكلِمُ والدَّهَا. وهل
هي عاقَّةٌ إنْ لم تسمَعْ كلامَ أبيها في ذلك؟ أَ
(٢٣٢٨) طُلَبَ أخي طُلبًا، فلم أُلُبِّ له طلبَه، فقال لي في نفسِ الرِّسالةِ: إذا لم تُلَبِّي
طلبي تكونُّ عاقًا لوالدِّيكَ، وبعدَ ذلك توفَّاه الله قبلَ أَنْ أُلبِّي له طلبَه؛ فهلّ
عليَّ شيءٌ؟
(٢٣٢٩) شَخْصٌ وقَعَ أبوه في مخالفةٍ شرعيَّةٍ وهي تفضيلُ إحدى زوجاتِه على الأُخرى
مما سبَّبَ ضَرَرًا وأذَّى لإحدى زوجاتِه، وعِنْدما قامَ ابنُه يعِظُه في اللهِ ويذكِّرُه
باللهِ لم يرضَ الأبُ إلَّا الجفاءَ والمخاصَمَةِ وعَدَمْ الرِّضا، فهل يُعْتَبَرُ هذا
الابنُ عاقًا وقاطعًا لِرَحِمِه؟ وماذا عَلَيْهِ أَنْ يفعلَ؟َ

(٢٣٣٠) أُصِبْت –والحمدُ للهِ– بمرضِ السَّرطانِ، والآن أنا أُقيمُ في الرِّياضِ وأُسرتي
مقيمةٌ في مدينةِ أخرى، والْمُسْتشفى الَّتي أتابعُ معها تريدُ أنْ أتواجَدُ
باستمرارٍ، ونظرًا لبُعدِ المَسافةِ بين المَدِينَتَيْن، فَضَّلْتُ البقاءَ هنا، ولكنْ هناك
أُسرتي بدُونِ مَحرَمٍ، فحاولْتُ أنْ أُحضِرَها إلى هنا ولكنَّ الظُّروفَ لا تُساعِدُ في
الوقتِ الحاليِّ؛ فماً العملُ؟
(٢٣٣١)امرأة تُوُفِّيَ والدَها ، وكانتْ قد طلَبت أن تزورَ والدَها قبلَ وفاتِه ومُنِعَتْ من
قِبَلِ والدِ زَوجِها، فهل تَأْثُمُ بعدمِ رؤيةِ والدِها؟
(٢٣٣٢) إِذَا كَانَ الوالدانِ ليسَ لديهم رَغَبةٌ في أن يَصِلَهم الولدُ؛ فما حُكْمُ ذلكَ؟ وما
حُكْمُ أيضًا قسوةُ الوالدينِ على الولدِ؟
(٢٣٣٣) امرأةٌ تقولُ: إنَّ لها والدَّةُ عندها خادمةٌ، والأمُّ تتَّهم الخادمةَ، وهي بريئةٌ،
وهذه المرأةُ تدافِعُ عن الخادمةِ، فإذا دافعتْ غَضِبتِ الأمُّ، فها الحُكمُ: هل
تترُكُ الأمرَ والمرأةُ بريئةٌ، أم تُدافِعُ وتُغضِبُ أمَّها؟
(٢٣٣٤) يأتي إليَّ بعضُ أقاربي، ويشربونَ الدُّخَّانَ في بيتيَ، وأنا قُلْتُ لهم: لا أريدُ
الدُّخَّانَ في بيتي أبدًا، وهم لا يشْرَبونَ أمامي، لكن يصعدونَ إلى السَّطحِ، أو
يذهبونَ إلى الحَمَّامِ، فهل لي أنْ أطْرُدَهم أو أتحمَلَّهم؟
(٢٣٣٥) امرأةٌ تذكُرُ أنَّ أَحَدَ أقاربِها يريدُ أنْ يَستقدِمَ عِمَالَةً، ثمَّ يأخُذُ منهم نِصْفَ
الرِّبحِ، يشترِطُ عليهم ذلك، ويجعَلُهم يَعملونَ، ويتكفَّلُ لهم بالسَّكنِ والإعاشةِ؛
فهلَ يجوزُ له ذلك؟
كتاب النكاح
(٢٣٣٦) ما حُكمُ الشرع في نظركم في رَدِّ الخاطِبِ المُتَدَيِّنِ إذا كان مثلًا قليلَ المالِ
أو لَيْسَ عِنْدَه عَمَلٌ؟
(٢٣٣٧) امرأة تقول: هل عَلَيَّ ذنبٌ إذا رَدَّ والدي الخُطَّابَ عنِّي، ولَم أتزوَّجْ؟٢٠٠
(٢٣٣٨) ما الَّذي يُباحُ للخاطب مِن رؤيتِه لمخطوبِته؟

۳۰۳	(٢٣٣٩) هل يجوزُ للمرأةِ استخدامُ القُرْعَةِ في قَبولِ الخاطبِ أو عدمِ القَبولِ؟
٣.٣	(٢٣٤٠) ما حكمُ تزيُّنِ المرأةِ المخطوبةِ للخاطِبِ إذا جاء يخطِبُها؟
	(٢٣٤١) تقدمتُ لِخطبةِ فتاةٍ، هل يجوزُ لي أنْ أرى شعرَها ورقبتَها، أم أنِّي أرى الوجهَ
۲ • ٤	فقطُ؟
	(٢٣٤٢) ما حكمُ الشَّرعِ في نَظرِ كم في المُراسَلةِ بين الشَّبابِ والشَّابَّاتِ، علمًا بأنَّ هذه
٤ • ٣	المُراسَلةَ خاليةٌ مِن الفسقِ والغرامِ؟
	(٢٣٤٣) أخي تحدَّث معَ فتاةٍ عبرَ الهاتفِ، وتعرَّف عليها عبرَ الهاتفِ، فهل يجوزُ له
٤ • ٣	أَنْ يقومَ بخِطبتِها؟
٣٠٥	(٢٣٤٤) رجُلٌ كان يُكلِمُ فتاةً بالهاتفِ، ثُمَّ أرادَ أنْ يتزوَّجَها، فما صِحَّةُ هذا العقد؟
۳.0	(٢٣٤٥) ما حُكمُ الهدايا الَّتي تُعطَى للمرأةِ عِندَ الزَّواجِ، أو عِندَ إنجابِها لأطفالٍ؟
	(٢٣٤٦) أنا شابٌّ أُقيمُ في المملكةِ العربيَّةِ السُّعودَيَّةِ، وأنوي الزُّواجَ إنْ شاءَ الله
	تعالى، ولكنِّي أرغَبُ في أداءِ الحجِّ أوَّلًا -إنْ شاءَ الله تعالى- هذا العامَ، وإذا
	قدَّمْتُ الحجَّ فقدْ لا أستطيعُ الزواجَ هذا العامَ، فإمَّا أنْ أتزوَّجَ، وإمَّا أنْ أحُجَّ،
۳.0	ولكنَّ والدي تُصِرُّ على أنْ يكونَ زواجي قَبْلَ الحجِّ، فما رأيْكم في ذلك؟
	(٢٣٤٧) تزوَّجَت بنتٌ دونَ علْمِ وَلِيِّها، وتَمَّ عَقدُ القرانِ على يَدِ مأذونٍ شَرعيٍّ وبوُجودِ
	شُهودٍ، وتَمَّ استخراجُ وَثيقةُ زَواجٍ مِن المحكمةِ الشَّرعيَّةِ؛ فهل هذا الزَّواجُ
٣٠٦	صَحيحٌ؟ وهل على الوَلِيِّ ذَنْبٌ لو ترَكَ هذا الأمْرَ وأهمَلَه؟
٣•٦	
۳۰۷	(٢٣٤٩) هل يجوزُ زواجُ المتعةِ للمُسافِر سفرًا سياحيًّا؟
	(٢٣٥٠) أنا أعمل مأذونًا، وأسألُ عن صحَّةُ وضِعِ شروطٍ غريبةٍ في عقودٍ النِّكاحِ؛
	نحوُ أَنْ يدفعَ الزُّوْجُ مبلغًا معيَّنًا عند الطَّلاقِ، أو عندَ الموتِ، أو أَلَّا يَتَزَوَّجَ
	عليها؟
4.4	(٢٣٥١) امرأة تقولُ: البكرُ إذا أجبرها والدُّها على الزَّواج، هل يُعتبَرُ من طاعةِ الوالدين؟.

۳۱۸.	(٢٣٦٢) امرأةٌ غَصَبَها والدُها أَنْ تَتَزَوَّجَ ابنَ عمِّها فَتَزَوَّجَتْه والآنَ بينهما مشاكلُ، فما توجيهُكم؟
, ,,,,	(٢٣٦٣) أنا متزوِّجٌ منذُ عشرينَ سنةً، ولي أربعةُ أولادٍ، ومن يومِ زواجِنا وأنا في
	مشاكلَ معَ زَوجتي، وصرتُ لا رغبةَ لي في الجِماعِ ولا قُدرة عليه، فاختار لي والدايَ امرأةً لأتزوَّجَها ولم أكنْ راغبًا فيها، ولكن تزوَّجتُها لإرضائِهما،
۳۱۸.	ومَضَى على زواجي منها حوالي سَنَةٍ، وإلى الآن ليسَ لي رغبةٌ فيها أبدًا، بل بالعكسِ أصبحَ لديَّ رغبةٌ في الأُولى، فهل عليَّ إثمٌ فيها فعلتُه؟
	(٢٣٦٤) بعضُ الموسرينَ يذهَبونِ إلى بعضِ البلادِ العربيَّةِ، ويتزوَّجون الواحدة،
٣١٩.	والثَّنتَينِ، والثَّلاثَ، بنيِّةِ الطَّلاقِ، ويحتجُّونَ بأنَّه أفضلُ مِن الوقوعِ في الحرامِ، فها هي فتواكم في الزَّواجِ بنيَّةِ الطَّلاقِ بوجهٍ عامٌّ؟
	(٢٣٦٥) امرأة كانتْ في البدايةِ لا تُصلِّي قبلَ زواجِها، وبعد الزَّواجِ هداها الله عَزَّقَجَلَّ فأصبحتْ محافظةً على الصلواتِ. فما صحَّةُ عقدِ الزَّواج، والعاقدُ هو وليُّ
	أمرها أخوها الكبيرُ، وكان مُضَيِّعًا للصَّلواتِ، والشاهدانِ أخواها، وعمرهما
۳۲۰.	خُسَ عشْرةَ سنةً، وستَّ عشْرةَ سنةً. وهل إمامُ المَسْجِدِ يقومُ مَقامَ الأخِ المتهاونِ أو التاركِ للصَّلاةِ في الوِلايةِ؟
٣٢.	(٢٣٦٦) ما رأيْكُم في امرأةٍ كانت لا تُصلِّي أبدًا، ثُمَّ بَعدَ الزَّواجِ بَدأت تُصلِّي بعضَ الفُروضِ؟
771	(٢٣٦٧) امرأة زَوْجُها زَوَّج ابْنَتَها وَهِيَ لا تدرِي حَيْثُ كانَتْ في المُسْتَشْفَى، هل يجوزُ له ذَلِكَ؟
	(٢٣٦٨) ما هو رأيُكم في الَّذين يقولونَ بجوازِ الزَّواجِ بنيَّة الطَّلاقِ؟ وما هو الدليلُ
TTT.	على ذلك؟
	ليتزوَّجَها ثُمَّ يُطلِّقَها؛ ليستطيعَ ذلك الرَّجُلُ أنْ يُعيدَها، وقدْ ثَبَتَ مِن حديثِ

	عليِّ رَضِحُ لِللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لعَنَ الله المُحلِّلَ، والمُحلَّلَ له»، فها حُكْمُ
478.	هذا الزَّواجِ؟
	(٢٣٧٠) اكتشَفتُ أَنَّ زوجَتي لا تُصلِّي، وتابعْتُها لمدَّةِ شهرٍ تقريبًا، وبعدَ أَنْ تأكَّدتُ
	من ذلك صارَحْتُها واعترفتْ، وأخبرتْ بأنَّها تابتْ وأنابتْ ورأيتُ منها
47 8.	ذلك، فها الَّذي يجِبُ عليَّ فعلُه؟
	(٢٣٧١) امرأة خيَّرَتْها والدتها بين أن تبقى مع زوجِها العقيمِ أو أنْ تذهبَ إليها؛ لأن
440	الزوج هذا لم ينجبْ والزَّوجُ يتعالَجُ إلى الآن؛ فما الحَكمُ في ذلك؟
	(٢٣٧٢) الزَّواجُ العُرفيُّ المنتَشِرُ بين طَلبةِ الجامِعةِ في () وَصِفَتُه أَن يَتَزَوَّجَ الطالِبُ
	الطالِبةَ، بشَهادةِ اثنين مِن زُمَلائِهِم في الجامِعةِ فَقَط، وبِدون وَلِيٍّ، فأهلُها
440	لا يَعرِفون ولا أهلهُ يَعرِفون، فهل هذا صَحيحٌ؟ وإذا حَدَثَ حَمُلُ فها حُكمُه؟
	(٢٣٧٣) الشهودُ في عقدِ الزواجِ هل يَجوزُ أن يكونوا أقاربَ للزَّوجِ كأخوتِه أو أبيه
۲۲۲	مثلًا؟
	(٢٣٧٤) إذا كان وليُّ المرأةِ الذي سيتَوَلَّى عَقدَ النِّكاحِ مُتهاوِنًا في بَعضِ الفُروضِ، مع
	اعتِرافِه بالتَّقصيرِ وبأن وَقتَ العَملِ يَحولُ دُونَ أَداءِ الفُروضِ في وَقتِها حتى
٢٢٦	يَخُرُجَ وَقتُ بَعضِ الفُروضِ، فها الحُكُمُ في ذلك؟ وهل يَكُونُ كَافِرًا؟
440	باب الصداق
	(٢٣٧٥) هل مُؤَخَّرُ الصَّداقِ يُعتبَرُ دَينًا في ذِمَّةِ الرَّجلِ يجب أن يُؤَدِّيه قبلَ أنْ يموتَ؟
440	وإذا مات ولم يُؤدِّهِ فما الحكمُ؟
440	(٢٣٧٦) هل ما يُقدِّمُه الرَّجُلُ لِحَطيبَتِه من ثِيابٍ وهَدايا يَدخُلُ في المهرِ؟
	(٢٣٧٧) رَجُلٌ طَلَبَ مِن زَوجَتِه قَرضًا، فَليَّا أَعطَتهُ المالَ قالَ لها: هَذا المَهرُ الذي
411	أعطَيتُكِ إِيَّاهُ، والآن وَسَّعَ الله على هذا الزَّوجِ، فكيفَ أستَخلِصُ مِنه حَقِّي؟
	باب وليمة العرس
	(٢٣٧٨) ما حكمُ الذَّهابِ إلى وَلائمِ الأفراحِ بدُونِ دَعوةٍ، بحُجَّةِ أَنَّه يحدُثُ فائضٌ في

٣٢٨	الولائم؟
٣٢٨	(٢٣٧٩) ما حُكُّمُ حضورِ ولائمِ الأفراحِ بدونِ دعوةٍ وبدونِ معرفةِ أهلِ الوليمةِ؟
	(٢٣٨٠) في بلدنا عِندَما تدعو النَّاسَ إلى وليمةٍ عِندَكَ في البيتِ يقوم أحدُهم بعدَ
	انتهاءِ الغَداءِ أو العَشاءِ ويجهر بالدُّعاءِ، ويُؤَمِّنُ الآخَرونَ على دعائِه، فهل هذا
٣٢٩	العملُ صحيحٌ؟
٣٢٩	(٢٣٨١) رجُلٌ تزوَّجَ ولم يُولِم حتَّى الآن؛ فهلِ الوَليمةُ تَبْقى في ذِمَّتِه أو تسقُطُ عنه ؟
	(٢٣٨٢) رجلٌ ِ اعتاد أن يصومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ من كلِّ شهرٍ، وبقِيَ عليه يوم صادفَ آخرَ
	أَيَّامِ الشَّهرِ، ودعاه رجلٌ إلى وليمةِ عُرسٍ ليلةَ هذا اليومِ، فهاذا يفعَل في هذه
449	الحالِ؟
٣٣.	(٢٣٨٣) كيْفَ يكون إعلانُ الزَّواجِ؟ هل يكون بإقامةِ الوَليمةِ أم بالدُّفِّ؟
••••	آداب الزفاف
	(٢٣٨٤) أنا مِن جُدَّةَ، وأنوي أنْ أذهبَ إلى المدينةِ -بحَوْلِ اللهِ- الأُسبوعَ القادمَ لِحُضورِ
٣٣.	زواجٍ، فهل يجوز شَدُّ الرِّحالِ لحضورِ زواجٍ؟
۲۳.	(٢٣٨٥) قال بعض الإخوة: إنَّ المالِكيةَ أحَلَّت الغِنَاءَ، فهل هذا صَحيحٌ؟
۱۳۳	(٢٣٨٦) امرأةٌ لَدَيها أُختٌ تترُكُ النَّوافِلَ، وتَستَمِعُ إلى بَعضِ الأَغاني، فبهاذا تُوَجِّهونَها؟
	(٢٣٨٧) تَقومُ بَعضُ المراكِزِ بفَتحِ الموسيقي في كلِّ مَكانٍ، فهل تَقاضي الرَّواتِبُ من
۲۳۲	مثل هذه الأماكِنِ جائِزٌ، حيثُ أعمَلُ في أحَدِ محَلاتِ هذا المركزِ؟
٣٣٢	(٢٣٨٨) هل يَجوزُ مُشاهدةُ أفلامِ الكَرتون التي مَعها موسيقى؟
	(٢٣٨٩) إذا كان الشَّخصُ يَحفَظُ أغاني من قَبلُ، فهل يَجوزُ له أن يُرَدِّدِها، وإن كان
444	فيها غَزَلٌ؟
	(٢٣٩٠) تَساهَلَ كَثيرٌ مِن المسلمين بالموسيقي، سَواءٌ ما كانَ في الألعابِ، أو في الهاتِفِ
٣٣٢	أو غيره، فها الحُكمُ؟

444.	(٢٣٩١) ما حُكمُ المُوسيقي التي في الآلاتِ الإِلكترونيةِ أو في لُعَبِ الأطفالِ؟
377	(۲۳۹۲) متى يجوزُ سَمَاعُ الدَّفُ؟
	(٢٣٩٣) صَدَرَ عَنكُم فَتوى تَقولُ: إِنَّ ضَرِبَ الدُّفِّ سُنةٌ للرِّجالِ والنِّساءِ، فهَل صَحَّ
448	
440	
 .	(٢٣٩٥) امرأةٌ تقولُ: إنَّها لا تذهَبُ إلى الأعراسِ الَّتي فيها طبولٌ وتَسمَحُ لبناتِها، فهل لها ذلك؟
44 0	
۳۳٦	(٢٣٩٦) امرأةٌ تقولُ: الطَّبْلَةُ التي تُستَخْدَمُ في الأعراسِ وتكونُ لها جهةٌ مفتوحةٌ وجهةٌ مغلَقةٌ، هل يَجوزُ استخدامُها؟
۳۳٦	(٢٣٩٧) ما حكمُ استعمالِ الطَّبْلِ والدُّفِّ في الزَّواجِ؟
	(٢٣٩٨) مَا حُكُمُ الضَّربِ بالدُّفوفِ في مناسبةٍ أُقيمَت بعدَ الزِّفافِ بأُسبوعٍ، وهي مُرتَبِطةٌ بالزَّواجِ؟
٣٣٧	مُرتَبِطةٌ بالزَّواج؟
٣٣٧	(٢٣٩٩) ما حُكمُ ضرْبِ الدُّفِّ في غيرِ الأعراسِ والأعيادِ؟
	(٢٤٠٠) عِندَنا في الأفراحِ، وفي المُناسباتِ نضرِبُ على الزِّيرِ، وهو مصنوعٌ من
٣٣٨	الفخَّارِ، جانبٌ مُغلَّقٌ، والجانبُ الآخرُ به طينٌ؛ فهل يجوزُ استخدامُ مثلِ هذا؟ .
	(٢٤٠١) مَا حُكْمُ مَا يُسمَّى بِالزَّفَّةِ للعَروسِ على صَوتِ أَناشيدِ أَطْفَالٍ يُصَاحِبُهَا دُفُّ
۲۲۸	في المُسجِّلِ؟
	(٢٤٠٢) ما حكمُ مَا يُسمَّى بالزَّفَّةِ للعُروسِ على صوتِ أناشيدِ أطفالٍ، لا يصاحبُها
۲۲۸	إلا دُفٌّ في المُسجِّلِ، علمًا بأنَّ هذه الْأغاني إسْلاميَّةٌ؟
	(٢٤٠٣) نحن في منطقةٍ ريفيَّةٍ وجرَتِ العادةُ عندَنا -يعني: حوالي عِشرين سنةً- أنَّ
	النِّساءَ هي التي تفعَلُ في ليلةِ العُرسِ الطَّبلَ والمزمارَ، ولكن نشَأَ شبابٌ مِن
	شبابِ الصَّحوةِ حاربوا هذه العادةَ، واستَبْدَلوها بها يُسمُّونه بالسَّمَرِ الإسْلامِيِّ؛
	فيدرَّؤون بالقرآن الكريم، ثمَّ بالأناشيد الإسلاميَّة؛ فما رأيُّكم فيما يُسمُّونه

	الأنب المراجع
. ۹ ۳۳	بالسَّمَرِ الإسلاميِّ هذا؟ وما هي السُّنَّةُ في العُرسِ؟
. ۲۳۹	(٢٤٠٤) هل يجوزُ استخدام الأناشيدِ في الدَّعوةِ وغيرِها؟
۳۳۹.	(٢٤٠٥) ما حُكْمُ سماعِ أناشيدِ الأفراحِ الإسلاميَّةِ في المنزِل دونَ مناسبةٍ؟
٣٤٠.	(٢٤٠٦) ما مشروعيَّةُ الاستماعِ إلى الأنَّاشيدِ الدينِيَّةِ؟
۳٤٠.	(٧٤٠٧) ما حُكْمُ الأناشيدِ الإِسْلاميَّةِ، والاستهاعِ إلَيْها في وقتِنا هذا؟
	(٢٤٠٨) انتشرَ بين الشَّبابِ في هذه الآونةِ ما يُسَمَّى بالأناشيدِ الإسلاميَّةِ، والبعضُ
٣٤١.	بدلَ أَنْ يُرَدِّدَ القُرآنَ يرددُ هذه الأناشيدَ، في تقولونَ؟
	(٢٤٠٩) ما حُكْمُ الأناشيدِ الإسلاميَّةِ؛ فقَدْ سمِعْتُ بعضَ النَّاسِ يَنصَح بعدمِ سماعِها،
٣٤٢.	وهل تَنصَح بعدمِ سماعِها؟
	(٢٤١٠) أَوَّلًا: ما حكمُ الَّاناشيدِ؟ حيثُ انتشرتْ في دُورِ القُرآنِ، وهي معلِّمةٌ. تقولُ:
	نُؤمَرُ بتدريب الفتياتِ على الإنشادِ. فما ضوابطُ الإنشادِ؟ ثانيًا: ما حكمُ
757	(٢٤١٠) أوَّلًا: ما حكمُ الأناشيدِ؟ حيثُ انتشرتْ في دُورِ القُرآنِ، وهي معلِّمةٌ. تقولُ: نُؤمَرُ بتدريبِ الفتياتِ على الإنشادِ. فها ضوابطُ الإنشادِ؟ ثانيًا: ما حكمُ المشاهدِ التَّمثيليَّةِ الَّتي تُقامُ في الحفلاتِ الختاميَّةِ؟
٣٤٣	
454	
	(٢٤١٢) هل مِن توجيهٍ لبعضِ لأزواجِ الَّذينَ يتسلَّطُونَ على زَوْجاتِهم لبعضِ الأسبابِ
۳٤٣	التَّافهةِ؟
	(٢٤١٣) بعضُ الأزواجِ يَتسلَّطونَ على رواتبِ زَوْجاتِهم، ويقول: هذا مِن حقِّي، فهل
455	لكم توجيةٌ حوْلَ ذلك؟
	(٢٤١٤) ما حُكْمُ بقاءِ المرأةِ مع زَوْجِها الَّذي لا يُصلِّي أبدًا إلَّا الجُمُعةَ فقط إذا لم
450	يوجَدُ أحدٌ يعولُها سِواهُ؟
	(٢٤١٥) هناك امرأةٌ لديها مجموعةٌ منَ البنينَ والبناتِ، وكثيرًا ما تحتاجُ للخروجِ إلى
	الشُّوقِ، ولكنَّ زوجَها يرفُض خروجَها إليه، فلا هو يخرُج بها إلى السوقِ، ولا
	هو يأتي بها تحتاجُه هي وأولادُها، وأحيانًا تطلُب من أولادِها الذُّكورِ الخروجَ

بها إلى السُّوقِ عند سَفَرِ الزَّوْجِ للحاجةِ الهاسَّةِ إلى ذلك، معَ العلمِ أنَّها تخرُج مُحتشِمةً، ولا تَسمَح لبناتِها بالخروجِ إلى السُّوقِ، فها الحُكمُ؟ وهل هي آثمةٌ؟
مُحتشِمةً، ولا تَسمَح لبناتِها بالخروجِ إلى السُّوقِ، فما الحُكمُ؟ وهل هي آثمةٌ؟
وماذا تفعَل؟ ٥٤٣
(٢٤١٦) هل يَجوزُ للزَّوْجَةِ الخروجُ مِن بيتِ الزَّوْجِ مع أخيها دونَ إذْنِ زَوْجِها؛ لِخلافٍ
دارَ بينها؟
(٢٤١٧) هُناك امرأةٌ زَوْجُها مريضٌ الآنَ، وقد كان هذا الرَّجُلُ قد ظلَمها سابقًا،
والآنَ تقومُ بخدمتِه وهي كارهةٌ له، فها الحُكْمُ في ذلك؟
(٢٤١٨) تقول: عادةً ما يكونُ اللَّحْمُ فيه شحمٌ، والزَّوْجُ يقول: لا تَرْمِهِ، فهل أستجيبُ
له؟ وإذا رميتُه هل عليَّ إثمٌ؟
(٢٤١٩) امرأةٌ بينها وبين زَوجِها خصامٌ دائمٌ، تقول: إنَّه يَغضَبُ منها الأسبوعَ
والأسبوعينِ، فهل عليَّ إثمٌ إذا لم أَراضِه؟ وما تَوجيهكم لهما؟٧٤٧
(٢٤٢٠) أنا عِندي أربعةُ أُولادٍ، والوِلادةُ الأخيرةُ كانَتْ قيصريَّةً منذُ خمسةِ أشهرٍ،
ونصحَتْنا الطَّبيبةُ الَّتي تُتابِعُ معها زَوْجَتي بضرورِةِ اتِّخاذِ وسيلةٍ لتأخيرِ الحَمْلِ
إلى أنْ تستريحَ زَوْجَتي مِنَ العمليَّةِ القيصريَّةِ، فركَّبْنا اللَّولَبَ، فما رأيُكم؟ ٣٤٧
(٢٤٢١) رجُلٌ حصَلَ مع زَوْجتِه خلافٌ فمنَعها مِن زيارة أهلِها ومحادَثتِهم بالهاتفِ،
فهل يجوز له هذا؟ وهل يجِبُ على هذه المرأةِ أنْ تلتزِمَ ما فرَضَه عليها
زَوْجهُا؟
(٢٤٢٢) امرأةٌ كانَتْ تعمَلُ بعضَ الأعمالِ البسيطةِ، وقدْ نَهَاها الزَّوْجُ عن أنْ تعمَلَ
مِثْلَ هذه الأعمالِ، فهل تُخبِرُه بذلك؟
(٢٤٢٣) والدي ووالدتي مُنفصِلانِ دونَ طلاقٍ مُنذُ أربعِ سنواتٍ، عن عِشْرَةٍ أكثرَ مِن
خمسةٍ وعِشرينَ سَنةً، ووالدي مُتزوِّجٌ امرأةً أُخرى، وهو يقومُ بالإنفاقِ على أخي
الأصغرِ، ويُريدُ أَنْ يرجِعَ إلى البيتِ ويُنفِقَ على المنزِلَيْنِ، ووالدتي ترفُضُ
مُعاشَر تَهُ، وتطلُبُ الطَّلاقَ، فأخبَرَها والدى أنَّه لنْ يُطلِّقَها إلَّا إذا أعطيْتُهُ أنا

٣٤٩.	الإِذْنَ فِي ذلك؛ لأَنَّني ابنُهُ الأكبرُ، وأنا لا أُريدُ هذا الطَّلاقَ، فهاذا أفعَلُ؟
	(٢٤٢٤) امرأةٌ في الثَّالثةِ والخمسينَ مِن عُمُرِها، وزَوْجُها في السَّابِعةِ والخمسينَ،
٣٤٩.	يطلُّبُها للفراشِ، وتَأْبِي، فهل عليها حرَجٌ في امتناعِها عنه؟
	(٢٤٢٥) بعضُ الأزواجِ يُكلِّفونَ زَوْجاتِهم بالعزائمِ ودعوةِ النَّاسِ إليها في رمضانَ،
	وهذا يُضيِّعُ علَيهِنَّ تلاوةَ القرآنِ، والصَّلاةِ مع المسلمينَ، فبهاذا تَنصحونَ
40.	مِثْلَ هؤلاءِ الأزواجِ؟
	(٢٤٢٦) امرأةٌ زوجُها عصبيٌّ جدًّا، ويتعصَّبُ عليها بدونِ سببٍ ويدعو ويشتُمُ أكثرَ
	مِن اللَّازِمِ، وأحيانًا يكونُ في نفْسِها شيءٌ مِن الدُّعاءِ عليها؛ فما توجيهُكم لهذا
۳0٠	الزَّوجِ وهَذه الزَّوجةِ؟
	(٢٤٢٧) امرأةٌ مُتديِّنةٌ، تصومُ وتُصلِّي الصَّلاةَ في وقتِها، وأدَّتِ العمرةَ أكثَرَ مِن مرَّةٍ،
	وتنوي الحجَّ هذا العامَ، ومُشكلتُها: أنَّها طلَبَت مِن زوجِها مصروفًا خاصًّا،
	فرفَضَ الزَّوجُ، واضْطُرَّتْ إلى أنْ تأخُذَ منه النُّقودَ دونَ علْمِه؛ فهل عليها إثْمٌ
401	في ذلك؟ وهل هذا العمَلُ يُعْتَبَرُ معصيةً تُغْضِبُ الله ورسولَه؟
	(٢٤٢٨) إذا تزوَّجَ الزَّوجُ زوجةً ثانيةً؛ هلْ يجِقُّ له أنْ يبيتَ عندَها ثلاثَ ليالٍ، وهل
401	تُعتبَرُ ليلةُ الزِّفافِ مِن ذلك أيضًا؟
	(٢٤٢٩) سمِعْتُ شريطًا لفضيلتِكم عِندَ الجيرانِ تقول فيه: مَن له امرأتانِ ومال إلى
401	إحْداهُمَا فَلْيَسْتَعِدَّ للعذابِ يوْمَ القيامةِ؟
	(٢٤٣٠) ما هو العدْلُ بين الزَّوجتينِ؟ وكيف يكونُ؟ وما الَّذي كان يفعَلُه الرَّسولُ ﷺ
404	مع نسائِه رضِيَ الله عنهُنَّ جميعًا؟
404	(٢٤٣١) ما حُدودُ العَدلِ بين الزَّوجاتِ؟
	(٢٤٣٢) الرَّجلُ المُتزوِّجُ مِن زَوجتينِ، ولم يُؤَدِّ حُقوقَ الزَّوجتينِ مِن حيثُ النَّفقةُ
408	والمُعاشرَةُ؛ فهل لكم مِن توجيهٍ في قضيةِ العدْلِ بين الزوجاتِ؟
	(٢٤٣٣) شخصٌ له ثلاثُ زُوجاتٍ، لكنَّه لا يعدِلُ بينهن؛ فالبعضُ مِن بناتِه يطلُبْنَ

	نُقودًا فلا يُعطيهِنَّ، ويُؤثِرُ البعضَ على الآخَرِ، علْمًا بأنَّه إمامٌ لأحدِ الجوامعِ
304	ويصلِّي بالنَّاسِ، فما توجيهُكم؟
	(٢٤٣٤) امرأةٌ زَوجُها مُتزوِّجٌ عليها ولا يَقسِمُ ولا يَعدِلُ ولا يَسأَلُ عنهُم حتَّى
	بالتِّليفون، فإذا خَرَجَت هذه المرأةُ إلى أعمالِها، وزِيارةِ أقارِبها بلا إِذنِه فهَل
۳٥٥.	تَأْتُمُ؟
	(٢٤٣٥) هل من نَصيحةٍ لزَوجٍ تَزَوَّج امرأةً أخرى، ثُمَّ غابَ عن زوجتِه الأولى سَنةً وأربعة أشهُرٍ، ولم يتَحَدُّث إليهم، مع العِلمِ أنه يُرسِلُ لهم نَفَقَتَهم؟ وإن صَبَرَت المرأةُ على هذا الضَّيمِ وقامت على تَربيةِ أولادِها وتَحَمُّلِ مسؤولياتهم، فهل تُؤجَدُ على ذلك؟
	وأربعةَ أشهُرٍ، ولم يتَحَدُّث إليهم، مع العِلمِ أنه يُرسِلُ لهم نَفَقَتَهم؟ وإن صَبَرَت
	المرأةُ على هذا الضَّيم وقامت على تَربيةِ أولادِها وتَحَمُّل مسؤولياتهم، فهل
۲٥٦	تُؤجَرُ على ذلك؟
	(٢٤٣٦) رَجلٌ مُتزوِّجٌ من امرأَتينِ، الأُولى عِندَها أولادٌ والثانيةُ ليس معها أولادٌ، فها
۲٥٨	حُكمُ العَدلِ بين الزَّوجَتين؟
۲٥٨	(٢٤٣٧) ما حُكْمُ تركيبِ اللَّوْلَبِ إذا كانَتِ المرأةُ تتضرَّرُ مِنَ الحَمْلِ؟
	(٢٤٣٨) ما حكمُ استخدامِ المرأةِ لما يُسَمَّى باللَّوْلَبِ لتَنْظيمِ النَّسْلِ؟ وهل له مُدَّةٌ
409	مُعَيَّنَةٌ ؟
	(٢٤٣٩) ما حُكمُ تركيبِ اللَّولب لِتَحديدِ النَّسلِ، أو لتنظيم النَّسل، مع العلم أنَّهم
۳٦.	(٢٤٣٩) ما حُكمُ تركيبِ اللَّولبِ لِتَحديدِ النَّسلِ، أو لتنظيمِ النَّسلِ، مع العلمِ أنَّهم يقولون: إنَّ اللولبَ يَسمَح بتلقيحِ البُويضة لكن يَمنَع ثَباتَها في الحملِ؟
٣٦.	(٢٤٤٠) ما حُكْمُ الشَّرعِ في نَظرِ كم في تركيبِ اللَّوْلَبِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ؟
١٢٦	(٢٤٤١) ما حُكمُ استخدامِ المرأةِ لِمَا يُسمُّونَه اللَّوْلَبَ؛ لتنظيمِ النَّسْلِ؟
777	(٢٤٤٢) إذا كان الحملُ يضُرُّ بالمرأةِ؛ هل تستطيعُ أنْ تُنظِّمَ الحملَ؟
	(٢٤٤٣) امرأةٌ أعطَتْ زوجَها ذَهَبًا مقدارُه خمسةُ آلافِ ريالٍ، وباع الزَّوجُ الذَّهبَ
	وقضى حاجَتَه في ذلك، فطَلَبَتْ منه الزَّوْجَةُ أَنْ يعيدَ إليها ما أَخَذَ فرَفَضَ
٣٦٣	فأخذَتْ مِنْ مالِه مِن دونِ عِلْمِه بمقدارِ ما أَخَذَهُ؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟
	(٢٤٤٤) امرأةٌ متزوِّجةٌ عِنْدها أولادٌ وبناتٌ، ولها زوجٌ يسافِرُ كثيرًا للعَمَل فتقولُ: هُوَ

	لا يقومُ بإعطائِنا حقوقَنا، فطلبْتْ مِنْهُ أنْ يعطِيَهم حقَّهم في المبيتِ والنَّفقةِ،
٣٦٤.	ولكنَّه يقولُ لها: إذا لمْ يُعجبْكِ هذا فاطْلُبِي الطَّلاقَ، فهلْ لكمْ توجِيهٌ؟
	(٧٤٤٥) امرأةٌ متزوِّجة منْ رجلٍ لا يقومُ بالحقوقِ كاملةً وقد هجَرَها، هَلْ تقومُ أيضًا
۳٦٥.	هذه الزَّوْجةُ بَهَجْرِه؟
	(٢٤٤٦) أنا متزوِّجٌ امرأةً وراتِبُها سبعةُ آلافِ ريالٍ، وأنا راتبي ثلاثَةُ آلافِ ريالٍ، وأنا
	أَسْتَلِمُ حَقِّي وأَصرِفُه على البيتِ، وهي تقول: خُذْ منْ حَقِّي اصرِفْ، ولكنْ
۳٦٦.	أَنَا مَعِي، وقلتُ لها: حَقَّكِ لَكِ، لكنَّها مُصِرَّةٌ أن تصرِفَ معي، فها العملُ؟
	(٢٤٤٧) امرأةٌ زوجُها مُبَذِّرٌ وتقومُ بأُخْذِ شَيْءٍ مِنْ مالِه لحفظِه، هل يجوزُ لها ذلك؟
٣٦٦.	
	(٢٤٤٨) امرأةٌ تقولُ: زوجُها هَجَرَها، فهل يَجوزُ أَنْ تُطالِبَ بحقوقِها، معَ أَنَّها تقومُ
410	بتحمُّلِ كافَّةِ المصاريفِ، وتربيةِ الأولادِ؟
	(٢٤٤٩) امرأةٌ تقولُ: إذا كان الرَّجُلُ متزوِّجًا من ثلاثِ زوجاتٍ، ولا يُنفِقُ على أمِّ
 .,	الأولادِ، ويُنفِقُ على الثَّانيةِ والثَّالثةِ، فهل يَجوزُ لأمِّ الأولادِ أنْ ترفَعَ عليه يَتُّم
1 (7	قضيّة ؟
	(٧٤٥٠) إذا فارَقَتِ امرأةٌ مظلومةٌ مِن زوْجِها هذا الزَّوْجَ بسببِ الأهلِ -أهلِ الزَّوجِ،
۳ ٦٨	أو أهلِ الزَّوجةِ- فهل يَلْحَقُهم إثْمٌ؟ وإذا صبرَتْ مِن أَجْلِ أَطْفَالِها فهل تُؤْجَرُ على ذلك؟ وبِمَ تَنصحونَ الزَّوجَ؟
	(٢٤٥١) نحنُ مُغتَرِبونَ ونغيبُ عن زوجاتِنا لمدَّةِ سنةٍ أو سنتَيْنِ، وهذا لَيْسَ بإرادَتِنا
٣ ٦9	ر ۱۹۵۱) قىل ئىندېرېوق وقىيىب قىل روجىرى قىندىي ئىنىي او ئىندىي لىظروفٍ خاصَّةٍ بِنا، فهاذا نفعلُ؟
	روً عَلَمُ أَنَّ هِذَا مُحَدَّمُ مِن وَ حَرِيعَامَا أَي بِالْمُنكِ اِتِ، مِعَ أَنَّهُ بِعِلَمِ أَنَّ هِذَا مُحَّ مُّ
779	(٢٤٥٢) ما الضَّابطُ في التَّعامُلِ مع زوجٍ يتعامَلُ بالمُنكراتِ، مع أنَّه يعلَم أنَّ هذا مُحُرَّمُ وأنَّ هذا مُنْكَرُّ؟
	(٢٤٥٣) ما هي المدَّةُ الشَّرعيَّةُ للبُعدِ عنِ الزَّوْجةِ؟ وهل لو تأخَّر عنها الرَّجلُ لظروفِ
٣٧٠	العمل لفترةِ سنةٍ أو سنتينِ يُحاسَبُ على ذلكَ التَّأخيرِ أمامَ اللهِ؟

(٢٤٥٤) أنا مكفولٌ، وَقَعْتُ على عَقْدِ عَمَلٍ لمدَّةِ سنتَيْنِ مَعَ الكَفِيلِ، وكان بعِلْمِ
زَوْجَتِي، وانتهَتِ السَّنتانِ، وقَدْ حَدَثُ حادِثٌ خارِجٌ عَنْ إرادَتِي يُجْبِرُني علىَ
أَنْ أُؤَخِّرَ الإِجازَةَ، ولكنَّ زوجَتِي غيرُ موافِقَةٍ على ذلك، فها العَمَلُ؟ ٣٧٠
(٥٥٥) هل يجوزُ أنْ تقولَ الزوجةُ لأُمِّ الزَّوْجِ: يا أُمِّي؟ وأيضًا أبو الزَّوْجِ تقولُ له: يا
أبي؟
(٢٤٥٦) رجلٌ عليه دَينٌ، وزوجتُه تريد أن تسلفَه وتشترِطَ عليه أن يغيِّرَ بعضَ الأثاثِ
في المنزلِ، فهل لها ذلك؟
(٢٤٥٧) امرأة زَوجُها يُعطيها مبلغًا منَ الهالِ للإنفاق على احتياجاتِ البيتِ، فتَقْتَطِع
مِن هذا المالِ وتُرسِلُه لِأَهْلِها دونَ أَنْ تخبرَ الزَّوْجَ، فها الحكمُ في ذلكَ؟ ٣٧١
(٢٤٥٨) رُزْقتُ ببنتٍ وسمَّيتُها هاجَرَ، وفي الآونةِ الأخيرةِ صار بيني وبين أهلِ زَوجتي
تَشاحُنٌ، وذهبتْ زوجتي إلى بيتِ أهلِها، فغيَّروا اسمَ البنتِ من هاجرَ إلى سَهَرَ؛
وذلك لأجل إهانتي، فأنا الآن أُدعوها باسمِها الَّذي سمَّيتُه هاجرَ، وأُمُّها
وَجَدَّاها من قِبَلِ أُمِّها يَدْعُوانِها سَهَرَ، فها رأيُ فضيلتِكم في هذا الموضوعِ؟ ٣٧١
(٢٤٥٩) امرأةٌ زوجُها يُريدُ أنْ يتزوَّجَ عليها، فأَبَتْ عليه ذلك ومنَعَتْه، وهُي الآنَ
خائفةٌ، وتشعُرُ أنَّها عَصَتِ الله، وتقولُ: أَرْشِدوني هل يجوزُ لي أنْ أمنَعَه مِن
الزَّواجِ الثَّاني؟
(٢٤٦٠) مَا حُكِمُ الرَّجُلِ الَّذي يسُبُّ أَهْلَه وزَوجتَه، ويعامِلُ هذه الزَّوجةَ بِقسوةٍ
وبعُنفٍ، وقد هجَرَها منذ فترة طويلة؟
(٢٤٦١) سمعتُ أحاديثَ عن الرَّسولِ ﷺ أن زوجاتِ الرَّسولِ ﷺ ورضي الله عنهن
يَتَفَاخَرنَ على صَفِيةً، ويقُلنَ لها: إنها يهوديةٌ، وهي تَشتكي إلى الرسولِ ﷺ
فيَقولُ لها: «قولي لـهنَّ: أبي نَبِيٌّ، وعمِّي نبيٌّ، وتزَوَّجتُ نبيًّا»، فهل هذا
الحديثُ واردٌ؟
(٢٤٦٢) امرأةٌ تَقولُ: كيف كان هَديُ الرَّسولِ عَلِيْ في مُمازَحتِه وانبِساطِه مع أهلِه؟ ٣٧٣

	(٢٤٦٣) ما نَصيحَتُكم للنِّساءِ اللاتي يَغتَبنَ أَزواجَهُنَّ في مَجالِسِ النِّساءِ ويتَحَدَّثنَ
3 77	عنهُم بشَكلٍ غيرِ لائِقٍ؟
٣٧٥	(٢٤٦٤) هل يَجوزُ للمَرأةِ أن تَحتَفِلَ بيَومِ ذِكرى زَواجِها مَع زَوجِها؟
	(٢٤٦٥) ما هي مَراتِبُ الصَّبرِ، وهل َ إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ على زوجَتِه وصَبَرَت هل
۳۷٥	تُثَابُ؟
	(٢٤٦٦) زوجي يَعمَلُ في مدرسةٍ ويَرجِعُ يتغَدَّى ثُمَّ يَنامُ ويَستَيقِظُ ليَخرُجَ لتَحفيظِ
	القُرآن لبَعضِ الأَطفالِ، ولا يَجلِس معنا إلَّا وَقتًا قَليلًا جدًّا، وأنا عِندي أَطفالٌ،
۳۷٦	ولا يَقضي لنا حَوائِجَنا، فهل هو مُقصِّرٌ في حَقِّنا؟
	(٢٤٦٧) ما هي الحُقوقُ الواجبةُ على الزَّوجِ تِجاهَ أُمِّه وِتِجاهَ زَوجَتِه؟ وهل إذا أَعطى
	زَوجَتَهُ شَيئًا مِن المالِ، فهل يَجِبُ أن يُعطي الأُمَّ أيضًا؟ وإذا أُعطَى الأُمَّ فهل
۲۷٦	يَجِبُ عليه إِعطاءُ الزوجةِ؟
	(٢٤٦٨) امرأةٌ تَناقَشَت مع زَوجِها عن التَّعدُّدِ، فقالَت له وهي غَضبانةٌ: حتَّى الرَّسولُ
٣٧٧	g.
٣٧٩	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧٩	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9 ٣٨٠	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9 ٣٨٠	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟
٣٧9 ٣٧9 ٣٨٠	لا يَعدِلُ، ونَدِمَت عَلَى هذا، فهاذا يَلزَمُها؟

	(٢٤٧٤) امرأةٌ تقولُ: الزَّوجُ يُحْضِرُ إلى البيتِ قِطَّةً مِن الشَّارِع، ويُلْزِمُ أَهْلِه بشراءِ
۳۸۱.	(٢٤٧٤) امرأةٌ تقولُ: الزَّوجُ يُحْضِرُ إلى البيتِ قِطَّةً مِن الشَّارِعِ، ويُلْزِمُ أَهْلِه بشراءِ أطعمةٍ لهذه القِطَّةِ، تقول: علمًا بأنَّه لا يعمَلُ
۳۸۱.	
۳۸۱	(٢٤٧٥) مَا هُوَ المشروعُ الوارد في لِباسِ المرأةِ؟
	(٢٤٧٦) ما هي صفاتُ الحِجابِ الإسلاميِّ؟ وهل يُفرَض على المرأةِ وضعُ النِّقاب
۲۸۲	والقُفَّارَيْنِ؟
	(٢٤٧٧) بعضُ الأخواتِ -هداهُنَّ الله- لا يعرِفْنَ شُروطَ الحِجابِ، فنرجو منكم
٣٨٥	توضيحَ الشُّروطِ الَّتي يجِبُ أنْ تتوفَّرَ في الحجابِ الشَّرعيِّ
	(٢٤٧٨) ما الحدُّ الَّذي يجبُ على المرأةِ فيه أنْ تبدَأَ بلِباسِ الحجابِ وعدمِ الخَلوةِ
ፖለኘ	بالرِّجالِ؟ ومتى تَحتجِبُ المرأةُ منَ الذَّكَرِ؟
۲۸٦	(٢٤٧٩) ماهي ملابسُ الشُّهرةِ؛ وما حُكْمُها؟
	(٢٤٨٠) ما معنى لِباسِ الشُّهرةِ الَّذي ورَدَ في الحديثِ؟ وإذا كنتُ حِينَ أقوم بخِياطةِ
٣٨٧	أيِّ ثوْبٍ أتمنَّى أنْ ينالَ إعجابَ النَّاسِ فهل يدخُلُ هذا في معنى الحديثِ؟
۳۸۷	(٢٤٨١) هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تشتريَ ملابسَ جديدةً، وتُخرِجَ القديمَ لإعطائِه الفقراءَ؟ .
۲۸۸	(٢٤٨٢) بالنَّسبةِ للذَّيلِ في ملابسِ النِّساءِ؛ هل يكونُ مِن الخلفِ؟
	(٢٤٨٣) كثيرٌ من الأئمَّةِ في مِصرَ يُفتِي بكشفِ الوجهِ والكَفَّينِ للمرأةِ، فنريدُ دليلًا
٣٨٨	شافيًا للردِّ عليهم؟
۴۸۹	(٢٤٨٤) هلْ يجوزُ للمرأةِ أنْ تكشِفَ عِنْد جَدِّ زَوْجِها؟
۳۸۹	(٢٤٨٥) ما حكم كشف المرأة أمام زوج ابنتها؟
۴۸۹	(٢٤٨٦) هلْ يجوزُ أنْ تذهبَ المرأة مَعَ زوج ابنتها للعُمْرَةِ؟
49.	(٢٤٨٧) هل تَكشِفُ المرأةُ على زَوْجِ بنتِ زَوْجِها؟
	(٢٤٨٨) دَرجَ عند الناس أن من أنقَذَ غَريقًا صارَ أخًا لمن انقَذَهُ، فهل هذا صَحيحٌ؟

	فإنَّني أُعرِفُ امرأةً أنقَذَت غَريقًا وصارَ شابًّا الآن فتَنكَشِفُ عليه كها لو كان
۳٩٠.	مِن مُحَارِمها
۳٩٠.	ارَدْ عليها؟
	(٢٤٩٠) امرأةٌ تقولُ: إنَّها تريدُ أَنْ تَلْبَسَ النِّقابَ، ولكنَّهم يمنعون لُبْسَ النَّفابِ في العملِ،
441	فهاذا تفعل؟
441	(٢٤٩١) بالنِّسبةِ للنِّقابِ الَّذي لا يُبرِزُ إلَّا سوادَ العينَينِ، هل يجوزُ؟
	(٢٤٩٢) يوجَدُ أغطيةٌ للوجهِ عبارةٌ عن عدَّةِ طبقاتٍ الآنَ في الأسواقِ، مِن هذه
	الطَّبقاتِ طبقةٌ فيها فتحةٌ للعيْنَينِ، والطبقاتُ الباقيةُ لا تكونُ فيها فتحةٌ؛ فهل
441	يُعتبَرُ هذا نقابًا؟
	(٢٤٩٣) النِّقَابُ إذا كانَ عليه طبقةٌ أخرى وُضِعَتْ على فتحةِ العيْنَيْنِ، فلا يُرى مِنها
441	شَيْءٌ؟ هل يجوزُ لَبسُه؟
٣٩٢	(٢٤٩٤) هَل يَجوزُ لُبسُ النِّقابِ في المستَشفى والأَسواقِ؟
	(٧٤٩٥) لباسُ المرأةِ في الحفلاتِ كثر الحديثُ حوله، فها هو اللِّباسُ الشَّرعيُّ للمرأةِ؟
441	وما هي حُدُودُه؟
497	(٢٤٩٦) امرأةٌ تقولُ: هل عملُ المرأةِ يُبيحُ لها نزعَ الحجابِ والاختلاطَ بالرِّجالِ؟
	(٢٤٩٧) بعضُ النِّساءِ يصعُبُ عليهنَّ التَّحجُّبُ عن أخِ الزَّوجِ، لكونِ الإخوانِ في
٣٩٣	بيتٍ واحدٍ؛ فهل هناك حلولٌ لذلك؟
	(٢٤٩٨) فتاةٌ في مَدْرَسَتِها مُدَرِّسةً تدرِّسُهُمُ الموادَّ الشَّرِعيَّةَ، وهي مُلْتَزِمَةٌ، وتأمرُهم
۳۹۳	بالمعروفِ وتنهاهُم عنِ المنكَرِ، إلَّا أنَّها تَرتدي تَنُّورَةً ضيِّقةً
498	(٢٤٩٩) هل يجوزُ للمرأةِ المُحِدّة أنْ تلبسَ الألوانَ الفاتحة؟
	(٢٥٠٠) علمنا عن فضيلتكم تحرِيمَ لُبْسِ العباءةِ ذاتِ الأكهام، وقد قُمنا بنُصحِ مَن
	يَلبسنَ هذه العباءةَ، ولكنَّنا لاحَظْنا خروجَ العباءةِ الأشدِّ فتنةً منها، ألَا وهي

498	العباءةُ الفِرنسيَّةُ، فنرجو من فضيلتكم التحذيرَ منها
	(٢٥٠١) امرأةٌ تقولُ: بعضُ النِّساءِ -هداهنَّ الله- يلبسنَ ملابسَ بدونِ أكمامٍ، وقد
	يكونُ الصَّدرُ مفتوحًا، وعندما ننصحهنَّ في ذلك يقُلنَ: نحن بينَ نسَّاءٍ، فما
490	حُكْمُ هذا، وما توجيهُكُم لهنَّ؟
	(٢٥٠٢) كَثُرَ بين صُفوفِ النِّساءِ لُبسُ المرأةِ الثيابَ بِدونِ أَكَهَامٍ، فما مَوقِفُ المرأةِ
٣٩٦	المسلِمةِ تِجاهَ أَخواتِها؟ وهل تَقومُ بنُصحِهِنَّ؟
	(٢٥٠٣) قُلنا لبَعضِ النِّساءِ: إن لُبسَ الثِّيابِ غيرِ الساترةِ تَدخُل في قولِ الرَّسولِ ﷺ:
	«كاسِياتٍ عارِياتٍ»، فقالُوا: إنَّ هذا الحديثَ ورَدَتَ فيه اختِلافاتٌ عدةٌ، فهل
۲۹۸	هذا صَحيحٌ؟
499	(٢٥٠٤) ما حُدودُ عَورةِ المرأةِ؟
499	(٥٠٥) ما حُدودُ لِباسِ المرأةِ أمامَ النِّساءِ؟
	(٢٥٠٦) ما رأينك في المرأةِ الَّتي تلبَسُ الخفيفَ منَ الثِّيابِ أمامَ النِّساءِ، وتقولُ: هنَّ
٤٠٠	يَلبسنَ هكذا؟
٤٠٠	(٢٥٠٧) ما حُكمُ فتحةِ الصَّدرِ في ثِيابِ المرأةِ، والكُمِّ القصيرِ؟
٤٠١	(٢٥٠٨) ما هو توجيهُكم للنِّساء اللَّاتي يَنتقِبْنَ أو يضَعْنَ العباءةَ على الكَتِفِ؟
٤٠١	(٢٥٠٩) ما حُكْمُ لُبْسِ المرأةِ للعباءةِ على الكَتِفِ؟
٤٠٢	(٢٥١٠) ما حكمُ لُبسُ العباءةِ على الكتِف بالنِّسبةِ للمرأةِ؟
٤٠٢	(٢٥١١) ما حُكْم لُبْسِ العباءةِ على الكتفِ بالنِّسْبَةِ للمرأةِ؟
٤٠٣	(٢٥١٢) ما حُكْم لُبْسِ العباءةِ على الكتفِ بالنِّسْبَةِ للمرأةِ؟
	(٢٥١٣) تقولُ السَّائلةُ بأن عندها مُديرةً مخالفةً للحجابِ الشرعيِّ، فتضعُ العباءةَ على
	الكَتفِ وغِطاءُ الوجهِ شفافٌ، والمعلماتُ قُمْنَ بدورِ النصيحةِ ولم تَستَجِب،
٤٠٤	فهل على الطالباتِ أن يَنصَحْنَها؟
٤٠٤	(٢٥١٤) امرأةٌ زَوجُها يُصِرُّ على أن تَلبَس العَباءةَ التي على الكَتفِ، فهل تُطيعُه في ذلك؟

٤٠٥.	(٢٥١٥) ما حُكمُ لُبسِ المرأةِ العَباءةَ على الكَتفِ؟
٤٠٥.	(٢٥١٦) ما حُكمُ لُبسِ العباءةِ الفِرنسيَّةِ الَّتي تكون لغيرِ الزِّينةِ؟
٤٠٥.	(٢٥١٧) ما حُكمُ وضْعِ المرأةِ عباءَتَها على كَتِفِها في الصَّلاةِ؟
	(٢٥١٨) في جوابٍ سابقٍ لكَ لأحدِ الإخوةِ أنكرتَ على المرأةِ لُبسَ العباءةِ على الكتِفينِ
	إذا خرجَتْ إلى السُّوق، وتكرَّر هذا اللَّفْظُ في الجوابِ مرَّتينِ: إذا خرَجتْ
	للسُّوقِ، وقد فهِم منه بعضُ النِّساءِ أن هذا خاصٌّ إذا خرجتْ للتسوُّقِ، أمَّا إذا
	خرجتْ للتَّمشيَةِ، أو للزِّيارةِ، أو إلى عملِها، فلا بأسَ، أرجو من سماحتِكم
٤٠٦	توضيحَ ذلك.
٤٠٦	(٢٥١٩) هل يجوزُ لبسُ العباءةِ في الصَّلاةِ على الرأسِ؟
	(٢٥٢٠) ما حُكمُ صلاةِ المرأةِ في المصلياتِ الخاصةِ بالنساءِ في الطُّرقِ وهي واضعةٌ
٤٠٧	
٤٠٧	(٢٥٢١) هل وضْعُ المرأةِ للعَباءةِ على كَتِفِها في الصَّلاةِ تشبُّهُ بالرِّجالِ؟
٤٠٧	
٤٠٨	
٤٠٨	
٤٠٨	
	(٢٥٢٦) ما حكم لُبْسِ الفُسْتانِ عِنْدَ النِّساءِ بدونِ كُمِّ؟ وبعضُ النِّساءِ تضعُ مثلَ
٤ • ٩	الشَّالِ على هذا الَّذي بدونِ كُمِّ، فهل يُجْزِئُ ذَلك؟
	(٢٥٢٧) امرأةٌ سافَرَ زَوْجُها إلى خارج المملكةِ، وعِندَ عودتِه أحضَرَ لها سِلسلةً بها
	صورتُه على الوجهَيْنِ، فهل يجوز لها أنْ تَلْبَسَ هذه السِّلسلةَ وبها صورةُ زَوْجِها؟ .
	(٢٥٢٨) ما حدودُ لُبْسِ الكُمِّ القَصيرِ للمرأةِ عند النِّساءِ؟
	(٢٥٢٩) ما حُدودُ لِباسِ المرأةِ أمامَ المحارِم؟
	(٢٥٣٠) مَا حُكْم لُبْس الكُمِّ القصيرِ عندَ المحارم بالنسبةِ للمرأةِ؟

٤١١	(٢٥٣١) ما حُكمُ لُبسِ الثَّوبِ قصيرِ الكُمِّ جِدًّا للمَرأةِ؟
٤١١	(٢٥٣٢) ما حُكمُ لُبسِ الكُمِّ القَصيرِ والشَّفافِ أمامَ المَحارِمِ؟
٤١٣	(٢٥٣٣) هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ الثِّيابِ الشَّفافةِ أمامَ النِّساءِ؟
	(٢٥٣٤) هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ فُستانِ السَّهَراتِ الَّذي يكونُ مكشوفَ الصَّدْرِ والظَّهرِ
٤١٣	
	(٢٥٣٥) ما رأيكم في لُبْسِ العروسِ لفستانٍ أبيضَ، طولُه في الحُدودِ الشَّرعيَّةِ للمرأةِ،
٤١٤	ولا يُشْبِهُ لِباسَ الرِّجالِ، فها رأيكم في لُبْسِه ليلةَ زِفافِها؟
٤١٤	٠ . ٩
٤١٤	
٤١٥	(٢٥٣٨) هل يَجوزُ للمَرأةِ لبسُ ثَوبِ الزِّفافِ إذا كان أبيضَ أو سُكريًّا؟
٤١٦	(٢٥٣٩) ما الضَّابطُ بالنِّسبةِ لِلِّباسِ القصيرِ للأطفالِ، وهل هذا حَسَبُ جِسم الطُّفلِ؟ .
٤١٦	(۲۰٤٠) ما حُكْمُ فتح محلَّاتِ الخياطةِ؟
٤١٧	
٤١٧	
	(٢٥٤٣) بعضُ أُحذيةِ النِّساءِ مُرتَفَعةٌ بقَدرِ خمسة سَنتيمِتراتٍ، فهل يَجوزُ للمرأةِ أن
٤١٧	تَلْبَسَهُ أمام النِّساءِ؟
	(٢٥٤٤) بعضُ النِّساءِ تلبَسُ أحذيةً تُشبِهُ أحذيةَ الرِّجالِ، وذلك أنَّ لها أصابعَ مثلَ
٤١٨	أحذيةِ الرِّجالِ، فها حُكْمُها؟
٤١٨	(٢٥٤٥) انتشَرَ بينَ النِّساء حذاءٌ ذو إصبعٍ؛ فهل في هذا تشبُّهُ بالرِّجالِ؟
	(٢٥٤٦) هل يوِجَدُ في الدين ما يُسمَّىً بالزِّيِّ الإِسلامِيِّ للرِّجالِ؟ وهل القَميصُ
٤١٨	والبِنطالُ مِنَ الزِّيِّ الإِسلاميِّ؟
٤١٩	(٢٥٤٧) ما حكمُ لُبْس الرِّجالِ النَّظاراتِ والسَّاعاتِ المَطْلِيَّةَ بالذَّهَب؟

(٨٥٤٨) هل يَجوزُ استعمالُ السَّاعةِ والقلمِ المَطْلِيَّيْنِ بالذَّهَبِ؟
(٢٥٤٩) بعضُ السَّاعاتِ الخاصَّةِ بالرِّجالِ مكتوبٌ عليها أنَّ فيها نسبةً من الذَّهَبِ،
مثلًا: عشرون في المِئة، أو اثنانِ وعشرونَ في المِئة، ويكونُ لونُها أصفرَ لوَّنَ
الذَّهَبِ قليلًا، فمَّا حُكمُها بالنِّسبةِ للرِّجالِ؟
(٢٥٥٠) عندي ساعةٌ مكتوب على غطائِها: ذهب ٢٢، فعرضتُها على أحدِ الصَّاغةِ
وسألتُه: هل هي ذَهَبٌ فعلًا؟ فقال لي: ليستْ ذهبًا، وإنَّها مَطلِيَّةٌ بهاءِ الذَّهبِ،
وإنَّ هذا الطِّلاءَ بعدَ سنةٍ أو سنتينِ سيَزُولُ ولا يكونُ له أثرٌ، فها حُكمُ لبسها؟
(١٥٥١) ما حُكْمُ استعمالِ الأوانِي المطْلِيَّةِ بالذَّهبِ؟
(٢٥٥٢) منذ مدَّةٍ خَلَتْ قرأتُ فتوى تُفيد تحريمَ الذَّهَب المحلَّق على النِّساء، فما مَدَى
صحَّةِ ذلك؟
(٢٥٥٣) ما حُكمُ لَبسِ الدِّبلةِ للمَخطوبين؟
(٢٥٥٤) هل من السُّنَّةِ لُبسُ الخاتمِ المنقوشِ عليه الاسمُ؟
(٢٥٥٥) هل يَجوزُ لُبس القبعةِ التي لها رَفٌّ مِن الأمامِ، وَأَلبَسُها من أجلِ الشَّمسِ؟
(٢٥٥٦) مَا حُكُمُ لُبُسِ البِنطالِ أَمَامَ الزوجِ والمحَارِمِ؟ وبهاذا تُوجِّهُون مَن تَفعلُ
ذلك؟
(٢٥٥٧) ما حكمُ لبسِ المرأةِ للسِّروالِ أو البنطلونِ الواسعِ الَّذي لا يصِفُّ ولا يجسِّدُ
عورتَها؟ َٰ
(٢٥٥٨) هل يجوزُ للمرأةِ لُبْسُ البِنْطالِ أمامَ الإخوانِ والأخواتِ؟
(٢٥٥٩) هل يجوزُ للمرأةِ أنْ تلبَسَ البنطلونَ أمامَ زوجِها؟
(٢٥٦٠) بعضُ النِّساءِ يُلبِسْنَ أطفالَهنَّ البنطالَ، ويُلبِسْنَهنَّ بعدَ ذلك العباءة، فما حكمُ
ذلك؟
(٢٥٦١) ما حُكمُ لُبسِ البَنطَلونِ بين النِّساءِ أو أمامَ الزَّوجِ؟
(٢٥٦٢) ما حُكمُ لُبسِ البَنطلون أمامَ الزَّوج؟

	(٢٥٦٣) ما رأينك في الزَّوْجين إذا عوَّدا أولادَهما الذُّكورَ على لُبسِ البنطلونِ القصيرِ ما
٤٢٥.	دونَ الرُّكبةِ بقليلٍ، وإذا جلَس الولدُ ارتفعَ البنطلونُ إلى مَا فوقَ الرُّكبةِ؟
٤٢٥.	9 🖼
٤٢٥.	(٢٥٦٥) ما حُكمُ الصورِ التي توجَدُ على كثيرٍ من مَلابِسِ الأَطفالِ، أو على بَعضِ الفُرُشِ؟
٤٢٦.	و بر ش
	(٢٥٦٧) اشتَرَينا سِجادةً، وبَعد شِرائِها تَبَيَّن أن فيها عَلامةَ صَليبٍ، فما العَملُ فيها،
٤٢٦	وهل تَجوزُ باعتِبارِها مُمَتَهَنةً؟
	(٢٥٦٨) صُورُ أفلامِ الكارتونِ إذا كانَت على مَلابِسِ الصِّبيانِ، سَواءٌ كانَت الرَّأسُ
٤٢٧	فَقَط أُو نِصفُّ البَدنِ مَع الرَّأسِ، فهَل يَجوزُ لُبسُها؟
٤٢٧	(٢٥٦٩) هل لُبْسُ العِمامةِ سُنَّةٌ؟
	(٢٥٧٠) هلَ العِمامَةُ الَّتِي كان يلْبَسُها الرَّسولُ ﷺ هي الشِّماغ المعروفُ في هذا الزَّمانِ أم تَخْتلِفُ عَنْه؟
٤٢٨	تَخْتَلِفُ عَنْه؟
	(٢٥٧١) ما حكمُ لُبسِ الدِّبلةِ بالنِّسبةِ للمرأةِ والرَّجلِ، وتسميتِها بلُبسةِ الخطوبةِ،
٤٢٩	أو لُبسةِ الزُّواجُ؟
٤٢٩	(۲۵۷۲) ما حكمُ بَيعِ البُرنيطةِ ولُبْسِها؟
	(٢٥٧٣) بِعضُ النَّاسِ يَقُولُون: إنَّ القُفازَ المَعروفَ الآن للنِّساءِ لم يَكُن على عَهدِ
٤٢٩	النَّبِيِّ ﷺ، فهلَ هذا الكَلامُ صَحيحٌ؟
٤٣٠	(٢٥٧٤) هلَ تقويمُ الأسنانِ جائزٌ إذا كانتْ متباعدةً؟
۱۳3	(٢٥٧٥) إذا جعلْتُ نفسي في العباءةِ مُرتَّبةً، فهل يُعتبَرُ هذا مِنَ التَّبرُّج؟
	(٢٥٧٦) إذا كان بعضُ شعْرِ اللِّحيةِ طويلًا والآخَرُ قصيرًا، فهل يجوزُ تقصيرُ الطَّويلِ
۱۳٤	بقصْدِ التَّجمُّلِ؟
	(٢٥٧٧) ما حُكْمُ قصِّ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بقصدِ التَّجمُّلِ للزَّوج؟
	(٢٥٧٨) ما خُكْمُ تسريحاتِ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بقَصَّاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ؟ وأيضًا ما خُكْمُ

۱۳٤	رَفْع الشَّعْرِ؟
	و ٢٥٧٩) امرأةٌ تقولُ: هناك صالوناتٌ نِسائيَّةٌ تقومُ بتسريحاتِ الشَّعَرِ للنِّساءِ، فهل عليَّ
٤٣٣	إثمٌ لو افتتحتُ مثلَ هذه الصالوناتِ؟
٤٣٣	(٢٥٨٠) هل القصَّةُ الَّتي في مُقَدِّمَةُ الرَّأسِ بالنِّسبةِ للمرأةِ تُعتبرُ منَ التَّشبُّهِ بالكافراتِ؟
٤٣٣	(٢٥٨١) ما حكم رفْع الشَّعرِ إلى الأعلى بالنِّسبةِ للمرأةِ، هل يدخُلُ ؟
٤٣٤	(٢٥٨٢) ما حُكْمُ قصِّ الشَّعرِ بالنِّسبةِ للأطفالِ؟
٤٣٤	(٢٥٨٣) هل يَجوزُ قصُّ شعرِ البنات الصغارِ؟
٤٣٤	(٢٥٨٤) هل يجوزُ أن تقصَّ الأمُّ شعرَ ابنتِها إلى الأُذُنِ؟
٤٣٥	
٤٣٥	(٢٥٨٦) ما حُكمُ قَصَّاتِ الشَّعرِ والتَّشبهِ بالكافِراتُ؟
	(٢٥٨٧) ما رأيْكُم في تَجميعِ الشُّعرِ لأعلى ووَضعِ الحِجابِ عليه ورَبطِه بالمشبكِ فوقَ
٤٣٦	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٤٣٧	(٢٥٨٨) ما حُكْمُ لُبْسِ العدساتِ المُلوَّنةِ للمرأةِ؟
٤٣٧	(٢٥٨٩) ما حكمُ لُبْسِ العدساتِ بالنِّسبةِ للمَرْأَةِ للزِّينَةِ فقط؟
٤٣٨	(٢٥٩٠) ما حكم لبسِ النساءِ العَدَساتِ المُلَوَّنَةَ باستِشارَةِ الطَّبيبِ؟
٤٣٨	(٢٥٩١) ما حكم العدساتِ المُلوَّنةِ للزِّينةِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ؟
१४९	(٢٥٩٢) ما حُكمُ لُبسِ العَدساتِ الملونةِ للنِّساءِ؟
٤٣٩	(٢٥٩٣) ما حُكمُ استخدامِ العدساتِ اللَّاصقةِ المُلوَّنةِ؟
٤٤.	(٢٥٩٤) العدساتُ اللَّاصِقَةُ هل تؤتُّرُ في الوُضوءِ؟
	(٢٥٩٥) هَلْ يجوزُ لُبْسِ الباروكَةِ، أمْ هي مِنْ وَصْل الشَّعْرِ؟
	(٢٥٩٦) امرأةٌ يتَساقَطُ شَعرُ رَأسِها بكثافةٍ حتى صارَ مُلفِتا للنَّظرِ بين النِّساءِ، فهل لها
٤٤٠	أن تَزرَع شَعرًا صِناعيًّا بجراحةٍ؟

٤٤١.	(٢٥٩٧) هل يَجوزُ تَشقيرُ الحَواجِبِ؟
٤٤١.	(۲۰۹۸) ما حُكمُ تَشقيرِ الحَواجِبِ؟
٤٤١.	
٤٤١	
٤٤١.	(٢٦٠١) هل استخدامُ الحِنَّاءِ سُنَّةٌ أَمْ زِينةٌ؟
	(٢٦٠٢) ما رَأَيُكم في صَبْغِ الشَّعرِ الأَبْيَضِ بالصَّبْغَةِ السَّوداءِ للمَرأةِ المُتَزَوِّجَةِ؛ لتَتَزَيَّنَ
£ £ Y	لزَوْجِها؟
	لروجِها؛
2 2 3	أسودً؟
	(٢٦٠٤) صبغةُ الشَّعرِ بعضُ النَّاسِ يتساهَلُ فيها، وقد سمِعْتُ حديثًا: أنه لا يدخُلُ الحَبِّقَ، ولا عِدُنُ عَها؛ فها هذا الحدثُ محدثُ
2 2 7	الجَنَّةَ، ولا يجِدُ رِيحَها؛ فهلْ هذا الحديثُ صحيحٌ؟
2 2 3	(٢٦٠٥) هل يَجوزُ صَبغُ الشَّيبِ للرَّجُلِ أو المرأةِ؟
	(٢٦٠٦) ما حُكْمُ صَبْغِ الشَّعرِ؟ وقد سمِعْتُ حديثًا أنَّ الصَّابِعَ لا يدخُلُ الجنَّةَ ولا يجِدُ
٤٤٣	رِ يحَها، فهل هذا الحديثُ صحيحٌ؟
٤٤٤	
٤٤٤	(٢٦٠٨) هل صبغُ اللِّحيةِ مِنَ السُّنَّةِ أم هو مِنَ المُباحِ؟
	(٢٦٠٩) ما حُكمُ تقشيرِ المرأةِ بَشَرَتَها؛ بحيثُ تَزولُ القِشرةُ وتطلُعُ مُمرةٌ؛ فيتغيَّرُ لوْنُ
٤٤٤	الوجْهِ؟الله الموجْهِ
880	(٢٦١٠) امرأةٌ تقولُ: هل يَجوزُ استخدامُ كريهاتِ تفتيحِ البَشَرةِ بالنِّسبةِ للنساءِ؟
2 2 0	(٢٦١١) ما حكمُ استعمالِ الكِريهاتِ ومُبيِّضاتِ البَشرَةِ؟
٥٤٤	(٢٦١٢) ما حُكمُ استعمالِ الصَّبغةِ للنِّساءِ بالنسبةِ للشَّعرِ؟
	(٢٦١٣) شابٌّ عُمُرُه أربعَ عشْرةَ سنةً، وقد امتلأ رأسُه شَيْبًا، فهل يجوز له أنْ يَصْبَغَ
227	شُعرَه بالسَّو اد؟

	(٢٦١٤) مَا حُكْمُ الصَّبْغَةِ بِالنِّسبَةِ للنِّساءِ إذا كان شعرُها طَبِيعِيًّا أسودَ، وأرادَتْ أَنْ
٤٤٦.	تُغَيِّرَ لُونَ هذا الشَّعرِ إلى لُونِ آخرَ؟
	(٢٦١٥) تقولُ السَّائلةُ: ما حُكْمُ تَمييشِ الشَّعْرِ بالنِّسبةِ للمرأةِ بغير الأسودِ، وذلك تَرَّ للله النَّديم؟
٤٤٧.	تَجَمُّلًا للزَّوجِ؟
	(٢٦١٦) مَا حُكْمُ استعمالِ مَا يُسَمَّى بالميشِ بالنِّسبةِ لشَعْرِ المَرْأَةِ، وهو قريبٌ مِن
٤٤٧.	صَبْغِ الشُّعْرِ، ويقولون: إنَّه يمنَعُ وُصوَلَ الماءِ إلى جُنُورِ الرَّأْسِ؟
	(٢٦١٧) امراً أُمُّ تسأَلُ عن المَيشِ، وهو صَبغٌ للشَّعرِ يستعمِلُه بعضُ النِّساءِ للزِّينةِ ؛ فما
٤٤٨.	جَكُمُهُ ٢
	(٢٦١٨) ما حُكْمُ وضعِ الميشِ على الشَّعرِ، وهو نوعٌ من أنواعِ الصَّبغِ يُوضَع على
٤٤٨	الشعرِ، وهو ليس أسودَ؟
٤٤٨	(٢٦١٩) هل يَجُوزُ وَضعُ (الميش) على الشَّعرِ، وهو نوعٌ من صبغٌ، ولكن فيه نوعُ تَشبُّهٍ؟
	(٢٦٢٠) ظَهَرَ بين طالباتِ الكلّياتِ ما يُسمَّى تَشقيرُ الحواجِبِ، فهل يَجوزُ ذلك؟
٤٤٨	وهل يُعَدُّ ذلك من التَّحايُلِ على النَّمصِ؟
٤٤٩	(٢٦٢١) هل يَجوزُ تَكحيلُ الحَواجِبِ للمَرأةِ؟
	(٢٦٢٢) بَعضُ النِّساءِ تَقومُ بتَحديدِ الحاجِبِ بصَبغِه حتَّى يَظهَرَ دَقيقًا، فهَل يَجوزُ ذلك
٤٤٩	مَع العِلْمِ أَنَّه يُغيِّرُ شَكلَ المرأةِ؟
٤٤٩	(٢٦٢٣) هَلْ يجوُّزُ للمرأةِ أنْ تضعَ الطِّيبَ على جسدِها وعندَها أناسٌ أجانبٌ؟
٤٥٠	(٢٦٢٤) ما حُكمُ إزالةِ شَعرِ وَجهِ المرأةِ؟
٤٥٠	(٢٦٢٥) هل يَجوزُ نَتفُ شَعرِ الحاجِبِ بالنِّسبةِ للمَرأةِ؟
	(٢٦٢٦) امرأةٌ تقولُ: إنَّه يَظَهَرُ في وجهِها شعرٌ كثيرٌ يغيِّر لونَ البَشَرَةِ، وأنا أعلَم أنَّ
٤٥٠	النَّمْصَ حرامٌ، فهاذا أعمَلُ؟
	ر ٢٦٢٧) امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ نَتْفِ ما بين الحواجبِ إذا كان يُشَوِّهُ المنظَرَ؟
	رِ ٢٦٢٨) هل تخفيفُ الحاجبِ بالنِّسبةِ للمرأةِ حرامٌ؟
- '	

	(٢٦٢٩) انتشرَ بين بعضِ الطَّالباتِ النَّمْصُ، وقد بَيَّنَتِ الكُلِّيَّةُ حكمَ ذلك في نَشَرَاتٍ،
	فهل بقيَّةُ الطَّالباتِ يجبُ عليهنَّ الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكَر في تبيين
٤٥١.	هذا الحُكم؟
	(٢٦٣٠) امرأةٌ قبلَ عشرينَ سنةً كانت لا تَعرِفُ الحلالَ والحرامَ وكانت تَتَنَمَّصُ،
	وهي مدرِّسةٌ للقرآنِ الآنَ وقد تابتْ، والذينَ يَدرسونَ عندها يقولونَ لها:
807	9
	(٢٦٣١) هل تستطيع المرأةُ أَنْ تُزيلَ شَعرَ اليدَيْنِ والسَّاقَيْنِ والسَّاعدَيْنِ بغرضِ التَّجمُّلِ
807	للزَّوجِ؟
٤٥٣	(٢٦٣٢) ما حُكمُ إزالةِ شعرِ الساقينِ والذِّراعين بالنسبةِ للمرأةِ؟
804	(٢٦٣٣) امرأةٌ عِندَها شَعرٌ كثيفٌ في مِنطقةِ الشَّارِبِ، فهل هُناك بأسٌ في إزالتِه؟
٤٥٣	(٢٦٣٤) هل تَجوزُ إِزالةُ شَعرِ الشارِبِ للمرأةِ، حيثُ إنَّه كَثيفٌ؟
204	(٢٦٣٥) ما حُكمُ وَضع البَيضِ على شَعرِ المرأةِ إذا كان يتَساقَطُ؟
१०१	(٢٦٣٦) ما رأيْكُم في إزَالةِ الشَّعرِ الذي بين الحَواجِبِ؟
१०१	(٢٦٣٧) هل يجوز أنْ نَخْرِمَ خُرْمَيْنِ فِي أُذْنَيِ البنتِ؛ كَيْ نُعلِّقَ فيهما قُرْطًا؟
१०१	(٢٦٣٨) ما حُكمُ عمَلِيَّاتِ التَّجميلِ التي تَعمَلُها بَعضُ النِّساءِ للتَّجَمُّلِ أو لشَفطِ الدُّهونِ؟
	(٢٦٣٩) ما حُكمُ الشرع في نظركم في عمليَّاتِ التَّجميلِ بالنِّسبةِ للرِّجالِ؛ كتقصيرِ
٤٥٥	الأنفِ أو زراعةِ عُضْوٍ؟
१००	(٢٦٤٠) امرأةٌ عِندها زائدةٌ جِلديةٌ في وَجهِها، فهل يَجوزُ أن تُزيلَها؟
१०२	(٢٦٤١) امرأةً في وجْهِها لَحُمِيَّةٌ، هل يجوز لها أنْ تُزيلَها؟
१०२	(٢٦٤٢) هل الضَّفيرةُ الواحدةُ للمرأةِ حَرامٌ؟
	(٢٦٤٣) ما حُكْم الفَرْقةِ الهائِلة بالنِّسْبة للنِّساءِ؟ وهل تَدخُل في قول النبيِّ ﷺ:
१०२	«مَاتِلَاتٌ مُٰيِلَاتٌ»؟
٤٥٧	(٢٦٤٤) ما حُكْمُ الفَرْقَةِ الهائِلَةِ بالنِّسبةِ للنِّساءِ إذا كانَتْ للزِّينَةِ، وليسَ تَشَبُّهًا بالكُفَّارِ؟.

٤٥٧.	(٢٦٤٥) ما حُكْمُ القصَّةُ المائلةُ على الوجهِ؟
	(٢٦٤٦) هل فَرْقُ الشَّعرِ مِنَ الوَسَطِ سُنَّةٌ يجِبُ العملُ بها، أو يجوز للمرأةِ ألَّا تَفْرُقَ
٤٥٧.	شَعرَها؟ وهل يجوز جَعْلُ الشَّعرِ ضفيرةً واحدةً وسدْلُه إلى الخَلْفِ أو لا؟
٤٥٨.	باب الخلع
٤٥٨.	(٢٦٤٧) هل الخُلعُ طلقةٌ واحدةٌ أو طَلاقٌ بائِنٌ؟
	(٢٦٤٨) رجلانِ كلُّ واحدٍ تزوَّج بابنةِ الثَّاني، ثمَّ طُلِّقَتْ واحدةٌ بعدَ فترةٍ منَ الزَّمن
	لأنَّهَا لَمْ تُنْجِبْ، ولَمْ تُرْضِ زُوجَهَا، والأخرى أَنجبتْ لِزُوجِهَا وَمُحِبَّةٌ لَه،
१०१	فدفعَ الآخرُ مقابلَ طلاقِ ابنتِه مَبلغًا كبيرًا، فهاذا على الأخرَى؟
	(٢٦٤٩) امرأةٌ تزوَّجَت، وبعد عامينِ مِن زواجِها فُصِلَ هذا الزَّوجُ مِن العمَلِ؛ لأنَّه
	أصبَحَ يتصرَّفُ تصرُّ فاتٍ غيرَ طبيعيَّةٍ، وقد ذَهَبَت هذه المرأةُ عِند أهلِها، ولم
	يُراجِعُها لِمُدةِ ثلاثِ سنواتٍ، هل لو طلَبَتِ هذه المرأةُ الطَّلاقَ هل تأتَمُ؛
१०९	لأنَّ تصرُّ فاتِ هذا الرَّجلِ أصبَحَت غيرَ طبيعيَّةِ؟
173	كتاب الطلاق
	(٢٦٥٠) ما هي أسبابُ الطَّلاقِ؟ وما هي عِدَّةُ المطلَّقةِ؟ وماذا يجِبُ على المطلَّقةِ في
173	وقتِ الْعِدَّةِ؟
773	(٢٦٥١) بهاذا تَنصَحون الأزواجَ الذين يُكثِرونَ مِن الطَّلاقِ؟
277	(٢٦٥٢) سائلةٌ تقولُ: هل يأثَمُ الرَّجلُ إذا طلَّقَ امرأتَه ثلاثَ طلقاتٍ، كلَّ يومِ طلقةً؟
	(٢٦٥٣) أنا مِصريٌّ أعملُ في السُّعوديَّةِ، وقبلَ مَجيئي حدثتْ مُشاجرةٌ بيني وبينٌ زوجتي
	وكنتُ غاضبًا غضبًا شديدًا، وقلتُ لها: أنتِ طالقٌ بالثلاثةِ، فهل تُحسَبُ طلقةً
	. 00 / .0 /
278	أم ثلاثَ طَلَقاتٍ؟
275	
277	أم ثلاثَ طَلَقاتٍ؟

	(٢٦٥٥) لنا وَلَدٌ عَقَدْنا زواجَه على ابنةِ عمِّه قبْلَ أربعةِ أشهُرٍ، وصار بينَ إخوانِه بَعْضُ
	المشاكِلِ، وعلى إثْرِ ذلك وفي أثناءِ الإفطارِ قال: ﴿ لَقَدَ أَغْضَبُتُمُونِي، وهذه
٤٦٣.	فُلانَةُ بنتُ فُلانٍ مُطَلَّقَةٌ بالثلاثِ»، مَعَ العِلْمِ بِأَنَّه لم يَجْتَمِعْ بها، فها العملُ؟
	(٢٦٥٦) تزوَّجْتُ بنتَ عمِّي قبْلَ أربع سنواتٍ، ولكَّنْ ليس رَغبةً مِنِّي بل طاعةً لأبي،
	وإِلَى اليومَ لم يحدُثُ تفاهُمٌ بيننا، وهي كالمُعلَّقةِ الآن؛ فهل أُطلِّقُها أو أصبِرُ
٤٦٤.	عليها يمكن يحدُثْ بيننا تفاهُمٌ، فبهاذا تَنصحني؟
	رِ (٢٦٥٧) أنا مُتزوِّجٌ ابنةَ عمَّتي، وحصَلَ خلافٌ بينَنا، فطلقْتُها، وفي نفسِ اللَّحظةِ جاءَ
	أبي ورَجِعها، فردَدْتُ علَيه وقلتُ له: لا تنفَعُ معي أنا طَلَّقْتُها وحرَّمْتُها، ثم
	· . وافقتُ على كلامِه ورجَّعتُها إلى البيتِ، مَعَ العِلْمِ أنِّي كنتُ قَدْ طلَّقْتُها قَبْلَ
१२०	ذلك مَرَّةً؛ فها العمل؟
	(٢٦٥٨) والدي يبلُغ منَ العُمُر خمسةً وستِّينَ عامًا، وعندما يحصُل بينه وبين والدتي
	أبسطُ خلافٍ يقومُ بتطليقِ أمِّي، وقدْ طلَّقها عدَّةَ مرَّاتٍ، وعندَما نقولُ له:
१२०	يا والدي، هذا حرامٌ يقولُ: أنا لا أملِكُ نفسي عندَ الغضّبِ، فهل يَقَعُ الطَّلاقُ؟ .
	(٢٦٥٩) امرأة زَوْجُها ذَهَب بِها لمحلِّ الخياطَةِ وحصَلَ بينَهُما خلافٌ عِنْدَ الوَقْتِ،
	وتقول بِأَنَّ زوجَها عَصَبِيٍّ عَنَّفَها على ذلك وقال لها: أَنْتِ طالِقٌ بالثَّلاثِ،
٤٦٦	بحالِ غَضَبٍ، وبَعْدَ ذَلِكَ هَدَأ، فهاذا يَلْزَمُها، وماذا يَلْزَمُه؟
	(٢٦٦٠) طلَّقْتُ زَوْجتي مرَّتينَ، والطَّلقةُ الثَّالثةُ وهي حامِلٌ في الشَّهرِ السَّادسِ؛ فها
٤٦٦	•
	ا (٢٦٦١) قرَأْتُ في كتابِ: إنَّ الثَّلاثَ طلقاتٍ في وقتِ الرَّسولِ ﷺ كانت طلقةً واحدةً
	وفي عهدِ أبي بكرٍ، ولما جاء عهدُ عمرُ رَضِحَالِيَّهُ عَنهُ صار يفتي بأنَّها ثلاثُ طلقاتٍ؛
٤٦٦	وي عهر بي بحر و عليه العملُ الآنَ؟
	ولاث على المراتي ساعة عضبٍ أوَّلَ مرَّةٍ ثلاثَ طلقاتٍ، فهل هذه الطَّلقاتُ
5 7 V	رجعيَّةٌ؟ وبهاذا توجِّهوننا؟
- , ,	رجعيد؛ وبهاد؛ توجهون ؛
	(٢٦٦٢) ، و حقَّد بعمل مو طفه و افسمت يمين الطلاق ال به له العمل؛ و امتنات الا و حه

	فتركت العمل، وجاءت بعدها تبكي وتريد أن ترجع إلى العمل، فهل إذا وافقت
٤٦٨.	أن تذهب إلى العمل وقع الطلاق أم لا؟
	(٢٦٦٤) ابنُ أخي طلَّقَ زوجتَه الطَّلقةَ الأُولى ثمَّ كانت الطلقةُ الثَّانيةُ بسببِ أنَّه كان
	مريضًا، وكان في حالٍ سيِّئةٍ جدًّا، وأثناءَ كلامِه مع امرأتِه أمرَها أمرًا، فقالت
	له: لا. فقال لها: أنتِ طالتٌ، فجاء والدُّه ورجَّع امرأةَ ابنِه في نفسِ الوقتِ،
	وفي نفسِ الوقتِ قال الزَّوجُ: طالقٌ للمرَّة الثَّالثةِ؛ فهما طَلْقَتان في آُنٍ واحدٍ؛
१७९	فهلْ يقعُ الطَّلاقُ؟
	وعَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُ
٤٦٩.	واحدٍ، وانتَهَتِ العِدَّةُ؛ فهل يجوزُ إرجاعُها أمْ لا؟
	(٢٦٦٦) طلَّقْتُ امْرَأْتِي مَرَّتَيْنِ، ولم أعْلَم أنَّها كانَتْ حائِضًا، وفي المَرَّةِ الأُولى كَلَمتُها
	في الهاتِفِ مِنْ بلدٍ بَعيدَةٍ، وكنتُ غضبانَ جِدًّا جِدًّا جِدًّا، ولم أعْلَم أنَّها
٤٧٠	حَائضٌ، فهل وقعَ الطَّلاقُ علَيْها أمْ لَا؟
	(٢٦٦٧) أنا شابٌّ أبلُغُ مِنَ العُمُرِ السَّابِعَةُ والعشرينَ، مُتزوِّجٌ وعندي طفلتانِ مِنَ
	البناتِ، وأنا إنسانٌ مُلتزِمٌ -وأَحْمَدُ الله على ذلك وأشْكُرُه-، ولكنْ عِندي
	زوجةٌ غيرُ مُباليةٍ بالدِّينِ؟ فهي تُصافِحُ الرِّجالَ الأجانبَ بحُجَّةِ أَنَّهُم أَقْرِبَاءُ،
٤٧١	وقد عجَزْتُ في نُصْحِها، فهاذا أفعلُ؟ هَل أقومُ بتطليقِها؟
	(٢٦٦٨) يومُ الجمعةِ تَشاجَرتُ مع أحدِ إخواني، ودون أدنى تفكيرٍ، ودونَ أن أعلَم
	نَطَقتُ بعبارةِ الطلاقِ التاليةِ: فلانةُ -وهي خَطيبتي وأنا كَاتبٌ كتابي عليها
	ولم أَدْخُل عليها- طالقٌ طالقٌ طالقٌ خسَ مئةِ طالقٍ، وكان الغَضبُ شديدًا
٤٧٢	جدًّا ولم أُملِك نفسي نهائِيًّا، ولم يكن عندي نيةُ الطلاقِ؟
	(٢٦٦٩) تزوَّجتُ رجلًا كرِهتُه منذ أولِ لحظةٍ، ولم يَزل كُرهُه يَزدادُ في قلبي، وصَبَرت
	طويلًا رجاءَ أن يَذُهَب ما في قلبي، وذَهَبتُ معه إلى كثيرٍ مِن القُراءِ، فلم يتَغَيّر
	شيءٌ، وطَلبتُ منه الطلاقَ عدةَ مَراتٍ، فما حُكمُ طَلبي للطَّلاقِ في هذه الحالِ
٤٧٢	والامتناع عن قِيامي بحُقوقِه؛ لعَجزي عن ذلك؟

٤٧٤	(٢٦٧٠) ما حُكمُ طلاقِ المرأةِ وهي حائضٌ؟
٤٧٥	باب تعليق الطلاق بالشروط
	(٢٦٧١) حصلَ بيني وبين عديلي نقاشٌ وبعدَ ذلك قلتُ لزوجَتي بنيَّةِ الطَّلاقِ: إذا
	دخَلتِ بيتَ أختكِ فلستِ في ذمَّتي وأنا غضبانُ، والكلامُ هذا منذُ عشرينَ
	سنةً؛ فما الحكمُ، علمًا بأنَّها لم تدخُلْ على أُخْتِها منذُ ذلك الحينِ؟ وما الحكمُ لو
٤٧٥	غيَّرتْ أختُها البيتَ؟
	(٢٦٧٢) حلَفتُ على زوجَتي؛ فقلْتُ لها: إذا ذَهَبْتِ إلى أَهْلِكِ بدونِ إذني فاعْتبِري
	نفسَكِ طالِقًا. ولكنَّها مِن الممكنِ أنْ تذهَبَ إليهم بدونِ علمي، كما هو معروفٌ
٤٧٥	مِن طبيعةِ النِّساءِ، فها العملُ؟
	(٢٦٧٣) امرأةٌ حدَثَ بينها وبينَ زوجِها شِجَارٌ، وقدْ حَلَفَ عليها إذا ذهَبت للجامعةِ
٤٧٦	أو إذا عمِلتْ عملًا ما فهي طالقٌ، فهل يَقَعُ مثلُ هذا الطَّلاقِ؟
	(٢٦٧٤) أنا مُتزوجٌ وبَيني وبينَ أَخوالِ زَوجَتي سوءُ تَفاهم بَسيطٌ، وكنت مُنفعلًا، فقلتُ
	لزوجتي: لو جاءَ أُخوالُك عندي في البيتِ فإنَّكً طالقٌ، وأخشى أن يَأتوا وأنا
	غيرُ موجودٍ، فهل إذا جاؤوا أصبَحَت طالِقًا؟ وإذا مَنَعتُها من الذهابِ إلى
٤٧٦	أخوالِها، فهل هذه قطيعةُ رحمٍ؟
٤٧٧	باب التأويل في الحلف
	(٢٦٧٥) سائلةُ تقولُ: ما الحكمُ فيها إذا تلفَّظَ الزَّوجُ بألفاظٍ غيرِ ألفاظِ الطَّلاقِ على
٤٧٧	
	(٢٦٧٦) رَجلٌ مُغتَرِبٌ عن زوجَتِه لمدةِ سنتين، وحَلفَ بالطَّلاقِ عدةَ مَرَّاتٍ ولمدةِ
	ساعَتَينِ لأَحَدِ زُملائِه على أنَّهُ يَغدِرُ به ويَخونُه، ويَقولُ: حَلِفي بالطَّلاقِ ليسَ
٤٧٧	إِلَّا لتَصدِيقي ولَم أَنوِ الطَّلاقَ، فما قَولُكُم؟
٤٧٨	باب الشك في الطلاق
	(٢٦٧٧) إذا قال الرَّجُلُ لامرأتِه: إنَّه طلَّقَها، وهو لم يكُنْ طلَّقَها، بل أراد تهديدَها،
٤٧٨	هل يقع الطَّلاقُ؟

(٢٦٧٨) إذا قال الرَّجلُ لامرأتِه الأولى: لستِ في ذمَّتي، أمامَ زوجتِه الثَّانيةِ؛ هلْ تعتبَرُ
هذهِ طلقةً؟
(٢٦٧٩) أُصِبتُ بمَرضٍ شَديدٍ كنتُ لا أنامُ مَعه أربَعًا وعِشرين ساعةً في اليَومِ،
واستَمَرَّ لمدةِ عِشرين يَومًا، وحَدثَ خِلافٌ بَيني وبَينَ زَوجَتي أثناءَ هذَا
المرضِ، فطَلَّقتُها، ثُمَّ حَضرَ أبي وطَلبَ مِني إِعادَتَها فقَبِلتُ مَشورَتَه وأعَدتُها،
وفي نَفسِ اللَّحظةِ اخِتَلَفنا فقُلتُ لأبي: أنا طَلَّقتُها وحَرَّمتُها، فهاذا يَلزَمُني مع
العِلمِ أن مذه هي الطَّلقةُ الثانيةُ؟
كتاب العدد
(٢٦٨٠) هل على المُعْتَدَّةِ المُتَوَقَّى عنها زَوْجُها أَلَّا تَخْرُجَ مِنَ البيتِ مُدَّةَ العِدَّةِ؟
(٢٦٨١) امرأةٌ تريدُ أن تزورَ أخاها في المستشفى وهي مُحِدٌّ، فهل لها ذلك؟ ٤٧٩
(٢٦٨٢) امرأةٌ تقولُ: المرأةُ الَّتي مات عنها زوجُها ماذا عليها أن تفعلَ؟
(٢٦٨٣) هل للمُعْتَدَّة أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ مكانٍ إلى آخَرَ؛ لأنَّه لَيْسَ عِنْدَها مَحْرَمٌ في المكانِ
الأوَّلِ؟
(٢٦٨٤) هل تصعدُ المرأةُ المُحدَّةُ إلى السَّطحِ؟
(٢٦٨٥) هل يجوزُ للمرأةِ المُحدَّةِ أَنْ تَخرُجَ مِن بيتِها لتعزيةِ أقاربِها؟
(٢٦٨٦) ما حكمُ استخدامِ الزَّعفرانِ بالنِّسبةِ للمُحدَّةِ؟
(٢٦٨٧) امرِأَة لديها خادمُةٌ، وتُوُفِّيَ زوجُ هذه الخادمةِ، وهي الآنَ في العِدَّةِ، وهي
تُرسِلُها إلى البقالةِ لجلبِ الأغراضِ، فها حُكْمُ خروجِ مثلِ هذه الخادمةِ وهي
في العِدَّةِ؟
(٢٦٨٨) هل يجوز للمُعتدَّةِ المُتوفَّى عنها زَوْجُها أَنْ تشربَ الزَّعفرانَ، أو أَنْ تُضيفَه إلى
المشروباتِ؟
(٢٦٨٩) المرأةُ الَّتي تُوفِّي زوجُها قبل الدخولِ بها، هل عليها عِدَّةٌ؟
(٢٦٩٠) امرأةٌ مات عنها زَوجُها، وقال لها بعضُ النَّاسِ: لا يجوزُ لكِ أن تَرُدِّي على

٤٨٣	الهاتفِ. فهل لها ذلك؟
	(٢٦٩١) امرأةٌ مات عنها زوجُها وقد عقَدَ عليها ولم يدخُلُ بها؛ فهل عليها عِدَّةٌ أم لا؟
٤٨٣	وإذا كان عليها عِدَّةٌ فهل تجلِسُ في البيتِ، علمًا بأنَّها كانت تعمَلُ قبْلَ وفاةِ زوجِها؟ .
	(٢٦٩٢) في نهايةِ العِدَّةِ هل للمُعتدَّةِ أَنْ تَلْبَسَ خاتَمًا مِن حديدٍ أو فِضَّةٍ؛ جريًا على عادةِ
٤٨٣	
	(٢٦٩٣) امرأةٌ تُوُفِّي زوجُها، وبعدَ الوفاةِ ودفْنِه ذَهَبَت إلى بيتِ أبيها، ولا تعرِفُ شيئًا
٤٨٣	عنِ العدَّةِ، فهل عليها في هذا شيءٌ؟
	(٢٦٩٤) ما هو الرَّأيُ الرَّاجحُ في عِدَّةِ المرأةِ الحاملِ المُتَوَفَّى عنها زَوْجُها؟ هل تَعْتَدُّ
٤٨٤	بوضْعِ الحمْلِ، أم تَعْتَدُّ بأَبْعَدِ الأَجَلَيْنِ؟ وما تَعليقُكم على ذلك؟
٤٨٥	(٢٦٩٥) هل لُلمعتدةً أن تُصافِحَ أبناءَ بناتِ زوجِها؟
٤٨٥	(٢٦٩٦) هل للمعتدةِ أن تمتشِطَ؟
٤٨٥	(٢٦٩٧) هل إذا طَلَق الرجلُ زوجَتهُ لا يَتَزَوَّج حتى تَنتَهي هي من عدَّتِها؟
	(٢٦٩٨) امرأةٌ لها أُخْت تُوفِّي زوجُها، وستَأْتِي فَريضةُ الحجِّ هذا العامَ وهي لا تَزالُ في
	الإِحدادِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُؤدِّيَ فَرَيْضَةَ الْحَجِّ وَهَي فِي الْإِحْدَادِ؟ وَهُل يَجُوزُ
٤٨٦	لها أن تَزورَ أخاها وقد أَجرَى عمَليَّة جِراحيةً؟
٤٨٧	كتاب الرضاع
	(٢٦٩٩) سمِعْنا مِنَ المشايخِ فتوًى أنَّ الأُخُوَّةَ مِنَ الرَّضاعِ تحصُلُ بثلاثِ رَضَعاتٍ
	مُتفرِّقاتٍ مُشبِعاتٍ، ولكنْ أُذِيعَ أمسُ أنَّ هذا خَطَّأٌ، والصَّحيحُ أنَّهَا خَمسُ
	رضعاتٍ ولو لَم تكنْ مُشبِعاتٍ، فإذا أمسَكَ الرَّضيعُ الثَّدْيَ ومصَّه مَصَّةً واحدةً
	وأطلَقَه للتَّنفُّسِ أو للعُطاسِ أو للانتقالِ إلى النَّدي الآخَرِ فهذه تُعتبَرُ رضعةً،
	وإذا تكرَّرَ هذاً في نفسِ المُجلِسِ خَمَسُ مرَّاتٍ تَحَصُّلُ الْأَثْخُوَّةُ مِنَ الرَّضاعةِ،
٤٨٧	فهاذا يجِبُ على المسلم اتِّباعُه مِن هذه الفتاوى؟
	(٢٧٠٠) امرأةٌ تقولُ: جدَّتي أُمُّ أبي رضَع مِنها وَلدُ حَمَايَ، فَهَلْ يَصِيرُون أعمامًا لنا؟

٤٨٨.	ولهُم أيضًا ولدَانِ مِنَ الحماةِ فهَل يكُون لهُم الحُكمُ نفسه؟
٤٨٨.	(٢٧٠١) والدتي أرضعتْ بناتٍ صِغارًا، لكن ما نعلَم عددَ الرَّضعاتِ؟
	(٢٧٠٢) إذا مات رجلٌ وله ولدٌ منَ الرَّضاعةِ، فهل يَستحِقُّ الولدُ منَ الرَّضاعةِ مِيراثًا،
٤٨٨	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	(٢٧٠٣) تُؤفِّيَتِ امرأةٌ وتركت بنتينِ؛ واحدةٌ في سنِّ الزَّواجِ، والأخرى صغيرةٌ في سنِّ
	الرَّضاعِ، والفتاةُ الكُبرى صار لبنٌ في تَدْيِها فأرضَعتْ أَختَها لفترةٍ طويلةٍ،
٤٨٩	وهي لم تتزوَّجْ بعدُ، فهل تكونُ الصغيرةُ ابنةً لأُختِها الكبيرةِ؟
	(٢٧٠٤) لي ابنتا عمِّ، إحداهما الكُبري رضَعَت مع أُخْتي مِن أُمِّي، والصُّغري لم ترضَعْ،
٤٨٩	فهل يجوزُ لي الزَّواجُ مِن الصُّغرى؟
	(٢٧٠٥) والدي أرضعتْ بنتَ أُختي أُسبوعًا كاملًا، فهل تكونُ أُختًا لنا؟ وهل تكونُ
٤٨٩	عمَّةً وخالَةً لعيالِنا؟
	(٢٧٠٦) أُمِّي منَ الرَّضاعةِ تُوفِّيَ زَوجُها الأوَّلُ الذي رضعتُ وهي في عِصمتِه،
٤٩٠	وتزوَّجتْ زوجًا ثانيًا، فهل يكونُ أولادُها مِنَ الزَّوْجِ الثَّاني إخوانًا لي؟
	(٢٧٠٧) رضِعْتُ مع بعضِ أقاربي خَمسَ رضَعاتٍ، فها مدى صِلتي بهؤ لاءِ الَّذينَ رضِعْتُ
٤٩٠	معهم؟
	(٢٧٠٨) امرأةٌ والدتُها أرضعَتِ اثْنَيْنِ مِن أولادِ الجيرانِ في السَّنةِ نفسِها، وقد سألَتْ
	فأفتاها أحدُ الإخوانِ بأنَّ مَن كانوا مِن أبناءِ هذه الوالدةِ أكبرَ مِنَ الَّذينَ
	رضَعوا منها فإنَّهم ليسوا بإخوانٍ لهم، ومَن كانوا أصغرَ فهُمْ إخوانُهم، فهل
891	هذا صحيحٌ؟
	(٢٧٠٩) امْرَأَةٌ أرضَعَتْ ابنَ أَخيها وابْنَ أُختِها أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ رَضَعاتٍ، فهل هذان
	الوَلَدانِ يُصْبِحان أَخَوَيْن؟
٤٩٣	(٢٧١٠) هل جميعُ الَّذين ترضِعُهم المُرْضِعُ بالأُجْرَةِ يصبِحُون إخوةً؟
	(٢٧١١) رضَعْتُ مِن جَدَّتِي أُمِّ أُمِّي، وكانت كبيرةً في السِّنِّ تقرُب مِن السِّتِّينَ، وأرضَعَتْني

٤٩٣.	لمُدَّةِ سنَةٍ تقريبًا؛ فها الحكمُ؟
٤٩٤.	(٢٧١٢) امرأةٌ رضَعَت مِن زَوجةِ عمِّها؛ فهل يكون أبناؤُها إخوانًا لها؟
	(٢٧١٣) هل يجوزُ إرضاعُ الطفلِ الصغيرِ من المرضعةِ إذا كانت كتابيةً أو كافرةً،
٤٩٤.	وهل تحرُّمُ عليه؟
	(٢٧١٤) لي أختٌ من الرَّضاعةِ، تَقولُ أُمُّها: إنها أرضَعَتني، ولا تَذكُرُ عددَ الرَّضعاتِ،
	ولا كونَها في العامَينِ أو لَا، وأُمِّي كانت تَقولُ لي: هذه المرأةُ أرضَعَتك، فهل
٤٩٥	أكونُ مَحَرَمًا لها؟
	(٢٧١٥) أَرضَعَتني جَدَّتي لأُمِّي لمدةِ سنةٍ كاملةٍ، وهي تَقولُ: لا أدري أكانَ عندي
१९०	حَليبٌ أم لَا، ولكن عِندما كُنتُ أبكي كانت تُلقِمُني ثَديَها فأَسكُتُ، فها الحُكمُ؟
	(٢٧١٦) شابٌّ رضَع مِن جَدَّته الَّتي هي والِدة أبيه أكثَرَ من شَهْر، فهل يَجوز له أن
१९०	يَتزوَّج ابنةَ عمِّه، أم تَحُرُم عليه؟
	(٢٧١٧) أرضَعَت أُمِّي بنتًا لامرأةٍ، وأنجَبَت هذه البِنتُ بنتًا، هل يجوزُ لنا أنْ نُسلِّمَ
	عليها بأيدِينا؟
	(٢٧١٨) أرضَعَت جدَّتي طفلةً قبل أنْ تتِمَّ الحولينِ، أكثرَ مِن خُسِ رضعاتٍ، فهل تكونُ
१९७	بنتًا لها؟
१९७	باب نفقة الأقارب
	(٢٧١٩) امرأةٌ لها أخٌ طيِّبٌ أصغرُ منها بسَنَةٍ، ولكنْ عِندَه نقصٌ في العقلِ، وعِندَهما
	هي وهو مالُّ، وهي تحفَظُ مالَه عِندَها، وإذا احتاجَ إلى شيءٍ مِن مَالِه تُعطيه،
	وفي بعضِ الأحيانِ يطلُبُ مِن مالِه ولكنَّها لا تُعطيه؛ لأنَّه يطلُبُ في غيرِ حاجةٍ،
१९२	فهل تأثَّمُ في ذلك؟
	(٢٧٢٠) امرأةٌ يُعْطيها زوجُها مَصروفًا شَخصِيًّا ومَصروفًا للبَيتِ، وقدِ اشتَرَتْ لوالدَتِها
१९२	هديةً مِن هذا المَصروفِ؛ فهلْ يجوزُ لها ذلك؟
	(٢٧٢١) هل يجِبُ على الأب إذا كان مُقتدِرًا أَنْ يُزوِّجَ ابنَه للمرَّةِ الثَّانيةِ إذا كان الابنُ

٤٩٧.	لم يوفَّقْ في زواجِه الأوَّلِ؟
٤٩٧.	(٢٧٢٢) إذا كان الإنسانُ مَدِينًا فَقَتَّرَ على أولادِه، فهل عليه ذنبٌ؟
	(٢٧٢٣) إذا كان الإنسان يَبعَثُ إلى أمِّه بمبلغٍ ثم توقَّفَ لفترةٍ مؤقَّتَةٍ بسببِ الدَّينِ،
٤٩٨	فهل في هذا شيءٌ؟
	(۲۷۲٤) امرأةٌ لها ابنٌ يحفظُ القرآنِ، وتُصرَفُ له مكافأةٌ على ذلك، فيُعطيها لأُمِّه منذُ ثلاثِ سنواتٍ، وهو الآنَ يُطالِبُها بالمبلغِ كاملًا، فهل عليها أنْ تُرْجِعَ هذا
	ثلاثِ سنواتٍ، وهو الآنَ يُطالِبُها بالمبلغِ كاملًا، فهل عليها أنْ تُرْجِعَ هذا
٤٩٨	المبلغَ كاملًا؟
	(٢٧٢٥) هل يَجوزُ للرَّجُلِ أَنْ يهجُرَ أُولادَه ويستقِرَّ في بلدٍ آخَرَ، ويترُّكَهم بدونِ رِعايةٍ،
	ويُقَصِّرَ فِي الإنفاقِ عليهم؟ وهل يجوزُ للأولادِ أَنْ يَدْعُوا عليه، وأَنْ يَشْتِمُوهُ
٤٩٨	في غيابِه؛ لأنَّه ظلَّمهم؟
	(٢٧٢٦) امرأةٌ تزورُ أَهْلَها وتعطيهم مَبْلغًا مِن الهالِ مِن مالِ زوجِها، وعندَ عودتِها
	يعطيها أهلُها مبلغًا مِن المالِ، ويقولون: هذا لك مثْلُ إخوانِك؛ فهل في ذلك
٤٩٩	شيءٌ؟ وهل تُخْبِرُ زَوجَها بهذا المبلغِ وتُعْطيه إيَّاه أو هو لها؟
٥ • •	(٢٧٢٧) هل يجوزُ أنْ أُساعِدَ أخي في الزَّواجِ، مع العلْمِ أنَّه لا يُصَلِّي إطلاقًا؟
	(٢٧٢٨) أُمُّ لها ابنةٌ تدرِسُ في مدارسِ تحفيظِ القرآنِ الكَريمِ، وتستَلِمُ راتِبًا، والأُمُّ تشتري
	مِن هذا الرَّاتبِ لهذه البنتِ مِن ثيابٍ، وغيرِها، وتشْتَري لإخوانِها، وسألَّتِ
0 • 1	البنتَ قالت: إنِّي أعمَلُ كذا، فقالَتْ البِنْتُ: ليس في ذلك خِلافٌ، فهلْ يجوزُ؟
	(٢٧٢٩) امرأةٌ تعْمَلُ في السَّعودية، وأهلُها فقراءُ يحتاجونَ إلى النُّقودِ، فهل الأولى أنْ
٥٠١	تُرْسِلَ لهم النُّقودَ أو تحُجَّ؟
	(٢٧٣٠) والدُّ كبيرةُ لا تُدرِكُ، وعندها فلوسٌ؛ فهل يجوزُ لأَبْنائها أَنْ يَأْخُذُوا مِن
٥٠١	مالِها للصَّر فِ على البيتِ؟
	(٢٧٣١) امرأةٌ مُدرِّسةٌ في مَدارِسِ تَحَفيظِ القُرآنِ، وتَتَقاضي راتبًا، فهل يَجوزُ لوالِدَتِها
0 • 4	أن تَأْخُذَ من راتِبها شَيئًا؟ أَ

	(٢٧٣٢) امرأةٌ لها بنتٌ تدرُسُ في مدارسِ القرآنِ فتأخُذُ مكافأةً؛ فهل لها أنْ تأخُذَ مِن
0 · Y .	مكافأةِ ابنتِها؟
	(٢٧٣٣) والدتي لها أبوانِ، وأخٌ عُمرُه عِشرونَ سَنةٍ، وهو ليس مُجِدًّا في عمَلِه ولا في
	دِراستِه ولا في أي شَيءٍ، وكَان الأَبوانِ يَصَرِفانِ له المَالَ، وبعدَ ذلك كلَّفَ
	الأبوانِ الأبناءَ الآخرينَ بأنْ يَصرِ فوا لهذا الولَّدِ المالَ، وهم ليسوا قادرينَ على
0 • 7	فِعْلِ ذلك؛ فما حكمُ ذلك وما نَصيحتُكم؟
	(٢٧٣٤) يأتي إليَّ أولادي وأحفادي، وأخواتي وبناتُهم، وقد يصِلُ عددُهم إلى أكثَرَ مِن
	أربع وعشرينَ، ويقعُدونَ عندي بالأسبوعِ والأسبوعينِ، فإذا قلْتُ: لا يُكَلِّفُ
	الله نَفسًا إلَّا وُسْعَها، لا أستطيعُ أَنْ أُضَيِّفُكم أكثَرَ مِن يومٍ أو يومينِ، قالوا:
٥٠٣	أنت ليس فيك خيرٌ، فهل لي أنْ أطْرُدَهم مِن البيتِ؟
	(٢٧٣٥) تُوُفِّيَ والدي رجِمَه الله، وعليه دَيْنٌ لبنكِ الصَّندوقِ العقاريِّ، بعضُه أقساطٌ
	مَضَتْ، وبعْضُه لم يحُلُّ أَجَلُه إلى الآنَ، فهل إذا سَدَّدتُ الأقساطَ الماضيةَ يُرْفَعُ
٥٠٣	عنه إذا كان هناك مِن إثم أو شيءٍ مِن هذا؟
	(٢٧٣٦) يقولُ بعضُ النَّاسِ: إنَّ الإبنةَ يجبُ عليها الإنفاقُ على والدِها إذا كانتْ تَعمَلُ،
	وهي متساويةٌ في هذا الواجبِ معَ الابنِ، رغمَ أنَّنا سمِعنا من أحدِ الإخوةِ أنَّ
	المرأةَ لا يجبُ عليها النَّفَقَةُ حتَّى وإنْ كانتْ تعمَل، أو كانتْ غنيَّةً ووالدُها فقيرٌ،
7.0	فهاذا يَلزَمُها في مثلِ هذه الحالِ؟
	(٢٧٣٧) أُعيشُ في السعوديةِ أَنَا وأُولادي، وأُمِّي في بَلدِ آخَرَ، وتَغضَبُ إِذَا لَم أُرسِل
۸. (لها أَموالًا، ودَخِلِي مَحَدُودٌ، وكنتُ في البِدايةِ أَرسِلُ لها، ثُمَّ لما أَحضَرتُ أَولَادي
0 4 2	انقَطَعتُ عنِ الإِرسالِ؟ فأَصبَحَت تَدعو عليَّ فهَل في ذلك شيءٌ؟
	(٢٧٣٨) لَديَّ ولدُّ وبِنتُ، وأدخَلتُ الولَدَ تَعليمًا جامِعيًّا خاصًّا بمَصاريفَ عاليةٍ،
0 • 5	والبِنتَ في التَّعليمِ الجامِعيِّ الحُكوميِّ، فقالَ لي بَعضُ الناسِ: لا بُدَّ من التَّسويةِ في النفقةِ بَينَهُما، فهل هذا حَرامٌ عليَّ؟
	التصحُّو بينهم، فهن مندا حرَّام عيى

0 • 0 .	(٢٧٤٠) رَجلٌ لدَيهِ أبناءٌ وبَناتٌ ويُؤثِرُ الأَبناءَ على البَناتِ بحُكمِ الحاجةِ، فهل في ذلك شيءٌ؟
0 + 0 .	ي (۲۷٤۱) إذا زَوَّجَ الرجلُ ابنَه وأحضَرَ له الأَثاثَ، فهل يُعطي بناتِه مثلَ ذلك من بابِ العَدلِ؟
٥•٦.	(٢٧٤٢) امرأةٌ لها مالٌ، فهل الأفضَلُ أن تتصَدَّقَ على الفُقراءِ أم تهبُّه لأخيها؟
	(٢٧٤٣) والِدايَ مُتوفيان، وقد طَلَبَ مِنِّي أَخِي أَن أُلِبِّيَ له طَلَبًا ولم أَمْكَن، فقالَ لي:
0 • ٦	تَكُونُ عاقًا لوالِدَيك إذا لم تَفعَل، ثُمَّ تُوفِّيَ أخي دون أن أفعَلَ، فهل عليَّ شيءٌ؟
٥٠٧	باب الحضانة
	(٢٧٤٤) إذا مات عن المرأةِ زَوجُها ولهما ولَدُّ صغيرٌ، ثُمَّ تزوَّجَت بعدَ انقِضاءِ عِدَّتِها،
	وتنازَعَت هي وأولياءُ زوجِها الأوَّلِ في حضانةِ الوَلدِ، ووافَقَ زوجُها الثاني
٥٠٧	على حضانةِ وَلَدِها وطَلَبَ ذلك، فهل لها أن تَأخُذَ الوَلدَ؟
٥٠٧	(٢٧٤٥) هل لا بُدَّ مِن مُشاورةِ الزَّوجِ في كَفالةِ يَتيمٍ؟
	(٢٧٤٦) امرأةٌ تَسأَلُ عن كَفالةِ اليَتيمِ في الوقتِ الحاضِرِ، وهل يَنطَبِقُ عليه حَديثُ
٥٠٨	الرَّسولِ عَيْلِيْرَ؟
٥٠٨	(٢٧٤٧) كَفَالَةُ اليَتيمِ على من تجبُ؟
	(٢٧٤٨) امرأةٌ كفَلَت يتييًا، ولا تقدِرُ أنْ تدفَعَ إلَّا مئتي ريالٍ فقط، مع أنَّ هؤلاءِ
०・٩	الأيتامَ عندهم بعضُ المعاصي؟
	(٢٧٤٩) امرأةٌ تُوُفِّي زوجُها ولم يكنْ لها أولادٌ، فضَمَّتْ ابنًا منَ اليَتامي لنفسِها فأخَذ
०・٩	منَ الميراثِ، فما حُكْمُ هذا؟
	(٢٧٥٠) امرأةٌ أدخلَتْ طِفْلَها تحفيظَ القرآنِ الكريمِ، وبعدَ أَنْ أَكْمَلَ أَرْبَعَ سنواتٍ
	أدخلَتْه مِدرسةً أجنبيَّةُ، وقالتْ: إنَّها مُضطرَّةٌ إِلَى ذلك، وهذه المدرسةُ الأجنبيَّةُ
	فيها تعلُّمُ الموسيقي وغيرِها مِنَ الأشياءِ المُحَرَّمَةِ، فهل يَجوزُ لها ذلك؟
0 • 9	وهل عليها إثْمٌ؟

(٢٧٥١) امرأةٌ تقول: لي ولدٌ مضى مِن عُمرِه أكثَرُ مِن سنتينِ وثلاثةِ أشهُرٍ، أترَكُه مع
إحدى أخواتي عندما أذْهَبُ للعملِ، وأعودُ إليه في السَّاعةِ الواحدةِ ظُهرًا؛
فهل عليَّ ذَنْبٌ في ترْكِه هذه الفِترةَ؟
كتاب الجنايات
 (۲۷ ۵۲) حدَثَ لي حادثُ سيَّارةٍ؛ شخصٌ أخطأً عليَّ وقُدِّرَ ثمنُ التَّصليحِ، ثمَّ إنِّي
رَبِ وَبَهُ وَمُنْ الْفُلُوسَ الَّتِي قُدِّر بِهَا التَّصليحُ، ثمَّ بعدَ ذلك جاءَ شخصٌ وأصلحَ
السَّيَّارةَ دونَ علمي نيابةً عنِّي أنا، علمًا بأنِّي كنتُ أريدُ أنْ أصلحَها؛ فهل
الفلوسُ الَّتِي أخذْتُها أُرجِعُها للشَّخصِ ثانيًا؟١٥٥
(۲۷ ۵۳) هل يجوز قتْلُ القُرودِ إذا كانَتْ مؤذيةً؟
(٢٧٥٤) إذا أَتلَفَ شخصٌ شيئًا مِن سيَّارتي في حادثٍ وهو المخطئ، فهل يجوزُ أنْ
أُكلِّفَه بإصلاحِ ما أتلَفَه مِنَ السَّيَّارةِ، خاصَّة أنِّي أسمَعُ النَّاسَ يقولون: العِوَضُ
لا يأتي بخيرٍ ؟
(٢٧٥٥) امرأة كانَتْ حامِلًا في الشَّهرِ الرَّابعِ، وجاءها نزيفٌ شديدٌ؛ فأجهضَتِ الطِّفْلَ
وهو مُخَلَّقٌ، ونَزَعوا مِنها الرَّحِمَ، ثُمَّ أعطَتْهُمُ الطِّفلَ ولا تدري هل قَبَرُوهُ أم
لا، فهل عليها إِثْمٌ في ذلك؟
(٢٧٥٦) أنا أُعاني التِهابًا مُتكرِّرًا على الرَّغْمِ مِن أنَّ التَّحاليلَ كُلَّها سَليمةٌ؛ فنصحني
الطَّبيبُ بُضر ورةِ تشريحِ الجنينِ بعدُّ نُزولِه؛ لِمعرفةِ سببِ هذا الالتِّهابِ، فهلَّ
يجوز ذلك إذا كان عمرُ الجنينِ أربعةَ عَشَرَ أُسبوعًا، أو سِتَّةَ عَشَرَ أُسبوعًا، أم
لا يجوز؟
(٢٧٥٧) ما حكمُ النَّاموسيَّةِ الَّتي تعمَلُ بالكهرباءِ الَّتي تقتُلُ النَّاموسَ؟٥١٣
(٢٧٥٨) عندَما كَان عُمري خمسَ عشْرةَ سنَةً قمْتُ بضْرْبِ قطٍّ بعصًا، فتسبَّبْتُ في كسْرِ
ظَهرِه، ممَّا جعَلَه لا يستطيعُ المشيَّ، وكان لا يُخرُجُ مِن البيتِ، فقامتُ أُمِّي بأخْذِه
وإخراجِه خارجَ البيتِ في الخلاءِ وتركَتْه؛ فهل علينا شيءٌ؟ ١٤٥

(٢٧٥٩) كان لي ابنٌ وعندما بلغَ الشُّهرَ الثَّامنَ أُصيبَ بمرَضٍ وراثِيٍّ، وكانَ شديدَ
البُكاءِ جِدًّا، وكنتُ أسكُنُ في شَقَّةٍ بمُفْرَدي، كانَ يلازِمُني دَائِمًا، وذاتَ يومِ
كنتُ في دَورَةِ المياهِ، وكان معي فبكَى وخِفْتُ علَيْه فخرَجْتُ بسُرْعَةٍ مِنَّ
دورةِ المياهِ خَوْفًا علَيْه، وعندَما كنتُ أريدُ أنْ ألبَسَ ملابسي لمْ أعرِفْ مِن
بُكائِه فضربْتُه ضَرْبةً خَفيفةً في يَدَيْهِ فبعْدَها زادَ المرضُ علَيْه، وقال الشَّيْخُ:
إنَّه مُصابٌ بِمَسِّ، بعدَها بسَنَتَيْنِ ونصفٍ تُوفِّيَ، هل أنا السَّببُ في مَوْتِه؟ ١٤ ٥
(٢٧٦٠) كفَّارةُ القتلِ الخطأِ إذا كان لا يستطيعُ القاتلُ أن يقومَ بها؛ إما لأنَّه مريضٌ
مرضًا لا يُرجَى بُرؤُه، أو لكثرتِها؛ كأن تكونَ عشرَ كفَّاراتٍ أو عشرين، فما
الحكمُ في هذه الحالِ؟
(٢٧٦١) كنت أُسيرُ بالسيارةِ على شُرعةِ عِشرين، وكان مَعي في السيارةِ عامِلان،
وأثناءَ سَيرِنا رَأينا مَجموعةَ أطفالٍ تَجلِسُ على رَصيفٍ، فَرَمَى لهم أَحدُ العُمالِ
بُرتقالةً أو تُفاحةً، فقامَ أحدُ الأطفالِ ليَأخُذَها فدَفَعهُ زَميلهُ، فَسَقَطَ تحتَ
الإِطارِ الخلفِيِّ للسيارةِ وَماتَ، فهل عليَّ كفارةٌ أو شيءٌ؟ ١٥٥
(٢٧٦٢) كَنَّا نسير في الشَّارعَ أنا والوالدُ، فخرجَتْ علينا قِطَّةٌ فدَهسْناها وماتَتْ، فهل
علينا صدقةٌ أو أيُّ شيءٍ؟
ِ ٢٧٦٣) بعضُ الشَّبابِ -هداهُمُ الله- يقطعون إشارةَ المرورِ، وقد يحصُلُ حادثٌ مِن
جَرَّاءِ ذلك، فهَل يأثَمُ الإنسانُ إذا مات شخْصٌ مِن جَرَّاءِ ذلك الحادثِ؟ ٥١٥
(٢٧٦٤) تَزَوَّجتُ امرأةً من أقارِبي، ورَزَقني الله منها بأطفالٍ، ولكنَّهم مُصابون بأَمراضٍ
وِراثيةٍ، وفي الطُّفلِ الثَالِثِ قَرَّرنا إِسقاطَهُ وعُمرُه تَلاثين يومًا، وقد نَدِمنا على
فِعلَتِناً وعلِمنا أنها خَطأٌ، فهاذا عَليناً؟
(٢٧٦٥) ولدَتِ امرأةٌ طفلًا وعندَه تشوُّهٌ، فإذا حصَل حمَّل بعد ذلك وعمِلتْ تحليلًا في
الرَّحم، وتبيَّن أنَّ به تشوُّهًا؛ هل يجوزُ لها أنْ تُسقِطَ الحملَ قبلَ الشُّهرِ الثَّالثِ؟
وهل يجوزُ لها أن تُجرِيَ تحليلًا في الرَّحِم بأنْ يأخُذوا سائِلًا ويحلِّلُوه ليتبيَّنَ أَنَّ
الطِّفاَ. به تشهُّهُ أم لا؟

(٢٧٦٦) قَبَلَ خَسين سَنةً رُزِقَ أَبِي وأُمِّي بِبِنتٍ، فَحَمَّموها في أَيَّامِ البَردِ، وكان ذلك
قَريبًا مِن نارٍ للتَّدفِئةِ، ثُمَّ جَلَستُ أيامًا وماتَت في اليَومِ الخامِسِ، فهاذا عَلَيهم؟ . ١٧.٥
كتاب الديات
(٢٧٦٧) امرأةٌ احترَقَ بيتُها وأولادُها داخلَ هذا البيتِ، وكان سببُ هذا الحريقِ هو
ولَّاعةً استخدَمها الصِّغارُ، وكانَتْ هي والأبُ غيرَ موجودَيْنِ في البيتِ، فهل
يَلْحَقُها إِثْمٌ فِي ذلك؟
(٢٧٦٨) امرأةٌ تقولُ: لها أخٌ، وهذا الأخُ قبلَ ثلاثةِ شهورٍ كان يقودُ سيَّارةً ومعَه
صديقُه، فتُوُفِّي في حادثٍ وتُوُفِّيَ صديقُه، فهل على أخيها شيءٌ؟٠١٨٠٠
(٢٧٦٩) امرأةٌ تقولُ: أمِّي عندما جاءها الطَّلْقُ قالت لها جدَّتي: لا تَذهبي إلى المستشفى،
فهات الطِّفلُ، فهل على الجَدَّةِ ذنبٌ؟ وهل عليها كفَّارةٌ؟
(٢٧٧٠) امرأةٌ أسقطَتْ طفلةً في الشَّهرِ السَّادسِ مِن الحَملِ، بسببِ أنَّها أرهقَتْ نفسَها
بالأعمالِ المنزليَّةِ، وسافِرَتْ مِن مدينةٍ إلى مدينةٍ أخري، وتناولَتْ بعضَ الحبوبِ
للعلاجِ؛ فهل عليها كفَّارةٌ أو عليها أيُّ شيءٍ؟
(٢٧٧١) امرأةٌ وضعَتْ ولدًا منْذُ ثلاثينَ سنةً، وبعدَ أُسبوعَيْنِ مِن وِلادتِه قامَتْ بعدَ الفَجرِ
فوجدَتْه قد مات، ولا تَدري إنْ كانَتْ سببًا في ذلك أو لا، فهل يَلْزَمُها كفَّارةٌ؟ ٩ ١٥
(٢٧٧٢) امرأة انقَلَبَتْ على بِنتِها الصَّغيرَةِ، ثُمَّ ماتَتَ البِنْتُ بَعْدَ انقلابِ أُمِّها عَلَيْها
بحوالي سَاعِة إِلَّا الرُّبْعَ، فهاذا على الأُمِّ؟
(٢٧٧٣) نامتِ امرأةٌ وهي تُرْضِعُ ابنتَها الصَّغيرةَ، وكانتْ مُرْهَقَةً، ثمَّ ليَّا استيقظتْ
وجدتِ البنتَ ميِّتةً والثديُّ في فَمِها، فهاذا يَلزَمُها؟
(٢٧٧٤) امرأةٌ تُوُفِّيَ لها ولدٌ عُمُرُه سنتانِ وثلاثةُ أشهُرٍ؛ حيثُ خرج مع أطفالٍ فصدمَتْه
سيَّارةٌ، فهل يَلْزَمُ الأُمَّ شيءٌ على هذا التَّفريطِ؟
(٢٧٧٥) رَجلٌ مُنذُ اثنَي عَشرةَ سَنةً كان يَقودُ سَيارةً وحَدَثَ حادِثٌ فانقَلَبَت السيارةُ
وماتَ فيها أربعةٌ، وقد سامَحَ أهلهُم جَميعًا، فهاذا يَلزَمُه مِن كفارةٍ؟٢٥

	(٢٧٧٦) امرأةٌ نامَت وجَعَلَت طَفلَها الصَّغيرَ (خَسةَ أشهرٍ) فوقَ بَطنِها، ثُمَّ لها استَيقَظَت
۲۲٥	وَجَدَت طَفلَها مَيتًا بِجِوارِها على السَّريرِ، فهل عليها شيءٌ؟
٥٢٢	باب مقادير ديات النفس
٥٢٢	(٢٧٧٧) ماذا يَلزمُ مَن قَتلَ إنسَانًا في حَادثِ سيَّارةٍ؟
	(۲۷۷۸) امرأةٌ لديها طفلٌ، وكان مريضًا وذهَبَت به إلى المستشفى وأعطوه تحاميلَ،
٥٢٢	فكانت تُعْطيه هذه التَّحاميلَ بغُلافِها، فتُوْفِّيَ هذا الطِّفلُ؛ فهل يلزَمُها شيءٌ؟
	(٢٧٧٩) إذا فتحْتُ خطًّا على حسابي في محلِّ خارجَ المدنِ، على حسابٍ بدونِ تخصيصٍ،
	وبدون أي إشهارٍ، وبدون مسؤولين، ثمَّ تسبَّب هذا الخطُّ في الْتأثيرِ على حوادثُ
٥٢٣	ذهبَتْ فيها أنفسٌ؛ هل أكونُ أنا السببَ في ذلك؟
	(٢٧٨٠) امرأة كانت مُنوِّمةً ابنتَها الصغيرةَ في غرفةٍ، وبعدَ رجوعِها إلى هذه الغُرفةِ
	وجدتِ البنتَ الصَّغيرةَ قد ماتَتْ، فهل عليها شيءٌ في ذلك؟ علمًا بأنَّها لا تدري
٥٢٣	ما السببُ؛ هل إخْوَتُها لهم سببٌ في موتِها أم لا، وماذا يلزَمُها؟
	(٢٧٨١) بعدَما ودَّعْنا مكَّةَ، وأنا أسيرُ على الطريقِ السَّريعِ، وليس هناك سكانٌ، وإذ
	بشخصٍ كان واقفًا، ثم عبَرَ الطَّريقَ الذي هو ثلاَّئةُ مساراتٍ، وقد عبَرَ أمامَ
	سيَّارتَينِ مُحاذِيَتينِ لي، ثم أثناءَ عبورِه أمامَ سيَّارتي ما انتبِهْتُ إلا وقد اصطدمَ
٥٢٣	بالرُّكنِ الأيمنِ مِن سيَّارتِي، وتُوُفِّي في الحالِ، فهل عليَّ كفَّارةٌ؟
	(٢٧٨٢) امرأةٌ نامَت مع ابنَتِها التي عُمرُها تِسعةُ أشهُرٍ، والبِنتُ مَلفوفةٌ في ثِيابِها، ثُمَّ
	لَمَا قَامَتَ لَلْفَجِرِ وَجَدَتِ البِنتَ قَدْ مَاتَت، فَهَلَ عَلَيْهَا شِيءٌ؟ وَلُو كَانَ الثَّديُ
370	في فَمِها فهل يَتَغَيَّرُ الحُكمُ؟
	(٢٧٨٣) زَوجَتي أَسقَطَت حَلًّا عُمرُهُ ثَلاثةُ أَشهرٍ في الحَيَّامِ ولم تَدرِ بإِسقاطِهِ إلَّا بَعدَها،
078	فهل عَليها شَيُّ ؟
070	كتاب الأطعمة
070	(٢٧٨٤) إذا ذكر الإنسانُ التَّسميةَ عندَ الأكلِ والشُّربِ ولم يسمِّ الله، هل يُعتبَرُ آثمًا؟

(٢٧٨٥) مَا حُكُمُ استخدامِ الخَلِّ فِي الطَّبْخِ أَو غيرِ ذلك؟ حيثُ إنَّ بعضَ النَّاسِ يقولون:
إنَّه حرامٌ؟
(٢٧٨٦) نقيمُ في بلادٍ غيرِ إسلاميَّةٍ، ولا يُوجَدُ أكْلُ مذبوحٌ على الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، وتبعُدُ عنَّا العاصمةُ ستُّ مائةِ كيلومترًا، ولا يصِلُنا اللَّحمُ الحلالُ إلَّا نادرًا،
ولهذا السَّببِ استباحَ الكثيرُ مِن المُسلمينَ أكْلَ الميتةِ ويقولون: إنَّهُم مُضْطَرُّونَ الدذاك، وم أنَّه نُوحَدُ سروانٌ وأنهاءُ وأي لات أُخرى، في المُراثُ فضراتِك، في
إلى ذلك، مع أنَّه يُوجَدُ سمكٌ وأنواعُ مأكولاتٍ أُخرى؛ فها رأيُ فضيلتِكم في ذلك؟
(٢٧٨٧) ما حُكمُ الأكلِ مِن ذَبائِحِ الفِرَقِ الضالةِ؟٢٦
(٢٧٨٨) لو أنَّ إنسانًا وضعَ اجتماعًا عائليًّا وذبحَ عقيقة لهمْ بها، هل تجزِئُ في ذلك؟ ٢٧ ٥
(۲۷۸۹) هل صحيحٌ أنَّ بعضَ الأجبانِ، وبعضَ معاجينِ الأسنانِ تحتوي على شُحومِ الحنسي ؟
الجِنزيرِ؟
(٢٧٩٠) امرأةٌ عندها أقاربُ يعمَلونَ بالبنكِ، وهذه المرأةُ تقومُ بزيارتِهم ويضَعون
لها بعضَ الأطعمةِ؛ فهل تأكلُ مِن طعامِهم؟
(٢٧٩١) ما حكمُ المُسلمِ الَّذي يأكلُ مع شخصٍ مجوسيٍّ ؟
(٢٧٩٢) هل يَجوزُ أن نأكلَ عند شخصٍ لا يُصلِّي؟
(٢٧٩٣) بعضُ النَّاسِ اسْتَهْانوا بأكلِ الحرامِ، وصاروا يأْخُذونَ حقَّ فُلانٍ وحَقَّ فُلانٍ،
وعندهم مِن الأموالِ ما شاء الله، وبعضُهم نختَلِطُ بهم ونأكُلُ عندهم، فهل
أَكْلُنا عندهم حلالٌ؟
(٢٧٩٤) زَوْجُ أُختِي مُتَهَاونٌ في أَدَاءِ الصَّلاة، فهل نَقبَلُ هداياهم ونأكُلُ عندهم؟ ٢٨٥
(٢٧٩٥) اللَّحْمُ الَّذي لا يُعرَفُ هل هو ذُبِحَ على الطَّريقةِ الإسلاميَّةِ، أو غير ذلك، هل
يجوزُ أكلُه؟
(٢٧٩٦) عندنا نخلٌ على مجاري الصَّرفِ الصِّحِّيِّ؛ هل يجوزُ الأكلُ مِن تَمَرِه وبَلَحِه؟ ٥٣٠
(٢٧٩٧) نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن القِرانِ بين التَّمرَتَينِ فهل يَدخُلُ الشُّربُ في هذا النَّهيِ،

۰۳۰.	كأن يَكُونُوا مَجَمُوعةً فَيَشْرَبُ مِن كَأْسَينِ؟
۰۳۰	(٢٧٩٨) هل التَّنويعُ في الأَغذيةِ في المناسَباتِ يُعَدُّ مِن الإِسرافِ؟
	(٢٧٩٩) كَثيرٌ من المسلمين يُلقونَ بفَضلاتِ الطَّعامِ في أكياسِ الزُّبالةِ مع النِّفاياتِ،
۱۳٥	فهل هذا مِن كُفرِ النعمةِ؟
١٣٥	(٢٨٠٠) إذا كانت الخادمةُ التي تَطبُخُ في البيتِ كافرةً، فهل يَجوزُ الأكلُ من الطَّعامِ؟
	(٢٨٠١) ما حُكمُ استِخدامِ الملاعِقِ الفضيةِ أو الذَّهبيةِ، أو التي عليها قِشرةٌ من الفَّضةِ
١٣٥	لمنع الصْدأِ؟
	(٢٨٠٢) عِندَما نَزورُ بعضَ الناسِ نجِدُ عندَهُم أواني ذَهبيةً أو فِضيةً، أو مموهةً بالذَّهبِ
٥٣٢	والفضةِ، فَهَل يَجوزُ الأَكلُ والشُّربُ فيها؟
٥٣٣	(٢٨٠٣) ما حكمُ استخدامِ الأواني المُمَوَّهةِ بالذَّهبِ أو الفِضَّةِ؟
	(٢٨٠٤) ما حُكمُ أكلِ الطُّعَامِ المستَورَدِ من غيرِ بِلادِ المسلمين سَواءٌ أكانت دَجاجًا،
٥٣٣	أم لُحُومًا، أم أُجبانًا، أُم غيرَها؟
٤٣٥	(٧٨٠٥) هل يَحرُم أَكلُ اللحومِ المستَورَدةِ والأَجبانِ المستورَدةِ من دُوَلِ الكُفارِ؟
	(٢٨٠٦) يوجَدُ نَبتةٌ تُعالِجُ كَثَيرًا من الأمراضِ وقد جُرِّبَت، فتوضَعُ في ماءٍ وسكَّرٍ
٤٣٥	وشاي، وتُترَك لمدةِ أسبوعٍ في مَكانٍ بارِدٍ ثُمَّ تُشرَبُ، فهل فيها شَي عُ؟
٤٣٥	(٢٨٠٧) امرأةٌ تأكُلُ التُّرابَ من ثمانيَ عشرةَ سنةً؛ هل يجوزُ لها ذلك؟ وهل عليها شيءٌ؟
٥٣٥	باب الذكاة
٥٣٥	(۲۸۰۸) ما هيي شُروطُ الذَّكاةِ؟
٢٣٥	(٢٨٠٩) ما حُكمُ نِسيانِ التسميةِ عند الصَّيدِ أو الذَّبح؟
٥٣٨	كتاب الأيهانكتاب الأيهان
	(٢٨١٠) قالَ تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغِو فِي ٓ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ
	ٱلْأَيْمَٰنَ﴾؛ فما الفرقُ بينَ اللَّغْوِ في اليمينِ وبينَ عَقْدِ الأَيمانِ؟ وما قولُك في رجلٍ
	و ام أته كانا مسافي بن فلاًا أرادًا أنْ يَرجعا قالت ام أتُّه: أنا مريضةٌ، والله لاَّ

۵۳۸ .	أرجِعُ، فهل هذه يمينٌ مُنعقِدةٌ أم لغوٌ؟
	(٢٨١١) يقول الله تَعَالَى ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي آَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ
٥٣٩.	ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩] ما الفَرقُ بين اللغو في الأَيمانِ وتَعقيدِ الأَيمانِ؟
٥٣٩.	(٢٨١٢) ما الفَرقُ بين اليَمين اللَّغوِ، واليَمين المنعَقِدةِ؟
٥٣٩.	(٢٨١٣) ما هي اليمينُ الغَموسُ؟
	(٢٨١٤) هل في لغوِ اليمينِ كفَّارةٌ؛ وذلك كما لو قلتُ: واللهِ ما أريدُ هذا، أو لا أفعَلُ
١٠٤٠	هذا؟
	(٢٨١٥) شاهدتُ شخصًا يحلِفُ على القُرآنِ كذِبًا؛ لكي يُبرِّئَ نفسَه من شيءٍ، وأنا لم
	أشاهِدْه وهو يفعَلُ ما يَتَبَرَّأُ منه، ولكِن أنا أعرِفُ من نفسي أنَّه كاذِبُّ، فهل عليَّ
0 & .	انهم ؟
	(٢٨١٦) سائلٌ يقول: إنَّ أمَّه منذُ ما يُقارِبُ ثلاثينَ سنةً مرَّت كان يأتيهم مِنَ القريةِ
	رجلٌ ومعه بعضُ الأغراضِ من حِنَّاءٍ وغير ذلك. فأخذتْ من هذا الرَّجُل
	حبلًا بدون علمِه، فسألها جدِّي هل أخذتْه؟ فقالت: واللهِ لم آخُذْه، وهي
١٤٥	الآنَ نادمةٌ، وتسألُ: ما الحُكمُ في ذلك؟
	(٢٨١٧) بعضُ الشَّباب يَحلِفون بالطَّلاقِ قبلَ الزُّواجِ، فما حُكمُ هذا؟ وهل في ذلك
0 & 1	كفارةً؟
0 & 1	(٢٨١٨) حلَفَتْ على ابنِها ألّا يعمَلَ شيئًا فعَمِلَه وهي لا تَدْري؛ فهل عليها كفَّارةٌ؟
0 2 7	(٢٨١٩) ما حُكمُ قولِ الشَّخصِ: في ذِمَّتي أَنْ تفعَلَ كذا، أو في رَقَبتي؟
	(٢٨٢٠) حَلَفْتُ عددًا مِنَ الأيهانِ، والأيهانُ كَثُرَتْ عليَّ، فهاذا أَفعَلُ؟ هل يكون التَّكفيرُ
0 2 7	عن يمينٍ واحدةٍ أم عن جميعِ الأيهانِ؟
	(٢٨٢١) إذا صَدَرَ مِنِ الشَّخْصِ عِدَّةَ أيهانٍ مُتَعَدِّدَةٍ في مكانٍ واحدٍ، هل يلزمه عِدَّةُ
0 { Y	كفَّاراتٍ أو كَفَّارَةٌ واحِدَةٌ؟
٥٤٣	(٢٨٢٢) عليَّ أَيهانٌ كَثيرةٌ، فهاذا أصنَعُ؟

٥٤٣.	(٢٨٢٣) إذا حلفَ أكثرَ من يمينٍ، فهل تَلزَمُهُ كفَّارةٌ واحدةٌ؟
	(٢٨٢٤) مَا كُفَّارَةُ مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ لا يَرْجِعُ إليها، ورَجَعَ لها عِدَّةَ مَرَّاتٍ، وإذا
٥٤٤.	كان الحَلِفُ كثيرًا يبلُغُ في بعضِ الأحيانِ عشْرَ مرَّاتٍ، فها الحُكْمُ في ذلك؟
	(٢٨٢٥) شخصٌ يحلِفُ أنه لنْ يعودَ إلى معصيةٍ؛ كشُربِ الدُّخانِ مثلًا، ثمَّ يجلِسُ فترةً،
٥٤٤.	ثمَّ يعودُ، فهاذا عليه؟
	(٢٨٢٦) غضِبتُ يومًا على زوجتي وقلتُ لها: لا تَرَيْنَ الرِّضَا مِنِّي، وخرجتْ كلِمةُ:
0	واللهِ، لكن لم أكن أنوي اليمينَ، فهل عليَّ كفَّارةٌ؟
	(٢٨٢٧) إذا حَلَفَ الشَّخصُ وهو في حالِ غضبٍ هل تَلْزَمُه الكفَّارةُ؟ وهل تدخُلُ
0 2 0	النِّيَّةُ في ذلك؟
0 8 0	(٢٨٢٨) إذا حلَّف الإنسانُ على شيءٍ، ولم يفِ بهذا الحَلِفِ؛ فهاذا يلزَمُه؟
	(٢٨٢٩) حَلَفَتِ امْرأَةٌ على أُخْتٍ لها أَنْ تُعلِمَها القرآنَ وتأخُذَ أَجْرًا، وحَلَفَتِ الثَّانيةُ
0 8 0	أَلَّا تَأْخُذَ مِنها شيئًا، فهاذا يَلْزَمُهُهَا؟
	(٢٨٣٠) امرأةٌ حلَفَت أنَّها لا تُدْخِلُ بيتَها خادما، والآن هي مُضْطَرَّةٌ إلى ذلك؛ فما
०१२	الحكمُ في ذلك؟ وماذا يلزَمُها؟
٥٤٧	(٢٨٣١) إذا حلَفَ الإنسانُ، فحَنِثَ في حَلِفِه ناسيًا؛ فهل عليه كفَّارةٌ؟
	(٢٨٣٢) أقسَمْتُ بيمينٍ باطلٍ وأنا أعلَم أنَّه باطلٌ، وكنت واضعًا يدي على القُرآنِ
٥٤٧	عندما أقسَمْتُ؛ فهل عليَّ كفَّارةٌ في هذا الحَلِفِ؟
	(٢٨٣٣) أعمَلُ مُدرِّسًا، وكثيرٌ منَّا يجلِفُ إذا أخطَأَ الطَّالِبُ أنَّه يعاقِبُه، أو أنَّه يخصِمُ له
٥٤٧	درجاتٍ مُعيَّنةً، وهو لا يقصِدُ إلَّا التَّهديدَ، فها حكمُ هذا الحلِف؟
	(٢٨٣٤) امرأةٌ حلَفَ عليها زوجُها ألَّا تُكلِمَ أُخْتَها الكبيرةَ ولا تقومَ بزيارتِها، وتقومَ
٥٤٨	بمُقاطعتِها؛ فهل يجوزُ له هذا؟ وهل يجوزُ لها أنْ تُلَبِّي رغبةَ الزَّوجِ؟
	(٢٨٣٥) امرأةٌ حَلَفَتْ على أُخرى أنْ تدخُلَ عِندَها ولَم تدخُلْ، فهل على هذه المرأةِ
०१९	صيامٌ؟

	(٢٨٣٦) امرأةٌ حَلَفَتْ على شخصٍ أَنْ يَأْخُذَ بعضَ النُّقودِ؛ فأخذ هذه النُّقودَ وبعْدَ خُسِ
0 2 9	(٢٨٣٦) امراة حَلَفَت على شخصِ ان ياخد بعض النقودِ؛ فاخد هده النقودُ وبعد خمسِ دقائقَ أرجعَها، وقَبِلَتْها، فهاذا عليها؟
	(٢٨٣٧) نسمَعُ كثيرًا من الاخوان، وكثيرًا عندَنا في البادية إذا حَلَفَ قال: عَلَيَّ الطَّلاقُ،
0 { 9	فها حكمُ التَّلفُّظِ بهذه الكلمةِ؟
	(٢٨٣٨) امرأةٌ تقولُ: إنَّها حَلَفَتْ ألَّا تحضُرَ زواجَ أخيها، ودَعَتْ على نفسِها بالشَّلَلِ،
۰0٠	وتراجعتِ الآنَ وتُريد أن تحضُرَ الزَّواجَ، فهل هناك كفَّارةٌ؟
	(٢٨٣٩) امرأةٌ كثيرةُ الحلِفِ على أولادِها بأنَّهم لا يفعلونَ هذا الشَّيءَ، لكنَّ الأطفالَ
۰0۰	يُخالِفُونَهَا ويفعلُونَه، فبهاذا تنصَحونَ كثيرَ الأيهانِ وكثيرَ الحلِفِ؟
001	(٢٨٤٠) امرأةٌ تُكثِرُ من الحَلِفَ بالله فهَل يَلزَمُها كفارةٌ ؟
	(٢٨٤١) جِملةُ: «حرامٌ عليَّ ألَّا أفعَلَ كذا» هل عليها كفَّارةٌ؟ وما نصيحتُكم للَّذين
007	يُكْثِرونَ مِن الحَلِفِ؟
004	(٢٨٤٢) ما حُكمُ قولِ المرأةِ: (بذمَّتِي)، أو قالت لولدِها الصَّغيرِ: «يا حياتي»؟
004	(٢٨٤٣) ما حُكْمُ القَسَمِ على القرآنِ لتبرئةِ الإنسانِ مِن كلامٍ ما؟
٥٥٣	(٢٨٤٤) ما حُكْمُ الْقَسَمِ بآياتِ اللهِ والقُرآنِ؟
	(٢٨٤٥) رجلٌ اتُّهِم في أَخذِ أموالٍ فأقسَمَ على المصحَفِ كاذِبًا أنَّه لم يَأْخُذها فها
٥٥٣	كفارةُ يَمينِه، وهل تَكفي التوبةُ؟
٥٥٣	(٢٨٤٦) إذا حَلَفَ الإنسانُ يمينًا في المحكمةِ، وهو كاذبٌ، هل عليها كفَّارةٌ؟
	(٢٨٤٧) حلَفْتُ على رجُلٍ أَلَّا أُعْطِيَه أَمْرًا مَا إِلَّا بشَرطِ أَنْ يُعطينَي أَو أَنْ يُريَنِي أَمْرًا،
٥٥٣	ثمَّ غَفَلْتُ عن هذا الأمْرِ الَّذي كان في يدي وانصرَ فْتُ عنه، فأخَذَه بدُونِ عِلْمي
	(٢٨٤٨) امرأةٌ كثيرةُ الحلفِ، فدائِمًا تقولُ: والله لأفعَلَنَّ كذا، وتَصومُ من كلِّ شهرٍ
008	ثلاثةَ أيامٍ، فهل يُجزئُ ذلك، وبهاذا تَنصَحونها؟
	(٢٨٤٩) امرأةٌ عندها ولدٌّ وبينَها وبينَه خِلافاتٍ، وقد قَرُب زواجُه ويُصرُّ عليها أن
	تَّحَضُّرَ للزَّواجِ، وقد هَدَّدَها إذا لم تَحَضُّر بأن يَفصِلَها من عَمَلِها حيثُ تَعمَل

٥٥٤.	مدرسةً، وهي لا تَستَطيعُ حُضورَ الزواجِ، فها نَصيحَتُكم؟
	(٢٨٥٠) امرأةٌ حَلَفَت على المصحفِ أن لا تَستَمِعَ للأَغاني، وبَعدَ ثلاثةِ أَشهُر رَجَعَت
	إلى استِماعِ هذه الأمورِ المحرمةِ، فأَفتاها بَعضُ الناسِ بأنَّه يَجِبُ عليُّها صِيامُ
000	ثلاثةِ أيامٍ، فهاذا يَلزَمُها، وبهاذا تُوَجِّهونها؟
	(٢٨٥١) امرأةٌ حَلَفَت على إِحدى بَناتِها التي لَبِسَت لُبسًا غيرَ متَسَتِّرٍ فقالَت: والله
	لا تَتبَعيني في هذه المناسبةِ، وكانت مُناسَبةَ زَواجٍ، ولكنَّها تَبِعَتُها؛ فهَل عَليها
007	شييءٌ مي الله الله الله الله الله الله الله الل
00V	(٢٨٥٢) حَلَفَت على أن تَسأَل على شيءٍ ما، ثُمَّ لم تَسأَل عنه، فها الحُكمُ؟
	(٢٨٥٣) حَلَفْتُ يَمينًا أَن أَصومَ الأيامَ البيضَ الثلاثةَ مِن كلِّ شَهرٍ ظَنًّا منِّي أَن هذا
	يَمينٌ وليسَ بنَذرٍ، وقد صُمتُ في بعضِ الشُّهورِ، ولم أَصُم في بَعضِها الآخَر،
٥٥٨	فهاذا عليَّ؟
	(٢٨٥٤) امرأةٌ حَلَفَت عِدةَ أيهانٍ ولم تُنفِّذ، منها أنَّها حَلَفَت أن توتِرَ كُلَّ ليلةٍ، وأن
٥٥٨	. *a
	(٢٨٥٥) ما هي كفَّارةُ اليمينِ؟ وهل يُجْزِئُ في الإطعامِ دفْعُ مَبْلَغٍ مِن الهالِ؟ وإذا كان
	الجواب بـ (نعم)، فما مِقدارُ هذا المبلغِ؟ وَهل يُعْتَبَرُ قُولُ: (واللهِ) يمينًا
009	يُوجِبُ الكفَّارةَ؟
	(٢٨٥٦) طالبةٌ كانت تتحاوَرُ مع مُعلِّمتِها، وحلَفَت أنَّها لن تحضُرُ الدَّرسَ، فإذا حضَرَت
077	هل عليها كفَّارةٌ؟
	(٢٨٥٧) إذا قالَ الإِنسانُ لآخَرَ: أمانةٌ عَليكَ كذا، ولا يَربِطُها بِحروفِ القَسمِ، فهل
770	يُعدُّ حَلِفًا؟
	(٢٨٥٨) رَجلٌ تَشاجَرَ مع آخرَ في موقَفِ السياراتِ فقالَ له: لَا توقِف سيَّارَتَك هنا،
770	فقالَ له: والله لَأُوقِفَنَّها ولو على أَنفِك، ثُمَّ أُوقَفَها، فهل عليه كفارةٌ؟
977	(٢٨٥٩) هل اليَمين على نيةِ المحَلِّف أو الحالِفِ؟

	(٢٨٦٠) امرأةٌ عليها كفَّارةُ يَمينٍ، والحيُّ الَّذي تسكُّنُه لا يوجَدُ فيه فُقراءٌ، فهل تصومُ
	ثلاثةَ أَيَّامٍ؟
۳۲٥	(٢٨٦١) هل يجوزُ دفع كفارة اليمين في غير البلد؟
	(٢٨٦٢) إذا أحضرْتُ شيئًا ما لزَوْجتي وفرَّطَتْ فيه أقول لها: حرامٌ ما أُحْضِرُ لكِ
	شيئًا مرَّةً أُخرى، ثُمَّ إذا احتاجَتْ شيئًا بعدَ ذلك أُحْضِرُه لها، فهل عليَّ شيءٌ
٥٦٣	في ذلك؟
	(٢٨٦٣) امرأة لها جار قريب وراتبُه لا يَكفيه، فدفعتْ منذُ أيامٍ له كفَّارةً؛ فهل يَجوزُ
275	أن تعطيَه الكفَّارةَ التَّانيةَ، وهل هو من المُستحِقِّينَ؟
	(٢٨٦٤) امرأةٌ عليها كفَّاراتُ أيهانٍ، إذا أعْطَتْ هذه الكفَّاراتِ لجَمعيةٍ لتَنوبَ عنها في
०२६	إخراجِها؛ فهل يجوزُ لها ذلك؟
	(٢٨٦٥) إذا كان على الإنسانِ كفَّارةٌ وقام بإعطاءِ بعضِ الطلَّابِ ساندويتشات
०२६	وعصيرًا؛ فهل يَفِي هذا وهل يَكفِي عن الكفَّارةِ؟
	(٢٨٦٦) امرأة عَلَيْها كَفَّارةُ يمينِ ومرَّ عَلَيْها سِنواتٌ ولم تستطِعْ إطعامَ مساكِينَ، فَقالَ
	لها شَخْصٌ: أَعْطِينِي خَمْسينَ رِيالًا لِأَطْعِمَ عَنْكِ، وقالَ لها شخصٌ ثانٍ أيضًا:
078	أعطيني مِئَةَ رِيالٍ للإِطْعامِ عَنْكِ، فما الحكم في ذلك؟
	(٢٨٦٧) امرأةٌ دفعَتْ مِئةً وخمسينَ ريالًا لِمَبَرَّةٍ، وهذه المَبَرَّةُ تقوم بإطعامِ المساكينِ
	والفقراءِ خلالَ شهرِ رمضانَ المبارَكِ، فهل يُجْزِئُ هذا المبلَغُ -وهو المِئةُ
٥٢٥	والخمسونَ- عن كفَّارةِ اليمينِ؟
	(٢٨٦٨) هل يجوزُ في كفَّارةِ اليمينِ أنْ أُرْسِلُ المالَ إلى مُحتاجينَ، وأقولُ لهم: اشْتَروا
070	بها، إذا كان لا يوجَدُ مُحتاجونَ في بلدي؟
	(٢٨٦٩) امرأةٌ عليها كَفارةُ يَمينٍ: صِيامُ ثَلاثةِ أَيَّامٍ وتُريدُ قَضاءَها أَيَّامَ الاثنَينِ
070	والخَميسِ، فهل يَجوزُ أم يَلزَمُ التَّتابُعُ، مع العِلمِ أنَهَا مَريضةٌ ؟
	(٢٨٧٠) امرأةٌ عليها كَفاراتُ أَيهانٍ كثيرةٍ، وتُريدُ أن تَبعَثَ بها إلى أقارِبها في بلدٍ آخَرَ

۰ ۲۲ م	ليُوزِّعوها على الفُقراِء، فهل يَجوزُ ذلك؟
۰٦٦	(٢٨٧١) هل يَجوزُ دَفعُ الكفاراتِ للجَمعِياتِ الخَيريةِ؟
٥٦٦	(٢٨٧٢) عليَّ كفارةٌ، وأَمامي أقاربُ فُقراءُ، فهل يَجوزُ أن أُعطِيَها لهم؟
	(٢٨٧٣) في كفارةِ اليَمينِ لا نَجِدُ بَيتًا فيه عَشرةُ مَساكين جُملةً، ولكنَّنا قد نَجِدُ سبع
۰	
،۲۷. ۹	(٢٨٧٤) هل تُعطَى كفارةُ اليَمينِ لشَخصٍ واحِدٍ أم لا بُدَّ مِن أن تُوزَّعَ على عدةِ أشخاصٍ
	(٢٨٧٥) ما هي التَّوْرِيَةُ؟ وهل هي جائزةٌ؟
	(٢٨٧٦) ما حُكمُ التَّوريةِ في اليَمينِ؟
في	(٢٨٧٧) هل يجوزُ الكذِبُ في الضَّروراتِ إنْ كانت في مَصلحةِ الدِّينِ أو الدُّنيا
۰٦٩	الحالِ القُصوى الاضطراريَّةِ؟
۰٦٩	باب النذر
في	ب بـ معمر (۲۸۷۸) تساهَلَ النَّاسُ في النَّذرِ في كلِّ أوقاتِهم وكلِّ أحوالِهم؛ فهل لكم توجيهٌ ا
014	دلك؛
ذا	(٢٨٧٩) امرأةٌ كِبيرةٌ في السِّنِّ قالتْ: إذا حدَث هذا الأمرُ سأصومُ شهرًا، وتحقَّق ه
۰۷۰	الأمرُ، إلَّا أنَّ أحدَ أو لادِها مَنَعها منَ الصِّيام؟
الِ	(٢٨٨٠) امرأةٌ عليها نذرٌ وعندَها يتامَى؛ هل يجِقُّ لها أنْ تُخرِجَ هذا النَّذرَ مِن ما
٥٧١	اليتامَى؟
_	(٢٨٨١) هَلِ النَّذْرُ للأولياءِ الصَّالحينَ حرامٌ أم حلالٌ؟ وكيف يكون حلالًا؟ وكيف
۰۷۱	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	(۲۸۸۲) نذَرْتُ إِنْ رزَقني الله بعملٍ ومالٍ خاصٍّ بِي أَنْ أُعطيَ والدي ووالدتي مِ
	هذا المالِ ما يؤدِّيانِ به عُمرةً، وقد رفَضَ الزَّوْجُ هذا وقال: نحن بحاجةٍ إ
	هذا المالِ، فهل يَلْزَمُني أَنْ أقومَ بذلك مع أَنَّ الوالدَ قد تُوُفِّي؟
:((٢٨٨٣) رجلٌ نذَرَ إذا دخَلَ ولدُه الكلِّيَّةَ أنْ يصومَ خمسةَ عشرَ يومًا، لكنَّ الولدَ قال

ما أريدُ أنْ أدخلَ الكلِّيَّةَ، ولكنَّه بعد ذلك دخَلَها، ولكنْ لم يرتحْ فيها، وخرَجَ
مِن الكلِّيَّةِ بعد أسبوعٍ؛ هل أبوه يصومُ صومَ نذرٍ؟
(٢٨٨٤) فتاةٌ نذَرَتْ إِنْ نجَحَٰتْ كلَّ سنةٍ أَنْ تصومَ مِن كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيَّامٍ، وعمرُها
ثلاثَ عشرَةَ سنةً، وهي تنجَحُ ولم تَفي بالنَّذرِ، هل يُخرَجُّ عنها كفَّارُّةٌ؟
(٧٨٨٠) امرأةٌ قالت: وعَدْتُ ربِّي إنْ أعطاني كذا وكذا أنْ أُصَلِّيَ عشْرَ ركعاتٍ بعدَ كلِّ
صلاةٍ؛ فهل تلتزِمُ بهذا أو لا؟
(٢٨٨٦)نذرْتُ صومَ الخميس مِن كلِّ أسبوع، وزَوجي يطلُبُ منِّي عدَمَ صيامِه؛ فهل
(٢٨٨٦) نذرْتُ صومَ الخميسِ مِن كلِّ أسبوع، وزَوجي يطلُّبُ منِّي عدَمَ صيامِه؛ فهل أستطيعُ أَنْ أصومَ يومًا آخرَ مكانَه؟
(٢٨٨٧) امرأة نَذَرَتْ أن تُوزِّعَ ألفَ ريالٍ على أهلِ بَيتِها، وهذا الكلام منذُ زَمَنٍ، ولا
تذكر من كان موجوداً آنذاك، فهأذا تعملُ الآنَ؟
(٢٨٨٨) امرأة نَذَرَتْ لو أنَّ الله فرَّجَ لها هذا الأمرَ أن تصومَ كل اثنينِ أو خميسٍ،
ولكنُّها استثنتْ وقالتْ: إذا كان هناك عائقٌ فسأُخرِج كفَّارةً. واحتجَّ الزَّوْجُ
(۲۸۸۸) امرأة نَذَرَتْ لو أَنَّ الله فرَّجَ لها هذا الأمرَ أن تصومَ كل اثنينِ أو خميسٍ، ولكنَّها استثنتْ وقالتْ: إذا كان هناك عائقٌ فسأُخرِج كفَّارةً. واحتجَّ الزَّوْجُ على هذا الصوم، فهاذا يَلزَمُها ؟
(٢٨٨٩) نذَرْتُ أَنْ أَصُومَ شَهْرَ رَمْضَانَ بِمَكَّةَ مُعْتَكِفًا؛ فَهَاذَا يَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَه؟ وما
هي شُروطُ الاعتكافِ؟
(٢٨٩٠) نذرْتُ أَنْ أَذْبَحَ بعيرًا؛ فهل يجوزُ أَنْ أَذْبَحَه وأَتصدَّقَ به؟
(٢٨٩١) مَن كان عليهِ نذرٌ بصيامِ ثلاثةِ أيَّامٍ مِن شهْرِ شوَّالٍ، وأراد أنْ يصومَ السِّتَّ؛
فهل يُدْخِلُ الثَّلاثةَ المَنذُوِّرةَ في السِّتِّ؟َ
(٢٨٩٢)امرأةٌ حصَلَتْ لها مشكلةٌ ونذَرَتْ إنْ مرَّتْ هذه المشكلةُ على خيرٍ أنْ تصومَ
كلُّ اثنينِ وخَميسٍ كلَّ أيَّامِ عمرِها، وكما تعلمُ تأتي لها الدَّورةُ الشُّهريَّةُ وغيرُ
ذلك مِن موانع الصَّومِ، فمَاذا تفعَلُ؟
(٢٨٩٣) لي صديقٌ توقَّاه الله، ُونذَرتُ وقلْتُ: إنْ شاءَ الله تَعالى، طالَما أنا موجودٌ هنا
في السُّعوديَّةِ سأُرسلُ مبلغًا لأولادِه؛ فهل النَّذرُ واجبٌ؟٧٨٠

	(٢٨٩٤) كنتُ نذَرْتُ أَنْ أَصومَ السِّتَّةَ أَيَّامٍ مِن شُوَّالٍ مدى الحياةِ لشيءٍ تمَّنيتُه مِن اللهِ
٥٧٨	سبحانَه وتعالى فأعطانِيه؛ فهل أنا أُصومُهم دائيًا؟
	(٢٨٩٥) نذَرَتْ نذْرًا، وتحقَّقَ هذا النَّذرُ، ونذَرَتْ أن تشتريَ ذهبًا وتعطيَه لامرأتينِ،
	وهي لا تستطيعُ الآنَ أنْ تشتريَ الذَّهبَ وتعطيَه، فهل يلزَمُها صيامٌ؟ أمْ ماذا
٥٧٨	يلزَمُها؟
	(٢٨٩٦) نذرْتُ إِنْ نجَّحنيَ الله أَنْ أَذَبَحَ خروفًا، وقد نجَحْتُ، ولكنْ أخي مريضٌ
019	ومُحتاجٌ إلى المالِ، فهل يجوز ألَّا أُذبَحَ الخروفَ وأنْ أتصدَّقَ بثمنِه على أخي؟
	(٢٨٩٧) امرأةٌ نذَرَتْ إذا حصَلَ لها أمْرٌ مُعيَّنٌ تصدَّقَتْ بمبلغ مِنَ المالِ، ولكنَّها لا
0 / 9	تستطيع أنْ توفي بهذا النَّذْرِ؛ لعدم مَقْدِرَتِها الهاديَّةِ، فهاذا يُّلْزَمُها؟
	(٢٨٩٨) امرأةٌ قالت: إنْ تحقَّقَ هذا، لأُذبَحَنَّ ذبيحةً وأتصدَّقُ بها، ولم تُقْسِم، ولم
۰۸۰	تَنْذِرْ، فهل تُلْزَمُ بهذه الذَّبيحةِ؟
	(٢٨٩٩) نذرتُ للهِ نذرًا، وتحقَّق النَّذرُ وللهِ الحمدُ، وقد أخَّرتُ قضاءَ النَّذرِ، فهل آثمُ
٥٨٠	على تأخيرِ النَّذرِ أم لا؟ وما كفَّارةُ ذلك؟
	(٢٩٠٠) أنا نذرتُ أنْ أذبحَ ذبيحتينِ للهِ تعالى، فهل أتصدَّق بالنَّبيحتينِ، وهل يَجِقُّ لي أن
٥٨٠	آكُلَ منها أنا وأهلي، أو أُطعِمُ منها أحدًا من أقربائي؟ وهل آثَمُ على التَّأخِيرِ؟
٥٨١	(٢٩٠١) هل من كلِمةٍ للذَّينَ يُلزِمون أنفسَهم بالنُّذُور ثمَّ لا يَستطيعونَ الوفاءَ بها؟
	(٢٩٠٢) امرأة نَذَرَتْ قبلَ سِتِّ سنواتٍ أنْ تضَعَ عزيمةً في مكانٍ مُعيَّنٍ بالنِّسبَةِ لنذْرٍ
	لولدِها، وهذا المكانُ صغيرٌ، هل يجوزُ أنْ تَدْعُوَ لهذهِ العَزِيمَةِ في بيْتَيْنِ
٥٨٢	متقارِبَيْنِ، وتدعو بذلك أقاربَها وجيرانَها؟
	(٢٩٠٣) امرأةٌ كان يجيئُها أولادٌ وكانوا يَموتونَ، فنَذَرَتْ صَوْمَ سَنَةٍ إن لم يمُتْ لها
٥٨٣	أولادٌ. فهل مِن المُمكِنِ أنْ يساعِدَها أولادُها في الصَّومِ أو تَتَصَدَّقُ؟
	(٢٩٠٤) نَذَرْتُ أَن أَتَصَدَّق إذا تأخَّرتُ عن صلاةِ الفَجرِ، وعندي أُختٌ مُحتاجةٌ ومُتعبةٌ،
٥٨٣	فهل يَجوزُ أن أتصَدَّق عليها؟

(٢٩٠٥) امرأةٌ تقولُ: زَوجُها عليه نَذرٌ إن قَضي الله دَينَه أن يَذبَحَ بَعيرًا، ولم يَفِ به،
فهل يَضُرُّ ذلك أولادَها وبَناتِها وأُسرَتَها؟
(٢٩٠٦) امرأةٌ تَقولُ: بأنَّها نَذَرَت نَذرًا مُنذُ خَمسِ سَنَواتٍ، ولكنَّها لا تَذكُرُ أَهُوَ صَدقةٌ
أَمْ صِيامٌ أَم ماذا، فَهَل يَلزَمُها كَفَارةٌ أَو أَيُّ شِيءٍ؟
(٢٩٠٧) امرأةٌ عندَها طِفلةٌ تَرضَعُ أُصبَعَها، وقَد أُصيبَت بالتِهابِ في فَمِها فتَركَتهُ لمدةِ
أُسبوعَين، فنَذَرَت أُمُّها صَومَ يوم إن انتَهَت طِفلَتُها عن رَضَّاعَةِ أُصبَعِها، ولكن
لما ذَهبَ الالتِهابُ رَجَعَت الطِّفَّاةُ إلى رَضاعةِ أُصبَعِها، فهاذا على الأُمَّ؟ ٥٨٥
(٢٩٠٨) امرأةٌ نَذَرَت ألا تَترُك صَلاةَ الضُّحي إلى أن يتَوَفاها الله، وأحيانًا تَنشَغِلُ أو
تَنسى أَن تُصلِّيَها، فهل عليها إثمُّ؟ وهَل تَقضي ما فاتَها مِن أيامٌ؟ ٥٨٥
(٢٩٠٩) هل إذا حَرَّم شَخصٌ على نفسِه حَلالًا هل يَأْثُمُ بذلِك أَمْ لا يَأْثُم وعليه كفارةُ
يَمينٍ إذا أَخذَ ما حَرَّمه؟ وهل يَلحَقُ بذلك من نَذَرَ تَركَ مُباحٍ؟٥٨٥
(٢٩١٠) والِدتي لها جارةٌ ونَذَرَت ألا تَزورَها، ثُمَّ كان عندَها مناُسبةٌ فزَارَتها، فهاذا
يَلزَمُها؟
(٢٩١١) حَدثَ لي حادِثُ سيارةٍ، ونَذَرتُ مَبلغَ ألفِ جُنيهٍ أُخرِجُه للفُقراءِ لو شَفاني الله،
ونَذَرَتْ خَطيبَتي أَن تَذبَحَ خَروفًا، وقد تَزَوَّجتُها وهي لا تَملِكُ ثَمنَ الحَروفِ،
فهل أُعطيها مِن مالي لشِرائِه؟
(٢٩١٢) امرأةٌ نذَرَت أن تَصوم الحَميس والاثنَيْن من شَعبانَ طولَ الدَّهْر، فهل إذا
أَفطَرت بسبَبِ الحَيْضِ أوِ النِّفاسِ يَكُونَ عليها القَضاءُ، وإذا كان يوم الشَّكِّ
يومَ اثنَيْن أو خميس فماذا يَجِب عليها؟
الزهد والرقائقا
(٢٩١٣) ما الفَرْقُ بين الورَع والزُّهْدِ؟ وهل هُناك ورَعٌ مَحَمودٌ وورَعٌ مَذْمومٌ؟ ٨٨٥
(٢٩١٤) كيفَ يَكُونُ إِحسانُ الظَّنِّ بالله قَولًا وفِعلَّا؟
(٢٩١٥) يقولُ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الوصيَّةِ الكُبْرى: «وفي أهل الزَّهادةِ والعِبادةِ

	منكم مَن له الأحوالُ الزَّكيَّةُ، والطَّريقةُ المَرْضِيَّةُ، وله المُكاشَفاتُ والتَّصرُّ فاتُ»،
٥٨٩.	ونُريدُ مِن فضيلتِكم إيضاحَ معنى المُكاشَفاتِ، والتَّصرُّ فاتِ
٥٩٠.	(٢٩١٦) كيف يكونُ وقتُ المسلمِ كلُّه عبادةً؟
	(٢٩١٧) ما هو علاجُ البُخلِ والشُّحِّ؟ وكيْفَ يُجاهِدُ الإنسانُ نفسَه للتَّخلُّصِ من ذلك؟
	(٢٩١٨) قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا». يُوجَدُ أَنَاسٌ على خُلُقٍ
097	عالٍ لكنَّهم يفعلونَ المعاصي؟
	(٢٩١٩) ما حُكْمُ الجُلُوسِ في المسجِدِ بعدَ انتهاءِ الصَّلاةِ مِن أَجْلِ المُكيِّفاتِ؟ هل في
٥٩٣	ذلك حرَجٌ بسببِ تشغيلِ مُكيِّفاتِ المسجِدِ؟
	(٢٩٢٠) لَدَيَّ مبلغٌ مِنَ المالِ وفكُرتُ في افتتاح مَقْهي إِنْتَرْنِت، فما حكم ذلك؟
	(٢٩٢١) الموظَّفُ الحكوميُّ إذا أرادَ أنْ يلتحِقَ بالوظيفةِ يشترِطون عليه في العقدِ ألا
	يعمَلَ في وظيفةٍ أُخِرى، أو يعمَلُ عملًا تجاريًّا، ولكن البعض يتحايَلُ فيفتَحُ
	سجِلًّا تجاريًّا باسمٍ أُمِّه، أو أختِه، أو زوجتِه، فما حكمُ المالِ الَّذي يأخُذُه مِن هذه
٥٩٣	C: 111
	الطريقة الطريقة المحوميُّ يُشترَطُ عليه الحضورُ مِن السَّابِعةِ إلى الثَّانِيةِ ظُهرًا، ولكنه قد يأتي متأخِّرًا، أو يخرُجُ مبكِّرًا، فها حكم الَّذي يأخُذُه في هذه الفترَةِ في حالِ تأخُّر ه هذه حه؟
	قد يأتي متأخِّرًا، أو يخرُجُ مبكِّرًا، فما حكم الَّذي يأخُذُه في هذه الفترَةِ في حالِ
098	تأخُّرِه وخروجِه؟
	(٢٩٢٣) أنا مُعلِّمٌ في مدرسةٍ تبعُدُ عن البيتِ ساعتَينِ ونصف، والعودةُ في المساءِ،
	ونحنُ نذهَبُ للتَّوقيع فقط هذه الأيامَ الَّتي ليس فيها عملٌ؛ فهل يجوزُ لنا التَّوقيعُ
	والانصرافُ قبلَ المُساءِ هذه الأيَّام إذا سمحَ لنا مديرُ المدرسةِ بذلك؟ وهل
	يجوزُ التوقيعُ في الورقةِ بعد مُضي يَومَينِ أو ثلاثةٍ إذا سمحَ لنا مديرُ المدرسةِ
098	بذلك؟
	(٢٩٢٤) أنا موظَّف في شرِكةٍ، ودوامُنا يبدَأُ منَ السَّاعةِ السَّابعةِ إلى السَّاعةِ السَّادسةِ
	والنِّصفِ، وبعضُ الإخوانِ منَ الزُّملاءِ يَخرُجون منَ العملِ قبلَ الدَّوامِ بِخمسٍ
	وأربعينَ دقيقةً تقريبًا، فيتركون مكاتبَهم مفتوحةً، ويطلبَونَ منِّي أَنْ أَغْلِقَها،

०९१.	فهل هذا منَ التَّعاونِ على الإثم؟
	(٢٩٢٥) مُعلِّمةٌ للطُّلابِ تأتيها بَعضُ الظُّروفِ الصِّحِّيَّةِ، وأخوها طَبيبٌ ويصِفُ لها
	أَلَّا تَذْهَبَ لَلْمَدُرسَةِ؛ فهل يجوزُ لها أَنْ تَأْخُذَ بِرأْيِه، وهل يجوز أَن يُحِضِرَ لها
090	إجازةً مَرَضيَّةً؟
	(٢٩٢٦) بعضُ المدرِّساتِ يتغيَّبْنَ عَنِ العملِ بدونِ عُذْرٍ، ثُمَّ يُحْضِرْنَ ورقةً مِنَ الطَّبيةِ بِالْمَيْنِ معذوراتُ، وعندما نُناقِشُهُنَّ في ذلك يَقُلْنَ: إنَّهُنَّ يتصدَّقْنَ بالأَيَّامِ الَّتي
	بأنَّهُنَّ معذوراتٌ، وعندما نُناقِشُهُنَّ فِي ذلك يَقُلْنَ: إنَّهُنَّ يتصدَّقْنَ بالأيَّام الَّتي
090	غِبْنَ فيها، فما حُكمُ ذلك؟
	(٢٩٢٧) امرأةٌ درَسَتْ في مدرَسةِ تحفيظِ قرآنٍ، ثُمَّ صارَتِ الآنَ مُدرِّسةً والحمدُ للهِ،
०९٦	ولكنَّها لا تجِدُ في نفسِها الكفايةَ في التَّدريسِ، فهل تترُكُه لغيرِها؟
	(٢٩٢٨) برَّادَةٌ قديمةٌ خَرِبَةٌ استغْنَى عنها المَسْجِدُ، وأتى شخْصٌ بأخرى جديدةٍ
	كبيرةٍ، لكنَّ البرَّادَةَ القديمةَ قامَ بتصليحِها رجلٌ حارسٌ لمدرسةٍ واستخْدَمَها
०९٦	في المدرسَةِ، فهل ما فَعَلَه يَحِقُّ له؟
٥٩٦	(٢٩٢٩)ما هي علاماتُ رِقَّةِ القلبِ، وعلاماتُ قسوةِ القلبِ؟
	(٢٩٣٠) أعمَلُ في مَحَلِّ صاحبُه لا يصلي ولا يصومُ، وربها لم يحجَّ، فهل أعمل عندَه أم
0 9 V	لا؟ وهناك صعوبةٌ في أنْ أجدَ عملًا آخرَ.
	(٢٩٣١) اشتريتُ قطعةَ أرضٍ في مِصرَ، وأريدُ أن أبنيَ عليها بيتًا ومَسْجِدًا، فهل يجوزُ
0 9 V	أن أبنيَ في الأسفلِ مَسْجِدًا وفوقَه بيتًا؟
٥٩٧	(٢٩٣٢)ما الحُتُكمُ فيمن بني بيتًا وتحتَه مُصَلَّى للنَّاسِ؟
	(٢٩٣٣) عِنْدَنا أَرْضٌ كبيرةٌ وأتى فاعلُ خيرٍ وبَنَى علَيْها مَسْجِدًا، أمَّا سَكَنُ الإمام
	والمؤذِّنِ فاعتذرَ عنْ بنائِه وَاحتجَّ بأنَّ أجرَ بناءِ سكنِ الْإمامِ ليْسَ كأُجرِ بناءً
097	المسجدِ، فهل هذا صحيح؟
०११	الأذكار والدعاء
099	(٢٩٣٤) ما حُكمُ مَن يُرَدِّد الأَذكارَ بَعدَ النافلة، ولا يُردِّدُها بَعدَ الفَريضة؟

099	(٢٩٣٥) هَلِ الأَذْكارُ الَّتِي تُقِالُ بَعْدَ الصَّلاةِ تُقالُ بَعْدَ الفَرْضِ أَمْ بَعْدَ النَّفْلِ؟
	(٢٩٣٦) يقول بعضُ النَّاسِ: الدُّعاءُ بعدَ صلاةِ الفريضةِ بِدعةٌ؛ هل هذا صحيحٌ؟ وإن
०९९	كان هذا صحيحًا فكيف أنكر على رجُلٍ كبيرٍ يفعَلُ هذا؟
	(٢٩٣٧) الوارِدُ عن النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّه كان يُسَبِّحُ باليُّمني، ولكن لو سَبَّحَ الإِنسانُ باليُّمني
7.1	واليُسرى فهَل يَجُوزُ؟
	(٢٩٣٨) ورَد في التَّسبيح بعد الصَّلاةِ عِدَّةُ رواياتٍ، فهل صحَّ مِنها أنَّ الإنسانَ يسبِّحُ
7 • 1	إحدى عشْرةَ مرَّةً، ويكبِّرُ إحدى عشْرةَ مرَّةً، ويَحْمَدُ الله إحدى عَشْرَةَ مَرَّةً؟
	(٢٩٣٩) إذا قَرَأَ الشَّخْصُ بعدَ صلاةِ الفجْرِ آيةَ الكُرْسِيِّ والمعوِّذاتِ بِنِيَّةِ الذِّكْرِ بعدَ
7.7	
7.4	(٢٩٤٠) إذا جلست في المسجِدِ بعد الصَّلاةِ فهلِ الأفضلُ أنْ أدعو أم أُسَبِّح؟
7.4	(٢٩٤١) ما هو الكلامُ المُباحُ عقِبَ الصَّلاةِ؟
	(٢٩٤٢) إذا زاد التَّسبيحُ والتَّحميدُ والتَّكبيرُ والتَّهليلُ بعدَ الصَّلاةِ على أكثرَ مِن مِئةٍ،
٦٠٣	فهل هذا جائزٌ، أم أقتصِرُ على الوارِدِ؟
	(٢٩٤٣) في أذكارِ الصَّلاةِ، مثل: سُبحانَ ربِّي الأعلى، وسبحانَ ربِّي العظيمِ، والتَّشَهُّدِ،
	هل يكفي الإنسانَ أنْ يُمِرَّها على لسانِه فقطْ، أمْ يجِبُ أنْ يُسمِعَ نفسَه على
7.4	الأقلِّ؟
۲ • ٤	(٢٩٤٤) هل تُقال أذكارُ المساءِ بعد العصرِ أو بعد المغربِ؟
	(٢٩٤٥) ورَدَ في كُتيِّب (أذكارِ اليومِ واللَّيلةِ) الذكر والتَّسبيحُ والتَّهليلُ، ثمَّ الصَّلاةُ
٦٠٤	على النَّبِيِّ عَشْرَ مرَّاتٍ ؛ فَهل هذا واردٌ؟
	(٢٩٤٦) إذا كان الإنسانُ في عملِه أو مَتجَرِه وهو يذكُّرُ الله ويُسبِّحُ ويُملِّلُ هل يُؤْجَرُ
	على ذلك؟
	(٢٩٤٧) هل يَجوز للمَرْأة أن تُسبِّح وتُكبِّر وتُهلِّل وهي تَعمَل في المَطبَخ؟
	(٢٩٤٨) هَل التَّسْبيحُ والأَذْكارُ مَشْر وعَةٌ في كلِّ وَقْتٍ؟

	(٢٩٤٩) إذا ذكرَ الإنسانُ أذكارَ النَّوْمِ، ثمَّ قام بعدَ قليلٍ ليشرَبَ أو يدخُلَ دورةَ المياهِ؛
7.0	هل يعيدُ قراءةَ هذه الأذكارِ مَرَّةً ثانيةً؟
	(٢٩٥٠) هناك أذكارٌ تتكَّررُ في (أذكار الصَّباح والمساء) و(الأذكارِ بعدَ صلاةِ الفجرِ
	والمغربِ)، فهل يَقولُها الإنسانُ مرَّةً واحدةً فقطْ وتُجْزِئُ، أم يقولُها مرَّتينِ؛
	مرَّةً في أذكارِ الصَّباحِ والمساءِ، ومرَّةً في الذِّكرِ بعد صلاةِ الفجرِ وصلاةِ
7.0	المغربِ؟ن
٦٠٥	(٢٩٥١) ما هي أذكارُ الصَّباحِ والمَساءِ؟
	(٢٩٥٢) هل يَجوزُ أَنْ أُرَدِّدَ أَذكارَ الصَّباحِ والمَساءِ، وفي الوقتِ نَفْسِهِ أستمِعُ إلى
٦٠٥	القرآنِ وهو يُقرَأُ في إذاعةِ القرآنِ الكريمِ؟
٦٠٦	
	(٢٩٥٤) إذا كنْتُ مُسافِرًا بالسَّيَّارةِ ثمانيَ ساعاتٍ فَهَلِ الْأَفْضِلُ أَنْ أَذْكُرَ اللهَ فِي الطَّريقِ
	وأسمَعَ القرآنَ في إذاعةِ القرآنِ الكريمِ في الوقتِ نَفْسِهِ، أم أَنْ أُغلِقَ الإذاعة
7 • 7	وأذكُرَ الله؟
٦٠٧	(٢٩٥٥) ما حكم تَعليقِ الأذكارِ والأدعيةِ على جُدرانِ المنازلِ؟
٦٠٧	(٢٩٥٦) هَلْ يصحُّ ذِكْرُ الله فقطْ بتحريكِ اللِّسانِ؟
٦٠٧	(٢٩٥٧) ما هي مواطِنُ رفعِ اليدينِ عندَ الدُّعاءِ؟
٦٠٧	(٢٩٥٨) ما هي الأوقاتُ الَّتِي تُرْفَعُ فيها الأيدي في الدُّعاءِ غيرَ الاستسقاءِ؟
	(٢٩٥٩) بعضُ العُلَماء يُفرِّق في رَفعِ اليدَيْن في الدُّعاءِ فيَمنَعونَه بعدَ الفَريضةِ، ويُجيزونَه
۸۰۲	بعدَ النافِلةِ، فلماذا هذا التفرُّيقُ؟ وهل رَفْعُ اليدَيْن بِدْعةٌ؟
7 • 9	(٢٩٦٠) هل الدُّعاءُ بعد الأَذانِ مُجابٌ؟ وهل يَلزَمُ رَفعُ اليدين في هذا الدُّعاءِ؟
	(٢٩٦١) ما أوقاتُ إجابةِ الدُّعاءِ؟ وهلِ التَّكبيرُ والتَّسبيحُ والتَّهليلُ أيضًا مِنِ استجابَةِ
7 • 9	الدُّعاءِ؟
7 • 9	(٢٩٦٢) في أيِّ الأوقاتِ تُفتَحُ أبوابُ السَّماءِ، ويُقْبَلُ الدُّعاءُ؟

	(٢٩٦٣) ما هي أَهمُّ الموانِعِ الَّتي تمنعُ إجابةَ الدُّعاءِ، خصوصًا في شَهْرِ الدُّعاءِ؛ شَهْرِ
٦١٠.	رمضانَ المبارَكِ؟
717.	(٢٩٦٤) هل هناك فرقٌ بين الدُّعاءِ في مكَّةَ وفي غيرِ مكَّةَ؟
۲۱۳.	(٢٩٦٥) ما حُكْمُ الدُّعاءِ بعد صلاةِ الفريضةِ؟
	(٢٩٦٦) مِن المعلومِ بأنَّ مِن أسبابٍ قَبولِ الدُّعاءِ الثَّناءُ على اللهِ عَزَّفَجَلَّ والصَّلاةُ على
718	النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ هِلَ يُفْعَلُ ذلك في السُّجودِ؟
710	(٢٩٦٧) هل يَمسحُ الدَّاعي وَجهَه بَعد فَراغهِ من الدُّعاءِ؟
	(٢٩٦٨) هل رفعُ اليدينِ بالدُّعاءِ، والتَّأمينِ، ومسحِ الجسدِ باليدِ بعدَ الدُّعاءِ سواءً في
710	الجُمُعةِ أو غيرِها، والدُّعاءُ بعدَ التَّسليمِ مِن الصَّلاةِ واردٌ أم مِن البدعةِ؟
	(٢٩٦٩) دخَلْتُ المَسجِدَ لأصلِّيَ الرَّاتِبَةَ، وبعد انتهاءِ الرَّاتبةِ رفَعْتُ يَدَيَّ أدعو، على
٦١٧	أنِّي لم أعتَدْ رفْعَ يَدَيَّ والدُّعاءَ بعدَ الصَّلاةِ؛ فهل هذا مِن البِدَعِ؟
	(٢٩٧٠) سمِعْتُ لكم فتوى بأنَّ رفْعَ اليدَيْنِ في الدُّعاءِ بعدَ الصَّلاةِ بِدعةٌ، فما هي
717	أفضَلُ أوقاتِ الصَّلاةِ الَّتي يجوزُ للإنسانِ أنْ يدعوَ فيها ويرفَعَ يدَّيْهِ؟
	(٢٩٧١) اعتدْتُ أَنْ أَجلِسَ في المسجِدِ بعدَ كل صلاة وأدعوَ وأرفع يدي، فهل في
۸۱۲	ذلك شيءٌ؟
	(٢٩٧٢) دُعاءُ: «اللَّهمَّ أعنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسْنِ عبادتِكَ»، هل يُقالُ دُبُرَ
۸۱۶	الصَّلاةِ قبلَ السَّلامِ أم بعدَ السَّلامِ؟
۸۱۶	(٢٩٧٣) ما المقصودُ بدُّبُرِ الصَّلواتِ الَّذي ورَدَ في عِدَّةِ أحاديثَ صحيحةٍ؟
	(٢٩٧٤) ما هي الأذكارُ المهمَّةُ في الصَّباحِ والمساءِ؟ وهل يَرفَعُ المسلمُ يديْه بالدُّعاءِ
٠٢٢	إذا كانتْ تتضمَّنُ أدعيةً؟
177	(٢٩٧٥) هل نرفَع اليدينِ في الأذكارِ بعدَ الصَّلاةِ؟
	(٢٩٧٦) هل يجوز أنْ يدْعُو الشَّخصُ بقولِه: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِخَالَاتِنا وعَمَّاتِنا ومَن له حقٌّ
171	علينا؟ أم أنَّ هذا اعتداءٌ في الدُّعاءِ؟

	(٢٩٧٧) ما صحَّة قولِ القائلِ: يا ربِّ لا تُعامِلْنا بعدلِكَ، وقولِه: عدلٌ فينا قضاؤُكَ.
٦٢٢.	وما الفرق بينهما؟َ
	(٢٩٧٨) مَا حُكْمُ الذِّكْرِ الجماعيِّ؟ وقد بوَّبَ النَّوويُّ في رياضِ الصَّالحينَ: «بابُ
777.	فضْلِ حِلَقُ الذِّكْرِ، والنَّدْبِ إلى مُلازَمَتِها»
	(٢٩٧٩) مَا حُكمُ تَرديدِ الأَذكارِ بصورةٍ جَماعيةٍ لتَعليمِ الطُّلابِ، وخُصوصًا أن مَع
٦٢٤.	w *
	(٢٩٨٠) ما هو فضْلُ الاستغفارِ؟ وهل صحيحٌ أنَّ كلَّ شخصٍ يقولُ: «أَستغفِرُ الله»
772.	يُغْفَرُ له؟
770	(٢٩٨١) في دعاءِ سيِّدِ الاستغفارِ هل الأفضلُ للمرأةِ أنْ تقولَ: أنا عبْدُكَ، أم: أنا أَمَتُكَ؟
770	(٢٩٨٢) في دعاءِ سيِّدِ الاستغفارِ، ما المقصودُ مِن قولِه: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ»؟
777	(٢٩٨٣) ما حُكْمُ التَّغنِّي بالذِّكر كما يُتَغَنَّى بالقُرآنِ؟
777	(٢٩٨٤) هل يجوزُ الدُّعاءِ بمِثْلِ: جعَلَك الله في مُستقَرِّ رحمتِه؟
	(٢٩٨٥) ما صحة الدُّعاءِ بهذا الدُّعاءِ: «اللهمَّ إنك قَد سَلَّطتَ عَلينَا عَدُوًّا بَصيرًا بِنا
	وبِعيوبِنَا، يَرانا هو وقَبيلُه من حيثُ لَا نَراهُم، اللهمَّ أيِّسهُ منَّا كما أيَّستَه من
777	
777	(٢٩٨٦) ما صِحَّةُ هذا الدُّعاءِ: اللهمَّ أيُّها مؤمنٍ سَبَبْتُه فاجعَلْ ذلكَ قُربةً له يومَ القيامةِ؟
٦٢٨	طلب العلم
	(٢٩٨٧) بهاذا يبدأُ طالبُ العِلمِ إذا أرادَ أنْ يطلُبَ العِلمَ الشَّرعَّي، بكتبِ التَّفسيرِ أم
٦٢٨	كتبِ الأحاديثِ؟ وماذًا يجِبُ عليه في هذه الحالِ؟
	(٢٩٨٨) بهاذا يبدَأُ طالبُ العلمِ؛ هل يَبدَأُ بدارسةِ الموادِّ الشَّرعيَّةِ أم يبدأ بتعلُّمِ القُرآنِ وحِفْظِه؟
۸۲۶	وحِفْظِه؟
	(٢٩٨٩) قرأتُ لكمْ في كتابِ العلم فوائدَ وتوجيهاتِ لطالبِ العلم؛ ومنها حفظُ متنٍ مُختصَم في النَّحو مثلًا الآحُرُّ وميَّة، وفي الفقه زادُ المستقنع، وفي الحدث عمدةً
	مُختصَه في النَّحِه مثلًا الآحُرُّ وميَّة، وفي الفقِّه زادُ المستقنع، وفي الحديث عمدةُ

الأحكام أميا غُلام مع التّع ما كتال الله ميا شيالا الله مع تاب
الأحكامِ أو بلوغُ المَرامِ، وفي التَّوحيدِ كتابُ التوحيدِ لشيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ
عبدِ الوهَّابِ، والسؤالُ: لو وجدتُ لهذه الكتبِ شُروحًا مُسجَّلةً ورغِبْتُ في
الاستماع إلَيْها والعُكوفِ عليها؛ هل هذا يُعتبَرُ طلبًا للعِلم؟
(٢٩٩٠) ما هي نَصيحتُكم لطالِب العِلْم المُبتَدِئ؟ وما الكُتُب الَّتي تَنصَحون بها؟ ٦٣٠
(٢٩٩١) ما هو السِّنُّ المناسبُ للصِّغارِ لِتَلَقِّي العلومِ؟
(٢٩٩٢) أنا أُريدُ طلَبَ العِلمِ، وعِندي أسرةٌ، فهلَ يجوز في هذه الحالِ أنْ أسعى
لأُؤَمِّنَ لأسرتي العَيْشَ، ثُمَّ أتفرَّغُ لطلَبِ العِلمِ؟
(٢٩٩٣) ما توجيهُكم لأولئك الأشخاصِ الَّذينَ يتركونَ أُسَرَهم ويتعلَّلون بطلَبِ العِلم؟ ٦٣١
(٢٩٩٤) أنا طالبٌ أُدرُسُ الآنَ في بلدٍ مِن بلادِ غيرِ المسلمينَ، والتَّخصُّصُ موجُّودٌ
في بلدي، ولكنَّهم لم يَقبَلوني في الجامعةِ، ولم أَعْكَنْ مِن دُخولِ الكُلِّيَّةِ، وفي
البلدِ الَّذي أدرُسُ فيه المُدرِّسونَ مِنَ النِّساءِ، ويجِبُ أَنْ أُقَدِّمَ هدايا لهُنَّ؛ ِحتَّى
يُنَجِّحْنَنِي في الامتحاناتِ، وأعيشُ في السَّكَنِ مع غيرِ المسلمينَ، وأُصلِّي
مُنفرِدًا، فهل يجوزُ لي أنْ أُسافِرَ إلى تلكَ البلادِ، وأُكْمِلَ الدِّراسةَ فيها؟ ٦٣١
(٢٩٩٥) بعضُ طلبةِ العلمِ في المدارسِ يقولُ: أخشى أن يكونَ طلبي للعلمِ في
المدارسِ لا يكونُ للهِ، وإنها يكونُ للدُّنيا، فها توجيهُكم لهؤلاءِ الطَّلبةِ؟ ٦٣٢
(٢٩٩٦) بعضُ ما يأتي في التلفزيون من مسلسلات فيها إهانةٌ لطلَّبِ العلمِ خاصَّةً، وفيها
سخريةٌ منهم، فما هي نصيحتُكَ لهم؟ وما هي نصيحتُكَ أيضًا للمُشاهِدين ذلك؟ . ٦٣٢
(٢٩٩٧) امرأةٌ تَدْرُسُ في مَحوِ الأُمِّيَّةِ، إلَّا أنَّ بعضَ الأبناءِ مَنَعوها مُعَلِّلينَ بأنَّها تقومُ
عليها الحُجَّةُ إذا دَرَسَت في مثلِ هذه المدارسِ؛ فها تَوجيهُكم؟ ٦٣٣
(٢٩٩٨) أنا شابٌّ تركتُ الماضيَ لأنَّني كنتُ لِا أُصلِّي ولا أذكُرُ الله، وعندما هداني ربِّي
عَزَّوَجَلَّ إِلَى الصَّوابِ حَمِدْتُ الله، وصلَّيْتُ، وواظبْتُ على الصَّلواتِ، وواظبْتُ
على طلَبِ العِلمِ والعبادةِ، ولكنَّ بعضَ الشَّبابِ عندما أقوم بنُصْحِهم وأقول
لهم: هذا حِرامٌ وهذا حلالٌ، يُعيِّرونَني بالهاضي، ويقولون لي: أنت آخِرُ مَن
يتكلِّم؛ لأنَّ ماضيكَ أسودُ. في إذا تنصحونني للرَّدِّ على هؤ لاءِ الشَّياب؟ ٦٣٤

	(٢٩٩٩) امرأةٌ شابَّةٌ هداها الله عَزَّجَلًا إلى الطَّريقِ المستقيمِ، وتستمِعُ إلى الأشرطةِ
	الإسلاميَّةِ؛ مِن قرآنٍ كريمٍ، ومحاضَراتٍ شرعيَّةٍ، وغيرَها، ولكنُّها تقول: أشعُرُ
	بِخُوفٍ شَدَيدٍ؛ بسببِ التَّفُّكيرِ الدَّائمِ في الموْتِ، وقد قيل لي: إنَّ هذا الخوفَ
	أُصِبْتُ به بسببِ الاستماعِ إلى الشَّريطِ الإسلاميِّ بكثرةٍ، وأنَّا لا أعلَم إنْ كان
740	هذا الكلامُ صحَيحًا أو لا ، فها توجيهُكم؟
	(٣٠٠٠) يقول: هلِّ الدَّعوةُ إلى اللهِ واجبةٌ على كلِّ مسلمٍ، أم هي خاصَّةٌ بالدُّعاةِ وطلَّابِ
747	العلم فقطُ؟
747	
	(٣٠٠٢) يقول الرَّسولُ ﷺ: «مَنْ سلَكَ طريقًا يَلتمِسُ فيه عِلمًا سهَّلَ الله به طريقًا إلى
747	الجنَّةِ»، فهل سؤالُ العلماءِ يُعتبَرُ مِن طلَبِ العِلمِ؟
	(٣٠٠٣) بعضُ الأشخاصِ يكتَفونَ بسماع الأشرطةِ مِن المُحاضراتِ وينصرِ فونَ عن
ገ ୯ ለ	حلقاتِ الذِّكرِ، فهل لكم توجيهٌ في ذلك؟
	(٣٠٠٤) هل يُعتبَرُ الاَجتهاعُ على درسٍ أو محاضَرةٍ مِن مجالِسِ الذِّكرِ الَّتي تَحْفُّها الملائكةُ
۸۳۲	وتغشاها الرَّحمَةُ؟
	(٣٠٠٥) تقولُ السائلةُ: ابنُها مدرسٌ في إحدى ثانوياتِ تَبوك، ويَطلُبُ منه المديرُ إذا
	جاءَ إلى الرياضِ أن يَشترِيَ كُتبًا للعلماءِ، وإذا رَجعَ إلى المدرسة يُوزِّعها على
۸۳۲	الطلابِ والمدرُسين؟
749	(٣٠٠٦) ما الكُتبُ التي تَنصَحون بها في مَجالِ الدَّعوةِ؟
	 ٣٠٠٧) امرأةٌ تَقولُ: هل استِهاعُ القُرآنِ أو المحاضرةِ أو النَّصيحةِ يُعتَبَرُ من مَجالِسِ
	الذِّكرِ؟ وهل وَرَدَ في ذلك دَليلٌ؟ وهل يَنطَبِقُ على سَماعِ المحاضرةِ وغَيرِها قَولُ
	النَّبِيِّ ﷺ: «ما جَلسَ قَومٌ في بيتٍ مِن بُيُوتِ الله يَقُرُؤون القُرآنَ، ويَذكُرون
	اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَّا حَفَّتُهُم المَلائِكةُ، وغَشِيَتُهُمُ الرحمةُ، ونَزَلَت عليهِمُ السَّكينةُ،
749	و ذَكَرَ هُم الله فيمَن عندَهُ»

الآداب
(٣٠٠٨) ما حُكمُ ضَربِ الأَولادِ، وهل يُبطِلُ الأَعمالَ الصالحةَ؟
(٣٠٠٩) هل الجلوسُ بين الظِّلِّ والشَّمسِ ورَد فيه نهيٌّ؟ وإذا كان الشَّخصُ يعاني من
مرضٍ وأراد أن يجلسَ بين الظِّلِّ وَالشَّمسِ، فهُل عليه إثمٌ في ذلك؟
(٣٠١٠) هل كان الرَّسولُ ﷺ يَتثاءَبُ، وماذا نقول في التثاؤب؟ ٦٤١
(٣٠١١) ما هو الأفضلُ للمسلمِ إذا اغتيبَ، هل يُحلِّلُ هذا الَّذي اغتابَه، أم يَنتظر الأجرَ
منَ اللهِ عَزَّقِجَلَّ؟
(٣٠١٢) إذا تحدَّثَ شخصٌ أمامي عن أشخاصٍ بكلامٍ، وأنا لم أُعرِفْهم، هل يُعْتَبَرُ
هذا غيبةً؟
(٣٠١٣) هل كفَّارةُ المجلِسِ تُكفِّر الغِيبةَ؟
(٣٠١٤) هل يجوزُ غِيبةُ الكافِرِ المُعيَّنِ؟
(٣٠١٥) هُناكَ امرأةٌ تعرَّضَتْ لها امرأةٌ أُخرى بالشَّتْمِ والسَّبِّ والغِيبِةِ، وقالتْ: إنَّ
زَوْجَها فيه كذا وكذا، فها حُكْمُ الشَّرعِ في نظرِكم في مِثْلِ هذا الشَّتْمِ؟ ٦٤٣
(٣٠١٦) رجُلٌ يريدُ أنْ يتخلُّصَ مِن حُقوقِ العِبادِ، سواء كانت ماليَّةً أو غيرَ ماليَّةٍ،
ولم يستطَعِ الوفاءَ بذلك، فهاذا يلزَمُه؟
(٣٠١٧) امرأةٌ عندما كانت صَغيرةً أَخَذَتْ مِن أخرى مالًا، وعندما كَبرتْ تذكَّرَتْ
ذلك، وهي الآن لا تتذكَّرُ المبلغَ؛ فهاذا عليها؟
(٣٠١٨) إذا تصدَّقَ الإنسانُ بصدقةٍ جاريةٍ على أُناسٍ قد ظلَمهم، فهل هذا يُكفِّرُ عمَّا
فعله هذا الإنسانُ مِن ظُلمِه لهم؟
(٣٠١٩) شُروطُ التوبةِ: الإِقلاعُ عن الذَّنبِ، والندمُ على ما فَعَلتَ، والعَزمُ على ألا تَعودَ
إلى الذَّنبِ مرةً أُخرى، وفيها يتعَلَّق بحُقوقِ العِبادِ: ردُّ الحُقوقِ إلى أهلِها،
فكيف نَصنَعُ بالغِيبةِ؟
(٣٠٢٠) هل للتَّوْبَةِ مَزيَّةٌ في رَمضانَ؟

٦٤٧.	(٣٠٢١) هل للكَذِبِ كَفَّارَةٌ؟
789.	(٣٠٢٢) متى تَتَحَقَّقُ التَّوبةُ إذا تاب الإنسانُ إلى ربِّهِ عَزَّهَجَلَّ؟
	(٣٠٢٣) شابٌّ منَّ الله تعالى عليه بالهِدايةِ، وهو الآنَ مُتزوِّجٌ، ولكنَّه ما زالَ يحتفِظُ
	برسائلَ وأشرِطَةٍ لامرأةٍ أجنبيَّةٍ عنه، ويَستمعُ لهذه الأشرطةِ، ويقرأُ تلك
	الرَّسائلَ، وإذا نصَحْناهُ بإتلافِ تلكَ الأشياءِ قال: إنَّ ذلك ليس فيه شيءٌ، فما
70.	حُكمُ عملِه هذا؟ وما نصيحتُكم لمِثْلِ هؤلاءِ؟
	(٣٠٢٤) مَن كان مظلومًا مِن أحدٍ في عِرْضٍ أو مالٍ، ثُمَّ قال بينه وبين نفسِه: إنِّي سامَحْتُهُ،
701	ولم يَقُلْ ذلك أمامَ أحدٍ مِنَ النَّاسِ، فهل يَحِقُّ له أنْ يتراجَعَ عن ذلك؟
	(٣٠٢٥) شابُّ كان على ضلالةٍ؛ كان يسمَعُ الأغاني، ويشرَبُ الدُّخَّانَ، ويترُكُ بعض
	الصَّلواتِ، وفي بعضِ الأحيانِ في رمضانَ يجامِعُ زوجتَه، ثمَّ تاب الله عليه بعدَ
	فترةٍ والتزَمَ؛ فهل التَّوبةُ تَجُبُّ ما قبْلَها، علمًا بأنَّه لا يعرِفُ الأيَّامَ الَّتي أفطَرَها
101	في رمضانً؟
	(٣٠٢٦) امرأةٌ أَخَذَت خمس مئة ريالٍ مِن يتيمةٍ، والآن تريدُ أَنْ تُرْجِعَ هذا المبلغَ،
707	ولكنُّها لا تدري هل هو خمسُ مئةٍ أو أقلُّ؛ فهاذا تعمَلُ هذه المرأةُ؟
	(٣٠٢٧) امرأةٌ توفّي عنها زوجُها ففعلَتْ مِن أفعالِ الجاهليَّةِ، وهي تعلَم أنَّ هذا خطأً،
	واستَغْفَرَتْ رَبَّها وتابتْ له؛ فما الحكمُ في هذا؟ وهل عليها شيءٌ أنْ تفعَلَه غيرُ
707	الاستغفارِ؟
	(٣٠٢٨) إذا شاهَدَ الإِنسانُ مُنكراتٍ في السوقِ وهو يَتَجَوَّل، ولم يُنكِر بلِسانِه، فهل
704	يَلزَمُه شيءٌ؟ وبهاذا تُوَجِّهونَه؟
705	(٣٠٢٩) كَثُرَ الاختلاطُ في زمانِنا هذا، فها هي الأَدِلَّةُ على تَحْريمِه مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ؟
	(٣٠٣٠) الجامِعاتُ في () مُحْتَلطةً إلَّا جامِعَتينِ فَقَط بين أكثَرَ مِن عِشرينَ جامِعةً،
	فهل يَجوزُ أَن أُدَرِّسَ لطُّلابِ المرحلةِ الثانويةِ الموادَّ المقَرَّرة عليهم، سَواءٌ
	كانت هذه الموادُّ شَرعيةً أو غيرَ شَرعيةٍ، مَع احتِمالِ دُخولِ هؤلاءِ الطَّلابِ
708	للجامعات المختَلطة إذ هو الأصلُ؟

(٣٠٣١) بعضُ العائِلات تَجلسُ مع بَعضِها في اختِلاطٍ كعائِلاتِ الإِخوةِ، ويتَحَدَّثون جَميعًا
الرِّجالُ والنِّساءُ، فما نَصيحَتُك لهم مع العِلمِ بأنَّ النِّساءَ لا يُغَطِّين وُجوهَهُنَّ؟ ٢٥٤
(٣٠٣٢) ما حُكمُ الاختِلاطِ بين الجِنسَينِ، وكيفُ نُواجِهُ دُعاةَ الاختِلاطِ، وما الأدِلةُ
على مَنعِه، بَيِّنوا لَنا ذلك مَأْجُورينَ؟
(٣٠٣٣) هناك مسجدٌ يُقام فيه درسٌ للنِّساءِ، ويأتي الشَّيخُ الَّذي يُحاضِرُهنَّ ويقِف أمامهنَّ، معَ العلمِ بأنَّ هناك مُصَلَّى للنِّساءِ مُسْتَقِلًا ويوجدُ مكبِّراتُ صوتٍ؛
فها الحكمُ في ذلك ؟
(٣٠٣٤) ما توجيهُكم في شأنِ مخالطةِ الرِّجالِ والاختلاءِ بهم باسمِ الحُرِّيَّةِ؟ ٢٥٦
(٣٠٣٥) هَلْ يجِوزُ لامرأةِ الرجلِ أنْ تجلسَ مَعَ إخوانِهِ في حضرَتِهِ، وهلْ يكونُ في هذا
اختلاطٌ؟
(٣٠٣٦) نحنُ ثلاثةُ إخوةٍ مُتزِوِّجونَ، ونسكُنُ مَنزلًا واحدًا مع الوالدِ والوالدةِ وبقيَّةِ
إخوانِنا الصِّغَارِ، ولكِّنَّنا نجلِسُ في المنزلِ مع بَعضٍ للأكْلِ وغيرِه مع نِسائِنا
جميعًا، وهذا مِن عاداتِ وتقاليدِ الرّيفِ؛ فما الحُكْمُ؟
(٣٠٣٧) مِن العاداتِ والتَّقاليدِ الشَّائعةِ: أنَّ الأخَ يُسلِّمَ على زَوجةِ أخِيه باليدِ؛ فهل
يجوزُ هذا؟
(٣٠٣٨) بعضُ النِّساءِ يتساهلْنَ في الحديثِ والمِزاحِ والخروج مع أخِ الزَّوجِ؛ هل فيه
توجيهٌ في ذلك؟
(٣٠٣٩) هل للرَّجلِ أَنْ يزورَ بنتَ عمِّه ويُحَدِّثَها؟
(٣٠٤٠) رجلٌ عنده بناتُ أخيهِ وهو يَمزَحُ مِزاحًا فاحشًا، فهل يَجوزُ لهنَّ أن يجلسنَ معه؟ . ٦٥٩
(٣٠٤١) امرأةٌ أحسَّتْ بطَلْقِ، وقالوا لها: إذا شعَرْتِ بالطَّلْقِ فتوجَّهي فوْرًا إلى المستشفى،
وإلَّا فسيحدُثُ انفُّجارٌ في الرَّحِم، ولَما ذهبَتْ إلى المستشفى أجرى لها عمليةُ
الوِلادةِ طبيبٌ، دونَ أنْ يُدخِلُوا الزَّوْجَ معها غُرِفةَ العمليَّاتِ، فها حُكمُ ذلك؟ ٢٥٩
(٣٠٤٢) فتاةٌ تَقه لُ: إن والدِّما يَصه مان ويَقُه مانَ اللَّيلَ، ولكنَّها يُشاهدان بعض

77.	المسلسلاتِ، فهل يُؤثِّر هذا في الطاعةِ؟
77.	(٣٠٤٣) ما حُكمُ سباحةِ الرِّجالِ المحارِمِ مع النِّساءِ مِن الأَخواتِ وغيرِ ذلك؟
77.	(٢٠٤٤) هل يَجوزُ للرَّجُلِ أن يَدخُلَ المنزِلَ وأطفالُه نِيامٌ، وفي المنزِلِ خادِمةٌ؟
771	(٥٤٥) هل تَنتَفي الخَلْوةُ بالصَّغيرِ؟
171	(٣٠٤٦) كَم عُمرُ الطِّفلِ الذي تَنتَفي به خُلوةُ المرأةِ مَع السائِقِ في السيارةِ؟
	(٣٠٤٧) فتاةٌ تذهب إلى طبيبِ استشاريِّ، وهي مُضْطَرَّةٌ إلى الذَّهابِ إلى هذا الطَّبيبِ،
171	ومُحتاجةٌ إلى ذلك، وعِّندَ هذا الطَّبيبِ الاستشاريِّ ممرِّضةٌ، فَما حُكمُ ذلك؟
	(٣٠٤٨) أخو زَوجي يُراجِعُ المستَشفي ويَجلِسُ عِندنا في البَيتِ، وإذا ذَهبَ زَوجي
171	للعَملِ أدخُلُ عليه مُتَحَجِّبةً؛ لأُعطيهِ الطَّعامَ والشَّرابَ، فهل يَجوزُ ذلك؟
	(٣٠٤٩) ما حُكمُ استِقدامِ الخادمةِ بدونِ مَحرمٍ إذا كانت الظُّروفُ الصحيةُ لربةِ البَيتِ
777	صَعبةً، والخادِمةُ مُلتزمةٌ بالحِجابِ الشرعيِّ؟
	(٣٠٥٠) أنا بحاجةٍ إلى خادمةٍ لظروفِ أهلي الصِّحِّيَّةِ، فهل يجوزُ أَنْ أستخدمَها؟ وما
777	رأيُكَ فيها إذا استقدمتُها وجعلتُها ملكَ يمينٍ؟
	(٣٠٥١) امرأةٌ تقولُ: إنَّ عندَها خادمةً غيرَ مسلمةٍ، وتقومُ بغَسلِ الثِّيابِ، وغيرِ ذلك
775	من أعمالِ البيتِ، فهل يَجوزُ لها ذلك، أم يجبُ عليها طَردُها؟
	(٣٠٥٢) أناسٌ عِندَهم خادمةٌ بوذيَّةٌ، ويريدون السَّفرَ إلى مكَّةَ والمدينةِ؛ فهلْ يأخذونَ
778	هذه الخادمةَ معهم؟
	(٣٠٥٣) هل يحِقُّ للمرأةِ رَبَّةِ البيتِ إذا كان عندَها خادمةٌ، وأرادت هذه الخادمةُ أنْ
778	تُسافِرَ: أَنْ تقومَ بتَفتيشِ ما معها مِن حقائبَ وغيرها قبْلَ سفَرِ هذه الخادمةِ؟
	(٣٠٥٤) ما حُكمُ نَظرِ المرأةِ للرَّجلِ في بَعضِ القَنواتِ الفَضائيةِ الإِسلاميةِ أو إلى
770	البائع أو في الشارع؟
	(٣٠٥٥) هلَ يَجُوزُ للمرأةِ أَن تنظرَ إلى الرِّجالِ الأجانبِ، سواءٌ كانوا يمشونَ في الشَّارعِ،
770	أو في الصُّحُف، أو في المجلَّاتِ؟

	(٣٠٥٦) رجلٌ يقولُ: نعلَم بأنَّ المُصافحةَ بالنِّسبةِ للأجنبيَّةِ لا تجوزُ، وكذلك النَّظرَ
	إليها، ولكنَّني عندُما أذهَبُ مِن وقْتٍ لآخَرَ في الإجازةِ لزيارةِ أقاربي يجلِسُ
	معي بعضُ الإخوانِ ومنهم ابنُ العمِّ، وبنتُ العمَّةِ كاشفةً عن وجْهِها، وفي
	أثناءِ الحديثِ تقَعُ بعضُ النَّظراتِ إليهنَّ؛ فما حُكمُ هذه النَّظراتِ؟ وهل لا بُدَّ
777	مِن الزِّيارةِ والحالُ على ما ذُكِرَ؟
777	(٣٠٥٧) هل يَجوزُ إِلقاءُ السلامِ على أخي الزَّوجِ أو قَريبِه، ولو مِن وَراءِ حِجابٍ؟
	(٣٠٥٨) ما حُكمُ زيادةِ لفظ: «تعالى» في قولِنا في ردِّ السَّلامِ: عليكَ السلامُ ورَّحمةُ اللهِ
777	تعالى وبركاتُه؟
	(٣٠٥٩) امرأةٌ عِندها ثهانِ أولاد، أربَع ذُكورٍ وأربعة إناثٍ، ويَسأَلها الناسُ عن عدَدِ
٦٦٧	أَوْلادها وهي تُخفِي الأمرَ عنهم، فهلً علَيْها شيءٌ؟
	و ٣٠٦٠) ما حُكمُ الوَساطةِ لأَحدِ الأَشخاصِ المُعَيَّنين مَثلًا في مكانٍ بَعيدٍ بأن يُقَرَّبَ
777	دون باقي زملاتِه، فهل هذه مِن الشَّفاعةِ الحَسنةِ؟
	•
	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟
	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟
	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تَقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟
	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تَقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أَخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ
11A 11A 11A	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تَقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أَخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الولَدةَ وماذا يَلزَمُ الولَد؟
11A 11A 11A	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تَقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أَخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الولَدةَ وماذا يَلزَمُ الولَد؟
11A 11A 11A	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تَقولُ: إِنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أَن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أَخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الولَدَةُ وماذا يَلزَمُ الولَد؟ (٣٠٦٤) ما حُكمُ الموظَّفِ الذي لا يُنتِجُ في العَملِ، ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إِضَاعَةَ الوَقتِ ويَنتَظرُ لحين انتهاءِ الوَقتِ ليوَقِّعَ ويَخرُجَ كلَّ يَومٍ؟
77A 77A 779	(٣٠٦٢) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الوالِدةَ وماذا يَلزَمُ الولَد؟ (٣٠٦٤) ما حُكمُ الموظَّفِ الذي لا يُنتِجُ في العَملِ، ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إِضَاعةَ الوَقتِ ويَنتَظرُ لحين انتهاءِ الوَقتِ ليوَقِّعَ ويَخرُجَ كلَّ يَومٍ؟ (٣٠٦٥) مَن يَشُكُ في الناسِ، ولكن لا يتَحدَّث بهذا، فهل عليه شيءٌ؟ وما الطَّريقةُ للبُعدِ
77A 77A 779	(٣٠٦١) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الولَد؟ الوالِدة وماذا يَلزَمُ الولَد؟ الموالِدة وماذا يَلزَمُ الولَد؟ في العَملِ، ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إلَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إلَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ اللهَ يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ اللهَ يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ اللهَ يَستَغِلَ ويُحادِلُ اللهُ يَستَغِلَ ويُحادِلُ اللهُ يَستَغِلَ ويَحادُث بهذا، فهل عليه شيءٌ؟ وما الطَّريقةُ للبُعدِ عن هذا؟
77A 77A 779	(٣٠٦٢) ما هو الحياءُ المَحمودُ، والحياءُ المَذمومُ؟ (٣٠٦٢) امرأةٌ تقولُ: إنَّ إِحدى قَريباتِها تُؤذيها بالكَلامِ؛ فهل يَجوزُ أن تُسَلِمَ عليها فَقَط دون مُحادَثَتِها؟ (٣٠٦٣) أخي قاطَعَ أُمي؛ لأنَّها اتَّهمَتهُ بشيءٍ، فقاطَعَها حتَّى في السَّلامِ، فهاذا يَلزَمُ الوالِدةَ وماذا يَلزَمُ الولَد؟ (٣٠٦٤) ما حُكمُ الموظَّفِ الذي لا يُنتِجُ في العَملِ، ويُحاوِلُ ألَّا يَشتَغِلَ ويُحاوِلُ إِضَاعةَ الوَقتِ ويَنتَظرُ لحين انتهاءِ الوَقتِ ليوَقِّعَ ويَخرُجَ كلَّ يَومٍ؟ (٣٠٦٥) مَن يَشُكُ في الناسِ، ولكن لا يتَحدَّث بهذا، فهل عليه شيءٌ؟ وما الطَّريقةُ للبُعدِ

(٣٠٦٧) شخصٌ حدَّثَتْه نفسُه بشيءٍ، هو عليه نادمٌ، ولم ينطِقْ بلسانِه، فهل يؤاخِذُه الله
بهذا الشَّيءِ؟ وما هي الطَّريْقةُ للابتعادِ عنِ الهواجِسِ وأحاديثِ النَّفسِ هذه؟ ٢٧١
(٣٠٦٨) هل يَكفي في التوبةِ مِنَ الإِساءةِ إلى أَشخاصٍ قد تُوُفُّوا النَّدمُ فَقَط؟ ٢٧١
(٣٠٦٩) إذا سَلَمت على رَجلٍ واحدٍ فما الصَّوابُ: أأقولُ السَّلامُ عليكُم، أم السَّلامُ عَليكَ؟ ٢٧٢
(٣٠٧٠) يَزعُمُ بعضُ الناسِ أنه يُريدُ أن يُدخِل القَنواتِ الفَضائيةِ في منزِلِه، وأنه
سيَتَحَكَّمُ فيها بمشاهَدةِ الأَخبارِ أو النافِعِ فَقَط، فها حُكمُ ذلك؟ وهُل يَدخُولُ
هذا في حِديثِ: «ما مِن عَبدٍ يَستَرعيهِ الله رَعيةً، يَموتُ يومَ يَموتُ وهو غاشٌ
لرَعِيَّتِه، إلَّا حَرَّمَ الله عَليهِ الجنةَ»
(٣٠٧١) عُمري ثلاثَ عَشرةَ سنةً، وخالَتي تَأْمُر ابنَتَها بالحِجابِ عنِّي، وابنَتُها عُمرُها
اثنا عَشرَ سنةً، فهل هذا صَحيحٌ، وَما حدُّ الحِجابِ على الأولَادِ؟
(٣٠٧٢) مُدرسةٌ عِندَ دُخولِ غرفةِ المدرسات، تُصافِحهنَّ بشكلٍ يَوميِّ، فهل في هذا
شي عُ؟
(٣٠٧٣) هل يَجوزُ استِعمالُ الأَوراقِ والأَقلامِ والهاتِفِ في العَملِ للأَغراضِ الشخصيةِ،
مع الاستئذانِ مِن المديرِ؟
(٣٠٧٤) ما حُكمُ الغيبةِ بالوَصفِ، كأنْ تَقولَ: فُلانة طَويلةٌ، فُلانة سَمراءُ؟ ٢٧٤
(٣٠٧٥) لِي والِدَةُ كبيرةٌ في السِّنِّ، ولي خمسُ أَخَواتٍ يُحُرِّضْنَ والدتِي عَلَيَّ بالأقاويلِ،
وُوالدتي تَطْرُدُنِي ولا تَرْضَى أَنْ تَقْبَلَ مِنِّي أَيَّ هديَّةٍ. فما حكمُ عملِ هؤلاًءِ
الأَخُواتِ؟ وما توجيهُكُمْ؟
(٣٠٧٦) امرأة يكذبُ عليها زَوجَاتُ إخوانِها ، ويَدعُون عليها، ويُضمِرون لها شيئًا
من الشَّرِّ، فَتغضبُ هذه المرأةُ ويَضيقُ صَدرُها، فبهاذا تُوجِّهُونها ؟ ٢٧٦
(٣٠٧٧) هلْ قولُ: «الحمدُ للهَّ» بَعْدَ العُطاسِ واجبٌ، وما حُكْمُ تشميتِ العاطسِ
بقولِ: «يَرْحَمُكَ الله»، وما حُكْمُ رَدِّ الآَخرِ: «يَهْدينا وَيَهْدِيكُمُ الله»؟ ٦٧٦
(٣٠٧٨) امرأةٌ لها جارةٌ مُقابلةٌ لِبابها، وقد زارَتُها هذه المرأةُ وعزَمتها ولكنَّ الجارةَ

لا تَأتيها، ولا تَصِلُها، فهل على المرأةِ شيءٌ إن لم تتَّصِل بما؟
(٣٠٧٩) كَلَّفَت مُعَلِّمةُ الجُعْرافيا الطالباتِ بعَملِ خَريطةٍ، فقامَت الطالِباتُ بتكليفِ
واحدةٍ منهُنَّ لعَمَلِها، فأعطَت المعلمةُ الدَّرجةَ لهذه الطالِبةِ فَقَط، فهل يَجوزُ
لها ذلك، وهَل هذا من الغِشِّ؟
(٣٠٨٠) امرأةٌ كَبيرةٌ إذا أرادَت أن تَخرُجَ من بَيتِها تَتَعَطَّرُ وتتَبَخَّرُ، وإذا امتَنَعَ أولادُها
عن فِعلِ هذا لها تَغضَبُ عليهم، فها الحُكمُ؟
(٣٠٨١) ما حُكمُ مُشاهدةِ أفلامِ الأطفالِ في التِّلفازِ؟
(٣٠٨٢) لنا ابنةُ خالةٍ غيرُ مُستقيَمةٍ، فإذا قاطَعناها أنا وأخَواتي فهَل عَلينا شَييٌّ ٢٨٠
(٣٠٨٣) مُدرسةٌ تُعاقِبُ الفَصلَ كلَّه إذا أَخطَأَت طالِبةٌ واحِدةٌ، فهل فِعلُ المدرسةِ
صَحيحٌ، خُصوصًا وأن بَعضَ الطالِباتِ مَظلوماتٌ في ذلك؟
(٣٠٨٤) مُنذُ فترةٍ كنت أُراسِلُ والِداي في بِلادِنا بالخِطاباتِ، ثُمَّ انقَطَعَت هذه العادةُ
الحَميدةُ واستَعَضنا عنها بالهاتِف، فُهل هذا فيه عُقوقٌ؟
(٣٠٨٥) امرأةٌ والِدُها كان مُتزوِّجًا من امرأةٍ قَبلَ أُمِّها وكانت لا تُصلي، وبالتَّأثيرِ من
أحدِ أولادِها بَدَأَت تُصلي، فما حُكمُ زِيارَتي لهم، وما حُكمُ مُقاطَعَتِهم إن
قاطَعتُهُم؟
(٣٠٨٦) إذا ذَكَرتُ شَخصًا بما يَكرَهُ أمامَ ناسٍ لا يَعرِ فونَه، فهل تُعَدُّ هذه غِيبةٌ؟ ٦٨١
(٣٠٨٧) انتَشَر ما يُعرَفُ بالنُّكَتِ، فها حُكمُها؟
(٣٠٨٨) هل يَجوزُ شِراءُ الكُمبيوتَرِ للأطفالِ؛ لتَسلِيَتِهُم وعَدمِ خُروجِهم للأسواقِ؟ ٦٨٢
(٣٠٨٩) إِنسانٌ عاهَدَ الله أن لا يَفعَلَ أمرًا مُعَينًا، لكنَّه أخلَفَ هذا العَهدَ، فهاذا عليه؟ ٦٨٣
(٣٠٩٠) اُمرأة تَعَاهدَتْ هي وصديقتُها ألَّا تُفْشِيَ أيُّ واحدةٍ منهما سرَّ الأخرى، فقالت:
أُعاهِدُ الله ثمَّ أُعاهِدُكِ أَلَّا أُفشِيَ هذا السِّرَّ. ثمَّ أخلفتِ الوعدَ وأَفْشَتْ هذا
السرَّ، فهاذا يَلزَ مُها؟
(٣٠٩١) ما حُكمُ الَّذين يَقرؤون القُرآنَ بصوتٍ عالٍ في المَسْجِدِ مَّمَّا قَدْ يُسَبِّبُ تَشويشًا

٦٨٢	لبعضِ المصلِّينَ قبلَ صلاةِ الجُمُعةِ مثلًا؟
۹۸٥	(٣٠٩٢) هَلْ وَرَدَ فِي النَّوْمِ على البَطْنِ شَيْءٌ مِن الكراهَةِ أو غيرُ ذلك؟
۲۸۲	(٣٠٩٣) ما رأيُّكم في تَزيينِ المَطبخِ والحُجَرِ بالسَّتائرِ والورودِ؟
	(٣٠٩٤) امرأةٌ لها جِيرانٌ لم تَقُمْ بزيارَتِهم لِفَتْرَةٍ خَوْفًا مِن الاختلاطِ بهم أو التَّأْثِيرِ على
ア ルア	بناتِها وأولادِها، فها نَصيحَتُكُمْ لها في ذَلِكَ مَأْجورِينَ؟
٦٨٧	(٣٠٩٥) أوصى الرَّسولُ ﷺ بالجارِ؛ فالجارُ الأيمنُ والجارُ الأيسرُ هل يجب أنْ نواصِلَهم؟
	(٣٠٩٦) امرأةٌ مُوْتاحَةٌ إلى جيرانِها الَّذينَ هُمْ عن يَمينِها ويَسارِها، وقد قامَتْ بزيارتِهم
٦٨٨	إلَّا أنَّهم لم يردُّوا، فهل تأثمُ بذلك؟
	(٣٠٩٧) امرأةٌ لها جارةٌ مسلمةٌ، ولكنْ عادةً يكونُ هناك خِلافٌ بينهما في بعضِ المسائلِ
۸۸۶	يؤدِّي إلى الخِصامِ بينهما، فهل عليها إثْمٌ إذا حدَثَ ذلك واستمَرَّ؟
	(٣٠٩٨) هل يجوزُ السَّلامُ على الكافرِ بقولِ: السَّلامُ عليك ورحمةُ اللهِ؟ وإذا كان لا يجوزُ
٦٨٩	فها العملُ؟
	(٣٠٩٩) إذا مرَّ الإنسانُ على عمَّالٍ، ولا يدري أهم مُسلِمون أم غير مسلمين، أيسلِمُ
٦٨٩	عليهم او لا يُسلِمُ؟
	(٣١٠٠) كيف تكون المصافَحةُ والسَّلامُ على المشايخِ؟ هل تكون بالتَّقبيلِ على الرَّأسِ
79.	أم بغيرِ ذلك؟
٦٩٠	(٣١٠١) هل تكون مُصافَحةُ الرَّجُلِ أباه وأُمَّه بالتَّقبيلِ على الرَّأسِ أو اليدِ؟
	(٣١٠٢) إذا سلَمتُ على شخصٍ، ولم يرُدَّ عليَّ السَّلامَ، وقلت: السَّلامُ عليكم ورحمةُ
79.	اللهِ وبركاتُه، هل أحصُلُ على الثَّلاثِينَ درجةً؟
791	(٣١٠٣) إذا تصافَحَ شخصانِ فمَنِ الَّذي ينزِعُ يدَهُ أَوَّلًا؟
	(٣١٠٤) قاطَعَني شخصٌ بدونِ سببٍ غيرَ أنَّه دائمُ السبِّ واللَّعْنِ، وأنا لم أؤيِّدْه في
	ذلك، وقد بدأتُه بالسَّلامِ مرَّتينِ ولم يَرُدَّ عليَّ، وحاولتُ معهُ بالمعروفِ وبإسداءِ
791	النَّصيحةِ له فاستقبَلَ كلا مي باستهزاءٍ، فهل عليَّ إثمُّ في مُقاطعتِه؟

791.	(٣١٠٥) هل مِن المُمْكِنِ أَنْ أَبِيعَ مِن ذَهَبِي لكَيْ أَتصدَّقَ؟
797	متفرقات متفرقات
	(٣١٠٦) انتشرَ في الآونةِ الأخيرةِ في الحَفلاتِ بينَ النّساءِ التّصفيقُ والتّصفيرُ؛ فما حكمُ
797	ذلك؟
797	(٣١٠٧) ما حُكمُ التَّصفيقِ وبخاصةٍ إذا كان تَشجِيعًا للصِّغارِ؟
794	(٣١٠٨) ما حُكْمُ التَّصفيقِ في المدرسةِ مِن أَجْلِ تشجيع الطَّالباتِ؟
794	
	·
	(٣١١٠) لِي أَختُ كَبيرةٌ وكَثيرةُ الوَسوسةِ، فنَقولُ لها: أكثِري مِن الاستِغفارِ والتَّكبيرِ والتَّكبيرِ والتَّهليلِ فتَقولُ: لم يُفِد الاستِغفارُ، وتُحاوِلُ أَن تَقتُلَ نَفسَها إذا كَثُرَت الوَسوسةُ، في إذا تُوَجّه مِنَا؟
798	فبِهاذا تُوَجِّهونَها؟
790	(٣١١١) ما حُكمُ مشاهدةِ النَّدواتِ والبَرامِجِ العلميةِ في التلفازِ؟
	(٣١١٢) امرأة عندَها أولادٌ وأَعطَت بَعضَهم مَفاتيحَ للبَيتِ، والبَعضَ الآخرَ لم تُعطِهم،
790	فهل يُعتَبَرُ هذا مِن التَّفريقِ؟
	(٣١١٣) امرأةٌ تَدعو لبَعضِ أبنائِها أَمامَ بعضِهم لتُثيرَ غَيرَتَهُم، فهل يَجوزُ؟ وما حُكمُ
790	الدُّعاءِ عليهم؟
	(٣١١٤) ما هي الكتبُ الَّتي تقترِ حونها للحديثِ عنِ الجماعةِ في المسجدِ، لا سيَّما الَّتي
797	يكثُّرُ فيها المُصلُّونَ؟
	(٣١١٥) ما هي الكتبُ الَّتي تقترِ حونَها للحديثِ على الجماعةِ في المسجدِ، لا سيَّما المساجدُ
797	الَّتِي يكثُرُ فيها المصلُّونَ، وخصوصًا في رمضانَ؟
	(٣١١٦) امرأةٌ أحبَّتْ أنْ تَستضيفَ الجاراتِ آخِرِ الأُسبوعِ لتدريسهنَّ مواذَ الفقهِ، فأيُّ الكُتُبِ تنصحونني بتدريسِها؟
797	فأيُّ الكُتُبِ تنصحونني بتدريسِها؟
	(٣١١٧) بالنِّسْبَة لبِعضِ المُسلمينَ الجُدُدِ يُشْهِر إسْلامَهُ في مكتبِ الجالياتِ ثمَّ يَأْتِي إلى
197	(٣١١٧) بالنَّسْبَة لبِعضِ المُسلمينَ الجُدُدِ يُشْهِر إسْلامَهُ في مكتبِ الجالياتِ ثمَّ يَأْتِي إلى المسجدِ مرَّةً أخرى، والإمامُ يُلقِّنُه الشَّهادةَ أمامَ النَّاسِ، فهَلْ لهذا الأمرِ داعٍ؟.

	(٣١١٨) يُوَسْوِسُ الشَّيطانُ لها بالموتِ كثيرًا، فتَبْكي ويؤثِّر هذا على نفسيَّتِها، فبهاذا
٦٩٨	توجِّهونَها؟
	(٣١١٩) بالنِّسبةِ للمسلمينَ الجُدُدِ نقومُ بتلقينِهِمُ الشَّهادةَ بعدَ ترجمتِها لهم بلُغاتِهم؛ حتَّى يفهموها أوَّلًا، ثُمَّ نقومُ بتلقينِهِمُ الشَّهادةَ باللَّغةِ العربيَّةِ، فهل في ذلك
	حتَّى يفهموها أوَّلًا، ثُمَّ نقومُ بتلقينِهِمُ الشُّهادةَ باللُّغةِ العربيَّةِ، فهل في ذلك
741	حرَجٌ ؟
799	(٣١٢٠) بعضُ المسلمينَ الجُدُدُ أثناءَ تلقينِهِمُ الشَّهادةَ لا يَستطيعونَ التَّلفُّظَ بها بشكلِ جيِّدٍ .
	(٣١٢١) بالنِّسبةِ للمسلماتِ الجديداتِ إذا أتَتِ المرأةُ لإشهارِ إسلامِها نُدخِلُها عُرفةً
	مُستقلَّةً، وبواسطةِ مُكبِّرِ الصوتِ يكون إفهامُها وشرْحُ الدِّينِ لها، لكنْ أحيانًا
	يكونُ ذلك خارجَ المركزِ؛ كما هو الحالُ مع بعضِ الممرِّضاتِ -مثلًا- في بعضِ
	المستشفياتِ، وهناك لا يكون مَحَلُّ مُستقِلُّ للنِّساءِ؛ فنُضْطَرُّ إلى الجلوسِ معهُنَّ
799	في غُرفةٍ، وشرْحِ الدِّينِ لهُنَّ، لكنَّهُنَّ يَكُنَّ دونَ حِجابٍ
	(٣١٢٢) هل مِن كلمةٍ تُوجيهيَّةٍ لأصحابِ الأعمالِ لدَعْمِ المراكزِ الَّتي تَعتني بالمسلمينَ
799	(0,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
	(٣١٢٣) إذا أحبَّتِ المرأةُ شخصًا من غيرِ مَعارِمها هل تُخْبِرُه بذلك إذا كانَ مُلتزِمًا،
٧٠٠	سواء كان داعيةً أو غير ذلك؟
٧٠٠	(٣١٢٤) أنا لي قضيَّةٌ أُريدُ أنْ أسألَ عنها، فهل ذلك مُككِنٌ؟
	(٣١٢٥) عِندَنا مسجدٌ بالقَريةِ، وبه مُكَبِّرُ صوْتٍ، وفي بعضِ الأحيانِ يُستعمَلُ مُكَبِّرُ
	الصُّوتِ في التَّنبيهِ على حُدوثِ سَرِقَةٍ، أو إفادةٍ عن شُخصٍ بالقريةِ، أو فَرَحٍ،
٧٠٠	فها رأيُكم في ذلك؟
	(٣١٢٦) في وسائلِ التَّعليمِ بعضُ المدرِّسينَ يطلُبُ من الطلَّابِ أن يأتيَ مثلًا بلوحةٍ
٧٠٠	أو خريطةٍ فيها صُوَر، فهل يجوزُ أن نَرسُمَ صورةَ الرَّجُلِ أُوِ الحيوانِ؟
	(٣١٢٧) هَلْ يجوزُ رَسْمُ الرَّأْس بجميعِ ملامِحه؟
	(٣١٢٨) ما حكمُ التَّصويرِ الفوتوغرافي بالنِّسبَةِ للأطْفالِ؟ وما حكمُ التَّصويرِ بكاميرا
٧٠١	الفيديو ؟

٧٠٢	(٣١٢٩) عمليَّةُ التَّصويرِ ما حكمُها؟
۲۰۷	(٣١٣٠) ما حُكمُ التَّصويرِ لغَيرِ الضَّرورةِ؟
۲۰۷	(٣١٣١) هل يَجوزُ جَمعُ الصُّورِ الفوتوغرافيةِ للذِّكرى؟
	(٣١٣٢) ما رَأَيُ الشَّيخ الأَخيرُ في التَّصويرِ الفوتوغرافيِّ سَواءٌ كان ذلك للرِّجالِ
	أو النِّساءِ أو الصُّغارِ أو الكِبارِ، وسواءٌ كان ذلك للذِّكري وغيرِها؟ وما حُكمُ
٧٠٣	
	(٣١٣٣) سمعنا من فضيلَتِكُم إباحةَ التَّصويِر الفوتوغرافيِّ، فهل يَعنِي ذلك تَعليقَ
۷۰۳	هذه الصورِ؟
	(٣١٣٤) ما رأيُّكم في التَّصويرِ الفوتوغرافي إذا كان حفظُه للذِّكرى بالنِّسبةِ للأطفالِ
٧٠٤	أو لأهلِ البيتِ؟
	(٣١٣٥) هل تَدخُلُ الصورُ الفوتوغرافيةُ في حَديثِ: «إنَّ المَلائِكةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيه
٧٠٤	صورةٌ أو كَلَبُّ»؟
٧٠٥	(٣١٣٦) ما حُكمُ تصويرِ ذواتِ الأرواحِ بالكاميرا؟
۷۰٥	(٣١٣٧) هل يَجوزُ استِخدامُ كاميرا الفيديو لتَصويرِ الأَطفالِ في الأَعيادِ وغيرِها؟
۷۰٥	(٣١٣٨) ما حكم اقتناء كاميرا الفيديو في تصويرِ الأطفالِ؟
٧٠٥	(٣١٣٩) ما حكم استخدام كاميرا الفيديو للعائلة ؟
	(٣١٤٠) قَولُ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿ إِنَّ الملائِكةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيه صُورٌ » هل يَنطَبِقُ على زمانِنا
٧٠٥	هذا في المُجلاتِ والصُّحفِ وغيرِها التي تَشتَمِل على صورٍ؟
۲۰٦	(٣١٤١) هل يجوزُ بقاءُ الكتبِ المَليئةِ بالصُّورِ ذواتِ الأرواحِ في البُّيوتِ؟
	(٣١٤٢) تأتينا نَشَرَاتٌ مِنَ (الإغاثةِ) فنَضَعُها في لوحةٍ خارَجَ المسجدِ وفيها بعضُ
	الصُّورِ، من أَجْلِ أَنْ يَطَّلِعَ عليها كثيرٌ منَ النَّاسِ فتَعُمَّ الفائدةُ، فبعضُ الإخوانِ
۲۰٦	يُقطِّعونها ويقولُون: هذا لا يجوزُ وهو حرامٌ، فهَا رأيُّكُ في هذا؟
	(٣١٤٣) امرأةٌ تقولُ: في دارِ تحفيظِ القرآنِ وفي بعضِ المكتباتِ يُوجَدُ مجلَّاتٌ فيها

V • V	صورٌ، فهل يجوزُ اقتناءُ مثلِ هذه الصُّورِ؟
	(٣١٤٤) أنا مُدرِّسٌ في الصِّفِّ الأُوَّلِ، والكتابُ فيه صورُ أطفالٍ، وصورُ حيواناتٍ؛
V • V	فهل في هذا بأسٌ؟
٧٠٨	(٣١٤٥) ما حكمُ الصُّورِ التي في البطَّانيَّاتِ والألحفةِ الَّتي نتغطَّى بها؟
	(٣١٤٦) بعضُ الأشخاصِ يجتمعونَ عند صاحبِ منزلٍ، وعلى الحائطِ صُورٌ، فهل يُشرَعُ
٧٠٨	الحضورُ عنده؟
٧٠٨	(٣١٤٧) بعضُ الملتزمينَ يَحتفظون بصورٍ داخل ألبومٍ؛ فما حُكْمُ ذلك؟
٧٠٨	
	(٣١٤٩) هل يجوزُ لي أنْ أعملَ في قِسمِ الصِّيانةِ الخاصِّ بآلاتِ التَّصويرِ والفاكساتِ
٧٠٩	والهواتفِ في إحدى المؤسَّساتِ؟
٧٠٩	(٣١٥٠) اللَّعِبُ بالوَرَقِ في غيرِ أوقاتِ الصَّلاةِ، هل يَصِحُّ؟
٧٠٩	(١٥١) ما حكمُ اللَّعِبِ بالوَرقِ والكوتشينة؟
٧٠٩	(٣١٥٢) هَل يَجُوزُ وَضعُ عَرائِس ذَواتِ الأَرواحِ للأَطفالِ في البَيتِ؟
	(٣١٥٣) ما حُكْمُ اقتناءِ صُوَرِ عرائسِ الأطفالِ للأطفالِ؟ وهل هذه الصُّورةُ تَمَنَّعُ
٧١٠	دخولَ الملائكةِ؟
	(٣١٥٤) بالنِّسبةِ للعرائسِ الَّتي هي على شكلِ خروفٍ أو دُبٍّ، ما حُكمُ الشَّرْعِ -في
٧١٠	نظرِكم - فيها للأطُّفالِ؟
	(٣١٥٥) بِالنِّسبةِ للصُّورِ المُجسَّمةِ؛ هل هي الصُّورُ الَّتي تشبِه الإنسانَ، أو كلُّ الصُّورِ
٧١١	الَّتِي تُشبِهِ الحيواناتِ مُحُرَّمةٌ؟
	(٣١٥٦) ما حُكْمُ استعمالِ ألعابِ مُجَسَّمَةٍ منَ البلاستيك للأطفال؟ وإذا كانتْ هذه
٧11	الألعَابُ مُهانةً فهل يجوزُ استعمالُها؟ وهل يأثَمُ الإنسانُ إذا استعملها؟
٧١٢	(٣١٥٧) ما حكمُ اقتناءِ الألعابِ للأطفالِ؛ الدِّبَبَةِ وغيرِهَا مِنَ العَرائِسِ؟
V17	(٣١٥٨) ما حكمُ لِعَب الأطفالِ والدُّمي الَّتي على شَكل آدمِيِّينَ أو حيواناتٍ؟

(٣١٥٩) ما حكمُ عرائسِ الأطفالِ الَّتي على شَكلِ حيوانٍ؟
(٣١٦٠) مدرسةٌ تقول: عندي طيورٌ مُحنَّطةٌ أشرَحُ للتِّلميذاتِ عليها، وذلك للفائدةِ؛
هل يجوزُ لي هذا؟ وهل دُخولي بهذه الطُّيورِ المُحنَّطةِ للبيتِ جائزٌ؟٧١٣
(٣١٦١) بالنِّسبةِ للمَشاهِدِ الَّتي تُوضَعُ في أواخِرِ العامِ الدِّراسيِّ في المدارِسِ، والَّتي
تكون عِبارةً عن تمثِيليَّةٍ لهذا المشهَدِ، وهذا المشهَدُ فيه نَفْعٌ، هَلَ فِي ذلك
بأسٌ؟
(٣١٦٢) هل يُباحُ للمرأةِ الخروجُ في النُّزُهاتِ أوِ الرِّحْلاتِ إلى الحدائقِ العامَّةِ مع
أسرتِها وأهلِها ومحارِمِها؟
(٣١٦٣) امرأةٌ طلَبَ منها مجموعةٌ مِن النِّساءِ أنْ تقومَ بتعليمِهم القُرآنَ والتَّجويدَ في
بُيوتِهنَّ؛ فهل تستجيبُ لذلك؟ وهل خُروجُها مِن بيتِها فيه شيءٌ؟ ٧١٤
(٣١٦٤) نريدُ نصيحةً للنِّساءِ اللَّاتي يُكثِرنَ النُّزولَ للأسواقِ، ومع ذلكَ لا يُنكِرنَ
المنكّر هناك
(٣١٦٥) امرأةٌ تقولُ: ما حُكْمُ مشاهدةِ الأفلامِ؟ وإذا كان الزَّوْجُ يشاهدُ هذه الأفلامَ؛
فها حُكْمُ ذلكَ؟
(٣١٦٦) هل مُشاهدةُ التِّلفازِ محرَّمٌ؟
(٣١٦٧) امرأةٌ تقولُ: لديها تِلفازٌ تُشاهدُ فيه المحاضراتِ والخُطَبَ ونقلَ الصَّلواتِ
منَ الْحَرَم، فهل في النَّظَو إلى التِّلفاذِ شيءٌ؟
(٣١٦٨) أنا أعملُ في مؤسَّسةِ كُمبيوترٍ، وعِندَنا كارتٌ اسمُه كارتُ فيديو، يعملُ على
الكمبيوترِ، فيجعَلُه مِثْلَ التِّلْفازِ
(٣١٦٩) بعضُ الآباءِ يجْلِبونَ رُسومًا مُتَحَرِّكةً في الفيديو، ما حكْمُ استخدام مِثل هذه
(٣١٦٩) بعضُ الآباءِ يجْلِبونَ رُسومًا مُتَحَرِّكةً في الفيديو، ما حكْمُ استخدامِ مِثلِ هذه للأطفال؟للأطفال؟
(٣١٧٠) امرأةٌ عندما يكونُ يومُ الجُمعةِ ينتابُها شيءٌ مِن الضِّيقِ والملَلِ والسَّامَةِ، فها هو
(٣١٧٠) امرأةٌ عندما يكونُ يومُ الجُمعةِ ينتابُها شيءٌ مِن الضّيقِ والملَلِ والسَّامَةِ، فها هو سبَبُ ذلك؟ وهل يلحَقُها إثِمٌ إذا تضايقت مِن هذا اليومِ العظيمِ؛ يومِ الجُمعةِ؟ ٧١٧

(٣١٧١) امرأة تحلُّمُ أحلامًا مُزعِجةً، وتَخشى أنْ تتحقَّقَ، فبهاذا تنصحونَها؟٧١٨
(٣١٧٢) الأعمالُ الَّتي يكونُ الإنسانُ سببًا فيها، هل تُكَفِّر عنه من سيئاته؟ يعني مثلًا
يَشْرَبُ الدُّخانَ، ثمَّ يُصابُ بمرضٍ، فهل يكونُ هذا المرضُ كفَّارةً له من ذنوبه؛
وهو المتسبِّب في المرضِّ؟ً
(٣١٧٣) في الأسواقِ يكثُر النِّساءُ اللَّاتي يسأَلْنَ النَّاسَ، إذا مَنَعْنَا مثلَ هؤلاء النَّاسِ
أو لَمْ نُعْطِهِم شيئًا، هَلْ نَاثَمُ؟
(٣١٧٤) هَلْ يجوزُ للأطفالِ أنْ تذهب لمشاهدةِ الآثارِ القديمَةِ؟
(٣١٧٥) هل معرفةُ نَوْعِ الجُنينِ عن طريقِ الأشعَّةِ مخالَفٌ للشَّريعةِ؟
(٣١٧٦) هلْ يَجُوزُ خَصْيُ البَهائِمِ؟
(٣١٧٧) شَخْصٌ عندَهُ مالٌ ويريدُ أنْ يتصدَّقَ به؛ فهل الأفضلُ إنفاقُه في إطعامِ الصَّائمينَ
أو التَّبرُّعُ به نَقْدًا؟
عبي. (٣١٧٨) زوجتي رأَتْ رؤيا في المَنام، وتُريدُ تَعبيرَها٧٢٠
(٣١٧٩) أُمِّي رأتْ لي رؤيا غيرَ سارَّةٍ، فهل تَضُرُّني؟
ر ۳۱۸۰) رأیْتُ حُلْمًا؛ فهل لکم فی تفسیره؟٧٢١
ر ٣١٨١) إذا رأى الإنسانُ رؤيا مناميَّةً أَنَّه قَرُبَ أَجَلُه، فهل يَتصدَّقُ ويُحسِنُ إلى النَّاسِ؟ ٧٢١
·
(٣١٨٢) امرأةٌ نَوَتْ أَنْ تُعْطِيَ زميلتَها ثلاثَ مئةِ ريالٍ إعانةً منها، ثمَّ بعدَ ذلك وقَعَت مُخالفاتٌ بينها، فأحجَمَت هذه المرأةُ؛ فهل تأثَمُ بذلك؟
(٣١٨٣) إذا دعا شخصٌ على شخصٍ آخرَ بحجَّةِ أنَّه قد ظلَمه؛ فها الحكمُ في ذلك؟ ٧٢١
(٣١٨٤) هل يجوز أنْ أدفَعَ رِشوةً؛ لآخُذَ حقِّيَ المشروعَ دونَ أنْ أوذيَ أحدًا؟ ٧٢٢
(٣١٨٥) أُريدُ استِقدامَ زَوجَتي إلى الرِّياضِ، وهناك رَجلٌ يُنهي إِجراءاتِ الاستِقدامِ
ويَأْخُذُ مَبِلَغًا مِن المالِ، فهل يَجُوزُ؟
(٣١٨٦) هل تُضاعَفُ السَّيِّئَاتُ في مكَّةَ، وكذلك الحسناتُ؟٧٢٢
ر ٣١٨٧) ما هو واجبُ المسلم الَّذي يعيشُ في مجتمع غير مسلم لظروفٍ معيَّنةٍ؟ ٧٢٣

۰۲۳	(٣١٨٨) هل صوْتُ المرأةِ عوْرَةٌ؟
	(٣١٨٩) هل صوتُ المرأةِ يُعتَبَرُ عورةً؟ وإذا لم يكنْ عورةً؛ فهلْ يخشَى منه الفتنا
	(٣١٩٠) شخصٌ عُمُرُهُ خمسةٌ وثلاثونَ عامًا، وَهو كان يتمنَّى حِفْظَ القرآنِ الك
,	لكنَّه لم يحفَظْ خلالَ هذه السَّنواتِ إلَّا جُزءًا واحدًا، فبهاذا تَنصحونَه؟
•	(٣١٩١) ما نصيحتُكم لشبابِ الصَّحوةِ في هذه الأيَّامِ، وخاصةً أنَّه انتشرتِ الرَّ
	والمعاصي في بلدتِنا، حتَّى أصبحنا نخافُ على أنفسِنا وعلى أولادِنا منها؟
	(٣١٩٢) بِعِضُ الشبابِ يخرُجون إلى الحدائقِ في يومِ الخميسِ، ويأخُذون معهم
	الدُّومنة (شيءٌ يُشبِهُ الورقَ)، ويلعَبُون بها، وَيُمضونَ بها بعضَ الوقتِ؛
۷۲٦	هذا جائزٌ ؟
۷۲٦	(٣١٩٣) ما حكمُ قيادةِ السَّيارةِ للمرأةِ خاصَّةً عِندَنا في الكُويتِ؟
راسَ	(٣١٩٤) امرأةٌ تقولُ: أنَّها أَكْبر الأخواتِ، وقَد مَنَعت الأفراحَ إلَّا أنْ تكونَ أعر
	رجالٍ فقط، أي حُضُور الرجال فقطْ خوفًا مِنَ الفِتنَ بأنْ يَلْبَسْنَ القصب
۰۲٦	غيرَ ذلك، فها رأيُكم؟
عن	(٣١٩٥) وَرَدَ في كتابِ حِصنِ المسلمِ أنَّ كَفَّارَةَ المَجْلِسِ بعدَ الصَّلاةِ -كما ذُكِرَ
	عائشةً - سُنَّةٌ؛ فهل هذا صحيحٌ ؟
مابقةِ	(٣١٩٦) امِرأَةٌ تقولُ: دارُ تحفيظٍ أَجْرَتْ مسابقةً للطَّالباتِ، وحصَلَ في هذه المس
٧٢٧	غشٌّ بين الطَّالباتِ، فها حُكْمُ المشاركة في هذه المسابقةِ؟
تسبك	(٣١٩٧) هل يجوزُ للإنسانِ أنْ يشتغلَ باسمٍ غيرِ اسمِه؟ وما حكمُ المالِ الذي اك
٧٢٧	من هذا؟ وهل يجوزُ أنْ يغيِّرَ اسمَ قبيلتِه؟
فهل	(٣١٩٨) أعمَلُ في شركةٍ أجنبيَّةٍ غيرِ مسلمةٍ، وأخَذوا عليَّ فُلوسًا من مستحقَّاتي،
٧٢٨	يَجِقُّ لِي أَن آخُذَ منهم بطريقةٍ مختلفةٍ؟
	(٣١٩٩) أعطيتُ ملابِسي للمَغْسَلَةِ، وعند أخذِها أعطاني العاملُ ملابسَ أقلَّ قيمةً
	ملابسِي خطأً، ورَجَعْتُ بعد حينٍ فلقِيتُ العاملَ المسؤولَ عنِ المغسلِ
٧٢٨	تَ كَعا، فياذا بحثُ عامَّ الآنَ؟

->>>		
٧٧٩	فهرس الموضوعاتفهرس الموضوعات	
٧٦٧	فهرس الفوائدفهرس الفوائد	
	فهرس الأحاديثفهرس الأحاديث	
	فهرس الآيات	
٧٣٢	(٣٢١١) كيف تكونُ مُجاهدةُ النَّفْسِ والشَّيطانِ؟	
٧٣٢	ويجرُّ المرفوعَ، وهو متألِّم بذلك، ويريد تصحيحَ قراءتِه، فكيف ذلك؟	
بٛ	(٣٢١٠) شابٌّ حافظٌ للقُرآنِ لا يُحْسِنُ قراءةَ الكُتبِ والأحاديث، فيَرفَع المنصور	
٧٣١	فهل لها أنْ تُخصِّصَ وَقتًا لقِراءةِ القُرآنِ؟ وَماذا يجِبُ عليها؟	
تِ؛	(٣٢٠٩) امرأةٌ تقول: إنَّها لم تُخصِّصْ وَقتًا لقِراءةِ القُرآنِ وَلكنَّها تقرَأُ ذلك في الصَّلوار	
٧٣١	(٣٢٠٨) هل يجوز حَرْقُ الشَّعرِ الَّذي يَتساقَطُ مِن الرأسِ؟	
٧٣١	(٣٢٠٧) هل الذُّنوبُ والمعاصي تُحْبِطُ الأعمالَ الصَّالحة؟	
۷۳۱	(٣٢٠٦) ما هي علاماتُ قُبولِ العملِ الصَّالحِ مِنَ المؤمنِ؟	
٧٣٠	(٣٢٠٥) هَلْ لِقَبولِ العملِ علاماتٌ كالحجِّ والعُمرةِ مثلًا؟	
٧٢٩	فبهاذا تُوجِّهُونها؟	
<u>ى ب</u>	(٢٠٠٤) امرأة تقرأُ القرآنَ، ولكنَّها عندها تفكيرٌ في الموتِ كثيرٌ، وتخافُ من ذلا	
٧٢٩	عليها؟ وتقول: إنَّها قدِ اعترتها هذه الخواطرُ أثناءَ مناسكِ الحجِّ	
ب	(٣٢٠٣) امرأةٌ تقولُ: الخواطرُ القهريَّةُ الَّتي تَعتري الإنسانَ، وإن كانت سيِّنَةً، هل يُحاسَ	
٧٢٩		
۷۲٩ ؟ _أ	(٣٢٠١) هناك صاحبُ مؤسسةٍ يبني مسجدًا، ويأتي بعيَّالٍ كفَّارٍ ويشرِفُ عليهم مسلمٌ	
٧٢٨	فقط يونم القيامةِ؟	
ۻ	(٣٢٠٠) هل الله سبحانَه وتَعالى يُحاسِبُ الإنسانَ على الفرائضِ والنَّوافلِ، أمِ الفرائ	



www.moswarat.com

